

حَوْلَ النَّبِيِّ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْعَبَادِ

عَلَا

تُحْفَةُ الْجَمَاعَةِ بِشَرْحِ الْمَنَاهِجِ

تأليف

السيف محمد بن عبد الله بن أبي السيف  
السيف محمد بن عبد الله بن أبي السيف

5995

۱۲۰۱

شَرْحُ كِتَابِ الْمَنَاجِ

الإمام رشيد أبي الدين بن حجر الهيتمي

972

اعتقوا به و راقمه

الدُّمُحُورُ أَنْسُ الشَّامِي  
كَلَامَةُ الْمَغَةِ الْهَرَمِيَّةِ بِمَجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

## المجد الحادي عشر



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

**اسم الكتاب :** بحار انوار الشريعة والدرر النجفيا  
**اسم المؤلف :** الشيخ محمد باقر المجلسي  
**اسم المحقق :** الدكتور حسن الشامي

---

**القطع :** ١٧ × ٢٤ سم  
**عدد الصفحات :** ٧٠٠ صفحة  
**عدد المجلدات :** ١٢ مجلد - للمجلد العادي عشر

---

**سنة الطبع :** ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

**الحمد للوالف :** الشيخ محمد عبد الرحمن السبيعي

اسم المحقق : الدكتور انس الشامي

**عدد الصفحات : ٧٠٠ صفحة**

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد الحادي عشر

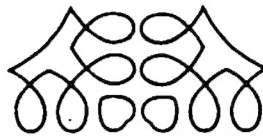
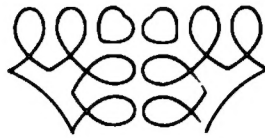
طبعة الطبعة : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الايداع : ٥٠٦١ / ٢٠١٦  
التقديم الدولي : ٩٠-٥٢-٢٠٠-٩٧٧-٩٧٨  
الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

**الباركود الدولي : ٦٧٧٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب قطع [السرقه]

قِيلَ لَوْ حَذَفَهُ كَمَا حَذَفَ حَدٌّ مِنْ كِتَابِ الزُّنَا لَكَانَ أَعْمٌ وَأَخْصَرُ لِتَنَاوُلِهِ أَحْكَامَ نَفْسِ السَّرِقَةِ  
انْتَهَى وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَطْعَ هُنَا وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ وَمَا  
عَدَاهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كتاب قطع السرقه)

قوله: (قيل) إلى قوله فَإِنْ قُلْتَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَنَّ الْقَطْعَ إِلَى هُوَ الْمَقْصُودُ. قوله: (لو حذفه) إلى  
قوله انْتَهَى فِي الْمُغْنِي. قوله: (أعم وأخصر) الأولى لِيَتَّصِلَ الْعِلَّةُ بِمَعْلُولِهَا قَلْبَ الْعَطْفِ. قوله: (ويُرَدُّ  
إِلَى) حَاصِلُهُ يَقْطَعُ التَّظَرُّعُ مِنْ قَوْلِهِ فَكَانَ إِلَّا فَقَدْ كَرِهَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْقَطْعُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ السَّارِقِينَ لَا يَتَّعَاوَنُونَ فِيهِ  
بِخِلَافِ الْحَدِّ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِإِغْتِيَارِ كَوْنِ الزَّانِي بِكَرٍّ أَوْ مُحْصَنًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا لَاحِظَ ذَلِكَ، فَلَمْ  
يَذْكُرِ الْحَدَّ فِي الزُّنَا لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الزُّمَامَةِ وَذَكَرَ الْقَطْعَ فِي السَّرِقَةِ لِإِعْدَمِ اخْتِلَافِهِ. ع. ش.  
قوله: (فكان إلخ) هذا التَّرْتِيبُ يَخْتَاجُ بَيَانًا. سم. قوله: (فكان هو المقصود بالذات) لَعَلَّ وَجْهَهُ  
أَنَّ السَّرِقَةَ تُشَارِكُهَا فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا غَيْرِ الْقَطْعِ أَبْوَابَ كَثِيرَةٍ كَالِاخْتِلَاسِ وَالْإِنْهَابِ وَالْجُنْحِ  
فَإِنَّهَا كُلُّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي الْحُرْمَةِ وَضَمَانِ الْإِلِإِنْ تَلَفَ وَأَرُشَ نَقَصِهِ إِنْ نَقَصَ وَأَجْرُهُ مِثْلُهُ لِمُدَّةِ الْإِسْتِيلَاءِ  
عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَصَتِ السَّرِقَةُ بِالْقَطْعِ فَكَانَ هُوَ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ الزُّنَا فَإِنَّهُ لَمْ  
يُشَارِكْهُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَمَا نَبَّهْتُ السَّبَّ بِهِ وَعَدَمِ الْمُصَاهَرَةِ وَاسْتِزْقَاقِ الْوَلَدِ الْحَاصِلِ  
بِهِ لِإِعْدَمِ نِسْبَتِهِ لِلْوَاطِئِ وَتَرْتِيبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ تَرْتِيبَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ فَلَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ بَلْ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا  
مُشْتَرَكَةٌ. ع. ش. قوله: (وما عداه بطريق التبعية) أي: ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا أَصَالَةٌ فِي الْحُدُودِ وَمِنْ تَمَّ عَبَّرَ  
بَعْضُهُمْ بِغَدِّ بَابِ الرَّدِّ بِكِتَابِ الْحُدُودِ وَجَعَلَهُ أَبْوَابًا مِنْهَا بَابُ السَّرِقَةِ فَانْدَفَعَ قَوْلُ ابْنِ قَاسِمٍ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ  
بَيَانَ أَخْطَامِ الْقَطْعِ مَقْصُودَةٌ بِالذَّاتِ وَيَبَازِ أَخْطَامِ نَفْسِ السَّرِقَةِ مَقْصُودَةٌ بِالتَّبَعِ انْتَهَى، وَمِمَّا يَدْفَعُهُ أَنَّ ابْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كتاب قطع السرقه)

قوله: (ويُرَدُّ بِأَنَّ الْقَطْعَ إلخ) يُرَدُّ عَلَى هَذَا الرَّدِّ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْأَبْوَابِ بَيَانُ الْأَحْكَامِ وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ بَيَانَ  
أَحْكَامِ الْقَطْعِ مَقْصُودَةٌ بِالذَّاتِ وَيَبَازِ أَخْطَامِ نَفْسِ السَّرِقَةِ مَقْصُودَةٌ بِالتَّبَعِ وَمَا أَشَارَ إِلَى الْإِسْتِزْلَالِ بِهِ مِنْ  
عَدَمِ اخْتِلَافِ الْقَطْعِ مُنْعَوًى إِذْ عَدَمَ هَذَا الْخِلَافِ لَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْقَطْعِ بِالْمَقْصُودِيَةِ بِالذَّاتِ.  
قوله: (فكان هو المقصود إلخ) هذا الَّذِي نَبَّهْتُ يَخْتَاجُ لَيَانًا ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّرْجِيحَ مَعَ احْتِيَاجِهِ لِلْيَانِ لَا يَدْفَعُ

فذكر لذلك، والحدُّ ثمُّ مُتَعَدِّدٌ بِتَعَدُّدِ فَاعِلِهِ وَمُخْتَلِفٍ فِي بَعْضِ أَجْزَائِهِ وَهُوَ التَّعْرِيبُ فَحَذَفَ  
إِلَّا بِإِتِّوَاعِهِمُ التَّخْصِصُ بِبَعْضِهَا فَهِيَ صَنِيعَانِ لِكُلِّ مَلْحَظٍ، فَإِنْ قُلْتَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ عُبِّرَ فِي  
التَّنْبِيهِ بِحَدِّ السَّرِقَةِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْقَطْعِ قُلْتَ إِنَّمَا يَصُحُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى  
الضَّمْعِ أَنَّ الْحَسْمَ مِنْ تَنَمُّةِ الْحَدِّ أَوْ عَلَى أَنَّ مَنْ سَرَقَ خَائِسَةً أَوْ لَا أَرْبَعَ لَهُ أَوْ لَا تَكْلِيفَ  
يَكُونُ تَعْرِيزُهُ الَّذِي ذَكَرُوهُ حَدًّا، لَهُ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ لِأَنَّ الْحَدَّ مُقَدَّرٌ شَرْعًا وَالتَّعْرِيزُ بِخِلَافِهِ وَمَا  
هَذَا غَيْرُ مُقَدَّرٍ فَتَعَزَّرَ كَوْنُهُ حَدًّا، وَنَصَّ الْإِمَامُ عَلَى أَنَّ تَعْرِيزَ الصَّبِيِّ أَيْ الْمُتَمِّزِ وَالْقَاضِي عَلَى أَنَّ  
تَعْرِيزَ الْمَجْنُونِ الَّذِي لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ حَدٌّ لَهُ فِيهِ تَجَوُّزٌ ظَاهِرٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (السَّرِقَةُ) هِيَ بَفَتْحٍ  
فَكْسِرٍ أَوْ بَفَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ فَسُكُونٌ لَفْظًا أَخَذَ الشَّيْءَ خُفْيَةً، وَشَرْعًا أَخَذَ مَالٍ خُفْيَةً مِنْ جِزْرِ مِثْلِهِ  
بِشَرْوِطِهِ الْآتِيَةِ وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.....

حَجَرَ وَالشَّارِحُ لَمْ يَجْعَلِ أَحْكَامَ السَّرِقَةِ تَابِعَةً فِي حَدِّ ذَاتِهَا وَإِنَّمَا جَعَلَهَا تَابِعَةً هُنَا فِي هَذَا الْمُؤَيَّنِ  
الْمَقْصُودُ مِنْهُ بَيَانُ الْحُدُودِ كَمَا تَقَرَّرَ أَه. رَشِيدِي. قُود: (فَذَكِّرْ) أَي: لَقَطُ قَطْعٍ لِذَلِكَ أَيْ لِكَوْنِهِ هُوَ  
الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ. قُود: (وَالْحَدُّ) بِالتَّنْصِبِ عَطْفًا عَلَى الْقَطْعِ ثُمَّ أَي: فِي الزَّنَا. قُود: (فَحَذَفَ) أَي لَقَطُ  
حَدِّ. قُود: (إِلَّا بِإِتِّوَاعِهِمُ التَّخْصِصُ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ ذِكْرُهُ مَعَ تَوْاعُمِ التَّخْصِصِ بِبَعْضِهَا أَهْوَنُ مِنْ حَذْفِهِ  
الْمَوْحَمِ عَدَمَ إِرَادَتِهِ رَأْسًا وَالْمَوْحَمُ إِرَادَةُ بَعْضِهَا إِذِ الْحَذْفُ لَا يَمْنَعُ الْإِبْهَامَ أَه. سَم. قُود: (بِبَعْضِهَا)  
أَي: الْحُدُودُ فِي الزَّنَا أَه. رَشِيدِي. قُود: (فَهِيَ إِلَخ) أَي: ذِكْرُ الْقَطْعِ هُنَا وَحَذْفُ الْحَدِّ فِي الزَّنَا.  
قُود: (وَهُوَ) أَي تَغْيِيرُ التَّنْبِيهِ. قُود: (قُلْتَ: إِنَّمَا يَصُحُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى الضَّمْعِ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ  
بِالْحَدِّ فِي عِبَارَةِ التَّنْبِيهِ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَلَا يَرِدُ شَيْءٌ مِمَّا أَوْرَدَهُ فِي هَذَا الْجَوَابِ عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ الشَّامِلَةَ  
لِسَائِرِ الْأَقْوَالِ أَحْسَنُ مِنَ الْمُخْتَصَّةِ بِبَعْضِهَا أَه. سَم. قُود: (خَائِسَةً) أَي: مَرَّةً خَائِسَةً. قُود: (أَوْ لَا  
أَرْبَعَ إِلَخ) أَي: أَطْرَافَ أَرْبَعٍ عَطْفًا عَلَى خَائِسَةٍ. قُود: (يَكُونُ إِلَخ) خَبَرٌ أَنَّ. قُود: (وَالْقَاضِي) عَطْفٌ  
عَلَى الْأَمِّ. قُود: (خَوَّلَهُ) خَبَرٌ أَنَّ وَقَوْلُهُ فِيهِ تَجَوُّزٌ إِلَخْ خَبَرٌ وَنَصُّ الْأَمِّ. قُود: (هِيَ بَفَتْحٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا  
شَكَّكَ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا وَقَعَ إِلَى وَسَارِقِي. قُود: (أَخَذَ الشَّيْءَ  
خُفْيَةً) أَي سَوَاءً كَانَ مَالًا أَوْ لَا وَسَوَاءً كَانَ مِنْ جِزْرِ مِثْلِهِ أَوْ لَا أَه. بُجَيْرِمِي. قُود: (أَخَذَ مَالٍ خُفْيَةً) زَادَ  
الْمُغْنِي ظُلْمًا أَه. وَكَانَ احْتِرَازٌ بِهِ عَنْ بَعْضِ صَوَرِ الظُّلْمِ سَيِّدُ عُمَرَ. قُود: (فِيهَا) أَي: فِي الْقَطْعِ بِهَا نِهَايَةً  
وَمُغْنِي.

الِإِغْتِرَاضِ كَمَا لَا يَخْفَى. قُود: (فَحَذَفَ) إِلَّا بِإِتِّوَاعِهِمُ التَّخْصِصُ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ ذِكْرُهُ مَعَ تَوْاعُمِ  
التَّخْصِصِ بِبَعْضِهَا أَهْوَنُ مِنْ حَذْفِهِ الْمَوْحَمِ عَدَمَ إِرَادَتِهِ رَأْسًا وَالْمَوْحَمُ إِرَادَةُ بَعْضِهَا إِذِ الْحَذْفُ لَا يَمْنَعُ  
الْإِبْهَامَ. قُود: (قُلْتَ إِنَّمَا يَصُحُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى الضَّمْعِ أَنَّ الْحَسْمَ مِنْ تَنَمُّةِ الْحَدِّ أَوْ عَلَى أَنَّ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ  
الْمُرَادُ بِالْحَدِّ فِي عِبَارَةِ التَّنْبِيهِ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَلَا يَرِدُ شَيْءٌ مِمَّا أَوْرَدَهُ فِي هَذَا الْجَوَابِ عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ  
الشَّامِلَةَ لِسَائِرِ الْأَقْوَالِ أَحْسَنُ مِنَ الْمُخْتَصَّةِ بِبَعْضِهَا.

وَلَمَّا شَكَكَ الْمَلْجُدُ الْمَعْرُوفِي بِقَوْلِهِ: ٢. بِخَمْسٍ مِائِينَ عَسَجِدٍ وَدَهَتْ مَا بِهَا لَهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ؟ أَجَابَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الدَّالْكِيُّ بِجَوَابٍ بَدِيعٍ مَخْتَصَرٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَقَابَةُ النَّفْسِ أَغْلَاهَا وَأَرْخَصَهَا وَقَابَةُ الْمَالِ فَافْهَمَ. كَحِكْمَةِ الْبَارِي، أَيْ لَوْ وَدَهَتْ بِالْقَلِيلِ لَكَثُرَتْ الْجَنَابَاتُ عَلَى الْأَطْرَافِ الْمُؤَدِّيَةِ لِإِزْهَاقِ النَّفُوسِ لِسَهُولَةِ الْغُرْمِ فِي مُقَابَلَتِهَا وَلَوْ لَمْ يُقَطَّعْ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ لَكَثُرَتْ الْجَنَابَاتُ عَلَى الْأُمُودِ، وَأَجَابَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَمِينَةً كَانَتْ ثَمِينَةً فَلَمَّا خَانَتْ هَانَتْ. وَأَركَانُ السَّرِقَةِ الْمَوْجِدَةُ لِلْقَطْعِ سَرِقَةٌ، كَذَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذِ الْمُرَادُ بِالسَّرِقَةِ الثَّانِيَةِ مُطْلَقُ الْأَخِيذِ نِيَّةً وَبِالْأُولَى الْأَخْذُ خُفْيَةً مِنْ جُزْزٍ، وَسَارِقٌ وَمَسْرُوقٌ وَلَطُولُ الْكَلَامِ فِيهِ بَدَأَ بِهِ فَقَالَ (يُشْتَرَطُ لُجُوبُهُ فِي الْمَسْرُوقِ) أَمُورٌ (كَوْنُهُ رُبْعٌ دِينَارٍ أَيْ بِمِثْقَالِ ذَهَبٍ مَضْرُوبًا كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ، وَشُدُّ مَنْ قَطَعَ بِأَقْلٍ مِنْهُ وَخَيْرٌ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ بِسَرِقِ الْبَيْضَةِ أَوْ الْحَبْلِ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، إِمَّا أَرِيدَ بِالْبَيْضَةِ فِيهِ بَيْضَةُ الْحَدِيدِ وَبِالْحَبْلِ مَا يُسَاوِي رُبْعًا أَوْ الْجَنْسُ أَوْ أَنَّ مِنْ شَأْنِ السَّرِقَةِ أَنَّ صَاحِبَهَا يَتَدَرَّجُ مِنَ الْقَلِيلِ إِلَى الْكَثِيرِ حَتَّى تُقَطَّعَ يَدُهُ (خَالِصًا) وَإِنْ تَحْصُلَ مِنْ مَغْشُوشٍ بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ لِأَنَّهُ لَيْسَ رُبْعٌ دِينَارٍ حَقِيقَةً (أَوْ) كَوْنُهُ فِضَّةً كَانَ أَوْ غَيْرَهَا يُسَاوِي (فِيهِمَنْ) بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ.....

• فَوَدَّ: (وَلَمَّا شَكَكَ الْخ) أَيْ: عَلَى السَّرِقَةِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدِّيَةِ وَالْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ اه. مُغْنِي.  
 • فَوَدَّ: (وَأَركَانُ السَّرِقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ اخْتَلَفَتْ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فِي جِبَارَاتِهِمْ) أَيْ: كَشَّرَحِ الْمَنْهَجِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ صَحِيحٌ) أَيْ: مَا وَقَعَ فِي جِبَارَاتِهِمْ. • فَوَدَّ: (إِذِ الْمُرَادُ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى الشَّرْعِيَّةَ وَبِالثَّانِيَةِ اللَّغْوِيَّةَ، لَا تَهَاوُنَ اه. بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (الْأَخْذُ خُفْيَةً مِنْ جُزْزٍ) أَيْ: إِلَى آخِرِهِ اه. سَم.

• فَوَدَّ (سَمِي): (رُبْعٌ دِينَارٍ) وَرُبْعُ الدِّينَارِ يَبْلُغُ الْآنَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ نِصْفَ فِضَّةٍ اه. ع ش.  
 • فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاحِدًا» اه. • فَوَدَّ: (وَشُدُّ مَنْ قَطَعَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَالَ ابْنُ بَنِي الشَّافِعِيِّ يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ الْقَلِيلِ وَلَا يُشْتَرَطُ النَّصَابُ لِعُمُومِ الْآيَةِ لِلصَّحِيحِ لَعَنَ اللَّهُ الْخ وَأُجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْحَدِيثِ وَعَمَّا فِي الصَّحِيحِ بِأَجُوبَةٍ أَخَذَهُ مَا قَالَ الْأَعْمَشُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهَا بَيْضَةُ الْحَدِيدِ وَالْحَبْلُ الَّذِي يُسَاوِي دَرَاهِمَ كَحَبْلِ السَّفِينَةِ زَوَاهِ الْبُخَارَانِ عَنْهُ وَالثَّانِي حَمْلُهُ عَلَى جَنْسِ الْبَيْضِ وَالْجِبَالِ وَالثَّلَاثُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ سَبَبًا وَتَرْجِيحًا مِنْ هَذَا إِلَى مَا تُقَطَّعُ فِيهِ يَدُهُ اه. • فَوَدَّ: (إِمَّا أَرِيدَ الْخ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَخَيْرٌ لَعَنَ اللَّهُ الْخ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ الْخ) يَتَّبِعُنِي فِي مَغْشُوشٍ لَا يَبْلُغُ خَالِصُهُ نِصَابًا لَكِنْ إِذَا قَوْمٌ غَشَّهَ وَضَمُّهُ إِلَى الْخَالِصِ بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا أَنْ يُقَطَّعَ بِهِ سَم اه. ع ش وَفَلْيُؤَيِّ.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرُّبْعِ الْمَغْشُوشِ الْخ) يَتَّبِعُنِي فِي مَغْشُوشٍ لَا يَبْلُغُ خَالِصُهُ نِصَابًا لَكِنْ إِذَا قَوْمٌ غَشَّهَ وَضَمُّهُ إِلَى الْخَالِصِ بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا أَنْ يُقَطَّعَ ٤.

حَالُ الإخراج من الجزرِ فَإِنْ لم تُعرفَ قيمتهُ بالدنانيرِ قَوْمٌ بالدراهمِ ثم هي بالدنانيرِ فَإِنْ لم يكن بمحلِّ السرقةِ دنانيرٌ انتقلَ لأقربِ محلٍّ إليها فيه ذلك كما هو قياسُ نظائره، ولو اختلفت قيمةُ نقدَيْنِ خالصَيْنِ اغْتَبِرَ أَذْناهُما كما قاله الدَّارِمِيُّ لوجودِ الاسمِ أي ومعه لا نَظَرُ لِلرَّوْءِ الحَدُّ بالشُّبْهَةِ لِأَنَّ شرطَها أَنْ تكونَ قَوِيَّةٌ ولا قُوَّةٌ لها مع صِدْقِ الاسمِ بِأَنَّهُ أَخَذَ ما مُساوِي نِصابِها ويُفَرَّقُ بينه وبين ما لو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ نِصابٌ وأخرى بِأَنَّهُ دَوْنُهُ فلا قَطْعُ بِأَنَّهُنا تَعَارُضًا أَوْجَبَ الغاءَهما في الزَّائِدِ على الأقلِّ فلم يُوجَدْ الاسمُ، بخلافه في مِساَلَمَنا وبينه وبين ما مَرَّ فيما لو نَقَصَ نِصابُ الزَّكَاةِ في بعضِ الموازينِ الظَّاهِرِ جَربائِهِ هنا أيضًا بِأَنَّهُ الوِزْنُ أَمْرٌ جِسْمِيٌّ والتَقْوِيمُ أَمْرٌ اجْتِهَادِيٌّ واختلافُ الجِسْمِيِّ أَقْوَى فَائْتَرَدُ دون اختلافِ الاجْتِهَادِيِّ وأما قولُ الماوَرَدِيِّ إِنْ كانَ ثُمَّ أَغْلَبَ اغْتَبِرَ وإلا فوجهانِ فيُردُّ وَإِنْ قالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ، .....

• قُودُ: (حَالُ الإخراج إلخ) أي: قُلُو نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ اه. مُعْنَى جِبَارَةُ الزَّيَادِيِّ وَتُغْتَبَرُ مُساوَاةُ لِلرُّبْعِ عِنْدَ الإخراجِ مِنَ الْجِزْرِ فلا تُقَطَّعُ بما نَقَصَ عِنْدَ الإخراجِ وَإِنْ زَادَ بَعْدَ بِيخلافِ عَكْسِهِ اه. • قُودُ: (فَإِنْ لم يَكُنْ بِمَحَلِّ السَّرِقَةِ إلخ) يَعْني بِأَنَّ كَانُوا لا يَتَعَارَفُونَ التَّعَامُلُ بها كما هو ظاهِرُ اه. رَشِيدِيٍّ. • قُودُ: (إِلَيْهَا) الْأَوَّلَى التَّذَكُّيرُ كما في الْمُعْنَى. • قُودُ: (فِيهِ فَلَكَ) أي: فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبِ الدَّنَائِرُ. • قُودُ: (وَلَوْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ نَقْدَيْنِ إلخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيُرَاعَى فِي الْقِيَمَةِ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ لِاخْتِلَافِهَا بِهِما وَلَوْ كانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ خَالِصَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَتَفَاوُتَا قِيَمَةَ اغْتَبِرَتْ الْقِيَمَةُ بِالْأَغْلَبِ مِنْهُمَا فِي زَمَانٍ السَّرِقَةُ فَإِنْ اسْتَوَيَا اسْتَعْمَلَا قِيَمَتَهُمَا يُقَدَّمُ وَجْهَانِ أَحَدُهُما بِالْأَدْنَى اغْتِبَارًا بِمَعْنَى الظَّاهِرِ وَالثَّانِي بِالْأَعْلَى فِي الْمَالِ دُونَ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ نَقَلَ ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْماوَرَدِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ وَأَطْلَقَ الدَّارِمِيُّ أَنَّ الْإِغْتِبَارَ بِالْأَدْنَى اه. • قُودُ: (قِيَمَةُ نَقْدَيْنِ) أي: مِنَ التَّقْوِيمِ الَّتِي يَقْتَضِي الْحَالُ التَّقْوِيمَ بِهَا اه. ع ش. • قُودُ: (اِخْتَبِرَ أَذْناهُما إلخ) لَكِنَّ الْأَوْجَةَ تَقْوِيمُهُ بِالْأَعْلَى دَرَجَةً لِلْقَطْعِ وَعَلَيْهِ فلا قَطْعَ نِهَايَةً اه. سَم وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى ما يَمِيلُ إِلَيْهِ. • قُودُ: (لِوُجُودِ الْإِسْمِ) أي اسْمُ الرُّبْعِ اه. ع ش. • قُودُ: (وَمَعَهُ) أي: مَعَ وَجُودِ الْإِسْمِ. • قُودُ: (لِأَنَّ شَرْطَها) أي: الشُّبْهَةُ الَّتِي يُذَرَّأُ بِهَا الْحَدُّ وَلَوْ ذَكَرَ الضَّمِيرُ لَكَانَ أَوَّلَى. • قُودُ: (بِأَنَّهُ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِصِدْقِ الْإِسْمِ وَلَعَلَّ الْبَاءَ سَبَبِيَّةٌ وَلَوْ قالَ مَعَ صِدْقِ اسْمِ أَنَّهُ أَخَذَ إلخ كانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. • قُودُ: (وَيُفَرَّقُ إلخ) وَقَدْ يَمَالُ إِنَّهُ لا يُحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ هُنَا إِذِ الْمُغْتَبَرُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْأَقْلُ. • قُودُ: (بَيِّنَةٌ) أي: يَبِينُ الْقَطْعُ بِالْأَدْنَى هُنَا. • قُودُ: (وَيَبِينُ ما لو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ إلخ) أي: الْآتِي فِي آخِرِ السَّوَادَةِ. • قُودُ: (بِخِلَافِهِ) أي: الْإِسْمِ. • قُودُ: (وَبَيِّنَةٌ) أي: اغْتِبَارُ أَدْنَى التَّقْدِيرِ هُنَا. • قُودُ: (فَالْزَّر) أي: فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ اه. ع ش. • قُودُ: (اِخْتَبِرَ) أي: أَغْلَبَ التَّقْدِيرِ فِي الْقَطْعِ. • قُودُ: (أَنَّهُ الْأَحْسَنُ) أي: قولُ الْماوَرَدِيِّ.

• قُودُ: (اِخْتَبِرَ أَذْناهُما كما قاله الدَّارِمِيُّ) لَكِنَّ الْأَوْجَةَ تَقْوِيمُهُ بِالْأَعْلَى دَرَجَةً لِلْقَطْعِ م ر ش.

بأن الغلبة لا تدخل لها هنا مع النظر إلى . مَرَّ من صِدْقِ الاسم وبأنه مع الاستواء لم يُرجع شيئا فتعين ما أطلقه الدارمي ولا بُدَّ من قطع المُقَوِّم بأن يقول قيمته كذا قطعاً وإن كان مُسْتَنَدٌ شهادته الظن، وبه فارق شاهدي القتل إن مُسْتَنَدُ شهادتهما المُعَايَنَةُ فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان في أن الشهادة في كلٍّ إنما تُفيد الظن لا القطع فاندفع ما للبلقيني هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما . لنا رعاية للحدِّ الواجب الاحتياط له أو يُعمَّ كلُّ شهادة بقيمة لما تقرَّر من الفرق كلُّ مُحْتَمِلٍ والثاني أقرب لتصريح الشيخين نقلاً عن الإمام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة . شأ عن القطع أي فإذا قال قيمته كذا احتَمَلَ أنه عن الاجتهاد وهو لا يكفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال.....

• فَوُدَّ: (بأن الغلبة لا دخل لها إلخ) دَعَوَى: لا دليل بل الدليل عليها هو قياس الظواهر . سم .  
 • فَوُدَّ: (وبأنه لم يرجع إلخ) أي: الماوردی ولا يخفى ما في دَعَوَى حصول الردِّ به . • فَوُدَّ: (مع الاستواء) أي: استواء التقنين استعمالاً . • فَوُدَّ: (فتعين إلخ) هذا التفرُّع لا وجه له . سم . • فَوُدَّ: (ما أطلقه إلخ) أي: من اعتبار أدنى التقنين الذي لكلٍّ من صورتَي الغلبة والاستواء . • فَوُدَّ: (ولا بُدَّ) إلى قوله وبه فارق في المعنى إلا قوله بأن يقول قيمته كذا قطعاً وإلى المشي في النهاية إلا قوله بأن يقول قيمته كذا قطعاً وقوله وهل إلى وإن لا يتعارض . • فَوُدَّ: (ولا بُدَّ من قطع المقوم) أي: مع أن الشهادة لا تقبل إلا به مُنْهِيً وأسنَى . • فَوُدَّ: (بأن يقول قيمته كذا قطعاً إلخ) في شرح الرُّوض ما يُشِيرُ بأن الشرط أن لا يُصرَّحوا بالاستناد إلى الظن بأن يقولوا انظر لا أنه يُشترط ذكر لفظ القطع . اهـ . سَيِّدُ عُمَرُ . • فَوُدَّ: (مُسْتَنَدُ شهادتيه) أي التقويم . • فَوُدَّ: (وبه فارق إلخ) الأولى حذف به ؛ لأن الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق، والرقق إنما حصل بقوله فإن مُسْتَنَدُ شهادتهما المُعَايَنَةُ إلخ . اهـ .  
 ع ش أقول والظاهر أن مرجع الضمير المردم الذي أفاده قوله وإن كان إلخ فلا إشكال . • فَوُدَّ: (فارق) أي شاهد التقويم . • فَوُدَّ: (شاهدي القتل) ي: حيث اكتفى منهما بقوليهما قتله ولم يحتج هنا بقوليهما سرق ما قيمته كذا بل لا بُدَّ من قوليهما قيمته كذا قطعاً أو يقينا مثلاً . اهـ . ع ش . • فَوُدَّ: (لما تقرَّر من الفرق) وهو قوله وبه فارق إلخ . اهـ . كُزْد . • فَوُدَّ: (بأن التقويم) أي: مُطْلَقُ التقويم الشايل لما هنا وغيره . • فَوُدَّ: (احتَمَلَ أنه عن الاجتهاد إلخ) قَضَيْتُهُ أنه لو عَلِمَ أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم أمر اجتهادي وقوله وإن كان مُسْتَنَدُ شهادته الظن . اهـ . سم أقول عبارة الرُّوض مع شرحه وغير ذلك من العروض . والدراهم يُقَوِّمُ بِذَهَبٍ أي دينار تقوم قطع من المقومين لا

• فَوُدَّ: (بأن الغلبة لا دخل لها إلخ) دَعَوَى: بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس الظواهر . • فَوُدَّ: (فتعين ما أطلقه الدارمي) هذا التفرُّع لا وجه له . • فَوُدَّ: (احتَمَلَ أنه عن الاجتهاد) قَضَيْتُهُ أنه لو عَلِمَ أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم أمر اجتهادي وقوله وإن كان مُسْتَنَدُ شهادته الظن .

وَأَنْ لَا يَتَعَارَضَ بَيْنَتَانِ وَلَا أُحْذَرُ بِالْأَقْلِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وَكَانَ الدِّينَارُ إِذَا ذَاكَ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا.

(ولو سُرِقَ رُبْعًا) دَهَبًا (سَبِيكَةً) فَاذْهَبَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنْ سَبِيكَةً مُؤْتَتْ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْمًا لِزُبُعٍ (لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قِطْعَ) بِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الدِّينَارَ الْمَذْكُورَ فِي الْخَبَرِ اسْمٌ لِلْمَضْرُوبِ أَوْ خَاتَمًا دَهَبًا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ الزُّبُعَ لَا وَزْنَهُ فَكَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ فَاجْتَسَّ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ لِأَنَّ الْوِزْنَ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهَلْ يُعْتَبَرُ مَعَهُ فِي غَيْرِ الْمَضْرُوبِ كَالْقِرَاضَةِ وَالتَّبَرِّ وَالْحُلِيِّ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ زُبُعَ دِينَارٍ مَضْرُوبِ الْأَصَحِّ، نَعَمْ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ غَيْرِ وَاحِدٍ كَالسَّبِيكَةِ، وَتَقْوِيمُ الذَّهَبِ السَّبِيكَةِ بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُّ لَا مَحْذُورَ

تَقْوِيمَ اجْتِهَادٍ مِنْهُمْ لِلْحَذِّ أَيِّ لِأَجْلِهِ فَلَا بُدَّ لِأَجْلِهِ مِنَ الْقَطْعِ بِذَلِكَ اه. صَرِيحَةٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ.

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَتَعَارَضَ بَيْنَتَانِ وَلَا أُحْذَرُ بِالْأَقْلِ) غُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ قَطَعَ الْمُعْقُومُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَالْأَخْبَ) أَي: (وَأَنْ تَعَارَضَتَا أُحْذَرُ بِالْأَقْلِ فَلَا قِطْعَ) وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُ الْكَثَرُ أَكْثَرُ عَدَدًا؛ لِأَنَّ الْحَذَّ يُذَرُّ بِالشُّبْهِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أُحْذَرُ بِالْأَقْلِ) أَي: بِالْأَقْلِ مِنَ الْقِيمَتَيْنِ فَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِأَنَّهُ نَصَابٌ وَآخَرَانِ بِدُونِهِ فَلَا قِطْعَ اه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ قِيمَتِهِ. • فَوَدَّ: (فِي مِجَنٍّ) أَي: تُرْسٍ أَوْ ذَرَقَةٍ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (فَاذْهَبَ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى أَنَّ الْوِزْنَ.

• فَوَدَّ: (فَاذْهَبَ اعْتِرَاضُهُ الْخ) أَقُولُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ سُرْقِ سَبِيكَةٍ وَرُبْعًا حَالًا مُقَدَّمَةً أَي: حَالِ كَوْنِهَا مُقَدَّرَةً بِالزُّبُعِ سَمِ اه. ع ش. وَاجَابَ الْمُعْنَى بِأَنْ سَبِيكَةً صِفَةً رُبْعًا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِمَسْبُوكٍ اه.

• فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْمًا الْخ) أَي: وَصَحَّ كَوْنُهُ نَعْمًا لِذَهَبًا؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ رُبْعًا يُؤْتَتْ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (لَا الدِّينَارَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجَّهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (أَوْ خَاتَمًا) غُطِفَ عَلَى رُبْعًا فِي الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (تَبْلُغُ قِيمَتُهُ الْخ) أَي: بِالصَّنْعَةِ. • فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّهَبَ يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ الْوِزْنُ وَتَبْلُوغُ قِيمَتِهِ زُبُعَ دِينَارٍ مَضْرُوبٍ، وَغَيْرُهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقِيَمَةُ فَقَطْ اه. نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (كَمَا فِي الرُّوضَةِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (هُوَ الْغَلَطُ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَزَعَمَ الْخ.

• فَوَدَّ: (كَالسَّبِيكَةِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ الْأَصَحِّ، نَعَمْ عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ كَلَامِ نَعَمْ: وَيَذَلِكَ عَلِيمٌ كَمَا قَالَ

• فَوَدَّ: (فَاذْهَبَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنْ سَبِيكَةً الْخ) قَدْ يُقَالُ يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضُ حَبِيْثًا بِأَنَّهُ كَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ نَعْمًا لِذَهَبًا فَإِنَّ صَرَفَهُ عَنِ التَّغْيِيَةِ كَانَ يَجُوزُ كَوْنُهُ نَعْمًا لِزُبُعًا مَعَ ذَلِكَ الصَّرْفِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا فَاذْهَبَ اعْتِرَاضُهُ الْخ) أَقُولُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ سُرْقِ سَبِيكَةٍ وَرُبْعًا حَالًا مُقَدَّمَةً أَي حَالِ كَوْنِهَا مُقَدَّرَةً بِالزُّبُعِ.

• فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّهَبَ يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ الْوِزْنُ وَتَبْلُوغُ قِيمَتِهِ زُبُعَ دِينَارٍ مَضْرُوبًا، وَغَيْرُهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقِيَمَةُ فَقَطْ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالتَّقْوِيمُ يُعْتَبَرُ بِالْمَضْرُوبِ فَلَوْ سُرِقَ شَيْءٌ يُسَاوِي زُبُعَ مِثْقَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ كَالسَّبِيكَةِ وَالْحُلِيِّ وَلَا يَبْلُغُ رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قِطْعَ بِهِ لَا يَخَالِفُهُ لِمَا قَرَّرْنَاهُ نَعَمْ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ مُتَعَلِّقٌ بِسَاوِيهِ م ر ش.

فيه خلافاً لما زعمه فأوجب تقويمها بالدرهم ثم هي بالمضروب.  
(ولو سرقَ دنانيرَ ظنّها فلوساً) مثلاً (لا تساوي رُبْعاً قطعاً) لوجود سرقة الرُّبْع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالظن ومن ثم لو سرقَ فلوساً لا تساوي رُبْعاً لم يقطع وإن ظنّها دنانيرَ وكذا ما ظنّه له لأنه لم يقصد أصل السرقة (وكذا ثوب زئ) بالمثلثة (في جيبه تمام رُبْع جهله في الأصح) لما مرّ وكونه هنا جهل جنس المسروقي لا يؤدّي لما تقرّر أنه قصد أصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهلي بالجنس هنا وبالصفة (ولو أخرى: نصاباً من جزئ مرتين) بأن ثمنه في المرة الثانية (فإن تخلّل) بينهما (علم المالك) بذلك (وإعادة الجزئ) بنحو إصلاح ثقب وغلق باب من المالك أو ناييه دون غيرهما كما اقتضته عبارة الروضة وإن لم يكن كالأول حيث وجد الإحراز كما هو ظاهر (فالإخراج الثاني سرقة أخرى) لاسية لئلا كل حينئذ فلا قطع به كالأول (والا) يتخلّل علم المالك.....

شئنا أنه لا بد في المسألتين من اختيار وزن والقيمة اه. قود: (لن زعمه) وهو الدارمي اه. مُغني. قود: (ثم هي) أي: الدراهم بالمضروب أي: تقوم بالدينار المضروب اه. مُغني. قود: (مثلاً) إلى قوله ويوجه في النهاية.

قود (سني): (لا تساوي) صفة فلوساً اه. سم. قود: (مع قصد أصل السرقة) يؤخذ منه أنه لو تعلّق بشيئه رُبْع دينارٍ من غير شعورٍ له به ولا قصدٍ عذم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه. ع ش. قود: (ولا جبرة بالظن) أي: البين خطؤه. قود: (لأنه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه. ع ش.

قود (سني): (ثوب زئ) أي: قيمته دون رُج اه. مُغني. قود: (بالمثلثة) أي فيهما اه. مُغني. قود: (لما مرّ) أي: أيضاً. قود: (وكونه الخ) ردّ لِدليل المُقابل. قود: (وبالصفة) أي: في مسألة الفلوس.

قود (سني): (مرتين) أي: مثلاً كلّ منهما دون نصاب اه. مُغني. قود: (بأن ثمنه الخ) أي: بأن أخرج مرةً بعض النصاب ومرةً ثانيةً باقية.

قود (سني): (وإعادة الجزئ) هذا ظاهر إذ حصل من السارق هتك للجزئ أمّا لو لم يحصل منه ذلك كان كسور الجدار وتدلّى إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيختل الاختفاء بعلم المالك إذ لا هتك للجزئ حتى يضلّحه اه. ع ش. قود: (أو ناييه) أي: بأن يعلم به ويستتنب في إصلاحه اه. ع ش. قود: (دون غيرهما إلخ) عبارة سم على منهج بغداد مثل ما ذكر نقلًا عن م ر ما نصّه ثم قال م ر إن إعادة غيرهما كإعادتهما كما أفادته عبارة المنهاج بإطلاقها اه. ع ش. قود: (وإن لم يكن) أي الجزئ المعاد. قود: (ولا يتخلّل علم المالك ولا إعادته) أي: بأن انتصا مّا.

قود: (لا تساوي) صفة فلوساً.



ولا إعادته الجزر أو تَحْلُلُ أحدهما فقط خلافاً للبلقيني ومن تبعه في هذه (فُطِعَ في الأصح) اشتهر هتُك الجزر أم لا لبقاء الجزر بالنسبة إليه لهتكه له، فانتفى فعله على فعله ويؤجّه ذكر هذه هنا بأن فيها بياناً لأن التصاب الذي الكلام فيه تارة يكون إخراجاً على مرتين أو أكثر كإخراجه مرةً وتارةً لا، فاندفع اعتراض الرافعي الوحيد في ذكرها هنا مع أتباعه له في المحرر بأنه لا تعلق لها بالتصاب وسيأتي لهذه ما يشابهها مع الفرق بينهما.

• قوله: (ولا إعادته الخ) بهاء الضمير المائدة على المالك يُخالف عبارة المنهاج إذ هي تقضي أن الجزر لو أعيد ولو من غير المالك كان سرقة أخرى اه. كزدي. • قوله: (أو تَحْلُلُ أحدهما فقط) صادق بإعادة الجزر مع عدم علم المالك بالسرقة، ويصور بما إذا أعاده المالك ظاناً أنه جدار غيره أو أنه جداره ولم يعلم بأنه سرقة منه بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئاً ويصور أيضاً بما إذا وجد الباب غير مغلق فظن أنه فتحه بعض أهله فأغلقه فقد أعاد الجزر بإغلاقه وصورة ع ش. بما إذا أعاد نائيه في أموره العامة مع عدم علم المالك اه. واستشكل ما إذا أعيد الجزر بدون العلم بالسرقة بأنه صار جزراً للسارق ولغيره فمقتضاه أن لا يضم الأول للثاني في إكمال التصاب بل يكون الثاني سرقة مستقلة إن بلغ نصاباً قطع وإلا فلا، وأجاب سم بأنه لما أعيد الجزر مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم إعادته فبينا الثانية على الأولى اه. بجزمي. • قوله: (خلافاً للبلقيني الخ) عبارة النهاية والمغني لكن اعتمد البلقيني فيما إذا تَحْلُلُ أحدهما فقط عدم القطع ورأى الإمام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع اه. قال ع ش والرشيد في قوله في الصورة الثانية هي ما لو تَحْلُلُ علم المالك ولو بعده اه. • قوله: (لبقاء الجزر بالنسبة إليه) أي الأخذ وهذا ليس له معنى فيما إذا تَحْلُلُ الإعادة دون العلم؛ لأنه جزر بالنسبة له ولغيره، وأيضاً فكيف يُقطع والفرض أن المُخْرَجَ ثانياً دون نصاب ويُمكن دفع هذا بأن القطع بمجموع المُخْرَجَ ثانياً والمُخْرَجَ أولاً؛ لانهما سرقة واحدة ويُمكن دفع الأول أيضاً فليتأمل سم أي: بأنه لما أعاده من غير علم جعل فعله بالنسبة للسارق لغواً تغليظاً عليه اه. ع ش. • قوله: (ذكر هذه) أي: مسألة الإخراج مرتين. • قوله: (بأنه لا تعلق لها بالتصاب) أي فإن النظر فيها إلى كيفية الإخراج فلايرادها في غير هذا الموضع التيق اه. مغني. • قوله: (وسيأتي) أي: في أوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نقب

• قوله: (لبقاء الجزر بالنسبة إليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهاج ما نصه قوله إنقاء للجزر بالنسبة إليه هذا ليس له معنى فيما إذا تَحْلُلُ الإعادة دون العلم لأنه جزر بالنسبة له ولغيره وأيضاً فكيف يُقطع والفرض أن المُخْرَجَ ثانياً دون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث أيضاً وذلك لأن إطلاقه يومهم تصور إعادة المالك من غير علم وهو محال اه. والمؤاخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث لجواز أن يشتبه جزر المالك بجزر غيره فيضليله على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة، ودفع قوله وأيضاً الخ بأن القطع إنما هو بمجموع المُخْرَجَ ثانياً والمُخْرَجَ أولاً لانهما سرقة واحدة ويُمكن دفع الأول أيضاً فليتأمل.

(ولو قُتِبَ وعاءٌ جُفِلَ ونحوها) كَجَبِيبٍ أو كُفٍّ أو أَسْفَلَ غُوفَةٍ (فَانصَبَ) منه (نِصَابٌ) أي مَقْوَمٌ به على التَّنْزِيحِ (فُطِعَ) به (في الأصح) أَنَّهُ هَتَكَ الْجُوزَ وَقَوَّتَ الْمَالَ فَفُتِدَ سَارِقًا، وَزَعَمَ ضَعْفٌ السَّبَبُ يُطِطُّهُ الْحَافَةُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي الْقَوَى وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ أَمَّا لَوْ انصَبَ دُنْفَعَةٌ فَيُقَطَّعُ قِطْعًا.  
(ولو اشتركا) أي اثنانِ (في إخراجِ نِصَابَيْنِ) من جُوزٍ (فُطِعَا) لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سَرَقَ نِصَابًا تَوَازَعَا لِلْمَسْرُوقِ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ وَبَحَثَ الِةُ مُوَلِّيٌّ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ أَطَاقَ كُلُّ حَمَلٍ مُسَاوِيٍّ نِصَابٍ وَلَا يُقَطَّعُ مَطْوِئٌ حَمَلٍ مُسَاوِيٍّ فَقَطْ وَأَشَارَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى اعْتِمَادِهِ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ بِصِدْقِ الْإِشْرَاقِ مَعَ ذَلِكَ وَهُوَ الْأَلْتِيقُ بِإِطْلَاقِهِمْ وَعِلَّتُهُمُ السَّابِقَةُ (وَالْأَلِ) يَبْلُغُ نِصَابَيْنِ (فَلَا) قَطَعَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَوَازَعًا لِلْمَسْرُوقِ كَذَلِكَ، وَبَحَثَ الْأَرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا بَلَغَ نِصَابًا إِذَا اسْتَقْلَّ كُلٌّ وَلَا فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ. فَهُوَ آلَةٌ لَهُ فَيُقَطَّعُ الْمُكَلَّفُ فَقَطْ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهِ آلَةٌ لَهُ

وعادَ في لَيْلَةٍ أُخْرَى إلخ وقوله مع الفرقِ أ: من الشارح. فؤد: (كَجَبِيبٍ) إلى قول المتن ولو سَرَقَ في النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى أَمَّا لَوْ انصَبَ. فؤد: (فَانصَبَ مِنْ نِصَابٍ) وَلَوْ أَخَذَهُ مَالِكُهُ بَعْدَ انصِبَابِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى بِهِ هَلْ يَنْقُطُ الْقَطْعُ؟ لَأَنَّ شَرْطَهُ الدَّعْوَى وَقَدْ تَعَدَّرَتْ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ وَالْأَقْرَبُ سُقُوطُ الْقَطْعِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ السَّارِقَ لَوْ مَلَكَ مَا سَرَقَهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْجُوزِ وَقَبْلَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي لَمْ يُقَطَّعْ لِانْتِغَاءِ إِبْرَائِيهِ عَلَيْهِ اه. ع. ش. فؤد: (على التَّنْزِيحِ) تَقْيِيدُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا يَأْتِي.  
فؤد: (سَنِي: (فُطِعَ فِي الْأَصَحِّ) وَيُنَظَرُ بِذَلِكَ وَيُقَالُ لَنَا شَخْصٌ قُطِعَ بِسَرِقَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ جِزْرًا وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ مَالًا اه. مُغْنِي. فؤد: (وَزَعَمَ ضَعْفٌ إلخ) رَدٌّ لِلدَّلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

فؤد: (سَنِي: (وَلَوْ اشْتَرَا الْإِلخ) خَرَجَ بِأَرْكَبِهِمَا فِي الْإِخْرَاجِ مَا لَوْ تَمَيَّزَ فِيهِ فَيُقَطَّعُ مَنْ مَسْرُوقُهُ نِصَابٌ دُونَ مَنْ مَسْرُوقُهُ أَقْلُ اه. مُغْنِي. فؤد: (بَحَثَ الْقَمُولِيُّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَقْيِيدُ الْقَمُولِيِّ إلخ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ اه. فؤد: (وَالْأَلِ) أَي: بَادَ. كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يُطِيقُ ذَلِكَ وَالْآخَرُ يُطِيقُ حَمْلَ مَا قَوْفُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فؤد: (وَأَشَارَ الزَّرْكَشِيُّ) إِلَى لَمَنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ كَمَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ لِمُسَارَكَةِ لَهُ فِي إِخْرَاجِ نِصَابَيْنِ فَلَا نَظَرَ إلخ ضَعْفُهُ اه. فؤد: (وَهُوَ الْأَلْتِيقُ) أَي: التَّنْظِيرُ. فؤد: (وَبَحَثَ الْأَرَعِيُّ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. فؤد: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. فؤد: (فِيمَا إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ مَحَلِّ. فؤد: (إِذَا بَلَغَ) أَي: الْمُخْرَجُ بِالْإِشْرَاقِ وَالظُّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحَلِّهِ وَقَوْلُهُ إِذَا اسْتَقْلَّ إلخ خَبَرٌ إِنَّ. فؤد: (فَلَنْ إلخ) الْأَوَّلَى بَأَ، إلخ بِالْبَاءِ. فؤد: (غَيْرَ مُكَلَّفٍ) بَأَنَّ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَا يُعَيَّرُ مُغْنِي وَنِهَايَةُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ لَا يُعَيَّرُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ اه.

فؤد: (فَانصَبَ مِنْ نِصَابٍ) لَوْ أَخَذَهُ بِهِ بَعْدَ انصِبَابِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى بِهِ هَلْ يَنْقُطُ الْقَطْعُ لَأَنَّ شَرْطَهُ الدَّعْوَى وَقَدْ تَعَدَّرَتْ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. فؤد: (وَالْأَلِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ إلخ) فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَا يُعَيَّرُ فَيُقَطَّعُ مُكَلَّفٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُخْرَجُ نِصَابَيْنِ إِذَا كَانَ قَدْ أَمَرَهُ بِهِ أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَالْآلَةِ م. ر. ش.

أَنَّهُ أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ. (وَلَوْ سَرَقَ) مُسْلِمٌ أَوْ غَيْرُهُ (خَمْرًا) وَلَوْ مُخْتَرَمَةً (وَعَنْزِيًّا وَكَلْبًا) وَلَوْ مَقْتَنِي (وَجِلْدَ مَيِّةٍ بِلَا ذَنْبٍ فَلَا قَطْعَ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ وَإِطْلَاقُ السَّرْقَةِ عَلَيْهِ لَفَتْ صَحِيحٌ كَمَا مَرَّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا ذُبِغَ أَوْ تَخَلَّلَتْ الْخَمْرُ وَلَوْ بَفِعْلِهِ فِي الْجِزْرِ (فَإِنْ بَلَغَ إِثَاءَ الْخَمْرِ نِصَابًا) وَلَمْ يَقْصِدْ بِإِخْرَاجِهِ إِرَاقَتَهَا وَقَدْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتَهُ (قُطِعَ) بِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ جِزْرِهِ وَلَا شُبْهَةَ كِلَانَاءِ بَوْلٍ وَحَكِي جَمْعُ الْقَطْعِ فِيهِ بِالْقَطْعِ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْأَوَّلِ لِلْكُسْرِ إِزَالَةً لِلْمُنْكَرِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ فِي الْغَضَبِ صَيَّرَهُ غَيْرَ مُعْتَدٍ بِهِ بِخِلَافِ الثَّانِي، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخَمْرَ لَوْ كَانَتْ مُخْتَرَمَةً أَوْ أُرِيقَتْ فِي الْجِزْرِ قُطِعَ قَطْعًا أَمَّا لَوْ قَصَدَ بِإِخْرَاجِهِ تَيْسُرَ إِفْسَادِهَا وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتَهُ أَوْ دَخَلَ بِقَصْدٍ إِفْسَادِهَا وَإِنْ أَخْرَجَهَا بِقَصْدٍ سِرْقَتَهُ فَلَا قَطْعَ.

(وَلَا قَطْعَ فِي) سِرْقَةِ (طَنْبُورٍ وَنَحْوِهِ) مِنْ آلَاتِ اللَّهْوِ وَكُلِّ آلَةٍ مَعْصِيَةٍ كَصَلِيبٍ وَكِتَابٍ لَا يَجِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَالْخَمْرِ (وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ) أَوْ نَحْوُ جِلْدِهِ (نِصَابًا) وَلَمْ يَقْصِدْ بِدُخُولِهِ أَوْ بِإِخْرَاجِهِ تَيْسُرَ إِفْسَادِهَا (قُطِعَ قُلْتُ الثَّانِي أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِسِرْقَتِهِ نِصَابًا مِنْ جِزْرِهِ وَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ وَلَوْ كَانَتْ لِذِمَّتِي قُطْعَ قَطْعًا.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيُّ: الْمُكَلَّفُ. • قَوْلُهُ: (أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُمَيَّرًا لَا يَتَقَيَّدُ طَاعَتَهُ الْآيَرُ أَوْ الْآذِنُ وَفِي كَوْنِهِ حَيْثُ ذَاكَ وَقَفَّةً أ. ه. سَمَّ وَيُؤَيِّدُهَا مَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَافُتِ أَتَفًا. • قَوْلُهُ: (مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَكَمِي فِي التَّهَافُتِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُخْتَرَمَةً) أَيُّ: بِأَنَّ كَانَتْ لِذِمَّتِي أَوْ لِمُسْلِمٍ عَصَرَهَا بِقَصْدٍ الْخَلِيَّةِ أَوْ بِلَا قَصْدٍ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ جِلْدِ ذُبِغَ) أَيُّ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ قِيَمَةً وَقَدْ إِخْرَاجَ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَفِعْلِهِ فِي الْجِزْرِ) أَيُّ: وَلَوْ كَانَ الذَّبِغُ وَالتَّخَلُّلُ بِفِعْلِ السَّارِقِ فِي الْجِزْرِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ أ. ه. سَيِّدُ عَمَرَ.

• قَوْلُهُ: (الْقَطْعُ فِيهِ) أَيُّ: الْإِنْتِفَاعُ فِي إِثَاءِ بَوْلٍ. • قَوْلُهُ: (إِنْ اسْتِحْقَاقُ الْأَوَّلِ) أَيُّ: إِثَاءَ الْخَمْرِ.

• قَوْلُهُ: (صَيَّرَهُ الْخ) خَبَرٌ إِنْ وَضِعَ التَّصْبِغُ لِلْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الثَّانِي) أَيُّ: إِثَاءِ الْبَوْلِ.

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: الْفَرْقُ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَصَدَ الْخ) وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (تَيْسُرَ إِفْسَادِهَا) أَيُّ: الْخَمْرِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتِهِ) وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتِهِ وَإِفْسَادِهَا فَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ سَمَّ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ دَخَلَ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَصْدِ الْخ. • قَوْلُهُ: (بِقَصْدٍ إِفْسَادِهَا) أَيُّ: الْخَمْرِ فَالْإِنْتِفَاعُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فِي طَنْبُورٍ) بِضَمِّ الطَّاءِ وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا طَنْبَارٌ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَكُلُّ آلَةٍ الْخ) عُطِفَ عَلَى آلَاتِ اللَّهْوِ. • قَوْلُهُ: (كَالْخَمْرِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا قَطْعَ الْخَ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَتْ الْخ) أَيُّ: الطَنْبُورُ وَنَحْوُهُ وَالْفَرْعُ أَنَّ مُكْسَرَهُ يَتَلَقَّى نِصَابًا أ. ه. ع. ش.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ أَمَرَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُمَيَّرًا لَا يَتَقَيَّدُ طَاعَتَهُ الْآيَرُ أَوْ الْآذِنُ وَفِي كَوْنِهِ حَيْثُ ذَاكَ وَقَفَّةً.

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتَهُ أَوْ دَخَلَ بِقَصْدٍ إِفْسَادِهَا) لَوْ دَخَلَ بِقَصْدٍ سِرْقَتِهِ وَإِفْسَادِهَا فَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الْقَطْعِ لِلشُّبْهَةِ.

الشرط (الثاني كونه) أي المسروق الذي هو نصاب (ملكاً لغيره) أي السارق فلا قطع بما له فيه ملك وإن تعلق به نحو زهن واستخقه في ولو على قول ضعيف أي ما لم يعارضه ما هو أقوى منه لما يأتي في مسألة الوصية وذلك كجميع بزمن خيار سرقه بائع أو مشتري وموقوف وموهوب قبل قبض سرقه موقوف عليه أو مثقوب (فلو ملكه بإرث أو غيره) كهبية وإن لم يقبضه (قبل إخراجها من الجوز) أو بعده وقبل الزرع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم لأن القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وجدت، ثم رأيت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب بائع أو غيره) كإحراق (لم يقطع) المخبرج لملكه له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها انقطع، ولخبر أبي داود أنه عنه لما أقر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا أبيه وأبيه ثمته فقال عنه فلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصيه، ووجه ذكر

قود: (أي: المسروق) إلى قوله ولخبر أبي داود في النهاية والمغني إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا مسألة الوقف وقوله كهبية وإن لم يقبضه. قود: (نحو زهن) أي كإجارة اه. مغني.  
قود: (واستحقاق) عطف على قوله في ك وإل والواو بمعنى أو. قود: (ولو على قول إلخ) غاية في قوله بما له فيه ملك إلخ. قود: (ما هو أقوى منه إلخ) وهو في مسألة الوصية تقصيره بعدم القبول اه.  
رشيدي. قود: (وذلك) أي: ما له فيه ملك إلخ. قود: (بزمن خيار) أي: ولو للبائع اه. ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق يدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك أيضاً اه. قود: (أو مشتري) أي: ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه ما آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين مغني ونهاية قال ع ش قوله لا تسليم الثمن مفهومه أنه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بأن المال المسروق معه غير محرر عنه سلطه على ملكه إلا أن يقال لما كان ممنوعاً من أخذه ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل جزأ لا متناً. دخوله عليه اه. قود: (وموقوف إلخ) أي: ومؤجر ومزموهون اه. مغني. قود: (وموهوب إلخ) أي وإن أنهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومغني أي: لأنه يصدق عليه أنه ملك لغيره.

قود: (سني) (فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه اه. مغني. قود: (فلا يفيد) أي: ملكه بعده أي: الرفع. قود: (لملكه له إلخ) هذا تغليط للمسألة الأولى وقوله ولتقصيه تغليط للمسألة الثانية رشيدي ومغني. قود: (ولخبر أبي داود إلخ) دليل لقول الشارح أو بعده وقبل الرفع إلخ. قود: (قال إلخ) أي: صفوان. قود: (ووجه ذكر) إلى قوله كذا قيل في المغني.

قود: (بزمن خيار إلخ) ظاهره وإن كان الملك فيه لغير السارق يدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع، لقوله بما له فيه ملك أيضاً. قود: (وموقوف وموهوب إلخ) بخلاف موصى له به قبل الموت أو قبل القبول كما سيأتي. قود: (وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه.

هذه هنا مع أنها أنسب بالشرط الأول مُشاركتها لما قبلها في التظنّ لحالة الإخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك إلى أن سبب التقصّ قد يكون مُتعلّكاً كالإزدياد أخذاً ممّا مرّ في غاصب بُرّ ولحم جعلهما هريسة. (وكذا) لا قطع (لو ادّعى) السارق (ملكه) للمسروقي قبل الإخراج أو بعده أو للمسروقي منه المجهول أو للجزز أو ملك من له في ماله شبهة كأبيه أو سيّده أو أقرّ المسروقي منه بأنّه ملكه وإن كذّبه (على التقى) لاحتماله وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه إطلاقهم لكن يُمارضه تقييدهم بالمجهول فيما مرّ الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرّية فكذا هنا إلا أن يُفرّق بإمكان طرؤ ملكه لذلك ولو

فود: (هذه) أي: المسألة الثانية. فود: (هنا) أي في الشرط الثاني. فود: (بالشرط الأول) أي: كَوْن المسروق رُبّع دينار أو قيمته. فود: (أشار بذلك) إلى قوله ولا يُقطع بسرقة في النهاية إلا قوله خلافاً لما نقله إلى ولو أنكر. فود: (وكذا لا قطع) إلى قوله على ما اقتضاه في المُغني. فود: (لو ادّعى السارق ملكه) أي وإن لم يكن لا يثبته وكان يملك المسروقي منه ثابتاً بينة أو غيرها وهي من الحيل المُحرّمة بخلاف دعوى الزوجية فهي من الحيل المُباحة، نقله ع ش عن الشيخ أبي حامد ثم بين الفرق بينهما. فود: (للمسروق) قصّيته إزجاج ضمير يملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المُغني فقال أي المسروق أو ملك بعضه اه. فود: (قبل الإخراج إلخ) متعلّق بملكه عبارة المُغني ولم يُسند الملك إلى ما بعد السرقة ويعدّ الرّفْع إلى الحايك وتبنت السرقة بالينة اه. فود: (أو للمسروق منه) أي: ادّعى يملكه للشخص المسروق منه اه. ع ش. فود: (المجهول) أي حرّيته. فود: (أو للجزز) عبارة المُغني ويجري الخلاف في دعوى ملك الجزز أو أنه أخذ بإذن المالك أو أنه أخذه وهو دون نصاب أو كان الجزز مفتوحاً أو كان صاحبه مُعرّضاً عن الملاحظة أو كان نائماً هذا كله بالنسبة إلى القطع أما المال فلا يُقبل قوله فيه بل لا بد من بينة أو يمين مزدودة فإن نكل عن اليمين لم يجب القطع اه. مُغني. فود: (أو ملك من إلخ) أي: للمسروق أو المسروق منه أو الجزز. فود: (أو أقرّ إلخ) عطف على ادّعى. فود: (بأنّه يملكه إلخ) أي: أن المال المسروق يملك السارق وإن كذّبه السارق ولو أقرّ بسرقة مال رجل فأنكر المُقرّ له ولم يدّعه لم يُقطع؛ لأن ما أقرّ به يترك في يده كما مرّ في الإقرار اه. مُغني. فود: (لاحتماله) أي لاحتمال صِدْقِهِ فصار شبهة دائرة للقطع ويروى عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه سمّاه السارق الظريف أي: الفقيه اه. مُغني. فود: (لاحتماله) هو جزئي على الغالب بلليل ما بعده اه. رشيد. فود: (بل أو حجة قطعية) هل يُجامع هذا قوله لاحتماله اه. سم. فود: (فيما مرّ) أي: أيّفاً. فود: (هنا) أي: في دعوى نحو يملكه للمسروق. فود: (طرؤ يملكه) أي السارق أو نحو بعضه لذلك أي: لنحو المال المسروق.

فود: (بل أو حجة قطعية) هل يُجامع هذا قوله لاحتماله. فود: (الصريح) أي أنه لا نظر لدعواه ملك معروف إلخ قياس عدم الإلتفات إلى دعواه ملك معروف الحرّية عدم الإلتفات إلى دعوى الزاني

في لحظة بخلاف معروف الحرثية. كان شبهة دارئة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزنّي بها خلافا لما نقله عن الإمام بل نقل ماورد في اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجزريان التخفيف في الأموال. دون الأضياع، ولو أنكر السرقة الشائبة بالبيئة قطع لأنه مكذّب للبيئة صريحا بخلاف دعوى الملك.

(ولو سرقا) شيئا يتلّع نصائين (واذا: أحدهما له) أو لصاحبه وأنه إذن له (أو لهما وكذبه الآخر لم يقطع المذمّي) لاحتمال صدقه وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقرر بسرقة نصاب لا شبهة له فيه أما إذا صدقه فلا يقطع كالمذمّي وكذا إن لم يصدقه ولا كذبه أو قال لا أذري لاحتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من جزز شريكه مشتركا) بينهما (فلا يقطع) عليه (في الأظهر وإن قل نصيبه) لأن له في كل جزء حقا شاملا فاشتباه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتركا سرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والأوجه جزم الماوردّي بأنه إن اتحد جزؤهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذًا مما يأتي قبيل قول المتن أو أجبت المفسر ولا قطع ولا يقطع سرقة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأن العقاب لم يتم فضغفت الشبهة واعترض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن اللاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في الأول

- قوله: (كذّوه زوجية إلخ) أي: ولو كانت المزنّي بها معروفة بتزويجها من غيره اه. ع ش.
- قوله: (بذلك) أي: دعوى زوجية أو ملك المزنّي بها. • قوله: (وعلى الضعيف) أي: الذي نقله عن الإمام. • قوله: (بخلاف دعوى الملك) أي: في مقابلة البيئة فإنه ليس فيها تكذيب البيئة اه. مُغني.
- قوله: (شيئا) إلى قوله أي ما لم يذم في المُغني. • قوله: (وأنه إذن له) انظر ما الحاجة إليه مع أنهما سرقا معًا وحاصل دعواه حثيث أنه أخراج الموقوف بحضور مالكة معاونة له فيه وإن لم ياذن له في ذلك وقوله: لأنه مقرر إلخ أي فيما لو ثبت أصل السرقة بإقرارهما لا بالبيئة وبذلك صور في شرح المنهج اه. رشيدّي. • قوله: (فأشبهه وطء أمة إلخ) أي: فلا يُحدّ به اه. ع ش. • قوله: (فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا مَحْمُولٌ على ما إذا تَلَفَ جزؤهما اه. مُغني. • قوله: (جزؤهما) أي: المشترك والمُخْتَصَّص بالشريك. • قوله: (أي) ما لم يدخل بقصد سرقة إلخ) ويُرْجَعُ في ذلك لقوله، وقياس ما تقدّم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من أنه إذا دخل وسرق مال البائع المُخْتَصَّص به قطع أنه يقطع هنا مُطْلَقًا قاله ع ش وفيه أن الفرق بينهما اه. • قوله: (قبيل قول المتن) أي: في الفضل الآتي.
- قوله: (بخلاف ما أوصى إلخ) أي: سرقة ما لو إلخ على حذف المضارب وقوله بعد الموت إلخ متعلّق بهذا المخدوف. • قوله: (بينهما) أي: مسألة الهبة ومسألة الوصية. • قوله: (بل الثاني) أي:



وقد يُجاب بأنَّ الهبة بعدَ العقدِ الصحيح لا تتوقَّفُ إلا على القبض بخلافِ الوصية بعدَ الإيجابِ الصحيح والموت تتوقَّفُ على القبولِ وعدمِ وجودِ ذنِّ يُبطلُها فضصف سببُ الملكِ هنا جدًا فإنه مُعرَّضٌ للإبطالِ ولو بحدوثِ ذنِّ بخلافه ثم والخلافُ الأقوى إنما هو عندَ تحقُّقِ عدمِ الذنِّ فتأمله لتعلمَ به اتِّجاه ما يمحوه مِمَّا خفي على مَنْ شَنَعَ عليهم الشرطُ (الثالثُ عدمُ الشبهة) له (فيه) للخبرِ الصحيح «اذرَعُوا الحُدُودَ بالشُّبُهَاتِ» وفي روايةٍ صحيحةٍ «عن المسلمين - أي وذكَّروهم ليس بقبيح كما مرَّتْ نظائره - ما استطعْتُمْ» (فلا قطع بسرقة مالٍ أصلي) للشارقي وإنَّ علا.

(وفرع) له وإنَّ سفلَ لشبهة استحقاقِ التَّفَقُّعِ في الجُمْلَةِ وبحَثِّ البلقيني أنَّه لو نذرَ إعتاقَ قنَّه غيرِ المُتَمَيِّزِ فسرقَه أصله أو فرعه قُطِعَ لانقضاءِ شبهة استحقاقِ التَّفَقُّعِ عنه بامتناعِ تَصَرُّفِ التَّاذِيرِ فيه مطلقًا وبه فازقُ المُستولدةُ وولدها لأنَّ له إيجازهما قيل وفيه نظرٌ اهـ. ولا وجهَ للنظرِ مع علم السارقي بالتَّذِيرِ وأَنَّهُ يَمْتَنِعُ به عليه التَّصَرُّفُ فيه. (و) لا قطع بسرقة مَنْ فيه رِقٌّ ولو مُتَقَصِّصًا ومُكَاتِبًا مالَ (سيِّد) أو أصله أو فرعه أو نحوهما.....

الموصى له المذكورُ أولى أي: بقدَمِ القطعِ مِنَ الْمُتَهَبِ المذكورِ. قُود: (بأنَّ الهبة) أي: حُصولُ الملكِ بها. قُود: (فضصف سببُ الملكِ إلخ) أي: مع أنَّ الموصى له مُقَصِّرٌ بقدَمِ القبولِ قَبْلَ أَخْذِهِ نِهَايةً ومُعْنَى. قُود: (للخبرِ الصحيح) إلى قولِ المثنى والأظهرُ في النِّهَايةِ وكذا في الْمُعْنَى إلا قوله أي إلى ما استطعْتُمْ وقوله وَنَحَتْ إلى ولا قُطِعَ وقوله وَلَوْ أَدْعَى إلى كما لو ظَنَ. قُود: (اذرَعُوا) أي: اذْقَعُوا وقوله وفي روايةٍ صحيحةٍ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أي: مضمومةٌ إلى قوله بالشُّبُهَاتِ اهـ. ع ش. قُود: (أي: وذكَّروهم) إلى قوله ما استطعْتُمْ كان الأولى تأخيرُه عنه وإبدالُ قوله أي: وذكَّروهم بقوله والإسلامُ إلخ. قُود: (فلا قطع بسرقة مالٍ أصلي السارقي وإنَّ علا وفرع له إلخ) أي: وإن اختلفَ دينُهما كما بحثه بعضُ المتأخِّرينَ مُعْنَى وع ش عن سم على المنهجِ وسواءُ كان السارقيَ منهما حُرًّا أو عبدًا كما صرَّحَ به الزَّركشيُّ نِهَايةً ومُعْنَى. قُود: (وَنَحَتْ الْبَلْقِينِي إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. قُود: (هذه) أي: العبدُ وهو مُتَعَلِّقٌ بِإِنْفَاءِ اهـ. رَشِيدِي. قُود: (مطلقًا) أي: فِي عَيْنِهِ وفي مُتَعَتِّهِ. قُود: (وبه) أي: بالامتناعِ المذكورِ. قُود: (فازقُ) أي القِرْنُ المندورُ عَقَّةً. قُود: (قيل وفيه نظرٌ انتهى إلخ) عبارةُ النِّهَايةِ وما نظَرَ به فيه يَرَدُّ بآته لا وجهَ له مع عِلْمِ السارقي إلخ. قُود: (مع عِلْمِ السارقي إلخ) أي: أما إذا لم يَعْلَمْ فَلِلنَّظَرِ فيه وجهٌ كما هو واضحٌ اهـ. رَشِيدِي. قُود: (به) أي التَّذِيرُ عليه أي: التَّاذِيرُ. قُود: (ولا قطع بسرقة مَنْ فيه رِقٌّ إلخ مالَ سيِّد إلخ) ولا فرقٌ كما بحثه الزَّركشيُّ بَيْنَ اتِّفَاقِ دينِهما واخْتِلَافِهِ اهـ. نِهَايةً.

قُود: (فضصف سببُ الملكِ هنا جدًا إلخ) وايضًا فالموصى له مُقَصِّرٌ بقدَمِ القبولِ قَبْلَ أَخْذِهِ.

قُود: (فلا قطع بسرقة مالٍ أصلي للشارقي وإنَّ علا) سواءً أكان السارقي حُرًّا أو عبدًا م ر ش.

من كل من لا يقطع السيد بسرقة. إجماعاً ولشبهة استحقاق التّفقة ولأنّ يده كيد سيده ولو ادعى القن أو القريب أن السرقة أو جزؤه ملك أحد يمتن ذكر لم يقطع وإن كذبه كما لو ظنّ أنّه ملك لمن ذكر أو سرق يده ما ملكه بيمضيه الحر فكذاك للشبهة. (والأظهر قطع أحد الزوجين بالأخي) ي بسرقة ماله المخزّ عنه لعموم الأدلة وشبهة استحقاقها التّفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لأنها مقدّرة محدودة وبه فازت المبتعض والقن وأيضاً فالفرض أنّه ليس لها عنده شيء مهمما ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع كدائنين سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره

فود: (من كل من لا يقطع السيد إلخ) أي: كمكاتب السيد أو أضله أو قرعه ومن ملك بعضه نهاية ومغني. فود: (ولو ادعى القن إلخ) أي: عنه ما قدّمه في شرح وكذا لو ادعى ملكه. فود: (أو سرق إلخ) عطفت على ادعى. فود: (فكذاك) أي: لا قطع اه. ع ش. فود: (للشبهة) أي: لأن ما ملكه بالحرية في الحقيقة لجميع يده مغني. ع ش. فود: (أي بسرقة ماله) إلى قوله: لأنه في المغني وكذا في النهاية إلا قوله سواء جنس دينه وغيره. فود: (المخزّ عنه) بأن يكون في بيت آخر غير الذي هما فيه أما لو كانا في بيت واحد فلا قطع وإن كان المال في صندوق مقل مثل سلطان وفي ع ش أنه لو كان في صندوق مقل يكون مخزّاً وإن كان الموضع واحداً اه. بوجيزمي أقول قول المغني أما لو كان المال في مسكنيهما بلا إضرار فلا قطع علماً اه. قد يوافق الثاني ولكن الأول هو الأقرب الموافق لتأييد الشارح والنهاية قول المصنّف الآتي ورسد دار وصفتها إلخ بقوليهما لغير نحو السكان. فود: (وشبهة استحقاقها) أي الزوجة وهو ردّ للدليل قابل الأظهر. فود: (لأنها مقدّرة إلخ) أي مؤنتها ولو نتى كان أولى. فود: (فازت المبتعض) كذا في النهاية بالميم وكتب عليها الرشدي ما نصّه هكذا في النسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة وإن كانت صحيحة أيضاً ثم رأيت نسخة كذلك اه. فود: (وأيضاً إلخ) عبارة المغني ومحل الخلاف في الزوجة إذا لم تستحق على الزوج شيئاً حين السرقة إلخ. فود: (منهما) أي: التّفقة والكسوة. فود: (فأخذته بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اغتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرض ممكن سم وأقره ع ش ثم بين الفرق راجع. فود: (كدائنين سرق مال مدينه إلخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه أخذه معه وإن بلغ الزائد نصاباً أو هو مستقل لأنه إذا تمكّن من الدخول والأخذ لم يبق مال مخزّاً مغني وروض مع شرحه. فود: (بقصد ذلك) أي: الاستيفاء.

فود: (بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اغتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرض ممكن. فود: (كدائنين سرق مال مدينه إلخ) في الروض وشرجه فإن سرق مال غريبه الجاحد للدين الحال أو المماطل وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حينئذ مادون له في أخذه شرعاً ولا يقطع وغير جنس حقه كهو أي كجنس حقه في ذلك، ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وإن بلغ الزائد نصاباً اه.



إِنْ حُلَّ وَجَحَدَ الْغَرِيمُ أَوْ مَاطَلَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَأْذُونٌ لَهُ فِي أَخْذِهِ شَرْعًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ شُرُوطِ الظَّفَرِ وَلَوْ قِيلَ قَصْدُ الْإِسْتِيفَاءِ وَحَدَّهُ كَافٍ لَمْ يَنْغِزْ لِأَنَّهُ يُقَدُّ شُبْهَةً وَإِنْ لَمْ يُنْبَغِ الْأَخْذُ نَظِيرُ شُبْهَةِ كَثِيرَةٍ ذَكَرُوهَا وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ شُرُوطُ الظَّفَرِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُقْطَعُ بِسَرِقَةٍ طَعَامٌ فِي زَمَنِ قَحْطٍ لَمْ يَقْبِزْ عَلَيْهِ وَلَوْ بِشَمَنِ غَالٍ.

(وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ) وَهُوَ مُسْلِمٌ (إِنْ أَفْرَزَ لِطَائِفَةٍ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ) إِذْ لَا شُبْهَةَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ أَفْرَزَ لَهُمْ وَأَنْ لَا وَالَّذِي يَنْجِبُهُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَعْلَمْ الْإِفْرَازَ وَكَانَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ لَا يُقْطَعُ لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حِينَئِذٍ شُبْهَةً بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ (وَالَا) يُفْرَزُ (فَالْأَصْحَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالِ مَصَالِحٍ) وَلَوْ غَنِيًا (وَكَصَدَقَةً) أَيِ زَكَاةٍ أَفْرَزَتْ (وَهُوَ فَقِيرٌ) أَيِ مُسْتَحِقٌّ لَهَا بِوَضْعِ فَقِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَآثَرَ الْأَوَّلِ لِغَلْبَتِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا (فَلَا) يُقْطَعُ.....

• فَوُدَّ: (إِنْ حُلَّ وَجَحَدَ الْغَرِيمُ الْخ) وَقَضَيْتُهُ الْقَطْعُ بِسَرِقَةٍ مَالٍ غَرِيمِهِ الْجَاوِدِ لِلدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ سَمِ أَيِ وَكَذَا سَرِقَةُ مَالٍ غَرِيمِهِ الْغَيْرِ الْمُطَاعِلِ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَعْلَهُ كَمَا مَرَّ أَنَّ يَكُونُ جَائِدًا أَوْ مُطَاعِلًا وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا إِذَا كَلَامٌ فِي السَّرِقَةِ، وَالْأَخْذُ بِقَصْدِ الْإِسْتِيفَاءِ لَيْسَ بِسَرِقَةٍ اهـ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَنْغِزْ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا وَيَلْبِغُ نُسْخَ النِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ كَدَائِبِ سَرَقَ مَالَ مَدِينَةٍ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطُ الظَّفَرِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اهـ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُقْطَعُ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَلَا يُقْطَعُ بِسَرِقَةٍ طَعَامٍ الْخ) وَكَذَا مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى دَارٍ أَوْ حَانُوتٍ لِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَسَرَقَ، وَيُقْطَعُ بِسَرِقَةٍ حَطَبٍ وَخَشِيشٍ وَخَوْرِهِمَا كَصَيْدٍ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَلَا آثَرَ لِكُونِهَا مُبَاحَةً الْأَصْلِ وَيُقْطَعُ بِسَرِقَةٍ مُعَرَّضٍ لِلتَّلَافِ كَهَرِيسَةٍ وَقَوَاجِةٍ وَيَقُولُ لِلنَّكْلِ، وَيَمَاءٌ وَثَرَابٌ وَمُضْخَفٌ وَكُتِبَ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَكُتِبَ شَعْرٌ نَافِعٌ مُبَاحٌ لِمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا نَافِعًا قَوْمَ الْوَرَقِ وَالْجِلْدِ فَإِنْ بَلَّغَا نَصَابًا قُطِعَ وَالْأَفْلَا، وَلَوْ قُطِعَ بِسَرِقَةٍ غَيْرِ ثُمَّ سَرَقَهَا ثَانِيًا مِنْ مَالِكِهَا الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قُطِعَ أَيْضًا كَمَا لَوْ رَزَى بِأَمْرَاةٍ فَحَدَّ ثُمَّ رَزَى بِهَا ثَانِيًا مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَقْبِزْ عَلَيْهِ وَلَوْ بِشَمَنِ الْخ) أَيِ: بِأَنَّ وَجَدَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَسْمَحْ بِهِ مَالِكُهُ أَوْ عَجَزَ عَنِ الثَّمَنِ اهـ. رَشِيدِي.

• فَوُدَّ (سَنِي): (إِنْ أَفْرَزَ) الْأَوَّلَى فَإِنَّ الْخَ بِالْفَاءِ. • فَوُدَّ (سَنِي): (لِطَائِفَةٍ) أَيِ كَذَوِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَلَوْ غَنِيًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَقَعَ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِوَضْعِ فَقِيرٍ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَجُزْ إِلَى الْمَنْ إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (أَفْرَزَتْ) أَيِ: عَنْ غَيْرِهَا فَلَا يُخَالِفُ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَفْرَزَتْ أَنْظَرُ مَا الدَّاعِي لَهُ وَكَانَتْ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ اهـ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَهُوَ فَقِيرٌ) أَيِ أَوْ غَارِمٌ لِذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ غَارِ اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ: الْفَقِيرُ. • فَوُدَّ: (فَلَا يُقْطَعُ) أَيِ: وَإِنْ أَخَذَ زِيَادَةً عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ أَخَذًا يَمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ اهـ. ع ش.

وَقَضَيْتُهُ الْقَطْعُ بِسَرِقَةٍ مَالٍ غَرِيمِهِ الْجَاوِدِ لِلدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ.

لِلشُّبْهَةِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُ فِيهَا ظَفَرٌ كَمَا: أَنِّي (وَالَا) يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ كَفَنِي أَخَذَ مَالَ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَلَا غَارِمًا (يَطْلُعُ) لانتفاءِ الشُّبْهَةِ بِخِلَافِ أَخْذِهِ مَالَ الْمَصَالِحِ لِأَنَّهَا قَدْ تُضَرَّفُ لِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَمَنْ نَمَّ يَقْطَعُ الذَّمُّ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ مُطْلَقًا لَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا تَبَقًا لَنَا وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ الْحَاجَةِ مُضْمُونٌ عَلَيْهِ، وَمَا وَقَعَ فِي اللَّقِيطِ مِنْ عَدَمِ ضَمَانِهِ حُجْلٌ عَلَى صَغِيرٍ لَا مَالَ لَهُ اعْتَرَضَ هَذَا التَّفْصِيلُ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَكَلَامُ غَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةٍ مُسْلِمٌ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ مُطْلَقًا لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا أَنْ أَقِرَّ لِمَنْ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْمُتَنِ عَلَيْهِ بِجَعْلِ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمُسْلِمِ وَقَوْلُهُ وَلَا فِي الذَّمِّ وَقَوْلُهُ وَهُوَ فَقِيرٌ لِلغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ وَقَوْلُ شَارِحِ أَنَّ الذَّمَّ يَقْطَعُ بِخِلَافِ نَزْهِهِ حِكَايَةُ غَيْرِهِ لِلخِلَافِ فِيهِ وَلَوْ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَحِينَئِذٍ فَيُفِيدُ الْمُتَنُ أَنَّ الْمُسْلِمَ مَعَ عَدَمِ الْإِنْزَارِ لَا يَقْطَعُ.....

• قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلَا يَقْطَعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَأَنَّهُ حَقًّا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَضَرَّفُ فِي عِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ إلخ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلَا يَسْتَحْقَاقُهُ بِخِلَافِ الْغَنِيِّ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ لِمَقْدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ غَارِمًا أَوْ غَارِمًا لِذَلِكَ الْبَيْنِ فَلَا يَقْطَعُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَخْرُ فِيهَا ظَفَرٌ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا مَا يُخَرِّزُ الْأَخْذَ بِالْفَقْرِ اهـ. ع. ن. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ إلخ) أَيُّ وَالْحَالُ لَيْسَ ذَلِكَ الْغَنِيُّ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ أَخْذِهِ) أَيُّ الْغَنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): مَنْ لَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةٍ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ لَا يَقْطَعُ أَصْلَهُ أَوْ فَرْعَهُ أَوْ رَقِيقَهُ بِسَرِقَتِهِ مِنْهُ وَخَرَجَ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ مَا لَوْ سَرَقَ مُسْتَحَقُّ الزَّكَاةِ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُسْرُوقُ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ مَا وَجَبَ قُطْعُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَكَانَ مُتَعَيِّنًا لِلضَّرْفِ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقُ الشَّرِكَةِ فَلَا قُطْعُ كَالْمَالِ الْمُشْتَرَكِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَصَاحِبُ الْكَافِي اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا إلخ) الْأُولَى التَّذْكِيرُ. • قَوْلُهُ: (كَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ) أَيُّ وَالْقَنَاظِرِ وَالرَّبَاطَاتِ فَيَنْتَفِعُ بِهَا الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهِمْ اهـ. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ كَانَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا تَبَقًا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَانْتِفَاعُهُ بِالْفَرْطِ وَالرَّبَاطَاتِ بِالتَّبَعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَاطِنٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ لَا لِاخْتِصَاصِهِ بِحَقٍّ فِيهَا اهـ. • قَوْلُهُ: (هَذَا تَفْصِيلٌ) أَيُّ: قَوْلُ الْمُصَنِّبِ وَالْأَصَحُّ إلخ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةِ مُسْلِمٍ إلخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ بِقَدْرِ رُبْعِ دِينَارٍ كَمَا فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ سَمَّاهُ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا حَيْثُ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَذَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ. ع. ش. وَفِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمُنْتَهَجِ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (لِلغَالِبِ إلخ) لَوْ أَرَادَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مُطْلَقُ الْمُسْتَحَقِّ أَوْ مُكَرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ مِنْهُ أَوْ مُطْلَقُ الْمُسْلِمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ سِيَّاقِهِ بَلْ صَرِيحُهُ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ رَفِخَ الْإِسْلَامُ وَع. ش. • قَوْلُهُ: (يَقْطَعُ بِخِلَافِ) أَيُّ: فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ وَلَا فِي الذَّمِّ لِذِكْرِ الْمُصَنِّبِ الْخِلَافَ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ) لَمَلَّ حَالٌ حَاجِبُهُ إِلَى التَّفَقُّهِ. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ حَمَلَ الْمُتَنُ عَلَى مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (فَيُفِيدُ الْمُتَنُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ

مُطْلَقًا، وإيهامه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مُراد كما أَنَّ إيهامه أَنَّ مالَ الصَّدقة بسائر أنواعها من أموال بيت المال غير مُراد أيضًا وإن لم يُتَبَّعْ عليه أحدٌ من الشُّراح فيما عُلِّقَتْ، وقد تَوَوَّلَ عبارته بجعله من بابِ ذِكْرِ التَّظْهِيرِ وإن لم يَصُدَّقْ عليه المُقْسَمُ فيرتفع هذا الإيهام من أصله. (والمذهب قطعُه ببابِ مسجدٍ وجذعه) ونحو منبره وسفّفه وسواربه وقناديله التي لِلزَّينةِ وتآزيره أي التي لِلزَّينةِ أو التحصين لأن ذلك مُعَدٌّ لِتَحْصِينِهِ وِعِمَارَتِهِ وَأُبْهَتُهُ لَا لانتفاع النَّاسِ به ويُؤْخَذُ منه أَنَّ الكلامَ في غير منبر الخطيبِ لأنَّه ليس لِتَحْصِينِ المسجدِ ولا لِزِينَتِهِ بل لانتفاع النَّاسِ بِسَمَاعِهِمُ الخُطْبِ عَلَيْهِ لأنَّهم يَتَتَفَعَّلُونَ به حيثُذٍ ما لم يَتَتَفَعَّلُوا به لو خُطِبَ على الأرضِ ويُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ سِتْرِ الكُفْيَةِ إِنْ أُخْرِزَ بِالْخِيَاطَةِ عَلَيْهَا (لا) بنحو (حُضِرَهِ)

إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا أَنَّ إِلَى وَقَدْ تَوَوَّلَ. ٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) تَذَكَّرْ مَا مَرَّ فِيهِ عَنْ ع ش وَغَيْرِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ) أَيِ بِمَالِ الْمَصَالِحِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَصُدَّقْ عَلَيْهِ) أَيِ: مَالِ الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا. ٥ قَوْلُهُ: (الْمُقْسَمُ) أَيِ: مَالِ بَيْتِ الْمَالِ.

٥ قَوْلُهُ (وَجُذْعُهُ) نَحْوُ الْأَشْجَابِ الَّتِي يُسَقَّفُ عَلَيْهَا ع ش اهـ. بُجَيْرِمِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَسَفْفُهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ: الَّتِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (سَفْفُهُ) أَيِ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَصَّدُ بَوَضْعِهِ صِيَانَتُهُ لَا انْتِفَاعُ النَّاسِ، فَلَوْ جُعِلَ فِيهِ نَحْوُ سَفْفِهِ يُقَصَّدُ بِهِ وَقَايَةُ النَّاسِ نَحْوَ الْحَرِّ فَلَا قَطْعَ بِهَا وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُعْطَى فِيهِ نَحْوُ قَنْحَةٍ فِي سَفْفِهِ لِدَفْعِ نَحْوِ الْبَرْدِ الْحَاصِلِ مِنْهَا عَنْ النَّاسِ م ر اهـ. سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَتَأْزِيرُهُ) وَمِثْلُهَا الشَّبَابِيكُ اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِتَحْصِينِهِ) رَاجِعٌ لِلْبَابِ وَتَأْزِيرِ التَّحْصِينِ وَقَوْلُهُ وِعِمَارَتِهِ رَاجِعٌ لِجُذْعِهِ وَنَحْوِ مَنَبَرِهِ وَسَفْفِهِ وَسَوَارِيهِ وَقَوْلُهُ وَأُبْهَتُهُ رَاجِعٌ لِقِنَادِيلِ وَتَأْزِيرِ الزَّيْنَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ التَّحْلِيلِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَنَبَرِ الْخُطْبِ) الْخُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ مَنَبَرٌ غَيْرُ مَنَبَرِ الْخُطْبِ وَلَعَلَّهُ مُجَرَّدُ فَرَضٍ وَلَا فَلَ وَجُودُهُ فِيْمَا رَأَيْنَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَنَبَرِ الْخُطْبِ) أَيِ: وَذِكْرُ الْمُؤَذِّنِ وَكُرْسِيِّ الْوَاعِظِ فَلَا يُقَطَّعُ بِهَا وَإِنْ كَانَ السَّارِقُ لَهَا غَيْرُ خُطْبٍ وَلَا مُؤَذِّنٍ وَلَا وَاعِظٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ يَتَتَفَعَّلُونَ بِهِ حَيْثُذٍ مَا لَمْ يَتَتَفَعَّلُوا) الْخُ الْوَجْهَ عَدَمُ الْقَطْعِ وَإِنْ خُطِبَ بِالْأَرْضِ لَا يَسْتَحِقُّاقُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لَوْ خُطِبَ عَلَيْهِ لِإِعْدَادِهِ لِذَلِكَ اهـ. سَمَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُقَطَّعُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (بِسَرِقَةٍ سِتْرِ الْكُفْيَةِ) الْخُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي سِتْرِ الْأَوْلِيَاءِ اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ (سَنِي): (لَا حُضْرَهُ) أَيِ: الْمُعَدَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ وَخَرَجَ بِهَا حُضْرُ الزَّيْنَةِ فَيُقَطَّعُ بِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُقَنَّ، وَيَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ سِتْرُ الْجَنَبِ كَذَلِكَ أَيِ: خِيطٌ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ بِلَاطُ الْمَسْجِدِ كَحُضْرِهِ الْمُعَدَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ اهـ. مُغْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ حُضْرِهِ) أَيِ كَسَائِرِ مَا يُفَرَّشُ فِي نِهَايَةٍ وَمُغْنَى أَيِ وَلَوْ كَانَ ثَمِينًا

٥ قَوْلُهُ: (مَنَبَرِ الْخُطْبِ) مِثْلُهُ ذِكْرُ الْمُؤَذِّنِ وَكُرْسِيِّ الْوَاعِظِ م ر ش. ٥ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَتَتَفَعَّلُوا بِهِ) الْخُ الْوَجْهَ عَدَمُ الْقَطْعِ وَإِنْ خُطِبَ بِالْأَرْضِ لَا يَسْتَحِقُّاقُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لِسَمَاعِ الْخُطْبِ لَوْ خُطِبَ عَلَيْهِ لِإِعْدَادِهِ لِذَلِكَ وَأَمَّا تَرْكُ إِتَاءِ وَخُطْبَتُهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يُنَاقِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وقناديل تُسرج فيه لأنه مُعَدُّ لانتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قُطِعَ بها الذمُّ مطلقاً وكذا مَنْ لم يُوقَفْ عا به بأنَّ خَصْمَهُ بطائفة ليس هو منهم، وجواز دخول غيرهم الذي أفتى به ابن الصلاح إنما هو بطريق التبعية مع عدم سُموْلٍ لفظ الواقف لهم وتَرَدَّدَ الزر كشي في سرقة مُضْحَكٍ موقوف للقرأة فيه في المسجد والأوجه عدم القطع ولو غير قاري لشبهة الانتفاع به بالاستماع القاري فيه كقناديل الإسراج (والأصح قطعها بموقوف) على غيره مِمَّنْ ليس نحو أصله ولا فرعها ولا مُشَارَكَةً له في صفة من صفاته المعتبرة في الوقف إذ لا شبهة له فيه حينئذٍ ومن ثم لا تقع بسرقة موقوف على جهة عامة كبكرة بئر مُسْبَلَةٍ لِمَنْ يَتَقَبَّعُ بها وإن سرقه ذمِّي على ما قاله الروياني وعَلَّلَهُ بأنَّه تَبَعَ لنا ويُنافيه ما مرَّ في مال بيت المال إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ سُموْلَ لفظ الواقف له هنا صَيَّرَهُ من أحد الموقوف عليهم وإن سلَّمنا أنه بطريق التبعية فكانت الشبهة هنا قوية جداً.....

كسائط نفيس ويتخفى أن يلحق بذلك أبواب الأخلية؛ لأنها تُتَّخَذُ لِلشَّرِّ بها عن أغني الناس ع ش. قول (سنن): (وقناديل تُسرج) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تُسرج أ. نهاية. قول: (لأنه مُعَدُّ) إلى قوله ويُنافيه في المُغْنِي إلا قوله وجوز دخولهم إلى وتَرَدَّدَ الزر كشي. قول: (قُطِعَ بها الذمُّ) أي بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كُنَّا بهم فَيَتَبَيَّنُ أن يجري فيه تفصيل المُسْلِمِ في سرقته من المسجد المذكور في قول المُصَنِّف والمذهب بطعم بياض المسجد إلخ أ. ع ش. قول: (مطلقاً) أي سواء كانت للزينة أو للاستعمال. قول: (وكذا مَنْ) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وجوز دخولهم إلى والأوجه وقوله لِمَنْ يَتَقَبَّعُ بها. قول: (وكذا مَنْ لم يوقف) عبارة النهاية والمُغْنِي ومحل ذلك في مسجد عام أما ما اختص بطائفة فَيُتَّبَعُ جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغيرها يَقْطَعُ مطلقاً أ. قول: (إنما هو بطريق التبعية) أ. قاشبة الذمِّي إذا سرق من مال بيت المال؛ لأن ذلك تبع للمُسلمين أ. ع ش. قول: (بالاستماع إلخ) أي: وبالتعلم منه أ. مُغْنِي.

قول (سنن): (والأصح قطعها بموقوف) أي: سواء قلنا: أَلَمَلِكُ فيه لله تعالى أم لِلْمَوْقُوفِ عليه نهاية وأسنَى زاد المُغْنِي أم لِلْوَاقِفِ أ. قول: (إذ لا شبهة حينئذٍ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق كَمَنْ سرقَ مِنَّا وَقَفَ على جماعة هو أ. هم أو سرقَ منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وَقَفَ على الفقراء وهو فقير فلا يقطع قطعاً أ. مُغْنِي. قول: (على جهة عامة) أي: أو على وجوه الخير أ. مُغْنِي.

قول: (مسئلة) أي: لِلشُّرْبِ أ. ع ش. قول: (لِمَنْ يَتَقَبَّعُ بها) شاملٌ لِلإِنْتِفاعِ بغير الشُّرْبِ. قول: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية. كما قاله الروياني؛ لأنَّ له فيها حقاً ولا يُنافيه ما مرَّ إلخ؛ لأنَّ سُموْلَ لفظ الواقف إلخ. قول: (وعَلَّلَهُ بأنَّه) عبارة المُغْنِي قال صاحب البحر وعندي أن الذمِّي لا يَقْطَعُ بسرقتها أيضاً؛ لأنَّ له فيه حقاً أ. وهذا هو الظاهر أ.

قول: (إلا أن يُفَرَّقَ) كَتَبَ عليه م.

أما غلّة الموقوف المذكور فيقطع بها قطعاً لأنها ملك الموقوف عليه اتفاقاً بخلاف الموقوف وظاهر كلامهم قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لأنهم حال السرقه ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويختل خلاؤه لشبهة صحة صديقي أنهم من الموقوف عليهم. (وأم ولد سرقها) من جزز حال كونها معذورة كأن كانت (نايمة أو مجنونة) أو مكرهة أو أعجمية تعتقد وجوب الطاعة أو عمياء لأنها مضمونة بالقيمة كالقن بخلاف عاقلة متيقظة مختارة بصيرة لقدرتها على الامتناع ويخري خلاؤها في ولدها الصغير التابع لها ونحو مثلور عتقه لا في نحو قن صغير أو نحو نائم بل يقطع به قطعاً إذا كان مخزراً ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض قطعاً لما فيه من مظنة الحرية وقد يستشكل بأن الولد بل الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لقوده في الرق بأذني سبب بخلافها، ويجاب بأن استقلاله بالتصرف صير فيه شبهة بالحرية أقوى مما فيها لأنه مستقبل مترقب وقد لا يقع.

(الزابع كونه مخزراً) إجماعاً وإنما يتحقق الإحرار (بملاحظة) للمسروق من قولي متيقظ.....

• فؤد: (أما غلّة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا في المغني. • فؤد: (بخلاف الموقوف) أي: فإن فيه الخلاف اه. رشيد. • فؤد: (من جزز) إلى قوله وقد يستشكل في المغني وإلى قول المتن الرابع في النهاية إلا قوله ويخري إلى ولا قطع. • فؤد: (أو أعجمية الخ) أي: أو مغمى عليها أو سكرانة اه. • فؤد: (التابع لها) أي: في الرقية. • فؤد: (ونحو مثلور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغني ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور إغتائه والموصى بعتقه اه. • فؤد: (لا في نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية وكأم ولد في ذلك غيرها أي: من بقية الأرقاء كما فهم بالأولى أي: والتشديد بأن الولد إنما هو للخلاف فيها ع ش وعجالة المغني ولو سرق عبداً صغيراً أو مجنوناً أو بالغا أعجمياً لا يميز سيده عن غيره قطعاً إذا كان مخزراً اه. • فؤد: (بسرقة مكاتب) أي كتابة صحيحة أخذاً من قوله بأن استقلاله الخ اه. ع ش. • فؤد: (لما فيه) أي: في كل من المكاتب والمبعض. • فؤد: (وقد يستشكل) أي: المكاتب. • فؤد: (بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال الحرية الخ. • فؤد: (لقوده) تغليب للإشكال والضمير راجع للمكاتب اه. ع ش ويجوز كونه تغليلاً لقوله بل الحرية الخ. • فؤد: (لأنه) أي: ما فيها ولو أنت الضامير بإزجائها إلى الحرية لكان أولى. • فؤد: (وقد لا يقع) أي بأن تمت قبل السيد اه. ع ش. • فؤد: (إجماعاً) إلى قوله وبحث في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وخذا إلى لأن الشرع وقوله وما هو جزز إلى المتن. • فؤد: (من قولي متيقظ) سيأتي في بعض الأفراد الإكفاء الضعيف القادر على الاستغناء مع مقابله بالقوي قلعل مراده بالقوي هنا ما يشمل الضعيف المذكور اه. رشيد.

• فؤد: (كانت نائمة الخ) أو مغمى عليها أو سكرانة م ر ش. • فؤد: (لقدرتها على الإنيتاع) وكأم الولد في ذلك غيرها كما فهم بالأولى م ر ش.

(أو حصانة موضعيه) وحدها أو مع . قبلها كما يُعلم مما يأتي فأو مانعة مخلو فقط لأن الشرع أطلق الجزر ولم يبيئه ولا ضبطته للغة فوجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات واشترط لأن : ير المخزر مضيق فمالكه هو المقصر، قبل الثوب بنزومه عليه مخزر مع انتفائهما وتزد بأن لنوم عليه المانع غالباً لأخذه منزلاً منزلة ملاحظته وما هو جزر لنوع جزر لما دونه من ذلك لنوع أو تابعه كما يُعلم مما يأتي في الإصطبل (فلان كان بصخرة أو مسجد) أو شارع أو سيرة مشددة أو نحوها.....

• قول (سني): (أو حصانة موضعيه) بفتح الحاء المهملة من التخصيص وهو المنع اه. • قوله: (وخدها) وفقاً للمنهج عبارته مع شرحه وكونه : حرراً بلحاظ دائم أو حصانة لموضعيه مع لحاظ له في بعض من أفرادها اه. وإطلاقاً للمعنى عبارته ثم يره بأو يقتضي الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراداً فإنه سيصرح بخلافه في قوله وإن كان حصن كفى لحاظ معتاد قدل على أن اختيار الخط لا بد منه إلا أنه يحتاج في غير الحصن إلى دوايه ويكتفى في الحصن بالمعتاد اه. • قوله: (أو مع ما قبلها) أي الملاحظة فليعلم أنه قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي الملاحظة وحدها سم أي : وقد يجتمعا اه. ع ش. • قوله: (لأن الشرع إلخ) علة لإرله وإنما يتحقق الإخراز إلخ المفيد أن المدار في الجزر على العرف عبارة المكني والزوض والمحة كم في الجزر العرف فإنه لم يحد في الشرع ولا للغة فراجع إلخ. • قوله: (والأوقات) فقد يكون الشيء جزراً في وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال الناس وقساها وقوة السلطان وضعفه وضبه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيماً وقال الماوردي الإخراز يختلف من خمسة أوجه باختلاف ثمة سة المال وجسسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره وعكبه وباختلاف الوقت أمنا وعكبه وباختلاف السلطان عدلاً وعظمة على المفيد وعكبه وباختلاف الليل والنهار وإخراز الليل أغلظ اه. • فني. • قوله: (مضيق) بفتح الباء المشددة. • قوله: (مع انتفائهما) أي الملاحظة والحصانة. • قوله: (منزلاً) منزلة ملاحظته يجوز أيضاً أن يتزل منزلة حصانة موضعيه بل يمكن أن يدعي حصانة موضعيه حقيقة سم أي : بأن يقال المراد بالموضع ما أخذ المسروق منه وهو هنا حصن بالنوم على القوب اه. ع ش. د. • قوله: (أو تابعه) عطيف على ذلك النوع.

• قول (سني): (فلان كان بصخرة) إلى إرله كفى لحاظ معتاد ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اختيار اللحاظ في الجملة في سائر الصور ذير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة إلخ الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اختيار اللحاظ في بعض مسائل نحو الإصطبل والدار الآتية وقوله

• قوله: (وخدها أو مع ما قبلها) فليعلم أ. قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي الملاحظة وحدها.  
• قوله: (منزلاً منزلة ملاحظته) يجوز أيضاً أن يتزل منزلة حصانة موضعيه بل يمكن أن يدعي حصانة موضعيه حقيقة. • قوله: (فلان كان بصخرة) أو مسجد إلى قوله كفى لحاظ معتاد) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اختيار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الدال



وكل منها لا حصانة له (اشترط) في الإحراز (قوام لحاظ) بكسر اللام إلا في الفترات المارضية عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحث البلقيني اشتراط رؤية السارق للملاحظ لأنه لا يمتنع من غير تغفله إلا حيثئذ (وإن كان بعض كفى لحاظ معتاد) ولا يشترط دوائه عملاً بالفوف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وثم خلافاً لمن ظن اتحادهما أخذاً مما مر في استثناء الفترات وذلك لاشتراط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا يخلو عنها أحد عادة لا هنا بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دوائاً عرفاً.....

الآتي كفى لحاظ معتاد أي: حيث يقتبر اللحاظ سم على حج ويصرح به قول الشارح قبل فأو مايمه خلو الخ اه. ع ش. قود: (وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لأحدهما حصانة كان جزراً فليراجع إلا أن يقال الواو فيه للإستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه. ع ش وإلى الأول يعبل القلب كما هو أي: الإحراز هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل أهله تقومهم وجواهرهم في مساجدهم والله أعلم. قود: (بكسر اللام) وهو المراجعة مضمر لاخطه، وأما بفتح اللام فهو كما في الصحاح مؤخر المين من جانب الأذن بخلاف الذي من جانب الأنف فيسمى موقاً يقال لحظه إذا نظر إليه بمؤخر عينه اه. مئني. قود: (الافترات الخ) أي: الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فيبني تصديق السارق؛ لأن الأصل عدم وجوب القطع اه. ع ش ومز عن المئني ما يوافقه. قود: (وأخذ فيها) أي: في تلك الفترة. قود: (وبحث البلقيني الخ) اعتمد المئني وكذا النهاية فيما يأتي في شرح وثوب ومتاع وضعه الخ وخالفه هنا فقال ما نصه وما بحثه البلقيني من اشتراط رؤية السارق الخ مخالف لكلامهم اه. وعبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الزملي رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله لأنه لا يمتنع) أي السارق من السرقه. قود: (إلا حيثئذ) أي: حين الرؤية. قود: (سني) (بعضين) أي: كحان وبيت وحانوت اه. مئني. قود: (سني) (كفى لحاظ معتاد) أي: حيث يشترط اللحاظ ولا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية اه. سم. قود: (ولا يشترط) إلى قول المئني فمحرز في النهاية إلا قوله خلافاً لمن ظن إلى لاشتراط الدوام. قود: (ولا يشترط قوامه عملاً بالفوف) كذا في المئني. قود: (هنا) أي فيما إذا كان المسروق بعضين وقوله وثم أي: فيما إذا كان بصخرة أو مسجدة الخ. قود: (أخذ الخ) علة للظن المذكور وقوله وذلك أي: الاختلاف. قود: (وإن لم يكن الخ) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاً اه. قود: (قواماً) أي: دائماً.

على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اختيار اللحاظ في بعض مسائل نحو الإضطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفى لحاظ معتاد أي حيث يقتبر اللحاظ. قود: (وبحث البلقيني اشتراط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي عدم اشتراط ذلك م ر ش. قود: (نقشني): (كفى لحاظ معتاد) أي حيث يشترط اللحاظ ولا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً.

(واصطبل جزز دواب) ولو نفيسة، إن اتصل بالعران وأغلق ولا فمع اللحاظ كما يُعلم من كلامه الآتي في الماشية (لا أنية ولباب) ولو خسيسة عملاً بالفرف ولأن إخراج الدواب مما يظهر ويتخذ الاجتراء عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقيني ما اعتيد وضمه به نحو السطيل وآلات الدواب كسرج وبزذعة وزيل وراوية وثياب غلام عملاً بالفرف ومنه يؤخذ تقييد ذلك بالخسيسة (وعرصة) نحو خان و (دار وضفتها) لغير نحو السكان (جزز أنية) خسيسة (وثياب بذلة) لا أنية أو ثياب نفيسة ونحو (حلي ونقيد) بل جززها البيوت المحصنة ولو من نحو خان وسوق عملاً بالفرف فيهما (ولو ناه بصغراء) أي مواب.....

فوق (سنن): (واصطبل) بكسر الهمزة وهي هنزة قطع أصلية وكذا بقية حروفه بيت الخيل ونحوها اهـ. مُغني. قود: (ولو نفيسة) إلى قوله ومنه يؤخذ في المُغني لا قوله وأغلق وقوله كما يُعلم إلى المثني. قود: (ولو نفيسة) أي: وكثير المني اهـ. مُغني. قود: (فمع اللحاظ) أي الدائم اهـ. مُغني. قود: (كما يُعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ مما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضيته اختيار اللحاظ له على ما سيأتي التنبه له في هامش ما هناك اهـ. سم. قود: (بخلاف نحو الثياب) أي: مما يخف ويسهل حمله اهـ. مُغني. قود: (واستثنى البلقيني إلخ) اعتمدته النهاية والمُغني وشيخ الإسلام. قود: (وراوية) وقزية السقا. (تنبيه): المثني جزز الثبن إذا كان متصلاً بالدور كما مر في الاضطبل مُغني وأسنن. قود: (ومنه يؤخذ) أي: من قوله ما اعتيد اهـ. رشيد. قود: (تقييد ذلك بالخسيسة) أي: بخلاف المفضضة من السرج واللجم فلا تكون مُحَرَّزة فيه اهـ. نهاية وقياسه أن ثياب الغلام لو كانت نفيسة لا يُتأذ وضع يدها في الاضطبل لم يكن جززاً لها اهـ. ع ش. قود: (وعرصة نحو خان) أي صحته اهـ. مُغني.

فوق (سنن): (وعرصة دار إلخ) الغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الجززية بالنسبة لأنواع المُحرَّز مع قطع النظر عن اختيار الملاحظة مع حصانة في الجززية وعدم اغتیارها وسيُعلم اغتیار ذلك وعدم اغتیاره من قوله الآتي ودار متفصلة إلخ اهـ. سم. قود: (لغير نحو السكان) أي: فليست جززاً عن السكان اهـ. سم. قود: (خسيسة) إلى قوله أي: بأن يكون في المُغني. قود: (وثياب بذلة) أي مينة ودعها كالسط اهـ. مُغني. قود: (وسوق) فإذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع.

قود: (كما يُعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ مما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضيته اختيار اللحاظ لها على ما سيأتي التنبه به في هامش ما هناك.

قود (نقنن): (وعرصة دار إلخ) لغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الجززية بالنسبة لأنواع المُحرَّز مع قطع النظر عن اغتیار الملاحظة مع الحصانة في الجززية وعدم اغتیارها وسيُعلم اغتیار ذلك وعدم اغتیاره من قوله الآتي ودار متفصلة إلخ. قود: (لغير نحو السكان) فليست جززاً عن السكان.



أو مملوك غير مفسوب (أو مسجد) أو شارع (على قُوب أو قَوْسَدَ مَتَاعًا) يُعَدُّ التَّوَسُّدُ لَهُ مُحَرَّرًا لَهُ لَا مَا فِيهِ نَحْوُ نَقْدٍ إِلَّا إِنْ شُدَّ بَوَسَطِهِ كَمَا بَأْتِي وَبَحْثُ تَقْيِيدِهِ بِشُدِّهِ تَحْتَ الثَّيَابِ أَيْ بَأْنِ

(فروع): لَوْ سَمَّ الْعَطَارُ أَوْ الْبَقَالُ أَوْ نَحْوُهُمَا الْأَمْنِيَّةَ وَرَبَطَهَا بِحَبْلِ عَلَى بَابِ الْحَانُوتِ أَوْ أَرَحَى عَلَيْهَا شَبَكَةً أَوْ خَالَفَ لَوْحَيْنِ عَلَى بَابِ حَانُوتِهِ كَانَتْ مُحَرَّرَةً بِذَلِكَ فِي التَّهَارِ وَلَوْ نَامَ فِيهِ أَوْ غَابَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْجِيرَانَ وَالْمَارَّةَ يَنْظُرُونَهَا وَفِيمَا قَعَلُ مَا يُبْهَهُمْ لَوْ قَصَدَهَا السَّارِقُ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ مُحَرَّرَةً، وَأَمَّا فِي اللَّيْلِ فَمُحَرَّرَةٌ بِذَلِكَ لَكِنْ مَعَ حَارِسٍ، وَالبَقْلُ وَنَحْوُهُ كَالْفُجْلِ إِنْ ضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَتُرِكَ عَلَى بَابِ الْحَانُوتِ وَطُرِحَ عَلَيْهِ حَصِيرٌ أَوْ نَحْوُهُ فَهُوَ مُحَرَّرٌ بِحَارِسٍ وَإِنْ رَقَدَ سَاعَةً وَدَارَ عَلَى مَا يَخْرُصُهُ أُخْرَى، وَالْأَمْنِيَّةُ التَّقِيَّةُ الَّتِي تَرُكُ عَلَى الْحَوَانِيتِ فِي لَيَالِي الْأَحْيَادِ وَنَحْوِهَا لِتَزِينِ الْحَوَانِيتِ وَتُسْتَرَبَطْعُ وَنَحْوُهُ مُحَرَّرَةٌ بِحَارِسٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ السُّوقِ يُقْتَادُونَ ذَلِكَ قَيْقَوَى بَعْضُهُمْ بَعْضٍ بِخِلَافِ سَائِرِ اللَّيَالِي وَالثَّيَابِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى بَابِ حَانُوتِ الْقَصَارِ وَنَحْوِهِ كَأَمْنِيَّةِ الْعَطَارِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى بَابِ حَانُوتِهِ فِيمَا مَرَّ، وَالْقُدُورُ الَّتِي يُطْبَخُ فِيهَا فِي الْحَوَانِيتِ مُحَرَّرَةٌ بِسُدِّ تَنْصَبُ عَلَى بَابِ الْحَانُوتِ لِلْمَشَقَةِ فِي ثَقْلِهَا إِلَى بِنَاءٍ وَإِعْلَاقِ بَابِ عَلَيْهَا وَالْحَانُوتُ الْمُغْلَقُ بِلَا حَارِسٍ جِزْرٌ لِمَتَاعِ الْبَقَالِ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَلَوْ لَيْلًا لَا لِمَتَاعِ الْبَرَازِ بِخِلَافِ الْحَانُوتِ الْمَفْتُوحِ وَالْمُغْلَقِ زَمَنِ الْخَوْفِ وَحَانُوتِ الْبَرَازِ لَيْلًا، وَالْأَرْضُ جِزْرٌ لِلْبَذْرِ وَالزَّرْعِ لِلْعَادَةِ وَقِيلَ لَيْسَتْ جِزْرًا إِلَّا بِحَارِسٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَدْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ عُرْفِ التَّوَاحِي فَيَكُونُ مُحَرَّرًا فِي نَاحِيَةِ بَحَارِسٍ وَفِي غَيْرِهَا مُطْلَقًا انْتَهَى. وَهَذَا أَوْجَهُ وَالتَّخْوِيطُ بِلَا حَارِسٍ لَا يُحَرِّرُ الثَّمَارَ عَلَى الْأَشْجَارِ إِلَّا إِنْ اتَّصَلَتْ بِجِيرَانٍ يُرَاقِبُونَهَا عَادَةً، وَأَشْجَارُ أَفْنِيَةِ الدَّوْرِ مُحَرَّرَةٌ بِلَا حَارِسٍ بِخِلَافِهَا فِي الْبَرِّيَّةِ وَالْقَلْعِ فِي الْمُتَلَبِّجَةِ وَالْجَمْدِ فِي الْمُجَمَّدَةِ وَالتَّيْنِ فِي الْمَتْنِ وَالْجَنْطَلَةِ فِي الْمَطَامِيرِ كُلِّ مِنْهَا فِي الصَّخْرَاءِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ إِلَّا بِحَارِسٍ، وَأَبْوَابُ الدَّوْرِ وَالثُّيُوبُ الَّتِي فِيهَا وَالْحَوَانِيتُ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ مَخَالِقَ وَجَلَّتِ وَمَسَامِيرُ مُحَرَّرَةٌ بِتَرْكِهَا وَلَوْ مَفْتُوحَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الدَّوْرِ أَوْ الْحَوَانِيتِ أَخَذَ وَمِثْلُهَا كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ سُقُوفُ الدَّوْرِ وَالْحَوَانِيتِ وَرُخَامُهَا وَالْأَجْرُ مُحَرَّرٌ بِالْبِنَاءِ وَالْحَطْبِ، وَطَعَامُ الْبَيَاعِينَ مُحَرَّرٌ بِشُدِّ بَعْضٍ كُلِّ مِنْهَا إِلَى بَعْضٍ بَحِيثٌ لَا يُمَكِّنُ أَخْذَ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِحَلِّ الرِّبَاطِ أَوْ بِفَتْحِ بَعْضِ الْفَرَائِضِ حَيْثُ اعْتِيدَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُعْتَدَ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بَابٌ مُغْلَقٌ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. هـ فُودُ: (أَوْ مَمْلُوكٌ هَيْرٌ مَفْسُوبٌ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ نَامَ فِي مَكَانٍ مَفْسُوبٍ لَا يَكُونُ مَا مَعَهُ مُحَرَّرًا بِهِ وَيُوجِبُهُ بَأْنُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ مَتَعَدُّ بِدُخُولِهِ الْمَكَانِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَكُونُ الْمَكَانُ جِزْرًا لَهُ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَصْلِ الْآتِي اهـ. ع شـ.

هـ فُودُ (سني): (أَوْ تَوْسَدَ مَتَاعًا) أَيْ: وَضَعَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ أَوْ اتَّكَا عَلَيْهِ اهـ. مُغْنِي. هـ فُودُ: (مُحَرَّرًا) بِفَتْحِ الزَّاءِ أَيْ: إِخْرَازًا. هـ فُودُ: (لَا مَا فِيهِ) حُطِفَ عَلَى مَتَاعًا جِبَارَةً الثَّاهِيَةَ بِخِلَافِ مَا فِيهِ اهـ. وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَنْتَى الْمَاوَزْدِي وَالزَّوْيَانِي فِيمَا لَوْ تَوْسَدَ شَيْئًا لَا يُعَدُّ التَّوَسُّدُ جِزْرًا لَهُ كَمَا لَوْ تَوْسَدَ كَيْسًا فِيهِ نَقْدٌ أَوْ جَوْهَرٌ حَتَّى يَشُدَّ بَوَسَطِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَيْ تَحْتَ الثَّيَابِ اهـ. هـ فُودُ: (وَبَحْثُ تَقْيِيدِهِ بِشُدِّهِ) جِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَتَبْنِي كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ تَقْيِيدُهُ بِشُدِّهِ إلخ اهـ.

يكون الخيط المشدود به تحتها به لافه فوقها لسهولة قطعه حينئذ (فمخرز) إن حُفِظَ به لو كان مُتَبَقِّطًا لِلْمُرُوفِ وكذا إذا أُنْجِأَ عِمَامَتُهُ أَوْ خَاتَمُهُ أَوْ مَدَاشُهُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ إصْبَعِهِ الْغَيْرِ الْمُتَخَلِّجِلِ فِيهِ وَكَانَ فِي غَيْرِ الْأَثْمَلِ الْعُلْيَا أَوْ رِجْلُهُ أَوْ كَيْسِ نَقْدِ شَدِّهِ بِوَسْطِهِ وَنَازِعِ الْبُلْقَيْنِي فِي التَّقْيِيدِ بِشَدِّ الْوَسْطِ فِي الْأَخِيرِ نَسَطَ بَأَنَّ الْمَذْرُوكَ انْتَبَاهَ النَّائِمَ بِالْأَخِذِ وَهُوَ مُسْتَوْفِي الْكُلِّ وَبِأَنَّ إِطْلَاقَهُمُ الْخَاتَمَ يَشْمَلُ مَا فِيهِ نَسِئٌ ثَمِينٌ وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْمُرْفَ يُعَدُّ النَّائِمَ عَلَى كَيْسِ نَحْوِ نَقْدِ مُفْرَطًا دُونَ النَّائِمِ وَفِي إصْبَعِهِ خَاتَمٌ بِهِ نَسِئٌ وَأَيْضًا فَلَا انْتَبَاهَ بِأَخِذِ الْخَاتَمِ أَسْرَعَ مِنْهُ بِأَخِذِ مَا تَحْتَ الرُّأْسِ وَظَاهِرٌ فِي نَحْوِ سِوَارِ السَّرَاةِ أَوْ خَلْجَالِهَا أَنَّهُ لَا يُخْرَزُ بِجَعْلِهِ فِي يَدِهَا أَوْ رِجْلِهَا إِلَّا إِنْ عَسِرَ إِخْرَاجُهُ بِحَيْثُ يُوقَفُ النَّائِمُ غَالِيًا أَخَذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْخَاتَمِ فِي الْإِصْبَعِ (فَلَوْ انْقَلَبَ) بِنَفْسِهِ أَوْ بِفَعْلِ السَّارِقِ (فَوَالِ هُنَا) ثُمَّ أَخَذَهُ (فَلَا) قَطَعَ عَلَيْهِ لِزَوَالِ الْجُرْزِ قَبْلَ أَخِذِهِ وَفَارَقَ قَلْبَ السَّارِقِ نَحْوَ نَقْبِ الْجُرْزِ بِأَنَّهُ هُنَا رَمَاهُ بِإِزَالَتِهِ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ، وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ وَابْنِ الْقَطَّانِ لَوْ وَجَدَ جَمَلًا صَاحِبَهُ نَائِمًا عَلَيْهِ فَأَلْقَاهُ عَنْهُ وَهُوَ نَائِمٌ وَأَخَذَ الْجَمَلَ قَطَعَ فَقَدْ خَالَفَهُمَا

• قَوْلُ (سَنِ): (فَمُخْرَزٌ) فَيُطْعَمُ السَّارِقُ بِذَلِكَ الْأَمْرِ يَقْطَعُ سَارِقِي رِدَائِهِ صَفْوَانٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرِدَاؤُهُ كَانَ مُخْرَزًا بِاضْطِجَاعِهِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَقْطَعُ بِنَفْسِهِ عَنْهُ وَلَوْ بِدَفْنِهِ إِذَا أُخْرِزَ مِثْلُهُ بِالْمُعَايَنَةِ فَإِذَا غَيَّبَهُ عَنْ عَيْنِ الْحَارِثِ بِحَيْثُ لَوْ بَيَّنَّ لَمْ يَرَهُ كَأَنَّهُ دَفَنَهُ فِي تُرَابٍ أَوْ وَارَاهُ تَحْتَ ثَوْبِهِ أَوْ حَالَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ جُرْزِهِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ بِهِ لَوْ كَانَ مُتَبَقِّطًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِيَارِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَشَرَطُ الْمُلَاحِظَةِ لِمَنْ سَمِعَ عَلَى حَجٍّ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ) إِلَى قَوْلِ الْمُنْفِي وَتَبَعِيَّةً فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ إِلَى، أَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَكُلًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي الْمُنْفِي. • قَوْلُهُ: (وَكُلًّا) أَي: يَقْطَعُ. • قَوْلُهُ: (إِذَا خَدَّ عِمَامَتَهُ الْخ) أَي: فِيمَا لَوْ نَامَ بِنَحْوِ صَخْرَةٍ لَا يَسَا عِمَامَتَهُ أَوْ غَيْرَهَا كَمَدَاسِهِ وَخَاتَمِهِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْأَثْمَلِ الْعُلْيَا) أَي: مِنْ جَمِيعِ الْأَصَابِعِ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ كَيْسِ نَقْدِ) عَطَفَ عَلَى عِمَامَتِهِ. • قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ الْبُلْقَيْنِي الْخ) جِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَنَازَعَ الْبُلْقَيْنِي الْخ مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْمُرْفَ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَخْبَرِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (يَشْمَلُ مَا فِيهِ فَهْوَ الْخ) أَي: فَهُوَ مِثْلُ النَّقْدِ فَلَمَّ صَارَ الْخَاتَمُ مُخْرَزًا مُطْلَقًا وَكَيْسُ النَّقْدِ بِشَرَطِ الشَّدِّ فِي الْوَسْطِ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمُرْفَ الْخ) نَشْرٌ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • قَوْلُهُ: (بِجَعْلِهِ فِي يَدِهَا الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَتْ نَائِمَةً فِي بَيْنِهَا فَلَا يُعَدُّ نَفْسُ الْبَيْتِ جُرْزًا أ. ه. ع. ش.

• قَوْلُ (سَنِ): (فَلَوْ انْقَلَبَ) أَي: فِي نَوْمِهِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمُنْفِي. • قَوْلُ (سَنِ): (هُنَا) أَي: الثَّرْبُ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ نَقْبِ الْجُرْزِ) أَي: مَا لَوْ نَقَّبَ الْحَائِطُ أَوْ كَسَرَ الْبَابَ أَوْ فَتَحَهُ وَأَخَذَ النَّصَابَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ. أَتَّفَقَ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي قَلْبِ السَّارِقِ رَفَعَهُ أَي: الْجُرْزَ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَي: فِي النَّقْدِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْنِيِّ وَابْنِ الْقَطَّانِ الْخ) أَي: الْمُقْتَضَى

• قَوْلُهُ: (إِنْ حُفِظَ بِهِ لَوْ كَانَ مُتَبَقِّطًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِيَارِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَشَرَطُ الْمُلَاحِظَةِ الْخ.

الْبَقْوِي فَقَالَ لَا قَطْعَ لَأَنَّهُ رَفَعَ الْجُزْزَ وَلَمْ يَهْتِكْهُ وَمَا قَالَهُ أَوْجَهٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فَرَقِهِمْ بَيْنَ هَذَا الْجُزْزِ وَرَفْعِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ فَعَابَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُ لَمْ يَقْطَعْ لَأَنَّهُ لَا جُزْزَ حَيْثُ.

(وَقَوَّبَ وَمَتَاعَ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ) بِحَيْثُ يَرَاهُ السَّارِقُ وَيَمْتَنِعُ إِلَّا بِتَقْلِيلِهِ (بَصْخَرَاءَ) أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ (إِنْ لَا حَظَّهُ) لِحَاطًا دَائِمًا كَمَا مَرَّ (مُخَرَّزٌ) بِخِلَافٍ وَضَعَهُ بِعِيدًا عَنْهُ بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ مُضَيِّعٌ لَهُ وَمَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ لَا يُدْ مِنْ انْتِفَاءِ أَزْدِحَامِ الطَّارِقِينَ وَالْأَشْطَرُ كَثْرَةُ الْمُتْلَاحِظِينَ بِحَيْثُ يُعَادِلُونَهُمْ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي زَحْمَةٍ عَلَى دُكَّانٍ نَحْوِ خُبَّازٍ (وَالَا) يُلَاحِظُهُ كَأَنَّهُ نَامَ أَوْ وَلَّاهُ ظَهْرَهُ أَوْ ذَهَلَ عَنْهُ (فَلَا) إِحْرَازَ لَأَنَّهُ يُعَدُّ مُضَيِّعًا حَيْثُ لَوْ أُذِنَ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِ نَحْوِ دَارِهِ لِشُرَائِهِ قُطِعَ

الْقَطْعُ فِي مَسْأَلَةِ قَلْبِ السَّارِقِ. هـ. قُودُ: (فَقَالَ لَا قَطْعَ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَلِ. هـ. قُودُ: (وَمَا قَالَهُ) أَي: الْبَقْوِي مِنْ عَدَمِ الْقَطْعِ. هـ. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ الْخ) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْجُزْزَ مِنْ أَصْلِهِ هُنَاكَ بَأَنَ هَذِهِ جَمِيعِ جُدْرَانِ الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتِ اللَّيْنَاتُ الَّتِي أَخْرَجَهَا مِنَ الْجِدَارِ يَهْدِيهِ لَا تُسَاوِي نَصَابًا وَلَا قَطْعًا. هـ. ع. ش. هـ. قُودُ: (أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ الْخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبِيلُ التَّوَمِ بِحَيْثُ لَا يَتَّبَعُ بِالتَّخْرِيكِ الشَّدِيدِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقْطَعْ سَارِقٌ مَا مَعَهُ وَعَلَيْهِ سَمَ عَلَى حَجِّ. هـ. ع. ش.

هـ. قُودُ (سَنِي): (وَضَعَهُ) أَي: كَلَّا مِنْهُمَا. هـ. قُودُ: (بِحَيْثُ يَرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَوْ أُذِنَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَجْرِي إِلَى الْمُغْنَى. هـ. قُودُ: (بِحَيْثُ يَرَاهُ الْخ) لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَحْثِ الْبُلْقِينِي السَّابِقِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي يَرَاهُ وَيَتَزَجَّرُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. سَمَ أَقُولُ قَدْ نَقَلَهُ الْمُغْنَى هُنَا عَنِ الْبُلْقِينِي عِبَارَتَهُ وَيُشْتَرَطُ مَعَ الْمُلَاحَظَةِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا الْخِ وَالثَّانِي أَنَّ يَكُونَ الْمُلاحِظُ فِي مَوْضِعٍ قَرِيبٍ بِحَيْثُ يَرَاهُ السَّارِقُ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ السَّرِقَةِ إِلَّا بِتَقْلِيلِهِ فَإِنَّ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا يَرَاهُ فَلَا قَطْعَ إِذْ لَا جُزْزَ يَظْهَرُ لِلْسَّارِقِ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنَ السَّرِقَةِ قَالَهُ الْبُلْقِينِي. هـ. قُودُ: (بِحَيْثُ يَرَاهُ السَّارِقُ الْخ) الْمُنَاسِبُ لِلْمَفْهُومِ الْآتِي أَنَّ يَقُولَ بِحَيْثُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ. هـ. قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْفًا فِي الْمُغْنَى. هـ. قُودُ: (بِحَيْثُ يُعَادِلُونَهُمْ) أَيِ السَّرَاقِ. هـ. ع. ش. وَالْأَوَّلَى أَي: الطَّارِقِينَ كَمَا فِي الْمُغْنَى. هـ. قُودُ: (وَلَوْ أُذِنَ لِلنَّاسِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ لَفَعًا أَوْ يَكْتَفِي بِالْأَعْمِ كَقَرِينَةِ الْحَالِ لَا يَتَعَدَّى الثَّانِي. هـ. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةٌ ع. ش. وَلَا فَرْقَ فِي الْإِذْنِ بَيْنَ كَوْنِهِ صَرِيحًا أَوْ حُكْمًا كَمَنْ فَتَحَ دَارَهُ وَجَلَسَ لِلْبَيْعِ فِيهَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مَنْ دَخَلَ لِلشُّرَاءِ مِنْهُ. هـ. وَقَدْ يُصَرِّحُ بِالْمَعْنَى قَوْلُ النَّهَائِيِّ لَوْ فَتَحَ دَارَهُ أَوْ حَانُوتَهُ لَبَيْعَ مَتَاعٍ قَدْ دَخَلَ شَخْصٌ الْخ. هـ. قُودُ: (فِي دُخُولِ نَحْوِ دَارِهِ الْخ) مِنْهُ الْحَتْمُ فَمَنْ دَخَلَ لِلتَّكْسَلِ

هـ. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْكَرَهُ فَعَابَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُ الْخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبِيلُ التَّوَمِ بِحَيْثُ لَا يَتَّبَعُ بِالتَّخْرِيكِ الشَّدِيدِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَقْطَعْ سَارِقٌ مَا مَعَهُ وَمَا عَلَيْهِ. هـ. قُودُ: (أَيْضًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْجُزْزَ مِنْ أَصْلِهِ هُنَاكَ بَأَنَ هَذِهِ جَمِيعِ جُدْرَانِ الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُودُ: (بِحَيْثُ يَرَاهُ) لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَحْثِ الْبُلْقِينِي السَّابِقِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي بِحَيْثُ يَرَاهُ وَيَتَزَجَّرُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مَنْ دَخَلَ سَارِقًا لَا مُشْتَرِكًا وَإِنْ لَمْ يَأْذُ قُطِعَ كُلُّ دَاخِلٍ وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا ذَكَرَهُ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ بِضَخْرَاءِ الْخِمْ فَمَنْ ثُمَّ صَرَحَ بِهِ ابْصَاحًا .

(وَشَرَطُ الْمَلَا حِظِّ قُدْرَتُهُ عَلَى مَنَعِ سَارِقٍ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِعَانَةٍ) فَإِنْ ضَعُفَ بِحَيْثُ لَا يُبَالِي السَّارِقُ بِهِ وَيَتَمَدَّدُ مَحَلَّهُ عَنِ الْغَوْثِ فَلَا إِحْرَازَ بِهِ مَا إِذَا هَالَى بِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ لَاحَظَ مَنَاعَهُ وَلَا غَوْثَ فَإِنْ تَقَفَّلَهُ أَضْمَعَتْ مِنْهُ وَأَخَذَهُ قُطِعَ أَوْ أَقْوَى . فَلَا (وَدَارِ) حَصِينَةٍ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ حَصَانَةٍ مُوَضِّعِهِ لَكِنَّهُ لَا يَتَأْتَى اشْتِرَاؤُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَرَّ مَعَ وَجُودِ قُوَّةٍ مُتَقَفِّظٍ (مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْجَمَارَةِ إِنْ كَانَ بِهَا قُوَّةٌ يَفْظَانُ جِزْزٍ مَعَ فَتْحِ الْبَابِ وَإِعْلَاقِهِ) لَا اقْتِضَاءَ الْغَوْثِ ذَلِكَ (وَالْإِلا) يَكُنْ بِهَا أَحَدٌ أَوْ كَانَ بِهَا ضَعِيفٌ وَيَتَمَدَّدُ عَنِ الْغَوْثِ أَوْ قُوَّةٍ لَأَنَّهُ نَائِمٌ (فَلَا) جِزْزٍ وَلَوْ مَعَ إِغْلَاقِ الْبَابِ هَذَا مَا جَرَّبَهَا عَلَيْهِ هُنَا وَالْمُعْتَمَدُ مَا جَرَّبَهَا عَلَيْهِ فِي الرُّوسِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَاعْتَمَدُوهُ وَحَاصِلُهُ مَعَ زِيَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهَا جِزْزٌ

فَسَرَقَ مِنْهُ لَمْ يَقْطَعْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ هُ : حِظٌّ وَيَخْتَلِفُ الْإِقْتِضَاءُ فِيهِ بِالْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ بِالنَّظَرِ إِلَى كَثَرَةِ الرِّحْمَةِ وَقِلَّتِهَا وَمِنْهُ أَيْضًا مَا جَرَّتِ الْمَادَّةُ بِهِ مِنَ الْأَسْطِطَةِ الَّتِي تُعْمَلُ لِلْأَفْرَاجِ وَنَحْوِهَا إِذَا دَخَلَهَا مِنْ أَدْنَى لَهُ فَإِنْ كَانَ بِقَصْدِ السَّرِقَةِ قُطِعَ وَالْأَفْرَاجُ أَمَّا غَيْرُ الْمَآذُونِ لَهُ فَيَقْطَعُ مُطْلَقًا ، وَكَوْنُ الدُّخُولِ بِقَصْدِ السَّرِقَةِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ فَلَوْ ادَّعَى دُخُولَهُ لِغَيْرِ السَّرِقَةِ لَمْ يَقْطَعْ . اهـ . ع . ش . هـ . قُودُ : (وَهَذَا أَتَيْنَا الْخِمْ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلِمْتُ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا فَإِنْ كَانَ بِضَخْرَاءِ الْخِمْ لَكِنْ زَادَ هُنَا قَيْدَ الْقُرْبِ لِيَخْرُجَ مَا لَوْ وَضَعَهُ بَعِيدًا بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنْ هَذَا تَضْيِيقٌ لَا إِذْ . اهـ . قُودُ (سُي) : (حَلَى مَنَعِ سَارِقٍ) أَي : مِنْ الْأَخِذِ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ . اهـ . مُفْنِي . هـ . قُودُ : (فَإِنْ ضَعُفَ) أَلَمْ الْمَثْنَى فِي الْمُفْنِي . هـ . قُودُ : (وَيَتَمَدَّدُ مَحَلَّهُ عَنِ الْغَوْثِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي حُكْمِ الْقُوَّةِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ : مِنْ الْغَوْثِ سَمَ عَلَى حَجِّ . اهـ . ع . ش . هـ . قُودُ : (أَوْ أَقْوَى) بَقِيَ الْمُسَاوِي سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَهْ كَالْأَقْوَى . اهـ . ع . ش . زَادَ السَّيِّدُ عَمَرُ : لِأَنَّ الْمُسَاوِي يُبَالِي بِمُسَاوِيهِ . اهـ . هـ . قُودُ : (كَمَا عَلِمَ) أَي : الْقَيْدُ بِالْحَصِينَةِ . هـ . قُودُ : (لَكِنَّهُ لَا يَتَأْتَى اشْتِرَاؤُهُ الْخِمْ) وَحَيْثُ قَسَرَطِيَّتُهُ إِنَّمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ وَمُتَصِلَةٌ . اهـ . زَيْدِي . هـ . قُودُ : (بِمَا مَرَّ) أَي : فِي شَرْحٍ أَوْ حَصَانَةٍ مُوَضِّعِهِ .

هـ . قُودُ : (مَعَ قُوَّةٍ الْخِمْ) مُتَعَلِّقَةٌ بِاشْتِرَاؤِهِ

هـ . قُودُ (سُي) : (مُتَفَصِّلَةٍ عَنِ الْجَمَارَةِ) أَي : كَكُونِهَا بِأَطْرَافِ الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينِ وَقَوْلُهُ جِزْزٌ أَي : لِمَا فِيهَا لَيْلًا وَنَهَارًا . اهـ . مُفْنِي . هـ . قُودُ : (لَا اقْتِضَاءَ الْغَوْثِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ فِيهِ وَلَوْ مَعَ فَتْحِهِ فِي الْمُفْنِي . هـ . قُودُ : (أَوْ كَانَ بِهَا ضَعِيفٌ) أَي : لَا يُبَالِي بِهِ . اهـ . مُفْنِي . هـ . قُودُ : (وَيَتَمَدَّدُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّعِيفَ الْقَرِيبَ مِنَ الْغَوْثِ فِي حُكْمِ الْقُوَّةِ سَمَ . اهـ . ع . ش . هـ . قُودُ : (لَوْ مَعَ إِغْلَاقِ الْبَابِ) غَايَةٌ فِي الصُّورَةِ الْآخِرَةِ . اهـ . مُفْنِي . هـ . قُودُ : (هَذَا) أَي : التَّعْمِيمُ بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَعَ الْخِمْ . هـ . قُودُ : (جَرَّبَهَا عَلَيْهِ هُنَا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فِي الْكِتَابِ كَالْمَحَرَّرِ . اهـ .

هـ . قُودُ : (أَوْ أَقْوَى) بَقِيَ الْمُسَاوَةُ . هـ . قُودُ : (وَيَتَمَدَّدُ عَنِ الْغَوْثِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي حُكْمِ الْقُوَّةِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ مِنَ الْغَوْثِ .

بملاحظ قوي بها بمظان مع فتحه وإغلاقه ونائيم مع إغلاقه، أو رده ونؤيمه خلقه بحيث يُصيبه وينتبه به لو فتح أو أمانه بحيث ينتبه بصريه فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يُعقد مُحَرَّرًا به ويظهر فيمن بدار كبيرة مُشْتَبِلَة على محال لا يستغ من أحدها من يدخل الآخر أنه لا يحزر به إلا ما هو فيه وأن من يبأيها لا يحزر به ظهرها إلا إن كان يشعر بمن يَصْعَدُ إليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (مُتَصِلَة) بالعمارة أي بدور مسكونة وإن لم تُحطِ العمارة بجوانبها كما اقتضاه إطلاقهم ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي في الماشية بأن الغالب في دور البلد كثرة الطروقي والملاحظة لها بخلاف أبنية الماشية (حزر مع إغلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (نائيم) ضعيف ولو ليلاً ولو زمن خوف ورجح الأذرع في الضعيف أنه كالدم ويترد بأن الإحراز الأعظم وجد بفلن الباب واشترط النائم إنما هو ليستغنى بالجيران فكفى الضعيف لذلك على أن البلقيني أطال في عدم اشتراط شيء مع الغلق نعم، ينبغي تقييد الخوف بما إذا كان التارق يندفع حينئذ باستغاثه الجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظ (ومع فتحه) أي الباب

□ فؤد: (ونائيم الخ) ظاهره ولو ليلاً زمن خوف اه. سم. □ فؤد: (بصريه فتحه) أي صوته اه. ع ش.  
 □ فؤد: (أو فيه) أي: الباب أي: فتحه اه. ع ش. □ فؤد: (ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية.  
 □ فؤد: (أنه) أي من بدار الخ. □ فؤد: (منه) أي: الظهر والجاء مُتَعَلِّقٌ بِصَعْد. □ فؤد: (ببَحْث يراه الخ) الأسبَك وكان بحيث الخ. □ فؤد: (بالعمارة) إلى قول المتن وخيمه في النهاية إلا قوله على أن البلقيني إلى نعم. □ فؤد: (ويُفَرَّقُ بينه) أي: بين ما اقتضاه إطلاقهم من عدم اشتراط الإحاطة من جميع الجوانب هنا. □ فؤد: (ويبين ما يأتي في الماشية) أي: قوله هذا إن أحاطت بها العمارة من جوانبها كلها وإلا فكما الخ اه. رشيدى وعبارة سم كانه يريد به ما أفاده قوله الآتي وإلا فكما في قوله كما بحثه الأذرع الخ من اختيار الحافظ نهاراً زمن الأمن والإغلاق حيث لا إحاطة بجوانبها ثم وعدم اختياره كذلك هنا كما يأتي في قوله فإن خلت الخ فليأمل اه.

□ فؤد: (سني: حزر) أي: لما فيها ليلاً ونهاراً اه. مُعْنَى. □ فؤد: (وَيُرَدُّ الخ) ويُمكنُ حنل كلام الأذرع على الضعيف العاجز عن الاستغاثه فيكون ظاهرًا اه. مُعْنَى. □ فؤد: (واشترط النائم) أي الحافظ النائم. □ فؤد: (لذلك) أي لَقُدْرَتِهِ على الاستغاثه بالجيران. □ فؤد: (أي: الباب) إلى قول المتن وخيمه في المعنى إلا قوله أخذًا إلى المتن وقوله كما لو كان إلى أما بالنسبة وقوله أي: كثرت إلى المتن.

□ فؤد: (ونائيم الخ) ظاهره ولو ليلاً زمن خوف. □ فؤد: (ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي في الماشية) كانه يريد بما يأتي في الماشية ما أفاده قوله الآتي وإلا فكما في قوله كما بحثه الأذرع الخ من اختيار الحافظ نهاراً زمن الأمن والإغلاق حيث لا إحاطة بجوانبها وعدم اختياره كذلك كما يأتي في قوله فإن خلت الخ فليأمل. □ فؤد: (ونؤيمه) أي الحافظ في المُتَفَصِّلَة.

(ونومه) أي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الأمتعة (غير جزز ليلًا) لأنه ضائع ما لم يكن التائبم  
 الباب أو بقره كما هو ظاهر أخذًا لما مرّ أنفًا بالأولى (وكذا نهازا في الأصح) لذلك ونظر  
 الجيران والطارقين لا يُفِيدُ بمُفْرَدِهِ في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الدكاكين لوقوع نظريهم  
 عليها بخلاف أمتعة الدار وزمن الخاف هي غير جزز قطعًا كما لو كان الباب مُنْقَطِعًا لا  
 يَمُرُّ به الجيران، أما بالنسبة لها نفيها وأبوابها المنصوبة وحليها المُشْتَرَّة ونحو سقيها  
 ورخايمها فهي جزز مُطْلَقًا (وكذا) تَكُنْ غير جزز أيضًا (إذا كان بها يقطان) لكن (تَقْلَهُ سارق  
 في الأصح) لذلك لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ الدَّارِ رَاقِبَةً مَعَ الْفَتْحِ، ومن ثمَّ لو بَالَّغَ فِي الْمُلَاحَظَةِ فَانْتَهَرَ  
 السَّارِقُ الْفُرْصَةَ وَأَخَذَ قِطْعًا قِطْعًا (فَلَا عِلَّةَ الدَّارِ الْمُتَّصِلَةِ عَنْ حَافِظِهَا) (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا جَزْزٌ  
 نَهَازًا) وَأَلْحَقَ بِهِ مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى قِطَاعِ الطَّارِقِ أَيْ كَثَرَتِ عَادَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (زَمَنُ أَمْنٍ  
 وَأَغْلَاقِهِ) أَيْ مَعَهُ مَا لَمْ يَوْضَعْ مِفْتَاحُهُ بِشَيْءٍ قَرِيبٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُضَيِّعٌ لَهُ (لِإِنْ لَفِدَ شَرْطٌ) مِنْ هَذِهِ  
 الثَّلَاثَةِ بِأَنْ فَتَحَ أَوْ الزَّمَنُ زَمَنُ نَهَبٍ لَيْلٍ وَأَلْحَقَ بِهِ مَا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ (فَلَا يَكُونُ  
 جَزْزًا) (وَخِيَمَةٌ بِضَخْرَاءَ إِنْ لَمْ تُشَدَّ أَطْنَابُهَا وَتُرْغَمَى) بِالرَّفْعِ.....

• فَوَدَ: (هي) أي: الدَّارُ الْمُتَّصِلَةُ. • فَوَ: (لأنه) أي: ما فيها مِنَ الْأَمْتَعَةِ. • فَوَدَ: (لِلْمَلِكِ) أي: لأنه  
 ضائع. اه. ع. ش. • فَوَدَ: (وَنَظَرُ الْجِيرَانِ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. • فَوَدَ: (في هذا) أي: أَمْتَعَةُ  
 الدَّارِ. • فَوَدَ: (بِخِلَافِ أَمْتَعَةِ الدَّارِ) أي: لَا يَمَقُّ نَظَرُهُمْ عَلَيْهَا. • فَوَدَ: (وَزَمَنُ الْخَوْفِ) إِمَّا حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ  
 هِيَ الْمُتَبَدِّلُ أَوْ ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ جَزْزٍ وَيُنْفَرُ فِي الظُّرُوفِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَمَّا زَمَنُ  
 الْخَوْفِ فَغَيْرُ جَزْزٍ اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى.

(تنبيه): محل الخلاف زمن الأمن من النهب وغيره وإلا فالأيام كالليالي اه. وهما أحسن.

• فَوَدَ: (أما بالنسبة إلى) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ: لِنَسْبَةِ لِمَا فِيهَا الْخ. • فَوَدَ: (لها) أي: لِلدَّارِ. • فَوَدَ: (وأبوابها  
 المنصوبة إلى) وَكَالدَّارِ فِيمَا ذَكَرَ الْمَسْدُودُ فَسُقُوفُهَا وَجُدْرَانُهَا مُحْتَزَرَةٌ فِي أَنْفُسِهَا فَلَا يَتَوَقَّفُ الْقَطْعُ  
 بِسَرِقَةٍ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى مُلَاحِظَةِ اه. ع. ش. • فَوَدَ: (ورخايمها) أي: الْمُجْتَبِ بِهَا سَوَاءٌ كَانَ مَفْرُوشًا بِأَرْضِهَا  
 أَوْ كَانَ مُلَصَّقًا بِجُدْرَانِهَا اه. ع. ش. • فَوَ: (فهي جزز مُطْلَقًا) أي: مُتَّصِلَةٌ كَانَتْ أَوْ مُتَفَصِّلَةً اه. ع. ش.  
 وَلَوْ لَيْلًا وَزَمَنُ خَوْفٍ. • فَوَدَ: (لِلْمَلِكِ) لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ غَيْرُ جَزْزٍ وَإِلَّا فَالتَّغْلِيلُ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ وَلَمْ يَحْطُفْهُ  
 عَلَيْهِ اه. رَشِيدِي وَيُظْهِرُ أَنَّهُ عِلَّةٌ وَقَوْلُهُ: تَقْصِيرُهُ الْخ. عِلَّةٌ الْعِلَّةُ. • فَوَدَ: (بشئ قريب) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ  
 بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ وَقُتِلَ عَلَيْهِ السَّارِقُ وَأَخَذَهُ فَطُغِيَ أَنْ فِي حُكْمِ الْبَعِيدِ مَا لَوْ كَانَ الْفَتْحُ مَعَ الْمَالِكِ  
 مُحْتَزَرًا بِجَنِّهِ مَثَلًا فَسَرَقَتْهُ زَوْجَتُهُ مَثَلًا وَبَصَلَتْ بِهِ إِلَى السَّرِقَةِ فَتَقَطَّعَ اه. ع. ش. • فَوَدَ: (أو الزمن زمن  
 نهب) أي: أَوْ كَانَ الزَّمَنُ الْخ. قَوْلُهُ أَوْ لَيْلٍ كَانَ الْأَوَّلَى نَهَبٌ. • فَوَدَ: (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَيْ بِاللَّيْلِ. • فَوَدَ: (فَلَا  
 يَكُونُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

• فَوَدَ: (سني) (وَخِيَمَةٌ) وَمِنْ ذَلِكَ يُبْرُثُ الْعَرَبُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُتَّخَذَةُ مِنَ الشَّعْرِ اه. ع. ش.

• فَوَدَ: (سني) (أطنابها) أي: حُبُولُهَا. • فَوَدَ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالُوا فِي النِّهَايَةِ.



عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَى جُمْلَةٍ فِي حَيْزِ التَّنْفِي وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ قُتُبِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾ (بوسن: ١٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ﴿وَرَبَّيْزٍ﴾ بِالْجَزْمِ قَالُوا مَن مَوْصُولَةٌ وَتَسْكِينٌ يَنْصِبُ لِلْقَطْعِ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ مَنِ الْمَوْصُولَةَ بِمَعْنَى مَنِ الشَّرْطِيَّةِ فِي الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ وَلِذَا دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي حَيْزِهَا فَكَذَا هُنَا لَمْ بِمَعْنَى لَا فِي التَّنْفِي فَكَانَ تُرْخِي عَطْفًا عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ وَيَصْحُخُ تَخْرِيجُهُ عَلَى مَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيِّ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنَمَّى مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ حَذِفَ لِلْجَازِمِ ثُمَّ أَشْبَهَتْ الْحَرْكَهَ فَتَوَلَّدَ حَرْفُ الْعِلَّةِ، لَا يُقَالُ يُغْتَفَرُ فِي الشَّعْرِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّا نَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مُقَابِلًا لِلْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي يَتَمَّى إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَإِنْ قُلْنَا مَن شَرْطِيَّةٌ لِأَنَّ الْجَازِمَ حَذَفَ الْيَاءَ وَهَذِهِ الْمَوْجُودَةُ إِشْبَاعٌ فَقَطْ وَإِذَا خُرِجَتْ الْآيَةُ عَلَى هَذَا فَأُولَى الْمَثْنِ. وَقِيلَ أَثْبَتَ حَرْفَ الْعِلَّةِ رُجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ مِنَ الْجَزْمِ بِالشُّكُونِ وَيَصْحُخُ تَخْرِيجُ الْمَثْنِ عَلَى هَذَا أَيْضًا (أَفْهَامُهَا) بِأَنَّ اتِّفَاعًا مَقَا (لَهَا) وَمَا لَهَا كَمَتَاعٍ (مَوْضُوعٍ) (بَصْخَرَاءَ) فَيُشْتَرَطُ فِي إِحْرَازِهَا دَوَامٌ لِحَاطِظٍ مِنْ قُوًى.....

• قُودَ: (عَطَفَ الْجُمْلَةَ الْخ) كَذَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ وَظَاهِرُ هَذَا التَّعْيِيرِ أَنَّهُ عَطَفَ مَجْمُوعٌ تُرْخِي مَعَ مَرْفُوعَةٍ عَلَى مَجْمُوعٍ تُشَدُّ مَعَ مَرْفُوعَةٍ وَحَيْثُ لَا يَظْهَرُ قَوْلُهُ وَنَظِيرُهُ الْخ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّهُ نَظِيرُهُ فِي أَصْلِ اسْتِشْكَالِهِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّوْجِيهِ الْمُرْزِلُ لِلْإِشْكَالِ فَهُوَ نَظِيرُ فِي الْجُمْلَةِ وَنَقَلَ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ سَمَ عَنْ دُرِّ التَّاجِ لِلْسُّيُوطِيِّ تَوْجِيهَ الْمَثْنِ بِقَوْلِهِ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ عَلَى لُغَةِ إِثْبَاتِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ وَهِيَ فَصِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَرَبَّيْزٍ﴾ (بوسن: ١٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَهُوَ عَيْنٌ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ أَثْبَتَ الْخَ هـ. سَيَذْكُرُ عَمْرَ جِبَارَةَ الرَّشِيدِيَّ قَوْلُهُ نَظِيرُهُ قِرَاءَةُ قُتُبِلَ الْخ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَطَفَ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ لَا جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ وَالْأَلَمْ يَكُنْ لِلْجَزْمِ وَجْهٌ وَالَّذِي فِي الْآيَةِ مُخَرَّجٌ عَلَى لُغَةٍ مَن يَتَّبِثُ حَرْفَ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ كَمَا قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي دُرِّ التَّاجِ فِي إِغْرَابِ الْمَنْهَاجِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ قَاسِمٍ هـ. • قُودَ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي: عَدَمَ الْإِخْتِصَاصِ بِالشَّعْرِ.

• قُودَ: (هَلَى هَذَا) أَي: مَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ. • قُودَ: (فَأُولَى الْمَثْنِ) إِنَّمَا تَأْتِي الْأُولَوِيَّةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا وَالْأَفْلَا أُولَوِيَّةٌ بَلْ وَلَا مُسَاوَاةً بَلْ يَمْتَنِعُ هـ. سَمَ. • قُودَ: (بِأَنَّ اتِّفَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَرُؤْيَا السَّارِقِ فِي النِّهَايَةِ وَالْإِى قَوْلِهِ وَهُوَ أَصَوَّبُ فِي الْمُثْنِ.

• قُودَ: (لَا تَأْتِي ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ الْخ) فَإِنَّ السُّيُوطِيَّ فِي دُرِّ التَّاجِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَجَابَ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ بِأَنَّهُ مِنْ عَطَفَ الْجُمْلَةِ لَا مِنْ عَطَفَ الْمُفْرَدَاتِ مَا نَصَّهُ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ عَلَى إِثْبَاتِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ لُغَةً وَهِيَ فَصِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ وَقُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَرَبَّيْزٍ﴾ (بوسن: ١٩٠) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَجَزْمِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ هـ. • قُودَ: (فَأُولَى الْمَثْنِ) إِنَّمَا تَأْتِي الْأُولَوِيَّةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا وَالْأَفْلَا أُولَوِيَّةٌ بَلْ وَلَا مُسَاوَاةً بَلْ يَمْتَنِعُ.

أو بين العمارات فهي كمتاع بشوقي فاشتراط لحاظ معتاد (والا) بأن وجدنا ممّا (فجزئ) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قويّ فيها) أو بربها (ولو) هو (نائم) نعم، اليقظان لا يشتراط قرّبه بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث يتزجّر به قاله البلقيني وهو أصوب ممّا وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقربه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشتراط إسبأله للثوب فإن ضُفّ من فيها اشتراط أن لمحقه عوّث من يتقوى به ولو نحاها السارق عنها فكما مرّ فيما لو نحاها عمّا نام عليه أمّا بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللّحاظ وإن نام ولو بقربها شدّ أطنابها وإن لم تُرَخ أذبالها، قيل وم اقتضاه المتن أن فقد أحد هذين يجعلها كالمتاع بالصخراء غير مراد اهـ. ورُدّ بأنّه لا يضي ذلك نعم، قوله والا يشمل وجود أحدهما، ولا يردّ أيضاً لأنّ فيه تفصيلاً هو أنّه إن كان الإرخاء وحده لم يكف مطلقاً أي إلا مع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر ممّا مرّ أو الشأ كفى مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرّر، والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يردّ (ماشية) نعم أو غيرها (بأنيّة) ولو من نحو خشيش

• قوله: (أو بين العمارات) لعلّه عطف علم صخراء في قول المتن وخيمة بصخراء اهـ. سم أقول وقول المثني فلو كانت مضروبة بين العمارات فهي كمتاع بين يديه في السوق اهـ. صريح في ذلك العطف.  
• قوله (قوي) أي: أو ضعيف يبالو به وقوله ولو نائم أي: فيها أو بقربها اهـ. مثني.  
• قوله: (ورؤية السارق له الخ) خلافاً للثاية ووفقاً للمثني. • قوله: (وإذا نام) إلى قوله أمّا بالنسبة في المثني وإلى المتن في الثاية إلا قوله وإن نام ولو بقربها. • قوله: (فإن ضُفّ الخ) مختار قول المصنف قويّ. • قوله: (أمّا بالنسبة لنفسها الخ) مختار قوله بالنسبة لما فيها. • قوله: (شدّ أطنابها) فاعل يكفي اهـ.  
ع ش. • قوله: (غير مراد) فإنّه إذا وجد الش فقط كفى اللّحاظ المعتاد اهـ. سم. • قوله: (والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يردّ) فيه بحث؛ لأنّ وجود أحدهما وكونه جزأاً حيثيّ بالشرط المذكور متطوق لدخول ذلك تحت وإلا وقد اعترف بذلك بقوله يَحُلُّ وجود أحدهما لا مفهوم حتى يقتضّر بما ذكره فتأمل سم  
على حجب وهو كما قال اهـ. سيّد غمزع. • قوله: (نعم) إلى قول المتن وغير مقطوعة في المثني إلا قوله نهّا إلى ذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشتراط في إخراجها ما مرّ وإلى قول الشارح إذ الوجه في الثاية إلا قوله بأن لا يطول إلى المتن.

• قوله: (أو بين العمارات) لعلّه عطف علم قول المتن بصخراء في قوله وخيمة بصخراء الخ.  
• قوله: (غير مراد) فإنّه إذا وجد الشرط فقط كفى اللّحاظ المعتاد. • قوله: (لم يكف مطلقاً) أي مع دوام اللّحاظ أمّا معه فهي جزأٌ كما بيّنه أولاً بقوله فهي وما فيها كمتاع بصخراء فيشتراط في إخراجها دوام لحاظ. • قوله: (والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يردّ) فيه بحث لأنّ وجود أحدهما وكونه جزأاً حيثيّ بالشرط المذكور متطوق لدخول ذلك تحت وإلا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا



بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (مُصَلِّية بالعمارة مُحَرَّزَة بلا حَافِظ) نَهَارًا زَمَنَ أَمِنَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي دَارٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ وَإِنْ فُرِقَ بَأَنَّهُ يُتَسَامَخُ فِي الْمَاشِيَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ هَذَا إِنْ أَحَاطَتْ بِهَا الْعِمَارَةُ مِنْ جَوَانِبِهَا كُلِّهَا وَلَا فَكَمَا فِي قَوْلِهِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ (و) بِأَبْنِيَةِ مُغْلَقَةٍ (بَبْرِيَّةٍ يُشْتَرَطُ) فِي إِحْرَازِهَا (حَافِظٌ وَلَوْ) هُوَ (نَائِمٌ) وَخَرَجَ بِالْمُغْلَقَةِ فِيهِمَا الْمَفْتُوحَةِ فَيُشْتَرَطُ حَافِظٌ يَقْظُ قَوِيٌّ أَوْ يُلْحَقُهُ الْغَوْتُ نَعَمْ، يَكْفِي نَوْمُهُ بِالْبَابِ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَنَحْوُ الْإِبِلِ بِالْمِرَاحِ الْمَعْقُولَةِ مُحَرَّزَةً بِنَائِمٍ عِنْدَهَا لِأَنَّ فِي حُلِّ عَقْلِهَا مَا يُوقِظُهُ فَإِنْ لَمْ تُغْفَلْ اسْتَرْطَتْ يَقْظَتُهُ أَوْ مَا يُوقِظُهُ عِنْدَ أَخْذِهَا مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ أَوْ جَرَسٍ (وَالِإِبِلِ) وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَاشِيَةِ (بَصْخَرَاءَ) تَرَعَى فِيهَا مَثَلًا وَأَلْحَقَ بِهَا الْمَحَالَّ الْمُتَّصِمَةَ بَيْنَ الْمُتَمَرِّانِ (مُحَرَّزَةً بِحَافِظٍ يَرَاهَا) جَمِيعُهَا وَإِنْ لَمْ يَلْتَفِتْهَا صَوْتُهُ عَلَى مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَنَقْلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ اكْتِفَاءً بِالنَّظَرِ لِامْكَانِ الْعَذْوِ إِلَيْهَا أَمَا مَا لَمْ يَرَهُ مِنْهَا فَغَيْرُ مُحَرَّزٍ كَمَا إِذَا تَشَاغَلَ عَنْهَا بِنَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ تَكُنْ مُقَيَّدَةً أَوْ مَعْقُولَةً

• فَوَدَّ: (نَهَارًا الْخ) لَمْ يَذْكُرْ مُحَرَّزَ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَاقِقَاتِ بِالذَّارِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْعِمَارَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ الْخ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَافِظٍ وَلَوْ نَائِمٍ فِي اللَّيْلِ وَزَمَنَ الْخَوْفِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي إِطْلَاقَ الْمُتَنِ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِالنَّهَارِ وَزَمَنَ الْأَمْنِ وَفُرِقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا مَرَّ بِمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ خَلَّتْ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا جَرَزٌ نَهَارًا زَمَنَ أَمْنٍ وَإِغْلَاقِهِ انْتَهَى أَه. سَم. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِلْمُتَنِ وَكَذَا قَوْلُهُ هَذَا. • فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ بِأَبْنِيَةِ الْمَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَي: بَانَ اتَّصَلَتْ بِالْعِمَارَةِ وَلَهَا جَانِبٌ مِنْ جِهَةِ الْبَرِّيَّةِ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. • فَوَدَّ: (فَكَمَا فِي قَوْلِهِ الْخ) أَي: فَيَلْتَحِقُ ذَلِكَ الْجَانِبُ بِالْبَرِّيَّةِ فَيُشْتَرَطُ لِكُونِهَا جَرَزًا لِحَافِظٍ مُتَنَادٍ فِي ذَلِكَ الْجَانِبِ أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (فِي قَوْلِهِ) أَي: الْمُصَنِّفُ. • فَوَدَّ: (سَمِي) (يُشْتَرَطُ حَافِظٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَهَارًا زَمَنَ الْأَمْنِ مَعَ الْإِغْلَاقِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (سَمِي) (حَافِظٌ) أَي: قَوِيٌّ أَوْ ضَعِيفٌ يُيَالَى بِهِ فَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يُيَالَى بِهِ السَّارِقُ وَلَا يُلْحَقُهُ غَوْتُ فَكَالْعِمَامِ كَمَا مَرَّ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (يَقْظُ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكُسْرُهَا انْتَهَى مُخْتَارُ ع ش بِمَعْنَى مُسْتَقِظٌ لَا نَائِمٌ رَشِيدٌ. • فَوَدَّ: (الْمَعْقُولَةُ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْمُقَيَّدَةَ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ مِنَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَغَيْرِهَا أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (هَلِي مَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا الْخ. • فَوَدَّ: (هَلِي مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَغَيْرُ مُحَرَّزٍ) أَي: مَا لَمْ يَرَهُ مِنْهَا فَقَطُّ وَقَوْلُهُ كَمَا إِذَا تَشَاغَلَ عَنْهَا أَي: عَنْ جَمِيعِهَا.

مَفْهُومٌ، حَتَّى يَمْتَلِئَ بِمَا ذَكَرَهُ فَتَأْتِلُ. • فَوَدَّ: (بِلا حَافِظٍ نَهَارًا) لَمْ يَذْكُرْ مُحَرَّزَ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَاقِقَاتِ بِالذَّارِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْعِمَارَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي دَارٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَافِظٍ وَلَوْ نَائِمًا فِي اللَّيْلِ وَالْخَوْفِ، كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا بِقَوْلِهِ جَرَزٌ مَعَ إِغْلَاقِهِ وَحَافِظٌ وَلَوْ نَائِمٌ ضَعِيفٌ وَلَوْ لَيْلًا وَلَوْ زَمَنَ خَوْفٍ أَه. • فَوَدَّ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ خَلَّتْ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا جَرَزٌ نَهَارًا زَمَنَ أَمْنٍ وَإِغْلَاقٍ أَه. • فَوَدَّ: (يُشْتَرَطُ حَافِظٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَهَارًا زَمَنَ الْأَمْنِ مَعَ الْإِغْلَاقِ.

نعم، يكفي طروق المازة للمزعي (ومقطورة) وغير مقطورة تُساق في المُمران يُشترط في إحرازها رؤية سائقها أو راكب آخر ما لجميعها وتقاد (يُشترط التفات قائليها) أو راكب أولها (إليها كل ساعة) بأن لا يطول زمن سواق بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها والا فما يراه فقط ويكفي عن التفاته مرور بالناس في نحو سوق ولو ركب غير الأول والآخر فهو سائق لما أماته قائده لما خلفه (و) شترط مع ذلك في إبل وبغال أن تكون مقطورة لأنها لا تسير إلا كذلك غالباً و (أن لا يزيد طاق منهما (على تسعة) للفرس.....

قوله: (نعم يكفي طروق الناس الخ) ي: فيحصل الإحراز بنظرهم أنسى ومثني.

قوله: (طروق الناس) أي: المعتاد اه. ع ش. قوله: (وغير مقطورة) أي: بالنسبة لغير الإبل والبغال بقرينة ما يأتي ثم هو فيما إذا كان هناك لاجئ لفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة ليست مُحَرَّزَةً كما تبه عليه سم اه. رشيدي عبارة سم قوله وغير مقطورة يفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره اه. قوله: (يُشترط الخ) وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق قريباً اه. مثني. قوله: (وتقاد) ويصور الق د في غير المقطورة مع تعدده بأن يمشي أمامها فتبعمه أو يقود واجداً منها فتبعمه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الأزمة طوياً وقصراً فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الأزمة سم على حج اه. ع ش. قوله: (والأ فم يراه الخ) أي: فالمحرز ما يراه فقط والباقي غير مُحَرَّز. قوله: (مروره بالناس الخ) ظاهره وإن جرت العادة بأن الناس لا يتهون السارق لينحو خوفاً، منه ويمكن توجيهه بأن وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبته والخوف منهم فاكتمى بذلك اه. ع ش أقول ويتبني تقييده بما إذا لم تجر العادة بسيرة هؤلاء المروء بهم وإعانة بعضهم لبعضهم فيه كما في نحو سوق الجديدة في طريق الحج. قوله: (مع ذلك) أي: الشرط وقوله في إبل وبغال أخرجه الخيل سم اه. ع ش.

قوله (سني): (قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه أثر بعض اه. مثني. قوله: (منهما) أي الإبل

قوله: (نعم يكفي طروق المازة للمزعي) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فإن نام أو غفل أو استتر بعضها فمضت ما نصه فإن لم يزل المزعي عن المارين حصل الإحراز بنظرهم تبه عليه الرافعي أخذاً من كلام الغزالي اه. قوله: (ويشترط الخ) يفارقه قول المصنف الآتي وغير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره. قوله: (وتقاد) هذا مع عطيه على تساق الموصوف به غير مقطورة أيضاً ومع قوله الآتي ويُشترط مع ذلك، في إبل وبغال أن تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الإبل والبغال فليظن ما معنى نرد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها أو بعضها إلا أن يصور: أن يمشي أمامها فتبعمه أو يقود واجداً منها فتبعمه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الأزمة طوياً وقصراً فحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها من بعض بحسب اختلاف الأزمة. قوله: (ويشترط مع ذلك) أي الشرط، وقوله في إبل وبغال أخرجه الخيل.

فما زاد كغير المقطورة في إحرارهما ما مَرَّ وَزَعُمَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ الصَّوَابَ سَبْعَةٌ  
بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ وَأَنَّ الْأَوَّلَ تَصْحِيفُ رَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَنْقُولُ لَكِنْ اسْتَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ  
وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَ السَّرَخْسِيِّ لَا يُتَّقَيَّدُ فِي الصَّخْرَاءِ بِعَدِيدٍ وَفِي الْمُمْرَانِ بِتَقْيِيدِ الْغُرُوفِ وَهُوَ  
مِنْ سَبْعَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ وَقَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ الْأَشْبَهَ الرَّجُوعُ فِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَى غُرُوفِهِ (وغيرُ  
مقطورة) منها تُسَاقَى أَوْ تُقَادُ (ليست مُحَرَّزَةً).....

وَالْبِغَالُ . هـ فَوُدُ: (فَمَا زَادَ كغَيْرِ الْمَقْطُورَةِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ قُلُو زَادَ عَلَى تِسْعَةٍ جَازَ أَيِ وَكَانَ الزَّائِدُ  
مُحَرَّزًا فِي الصَّخْرَاءِ لَا فِي الْمُمْرَانِ وَقِيلَ غَيْرُ مُحَرَّزٍ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَعَلَيْهِ  
اِقْتَصَرَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ انْتَهَى اهـ . سـ هـ فَوُدُ: (فِي إِحْرَارِهَا) الْمُنَاسِبُ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ اهـ . رَشِيدِي .

هـ فَوُدُ: (مَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَافِظٍ يَرَاهَا فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ كُلُّ  
مِنْهُمَا حَافِظٌ يَرَاهَا وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْيَتَاتِ الْقَائِدِ أَوْ الزَّائِبِ فَقَدْ اسْتَوَى التَّسْعَةُ مِنَ الْقِطَارِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْهُ  
فِي الشَّرْطِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ عَدَمِ زِيَادَةِ الْقِطَارِ عَلَى تِسْعَةٍ أَوْ شَيْئًا آخَرَ فَلَمْ يَظْهَرْ مُرُورُهُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ  
اهـ . ع ش وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَوَّلُ وَيُلْفَعُ قَوْلُهُ فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ الْخِ بَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَغَيْرُ  
مَقْطُورَةِ الْخِ مَفْرُوضٌ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ وَالْبِغَالِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي وَقَدْ مَنَاهُ عَنْ صَرِيحِ الرَّشِيدِي  
وَالْكَلَامُ هُنَا فِيهِمَا فَقَطْ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِي فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ فَوُدُ: (تَصْحِيفٌ) أَيِ: تَحْرِيفٌ مِنْ  
تِسْعَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ . هـ فَوُدُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ: تِسْعَةٌ بِالنَّاءِ الْمُتَّاءِ أَوَّلُهُ . هـ فَوُدُ: (لَكِنْ اسْتَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ الْخِ)  
عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ مَا اسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ كَالرَّافِعِيِّ مِنْ قَوْلِ السَّرَخْسِيِّ الْخِ . هـ فَوُدُ: (وَصَحَّحَ  
الْمُصَنِّفُ قَوْلَ السَّرَخْسِيِّ الْخِ) وَجَزَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِّهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ . مُغْنِي . هـ فَوُدُ: (إِلَى  
عَشْرَةٍ) هَلِ الْغَايَةُ دَاخِلَةٌ أَوْ خَارِجَةٌ لَا يَتَعَدُّ الدُّخُولُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ اهـ . ع ش .

هـ فَوُدُ (سَمٍ): (وغيرُ مَقْطُورَةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِبَلٍّ غَيْرُ مَقْطُورَةٍ كَانَ كَانَتْ تُسَاقَى لَيْسَتْ مُحَرَّزَةً فِي  
الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ لَا تَسِيرُ كَذَلِكَ غَالِيًا كَذَا فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْغَنَمُ السَّائِرَةُ  
كَالْإِبِلِ السَّائِرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَقْطُورَةً وَلَمْ يَشْتَرِطُوا الْقَطْرَ فِيهَا لَيْكَنَ مُعْتَادٌ فِي الْبِغَالِ وَيَخْتَلِفُ عَدَدُ الْغَنَمِ  
الْمُحَرَّزَةِ بِحَارِسٍ وَاجِدٍ بِالْبَلَدِ وَالصَّخْرَاءِ اهـ . وَالَّذِي عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي أَنَّ الْبِغَالَ كَالْإِبِلِ تَقْطِيرًا وَعَدَمَهُ  
وَأَنَّ غَيْرَهُمَا مِنَ الْمَاشِيَةِ مَعَ التَّقْطِيرِ وَعَدَمِهِ مِثْلُهُمَا مَعَ التَّقْطِيرِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهـ . هـ فَوُدُ: (مِنْهَا) الْمُنَاسِبُ  
لِمَا قَبْلَهُ الثَّنِيَّةُ .

هـ فَوُدُ: (فَمَا زَادَ كغَيْرِ الْمَقْطُورَةِ الْخِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ قُلُو زَادَ عَلَى تِسْعَةٍ جَازَ أَيِ كَانَ الزَّائِدُ  
مُحَرَّزًا فِي الصَّخْرَاءِ لَا فِي الْمُمْرَانِ وَقِيلَ غَيْرُ مُحَرَّزٍ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَعَلَيْهِ  
اِقْتَصَرَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ اهـ . هـ فَوُدُ: (مَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَافِظٍ  
يَرَاهَا فَالسَّابِقُ وَالْقَائِدُ كُلُّ مِنْهُمَا حَافِظٌ يَرَاهَا أَوْ شَيْئًا آخَرَ فَلَمْ يَظْهَرْ مُرُورُهُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْيَتَاتِ الْقَائِدِ أَوْ  
رَاكِبٍ فَقَدْ اسْتَوَى التَّسْعَةُ مِنَ الْقِطَارِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْهُ فِي الشَّرْطِ فَلَا مَعْنَى حَيْثُ لَا يَشْتَرِطُ عَدَمُ زِيَادَةِ  
الْقِطَارِ عَلَى تِسْعَةٍ . هـ فَوُدُ: (إِلَى عَشْرَةٍ) هَلِ الْغَايَةُ دَاخِلَةٌ أَوْ خَارِجَةٌ لَا يَتَعَدُّ الدُّخُولُ .

بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الإبل والبغال نظرها.

(تنبيه) للبنيان ونحو صوفها أو متاعها فيها حكمها في الإحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها وظاهره بل صريحه أن الضرع وحده ليس جزءاً للبنيان وإنما جزءه جزءها وبه يُقْلَمُ ضَعْفُ الوجه القابل بأنه لو حَلَبَ من اثنين فأكثر حتى يُلْغَ نصاباً لم يُقَطَّعْ لأنها سرقات من أحرار لأن كل ضرع جزء للبنيان ومحل الأول إن كنت كلها لواحد أو مشتركة وإلا لم يُقَطَّعْ إلا بنصاب لِمَالِكٍ واحد إذ الوجه أن من سرق من جزأ واحد عَئِثْنِ كُلِّ لِمَالِكٍ ومجموعهما نصاب لا يُقَطَّعُ لأن دعوى كل بدون نصاب، ويُؤَيِّدُهُ ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب لجميع اشتراكهم فيه واتحاد الجزأ.

(وكفى) من مال الميت أو غيره ولو استمال ولو غير مشروع في قبر بيت مخزأ ذلك البيت بما مر فيه وعيّن الزركشي كسرًا بـاءٍ ويُمكن توجيهه بأنه لا يلزم من كون البيت مخزأً بالنسبة لنفسه كونه مخزأً بالنسبة لغيره إما فيه إما مر من اختلافهما ففتحها يؤيد أنه بإحرازه في نفسه يكون مخزأً بالنسبة لغيره بخلاف كسرها فإنه لا يؤيد ذلك.....

• قوله: (بغير ملاحظ) هذا إما يأتي إذ جعل قول المصنف وغير مقطوعة في مطلتي الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الإبل كما هو فرض المسألة وهي محل الخلاف وحيثيئذ يُسْتَنَتِي منه الإبل والبغال كما مرّ أما بالضرورة لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيت أنها مع الملاحظ مخزأة وليس كذلك كما عليم ما مرّ ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط إلخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تنبيه كما في نسخ فإن كان مثني كما في نسخ أخرى ومزجعه الإبل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى هـ. رشيدوي ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة. • قوله: (نظرها) أي: الغير والثانيث نظرًا للمعنى.

• قوله: (تنبيه) إلى قوله إذ الوجه في المتن. • قوله: (البنيان) أي: الماشية. • قوله: (وظاهره) أي: كلام الروضة وغيرها. • قوله: (ومحل الأول) وهو القطع فيما لو حَلَبَ من اثنين فأكثر ما يُلْغَ نصاباً عبارةً عن المعنى والنهاية ومحل الخلاف إلخ. • قوله: (لم يُقَطَّعْ) أي جزأ كما قاله شيخنا معني ونهاية.

• قوله: (من أحرار) بفتح الهزنة. • قوله: (ويؤيد) أي: الوجه المذكور. • قوله: (من مال الميت) إلى المتن في النهاية والمعنى. قول المتن: (مخزأ) بالجر صفة بيت هـ. معني. • قوله: (وعين الزركشي إلخ) عبارة النهاية ولا يتم كسر الراء إلا لفتح الزركشي هـ. • قوله: (من كون البيت مخزأ) بفتح الراء.

• قوله: (إما مر) أي: في الدار المتحصنة بالعمارة. • قوله: (من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للجزأ. • قوله: (ففتحها) أي: الراء.

(مُخْرَزٌ) ذَلِكَ الْكَفَنُ فَيَقْطَعُ سَارِقُهُ سِوَاهُ أَجْرَدَ الْمَيْتِ فِي قَبْرِهِ أَمْ خَارِجَهُ لِخَبْرِ الْبَيْهَقِيِّ «مَنْ نَبَشَ قَطْعَنَاهُ» وَفِي تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ <sup>تَطَهَّرَ</sup> قَطَعَ نَبَاشًا (وَكَذَا) إِنْ كَانَ وَهُوَ مَشْرُوعٌ فِي قَبْرِ أَوْ بَوَاجِهُ الْأَرْضِ وَجُعِلَ عَلَيْهِ أَحْجَاؤُ لِتَعْمُدِ الْحَفْرِ لَا مُطْلَقًا (بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ) فَيَكُونُ مُخْرَزًا (فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ كَأَن زَادَ عَلَى خُمْسَةٍ أَوْ كَفَنٌ بِهِ حَرْبِيٌّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لَا) إِنْ كَانَ (بِمَقْبَرَةٍ) وَلَا مُلَاحِظَةً فَلَا يَكُونُ مُخْرَزًا (فِي الْأَصَحِّ) لِلْمَرْفُوفِ فِيهِمَا مَعَ انْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ يَضُرُّهُ لِلْمَيْتِ، فَإِنْ حُفَّتْ بِالْعِمَارَةِ وَنَلَزَتْ تَخْلُفُ

• قول (سنن): (مُخْرَزٌ) بِالرَّفْعِ خَبَرٌ كَفَنٍ اهـ. مُغْنِي وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ الْكَفَنُ. • قوله: (ذلك الكفن) إلى قوله وفي تاريخ البخاري في النهاية. • قوله: (فَيَقْطَعُ سَارِقُهُ) وَإِنَّمَا يَقْطَعُ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ إِلَى خَارِجِهِ لَا مِنْ اللَّحْدِ إِلَى قَضَاءِ الْقَبْرِ وَتَرْكِهِ ثُمَّ لِيُخَوِّفَ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ حِزْزِهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • قوله: (أَمْ خَارِجَهُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. • قوله: (لِخَبْرِ الْبَيْهَقِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنِي.

• قوله: (إِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ إِلَى الْمَثْنِ. • قوله: (إِنْ كَانَ) أَيِ: الْكَفَنُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا كَفَنٌ بِقَبْرِ بِمَقْبَرَةٍ كَاتِنَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ فَإِنَّهُ مُخْرَزٌ يَقْطَعُ سَارِقُهُ حَيْثُ لَا حَارِسَ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ فِي الْمَقَابِرِ حِزْرٌ فِي الْعَادَةِ. اهـ. • قوله: (لِتَعْمُدِ الْحَفْرِ) الظَّاهِرُ أَنَّ مِنْ تَعْمُدِ الْحَفْرِ صَلَابَةُ الْأَرْضِ لِكُنُوبِ الْبِنَاءِ عَلَى جَبَلٍ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتِ الْأَرْضُ خَوَارَةً سَرِيعَةً الْإِنْهَارِ أَوْ يَخْضَلُ بِهَا مَاءٌ لِقُرْبِهَا مِنَ الْبَحْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ مَوْجُودًا حَالَ الدَّفْنِ لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِوُجُودِهِ بَعْدُ؛ لِأَنَّ فِي وَصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ هَتَكَ لِحُزْمَةِ الْمَيْتِ وَقَدْ يَكُونُ الْمَاءُ سَبِيلًا لِهَذَا الْقَبْرِ اهـ. ع ش.

• قوله: (لَا مُطْلَقًا) أَيِ: تَعْمُدُ الْحَفْرَ أَوْ لَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدِ الْحَفْرَ وَلَا بُدَّ أَيْضًا كَمَا يَبَحَثُهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ يَكُونُ الْقَبْرُ مُخْرَزًا لِيُخْرِجَ قَبْرٌ فِي أَرْضٍ مَقْصُوبَةٍ اهـ. • قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ) (إِلْح) وَالطَّيِّبُ الْمَسْنُونُ كَالْكَفَنِ وَالْمِضْرِيَّةُ وَالْوَسَادَةُ وَغَيْرُهُمَا وَالطَّيِّبُ الزَّائِدُ عَلَى الْمُسْتَحْتَبِ كَالْكَفَنِ الزَّائِدِ وَالتَّابُوتُ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ كَالزَّائِدِ حَيْثُ كُرَّةٌ وَلَا قُطِيعٌ بِهِ اهـ. نِهَائِيَّةٌ أَيِ: بَأَنَّ كَانَ بَارِضٍ غَيْرِ نَدِيَّةٍ وَغَيْرِ خَوَارَةٍ ع ش. • قوله: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خُمْسَةٍ) يُفِيدُ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِي الذِّكْرِ مِنَ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ مَشْرُوعٌ وَمُخْرَزٌ يَقْطَعُ بِسَرَقَتِهِ. • قوله: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خُمْسَةٍ) فَلَيْسَ الزَّائِدُ مُخْرَزًا بِالْقَبْرِ كَمَا لَوْ وَضِعَ مَعَ الْكَفَنِ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَبْرُ بَيْتَ مُخْرَزٍ فَإِنَّهُ مُخْرَزٌ بِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى.

• قول (سنن): (لَا بِمَقْبَرَةٍ) أَيِ: بِقَعْمَةٍ ضَائِعَةٍ وَهِيَ بِضَاءٌ مُنْعَجَةٌ مَكْسُورَةٌ بِوَزْنِ مَعِيشَةٍ أَوْ سَائِكَةٍ بِوَزْنِ مَسْبُوعَةٍ اهـ. مُغْنِي. • قوله: (مَعَ انْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ) أَيِ: بَيْنَ صَاحِبِ الْكَفَنِ وَالسَّارِقِ اهـ. ع ش. • قوله: (يَضُرُّهُ) (إِلْح) مُتَعَلِّقٌ بِانْقِطَاعِ الشَّرِكَةِ. • قوله: (فَلَا حُفَّتْ) أَيِ الْمَقْبَرَةُ.

• قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّابُوتَ إِذَا دُفِنَ فِيهِ الْمَيْتُ إِنْ شَرِعَ قُمُخْرَزٌ وَلَا فَلَا وَأَنَّ نَحْوَ الطَّيِّبِ حَيْثُ شَرِعَ وَلَمْ يُغَالِ فِيهِ مُخْرَزٌ وَلَا فَلَا م ر. • قوله: (كَأَنَّ زَادَ عَلَى خُمْسَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَيْسَ الزَّائِدُ بِمُخْرَزٍ اهـ.

الطَّارِقِينَ عَنْهَا فِي زَمَنِ يَتَأْتِي فِيهِ النَّبِيُّ أَوْ كَانَ بِهَا جَرَسٌ كَانَتْ جُزْأً وَلَوْ لغيرِ مَشْرُوعٍ جُزْأً  
وَلَوْ سَرَقَهُ حَافِظُ الْبَيْتِ أَوْ الْمَقْبَرَةِ أَوْ حِصْنُ الْوَرِثَةِ أَوْ نَحْوُ فِرْعَ أَحَدِهِمْ لَمْ يُقَطَّعْ، وَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ  
بَلَغَ الْمَيْتُ كَانَ الْمَلِكُ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ سِرْقَتُهُ كَسِرْقَةِ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ أَنْ كُفِّنَ  
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَفْهَمُ مَلِكٌ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا مِنْ وَارِثٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ، وَلَوْ غُولِيٍّ فِيهِ بِحِثِّ لَمْ يَخْلُ  
مِثْلُهُ بَلَا حَارِسٍ لَمْ يَكُنْ مُخْرَزًا إِلَّا بِحَارِسٍ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَا بِالْفَسَاقِيِّ أَيْ الَّتِي بِالْمَقَابِرِ  
غَيْرِ مُخْرَزٍ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّصَّ لَا يَلْقَى عَنَاءً فِي نَبْشِهَا بِخِلَافِ الْقَبْرِ الْمُحْكَمِ عَلَى الْعَادَةِ وَإِنَّمَا  
يُخْتَلَجُ لِهَذَا إِنْ قُلْنَا بِأَجْزَاءِ الدَّفْنِ فِيهِ أَمَا إِذَا قُلْنَا بِمَا مَرَّ عَنْ الشُّبْكِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
أَنْ يَلْقَى ذَلِكَ وَأَنْ لَا، عَلَى أَنَّ مِنْهَا يُحْكَمُ أَكْثَرُ مِنَ الْقَبْرِ.

• فَوَدَّ: (هَنَاهَا) أَيْ عَنِ الْمَقْبَرَةِ وَالْجَارِ مَنْ سَلَقَ بِتَخْلُفٍ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ سَرَقَهُ حَافِظُ الْبَيْتِ الْخ) وَمِثْلُهُ حَافِظُ الْحَتَمِ إِذَا كَانَ هُوَ السَّارِقُ إِذْ لَمْ يَحْفَظِ الْأَمْنَةَ عَنْهُ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوُ فِرْعَ أَحَدِهِمْ) أَيْ: الْوَرِثَةِ.

(فُرُوعُ): لَوْ كُفِّنَ الْمَيْتُ مِنَ التَّرَكَةِ قَبْرًا، وَأُخِذَ مِنْهُ طَالِبٌ بِهِ الْوَرِثَةُ مِنْ أَخَذَهُ وَلَوْ أَكَلَ الْمَيْتَ سَبْعَ  
أَوْ ذَهَبَ بِهِ سَبِيلٌ وَيَتَمَّى الْكُفْنَ اقْتَسَمُوهُ لَوْ كَفَّنَهُ أَجْنَبِيٌّ أَوْ سَيِّدٌ مِنْ مَالِهِ أَوْ كُفِّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَانَ  
كَالْعَارِيَةِ لِلْمَيْتِ فَيُقَطَّعُ بِهِ غَيْرُ الْمُكْتَفِينَ بِالْخِصْمِ فِيهِ الْمَالِكُ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْإِمَامُ فِي الثَّالِثَةِ وَلَوْ سَرَقَ  
الْكُفْنَ وَضَاعَ وَلَمْ يَقْسَمْ التَّرَكَةُ وَجَبَ إِسَالُهُ مِنَ التَّرَكَةِ وَإِنْ كَانَ الْكُفْنَ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَكَةً  
فَكَفَّنَ مَاتَ وَلَا تَرَكَةً لَهُ وَإِنْ قُسِّمَتْ ثُمَّ سُرِقَ اسْتَحَبَّ لَهُمْ إِنْدَالُهُ هَذَا إِذَا كُفِّنَ أَوَّلًا فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ  
حَقٌّ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ التَّكْفِينُ بِهَا عَلَى ضَا الْوَرِثَةِ أَمَا لَوْ كُفِّنَ مِنْهَا بِوَاحِدٍ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ  
يَلْزَمَهُمْ تَكْفِينُهُ مِنْ تَرَكِيهِ ثَانٍ وَثَالِثٍ وَبِالْغَيْرِ لَيْسَ جُزْأً لِكَفْنِ الْمَيْتِ الْمَطْرُوحِ فِيهِ فَلَا يَقْطَعُ أَخْذَهُ، لِأَنَّهُ  
ظَاهِرٌ فَهُوَ كَمَا لَوْ وُضِعَ الْمَيْتُ عَلَى شَفَةِ الْقَبْرِ فَأُخِذَ كَفَّنَهُ فَإِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ فَلَا قَطْعَ عَلَى أَخْذِهِ أَيْضًا؛  
لِأَنَّ طَرَحَهُ فِي الْمَاءِ لَا يُعَدُّ إِخْرَازًا كَمَا أَنَّ تَرَكَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَعَيْنَهُ الرِّيحَ بِالثَّرَابِ أَه. مُعْنِي وَزَادَ  
الْأَسْنَى وَالْخُمْسَةَ لِلْمَرْأَةِ كَالثَّلَاثَةِ لِلرَّجُلِ أَه. وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَسَائِلَ الْبَحْرِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ غُولِيٍّ) أَيْ:  
قَوْلُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قِيلِهِ وَإِنَّمَا يَخْتَلَجُ فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَمْ يَكُنْ مُخْرَزًا الْخ) أَيْ:  
فِي غَيْرِ الْبَيْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ سَرَقَ الْكُفْنَ  
مِنْ مَدْفُونٍ بِفَسْقِيَّةٍ وَجُوزْنَا الدَّفْنَ بِهَا، كَانَ يَلْحَقُ السَّارِقُ بِنَبْشِهَا عَنَاءُ كَالْقَبْرِ قُطِعَ وَالْأَفْهَمُ فَلَا حَيْثُ لَا  
حَارِسَ أَه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَجُوزْنَا الدَّفْنَ الْخِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ حَيْثُ مَتَعَتِ الرَّائِحَةُ وَالسَّبْعُ وَدْفِنَ بِهَا  
عَلَى انْفِرَادِهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ عِنْدَ ضَيْقِ الْأَرْضِ، عَنْ الْحَفْرِ لِكُلِّ عَلَى جِدَّتِهِ أَه.



• فَوَدَّ: (بِأَنَّ اللَّصَّ لَا يَلْقَى عَنَاءً) فَإِنَّ لَقَّ، فَمُخْرَزٌ م. ر.

### فصل في فروع تتعلّق بالسرقة

من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة منيها لقطعها وعدمه والجزء من جهة اختلافه باختلاف الأشخاص والأحوال.

(يُقطع مُؤَجَّرُ الْجَزْزِ) المَالِكُ لَهُ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِمَنْفَعَتِهِ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ مَالُ الْمُسْتَأْجِرِ إِذْ لَا شُبْهَةَ لانتقال المنافع التي منها الإحراز للمُستأجرِ إِذِ الغرضُ صحّةُ الإجارة وبه فارقُ عدمِ خذه بوطءِ أَمَتِهِ الْمُزَوَّجَةِ لِدَوَامِ قِيَامِ الشُّبْهَةِ فِي الْمَحَلِّ وَأَفْهَمُ التَّعْلِيلُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ اسْتَحَقَّ الإِحْرَازَ بِهِ وَإِلَّا كَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ فِيمَا نَهَى عَنْهُ أَوْ فِي أَصَرٍّ مِمَّا اسْتَأْجَرَ لَهُ كَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَأَرَى فِيهَا مَوَاشِيَهُ أَيْ بِخِلَافِ إِذْ خَالَ مَوَاشِيَهُ نَحْوِ الْحَرْثِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِتَوْقُفِ الزَّرَاعَةِ عَلَيْهَا فَكَانَتْ كَالْمَأْدُونِ فِيهَا لَمْ يُقَطَّعْ، وَيُقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ فِي مُدَّةِ الإجارة وَإِنْ ثَبَتَ لَهُ الْفَسْخُ وَبَعْدَ مُدَّتِهَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ تَشْبِيهِهُ ابْنَ الرُّفْعَةِ بِقَطْعِ الْمُعِيرِ قَالَهُ شَيْخُنَا وَفِيهِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ

### (فَضْلٌ): فِي فُرُوعٍ تَتَعَلَّقُ بِالسَّرِقَةِ

• قُودُ: (فِي فُرُوعٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ شَيْخُنَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِمَنْفَعَتِهِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا إِلَى لَمْ يُقَطَّعْ. • قُودُ: (بِذِكْرِ ضِدِّهَا) أَيْ السَّرِقَةُ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهَا. • قُودُ: (لِقَطْعِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِهَا وَقَوْلُهُ وَعَدِمَهُ أَيْ عَدَمَ الْمَنْعِ. • قُودُ: (وَالْجَزْزِ) عَطِيفٌ عَلَى السَّارِقِ. • قُودُ: (وَالْأَحْوَالِ) كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مِنْ بَيْتِ دَارٍ إِلَى صَحْنِهَا حَيْثُ يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِ الْبَايِتَيْنِ مَفْتُوحَيْنِ أَوْ مُغْلَقَيْنِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي أَه. ع. ش. • قُودُ (لِسَبِّ): (يُقَطَّعُ مُؤَجَّرُ الْجَزْزِ) أَيْ: إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَتْ فَاسِدَةً فَلَا قَطْعَ مُغْنِي وَع. ش. • قُودُ: (بِسَرَقَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ بِخِلَافِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ فِيمَا نَهَى عَنْهُ. • قُودُ: (لِلْمُسْتَأْجِرِ) مُتَعَلِّقٌ بِانْتِقَالِ الْخ. • قُودُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْخ) أَيْ: بِقَوْلِهِ إِذْ لَا شُبْهَةَ الْخ. • قُودُ: (إِنْ مَحَلَّ ذَلِكَ) أَيْ: قَطَعَ الْمُؤَجَّرُ. • قُودُ: (إِنْ اسْتَحَقَّ) أَيْ: الْمُسْتَأْجَرُ. • قُودُ: (لَمْ يُقَطَّعْ) الظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ أَيْ: الْمُؤَجَّرُ فِي عَدَمِ الْقَطْعِ الْأَجْنَبِيِّ فَلْيُرَاجَعْ أَه. رَشِيدِي. • قُودُ: (وَلَنْ ثَبَتَ لَهُ الْفَسْخُ) أَيْ: خِيَارُ فُسْخِ الإجارة بِإِفْلَاسِ الْمُسْتَأْجِرِ نِهَائَةً وَمَغْنِي. • قُودُ: (وَيَبْدَأُ مُدَّتُهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَيْ: مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ اسْتَحَقَّ الإِحْرَازَ بِهِ الْخ أَنَّهُ لَوْ سَرَقَ مِنْهُ بَعْدَ قَرَاغِ مُدَّةِ الإجارة لَمْ يُقَطَّعْ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ يُقَطَّعُ أَه. • قُودُ: (بِهِ) أَيْ بِالْقَطْعِ بِالسَّرِقَةِ بَعْدَ مُدَّةِ الإجارة. • قُودُ: (قَالَ شَيْخُنَا وَفِيهِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَنْظِيرُ الْأَذْرَعِيِّ فِيهِ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَأْجَرُ بِانْقِضَائِهَا وَاسْتَعْمَلَهَا تَعْدِيًا أَه. أَيْ بَانَ وَضَحَ فِيهِ مَتَاعًا بَعْدَ الْعِلْمِ بِانْقِضَائِهَا بِالسَّرِقَةِ أَوْ امْتَنَعَ مِنَ التَّخْلِيَةِ مَعَ امْتِنَانِهَا بَعْدَ أَنْ طَلَبَهَا الْمَالِكُ

### (فَضْلٌ): فِي فُرُوعٍ تَتَعَلَّقُ بِالسَّرِقَةِ

(يُقَطَّعُ مُؤَجَّرُ الْجَزْزِ الْخ)، قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَأْجَرُ الْخ) أَيْ أَوَاخِرِ التَّخْلِيَةِ مَعَ امْتِنَانِهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.



وغيره نَظَرًا هـ. والحق أن المميز به تفصيل يأتي ومنه أنه يُقَطَّع بعد الرجوع فقط قول المحسني قوله يُحْتَمَلُ إلخ ليس في ذلك الشرح وكذا قوله أو رجع يُعْيِذه الآتي هـ. من هابشي وهذا مثله إلا أن يُفَرَّق بأن المميز مُقَدَّرٌ بعدم إعلاليه بالرجوع ولذا لم يضمن المُسْتَعْمِرُ المنافع حينئذ بخلاف المؤجر بعد المدة (كذا مُعْيِزه) يُقَطَّع إذا سَرَقَ منه مال المُسْتَعْمِر المُسْتَعْمِل للجزء فيما أُذِنَ له فيه وإن دخل بنية الرجوع (في الأصح) إذ لا شبهة أيضًا لاستحقاقه منفعته

بخلاف ما لو استدام وضع الأمتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية المُمكنة سم على خج هـ. ع ش هـ. فوه: (فقط) أي: بدون إعلاليه بالرجوع. هـ. فوه: (وهذا) أي: المؤجر. هـ. فوه: (ولكن): (وكذا مُعْيِزه) أي الجزء إبرة صحيحة بخلاف ما لو كانت فائدة فلا قطع فيها مُغْنِي وع ش هـ. فوه: (يُقَطَّع إذا) إلى قوله وتعليله في النهاية وكذا في المُغْنِي إلا قوله لو رجع إلى امتنع. هـ. فوه: (فيما أُذِنَ له فيه) خرج به ما لو استمار للزراعة ففُرس ودخل المُسْتَعْمِر فسرَق من الفراس لم يُقَطَّع على قياس ما مر في صورة الإجار السابقة.

(تنبيه): مثل إعارة الجزء ما لو أعاز: قيقًا ليحفظ مال أو رعي غنم ثم سرَق ما يحفظه رقيقه مُغْنِي وأسنى ونهاية. هـ. فوه: (وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية وأسنى فمجرد التية لا يكون رجوعًا بل لا بُدَّ من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها ثم قوله وإنما يجوز إلخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المُسْتَعْمِر ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الإطلاق م حين بحثت معه فيه سم على خج هـ. ع ش هـ. فوه: (إذ لا شبهة أيضًا) عبارة المُغْنِي؛ لأنه سرَق النصاب من جزئ مُحْتَزَمٍ وإما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يُقَطَّع؛ لأن الإعارة لا تلزم وله الرجوع متى شاء ويُؤخذ من هـ. أن محل الخلاف في العارية الجائزة أما الإعارة اللازمة فيقطع فيها قطعًا كالمؤجر هـ. فوه: (لاستحقاقه منفعته) فيه شبهة سم أي: أن المُسْتَعْمِر إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بها فلا محذور هـ. سبذ عمر.

هـ. فوه: (ولكن): (وكذا مُعْيِزه إلخ) عبارة روض وشرحه وكذا يُقَطَّع بسرقة من داره فيما لو أعازها لغيره ما للمُستَعْمِر وضمه وإنما يجوز له الدخول إذا رجع هـ. ولم يذكر قول الشارح وإن دخل بنية الرجوع إلخ ولا منافاة بينهما لأن بنية الرجوع لا يستلزم رجوعًا فمجرد التية لا يكون رجوعًا بل لا بُدَّ من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أ فسختها، وقوله وإنما يجوز الدخول إذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مُشْكِلٌ ليقا العين ومنفعتيها على ملكه وعدم ملك المُسْتَعْمِر المنفعة وإنما يملك أن يتنفع نعم إن كان على المميز ضرر بدخوله أتنج توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع م في ذلك فأخذ بإطلاق ذبح الروض ما لم يعلم رضا المُسْتَعْمِر فليتأمل. هـ. فوه: (أو رجع بقبيده الآتي) فيه نظر لأنه سباني أنه لا مانع عند الرجوع بالقيد الآتي إلا أن يُريد بالقيد بعض ما يأتي وهو العلم دون الاستعمال تعديًا، أو أراد بآتي ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما يأتي فليتأمل. هـ. فوه: (لاستحقاقه منفعته) فيه شبهة.

وإن جاز للمُعِير الرجوع ومن ثم لو رجع وعلم المُسْتَعِير بِرُجُوعِهِ واستعمله أو امتنع من الردّ تعدّتا لم يُقَطَّعْ، وطُرّةٌ لِجَبِيبٍ قميص أعازّه وأخذ ما فيه يُقَطَّعُ به قطعاً إذ لا شبهة هنا بوجهه والحقّ به الأذرعِي نَقَبَ الجِدَارِ. (ولو غَصَبَ حِرْزاً لم يُقَطَّعْ مَالِكُهُ) بسرقة ما أحرزّه الغاصِبُ فيه لخبر «ليس لِعِرْقِي ظالم حقّ» وكالغاصِبِ هنا مَنْ وَضَعَ ماله بِحِرْزٍ غيره من غير علمه ورضاه على الأوجه خلافاً لِلْحَنَاطِيّ وتعليله بأنّ الحِرْزَ يرجع إلى صون المتاع وهو موجودٌ هنا ممنوعٌ بل لا بُدَّ في ذلك الصون أن يكون بحقّ كما يُصَرِّحُ به كلامهم (وكذا) لا يُقَطَّعُ (أجنيبي) بسرقة مال الغاصِبِ منه (في الأصح) لأنّ الإحراز من المنافع والغاصِبِ لا يستحقّها (ولو غَصَبَ) أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو قلنا وإن نازع فيه التلقيني (وأحرزّه) بحِرْزِهِ فسرَقَ المالكُ منه مال الغاصِبِ أو التارقي.....

• فَوَدَّ: (لو رجع) أي: المُعِيرُ في العارية بالقول مُغْنِي سَمٍّ. • فَوَدَّ: (واستعمله أو امتنع من الردّ تعدّتا) قال سم كانه إشارة إلى ما لو أخذت شُغلاً جديداً بأن أخذت وضع أمتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان ففي هذا إشارة إلى جواز بقاء الأمتعة بعد المدة اه. ومحلّه إن لم يطالب المالك بالتفريغ كما تبه عليه هو في قوله تعدّتا عبارة المُغْنِي بعد التمكن اه. • فَوَدَّ: (وطرّة) أي: قطع المُعِير اه. ع ش. • فَوَدَّ: (به) أي: بالوطر المذكور. • فَوَدَّ: (نَقَبَ الجِدَارِ) أي: نَقَبَ المُعِيرُ الجِدَارَ وأخذ ما في داخله. • فَوَدَّ: (لِعِرْقِي ظالم) يُرَوَى بالإضافة وتركها ووجه الإضافة ظاهر ولعل وجه التّوِين أنّه من المجاز العفلي والأصل لِعِرْقِي ظالم صاحبه فحوّل الإِسْنَادَ عَنِ المُضَافِ إلى المُضَافِ إِلَيْهِ فاستترّ الضمير كما في عيشة راضية اه. ع ش. • فَوَدَّ: (من غير علمه ورضاه) ضَرَبَ على الواو في أصل الشرح فليُتَأَمَّلْ وليُحَرَّرْ اه. سيّد عَمَرُ أي: ومفاد ثبوت الواو أنّه لا يَسْقُطُ القَطْعُ إلّا إذا عَلِمَ المالكُ الوضعَ ورضي به ومفاد سقوطها أنّه يكفي في سقوط القطع علم الواضِعِ رضا المالك بالوضع لو علمه وإن لم يعلم بالفعل ولعلّ هذا هو الأقرب. • فَوَدَّ: (من غير علمه ورضاه) مفهومه أنّه إذا وَضَعَهُ بعلم المُسْتَحِقِّ ورضاه قُطِعَ مالُ الحِرْزِ إذا سَرَقَ منه وقد يُشْكِلُ بأنّ المؤجّر إجارة فائدة لا يُقَطَّعُ إذا سَرَقَ من مال المُسْتَأْجِرِ مع أنّ المُسْتَأْجِرَ إنّما وَضَعَ بِرضا المالك حيث سلّطه عليه بإجازته إلّا أن يقال: إنّ المُسْتَأْجِرَ استند في الإتيان بالمؤجّر إلى عقد فاسد وهو لفساده لا اختيار به فالنهي ما تضمنته من الرضا بخلاف ما لو وَضَعَهُ بِرضاه فإنّه يُشْبِهُ العارية وهي مُقْتَضِيَةٌ لِلْقَطْعِ اه. ع ش ويأتي في شرح أو أجنيبي المنصوب إلخ ما قد يخالفه. • فَوَدَّ: (وكذا لا يُقَطَّعُ) إلى قوله ولا يُنَافِي في المُغْنِي إلّا مسألة الاختصاص وقوله ولو قلنا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية.

• فَوَدَّ (بني): (فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريقتي التّغليب.

• فَوَدَّ: (واستعمله أو امتنع من الردّ تعدّتا) كانه إشارة إلى ما لو أخذت شُغلاً جديداً بأن أخذت وضع أمتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقي وهذا إشارة إلى ما لو أخذت جواز إنقضاء الأمتعة بعد المدة.

فلا قطع عليه في الأصح لأن له دخول الجزر وهتكه لأخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن جزراً بالنسبة إليه ولم يفترق الحال بين الثمنين عن ماله والمخلوط به ولا يُنافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لأنه مخزّر بحق والدائن مُقَصِّر بعدم مطالبته أو نيته الأخذ بالاستيفاء على ما مرّ ومن ثمّ قُبِلَ رايه ومؤجّر ومُعَيَّر ومودّع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه نصاً آخر دخل بقصد سرقة أي أو اختلف جزؤه ما أخذاً مما مرّ في مسألة الشريك فقولهم لا يُفطَعُ مشتر وفّر الدائن بأخذ نصاب مع المبيع محله إن دخل لا لسرقته وقد اتّخذ جزؤه (أو سرق) (أجنبي) ماله (المقصوب) أو المسروق (فلا قطع) عليه (في الأصح) وإن أخذه لا بنية الرد على المالك لأن المالك لم يرض بإحرازه فيه فكأنه غير مخزّر وقد يؤخذ منه أن كل ما تعدى بوضعي اليد عليه كالمبيع فأيذا ليس كالمقصوب من حيث إن مالك هذا لا يقال أنه لم يرض بإحرازه وإن كان مثله في الضمان. (و) الركن الثاني السرقة ومرّ أنها أخذ المال خفية من جزر. عليه فحينئذ (لا يُفطَعُ مختلس ومتنهب وجاحد وديعة) أو عارية مثلاً لخبر الترمذي بذلك والأولان يأخذان المال عياناً وأولهما يتعمد الهرب وثانيهما

قوله: (فلا قطع عليه إلخ) يتبيّن أن يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة أخذاً من التخليل فليراجع قاله الرشيدي وقضية قول الشارح والنهائي: (ولا يُنافي هذا إلخ) أنه لا يُفطَعُ هنا مطلقاً وقد يُعَيِّد أيضاً قولهما: فلم يكن جزراً بالنسبة إليه اهـ. قوله: (لأن له دخول الجزر وهتكه إلخ) أي وإن لم يتيقن له أخذه اهـ. ع ش. قوله: (ولا يُنافي هذا) أي: عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اهـ. ع ش. قوله: (بشرطه) لم يجعل له شرطاً فيه مرّ اهـ. رشيدّي ويجاب بأن شرطه مفهوم قوله: فيما مرّ إن حلّ وجحد الغريم أو ما طلّ اهـ. قوله: (أو نية الأخذ) عُطِفَ على مطالبته. قوله: (للاستيفاء) أي: بشرطه أخذاً من قوله: قبل بشرطه سم اهـ. ع ش. قوله: (ومن ثمّ) أي: لأجل الفرق بين المخزّر بحق وغيره. قوله: (أخذ إلخ) راجع لقوله: (أي أو اختلف إلخ). قوله: (مما مرّ في مسألة الشريك) أي: من أنه لو دخل جزراً فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الجزر وسرق مالا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اهـ. ع ش.

قوله: (سني) (أو أجنبي المقصوب) أحذره عما لو سرق الأجنبي غير المقصوب فإنه يُفطَعُ قطعاً اهـ. مُعْنَى. قوله: (لا بنية الرد إلخ) أي بل بنية السرقة اهـ. مُعْنَى. قوله: (وقد يؤخذ منه إلخ) قد يُنافي ما مرّ في أوّل الفصل من اغتيال الصحة في الإعارة والإعارة. قوله: (والركن الثاني) انظر ما المقطوف عليه عبارة المُعْنَى واعلم أن السرقة أخذ المال إلخ وهو ظاهر. قوله: (ومرّ أنها) إلى قوله: (وأما حديث المخزومية) في المُعْنَى إلّا قوله: (مثلاً وإلى قول المتن: (ولو تعامنا) في النهاية إلّا قوله: (فتأمله) إلى المتن وقوله: (ومعنى قولهم) إلى (أكان). قوله: (يتعمد الهرب) أي: من غير غلبة اهـ. مُعْنَى.

قوله: (أو نيته الأخذ للاستيفاء) أي بشرطه أخذاً من قوله قبل بشرطه.

القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا يتأتى منه فقطع زجرا له، وأما حديث المخرومية التي كانت تستعير المتاع وتجعله فقطعهما النبي ﷺ فالحق فيه ليس للجحد وإنما ذكر لأنها عرفت به، بل لسرقة كما بينته أكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو أن قرينها أهمهم شأنها لما سرقت قيل تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به ويجاب بأن قاطع الطريق له شروط يتميز بها كما يأتي فلم يشمل هذا الإطلاق (ولو نسب في ليلة (وعاد في ليلة (أخرى لسرق) من ذلك التقب (قطع في الأصح) كما لو نسب أول الليل وسرق آخره إبقاء للجزء بالنسبة إليه أما إذا أعيد الجزء أو سرق عقب التقب فيقطع قطعاً (قلت هذا إذا لم يعلم المالك التقب ولم يظهر للطارقين والا).....

• قوله: (فقطع زجرا له) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الأغلب وإلا فالجحد لا يقصد الأخذ عند جحوده عياناً فلا يمكن منعه بسلطان ولا غيره اهـ. مغني. وقد يقال الجحد يمكن المالك أن يشهد عليه عند الدفع فإذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فإن لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فإنه لا حيلة فيه اهـ. سيد عمر. • قوله: (وإنما ذكر) أي: جحد المتاع اهـ. ع ش. • قوله: (يشمل قاطع الطريق) أي: مع أنه يقطع اهـ. سم. • قوله: (ويجاب بأن قاطع الطريق إلخ) ويمكن أن يجاب بأن هذا الإطلاق مقيد بما سيعلم مما يأتي في قاطع الطريق ولا يضرب الإطلاق هنا؛ لأن الفرض تميزه عن مضحيته وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشمل هذا الإطلاق فيه بحث ظاهر؛ لأن تميزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه أحص منه والأخص مشمول الأعم قطعاً الا ترى أن الإنسان شروطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليأمل فالأولى جوابنا سم ولك أن تقول يجوز أن يكون مراد الشارح عين جواب المحشي الذي صرح به فحاصله أن المراد بالمنتهب من يأخذ عياناً ويعتمد الهرب ولا يكون قاطعاً للطريق بقرينة ما يأتي في قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمل إلخ فإنه قرينة واضحة على هذه الإرادة وإن كان في العبارة إجمال اهـ. سيد عمر. • قوله: (في ليلة) إلى قوله مستقلة في المغني إلا قوله الذي هنك إلى وهنا وقوله وقيل فيه خلاف.

• قوله (سنى: (وهاد إلخ) أي: قبل إعادة الجزء اهـ. مغني. • قوله: (أما إذا أعيد إلخ) أي: من المالك أو نائبه أخذاً مما مر فيما لو أخرج نصاباً مرتين في ليلة اهـ. ع ش. • قوله (سنى: (قلت) أي: كما قال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسألة المتن اهـ. مغني.

• قوله: (قيل تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق) أي مع أنه يقطع. • قوله: (فلم يشمل هذا الإطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الإطلاق مقيد بما يعلم مما سيأتي في قاطع الطريق ولا يضرب الإطلاق هنا لأن الفرض تميزه عن مضحيته وهو حاصل بذلك أيضاً. • قوله: (فلم يشمل هذا الإطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تميزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه أحص منه والأخص مشمول للأعم قطعاً الا

بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) . قيل فيه خلاف (والله أعلم) لانتهاك الجزر فصار كما لو  
نقّب وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من جزر دفتين بأنه ثم متعمّم لأخذه الأول الذي هتك  
به الجزر فوقع الأخذ الثاني تابقا فام يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوي وهو العلم والإعادة  
السابقان دون أحدهما ودون مجرّد الظهور لأنه يؤكّد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعا له وهنا  
مبتدئ سرفة مستقلة لم يسبقها هتك الجزر بأخذ شيء منه لكنها مترتبة على فعله المركّب  
من جزأين مقصودين لا تبعيّة بينهما: نقّب سابق وإخراج لاحق وإنما يتركّب منهما إن لم يقع  
بينهما فاصل أجني عنهما وإن ضمت فكفى تحلل علم المالك أو الظهور فتأمله فإن الفرق  
بمجرّد أنه ثم متعمّم وهنا مبتدئ فرقت صوري لولا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذي  
قوّضته وفي بعض النسخ والا فيقطع قطعا وهو غلط.

(ولو نقّب واحد وأخرج غيره) ولو بأيه ما لم يكن غير ممّيز أو أعجميا يعقّد وجوب الطاعة  
بخلاف نحو قزّد معلّم لأن له اختيارا وإذراكا وإنما صمّن إنسانا.....

• قوله: (بأن علم) أي: المالك النقّب . قوله أو ظهر أي: النقّب لهم أي: للطارقين . • قوله: (وفارق)  
أي: ما هنا حيث اكتفى فيه بأخذ الأمرين . • قوله: (لأنه) أي الظهور . • قوله: (فلا يقطع) أي: كل واحد  
من الثلاثة . • قوله: (وهنا) عطّف على ثم . • قوله: (لكنها مترتبة إلخ) فيه ترتّب الشيء على نفسه إذ الجزء  
الثاني من المركّب المرتّب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر . • قوله: (نقّب سابق وإخراج إلخ)  
بالجرّ على اتّهما بدّل من جزأين أو بالرفع على اتّهما خبر مبتدأ مخذوف . • قوله: (فإن الفرق بمجرّد أنه  
إلخ) اقتصر على هذا الفرق المضمّن كما تبّهنا عليه . • قوله: (وهو غلط) أي: والصواب إثبات خرف  
الشيء وهو موجود في خط المصنّف قال الأذرعى اهـ . مضمي .

• قوله (سني) (وأخرج غيره) أي: أخرجه من المال من النقّب ولو في الحال اهـ . مضمي . • قوله: (ولو بأمره)  
إلى قول المتن ولو تعاونوا في المضمي . • قوله: (ما لم يكن غير ممّيز إلخ) عبارة المضمي هذا إذا كان  
المخرج ممّيزا أما لو نقّب ثم أمر صبيا بر ممّيز أو نحوه بالإخراج فأخرج قطع الأمر وإن أمر ممّيزا أو  
قزّدا فلا؛ لأنه ليس آلة له ولأنّ للحيوا اختيارا فإن قيل: هلا كان غير الممّيز كالقزّد هنا أوجب بأن  
اختيار القزّد أقوى فإن قيل لو علّمه القذ ثم أرسله على إنسان فقتله فإنه يضمنه فهلا وجب عليه الحد  
هنا أوجب بأن الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القزّد ينال فيقاس عليه كل  
حيوان معلّم أو لا يظهر الأوّل ولو عزم على عفرته فأخرج نصابا هل يقطع أو لا يظهر الثاني كما لو  
أكّره بالغا ممّيزا على الإخراج فإنه لا قطع على واحد منهما اهـ . • قوله: (بخلاف نحو قزّد إلخ) أي: من  
سائر الحيوانات المعلّمة كما لو علّم غمورا أخذ شيء فأخذه فلا قطع على ما نفيد هذه العبارة ومثّل

نرى أنّ الإنسان شروطا يتميّز بها عن المطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتأمل،  
فالأولى جوابنا يتأمل .

أرسله عليه لأن الضمان يجب بالتسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير جزئ نعم، إن ساوى ما أخرجه بالتقب من آلات الجدار بصابتا قطع التأيب كما نص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار جزئ لآلة البناء، ومعنى قولهم أولاً لم يسرق أي شيئاً من داخل الجزئ أو كان بإزاء التقب ملاحظ بقطان فتغفله المخرج قطع أيضاً (ولو تعاونوا في التقب) ولو بأن أخرج هذا لبنات وهذا لبنات (وانفرد أحدهما بالإخراج أو وضعه نايب بقرّب التقب وأخرجه آخر) نايب أيضاً إذ المقسم أنهما تعاونوا في التقب فلا اعتراض عليه لا سيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رأيت التلقيني صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويله الكلام من أحدهما إلى التأيب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تعاونوا في التقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط ثقبه) أو ثلثه مثلاً (فأخذه خارج).....

ذلك ما لو عزم على عقرية كما ذكر الخطيب اه. ع ش. فود: (أرسله) أي: نحو القريد المثلّم.

فود: (على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه. مغني. فود: (ومعنى قولهم إلخ) الأولى فمعنى إلخ بالفاء بدل الواو اه. رشيدى. فود: (أولاً) لعله من تحريف التايخ والأصل؛ لأن الأول عبارة المغني فيكون المراد حبيذ بقولهم؛ لأن الأول لم يسرق أنه لم يسرق ما في الجزئ اه. فود: (أو كان إلخ) عطف على قوله ساوى إلخ. فود: (ملاحظ بقطان) أي: وإن كان الحافظ نايباً فلا قطع مغني وأسنى. فود: (ولو بأن أخرج) إلى قوله فلا اعتراض في المغني.

فود: (سني: بالإخراج) أي: ليصايب فأكثر وقوله فأخرجه آخر أي: مع مشاركته له في التقب وسأوى ما أخرجه بصابتا فأكثر اه. مغني. فود: (إذ المقسم إلخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيد أن المخرج شريك في التقب اه. فود: (تحويله) أي: المصنف وقوله من أحدهما إلى التأيب أي: من الإسناد إلى أحدهما ضميراً أو ظاهراً إلى الإسناد إلى لفظ نايب. فود: (فيهما) أي: في صورتها المتن.

فود: (سني: بوسط ثقبه) بفتح السين؛ لأنه اسم أريد به موضع التقب اه. مغني وعلى هذا لا يحتاج إلى قول الشارح أو ثلثه مثلاً وإنما زاده أي: الشارح لحمله على سكون السين.

فود: (ولو تعاونوا في التقب ثم أخذه أحدهما إلخ) كان التصوير بذلك للاختلاف في قطعهما إذا بلغ المال في الخارج المذكور بين التأيب الآخر وغيره لكن مقابل الأظهر إنما يجري في الآخر كما هو ظاهر. فود: (وأخرجه آخر) صفة مخدوف أي نايب. فود: (إذ المقسم أنهما تعاونوا في التقب) فقوله وضعه عطف على انفراد لا على تعاوناً ر.

وهو يساوي نصابين) أو أكثر (لم ينف ما في الأظهر) لأن كلا منهما لم يُخرج من تمام الجزر وكذا لو ناو له الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناو له خارجه فإن الداخل يُقطع لأنه الذي أخرجه من تمام الجزر. (ولو رماه إلى خارج جزر) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى جزر آخر لغير المالك أو إلى نه و نار فأخرقته علم بها أم لا على الأوجه (أو وضعه بماء جار) إلى جهة مخرجه فأخرجه منه أ. رايكذا وجار إلى غير جهة مخرجه وخزكه حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الجزر كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يُحركه وإنما طرأ عليه نحو سيل أو خزكه غيره فإن الغير هو الذي يُقطع، وما إذا رمى حَجَرًا لِنَحْوِ ثَمَرٍ فَسَقَطَ فِي مَاءٍ وَخَرَجَ لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ.....

فوق (سني): (وهو يساوي نصابين) خرَج به ما إذا كان يساوي دون النصابين فإنه لا قطع عليهما جزماً اه. مُعْنَى أَيْ: فَالتصويرُ بذلك لِتَفْهِيمِ حُلِّ الْخِلَافِ. فَوُد: (فيه) مُتَعَلِّقٌ بِنَاوَلِهِ وَالضَّمِيرُ لِبُوسِطِ النَّقْبِ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ إِلَى خَارِجِ الْجَزْرِ وَنَاوَلَهُ اه. رَشِيدِي. فَوُد: (بِخِلَافِ مَا لَوْ وَضَعَهُ أَوْ نَاوَلَهُ) أَيْ: الدَّخِيلُ لَهُ أَيْ: لِلْخَارِجِ وَالْجَارِ: مَلَقَ بِنَاوَلِهِ فَالْأَوَّلُ مُخْتَرَزٌ مَا فِي الْمَتْنِ وَالثَّانِي مُخْتَرَزٌ مَا فِي الشَّارِحِ وَقَوْلُهُ خَارِجُهُ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِلَاحُ. فَوُد: (فَإِنَّ الدَّخِيلَ يُقَطَّعُ) وَلَوْ رَبَطَ الْمَالُ لِشَرِيكَهِ الْخَارِجَ فَجَرَّهُ قَطَعَ الْخَارِجُ دُونَ الدَّخِيلِ وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَيُقَطَّعُ الْأَعْمَى بِسَرِقَةٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الزَّمْنُ وَإِنْ حَمَلَهُ وَدَخَلَ بِهِ الْجَزْرَ لَيَدُلَّ عَلَى الْمَالِ وَخَرَجَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ السَّارِقُ وَيُقَطَّعُ الزَّمْنُ بِمَا أَخْرَجَهُ وَالْأَعْمَى حَامِلٌ لِلزَّمَنِ لِذَلِكَ وَكَالزَّمَنِ غَيْرُهُ، وَقَتَحَ الْبَابُ: وَالْقِفْلُ بِكَسْرِ أَوْ غَيْرِهِ وَتَسَوَّرَ الْحَائِطُ كُلُّ مَنْهَا كَالنَّقَبِ فِيمَا مَرَّ مُعْنَى وَرَوْضَ مَعَ شَرْجِهِ.

فوق (سني): (ولو رماه الخ) أي: الما، المُخَرَزُ أَوْ أَخَذَهُ فِي يَدِهِ وَأَخْرَجَهَا بِهِ مِنَ الْجَزْرِ ثُمَّ أَعَادَهَا لَهُ اه. مُعْنَى. فَوُد: (مِنْ نَقْبٍ) إِلَى قَوْلِهِ. وَإِذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ جَارٍ إِلَى غَيْرِ جِهَةٍ مَخْرَجَهُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى بِخِلَافِ الْخِ وَالْإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ أ. ظَهَرَ دَائِبَةً فِي الْمَعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. فَوُد: (وَلَوْ إِلَى الْجَزْرِ الْخِ) وَسَوَاءٌ أَخَذَهُ بَعْدَ الزَّمَنِ أَمْ لَا أَخَذَهُ غَيْرُهُ أَمْ لَا تَلَفَ بِالزَّمَنِ أَمْ لَا مُعْنَى وَنِهَائَةٍ. فَوُد: (إِلَى جِهَةٍ مَخْرَجِهِ) أَيْ: مَخْرَجَ الْجَزْرِ. فَوُد: (نَحْوُ سَيْلٍ) بَيَانُ الْمَعْنَى أَنْفِجَارًا أَوْ سَيْلًا أَوْ نَحْوَهُ اه. فَوُد: (فَإِنَّ الْغَيْرَ هُوَ الَّذِي يُقَطَّعُ) أَيْ: إِنْ كَانَ تَحْرِيكُهُ لِأَجْلِ: رَاجِعٌ لِلْسَرِقَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ اه. رَشِيدِي. فَوُد: (لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ) قَدْ يُشْكَلُ عَدَمُ الْقَطْعِ، نَا لِذَلِكَ بِالْقَطْعِ فِيمَا لَوْ نَقَبَ وَعَاءٌ جِنَطَةً فَانصَبَ مِنْهُ نِصَابٌ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ هُنَاكَ أَخَذَتْ فَعَلًا فِي الْجَزْرِ نَشَأَ عَنْ خُرُوجِ الْمَالِ قَعْدُ

فَوُد: (على الأوجه) هو الأصح م ر. فَوُد: (لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ) قَدْ يُشْتَكَلُ عَدَمُ الْقَطْعِ هُنَا لِذَلِكَ بِالْقَطْعِ فِيمَا لَوْ نَقَبَ وَعَاءٌ جِنَطَةً فَانصَبَ مِنْهُ نِصَابٌ لِأَنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ هُنَاكَ أَخَذَتْ فَعَلًا فِي الْجَزْرِ نَشَأَ عَنْ خُرُوجِ الْمَالِ يُعَدُّ بِهِ مُسْتَوِيلًا عَلَيْهِ وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ يَضْمَنُ الْمَالُ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً قَبْرًا جَعَلَ.



(أو) وضَّعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخرجه أو سيرها حتى أخرجته منه وحذف هذه من أصله لِقَهْمِهَا مِمَّا ذَكَرَهُ بِالْأُولَى (أو عَرَضَهُ لِرِيحِ هَابَةٍ) حالة التعريض فلا أثر لِهَبِهَا بَعْدَهُ (فَأَخْرَجْتَهُ) مِنْهُ (قَطِيعٌ) وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ أَوْ أَخَذَهُ آخَرَ قَبْلَ أَنْ يَمُتَّ عَلَى الْأَرْضِ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِي الْجَمِيعِ بِفَعْلِهِ وَمَنْشُوبٌ إِلَيْهِ، قِيلَ تَنْكِيرُهُ الْجِزْرَ مُخَالِفًا لِأَصْلِهِ غَيْرُ جَيِّدٍ لِإِبْهَامِهِ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ نَقْدًا مِنْ صُنْدُوقِهِ لِلْبَيْتِ قَتَلَفَ أَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يُقَطَّعُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهـ. وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ الْبَيْتَ إِنْ كَانَ جِزْرًا لِلتَّقْدِيرِ فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ وَلَا الْجِزْرَ، أَوْ غَيْرَ جِزْرِ صَدَقَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ أَوْ الْجِزْرَ، فَلَمْ يُفْتَرَقِ الْحَالُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فَإِنْ قُلْتَ التَّنْكِيرُ يُفِيدُ

مُسْتَوَلًا عَلَيْهِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ يَضْمَنُ الْمَالَ هُنَاكَ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَلْيُرَاجَعْ أَهـ. سَمِ أَقُولُ كَلَامَ بَعْضِهِمْ هُنَاكَ صَرِيحٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو رَبطَ لُؤْلُؤَةً مَثَلًا بِجَنَاحِ طَائِرٍ ثُمَّ طَيَّرَهُ قُطِعَ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِ دَابَّةٍ ثُمَّ سَيَّرَهَا أَهـ. مُعْنَى. ﴿فُودُ﴾ (أو سَيَّرَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَأَخْرَجْتَهُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَضْمَنُ حُرَّ فِي النِّهَايَةِ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (فَأَخْرَجْتَهُ قَطِيعٌ) عُمُومُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ أَخَذَهُ الْمَالِكُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْجِزْرِ وَقَبْلَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْقَطِيعِ طَلَبُ الْمَالِكِ لِمَالِهِ وَبَعْدَ أَخْذِهِ لَيْسَ لَهُ مَا يُطَالَبُ بِهِ قَتْلُهُ أَهـ. ع ش وَتَقَدَّمَ فِي الشُّرُوحِ الثَّالِثَةِ مَا يُفِيدُهُ. ﴿فُودُ﴾ (بِفَعْلِهِ وَمَنْشُوبٌ (الخ) الْأُولَى الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَقْطُوفِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. ﴿فُودُ﴾ (قِيلَ تَنْكِيرُهُ (الخ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى. ﴿فُودُ﴾ (لَوْ أَخْرَجَ نَقْدًا (خ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَوْ فَتَحَ الصُّنْدُوقَ وَأَخَذَ مِنْهُ التَّقْدِيرَ وَمَا فِي أَرْضِ الْبَيْتِ قَتَلَفَ (خ). ﴿فُودُ﴾ (قَتَلَفَ أَوْ أَخَذَهُ فَيَرَةُ) لَا دَخَلَ لِهَذَا فِي الْإِشْكَالِ كَمَا لَا يَخْفَى بَلْ حَذَفَهُ أَبْلَغَ فِي الْإِشْكَالِ أَهـ. رَشِيدِيٌّ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ.

﴿فُودُ﴾ (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَفِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي أَهـ. ﴿فُودُ﴾ (فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ أَهـ. سَمِ. ﴿فُودُ﴾ (فَإِنْ قُلْتَ (خ) أَقُولُ قَدْ يُغَيَّرُ الْإِغْتِرَاضُ بِحَيْثُ لَا يَذْفَعُهُ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا عُمُومَ لَهَا فَقَوْلُهُ خَارِجُ جِزْرِ صَادِقٌ بِخَارِجِ الصُّنْدُوقِ فَقَطُّ وَالْمُقَرَّدُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَابِ فَقَوْلُهُ خَارِجُ الْجِزْرِ مَعْنَاهُ كُلُّ جِزْرِ إِذْ لَمْ يَتَحَقَّقْ هُنَا عَهْدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهـ. ع ش. ﴿فُودُ﴾ (التَّنْكِيرُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ (خ) هَذَا حَاصِلُ جَوَابِ الْإِغْتِرَاضِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ كَانَ لَفْظُ جِزْرِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّبِ لِلْعُمُومِ مَعَ أَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لَهُ أَهـ. رَشِيدِيٌّ.

﴿فُودُ﴾ (لَآ الْبَيْتَ إِنْ كَانَ جِزْرًا لِلتَّقْدِيرِ فَهُوَ لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ أَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ جِزْرِ وَهُوَ الصُّنْدُوقُ لِأَنَّ لَفْظَ جِزْرِ تَكْرَرًا فِي الْإِثْبَاتِ فَلَا عُمُومَ لَهُ أَيْ وَأَخْرَجَهُ إِلَى خَارِجِ الْجِزْرِ أَيْ الْمَقْهُودِ وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿فُودُ﴾ (فَإِنْ قُلْتَ التَّنْكِيرُ (خ) أَقُولُ قَدْ يُغَيَّرُ الْإِغْتِرَاضُ بِحَيْثُ لَا يَذْفَعُهُ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا عُمُومَ لَهَا فَقَوْلُهُ خَارِجُ جِزْرِ صَادِقٌ بِخَارِجِ الصُّنْدُوقِ

أنه لا بُدَّ من إخراجِه إلى مُضْمَعَةٍ لِيَسْتَحْضِرَ جِزْرًا لِشَيْءٍ بِخِلَافِ التَّعْرِيفِ قُلْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ أُلَ فِي  
الْجِزْرِ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ فَتَسَاوَا، وَمَوْزُونٌ لَوْ أُتْلِفَ نِصَابًا فَأَكْثَرَ فِي الْجِزْرِ لَمْ يُقْطَعْ مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ  
مِمَّا عَلَى بَدْنِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ نِصَابٌ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُخَالَفًا فِيهِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ يَنْلُغَ جَوْهَرَةً  
فِيهِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ خَارِجُهُ وَيَنْلُغَ قِيَمَهَا حَالَةَ الْإِخْرَاجِ رُبْعُ دِينَارٍ (أَوْ) وَضَعَهُ بِظَهْرِ دَائِيَّةٍ (وَاقِفَةً  
فَمَشَتْ بِوَضْعِهِ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَوْ مَشَتْ لِإِشَارَتِهِ بِنَحْوِ حَشِيشٍ (فَلَا) قُطِعَ (فِي الْأَصَحِّ)  
لأنَّه إِذَا لَمْ يَسْقُهَا مَشَتْ بِاخْتِيَارِهَا أَلِ الْبُلْقِينِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَإِنْ  
اسْتَوَلَى عَلَيْهَا وَهُوَ مُغْلَقٌ فَفَتَحَهُ لَهَا قُطِعَ لِأَنَّهَا لَمَّا خَرَجَتْ بِحِمْلِهِ وَقَدْ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا فَفَتَحَهُ  
يَنْسِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَيْهِ قَالَ.....

قُودُ: (قُلْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ أُلَ الْخ) حَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ كَمَا لَا يَخْفَى تَسْلِيمُ مَا قَالَ الْمُفْتَرِضُ فِي التَّكْبِيرِ  
الَّذِي هُوَ حَاصِلُ جَوَابِ الْإِغْتِرَاضِ الْأَوَّلِ وَأَدْعَاءُ أَنَّ التَّعْرِيفَ يَثْلُغُ بِجَعْلِ أُلَ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ لَكِنَّهُ إِنَّمَا  
يَتِمُّ إِنْ كَانَ مَعْنَى الْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ هُنَا مَا حَمَلَهُ الشَّارِعُ جِزْرًا فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ لِغَيْرِ هَذَا أَمَّا إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مَا  
جَعَلَهُ الشَّارِعُ جِزْرًا لِهَذَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَلَا مُسَاوَاةَ. رَشِيدِي. قُودُ: (وَمَوْزُونٌ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي  
وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فُرُوعٌ لَوْ ابْتُلِغَ جَوْهَرَةٌ مَثَلًا فِي الْجِزْرِ وَخَرَجَ مِنْهُ قُطْعٌ إِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ بَعْدَ لِقَائِهَا  
بِحَالِهَا فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَهَا فِيهِ أَوْ. إِذْ فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ فَلَا قُطْعٌ لِاسْتِهْلَاكِهَا فِي الْجِزْرِ كَمَا لَوْ أَكَلَ  
الْمَسْرُوقُ فِي الْجِزْرِ وَكَذَا لَوْ خَرَجَتْ. لَكِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا حَالُ الْخُرُوجِ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ  
الْبَارِزِيُّ وَلَوْ تَضَمَّنَّ طَيْبٌ فِي الْجِزْرِ وَخَرَجَ مِنْهُ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ جُمِعَ مِنْ جَنْبِهِ نِصَابٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ  
يُعَدُّ إِتْلَافًا كَالطَّعَامِ. قُودُ: (مَا لَمْ يَحْصُلِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ اجْتَمَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا عَلَى بَدْنِهِ مِنْ  
نَحْوِ طَيْبٍ مَا يَنْلُغُ نِصَابًا جَلَا فَا لِّلْبُلْقِينِيِّ. وَقد مرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُعْنِي وَالرُّوْضِ وَمِثْلُهَا. قُودُ: (مَا لَمْ  
يَتَحَصَّلِ) إِلَى الْمَثْنِ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِهِ. عِلَاقًا لِمَا يَفْتَضِيهِ صَنِيعُهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ كَلِمَةً أَيْ.  
قُودُ: (أَوْ يَنْلُغَ الْخ) عُطِفَ عَلَى يَتَحَصَّلُ. قُودُ: (حَالَةَ الْإِخْرَاجِ) يَغْنِي حَالَةَ الْخُرُوجِ مِنْ جَوْفِهِ. اهـ.  
رَشِيدِي.

قُودُ: (سَنِي: بِوَضْعِهِ) أَيْ: بِسَبَبِ وَفِيهِ فَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (لأنَّه إِذَا لَمْ يَسْقُهَا الْخ) عِبَارَةُ  
الْمُعْنِي؛ لِأَنَّ لَهَا اخْتِيَارًا فِي السَّيْرِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُهَا قَدَّ سَارَتْ بِاخْتِيَارِهَا. اهـ. قُودُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ)  
عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ وَمَحَلُّهُ الْخ مَزْدُودٌ بِأَنَّ الضَّمَانَ الْخ. قُودُ: (وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ) الْمُنَاسِبُ لِمَا  
سَبَّاهُ أَوْ الْبَابُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ الْوَاوِ. اهـ. رَشِيدِي. قُودُ: (يَنْسِبُ) الْأَوَّلَى الْمُضِي. قُودُ: (قَالَ) أَيْ:

فَقَطُّ وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ فَقَوْلُهُ خَارِجُ الْجِزْرِ مَعْنَاهُ  
كُلُّ جِزْرِ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ هُنَا عَهْدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (مَا لَمْ يَتَحَصَّلْ مِمَّا عَلَى بَدْنِهِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ نِصَابٌ عَلَى  
مَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُخَالَفًا فِيهِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ يَنْلُغَ جَوْهَرَةً فِيهِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ ابْتُلِغَ جَوْهَرَةٌ  
وَخَرَجَ قُطْعٌ إِنْ خَرَجَتْ مِنْهُ وَإِنْ تَضَمَّنَّ طَيْبٌ وَخَرَجَ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ جُمِعَ مِنْ جَنْبِهِ نِصَابٌ. اهـ.

وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجته وهو معها أنه يقطع لأن فعلها منشوب إليه ولذا ضمن مثلها اهـ ويؤده ما مر أن الصمان يكفي فيه مجرؤ السبب بخلاف القطع فتوقف على تسيرها حقيقة لا حكماً.

(ولا يضمن حر) ومكاتب كتابة صحيحة ومبعض (بيد ولا يقطع سارقه) وإن صغر وخبر قطعه لا يضمن سرقة الصبيان ويبيهم ضعيف أو محمول على الأرقاء وحكمهم أن من أخذ غير متميز من جزره كفناء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وإن تبعه ثم أخذه خارج الجزر لم يقطع إلا إن دعاه كبهيمة تساق أو ثقاد وقضيته أن الإشارة إليه بما كوله ليست كدعائه نظير ما مر في البهيمه، ويحمل الفرق بأنها أقوى إدراكاً منه لتناولها مضليجها وكفها عن ضارها بخلافه، ومتميز به نحو نوم أو أكثره حتى تبعه كغير المتميز فإن خدعه فتبعه مختاراً لم يقطع كما لو حمله وهو قوي قادر على الامتناع.

(ولو سرق) حرًا ولو (صغيراً) أو مجنوناً أو نائماً (بقلادة) أو حلي يلق به ويبلغ نصاباً.....

البلقيني. هـ فود: (وقضية هذا) أي: قوله فإن استولى عليها الخ. هـ فود: (ويؤده) أي: ما قاله البلقيني بصورته.

هـ فود (نسي): (ولا يضمن حر بيد) أي: بوضع يده عليه كما لو أجز الولي الصبي لأخذ فتهرب من عنده فلا يضمنه ويثله الزوجه الصغيرة إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اهـ. بجنيرمي عن شيخه المشماوي. هـ فود: (ومكاتب) إلى قول المني ولو سرق في النهاية والمغني إلا قوله وقضيته إلى متميز. هـ فود: (وإن صغر) أي: الحر؛ لأنه ليس بمال مغني وشرع المنهج وقضية صنيع الشارح أن المرجع كل من الحر والمكاتب والمبعض. هـ فود: (ويبيهم) أي: ثم يخرج بهم فيهم في أرض أخرى اهـ. مغني. هـ فود: (وحكمهم) أي الأرقاء اهـ. ع ش. هـ فود: (غير متميز) أي: قتا غير متميز لصغير أو عجمية أو جنون نهاية ومغني. هـ فود: (الذي ليس بمطروق) أي: كان من متطوعاً عن الطريق كذا ظهر فليراجع اهـ. رشيد. هـ فود: (وإن تبعه الخ) عبارة المغني وسواء أحمله السارق أو دعاه فأجابه؛ لأنه كالبهيمه تساق أو ثقاد اهـ. وكذا في النهاية إلا قوله؛ لأنه الخ. هـ فود: (وقضيته) أي: الاستثناء المفيد للحصر. هـ فود: (إليه) أي: القن الغير المتميز. هـ فود: (ليست كدعائه) أي: فلا قطع فقوله نظير ما مر الخ راجع للتقي. هـ فود: (ومتميز به نحو نوم الخ) عبارة المغني ولو حمل عبداً متميزاً قوياً على الامتناع نائماً أو سكران قطع اهـ. زاد النهاية أو مضبوطاً اهـ. أي: مضبوطاً ع ش. هـ فود: (كما لو حمل) أي: متيقظاً نهاية ومغني. هـ فود: (حرًا) إلى قوله إلا إن كان في النهاية إلا قوله كذا قاله وقوله إن لاقت به. هـ فود: (ولو صغيراً) قضية هذه الغاية أن الكبير من محل الخلاف والظاهر أنه ليس كذلك فليراجع اهـ. رشيد. أقول قضية قول المغني ولو سرق حرًا صغيراً لا يميز أو مجنوناً أو أعجمياً أو أغنى من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما إذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بلا خلاف اهـ. أن

أو معه مال آخر (فكذا) لا يُقَطَّع سارقُه إن أخذَه من جزرٍ (في الأصح) لأنَّ للحرِّ بَدَأَ على ما معه فهو مُحرَّرٌ ولهذا لا يضمن سارقُه عليه ويُحكَّم على ما بيده أَنَّهُ ملكه كذا قالوه وقضيتُه أَنَّهُ لو نَزَعَ منه المالَ قُطِعَ لإخراجه من جزره، ومَحَلُّه كما صرح به الماورديُّ والرويانِي إن نَزَعها منه خُفِيَّةً أو مُجَاهَرَةً ولم يُمْكِنْهُ منهُ من التزَع، وقول الأذرعِي عن الزبيلي مَحَلُّ الخلاف إن نَزَعها منه أي والأصح منه قُطِعَ وإلا فلا قُطِعَ قطعاً يُحْمَلُ على ما إذا نَزَعها منه مُجَاهَرَةً وأمكنه منهُ.....

الكبير الكامل والأخذ من غير جزره كُلُّ ما لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الخلافِ خِلَافاً لِمَا يَوْجِبُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ والنَّهْيَةِ. فُود: (أو معه مال آخر) أي: بَدَأَ به أيضاً كما هو صريحُ شرح المنهج كغيره اهـ. رَشِيدِي عبارة المُفَنِّي أو مالٌ غيرُها يَمَّا يَلِيقُ به مِنْ عَلَيْهِ وَمَلَابِسِهِ وَذَلِكَ نَصَابٌ اهـ. فُود: (وإن أخذَه إلخ) قد مرَّ ما في هذه الغاية. فُود: (فهو) أي: ما عِلاَءُ الحرِّ اللَّائِي بِه مُحرَّرٌ أي بالحرِّ اهـ. أَسْنَى. فُود: (ولهذا لا يضمن سارقُه إلخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ لَوْ تَلَفَ مَثَلًا بِغَيْرِ السَّرِقَةِ اهـ. رَشِيدِي.

فُود: (وقضيتُه) أي: قولهم فهو مُحرَّرٌ. فُود: (من جزره) وهو الحرُّ اهـ. بُجَيْرِي. فُود: (ومَحَلُّه إلخ) أي: ذلك المُقْتَضِي عبارة النَّهْيَةِ والأوجه كما قاله الشَّيْخُ واقتضاه كلامهم وصرَّح به الماورديُّ أَنَّهُ إن نَزَعها منه خُفِيَّةً أو مُجَاهَرَةً وَلَمْ يُمْكِنْهُ مِنْهُ من التزَع قُطِعَ وإلا فلا اهـ. فُود: (أو مُجَاهَرَةً) لَعَلَّ المراد أَنَّهُ أَخَذَهُ وَالصَّبِيَّ مَثَلًا يَنْظُرُ لِكَيْتِه فِي مَحَلٍّ غَيْرِي حَتَّى يَصُدُقَ حَدُّ السَّرِقَةِ عَلَيْهِ فَلْيُرَاجَعِ اهـ. رَشِيدِي.

فُود: (وقول الأذرعِي عن الزبيلي إلخ) قال الزَّركَشِيُّ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا إِذَا نَزَعَهَا مِنْهُ قَبْلَ الإخْرَاجِ مِنَ الْجَزْرِ اهـ. نِهَايَةُ هَذَا تَقْيِيدٌ ثَانٍ لِكَلَامِ زَبِيلِي أَي: أَمَّا إِذَا نَزَعَهَا مِنْهُ قَبْلَ الإخْرَاجِ مِنَ الْجَزْرِ أَي: الْجَزْرِ لَهَا قِطْعٌ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَا لَا مِنْ جَزْرِ ثَلَاثَةِ رَشِيدِي. فُود: (عن الزبيلي) قال ابنُ شُهْبَةَ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الزَّبِيلِيُّ يَفْتَحُ الزَّائِي قَبَايَ مَوْحِدَةٍ مَكْسُورَةٍ قَالَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ الَّذِي اسْتَشْهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ هَكَذَا يُنْطَقُ بِهِ الَّذِينَ أَفْرَضْنَاهُمْ وَلَا أَفْرِي هَلْ لَهُ أَضَلُّ أَمْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَبِيلٍ بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ قَبَايَ مَوْحِدَةٍ مَكْسُورَةٍ قَبَايَ مُثَنًى سَاكٍ: فَلَامٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ أَنَّهُ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ فِيمَا أَظُنُّ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الصَّوَاءَ أَنَّهُ ذَبِيلِي وَمَنْ قَالَ الزَّبِيلِيُّ فَقَدْ صَحَّفَ اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي لُبِّ الْأَلْبَابِ فِي بَابِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَا نَعُدُّ الدَّيْلِيَّ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ نِسْبَةً إِلَى ذَبِيلٍ قَرْيَةٍ بِالزَّمَلَةِ اهـ. ع ش. فُود: (والأصح منه) أي: مِنَ التَّرَاعِ وَبَوْلُهُ وَإِلَّا أَيِ إِنْ لَمْ يَنْزَعَهَا مِنْهُ.

فُود: (وقضيتُه أَنَّهُ لو نَزَعَ منه المالَ قُطِعَ) ظَاهِرُهُ وَخُصُوصًا بَعْدَ قَوْلِهِ وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ جَزْرِ الدَّالِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَإِنْ كَانَ فِي جَزْرِ انْجِفَاءً بِكَ مِنْ جَزْرٍ أَيْمَا عَلَيْهِ، وَأَنْظُرْ مَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَمَّا إِذَا سَرَقَ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَتْ هِيَ هَذِهِ فَلَيْمَ جَمِعَ بَيْنَهُمَا وَلَيْمَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي هَذِهِ الْأَخْذِ مِنْ جَزْرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَاشْتَرِطَ فِي ذَلِكَ الْأَخْذِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَا فَلْيُحَرَّرِ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا. فُود: (وقول الأذرعِي إِلَى أَمَكُنْهُ مِنْهُ) قَالَ الزَّركَشِيُّ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا إِذَا نَزَعَهَا بَعْدَ الإخْرَاجِ مِنَ الْجَزْرِ م.

أما إذا لم يُلْقَ به ومثله ما لو كانت ملكاً لغير الصبي فإن أخذَه من جزرٍ مثلها قُطِعَ قطعاً أو من جزرٍ يُلْقَى بالصبي دونها فلا قطعاً، وأما إذا سَرَقَ ما عليه أو ما على قِنِّ دونه فإن كان بجزره كفنائه الدار قُطِعَ والا فلا، وقلادة كلب بجزرٍ دواب يُقَطَّعُ بها إن لاقَتْ به أخذها وحدها أو مع كلب. (ولو نام عبد) ولو صغيراً فيما يظهر خلافاً لِمَنْ قَيَّده بالبالغ العاقل أو بالمُمَيَّر وإن أمكن توجيهه بأن البعير لا يُحَرَّزُ به مع التَّوَم إلا إن كان فيه قوَّة على الإحراز لو استيقظ، ويُردُّ بأن هذا إنَّما يظهر مع اليقظة وأما مع التَّوَم فلا فرق وإنَّما سبَّب الإحراز وجودهما بين أهلي القافلة كمتاع بين سُوقَة يلاحظونه فاستوى الصغير وغيره ومن ثَمَّ جعلوا النَّائِم من جُمْلَةِ المسروق (على تعي) عليه أمتعة أو لا (فقاذه وأخرجه عن القافلة) إلى مَضْمِنَةٍ (قُطِعَ) في الأصح لأنه أخرجهما من جزرهما بخلاف ما لو أخرجه إلى قافلة أو بَلَدٍ كذا أطلقوه، ويتعيَّن حملُه على قافلة أو بَلَدٍ مُتَّصِلَةٍ بالأولى بخلاف ما لو كان بينهما مَضْمِنَةٌ فإنَّه بإخراجه إليها أخرجه

• فَوَدَّ: (أما إذا لم يُلْقَ به) إلى المثني في المُغْنِي إلا قوله إن لاقَتْ به. • فَوَدَّ: (فإن أخذَه) أي: الحرَّ الصغير أو المجنون إلخ. • فَوَدَّ: (وأما إذا سَرَقَ ما عليه إلخ) هَلْ هذا غيرُ قوله السَّابِقِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لو نَزَعَ منه المَالُ إلخ فإن كان غيره فَلْيُحَرَّزْ وإن كان هو فَلِمَ ذَكَرَهما واعتَبَرَ الجزرَ هنا لا ثَمَّ سَمَ على حَجِّع ش ورشيدِي أقول صَنِيعُ المُغْنِي وكذا صَنِيعُ النَّهَائِيَةِ أَخيراً صَرِيحٌ في أَنَّهُمَا غيرَانِ يَغْتَبَرُ فِيهِمَا الجزرُ بالتَّفْصِيلِ الآتِي فالأوَّلُ مفروضٌ فيما إذا سَرَقَ طِفْلاً بِقِلَادَةٍ مثلاً مِنْ جزره وأخْرَجَهُ مِنَ الجزرِ ثم نَزَعَهَا منه فلا يَقْطَعُ على الأصحَّ أما لو سَرَقَهُ مِنْ غيرِ جزره فلا يَقْطَعُ بلا خِلَافٍ كما قَدَّمْنَاهُ عَنِ المُغْنِي أو نَزَعَهَا مِنْ قَبْلِ الإخْرَاجِ مِنَ الجزرِ فَيُقْطَعُ كما قَدَّمْنَاهُ عَنِ الرَّشِيدِي والثَّانِي مفروضٌ فيما إذا سَرَقَ قِلَادَتَهُ دُونَهُ فَإِنْ كَانَ إلخ. • فَوَدَّ: (فإن كان بجزره) أي: الصغير حُرّاً أو قِثّاً اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (قُطِعَ) هَلْ يَقْيَدُ بما تَقَدَّمَ فِي قوله وَمَحَلُّهُ كما صَرَّحَ به الماوَزِدِي إلخ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ سَرَقَةٍ ما عليه وَبَيْنَ نَزَعِ المَالِ مِنْهُ فَتَأْمَلُ سَمَ أقول الظَّاهِرُ التَّقْيِيدُ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (ولو صغيراً) وَفَاقاً لِلنَّهَائِيَةِ وظَاهِرُ المُغْنِي وقوله وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا أي: التَّوَجِيهَ الْمَذْكُورَ. • فَوَدَّ: (ووجودهما) أي: الصغير وغيره. • فَوَدَّ: (ومن ثَمَّ جعلوا النَّائِمَ إلخ) يَقْيَدُ أَنَّهُ لو لم يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا به كَفَى اه. سَمَ جِبَارَةُ المُغْنِي والعَبْدُ فِي نَفْسِهِ مَسْرُوقٌ وَتَثَبُّتٌ عَلَيْهِ الْيَدُ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَطْعُ اه. • فَوَدَّ: (عليه أمتعة) إلى قولِ المثني فلا فِي النَّهَائِيَةِ. • فَوَدَّ (سني): (قُطِعَ) سِوَا أَتْرَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْهُ أَمْ لَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّهْذِيبِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِالأولى) أي: القافلة الأولى.

• فَوَدَّ: (وأما إذا سَرَقَ ما عليه إلخ) هَلْ هذا غيرُ قوله السَّابِقِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لو نَزَعَ مِنَ المَالِ إلخ فإن كان غيره فَلْيُحَرَّزْ وإن كان هو فَلِمَ ذَكَرَهما وَلَمْ اعتَبَرَ الجزرَ هنا لا ثَمَّ. • فَوَدَّ: (قُطِعَ) هَلْ يَقْيَدُ بما تَقَدَّمَ فِي قوله وَمَحَلُّهُ كما صَرَّحَ به الماوَزِدِي إلخ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ سَرَقَةٍ ما عليه وَبَيْنَ نَزَعِ المَالِ مِنْهُ فَتَأْمَلُ. • فَوَدَّ: (من ثَمَّ جعلوا النَّائِمَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْرُوقِ) يَقْيَدُ أَنَّهُ لو لم يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا به كَفَى.

من تمام جزؤه فلا يُفِيدُهُ إِحْرَارُهُ بَعْدَ (و) نَام (حُرٌّ) أَوْ مُكَاتَّبَ كِتَابَةً صَحِيحَةً أَوْ مُبْتَقَضَ عَلَى بَعِيرٍ فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَافِلَةِ سِوَاءَ أَكَانَ الْحُرُّ مُمَيَّزًا أَوْ بَالِغًا أَوْ غَيْرَهُمَا خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ بِذَلِكَ هُنَا أَيْضًا لِمَا مَرَّ أَنَّ لَهُ يَدًا عَلَى مَا مَعَهُ (فَلَا) قَطَعَ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ بَيِّنَةٌ وَخَرَجَ بِنَامٍ مَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُسْتَقِظًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ لَا قَطَعَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ حِينَئِذٍ.

(وَلَوْ نَقَلَهُ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ إِلَى صَخْرٍ دَابٍ) اشْتِمَلَتْ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتِ (بِأَنَّهُا مَفْتُوحٌ) بَفَتْحٍ غَيْرِهِ (قَطَعَ) لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ جِزْوِهِ إِلَى مَحَلِّ الصِّيَامِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ هُوَ الْفَاتِحُ لِأَنَّهُ كَالْمُغْلَقِ فِي حَقِّهِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ الْجِزْرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَالَا) بِأَنَّ كَانَ الْأَوَّلُ مَفْتُوحًا وَالثَّانِي مُغْلَقًا أَوْ كَانَ مَفْتُوحَيْنِ وَلَا مُلَاحِظَ أَوْ مُغْلَقَيْنِ فَفَتَحَهُمَا (فَلَا) يُقْطَعُ لَانْتِفَاءِ الْجِزْرِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ تَمَامِهِ فِي الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ كَمَا لَوْ رَمَاهُ مِنْ دَارِ الْإِلَهِ إِلَى أُخْرَى لَهُ وَيَقُولُهُمْ أَوْ تَمَامُهُ يُقْلَمُ أَنَّ مَا هُنَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ أَنَّ الصَّخْرَ لَيْسَ جِزْرًا لَيْزَ هُوَ نَقْدٌ وَخَلْقٌ.....

• قَوْلُهُ: (سِوَاءَ أَكَانَ الْحُرُّ مُمَيَّزًا الْخ) انْظُرْ مَا وَجْهَ التَّشْيِيدِ بِالْحُرِّ وَمَلَأَ عَنَمَ إِذْ مُكَاتَّبَةُ الصَّغِيرِ مُتَّصِرَةٌ تَبَعًا وَمَا الْمَانِعُ مِنْ هَذَا التَّعْمِيمِ فِي الْمُبْتَقِضِ أَه. رَشِيدِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ وَجْهَهُ اقْتِصَارُ الْمَشْنِ عَلَيْهِ فَالْعُمُومُ فِي الْمَكَاتَّبِ وَالْمُبْتَقِضِ مُسْتَفَادٌ مِنْ جَعْلِهِمَا فِي الشَّارِحِ فِي حُكْمِ الْحُرِّ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِنَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ الْعَبْدُ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) نَامٍ مَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ (الْأُولَى) تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمَشْنِ أَوْ حُرِّ الْخ.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (وَلَوْ نَقَلَهُ) أَيِ: الْمَالِ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ الْخ بِخِلَافٍ مَا لَوْ نَقَلَهُ مِنْ بَعْضِ زَوَايَا الْبَيْتِ لِبَعْضٍ آخَرَ مِنْهُ فَلَا يُقْطَعُ أَه. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ رَمَاهُ فِي الْمُنْعِيِّ وَكَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا مُلَاحِظَ. • قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ: بَابِ لَيْتٍ وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي أَيِ: بَابِ الدَّارِ. • قَوْلُهُ: (مُغْلَقًا) أَيِ وَالْعَرْضَةُ جِزْرٌ لِلْمُخْرَجِ اسْتِئْثَنِي وَمُعْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا مُلَاحِظَ) قَيَّدَ لِلْمَحْظُوفِ فَقَطَ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُغْلَقَيْنِ الْخ) أَيِ وَالْعَرْضَةُ جِزْرٌ لِلْمُخْرَجِ أَه. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْطَعُ) نَعَمْ إِنْ كَانَ السَّارِقُ فِي صُورَةٍ غَلَقَ الْبَابَيْنِ أَحَدَ السُّكَّانِ الْمُتَّفَرِّدِ كُلِّ مِنْهُمَا بَيْتًا قُطِعَ أَه. نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَمَامِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْجِزْرِ وَالْمُعْنَى وَلَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ تَمَامِ الْجِزْرِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَعَلَّلَ الْمُنْعِي وَالْأَسْنَى عَدَمَ الْقَطْعِ فِيهِمَا بِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ الْجِزْرِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ مَا الْخ).

(فَرَعَ): قَالَ سَمٍ عَلَى الْمُنْتَهَجِ لَوْ فَتَحَ شَخْصُ الْجِزْرِ وَدَخَلَ الدَّارَ فَحَدَّثَ فِيهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَأَخَذَهُ وَخَرَجَ بِهِ فَلَا قَطْعَ لِأَخْذِهِ مِنْ جِزْرِ مَهْزُولٍ نَتَهَى وَاعْتَمَدَهُ م. ر. أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ الْخ) كَانَ وَجْهَهُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ اسْتِنْقُولُ مِمَّا يَكُونُ الصَّخْرَ جِزْرًا لَهُ أَه. سَمٍ وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْمُنْعِيِّ وَالْأَسْنَى التَّشْيِيدَ بِذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ فَانْظُرْ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا لِلشَّارِحِ بَلْ مُرَادُهُ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُهُ أَنَّ

• قَوْلُهُ: (إِلَى أُخْرَى لَهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مُتَّصِلَةً الْأُولَى بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ يَتَّبَعُهُمَا مَضِيْعَةً. • قَوْلُهُ: (لَا يُخَالِفُ) كَانَ وَجْهَهُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَثَابِلُ مِمَّا يَكُونُ الصَّخْرَ جِزْرًا لَهُ.

ومن ثم قالوا لو أخرج نفذا من صندوق مُغلق إلى بيت مُغلق لم يُقطع كما مرَّ مع أنَّ البيت ليس جزراً للتقيد بإطلاقه (وقيل إن كانا مُغلَقين فُقطع) لأنه أخرجهُ من جزرٍ ويُردُّ بمنع ما علَّل به (وبيت) نحو (خان) ورباط ومَنزلة من كلِّ ما تعدَّد ساكنو بُيوته (وضغنه كبيت) وضغن (دار) لواحد (في الأصح فُقطع) في الحال الأول دون الأحوال الثلاثة بعده والفرق بأنَّ صحن الخان ليس جزراً لصاحب البيت بل هو مشترك بين السَّكَّان فكان كسكةٍ مشتركةٍ بين أهلها بخلاف صحن الدار فُقطع بكلِّ حال يُردُّ - وإن أخذ بقضيته كثيرون واعتمده جمع مُتأخرون - بأنَّ اعتياد سُكَّانِ نحو الخان وضع حقير الأمتعة بصغنه يُلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح، نعم، لو سرق أحد السَّكَّان ما في الصحن لم يُقطع لأنه ليس مُحَرَّزاً عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مُغلقة قطع لإحرازه عنه وكما مرَّ فيما لو نقله من بيت مُغلق إلى صحن دار بابها مفتوح.

المُغني فيما مرَّ كَوْنُ الصحن بنفسه جزراً تاماً لنحو التقيد والمثبت هنا كَوْنُ الصحن مُنمَّ الجزر لنحو التقيد فلا مُنافاة بينهما. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الإِشَارَةَ إِلَى عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ تَمَامِهِ الْخِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. قُود: (لَمْ يَفْطَحْ) أَي: لَاقَهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ تَمَامِ الْجَزْرِ. قُود: (مَعَ أَنَّ الْبَيْتَ الْخِ) ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ قَالُوا الْخِ. قُود: (لَيْسَ جِزْراً) أَي: تَاماً مُسْتَقِلاً. قُود: (وَرِبَاطٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَأَمْرٍ فِي الْتَهَامَةِ لِأَقْوَلِهِ وَإِنْ أَخَذَ إِلَى بَابِ اعْتِيَادِ. قُود: (وَالْفَرْقُ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى قَوْلِهِ وَكَأَمْرٍ فِي الْمَغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ بَوَابٌ. قُود: (نَعَمْ لَوْ سَرَقَ الْخِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنِ الدَّارِ وَنَحْوِ الْخَانِ وَمِثْلِهِ الدَّارُ الْمُتَعَدِّدُ سَاكِنُو بُيُوتِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمَغْنِيِّ وَقَدْ مَنَّا عَنِ التَّهَامَةِ مَا يُوَافِقُهُ. قُود: (أَخَذَ السَّكَّانِ) أَي: فِي الْجِزْرِ الْمُشْتَرَكِ كَالْخَانِ اه. أَسْنَى. قُود: (وَإِنْ كَانَ لَهُ) أَي: لِنَحْوِ الْخَانِ. قُود: (فِي حَجَرَةِ الْخِ) أَي: أَوْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ اه. مُغْنِي. قُود: (قَطَعَ لِإِحْرَازِهِ الْخِ) وَمِنْ صُنْدُوقٍ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخَرِ فَيُفْطَحُ بِسَرِقَتِهِ مِنْهُ اه. ع ش. قُود: (فِيمَا لَوْ نُقِلَ الْخِ).

(فَرُوعُ): لَوْ سَرَقَ الضَّيْفُ مِنْ مَكَانٍ مُضَيِّفِهِ أَوْ الْجَارُ مِنْ حَانُوتٍ جَارِهِ أَوْ الْمُغْتَبِلُ مِنَ الْحَمَّامِ وَإِنْ دَخَلَ لِيَسْرِقَ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنَ الدُّكَانِ الْمَطْرُوقِ لِلنَّاسِ مَا لَيْسَ مُحَرَّزاً عَنْهُ لَمْ يَفْطَحْ عَلَى الْقَاعِدَةِ فِي سَرِقَةٍ ذَلِكَ وَإِنْ دَخَلَ الْحَمَّامُ لِيَسْرِقَ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَوْ لِيَفْتَسِلَ أَوْ لِيَفْتَسِلَ فَتَغْتَابِلَ حَمَامِيًا أَوْ غَيْرَهُ اسْتَحْفِظَ مَتَاعًا فَحَفِظَهُ وَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنَ الْحَمَّامِ قُطِعَ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَسْتَحْفِظْهُ أَوْ اسْتَحْفِظَ فَلَمْ يَحْفَظْ لِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا اه. رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمَغْنِيُّ وَلَوْ نَزَعَ شَخْصٌ ثِيَابَهُ فِي الْحَمَّامِ وَالْحَمَّامِيُّ أَوْ الْحَارِسُ جَالِسٌ وَلَمْ يَسْلَمْهَا إِلَيْهِ وَلَا اسْتَحْفَظَهَا بَلْ دَخَلَ عَلَى الْعَادَةِ فَسَرَقَتْ فَلَا قُطْعَ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْحَمَّامِيِّ وَلَا عَلَى الْحَارِسِ وَلَوْ سَرَقَ الشُّفْنُ مِنَ الشُّطِّ وَهُوَ جَانِبُ النَّهْرِ وَالْوَادِي وَجَمْعُهُ شُطُوطٌ وَهِيَ مَشْدُودَةٌ قُطِعَ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّزَةٌ بِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَشْدُودَةً فَلَا قُطْعَ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُحَرَّزَةٍ فِي الْعَادَةِ اه.



### فصل في شروط الركن الثالث وهو المتارقي الذي يقطع

وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والإذن والتزام الأحكام والاختيار وفيما يثبت السرقه ويقطع بها وما يتعلق بذلك.

(لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقه وقد غلب بل أو لم يغلب حيث أمكن جهله على احتمال لأن الحد يدرأ بالشبهة المكنية (ومكره) لرفع القلم عنهم، وحريي ومن أذن له المالك وذو شبهة مما لم يغيرهم، نعم، يغزر المميز والحق به كل من سقط عنه القطع لشبهة، ولا يقطع مكره بالكسر أنه ما لما مر أن التسبب لا يقتضي حداً، ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير متميز أو أعجمياً بعد نداء الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط.

(ويقطع مسلم وذمي) ولو سكران (بما، مسلم وذمي) إجماعاً في مسلم بمسلم ولعضمة الذمي والتزامه الأحكام وإن لم يرخص بحكمنا.....

### (فصل: في شروط الركن الثالث وهو المتارقي)

• قوله: (في شروط) إلى قول المتن ويقع في النهاية لآ قوله الركن الثالث وهو وقوله بل أو لم يغلب إلى المتن وقوله لمغيرهم إلى ولا يقطع • قوله: (في شروط الركن الخ) أي: في بعضها فقوله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا نفي في كلام المصنف في هذا الفصل اهـ. رشدي ولك أن تحمله على ظاهره بجعل المتن والشري لا متراجهما كأنهما كلام شخص واحد. • قوله: (وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المتن. • قوله: (وعلم التحريم) أي: تحريم السرقه. • قوله: (وفيما يثبت الخ) من الإثبات. • قوله: (ويقطع بها) أي: وفيما يقطع بالسرقه وهو أطرافه على التفصيل الآتي اهـ. رشدي. • قوله: (وجاهل الخ) وأعجمي أير بسرقه وهو يعتد بإباحتها اهـ. مغني. • قوله: (وقد غلب) أي: بقرب عهده بالإسلام أو بعده عن النماء مغني وع ش. • قوله: (على احتمال) يتبين أن يكون هذا هو الوجه بل لو قيل به بالإطلاق في الحدود وغيرها لكان وجهاً لايقاً بمحاسب الشريعة اهـ. سيد عمر وهو كلام حسن. • قوله: (لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اهـ. مغني.

• قوله: (وحريي) لعدم التزامه اهـ. مغني. • قوله: (لمغيرهم) يتأمل في الحريي اهـ. سم وقد يقال إنه معذور بعدم التزامه الأحكام. • قوله: (المميز) أي: من الصبي والمجنون. • قوله: (ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المتن. • قوله: (فإنقطع فقط) أي: كما لو أمره بلا إكراه اهـ. نهاية.

• قوله: (إجماعاً) إلى قوله ويترقى في الآية. • قوله: (ولعضمة الذمي والتزامه الأحكام) عبارة المغني، وأما قطعه بمال الذمي فعلى المشهور؛ لأنه منصوص بذمته، وأما قطع الذمي بمال المسلم أو الذمي

### (فصل: لا يقطع صبي ومجنون الخ)

• قوله: (ويقطع بها) المغني وفيما يقع بالسرقه وهو يده اليمنى الخ. • قوله: (لمغيرهم) يتأمل في الحريي.

وكذا في الزنا ويُفَرَّقُ بين هذا وعدم قتل المسلم به بأنَّ مَلْحَظَ القَوْدِ المُثَامِلَةِ ولم تُوجَدْ ومَلْحَظُ السَّرِقَةِ الأَخَذُ خُفِيَّةً بِشُرُوطِهِ وقد وُجِدَ (وفي مُعَاهِدٍ) ومُسْتَأْنِ (أَقْوَالُ أَحْسَنُهَا إِنْ شُرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةِ قَطْعٍ) لِالتَّزَامِهِ (وَالَا) بِشُرُوطِ ذَلِكَ (فَلَا) يُقْطَعُ لِمَدَمِ التَّزَامِهِ (قُلْتُ الأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا قَطْعَ) بِسَرِقَتِهِ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا كَمَا لَا يُحَدُّ إِنْ زَنَى (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الأَحْكَامَ فَأَشْبَهَ الْحَرْبِيُّ نَعَمْ، يُطَالَبُ قَطْعًا بِرَدِّ مَا سَرَقَهُ أَوْ بَدْلَهُ وَلَا يُقْطَعُ أَيْضًا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي بِسَرِقَتِهِمَا مَالَهُ لِاسْتِحَالَةِ قَطْعِهِمَا بِمَالِهِ دُونَ قَطْعِهِ بِمَالِهِمَا.

(وَتَبَيَّنَتِ السَّرِقَةُ بَيْنَ الْمُدْعَى الْمَزْدُودَةِ) فَيُقْطَعُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا كَالِإِقْرَارِ وَالْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لَا قَطْعَ كَمَا لَا يَبَيَّنُ بِهَا حَدُّ الزَّانِ وَحَمْلُ شَارِحِ الْمُتَنِ عَلَى ثُبُوتِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِ وَهُمْ لَأَن ثُبُوتَهُ لَا خِلَافَ فِيهِ (وَالِإِقْرَارُ السَّارِقِ) بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ إِنْ فَصَّلَهُ بِمَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ بِهَا.....

فَلِالتَّزَامِهِ الْأَحْكَامَ اهـ. فُود: (وَكَذَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اهـ. فُود: (بَيْنَ هَذَا) أَي: قَطْعِ الْمُسْلِمِ بِمَالِ الذِّمِّيِّ. فُود: (بِهِ) أَي: بِالذِّمِّيِّ. فُود: (وَمَلْحَظُ السَّرِقَةِ الْخ) يُتَأَمَّلُ اهـ. سَم.

فُود (سَم): (وَفِي مُعَاهِدٍ) بِفَتْحِ الْهَاءِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا اهـ. مُغْنِي. فُود: (وَمُسْتَأْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُقْطَعُ أَيْضًا إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَقُلِمَ فِي النِّهَايَةِ.

فُود (سَم): (إِنْ شُرِطَ) أَي: عَلَيْهِ فِي عَهْدِهِ اهـ. مُغْنِي. فُود: (لِالتَّزَامِهِ) أَي: كُلُّ مِنَ الْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْنِ. فُود: (أَوْ غَيْرُهُ) مِنَ الذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ. فُود: (مُطْلَقًا) أَي: شُرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ أَوْ لَا.

فُود: (نَعَمْ يُطَالَبُ قَطْعًا الْخ) فِي هَذَا الصَّنِيعِ إِشْعَارُ بِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُطَالَبُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ مَا سَرَقَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعُهُ مِنْهُ نَزْعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى خَجِّ اهـ. ع ش. فُود: (بِرَدِّ مَا سَرَقَهُ) أَي: إِنْ بَقِيَ أَوْ بَدَّلَهُ أَي: إِنْ تَلَفَ اهـ. مُغْنِي.

فُود (سَم): (وَتَبَيَّنَتِ السَّرِقَةُ الْخ) ضَعِيفٌ اهـ. ع ش. فُود (سَم): (بَيْنَ الْمُدْعَى الْمَزْدُودَةِ) كَانَ يَدْعَى عَلَى شَخْصٍ سَرَقَ يَصَابُ فَيَنْكُلُ عَنِ الْيَمِينِ فَتَرُدُّ عَلَى الْمُدْعَى وَيَخْلِفُ اهـ. مُغْنِي.

فُود: (وَالْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لَا قَطْعَ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فُود: (لَأَن ثُبُوتَهُ) أَي: الْمَالِ بِالْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ ع ش وَمُغْنِي. فُود: (إِنْ فَصَّلَهُ) أَي: السَّارِقُ الْإِقْرَارَ بِمَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ بِهَا فَيَبَيَّنُ السَّرِقَةَ وَالْمَسْرُوقَ مِنْهُ وَقَدَّرَ الْمَسْرُوقَ وَالْحِرْزَ بِتَفْصِيلٍ أَوْ وَضَفَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ غَيْرَ السَّرِقَةِ الْمَوْجِبَةَ لِلْقَطْعِ سَرِقَةً مُوجِبَةً لَهُ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَبَيَّنُ الْقَطْعَ بِعِلْمِ الْقَاضِي وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ السَّيِّدِ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي رَفِيقِهِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِّ الزَّانِ اهـ. مُغْنِي.

فُود: (وَمَلْحَظُ السَّرِقَةِ الْخ) يُتَأَمَّلُ ع. فُود: (نَعَمْ يُطَالَبُ قَطْعًا الْخ) فِي هَذَا الصَّنِيعِ إِشْعَارُ بِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُطَالَبُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ مَا سَرَقَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعُهُ مِنْهُ نَزْعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (وَالْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لَا قَطْعَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

وإن لم يتكرر كسائر الحقوق، وبحسب الأذرع قبول المطلق من فقيه موافق للمقاضي في مذهبه ويؤيد بأن كثيراً من مسائل الشبهة والجزر وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقاً نظير ما قدمته في الزنا أما إقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعي المالك ويثبت المال أخذ من قولهم لو شهدا بسرقة مالي غائب أو حاضر حسبة قبل لكن لا قطع حتى يدعي المالك بساله ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة لا للقطع لأنه يثبت بها وإنما انظر لتوقع ظهور مسقط ولم يظهر فليعلم أن شرط القطع دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة بشروطها ومرو عن صاحب البيان قبيل الثالث ما له تعلق بذلك.....

• فود: (وإن لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المغني مواخذة له بقوله ولا يشترط تكرار الإقرار كما في سائر الحقوق اهـ. • فود: (مطلقاً) أي: فحباً أو غيره اهـ. ع ش. • فود: (أما إقراره إلخ) لعله مفروض في مالك حاضر حتى يعاير مسألة المثني اتية ومع ذلك فتأخيره إلى هناك وذكره معها السبب اهـ. سيّد عمر. • فود: (أخذاً من قولهم إلخ) قد يشكّل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال؛ لأنه إنما احتج إليه في المأخوذ. • لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقراراً والمال يثبت به فليتأمل سم على حارج ش ورشيد في ووافق الإشكال المذكور قول المغني فإن أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كما سيأتي اهـ. حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع البجزمي ذلك الإشكال بما نصه وقولهما ويثبت عطف على قولهما فلا يقطع وصراً بذلك لثلاث يتوهم من نفي القطع عدم ثبوت المال وليس معطوفاً على يدعي المالك ويكون يثبت حيث يضمن الباء وكسر الباء؛ لأنه ثابت بالإقرار فلا معنى لإثباته اهـ. • فود: (لا للقطع؛ لأنه يثبت إلخ) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد يشكّل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بأن هذا مخصص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضاً فليتأمل سم على حارج لكن قد يقال إن الجواب الثاني لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اهـ. رشيد في ولم يظهر لي وجه عدم الثاني إذ الضمير في قول سم أو بأنه إلخ راجع لثبوت المال بإعادة الشهادة المبسوقة بدعوى المالك بماله فالترتيب مزجور هناك ضمناً. • فود: (بها) أي: بشهادة الحسبة. • فود: (قبيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح قلو ملكه بإزيت أو غيره قبل إخراجها من الجزر.

• فود: (أخذاً من قولهم) قد يشكّل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لأنه إنما احتج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقراراً والمال يثبت به فليتأمل. • فود: (لا للقطع لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد يشكّل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بأن هذا مخصص

(والمذهب قبول رجوعه) عن الإقرار بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة للقطع فقط. (ومن أقر بفقوبة الله تعالى) أي بموجِبها كزنا وسرقة وشوب مسكر ولو بعد دعوى (الصحيح أن للقاضي) أي يجوز له كما في الروضة وأصلها لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الإجماع على نذبه وحكاه في البحر عن الأصحاب وقضية تخصيصهم القاضي بالجواز حرثه على غيره وهو مُحْتَمَلٌ وبِحْتَمَلٍ أَنَّ غير القاضي أولى منه بالجواز لامتناع التلقين عليه (أن يعرض له) إن كان جاهلاً بوجوب الحد وقد عُذِرَ على ما في العزيز ولكن تَوَقَّفَ فيه الأذرعِي وَيُؤَيِّدُ تَوَقُّفَهُ أَنَّ له التعريض لِمَنْ علم أَنَّ له الرجوع فكذا لِمَنْ علم أَنَّ عليه الحد (بالرجوع) عن الإقرار وإن علم جوازه فيقول لَعَلَّكَ قَبِلْتَ فأخذت أخذت من غير جزئ عَصَبَتْ انتهت لم تعلم أَنَّ ما شرئته مُسَكَّرٌ ~~لأنه~~ غَرَضٌ به لِمَاعِيزٍ وقال لِمَنْ أقرَّ عنده بالسرقة ما أخالك سرفت قال بلى فأعاد

فوق (سني): (والمذهب قبول رجوعه إلخ).

(فرهان): لو أقر بالسرقة ثم رَجَعَ ثم كَذَبَ رجوعه قال الدارِمِيُّ لَا يَطْلَعُ ولو أقر بها ثم أُقِيمَتْ عليه البيِّنة ثم رَجَعَ قال القاضي سَقَطَ عنه القطع على الصحيح؛ لأنَّ الثبوت كان بالإقرار وتَقَدَّمَ نظيره في الزنا عن الماوزدي كذا في شرح الرُّوضِ سم على حَقٍّ لَكِنَّ الْمُتَعَمِّدَ فِيهَا خِلَافُهُ عِنْدَ م ر أي والخطيب وفيما تَقَدَّمَ اه. ع ش. ة فؤد: (عن الإقرار) إلى قوله وقضية تخصيصهم في المُغْنِي وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية. ة فؤد: (لكن بالنسبة للقطع إلخ) ولو في اثني؛ لأنه حَقٌّ اللهُ تَعَالَى قَسَقَطَ كَحَدِّ الزَّنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يَضُرُّ بِقَاؤُهُ قَطْعٌ هُوَ لِنَفْسِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ قَطْعُهُ، وَأَمَّا الْغَرْمُ فَلَا؛ لأنه حَقٌّ أَدَمِيٌّ مُغْنِيٌّ وَرَوَّضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ة فؤد: (فقط) أي: دون المال اه. نهاية. ة فؤد: (لكن أشار في شرح مُسْلِمٍ إلخ) والمُتَعَمِّدُ الْأَوَّلُ نِهَآةٌ وَمُغْنِيٌّ أَيْ الْجَوَازُ سَم وَع ش. ة فؤد: (القاضي بالجواز) عبارة النهاية الجواز بالقاضي اه. ة فؤد: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ غير القاضي أولى منه) وهو الأوجه اه. نهاية. ة فؤد: (لامتناع التلقين عليه) أي: على الحاكم دون غيره اه. نهاية أي: فهو أولى بالجواز رَشِيدِي. ة فؤد: (على ما في العزيز إلخ) وَلَعَلَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ إِذَا الْعَالِمُ قَدْ تَطَرَّأَ لَهُ دَهْشَةٌ فَلَا فَرْقَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي اه. نهاية أي: بَيَّنَّ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ ع ش. ة فؤد: (عرض به) أي بالرجوع بقوله لَعَلَّكَ قَبِلْتَ فَأَخَذْتَ. ة فؤد: (ما أخالك) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَفْتَحُهَا عَلَى الْقِيَاسِ حَلِيٍّ أَيْ مَا أَظْنُكَ

لِلتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَوْ بَآئِهِ يَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ السَّرِقَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فؤد: (والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة إلخ) (فرهان): لو أقر بالسرقة ثم رَجَعَ ثم كَذَبَ رجوعه قال الدارِمِيُّ لَا يَطْلَعُ ولو أقر بها ثم أُقِيمَتْ عليه البيِّنة ثم رَجَعَ قال القاضي سَقَطَ عنه القطع على الصحيح لأنَّ الثبوت كان بالإقرار وتَقَدَّمَ نظيره في الزنا عن الماوزدي كذا في شرح الرُّوضِ. ة فؤد: (لكن أشار في شرح مُسْلِمٍ إلى نقل الإجماع على نذبه) والمُتَعَمِّدُ الْأَوَّلُ م ر. ة فؤد: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ غير القاضي أولى) وهو الأوجه م ر. ة فؤد: (فكذا لِمَنْ عَلِمَ أَنَّ عليه الحد) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به ففُطِعَ رَأَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُنْذَبُ تَكْرِيرُ التَّعْرِيبِ  
ثَلَاثًا بِنَاءً عَلَى نَذْبِهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بِالرُّجُوعِ أَنَّهُ لَا يُعْرَضُ لَهُ بِالْإِنْكَارِ لِأَنَّهُ فِيهِ حَمَلًا عَلَى الْكَذِبِ  
كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الرَّثْنِ أَنَّ إِنْكَازَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ كَالرُّجُوعِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ لَهُ  
التَّعْرِيبُ بِالْإِنْكَارِ وَبِالرُّجُوعِ وَبِجَابِ عَمَّا عَلَّلَ بِهِ بِأَنَّهُ تَشَوُّفُ الشَّارِعِ إِلَى دَرْءِ الْحُدُودِ أَلْفَى  
النَّظَرُ إِلَى تَضَمُّنِ الْإِنْكَارِ لِلْكَذِبِ عَنِ أَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ فَخَفَّ أَمْرُهُ، وَقَوْلُهُ أَقْرَأَ أَنْ لَهُ قَبْلَ  
الْإِقْرَارِ وَلَا يَتَّبِعُ حَمْلَهُ بِالتَّعْرِيبِ عَلَى الْإِنْكَارِ أَيْ مَا لَمْ يَخْشَ أَنْ ذَلِكَ يَحْمِلُهُ عَلَى إِنْكَارِ الْمَالِ  
أَيْضًا عَلَى الْأُوجْهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْرِيبُ إِذْ تَبَيَّنَ بِالْبَيِّنَةِ وَقَوْلُهُ لِلَّهِ أَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَجُوزُ  
التَّعْرِيبُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُفْذَرْ رُجُوعٌ فِيهِ شَيْقًا وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ فِيهِ حَمَلًا عَلَى مُحْرَمٍ إِذْ هُوَ  
كَتَمَاطِي الْمَقْدِ الْفَائِدِ (وَقَطَعُوا بِأَنَّهُ لَا يَقُولُ) لَهُ (ارْجِعْ) عَنْهُ أَوْ اجْعَلْهُ فَيَأْتِي بِهِ لَأَنَّهُ أَمَرَ  
بِالْكَذِبِ وَلَهُ أَنْ يُعْرَضَ لِلشَّهَادَةِ بِالتَّوْبَةِ فِي خَدِّ اللَّهِ تَعَالَى.....

اهـ. يُتَجَرَّمُ. فُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنَ الْخَبَرِ. فُودُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ) أَيْ: الْمُصَنِّفُ. فُودُ: (لَا  
يُعْرَضُ لَهُ) أَيْ: بَعْدَ الْإِقْرَارِ. فُودُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجَّهُ فِي الْمُنْفِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَيْ: مَا لَمْ يَخْشَ إِلَى  
وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ. فُودُ: (وَقَوْلُهُ أَقْرَأَ) أَيْ: وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ أَقْرَأَ. فُودُ: (أَيْ: مَا لَمْ يَخْشَ  
إِلْخ) وَلَعَلَّ صُورَةَ إِنْكَارِ السَّرِقَةِ دُونَ الْمَالِ أَنْ يُقَرَّ بِهِ وَيُدَّعَى أَنَّهُ أَخَذَهُ بِشَيْءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهـ. رَشِيدِي.  
فُودُ: (وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَمْ يَخْشَ. فُودُ: (وَقَوْلُهُ لِلَّهِ) أَيْ: وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ لِلَّهِ.  
فُودُ: (وَقَطَعُوا إِلْخ) جِبَارَةُ الْمُثْنِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُقْتَضِي أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يَقُولُ ارْجِعْ مِنْ تَيَبُّعٍ مَا قَالَ أَنَّهُ  
الصَّحِيحُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ مَجْزُومٌ بِهِ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ اهـ. فُودُ: (هَنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي  
الْمُنْفِي وَإِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ. فُودُ: (فَيَأْتِي بِهِ) وَيُثَلِّ الْقَاضِي غَيْرُهُ اهـ. ع. ش. فُودُ: (لَأَنَّهُ أَمَرَ  
بِالْكَذِبِ) إِنَّ رَجَعَ لِلْمُثْنِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ذَلِكَ عَلَى تَضَمُّنِ الرُّجُوعِ الْكَذِبِ فَيُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفَرْقِ  
بَيْنَ التَّعْرِيبِ بِالرُّجُوعِ وَالتَّعْرِيبِ بِالْإِنْكَارِ وَأَنَّ فِي الثَّانِي حَمَلًا عَلَى الْكَذِبِ وَتَسْلِيمَ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ  
مَعَ الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى الْكَذِبِ وَالْأَمْرِ بِهِ فَلْيَحْرُزْ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع.  
ش. فُودُ: (وَلَهُ أَنْ يُعْرَضَ إِلْخ)، وَأَمَّا شَفَاعَةُ فِي الْحَدِّ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَجْمَعَ الْعَمَاءُ  
عَلَى تَحْرِيمِهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ الْإِمَامَ وَأَنَّهُ يَحْرُ: تَشْفِيعُهُ فِيهِ، وَأَمَّا قَبْلَ بُلُوغِ الْإِمَامِ فَأَجَازَهَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِنَّ لَمْ  
يَكُنِ الْمَشْفُوعُ فِيهِ صَاحِبَ شَرٍّ وَأَذَى لِلنَّاسِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَشْفَعْ وَسَيَأْتِي الشَّفَاعَةُ فِي التَّغْزِيرِ فِي بَابِهِ  
اهـ. مُثْنِي.

فُودُ: (وَقَوْلُهُ أَقْرَأَ إِلْخ) وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْإِنْكَارَ كَالرُّجُوعِ يَكُونُ التَّشْيِيدُ بِالْإِقْرَارِ غَيْرُهُ بِالْأَوَّلَى.  
فُودُ: (لَأَنَّهُ أَمَرَ إِلْخ) إِنَّ رَجَعَ لِلْمُثْنِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ذَلِكَ عَلَى تَضَمُّنِ الرُّجُوعِ الْكَذِبِ فَيُخَالِفُ مَا  
تَقَدَّمَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْرِيبِ بِالرُّجُوعِ وَالتَّعْرِيبِ بِالْإِنْكَارِ وَأَنَّ فِي الثَّانِي حَمَلًا عَلَى الْكَذِبِ، وَتَسْلِيمَ  
ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ مَعَ الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى الْكَذِبِ وَالْأَمْرِ بِهِ فَلْيَحْرُزْ.

إِنْ رَأَى الْمَضْلَعَةَ فِي السُّتْرِ وَالْأَفْلَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ إِنْ تَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ ضِيَاعُ الْمَسْرُوقِ أَوْ خَدُّ الْغَيْرِ.

(و) يُشْتَرَطُ لِلْقَطْعِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ طَلَبُ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ لِلْمَالِ فَعَلِيهِ (لَوْ أَقْرَبَا دَعْوَى) أَوْ بَعْدَ دَعْوَى وَكَيْلِ الْغَائِبِ الشَّامِلَةِ وَكَأَنَّهُ لِهَذِهِ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ لِلْمَالِكِ بِهَا أَوْ شَهِدَ بِهَا حِسْبَةً (أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدِ الْغَائِبِ) أَوْ مَالَ غَيْرِ مُكَلِّفٍ وَالْحَقُّ بِهِ السَّفِيهِ (لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ بَلْ) يُجَبِّسُ (وَيَنْتَظِرُ حُضُورَهُ) وَكَمَالَهُ وَمُطَالَبَتَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ زَيْمًا يُقَرُّ لَهُ بِالْإِبَاحَةِ وَالْمَلِكِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ

• فَوَدَّ: (وَالْأَفْلَا) شَائِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَرِ مَضْلَعَةً فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَسْنَى. • فَوَدَّ: (ضِيَاعُ الْمَسْرُوقِ الْخ) وَيُثَلِّهُ بِالْأَوَّلَى مَا لَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ خَدُّ الْغَيْرِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الزَّانِ ثُمَّ مَحَلُّ اسْتِخْبَابِ تَرْكِهَا أَي: الشَّهَادَةُ إِذَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِتَرْكِهَا إِيْجَابٌ خَدُّ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنَّ تَعَلُّقَ بِهِ ذَلِكَ كَانَ شَهِدًا ثَلَاثَةً بِالزَّانِ قِيَانًا الرَّابِعِ وَيَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ انْتَهَى اه. س م.

• فَوَدَّ: (لِلْقَطْعِ) أَي: بِالْإِفْرَارِ أَيْضًا أَي: كَعَدَمِ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِفْرَارِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) حَقُّهُ أَنْ يُؤْخَرَ عَنِ قَوْلِهِ لِلْمَالِ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَكَيْلِهِ) أَي: أَوْ وَلِيِّهِ. • فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ) أَي: عَلَى اسْتِثْنَاءِ الطَّلَبِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ دَعْوَى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَوَقَعَ إِلَى وَكُونِهَا.

• فَوَدَّ: (الشَّامِلُ وَكَأَنَّهُ لِهَذِهِ) أَي: الدَّعْوَى كَانَ وَكَلَّهُ فِيمَا يَتَّعَلَّقُ بِالدَّعَاوَى اه. ع ش وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُهَا الْإِشَارَةُ لِلسَّرِقَةِ. • فَوَدَّ: (بِهَا) أَي: بِالسَّرِقَةِ وَالْجَارِ مُتَّعَلِّقٌ بِالشُّعُورِ. • فَوَدَّ: (أَوْ شَهِدَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَقْرَبَ بِلَا دَعْوَى وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُؤْخَرَ عَنْ قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهِ السَّفِيهِ وَيَزِيدُ لَهُ قَوْلُهُ أَوْ دَعْوَى وَلِيِّ الْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَالًا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَالٍ غَيْرِ مُكَلِّفٍ) أَي: مَالٍ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ.

• فَوَدَّ (لِسَنَى): (حُضُورُهُ) أَي: الْغَائِبِ وَفِي مَعْنَى حُضُورِهِ حُضُورُ وَكَيْلِهِ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه. أَسْنَى. • فَوَدَّ: (وَكَمَالُهُ) أَي: أَي غَيْرِ الْمُكَلِّفِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ وَالرُّشْدِ.

• فَوَدَّ: (وَمُطَالَبَتُهُ) أَي: الْمُقَرُّ لَهُ بَعْدَ الْحُضُورِ وَالْكَمَالِ. • فَوَدَّ: (بِالْإِبَاحَةِ) أَي: بَأَنَّهُ كَانَ أَبَاحَ لَهُ الْمَالِ. (فَرَّخَ): لَوْ أَقْرَبَ عَبْدٌ بِسَرِقَةٍ دُونَ النَّصَابِ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ سَيِّدُهُ أَوْ نَصَابٍ قُطِعَ كَأَقْرَارِهِ بِجَنَائِهِ تَوَجَّبَ قِصَاصًا وَلَا يُقْبَلُ الْمَالُ وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِفْرَارِ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (وَالْمَلِكِ) هَذَا التَّعْلِيلُ لَا يَأْتِي فِي الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّهُ قَدْ يَتَلَعَّ الْخ قِيَانًا

• فَوَدَّ: (إِنْ رَأَى الْمَضْلَعَةَ فِي السُّتْرِ وَالْأَفْلَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي الزَّانِ وَكَذَا الشَّاهِدُ يُسْتَحَبُّ لَهُ سِتْرُهَا بَأَن يَتْرَكَ الشَّهَادَةَ بِهَا إِنْ رَأَى مَضْلَعَةً، وَإِنْ رَأَى الْمَضْلَعَةَ فِي الشَّهَادَةِ بِهَا شَهِدَ كَذَا فِي الرُّوْضِ فَكَلَامُهُمَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَرِ مَضْلَعَةً مُتَدَاعٍ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُهُمْ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ وَغَيْرِهِ اسْتِخْبَابُ تَرْكِ الشَّهَادَةِ، ثُمَّ مَحَلُّ اسْتِخْبَابِ تَرْكِهَا إِنْ لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِتَرْكِهَا إِيْجَابٌ خَدُّ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنَّ

القطع وإن كذبه كما مر، أما بعد دعوى عن مؤكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الإباحة هنا، ونحو الضبي يُمكن أن يملكه بقب البلوغ والرشد وقبل الرفع للقاضي فيسقط القطع أيضاً ولا يُشكل حبسه هنا بعديه فيما لو أقر بمال لغائب لأن له المطالبة بالقطع في الجفلة لا بمال الغائب، ومن ثم لو مات عن نون طفل حيس؛ لأن له بل عليه المطالبة به حينئذ كما يأتي قبيل القسمة ووجوب قبضه غير الغائب إنما هو فيما إذا عرضها عليه من هي تحت يده كما يأتي ثم.

(أو) أقر (أنه أكره أمة غائب على زنا) أو زنى بها (خذ في الحال في الأصح)؛ لأنه لا يتوقف على طلب ولا بإباح بالإباحة ومن ثم توقف، المهز على حضوره؛ لأنه يسقط بالإسقاط واحتمال كونها وقفت عليه لا يؤثّر لصنف شبهة فيه، ومن ثم جزيها في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه. نعم، يُحتمل أنه نذر له بها وكأنهم لم يُراعوه لثدوره.

(ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر المقوبات.....

نظيره في المجنون والسفيه. ع ش وإن يتبني أن يتبني على قول الشارح أو الإباحة وإلا فالإقرار بالملك يتأتى من الكل كما هو صريح الاسنى والمغني. قود: (وإن كذبه) أي: كذب المقر بالسرقة المالك المقر بملك السارق. قود: (أما بعد دعوى عن مؤكل علم ذلك إلخ) عبارة النهاية أما بعد دعوى المؤكل فلا انتظار. أي: بأن ادعى مثلاً ثم سافر وأقر المدعى عليه بعد سفر المدعى ع ش.

قود: (لعدم احتمال الإباحة هنا) أي: الملك ولعل وجه أن تركه في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الإباحة والملك. قود: (وتنحر الضبي) أي: من المجنون والسفيه. قود: (أن يملكه إلخ) أي: وأن يمر له بأنه مالك لما سرقه كغائب مغني وأسنى. قود: (لأن له) أي: للحاكم ع ش ومغني. قود: (ومن ثم لو مات) أي: الغائب. رشيدي عبارة المغني لو مات الغائب عن مال وخلفه طفل ونحوه فله أن يطالب المقر به ويحبسه. قود: (حيس) أي: المقر ع ش ومغني.

قود: (لأن له إلخ) أي: الحاكم ع ش ومغني. قود: (ووجوب قبضه إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا بمال الغائب. قود: (ثم) أي قبيل القسمة. قود: (أو أقر) إلى قوله نعم في المغني. قود: (أو زنى بها) أشار به إلى أن الإكراه ليس بقيد. قود: (لأنه) أي: حد الزنا. قود: (ولا بإباح) أي: البضع.

قود: (وا احتمال كونها إلخ) رد لليل مقابل الأصح. قود: (فيه) أي: الوقف. قود: (في موضع) أي: في باب الوقف مغني ونهاية. قود: (لثدوره) أفاد أنه إذا وطئ الأمة المنذور له بها وهي بيد التأثير لا يحذر وهو ظاهر؛ لأنه ملكها بالتدري. ع ش. قود: (ويثبت القطع) كذا في النهاية بتذكير الفعل والذي في المغني والمحلى وثبت السراة الموجبة للقطع. بتأنيث الفعل. قود: (القطع) إلى قول

تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه فإنهم الزابع بالتوقيف ويلزمه الأداء. ويتبني أن يقال أيضاً إن محل جواز تركها فيما إذا كانت المصلحة فيها ما ذكر إلخ فليتل.



غير الزنا (فلو ادعى المالك أو وكيله ثم شهد رجل وامرأتان) أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق أو عتق دونهما إن كان التعليق قبل ثبوت الغصب وإلا وقعا بخلاف ما لو شهدوا قبل الدعوى فإنه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الجسبة في المال كما مر. (ويشترط للقطع) (ذكر الشاهد) هو للجنس أي كل من شاهده (شروط السرقة) السابقة إذ قد يظن أن ما ليس بسرقة سرقة فيبين المسروق منه والمسروق وإن لم يذكر أنه نصاب لأن النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما، ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك إثباته بغيرهما، ووقع في هذه والتي قبلها ليعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من جزر بتعيينه أو وضفه ويقولان لا نعلم له فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشيران للسارق إن حضر وإلا ذكر اسم ونسبه واستشكل بأن البيئة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعذر أو متوار بعد الدعوى عليه. (ولو اختلف شاهدين فيما بينهما (كقوله) أي أحدهما (سرق) هذه العين.....

المتن ويشترط في المُنْفِي. ة فؤد: (غير الزنا) فإنه خص بزيادة العدد اه. مُنْفِي. ة فؤد: (ادعى المالك إلخ) أي: وليه. ة فؤد: (كما يثبت بذلك الغصب إلخ) عبارة المُنْفِي كما لو علق الطلاق أو العتق على غضب أو سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب أو السرقة ثبت المال دون الطلاق والعتق اه. ة فؤد: (بخلاف ما لو شهدوا إلخ) عبارة المُنْفِي ثنية محل ثبوت المال ما إذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا جسبة لم يثبت بشهادتهم المال أيضا؛ لأن شهادتهم منصبة إلى المال وشهادة الجسبة بالنسبة إلى المال غير مقبولة اه. ة فؤد: (كما مر) أي قبيل قول المصنف والمذهب. ة فؤد: (إذ قد يظن أن) إلى قوله ويجاب في المُنْفِي ألا قوله ووقع إلى وكونها. ة فؤد: (وإن لم يذكر أنه نصاب) أي: لا يشترط أن يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فإذا ظهر له أنه نصاب عمل بمقتضاه اه. مُنْفِي. ة فؤد: (فيه) أي: في كون المسروق نصابا. ة فؤد: (بهما) أي: الشاهدين وقوله أو بغيرهما شامل للقاضي نفسه. ة فؤد: (ولا أنه ملك إلخ) عطف على أنه نصاب أي: ولا يشترط أن يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي أن يقول سرق هذا ثم المالك بقول هذا ملكي والسارق يوافقه أو يثبت المالك بغيرهما كذا في المُنْفِي. ة فؤد: (يقولان لا نعلم إلخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه. ع ش. ة فؤد: (وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف وذكر الشاهد وكان الأولى تأخيرها إلى قبيل المتن عبارة المُنْفِي ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحيث لو اختلف شاهدين في وقت الشهادة كقوله إلخ وهي أسبك. ة فؤد: (ذكر اسم ونسبه) أي بحيث يحصل التمييز اه. مُنْفِي. ة فؤد: (واستشكل) أي: قولهم ويشيران إلخ ومحط الإشكال قولهم وإلا ذكرنا إلخ. ة فؤد: (ويجاب إلخ) عبارة المُنْفِي وقد يجاب بأنها إنما تسمع تغليا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعي بماله كما مر اه. ة فؤد: (بتصويره) أي: السماع اه. رسيدي.

أَوْ تَوْبًا أَيْضًا أَوْ (بُكْرَةً) قَوْلُ (الْآخِرِ) سَرَقَ هَذِهِ مُشِيرًا لِأُخْرَى أَوْ تَوْبًا أَسْوَدَ أَوْ (عَشِيَّةً قَبَاطِلَةً) لِلتَّائِبِ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا قَطْعٌ. نَعَمْ، لَا مَسْرُوقٍ مِنْهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلَى وَمَعَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ وَاظَّكَ شَهَادَةُ كُلِّ دَعْوَاهُ وَالْحَقُّ فِي زَعْمِهِ وَيَأْخُذُ الْمَالَ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِكَيْسٍ وَآخَرُ بِكَيْسَيْنِ ثَبَّتَ وَاحِدٌ وَقُبِحَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا وَلَهُ الْحَلْفُ مَعَ الَّذِي زَادَ وَيَأْخُذُهُ، أَوْ إِثْنَانِ أَنَّهُ سَرَقَ هَذِهِ بُكْرَةً وَآخَرَانِ أَنَّهُ سَرَقَهَا عَشِيَّةً تَعَارَضَا وَلَمْ يُحْكَمْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَإِنْ لَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ثَبَّتَا وَقُطِعَ إِذَا لَا تَعَارَضَ. (وَعَلَى السَّارِقِ زُدَّ مَا سَرَقَ) وَإِنْ قُطِعَ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ عَلَى الْبَيْدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ، وَلَئِنْ قُطِعَ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْفُرْزَمِ لِلْأَدَمِيِّ فَلَمْ يُسْقِطْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَسْقِطْ السَّمَانُ وَالْقَطْعُ عَنْهُ بَرْدَهُ الْمَالَ لِلْجَزْرِ (فَإِنْ تَلَفَ ضَمِينَهُ)

قَوْلُهُ: (لِلتَّائِبِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا نَقَّلَهُ فِي الْهِدَايَةِ إِلَى الْقَوْلِ فِي الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) ثُمَّ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ السَّمِ وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلَى الْإِخْتِلَافُ فِي تَشْخِصِ الْعَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ الْإِخْتِلَافُ فِي تَشْخِصِ اللَّوْنِ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الثَّانِيَةِ) تَوَقَّفَ ابْنُ سَمٍ فِي هَذَا وَنَقَلَ عَلَيْهِ عِبَارَةَ الرَّوْضِ وَنَصَّهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِتَوْبٍ أَيْضًا وَآخَرُ بِأَسْوَدَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَهُ أَنْ يَدْعِيَ الْآخَرَ وَيَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّهُمَا أَنْتَهَى أَهْلُ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ قَبَاطِلَةً أَيُ: بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَطِّ أَمَّا الْمَالَ فَإِنْ حَلَفَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَعَ الشَّاهِدِ أَخَذَ الْفُرْزَمُ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا كَذَا قَالَاهُ فَالْمُرَادُ حَلْفَ مَنِ وَاظَّكَ شَهَادَتُهُ دَعْوَاهُ أَوْ الْحَقُّ فِي زَعْمِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْكِفَايَةِ ثُمَّ ذَكَرَ تَطْيِيرَ مَا مَرَّ عَنِ الرَّوْضِ. قَوْلُهُ: (بِنْ وَاظَّكَ شَهَادَةُ كُلِّ الْخ) كَانَ ادَّعَى بَعَيْنَ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَهَا بُكْرَةً وَالْآخَرُ عَشِيَّةً فَيَحْلِفُ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ حَلَفَ أَنَّهُ سَرَقَهَا بُكْرَةً وَإِنْ شَاءَ حَلَفَ أَنَّهُ سَرَقَهَا عَشِيَّةً فَإِنْ وَاظَّكَ دَعْوَاهُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَانَ ادَّعَى أَنَّهُ سَرَقَ تَوْبًا أَيْضًا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ سَرَقَ تَوْبًا أَسْوَدَ فَيَحْلِفُ مَعَ الْأَوَّلِ لِمَوَاقِفِ شَهَادَتِهِ دَعْوَاهُ أَهْلُ ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ) بِالتَّصْبُّ عَطْفًا عَلَى دَعْوَاهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ تَلَفَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَهُ الْحَلْفُ إِلَى أَوْ إِثْنَانِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّ يُحْكَمُ بِوَاحِدَةٍ الْخ) أَيُ: وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ لَيْسَتْ مُرْجِحَةً أَهْلُ ع. ش. قَوْلُهُ: (ثَبَّتَا) أَيُ الْمِثْنَانِ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (وَعَلَى السَّارِقِ زُدَّ مَا سَرَقَ) وَلَوْ كَانَ لِلْمَسْرُوقِ مَنَفْعَةٌ اسْتَوْفَاهَا السَّارِقُ أَوْ عَطَّلَهَا وَجَبَتْ أَجْرَتُهَا كَالْمَنْصُوبِ أَهْلُ. مُغْنِي زَادَ سَمٍ وَنَدَى يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَنَافِيهِ أَهْلُ. قَوْلُهُ: (بَرْدَهُ الْمَالَ لِلْجَزْرِ) أَيُ: وَلَوْ لَمْ تَثْبُتِ السَّرِقَةُ إِلَّا بَعْدَ الزَّدِّ وَدَخَلَ يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ بَرْدَهُ الْخ مَا لَوْ أَخَذَهُ الْمَالِكُ قَبْلَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي

قَوْلُهُ: (أَوْ تَوْبًا أَيْضًا الْخ) فِي الرَّوْضِ، وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِتَوْبٍ أَيْضًا وَآخَرُ بِأَسْوَدَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَهُ أَنْ يَدْعِيَ الْآخَرَ وَيَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّهُمَا أَنْتَهَى. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) ثُمَّ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ م. ر. قَوْلُهُ: (وَعَلَى السَّارِقِ زُدَّ مَا سَرَقَ) وَأَجْرَتُهُ مُدَّةٌ وَضِعَ بِيَدِهِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَنَافِيهِ.

كَمَنَافِيهِ بِمِثْلِهِ فِي الْمِثْلِيِّ وَأَقْصَى قِيَمَةٍ فِي الْمُتَقَوِّمِ. (وَقَطَعَ يَمِينُهُ) أَيِ السَّارِقِ الَّذِي لَهُ أَرْبَعُ إِذْ هُوَ الَّذِي يَتَأْتِي فِيهِ التَّرْتِيبُ الْآتِي إِجْمَاعًا وَلَوْ شَاءَ إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ وَلَأَنَ الْبَطْشَ بِهَا أَقْوَى فَكَانَ الْبِدَاءُ بِهَا أَرْدَعُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَطَّعْ ذِكْرُ الرَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ وَبِهِ يَفُوتُ التَّسَلُّ الْمَطْلُوبُ بِقَاوُوه، وَقَاطِعُهَا فِي غَيْرِ الْقَيْنِ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَلَوْ فَوَّضَهُ السَّارِقُ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ كَذَا نَقَلَهُ شَارِحٌ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ سُقُوطِهَا بِنَحْوِ آفَةِ الْمُصْرَحِ بِوُقُوعِ فِعْلِهِ الْمَوْقِعِ

كَانَ رَمَاهُ السَّارِقُ خَارِجَ الْجَرْزِ فَأَخَذَهُ الْمَالِكُ فَلَا ضَمَانَ وَلَا قَطَعَ لِتَعَذُّرِ طَلَبِ الْمَالِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ بِرَدِّهِ لِلْجَرْزِ قَبْلَ وَضْعِ الْمَالِكِ يَدَهُ عَلَيْهِ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَاطِعُهَا فِي الْمُغْنِي.

٥. فَوَدَّ: (إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ) أَيِ: فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ شُلَّتْ بَعْدَ السَّرِقَةِ وَلَمْ يُؤْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَنْقُطُ؛ لِأَنَّهُ بِالسَّرِقَةِ تَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِعَيْنِهَا فَإِذَا تَعَذَّرَ قَطْعُهَا سَقَطَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الشَّلْلَ مَوْجُودٌ ابْتِدَاءً فَإِذَا تَعَذَّرَ قَطْعُهَا لَمْ يَتَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِهَا بَلْ بِمَا بَعْدَهَا م ر سَمَ عَلَى حَجِّ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَأَنَ الْبَطْشَ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا. ٥. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ) أَيِ: وَالسَّارِقُ لَهُ مِثْلُ الْيَدِ غَالِيًا فَلَمْ تَمُتْ عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ بِالْكَلْبَةِ اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَبِهِ يَفُوتُ الْخ) أَيِ: غَالِيًا اه. مُغْنِي وَهُوَ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَقَاطِعُهَا فِي خَيْرِ الْقَيْنِ) أَيِ: مِنْ خُرٍّ وَمُبْغِضٍ وَمُكَاتِبٍ أَمَّا الْقَيْنُ فَقَاطِعُهَا السَّيِّدُ وَالْإِمَامُ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فَلَوْ فَوَّضَهُ) أَيِ: الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَقَوْلُهُ لِلْسَّارِقِ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ فَوَّضَهُ لِلْمَسْرُوقِ مِنْهُ يَقَعُ الْمَوْقِعُ وَإِنْ امْتَنَعَ التَّفْوِضُ لَهُ مَخَافَةٌ أَنْ يُرَدَّدَ عَلَيْهِ الْآلَةُ فَيُؤَدِّيَ إِلَى إِهْلَاكِهِ وَخَرَجَ بِفَوْضٍ إِلَيْهِ مَا لَوْ فَعَلَهُ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَلَا يَقَعُ حَدًّا وَإِنْ امْتَنَعَ الْقَطْعُ لِأَبْوَابِ الْمَحَلِّ اه. ع ش وَقَوْلُهُ وَخَرَجَ بِفَوْضٍ إِلَيْهِ الْخ فِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ فِي التَّفْوِضِ كَذَلِكَ فَمَا مَعْنَى الْخُرُوجِ حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّهُ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَأَجْزَأُ سُقُوطِهَا الْخ.

٥. فَوَدَّ: (كَذَا نَقَلَهُ شَارِحٌ هُنَا الرَّافِعِيُّ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لَا يَقَعُ الْمَوْقِعُ أَيِ: وَيَكُونُ كَالسُّقُوطِ بَاقِيَةً وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ وَمِنْهُ سُقُوطُ الْقَطْعِ وَعَلَيْهِ فَيُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمَوْقِعِ وَالْقَوْلِ بَعْدَمِهِ بَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْقُطُ الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا قُلْنَا بِوُقُوعِ الْمَوْقِعِ كَانَ قَطْعُهَا حَدًّا جَائِزًا لِلْسَّرِقَةِ مِنْ حَيْثُ حَقَّ اللَّهُ تَعَالَى وَحَيْثُ قُلْنَا لَا يَقَعُ الْمَوْقِعُ لَمْ يَكُنْ سُقُوطُهَا حَدًّا لِكَيْتِه تَعَذَّرَ الْحَدُّ

٥. فَوَدَّ: (إِنْ أَمِنَ نَزَفَ الدَّمُ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ شُلَّتْ بَعْدَ السَّرِقَةِ وَلَمْ يَأْمَنْ نَزَفَ الدَّمُ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَنْقُطُ لِأَنَّهُ بِالسَّرِقَةِ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهَا فَإِذَا تَعَذَّرَ قَطْعُهَا سَقَطَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الشَّلْلَ مَوْجُودٌ ابْتِدَاءً فَإِذَا تَعَذَّرَ قَطْعُهَا لَمْ يَتَعَلَّقَ الْقَطْعُ بِهَا بَلْ بِمَا بَعْدَهَا م ر.

٥. فَوَدَّ: (فَلَوْ فَوَّضَهُ لِلْسَّارِقِ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) فِي الرَّوْضِ فِي بَابِ اسْتِفَاءِ الْقِصَاصِ قُبَيْلِ الطَّرَفِ الثَّانِي مَا نَصَّهُ: وَلَوْ إِذْنُ الْإِمَامِ لِلسَّارِقِ أَيِ فِي قَطْعِ يَدِهِ فَقَطَعَ يَدَهُ جَازٌ وَيُجْزَى اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَمَا ذَكَرَهُ كَأَصْلِهِ مِنَ الْجَوَازِ نَصَّهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الثَّانِي مِنْ أَبْوَابِ الْوَكَالَةِ اه. ٥. فَوَدَّ: (كَذَا نَقَلَهُ شَارِحٌ هُنَا الرَّافِعِيُّ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ م ر ش.

وإن لم يَفَوْضْهُ إليه الإمام ثم رأيت كما في الرافعي ليس نصاً في ذلك وإنما هو عموم فقط وهو أن التوكيد في استيفاء الحد مُتَتَبِعٌ وَاِيقَعُ الموقِعَ فليُحْتَمَلْ على غير هذا إما صرحوا به فيما يأتي أن القطع تعلق بعين اليمين فأجز شقوطها على أي وجه كان (فإن سرق ثانياً بعد قطعها) واندمل القطع الأول وفازق توالي قطبهما في الجرابية؛ لأنهما ثم حد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تُقَطَّعُ (و) إن سرق (ثالثاً) أُلِغَتْ (هذه اليسرى) وإن سرق (رابعاً) قُطِعَتْ (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله شواهد وضع ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخاليف وحكمة قطع اليد والرجل أنهما آلة السرقة بالأخذ والتقليل، وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة أن السرقة مرتين تعديل الجرابية شرعاً وهما يُقَطَّعَانِ في مرةٍ منها كما يأتي، أما

لِقَوَاتِ مَجْلَهُ فلا يكون سقوطها جازياً لِدَرْجَةٍ وإن اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيءٍ للسارق بقَدْرِهِ. وبيوأنه قول السيد عمر ما نصه قوله هو مُشْكِلٌ بما يأتي إلخ قد يقال سقوط القطع لقوات مجله لا يُنافي عدم وقوعه الموقِعَ أي: عن الحد؛ الساقط بأقوة فإنه لا يقع عن الحد ويسقط به الحد. اهـ.

فرد: (على أي: وجهه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيل في الاستيفاء. اهـ. سم.

فرد (سني): (ثانياً بعد قطعها) الأولى لِحَسَنِ عَطْفٍ ما بعده عليه بعد القطع ثانياً. فرد: (واندمل) إلى قوله كما يأتي في المُغْنَى إلا قوله وله شواهد إلى وحكمته وإلى قوله هذا كله في النهاية. فرد: (واندمل القطع إلخ) عطف على جملة سرق ثانياً. لو أخره عن قول المصنف فرجله اليسرى لكان أولى ويتدفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع إلخ قال الرشيد في قوله واندمال القطع كان ينبغي التغيير بغير هذا؛ لأنه يورهم أنه لا تقطع رجله اليسرى إلا إن سرق بعد قطع اليمنى واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال. اهـ. وعبارة المُغْنَى فإن سرق ثانياً بعد قطعها أي: يده اليمنى فرجله اليسرى إن برئت يده اليمنى وإلا أخرت للبراءة. اهـ. وهي أحسن. فرد: (واندمل القطع الأول) فلو وإلى بينهما فمات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان إذا ما تقدم في الحدود. اهـ. ع. ش. فرد: (وفازق إلخ) عبارة المُغْنَى وإنما لم يقطع الرجل إلا بعد اندمال اليد لئلا تنفضي المولاة إلى الهلاك وخالف موالتهما في الجرابية؛ لأن قطعهما فيها حد واحد. اهـ. فرد: (لخبر الشافعي إلخ) أي: لما رواه الشافعي بإسناده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسوا، الله ﷻ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله» اهـ. فرد: (بالأخذ) أي: باليد والتقليل أي: بالرجل. فرد: (وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل. اهـ. رشيد في يؤيده قول المُغْنَى وإنما قطع من خلاف لئلا يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق؛ لأن السرقة مرتين تعديل الجرابية شرعاً والمُحَارِبُ قطع أولاً يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى. اهـ.

فرد: (على أي وجهه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيل في الاستيفاء.

قَبْلَ قَطْعِهَا فَنَسِيَانِي هَذَا كُلَّهُ حَيْثُ لَا زَائِدَةَ وَشَبَّهَهَا عَلَى مِقْصَصِهِ وَإِلَّا قُطِعَتْ أَصْلِيَّةٌ إِنْ تَمَيَّزَتْ  
وَأَمَكْنَ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ وَإِلَّا قُطِعَتَا، كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِكَيْتَهُ قَدْ  
فِيهِ فِي الْوُضُوءِ فِي أَصْلِيَّةٍ وَزَائِدَةٍ لَمْ تَتَمَيَّزْ أَنَّهُ تُقَطَّعُ إِحْدَاهُمَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ لَا  
تَخَالَفَ بَيْنَ عِبَارَتَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا وَإِلَّا، مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ وَحِينَئِذٍ فَمَتَى  
أَمَكْنَ اسْتِيفَاءُ الْأَصْلِيَّةِ وَحَدَّهَا أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ الْأَصْلِيَّةُ قُطِعَتْ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ مَا فِي  
الْوُضُوءِ وَإِلَّا قُطِعَتَا وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ مَا هُنَا فَلَا نَظَرَ لِتَمَيُّزٍ وَعَدِمِهِ بَلْ لِإِمْكَانِ قَطْعِ وَاحِدَةٍ وَعَدِمِهِ،  
نَعَمْ، فِي قَوْلِهِ كَغَيْرِهِ ثُمَّ، فَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ الزَّائِدَةُ عَنِ الْأَصْلِيَّةِ بِأَنَّ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ  
تَتَمَيَّزْ غُمُوضٌ إِذْ كَيْفَ يُعْلَمُ مَعَ عَدَمِ التَّمَيُّزِ أَنَّهُمَا أَصْلِيَّتَانِ تَارَةً أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ تَارَةً أُخْرَى؟  
وَقَدْ يُجَابُ بِتَصَوُّرِ ذَلِكَ بِأَنَّ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا فَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْأَصَالَةِ

• قَوْلُهُ: (وَشَبَّهَهَا) لَعَلَّه أَرَادَ بِهِ مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ مُرْتَبًا إلخ. • قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا إلخ) اعْتَمَدَ  
الْنِّهَايَةَ أَيْ: وَالْمُغْنَى أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ يَدَانِ مُطْلَقًا بِسَرِقَةٍ وَاجِدَةٍ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ  
الْأُخْرَى انْتَقَلَ لِمَا بَعْدَهُمَا اه. سم. • قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ) أَقُولُ كَوْنُ مَعْنَاهُ  
ذَلِكَ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا تُحْتَمَلُ عِبَارَتُهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلَهُ قُطِّعَتَا بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ قُطِعَتْ  
إِحْدَاهُمَا وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ سَقَمُ النُّسْخَةِ الْوَاقِعَةِ لِلشَّارِحِ وَيَتَقَى مَا إِذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ يُمَكِّنْ اسْتِيفَاءُ إِحْدَاهُمَا  
بِدُونِ الْأُخْرَى وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِلَّا قُطِعَتَا اه. سم عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ.

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ لَهُ كَقَدَّانٍ عَلَى مِقْصَصِهِ قُطِعَتْ الْأَصْلِيَّةُ مِنْهُمَا إِنْ تَمَيَّزَتْ اه. زَادَ الْمُغْنَى هَذَا مَا اخْتَارَهُ  
الْإِمَامُ بَعْدَ أَنْ يُقَالَ عَنِ الْأَصْحَابِ قَطْعُهُمَا مُطْلَقًا وَالَّذِي فِي التَّهْدِيدِ أَنَّهُ إِنْ تَمَيَّزَتْ الْأَصْلِيَّةُ قُطِعَتْ وَإِلَّا  
فَإِحْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَا تُقَطَّعَانِ بِسَرِقَةٍ وَاجِدَةٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا أَحْسَنُ وَقَالَ الْمُصَنِّفُ إِنَّهُ الصَّحِيحُ  
الْمَنْصُوصُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَصَوَّرَهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَعَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ  
الْمُصَنِّفُ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ الْأَصْلِيَّةِ إِلَّا بِالزَّائِدَةِ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ فَإِنَّهُ يَغْدِلُ إِلَى  
الرَّجُلِ اه. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ: فِي بَابِ الْوُضُوءِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ  
مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا فَيُحْكَمُ إلخ) أَقُولُ إِنْ عَدِمَ تَمَيُّزُ الزَّائِدَةِ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ صَادِقٌ بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ أَوْ بِزِيَادَةِ

• قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِكَيْتَهُ قَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ  
يَدَانِ مُطْلَقًا بِسَرِقَةٍ وَاجِدَةٍ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى انْتَقَلَ لِمَا بَعْدَهُمَا.

• قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ وَإِلَّا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا بِدُونِ الزَّائِدَةِ) أَقُولُ كَوْنُ مَعْنَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا تُحْتَمَلُ  
عِبَارَتُهُ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلَهُ وَإِلَّا قُطِّعَتَا بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ قُطِعَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ انْتَهَى وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ  
سَقَمُ النُّسْخَةِ الْوَاقِعَةِ لِلشَّارِحِ وَيَتَقَى مَا إِذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ يُمَكِّنْ اسْتِيفَاءُ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى وَهُوَ  
دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِلَّا قُطِعَتَا. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِتَصَوُّرِ ذَلِكَ بِأَنَّ يُخْلَقَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَيَسْتَوِيَا  
فَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْأَصَالَةِ وَعَلَى اخْتِذِ الْأُخْرَيْنِ بِالْأَصَالَةِ فَقَطْ إلخ) أَقُولُ إِنْ كَانَ عَدَمُ تَمَيُّزِ

وعلى إحدى الأخرتين بالأصالة فقد ، وليس مجزئاً للتقدم مقتضياً للأصالة فإن لم يكن له إلا زائدة قطعت وإن قُيدت أصابها. وتقطع إحدى أصليتين في سرقة والأخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الأصلية أو سلية بأن صارت عابلة فتقطع في سرقة أخرى وتعرف الزيادة بنحو فحش قصر ونقص أضج وضعف بطش (وبعد ذلك) أي قطع الأربع إذا سرق أو سرق أولاً ولا أربع له (يُقرَّر) لأنه لم يرد فيه شيء وخبر قتله مُنكَرٌ، ولو صُغ لكان منشوخاً أو محمولاً على أنه قتله بزناً أو استخلاً كما قاله الأئمة أما إذا لم يكن له الأربع فيقطع في الأولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له إلا رجل يُغنى؛ لأنه لما لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها.

(ويُفَضَّلُ) نَذْباً (مَحَلُّ قَطْعِهِ بَزْنٌ) - عَصَ كَأَنَّهُ لِكُونِهِ أَبْلَغُ (أو دُهْنٌ) آخَرَ (مُغْلَى) بِضَمِّ الميم لصحة الأمر به ولأنه يشدُّ أفواه العريق فينحسِم الدَّمُ واقتصر جمع على الحسم بالتار وخبر

إحداهما؛ لأنَّ السَّلْبَ يَصْدُقُ بِتَقْيِ الْمَوْضُوعِ فَلَا غُمُوضَ وَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَصَالَةِ الْإِثْنَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَمْرٌ سَهْلٌ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْغُمُوضُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ إِحْدَاهُمَا زَائِدَةٌ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ وَحِينَئِذٍ لَا يَتَأْتِي التَّصْوِيرُ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَتَّامٌ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَ الْأَيْمَنُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَقَطَّعَ إِلَى وَتُعْرِفُ. هـ. فَوَدَّ: (وَتَقَطَّعَ) إِحْدَى أَصْلَيْتَيْنِ فِي سَرِقَةٍ وَالْأُخْرَى فِي أُخْرَى كَزَائِدَةٍ (إِلخ) أَي: وَلَا يَغْدِلُ إِلَى الرَّجُلِ وَأَوْرَدَ بَعْضُهُم هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ سَرَقَ ثَانِيًا فَرَجُلُهُ الْيُسْرَى وَأَجِيبَ عَنْ بَأْتِهِ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى الْخَلْفَةِ الْمُعْتَادَةِ الْغَالِيَةِ اهـ. مُغْنِي.

هـ. فَوَدَّ (وَيَنْفَعُ ذَلِكَ يُعْرَزُ) وَفِي الْمَنَاسِبِ يُعْرَزُ وَتُخْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ وَظَاهِرُ الْمَشْنِ أَنَّهُ لَا يُخْبَسُ اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (إِذَا سَرَقَ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ بَيْنَ الْوَاوِ وَمَذْخُولِهَا حَتَّى يَظْهَرَ عَطْفُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ قَتَّامٌ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ سَرَقَ أَوَّلًا) إِلَى قَوْلِهِ أ. إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا أَرْبَعَ لَه) أَي وَلَا وَاحِدَةٌ لَهُ مِنَ الْأَطْرَافِ الْأَرْبَعِ. هـ. فَوَدَّ: (لأنه لم يرد فيه شيء) أَي وَالسَّرِقَةُ مَقْصِيَّةٌ فَتَعَيَّنَ التَّعْزِيرُ اهـ. مُغْنِي.

هـ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ يَتَقَطَّعُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاقْتَصَرَ إِلَى وَاعْتَبِرَ. هـ. فَوَدَّ: (مَا قَبْلَهَا) أَي: الرَّجُلُ الْيَمْنَى وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَرْجِعَ التَّسْمِيرِ الْمَوْجُودَةُ. هـ. فَوَدَّ: (خَصَّ) (إِلخ) لَمَلَّهُ فِي الْحَدِيثِ.

هـ. فَوَدَّ: (بِضَمِّ الميم) أَي وَفَتَحَ اللَّامَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ أَغْلَى أَمَّا فَتَحَ الميمَ مَعَ كَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى زَيْتٍ مَفْعُولٍ فَلَحْنٌ كَمَا قَالَ ابْنُ قَائِمٍ اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وَاقْتَصَرَ) (إِلخ) حِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ اثْنَانِغَ بغير الزَّيْتِ وَالدُّهْنِ وَاقْتَصَرَ الشَّ فَعِيَ فِي الْأَمِّ عَلَى الْحَسَمِ بِالتَّارِ وَقُصِّلَ الْمَاوَزْدِيُّ فِي الْحَاوِي فَجَعَلَ الزَّيْتَ لِلْحَضَرِيِّ وَالتَّارَ لِلْيَدَوِيِّ؛ لِأَنَّهُمَا عَادَتُهُمْ وَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ اهـ.

الزَّائِدَةُ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ صَادِقًا بَعْدَ الزِّيَادَةِ أَوْ بَزِيَادَةِ إِحْدَاهُمَا لِأَنَّ السَّلْبَ يَصْدُقُ بِتَقْيِ الْمَوْضُوعِ فَلَا غُمُوضَ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَصَالَةِ الْإِثْنَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَمْرٌ سَهْلٌ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْغُمُوضُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ إِحْدَاهُمَا زَائِدَةٌ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ وَحِينَئِذٍ لَا يَتَأْتِي التَّصْوِيرُ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَتَّامٌ.



الشاشي بينهما واعتبر الماوزدي عادة المقطوع الغالية فللخصري نحو الزيت والبندي الحسم بالتار ثم (قيل هو) أي الحسم (تتمة للحد) فيلزم الإمام فعله هنا لا في القود لأن فيه مزيد لإلام بحيل المقطوع على تركه (والأصح أنه حق المقطوع)؛ لأنه تداو بدفع الهلاك بتزيف الدم ومن ثم لم يجز على فعله (فمؤثته عليه) هنا وكذا على الأول ما لم يجعله الإمام من بيت المال كأجرة الجلاد (وللإمام إهماله) ما لم يؤذ تركه لتلفه ليعذر فعله من المقطوع بنحو إغماء كما بحثه البلقيني وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه إن تركه الإمام لزم كل من علم به وقدر عليه أن يفعل به كما هو ظاهر.

(ونقطع اليد من كوع) لإلحاق زواه الدارقطني وقال به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله علي كرم الله وجهه ولأن الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) نقطع (الرجل من مفصل القدم) وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه.

(ومن سرق مِرَاثًا بلا قطع) لم يلزمه إلا حد واحد على المعتمد وإنما (كفت يمينه) عن الكل لأتحاد السبب فتداخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكما لو زنى بكراً أو شرب مِرَاثًا، وإنما تعددت فدية نحو لبس المخرم؛ لأن فيها حقاً لآدمي باعتبار غالب مضر فيها ولا كذلك هنا

• فود: (واختبر الماوزدي إلخ) حسنه المغني كما مر وضمفه ع ش بغير عزو. • فود: (ثم) لا تظهر فائدته. • فود: (أي الحسم) عبارة المغني أي: النفس المسمى بالحسم اه. • فود: (لأن فيه) أي: الحسم. • فود: (على تركه) أي السرة والتذكير نظراً للمغني (قوله)؛ لأنه تداو إلى قوله وجزم به في المغني. • فود: (ومن ثم لم يجز إلخ) بل يستحب له ويتدب للإمام الأمر به عتب القطع ولا يفعله إلا بإذن المقطوع اه. • مغني. • فود: (هنا) الأولى على هذا. • فود: (وعليه إن تركه الإمام لزم كل من علم إلخ) أي فإن لم يفعل إثم ولا ضمان عليه ولا على الإمام أيضاً اه. ع ش. • فود: (ولأن الإهتمام) عبارة المغني والمغني فيه أن البطش في الكف وما زاد من الدراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه.

• فود (سني): (من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد.

(تنبيه): يتدب خلق العضو المقطوع قبل قطعه تسهيلاً للقطع ويتدب أن يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وأن يكون المقطوع جالساً وأن يضبط ثلاثاً يتحرك وأن يعلق العضو المقطوع في عنقه ساعة للزجر والتكليل مغني ورزق مع شرحه. • فود: (وهو الكعب) إلى قوله وإنما سقط في النهاية وإلى الباب في المغني إلا قوله وفارق إلى المتن. • فود: (لم يلزمه إلا حد واحد إلخ) أي: وإن علمت السرة الأولى والثانية ولم يقطع اه. ع ش. • فود: (وإنما كفت) لا تظهر فائدة إنما. • فود: (وإنما تعددت إلخ) أي كان لبس أولاً ثم بعد نزاع الثوب أو العمامة أعاد اللبس ثانياً اه. ع ش. • فود: (فدية نحو لبس المخرم) أي: وتعليقه في مجالس مغني وأسنى. • فود: (باعتبار غالب مضر فيها)؛ لأن مضر الكفارة



ولو سرقَ بعدَ قطعِ اليمنى يرازا كَتَمَ قطعَ الرجلِ عن الكلِّ وهكذا على قياس ما دُكِرَ، ويكنى قطعَ اليمينِ أو غيرها مِمَّا يجبُ قطعه (وإنْ نَقَصْتَ أربعَ أصابعٍ قُلْتَ وكذا) تُجَزِي (ولو ذَهَبَتْ الخمسُ) الأصابعُ منها (والله أعلم) : إطلاق اسم اليد عليها حينئذٍ مع وجود الزجر بما حصل له من الإيلام والتكيل ومن ثم أجزأت وإن سَقَطَ بعضُ كَتَمها أيضًا (وتَقَطَّعَ يَدٌ) أو رجلٌ (زائدةً أصيغًا) فأكثر (في الأصح) لشمول اسم اليد لها وفازقَ القود بأن مقصوده المساواة. (ولو سرقَ فسَقَطَتْ يمينه بأفة) أو ظمًا أو قودًا أو شُلَّتْ وخشي من قطعها نَزَفَ الدَّمُ (سَقَطَ القطع) ولم تَقَطَّعْ رجله لعلَّ الحقَّ يمينها فسَقَطَ بقواتها (أو) سَقَطَتْ (يساؤه) بذلك مع بقاء اليمين (فلا) يَسْقُطُ القطعُ (على المذهب) لبقاء محلِّ القطعِ وإنما سَقَطَ بقطعِ الجلادِ لها غُلَطًا لوجودِ القطعِ والإيلامِ بعلَّةِ السَّرقة.

### باب قاطع الطريق

سُمِّيَ بذلك لِمنعِهِ المُرورَ فيها بِبروزٍ. لأخذ مالٍ أو قتلٍ أو إزهابٍ مُكاثرةً اعتمادًا على القوَّة مع عدمِ الغوثِ كما يُفْلَمُ مِمَّا يأتي، الأصلُ فيه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ

إِلَيْهِ اه. مُغْنِي. قُودَ: (وَيُكَفِي الْخ) دَخَلَ فِي الْمَنَى.

قُودَ (سَنِي: (وإنْ نَقَصْتَ) أي يَمِينُهُ اه. مُغْنِي أو غيرها. قُودَ: (بذلك) أي: بشيئٍ مِمَّا دُكِرَ.

قُودَ: (فلا يَسْقُطُ القطعُ) أي: قطعُ اليمينِ وحُكْمُ الرجلِ حُكْمُ اليَدِ فيما دُكِرَ اه. مُغْنِي. قُودَ: (وإنما يَسْقُطُ بقطعِ الجلادِ إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ و. أخرَجَ السَّارِقُ لِلْجَلَادِ يَسَارَهُ فَقَطَعَهَا فَإِنْ قَالَ الْمُخْرِجُ ظَنَنْتُهَا الْيَمِينَ أو أَنَّهَا تُجَزِي أَجْزَاءَهُ وَالْأَفْلَا: لَأَنَّ الْبَيْتَةَ فِي الْأَدَاءِ بِقَصْدِ الدَّافِعِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ يَوْمِي إِلَى تَرْجِيحِهَا كَلَامُ الرُّوضَةِ وَصَحَّحَهَا الرَّبْعِيُّ فِي آخِرِ بَابِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ وَالْمُصَنِّفُ فِي تَضْحِيحِهِ وَصَحَّحَهَا الْإِسْنَوِيُّ وَإِنْ حُكِيَ فِي الرُّوضَةِ طَرِيقَةُ أُخْرَى أَنَّهُ يُسَالُ الْجَلَادُ فَإِنْ قَالَ ظَنَنْتُهَا الْيَمِينَ أو أَنَّهَا تُجَزِي عَنْهَا وَخَلَفَ لَزِمَتَهُ الدِّيَةُ وَأَجْزَأَتْ. أو عَلِمْتُهَا الْيَسَارَ وَأَنَّهَا لَا تُجَزِي لَزِمَتِهِ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُخْرِجُ بَذْلَهَا أي: عَنِ الْيَمِينِ أو إِبَاحَهَا وَلَمْ تُجْزِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ الْمُخْرِجُ ظَنَنْتُهَا الْيُمْنَى إلخ مُتَعَمِّدٌ أي: وَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَلَادِ فِي الْحَالَيْنِ اه. وَقَالَ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ الطَّرِيقَتَيْنِ مُقَدِّمًا لِلثَّانِيَةِ مَعَ زِيَادَةِ بَسْطِهِ نَصُّهُ وَهِيَ أَيِ الْأُولَى فِي كَلَامِهِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الثَّانِيَةَ اه. وَكَلَامُ الشَّارِحِ يَوْمِي إِلَى تَرْجِيحِهَا خِلَافًا لِلتَّهْيِيةِ.

### باب قاطع الطريق

قُودَ: (سَمِيَّ بِذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا دِمِّي فِي الْمُغْنِي. قُودَ: (يَبْرُوزُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا دِمِّي فِي التَّهْيِيةِ.

قُودَ: (يَبْرُوزُهُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِهِ. قُودَ: (لأخذ مالٍ إلخ) أي: أو إِمْرَأةً أو امْرُؤًا لِلتَّمَتُّعِ كَمَا يَأْتِي. قُودَ: (أو إزهابٍ) أي: إِخَافَةٍ. قُودَ: (مُكَاثِرَةٍ) أي: مُجَاهَرَةٍ وَنَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ اه. بُعْثِرَ مِي. قُودَ: (مع عدمِ الغوثِ) أي مع البُعْدِ عَنِ الْغَوْثِ نَهَاءً وَمُغْنِي أَيِ وَلَوْ حُكْمًا كَمَا لَوْ دَخَلُوا دَارًا وَمَتَمَّوْا أَهْلَهَا مِنْ

وَرَسُولُهُ ﴿المائدة: ٣٣﴾ الآية إِذِ الْفُقَهَاءُ وَجْهَهُوُ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ بِدَلِيلٍ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠] فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَتَقَيَّدُ بِقُدْرَةِ وَدَفْعِ الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ (هُوَ مُسْلِمٌ) لَا حَرْبِيٌّ وَهُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَرَّرٍ لِأَحْكَامِنَا فَلَا يَضْمَنُ نَفْسًا وَلَا مَالًا وَمِثْلُهُ فِي عَدَمِ كَوْنِهِ قَاطِعًا لِّلْمُعَاهَدَةِ وَالتَّسَاتُغِ، وَلَا ذِمِّيٍّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّوْخِيِّ وَابْنِ الرَّفْعَةِ عَمَلًا بِمَقْتَضَى سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ لَكِنِ أَطَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي رَدِّهِ وَأَنَّ الْمَنْصُوصَ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ فِيمَا يَأْتِي وَمِثْلُهُ الْمُزْتَدُّ، وَقَدْ يُوجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا أَشَدَّ مِنْ أَحْكَامِ الْقُطَاعِ كَانْتِقَاضِ عَهْدِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا يَأْتِي الْمُقْتَضَى لِاسْتِبَاحَةِ مَالِهِ وَدَمِهِ وَكَقْتْلِ الثَّانِي وَتَصْيِيرِ مَالِهِ نَيْقًا لَنَا، وَضْمَانَهُ لِلنَّفْسِ وَالْمَالِ (مُكَلَّفٌ) أَوْ سَكْرَانٌ مُخْتَارٌ، وَلَوْ قَتَلْنَا وَامْرَأَةً فَلَا عُقُوبَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ وَإِنْ ضَمِنُوا النَّفْسَ وَالْمَالَ (لَهُ شُرْكَاءُ) أَيِ قُوَّةٍ وَقُدْرَةٍ وَلَوْ وَاحِدًا يَغْلِبُ جَمْعًا أَوْ يُسَاوِيهِمْ، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِلنَّفْسِ أَوْ الْبُضْعِ أَوْ الْمَالِ مُجَاهِرًا.....

الِاسْتِغْنَاءُ اهـ. ع ش. ٥. قُود: (إِذِ الْفُقَهَاءُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ نَزَلَتْ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ لَا فِي الْكُفَّارِ وَاحْتِجَاوْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ ﴿المائدة: ٣٤﴾ آيَةُ إِذِ الْمُرَادُ التَّوْبَةُ عَنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَلَوْ كَانَ الْكُفَّارُ لَكَانَتْ تَوْبَتُهُمْ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ دَافِعٌ لِلْعُقُوبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ وَبَعْدَهَا اهـ. ٥. قُود: (بِدَلِيلٍ) ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ أَيِ: آيَةِ. ٥. قُود: (وَيُدْفَعُ الْخ) عُطِفَ عَلَى يَتَقَيَّدُ بِقُدْرَةٍ وَلَوْ عَكَسَ كَانَ أَوَّلَى. ٥. قُود: (فَلَا يَضْمَنُ نَفْسًا وَلَا مَالًا) أَيِ: اتَّلَفَهُ أَوْ تَلَفَ بِيَدِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا أَخَذَهُ بَاقِيًا وَأَمَكَّنَ نَزْعَهُ مِنْهُ نَزَعَ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم. ٥. قُود: (وَلَا ذِمِّيٍّ الْخ) عُطِفَ عَلَى لَا حَرْبِيٍّ. ٥. قُود: (وَأَنَّ الْمَنْصُوصَ الْمُعْتَمَدَ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. ٥. قُود: (وَقَدْ يُوجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا الْخ) هَذَا لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا اهـ. سَم. ٥. قُود: (وَضْمَانِهِ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَتْلِ الثَّانِي. ٥. قُود: (أَوْ سَكْرَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ يُسَاوِيهِمْ وَفِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الْبُضْعِ. ٥. قُود: (أَوْ سَكْرَانٌ) أَيِ مُتَعَدٍّ. ٥. قُود: (وَقُدْرَةٍ) عُطِفَ تَفْسِيرُ اهـ. ع ش. ٥. قُود: (وَلَوْ وَاحِدًا) وَلَوْ أَتَى يَغْلِبُ جَمْعًا أَيِ: إِذَا كَانَ لَهُ فَضْلُ قُوَّةٍ يَغْلِبُ بِهَا الْجَمَاعَةُ وَكَذَا الْخَارِجُ بِغَيْرِ سِلَاحٍ إِنْ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ يَغْلِبُ بِهَا الْجَمَاعَةُ وَلَوْ بِاللَّكْزِ وَالضَّرْبِ بِجَمْعِ الْكَفِّ وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ أَلْفٍ مُغْنِي وَأَسْتَى. ٥. قُود: (وَقَدْ تَعَرَّضَ الْخ) أَيِ مَعَ الْبُعْدِ عَنِ الْغَوِثِ كَمَا يُقَالُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ وَقَعْدِ الْغَوِثِ الْخ اهـ. مُغْنِي. ٥. قُود: (لِلنَّفْسِ أَوْ الْبُضْعِ الْخ) هَلَا قَالَ أَوْ لِلزَّهَابِ اهـ. رَشِيدِي. ٥. قُود: (أَوْ الْبُضْعِ) لَمْ يَجْعَلُوا فِيمَا يَأْتِي لِلْمُتَعَرِّضِ لِلْبُضْعِ حُكْمًا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ خِيَّتِ كَوْنِهِ قَاطِعٌ طَرِيقٍ وَعَلَيْهِ فَحُكْمُهُ كَغَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِي وَانْظُرِ الْمُتَعَرِّضَ لِلْبُضْعِ فَقَطُّ هَلْ لَهُ حُكْمٌ يَخْصُهُ أَوْ هُوَ دَاخِلٌ فِي التَّعَرُّضِ لِلنَّفْسِ فَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ فَلَيْمَ نَصَّ عَلَيْهِ اهـ.

### بَابُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ

٥. قُود: (وَقَدْ يُوجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ لِهَذَيْنِ أَحْكَامًا الْخ) هَذَا لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا.

(لا مختلسون يتعوضون لآخر قافلة) • نلاً (يعتمدون الهرب) لانتفاء الشؤكة فحكمهم قوداً وضماناً كغيرهم والفرق أن ذا الشؤكة يميز دَفْعُهُ بغير السلطان فغلطت عقوبته ردعاً له بخلاف نحو المختلس.

(والذين يغلبون شزيمة بقوتهم قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشؤكة بالنسبة إليهم (لا لقافلة عظيمة) إذ لا قوة لهم بالنسبة إليهم فا شؤكة أمر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع بقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعاً؛ لأنهم مضطرون فلم يضدروا ما فعله أولئك عن شؤكتهم بل عن تفريط الآخرين كذا أطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بأن مجرد العدد والغلبة لا تحصل الشؤكة بل لا بد منه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالباً فليسوا مضطرين ولا ينبغي أن يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعاً انتهى واعتمده جمع وعليه.....

• قول (سني): (لا مختلسون إلخ) عبارة المُنْهَى وخَرَجَ بالشؤكة ما تضمنه قوله لا مختلسون قليلون يتعوضون لآخر قافلة عظيمة يعتمدون البرب بركض الخيل أو نحوها أو العدو على الأقدام أو نحو ذلك فليسوا قطاعاً.

(تنبيه): قوله لآخر قافلة جرى على الباب وليس بقيد بل حكم التعرض لأولها وجوانبها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لا ما دهم على الشؤكة فلا تعد أهل القافلة مقصرين؛ لأن القافلة لا تجتمع كلمتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اهـ.

• قول (سني): (شزيمة) بذال متعجمة طائفة من الناس اهـ. مُنْهَى. • قول (سني): (قطاع في حقهم) أي: وإن هربوا منهم وتركوا الأموال ليعلمهم؛ بنجر أنفسهم عن مقاربتهم.

(تنبيه): لو ساقهم اللصوص مع الأمن إلى ديارهم كانوا قطاعاً في حقهم أيضاً كما قاله إبراهيم المروزي اهـ. مُنْهَى (قولهم إليهم) أي: لجماعة البسيرة اهـ. مُنْهَى.

• قول (سني): (لا لقافلة عظيمة) أي: لا قطاع في حقهم اهـ. مُنْهَى. • قول: (فلو وجدت إلخ) عبارة النهاية فلو فقدت إلخ وهي المناسبة للثقل الآتي. • قول: (بقاومونهم) أي: يقديرون على دفعهم اهـ. مُنْهَى. • قول: (حتى أخذوهم إلخ) عبارة المُنْهَى حتى قتلوا وأخذت أموالهم فمتهبون لا قطاع وإن كانوا ضامين لما أخذوه اهـ. • قول: (آذا أطلقوه لكن بحث إلخ) يُمكن حُلُّ الإطلاق على ما إذا تمكنا من الدفع لتوفر أسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا تلك الأسباب وأعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اهـ. سم. • قول: (واختصة) أي: البحث.

• قول: (كذا أطلقوه لكن بحث فيه الشبخان إلخ) يُمكن حُلُّ الإطلاق على ما إذا تمكنا من الدفع لتوفر أسباب ذلك من اجتماع الكلمة وبغيره لكنهم أهملوا تلك الأسباب، وأعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين.

فالشُّوكَةُ يَكْفِي فِيهَا فَرْضُ الْمُقَاوَمَةِ بِتَقْدِيرِ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ وَمَا مَرَّ مَعَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقَيْنِي صَرَحَ بِهِ فَإِنَّهُ اعْتَرَضَ قَوْلَهُمَا عَنْ تَصْحِيحِ الْإِمَامِ وَجَزَمَ الْغَزَالِي لَوْ نَأَلَتْ كُلُّ مِنَ الْأُخْرَى قَطُّعًا، بَأَنَّ الَّذِي ظَهَرَ لَهُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُ مَتَى كَانَ احْتِمَالُ غَلْبَةِ الْقَطُّعِ غَيْرَ نَادِرٍ فِي حَقِّهِمْ كَفَى فِي إِبْثَاتِ عُقُوبَةِ الْقَاطِعِ فِي حَقِّهِمْ غَلْبُوا أَمْ غَلْبُوا لِاحْتِمَالِ إِخَافَةِ السَّبِيلِ بِهِمْ (وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْثٌ) يَمْنَعُ شَوْكَتَهُمْ لَوْ اسْتَفَاتُوا (لِيشُوا) وَفِي نُسْخَةٍ لَيْسَ فَالضَّمِيرُ لِلْمَذْكُورِ وَهُوَ ذُو الشُّوكَةِ وَلِكُونِهِ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ رَاعَاهُ فِي قَوْلِهِ (بِقَطُّعٍ) بَلْ مُنْتَهَبُونَ (وَقَدْ غَوِثَ) يَكُونُ لِلْبَغْدِ عَنْ الْعُمَرَانِ أَوْ السُّلْطَانِ (أَوْ لِضَغْفٍ) بِأَهْلِ الْعُمَرَانِ أَوْ بِالسُّلْطَانِ أَوْ بِغَيْرِهِمَا كَانَ دَخَلَ جَمْعٌ دَارًا وَشَهَرًا السَّلَاحَ وَمَنَعُوا أَهْلَهَا مِنَ الِاسْتِفَاتَةِ فَهِيَ قَطُّعٌ فِي حَقِّهِمْ وَإِنْ كَانُوا بِخَضِرَةِ السُّلْطَانِ وَقُوَّتِهِ (وَقَدْ يَغْلِبُونَ وَالحَالَةُ هَذِهِ) أَيِ وَقَدْ ضَعُفَ السُّلْطَانُ أَوْ بَعْدَ هُوَ أَوْ أَعْوَانُهُ (فِي بَلَدٍ) لَعَدِمَ مَنْ يُقَاوِمُهُمْ مِنْ أَهْلِهَا (فَهُمْ قَطُّعٌ) كَالَّذِينَ بِالصَّخْرَاءِ وَأُولَى لِعِظَمِ جَرَائِهِمْ.

• قَوْلُهُ: (فَالشُّوكَةُ يَكْفِي فِيهَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَتَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ شَرْطَ الْقَطُّعِ اتِّفَاقُ الْكَلِمَةِ وَمَتَّبِعُ مَطَاعٍ وَالْعَزْمُ عَلَى الْقِتَالِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَلْ الشَّرْطُ الْقُوَّةُ وَالْغَلْبَةُ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْصُلُ غَالِبًا إِلَّا بِمَا ذَكَرَ انْتَهَى اهـ. سـمـ. قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ مَعَهُ) أَيِ: مِنْ الْمَطَاعِ وَالْعَزْمِ.

• قَوْلُهُ: (قَوْلَهُمَا) أَيِ: الشَّيْخَيْنِ أَيِ: مَقْهُومُهُ. قَوْلُهُ: (لَوْ نَأَلَتْ كُلُّ مِنَ الْأُخْرَى قَطُّعًا) مَقُولُ الْقَوْلِ.

• قَوْلُهُ: (بَأَنَّ الَّذِي ظَهَرَ لَهُ) مَتَّعَلِقٌ بِاعْتَرَضَ. قَوْلُهُ: (بَلْ مُنْتَهَبُونَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

• قَوْلُهُ: (أَوْ السُّلْطَانُ) قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ الْوَجْهَ هُنَا وَفِي نَظِيرِهِ الْآتِي التَّخْبِيرُ بِالْوَاوِ أَيِ: كَمَا فِي الْمُغْنَى أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَوْجُودَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ رَشِيدِي وَعَ شـ. قَوْلُهُ: (وَمَنَعُوا أَهْلَهَا الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْتُونَ لِلسَّرِقَةِ الْمُسَمَّوْنَ بِالْمُنِيرِ فِي زَمَانِنَا فَهِيَ قَطُّعٌ طَرِيقٍ وَالْمُنِيرُ كَمَسْجِدٍ وَمَقُودٍ خَيْلٍ مِنَ الْيَاثَةِ إِلَى الْيَاثَتَيْنِ اهـ. ع شـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ وَمَنَعُوا هَذَا قَدْ يَخْرُجُ اللَّصُوصُ الْمُسْتَعِينُ بِالْمُنِيرِ إِذَا جَاهَرُوا وَلَمْ يَمْنَعُوا الْإِسْفَانَةَ اهـ. وَجِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ هَلْ يُغْتَبَرُ الْمَنْعُ بِالْفِعْلِ أَوْ يَكْفِي أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَفَاتُوا لَا وَقَعُوا بِهِمْ نَحْوُ قَتْلِ مَحَلٍّ تَأْمَلِ اهـ. أَقُولُ أَخَذْنَا مِمَّا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنَى فِي حَاشِيَةِ قَوْلِ الْمَثْنِ قَطُّعٌ فِي حَقِّهِمْ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ.

• قَوْلُهُ (وَقَدْ يَغْلِبُونَ) أَيِ: ذُو الشُّوكَةِ اهـ. مُغْنَى. قَوْلُهُ: (كَالَّذِينَ بِالصَّخْرَاءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى لَوْ جُودَ الشَّرْطُ فِيهِمْ وَلَا تَهْمُ إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْحَدُّ فِي الصَّخْرَاءِ وَهِيَ مَوْضِعُ الْخَوْفِ فَلَأَنْ يَجِبَ فِي الْبَلَدِ وَهِيَ مَوْضِعُ الْأَمْنِ أُولَى لِعِظَمِ جَرَائِهِمْ.

(تَنْبِيْهُ): أَشْفَرَ كَلَامُهُ بَأَنَّهُ لَوْ تَسَاوَتَ الْفِرْقَتَانِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حُكْمُ قَطُّعِ الطَّرِيقِ لَكِنْ الْأَصَحُّ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا خِلَافُهُ اهـ.

• قَوْلُهُ: (بِتَقْدِيرِ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَتَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ شَرْطَ الْقَطُّعِ اتِّفَاقُ الْكَلِمَةِ وَمَتَّبِعُ مَطَاعٍ وَالْعَزْمُ عَلَى الْقِتَالِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ السُّلْطَانِ) لَعَلَّ الْوَجْهَ التَّخْبِيرُ بِالْوَاوِ، وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ السُّلْطَانِ، وَتَصْحِيحُ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ وَجُودَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَقَطُّ.

(ولو علم الإمام قوماً يخيفون الطريق) أو واحدًا (ولم يأخذوا مالاً) نصابًا (ولا) قتلوا (نفساً عززهم) وجوبًا ما لم ير المصلحة في تركه كما يؤخذ مما يأتي في التزير (بخبس وغيره) ردعًا لهم عن هذه الوزلة العظيمة وبالخبس فُسِّرَ لتقي في الآية ومن ثم كان أولى من غيره فلا يتعين وله جمع غيره معه كما اقتضاه المتن وجمع في قدره وقدر غيره وجنسه لِرأي الإمام والأولى أن يستدبره إلى أن تظهر توبته وأن يكون بغير بلبه وأفهم قوله علم أن له الحكم بعلمه هنا إما فيه من حق آدمي (وإذا أخذ القاطع يهـ ب السرقه) ولو لجمع اشتركوا فيه وأخذ جزؤه وتفتتير

قول (سني): (قوماً الخ) أي: ولو كانوا يركلون أه. ع ش. فود: (واحدًا) عطف على قوماً.  
 فود: (مالاً نصابًا) أي: وإن أخذوا دونه ويتبني أن يقال أو أخذوا نصابًا مع فقد بقية شروط السرقة أه. سم. فود: (ما لم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي: التزك كان علم أنه إن عززه زاد في الطلbian وأدى من قدر على إيدائه أه. ع س. فود: (ومن ثم) أي: من أجل التفسير بذلك. فود: (فلا يتعين الخ) تفرغ على الأولوية. فود: (جمع غيره) أي: غير الخبس. فود: (في قدره) أي: الخبس. فود: (لِرأي الإمام الخ) فلا يترك الخبس بمدة بل يستندم حتى تظهر توبته وقيل يقدر بسنة أشهر ينقص منها شيئًا لئلا يزيد على تغيب الحر في الزنا أه. معني. فود: (وأن يكون بغير بلبه) أي: ووفقًا مع ظاهر الآية أه. رشدي ولأنه أخوط وأبلغ في الزجر كما نبه عليه المعني. فود: (أن له الحكم الخ) أي: الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من إفعال كلام المصنف أما الحكم عليهم بالقتل أو القطع فظاهر أنه لا بد فيه من إثبات فليراجع أه. رشدي. فود: (هنا) أي: وإن قلنا بأن الأصح أن القاضي لا يقطع بعلمه في حدود الله تعالى أه. معني.

قول (سني): (وإذا أخذ القاطع) أي: واحدًا أو أكثر أه. معني. فود: (ولو لجمع) إلى قوله على أنهم صرحوا في النهاية إلا قوله أي بعد المال كما هو ظاهر مما مر. فود: (اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوع أو الأعم حتى لو أخذ من كل شيئًا وكان المجموع يبلغ نصابًا قطع الأخذ؟ فيه نظر ولا يبعد الثاني تغليبًا عليهم لكن قياس ما في السرقة الأول ويؤيده أنهم عللوا القطع بالمشتراك بأن لكل واحد من الشركاء أن يدعي بجميع الما وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعي بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة أن القاطعين لو اشتركوا في الأخذ اشترط أن يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ لو وزع على عددهم وإلا فلا أه. ع ش. فود: (وأخذ جزؤه) مغلوط على قول المصنف أخذ القاطع أه. رشدي ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه. فود: (وتفتتير) إلى قوله على أنهم صرحوا في المعني إلا قوله فإن قلت إلى من غير شبهة وقوله أي: بعد الاندمال كما هو

فود: (نصابًا) وإن أخذوا دونه. فود: (نصابًا) زائد على ما في شرح الروض والعباب وغيرهما وهو قيد ظاهر بل يتبني أن يقال: أو أخذوا نصابًا مع فقد بقية شروط السرقة فليتناول.

قيمة محل الأخذ بفرض أن لا قطاع ثم إن كان محل بيع ولا فأقرب محل بيع إليه من جزؤه كأن يكون معه أو بشره ملاحظ بشرطه السابق من قوته أو قوته على الاستغاثه فإن قلت القوة والقدره تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لجق عوث لو استغيت لم يكونوا قطاعا قلت ممنوع؛ لأننا لا نعتبرهما في الحالة الزاينة بل بتقدير كونه سارقا ولا يلزم من وجودهما بهذا التقدير منعهما بوصف قطع الطريق؛ لأن أذننى قوة أو استغاثه تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق إلا قوة أو استغاثه تقاوم شوكته من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة، ويثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة.....

ظاهر مما مر. هـ. قوله: (ثم) أي: في محل الأخذ. هـ. قوله: (من جزؤه) متعلق بقول المصنف أخذ وكذا قوله: (من غير شبهة متعلق به. اهـ. رشيدي عبارة المنهج مع شرحه أو بأخذ نصاب بقيد زنهما بقولي بلا شبهة من جزر الخ. هـ. قوله: (كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حافظ أو كانت الجمال مقطورة ولم تتعهد كما شرط في السرقة لم يجب القطع. اهـ. مضي. هـ. قوله: (لأننا لا نغيب الخ) عبارة النهاية إذ القوة والقدره بالنسبة للجزر غيرهما بالنسبة لقطع الطريق؛ لأنه لا بد فيه من خصوص الشوك ونحوها كما علم مما مر بخلاف الجزر يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وإن لم يقاوم السارق. اهـ. هـ. قوله: (لأن أذننى قوة أو استغاثه) أي صرفها في الخارج وبه يتدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه أن يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق. اهـ. المبني على إرادة القدره عليها بدون صرفها وإجرائها في الخارج. هـ. قوله: (تمنع) أي كل منهما. اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أي السرقة عبارة الأستى والمضي قال الأذرعى: وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دغوى المالك ونحوه من المسقطات ويتبني أن يأتي فيه ما مر في السرقة. اهـ. هـ. قوله: (ويثبت ذلك) أي قطع الطريق. اهـ. ع. ش. والاولى أخذ القاطع للنصاب.

هـ. قوله: (برجلين) وإقراره كما يأتي عن المضي. هـ. قوله: (وطلب المالك) هو بصيغة الفعل عطفت على قول المصنف أخذ. اهـ. رشيدي. هـ. قوله: (نظير ما مر الخ) أي: فترك المصنف له إحالة على ما مر في السرقة. اهـ. ع. ش.

هـ. قوله: (لأن أذننى قوة أو استغاثه تمنع وصف السرقة الخ) هذا الكلام قد يفيد أن الملاحظ لو قدر على استغاثه يئالي بها السارق في حد ذاته ولا يئالي بها في تلك الحالة لقوة ما معه من الأغوان الذين يضرر معاوتهم ثبتت السرقة الموجبة للقطع فليراجع. هـ. قوله: (تمنع وصف السرقة) لعل الوجه أن يقال بدل هذا توجد معه السرقة أو تتحقق معه الجزئية المتحقق معها السرقة والآن فالأذننى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشروطها فليأمل. هـ. قوله: (يف) (تمنع وصف الخ) لعل الوجه أن يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق م.

(قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى) لِلْمَالِ كَالسَّرِقَةِ (وَرِ فَلَهُ الْيُسْرَى) لِلْمُحَازَبَةِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ حَدٌّ وَاحِدٌ وَخَوْلَفَ بَيْنَهُمَا لِقَلَّا تَقَوَّتِ الْمَنْفَعَةُ كُلُّهَا مِنْ - يَنْبِ وَاحِدٌ وَلَوْ قُفِّدَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَوْ قَبْلَ أَخْذِ الْمَالِ وَلَوْ لِيَسْلُلِيهَا وَعَدِمَ أَمِنْ نَزَفِ الدَّمِ اكْتَفَى الْآخَرَى وَلَوْ عَكَسَ ذَلِكَ بِأَنْ قَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى وَرَجَلَهُ الْيُمْنَى أَسَاءَ وَاعْتَدَّ بِهِ لِيَصْدَقَ الْآيَةُ بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَ مَعَ يُمْنَاهُ رَجَلَهُ الْيُمْنَى فَيَلْزُمُهُ قَوْدُهَا بِشَرْطِهِ وَلَا يَذِئْتُهَا، فَتُقَطَّعُ رَجَلُهُ الْيُسْرَى أَيْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ إِجْزَاءُ قَطْعِ الْيَدِ الْيُسْرَى، أَوَّلُ سَرِقَةٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْيُمْنَى عَلَيْهَا بِالْاجْتِهَادِ وَلَا قَائِلَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا فَيُرَدُّ بِأَنْ فِي هَذِهِ نَصًّا عَلَى الْيُمْنَى وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ السَّابِقُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى أَهَمِّ صَرَحُوا بِوُقُوعِ الْيُسْرَى حُدِّ الدَّفْشَةِ أَوْ نَحْوِهَا.....

• قول (سني): (قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى) دَفْعَةٌ أَوْ عَلَى الْوَلَاءِ. ه. مُغْنِي. • قود: (ولو لِيَسْلُلِيهَا إلخ) أَيْ: فَالْمُرَادُ بِالْفَقْدِ مَا يَشْمَلُ الْحُكْمِي. د. قود: (هو حَدٌّ وَاحِدٌ) أَيْ: قَطَعَهُمَا وَيُحَسِّمُ مَوْضِعَ الْقَطْعِ كَمَا فِي السَّارِقِ وَيَجُوزُ أَنْ تُحَسِّمَ الْيَدُ ثُمَّ تُقَطَّعَ الرَّجُلُ وَأَنْ تُقَطَّعَا مَعًا ثُمَّ يُحَسِّمَا نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَأَنْ تُقَطَّعَا إلخ ظَاهِرُهُ وَإِنْ خِيفَ هَلَاكُهُ وَبَوَّجَهُ بِأَنَّهُ حَدٌّ وَاحِدٌ فَلَا يَجِبُ تَفْرِيقُهُ. ه. قود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَ إلخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الضَّمَانِ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ مَعًا أَوْ رَجُلَيْهِ مَعًا؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ قِيَظَمَنَ الْيَدِ الْيُسْرَى وَالرَّجُلَ الْيُمْنَى. ه. ع ش. • قود: (بِشَرْطِهِ) عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ تَعَمَّدَهُ. ه. قود: (وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ إلخ) أَيْ: قَوْلُهُ وَلَوْ عَكَسَ ذَلِكَ إلخ عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي وَالْفَرْقُ أَنْ قَطَعَهُمَا مِنْ خِلَافِ نَصٍّ يَوْجِبُ خِلَالَهُ الضَّمَانُ وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى اجْتِهَادٌ يَنْسَقُطُ بِمُحَالَفَتِهِ الضَّمَانُ ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالتَّوْبَانِيُّ قَالَ نَزَّكَشِي وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ فِي السَّرِقَةِ يَدَهُ الْيُسْرَى فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى عَامِدًا أَجْزَاءً؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْيُمْنَى عَلَيْهَا إلخ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مِنَ الْإِجْزَاءِ. • قود: (فَيُرَدُّ إلخ) تَفْصِيلُهُ بِالْمَضَارِعِ يَأْتِي عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِيَّاهُ مَعَ أَنَّهُ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَلَقَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَوَارِدِ الْخَطِ. ه. س. • قود: (وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ) أَيْ: فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا نِهَابَةً وَمُغْنِي.

• قود: (ولو قُفِّدَتْ إِحْدَاهُمَا إلخ) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَيُقَطَّعُ بَرُيْعٌ دِينَارٌ وَلَوْ لِيَجْمَعَ وَيُرَدُّهُ كَالسَّرِقَةِ. • قود: (يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجَلَهُ الْيُسْرَى) أَوْ مَا بَقِيَ وَالْآخَرِيَّانِ إِنْ قُفِّدَتَا أَوْ عَادَ. ه. قود: (فَيُرَدُّ بِأَنْ إلخ) تَفْصِيلُهُ بِالْمَضَارِعِ يَأْتِي عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِيَّاهُ مَعَ أَنَّهُ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَلَقَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَوَارِدِ الْمَنَاطِرِ. • قود: (أَيْضًا فَيُرَدُّ) أَنَّ فِي هَذِهِ نَصًّا عَلَى الْيُمْنَى وَهُوَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ إلخ) أَقُولُ يُرَدُّ عَلَى هَذَا الرَّدُّ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي حُكْمٍ تَحْتَيْنِ، وَالْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ عَامَّةٌ لِلْيَمِينِ وَالْيُسْرَى وَالْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ خَاصَّةٌ بِالْيَمِينِ فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ إِفْرَادٍ بِمَعْنَى أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِهِ وَذَلِكَ لَا يَخْصُصُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ مِنْ بَابِ الِئَامِ وَالْخَاصُّ حَتَّى يَكُونَ الشَّاذَّةُ مِنَ الْقَبِيلِ الْمَذْكُورِ بَلْ هُمَا مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمَقِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا.



(فإن) فُقدنا قبل الأخذ أو (عاده) ثانياً بعد قطعهما إلى أخذ المال (فيسراه ويُنْفَاه) يُقَطَّعَانِ لِلآيَةِ. (وإن قُتل) قتلاً يُوجِبُ القَوْدَ وإن كان القتلُ بِجُرْحٍ مات منه بعد أُلَامٍ قبل الظَمَرِ به والتوبة (قُتلَ عَشَمًا)؛ لأنَّ المُحَارَبَةَ تُفِيدُ زيادةً ولا زيادةً هنا إلا التَحْتُمُ فلا يَسْقُطُ بِغَفْوِ مُسْتَحِقِّ القَوْدِ ويستوفيه الإمامُ لأنَّه حقُّ الله تعالى، قال البندنجي وإنما يَتَحْتُمُ إن قُتل لأخذ المالِ واعتمده البلقيني وعندي فيه وقفة (وإن قُتل) قتلاً يُوجِبُ القَوْدَ (وأخذ مالاً) نصاباً كما قالاه وإن نازع فيه البلقيني (قُتلَ) بلا قطع (ثم) غُسِّلَ ثم كُفِّنَ ثم صُلِّيَ عليه ثم (صُلِبَ) مُكَفَّتًا مُعْتَرِضًا على نحو حَشْبَةٍ ولا يُقَدِّمُ الصَّلْبَ على القتلِ؛ لأنَّه زيادةٌ تعذيبٍ وقياسُ اشتراطِ النَّصَابِ هنا في الصَّلْبِ اشتراطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ واعتمادُ الزَّرْكَشِيِّ قطعِ الماوَزِدِيِّ بأنَّه لا يَشْتَرِطُ هنا الجزرُ زَدَ بأنَّ الماوَزِدِيَّ لا يَشْتَرِطُ هنا النَّصَابَ فأولى الجزرُ (ثلاثاً) من الأُلَامِ بِلَالِهَا وجوباً لِيَشْتَهَرَ الحالُ ويَسَمَّ التَّكَالُ وحذفُ النَّاءِ لِحَذْفِ المَعْدُودِ سائِغٌ (ثم يُنْزَلُ).....

• فَوَدَ: (فإن فُقدنا) إلى قوله وقياسٌ في النهايةِ إلَّا قوله وعندي فيه وقفة. • فَوَدَ: (قبل الأخذ) أي: أما لو فُقدنا بَعْدَهُ فلا قَطْعَ لِلْأَخْرَجَيْنِ كما تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فيما لو سَرَقَ فَسَقَطَ يَدُهُ وفي سَمٍ على حَجٍّ عن شَرْحِ الرُّوضِ أو بَعْدَهُ سَقَطَ القَطْعُ كما في السَّرِقَةِ اه. وقد يُشِيرُ بِذلك قولُ الشَّارِحِ السَّابِقِ ولو قيل أَخَذَ المالَ اه. ع ش. • فَوَدَ: (يُقَطَّعَانِ) الأولى الثَّانِيَةُ. • فَوَدَ: (المَتْنِ وإن قُتلَ) أي: وَلَمْ يَأْخُذْ مالاً اه. مُغْنِي. • فَوَدَ: (فلا يوجِبُ القَوْدَ) عبارةٌ المُغْنِي مَقْصُوماً مُكَافِئاً لَهُ عَمْدًا كما يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي أما إذا قُتِلَ غَيْرُ مَقْصُومٍ أو غَيْرُ مُكَافِيٍّ لَهُ أو قُتِلَ خَطَأً أو شِبْهَ عَمْدٍ فلا يُقْتَلُ اه. • فَوَدَ: (وإن كان القُتلُ) إلى قوله واغْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ فِي المُغْنِي إلَّا قوله وعندي فيه وقفة وقوله مُعْتَرِضًا. • فَوَدَ: (بَعْدَ أُلَامٍ إلخ) ظَرْفَانِ لِمَاتِ. • فَوَدَ: (بِغَفْوِ مُسْتَحِقِّ القَوْدِ) ولا يَغْفُو السُّلْطَانُ عَمَّنْ لا وارثَ لَهُ اه. مُغْنِي. • فَوَدَ: (لأخذ المالِ) أي: وَلَمْ يَأْخُذْ لِمَا يَأْتِي مِن أَنَّهُ لو قُتِلَ وَأَخَذَ المالَ صُلِبَ مع القتلِ وَيُعْرَفُ كَوْنُ قَتْلِهِ لأخذِ المالِ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ على ذلك اه. ع ش. • فَوَدَ: (نِصَابًا إلخ) عبارةٌ النهايةِ يُقَطَّعُ بِهِ فِي السَّرِقَةِ كما دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمَا اه. • فَوَدَ: (لأنَّه زيادةٌ تَعْذِيبٍ) أي: وقد نَهَى عن تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ قال ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» اه. مُغْنِي. • فَوَدَ: (وَقِيَّاسُ اشْتِراطِ النَّصَابِ إلخ) عبارةٌ المُغْنِي وقياسُ ما سَبَقَ اغْتِيَارُ الْجَزْرِ وَعَدَمُ الشُّبْهِ اه. • فَوَدَ: (اشْتِراطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ) فَيَتَحَصَّلُ أَنَّ الشُّرُوطَ مُغْتَبِرَةً فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي صَمِّ الصَّلْبِ إِلَى الْقَتْلِ دُونَ تَحْتِمِ الْقَتْلِ وَخَدَمَ م ر اه. سَم. • فَوَدَ: (مِنَ الْأُلَامِ) إلى قوله واغْتَرَضَ فِي المُغْنِي إلَّا قوله وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَمَنْ أَعَانَهُمْ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَ: (وَحَذَفَ النَّاءَ) أي: مِنْ ثَلَاثًا وقوله لِحَذْفِ المَعْدُودِ أي: الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْأُلَامُ. • فَوَدَ: (سائِغٌ) أي: كما فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ

• فَوَدَ: (فإن فُقدنا قبل الأخذ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ أو بَعْدَهُ سَقَطَ القَطْعُ كما فِي السَّرِقَةِ اه. • فَوَدَ: (إن قُتلَ لأخذِ المالِ) وظاهرُهُ وإنْ لَمْ يَأْخُذْهُ. • فَوَدَ: (اشْتِراطُ بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّرِقَةِ) فَيَتَحَصَّلُ أَنَّ الشُّرُوطَ مُغْتَبِرَةً فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي صَمِّ الصَّلْبِ إِلَى الْقَتْلِ دُونَ تَحْتِمِ الْقَتْلِ وَخَدَمَ م ر.

إِنْ لَمْ يُخَفِّ تَغْيِيرُهُ قَبْلَهَا وَإِلَّا أَنْزَلَ حَيْدُ (وَقِيلَ يَمُنِي) وَجُوبًا (حَتَّى) يَنْهَرِي (يَسِيلُ صَدِيدُهُ) تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَمَحَلُّ قَتْلِهِ وَصَلْبُهُ مَحَلُّ مُحَارَبَتِهِ إِلَّا أَنْ لَا يَمُرُّ بِهِ مَنْ يَنْزِجُ بِهِ فَأَقْرَبُ مَحَلُّ إِلَيْهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ هَذَا مَنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ (وَفِي قَوْلِي يُصَلَّبُ) حَيًّا (قَلِيلًا لَمْ يُنْزَلْ فَيُقْتَلْ)؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ عُقُوبَةٌ فَيُفْعَلُ بِهِ حَيًّا وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ قَلِيلًا بِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَمْ تُحْكَمْ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ كَانَ أَحَدٌ أَوْ جَمْعٌ ثَلَاثَةٌ مُفْرَوِعَةٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ مَنْ خَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ فَإِذَا خَفِظَ أَنَّ قَلِيلًا مِنْ جُمْلَةٍ هَذَا الْقَوْلُ قَدَمًا، ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَذْنَى زَمَنِ يَنْزِجُ بِهِ عُرْفًا غَيْرُهُ، وَأَفْهَمُ تَرْبِيَةِ الصَّلْبِ عَلَى الْقَتْلِ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ حُتْفَ أَتْفِهِ وَيَقْتُلُهُ لِغَيْرِ هَذِهِ الْجَهَةِ كَقَوْلِهِ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ لِلسَّقُوطِ التَّابِعِ بِسُقُوطِ مَتَبُوعِهِ وَيَمَا تَقَرَّرَ فَسَرَّابُ عَبَّاسٍ ~~يَقْتُلُوا~~ الْآيَةُ فَإِنَّهُ جَعَلَ أَوْ فِيهَا لِلتَّنَوُّعِ دُونَ التَّخْيِيرِ حَيْثُ قَالَ الْمَعْنَى أَنَّ يُقْتَلُوا إِنْ قَتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا مَعَ ذَلِكَ إِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ إِنْ أَخَذُوهُ فَقَطَّ أَوْ يُنْفَوْا إِنْ أَرْعَبُوا وَلَمْ يَأْخُذُوهُ وَهَذَا مِنْهُ بِمَا تَوْقِيفٌ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَوْ لَفَةً وَكِلَاهُمَا مِنْ مِثْلِهِ حُجَّةٌ لَا سِيَّمَا وَهُوَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ. (وَمَنْ أَعَادَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ) وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ (عَزَزَ بِخَبْسٍ وَتَغْرِيْبٍ وَغَيْرِهِمَا) كَسَائِرِ الْمَعَاصِي وَغَيْرُ أَصْنِهِ بَأَوْ وَلَا خِلَافَ بَلِ الْمَدَائِرُ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ نَظِيرُ مَا مَرَّ

ثُمَّ اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سَوَالِهِ أَه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُخَفِّ تَغْيِيرُهُ) أَي: قَبْلَ الثَّلَاثِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ الْمُرَادُ بِالتَّغْيِيرِ هُنَا الْإِنْجَارُ وَتَغْيُورُهُ وَإِلَّا لَمَتَّى حُسِبَتْ جِيْفَةُ الْمَيْتِ ثَلَاثًا حَصَلَ التَّنُّ وَالتَّغْيِيرُ غَالِيًا أَه. نِهَآيَةً. ه. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي: بِأَنَّ خِيْفَةَ قَبْلَ الثَّلَاثِ. ه. قَوْلُهُ: (أَنْزَلَ حَيْدُ) وَحُمِلَ التَّنُّ فِي الثَّلَاثِ عَلَى زَمَنِ الْبَرْدِ وَالْإِعْتِدَالِ أَه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا أَه. نِهَآيَةً.

ه. قَوْلُهُ (سَنِي): (صَدِيدُهُ) وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ مُخْتَلِطًا بِدَمٍ أَه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَي: قَوْلُهُمْ وَمَحَلُّ قَتْلِهِ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (فَإِذَا خَفِظَ) أَي: الشَّيْخَانِ. ه. قَوْلُهُ: (خُتِفَ أَتْفِهِ) أَي: بِلَا سَبَبٍ أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيَمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَتْنِ مِنْ لِقَاطٍ فِي الْأَخِذِ وَتَحْتَمُّ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلِ وَتَحْتَمُّ الْقَتْلُ وَالصَّلْبُ فِيهِمَا. ه. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَي: الْقَتْلُ. ه. قَوْلُهُ: (تَوْقِيفٌ) أَي: تَعْلِيمٌ مِنْهُ ~~بِهِ~~. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَفَةً) قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ لَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهُ أَوْ لِلتَّنَوُّعِ مِمَّا لَا شُبْهًا وَلَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِدَارَتِهِ فِي الْآيَةِ وَلَا طَرِيقَ لِذَلِكَ إِلَّا التَّوْقِيفُ أَه. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ كَابِنِ حَبْرٍ أَنَّ هَذَا الْمُرَادَ فَيَهْمُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الْآيَةِ بِاِغْتِيَابِ اللَّفَةِ؛ أَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْ أَسْرَارِهَا مَا لَا يَفْهَمُهُ غَيْرُهُ أَه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (مِنْ مِثْلِهِ) أَي: ابْنِ عَبَّاسٍ أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَزِدْ) إِلَى قَوْلِي الْمَتْنِ لَوْ مَاتَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ الْمُتَحْتَمُّ وَقَوْلُهُ الْأَصَحُّ تَلَزُّمُهُ الْكِفَارَةَ وَإِلَى قَوْلِي الشَّارِحِ وَنَارَعَ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ الْأَصَحُّ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ) أَي: بِأَنَّ لَمْ يَأْخُذْ مَا لَا يَصَابَا وَلَا قَتْلَ نَفْسًا أَه. مُعْنَى.

ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَفَةً) لَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَ أَوْ تَرِ. لَفَةً لِلتَّنَوُّعِ مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَلَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِدَارَتِهِ فِي الْآيَةِ وَلَا طَرِيقَ لِذَلِكَ إِلَّا التَّوْقِيفُ.

فَيَمَنُ أَخَاوُ الطَّرِيقِ (وَقِيلَ: يَتَمَيَّنُ التَّغْرِيبُ إِلَى حَيْثُ يَرَاهُ) الْإِمَامُ وَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَضْلَحَةُ (وَقَتْلُ الْقَاطِعِ) الْمُتَحْتَمُّ (تَغْلِبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْآدَمِيِّ تَغْلِيبُ حَقِّ الْآدَمِيِّ لِإِنِّائِهِ عَلَى الصَّبِيِّ (وَلَوْ قَوْلُ الْحَدِّ) إِذْ لَا يَصْحُحُ الْمَقْوُ عَنْهُ وَيَسْتَقِلُّ الْإِمَامُ بِاسْتِيفَائِهِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ) الْأَصْحَحُ تَلْزُمُهُ الْكُفَّارَةُ.  
وَلَا يُقْتَلُ بَوْلِيهِ وَذِمِّيٌّ) وَقِيلَ لِلْأَصَالَةِ أَوْ لِعَدَمِ الْكِفَاةِ بَلْ تَلْزُمُهُ الدِّمَةُ أَوْ الْقِيَمَةُ (و) عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا (لَوْ مَاتَ) الْقَاتِلُ بِلَا قَتْلٍ (لَهْدِيَّةً).....

• فَوَدَّ: (الْمُتَحْتَمُّ) خَرَجَ بِهِ قَتْلُهُ لِقَوْدٍ لَا يَتَمَلَّقُ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ وَقَتْلُهُ لِقَوْدٍ يَتَمَلَّقُ بِهِ مَعَ انْتِضَاءِ الشَّرْطِ السَّابِقِ عَنِ الْبُذْنِجِيِّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيٍّ: فَلَيْسَ فِيهِ هَذَا الْجَلَاظُ بَلْ قَتْلُهُ لِقَوْدٍ قَطْعًا. هـ. ع. ش.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (مَعْنَى الْقِصَاصِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِخ) وَلِأَنَّهُ لَوْ قُتِلَ بِلَا مُحَازَبَةٍ بَنَتْ لَوْلِيَهُ الْقِصَاصُ فَكَيْفَ يَخْبِطُ حَقَّهُ بِقَتْلِهِ فِيهَا أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (تَغْلِيبُ حَقِّ الْآدَمِيِّ الْإِخ) وَلَا يُشْكَلُ هَذَا بِمَا مَرَّ مِنْ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى دِينِ الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّ فِي الزَّكَاةِ حَقًّا آدَمِيًّا أَيْضًا فَإِنَّهَا تَجِبُ لِلْأَصْنَافِ فَتَقْدِيمُهَا لَيْسَ لِمَحْضِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِاجْتِمَاعِ الْحَقِّينِ فَقُدِّمَتْ عَلَى مَا فِيهِ حَقٌّ وَاحِدًا. هـ. ع. ش.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (الْحَدِّ) أَيَّ مَعْنَى الْحَدِّ. هـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَيَسْتَقِلُّ الْإِمَامُ بِاسْتِيفَائِهِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ بِدُونِ طَلَبِ الْوَلِيِّ. هـ. زَادَ سَمَ قَالَ فِي الْمُبَابِ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحْقُّونَ صِغَارًا. هـ. • فَوَدَّ: (تَلْزُمُهُ الْكُفَّارَةُ) أَيٍّ: بِنَحْوِ وَلِيهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ بِعَطْفِهِ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُقْتَلُ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَا يُقْتَلُ إِذَا كَانَ حُرًّا بَعِيدًا أَوْ نَحْوِهِ يَمَنُ لَا يُكَافِئُهُ كَابِيهِ وَذِمِّيٌّ وَالْقَاطِعِ مُسْلِمٌ وَتَلْزُمُهُ الْكُفَّارَةُ وَلَوْ قَالَ الضَّمَانُ بِالْمَالِ كَانَ أَعْمًا. هـ.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَا يُقْتَلُ) أَيٍّ: وَالِدٌ بَوْلِيهِ أَيٍّ الَّذِي قَتَلَهُ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ. هـ. مُعْنَى أَيٍّ: وَإِنْ سَقَلَ نِهَابَةً. • فَوَدَّ (سَنِي): (وَذِمِّيٌّ) أَيٍّ: وَلَا ذِمِّيٌّ إِذَا كَانَ هُوَ مُسْلِمًا. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ) أَيٍّ: إِنْ كَانَ هُوَ حُرًّا وَالْآ فَهُوَ قَدْ يَكُونُ قَتْلًا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِي تَعْرِيفِهِ أَوَّلَ الْبَابِ وَلَوْ قَتْلًا وَقَدْ يُقْتَلُ قَتْلًا. هـ. سَمَ قَوْلُهُ الْقَاتِلُ بِلَا قَطْعٍ

• فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ التَّغْرِيبُ) هَذَا قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ التَّغْرِيبَ يَجْمَعُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ. • فَوَدَّ: (وَقَتْلُ الْقَاطِعِ الْمُتَحْتَمُّ) خَرَجَ قَتْلُهُ لِقَوْدٍ لَا يَتَمَلَّقُ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ وَقَتْلُهُ لِقَوْدٍ يَتَمَلَّقُ بِهِ مَعَ انْتِضَاءِ الشَّرْطِ السَّابِقِ عَنِ الْبُذْنِجِيِّ. • فَوَدَّ: (وَيَسْتَقِلُّ الْإِمَامُ بِاسْتِيفَائِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ بِدُونِ طَلَبِ الْوَلِيِّ. هـ. قَالَ فِي الْمُبَابِ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحْقُّونَ صِغَارًا وَقِيَاسُ هَذَا عَدَمُ تَوْقُفِ الْقَطْعِ عَلَى طَلَبِ صَاحِبِ الْمَالِ بِخِلَافِ السَّرِقَةِ، وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ تَوْقُفُهُ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ. هـ. وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَطَلَبُ الْمَالِكِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي السَّرِقَةِ. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ) أَيٍّ: إِنْ كَانَ هُوَ حُرًّا وَالْآ فَهُوَ قَدْ يَكُونُ قَتْلًا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِي تَعْرِيفِهِ أَوَّلَ الْبَابِ وَلَوْ قَتْلًا وَقَدْ يُقْتَلُ قَتْلًا. • فَوَدَّ: (لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ بِلَا قَتْلٍ) أَيٍّ اِفْتِصَاصًا وَالْآ فَلَوْ قَتَلَهُ أَحَدٌ تَعْدِيًّا وَجَبَ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ فِي مَالِهِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَجِبُ دِيَّتُهُ هُوَ لَوَرَّثِيهِ عَلَى قَاتِلِهِ كَمَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَإِذَا قَتَلَهُ أَحَدٌ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ فَلَوَرَّثِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى قَاتِلِهِ

للمقتول في ماله إن كان حرًا وإلا فَيَمْتَهُ (و) عليه أيضًا (لو قتل جمعًا) مَتَا (قُتِلَ بواحد وللباقيين دَهَات) فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا قُتِلَ بِالْأَوَّلِ (و) عليه أيضًا (لو عفا وليه بماله وجب وسقط القصاص ويُقْتَلُ حَدًّا) كما لو وجب قَوْدٌ على مُرْتَدٍّ نَعَفَا عَنْهُ وَلِيُّهُ، وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ الْمَنْصُوصَ وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَلَى الْقَلْبِيِّ بِمَالٍ وَلَا بِغَيْرِهِ وَأَطَالَ فِيهِ (و) عليه أيضًا لو تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطِ الْقَتْلُ (وَلَوْ قُتِلَ بِمُخْطَلٍ أَوْ بِقَطْعِ عُضْوٍ).....

عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الْقَاطِعُ مِنْ غَيْرِ قَتْلِهِ قِصَاصًا اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ الْقَاطِعُ بِلَا قَطْعٍ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ الْقَاطِعُ بِلَا قَطْعٍ صَوَابُهُ الْقَاتِلُ بِلَا قَتْلِ أَيِ: قِصَاصًا اهـ. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ الْقَاتِلُ بِلَا قَطْعٍ كَذَا فِي الْمَوْجُودِ مِنْ نُسْخِ التَّحْفَةِ حَتَّى نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ، كَانَ الظَّاهِرُ بِلَا قَتْلِ وَكَانَهُ وَقَعَ كَذَلِكَ فِي نُسْخَةِ الْمُحَسِّنِيِّ سَمَ وَعِبَارَتُهُ قَوْلُهُ بِلَا قَتْلِ أَيِ: اقْتِصَاصًا وَلاَ: فَلَوْ قَتَلَهُ أَحَدٌ تَعْدِيًا وَجَبَ دِيَةُ الْمَقْتُولِ فِي مَالِهِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتَجِبُ دِيَّتُهُ لِوَرَثَتِهِ عَلَى قَاتِلِهِ اهـ. فَوَدَّ: (لِلْمَقْتُولِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَدْعَى فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ يَخْتَصُّ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ عَمَلُهُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ صَلَحَ عَمَلُهُ وَقَوْلُهُ وَلَا نَظَرُ إِلَى نَعَمَ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ حُرًّا) أَيِ الْمَقْتُولِ وَهَذَا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ الذَّاطِعُ حُرًّا وَإِلَّا لَمْ يَتَأْتِ قَوْلُهُ فِي مَالِهِ بَلْ تَسْقُطُ الدِّيَةُ اهـ. سَمَ. فَوَدَّ: (وَالْأَقْبِيئَةُ) أَيِ مُطْلَقًا اهـ. شَحُّ الْمَنْهَجِ أَيِ: سِوَاةِ مَاتَ الْقَاتِلُ الْحُرُّ بِقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَمُتْ حَلْبِي.

فَوَدَّ (سَمَ): (قُتِلَ بواحد) أَيِ مِنْهُمْ بِالزُّعَةِ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا إِنْخ) الْمَتْنُ صَادِقٌ لِهَذِهِ أَيْضًا مُحَسِّنِي سَمَ وَعَلَيْهِ فَكَانَ تَرْكُ التَّعْرِضِ لِلتَّعْيِينِ فِيهِ لِيُضَوِّجَهُ وَكَانَ الْحَاوِيلُ لِلتَّخْصِيصِ الَّذِي سَلَكَهُ الشَّارِحُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ السَّلَامَةِ مِنَ الْإِبْهَامِ اللَّازِمِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَسِّنِيُّ وَإِنْ كَانَ مُتَدَفِّعًا بِالْوُضُوحِ اهـ. سَبَدَ عَمَرَ. فَوَدَّ: (قُتِلَ بِالْأَوَّلِ) أَيِ: حَتْمًا وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الْمَتْنِ خِلَافَهُ حَتَّى لَوْ عَفَا وَلِيُّهُ لَمْ يَسْقُطِ لِتَحْتِمِهِ اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَمَ): (لَوْ عَفَا وَلِيُّهُ) أَيِ: الْمَقْتُولِ عَنِ الْقِصَاصِ بِمَالٍ أَيِ: عَلَيْهِ صَحَّ وَوَجَبَ أَيِ: الْمَالُ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ (سَمَ): (وَيُقْتَلُ حَدًّا) ظَاهِرُ خُصْمِصِ الْقَتْلِ حَدًّا بِصُورَةِ الْعَفْوِ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ فِيمَا لَوْ قُتِلَ وَلَدَهُ أَوْ ذِمَّتًا أَوْ قِتًا حَدًّا كَمَا لَا يُقْتَلُ قِصَاصًا اهـ. ع ش أَقُولُ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا تَقْيِيدُهُمْ قَوْلَ الْمُصَنَّفِ الْمَارَ وَإِنْ قُتِلَ إِنْخ بِقَوْلِهِمْ قَتْلًا يَوْجِبُ الْقَوْدَ. فَوَدَّ: (وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَعَلَى الثَّانِي فَالْعَفْوُ لَعَوَ كَمَا قَالَاهُ وَإِنْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَعَوَ. عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَاطِعَ لَمْ يَسْتَفِدْ بِالْعَفْوِ شَيْئًا لِتَحْتِمِ قَطْعِهِ بِالْمُحَازَبَةِ اهـ.

فَوَدَّ (سَمَ): (وَلَوْ قُتِلَ) أَيِ: الْقَاطِعُ خُصْمًا بِمُخْطَلٍ أَوْ بِقَطْعِ عُضْوٍ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ اهـ. مُغْنِي.

وَلَا قِصَاصَ لِأَنَّ قَتْلَهُ مُتَحْتَمٌّ وَلَوْ لَمْ يُعَ فِيهِ الْقِصَاصُ لَمْ تَلْزَمَهُ الدِّيَةُ بَلْ مُجَرَّدُ التَّعْزِيرِ لِأَقْبِيئَتِهِ عَلَى الْإِمَامِ اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ حُرًّا) أَيِ الْمَقْتُولِ وَهَذَا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ الْقَاطِعُ حُرًّا وَإِلَّا لَمْ يَتَأْتِ قَوْلُهُ فِي مَالِهِ بَلْ تَسْقُطُ الدِّيَةُ. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَتَلَهُمْ مُرْتَبًا إِنْخ) الْمَتْنُ صَالِحٌ لِهَذِهِ أَيْضًا.

فَعَلَّ بِهِ مَطْلُهُ وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْغَيْنِي بِأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّصُّ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ عَلَيْهِمَا (و) يَخْتَصُّ التَّحْتَمُ بِالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ دُونَ غَيْرِهِمَا فَحِينَئِذٍ (لَوْ جُرِّحَ) جُرْحًا فِيهِ قَوْدٌ كَقَطْعِ يَدٍ (فَانْدَمَلَ) أَوْ قَتَلَ عَقِبَهُ (لَمْ يَخْتَمِ قِصَاصُ) فِيهِ فِي ذَلِكَ الْجُرْحِ (فِي الْأَطْهَرِ) بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمَجْرُوحُ بَيْنَ الْقَوْدِ وَالْمَقْوَرِ عَلَى مَا لَوْ أُغِيرَ؛ لِأَنَّ التَّحْتَمَ تَغْلِيظٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَاخْتَصَّ بِالتَّقْسِ كَالْكَفَّارَةِ أَمَّا إِذَا سَرَى إِلَى التَّقْسِ فَيَتَحْتَمُ الْقَتْلُ كَمَا مَرَّ.

(وَتَسْقُطُ عُقُوبَاتُ تَخْصُ الْقَاطِعِ) مَنْ تَحْتَمُ قَتْلُ وَصَلْبُ وَقَطْعُ رِجْلٍ وَكَذَا يَدٍ وَعِبَارَتُهُ تَشْمَلُهَا؛ لِأَنَّ الْمُخْتَصَّ بِهِ الْقَاطِعُ اجْتِمَاعُ قَطْعِهَامَا فَهُمَا عُقُوبَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ إِذَا سَقَطَ بَعْضُهَا سَقَطَ كُلُّهَا (بِتَوْبَةٍ) عَنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ (قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ عَمَلُهُ لِلآيَةِ بِخِلَافِ مَا لَا يَخْصُهُ كَالْقَوْدِ وَضَمَانِ الْمَالِ (لَا بَعْدَهَا) وَإِنْ صَلَحَ عَمَلُهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِمَفْهُومِ الْآيَةِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (فَعَلَّ بِهِ يَثْلُهُ) أَيِ: تَغْلِيظًا لِلْقِصَاصِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. • قَوْدٌ: (وَنَازَعَ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ عَمَلُهُ وَقَوْلُهُ وَلَا نَظَرَ إِلَى نَعَمٍ. • قَوْدٌ: (وَنَازَعَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَأَنَّ الْخَ بزيادةٍ أَنَّ الرُّضْلِيَّةَ. • قَوْدٌ: (هَلِيْهُمَا) أَيِ: الْقَوْلَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • قَوْدٌ: (دُونَ غَيْرِهِمَا) أَيِ: كَقَتْلِهِ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ. • قَوْدٌ: (جُرْحًا فِيهِ قَوْدٌ) أَيِ: أَمَّا غَيْرُهُ كَجَائِفَةٍ فَوَاجِبُهُ الْمَالُ أَه. مُغْنِي. • قَوْدٌ: (أَوْ قَتَلَ عَقِبَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَوْلُهُ فَانْدَمَلَ يَوْمَهُمْ أَنَّ الْإِنْدِمَالَ قَبْلُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ وَلَيْسَ مُرَادًا قَلْوُ قَطْعِ يَدِهِ ثُمَّ قَتْلُهُ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ جَرَى الْقَوْلَانِ أَيْضًا فِي تَحْتَمِ قِصَاصِ الْيَدِ أَه. • قَوْدٌ: (فِيهِ) يُغْنِي مَا بَعْدَهُ عَنْهُ وَلِذَا اسْقَطَهُ الْمُغْنِي. • قَوْدٌ: (كَالْكَفَّارَةِ) أَيِ: كَفَّارَةُ الْقَتْلِ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِقَتْلِ النَّفْسِ دُونَ الْقَطْعِ أَه. بُجَيْرِمِي.

• قَوْدٌ: (أَمَّا إِذَا سَرَى الْخ) مُخْتَرَزٌ فَانْدَمَلَ. • قَوْدٌ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ فَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا حَتْمًا.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (وَتَسْقُطُ الْخ) وَلَوْ ثَبَّتَ قَطْعُ الطَّرِيقِ وَالْقَتْلُ بِإِقْرَارِهِ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ رُجُوعِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّيْبَةِ فِي أَوَائِلِ الْإِقْرَارِ أَه. مُغْنِي. • قَوْدٌ: (مِنْ تَحْتَمِ الْقَتْلِ) أَيِ: دُونَ أَضْلِ الْقَتْلِ فَلَا يَسْقُطُ بِتَوْبَتِهِ بَلْ يُقْتَلُ قِصَاصًا لَا حُدًّا إِلَّا أَنْ عَفَا عَنْهُ مُنْتَجِئُ الْقِصَاصِ فَيَسْقُطُ قَتْلُهُ حِينَئِذٍ وَقَوْلُهُ وَصَلْبُ إِنْ عُطِفَ عَلَى قَتْلٍ كَانَ الْمَغْنَى وَتَحْتَمُ صَلْبُهُ مَعَ أَنَّ الصَّلْبَ يَسْقُطُ مِنْ أَضْلِهِ فَالْمُنَاسِبُ عَطْفُهُ عَلَى تَحْتَمٍ؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ عُقُوبَةٌ تَخْصُهُ وَقَوْلُهُ وَقَطْعُ رِجْلٍ الْخَ فَيَسْقُطُ قَطْعُ رِجْلِهِ وَبِهِ مَعًا أَه. شَيْخُنَا.

• قَوْدٌ: (وَعِبَارَتُهُ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ يَوْمَهُمْ خِلَافَهُ فَإِنَّ الرَّجُلَ هِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِالْقَاطِعِ وَالْيَدُ تَشَارِكُهُ فِيهَا السَّرِقَةُ أَه. شَيْخُنَا. • قَوْدٌ: (لِأَنَّ الْمُخْتَصَّ بِهِ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ وَقَوْلُهُ الْقَاطِعُ نَائِبٌ فَاعِلِ الْمُخْتَصَّ. • قَوْدٌ: (فَهُمَا) أَيِ: الرَّجُلُ وَالْيَدُ أَه. ع. ش. • قَوْدٌ: (بَعْضُهَا) وَهُوَ هُنَا قَطْعُ الرَّجُلِ لِلْمُحَازَبَةِ وَقَوْلُهُ كُلُّهَا لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْبَاقِي وَهُوَ هُنَا قَطْعُ الْيَدِ. • قَوْدٌ: (لِلْآيَةِ) أَيِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَبَاوَأُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤: ٢٤] الْآيَةُ وَالْمُرَادُ بِمَا قَبْلَ الْقُدْرَةِ أَنْ لَا تَمْتَدَّ إِلَيْهِمْ يَدُ الْإِمَامِ لِهَرَبٍ أَوْ اسْتِخْفَافٍ أَوْ امْتِنَاعٍ أَه. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِمِيِّ الْمُرَادُ بِالْقُدْرَةِ أَنْ يَكُونُوا فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهَا أَنْ يَأْخُذَ الْإِمَامُ فِي أَسْبَابِهَا كِلَاسَالِ الْجَبُورِ لِإِنْسَائِكِهِمْ أَه.

لِقَبْلِ فِيهَا فَائِدَةٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّهَا قَبْلُهَا لَا تَهْمَةٌ فِيهَا وَبَعْدَهَا فِيهَا تَهْمَةٌ دَفْعُ الْحَدِّ وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ الظُّفْرِ بِهِ سَبَقُ تَوْبَةٍ قَبْلَهُ وَظَهَرَتْ أَمَارَةُ صِدْقِهِ فُوجِهَانِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ مِنْهُمَا عَدَمُ تَصْدِيقِهِ لِلتَّهْمَةِ وَلَا نَظَرٌ لِأَمَارَةٍ يُكْذِبُهَا فَعَلُهُ نَعَمْ، إِنْ قَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ قَبْلَ (تَبْيِيهِ) وَقَعَ لِلْبَيضَاوِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ وَجُوبِهِ لَا جَوَازَهُ وَهُوَ عَجِيبٌ

هـ فُودُ: (فِيهَا) أَي: فِي الْآيَةِ اهـ. ع شـ هـ فُودُ: (أَنَّهَا) أَي التَّوْبَةُ قَبْلُهَا أَي: الْقُدْرَةُ هـ فُودُ: (لَا تَهْمَةٌ فِيهَا) عِبَارَةٌ مُغْنِي بَعِيدَةٌ عَنِ التَّهْمَةِ قَرِيبَةٌ مِنْ حَقِيقَةِ اهـ هـ فُودُ: (وَوَظَّهَرَتْ أَمَارَةُ صِدْقِهِ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَمْ يُصَدَّقْ قَطْعًا اهـ. مُغْنِي هـ فُودُ: (لِلأَمَارَةِ) أَي: أَمَارَةُ صِدْقِي هـ فُودُ: (نَعَمْ إِنْ أَقَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ إِطْلَاعِهَا عَلَى التَّدَمِّ وَالزَّمِّ مِنْ أَرْكَانِهَا وَنُطْقُهُ بِذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ مَوَاطِئِ الْقَلْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تُسْتَدَلُّ بِالْقَرَائِنِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَتَأَثَّرْ قَوْلُهُمْ تَسْقُطُ بِتَوْبَتِهِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ اهـ. سـ هـ فُودُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَقُولُ لَا عَجَبَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوْبِ التَّحْتَمُ فَالْمَعْنَى يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ تَحْتَمُهُ قَيْسَقُطُ بِعَفْوِ الْوَلِيِّ لَا جَوَازَهُ فَلِلْوَلِيِّ اسْتِيفَاؤُهُ وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا فِي حَدِّ نَفْسِهِ يَوْصَفُ بِالْجَوَازِ بِمَعْنَى عَدَمِ امْتِنَاعِ تَعَاوِيهِ وَبِالْوُجُوبِ أَي: التَّحْتَمُ بِمَعْنَى امْتِنَاعِ سُقُوطِهِ فَإِذَا حَصَلَتْ التَّوْبَةُ سَقَطَ الْوَضْعُ الثَّانِي وَبَقِيَ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْبَيضَاوِيِّ أَنَّ الْوَضْعَيْنِ ثَابِتَانِ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قِصَاصًا بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَمَّا ثَابِتَانِ لَهُ فِي نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّ ذَاتَ هَذَا الْقَتْلِ الَّذِي يُسَمَّى قِصَاصًا لَهَا هَذَانِ الْوَضْعَانِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ إِنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْقِصَاصِ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْعِنَاوَانِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعِنَاوَانَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْشَأَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فَتَأْمُلُ ذَلِكَ لِتَقْلَمِ انْدِفَاعٍ مَا أَطَالَ بِهِ

هـ فُودُ: (نَعَمْ إِنْ أَقَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ قَبْلَ) قَدْ يُشْكِلُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ إِطْلَاعِهَا عَلَى التَّدَمِّ، وَالْعَزْمُ مِنْ أَرْكَانِهَا، وَنُطْقُهُ بِذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَنْ غَيْرِ مَوَاطِئِ الْقَلْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُسْتَدَلُّ بِالْقَرَائِنِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَتَأَثَّرْ قَوْلُهُمْ تَسْقُطُ بِتَوْبَتِهِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ هـ فُودُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَقُولُ لَا عَجَبَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوبِ التَّحْتَمُ فَالْمَعْنَى يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ تَحْتَمُهُ قَيْسَقُطُ بِعَفْوِ الْوَلِيِّ لَا جَوَازَهُ فَلِلْوَلِيِّ اسْتِيفَاؤُهُ وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَلَقَطَ الْبَيضَاوِيُّ أَمَّا الْقَتْلَ قِصَاصًا قَالِي لِأَوَّلِيَاءِ يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ وَجُوبِهِ لَا جَوَازَهُ اهـ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا فِي حَدِّ نَفْسِهِ يَوْصَفُ بِالْجَوَازِ بِمَعْنَى عَدَمِ امْتِنَاعِ تَعَاوِيهِ وَبِالْوُجُوبِ أَي: التَّحْتَمُ بِمَعْنَى امْتِنَاعِ سُقُوطِهِ فَإِنْ حَصَلَتْ التَّوْبَةُ سَقَطَ الْوَضْعُ الثَّانِي وَبَقِيَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْبَيضَاوِيِّ أَنَّ الْوَضْعَيْنِ ثَابِتَانِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قِصَاصًا وَلَا يُفِيدُ كَوْنُهُ قِصَاصًا بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُمَا ثَابِتَانِ لَهُ فِي نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّ ذَاتَ هَذَا الْقَتْلِ الَّذِي يُسَمَّى قِصَاصًا لَهُ هَذَانِ الْوَضْعَانِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ، أَمَّا الْقَتْلَ قِصَاصًا لِأَنَّ ذَلِكَ الْقِصَاصَ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْعِنَاوَانِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعِنَاوَانَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْشَأَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ، فَتَأْمُلُ ذَلِكَ لِتَقْلَمِ انْدِفَاعٍ مَا أَطَالَ بِهِ الشَّارِحُ وَأَنَّ لَا عَجَبَ فِيمَا قَالَهُ وَلَا فِي سُكُوتِ مُحَقِّقِهِ وَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى تَأْوِيلٍ لَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنَ الْإِسْطِطَالَةِ عَلَى الْبَيضَاوِيِّ وَمُحَقِّقِهِ بِمَا لَا مَنْشَأَ لَهُ إِلَّا إِهْمَالُ التَّأْمُلِ وَعَدَمُ مَرَاعَاةِ الْقَوَاعِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ سـ



وأعجب منه سُكُوتُ شيخنا عليه في حاشيته مع ظُهورِ فسادِهِ لِأَنَّ التوبةَ كما تقرر لا دُخْلَ لها في القِصاصِ أصلاً إذ لا يُتَصَوَّرُ له بِقَيْدِ كونهِ قِصاصاً حالاً وجوباً وجوازاً لَأَنَّا إِن نَّظَرْنَا إلى الوليِّ فطَلَبُهُ جائِزٌ له لا واجبٌ مُطلقاً أو للإمام فإن طلبه منه الوليُّ وجبٌ وإلا لم يجب من حيث كونه قِصاصاً وإن جازَ أو وجب من حيث كونه خُداً، فتأملهُ وأَوَّلُهُ بَعْضُهُم بما لا يُوافِقُ قواعِدَ مذهبِ البِيضَاوِيِّ فاحذَرهُ فَإِنَّ السَّبْرَ قاضٍ بآئِهِ لا يَحْزِمُ بِحُكْمٍ على غيرِ مذهبه من غيرِ غَزْوِهِ لِقَائِلِهِ.

(ولا تسقط سائرُ الحدودِ) المُختَصَّةُ باللَّهِ تعالى كخُذْ زَناً وسِرقةً وشُرْبَ مُسْكِرٍ (بها) أي بالتوبة قبل الرِّفْعِ وبعده ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ (في الأظهر) لِأَنَّهُ ~~يُحْتَجُّ~~ «خُذْ مَنْ ظَهَرَ تَوْبَتُهُ».....

الشارحُ وآئِهِ لا عَجَبٌ فيما قاله ولا في سُكُوتِ مُحَشِيهِ اهـ. سم وقد يُجابُ عن طَرَفِ الشارحِ بأنَّ القَتْلَ هنا وظِيفَةُ الإمامِ فَقَطْ دونَ الوليِّ وقولُ الشارحِ إِن نَّظَرْنَا إلى الوليِّ إلخ لِمُجَرَّدِ تَوْسِيعِ الدَّائِرَةِ وَلَيْسَ لِلإمامِ بَعْدَ طَلَبِ الوليِّ إلّا وَصَفُ الوجوبِ كما يَفِيدُهُ قولُ المُصَنِّفِ المارَّ وَيَقْتُلُ خُداً، وأما قولُ السَّارِقِ وإن جازَ أو وجب إلخ فأَوْ فيه بِمَعْنَى بل. هـ. فُود: (وَأَعْجَبَ مِنْهُ إلخ) في التَّعْيِيرِ بأَعْجَبَ دَلالةً على ما لا يَلِيقُ نَسْبَتُهُ لِمِثْلِ البِيضَاوِيِّ اهـ. سم. هـ. فُود: (مُطلقاً) أي: سِوَاةً غَلَبَ فِي قَتْلِ القاطِعِ مَعْنَى القِصاصِ أو مَعْنَى الحُدُودِ. هـ. فُود: (فَإِنَّ السَّبْرَ) أي تَتَبَعَ كَلَامَ البِيضَاوِيِّ.

هـ. فُود: (سني: (سائرُ الحدودِ) أي: باقِيها اهـ. مُغْنِي. هـ. فُود: (المُختَصَّةُ) إلى قوله بل على الإصرارِ في المُغْنِي إلّا قوله قَتْلَ الرِّفْعِ وبعده وقولُهُ بل مَنْ أَخْبَرَ إلى نَعْمَ وإلى الفصلِ في النِّهَايَةِ إلّا قوله وكذا ذِمَّتِي زَنَى ثم أَسْلَمَ. هـ. فُود: (المُختَصَّةُ) صِفَةً لِلْحُدُودِ. هـ. فُود: (قَبْلَ الرِّفْعِ) أي: إلى الحَاكِمِ. هـ. فُود: (ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي قاطِعِ الطَّرِيقِ وَغَيْرِهِ اهـ. وَعِبَارَةٌ سَمَ قولُهُ ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ إشارَةً

هـ. فُود: (وَأَعْجَبَ مِنْهُ إلخ) في التَّعْيِيرِ بأَعْجَبَ دَلالةً على ما لا يَلِيقُ نَسْبَتُهُ لِمِثْلِ البِيضَاوِيِّ. هـ. فُود: (مع ظُهورِ فسادِهِ إلخ) أقولُ دَعَوَى فسادِهِ فَضْلاً عن دَعَوَى ظُهورِهِ فاسِدةً فَساداً وَاضِحاً. هـ. فُود: (لِأَنَّ التَّوْبَةَ لا دُخْلَ لها في القِصاصِ إلخ) قُلْنَا لم يَدْعِي البِيضَاوِيُّ أَنَّ لها دُخْلًا في القِصاصِ بَلْ ادَّعَى أَنَّ لها دُخْلًا في صِفَةِ القَتْلِ قِصاصاً وهي وَجوبُهُ أي تَحْتُمُهُ، وقولُهُ إذ لا يُتَصَوَّرُ له بِقَيْدِ كونهِ قِصاصاً إلخ قُلْتُ لم يَدْعُ أَنَّ له حَالَتِي جِوَارٍ وَوجوبٍ بهذا القَيْدِ بَلْ ادَّعَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ له الحَالَتَانِ وهو صَحِيحٌ على أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّ يَدْعِي أَنَّ له الحَالَتَيْنِ بِذَلِكَ القَيْدِ لَكِنْ باغْتِيَارَيْنِ باغْتِيَارِ الوليِّ وباغْتِيَارِ الإمامِ إذا طُلِبَ مِنْهُ، فَقولُهُ لَأَنَّا إِن نَّظَرْنَا إلخ كَلَامٌ ساقِطٌ لِأَنَّهُ نَفَى التَّنَظَّرَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً ولا شَكَّ أَنَّ التَّنَظَّرَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً يَفْتَضِي ثُبُوتَ الحَالَتَيْنِ له بِقَيْدِ كونهِ قِصاصاً، وقولُهُ فَتَأَمَّلْهُ قُلْنَا تَأَمَّلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ لم يَنْشَأْ إلّا عن عَدَمِ التَّأَمُّلِ الصَّحِيحِ فَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ المُسَارَعَةِ إلى دَعَوَى ظُهورِ الفسادِ والتَّعَجُّبِ مِنَ البِيضَاوِيِّ وَمُحَشِيهِ والتَّشَبُّبِ على ذَلِكَ بما لا مَنشَأَ له إلّا الغَفْلَةُ الفاجِشَةُ ولا حَزَلٌ ولا قُوَّةٌ إلّا باللَّهِ سم. هـ. فُود: (ولو في قاطِعِ الطَّرِيقِ) إشارَةً إلى أَنَّ هذا الحُكْمَ في أَعْمَ مِنْ قاطِعِ الطَّرِيقِ.





قَوْدًا مع أَنَّ له مُضْلِحَةً هي سُقُوطُ الْعِقَابِ عنه به في الآخِرَةِ، وَأَيْضًا فَرُؤُهَا عَفَا مُسْتَجِقُ الْقَتْلِ فَتَكُونُ الْمَوَالَاةُ سَبَبًا لِقَوَاتِ النَّفْسِ فَاتَّجَعَتْ عَدَمُ نَظَرِهِمْ لِرِضَاهُ بِالتَّقْدِيمِ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَخَفْ مَوْتَهُ بِالْمَوَالَاةِ فَيَعَجُلُ جَزْمًا وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ مَخُوفٌ يَخْشَى مِنْهُ مَوْتَهُ بِالْجُلْدِ إِنْ لَمْ يُبَادِرْ بِالْقَطْعِ فَيُبَادِرُ بِهِ وَجُوبًا، وَخَرَجَ بِطَالِبُوهُ مَا لَوْ طَالَبَهُ بَعْضُهُمْ فَلَهُ أحوَالٌ فَحِينَئِذٍ (إِذَا أَخَّرَ مُسْتَجِقُ النَّفْسِ حَقَّهُ) وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (جُلْدًا فَلِذَا بَرَأَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا (فَقَطَعَ) وَلَا يُؤَالِي بَيْنَهُمَا خَوْفَ الْمَوْتِ فَيَقُوتُ قَوْدَ النَّفْسِ (وَلَوْ أَخَّرَ مُسْتَجِقُ طَرَفٍ) وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (جُلْدًا) وَعَلَى مُسْتَجِقِ النَّفْسِ الضَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ (لِقَلَّ يَقُوتُ حَقَّهُ وَاحْتِمَالُ تَأْخِيرِ مُسْتَجِقِ الطَّرَفِ لَا إِلَى غَايَةِ فَيَقُوتُ الْقَتْلَ لَا نَظَرٌ إِلَيْهِ لِأَنَّ مَبْنَى الْقَوْدِ عَلَى الدَّرَجَةِ وَالْإِسْقَاطِ مَا أَمَكَّنَ فَانْدَفَعَ اسْتِحْسَانُ جَنْبِرِهِ عَلَى الْقَوْدِ وَالْعَفْوِ وَالْإِذْنِ لِمُسْتَجِقِ النَّفْسِ بِالتَّقَدُّمِ فَإِنْ أَتَى مَكَّنَ الْحَاكِمُ مُسْتَجِقَ النَّفْسِ (فَإِنْ بَادَرَ) مُسْتَجِقُ النَّفْسِ (فَقَتَلَ) فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَكِنَّهُ يُعَزَّرُ لِعَدْبِهِ وَحِينَئِذٍ (فَلِمُسْتَجِقِ الطَّرَفِ دِيَّةٌ) فِي تَرْكِهِ الْمَقْتُولِ لِقَوَاتِ مَحَلِّ الاسْتِيفَاءِ (وَلَوْ أَخَّرَ مُسْتَجِقُ الْجُلْدِ) حَقَّهُ وَطَالَبَ الْآخَرَانِ (فَالْقِيَاسُ ضَبْرُ الْآخَرَيْنِ) وَجُوبًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ اسْتِحْقَاقُهُمَا لِغَلَا يَقُوتُ حَقَّهُ بِاسْتِيفَائِهِمَا أَوْ اسْتِيفَاءِ أَحَدِهِمَا وَلَوْ قَطَعَ نَحْوَ أَثْمَلَةٍ لِأَنَّ الْجُزْخَ عَظِيمُ الْخَطَرِ وَرُؤُهَا أَدَّى إِلَى الزُّهُوقِ فَانْدَفَعَ مَا لِلْبَلْقَيْنِي هُنَا.

- قَوْدٌ: (لِرِضَاهُ) أَي: مُسْتَجِقُ قَتْلِهِ بِالتَّقْدِيمِ أَي: فِي الزَّمَنِ بِمَعْنَى الْمَوَالَاةِ اهـ. رَشِيدِي.
- قَوْدٌ: (فَيَعَجُلُ) أَي: يَجُوزُ تَحْجِيلُهُ اهـ. رَشِيدِي. ■ قَوْدٌ: (وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ الْخ) ذَلَّ عَلَى عَدَمِ تَأْخِيرِ الْجُلْدِ لِلْمَرَضِ سَمٍ وَعَ ش. ■ قَوْدٌ: (فَيُبَادِرُ بِهِ) أَي بِالْقَطْعِ.
- قَوْدٌ (سَنِي): (إِذَا أَخَّرَ مُسْتَجِقُ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدَ الْخ) فَإِنْ قِيلَ كَانَ الْمُصْتَفُ غَبِيًّا عَنْ هَذَا بِمَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا غَابَ مُسْتَجِقُ الْقَتْلِ أَجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعَادَهُ لِضَرُورَةِ التَّقْسِيمِ اهـ. مُغْنِي. ■ قَوْدٌ: (وَطَالَبَ الْآخَرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ بِاسْتِيفَائِهِمَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَكِنَّهُ يُعَزَّرُ إِلَى الْمَنْشِ.
- قَوْدٌ (سَنِي): (وَعَلَى مُسْتَجِقِ النَّفْسِ الضَّبْرُ الْخ) سَوَاءٌ تَقَدَّمَ اسْتِحْقَاقُ النَّفْسِ أَمْ تَأَخَّرَ اهـ. مُغْنِي.
- قَوْدٌ: (لَا نَظَرٌ إِلَيْهِ) خَيْرُ قَوْلِهِ وَاحْتِمَالُ الْخ. ■ قَوْدٌ: (اسْتِحْسَانُ جَنْبِرِهِ الْخ) هَذَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ وَالكثيرةُ إَجْبَارُهُ كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ اهـ. ع. ش. ■ قَوْدٌ: (فَإِنْ أَتَى) أَي: مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ. ■ قَوْدٌ: (مَكَّنَ الْحَاكِمُ الْخ) أَي: مِنْ الْقَتْلِ وَهَذَا مِنْ تَبَيُّنِ الاسْتِحْسَانِ.
- قَوْدٌ (سَنِي): (فَالْقِيَاسُ) أَي: لِمَا سَبَقَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ اهـ. مُغْنِي.
- قَوْدٌ: (وَلَوْ قَطَعَ الْخ) غَايَةُ فِي الْمَغْطُوفِ. ■ قَوْدٌ: (نَحْوُ أَثْمَلَةٍ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ بِمَضَى أَثْمَلَةٍ اهـ.

(فَقُضِّلَ مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقُطِعَ وَخُدَّ قَذْفٌ وَطَالِبُوهُ جُلْدًا ثُمَّ قُطِعَ الْخ)

- قَوْدٌ: (وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ مَخُوفٌ الْخ) ذَلَّ عَلَى عَدَمِ تَأْخِيرِ الْجُلْدِ لِلْمَرَضِ. ■ قَوْدٌ: (فَيُبَادِرُ بِهِ وَجُوبًا) قَالَه الْأَذْرَعِيُّ م. ر.

(ولو اجتمع حدود لله تعالى) كأن زنى بكراً وسرق وشرب وارْتَدَّ (فُلْدَم) وجوباً (الأخف) منها (فالأخف) حفظاً لمحل القتل كحد السرقة ثم بعد بُرْؤه منه الجلد ثم بعد بُرْؤه القطع فالحقتل وتوقفت ابن الرفعة في تقديم قطع السرقة على التَّغْرِيبِ ويُتَّجَعُ تَقْدِيمُ التَّغْرِيبِ؛ لأنه الأخف ولا يُخَشَى منه هلاك ثم رأيت شارحاً راجع عكسه واعتمده شيخنا في شرح منتهجه ولو اجتمع قطع سرقة وقطع مُحَارَبَةٍ قُطِعَتْ يَدُهُ اِيْمَنِي لهما ثم رَجُلُهُ لِلْمُحَارَبَةِ أَوْ قُتِلَ زَنَا وَقُتِلَ رِدَّةً قَالَ الماوردي والزَّوْيَانِي رُجِمَ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ نَكَالًا وَقَالَ الْقَاضِي يُقْتَلُ لِلرِّدَّةِ إِذَا فَسَادُهَا أَشَدُّ وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِمَامَ يَقْتُلُ مَا يَرَاهُ مُضِلَّةً وَلَوْ اجْتَمَعَا وَقُتِلَ قَطْعَ الطَّرِيقِ قُدِّمَ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ.

• فَوُدَّ: (كَأَنَّ زَنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ زَايْتُ إِلَى وَلَوْ اجْتَمَعَ وَقَوْلُهُ قَالَ الماوردي إِلَى قَالَ الْقَاضِي.

• فَوُدَّ (سَنَى): (قُدِّمَ الْأَخْفُ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا اجْتِمَاعَ مَعَ الْحُدُودِ تَغْزِيرٌ فَهُوَ الْمُقَدَّمُ بِهِ صَرَّحَ الماوردي

• اه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (ثُمَّ بَعْدُ بُرْؤُهُ مِنَ الْجِلْدِ) ي: وَالتَّغْرِيبُ أَيْضًا عَلَى الْأَوَجِّ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (فَالْقَتْلُ) أَي: بِغَيْرِ مُهْلَةٍ؛ لِأَنَّ التَّغْرِيبَ مُسْتَوْفَاةٌ. اه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَيُتَّجَعُ تَقْدِيمُ التَّغْرِيبِ) أَي:

عَلَى قَطْعِ السَّرِقَةِ وَمَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي أَيْضًا اعْتَمَدَهُ. • فَوُدَّ: (رُجِمَ عَكْسُهُ) أَي: تَقْدِيمُ قَطْعِ السَّرِقَةِ عَلَى التَّغْرِيبِ وَالتَّرَاجُحُ أَنَّهُ قَبْلَ قَطْعِ السَّرِقَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ قُدِّمَ الْأَخْفُ. اه. شَوَبَرِي. • فَوُدَّ: (وَلَوْ اجْتَمَعَ قَطْعُ سَرِقَةٍ إِنْخِ) وَلَوْ اجْتَمَعَ قُتِلَ فِيهِ غَيْرُ مُحَارَبَةٍ وَقُتِلَ مُحَارَبَةٍ قُدِّمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا وَرَجَعَ الْآخَرُ إِلَى الدِّيَةِ وَفِي انْتِدَاجِ قَطْعِ السَّرِقَةِ فِي قَتْلِ الْمُحَارَبَةِ فِيمَا لَوْ سَرَقَ وَقُتِلَ فِي الْمُحَارَبَةِ وَجِهَانِ أَوْ جُوهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا نَعَمْ. اه. مُغْنِي وَرَافَقَهُ النَّهْيَةُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَقَالَ أَوْ جُوهُمَا لَا فَيَقْطَعُ لِلْسَّرِقَةِ ثُمَّ يَقْتُلُ وَيُصَلِّبُ لِلْمُحَارَبَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَمُوتُ بِتَقْدِيمِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَيْهِ مَالٌ سَمِ. اه. • فَوُدَّ: (لَهُمَا) أَي: لِلْسَّرِقَةِ وَالْمُحَارَبَةِ. اه. ع ش. • فَوُدَّ: (قَالَ الماوردي إِنْخِ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ بِعِبَارَتِهِ رُجِمَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ إِنْخِ كَمَا قَالَ الماوردي والزَّوْيَانِي وَدَهَبَ الْقَاضِي إِنْخِ. • فَوُدَّ: (رُجِمَ إِنْخِ) وَيَذْخُلُ فِيهِ قَتْلُ الرِّدَّةِ رَجْعَهُ الشَّهَابُ لِرَمَلِي. اه. شَوَبَرِي. • فَوُدَّ: (وَقَالَ الْقَاضِي إِنْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا إِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بَيْنَهُمَا إِنْخِ. • فَوُدَّ: (يَقْتُلُ مَا يَرَاهُ مُضِلَّةً) أَي: فَإِنْ رَأَى الْمَضِلَّةَ فِي قَتْلِهِ: الرِّدَّةَ قَتَلَهُ بِالسَّيْفِ أَوْ فِي قَتْلِهِ بِالزَّنَا رَجَمَهُ. اه. ع ش.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ اجْتَمَعَا) أَي: قُتِلَ زَنَا وَأُتِلَ رِدَّةً. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ حَدَّ الزَّنَا لَيْسَ حَقٌّ آدَمِيٌّ مَعَ أَنَّ فِي الزَّنَا مَعَ إِكْرَاهِ الْمَرْئِي بِهِ الْجَبَايَةَ عَلَى الْأَعْرَاضِ. اه. سَم.

• فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ حَدَّ الزَّنَا لَيْسَ حَقٌّ آدَمِيٌّ مَعَ أَنَّ فِي الزَّنَا مَعَ إِكْرَاهِ الْمَرْئِي بِهِ الْجَبَايَةَ عَلَى الْأَعْرَاضِ.

(أو اجتمع عُقوبات) لِلَّهِ تعالى أو لِلْآدَمِيِّ واستَوَتْ خِفَةً أو غِلْظًا قُدِّمَ الْأَسْبَقُ فالأَسْبَقُ والَا  
فبالْقُرْعَةِ أو عُقوبات (لِلَّهِ تعالى وَلِلْآدَمِيِّينَ) كَانَ كان مع هذه حَدُّ قَذْفٍ وَكَانَ شَرِبَ وَزَنَى  
وَقَذَفَ وَقَطَعَ وَقَتْلَ (قُدِّمَ) حَقُّ الْآدَمِيِّ إِنْ لَمْ يُمَوِّثَ حَقَّ اللَّهِ تعالى أو كَانَا قَتَلَا فَيُقَدِّمُ (حَدُّ  
قَذْفٍ) وَقَطَعَ (على) حَدُّ (زِنَا) لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُضَاهَاةِ وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ وَلَوْ أَعْلَظَ كَمَا  
قَالَ (وَالَا صَحَّ تَقْدِيمُهُ) أَيَّ حَدُّ الْقَذْفِ وَكَذَا الْقَطْعُ (على حَدِّ الشُّرْبِ وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْقِصَاصَ  
قَتَلًا وَقَطْعًا يُقَدِّمُ على) حَدُّ (الزُّنَا) إِنْ كَانَ رَجْمًا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ لَا الْقَطْعِ كَمَا تَقَرَّرُ تَقْدِيمُهُمَا لِحَقِّ  
الْآدَمِيِّ بِخِلَافِ جَلْدِ الزُّنَا وَتَغْرِيبِهِ وَحِدِ الشُّرْبِ فَإِنَّهُمَا يُقَدِّمَانِ عَلَى الْقَتْلِ لِأَنَّهُمَا فِي تَغْرِيبِ  
مَحَلِّ الْخِلَافِ هُنَا تَنَافٍ وَقَعَ بَيْنَ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ وَلَوْ اجْتَمَعَ مَعَ الْحُدُودِ  
سَتَمَزِيرُ قُدِّمَ عَلَيْهَا كُلُّهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ وَحَقُّ آدَمِيِّ.

• فَوُدَّ: (أو اجتمع عُقوبات لِلَّهِ) مَا صَوْرَةُ الْإِسْتِوَاءِ فِي حُقُوقِهِ تعالى وَقَوْلُهُ أَوْ لِلْآدَمِيِّ وَاسْتَوَتْ كَقَذْفٍ  
اِثْنَيْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (مَعَ هَذِهِ) أَيَّ: حَدُّ الزُّنَا وَالسَّرِقَةِ وَالشُّرْبِ وَالْإِزْدَادِ.  
• فَوُدَّ: (وَكَانَ شَرِبَ الْخ) عُطِفَ عَلَى كَأَنَّ كَانَ الْخ. • فَوُدَّ: (أَوْ كَانَا) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يُمَوِّثَ الْخ  
وَالضَّمِيرُ لِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْآدَمِيِّ وَقَوْلُهُ قَتَلَا بِصِيغَةِ الْمَضْمَرِ خَيْرٌ كَانَا.  
• فَوُدَّ (سَنَى): (وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ الشُّرْبِ) وَلَا يُوَالِي بَيْنَ حَدِّ الشُّرْبِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بَلْ يُنْهَلُ لِنَلَا  
يَهْلِكُ بِالتَّوَالِي أَه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَا الْقَطْعُ) أَيَّ: بَلْ يُقَدِّمُ الْقَطْعُ عَلَى حَدِّ الزُّنَا مُطْلَقًا سَمَ وَمُغْنِي أَيَّ:  
رَجْمًا كَانَ أَوْ جَلْدًا. • فَوُدَّ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيَّ: فِي قَوْلِهِ وَقَطَعَ عَلَى حَدِّ زِنَا سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش.  
• فَوُدَّ: (وَحَقُّ آدَمِيِّ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ التَّغْزِيرَ قَدْ يَكُونُ لِلَّهِ تعالى سَمَ عَلَى حَجِّ آتَاهُ وَإِنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ تعالى  
هُوَ أَخْفُ فَيُقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ أَه. ع. ش.



• فَوُدَّ: (أو عُقوبات لِلَّهِ تعالى الْخ) مَا صَوْرَةُ الْإِسْتِوَاءِ، وَقَوْلُهُ أَوْ لِلْآدَمِيِّ وَاسْتَوَتْ كَقَذْفٍ اِثْنَيْنِ.  
• فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يُمَوِّثَ حَقَّ اللَّهِ تعالى) فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَفِي أَنْدِرَاجِ قَطْعِ السَّرِقَةِ فِي قَتْلِ الْمُحَارَبَةِ  
فِيمَا لَوْ سَرَقَ وَقَتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ وَجَاهَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ نَعَمَ تَغْلِيًّا لِحَقِّ الْآدَمِيِّ وَثَانِيَهُمَا لَا بَلْ  
يُقَطَّعُ لِلسَّرِقَةِ ثُمَّ يُقْتَلُ وَيُضْلَبُ لِلْمُحَارَبَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَمُوتُ بِتَقْدِيمِ حَقِّ اللَّهِ  
تعالى إِلَّا أَنْ يُحَالِ لَمْ يُقْتَلْ بَلْ أَنْدَرَجَ فِي الْقَتْلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ. • فَوُدَّ: (لَا الْقَطْعُ) أَيَّ بَلْ يُقَدِّمُ الْقَطْعُ عَلَى حَدِّ  
الزُّنَا مُطْلَقًا. • فَوُدَّ: (تَقَرَّرُ) أَيَّ فِي قَوْلِهِ وَقَطَعَ عَلَى حَدِّ زِنَا. • فَوُدَّ: (وَحَقُّ آدَمِيِّ) انْظُرْهُ إِذَا التَّغْزِيرُ يَكُونُ  
حَقًّا لِلَّهِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

جمعُ شرابٍ بمعنى مشروبٍ وفيه ذُكِرَ التعازيرُ تبعًا وجمعُ الأُشربةِ لاختلافِ أنواعِها وإن اتَّخَذَ حكمُها ولم يُقَلَّ خَدُّ الأُشربةِ كما قال قطعُ السَّرقةِ؛ لأنَّ القصدَ ثمَّ ليس إلا بَيانُ القطعِ ومُتعلقاته وأما التحريمُ فمعلومٌ ضرورةً وأما هنا فالقصدُ بَيانُ التحريمِ أيضًا لِخَفَائِهِ بِالنِّسْبَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ فَلَمْ يُقَلَّ خَدُّ لِيُقَدَّرَ حُكْمُ الشَّامِلِ لِلْحَرَمَةِ وَالْحَدِّ وَغَيْرِهِمَا كَالْوَجُوبِ عِنْدَ الْفَضْلِ. شُرِبَ الْخَمْرُ حَرَامًا إجماعًا مِنَ الْكِبَائِرِ وَشَرِبَهَا الْمُسْلِمُونَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ قِيلَ اسْتِصْحَابًا لِمَا كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَالْأَصَحُّ .....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

• فَوَدَّ: (جَمَعَ شَرَابًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ نَالَ بِالتَّكْفِيرِ) فِي الْتَهْيَةِ لِآ قَوْلِهِ: (أَيْضًا) وَقَوْلُهُ: (فَلَمْ يُقَلَّ) إِلَى: (شُرِبَ الْخَمْرُ) وَقَوْلُهُ: (حَرَامٌ إِجْمَاعًا) وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) إِلَى: (وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ) وَقَوْلُهُ: (قِيَاسِي) إِلَى: (مَنْصُوصٍ). • فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَي: فِي هَذَا الْكِتَابِ. • فَوَدَّ: (ذُكِرَ التَّعَاذِيرُ تَبَعًا) أَي فَلَا يُقَالُ لِمَ أَخْلَاهَا فِي التَّرْجُمَةِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْقَصْدَ) ثُمَّ لَيْسَ إِلَّا بَيَانُ الْقَطْعِ (لِخ) يُتَأَمَّلُ اهـ. س م. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا هُنَا فَالْقَصْدُ بَيَانُ التَّحْرِيمِ (لِخ) فِيهِ مَنْعُ ظَاهِرٍ عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلَ السَّرِقَةِ اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَبَيَانِ الْحَدِّ بِالْأَشْرِبَةِ. • فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فِي كَثِيرٍ (لِخ) أَي لِكَثِيرٍ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُقَلَّ خَدُّ) أَي: لَمْ يَذْكُرْ لَفْظُ حَدٍّ. • فَوَدَّ: (لِيُذَكَّرَ حُكْمُ) أَي لِيَتَأَنَّى تَقْدِيرُ لَفْظِ حُكْمٍ. • فَوَدَّ: (وَالْحَدُّ) أَي بِالْأَشْرِبَةِ. • فَوَدَّ: (شُرِبَ الْخَمْرُ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: مِنْ حَيْثُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ قِيلَ إِلَى وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ. • فَوَدَّ: (شُرِبَ الْخَمْرُ (لِخ) الْأَوَّلُ وَشُرِبَ الْخَمْرُ بِوَاوِ الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي الْتَهْيَةِ وَالْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) وَلَا يَضَاقُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ حُكْمٍ عَنْهُ إِبَاحَتُهَا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ الْكِبَائِرِ) وَإِنْ مَرَّجَهَا بِبَيْتِهَا مِنَ الْمَاءِ اهـ. نِهَابَةُ أَي: بِخِلَافِ اللَّهِ بِمَعْنَى فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا حَيْثُ مِنَ الصَّغَائِرِ رَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ مَرَّجَتْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا كَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي تَنَاوُلِهِ فَلَا يَكُونُ كَبِيرَةً اهـ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْكِبَائِرِ) بَلْ هِيَ أُمُّ الْكِبَائِرِ كَمَا قَالَ عَمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ (لِخ) عِبَارَةٌ الْتَهْيَةِ وَكَانَ شَرِبُهَا جَائِزًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ بِوَخِي وَلَوْ إِلَى حَدِّ يُزِيلُ الْعَقْلَ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ أَنَّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

• فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ لَيْسَ إِلَّا بَيَانُ الْقَطْعِ) يُتَأَمَّلُ.

أَنَّهُ بَوْحِي ثُمَّ قِيلَ الْمُبَاحُ الشُّرْبُ لَا غَيْبَةُ الْعَقْلِ لِأَنَّهُ حَرَامٌ فِي كُلِّ مِلَّةٍ وَزَيْفَةُ الْمُصْنَفِ وَعَلَيْهِ  
فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ بِحَرَمَةِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِلَّةٍ أَنَّهُ بَاعْتِبَارٌ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرٌ مِلَّتُنَا وَحَقِيقَةُ الْخَمْرِ عِنْدَ  
أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْمُسْكِرِ مِنْ غَصِيرِ الْعِنَبِ وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزَّبْدِ فَتَحْرِيمُ غَيْرِهَا قِيَاسِيٌّ أَيْ بِفَرْضِ  
عَدَمِ وُجُودِ مَا يَأْتِي وَالْأَفْسَحُ مِنْهُ أَنَّ تَحْرِيمَ الْكُلِّ مَنْصُوصٌ وَعِنْدَ أَقْلِهِمْ كُلُّ مُسْكِرٍ وَلَكِنْ لَا  
يَكْفُرُ مُسْتَحْلِلُ الْمُسْكِرِ مِنْ غَصِيرِ غَيْرِ الْعِنَبِ لِلْخِلَافِ فِيهِ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ لِجُلِّ قَلِيلِهِ  
عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ، أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ إجماعاً كما حكاه الْحَنْفِيُّ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ

الْكَلْبَاتِ الْخَمْسِ لَمْ يُبَيَّنْ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْجَمَلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَجْمُوعِ وَقِيلَ أَنَّهُ بَاعْتِبَارٌ مَا اسْتَقَرَّ الْخ  
قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ الْكَلْبَاتِ الْخَمْسِ أَيْ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ وَالتَّسَبُّعُ وَالْمَالُ وَالْعِرْضُ اهـ . وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ  
الْخَمْسِ قَدْ نَظَّمَهَا شَيْخُنَا اللَّقَانِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ وَزَادَ سَادِسًا فِي قَوْلِهِ :

وَجَفِظَ نَفْسٌ ثُمَّ دِينَ مَالٍ نَسَبٌ وَمِثْلُهَا عَقْلٌ وَعِرْضٌ قَدْ وَجِبَ  
اهـ . قَوْلُهُ : (أَنَّهُ بَوْحِي) وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ اهـ . ع ش . قَوْلُهُ : (وَزَيْفَةُ الْمُصْنَفِ) أَيْ : فِي شَرْحِ  
مُسْلِمٍ وَقَالَ وَهُوَ أَيْ : الْقَوْلُ بِأَنَّهُ شُرِبَ إِلَى حَدِّ يُزِيلُ الْعَقْلَ حَرَامٌ فِي كُلِّ مِلَّةٍ لَا أَصْلَ لَهُ اهـ . مُغْنِي .  
قَوْلُهُ : (وَعَلَيْهِ) أَيْ : تَرْيِيفُ الْمُصْنَفِ ذَلِكَ الْقَوْلِ . قَوْلُهُ : (أَنَّهُ بَاعْتِبَارٌ مَا اسْتَقَرَّ الْخ) فَمَغْنَى أَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ  
فِي مِلَّةٍ أَيْ : لَمْ يُسْتَقَرَّ إِبَاحَتُهَا فِي مِلَّةٍ وَإِنْ أَيْسَحَتْ فِي بَعْضِهَا فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ اهـ . رَشِيدِي .

قَوْلُهُ : (عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وَقُوعِ اسْمِ الْخَمْرِ عَلَى الْإِنْبِذَةِ  
حَقِيقَةً فَقَالَ الْمُزَنِّي وَجَمَاعَةٌ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الصِّفَةِ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْإِسْمِ وَهُوَ قِيَاسٌ فِي  
اللُّغَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَحَادِيثِ وَنَسَبَ الرَّافِعِيُّ إِلَى الْأَكْثَرِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا إِلَّا مُجَازًا  
أَمَّا فِي التَّحْرِيمِ وَالْحَدِّ فَهِيَ كَالْخَمْرِ لَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحْلِلُهَا بِخِلَافِ الْخَمْرِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا دُونَ  
تِلْكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْرِيمِهَا اهـ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزَّبْدِ) وَاشْتَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّ يَقْذِفَهُ  
فَحَيِّثُذْ يَكُونُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ اهـ . مُغْنِي . قَوْلُهُ : (فَتَحْرِيمُ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْخَمْرِ الْمُفَسَّرَةِ بِمَا ذُكِرَ .

قَوْلُهُ : (قِيَاسِيٌّ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ بِمُصَرِّحٍ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ اهـ . قَوْلُهُ : (أَيْ : بِفَرْضِ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ  
بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ اهـ . سَم . قَوْلُهُ : (وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحْلِلُ الْمُسْكِرِ الْخ) كَذَا أَطْلَقَ  
الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ وَقَبْلَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحْلِلُ قَدَرٍ لَا يُسْكِرُ الْخ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيْ : بِخِلَافِ  
مُسْتَحْلِلِ الْكَثِيرِ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ خِلَافًا لِابْنِ حَبَرٍ اهـ . قَوْلُهُ : (أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ الْخ) كَانَ مُقْتَضَى مُقَابَلَتِهِ  
لِقَوْلِهِ قَبْلُ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ الْخ أَنْ يَقُولَ أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَيَكْفُرُ مُسْتَحْلِلُهُ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ لَا تَتَّقِدُّ بِالْقَدْرِ  
الْمُسْكِرِ هَذَا وَيَتَقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَكْفُرُ كَمَا اقْتَضَاهُ صَدْرُ عِبَارَتِهِ أَوْ لَا وَهَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ كَالْخَمْرِ أَوْ لَا فِيهِ  
نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَأَنَّهُ كَبِيرَةٌ بَلْ كَوْنُهُ كَبِيرَةٌ هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الزَّيَادِيِّ وَشُرْبُ مَا لَا يُسْكِرُ مِنْ غَيْرِهَا  
لِقَوْلِهِ صَغِيرَةٌ اهـ . وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الشَّارِحِ عَدَمُ الْكُفْرِ كَمَا مَرَّ وَصَنِيعُ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِيهِ كَمَا مَرَّ .

قَوْلُهُ : (أَيْ بِفَرْضِ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ .

بخلاف مُسْتَحْلِهِ من عَصِيرِ الْعِنَبِ لَصُوفِ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ وَلَوْ قَطْرَةً؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِلِضْرُورِيٍّ وَمَنْ قَالَ بِالتَّكْفِيرِ لِكُونِهِ مُدَحِّقًا عَلَيْهِ اغْتِرَاضَ بَأَنَّا لَا نَكْفُرُ مَنْ يُنْكَرُ أَصْلَ الْإِجْمَاعِ وَرَدُّ بَأَنِّ الْكَلَامِ فَيَقْنِ اعْتَرَفَ بِكُونِهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ وَأَنْكَرَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَيْثُ تَكْذِيبُ جَمِيعِ خَمَلَةِ الشَّرْعِ فَهُوَ تَكْذِيبٌ لِلشَّرْعِ وَالْجَوَابُ بَأَنَّا لَمْ نَكْفُرْهُ لِإِنْكَارِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ بِلِضْرُورِيٍّ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى الْمَعْتَمِدِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ كُونِهِ ضَرُورِيًّا أَمَّا مَنْ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فَلَا جَوَابَ إِلَّا مَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ. (كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ) مِنْ خَمَرٍ أَوْ غَيْرِهَا وَمَنْهُ الْمُتَّخِذُ مِنْ لَبَنِ الزَّمَكَةِ فَإِنَّهُ مُسَكَّرٌ مَائِقٌ كَمَا مَرَّ نِيَانُهُ فِي التَّجَاسُاتِ (خَوْفٌ قَلِيلُهُ) وَكَثِيرُهُ لِيُخْبِرَ الصَّحِيحِينَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» وَصَحَّ خَيْرٌ «نَهَاكُمْ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ» وَخَيْرٌ «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ» وَخَيْرٌ «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الصَّنِيعَةِ وَالتَّخْلَةِ» وَرَوَى مُسْلِمٌ «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» وَفِي أَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ كِتَاوِيلُ بَعْضِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ بِمَا يَنْبَغِي عَنْ ظَاهِرِهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ (وَعُدُّ مَا رَوَاهُ) وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ.....

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مُسْتَحْلِهِ) أَي: فَيَكْفُرُ بِهِ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ طُبِخَ عَلَى صِفَةٍ يَقُولُ بِجَلِّهَا بِتِلْكَ الصِّفَةِ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (اغْتِرَاضَ بَأَنَّا لَا نَكْفُرُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَلَمْ يَسْتَحِينَ الْإِمَامُ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِتَكْفِيرِ مُسْتَحْلِ الْخَمْرِ قَالَ وَكَيْفَ نَكْفُرُ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ وَنَحْنُ لَا نَكْفُرُ مَنْ يَرُدُّ أَصْلَهُ وَإِنَّمَا يُبَدِّعُهُ وَأَوَّلُ كَذِبِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا صَدَّقَ الْمُجْمِعُونَ عَلَى أَنْ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ ثَبَتَ شَرْعًا ثُمَّ حَلَّلَهُ فَإِنَّهُ رَدُّ لِلشَّرْعِ. نَكَاهُ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ اه. وَبِهَا يَنْدَفِعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عَمَرَ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ فِيهِ حَيْثُ تَكْذِيبُ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَإِنْ حُرِّمَتْ فِيهَا تَكْذِيبُ أَهْلِهَا بَلْ تَنْعِطُتْهُمْ فِي اجْتِهَادِهِمْ وَلَوْ سَلَّ أَنَّهُ تَكْذِيبٌ لَهُمْ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ تَكْذِيبُ الشَّرْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقًّا تَأَمَّلْ اه. • فَوَدَّ: (وَالْجَوَابُ) أَي: عَنِ الْإِغْتِرَاضِ الْمَارِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ كُفْرِهِ) أَي: تَحْرِيمَ مَا اسْتَحْلَهُ مَثَلًا.

• فَوَدَّ: (إِلَّا مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَرَدُّ بَأَنِّ الْكَلَامِ الْخ. • فَوَدَّ: (مِنْ خَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهَا) مِنْ تَقْيِيعِ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِهِمَا اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَنْ) أَي مِنْ الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (مِنْ لَبَنِ الزَّمَكَةِ) أَي الْفَرَسِ فِي أَوَّلِ نِتَاجِهَا اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَكَثِيرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ كِتَاوِيلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا الْحَدِيثَ الرَّابِعَ. • فَوَدَّ: (وَرَوَى مُسْلِمٌ «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ» الْخ) هَذَا قِيَاسٌ مُنَاطِقِي إِذَا حَذَفَ مِنْهُ الْحَذُّ الْأَوْسَطُ وَهُوَ الْمَكْرُورُ الَّذِي هُوَ الْخَمْرُ الْوَاقِعُ مَحْمُولًا لِلصُّغَرَى وَمَوْضُوعًا لِلْكُبْرَى أُنْتِجَ كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَفِي أَحَادِيثِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ مِنْ تَقْيِيعِ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِهِ وَاسْتَدَّ بِأَحَادِيثٍ مَعْلُولَةٍ بَيْنَ الْحُقَاطِ وَأَيْضًا أَحَادِيثُ التَّحْرِيمِ مُتَأَخِّرَةٌ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا اه. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنْ اغْتَقَدَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا تَتَأَكَّدُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنْ اغْتَقَدَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ حُرِّمَتْ إِلَى بَلِّ التَّغْزِيرِ وَقَوْلُهُ وَحُدُوثُهَا إِلَى وَلَا حَذُّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ) أَي: حَسْمًا لِمَادَةِ الْفَسَادِ كَمَا حَرَّمَ تَقْيِيلُ الْأَجْنَبِيَّةِ وَالْخُلُوةَ بِهَا لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ وَلِحَدِيثِ وَاهِ الْحَاكِمِ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» وَقَيْسُ بِهِ شَرْبُ التَّبِيدِ



أي مُتَعاطِيهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْحَدَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشُّرْبِ وَإِنْ اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ لِضَعْفِ أُدْلَتِهِ وَلَأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْحُدُودِ بِمَذْهَبِ الْقَاضِي لَا الْمُتَدَاعِيَيْنِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَيَمْنُ لَا يَسْكُرُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَنَّ الْحَرَمَةَ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسَةِ لَا الْإِسْكَارِ فِي الْحَدِّ عَلَيْهِ نَظَرٌ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْإِسْكَارُ عَجِيبٌ وَغَفْلَةٌ عَنْ وَجُوبِ الْحَدِّ فِي الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ إِسْكَارٌ فَمَعْنَى كَوْنِهِ عِلَّةً أَنَّهُ مَظْلُتٌ لَهُ وَخَرَجَ بِالشَّرَابِ مَا حُرِّمَ مِنَ الْجَائِدَاتِ فَلَا حَدَّ فِيهَا وَإِنْ حُرِّمَتْ وَأُسْكِرَتْ عَلَى مَا مَرَّ أَوَّلُ التَّجَاسَةِ بَلِ التَّعْزِيرُ لَانْتِفَاءِ الشُّلَّةِ الْمُطْرِبَةِ عَنْهَا ككَثِيرِ الْبَتَحِ وَالزَّرْغَمَرَانِ وَالْعَنْبَرِ وَالْجَوْزَةِ وَالْحَشِيشَةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَحُدُوثُهَا كَانَ أَوَّلُ الْيَأْتِي السَّابِعَةِ حِينَ ظَهَرَتْ ذَوْلَةُ التَّنَارِ الَّتِي لَمْ تَقْعَ

ا. ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْكُرْ) بَيَانُ الْفَاعِلِ مِنَ السُّكْرِ. ه. قَوْلُهُ: (أَي: مُتَعَاتِيهِ) تَفْسِيرٌ لِشَارِبِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُرَادُ بِالشَّرَابِ الْمُتَعَاتِي شُرْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَسَوَاءٌ فِيهِ الْمُتَقَيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَسَوَاءٌ جَائِدُهُ وَمَائِمُهُ مَطْبُوعُهُ وَنَيْتُهُ وَسَوَاءٌ تَنَازَلَهُ مُتَقَيِّدًا تَحْرِيمَهُ أَمْ إِبَاحَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ا. ه. قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي الْإِنِّ) أَي: بِقَوْلِهِ الْآتِي آتِمًا بِخِلَافِ جَائِدِ الْخَمْرِ وَقَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَيُحَدُّ بِلُزْدِي الْإِنِّ وَكَذَا بِخَيْنِهَا إِذَا أَكَلَهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اخْتَفَدَ الْإِنِّ) غُطِفَ عَلَى وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ فُرِضَ شَخْصٌ لَا يُسْكِرُهُ شُرْبُ الْخَمْرِ حُرْمٌ شُرْبُهُ لِلتَّجَاسَةِ لَا لِلْإِسْكَارِ وَيُحَدُّ أَيْضًا كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ حَسْمًا لِلْبَابِ ا. ه. قَوْلُهُ: (عَجِيبُ الْإِنِّ) قَدْ يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِسْكَارُ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ الْمَظْلُتَةِ مُتَقَيِّدًا عَنْ هَذَا وَقَدْ يورَدُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُدَّعَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمَظْلُتَةِ مِلَاحَظَةُ جِنْسِ الشَّرَابِ أَوْ الْمَشْرُوبِ سَمٍ عَلَى خَجِّ ا. ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا تَتَأَكَّدُ فِي الْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالشَّرَابِ مَا حُرِّمَ الْإِنِّ) أَي: وَيَسْكُرُ غَيْرُ الْمُسْكِرِ وَلَكِنْ يُكْزَرُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْكِرِ الْمُتَقَيِّدِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنْ تَنْزِيلِ وَرُطْبٍ وَالْخَلِيطُ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنْ بُسْرِ وَرُطْبٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْكَارَ يُسْبَغُ إِلَى ذَلِكَ بِسَبَبِ الْخَلِيطِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ فَيَقْلُ الشَّرَابُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ وَيَكُونُ مُسْكِرًا مُغْنِي وَأَسْنَى. ه. قَوْلُهُ: (كَكَثِيرِ الْبَنِّجِ الْإِنِّ) الْمُرَادُ بِالْكَثِيرِ مِنْهَا مَا يُغَيَّبُ الْعَقْلُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ النَّاسِ وَإِنْ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي الْمُتَنَازِلِ لَهُ لِاِغْتِيَابِ تَنَازُلِهِ ا. ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَشِيشَةُ الْإِنِّ) وَلَا تَبْطُلُ بِحَمْلِهَا الصَّلَاةُ ا. ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الْجَائَةِ السَّابِعَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِنَّ الْحَشِيشَةَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ آخِرَ الْمَائَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ ا. ه.

ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اخْتَفَدَ إِبَاحَتَهُ) قَدْ يُشْكِلُ بَعْدَ حَدِّ الْجَاهِلِ بِالْحَرَمَةِ الْآتِي بِجَمَاعٍ أَنَّ هَذَا مَعْدُورٌ بِاِغْتِيَابِهِ الْجَلُّ تَقْلِيدًا لِمَنْ يَجُورُ تَقْلِيدُهُ كَمَا أَنَّ ذَاكَ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ وَضَعْفِ أُدْلَتِهِ هَذَا لَا يَقْصُرُ عَنْ انْتِفَاءِ أُدْلَتِهِ ذَاكَ رَأْسًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْجَاهِلَ غَافِلٌ عَنِ الْمُعَارِضِ لِاِغْتِيَابِهِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ وَأُدْلَتُهُ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَصُورَةِ الْمُعَانَدَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَيَمْنُ لَا يَسْكُرُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَنَّ الْحَرَمَةَ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسَةِ لَا الْإِسْكَارُ فِي الْحَدِّ عَلَيْهِ نَظَرٌ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْإِسْكَارُ عَجِيبٌ وَغَفْلَةٌ الْإِنِّ) قَدْ يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِسْكَارُ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ الْمَظْلُتَةِ مُتَقَيِّدًا عَنْ هَذَا وَقَدْ يورَدُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُدَّعَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمَظْلُتَةِ مِلَاحَظَةُ جِنْسِ الشَّرَابِ أَوْ الْمَشْرُوبِ.

في العالم فتنة أقطع ولا أذهب للثمن منها، ولا حد بمذابها الذي ليس فيه شدة مطربة بخلاف جامد الخمر نظراً لأصليهما. التعزيز الزاجر له عن هذه المعصية الدنية ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من الشفهاء له من ثبت يسمى القبيسي. وجد بنحو جبال مكة فإنه أسوأ المخدرات؛ لأن قليله يؤدي إلى مسخ البدن والعقل وزواله عن جميع اعتدالاته وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ من الأفيون في السمية، وقبل الآن من تركب يسمى البرش ونحوه وهو أيضاً ماسخ للبدن والعقل ولا حجة لمستعملي ذلك في قولهم إن تركنا له يؤدي للقتل فصار واجباً علينا؛ لأنه يجب عليهم التدرج في تنقيصه شيئاً فشيئاً؛ لأنه مذهب لشغب الكبد به شيئاً فشيئاً إلى أن لا يضره فقدّه كما أجمع عليه من رأيناهم من أفاضل الأطباء فمتى لم يسقوا في ذلك التدرج فهم فسقة آثمون لا غدر لهم ولا لأحد في إطعامهم إلا قدر ما يخفي نفوسهم لو فرض فوزها بفقيهه وحينئذ يجب على من رأى فاقده وشي عليه ذلك إطعامه ما يحيا به لا غير كإساعة اللقمة بالخمير الآتية ويحرم شرب ما ذكر. يحد شاربه (لا صبياً ومجنوناً) يرفع القلم عنهما لكن ينهي تعزيز المميز.

• قوله: (ولا حد بمذابها) أي: المذكورات محل ما لم تشتد بحيث تقذف بالزبد وتطرب ولا صارت كالخمر في التجاسة والحد كالخبر إذا أذنب وصار كذلك بل أولى أي: الخبز وفقاً للطبلاوي وللرملّي ثانياً سم على المنهج اه. ع ش. • قوله: (لأصليهما) أي: جامد الخمر ومذاب المذكورات. • قوله: (بل التعزيز) أي: بل فيها التعزيز ما لم يصير إلى حالة تلجئه إلى استعمال ذلك بحيث لو تركه أصابه ما يبيح التيمم، نعم يجب عليه السعي في إزالة احتياجه إليه إما باستعمال يده أو تقليبه إلى أن يصير لا يضره تركه اه. ع ش. • قوله: (وإذاعة الخ) عطفاً على المبالغة. • قوله: (الآن) الأسبق ذكره قيل منه ثبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة وإعمال فاعل حدث. • قوله: (وزواله) عطفاً تفسير على مسخ والضمير لكل من البدن والعقل. • قوله: (وكثيره قاتل) عطفاً على اسم إن وخبره. • قوله: (ونحوه) عطفاً على مركب. • قوله: (وهو) أي: المركب المسمى بالبرش. • قوله: (لمستعملي ذلك) راجع لكثير البش والزعفران الخ أيضاً. • قوله: (تركاً) اسم إن. • قوله: (فصار) أي: استعمال ذلك. • قوله: (لأنه يجب الخ) حجة لعدم الحجة. • قوله: (لا، مذهب الخ) أي: التدرج في ذلك. • قوله: (كما أجمع عليه) أي: إذهاب التدرج لئلا يترك. • قوله: (ولا أحد الخ) عطفاً على لهم. • قوله: (الآن قدر ما يخفي الخ) أي: من المخدورات المذكورة. • قوله: (ذلك) أي: فوز نفسه. • قوله: (إطعامه) فاعل يجب.

• قوله: (ويحرم) إلى قول المتن ومن دس في النهاية إلا قوله لكن ينبغي إلى المتن. • قوله: (ويحرم شرب الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لا صبياً الخ مستثنى من التحريم وجوب الحد عبارة المصنف وظاهر قوله لا صبياً الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنما ذكروه في الحد

على قياس ما مرَّ (وحرباً) أو معاهدًا لِعَدَمِ التَّزَايِهِ (وِذْمًا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ بِالذِّمَّةِ مِثْلًا لَا يَمْتَقِدُهُ إِلَّا مَا يَتَمَلَّقُ بِالْأَدْمِيَّةِ (وَمَوْجُوعًا) مُسَكِّرًا مُقَهَّرًا إِذْ لَا صُنْعَ لَهُ (وَكَذَا مُكْرَهٌ عَلَى شُرْبِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ وَيَلْزَمُهُ كَكُلِّ آكِلٍ أَوْ شَارِبٍ حَرَامٍ تَقْيُّوهُ إِنْ أَطَاقَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى غُذْرِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ التَّنَاوُلُ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَتَهُ فِي الْبَاطِنِ انْتِفَاعٌ بِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِنْ خَلَّ ابْتِدَاؤُهُ وَلِزَوَالِ سَبَبِهِ فَانْدَفَعَ اسْتِيعَاذُ الْأَذْرَعِيِّ لِذَلِكَ وَأَخَذَ غَيْرُهُ بِمُقْتَضَى اسْتِيعَاذِهِ، وَعَلَى نَحْوِ السُّكْرَانِ إِذَا شَرِبَ مُسَكِّرًا حَذُّ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحَدِّ قَبْلَ شُرْبِهِ فَيُحَدِّ ثَانِيًا. (وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا خَمْرًا) فَشَرِبَهَا ظَانًّا بِإِبَاحَتِهَا (لَمْ يُحَدِّ) لِغُذْرِهِ وَفِي الْبَحْرِ يُصَدَّقُ بَعْدَ صَحْوِهِ بِمَعْنَاهُ إِذَا ادَّعَى هَذَا أَوْ الْإِكْرَاهَ.....

• فَوَدَّ: (على قياس ما مرَّ) أي في السَّارِقِ. • فَوَدَّ: (أو معاهدًا) أي: أو مَوْثِقًا كَمَا فَهَمَ بِالْأَوَّلَى اه. ع  
ش. • فَوَدَّ: (لأنه لا يلتزم) إلى قوله كما في المجموع في المُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ كَكُلِّ آكِلٍ أَوْ شَارِبٍ حَرَامٍ.  
• فَوَدَّ: (مُسَكِّرًا مُقَهَّرًا) عبارة المُنْفِي أي: مُضْبُوبًا فِي حَلْقِهِ قَهْرًا اه.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (على شُرْبِهَا) وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي عَلَى شُرْبِهِ اه. أي: الْمُسَكِّرِ. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ) أي:  
الْمُكْرَهَ كُلِّ آكِلٍ بِلَا تَنْوِينٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ إِلَى غُذْرِهِ) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْغَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ لَزِمَتْهُ  
التَّنَاوُلُ) أي: كَالْمُضْطَّرِّ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (لِلذِّمَّةِ) أي: لُزُومِ التَّقْيُّوِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى نَحْوِ السُّكْرَانِ الْخ) عبارة المُنْفِي  
وَمَنْ حَذَّ ثُمَّ شَرِبَ الْمُسَكِّرَ حَالَ سُكْرِهِ فِي الشَّرْبِ الْأَوَّلِ حَذُّ ثَانِيًا اه. • فَوَدَّ: (فَيُحَدِّ ثَانِيًا) أي:  
حَالَ صَحْوِهِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُحَدِّ حَالَ سُكْرِهِ اه. بِجَيْرِ مِيٍّ عَنْ ع ش.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا) أي: الْخَمْرِ اه. مُعْنَى وَيُثْلُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْمُسَكِّرَاتِ فَشَرِبَهَا إِلَى قَوْلِهِ  
وَيُؤْخَذُ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ أَي: وَيَبَيِّنُ إِلَى الْمُنْفِي. • فَوَدَّ: (بِإِبَاحَتِهَا) أَي: كَوْنَهَا شَرَابًا لَا يُسَكِّرُ اه.  
مُنْفِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (لَمْ يُحَدِّ) أَي: وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْيُّوُ اه. ع ش أَي: إِنْ أَطَاقَهُ. • فَوَدَّ: (لِغُذْرِهِ) وَلَا يَلْزَمُهُ  
قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ مُدَّةَ السُّكْرِ كَالْمُنْفِي عَلَيْهِ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَه. ش. • فَوَدَّ: (وَفِي الْبَحْرِ  
يُصَدَّقُ الْخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ قَالَ ظَنَنْتُهَا خَشِيشَةً مُدَابَّةً أَوْ غَيْرَهَا بِمَا يَخْرُمُ وَلَا حَذُّ فِيهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِ  
الْمُصَنِّفِ وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا الْخ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَشَرِبَهَا الْخ أَنَّهُ يُحَدِّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِيمَنْ عَلِمَ الْحُرْمَةَ  
وَجَهِلَ الْحَدَّ قِيَّامُلًا اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (إِذَا ادَّعَى هَذَا) أَي: الْجَهْلُ وَقَالَ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الَّذِي شَرِبْتَهُ  
مُسَكِّرٌ اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْإِكْرَاهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ وَلَا وَجَدَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ اه. ع ش  
عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ ظَاهِرُهُ أَنَّ مُدَّعِيَ الْجَهْلِ يُصَدَّقُ وَإِنْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَكَوْنِهِ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ شُرْبِهَا أَوْ  
بَاضْطِنَاعِهَا وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَأَنَّ مُدَّعِيَ الْإِكْرَاهِ يُصَدَّقُ أَيْضًا وَإِنْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَكَوْنِهِ ذَا شَوْكَةٍ بِحَيْثُ  
يُقَطَّعُ بَعْدَ تَصَوُّرِ إِكْرَاهِهِ بِتِلْكَ الْبَلَدِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَيْضًا وَإِنْ ائْتَمَرَ تَأْيِيدُ الظَّاهِرِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِكَوْنِ  
الْحُدُودِ تَدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَيُؤَيِّدُ التَّقْيِدَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِخُتِّ الْأَفْرَعِيِّ الْآتِي فِيمَنْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
اه.

أي ويَبَيِّنُ معنى الإكراه إن لم يُعْلَم منه أنه يعرفه (ولو قُرِبَ إسلامه فقال جهلتُ تخريمها لم يُحَدِّدْ)؛ لأنه قد يخفى عليه ذلك والحدُّ يُدْرَأُ بالشبهة ويُؤْخَذُ منه أَنَّ مَنْ نَشَأَ بين أظهرنا بحيث تقضي قرينة حاله بأنَّ تخريمها لا يخفى عليه حدُّ واعتمده الأذرعِي وغيره (أو) قال عَلِمْتُ التحريم (وجهِلْتُ الحدُّ حدُّ) إذ كان عليه إذ عم التحريم أن يتجنبها.

(ويُحَدِّدُ بِذُرْدِيٍّ خمي) أو مُسْكِرٍ آخرٍ وهو ما يبقى آخر إنائها لأنه منها وكذا بشخيتها إذا أكله (لا) بِخُبْزٍ عَجِنَ دَقِيقَهُ بها؛ لأنَّ عَيْنتَهَا اضْطَحَلَّتْ بالتَّارِ ولم يَتَّقِ إلَّا أثرها وهو التَّجَاسُ (ومعجون هي فيه) وماء فيه بمضها والماء غَالِبٌ به صفاته لاستهلاكها (وكذا حُقْنَةُ وسَعُوطٌ) بفتح السين لا يُحَدِّدُ بهما (في الأصح) وإنَّ حَصَلَ منهما إسكاز؛ لأنَّ الحدَّ لِلزَّخْرِ ولا حاجة إليه هنا إذ لا تَدْعُو إليه التَّقَسُّ وبه فارقُ إِفْطَارِ الصَّومِ بهما؛ لأنَّ المَدَارَ ثُمَّ على وَصُولِ عَيْنٍ لِلجَوْفِ (ومَنْ غَضَى) بفتح أوله الْمُعْجَمُ كما بَحَطَهُ رَجُوزٌ ضَمُّهُ (بَلْقَمَةٍ) وخاف الهلاك منها إن لم تنزِلْ إلى

• فَوَدَّ: (أي: ويَبَيِّنُ معنى الإكراه إلخ).

(فَرَعَ): لو بَيَّنَّ الإكراه بما لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ كَتَهُ لِجَهْلِهِ ظَنُّ أَنَّ مِثْلَهُ إِكْرَاهٌ مُبَيَّنٌّ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ اهـ.

سم. • فَوَدَّ: (إن لم يُعْلَمْ منه أنه يعرفه) أي: الإكراه أي: فَإِنْ عَلِمَ مِنْهُ مَعْرِفَتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِيَبَيِّنَهُ اهـ. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (سني): (ولو قُرِبَ إسلامه) أي: أ. نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْمُلَمَّا اهـ. أَسْنَى. • فَوَدَّ: (واخْتَمَدَ الْأَذْرَعِي) جِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا اخْتَمَدَ الْأَذْرَعِي وَعَقَّبَ الْمُغْنِي كَلَامَ الْأَذْرَعِي بِمَا نَصَّهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ. • فَوَدَّ: (أو قال: عَلِمْتُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُمَا إِسْكَازٌ.

• فَوَدَّ (سني): (لا بِخُبْزٍ عَجِنَ إلخ) وَلَا بِأَنْ لَحْمٍ طُبِخَ بِهَا بِخِلَافِ مَرَقِهِ إِذَا شَرِبَهُ أَوْ غَمَسَ فِيهِ أَوْ تَرَدَّ بِهِ فَإِنَّهُ يُحَدِّدُ لِقَاءَ عَيْنَيْهَا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وماء فيه بمضها) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَاءَ مِثَالُ فَيْثَلُهُ سَائِرُ الْمَائِمَاتِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (والماء غَالِبٌ بِصِفَاتِهِ) أي: بَأَنَّ لَا يَتَّقِي لِلْمُسْكِرِ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ اهـ. حَلَبِي.

• فَوَدَّ (سني): (وكذا حُقْنَةُ) أي: بَأَنَّ أَذْهَلَهَا دُبُرَهُ وَسَعُوطٌ أَي بَأَنَّ أَذْهَلَهَا أَتَقَهُ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِفَتْحِ السَّيْنِ) قِيَاسُهُ الضَّمُّ كَالْفُعُولِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَضْدَرُّ اهـ. بِخُبْزٍ مِي. • فَوَدَّ: (وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَي الزَّخْرِ هُنَا أَي: فِي الْحُقْنَةِ وَالتَّسْعُوطِ وَقَوْلُهُ إِذَا تَدْعُو إِلَيْهِ أَي: الْمَذْكُورِ مِنَ الْحُقْنَةِ وَالتَّسْعُوطِ. • فَوَدَّ: (وبه فارق إلخ) أَي بِالْتَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُؤْخَذُ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ ضَمُّهُ) أَي: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَضْلُهُ لَا زِمًا أَجَبَتْ لَمَّا عُدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ جَازَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ وَفِي الْمِصْبَاحِ

• فَوَدَّ: (أي ويَبَيِّنُ معنى الإكراه إلخ).

(فَرَعَ): لو بَيَّنَّ الإكراه بما لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ كَتَهُ لِجَهْلِهِ ظَنُّ أَنَّ مِثْلَهُ إِكْرَاهٌ مُبَيَّنٌّ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

الجوف ولم يُمكنه إخراجها كما هو ظاهر وظاهر أيضا أن خصوص الهلاك شرط للجوب  
الآتي لا لمجرد الإباحة أخذًا من حصول الإكراه الشحيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد  
يؤخذ مما يأتي في المضطر من إلحاق نحو الهلاك به في الجوب ثم إلحاقه به فيه هنا  
(أساغها) وجوبًا (بغير أن لم يجد غيرها) إنقاذًا للنفس من الهلاك ولا حد، وللقطع بالسلامة  
بالإساعة فازقت عدم وجوب التدوي (والأصح تخريبها) صراحةً (لنواء) لشكك أو صبي أو  
مجنون ليخبر مسلم أنه ﷺ قال لمن سأل أنه يفتنها للدواء أنه ليس بدواء ولكنه داء، وصح  
خبر «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها» وما دل عليه القرآن أن فيها منافع إنما هو  
قبل تخريبها، أما مستهلكة مع دواء آخر.....

غَصَصْتُ بِالطَّعَامِ غَصًّا مِنْ بَابِ تَعَبَ وَمِنْ بَابِ قَتَلَ لَغَةً، وَالْقَصَّةُ بِالضَّمِّ مَا غَصَّ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ طَعَامٍ  
أ. ه. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَاضِيَ غَصَّ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ وَأَنَّ فِي الْمَضَارِعِ لَفَتَيْنِ أ. ه. ع ش عبارة الْمُغْنِي  
وَحَكَمِي ضَمُّهَا وَالْفَتْحُ أَجْوَدُ قَالَه ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُضْطَرُّ فِي تَهْذِيبِهِ أ. ه. وَقَوْلُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ  
الْمَاضِيَ الْخ فِي نَظَرِ ظَاهِرٍ فَإِنَّ تَعَبَ مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ فَكَلَامُ الْمَضْبَاحِ يُفِيدُ أَنَّ فِي مَاضِيهِ لَفَتَيْنِ أَيْضًا.  
• قَوْلُهُ: (إِنَّ خُصُوصَ الْهَلَاكِ شَرْطٌ لِلْجُوبِ) قَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا خَافَ تَلَفَ غُضْرٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ  
غُضْرٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِلَاوَةَ الْمَذْكُورَةَ أ. ه. س. م. • قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَضْطَرِّ) أَيْ: فِي كِتَابِ  
الْأَطْمِيَةِ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بِالْهَلَاكِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْمَضْطَرِّ. • قَوْلُهُ: (إِلْحَاقُهُ بِهِ هُنَا) أَيْ: إِلْحَاقُ  
نَحْوِ الْهَلَاكِ بِالْهَلَاكِ فِي الْوُجُوبِ فِي النِّصَصِ بِاللَّفْظَةِ. • قَوْلُهُ: (وُجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا حَدَّ فِي التَّهْيِئَةِ  
وَالِى قَوْلِهِ وَلِلزُّكْشِيِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَلَوْ احتِيجَ وَقَوْلُهُ لِمَنْ  
ذَكَرَ وَخَافَ الْهَلَاكَ مِنْهَا. • قَوْلُهُ: (إِنْفَادًا لِلنَّفْسِ الْخ) وَعَلَى هَذَا لَوْ مَاتَ بِشَرْبِهِ مَاتَ شَهِيدًا لِحُجُوزِ تَنَاوُلِهِ  
لَهُ بَلْ وَجُوبُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرِبَهُ تَعَدِّيًا وَغَصَّ مِنْهُ وَمَاتَ فَإِنَّهُ يَمُوتُ عَاصِيًا لِيَتَعَدَّ بِهِ بِشَرْبِهِ أ. ه. ع ش.  
• قَوْلُهُ: (فَارْزَقَتْ) أَيْ: الْإِسَاعَةُ أَيْ: وَجُوبُهَا. • قَوْلُهُ: (صَرَخًا) أَيْ: أَمَّا غَيْرُ الصَّرَفِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ سَنَاتِي  
الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ أ. ه. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيْ: الْمَضْنُوعُ وَهُوَ الْخَمْرُ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ بِدَوَاءٍ الْخ) وَالْمُغْنِي  
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَلَبَ الْخَمْرَ مَنَافِعَهَا عِنْدَمَا حَرَّمَهَا وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي الْخ وَهُوَ  
مَحْمُولٌ عَلَى الْخَمْرِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ تَخْرِيمِهَا) وَإِنْ سَلَّمَ بَقَاءَ الْمَنَفَعَةِ فَتَخْرِيمُهَا مَقْطُوعٌ  
بِهِ وَحُصُولُ الشِّفَاءِ بِهَا مَظْنُونٌ فَلَا يَتَوَيَّرُ عَلَى إِزَالَةِ الْمَقْطُوعِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ الْخ) قَدْ يُقَالُ  
هَذَا يُنَافِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ حَيْثُ قَرَأْتَ الْمَنَافِعَ فِيهَا بِالْإِثْمِ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةُ التَّخْرِيمِ أ. ه. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَمَّا  
مُسْتَهْلِكَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ قِيلَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَلَوْ احتِيجَ وَقَوْلُهُ لِمَنْ ذَكَرَ.

• قَوْلُهُ: (إِنَّ خُصُوصَ الْهَلَاكِ شَرْطٌ لِلْجُوبِ) قَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا خَافَ تَلَفَ غُضْرٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ  
غُضْرٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِلَاوَةَ الْمَذْكُورَةَ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا) يَتَّبِعِي أَنَّ لَا حَدَّ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا  
كَمَا لَا يَحْدُ بِشَرْبِهَا لِلتَّدَاوِي وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا كَمَا سَنَاتِي بَلْ أَوَّلَى.

فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا كَصَرَفِ بَقِيَّةِ النَّاسَاتِ إِنْ عَرَفَ أَوْ أَخْبَرَهُ غَذْلُ طَلَبٍ بِنَفْعِهَا وَتَمْنِيهَا بِأَنْ لَا يُفْنِيَ عَنْهَا طَاهِرٌ وَيُظْهِرُ فِي مُتَجَسِّسٍ بِخَمْرِ وَنَجَسٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ هَذَا وَلَوْ اخْتِيجَ فِي نَحْوِ قَطْعِ يَدِ مُتَاكِلَةِ إِلَى زَوَالِ عَقْلِ جَارٍ بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ مَائِعٍ (و) جَوْعٍ (و) عَطَشٍ لِمَنْ ذُكِرَ وَلَوْ لِيَهِيمَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَرْبِيهِ بَلْ تَرْبِيهِ خَرًّا بِحَرَازَتِهَا وَيُبَوِّسُهَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ امْتِنَاعُهَا لِلْعَطَشِ وَإِنْ

فُود: (فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا) وَإِذَا سَرَّ وَمَا شَرَبَهُ لِتَدَاوِي أَوْ عَطَشٍ أَوْ إِسَاعَةِ لُقْمَةٍ قَضَى مَا فَاتَهُ مِنْ الصَّلَوَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِزْشَادُ وَلِأَنَّهُ حَمْدُ الشُّرْبِ لِمَصْلُحَةٍ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْجَاهِلِ كَوْنُهَا غَمْرًا فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ مَدَّةَ السُّكْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ.

(فَرَعَ): شَمَّ صَغِيرَ رَائِحَةِ الْخَمْرِ وَخِفَ، عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُسَقِّ مِنْهَا هَلْ يَجُوزُ سَقْيُهُ مَا يَنْفَعُ عَنْ الضَّرَرِ قَالَ م رَ إِنْ خِيفَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ أَوْ مَرَضٌ يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ جَارٍ وَلَا لَمْ يَجُزْ وَإِنْ خِيفَ مَرَضٌ لَا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أ. سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ، أَقُولُ لَوْ قِيلَ يَكْفِي مُجَرَّدُ مَرَضٍ تَخْصُلُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ وَلَا سِيَّمَا إِنْ غَلَبَ امْتِدَادُ بِالطَّفْلِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أ. ع ش. فُود: (كَصَرَفِ بَقِيَّةِ النَّجَاسَاتِ) كَلَخِمَ حَيَّةً وَيَبُولُ وَلَوْ كَانَ التَّدَاوِي بِذَلِكَ لِتَنْجِيلِ شِفَاءٍ مُفْنِي وَرَوْعٍ مَعَ شَرْحِهِ. فُود: (إِنْ هُرِفَ) أَيِ بِالطَّبِّ وَلَوْ فَايِقًا أ. ع ش عبارة الْمُفْنِي وَالرَّوْعُ بِشَرْطِ إِخْيَا طَيِّبٍ مُسْلِمٍ غَذْلُ بِذَلِكَ أَوْ مَعْرِفَتِهِ لِلتَّدَاوِي بِهِ أ. وَالشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ رَاجِعَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُشَبَّهِ وَالْمُذَبَّهِ بِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الرَّوْعِ وَالْمُفْنِي. فُود: (وَتَمْنِيهَا) عَطِطَ عَلَى نَفْسِهَا. فُود: (تَقْدِيمُ هَذَا) أَيِ التَّجَسُّسِ الْآخِرِ. فُود: (فِي نَحْوِ قَطْعِ يَدِ مُتَاكِلَةِ الْخَمْرِ) عِبَارَةٌ الْتَّهْيَاةُ لِقَطْعِ نَحْوِ سِلْمَةٍ وَيَدِ مُتَاكِلَةِ الْخَمْرِ قَالَ ع ش وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ لِمَنْ أَخَذَ بَكْرًا وَتَمَذَّرَ عَلَيْهِ انْتِضَاضُهَا إِلَّا بِاطْعَانِهَا مَا يَتَّبِعُ عَقْلُهَا نَحْوِ بَنِيٍّ أَوْ حَشِيشٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى تَمَكُّنِ الزَّوْجِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ وَمَعَهُ أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ طَعْنِهَا مَا لَمْ يَخْصُلْ بِهِ لَهَا أَدَى لَا يُخْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي إِزَالَةِ الْبَكَارَةِ أ. فُود: (بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ الْخَمْرِ) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْمُسَكِّرَ الْمَائِعَ سَمَ عَلَى حَجِّ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ جَوَازِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ تَعَيَّنَتِ الْخَمْرُ الصَّرْفَةُ لِلتَّدَاوِي بِهَا أ. ع ش عبارة السَّيِّدِ عُمَرَ قَالَ الْمُفْنِي وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ بِيَرَهُ أَوْ لَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ إِلَّا بِهِ جَوَازُهُ وَيَقْدُمُ التَّبَيُّدُ عَلَى الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي حُرْمَتِهِ أ. وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي الْخَمْرُ إِنْ كَانَ بِاطْعَانِهِ يُشَكِّلُ بِمَنْعِ التَّدَاوِي بِهَا وَإِنْ كَانَ مَحَلَّهُ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ لَوْ لَمْ يَقْطَعْ الْمُتَاكِلَةُ فَلَيْسَ يَبْعِيدُ اخْتِدَا مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْعَطَشِ وَيُمْكِنُ انْتِغَاؤُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَيُفْرَقُ بِتَحَقُّقِ التَّمَعُّقِ هُنَا وَهُوَ زَالِ الْعَقْلِ بِخِلَافِ التَّدَاوِي أ. فُود: (لِمَنْ ذُكِرَ) أَيِ الْمُكَلَّفِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. فُود: (بَلْ تَرْبِيهِ - نَرَا الْخَمْرَ) وَلِهَذَا يَخْرِصُ شَارِبُهَا عَلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ سَأَلَتْ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا فَقَالَ تَرْبِي فِي الْحَالِ ثُمَّ تَبِيرُ عَطَشًا شَدِيدًا أ. مُفْنِي. فُود: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الْخَمْرَ) عِبَارَةٌ الْتَّهْيَاةُ وَلَوْ أَشْرَفَ إِلَى الْهَلَاكِ مِنْ عَطَشٍ جَارٍ لَهُ شَرِبُهَا كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الْخَمْرَ وَعِبَارَةُ الْمُفْنِي وَمَحَلُّهُ فِي شَارِبِهَا لِلْعَطَشِ إِذَا سَمَّ يَتَّبِعِي الْأَمْرَ بِهِ إِلَى الْهَلَاكِ وَإِنْ انْتَهَى بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ

فُود: (جَارٍ بِغَيْرِ مُسَكِّرٍ) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْمُسَكِّرَ الْمَائِعَ.

أشرف على التلّف وهو تميّد ولا ينفذ جوازها حينئذٍ للضرورة ثم رأيت الزركشي نقله عن الإمام عن إجماع الأصحاب ومع تخريبها للدواء والمطش لا خدّ بها وإن وجد غيرها على المتمدّد للشبهة وإن قيل الأصحّ مذهبنا الحدّ.

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بجعل إسقاطها للبهايم وللزركشي احتمال أنها كالآدمي في امتناع إسقاطها إياها للمطش قال لأنها تميزه فيهلكها فهو من قبيل إتلاف المال انتهى و الأولى تعليله بأن فيه إضراراً لها وإضرار الحيوان حرام وإن لم يثلف قال والمُنتج منه إسقاطها لها لا لمطش؛ لأنه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو مُقتنع وفي وجه غريب خلّ إسقاطها للخليل ليزداد حمواً أي شدة في جربها قال والقياس خلّ إطعامها نحو حشيش وبتجّ للجوع وإن تخذرت، ويظهر جوازها لآدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تخذرت؛ لأنّ المُخذرت لا يزيد في الجوع انتهى ملخصاً.

(وعدّه الحزّارنغون) يخبر مسلم أنّ عثمان أمر عليّاً بجلب الوليد فأمر الحسن فامتنع فأمر عبد الله بن جعفر رضي الله عنه فجلبه وعليّ يمدّ حتى بلغ أربعين فقال أي عليّ أميك.....

تناولها كتناول الميتة للمضطر كما نقله الإمام إلخ وفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب مثلاً.

• فود: (ولا ينفذ جوازها إلخ) ظاهر صنيعهم أن الجوع كاللمطش في الجواز في تلك الحالة فليُراجع ثم رأيت: قال السيّد عمراً ما نصّه يتّقي أنه لو أشرف على التلّف لجوع ولم يجد غيرها أن تجوز أيضاً بالأولى؛ لأنّ نعمتها في دفع الجوع والتلّذذ لا يتكرّرها. • فود: (للدواء والمطش) أي: والجوع.

• فود: (للشبهة) عبارة المُغني لبُنية قصد التداوي ومثله شرؤها للمطش اه. أي: أو الجوع.

• فود: (جزم صاحب الاستقصاء إلخ) قد يقال المُنتج ما قاله صاحب الاستقصاء نعم يتّجه تقيده بما إذا لم يلزمها فيه ضرر فإن علم أو ظنّ إضرارها به لم ينفذ التحريم اه. سيّد عمراً. • فود: (بجعل إسقاطها للبهايم) وإطفاء الحريق بها اه. مُغني. • فود: (قال) أي: الزركشي. • فود: (خلّ إطعامها) أي: البهايم. • فود: (لأنّ المُخذرت إلخ) لعلّه في بعض المُخذرات، وأما في بعضها فالذي تقتضي به القواعد الطيبة أنه يزيد في الجوع فليُحرّر اه. سيّد عمراً. • فود: (ليخبر مسلم) إلى قول المتن والزيادة في النهاية الآ قوله وبه يزد إلى واستشكل وقوله ونقل غير واحد إلى وأما التضرر وقوله لِمَا مرّ عن عليّ إلى الأكثرين من أحواله. • فود: (فأمر) أي: عليّ اه. ع ش.

• فود: (ولا ينفذ جوازها حينئذٍ) هو الوجه ويؤخذ منه أنّ الصغير لو شَمّ رائحتها وخيف عليه منها إن لم يُسَق منها كان أخبر طبيب مُسلم عدل بذلك أنه يجوز أن يُسقى منها ما يدفع عنه الضرر م ر.

• فود: (أيضاً ولا ينفذ جوازها حينئذٍ للضرورة) عبارته في غير هذا الكتاب ما لم يتنه الأمر إلى الهلاك والواجب، نقله الإمام عن إجماع الأصحاب.



ثم قال «جلد النبي ﷺ أربعين» وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين أي بإشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك، وكل سنة وهذا أحب إلي وبه يؤد زعم بعضهم إجماع الصحابة على الثمانين، واستشكل ذكر الأربعين بما في البخاري أنه جلد ثمانين وجميع بأن السوط له رأسان والقصة واحدة، وقوله وكل سنة بما صرح عنه أيضا أنه ﷺ لم يمسه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال: «لومات وذئبه» وكان يحذ في إمارته أربعين، ويحجب بحمل التقى على أنه لم يبلغه أولا والإثبات على أنه بلغه ثانيا.....

• قوله: (ثم قال جلد النبي ﷺ أربعين إلخ) فإن قلت إذا قلنا بالزاجع في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل شربهم الخمر فإنه ينافي العدالة وبه جب الفسق قلت: يمكن أن من شرب منهم عرّضت له شبهة تصورها في نفسه تقتضي جوازه فشرب نغويلا عليها وليست هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والغيرة بعبدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه إنه دقيق، على أنهم صرحوا بأن المراد بعد اليهم أن من شهد منهم أو روى حديثا لا يتح عن عدالته فتقبل روايته وشهادته، أو روى شخص عن منهم من الصحابة فقال حديثي رجل من الصحابة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول كذا قبل من ومن ارتكب شيئا يوجب رتب عليه مقتضاه من حد أو تغزير ومع ذلك لا يفسق بازتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به المحلّي في شرح جمع الجوامع هـ ع ش وقوله أي: بإشارة إلخ بيان فائدة ذكرها في خلال كلام علي رضي الله تعالى عنه اهـ رشيد.

• قوله: (وكل سنة إلخ) بقية كلام علي رضي الله تعالى عنه. • قوله: (سنة) أي: طريقة. • قوله: (وهذا أحب إلي) أي: الأربعون صرح به الكمال المقدسي في شرح الإزاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي سم على حج اهـ ع ش عبارة الجيزمي أي الأربعون كما في ع ش والمحلي وقال الشوزيري أي: الثمانون وهو الظاهر اهـ أقول وهذا أي: الثمانون صريح صنيع المغني في الاستدلال على الثمانين الآتي حيث جمل ما هنا وما يأتي حديثا واحدا فقال عقب هذا أحب إلي، لأنه إذا شرب مسكرا إلخ. • قوله: (وبه يؤد) أي بقوله ثم قال جلد النبي ﷺ إلخ. • قوله: (زعم بعضهم إجماع الصحابة إلخ) قال الحلبي وأجيب عنه أي: بعد تسليم دعوى الإجماع بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اهـ. • قوله: (واستشكل ذكر الأربعين) أي: في الرواية المذكورة. • قوله: (أنه جلد) أي: ﷺ. • قوله: (له رأسان) أي: كاه له رأسان. • قوله: (وقوله إلخ) أي واستشكل قول علي رضي الله تعالى عنه وكذا ضامير عنه وأسنه وقال وكان يحذ في إمارته. • قوله: (ويحجب بحمل التقى إلخ) أي: لم يمسه ويمنع هذا الحمل كذا رجوع علي رضي الله تعالى عنه عن الثمانين إلى الأربعين في خلافته. • قوله: (والإثبات) أي: وكل سنة. • قوله: (على أنه) أي: جلد ثمانين وقوله لم يبلغه

• قوله: (وهذا أحب إلي) أي الأربعون صرح به الكمال المقدسي في شرحه للإزاد مع حكاية القصة بأبسط مما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي.

أَوْ لَمْ يَسْتَنْه بَلْفِظِ عَامٌ يَشْمَلُ كُلَّ قَضِيَّةٍ بَلْ فَعَلَهُ فِي وَقَائِعِ عَيْنِيَّةٍ وَهِيَ لَا عَمُومَ لَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا وَهُوَ مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ «أَنَّهُ ~~يَجْلَدُ~~ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ» (وَرَقِيقِي) أَيِ مَنْ فِيهِ رَقٌّ وَإِنْ قُلْ (عَشْرُونَ)؛ لَأَنَّهُ عَلَى التَّصْفِيفِ مِنَ الْخُرِّ وَيُجْلَدُ مَا ذُكِرَ الْقَوِيُّ السَّلِيمُ (بَسُوطٌ أَوْ أَيْدٍ أَوْ نَعَالٍ أَوْ أَطْرَافِ ثِيَابٍ) لِلِاتِّبَاعِ زَوَاهِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا بُدَّ فِي طَرَفِ الثَّوْبِ مِنْ قَتْلِهِ وَشَدِّهِ حَتَّى يُؤْلِمَ (وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ سَوْطٌ)؛ لَأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الرَّجُزُ وَصَحَّحَهُ كَثِيرُونَ وَنَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ وَجَمَلَ الثَّانِي غَلَطًا فَاجْتَمَاعُ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَنَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِي أَمَّا التَّضْمُّ وَلَوْ خِلْقَةً فَيُجْلَدُ بِنَحْوِ عَشْكَالٍ وَلَا يَجُوزُ بِسَوْطٍ (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ) أَيِ حَدِّ الْخُرِّ (ثَمَانِينَ) جَلْدَةً.....

أَيِ: عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَسْتَنْه الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَتْلُغْهُ الْخ. قَوْلُهُ: (مَا يُؤَيِّدُ بِهِ) أَيِ: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْه بَلْفِظِ عَامٌ يَشْمَلُ كُلَّ قَضِيَّةٍ بَلْ فَعَلَهُ الْخ. قَوْلُهُ: (مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْخ) هَذَا قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. ه. سَمِ أَيِ: أَنَّهُ بَلَّغَهُ ثَانِيًا وَيُظْهِرُ أَنَّ مَا فِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَحْمُولٌ أَيْضًا عَلَى سَوْطٍ لَهُ زَأْسَانٍ وَالْقَصْبَةُ وَاحِدَةٌ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَرَقِيقِي عَشْرُونَ).

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ تَعَدَّدَ الشَّرْبُ كَفَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَحَدِيثُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ مَنسُوخٌ بِالْإِجْمَاعِ وَيُرْوَى أَنَّ أَبَا مِيخَجِينَ الْقُضَيْيَّ الْقَائِلَ:

إِذَا مِتَ قَاضِيَتِي إِلَى أَصْلٍ كَرَمَةٍ تَزَوَّيَ عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُروْقَهَا  
وَلَا تَذْفِنْتَنِي فِي الْفَلَاحِ قَاتَنِي أَخَافُ إِذَا مَا مِتَ أَنْ لَا أَذُوقَهَا  
جَلَدَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِرَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ ثُمَّ تَابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ وَذُكِرَ أَنَّهُ قَدْ نَبَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثُ أَصُولٍ كَرَمَ وَقَدْ طَالَتْ وَانْتَشَرَتْ وَهِيَ مُعَرَّشَةٌ عَلَى قَبْرِ بَنَوَاحِي جُرْجَانٍ. ه. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَيُجْلَدُ مَا ذُكِرَ الْقَوِيُّ الْخ) فِعْلٌ فَمَفْعُولُهُ الْمُطْلَقُ الْمَجَازِيُّ ثُمَّ نَائِبٌ فَاعِلُهُ.  
قَوْلُهُ (سَنِي): (بَسُوطٌ) هُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ الْمُتَّخِذُ مِنْ جُلُودِ سُيُورٍ يُلَوَّى وَيُلَفُّ سَمِيًّا بِذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يُسَوِّطُ اللَّحْمَ بِالْدَمِ أَيِ يَخْلِطُهُ. ه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلِاتِّبَاعِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ فِي طَرَفِ الثَّوْبِ الْخ) أَيِ: وَجُوبَاعِ ش.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ السَّوْطُ) أَيِ لِلْسَّلِيمِ الْقَوِيِّ كَحَدِّ الزُّنَا وَالْقَذْفِ. ه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَنَظَرُ فِيهِ) أَيِ: مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. قَوْلُهُ: (أَمَّا التَّضْمُّ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ بِسَوْطٍ) وَلَوْ خَالَفَ وَجَلَدَهُ بِهِ فَمَاتَ الْمَجْلُودُ فَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ الضَّمَانِ كَمَا لَوْ جُلِدَ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ وَمَاتَ بِهِ. ه. ع. ش.  
قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ الْخ) قَالَ الْقَاضِي لَا بُدَّ فِي الْحَدِّ مِنَ التَّيَّةِ وَخَالَفَهُ شَيْخُهُ الْقِفَالُ فَلَمْ

قَوْلُهُ: (رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا) قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَارًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَا الْعَبْدُ فَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ تَبْلِيغَهُ أَرْبَعِينَ جَارًا فَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ. ه.

(جاء في الأصح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لَكُنْ الأولى أربعون كما بحثه الزركشي لما مر عن علي رضي الله عنه لم يشنه وفيه نظر لما مر أنه سنة إلا أن يقال الأكثر من أحواله رضي الله عنه الأربعون وجاء أن عليا أشار على عمر رضي الله عنه بذلك أي لما وعلمه بأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفرى وخذ الأثراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت خذًا لم تجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها؛ لأن كل تعزير يجوز كونه تسعًا وثلاثين فالوجه أن فيها شائبة من كل منهما، ومن ثم قال: الزافعي اختص خذ الشرب بتختم بعضه ورجوع باقيه لرأي الإمام أو نايبه (وقيل خذ) أي وع ذلك لو مات بها ضمين على ما اقتضاه كلامهم، وتوجه بأننا وإن قلنا: إنها خذ، هي تشبه التعزير من حيث جواز تركها فاندفع ما للتقيني هنا.

يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه خذ شرب فجعله قبان غيره أجزأ وكذا لو ضرب قبان أن عليه خذًا. وقد يتوقف في قوله وكذا إلخ؛ لأن ضربته ظلمًا قصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه، بخلاف ما لو ضربته بلا قصد أنه عن الحد ينتهي الإجزاء حملًا للمطلعي على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج اه. ع ش.

فوق (سني): (جاء في الأصح) ويجري خلاف في بلوغه في الرقيق أربعين اه. مغني عبارة سم عن الأشعثي أما العبد فلو رأى الإمام تبليغه أربعين جاز ولا يراؤ عليها اه. فؤد: (لما مر إلخ) عبارة المغني لما روي عن علي رضي الله عنه أن الله تعالى عنه أنه قال (جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين) وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي لأنه إذا شرب سكر إلخ. فؤد: (هن همر) أي: فعله. فؤد: (وفيه نظر) أي: في تعليل الزركشي لما مر أي: عن علي رضي الله عنه الله تعالى عنه. فؤد: (وجاء أن عليا أشار على همر إلخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب إلخ راجع للثمانين اه. حلي. فؤد: (أشار على همر) الأولى إشتا على كما فعله النهاية. فؤد: (بذلك) أي: الثمانين ع ش ورشيد. فؤد: (وهلله) أي: علي رضي الله عنه الله تعالى عنه الثمانين. فؤد: (وإذا سكر هذى إلخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك اه. سم. فؤد: (وخذ الأثراء إلخ) لعل المراد بالأثراء القذف اه. سيد عمر. فؤد: (على الأربعين) أي: في الحد وعلى العشرين في غيره اه. مغني. فؤد: (جازت زيادتها) عبارة المغني والنهاية فلتجز الزيادة على الثمانين وقد متعها اه. فؤد: (فالوجه أن فيها إلخ) والمعتد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتصارًا على ما ورد اه. مغني، عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص اه. وهو عدم الزيادة على الثمانين وجوازها مع عدم تحقق الجنابة ع ش.

فوق (سني): (وقيل خذ)؛ لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة مُحَقَّقَةٍ نِهَايةً ومغني. فؤد: (ومع ذلك) أي: كونه خذًا وقوله ضمين خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات بها لم يضمن اه. قال ع ش قوله ومع

فؤد: (وإذا سكر هذى إلخ) المراد أن السكر مظنة ذلك.

(وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) أَوْ عِلْمِ السَّيِّدِ دُونَ غَيْرِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّرِقَةِ (لَا يَرْجِعُ خَمْرُ) هَيْئَةٍ (سُكْرٍ وَفِيهِ) لِحْتِمَالِ أَنَّهُ احْتَقَنَ أَوْ اسْتَعَطَّ بِهَا أَوْ أَنَّهُ شَرِبَهَا مَعَ عُذْرِ لِقَاطٍ أَوْ إِكْرَاهٍ وَحَدَّثَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِيَاءِ اجْتِهَادًا لَهُ (وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةِ شَرِبَ خَمْرًا) أَوْ شَرِبَتْ أَوْ شَرِبَ مِمَّا شَرِبَ مِنْهُ فَلَا فَرْقَ فِي سَكْرٍ وَسَاعَ لَهُ ذَلِكَ فِي شُرْبِ التَّبِيدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُسِّمِيَ خَمْرًا شَرْعًا وَكَوْنُهُ قَدْ يَكُونُ حَقًّا فَلَا يَفْشَقُ بِهِ بِخِلَافِ الْخَمْرِ أَمْرٌ خَارِجٌ عَمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ الَّذِي هُوَ الْحَدُّ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِي تَعْيِيرِ الشَّاهِدِ عَنْهُ بِالْخَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَخْتَارًا عَالِمًا.....

ذلك أي: ومع كَوْنِ الزِّيَادَةِ تَغْزِيرَاتٌ وَقَوْلُهُ لَا يَضْمَنُ الْخَمْرُ هَذَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الصِّيَالِ وَالزَّائِدِ فِي حَدِّ يَضْمَنُ بِقِسْطِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِ الزَّائِدِ حَدًّا لَا تَغْزِيرًا وَذَلِكَ مُفْرَعٌ عَلَى أَنَّهُ تَغْزِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ يُبْعَدُ قَوْلُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَانَ الظَّاهِرُ حَيْثُ أَنْ يَقُولَ وَعَلَيْهِ أَوْ نَحْوُهُ وَيُنَافِيهِ تَضْرِيْعُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِيمَا يَأْتِي بِضَمَانِ عَائِلَةِ الْإِمَامِ فِيمَا إِذَا ضَرَبَ فِي حَدِّ الشُّرْبِ ثَمَانِينَ فَمَاتَ اه. ع ش.

❑ قَوْلُ (لَسِي): (وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ) أَي: الْحَقِيقِيَّ اه. زِيَادِيٌّ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ وَلَعَلَّ صَوْرَتَهَا أَنْ يَزِمَ غَيْرُهُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ فَيُدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ زَمَاهُ بِذَلِكَ وَيُرِيدُ تَغْزِيرَهُ فَيَطْلُبُ السَّابَّ الْيَمِينَ مِمَّنْ يَنْسِبُ إِلَيْهِ شُرْبَهَا فَيَمْتَنِعُ وَيُرُدُّهَا عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّغْزِيرُ وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى الرَّادِّ لِلْيَمِينِ اه. ع ش.

❑ قَوْلُهُ: (أَوْ هَلِمَ السَّيِّدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَاعَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ هَيْئَةً وَقَوْلُهُ وَحَدَّثَ عُثْمَانُ إِلَى الْمَثْنِ. ❑ قَوْلُهُ: (دُونَ هَيْئَةٍ) أَي: غَيْرَ مَا ذُكِرَ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَالْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ وَعِلْمِ الْقَاضِي فَلَا يَسْتَوْفِيهِ بِعِلْمِهِ عَلَى الصَّحِيحِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى اه. مُغْنِي.

❑ قَوْلُهُ: (وَهَيْئَةُ سُكْرٍ) تَقْدِيرُ هَيْئَةِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَي: لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ عَدَمِ الْحَدِّ بِالسُّكْرِ عَدَمَهُ بِهَيْئَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْأُولَى اه. ع ش. ❑ قَوْلُهُ: (لِقَاطٍ) الْأُولَى مِنْ غَلَطٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

❑ قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَ عُثْمَانُ الْخَمْرَ) جَوَابُ سُؤَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ.

❑ قَوْلُ (لَسِي): (وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةِ الْخَمْرِ) أَي: لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ التَّفْصِيلُ بَلْ يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ مُغْنِي وَع ش. ❑ قَوْلُ (لَسِي): (شَرِبَ خَمْرًا) أَي: حَيْثُ عَرَفَ الشَّاهِدُ مَسْمِيَّ الْخَمْرِ اه. ع

ش. ❑ قَوْلُهُ: (فَسَكْرًا) أَيِ الْفُلَانُ اه. رَشِيدِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَسَاعَ لَهُ) أَيِ لِلشَّاهِدِ ذَلِكَ أَي: التَّغْيِيرُ بِالْخَمْرِ وَلَعَلَّ اخْتِذَا مِمَّا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي حَقًّا. ❑ قَوْلُهُ: (قَدْ يُسَمَّى خَمْرًا) أَي: مَجَازًا عِنْدَ الْكَثِيرِ وَحَقِيقَةً

عِنْدَ الْقَلِيلِ كَمَا مَرَّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ) أَي: الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ. ❑ قَوْلُهُ: (هَنَ) أَي: التَّبِيدُ. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا فِيهِمَا فِي نَحْوِ بَيْعٍ وَطَلَاقٍ وَقَوْلُهُ لِحْتِمَالِ إِلَى وَاخْتَارَهُ وَإِلَى

قَوْلِهِ وَقَالَ الزَّكَكَشِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَقَدْ يَفْرَقُ.

❑ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ الْخَمْرَ) أَي: كُلٌّ مِنَ الْمُقَرَّرِ وَالشَّاهِدِ وَهُوَ غَايَةُ فِي الْمَثْنِ.

❑ قَوْلُهُ: (وَهَيْئَةُ سُكْرٍ) تَقْدِيرُ هَيْئَةِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ.

كما فيهما في نحو بيع وطلاق؛ لأنَّ الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما بشرَّبه.

(وقيل يُشترط) في كلِّ من المُقَرِّ والشَّاهِد أن يقول شربها (وهو عالمٌ به (محتاجٌ لاحتمالٍ ما مرَّ كالشَّهادة بالرِّزَا واختاره الأذرعِي لأنَّه إنما يُعاقَب بيقين، وفُرق الأولُ بأنَّ الرِّزَا قد يُطلَق على مُقدِّماته كما في الحديث وفيه نظرُ فإِنَّه مرَّ أنَّ الشَّرِقة لا بُدَّ فيها من التَّفصيل وكما أَنَّها تُطلَق على ما لم يُوجد فيه الشُّروط كذلك الشُّرب يُطلَق على ما لم يُوجد فيه الشُّروط فلا فارق بينهما وقد يُفَرَّق بأنَّهم سامحوا في الخمرِ بِسهولةٍ حدَّها ما لم يُسامحوا في غيرها، وأيضاً فالابتلاء بكثرة شربها يقتضي التَّوشُّع في سبب الرَّجْع عنها فوُشِّع فيه ما لم يُوشَّع في غيره، وعلى الثاني لا بُدَّ أن يُريد من غير ضرورة احترازاً من الإساعة والشُّرب لنحو تدادٍ قال الرُّزكشي ومحلُّ الخلاف حيث لم يُرتَّب الحاكِم في الشُّهود والا وجب الاستفصال جزئاً وقياسه أَنه إذا ارتاب في عقل الشَّارب، لزمه ذلك أيضاً. (ولا يُحدُّ حال سُكْرِهِ) فيحزمُ ذلك

• فَوَدَّ: (كما فيهما الخ) أي: كما يَكْفِي لِإِلْلاَقِ الإِفْرارِ والشَّهادة في نحو بيع الخ. • فَوَدَّ: (لأنَّ الأصل الخ) الأولى ولأنَّ الخ عطفًا على قوله كما فيهما الخ. • فَوَدَّ: (لأنَّ الأصل عدم الإكراه والغالب الخ) أي: فَيُتْرَكُ الإِفْرارُ والشَّهادة عليه اهـ. مـني. • فَوَدَّ: (في كلِّ من المُقَرِّ الخ) عبارة المُعْنَى يُشترَطُ التَّفصيلُ بأنَّ يَزَادَ على ما ذَكَرَ في كلِّ منهما كَقَوْلِ المُقَرِّ وأنا عالمٌ مُختارٌ وكَقَوْلِ الشَّاهِدِ وهو عالمٌ الخ. • فَوَدَّ: (لاحتمالٍ ما مرَّ) أي: من أَنه شَرِبَ لَعَلَّه من غَلَطٍ أو إكْرَاهٍ. • فَوَدَّ: (كالشَّهادة الخ) المُناسِبُ كَالإِفْرارِ والشَّهادة بالرِّزَا. • فَوَدَّ: (واختاره) أي: اشتراط ذِكْرِ العِلْمِ والاختيار. • فَوَدَّ: (وفُرق الأول) يُتأملُ وجه هذا الفَرْقِ فَإِنَّ ذِكْرَ العِلْمِ والإخْبَارِ لا يَنْفِي احْتِمَالَ المُقَدِّماتِ سم أقولُ والجوابُ أن قولهم شَرِبَ خَمْرًا لا يُطلَقُ عادةً على مُقَدِّماتِ الشُّربِ بِخِلَافِ الرِّزَا فَإِنَّهُ يُطلَقُ على مُقدِّماته ومنه زنا الميْتَنِي بالنَّظَرِ فَيَقَالُ زَنَى إِذَا قَبَّلَ أو نَظَرَ فَاحتِيجَ التَّفصيلُ فيه دون الشُّربِ اهـ. ع ش وَلَك أَن تَقُول أَن هَذَا الْجَوَابُ وَإِن نَفَعَ فِي ذِكْرِ الْعِلْمِ لَا يَسْلَمُ نَفْهُ فِي ذِكْرِ الْإِخْتِيَارِ. • فَوَدَّ: (كما في الحديث) أي: حَدِيثِ الميْتَنِي يَزْنِيَانِ.

(فتنبه): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَنْ حُكْمِ رُجُوعِ المُقَرِّ بِشُرْبِ خَمْرٍ وهو على ما سَبَقَ فِي حَدِّ الرِّزَا فَإِنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ مِنْ حَقِّ آدَمِيٍّ يُقْبَلُ الرُّجُوعُ فِيهِ اهـ. مُعْنَى وَسَيَاتِي فِي شَرْحٍ وَلَا يُحدُّ حال سُكْرِهِ الإِشارةُ إِلَى ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وعلى الثاني) أي: اشتراط ذِكْرِ العِلْمِ والاختيار. • فَوَدَّ: (أَنْ يَزِيدَ) أي: كُلُّ مِنْ المُقَرِّ وَالشَّاهِدِ. • فَوَدَّ: (لِنَحْوِ تَدَادٍ) أي: كَالطَّسِّ وَالْجُوعِ. • فَوَدَّ: (فِي عَقْلِ الشَّارِبِ) أي: المُقَرِّ بِالشُّربِ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ذَلِكَ) أي: الِاسْتِفْصَالُ. • فَوَدَّ: (فَيَحْزَمُ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَعْصِرْ إِلَى اغْتَدَّ.

• فَوَدَّ: (وفُرق الأول الخ) يُتأملُ وجه هذا الفَرْقِ فَإِنَّ ذِكْرَ العِلْمِ والاختيارِ لا يَنْفِي احْتِمَالَ المُقَدِّماتِ.

لِقَوَاتٍ مَقْصُودَةٍ مِنَ الزَّجْرِ مَعَ فَوَاتٍ رُجُوعِهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ فَإِنْ حُدَّ وَلَمْ يَصِرْ مُلْقَى لَا حَرَكَهَ فِيهِ  
اِغْتَدَى بِهِ كَمَا صَحَّحَهُ جَمْعُ لَخِيرِ الْبَخَارِيِّ الظَّاهِرِ فِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأُثْمَةِ لَا خِلَافَ فِيهِ  
وَكَانَ قَضِيَّةُ الْحَدِيثِ عَدَمَ الْحَرَمَةِ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى إِمْكَانِ تَأْوِيلِهِ فَاحْتَاطُوا فِيهَا بِحَقِّ اللَّهِ  
نَظَرًا لِقَوَاتٍ مَا ذُكِرَ وَفِي الْإِعْتِدَادِ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ، وَكَذَا يُجْزَى فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كُرِهَ فِيهِ وَإِنَّمَا  
لَمْ يَحْرُمَ خِلَافًا لِلْبَتْدَنِجِيِّ لِخَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْدَارٍ فِيهِ لَهُ.

(وَسَوِّطُ الْخُلُودِ) وَالتَّعَاظِيرُ يَكُونُ (بَيْنَ قَضِيْبٍ) أَيِ غَضَنِ رَقِيْقٍ جَدًّا (وَعَصَا) غَيْرِ مُعْتَدِلَةٍ (و) بَيْنَ  
(رُطْبٍ وَبَابِ) بِأَنْ يَمْتَدِلَ غَرْفًا جُزْأَهُ وَرُطُوبَتُهُ لِيَحْصُلَ بِهِ الزَّجْرُ مَعَ عَدَمِ خَشْيَةِ نَحْوِ الْهَلَاكِ  
فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يُخْشَى مِنْهُ الضَّرَرُ الشَّدِيدُ أَمْ لَا يُؤْلَمُ وَفِي الْمَوْطَأِ مُرْسَلًا  
«أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ رَجُلًا فَأَتَنِي بِسَوِّطٍ خَلَقِي فَقَالَ فَوْقَ ذَلِكَ فَأَتَنِي بِسَوِّطٍ جَدِيدٍ فَقَالَ بَيْنَ  
هَذَيْنِ» وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي زَانٍ حُجَّةٌ هُنَا بِتَقْدِيرِ اعْتِضَادِهِ أَوْ صَحَّةِ وَصْلِهِ كَمَا قِيلَ إِذْ لَا فَارِقَ  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تَلَوَّى وَتَلَفٌ (وَيُفْرَقُهُ).....

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يَصِرْ مُلْقَى الْخ) أَيِ: فَإِنْ صَارَ كَذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ الزَّجْرُ وَمَنْ  
وَصَلَ لِهَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَتَأَثَّرُ فَكَيْفَ يَنْزَجِرُ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ فِيهِ) أَيِ: فِي الْإِعْتِدَادِ. • فَوَدَّ: (وَبَيْنَ  
ثَمَّ) أَيِ: الظُّهُورِ. • فَوَدَّ: (لَا خِلَافَ فِيهِ) أَيِ: الْإِعْتِدَادِ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ: الْحُرْمَةِ. • فَوَدَّ: (لِقَوَاتٍ مَا  
ذُكِرَ) أَيِ: الزَّجْرِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا فِي النِّهَايَةِ وَالِإِثْنِ فِي الْمُنْعَى. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كُرِهَ فِيهِ)  
عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مَعَ الْكِرَاهَةِ حَيْثُ لَا تَلَوَّى أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع. ش. قَوْلُهُ حَيْثُ لَا تَلَوَّى قَبْدٌ لِلْكِرَاهَةِ  
أَيِ: وَالْأَحْزَمُ أَمَّا الْإِجْزَاءُ فَهُوَ حَاصِلٌ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا أَه. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: فِي الْحَدِّ فِي الْمَسْجِدِ لَهُ  
أَيِ: لِلْمَسْجِدِ. • فَوَدَّ: (وَالْتَّعَاظِيرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُلْقَى عَلَى وَجْهِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا قِيلَ وَقَوْلُهُ لَأَمْرٍ  
عَلَيَّ إِلَى فَإِنْ جَلَدَهُ وَقَوْلُهُ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْإِنْصَارِ لَهُ. • فَوَدَّ: (نَحْوِ الْهَلَاكِ) كَتَلَفَ غَضِيٍّ أَوْ مَنَفَعَتِهِ.

• فَوَدَّ: (فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ قَبِيْحٌ كَوْنُهُ مُعْتَدِلُ الْجُزْمِ وَالرُّطُوبَةِ كَمَا قَالَه الزَّزْكَشِيُّ أَه. مُغْنِي  
قَالَ ع. ش. قُلُوْ فَعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ الْإِعْتِدَادُ بِهِ فِي التَّحْيِيلِ دُونَ الْخَفِيفِ الَّذِي لَا يُؤْلَمُ أَصْلًا أَه.

• فَوَدَّ: (بِسَوِّطٍ خَلَقِي) يَفْتَحُ اللَّامَ أَيِ: بِأَلِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ: الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ  
كَانَ فِي زَانٍ) أَيِ: وَرَدَ فِيهِ. • فَوَدَّ: (حُجَّةٌ هُنَا) خَبَرٌ وَهَذَا. • فَوَدَّ: (بِتَقْدِيرِ اضْطِغَادِهِ) أَيِ: الْمُرْسَلِ  
الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (كَمَا قِيلَ) أَيِ: بِوَصْلِهِ إِلَيْهِ ﷺ. • فَوَدَّ: (ابْنُ الصَّلَاحِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ  
أَه. • فَوَدَّ: (وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ الْخ) كَانَ هَذَا حَقِيقَتَهُ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ بِسَوِّطِ الْعُقُوبَةِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ هَذَا كَمَا  
هُوَ ظَاهِرٌ وَأَشَارَ إِلَيْهِ سَمَ الرَّشِيدِيُّ وَع. ش.

• فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالسَّوِّطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تَلَوَّى وَتَلَفٌ) فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَقِيَاسِ السَّوِّطِ  
غَيْرُهُ وَفِي هَامِشِهِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ قَوْلُهُ وَقِيَاسِ السَّوِّطِ غَيْرُهُ أَرَادَ الْمُتَّخَذُ مِنْ جُلُودِ سُيُورٍ بِخِلَافِ  
قَوْلِهِ سَابِقًا وَسَوِّطُ الْعُقُوبَةِ الْخ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالسَّوِّطِ فِيهِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ هَذَا أَنْتَهَى.

أَي السَّوْطُ مِنْ حَيْثُ الْمَدِيدُ (عَلَى الْأَعْمَاءِ) وَجُوبًا كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ لِقَلَّا بِعَظْمِ الْأَمِّ بِالْمُؤَالَةِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَمَنْ ثُمَّ لَا يَرْفَعُ عَضْدَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ كَمَا لَا يَضَعُهُ وَضْعًا لَا يُؤْلَمُ (إِلَّا الْمَقَاتِلُ) كُفْرَةٌ تَحْرِيرٌ وَفَرَجٌ لِأَنَّ الْقَضْدَ رَجْرُوهَ لَا إِهْلَاكُهُ (وَالْوَجْهَ) فِيحْرُمُ ضَرْبُهُمَا كَمَا بَحَثَهُ أَيْضًا لِأَمْرِ عَلِيِّ كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ بِالْأَوَّلِ، نَهْيُهُ عَنِ الْآخِرِينَ وَالرَّأْسَ فَإِنْ جَلَدَهُ عَلَى مَقْتَلِ فَمَاتَ فِيهِ ضَمَانُهُ وَجِهَانِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ نَفْيُ الصَّمَانِ كَالْجَلْدِ فِي حَرْوٍ أَوْ بَزْدٍ مُفْرَطَيْنِ (قِيلَ: وَالرَّأْسَ) لِشَرْفِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْإِنْتِصَابِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَقْتُلٌ وَيُخَافُ مِنْهُ الْعَمَى وَالْأَصْحَى الْمَنْعُ لِأَنَّهُ مَسْتَوْرٌ بِالشَّعْرِ غَالِيًا فَلَا يُخَافُ تَشْوِيَهُ. بِضَرْبِهِ بِخِلَافِ الْوَجْهِ، وَلِأَمْرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجِلْدَ بِضَرْبِهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ لَكِنْ إِتْرَضَ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمُعَارَضُ بِمَا مَرَّ عَنْ عَلِيٍّ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يُقَلِّ طَبِيبٌ عَذْلٌ رِوَايَةٌ؛ ضَرَارُهُ ضَرْزَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَالْأَحْرَمُ جَزْمًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ (وَلَا تُشَدُّهُ).

• فَوَدَّ: (أَي: السَّوْطُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قِيلَ نِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ وَالرَّأْسَ. • فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْعَضْدُ) أَي: لَا الزَّمَنُ. • فَوَدَّ: (كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ (إِلَخ)) اجْتَمَعَ لِلْوُجُوبِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ الْمَنْعِ مِنْ عَظْمِ الْأَمِّ. • فَوَدَّ: (لَا يَرْفَعُ عَضْدَهُ (إِلَخ)) أَي: قَلْوُ رَفْعِهِ أَيْمَ وَاجْزَأَ أَمَّا إِذَا ضَرَبَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُؤْلَمُ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ أَه. ع ش عبارة الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): أَيْ يَجُوزُ لِلْجِلْدِ رَفْعُ يَدِهِ بِحَيْثُ يَتَدَوَّى بِبَيَاضِ إِبْطِهِ وَلَا يَخْفَضُهَا خَفْضًا شَدِيدًا بَلْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ خَفْضِ وَرَفْعٍ فَيَرْفَعُ ذِرَاعَهُ وَلَا يُبَالِي بِكَوْنِ الْمَجْلُودِ رَقِيقَ الْجِلْدِ يُذَمِّهِ الضَّرْبُ الْخَفِيفُ أَه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ (إِلَخ)) فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لِأَمْرِ عَلِيٍّ (إِلَخ) بَلَا عَطْفٍ رَكَّةً، وَالْأَسْبَلُ مَا صَنَعَهُ الْمُغْنِي مِنْ جَعْلِهِ عِلَّةً لِمَا ضَرَبَ الْمَقَاتِلُ، عِبَارَتُهُ فَلَا يُضْرِبُهُ عَلَيْهَا لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ وَاتَّقِ الْوَجْهَ وَالْمَذَاكِرَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ رَجْرُوهَ لَا إِهْلَاكُهُ وَإِلَّا الْوَجْهَ فَلَا يُضْرِبُهُ عَلَيْهِ وَجُوبًا يُخْبِرُ مُسْلِمًا - إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ - وَلِأَنَّهُ مُجْمَعُ الْمَحَابِسِ فَيُعْظَمُ أَثَرُ شَيْنِهِ أَه. • فَوَدَّ: (ك. بَحْثُهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيُّ التَّحْرِيمَ. • فَوَدَّ: (لِأَمْرِ عَلِيٍّ كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ بِالْأَوَّلِ) أَي: التَّحْرِيقِ حَيْثُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَعْطِ كُلَّ عَضْوٍ حَقَّهُ وَنَهْيُهُ عَنِ الْآخِرِينَ أَي: الْمَقَاتِلِ وَالْوَجْهَ أَيِ ضَرْبِهِمَا حَيْثُ قَالَ عَقِبَ مَا مَرَّ عَنْهُ وَاتَّقِ الْوَجْهَ وَالْمَذَاكِرَ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالرَّأْسَ) عَطْفٌ عَلَى الْآخِرِينَ. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ (إِلَخ)) مُعْتَمَدٌ ع ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَسْتَوْرٌ بِالشَّعْرِ غَالِيًا (إِلَخ)) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَقَرَعَ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ اجْتَنَبَهُ قَطْعًا أَه. نِهَابَةُ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ (إِلَخ)) أَي: خَبِرَ أَمْرَ أَبِي بَكْرٍ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (بِإِضْرَارِهِ) أَي: ضَرْبِ الرَّأْسِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمُ جَزْمًا) أَي: وَاجْزَأَ وَإِذَا مَا تَ مِنْهُ لَا ضَمَانَ أَه. ع ش.

• فَوَدَّ (سَي): (وَلَا تُشَدُّ يَدُهُ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ حُرْمَةُ ذَلِكَ أَي: إِنْ تَأَدَّى بِهِ وَالْأَكْرَهُ أَه. حَلَبِي.

• فَوَدَّ: (وَالْأَصْحَى الْمَنْعُ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ يَتَيَمَّمُ بِقَوْلِ طَبِيبٍ يَتَّقِي وَالْأَحْرَمُ جَزْمًا لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الْحَدِّ عَلَيْهِ م.



بل تُتْرَكَ لِتُتَمَيَّ بِهَا إِنْ شَاءَ وَلَيْضَرْبٌ غَيْرُ مَا وَضَعَهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا بِمَحَلٍّ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ تَأْلِيمِهِ بِضَرْبِهِ، وَلَا يُلْفَى عَلَى وَجْهِهِ أَيْ يَحْرُمُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مِنْ حَرَمَةِ كِتَابِ الْمَيْتِ عَلَى وَجْهِهِ وَإِنْ أَمَكَنَّ الْفَرْقُ وَلَا يُمَدُّ أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا يَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يُجْلَدُ الرَّجُلُ قَائِمًا وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً (وَلَا تُجْرَدُ ثِيَابُهُ) الَّتِي لَا تَمْنَعُ أَلَمَ الضَّرْبِ أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ نَحْوِ جُبَّةٍ مُحَشَّوَةٍ بَلْ يَنْبَغِي وَجُوبُ تَجْرِيدِهَا إِنْ مَنَعَتْ وَصُولَ أَلَمِ الْمَقْصُودِ وَتَوَقُّرُ أَيْ وَجُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا امْرَأَةً أَوْ مُحَرَّمَةً بِشَدِّ ثِيَابِ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا كُلَّمَا تَكَشَّفَتْ وَلَا يَتَوَلَّى الْجِلْدَ إِلَّا رَجُلٌ وَاسْتَحْسَنَ الْمَاوَزِدِيُّ مَا أَخَذَتْهُ وَلَاؤُهُ الْبَرَاقِ مِنْ ضَرْبِهَا فِي نَحْوِ غِرَارَةٍ مِنْ شَفْرِ زِيَادَةٍ فِي سِتْرِهَا وَأَنَّ الْمُتَهَابِتَ عَلَى الْمَعَاصِي يُضْرَبُ فِي الْمَلَأِ وَذَا الْهَيْفَةُ يُضْرَبُ فِي الْخَلَاءِ وَالْحَنْثَى كَالْمَرْأَةِ لَكِنْ لَا يَتَوَلَّى نَحْوَ شَدِّ ثِيَابِهَا إِلَّا مُحَرَّمٌ عَلَى الْأُوجَةِ (وَيُؤَالِي الضَّرْبُ) عَلَيْهِ (بِحَيْثُ يَحْصُلُ) لَهُ (زَجَجٌ وَتَكْوِيلٌ) بِأَنْ يُضْرَبَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَا يُؤْلِمُهُ أَلَمًا لَهُ وَقَعَ ثُمَّ يُضْرَبُ الثَّانِيَةَ.....

• فَوَدَّ: (بَلْ تُتْرَكَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ يَحْرُمُ إِلَى وَلَا يُمَدُّ وَقَوْلُهُ أَيْ: يُكْرَهُ إِلَى بَلْ يُجْلَدُ وَقَوْلُهُ أَيْ: يُكْرَهُ إِلَى بِخِلَافِ وَقَوْلُهُ بَلْ يَنْبَغِي إِلَى أَنْ مَنَعَتْ وَقَوْلُهُ أَيْ وَجُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ مَا أَخَذَتْهُ إِلَى وَأَنَّ الْمُتَهَابِتَ. • فَوَدَّ: (وَلَيْضَرْبٌ الْخ) أَيْ وَجُوبًا. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يُلْفَى عَلَى وَجْهِهِ) وَلَا يُرَبِّطُ. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَيْ يَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيْ: إِنْ تَأَدَّى بِهِ وَلَا كُرَّةً نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (الَّتِي لَا تَمْنَعُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَائَةِ. • فَوَدَّ: (أَيْ: يُكْرَهُ ذَلِكَ الْخ) يَنْبَغِي حُرْمَتُهُ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ مَرْءٍ كَمَظْلِيمٍ أُرِيدَ الْإِقْتِصَارُ مِنْ ثِيَابِهِ عَلَى مَا يُزَيَّرُ بِهِ كَقَمِيصٍ لَا يَلِيْقُ بِهِ أَوْ إِزَارٍ فَقَطَّ سَمَ عَلَى حَيْجِ. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَتَوَقُّرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَتُرْكُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا وَيُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ مِنْهَا امْرَأَةً أَوْ مُحَرَّمَةً وَيَكُونُ بِضَرْبِهَا وَإِنْ تَكَشَّفَتْ سِتْرُهَا. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيْ: وَجُوبًا الْخ) أَيْ: حَيْثُ تَرْتَّبَ نَظَرُ مُحَرَّمٍ عَلَى التَّكْشِفِ فِيمَا يَظْهَرُ سَمَ عَلَى حَيْجِ. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (بَشَدِّ ثِيَابِ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا) وَيَتَّبِعُهُ وَجُوبُهُ نِهَائَةً أَيْ: وَجُوبُ الشَّدِّ ع. ش. • فَوَدَّ: (كُلَّمَا تَكَشَّفَتْ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ كَمَا لَا تَتَكَشَّفُ. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَوَلَّى الْجِلْدَ إِلَّا رَجُلٌ) يَنْبَغِي أَنْ ذَلِكَ سُنَّةُ. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْمُتَهَابِتَ الْخ) عُطِفَ عَلَى مَا أَخَذَتْهُ الْخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا مُحَرَّمٌ) أَيْ: وَنَحْوُهُ مُغْنِي وَأَسْنَى قَالَ ع. ش. فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الْمُحَرَّمُ تَوَلَّاهُ كُلٌّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ كَمَا فِي غُسْلِهِ إِذَا مَاتَ وَلَا مُحَرَّمٌ لَهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يُضْرَبَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ الْخ) أَيْ: فَيَكْفِي هَذَا فِي الْمَوَالَاةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا حَقِيقَةُ الْمَوَالَاةِ الْوَاجِبَةِ حَتَّى يَمْتَنِعَ خِلَافُهُ كَمَا لَا يَخْفَى. هـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يُضْرَبُ الثَّانِيَةَ) وَلَوْ جَلَدَ لِلزَّنَا خَمْسِينَ وَلَاؤُهُ وَفِي غَيْهِ كَذَلِكَ أَجْزَأُ

• فَوَدَّ: (أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ) يَنْبَغِي حُرْمَتُهُ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ مَرْءٍ كَمَظْلِيمٍ أُرِيدَ الْإِقْتِصَارُ مِنْ ثِيَابِهِ عَلَى مَا يُزَيَّرُ بِهِ كَقَمِيصٍ لَا يَلِيْقُ بِهِ أَوْ إِزَارٍ فَقَطَّ. • فَوَدَّ: (وَتَوَقُّرُ أَيْ وَجُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ) أَيْ حَيْثُ تَرْتَّبَ نَظَرُ مُحَرَّمٍ عَلَى التَّكْشِفِ فِيمَا يَظْهَرُ.

وقد بقي ألم الأول فإن فات شرط من ذلك لم يُعْتَدَ به وحرم كما هو ظاهر.

### نصل في التعزيز

وهو لغة من أسماء الأضداد؛ لأنه يُلْقَى على التّفخيم والتّعظيم وعلى التّأديب وعلى أشدّ الضّرْب وعلى ضَرْبٍ دون الحدّ كذا في القاموس والظاهر أنّ هذا الأخير غَلَطَ لأنّ هذا وضع شرعي لا لِقَوِيٍّ؛ لأنّه لم يُعرَف إلا من جهة الشرع فكيف يُنسَبُ لأهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصّحاح بعد تنسيبه بالضّرْب ومنه سُمّي ضَرْبٌ ما دون الحدّ تعزيرًا فأشار إلى أنّ هذه الحقيقة الشرعيّة منقولة عن الحقيقة اللّغويّة بزيادة قيد هو كون ذلك الضّرْب دون الحدّ الشرعيّ فهو كذا في الصّلاة والزّكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى

مُفني وروض. هـ. قوله: (قيل انقطاع ألم الأولى) ظاهره سواء رَضِيَ به المخدود أو لا، وجهه الزيادة بأنّه إذا جاز للإمام الزيادة على الأمرين تعزيرًا فهذا أولى اه. ع. ش. هـ. قوله: (فإن فات شرط من ذلك) أي من الإيلاء ومن كونه له وقع ومن الموالاة هـ. رَشِيدِي.

### (نصل: في التعزيز)

هـ. قوله: (في التعزيز) إلى قوله قيل في التّهمة إلى قوله وهذه دقّة إلى وأصله وقوله والتّكاح إلى وما قلنا وقوله المشهور إلى أقبلوا. هـ. قوله: (من أسماء الأضداد) أي: في الجملة وإلا فالضّرْب الآتي ليس تمام ضدّ التّفخيم والتّعظيم وإنما حقيقة ضدّ ذلك الإهانة أعمّ من أن تكون بضرب أو غيره اه. رَشِيدِي.

هـ. قوله: (لأنّه يُلْقَى) أي: لغة وقوله والتّظيم عطفٌ تفسير اه. ع. ش. هـ. قوله: (وعلى التّأديب) اقتصر عليه المُفني كما تأتي عبارته. هـ. قوله: (وهو أشدّ الضّرْب) قضيته أنه لا يُطلق لغة على أصل الضّرْب ولكن سيأتي عن الصّحاح ما يُفيد أنّه يُطلق على ذلك اه. ع. ش. هـ. قوله: (أنّ هذا الأخير) أي قوله وعلى ضَرْبٍ دون الحدّ. هـ. قوله: (لأنّ هذا وضع نزهي الخ) قد يقال سبّر صنيع القاموس قاض بأنّه يُدرج فيه المُصطلحات الخاصّة الشرعيّة وغيرها وإلا كان أصل وضع كتابه لِمَوْضوعات اللّغة، كما أنّه عُرِف من سبّره أيضًا أنّه لا يميّز بين الحقيقة اللّغويّة والمجاز اللّغويّ وكلا الأمرين واقع عن قصد وكان الدّاعي له الرّغبة في مزيد الاختصار وإلا فالتمييز في كلا الأمرين مهمّ اه. سيّد عمّر، عبارة ع. ش. ويُمكن أن يُجاب عن الإشكال بأنّ القاموس كثيرًا ما يذكّر المجازات اللّغويّة وإن كانت مُستعملة بوضع شرعيّ والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفي سماع نوعه اه. أقول وقد يدّفع كلّ من جواب السيّد عمّر وجواب ع. ش. قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ إلا أنّ يُحمل قوله؛ لأنّه الخ على الإستخدام ويراد بقوله يُطلق الخ مُطلق الإطلاق الشّاذل للمجازي. هـ. قوله: (ضرب ما دون الحدّ) ما زائدة.

### (فصل يُعزّز في كلّ مفصية لا حدّ فيها ولا كفّارة الخ)

هـ. قوله: (فكيف يُنسَبُ لأهل اللغة الجاهلين بذلك) لا يقال هذا لا يأتي على أنّ الواضع هو الله تعالى لأنّا نقول هو تعالى وإنما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع.

اللَّفَوِيَّ فِيهَا بزيادةٍ وهذه دَقِيقَةُ مُهِمَّةٍ تَقَطَّنَ لَهَا صَاحِبُ الصُّحَاحِ وَغَفَلَ عَنْهَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ  
وَقَدْ وَقَعَ لَهُ نَظِيرُ ذَلِكَ كَثِيرًا وَكُلُّهُ غَلَطٌ يَتِمُّنُ التَّقَطُّنُ لَهُ وَأَصْلُهُ الْعَزْرُ يَفْتَحُ فَسُكُونٌ وَهُوَ الْمَنْعُ  
وَالْتَكَاخُ وَالْإِجْبَارُ عَلَى الْأَمْرِ وَالتَّوْقِيفُ عَلَى الْحَقِّ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمَا قُلْنَا إِنَّهُ شَرْعِيٌّ هُوَ مَا تَعَصَّيْتَهُ  
قَوْلُهُ (يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ) إِلَهُ أَوْ لِأَدَمِيٍّ (لَا خَدَّ فِيهَا) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْتَمِلُ الْقَوْدَ لِيَدْخُلَ نَحْوُ قَطْعِ  
طَرَفٍ (وَلَا كَفَّارَةٌ) سِوَاةٍ مُقَدَّمَةٍ مَا فِيهِ خَدٌّ وَغَيْرُهَا إِجْمَاعًا وَلَأَمْرُهُ تَعَالَى الْأَزْوَاجَ بِالضَّرْبِ عِنْدَ  
التَّشْوِيزِ وَلَمَّا صَحَّ مِنْ فَعْلِهِ ﴿وَلَا يَنْفَعُ﴾ وَلِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسْلِيهِ ﴿وَأَنَّهُ﴾ قَالَ فِي سَرِقَةٍ تَمَرٍ دُونَ  
نِصَابٍ غُزْمٌ مِثْلُهُ وَجَلَدَاتُ نِكَالِهِ وَأَفْتَى بِهِ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَيَمُنُّ قَالَ لِأَخْرَ بِهَا فَايَسُقُ بِهَا  
خَبِيثٌ، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْأَصْلُ وَقَدْ يَنْتَفِي مَعَ انْتِفَائِهِمَا كَذَوِي الْهَيْئَاتِ لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ مِنْ  
طُرُقٍ رُبَّمَا يَبْلُغُ بِهَا دَرَجَةُ الْحَسَنِ بَلْ صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ وَأَقْبَلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ

• فَوَدَّ: (وَأَصْلُهُ الْعَزْرُ الْخ) أَي: مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّغْزِيرَ مُضَدَّرٌ مَزِيدٌ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَجْرَدِ أ. هـ.  
ع ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمَنْعُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْتَكَاخُ) أَي الْجَمَاعُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ عِبَارَتُهُ  
وَهُوَ لَعْنَةُ الثَّادِيَةِ وَأَصْلُهُ مِنَ الْعَزْرِ وَهُوَ الْمَنْعُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَتَمْنِيزُهُ» ﴿هَفْص: ١٩﴾ أَي: تَذَقُّعُوا الْعَدُوَّ  
عَنْهُ وَتَمْنَعُوهُ، وَيُخَالِفُ الْحَدُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فَتَغْزِيرُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ أَخْفُ  
وَيُسَوِّزُونَ فِي الْحُدُودِ، الثَّانِي تَجَوُّزُ الشَّفَاعَةِ فِيهِ وَالْعَفْوُ بِلِ يُسْتَحْتَابَانِ، الثَّالِثُ التَّالِفُ بِهِ مَضْمُونٌ خِلَافًا  
لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَشَرْعًا تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا خَدَّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةٌ أ. هـ. • فَوَدَّ: (وَمَا قُلْنَا أَنَّهُ شَرْعِيٌّ) وَهُوَ  
الْأَخِيرُ فِي كَلَامِ الْقَامُوسِ. • فَوَدَّ: (إِلَهُ أَوْ لِأَدَمِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ الْمَشْهُورِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمَّا صَحَّ إِلَى  
وَلِخَبَرٍ. • فَوَدَّ: (سِوَاةٍ الْخ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ عَطْفًا كَمَا فِي الْمُغْنِي.  
• فَوَدَّ: (مُقَدَّمَةٍ مَا فِيهِ خَدٌّ) كَمُبَاشَرَةٍ أجنبيَّةٍ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ وَسَرِقَةٍ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ وَالسَّبُّ بِمَا لَيْسَ بِقَذْفٍ  
مُغْنِي وَشَرْخُ الْمَنْهَجِ. • فَوَدَّ: (وَغَيْرُهَا) كَالْتَّزْوِيرِ وَشَهَادَةِ الزَّوْرِ وَالضَّرْبِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَتَشْوِيزِ الْمَرْأَةِ وَمَنْعِ  
الزَّوْجِ حَقَّهَا مَعَ الْقُدْرَةِ أ. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (قَالَ فِي سَرِقَةٍ تَمَرٍ دُونَ نِصَابٍ الْخ) انْظُرْ هَلْ مَقُولُ الْقَوْلِ  
جَمِيعٌ فِي سَرِقَةٍ تَمَرٍ الْخ أَوْ خُصُوصٌ غُزْمٌ مِثْلُهُ الْخ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي سَرِقَةٍ الْخ بَيَانًا لِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﴿وَمَا﴾ فِي  
شَأْنِهِ ذَلِكَ أ. هـ. رَشِيدِيٍّ وَجَزَمَ ع ش بِالثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بِهِ) أَي: بِالتَّغْزِيرِ أ. هـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَمَا  
ذَكَرَهُ) أَي الْمُصَنَّفُ هُوَ الْأَصْلُ أَي: الْغَالِبُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): اقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنَّفِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ تَغْزِيرُ ذِي الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا خَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ  
وَيُسْتَشْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ، الْأَوَّلَى إِذَا صَدَرَ مِنْ وَلِيِّ اللَّهِ تَعَالَى صَغِيرَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُعَزَّرُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ  
الْخ، الثَّانِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي الْمَعْصِيَةِ خَدٌّ كَالزَّنَا أَوْ كَفَّارَةٌ كَالنَّمِصِّ بَطْلِيٍّ فِي الْإِحْرَامِ يَنْتَفِي التَّغْزِيرُ، لَا  
يُجَابُ الْأَوَّلُ الْحَدُّ وَالثَّانِي الْكَفَّارَةُ وَيُسْتَشْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى الْخ، الثَّالِثُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ  
وَيُسْتَشْتَى مِنْهُ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يَنْتَفِي مَعَ انْتِفَائِهِمَا) أَي: بِأَنْ يَفْعَلَ مَعْصِيَةً لَا خَدَّ فِيهَا وَلَا  
كَفَّارَةٌ وَلَا يُعَزَّرُ عَلَيْهَا أ. هـ. ع ش. • فَوَدَّ: (رُبَّمَا يَبْلُغُ) أَي الْحَدِيثُ بِهَا أَي: الطُّرُقِ. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ)  
أَي لِلْعُدُودِ. • فَوَدَّ: (أَقْبَلُوا الْخ) بَدَلٌ مِنَ الْحَدِيثِ. • فَوَدَّ: (أَقْبَلُوا) أَي: وَجُوبًا مَا لَمْ يُرَ الْمُضْلَحَةُ فِي

عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ وَفِي رِوَايَةٍ زَلَّتْهُمْ وَفَسَّرَهُمُ الشَّافِعِيُّ بِمَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالشَّرِّ قَبْلَ  
أَرَادَ أَصْحَابَ الصَّغَائِرِ وَقِيلَ مَنْ يَنْدَمُ عَلَى الذَّنْبِ وَيَتُوبُ مِنْهُ، وَفِي عَثَرَاتِهِمْ وَجْهَانِ صَغِيرَةٌ لَا  
خُدَّ فِيهَا أَوْ أَوَّلَ زَلَّةٍ أَوْ لَوْ كَبِيرَةٌ مَدْرَتْ مِنْ مُطِيعٍ، وَكَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ  
الْأَوَّلِ مِنْهُمَا فَإِنَّهُ عَجَزَ بِالْأَوْلِيَاءِ وَبِالصَّغَائِرِ فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَعْزِيرُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى الصَّغَائِرِ وَزَعَمَ  
سُقُوطُ الْوِلَايَةِ بِهَا جَهْلٌ، وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ بِأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ سُرُّ الْعَفْوِ  
عَنْهُمْ وَبِأَنَّهُ عَمَرُ عَزَّزَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ مَشَاهِيرِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُمْ رُغُوسُ الْأَوْلِيَاءِ وَسَادَاتُ الْأُمَّةِ  
وَلَمْ يُنَكِّرْ أَحَدٌ عَلَيْهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَنَ قَوْلِ الْأُمِّ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يُعْزَرْ ظَاهِرٌ فِي الْحَرَمَةِ وَفَعَلَ عَمَرُ  
اجْتِهَادٌ مِنْهُ وَالْمَجْتَهِدُ لَا يُنَكِّرُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ وَكَمَنْ رَأَى زَانِيًا بِأَهْلِهِ وَهُوَ مُخَصَّنٌ  
فَقَتَلَهُ لِيُذْنِرَهُ بِالْحَمِيَّةِ وَالْفَيْظِ هَذَا إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ بِاطْنًا وَأَقِيدَ بِهِ ظَاهِرًا كَمَا فِي  
الْأُمِّ وَكَقَطْعِ الشَّخْصِ أَطْرَافَ نَفْسِهِ وَكَدُخُولِ قَوِيٍّ مَا حَمَاهُ الْإِمَامُ لِلضُّعْفَةِ فَرَعَاهُ فَلَا يُعْزَرُ وَلَا

عَدَمُ الْإِقَالَةِ اهـ. ع ش. فُود: (وَفَسَّرَهُمْ) أَي: ذَوِي الْهَيْئَاتِ. فُود: (قَبْلَ أَرَادَ) أَي: الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ مَنْ  
لَمْ يُعْرِفْ بِالشَّرِّ. فُود: (وَفِي عَثَرَاتِهِمْ) أَي: فِي الْمُرَادِ بِهَا اهـ. ع ش. فُود: (أَوْ أَوَّلَ زَلَّةٍ الْخ) الْأَوَّلَى  
الْوَأْوِدَ بَدَلْ أَوْ. فُود: (وَكَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) اعْتَمَدَ الْتَهَابُ وَالْمُغْنِي. فُود: (مِنْهُمَا) أَي: مِنْ  
الْوَجْهَيْنِ وَيُحْتَمَلُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ الْمَثَرَاتِ.  
فُود: (فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَعْزِيرُ الْأَوْلِيَاءِ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. فُود: (وَزَعَمَ سُقُوطُ الْوِلَايَةِ بِهَا) أَي:  
الصَّغِيرَةِ جَهْلٌ مِنْ مَقُولِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. فُود: (وَنَازَعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَهُمْ انْتِفَاءٌ فِي الْتَهَابِ إِلَّا قَوْلَهُ  
وَكُدُخُولِ إِلَى وَقْدِهِ. فُود: (وَبِأَنَّهُ هَرِ الْخ) لِيَرَادَ هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُعْزَرَ عَلَيْهِ صَغِيرَةٌ أَوْ أَوَّلَ زَلَّةٍ  
وَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالِ فِعْلِيَّةٍ سَمِ عَلَى حَجَّ ع ش وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أُجِيبَ عَنْهُ أَيِ عَمَّا قَتَلَهُ هُمَرُ بِأَنَّهُ ذَلِكَ  
تَكَرَّرَ مِنْهُمْ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي أَوَّلِ زَلَّةٍ مِنْ مُطِيعٍ اهـ. فُود: (وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ) أَي: فِي نِزَاعِ الْأَذْرَعِيِّ بِشِقَاقِهِ.  
فُود: (وَفَعَلَ هُمَرُ الْخ) أَي: وَبِأَنَّهُ قَتَلَ هُمَرُ الْخ. فُود: (وَكَمَنْ رَأَى) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْرَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا  
قَوْلَهُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ إِلَى وَكَقَطْعِ الشَّخْصِ. فُود: (لِيُذْنِرَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَقَتَلَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَلَا تَعْزِيرَ  
عَلَيْهِ وَإِنْ افْتَتَحَ عَلَى الْإِمَامِ لِأَجْلِ الْحَبِيَّةِ اهـ. فُود: (وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ الْخ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ  
فَإِنَّهُ يَصِيرُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِمَامِ فَقَتَلَهُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ أَفْتِيَاءٌ عَلَى الْإِمَامِ فَحَرُمَ قَتْلُهُ فَكَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ  
ابْنُ قَاسِمٍ هُنَا غَيْرُ ظَاهِرٍ اهـ. رَشِيدِيَّ. فُود: (وَأَقِيدَ بِهِ) مِنْ الْإِقَادَةِ يُقَالُ أَقَادَ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ إِذَا قَتَلَهُ بِهِ كَذَا  
فِي الْقَامُوسِ.

فُود: (وَبِأَنَّهُ هُمَرُ الْخ) لِيَرَادَ هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُعْزَرَ عَلَيْهِ صَغِيرَةٌ أَوْ أَوَّلَ زَلَّةٍ وَهُوَ وَاقِعَةٌ حَالِ  
فِعْلِيَّةٍ. فُود: (وَكَمَنْ رَأَى زَانِيًا بِأَهْلِهِ وَهُوَ مُخَصَّنٌ الْخ) قَضِيَّةُ السِّيَاقِ حُرْمَةُ الْقَتْلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّ  
الْكَلَامَ فِيمَا انْتَهَى فِيهِ التَّعْزِيرُ مَعَ انْتِفَاءِ الْحُدِّ وَالْكَفَّارَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ عَقِبَهُ وَالْأَحْلُ لَهُ قَتْلُهُ الْخ عَدَمُ  
حُرْمَتِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

يَعْرُومُ وَإِنْ أَيْمَ لَكِنْ يُنْتَفَعُ مِنَ الرَّغِي نَقْلَهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَبَهُ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِي وَيُؤَيِّدُهُ تَعْزِيرُ مُخَالَفِ تَسْمِيرِ الْإِمَامِ وَإِنْ حُرِّمَ عَلَى الْإِمَامِ التَّسْمِيرُ فَهَذَا أَوَّلَى وَبِهَذَا يُضَعَّفُ قَوْلُ الْبُلْقِينِي لِمَعْصُومٍ وَإِنَّمَا ارْتَكَبَ مَكْرُوهًا، وَمَنْعُ الْإِمَامِ لِمُضْلِحَةِ الضُّعْفَاءِ لَا لِتَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَبِفَرْضِهِ فَمُخَارَاجُ دَوَائِهِ تَعْزِيرٌ يَكْفِي فِي نَحْوِ هَذَا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حَتَّى أَحَدُ الرَّغِيَّةِ جَمْعِي وَرَعَاهُ فَلَا يَعْرُومُ وَلَا يَعْزُرُ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَكَمْ قَالَ لِمُخَاصِمِهِ ابْتِدَاءَ ظَالِمٍ فَاجِرٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَبِهِ إِنْ صَحَّ بِتَقْيُّدِ قَوْلٍ غَيْرِهِ يَعْزُرُ فِي سَبِّ لَا حَدَّ فِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَكَأَنَّ وَجْهَ اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَخْلُو عَنْهَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي بَابِ حَدِّ الْقَذْفِ وَكَرْدَةِ وَقَذْفِهِ لِمَنْ لَا عَظْمًا وَتَكْلِيفِهِ قِتَّةً مَا لَا يَطْلُقُ وَضَرْبُهُ تَعْدُّهَا خَلِيلَتَهُ وَوَطْئُهَا فِي ذُبْرِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ.....

• قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُنْتَفَعُ مِنَ الرَّغِي) أَي: بِإِخْرَاجِ دَوَائِهِ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِي) وَقَالَ وَإِطْلَاقُ كَثِيرِينَ أَوْ الْأَكْثَرِينَ يَنْقَضِي أَنَّهُ يَعْزُرُ أَه. أَسْتَى. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: تَنْظِيرُ الْأَذْرَعِي. • قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوَّلَى)؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْجَمْعِ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَي: بِتَعْزِيرِ مُخَالَفِ تَسْمِيرِ الْإِمَامِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْصِبْ) أَي: الدَّخِيلَ الْمَذْكُورَ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْعُ الْإِمَامِ لِمُضْلِحَةِ الضُّعْفَاءِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَبِفَرْضِهِ) أَي: اِعْتِمَادُ بَحْثِ الْأَذْرَعِي لَكِنْ هَلْ يُنَاسِبُ هَذَا الصَّنِيعُ تَأْيِيدَهُ، وَقَدْ يُقَالُ نَعَمْ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ تَأْيِيدِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَذْرُوكُ اِعْتِمَادُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَقُولِ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ وَهَذَا عَمِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ الشَّارِحِ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ صَنِيعِ الشَّارِحِ بَلْ سِيَّاقُهُ كَالضَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الْبُلْقِينِي وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَقْلِ، فَضَمِيرُ وَبِفَرْضِهِ حَيْثُ لِلْمُضْيَانِ أَوْ التَّحْرِيمِ فَلَا إِشْكَالَ وَلَا جَوَابَ. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَي: الدَّخُولُ الْمَذْكُورَ. • قَوْلُهُ: (قَالَهُ) أَي: قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: بِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

• قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) يَنْفِي مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. • قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْأَلْفَافِ) أَي: نَحْوُ ظَالِمٍ. • قَوْلُهُ: (أَنْ أَحَدًا) أَي: مِنَ الْأَمَةِ. • قَوْلُهُ: (لَا يَخْلُو عَنْهَا) كَوْنُ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِلتَّعْزِيرِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَأَمَّا جَوَازُ التَّقَاصُّ فِيهِ الْمَارُّ فِي بَابِ الْقَذْفِ فَوَجْهُهُ وَاضِحٌ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ أَي: بِأَنَّ يَرُدُّ الْمُنْسُوبُ عَلَى سَابِقِهِ بِقَدَرِ سَبِّهِ وَمَا لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا قَذْفَ كَيَا ظَالِمٍ وَيَا أَحْمَقُ، وَقَوْلُهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَي: كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ إِنْ صَحَّ وَقَوْلُهُ، وَأَمَّا جَوَازُ التَّقَاصُّ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَتَحْرِقَةُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اغْتَرَضْتُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَذْفِهِ لِمَنْ لَا عَظْمًا. • قَوْلُهُ: (قِتَّةٌ) أَي: أَوْ دَابَّتُهُ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَوَطْئُهَا فِي ذُبْرِهَا) قِيلَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا أَمَّا هِيَ فَتَعْزُرُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِنَقْلِ م ر سَم وَع ش. • قَوْلُهُ: (أَوَّلَ مَرَّةٍ) الْمُرَادُ بِهِ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ لَهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ م ر أَه. سَم وَقَوْلُهُ الْمُرَادُ إلخ يَوْمَهُمْ جَزَائِهِ فِي الْكُلِّ أَغْنَى قَوْلُهُ كَرْدَةُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِوَطْئِ الْمَرْأَةِ فِي الذُّبْرِ فَإِنَّهُ الَّذِي تَقَدَّمَ مُخَالَفَةُ صَاحِبِ

• قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوَّلَى) لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْجَمْعِ. • قَوْلُهُ: (وَتَحْرِقَةُ) فَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَشْمَلُ الْقَتْلَ مُطْلَقًا لَكِنَّهُ قَدَّمَ فِي قَوْلِهِ لَا حَدَّ فِيهَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْقَوْدَ. • قَوْلُهُ: (وَوَطْئُهَا فِي ذُبْرِهَا) إلخ) قِيلَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا أَمَّا هِيَ فَلَا تَعْزُرُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِنَقْلِ م ر. • قَوْلُهُ: (أَوَّلَ مَرَّةٍ) الْمُرَادُ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ لَهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ م ر.

في الكل لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض ويُرَدُّ بأن هذا أفحش للإجماع على تخريبه وكفر مستحله على أن العلة أن وطء الدبر رذيلة ينبغي عدم إذاعتها، وكالأصل لحق فرع ما عدا قذفه كما مر وكأخبر قدير نداء زوجة طلبتها أول النهار فإنه لا يُحبس ولا يؤكل به وإن أئتم قاله الإمام وفهم انتفاء التعزير من الموجب للاستثناء فيه نظر إذ مراده لا يُحبس لكونها ذنباً فإنه لا يتحقق إلا بمضني النهار إذ ونشزت مثلاً أثناءه سقطت نفقتها، وكتمريض أهل البغي بسبب الإمام، وقد يقال انتفاء تعزيره لأن التمريض عندنا ليس كالتضريح فليسوا بمسا نحن فيه، لكن قضية قول البحر رُبما يجهم التعزير للقتال فيترك إن تركه ليس لكون سبه غير معصية.

النهاية فيه اهـ. سيّد عمر. هـ. فود: (في لكل) أي: في الردة وما عطف عليها اهـ. سيّد عمر وقال ع ش الظاهر رجوعه لما مر من قوله كذب: الهيات إلى هنا ومعلوم أن التقيّد لا يأتي في مسألة الزاني ويدخل فيه حيث لا يقطع أطرافه ما أت اهـ. أقول والأول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المصنف. هـ. فود: (لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض) أي فإنه يُعزَّر به م ر اهـ. سم. هـ. فود: (بأن هذا) أي وطء الحائض. هـ. فود: (للإجماع على تخريبه إلخ) قصته أن وطء الحليلة في دبرها غير مجمع على تخريبه وعدم كفر مستحله اهـ. ع ش أي كما صرح به القسطلاني وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل أنه محرف من على. هـ. فود: (وكفر مستحله) عطف على قوله تخريبه.

هـ. فود: (لحق فرجه) أي: فلا يُعزَّر فيه وقوله ما عدا قذفه أي: فيعزَّر فيه اهـ. ع ش. هـ. فود: (وكأخبر قدير) إلى قوله وقد يقال في المصنف: إني قوله قاله الإمام إلى وكتمريض إلخ. هـ. فود: (قاله الإمام) عبارة النهاية كما قال الإمام. هـ. فود: (وفهم انتفاء إلخ) مبتدأ وخبره قوله فيه نظر. هـ. فود: (وكتمريض أهل البغي) إلى قوله ونونع في النهاية إلا بوله وإن أطال البلقيني في رده. هـ. فود: (لأن التمريض عندنا إلخ) قال ابن قاسم لا يخفى أن تمريض الدبر بما يكرهه من أفراد الغيبة فهو مفسية لا حد فيها ولا كفارة اهـ. رشيد ع ش. هـ. فود: (ليس كالتضريح) فيه نظر نعم هو ليس كالتضريح في حكم القذف وليس الكلام فيه اهـ. سم أي: بل في المعصية. هـ. فود: (ليس لكون سبه غير مفسية) أي: فهو مفسية وهذا يفيد أن التمريض بسبب غير الإمام من غير البغاة أيضاً مفسية وقضية توجيه البحر ثبوت التفرير لعدم المعنى الذي انتفى بسببه تعزيره على سبب الإمام وكذا قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الإمام لذلك

هـ. فود: (لكن اغترضت الأخيرة بوطء الحائض) فإنه يُعزَّر به م ر. هـ. فود: (ليس كالتضريح) لا يخفى أن التمريض بالغير بما يكره من أفراد البغاة أخذاً من قول الشارح السابق في مبحث خطية التكاح في حد الغيبة ولو بإشارة أو إيحاء بل وبالقلب. إن أصر على استحضاره اهـ. فهو مفسية لا حد فيها ولا كفارة، فقدم التفرير عليه هنا إذا اغترف بقصده الممرض به يوجب الاستثناء فقوله ليس كالتضريح فيه نظر نعم هو ليس كالتضريح في حكم القذف. ليس الكلام فيه فليأمل. هـ. فود: (ليس لكون سبه غير مفسية) أي فهو مفسية وهذا يفيد أن التمريض بسبب غير الإمام من غير البغاة مفسية وقضية توجيه البحر بثبوت



وَكَمْ لَا يُفِيدُ فِيهِ إِلَّا الضَّرْبُ الْمُبْرَحُ فَلَا يُضْرَبُ أَسْلًا نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَبَحَثَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي ضَرْبُهُ غَيْرَ مُتَّبِعٍ لِصُورَةِ الْوَاجِبِ وَعَاطَمَهُ النَّاجِ الشُّبْكِيُّ وَقَدْ يُجَابِعُ التَّعْزِيرُ الْكُفَّارَةَ كُجَامِعِ خَلِيلَتِهِ نَهَارَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي رَدِّهِ وَكَالْمُظَاهِرِ وَحَالِفِ يَمِينِ غُمُوسٍ وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ وَتُوزَعُ فِيهَا بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ وَيَبْتَنِي الْإِسْنَوِيُّ فِي الْأَخِيرَةِ ثُمَّ قَالَ وَقَضَيْتُهُ لِإِجَابِ التَّعْزِيرِ فِي مُحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ إِنْ كَانَتْ إِتْلَافًا كَالْحَلْقِ وَالصَّيْدِ لَا الِاسْتِمْتَاعَ كَاللُّبْسِ وَالتَّلَطُّبِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْكُلُّ عَلَى خَدِّ سَوَاءٍ، وَمِنْ اخْتِلَافِهَا مَا لَوْ شَهِدَ بَرْنًا ثُمَّ رَجَعَ فَيُحَدُّ لِلْقَذْفِ وَيُعْزَرُ لِشَهَادَةِ الزُّورِ، وَقَدْ يُجَابِعُ الْحَدَّ وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ الْكُفَّارَةِ كَمَلِيقِ يَدِ السَّارِقِ فِي غُنْفِهِ سَاعَةً زِيَادَةً فِي نِكَالِهِ وَكَالزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي خَدِّ الشُّرْبِ وَكَمْ زَنَى بِأُمِّهِ فِي الْكُفْبَةِ صَائِمًا رَمَضَانَ مُعْتَكِفًا مُخْرَمًا فَيَلْزِمُهُ الْحَدَّ وَالْمَعْقُ وَالْبَدْنَةُ وَيُعْزَرُ لِقَطْعِ رَجِيمِهِ وَانْتِهَالِكِ حَرَمَةِ الْكُفْبَةِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قِيلَ.....

سَمِ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَمْ لَا يُفِيدُ الْخ) سَيَاتِي فِي شَرْحِ بَحْسِ أَوْ ضَرْبِ مَا يَتَمَلَّقُ بِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (نَقْلَهُ الْإِمَامُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ بَحَثَ الْخ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ الْخ) قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (النَّاجِ الشُّبْكِيُّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ جَمَعَ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابِعُ التَّعْزِيرُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ قَالَ إِلَى وَقَدْ يُجَابِعُ الْحَدَّ وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَكَمْ يَنْكَسِبُ. ٥. قَوْلُهُ: (حَلِيلَتُهُ) أَي: زَوْجَتُهُ أَوْ أُمَّتُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَالِفِ يَمِينِ غُمُوسٍ) أَي: كَاذِبِهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ بِحَلِيفَةٍ كَاذِبًا عَامِدًا عَالِمًا، وَأَمَّا إِذَا حَلَفَ وَأَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْيَنَةُ فَلَا تَعْزِيرَ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهَا ع. ش. وَحَلِيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ) كَوَلِيدِهِ وَعَبْدِهِ أَه. مُغْنِي عِبَارَةُ ع. ش. هَذَا يَشْمَلُ قَتْلَ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ السَّابِقِ مَا عَدَا قَدْهُ فَتَضَمُّ هَذِهِ الصُّورَةُ إِلَى الْقَذْفِ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَتُوزَعُ فِيهَا) أَي: فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمُسْتَشْنَاءَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْتَنِي الْإِسْنَوِيُّ الْخ) أَي: بَأَنَّ إِجَابَةَ الْكُفَّارَةِ لَيْسَ لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لِإِعْدَامِ النَّفْسِ بَدَلِيلٍ لِإِجَابِهَا بِقَتْلِ الْخَطَايَا فَلَمَّا بَقِيَ التَّعَمُّدُ خَالِيًا عَنِ الزَّجْرِ أَوْجَبْنَا فِيهِ التَّعْزِيرَ اسْتَنَى وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ) أَي: الْبَيَانَ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا الْإِسْتِمْتَاعَ) الْإِتْسَابُ تَنْكِيرُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (بَلِ الْكُلُّ عَلَى خَدِّ سَوَاءٍ) أَي: فِي عَدَمِ التَّعْزِيرِ فِيهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ اخْتِلَافِهَا) أَي: الْجِهَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابِعُ الْحَدَّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ يُحَدُّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابِعُ) أَي: التَّعْزِيرُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالزِّيَادَةُ) الْأَوَّلَى حَذَفُ الْكَافِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَمْ زَنَى الْخ) بِمِثَالِ اجْتِمَاعِ الثَّلَاثِ وَمَا قَبْلَهُ بِمِثَالِ اجْتِمَاعِ الْإِثْنَيْنِ.

التَّعْزِيرُ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الَّذِي انْتَفَى بِسَبِّهِ تَعْزِيرُهُمْ عَلَى سَبِّ الْإِمَامِ وَكَذَا ثُبُوتُ تَعْزِيرِهِمْ بِسَبِّ الْإِمَامِ لِذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (نَقْلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ) وَهُوَ الْأَصَحُّ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفْتَلٍ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ) يَشْمَلُ قَتْلَ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي قَوْلِهِ فَقَتَلَهُ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَوَلِيدِهِ وَعَبْدِهِ.



ومن صور اجتماعه مع الحد ما لو تَوَزَّعَتْ رُدَّتُهُ انتهى وفيه نَظَرٌ لَأَنَّهُ إِنْ عَزُرَ ثُمَّ قُتِلَ فَقَتْلُهُ لِلْإِصْرَارِ وهو معصية أخرى وَإِنْ أَسْلَمَ عَزُرَ وَلَا حَدٌّ فَلَاحْتِجَاعٍ، وقد يُوجَدُ حَيْثُ لَا مَعْصِيَةَ كَغَيْرِ مُكَلِّفٍ فَعَلَّ مَا يُعَزَّرُ بِهِ الْمُكَلِّفُ أَوْ يُحَدُّ وَكَمْثَنَ يَكْتَسِبُ بِاللَّهْوِ الْمُبَاحِ فَيُعَزَّرُ الْمُكْتَسِبُ الْأَجْدَ وَالْمُعْطَلِي كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ اللَّهِ وَزِدْنِي لِلْمُضْلَحَةِ، وَكُنْفِي الْمُكْتَسِبَ لِلْمُضْلَحَةِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَكِبْ مَعْصِيَةً ثُمَّ التَّعْزِيرُ يَكُونُ (بِخَبَرٍ أَوْ ضَرْبٍ) غَيْرِ مُبْرَحٍ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَزْجُرُهُ إِلَّا الْمُبْرَحُ لَمْ يَجْعَلِ الْمُبْرَحُ وَلَا غَيْرُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ يَنْتَقِلُ بِهِ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ أَعْلَى فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ لَا تُفِيدُ فِيهِ كَأَنَّا نَادِرًا فَيَفْعَلُ بِهِ أَغْلَاهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِذَلِكَ وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ فَقِيلَ أَنَّ قَوْلَهُ لَمْ يَجْعَلِ الْمُبْرَحُ وَلَا غَيْرُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي نَوْعِ الضَّرْبِ فَقَطْ وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ فَلَا يُتَأَمَّرُ فِيهَا فَرَقٌ بَيْنَ مُبْرَحٍ وَغَيْرِهِ فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ ضَرْبُ مُبْرَحٍ وَلَا غَيْرُ مُبْرَحٍ انْتَقَلَ لِغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّتِهَا كَمَا ذَكَرْتُهُ هَكَذَا أَفْهَمَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مَا ذَكَرْتُهُ (أَوْ صَفِيحٌ) وَهُوَ الضَّرْبُ بِجَمِيعِ الْكَفِّ أَوْ بِسَطْلِهَا (أَوْ تَوْبِيخٌ) بِاللُّسَانِ أَوْ تَهْرِيبٌ أَوْ كَشْفٌ زَيْسٍ أَوْ قِيَامٌ مِنَ الْمَجْلِسِ أَوْ تَسْوِيدٌ وَجْهِهِ، قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ

فَوَدَّ: (وَمِنْ صُورِ اجْتِمَاعِهِ) أَيِ التَّعْزِيرِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُوْجَدُ) أَيِ: التَّعْزِيرِ. فَوَدَّ: (وَكَمْثَنَ يَكْتَسِبُ بِاللَّهْوِ الْخ) أَيِ أَمَّا مَنْ يَكْتَسِبُ بِالْحَرَامِ فَاتَّعْزِرْ عَلَيْهِ دَاخِلٌ فِي الْحَرَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ الْمَادَّةُ فِيهِ بِضَرَرٍ مِنْ اتِّخَاذِهِ مِنْ يَذْكُرُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةً وَأَثَرُهَا أَكَاذِبٌ فَيُعَزَّرُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ وَلَا يَسْتَجِبُ مَا يَأْخُذُهُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى دَافِعِهِ وَإِنْ وَقَعَتْ صُورَةُ اسْتِجَارٍ؛ لِأَنَّ الْاسْتِجَارَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ فَايَسَّرَ. ع ش وقوله في الحرام لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ فِي الْحَدِّ بِمَعْنَى التَّهْرِيفِ. فَوَدَّ: (الْمُبَاحِ) كَاللَّيْسِ بِالطَّارِ وَالْغِنَاءِ فِي الْقَهَاوِي مَثَلًا وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الْمُسَمَّى بِالْجِرَاحِ. ع ش. فَوَدَّ: (وَكُنْفِي الْمُضْلَحَةِ) وَهُوَ الْمُتَشَبِّهُ لِلنِّسَاءِ وَقَوْلُهُ لِلْمُضْلَحَةِ مِنْهَا دَفْعٌ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ التَّشَبُّهِ أَوْ مَنْ يُرِيدُ التَّشَبُّهَ بِالنِّسَاءِ بَأَنَّ عَمَلَهُ مِثْلَ فَعْلِهِ. ع ش. فَوَدَّ: (ثُمَّ التَّعْزِيرُ الْخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ بِخَبَرٍ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَمَّا يُعَزَّرُ الْخ. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ: الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ.

فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ: مِنَ الضَّرْبِ فَالْبَاءُ بِمَعْنَى مِنْ. فَوَدَّ: (أَعْلَى) أَيِ: مِنَ الضَّرْبِ. فَوَدَّ: (لِلْمَلِكِ) أَيِ: لِعَدَمِ الْإِفَادَةِ. فَوَدَّ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: فَعَلِ الْأَعْلَى عِنْدَ عَدَمِ إِفَادَةِ الْجَمِيعِ يُحْتَمَلُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ لَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا الْحَمَلِ. فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي فَيَبَيِّنُ) أَيِ: فِي شَرْحٍ وَقِيلَ إِنَّ تَعَلُّقَ بَادِي الْخ. فَوَدَّ: (وَهُوَ الضَّرْبُ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِسَطْلِهَا. فَوَدَّ: (أَوْ تَهْرِيبٌ) سَيَأْتِي بَيَانُ مُدْتَبِعِهِ. فَوَدَّ: (أَوْ قِيَامٌ) الْأَوَّلَى أَوْ إِقَامَةٌ كَمَا فِي الْأَسْنَى. فَوَدَّ: (أَوْ تَسْوِيدٌ وَجْهِهِ) أَيِ أَوْ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ. اه. مُعْنَى.

فَوَدَّ: (لِلْإِصْرَارِ) يُتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ) كَيْفَ يَتَأْتِي ذَلِكَ وَقَدْ فُرِضَ أَنَّهُ يَقَعَلُ أَغْلَاهَا مِنْ غَيْرِ الضَّرْبِ وَالرَّافِعِيُّ قَالَ يَنْبَغِي ضَرْبُهُ غَيْرُ مُبْرَحٍ.

وخلق رأس لا لحيية انتهى وظاهره حرمة خلقها وهو إنما يجيء على حرمة التي عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للمنع إذا رآه الإمام لخصوص المَعَزَّر أو المَعَزَّر عليه، فإن قلت فيه تمثيل وقد نهينا عن المثلية قلت ممنوع لإمكان ملازمته لبيته حتى تعود فغايتة أنه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ للإمام الجمع بين أنواع منه كما يأتي وإركابه الجمار منكوساً والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بأنواع العقوبات قال الماوردي أو صلبيه حياً ليخبر فيه ولا يجاوز ثلاثة أيام ولا يمتنع طعاماً وشراباً ووضوءاً ويصلي بالإيماء واعترض نجويزه بأنه يؤذي إلى الصلاة بالإيماء من غير ضرورة إليه أي بالتسبية للإمام فلم يجز له التسبب فيه، فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حبيسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الإيماء أضيق عُذراً منها فموسمخ فيها بما لم يُسمح فيه، وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف، ويتعين على الإمام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل مَعَزَّر ما يراه لايقاً به ويجناته وأن يُراعي في الترتيب والتدرج ما يُراعيه في دفع الصائل فلا يرقى لِرُتْبَةٍ وهو يرى ما دونها كافياً فأو هنا للتنويع ويصح كونها لمطلق

• فود: (وخلق رأس) أي: لِمَن يكرهه في زَمَانِنا هـ. نهاية. • فود: (لا لحيية) أي: لا يجوز التَعَزُّر بخلقها وإن أجزأ الوَقْلَ الإمام هـ. ع ش وحليي وسم على المنهج. • فود: (على كراهته التي عليها الشيخان) وآخرون وهي الأصح هـ. نهاية أي: إذا قَعَلَ بنفسه ع ش. • فود: (فلا وجه للمنع إلخ) خلافاً للنهاية والمغني وشرحي المنهج والروض. • فود: (أو المَعَزَّر عليه) أو بمعنى الواو. • فود: (فيه) أي: خلتي اللحية. • فود: (تمثيل) أي تغيير للخلق. • فود: (من المثلية) بضم فسكون وبضميتين. • فود: (ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أو؛ لأن في الحلقي مع ملازمة البيت أمرين لا ثلاثة. • فود: (إذ للإمام إلخ) لعل الأولى والإمام إلخ. • فود: (وإركابه) إلى قوله ويصلي في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغني. • فود: (الجمار) أي: مثلاً هـ. ع ش عبارة المغني الدابة هـ. • فود: (ويصلي بالإيماء إلخ) عبارة النهاية ويصلي لا مومياً خلافاً له أي: الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف هـ. وعبارة المغني ويصلي مومياً وإذا أزيل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمتنع منها هـ. • فود: (فقياسه) أي: جواز الحسب عن الجمعة هذا أي: جواز الصلْب المؤذي إلى الصلاة بالإيماء. • فود: (وبأن الخبر إلخ) الأولى على أن الخبر إلخ. • فود: (ذكره) أي: الماوردي. • فود: (ويقتضي) إلى قوله فأو للتنويع في المغني وإلى قوله وقول ابن الرقعة في النهاية. • فود: (وإن يُراعى في الترتيب إلخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زَمَانِنا من تحميل باب للمَعَزَّر وثقب آذنه أو أذنه ويُعلّق فيه رَغِيف أو يَسْمَرُ في حَبِيط قَبْجَوْز قال سم على المنهج عن شيخه البرُّلُسي ولا يجوز على الجديد بأخذ المال انتهى هـ. ع ش. • فود: (فأو إلخ) أي: في المتن هـ. مغني.

• فود: (لايقاً به) فلا يجوز تعزير أحد بما لا يليق به م ر.

الجمع إذ للإمام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما تراه، وقول ابن الرُّفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقضه نقضاً إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أذن الحدود نظر فيه الأذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلد والتعزير حد واحد وإن اختلف، جنسه. (ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مُقَدَّر شرعاً فؤكل إلى رأيه واجتهاده لا اختلافه باختلاف مراتب الناس والمعاصي، وأفهم لكلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاؤه، نعم، للأب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب، وقول جمع الأسع أنه ليس لهما ضرب البالغ ولو سفيهاً يُحتمل على السفيه المُهْمَل الذي ينفذ تصرفه ومثلها الأم ومن نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعي وغيره وللشيد تأديب فنه ولو ليحق الآ، تعالى وللمعلم تأديب المتعلم منه.....

• فود: (ينبغي نقضه) أي الضرب. • فود: (إذا عدل معه الحبس إلخ) أي: إذا جعل مجموع الضرب والحبس عديلاً بضربات. • فود: (لا ينيل ذلك) أي: مجموع الضرب والحبس. • فود: (بالجلدات) متعلق بالتعديل. • فود: (خذ واحداً) يعني لو سلمنا اغتيال التعديل فليعدل بمجموعهما لا بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلد والتعزير أس في الحدود. • فود: (جنسه) أي: جنس جزائي.

• فود: (كما تقرر) أي: في قوله ويتعين على الإمام إلخ. • فود: (لأنه غير مُقَدَّر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغني لإلقوله وقول جرح إلى ومثلها وقوله ومن إلى وللشيد. • فود: (أنه ليس لغير الإمام استيفاؤه) أي: ولو قلله لم يقع المقيع ويُعزَّر على تعذيبه على المجني عليه. ع ش.

• فود: (وسوء الأدب) ظاهره ولو غير شخصية. • فود: (على السفيه المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يُعَذَّ عليه الحجر. • قال الرشيد قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضربه وفيه وقفة؛ لأن وليه حيثيذ إنما هو الحاكم لا هما. • زاد ع ش إلا أن يقال إنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في مواله منهُما من التأديب؛ لأن الحاكم قد لا يتفرع لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه. • فود: (ومثلها الأم) ظاهره وإن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا يكونه ليس تصرفاً في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سويح فيه مال يُسامح في غيره وتقدم في فصل إنما تجب الصلاة إلخ ما يدل عليه. ع ش. • فود: (وللمعلم إلخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما يترث به المادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يُلصقه من المتعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يؤفه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضاً هؤلاء المسمون بمشايع الفقراء من أنه إذا حصل من أحد منهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزَّره الشيخ بالضرب وغيره فيخرم عليه ذلك؛ لأنه لا ولاية عليهم. ع ش. • فود: (تأديب المتعلم إلخ) شامل للبالغ

• فود: (وللمعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب.

لكن بإذن ولي المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه كالنشوز لا يحق لله تعالى أي الذي لا يُبطل أو يُنقص شيئاً من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أن له تأديب صغيرة للتعلم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوي وبحث ابن البرقي بكسر المؤخدة أنه يلزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو متجة حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقاً بل إن توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشوش للعشرة بمشرداؤه (وقيل إن تعلق بأدمي لم يكف توبيخ) لتأكيد حقه، ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالذرة الآن؛ لأنه صار عاراً في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده الثقل قاله الأزرعي وأفتى ابن عبد السلام

وفيه أنه لا يزيد على الأب والأب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للتعلم أشبه المخجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه اه. ع ش ويؤدب ما قاله سم تقييد المعني المتعلم في باب الصيال بالصغير. هـ فود: (كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لا ليقوط نفقتها اه. ع ش. هـ فود: (شيئاً من حقوقه) أي الزوج كأن شربت الزوجة خمرًا فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر فله ضربها على ذلك إن أفاد وإلا فلا اه. بـ جـ مـ مـ عن م ر. هـ فود: (ومن ثم إلخ) لم يظهر لي وجه هذا التفرع. هـ فود: (أن له) أي: للزوج. هـ فود: (أنه يلزمه أمر زوجته إلخ) في الوجوب نظر اه. استنى عبارة الأجداد والحاصل أن كلامهم هنا يقتضي حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقاً وفي الأمر بالمعروف يقتضي وجوبه حيث كانت مكلفة والذي يتجه الجواز؛ لأنه يحصل له بذلك مزيد إقبال عليها لمزيد نظافتها الناشئة عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة وانقضاء الألفة المطلوبة اه. هـ فود: (وهو متجة إلخ) والمعتد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه. بـ جـ مـ ر عبارة المعني وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى؛ لأنه لا يتعلق به ونقضه أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة وإن أفتى ابن البرقي بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك، وأما أمره لها بالصلاة فمسلم اه. هـ فود: (لتأكيد حقه) إلى قوله وقيل لا يزداد في النهاية إلا قوله الحبس. هـ فود: (ومنع ابن دقيق العيد إلخ) يعني منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه. رشيد. هـ فود: (لأنه صار) أي: يصير. هـ فود: (وهو حسن) معتد اه. ع ش. هـ فود: (لكن لا يساعده الثقل) قد يقال يساعده ما تقدم أنه يختلف باختلاف مراتب الناس اه. سم. هـ فود: (قالة) أي: قوله وهو حسن إلخ اه. رشيد. هـ فود: (وأفتى ابن عبد السلام إلخ) أي:

هـ فود: (لكن بإذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد على الأب الذي يمتنع عليه ضرب الكامل م ر. هـ فود: (لكن لا يساعده الثقل) قد يقال يساعده ما تقدم أنه مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف يُعبد التسخ لإزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر إلا أن يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا أفاده أيضاً إذ يكفي وجود الزيادة

بإدامة حبس من يُكثِّر الجناية على الأس ولم ينفق فيه التعزير حتى يموت (فإن جلد وجب أن ينقص) عن أقل حدود المُعَزَّر فينقصة (في عبد عن عشرين جلدًا) ونصف سنة في الحبس والتَّغْرِيب (وحرَّ عن أربعين) جلدًا و سنةً فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر «من بلغ حدًا في غير حد فهو من المعتدين» لِكُنْه مُرْسَلٌ وقيل لا يُزَادَانِ على عشرٍ للخبير المُتَّفَقِ عليه «لا يُجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى» واختاره كثيرون قالوا ولو بلغ الشافعي لقال به لكن نقل الرافعي عن بعضهم أنه منسوخ واحتج له بمقل الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخلافه من غير إنكار انتهى وفيه نظر إذ المزوي عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به التسخُّ ثم رأيت القنوي قال حمَّله على الأولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أهون من حمَّله على التسخُّ ما لم يتحقق (ويستوي في هذا) أي النقص عما ذكر في كل قول (جميع المعاصي في الأصح) وقيل تقاس كل معصية بما يُنْأَيِبُهَا مِنَّا فيه حد فينقص تعزير مُقَدِّمَةِ الزَّنا عن حدِّه وإن زاد نلى حد القذف وتعزير السب عن حد القذف وإن زاد على حد الشرب.

(ولو عفا مُسْتَحَقُّ حد فلا تعزير) يجوز (لِلإمام في الأصح) إذ لا نظر له فيه (أو مُسْتَحَقُّ) (تعزير)

وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَفِي بِنَفَقَتِهِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ فَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانُوا بِغَيْرِ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِمِينَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا تَأَلَّمَ بَعْضُهُ تَبَعَهُ بَاقِيهِ بِالْحُمَةِ وَالسَّهْرِ اهـ. ع ش. هـ. قود: (من يُكثِّر الجناية على الناس) أي بسب أو أخذ شيء ويتبعني أن مثل ذلك من يُصيب بالعين حيث عرِف منه وكثر اهـ. ع ش.

هـ قود (سن): (وجب أن ينقص الخ) ما لهُ إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالي فإدَّ يُحبس إلى أن يثبت إغساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤدِّيه أو يموت كالصائِل وكذا لو غصب مالا وامتنع من ردِّه فإنه يضرب إلى أن يؤدِّيه وهو مُسْتَنَى مِنَ الضَّمانِ بالتعزير لوجود جهة أخرى اهـ. بُجَيْرِي عَنِ الشَّوْبَرِيِّ ع م ر. هـ. قود: (فيهما) أي: الحبس والتَّغْرِيب. هـ. قود: (لِخْبَرِ) أي قوله والفرق في المُغْنِي. هـ. قود: (لِكُنْه مُرْسَلٌ) وهو يُحتج به إذا اغْتَضِدَ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا يَسُوغُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ عَدَمُ وُجُودِ غَيْرِهِ فِي الْبَابِ اهـ. ع ش عبارة المُغْنِي وشرح المنهج عطفًا على لِحَبَرَةِ: الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الذبِّ والرضخ عن السهم اهـ. هـ. قود: (لا يُزَادَانِ على عشر) أي: لا يُزَادُ فِي تَعْزِيرِهِمَا عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ اهـ. مُغْنِي. هـ. قود: (قالوا) أي: الكثيرون. هـ. قود: (ولو بلغ) أي: الخَبَرُ الْمَذْكُورُ آتِيًا.

هـ قود (سن): (جميع المعاصي) السابقة أي مَنَصِيَةُ الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحَّ أَي: فَلْيُلْحَقْ مَا هُوَ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْحُدُودِ بِمَا لَيْسَ مِنْهَا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّفْرِيقِ اهـ. مُغْنِي. هـ. قود: (إذ لا نظر له) إلى الباب في

فله) أي الإمام التعزير (في الأصح) لِمَعْلُوقِهِ بِنَظَرِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ مُسْتَحَقِّهِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ بِالْعَفْوِ يَسْقُطُ فَيَبْقَى حَقُّ الْإِصْلَاحِ لِيُنْكَفَ عَنْ نَظِيرِ ذَلِكَ وَقَبْلَ الطَّلَبِ الْإِصْلَاحُ مُنْتَظَرٌ فَلَوْ أُقِيمَ لَفَاتَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ حَقُّ الطَّلَبِ وَحُصُولُ التَّشْفِي، وَرُبَّمَا يُفْهَمُ الْمَتْنُ أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ إِجَابَتُهُ وَلَهُ الْعَفْوُ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي لَكِبْنِ الَّذِي رَجَحَهُ الْحَاوِي الصَّغِيرُ وَمَخْتَصِرُهُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ، أَمَّا الْعَفْوُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَجُوزُ لَهُ إِنْ رَأَاهُ مُصْلَحَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْثَّاهِيَةُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَوْفِيهِ) أَي: بِدُونِ عَفْوِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ) أَي: بَيْنَ الْعَفْوِ فَلِلْإِمَامِ التَّعْزِيرُ بَعْدَهُ وَعَدَمُهُ فَلَا تَعْزِيرَ لَهُ إِلَّا بَطْلَ مُسْتَحَقِّهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ) أَي: حَقُّ الْمُسْتَحِقِّ. قَوْلُهُ: (فَيَبْقَى حَقُّ الْإِصْلَاحِ) أَي: الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى. قَوْلُهُ: (لَوْ طَلَبَ) أَي: الْمُسْتَحِقُّ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ) أَي: عِنْدَ طَلَبِ مُسْتَحَقِّهِ كَالْقِيَاصِ. قَوْلُهُ: (إِنْ رَأَاهُ مُصْلَحَةً) وَيَتَّبِعِي أَنْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ تَرْكُ التَّعْزِيرِ عَلَى وَجْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلِهِ تَسْلُطُ أَغْوَانِ الْوِلَايَةِ عَلَى الْمُعْزَرِّ فَيَجِبُ عَلَى الْمُعْزَرِّ اجْتِنَابُ مَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ وَيُعْزَرُ بِغَيْرِهِ بَلْ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي تَرْكِهِ مُطْلَقًا تَرَكَهُ وَجُوبًا أَه. ع ش.

(خَاتِمَةٌ): يُعْزَرُ مَنْ وَافَقَ الْكُفَّارَ فِي أَغْيَادِهِمْ وَمَنْ يَمْسِكُ الْحَيَّةَ وَمَنْ يَدْخُلُ النَّارَ وَمَنْ قَالَ لِذِمِّي يَا حَاجٌّ وَمَنْ هَتَأَ بَعِيدَهُ وَمَنْ يُسَمِّي زَائِرَ قُبُورِ الصَّالِحِينَ حَاجًّا وَالسَّاحِي بِالنَّمِيمَةِ لِكَثْرَةِ إِفْسَادِهَا بَيْنَ النَّاسِ قَالَ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ يُفِيدُ التَّمَامَ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يُفِيدُهُ السَّاجِرُ فِي سَنَةٍ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْعَفْوُ عَنِ الْحَدِّ وَلَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِيهِ وَيُسْنُ الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ إِلَى وَلَاةِ الْأُمُورِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُقُوقِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَمْرٍ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ كَالشَّفَاعَةِ إِلَى نَظِيرِ يَتِيمٍ أَوْ وَفِيهِ فِي تَرْكِ بَعْضِ الْحُقُوقِ الَّتِي فِي وَلَايَتِهِ فَهَذِهِ شَفَاعَةٌ سُوءٌ مُحَرَّمَةٌ أَه. مُعْنَى.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصِّيَالِ

هو الاستطالة والوثوب على الغير (وَضَمَانُ الْوَلَاةِ)، ومن مُتَعَلِّقِهِمْ ذِكْرُ الْخِتَانِ وَضَمَانُ الدَّائِيَةِ؛ إِذِ الْوَلِيُّ يَخْتَنُ وَمَنْ مَعَ الدَّائِيَةِ وَلِيٌّ عِلْمُهَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ فَأَعَدُّوا عَلَيْهِ يَمْثِلُ مَا أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ﴾ [آية: ١١٠] وذكر اعتدوا للمُقابلة وإشارة إلى أَفْضَلِيَةِ الْاسْتِسْلَامِ الْآتِيَةِ، وَالْمَثَلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْجَنْسُ دُونَ الْأَفْرَادِ؛ لِمَا يَأْتِي وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، وَقَسَّرَ نَصْرَ الظَّالِمِ بِكَفٍّ عَنْ ظُلْمِهِ وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ. (لَهُ) أَيِ الشَّخْصِ الْمَعْصُومِ وَكَذَا غَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلدَّفْعِ عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا أَخَذًا بِمَا مَرُّهُ أَوَائِلَ الْجَرَّاحِ: أَنَّ غَيْرَ الْمَعْصُومِ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ،

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصِّيَالِ

• قُودُ: (هُوَ الْإِسْطَالَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: كَحَبَّةٍ بَرٍّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: الْمَعْصُومُ وَكَذَا إِلَى الْمُتَنِ. • قُودُ: (هُوَ) أَيِ: لُغَةً، وَقَوْلُهُ: وَالْوُثُوبُ أَيِ: الْمُهْجُومُ عَطْفُ تَفْسِيرٍ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ مُتَعَلِّقِهِمْ أَيِ: الْوَلَاةِ اهـ. ع ش. • قُودُ: (وَضَمَانُ الْآتِيَةِ) عَطْفُ عَلَى الْخِتَانِ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِثْلَافُ الْبِهَائِمِ اهـ. • قُودُ: (إِذِ الْوَلِيُّ يَخْتَنُ) أَيِ: مَوْلَاهُ. • قُودُ: (لِلْمُقَابَلَةِ) أَيِ: الْمُسَاكَلَةِ نِهَآيَةً. • قُودُ: (وَإِشَارَةُ الْإِخ) وَجْهُ الْإِشَارَةِ أَنَّ فِي تَسْمِيَةِ اغْتِدَاءِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي تَرْكُهُ، وَتَرْكُهُ اسْتِسْلَامٌ سَمِ عَلَى خِجَعِ شِ وَرَشِيدِي. • قُودُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ: فِي شَرْحِ لَا مُسَبِّمٍ فِي الْأَظْهَرِ. • قُودُ: (لِمَا يَأْتِي) أَنَّ الصَّائِلَ يُدْفَعُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ أَيِ: وَلَوْ كَانَ صَائِلًا عَلَى تَفْسِيرِ. • قُودُ: (وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْإِخ) كَانَ يَتَّبِعِي حَذْفُ الْجَارِ كَمَا قَعَلَهُ غَيْرُهُ لِيُظْهَرَ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى الْإِخ. • قُودُ: (وَلَوْ بِدَفْعِهِ عَنْهُ) أَيِ: دَفْعُ الظَّالِمِ عَنْ ظُلْمِهِ وَأَنْظَرْ مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْغَايَةِ. • قُودُ: (وَكَذَا مِنْ نَفْبِ الْإِخ) هَلَا قَالَ: وَكَذَا إِنْ صَالَ عَلَى حَزْبِي لِيَسْلَخَ جِلْدَهُ أَوْ لِيَقْطَعَهُ قَطْعًا اهـ. سَمِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصِّيَالِ

• قُودُ: (وَإِشَارَةُ) وَجْهُ الْإِشَارَةِ أَنَّ فِي تَسْمِيَةِ اغْتِدَاءِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي تَرْكُهُ، وَتَرْكُهُ اسْتِسْلَامٌ. • قُودُ: (لَهُ أَيِ: الشَّخْصِ) هَلْ يُشْتَرَطُ لِلْجَوَازِ مَا يُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ الْآتِيِ بِقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَخَفْ الْإِخ؟ وَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْإِشْتِرَاطِ حَيْثُ جَازَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلصَّائِلِ. • قُودُ: (إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ) هَلَا قَالَ: وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعْصُومًا إِذَا كَانَ الصَّيَالُ بِمَا لَا يَسْرُغُ، كَانَ صَالَ عَلَى حَزْبِي لِيَسْلَخَ جِلْدَهُ أَوْ لِيَقْطَعَهُ



(دَفَعَ كُلَّ صَائِلٍ مُكَلَّفٍ وَغَيْرِهِ عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ صَيَالِهِ (عَلَى) مَعْصُومٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ مِنْ (نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ) أَوْ مَنْفَعَةٍ (أَوْ بُضْعٍ) أَوْ نَحْوِ قُبْلَةٍ مُحَرَّمَةٍ . (أَوْ مَالٍ) وَإِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ كَحَبْثَةِ بُرٍّ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ هُنَا كَالْمَالِ مَعَ قَوْلِهِمْ: قَلِيلُ الْمَالِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْاِخْتِصَاصِ، وَيُخْتَمَلُ تَقْيِيدُ نَحْوِ الضَّرْبِ بِالْمُتَمَوِّلِ عَلَى أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ عَدَمَ تَقْدِيرِ الْمَالِ هُنَا مَعَ آدَاءِ الدَّفْعِ إِلَى الْقَتْلِ.....)

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (لَهُ دَفَعَ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ لِلْجَوَازِ مَا يُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ الْآتِي بِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ الْخ؟ أَقُولُ قَضِيَّةً صَنِيعَهُمْ فِي شَرْحِ كَهْوٍ عَنْ نَفْسِهِ عَدَمُ الْإِشْطِرَاطِ مُطْلَقًا كَمَا سَنَتَّبِعُ عَلَيْهِ هُنَاكَ وَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْإِشْطِرَاطِ حَيْثُ جَازَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلصَّائِلِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (مُكَلَّفٍ وَغَيْرِهِ)، عِبَارَةُ الْمُغْنَى مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا بَالِغًا أَوْ صَغِيرًا قَرِيبًا أَوْ أَعْيُنًا أَدَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ أَه. • فَوَيْلٌ: (هَذَا غَلْبَةُ ظَنِّ صَيَالِهِ) أَي: فَلَا يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الدَّفْعِ تَلَبُّسُ الصَّائِلِ بِصَيَالِهِ حَقِيقَةً وَلَا يَكْفِي لِجَوَازِ دَفْعِهِ تَوَهُُّهُ وَلَا الشُّكُّ فِيهِ أَوْ ظَنُّهُ ظَنًّا ضَعِيفًا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: غَلْبَةُ ظَنُّهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الظَّنُّ الْقَوِيُّ أَه. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ مَالٍ فِي الْمُغْنَى. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) قَدْ يُقَالُ: الصَّائِلُ عَلَى الطَّرَفِ - شَامِلٌ لِإِثْلَافِهِ نَفْسَهُ وَإِثْلَافِ مَنْفَعَتِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ وَجَمَلُهُ خَارِجًا عَنِ الْمُتَنِّ زَائِدًا عَلَيْهِ فَلَيَتَأَمَّلُ أَه. سَم.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (أَوْ مَالٍ) وَيُسْتَنْتَى مِنْ جَوَازِ الدَّفْعِ عَنِ الْمَالِ مَا لَوْ صَالَ مُكْرَهًا عَلَى إِثْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ دَفْعُهُ بَلْ يَلْزَمُ الْمَالِكُ أَنْ يَتَمَّ رَوْحَهُ بِمَالِهِ كَمَا يَتَنَاوَلُ الْمُضْطَرُّ طَعَامَهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا دَفْعُ الْمُكْرَهِ وَلَهُ دَفْعُ مُسْلِمٍ عَنْ ذِمَّتِي وَوَالِدٍ عَنْ وَلَدِهِ وَسَيِّدٍ عَنْ عَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مُغْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَقَوْلُهُ: مَا وَيُسْتَنْتَى إِلَى قَوْلِهِمَا بَلْ يَلْزَمُ يَأْتِي فِي الشَّارِحِ بِثَلَاثَةِ • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَمَالٌ وَإِنْ قُلَّ وَاخْتِصَاصٌ كَجِلْدِ مَيْتَةٍ أَه. أَقُولُ وَوَضِيفَةُ يَدَيْهِ بَوَجْهِ صَحِيحٍ فَلَهُ دَفْعٌ مَنْ يَسْعَى عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ بِغَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْبَابِ ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّ الشَّهَابَ حَجَّ أَقْنَى بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: الْعُمُومُ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ. • فَوَيْلٌ: (أَنَّ) الْاِخْتِصَاصَ) كَالْكَلْبِ الْمُتَقَتَّى وَالسَّرَجِينَ مُغْنَى. • فَوَيْلٌ: (كَالْمَالِ) يُفِيدُ جَوَازَ دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالسَّرَجِينَ وَلَوْ بِقَتْلِهِ أَه. بُجَيْرِيٌّ عَنْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ. • فَوَيْلٌ: (نَحْوُ الضَّرْبِ) أَي: جَوَازُ الدَّفْعِ بِهِ، وَقَوْلُهُ: بِالْمُتَمَوِّلِ أَي: بِكَوْنِ الصَّيَالِ عَلَى الْمُتَمَوِّلِ. • فَوَيْلٌ: (هَلَى أَتَى) لَا يَظْهَرُ لَهُ مَوْقِعٌ هُنَا فَالْأَسْبَكَ

قَطْعًا. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ) قَدْ يُقَالُ: الصَّيَالُ عَلَى الطَّرَفِ شَامِلٌ لِإِثْلَافِهِ نَفْسِهِ وَإِثْلَافِ مَنْفَعَتِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ وَجَمَلُهُ خَارِجًا عَنِ الْمُتَنِّ زَائِدًا عَلَيْهِ فَلَيَتَأَمَّلُ سَم. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَالٍ إِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَمَالٌ وَإِنْ قُلَّ وَاخْتِصَاصٌ كَجِلْدِ مَيْتَةٍ. أَه. أَقُولُ: وَوَضِيفَةُ يَدَيْهِ بَوَجْهِ صَحِيحٍ فَلَهُ دَفْعٌ مَنْ يَسْعَى عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ بِغَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْبَابِ، ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّ الشَّهَابَ ابْنَ حَبَرٍ أَقْنَى بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ.

بتقديره في القطع بالسرقة وقطع الطريق مع أنه قد لا يؤدي إليه، وجوابه أن ذنبك قدر حدهما  
فقدّر مقابله، وهذا لم يُقدّر حده فام يُقدّر مقابله، وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه لا ضابط  
للصّيال بخلاف ذنبك، وذلك لما في الحديث الصحيح أن من قُتل دون دمه أو ماله أو أهله  
فهو شهيد، ويلزم منه أن له القتل وإتال وإذا صيل على الكل فقدم النفس أي: وما يسري إليها  
كالجروح فالبضغ فالمال الخطير فالحقير إلا أن يكون لذي الخطير غيره أو على صبي يلواط  
وامرأة بزنا، قيل: يُقدّم الأول إذ لا يتصور إباحته، وقيل: الثاني للإجماع على وجوب الحد  
فيه، وهذا هو الذي يميل إليه كلاءهم، ولو قيل: إن كانت المرأة في مظنة الحمل فقدم الدفع  
عنها؛ لأن خشية اختلاط الأنساب، أغلظ في نظير الشارع من غيرها ولا قدم الدفع عنه لم  
يُقدّر. (فإن قلته) بالدفع على التثريب الآتي (فلا ضمان).....

الأخصر واستشكل الخ. فود: (بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع أنه الخ أي: كلاً من القطعين.  
فود: (إليه) أي: القتل. فود: (وبإيه الخ) وأجيب أيضاً بأن قطع الطرف مُحقق فاعتبر فيه ذلك  
بخلاف ملاك النفس اه. مُغني. فود: (بخلاف ذنبك) استشكله سم. فود: (وذلك) إلى قوله: إلا أن  
يكون في المُغني وإلى قوله: ولو قيل في النهاية. فود: (وذلك الخ) راجع إلى المتن. فود: (دون دمه  
الخ) أي: في المنع عن الوصول إلى نية الخ اه. ع ش. فود: (ويلزم منه الخ) وجه الزوم أنه لما  
جعل شهيداً دل على أن له القتل والقتال. كما أن من قتل أهل الحرب لما كان شهيداً كان له القتل والقتال  
مُغني وزيادي. فود: (وإذا صيل على الكل) أي: ولم يُمكن الدفع عن الكل. اه. سم عبارة المُغني  
ولو صال قوم على النفس والبضغ والدال فقدم الدفع على النفس على الدفع عن البضغ والمال والدفع  
عن البضغ على المال والمال الكثير على القليل، ولو صال اثنان على متساويين من نفسين أو بضغين أو  
مالين ولم يَسْرُ دفعهما معاً دفع أيهما اه. فود: (قدم النفس) أي: وجوباً اه. ع ش. فود: (قدم  
النفس) أي: نفس غيره أو نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه. رشدي. فود: (قيل  
يُقدّم) إلى المتن، عبارة النهاية فقدم الذع أي: وجوباً عنها أي: المرأة كما هو وجه احتمالين واقتضاء  
كلامهم؛ لأن حد الزنا مجمع عليه ولا يخشى من اختلاط الأنساب أي: ولذلك كان الزنا أشد حُرمة  
من اللواط اه. بزيادة من ع ش. فود: (وهذا هو الذي الخ) اعتمدته النهاية كما مرّ أيضاً لا المُغني عبارته  
وقال بعضهم: يبدأ بأيهما شاء وهو أجه لعدم الأولوية اه. فود: (بالدفع) إلى قوله: وقيدت في  
النهاية لإقوله: وتوقف الأذرع على المتن وكذا في المُغني لإقوله أي: غالباً إلى نعم، وقوله: من  
فود: (بخلاف ذنبك) فيه نظر، ن أراد أن السرقة وقطع الطريق لا يكونان إلا على الوجه  
المخصوص فهو ممنوع أو أن أحدهم لا يثبت إلا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المنشول  
عنه بأنه لم يقيّد الحكم بالوجه المخصوص فيما دون الصيال. فود: (وإذا صيل على الكل) لم يُمكن  
الدفع عن الكل دفعة. فود: (وهذا هو الذي يميل إليه كلامهم) كتب عليه م ر.

بشيء وإن كان صائلاً على نحو مال الغير خلافاً لأبي حنيفة؛ لأنه مأثور بدفعه، وذلك لا يُجانب الضمان أي: غالباً لما يأتي في الجرّة، نعم، يحرم دفع المضطرّ لِماءٍ أو طعامٍ ويلزم صاحب المال تمكينه والمُكرّه على إتلاف مال الغير، بل يلزم مالكه أن يقي روحه أي: مثلاً بماله وتوقف الأذرع في مال الغير إذا كان حيواناً، ويُجانب بأن حرمة آدمي أعظم منه، وحق الغير ثابت في البدل في الذمة، نعم، لو قيل: إن عدّ المُكرّه به حقيراً مُحتملاً عُرفاً في جنب قتل الحيوان لم يُجزّ قتلُه حينئذٍ لم يمتدّ (ولا يجب الدفع عن مالي) غير ذي روح لنفسه من حيث كونه مالاً؛ لأنه يُباح بالإباحة، نعم، يجب الدفع عن مال نفسه إذا تعلق به حق للغير كزفني وإجاره،.....

حَيْثُ كَوْنُهُ إِلَى نَعْم. ٥. فَوُدَّ: (بشيء) أي: لا يقيصص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المُغني ولا قيمة ولا إثم حتى لو صال العبد المقصوب أو المُستعار على مالكه فقتله دفعاً لم يبرأ الفاسد ولا المُستعير. (تنبية): دَخَلَ فِي كَلَامِهِمْ مَا لَوْ صَالَتْ حَامِلٌ عَلَى إِنْسَانٍ فَلَدَقَمَهَا فَالْقَتْلُ جَنِينَهَا مَيْتًا، فَالْأَصَحُّ لَا يَضْمَنُ هـ. وَقَوْلُهُ: تَنْبِيَةُ الْخ فِي ع ش عَنْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر مِثْلُهُ. ٥. فَوُدَّ: (لأنه إلخ) عِلَّةٌ لِكَلَامِ الْمُتَنِ هـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وذلك) أي: الْأَمْرُ بِالدَّفْعِ. ٥. فَوُدَّ: (نعم يحرم دفع المضطرّ إلخ) أي: مَا لَمْ يَضْطُرَّ لَهُ مَالِكُهُ أَيْضًا وَيَكْفِي فِي حُرْمَةِ الدَّفْعِ وَجُودُ عَلَامَةٍ قَوِيَّةٍ عَلَى الْإِضْرَارِ هـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَيُلْزَمُ صَاحِبُ الْمَالِ الْإِلْخ) فَإِذَا قَتَلَهُ دَفْعًا فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ هـ. مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (تَمْكِينُهُ) أي: بِمَوْضِعٍ حَيْثُ كَانَ غَنِيًّا هـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَالْمُكْرَهُ) يَفْتَحُ الزَّاءُ مَقْطُوفٌ عَلَى الْمُضْطَرِّ. ٥. فَوُدَّ: (بل يلزم مالكه إلخ) وَكُلٌّ مِنَ الْمُكْرَهُ وَالْمُكْرَهُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَقَرَّارُهُ عَلَى الْمُكْرَهُ بِالْكَسْرِ هـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (أي: مَثَلًا) يَشْمَلُ جُزْأَهُ أَوْ ضَرْبًا يَسِيرًا لَا يَشُقُّ احْتِمَالُهُ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَمَالًا قَلِيلًا وَفِي لُزُومٍ وَقَايَةِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُكْرَهُ عَلَى قَتْلِهِ حَيَوَانًا خَطِيرًا نَظَرُ ظَاهِرٍ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي نَعْمُ الْخ هـ. سَم. ٥. فَوُدَّ: (فِي مَالِ الْغَيْرِ الْإِلْخ) أي: فِي الْإِكْرَاهِ عَلَيْهِ. ٥. فَوُدَّ: (فِي اللَّعْمَةِ) أي: ذِمَّةُ الْمُكْرَهُ. ٥. فَوُدَّ: (حَقِيرًا الْإِلْخ) أي: كَضَرْبٍ أَوْ مَالٍ يَسِيرٍ. ٥. فَوُدَّ: (لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ الْإِلْخ) اسْتَظْهَرَهُ سَمُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ٥. فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ سَم هـ. ع ش. ٥. فَوُدَّ: (يَجِبُ الدَّفْعُ الْإِلْخ) أي: مَا لَمْ يَخْشَ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: فَيَجِبُ دَفْعُ مَا لَيْكِهِ الْخ. ٥. فَوُدَّ: (كَزَهْنٍ) هُوَ فِي زَهْنِ التَّبَرُّعِ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمَالِكِ وَكَانَ قَدْ لَزِمَ بَأَن قَبْضَهُ الْمُزْتَهِنُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ سَم عَلَى حَجٍّ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ ثُمَّ رَدَّهُ الْخ أَنَّهُ لَوْ جَنَى

٥. فَوُدَّ: (أي: مَثَلًا) يَشْمَلُ جُزْأَهُ أَوْ ضَرْبًا يَسِيرًا لَا يَشُقُّ احْتِمَالُهُ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَمَالًا قَلِيلًا وَفِي لُزُومٍ رِوَايَةُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمُكْرَهُ عَلَى قَتْلِهِ حَيَوَانًا خَطِيرًا نَظَرُ ظَاهِرٍ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: الْآتِي نَعْمُ الْخ قَفِي إِبْطَاقِي زِيَادَتِهِ قَوْلُهُ: أي: مَثَلًا ثُمَّ الْإِسْتِذْرَاكُ عَلَيْهَا مَا فِيهِ. ٥. فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ. ٥. فَوُدَّ: (كَزَهْنٍ) هُوَ فِي زَهْنِ التَّبَرُّعِ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمَالِكِ وَكَانَ قَدْ لَزِمَ بَأَن كَانَ قَبْضَهُ الْمُزْتَهِنُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ.

وأما ذو الزوج فيجب دفع مالِكه وغيره عن نحو إتلافه لتأكيد حقّه، وبحث الأذرعِي أن الإمام وثوابه يلزمهم الدفع عن أموال رعاياه، وقيدت تلك الحيثية ردًا لما تؤهم من منافاة هذا لما يأتي أن إنكار المُنكر واجب، وبيانه أن نفي الوجوب هنا من حيث المال، وإثباته ثم من حيث إنكار المُنكر، وكلام الغزالي صريح في ذلك

(ويجب) إن لم يخف على نحو نفسه أو عضوه أو منفعة الدفع (عن بضع) ولو لأجنبيّة مُهدّرة؛ إذ لا سبيل لإباحته وهل يجب عز نحو القُبلة؟ فيه نظر، ولا ينفذ وجوبه؛ لأنه لا يباح بالإباحة ثم رأيت التصريح بذلك وه أن الرّنا لا يباح بالإكراه فيحرم عليها الاستسلام لمن

المزهُون في يد المُرتهن لا يجب على الـ ذلك دفع الجاني ويتبني خلافه، إذ غايته أنه كمال الغير، وهو يجب الدفع عنه اه. ع ش. فود: (وأما الزوج الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتل استنائه لغيره الشهادة سم على حج أقول: والأقرب لأول اه. ع ش أقول: ويصرّح بالشمول ما يأتي من قول الشارح كالتهاية وكأنهم إنما الخ. فود: (فيجب دفع مالِكه الخ) من إضافة المضمر إلى مفعوله عبارة المُغني أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه ذا قصد إتلافه ما لم يخش على نفسه أو بضعه لحُرمة الزوج حتى لو رأى أجنبي شخصًا يئلف حيوانًا نسيه وجب عليه دفعه على الأصح في أصل الروضة اه.

فود: (لتأكيد حقّه) أي: ذي الزوج. فود: (ويبحث الأذرعِي) عبارة التهاية والأوجه كما بحثه الأذرعِي الخ. فود: (يلزمهم الدفع الخ) وسباني وجوب دفعهم عن نفس رعاياهم آخر الصفحة سم وع ش. فود: (وقيدت) بضم التاء أي: حثت تلك الحيثية أي: حينية كونه مالا. فود: (لما تؤهم من منافاة هذا لما يأتي الخ) لا يخفى على متأمل مُنصف ظهور المنافاة وقوتها وضغف الجواب وبيده اه. سم. فود: (وبيانه) أي: عدم المنافاة. فود: (وإثباته) أي: الوجوب. فود: (في ذلك) يظهر أن المُشار إليه مجموع المخطوف والمخطوف عليه. فود: (إن لم يخف) إلى قوله: ثم رأيت في المُغني والتهاية. فود: (إن لم يخف على نحو نفيه الخ) محلّه في الصيال على بضع الغير بقرينة قوله الآتي: فيحرم عليها الاستسلام الخ اه. رشيدِي

فود (سن): (من بضع) أي: ولو بضع بهيمة كما أفاده المؤلف م ر اه. ع ش. فود: (ولو لأجنبيّة الخ) الأولى حذف هذه الغاية؛ لأنها تأتي في قول المُصنّف والدفع عن غيره كهُو عن نفسه اه. رشيدِي. فود: (وهل يجب الخ) عبار: المُغني، ومثل البضع مُقدّماته اه. عبارة التهاية، ويتّجه وجوبه أيضًا عن مُقدّمات الوطء كقُبلة اه. فود: (ومر أن الرّنا) إلى قول المتن: وقيل: يجب في

فود: (أما ذو الزوج) يشمل الرقيق المسلم ويحتل استنائه لغيره الشهادة له. فود: (يلزمهم الدفع عن أموال رعاياهم) وسباني وجوب دفعهم عن أنفس رعاياهم آخر الصفحة. فود: (لما تؤهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل مُنصف ظهور المنافاة وقوتها وضغف الجواب المذكور عنها ويُعده، وإن وضف المنافاة بالتوهم تحامل ليس في ماله. فود: (فيحرم عليها الاستسلام) كذا شرح م ر.

صَالَ عَلَيْهَا لِيَزْنِي بِهَا مَثَلًا وَإِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا. (وَكَذَا نَفْسُ قَضَاهَا كَالْفَرِّ مُخْتَرَمٌ أَوْ مُهَذَّرٌ فَيَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَهُ ذَلِكَ دِينِي وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ، وَوُجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ الذَّمِّ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْإِمَامُ لَا الْآحَادُ.....)

النهاية. هـ. فؤد: (مثلاً أي: أو ليقبَلها).

هـ. فؤد: (لنبي: (وكذا نفس الخ) أي: للشخص، وظاهر أن عضوه ومنفعته كنفسيه هـ. مُغْنِي.

هـ. فؤد: (مُخْتَرَمٌ) إلى قوله: وَكَانَتْهُمْ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَوُجُوبُ الدَّفْعِ إِلَى الْمُتَن. هـ. فؤد: (لأنَّ الْإِسْلَامَ لَهُ ذَلِكَ دِينِي).

(تَنْبِيْهٌ): مَحَلُّ مَنَعَ جَوَازِ اسْتِئْثْلَامِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ إِذَا لَمْ يُجَوِّزِ الْأَسْرَ فَإِنْ جَوَّزَهُ لَمْ يَحْرُمْ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّرِّ مُغْنِي وَسَمَّ.

هـ. فؤد: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي، وَمُقْتَضَى هَذِهِ الْعِلَّةِ جَوَازُ اسْتِئْثْلَامِ الْكَافِرِ لِلْكَافِرِ وَبَحْثُ الرِّزْكَشِي هـ. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَقَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ أَيْ: كَلَامُ الْمُتَن أَنَّهُ يَجِبُ دَفْعُ الذَّمِّ عَنِ الذَّمِّ لَا الْمُسْلِمِ عَنِ الذَّمِّ فَلْيُحَرِّزْ، وَلَكِنْ وَافَقَ م ر عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ دَفْعُ كُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّ عَنِ الذَّمِّ وَيُفَارِقُ الْمُسْلِمَ حَيْثُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْمُسْلِمِ عَنْهُ لِمَا قَدْ لَمَّاهُ مِنْ حُصُولِ الشَّهَادَةِ لَهُ دُونَ الذَّمِّ هـ. أَقُولُ: وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ وَوُجُوبُ الدَّفْعِ الْخ.

هـ. فؤد: (اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) مُتَمَتِّدٌ هـ. ع ش. هـ. فؤد: (وَاشْتِرَاطُ الْخ) أَيْ: وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الصَّائِلَ كَافِرٌ هـ. سَم. هـ. فؤد: (وَوُجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ الذَّمِّ إِنَّمَا يُخَاطَبُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِي.

هـ. فؤد: (وَإِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ الْخ يَقْتَضِي الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَزْنِي بِهَا وَغَيْرِهَا، وَإِنْ خَوَّفَهَا لَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الدَّفْعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ خَوْفٍ غَيْرِهَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الدَّفْعِ عَلَيْهِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. فؤد: (وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الصَّائِلِ وَالْمَصُولِ عَلَيْهِ كَافِرًا لَمْ يَجِبِ الدَّفْعُ عَلَى الْمَصُولِ عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي عَدَمُ وَجُوبِهِ عَلَى غَيْرِهِ الْمُسْلِمِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ الْخ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْكَافِرِ عَنِ الْكَافِرِ لَا عَلَى الْمَصُولِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْعُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْكَافِرِ أَيْضًا مُطْلَقًا، فَلَاذَا لَمْ يَجِبْ دَفْعُ الْكَافِرِ عَنْهُ لَمْ يَجِبْ دَفْعُ الْمُسْلِمِ ثُمَّ لِيُرَاجَعْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ، وَقَدْ لَا يُوَافِقُ مَا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُنَا الْكَفَّ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ الدَّفْعِ عَنْهُمْ وَفِيهِ مَا فِيهِ، أَوْ يُقَالَ: وَجُوبُ الدَّفْعِ عَنْهُمْ خَاصٌّ بِالْإِمَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. هـ. فؤد: (أَيْ: الْمُصَنَّفُ وَكَذَا نَفْسُ قَضَاهَا كَافِرٌ) سَيَأْتِي فِي الْجِهَادِ فِيمَا إِذَا دَخَلَ الْكَافِرُ بِلَادَنَا. قَوْلُهُ: فَمَنْ قَصِدَ دَفْعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُمْكِنِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ، وَإِنْ جَوَّزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَلِيمَ. هـ. فَلَمْ يَوْجِبْ دَفْعُ الْكَافِرِ فِي صُورَةِ تَجْوِيزِ الْأَسْرِ فَلَمَّا هَذَا مُسْتَنَتِي بِمَا هُنَا.

هـ. فؤد: (وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. هـ. فؤد: (أَيْضًا وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاطُ إِسْلَامِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ) أَيْ: وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الصَّائِلَ كَافِرٌ. هـ. فؤد: (إِنَّمَا يُخَاطَبُ) كَذَا شَرَحَ م ر.

لا احترامه، ويؤجبه بأن الكافر ممنوع من قتل المسلم المتهنر (أو بهيمة)؛ لأنها تُدبَح لاستيفاء الشهجة فكيف يستسلم لها ؟ (لا مسلم . مُخْتَرَم ولو غير مُكَلَّف فلا يجب دفعه (في الأظهر)، بل يُسَنُّ الاستسلام له للخبر الصحيح: «كُنْ خَيْرَ ابْنِي آدَمَ»، ومن ثم استسلم عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله لأرقائه وكانوا أربعمائة: مَنْ ألقى سِلَاحَهُ فهو حُرٌّ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥)، محلّه في غير قتل يؤدّي إلى شهادة من غير ذلّ ديني كما هنا. وكانهم إنّما لم يعتبروا الاستسلام في إلّا بناءً على شمول ما مرّ من وجوب الدفع.....

• فؤد: (لا احترامه) عطف على قوله: إنسان المصُول عليه وفي أكثر النسخ لاحترامه فاللّام الجرّ، ولعلّه من تحريف التايخ. • فؤد: (لا احترام به ويؤجبه إلخ) تبعه م ر في شرحه لكن في شرح الرّوض خلافه حيث قال: وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المخترمين إن قصده كافر إلخ فقيّد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمخترمين اه. سم. • فؤد: (ويؤجبه) أي: عدم اشتراط احترام المسلم المصُول عليه. • فؤد: (مخترم) سيذكر مختزّه. • فؤد: (ولو غير مُكَلَّف) عبارة المُفني والرّوض مع شرحه، ولو مجنوناً ومراهقاً أو أمكن دفعه بغير قتله اه. • فؤد: (فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان المصُول عليه عالماً تؤخذ في عصره أو ملكاً تقرّد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدَم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي اه. سم وفي البجزيّ م ر والزيايدي مثله وفيه قول الشارح الآتي: ويحت الأفرعي إلخ. • فؤد: (خير ابني آدم) يعني قابيل وهابيل اه. مُفني.

• فؤد: (استسلم عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله إلخ) واشتهر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يترك عليه أحد اه. مُفني. • فؤد: (وقوله تعالى إلخ) ردّ لدليل مقابل الأظهر. • فؤد: (كما هنا) راجع للمفني والمُشار إليه مسألة المتن. • فؤد: (وكانهم) إلى قوله: أمّا غير المخترم ليس في أصل الشارح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى فَلْيُحَرَّرْ اه. سيّد عم. • فؤد: (على شمول ما مرّ إلخ) أي: في قوله، وأمّا ذو

• فؤد: (لا احترامه ويؤجبه إلخ) تبعه م ر في شرحه، لكن في شرح الرّوض خلافه حيث قال: وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المخترمين إن قصده كافر إلخ فقيّد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمخترمين. • فؤد: (فلا يجب دفعه) يُستثنى ما لو كان المصُول عليه عالماً تؤخذ في عصره أو ملكاً تقرّد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم؛ لعدَم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى. • فؤد: (أيضاً فلا يجب دفعه) هل يُستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لأجل حقّ السيّد. • فؤد: (يؤدّي إلى شهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذمّي؛ إذ لا تحصل له الشهادة، لكن قضية قول الشارح السابق ونسبته إلخ خلافه في غير الإمام. • فؤد: (أيضاً محلّه في غير قتل يؤدّي إلى شهادة من غير ذلّ ديني كما هنا) إذ لا شهادة، وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذمّي إذ لا شهادة له، لكن قول الشارح السابق لا الأحاد قد يقتضي خلافه إلّا أن يخصّ بالصائلي الكافر على أنّه قد يمتنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذمّي، إن صرح به الشارح أيضاً فيما يأتي.

له تَغْلِيْبًا لِشَايِئَةِ الْمَالِ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْإِلْغَاءِ النَّظَرِ لِلْإِسْتِسْلَامِ؛ إِذْ هُوَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ مُسْتَقْبَلٍ، أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ كَزَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَقَاطِعٍ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ فَكَالْكَافِرِ. وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبِ الدَّفْعِ عَنِ الْمُضْوَ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ وَعَنْ نَفْسٍ ظَنُّ بِقَتْلِهَا تَفَايِدَ فِي الْحَرِيمِ وَالْمَالِ. (وَالدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ) مِمَّا مَرَّ بِأَنْوَاعِهِ (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) جَوَازًا وَوَجُوبًا مَا لَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ، نَعَمْ، لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ لَمْ يَلْزَمْ الْمُسْلِمُ دَفْعُهُ عَنْهُ وَإِنْ لَزِمَهُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ صِيلَ عَلَى مَا

الرَّوْحُ فَيَجِبُ دَفْعُ مَا لَيْكِهِ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِشُمُولِهِ اه. ع ش أي: وَالضَّمِيرُ لِلْقَيْنِ.

٥. قَوْلُهُ: (وَتَارِكِ الصَّلَاةِ) أَي: بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ اه. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَكَالْكَافِرِ) أَي: فَيَجِبُ دَفْعُهُ عَنْ الْمُسْلِمِ وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ سَمٍ عَلَى خَجِّ اه. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَهُوَ يَبْحَثُ حَسَنَ اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَجُوبِ الدَّفْعِ عَنِ الْمُضْوَ الْخ) أَي: لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا شَهَادَةٌ يَجُوزُ لَهَا الْإِسْتِسْلَامُ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنِيٍّ عِبَارَةٌ سَمٍ إِنْ كَانَ هَذَا مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ كَافِرًا أَوْ بَهِيمَةً بِالْأَوَّلَى اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَعَنْ نَفْسِ الْخ) إِذَا امْتَكَّنَ اه. مُعْنِيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (ظَنُّ بِقَتْلِهَا تَفَايِدَ الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ فِي قُرَى مِضْرٍ مِنْ تَغْلِبِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ قَصَدَ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَحَرَمِهِ حَيْثُ امْتَكَّنَ الدَّفْعُ اه. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْمَالِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِيٍّ وَالْأَطْفَالِ اه. ٥. قَوْلُهُ: (هَنْ غَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيٍّ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحْتَرَمًا، وَلَوْ رَقِيقًا اه.

٥. قَوْلُهُ (سَمٍ): (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنِ مَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا أَوْ مُؤَجَّرًا كَمَا فِي مَالِ نَفْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ سَمٍ عَلَى خَجِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ مَرْهُونٌ عِنْدَ غَيْرِ الدَّافِعِ أَمَّا إِنْ كَانَ مَرْهُونًا تَحْتَ يَدِ الدَّافِعِ فَقَدْ يَقَالُ: بِوُجُوبِ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ حِفْظَهُ بِقَفْضِهِ فَأَشْبَهَ الْوَدِيعَةَ الْآتِيَةَ اه. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرٌ فِي الْمُعْنِيٍّ الْآ قَوْلُهُ: وَيُجَابُ إِلَى الْمُتَنِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخْشَ الْخ) قَيَّدَ فِي الْوُجُوبِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ الْمُعْنِيٍّ فَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ وَيَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي، وَمَحَلُّ الْوُجُوبِ إِذَا أَمِنَ مِنَ الْهَلَاكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ اه. وَقَفْصَةُ هَذَا أَنَّ جَوَازَ الدَّفْعِ لَا يُشْتَرَطُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا جَازَ الْإِسْتِسْلَامِ أَمْ لَا. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ صَالَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَوْ صَالَ حَرَمِيٍّ عَلَى حَرَمِيٍّ الْخ، وَهُوَ أَوْجَهٌ؛ لِأَنَّ الْأَوْجَهَ وَجُوبُ دَفْعِ الْكَافِرِ عَنِ الدُّعْمَى خُصُوصًا

٥. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ) كَذَا م ر ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَكَالْكَافِرِ) أَي: فَيَجِبُ دَفْعُهُ عَنْ الْمُسْلِمِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَ الدَّفْعِ عَنِ الْمُضْوَ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ) إِنْ كَانَ هَذَا مَفْرُوضًا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ كَافِرًا أَوْ بَهِيمَةً بِالْأَوَّلَى. ٥. قَوْلُهُ: (كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنِ مَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا أَوْ مُؤَجَّرًا كَمَا فِي مَالِ نَفْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَالِكِهِ مَالُ الْغَيْرِ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمُرْتَبِئِينَ لَا يَزِيدُ عَلَى مِلْكِهِ الَّذِي لَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ، وَالْمَالِكُ وَجِبَ الدَّفْعُ عَنْ مَالِ نَفْسِهِ الْمَرْهُونِ أَوْ الْمُؤَجَّرِ لِتَوَجُّهِ حَقِّ الْغَيْرِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَمْ يَتَوَجَّهْ الْحَقُّ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَالِكِ ذَلِكَ الْمَالِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ صَالَ كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ) عِبَارَةٌ م ر لَوْ صَالَ حَرَمِيٍّ عَلَى حَرَمِيٍّ الْخ



بِيَدِهِ كَوْدِيمَةً لِرِمَّةِ الدَّفْعِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْقَرَمُ - فُظِلَ، بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ بِوُجُوبِهِ عَنْ مَالِ الْغَيْرِ مُطْلَقًا إِنْ أَمَكَّنَهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ بَدَنٍ أَوْ خُسْرَانٍ مَالٍ، أَوْ نَقَصٍ جَاهٍ، قَالَ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ وَجُوبِ رَدِّ السَّلَامِ وَوُجُوبِ آدَاءِ شَهَادَةِ بَعْلَمُهَا وَلَوْ تَرَكَهَا سَاعَ الْمَالِ الْمَشْهُودِ بِهِ، وَجِبَابُ بَمَنْعِ الْأَوَّلَوِيَّةِ إِذَا تَرَكَ الرَّدَّ وَالْآدَاءُ يُورِثُ عَادَةً صَفَائِنَ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِمَا بِوُجُوبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، (وَقِيلَ: يَجِبُ) الدَّفْعُ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ أَدَمِيًّا مُخْتَرَمًا وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسٍ (قَطْعًا)؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِثَارَ بِحَقِّ نَفْسِهِ دُونَ حَقِّ غَيْرِهِ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ لِخَبَرِ أَحَدٍ مَدَّ: «مَنْ أَذِلَّ عَنْدَهُ مُسْلِمٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَلَى رُغُوسِ الْخِلَافِيِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ التَّبَيُّهِ فَيَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ قَطْعًا وَفِي غَيْرِ الْإِمَامِ وَنَوَابِهِ، لِيُجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَطْعًا. وَبَحْثُ الْبُلْقَيْنِيِّ عَدَمَ سُقُوطِ الْوُجُوبِ.....

إِذَا أَرَادَ قَتْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ جِمَارٍ، وَالْجِمَارُ يَجِبُ دَفْعُ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ حَتَّى مَالِكِهِ م ر س م عَلَى حَجٍّ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَوُجُوبُ الدَّفْعِ عَنِ النَّفْسِ الْإِنْشَاءِيَّةِ لَا أَنْ يُعْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (كَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ شَخْصٌ عَلَى غَيْرِ مُخْتَرَمٍ حَرَمِيٍّ أَه. وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِعِبَارَةِ النَّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَلْ أَحْسَنُ مِنْهَا. ه. قَوْلُهُ: (كَوْدِيمَةُ الْإِنْشَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَإِنْ كَانَ أَيُّ الْمَالِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ مَالٌ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ أَوْ قَفِيٍّ أَوْ مَالًا مُؤَدَّوَعًا وَجِبَ عَلَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ الدَّفْعُ عَنْهُ أَه. وَكَذَا فِي الرَّشِيدِيِّ لِكَيْتِه نَقْلَهُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ الْغَزَالِيُّ. ه. قَوْلُهُ: (الرِّمَّةُ الدَّفْعُ الْإِنْشَاءِي) أَيُّ: إِذَا أَمِنَ عَلَى نَحْوِ نَفْسِهِ أَه. رَشِيدِيٍّ. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ الْإِنْشَاءَ) ضَعِيفٌ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ بِيَدِهِ كَوْدِيمَةً أَمْ لَا. ه. قَوْلُهُ: (لَوْ تَرَكَهَا الْإِنْشَاءَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْأَوَّلَوِيَّةِ) مُتَعَدِّدٌ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) هَذَا تَحَكُّمٌ بَلْ كَابِرَةٌ وَاضِحَةٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِ آخِذِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ بَوَاجِبٍ يَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ أَشَدَّ مِنْ تَأَلُّمِهِ بِعَدَمِ رَدِّ السَّلَامِ عَنْهُ وَمِنْ عَدَمِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ لَهُ؛ لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ بِدُونِ آدَائِهِ بِاحْتِمَالِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يُفِرُّ عِنْدَ عَرَضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ مَثَلًا أَه. ع ش. ه. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فِيهِ أَنَّ قَرَضَ كَلَامَ الْغَزَالِيِّ أَنَّ لَا مَشَقَّةَ، وَأَمَّا عَدَمُ الضَّغَائِنِ فَمَمْنُوعٌ أَه. ه. قَوْلُهُ: (الدَّفْعُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي: نَهَايَةِ الْإِنْشَاءِ قَوْلُهُ: وَاخْتَارَهُ إِلَى وَمَحَلُّ الْخِلَافِ. ه. قَوْلُهُ: (مَنْ أَذِلَّ) بَيِّنَةُ الْمَفْعُولِ. ه. قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ الدَّفْعُ هَذَا) أَيُّ: وَلَوْ مِثْلًا قِيمَتِيخٍ مَنْ يَتَعَرَّضُ لَهُ بِالسَّبِّ أَه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (لِيُجُوبَ ذَلِكَ) أَيُّ: الدَّفْعُ عَنِ الْغَيْرِ عَلَيْهِمْ أَيُّ: الْإِمَامُ وَنَوَابِهِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ الْإِمَامُ: كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرَهُ قُبِيلَ قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ صَالَ الْإِنْشَاءَ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. ه. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَدَمَ سُقُوطِ الْوُجُوبِ الْإِنْشَاءِ) ضَعِيفٌ أَه. ع ش. ه. عِبَارَةُ، وَهَذَا الْبَحْثُ

وَهُوَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوْجَةَ وَجُوبُ دَفْعِ الْكَافِرِ عَنِ النَّفْسِ خُصُوصًا إِذَا أَرَادَ قَتْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ جِمَارٍ، وَالْجِمَارُ يَجِبُ دَفْعُ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ حَتَّى مَالِكِهِ م ر. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ بِوُجُوبِهِ) كَذَا شَرَحَ م ر. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) هَذَا تَحَكُّمٌ بَلْ كَابِرَةٌ وَاضِحَةٌ.

بالخوف على نفسه في قتال الحربين والمُرتدّين، قال الإمام: ولا يختصّ الخلاف بالصائل، بل من أقدم على مُحَرِّم فهل للأحد منعه حتى بالقتل؟ قال الأصوليون: لا. وقال الفقهاء: نعم. قال الزّافعي: وهو المنقول حتى قالوا لمن علم شرب خمر أو ضرب طنبور في بيت شخص: أن يهجم عليه ويزيل ذلك فإن أبوا قاتلهم، فإن قتلهم فلا ضمان عليه ويثاب على ذلك. وظاهر أن محل ذلك ما لم يخش فتنة من والي جائر؛ لأن التّغريز بالنفس والتّقرّض لعقوبة ولاية الجور ممنوع

(ولو سقطت جرّة) مثلاً من غلّو على إنسان (ولم تنفع عنه إلا بكسرها) هذا قيد للخلاف فكسرها (ضمنها في الأصح)، وإن كان كسرها واجباً عليه لو لم تندفع عنه إلا به؛ إذ لا اختيار لها يُحال عليه بخلاف البهيمية فصار كمُضطرّ يطعم يأكله ويضمّنه؛ لأنه لمصلحة نفسه، وبحث البلقيني ومن تبعه أن صاحبها لو وضعها بمحلّ يضمن كزوشن أو مائلة أو على وجه يقلب على الظن سقوطها لم يضمنها كاسيرها قطعاً؛ لأن واضعها هو الذي اتلفها،.....

ظاهر إذا كان في الصف، وكانوا يثلبه فأقل، والآ فلا ولا يلزم المبدّ الدّفع عن سيّده عند الخوف على روجه، بل السيّد في ذلك كالأجنبي حكاه الزّافعي عن الإمام ومؤخّذ منه كما قال الرّزكشي: إنه لا يلزم الابن الدّفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرّضوا له أي: لوضوحه اهـ. مُعني. ٥. فود: (بالخوف على نفسه) أي: نفس الدّافع اهـ. ع ش. ٥. فود: (فهل للأحد منعه إلخ؟) عبارة النهاية للأحد منعه خلافاً للأصوليين حتى لو علم شرب خمر إلخ، وعبارة المُعني، بل من أقدم على مُحَرِّم من شرب خمر أو غيره فليعض الأحاد منعه، ولو أتى على النفس كما قال الزّافعي إنه الموجود في كُتُب المذهب حتى قالوا إلخ والغزالي ومن تبعه عبّروا هنا بالوجود ولا ينافيه تغيير الأصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه مخير فيه بل أنه جائز بعد اختياره قبل ارتكابه ذلك، وهو صديق بالوجود اهـ. ٥. فود: (أن يهجم عليه إلخ) أي: على متعاطيه لإزالته نهياً عن المُتكرّر اهـ. مُعني. ٥. فود: (إن محل ذلك) أي: قولهم لمن علم شرب الخمر إلخ. ٥. فود: (لأن التّغريز بالنفس) أي: تغريضها للهلكة اهـ. قاموس. ٥. فود: (والتّقرّض إلخ) عطف تفسير اهـ. ع ش.

٥. فود (سني: جرّة) وهي يفتح الجيم إناء من فخار اهـ. مُعني. ٥. فود: (مثلاً) إلى قول المتن ويندفع في المُعني إلا قوله: هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن: وأمكن حرب في النهاية إلا قوله: نعم إلى، ولو لم يجد. ٥. فود: (من خلّو) يوزن قليل. ٥. فود: (إذ لا اختيار إلخ) علة للضمان. ٥. فود: (يُحال عليه) أي: على اختياره عبارة المُعني حتى يُحال عليها اهـ. أي: يُحال السقوط على الجرّة. ٥. فود: (بخلاف البهيمية) أي: فإن لها نوع اختيار اهـ. مُعني. ٥. فود: (فصار) أي: كاسير الجرّة. ٥. فود: (كزوشن) المراد به الخارج إلى الشارع فإنه يضمن مُتلفه فكذا ما وضع عليه اهـ. بجريمي. ٥. فود: (لم يضمنها كاسيرها إلخ) أي: ويضمن واضعها ما تلف بها؛ لتقصيره بوضعها على ذلك الوضع، ولو اختلفا في التّصغير وعنده صدق الغريم؛ لأن الأصل براءة الدّمة وأخذاً من قول الشارح الآتي، ولو تنازعا في أنه أمكنه

ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه لم تكن صائلة عليه؛ لأنها لم تقصده فلا يلزمه دفعها وبضئها، وفارق ما مر فيما لو عمّ اجراء الطريق لا بضئ المخرج؛ لأنه حق لله تعالى فشومع فيه. (ويُدْفَعُ الصَّائِلُ) المصوم على شيء مما مر، ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه، (بالأخف) فالأخف باعتبار غلبة ظن المصولي عليه، ويجوز هنا المض ويظهر أنه بعد الضرب وقبل قطع الفضو، وعليه يَحْتَمَلُ قولهم: يجوز المض إن تعيّن للدفع، (لأن أمكن) الدفع (بكلام) يَرْجُوهُ به (أو استغاثه) مُعْجِمة ومثلثة (حَرَمَ الضَّرْبُ). وظاهره استواء الزجر والاستغاث وهو مُتَّجِعَةٌ إن لم يترتب على الاستغاثه إلحاق ضرر به أقوى من الزجر كإمساك

الخ. اه. ع. ش. قود: (ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه) أي: لم تُكُنْ جَائِعًا مِنْ وَصُولِهِ إِلَى طَعَامِهِ إِلَّا بِقَتْلِهَا اه. مُغْنِي. قود: (فلا يلزمه دفعها) إلا إلى فلا يجوز له دفعها أي: حيث كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فإن وقعت في ذلك أي: ما يستحق متعته فصائلة عليه فيخرجها بالأخف أخذًا مما يأتي قاله ع. ش. وأشار الرشيد في ردّه بقوله: انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها؟ وفي كلام سم إشارة إلى الجواز وأعلم أن صورة المسألة أنه مضطر إلى الطعام اه. أقول: وكذا يشير إلى الجواز توجيه المغني الضمان هنا بقوله: لأنها لم تقصده وقتله لها لدفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان كأكلي المضطر طعام غيره فإنه موجب للضمان اه. قود: (ويضئها) أي: إن دفعها؛ لأن الصورة أنها لم تقصده ولم تقصده ماله اه. ع. ش. قود: (وفارق) أي: عَدَمَ ضَمَانِ الْبَيْمَةِ هُنا.

قود: (لأنه حق لله الخ) أي: وما هنا حق الآدمي. قود: (المصوم) صفة الصائِلِ وسيذكر مُعْتَرِزُهُ بقوله: أما المُهْدَرُ الخ، وقوله: على شيء الخ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّائِلِ. قود: (ومنه) إلى قوله: ويظهر في المغني. قود: (ومنه) أي: الصيال.

قود: (سني) (بالأخف) ويتبعني أن يقدّم أنه يجوز دفع الصائِلِ بالدعاء عليه بكف شره عن المصولي عليه وإن كان بهلاجه حيث غلب على الدن أن لا يتدفع إلا بالهلاك، وأنه لا يجوز دفعه بالسحر؛ لأن السحر حرام لذاته اه. ع. ش. قود: (باعتبار غلبة ظن المصولي الخ) لعله جرى على الغالب، والمراد اختيار غلبة ظن الدافع اه. رشيد. قود: (وعليه الخ) أي: على ما بعد الضرب. قود: (بمُعْجِمة ومثلثة) احتراز عن الاستغاثه بمُهْمَلَةٍ ومَجْدٍ. قود: (إن لم يترتب على الاستغاثه الخ) ظاهر السياق

قود: (ولو حالت بهيمة الخ) كذا في اروض كغيره أيضًا، وقال قبل ذلك: يجوز دفع كل صائِلٍ عن آدمي وبهيمة عن كل مصوم من نفس وشراف وبضئ ومقدماته ومال وإن قل. اه. وبه يتضح الفرق بين مسألة خيلولة البهيمة ومسألة صيالها على المال، وأنها في الأول لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الخيلولة والمنع من الوصول إليه، وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وإن أدى إلى إتلافها، ولا ضمان على أد قوله: فلا يلزمه دفعها لا يُنَافِي جَوَازَ الدَّفْعِ نَحْمَ يَخْتَلِفُ الْحَالُ بِالضَّمَانِ وَعَدَمِهِ.

حاكم جائز له، وإلا وجب الترتيب بينهما وعليه يُحتمل إطلاق مَنْ أوجبته وواضح أننا وإن أوجبناه فهو بالنسبة لغير الضمان لما عُلِمَ مما مرَّ أنه لا ضمان بمثل ذلك كالإمساك للقاتل، (أو يضرب بيده حرّم سوط أو بسوط حرّم عصا أو بقطع عضو حرّم قتل)؛ لأنه جواز للضرورة ولا ضرورة للأغلظ مع إمكان الأسهل، ومتى انتقل لمرتبة مع الاكتفاء بدونها ضمن، نعم، لمن رأى مؤلجاً في أجنبية قتله وإن اندفع بدونه على ما قاله الماوردی والرويانی؛ لأنه في كل لحظة مواقع.....

أن الاستغناء وإن ترتب عليها ما ذكر مُقدِّمة على الضرب، ولعله غير مراد. رشيدي. هـ فؤد: (وعليه إلخ) أي: على ترتب ما ذكر على الاستغناء. هـ فؤد: (من أوجبته) أي: الترتيب بينهما. هـ فؤد: (فهو) أي: لإيجاب الترتيب. هـ فؤد: (لأنه جواز) إلى المتن في المُنْفِي إلا قوله: نَقَمَ إلى، ولو لم يجد، وقوله: ولذلك إلى، ولو التحم. هـ فؤد: (ولا ضرورة للأغلظ إلخ) ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم يضربه كما في الروضة نهاية ومُنْفِي. هـ فؤد: (ومتى انتقل لمرتبة إلخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله: وليكن الحكم كذلك في كل صائِل. هـ ع ش. هـ فؤد: (وإن اندفع بدونه إلخ) كلام الشيخين وغيرهما مُصرِّح بخلاف ذلك، ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي: إن المُعْتَمَد خلاف ما قاله الماوردی والرويانی وأنه يجب الترتيب حتى في الفاجشة انتهى. هـ سم عبارة المُنْفِي وهو أي: ما قاله الماوردی والرويانی مُزدود لقول الشيخين في الروضة وأصلها: إذا وجد رجلاً يزني بامرأة أو غيرها لزمه منعه ودفعه فإن هلك في الدفع فلا شيء عليه، وإن اندفع بضرب وغيره ثم قتله لزمه القصاص إن لم يكن الزاني مُحَصَّنًا فإن كان مُحَصَّنًا فلا قصاص على الصحيح. هـ فهذا دليل على اشتراط الترتيب. هـ وكذا اعتدَّ النهاية وجوب الترتيب في الفاجشة وقال ع ش: هو مُعْتَمَد. هـ فؤد: (لأنه إلخ) هذا التعليل من كلام الماوردی والرويانی كما هو صريح المُنْفِي خلافاً لما يوهمه صنيع الشارح.

هـ فؤد: (أو بسوط حرّم عصا) أي: أو بعصا حرّم سيف. هـ فؤد: (وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما مُصرِّح بخلاف هذا، وعبارة الباب كالروض وأصله: فإن اندفع بغير القتل فقتله فالقود إن لم يكن مُحَصَّنًا انتهى. ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي: المُعْتَمَد خلاف ما قاله الماوردی والرويانی وأنه يجب الترتيب حتى في الفاجشة. هـ لكن يوافق ما قاله بالنسبة للمُحَصَّن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقيني: ومحلّه أي: رعاية الترتيب في المضموم أما غيره كالحزبي والمُرتدّ قلّه المدول إلى قتله لعدَم حُرْمَتِهِ. هـ إلا أن يُستثنى من غير المضموم الزاني المُحَصَّن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له؛ لأنه إذا جاز ابتداء الزاني المُحَصَّن بالقتل مع عدَم تلبّيه بالزنا حال صياله فمع تلبّيه به أولى، نعم يُمكن منازعة البلقيني فيما قاله بكلام الشيخين لتضمينه وجوب الترتيب في الزاني المُحَصَّن مع عدَم عصمته فإن قصبة ذلك أنه لا فرق بين المضموم وغيره في وجوب الترتيب فليتأمل، لكن هذا غير ظاهر في الحزبي لجواز قتله ابتداء ولو في غير صيال.

لا يَسْتَنْزِلُ بِالْأَنَاةِ، وَفِي قَتْلِهِ هَذَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا قَبْلَ دَفْعِ فَيُخَصَّصُ بِالرَّجُلِ وَلَوْ بِكَرَاهٍ، وَالثَّانِي  
 حُدُّ فَيُقْتَلُ الْمُخَصَّصُ مِنْهُمَا وَيُجَلَّدُ غَيْرُهُ وَالْأُظْهَرُ قَتْلُ الرَّجُلِ مُطْلَقًا انْتَهَى. وَالَّذِي فِي الْأَمِّ يُقْتَلُ  
 الْمُخَصَّصُ مِنْهُمَا بَاطِلًا كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْأَمْرِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَالَّذِي يُتَجَبَّرُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا إِنْ أَدَّى  
 الدَّفْعَ بِغَيْرِهِ إِلَى مُضَيِّ زَمَنِ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْفَاجِشَةِ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَصُولَ عَلَيْهِ إِلَّا سَيْفًا جَازَ لَهُ  
 الدَّفْعُ بِهِ وَإِنْ كَانَ يَنْدَفِعُ بِالْمَعْصَا؛ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي عَدَمِ اسْتِصْحَابِهَا وَلِذَلِكَ مَنْ أَحْسَنَ  
 الدَّفْعَ بِطَرَفِ السَّيْفِ مِنْ غَيْرِ مُجْزَحٍ بِهِ حَمَلٌ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ لَا يُخَصِّصُ وَلَوْ التَّحَمَّ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا  
 خَرَجَ الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ سَيِّمًا لَوْ كَانَ الصَّائِلُونَ جَمَاعَةً، إِذْ رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ حِينَئِذٍ تُوَدِّي إِلَى  
 إِهْلَاكِهِ، أَمَّا الْمُتَهَدِّدُ كَرَانٍ مُخَصَّصٍ وَارِكٍ صَلَاةٍ بِشَرْطِهِ، فَلَا تَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا التَّرْتِيبِ فِيهِ  
 (لِإِنْ) صَالَ مُخْتَرَمٌ عَلَى نَفْسِهِ وَ(أَمَكَّةً) هـ (هَرَبَ) أَوْ تَخَصَّصَ مِنْهُ بِشَيْءٍ وَطَلَّ التَّجَاةُ بِهِ وَإِنْ لَمْ  
 يَتَيَقَّنْهَا (فَالْمَذْهَبُ وَجْوهُ وَتَغْوِيمُ قِتَالٍ)؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِتَخْلِيصِ نَفْسِهِ بِالْأَهْوَنِ فَالْأَهْوَنُ، فَإِنْ لَمْ  
 يَهْرُبْ وَقَتْلُهُ.....

• قَوْلُهُ: (لَا يَسْتَنْزِلُ بِالْأَنَاةِ) أَي: لَا يُنْزِلُ مَنَعَ مِنَ الْوَقَاعِ بِالثَّانِي، فَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَانِ، وَالضَّمِيرُ  
 لِلْمَوْلِجِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالْأَنَاةُ بَوَيْنُ قِتَاةِ الثَّانِي وَالتَّرَاخِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْمُ مُضَدٍّ لِقَاتِي أِهـ.  
 • قَوْلُهُ: (فَيُخَصَّصُ بِالرَّجُلِ) أَي: لَا يَقْتُلُ الْمَرْءُ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مُخَصَّصًا أَوْ لَا.  
 • قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: قَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ وَالْوَائِي. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ الْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَجِدْ  
 الْخِصَّ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (وَلِلذَلِكَ) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ أِهـ. ع ش.  
 • قَوْلُهُ: (بِطَرَفِ السَّيْفِ) أَي: ظَهَرُهُ. • قَوْلُهُ: (يُضْمَنُ بِهِ) أَي: بِالدَّفْعِ بِالسَّيْفِ أَي: بِحُدُّهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ  
 التَّحَمَّ الْخِصَّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيُسْتَنَتَّى مِنْ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: لَوْ التَّحَمَّ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا وَاشْتَدَّ  
 الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ سَقَطَ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ أِهـ. زَادَ التَّهَائِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ  
 فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَوْ رَاعَيْنَا الْأَخْفَ أَفْضَى إِلَيْهِ هَلَاكِهِ أِهـ. • قَوْلُهُ: (فَلَا تَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا التَّرْتِيبِ الْخِصَّ) أَي:  
 مَا لَمْ يَكُنْ يَتْلُهُ أِهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (صَالَ خُفَرَمَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمَنْ نَظَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَضِيَّةُ  
 الْمَثْنِ إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: فَخَصَّصَ، وَقَوْلُهُ: الْمَمْصُومُ أَوْ الْحَزْبِيُّ، وَقَوْلُهُ: أَمَّا غَيْرُ الْمَمْصُومِ إِلَى قِيلَ.  
 • قَوْلُهُ: (أَوْ تَخَصَّصَ) إِلَى قَوْلِهِ: كَذَا قِيلَ فِي الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَخَصَّصَ الْخِصَّ) عَطَفَ عَلَى مَرَبِّ.  
 • قَوْلُهُ: (مُخْتَرَمٌ عَلَى نَفْسِهِ) أَي: نَفْسُ الصَّوْلِ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَلَبَ فَقَالَ: عَلَى نَفْسِهِ مُخْتَرَمٌ كَانَ أَوْضَحَ  
 أِهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (بِشَيْءٍ) أَي: كَحِصْرٍ وَجَمَاعَةٍ أِهـ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَطَلَّ الْخِصَّ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ  
 أَمَكَّتْهُ هَرَبَ. • قَوْلُهُ: (لِإِنْ لَمْ يَهْرُبْ) أَي: عِمْ امْكَانِهِ. • قَوْلُهُ: (وَقَتْلُهُ) أَي: بِالذَّفْعِ.

• قَوْلُهُ: (كَرَانٍ مُخَصَّصٍ) قَضِيَّتُهُ اسْتِثْنَاؤُهُ بِمَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ رَأَى مَوْلَجًا فِي أَجَنِيَّةٍ عَلَى مَا أَفَادَهُ كَلَامُ  
 الشَّيْخَيْنِ مِنْ وَجُوبِ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ لِكَيْتَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ التَّرْتِيبُ مَعَ التَّلَبُّسِ بِالْفَاجِشَةِ فَمَعَ  
 غَيْرُهَا أُولَى.

لَزِمَهُ الْقَوْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلْبَغْوِيِّ، وَلَوْ صِيلَ عَلَى مَالِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْهَرَبُ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ يَهْرُبَ وَيَدْعُهُ لَهُ أَوْ عَلَى بُضْعِهِ ثَبَتَ إِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ عَنْهُ، كَذَا قِيلَ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ وَجوبُ الْهَرَبِ هُنَا، إِنْ أَمَكَّنَ أَيْضًا. وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ: يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ هَرَبٌ وَنَحْوُهُ، وَلَوْ صَالَ عَلَيْهِ مُرْتَدًّا أَوْ حَرَبِيٍّ لَمْ يَجِبْ هَرَبُ بَلْ لَا يَجُوزُ حَيْثُ حُرِّمَ الْفِرَارُ، وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَهُ الْهَرَبُ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الرَّجْعُ بِالْكَلَامِ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ شَتْمٍ وَلَا وَجِبَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ شَيْخِنَا فِي مَنْهَجِهِ كَهَرَبِ فَرْجَرٍ. (وَلَوْ هَضَمْتُ يَدَهُ) مَثَلًا (خَلَصَهَا) بِفِكَ لَخِيَ فَضْرَبَ فِيهِ.....

• قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الْهَرَبَ يُتَّبَعُهُ فَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ هَرَبَ يَطْلُعُ فِيهِ وَيَتَّبَعُهُ وَيَقْتُلُهُ لَمْ يَجِبِ الْهَرَبُ إِذْ لَا مَقْتَى لَهُ حَيْثُ بَلَّ لَهُ قِتَالُهُ أَيْدَاءً وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ إِنْ قَتَلَهُ أَه. ع ش بِأَذْنَى تَصْرُفٍ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْبَغْوِيِّ) قَاتَنَهُ قَالَ: تَلْزَمُهُ الدِّيَةُ أَه. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (عَلَى مَالِهِ) يَخْفَى عَلَيْهِ لِأَجْلِ مَالِهِ كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ أَه. رَشِيدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: مَعَ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (وَيَدْعُهُ لَهُ) أَي: يَتْرُكُ الْمَالَ لِلصَّائِلِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى بُضْعِهِ ثَبَتَ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِخَ هُنَا خَلَطَ مَسْأَلَةً بِمَسْأَلَةٍ أُخْرَى وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْقَوْبِ وَنَصْهَا، وَأَمَّا لَوْ كَانَ الصِّيَالُ عَلَى حَرَمِهِ فَقَضِيَّةُ الْبِنَاءِ عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْهَرَبُ وَيَدْعُهُمْ، بَلْ يَلْزَمُهُ الثَّبَاتُ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْهَرَبُ بِهِمْ فَكَالْهَرَبِ وَالتَّحَصُّنِ بِنَفْسِهِ وَأَوَّلَى الْوُجوبِ انْتَهَتْ، فَهَمَا مَسْأَلَتَانِ: الْأَوَّلَى: مَا إِذَا أَمَكَّنَهُ الْهَرَبُ بِنَفْسِهِ دُونَ الْبُضْعِ: وَالثَّانِيَّةُ مَا إِذَا أَمَكَّنَهُ الْهَرَبُ بِهِ وَمَا نَسَبَهُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ مُتَعَلِّقِي الْأَوَّلَى وَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ مِنْ مُتَعَلِّقِي الثَّانِيَّةِ وَلَمْ يَتَوَاذَرَ طَرَفَا الْخِلَافِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَتَأَمَّلْ أَه. رَشِيدِيٍّ أَقُولُ: وَصَنِيعُ الشَّارِخِ كَالْتِهَابَةِ ظَاهِرٍ فِي إِِرَادَةِ بَضْعِ الْمَصُولِ نَفْسِهِ لَا حَرَمِهِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُمَا الْآتِي وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ وَجَزَمَ بِذَلِكَ ع ش كَمَا يَأْتِي آيَفًا.

• قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى وَجوبِ الدَّفْعِ) مُعْتَمَدٌ، وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَي: الْبُضْعِ، وَقَوْلُهُ: وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ وَجوبُ الْهَرَبِ هُنَا أَي: فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ الْهَرَبُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَجوبُ الْهَرَبِ عَلَى مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَ الْخ) خَبِرَ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ صَالَ عَلَيْهِ مُرْتَدًّا الْخ) مُحْتَزَزُ قَوْلِهِ: مُحْتَزَمٌ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ حُرِّمَ الْفِرَارُ) أَي: بِأَنْ كَانَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ وَلَمْ يَزِدِ الْمُرْتَدُّ أَوْ الْحَرَبِيُّ عَلَى مِثْلَيْهِ ع ش وَمُعْنَى وَبِإِبْرَارِهِ سَمِ سَيَاتِي أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّفِّ أَه.

• قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ الْخ) أَي: حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِتَالِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي: الزَّجْرُ. • قَوْلُهُ: (وَجِبَ) أَي: الْهَرَبُ وَكَانَ الْوَاضِعُ حَرَمَ أَي: الزَّجْرُ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَي: عَلَى الزَّجْرِ بِالْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا اقْتَضَاهُ إِلَى قَبَازَرٍ، وَقَوْلُهُ: الْمَعْصُومُ أَوْ الْحَرَبِيُّ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) يَتَّبَعِي أَنْ نَحْوَ تَوْبِهِ كَالْيَدِ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (فَضْرَبَ فِيهِ) أَي: حَيْثُ

• قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْقَوْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ش م ر. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ حُرِّمَ الْفِرَارُ) سَيَاتِي فِي السَّيْرِ أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّفِّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ هَضَمْتُ يَدَهُ مَثَلًا) يَتَّبَعِي أَنْ نَحْوَ تَوْبِهِ كَذَلِكَ.



فَسَلَّ يَدَ فَعَضَّ فَقَرَّ عَيْنَ فَقَلَعَ لَحْيَ فَمَضَرَ خُصِيَّةً فَشَقَّ بَطْنًا وَمَتَى انْتَقَلَ لِمَرْتَبَةٍ مَعَ إِمْكَانٍ أَحْفَ مِنْهَا ضَمِيرٌ نَظِيرٌ مَا مَرَّ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ (بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَلَكَ لَحْيِيهِ) أَيِ: رَفَعَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مَزْجٍ وَلَا كَسْرِ (وَضَرَبَ بِشِدْقِيهِ) وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ بِالْقَوْلِ. (لَإِنْ عَجَزَ) عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ أَوْ لَمْ يَعْجِزْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرِينَ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْوَجْهَ الْجَزْمُ بِهِ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ لَوْ رَتَّبَ أَفْسَدَهَا الْعَاضُ قَبْلَ تَخْلِيصِهَا مِنْ فِيهِ فَبَادَرَ (فَسَلَّهَا) الْمَعْصُومَ أَوْ الْحَرِيصَ (فَتَذَرَتْ) بِالتَّوْنِ (أَسْنَانَهُ) أَيِ سَقَطَتْ (فَهَذَرَتْ)؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَأَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي ذَلِكَ بَعْدَ الدِّيَةِ، وَالْعَاضُ الْمَظْلُومُ كَالظَّالِمِ؛ لِأَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، أَمَّا

لَمْ يَكُنِ الضَّرْبُ أَسْهَلَ مِنْ فَلَكَ اللَّحْيِ. وَالْأَقْدَمُ الضَّرْبُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (بِالْأَسْهَلِ الْخ) اه. ع. ش. قُود: (فَسَلَّ يَدَ) أَيِ: حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَنَاقُضُ أَسْنَانِهِ، وَلَا أَقْدَمُ يَكُونُ السَّلُّ أَسْهَلَ مِنْ ضَرْبِ الْفَمِ، بَلْ وَمِنْ فَلَكَ اللَّحْيِ اه. ع. ش. قُود: (أَيِ: رَفَعَ أَحَدَهُمَا الْخ) فِيهِ أَنَّ اللَّحْيَيْنِ هُمَا الْعَظْمَانِ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى فَلَا يَظْهَرُ هَذَا إِلَّا مُسِيرُ قَلَمُهُ أَرِيدَ بِاللَّحْيَيْنِ هُنَا الْعَظْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَسْنَانُ السُّفْلَى، وَالَّذِي فِيهِ الْأَسْنَانُ الْعُلْيَا مَجَازًا اه. ع. ش. زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَكَانَ يُمَكِّنُ إِثْقَاءَ الْمُتَنِّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْمَعْنَى فَلَكَ اللَّحْيَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا الْفُكُ الْأَسْفَلُ وَالْأَعْلَى أَيِ: رَفَعَهُمَا عَنْهُ اه.

قُود: (سَنِي: وَضَرَبَ بِشِدْقِيهِ) بِكَسْرِ السِّينِ وَهَمَا جَانِبَا الْفَمِ اه. مُتَنِّ: قُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ الْخ) أَيِ: حَيْثُ يُعْلَمُ عَدَمُ إِفَادَتِهِ نِهَائِيَّةً، سَم. قُود: (عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) الْمُنَاسِبُ لِأَوَّلِ كَلَامِهِ أَنْ يَقُولَ: عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَتَأْمَلْ. قُود: (الْجَزْمُ بِهِ) أَيِ: بِقَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَعْجِزْ اه. ع. ش. قُود: (إِذَا ظَنَّ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجَزْمِ بِهِ. قُود: (أَفْسَدَهَا) أَيِ: الْيَدَ، ثَلَا. قُود: (فَبَادَرَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (عَجَزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) اه. ع. ش. أَقُولُ: بَلْ عَلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَعْجِزْ). قُود: (فِي فَلَكَ) أَيِ: فِي سُقُوطِ الْأَسْنَانِ بِالسَّلِّ. قُود: (وَالْعَاضُ الْمَظْلُومُ) أَيِ: كَانَ أَوْ رَأَى عَلَيْهِ أَوْ تَعَدَّى عَلَيْهِ آخَرٌ فَدَفَعَهُ بِالْعَضِّ وَكَانَ أَمَكَّنَ دَفْعَهُ بِغَيْرِهِ ع. ش. وَرَشِيدِي. قُود: (كَالظَّالِمِ) أَيِ: نَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَضُّ مَا لَمْ يَتَّعَيْنَ طَرِيقًا كَمَا مَرَّ قَالَهُ ع. ش. وَالْأَوَّلَى فَلَا تُضْمَنُ أَسْنَانُهُ السَّاقِطَةُ بِالسَّلِّ. قُود: (أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ الْمُتَزَمِّ) كَالْمُرْتَدِّ اه. سَم. أَيِ: وَالزَّانِي الْمُحْصَنُ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ بِشَرْطِهِ وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ الْمُتَحَتِّمُ قَتْلُهُ. قُود: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ عِصْمَةِ الْمَعْصُومِ. قُود: (أَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ) أَيِ: فِي غَيْرِ الدَّفْعِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِي حِبَارَةُ الْمُتَنِّ وَشَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ اه.

قُود: (فَقَلَعَ لَحْيَ فَمَضَرَ خُصِيَّةً) قَدِيَّةٌ قُفَّ فِي إِبْطَاقِي تَقْدِيمِ قَلَعَ اللَّحْيَ عَلَى عَضْرِ الْخُصِيَّةِ. قُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ بِالْقَوْلِ) قِيَاسٌ وَجُوبُ الدَّفْعِ بِالْأَخْفِ الْزُرْمِ حَيْثُ أَفَادَ. قُود: (أَيْضًا) وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَازُودِيُّ وَالرَّوَايِيُّ. اه. قُود: (أَيْضًا) وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِنْذَارِ الْقَوْلِ حَيْثُ يُعْلَمُ عَدَمُ إِفَادَتِهِ م. ر. قُود: (أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ الْمُتَزَمِّ) كَالْمُرْتَدِّ. قُود: (أَنَّ الْعَضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: قَالَ ابْنُ أَبِي عَصْرٍ: إِلَّا



غير المعصوم المُلتزم فيضمن على ما قاله البلقيني وغيره وهو بعيد؛ لأنَّ العاص مع ذلك مُقتصر لما تقرر أنَّ العَص لا يجوز بحالٍ إلا فيما مرَّ، فإنَّ قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ ما عَلِمَ مِنَّا مرَّ أنه ليس للمُهلِّدِ دَفْعُ الصَّائِلِ عليه المُقتضي أنَّه يضمنه قُلْتُ: ممنوع؛ لأنَّ ذاك يجوز قتله من حيث ذاته، وحرمة إنا ما هي لنحو الافتيات على الإمام بخلاف العَص غير المُتميَّن للدَفْع لا يُتصوَّر إباحته، ثم رأيت بعض شُراح الإرشاد ذكر نحو ذلك. قيل: قضية المتن التَّخْيِير بين الفُك والصَّرِب وليس كذلك، بل الفُك مُقدَّم؛ لأنَّه أسهلُّ انتهى، وليس في محلِّه؛ لأنَّه لم يُخَيَّر بين الشَّيْقين، بل أوجبَّ الأسهلَّ منهما وهو الفُك كما تقرر، ولو تنازعا في أنَّه أمكنه الدَفْع بشيء فعُدَّ لا غِلَطَ منه صُدَّقَ المعصومُ كما جزمَ به في البحر. قال الأذرعِي: وليكن الحكم كذلك في كلِّ صائِلٍ انتهى. نعم، إنَّ اختلَفَا في أصلِ الصَّيَالِ لم يُقبل قولٌ نحو القاتِلِ إلا بيِّنَةً.....

• فَوَدَّ: (إلا فيما مرَّ) أي: في شرح: ويُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ وفي شرح: ولو عُصَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا.  
• فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُهُ) أي: قول البلقيني وغيره. • فَوَدَّ: (مِمَّا مرَّ) أي: كأنَّه يُريدُ قوله أوَّلُ البابِ في شرح له دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ ما نَصَّه، وكذا عن نفسه إنَّ كان الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ اه. فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَنَعَ دَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا اه. سم. • فَوَدَّ: (لأنَّ ذاك) أي: المُهلِّد. • فَوَدَّ: (وَحُرْمَتُهُ) أي: قَتْلُ المُهلِّد. • فَوَدَّ: (ولو تنازعا) إلى قوله: فَإِنَّ قُلْتُ في المُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ: ولو إِمَاء، وقولُهُ: واختير، وقولُهُ: لا مُمَيِّزًا، وقولُهُ: إِلَيْهِ حَالَةٌ تَجَرُّوهُ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَا إلخ) ولو قَتَلَ شَخْصٌ آخَرَ في دارِهِ، وقال: إِنَّمَا قَتَلْتُهُ دَفْعًا عَنِ نَفْسِي أَوْ مَالِي، وَاتَّكَرَّ الْوَلِيُّ فَعَلِيهِ الْيُسَّةُ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ دَفْعًا وَيَكْفِي قَوْلُهَا: دَخَلَ دَارَهُ شَاهِرًا سِلَاحَهُ وَلَا يَكْفِي قَوْلُهَا: دَخَلَ بِسِلَاحٍ مِنْ غَيْرِ شَهْرٍ إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْفَسَادِ أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَتِيلِ عَدَاوَةٌ فَيَكْفِي ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يَتَمَيَّنُ ضَرْبُ رِجْلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الدُّخُولُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ السَّيِّدُ دَخَلَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ فَلَا يَتَمَيَّنُ قَصْدُ غَضَبٍ بَعَيْنِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَتَاعَ وَخَرَجَ فَلَهُ أَنْ يَتَبَّعَهُ وَيُقَاتِلَهُ إِلَى أَنْ يَطْرَحَهُ وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ بَيْتِ شَخْصٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ مَا لَكَ كَانَ أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا، فَإِنْ كَانَ أَعْثِيًّا أَوْ قَرِيبًا غَيْرَ مُحَرَّمٍ فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ صَرِيحٍ، سِوَاكَ كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا أَمْ لَا وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا فَإِنْ كَانَ سَاكِتًا مَعَ صَاحِبِهِ فِيهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُشِيرَهُ بِدُخُولِهِ فِيهِ بِتَخَنُّعٍ أَوْ شِدَّةٍ وَطُءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لِيَسْتَرِ الْعُرْيَانُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَاكِتًا مَعَ فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ كَانَ مُفْتُوحًا فَوَجْهَانِ، وَالْأَوَّلُ الْإِسْتِثْنَاءُ

إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ. اه. فَإِنْ أُرِيدَ لَمْ يُمْكِنِ التَّخْلُصُ إِلَّا بِهِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا دُونَهُ لَا لِمَا فَوْقَهُ لَمْ يُشْكَلْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْعَصَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ. قَوْلُهُ السَّابِقُ: قَعَضَ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ: إِلَّا فِيمَا مرَّ، كَأَنَّهُ يُريدُ نَحْوَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ الْبَابِ: لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مَا نَصَّه وَكَذَا عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَنَعَ دَفْعِهِ إِنْ كَانَ. • فَوَدَّ: (بل أوجبَّ الأسهلَّ منهما وهو الفُك) لَا يَخْفَى أَنَّ ظَاهِرَ الْمَثْنِ أَنَّ الْأَسْهَلَ قَدْ يَكُونُ ضَرْبَ شِدْقَتِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَلْخِيَّتِهِ عِلَّةٌ لَا يُؤْمَنُ مَعَهَا مِنَ الْفُكِّ أَنْ يَخْصُلَ نَحْوُ جُرْحٍ وَيَتَأَثَّى التَّخْلِيصُ بِضَرْبٍ دُونَ ذَلِكَ فِي الضَّرَرِ.

أو قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيب مسلولا وإشرافه على حرمة (ومن نظن بضم أوله (إلى) واحدة من (حرمة) بضم ففتح ثم هـ أي زوجته وإما به ومحاربه ولو إماء، وكذا ولذه الأمرد الحسن ولو غير متجرو، وكذا إليه أي حال كشف عورته، وقيل مطلقا واختير، ومثله خنثى مُشكِك أو مُحَرَّم لِلنَّاطِرِ مَكْشُوفُهَا. (في داره) الجائز له الانتفاع بها ولو بنحو إعاره وإن كان الناطِرُ المُعَيَّرُ كما رجحه الأذرعِي. غيره، وكداره بيته من نحو خان أو رباط كما هو ظاهر دون نحو مسجد وشارع ومفصوب (من كوة أو ثقب) بفتح المُثَلَّثَةِ ضَمِيرٌ كُلُّ مِنْهُمَا (هَذَا)، ولم يكن لِلنَّاطِرِ شُبْهَةٌ فِي النَّظَرِ، ولو امرأة أي: لرجل مطلقا أو امرأة أي: لرجل مطلقا أو امرأة مُتَجَرِّدَةٌ أَحَدًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الرَّجُلِ أَوْ لِمَحْرَمِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ وَمَرَاهِقًا إِلَّا مُنِيرًا وَلَمْ يَكُنِ النَّاطِرُ إِلَيْهِ حَالَةً تَجَرُّدُهُ أَحَدَ أَصُولِهِ كَمَا لَا يُحَدُّ بِقَذْفِهِ وَلَا يُقْتَلُ بِقَتْلِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: تِلْكَ مَعْصِيَةٌ انْقَضَتْ

أه. مُغْنِي رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ة. فَوَدَ: (أ. قرينة الخ) ظاهر صنيعه أَنَّ الْقَرِينَةَ كَافِيَةٌ، وَلَوْ بَدُونِ بَيِّنَةٍ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَا يُخَالِفُهُ. ة. فَوَدَ: (بِضْمٍ أَوَّلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَدَارِهِ فِي النَّهْيَةِ لِأَقَوْلِهِ: وَقِيلَ مُطْلَقًا وَاخْتِيرَ. ة. فَوَدَ: (بِضْمٍ فَفَتْحٍ) جَمْعُ حُرْمَةٍ بِضْمٍ فُسْكُونٍ. ة. فَوَدَ: (وَكَذَا وَلِذَلِكَ الْأَمْرَدُ الْخ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَمِثْلُ وَلِيهِ هُوَ نَفْسُهُ لَوْ كَانَ أَمْرَدَ حَسَنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَتَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ أَه. رَشِيدِي. ة. فَوَدَ: (وَكَذَا إِلَيْهِ الْخ) أَي: لِرَجُلٍ صَاحِبِ الدَّارِ، وَكَذَا ضَمِيرٌ بِثَلَاثَةٍ.

ة. فَوَدَ: (مَكْشُوفُهَا) أَي: حَالُ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخُنْثَى الْمُشَكِّلِ وَالْمَحْرَمِ مَكْشُوفَ الْعُزَّةِ.

ة. فَوَدَ (سَي): (فِي دَارِهِ) الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ لِمَنْ لَهُ الْحَرَمُ أَمَّا النَّظَرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُزْجِعُ الَّذِي يُطْلَعُ مِنْهُ وَلَيْكَةً أَوْ شَارِعًا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِطْلَاعُ أَه. مُغْنِي. ة. فَوَدَ: (وَكَدَارِهِ بَيْتُهُ) وَالْخِيَمَةُ فِي الصَّخْرَاءِ كَالْبَيْتِ فِي الْبَنِيَانِ مُغْنِي.

ة. فَوَدَ (سَي): (بِنِ كَوَّةٍ) هِيَ بَفَتْحِ الْكَافِ رُحْمِي ضَمُّهَا الطَّاقَةُ أَه. مُغْنِي. ة. فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنِ لِلنَّاطِرِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهْيَةِ لِأَقَوْلِهِ: لَا مُنِيرًا، وَقَوْلُهُ: إِلَيْهِ حَالَةُ تَجَرُّدِهِ. ة. فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنِ لِلنَّاطِرِ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي: وَلَمْ يَكُنِ النَّاطِرُ الْخَ عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِ الْمُنْثَنِّ وَمَنْ نَظَرَ الْخ. ة. فَوَدَ: (شُبْهَةٌ) فَإِنْ نَظَرَ لِيَخْطِئَ أَوْ شَرَاءَ أَمَةٍ حَيْثُ يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ لَمْ يَجُزْ فِيهِ أَه. نِهَائِيَّةٌ. ة. فَوَدَ: (وَلَوْ أَمْرَةً) أَي: وَخُنْثَى مُشَكِّلًا أَه. مُغْنِي. ة. فَوَدَ: (مُطْلَقًا) أَي: مُتَجَرِّدًا أَوْ لَا. ة. فَوَدَ: (وَمَرَاهِقًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَمْرَةً وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَوْ بَدَلَ الْوَاوِ مُغْنِي. ة. فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنِ النَّاطِرُ إِلَيْهِ الْخ) أَخْرَجَ النَّاطِرَ إِلَى حَرَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ أَه. سَمِ أَقُولُ: قَضِيَّةٌ صَنَعَ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةَ حَيْثُ اسْتَقْطَا قَوْلُهُ: إِلَيْهِ حَالَةُ تَجَرُّدِهِ، وَكَذَا قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الشُّمُولِ لِلنَّاطِرِ إِلَى حَرَمِهِ أَيْضًا بَعْضُ نَسْخِ النَّهْيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ وَإِنْ حَرَّمَ نَظَرُهَا صَرِيحٌ فِيهِ. ة. فَوَدَ: (تِلْكَ) أَي: كُلُّ مِمَّنْ مَعْصِيَةُ الْقَذْفِ وَالْقَتْلِ.

ة. فَوَدَ: (وَكَذَا إِلَيْهِ فِي حَالِ كَشْفِ عُزَّةٍ) قَدْ يَكُونُ هُوَ أَمْرَدٌ حَسَنٌ فَيَبْتَغِي أَنْ لَا يَتَّقِيَهُ بِحَالِ كَشْفِ عُزَّتِهِ. ة. فَوَدَ: (وَلَمْ يَكُنِ النَّاطِرُ إِلَيْهِ) أَخْرَجَ النَّاطِرَ إِلَى حَرَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ.

فاقتضت حرمة الأصل أن لا يؤخذ منه عدها، وهنا معصية التطر باقية فلم لم يؤم دفعاً له عنها، قلت: الدفع بهذا التقدير من باب الأمر بالمعروف ولا يزاع في جوازه أو وجوبه على الفرع، وإنما الكلام هنا في الرمي المخصوص، وقياس ما ذكر أن الفرع لا ينفقه؛ لأن الشارع جعله كالحدة بالنسبة لهذه المعصية الخاصة، وقد صرحوا بأن الأجنبي هنا لا يرمي بخلافه في الأمر بالمعروف (فرماه) أي: ذو الحرم، ولو غير صاحب الدار، أو زمنه المنظور إليها كما بحث الأول البلقيني والثاني غيره في حال نظره لأن ولي (بغضه كخصاة) أو قيل لم يجد غيره (فأغماه أو أصاب قرب عينه) مما يخطئ إليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداءً (فبحرجه فمات فهدن)، وإن أمكن زجره بالكلام ليخبر الصحيحين: «من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقروا عينه». وفي رواية صحيحة: «ففتقروا عينه فلا دية له ولا قصاص»، وصح خبر: «لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذنك ففتقات عينه ما كان عليك من حرج»، ولا نظير لكون المراهق غير مكلف؛ لأن الرمي لدفع مفسدة التطر، وهي حاصلة به إما أمر أنه في التطر كالبالغ؛ ومن ثم من يرى أنه ليس مثله فيه لا يجوز زجه هنا وفارق من له نحو محرم بأن هذا شبهته في المحل المنظور، والمراهق لا شبهة له في ذلك على أن هذا من خطاب الوضع، ومن ثم دفع صبي صال لكتنه هنا لا بتقيده بالمراهق كما هو ظاهر، وإنما

فود: (دفعاً له عنها) أي: للأصل عن معصية التطر. فود: (وإنما الكلام هنا في الرمي المخصوص الخ) أي: مع إنكان المنع منه بنحو قرب الحرم. فود: (وقياس ما ذكر) أي: من القذف والقتل. فود: (بخلاله في الأمر بالمعروف) أي: فإنه لا يمتنع على الأجنبي اه. ع ش. فود: (أي: ذو الحرم إلى قوله: ويكفي على الأوجه في النهاية) لا قوله: وإن أمكن زجره بالكلام. فود: (أي: ذو الحرم الخ) زاء النهاية بخلاف الأجنبي الناظر من ملكه أو من شارع اه. قال الرشدي: قوله: الناظر بالتصبي بيان الضمير المنسوب في المتن كما أن قوله: ذو الحرم بيان للضمير المرفوع، وقوله: من ملكه أو من شارع أي: أو غيرهما اه. فود: (ولو غير صاحب الدار) أي: وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كأي الزوج وأخيها اه. رشدي أقول: ويؤني عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره إلا أن يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين التطر، وقد يؤيده قوله: الآتي كما بحث الأول البلقيني إذ الساكن في الدار بإذن صاحبها داخل فيما قلناه هناك فلا معنى ليبحث البلقيني له فليراجع. فود: (في حال نظره) إلى قوله: ومن ثم في المعنى لا قوله: وإن أمكن زجره بالكلام. فود: (في حال نظره) متعلق بزماء خرج به ما عطفه عليه بقوله لا إن ولي اه. رشدي. فود: (منه) الأولى التائب. فود: (وإن أمكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد جل المن، ولأقنيه تفصيل يأتي في شرح: قيل وإنذار قبل رمية. فود: (ولا نظير لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق: ومراهقاً اه. ع ش. فود: (وفارق) أي: المراهق. فود: (على أن هذا) أي: الرمي. فود: (لكنه) أي: الصبي هنا أي: في الصيالي.

تَجُوزُ لَهُ رَمِيهِ (بشرط عدم) حِلِّ النَّظَرِ بخلافه لينحو خطبة بشرطه وعدم شبهة كما مر، بأن لا يكون ثم نحو متاع أو (زوجة) أو أما ولو مُجَرَّدَتَيْنِ. (ومحرم) مستور ما بين سرورها وزكبتها والواو بمعنى أو (للتأطير)، والا لم يَز رَمِيهِ لِمُنْذَرِهِ حينئذ، ويكفي على الأوجه كون المحل مسكن أحد من ذكر، وإن كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك؛ لأن الشبهة موجودة حينئذ. (قبل و) بشرط عدم (استار المحرم)، وإلا بأن استتر أو كن في منقطف لا تراهن التأطير لم يَجُزْ رَمِيهِ، والأصح لا فرق لعموم الأخبار وحسباً لإمادة النظر، ومرة أن نحو الرجل لا بُد أن يكون مُتَجَرِّداً وحينئذ فهل تجرؤه في منقعه فب لا تراه منه التأطير يُبيح رَمِيهِ اكتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة أو يُفَرَّقُ؟ محل نظير وعده الفرق أقرب إلى كلاهما (قبل و) بشرط (الندار قبل رَمِيهِ) تقديمه للأخف كما مر والأصح عدم وجوبه للأحاديث السابقة، نعم، بحث الإمام أن ما يوثق

• قوله: (حل النظر) إلى قوله: ويكفي في المُنْغْنِي إلّا قوله: بشرطه، وقوله: ولو مُجَرَّدَتَيْنِ.  
 • قوله: (بخلافه) أي: النظر. • قوله: (ولو لم يَمْنَعِي) أو الصواب أنها بحالها كما تبّه عليه سم أي: لأن القصد عدم الجميع، وليس القصد عدم أحدهما، وإن وجد الآخر لفساده اهـ. رَشِيدِي. • قوله: (كون المحل مسكن الخ) ولو لم يكن مسكنه لكان هناك بإذن مُسْتَحَقِّ المنفعة لإحاجة فلا يتعد أنه كذلك اهـ. سم ولك أن تقول: إنه داخل في كلام الشارح إذ المراد بالمسكن ما يجوز الإتيان به، ولو بنحو العارية كما مر في الشارح في داره. • قوله: (من ذكر) الأولى ما ذكر ليشمل المتاع. • قوله: (ذلك) أي: عدم كون من ذكر في المسكن. • قوله: (الأصح لا فرق الخ) كذا في النهاية والمُنْغْنِي. • قوله: (وحسباً لإمادة النظر) أي: فقد يُريد ستر حريمه عن الناس، وإن كن مُسْتَبْرَاتٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. • قوله: (تقديمه للأخف) إلى قوله: حيث لم يخف في النهاية إلّا قوله: للأحاديث السابقة وإلى قوله: ويُفَرَّقُ في المُنْغْنِي إلّا قوله: حيث لم يخف مبادراً الصائِل. • قوله: (كما مر) أي: في الصيال. • قوله: (والأصح عدم وجوبه) وهذا محمول على إنذار لا يقيد، وإلا وجب تقديمه كما قاله الإمام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائِل من تَعْيِينِ الأخف الأخف اهـ. نهاية قال ع ش: قوله: وإلا وجب تقديمه ظاهره وإن تكرر منه ذلك اهـ. • قوله: (لِلأحاديث السابقة) إذ لم يذكر فيها الإنذار اهـ. مُغْنِي. • قوله: (نعم بحث الإمام الخ) عبارة المُنْغْنِي وقال الإمام: مجال التردد في الكلام الذي هو مَوْعِظَةٌ وَتَعْجِيلٌ قد يقيد، وقد لا يقيد الخ فأما ما يوثق فلا يجوز أن يكون في وجوب البداءة به خلاف قال الرافعي: وهذا أحسن اهـ. وهو ظاهر اهـ.

• قوله: (بمَنْغْنِي) أو فيه نظر لا يخفى، بل الصواب أنها بحالها. • قوله: (مسكن أحد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكان هناك بإذن مُسْتَحَقِّ المنفعة لإحاجة فلا يتعد أنه كذلك. • قوله: (والأصح عدم وجوبه) وهذا محمول على إنذار لا يقيد وإلا وجب تقديمه كما قاله الإمام، وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائِل من تَعْيِينِ الأخف فالأخف م ش.

بكونه دافعا كتخويف أو زعقة مُزعجة لا خلاف في وجوبه، واستحسنه حيث لم يخف مباذرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم: لا يجوز له دفع من دخل داره تعدتا قبل إنذاره؛ لأن ما هنا منصوص عليه وذلك مُحْتَمَد فيه فأجري على القياس، ويُفَرَّق أيضا بأن النظر هنا يخفى ويُؤدِّي إلى مفاسد أباح الشارع تعطيل آلة النظر منه أو ما قُرب منها مُبالغة في زجره يعظم حرمة، وقضية هذه الإباحة لا تتوقف على إنذار، وأما الدخول فليس فيه ذلك، فكان صائلا فأعطي حكمه، وخرج بنظر الأعمى ونحوه ومُسْتَرَقِ السَّمْعِ فلا يجوز رميها لقوات الإطلاع على المورات الذي يعظم ضرره وبالكوة وما معها النظر من باب مفتوح ولو بفعل الناظر إن تمكن رب الدار من إغلاقه كما هو ظاهر أو كوة أو ثقب بأن يُنْسَبَ صاحبهما التفریط؛ لأن تفریطه بذلك ضرره غير مُحْتَرَم فلم يُجْزَ له الرمي.....

• فُود: (أو زعقة) أي: صياح. • فُود: (حيث لم يخف مباذرة الصائل) الأولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بخصوصه لا في مُطلق الدفع الشامل لدفع الصائل. • فُود: (ولا ينافي ما هنا) أي: من نصحيح عدم وجوب البداءة بالإنذار اه. • مُغني: فُود: (داره) أي: أو خيمته اه. • مُغني: فُود: (تعدتا) أي بغير إذنه اه. • مُغني: فُود: (لأن ما هنا) أي: رمي المُتَطَّلِع اه. • مُغني: فُود: (منصوص عليه) أي: كقطع اليد في السرقة اه. • مُغني: فُود: (وذلك) أي: دفع الداخل اه. • مُغني: فُود: (منه) أي: انظر. • فُود: (أو ما قُرب منها) عطف على آلة النظر، وكذا الضمير راجع إليها. • فُود: (أن لا يتوقف) أي: تعطيل ما دُكر. • فُود: (وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة إلا أن يكون الفرض أنه لم ينظر. اه. سم (وخرج بنظر) إلى قوله: وفي كلام الإمام في النهاية لا قوله: ولو يفعل الناظر إلى أو كوة، وقوله: قال الشيخان وإلى قوله: وقضية المتن في المُغني لا قوله: ونحوه، وقوله: كما دل إلى وبالحفيظ. • فُود: (وخرج بنظر الأعمى) أي: وإن جهل عماء شُرْح رُوض، وكذا بصير في ظلمة الليل؛ لأنه لم يطلع على المورات بنظره اه. ع ش. • فُود: (ونحوه) أي: كضعيف البصر اه. ع ش. • فُود: (لقوات الإطلاع إلخ) عبارة المُغني والأسنى إذ ليس السمع كالبصر في الإطلاع على المورات اه. • فُود: (وبالكوة إلخ) قال في المُغني أي: والأسنى أما الكوة الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك الوايس العين لتقصير صاحب الدار إلا أن يُنذره فيزيمه كما صرح به الحاوي الصغير وغيره ويُؤخذ من التعليل أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من إغلاقه جاز الرمي، وهو ظاهر اه. وقد يؤخذ مما تقرر أنه لو كان الشباك الوايس العين أو الكوة الكبيرة في جدار مُحْتَصٍ بالناظر جاز رميه إذ لا تقصير حبيذ من رب الدار، ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه. سبِّد عَمَر. • فُود: (أو ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الآن والشبايك اه. ع ش.

• فُود: (وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة إلا أن يكون الفرض أنه لم ينظر.

قبل الإنذار، نعم، التَّنْظَرُ من نحو سَخَّحَ ولو لِلنَّاطِرِ أو مَنَارَةٍ كهو من كَوَّةٍ صَيِّقَةٍ؛ إذ لا تفرط من ذي الدَّارِ حينئذٍ ويعيدُ التَّنْظَرُ - خطأً أو اتفاقاً فلا يجوزُ زَمْنُهُ إن علم الرامي ذلك، نعم، يُصَدِّقُ في أَنَّ النَّاطِرَ نَعْمَ؛ لأنَّ الاطِّلاعَ حَصَلَ، والقصدُ أمرٌ باطِنٌ قال الشيخان وهذا ذهابٌ إلى جوازِ الزمِّي من غيرِ تَحَقُّقِ القصدِ وفي كلام الإمام ما يَدُلُّ على المنعِ حتى يَتَبَيَّنَ الحالُ وهو حَسَنٌ انتهى. والذي يَتَّبِعُه الأوَّلُ حيثُ ظُنُّ منه التَّعَمُّدُ كما دَلَّ عليه الخبرُ، وكلامُهم تَحَكُّمًا لِقَرْبَةِ الاطِّلاعِ؛ لأنَّ القصدَ أمرٌ باطِنٌ لا يَطْلُغُ عليه، فلو تَوَقَّفَ الزمِّي على عليه لم يَرَمَ أحدٌ وعظمتِ المفسدةُ باطِّلاعَ لِفُشَاقي على العورات وبالخفيفِ الثقيلِ الذي وُجِدَ غيرُه كخَجَرٍ ونُشَابٍ فيضمنُ حتى بالقو، وقضيةُ المتنِ تخييره بين زَمِّي العينِ وقُرْبِها، لكن قال الأذرعِي وغيره: المنقولُ أَنَّهُ لا يَقْصِدُ غيرَها إذا أمكنه إصابتُها، وَأَنَّهُ إذا أصابَ غيرَها البعيدَ بحيثُ لا يَخْطِئُ منها إليه ضَمِيرٌ وإلا فلا، وهو كذلك خلافاً لِلتَّبَعِيٍّ نعم، إن لم يُعْمَكِنْ قَصْدُها ولا ما قُرِبَ منها أو لم يَنْدِفِ به جازَ زَمِّي عُضْوٍ آخرَ على أحدٍ وجهين رُجِّحَ، ولو لم يَنْدِفِ بالخفيفِ استغاثَ عليه، فإنَّ فُقْدَ مُغِيثٍ سُنَّ أَنْ يَنْشُدَه بِاللَّهِ تعالى فإنَّ أبى دفعه ولو بالسَّلاحِ وإن قَتَلَه (ولو عَزَّزَ).....

• قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِنْذَارِ) انْظُرْ مَفْهُومُهُ اهـ. زَيْدِي أَقُولُ: مَفْهُومُهُ جَوَازُ الزَّمِّي بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَنْدِفِغْ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (التَّنْظَرُ غَطًّا لِلْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِطْلَاعَ كَأَنَّ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ كَانَ مُخْطِئًا لِلْخ. • قَوْلُهُ: (إِنْ هَلِمَ الزَّامِي لِلْخ) أَي: ظَنَّهُ بِقَرِينَةٍ اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُصَدِّقُ لِلْخ) مُتَعَمِّدٌ اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ كَمَا مَرَّ أَيْفًا، وَكَذَا الْمُغْنِيُّ جِبَارَتُهُ، وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: أَنَّ مَا ذَكَرَ لَيْسَ ذَهَابًا لِدَكَ إِذْ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ تَحَقُّقَ الْأَمْرِ بِقَرَائِنٍ يَغْرِفُ بِهَا الزَّامِي قَصْدَ النَّاطِرِ وَلَا يَجُوزُ زَمِّي مَنْ انْصَرَفَ مِنَ الذَّمِّ كَالصَّائِلِ إِذَا رَجَعَ مِنْ صِيَالِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَكَلَامُهُمْ) عَطَفَ عَلَى الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (وَبِالْخَفِيفِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَانَتْ فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَنُشَابٌ) هُوَ عَلَى وَزْنِ رُمَانِ التَّبَلِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْدِفِغْ بِهِ) أَي: بِرَمِيِّ الْعَيْنِ قَمَا قُرْبَ مِنْهَا.

• قَوْلُهُ: (هَلَى أَحَدٌ وَجْهَيْنِ) رَجَّحَ جِبَارَةُ النَّهْيَةِ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْدِفِغْ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (سُنَّ أَنْ يَنْشُدَه الْخ) قَابِيَةُ السُّنَّةِ جَوَازُ دَفْعِهِ بِالسَّلاحِ وَإِنْ أَفَادَ الْإِنْشَاءُ فَلْيُرَاجَعْ. سَم

• قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ لِلْخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَي: بِتَقْصِيرِ صَاحِبِ الدَّارِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَاتِحُ لِلْبَابِ هُوَ النَّاطِرُ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ. ب الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ جَازَ الزَّمِّي وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاتِحُ النَّاطِرُ فَإِنَّ تَمَكَّنَ رَبُّ الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ امْتَنَعَ الزَّمِّي وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ الزَّمِّي جَازَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَوَافِقَ لِدَكَ أَنَّ يَقُولُ الشَّارِحُ: إِنْ تَمَكَّنَ رَبُّ الدَّارِ مِنْ إِغْلَاقِهِ بَدَلُ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ لِلْخ؛ لِأَنَّهُ فِي بَيَانِ مَا يُمْتَنَعُ الزَّمِّي فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ إِصْلَاحًا بِوَأَفَّقِ شَرْحِ الرُّوضِ. • قَوْلُهُ: (هَلَى أَحَدٌ وَجْهَيْنِ) عَلَى أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ م ر. • قَوْلُهُ: (سُنَّ أَنْ يَنْشُدَه بِاللَّهِ الْخ) قَضِيَةُ السُّنَّةِ جَوَازُ دَفْعِهِ بِالسَّلاحِ وَإِنْ



من غير إسراف (ولي) محجوزه وألحق بوليته كما مر في جلّ الضرب وما يترتب عليه مما يأتي كإفله كأمه (ووال) من رُفِعَ إليه ولم يُعَانِدْ، (زوج) زوجته الحرة لنحو نُشُوزٍ، (ومُعَلَّم) المُتَعَلَّم منه الحُرُّ بماله دخل في الهلاك وإن نَكَرَ (لَمُضْمُونٍ) تمزيروهم ضمانً شبه العمدة على العاقلة إن أدى إلى هلاك أو نحوه؛ لِتَبَيُّنِ مُجَاوِزَتِهِ لِلْحَدِّ الْمَشْرُوعِ بخلاف ضَرْبٍ دَائِبٍ من مُسْتَأْجِرِهَا أو رَائِعِهَا إذا اغْتِيذَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَسْتَعْنِيَانِ عَنْهُ، وَالْأَدْمِيُّ يُغْنِي عَنْهُ فِيهِ الْقَوْلُ، أَمَا مَا لَا دَخَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ كَصَفْعَةٍ خَفِيفَةٍ وَحَبْسٍ أَوْ نَفْيٍ فَلَا ضَمَانَ بِهِ، وَأَمَّا قِيْلَ إِذَنْ سَيُؤَدُّ لِمُعَلِّمِهِ أَوْ لِرُؤُوسِهَا فِي ضَرْبِهَا فَلَا يَضْمَنُ بِهِ كَمَا إِذَا أَقْرَأَ كَامِلٌ بِمُوجِبِ تَعْزِيرٍ وَطَلَبِهِ بِنَفْسِهِ مِنَ الْوَالِي، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَقَيَّدَهُ غَيْرُهُ.....

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِفَادَتُهُ وَجِبَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا قَدَّمَهُ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ وَجُوبِ الْإِنْدَارِ حَيْثُ أَفَادَ اه. ع ش. قُود: (من غير إسراف) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً. قُود: (كما مر) أي: في أواخر فصل التَّعْزِيرِ. قُود: (في جلّ الضرب) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَقِّ، وَقَوْلُهُ: وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَطْفٌ عَلَى جِلِّ الضَّرْبِ، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِلضَّرْبِ. قُود: (كإفله إلخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ الْحَقُّ. قُود: (وَلَمْ يُعَانِدْ) أَي: مَنْ رَفَعَ إِلَى الْوَالِي وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً. قُود: (لِنَحْوِ نُشُوزٍ) مِنَ الْبِدَاءِ عَلَى نَحْوِ الْجِرَانِ وَالطَّلِّ مِنْ نَحْوِ طَاقَةِ اه. ع ش.

قُود (سني): (ومُعَلَّم) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ تَعَيَّنَ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ كَانَ أَصْلَحَ مِنْ غَيْرِهِ لِلتَّعْلِيمِ اه. ع ش. قُود: (الْمُتَعَلَّمُ مِنْهُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي صَغِيرًا يَتَعَلَّمُ مِنْهُ، وَلَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ اه. وَعِبَارَةُ ع ش وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُعَلَّمِ التَّعْزِيرُ لِلْمُتَعَلَّمِ مِنْهُ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَهُ كَمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ آخِرَ فَصْلِ التَّعْزِيرِ اه. قُود: (الحُرُّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً قَبْدَ الْحُرِّيَّةِ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ. قُود: (بِمَالِهِ دَخَلَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَزَرَ فِي الْمَنْ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً. قُود: (تغزيرهم) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَأَنَّهُ فِي الْمُغْنِي. قُود: (لِلْحَدِّ إلخ) أَي: الْقَدْرِ. قُود: (إِذَا اغْتِيذَ) أَي: الضَّرْبُ فَهَلَكْتَ بِهِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ اه. مُغْنِي. قُود: (هت) أَي: الضَّرْبِ. قُود: (وَالْأَدْمِيُّ يُغْنِي عَنْهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ يَسْتَعْنِي عَنْ ضَرْبِ الْأَدْمِيِّ بِالْقَوْلِ اه.

قُود: (فِي ذَلِكَ) أَي: الْهَلَاكِ. قُود: (أَوْ لِرُؤُوسِهَا) أَي: الْأَمَةِ. قُود: (فِي ضَرْبِهَا) الْأَوَّلَى تَشْبِيهُ الضَّمِيرِ أَوْ تَذْكِيرُهُ. قُود: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَكِنْ قَيَّدَهُ غَيْرُهُ إلخ، وَالضَّمِيرُ فِي قَالَهُ رَاجِعٌ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ فَقَطُّ. قُود: (وَقَيَّدَهُ غَيْرُهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ ابْنُ

إِفَادَةُ الْإِنْشَاءِ فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (وَأَمَّا قِيْلَ إِذَنْ سَيُؤَدُّ لِمُعَلِّمِهِ أَوْ لِرُؤُوسِهَا فِي ضَرْبِهَا فَلَا يَضْمَنُ إلخ) فِي الرُّؤُوسِ وَشَرْجِهِ فِي بَابِ الرِّفْعِ مَا نَصَّ: قَرَعَ لَوْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ لِلرَّاهِنِ: اضْرِبْنِي أَي: الْمَرْهُونَ فَضْرَبَهُ قَمَاتٌ لَمْ يَضْمَنْ لِتَوَلِيهِ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ، كَمَا لَوْ إِذَنْ فِي الْوَطءِ قَوَطِيٌّ فَأَخْبَلَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَهُ: أَتْبَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا ضَرَبَهُ قَمَاتٌ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ هُنَا لَيْسَ مُطْلَقَ الضَّرْبِ، بَلْ ضَرْبُ تَأْدِيبٍ، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا ضَرَبَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ أَوْ الْإِمَامُ إِنْسَانًا تَغْزِيرًا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ ضَمَانِ الْمُتَعَلِّقَاتِ. اه. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ



بما إذا عَيِّنَ له نَوْعُهُ وَقَدْرُهُ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَنْظِيرِ الْإِمَامِ فِيمَا ذُكِرَ فِي إِذْنِ السَّيِّدِ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الضَّرْبِ لَيْسَ كَهُو فِي الْقَتْلِ وَمِنْ قَوْلِ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَاسْتَحْسَنَهُ الْأَذْرَعِيُّ، عِنْدِي أَنَّهُ إِنْ أَذِنَ فِي تَأْدِيهِ أَوْ تَضَمُّنَهُ إِذْنُهُ اشْتَرَطَتْ السَّلَامَةُ كَمَا تُشْتَرَطُ فِي الضَّرْبِ الشَّرْعِيِّ أَيُّ: فَإِذَا حُجِّلَ الْإِذْنُ الشَّرْعِيُّ عَلَى مَا يَقْتَضِي السَّلَامَةَ فَكَذَا إِذْنُ السَّيِّدِ الْمُطْلَقُ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيِّنَ فَإِنَّهُ لَا تَقْصِيرَ بِهِ حِينَئِذٍ. أَمَّا مُعَانِدٌ بِأَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ، حَقٌّ وَامْتِنَاعٌ مِنْ أَدَائِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا عِقَابُهُ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَمُوتَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ.

شُهْبَةٌ: أَنْ يَقْبَدَ بِمَا إِذَا عَيِّنَ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا عَيِّنَ لَهُ الْخ) مُعْتَمِدٌ ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ) أَيُّ: الْغَيْرُ أَخَذَهُ أَيُّ: التَّضَمُّنَ بِذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (هَنْدِي أَيْ: الْخ) مَقُولُ ابْنِ الصَّبَّاحِ. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ أَذِنَ الْخ) أَيُّ: السَّيِّدُ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ تَضَمُّنَهُ) أَيُّ: الْإِذْنَ فِي التَّادِيَةِ إِذْنُهُ أَيُّ: إِذْنُ السَّيِّدِ فِي التَّعْلِيمِ. ه. قَوْلُهُ: (فَإِذَا حُجِّلَ الْإِذْنُ الشَّرْعِيُّ الْخ) مُرَادُهُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي عِيْنِهِ قُصُورٌ إِنْ إِذْنُ السَّيِّدِ فِي ضَرْبِ عَبْدِهِ كَأِذَا الْخُ فِي ضَرْبِ نَفْسِهِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا شُرِّطَ فِيهِ مِنَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ فَمَحَلُّ عَدَمِ الضَّمَانِ فِيهِ إِذَا عَيِّنَ لَهُ التَّوَجُّعَ وَالْقُدْرَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ بَلِ التَّقْيِيدُ الْمَذْكُورُ فِي الْخُ إِنَّمَا هُوَ مَا خُوذَ مِمَّا ذُكِرُوا فِي الْعَبْدِ ه. رَشِيدِي.

ه. قَوْلُهُ: (فَكَذَا إِذْنُ السَّيِّدِ الْمُطْلَقِ) اعْتَمَدَ، النَّهَايَةُ أَيْضًا وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَرَعَ لَوْ قَالَ الْمُرْتَبِعُ لِلزَّاهِنِ: اضْرِبْهُ أَيُّ: الْمَرْهُونَ ضَرْبَهُ فَمَاتَ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ كَمَا لَوْ أَذِنَ فِي الرُّطْبَةِ قَوِطِي فَأَخْبَلَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَهُ: أَذْبُ، فَإِنَّهُ إِذَا ضَرْبَهُ فَمَاتَ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ هُنَا لَيْسَ مُطْلَقًا الضَّرْبُ بَلِ ضَرْبُ تَأْدِيَةٍ، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا ضَرْبَ الزَّوْجِ زَوَّجَتْهُ أَوْ الْإِمَامُ إِنْسَانًا تَغْزِيرًا كَمَا سَيَأْتِي ه.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَوَجُّهُ الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ه. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيِّنَ الْخ) أَيُّ: الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَرَجَعَ الضَّمِيرُ كُلُّهُ إِلَى السَّيِّدِ وَالْكَامِلِ الْمَذْكُورِ. ه. قَوْلُهُ: (أَمَّا مُعَانِدٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ فِي النَّهَايَةِ وَهَكَذَا فِي تَنْسِخِ التَّخْفِيفِ وَكَانَ أَظَاهِرُ وَأَمَّا ه. سَيِّدُ عَمَرُ وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَشَى الزُّرْكَشِيُّ مِنَ الضَّمَانِ الْحَاكِمِ إِذَا عَزَزَ الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَدَائِهِ ه. ه. قَوْلُهُ: (لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِيُوصَلَ الْمُسْتَحَقُّ لِحَقِّهِ، فَيَجُوزُ عِقَابُهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَمُوتَ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ ه.

ه. قَوْلُهُ: (فَيُعَاقَبُ) أَيُّ: بِأَنْوَاعِ الْعِقَابِ أَعْنِ مَعَ رِعَايَةِ الْأَخْفِ فَالْأَخْفُ وَلَا يَجُوزُ الْعِقَابُ بِالنَّارِ مَا لَمْ يَتَمَيَّنْ طَرِيقًا لِخَلَاصِ الْحَقِّ ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَمُوتَ الْخ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ التَّقْلِيلِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ: أَنْتَ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ الْخُ مَا نَصَّهُ فَإِنْ أَيْ تَوَلَّى يَبِيعَ مَالَهُ أَوْ أَكْرَهَهُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ إِلَى أَنْ يَبِيعَهُ وَكُرِّرَ ضَرْبُهُ لَكِنْ يُنْهَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ أَلَمِ الْأُولَى لِقَلَّةِ

تَوَجُّهِ الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. ه. قَوْلُهُ: (أَمَّا مُعَانِدٌ بِأَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَامْتِنَاعٌ مِنْ أَدَائِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا بِعِقَابِهِ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَمُوتَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ الْخ)، ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ التَّقْلِيلِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ كَانَتِ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ الْخُ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ أَيْ تَوَلَّى يَبِيعَ مَالَهُ أَوْ أَكْرَهَهُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ إِلَى أَنْ يَبِيعَهُ وَيُكْرَّرَ ضَرْبُهُ، لَكِنْ يُنْهَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى

وأما إذا أسرفَ وظهر منه القتلُ فإنه يلزمه القودُ إن لم يكن والدًا أو الذمةُ المُغلطةُ في ماله، وتسميةُ كل ذلك تعزيرًا هو الأشهرُ، وقيل ما عدا فعل الإمام يُسمى تأديبًا (ولو خد) أي: الإمام أو نائبه ويصح بناؤه للمفحولِ وهما المرادان أيضًا ولو في نحو مَرَضٍ أو شديدِ حرٍّ ويؤدُّ كما مرَّ، (مُقَدَّرًا) لا مفهوم له إذ الحدُّ لا يكون إلا كذلك ويصح أن يُختَرَزَ به عن حدِّ الشربِ، فإن تخييرَ الإمام فيه بين الأربعين والثمانين صيِّره غير مُقَدَّرٍ بالنسبة لإرادته وإن كان مُقَدَّرًا لأنَّ كلاً من الأربعين والثمانين منصوص عليه كما مرَّ (فمات فلا ضمان) إجماعًا؛ ولأنَّ الحقَّ قتله (ولو ضربَ شاربٍ) للخمرِ الحدُّ (بيحالي ولياب) فمات (فلا ضمان على الصحيح) بناءً على جواز ذلك، وهو الأصحُّ كما مرَّ (وكذا أربعون سوطًا) ضربها فمات لا يضمن (على المشهور) بصحة الخبر، كما مرَّ بتقديره بذلك، وأجمعت الصحابةُ عليه ومحلُّ الخلاف إن متغناه بالسياط، والا وهو الأصحُّ لم يضمن قطعًا، وذكر هذا مع دخوله في قوله: ولو خد مُقَدَّرًا ليبيان الخلاف فيه، ويظهر جزيانُ هذا الخلاف في حدِّ القذفِ وجليدِ الزنا بجامع أن الآلة

يؤدِّي إلى قتله خلافًا لما أطلال به السبكي ومن تبعه اه. فقد خالف هناك السبكي وقد يُشعر بذلك قوله: على ما قاله السبكي فإنَّ مثلَ هذا العبارة في عرفهم تُشعر بالتبزي منه اه. سم. قود: (وأما إذا أسرف) أي: من ذكر من الولي والوالي والزوج والمعلم. قود: (وظهر منه) أي: من الإسراف في التَّعْزِير. قود: (أو الذمة المُغلطة) أي: إن كان والدًا؛ لأنه عند. قود: (وتسمية) إلى المتن في المغني. قود: (وتسمية كل ذلك) أي: من ضرب الولي والزوج والمعلم تعزير اه. والأشهر أي: أشهر الإضطرالحين اه. مُغني. قود: (ما عدا فعل الإمام يُسمى تأديبًا) أي: لا تعزيرًا فيخص لفظُ التَّعْزِير بالإمام ونائبه اه. مُغني. قود: (أي: الإمام) إلى قول المتن ولمستقبل في النهاية إلا قوله: ومحلُّ الخلاف إلى المتن، وقوله: ويهدا إلى المتن. قود: (وهما) أي: الإمام ونائبه. قود: (المراد أن أيضًا) أي: على هذا اه. سم. قود: (ولو في نحو مَرَضٍ) إلى قول المتن ولمستقبل في المغني إلا قوله: وذكر هذا إلى المتن، وقوله: ويهدا إلى المتن، وقوله: ويأن الضَّغف إلى المتن. قود: (ولو في نحو مَرَضٍ) غاية في المتن. قود: (الحد) مفعول مُطلق لِضَرْبٍ وكان الأولى لِلْحَدِّ.

قود: (بتقديره) مُتَمَلِّقٌ بصحة الخبر. قود: (وأجمعت الصحابة) عبارةُ النهاية وإجماعُ الصحابة اه. قود: (إن متغناه) أي: حدَّ شاربِ الخمر. قود: (ولاً) أي: وإن جاوزناه بالسياط وبغيره اه. مُغني. قود: (وذكر هذا) أي: قول المُصَنِّف، وكذا أربعون إلخ. قود: (وظهر جزيانُ الخلاف إلخ) وعلى هذا بصيرُ الخلاف في الجميع فحيثيذٍ فهل يُعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان إجماعًا؟ اه.

يترأ من آلم الأولى؛ إلتلا يؤدِّي إلى قتله خلافًا لما أطلال به السبكي ومن تبعه اه. فقد خالف هناك السبكي فإنَّ مثلَ هذه العبارة في عرفهم تُشعر بالتبزي منه. قود: (وهما المرادان أيضًا) أي: على هذا. قود: (وظهر جزيانُ هذا الخلاف إلخ) على هذا بصيرُ الخلاف في الجميع فحيثيذٍ هل يُعارض

المحدود بها لم يُجْمَعُوا على تقد رها بشيء مُعَيَّن في الكل. (أو) حَدَّ شَارِبَ (أكفر) من أربعين بنحو نغل أو سوط، (وجب إسطة بالعدد)، ففي أحد وأربعين جزءاً من أحد وأربعين جزءاً من الدية، وفي ثمانين نصفها، وتسعين خمسة أضعافها؛ لوقوع الضرب بظاهر البدن، فيقرَّب تماثله فيسقط العدد عليه، وهذا يندفع ما يأتي في توجيه قوله: (وفي قول نصف دية) لموته من مضنون وغيره، وبحسب المقيني أن محل ذلك إن ضربه الزائد وبقي ألم الأول والا ضمير دته كلها قطعاً، قيل: الجزء الحادي والأربعون ما طرأ إلا بعد ضعف البدن، فكيف يساوي الأول وهو قد صادف بدناً صحيحاً؟ ويجاب بأن هذا تفاوت سهل فتسامحوا فيه وبأن الضعف نشأ من مستحق فله يُنظر إليه. (وبعريان) أي: القولان (في قاذف بجلد أحدًا وثمانين) سوطاً فمات ففي الأظهر جبت جزء من أحد وثمانين جزءاً، وفي قول نصف دية وكذا في بكر زنى جلد مائة وعشراً. (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيهاً

سم أقول: وكذا استدلال مقابل المشهور القائل بالضمأن بأن التقدير بالأربعين اجتهدني كما في النهاية والمغني قد يقتضي عدم الجزيان.

■ قوله (سني): (سقط بالمد) أي: سقط الأكثر بعدد الجلدات نظراً للزائد فقط وسقط الباقي اهـ.  
 ■ مغني. ■ قوله (تماثلة) أي: الضرب، وهذا ضمير عليه. ■ قوله: (وبهذا الخ) أي: بالتعليل المذكور.  
 ■ قوله: (أن محل ذلك) أي: القولين اهـ. ع ش. ■ قوله: (والأ) أي: بأن ضربه بعد انقطاع ألم الأول اهـ. سم. ■ قوله: (ضمير دية كلها الخ) أي: لأنه حيث كان الزائد بعد زوال ألم الأول كان ذلك قرينة على إحالة الهلاك على الزائد فقط اهـ. ع ش. ■ قوله: (قيل الخ) عبارة المغني واستشكل بعضهم الأول بأن حصّة السوط الحادي والأربعين شلاً لا يساوي حصّة السوط الأول؛ لأن الأول صادف بدناً صحيحاً قبل أن يؤثر فيه الضرب بخلاف الأخير فإنه صادف بدناً قد ضعف بأربعين، ولكن أصحاب قطعوا النظر عن ذلك اهـ. ■ قوله: (جلد مائة) الأولى المطف. ■ قوله: (وهو الحر) إلى قوله أي: عدل رواية في المغني إلى قوله: والمكاتب، وقوله: بل في قطعها إلى المتن، وقوله: أو لم يكن إلى؛ لأن فيه وإلى قوله: وبحسب الزركشي في النهاية إلى قوله: ولو احتمالاً فيما يظهر، وقوله: وإن نازع فيه البلقيني، وقوله: جهل حال الترك فيه يظهر. ■ قوله: (البالغ الخ) أي: كل منهما. ■ قوله: (ولو سفيهاً) وموصى بإعتاقه بعد موت الموصي وأبل إعتاقه نهاية ويتبني أن مثله المنذور عتقه ومن اشتراه بشرط إعتاقه ثم زابت في سم على المنهج فلا عن التأثيري خلافه في المنذور إعتاقه قال: لأن كسبه لسيده وقياسه أن المشروط إعتاقه في البيع له للجملة المذكورة، وقد يتوقف فيه بأن السيد يجب عليه المثل فوراً فلا نظر؛ لاحتمال نفويت الكس، عليه بهلاكه بالقطع، نعم يظهر ما قاله سم في المنذور إعتاقه

ذلك قوله السابق: فلا ضمان إجماعاً. ■ قوله: (والأضمن الخ) أي: بأن ضربه بعد انقطاع ألم الأول. ■ قوله: (فيه) صفة سيلعة أي كائنة فيه.

(قطع سلعة) بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الجمصة إلى البطيخة فيه بنفسيه أو مأذونه إزاله لشيئها من غير ضرر كالقص، ومثلها في جميع ما يأتي المضو المتاكل (الا مخوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلاً، بل في قطعها ولو احتمالاً فيما يظهر، (أو) في كل من قطعها وتركها خطر، لكن (الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها؛ فيمتنع القطع في هاتين الصورتين؛ لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا، وإن نازع فيه البلقيني، أو كان الترك أخطر، أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما، فيجوز قطعها؛ لأن فيه غرضاً من غير أدائه إلى الهلاك وبحث البلقيني وجوبه إذا قال الأطباء: إن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذريعي: ويظهر الاكتفاء بواحد أي عذلي رواية، وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي: وعلم صاحب السلعة إن كان فيهما أهلية

بعد سنة مثلاً، ويتبني مثله في الموصى بإعتاقه بعد موت السيد يستوع ش. قود: (بكسر السين) وحكي فتحها مع سكون اللام وفتحها اه. مغني ففيها أربع لغات. قود: (من الجمصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه. ع ش. قود: (فيه) صفة سلعة أي: كائنة فيه سم، وقوله: بنفسيه متعلق بقطع ع ش أي: والضميران للمستقل. قود: (ومثلها إلخ) عبارة المثني، ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي المضو المتاكل قال المصنف: ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسر تركه ويخرم على المتألم تعجيل الموت وإن عظم ألمه ولم يطقه؛ لأن يزاه مرجو فلو ألقى نفسه من مخرق عليم أنه لا ينجو منه إلى مائع مغرق ورأه أفون عليه من الصبر على لقحات المخرق جاز؛ لأنه أفون، وقضية التمليل أن له قتل نفسه بغير إغراق فيه صرح الإمام في النهاية عن والده وبه ابن عبد السلام اه، وقوله: ويخرم إلخ كذا في الرزوض مع شرجو. قود: (لأنه يؤدي إلخ) أي: شأنه هذا. قود: (أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك إلخ) لك أن تقول: لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه؛ لأن الترك المجهول حاله إما أن لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي، وإما أن يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل سم وع ش. قود: (بحث البلقيني وجوبه إلخ) ومثله يجري في مسألة الولي الآتية اه. أسنى. قود: (وجوبه إذا قال إلخ) والأوجه استحبابه اه. مغني. قود: (وأنه يكفي علم الولي) أي: بالطب اه. ع ش، والأولى بأن عدم قطعها يؤدي إلى

قود: (بخلاف ما إذا استويا وإن نازع فيه البلقيني) أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن إلخ) قال في الرزوض: فإن قطعها أي: الغدة واليد المتأكلة من المستقل أجنبي بلا إذن فمات لرزومه القصاص، وكذا الإمام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن. اه. ظاهره وإن كان الغالب السلامة، وقد يقال: إذا غلبت لم يضمنه بما يقتل غالباً. قود: (أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر) لك أن تقول: لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه؛ لأن الترك المجهول حاله إما أن لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي، وإما أن يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل.

ذلك، (ولأب وجد) لأب وإن علا، و لحق بهما السيد في قته والأم إذا كانت قيمة ولم يُقيد بذلك في التميز؛ لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطي) في كل، لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونيهما ماله فبأنه أولى، بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطره اتفاقاً أو استوى، وفارقا المستقيم بأنه يُقتَر للإنسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يُقتَر له فيما يتعلق بغيره، (لا) قطعها مع خطر فوه (لسلطان) ونوابه ووصي، فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الأب والجد (وله) أي: الأصل الأب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصي (قطعها) إذا كان (بلا خطي) فيه أصلاً، وإن لم يكن في الترك خطراً لعدم الضرر، وليس للأجنبي أب ولا ولاية له ذلك بحال، فإن فعله فسرى للتفسير اقتصر من الأجنبي، وبحث الزركشي في الأب والجد اشتراط عدم المداوة الظاهرة نظير ما مر في ولاية التكاح، وفيه نظر، إما أولاً فإنما يتوهم ذلك

الهلاك. • فؤد: (فإن خلا) إلى قوله: وبحث الزركشي في المغني إلا قوله: السيد في قته، وقوله: ولم يُقيد إلى المتن. • فؤد: (إذا كانت قيمة) ي: من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية، وقوله: ولم يُقيد أي: حُكم الأم بكونها قيمة ع ش. • فؤد: (في كل) أي: من القطع والترك. • فؤد: (أو استوى) أي: على الصحيح اه. • فؤد: (وفاراً) أي: الأب والجد في حالة الاستواء اه. ع ش. • فؤد: (إذا ليس لهم إلخ) قضية هذا التعليل أنه لو: انت الأم وصية جاز لها ذلك، وهو كما قال شيخنا ظاهر اه. • فؤد: (فإن فعله) أي: الأجنبي أو الأب الذي لا ولاية له. • فؤد: (للتفسير) أي: أو نحوها.

• فؤد: (اقتصر من الأجنبي) أي: وعان الأب الدية المعلقة لا عن هذا اه. ع ش. • فؤد: (وبحث الزركشي إلخ) القلب إلى تقييد الزركشي أميل ثم رأيت المحسن سم قال: قوله: اقتصر من الأجنبي فيه أن الكلام مفروض مع انقضاء الخطر في القطع فقد يشكّل بأن القطع حيث لا يقتل غالباً كما في قطع أملة مع السراية، وكذا يقال فيما مرّ عن الرّوض من الإقتصاص من الأجنبي والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا إذن ولم يكن في القطع خيراً كما هو ظاهر ويتقّى ما لو لم يكن في القطع خطراً ومات فوراً هل تتحقّق السراية في هذه الحالة؟ اه. سم.

• فؤد: (فإن فعله فسرى للتفسير اقتصر من الأجنبي) صريح في الإقتصاص منه مع أن الكلام مفروض أيضاً مع انقضاء الخطر في القطع فقد يشكّل بأن القطع حيث لا يقتل غالباً كما في قطع أملة مع السراية، وكذا يقال فيما في الهامش عن الرّوض من الإقتصاص من الأجنبي والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا إذن ولم يكن في القطع خطراً كما هو ظاهر، ويتقّى ما لو لم يكن في القطع خطراً ومات فوراً فهل تتحقّق

حيث اعتمد معرفة نفسه أما إذا شهد به خبيران فلا وجه للتقيد بذلك، وأما ثانياً فالفرق واضح؛ لأن الأب لعداوته قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤذي للثلف، فالوجه ما أطلقوه هنا، (و) لمن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة، أشار به طبيب لينفع له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذي هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة، ومثلها ما في معناها (فلا ضمان) بدية ولا كفارة (في الأصح)؛ لئلا يمتنع من ذلك فيتضرر المولى، نعم، صرح الغزالي وغيره بحرمة تثقيب أذن الصبي أو الصبية؛ لأنه إيلام لم تدع إليه حاجة، قال الغزالي إلا أن يثبت فيه من جهة الثقل رخصة ولم نبلغنا. وكأنه أشار بذلك إلى رد ما قيل مما جرى عليه قاضي خان من الحنفية في فتاويه أنه لا بأس به؛ لأنهم كانوا يفتقلونه جاهلية ولم يتركز عليهم رحمهم الله وفي الرعاية للمخالبة يجوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي وأما ما في الحديث الصحيح «أن النساء أخذن ما في آذانهن وألقينه في جحر بلال، والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن» فليس فيه دليل للجواز؛ لأن التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه جله، وزعم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدي هنا؛ لأنه ليس فيه تأخير ذلك إلا لو قيل عن حكم التثقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة، وأما شيء وقع

• قوله: (أما إذا شهد به خبيران إلخ) قد يجاب بأن العدو قد يتساهل في البحث عن الخير انتهى اهـ.  
 • قوله: (وأما ثانياً إلخ) لك أن تقول: العداوة تحمل في كل محل على ما يليق به فالرغبة من العداوة التي تقتضي التساهل في الكف لا تقتضي الإقدام على التلثف لئلا يترقى عنها إلى رتبة الإقدام على التلثف وتتوفر القرائن على ذلك، ولعل هذا هو مراد الزركشي إذ يتعد منه أن يقتضى بالرغبة الأولى فليتنامل اهـ. سيّد عمر. • قوله: (ولمن ذكر) أي: من الأب والجدة والسلطان ونوابه والوصي بخلاف الأجنبي؛ لأنه لا ولاية له ومؤخذ من ذلك أن الأب الرقيق والسفيه كالأجنبي كما يحته الأذرعى مُعْنَى وأسنى. • قوله: (ونحوهما) إلى قول المتن فلا ضمان في المعنى إلا قوله: من كل علاج سليم عادة وإلى قول الشارح: والرعاية من حيث إلخ في النهاية. • قوله: (سليم) صفة علاج.  
 • قوله: (أشار به طبيب) أي: أو عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اهـ. ع ش. • قوله: (المولى) أي: الصبي والمجنون اهـ. مُعْنَى.

• قوله (سني: (بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اهـ. سم. • قوله: (نعم صرح الغزالي إلخ) نقل المعنى في الحقيقة كلام الغزالي وأقره اهـ. سيّد عمر. • قوله: (وكانه) أي: الغزالي. • قوله: (وفي الزهابة) اسم كتاب اهـ. ع ش. • قوله: (من سكوته عليه) أي: على التثقيب السابق. • قوله: (جله) أي التثقيب. • قوله: (أو رأى من يفعله إلخ) أقول: قد يقتضي شيوع فعل ذلك في عصره رحمهم الله بأنه قد بلغه

السراية في هذا الحال. • قوله: (أما إذا شهد به خبيران إلخ) قد يجاب بأن العدو، وقد يتساهل في البحث عن الخبرة. • قوله: (فلومات بجائز إلخ) دخل فيه ما جاز للسلطان.



وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد أو لا فلا حاجة ماشة لبيانها، نعم، خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس: أنه عد من السنة في الصبي يوم السابع أن ثقت أذنه. صريح في الجواز في الصبي، فالصبي أولى؛ لأد قول الصحابي من السنة كذا في حكم المزروع وبهذا يتأكد ما ذكر عن قاضي خان والرعية من حيث مطلق الجمل، ثم رأيت الزركشي استدلل للجواز بما في حديث أم زرع في الصحيح، وهو قوله ﷺ لعائشة: كنت لك كأمي زرع لأم زرع مع قولها: أناس أي: ملأ من أمي أذني انتهى. وفيه نظر يفتقر لما ذكرناه في حديث النساء؛ إذ يفرض دلالة الحديث على أن أذنها كانتا مخترقتين وأنه ﷺ ملأهما حلًا هو محتمل إذ لم يند من خرقهما، وقد تقرر أن وجود الحل فيهما لا يدل على جمل ذلك التخرق السابق، ويظهر في خرق الانبى بخلق ثقتل فيه من فضة أو ذهب أنه حرام مطلقًا؛ لأنه لا زينة في ذلك يفتقر لأجلها إلا عند فزقة قليلة ولا عبرة بها مع المزوف العام بخلاف ما في الآذان فإنه زينة للنساء في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقًا؛ لأنه لا حاجة فيه يفتقر لأجلها ذلك التعذيب، ولا نظر لما يؤولهم أنه زينة في حقه ما دام صغيرًا؛ لأن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبفرضه هو عوف خاص، وهو لا

ذلك، بل رأى من فعل بها من النبات النخيرة المتولدة بعد بقتي ﷺ. فود: (ولم يعلم الخ) قد يمنع بأن أطراد العادة بذلك حتى في عصره ﷺ يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم يث عنه. فود: (فعل) لعل الأولى يفعل. فود: (أنه هذا الخ) أي: بن عباس رضي الله تعالى عنهما. فود: (فالصبي أولى) أتى شيخنا الشهاب الرملي بالحزمة في الصبي أيضًا وكتب بهامش الروض أنه يجوز على الراجح خلافًا للفرالي اه. سم. فود: (في حكم المزروع) خبر لأن. فود: (وبهذا يتأكد ما ذكر الخ) فالوجه الجواز نهاية أي: في الصبي والصبي ع ش. فود: (من حيث مطلق الجمل) أخرج به التخصيص السابق من الرعاية. فود: (مع قولها) أي: أم زرع، وقوله: أناس أي: أبو زرع. فود: (من حل) بفتح فسكون. فود: (أذني) بسد الباء مفعول أناس. فود: (أن أذنها) أي: عائشة رضي الله تعالى عنها. فود: (إذ لم يند الخ)، وقد يقال: علور أن الخارق أخذ والدنها بتفسيه أو ماذونه، وسكوته ﷺ يدل على جلله. فود: (أنه حرام مطلقًا الخ) أي: ومع ذلك فلا يخرم على من فعل به ذلك وضع الخزام للزينة ولا النظر إليه اه. ع ش. فود: (حزمة ذلك) أي: تنقيب الأذن. فود: (مطلقًا) أي: سواء كان من أهل ناحية يمدونه في الصبي زينة أم لا.

فود: (نعم، خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس: أنه عد من السنة في الصبي يوم السابع أن ثقت أذنه صريح في الجواز في الصبي فالصبي أولى) أتى شيخنا الشهاب الرملي بالحزمة في الصبي أيضًا وكتب بهامش الروض أنه يجوز على الراجح خلافًا للفرالي اه. فود: (وبهذا يتأكد ما ذكر عن قاضي خان) فالوجه الجواز م.



يُغْتَدُّ بِهِ لَا فِي الصَّبِيَّةِ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ زِنَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهِنَّ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَدْ جَوَزَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّيْبُ لَهُنَّ لِلْمُضْلَحَةِ، فَكَذَا هَذَا، وَأَيْضًا جَوَزَ الْأَيْمَةُ لِوَلِيِّهَا صَرْفَ مَالِهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِزَيْنَتِهَا لِبَنَاتِهَا وَغَيْرِهَا مِمَّا يَدْعُو الْأَزْوَاجَ إِلَى خِطْبَتِهَا وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ فَوَاتُ مَالٍ لَا فِي مُقَابِلِ تَقْدِيمِهَا لِصِلَاحَتِهَا الْمَذْكُورَةِ، فَكَذَا هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَضَرَ هَذَا التَّعْدِيْبُ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعْدِيْبٌ سَهْلٌ مُخْتَمَلٌ وَتَبَرُّأً مِنْهُ سَرِيحًا، فَلَمْ يَكُنْ فِي تَجْوِيزِهِ لِنُكْحِ الْمُضْلَحَةِ مَفْسَدَةٌ بِوَجْهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (ولو فعل سلطان) إمام أو نائبه أو غيرههما ولو أبًا (بصبي) أو مجنون (ما مئيع) منه فمات (لهدية مغلطة في ماله)؛ ليعمديه لا قودَ لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر، والقاطع غير أب على ما قطع به الماورددي (وما وجب بخطأ إمام) أو نوابه.....

• قود: (لا في الصبيّة) عطف على في الصبي مطلقًا. • قود: (أنه) أي: الثقب أي: ما فيه من الحلّي. • قود: (فكذا هنا) أي: في تنقيب أذن الصبيّة. • قود: (إمام) إلى قول المتن ويوجب في النهاية إلا قوله: والقاطع غير أب، وقوله: وذكر ابن سريج إلى المتن. • قود: (أو غيرهما) كذا في أصله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَكَّنَ لَكَيْتَهُ مَعَ إِصْلَاحِ اللَّهِ أَهْلَهُ بِفَاعِلِهِ، وَالظَّاهِرُ أَوْ غَيْرُهُ وَبِهِ غَيْرُ فِي النَّهْيَةِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قود: (أو غيرهما) أي: من الأولياء بخلاف الأجنبي لما تقدّم أنه يقتضيه منه اهـ. سم عبارة ع ش ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قد يُريدُ ختنَ وَلَيْهِ فَيَأْخُذُ أَوْلَادَ غَيْرِهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ فَيَخْتِنُهُمْ مَعَ ابْنِهِ قَاصِدًا الرِّفْقَ بِهِمْ فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ، بَلْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ضَمِنَهُ الْخَاتِنُ إِنْ عَلِمَ تَعْدِي مِنْ أَحْضَرِهِ لَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُقَدَّمَةً عَلَى السَّبَبِ اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّسَاهُلِ، إِذِ الْكَلَامُ هُنَا فِي خُصُوصِ مَا يَقَعُّهُ الْأَوْلِيَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَسَمَّ، وَيُعْبَدُ سِيَاقُ الْمَتْنِ، قَوْلُ الشَّارِحِ لَا قودَ يَنْبَغِي حَمْلُ الضَّمَانِ فِيهِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْقودَ. • قود: (ولو أبًا) إلى قوله: إلا إذا كان في المعنى. • قود: (لا قود) قد يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْقودِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ إِذْ خَتَنَ فِي مِثْلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنَّ الْخَطَرَ هُنَا فِي التَّرْكِ أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ صَوَرِ الْإِمْتِنَاعِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ، إِذِ الْأَخُوفُ عَلَى الْبَدَنِ مِنْ تَرْكِ خِتَانِ اهـ. سم وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُنَاكَ عَنِ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فَرَّقَ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. • قود: (لشبهة الإصلاح) أي: وللبعضية في الأب والجدا. • قود: (إلا إذا كان إلخ) بخلافًا للمعنى، عبارة ودخل في عبارة المُصَنِّفِ مَا لَوْ كَانَ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ أَكْثَرَ مِنَ التَّرْكِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الْمَاورددي فِي هَذِهِ بوجوب القصاص اهـ. • قود: (حيث إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به اهـ. سم. • قود: (على ما قطع إلخ) عبارة النهاية كما قطع إلخ.

• قود: (أو غيرهما) أي: من الأولياء بخلاف الأجنبي لما تقدّم أنه يقتضيه منه. • قود: (لا قود) قد يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْقودِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ إِذْ خَتَنَ فِي مِثْلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنَّ الْخَطَرَ هُنَا فِي التَّرْكِ أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ صَوَرِ الْإِمْتِنَاعِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ وَبِأَنَّ مِنْ شَأْنِ السُّلْمَةِ الْخَوْفُ مِنْهَا عَلَى الْبَدَنِ، وَلَا كَذَلِكَ تَرْكِ الْخِتَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قود: (إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به.

(في حدّ) أو تعزير (وحكم) في نفس أو زحوا (فعلى عاقلته) كغيره، (وفي قول في بيت المال) إن لم يظهر منه تقصير، لأنّ خطاه يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره، والكفارة في ماله قطعاً وكذا خطؤه في المال (ولو حدّه بشاهد ن) فمات منه (فبانا) غير مقبولي الشهادة، كأنّ بانا (عبدن أو ذمّين أو مراهقين) أو فاسقن أو امرأتين أو بآن أحدهما كذلك (فلان قصر في اعتبارهما) بأن تركه بالكليّة كما قاله الإمام (فالعصمان عليه) قوداً أم غيره إن تعمّد ولا فعلى عاقلته وبتفسير الإمام هذا يندفع تنظير الأذرع في القود بأنّه يُندَرُ بالشبهة إذ مالك وغيره يقبلهما، ثم رأيت البلقيني.....

❦ قول (سنن): (في حدّ) كأنّ ضرب في حدّ الشرب ثمانين اهـ. شرح المنهج. ❦ قود: (أو تعزير) إلى قوله: ويتفسير الإمام في المصنف إلى قوله: أو امرأتين إلى المثنى. ❦ قود: (أو تعزير) لعلّه معطوف على خطياً، وإلاّ الضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مرّ لكن يُعكّر على هذا تقدّمه على الحكم الذي هو من مذخول الخطأ اهـ. رشيدى، قد يجاب بأنّ المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله: فعلى عاقلته إلخ، وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كآحاد الناس كما يأتي عن المصنف أيضاً.

❦ قود: (وحكم في نفس) كأنّ حكم بالقود ي شبه العمد لظنه عمداً اهـ. يُجبرمي. ❦ قود: (إن لم يظهر منه إلخ) عبارة المصنف، ومحلّ الخلاف إذ لم يظهر منه تقصير فإنه ظهر منه كما لو أقام الحد على الحامل، وهو عالم به فألقت جنيناً فالمرء على عاقلته قطعاً، واحتراز بعمليه عمّا يتعدى فيه فهو فيه كآحاد الناس ويقول: في حدّ أو حكم من: عليه فيما لا يتعلّق بذلك فإنه فيه كآحاد الناس أيضاً كما إذا رمى صيداً فأصاب آدمياً فيجب الدية على عاقلته بالإجماع اهـ. ❦ قود: (لأنّ خطاه يكثر إلخ) أي: فيصير ذلك بالعاقلة اهـ. مثنى. ❦ قود: (بخلاف غيره) أي: غير الإمام. ❦ قود: (وكذا خطؤه إلخ) أي: في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال، مثنى وسُلطان.

❦ قول (سنن): (ولو حدّه) أي: الإمام شخص.

❦ قول (سنن): (عبدن) أي: أو عدوين ليدّ شهود عليه أو أضلاه أو قرعاه اهـ. مثنى وفي قوله: أو أضلاه إلخ نظرٌ قلير اجع. ❦ قود: (قوداً) أي: إن كان مكافئاً له، وقوله: أو غيره أي: إن لم يكن مكافئاً أو عفا على ماله اهـ. يُجبرمي عن العزيزي. ❦ قود: (إن تعمّد) أي: ووجدت شروط العمد بأن كان التعذيب بما يقتل غالباً اهـ. سيّد عمر. ❦ قود: (والأفعلى عاقلته) أي: وإن لم يتعمّد اهـ. سم قال الرشيدى: انظر ما صورة العمد وغيره، والذي في كلام غيره إنّما هو التردّد فيما ذكر هل يوجب القود أو الدية اهـ. ❦ قود: (هذا) أي قوله: بأن تركه بالكليّة. ❦ قود: (يندفع إلخ) هذا يتوقف على أن مالكاً وغيره إنّما يقولون: بالقبول عند البحث فيه الجملة وآتاه لو ترك البحث أضلاً لا تقبل شهادته، وهو خلاف المفهوم من كلام الأذرع اهـ. ع ش. ❦ قود: (إذ مالك وغيره يقبلهما) يعني العبدن إذ هذا هو

❦ قود: (والأفعلى عاقلته) أي: ولا يتعمّد.

صرح به فقال: ليس صورة البينة التي لم تبحث عنها شبهة (والا) يُقَصَّرُ في اختبارهما، بل بحث عنه (فالقولان)، أظهرهما: أنَّ الضمان على عاقلته، والثاني في بيت المال (فإن ضَمِنَا عاقلة أو بيت مال فلا رُجوع) لأحدهما (على العبدَيْنِ والذمَّيْنِ في الأصح)؛ لِزَعْمِهما الصَّدَق. والمُتَمَدِّي هو الإمام بعدم بَحْثِهِ عنهما. وكذا المُرَاهِقَانِ والفاسِقَانِ غَيْرُ الْمُتَجَاهِرَيْنِ بخلافهما فيرجعُ عليهما على المنقول المتمدِّي؛ لأنَّ الحكم بشهادتهما يُشِيرُ بتدليس وتقرير منهما حتى قبلا؛ لأنَّ الفرض أنَّه لم يُقَصَّرْ في البحث عنهما، (ومن) عالَجَ كأنَّ (حُجْبَ أو فُصِدَ بِإِذْنٍ) مُتَمَتِّعٌ بِمَنْ جازَ له تَوَلَّى ذلك فَحَصَلَ ثَلَفٌ (لم يضمن)، وإلا لما تَوَلَّى أحدُ ذلك، وذكر ابنُ سُرَيْجٍ

الذي في كلام الأذَرَعِيِّ اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (بِقَبْلُهما) كان الظاهرُ التَّنْبِيءُ أو الجَمْعُ. ة فَوَدَ: (صرَّح به) أي: بما تَضَمَّنَتْه الجوابُ المذكورُ من عَدَمِ الشُّبْهَةِ هنا. ة فَوَدَ: (بل بَحَثَ (الخ) عبارةً مُفْنِي والأَسْنَى بل بَحَثَ وَبَدَّلَ وَسَمِعَ اهـ. ة فَوَدَ: (هنا) كان الظاهرُ عنهما كما عَبَّرَ به فيما يَأْتِي.

ة فَوَدَ (سني): (فإن ضَمِنَا عاقلةً) أي: على الأظهر أو يَبْتَيتُ المالِ أي: على مُقَابِلَةِ مُفْنِي وع ش. ة فَوَدَ: (بَعْدَ بَحْثِهِ عنهما) كان المرادُ بِعَدَمِ كمالِ بَحْثِهِ عنهما لِقولِهِ: السَّابِقُ بل بَحَثَ عنه اهـ. سم قال الرَّشِيدِيُّ وَجِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ وقد يُنسَبُ القاضِي إلى تَقْصِيرِ في البَحْثِ اهـ. ة فَوَدَ: (وكذا المُرَاهِقَانِ) إلى قولِهِ: وَذَكَرَ ابْنُ سُرَيْجٍ في المُفْنِي إلَّا قولُهُ: لأنَّ الفرضُ إلى المَثْنِ. ة فَوَدَ: (وكذا المُرَاهِقَانِ) أي: والمدَوَانِ اهـ. مُفْنِي. ة فَوَدَ: (والفاسِقَانِ (الخ) أي: والمرأتانِ اهـ. أَسْنَى. ة فَوَدَ: (بِخِلَافِهما (الخ) أي: المُتَجَاهِرَيْنِ بالفِسْقِ ولا يُقالُ: إِنَّ الذَّمَّيْنِ كَالْمُتَجَاهِرِ؛ لأنَّ عَقِيدَتَهُ لا تُخَالِفُ ذلك.

(تنبيه): أَقْبَلَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لا ضَمَانَ عَلَى الْمُزَكَّيْنِ وهو ما في أَصْلِ الزُّوَصَةِ عَنِ المِرَاقِيقِ قُبِيلِ الدَّعَاوِي لَكِنْ في أَصْلِهَا في القِصَاصِ أَنَّ الْمُزَكَّيَّ الرَّاجِعَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ في الأصَحِّ، وهذا هو المُتَمَدَّدُ كما قاله بعضُ المُتَأَخِّرِينَ اهـ. مُفْنِي. ة فَوَدَ: (مُفْتَرٍ) صِفَةُ إِذْنٍ لَكِنْ يُفْنِي عنه قولُهُ: بِمَنْ جازَ (الخ).

ة فَوَدَ (سني): (لَمْ يَضْمَنْ) أي: ما تَوَلَّدَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُخْطِئْ فَإِنَّ أَخْطَا ضَمِنَ، وَتَحْمِلُهُ العاقلةُ كما نَصَّ عليه الشَّافِعِيُّ في الخاتِنِ قال ابنُ المُنْذِرِ: وَأَجْمَعُوا على أَنَّ الطَّيِّبَ إِذَا لَمْ يَتَمَدَّدْ لَمْ يَضْمَنْ اهـ. مُفْنِي أي: إِذَا كان مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ اهـ. سُلْطَانُ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ، وَلَوْ أَخْطَا الطَّيِّبُ في المُعَالَجَةِ وَحَصَلَ مِنْهُ الثَّلَفُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ على عاقِلَتِهِ، وكذا مَنْ تَطَلَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كما قاله في الأَثَوَارِ اهـ. وَجِبَارَةُ ع ش قولُهُ: لَمْ يَضْمَنْ أي: إِذَا كان عارِفًا، وظاهرُهُ وَلَوْ كان كافِرًا؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِالمُعَالَجَةِ ولا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ مُعَالَجَتِهِ وَعَدَمِ ضَمَانِهِ قَبُولُ خَيْرِهِ وَيُعْلَمُ كَوْنُهُ عارِفًا بِالطَّبِّ بِشَهادَةِ عَدْلَيْنِ عالِمَيْنِ بِالطَّبِّ بِمَعْرِفَتِهِ،

ة فَوَدَ: (بَعْدَ بَحْثِهِ) كان المرادُ بِعَدَمِ كمالِ بَحْثِهِ لِقولِهِ السَّابِقِ، بل بَحَثَ عَنْهُ. ة فَوَدَ: (على المنقول المتمدِّي) عليه م ر. ة فَوَدَ: (لأنَّ الفرضُ (الخ) قَضَيْتُهُ عَدَمُ الرُّجُوعِ عليهما في الشَّقِّ الأوَّلِ، وهو ما إِذَا قَصَرَ في اخْتِيَارِها بأنْ تَرَكَه وَلَمْ يَتَمَدَّدْ.

أَنَّهُ لَوْ سَرَى مِنْ فِعْلِ الطَّبِيبِ هَلَاكَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَذَقِ فِي صَنَعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِجْمَاعًا وَإِلَّا ضَمِنَ قَوْلَهُ أَوْ غَيْرُهُ لِتَغْيِيرِهِ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي هَذَا رَدٌّ لِإِتْيَانِ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنْ شَرَطَ عَدَمَ ضَمَانِهِ أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ الْمَرِيضُ الدَّوَاءَ، وَالْأَمْرُ لَمْ يَتَنَاوَلَ إِذْنُهُ مَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلْإِتْلَافِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْإِذْنِ يُقَيِّدُهُ الْقَرِينَةُ بِغَيْرِ الْمُتَلَفِ، وَبِحَاجَةِ بَحْمَلِ كَلَامِهِ عَلَى غَيْرِ الْحَاقِظِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ الَّذِي اتَّفَقَ أَهْلُ فَنِّهِ عَلَى إِحَاطَتِهِ بِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ خَطَاؤُهُ فِيهِ نَادِرًا جِدًّا، وَكَالطَّبِيبِ فِيمَا ذَكَرَ الْجَرَائِصِيُّ، بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ كَالْكُحَّالِ (وَقِيلَ جَلَادٍ وَضَرَبُهُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَمُبَاشَرَةِ الْإِمَامِ إِنْ جَهِلَ ظُلْمُهُ) كَانَ اعْتَقَدَ الْإِمَامُ تَخْرِيمَهُ وَالْجَلَادُ جِلَّةٌ (وَعَطَاهُ) فَيَضْمَنْ الْإِمَامُ لَا الْجَلَادُ؛ لِأَنَّهُ أَلْفٌ وَلَقَدْ يَرْغَبُ النَّاسُ عَنْهُ، نَعَمْ، يُسَرُّ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ فِي الْقَتْلِ، وَنُقِلَ الْأُذْرَعِيُّ عَنْ صَاحِبِ الْوَافِي وَأَقْرَبَهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ طَاعَةِ الْإِمَامِ فِي الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ بِخَفِيِّ انْتِهَى، وَيَتَسَلِّمُهُ فَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ شُبْهَةً فِي دَفْعِ الْقَوْلِ لَا الْمَالِ، وَحَيْثُ فَالَّذِي يُتَّبَعُهُ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ أَكْرَهَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَمْرُ بِأَنْ عِلْمَ ظُلْمَتِهِ أَوْ خَطَاؤُهُ كَانَ اعْتَقَادًا حَرَمَتَهُ

وَيَتَّبَعِي الْإِكْفَاءَ بِاشْتِهَارِهِ بِالْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ؛ كَثْرَةُ الشَّفَاءِ بِمُعَالَجَتِهِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا أَيُّ: تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ إِلَيْهِ) وَالْحَاصِلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَرِيضُ الدَّوَاءَ فَلَا ضَمَانَ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ حَاقِظًا فَلَا ضَمَانَ أَوْ غَيْرَ حَاقِظٍ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ أ. ه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ كَلَامِهِ) أَيُّ: ابْنِ الصَّلَاحِ. ه. قَوْلُهُ: (فَيَضْمَنْ الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَسَلِّمُهُ فِي الْمُغْنِيِّ. ه. قَوْلُهُ: (فَيَضْمَنْ الْإِمَامُ) قَوْلًا وَمَالًا أ. ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ: تَحْوِي الْجَلْدَ. ه. قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ) أَيُّ: لِلْجَلَادِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أ. ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَأَقْرَبُهُ إِلَيْهِ) أَمَّا مَدَّةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأُسْنَى وَالزِّيَادِيُّ. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ يَفْلُ ذَلِكَ) أَيُّ: فِي ضَمَانِ الْإِمَامِ دُونَ الْجَلَادِ أ. ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيَتَسَلِّمُهُ إِلَيْهِ) يَتَّبَعِي فَرَضَ الْكَلَامِ فِي غَيْرِ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي يَتَّقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ الْأَمِيرِ، أَمَّا هُوَ فَالضَّمَانُ عَلَى أَمْرِهِ إِمَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ أ. ه. ع. ش.

ه. قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ) أَيُّ: الْمَالِ عَلَيْهِ أَيُّ: الْجَلَادِ أ. ه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ حَلِمَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَيَجِبُ فِي الْمُغْنِيِّ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ حَلِمَ ظُلْمَتَهُ أَوْ خَطَاؤُهُ) إِذَا رَزَّ بِهِ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَخَطَاؤُهُ بِمَعْنَى أَوْ. ه. قَوْلُهُ: (كَانَ اعْتَقَدَ حُرْمَتَهُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ اللَّهِ نَنِي قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَيَجِبُ نَصُّهَا تَنْبِيَهُ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِي الْخَطَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْإِتْيَانِ كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ وَحُرْبٍ بِعَبِيدٍ فَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَوْ اعْتَقَدَ الْإِمَامُ جَوَازَهُ دُونَ الْجَلَادِ فَإِنْ كَانَ نَاكَ إِكْرَاهًا، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا فَعَلَى الْجَلَادِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ اعْتَقَدَ الْجَوَازَ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ اعْتَقَدَ الْإِمَامُ الْمَنْعَ وَالْجَلَادُ الْجَوَازَ فَقَبِيلَ بَيْنَاهُ عَلَى

ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ بِأَنْ عِلْمَ ظُلْمَتِهِ أَوْ خَطَاؤُهُ كَانَ اعْتَقَادًا حَرَمَتَهُ) فِي الْأَنْوَارِ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ أَخْطَأَ الطَّبِيبُ فِي الْمُعَالَجَةِ وَخَصَلَ مِنْهُ التَّلَفُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَكَذَا مَنْ تَطَبَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ إِلَيْهِ) فَالْحَاصِلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَرِيضُ الدَّوَاءَ فَلَا ضَمَانَ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ حَاقِظًا فَلَا ضَمَانَ، أَوْ غَيْرَ حَاقِظٍ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ.

أَوْ اعْتَقَدَهَا الْجَلَادُ وَحْدَهُ وَقَتْلَهُ امْتِنَالًا لِأَمْرِ الْإِمَامِ (فَالْقِصَاصُ وَالْعَمَانُ عَلَى الْجَلَادِ) وَحْدَهُ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ إِخْرَافًا) مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ لِعَمْدِهِ، فَإِنْ أَكْرَهَهُ ضَمَانُ الْمَالِ وَقَتْلًا (وَيَجِبُ) قَطْعُ سُرَّةِ الْمُؤَلَّدِ بَعْدَ وِلَادَتِهِ بَعْدَ نَحْوِ رَبْطِهَا لِتَوْقُفِ إِسْكَائِ الطَّعَامِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ هُنَا الْوَلِيِّ أَيْ إِنْ حَضَرَ وَلَا فَمَنْ عَلِمَ بِهِ عَيْنًا تَارَةً وَكِفَايَةً أُخْرَى كِلَا رِضَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فُورِيٌّ لَا يَقْبَلُ التَّأَخِيرَ، فَإِنْ فُرِطَ فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ أَوْ نَحْوَ الرِّبْطِ ضَمِينَ، وَكَذَا الْوَلِيُّ وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرَهُ وَيَجِبُ أَيْضًا (بِحِثَانِ) الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ حَيْثُ لَمْ يُؤَلَّدَا مُحْشُونَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنْ أُنْجِيَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

الْوَجْهَيْنِ فِي عَكْسِهِ وَضَمُّهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْجَلَادَ مُخْتَارٌ عَالِمٌ بِالْحَالِ فَهُوَ كَالْمُسْتَقِلِّ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَمَا ضَمُّهُ جَزَمَ بِهِ جَمْعُ أَه. وَكَذَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَقِيلَ بَيْنَاهُ الْخِ قَبِيلًا تَهْمَا بِذَلِكَ فَقَتَلَهُ الْجَلَادُ عَمَلًا بِاعْتِقَادِهِ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَه. قُود: (أَوْ اخْتَقَنَهَا الْجَلَادُ الْخِ) أَيْ: وَلَمْ يَنْتَقِذْ وَجُوبَ طَاعَةِ الْإِمَامِ فِي الْمَنْصِيَةِ أَخَذًا بِمَا مَرَّ أَيْضًا. قُود: (لِتَقْبِيهِ) أَيْ: الْجَلَادُ إِذَا كَانَ مِنْ حَقِّهِ لَمَّا عَلِمَ الْحَالُ أَنْ يَنْتَقِذَ مُقْبِي وَأَسَى. قُود: (فَإِنْ أَكْرَهَهُ الْخِ) هَذَا مُشْكِلٌ فِي ضَمَانِ الْإِمَامِ وَقَتْلَهُ فِيمَا إِذَا اخْتَقَنَ الْحُرْمَةَ الْجَلَادُ وَحْدَهُ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ وَيُقْتَلُ بِسَبَبِ الْإِخْرَافِ عَلَى فِعْلِ يَنْتَقِذُ جَلَهُ؟ كَأَنَّ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ أَوْ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّيِّ فَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَمْ يُقْتَلْ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَه. سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ ضَمَانَهُ وَقَتْلَهُ لِنَسْبِهِ بِإِكْرَاهِ الْجَلَادِ فِي ضَمَانِهِ وَقَتْلَهُ لَا لِنَسْبِهِ بِذَلِكَ فِي قَتْلِ مُقْتُولِ الْجَلَادِ. قُود: (قَطْعُ سُرَّةِ الْمُؤَلَّدِ) إِلَى قَوْلِهِ: لِيُخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِلَى وَيَجِبُ، وَقَوْلُهُ: وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ إِلَى الْمُتَنِّ. قُود: (قَطْعُ سُرَّةِ الْمُؤَلَّدِ) الْأَوَّلَى سُرَّةُ الْمُؤَلَّدِ حِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالسُّرُّ بِالضَّمِّ مَا تَقَطَّعَتْهُ الْقَابِلَةُ مِنْ سُرَّةِ الصَّبِيِّ، وَالسُّرَّةُ لَا تُقَطَّعُ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي قُطِعَ مِنْهُ السُّرُّ انْتَهَتْ أَه. ع ش. قُود: (هُنَا) الْأَوَّلَى بِذَلِكَ أَيْ: بِقَطْعِ السُّرَّةِ بَعْدَ نَحْوِ رَبْطِهَا. قُود: (فَمَنْ عَلِمَ بِهِ) وَمِنَ الْقَابِلَةِ أَه. ع ش. قُود: (فَإِنْ فُرِطَ) أَيْ: مَنْ عَلِمَ بِهِ. قُود: (فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ الْخِ) فَلَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ، وَاخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْقَابِلَةُ مَثَلًا فِي أَنَّهُ هَلْ مَاتَ لِعَدَمِ الرِّبْطِ أَوْ إِحْكَامِهِ أَوْ بَعْضِ ذَلِكَ؟ صَدَقَ مُدَّعِي الرِّبْطِ أَوْ إِحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: ضَمِينَ أَيْ: بِالذَّبِّ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا الْوَلِيُّ أَيْ: فِيمَا لَوْ أَهْمَلَهُ فَلَمْ يَحْضُرْ لَهُ مَنْ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ أَه. ع ش. أَيْ: وَيَا الْأَوَّلَى فِيمَا لَوْ حَضَرَ بِنَفْسِهِ فَلَمْ يُحْكَمْ الْقَطْعُ الْخِ. قُود: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ

قُود: (فَإِنْ أَكْرَهَهُ ضَمَانُ الْمَالِ وَقَتْلًا) هَذَا مُشْكِلٌ فِي ضَمَانِ الْإِمَامِ وَقَتْلِهِ فِيمَا إِذَا اخْتَقَنَ الْحُرْمَةَ الْجَلَادُ وَحْدَهُ؛ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ وَيُقْتَلُ بِسَبَبِ الْإِخْرَافِ عَلَى فِعْلِ يَنْتَقِذُ جَلَهُ، كَأَنَّ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ أَوْ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّيِّ فَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَمْ يُقْتَلْ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَيَجِبُ قَطْعُ سُرَّةِ الْمُؤَلَّدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: إِلَّا أَنَّ وَجُوهَهُ عَلَى الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ كَذَا قَالَ الرِّزْكَسِيُّ. أَه. وَفِي قَوْلِهِ: كَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنْهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَتْرَكَ إِلَى الْبُلُوغِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ كَالْحِثَانِ.

حَيْفًا ﴿النحل: ١٢٣﴾. ومنها الخِتَانُ: اخْتَنَ وهو ابنُ ثمانين سنةً. وصَحَّ مائةٌ وعشرون لَكِنْ  
الأَوَّلُ أصحُّ. وقد يُجْمَعُ بأنَّ الأَوَّلَ مُحَسَّبٌ من حين الثبوتِ، والثاني من حين الولادة. بالقدم  
اسم موضع وقيل: آله لِلنَّجَارِ، ورَوَى أبو داود «أَلْقَى عَنْكَ شَعْرَ الْكَفْرِ وَاخْتَنَ»، خرج الأَوَّلُ  
لِدَلِيلِ بَقِيَّةِ الثاني على حَقِيقَتِهِ ودلالةِ الاقترانِ ضعيفة كما حَقَّقَ في الأصول، وقيل: واجب  
على الرجالِ سُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ، ونُقِلَ عن أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ: ثُمَّ كَيْفِيَّتُهُ فِي (المرأةِ بِجُزْءِ) أَي: بِمَقْطَعِ جُزْءِ  
يَقَعُ عَلَيْهِ الاسمُ (من اللَّحْمَةِ) الموجودةِ (بِأَعْلَى الفرجِ)، فوق ثُقْبَةِ الْبُؤْلِ تُشَبِّهُ عَرَفَ الدِّيكِ  
وَيُسَمَّى الْبُظْرُ بِمَوْجِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمُفْعَلَةٍ مِثْلُهَا مِثْلُهَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَتَقْلِيلُهُ أَفْضَلُ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ  
وغيرِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْحَاتِنَةِ: «أَيْشِي وَلَا تُنْهَكِي فَإِنَّهُ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ لِلْبُعْلِ» أَي: لِزِيَادَتِهِ فِي  
لَذَّةِ الْجَمَاعِ. وفي رواية: «أَسْرَى لِلوَجْهِ» أَي أَكْثَرَ لِمَا يَهِيمُ بِهِ (و) فِي (الزَّجَلِ بِمَقْطَعِ) جَمِيعِ (مَا  
يُقْطَعُ حَشَفَتُهُ)؛ حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ غُرْلَتَهُ لَوْ تَقَلَّصَتْ حَتَّى انْكَشَفَ جَمِيعُ

فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ يُجْمَعُ إِلَى وَرَازَى، وَقَوْلُهُ: وَدَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ إِلَى وَقِيلَ، وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ  
أَسْرَى لِلْوَجْهِ، وَقَوْلُهُ: وَتُسَمَّى إِلَى قَالَ الْمُصَنِّفُ. فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَي: مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ.  
فَوَدَّ: (الْخِتَانُ) أَي: وَجُوهُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ قَدْ قِيلَ عَلَى الْمُذْهَبِ. ه. بَجِيْرَمِي. فَوَدَّ: (اخْتَنَ  
إِلَخ) أَي: إِبْرَاهِيمَ. ه. ش. فَوَدَّ: (وَصَحَّ مِائَةً وَعِشْرُونَ) أَي: صَحَّ أَنَّهُ اخْتَنَ وَعُمُرُهُ مِائَةً إِلَخ.  
فَوَدَّ: (حَبَسَ) يَنْهِي مَبْنِيَّ عَلَى حُسْبَنِ عُمُرِهِ. فَوَدَّ: (بِالْقُدُومِ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِ وَقَدْ تُشَدُّ. ه.  
قَامُوسٌ. فَوَدَّ: (آلَةُ لِلنَّجَارِ) يَتَحْتُ بِهَا. وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: وَلَا تَقُلْ قَدُومٌ بِالتَّشْدِيدِ،  
وَالْجَمْعُ قَدْ قَدَّمَ أَنْتَهَى مُخْتَارًا. ه. ش. وَدَّ: (أَلْقَى عَنْكَ الشَّعْرَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْخِتَانِ وَجَلَّ  
أَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ أَلْقَى إِلَخ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ خَرَجَ إِلَخ. فَوَدَّ: (خَرَجَ الْأَوَّلُ) أَي: الْأَمْرُ بِإِلْقَاءِ الشَّعْرِ عَنْ  
حَقِيقَتِهِ. فَوَدَّ: (الثَّانِي) أَي: الْأَمْرُ بِالْاِخْتِنَانِ. فَوَدَّ: (عَلَى حَقِيقَتِهِ) مِنْ الْوُجُوبِ. ه. سَم.  
فَوَدَّ: (وَقِيلَ وَاجِبٌ إِلَخ) وَقِيلَ هُوَ سُنَّةٌ قَوْلِ الْحَسَنِ قَدْ أَسْلَمَ النَّاسُ وَلَمْ يَخْتَنُوا. ه. مُغْنِي.  
فَوَدَّ: (وَنُقِلَ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ أَبُو جَبِّ الطَّبْرِيِّ: وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ. ه. فَوَدَّ: (تُشَبِّهُ إِلَخ)  
فَإِذَا قُطِعَتْ بَقِيَّةُ أَصْلِهَا كَالنَّوَاةِ مُغْنِي. ه. وَدَّ: (وَتَقْلِيلُهُ) أَي: الْمَقْطُوعِ. ه. ش. فَوَدَّ: (أَيْشِي) مِنْ  
الْإِشْمَامِ أَي: خُذِي مِنَ الْبُظْرِ قَلِيلًا. فَوَدَّ: (وَلَا تُنْهَكِي) أَي: لَا تَبَالِغِي. فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةٍ) أَي: بَدَلُ  
أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ. فَوَدَّ: (أَي: أَكْثَرَ إِلَخ) تَأْسِيرٌ لِكُلِّ مِنْ رِوَايَتِي (أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَسْرَى لِلْوَجْهِ). فَوَدَّ:  
(لِمَا يَهِيمُ) أَي: مَا وَجَّهَهَا. ه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (جَمِيعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ:  
يُخْتَنُ إِلَى وَمَنْ لَهُ ذَكَرَانِ، وَقَوْلُهُ: وَتُفَرَّقُ إِلَى الْمُتَنِي.

فَوَدَّ (سَمِي) (مَا يُقْطَعُ حَشَفَتُهُ) وَيَتَّبَعِي أَهْلًا إِذَا تَبَتَّ بِمَدِّ ذَلِكَ لَا تَجِبُ إِزَالَتُهَا لِحُصُولِ الْفَرْصِ بِمَا  
قَمَلُ أَوَّلًا. ه. ش. فَوَدَّ: (حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا) فَلَا يَكْفِي قَطْعُ بَعْضِهَا وَيُقَالُ: لَيْتَكَ الْجِلْدُ الْقُلْمَةُ

فَوَدَّ: (بَقِيَّةِ الثَّانِي عَلَى حَقِيقَتِهِ) مِنْ الْوُجُوبِ.



الحشفة فإن أمكن قطع شيءٍ مما يجب قطعه في الختانٍ منها دون غيرها وجب ولا نظَر  
لذلك التقلُّص؛ لأنه قد يزول فتستز الحشفة ولا سقط الوجوب كما لو وُلِدَ مختوناً. وقد كثر  
اختلاف الرواة والحفاظ وأهل السير في ولادته ﷺ مختوناً؛ لأنه جاء أنه وُلِدَ مختوناً كثلثة  
عشر نبياً، وأن جبريل ختنه حين طهر قلبه، وأن عبد المطلب ختنه يوم سابعه، لكن لم يصح  
في ذلك شيءٌ على ما قاله غير واحد من الحفاظ، ولم ينظروا لقول الحاكِم أن الذي تواترت  
به الرواية أنه وُلِدَ مختوناً، وممن أطال في رده الذهبي ولا لتصحيح الضياء حديث ولادته  
مختوناً؛ لأنه ثبت عندهم ضعفه، والأوجه في ذلك الجمع بأنه يُحتمل أنه كان هناك نوع  
تقلُّص في الحشفة فنظَر بعض الرواة للصورة فسماه ختانا وبعضهم للحقيقة فسماه غير ختانا،  
وقد قال بعض المحققين من الحفاظ: الأشبه بالصواب أنه لم يولد مختوناً، وإنما يجب  
الختان في شيءٍ (بعد البلوغ) والمقل؛ إذ لا تكليف قبلهما.....

أسنى ومُفني. هـ. قوله: (منها) أي: الغزلة. هـ. قوله: (وجب) أي: قطع ذلك الشيء. هـ. قوله: (ولاً) أي: وإن  
لم يمكن قطع شيءٍ إلخ. هـ. قوله: (وقد كثر اختلاف الرواة إلخ) عبارة المُفني.

(قائلة): أول من ختن من الرجال إبراهيم ﷺ ومن الإناث هاجر رضي الله تعالى عنها.

(تنبيه): خلق آدم مختوناً وولد من الأنبياء مختوناً ثلاثة عشر شيت ونوح وهود وصالح ولوط  
وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونبينا ﷺ ثم ذكر روايتي ختن  
جبريل وختن عبد المطلب. هـ. قوله: (ثلاثة عشر نبياً) وقد نظمهم الشيخ علي السعدي فقال:

فَإِذَا شَيْتٌ نَمَ نَوْحٌ نَبِيُّهُ	شُعَيْبٌ لِّلْوَطِ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ تَلَا
وَمُوسَى وَهُودٌ نَمَ صَالِحٌ بَعْدَهُ	وَيُوسُفُ زَكَرِيَّا فَافْتَحَ لِفُضْلَا
وَحُظْلَةُ يَحْيَى سُلَيْمَانٌ مُكْمَلًا	لِعِدَّتِهِمُ وَالْخَلْفُ جَاءَ لِمَنْ تَلَا
خِتَانًا لِّجَمْعِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ	عَلَيْهِمْ سَلَامُ اللَّهِ مِنْكَ وَمِنْدَلًا

وَمِنْدَلًا اسْمُ لَعْدٍ بِالْخَوْرِ اهـ. ع ش. هـ. قوله: (وإن جبريل إلخ) أي: وجاء أن إلخ. هـ. قوله: (في ذلك)  
أي: في شأن ولادته ﷺ مختوناً. هـ. قوله: (غير واحد) عبارة النهاية جمع اهـ. هـ. قوله: (ولم ينظروا) أي:  
الحفاظ القائلون بذلك. هـ. قوله: (في رده) أي: الحاكِم. هـ. قوله: (ولا لتصحيح الضياء إلخ) عطف على  
لقول الحاكِم. هـ. قوله: (هتفهم) أي: الحفاظ المذكورين. هـ. قوله: (والأوجه في ذلك الجمع) عبارة  
النهاية ويُمكن الجمع اهـ. هـ. قوله: (بأنه يُحتمل أنه كان إلخ) هذا إنما يُفيد الجمع بين رواية ولادته مختوناً  
وغير مختونٍ لا بين روايتي ختن جبريل وختن جدّه عبد المطلب اهـ. رشيد. هـ. قوله: (وقد قال بعض  
المحققين إلخ) مُعْتَمِدٌ اهـ. ع ش. هـ. قوله: (وإنما يجب) إلى قوله: كذا نقله في المُفني إلّا قوله: ويُؤخذ  
إلى ومن له ذكران، وقوله: ويُفرق إلى المتن، وقوله: وبه يُرد إلى ويُكره، وقوله: وفي وجه إلى ولا  
يُحسب. هـ. قوله: (في شيءٍ) فمن مات بغير ختانٍ لم يُختن في الأصح وقيل يُختن في الكبير دون الصغير  
اهـ. مُفني. هـ. قوله: (والمقل) أي: واحتمال الختان مُفني وأسنى.



فيجب بعدهما فوزاً إلا إن خيف عليه نه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامته منه، وبأثره به حينئذ الإمام، فإن امتنع أجبره ولا يضر منه إن مات إلا أن يفعل به في شدة حر أو يزد فيلزمه نصف ضمانه، ولو بلغ مجنوناً لم يجز، وأقهر ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الحنثي المشكّل، بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الإشكال، وقيل: يكتن فرجاء بعد بلوغه ورجحه ابن الرّفعة، فعليه بتولّاه هو إن حسنه، أو يشتري أمة تُحسّنه، فإن عجز تولّاه رجل أو امرأة للضرورة، ويؤخذ منه أن البالغ لا يجوز لغير حليته ختانه إلا إن عجز عن زوجة أو شراء

• فؤد: (فوجب بعدهما فوزاً إلا إن خيف الخ) عبارة الرّوض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقة يخاف عليه منه فيترك حتى يغلب على الظن سلامته، فإن لم يخف عليه منه استحب تأخيرُه حتى يكتنّه اه. زاد المُنهي قال البلقيني: وما شرط لاداء الواجب لا أنه شرط للوجوب اه. • فؤد: (إن خيف عليه الخ) أي: البالغ العاقل اه. • فؤد: (وبأثره به الخ) عبارة المُنهي والروض مع شرحه يمتنع يجبر الإمام البالغ العاقل إذا احتمل امتنع منه ولا يضمّنه حينئذ إن مات بالختان؛ لأنه مات من واجب قلو أجبره الإمام فختن أو ختنه أب أو جد في حر أو يزد شديد قنات وجب على الإمام دون الأب والجد نصف الضمان؛ لأن أصل الختان واجب، والهلاك حصل من مستحق وغيره ويفارق الحد بأن استيفاءه إلى الإمام فلا يؤخذ بما يقضي إلى الهلاك، والختان بتولّاه المختون أو والده غالباً فإذا تولّاه شرط فيه سلامة العاقبة، وبذلك علم الغرض، ويبيّن الولد في الختان اه. • فؤد: (وبأثره) أي: وجوباً اه. ع ش. • فؤد: (حينئذ) أي: حين غلبه الظن سلامته منه. • فؤد: (ولا يضمّنه) أي: بالإيجاب. • فؤد: (إن مات) أي: بالختان. • فؤد: (إلا أن يفعل به) أي: يفعل الممتنع الختان بإيجاب الإمام. • فؤد: (فيلزمه) أي: الإمام وقوله: (نصف، ضمانه) أي: والنصف الثاني هدر اه. ع ش. • فؤد: (ولو بلغ مجنوناً الخ) مختار قوله: والمقل، وله قال: أنا المجنون الخ كان أولى اه. ع ش. • فؤد: (فعليه) أي: ما رجحه ابن الرّفعة. • فؤد: (بتولّاه هو) أي: الحنثي المشكّل. • فؤد: (أو يشتري الخ) عبارة غيره، ولا يشتري الخ. • فؤد: (فإن عجز) أي: عن الفعل بتفسيه وتخصيل الأمة. • فؤد: (تولّاه امرأة أو رجل الخ) أي: كالطبيب أسنى ومُنهي. • فؤد: (إن البالغ الخ) انظر التقييد به مع أن غيره كهو في حرمة النظر إلى فرجه اه. سم. • فؤد: (من زوجة) أي: تزوّجها.

• فؤد: (فإن امتنع أجبر ولا يضمّنه إن مات إلا أن يفعل به في شدة حر أو يزد الخ)، عبارة الرّوض: قلو أجبره الإمام أو ختنه الأب أو الجد في حر أو يزد شديدين قنات وجب على الإمام فقط أي: دون الأب والجد نصف الضمان، ومن ختن من لا يكتنّه قنات اقتصر منه، فإن كان أباً أو جدّاً ضمن المال، أو من يكتنّل وهو ولي فلا ضمان أو اجتنبي فليقتصر اه. انظر قوله: أولاً فقط وثانياً ضمن المال وكان الأول مخصوصاً بالبالغ والثاني بنيره. • فؤد: (إن البالغ الخ) انظر التقييد به مع أن غيره كهو في حرمة النظر إلى فرجه.

أمة تُحْسِنُهُ، وقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لو كَانَ ثُمَّ أُمَّةٌ تُحْسِنُ مُدَاوَةَ عَلِيٍّ بِفَرْجِهِ لَمْ يَجْزُ لَهُ تَوَلِيَّتُهُ لِغَيْرِهَا إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنْ شَرَائِهَا وَمَنْ لَهُ ذِكْرَانِ عَامِلَانِ يُخْتَنَانِ فَإِنَّ تَمَيُّزَ الْأَصْلِيِّ مِنْهَا فَهُوَ فَقَطْ فَإِنْ شَكَّ فَكَالْخُنْفَى، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ آخِرَ الشَّرِيقَةِ بِأَنَّهُ لَا تَعْدِي هُنَا، فَلَمْ يُنَاسِبْهُ التَّغْلِيطُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (وَيُنْذَبُ تَعَجُّلُهُ فِي سَابِعِهِ) أَيِ سَابِعِ يَوْمٍ وَلَادَتِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «أَنَّهُ ﷺ خَتَنَ الْحَسَنَيْنِ ﷺ يَوْمَ سَابِعِيهِمَا». وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ جَمْعٍ: لَا يَجُوزُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُطْلِقُهُ وَيُكْرَهُ قَبْلَ السَّابِعِ فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ فِي الْأَرْبَعِينَ وَالْأَفْقَى السَّنَةِ السَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ أَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ، وَفِي وَجْهِ حَرْمَتِهِ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ، وَرُدُّ بِخُرُوفَةِ الْإِجْمَاعِ وَلَا يُحْسَبُ مِنَ السَّبْعِ يَوْمٌ وَلَادَتِهِ؛ لَأَنَّهُ كُلَّمَا أَخَّرَ كَانَ أَخْفَ إِبْلَاقًا، وَبِهِ فَارَقَ الْعَقِيقَةَ؛ لِأَنَّهَا بَرُّ فَنُذِبَ الْإِسْرَافُ بِهِ قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ: وَهُسْنُ إِظْهَارِ خِتَانِ الذَّكَورِ وَإِخْفَاءِ خِتَانِ الْإِنَاثِ، كَذَا نَقَلَهُ جَمْعٌ مِنَّا عَنْهُ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يَتَّبَثُ بِدَلِيلٍ وَرَدَّ عَنْهُ ﷺ فَإِنْ أُريدَ أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ اسْتَعْمَلْنَاهُ لَمْ يُنَاسِبْهُ الْحِزْمُ بِشَيْئِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْوَلَايِمِ أَنَّ الْإِظْهَارَ سُنَّةٌ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يُلْزَمُ مَنْ نَذِبَ وَلِيْمَةً الْخِتَانِ إِظْهَارُهُ فِي الْمَرْأَةِ (فَإِنْ ضُمَّفَ عَنْ أَحْتِمَالِهِ) فِي السَّابِعِ (أُخْرَى).....

• قَوْلُهُ: (هَامِلَانِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَهَلْ يُعْرَفُ أَيُّ: الْعَمَلِ بِالْجَمَاعِ أَوِ الْبَوْلِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ كَالرُّوضَةِ فِي بَابِ التَّنْصِلِ بِالثَّانِي وَرَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ سَمَ عَلَى حُجٍّ وَمَا رَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ مُعْتَمَدٌ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ فَقَطْ) أَيُّ: فَالْأَصْلِيُّ يَجِبُ خَتَنُهُ فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْخ) قَدْ يُتَّقَضُ هَذَا الْفَرْقُ بِخِتَانِ الْأَصْلِيِّينَ جَمِيعًا وَعَدَمِ قَطْعِهِمَا فِي سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ. ه. س. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ: بِذَلِكَ الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ الْخ) أَيُّ: عَلَى الْأَوَّلِ. ه. مُعْنَى: (وَالْأَفْقَى السَّنَةِ السَّابِعَةِ) أَيُّ: وَيُعَدُّهَا يَتَّبَعِي وَجُوبُهُ عَلَى الْوَلِيِّ إِنْ تَوَقَّضَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِالصَّلَاةِ) أَيُّ: وَالطَّهَارَةِ. ه. مُعْنَى: • قَوْلُهُ: (مِنَ السَّبْعِ) الْأَوَّلَى مِنَ السَّبْعَةِ. • قَوْلُهُ: (فَارَقَ الْعَقِيقَةَ) وَحَلَّقَ الرَّأْسَ وَتَسْمِيَةَ الْوَلَدِ. ه. مُعْنَى أَيُّ: حَيْثُ يُحْسَبُ فِيهَا يَوْمُ الْوِلَادَةِ مِنَ السَّبْعَةِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ: بِالْعَقِيقَةِ وَالتَّذْكِيرِ بِتَأْوِيلِ الْبِرِّ. • قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ الْخ) حِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُسْنُ الْخِ كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ عَنْ ابْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ. ه. • قَوْلُهُ: (وَإِخْفَاءُ خِتَانِ الْإِنَاثِ) أَيُّ: عَنْ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَبِنَا) أَيُّ: مَعَائِشَ الشَّافِعِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ: الْإِخْفَاءَ. • قَوْلُهُ: (لَا يُلْزَمُ مِنْ نَذِبِ وَلِيْمَةِ الْخِتَانِ إِظْهَارُهُ الْخ) الْمُبَادِرُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يُلْزَمُ مِنْ إِظْهَارِ نَذِبِ وَلِيْمَةِ الْخِتَانِ الشَّامِلِ لِخِتَانِ الْمَرْأَةِ إِظْهَارُ خِتَانِهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَلَا يَخْفَى بَعْدَ ذَلِكَ التَّنْفِي.

• قَوْلُهُ (وَسَنِي) (فَإِنْ ضُمَّفَ) أَيُّ: الطِّفْلُ. ه. مُعْنَى: • قَوْلُهُ: (فِي السَّابِعِ) لِي قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ فِي النِّهَايَةِ مَا

• قَوْلُهُ: (هَامِلَانِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَهَلْ يُعْرَفُ أَيُّ: الْعَمَلِ بِالْجَمَاعِ أَوِ الْبَوْلِ؟ وَجِهَانِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ كَالرُّوضَةِ فِي بَابِ التَّنْصِلِ بِالثَّانِي وَرَجَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ. ه. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا تَعْدِي الْخ) قَدْ يُتَّقَضُ هَذَا الْفَرْقُ بِخِتَانِ الْأَصْلِيِّينَ جَمِيعًا وَعَدَمِ قَطْعِهِمَا فِي سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وجوباً إلى أن يَحْتَمِلَهُ (وَمَنْ خَتَّهَ فِي يَمِينٍ) أَي: حال يَحْتَمِلُهُ وهو وليّ ولو قِيَمًا فلا ضَمَانَ، أو هو أَجَنَّبِي قُتِلَ لِتَعَدِّيهِ، وَإِنْ قَصَدَ إِمَامَةُ الشُّعَارِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ وهو مُتَّجَعٌ خِلَافًا لِلزُّكُوشِيِّ؛ لِأَنَّ ظَنَّنَ ذَلِكَ لَا يُبَيِّحُ لَهُ الْقَدَامَ بِوَجْهِهَ فَلَا شُبْهَةَ، وَلَيْسَ كَقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِإِهْدَارِهَا بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ مِمَّنْ تَعَدَّى السَّارِقَ بِخِلَافِهِ هُنَا، نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّنَ الْجَوَازَ وَغَلِيزَ بِجَهْلِهِ، فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ خَاتَمٌ بِإِذْنِ أَجَنَّبِيٍّ ظَنَّنَهُ وَلِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَوْ فِي حَالٍ (لَا يَحْتَمِلُهُ) لِئِنْ حَرِّصَ صَغِيرٌ أَوْ شِدَّةَ حَرِّ أَوْ تَزَوَّدَ فَمَاتَ (لَزِمَهُ الْقِصَاصُ)، لِتَعَدِّيهِ بِالْجُزْءِ الْمُهِلِكِ. نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّنَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ لَمْ يَلْزِمَهُ قِصَاصٌ عَلَى الْأَوْجَهِ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ. (إِلَّا وَالِدًا) وَإِنْ غَلَا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ، نَعَمْ، عَلَيْهِ الدِّبَةُ مُفْلِلَةً فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ مُحَضَّرٌ وَكَذَا مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ وَخُرٌّ

يُؤَافِقُهُ إِلَّا أَنَّهُ انْقَطَعَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَي: حال، إلى وَإِنْ قَصَدَ، وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي حَالٍ وَذَكَرَ قَوْلَهُ: وَلَمَنْ قَصَدَ عَقِبَ قَوْلِهِ الْآتِي: بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيِّ؛ لِتَعَدِّيهِ وَهُوَ حَسَنٌ. قُود: (وُجُوبًا لِلْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِي.

قُود: (أَي: حال يَحْتَمِلُهُ لِلْخ) إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُتَنِ الْآتِي: فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَخَتَّهَ وَلِيٌّ لِلْخ فَلِمَ قَدَّمَهُ هُنَا؟ وَلِمَ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ بِأَن يَقُولَ: كَمَا يَأْتِي وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ؟ فَلْيُبَيِّنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَه. سَمِ أَقُولُ صَنِيعَ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكْتُبَا بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَنْ خَتَّهَ فِي يَمِينٍ، وَقَوْلُهُ: لَا يَحْتَمِلُهُ شَيْئًا أَضْلَأُ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الْأَجَنَّبِيِّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِ الْآتِي فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَخَتَّهَ لِلْخ. قُود: (وَهُوَ مُتَّجَعٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَخِلَافًا لِلْأُسْتِ وَالْمُغْنِي.

قُود: (وَكَذَا خَاتَمٌ لِلْخ) أَي: لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَيَضْمَنُ بَدِيَّةَ شِبْهِ الْعَمْدِ فِي الصُّورَتَيْنِ أَه. ع ش.

قُود: (فِيهِمَا) أَي: فِيمَا قَبْلَ كَذَا وَمَا خَلْفَهُ. قُود: (أَوْ فِي حَالٍ لِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَالٌ يَحْتَمِلُهُ لِلْخ.

قُود: (سَنِي: لَزِمَهُ الْقِصَاصُ) أَي: وَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. قُود: (إِنْ ظَنَّنَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ) كَانَ قَالَ لَهُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ: يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. قُود: (لَمْ يَلْزِمَهُ قِصَاصٌ لِلْخ) وَيَجِبُ عَلَيْهِ دِبَةُ شِبْهِ الْعَمْدِ كَمَا بَحَثَهُ الزُّكُوشِيُّ مُغْنِي وَأَسْن.

قُود: (سَنِي: (إِلَّا وَالِدًا) أَي: خَتَّهَ فِي يَمِينٍ لَا يَحْتَمِلُهُ أَه. مُغْنِي. قُود: (وَلِإِنْ هَلَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَخُرِّ لِقَيْنٌ، وَقَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ إِلَى الْمُتَنِ. قُود: (نَعَمْ عَلَيْهِ الدِّبَةُ مُفْلِلَةً لِلْخ) نَعَمْ تَقَدَّمَ بِأَعْلَى الْهَامِشِ فِي الْبَالِغِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي تَغْيِيرِ ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ الْبَالِغِ فَلْيَتَأَمَّلْ. سَمِ عَلَى خُجِّ أَه. ع ش.

قُود: (أَي: حال يَحْتَمِلُهُ لِلْخ) إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُتَنِ الْآتِي، فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَخَتَّهَ وَلِيٌّ لِلْخ فَلِمَ قَدَّمَهُ هُنَا؟ وَلِمَ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ بِأَن يَقُولَ: كَمَا يَأْتِي وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَلْيُبَيِّنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ. قُود: (وَهُوَ مُتَّجَعٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ رَصْحٌ. قُود: (نَعَمْ عَلَيْهِ الدِّبَةُ مُفْلِلَةً) تَقَدَّمَ بِأَعْلَى الْهَامِشِ فِي الْبَالِغِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي تَغْيِيرِ ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ الْبَالِغِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِقَرْنٍ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ أَيْضًا (فَإِنْ احْتَمَلَهُ وَخَفَّتْهُ وَلِي) وَلَوْ وَصِيًّا أَوْ قِيَمًا (فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ) لِإِحْسَانِهِ بِتَقْدِيمِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَيْهِ مَا دَامَ صَغِيرًا بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لِتَعَدُّهِ كَمَا مَرَّ، فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُمْ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ يُنَافِي مَا مَرَّ أَيْضًا أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَ أَخْفَ إِيْلَامًا.

قُلْتُ: لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْمُفَضَّلَ عَلَيْهِ هُنَا بَعْدَ الْجُلُوعِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَسْهَلُ مِنْهُ بَعْدَهُ، وَتَمَّ حُسْبَانُ يَوْمِ الْوِلَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَعَ عَدِيهِ أَخْفَ مِنْهُ مَعَ حُسْبَانِهِ. (وَأُجِرَتْهُ) وَبَقِيَّةُ مُؤْنَةٍ (فِي مَالِ الْمَخْرُوجِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ كَالسَّيِّدِ.

### فصل في حكم إتلاف الدواب

(مَنْ كَانَ مَعَ غَيْرِ طَيْرٍ؛ إِذْ لَا ضَمَانَ بِإِتْلَافِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ أَيُّ: مَا لَمْ يُزِيلْ الْمُعْلَمُ عَلَى مَا صَارَ إِتْلَافُهُ لَهُ طَبْعًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: يَضْمَنُ بِتَسْيِيبٍ مَا عُلِمَتْ ضَرَاوُتُهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَأَتَى الْبُلْقَيْنِي فِي تَحْلِيلِ قَتْلِ جَمَلًا بِأَنَّهُ هَدَرَ لِتَقْصِيرِ صَاحِبِهِ دُونَ صَاحِبِ

• قَوْلُ (سَنِي): (فَلَا ضَمَانَ لِخ) وَالبَالِغُ الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفْوِ مُلْحَقٍ بِالصَّغِيرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْوَافِي، وَالْمُسْتَقِلُّ إِذَا خَتَّتْ بِإِذْنِهِ أَجْنَبِيٌّ فَمَاتَ فَلَا ضَمَانَ، وَكَذَا السَّيِّدُ فِي خِتَانِ رَقِيقِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِه. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمِنْهُ مَا يَفْعُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُرِيدُ خِتَانُ وَلَدِهِ فَيَخْتِنُ مَعَهُ أَيْتَامًا قَاصِدًا بِذَلِكَ إِصْلَاحَ شَانِهِمْ وَإِرَادَةَ الثَّوَابِ، وَيَتَّبِعِي أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُزَيْنِ كَمَا عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَكَذَا خَاتِنُ الْخِ وَمَنْ أَرَادَ الْخِلَاصَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعِ الْقَاضِي قَبْلَ الْخِتَنِ وَحَيْثُ ضَمَّنَاهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنَ بِدِيَةِ شَيْءٍ وَلَا قِصَاصَ لِلشُّبْهَةِ عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ إِنْ طَرَنَ الْجَوَازُ الْخِ إِه.

ع ش. • قَوْلُهُ: (وَبَقِيَّةُ مُؤْنَةٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ الْخِ) وَمِنْهُ بَيَّتَ الْمَالِ ثُمَّ مِيَاسِيرُ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ إِه. ع ش. (قَوْلًا كَالسَّيِّدِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي أَمَّا الرَّقِيقُ فَأُجِرَتْهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ مِنَ الْكَسْبِ لَهَا إِه.

### (فَضْلٌ): فِي حُكْمِ إِتْلَافِ الدَّوَابِّ

• قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ إِتْلَافِ الدَّوَابِّ) أَيُّ: وَمَا يَتَّبَعُهُ كَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ وَدَخَلَ بِهِ سَوْقًا وَإِنْ أُرِيدَ بِالذَّابَّةِ مَا يَشْمَلُ الْآدَمِيَّ دَخَلَ هُنَا، لَكِنْ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُسَامَحَةِ فِي قَوْلِهِ: مَعَ دَابَّةٍ؛ لِأَنَّ مَنْ حَمَلَ هُوَ الذَّابَّةُ لِأَنَّهُ مَعَهَا إِه. ع ش. • قَوْلُهُ: (غَيْرِ طَيْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: فِيمَا يَظْهَرُ إِلَى قَوْلِهِ وَأَتَى. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: لَيْلًا أَوْ نَهَارًا إِه. ع ش. • قَوْلُهُ: (أَيُّ: مَا لَمْ يُزِيلْ الْخِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: إِذْ لَا ضَمَانَ بِإِتْلَافِهِ مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُ: الْمُعْلَمُ بِفَتْحِ اللَّامِ الْمُشْدَدَةِ بِالتَّضْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ. • قَوْلُهُ: (عَلَى مَا صَارَ إِتْلَافُهُ الْخِ) أَيُّ: فَيَضْمَنُ إِه. ع ش. • قَوْلُهُ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِإِتْلَافِهِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَا، وَقَوْلُهُ: طَبْعًا أَيُّ: لِلْمُعْلَمِ خَبَرٌ صَارَ. • قَوْلُهُ: (جَمَلًا) أَيُّ: مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُ أَيُّ: الْجَمَلُ، وَقَوْلُهُ: لِتَقْصِيرِهِ أَيُّ: حَيْثُ لَمْ يَضْمَنْهُ فِي بَيْتِ مُسْقِفٍ أَوْ لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ مَا يَنْتَعُ وَصُولُ

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ.

التخل، إذ لا يُمكنه ضَبْطُهُ فَإِنْ قُلْتُ: رُبُّ التَّخْلِ للعسل طَبِيعٌ لَهُ، فَهَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ ضَمَانُهُ بِإِرْسَالِهِ عَلَيْهِ فَشَرِبَهُ؟ قُلْتُ: الظَّاهِرُ، لَنَا عَدَمُ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ التَّخْلِ أَنْ لَا يَهْتَدِيَ لِلْإِرْسَالِ عَلَى شَيْءٍ وَلَا يَقْبِرَ عَلَى ضَبْعِهِ، وَلَا نَظَرُ لِلْإِرْسَالِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ لِأَجْلِ الرِّغْيِ، وَحِينَئِذٍ لَوْ شَرِبَ عَسَلُ الْغَيْرِ ثُمَّ مَجَّ عَسَلًا فَهُوَ هُوَ لِصَاحِبِ الْعَسَلِ؟ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَا أَخَذًا مِنْ جَعْلِهِمْ شُرْبَهُ لِلْعَسَلِ الْمُتَنَجِّسِ حِيلَةً مُلْهَرَةً لَهُ؛ إِذْ هُوَ صَرِيحٌ فِي اسْتِحَالَةِ مَا شَرِبَهُ وَإِنْ نَزَلَ مِنْهُ فَوْزًا وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَا شَرِبَهُ فَكَانَ لِمَالِكِهِ لَا لِمَالِكِ هَذَا، وَأَيْضًا فَقَدْ مَرَّ زَوَالُ مَلِكٍ الْمَفْصُوبِ مِنْهَ بِاخْتِلَاطِهِ بِمَا لَا يَحِيزُ عَنْهُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا فَرَأَى بِهِ الْمَلِكُ وَلَا يَبْدَلُ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ، وَأَنْ يُقَالَ: هَمٌّ، وَالْإِسْتِحَالَةُ إِنَّمَا تُوجِبُ تَغْيِيرَ الْوُضْعِ دُونَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي التَّجَاسُفِ. الْخَلْطُ إِنَّمَا يَزُولُ بِهِ الْمَلِكُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُضْمَنُ حَتَّى يَنْتَقِلَ الْبَدَلُ لِيُذَمَّ، وَهَذَا لَا ضَمَانَ فَلَا نَزِيلَ لِلْمَلِكِ عَلَى أَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ هُنَا خَلْطًا لَا حَتَمًا أَنْ لَا عَسَلَ فِي جَوْفِ التَّخْلِ غَيْرُ هَذَا، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنْ يُقَالَ: إِنْ قَصَرَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ تُحِيلُ الْعَادَةُ أَنَّ التَّارِزَ مِنْهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِمَالِكِهِ وَلَا فَهُوَ لِمَالِكِهَا؛ لِأَنَّ نَزُولَهُ مِنْهَا سَبَبُ ظَاهِرٍ فِي مَلِكِ مَالِكِهَا، وَلَقَدْ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. (دَائِيَّةٌ أَوْ قَوَابُ) فِي الطَّرِيقِ مَثَلًا مَقْطُورَةٌ أَوْ غَيْرُهَا سَائِقًا أَوْ قَائِدًا

التخل إليه، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ لِحْمَلٍ فِي مَلِكِهِ أَوْ غَيْرِهِ اه. ع. ش. قُود: (فَهَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ؟) أَي: بِقَوْلِهِ أَي: مَا لَمْ يُزِيلَ الْخ. قُود: (أَنْ لَا يَهْتَدِيَ) بِنَاءُ الْفَاعِلِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يُقَدَّرُ الْخِ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ غُطَّفَ تَفْسِيرٍ لَهُ. قُود: (وَحِيدٌ) أَي: حِينَ عَدَمِ الضَّمَانِ. قُود: (إِذْ هُوَ) أَي: ذَلِكَ الْجَعْلُ. قُود: (وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ الْخ) مَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ مِنْهُ. قُود: (لِمَالِكِهِ) أَي: التَّخْلِ. قُود: (وَأَيْضًا الْخ) غُطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَلَا هَذَا الْخ. قُود: (وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا فَرَأَى بِهِ الْمَلِكُ) سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ مِنْهُ. قُود: (لِمَا تَقَرَّرَ الْخ) أَي: بِقَوْلِهِ قُلْتُ: الظَّاهِرُ هُنَا عَدَمُ الضَّمَانِ الْخ. قُود: (إِنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ) فِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْمَضْمُونِيَّةِ إِنَّمَا يَتَّبِعُ مَعَ تَلَفِ الْعَيْنِ لَا مَعَ بَقَائِهَا اه. سم. قُود: (إِنْ كَانَ) أَي: الْخَلْطُ. قُود: (لِمَالِكِهِ) أَي: الْعَسَلِ. قُود: (لِمَالِكِهَا) أَي: التَّخْلِ. قُود: (وَلَقَدْ هَذَا) أَي: الْإِحْتِمَالُ الْآخِرُ. قُود: (فِي الطَّرِيقِ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يُعْلَمُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْتَهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَرْكِهِ، وَقَوْلُهُ: أَرَأَيْتَ رَاكِبَانِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ رَمَوْحًا يَطْبِئُهُمَا عَلَى الْأَوْجِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا إِلَى وَمَا لَوْ غَلَبَتْهُ، وَقَوْلُهُ: كَذَا ذِكْرٌ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثُمَّ إِلَى لَكِنْ. قُود: (مَثَلًا) أَي: أَوْ فِي سَوِيٍّ.

(فَصْلٌ مَنْ كَانَ مَعَ دَائِيَّةٍ أَوْ دَابَّةٍ ضَمِنَ إِثْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا الْخ)

قُود: (وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَا شَرِبَهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ الْإِزْمَ كَوْنُهُ غَيْرَ صِفَةٍ لَا ذَاتًا، وَذَلِكَ لَا يَفْتَضِي خُرُوجَهُ عَنْ مَلِكِهِ كَمَا لَوْ تَفَرَّقَ الْبَيْضُ الْمَفْصُوبُ أَوْ تَخَلَّلَ الْعَصِيرُ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي فِيهِ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي. قُود: (أَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ) فِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْمَضْمُونِيَّةِ إِنَّمَا يَتَّبِعُ مَعَ تَلَفِ الْعَيْنِ لَا مَعَ بَقَائِهَا.

أو راجباً مثلاً، سواء أكانت يده عليها بحق أم غيره ولو غير مكلف، كما يعلم مما لا يأتي في مركبه وقتاً إذن سيده أم لا، كما سبيله كلامه فيتملك مثلها برقبته فقط، ويترق بين هذا ولقطه آخرها بيده فتلفت فإنها تملك برقبته، وبقيّة أموال السيد بأنه مقصّر ثم يتركها بيده المثلثة منزلة يد المالك بعد عليه بها، ولا كذلك هنا لا يقال: القن لا يد له؛ لأننا نقول: ليس المراد باليد هنا التي تقتضي ملكاً بل التي تقتضي ضماناً، وهو بهذا المعنى له يد كما هو ظاهر، (ضمن إنلافها) بجزء من أجزائها (تفصلاً) على العاقلة (ومالاً) في ماله (لئلا ونهاراً)؛ لأن فعلها منشوب إليه وعليه جفعلها وتمهدها فإن كان معها سابق وقائد.....

• فود: (سواء أكانت الخ) عبارة المضمي سواء أكان مالكا أم مستاجراً أم مودعاً أم مستعيراً أم غاصباً  
 اهـ. • فود: (أم خيرة) الأولى أم بغيره كما في النهاية قال ع ش: قوله: أم بغيره شيل المكرة بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكرة بكسر الراء؛ لأنه إنما أكرهه على ركوب الذابة لا على إنلاف المال لكن قيل عن شيخنا الزياتي أن قرأ الضمان على المكرة بكسر الراء، والمكرة طريق في الضمان، وعليه فلا فرق بين الإكراه على الإنلاف والإكراه على الركوب اهـ. ع ش. • فود: (ولو غير مكلف) ومن ذلك ما إذا أكره من وليه إنسان ليسوق دابته أو يقودها أو يزعاها واقتضت المصلحة إيجازه لذلك، فقضية ذلك أن الضمان على الصبي كإكراهه لمصلحته فإن استعمله صاحب الذابة في سوقها أو قودها أو زعها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كما لو أركبه أجنبي اهـ. بجزيرمي عن سم. • فود: (في مركبه) اسم فاعل. • فود: (ولا كذلك هنا) قد يقال: قد يوجد هنا إقرار السيد بعد عليه سم على حجة وقد يقال: اللقطة أمانة في يد واجدها، والمبدئ ليس من أهل الولاية عليها فتترك السيد لها في يده تقصير منه ولا كذلك البهيمة اهـ. ع ش، وقد يقال: أيضاً إن اللقطة قد نصير ملكاً للسيد بخلاف البهيمة.  
 • فود: (ضمن إنلافها) كان الأولى تأخيرها عن قوله: له يد.

• قول (سني): (ضمن إنلافها).

(فرغ): لو كان راجباً جمارة مثلاً ووراءها جحش فالتفت شيئاً ضمنه كذا في فتاوى القفال رحمه الله تعالى اهـ. ع ش. • فود: (بجزء من أجزائها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بنحو بولها على ما يأتي فيه اهـ. رشيد. • فود: (على العاقلة) عبارة المضمي تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة اهـ. • فود: (في ماله) المراد منه أنه لا يتعلق بالعاقلة، بل بزمته يؤديه من ماله فليس المراد بكونه في ماله أنه يتعلق به كتعليق الدين بالمرهون اهـ. ع ش.  
 • فود: (لأن فعلها) إلى قوله: ولو رموها في المضمي.

• فود: (ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا إقرار السيد بعد عليه. • فود: (فإن كان معها سابق وقائد الخ) سئل بعض المشايخ عن أعمى ركب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئاً فالضمان على أيهما؟ فأجاب بما نصه: الضمان على الراكب أعمى أو غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراجبين مثلاً. اهـ.



أو عليها راكبان ضَمِنَا نصفين أو هم أو أحدهما، وراكب ضَمِنَ وحده؛ لأنَّ اليدَ له، وخرج بقوله مع دائمة ما لو انفَلَتَ بعد إحكامه نحو رَبطها وأتلفت شيئا، فإنه لا يضمن كما سيذكره، ويُستثنى من إطلاقه ما لو نَحَسَهَا غَيْرُ مَنْ مَعَهَا، فضمنان إتلافها على النَّاحِسِ ولو رَمَوْهَا بَطْلَمِهَا على الأوجه ما لم يَأْذَنَ له مَنْ مَعَهَا، فعليه ولو كانت ذاهبةً فَرَدُّهَا آخِرُ تَعَلُّقِ ضَمَانٍ ما

• فَوَدَّ: (أو عليها راكبان ضَمِنَا إلخ) وَفَقَا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ عِبَارَتُهُ أَوْ رَكِبَهَا اِثْنَانِ فَعَلَى الْمُقَدَّمِ دُونَ الرَّدِيفِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ ه. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْمُقَدَّمُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَخْلٌ فِي تَسْيِيرِهَا كَتَمَ يَضِرُّ وَصَغِيرُ اخْتِصَاصِ الضَّمَانِ بِالرَّدِيفِ سَمِيعٌ وَرُشْدِيٌّ. (أَقُولُ): وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُمَا لَوْ شَارَكَا فِي التَّسْيِيرِ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بِهَذَا بَيْنَ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالْمُغْنِي وَكَلَامِ الْهَافِيَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ هُمَا) أَيْ: السَّائِقُ وَالْقَائِدُ. • فَوَدَّ: (وَرَاكِبٌ) سُئِلَ بَعْضُ الْمَشَايخِ عَنْ أَعْمَى رَاكِبٍ دَابَّةً وَقَادَهُ بِصِيرٍ فَاتَّلَفَتِ الدَّابَّةُ شَيْئًا فَالضَّمَانُ عَلَى أَثَمِهِمَا فَاجَابَ بِأَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الرَّاَكِبِ أَعْمَى أَوْ غَيْرِهِ ه. سَمِ. • فَوَدَّ: (وَرَاكِبٌ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ أَعْمَى وَنَقَلَهُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الطَّبَّلَاوِيِّ ثُمَّ قَالَ.

(فَرَعَ): لَوْ رَكِبَ اِثْنَانِ فِي جَنَّتِيهَا فِي كَأَنِّ مَحَارَتَيْنِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فَلَوْ رَكِبَ ثَالِثٌ يَتَنَهَمَا فِي الظُّهْرِ فَقَالَ م ر: الضَّمَانُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ، وَفِيهِ ذَمٌّ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَ اِثْلَانًا وَفَقَا لِلطَّبَّلَاوِيِّ اِنْتَهَى، وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِ أَحَدِهِمَا ه. ع ش. • فَوَدَّ: (ضَمِنَ وَحْدَهُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَضَمُّنُ الرَّاَكِبَةِ مَعَ الْمُكَارِي الْقَائِدِ دُونَهُ الْأَعْمَى قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ لَعَلَّ تَضَمُّنَ الرَّاَكِبِ إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِهِ فَلَا تَضْمَنُ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِيهَا سَمِ عَلَى خِجٍّ وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمَنْهَجِ يُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمَرَاوِ الثِّي تَزَكَّبَ الْآنَ مَعَ الْمُكَارِي دُونَ الْمُكَارِي م ر اِنْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الْمُقْتَضَى ه. ع ش. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ اِنْفَلَتَتْ إلخ) وَيَتَّبَعِي عَدَمَ تَصَدِيقِهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ ه. ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى النَّاحِسِ) أَيْ: وَلَوْ صَغِيرًا مُمَيِّزًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ خِطَابِ الرُّضِيعِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْحَالُ بَيْنَ الْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ ه. ع ش.

وَكَانَ وَجْهُ تَخْصِيصِ الْمُقَدَّمِ مِنَ الرَّاَكِبِينَ أَنْ سَيَّرَهَا مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا بَحِثُ لَوْ تَنَازَعَا كَانَتْ يَتَنَهَمَا، وَقَدْ يَتَضَرَّعُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ نُسِبَ سَيَرُهَا لِلْمُؤَخَّرِ فَقَطُّ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُقَدَّمُ نَحْوَ مَرِيضٍ لَا حَرَكَةَ لَهُ مَخْضُونٌ لِلْمُؤَخَّرِ اخْتِصَاصُ الضَّمَانِ بِالْمُؤَخَّرِ، ثُمَّ قَضِيَّةٌ مَا أَفْتَى بِهِ فِي الْأَعْمَى أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ فِي تَخْصِيصِ الرَّاَكِبِ بِالضَّمَانِ كَوْنُ الزَّمَامِ بِيَدِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ: لَعَلَّ تَضَمُّنَ الرَّاَكِبِ إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، إِلَّا أَنْ يُقَيَّدَ تَضَمُّنُ الْأَعْمَى مَا إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِهِ. • فَوَدَّ: (ضَمِنَا) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرَّاَكِبَيْنِ وَالْآخَرُ تَضَمُّنُ الْمُقَدَّمِ فَقَطُّ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَوْ تَنَازَعَا جُعِلَتْ لَهَا ه. • فَوَدَّ: (ضَمِنَ وَحْدَهُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَضَمُّنُ الرَّاَكِبَةِ مَعَ الْمُكَارِي الْقَائِدِ دُونَهُ الْأَعْمَى قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ: لَعَلَّ تَضَمُّنَ الرَّاَكِبِ إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِهِ فَلَا تَضْمَنُ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّمَامُ بِيَدِيهَا.



أَتَلَفْتَهُ بِهَذَا الرَّذِّ بِهِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ رَذُّهُ بِنَحْوِ ضَرْبِهَا نَظِيرَ التَّخْسِ فِيمَا ذُكِرَ. أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا فَارْتَدَّتْ فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا ضَمَانَ إِذْ لَا إِلْجَاءَ حِينَئِذٍ، وَمَا لَوْ غَلَبَتْ فَاسْتَقْبَلَهَا آخَرُ فَرَذَّهَا كَمَا ذُكِرَ، فَإِنَّ الرَّاذَ بِضَمٍّ مَا أَتَلَفْتَهُ فِي انْصِرَافِهَا وَمَا لَوْ سَقَطَ هُوَ أَوْ مَرْكُوبُهُ مَيِّتًا عَلَى شَيْءٍ فَاتَّلَفَهُ فَلَا يَضُمُّهُ، كَمَا لَوْ انْتَفَخَ مَيْتٌ فَانْكَسَرَ بِهِ قَارُورَةٌ بِخِلَافِ طِفْلِ سَقَطَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ لَهُ فَمَلًا، وَالْحَقُّ الزَّرْكَشِيُّ بِسُقُوطِهِ بِالمَوْتِ سُقُوطُهُ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ رِيحٍ شَدِيدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَمَا لَوْ كَانَ رَاكِبُهَا يَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا فَاتَّفَقَ أَنَّهَا غَلَبَتْ لِنَحْوِ قَطْعِ غَنَائِي وَثِقِي وَأَتَلَفْتُ شَيْئًا فَلَا يَضُمُّهُ عَلَى مَا أَخَذَ مِنْ كَلَامِهِمْ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِيُغَيِّرَهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ ضَمِينَ، لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ الضَّمَانُ

• فُود: (يَعْدُ الرَّذُّ بِهِ) أَي: بِالرَّاذِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مَنْ مَعَهَا أَخْذًا يَمَّا قَدَّمَهُ فِي التَّائِيْسِ اه. ع ش عبارة الرَشِيدِي أَفْطَرَ إِلَى مَتَى يَسْتَحِرُّ ضَمَانَهُ، وَلَعَلَّهُ مَا دَامَ مُسَيَّرًا مَنَسُوا لِذَلِكَ الرَّاذَ فَلْيُرَاجِعْ. اه.  
• فُود: (كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ)، وَكَذَا أَطْلَقَهُ النِّهَايَةُ كَمَا مَرَّ. • فُود: (أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا إِلَخ)، وَقَدْ يُتَّبَعُهُ الضَّمَانُ إِذَا أَثَرَتِ الْإِشَارَةُ عَادَةً ارْتِدَادًا اه. سم. • فُود: (وَمَا لَوْ هَلَبَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي. • فُود: (كَذَا ذُكِرَ) أَي: بِنَحْوِ ضَرْبِهَا. • فُود: (فَاتَّلَفَهُ) أَي: السَّاقِطُ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ طِفْلِ سَقَطَ عَلَيْهَا أَي: الْقَارُورَةُ فَإِنَّهُ يَضُمُّ اه. ع ش. • فُود: (وَالْحَقُّ الزَّرْكَشِيُّ إِلَخ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. • فُود: (وَمَا لَوْ كَانَ رَاكِبُهَا يَقْدِرُ إِلَخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُتَأَمَّلَ. هَذَا الْمَقَامُ غَايَةُ التَّأَمُّلِ، فَإِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنَ الضَّمَانِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقَيْنِي مَصُورٌ بِكَوْنِ الرَّايِبِ لَا يَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ تَصَوِيرَهُمْ وَتَغْلِيلَهُ لَا يَزْتَابُ فِي أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي هَذِهِ عَدَمُ الضَّمَانِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ، فَهُوَ أَخْذٌ سَدِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقًّا تَأَمُّلُهُ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي خَاسِمُهَا: أَي: الْمُسْتَنْتَبَاتُ لَوْ كَانَ الرَّايِبُ لَا يَقْتَدِرُ عَلَى ضَبْطِهَا فَفَقَصَمَتِ اللَّجَامُ وَرَكِبَتْ رَأْسَهَا فَهَلْ يَضُمُّ مَا أَتَلَفَهُ؟ قَوْلَانِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ أَصْلِ الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ اضْطِدَامِ الرَّايِبِينَ تَرْجِيحُ الضَّمَانِ نَبَّ عَلَيْهِ الْبُلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ اه. • فُود: (وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِيُغَيِّرَهُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى، وَلَوْ رَكِبَ صَبِيٌّ أَوْ بَالِغٌ دَابَّةً إِنْسَانٍ بَلَا إِذْنٍ فَقَلَبَتْهُ فَاتَّلَفْتُ شَيْئًا ضَمِنَتْ اه. • فُود: (لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ إِلَخ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

• فُود: (أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا فَارْتَدَّتْ فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا ضَمَانَ)، وَقَدْ يُتَّبَعُهُ الضَّمَانُ إِذَا أَثَرَتِ الْإِشَارَةُ عَادَةً ارْتِدَادًا. • فُود: (وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ لِيُغَيِّرَهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ ضَمِينَ) شَرْحُ الرُّوضِ وَلَوْ رَكِبَ صَبِيٌّ أَوْ بَالِغٌ دَابَّةً رَجُلٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَلَبَتْهُ الدَّابَّةُ وَأَتَلَفْتُ شَيْئًا فَعَلَى الرَّايِبِ الضَّمَانُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَكِبَ الْمَالِكُ فَقَلَبَتْهُ حَيْثُ لَا يَضُمُّ فِي قَوْلٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ. • فُود: (لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقَيْنِي إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ: وَإِنْ غَلَبَ الْمَرْكُوبُ مُسَيَّرَهُ وَانْفَلَتْ وَأَتَلَفْتُ لَمْ يَضْمَنْ أَي: لِيُخْرِجَهُ مِنْ يَدِهِ، وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ عَلَيْهَا وَأَمْسَكَ لِجَانِبِهَا فَرَكِبَتْ رَأْسًا فَهَلْ يَضُمُّ مَا أَتَلَفْتُ قَوْلَانِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ:

نظير ما مر في الاصطدام، بخلاف ما مر في غلبة الشفتين لإركبهما؛ لأنَّ ضَبَطَ الدَّائِةَ ممكنٌ باللُّحَامِ وعلى الأوَّلِ فيُفَرَّقُ بأنَّ ما لنا أخفُّ لاحتياج النَّاسِ إليه غالبًا بخلافٍ مخصوصٍ الاصطدام لِثَنَرَتِهِ وإنبائه غالبًا عن عدم إحسان الرُّكُوبِ، وما لو أركب أجنبِي بغير إذن الوليِّ صبيًّا أو مجنونًا دَائِةً لَا يَضْبِطُهَا مِثْلُهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مِثْلَهَا، وما لو كان مع دَوَابٍّ رَاعٍ فَتَقَرَّعَتْ لِيُخْرِجَ هَيْجَانٍ رِيحٍ وَظُلْمَةٍ لَا لِيُخْرِجَ نَوْءٌ وَأَفْسَدَتْ زَرْعًا فَلَا يَضْمَنُهُ، كما لو نَذَرَ بَعِيرَهُ أَوْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ مِنْ يَدِهِ وَأَفْسَدَتْ شَيْئًا، لكن هـ. ا. يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ مَعَ دَائِةٍ فَلَا يَصِحُّ إِرَادَةُ عَلَيْهِ، خَلَاقًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَمَا لَوْ رَبَطَهَا بِطَرِيقٍ مُتَّسِعٍ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ كَمَا لَوْ خَفَّرَ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي الطَّرِيقِ مِثْلًا مَنْ دَخَلَ دَارًا بِمَا كَلَبَ عَقُورَ فَعَقَرَهُ أَوْ دَائِةً فَرَفَسَتْهُ فَلَا يَضْمَنُهُ صَاحِبُهَا إِنْ عَلِمَ بِهِمَا، وَإِنْ أَيْدَنَ لَهُ فِي دُخُولِهَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا جَهِلَ فَإِنْ أَيْدَنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ ضَمِنَهُ وَإِلَّا

قوله: (وعلى الأول) أي: عدم الضمان. قوله: (بأن ما هنا أخف) الأولى بأنه خفف هنا. قوله: (وما لو أركب) إلى قوله: (لكن هذا في المثنى) إلا قوله: لا ضبطها مثلها، وقوله: (لكن هذا إلى وما ربطها) وإلى قوله: (وأفتى ابن عجيل في النهاية) إلا قوله: كما مر في الغضب بقيد، وقوله: (ومحله إلى وخرج به). قوله: (أجنبي إلخ) قال في الباب: بأن أركبها الولي الصبي لمصلحته وكان ممن يضبطها ضمن الصبي، وإلا ضمن الولي هـ. بجبرمي عن سم وفي الرشيدي عن الزركشي ما يوافقه. قوله: (لا يضبطها مثلها) ليس بقيد، فالضمان على الأجنبي مطلقاً ع ش ورشدي. قوله: (لا ينحو قوم) أي: فإنه يضمن ع ش مثنى. قوله: (فلا يصح إرادته) قد يقال: ليس في كلام المصنف المعية حال الإلتلاف سم على حجة أي: لكونه هو المتبادر منه، هو كافٍ في دفع الاعتراض هـ. ع ش. قوله: (وما لو ربطها بطريق متسع إلخ) أي: فلا يضمن وظاهره لا نهاراً ولا ليلاً سم على حجة هـ. ع ش. قوله: (بإذن الإمام أو نائيه) أي: بخلاف ما إذا كان بدون إثنين قيل زعم الضمان مطلقاً هـ. مثنى. قوله: (فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير مميّز، وقد يتوقف فيما لو دخل غير المميّز بإذن صاحب الدار فإنه عرض له لإلتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه مما يأتي فيما لو قال: لصغير خذ من هذا الثمن إلخ هـ. ع ش. قوله: (إن علم) أي: الداخل.

قضية كلامه كآصله في مسألة اصطدام الرائيين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره. هـ. قوله: (واختصم البلقيني) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (أو انفلتت دابته من يده) وأفسدت شيئاً) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فما لو غلبته لنحو قطع عنانٍ وثيق، لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين إلخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الزاكي وبين انفلاتها وخروجها من يد غير الزاكي، وكان وجه الفرق وجود اليد في الأول علها وعدم وجودها مع المثل في الثاني تأمل. قوله: (لكم هذا يخرج بقوله مع داية فلا يصح إرادته إلخ) هـ. يقال ليس في كلام المصنف اختيار المعية حال الإلتلاف. قوله: (وما لو ربطها بطريق متسع إلخ) أي: فلا يضمن، وظاهره لا نهاراً ولا ليلاً.

فلا، وبخلاف الخارج منهما عن لدار ولو بجانب بابها؛ لأنه ظاهرٌ يُمكن الاحتراز عنه، ومحلّه كما يُعلم مما يأتي فيما ليس تحت يده أو تحتها ولم يُعرف بالضراوة أو ربطه وخرج به أيضاً ربطها بتوايت أو ملكه فلا يضمن به مثلُها اتفاقاً ولو أُجره داراً إلا بيتاً مُعَيَّناً فأدخل دابته فيه وتركه مفتوحاً فخرجت وأتلفت مالاً للمُكْتَرِي لم يضمنه، كما مرّ في الغصب بقِيده قيل يردّ على قوله: نفساً ومالاً صيدُ الحرِّم وشجره وصيدُ الإحرام فإنه يضمنهما.....

• فود: (يُمكن الاحتراز عنه) أي: ولو لم يكن له طريق إلا عليه وكان أغمى اه. ع ش.  
 • فود: (ومحلّه) أي: محلّ عَدَم الضمان بالخارج. • فود: (أو تختها الخ) قد يُشكل هذا، وقوله: السابق فإن إذن له في الدخول ضميته بأن الفوايق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا أن يقال: إلا بالنسبة للضمان اه. سم. • فود: (ولم يُعرف بالضراوة) يتبني أن يجري فيه قوله: الآتي أيضاً لكن ظاهر إطلاقهم الخ اه. سم. • فود: (أو ربطه) أي: ربطاً يكفّ ضراوته كما هو ظاهر فلو ربطه بحبل في رأسه فأتلفت شيئاً برُمجه فكما لو لم يربطه كما هو ظاهر اه. سم. • فود: (أو ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل داراً بها كلب عقور أو دابة الخ، ولعل الدابة فيما مرّ شأنها الضراوة اه. رشيدّي، ويظهر أن قوله أو ملكه داخل في قوله السابق: ولذا اقتصر المُنفي على السابق. • فود: (فأدخل) أي: المؤجر. • فود: (لم يضمنه) لعله ينسب المُكْتَرِي للتقصير اه. ع ش عبارة سم يتبني إلا أن يكون معها كما هو ظاهر، ثم قضيته أنه لا فرق في عَدَم الضمان بين الليل والنهار، والتقصير بتركه مفتوحاً لعلّية خروجها وإتلافها وعَدَم التقصير، ثم هل الدار كاليث؟ فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فأتلفت شيئاً فلا ضمان أو لا فما الفرق؟ وكل ذلك مُشْكِلٌ فليحرّر اه. سم أقول إن القيد المار في الغصب كالصريح في عَدَم الفرق وإن ما يأتي في شرح أو لئلا ضمن من قوله: أما لو أرسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيما لو أدخل دابته في داره الخ، والله أعلم. • فود: (بقِيده) عبارة: هناك لم يضمن ما أتلفته على المُستأجر إلا إن غاب وظن أن البيت مُغلَق اه. • فود: (قيل يردّ) إلى قوله: وأفتى في المُنفي. • فود: (فإنه يضمنهما) أي: الصيد والشجرة ولا يشملهما نفساً ومالاً اه. سم.

• فود: (أو تختها) هذا وقوله السابق فإن إذن له في الدخول ضميته بأن الفوايق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا أن يقال: إلا بالنسبة للضمان، وقوله: ولم يُعرف بالضراوة ويتبني أن يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي أول الصفحة، لكن ظاهر إطلاقهم ثم الخ. • فود: (أو ربطه) أي ربطاً يكفّ ضراوته كما هو ظاهر، فلو ربطه بحبل في رأسه فأتلفت شيئاً برُمجه فكما لو لم يربطه كما هو ظاهر. • فود: (لم يضمنه) يتبني إلا أن يكون معها كما هو ظاهر، ثم قضيته أنه لا فرق في عَدَم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحاً لعلّية خروجها وإتلافها وعَدَم التقصير، ثم هل الدار كاليث فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فأتلفت شيئاً فلا ضمان أو لا؟ فما الفرق؟ وكل ذلك مُشْكِلٌ فليحرّر. • فود: (فإنه يضمنهما) أي ولا يشملهما نفساً ومالاً.

وَيُرَدُّ بَأْتِيهَا لَا يَخْرُجَانِ عَنْهَا. وَأَنَّى ابْنُ عُجَيْلٍ فِي دَائِيَّةٍ تَطْلُحُ أُخْرَى بِالضَّمَانِ إِنْ كَانَ التَّلْحُ طَبَقَهَا وَعَرَفَهُ صَاحِبُهَا أَيْ: وَدَ أَرْسَلَهَا أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ، لَكِنْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ وَاضِعُ الْيَدِ عَلَيْهَا ضَرَاوَتَهَا أَوْ لَا، نَعَمْ، تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَوْلِهِمْ إِذْ مَثَلُ هَذِهِ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي، يُرِيدُ إِلَى تَقْيِيدِهِ، وَالْكَلامُ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ وَلَا ضَمِينَ مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَصَرَّحَ الْجَادِي فِيمَنْ رَبَطَ دَائِيَّةً بِشَارِعٍ فَرَبَطَ أُخْرَى بِجَانِبِهَا فَمَضَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِأَنَّ الْعَاصِلَ إِنْ كَانَ هُوَ الثَّانِيَّةَ ضَمِينَ صَاحِبِهَا أَوْ الْأُولَى فَلَا إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ صَاحِبُهَا فَقَطْ، وَلَمْ يَمْنَعْهَا مَعَ قُلُوبَتِهِ فَيَضْمَنُهَا وَلَوْ اكْتَرَى مَنْ يَنْقُلُ مَتَاعَهُ عَلَى دَائِيَّةٍ، وَعَادَتُهَا الضَّرَاوَةُ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ وَلَمْ يُغْلِبْهَا بِهَا فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا مَعَ الْأَجِيرِ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بِيَدِهِ، لَكِنَّ الْمَالِكَ غَرَهُ بِعَدَمِ إِبْلَاقِهِ بِهَا فِيرْجِعُ بِمَا ضَمِنَتْهُ عَلَيْهِ فَإِنْ أَنْكَرَ الْأَجِيرُ إِتْلَافَهَا خَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الدَّائِيَّةِ مُتَاوَبٌ لِمَنْ هِيَ بِيَدِهِ، وَلَوْ رَبَطَ فَرَسَهُ فِي خَانٍ فَقَالَ لِصَغِيرٍ: اخْذْ مِنْ هَذَا الثَّنِينَ وَاعْلِفْهَا فَفَعَلَ فَرَسَهُ فَمَاتَ وَهُوَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُحَذِّرْهُ مِنْهَا وَكَانَتْ رَمُوحًا ضَمِنَتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ.....

• قَوْلُهُ: (بَأْتِيهَا لَا يَخْرُجَانِ عَنْهَا) أَيْ: مِنْ النَّفْسِ وَالْمَالِ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ لِأَدَمِيٍّ أَه. مُعْنَى.  
• قَوْلُهُ: (أَيْ: وَقَدْ أَرْسَلَهَا) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَتَعَادُ الْإِزْسَالُ فِيهِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ) أَيْ: بَلْ هَذِهِ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّلْحِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: لِلضَّمَانِ بِالضَّارِيَةِ. قَوْلُهُ: (إِلَى تَقْيِيدِهِ) أَيْ: بِعِلْمِ وَاضِعِ الْيَدِ الضَّرَاوَةَ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: عَنِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ التَّلْحُ طَبَقَهَا إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ الْخ.  
• قَوْلُهُ: (فَقَطْ) مَفْهُومُهُ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَ صَاحِبُ الْأُخْرَى أَيْضًا أَه. سَم. قَوْلُهُ: (فَيَضْمَنُهَا) أَيْ: يَضْمَنُ مُتْلِفُهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. قَوْلُهُ: (هَلَى دَائِيَّةٍ) أَيْ: الْمُكْتَرَى. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُغْلِبْهَا) أَيْ: الْمُسْتَأْجِرُ الْأَجِيرَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَبَطَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْمَقُولُ فِي الثَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (فَرَسَهُ فِي خَانٍ) أَيْ: مَثَلًا. قَوْلُهُ: (فَقَالَ الْخ) الْخَاءُ لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَفَعَلَ) أَيْ: الصَّغِيرُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْخَاءَ هُنَا لِلتَّعْقِيبِ الْمَرْفُوعِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاضِرٌ إِلَيْنَا) أَنْظَرْ هَلْ هُوَ قَبْدٌ؟ وَمَا وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهِ؟ أَه. رَشِيدِيَّ جِبَارَةُ ع. ش. مَفْهُومُهُ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَ غَايِبًا وَلَمْ يُحَذِّرْهُ، وَهِيَ رَمُوحٌ سَمَ عَلَى حَبْجٍ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأْتِي تَسَبُّبٌ فِي إِتْلَافِهِ أَه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحَذِّرْهُ) لَمَلَّ الْمُرَادُ التَّحْذِيرُ حَالَ الرُّمُحِ بِأَنَّ رَأْيَا تَرْمُحُهُ فَلَمْ يُحَذِّرْهُ فَلْيُرَاجِعْ أَه. رَشِيدِيَّ وَلَا يُخْفَى بَعْدَهُ. رَدُّ: (هَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيْ: الْآمِرُ أَه. ع. ش.

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَرْسَلَهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي وَقْتٍ يَتَعَادُ الْإِزْسَالُ فِيهِ، وَيُتَرَقَّى بَيْتُهَا وَبَيْنَ غَيْرِ الضَّارِيَةِ حَيْثُ لَا ضَمَانَ فِي إِزْسَالِهَا فِي وَقْتِ الْإِزْسَالِ. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الضَّارِيَةِ)، بَلْ هَذِهِ مِنْ أَقْوَامِهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّلْحِ. قَوْلُهُ: (فَقَطْ) مَفْهُومُهُ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَ صَاحِبُ الْأُخْرَى أَيْضًا.  
• قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاضِرٌ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الضَّمَنِ إِذَا كَانَ غَايِبًا وَلَمْ يُحَذِّرْهُ وَهِيَ رَمُوحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(ولو بالث أو راث بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان)، وإلا لامتنع الناس من المرور ولا سبيل إليه هذا ما مشيا عليه هنا، وهو احتمال للإمام، والمنقول عن نص الأم والأصحاب ما جريا عليه في غير هذا الباب، وجزم به في المجموع من الضمان حيث لم يعتمد المار المشي عليه؛ لأن الاتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة، قال الأذرعى: وما هنا لا يتركز اتجاهه، لكن المذهب نيل انتهى، ويؤيد الاتجاه قاعدة أن ما بالباب مقدم على غيره؛ لأن الاعتناء بتخريب ما فيه أكثر ومن المقرر أنهما لا يفترض عليهما بمخالفتيهما لما عليه الأكثرون لما أشرت إليه في شرح الخطبة.

(ويحترق المار بطريق عثا لا يفتاد) فيها (كركض شديد في وغل) أو في مجتمع الناس، (فإن خالف ضمن ما تولد منه)؛ لتمدده.....

• قول (نسي): (ولو بالث إلخ) أي: ولو واقفة اه. • معنى. • قول (نسي): (فتلف به نفس إلخ) أي: ولو بالزلي فيه بعد ذهابها ع. ش. • قول: (والأ لامتنع) إلى قوله: ويؤيد الاتجاه في المعنى إلأ قوله: وجزم به في المجموع. • قول: (ولا سبيل إليه) أي: إلى المنع. • قول: (هذا) أي: ما جزم به من عدم الضمان اه. • معنى. • قول: (ما مشيا عليه) أي: في الشرح والروضة اه. • معنى. • قول: (وهو احتمال للإمام) وهو المقتد وإن زعم كثير أن نص الأم والأصحاب الضمان نهاية اه. سم وظاهر قول الشارح الآتي ويؤيد الاتجاه إلخ اعتماده أيضا واعتمد المنهج والمعنى ما نص عليه الأم والأصحاب من الضمان. • قول: (في غير هذا الباب) أي: في باب الحج. • قول: (وجزم به) أي: بما جريا عليه في غير هذا الباب. • قول: (من الضمان) بيان لما جريا عليه إلخ. • قول: (حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على مضيع الزوت أو البول فتلف به فلا ضمان كما ذكره الرافعي أيضا هناك اه. • معنى، وقوله: فلا ضمان أي: قطعا كما في ع ش، وقوله: هناك أي: في باب الحج. • قول: (لأن الاتفاق إلخ) تغليل للضمان المنقول عن النص والأصحاب. • قول: (وما هنا) أي: من عدم الضمان. • قول: (ومن المقرر) إلى قوله: كذا قالاه في النهاية. • قول: (ومن المقرر أنهما لا يفترض إلخ) لكن يشكل بمخالفته النص سم على حج وقد يقال: المخالف يؤول النص ويتمسك على ما ادعاه بنص آخر مثلا اه. ع ش. • قول: (لما أشرت إليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب، نصها وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه الأقلون ولا أتبعوا ومن ثم وقع لهما أعني الشيخين ترجيح ما عليه الأقل ولو واجدا في مقابلة الأصحاب اه. • قول: (المار بطريق) إلى قوله: ومثله البلقيني في المعنى إلأ قوله: وهو معها إلى المتن.

• قول: (وهو احتمال للإمام) وهو المقتد م ر ش. • قول: (ومن المقرر أنهما لا يفترض عليهما بمخالفتيهما لما عليه الأكثرون) لكن يشكل بمخالفته النص.

كما لو ساق الإبل غير مقطورة أو البقر والغنم في الشوق أو ركب فيه ما لا يؤكّب مثله إلا في صحراء، وإن لم يكن ركب، أما الزئض المعتقد فلا يضمن ما تؤلّد منه كذا قاله كالإمام، وقروعه الأذرع على ما مرّ عنه في المتن فعلى مثاقيله المنقول يضمن به أيضًا (ومن حمل خطبًا على ظهره أو بهيمة) وهو معها، وسوي حكم ما لو أرسلها (فحكك بناء فسقط ضميته) ليلاً ونهارًا؛ لوجود التلّف بفعله أو فعل دابته المنشوب إليه، نعم، إن كان المستحق الهذم ولم يتلف من الآلة شيء فلا ضمان، ومثله البلقيني ببناء بني مائلًا، أو ثم مال وأضرّ بالماوة فيهما ومرّ في الجنايات ما يردّ الثاني. (وإن دخل) حامِل الحطّيب (شوقًا فتلف به نفس أو مال) مُستقبلًا كان أو مُستدبرًا (ضميته) (إذ كان زحام) أو لم يجد مُنطلقًا لضيقي كما اقتضاه كلام

• قوله: (كما لو ساق الإبل إلخ) قد علّم بما مرّ ضمان من مع الإبل سائقًا أو غيره، ولو مقطورة سم على حجج اه. ع ش. • قوله: (أو البقر أو الغنم إلخ) أي: ولو واحدة اه. ع ش. • قوله: (إلا في الصحراء) كالذواب الشرسية اه. ع ش. • قوله: (فلا يضمن ما تؤلّد منه) فلو ركضها كالمادة ركضًا ومحلًا وطارت خصاة لعين إنسان لم يضمن اه. مُغني. • قوله: (المنقول) أي: عن نصّ الأم والأصحاب.

• قوله (سنّي): (أو بهيمة) أي: عليها اه. مُغني. • قوله (سنّي): (فسقط ضميته) قال الزركشي: وقضية كلامهم تصوير المسألة بما إذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكمن أشدّ خشية إلى جدار الغير فلا يضمن اه. وهو ظاهر إذا لم ينسب السقوط إلى ذلك الفعل اه. مُغني. • قوله: (بني مائلًا) أي: إلى شارع أو ملك غيره اه. نهاية. • ود: (أو ثم مال إلخ) عبارة النهاية لا إن كان مستويًا ثم مال خلافًا للبلقيني اه. • قوله: (حامِل الحطّيب) ي: على ظهره أو على بهيمة.

• قوله (سنّي): (سوقًا) أي: مثلاً اه. مُغني. • قوله: (مُستقبلًا) إلى قوله: وبه يُعلّم في النهاية والمُغني إلا قوله: إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة، وقرو: ولو مع زحام. • قوله: (مُستقبلًا كان إلخ) أي: ما تلف بذلك من النفس والمال.

• قوله (سنّي): (ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرًا بأزقة مضّر من دخول الجمال مثلاً بالأحمال ثم إنهم يضطرونّ المشاة أو غيرهم فيقعّ الهُضطرّ على غيره فيتلف متاعه، فالضمان على سائق الجمال وإن كثروا؛ لأنهم منسوبون إليه، وأما لو دَخَلَ الجمال بحمله مثلاً على غيره فالتلف شيئًا، فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه. ع ش. • د: (منطلقًا لضيقي) عبارة غيره مُنحرِقًا لضيقي وعدم عطفيه

• قوله: (كما لو ساق الإبل غير مقطورة) قد علّم بما مرّ ضمان مع الإبل سائقًا أو غيره ولو مقطورة. • قوله: (ومرّ في الجنايات ما يردّ الثاني) يجوز أن يكون التمثيل على القول به. • قوله: (أو لم يجد مُنطلقًا لضيقي كما اقتضاه كلام الإمام والنازلي إلخ) عبارة شرح الرّوض، وقيد الإمام والنازلي وغيرهما البصير المُقبل بما إذا وجد مُنحرِقًا، وقضيته أنه إذا لم يجد لضيقي وعدم عطفيه يضمن؛ لأنه



الإمام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يُفتاد، (وإن لم يكن) زحاماً أو حدث وقد تَوَسَّطَ السوق كما بُحِثَ (وَقَرَّزَقَ) به (قُوزَ) مثلاً (فلا) يضمه إذا كان لا يشه مستقبل البهيمة؛ لأن عليه الاحتراز منها (الاقُوزَ) أو متاعاً أو بدن (أعنى) أو معصوب العين (ومستدبر البهيمة) فيجب تنبيهه أي: من دُكِرَ فإن لم يُفَعَّلَ ضَمِنَ الكل، إلا إذا كان من صاحب القُوزِ أو المتاع فعل كأن وطئ هو أو بهيمته نُؤَبه أو مداسه فجذبته صاحبه ولو مع زحام فالتصف؛ لأنه بفعلهما وبه يُفَعَّلُ أنه لا ضمان على الواطئ إلا فيما عُلِمَ أن يفعله تأثيراً فيه مع فعل اللابس، فإن تَمَحَّضَ فعل أحدهما فالحكم له وحده، ولو علم تأثير أحدهما وشك في تأثير الآخر اغتبر الأول فقط فيما يظهر، ويُحتمل تخكيم القرينة القويّة في ذلك، وقد يذلل له كلامهما؛ وإن نبّهه فلم ينتبه فلا وكفيم التنبيه الأصم. وإن لم يعلم أنه أصم؛ لأن الضمان لا يختلف بالعلم

اه. قال ع ش: قوله: وعَدَمَ عَطْفِهِ أي: قريّة فلا يَكْلَفُ العودَ لغيرها اه. ة. فود: (لتقصيره) (الخ) علة لِلْمَتْنِ. ة. فود: (أو حدث وقد تَوَسَّطَ السوق) عبارة غيره أو دَخَلَ السوق في غير وقت الزحام فَحَدَّثَ زحاماً اه. ة. فود: (إذا كان لا يشه مستقبل البهيمة) الأولى حذفه فيظهر الإِسْتِثْنَاءُ الآتي.

ة. فود: (سني: (الاقُوزَ أعنى) أي: ولو مُقْبِلاً مُغْنِي، والأشبه أن مُسْتَقْبِلَ الحطبِ مِمَّنْ لا يُمَيِّزُ لِيَصْفِرَ أو جُنُونٍ كالأعشى قاله الأذرعى، ولو كان عاقلاً أو مُلْتَفِتاً أو مُطَرِّقاً مُفَكِّراً ضَمِنَتْه صاحب الحطب إذا لا تَقْصِرُ حَيْثُ نَهَاةٌ أي: ولو مُفَكِّراً في أمور الدنيا ع ش. ة. فود: (أو مَعْصُوبِ العَيْنِ) أي: لِرَمْدٍ وَنَحْوِهِ نَهَاةٌ وَمُغْنِي. ة. فود: (من دُكِرَ) أي: الأعشى وَمَعْصُوبِ العَيْنِ وَمُسْتَدْبِرِ البهيمة. ة. فود: (فإن لم يفعل) أي: لم يَنْبَهِ ضَمِنَ الكل، ولو اختلفا في التنبيه وعَدَمِهِ، فالظاهرُ تَصَدِيقُ صاحب القُوزِ؛ لأنه وجد ما حَصَلَ به التَلَفُ الْمُتَقَضِي لِلضَّمَانِ، والأصلُ عَدَمُ التَّنْبِيهِ اه. ع ش. ة. فود: (كأن وطئ الخ) أي: المار في السوق. ة. فود: (فالتنصف) أي: فعلى من وطئ هو أو بهيمته يَنْصِفُ الضمان، وقوله: في الرُوضَةِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إن انْقَطَعَ مُؤَخَّرُ السَّابِقِ فَالضَّمَانُ عَلَى اللَّاحِقِ أو مُقَدِّمُ مَدَاسِ اللَّاحِقِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى السَّابِقِ يَرُدُّ بَاتَهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِيُهُمَا فَمِنْ قُوَّةِ الْإِعْتِمَادِ وَضَعْفِهِ؛ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِمَا فَسَقَطَ اغْتِيَارُهُمَا وَوَجِبَ إِحَالَةُ ذَلِكَ عَلَى السَّبِقَيْنِ جَمِيعاً كَمَا فِي الْمُصْطَلِحَيْنِ فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِقُوَّةِ مَشْيِ أَحَدِهِمَا وَقِلَّةِ حَرَكَةِ الْآخَرِ اه. نَهَاةٌ. ة. فود: (لأنه بفعلهما) أي: بفعل صاحب القُوزِ مثلاً وفعل الواطئ. ة. فود: (وإن نبّهه فَلَمْ يَنْتَبِهْ) عبارة شَرَحَ الرُّوضِي أو مُذَبِّراً أو أَعْمَى وَبَيَّهْمَا فَلَمْ يَخْتَرِزَا انْتَهَتْ، فَمَرَادُ الشَّارِحِ بَلَمْ يَنْتَبِهْ لَمْ يَخْتَرِزْ لَا عَدَمَ الشُّعُورِ بِالتَّنْبِيهِ اه. سم. ة. فود: (وكفيم التنبيه) إلى قوله: كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: ولو بغير طريق، وقوله: على الأصح إلى المتن. ة. فود: (وكفيم التنبيه الأصم) عبارة النِّهَايَةِ

فِي مَعْنَى الزَّحَامِ نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ اه. ة. فود: (إذا كان) أي: لا يشه. ة. فود: (فَلَمْ يَنْتَبِهْ) عبارة شَرَحَ الرُّوضِي أو مُذَبِّراً أو أَعْمَى وَبَيَّهْمَا فَلَمْ يَخْتَرِزَا اه. فَمَرَادُ الشَّارِحِ لَمْ يَنْتَبِهْ لَمْ يَخْتَرِزْ لَا عَدَمَ الْإِمْتِنَالِ وَالشُّعُورِ بِالتَّنْبِيهِ.



وعديه. (وإنما يضمنه) أي: ما ذكره اله امل أو من مع البهيمة، (إذا لم يقصر صاحب المال، فإن قصر بأن وضعه بطريق) ولو واسعاً وإدا، أذن الإمام كما اقتضاه إطلاقهم؛ لأن الملحظ هنا تعريضه متاعه للضبايع وهو موجود. (أو عرضه للذابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمنه، لأنه المضيئ لِماله. وأفتى القفال بأن مثله ما لو مرَّ إنسانٌ بحمارٍ الحطَب يُريدُ التقدُّمَ عليه فمزَّق ثوبه فلا يضمنه سائقه؛ لأنه المُقصرُ حروره عليه، قال: وكذا لو وُضِعَ حطَبٌ بطريقٍ واسعٍ فمزَّق به إنسانٌ فمزَّق به ثوبه. (وإن كانت الذابة وحدها) وقد أرسلها في الصَّخراءِ على الأصحَّ في الروضة، وقال الزايفي إنَّه الوجه، (اتلفت زرعاً أو غيره نهائاً لم يضمن صاحبها) أي: من يذره عليها بحق كوديع أو أجير أو غيره كدَّسب، وإن نازع البلقيني في نحو الوديع بأن عليه أن لا يُرسِلها إلا بحافِظ، ويُردُّ بأن هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة إتلافها، بل العادة مُحَكِّمة فيه كالمالك، (أو ليلاً ضمن) للحديد، الصحيح بذلك المُوافِقُ للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهائاً والذابة ليلاً، ومن ثمَّ لو جرَّث عادةً تَلدُّ بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيهما ضمن فيهما كما بحثه البلقيني. وقبائسه أنها لو جرَّث بعديه فيهما لم يضمن فيهما، أمَّا لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً خافاً لما اقتضاه كلاهما في الدعاوى لمخالفته العادة،

والمُثني والحقَّ البقوي وغيره بما إذا لم يَنْهَ ما لو كان أصمَّ اه.

❦ قول (سني): (وإنما يضمنه) أي: صاحبُ البهيمة ما اتلفت بهيمته اه. مُثني.

❦ قول (سني): (بأن وضعه بطريق) على باه أو غيره اه. مُثني. ❦ قوله: (وإن أذن له الإمام إلخ) ومنه ما جرَّث به العادة الآن من إحدائ مساطبِ أَمامِ الحوانيت بالشوارع ووضع أصحابها عليها للبيع كالحضرية مثلاً فلا ضمان على من اتلفت دابته شيئاً منها بأكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه. ع ش. ❦ قوله: (وأفتى) إلى قوله: وكذا لو وضع في المُثني. ❦ قوله: (بأن يظله) أي: التَّعريض للذابة. ❦ قوله: (فمزَّق) أي: الحطَب.

❦ قول (سني): (وإن كانت الذابة وحدها إلخ) هذا قسمُ قوله: سابقاً من كان مع دابة إلخ اه. مُثني.

❦ قوله: (أي: من يذره) إلى قوله: وقبائسه في المُثني. ❦ قوله: (أو غيره) الأولى أو بغيره. ❦ قوله: (في نحو الوديع) أي: كالأجير. ❦ قوله: (ويُردُّ) أي: يزاع البلقيني بأن هذا أي: أن لا يُرسِلها إلا بحافِظ عليه أي: نحو الوديع. ❦ قوله: (بل العادة مُحَكِّمة فيه إلخ) أي: في نحو الوديع اه. ع ش قلَّه أن يُرسِلها بلا حافِظ على العادة اه. رشيدِّي. ❦ قوله: (منعك ذلك) عبارة المُثني والأسنى بإرسال البهائم أو حفظ الزرع ليلاً دون النهار اه. ❦ قوله: (انعكس الحكم) أي: قيَّض من يُرسِلها ما اتلفت نهائاً دون الليل أتباعاً لمعنى الخبر وللعادة مُثني وأسنى. ❦ قوله: (ضمن) أي: إتلاف الدابة. ❦ قوله: (كما بحثه إلخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المُثني ولأسنى. ❦ قوله: (أما لو أرسلها) إلى قوله: وقضيته في النهاية والمُثني إلا قوله: خلافاً إلى لمخالفته. ❦ قوله: (مطلقاً) أي: ليلاً ونهاراً.

وقضيته أَنَّ العادة لو اطردت به أدير الحكم عليها أَيْضًا كالصَّخْرَاءِ إِلَّا أَنَّ يُفْرَقَ بِغَلْبَةِ ضَرَرِ  
الْمُرْسَلَةِ بِالْبَلَدِ فَلَمْ تَقَوْ فِيهَا الْعَادَةُ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ: إِنَّ الدَّائَةَ فِي الْبَلَدِ  
تُرَاقِبُ وَلَا تُرْسَلُ وَحَدَّهَا، وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَمِلُ تَعْلِيلُهُمْ بِهَا عَلَى أَنَّ الْغَالِبَ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ عَدَمُ  
إِزْسَالِهَا بِالْبَلَدِ، فَلَمْ يُنْظَرْ لِعَادَةِ مُخَالَفَةِ لَهَا بِخِلَافِ الصَّخْرَاءِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَسْتَقِرَّ فِيهَا بِشَيْءٍ  
عَلَى الْعُمُومِ، فَأَنَاطُوا الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِعَادَةِ أَهْلِهِ، وَاسْتَشْنَى مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ نَهَارًا  
الْمَذْكُورَ فِي الْمَتْنِ مَا إِذَا تَوَسَّطَتْ الْمَرَاعِي الْمَزَارِعَ فَأَرْسَلَهَا بِلَا رَاعٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَفْسَدَتْهُ لَيْلًا  
أَوْ نَهَارًا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَا تُرْسَلُ بِلَا رَاعٍ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اغْتِيذَ إِزْسَالُهَا بِدُونِهِ فَلَا ضَمَانَ  
كَمَا صَرَحُوا بِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا اسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي كُلِّ عَلَى مَا اغْتِيذَ فِيهِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا  
قَدَّمْتُهُ فِي الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ مُخْتَلِفَةٌ غَالِبًا هُنَا لَا ثَمَّ، وَمَا لَوْ تَكَاثَرَتْ فَعَجَزَ أَصْحَابُ الزُّرُوعِ عَنْ  
رَدِّهَا فَيَضْمَنُ أَصْحَابُهَا كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْعَادَةِ، وَمَا لَوْ رَظَّ دَائَةً بِطَرِيقٍ فَيَضْمَنُ  
مُثْلُفَهَا نَهَارًا، وَإِنْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْوَاسِعِ وَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي مَوْضِعٍ

• قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ: التَّحْلِيلِ بِمُخَالَفَةِ الْعَادَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْعَادَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ نَعَمْ إِنْ اغْتِيذَ  
إِزْسَالُهَا فِيهِ أَيِ: فِي الْبَلَدِ بِلَا مُرَاقِبٍ أَتَتْهُ عَدَمُ الضَّمَانِ انْتَهَتْ أ. ه. سَمِ وَاسْتَظْهَرَهُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِهِ)  
أَيِ: بِإِزْسَالِهَا فِي الْبَلَدِ وَحَدَّهَا أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَالصَّخْرَاءِ) لَعَلَّهُ يَدُلُّ مِنْهُ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ)  
أَيِ: الْفَرْقُ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الدَّائَةَ الْخ) قَدْ يَنْتَعِجُ التَّأْيِيدُ بِهِذَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الْعَادَةَ ذَلِكَ،  
وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْتَكَسَتِ الْعَادَةُ أ. ه. سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ: بِمُخَالَفَةِ الْعَادَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ الْبِلَادِ)  
أَيِ: جَمِيعِهَا. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا أَخْرَجَهَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا صَرَّحُوا إِلَى وَمَا لَوْ  
تَكَاثَرَتْ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيُحْتَمَلُ عَدَمُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي إِلَى وَمَا لَوْ تَكَاثَرَتْ، وَقَوْلُهُ: وَمَا لَوْ  
رَظَّ إِلَى وَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا، وَقَوْلُهُ: أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَدَّمْتُهُ الْخ) وَالْمُنَافَاةُ  
ظَاهِرَةٌ، وَإِنْدِفَاعُهَا بِمَا ذَكَرَهُ بَعِيدٌ فِي الْغَايَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْبَلَدِ) أَيِ: فِي الْمُرْسَلَةِ فِي الْبَلَدِ وَحَدَّهَا.  
• قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْمَرَاعِي الْمُتَوَسَّطَةِ بَيْنَ الْمَزَارِعِ لَا ثَمَّ أَيِ: فِي إِزْسَالِهَا فِي الْبَلَدِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ  
تَكَاثَرَتْ) أَيِ: الْمَوَاشِي فِي التَّهَارِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ رَظَّ الْخ) هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ مَا قَدَّمْتُهُ فِي شَرْحِ  
بِأَنَّ وَضْعَهُ بِطَرِيقٍ، وَلِذَا اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى مَا هُنَاكَ وَالْمُغْنِي عَلَى مَا هُنَا. • قَوْلُهُ: (بِطَرِيقٍ) عَلَى بَابِهِ أَوْ  
غَيْرِهِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْخ) أَيِ: كَمَا تَقَدَّمَ أ. ه. سَمِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْعَادَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ: نَعَمْ إِنْ اغْتِيذَ إِزْسَالُهَا فِيهِ أَيِ: فِي الْبَلَدِ بِلَا مُرَاقِبٍ أَتَتْهُ  
عَدَمُ الضَّمَانِ. أ. ه. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ: إِنَّ الدَّائَةَ فِي الْبَلَدِ تُرَاقِبُ وَلَا تُرْسَلُ وَحَدَّهَا) قَدْ يَنْتَعِجُ  
التَّأْيِيدُ بِهِذَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الْعَادَةَ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْتَكَسَتِ الْعَادَةُ. • قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْخ)  
أَيِ: كَمَا تَقَدَّمَ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْوَاسِعِ) فَلَا ضَمَانَ قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْصِ: قَالَ  
الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ. أ. ه. وَالَّذِي فِي أَصْلِ الزُّوْصِ وَلَمْ يَتَرَضَّصُوا لِلْفَرْقِ بَيْنَ رَظِّهِ بِأَذْنِ الْإِمَامِ أَوْ دُونَ

مقصوب فانتشرت منه لغيره وأفتدته فيضمنه مؤسبها ولو نهارا كما بحثه البلقيني أخذنا من كلام القاضي. وإذا أخرجها عن ملك فضاغت أو رمى عنها متاعا حبل عليها تعدتا لا في نحو مفازة فلا ضمان عليه على الأوجه إن خشي من بقائها بملكه إتلافها لشيء وإن قل بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسبها مالكها به.....

هـ قوله: (من كلام القاضي) من أنه إذا أرساها في ملك الغير، سواء كان ليلا أو نهارا فهو مضمون؛ لأنه متعد في إرسائها. هـ قوله: (وإذا أخرجها الخ) كلام مستأنف. هـ قوله: (من ملك الخ) عبارة المعني وإن نقر شخص دابة مسيئة عن زرعه فوق قدر الحاجة دخلت في ضمانه كما لو ألقت الريح ثوبا في حجره أو جر السيل حبا فألقاه في ملكه لا يجوز إخراجها وتضييعه، بل يدفعه لملكه، ولو لئاليه فإن لم يجد فالحاكم فيبني إذا نقرها أن لا بالغ في إعادها، بل يقتصر على قدر الحاجة، وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه إلى زرعه، ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردّها لملكها فإن لم يجد فإلى الحاكم، إلا إن كان المالك هو الذي سبها فليحمل قولهم: أخرجها من زرعه إن لم يكن زرعه مخفوقا بزرع غيره على ما إذا سبها المالك أما إذا لم يسبها فيضمنها مخرجها إذ حقه أن يسلمها لملكها فإن لم يجد فإلى الحاكم، وينفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع الصائل فإن تنحّت عنه لم يجز إخراجها عن ملكه؛ لأن شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيح إضاعته ماله غيره، ولو دخلت دابة ملكه فرمخته فماتت فكأن اتلافها زرعه في الضمان وعديمه، فيفرق بين الليل والنهار. هـ بأدنى تصرف قال سم بعد ذكر يفلها عن الرّوض وشرجه ما نصه ويتحصل من هذا أن ما سبها مالكها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها به ذلك بتركها فإن زاد على قدر الحاجة وإن لم تفصل عن ملكه ضمنها وإن ما لم يسبها مالكها يضمنها مطلقا إن أهملها بل يجب ردّها لملكها أو الحاكم وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا، وقوله: بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسبها المالك الخ، وظاهر ما ذكر في تنسيب المالك أنه: فرق بين التسيب في وقت اعتيد التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رأيت الشارح تنبه بعد تقدم موافقه ما ذكره لما في الرّوضة وغيرها فزاد قوله: الآتي ثم رأيت في الرّوضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يهتد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية. هـ قوله: (لا في نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجان في الرّوض وقال في شرجه: الوجه الضمان سم وعش

إذنيه. هـ قوله: (لا في نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجان في الرّوض وفي شرجه: أن الأوجه الضمان، وعبارة الرّوض: وإن حمل متاع، في مفازة على دابة رجل بلا إذن وغاب فألقاه الرجل عنها، أو أدخل دابته زرع غيره بلا إذن فأخرجها من زرعه أي: فوق قدر الحاجة كما في شرجه ففي الضمان وجهان. هـ قال في شرجه: أحدهما: لتمدّي المالك، والثاني وهو الأوجه نعم لتمدّي الفاعل بالتضييع. هـ قوله: (بخلاف ما إذا لم يمس ذلك ولم يسبها مالكها) في الرّوض وشرجه ما نصه: وإن نقر شخص دابة مسيئة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضمانه كما لو ألقت الريح

فَيَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ الضَّمانَ؛ لأنها حينئذٍ كَتُوبٌ طَيْرُثُهُ الرِّيحُ إلى دارِهِ فيلزمُهُ حِفْظُهَا وإِعْلَامُهَا بها فوزًا، وَيَحْتَمِلُ عَدَمَهُ، والفرقُ أَنَّ لِلدَّائِبَةِ اختِيارًا بخلافِ التُّوبِ، وكلامُهُم في الأمانةِ الشرعيَّةِ أَقْرَبُ إلى الأوَّلِ وهنا أَقْرَبُ إلى الثاني والأوَّلُ أَوْجَهُ، فإن قُلْتَ: يُفَرَّقُ أَيْضًا بَأَنَّ لَهَا هُنَا غَرَضًا صحيحًا في تَفْرِيعِ مِلْكِهِ، قُلْتَ: يَنْجَبِرُ ذَلِكَ بَأَنَّ عَلَى مَالِكِهَا أَجْرَةً مَحْلُهَا كَمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ أَنَّ وَجوبَ قَبُولِهَا لَا يَمْنَعُ أَخْذَ أَجْرَةِ جِزْزِهِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ.....

وَرُشْدِي وَخَالَفَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ الْأَوْجَهُ: عَدَمُ الضَّمانِ؛ لِتَعَدِّي الْمَالِكِ وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: الْأَوْجَهُ الضَّمانُ لِتَعَدِّي الْفَاعِلِ بِالتَّضْيِيعِ اهـ. قُود: (فَيَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ الضَّمانُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنَّ الْأَوْجَهُ فِيهِ الضَّمانُ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ كَتُوبٌ إلخ. قُود: (كَتُوبٌ طَيْرُثُهُ الرِّيحُ إلخ) وَلَوْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنْ سَطْحٍ غَيْرِهِ يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ فِي مِلْكِهِ فَدَفَعَهُ فِي الْهَوَاءِ حَتَّى وَقَعَ خَارِجَ مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ مُغْنِي وَاسْتَأْنَى فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ تَنَحَّيْتُ فِي مَرَمَرٍ حَتَّى مَرَّ قَرْلَقَ بِهَا أَي: بِخُفَاتِهِ رَجُلٌ فَكَلَّفَ ضَمَنَهُ اهـ. قُود: (هَلُمَّ) أَي: عَدَمُ الضَّمانِ. قُود: (إِلَى الْأَوَّلِ) أَي: الضَّمانِ، وَقَوْلُهُ: إِلَى الثَّانِي أَي: عَدَمُ الضَّمانِ. قُود: (يُفَرَّقُ) أَي: بَيِّنُ الدَّائِبَةَ وَالتُّوبَ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَي: فِي الدَّائِبَةِ. قُود: (كَمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ إلخ) أَي: لِمَا مَرَّ. قُود: (إِلَى الْأَوَّلِ) أَي: الضَّمانِ.

نُوبًا فِي حَجَرِهِ أَوْ جَرِّ السَّيْلِ حَبًّا فَأَلْقَاهُ فِي مِلْكِهِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ وَتَضْيِيعُهُ، فَيَتَّبِعِي إِذَا نَقَرَهَا أَنْ لَا يُبَالِغَ بَلْ يَقْتَصِرَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعُودُ مِنْهُ إِلَى زَرْعِهِ. اهـ. ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مِلْكَهُ إِلَى مَالِكِهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِإِلَى الْحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَالِكُ هُوَ الَّذِي سَيَّيَهَا فَلْيَحْتَمِلْ قَوْلَهُمْ فِيهَا مَرًّا أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ مَخْطُوفًا بِزَرْعٍ غَيْرِهِ عَلَى مَا إِذَا سَيَّيَهَا الْمَالِكُ وَالْأَبَانُ لَمْ يُسَيَّيَهَا فَيَضْمَنْهَا الْمُخْرَجُ لَهَا؛ إِذْ حَقُّهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكِهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِإِلَى الْحَاكِمِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فِيهَا مَرًّا إِشَارَةٌ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّ مَا سَيَّيَهَا مَالِكُهَا يُخْرِجُهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَقَطُّ وَلَا يَضْمَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِتَرْكِهَا فَإِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ضَمَنَهَا وَإِنْ لَمْ يُسَيَّيَهَا مَالِكُهَا يَضْمَنْهَا مُطْلَقًا إِنْ أَهْمَلَهَا، بَلْ يَجِبُ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا أَوْ الْحَاكِمِ، قَالَا: وَيُدْفَعُهَا صَاحِبُ الزَّرْعِ عَنِ الزَّرْعِ دَفْعَ الصَّائِلِ فَإِنْ تَنَحَّيْتُ عَنْهُ لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهَا عَنْ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ شُغْلَهَا مَكَانَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ لَا يُبِيحُ إِضَاعَةَ مَالٍ غَيْرِهِ. اهـ. وَظَاهِرُ هَذَا امْتِنَاعُ إِخْرَاجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ سَيَّيَهَا الْمَالِكُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَيْضًا، وَعَلَى هَذَا فَمِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ الْأَوَّلَ بَيَانُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ فِي تَقْرِيرِهَا وَإِنْ لَمْ تَتَفَصَّلْ عَنْ مِلْكِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُراجِعْ، ثُمَّ انْظُرْ هَذَا كُلَّهُ مَعَ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا، وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَخْشَ ذَلِكَ وَلَمْ يُسَيَّيَهَا الْمَالِكُ إلخ، وَظَاهِرُ مَا ذُكِرَ فِي تَنْسِيبِ الْمَالِكِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّنْسِيبِ فِيهِ وَالتَّنْسِيبِ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ تَبَيَّنَ بَعْدَ لَعْدَمِ مَوَافَقَةِ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا فَرَأَى قَوْلَهُ: الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا إلخ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ تَصْدِيقٌ لَا يُقْبَدُ جَمِيعُ التَّفْصِيلِ الَّذِي تَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الْحَاشِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بتقبيد إخراجها عن ملكه بما إذا أتت شيئا هـ. وظاهر أن خشية الإتلاف مع المعجز عن حفظها كالإتلاف. ثم رأيت في الرواية وغيرها أن المالك حيث سببها لم يضمن بإخراجها ولا ضمنت؛ لأن المالك لما لم يقصر ولم ردّها إليه إن وجد ولا فالحاكم، وظاهر تقبيد هذا بما قدئته أن الفرض أنه لم يخش من بقائها بملكه إتلافها لشيء، (إلا أن لا يفرض في زرعها) بأن أحكمه وأغلق الباب واحتاط على المادة فخرجت ليلا لنحو خلها أو فتح لص للباب لعدم تقصيره. وكذا لو خلها بمخل بعيد لم يعتد ردّها منه للمنزل كما نقله البلقيني واعتمده، ويؤيده قولهم: لو بقد المزعى عن الد زارع وفرض انتشار البهائم إلى أطرافها فلا ضمان على مربيها إليه لما أتلفته مطلقا لانتفاء قصيره، (أو فوط مالك ما أتلفته كأن عرضه أو وضعه بطريقها أو حضر صاحب الزرع) مثا: (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه، نعم، إن خف محله

هـ قوله: (بتقبيد إخراجها من ملكه إلخ) أ ب: فمفهومه أنه لا يجوز إخراجها من ملكه إذا لم تثلّف شيئا فيضمنها مخرجها حيثئذ. هـ قوله: (وظاهر إلخ) جواب عما يقال: إن ما في كلام الشارح المذكور الإتلاف بالفعل لا الخشية منه التي هي المدعى. هـ قوله: (كالإتلاف) أي: فلا يكون إخراجها لها عند خشية الإتلاف مضمنا هـ. ع ش أي: مع المعجز عن حفظها. هـ قوله: (لم يضمن بإخراجها) أي: بقدر الحاجة كما مر عن الزرع والمضي وسباني في الشارح. هـ قوله: (والأ) أي: وإن لم يسيبها مالكها. هـ قوله: (تقبيد هذا) أي: قول الزوجة ولا ضمنت. هـ قوله: (إن الفرض إلخ) بيان لما. هـ قوله: (سني: (إلا أن يفرض إلخ) استثناء من قول المصنف: أو ليلا ضمن. هـ قوله: (بأن أحكمه) إلى قول المتن: وكذا إن كان في النهاية إلا قوله: ويؤيده إلى المتن. هـ قوله: (بأن أحكمه إلخ) عبارة المضي بأن أحكمه فأنحل أو أغلق الباب عليها فتفتت له لص أو انهدم الجدار فخرجت ليلا فأتلفت زرع الغير فلا ضمان؛ لعدم التقصير منه هـ. هـ قوله: (عدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيحتمل تصديق المالك في أنه احتاط وأحكم الربط؛ لأن الأصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر تصديق صاحب الزرع؛ لأن الإتلاف من لدن وجد، واقتضاه هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه هـ. ع ش. هـ قوله: (وكذا) إلى قوله: ويؤيده في حفي. هـ قوله: (وكذا لو خلها) أي: لا يضمن هـ. ع ش. هـ قوله: (لم يعتد ردّها) أي: لم تجر العاد بردّها هـ. مضي. هـ قوله: (ويؤيده قولهم إلخ) فيه توقف. هـ قوله: (وفرض انتشار البهائم إلخ) يظن أنه بصيغة المضمر عطف على المزعى أي: وتعد احتمالي انتشار البهائم إلخ. هـ قوله: (مطلقا) أي: بلا ونهازا. هـ قوله: (كأن عرضه أو وضعه بطريقها) هذا مكرّر مع قول المتن سابقا: فإن قصر بأن وضعه بطريق إلخ عبارة المضي أو فوط في زرعها لكن حضر إلخ وهي أحسن.

هـ قوله: (سني: (وتهاون في دفعها) أي: - حتى أتلفته فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به هـ. مضي. هـ قوله: (هـ: لتفريطه) إلى قوله: قبل تمكّنه في المضي. هـ قوله: (إن خف محله إلخ) عبارة المضي إن كان زرع مخفوقا بمزارع الناس ولم يمكن إخراجها إلا بإذخالها مزرعة غيره لم يجز

بالمزارع وَلَزِمَ من إخراجها منه دخولها لها لَزِمَهُ إبقاؤها بِمَحَلِّه، وبضمن صاحبها ما أثقلت أي قبل تملكه من نحو ربط فيها فيما يظهر، وإلا فهو المثلث لِمَالِه ولو كان الذي بجانبه زرع مالِكها، فهل له إخراجها إليه ؟ فيه تَرَدُّدٌ وَيُشْجَعُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهَا إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي إبقائها بِمَحَلِّه لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَالِكها بضمن مثلثها، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَتَهَاوَنَ أَنَّ لَهُ تَنْفِيرَهَا عَنْ زَرْعِهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِحَيْثُ يَأْتِي مِنْ عَوْدِهَا، فَإِنْ زَادَ وَلَوْ دَاخِلَ مَلِكِهِ ضَمِينَ مَا لَمْ يَكُنْ مَالِكها سَيِّبها كَمَا مَرَّ (وكذا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي مَحْوَطٍ لَهُ بَابُ تَرْكِهِ مَفْتُوحًا فِي الْأَصَحِّ)؛ لَأَنَّهُ مُقْصَرٌ بِعَدَمِ غَلْفِهِ.

أَنْ يَبْقَى مَالٌ نَفْسِهِ بِمَالٍ غَيْرِهِ بَلْ يَضْبِرُ وَيُزْعَمُ صَاحِبُهَا هـ. قُود: (دُخُولُهَا) أَي: الدَّابَّةُ لَهَا أَي: لِلْمَزَارِعِ وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْمَزَارِعِ دُونَ قِيَمَةِ الَّذِي فِيهِ كَقَصَبٍ وَغَيْرِهِ هـ. ع ش. قُود: (أَي: قَبْلَ تَمَكُّنِهِ) أَي: عَلَى وَجْهِ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ فِي الْعَادَةِ هـ. ع ش. قُود: (مِنْ نَحْوِ رَنْطٍ فِيهَا) أَي: رَنْطًا لَا يُؤْدِي إِلَى إِتْلَافِ الدَّابَّةِ فَإِنَّ فَعْلَ بِهَا مَا يُؤْدِي إِلَى ذَلِكَ ضَمِينُهَا، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالِدَّافِعُ فِي ذَلِكَ، فَالْمُصَدِّقُ الدَّافِعُ؛ لَأَنَّهُ الْغَارِمُ هـ. ع ش. قُود: (وَيُشْجَعُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهَا إِلَيْهِ) زَادَ النِّهَايَةَ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا هـ. أَي: تَسَاوَى الزَّرْعَيْنِ فِي الْقِيَمَةِ ش وقال السَّيِّدُ عُمَرُ: بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِ النِّهَايَةِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. أَي: فَإِنَّهُ يُفْهَمُ جَوَازَ الْإِخْرَاجِ عِنْدَ تَقْصَانِ زَرْعِ مَالِكها قِيَمَةَ عَنِ الزَّرْعِ الَّذِي فِيهِ هـ. قُود: (إِنَّ لَهُ تَنْفِيرَهَا عَنْ زَرْعِهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ إلخ) الَّذِي فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ خِلَافَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ تَقَرَّرَ مُسَيِّبَةُ هُنْ زَرْعِهِ فَوْقَ الْحَاجَةِ ضَمِينُهَا انْتَهَى ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا يَجِبُ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مِلْكَهُ أَي: إِلَى مَالِكها فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِى الْحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَالِكُ سَيِّبها فَلْيُحْمَلْ قَوْلُهُمْ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ عَلَى مَا سَيِّبها الْمَالِكُ وَلَا يَقْضَمُنْ هـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ إِذْ حَقَّهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكها فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِى الْحَاكِمِ انْتَهَى وَبِعِبَارَةِ الرُّوْضَةِ أَوْضَحَ فِي هَذَا مِنْ عِبَارَةِ الرُّوْضِ فَانْظُرْهَا وَانْظُرْ إِذَا شَكَّ هَلْ سَيِّبها الْمَالِكُ أَوْ لَا ؟ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُسَيِّبَةِ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْمُحْكَمُ ؟ هـ. سَمِ أَقُولُ: وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُقَالَ: الْأَصْلُ عَدَمُ التَّسَيِّبِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ثُمَّ إِذَا تَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَيُؤْتَى حُكْمُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْمُصَدِّقُ صَاحِبُ الزَّرْعِ كَمَا مَرَّ مِنْ ع ش. قُود: (كَمَا مَرَّ) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ سَمِ أَقُولُ: لَعَلَّهُ أَرَادَ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحٍ أَوْ لَيْلًا ضَمِينَ مِنْ قَوْلِهِ: فَإِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ مِلْكِهِ إِلَى الْمَثْنِ هـ. قُود: (لَأَنَّهُ مُقْصَرٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَشَبَّخْنَا فِي الْمُعْنَى.

هـ قُود: (مَا لَمْ يَكُنْ مَالِكها سَيِّبها كَمَا مَرَّ) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ هَذَا، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ تَقَرَّرَ مُسَيِّبَةُ هُنْ زَرْعِهِ فَوْقَ الْحَاجَةِ ضَمِينُهَا هـ. ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا يَجِبُ رَدُّ دَابَّةٍ دَخَلَتْ مِلْكَهُ أَي: إِلَى مَالِكها، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِى الْحَاكِمِ إِلَّا إِنْ كَانَ لِمَالِكِ سَيِّبها فَيُحْمَلْ قَوْلُهُمْ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعِهِ عَلَى مَا سَيِّبها الْمَالِكُ وَلَا تُقْضَمُنْ هـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِذْ حَقَّهُ أَنَّهُ يُسَلِّمَهَا لِمَالِكها فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَلِى الْحَاكِمِ هـ. وَبِعِبَارَةِ الرُّوْضَةِ أَوْضَحَ فِي هَذَا مِنْ عِبَارَةِ الرُّوْضِ فَانْظُرْهَا وَانْظُرْ إِذَا شَكَّ هَلْ سَيِّبها الْمَالِكُ أَوْ لَا هَلْ تُحْمَلُ عَلَى الْمُسَيِّبَةِ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْمُحْكَمُ ؟



(وهو تَلَفٌ طَهْرًا أو طَعَامًا إِنْ عَهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا) مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي فِي تَعْلُمِ الْجَارِحَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِبًا اعْتَمَدَ وَشَيْخُنَا اعْتَمَدَ الْاِكْتِفَاءَ بِمَرَّةٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَضَيْتُهُ كِلَايَهُمَا، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْعَادَةِ فِي الْحَيِضِ وَمَا قَسَتْ عَلَيْهِ أَنْتَسَبَ بِمَا هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى. (ضَمِنَ مَالُكُهَا) يَعْنِي مَنْ يُؤْوِيهَا مَا دَمْ مُكْنً لَمْ يَمْلِكْهَا مُؤْوِيًا لَهَا أَيْ قَاصِدًا إِبْرَاءَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْرَضَ عَنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ (فِي الْأَمْرِ لَيْلًا وَنَهَارًا) إِنْ أَرْسَلَهَا أَوْ قَصَرَ فِي رِزْقِهَا؛ إِذْ مِثْلُ هَذِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُزَبْطَ وَيُكْفَ شَرُّهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَمَدَمُ إِحْكَامِ رِزْقِهِ تَقْصِيرٌ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كُلِّ حَيَوَانٍ عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ، وَإِنْ لَمْ يُمْلِكْ فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ أَوْ كُلِّبٍ عَقُورٍ مَا يُظْلِفُهُ إِنْ أَرْسَلَهُ

فَوَيْ (سَنِي: (أَوْ طَعَامًا) أَيْ: أَوْ غَيْرَ، مَا إِنْ عَهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا أَيْ: عَهِدَ الْمَالِكُ وَتَحَوُّهُ ذَلِكَ مِنْهَا. مُعْنَى. فَوَيْ: (وَشَيْخُنَا اعْتَمَدَ الْاِكْتِفَاءَ بِمَرَّةٍ) وَاقْفَهُ النَّهْيُ وَقَالَ ع. ش.: هُوَ الْمُعْتَمَدُ. ه. فَوَيْ: (وَمَا قَسَتْ عَلَيْهِ) أَيْ: مِنْ تَعْلُمِ الْجَارِحَةِ. ١. فَوَيْ: (يَعْنِي مَنْ يَأْوِيهَا) أَيْ: فَلَيْسَ يَمْلِكُهَا قَيْدًا حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِلْغَيْرِ وَأَوَاهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِ، وَإِلَّا فَالْهَرَّةُ تُمْلِكُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحَاتِ تُمْلِكُ بَوْضِعَ الْيَدِ عَلَيْهِمَا هَكَذَا ظَهَرَ مِنْ تَفْسِيرِ الشَّارِحِ فَانْظُرْ هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ؟ ه. رَشِيدِي أَقُولُ: وَيُصْرِّحُ بِمَا قَالَهُ قَوْلُ ذُرْجِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُ: مَالُكُهَا مِثَالٌ، وَالْمُرَادُ مَنْ يَأْوِيهَا. ه. ثُمَّ قَالَ الرُّوضُ: وَالْفَوَاسِقُ الْخَمْسُ لَا تُعْتَمَدُ وَلَا تُمْلِكُ وَلَا أَثَرُ لِلْيَدِ فِيهَا بِاخْتِصَاصٍ. ه. وَقَالَ شَارِحُهُ: وَالْحَقُّ بِهَا الْإِمَامُ الْمُؤَدِّبَاتِ بِطَبَاعِهَا: الْأَسَدُ وَالذَّنْبُ. ه. فَوَيْ: (مَنْ يُؤْوِيهَا) الْاِتْسَابُ لِمَا بَعْدَهُ مَنْ يَأْوِيهَا مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ كَمَا عَرَّبَ بِهِ النَّوَائِي. ه. فَوَيْ: (أَيْ: قَاصِدًا إِبْرَاءَهَا) أَيْ: بِحَيْثُ لَوْ غَابَتْ تَقَدَّمَا وَقُتِلَ عَلَيْهَا. ه. ع. ش. ه. فَوَيْ: (إِنْ أَرَاهَا الْخ) نَعَمْ لَوْ رَزَقَهَا فَانْقَلَبَتْ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ نَهَايَةً أَيْ: وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ ع. ش. ه. فَوَيْ: إِذْ يَمْلِكُ (هَذِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ. ه. فَوَيْ (كَانَ يَمْلِكُهَا كُلُّ حَيَوَانٍ الْخ) أَيْ: فَيُضْمَنُ ذُو الْيَدِ مَا أَتْلَفَ ذَلِكَ الْحَيَوَانُ وَإِنْ سَلَّمَهُ لِصَغِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَهُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ فَاتْلَفَ شَيْئًا، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ هُوَ يَبِيدُ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ الْخ. ه. ع. ش. ه. فَوَيْ: (عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ) كَالْجَمَلِ وَالْجَمَارِ اللَّذَيْنِ عُرِفَا بِعَقْرِ الدَّوَابِّ وَثَلَاثِيهَا. ه. مُعْنَى. ه. فَوَيْ: (فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ) أَيْ: عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ إِلَّا تَرَى إِلَى تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفَ بِالْإِضْرَارِ لَا يُضْمَنُ بِإِزْسَالِهِ فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ: أَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي

ه. فَوَيْ: (فَيُضْمَنُ ذُو جَمَلٍ) أَيْ: عُرِفَ بِالْإِضْرَارِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ إِلَّا تَرَى إِلَى تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ؟ فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفَ بِالْإِضْرَارِ لَا يُضْمَنُ بِإِزْسَالِهِ فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ: السَّابِقُ أَمَا لَوْ أَرْسَلَهَا فِي الْبَلَدِ فَيُضْمَنُ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ اعْتِيَادِ الْإِزْسَالِ فِي الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى اخْتِيَارِ الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوْ مَفْرُوضًا فِي إِزْسَالِهِ فِي الصَّحَرَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْإِزْسَالِ بِالْبَلَدِ وَالصَّحَرَاءِ فَلْيَأْمُلْ.



أو قَصَرَ في رَنْطِهِ، وإِنَّمَا لم يَضْمَنْ مَنْ دَعَاه لِدارِهِ وبِبابِهَا نَحْوُ كَلْبٍ عَقُورٍ مَرْبُوطٍ لم يُغْلِقْهُ بِهِ فَاتَّقَرَسَهُ لِتَقْصِيرِ المَذْعُورِ بِعَدَمِ دَفْعِهِ بِنَحْوِ عَصَا مَعَ ظُهُورِهِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ ذِي اليَدِ بِرَنْطِهِ بِخِلَافِ مَذْعُورٍ لِدارٍ بِهَا بَغْزٌ مُقَطَّاةٌ أَوْ مَحَلُّهَا مُظْلِمٌ أَوْ المَذْعُورُ بِهِ نَحْوُ عَمَى؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ حينئِذٍ هُوَ المُقَصِّرُ بِعَدَمِ إِعْلَامِ المَذْعُورِ بِهَا؛ إِذْ لا حِيلَةَ لَهُ حينئِذٍ فِي الخِلاصِ مِنْهَا، (وَإِلَّا) يُغْفَرُ ذَلِكَ مِنْهَا (فَلَا) يَضْمَنْ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ العَادَةَ جَفَظَ الطَّعَامَ عَنْهَا لا رَنْطَهَا، وَلا يَجُوزُ قَتْلُ التَّيِّ غِيْهَذَا مِنْهَا ذَلِكَ إِلَّا حَالَةً عُدُّوْهَا فَقَطْ أَي: إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهَا بِدُونِ القَتْلِ كَالصَّائِلِ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَجُوزُهُ القَاضِي مُطْلَقًا كَالْفَوَاسِقِ الخَمْسِ، وَرَدُّوهُ بِأَنَّ ضَرَاوَتَهَا عَارِضَةٌ. وَمَحَلُّ الخِلَافِ فِي غَيْرِ الحَامِلِ؛ إِذْ لا جُنَايَةَ مِنْ حَمْلِهَا كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَلْزَمُ قَائِلُهُ أَنَّ الدَّائِيَةَ الحَامِلَ لَوْ صَالَتْ عَلَى إِنْسَانٍ لا يَدْفَعُهَا وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا، فَالوجهُ جَوَازُ الدَّفْعِ، بَلْ وَجُوبُهُ، وَلا نَظَرٌ لِلْحَمْلِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَعْلَمُ؛ لَأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ حَيَاتَهُ وَتَيَقَّنًا إِضْرَارَهَا لَوْ لَمْ يَدْفَعُهَا فَرُوعِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْبَلَدِ قِيَضَ مَطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ اغْتِيَادِ الإِزْسَالِ فِي الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى اخْتِيَارِ الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوْ مَفْرُوضًا فِي إِزْسَالِهِ فِي الصَّخْرَاءِ اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَمِيرَةٌ عَلَى الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ: بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَادِيًا أَي: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْتَادُ رَنْطُهُ كَالْهَرَّةِ لَمْ يَضْمَنْ مُطْلَقًا، وَإِلَّا ضَمِنَ نَهَارًا لَا لَيْلًا كَمَا فُهِمَ بِالْأَوَّلَى اهـ. فُود: (بِهَا) أَي: بِالذَّارِ أَي: فِي دَاخِلِهَا. فُود: (بِهِ نَحْوُ هَمَى) الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَذْعُورِ.

فُود: (يُغْفَرُ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْتَهَى. فُود: (أَي: إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْخ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ حَيْثُ تَعَيَّنَ قَتْلُهَا طَرِيقًا لِذَفْعِهَا، وَإِلَّا دَفَعَهَا كَالصَّائِلِ وَسَجِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ خَرَجَتْ أَذْبَتْهَا عَنْ عَادَةِ الْقَطِطِ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهَا اهـ. قَالَعَ ش أَي: أَمَا إِذَا لَمْ يَتَّعِنَ بِأَنْ أَمَكَّنَ دَفْعُهَا بِضَرْبٍ أَوْ زَجَرٍ فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهَا، بَلْ يَدْفَعُهَا بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ كَذْفُ الصَّائِلِ، وَمَنْهَ مَا لَوْ كَانَتِ الْهَرَّةُ صَغِيرَةً لَا يُقْبَدُ مَعَهَا الدَّفْعُ بِالضَّرْبِ الْخَفِيفِ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ دَفْعُهَا بِأَنْ يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَيْتِ وَيُغْلِقُ دُونَهَا أَوْ بِأَنْ يُكَرِّرَ دَفْعُهَا عَنْهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهَا وَلا ضَرْبُهَا ضَرْبًا شَدِيدًا اهـ. فُود: (وَجُوزُهُ الْقَاضِي) أَي: الْقَتْلُ مُطْلَقًا أَي:

فِي حَالَةِ عَدُوِّهَا وَغَيْرِهَا أَمَكَّنَ دَفْعُهَا بِدُونِ الْقَتْلِ أَمْ لَا قَالَ الشَّارِحُ فِي الإِمْدَادِ: وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ اغْتَمَدَهُ حَيْثُ أَقْبَى بِقَتْلِ الْهَرَّةِ إِذَا خَرَجَ أَذَاهُ عَنِ الْعَادَةِ وَتَكَرَّرَ مِنْهُ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي هِرٍّ مُهْمَلٍ لَا مَالِكَ لَهُ إِلَّا حَقًّا بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَرَجَحَهُ فِي الْمَمْلُوكِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَبَقَى لَهُ قِيَمَةٌ مَعَ ظُهُورِ إِفْسَادِهِ اهـ.

فُود: (فَالوجهُ جَوَازُ الدَّفْعِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهَا وَسَجِلَ مَا تَقَرَّرَ مَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَتُدْفَعُ أَي: وَإِنْ سَقَطَ حَمْلُهَا كَمَا لَوْ صَالَتْ وَهِيَ حَامِلٌ وَسَجِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ وِلَادَةِ هَرَّةٍ فِي مَحَلٍّ وَتَأَلَّفَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ بِحَيْثُ تَذَمَّبَ وَتَعَوَّدَ إِلَيْهِ لِلْإِبْرَاءِ فَهَلْ يَضْمَنْ مَالِكُ الْمَحَلِّ مُتْلِفَهَا وَأَجَابَ بِعَدَمِهِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ، وَإِلَّا ضَمِنَ ذُو الْيَدِ اهـ.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ دَخَلَتْ بَقَرَةٌ مَثَلًا مُسَيِّئَةً مِلْكَ شَخْصٍ فَأَخْرَجَهَا مِنْ مَوْضِعٍ يَنْصُرُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنْهُ قَتَلْتُمْ ضَمِنَهَا، وَلَوْ ضَرَبَ شَجَرَةً فِي مِلْكِهِ لَيَقْطَعَهَا، وَعَلِمَ أَنَّهَا إِذَا سَقَطَتْ عَلَى غَائِلٍ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ

يُغْلِمُهُ الْقَاطِعُ بِهِ فَسَقَطَتْ عَلَيْهِ فَاتَّلَفَتْ ضَبَّتُهُ ، وَإِنْ دَخَلَ مِلْكُهُ بغيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ لَمْ يَغْلَمْ الْقَاطِعُ بِذَلِكَ أَوْ عَلِمَ بِهِ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ أَيْضًا أَوْ لَمْ يَغْلَمْ بِهِ لَكِنْ عَلِمَهُ الْقَاطِعُ بِهِ أَوْ لَمْ يَغْلَمْ بِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ ، وَلَوْ حَلَّ قَيْدَ دَابَّةٍ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْ مَا تَتَلَفُهُ كَمَا لَوْ نَقَبَ الْجُرُزَ وَآخَذَ الْمَالَ غَيْرَهُ ، وَلَوْ أَتَلَفَتْ الدَّابَّةُ الْمُسْتَعَارَةُ أَوْ الْمَبِيعَةُ قَبْلَ قَبْضِهَا زَرْعًا مَثَلًا لِمَالِكٍ لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُسْتَعِيرُ وَالْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدَيْهِمَا أَوْ أَتَلَفَتْ مِلْكَ غَيْرِهِمَا فَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ لِلْبَائِعِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ ثَمَنًا لِلدَّابَّةِ ؛ لِأَنَّهَا أَتَلَفَتْ مِلْكَهُ وَيَصِيرُ قَائِضًا لِلثَّمَنِ بِذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ وَسُئِلَ الْقَفَالُ عَنْ حَبْسِ الطُّيُورِ فِي أَقْفَاصٍ لِسَمَاعِ أَصْوَاتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِالْجَوَازِ إِذَا تَعَهَّدَهَا مَالِكُهَا بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا كَالْبَهِيمَةِ تُرَبِّطُ أَه. مُغْنِي ، وَكَذَا فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ : وَسُئِلَ الْقَفَالُ إلخ .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ السِّيَرِ

جمعُ سيرة وهي الطريقة، والمقصودُ منها هنا أصالةُ الجهاد، وإن جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ بأنَّ وجوبه وجوبُ الوسائل لا المقاصد؛ إذ المقصودُ منه الهداية، ومن ثَمَّ لو أُمِّكِنَتْ بإقامة الدليل كانت أولى منه، وقوله: الهداية لا يَرُدُّ عليه أنهم لو بذلوا الجزية لَزِمَ قبولُها؛ لأنَّ هذا خاصٌّ بِمَنْ يُقْبَلُ منه على أَنَّ هدايتهم لا سيَّما على العموم بمَجْرَدِ إقامة الدليل نادرةٌ جِدًّا، بل مُحالٌ عادةً فلم ينظروا إليها وكانَ الجهادُ مقصودًا لا وسيلةً، كما هو ظاهرُ كلامهم وترجمته بذلك لاشتماله

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ السِّيَرِ

يَكْسِرُ السِّينَ وَفَتَحَ الْمُتَنَاءَ التَّحْتِيَّةَ اهـ. مُغْنِي. ة فؤد: (جمعُ سيرة) إلى قوله: وإن جَزَمَ في النهاية.  
ة فؤد: (وهي) أي: لغة اهـ. ع ش. ة فؤد: (والمقصودُ إلخ) عبارةُ المُغْنِي وَغَرَضُهُ مِنَ التَّرْجِمَةِ ذِكْرُ الجهادِ وأحكامه اهـ. ة فؤد: (وإن جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ بأن إلخ) وأَفَقَهُ المُغْنِي. ة فؤد: (إذ المقصودُ منه الهداية) أي: وما يتبعها من الشهادة أَمَا قَتْلُ الْكُفَّارِ فَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ اهـ. مُغْنِي. ة فؤد: (وقوله) أي: الزَّرْكَشِيُّ.  
ة فؤد: (قبولها) أي: الجزية. ة فؤد: (لأن هذا) أي: لزومُ القبول. ة فؤد: (بِمَنْ تُقْبَلُ منه) احترازٌ عن عابِدِ نَحْوِ وَثْنٍ وَأَصْحَابِ الطَّبَائِعِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا يَأْتِي فِي الْجَزْيَةِ. ة فؤد: (على أَنَّ هدايتهم) أي: الكُفَّارِ.  
ة فؤد: (نابذةٌ جدًا إلخ) هذا لا يُنَافِي قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لو أُمِّكِنْتَ كما لا يَخْفَى اهـ. سم أي: لأنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا تَقْتَضِي وجودَ المُقَدَّم، بل في تَعْبِيرِهِ بِلَوْ إشارةٌ إلى اسْتِثْنَائِهِ. ة فؤد: (فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا) إِنْ أَرَادَ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ أَوْ بِإِغْتِيَابِ الدَّلِيلِ لَمْ يَضُرَّ. ة فؤد: (وكانَ الجهادُ مقصودًا إلخ) هذا لا يَتَضَرَّعُ عَلَى المِلَاوَةِ المذكورةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْهِدَايَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِالْدَّلِيلِ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً مِنَ الْجِهَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَاعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا هَذَا الْجِهَادُ لَا يُنَافِي وَجُوبَهُ وَجُوبَ الْوَسَائِلِ كما لا يَخْفَى اهـ. سم، وقوله: كَوْنُهَا مَقْصُودَةً إِنْ لَعَلَّ أَضْلَهُ عَدَمُ كَوْنِهَا إِنْ تَمَّ سَقَطَ لَفْظُهُ عَدَمٌ مِنْ قَلَمِ التَّائِيخِ. ة فؤد: (وترجمته بذلك إلخ)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ السِّيَرِ)

ة فؤد: (نابذةٌ جدًا إلخ) هذا لا يُنَافِي قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لو أُمِّكِنْتَ كما لا يَخْفَى، وقوله: فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا إِنْ أَرَادَهُ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ أَوْ بِإِغْتِيَابِ الدَّلِيلِ لَمْ يَضُرَّ. ة فؤد: (وكانَ الجهادُ مقصودًا إلخ) هذا لا يَتَضَرَّعُ عَلَى العادةِ المذكورةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْهِدَايَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِالْدَّلِيلِ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً فِي الْجِهَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَاعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ الْمَقْصُودِ مِنْهَا هَذَا الْجِهَادُ لَا يُنَافِي وَجُوبَهُ وَجُوبَ الْوَسَائِلِ كما لا يَخْفَى.

على الجهاد، وما يَتَمَلَّقُ به المُتَلَقَّى تفصيلُ أحكامِهِ من سيرته ﷺ في غزواتِهِ. وهي سبعٌ وعشرون غزوةً قاتِلٌ في ثمانٍ منها، غيبه: بذُرٍ وأُحُدٍ والمُرَيسِيعِ والخَنْدَقِ وقُرَيْظَةَ وخَيْبَرَ وَحُتَيْنَ والطَّائِفِ، وَبَعَثَ ﷺ سَبْعًا وَأَبْعِينَ سَرِيَّةً، وهي: من مائةٍ إلى خمسمائةٍ فما زاد منسَرٌّ بئُونٍ فسمين مُهْمَلَةٌ إلى ثمانمائةٍ، فما زاد جيشٌ إلى أربعة آلاف، فما زاد جَحْفَلٌ، والخميسُ الجيشُ العظيمُ وفِرْقَةُ السَّرِيَّةِ سُمِّيَ بَنَاءً، والكنيسةُ ما اجتمع ولم ينتشرْ وكان أوَّلُ بُعْوثِهِ ﷺ على رأسِ سبعةٍ أشهرٍ في رَمَضَانَ، وذُيْلُ: في شهرِ ربيعِ الأولِ سنةً يَتَتَيْنِ من الهجرة. والأصلُ فيه الآياتُ الكثيرةُ والأحاديثُ الصَّحيحةُ الشهيرةُ، وأخذَ منها ابنُ أبي عَصْرٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ

أي: تَرَجَّمَ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْبَابَ بِالسِّيَرِ لَا بِالْجِهَادِ أَوْ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَمَا تَرَجَّمَ بِهِ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ مُتَلَقًى مِنْ سِيرِهِ ﷺ فِي غَزَوَاتِهِ اهـ. مُعْنَى ٥. قَوْلُهُ: (تَفْصِيلُ أَحْكَامِهِ) أَي: الْجِهَادِ ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ سِيرَتِهِ الْإِلَهِ) الْأَوَّلَى سِيرَهُ بِالْجَمْعِ أَي: مِنْ أَخْوَالِهِ كَمَا وَقَعَ لَهُ ﷺ فِي بَذْرِ فَإِنَّهُ قَتَلَ وَقْدَى وَمِنْ ضَرْبِ الرِّقِّ عَلَى الْبُغْضِ اهـ. بُجَيْرِيٍّ مِنَ الْعَزِيزِيِّ ٥. قَوْلُهُ: (قَاتِلٌ فِي ثَمَانٍ مِنْهَا الْإِلَهِ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي نَسَبِهِ كَمَا حَكَاهُ الْمَوْرِذِيُّ اهـ. وَكَذَا فِي ع ش عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ بِزِيَادَةِ الْفَتْحِ عَلَى أَنَّ مَكَّةَ فُتِحَتْ عَنْوَةً فِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ مَا نَصَّه فِيهِ نَظَرٌ لِمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاطِئِ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَاتِلٌ فِي غَزْوَةٍ إِلَّا فِي أُحُدٍ وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا إِلَّا أَبَاهُ بْنُ خَلْفٍ فِيهَا اهـ. إِلَّا أَنَّ يُرَادُ أَنَّ أَصْحَابَهُ قَاتَلُوا بِحُضُورِهِ فَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ الْقِتَالُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ قِتَالٌ مِنْهَا وَلَا مِنْهُمْ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَي: السَّرِيَّةُ مِنْ مِائَةٍ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ جِبَارَةُ الْقَامُوسِ مِنْ خَمْسَةِ أَتْفُسٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ أَرْبَعِمِائَةٍ اهـ. وَسَيَأْتِي فِي السِّيَرِ عَنْ الْمُعْنَى وَالرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ ٥. قَوْلُهُ: (فَمَا زَادَ مِنْهُ الْإِلَهِ) جِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْمَنْسَرُّ كَمَنْجَلِسٍ وَمِنْهُ مِنَ الْخَيْلِ مَا يَتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ أَوْ مِنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الْخَمْسِينَ أَوْ إِلَى السِّتِينَ أَوْ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى الْمِائَتَيْنِ وَقِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ تَمُرُّ قُدَّامَ اجْنِشِ الْكَثِيرِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (جَحْفَلٌ) كَجَحْفَرٍ ٥. قَوْلُهُ: (الْجَيْشُ الْعَظِيمُ) لِأَنَّهُ خَمْسُ فِرْقٍ الْمُقَدَّمَةُ وَالْقَابُ وَالْمِئْنَةُ وَالْمِنْسَرَّةُ اهـ. قَامُوسٌ ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ) أَي: مِنْ الْهَجْرَةِ فَيَكُونُ فِي السَّنَةِ الْأَوَّلَى مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَلَقَلُّهُ أَطْلَعَ عَلَى نَقْلِ وَرَوَايَةٍ وَالْأَفْظَاهِرُ السِّيَاقُ أَنَّ ذِيْلَ الشَّارِحِ سَنَةٌ يَتَتَيْنِ الْإِلَهِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ أَيْضًا ٥. قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِلَهِ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلُ الْجَمْعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَنَافِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَنَّهُ﴾ [هؤة: ٣٦] ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩] وَأَخْبَارُ كَثِيرٍ الصَّحِيحِينَ وَأَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ «لَقَنُوا أَوْ رَوْحَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْأَصْحَابِ بِتَبَا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنْ يَذْكُرُوا مُقَدَّمَةً فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ فَلَمْ تَذْكُرْ نَبْذَةً مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ فَقَوْلُ: بِمِثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَأَمْسَتْ بِهِ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ثُمَّ بَعْدَهَا قِيلَ: عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ وَقِيلَ: ابْنُ عَشْرٍ وَقِيلَ: أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ: زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ثُمَّ أَمَرَ بِتَلْبِيحِ قَوْمِهِ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ نَبْعَتِهِ، وَأَوَّلُ مَا قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْذَارِ وَالِدُعَاءِ إِلَى

الأعمال بعد الإيمان، واختاره الأذرعى وذكر أحاديث صحيحة مضمومة بذلك أولها  
 الأكثرون بحملها على مخصوص السائل أو المخاطب أو الزمن. (كان الجهاد في عهد  
 رسول الله ﷺ قبل الهجرة مثنى؛ لأن الذي أمر به ﷺ أول الأمر هو التبليغ والإنذار والصبر  
 على أذى الكفار تألفاً لهم، ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهى عنه في  
 نيف وسبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به فقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ (البقرة  
 ١٩٠) وضح عن الزهري أول آية نزلت في الإذن فيه: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾  
 (الحج ٢٩) أي: أذن لهم في القتال بدليل يُقاتلون، ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم  
 بقوله: ﴿وَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾ (النساء ١٥) الآية. ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على  
 الإطلاق بقوله ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ (النساء ٤١) ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (النساء ٣٦)،  
 وهذه هي آية التنيف، وقيل: التي قبلها، وقيل: هما إذا تقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان  
 (فرض كفاية)، لكن على التفصيل المذكور إجماعاً بالنسبة لفرضيه؛ ولأنه تعالى فاضل بين

التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم نسيخ بما في آخرها ثم نسيخ بالصلوات الخمس  
 إلى بيت المقدس ليلة الإسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب  
 وقيل: بعد النبوة بخمس أو ست وقيل: غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة  
 بستين تقريباً، وفرضت الزكاة بعد الصوم وقيل: قبله وقيل: في السنة الثانية قيل: في نصف شعبان  
 وقيل: في رجب من الهجرة حوت القبله وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء صلاة عيد الفطر  
 ثم عيد الأضحى ثم فرض الحج سنة ست (ولم يَحُجَّ ﷺ بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتَمَرَ  
 أربعاً) اهـ. وكذا في الرزوي مع شرحه إلا قوله: قد جرت إلى بعث الخ، وقوله: وفي السنة الثانية إلى  
 ثم فرض الخ. هـ. قوله: (قبل الهجرة) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله: وقيل: إلى المثنى، وكذا في المثنى  
 إلا قوله: بعد أن نهى عنه في نيف وسبعين آية الخ. هـ. قوله: (ثم بعدها أذن الله تعالى الخ) عبارة المثنى  
 ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاثة عشرة سنة من مبعثه في يوم الإثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فأقام  
 بها عشرًا بالإجماع ثم أمر به إذا ابتدأوا به الخ. هـ. قوله: (في نيف وسبعين الخ) متعلق بنهى اهـ. ع ش.  
 هـ. قوله: (في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تهاقدوا على  
 عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوي اهـ. ع ش. هـ. قوله: (على الإطلاق) أي: من غير تقييد  
 بشرط ولا زمان مثنى وأسنى. هـ. قوله: (وهذه) أي: آية ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (النساء ٣٦) الخ، وقوله:  
 وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ (النساء ٤١) ع ش. هـ. قوله: (على التفصيل  
 المذكور) أي: بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الخ سم ورشدي أي: من الأحوال الثلاثة.  
 هـ. قوله: (إجماعاً الخ) عبارة المثنى أما كونه فرضاً قبال إجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى ﴿لَا

هـ. قوله: (لكن على التفصيل المذكور) أي: بقوله السابق ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين الخ.

المُجاهدين والقاعدين، ووعد كلاً الحُسنى بقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾ (النساء: ١٥٠) الآية، والمعاصي لا يُوعَدُ بها ولا يُفَاعَلُ بين مَجُورٍ ومَأْزُورٍ.

(تنبيه) ما حُمِلَتْ عليه إطلاقه هو الوجه الذي دُلَّ عليه التَّغْلُّ، وأما ما اقتضاه صَنِيعُ شَيْخِنَا فِي شرحِ مَنَهْجِهِ أَنَّهُ مِنْ حِينَ الْهَجْرَةِ كَانَ يَجِبُ كُلُّ سَنَةٍ فَبِعِدَّةٍ مُخَالِفَةٍ لِكَلَامِهِمْ، (وقيل: فرضٌ عَيْنٍ) لقوله تعالى ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُمْرَأُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (التوبة: ٣٩)، والقاعِدُونَ فِي الْآيَةِ كَانُوا حُرَّاسًا، وَرَدُّوهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَعْدَ لِمَنْ عَيْنُهُ ﷺ لِتَعْمِينَ الْإِجَابَةِ حِينَئِذٍ أَوْ عِنْدَ قَلْبِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِأَنَّهُ لَوْ تَعَيَّنَ مُطْلَقًا لَتَعَطَّلَ الْمَعَاشُ (وأما بعده فَلِلْكَفَّارِ الْحَرَبِيِّينَ) (حالانِ أَحَدُهُمَا يَكُونُونَ) أَيِ كَوْنِهِمْ (بِبِلَادِهِمْ) مُسْتَقَرِّينَ فِيهَا غَيْرَ قَاصِدِينَ شَيْقًا (لِ) الْجِهَادِ حِينَئِذٍ (فَرْضُ) كِفَايَةٍ إِجْمَاعًا، كَمَا تَقْلَهُ الْقَاضِي عَدُ الْوَهَابِ وَيَحْصُلُ إِثْمًا بِتَشْحِينِ الثُّغُورِ، وَهِيَ مَحَالُ الْخَوْفِ الَّتِي تَلِي بِلَادَهُمْ بِمُكَافِقِينَ لَهُمْ، لَوْ قَصَدُوهُمَا مَعَ إِحْكَامِ الْحُصُونِ وَالْخَنَادِقِ، وَتَقْلِيدُ ذَلِكَ لِلْأَمْرَاءِ الْمُؤْتَمَنِينَ الْمَشْهُورِينَ بِاشْتِجَاعَةِ وَالتَّضَمُّعِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا بَانَ بِدُخُلِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ بِشَرْطِهِ دَارَهُمْ بِالْمُجُوشِ لِقِتَالِهِمْ. وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ بَغْثُهَا فِي جَمِيعِ نَوَاحِي بِلَادِهِمْ

يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾ (النساء: ١٥٠) إلخ. هـ. فُود: (١٠) حُمِلَتْ عَلَيْهِ) أَيِ: مِنْ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. هـ. فُود: (وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ شَيْخِنَا) إلخ) صَدَرَ فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ بِالْإِطْلَاقِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْآخِرِ التَّفْصِيلَ فَيَتَرَدَّدُ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَيَسْقُطُ اخْتِرَاعُهُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فُود: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَا صَرَّحَ فِي الْتَهَامَةِ. هـ. فُود: (وَالْقَاعِدُونَ) إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَائِلُهُ قَالَ: كَانَ الْقَاعِدُونَ حُرَّاسًا لِلْمَدِينَةِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ اهـ. هـ. فُود: (وَرَدُّوهُ بِأَنَّ ذَلِكَ) الْوَعْدَ لِمَنْ عَيْنُهُ ﷺ وَقَالَ السُّهْلِيُّ: كَانَ فَرْضُ عَيْنٍ عَلَى الْأَنْصَارِ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ بَاتِمُوا عَلَيْهِ قَا، شَاعِرُهُمْ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَاتِمُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا  
وَقَدْ يَكُونُ الْجِهَادُ فِي عَهْدِهِ ﷺ فَرْضَ نَيْنٍ بِأَنَّهُ أَحَاطَ عَدُوًّا بِالْمُسْلِمِينَ كَالْأَخْزَابِ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ تَحَرَّوْا حَوْلَ الْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ مُقْتَضٍ لِتَعْيِينِ جِهَادِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ فَصَارَ لَهُمْ حَالَانِ خِلَافٌ مَا يَوْهَمُهُ قَوْلُهُ: أَيِ: الْمُصَنِّفِ وَأَمَّا بَعْدُ إلخ اهـ. مُغْنِي. هـ. وَد: (مُسْتَقَرِّينَ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَا صَرَّحَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: الْمُؤْتَمَنِينَ إِلَى وَأَمَّا بَانَ، وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ، وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ إِلَى، وَأَقْلَهُ ثُمَّ قَالَ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَحَلَّهُ فِي الْغَزْوِ أَمَّا حِرَاسَةُ حُصُونِ الْمُسْلِمِينَ حُتَيْبَةُ قُورًا اهـ. هـ. فُود: (وَأَمَّا بَانَ بِدُخُلِ الْإِمَامِ) إلخ) ظَاهِرُهُ سَقُوطُ الْفَرْضِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ تَشْحِينِ الثُّغُورِ وَدُخُولِ الْإِمَامِ إلخ قَالَ م ر: وَهُوَ الْمَذْهَبُ لَكِنَّ الشُّهَابَ الْبُرْلُسِيَّ رَدَّ ذَلِكَ، وَلَهُ فِيهِ تَضَمُّعٌ، أَقَامَ فِيهِ الْبِرَاهِمِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ وَحَرَضَهُ عَلَى جَمْعِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ مِنْ مَشَائِخِهِ وَغَيْرِهِمْ فَوَافَقُوا عَلَى ذَلِكَ ع ش وَرُشَيْدِي وَسَيَّاتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ. هـ. فُود: (أَوْ نَائِبِهِ بِشَرْطِهِ) لَمَلَهُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ أَيْضًا: وَتَقْلِيدُ ذَلِكَ لِلْأَمْرَاءِ الْمُؤْتَمَنِينَ إلخ اهـ. ع ش وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي فِي آخِرِ السَّوَادَةِ وَشَرْطُهُ إلخ فَيَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الْإِمَامِ أَيْضًا.

ووجب، وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل، هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم؛ لأنه محمول عليه وصريحه الاكتفاء بالأول وحده، وتوزع فيه بأنه يؤدّي إلى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل إجماعاً، ويؤدّي بأن الثغور إذا شجّحت كما ذكر كان في ذلك إخماد لشوكهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشيء منّا، ولا يلزم عليه ما ذكر لما يأتي أنه إذا احتيج إلى قتالهم أكثر من مرة ووجب، فكذا إذا اكتفينا هنا بتحصين الثغور واحتيج لقتالهم ووجب، وأما ادعاء إيجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحصين الثغور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه إنما يفتجه حيث لا غدر في تركه مرة في السنة، ثم رأيت عبارة شرح المهدب وعبارة الأذرع في باب الإحصار صريحتين في الوجوب كل سنة مرة مطلقاً، زاد الأول إلا أن تدعو حاجة إلى التأخير أكثر من سنة، والثاني أن ذلك متفق عليه. ومما يؤيد ذلك قول الأصوليين الجهاد دعوة قهرية فتجب إقامته بحسب الإمكان حتى لا يبقى إلا مسلم أو مسالم، ولا يختص بمرة في السنة ولا يقطّل إذا أمكنت الزيادة وهو ضعيف، وإن اختاره الإمام ثم وجه الأول بأن تجهيز الجيوش لا يتأتى غالباً في السنة أكثر من مرة، ومحل الخلاف إذا لم تدع الحاجة إلى أكثر من مرة وإلا ووجب، وشرطه كالمرة أن لا يكون بنا ضعف أو

• فؤد: (هذا) أي: قوله: ويحصل إما بتشحيث الثغور إلخ. • فؤد: (وصريخه) أي: هذا أو ما صرح إلخ والمآل واحد. • فؤد: (بالأول) أي: بتشحيث الثغور. • فؤد: (لا يلزم عليه) أي: على الإكتفاء بالأول ما ذكر أي: عدم وجوب القتال على الدوام. • فؤد: (وإن أفهمته عبارات إلخ) هذا الذي أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الأصحاب كما بيته شئنا الشهاب البرلسي على وجوه لا يبقى لإعاقلة غدر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرّضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بأن ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل اه. سم. • فؤد: (مطلقاً) أي: وإن حصن الثغور. • فؤد: (زاد الأول) أي: شرح المهدب، وقوله: والثاني أي: وزاد الأذرع. • فؤد: (إن ذلك) أي: الوجوب كل سنة مرة مطلقاً. • فؤد: (ومما يؤيد ذلك) أي: الإدعاء المذكور. • فؤد: (وهو ضعيف) أي: قول الأصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة عند الإمكان. • فؤد: (ثم وجه) أي: الإمام الأول أي: الوجوب في كل سنة مرة مع التحصين. • فؤد: (ومحل الخلاف) إلى المتن في النهاية. • فؤد: (ومحل الخلاف) أي: في قدر الواجب في كل سنة.

• فؤد: (وإن أفهمته عبارات إلخ) هذا الذي أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الأصحاب كما بيته شئنا الشهاب البرلسي على وجوه لا يبقى لإعاقلة غدر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرّضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بأن ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل.



نحوه كزجاء إسلامهم، ولا آخر حميد، ويمن أن يُبدأ بقتال من يلونا إلا أن يكون الخوف من غيرهم أكثر فتجب البداءة بهم، وأن يُكثِر ما استطاع ويثاب على الكل ثواب فرض الكفاية، وحكم فرض الكفاية الذي هو مُهمُّ يُفصد حصوله من غير نظير بالذات لفاعله، أنه (إذا فعله من فهم كفاية) وإن لم يكرهوا من أهل فرضه كذوي صبا أو مجنون أو أئمة إلا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر بها، (سقط الحرج) عنه إن كان من أهله و (عن الباقي) رخصة وتخفيفا عليهم؛ ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو علي عن المحققين وأقر في الرواية الإمام عليه، وأفهم السقوط أنه يُخاطب به الكل وهو الأصح، وأنه إذا تركه الكل أئمة أهل فرضه كلهم، وإن جهلوا أي وقد قصروا في جهلهم به أخذنا من قولهم: لتقصيرهم كما لو أخر تجهيز ميث بقراءة أي: ممن تقضي العادة بتمهيد، فإنه يائس وإن جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شأن فروض الكفاية مهِمًا

قوله: (ولا آخر) أي: وجوباً اهـ. ع ش. قوله: (وحكم فرض الكفاية) إلى قوله: ومن ثم في النهاية لا قوله: إلا في مسائل إلى المتن. قوله: (الذي إلخ) صفة كائفة لإماهة فرض الكفاية. قوله: (بفصد حصوله إلخ) أي: بفصد حصوله في الخلقة فلا يُنظر إلى فاعله إلا بالتبع للفاعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين فإنه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أو من عين مخصوصة كالتي في الصلاة. فيما فرض عليه دون أمته ولم يقيد قصد الحصول بالجزم احترازاً عن سعة الكفاية؛ لأن الفرض تميز فرض الكفاية عن فرض العين، وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للمحلي. قوله: (وإن لم يكونوا) إلى قوله: إلا في مسائل في المتن. قوله: (من أهل فرضه) الأولى من أهله. قوله: (ومن ثم كان القائم به أفضل إلخ) وفاقاً للأستى وخلافاً للمحلي والمثني والنهاية عبارته نعم القائم بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافاً لما نقل عن المحققين وإن أقره المصنف في الروضة اهـ. وعبارة المثمن، والمُعتمد أن فرض العين أفضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع اهـ. قوله: (وأفهم السقوط) إلى قوله: أخذنا في النهاية والمثني.

قوله: (السقوط) أي: عن الباقي. اهـ. قوله: (يُخاطب به الكل) أي: كل من أهل الفرض. قوله: (إذا تركه الكل) أي: كل من أهل الفرض وغيرهم أخذنا مما مر آخفاً. قوله: (أئمة أهل فرضه إلخ) عبارة المثني أئمة كل من لا عُذر له من الأغذار لآتي بيانها اهـ. قوله: (كما لو تأخر إلخ) راجع إلى قوله: وأنه إذا تركه الكل أئمة أهل فرضه كلهم إلخ، يُحتمل إلى خصوص قوله أي: وقد قصروا إلخ.

قوله: (ولما كان) إلى قوله: وأما من استراب في المثني لا قوله: ولا يحصل إلى قال الإمام: وإلى قوله: وعليه حمل الخبر الحسن في النهاية لا قوله: وربما إلى قائما، وقوله: وأما إلى فقال: وقوله:

قوله: (ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين إلخ) نعم القائم بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافاً لما نقله عن المحققين، وإن أقره المصنف في الروضة م ر.

لِكَثْرَتِهَا وَخَفَائِهَا ذَكَرَ مِنْهَا جُمْلَةً فِي أَبْوَابِهَا ثُمَّ اسْتَطَرَدَ هُنَا جُمْلَةً أُخْرَى مِنْهُ فَقَالَ: (وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ) الْعَلَمِيَّةِ وَالْبِرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ فِي الدِّينِ عَلَى إِبْطَالِ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصَّنَافِتِ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَالثَّبُوتِ وَصِدْقِ الرُّسُلِ وَمَا أُرْسِلُوا بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ. (وَحُلَّ الْمُشْكِلَاتِ فِي الدِّينِ) لِتَنْدِفِغِ الشُّبُهَاتِ وَتَصْفُؤِ الْاِعْتِقَادَاتِ عَنْ تَمْوِيهَاتِ الْمُبْتَدِعِينَ وَمُقْضَلَاتِ الْمُلْحِدِينَ وَلَا يَحْصُلُ كَمَالُ ذَلِكَ إِلَّا بِاتِّقَانِ قَوَائِدِ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمُتَّبِعَةِ عَلَى الْحَكَمِيَّاتِ وَالْإِلَهِيَّاتِ؛ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْإِمَامُ لَوْ بَقِيَ النَّاسُ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي صَفْوَةِ الْإِسْلَامِ لَمَا أَوْجَبْنَا التَّشَاغُلَ بِهِ، وَرُبَّمَا نَهَيْتُنَا عَنْهُ أَيْ: كَمَا جَاءَ عَنِ الْأَيْمَةِ كَالشَّافِعِيِّ، بَلْ جَعَلَهُ أَقْبَحَ مِمَّا عَدَا الشُّرُوكَ، فَأَمَّا الْآنَ وَقَدْ نَارَتْ الْبِدْعُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِهَا تَلْتَطِمْ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْدَادِ مَا يُدْعَى بِهِ إِلَى الْمَلِكِ الْحَقِّ وَتَحِلُّ بِهِ الشُّبُهَةُ، فَصَارَ الْاِشْتِغَالُ بِهَادِلَةً

خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ كَلَامُ شَارِحٍ، وَقَوْلُهُ: وَلَاتِنَا إِلَى قَوْلِهِ: وَبَحَثَ. □ فَوَدَّ: (جُمْلَةً فِي أَبْوَابِهَا) جِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي الْجَنَائِزِ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ وَفِي اللَّقِيطِ الْبِقَاطُ الْمُنْبُوذُ وَذَكَرَ هُنَا الْجِهَادَ ثُمَّ اسْتَطَرَدَ إِلَى ذِكْرِ غَيْرِهِ فَقَالَ اه. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ) فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الضَّرُورِيُّ قَدْ يُقَامُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ سَمَ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ يَكُونُ الضَّرُورِيُّ بِالنَّسْبَةِ لِمَعْضٍ غَيْرِ ضَرُورِيِّ بِالنَّسْبَةِ لِأَخَرٍ وَقَدْ يُقَامُ عَلَى الضَّرُورِيِّ مُتَّبِعُهُ لِإِزَالَةِ خَفَائِهِ فِيهِ، وَالْمُتَّبِعُ بِصُورَةِ الدَّلِيلِ وَإِنْ لَمْ يَسْمُ دَلِيلًا حَقِيقَةً وَلَا يَضُرُّ عَدَمَ تَسْمِيَّتِهِ دَلِيلًا حَقِيقَةً بِالنَّسْبَةِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ إِذِ الْقِيَامُ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ اه. سَيِّدُ عَمَرَ.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (وَحُلَّ الْمُشْكِلَاتِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُشْكِلَ الْأَمْرَ الَّذِي يَخْفَى إِفْرَاكُهُ لِدِقَّتِهِ، وَالشُّبُهَةُ الْأَمْرُ الْبَاطِلُ الَّذِي يَشْتَبِهُ بِالْحَقِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحُجِّ غَيْرُ حُلِّ الْمُشْكِلَاتِ، وَقَدْ يَقْدِرُ عَلَى الْأَوَّلِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّانِي سَمَ عَلَى الْمُنْتَهَجِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَتَضَفُّو) أَيْ: تَخْلُصُ، وَقَوْلُهُ: وَمُقْضَلَاتُ الْخِ أَيْ: مُشْكِلَاتُ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا ذَلِكَ) أَيْ: الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ وَحُلِّ الْمُشْكِلَاتِ.

□ فَوَدَّ: (وَالْإِلَهِيَّاتِ) مِنْ عَطْفِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخِ) جِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُتَرَجِّعُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ فَلَيْسَ بِفَرْصٍ غَيْرِ وَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَشْتَغِلُونَ بِهِ قَالَ الْإِمَامُ الْخِ. □ فَوَدَّ: (فِي صَفْوَةِ الْإِسْلَامِ) أَيْ: فِي التَّوَرَاتِ الْوَحْيِ الَّتِي كَانَتْ حَاصِلَةً فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْاِشْتِغَالِ بِمَا يُفْسِدُ قُلُوبَهُمْ وَأَخْوَالَهُمْ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ: بِعِلْمِ الْكَلَامِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ: كَمَا جَاءَ عَنِ الْأَيْمَةِ الْخِ) جِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْاِشْتِغَالِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ مَخْمُولٌ عَلَى التَّوَعُّلِ فِيهِ، وَأَمَّا تَعَلُّمُ عِلْمِ الْفَلَسَفَةِ وَالشُّغْبَذَةِ وَالتَّجْجِيمِ وَالزَّمَلِ وَعِلُومِ الطَّبَائِعِيِّنَ وَالشُّغْرِ فَحَرَامٌ وَتَعَلُّمُ الشُّغْرِ مُبَاحٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُخْفٌ أَوْ حُتٌّ عَلَى شَرٍّ وَإِنْ حُتَّ عَلَى التَّغَزُّلِ وَالْبَطَالَةِ كُرْهٌ اه.

□ فَوَدَّ: (بَلْ جَعَلَهُ) أَيْ: جَعَلَ الشَّافِعِيُّ الْاِشْتِغَالَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (تَلْتَطِمْ) حَالٌ مِنْ

□ فَوَدَّ: (الضَّرُورِيَّةِ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّجِ وَالْبِرَاهِينِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الضَّرُورِيُّ قَدْ يُقَامُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

المحمول وجِلَّ الشبهة من فروض الكيفيات، وأما من استراب في أصل من أصول الاعتقاد فيلزمه الشك في إزالته حتى تستقيم عقيدته اهـ. وأقره في الروضة وتبعه الغزالي فقال: الحق أنه لا يُطلق دُئمه ولا مذخه فيه منفه: ومضرة، فباعتبار منفته وقت الانتفاع خللاً أو مندوب أو واجب، وباعتبار مضرته وقت الإضرار حرام. ويجب على من لم يُرزق قلباً سليماً أن يتعلم أذوية أمراض القلب من كثير وعجب ورهاب ونحوها، كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب. (و) القيام (بعلوم الشرع كتفسير وحديث والفروع) الفقهية زائداً على ما لا بُدَّ منه، (بحيث يصلح للقضاء) والإفتاء بأن يكون مجتهداً طلقاً وما يتوقف عليه ذلك من علوم العربية وأصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه في الموارث والإقارات والوصايا وغير ذلك مما يأتي في باب القضاء، فتجب الإحاطة بذلك كاه ليشدة الحاجة إلى ذلك، وبما تقرّر عليم أن بحيث إلخ متعلق بعلوم خلافاً لما يوجهه كلام شارح، وتعريف الفروع للفتن؛ أو لأنها لم تستهزئ مراداً بها

ضمير تركها وفي القاموس التعلّمت لأنماج ضرب بعضها بعضاً اهـ. فؤد: (انتهى) أي: كلام الإمام. فؤد: (وتبعه) أي: الإمام. فؤد: (دُئمه إلخ) أي: علم الكلام اهـ. ع ش. فؤد: (خلال) أي: مباح. فؤد: (ويجب) إلى قوله: وبما قرّر في المصنف إلخ قوله: بأن يكون مجتهداً مطلقاً. فؤد: (أن يتعلم أذوية أمراض القلب إلخ) وقد بيّن في إحياء علوم الدين بما لا مزيد عليه فليراجع من أراد، وقوله: من كثير إلخ بيان لأعراض القلب اهـ. ع ش. فؤد: (زائد إلخ) سيذكر مختارزه بقوله: أما ما يحتاج إليه إلخ. فؤد: (بأن يكون مجتهداً إلخ) ويأتي أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو تلبية سنة فلا يشترط في هذه الأزمية. فؤد: (وما يتوقف إلخ) عطف على علوم الشرع، وقوله: ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع. فؤد: (من علوم العربية) بيان لما الموصولة. فؤد: (وهير ذلك إلخ) عبارة المصنف وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج إليه لمعالجة الأبدان والحساب المحتاج إليه لقسمة الموارث والوصايا والمعاملات وأصول الفقه والنحو واللغة والتصرف وأسماء الزواجر والجرم والحدود واختلاف العلماء وأما فهم اهـ. فؤد: (بذلك كله إلخ) أي: بما يتوقف عليه ذلك اهـ. رشيد: فؤد: (وبما تقرّر) أي: من قوله: وما يتوقف عليه إلخ. فؤد: (خلافاً لما يوجهه كلام شارح) وهو الجلال المحلي جعله متعلقاً بالفروع خاصة وصورة سم وأطال في توجيهه بما يعرف بمراجع اهـ. رشيد: وأقره المصنف عبارة قال الشارح: وعرف أي: المصنف الفروع أي: بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده، وهو قوله: بحيث يصلح للقضاء؛ لئلا يتوهم عوده لما قبله أيضاً اهـ.

فؤد: (خلافاً لما يوجهه كلام شارح) تعريف الفروع للفتن إلخ) قال المحقق المحلي وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اهـ. وعبارة لزوجة كاضليها مضرة بما قاله حيث عبر بقوله: وأما فرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية ويدخل في ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية

الفقهيات لا مع التعريف دون سابقيتها. وبحث الفخر الرازي أنه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والتخو إلا بمعرفة جمع يتلغون حد التواتر، وعلمه بأن القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل الوثوق بقولهم فيما سبيله القطع ويؤد بأن كتبها متواترة وتواتر الكتب متحد به كما صرحوا به فينبغي حصول فرضيهما بمعرفة الأحاد كما اقتضاه إطلاقهم لتمكنهم من إثبات ما نوزع فيه من تلك الأصول بالقطع المستند لما في كتب ذلك الفن، ولا يكفي في إقليم مفت وقاض واحد لفسر مراحته، بل لا بد من تعددهما

• قوله: (ويؤد بأن كتبها متواترة إلخ) نظر فيه سم راجعه. • قوله: (ولا يكفي في إقليم) إلى قوله: وعليه

ومنها أن ينتهي في معرفة الأحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء. اهـ. وهو قرينة واضحة على إرادة توجيه المحقق للتعريف، وله أن يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بأن كلاً من العلوم الثلاثة فرض كفاية في نفسه مع قطع النظر عن توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى إن معنى قوله: القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه، وحيث فلا يسوغ تعلق الحثية المذكورة بالجميع؛ لأن القدر المؤدي للفرض من كل من التفسير والحديث ليس مضبوطاً بها، بل لا يتأتى ضبطها؛ لأن كلاً منهما في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحثية كما لا يخفى، والقدر الذي يتوقف عليه تلك الحثية منها ليس هو القدر المؤدي لفرضيهما؛ لأنه يكفي في حصولها أن يكون عنده من الأصول الصحيحة الجامعة من كتب أحاديث الأحكام أصلاً فأكثراً وأن يعرف آيات الأحكام فقط، ومعلوم أن مجرد وجود أصل فأكثراً عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك اتضح لك ما قاله المحقق المحلي وعلمت ما في كلام الشارح فتأمل، والحاصل أن القدر الذي يحصل به تلك الحثية لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث، والقدر المحصل لهما لا يتوقف على تلك الحثية فتأمل ذلك لتعلم أن ما ذكره الشارح بمغزل بعيد عن الصواب. وأن ما ذكره المحقق المحلي مما لا يمكن خلافه عند أولي الأبواب. • قوله: (إلا بمعرفة جمع يتلغون حد التواتر) قد يقال: بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يتلغون ذلك، والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع مسائل اللغة والتخو فليتأمل. • قوله: (ويؤد بأن كتبها متواترة إلخ) قد يقال: إن أريد تواتر كتبها من مصنفها إلتنا لم يؤد أو تواتر ما فيها عن العرب بأن كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلاً بلغ حد التواتر عن جمع من العرب كذلك، فإن هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كلياً لظهور أنه في كثير منها ليس كذلك، فهذا الرد كما ترى ثم إن أجيب عن البحث بأن تواتر القرآن عن النبي ﷺ مغي عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه وعرضته عن الخلل فيه فإن فرض عدم تواتر بعض كفياته لم يحتج فيها لتواتر اللغة، ورد عليه أن تواتر القرآن إنما يعلم منه أنه لا خلل فيه، وأما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدأ من غيره، وهكذا مع توقف المعنى على ذلك التمييز فلا يعلم من تواتره إلا أن يقال: المعنى ظني فيكفي معرفته بالأحاد.

بحيث لا يزيد ما بين كل مُفتتين على مسافة القصر وقاضيين على مسافة العلوى لكثرة الخصومات، أما ما يحتاج إليه في فرض عيني أو في فعل آخر أراد مباشرته ولو بوكيله، فتعلم ظواهر أحكامه غير النادرة فرض عيني، وعليه حُمل الخبر الحسن: «التفقه في الدين حق على كل مسلم»، ونقل ابن الصلاح عن إفرأوي أنه تحرّم الإقامة ببلد لا مفتي به وفيه نظر وقضية ما مر من اعتبار مسافة القصر بين كل مُفتتين أن الحرمة خاصة ببلد بينه وبين المفتي أكثر من مسافة القصر وبسليم عموميه ينبغي. والحرمة بأن يكون بالبلد من يعرف الأحكام الظاهرة غير النادرة؛ لما تقرر أنها التي يُحب نعلّمها عينا بفرض الاحتياج إليها، ويجب الحاكم وجوباً أهل كل بلد تروكوا تعلم ذلك عليه، إل الماورددي وغيره: وإنما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقاً، لكن لا يسقط به؛ إذ لا ثقل فتواه ويسقط بالعبد والمرأة على أحد وجهين وإن لم يدخلها هـ. ووقع في الروضة عنه ما يقتضي

حُمل في المفتي إلا قوله: ولو بوكيله. هـ. فود: (لا يزيد ما بين كل مُفتتين على مسافة القصر) أي: إن لا يحتاج إلى قطعها هـ. مفتي. هـ. فود: (لثورة الخصومات) أي: وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين هـ. مفتي. هـ. فود: (أما ما يحتاج إليه إلخ عبارة المفتي والروض مع شرحه ويتمين من ظواهر المعلوم لا دقائقها ما يحتاج إليه لإقامة فرائض الدين، كإركان الصلاة والصيام وشروطهما، وإنما يجب تعلّمه بعد الوجوب، وكذا قبله إذا لم يتمكن من تعلّمه بعد دخول الوقت مع الفعل وإركان الحج وشروطه وتعلّمها على التراخي كالحج كالزكاة ن ملك مالا، ولو كان هناك ساع وأحكام البيع والقرض إن أراد أن يبيع ويتاجر فيتعين على من يربى. بيع الخبز أن يعلم أنه لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بذيقه وعلى من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع دزهم بدينارين ونحو ذلك، وأما أصول العقائد، فالإختفاء المستقيم مع التصحيح على هـ. ورد به الكتاب والسنة ففرض عيني هـ. فود: (ولو بوكيله) يتبيح الإختفاء بمعرفة الوكيل المباير لذلك الفعل سم. هـ. فود: (يتبيح زوال الحرمة إلخ) ولو لم يُفت المفتي، وهناك من يفتي وهو عدل لم يأنم فلا يلزمه الإفتاء قال في الروضة: ويتبيح أن يكون المعلم كذلك هـ. مفتي. هـ. فود: (اتها) أي: الأحكام الظاهرة إلخ. هـ. فود: (عليه) أي: التعليم والجار متعلق بيجب. هـ. فود: (وإنما يتوجه) إلى قوله: «يقوله في المفتي إلا قوله: ووقع إلى، وأوجههما إلى قوله: فحيث في النهاية إلا قوله: ووقع إلى وأوجههما وقوله: ما قدّمناه في المحطبة. هـ. فود: (مكفي) أي: قادر على الإنقطاع بأن يكون له كفاية هـ. مفتي. هـ. فود: (لا يسقط) أي: فرض الفتوى به أي: بالفاسق. هـ. فود: (ويسقط بالعبد والمرأة إلخ) لأنهما أهل للفتوى دون القضاء. هـ. مفتي. هـ. فود: (وإن لم يدخلها) أي في الفرض. هـ. سم. هـ. فود: (هـ) أي الماورددي.

هـ. فود: (ولو بوكيله) يتبيح الإختفاء بمعرفة الوكيل المباير لذلك الفعل. هـ. فود: (وإن لم يدخلها) أي: في الفرض.

خلاف ما ذكر في مسألة الوجهين وأوجههما ما ذكر من الشقوط وبقوله: غير تليد مع قول المصنف كابن الصلاح: أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة، يُعلم أنه لا إثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض، وهو بلوغ درجة الاجتهاد المطلق؛ لأن الناس كلهم صاروا بلداء بالنسبة إليها قبل الفروع إن عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكروه أو على علوم اقتضى أنه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اهـ. ويؤيده ما قدّمناه في الخطبة أن علوم الشرع قد يراد بها تلك الثلاثة فقط، وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها، وقد يراد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع أخر منها هذا؛ لما صرحوا به أن الكل فرض كفاية، فحينئذ هو معطوف على تفسير، ولا فساد فيه خلافاً لمن وهم فيه، ثم رأيت شارحاً أشار لشيء من ذلك (و) منها إجماعاً على قدير أمين على نفسه وعرضه وماله وإن قل كما شمله كلامهم، بل وعرضه أخذاً من جفيلهم إياه غدراً في الجمعة مع كونها فرض عين إلا أن يفرق بأن لها شبهة بديل وهو الظاهر، وإن كانت صلاة مستقلة على حيالها، ثم رأيت بعضهم جزم بأن العرض كالمال وعلى غيره بأن لم يخف مفسدة عليه أكثر من مفسدة المنكر الواقع،

فرد: (وأوجههما إلخ) كذا في النهاية والمغني كما مرّ التثنية إليه. فرد: (بالنسبة إليها) أي إلى درجة الاجتهاد المطلق وإن كانوا مجتهدين في المذهب والفنوى بل هذان أيضاً عزاً بل عدماً من زمن طويل. اهـ. إنداد. فرد: (ويؤيده إلخ) عبارة النهاية ويوجب عنه بصحة ذلك على كل منهما أما: الأول فتكون الكاف استقصائية أي أو باختيار الأفراد الذنوية وأما: الثاني؛ فلاته من عطف الخاص على العام ائتماً بشأنه وقد يقال علوم الشرع قد يراد بها إلخ. فرد: (على قدير) إلى قوله كما في الروضة في النهاية إلا قوله أخذاً إلى وعلى غيره وقوله: بأن لم يغلب على ظنه شيء من ذلك. فرد: (وعلى قدير إلخ) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قدير من رجل وامرأة حر وعبد وللصبي ذلك ويثاب عليه إلا أنه لا يجب عليه اهـ. مغني. فرد: (وإن قل) أي كذبهم. اهـ. ع. ش. فرد: (إنه) أي الخوف على العرض. فرد: (وإن كانت) أي الجمعة. فرد: (وعلى غيره) إلى قوله ويخرم كذا في المغني والروض وشرح المنهج. فرد: (وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه إلخ أي ومن على نفسه وعرضه وماله وعرض غيره. فرد: (عليه) أي الغير. فرد: (أكثر من مفسدة المنكر إلخ) يشمل أربع صور الأقل بالنسبة إليه أي المرتكب وإلى غيره والمساوي بالنسبة إليهما وهو واضح بالنسبة للأولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية أما: بالنسبة إلى المساوي في المرتكب فأي فائدة له وهل هو إلا تزجيح بغير مرجح؟ وأما في الأخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى إضرار بآخر ولو كانت

فرد: (فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد إلخ) يجاب بأن الكاف استقصائية أو باختيار الأفراد الذنوية، وبأنه معطوف على علوم ولا فساد؛ لأن غايته أنه من عطف الخاص على العام ليكتفى بإظهار ميزتها والإهتمام بشدة الحاجة إليها ومثل ذلك في غاية الحسن.



ويحرّم مع الخوف على الغير ويُسَنُّ مع الخوف على النفس، والنهي عن الإلقاء باليد إلى التهلكة مخصوص بغير الجهاد ونحوه كمنكره على فعل حرام غير زنا وقتل ولو فعل مُكْفِرًا وأمين أيضًا أن المنكر عليه لا يقطع نَفْتَهُ وهو محتاج إليها، ولا يزيد عُنَادًا ولا يمتثل لما هو أفحش منه بأن لم يغلب على ظنه شبهة من ذلك، وإن ظن أنه لا يمتثل كما في الروضة وإن

مفسدته أقل ومن جُنْدِلَةُ الْمُقَرَّرِ أَنْ الصَّرَ لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان المزال مُتَمَحِّصًا لِحَقِّ اللَّهِ تعالى فكيف ينسى في إزالته بحصول ضرر فيه حق للعبد وحق لله أيضًا فإنه لازم له. اهـ. سيّد عُمَرُ وقد يقال فَرَقَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِ وَالْمُرْتَكِبِ. هـ. فَوُد: (وَيَعْمُرُ مع الخوف على الغير) أي مع خوف المفسدة المذكورة وقياس هذا أن مَنْ طَلَبَ الشَّادَةَ وَعَلِمَ أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَى شَهَادَتِهِ أَهْظَمَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ بِسَبَبِ الْمَغْصِيَةِ حَرَمٍ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ. اهـ. ع ش قول بل ما ذكره من الأفراد لما مرَّ عَنْ السَّيِّدِ عَمَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْغَيْرِ مَا يَشْمَلُ الْمُرْتَكِبَ. هـ. فَوُد: (وَيُسَنُّ مع الخوف على النفس) مَفْهُومُهُ إِخْرَاجُ الْمَالِ فَلْيُرَاجَعْ قَالَ ع ش وَأَقُولُ الْمَالُ مَعْلُومٌ مِنَ النَّفْسِ بِالْأَلُوِّ بَلِ الْمُرَادُ بِالنَّفْسِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْمَصْرُوفَ وَالْمَالِ وَالْعِزَّضَ.

هـ. فَوُد: (وَالنَّهْيُ الْإِخ) جَوَابُ سُؤَالِ نَشْأَةِ مَا قَبِيلَهُ. هـ. فَوُد: (كَمَنْكَرُهُ الْإِخ) مِثَالُ لَغَيْرِ الْجِهَادِ الْإِخ. هـ. فَوُد: (لَا يَقْطَعُ نَفْتَهُ) أَي كُلاً أَوْ بَعْضًا وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُخْتِاجٌ إِلَيْهَا أَي وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ. اهـ. ع ش. هـ. فَوُد: (وَلَا يَزِيدُ) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ إِلَى وَإِنْ ازْتَكَبَ.

هـ. فَوُد: (وَلَا يَزِيدُ الْإِخ) أَي الْمُرْتَكِبُ أَلَمْ يَكْرَ عَلَيْهِ فِيمَا هُوَ فِيهِ عِنَادًا. اهـ. مُعْنِي. هـ. فَوُد: (لِمَا هُوَ أَفْحَشُ الْإِخ) خَرَجَ الدُّوْنُ وَالْمُسَاوِي لَكِنْ لَا يَتَعَدَّى عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الْمُسَاوِي إِذْ لَا فَايْدَةُ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ فَرَقَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِ وَالْمُتَطَهِّرِ كَمَا مَرَّ. هـ. فَوُد: (بِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ الْإِخ) رَاجِعُ قَوْلُهُ وَأَخْسَنَهُ أَيْضًا الْإِخ. هـ. فَوُد: (بِمَنْ ذَلِكَ) أَي قَطَعَ التَّقِيَّةَ وَزِيَادَةَ الْعِنَادِ وَالْإِنْتِقَالَ لِلْأَنْحَسِ. هـ. فَوُد: (وَأَنْ ظَنَّ الْإِخ) غَايَةُ فِي قَوْلِهِ عَلَى قَائِدِ الْإِخ عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَسْمُومٌ الْقَوْلِ بَلْ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى وَإِنْ عَلِمَ بِالْمَادَةِ أَنَّهُ لَا يُقْبَدُ ﴿إِنَّ الذِّكْرَيْنِ نَفْعُ التَّوْبَتَيْنِ﴾ [الذَّكْرَيْنِ: ٥٥]. اهـ. هـ. فَوُد: (وَأَنْ ظَنَّ الْإِخ) عِلَاقًا لِلْعَقَائِدِ الْمُضْدِيَّةِ عِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ لِلْمُحَقِّقِ الدَّوَانِي وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ تَبَعٌ لِمَا يُؤْمَرُ بِهِ فَإِنْ كَانَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ وَاجِبًا فَوَاجِبُ الْأَمْرِ بِهِ

هـ. فَوُد: (وَيُسَنُّ مع الخوف على النفس) لَمَّا تَكَلَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ؛ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ الْإِخ، وَقَدْ يُقَالُ: كَيْفَ تَأَخَّرَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ إِنْكَارِ هَذَا الْمُنْكَرِ حَتَّى سَبَقَهُ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ ثُمَّ ذَكَرَ أَحْتِمَالَاتٍ فِي الْجَوَابِ مِنْهَا قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْأَوَّلِ، لَكِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ حُصُولَ فِتْنَةٍ بِسَبَبِ إِنْكَارِهِ فَسَقَطَ الْإِنْكَارُ عَنْهُ، وَلَمْ يَخَفْ ذَلِكَ الرَّجُلُ شَيْئًا لَاغْتِيَاذِهِ بِظُهُورِ عَشِيرَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ خَافَ وَخَاطَرَ بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي مِثْلِ هَذَا، بَلْ مُسْتَحَبٌّ. اهـ.

هـ. فَوُد: (لِمَا هُوَ أَفْحَشُ) خَرَجَ الدُّوْنُ وَالْمُسَاوِي، لَكِنْ لَا يَتَعَدَّى عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الْمُسَاوِي إِذْ لَا فَايْدَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ.



تُوزَعُ بِتَقْلِي الإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ وَإِنْ ارْتَكَبَ مِثْلَ مَا ارْتَكَبَ أَوْ أَقْبَحَ مِنْهُ (الْأَمْرُ) بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ  
فَالْقَلْبِ، سِوَاةِ الْفَاسِقِ وَغَيْرِهِ (بِالْمَعْرُوفِ) أَي: الْوَاجِبِ.....

وإن كان ما يُؤْمَرُ به مندوباً فَمَنْدُوبُ الْأَمْرِ به والمُنْكَرُ إن كان حَرَامًا وَجَبَ التَّهْيُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا  
كَانَ التَّهْيُ عَنْهُ مَدْنُوبًا وَشَرْطُهُ أَي شَرْطُ وَجُوبِهِ وَتَذْبِهِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ إِلَى الْفِتْنَةِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْذِي إِلَيْهَا لَمْ  
يَجِبْ وَلَمْ يُتَذَبْ بَلْ رُبَّمَا كَانَ حَرَامًا بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ لَا يَخْضُرَ الْمُتَكَرَّرَ وَيَعْتَزَلَ فِي بَيْتِهِ لِقَوْلِهِ لَا يَخْرُجُ إِلَّا  
لِضَرُورَةٍ وَلَا يَلْزَمُهُ مُفَارَقَةُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ عُرْضَةً لِلْفَسَادِ وَأَنْ يَظُنَّ قَبُولَهُ فَإِنْ لَمْ يَظُنَّ قَبُولَهُ لَمْ  
يَجِبْ سِوَاةِ ظَنِّ عَدَمِ الْقَبُولِ أَوْ شَكِّ فِي الْقَبُولِ، وَفِي الْآخِرِ تَأْمُلٌ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ بِعَدَمِ ظَنِّ الْقَبُولِ لَمْ  
يَخَفِ الْفِتْنَةُ فَيَسْتَحَبُّ إِظْهَارًا لِإِشْعَارِ الْإِسْلَامِ. اهـ. هـ فَوَدُ: (وَإِنْ ارْتَكَبَ الْإِغْيَابَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَلَا يُشْتَرَطُ  
فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْعَدَالَةُ بَلْ قَالَ الْإِمَامُ وَعَلَى مَتَاعِطِي الْكَاسِ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى الْجُلَاسِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ  
يَجِبُ عَلَى مَنْ غَضِبَ امْرَأَةً عَلَى الرِّئَا أَمْرُهَا بِسِتْرٍ وَجْهَهَا عَنْهُ. اهـ. هـ فَوَدُ: (بِالْيَدِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ  
الْقَسْبَرِيِّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَقَوْلُهُ: وَيَهْدَى إِلَى وَلَيْسَ.

هـ فَوَدُ: (بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ الْإِغْيَابَ) هَذَا إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُتَكَرَّرِ وَأَنْظُرْ مَا مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ أَوْ الْقَلْبِ  
وَيَعْدُ تَسْلِيمَ تَصَوُّرِهِ فَالْزَيْتُ الْمَذْكُورُ فِيهِ مُشْكِلٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ قَاسِمٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ. اهـ. رَشِيدِي  
عِبَارَةُ سَمِ أَنْظُرْ مَا مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالْقَلْبِ ثُمَّ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْيَدِ مَعَ كِفَايَةِ اللِّسَانِ الْأَخْفَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي  
التَّنْبِيهِ الْآتِي مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوضَ إِنَّمَا ذَكَرَ الْيَدَ فِي النَّهْيِ وَشَرَحَهُ مُشْجِرًا بِكِفَايَةِ اللِّسَانِ فِيهِ  
إِذَا حَصَلَ بِهِ زَوَالُ الْمُتَكَرَّرِ وَإِنَّمَا الْمُؤَخَّرُ عَنِ الْيَدِ مُجَرَّدُ الْوَعِظِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يَنْتَجِ أَنْ يُقَالَ إِنْ ائْتَكَنَّ  
حُصُولُ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ بِلَا مَفْسَدَةٍ فِي أَحَدِهِمَا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَحِقَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ  
مَفْسَدَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ لَحِقَ كِلَا مَفْسَدَةٍ أَعْلَى بَلْ أَوْ مُسَاوِيَةٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى  
الْقَلْبِ. اهـ. هـ فَوَدُ: (فَاللِّسَانِ) قِيَاسٌ دَفَعَ الصَّائِلِ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْيَدِ فَلْيُرَاجِعْ. اهـ. ع ش وَلَمَّا أَظْهَرَ مِنْ  
التَّخْيِيرِ الْمَارَّ عَنْ سَمِ.

هـ فَوَدُ: (الْأَمْرُ بِالْيَدِ) أَنْظُرْ مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالْقَلْبِ ثُمَّ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْيَدِ مَعَ كِفَايَةِ اللِّسَانِ الْأَخْفَ، ثُمَّ  
رَأَيْتُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوضَ إِنَّمَا ذَكَرَ الْيَدَ فِي النَّهْيِ، وَشَرَحَهُ مُشْجِرًا  
بِكِفَايَةِ اللِّسَانِ فِيهِ إِذَا حَصَلَ بِهِ زَوَالُ الْمُتَكَرَّرِ، وَإِنَّمَا الْمُؤَخَّرُ عَنِ الْيَدِ مُجَرَّدُ الْوَعِظِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي  
كَلَامِ نَقْلِهِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ مَا صَوَّرْتُهُ: فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ  
تَغْيِيرَهُ بِيَدِهِ يُسَبِّبُ مُتَكَرَّرًا أَشَدَّ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلِ غَيْرِهِ بِسَبِّهِ كَفَتْ يَدُهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَالْوَعِظِ  
وَالْتَّخْوِيفِ، فَإِنْ خَافَ أَنْ يُسَبِّبَ قَوْلُهُ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرَ بَقْلِهِ وَكَانَ فِي سَعَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. وَالْكَلَامُ قَدْ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْوَعِظِ وَالتَّخْوِيفِ وَإِنْ لَمْ يَزَلِ الْمُتَكَرَّرُ بِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ،  
وَحَيْثُ فَقَدْ يُقَالُ: إِنْ أَفَادَ ذَلِكَ زَوَالُ الْمُتَكَرَّرِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمَهُ عَلَى الْيَدِ وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي عَدَمَ وَجُوبِهِ مُطْلَقًا،  
لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خِلَافَهُ. هـ فَوَدُ: (بِالْيَدِ فَاللِّسَانِ الْإِغْيَابَ) قَدْ يَنْتَجِ أَنْ يُقَالَ: إِنْ  
اِئْتَكَنَّ حُصُولُ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ بِلَا مَفْسَدَةٍ فِي أَحَدِهِمَا يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَحِقَ أَحَدُهُمَا

(والتنهي عن المنكر) أي: المحرم، لكر، محله في واجب أو حرام مجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل بالنسبة لغير الزوج إذ له شافعيًا نكح زوجته الحنفية من شرب التبيذ مطلقًا والقاضي؛ إذ المبرأة باعتقاده كما يأتي، ومقلد من لا يجوز تقليده لكونه بما ينقض فيه قضاء القاضي. ويوجب الإنكار على معتقد التحريم وإن اعتقد المنكر إباحته؛ لأنه يعتقد أنه حرام بالنسبة لفاعله باعتباره عقيدته فلا إشكال في ذلك، خلافًا لمن زعمه، وليس لعائمي يجهل حكم ما رآه أن يتركه حتى يخبره عالم بأنه مجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل، ولا لعالم أن يتركه مختلفًا فيه حتى يعلم من الفاعل أنه حال ارتكابه يعتقد لتخريبه كما هو ظاهر؛ لاحتمال أنه حينئذ قلد من يرى جله أو جهل حرمة، أما من أنكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح فلا يجوز الإنكار عليه، لكن لو نيب للخروج من الخلاف يرفق.....

• قوله: (بالنسبة لغير الزوج إلخ) ظاهره هذا السياق أنه يجب عليه الإنكار على زوجته ذلك مطلقًا لكن قوله إذ له إلخ صريح في أنه جائز لا واجب وهو الذي يتبني إذ الظاهر أنه لحقه. اهـ. رشيد.

• قوله: (مطلقًا) أي منكراً كان أو غيره. اهـ. ع. ش. • قوله: (والقاضي) وقوله: مقلد إلخ مخطوفان على الزوج. اهـ. ع. ش. • قوله: (كما يأتي أي آتياً) • قوله: (ومقلد من لا يجوز إلخ) أي فاعلها الجمل لا يمنع من الإنكار عليه. اهـ. ع. ش. عبارة سم أي فإذا ارتكب ما يعتقد إباحته بتقليد ممتنع فيتركه عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه محرماً عند من يجب عليه تقليده. اهـ. • قوله: (أو في اعتقاد الفاعل) أي محرماً في اعتقاده. اهـ. نهاية. • قوله: (ولا عالم إلخ) المناسب ولا على عالم إلخ. اهـ. رشيد.

• قوله: (أو جهل حرمة) صريح أن جهل تخريم من الفاعل مانع من الإنكار وهو مشكّل إلا أن يخص بإنكار ترتب عليه أذية فليراجع. اهـ. رشيد عبارة ع. ش. أي لئلا يترتب عليه أن يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف. اهـ. وعبارة الرّوض مع نزجه ويرفق في التفسير بمن يخاف شره وبالجاهل فإن ذلك ادعى إلى قبوله وإزالة المنكر. اهـ. • قوله: (أما من ارتكب إلخ) محترز قوله ومقلد من لا يجوز إلخ.

• قوله: (ولكن لو نيب إلخ) المراد بالتذب هنا الطلب والدعاء على وجه التصحیح لا التذب الذي هو أخذ الأحكام الخمسة كما هو ظاهر رشيد وع. ش. • قوله: (للخروج إلخ) أي اللام بمعنى إلى وقوله:

فَقَطُّ مُفْسِدَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى الْآخِرِ وَإِنْ لِحَقَّ إِلَّا مُفْسِدَةٌ أَعْلَى، بَلْ أَوْ مُسَاوِيَةٌ أَوْ لَمْ يَقَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْقَلْبِ. • قوله: (والتنهي عن المنكر) قال المصنف في شرح مسلم: وما يتساءل أكثر الناس فيه من هذا الباب ما إذا رأى إنساناً يبيع متاعاً معيًّا أو نخوة فإنهم لا يتركون ذلك، ولا يعرفون المشتري بعينه وهذا خطأ ظاهر، وقد نص العلماء على أنه يجب على من علم ذلك أن يترك على البائع وأن يعلم المشتري به والله أعلم. اهـ. • قوله: (ومقلد من لا يجوز تقليده) علام المعلق. • قوله: (أيضا ومقلد من لا يجوز تقليده لكونه بما ينقض فيه قضاء القاضي) أي: فإذا ارتكب ما يعتقد إباحته بتقليد ممتنع فيتركه عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه محرماً عند من يجب عليه تقليده.

فلا بأس، وإنما خد الشافعي خفياً شرب نبيذاً يرى إباحته ليضعف أدلته؛ ولأن العبرة بعد الزحف للقاضي باعتقاده فقط، ولم يُراع ذلك في ذمّي رفع إليه لمصلحة تأليفه لقبول الجزية، والكلام في غير المختصّيب، أما هو فيُنكّر وجوباً على من أحل بشيء من الشعائر الظاهرة ولو سنة

يرفقي مُتعلّق بنديب. هـ. فود: (فلا بأس) عبارة الرّوض مع شرحه فحسن إن لم يقع في خلاف آخر أو في ترك سنة ثابتة لاتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ. اهـ. هـ. فود: (ولأن العبرة بعد الزحف للقاضي الشافعي الخ) جواب عما نشأ من قوله أما من ارتكب الخ. هـ. فود: (ولأن العبرة بعد الزحف للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر أن هذا الإطلاق غير مُراد إذ الظاهر أنه لو رُفِع لقاضي شافعي مخالِف صلى مع عدم تنسيع ما أصابه من نحو كلب أو مع الطهر بمُسْتَعْمَلٍ أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يترَض له بتفزيه ولا نحوه كمنه من ذلك ثم رأيت في باب كوني التّهي عن المُنكر من الإيمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي أن يترَض على من يخالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً. اهـ. سم ويأتي عن الرّوض والمفتي ما يوافق. هـ. فود: (والكلام في غير المختصّيب الخ).

(تنبيه): يجب على الإمام أن يتصّب مختصّيباً يأمر بالمعروف وينهى عن المُنكر وإن كانا لا يختصّان بالمختصّيب فيُتَعَيَّن عليه الأمر بصلاة الجماعة إذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العيد وإن قلنا إنها سنة ولا يأمر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهاهم عما يروونه فرضاً عليهم أو سنة لهم ويأمر بما نعمه كجماعة سور البلد ومشرّبه ومعوّنة المُحتاجين من أبناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت المال إن كان فيه مال ولا فلعلى من له قدرة على ذلك وينهى المومِر عن مطل الغريم إن استعده الغريم عليه وينهى الرّجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال؛ لانه موضع رية بخلاف ما لو وجده معها في طريق يطرقه الناس ويأمر النساء بإفشاء العِدِّ والأولياء بكناح الأتقاء والسادة بالرّقي بالماليك وأصحاب البهائم بتعهديهما وأن لا يستعملوها فيما لا تطيق، ويُنكّر على من تصدّى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من أهله ويُشهر أمره لئلا يُفتَر به. ويُنكّر على من أسر في صلاة جهرية أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن جهر في سرية أو نقص من الأذان ولا يُنكّر في حقوقي الآدميين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه ولا يحبس ولا يضرب للدين ويُنكّر على القضاة إن احتجوا عن الخصوم أو قصروا في النظر في الخصومات وعلى أئمة المساجد المطروقة إن طوّلوا الصلاة ومنع الخونة من معاملّة النساء لما يخشى فيها من الفساد وليس له حمل الناس على مذهبه مغني وروض مع شرحه زاد شرح

هـ. فود: (ولأن العبرة بعد الزحف للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر أن هذا الإطلاق غير مُراد؛ إذ الظاهر أنه لو رُفِع لقاضي شافعي مخالِف صلى مع عدم تنسيع ما أصابه من نحو كلب أو مع الطهر بمُسْتَعْمَلٍ، أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يترَض له بتفزيه ولا نحوه كمنه من ذلك قلبيحز، ثم رأيت في باب كوني التّهي عن المُنكر من الإيمان ما لفظه: وكذلك قالوا: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يترَض على من يخالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً اهـ. وهو بظايره شايِل لما نحن فيه.

كصلاة العيد والأذان، ويلزمه الأمر بهما، ولكن لو احتيج إنكار ذلك لِقِتَالٍ لم يَقْعَلْهُ إلا على أنه فرض كفاية، وبهذا يُجْمَعُ بين مَذْهَبَاتِ كَلِمَاتِهِمْ وليس لأحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون، نعم، إن غلب على ذهنه وقوع معصية، ولو بقرينة ظاهرة كإخبار ثقة جاز له، بل وجب عليه التجسس إن فات تدابير كالحمل والزنا.....

الترض؛ لأنه لم يزل الخلاف بين الصنابة والتابعين في الفروع ولا يترك أحد على غيره مُجْتَهِدًا فيه وإنما يترك ما خالف نصًا أو إجماعًا أو قياسًا جليًا. اه. قود: (وليس لأحد البحث إلخ) عبارة شَرْح مُسْلِمٍ وقال أَقْصَى الْقَضَاةِ الْمَاوَرَدِيِّ وَلَيْسَ لِلْمُخْتَبِصِ أَنْ يَبْتَحثَ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَاؤُ قَوْمٍ بِهَا لِأَمَارَةٍ وَأَثَارٍ لَهَرَتْ فَذَلِكَ ضَرَبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي انْتِهَاكِ حُرْمَةٍ يَقُوتُ اسْتِدْرَاكُهَا بِمِثْلِ أَنْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَقِي بِصِدْقِهِ أَنَّ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ أَوْ بِامْرَأَةٍ لِيَزْنِيَ بِهَا فَيَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَتَجَسَّسَ وَيَقْدُمَ عَلَى الْبَحْثِ، وَالْكَشْفِ حَدَثًا مِنْ قَوَاتٍ مَا لَا يُسْتَدْرَكُ. وكذا لو عَرَفَ غَيْرَ الْمُخْتَبِصِ مِنَ الْمُتَطَوِّعَةِ جَازَ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْإِنْكَارِ وَالضَّرْبِ. الثاني ما قَصَرَ عَنْ هَذِهِ الرُّتْبَةِ فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ وَلَا كَشْفُ الْأَسْتَارِ عَنْهُ فَإِنْ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْمَلَاحِي الْمُتَنَكِّرَةِ مِنْ دَارٍ أَتَكَرَّهَا خَارِجَ الدَّارِ وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهَا بِالْأُخُولِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَكِّرَ لَيْسَ ظَاهِرًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْبَاطِنِ. اه. سم. قود: (وليس لأحد) أي مِنَ الْآيِرِ وَالنَّاهِي. اه. أَسْنَى. قود: (واقتحام الدور) أي الدُّخُولُ فِيهَا لِلْبَحْثِ عَمَّا فِيهَا. اه. ع. ن. قود: (ولو بقرينة ظاهرة) انْظُرْ هَذِهِ الْغَايَةَ وَعِبَارَةَ الْأَنْوَارِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَاؤُ قَوْمٍ بِالْمُنَكَّرِ بِأَثَارٍ وَأَمَارَةٍ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَقُوتُ تَدَارُكُهُ إِنْخ. اه. رَشِيدِي.

قود: (ولكن لو احتيج إنكار ذلك لِقِتَالٍ لم يَقْعَلْهُ إلخ) فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَسَوْغُ لِأَحَادِ الرِّعْيَةِ أَنْ يَصُدُّ مُزْتَكِبُ الْكِبَرَةِ إِيَّاهُ، لَمْ يَتَدَفَّعْ عَنْهَا بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَّهَ الْأَمْرُ إِلَى نَضْبِ قِتَالٍ وَشَهْرِ سِلَاحٍ، فَإِنْ انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ رَبَطَ الْأَمْرَ بِالسُّلْطَانِ. اه. وَذَكَرَ قَبْلَهُ عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ مِثْلَهُ.

قود: (وليس لأحد البحث والتجسس إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ أَيُّ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: وَلَيْسَ لِلْآيِرِ بِالْمَعْرُوفِ الْبَحْثُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّجَسُّسُ وَالاْتِحَامُ بِالدُّورِ بِالظُّنُونِ، بَلْ إِنْ عَثَرَ عَلَى مُتَنَكِّرٍ غَيْرِهِ جَهْدَهُ، هَذَا كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَقَالَ: أَقْصَى الْقَضَاةِ الْمَاوَرَدِيِّ: وَلَيْسَ لِلْمُخْتَبِصِ أَنْ يَبْتَحثَ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِسْرَاؤُ قَوْمٍ بِهَا لِأَمَارَةٍ وَأَثَارٍ ظَهَرَتْ فَذَلِكَ ضَرَبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي انْتِهَاكِ حُرْمَةٍ يَقُوتُ اسْتِدْرَاكُهَا بِمِثْلِ: أَنْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَقِي بِصِدْقِهِ أَنَّ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ أَوْ بِامْرَأَةٍ لِيَزْنِيَ بِهَا؛ فَيَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَتَجَسَّسَ وَيَقْدُمَ عَلَى الْبَحْثِ وَالْكَشْفِ حَدَثًا مِنْ قَوَاتٍ مَا لَا يُسْتَدْرَكُ، وَكَذَا لَوْ عَرَفَ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُخْتَبِصِ مِنَ الْمُتَطَوِّعَةِ جَازَ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْإِنْكَارِ، الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا قَصَرَ عَنْ هَذِهِ الرُّتْبَةِ فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ وَلَا كَشْفُ الْأَسْتَارِ عَنْهُ، فَإِنْ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْمَلَاحِي الْمُتَنَكِّرَةِ مِنْ دَارٍ أَتَكَرَّهَا خَارِجَ الدَّارِ وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهَا بِالْأُخُولِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَكِّرَ لَيْسَ ظَاهِرًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْبَاطِنِ اه.

والأفلا، ولو تَوَقَّفَ الإنكارُ على الرِّفْعِ لِلسُّلْطَانِ لم يَجِبْ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتِكٍ وَتَغْرِيمِ الْمَالِ قَالَهُ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ وَلَهُ اِحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ إِذَا لَمْ يَنْزَجِرْ إِلَّا بِهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الرُّوضَةِ وَغَيْرَهَا صَرِيحًا فِيهِ.

(تَبَيَّنَ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَمْرَ وَالتَّهْيِ بِالْقَلْبِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلِ الْوَجْهُ أَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنِي؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا بِهِ الْكَرَاهَةُ وَالْإِنْكَارُ.....

• قَوْلُهُ: (وَالْأَلْفِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَفُتْ تَدَاوُّكُهَا فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَوَقَّفَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْإِنْكَارُ لِلْمُنْكَرِ يَكُونُ بِالْيَدِ فَإِنْ عَجَزَ قِبَالِلسَّانِ وَيَزْفُقُ بِمَنْ يَخَافُ شَرَّهُ وَيَسْتَعِينُ عَلَيْهِ بغيرِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَيَنْتَهَ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رَفْعِ ذَلِكَ إِلَى الْوَالِي فَإِنْ عَجَزَ أَتَكَرَّرَ بِقَلْبِهِ. • أ. ه. قَوْلُهُ: (مِنْ هَتِكٍ) أَيِ لِمَرَضِهِ. • أ. ه. نِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ الْخ) نَعَمْ لَوْ لَمْ يَنْزَجِرْ إِلَّا بِهِ أَيِ الرِّفْعِ لِلسُّلْطَانِ جَازَ. • أ. ه. نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ الْمُنَاسِبُ وَجَبَ كَمَا فِي التَّحْفَةِ. • أ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَهُ اِحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ الْهَتِكِ وَتَغْرِيمِ الْمَالِ وَلْيُنْظَرْ هَلِ الْمُرَادُ تَغْرِيمُ الرَّافِعِ أَوْ الْمَرْفُوعِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّهُ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْمَالُ عَادَةً سَمَ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْمُرَادَ تَغْرِيمُ الْمَرْفُوعِ كَمَا هُوَ شَأْنٌ وَلَا إِجْزَاءَ الْجُزْءِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَقَضِيَّةٌ صَنِيعِ الْمُحْشَى أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ لِتَغْرِيمِ الْمَرْفُوعِ وَلَوْ عَظُمَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بَلِ الَّذِي يُتَّجَهُ أَنْ يُنْظَرُ إِلَى مَفْسَدَةِ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ وَمَفْسَدَةِ اخْتِذِ الْمَالِ وَيُقَيَّدُ إِطْلَاقُهُمْ. إِذْ فِي إِطْلَاقِ الْاِخْتِذِ بِهِ مَا يُؤَدِّي إِلَى مَقَاسِدَ لَا تَلِيْقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ فَلْيَتَنَّى اللَّهُ فَاعِلُ ذَلِكَ وَيَذَلُّ جَهْدَهُ فِي النَّظَرِ إِلَى أَخْفِ الْمَفْسَدَتَيْنِ. • أ. ه. سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (بَلِ الْوَجْهُ أَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنِي) أَقُولُ الْوَجْهُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ فَالْقَلْبُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْمَرْتَبَانِ الْأَوَّلَيَانِ اكْتَفَى بِالْقَلْبِ وَهَذَا لَا يُنَافِي تَعَيَّنَ الْإِنْكَارِ بِهِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ الْإِنْكَارِ بغيرِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فَرَضٌ عَيْنِي مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ ائْتَكَنَتِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ الْيَدِ وَجَبَتْ عَلَى الْكِفَايَةِ وَالْأَفْلَا قَتَامُلُهُ. • أ. ه. سَمَ. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: بَلِ الْوَجْهُ الْخ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ مُسْتَنَدُهُمْ فِي التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ الْحَدِيثُ وَهُوَ «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيَغْيِزْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلِسَانَهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ» فَمَعْنَى فَبِقَلْبِهِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ السِّيَاقُ فَلْيَغْيِزْهُ بِقَلْبِهِ بَأَنَّ يَتَوَجَّهَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي إِزَالَتِهِ وَهَذَا لَا يَلْزَمُ تَحَقُّقُهُ فِي عُمُومِ النَّاسِ فَحَسَنَ عَدُّ رُتْبَةِ الْأَمْرِ بِالْقَلْبِ

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ اِحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ الْهَتِكِ وَتَغْرِيمِ الْمَالِ وَلْيُنْظَرْ هَلِ الْمُرَادُ تَغْرِيمُ الرَّافِعِ أَوْ الْمَرْفُوعِ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّهُ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْمَالُ عَادَةً. • قَوْلُهُ: (تَبَيَّنَ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَمْرَ وَالتَّهْيِ بِالْقَلْبِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلِ الْوَجْهُ أَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنِي (أَقُولُ: الْوَجْهُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ فَالْقَلْبُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْمَرْتَبَانِ الْأَوَّلَيْنِ اكْتَفَى بِالْقَلْبِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي تَعَيَّنَ الْإِنْكَارِ بِهِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ الْإِنْكَارِ بغيرِهِ قَتَامُلُهُ؛ فَإِنَّهُ بِهَذَا يَزُولُ إِشْكَالُ كَلَامِهِمْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فَلَيْسَ دَافِعًا لِإِشْكَالِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فَرَضٌ عَيْنِي مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ ائْتَكَنَتِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ الْيَدِ وَجَبَتْ عَلَى الْكِفَايَةِ وَالْأَفْلَا قَتَامُلُهُ سَمَ.

به، وهذا لا يتصور فيه أن يكون إلا فرض عَيْن فتأمل فإِنَّهُ مُهِمٌ نَفِيسٌ.  
(واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة لا يُغني أحدهما عن الآخر، ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما؛ لأنهما القصد الأعظم من بناء البيت وفي الأول إحياء تلك المشاعر.

(تنبيه) ما ذكر من تعنيهما هو ما جرى، عليه جمع متأخرون، وصريح عبارة الروضة تعني الحج وأنه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها، وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها، بل وينحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعني الحج والعمرة، وغيره عن أصلها تعنيهما غير مطابق لما فيهما إلا بتأويل فتأمل، ويتصور وقوع التشكيك غير فرض كفاية.....

المُرَاد لِطَبَائِقِ الْحَدِيثِ التَّبَوُّيِّ فَتَأَمَّلْهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ وَيَقْرَضُ تَحَقُّقَهُ فِي عُمُومِ النَّاسِ وَأَنَّ الْفَرْضَ التَّوَجُّهَ سَوَاءً صَدَرَ مِنْ جَرَتْ عَادَةُ اللَّهِ هَالِي بَانَ لَا يُجِيبُ تَوَجُّهَهُ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِتَوَجُّهِ الْبُغْضِ وَلَا يَشْتَرِطُ تَوَجُّهُ الْجَمِيعِ بِخِلَافِ الْكِرَاهِيَةِ؛ لِأَنَّ انْتِزَاعَهَا فِي فَرْذٍ يُنَافِي الْإِيمَانَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى. اهـ. أقول تَوَجُّهُهُ الْأَخِيرُ بَعْدَهُ هَامِزٌ وَتَوَجُّهُهُ الْأَوَّلُ الْجَارِي عَلَى مَشْرَبِ الصُّوفِيِّ وَجِبَةٍ فِي ذَاتِهِ لَكِنْ يَنْجِلُهُ عُمُومٌ «مَنْ رَأَى مُتَكَرِّرًا فَلْيُأْمَلْ».

• فَوَدَّ: (به) أَي الْقَلْبِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِّ الْمُنَى الرَّاجِعِ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

• فَوَدَّ (وَسَنِي): (واحياء الكعبة) أَي وَالْمَوَافِ الَّتِي هُنَاكَ رَوْضٌ وَمُعْنَى: • فَوَدَّ (وَسَنِي): (كُلُّ سَنَةٍ).

(فائدة): الْحُجَّاجُ فِي كُلِّ عَامٍ سَبْعُونَ أَلْفًا فَإِنْ نَقَصُوا كُتِلُوا مِنَ الْمَلَائِكَةِ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَرَأِجُهُ بِجَنَائِمِهِ عَنِ الْقُلُوبِ. • فَوَدَّ: (بِالْحَجِّ) إلَّا التَّيْبَةَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى: • فَوَدَّ: (بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ) أَي وَلَوْ بِالْقِرَانِ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (وَفِي الْأَوَّلِ). اهـ. فَوَدَّ: بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ. اهـ. ع ش وَالصَّوَابُ أَنَّهُ هُوَ الْحَجُّ. • فَوَدَّ: (فَنَقَلَ شَارِحُ الْخ) مِنْ نَقَلَ ذَلِكَ الْمَحَلِّيَّ وَهُوَ مُشَكَّلٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوضَةِ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ بَانَ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى كَانَ فَانْظُرْهَا. اهـ. سم عِبَارَةُ الْمَحَلِّيَّ عَقِبَ الْمُنَى بَانَ يَأْتِي بِالْحَجِّ وَالْإِعْتِمَارِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بَدَلَ الزِّيَارَةِ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَحِيدَةً) أَي وَنَقَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الشَّارِحَ.

• فَوَدَّ: (غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْخ) خَبَرَ فَتَقَلُّ شَارِحُ الْخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِتَأْوِيلٍ) مَرَّ آتِيًا عَنْ سَم. • فَوَدَّ: (وَيَتَصَوَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَوَّلُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ لَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا أَي كَوْنِ إِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ وَيَبْنَى التَّطَوُّعُ بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ حَصَلَ بِمَا أَتَى بِهِ سَقُوطُ فَرَضِهِ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ كَانَ قَائِمًا بِفَرْضٍ كِفَايَةً فَاتَّصَرُّوْا حَجَّ التَّطَوُّعِ أُجِيبَ بَانَ هُنَا جِهَتَيْنِ مِنْ خِيَّتَيْنِ جِهَةٌ التَّطَوُّعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ، وَجِهَةٌ فَرَضِ الْكِفَايَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِإِحْيَاءِ الْكَعْبَةِ وَبَانَ

• فَوَدَّ: (بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ) وَلَوْ بِالْقِرَانِ. ر. • فَوَدَّ: (فَنَقَلَ شَارِحُ عَنْ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا تَعْنِي الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ) مِنْ نَقَلَ ذَلِكَ الْمَحَلِّيَّ، وَهُوَ مُشَكَّلٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوضَةِ، إِلَّا أَنَّ تَكُونَ بَانَ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى كَانَ فَانْظُرْهَا.



مِثْنٌ لَا يُخَاطَبُ بِهِ كَالْأَرْقَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ، لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَسْقُطُ بِهِ كَمَا مَرَّ  
فَرَضُ الْكِفَايَةِ، كَمَا تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ  
سُقُوطِ فَرَضِ السَّلَامِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بَرْدٌ غَيْرُهُمْ بِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهُ التَّأْمِينُ وَلَيْسَ الصَّبِيُّ مِنْ أَهْلِهِ،  
وَهُنَا الْقَضْدُ ظُهُورُ الشُّعَارِ وَهُوَ حَاصِلٌ؛ وَلَآنَ الْوَاجِبُ الْمُتَعَيَّنُّ قَدْ يَسْقُطُ بِالْمَنْدُوبِ كَالْجُلُوسِ  
بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ، وَالْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقَائِمِينَ بِذَلِكَ مِنْ عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِمْ  
الشُّعَارُ غَرَفًا وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجْزَاءٍ وَاحِدَةٍ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِأَنَّ  
الْقَضْدَ ثُمَّ الدُّعَاءَ وَالشُّفَاعَةَ، وَهُمَا حَاصِلَانِ بِهِ وَهُنَا الْإِحْيَاءُ وَظَاهَرُ ذَلِكَ الشُّعَارُ الْأَعْظَمُ،  
فَاشْتَرَطَ فِيهِ عَدَدٌ يَظْهَرُ بِهِ ذَلِكَ (وَدَفْعُ ضَرْبٍ) الْمَمْصُومِ مِنَ (الْمُسْلِمِينَ) وَأَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْأَمَانِ عَلَى  
الْقَادِرِينَ، وَهُمْ مَنْ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَى كِفَايَةِ سَنَةِ لَهُمْ وَلِمُتَوَنِّهِمْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ قَالَ  
الْبُلْقِينِي:.....

وَجُوبُ الْإِحْيَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْبَيَادَةِ فَرَضًا كَاللُّمْعَةِ الْمُغْفَلَةِ فِي الْوُضُوءِ تُغْسَلُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ  
وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ وَإِذَا سَقَطَ الْوَاجِبُ الْمُتَعَيَّنُّ بِفِعْلِ الْمَنْدُوبِ فَقَرَضُ الْكِفَايَةِ  
أَوَّلَى وَلِهَذَا تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ وَلَوْ قَبْلَ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْعَبِيدِ وَالصَّبِيَّانِ  
وَالْمَجَانِينِ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ لَكَانَ جَوَابًا. اهـ. فَوَدَّ: (مِثْنٌ لَا يُخَاطَبُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ  
بِيتَصَوَّرُ وَلَوْ قَالَ فِيمَنْ الْخ كَانَ أَوْضَحَ. فَوَدَّ: (كَالْأَرْقَاءِ الْخ) لَعَلَّ الْكَافَ اسْتِغْصَائَةً.

فَوَدَّ: (وَالْمَجَانِينِ) أَيُّ بِأَنَّ يُحْرَمَ الْوَلِيُّ عَنِ الْمَجَانِينِ وَكَذَا عَنِ الصَّبِيَّانِ أَوْ بِإِذْنِ الْمُتَمَيِّزِينَ مِنْهُمْ فِي  
الْإِحْرَامِ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (إِنَّهُ) أَيُّ تُسَكُّ مَن دُكِرَ مَعَ ذَلِكَ أَيُّ كَوْنُهُ غَيْرَ قَرَضٍ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي  
الْجِهَادِ. فَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيُّ سُقُوطِ إِحْيَاءِ الْكُفَّةِ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ. فَوَدَّ: (فَرَضُ السَّلَامِ) أَيُّ قَرَضٍ  
جَوَابِهِ. فَوَدَّ: (وَلَآنَ الْوَاجِبُ الْخ) عَطُفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا تَسْقُطُ الْخ. فَوَدَّ: (قَدْ يَسْقُطُ بِالْمَنْدُوبِ الْخ)  
أَيُّ قَرَضُ الْكِفَايَةِ أَوَّلَى. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النِّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (الْمَمْصُومُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ يُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مَا يَسْتَرْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: لَعَدَمَ إِلَى  
وَنَذَرَ. فَوَدَّ: (عَلَى كِفَايَةِ سَنَةِ الْخ) أَيُّ وَعَلَى وَفَاءِ دُبُونِهِ وَمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْفَقِيهَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُحْتَرَفُ مِنَ  
الْآلَاتِ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَلِمُتَوَنِّهِمْ) وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْغَنِيِّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَالٌ يَكْفِيهِ لِتَنْبِيهِ  
وَلِمُتَوَنِّهِ جَمِيعِ السَّنَةِ بَلْ يَكْفِيهِ فِي وَجُوبِ الْمَوَاسَاةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَحْوُ وَظَائِفَ يَتَحَصَّلُ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ عَادَةً  
جَمِيعِ السَّنَةِ وَيَتَحَصَّلُ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ مَا يُمَكِّنُ الْمَوَاسَاةَ بِهِ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الرُّوضَةِ  
وَإِنْ قَالَ الْبُلْقِينِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَجُوبُ دَفْعِ الضَّرَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ لِتَنْبِيهِ شَيْءَ لَكِنَّ  
الْأَصَحَّ مَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُوَسِّرِ الْمَوَاسَاةَ بِمَا زَادَ عَلَى كِفَايَةِ سَنَةٍ وَمُقْتَضَاهُ

فَوَدَّ: (وَالْمَجَانِينِ) أَيُّ: بِأَنَّ يُحْرَمَ الْوَلِيُّ عَنِ الْمَجَانِينِ وَكَذَا عَنِ الصَّبِيَّانِ أَوْ بِإِذْنِ الْمُتَمَيِّزِينَ مِنْهُمْ فِي  
الْإِحْرَامِ.



لا يقوله أحد؛ لأنَّ الفرض في المحتج لا في المضطر كما يُعلم من قول الروضة وغيرها في الأُطعمة يجب على غير مضطر إطفاءه ثم مضطر حالاً وإن كان المالك محتاجه بعد (ككسوة عاب) ما يستر عورته أو بقي بدنه من مضر كما هو ظاهر، (وإطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الصرر (بزكاة)، سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه أو لئلا يتوكله ولو ظلماً ونزراً وكفارة ووقف ووصية صيانة للنفوس، ومنه يؤخذ أنه لو شغل قاذر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وإن كان هناك قاذر آخر، وهو متحجج لئلا يؤذي إلى التواكل بخلاف المفتي له الامتناع إذا كان ثم غيره، ويُفترق بأنَّ النفوس مجبولة على محبة العلم وإفادته، فالتواكل فيه بعيد جداً بخلاف المال، فإن قلت فرقوا بين هذا ونظيره في أولياء التكاح والشهود بأنَّ لزوم هنا فيه خرج ومشقة لكثرة الواجبات بخلافه ثم، وهذا يُفهم خلاف ما تقرر في الإطعام. قلت: الفرق صحيح ولا يُفهم ذلك؛ لأنَّ المسائل العلمية تقتضي مزيد تفحص وتطلب ومن شأنه المشقة، بخلاف إعطاء المحتج لا مشقة فيه إلا بالتسبب لشغل النفوس المجبول عليه

أنه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك وإن قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الأُطعمة من وجوب إطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فإن هذا في المحتج غير المضطر، ذاك في المضطر. اهـ. فؤد: (لا يقوله) أي أنَّ المراد بالقادر هنا ما ذكر المفتي عدم وجوب مواساة المحتج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمؤنيه. فؤد: (لأنَّ الفرض إلخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل. فؤد: (أو بقي بدنه من مضر إلخ) وتغيير الروضة بسير العورة مثال. اهـ. نهاية عبارة المفتي ظاهر كلام المصنف أنَّ المراد بالكسوة أثر ما يحتاج إليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف، وتبني الروضة بسير العورة معتزض. اهـ. فؤد: (لعدم شيء إلخ) ثم يُحتمل أن يكون حبيذ فرضاً على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام برؤسي. اهـ. فؤد: (بإعطاء المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة ويتبني أن يكون المعلم كذلك. اهـ. سم. فؤد: (هيرة) أي وهو عدل. اهـ. مفتي. فؤد: (بين هذا) أي الإفتاء. اهـ. سم وكذا قوله: هنا. فؤد: (بإعلافه ثم) أي في التطهير. فؤد: (وهذا) أي الفرق المذكور.

فؤد: (ما يستر عورته) عبارة الروض وستر العاري قال في شرحه: وتغيير المصنف بالعاري أولى من تغيير أصله بالمعورة؛ لأنَّ الحكم لا يتنص بها. اهـ. فؤد: (لعدم إلخ) ثم يُحتمل أن يكون حبيذ فرضاً على بيت المال إن استأذن الإمام، وبه صرح الإمام برؤسي. فؤد: (بإعطاء المفتي إلخ) قال في شرح الروض: قال في الروضة ويتبني أن يكون المعلم كذلك. اهـ. فؤد: (فإن قلت فرقوا بين هذا) أي: الإفتاء.

أكثرها، وذلك غير منطوق إليه، وإلا لم يُوجبوا عليه شيئاً أصلاً، وقضية تعبيره بالضرر أن الواجب مد الضرورة دون الزيادة التي تلزم القريب وهو كذلك، كما اقتضاه تخريجهما ذلك على مضطر وجد ميتة. وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بأن الوجه اعتباراً ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجانب عنه بأن المدار هنا على الضرورة، وثم على المصاحبة بالمعروف، فلم يجب هنا إلا ما يحصل بتركه تضرر يُخشى منه مبيع تئيم للقاعدة المقررة: أن ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها، ويُلتحق بالطعام والكسوة ما في معناه كأجرة طبيب وثمن أدوية وخادم منقطع، كما هو ظاهر.

(تنبيه) سيأتي أن المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطر إلا ببذله، وحينئذ قد يُشكل بما هنا فليُحتمل ذاك على غير غني تلزمه الموساة حتى يُجامع كلامهم هذا أو يُفروق بأن غرض إحياء

• فود: (وذلك إلخ) أي الشئ. • فود: (عليه) أي على شخص. • فود: (وهو كذلك) خالفه النهاية والمغني فقالا وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرمق أم الكفاية؟ قولان أصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة إلخ أي يرجع فيما لا يعلم إلا منه كالشع إليه وقوه من شتاء وصيف أي لا من كونه فقهاً أو غيره اه. • فود: (ذلك) أي دفع الضرر. • فود: (بأن الوجه إلخ) أي قياساً على مؤنة القريب.

• فود: (هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثم أي في نفقة القريب. • فود: (ويلحق) إلى المتن في النهاية إلا قوله وقد يُفروق إلى ومما يتدفع وقوله خلافاً إلى ولو تملز. • فود: (كأجرة طبيب إلخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظر ولعله لا يجب. اه. سم. • فود: (سيأتي) أي في الأطعمة. • فود: (على غير غني تلزمه الموساة) أي على مالك فقير أو غني بكفاية سنة فقط. • فود: (على غير غني إلخ). (أقول) أو على ما إذا كان المضطر غنياً فإن الغنى لا ينافي الإضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على أحد هذين الأمرين أوجه من الفرق الذي ذكره؛ لأنه إذا وجبت الموساة مجاناً بلا اضطرار فمع الإضطرار أولى. اه. سم فالحاصل أنه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقاً البذل ببذل مع غنى

• فود: (وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة إلخ)، وتغيير الروضة بستر العورة مثال م ر. • فود: (وأما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة إلخ) في شرح الإزشاء ولا يتقيد الحكم بستر العورة خلافاً لما توجهه عبارة الروضة إلخ. • فود: (بأن الوجه) كتب عليه م ر. • فود: (كأجرة طبيب وثمن أدوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة؟ فيه نظر ولعله لا يجب. • فود: (فليُحتمل إلخ) كتب عليه م ر. • فود: (على غير غني إلخ) أقول أو على ما إذا كان المضطر غنياً، فإن الغنى لا ينافي الإضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله الحال، وقد يقال: الحمل على أحد هذين الأمرين أوجه من الفرق الذي ذكره؛ لأنه إذا وجبت الموساة مجاناً بلا اضطرار فمع الإضطرار أولى، وأما الفرق المذكور فلا يقوى تلك القوة فليُراجع.

الثُّقُوسِ ثُمَّ أَوْجِبَ حَمْلَ النَّاسِ عَلَى الْبَدْلِ، بَأَنْ لَا يُكَلِّفُوهُ مَجَانًا مُطْلَقًا، بَلْ مَعَ التَّزَامِ الْجَوْضِ  
وَالَا لَا مَتَّعُوا مِنَ الْبَدْلِ وَإِنْ غَصَّوْا، فَبُذِيَ إِلَى أَعْظَمِ الْمَفْسَدَتَيْنِ زَهْنًا لَا فَوَاتَ لِلنَّفْسِ فَلَا  
مُوجِبَ لِمُسَامَحَتِهِمْ فِي تَرْكِ الْمَوَاسِي، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ  
الْبَدْلُ هُنَا بَلَا بَدْلٍ لَا مُطْلَقًا، بَلْ مِمَّا أَدَّى عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ، وَتَمَّ بِجِبِّ الْبَدْلُ مِمَّا لَمْ يَحْتَجْهِ  
حَالًا وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ، لَكِنْ بِالْبَدْلِ، وَمِمَّا يَنْدَفِعُ بِهِ ضَرَرُ الْمُسْلِمِينَ وَالذُّمِّيِّينَ فَكُ اسْتِثْنَاهُمْ  
بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي فِي الْهُدْنَةِ وَعِمَارَةِ نَحْوِ سُورِ الْبَلَدِ، وَكِفَايَةِ الْقَائِمِينَ بِحِفْظِهَا فَمُؤْنَةُ ذَلِكَ عَلَى  
بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى الْقَادِرِينَ الْمَذْكُورِينَ خِلَافًا لِمَنْ حُدِّثَ بِأَنَّهُمْ مَنْ يَجِدُونَ بَعْدَ مَا عَلَى كُلِّ  
مِمَّا خَصَّصَهُ بِالتَّوْزِيعِ عَلَى عَدِيدِهِمْ مَا يَبْقَى مَعَهُمْ سَائِرُهُمْ وَلَوْ تَعَدَّرَ اسْتِثْنَاهُمْ خَصَّصَ بِهِ الْوَالِي مَنْ  
شَاءَ مِنْهُمْ.

(وَتَحْمُلُ الشَّهَادَةَ) عَلَى أَهْلِ لَهْ خَصَرٍ لِيَهْ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَوْ طَلَبُهُ إِنْ غُيِّرَ بِنَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ غُذِرَ  
جُمُعَةٍ أَيْ: وَلَمْ يُغْذَرْ الْمَطْلُوبُ، وَلَوْ نَحْوِ غُذِرَ جُمُعَةٍ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ، (وَأَدَاؤُهَا) عَلَى مَنْ  
تَحْمِلُهَا إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ وَلَا فَهوَ فَرَضٌ غَيْرُ عَلَى مَا بَأْتِي (وَالْجِرْفُ وَالضَّنَائِعُ)  
كَالتَّجَارَةِ وَالْحِجَامَةِ لَتَوَقَّفَ قِيَامُ الدَّيْرِ، عَلَى قِيَامِ الدُّنْيَا وَقِيَامِهَا عَلَى ذَنْبِكَ، وَتَغَايُرُهُمَا الَّذِي  
اِقْتَضَاهُ الْمُطْفُ عَلَى خِلَافٍ مَا فِي السَّحَابِ كَيْفِي فِيهِ أَنَّ الْجِرْفَةَ أَعْمَ غُرْفًا؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ مَا

الْمَذْبُولُ إِلَيْهِ وَيُدُونَهُ مَعَ قَفَرِهِ. □ فَوَدَّ: (فَدَّ) أَيْ فِي الْمَضْطَرِّ. □ فَوَدَّ: (بَأَنْ لَا يُكَلِّفُوهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَمْلِ  
وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ لِلنَّاسِ وَالْمَنْصُوبُ لِلْبَدْلِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ غَنِيًّا كَانَ الْبَدْلُ أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَيْ  
فِي الْمُحْتَاجِ. □ فَوَدَّ: (لِمُسَامَحَتِهِمْ فِي تَرْكِ الْمَوَاسِي) مُتَعَلِّقٌ بِمَوْجِبٍ يَنْهِي لَتَرْغِيبِ النَّاسِ فِي  
الْمَوَاسِي؛ لِأَنَّ نَهْيَ النَّهْيِ إِبْثَابٌ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا يَنْدَفِعُ) إِلَى قَوْلِهِ فَمُؤْنَةُ ذَلِكَ فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَكِفَايَةِ  
الْقَائِمِينَ بِحِفْظِهَا) أَيْ الْبَلَدِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا تَأْخُذُهُ الْجُنْدُ الْآنَ مِنَ الْجَوَائِكِ يَسْتَحِقُّونَهُ وَلَوْ زَائِدًا عَلَى  
قَدْرِ الْكِفَايَةِ حَيْثُ احْتِجَّ إِلَيْهِ فِي إِظْهَارِ شَوْكِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَأْخُذُهُ أَمْرَاؤُهُمْ مِنَ الْخَيُْولِ وَالْمَمَالِكِ  
الَّتِي لَا يَتِمُّ نِظَامُهُمْ وَشَوْكَتُهُمْ إِلَّا بِهَا لِقِيَامِهِمْ بِحِفْظِ خَوَارِثِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ. ع. ش.

□ فَوَدَّ: (الْمَذْكُورِينَ) أَيْ فِي شَرْحٍ وَدَفْعٍ فَزَرَ الْمُسْلِمِينَ. □ فَوَدَّ: (حَلَفَهُمْ) أَيْ فَسَّرَ الْقَادِرِينَ. □ فَوَدَّ: (مَا  
يَنْقَى الْخ) مَفْعُولٌ يَجِدُونَ. □ فَوَدَّ: (اسْتِثْنَاهُمْ) أَيْ الْقَادِرِينَ الْمَذْكُورِينَ. □ فَوَدَّ: (خَصَّصَ بِهِ) أَيْ بِمَا ذُكِرَ  
مِنْ فَكِّ الْأَسْرَى وَمَا بَعْدَهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّرَرَ لِلتَّوْزِيعِ.

□ فَوَدَّ (سَنَى): (وَتَحْمُلُ الشَّهَادَةَ) عِبَارَةُ الْمُنَى وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ إِعَانَةُ الْقَضَاةِ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ  
لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَتَحْمُلُ الْخ. □ فَوَدَّ: (هَلَى أَهْلُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَلَمْ يُغْذَرْ إِلَى الْمَثَرِ وَكَذَا  
فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى أَهْلِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (هَلَى أَهْلُ الْخ) أَيْ عَذَلُ. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيْ مَنْ  
تَحْمَلُ الشَّهَادَةَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ نِصَابٍ) وَهُوَ اثْنَانِ اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيْ بَأَنْ تَحْمَلُ اثْنَانِ فِي  
الْأَمْوَالِ. اهـ. مُغْنَى

□ فَوَدَّ (سَنَى): (وَالْجِرْفُ وَالضَّنَائِعُ) اِغْلَمَ أَنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَ مَا يَخْصُلُ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ فِي الْجِرْفِ هَلْ

يَسْتَدْعِي غَمَلًا وَغَيْرَهُ كَانَ يَتَّخِذُ ضَنْغًا يَعْمَلُونَ عِنْدَهُ، وَالصَّنْعَةُ تَخْتَصُّ بِالْأَوَّلِ.

(تنبيه) صرحوا بكراهة فعل بعض الحرف كالحجامة مع تصریحهم هنا بفرضيتها وهو مُشْكِلٌ، وقد مُجَابَ عنه بأن الحيثية مختلفة، ومع ذلك فيه ما فيه؛ لأننا إذا نَهَيْتِ النَّاسَ عَنْ فِعْلِ الْحِجَامَةِ مَثَلًا مِنْ أَىِّ حَيْثِيَّةٍ كَانَ يَلْزَمُ تَرْكُهُمْ لَهَا فَلَا مَخْلَصَ إِلَّا اعْتِمَادُ أَنَّ الْمَكْرُوهَ أَكْلُ كَسْبِهَا لِلْحَرِّ لَا فِعْلُهَا فَتَأَمَّلْهُ. (وما يَتِمُّ بِهِ الْمَعَاشُ) غَطَّفَ مُرَادِفٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذِيكَ (تنبيه) لَا يُخْتِاجُ فِي هَذِهِ لِأَمْرِ النَّاسِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَفْطَرُهُمْ مَجْبُولَةٌ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَوْ تَمَالَّقُوا عَلَى تَرْكِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَثْبَتُوا وَقَوْلُوا كَمَا هُوَ قِيَاسُ بَقِيَّةِ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ.

(جواب سلام) مَسْنُونٌ وَإِنْ كَرِهْتَ صِيغَتَهُ وَلَوْ مَعَ رَشُولٍ أَوْ فِي كِتَابٍ، لَكِنْ هُنَا يَكْفِي جَوَابُهُ كِتَابَةً، وَيَجِبُ فِيهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ لَفْظًا الْفَوْزُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ. وَيُسَنُّ الرَّدُّ عَلَى الْمُتَبَلِّغِ وَالْبِدَاعَةُ بِهِ، يَقُولُ: وَعَلَيْكَ وَالسَّلَامُ لِلخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ غَيْرِ مُتَحَلِّلٍ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ (عَلَى جَمَاعَةٍ) أَيْ: اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مُكَلَّفِينَ أَوْ سُكَارَى لَهُمْ نَوْعٌ تَمَيِّيزٌ سَمِعُوهُ، أَمَّا وَجُوبُهُ

يُشْتَرَطُ وَجُودُ جَمِيعِهَا أَوْ الْمُخْتِاجُ إِلَيْهِ بِتِلْكَ التَّاحِيَةِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ أَوْ يَتَقَدَّرُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ بِمَسَافَةِ الْعَذَى أَوْ يُفْضَلُ فِيهَا بَيْنَ مَا تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَمَا تَعُمُّ وَمَا تَنْتَدِرُ؟ اهـ. سَيَدُ عَمَرَ. فُود: (كَأَنَّ يَتَّخِذُ الْخ) يَثَالُ لِلْغَيْرِ. فُود: (وَهُوَ مُشْكِلٌ) أَيْ لَا سِتْلَازِمَهُ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاجِدِ مَطْلُوبًا وَمَنْهِيًّا عَنْهُ. فُود: (أَكْلُ كَسْبِهَا) أَيْ الْحِجَامَةُ.

فُود (سني): (وَمَا يَتِمُّ بِهِ الْمَعَاشُ) أَيْ الَّتِي بِهَا قِيَامُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْجِرَائَةِ وَالْخِيَاةِ وَفِي الْحَدِيثِ «اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ» وَقَسَرَهُ الْحَلِيمِيُّ بِاخْتِلَافِ الْهِمَمِ وَالْحَرْفِ. اهـ. مُغْنِي.

فُود: (غَطَّفَ مُرَادِفٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْفَرْقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا هُوَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ هُنَا إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلُهُ: لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ وَقَوْلُهُ وَفِي الْأَذْكَارِ إِلَى أَمَّا كَوْنُهُ وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُصَغِّفْهُ. فُود: (هَنْ فَنِيكَ) أَيْ الْحَرْفُ وَالصَّنَائِعُ. فُود: (لَا يَخْتِاجُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْخ فِي الْمَغْنِيِّ. فُود: (وَإِنْ كَرِهْتَ صِيغَتَهُ) كَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع. ش. فُود: (لَكِنْ هُنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَنُّ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَيَجِبُ الرَّدُّ قَوْرًا. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَجِبُ عَلَى الْغَائِبِ الرَّدُّ قَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الرَّسُولِ وَبِهِ أَوْ بِالْكِتَابَةِ فِي الْكِتَابِ. اهـ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِقَوْرِيَّةِ الرَّدِّ بِالْكِتَابَةِ أَيْضًا. اهـ. سَم. فُود: (لَكِنْ هُنَا) أَيْ فِيمَا مَعَ رَسُولٍ أَوْ فِي كِتَابٍ. فُود: (وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ) لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُؤَخَّرَهُ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَتَوَقَّعُ فِيهِ وَصُولُ الْجَوَابِ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ. فُود: (مِنْ مُسْلِمٍ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِسَلَامٍ أَوْ صِفَّةً لَهُ. اهـ. ع. ش. أَيْ كَقَوْلِ الْمَثْنِ عَلَى جَمَاعَةٍ. فُود: (أَوْ سُكَارَى الْخ) خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ. فُود: (سَمِعُوهُ) صِفَّةٌ لِجَمَاعَةٍ

فُود: (لَكِنْ هُنَا يَكْفِي جَوَابُهُ كِتَابَةً) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ: وَيَجِبُ عَلَى الْغَائِبِ الرَّدُّ قَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الرَّسُولِ وَبِهِ أَوْ بِالْكِتَابَةِ فِي الْكِتَابِ. اهـ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِقَوْرِيَّةِ الرَّدِّ بِالْكِتَابَةِ أَيْضًا. فُود: (مِنْ مُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ) وَلَوْ صَبِيًّا. فُود: (لَهُمْ نَوْعٌ تَمَيِّيزٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّوْا

فإجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لِحَقِّه؛ لأنَّ الحقَّ لله تعالى وفي الأذكار: يُسَنُّ أَنْ يُحَلِّله بنحو أبرأته من حَقِّي فإنه يسقط به حَقُّ الأدمي، وأما كونه على الكفاية فليخبر أبي داود ولم يُصَفِّه: «يُجَزَّى عن الجماعة إذا مروا ن يُسَلِّمَ أحدهم، ويُجَزَّى عن الجلوس أن يُرَدَّ أحدهم» فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختصُّ بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مُرَّتَبًا أثبوا ثواب الفرض كالمُضَلِّين على الجنابة. ولو ردَّت امرأة عن رجلٍ أجزأ أن تُسَرِّعَ السَّلامُ عليها، وإلا فلا، أو صبيٍّ أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنابة؛ لأنَّ القصد ثمَّ الدعاء وهو منه أقرب للإجابة، وهنا إلا من وهو ليس من أهله، وقضيته أنه يُجَزَّى تَشْمِيتُ الصَّبِيِّ عن جمع؛ لأنَّ القصد التَّبَوُّكُ والدُّعَاءُ كصلاة الجنابة. ولو سلَّم جمعٌ مُتَرَتِّبون على واحد فردَّ مرةً قاصِدًا جميعهم وكذا لو أُطْلِقَ على الوجه إجزاء ما لم يحصل فصلٌ ضارٌّ. ودخل في قلبي: مسنونٌ سلامُ امرأةٍ على امرأةٍ أو نحوٍ حرِّمٍ أو سيِّدٍ أو زوج، وكذا على أجنبيٍّ وهي عَجُوزٌ لا

ويَحْتَمَلُ لِمُكَلَّفَيْنِ أو سُكَارَى إلخ. ة فُود: (ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في الْمُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ وفي الأذكار إلى وأما كونه وقوله وَلَمْ يُصَفِّه. ة فُود: (فيه) أي في فَرَضِ الرَّدِّ. ة فُود: (إسقاطُ المُسَلِّمِ) بِشَدِّ اللَّامِ عبارةُ الْمُغْنِي فَرَعَ لو سلَّم على إنسانٍ وَرَدَّه أَنْ لَا يُرَدَّ عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ فَرَضُ الرَّدِّ كما قاله الْمُتَوَلَّى؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَيَأْتِي بِتَغْطِيلِ فَرَضِ الْكِفَايَةِ كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِتَغْطِيلِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ وَإِنْ بَعْدَ عَنِ الْمَحَلِّ، وكذا يَأْتِي قَرِيبٌ مِنْهُ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ إِي قَصِيرِهِ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ وَيَخْتَلِفُ هَذَا بِكِبَرِ الْبَلَدِ وَصِغَرِهِ كما قاله الإمام. اهـ. ة فُود: (حقُّ الأدمي) أي لا حقُّ الله تعالى. ة فُود: (عن الخلوِّ) جَمْعُ جَالِسٍ. ة فُود: (فيه إلخ) من عند الشارح. ة فُود: (ويختصُّ) أي الرَّادُّ مِنْهُمْ. ة فُود: (ولو ردَّت امرأةٌ إلخ) أي فيما لو سلَّم على جماعةٍ فيهم امرأةٌ. اهـ. فُغْنِي. ة فُود: (عن رجلٍ) أي وعن نَفْسِهَا كما هو ظاهر. اهـ. رَشِيدِي. ة فُود: (إنَّ شُرْعَ الجماعةِ فيهم امرأةٌ) أي بَأَنَّ كَانَتْ نَحْوَ مُحَرَّمٍ أو غيرِ مُشْتَهَاةٍ. اهـ. ع ش. ة فُود: (أو صبيٍّ) منه يُعْلَمُ أَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ فَرَضِهِ كَذَوِي صِبَا إلخ غيرِ مُرَادٍ. اهـ. ع ش. ة فُود: (منهم) أي من جماعةٍ سلَّم عليهم وهو راجِعٌ إلى قوله: (أو صبيٍّ) أيضًا وفَرَضُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ فِيهِمْ مُكَلَّفًا أيضًا كما هو ظاهر. ة فُود: (وقضيته) أي الفَرْقُ. ة فُود: (من جمع) أي مُكَلَّفَيْنِ هو فيهم. ة فُود: (مُتَرَتِّبون) عبارةُ التَّهَايَةِ دَفْعَةً أو مُرَّتَبًا. اهـ. ة فُود: (لَمْ يَحْصُلْ فَضْلٌ ضَارٌّ) عبارةُ التَّهَايَةِ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ بَيْنَ السَّلَامِ الْأَوَّلِ وَالْجَوَابِ. اهـ. ة فُود: (ضارٌّ) كَذَا كَانَ فِي أَصْلِهِ تَحْلِيلُهُ ثُمَّ أَلْحَقَتْ فَأَنَّ الرَّاءَ فَصَارَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّ. عَمَر. ة فُود: (أو نحوٍ مُحَرَّمٍ) أي كَعِيْدِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

بِالشُّكْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي أَوَّلَ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ. ة فُود: (ودخل في قلبي: مسنونٌ سلامُ امرأةٍ على امرأةٍ إلخ) فِي شَرْحِهِ لِلزُّشَايِدِ: وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ الْأَمْرَةَ كَالسَّابِقَةِ فِيهَا ذِكْرٌ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنَّ صَوْتَ الْمَرْأَةِ جَزَى خِلَافَ فِي كَوْنِهِ عَوْرَةً بِخِلَافِ صَوْتِ الْأَمْرَةِ، وَأَيْضًا فَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ الزَّائِدِ بِمُحَادَثَتِهَا لَهُ فَيَنْفَتِحُ بِذَلِكَ بَابُ الْفِتْنَةِ مَا لَيْسَ بَيْنَ الْأَمْرَةِ وَالرَّجُلِ. اهـ. وَالْفَرْقُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ الْآتِي

تُشْتَهَى، ويلزمها في هذه الصُّور رُدُّ سلام الرجل، أمّا مُشْتَهَاةٌ ليس معها امرأةٌ أخرى فيحرمُ عليها رُدُّ سلام أجنبيٍّ ومثله ابتداءؤه، ويُكرَه له رُدُّ سلامها ومثله ابتداءؤه أيضاً، والفرق أن رُدّها وابتداءها يُطْلِقُهُ فيها أَكْثَرُ بخلاف ابتداءه ورُدّه، والخُشْيُ مع الرجلِ كامرأةٍ ومع المرأةِ كرجلٍ في التَّظَرُّ، فكذا هنا. ولو سَلِمَ على جَمْعِ نِسوةٍ وجَبَ رُدُّ إحداهنَّ، إذ لا يُخْشَى فِتْنَةُ حَيْثِيٍّ، ومن ثَمَّ حَلَّتْ الْخَلْوَةُ بامرأتين، والظاهرُ أَنَّ الْأَمْرَ هُنَا كَالرَّجُلِ ابتداءً ورُدّاً. وسَلَامٌ ذِمِّي.....

• فَوَدَّ: (في هذه الصُّور) يعني فيما لو سَلِمَ عليها نَحْوُ مَحْرَمٍ أو سَيِّدٍ أو زَوْجٍ وكذا أَجْنَبِيٍّ وهي عَجُوزٌ لا تُشْتَهَى. • فَوَدَّ: (لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ الْخ) صَادِقٌ بما إذا كان معها رَجُلٌ فَأَكْثَرُ وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي آتِفاً عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى عَدَمُ الْحُرْمَةِ حَيْثِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُ) أَي لِلْأَجْنَبِيِّ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضاً) نَعَمْ لَا يُكْرَهُ سَلَامُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ عَلَيْهَا حَيْثُ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةَ نِهَائِهِ وَفِي سَمِ بَعْدَ نَقْلِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَفَّسَهُ وَقَبَّاهُ رُدُّهُمْ عَلَيْهَا وَهَلْ كَذَلِكَ رُدُّهَا سَلَامَهُمْ وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَخْرُمَ فِيهِ نَظَرٌ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (وَالْخُشْيُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَعَ الرَّجُلِ الْخ) وَمَعَ الْخُشْيِ كَالرَّجُلِ مَعَ الْمَرْأَةِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ سَلِمَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَا يُكْرَهُ عَلَى جَمْعِ نِسوةٍ أو عَجُوزٍ لِانْتِصَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ بَلْ يُنْدَبُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهِنَّ وَعَكْسُهُ وَيَجِبُ الرَّدُّ كَذَلِكَ. اه. • فَوَدَّ: (هَلَى جَمْعُ نِسوةٍ) الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ هُنَا مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ. اه. ع ش أَي كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَمِنْ ثَمَّ حَلَّتْ الْخَلْوَةُ بِامْرَأَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً وَرُدّاً) أَي قِيَسُنْ لِكُلِّ مِنْهُمَا سَلَامٌ عَلَى الْآخَرِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. • فَوَدَّ: (وَسَلَامٌ فَمَنِي) عَطَفَ عَلَى سَلَامِ امْرَأَةٍ. اه. س م.

هنا، والظاهرُ أَنَّ الْأَمْرَ الْخ. • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُ رُدُّ سَلَامِهَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: نَعَمْ لَا يُكْرَهُ مِنَ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ مِنَ الرِّجَالِ السَّلَامُ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةُ ذِكْرِهِ فِي الْأَذْكَارِ. اه. وَقَبَّاهُ رُدُّهُمْ عَلَيْهَا وَهَلْ كَذَلِكَ رُدُّهَا سَلَامَهُمْ وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَخْرُمَ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَالْخُشْيُ مَعَ الرَّجُلِ كَامْرَأَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ شَابٍّ فَلَهُ حُكْمُ الْعَجُوزِ مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ رُدُّ سَلَامِ الرَّجُلِ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْعَجُوزِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ شَابًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَى الرَّجُلِ وَرُدُّهُ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا تَخْرُمُ بِالشَّكِّ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَوْ نَظَرْنَا لِذَلِكَ لَمْ يَخْرُمِ التَّظَرُّ مَعَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ حُرْمَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ سَلِمَ هَلَى جَمْعِ نِسوةٍ) لَمْ يُفْصَحْ يَسُنُّ السَّلَامُ مِنْهُنَّ عَلَيْهِ وَلَا مِنْهُنَّ عَلَيْهِنَّ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ قَوْلِهِ: لَا عَلَى جَمْعِ نِسوةٍ أو عَجُوزٍ أَي: لَا يُكْرَهُ ابْتِدَاءُ وَلَا رُدُّا عَلَيْهِنَّ مَا نَفَّسَهُ: بَلْ يُنْدَبُ الْإِبْتِدَاءُ مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهِنَّ وَعَكْسُهُ وَيَجِبُ الرَّدُّ كَذَلِكَ. اه. • فَوَدَّ: (وَسَلَامٌ فَمَنِي) عَطَفَ عَلَى سَلَامِ امْرَأَةٍ فِي قَوْلِهِ: وَدَخَلَ فِي قَوْلِي الْخ وَقَضِيَّتُهُ اسْتِجَابُ سَلَامِ الذِّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَمْ أَرَهُ فَرَاغَهُ.

(فَاتِيَّةٌ): فِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ فِي الْبَابِ الْجَامِعِ أَخْبَرَهَا مَا نَفَّسَهُ: مَسْأَلَةُ رَجُلٍ سَلِمَ عَلَى جَمَاعَةِ مُسْلِمِينَ وَفِيهِمْ نَصْرَانِيٌّ فَأَنكَرَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا قَصَدْتُ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ فَقِيلَ لَهُ مِنْ حَقِّكَ أَنْ تَقُولَ: السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى فَهَلْ يُجْزَى اللَّفْظُ الْأَوَّلُ أَوْ يَتَعَيَّنُ الثَّانِي؟



فيجب رده بعليك كما اقتضاه كلام الروضة، لكن قال البلقيني والأذرعي والزر كشي: إنه يُسن ولا يجب، وسلام صبي أو مجنون فيجب رده أيضاً، وكذا سكران مُتميز لم يصح بشكره. وقول المجتوع: لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يُحتمل على غير المُتميز، وزعم أن الجنون والشكر يُنافيان التمييز عقلاً عما صرحوا به من عدم التنافي، أما المُتمتعدي ففاسق، وأما غير المُتميز فليس فيه أهلية للخطأ كالمجنون، والمُلتحق بالْمُكَلَّف إنما هو المُتمتعدي، فإن قلت: قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يُتميز كالصلاة، قلت: فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء مُنتفية هنا؛ لأن الرد لا يُقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا، نعم، لو قيل: فائدته الإثم وإن لم يسمع تغليظاً عليه لم يُغز. ولعله مراد ذلك الشارح، .....

• قوله: (فيجب إلخ) وفقاً للنهاية والمُتَمَنِّي. • قوله: (بعليك) عبارة النهاية والمُتَمَنِّي بوعليكَ بزيادة الواو ثم تَبَّه المُتَمَنِّي على جواز إسقاطها أيضاً. • قوله: (وسلام صبي إلخ) عطف على سلام امرأه. • قوله: (أو مجنون مُتميز) خلافاً للنهاية ولظاهر المُتَمَنِّي، وقوله: مُتميز راجع لكل من المخطوف والمخطوف عليه وكذا سكران مُتميز خلافاً للنهاية والمُتَمَنِّي. • قوله: (أما المُتَمَعَّدِي) أي بشكره. • قوله: (ففاسيق) أي وسبائي أنه لا يجب رد سلامه. • قوله: (وَأَمَّا غير المُتميز) أي السكران غير المُتميز. • قوله: (كالمجنون) أي غير المُتميز. • قوله: (قضية هذا) أي الإلحاق. • قوله: (عليه) أي السكران المُتَمَعَّدِي والجار مُتَمَلِّق بوجوب. • قوله: (في حقه) أي المُتَمَعَّدِي. • قوله: (وإن لم يسمع) أي لسكره.

(الجواب): لا يُجزئ في السلام إلا اللفظ الأول ولا يَسْتَحِقُّ الرد إلا به، ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصراني إذا قصد المُسْلِمِينَ فَقَطْ، وأما السلام على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى فَإِنَّمَا شُرِعَ فِي صُدُورِ الْكُتُبِ إِذَا كُتِبَتْ لِلْكَافِرِ كَمَا ثَبَتَ فِي لَحْدِيهِ الصَّحِيحِ.

(مسألة): إذا قال مَنْ يُشَمَّتُ الْمَاطِسَ: يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدِي، أو قال مَنْ يَتَدَيُّ: السلام على سَيِّدِي، أو الرَّادُّ: وعلى سَيِّدِي السَّلام. هل يتأذى بذلك السُّنَّةُ أو الْفَرَضُ؟

(الجواب): قال ابنُ صَوْرَةَ فِي كِتَابِ الْمُرِيدِ: وَلَيَكُنِ التَّشْمِيتُ بِلَفْظِ الْخُطَابِ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْأَلْمَامِ: وَهُوَ لَا يَمْتَنَّا. عَرُونَ إِذَا خَاطَبُوا مَنْ يُعْظَمُونَهُ قَالُوا: يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدَنَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خُطَابٍ، وَهُوَ خِلَافُ مَا نَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ: وَيَلْتَمَنِّي عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ زَمَانِنَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: قُلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا سَيِّدَنَا، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَصَدَ الْجَمْعَ بَيْنَ لَفْظِ الْخُطَابِ وَبَيْنَ مَا اعْتَادُوهُ مِنَ التَّعْظِيمِ. اهـ. وَيُقَاسُ بِذَلِكَ: سَائِلُ السَّلامِ.

(مسألة): رَجُلٌ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْمَعْنا فِي مُتَعَرِّ رَحْمَتِكَ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ شَخْصٌ فَمَنْ الْمُصِيبُ؟

(الجواب): هذا الكلام أَتَكَرَّرَ بِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ مِنْهُمْ التَّوَوُّيُّ وَقَالَ: الصَّوَابُ جَوَازُ ذَلِكَ وَمُسْتَقَرُّ الرَّحْمَةِ هُوَ الْجَنَّةُ. اهـ.



وخرج به السلام على قاضي الحاجة ومن معه، فلا يجب رُده كما يأتي، وإنما يُجزئ الرُّد إن اتَّصل بالسلام كاتِّصال قبول البيع بإيجابه، وخرج بغير مُتحلِّل إلخ سلام التحلُّل من الصَّلَاة، إذا نَوَى الحاضر عنده فلا يلزمه رُده على الأوجه، ويُفَرَّق بينه وبين سلام التَّلَاقِي بأنَّ القصد به الأمن وهو لا يحصل إلا بالردِّ، وهنا التحلُّل من الصَّلَاة مع قصد الحاضر به لِتَعَوُّد عليه بِرُكُوتِهِ، وذلك حاصل وإن لم يردِّ، وإنما خِيفَ به الحالِفُ على ترك الكلام والسلام؛ لأنَّ المدارَ فيهما على صِدْقِ الاسم لا غير، ولا ردِّ سلام فاسقٍ أو مبتدعٍ زَجَرًا له أو لغيره، وإن شَرَعَ سلامه، وخرج بجماعة الواحد فالردُّ فرضٌ عَين عليه. ولا بُدُّ في الابتداء والردِّ من رَفْعِ الصوت بقدر ما يحصل به السَّماعُ بالفعل ولو في تَقْيِيلِ السَّمْعِ، نعم، إن مرَّ عليه سريعًا بحيث لم يَتَلَفَّهِ صوته فالذي يظهر أنَّه يلزمه الرُّفْعُ وسبقه دون العذوِّ خَلْفَهُ، وظاهر أنَّه لا بُدُّ من سماعِ جميع الصَّيغَةِ ابتداءً وردًّا، والفرق بينه وبين إجابة مُؤدِّين سَمِعَ بعضه ظاهرًا، ومَرَّ أنَّه.....

• فُود: (وُخْرِجَ بِهِ) أي بقوله: مَسْنُونٌ. • فُود: (وَمَنْ مَعَهُ) أي عَظَمًا عليه. • فُود: (وَأَمَّا يُجْزِئُ) إلى قوله: (وُخْرِجَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فُود: (إِنْ اتَّصَلَ الْإِلْخ) قَضَيْتَهُ أَنَّهُ يَضُرُّ الْفَضْلَ بِلَفْظِ أَجَنِّي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: لَأَنَّ الْفَضْلَ لَيْسَ بِأَجَنِّي. اهـ. سم. • فُود: (بِهِ) أي بالسلام وكذا ضَمِيرُ بَرَكَّتِهِ.

• فُود: (وَذَلِكَ) أي عَوْدُ الْبَرَكَةِ لِلْحَاضِرِ. • فُود: (وَأَمَّا خِيفَ بِهِ) أي بِقَصْدِ الْحَاضِرِ بِسَلَامِ التَّحَلُّلِ.

• فُود: (وَالسَّلَامُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ الْمُتَوَعَّةُ. • فُود: (وَلَا رَدُّ سَلَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا بُدُّ) فِي الْمَغْنَى لَا قَوْلُهُ: (وَأَنْ شَرَعَ سَلَامُهُ). • فُود: (وَلَا رَدُّ سَلَامٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَظِمَتْ عَلَى قَوْلِهِ: (رَدُّهُ) مِنْ قَوْلِهِ: (فَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّهُ الْإِلْخ) وَلَا يُخْفَى مَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى وَكَذَا لَا يَلْزَمُهُ رَدُّ سَلَامِ الْإِلْخ.

• فُود: (زَجَرًا الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى إِذَا كَانَ فِي تَرْكِه زَجَرٌ الْإِلْخ اهـ. • فُود: (أَوْ لِغَيْرِهِ الْإِلْخ) الْأَوَّلَى التَّثْبِيَةُ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَنَّ الْمَغْطُوفَ بِأَوِ الْمُتَوَعَّةِ كَالْمَغْطُوفِ بِالْوَاوِ. • فُود: (فَرَضَ عَيْنٍ عَلَيْهِ) أَيِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ مُشْتَهَاةٌ وَالْآخَرُ رَجُلًا وَلَا نَحْوَ مَخْرَمِيَّةٍ بَيْنَهُمَا فَلَا يَجِبُ الرَّدُّ. اهـ. مُغْنَى.

• فُود: (مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ الْإِلْخ) فَإِنَّ شَكَّ أَيِ الرَّادِّ فِي سَمَاعِهِ أَيِ الْمُسْلِمِ زَادَ فِي الرُّفْعِ فَإِنْ كَانَ عَنْده نِيَامٌ خَفَضَ صَوْتَهُ. اهـ. نِهَابَةُ أَيِ تَذَبُّبًا مَعَ الْإِسْمَاعِ لِلْمُسْلِمِ وَإِنْ أَذَى إِلَى لِيْقَاطِ الْتَائِبِينَ ع ش. • فُود: (نَعَمْ) إِنْ مَرَّ أَيِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ أَيِ الرَّادِّ. • فُود: (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ الرَّدِّ. • فُود: (سَمِعَ بَعْضُهُ) الْجُمْلَةُ صِفَةُ مُؤدِّينَ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِلْأَذَانِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْمَقَامِ. • فُود: (ظَاهِرٌ) خَبَرٌ وَالْفَرْقُ. • فُود: (وَمَرَّ أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَجِبُ الْإِلْخ) حَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَ قُتَيْلَ قَوْلِهِ: (وُخْرِجَ بِغَيْرِ مُتَحَلِّلٍ).

• فُود: (إِنْ اتَّصَلَ بِالسَّلَامِ كَاتِّصَالِ قَبُولِ الْبَيْعِ بِإِيْجَابِهِ) قَضَيْتَهُ أَنَّهُ يَضُرُّ الْفَضْلَ بِلَفْظِ أَجَنِّي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: لَأَنَّ الْفَضْلَ لَيْسَ بِأَجَنِّي م ر. • فُود: (فَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّهُ عَلَى الْأَوْجِهِ) هَلْ يُسْنُ. • فُود: (بِالْفِعْلِ وَلَوْ فِي تَقْيِيلِ السَّمْعِ) مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ الْإِلْخ) يُعْرَفُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ تَقْيِيلِ السَّمْعِ وَالْأَصَمِّ.

لو بَلَّغَهُ رَسُولُ سَلامِ الْغَيْرِ، قال: وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلامُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ وَحَيْثُ زَالَتْ الْفُورِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الزَّوَيَانِيِّ، وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ بِنَحْوِ الْيَدِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الرَّدُّ إِلَّا إِنْ جُمِعَ لَهُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ، وَيُغْنِي عَنِ الْإِشَارَةِ فِي الْأَوَّلِ كَمَا بِهِ الْأَذْرَعِيُّ الْعَلَمُ بِأَنَّ الْأَخْرَسَ فَهَمَّ بِقِرْنَةِ الْحَالِ، وَالنَّظَرُ إِلَى فِيهِ الرَّدُّ عَلَيْهِ، وَتَكْفِي إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا، وَصِيغَتُهُ ابْتِدَاءً وَجَوَابًا: عَلَيْكَ السَّلامُ وَعَكْسُهُ، وَيَجُوزُ تَنْكِيرُ لَفْظِهِ وَإِنْ حَذَفَ التَّنْوِينُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَأَمَّا لَمْ يُجْزَ فِي سَلامِ الصَّلَاةِ حَتَّى عِنْدَ الرَّافِعِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْوَارِدِ بِوَجْهِهِ، وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ يُجْزَى سَلامًا عَلَيْكُمْ، وَكَذَا سَلامُ اللَّهِ، قِيلَ: لَا سَلامِي وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْأَوْجَهُ إِجْزَاءُ عَلَيْكَ وَعَكْسُهُ كَمَا بَحَثَ. وَالْأَفْضَلُ فِي الرَّدِّ.....

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْفَصْلَ الْخ) أَيُّ وَهُوَ لَا نَافِي اشْتِرَاطِ الْإِنْتِصَالِ لِأَنَّ الْخ. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ حَذَفَ التَّنْوِينُ) فِي النِّهَايَةِ وَلِغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَلَى الْأَصَمِّ) مُتَعَلِّقٌ بِالرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ جُمِعَ لَهُ الْخ) فَلَا يَخْصُلُ سُنَّةُ السَّلامِ عَلَيْهِ إِلَّا بِمِلْكِ الْجَمْعِ. • قَوْلُهُ: (الْمُسْلِمُ) بِكُسْرِ اللَّامِ عَلَيْهِ أَيُّ الْأَصَمِّ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ لِسْقُوطِ الْإِثْمِ وَذَا فِي الثَّانِي لِحُصُولِ الشُّتُوعِ ش. وَسَم. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَخْرَسَ) الظَّاهِرُ الْأَصَمُّ سَيِّدُ عَمَرٍ سَمِ عِبَارَةٌ غَيْرُهُ تَهْ أَيُّ الْأَصَمِّ فَلَمَّا لُغِيَ الْأَخْرَسُ هُنَا تَغْرِيفٌ. اه. • قَوْلُهُ: (وَتَكْفِي إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ الْخ) أَيُّ إِنْ فَهِمَهَا كُلُّ حَدٍّ وَلَا كَانَتْ كِتَابَةً فَتَغْتَبَرُ مَعَهَا التَّيَّةُ لِوُجُوبِ الرَّدِّ وَلِحُصُولِ الشُّتَةِ مِنْهُ. اه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (عَلَيْكَ السَّلامُ) لِكَيْتَهُ مَكْرُوهٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَيَجِبُ فِيهِ الرَّدُّ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَاسْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ تَنْكِيرُ لَفْظِهِ) لِكِبَرِ التَّغْرِيفِ فِيهِمَا أَفْضَلُ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَمْ يُجْزَ) أَيُّ حَذَفَ التَّنْوِينُ. • قَوْلُهُ: (فِي سَلامِ الصَّلَاةِ) أَيُّ سَلامِ التَّحْلِيلِ مِنْهَا. • قَوْلُهُ: (سَلامًا) بِالتَّنْوِينِ. • قَوْلُهُ: (لَا سَلامِي) بِإِضَافَةٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. • قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) أَيُّ عَلَيْكَ سَلامُ اللَّهِ وَعَلَيْكَ سَلامِي. • قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَجِبُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا

• قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ بَلَّغَهُ رَسُولُ سَلامِ الْغَيْرِ قال: وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلامُ). وَجِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: يَقُولُ عَلَيْهِ وَعَلَيْكَ السَّلامُ. اه. • قَوْلُهُ: (وَخَيْثُ زَالَتْ الْفُورِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الزَّوَيَانِيِّ) يُؤَيِّدُ عَدَمَ الْقَضَاءِ أَوْ يَصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْأَذْكَارِ. نَصُّهُ: فَضَّلَ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى الْغُورِ فَإِنْ أَخَّرَهُ ثُمَّ رَدَّ لَمْ يُعَدَّ جَوَابًا وَكَانَ آيَمًا بِتَرْكِ الرَّدِّ. اه. فَقَوْلُهُ لَمْ يُعَدَّ جَوَابًا. وَكَذَا قَوْلُهُ: وَكَانَ آيَمًا بِتَرْكِ الرَّدِّ يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ لَوْ كَانَ يَقْتَضِي لَمْ يَقُلْ بِتَرْكِ الرَّدِّ كَانَ يَقُولُ بِتَأْخِيرِ الرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (وَيُغْنِي عَنِ الْإِشَارَةِ فِي الْأَوَّلِ) هَلَا كَانَ الثَّانِي كَذَلِكَ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ شَامِلَةٌ لَهُ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَخْرَسَ فَهَمَّ بِقِرْنَةِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ أَيُّ: الْأَصَمُّ فَلَمَّا لُغِيَ الْأَخْرَسُ هُنَا تَغْرِيفٌ. • قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنْ قَالَ عَلَيْكُمْ السَّلامُ جَازَ وَكَرِهَ. اه. • قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْهَ وَأَوْخَرٌ.

واَوْ قَبْلَهُ، وَتَضَرُّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَالْإِقْتِصَارِ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى أَحَدٍ مُجْزَأِي الْجُمْلَةِ إِلَّا وَعَلَيْكَ رَدُّ السَّلَامِ الدُّمِّيُّ، وَإِنْ نَوَى إِضْمَارَ الْآخِرِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ وَمُسْنُ عَلَيْهِكُمْ فِي الْوَاحِدِ نَظَرًا لِأَنَّ مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ، وَلَا تَجِبُ وَإِنْ أَتَى الْمُسَلِّمُ بِهَا، وَيُظْهِرُ إِجْزَاءَ سَلَمَتِ عَلَيْكَ وَأَنَا مُسَلِّمٌ عَلَيْكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُجْزِئُ فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَنَحْوُهَا (وَمُسْنُ) عَيْنًا لِلوَاحِدِ وَكِفَايَةً لِلْجَمَاعَةِ كَالْتَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَجَوَابِهِ (الْبِتْدَاؤُهُ) بِهِ

يُوهِمُهُ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ) وَقَوْلُهُ وَمَغْفِرَتُهُ. هـ. قُودُ: (وَأَوْ قَبْلَهُ) خَيْرُ قَوْلِهِ: وَالْأَفْضَلُ سَم. هـ. قُودُ: (وَتَضَرُّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) فَلَوْ قَالَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ فَلَا يَكُونُ سَلَامًا، وَلَمْ يَجِبْ رَدُّهُ وَالْإِشَارَةُ بِيَدٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ خِلَافَ الْأَوَّلَى، وَلَا يَجِبُ لَهَا رَدُّ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ اللَّفْظِ أَفْضَلُ وَلَوْ سَلَّمَ بِالْمَجْمُوعَةِ جَازٌ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ حَيْثُ فَهَمَّهَا الْمُخَاطَبُ وَوَجِبَ الرَّدُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (كَالْإِقْتِصَارِ الْخ) فَلَوْ قَالَ وَعَلَيْكُمْ وَسَكَتَ عَنِ السَّلَامِ لَمْ يَكْفِ مُغْنِي وَنِهَائَةً وَمِثْلُهُ سَلَامٌ مَوْلَانَا. اهـ. ع. ش. هـ. قُودُ: (وَإِنْ نَوَى الْخ).

(فَائِلَةٌ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالَ: مَنْ يُشْمِتُ الْعَاطِسَ يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدِي أَوْ قَالَ مَنْ يَتَدَبَّرُ السَّلَامَ عَلَى سَيِّدِي أَوْ الرَّدَّ وَعَلَى سَيِّدِي السَّلَامَ هَلْ يَتَأَدَّى بِذَلِكَ السُّنَّةَ وَالْفَرَضُ الْجَوَابُ قَالَ ابْنُ صَوْدَةَ فِي الْمُرْشِدِ: وَلَيَكُنَّ التَّشْمِيتُ بِلَفْظِ الْخِطَابِ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ وَقَالَ ابْنُ ذَقِيقٍ الْعَبْدِي فِي شَرْحِ الْإِمَامِ: وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخَّرُونَ يَقُولُونَ يَرْحَمُ اللَّهُ سَيِّدَنَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خِطَابٍ وَهُوَ خِلَافٌ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ. اهـ. وَيَلْفَنِي عَنْ بَعْضِ الْمُعَلِّمِينَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ قُلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا سَيِّدِي وَكَأَنَّهُ قَصَدَ الْجَمْعَ بَيْنَ لَفْظِ الْخِطَابِ وَبَيْنَ مَا اغْتَادُوهُ مِنَ التَّعْظِيمِ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ السَّلَامِ. اهـ. سَم.

هـ. قُودُ: (وَمُسْنُ الْخ) أَيِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (فِي الْوَاحِدِ الْخ) وَيَكْفِي الْإِفْرَادُ فِيهِ وَيَكُونُ آتِيًا بِأَصْلِ السُّنَّةِ دُونَ الْجُمُعَةِ مُغْنِي وَنِهَائَةً فَلَا يَكْفِي لِأَدَاءِ السُّنَّةِ وَلَا يَجِبُ الرَّدُّ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَكَذَا لَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ جَمْعٌ لَا يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ فِي الرَّدِّ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ع. ش. هـ. قُودُ: (وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ الْخ) عُوِظَ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ الْخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَزِيَادَةُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَى السَّلَامِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا أَكْمَلَ مِنْ تَرْكِهَا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَكْفِي وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، وَإِنْ أَتَى الْمُسَلِّمُ بِلَفْظِ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَفِيهِ نَظَرٌ أَيِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ [النسب: ٨٦] الْآيَةُ. اهـ.

هـ. قُودُ: (عَيْنًا) إِلَى قَوْلِهِ: (تَعَمُّ) فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجَوَابُهُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا إِنْ سَكَتَ) فِي النَّهَائَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. هـ. قُودُ: (كَالْتَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ) أَيِ: وَلِلْجَمَاعِ. هـ. قُودُ: (وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) وَالْأَصْحَحِيَّةُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَجَوَابُهُ) أَنْظَرُ مَا مَعْنَى كَرْزِهِ سُنَّةٌ كِفَايَةً مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمُ الْآتِي أَنَّ جَوَابَ التَّشْمِيتِ إِنَّمَا يُسْنُ لِلْعَاطِسِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى تَعَدُّدِ الْعَاطِسِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قُودُ: (بِهِ) أَيِ: بِالسَّلَامِ وَتَقْدِيرُهُ لَفْظَةً (بِهِ) مَبْنِيٌّ عَلَى إِزْجَاعِ ضَمِيرِ

هـ. قُودُ: (وَتَضَرُّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) كَمَا فِي الْأَذْكَارِ عَنِ الْمُتَوَلَّى.

عند إقباله أو انصرافه على مُسلمٍ لاخيرَ الحسني: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمُ بِالسَّلَامِ». وفارقَ الرَّدَّ بأنَّ الإيحاءَ والإخافةَ أي تركَ الرَّدَّ أعظمَ منهما في تركِ الابتداءِ. وأفتى القاضي بأنَّ الابتداءَ أَفْضَلُ كإبراءِ المُفسِّرِ أنَّه نُلَّ من إنظاره، ويُؤخَذُ من قوله: ابتداءه أنه لو أتى به بعدَ تكلُّمٍ لم يُغْتَدَّ به، نعم، يُحْتَمَلُ في تَكَلُّمٍ سهوًا أو جهلاً وغيرَ به أنه لا يَفُوتُ الابتداءُ به فيجبُ جوابه، أمَّا الذَّمُّ فيحرمُ ابتداءه بالسَّلَامِ، ولو أُرْسِلَ سلامه لِغَائِبٍ يُشْرَعُ له السَّلَامُ عليه.....

ابتداءه للشخص، والظاهرُ رجوعه لِلسَّلَامِ كما جَرَى عليه المُغْنِي واستغنى عَنِ التَّقْدِيرِ عِبَارَتُهُ أي: السَّلَامُ على كُلِّ مُسْلِمٍ حَتَّى على الصَّيِّءِ اهـ. ة فُود: (عند إقباله إلخ) أي: من ذَكَرَ الواحدَ والجماعَ. ة فُود: (على مُسْلِمٍ) مُتَعَلِّقٌ بِصَمِيرٍ (به) وَيُحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِالْإِقْبَالِ وَالْانْصِرَافِ عَلَى التَّنَازُعِ وَإِعْمَالِ الْأَوَّلِ. ة فُود: (وفارق) أي: ابتداءَ السَّلَامِ حَيْثُ كَانَ سَتَةً. ة فُود: (بأنَّ الابتداءَ) أي: مع كَوْنِهِ سَتَةً أَفْضَلُ أي: مِنَ الرَّدِّ الْفَرَضِ وَقَوْلُهُ: (إِنَّ) أَي: الْمُسْلِمَ. ة فُود: (بعدَ تكلُّمٍ إلخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ يَسِيرًا وَمِنْ صَبَاحِ الْخَيْرِ ثُمَّ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ تَكَلَّمَ لَا يُبْطِلُ الْإِعْتِدَادَ بِهِ فَيَجِبُ الرَّدُّ لِكُنْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ سَابِقًا، وَإِنَّمَا يُجْزئُ الرَّدَّ إِنْ اتَّصَلَ بِالسَّلَامِ إلخ بَطْلَانُهُ بِالتَّكَلُّمِ وَإِنْ قُلَّ، وَيُمْكِنُ تَخْصِيصُ مَا مَرَّ بِالْإِحْزَارِ عَمَّا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا وَمَا هُنَا بَمَا إِذَا قُلَّ مَا صِلَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ بَأَنَّهُ بِالسَّلَامِ يُعَدُّ مَعْرِضًا عَنِ الْبَيْعِ وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْأَمَانُ، وَقَدْ وَجَدَ بِمَجْزِئِ الصَّيْفَةِ فَلَا يَضُرُّ الْكَلَامُ بِهِ مِنَ الْمُبْتَدِئِ، وَيُشْتَرَطُ الْفَوْرُ مِنَ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ بَحِيثٌ لَا يَشْتَقِلُ بِكَلَامِ الْغَائِبِ مُطْلَقًا وَلَا بِسُكُوتِ طَوِيلٍ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ لَا يُعَدُّ قَابِلًا لِلْأَمَانِ بَلْ مَعْرِضًا عَنْ فَكَاثَةِ رَدِّهِ اهـ. ع ش. ة فُود: (إنه لا يَفُوتُ الْإِبْتِدَاءَ) وَمِثْلُهُ الرَّدُّ اهـ. ع ش. ة فُود: (أما الذَّمُّ إلخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ: عَلَى مُسْلِمٍ. ة فُود: (فيحرمُ ابتداءه بالسَّلَامِ) فَإِنَّ بَأَنَّ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ذِمَّةً فَلْيَقُلْ لَهُ نَذْبًا اسْتَرْجَعْتَ سَلَامِي أَوْ رَدُّ سَلَامِي تَخْفِيرًا لَهُ وَيُسْتَنَبِهُ وَجُوبًا وَلَوْ بَقِيَ إِنْ كَانَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَبْدُوهُ بِتَحْيَةٍ غَيْرِ السَّلَامِ أَيْهَا كَانَتِ اللَّهُ صَبَاحَكَ وَأَصْبَحْتَ بِالْخَيْرِ إِلَّا لِعَذْرِ وَإِنْ كَتَبَ إِلَى كَافِرٍ كَتَبَ نَذْبًا بِالسَّلَامِ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الرَّدَّ وَلَوْ قَامَ عَلَى جَلِيسٍ فَسَلَّمَ وَجَبَ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَمَنْ دَخَلَ دَارًا نَذِبَ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى أَهْلِهِ، وَإِنْ دَخَلَ مَوْضِعًا خَالِيًا نَذِبَ أَنْ يَقُولَ السَّلَامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَيَنْذِبُ أَنْ يُسَمِّيَ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بَعْدَ دُخُولِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. ة فُود: (لِغَائِبٍ إلخ) يَتَّبِعِي وَلَوْ فَايِقًا فَيَلْزِمُهُ تَبْلِيغُهُ لِأَنَّهُ تَحْمَلُ الْأَمَانَةَ، وَإِنْ جَازَ تَرَكَ رَدَّ سَلَامِ الْفَائِقِ رَجْرَامٍ اهـ. سم اهـ. ع ش. ة فُود: (يُشْرَعُ له السَّلَامُ إلخ) خَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ اهـ. سم.

ة فُود: (ويؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ابتداءه أنه لا أتى به بعدَ تكلُّمٍ لم يُغْتَدَّ به) فِي الرَّوَضِ عَطْفًا عَلَى الْمُسْتَحَبِّ وَأَنَّهُ يَبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْكَلَامِ اهـ. وَلَمْ يَزِدْ شَيْءَ حُهُ عَلَى الْإِسْدَلَالِ لَهُ. ة فُود: (لِغَائِبٍ) يَتَّبِعِي وَلَوْ فَايِقًا فَيَلْزِمُهُ تَبْلِيغُهُ، لِأَنَّهُ تَحْمَلُ الْأَمَانَةَ وَإِنْ جَازَ تَرَكَ رَدَّ سَلَامِ الْفَائِقِ رَجْرَامٍ ر. ة فُود: (يُشْرَعُ له السَّلَامُ) خَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ.

بصيفةٍ مِمَّا مَرَّ، كَقُلْ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ السَّلَامَ عَلَيْكَ لَا بَنَحُو سَلْمَ لِي عَلَيْهِ عَلَى مَا قِيلَ، والذي فِي الْأَذْكَارِ خِلَافُهُ وَعِبَارَتُهُ: أَوْ أُرْسِلَ رَسُولًا، وَقَالَ: سَلْمَ لِي عَلَى فَلَانٍ، لَزِمَ الرَّسُولُ أَنْ يُبْلَغَهُ بَنَحُو: فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ أَيْضًا. فَإِنَّهُ أَمَانَةٌ وَبِحَبِّ أَدَاؤِهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِ تِلْكَ الْأَمَانَةِ، أَمَّا لَوْ رَدَّهَا فَلَا، وَكَذَا إِنْ سَكَتَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا يُنْسَبُ لِسَاكِبٍ قَوْلٌ وَكَمَا لَوْ جُمِعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَدِيعَةٍ فَسَكَتَ، وَيُحْتَمَلُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ

• فَوَدَّ: (بِصِيفَةِ الْخ) حَالٌ مِنْ سَلَامِهِ. • فَوَدَّ: (لَا بَنَحُو سَلْمَ لِي عَلَيْهِ) أَي: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الرَّسُولُ بِصِيفَةٍ مُعْتَبَرَةٍ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ: لَكَ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكَ مِنْ فَلَانٍ كَمَا آتَى فِيمَا إِذَا قَالَ قُلْ لَهُ فَلَانٌ يَقُولُ لَكَ السَّلَامَ عَلَيْكَ يَكْفِي قَوْلَ الرَّسُولِ فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وَجُودُ الصِّيفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُزِيلِ أَوْ الرَّسُولِ م ر اسم وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ عَنِ الرَّشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (لَزِمَ الرَّسُولُ الْخ) جَوَابٌ وَلَوْ أُرْسِلَ الْخ زَادَ الْمُغْنِي وَيَجِبُ الرَّدُّ كَمَا مَرَّ اه. • فَوَدَّ: (أَنْ يُبْلَغَهُ) أَي: وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ بِأَنْ نَسِيَ ذَلِكَ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (بَنَحُو: فَلَانٌ يُسَلِّمُ الْخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ صِيفَةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ مِنَ الْمُزِيلِ وَلَا مِنَ الرَّسُولِ وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْجِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: فَإِنْ أَتَى الْمُزِيلُ بِصِيفَةٍ الْخ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وَجُودُ الصِّيفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُزِيلِ أَوْ الرَّسُولِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ، وَحَاوَلِ الشُّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ رَدُّ كَلَامِهِ إِلَى كَلَامِ الشَّارِحِ بِمَا لَا يَقْبَلُهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ اه. • فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْأَذْكَارِ أَيْضًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ بَنَحُو فَلَانٍ الْخ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ هُنَاكَ لَفْظَةً أَي. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْخ) أَي: التَّغْلِيلُ. • فَوَدَّ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي: وَجُوبُ التَّبْلِيغِ. • فَوَدَّ: (إِذَا رَضِيَ) أَي: الرَّسُولُ. • فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ رَدَّهَا الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا رَدَّهَا بِحَضْرَةِ الْمُسَلِّمِ الْمُزِيلِ أَمَّا لَوْ رَدَّهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ كَأَنَّهُاءِ الطَّرِيقِ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ التَّبْلِيغُ أَوْ لَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ بَعْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي اه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش. قَالَ م ر. أَي: بِحَضْرَةِ الْمُزِيلِ وَلَا يَصِحُّ رَدُّهُ فِي غَيْبَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يُغْفَلُ الرَّدُّ فِي غَيْبَتِهِ اه. فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا هَلْ هُوَ مَقْبُولٌ وَعَلَى تَسْلِيْمِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاءَهُ كِتَابٌ فِيهِ سَلْمٌ لِي عَلَى فَلَانٍ فَلَهُ رَدُّهُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ تَحْمُلٌ وَإِنَّمَا طَلَبَ مِنْهُ تَحْمُلُ هَذِهِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ وَصُولِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ فَلَهُ أَنْ لَا يَتَحَمَّلَهَا بِأَنْ يَرُدَّهَا فِي الْحَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. • فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى يَبَيِّنُ أَنْ يَقْصِدَ التَّبْلِيغَ بِحَضْرَةِ الْمُزِيلِ قَصْدًا جَارِئًا وَعَدَمِهِ.

• فَوَدَّ: (لَا بَنَحُو سَلْمَ لِي عَلَيْهِ) أَي: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الرَّسُولُ بِصِيفَةٍ مُعْتَبَرَةٍ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: فَلَانٌ يَقُولُ لَكَ السَّلَامَ عَلَيْكَ فَيَكْفِي قَوْلَ الرَّسُولِ: فَلَانٌ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وَجُودُ الصِّيفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ الْمُزِيلِ أَوْ الرَّسُولِ م ر. • فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ رَدَّهَا) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا رَدَّهَا بِحَضْرَةِ الْمُسَلِّمِ الْمُزِيلِ أَمَّا لَوْ رَدَّهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ كَأَنَّهُاءِ الطَّرِيقِ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ التَّبْلِيغُ أَوْ لَا يَصِحُّ؟ كَمَا لَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ بِغَيْرِ غَيْبَةِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الرَّدُّ، فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي م ر.

قربةً تَدُلُّ على الرضا وعديهِ، ثم رأيت بعضهم قال: قالوا يجبُ على الموصى به تبليغُه ومَحَلُّه إن قَبِلَ الوصيةَ بلفظِ يَدُلُّ على التَّحْمِلِ لِتَعْلِيلِهِمْ بِأَنَّهُ أمانةٌ؛ إذ تَكْلِيْفُهُ الوجوبُ بِمَجْرُودِ الوصيةِ بعيدٌ، وإذا قلنا بالوجوبِ فالظاهرُ أَنَّهُ لا يلزمُه قَضْدُهُ، بل إذا اجتمع به وذكر بلفظه انتهى. وما ذكره آخرًا فيه نظرٌ، بل الذي يُتَّجِه أَنَّهُ يلزمُه قَضْدُ مَحَلِّهِ حيث لا مشقة شديدة عَرَفًا عليه؛ لأنَّ أدَاءَ الأمانةِ ما أمكنَ واجبٌ، فإن قلت: الواجبُ في الوديعةِ التَّخْلِيَةُ لا الرَّدُّ. قلت: مَحَلُّه إذا علم المالكُ بها، وإلا وجبَ إعلامُه بقضدِه إلى مَحَلِّهِ أو إرسالُ خبرها له مع مَنْ يَتَوَقَّعُ به فكذا هنا؛ ومن ثم قالوا في الأمانةِ الشرعيةِ كَتُوبِ طَبَرْتَهُ الرِّبْحُ إلى داره يلزمُه فوزًا إن عَرَفَ مالِكُه إعلامُه به، (إلا على) نحو (قاضي حاجة) بَوَلٍ أو غَايِطٍ أو جَماعٍ لِلتَّهْنِي عنه في شَتَّى ابنِ ماجهٍ؛ ولأنَّ مُكَالَفَتَهُ بعيدةٌ من الأدبِ، (و) شاربٍ و (أكلي) فيهِ اللَّقْمَةُ لِشَغْلِهِ عن الرَّدِّ، (و) كائِنْ في (حمام) لاشتغاله بالاغتسالِ؛ ولأنَّ ما وَرَى الشَّيَاطِينِ. وقضيةُ الأولى نَذْبُهُ على غيرِ المُشْتَغَلِ بشيءٍ ولو داخله والثانيةُ عدمُ نَذْبِهِ على مَنْ فيه ولو بمسْلَخَةٍ وهو قضيةُ كراهيةِ الصَّلَاةِ فيه إلا أنَّ مُفَرَّقٍ، ثم رأيت الزركشي وغيره رجحوا أَنَّهُ يُسَلَّمُ على مَنْ بمسْلَخَةٍ ويُوَجَّهُ بأنَّ كونه مَحَلَّ الشَّيَاطِينِ لا ياتضي ترك السلامِ عليه ألا ترى أنَّ السَّوْقَ مَحَلَّهُمْ، ويُسَلَّمُ السلامُ على مَنْ فيه ويلزمُهم الرَّدُّ.....

• فَوَدَّ: (على الموصى به) أي: بالسلام. • فَوَدَّ: (وما ذكره آخرًا) وهو قوله: (فالظاهرُ أَنَّهُ لا يلزمُه قَضْدُهُ). • فَوَدَّ: (قلت مَحَلُّه إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إذا عَلِمَ المُرْسَلُ إِلَيْهِ إِسْأَالَ السَّلَامَ إِلَيْهِ لم يجبَ قَضْدُهُ وإن لم يَشُقَّ فَلْيَحْرُزْ سَمَ، وفيه نظرٌ إذ الظاهرُ أَنَّ وجوبَ الرَّدِّ وتَبَلُّغِ ثَوَابِهِ مُتَوَقَّفٌ على التَّبْلِيغِ، ولا يَكْفِي في ذلك مُجَرَّدُ الْعِلْمِ. • فَوَدَّ: (بَوَلٍ) إلى قوله: (ولأنَّه) في التَّهْنِي إِلاَّ قوله: (لِلتَّهْنِي) إلى المَنْعِ، وإلى قوله: (وقضيةُ الأولى) في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَذْبُهُ على مَنْ فيه إلخ) عبارةُ التَّهْنِي نَذْبُهُ في الْمَسْلَخِ وهو كذلك اه. وقضيةُ أيضًا أَنَّهُ إن لم يَكُنْ مُشْغُولًا في الْحَمَامِ بِغُسْلِ وَنَحْوِهِ سُنَّ ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ وَوَجَبَ الرَّدُّ عَن وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (رَجَحُوا أَنَّهُ سَلَّمَ إلخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وكذا التَّهْنِي كما مرَّ. • فَوَدَّ: (أهلِي مَنْ بِمَسْلَخَةٍ) أي: وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ اه. مَانِي. • فَوَدَّ: (وَيُسَلَّمُ) إلى قوله: (وَيُتَّجِه) في الْمُغْنِي إِلاَّ قوله: (بل يُسَلَّمُ) إلى (وَمُتَّبِعٍ) وقوله: (أَلَا يَلْزَمُ) أو خَوْفُ مَفْسَدَةٍ) وقوله: (بِأَنَّ شَقَّ) إلى المَنْعِ، وقوله: (أي إن قَرَّبَ) إلى (وَرَجَّحَ). • فَوَدَّ: (وَيُسَلَّمُ السَّلَامُ إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ أو عَاطِفَةٌ على مَحَلِّهِمْ. • فَوَدَّ: (على مَنْ فيه) أي: السَّوْقِ. • فَوَدَّ: (وَيُلْزَمُهُمْ) أي: المُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ في السَّوْقِ.

• فَوَدَّ: (قلت مَحَلُّه إذا عَلِمَ المالكُ إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إذا عَلِمَ المُرْسَلُ إِلَيْهِ إِسْأَالَ السَّلَامَ إِلَيْهِ لم يجبَ قَضْدُهُ وإن لم يَشُقَّ فَلْيَحْرُزْ. • فَوَدَّ: (ثم) أَيْتُ الزَّرْكَشِيِّ وغيره رَجَحُوا أَنَّهُ يُسَلَّمُ على مَنْ بِمَسْلَخَةٍ كَتَبَ عَلَيْهِ ر.

والأعلى فاسيق؛ بل يُسنُّ تركه على مجاهرٍ بفسقه ومُرتكبٍ ذنبٍ عظيمٍ لم يُثبِّ منه ومبتدعٍ إلا لِعُذرٍ أو خوفٍ مفسدةٍ، والأعلى مُصلٍّ وساجِدٍ ومُلبِّ ومُؤدِّنٍ ومُقيمٍ وناعِسٍ وخَطيبٍ ومُسْتَعْرِقٍ القلبِ بدُعاءٍ إن شقَّ عليه الرَّدُّ أكثرُ من مَشَقَّةِ الآكِلِ كما يقتضيه كلامُ

• فُود: (والأعلى فاسيق) إلى قوله وظاهرُ قولهم في النهايةِ إلَّا قوله بأن شقَّ إلى ومُتَخَصِّمينَ وقوله ويَعْرُومُ إلى وَرَجَّحَ وقوله؛ لآته الآن إلى وَيُسَنُّ. • فُود: (والأعلى فاسيق بل يُسنُّ تركه إلخ) مُفاده أنه إن كان مُخَفِّيًا لا يُسنُّ ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ بل يُباحُ وإن كان مُجَاهِرًا يُسنُّ تركُ السَّلَامِ عليه وابتدأؤه به خِلافُ الأولى اه. ع ش. • فُود: (وَمُرتَكِبٍ إلخ) مَعْطُوفٌ على مُجَاهِرٍ اه. رَشِيدِي، والظَّاهِرُ أنه كَقَوْلِهِ ومُبْتَدِعٌ عَظِيفٌ على فاسيقٍ كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ فِي الثَّانِي وع ش فِي الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ كَالزُّنَا، وهو عَظِيفٌ أَخْصَصَ على أَعْمٍ اه. • فُود: (ذَنْبٍ عَظِيمٍ) كان المُرَادُ به بَعْضُ الصَّغَائِرِ الشَّيْعَةِ الَّتِي لَمْ تَعْمَلْ بِسَاعَتِهَا إِلَى رُتْبَةِ الْكِبَرَةِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ هَذَا أَحْسَنُ مِمَّا مَرَّ عَنْ ع ش. • فُود: (وَمُبْتَدِعٌ) أَي: لَمْ يَفْسُقْ بِذَعِيَّتِهِ اه. ع ش. • فُود: (إِلَّا لِعُذْرِ إلخ) يَتَّبِعِي رُجُوعَهُ لِلْجَمِيعِ وَمِنْهُ خَوْفُهُ أَنْ يَقْطَعَ نَفَقَتَهُ اه. ع ش. • فُود: (أَوْ خَوْفٍ مَفْسَدَةٍ) قَدْ يُقَالُ الْوَاوُ أَوْلَى لِأَنَّ عَظْفَهُ عَلَى الْعُذْرِ مِنْ عَظْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَهُوَ مِنْ خِصَائِصِ الْوَاوِ اه. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ بِلِ الْأَوَّلَى كَخَوْفِ إلخ كما عُبِّرَ بِهِ الْأَسْنَى. • فُود: (وَالْأَ عَلَى مُصَلِّ إلخ) فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِالْوُضُوءِ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ اه. سم. • فُود: (وَمُلبِّ) أَي: فِي الشُّكِّ اه. مُثْنِي. • فُود: (وَمُؤدِّنٍ إلخ) وَالضَّابِطُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ عَلَى حَالَةٍ لَا يَجُوزُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِالْمُرُوءَةِ الْقُرْبُ مِنْهَا مُثْنِي وَأَسْنَى. • فُود: (وَمُسْتَعْرِقٍ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِسْتِمَاعُ بِالْفِعْلِ أَوْ يَكْفِي وَلَوْ بِالْقُوَّةِ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُرْجَعُ الثَّانِي تَغْيِيرُ الْمُغْنِي بِحَاضِرِ الْخَطِيبِ اه. • فُود: (وَمُسْتَعْرِقٍ الْقَلْبِ إلخ) الْأَذْكَارُ الْمَطْلُوبَةُ عَقِبَ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّكْلَمِ هَلْ يُسَنُّ السَّلَامُ وَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِهَا أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّدُّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لِتَقْوِيَةِ الثَّوَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهَا سَمَ عَلَى خَجِّ اه. ع ش. • فُود: (بِدُعَاءٍ إلخ) أَي: أَوْ مُرَاقَبَةِ الصَّوْفِيِّينَ. • فُود: (أَكْثَرُ مِنْ مَشَقَّةِ الْآكِلِ) أَي: مِنْ مَشَقَّةِ الرَّدِّ

• فُود: (وَالْأَ عَلَى مُصَلِّ وَسَاجِدٍ إلخ) فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ: أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِالْوُضُوءِ وَيُسَنُّ لَهُ الرَّدُّ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. اه. وَيُقَارَفُ ذَلِكَ مَا مَرَّ فِي الْمُفْتَسِيلِ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَجَرِّدًا كُلًّا أَوْ بَعْضًا فَيَشُقُّ عَلَيْهِ مَكَالَمَتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. • فُود: (وَمُسْتَعْرِقٍ الْقَلْبِ بِدُعَاءٍ إلخ) الْأَذْكَارُ الْمَطْلُوبَةُ عَقِبَ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّكْلَمِ هَلْ يُسَنُّ السَّلَامُ وَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِهَا أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّدُّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لِتَقْوِيَةِ الثَّوَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهَا، وَاحْتِمَالُ أَنْ لَا يَفُوتَ بَعْدُوهُ بِالرَّدِّ بِمَارِضِهِ الْإِحْتِيَاظُ فِي تَحْصِيلِ ذَلِكَ الثَّوَابِ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِالرَّدِّ فِي الْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ إِنَّ قَيْدَ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ بِمَا لَيْسَ خَبْرًا أَتَجَهَّ أَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ فَلَا كَلَامَ فِي تَذَبُّبِ السَّلَامِ مَعَهَا وَوُجُوبِ الرَّدِّ.



الأذكار، ومُتَخَصِّصِينَ بَيْنَ يَدَيْ قَاضِرٍ (ولا جواب) بِحَبِّ (عليهم)، إِلا مُسْتَمِيعَ الْخَطِيبِ فَإِنَّهُ بِحَبِّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِوَضْعِهِ السَّلَامَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ يُكْرَهُ لِقَاضِي حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ كَالْمُجَامِعِ وَيُسْنَى لِلْأَكْبَلِ، نَعَمْ، يُسْنَى السَّلَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَلْعِ وَقَبْلَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ بِالْفَمِ وَيَلْزُمُهُ الرَّدُّ، وَلَمْ يَنْزِلْ بِالْحَتَمِ وَمُلِّبٌ وَنَحْوُهُمَا بِاللَّفْظِ وَحُصْلٌ وَمُؤَدِّنٌ بِالْإِشَارَةِ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْفَرَاغِ أَيْ إِنْ قُرِبَ الْفَصْلُ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ نَحْوُ حَرْبِي أَوْ مُرْتَدٍّ، وَرَجَحَ الْمُصَنِّفُ نَذْبَهُ عَلَى الْقَارِي وَإِنْ اشْتَغَلَ بِالتَّذَبُّرِ وَوَجُوبِ الرَّدِّ عَلَيْهِ، يَتَّبِعُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الدُّعَاءِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُتَذَبَّرٍ لَمْ يَسْتَفْرِقِ التَّذَبُّرُ قَلْبَهُ، وَإِلَّا وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يُسْنَى ابْتِدَاءً وَلَا جَوَابًا؛ لِأَنَّهُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَخَيَّرِ، بَلْ يَنْبَغِي فِيمَنْ اسْتَفْرَقَهُ هَمٌّ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ ذَلِكَ. وَيُسْنَى عِنْدَ التَّلَاقِي سَلَامٌ صَغِيرٌ عَلَى كَبِيرٍ، .....

على الأكمل، وقد يقال لِمَ لَا يَكْتَفِي بِالْمَدِّ وَاقِاه. سَيَدُّ عَمَرَ.

(أقول): وقد يُفِيدُهُ صَنِيعُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُنْفِي حَيْثُ اسْقَطَا ذَلِكَ التَّصْوِيرَ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ: عَدَمُ وَجُوبِ الْجَوَابِ عَلَيْهِمْ. فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ) أَيْ: الْجَوَابُ. فَوَدَّ: (وَيُسْنَى لِلْأَكْبَلِ) أَيْ: بِاللَّفْظِ اه. أَسْنَى. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْزِلْ بِالْحَتَمِ) أَيْ: يُسْنَى الْجَوَابُ لِمَنْ بِالْحَتَمِ غَيْرِ الْمَشْغُولِ بِالْإِعْتِسَالِ وَنَحْوِهِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْزِلْ بِالْحَتَمِ) أَيْ: وَسَاجِدٌ يَتْلَاوُهُ اه. أَسْنَى. فَوَدَّ: (بِالإِشَارَةِ) أَيْ: الْمَفْهُومَةِ لِرَدِّ السَّلَامِ بِرَأْيِهِ أَوْ غَيْرِهِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) إِنْ لَمْ يَرُدَّ بِالْإِشَارَةِ. فَوَدَّ: (إِنْ قُرِبَ الْفَصْلُ) أَيْ: عُرْفًا بَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْقَبُولَ عَنِ الْإِيجَابِ فِي الْإِنْبِجِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (نَحْوُ حَرْبِي) لَعَلَّهُ أَرَادَ بَنَحْوِهِ الْمُعَاهَدَ وَالْمُؤَمَّنَ قَلِيلًا رَاحَ. فَوَدَّ: (نَذْبَهُ) أَيْ: لِسَلَامٍ. فَوَدَّ: (على القاري) وَمِنْهُ الْمُدْرَسُ وَالطَّلِبَةُ فَيُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ وَيَجِبُ الرَّدُّ اه. ع ش. أَيْ: بِشَرْطِ عَدَمِ الْاسْتِفْرَاقِ الْآتِي. فَوَدَّ: (ولا جواب) أَيْ: وَاجِبٌ عَلَيْهِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ، وَلَا يَجِبُ رَدُّ ه. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي الْمَقْصُودِ اه. سَيَدُّ عَمَرَ.

فَوَدَّ: (اسْتَفْرَقَهُ هَمٌّ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ دُنِيَوه. فَوَدَّ: (حَكْمُهُ ذَلِكَ) أَيْ: لَا يُسْنَى ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ. فَوَدَّ: (عِنْدَ التَّلَاقِي) وَيُكْرَهُ تَخْصِيصُ الْبَعْضِ مِنَ الْجَمْعِ بِالسَّلَامِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا وَيُنْدَبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالسَّلَامِ قَبْلَ الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ مَارًا فِي سَوِيٍّ أَوْ جَمْعٍ لَا يَتَشَبَّهُ فِيهِمُ السَّلَامُ الْوَاحِدُ سَلَّمَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ أَوَّلُ مُلَاقَاتِهِ فَإِنْ جَلَسَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ سَقَطَ عَنْهُ سَلَامُ السَّلَامِ أَوْ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ سَلَّمَ ثَانِيًا وَلَا يَتْرُكُ السَّلَامَ لِيَخُوفِ عَدَمِ الرَّدِّ عَلَيْهِ لِتَكْبِيرِ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنٍ، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (سَلَامٌ صَغِيرٌ الْخ) فَإِنْ عَكِيسَ أَيْ: بَأَنَّهُ سَلَّمَ كَثِيرٌ عَلَى صَغِيرٍ، وَوَاقِفٌ أَوْ ضَطْبِجٌ عَلَى مَاشٍ، وَغَيْرُ رَاكِبٍ عَلَى رَاكِبٍ، وَكَثِيرُونَ عَلَى قَلِيلِينَ لَمْ يُكْرَهُ نِهَابُهُ وَمُغْنِي وَرَوَّضَ. فَوَدَّ: (على كَبِيرٍ) وَلَوْ عَلِمَ نَحْوُ الْكَبِيرِ وَالْمَاشِي أَنَّ الصَّغِيرَ وَالرَّاكِبَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمَا قَهْلٌ يَنْدَبُ لَهُ لِسَلَامٌ أَوْ لَا؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالْتَّرَدُّ الْمَحْكِيُّ فِي الشَّارِحِ يَقُولُهُ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِمُ الْخَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ مَرٍّ دُكِرَ كَمَنْ طَلَّنَ عِنْدَ الْمُلَاقَاةِ أَنْ مُلَاقَاتِهِ يَفْعَلُ بِالسَّلَامَةِ أَوْ شَكٍّ فِيهِ

فَوَدَّ: (صَغِيرٌ عَلَى كَبِيرٍ الْخ) قَالَ فِي رَوَّضٍ وَإِنْ عَكِيسَ لَمْ يُكْرَهُ. اه.

وماشٍ على واقِفٍ أو مُضْطَجِعٍ، وراكِبٍ عليهم، وقليلين على كثيرين؛ لأنَّ نحوَ الماشي يخاف من نحوِ الرَّاكِبِ؛ ولزيادةِ مَرْتَبَةٍ نحوِ الكبيرِ على نحوِ الصغيرِ، وظاهرُ قولهم حيثُ لم يُسنَّ الابتداءُ لا يجبُ الرَّدُّ إلا ما استثنى أَنَّهُ لا يجبُ الرَّدُّ هنا في ابتداءِ مَنْ لم يُنْدَبْ له، ويُحْتَمَلُ وجوبه؛ لأنَّ عدمَ الشَّيْءِ هنا لأمرٍ خارجٍ هو مُخَالَفَةُ نَوْعٍ مِنَ الْأَدَبِ، وخرج بالتلاقي الجالِسُ والواقِفُ والمُضْطَجِعُ فكلُّ مَنْ وَرَدَ على أَحَدِهِمْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، ولو سَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآخَرِ فَإِنْ تَرْتَّبَا كانَ الثاني جوابًا أَي ما لم يقصِدْ به الابتداءُ وحده على ما بحثه بعضهم، وإلا لَرِمَ كُلُّا الرَّدُّ.

وأنه في هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ لَا يُشْرَعُ لَهُ السَّلَامُ بِلَا شَكٍّ أَه. سَيَدُ عُمَرَ. ة. فَوَد: (وَمَاشٍ عَلَى واقِفٍ أو مُضْطَجِعٍ) كذا فِي الرُّوضِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مُنْدَرِجٌ فِي قَوْلِهِم الْآتِي وَخَرَجَ بِالتَّلَاقِي الْجَالِسُ وَالواقِفُ وَالْمُضْطَجِعُ إلخ فَبِهِ تَكَرَّرَ. ة. فَوَد: (وَقَلِيلِينَ عَلَى كَثِيرِينَ) وَلَوْ تَلَاقَى قَلِيلٌ مَاشٍ وَكَثِيرٌ رَاكِبٌ تَعَارَضا نِهَايَةً وَأَسْنَى أَي: فَلَا أَوْلَوِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ع. ش. ة. فَوَد: (لأنَّ نَحْوَ الماشي) أَي: كَالصَّغِيرِ وَالواقِفِ وَالْمُضْطَجِعِ وَقَوْلُهُ: مِنْ نَحْوِ الرَّاكِبِ أَي: كَالكَبِيرِ وَكَثِيرِينَ. ة. فَوَد: (ولزيادةِ إلخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهَ انْطِيقِهِ عَلَى مَذْلُوقِهِ؛ لِأَنَّ الْأَقْلَّ مَرْتَبَةً يَخَافُ مِنْ صِدْهِ فَكَانَ يَنْتَهِي لِلصَّدِّ أَنْ يُسَلِّمَ حَتَّى يُؤْمَنَ: كَالرَّاكِبِ مَعَ الماشي أَه. سَيَدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرْتَبَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ لَا مَا يَفْضُلُ الدُّنْيَوِيَّةَ فَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَقْلَّ مَرْتَبَةً يَخَافُ إلخ مَمْنُوعٌ هُنَا. ة. فَوَد: (نَحْوُ الْكَبِيرِ) أَي: كَالكَثِيرِينَ وَقَوْلُهُ: عَلَى نَحْوِ الصَّغِيرِ أَي: كَالْقَلِيلِ أَه. سَم. ة. فَوَد: (إِلَّا مَا اسْتَثْنَى) وَهُوَ مُسْتَمِيعُ الْخَطِيبِ. ة. فَوَد: (إِنَّهُ لَا يَجِبُ إلخ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ. ة. فَوَد: (هُنَا) إِنْشَاءً إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ وَيُسْنُّ عِنْدَ التَّلَاقِي إلخ، وَقَوْلُهُ وَيُحْتَمَلُ وَجُوبُهُ لَعَلَّهُ أَظْهَرَ أَه. سَم. ة. فَوَد: (مَنْ لَمْ يُنْدَبْ إلخ) كَنَحْوِ الصَّغِيرِ. ة. فَوَد: (هُنَا) أَي: فِي سَلَامِ نَحْوِ الْكَبِيرِ عَلَى نَحْوِ الصَّغِيرِ. ة. فَوَد: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَخَذَهُ إِلَى وَإِلَّا، وَقَوْلُهُ وَقَالَ: إِلَى وَأَقْتَى وَقَوْلُهُ لِلْحَدِيثِ إِلَى وَيُنْدَبُ، وَقَوْلُهُ لِأَنَّ إِلَى وَيُسْنُّ وَقَوْلُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَى وَيَحْرُمُ وَقَوْلُهُ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ إِلَى وَاسْتِمْرَاةً، وَقَوْلُهُ أَوْ طَلَبًا إِلَى أَمَّا مَنْ أَحَبَّهُ. ة. فَوَد: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاكَ كَانَ الْوَارِدُ صَغِيرًا أَمْ لَا قَلِيلًا أَمْ لَا أَه. مُعْنَى. ة. فَوَد: (وَلَوْ سَلَّمَ كُلُّ) أَي: مِنْ اثْنَيْنِ تَلَاقِيًا مُعْنَى وَنِهَايَةً. ة. فَوَد: (أَي: مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِتِّدَاءَ صَرَفَهُ عَنِ الْجَوَابِ أَوْ قَصَدَ بِهِ الْإِتِّدَاءَ وَالرَّدُّ فَكَذَلِكَ فَجِبُّ رَدُّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ أَوَّلًا أَه. ة. فَوَد: (وَإِلَّا) أَي: بِأَنَّ كَانَا مَعًا.

ة. فَوَد: (وَقَلِيلِينَ عَلَى كَثِيرِينَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَوْ تَلَاقَى قَلِيلٌ مَاشٍ وَكَثِيرٌ رَاكِبٌ تَعَارَضا. أَه. ة. فَوَد: (ولزيادةِ مَرْتَبَةٍ نَحْوُ الْكَبِيرِ) أَي: كَالكَثِيرِ، وَقَوْلُهُ عَلَى نَحْوِ الصَّغِيرِ أَي: كَالْقَلِيلِ. ة. فَوَد: (هُنَا) إِنْشَاءً إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ: وَيُسْنُّ عِنْدَ التَّلَاقِي عَنْهُ إلخ وَقَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ وَجُوبُهُ وَلَعَلَّهُ الْأَظْهَرُ. ة. فَوَد: (فَكُلُّ مَنْ وَرَدَ) وَلَوْ كَثِيرًا وَقَلِيلًا.

(تَمْتَعُ) لَا يَسْتَحِقُّ مَبْتَدِئُ نَحْوِ صَبَحَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ أَوْ قَوَّاهُ اللَّهُ جَوَابًا، وَدُعَاؤُهُ لَهُ فِي نَظِيرِهِ حَسَنٌ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِإِهْمَالِهِ تَأْدِيبَهُ؛ لِرِكَهٍ سُنَّةِ السَّلَامِ وَخَنِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ، وَقَالَ كَثِيرُونَ: حَرَامٌ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ وَعَنِ التَّزَامِ الْغَيْرِ وَتَقْبِيلِهِ، وَأَمَرَ بِمُصَافَحَتِهِ. وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِكَرَاهَةِ الْإِنْجِنَاءِ بِالرَّأْسِ. تَقْبِيلُ نَحْوِ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ تَوَاصَعَ لِغَنِيٍّ ذَهَبَ ثُلَاثًا مِنْهُ». وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِنَحْوِ صِلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَتَلَ يَدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُسْنَى الْقَدِيمُ لِمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْ نَحْوِ صِلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ وِلَايَةٍ مَضْحُوبَةٍ بِصِيَانَةٍ، أَلِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: أَوْ لِمَنْ يُزَجَّى خَيْرُهُ أَوْ يُخْشَى مِنْ شَرِّهِ وَلَوْ كَافِرًا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا عَظِيمًا أَيْ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً، فِيمَا يَظْهَرُ وَيَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْبِرِّ وَالْإِكْرَامِ لَا الرِّبَاءِ وَالْإِعْظَامِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الدَّخِيلِ أَنْ يُجِبَّ قِيَامَهُمْ لَهُ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ: «مَنْ

فَوَدَّ: (لَا يَسْتَحِقُّ مَبْتَدِئُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَسْمَعْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَالَ إِلَى وَأَفْتَى، وَقَوْلُهُ لَا سِيَّمَا إِلَى وَيُنْدَبُ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ إِلَى يُسْنَى، وَقَوْلُهُ لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ إِلَى وَيُسْنَى وَقَوْلُهُ: لِلِإِتِّبَاعِ إِلَى وَيَحْرُمُ وَقَوْلُهُ: بِمُهْمَلَةٍ إِلَى إِذَا حَمِدَ، وَقَوْلُهُ: لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ إِلَى وَإِجَابَةُ مُشْتَبِهِ. فَوَدَّ: (وَلَا يَسْتَحِقُّهُ مَبْتَدِئُ) نَحْوِ صَبَحَ اللَّهُ الْخَيْرَ (وَأَمَّا التَّحِيَّةُ بِالطَّلْبَةِ وَهِيَ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاكَ فَقِيلَ: بِكَرَاهَتِهَا، وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ إِنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ، أَوْ مِنْ وِلَاةِ الْعَدْلِ فَالدُّعَاءُ بِذَلِكَ قُرْبَةٌ وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ أ. مُغْنِي زَادَ الْأَسْنَى بِلِ حَرَامًا أ. فَوَدَّ: (جَوَابًا) أَيْ: بِحَسَبِ أَصْلِ الشَّرْعِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَقَوَّاهُ ضَرَرٍ إِنْ لَمْ يُجِبْهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى وَجُوبَ الْجَوَابِ حَيْثُ لَكِنَّهُ لِعَارِضٍ أ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِإِهْمَالِهِ الْخَيْرَ) أَيْ: فَتَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُ أَحْسَنَ أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَحَنِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ) وَلَا يُفْتَرُ بِكَثْرَةٍ مَنْ يَفْعَلُهُ يَسْبُ إِلَى عِلْمٍ أَوْ صِلَاحٍ أَوْ غَيْرِهِمَا أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ) كَشَوَاقِ وَجَاهَةٍ فَشَدَّ الْكَرَاهَةَ أ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَيُنْدَبُ ذَلِكَ) دَخَلَ فِيهِ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَهُوَ كَذَلِكَ أ. سَم. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ صِلَاحٍ) أَيْ: مِنْ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ كَكَبِيرِ سِنَّ وَزُهْدٍ أ. مُغْنِي عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّحْوِ الْمُعْلَمِ الْمُسْلِمِ أ. وَقَوْلُهُ أَوْ وِلَايَةِ أَيْ: وِلَايَةِ حُكْمٍ كَالْقَاضِي رَشِيدٍ وَعَنْ ش. فَوَدَّ: (مَضْحُوبَةٍ الْخَيْرِ) صِفَةُ وِلَايَةٍ. فَوَدَّ: (بِصِيَانَةٍ) أَيْ: عَنْ خِلَافِ الشَّرْعِ وَيُظْهَرُ أَنَّ صِيَانَةَ كُلِّ زَمَانٍ بِحَسَبِهِ. فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَيْرَ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى قَالَ الْأَنْزَعِيُّ بَلْ يَظْهَرُ وَجُوبُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ دَقًُّا لِلْعُدَاوَةِ وَالتَّقَاطُعِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْمَقَابِدِ أ. فَوَدَّ: (أَوْ لِمَنْ يُزَجَّى خَيْرُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْخَيْرَ الْأَخْرَوِيَّ كَالْمُعْلَمِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْحَدِيثَ الْمَارَّ سَيِّدُ عُمَرَ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِنَ الْخَيْرِ الْأَخْرَوِيِّ نَحْوُ الْإِنْفَاقِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِ. فَوَدَّ: (وَيَكُونُ) أَيْ: هَذَا الْقِيَامُ أ. أَسْنَى. فَوَدَّ: (وَيَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْبِرِّ الْخَيْرَ) أ. وَجُوبًا أ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَالْإِعْظَامُ) أَنْظَرَ مَا الْمُرَادُ بِهِ رَشِيدٍ.

فَوَدَّ: (وَيُنْدَبُ ذَلِكَ) دَخَلَ فِيهِ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَهُوَ كَذَلِكَ.

أَحَبُّ أَنْ يَتَمَثَّلَ النَّاسُ لَهُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا أَحَبَّ قِيَامَهُمْ وَاسْتِمْرَارَهُ وَهُوَ جَالِسٌ أَوْ طَلَبْنَا لِلتَّكْبِيرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا أَخْفَى تَخْرِيمًا مِنَ الْأَوَّلِ إِذْ هُوَ التَّمَثُّلُ فِي الْخَبَرِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ، أَمَّا مَنْ أَحَبَّهُ جُودًا مِنْهُمْ عَلَيْهِ لِمَا أَنَّهُ صَارَ شِعَارًا لِلْمَوَدَّةِ فَلَا حَرَمَةَ فِيهِ. وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ وَجْهِ طِفْلِ رَحْمَةً وَمَوَدَّةً؛ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ: «أَنَّهُ ﷺ قَبَّلَ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ قَبَّلَ الْحَسَنَ» وَقَالَ لِمَنْ قَالَ لِي عَشْرَةٌ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا قَبَّلْتُهُمْ: مَنْ لَا يَرْحُمُ لَا يُزَحِّمُهُ وَمَحْرَمٌ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَكَرَ قَبَّلَ خَدَّ عَائِشَةَ لِحُمَى أَصَابَتِهَا زَوْاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَيُسْنَى تَقْبِيلُ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ وَمُعَانَقَتُهُ لِلتَّلْبَاعِ الصَّحِيحِ فِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ،

• فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ) أَي: قَوْلُهُ وَيَزَحُّمُهُ وَكَذَا ضَمِيرُ حَمَلِهِ. • فَوَدَّ: (وَحَمَلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا مَنْ أَحَبَّهُ عِبَارَةً الْأَسْنَى، وَالْمُرَادُ بِتَمَثُّلِهِمْ لَهُ قِيَامًا أَنْ يَقْعُدَ وَيَسْتَمِرُّوا قِيَامًا كَعَادَةِ الْجَبَابِرَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ، وَبِمَثَلِهِ حُبُّ الْقِيَامِ لَهُ تَمَازُجًا وَتَطَاوُلًا عَلَى الْأَقْرَابِ أَه. • فَوَدَّ: (وَاسْتِمْرَارَةً) أَي: قِيَامِهِمْ. • فَوَدَّ: (أَوْ طَلَبْنَا) لَعَلَّهُ مَقْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَاسْتِمْرَارَهُ وَهُوَ جَالِسٌ بِإِغْيَارِ الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: قَوْلُهُ: أَوْ طَلَبْنَا الْخَبَرَ قَوْلُهُ: مِنَ الْأَوَّلِ أَي: قَوْلُهُ: وَاسْتِمْرَارُهُ الْخَبَرَ. • فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَي: الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (لَا بَأْسَ الْخَبَرَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ أَي: وَالْمُعْنَى وَتَقْبِيلُ خَدِّ طِفْلٍ لَا يُسْتَهْنَى وَلَوْ لِغَيْرِهِ، وَأَطْرَافُ شَفَتَيْهِ مُسْتَحَبٌّ أَه. سَم. • فَوَدَّ: (وَجْهَ طِفْلٍ) بَلْ أَيُّ مَحَلٍّ فِيهِ وَلَوْ فِي الْفَمِ وَقَوْلُهُ طِفْلٌ أَي: لَا يُسْتَهْنَى ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمُخْرَمُ الْخَبَرَ) عَطِيفٌ عَلَى طِفْلٍ. • فَوَدَّ: (وَيُسْنَى تَقْبِيلُ الْخَبَرَ) وَتُنْدَبُ الْمُصَافِحَةُ مَعَ بَشَاشَةِ الْوَجْهِ وَالِدُعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ وَغَيْرِهَا لِلتَّلَاقِ، وَلَا أَصْلَ لِلْمُصَافِحَةِ بَعْدَ صَلَاتِي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَلَكِنْ لَا بَأْسَ بِهَا فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُصَافِحَةِ، وَقَدْ حَثَّ الشَّارِعُ عَلَيْهَا وَإِنْ قَصَدَ أَبَا لِغَيْرِهِ مُغْلَقًا يَنْدَبُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِهِ ثُمَّ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ أَحَادَهُ إِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَإِنْ أُجِيبَ قَدْ ذَكَرَ وَالْأَرْجَحُ، فَإِنْ قِيلَ لَهُ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ: مَنْ آتَتْ تُدِبُ أَنْ يَقُولَ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ التَّعْرِيفُ التَّامُّ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُكْتَفَى نَفْسَهُ أَوْ يَقُولَ: الْقَاضِي فَلَانُ أَوْ الشَّيْخُ فَلَانُ أَوْ نَحْوَهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُخَاطَبُ إِلَّا بِهِ، وَيُكْرَهُ اقْتِصَارُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَنَا أَوْ الْخَادِمُ، وَتُنْدَبُ زِيَارَةُ الصَّالِحِينَ وَالْجَبَرَانِ غَيْرِ الْأَشْرَارِ وَالْإِخْوَانِ وَالْأَقْرَابِ وَإِكْرَامُهُمْ بِحَيْثُ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ فَتَحْتَلِفُ زِيَارَتُهُمْ بِإِخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ وَفَرَاعِهِمْ، وَيُسْنَى أَنْ يَطْلُبَهُ مِنْهُمْ أَنْ يَزُورُوهُ وَأَنْ يُكَبِّرُوا زِيَارَتَهُ بِحَيْثُ لَا يَشُقُّ، وَتُنْدَبُ عِيَادَةُ الْمَرْضَى مُعْنَى رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

• فَوَدَّ: (تَقْبِيلُ قَادِمٍ) أَي: وَجْهَهُ صَالِحًا أَمْ لَا أَه. أَسْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ سَفَرٍ) أَي: أَوْ نَحْوَهُ أَه. أَسْنَى. • فَوَدَّ: (وَمُعَانَقَتُهُ) وَيُكْرَهُ ذَلِكَ أَي: التَّقْبِيلُ وَالْمُعَانَقَةُ لِغَيْرِ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْبِلُ وَالْمُقْبَلُ صَالِحَيْنِ أَمْ فَاسِقَيْنِ أَمْ أَحَدُهُمَا صَالِحًا وَالْآخَرُ فَاسِقًا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْأَذْكَارِ أَه. رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ وَجْهِ طِفْلِ رَحْمَةً الْخَبَرَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَقْبِيلُ خَدِّ طِفْلٍ وَلَوْ لِغَيْرِهِ لَا يُسْتَهْنَى وَأَطْرَافُ شَفَتَيْهِ مُسْتَحَبٌّ.

ويحرم نحو تقبيل الأُمرد الحسن غير نحو المحرم ومن شيء من بَذَنه بلا حائل كما مر.  
ويُسَنُّ تَشْمِيتُ العاطسِ بِمُهْمَلَةٍ وَمُعْتَمَةٍ؛ لَأَنَّ الْعَطَاسَ حَرَكَةُ مُزْعِجَةٍ زُبْمًا تَوَلَّدَ عَنْهُ نَحْوُ لَقْوَةٍ  
فَنَاسَبَ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِالرَّحْمَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِإِقْبَالِهِ عَلَى سُنَّتِهِ وَخَلَقَتِهِ وَالْمَانِعَةِ مِنْ شِمَاتِهِ عَدُوَّهُ بِهِ  
إِذَا حَمِدَ بِيَرْحَمُكَ اللَّهُ أَوْ رُبُّكَ. وَإِنَّمَا سُنُّ فِي السَّلَامِ رَدًّا وَجَوَابًا ضَمِيرُ الْجَمْعِ وَلَوْ لِلوَاحِدِ  
لَأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ مَعَهُ كَمَا مَرَّ، لِصَغِيرِ بِنَحْوِ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَوْ بَارَكَ فِيكَ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ  
الْحَمْدِ، فَإِنْ شَكَّ قَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ مَرَّ حَمْدَهُ أَوْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنْ حَمِدْتَهُ، وَيُسَنُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ  
لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسُ بِحَمْدِ أَمِينٍ مِنَ الْقَوَّصِ أَيْ: وَجِعِ الضَّرْسِ وَاللَّوْصِ أَيْ:

قُودَ: (غَيْرِ نَحْوِ الْمُحْرَمِ) كَالْمَلِكِ أَيْ: مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَه. ع ش. قُودَ: (وَيُسَنُّ) إِلَى  
قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا سُنُّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِمُهْمَلَةٍ إِلَى إِذَا حَمِدَ. قُودَ: (وَيُسَنُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ الْخ) وَيُنْذَبُ  
رَدُّ الشَّوْبِ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ غَلَبَهُ سَرَّ قَمَّةُ يَدَيْهِ أَوْ غَيْرَهَا وَأَنْ يُرْحَبَ بِالْقَائِمِ الْمُسَلِّمِ بَأَنْ يَقُولَ لَهُ: مَرْحَبًا  
وَأَنْ يُلْتَمَى الْمُسَلِّمُ الْمُنَادِي لَهُ بَأَنْ يَقُولَ: أَلَيْكَ وَسَعْدَيْكَ أَوْ لَيْتَكَ فَقَطْ، أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا. قَالَ الْأَزْجَعِيُّ:  
وَالَّذِي يَظْهَرُ تَحْرِيمُ تَلْبِيَةِ الْكَافِرِ وَالتَّزْجِبُ بِهِ، وَيَعِيدُ اسْتِجَابَ تَلْبِيَةِ الْفَاسِقِ وَالتَّزْجِبُ بِهِ أَيْضًا، وَأَنْ  
يُخْبِرَ أَخَاهُ بِحُبِّهِ لَهُ فِي اللَّهِ وَأَنْ يُدْعَوْ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَأَنْ يَقُولَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا أَوْ حَفِظَكَ اللَّهُ أَوْ  
نَحْوَهُمَا، وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ لِلرَّجُلِ الْجَلِيلِ فِي عِلْمِهِ أَوْ صِلَاةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَوْ فِدَاكَ  
أَبِي وَأُمِّي، وَدَلَائِلُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ أَه. رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي  
الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: قَالَ الْأَزْجَعِيُّ إِلَى مَنْ يُخْبِرُ. قُودَ: (بِمُهْمَلَةٍ الْخ) أَيْ: فِي التَّشْمِيتِ أَه. شَرْحُ  
الْقَامُوسِ. قُودَ: (نَحْوُ لَقْوَةٍ) اللَّقْوَةُ دَاءٌ نِي الْوَجْهِ أَه. قَامُوسٌ. قُودَ: (وَالْمَانِعَةُ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ  
الْمُتَضَمِّنَةُ. قُودَ: (إِذَا حَمِدَ) مُتَعَلِّقٌ يُسَنُّ، وَقَوْلُهُ: يَبِزَحُمُكَ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، عِبَارَةٌ  
الْمُغْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَالتَّشْمِيتُ، لِلْمُسْلِمِ بِيَرْحَمُكَ اللَّهُ أَوْ رُبُّكَ وَيُرَدُّ بِيَهْدِيكَ اللَّهُ أَوْ يَغْفِرُ اللَّهُ  
لَكُمْ، وَتَشْمِيتُ الْكَافِرِ بِيَهْدِيكَ اللَّهُ وَنَحْوِهِ لَا يَبِزَحُمُكَ اللَّهُ أَه. قُودَ: (رَدًّا) الْأَصُوبُ ابْتِدَاءً.  
قُودَ: (لَأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ مَعَهُ) فِي تَوَقُّفٍ إِذْ مَعَ الْعَاطِسِ مَلَائِكَةٌ أَيْضًا وَيُنَاقِشُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: الْآتِي  
بِنَحْوِ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ. قُودَ: (وَلِصَغِيرِ) أَيْ: وَمَا تَقَدَّمَ لِكَبِيرٍ وَيُسَمَّى لِصَغِيرِ الْخ وَظَاهِرُهُ  
وَلَوْ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ فَلْيُرَاجَعَ. قُودَ: (بِنَحْوِ أَصْلَحَكَ اللَّهُ الْخ) كَأَنَّكَ اللَّهُ إِنِشَاءً صَالِحًا أَه. ع ش.  
قُودَ: (وَيُكْرَهُ الْخ) أَيْ: التَّشْمِيتُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَعَلَى تَسْلِيهِهِ يَتَّبِعِي اخْتِصَاصُهُ بِالْمُتَمَيِّزِ  
فَلْيُرَاجَعَ. قُودَ: (قَبْلَ الْحَمْدِ) أَيْ: فَلَا يُعْتَدُ بِهِ وَيَأْتِي بِهِ ثَانِيًا بَعْدَ الْحَمْدِ أَه. ع ش. قُودَ: (قَالَ)  
يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمِدَهُ الْخ) أَيْ: وَتَخَصُّصٌ بِهَا سُنَّةُ التَّشْمِيتِ أَه. ع ش. قُودَ: (وَيُسَنُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ)  
أَيْ: إِنْ تَرَكَهُ أَه. مُغْنَى.

أه. قُودَ: (وَيُسَنُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: وَإِذَا قَالَ الْعَاطِسُ لَفْظًا آخَرَ غَيْرَ  
الْحَمْدِ لَمْ يُشْمَتْ إِلَى أَنْ قَالَ صَرَحَ بِذَلِكَ فِي الرَّوْضَةِ.

وَجَعِ الْأَذْنَ وَالْمَلُوصَ وَهُوَ وَجَعُ الْبَطْنِ، وَتَكَرُّرُ التَّشْمِيتِ إِلَى ثَلَاثٍ ثُمَّ بَعْدَهَا يَدْعُو لَهُ  
بِالشَّفَاءِ، وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا عَلِمَهُ مَزْكُومًا؛ وَحَذْفُوهُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ مَعَ تَتَابُعِهَا عُرْفًا  
مَطْلُئَةً الزُّكَامَ وَنَحْوِهِ، يَظْهَرُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُتَابَعَ كَذَلِكَ يُسَنُّ التَّشْمِيتُ بِتَكَرُّرِهَا مُطْلَقًا وَيُسَنُّ  
لِلْعَاطِسِ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ وَخَفْضُ صَوْتِهِ مَا أَمَكْنَهُ؛ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ: «الْعَطْسَةُ  
الشَّدِيدَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ»، وَاجَابَةُ مُشْمَتِهِ بِنَحْوِ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ، وَلَمْ يَجِبْ لِأَنَّهُ لَا إِخَافَةَ بِتَرْكِهِ  
بِخِلَافِ رَدِّ السَّلَامِ، وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يُشْمَتْ بِرَحْمَتِي اللَّهُ، وَمَرَّ أَنَّ الْمُصَلِّيَ بِحَمْدٍ سِرًّا وَنَحْوِ  
قَاضِي الْحَاجَةِ بِحَمْدٍ فِي نَفْسِهِ بَلَا لَفْظٍ (وَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ)؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمَا،  
(وَأَمْرًا)؛ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ: «جِهَادُ كُرْنِ الْحُجِّ وَالْمُنْمَرَةِ»؛ وَلِأَنَّهَا جَبِلَتْ عَلَى الضَّعِيفِ، وَمِثْلُهَا  
الْحُثِّي، (وَقَرِيضٍ) مَرَضًا يَمْنَعُهُ الرُّكُوبُ أَوْ الْقِتَالُ بِأَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ

فُود: (وَالْمَلُوصُ) كَيْتَوْرُ أَه. قَامُوسٌ. فُود: (وَتَكَرُّرُ التَّشْمِيتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيْدَهُ فِي الْمُغْنِيِّ.

فُود: (يَذْهَبُ لَهُ بِالشَّفَاءِ) كَمَا فَكَ اللَّهُ أَوْ شَفَاكَ اللَّهُ أَه. ع. ش. فُود: (وَقِيْدَهُ) أَي: الدُّعَاءُ بِالشَّفَاءِ.

فُود: (وَحَذْفُوهُ) أَي: حَذَفَ غَيْرُهُ ذَلِكَ الْقِيْدَ. فُود: (وَيَظْهَرُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَّجِ أَه.

فُود: (إِنَّهَا) أَي: الْعَطْسُ الزَّائِدَةُ. فُود: (كَذَلِكَ) أَي: عُرْفًا أَه. ع. ش. فُود: (بِتَكَرُّرِهَا) الْأَوَّلَى  
التَّذْكِيرُ. فُود: (مُطْلَقًا) أَي: زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَمْ لَا. فُود: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يَجِبْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا  
قَوْلُهُ لِلْحَدِيثِ إِلَى وَاجِبَةٍ. فُود: (وَضَعُ شَيْءٍ) يَدَهُ أَوْ قُوَّةَ أَوْ نَحْوَهُ أَه. مُغْنِي. فُود: (وَخَفْضُ صَوْتِهِ  
إِلَخ) وَأَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَقِبَ عَطَايِهِ أَه. مُغْنِي زَادَ الْأَسْنَى بِأَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَ فِي الْأَذْكَارِ فَلَوْ قَالَ:  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَانَ أَفْضَلَ أَه. فُود: (بِنَحْوِ  
يَهْدِيكُمُ اللَّهُ) أَي: كَفَّرَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَيُضْلِحُ بِأَلْكُمْ كَانَ حَسَنًا أَه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَزُودُ  
بِيَهْدِيكُمُ اللَّهُ، أَوْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَابْتِدَاؤُهُ وَرَدُّهُ سُنَّةٌ عَيْنٌ إِنْ تَعَيَّنَ إِلَّا فَكَيْفَايَةُ أَه. فُود: (وَلَمْ يَجِبْ)  
أَي: رَدُّ التَّشْمِيتِ. فُود: (وَقَوْلُهُ إِلَخ) أَي: وَيُسَنُّ قَوْلُ الْعَاطِسِ. فُود: (إِنْ لَمْ يُشْمَتْ) بِالْبِنَاءِ  
لِلْمَفْعُولِ. فُود: (أَنَّ الْمُصَلِّيَ) إِلَى الْمُغْنِيِّ.

فُود: (سَنَى) (وَلَا جِهَادَ) أَي: وَاجِبٌ إِلَّا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُرْتَدٍّ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِالْخِ عَاقِلٌ ذَكَرَ مُسْتَطِيعٌ  
لَهُ حُرٌّ وَلَوْ سَكْرَانٌ وَاجِدًا هَيْبَةَ الْقِتَالِ أَه. مُغْنِي. فُود: (لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمَا) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِيِّ وَالَّذِينَ فِي  
النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِلْآيَةِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَوْلُهُ إِنْ عَمَّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. فُود: (وَمِثْلُهَا  
الْحُثِّي) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. فُود: (مَرَضًا يَمْنَعُهُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ يَتَعَذَّرُ قِتَالُهُ أَوْ تَغَطُّمُ مَشَقَّتِهِ فَلَا غَيْرَ  
بُصْدَاعٍ وَوَجَعَ ضَرَسٍ أَه.

فُود: (وَيَظْهَرُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُتَابَعَ كَذَلِكَ يُسَنُّ التَّشْمِيتُ بِتَكَرُّرِهَا إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزُّوْصِ فَإِنَّ تَكَرُّرَ مِنْهُ  
الْعَطْسُ مُتَوَالِيًا سَنَ تَشْمِيتِهِ لِكُلِّ مَرَّةٍ إِلَى ثَلَاثٍ إِلَخ فَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ مُتَوَالِيًا يُفْهَمُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ  
وَيَظْهَرُ إِلَخ.

تُبَيِّحُ التَّيْتُمَ فيما يظهرو، ومثله بالأوى الأعشى وكالمريض من له مريض لا مُتَعَهِّدَ له غيره، وكالأعشى ذو زَمَدٍ وضميف بَصَرٍ لا يُمْكِنُهُ معه اتِّقَاءُ السَّلَاحِ. (وذي عَرَجٍ يَتِي) ولو في رجل وإن قَدَّرَ على الرُّكُوبِ لِلآيَةِ في الثلاثة، وخرج بَيِّنَةٌ بِسِيرةِ الذي لا يَمْنَعُ المدو (واقطع وأشل) ولو لِمُعْظَمِ أصابع يَدٍ واحدة؛ إذ لا يَطُشُ لهما ولا نِكَايَةً، ومثلهما فاقِدُ الأنايل، ويُفَرَّقُ بين اعتبار مُعْظَمِ الأصابع هنا لا في العنق عن الكفارة كما مرَّ بأنَّ هذا يقع في نادرٍ من الأزمنة، فيسهلُ تحمُّله مع قطعِ أَقلِّها، وذلك المقصودُ منه إطاقته للقتل الذي يكفيه غالبًا على الدوام وهو لا يتأتى مع قطعِ بعضِ الأصابع، وبحسبِ عدمِ تأثيرِ قطعِ أصابعِ الرُّجلين إذا أمكنَ معه المشي من غيرِ عَرَجٍ يَتِي. (وعبد) لو مُبْغَضًا ومُكَاتَبًا لِنَقْصِهِ، وإنَّ أَمْرَهُ سَيِّئُهُ، والقياسُ أنَّ مُستأجرَ العَيْنِ كذلك، وذِمَّتِي؛ لأنَّ بَدَلَ الجزية لَتَذُبُّ عنه لا لَتَذُبُّ عَنَّا، نعم، يجبُ عليه بالتسبُّعِ لِعِقَابِ الآخِرَةِ كما مرَّ، (وعادِمُ أَهْبَةِ قِتَالٍ) كسلاحٍ ومُؤَنَةٍ نفسه أو مُؤَنَةٍ.....

• فَوَدَّ: (ومثله) أي: المريض إلى قولٍ ويُفَرَّقُ في المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ بالأولى، وقولُهُ: وكالمريض إلى وكالأعشى، وقولُهُ: ذو زَمَدٍ. • فَوَدَّ: (لا يُمْكِنُهُ معه إلخ) قَيَّدَ في كُلِّ مِنْ ذِي زَمَدٍ وَضَمِيفٍ بَصَرٍ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (ولو في رَجُلٍ) أي: واجبة. • فَوَدَّ: (للآيَةِ في الثلاثة) عبارةُ المُغْنِي لقولِهِ تعالى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَصِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرْيُومِ حَرَجٌ﴾ (النح: ١٧) اه. • فَوَدَّ: (ولو لمُعْظَمِ إلخ) راجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَطْعَمِ وَالْأَشْلِ. • فَوَدَّ: (ولو لمُعْظَمِ إلخ) أَنَا فاقِدُ أَصْبُعَيْنِ كَخَنْصَرٍ وَبَضْرٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (ومثلهما) أي: الأَطْعَمِ وَالْأَشْلِ. • فَوَدَّ: (فاقِدُ الأنايل) أي: أَكْثَرُها اه. ع ش عن سَمِ على المنهجِ عَنِ الْمُبَابِ. • فَوَدَّ: (بأنَّ هذا) أي: الجهادُ وقولُهُ وذلك أي: اليَقِي في الكفارة. • فَوَدَّ: (وهو) أي: العَمَلُ المَذْكُورُ أو الإِطَاقَةُ لَهُ والتَّذْيِيرُ لِتَأْوِيلِ الْمَضَدِّ بِأَنَّ مَعَ الْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (وَبَحْثُ) عبارةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَجِهِ اه. • فَوَدَّ: (عَدَمُ تأثيرِ قطعِ أصابعِ الرُّجلين إلخ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ولو مُبْغَضًا) إلى قولِهِ أو يورِثُ في المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ: والقياسُ إلى ذِمَّتِي، وقولُهُ: نَعَمَ إلى المِثْنِ. • فَوَدَّ: (ولو مُبْغَضًا إلخ) لقولِهِ تعالى ﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ (الحف: ١١) ولا مالٌ لِلْعَبْدِ ولا نَفْسٌ يَمْلِكُهَا فَلَمَّ يَشْمَلُهُ الْخِطَابُ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وإنَّ أَمْرَهُ سَيِّئُهُ) أي: لَاتَهُ لَيْسَ الْقِتَالُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْسَيِّدِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَقْتَضِي التَّمَرُّضُ لِلْهَلَاكِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كذلك) أي: كَالْعَبْدِ أي: مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْغَايَةِ كما هو ظاهرٌ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَذِمَّتِي) مَفْهُومُهُ وَجُوبُ الْجِهَادِ عَلَى الْمُعَاهِدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْحَزْبِي، وَهُوَ أَيْضًا مُقْتَضَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ الْجَزِيَةِ إلخ وعبارةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ: ولا على كَافِرٍ اه. وَهِيَ شَائِلَةٌ لِلذِّمَّتِي وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا عُبِّرَ بِالذِّمَّتِي لِكُونِهِ مُلْتَزِمًا لِأَحْكَامِنَا لِلِإِحْتِرَازِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ اه. ع ش، عبارةُ الْمُغْنِي فَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ وَلَوْ ذِمَّتِي اه.

• فَوَدَّ (سَنِي) (وعادِمُ أَهْبَةِ قِتَالٍ) ولو كَانَ الْقِتَالُ عَلَى بَابِ دَارِهِ أَوْ حَوْلَهُ سَقَطَ اخْتِيَارُ الْمُؤْنِ كما ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمُؤَنَةٌ نَفْسِيهِ) عُطِفَ عَلَى سِلَاحٍ. • فَوَدَّ: (أو مُؤَنَةٍ) وكذا مُؤَنَتُهُمَا كما فِيهِمُ بِالْأَوَّلَى اه. ع ش وعبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: أو مُؤَنَةٍ ذُهَابًا أَوْ إِيَابًا أي: فَقَدْ إِخَذَى الْمُؤَنَتَيْنِ فِي



ذَهَابًا أَوْ إِيَابًا، وَكَذَا مَرْكُوبٌ. وَالْمَقْصِدُ مَسَافَةٌ قَصِيرٌ مُطْلَقًا أَوْ دُونَهُ وَلَا يُطْلِقُ الْمَشْيُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْحَجِّ، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ بَذْلِهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ فَقْدُ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ، وَلَوْ مِنَ الصَّفِّ مَا لَمْ يَفْقِدِ السَّلَاحَ وَيُمْكِنَهُ الزَّمْنِي بِحَجَرٍ مَثَلًا، أَوْ يُوْرِثُ أَنْصِرَافَهُ فَشَلًّا فِي الْمُسْلِمِينَ وَالْأَحْرَمَ كَذَا أَطْلَقُوهُ، وَيُنْتَجِهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَنْظُرْ الْمَوْتَ جَوْعًا أَوْ نَحْوَهُ لَوْ لَمْ يَنْصَرِفْ (وَكُلُّ عُنْدٍ مَنَعَ وَجُوبَ حَجِّ مَنَعَ الْجِهَادَ) أَيَّ وَجُوبِهِ، (إِلَّا خَوْفَ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ) فَإِنَّهُ وَإِنْ مَنَعَ وَجُوبَ الْحَجِّ إِنْ عَمَّ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْجِهَادِ، إِنْ أَمَكَنْتَ مُقَاوَمَتَهُمْ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَخَافَةِ، (وَكَذَا) خَوْفُهَا (مِنْ أَصْحَابِ مُسْلِمِينَ) يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ إِنْ عَمَّ وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْجِهَادِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِذَلِكَ. (وَالذَّنُّ الْحَالُ) وَلَوْ لِلْذِمَّةِ وَإِنْ كَانَ بِهِ رَهْنٌ وَثِيقٌ أَوْ كَفِيلٌ مُوَسَّرٌ، (بِحُزْمٍ) عَلَى مَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ وَالِدًا.....

الذَّهَابُ أَوْ فِي الْإِيَابِ كَافٍ فِي سَقُوطِ الْجِهَادِ اهـ. ء فُؤَدُ: (ذَهَابًا أَوْ إِيَابًا) وَكَذَا إِقَامَةً وَيُخْفِي فِي تَقْدِيرِهَا غَلْبَةُ الظَّنِّ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ قُلْتُهُ بَحَثًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ. عَمِيرَةٌ اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (مُطْلَقًا) أَي: أَطَاقَ الْمَشْيَ أَمْ لَا. ء فُؤَدُ: (أَوْ دُونَهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. ء فُؤَدُ: (وَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ فَقْدُ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَرَضَ بَعْدَمَا خَرَجَ أَوْ فَنِيَ زَادَهُ أَوْ هَلَكَتْ دَابَّتُهُ اهـ. ء فُؤَدُ: (وَيُمْكِنُهُ الْخُ) وَقَوْلُهُ أَوْ يُوْرِثُ الْخُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْحُزْمِ عَطْفًا عَلَى مَدْخُولٍ لَمْ فِي قَوْلِهِ مَا لَمْ يَفْقِدِ الْخُ. ء فُؤَدُ: (فَشَلًّا) أَي: ضَعْفًا اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (وَالْأَحْرَمَ) ظَاهِرُهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مَا يُتَّقِيهِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لَكِنْ لَا يَنْظُرُ مَعَهَا الْمَوْتَ وَإِنْ خَشِيَ مَيْحَ تَيْشُمُ اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي: حُرْمَةُ الْإِنْصِرَافِ اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (إِنْ لَمْ يَنْظُرِ الْمَوْتَ جَوْعًا الْخُ) أَي: وَالْأَجَازَ لَهُ الْإِنْصِرَافُ.

ء فُؤَدُ (سَنِي): (وَكُلُّ عُنْدٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ أَشَارَ لِضَابِطٍ يُعْمَ مَا سَبَقَ وَغَيْرَهُ بِقَوْلِهِ: وَكُلُّ عُنْدٍ الْخُ. ء فُؤَدُ (سَنِي): (مَنَعَ وَجُوبَ حَجِّ) وَمِنْهُ احْتِيَاجُ الْفَقِيهِ لِكُتْبِهِ وَالْمُخْتَرِفِ لِأَلْفِهِ اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (أَي: وَجُوبُهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ إِنْ عَمَّ فِي الْمَحَلِّينَ. ء فُؤَدُ: (إِنْ أَمَكَنْتَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ مَحَلِّ الْوُجُوبِ فِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا كَانَ لَهُ قُوَّةٌ تُقَاوِمُهُمْ وَإِلَّا فَهُوَ مَقْذُورٌ اهـ. ء فُؤَدُ: (لِللَّكِّ) أَي: لِأَنَّ الْجِهَادَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَخَافَةِ.

ء فُؤَدُ (سَنِي): (وَالذَّنُّ الْحَالُ) أَي: وَإِنْ قُلَّ كَفَّلَسَ اهـ. ع ش. ء فُؤَدُ: (وَلَوْ لِلذِمَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَخْرُمُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَالْحَقُّ، وَقَوْلُهُ: وَبَيْنَ نَمٍّ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَالْأَإِنْ. ء فُؤَدُ: (وَلَوْ لِلذِمَّةِ) هَذَا يُخْرِجُ الْمُعَاهِدَ وَالْمُؤَمَّنَ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنَّهُمَا كَالذِمَّةِ وَيَشْمَلُهُمَا قَوْلُ الْمَنْهَجِ مُسْلِمًا كَانَ أَيْ: رَبِّ الدِّينِ أَوْ كَافِرًا بَلْ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ الدِّينُ لِحَرْبٍ لَزِمَ الْمُسْلِمَ بِعَقْدِ اهـ. ع ش. أَقُولُ: قَوْلُ الْأَسْنَى: مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا، وَقَوْلُ الْمُغْنِي: عَلَى مُوسِرٍ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ مُوَافِقَانِ لِتَغْيِيرِ الشَّرْحِ كَالنَّهَايَةِ بِالذِمَّةِ فَيَنْبَغِي حَمْلُ تَغْيِيرِ الْمَنْهَجِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُوْجَدَ ثَقُلٌ بِخِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

ء فُؤَدُ (سَنِي): (بِكُسْرِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ) اهـ. مُغْنِي.

وهو مؤسّر بأن كان عنده أزيد مما يبقى للمُفلس فيما يظهر، قيل: وكذا المُفسّر ونُقِلَ عن الأصحاب وأُلبِحَ بالمدين ولِئله، (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصّر رعاية لِحقِّ الغير؛ ومن ثم جاء في مسلم «القتل في سبيل الله يُكفّر كل شيء إلا الدين».

(تنبيه) يظهر ضَبْطُ القصير هنا بما ضبطوه به في التثقل على الدائبة وهو مِثْلُ أو نحوه، وحينئذ فليُتَنَبَّهَ لذلك فإنَّ التساهل يقع فيه كثيرا، (إلا بإذن غريمه) أو ظنَّ رضاه وهو من أهل الإذن والرضا لرضاه بإسقاط حقه، نعم، نال الماوَزديّ والرويانِي: لا يتمرّض للشهادة، بل يَقِفُ وسطَ الصّف أو حاشيته جفطا لئلا يمتنع. وظاهر أن هذا مندوب لا واجب، وإلا إن استتاب من يقضيه من مالٍ حاضر،.....

• فود: (وهو مؤسّر) قال في شرح الرّوغس وغيره بخلاف المُفسّر انتهى اه. سم عبارة المُفني. وأما المُفسّر فليس لغريمه منهُ على الصحيح في أصل الرّوضة إذ لا مطالبة في الحال اه. • فود: (وألبِحَ بالمدين ولِئله) عبارة المُفني وكالمذوّن، لئله كما بحثه بعض المتأخرين؛ لأن المطالب اه.

• فود: (سفر جهاد وغيره) أي: و كان ربّ الدين مسافرا معه أو في البلد الذي قصدها من عليه الدين لآته قد يرجع قبل وصوله إليها أو يموت أحدهما مع ش. وسم. • فود: (بالجر) أي: عطفًا على جهاد. • فود: (تنبيه يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصير هنا بالمعزف لا بما ضبط به في التثقل الخ. • فود: (ضبط القصير) ثلّ الوجه ضبط السفر والآ فالقصير والطويل سواء هنا كما لا يخفى اه.

• فود: (قال الماوَزديّ) إلى قوله ومثله في المُفني لا قوله وظاهر إلى ولا أن. • فود: (ولا يتمرّض الخ) أي: حيث جاءه بالإذن ونوله جفطا للدين أي: بحفظ نفسه اه. مُفني. • فود: (وظاهر أن هذا مندوب) وهو ظاهر النهاية وصرّح بالاستعجاب في المُتَقَيَّ ثَقْلًا عن البندنجي لئنه إنما ذكر عدم التمرّض في المؤجل بناء على عدم المنع منه ومعلوم أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الإذن اه.

• فود: (ولا إن استتاب الخ) عطف على قول المُصنّف إلا بإذن غريمه أي: فلا تحريم لوصول الدائنين إلى حقه في الحال ويُعْلَم من هذه الجملة أنه لا بُد من علم الدائنين بالوكيل ومن ثبوت الوكالة ابن حنبل سم على المنهج، بأي مالٍ امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا؟ ويُجَبَّر على التوقية حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم إجباره على الدفع والدائنين مُتَمَكِّن من استيفاء حقه بالقاضي اه. ع ش. • فود: (من مالٍ حاضر) أي: بخلاف ماله الغائب

• فود: (وهو مؤسّر) قال في شرح الرّوغس وغيره بخلاف المُفسّر اه. وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا وأراد السفر لما دون مسافته أو مثليها، وقد يقال: إذا حلّ له أخذ الزكاة لغيبه ماله كان كالمُفسّر وقد يفرّق. • فود: (إلا بإذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير إذن غريمه وإن كان الغريم غائبا، وظاهره أيضا وإن كانت غيبته في المحل الذي يريد الدين السفر إليه وهو مُحْتَمَل، وقد يوجه بأنه ربما حضر بقصد سفره فتصوّت عليه مطالبته ولما في السفر بن الخطر الذي قد يفوت المطالبة لتحوّل المدين أو ماله،

ومثله كما هو قياس نظائره ذنن ثابت على مليء، وظاهر كلامهم أنه لا أثر لإذن ولي الدائن وهو متجعة؛ إذ لا مصلحة له في ذلك. (والمؤجل لا) يمنع سفرًا مطلقًا وإن قرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر، وهو مؤجل إذ لا مطالبة لمستحقه الآن، نعم، له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله. (وقيل يمنع سفرًا مخوفًا) كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم) على حرٍّ ومبغض ذكر وأنثى (جهاد) ولو مع عدم سفر، (إلا بإذن أبويه) وإن عليا من سائر الجهات ولو مع وجود الأقرب وإن كانا قنئين؛ لأن برهما فرض عيني؛ ولقوله **﴿لَمَنْ﴾** استأذنه وقد أخبره أنهما له: «ففيهما فجاهده» متفق عليه. وضغ: «ألك والإدعة؟ قال: نعم، قال: «انطلق فأكرمها فإن الجنة تحت رجلها» هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر؛ لأنهما بهنعه له حمية لدينه وإن كان عدوًا للمقاتلين. ويلزم المبغض استئذان سيده أيضًا، والقرن يحتاج لإذن سيده لا أبويه، ويحرم عليه أيضًا بلا إذن سفر مع الخوف وإن قصر....

فلأنه قد لا يصل مُثني وع ش. ة فؤد: (ومثله) أي: مثل المال الحاضر اه. رشيدى. ة فؤد: (ذنن ثابت) أي: لمرئيد السفر اه. ع ش. ة فؤد: (على مليء) أي: وإذن لمن يستوفى منه ويدفعه لزب الدين ولا يكفي الإذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكيلًا عن غيره في إزالة ملكه، وطريقه في ذلك أن يحل رب الدين بماله على المدين اه. ع ش. ة فؤد: (وظاهر كلامهم) إلى قول المتن ويحرم في المثنى إلا قوله بشرط إلى إذ لا مطالبة. ة فؤد: (لا أثر إلخ) أي: في السفر اه. ع ش. ة فؤد: (مطلقًا) أي: مخوفًا أو غيره اه. ع ش. ة فؤد: (لما يحل له فيه القصر) أي: كخارج الممران اه. رشيدى. ة فؤد: (على حر) إلى قوله ولقوله في النهاية وإلى قوله ويحرم في المثنى. ة فؤد: (سنن) (إلا بإذن أبويه) ولو كان الحي أحدهما لم يجز إلا بإذنه اه. مُثني. ة فؤد: (وإن عليا) قياسه علوا ثم رأت أنه جاء بالواو والياء فيقال في مضارعه يغلو ويغلى وعليه فما هنا على إحدى اللغتين اه. ع ش وقوله لمن استأذنه أي: في الجهاد وقد أخبره أنهما له حال بمن استأذنه. ة وفؤد: (ففيهما فجاهد) مقول القول. ة فؤد: (وضغ) عبارة المُثني وفي رواية اه. ة فؤد: (هذا) أي: تحريم الجهاد بدون إذن أبويه. ة فؤد: (لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المناق اه. مُثني. ة فؤد: (حمية لدينه) هذا لا يظهر فيما لو كان الأصل يهوديًا والمقاتلون نصارى أو عكسه لقطع بانتهاء الحمية بين اليهود والنصارى اه. رشيدى أقول وقد يمنع دعوى القطع بأن الكفر ملة واحدة. ة فؤد: (ويلزم المبغض) أي: إذا أراد الجهاد وإلا فهو غير واجب عليه وكذا الأمر في قوله والقرن يحتاج إلخ اه. ع ش. ة فؤد: (أيضا) أي: كأبويه. ة فؤد: (ويحرم عليه) أي: على المكلف اه. ع ش. ة فؤد: (وإن قصر إلخ) وفاقا للنهاية وخلافًا للمُثني عبارته في شرح وكذا كفاية في الأصح.

فيه ولو سافر معه ولم يصرخ له بإذن ولا منع فهل يجوز؟ فيه نظر، وقضية إطلاق العبارة عدم الجواز، وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع الزوج بنبر إذنه وإن لم تسقط نفقتها فليتأمل.

مُطْلَقًا وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ. إِلَّا لِعُذْرٍ، كَمَا قَالَ: (لَا سَفَرٌ تَعْلَمُ فَرَضَ غَيْرِهِ)، وَمِثْلُهُ كُلُّ وَاجِبٍ غَيْرِيٍّ وَإِنْ أَسْعَ وَقْتُهُ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هُمَا مَنَعَهُ مِنَ الْخُرُوجِ لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلِي بَلَدِهِ أَيْ: وَقْتُهُ فِي الْعَادَةِ أَوْ أَرَادُوهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يُخَاطَبَ بِالْوَجُوبِ؛ وَمَنْ ثَمَّ بَحَثُ أَنَّ لِهُمَا مَنَعَ مَنْ أَرَادَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ تَنْبَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ فَعْلِهَا عَمَّنْ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا فِي حَيَاتِهِ تَنْزِيلًا لَهَا مِنْزَلَةَ الْوَاجِبِ رِعَايَةً لِعَظِيمِ فَضْلِهَا جَوَازَهُ هُنَا بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ لَوْ اسْتَطَاعَ بَعْدَهُ. (وَكَذَا كِفَايَةً) مِنْ عِلْمِ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْأَصْلِيِّ (فِي الْأَصَحِّ)، إِنْ كَانَ السَّفَرُ مِتًّا أَوْ قُلُّ خَطَرُهُ، وَإِلَّا كَخَوْفٍ أَسْقَطَ وَجُوبَ الْحُجِّ اخْتِيَجُ لِإِذْنِهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَوْجَعِ لِسُقُوطِ الْفَرْضِ.....

(تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْ حُكْمِ السَّفَرِ الْمُبَاحِ كَالْتِجَارَةِ وَحُكْمِهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَصِيرًا فَلَا مَنَعَ مِنْ بَحَالٍ وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا فَإِنَّ غَلَبَ الْخَوْفُ فَكَالْحِجَّةِ وَلَا جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ بَلَا اسْتِثْنَاءٍ وَالْوَالِدُ الْكَافِرُ فِي هَذِهِ الْأَسْفَارِ كَالْمُسْلِمِ مَا عَدَا الْجِهَادَ اهـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: لِعُذْرٍ وَبِدُونِهِ. فَوَدَّ: (وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) (إِلَخ) هَذَا يُقِيدُ مَا يَقُولُ عَنْهُ وَهُوَ تَحْرِيمُ السَّفَرِ الطَّوِيلِ مَعَ الْأَمْنِ بَلَا عُذْرٍ اهـ. سَمِ: فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) يَشْمَلُ الْخَوْفَ وَقَيْدَ الْأَمْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا كِفَايَةً) فِي الْأَصَحِّ وَقَدْ يُجْعَلُ الْوَاوُ هُنَا لِلْحَالِ فَيَكُونُ قَيْدًا اهـ. سَمِ، وَيُقَيِّدُهُ لِرُؤْمِ التَّكْرَارِ مَعَ مَا نَبَلَّهُ لَوْ جَعَلَ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ. فَوَدَّ: (إِلَّا لِعُذْرٍ) وَمِنَ السَّفَرِ لِيَبِيعَ أَوْ شِرَاءٍ لِمَا لَا يَتَسَيَّرُ بَيْعُهُ أَوْ شِرَاؤُهُ فِي بَلَدِهِ أَوْ يَتَسَيَّرُ لَكِنْ يَتَوَقَّعُ زِيَادَةً فِي ثَمَنِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: كَمَا يَكْتَفِي فِي سَفَرِهِ الْأَمْنُ لِتِجَارَةِ الْإِلَخ اهـ. ع ش قَالَ سَمِ هَلْ مِنْ الْعُذْرِ التَّنْزُّهُ اهـ. (أَقُولُ): الظَّاهِرُ نَعَمْ. فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ إِيَّاهُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا لِعُذْرٍ).

فَوَدَّ (سَمِ): (لَا سَفَرٌ تَعْلَمُ فَرَضَ غَيْرِهِ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُعَلِّمُهُ أَوْ تَوَقَّعَ زِيَادَةَ فَرَاغٍ أَوْ إِشْغَادَ قَرَانِهِ جَائِزٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهَايَةِ قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ أَيْ: مِثْلُ تَعْلِيمِهِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ أَسْعَ وَقْتُهُ) كَتَمَلَّمَ أَحْكَامَ الصَّوْمِ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ مَثَلًا اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلِي بَلَدِهِ الْإِلَخ) لَوْ تَكَرَّرَ خُرُوجُ قَوَافِلِ أَهْلِي بَلَدِهِ فَهَلْ لِهُمَا مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ غَيْرِ آخِرِ قَافِلَةٍ اهـ. سَمِ. فَوَدَّ: (جَوَازُهُ) أَيْ: جَوَازُ خُرُوجِهِ لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ: يَمْنَعُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (مِنْ عِلْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ السَّفَرُ أَمَّا الْإِلَخ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِيمَا قَبْلَهُ اهـ. سَمِ أَيْ: عَلَى الْإِحْتِمَالِ الظَّاهِرِ كَمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (لِإِذْنِهِ) أَيْ: الْأَصْلِيِّ. فَوَدَّ: (لِسُقُوطِ الْفَرْضِ) أَيْ: وَلَوْ غَيْرًا.

فَوَدَّ: (وَطَوِيلٌ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ الْإِلَخ) اهـ. يُقِيدُ مَا يَقُولُ عَنْهُ وَهُوَ تَحْرِيمُ السَّفَرِ الطَّوِيلِ مَعَ الْأَمْنِ بَلَا عُذْرٍ. فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ) يَشْمَلُ الْخَوْفَ وَقَيْدَ الْأَمْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا كِفَايَةً) فِي الْأَصَحِّ، وَقَدْ تُجْعَلُ الْوَاوُ هُنَا لِلْحَالِ فَتَكُونُ قَيْدًا. فَوَدَّ: (إِلَّا لِعُذْرٍ) هَلْ مِنْ الْعُذْرِ التَّنْزُّهُ. فَوَدَّ: (قَبْلَ خُرُوجِ قَافِلَةٍ أَهْلِي بَلَدِهِ الْإِلَخ) لَوْ تَكَرَّرَ خُرُوجُ قَوَافِلِ أَهْلِي بَلَدِهِ فَهَلْ لِهُمَا مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ غَيْرِ آخِرِ قَافِلَةٍ؟. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ أَمَّا الْإِلَخ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِيمَا قَبْلَهُ.

عنه حينئذ، ولم يجد بئله من يصلح لكمال ما يريد أو رُجِي بقرينة زيادة فراغ أو إزْشاد استاذ كما يكتفي في سفره الأمن لتجارة بتوقع زيادة أو زواج وإن لم يَأْذَنْ الأصل، وسواء أخرج وحده أو مع غيره كان بئله مُتَعَدِّدُونَ يصلحون للإفتاء أم لا، وفارق الجهاد لخطره، نعم، ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ ما قصده، وإلا كتليد لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لأجل ذلك؛ لأنه كالعيب. ويشتَرَطُ لخروجه ولو للفرض رشد، وأن لا يكون أمرًا جميلًا إلا إن كان معه نحو محرم يأمُرُ به على نفسه، ولو لزمته نفقة الأصل احتاج لإذنه أو إناية من يؤمُّه من مال حاضر، وأخذ منه البلقيني أن الفرع لو لزم الأصل نفقته امتنع سفره إلا بإذن الفرع الأهل أو إناية كذلك، ثم بحث أنه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل، وفيه نظر.

• قود: (هـ) أي: الفرع. • قود: (وَلَمْ يَجِدْ الْخ) عُطِفَ على قوله كان السفر أمنا وهذا القيد مُغْتَبَرٌ في فرض العين أيضا فكان الأولى تقديمه وذكره هناك كما فعله المُغْنِي. • قود: (الأمين) بصيغة الفاعل صفة سفره. • قود: (وسواء) إلى قوله وفيه نظر في المغني إلا قوله نعم إلى ويشتَرَطُ. • قود: (وفارق الخ) ردّ لدليل مقابل الأصح من قياس فرض الكفاية على الجهاد. • قود: (الجهاد) أي: حيث توقف على إذن الأبوين إلا إذا دخلوا بلدة لنا. ع ش. • قود: (فيه) أي: فيمن يسافر لتعلم فرض الكفاية. • قود: (ولو للفرض) شامل لفرض العين وعبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع. • قود: (رشد) أي: أما غير الرشيد فلا يجوز له السفر ويتبني أن محله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر وإلا جاز الخروج وعلى وليه أن يأذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية. ع ش، وقوله ويتبني أن محله الخ يقتضيه قول المغني وقيد الرافعي الخارج وخذه بالرشيد. • قود: (أمرّد جميلاً) أي: يُخْشَى عليه. • قود: (احتاج لإنياء) أي: إذن الأصل ولو كان كافراً. • قود: (أو إناية من الخ) عُطِفَ على إذنه. • قود: (من مال حاضر) ويثله كما تقدّم أيّفاً دين ثابت على مليء. • قود: (وأخذ منه) أي: من قولهم ولو لزمته الخ. • قود: (لمتنع سفره) أي: الأصل. • قود: (إلا بإذن الفرع الأهل) أي: للإذن وهذا يلغز به يقال والد لا يسافر إلا بإذن ولده. • قود: (ثم بحث) أي: البلقيني أقره المغني واعتّمه النهاية وردّ فرق الشارح الآتي بما يأتي عنه. • قود: (لو أدى) أي: للأصل أو الفرع.

• قود: (حل له السفر فيه) أي: في ذلك اليوم أي: بقيه. • قود: (وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو مُتَّجِهٌ ونظر فيه بعضهم وقرئ بأن المؤجل التفسير الخ ويردّ الفرق المذكور بأنه إذا لم يمتنع ما تعلقت أي: اشتغلت به الدعة وهو الذين المؤجل فلأن لا يمتنع ما لم تتعلّق به وهو نفقة الغد في حق الأصل أو الفرع أو الزوجة بالأولى. بزيادة تفسير قال ع ش قوله: وهو مُتَّجِهٌ هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من أنه يشتَرَطُ لجواز سفره أن يترك لِمُؤْمِنِهِ نفقة الذهاب والإياب. • قود: (حل له السفر) هو مُتَّجِهٌ م ر.

وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ التَّقْصِيرُ فِيهِ مِنَ السَّخَقِ لِرِضَاهُ بِذِمَّتِهِ مَعَ أَنَّهُ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَتَجَدَّدُ الصَّرْزُ بِهِ وَلَا كَذَلِكَ، فَنَحْنُ الْأَصْلُ أَوْ السَّرْعُ فَلَا وَجْهَ مَنَعُهُ فِيهِمَا، وَكَذَا فِي الرُّجُوعِ إِلَّا بِإِذْنِ أَوْ إِنْابَةِ كَمَا أُطْلِقُوا، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَنْعِ مِنَ السَّفَرِ الْمُخَوِّفِ كَبَخَرِ أَيٍّ: وَإِنْ غَلِبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِمَامَ وَغَيْرَهُ صَرَحُوا بِذَلِكَ وَكَشَلُوا بِبَادِيَةِ مُخْطِئَةٍ وَلَوْ لَعَلِمَ أَوْ تَجَارَةً، وَمِنْهَا السَّفَرُ لِيَحْتَجَّ اسْتَوْجَرِ عَابَهَا ذِمَّةً أَوْ عَيْنًا بَيْنَ الْأَصْلِ الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ؛ إِذْ لَا نَهْمَةَ (فَلَنْ إِذْنُ أَبَوَاهُ) أَوْ سَيِّدُهُ (وَالْفَرِيضَةُ) فِي الْجِهَادِ (لَمْ) بَعْدَ خُرُوجِهِ (وَحَقُّوا)، أَوْ كَانَ الْأَصْلُ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ وَصَرَّحَ بِالْمَنْعِ، (وَجَبَّ) عَلَيْهِ أَنْ عِلْمَ وَلَمْ يَخْشَ خَوْفًا وَلَا انْكِسَارَ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِرُجُوعِهِ وَلَمْ يَكُنْ خَرَجَ بِجُفْلٍ (الرُّجُوعُ) كَمَا لَوْ خَرَجَ بِهَا إِذْنٌ (لَنْ لَمْ يَحْضُرَ الْقَصْفُ) وَلَا حَرَمَ إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ طُرُقَ الْمَانِعِ كَابْتِدَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يُنْكِهَنَّ الرُّجُوعُ لِنَحْوِ

• قَوْلُهُ: (مَنْعُهُ) أَيِ: السَّفَرِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ: الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَجَارَةً إلخ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُمْ لِلْخُرُوجِ لِسَفَرِ التَّجَارَةِ وَلَوْ بَعْدَ كُنْ لَا يَقْطَعُ مَعَاشَهُ وَيَضْطَرُّ أَمْرُهُ إِلَّا لِلْخُرُوجِ لِرُكُوبِ بَحْرِ وَبَادِيَةِ خَطِرَةٍ قِيُسَرُ ذَلِكَ اهـ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْأَصْلِ إلخ) طَرَفُ قَوْلِهِ وَلَا فَرْقَ إلخ. • قَوْلُهُ: (أَوْ سَيِّدُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ يُؤَدُّ فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْجِهَادِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ حَدَّثَ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَصَرَّحَ) أَيِ: الْأَصْلُ بَعْدَ سَلَامِهِ. • قَوْلُهُ: (بِرُجُوعِهِ) رَاجِعَ لِلْخَوْفِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَالْأَخْرَمُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنْ شَرَعَ إلخ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ وَذَكَرَ قَوْلَهُ إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ بَلْ يُسْتَحَبُّ هُنَاكَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ) انْظُرْ لَوْ لَزِمَ مِنْ رُجُوعِهِ نَحْوُ الْهَزِيمَةِ أَوْ انْكِسَارِ الْقَلْبِ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(فَرُوعُ): لَوْ خَرَجَ بِهَا إِذْنٌ وَشَرَعَ فِي الْقِتَالِ، حَرَمَ الْإِنْصِرَافُ أَيْضًا لِمَا مَرَّ وَرُجُوعُ الْعَبْدِ إِنْ خَرَجَ بِهَا إِذْنٌ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الْقِتَالِ وَاجِبٌ وَبَعْدَهُ مَسْئُودٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الثَّبَاتُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ وَلَوْ مَرَضَ مَنْ خَرَجَ لِلْجِهَادِ أَوْ عَرَّجَ عَرَجًا يَتَنَزَّلُ أَوْ دَابَّتْ زَادُهُ أَوْ دَابَّتْ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ وَلَوْ مِنَ الْوَقْعَةِ إِنْ لَمْ يُوْرَثْ قَتْلًا فِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا حَرَمَ عَلَيْهِ نَصِرَافُهُ مِنْهَا وَلَا يَتَوَيَّ الْمُتَنَصِّرُ مِنَ الْوَقْعَةِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ فَإِذَا قَانَ انْصَرَفَ ثُمَّ زَالَ الْمُنْذَرُ قَبْلَ مُفَارَاةِ دَارِ الْحَرْبِ لَا بَعْدَهُ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ لِلْجِهَادِ، وَمَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةِ جِنَازَةٍ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ بِخِلَافِ مَنْ شَرَعَ فِي تَعْلَمَ عِلْمًا لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُهُ وَإِنْ آتَى مِنْ نَفْسِهِ الرُّشْدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُغَيِّرُ حُكْمَ الْمَشْرُوعِ فِيهِ غَالًا اهـ. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُسْتَحَبُّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ بِانْصِرَافِهِ كَسْرُ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ هَذَا وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الْإِنْابَةِ عَلَى الْعَبْدِ حَيْثُ رَجَعَ سَيِّدُهُ لَمْ يَتَّعِدْ اهـ. ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُؤَجَّلَ إلخ) قِيلَ وَيَرَى الْفَرْقَ الْمَذْكُورُ بَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْنَحْ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الذِّمَّةُ فَلَا يَلْزَمُ مَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأَوَّلَى اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَجَارَةً وَمِنْهَا السَّفَرُ لِيَحْتَجَّ إلخ) وَلَا أَيٍّ: وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُمْ لِلْخُرُوجِ لِسَفَرِ التَّجَارَةِ وَلَوْ بَعْدَ إِلَّا لِرُكُوبِ بَحْرِ وَبَادِيَةِ مُخْطِئَةٍ رَوَّضَ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى الْعَبْدِ) انْظُرْ لَوْ لَزِمَ مِنْ رُجُوعِهِ نَحْوُ الْهَزِيمَةِ وَانْكِسَارِ الْقُلُوبِ.



خوف على معصوم وأمكنه أن يسافر لِمَأْمَنٍ أو يُقِيمَ به حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لِرِمَّة، ولو حَدَثَ عليه ذَنْبٌ في السَّفَرِ لم يمنع استمراره فيه إلا إن صرَّحَ الذَّائِنُ بِمَنْعِهِ، وفَارَقَ ما مَرَّ في الابتداء بأنه يُغْتَفَرُ في الدَّوامِ ما لا يُغْتَفَرُ فيه، ومنه يُؤْخَذُ أَنَّ حُلُولَ الْمُؤْجَلِ في الإلغاء كذلك، فلا يحزُّمُ عليه استمرار السَّفَرِ إلا إن صرَّحَ له بالمنع، فإن قُلْتُ: قضية قولهم لا منع لذي المؤجل المُسْتَفْرِقِ أَجَلُهُ السَّفَرِ وغيره؛ لأنه مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ أَنَّ له السَّفَرَ، وإن صرَّحَ له بالمنع، ويؤيِّدُهُ أيضًا قولهم: لو تأجَّلَ نحو المهر لم يُحْبَسَ لِقَبْضِهِ وإن حَلَّ، لأنها رَضِيَتْ بِذِمَّتِهِ قُلْتُ: أما كلامهم الأوَّلُ فإنما هو في المنع ابتداءً، وأما الثاني فيُفَرِّقُ بينه وبين ما هنا بأن مقتضى التأجيل ثم الرضا بِتَسْلِيمِهِ البَضْعَ قَبْلَ إقْبَاضِهِ مُقَابِلَهُ فَوَقِيلَ به، وأما هنا فليس قضية التأجيل منع المُطَالَبَةِ وطلب الحبس بعد الحُلُولِ فَمَكْنَاهُ من ذلك، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ الذي دَلَّ عليه كلامهم إما الامتناع بالمنع أو عديمه وإما جَزْمُ بعضهم بأنه بِمُجَرَّدِ الحُلُولِ تَلَزُّمُهُ الإقامة، ويحزُّمُ عليه استمرار السَّفَرِ بلا إذْنٍ كابتداء السَّفَرِ مع الحُلُولِ فَيُعَيِّدُ، بل ليس في مَحَلِّهِ. (فلان) التَقَى الصَّفَّانِ أو (شَرَعَ في القتال) ثم طَرَأَ ذلك وعلمه (حَزْمُ الانصرافِ في الأظهر)؛ لعموم الأمر

• فَوَدَّ: (لِرِمَّة)، وإن لم يُمَكِّنْهُ الإقامة ولا الرجوعَ فَلَهُ المُضَيُّ مع الجيش لكن يَتَوَقَّى مَطْلَانِ القتل كما نَصَّ عليه في الأمِّ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إلا إن صرَّحَ الذَّائِنُ بِمَنْعِهِ) أي: والحال أنه موبِّرٌ كما هو مَعْلُومُ اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (ما مَرَّ في الابتداء) أي: في الذَّائِنِ الحال. • فَوَدَّ: (ومنهُ يُؤْخَذُ) أي: من قوله وفارَقَ إلخ. • فَوَدَّ: (المُسْتَفْرِقِ) بكسر الرَّاءِ وقوله أَجَلُهُ فاعِلُهُ وقوله السَّفَرُ مَفْعُولُهُ وقوله وغيره بالجرِّ عَطْفٌ على المُسْتَفْرِقِ والضميرُ لَهُ. • فَوَدَّ: (لأنه) أي: صاحبُ الذَّائِنِ الْمُؤْجَلِ. • فَوَدَّ: (أن له إلخ) خَبَرٌ قَضِيَّةِ إلخ والضميرُ لِلْمَدِينِ. • فَوَدَّ: (قُلْتُ أما كلامهم الأوَّلُ فإنما هو في المنع ابتداءً) أي: فلو حَلَّ غير المُسْتَفْرِقِ كان له المنع كما تَقَدَّمَ في شَرْحِ، والمؤجل لا بقوله نَعَمْ له الخُروجُ إلخ اه. سم. • فَوَدَّ: (وأما الثاني) أي: قولهم لو تأجَّلَ إلخ. • فَوَدَّ: (بِتَسْلِيمِهِ) أي: الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (فَمَكْنَاهُ) أي: الذَّائِنِ. • فَوَدَّ: (من ذلك) أي: طَلَبِ الحبس. • فَوَدَّ: (أما الإمتناع بالمنع) وهو الذي دَلَّ عليه القياسُ على الذَّائِنِ الحادثِ في السَّفَرِ وعلى هذا يُحْمَلُ قولهم لا منع لذي المؤجل على الابتداء كما أشارَ إليه (وقوله أو خدمه) أي: عَدَمُ الإمتناع مُطْلَقًا وإن مَنَعَهُ وعلى هذا يُحْمَلُ قولهم لا منع لذي المؤجل إلخ على إطلاقه فَيَشْمَلُ الحُلُولَ اه. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ الحُلُولِ) أي: وإن لم يُصْرَحَ الذَّائِنُ بالمنع. • فَوَدَّ: (التقى الصَّفَّانِ) إلى قوله كما أفهمه في النهاية والمُغْنِي إلا قوله وَيَتَبَيَّنُ حَمْلُهُ على ما مَرَّ. • فَوَدَّ: (ثم طَرَأَ ذلك) أي: رُجُوعُ مَنْ ذَكَرَ وإسلام الأَصْلِ وتَضَرُّعُهُ بالمنع وعلمُهُ أي: عِلْمُ مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ ذلك.

• فَوَدَّ: (قُلْتُ أما كلامهم الأوَّلُ فإنما هو في المنع ابتداءً) أي: فلو حَلَّ غير المُسْتَفْرِقِ كان له المنع كما تَقَدَّمَ في رأسِ الصَّفْحَةِ في قوله: نَعَمْ له الخُروجُ إلخ.



بالثبات ولا نكسار القلوب بانصرافه، ثم، يكون وقوفه آخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مر.

(الثاني) من حالي الكفار (يدخلون) أي: دخولهم غمران الإسلام أو خرابته أو جباله كما أفهمته التقسيم، ثم في ذلك يُفصل بين القرء بما دخلوه والبعيد منه. فإن دخلوا (بلدة لنا) أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان غلبنا عظيماً؛ (فلزم أهلها) عينا (الدفع) لهم (بالممكن) من أي شيء أطاقوه، ثم في ذلك تفصيل: (لأن أمكن تأمب لقتالي) بأن لم يهجموا بغنة (ووجب الممكن) في دفعهم على كل منهم، (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو: (فقيه) بما يقدر عليه (وولي وقدين وعبد) وامرأة فيها قوة، (ولا إذن) بمن مر، ويُقتصر ذلك بهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لإهماله. (وقيل: إن حصلت امرأة أحرار) منا لهم (اشترط إذن سيده) أي العبد للفتنة عنه، والأصح لا يتقوى القلوب، (والا) يُمكن تأمب لهجومهم بغنة (فمن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوباً، (إن علم أنه إذا أخذ قتل)، وإن كان بمن لا جهاد عليه؛ .....

□ فؤد: (على ما مر) أي: في شرح الأباذ، غريمه من أنه مندوب لا واجب.

□ فؤد (سني): (يدخلون إلخ) عبارة المُعني ما تضمنه قوله يدخلون إلخ. □ فؤد: (أي: دخولهم إلخ) يوجه بأن رفع يدخلون بعد حذف أن المضمرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمُعدي وحيث يدخلون أول بالمضمر سم ويحتفل أن يكون قول الشارح أي: دخولهم بياناً لحاصل المعنى أي: الثاني مضمون يدخلون إلخ ولا حاجة إلى اختيار تقدير أن اه. سيد غمر أي: كما جرى عليه المعنى.

□ فؤد: (أو خرابته أو جباله) أي: ولو به ما عن البلد معني وأسنى. □ فؤد: (كما أفهمته) أي: الثموم المذكور. □ فؤد: (أو صار) إلى قول المعني أن يستسلم في النهاية لإاقوله عينا وإلى التبيين في المعنى.

□ فؤد: (كان غلبنا إلخ) جواب فإن دخلو. □ فؤد: (عينا) أي: فيكون الجهاد قرص عينا اه. معني.

□ فؤد (سني): (فإن أمكن) أي: لأهلها تأمب أي: استعداد اه. معني. □ فؤد: (بأن لم يهجموها) بابه دخل انتهى مختار ع ش. □ فؤد: (بما يقدر إلخ) متعلق بالدفع بواسطة حتى أي: حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المعني عقي، المُمكن أيضاً فقال أي: الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه. □ فؤد: (وامرأة إلخ) قال الراعي ويجوز أن لا تحتاج المرأة إلى إذن الزوج. □ فؤد: (فيها قوة) وإلا فلا تحضر اه. معني. □ فؤد: (بمن مر) من أبوين ورب دين ومن سيد اه. معني. □ فؤد: (ويقتصر ذلك) أي: عذ الإذن اه. ع ش.

□ فؤد (سني): (فمن قصد) أي: من المكلين ولو عبداً أو امرأة أو مريضاً أو نحو اه. معني.

□ فؤد (سني): (إن علم) أي: ظن كما يأتي. □ فؤد (سني): (إن أخذ قتل) بضم أولهما اه. معني.

□ فؤد: (أي: دخولهم) يوجه ذلك بأن رفع يدخلون بعد حذف أن المضمرية الداخلة عليه كما في: تسمع بالمُعدي. وحيث يدخلون مؤول بالمضمر.

لامتناع الاستسلام لكافر. (وإن جَوَزَ الأسْرُ والقتلُ لله) أن يدفع (أن ويستسلم) إن ظَنُّ أَنَّهُ إن امتنع منه قُتِلَ؛ لأنَّ ترك الاستسلام حينئذٍ تعجيلٌ للقتل.

(تنبيه) ما ذُكِرَ في المتن من قِسْمِي التَّمَكُّنِ وعَدَمِهِ بَقْيِيدِهِ، وهو إن ظَنُّ الْخَ هو ما في الروضة وعبارتها يَتَعَيَّنُ على أهلها الدفع بما أمكنهم. وللدفع مَرَّتَيْنِ: إحداهما: أن يَحْتَمِلَ الحال اجتماعهم أو تأهبهم للجزب فعل كل ذلك بما يقدر عليه. ثانيتهما: أن يَفْشَاهُم الْكُفَارُ ولا يَتَمَكَّنُوا من اجتماع وتأهب، فَمَنْ وَقَفَ عليه كَافِرٌ أو كُفَّارٌ وعلم أَنَّهُ يُقْتَلُ إن أُخِذَ فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن، ثم قال: وإن كان يَجُوزُ أن يُقْتَلَ وأن يُؤَسَّرَ، ولو امتنع من الاستسلام لَيُقْتَلَ جاز أن يستسلم، فإنَّ المُكَافَحةَ والحالَةَ هذه استمجالٌ للقتل. والأسرُ يَحْتَمِلُ الخلاصَ انْتَهَتْ مُلْخَصَةً. ويُستفادُ منها في الحالة الثانية أن مَنْ علم أي: ظَنُّ كما هو ظاهر أن مَنْ أُخِذَ قُتِلَ عَيْنًا امتنع عليه الاستسلام، وكذا إن جَوَزَ الأسْرَ والقتلُ ولم يعلم أَنَّهُ يُقْتَلُ إن امتنع عن الاستسلام؛ لأنه حينئذٍ ذُلٌّ ديني من غير خوف على النَّفْسِ بخلاف ما إذا علم ذلك لِعِلَّةِ الروضة المذكورة. وعَجِيبٌ من شيخنا مع جزيائه على حاصِلِ ما ذُكِرَ في شرح مَنْهَجِهِ وإن لم يخلُ عن إيهام أَنَّهُ لم يُنَبِّهْ في شرح الروضِ على ما أُخِلَّ به من عبارة الروضة المذكورة،

• قُود: (لَا مَنَاعَ الْإِسْتِغْلَامَ لِكَاْفِرٍ) أي: في القتل فلا يُنافي ما يأتي في المتن اه. رَشِيدِي.

• قُود (سَنِي): (وَأَن جَوَزَ) أي: الْمُكَلَّفُ الْمَذْكُورُ اه. مُغْنِي. • قُود: (إِن اِمْتَنَعَ مِنْهُ) أي: مِنَ الْإِسْتِغْلَامِ. • قُود: (مِنْ قِسْمِي التَّمَكُّنِ) أي: مِنَ التَّأَهُبِ وَقَوْلُهُ وَعَدَمُهُ أَي: عَدَمُ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّأَهُبِ، وَالْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ وَالْمُقَسَّمُ دُخُولُ الْكُفَّارِ فِي دَارِنَا. • قُود: (وَعَدَمُهُ بَقْيِيدِهِ وَهُوَ الْخَ) انْظُرْ هَذَا مَعَ أَنَّ فِي قِسْمِي الْعَدَمِ يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ قَيْدٍ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا قَيْدُ أَحَدِهِمَا الَّذِي زَادَهُ فِي الشَّارِحِ اه. سَم، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بَيَانُهُ لِسُكُوتِ الْمُتَنَبِّهِ عَنْهُ بِخِلَافِ قَيْدِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِنْ عَلِمَ الْخَ فَمَوْجُودٌ فِي الْمُتَنَبِّهِ. • قُود: (فَلَك) أَي: التَّأَهُبِ. • قُود: (ثَانِيَهُمَا) الْمُنَاسِبُ الثَّانِي. • قُود: (ثُمَّ قَالَ) أَي: صَاحِبُ الرُّوضَةِ. • قُود: (وَأَن كَانَ) أَي: مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ الْكَافِرُ. • قُود: (وَلَوْ اِمْتَنَعَ الْخَ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَجُوزُ يَعْنِي: إِنْ ظَنُّ أَنَّهُ لَوْ اِمْتَنَعَ الْخَ فَإِنَّ الْمُكَافَحةَ أَي: الْمُقَابَلَةَ. • قُود: (وَالْأَسْرُ يُحْتَمَلُ الْخَ) عَطِيفٌ عَلَى اسْمِ إِنْ وَخَبَرِهِ. • قُود: (مِنْهَا) أَي: عِبَارَةُ الرُّوضَةِ. • قُود: (فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ) أَي: الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ. • قُود: (كَمَا هُوَ الْخَ) أَي: التَّصْغِيرُ الْمَذْكُورُ. • قُود: (هَيْئًا) أَي: قِتْلًا مُتَمَيِّزًا بِلَا تَجْوِيزٍ أَسْرٍ.

• قُود: (وَكَذَا إِنْ جَوَزَ الْخَ) هَذَا مَقْهُومُ الْقَيْدِ الَّذِي زَادَهُ الشَّارِحُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ، وَلَوْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْإِسْتِغْلَامِ الْخَ. • قُود: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ) أَي: أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْإِسْتِغْلَامِ أَي: فَيَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِغْلَامُ لِعِلَّةِ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ قَوْلُهَا: فَإِنَّ الْمُكَافَحةَ الْخَ. • قُود: (عَلَى مَا أُخِلَّ) أَي: الرُّوضُ

• قُود: (مِنْ قِسْمِي التَّمَكُّنِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ قِسْمِي التَّأَهُبِ. • قُود: (وَعَدَمُهُ بَقْيِيدِهِ وَهُوَ الْخَ) انْظُرْ هَذَا مَعَ أَنَّهُ فِي قِسْمِ الْعَدَمِ يَتَعَيَّنُ كُلُّ قَيْدٍ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا قَيْدُ أَحَدِهِمَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ.

كما يُعْلَمُ بالوقوف عليهما. ويلزم الرفع امرأة علمت وقوع فاحشة بها الآن بما أمكنها وإن أدى إلى قتلها؛ لأنها لا تباع بخوف القتل، قال: فإن أينت ذلك حالا لا بعد الأسير احتيل جواز استسلامها، ثم تدفع إذا أريد منها ذلك. (ومن هو دون مسافة القصر من البلد) وإن لم يكن من أهل الجهاد (كأهلها) في تدين وجوب القتال وخروجه بلا إذن من مؤ، إن وجد زادا أو يلزمه مشي أطاؤه وإن كان في أهلها كفاية؛ لأنهم في حكمهم. (ومن هم) (على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) إن وجدوا زادا وسلاحا ومزكوتا وإن أطاوا المشي (الموافقة) لأهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الباقية إن لم تكف أهلها ومن يليهم) دفقا عنهم وانقادا لهم، وأفهم قوله: بقدر الكفاية. أنه لا يلزم لكل الخروج، بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فيهم كفاية.

(قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وإن كفوا) أي: أهل البلد ومن يليهم في الدفع لمُعْظِم الخطب وزدوه، بأن يؤدي إلى الإيجاب على جميع الأمة، وفيه أشد الحرج من غير حاجة، لكن قيل: هذا الوجه لا يوجب ذلك، بل يوجب الموافقة على الأقرب فالأقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بهم قد كفوا.

(ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب الثمن فيهم) فوزا على كل قادر ولو نحو قن بغير إذن نظير

به إلخ ولعله قولها فمن وقف إلى قوله ثم قال وقولها: ولو انتفع من الاستسلام لقتل. فود: (عليهما) أي: الزوجة والزوجه. فود: (ويلزم) إلى قوله قال في النهاية وإلى قول: المتن ولو أسروا في المغني إلا قوله وسلاحا وقوله قيل. فود: (وتأزم الدفع امرأة إلخ) ومثله الأمر كما بحثه بعض المتأخرين اه. نهاية. فود: (احتتمل جواز استسلامها إلخ) جزم به ع ش أخذنا من صنيح النهاية. فود: (ثم تدفع إلخ) أي: وإن أدى إلى قتلها اه. ع ش. فود: (وإن لم يكن) إلى المتن في النهاية إلا قوله: وخروجه إلى وإن كان، وقوله: للإمام إلى عند العز.

فوق (سني): (كأهلها) وليس لأهل البادية ثم الأقربين فالأقربين إذا قدروا على القتال أن يلتبوا إلى لحوق الآخرين.

(تيمنة): لا تتسارع الأحاد والطوائف إلى دفع ملك منهم عظيم شوكته دخل أطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخطر مغني وروض مع شري. فود: (بلا إذن من مؤ) أي: من الأصل والدائين والسبيد والزوج. فود: (هذا الوجه لا يوجب ذلك) إلخ جزم به المغني ثم قال فكان ينبغي أن يقول: ومن على المسافة قيل: يلزمهم الأقرب فالأقرب، والأصح إن كفى أهلها لم يلزمهم اه. فود: (ولو نحو قن) كالوليد والمرأة اه. ع ش. فود: (خلافاً بعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه.

فوق (سني): (فالأصح وجوب الثمن فيهم) أي: وإن لم يدخلوا دارنا وقوله إن توفقتاه أي: بأن

فود: (بأنهم قد كفوا) انظره مع: وإن كفوا.

ما مَرَّ خلافاً لِمَعْضِهِمْ؛ (لِخَلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّفْنَا) ولو على نُدُورٍ فيما يَظْهَرُ وجوبَ عَيْنٍ كدخولهم دارنا، بل أولى؛ لأنَّ حرمةَ المسلمِ أعظمُ، ويُسنُّ للإمام، بل وكلِّ مُوسِرٍ كما هو ظاهرُ وباتٍ في الهديةِ مُزِيدٍ لذلك عندَ المعجزِ عن خَلَاصِهِ مُفَادَاتُهُ بِالمالِ، فَمَنْ قال لِكافِرٍ: أَطْلِقْ أَسِيرَكَ وعليّ كذا فأطلقه لِرَمَتِهِ. ولا يرجعُ به على الأسيرِ إلا إِنْ أَذِنَ له في مُفَادَاتِهِ فيرجعُ عليه وإن لم يشترطْ له الرجوعُ على ما مَرَّ قُبَيْلَ الشَّرْكِ.

### (فَضْلٌ فِي مَكْرُوهَاتٍ وَمُحَرَّمَاتٍ وَمُنْدُوبَاتٍ فِي الْغَزْوِ وَمَا يَتَّبِعُهَا)

(يُكْرَهُ غَزْوٌ) وهو لُغَةٌ: الطَّلَبُ؛ لأنَّ الغازيَ يَطْلُبُ إعلاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ تعالى. (بغيرِ إِذْنِ الإمامِ أو نائِبِهِ)؛ لأنَّ أحدهما أعرفُ منه بالحاجةِ الدَّاعِيَةِ لِلِقِتَالِ ولم يحرم لِحُلِّ التَّغْيِيرِ بِالنَّفْسِ في الجهادِ وبِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ وغيرِهِ كالأذرعِيِّ أَنَّهُ ليس لِمُرْتَرِقٍ اسْتِقْلَالٌ بِذلك؛ لأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَجِيرٍ لِفَرَضِ مُهْمٍ يُزَسَّلُ إِلَيْهِ وَالبَلْقِينِيُّ أَنَّهُ لا كراهةَ إِنْ فُوتَ الاسْتِثْنَاءُ الْمَقْصُودُ أو عَطِلَ الإمامُ الْغَزْوَ

يَكُونُوا قَرَبِيِّينَ، أَمَا إِذَا لم يَكُنْ تَخْلِيصُهُ بَأَنْ لم نَرْجُوهُ فلا يَتَعَيَّنُ جِهَادُهُمْ بل يُتَنَظَّرُ لِلضَّرُورَةِ اه. مُعْنَى. ة. فَوَدَّ: (أَعْظَمَ) أَي: مِنْ حُرْمَةِ الدَّارِ اه. مُعْنَى. ة. فَوَدَّ: (مَزِيدٌ لِلْمَلِكِ) وَمَنْ أَنْ مَحَلَّ التَّدْبِ عِنْدَ عَدَمِ تَغْذِيْبِ الْأَسْرَى وَالْأَوْجِبَتْ اه. رَشِيدِي. ة. فَوَدَّ: (مُفَادَاتُهُ بِالمَالِ) يَتَّبِعِي بِغَيْرِ آلَةٍ الْحَرْبُ لِمَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ بَيْتِهِمْ لَهُمْ وَلَوْ كَانَ قَوْماً يَأْكُلُونَهُ، وَنَحْوُ حَدِيدٍ يُمْكِنُ اتِّخَاذُهُ سِلَاحاً، وَلَوْ قِيلَ هُنَا بِجَوَازِ دَفْعِ السِّلَاحِ لَهُمْ إِنْ ظَهَرَتْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ تَامَّةٌ لَمْ يَتَّعَذَّ أَخْذاً وَمَا يَأْتِي فِي رَدِّ سِلَاحِهِمْ لَهُمْ فِي تَخْلِيصِ أَسْرَانَا مِنْهُمْ اه. ع ش وما ذَكَرَهُ آخِرُاهُ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ة. فَوَدَّ: (فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الْخ) يَتَّبِعِي إِذَا لم يَشْرُطْ نَحْوُ عَدَمِ الرُّجُوعِ كَمَا هو ظَاهِرٌ. ة. فَوَدَّ: (حَلَى مَا مَرَّ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ آخِرِ الضَّمَانِ اه.

### (فَضْلٌ فِي مَكْرُوهَاتٍ وَمُحَرَّمَاتٍ وَمُنْدُوبَاتٍ فِي الْغَزْوِ)

ة. فَوَدَّ: (فِي مَكْرُوهَاتٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي التَّهْلِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا صَحَّ إِلَى وَسْنٍ، وَقَوْلُهُ: وَذَكَرْتُ إِلَى الْمُشَنِ. ة. فَوَدَّ: (وَمَا يَتَّبِعُهَا) أَي: وَمَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ بِهِ. اه. مُعْنَى. ة. فَوَدَّ: (لأنَّ الْغَازِيَّ الْخ) أَي: وَسَمَّى الْمُقَاتِلَ غَازِيًّا لِأَنَّ الْخ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (يَطْلُبُ إِخْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ) أَي: الْمَطْلُوبُ مِنْ ذَلِكَ. اه. ع ش.

ة. فَوَدَّ: (لَوْ نَائِبِهِ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. ة. فَوَدَّ: (لأنَّ أَحَدَهُمَا) إِلَى قَوْلِ الْمُشَنِ وَإِذَا بُعِثَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَي وَلَمْ يَخْشَ إِلَى الْمُشَنِ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَخْشَ فِتْنَةً. ة. فَوَدَّ: (لأنَّ أَحَدَهُمَا) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ. ة. فَوَدَّ: (مَنْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مِنْ غَيْرِهِ. اه. ة. فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِالْمُتَطَوِّعَةِ وَأَمَّا الْمُرْتَرِقَةُ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ مُزْصِدُونَ لِمُهْمَاتٍ تَعْرِضُ لِلْإِسْلَامِ يَضُرُّهُمْ فِيهَا الْإِمَامُ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرَاءِ. اه.

ة. فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَيْسَ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْطَلَ الْإِمَامُ الْغَزْوُ وَأَنْ لَا وَعَلَيْهِ فَيَخْتَصُّ مَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ الْغَزْوِ بِغَيْرِ إِذْنٍ بِالْمُتَطَوِّعِينَ بِالْغَزْوِ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (لِمُرْتَرِقٍ) هُوَ مَنْ أُثْبِتَ اسْمُهُ فِي الذِّيَّانِ وَجُعِلَ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (وَالْبَلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيْهُ اسْتَشْنَى

أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ لَهُ أَيُّ وَلَمْ يَخْشَ ه ه فتنه كما هو ظاهر.  
(وَيُسَمَّى) لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَنَعٌ مُخَذَّلٌ وَمُرْجِفٌ مِنَ الْخُرُوجِ وَخُصُورِ الصَّفِّ وَإِخْرَاجِهِ مِنْهُ مَا لَمْ يَخْشَ فِتْنَةً وَيُظْهِرُ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. فَيَمْنَعُ عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْ يَجُودَهُ مُضِرٌّ لِغَيْرِهِ. (وَإِذَا بَقِيَ سَرِيَّةً) وَمَنْ بَيَّانَهَا أَوَّلَ الْبَابِ وَذَكَرَهَا مِثَالًا. (أَنْ يُؤْمَرَ عَلَيْهِمْ) مَنْ يُوثِقُ بِدِينِهِ وَخَيْرَتِهِ بِأَثَرِهِمْ

الْبَلْقَيْنِي مِنَ الْكِرَاهَةِ صَوْرًا أَحَدُهَا أَنْ يَوْتَهُ الْمَقْصُودُ بِذِمَّاهُ لِلِاسْتِثْنَاءِ ثَانِيهَا إِذَا عَطَلَ الْإِمَامُ الْغَزَا وَأَقْبَلَ هُوَ وَجُودَهُ عَلَى أُمُورِ الدُّنْيَا كَمَا يَهْدِي نَائِلُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ لَا يَأْذُنُهُ. اهـ.  
هـ فُود: (أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ) أَيُّ: وَإِنْ كَانَ الْمَضْلَعَةُ فِي الْإِذْنِ أَمَّا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْمَضْلَعَةَ فِي عَدَمِهِ قَبْلَ بَقَاءِ الْكِرَاهَةِ سَمَ وَسَيَدُ عُمَرُ. هـ فُود: (مَنَعٌ مُخَذَّلٌ) مِنَ التَّخْذِيلِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَشَرْحُ الرُّوضِ وَيَزِدُّ الْمَخْذُولُ، وَهُوَ مَنْ يُخَوِّفُ النَّاسَ كَأَنْ يَقُولَ عَدُوْنَا كَثِيرٌ، وَجُنُودُنَا ضَعِيفَةٌ، وَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِمْ وَيَزِدُّ الْمُرْجِفُ وَهُوَ مَنْ يُكْثِرُ الْأَرَاخِيفَ كَأَنْ يَقُولَ قُتِلَتْ سَرِيَّةُ كَذَا، أَوْ لِحِقَ مَدَدُ الْعَدُوِّ مِنْ جِهَةِ كَذَا، أَوْ لَهُمْ كَمَعِينَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَيَزِدُّ أَيْضًا الْخَائِنُ وَهُوَ مَنْ يَتَجَسَّسُ لَهُمْ وَيُظْلِمُهُمْ عَلَى الْمَوَارِثِ بِالْمُكَاتِبَةِ وَالْمُرَايَلَةِ وَيَمْنَعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنْ اخْتِذِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنِمَةِ حَتَّى سَلَبَ قَتِيلُهُمْ. اهـ. هـ فُود: (وَجُوبُ ذَلِكَ) أَيُّ: الْمَنَعُ، الْإِخْرَاجُ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فُود: (عَلِمَ مِنْهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْغَالِبَ. هـ فُود: (فَيَمْنَعُ عَلَيْهِمْ) أَيُّ: الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ عِبَارَةٌ التَّهْيَاةُ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ ذَلِكَ مِنْهُ. اهـ. هـ فُود: (وَمَنْ بَيَّانَهَا) أَيُّ: إِنَّمَا مِنْ مِائَةِ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَيْشِ يَتَلَقَّ أَقْصَاها أَرْبَعِمِائَةٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُا تَسْرِي فِي اللَّيْلِ وَقِيلَ؛ لِأَنَّهُا خُلَاصَةُ الْعَسْكَرِ وَخِيَارُهُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْأَصْحَابِ أَرْبَعَةٌ وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعِمِائَةٌ وَخَيْرُ الْجَيْشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَلَنْ تُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ الْقِبْلَةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ زَادَ أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ إِذَا صَبَرُوا، أَوْ صَدَقُوا. اهـ. وَفِي الرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ فِي الْمِقْدَارِ وَوَجْهِي التَّسْمِيَةِ لِكَيْتَهُ مَا لِيَ تَرْجِيحِ الثَّانِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمِقْدَارِ الْمَذْكُورِ: وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ عَنْ تَحْرِيرِ الْمُصَنِّفِ مَا نَصَّهُ وَضَعَفَ ابْنُ الْأَثِيرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خُلَاصَةُ الْعَسْكَرِ وَخِيَارُهُ مِنَ الشَّيْءِ السَّرِيِّ الْقَبِيصِ. اهـ. هـ فُود: (وَذَكَرَهَا مِثَالًا) أَوْ أَرَادَ بِهَا أَعَمَّ مِنْ مَعْنَاهَا السَّابِقِ. اهـ. سَمَ.

هـ فُود: (سَمَ) (أَنْ يُؤْمَرَ عَلَيْهِمْ) يَتَّبِعِي وَفَانَا لِلطَّبْلَاوِي الْوُجُوبُ إِذَا أَدَّى تَرْكُهُ إِلَى التَّخْفِيرِ الظَّاهِرِ الْمُؤَدِّي إِلَى الصَّرَرِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ سَمَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآخِي وَمِنْ ثَمَّ، أَوْجَبَ جَمْعُ الْخَمْعِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فُود: (مَنْ يُوَثِّقُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ يَتَّقُ. هـ فُود: (وَخَيْرَتُهُ) قَالَ الشَّافِعِيُّ

### (فَصْلٌ: يَنْزِعُهُ غَزَاً بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ الْخ)

هـ فُود: (أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ) أَيُّ: وَإِنْ كُنْتَ الْمَضْلَعَةُ فِي الْإِذْنِ، أَمَّا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْمَضْلَعَةَ فِي عَدَمِهِ قَبْلَ بَقَاءِ الْكِرَاهَةِ إِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ. هـ فُود: (وَمَنْ بَيَّانَهَا) وَأَنَّمَا مِنْ مِائَةِ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ. هـ فُود: (وَذَكَرَهَا مِثَالًا) أَوْ أَرَادَ بِهَا أَعَمَّ مِنْ مَعْنَاهَا السَّابِقِ.

بطاعة الله، ثم الأمير. ويوصيه بهم فإن أمر نحو فاسبق حرم فيما يظهر أخذًا من تخريبهم عليه توليته نحو الأذان. (ويأخذ البيعة) عليهم وهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى. (بالبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع فيهما كما صُح عنه ﷺ ومن ثم أوجب جمع التأمير؛ لأنه استمر عليه عمله ﷺ وعمل الخلفاء بعده ويُسن التأمير لجمع قصدوا سفروا وتجب طاعة الأمير فيما يتعلق بما هم فيه وذكرت له أحكامًا آخر في حاشية الإيضاح.

(وله) أي الإمام أو نائبه. (الاستعانة بكفار) ولو حربيين وخبر مسلم «إنا لا نستعين بمشرك» لا يقتضي المنع بل أن الأولى أن لا يُفعل كقوله «ليس منّا من استنجى من الريح» على أنه ﷺ إنما قال ذلك لطالب إعانة به تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه فصدق ظنه.

رَضِيَ اللهُ تعالى عنه في الأم: ولا ينبغي أن يوليَ الإمام الغزو إلا ثقة في دينه شجاعًا في بدنه حسن الإنابة عارفًا بالحزب يثبث عند الهرَب ويتقدّم عند الطلب وأن يكون ذا رأي في السياسة والتدبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وأن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية ففيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب أن يخرج بهم يوم الخميس أول النهار وأن يتمّ الطلاب ويتجسّس أخبار الكفار ويعقد الزايات ويجعل لكل فريق راية وشعارًا وأن يحرضهم على القتال وأن يدخل دار الحرب بنفسه؛ لانه أخوطة وأرهب وأن يدعو عند اللقاء الصّفيين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا إسرار في رفع الصّوت وكل ذلك مشهور في سير النبي ﷺ مغني وروض مع شريحه. • فود: (فلان أمر نحو فاسبق) أي: وتجب طاعته لئلا يختل أمر الجيش. اه. ع ش. • فود: (حرم الخ) ينبغي إلا أن يكون ظاهر المزية في التّع في أمر الحرب والجند سم. اه. ع ش. • فود: (عليه) أي: الإمام. • فود: (قولته) أي الفاسق. • فود: (نحو الأذان) كالإمامة. • فود: (للإتياع فيهما) أي: التأمير وأخذًا لبيعة. • فود: (ومن ثم، أوجب جمع الخ) لا يعمد القول بالوجوب إن خيف من ترك التأمير الضّرر، أو نكاي الكفار في السرية. اه. سم. • فود: (لجمع الخ) بأن يؤمروا واحدًا منهم عليهم. اه. ع ش. • فود: (فصلوا سفروا) أي: ولو قصيرا. اه. ع ش. • فود: (وذكرت له) أي: للأمير.

• فود: (الاستعانة) أي: على الكفار مغني. • فود: (ولو حربيين) كذا في المغني. • فود: (وخبر مسلم الخ) جواب سؤال. • فود: (لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم. • فود: (بل إن الأولى الخ) أي: بل المراد أن الأولى الخ. • فود: (لطالب) أي: من المشركين. • فود: (تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له ﷺ. • فود: (فصدق) من التصديق.

• فود: (فلان أمر نحو فاسبق حرم) ينبغي إلا أن يكون ظاهر المزية في التّع في أمر الحرب والجند. • فود: (ومن ثم أوجب جمع التأمير الخ) لا يعمد القول بالوجوب إن خيف من ترك التأمير الضّرر أو نكاي الكفار في السرية بلا فائدة.

(تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ) كَأَن يَعْرِفَ حُسْنَ رَأْيِهِمْ فِينَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ فِي مُعَقِّدِهِمْ.  
(وَيَكُونُونَ حَيْثُ لَوْ انْصَحَتْ لِرِزْقَاتِ الْإِنْفِرِ قَاوِمَانَهُمْ) لَا مِنْ ضَرَرِهِمْ حِينَئِذٍ وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ  
الْإِعَانَةِ بِهِمُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِمْ وَلَوْلَا لِنَهْ وَخِدْمَةٌ أَوْ قِتَالٌ لِقِلَّتِنَا وَلَا يُنَافِي هَذَا اشْتِرَاطُ مُقَاوَمَتِنَا  
لِلْفِرَقَتَيْنِ قَالَ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُسْتَعَانِ بِهِمْ حَتَّى لَا تَظْهَرَ كَثْرَةُ الْعَدُوِّ بِهِمْ وَأَجَابَ  
الْبُلْقِينِي بِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ مِائَتَيْنِ وَنَحْوَهُنَّ مِائَةً وَخَمْسُونَ فَفِينَا قِلَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِاسْتَوَاءِ الْعَدَدَيْنِ فَإِذَا  
اسْتَعْنَا بِخَمْسِينَ فَقَدْ اسْتَوَى الْعَدَدَانِ وَلَوْ انْحَازَ الْخَمْسُونَ إِلَيْهِمْ أَمْكَنَتْنا مُقَاوَمَتُهُمْ لِعَدَمِ  
زِيَادَتِهِمْ عَلَى الضَّعِيفِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لَصَابِطَ أَنْ يَكُونُوا بِحَيْثُ لَوْ انْصَحُوا إِلَيْهِمْ لَمْ يَزِيدُوا عَلَى  
ضِعْفِنَا وَنَفْعَلُ بِالْمُسْتَعَانِ بِهِمُ الْأَصْلَ مِنْ أَفْرَادِهِمْ وَتَفْرِيقِهِمْ فِي الْجَيْشِ. (وَيُقَيِّدُ بِإِذْنِ السَّادَةِ)

• فَوَيْ (سَمِي): (تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا تُجَوِّزُ الْإِسْتِعَانَةَ بِهِمْ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَهُ  
بِقَوْلِهِ تَوْمَنُ خِيَانَتِهِمْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ: أَنَّ يُعْرَفَ حُسْنَ رَأْيِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ وَالرَّافِعِي جَعَلَ مَعْرِفَةَ  
حُسْنِ رَأْيِهِمْ مَعَ أَمْنِ الْخِيَانَةِ شَرْطًا وَاجِبًا وَثَانِيَهُمَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَيَكُونُونَ الْخ. اه. • فَوَيْ: (بِهِ يُعْلَمُ  
الْخ) فِيهِ تَوْقُفٌ. اه. سم. • فَوَيْ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَعِبَارَتُهُ وَلَا  
يُشْتَرَطُ أَنْ يُخَالِفُوا مُعَقِّدَ الْعَدُوِّ كَالْيَهُودِ عِ النَّصَارَى كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي: إِنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ  
اِغْتِيَابِ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ. اه. • فَوَيْ: (أَمِنْ ضَرَرِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا مَخْنُونٌ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ:  
(وَيُؤْخَذُ) إِلَى (وَيُفْعَلُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلِمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَدِينٍ) إِلَى الْمَدِينِ  
وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى (وَلِكُونِ مَا هُنَا). • فَوَيْ: (فِي جَوَازِ الْإِعَانَةِ) الْأُولَى الْإِسْتِعَانَةُ. • فَوَيْ: (وَلَا يُنَافِي  
هَذَا) أَي: قَوْلُهُ: (أَوْ قِتَالٌ لِقِلَّتِنَا) وَمَنْشَأُ: زَهُمُ الْمُنَافَاةُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَلُّوا حَتَّى احْتَاجُوا لِمُقَاوَمَةِ فِرْقَةٍ  
إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِالْأُخْرَى كَيْفَ يَقْبِرُونَ عَلَى مُقَاوَمَتَيْهِمَا مَتَى. اه. مُغْنِي. • فَوَيْ: (قَالَ الْمُصَنِّفُ) أَي: فِي  
تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَيْ: (كَثْرَةُ الْعَدُوِّ بِهِمُ الْخ) أَي: لَوْ انْصَحُوا إِلَيْهِمْ. • فَوَيْ: (وَأَجَابَ الْبُلْقِينِي الْخ)  
عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْبُلْقِينِي: وَفِيهِ أَي تَوْجِيهِ الْمُصَنِّفِ لِيْن، ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ الْخ قَالَ: وَابْيَضَّ فَنِي كُتِبَ  
جَمْعٌ مَعَ الْمِرَاقَتَيْنِ اِغْتِيَابُ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْقِلَّةِ وَالْحَاجَةُ قَدْ تَكُونُ لِلْخِدْمَةِ فَلَا يَتَنَافَى الشَّرْطَانِ.  
اه. • فَوَيْ: (بِأَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ الْخ) لَكِنْ فِي تَوْقُفِ الْجَوَازِ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ نَظَرُ ظَاهِرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ.  
اه. ع. ش. • فَوَيْ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ جَوَابِ الْبُلْقِينِي مِنْ قَوْلِهِ: لِعَدَمِ زِيَادَتِهِمْ عَلَى الضَّعِيفِ.  
• فَوَيْ: (أَنْ يَكُونُوا) أَي: الْمُسْتَعَانُ بِهِمْ. • فَوَيْ: (وَيُفْعَلُ الْخ) أَي: وَجُوبًا. اه. ع. ش.  
• فَوَيْ: (الْأَضْلَحُ) أَي: مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مَخْلُصَةً. اه. مُغْنِي. • فَوَيْ: (مِنْ أَفْرَادِهِمْ) أَي: بِجَانِبِ الْجَيْشِ  
(وَتَفْرِيقِهِمْ) أَي: بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْأُولَى نَ يُسْتَاجِرُهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَخْفَرُ لَهُمْ. اه. مُغْنِي.

• فَوَيْ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. • فَوَيْ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفُوا الْعَدُوَّ الْخ) لَا يُشْتَرَطُ خِلَافًا  
لِلْمَاوَرَدِيِّ م. ر. • فَوَيْ: (وَأَجَابَ الْبُلْقِينِي أَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا كَانَ مِائَتَيْنِ الْخ) لَكِنْ فِي تَوْقُفِ الْجَوَازِ عَلَى ذَلِكَ  
حَيْثُ نَظَرُ ظَاهِرٌ.



ونساء بإذن الأزواج ومذنبين وفرع بإذن دائن وأصل. (ومراهقين أقوياء) بإذن الأولياء والأصول ولو نساء أهل الذمة وصبيانهم؛ لأن لهم نفعا ولو بسقي الماء وحراسة الأمتعة ومن ثم جاز بشمئز ولو غير قوي لا مجنون؛ لأنه لا يهتدي لنفع ولكون ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارتق امتناع السفر بالصبي في البحر على ما مر والموصى بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابة صحيحة لا يحتاج لإذن سيدهما على ما قاله البلقيني؛ لأن لهما السفر بغير إذنه وقد يُنظر فيه بأن هذا سفر مخوف وهو يتوقف على الإذن فيهما، ثم رأيت شيخنا توقف في المكاتب وكان ينبغي له التوقف في الآخر لما ذكرته (وله) أي الإمام أو نائبه. (بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) لينال ثواب الإعانة وكذا للأحاد ذلك نعم، إن بذل ليكون الغزو للبازل لم يجز ومعنى الخبر المتفق عليه «من جهز غازيا فقد غراه» أي كتب له مثل ثواب المغازي. (ولا يصح) من إمام أو غيره. (استجار مسلم).....

• قوله: (بإذن الأزواج) أي: والأولياء ولو في الرشيعة كما يشمله قول شيخ الإسلام بإذن مالك أمرهم. اه. ع ش عبارة المفتي تنبيه الخنثى والنساء وإن كانوا أحرارا فكالمراهقين في استئذان الأولياء، أو أرقاء فكالعبيد في استئذان السادة. اه.

• قوله (سني): (ومراهقين أقوياء) أي في قتال وغيره. اه. مفتي عبارة سم تقيده بالأقوياء؛ لأن سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا يتفنع فيه إلا الأقوياء. اه. • قوله: (ولو غير قوي) أي: ليمثل ما ذكرناه أي: من نحو السقي بخلافه ليقال فلا بد فيه مع المراقبة من القوة. اه. نهاية. • قوله: (لا مجنون) أي: غير متميز أخذا من التعليل. • قوله: (ولكون ما هنا إلخ) جواب سؤال. • قوله: (على ما مر) أي في باب الحبر. اه. سم. • قوله: (فيهما) أي: في الموصى بمنفعته والمكاتب. • قوله: (وكان ينبغي له التوقف في الآخر) فلا بد من إذن السيد خلافا للبلقيني نهاية ومفتي. • قوله: (لينال) إلى قوله ومعنى الخبر في المفتي وإلى قول المتن ويصح في النهاية إلا قوله مكلف وقوله فيه نظر وقوله ليمثله إلى؛ لأنه لا يصح وقوله نعم إلى صرحوا. • قوله: (وكذا للأحاد ذلك) أي: بذل ما ذكر من أموالهم ولهم ثواب إعاتيتهم ومحلّه في المسلم أما الكافر فلا بل يرجع فيه إلى رأي الإمام لاحتياجه إلى اجتهاد؛ لأن الكافر قد يخون مفتي وأسنى قال ع ش: ولا تسلط لهم على بيت المال. اه. • قوله: (نعم إن بذل) أي كل من الإمام والأحاد ع ش ومفتي. • قوله: (ليكون الغزو) سواء شرط أن ثوابه له، أو أن ما يحصل له من الغنيمة للبازل. اه. ع ش. • قوله: (لم يجز) قضيته أنه يرجع لفساد الشرط المذكور. اه. ع ش.

• قوله: (ومراهقين أقوياء) تقيده بالأقوياء؛ لأن سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا يتفنع فيه إلا الأقوياء. • قوله: (على ما مر) أي في باب الحبر. • قوله: (لا يحتاج لإذن) المفتد الاحتياج فيهما م ر. • قوله: (وكذا للأحاد) قال في شرح الروض: ومحلّه في المسلم، أما الكافر فلا بل يرجع فيه إلى رأي الإمام لاحتياجه إلى اجتهاد؛ لأن الكافر قد يخون اه.

مُكَلَّفٍ ولو قِتًا ومعذورًا بناءً على الأسخَّ أنه لو دخل الكُفَّارُ بلدنا تَمَيَّنَ عليهما عَيْنًا أو ذِمَّةً  
وبحث أن غير المُكَلَّفِ كذلك وفيه نظَرٌ. (لِجِهَادٍ) كما قَدَّمَهُ في الإِجَارَةِ لِتَعْيِينِهِ عَلَيْهِ فِيمَا مَرَّ  
فَبَيَّلَ الْفَصْلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْغَحُ التَّزَامُ فِي الذِّمَّةِ وَإِنَّمَا صَحَّ التَّزَامُ مَنْ لَمْ يُخْجِ الْحُجَّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ  
وَقَرَعَهُ عَنِ الْغَيْرِ وَالتَّزَامُ حَائِضٌ لِحُذْمِهِ؛ مَسْجِدٌ فِي ذِمَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ الْعَامَّةِ  
الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ بِخِلَافِ الْجِهَادِ فَوْقَ مِنَ الْمُبَاشِيرِ عَنْ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَمَا  
يَأْخُذُهُ الْمُرْتَزِقُ مِنَ الْغِيَةِ وَالْمُتَطَوِّعُ مِنَ الزَّكَاةِ إِعَانَةً لَا أَجْرَةً لِيُوقِعَ غَزْوَهُمْ لَهُمْ وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى  
الْفَزْوِ لَا أَجْرَةَ لَهُ إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتَحَقَّهَا مِنْ خُرُوجِهِ إِلَى حَضْرِهِ الْوَقْعَةَ نَعَمْ، الْمُكْرَهَ الْغَيْرُ  
الْمُكَلَّفِ يَنْبَغِي اسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَةَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ وَإِنْ حَضَرَ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا فِي  
الْقِرْنِ الْمُكْرَهَ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ هُنَا الْأَجْرَةَ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلُوا بِلَادَنَا وَهُوَ صَرِيحٌ  
فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ الْمُكْرَهَ أَوْ الْمُسْتَأْجِرَ بِمَجْهُولٍ إِذَا قَاتَلَ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَالْأَجْرَةَ

- قُود: (مُكَلَّفٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا يَبْتَحَثُ بَعْضُهُمْ. اهـ. • قُود: (عليهما) أَيِ الْقِرْنِ وَالْمَعْدُورِ.  
• قُود: (عَيْنًا، أَوْ ذِمَّةً) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثَلِ. • قُود: (وَيَبْحَثُ الْإِنْسَانُ) اِغْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ كَمَا مَرَّ. • قُود: (كَمَا قَدَّمَهُ  
فِي الْإِجَارَةِ) وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ وَصَحَّ اسْتِجَارُ ذِمِّيِّ الْإِنْسَانِ. اهـ. مُغْنِي. • قُود: (فَمَا مَرَّ الْإِنْسَانُ) أَيِ:  
فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِلْكَفَّارِ. • قُود: (وَإِنَّمَا صَحَّ التَّزَامُ مَنْ لَمْ يُخْجِ الْحُجَّ) أَيِ: بِأَنَّهُ أَجَرَ نَفْسَهُ لِلْغَيْرِ لَكِنْ إِنَّمَا  
يَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَأْجِرْهُ لِلْحُجَّ عَنْهُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنْ وَقْتِ الْإِجَارَةِ. اهـ. ع. ش.  
• قُود: (لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ لِمَنْ أَمَنَّ هَذَا هُنَاكَ دُونَ هَذَا. • قُود: (وَالِتَّزَامُ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى التَّزَامِ  
مَنْ الْإِنْسَانِ. • قُود: (لِأَنَّهُ الْإِنْسَانُ) أَيِ خِدْمَةُ الْمَسْجِدِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ تَخْذَمَ. • قُود: (وَمَا يَأْخُذُهُ الْمُرْتَزِقُ  
الْإِنْسَانُ) جَوَابُ سُؤَالٍ. • قُود: (إِعَانَةً) أَيِ: وَمُرْتَبُهُمْ. اهـ. مُغْنِي. • قُود: (وَمَنْ أَكْرَهَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي  
الْمُغْنِيِّ. • قُود: (إِنْ تَعَيَّنَ) أَيِ: فِيمَا إِذَا خَلَّ الْكُفَّارُ بِلَدْنَا. • قُود: (وَلَا اسْتَحَقَّهَا) أَيِ: عَلَى الْمُكْرَهِ  
بِكُسْرِ الرَّاءِ. اهـ. ع. ش. • قُود: (الْمُكْرَهَ الْغَيْرُ الْمُكَلَّفِ) أَيِ: الصَّبِيُّ وَلَوْ كَانَ الْمُكْرَهَ الْإِمَامَ. اهـ. ع.  
ش. • قُود: (مُطْلَقًا) أَيِ: لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. • قُود: (هَذَا) أَيِ: فِي الْجِهَادِ. • قُود: (مُطْلَقًا) أَيِ: حَضَرَ الْوَقْعَةَ  
أَمْ لَا. اهـ. ع. ش. وَالْأُولَى لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. • قُود: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقِيَاسُهُ فِي الصَّبِيِّ  
كَذَلِكَ. اهـ. أَيِ: يَسْتَحِقُّ مُطْلَقًا شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ: فِي أَصْلِ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ. اهـ.  
• قُود: (وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ فِي الْمُغْنِيِّ. • قُود: (وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ) كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمِنِ.  
اهـ. مُغْنِي. • قُود: (الْمُكْرَهَ) بِالْجَرِّ صِفَةُ الْإِنْسَانِ وَقَوْلُهُ، أَوْ الْمُسْتَأْجِرَ عَطَفَ عَلَيْهِ أَيِ: الْمُكْرَهَ ع. ش.  
• قُود: (بِمَجْهُولٍ) كَأَن يَقُولُ الْإِمَامُ لَهُ أَرْضِيكَ، أَوْ أَغْطِيكَ مَا تَسْتَعِينُ بِهِ. اهـ. مُغْنِي. • قُود: (اسْتَحَقَّ  
الْإِنْسَانُ) خَبَرٌ وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ. اهـ. ع. ش. • قُود: (أَجْرَةَ الْمَثَلِ) أَيِ: لِلْمُدَّةِ كُلِّهَا. اهـ. ع. ش. • قُود: (وَلَا)
- قُود: (وَيَبْحَثُ أَنْ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ كَذَلِكَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • قُود: (كَذَلِكَ) وَجْهُهُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَنْ يَتَعَيَّنُ  
عَلَيْهِ أَوْ يَقُولُ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلِمِ التَّعَيَّنَ. • قُود: (بِمَجْهُولٍ) كَأَن قَالَ أَرْضِيكَ.

فَلِلذَّهَابِ فَقَطْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ وَلَمْ يَغْنَيْهِ إِمَامٌ أَوْ نَائِيهِ إِجْبَارًا لِتَجْهِيزِ مَيِّتِ أَجْرَةٍ فِي التَّرِكَةِ، ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ تَسْقُطُ (وَيَصُحُّ اسْتِجَارُ ذِمِّيٍّ) وَمُعَاهِدٌ وَمُسْتَأْمِنٌ بِلِ وَحَرْبِيٍّ لِجِهَادٍ. (لِلْإِمَامِ) حَيْثُ تَجَوُّزُ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْهُ وَاعْتَفِرَتْ جِهَالَةُ الْمُتَمَلِّ لِلضَّرُورَةِ؛ وَلِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي مُعَاقَدَةِ الْكُفَّارِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي مُعَاقَدَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَلَوْ لِخُرُوجِ صُلْحٍ فَيُسَخِّتُ وَاسْتُرِدَّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ.....

أَي: وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ. قُود: (فَقَطْ) أَي: وَإِنْ تَعَطَّلَتْ مَنَافِعُهُمْ فِي الرُّجُوعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ حَيْثُ شَاءُوا وَلَا حَنْسَ وَلَا اسْتِجَارَ وَإِنْ رَضُوا بِالْخُرُوجِ وَلَمْ يَعْذِهِمُ الْإِمَامُ بِشَيْءٍ رَضَخَ لَهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا أَمَّا إِذَا خَرَجُوا بِلا إِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ سِوَاةِ أَنَّهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ أَمْ لَا بَلْ لَهُ تَغْزِيرُهُمْ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ إِنْ رَأَاهُ. اهـ. مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ) أَي: لَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَلَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. اهـ. مُغْنِي. قُود: (أَوْ نَائِيهِ) أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُكْرَهُ غَيْرَهُمَا فَلَا أَجْرَةَ عَلَى الْمُكْرَهُ حَيْثُ لَا تَرَكَّةٌ عَ ش. قُود: (ثُمَّ تَسْقُطُ) هَلَا قَدَّمَ عَلَى السُّقُوطِ مَبَاسِيرَ الْمُسْلِمِينَ وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَاعِلِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَافِلِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى حَجِّ. اهـ. عَ ش

قُود: (سَنِي: اسْتِجَارُ ذِمِّيٍّ) أَي: وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ سَهْمِ لِرَاجِلٍ، أَوْ فَارِسٍ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (وَمُعَاهِدٌ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِلِ وَحَرْبِيٍّ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ فِي الْتَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، أَوْ الْإِسْلَامَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ بِلِ لَوْ قِيلَ إِلَى وَمَجَلَّ قَتْلِهِمْ وَقَوْلُهُ لِلتَّهْيَةِ الصَّحِيحُ فِي الضَّيِّ وَالْمَرْأَةِ. قُود: (حَيْثُ تَجَوُّزُ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ) أَي: بَانَ احْتِجَانُنَا لَهُمْ وَإِنَّا خِيَانَتَهُمْ وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوَمَتَاهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ. اهـ. عَ ش. قُود: (دُونَ غَيْرِهِ) أَي: مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَأَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ الْمَغْنِي قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ صِحَّةُ اسْتِجَارِ الذِّمِّيِّ وَنَحْوِهِ بِأَيِّ مَالٍ كَانَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَمِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ إِنَّمَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ سِوَاةِ كَانِ مُسَمًّى أَمْ أَجْرَةً مِثْلَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ غَنِيمَةٍ قِتَالِهِ لَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَلَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا؛ لِأَنَّهُ يَخْضَرُ لِلْمُضْلَحَةِ لَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ. اهـ. قُود: (لِأَنَّهُ الْخ) عِلَّةٌ لِلْمَتَنِ. قُود: (لَا يَقَعُ هُنَا) أَي: عَنِ الذِّمِّيِّ فَاشْتَبَهَ اسْتِجَارَ الذُّوَابِ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (لِلضَّرُورَةِ) فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْقِتَالَ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (فَيُسَخِّتُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسُخُ بِنَفْسِهَا حَيْثُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ قَلِيلٍ رَاجِعٍ. قُود: (وَاسْتُرِدَّ مِنْهُ الْخ) أَي: قَلَّ كَانَ صَرْفَهُ فِي آلَاتِ السَّقْرِ، أَوْ نَحْوِهَا غَرَمَ بَذَلَهُ. اهـ. عَ ش. قُود: (وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ الْخ) بَقِيَ مَا إِذَا خَرَجَ

قُود: (ثُمَّ تَسْقُطُ) هَلَا قَدَّمَ عَلَى السُّقُوطِ مَبَاسِيرَ الْمُسْلِمِينَ وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَاعِلِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَافِلِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ. قُود: (دُونَ غَيْرِهِ) مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَأَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا. قُود: (لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ هُنَا) هَلَا وَقَعَ عَنْهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُكَلَّفُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِبْلَاقُهُمْ وَإِنْ قَالَ كَمَا نَقَلَهُ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي لَا اسْتَحْضَرُهَا الْآنَ أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ بِمَا عَدَا الْجِهَادَ. قُود: (وَإِنْ خَرَجَ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ) بَقِيَ مَا إِذَا خَرَجَ وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ بِاخْتِيَارٍ أَوْ بِدُونِهِ

وكان ترك القتال بغير اختيار فلا ولو استؤجرت عَيْنُ كافرٍ فأسلمَ فقصيةُ قولهم لو استؤجرت طاهراً ليخدمه مسجدٍ فحاصتْ أنفُسُ تحت الإجارة الانفساخُ هنا إلا أن يُفروقَ بأن الطارئَ ثم يمنعُ مباشرةَ العملِ فتعلزَّ ويلزمُ من تهثيره الانفساخُ والطارئُ هنا ليس كذلك فلا ضرورةً إلى الحكم بالانفساخ. (قيل ولغيره) من المسلمين استنجاؤُ الذمِّي كالأذيان والأصْح لا لاحتياج الجهادِ إلى مزيدٍ نظيرِ واجتهادٍ؛ ولأنَّ لأجيرٍ هنا كافراً قد يغيَّرُ وبحسبِ الزركشي أنَّ الإمام لو أُذِنَ له فيه جازاً قطعاً (ويُكرهه) تنزيهاً. لغازٍ قتل قريبٍ؛ لأنَّ فيه نوعاً من قطعِ الرِّجَم. (و) قتل قريبٍ. (محرمٌ أشدُّ) كراهةً؛ لأنه ﷺ نَهَى أبا بكرٍ من قتل ابنه عبد الرحمن رضي الله عنه يوم أُحُدٍ. (قُلْتُ إلا أن يسمعه) يعني يعلمه ولو بغير سماع. (هَسْبُ) أي يذكُر بشيء. (اللَّهُ تعالى) أو نبياً من الأنبياء. (أو رسوله) مُحَمَّدًا ﷺ أو لإسلامٍ أو المسلمين أخذاً مما يأتي. (والله أعلم) فلا كراهة حينئذٍ تقدُّمها لِحَقِّ اللَّهِ تعالى. لِحَقِّ أَنبيائه (ويحرمُ قتلُ صبيٍّ ومجنونٍ وامرأةٍ).....

وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ بِاخْتِيَارٍ، أَوْ لِدُونِهِ، أَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا وَتَرَكَ الْقِتَالَ بِاخْتِيَارٍ سَمِ عَلَى حَجٍّ. (أقول) والظاهرُ أنه يُسْتَرَدُّ منه ما أَخَذَهُ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (وكان ترك القتال بلا اختيار) أي: من الذمِّي ولو بموته قَبْلَ قَبْضِ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ فلا يُسْتَرَدُّ منه ما أَخَذَهُ وَكَوْنُهُ قَبْلَ دُخُولِهَا فَيُسْتَرَدُّ منه وقوله فلا أي فلا يُسْتَرَدُّ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (ولو استؤجرت) أي: إجارة عَيْنٍ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (الانفساخُ هنا) مُتَمَدِّعٌ ش. وَمُغْنٍ. فَوَدَّ: (بأن الطارئُ إلخ) أي: الحيفُ وقوله والطارئُ هنا أي: الإسلام. فَوَدَّ: (من المسلمِ) إلى قول المتن ويحرمُ في المغني إلأ قوله، أو الإسلام إلى المتن وقوله ويبحث إلى المتن. فَوَدَّ: (استنجاؤُ الذمِّي) أي: ونحوه. فَوَدَّ: (هنا كافراً) أي وفي الأذيان مُسْلِمٍ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لو أُذِنَ له) أي: لِلْغَيْرِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (جازاً قطعاً) ولو اختلف الإمام وغيره في الإذنِ وَعَدَمِهِ صُدِّقَ الإمام؛ لا، الأصلُ عَدَمُ الإذنِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (وقتل قريبٍ مُحْرَمٍ إلخ) خَرَجَ غَيْرُ قَرِيبٍ فلا يُكْرَهُ قَتْلُهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أي: بأن كان مُحْرَماً لا قَرَابَةً له كَمُحْرَمِ الرِّضَاعِ والمُصَاهَرَةِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (من قتل ابنه عبد الرحمن إلخ) ثم أسلمَ بَعْدَ ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (ولو بغير سماعٍ) أي: بِطَرِيقٍ يَجُوزُ لَهُ اعْتِمَادُهُ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (نبياً من الأنبياء) أي: وإن اختلفَ في ثبوتِهِ كُلِّفَماً، الْحَكِيمُ وَمَرْيَمُ بِنْتُ إِعْمَرَانَ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (بما يأتي) أي: آتِفاً. فَوَدَّ: (فلا كراهة حينئذٍ) بل يَنْبَغِي الإِسْتِحْبَابُ وكذا لا كَرَاهَةٌ إِذَا قَصَدَ هُوَ قَتْلَهُ فَقَتَلَهُ دَفْعاً عَنْهُ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (ويحرمُ قتلُ صبيٍّ) وَيُقْتَلُ مُرَاهِقٌ نَبَتِ الشَّعْرُ الْخَشِينُ عَلَى عَاتِيهِ؛ لَأَنَّ نَبَاتَهُ دَلِيلُ بُلُوغِهِ لا إِنْ ادَّعَى اسْتِمْعَالَهُ بِدَوَاءٍ وَخَلَفَ أَنَّهُ اسْتَعَجَلَهُ بِذَلِكَ فلا يُقْتَلُ بناءً عَلَى أَنَّ الْإِنْبَاءَ لَيْسَ بُلُوغاً بَلْ دَلِيلُهُ وَخَلَفَهُ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ وَإِنْ تَصَدَّقَ خَلِيفَ مَنْ يَدْعِي الصُّبَا لِظُهُورِ أَمَارَةِ الْبُلُوغِ فلا يَتْرَكَ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

أَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا وَتَرَكَ الْقِتَالَ بِاخْتِيَارٍ. فَوَدَّ: (وقتل قريبٍ مُحْرَمٍ أشدُّ) خَرَجَ غَيْرُ قَرِيبٍ فلا يُكْرَهُ قَتْلُهُ.

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كِتَابٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِمَنْ قَيْدَهَا بِذَلِكَ. (وَحُثْنَى مُشْكِلِي) وَمَنْ بِهِ رِقٌّ إِلَّا إِذَا قَاتَلُوا كَمَا بِأَصْلِهِ أَوْ سَبَّوْا مَنْ مَرَّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِالْمُمَيِّزِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِالْمُكَلِّفِ كَالنِّسَاءِ لَمْ يَتَغَيَّرْ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا فَرَضَ ذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ وَغَيْرِهَا الْحَقَّ بِهَا الْحُثْنَى وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ قَتْلِهِمْ إِنْ لَمْ يَنْهَزِمُوا وَإِلَّا لَمْ تَنْتَبِهْهُمْ أَوْ تَنْتَرُسَ بِهِمُ الْكُفَّارُ وَإِنْ أُمِكنَ دَفْعُهُمْ بِغَيْرِ الْقَتْلِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ فِي الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ نَعَمْ، لِلْمُضْطَّرِّ قَتْلُ هَؤُلَاءِ لَا كُلَّهُمْ (وَيَحِلُّ قَتْلُ) ذَكَرَ (رَاهِبٍ) وَهُوَ عَابِدُ النَّصَارَى وَشَوْقَةٍ. (وَأَجِيبِي)؛ لِأَنَّ فِيهِمْ.....

• قُودُ: (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كِتَابٌ) كَالذَّهْرِيَّةِ وَعَبْدَةُ الْأَوْنَانِ. • قُودُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنَى. • قُودُ: (وَمَنْ بِهِ رِقٌّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قَيْسَرَقُونَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِالْمُمَيِّزِ بَلْ لَوْ قِيلَ وَقَوْلُهُ وَمَحَلُّ قَتْلِهِمْ إِلَى أَوْ تَنْتَرُسَ. • قُودُ: (إِلَّا إِنْ قَاتَلُوا) قَالَ فِي الْمُبَابِ: يَقْتُلُونَ مُقْبِلِينَ وَإِنْ تَدَافَعُوا بِغَيْرِهِ لَا مُذْبِرِينَ. اه. سَمِ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي الشَّارِحِ وَجِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا إِنْ قَاتَلُوا فَجَبَرُوا قَتْلَهُمْ وَإِنْ أُمِكنَ دَفْعُهُمْ بِغَيْرِهِ. اه. • قُودُ: (مَنْ مَرَّ) جِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ. اه. • قُودُ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) أَيِ: اسْتِثْنَاءُ مَنْ يَسُبُّ مَنْ مَرَّ. • قُودُ: (تَخْصِيصُهُ) أَيِ: إِطْلَاقُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ. • قُودُ: (وَوَاحِدُهُ الْحَقُّ بِهَا الْحُثْنَى) جِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى الْخَاصَّةُ أَيِ: مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُسْتَثْنَاءِ عَنْ حُرْمَةِ الْقَتْلِ إِذَا سَبَّ الْحُثْنَى، أَوْ الْمَرْأَةَ الْإِسْلَامَ، أَوْ الْمُسْلِمِينَ. اه. • قُودُ: (الْحُثْنَى) يَتَّبِعِي الرِّقِيقَ الْبَالِغَ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ سَابِقًا بِالْمُكَلِّفِ. اه. سَيِّدُ حَمَرٍ. • قُودُ: (وَمَحَلُّ قَتْلِهِمْ) أَيِ: إِذَا قَاتَلُوا اسْمَ عَلَى حَتِّجِ. اه. ع ش جِبَارَةُ السَّيِّدِ حَمَرٍ أَيِ: إِذَا قَاتَلُوا، أَوْ سَبَّوْا. اه. • قُودُ: (وَالْأَلَا لَمْ تَنْتَبِهْهُمْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ خِيفَ اجْتِمَاعُهُمْ وَرُجُوعُهُمْ لِلْقِتَالِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ سَيِّمًا إِذَا خِيفَ انْتِصَامُهُمْ لِجَيْشِ الْكُفَّارِ وَمُعَاوَنَتُهُمْ. اه. ع ش. • قُودُ: (أَوْ يَنْتَرُسُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَاتَلُوا. • قُودُ: (وَأَنْ أُمِكنَ دَفْعُهُمْ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَنْهَزِمُوا أَيْضًا اسْمَ عَلَى حَتِّجِ. اه. ع ش هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ، أَوْ يَنْتَرُسُ الْخ مَغْطُوفٌ عَلَى لَمْ يَنْهَزِمُوا وَأَمَّا إِذَا عَطَفَ عَلَى قَاتَلُوا كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعُ الْمُغْنَى وَمُتَعَيِّنٌ بِالتَّأَمُّلِ فَمُخْتَصَرٌّ بِقَوْلِهِ، أَوْ يَنْتَرُسُ الْخ. • قُودُ: (فِي الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ) وَالْحَقُّ الْمَجْنُونُ بِالصَّبِيِّ وَالْحُثْنَى بِالْمَرْأَةِ لَا حَيْثَالِ أَنْوَئِهِ مُغْنَى وَأَسْنَى. • قُودُ: (وَهُوَ عَابِدُ النَّصَارَى) شَيْخًا، أَوْ شَابًّا. اه. أَسْنَى زَادَ الْمُغْنَى ذَكَرًا، أَوْ أُنْثَى. اه. • قُودُ: (وَسَوْقَةٍ) بِضَمِّ السِّينِ وَسُكُونِ الْوَاوِ. اه. أَسْنَى وَفِي قَامُوسِ السَّوْقَةِ بِالضَّمِّ الرِّعْيَةُ لِلْوَاوِدِ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ. اه. • قُودُ (وَأَجِيبِي) أَيِ: مِنْهُمْ بَأَنِ اسْتَاجَرُوهُ لِمَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ. اه. ع ش ر. • قُودُ: (لَأَنَّ فِيهِمْ) أَيِ:

• قُودُ: (إِلَّا إِذَا قَاتَلُوا) قَالَ فِي الْمُبَابِ يَقْتُلُونَ مُقْبِلِينَ وَإِنْ تَدَافَعُوا بِغَيْرِهِ لَا مُذْبِرِينَ. اه. • قُودُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا فَرَضَ ذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ الْخ) لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ: وَيَحْرُمُ قَتْلُ امْرَأَةٍ وَحُثْنَى وَصَبِيِّ وَمَجْنُونٍ إِلَّا إِنْ قَاتَلُوا. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَفِي مَعْنَى الْقِتَالِ سَبُّ الْمَرْأَةِ وَالْحُثْنَى لِلْمُسْلِمِينَ. اه. • قُودُ: (وَمَحَلُّ قَتْلِهِمْ) إِذَا قَاتَلُوا. • قُودُ: (وَأَنْ أُمِكنَ دَفْعُهُمْ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَنْهَزِمُوا أَيْضًا.

رَأَيْتُمْ وَقَتَالًا. (وشيوخ واعشى ورزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأظهر) لِمُحْمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَقْتُلُوا  
 الْمُشْرِكِينَ﴾ (النساء: ٥) نَعَمْ، الرُّسُلُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ كَمَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُهُ ﷺ وَعَمَلُ الْخُلَفَاءِ  
 الرَّاشِدِينَ، أَمَّا ذُو قِتَالٍ أَوْ رَأْيٍ مِنْ شَيْخٍ وَمَنْ بَعْدَهُ فَيُقْتَلُ قَطْعًا وَإِذَا جَازَ قَتْلُ هَؤُلَاءِ.  
 (فَيُسْتَرْقُونَ) أَيُ يَضْرِبُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمُ لَوْ أَنَّ شَاءَ لِمَا سَيَذْكُرُهُ أَنَّ الْكَامِلَ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ  
 الْآتِيَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَتَعَيَّنُ اسْتَرْقُوقُهُمْ فَبَعِيدٌ جِدًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا بَعْدَهُمْ جُلُّ قَتْلِهِمْ فَلَانْتَهَمَ  
 يَرْقُونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ. (وَتُسَبَّحُ نِسَاؤُهُمْ) وَصِبْيَانُهُمْ. (و) تُنْفَمُ. (أَمْوَالُهُمْ) لِإِهْدَارِهِمْ (وَيَجُوزُ حِصَاؤُ  
 الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ) وَغَيْرِهَا (وَأَسْأَلُ الْمَاءَ عَلَيْهِمْ) وَقَطْعُهُ عَنْهُمْ. (وَرَفْعُهُمْ بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ)  
 وَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ وَصِبْيَانٌ وَلَوْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِدُونِ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْبَنْدَنِيْجِيُّ وَإِنْ  
 قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَذَلِكَ أَمْرُهُ تَعَالَى ﴿وَحَذُّوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ﴾ (النساء: ٥) ؛ وَلَآئِكَ ﷺ  
 أَحْصَرُ أَهْلَ الطَّائِفِ وَزَمَاهُمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ زَوَاهُ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرُهُ نَعَمْ، لَوْ تَخَصَّصَ حَرِيثُونَ بِمَحَلٍّ مِنْ  
 حَرَمٍ مَكَّةَ لَمْ يَجُزْ حِصَاؤُهُمْ وَلَا قِتَالُهُمْ بِمَا يَتَّبِعُهُمْ تَعْلِيْمًا لِلْحَرَمِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ  
 يُضْطَرُّ لِذَلِكَ. (وَيُبَيِّثُهُمْ) أَيُ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ لَيْلًا. (فِي غَفْلَةٍ) لِلاتِّبَاعِ زَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَالَ عَنْ  
 نِسَائِهِمْ وَذُرَارِهِمْ لَمَّا.....

الزَّاهِبِ وَالسَّوْقَةِ وَالْأَجِيرِ. قُودُ: (رَأَيْتُمْ وَتَالًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ لَا يَتَّالِ الْخَ رَاجِعٌ لِلشَّيْخِ وَمَنْ  
 بَعْدَهُ قَطُّ كَمَا يَصْرُحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَمَّا ذُو تَالٍ الْخ. قُودُ: (نَعَمْ الرُّسُلُ) أَيُ مِنْهُمْ. اه. ع. ش.  
 قُودُ: (لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ) أَيُ: حَيْثُ دَخَا وَالْمَجْرَدُ تَبْلِيغُ الْخَبَرِ فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُمْ تَجَسُّسٌ، أَوْ خِيَانَةٌ، أَوْ  
 سَبٌّ لِلْمُسْلِمِينَ جَازَ قَتْلُهُمْ. اه. ع. ش. قُودُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ  
 قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: الظَّاهِرُ خِلَافُهُ. قُودُ: (بِخِلَافِ مَا الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا جَازَ الْخ.  
 قُودُ: (وَصِبْيَانُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَبَّي تَابِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ إِلَى وَيَحْت. قُودُ: (وَصِبْيَانُهُمْ)  
 أَيُ: وَمَنْجَانِيْقُهُمْ أَسْتَى وَمُغْنِي. قُودُ: (أَغْيَرُهُمَا) مِنْ مَذْمُومَاتِهِمْ وَالْقَاءِ حَيَاتٍ، أَوْ عَقَارِبٍ عَلَيْهِمْ.  
 اه. مُغْنِي. قُودُ: (كَمَا قَالَ الْبَنْدَنِيْجِيُّ وَنَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: الظَّاهِرُ خِلَافُهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ  
 جَوَازُ إِثْلَافِهِمْ بِمَا ذَكَرَ وَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ مَحْمُولٌ عَلَى  
 مَا إِذَا اقْتَضَتْ أَيُ خِلَافَهُ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ. اه. قُودُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الشَّيْخِ. قُودُ: (وَزَمَاهُمْ  
 بِالْمَنْجَنِيْقِ) أَيُ: وَقَبَسَ بِهِ مَا فِي مَغْنَاهُ مِمَّا يَتَّبِعُ الْإِخْلَاقَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قُودُ: (بِمَحَلٍّ مِنْ حَرَمٍ  
 مَكَّةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِمَكَّةَ، أَوْ بِمَوْضِعٍ مِنْ حَرَمِهَا. اه. قُودُ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَيُ: الْإِسْتِدْرَاكِ الْمَذْكُورِ.  
 قُودُ: (وَلِذَلِكَ) أَيُ: الْحِصَاؤِ وَمَا بَعْدَهُ. قُودُ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا فِي الْمُغْنِيِّ.

قُودُ: (وَأَسْأَلُ الْمَاءَ عَلَيْهِمُ الْخ) وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِثْلَافُهُمْ بِمَا ذَكَرَ وَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ بِدُونِهِ  
 قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِهِ صَرَّحَ الْبَنْدَنِيْجِيُّ لَكِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ اه. شَرْحُ الرُّؤُوسِ وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الْخ  
 هُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: لَكِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ يُعْلَلُ عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ خِلَافَهُ م.



سُئِلَ عَنْهُمْ هُوَ مِنْهُمْ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كَرَاهَتَهُ حَيْثُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ قَتْلِ مُسْلِمٍ يَظُنُّ أَنَّهُ كَافِرٌ وَلَا يُقَاتَلُ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ بِهَذَا وَلَا بِغَيْرِهِ حَتَّى يَحْرُضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ وَالْأَضْمِينَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ عَرَضَهُ عَلَيْهِ مُسْتَحَبٌّ، أَمَّا مَنْ بَلَغَتْهُ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِمَا يَتَعَمَّقُ وَنَبِيِّ تَابِعِهِ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ وَيُتَقَرَّرَ الْجِزْيَةُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا. (وَأِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ) وَاحِدٌ فَكَثُرٌ. (أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازٌ ذَلِكَ) أَيِ احْصَارِهِمْ وَقَتْلِهِمْ بِمَا يَتَعَمَّقُ وَتَبْيِيهِمْ فِي غَفْلَةٍ وَإِنْ عَلِمَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِذَلِكَ لَكِنْ يَجِبُ تَوْقِيهِ مَا أَمَكُنْ. (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِقَلَّا يُقْطَلُوا الْجِهَادَ عَلَيْنَا بِحَبْسِ مُسْلِمٍ عِنْدَهُمْ نَعَمْ، يُكْرَهُ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْفَتْحُ إِلَّا بِهِ تَخَوُّرًا مِنْ إِيذَاءِ الْمُسْلِمِ مَا أَمَكُنْ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الذَّمِّ وَلَا ضَمَانَ هُنَا فِي قَتْلِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَمْ تُقْلَمْ عَيْنُهُ. (وَلَوْ اتَّخَمَ حَرْبٌ فَتَقَرَّرُوا بِمِصَايَ) وَخَنَائِي. (وَصِهْيَابِي) وَمَجَانِينٍ وَعَبِيدٍ مِنْهُمْ. (جَازَ رَمِيهِمْ) إِذَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ. (وَأِنْ دَفَعُوا بِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ) التَّخَمُّ حَرْبٌ أَوْ لَا. (وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةً إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهَرَ تَرْكُهُمْ) وَجُوبًا لِقَلَّا يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِكَيْنُ الْمَعْتَمَدُ مَا فِي الرُّوضَةِ مِنَ الْجَوَازِ أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي قَتْلِهِمْ بِمَا يَتَعَمَّقُ قَالَ فِي الْبَحْرِ: .....

• قَوْلُهُ: (سُئِلَ) أَيِ: النَّبِيُّ ﷺ. قَوْلُهُ: (هَمَّ مِنْهُمْ) مَقُولُ الْقَوْلِ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِمَا قَبْلَ التَّبْيِثِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (نَعَمْ يُكْرَهُ الْخ). اه. سم. أقول: تَقْدِيمُ الْمُغْنِي هَذَا الْبَحْثَ عَلَى التَّبْيِثِ صَرِيحٌ فِي الرُّجُوعِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَاتَلُ الْخ) أَيِ: لَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ مُغْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (بِهَذَا) أَيِ: الْحِصَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ: إِنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَبْلَ حَرْضِ الْإِسْلَامِ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ضَمِنْ) أَيِ: بِأَخْسَ الدِّيَابِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَهُ) أَيِ: لِلْإِمَامِ بَلِّ لِلْمُسْلِمِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ عَابِدٍ وَثْنٍ. قَوْلُهُ: (وَاحِدٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيَخْرُجُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ الْوُجُوبُ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَضِيَةُ التَّغْلِيلِ) إِلَى (وَمَعَ الْجَوَازِ). قَوْلُهُ: (فَأَكْثَرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَالْمُسْلِمِ الطَّائِفَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ، وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ وَهُوَ كَذَلِكَ. اه. قَوْلُهُ: (تَوْقِيهِ) أَيِ: الْمُسْلِمِ.

• قَوْلُهُ: (يُكْرَهُ ذَلِكَ) أَيِ: حِصَارُهُمْ الْخ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ الْخ) وَالْأَفْلَا يُكْرَهُ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُصِيبُ مُسْلِمًا. اه. أَسْتَى. قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْفَتْحُ الْخ) وَكَتَخَوُّفِ ضَرَرِنَا بِهِمْ مُغْنِي وَأَسْتَى.

• قَوْلُهُ: (وَيَفْلَهُ) أَيِ: الْمُسْلِمِ. قَوْلُهُ: (وَلَا ضَمَانَ هُنَا) أَيِ: لَا دِيَّةَ. اه. وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (فِي قَتْلِهِ) أَيِ: الْمُسْلِمِ، أَوْ الذَّمِّ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَمْ تُقْلَمْ عَيْنُهُ) فَإِنَّ عَلِمَ عَيْنُهُ ضَمِنَتْ. اه. ع. ش.

• قَوْلُهُ: (سَيِّ) (جَازَ رَمِيَهُمْ) وَيَتَوَقَّى مَنْ ذُكِرَ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَوَازِ) أَيِ: جَوَازِ رَمِيهِمْ كَمَا

• قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَلْقَيْنِيِّ الْخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِمَا قَبْلَ التَّبْيِثِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي: نَعَمْ يُكْرَهُ ذَلِكَ الْخ.



وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقْعِدَ بِذَلِكَ التَّوَصُّلَ إِلَى رِجَالِهِمْ. (وَأَنْ تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمِينَ) أَوْ ذِمِّيَّيْنِ. (فَإِنْ لَمْ تَذْغْ ضَرُورَةً إِلَى زَمِيهِمْ تَزَكَّاهُمْ) وَجُوبًا صِدْقُهُ لَهُمْ وَلِكُونِ حَرَمَتِهِمْ لِأَجْلِ حَرَمَةِ الدِّينِ وَالْمَهْدِ فَارْتَقُوا نَحْوَ الذَّرِيَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهُمْ لِيَحْفَظَ حَقَّ الْغَائِمِينَ لَا غَيْرُ. (وَالَا) بِأَنْ تَتَرَسَّوْا بِهِمْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ وَاضْطَرَرَرْنَا لِزَمِيهِمْ بِأَنْ كُنَّا لَوْ انْكَفَفْنَا عَنْهُمْ ظَفِيرُوا بِنَا أَوْ عَظُمَتْ نِكَائَتُهُمْ فِينَا. (جَازَ زَمِيهِمْ فِي الْأَصَحِّ) وَيُتَوَقَّرَنَ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْكَفِّ عَنْهُمْ أَعْظَمُ وَيُحْتَمَلُ هَلَاكُ طَائِفَةٍ لِلدَّفْعِ عَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ وَجُوبُ الزَّمِيِّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْجَوَازَ لَمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ وَكَانَ لِلْمُقَابِلِ قُوَّةٌ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ نَخَافَ عَلَى أَنْفُسِنَا وَدَمِّ الْمُسْلِمِ لَا يُبَاحُ بِالْخَوْفِ بِدَلِيلِ صَوْرَةِ الْإِسْكَاهِ رَاغِبِينَاهُ فَقُلْنَا بِالْجَوَازِ فَقَطْ وَمَعَ الْجَوَازِ أَوْ الْوَجُوبِ يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ بِالذِّبَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْكَفَّارَةِ.....

يَجُوزُ نَضْبُ الْمُتَجَنِّبِ عَلَى الْقَلْعَةِ وَإِنْ تَأَنَّنَ يُصِيهِمْ وَلِتَلَّا يَتَّخِذُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى تَغْطِيلِ الْجِهَادِ، أَوْ حِيلَةً إِلَى اسْتِيفَاءِ الْقِلَاعِ لَهُمْ مُغْنِي وَأَسْنَى. ٥ فُود: (وَيُشْتَرَطُ) أَي: فِي جَوَازِ الزَّمِيِّ. اه. مُغْنِي.  
 ٥ فُود: (بِذَلِكَ) أَي: زَمِي نَحْوِ النَّسَاءِ. ٥ فُود: (بِمُسْلِمِينَ، أَوْ ذِمِّيَّيْنِ) أَوْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مُغْنِي وَرَوْضُ.  
 ٥ فُود: (لِأَنَّ حَرَمَتَهُمْ) أَي: الذَّرِيَّةَ وَنَحْوَهَا.  
 ٥ فُود: (جَازَ زَمِيَهُمْ) عَلَى قَصْدِ: تَالِ الْمُسْرِكِينَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ فُود: (وَيُتَوَقَّرَنَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ وَالذَّمِّيَّيْنِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتَتَوَقَّى الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلُ الذَّمِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. اه. لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْكَفِّ أَي: الْإِعْرَاضِ. ٥ فُود: (دَنَهُمْ) أَي: الْمُسْلِمِينَ وَالذَّمِّيَّيْنِ الْمُتَرَسَّسَ بِهِمْ. ٥ فُود: (أَعْظَمُ) أَي: مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِفْدَامِ. اه. مُغْنِي. ٥ فُود: (هَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ) أَي: جَمَاعَةِ الْإِسْلَامِ. اه. ع. ش.  
 ٥ فُود: (وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَإِنَّمَا لَمْ تَقُلْ بِوَجُوبِهِ لِوُقُوعِ الْخِلَافِ فِي الْجَوَازِ.  
 ٥ فُود: (وَكَانَ لِلْمُقَابِلِ) الْخ) كَذَا فِي انْهَآيَةِ أَيْضًا بِالنَّمَتَةِ الْفُرْقِيَّةِ وَلَمَّا مِنْ تَعْرِيفِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ لِلْمُقَابِلِ بِالْمَوْحِدَةِ التَّخْتِيَةِ أَي: الْقَائِلِ بِهِ نَمَ الْجَوَازِ. ٥ فُود: (لِأَنَّ غَايَتَهُ) الْخ) عِلَّةُ لِقْوَةِ الْمُقَابِلِ وَالضَّمِيرُ لِلْإِضْطِرَارِ. ٥ فُود: (أَنْ نَخَافَ) أَي: مِنَ الْإِنْكَفَافِ عَنِ الْمُتَرَسَّسِ بِهِمْ. ٥ فُود: (وَدَمِّ الْمُسْلِمِ) أَي: وَالذَّمِّيِّ الْمُتَرَسَّسِ بِهِ. ٥ فُود: (رَاغِبِينَاهُ) جَوَابٌ لِمَا وَالضَّمِيرُ لِلْخِلَافِ. ٥ فُود: (وَمَعَ الْجَوَازِ) أَي: الْأَصَحِّ، أَوْ الْوَجُوبِ أَي: الَّذِي يَقْتَضِي التَّعْلِيلَ. ٥ فُود: (يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ) الْخ) وَإِنْ تَرَسَّسَ كَافِرٌ بِزَمِيٍّ مُسْلِمٍ، أَوْ زَكَبَ قَرَسَهُ قَرَمَاهُ مُسْلِمٌ قَاتَلَتْهُ ضَمِيَّتُهُ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْهِامِ الدَّفْعَ إِلَّا بِأَصَابِيهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيهُهُ. اه. مُغْنِي. ٥ فُود: (وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَكَالذَّمِّيِّ الْمُسْتَأْمَنِ وَالْمُبْدِلِ لَكِنْ حَيْثُ تَبَيَّنَ فِي الْحُرْدِيَّةِ تَجَبُّ فِي الْمُبْدِيَّةِ قِيَمَتُهُ. اه. ٥ فُود: (وَالْكَفَّارَةُ) إِنْ حَلِمَ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ، بِالْقَبْذَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَصَرِيحُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ خِلَافُهُ رَشِيدِي

٥ فُود: (وَمَعَ الْجَوَازِ أَوْ الْوَجُوبِ) يُضْمَنُ الْمُسْلِمُ وَنَحْوُ الذَّمِّيِّ بِالذِّبَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْكَفَّارَةُ إِنْ حَلِمَ وَأَمَكَّنَ تَوَقُّيَهُ) وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَنْصُومًا وَكَذَا الذِّبَةُ إِنْ عَلِمَهُ

إِنْ عَلِمَ وَأَمَكَنَ تَوْقِيهِ (ويحرم الانصراف) على مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ فِرَاضِ الْجِهَادِ الْآنَ لَا غَيْرَهُ يَمُنُّ مَرَّةً. (عَنِ الصَّفِّ) بَعْدَ التَّلَاقِي وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قَتْلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَقُولُوا لَهُمْ أَلَاذْكَارٌ﴾ [الأنفاد: ١٠] وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ عَدَّ الْفِرَازَ مِنَ الزَّخْفِ مِنَ السَّبْعِ الْمُؤَبَقَاتِ، وَخَرَجَ بِالصَّفِّ مَا لَوْ لَقِيَ مُسْلِمٌ كَافِرِينَ فَطَلَبَهُمَا أَوْ طَلَبَاهُ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفِرَازُ؛ لِأَنَّهُ فِرَاضُ الشَّبَاتِ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْجَمَاعَةِ وَقَضِيَّتُهُ: أَنَّ لِمُسْلِمَيْنِ لَقِيَا أَرْبَعَةَ الْفِرَازِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَا جَمَاعَةً وَيُخْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُم بِالْجَمَاعَةِ هُنَا مَا مَرَّ فِي صَلَاتِهَا فَيَدْخُلُ الْمُسْلِمَانِ فِيهَا ذُكْرٌ وَأَهْلٌ بَلَدٌ قَصَدُوا التَّحَصُّنَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ فَرَّ بَعْدَ اللَّقَاءِ وَلَوْ ذَهَبَ سِلَاحُهُ وَأَمَكَنَهُ الرِّمِيُّ بِالْجِحَارَةِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِنْصِرَافُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ وَكَذَا مَنْ مَاتَ فِرْسُهُ وَأَمَكَنَهُ الْقِتَالُ رَاجِلًا

وَسَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا رَمَى شَخْصٌ إِلَيْهِمْ فَأَصَابَ مُسْلِمًا لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَفْصُومًا وَكَذَا الذِّبَةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا وَكَانَ يُمَكِّنُهُ تَوْقِيهِ وَالرِّمِيُّ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا قِصَاصَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ تَجْوِيزِ الرِّمِيِّ لَا يَجْتَنِبَانِ. اهـ. قُودُ: (إِنْ عَلِمَ) أَي: عَلَى التَّعَيُّنِ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (عَلَى مَنْ هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْآنَ لَا غَيْرَهُ يَمُنُّ مَرَّةً وَقَوْلُهُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ الْآنَ أَي: حِينَ الْإِنْصِرَافِ. قُودُ: (لَا غَيْرَهُ يَمُنُّ مَرَّةً) كَتَرِيضٍ وَامْرَأَةٍ مُغْنِي وَشَرْحُ مَنَاجِ. قُودُ: (بَعْدَ التَّلَاقِي) أَي تَلَاقِي صَفِّ الْمُسْلِمِينَ وَصَفِّ الْكُفَّارِ. اهـ. مُغْنِي. قُودُ: (وَإِنْ غَلَبَ الْخُ) إِلَّا فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ بَعْضِهِمْ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً ع. ش. أَي: لَا إِنْ قَطَعَ بِهِ عُقَابُ انْتَهَى سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ أَي: فَلَا يَحْرُمُ الْإِنْصِرَافُ. اهـ. وَيُظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الْعُقَابِ بِالْقَطْعِ الظَّنُّ الْغَالِبُ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ هُنَا فَمُرَادُ الشَّارِحِ بِالْبَعْضِ الْآتِي هُوَ الْعُقَابُ. قُودُ: (الْمُؤَبَقَاتِ) أَي: الْمُهْلِكَاتِ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: التَّحْلِيلُ. قُودُ: (أَنَّ الْمُسْلِمَيْنِ لَقِيَا أَرْبَعَةَ الْفِرَازِ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (وَلَا هَلْ بَلَدٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَثُرَ وَاع. ش. قُودُ: (فَصِلُوا) أَي: قَصَدَهُمُ الْكُفَّارُ. اهـ. نِهَائَةٌ. قُودُ: (وَلَوْ ذَهَبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (وَأَمَكَنَهُ الرِّمِيُّ الْخُ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْصِرَافُ. قُودُ: (وَأَمَكَنَهُ الْقِتَالُ الْخُ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْصِرَافُ. اهـ. مُغْنِي.

الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ تَوْقِيهِ وَالرِّمِيُّ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لِيُذَكِّرَ الضَّرُورَةَ لَا الْقِصَاصَ وَإِنْ تَرَسَّسَ كَانَ تَرَسَّسَ بِمُسْلِمٍ أَوْ رَكِبَ فَرَسَهُ فَرَسًا مُسْلِمًا فَأَتْلَفَهُ ضَمِنَتْهُ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ بِأَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعِ إِلَّا بِإِصَابَتِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بَأْتِهِ يَضْمَنُهُ كَمَا لَوْ أَتْلَفَ مَالٌ غَيْرُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ. اهـ. فَهْمَا مَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى إِذَا تَرَسَّسُوا بِمُسْلِمَيْنِ وَالثَّانِي إِذَا تَرَسَّسَ كَافِرٌ بِمُسْلِمٍ وَقَالَ فِي الرُّوضِ قَبْلَ ذَلِكَ: فَإِنْ أَصَابَ أَيُّ الْمُسْلِمِ بِمَا يَعْمُ أَوْ بِغَيْرِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ فِيهِمْ وَجَبَتْ دِيَةٌ وَكُفَّارَةٌ وَلَا فَكْفَارَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهَكَذَا حَكَاهُ الْأَصْلُ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ الذِّبَةِ كَمَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي الْجَنَابَاتِ. اهـ. قُودُ: (وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْخُ) إِلَّا فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ بَعْضِهِمْ.

وجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظنُّ الهلاك بالثبات من غير نكابة فيهم وجب الفرار وقد يؤيده ما يأتي. (إذا لم يزد عدد الكفار على مائة) للآية وهو أمر بلفظ الخبر، وإلا وقع الخلف في خبره تعالى وحكمته وجوب مصابرة الضَّافِ أَنَّ المسلم يُقاتل على إحدى الحسنيين الشهادة أو الفوز بالغنيمة مع الأجر والكافِر يُقاتل على الفوز بالدنيا فقط أما إذا زادوا على المثلين فيجوز الانصراف مطلقاً وخِرمَ جمع مجته دون الانصراف مطلقاً إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً للخبر «لَنْ يُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ ألفاً مِنْ قِيَّةٍ وَهِيَ خَصَصْتُ الْآيَةَ وَهُجَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى هَذَا الْمَدَى الظَّفَرُ فَلَا تَهْضُبُ فِيهِ لِحَرْمَةِ فِرَارٍ وَلَا لِمَدْيِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ». (إِلَّا مُتَحَرِّكًا يُقَاتِلُ) [الأضداد: ١٦] أي مُتَقَبِّلًا عَنْ مَحَلِّهِ لِيَكْمُنَ أَوْ لَأَرْفَعَ مِنْهُ أَوْ أَصَوْنَ عَنْ نَحْوِ شَيْءٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ عَطَشٍ. (أَوْ مُتَحَرِّكًا) [المفرد: ١٦] أي ذَاهِبًا. (إِلَّا يَفْتَرُ) [المفرد: ١٦] من المسلمين وَإِنْ قُلْتُ. (يَسْتَجِدُّ بِهَا) بِلَى الْمَدَى وَهِيَ قَرِيَّةٌ بَأَنَّ يَكُونُ بِحَيْثُ يَنْدُرُ.....

• فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيْمَا إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا وَمَا يَأْتِي أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّبِ وَتَجَوُّزُ الْمُبَازَرَةِ مِنْ نَوْلِ الشَّارِحِ وَإِذَا جَازَ الْإِنْصِرَافُ الْخُفَّ فِيْمَا إِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. سَمِ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَزِدُّ نَوْكَانَ الشَّارِحِ ادَّعَى نَحْوَ الْإِفَادَةِ لَا التَّأْيِيدَ. • فَوَدَّ: (لِلْآيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا فِي الْمُغْنِي وَالْيَاقُوتِ الْمُنِي لَا يُشَارِكُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِحَيْثُ إِلَى الْمُثَنَّى. • فَوَدَّ: (لِلْآيَةِ) يَغْنِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتِي نَارَةٌ يَتْلُوا بِمِثْلَيْنِ﴾ [الأضداد: ١٦]. اهـ. مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: الْآيَةُ وَالتَّذَكُّيرُ بِتَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى، أَوْ لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (أَمَرَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ) أَي: لِنَصْرِ مِائَةِ لِمِائَتَيْنِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَيَجُوزُ الْإِنْصِرَافُ) أَي: لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَتَقَرَّقُ خُفَّيَّ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأضداد: ١٦]. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. اهـ. رَشِيدِي وَقَالَ ع. ش: أَيِ سِوَاكَ كَانَ الْمُسْلِمُ فِي وَفِّ الْقِتَالِ أَمْ لَا. اهـ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ بِلِ مُتَعَيِّنٍ. • فَوَدَّ: (وَحَرَمَ جَمْعَ الْخُفِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَمِلَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَلْفُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا وَأَمَّا خَبَرُ «لَنْ يُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ» فَالْمُرَادُ أَنَّ الْغَالِبَ الْخُفَّ. • فَوَدَّ: (الْإِنْصِرَافُ مُطْلَقًا) أَي: زَادُوا عَلَى الْمِثْلَيْنِ أَمْ لَا. • فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي: بِذَلِكَ الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (خُصَّصْتُ الْآيَةَ) أَي: مَفْهُومُهَا. • فَوَدَّ: (أَي: مُتَقَبِّلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا جَعَلَهُ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِيَكْمُنَ) أَي: يَخْتَصِي فِي مَوْضِعٍ قَبِيحٍ. اهـ. أَسْنَى وَبَابُهُ دَخَلَ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ رِيحٍ) أَي: تَنَسُّفُ الثَّرَابِ عَلَى وَجْهِهِ. اهـ. وَغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ عَطَشٍ) أَي: بَأَنَّ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مُعْطَشٍ فَانْتَقَلَ إِلَى مَوْضِعٍ فِيهِ مَاءٌ. اهـ. مُغْنِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (يَسْتَجِدُّ بِهَا) أَيِ يَسْتَعْمِرُ بِهَذِهِ الْفِتَةِ. اهـ. بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ تَكُونُ) أَي: الْفِتَةُ

• فَوَدَّ: (قَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيْمَا إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا وَمَا يَأْتِي فِيْمَا إِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَيِ قُبِيلَ قَوْلِهِ الْآتِي وَتَجَوُّزُ الْمُبَادَرَةِ وَإِلَّا جَازَ الْإِنْصِرَافُ الْخُفَّ.

عَوْنُهَا الْمُتَحَيِّزَ عَنْهَا عِنْدَ الْإِسْتِغَاثَةِ لِلْآيَةِ وَلَا يَلْزَمُ تَحْقِيقُ قَصْدِهِ بِالْوُجُوعِ لِلْقِتَالِ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ لَا يَجِبُ قِصَاؤُهُ وَالْكَلَامُ فِيمَنْ تَحَرَّفَ أَوْ تَحَيَّزَ بِقَصْدٍ ذَلِكَ، ثُمَّ طَرَأَ لَهُ عَدَمُ الْعَوْدِ، أَمَا جَعَلَهُ وَسِيلَةً لِذَلِكَ فَتَشْدِيدُ الْإِثْمِ إِذْ لَا تُشَكِّكُ مُخَادَعَةُ اللَّهِ فِي الْعَزَائِمِ. (وَيَجُوزُ) التَّحَيُّزُ. (إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ) حَيْثُ لَا أَقْرَبَ مِنْهُمْ أَيْ تُطْلِقُهُ فِي ظَنِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (فِي الْأَصَحِّ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَإِنْ انْقَضَى الْقِتَالُ قَبْلَ عَوْدِهِ أَوْ مَجِيئِهِمْ اِكْتِفَاءً بِاجْتِمَاعِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ.....

الْمُتَحَيِّزُ إِلَيْهَا. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (عَوْنُهَا) مَفْعُولٌ يُدْرِكُ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَحَيِّزُ عَنْهَا) هُوَ بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ أَيْ: الْفِتْنَةِ الَّتِي تَحَيَّزَ هُوَ عَنْهَا. هـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْآيَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ أَيْ: طَائِفَةٍ قَرِيبَةٍ تَلِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَجِدُّ بِهَا لِلْقِتَالِ يَنْضَمُّ إِلَيْهَا وَيَزْجِعُ مَعَهَا مُحَارِبًا فَيَجُوزُ انْصِرَافُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا مَتَحَرِّكَ إِنِّي أَلَا مَتَحَرِّزًا إِنَّ فَتْنًا﴾ (الاصح: ١٦) وَالتَّحَيُّزُ أَضْلُهُ الْحُصُولُ فِي حَيِّزٍ وَهُوَ التَّاحِيَةُ وَالْمَكَانُ الَّذِي يَجُوزُهُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الذَّهَابُ بِنِيَّةِ الانْضِمَامِ إِلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِيَزْجِعَ مَعَهُمْ مُحَارِبًا وَلَا يَلْزَمُهُ الْعَوْدُ لِلْقِتَالِ مَعَ الْفِتْنَةِ الْمُتَحَيِّزِ إِلَيْهَا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ عَزْمَهُ الْعَوْدَ لِذَلِكَ رَحِمَ لَهُ الْإِنْصِرَافُ فَلَا حَاجَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْجِهَادُ لَا يَجِبُ قِصَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ الصَّرِيحِ كَمَا لَا يَجِبُ بِهِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْعِزْمِ، أَوَّلَى. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَتَشْدِيدُ الْإِثْمِ) وَلَا يُشَكِّلُ هَذَا بَأَنَّ الْحِيلَةَ الْمُخْلَصَةَ مِنَ الرِّبَا وَمِنَ الشُّغْمَةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ مَفْرُوضٌ فِي حِيلَةٍ نَشَأَتْ مِنْ عَقْدٍ صَحِيحٍ أَضْمَرَ مَعَهُ عَلَى أَنْ يَقَعْلَهُ لِلتَّخْلُصِ مِنَ الْإِثْمِ وَمَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِي قَصْدِ تَرْكِ الْقِتَالِ لَا غَيْرَ وَإِنْ أَخْبَرَ ظَاهِرًا بِخِلَافِهِ فَهُوَ كَذِبٌ لِمُخَالَفَتِهِ مَا فِي نَفْسِهِ. هـ. ا. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْعَزَائِمِ) أَيْ: فِيمَا يَغْزِمُ عَلَى فِعْلِهِ وَرِيدُهُ. هـ. ا. ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ (سَبْ): (إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ) وَالْأَوَجَهُ ضَبْطُ الْبَعِيدَةِ بِأَنَّ تَكُونَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ الْمَارِ فِي التَّيْمِ أَخْذًا مِنْ ضَبْطِ الْقَرِيبَةِ بِحَدِّ الْغَوْتِ. اهـ. نِهَآيَةُ وَسَيَاتِي مَا فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا أَقْرَبَ مِنْهُمْ الْخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ انْصِرَافِ الْجَيْشِ، أَوْ أَكْثَرِهِ مِنْ وَجْهِ الْعَدُوِّ بَعْدَ الرَّخْفِ بَلَا سَبَبٍ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْأَفْقَهُ مَنَعُهُ إِلَّا لِمُذَرِّ كَخَوْفِ اسْتِثْصَالِ الْبَعِيدَةِ وَنَحْوِهِ كَثُرَ. اهـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْإِطْلَاقِ الْآيَةِ) وَلِقَوْلِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ وَجُنُودَهُ بِالشَّامِ وَالْعِرَاقِ كَذَا فِي الْمُغْنِي كَالْعَزِيزِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي ضَبْطِ صَاحِبِ النَّهَآيَةِ لِلْبَعِيدَةِ بِحَدِّ الْقُرْبِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ صَاحِبِ النَّهَآيَةِ بَيَانُ ابْتِدَاءِ الْبَعِيدَةِ. هـ. ا. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ انْقِضَى الْقِتَالُ الْخ) أَيْ فِي ظَنِّهِ وَسَكَتَ عَنْ هَذِهِ الْغَايَةِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ وَشَرْحُهُ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ فَلْيُرَاجِعْ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَجِيئِهِمْ) أَيْ: الْمُنْهَجُ إِلَيْهِمْ قَالَ

هـ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ) التَّحَيُّزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ قِيلَ: وَالْأَوَجَهُ ضَبْطُ الْبَعِيدَةِ بِأَنَّ يَكُونَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ الْمَارِ فِي التَّيْمِ أَخْذًا مِنْ ضَبْطِ الْقَرِيبِ بِحَدِّ الْغَوْتِ م. ر. ش. هـ. قَوْلُهُ (لَيْفَ): (وَيَجُوزُ) التَّحَيُّزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ (لِخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ انْصِرَافِ الْجَيْشِ أَوْ أَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ الْعَدُوِّ وَبَعْدَ الرَّخْفِ بَلَا سَبَبٍ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَا أَفْقَهُ مَنَعُهُ إِلَّا لِمُذَرِّ كَخَوْفِ اسْتِثْصَالِ الْبَعِيدَةِ وَنَحْوِهِ كَثُرَ.

ولو حصل بختياره كسر قلوب الجيش، امتنع على ما اعتمده الأذرع وغيره ولا يُشترط لجله استنماؤه عجزاً مخروجاً إلى الاستنجد وقال جمع: يُشترط واعتمده ابن الرُّفعة. (ولا يُشارك) متخوفاً لمحل بعيد على الأوجه ومن أطلق أنه يُشارك؛ لأنه كان في مصلحتنا وخاطر بنفسه أكثر من الثبات في الصف يُحمل كلامه على القريب الذي لم يغب عن الصف غيبة لا يُضطرُّ إليها لأجل التخوف؛ لأن ما كثر من التعليل إنما يتأتى فيه فقط كما هو ظاهر ولا. (متخوفاً إلى) فية. (بعمدة الجيش فيما غم بعد مفارقتها ويشارك متخوفاً إلى) فية. (قريبة في الأصح) لبقاء نصرته ويصدق بيمينه أنه قصد تخوفاً أو التحيز وإن لم يقد إلا بعد انقضاء القتال على الأوجه ومن أرسل جاسوساً شارك فيما غنم في غيبته مطلقاً؛ لأنه مع كونه في مصلحتهم خاطر بنفسه أكثر من بقاءه. (فإن زادوا على مثلنا جاز الانصراف) مطلقاً للآية. (إلا أنه يحرم

الرشدي: انظر هل هو مضاف لإفاعله، أو مفعوله. اه. أقول والظاهر الثاني. ه. قوله: (ولو حصل بختياره إلخ) يظهر أن المراد مطلقاً أي: وإلى فئة قريبة. ه. قوله: (امتنع إلخ) معتد. اه. ع. ش. ه. قوله: (ولا يُشترط إلخ) وتندب لمن في العجز، أو غيره مما ذكر قصد التحيز، أو التخوف ليخرج عن صورة الفرار المحرم. اه. روض مع شرحه زاد المُنهي وإذا عصى بالفرار هل يُشترط في توبته أن يعود إلى القتال، أو يكفيه أنه متى عاد: يتهزأ كما أمر الله تعالى فيه وجهان في الحاوي والظاهر الثاني. اه. ه. قوله: (لجله) أي: التحيز. اه. ع. ش. ه. قوله: (وقال جمع إلخ) عبارة النهاية وإن ذهب جمع إلخ بصيغة الغاية. ه. قوله: (ولا يُشارك متخوفاً إلخ) أي: الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشاركه فيما غنم قبلها. اه. مُنهي. ه. قوله: (متخوفاً) إلى قوله: لأن ما ذكر في المُنهي إلا قوله: لأنه إلى يجل وإلى قول المتن وتجاوز في النهاية. ه. قوله: (متخوفاً) أي: المُتَّيِّل عن محله ليكنم أولاً رفع منه إلخ. اه. ع. ش.

ه. قوله (سني): (الجيش) مفعول يُشارك. ه. قوله (سني): (فيما غنم بعد مفارقتها) أما ما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه فيه مُنهي ونهاية. ه. قوله (سني): (يشارك متخوفاً إلخ) أي: الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومُنهي. ه. قوله: (ويصدق) أي: المنصرف عن الصف. ه. قوله: (وإن لم يقد إلخ) خلافاً للمُنهي في المتخوف حيث قال فيه: صدق بيمينه إن عاد قبل انقضاء القتال ويستحق من الجميع إن حلف والآخر في المحور بعد عود فقط. اه. ه. قوله: (ومن أرسل) إلى قول المتن وتجاوز في المُنهي. ه. قوله: (ومن أرسل جاسوساً) أي: أرسله الإمام لينظر عدد المشركين ويقتل أخبارهم إلينا. اه. مُنهي. ه. قوله: (مطلقاً) أي: قريب، أو بعد. اه. ع. ش. أي: عاد قبل انقضاء القتال، أو بعده. ه. قوله: (في مصلحتهم) أي: جيش المسلمين. ه. قوله: (من بقاءه) أي: نبي الجيش وبياته في الصف.

ه. قوله (سني): (فإن زادوا) أي: الكفار (على مثلين) أي: ميتا (جاز الانصراف) ولو رُجى الظفر حينئذ بأن ظنتاه إن ثبتنا استحباب لنا الثبات مُنهي وروض مع شرحه. ه. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان فينا قوة

انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفاء) ويجوز انصراف مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين أطلاقاً. (في الأصح) اعتباراً بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يُخصّصه؛ لأنهم يُقاومونهم لو ثبتوا لهم، وإنما يُدعى العدد عند تقارب الأوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا براكب ومانس بل الضابط كما قاله الزركشي كالبُلقيني أن يكون في المسلمين من القوة ما يَغلب على الظن أنهم يُقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعيف ما لا يُقاومونهم وإذا جاز الانصراف فإن غلب الهلاك بلا نكايه وجب أو بها استحجبت (وتجوز) أي تُباح (المبارزة) كما وقفت ببذر وغيرها وبحث البلقيني امتناعها على مدين وذو أصل.....

المُقاومة لهم أم لا وإنما ذكر هذا الإطلاق ليظهر الاستثناء الآتي.

• قول (سنن): (مائة بطل) أي: مائة وقوله عن مائتي إلخ أي من الكفار. اه. ع ش. • قوله: (مائة ضعفاء) أي مائة وقوله عن مائة وتسعة إلخ أي: من الكفار. • قوله: (لجواز إلخ) علة لصحة اختيار المعنى عبارة النهاية والمغني بناء على أنه يجوز أن يُستنبط من النص معنى يُخصّصه. اه. • قوله: (لجواز استنباط معنى من النص إلخ) أي: على الأصح كما خصص عموم لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَسْتُمْ أَنْسَاءً﴾ (النساء: ١٣) بغير المحارم والمعنى الذي شرع القتال لأجله وهو الغلبة يدور مع القوة والضعف لا مع العدد فيتعلق الحكم به. اه. • مغني. • قوله: (لأنهم يُقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحزمة الانصراف. • قوله: (بل الضابط إلخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعيف بنحو عشرين، أو أكثر. اه. ع ش. • قوله: (ما لا يُقاومونهم) أي: ما يَغلب على الظن أنهم لا يُقاومون الكفار وإن نقصوا عن الضعيف. • قوله: (فإن غلب) أي: على فلنا أنسنى ومغني. • قوله: (بلا نكايه) أي: في الكفار ع ش ومغني. • قوله: (وجب) أي: الانصراف علينا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٠) مغني وأنسنى. • قوله: (أو بها) أي: بينكايه في الكفار استحجبت أي: لنا الانصراف.

• قول (سنن): (المبارزة) هي ظهور اثنين من الضعفين للقتال من البروز وهو الظهور مغني. • قوله: (كما وقفت ببذر) لأن (عبد الله بن رواحة وابني عفره رضي الله عنهم بارزوا فيها ولم يتركز عليهم رسول الله ﷺ). اه. • مغني. • قوله: (ونحث البلقيني إلخ) عبارة النهاية وتمتيع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع مادون لهما في الجهاد من غير تصريح بالإذن في المبارزة وقن لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البلقيني وغيره إلى كراهتها. اه. وهي مخالفة لما حكاه الشارح عن البلقيني

• قوله: (ونحث البلقيني امتناعها على مدين وذو أصل رجعا من إذنيهما وقن لم يؤذن له في خصوصها) في شرحي الروض والبهجة قال البلقيني وغيره: وأن لا يكون عبداً ولا فرعا مادونا لهما في الجهاد من غير تصريح بالإذن في البراز ولا فتكره لهما ابتداء وإجابة ومثلهما فيما يظهر المدين. اه. ففيه تصريح عن البلقيني بكراهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها فليراجع.



رَجَعَا عَنْ إِذْنَيْهَا وَقَدْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهَا. (فَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ اسْتَحَبَّ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ) لِمَا فِي تَرْكِهَا حَيْثُذُ مِنْ اسْتِهْتَارِهِمْ بِنَا. (وَأَنَّهُ تَغَشُّنُ) أَيْ تُبَاخُ أَوْ تُسَنَّ الْمُبَارَزَةُ. (مِمَّنْ جَرَّوبَ نَفْسَهُ) فَعَرَفَ قُوَّتَهُ وَجَرَائِئَهُ. (وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ) أَوْ مِيرِ الْجَيْشِ؛ لِأَنَّهُ اعْرَفَ بِالْمُضْلَحَةِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ كُرِهَتْ ابْتِدَاءُ وَاجَابَةُ. وَنَازَتْ بِلَا إِذْنِهِ لِحَوَازِ التَّغْيِيرِ بِالنَّفْسِ فِي الْجِهَادِ وَخَرَمَتِهَا الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى مَنْ يُؤْذِي قَتْلَهُ لِهَزِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ، ثُمَّ أَبْدَى اِحْتِمَالًا بِكَرَاهَتِهَا مَعَ ذَلِكَ وَالْأَوْجَحُ مَذَرُّكَ الْأَوَّلُ هَذَا. أَخِي مَا نُقِلَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ مَا ذَكَرَهُ شَارِحُ وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِشَيْخِنَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: يُغْتَبَرُ فِي الِاسْتِجَابِ أَنْ لَا يَدْخُلَ بِقَتْلِهِ ضَرَرٌ عَلَيْنَا كَهَزِيمَةٍ تَحْصُلُ لَنَا لِكُونِهِ كَبِيرًا هـ. وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: وَأَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا وَلَا فِرْعَا مَا دُونَا لِهَمَا فِي الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ تَهْرِيجٍ بِالْإِذْنِ فِي الْمُبَادَرَةِ وَالْأَفْكَرُهُ لِهَمَا ابْتِدَاءً وَاجَابَةً مَثْلُهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ الْمَدِينُ. هـ. وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْبُلْقِينِيِّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.....

فِي الْقِيَمِ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مَا يَوْفَقُهَا. هـ. فَوَدَّ: (رَجَعَا) أَيْ: الدَّائِرُ وَالْأَصْلُ. هـ. فَوَدَّ: (وَقَدْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: وَيُغْتَبَرُ فِي اسْتِجَابِ الْمُبَارَزَةِ أَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا وَلَا فِرْعَا وَلَا مَذْيُونًا مَا دُونَا لَهُمْ فِي الْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ تَهْرِيجٍ بِالْإِذْنِ فِي الْبِرَازِ وَالْأَفْكَرُهُ. هـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ بَيْتِهِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فِيهِ تَضَرُّعٌ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ بِكَرَاهَتِهَا فَقَطُّ لِقَوْلِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهَا. هـ. أَيْ: خِلَافًا لِمَا حَكَاهُ الشَّارِحُ عَنْهُ مِنْ الْإِمْتِنَاعِ وَالْحُرْمَةِ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَا فِي تَرْكِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ تُبَاخُ وَقَوْلُهُ وَجَازَتْ إِلَى وَخَرَمَتِهَا وَإِلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ: تُبَاخُ إِلَى الْمُتَنِ. هـ. فَوَدَّ: (مِنْ اسْتِهْتَارِهِمْ بِنَا) أَيْ: مِنْ اسْتِضْعَافِهِمْ وَعَدَمِ مُبَالَايَتِهِمْ بِنَا. هـ. فَوَدَّ: (أَيْ: تُبَاخُ) أَيْ: عِنْدَ عَدَمِ طَلَبِ الْكَافِرِ (وَقَوْلُهُ، وَتُسَنَّ) أَيْ عِنْدَ طَلَبِهِ. هـ. فَوَدَّ: (فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ الْإِلَخ) قَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ كَانَ بِلَا طَلَبٍ. وَلَمْ يُتَكْرَرْ قَبْلُ قَبْصِيرٌ مُبَاخًا، أَوْ مَدُونًا. هـ. فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ مِنْ التَّجْبِيرَةِ وَالْإِذْنِ. هـ. فَوَدَّ: (كُرِهَتْ إِلَيْهِ) وَتَكْرَهُ نَقْلُ رُءُوسِ الْكُفَّارِ وَنَحْوُهَا مِنْ بِلَايِهِمْ إِلَى بِلَادِنَا لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَتَكَرَّ عَلَى فَاعِلِهِ وَقَالَ: لَمْ يُفْعَلْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا رَوَى مِنْ حَمَلِ رَأْسِ أَبِي جَهْلٍ فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي ثُبُوتِهِ وَيَتَقَدَّرُ ثُبُوتُهُ إِنَّمَا حِيلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ لَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ وَكَانَهُمْ قَوْلُهُ لِيُنْظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَيَتَحَقَّقُوا مَوْتَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ نِكَايَةٌ لِلْكَفَّارِ لَمْ يُتَكْرَرْ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْفَرَالِيُّ مُغْنِي رَوْضِ حِ شَرْحِهِ. هـ. فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيْ: الْحُرْمَةُ. هـ. ع. ش.

هـ. فَوَدَّ: (قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ الْإِلَخ) خَبَرٌ وَالَّذِي. هـ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَيْ: فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ. فَوَدَّ: (وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ الْإِلَخ) مَمْنُوعٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَبْدِ. كَمَا مَرَّ عَنْ سَمِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ فِيمَا مَرَّ مَا يَشْمَلُ الْكَرَاهَةَ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيْ: فِي شَرْحِ وَتَجَوُّ الْمُبَارَزَةِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ) لَا يَتَّبِعِي التَّرَدُّدَ بِهِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ.



(وَيَجُوزُ إِتْلَافُ بَنَائِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظَّفَرِ بِهِمْ) لِلِاتِّبَاعِ فِي نَخْلِ بَنِي التَّضْيِيرِ التَّارِلِ فِيهِ أَوَّلُ الْحَشِيرِ لَمَّا زَعَمُوهُ فَسَادًا زَوَاهِ الشَّيْخَانِ وَفِي كُرُومِ أَهْلِ الطَّائِفِ زَوَاهِ الْبَيْهَقِيِّ وَأَوْجِبَ جَمْعُ ذَلِكَ إِذَا تَوَقَّفَ الظَّفَرُ عَلَيْهِ. (وَكَذَا) يَجُوزُ إِتْلَافُهَا. (إِنْ لَمْ يُزَجَّ حُصُولُهَا لَنَا) إِغَاظَةً وَاضْمًا لَهُمْ. (فَإِنْ رُجِيَ) أَيُّ ظُنِّ حُصُولِهَا لَنَا. (نُدِبَ التُّرْكُ) وَكُرِّهَ الْفِعْلُ حِفْظًا لِحَقِّ الْغَائِمِينَ. (وَيَجُوزُ) إِتْلَافُ الْحَيَوَانِ الْمُخْتَرَمِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ يَجُوزُ أَكْلُهُ رِعَايَةً لِحَرَمَةِ رُوحِهِ وَمِنْ ثَمِّ مَنَعِ مَالِكِهِ مِنْ إِبْجَاعَتِهِ وَتَعْمِيلِيهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الشَّجَرِ. (إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ) فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ. (لِذَفْعِهِمْ أَوْ ظَفَرِهِمْ) قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي ذُرَارِيهِمْ بَلْ أَوَّلَى. (أَوْ غَنَمَانَهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ) فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ أَيْضًا دَفْعًا لِهَذِهِ الْمَفْسَدَةِ، أَمَّا خَوْفُ رُجُوعِهِ فَقَطْ فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهُ بَلْ يُذَبِّحُ لِلْأَكْلِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ كَخِنْزِيرٍ فَيَجُوزُ بَلْ يُسَنُّ إِتْلَافُهُ.....

■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (إِتْلَافُ بَنَائِهِمْ) بِالتَّخْرِيبِ (وَشَجَرِهِمْ) بِالْقَطْعِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ. هـ. ا. مُعْنَى. ■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (لِحَاجَةِ الْقِتَالِ الْخ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا يُعِيدُهُ قَوْلُهُ: وَكَذَا إِنْ لَمْ يُزَجَّ الْخ. ■ فَوَيْلٌ: (لِلِاتِّبَاعِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَسَنَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْهَا فَلَأَمَةٌ عَلَيْهَا يُبَادِنُ آقَاكُمْ﴾ (هَسَرُ: هـ) وَسَبَبُ تَرْوِيلِهَا أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ نَخْلِ بَنِي التَّضْيِيرِ فَقَالَ: وَاجِدْ مِنَ الْحَصَنِ: إِنْ هَذَا لَفَسَادٌ يَا مُحَمَّدُ وَإِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْفَسَادِ فَتَرَلْتَ. اهـ. ■ فَوَيْلٌ: (لَمَّا زَعَمُوهُ الْخ) ظَرَفٌ لِلتَّارِلِ. ■ فَوَيْلٌ: (وَأَوْجِبَ جَمْعُ ذَلِكَ الْخ) جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى.

■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (فَإِنْ رُجِيَ نُدِبَ التُّرْكُ) أَمَّا إِذَا غَنَمْنَا بِأَنْ فَتَخْنَا دَارَهُمْ قَهْرًا، أَوْ صَلَحْنَا عَلَى أَنْ تَكُونَ لَنَا، أَوْ لَهُمْ، أَوْ غَنَمْنَا أَمْوَالَهُمْ وَانْصَرَفْنَا فَيَخْرُمُ إِتْلَافُهَا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ■ فَوَيْلٌ: (يَجُوزُ أَكْلُهُ) مِنَ التَّجْوِيزِ. ■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ) أَيُّ: أَوْ خِفْنَا أَنْ يَرْكَبُوهُ وَرَوْضٌ وَمُعْنَى. ■ فَوَيْلٌ: (فِي ذُرَارِيهِمْ) أَيُّ: فِي التَّرُّسِ بِهِمْ. اهـ. مُعْنَى.

■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (أَوْ غَنَمْنَا وَخِفْنَا رُجُوعَهُ الْخ) وَإِنْ خِفْنَا اسْتِزَادَ نِسَائِهِمْ وَصِيَّانَهُمْ وَنَحْرِهِمَا إِنَّمَا لَمْ يُقْتُلَا لِتَأَكُّدِ احْتِرَامِهِمْ.

(تَيْمَنَةٌ): مَا أَمَكَّنَ الْإِثْنَاعُ بِهِ مِنْ كُتُبِهِمُ الْكُفْرِيَّةِ وَالْمُبَدِّلَةِ وَالْهَجَوِيَّةِ وَالْفُحْشِيَّةِ لَا التَّوَارِيخِ وَنَحْوِهَا وَمَا يَجْعَلُ الْإِثْنَاعُ بِهِ كَكُتُبِ الشَّعْرِ وَالطَّبِّ وَاللُّغَةِ تُنَمَّى بِالْفِعْلِ إِنْ أَمَكَّنَ مَعَ بَقَاءِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ وَإِلَّا مُزَقٌّ وَإِنَّمَا يُقَرُّه بِأَيْدِي أَهْلِ الدِّمَةِ لِإِقْبَادِهِمْ كَمَا فِي الْخَمْرِ وَتُدْخَلُ الْمُسْوَلُ وَالْمُزَقُّ فِي الْغَنِيمَةِ وَخَرَجَ بِتَمْزِيْقِهِ تَحْرِيقُهُ فَحَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ لِلْمُزَقِّ قِيَمَةً وَإِنْ قُلْتُ فَإِنْ قِيلَ قَدْ جَمَعَ عُثْمَانُ ﷺ مَا بِأَيْدِي النَّاسِ وَآخَرَقَهُ، أَوْ أَمَرَ بِآخِرَاقِهِ لَمَّا جَمَعَ الْقُرْآنَ وَلَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ أَجِيبَ بِأَنَّ الْفَيْسَةَ الَّتِي تَحْصُلُ بِالْإِثْنَاعِ هُنَاكَ أَشَدُّ مِنْهَا هُنَا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ■ فَوَيْلٌ: (فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهُ) مِنَ الْجَوَازِ. ■ فَوَيْلٌ: (كَخِنْزِيرٍ) وَكُلِّبَ عَقُورُ. اهـ. نِهَايَةٌ. ■ فَوَيْلٌ: (فَيَجُوزُ) وَكَذَا يَجُوزُ إِتْلَافُ الْحُمُورِ لَا أَوَانِيهَا التَّيْمَنَةِ فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهَا بَلْ تُحْمَلُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَيْمَنَةً بِأَنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهَا عَلَى مُؤَنَةِ حَمَلِهَا أَتَلَقَتْ هَذَا إِذَا لَمْ يَزَعْزَعْ أَحَدٌ مِنَ الْغَائِمِينَ فِيهَا وَلَا يَقْبَلُهَا أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا تُتْلَفُ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ عَذْوٌ فَيَجِبُ.

### فصل في حكم الأسر وأموال الحربيين

(نِسَاءُ الْكُفَّارِ) غَيْرِ الْمُزَنَّدَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ كِتَابٌ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَوْ كُنَّ حَامِلَاتٍ بِمُسْلِمٍ وَمِثْلُهُنَّ الْخِثَالِي. (وَصِبْيَانُهُمْ) وَمَجَانِيثُهُمْ حَالَةَ الْأَسْرِ وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُودُهُمْ. (إِذَا أُسِرُوا رُقُوا) بِنَفْسِ الْأَسْرِ فَخُمُسُهُمْ لِأَهْلِ الْخُمُسِ وَبَاقِيَهُمْ لِلْغَنَائِمِينَ. (وَكَذَا الْعَبِيدُ) وَلَوْ مُسْلِمِينَ يُرْقَوْنَ بِالْأَسْرِ أَيْ يُدَامُ عَلَيْهِمْ حَكْمُ الرِّقِّ الْمُتَقَبَّلِ إِلَيْنَا فَيُخَمَّسُونَ أَيْضًا

هـ قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سِوَاهُ كَانَ فِيهِ عَذْوٌ أَوْ لَا. هـ قُودُ: (إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ عَذْوٌ) وَإِلَّا فَوَجْهَانِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنْ يُتَخَيَّرَ قَالَ الزَّزَكْسِيُّ: بَلْ ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ تُرَاقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَذْوٌ. اهـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ. هـ قُودُ: (فَيَجِبُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ مُرُودَ اتِّصَافِهِ بِالْعَدْوِ مُوجِبٌ لِقِتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ الْعَدْوِ وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ مَا يُخَالِفُهُ. اهـ. ع ش

### (فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْأَسْرِ وَأَمْوَالِ الْحَرْبِيِّينَ)

هـ قُودُ (نِسَاءُ الْكُفَّارِ) أَيْ: الْكَافِرَاتِ. اهـ. مُغْنِي. هـ قُودُ: (غَيْرِ الْمُزَنَّدَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ قَيْسَرِي لِكُلِّهِ فِي التَّهْيِيزِ إِلَّا قَوْلَهُ بِنَاءً إِلَى قَوْلِهِ مَا قَرَّرْتَهُ. هـ قُودُ: (غَيْرِ الْمُزَنَّدَاتِ) أَيْ: أَمَّا مَنْ فَلَا يُضْرَبُ عَلَيْهِمُ الرِّقُّ وَسَكَتَ عَنِ الْمُتَقَبَّلَةِ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرٍ وَظَهَرَ اسْتِثْنَاءُ الْمُزَنَّدَاتِ فَقَطُّ أَنَّ الْمُتَقَبَّلَةَ يُضْرَبُ عَلَيْهَا الرِّقُّ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ فَلَا يُضْرَبُ عَلَيْهِنَ الرِّقُّ أَيْ: بَلْ يُطَالِيَهُنَّ الْإِمَامُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ اِمْتَنَعْنَ فَالْسِّيفُ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ. هـ قُودُ: (وَمِثْلُهُنَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ قُودُ: (الْخِثَالِي) أَيْ: الْبَالِغُونَ وَأَمَّا الصِّغَارُ فَدَاخِلُونَ فِي الصِّبْيَانِ بِجَعْرِ مِيٍّ. هـ قُودُ: (وَمَجَانِيثُهُمْ حَالَةَ الْأَسْرِ الْخ) أَيْ: مَنْ اتَّصَفُوا بِالْجُنُونِ الْحَقِيقِيِّ حَالَةَ الْأَسْرِ وَإِنْ كَانَ جُنُونُهُمْ مَتَّعًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ. اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهٌ): مَنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ الْعَبْرَةُ فِيهِ بِحَالَةِ الْأَسْرِ كَمَا بَيَّنَّا. الْإِمَامُ وَصَّحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ. اهـ.

هـ قُودُ (نِسَاءُ) (رُقُوا) بِفَتْحِ الرَّاءِ. اهـ. مُغْنِي.

هـ قُودُ (نِسَاءُ) (وَكَذَا الْعَبِيدُ) أَيْ: وَلَوْ كَانُوا مُزَنَّدِينَ. اهـ. مُغْنِي. هـ قُودُ: (وَلَوْ مُسْلِمِينَ) أَيْ: بِأَنْ أَسْلَمُوا عِنْدَهُمْ رَشِيدِي وَع ش. هـ قُودُ: (أَيْ: يَدَامُ عَلَيْهِمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ. (تَنْبِيْهٌ): عَطَفَ الْعَبِيدَ هُنَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ لَا يُرْقَى فَالْمُرَادُ اسْتِمْرَارُهُ لَا تَجَدُّدُهُ. اهـ. هـ قُودُ: (حُكْمُ الرِّقِّ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْيَبَانِ.

### (فَصْلٌ فِي نِسَاءِ الْكُفَّارِ وَصِبْيَانِهِمْ إِذَا أُسِرُوا رُقُوا وَكَذَا الْعَبِيدُ الْخ)

هـ قُودُ: (نِسَاءُ الْكُفَّارِ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَا يَقْتُلُونَ أَيْ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ وَالْعَبِيدَ فَإِنْ قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ ضَمِينَ لِلْغَنَائِمِينَ. اهـ.

وكالعبد فيما ذَكَرَ الْمُتَبَعُ تَقْلِيماً لِحَقِّنِ الدَّمْ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَظَاهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِهِ الْقِتْلُ، وَأَمَّا بَعْضُهُ الْخُرُوفِيَّةُ أَنَّهُ يُتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الرُّقِّ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ وَقَدْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَجُوزُ رِقَاقُ بَعْضِ شَخْصٍ فَيَأْتِي فِي بَاقِيهِ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِ مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ مَنْ وَفِدَاءٍ وَالْإِمَامُ قَتْلُ امْرَأَةٍ وَقِتْلُ قَتْلًا مُسَلِّمًا كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَفِيهِ وَقْفَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ تَفْوِيتِهِمْ عَلَى الْفَائِزِينَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَضْلُحَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ قَدْ تَقَلَّهَتْ لِلْإِمَامِ فِي قَتْلِهِمَا تَنْفِيرًا لَهُمْ عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ مَا أَمَكْنَ وَحِينَئِذٍ قَتَلْتَهُمْ لَيْسَ قَوْدًا. (وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ) أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ. (فِي) الذُّكُورِ. (الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ) أَيِ الْمُكَلَّفِينَ إِذَا أُسِرُوا. (وَيَقْتُلُ) وَجُوبًا. (الْأَعْظَمُ لِلْمُسْلِمِينَ) بِاجْتِهَادِهِ لَا بِتَشَهُيِهِ. (مَنْ قَتَلَ) بِضَرْبِ الْمُتَّقِي لَا غَيْرَ لِلِالْتِبَاطِ. (وَقِتْلُ) عَلَيْهِمْ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ. (وَفِدَاءٌ بِأَسْرَى) مِثْلًا أَوْ مِنَ الذَّمِّينِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ وَاحِدًا فِي مُقَابِلَةٍ جَمَعَ مِثْلًا أَوْ مِنْهُمْ. (أَوْ مَالٍ) فَيُخَمَّسُ وَجُوبًا أَوْ يَنْحَوِي سِلَاحَنَا وَيُهَادِي سِلَاحَهُمْ بِأَسْرَانَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَا بِمَالٍ

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَجُوزُ) أَيِ: لِلْإِمَامِ إِزْقَاقُ بَعْضِ شَخْصٍ أَيِ: مِنَ الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ.

• فَوَدَّ: (بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِ) وَسَيَاتِي مَا فِيهِ قَرِيبًا. اه. سم. • فَوَدَّ: (مِنْ مَنْ وَفِدَاءٍ) أَيِ: لَا الْقِتْلُ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُطُ بِضَرْبِ الرُّقِّ عَلَى بَعْضِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَالْإِمَامُ) إِلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ قَتْلُ قِتْلٍ، أَوْ أَتَى مُسَلِّمًا وَرَأَى الْإِمَامُ قَتْلَهُمَا مَضْلُحَةً تَنْفِيرًا عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ جَازَ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ لَا قَوْدَ عَلَى الْحَرْبِيِّ. اه. • فَوَدَّ: (قَتْلُ امْرَأَةٍ) وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى وَقِتْلُ الْخِثْلِ وَلَعَلَّ هَذَا مُقْتَدِّ بِمَا إِذَا كَانَا مُكَلَّفَيْنِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَضْلُحَةَ الْخِثْلُ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ عِبَارَتُهُمَا وَلَا يَقْتُلُ مَنْ ذَكَرَ أَيِ: النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ وَالْخُنْثَى لِلتَّنْهِيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْبَاقِي فِي مَعْنَاهُمَا فَإِنَّ قَتْلَهُمُ الْإِمَامُ وَلَوْ لِسَرِّهِمْ وَقَوْنَهُمْ ضَمَنَ قِيَمَتِهِمْ لِلْغَانِمِينَ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ. اه.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ الْخِثْلُ) هَذَا فِي الْكُفَّارِ الْأَضْلَاجِ وَأَمَّا الْمُرْتَدُّونَ فَيُطَالِيهِمُ الْإِمَامُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ افْتَتَحُوا فَالْسَيْفُ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ: إِلَّا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ وَاحِدًا إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (لَا غَيْرَ) أَيِ: لَا بِتَفْرِيقٍ وَتَحْرِيقٍ مُغْنِي وَأَسْنَى وَلَا تَمَثِيلٍ رَوْضٌ وَع. ش.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فِدَاءٌ) بِكَسْرِ الْفَاءِ مَعَ الْمَدِّ وَيَفْتَحُهَا مَعَ الْقَصْرِ. اه. مُغْنِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (بِأَسْرَى) أَيِ: رِجَالٍ، أَوْ نِسَاءً، أَوْ خُنْثَى ع. ش. وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) رَاجِعٌ لِلْمَنْعُوطِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (مِثْلًا، أَوْ مِنْهُمْ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَاحِدٌ قَطْ دُونَ قَوْلِهِ جَمْعٌ وَأَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ الْمَتْبَادِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ لِنِهَايَةِ عِبَارَةِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ قَلَّوْا عَنْهُمْ كَانَ قَدَى مُشْرِكِينَ بِمُسْلِمٍ. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنْهُمْ) أَيِ الذَّمِّينِ. اه. ع. ش.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ مَالٍ) أَيِ: يُؤْخَذُ مِنْهُمْ سِوَا مَا مِنْ مَالِهِمْ، أَوْ مِنْ مَالِنَا فِي أَيْدِيهِمْ. اه. مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ السَّرَايَةِ) وَسَيَاتِي مَا فِيهِ قَرِيبًا.

إلا إن ظهرت فيه المصلحة فلهوذا ما من غير ربية فيما يظهر ويُفَرَّق بينه وبين منع بيع السلاح لهم مُطلقاً بأن ذلك فيه إعتادهم ابتداءً من الأحاد فلم يُنظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالإمام فجاز أن يُنظر فيه إلى المصلحة. (واستزقاق) ولو لنحو وثني وعربي وبعض شخص فيسري لئله على ما بحثه الزركشي أخذاً من السراية في أحزمت بنصف حجة وأوقفت نصف طلقة وفيه نظر ظاهر بخفاً وأخذاً لوضوح الفرق بإمكان التبعض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثم فتنحس قائمهم أيضاً. (لأن غني) عليه. (الأعظم) حالاً. (حبسهم) وجوباً. (حتى يظهر له) الصواب فيقضاء. (وقيل لا يُسترق وثني) كما لا يُقر بجزية ويُرد بوضوح الفرق. (وكذا عربي في قول) ليخبر به لئله ضعيف بل وإيه بل روى البخاري أنه سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المضيلقي وضرب عليهم الرق ومن قتل أسيراً غير كامل لزمته قيمته أو كاملاً قبل التحير فيه عزز فقه.

(تنبيه) لم يعمروا فيما عُلقت إلى أن الإمام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أو لا.....

• قوله: (مطلقاً) أي: ظهرت فيه مصلحة أم لا. اه. ع. ش. • قوله: (وفي نظر إلخ) عبارة الروض ويصح استزقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المغير بقدر حصته انتهت. اه. سم زد المغني عليهما وإذا منعنا استزقاق بعضه فخالف رقبته وعلى هذا يقال لنا صورة يسري فيها الرق. اه. • قوله: (هنا) أي: في الاستزقاق. • قوله: (فلا ضرورة للسراية إلخ) وفقاً للأستى والمغني والهاية ونقل البجيرمي عن الزيادي والشويزي اعتماد السراية وفقاً للبحراني فليراجع. • قوله: (فتمحس) إلى التنبيه في النهاية لا قوله بل روي إلى ومن قتل.

• قوله: (حتى يظهر له الصواب) أي: بأمارات تُعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير. اه. ع. ش. • قوله: (بوضوح للفرق) أي: بأن في الاستزقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من أموالنا كالبهيمة بخلاف ضرب الجزية فإن فيه تمكيناً له من التصرف الذي قد يتقوى به على محاربتنا. اه. ع. ش.

• قوله: (ليخبر) إلى التنبيه في المغني. • قوله: (أسيراً غير كامل) وهو المرأة والخنى والصبي والمجنون والعبد. • قوله: (لزمته قيمته) أي: إلا الإمام فيما مر. • قوله: (أو كاملاً إلخ) عبارة المغني والأستى.

(فرغ): من استبد بقتل أسير إن كان به حكم الإمام بقتله فلا شيء عليه سوى التزوير لأفتيائه على الإمام وإن أرقه الإمام ضمنه القاتل ببقية وتكون غنيمته وإن من عليه فإن قتله قبل وصوله في مأمته ضمن دينه لورثته، أو بقده هير دمه وإن نداءه فإن قتله قبل قبض الإمام فدها ضمن دينه للغنيمه، أو بقده قبضه وإطلاقه إلى مأمته فلا ضمان عليه لعموده إلى ما كان عليه قبل أسره وقضية هذا التعليل أن محل ذلك إذا وصل إلى مأمته ولا فيضمن دينه لورثته وهو ظاهر. اه. • قوله: (له الرجوع إلخ) أي: هل له

• قوله: (وفي نظر ظاهر بخفاً وأخذاً إلخ) عبارة الروض ويصح استزقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المغير بقدر حصته. اه.

ولا إلى أن اختياره هل يتوقف على لفظ أو لا والذي يظهر لي في ذلك تفصيل لا بُد منه، أما الأول فهو أنه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد أنها الأخط، ثم ظهر له به أن الأخط غيره فإن كانت رقاً لم يَجْزُ له الرجوع عنها مطلقاً؛ لأن الغانمين وأهل الخمس ملكوا بمجرود ضربه الرق فلم يملك إبطاله عليه أو قتلاً جازاً له الرجوع عنه تغليباً لحقن الدماء ما أمكن وإذا جاز رجوع مقرر بنحو الزنا بمجرود تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهانئ أولى؛ لأن هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي أو فداء أو مثلاً لم يُعْمَلْ بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا يُنْقَضُ حكمه بالاجتهاد ثانٍ نعم، إن كان اختياره أحدهما لسبب، ثم زال ذلك السبب وتغيثت المصلحة في الثاني عُيِّلَ بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد بالاجتهاد بل بما يُشبه النص لزوال موجب الأول بالكلية، وأما الثاني فهو أن الاستزقاق لا بُد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرود الفعل كالاستخدام؛ لأنه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم، يكفي فيه لفظ مُلْتَزِمُ البذل مع قبض الإمام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الأخريتين لحصوليهما بمجرود الفعل (ولو أسلم أسير) كإميل أو بذل الجزية قبل أن يختار الإمام فيه.....

ذلك. فؤد: (ولا إلى أن اختياره) أي: الإمام لخصلة. فؤد: (أما الأول) أي: الرجوع عما اختاره وقوله فهو أي: التفصيل فيه. فؤد: (به) أي: بالاجتهاد. فؤد: (مطلقاً) أي: لسبب زال أم لا. فؤد: (بنحو الزنا) أي: كالسرقة وقطع الطريق. فؤد: (بالثاني) أي: من الاجتهادين. فؤد: (عُيِّلَ بقضيته) ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور، أو في المجلس وأن لا ولو بعد سنين ولا بين أن يتكرر تغيير الاجتهاد وأن لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر. اهـ. سم. فؤد: (وأما الثاني) أي: التوقف على اللفظ. فؤد: (بخلاف الخصلتين الخ) فيه شيء في المن إذ مجرود حل قيده مثلاً لا يدل على المن عليه. اهـ. سم وقد يقال: يدل عليه بقريته كالنصريح لمن حل قيده قبيله بالمن والإشارة بنحو اليد بالذهاب إلى وطنه وإصاليه إلى مآينه بلا لفظ. فؤد: (كإميل) إلى قوله: (ولم يذكُر) في المثني وإلى قوله: (والأصل) في النهاية. فؤد: (كإميل) عبارة المثني مكلف. اهـ. وعبارة الروض مع شرحه حرر مكلف. اهـ. فؤد: (أو بذل الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكإميل لا بقيد كونه أسيراً مع أنه لا حاجة إلى ذكره هنا؛ لأنه سيأتي في باب الجزية وأيضاً لا يتأني فيه قول المصنف الآتي: (ويقي الخيار في الباقي) قاله الرشيد، ويردّه قول المثني في شرح حبسهم حتى يظهر ما نضه:

فؤد: (نعم إن كان اختياره أحدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتغيثت المصلحة في الثاني عُيِّلَ بقضيته) ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور أو في المجلس وأن لا ولو بعد سنين ولا بين أن يكون بغير الاجتهاد وأن لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر قلبي حرر. فؤد: (بخلاف الخصلتين الأخريتين) فيه شيء إذ مجرود حل قيده مثلاً لا يدل على المن عليه.

شيئاً (عَصَمَ دَمَهُ) للحديث الآتي ولم يذكرها وماله؛ لأنه لا يعصمه إذا اختار الإمام رقه ولا صغاراً ولديه للعلم بإسلامهم تبعاً له وإن كانوا بدار الحرب أو أرقاء والأصل المسلم قنّاً من كلامه الآتي إذ التقيّد فيه بقيل بالظلة لإفادة عموم العصمة، .....

ولو بدّل الأسير الجزية ففي قبولها وجهاً، قال صاحب البيان: الذي يقتضيه المذهب أنه لا خلاف في جواز قبول ذلك وإنما الخلاف في الرجوع قال في الشامل: وإذا بدّل الجزية حرم قتله ويخبر الإمام فيما عدا القتل كما لو أسلم كما صحّحه الزايع في باب الجزية. اهـ. فؤد: (شيئاً) عبارة الثمني متأ ولا فداء أما إذا اختار الإمام قبل إسلامه المن، أو ايداء اهـ. التخيير وعين ما اختاره الإمام. اهـ.

فؤد (سني): (عصم) أي: الإسلام دمه فيحرم قتله. اهـ. ثمّني. فؤد: (لأنه لا يعصمه) وقوله ﷺ وأموالهم مضمون على ما قبل الأسير بدليل قوله: (لا يحقها) ومن حقها أن ماله المقدور عليه بعد الأسير غنيمه ثمّني ونهاية. فؤد: (إذا اختار الخ) قضية هذا القيد أنه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وأنظره مع قوله: (ومن حقها أن ماله الخ) ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام الثخفة. اهـ. رشيدى (أقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الأسير كما يأتي كالصريح في اختياره هنا. فؤد: (إذا اختار الإمام رقه) مفهومه أنه يعصمه إذا اختار فداءه، أو المن عليه وهو ظاهر. اهـ. سم ومعلوم أن الكلام في مال لم يضمن قبل إسلامه وإلا فلا كلام في أنه لا يعصمه؛ لأن الغانمين ملكوه، أو علّق حقهم بعينه فكان أقوى كما يأتي في شرح قبض من ماله الخ. فؤد: (ولا صغاراً ولديه الخ) أي: ولم يذكر المصنف هنا وصغاراً ولديه للعلم الخ وبه يعلم أنه كاد ينبغي أن يزيدوا بين لا ومذخولها. فؤد: (بإسلامهم) أي: صغاراً ولديه. فؤد: (والأصل المسلم قنّاً) عطف على اسم كان وخبره. فؤد: (والأصل المسلم قنّاً) أنظره مع تقييده الأسير بالكايل إلا أن يريد به البالغ العاقل وإن كان رقيقاً ولا ينافيه قوله: السابق ولم يذكر هنا وماله؛ لأن معناه إن كان له مال أن كان حراً، ولا قول المصنف الآتي وبقي الخيار في الباقي؛ لأن المراد بقاء الخيار في الباقي حيث أمكن بأن كان حراً نعم يشكّل عليه قوله: عصم دمه؛ لأن الرقيق يمتنع قتله مطلقاً لحق الغانمين إلا أن يرا: وإن كان حراً. اهـ. سم وتقدم تغيير الرّوض مع شرحه بحر مكلّف. اهـ. وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح. فؤد: (من كلامه الخ) متعلّق بالعلم. فؤد: (إذ التقيّد الخ) جواب سؤال. فؤد: (فيه) أي: في كلام المصنف الآتي.

فؤد: (إذا اختار الإمام رقه) مفهومه أنه يعصمه إذا اختار فداءه أو المن عليه وهو ظاهر. فؤد: (والأصل المسلم قنّاً) أنظره مع تقييده الأسير بالكايل إلا أن يريد به البالغ العاقل وإن كان رقيقاً ولا ينافيه قوله: ولم يذكر هنا وماله؛ لأن معناه إن كان له مال بأن كان حراً لكن ينافيه قوله الآتي وبقي الخيار في الباقي إذ الخيار الآتي إنما يتأتم، في الحر إلا أن يجاب بمنع المنافاة لأن المراد بقي الخيار في الباقي حيث أمكن نعم المشكّل أن الرقيق الأسير يمتنع قتله لحق الغانمين فلا يصدق فيه قوله: عصم دمه إلا أن يرا: وإن كان حراً.

ثم بخلافها هنا لما ذكر في المال وأما صغار أولاده فالملحظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في اللقيط وزعم المخالفة بين ما هنا وثم وإن عموم ذلك متقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامهم بعد الظفر ولا يقتصمون به عن الرق ليس في محله لتصريحهم بتبعية له قبل الظفر فبعده كذلك إذ لا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الأمة ولديها بأن الصغير وأصله القين إذا أسلم الأصل تبعه الصغير فأولى إذا كان الأصل هو القين وحده وصرحوا أيضاً بأن من أسلم بعدما استرق زوجته الحامل يحكم بإسلام الحمل ولم ينطل رقه وبأن اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الإسلام فكونه في قبضة الإمام أولى وبأن الإسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فإن اختار الرق فلا تبعية أو غيره تبع وفي الروضة لو أسر أمه أو بنته البالغة رقت بنفس الأسير، ثم قال: والحق ابن الحذاق الولد الصغير بالأم وهو مفقود عند الأصحاب؛ لأن المسلم يتبعه ولده الصغير في الإسلام فلا يتصور سببه. اهـ. فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقين ولذا لم يعترضوا هذا الإطلاق مع اعتراضهم لنفيه

- قوله: (بخلافها هنا) أي: في الإسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها. • قوله: (وأما صغار أولاده) أي: عصمتهم. • قوله: (في صورتين) أي: في الإسلام قبل الظفر والإسلام قبل الاختيار. • قوله: (أيضاً) أي: كالمعلم من كلامه الآتي. • قوله: (وزعم المخالفة إلخ) الأولى التثريب. • قوله: (وثم) أي: كلام المصنف الآتي. • قوله: (وإن عموم ذلك إلخ) عطف تفسير للمخالفة والمشار إليه كلام المصنف الآتي وقوله متقيد بهذا أي: بالنسبة إلى هذا أي: ما هنا. • قوله: (ولا يقتصمون به إلخ) من عطف المسبب على سببه فكان الأولى التثريب. • قوله: (ليس في محله) خبر فزعم إلخ. • قوله: (بتبعية له) أي: في الإسلام. • قوله: (عليه) أي: الأصل المسلم بعد الظفر. • قوله: (فأولى إذا كان إلخ) هل وجه الأولوية أن يملك الولد بما يمنع تبعيته. اهـ. سم. • قوله: (استرق إلخ) فتعني عليه. • قوله: (رقه) أي: رق الحمل تبعاً لرق أمه. • قوله: (فكونه) أي: الأصل المسلم. • قوله: (وبأن الإسلام) أي: إسلام الولد الصغير. • قوله: (عند الرق) أي: رقية الأصل. • قوله: (وقفه) أي: وقف إسلام ولي صغير لأسير أسلم قبل اختيار الإمام فيه شيئاً. • قوله: (وفي الروضة لو أسر إلخ) بأن دخل مسلم مفقوداً دار الحرب وأسره أمه إلخ. اهـ. سم. • قوله: (رقت إلخ) أي: فتعني عليه. • قوله: (ثم قال) أي: صاحب الروضة. • قوله: (والحق ابن الحذاق إلخ) أي: في الرقية بالأسير. • قوله: (وهو) أي: الإلحاق. • قوله: (فلا يتصور سببه) أي: مطلقاً لا منه ولا من غيره. • قوله: (اهـ) أي: ما في الروضة. • قوله: (فلَمْ يَفْرُقُوا إلخ) أي: الأصحاب حيث أطلقوا قولهم أن المسلم يتبعه إلخ. • قوله: (لنفيه) أي: يقول الروضة فلا
- قوله: (فأولى) هل وجه الأولوية أن يملك الولد رُماً بمنع تبعيته. • قوله: (وفي الروضة لو أسر أمه إلخ) بأن دخل مسلم مفقوداً دار الحرب وأسره أمه إلخ.



تَصَوَّرَ سَبِيَهُ بِصَوْرٍ يُتَصَوَّرُ فِيهَا سَبِيَهُ، أَمَّا قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ لَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ وَلَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ، ثُمَّ سَبَى أَبَوَاهُ، ثُمَّ أَسْلَمَا لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ فَضَمِيمٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَى قِيَاسِهِ لَوْ لَمْ يُسَيِّأَا، ثُمَّ أَسْلَمَا بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ خَرَجَا مِنْهَا بِأَنْتِسِبِهِمَا، ثُمَّ أَسْلَمَا لَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِمَا لِانْفِرَادِهِ عَنْهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ وَافِقُونَ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. قَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ. اهـ. أَيْ بَلْ خَالَفُوهُ صَرِيحًا فِيمَا قَاسَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى كَلَامِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي فِي الْمَتْنِ وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظَهَرٍ بِهِ الْإِلْحَ وَإِذَا تَبِعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ أَحْرَارٌ لَمْ يُزَقُّوا لِمَنْتَنَاعِ طُرُوقِ الرُّقِّ عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ وَمَنْ ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ لَا يُسَبَى وَلَا يُسْتَرْقَى أَوْ أُرْقَا لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ مَلَكَ حَرَبِيٌّ صَغِيرًا، ثُمَّ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَقًا لِأَصْلِهِ جَازَ سَبِيَهُ وَاسْتَرْقَاةً. (وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي) أَيْ بَاقِي الْخِصَالِ السَّابِقَةِ.....

يُتَصَوَّرُ سَبِيَهُ. ة فُود: (تَصَوَّرَ الْخ) مِنْهَا مَا يَذْكُرُهُ فِي آخِرِ السَّوَادَةِ. ة فُود: (لَوْ سَبَاهُ) أَيْ: حَرْبِيًّا.  
 ة فُود: (وَعَلَى قِيَاسِهِ) أَيْ: قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ. ة فُود: (وَيُؤَافِقُونَهُ) أَيْ: الْحَلِيمِيُّ فِي ذَلِكَ أَيْ: فِي عَدَمِ إِسْلَامِ الْوَلَدِ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْهَا. ة فُود: (أَه) أَيْ: كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ.  
 ة فُود: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيْ: غَيْرُ الْأَذْرَعِيِّ. وَهُوَ أَيْ: الْأَمْرُ كَمَا قَالَ أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ: أَنَّ الْأَصْحَابَ لَا يُؤَافِقُونَ الْحَلِيمِيَّ عَلَى عَدَمِ الْإِسْلَامِ. ة فُود: (عَلَى كَلَامِهِ) أَيْ: الْحَلِيمِيِّ. ة فُود: (لِقَوْلِهِمْ) أَيْ: الْأَصْحَابِ. ة فُود: (وَإِسْلَامُ كَافِرٍ الْخ) بَدَأَ، مِنْ قَوْلِهِمْ. ة فُود: (وَإِذَا تَبِعُوهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّفْرِيعَ.  
 ة فُود: (عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ) أَيْ: قَبْلَ الْأَسْرِ وَالْأَقْدَقُ تَقَارَنًا فِي الْأَسْرِ لَكِنْ بَعْدَ الْأَسْرِ قَالَ سَمَ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ طُرُوقُ الرُّقِّ عَلَى الْأَسِيرِ بَعْدَ التَّقَارُنِ أَيْضًا. ة فُود: (أَوْ أُرْقَا) غَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ أَحْرَارٍ. ة فُود: (لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُمْ) يَدْعِي أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَا لِكُلِّهِمْ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، أَوْ ذِمِّيًّا لَمْ يَتَّخِلَ الْمَلِكُ عَنْهُ، أَوْ حَرْبِيًّا جَازَ سَبِيَهُ فَيَتَّخِلَ الْمَلِكُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمَ وَقَوْلُهُ جَازَ سَبِيَهُ أَيْ: وَلَوْ مِنْ أَصْلِهِ فَيَغْنَقُ عَلَيْهِ. ة فُود: (وَاسْتَرْقَاةً) الْأَوَّلَى وَرَقُّ. ة فُود: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَكَذَا غَنَيْتُهُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ رَدُّوا إِلَى الْمَتْنِ، إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفَرَّقَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَيُزَدُّ إِلَى الْمَتْنِ. ة فُود: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) وَمِنَ الرُّقِّ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي قَوْلِ الْخِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَهُوَ مَنْ وَالْإِزْقَاقُ وَالْفِدَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَفَرَ بَيْنَ أَشْيَاءَ إِذَا سَقَطَ بَعْضُهَا لِمَعْدُومِهِ لَا يَنْقُطُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي كَالْعَجْزِ مِنَ الْعِتْقِ فِي الْكُفَّارَةِ اهـ.

ة فُود: (وَإِذَا تَبِعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ الْخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوَّلِهِ لَمْ يُسَبَّأْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَإِلَّا فَلَا كَلَامَ فِي اسْتِزْقَاتِهِمْ. ة فُود: (لَمْ يُزَقُّوا) فَيَمْتَنِعُ إِذَا أَتَاهُمْ بِخِلَافِهِ هُوَ لِيَتَقَدَّمَ سَبِيَهُ عَلَى إِسْلَامِهِ فَلَمْ يَقَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ قَبْلَ الْأَسْرِ. ة فُود: (لِمَنْتَنَاعِ طُرُوقِ الرُّقِّ عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ) قَبْلَ الْأَسْرِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَارَنَا فِي هَذَا الْأَسْرِ لَكِنْ بَعْدَ الْأَسْرِ. ة فُود: (لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُمْ) يَدْعِي أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَا لِكُلِّهِمْ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا لَمْ يَتَّخِلَ الْمَلِكُ عَنْهُ أَوْ حَرْبِيًّا جَازَ سَبِيَهُ فَيَتَّخِلَ الْمَلِكُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: (أَيْ: بَاقِي الْخِصَالِ) وَمِنَ

أو بعد أن اختارَ المنُّ أو الفداء أو الرُّقَّ تَمَيَّنَ وَمَحَلُّ جَوَازِ المُفَادَةِ مع إرادة الإقامة في دارِ الكُفْرِ إِنْ كَانَ له ثَمَّ عَشِيرَةٌ بِأَمْنٍ معها على نفسه ودينه. (وفي قولِي تَمَيَّنَ الرُّقَّ) بنفسِ الإسلامِ كَالذَّرِيَّةِ بِجَامِعِ حَرَمَةِ القَتْلِ وَفَرَقَ الأوَّلُ بآَنِهِ لم يُخَيَّرْ في الذَّرِيَّةِ في الأصلِ بخلافِهِ (وَإِسْلَامُ كَافِرٍ مُكَلَّفٍ (قَبْلَ ظُفْرِهِ) أَي قَبْلَ وَضْعِ أَيْدِينَا عَلَيْهِ. (يُقَصِّمُ دَمَهُ) أَي نَفْسَهُ عَن كُلِّ مَا مَرَّ. (وَمَالُهُ) جَمِيعُهُ.....

• فَوُدَّ: (أو بَعْدَ أَنْ اخْتَارَ الْإِلَاحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ اخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا. هـ. ا. س. م. • فَوُدَّ: (أو الرُّقَّ) بَقِيَ الْقَتْلُ وَكَانَتْ تَرْكُهُ لِيُظْهِرَ امْتِنَاعَهُ. اهـ. س. م. • فَوُدَّ: (تَمَيَّنَ) أَي: مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ جَزَمَ بِهِ الْعُبَابُ أَي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ فَقَدْ يُنَافِي هَذَا مَا قَدَّمَهُ فِي التَّيْبَةِ مِنْ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَرَّضُوا لِحُجُوزِ الرُّجُوعِ، أَوْ عَدِمَهُ فَإِنَّ التَّعَيَّنَ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ الرُّجُوعِ وَعَدَمَ عِلْمِهِ بِمَا فِي الْعُبَابِ أَي: وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ بَعِيدَ الْإِنْ أَنْ يُجْعَلَ ذَاكَ مَخْصُوصًا بِمَنْ لَمْ يُسْلِمَ. اهـ. س. م. • فَوُدَّ: (وَمَحَلُّ جَوَازِ الْمُفَادَةِ الْإِلَاحَ) يَنْتَهِي أَنْ يَثْلُهَا الْمَنْ بِالْأَوَّلَى ع ش. وَسَمَّ. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ لَهُ الْإِلَاحُ) أَي: وَالْأَفْلَاحُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ فِدَاؤُهُ لِحُرْمَةِ الْإِقَامَةِ بِدَارِ الْحَرْبِ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ مَا ذَكَرَ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَّ عَشِيرَةٌ الْإِلَاحَ)، أَوْ كَانَ عَزِيزًا فِي قُوِّهِ وَلَا يَخْشَى فِتْنَةً فِي دِينِهِ وَلَا نَفْسِهِ رَوْضَ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي الْأَسِيرَ الْكَامِلَ.

• فَوُدَّ (وَأِسْلَامُ كَافِرٍ) رَجُلًا كَانَ، أَوْ امْرَأَةً فِي دَارِ حَرْبٍ، أَوْ إِسْلَامًا. اهـ. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (مُكَلَّفٍ) قَبْدَ بِهِ لِيَتَأْتَى قَوْلُهُ: دَمَهُ وَصِغَارُ وَلَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ لَا يُقْتَلُ مُطْلَقًا وَلَا، أَوْلَادُهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا. اهـ. س. م. • فَوُدَّ: (أَي: نَفْسَهُ مِنْ كُلِّ مَا مَرَّ) دَخَلَ فِيهِ الْقَتْلُ وَالرُّقَّ وَقَدْ عَلِمَ امْتِنَاعَ الرُّقَّ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَا امْتِنَاعَ طَرُو الرُّقَّ الْإِلَاحَ ثَمَّ بِقَوْلِهِ هَذَا مَعَ مَا قَرَّرَهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَلَوْ اسْلَمَ أَسِيرٌ عَصَمَ دَمَهُ الْإِلَاحَ يُعْلَمُ أَنَّ الدَّمَ هُنَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ مَا أُرِيدَ بِهِ هُنَاكَ. اهـ. س. م.

الرُّقَّ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ الْإِلَاحَ. • فَوُدَّ: (أو بَعْدَ أَنْ اخْتَارَ الْمَنْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا ثُمَّ هَلْ حُكِمَ بِالتَّعَيَّنِ مَبْنِيٍّ عَلَى مَا بَحَثَهُ فِي التَّيْبَةِ السَّابِقِ أَوْ ذَاكَ مَخْصُوصَ مَنْ لَمْ يُسْلِمَ فَإِنَّ التَّعَيَّنَ هُنَا مَجْزُومٌ بِهِ فِي الْعُبَابِ فَقَدْ يُنَافِي قَوْلَهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَرَّضُوا لِحُجُوزِ الرُّجُوعِ أَوْ عَدِمَهُ فَإِنَّ التَّعَيَّنَ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ الرُّجُوعِ وَعَدَمَ عِلْمِهِ بِمَا فِي الْعُبَابِ بِمَعْنَى فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (أو الرُّقَّ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بَعْدَ أَنْ اخْتَارَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ تَرْكُهُ لِيُظْهِرَ امْتِنَاعَهُ. • فَوُدَّ: (وَمَحَلُّ جَوَازِ الْمُفَادَةِ مع إرادة الإقامة في دارِ الكُفْرِ الْإِلَاحَ) إِنْ كَانَ سَبَبُ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّهُ يَخْشَى مِنَ الْمُفَادَةِ رُجُوعَهُ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ وَالْمَنْ عَلَيْهِ يَخْشَى مِنْهُ ذَلِكَ فَهَلَّا قَبْدَهُ أَيْضًا ثُمَّ كَانَ يُمَكِّنُ إِطْلَاقَ جَوَازِ الْمُفَادَةِ وَمَنْعَهُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ إِلَّا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (مُكَلَّفٍ) قَبْدَ بِهِ لِيَتَأْتَى قَوْلُهُ: دَمَهُ وَصِغَارُ وَلَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ لَا يُقْتَلُ مُطْلَقًا وَلَا أَوْلَادُهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَقَوْلُهُ: عَنْ كُلِّ مَا مَرَّ وَيَدْخُلُ فِيهِ الرُّقَّ وَقَدْ عَلِمَ امْتِنَاعَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ لَا امْتِنَاعَ طَرُو الرُّقَّ الْإِلَاحَ. • فَوُدَّ: (أَي: نَفْسَهُ مِنْ كُلِّ مَا مَرَّ) بِهِذَا مَعَ مَا قَرَّرَهُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ اسْلَمَ أَسِيرٌ عَصَمَ دَمَهُ وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي يُعْلَمُ أَنَّ الدَّمَ هَذَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ مَا أُرِيدَ بِهِ هُنَاكَ.

• فَوُدَّ: (عَنْ كُلِّ مَا مَرَّ) يَدْخُلُ فِيهِ الْقَتْلُ وَالرُّقَّ وَدَارُهُمْ وَيُفَارِقُ عَدَمَ دُخُولِ مَا بَلَرَاهُمْ فِي الْأَمَانَةِ عَلَى مَا

بدارنا ودارهم لما مر في الخبر المثنى عليه «فإذا قالوها أي الشهادة عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» وبه زدوا قول القاضي لا بُدَّ أَنْ يَنْصُمَ لِقَوْلِهَا الإِقْرَارُ بِأَحْكَامِهَا وَإِلَّا لَمْ يَرْتَفِعِ الشَيْفُ. (وصحان) ومجانين. (ولده) الأحرار، إِنْ سَفَلُوا وَلَوْ كَانَ الْأَقْرَبُ حَيًّا كَافِرًا عَنِ الْإِسْتِزْقَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْتَبِهُونَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْحَمْلُ كَمُنْفَصِلٍ وَبَالِغٍ الْعَاقِلُ الْخُرُ كُمُسْتَقِلٍّ. (لا) زَوْجَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ حَامِلًا مِنْهُ لَا يَعْصِمُهَا عَنِ الْإِسْتِزْقَاقِ لِاسْتِفْلَالِهَا وَإِنَّمَا عَصَمَ عَقِيْقَهُ عَنِ الْإِرْزَاقِ وَامْتَنَعَ إِرْزَاقُ كَافِرٍ أَعْتَدَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ لَا يُنْكَرُ رَفْعُهُ بِحَالٍ بِخِلَافِ التَّكَاحِ. (فإذا اسْتَرْقَتْ) أَي حَكِمَ بِرَقِّهَا بَأَن أُسِرَتْ إِذْ

قُود: (بدارنا ودارهم) وَيُوجِبُهُ مَعَ عَدُوٍّ دُخُولُ مَا فِي دَارِ الْحَرْبِ فِي الْأَمَانِ كَمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْإِسْلَامَ أَقْوَى مِنَ الْأَمَانِ وَفَقَالُوا مَرَّ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَفْلٌ بِخِلَافِهِ سَمِيعٌ ش. قُود: (لما مر) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ وَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ عَصَمَ دَمَهُ لِلْحَدِيثِ الْآتِي قَدْ لَمْ مَا هُنَا عَلَى تَوْفُّهِ أَنَّهُ سَاقِ الْحَدِيثِ هُنَاكَ بِتَمَایِهِ.

قُود: (لِقَوْلِهَا) أَي: الشَّهَادَةُ. قُود: (الإِقْرَارُ) فَاعِلٌ يَنْصُمُ. قُود: (وَالْإِلْخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَنْصُمَ ذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَةِ. قُود: (الأحرار) خَرَجَ بِهِ الْأَرْقَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ لِغَيْرِهِ فَأَمَرُهُمْ تَابِعٌ لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَهُمْ مَعْصُومُونَ، أَوْ كَافِرًا ذِمِّيًّا فَكَذَلِكَ، أَوْ حَرْبِيًّا فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ. اهـ. سَمِيعٌ أَي قَبِجُورٌ سَيِّئُهُمْ وَيَتَوَلَّى الْمَلِكُ عَنْهُمْ كَمَا مَرَّ. قُود: (هَنْ الْإِسْتِزْقَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَفْصِيلِ الْمُقَدَّرِ بِالْعَطْفِ. قُود: (لَأَنَّهُمْ يَنْتَبِهُونَهُ فِي الْإِسْلَامِ) قَالَ فِي التَّكْمِيلَةِ: وَبَيْنَ هَذِهِ الْعِلَّةِ يُؤْخَذُ عَصَمَتُهُ بِإِسْلَامِ الْإِمَامِ سَمِيعٌ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع ش وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ آيَةً. قُود: (كَانَ الْحَمْلُ كَمُنْفَصِلٍ) أَي: قَبِصَمٌ تَبَعًا لَهُ إِلَّا إِنْ اسْتَرْقَتْ أُمُّهُ قَبْلَ إِسْلَامِ الْأَبِ فَلَا يُطِيلُ إِسْلَامُهُ رَقَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ مُغْنِي، أَوْ رَوْضٌ. قُود: (وَالْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْخُرُ كُمُسْتَقِلٍّ) الظَّاهِرُ عَقْلُهُ عَلَى اسْمِهِ كَانَ وَخَبْرَهُ، ثُمَّ فِي التَّشْبِيهِ هُنَا مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا الْبَالِغُ الْعَاقِلُ فَلَا يَعْصِمُهُ إِسْلَامُ الْأَبِ لِاسْتِفْلَالِهِ بِالْإِسْلَامِ. اهـ.

قُود: (سَمِيعٌ) (لَا زَوْجَتَهُ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأُولَى حُكْمُ زَوْجَةِ أُسِيرٍ أَسْلَمَ. اهـ. سَمِيعٌ وَفِي ع ش عَنْهُ عَلَى الْمَنْهَجِ وَحَيْثُ يُقَالُ لَنَا امْرَأَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ يَجُوزُ سَيِّئُهَا دُونَ حَمَلِهَا. اهـ. قُود: (هَنْ الْإِرْزَاقِ) أَخْرَجَ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى خُرِّ أَصْلِي قَرِيبٍ لِمُسْلِمٍ. اهـ. سَمِيعٌ. قُود: (أَخَذَهُ مُسْلِمٌ) أَي وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ كَمَا بَاتِي. قُود: (لَأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ) اسْتِقْرَارِهِ (إِلْخ) هَذَا مَخْصُوصٌ بِوَلَاءِ الْمُسْلِمِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ

يَأْتِي فِيهِ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَقْوَى مِنَ الْأَمَانِ. قُود: (الأحرار) خَرَجَ الْأَرْقَاءُ لِأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ لِغَيْرِهِ فَأَمَرُهُمْ تَابِعٌ لِأَمْرِهِ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَهُمْ مَعْصُومُونَ أَوْ كَافِرًا ذِمِّيًّا فَكَذَلِكَ أَوْ حَرْبِيًّا فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ. قُود: (لَا زَوْجَتَهُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأُولَى حُكْمُ زَوْجَةِ أُسِيرٍ أَسْلَمَ.

قُود: (هَنْ الْإِرْزَاقِ) أَخْرَجَ غَيْرَهُ كَالْقَدْلِ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى خُرِّ أَصْلِي قَرِيبٍ لِمُسْلِمٍ. قُود: (وَامْتَنَعَ) إِرْزَاقُ كَافِرٍ أَخَذَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ لَا يُنْكَرُ رَفْعُهُ بِحَالٍ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَبْنَحِ الْوَلَاءِ فَلَوْ أَخَذَ الْكَافِرُ كَافِرًا فَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَتْ ثُمَّ

هي تُرَقِّ بنفس الأسير. (انقطع نكاحه في الحال) ولو بعد وطءٍ لزوال ملكها عن نفسها فملك الزوج عنها أولى ولحرمة ابتداء ودوام نكاح الأمة الكافرة على المسلم. (وقيل إن كان أسرها. بعد دخول انتظرت العدة فلعلها تُحَقِّق فيها) فيدوم النكاح كالزوجة ويُردُّ بأن الرق ناقص ذاتي يُنافي النكاح فأشبهت الرضاع (ويجوز إزقاق زوجة ذمِّي) بمعنى أنها تُرَقِّ بنفس الأسير وينقطع نكاحه إذا كانت حربية حادثة بعد عقد الذمة أو خارجة عن طاعتنا حين عقدها. (وكذا عتيقه) الصغير والكبير والمائل والمجنون. (في الأصح) إذا لحق بدار الحرب يجوز استرقاقه لجوارزه في سيده لو لحق بها فهو أولى. (لا عتيق مسلم) حال الأسير وإن كان كافراً قبله فلا يجوز إزقاقه إذا

الإسلام في شرح الفصول. اهـ. سم أي: ويُعيد قول المُصنِّف الآتي وكذا عتيقه في الأصح لا عتيق مسلم.

• قول (سني): (في الحال) أي: حال السبي. اهـ. ١. مُعْنِي. • قوله: (ولو بعد وطءٍ إلخ) أي: ولو كان الأسير بعد إلخ. • قوله: (فملك الزوج عنها) أي عن الانضاع بها. • قوله: (إذا كانت حربية إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِجَوَازِ إلخ وجواب لإشكال أورده هنا عبارة المُعْنِي والأشئ فأن قيل هذا يُخَالِفُ قولهم إن الحرَّي إذا بَدَلَ الجَوزِيَّةَ عَصَمَ نَفْسَهُ وَزَوْجَتَهُ مِنَ الْإِسْتِزْقَاقِ أَجِيبُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَاكَ الزَّوْجَةُ الْمَوْجُودَةُ حِينَ الْعَقْدِ فَيَتَنَاوَلُهَا الْعَقْدُ عَلَى جِهَةِ التَّبَعِيَّةِ وَالْمُرَادُ هُنَا الزَّوْجَةُ الْمُتَجَدِّدَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا، أَوْ يُحْمَلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْقُدْرَةِ حِينَ الْعَقْدِ وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ. اهـ. • قوله: (إذ الحق) إلى قوله وألحق به في المُعْنِي لِأَقْوَلِهِ وَالْمُعْتَمِدُ إِلَى الْمَتْنِ.

• قوله: (استرقاقه) الأسب إزقاقه. • قوله: (في سيده) أي في الذمِّي وقوله فهو أي عتيقه.

• قول (سني): (لا عتيق مسلم) أي: لا إزقاق عتيق إلخ فهو بالجر. اهـ. ع ش. • قوله: (حال الأسير) أي لِلْعَتِيقِ ظَرْفٌ لِمُسْلِمٍ. • قوله: (وإن كان) أي: الْمُعْتَقُ كَافِرًا قَبْلَهُ أَي: الأسير عبارة المُعْنِي سِوَاهُ أَكَانَ

أَعْتَقَهُ السَّيِّدُ الثَّانِي فَقِيلَ وَلَاؤُهُ لِلْسَّيِّدِ الْأَوَّلِ لَا سِغَرَارِهِ لَهُ أَوَّلًا وَقِيلَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَوْتِ وَهُوَ الرَّاجِعُ فَقَدْ قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ إِنَّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَقِيلَ بَيْنَهُمَا. اهـ. فانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسِغَرَارِهِ إلخ إِذْ يُخَصُّ ذَلِكَ بِوَلَاءِ الْمُسْلِمِ. • قوله: (ويجوز إزقاق زوجة ذمِّي) قال في شرح الرُّوضِ: وَاسْتَشْكَلَ مَا ذَكَرَ بِمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْحَرَّيَّ إِذَا عَقِدَتْ لَهُ الْحَرِّيَّةَ عَصَمَ نَفْسَهُ وَزَوْجَتَهُ مِنَ الْإِسْتِزْقَاقِ وَأَجِيبُ أَنَّ الْمُرَادَ ثَمَّ الزَّوْجَةُ الْمَوْجُودَةُ حِينَ الْعَقْدِ لِتَنَاوُلِ الْعَقْدِ لَهَا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ وَهِيَ الزَّوْجَةُ الْمُتَجَدِّدَةُ بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ أَوْ يُحْمَلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْقُدْرَةِ حِينَ الْعَقْدِ وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. اهـ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ حَادِثَةٌ بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ إلخ إشارة إلى هذا الجواب. • قوله: (أو خارجة من طاعتنا حين عقدها) بخلاف من كانت تحت الطاعة حينئذ. • قوله: (وكذا عتيقه) انظر هل يردُّ على التعليل بأن الولاء بعد ثبوته واسيغاره لا يمكن رفعه بحال أن يخص ذلك بعتيق المسلم. • قوله: (حال الأسير إلخ) قضيت أن قوله لا زوجته معناه لا

حَارَبَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوَلَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَا يَنْفَعُ. (و) لَا. (زَوْجَتُهُ) الْحَرِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ إِزْقَافُهَا أَيْضًا.  
(على المذهب) والمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ تَزْوِجَ حَرْبِيٍّ، أَسْلَمَ (وَإِذَا سَمِيَ زَوْجَانٍ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفُسَخَ  
التَّكَاحُ) بَيْنَهُمَا. (إِنْ كَانَا حُرَّيْنِ) وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُسْلِمًا.....

المُعْتَقُ مُسْلِمًا حَالُ الْإِغْتَاكِ أَمْ كَافِرًا، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ اسْرِ الْعَتِيقِ. اهـ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: أَيْفَا.

فَوَدَّ: (أَنَّ الْوَلَاءَ) أَي: لِمُسْلِمٍ كَمَا مَرَّ.

فَوَدَّ (سَمِيَ): (وَلَا زَوْجَتِهِ) أَي: الْمُسْلِمِ هَلِ الْمُرَادُ الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ حَتَّى لَا يُخَالِفَ قَوْلَهُ السَّابِقَ فَيَمُنَّ  
أَسْلَمَ قَبْلَ ظَنِّهِ بِهِ لَا زَوْجَتِهِ. اهـ. سَم.

(أَقُولُ): سَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِكَ بِالنُّزُولِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ)  
بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: وَيُفْلِتُ فِي الْأَسَى كَزَوْجَةِ حَرْبِيٍّ أَسْلَمَ كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ.

فَوَدَّ (سَمِيَ): (على المذهب) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوْضَةِ. اهـ. زَيْهَاءُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ  
وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. إِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوْضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ الْجَوَازَ فَإِنَّهُمَا سَوِيَا  
فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ زَوْجَةِ الْحَرْبِيِّ إِذَا أَسْلَمَ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ الْأَصْلِيَّ أَقْوَى مِنَ الْإِسْلَامِ الطَّارِئِ  
قَالَ ابْنُ كَيْجٍ: وَلَوْ تَزَوَّجَ بِذِمَّتِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ التَّحَقَّقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَلَا تُسْتَرْقَى قَوْلًا وَاحِدًا. اهـ.

فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ) وَفَاقًا لِلرُّوْضِ وَالْمُنَهْجِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ أَيْفَا.

فَوَدَّ (سَمِيَ): (وَإِذَا سَمِيَ زَوْجَانٍ) أَي: مَعًا. اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَمِيَ): (أَوْ أَحَدُهُمَا) أَي: وَرَقًا بَاءً، كَانَ الزَّوْجَةُ، أَوْ الزَّوْجُ غَيْرَ كَامِلٍ، أَوْ كَامِلًا وَأَرَقَّ. اهـ.

سَم.

فَوَدَّ (سَمِيَ): (انْفُسَخَ التَّكَاحُ) أَي: سَوَاءُ أَكَلَا، ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَمْ بَعْدَهُ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ)  
إِلَى قَوْلِهِ: (تَتِمُّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَا عِلْمِ الْمُعْتَمَدِ السَّابِقِ) وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَهُوَ عَدَمُ الْفَرْقِ).

فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُسْلِمًا) غَايَةُ أَي: بَأْنَ أَسْلَمَ بَعْدَ الْأَسْرِ، أَوْ قَبْلَهُ. اهـ. ع ش هَذَا عَلَى مُعْتَمَدِ

زَوْجَةُ مُسْلِمٍ حَالَةُ الْأَسْرِ قِيَسَمَلُ زَوْجَةٍ كَابِرٍ أَسْلَمَ وَيُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقُ لَا زَوْجَتَهُ إلخ. فَوَدَّ (فِي): (حَالُ  
الْأَسْرِ إلخ) هَذَا يُدْخِلُ عَتِيقَ الْأَسِيرِ الَّذِي أَسْلَمَ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ حَالُ اسْرِ الْعَتِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ  
وَكَذَا أَي: تُسْتَرْقَى زَوْجَةُ الْمُسْلِمِ لَا عَتِيقُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَمَا فِي زَوْجَةٍ مَنِ أَسْلَمَ وَهَتِيقُهُ اهـ.

فَوَدَّ (فِي): (حَالُ الْأَسْرِ) أَي: لِلْعَتِيقِ. فَوَدَّ: (وَلَا زَوْجَتَهُ) أَي: الْمُسْلِمِ هَلِ الْمُرَادُ الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ حَتَّى  
لَا يُخَالِفَ قَوْلَهُ السَّابِقَ فَيَمُنَّ أَسْلَمَ قَبْلَ ظَنِّهِ بِهِ لَا زَوْجَتَهُ. فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمَدُ فِيهَا الْجَوَازُ تَزْوِجَ حَرْبِيٍّ  
أَسْلَمَ) عِبَارَةُ الْمُنَهْجِ فَإِنَّ رُقَّتْ انْقَطَعَ نِكَاحُ، كَسَمِيَ زَوْجَةُ حُرَّةٍ أَوْ زَوْجَ حُرٍّ وَرَقَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيَذَلِكُ  
عَلِمَ أَنَّ نِكَاحَهَا يَنْقَطِعُ فِيمَا لَوْ سَيَا وَكَانَا زَيْنَ وَفِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا وَرَقَّ الزَّوْجُ بِمَا  
مَرَّ أَي: بِسَيِّئِهِ أَوْ إِزْقَافِهِ سَوَاءُ أَمْ أَحَدُهُمَا وَكَانَ الْمُسْمِيُّ حُرًّا وَإِنْ أَوْقَمَ كَلَامُ الْأَصْلِ خِلَافَهُ اهـ. لَكِنْ  
فِي التَّفْهِيمِ بِقَوْلِهِ وَرَقَّ الزَّوْجُ نَظَرًا بِأَنَّ رُقَّ الزَّوْجَةُ بِأَنَّ كَانَتْ حُرَّةً وَسَيِّئَتْ وَخَذَهَا أَوْ مَعَهُ كَذَلِكَ.

بناءً على المعتمد السابق لما في خبر مسلم أنهم لما امتنعوا يوم أوطاس من وطء المسيبات  
 المتزوجات نزل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ (النساء: ٢٤) أي والمتزوجات من النساء ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ  
 أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) فحرم الله تعالى المتزوجات إلا المسيبات ومحلّه في سبي زوج صغير  
 أو مجنون أو مكلف اختار الإمام رقه فإن من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بخبرين ما  
 لو كان أحدهما حراً فقط وقد سببا أو الحر وحده وأرقه الإمام فيهما إذا كان زوجاً كاملاً  
 فينفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف ما لو سبي الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا  
 رقيقين. (قيل أو رقيقين) فينفسخ أيضاً؛ لأنه حدث سبي يوجب الاستزقاق فكان كحدوث  
 الرق والأصح المنع سواء أسبيا أم أحدهما وسواء أسلماً أو أحدهما أم لا؛ لأن الرق موجود  
 وإنما انتقل من شخص إلى آخر وهو لا يؤثّر كالبيع (وإذا أرق) الحربي (وعليه ذنن) لمسلم أو  
 ذمي أو معاهد أو مستأمن. (لم يسقط)؛ لأن له ذمة.....

النهاية والمُغْنِي وأما على مُقْتَدِ الشَّارِحِ والرُّوضِ وشيخ الإسلام قَيْتَبِي أَنْ يُقَالَ: ولو كان إسلامه  
 أصلياً. هـ. فُود: (بناءً على المُعْتَمَدِ السَّابِقِ) عبارة المُغْنِي ومحلُّ الانْفِسَاخِ في سَبْيِ الزَّوْجَةِ إذا كان الزَّوْجُ  
 كَافِرًا فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا بُنِيَ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ هَلْ تُسَبَّى، أو لا. اهـ. هـ. فُود: (أنهم) أي أصحابه عليه السلام  
 الغانمين. هـ. فُود: (فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَزَوِّجَاتِ إِلَّا الْمُسَبَّاتِ) قَدْ لُغِيَ عَلَى ارْتِفَاعِ النِّكَاحِ وَإِلَّا لَمَّا خَلَلْنَ.  
 اهـ. مُغْنِي. هـ. فُود: (وَمَحَلُّهُ فِي سَبْيِ زَوْجٍ إلخ) أي: وَحْدَهُ مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ وَلَا يَخْفَى رِقَّةٌ بِعَبَارَةِ الْمُغْنِي  
 وَمَحَلُّ الانْفِسَاخِ فِي سَبْيِ الزَّوْجِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ كَامِلًا وَاخْتَارَ الْإِمَامُ إلخ. هـ. فُود: (أو  
 مُكَلَّفٍ) الْأَوَّلَى كَامِلٌ لِيَخْرُجَ الرِّقِيقُ. هـ. فُود: (وَخَرَجَ بِخَرَيْنِ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي التَّعْيِيرِ بِالْخُرُوجِ  
 الْمُتَقَضِّي لِلْمُخَالَفَةِ فِي الْحُكْمِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِعَبَارَةِ الْمُغْنِي ثَانِيهَا أَي: التَّشْبِيهِينِ التَّقْيِيدُ بِكُونهما حُرَّيْنِ  
 يَتَقَضَّى عَدَمُ الانْفِسَاخِ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا وَلَيْسَ مُرَادًا قُلُو كَانَتْ حُرَّةً وَهُوَ رَقِيقٌ  
 سُبَيْتٌ وَحْدَهُمَا، أَوْ مَعَهُ انْفَسَخَ أَيْضًا وَالْحُكْمُ فِي عَكْسِهِ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، أَوْ مُكَلَّفًا  
 وَأَرْقَهُ الْإِمَامُ. اهـ. هـ. فُود: (وَأَرْقَهُ الْإِمَامُ إلخ) هَلَا قَالَ وَرَقٌ أَي: بَأَن كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ، أَوْ أَرْقَهُ الْإِمَامُ إِذَا  
 كَانَ إلخ وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ حَيْثُ حَدَثَ رِقٌّ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ. اهـ. سم. هـ. فُود: (فيهما) أي  
 سَبْيِهِمَا وَسَبْيِ الْحُرِّ وَحْدَهُ. هـ. فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَى إلخ) أَي: فَمِنِ الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ. اهـ. سم.  
 هـ. فُود: (الرَّقِيقُ وَحْدَهُ) أَي: أَوِ الْحُرُّ الْكَامِلُ وَحْدَهُ وَلَمْ يَرْقَهُ الْإِمَامُ. اهـ. سم.  
 هـ. فُود: (وَأَذَارُقُ) كَذَا فِي نُسْخِ الشَّرْحِ بِالْفِ وَاحِدَةٌ بَعْدَ الذَّالِّ وَفِي الْتَهْيِيةِ وَالْمُغْنِي بَعْدَهَا الْفَانِ.

هـ. فُود: (أَوْ أَحَدُهُمَا) أَيِ وَرَقٌ بَأَن كَانَ الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجُ غَيْرَ كَامِلٍ أَوْ كَامِلًا وَأَرْقَى. هـ. فُود: (وَأَرْقَهُ إلخ)  
 هَلَا قَالَ وَرَقٌ أَيِ بَأَن كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ أَوْ أَرْقَهُ الْإِمَامُ إلخ وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ حَيْثُ حَدَثَ رِقٌّ أَحَدُهُمَا  
 انْفَسَخَ النِّكَاحُ. هـ. فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَى إلخ) أَيِ فَمِنِ الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ بِهَذِهِ الْعِنَايَةِ. هـ. فُود: (أيضاً)  
 بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَى الرَّقِيقُ وَحْدَهُ أَوِ الْحُرُّ وَحْدَهُ وَلَمْ يَرْقَهُ الْإِمَامُ. هـ. فُود: (لِمُسْلِمٍ أَوْ فَنِي) كَذَا فِي



أو لحربي سَقَطَ كما لو رُقَّ وله ذَنْبٌ على حربي وألْحَقَ به هنا المُعَاهِدُ والمُسْتَأْمَنُ والفرقُ أَنَّهُ وإن كان غير مُلتَزِمٍ للأحكام كما مرَّ في السَّرِقَةِ لَكِنَّ تَأْمِينَهُ اقْتَضَى أَنَّهُ يُطَالَبُ بِحَقِّهِ مُطْلَقًا وَلَا يُطَالَبُ بما عليه لحربي وفيه نَظَرٌ والوجه عدمُ الفرقِ بخلافه على ذِمِّي أو مسلم بل يبقى بذِمَّةِ المدينِ فيطالِبُه به سيِّدُه ما لم يُغْتَقِ عَى ما بُحِثَ قِياسًا على ودائِعِهِ وفيه نَظَرٌ لِظُهُورِ الفرقِ بين العَيْنِ بفرضِ تَسْلِيمِ ما ذُكِرَ فيها ومِ في الذَّمَّةِ على أَنَّا إِن قُلْنَا بِمِلْكِ السَّيِّدِ لِلذَّيْنِ فلا وَجَهَ لِلتَّقْيِيدِ بالعِتَقِ أو بعدمِ ملكِه له فلا وَجَهَ لِلْمُطَالَبَةِ والذي يُتَّجَعُ في أَعْيَانِ مَالِهِ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَمْلِكُهَا وَلَا يُطَالَبُ بِهَا؛ لِأَنَّ ملكه لِرَأْسِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ ملكه لِمَالِهِ بل القِيَّاسُ أَنَّهُا مِلْكٌ لِيَسْتَمَالِ كَالْمَالِ الصَّائِعِ وَأَمَّا ذَنْبُهُ فَقَضِيَّةٌ تَدْرِيهِمْ مَا فِي الذَّمِّ مِنْ مَنزِلَةِ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ فِي نَحْوِ الزَّكَاةِ

قَوْدُ: (أو لحربي سَقَطَ) لِعَدَمِ احْتِرَامِهِ ذِمَّتِي وَأَسْتَى. قَوْدُ: (كما لو رُقَّ إلخ) أي: فَإِنَّهُ يَسْقُطُ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ إلخ) أي: بِالْحَرْبِيِّ فِي السَّقُوطِ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (المُعَاهِدُ إلخ) إلْحَاقُ الْمُعَاهِدِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. اه. س. قَوْدُ: (والفرقُ) أي: يَبَيِّنُ مَا هُنَا حَيْثُ أُلْحِقَ فِيهِ الْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ بِالْحَرْبِيِّ وَمَا هُنَاكَ حَيْثُ أُلْحِقَ فِيهِ بِالذِّمِّيِّ. قَوْدُ: (إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ) أي: الْمُعَاهِدُ، أَوْ الْمُسْتَأْمَنُ سَمِ وَعِ ش. وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ: قَوْلُهُ إِنَّهُ يَتَّبِعِي أَتَاهُمَا. اه. قَوْدُ: (تَأْمِينُهُ) أي: الْمُعَاهِدُ، أَوْ الْمُسْتَأْمَنُ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ يُطَالَبُ، إلخ. قَوْدُ: (يُطَالَبُ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ. قَوْدُ: (مُطْلَقًا) أي: عَلَى حَرْبِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ. قَوْدُ: (وَلَا يُطَالَبُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أي: فِي الْإِلْحَاقِ، أَوْ الْفَرْقِ. قَوْدُ: (وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْفَرْقِ) خِلَافًا لِلذَّيْمَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْتَى عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ كَانَ الذَّيْنُ لِحَرْبِيٍّ عَلَى غَيْرِ حَرْبِيٍّ رُقَّ مِنْ لَهُ الذَّيْنُ لَمْ يَسْقُطْ. بَلْ يَوْقُفُ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَإِنْ مَاتَ رَقِيقًا فَقَبِيَّةٌ. اه. قَوْدُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى ذِمَّتِي إلخ) أي: فَلَا سَقُوطٌ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (حَلِي ذِمَّتِي) أي: وَمُعَاهِدٌ وَمُسْتَأْمَنٌ لِمَا مَرَّ أَيْضًا. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَفِي كُلِّ مِنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ نَظَرٌ لِظُهُورِ الْفَرْقِ إلخ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْظِيرَ فِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ وَأَمَّا الْبَقَاءُ فِي الذَّمَّةِ كَالْوَدَائِعِ فَمَجْزُومٌ بِهِ حَتَّى فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. اه. س. قَوْدُ: (لِظُهُورِ الْفَرْقِ إلخ) وَهُوَ أَنَّ مَا فِي الذَّمَّةِ لَيْسَ مُتَعَيِّنًا فِي شَيْءٍ يُطَالَبُ بِهِ السَّيِّدُ فَهُوَ مُعْرَضٌ لِلْسَّقُوطِ بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ. اه. ع. ش. قَوْدُ: (فِيهَا) أي: الْعَيْنِ. قَوْدُ: (لِلتَّقْيِيدِ بِالْعَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ بِعَدَمِ الْعَيْنِ. اه. س. قَوْدُ: (أَوْ بِعَدَمِ إلخ) عَطَفَ عَلَى بِمِلْكِ السَّيِّدِ إلخ. قَوْدُ: (فِي أَعْيَانِ مَالِهِ) أي: كَوَدَائِعِهِ. اه. مُعْنَى.

الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مُعَاهِدٌ زَادَهُ فِي شَرْحِهِ. قَوْدُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ هُنَا الْمُعَاهِدُ إلخ) إلْحَاقُ الْمُعَاهِدِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. قَوْدُ: (وَالْفَرْقُ أَنَّهُ) كَانَ الْهَاءُ لِلْمُعَاهِدِ أَوْ الْمُسْتَأْمَنِ فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ الذَّيْنُ مُخْتَرَمًا بِخِلَافِ ثُبُوتِهِ لَهُ فَعَبْرٌ مَقْصُودٌ فَفَضْلُ قُوَّةِ حَلِّهِ يَبَيِّنُ فِيهِ وَضَعُهُ. قَوْدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْظِيرَ فِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ وَأَمَّا الْبَقَاءُ فِي الذَّمَّةِ كَالْوَدَائِعِ فَمَجْزُومٌ بِهِ حَتَّى فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. قَوْدُ: (لِلتَّقْيِيدِ بِالْعَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ بِعَدَمِ الْعَيْنِ.



والحج وغيرهما أنه مثلها هنا أيضا نعم، يتروّد التّظنّ فيما إذا اعتق ولم يأخذهما الإمام هل يكون أحقّ بهما؛ لأنّ الزّوال إنّما كان لأصل دوام الرّق وقد بانّ خلافه أو لا حقّ له فيهما؛ لأنّ الرّق بمنزلة الموت في بعض الأحكام فينتقل به لبيت المال مستقيرا كلّ مُحتمَل، ثم رأيتهم صرحوا في الإقرار بأنّه لو أقرّ بعين أو ذنب لحربي، ثم استرق لم يكن المقرّ به لسيّده وهو صريح فيما ذكرته أوّلا وذكرته ثمّ عقيب ذلك أنّه يوقّف فإنّ عتق فله وإن مات قنّا فهو فيء فإن قلت كيف يتصوّر مطالبة السيّد على القول بها وهو لا يملك جميعه؛ لأنّه غنيمة مُحسّنة قلت يتصوّر ملكه لِكُلِّه بأنّ يسيّته ذمّي كما يأتي، ولو كان الذنّ للسّابي سقط بناء على أنّ من ملك قنّ غيره وله عليه ذنّ سقط وفيه تناقض للشيخين ومحلّ السقوط فيما يختصّ بالسّابي دون ما يقابل الخمس؛ لأنّه ملك لغيره.....

• فود: (إنه) أي: الذنّ. • فود: (مثلها) أي مثل أغنياء الأموال أي: فلا يملكه السيّد ولا يطالب به.  
• فود: (هنا) أي: فيما لو رقّ وله ذنّ على ذمّي إلخ. • فود: (أيضا) أي كما في نحو الزكاة إلخ.  
• فود: (هل يكون أحقّ بهما إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. • فود: (لأصل دوام إلخ) الإضافة للبيان.  
• فود: (في بعض الأحكام) كقطع النكاح. • فود: (ثم استرق) أي: الحربي. • فود: (فيما ذكرته أوّلا) كأنه أراد بما ذكره عدم ملك السيّد وعدم مطالبة وكأنه احتزّ بأوّل عَمّا بحثه من أنّها ملك لبيت المال وما قرّعه على ذلك من التردّد فيما إذا اعتق قبل أخذ الإمام فليتأمل. اه. سم. • فود: (وذكرت ثم) أي: في باب الإقرار. • فود: (عقب ذلك) أي: ما صرحوا به من أنّه لو أقرّ بعين إلخ أي عقب ذكره. • فود: (إنه يوقّف إلخ) هذا الذي ذكره، ثم عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيّد ومطالبتّه. اه. سم وذكره المغني هنا أيضا وهو صريح في عدم مطالبة بيت المال وإنه لو أخذهما الإمام، ثم عتق ينترّجها منه. • فود: (على القول إلخ) أي: المزجوح. • فود: (بها) أي: بمطالبة السيّد. • فود: (لأنّه) أي: الرقيق. اه. سم. • فود: (ولو كان الذنّ) إلى قوله: (ولم يمتنع منه) في المغني وإلى قوله: (ولو استأجر) في النهاية إلّا قوله: (ولم يمتنع) إلى المتن. • فود: (فيما يختصّ بالسّابي) وهو ما يقابل الأربعة الأخماس. • فود: (لأنّه ملك لغيره) فلو كان السّابي ذمّي سقط الجميع؛ لأنّه يملك جميعه. اه. سم.

• فود: (فيما ذكرته أوّلا) كان المراد بما ذكره أوّلا عدم ملك السيّد وعدم مطالبة وكأنه احتزّ بأوّل عَمّا بحثه من أنّها ملك لبيت المال وما قرّعه على ذلك من التردّد فيما إذا عتق قبل أخذ الإمام فليتأمل.  
• فود: (وذكرت ثمّ عقب ذلك إلخ) هذا الذي ذكره ثمّ عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا فإنّه عقب قول الرّوض فإن استرقّ وله ذنّ على مسلم أو ذمّي لم يسقط كوديعته قال ما نصّه فيوقّف فإن عتق فله وإن مات رقيقا قنّي. اه. وهو صريح في عدم ملك السيّد ومطالبتّه. • فود: (لأنّه) أي الرقيق.  
• فود: (ولو كان الذنّ للسّابي سقط) كما رجّحه في الرّوض من زيادته. • فود: (بناء على أنّ من ملك قنّ غيره إلخ) ويمكن الفرق فليتأمل. • فود: (لأنّه ملك لغيره) فلو كان السّابي ذمّي سقط الجميع لأنّه

وإذا لم يَسْقُطْ (فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ بَعْدَ إِزْقَاقِهِ) تَقْدِيمًا لَهُ عَلَى الْغَنِيمَةِ كَالْوَصِيَّةِ وَإِنْ حُكِمَ بِزَوَالِ مَلِكِهِ بِالرَّقْ كَمَا يَقْضَى ذَيْنَ الْحَرْبِ إِنْ حُكِمَ بِزَوَالِ مَلِكِهِ بِالرَّوْدَةِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَيَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ إِلَى عَتَقِهِ، وَأَمَا إِذَا غَنِمَ قَبْلَ إِزْقَاقِهِ أَوْ مَعَهُ فَلَا يَقْضَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَانِمِينَ مَلَكُوهُ أَوْ تَعَلَّقَ خَفَقَهُمْ بِعَيْنِهِ فَكَانَ أَقْوَى (وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ. (أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ) شَيْئًا أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ. (لَمْ أَسْلَمَا) أَوْ أَحَدُهُمَا. (أَوْ قَبِلَا) أَوْ أَحَدُهُمَا. (جِزْيَةً) أَوْ أَمَانًا مَقَا أَوْ مُرْتَبَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ.....

• فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ) أَي: ذَيْنَ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ وَهَلْ يَجِلُّ الذَيْنَ الْمُوجِبُ لِلرَّقْ فِيهِ وَجِهَانِ أَصْحُمَا أَنَّهُ يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمَوْتَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُزِيلُ الْمَلِكَ وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ. اهـ. مُعْنَى.

• فَوَدَّ (سَبِي): (مِنْ مَالِهِ) هَلِ الْمُرَادُ بِمَالِهِ مَا يَشْمَلُ ذَيْنَهُ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ. اهـ. سَمِ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

• فَوَدَّ: (تَقْدِيمًا لَهُ) أَيِ لِلذَيْنِ. • فَوَدَّ: (كَالْوَصِيَّةِ) أَي: كَمَا يُقَدَّمُ الذَيْنُ عَلَى الْوَصِيَّةِ. اهـ. مُعْنَى.

• فَوَدَّ: (إِلَى عَتَقِهِ) أَي: وَيَسَارِهِ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَأَمَا إِذَا غَنِمَ) أَي: مَالَهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَ إِزْقَاقِهِ، أَوْ مَعَهُ أَي: يَقِينًا فَلَوْ اخْتَلَفَ الدَّائِنُ، أَوِ الْمَدِينُ. أَهْلُ الْغَنِيمَةِ فِي ذَلِكَ قَبِيحِي تَضَدُّقُ الدَّائِنِ، أَوِ الْمَدِينِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْإِزْقَاقِ هُوَ الْأَصْلُ. اهـ. ع ش • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْغَانِمِينَ مَلَكُوهُ) أَيِ إِنْ قُلْنَا تَمْلُكَ الْغَنِيمَةَ بِالْحِيَازَةِ وَقَوْلُهُ، أَوْ تَعَلَّقَ أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَمْلُكَ بِالْقِسْمَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ قَالَهُ ع ش وَكَلَامُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْقَلْبِيَّةِ وَالثَّانِي فِي الْمَعْيَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. • فَوَدَّ: (بِغَنِيمَةٍ) أَي: بِغَنِيمَةِ الْمَالِ وَحَقُّ صَاحِبِ الذَيْنِ كَانَ فِي الذَّمِّ. اهـ. مُعْنَى.

• فَوَدَّ (سَبِي): (وَلَوْ اقْتَرَضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ عَلَى مِثْلِهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ، ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا بِإِسْلَامٍ، أَوْ أَمَانٍ مَعَ الْآخَرِ، وَدُونَهُ لَمْ يَسْقُطْ وَخَرَجَ بِالْمُعَاوَضَةِ ذَيْنَ الْإِثْلَافِ وَنَحْوَهُ كَالْفَضْبِ فَيَسْقُطُ وَكَالْحَرْبِيِّ مَعَ مِثْلِهِ إِذَا عُصِمَ أَحَدُهُمَا الْحَرْبِيُّ مَعَ الْمَغْصُومِ إِذَا عُصِمَ الْحَرْبِيُّ فِي حُكْمِي الْمُعَاوَضَةِ وَالْإِثْلَافِ اهـ. سَمِ أَي: فَيَسْقُطُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، أَوْ مُعَاهِدٍ، أَوْ مُسْتَأْمِنٍ. • فَوَدَّ: (شَيْئًا) أَي: مَالًا. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ هِيَ ذَلِكَ) كَقَعْدِ صَدَاقٍ. هـ. نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْفَعْ مِنْهُ) أَي: الْمَذْيُونُ مِنَ الذَيْنِ وَأَدَائِهِ.

يَمْلِكُ جَمِيعَهُ. • فَوَدَّ: (فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ) هَلِ الْمُرَادُ بِمَالِهِ مَا يَشْمَلُ ذَيْنَهُ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ؟ • فَوَدَّ: (وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ عَلَى مِثْلِهِ ذَيْنَ مُعَاوَضَةٍ ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا أَيِ بِإِسْلَامٍ أَوْ أَمَانٍ مَعَ الْآخَرِ أَوْ دُونَهُ لَمْ يَسْقُطْ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَالْحَرْبِيِّ مَعَ مِثْلِهِ إِذَا عُصِمَ أَحَدُهُمَا الْحَرْبِيُّ مَعَ الْمَغْصُومِ إِذَا عُصِمَ الْحَرْبِيُّ فِي حُكْمِي الْمُعَاوَضَةِ وَالْإِثْلَافِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا) قَالَ فِي الْكَتَرِ: وَلَوْ لَمْ يُسْلِمْ أَحَدُهُمَا وَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا جَاءَ خِلَافُ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ عِنْدَ التَّرَافُعِ إِلَيْنَا وَإِلَّا فَلَا تَقَرُّضُ لَهُمْ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ قَبِلَا جِزْيَةً) أَيِ أَوْ أَمَانًا كَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ عِبَارَةِ الْمُنْهَجِ بِالْهَاشِي.

وهما حربيان قاصدا الاستيلاء عليه. (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بمقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير. (ولو أثلّف) حربى. (عليه) أى الحربى شيئا أو غصبه منه في حال الجارية. (فأسلما) أو أسلم المثلّف. (فلا ضمان في الأصح)؛ لأنه لم يلتزم شيئا بمقد حتى يستندام حكمه؛ ولأن الحربى لو أثلّف مال مسلم أو ذمى لم يضمنه فأولى مال الحربى ولو استأجر مسلم مال حربى أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربى دائنه أو سيده أو عتيقه أو زوجه ملكه.....

• فؤد: (وهما حربيان) خرّج ما لو كان أحدهما غير حربى وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال: غير الحربى لا يسلم له الجميع كالغنيمة. اه. سم وقوله غير الحربى أى: المسلم بخلاف الذمى ونحوه فيسلم له الجميع. • فؤد: (قاصدا إلخ) حال من فاعل يمتنع. • فؤد: (الذي يصح) إلى قوله، أو قهر حربى في المئني. • فؤد: (لالتزامه إلخ) أفهم أن ما اقترضه المسلم، أو الذمى من الحربى يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بمقد. اه. ع ش أى ما لم يمتنع المسلم، أو الذمى منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم آتفا. • فؤد: (بخلاف خمر وخنزير) أى: ونحوهما بما لا يصح طلبه. اه. مئني.

• فؤد (سنى): (ولو أثلّف عليه إلخ) قال في الكثر: يعني كان عليه دين إثلاف ونحوه كالغصب. اه. سم وقد مر مثله عن المنهج. • فؤد: (خزى) أى، أو غيره كما مر عن المنهج.

• فؤد (سنى): (فأسلما)، أو قبلا الجزية. اه. مئني، أو قبلا المثلّف، أو حصل لهما، أو للمثلّف أمان كما مر عن المنهج. • فؤد: (أو أسلم المثلّف إلخ) في شرح الرّوض أى: والمنهج كإسلاميهما إسلام أخيهما وتقيّد الأصل بإسلام المثلّف لبيان محلّ الخلاف. اه. سم. • فؤد: (المثلّف) أى: أو الغاصب. اه. مئني. • فؤد: (مسلم)، أو ذمى. اه. مئني أى: أو معاهد، أو مستأمن. • فؤد: (مال حربى) أى: كداره. • فؤد: (لم تبطل) أى: الإجارة فكان له استيفاء مديتها؛ لأنّ منافع الأموال مملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كأعيان الأموال. اه. مئني. • فؤد: (برقه) أى: أو بقتل ماله. اه. مئني.

• فؤد: (ملكه) قال في شرح الرّوض: وإن كان المقهور كاملا قال الإمام ولم يغيروا في القهر قصدا

• فؤد: (وهما حربيان) خرّج ما لو كان أحدهما غير حربى وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربى لا يسلم له الجميع كالغنيمة. • فؤد: (ولو أثلّف عليه) قال الأستاذ في الكثر: يعني: كان عليه دين إثلاف ونحوه كالغصب. اه. • فؤد: (فأسلما أو أسلم المثلّف إلخ) في شرح الرّوض وكإسلاميهما إسلام أخيهما وتقيّد الأصل بإسلام المثلّف لبيان محلّ الخلاف. اه.

• فؤد: (أو قهر حربى دائنه أو سيده أو عتيقه أو زوجة ملكه) قال في شرح الرّوض: وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الإمام ولم يغيروا في القهر قصد الملك وعندي لا بد منه فقد يكون القهر لإستخدام أو غيره اه.

وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم إلا لم يزل ملكه بأخذهم له قهراً منه فعلى من وصل إليه ولو بشراء رده إليه. (قهرًا) لهم حتى سلموه أو جلاوا عنه (غنيمة) كما مر مبشوطاً في بابها وأعادها هنا توطئة لقوله. (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون. (من دار الحرب) أو من أهله ولو ببلادنا حيث لا أمان لهم. (سارقة) أو اختلاساً أو سؤماً. (أو وجد كهيئة اللقطة) مما يظن أنه لكافر فأخذ فالكُل غنيمة مُحْتَسَة أيضاً. (في الأصح) لأن تعزيره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لما

ليملك وعندي لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام، أو غيره ولا مُمَيَّز. اهـ. سم وفي الروض مع شُرْحه أيضاً ويحل الذين في الأولى والرُّن في الثانية والتكاح في الثالثة. اهـ. قُود: (وكذا بعضه) أي: من أضله وفرّعه. قُود: (أو الاختصاص) إلى قوله خلافاً لما رجّحه في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فإن كان وقوله ثم إلى ويظهر. قُود: (أي: الذي أخذه المسلمون) سيذكر مُحْتَرَزَةً. قُود: (وليس لمسلم) يتبني ولا لغيره. اهـ. سم بل يتبني أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمَل المعاهد والمستأمن أيضاً. قُود: (وإلا) أي: بأن كان لمسلم لم يزل ملكه أي: ملك المسلم عنه. اهـ. ع ش. قُود: (زده إليه) ومن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مَرْكَب من المسلمين وتوجّهوا بها إلى بلادهم فاشترأها منهم نصراني، دخل بها إلى بلاد الإسلام فعرّفها من أخذت منه وأثبتها بيّنة فتؤخذ بمن هي بيده وتسلم لصاحبها الأصلي ولا مطالبة للحربي على ما ليها بشيء ليقاها في ملكه أما لو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه. اهـ. ع ش. قُود: (توطئة إلخ) عبارة المُغْنِي لِضُرورة التّقسيم الدالّ عليه قوله وكذا إلخ. قُود: (سني) (وكذا ما أخذه واحد، أو جمع من دار الحرب إلخ) أي: ولم يدخلها بأمان مُغْنِي وَرَوْض. قُود: (أو اختلاساً) كان في أصل التّحفة عقيب، أو سؤماً وتابعه في النهاية وكتب عليه المُحَقِّق بآته مخالف للروضة والروض. اهـ. وكأنه لم يقف على ما وقع في التّحفة من الإضلاح. اهـ. سيّد عمّر.

قُود: (سني) (أو وجد كهيئة اللقطة) أي: أو لم يؤخذ سارقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع ووجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد عده أنه لكافر فإنه غنيمة على الأصح المنصوص وأما المزهون الذي للحربي عند مسلم، أو ذمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الزمن وانقضت مدّة الإجارة فهل هو فية، أو غنيمة وجهان أشبههما كما قال الزركشي الثاني. اهـ. مُغْنِي. قُود: (بما يظن أنه لكافر) أي: وإن توهم أنه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المُصَنِّف الآتي فإن أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال أي: والمُغْنِي بما يعلم أنه لكافر. اهـ. رشيد. قُود: (في الأصح) والثاني هو لمن أخذه خاصة وادّعى الإمام الاتفاق عليه.

قُود: (وليس لمسلم) يتبني ولا لغيره. قُود: (أو سؤماً) قال في الروض وشُرْحه كالروضة وإن أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهو له ولا يُحْمَس. اهـ. فليتاأمل ما قاله الشارح.

أَخَذَهُ سَوْمًا، ثُمَّ هَرَبَ أَوْ جَحَدَهُ اخْتَصَصَ بِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْرِيزٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْغَنِيمَةِ فَإِنَّ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَرًا كَامِلًا تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ، أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ أَوْ ذِمِّيُونَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ كُلُّهُ لِأَخِيهِ. (فَإِنْ امْكُنْ كَوْنُهُ) أَيِ الْمُتَلَقِّطِ. (لِلْمُسْلِمِ) ثُمَّ تَاجِرٍ أَوْ مُقَاتِلٍ مِثْلًا وَيُظْهِرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ كَذَلِكَ. (وَجِبَ تَعْرِيفُهُ).....

(تَنْبِيْهٌ) : يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ سَبَبُ الْوُصُولِ إِلَى اللَّقْطَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ هُرُوبُهُمْ مِتَا خَوْفًا مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ فَإِنَّهَا فَيَّةٌ قَطْعًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِقِتَالِنَا لَهُمْ فَهُوَ غَنِيمَةٌ قَطْعًا. اهـ. مُعْنَى. ة. قَوْلُهُ : (اخْتَصَصَ بِهِ) وَلَا يُخَمَّسُ. هـ. أَسَى. ة. قَوْلُهُ : (وَيُوجَّهُ إِلَيْهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ لَقْطَةً دَارِنَا إِذَا عَلِمَ أَخِيذُهَا أَنَّهَا لِحَرْبِي دَخَلَ دَارِنَا بِلَا أَمَانٍ مِتَا يَخْتَصُّ بِهَا فَلَا تُخَمَّسُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ : وَلَوْ دَخَلَ صَبِيٌّ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ خُتِي مِنْهُمْ بِلَادِنَا فَأَخَذَ مُسْلِمٌ، أَوْ أَخَذَ ضَالَّةَ الْحَرْبِيِّ مِنْ بِلَادِنَا كَانَ الْمَأْخُودُ فَيَّةً، لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ بِلَا قِتَالٍ وَمُؤْنَةٌ. اهـ. وَهَذَا يَقْبَلُ أَنَّ تِلْكَ اللَّقْطَةُ فَيَّةٌ. ة. قَوْلُهُ : (فَإِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ إِلَيْهِ) رَاجِعٌ إِلَى مَا بَعْدَ وَكَذَا مِتْنَا وَشَرَحْنَا. ة. قَوْلُهُ : (تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُرْقَى بِمُجَرَّدِ أَخِيذِهِ وَقَهْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَهَرَهُ حَرْبِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ سَمِ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، أَوْ دَخَلَهَا أَيٌّ : بِلَادِنَا رَجُلٌ حَرْبِيٌّ فَأَخَذَهُ مُسْلِمٌ فَغَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّ لِأَخِيهِ مُؤْنَةٌ يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَرْقَهُ كَانَ الْخُمْسُ لِأَهْلِهِ وَالْبَاقِي لِمَنْ أَخَذَهُ بِخِلَافِ الضَّالَّةِ لِمَا مَرَّ. اهـ. ة. قَوْلُهُ : (أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ إِلَيْهِ) أَيٌّ : سَوَاءٌ كَانَ مَعْنَا، أَوْ وَخِذَهُ دَخَلَ بِلَادَهُمْ بِأَمَانٍ، أَوْ غَيْرِهِ عَشْرٌ وَفِي التَّعْمِيمِ الثَّانِي تَوَقَّفَ فَلْيُرَاجَعْ.

ة. قَوْلُهُ : (كُلُّكَ) دَخَلَ فِيهِ السَّرِقَةُ لِكَيْتِهْ ذَكَرَ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِيهَا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُنْهَاجِ وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ إِلَيْهِ : وَخَرَجَ سَبَاهُ فِي جَيْشِنَا نَحْوُ سَرِقَةٍ لَهُ فَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ، أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. اهـ. إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُوَ مَالٌ فِي الْحَالِ وَمَا لَا يَصِيرُ مَالًا إِلَّا بِالْأَخِيذِ فَلْيُحَرِّزْ وَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَمِ وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ بَعْدَ كَلَامٍ وَقَدْ، أَوْرَدَتْ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ سَبِيًّا الذِّمِّيُّ مَمْلُوكًا لَهُ وَمَسْرُوقُهُ غَنِيمَةٌ كَمَا أَفَادَهُ مَا سَمِعْتَهُ مَعَ أَنَّ كُلَّ اسْتِبْلَاءٍ قَهْرِيٍّ فَاجَابَ بِمَا لَمْ يَتَضَيَّحْ. اهـ. ة. قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ إِلَيْهِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَرًا كَامِلًا هَلْ يُرْقَى. اهـ. سَمِ.

(أَقُولُ) : ظَاهِرُهُ تَعَمُّ (قَوْلُهُ ثُمَّ) أَيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ. ة. قَوْلُهُ : (وَيُظْهِرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ إِلَيْهِ) هَلْ وَإِنْ

ة. قَوْلُهُ : (تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُرْقَى بِمُجَرَّدِ أَخِيذِهِ وَقَهْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَهَرَهُ حَرْبِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ. ة. قَوْلُهُ : (أَمَّا مَا أَخَذَهُ ذِمِّيٌّ أَوْ ذِمِّيُونَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ كُلُّهُ لِأَخِيهِ) دَخَلَ فِي قَوْلِهِ كَذَلِكَ السَّرِقَةُ لَكِنْ ذَكَرَ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِيهَا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُنْهَاجِ وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ لَمْ يُخَمَّسْ بِإِسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ وَخَرَجَ سَبَاهُ فِي جَيْشِنَا نَحْوُ سَرِقَةٍ لَهُ فَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ أَوْ غَنِيمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. اهـ. إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُوَ مَالٌ فِي الْحَالِ وَمَا لَا يَصِيرُ مَالًا إِلَّا بِالْأَخِيذِ فَلْيُحَرِّزْ وَلْيُرَاجَعْ. ة. قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ مَمْلُوكٌ إِلَيْهِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ ذَكَرًا كَامِلًا هَلْ يُرْقَى.

ة. قَوْلُهُ : (وَيُظْهِرُ أَنَّ إِمْكَانَ كَوْنِهِ لِذِمِّيٍّ كَذَلِكَ) هَلْ وَإِنْ كَانَ قَائِمًا ثُمَّ بَانَ حَقِيقَتُهُ لَهُ الذِّمَّةُ بِدَارِ الْحَرْبِ.

سنة ما لم يكن حقيراً فدونها كلقطة دار الإسلام خلافاً لما رجحه البلقيني أنه مكفي بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبه التعريف يكون غنيمة.

(فرغ) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والأرقاء المجلوبين وحاصل معتد مذهبن فيهم أن من لم يعلم كونه من غنيمة لم يخلص شرأؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن أسره البائع له أولاً حربياً أو ذمياً فإن لا يخلص عليه وهذا كثير لا نادر فإن تحقق أن أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شرأؤه إلا على الضعيف أنه لا يخلص عليه فقول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والمثنة والإجماع على منع وطء السراري المجلوبة من الروم والهندي والتورك إلا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا خيف بتعريض حملته على ما علم أن الغنائم له المسلمون وأنه لم يسبق من أميرهم قول الاعتناء من أخذ شيئاً فهو له لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي قول للشافعي بل زعم التاج الفري أن لا يلزم الإمام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائمين لكن زده المصنف وغيره بأنه مخالفت للإجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم يخلص زدها لمستحق علم إلا للفاضي كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه.....

كان قاطناً ثم بأن عُدَّتْ له الذمة بدار الحرب . اهـ . سم .

(أقول) : ظاهر إطلاقه نعم . فود : (سند) إلى الفرع في المغني . فود : (فدونها) أي فإن كان حقيراً عرفه بحسب ما يليق به . اهـ . نهاية . فود : (خلافاً لما رجحه البلقيني إلخ) عبارة المغني واعتد البلقيني ما قاله الإمام ونقله عن نص الأم في سير الواقدي وقال : إنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الأذرع : الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الإسلام في التعريف . اهـ . وهذا هو الظاهر . اهـ . فود : (كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية إلا قوله لجوازه عند الأئمة إلى تمام . فود : (إن من لم يعلم إلخ) بيناء الفاعل ، أو المفعول وظاهره وإن ظن كونه منها . فود : (البائع) أي مثلاً . فود : (فائدة) أي من أسره حربياً ، أو ذمياً .

فود : (وهذا كثير إلخ) أي : كون أسره لبائع له ، أو لا حربياً ، أو ذمياً . فود : (بنحو سرقة إلخ) أي مما فيه تغريب بنفسه كأخذ لقيطتهم . فود : (إلا على الضعيف إلخ) أي : مقابل الأصح في المتن .

فود : (يتعين حملته) أي : قول ذلك الجنيح . فود : (على ما علم) الأولى من (قوله من أخذ شيئاً فهو له) مراد اللقطة فاعل لم يسبق . فود : (لجوازه) أي : القول المذكور واختصاص كل بما أخذه بذلك القول عند الأئمة إلخ . اهـ . رشيد . فود : (وله) أي : الإمام . فود : (من وقع بيده غنيمة إلخ) أي : بهدية ، أو شراء ، أو غيرهما . فود : (لم تكن) أي : يعلم أنها لم يخلص أخذاً من أول كلامه .

فود : (لمستحق علم) أي : إن علم من يديه الغنيمة استحقاقه بها . فود : (والأ إلخ) أي : وإن لم يعلم من بيده الغنيمة مستحقها فبرؤها للفاضي المذلل . فود : (أي : الذي إلخ) تقييد للمال الضائع .



وإلا كان ملك بيت المال فليمن له فيه حتى الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له أخذه وإن ظلم الباقر نعم، الوزع ليريد التسري أن يشتري ثانيا من وكيل بيت المال؛ لأن الغالب عدم التخميس والياش من معرفة ماليتها فكون ملكا لبيت المال (وللغايين) ولو أغنياء وبغير إذن الإمام سواء من له سهم أو رضى إلا الذمي كما اعتمده البلقيني. (التبسط) أي التوشع. (في الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الإباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالصيف لا يتصرف فيما قدم إليه إلا بالأكمل نعم، له أن يصف به من له التبسط وإراضه بمثله منه بل ويبيع المظنوم بمثله ولا ربا فيه؛ لأنه ليس بيقا حقيقيا وإنما هو كتنازل الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطالبة بذلك من المغنم فقط ما لم يدخل دار الإسلام ويؤخذ منه أنه بعد الطلب يجزى على الدفع إليه من المغنم وفائدته: أنه يصير أحق به ولا يقبل منه ملكه؛ لأن غير المملوك لا يقابل بمملوك. (بأخذ) ما يحتاجه لا

فود: (والأ) أي: وإن أيس من معرفة صاحب المال الضائع. فود: (إن من وصل له شيء) أي: من بيت المال بأي طريق كان. فود: (وإن ظلم الباقر) أي: من المستحقين. فود: (نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتد مذهبا الخ. فود: (الوزع ليريد التسري) ظاهره ولو كان من المستحقين لما في بيت المال. فود: (أن يشتري ثانيا) أي: بتمن ثان غير الذي اشتري به أولا ويشرط أن يكون تمن مثله. اه. ع ش. فود: (فتكون ملكا لبيت المال) أي: ككل ما أيس من معرفة ماليتها. اه. رشيد. فود: (ولو أغنياء) إلى قوله ونارع البلقيني في النهاية إلا قوله إلا الذمي إلى المتن وقوله رواه البخاري. فود: (ولو أغنياء) أخذه من قول المصنف الآتي والصحيح أنه لا يختص الجواز الخ. اه. ع ش. فود: (وبغير إذن الإمام) إلى قول المتن وعلف في المغني إلا قوله إلا الذمي إلى المتن. فود: (سواء من له سهم، أو رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذمي المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط. اه. ع ش. فود: (إلا الذمي الخ) خلافاً للنهاية والمغني. فود: (فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه إتمام خدمه المحتاج إليهم لنحو أنه المنصب الذين حضروا بعد الوقعة. اه. رشيد أقول وقول المصنف الآتي وأن لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شايء لهم فليس ذلك منه. فود: (نعم له) أي: للغنائم. فود: (منه) أي: من المغنم. فود: (وإنما هو) أي: ذلك البيع. فود: (كتنازل الضيفان لقمة الخ) أي: وهو جائز. اه. ع ش. فود: (بلقمتين) أي: بدلهما. فود: (ومطالبة) أي: الدائن من المقرض والبائع المذيون من المقرض والمشتري. فود: (بذلك) أي: الموص. فود: (من المغنم) أي: الغنيمة. فود: (ما لم يدخل دار الإسلام) أي: فإن دخلها سقطت المطالبة. اه. ع ش زاد المغني وكذا لو قرع الطعام سقطت المطالبة. فود: (ويؤخذ منه) أي: من قولهم ما لم يدخل الخ. فود: (إنه) أي المذيون. فود: (وفائدته) أي: الدفع (أنه) أي: الدائن. فود: (أحق به) أي: بالمذوق لحصوله في يده. اه. مغني. فود: (ولا يقبل منه ملكه) الضمير



أَكْثَرُ مِنْهُ وَالْأَيْمُ وَصِيَّتُهُ كَمَا لَوْ أَكَلَ فَوْقَ الشَّيْبِ سَوَاءٌ أَخَذَ. (الْقُوَّةُ وَمَا يُضْلَعُ بِهِ) كَرَزَبَ وَسَنَنَ. (وَلَحْمٌ وَشَحْمٌ) لِنَفْسِهِ لَا لِذِخْرِ طَيْرِهِ. (و) كُلُّ. (طَعَامٌ يُغْتَادُ أَكْلَهُ عُمُومًا) أَيُّ عَلَى الْعُمُومِ كَمَا بِأَصْلِهِ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِذَلِكَ زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ؛ وَلَأنَّ دَارَ الْحَرْبِ مَطْلَقَةٌ لِبِعْزَةِ الطَّعَامِ فِيهَا وَخَرَجَ بِالْقُوَّةِ وَمَا بَعْدَ غَوِيهِ كَمَزُكُوبٍ وَمَلْبُوسٍ نَعَمْ، إِنْ اضْطُرَّ لِإِسْلَاحٍ يُقَاتَلُ بِهِ أَوْ نَحْوِ فَرَسٍ يُقَاتَلُ عَلَيْهَا أَخَذَهُ بِلَا أَجْرَةٍ، ثُمَّ رَدَّهِ وَبِعَ مَوْمٍ مَا يَنْدُرُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ كَشُكْرِ وَفَانِيذٍ وَدَوَاءٍ فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ أَحَدَهُ فَبِالْقِيَمَةِ أَوْ بِحَبْسِهِ مِنْ سَهْمِهِ. (وَعَلَفٌ) ضَبَطَهُ شَارِخٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَشَارِخٌ بِشُكُونِهَا فَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْقُوَّةِ وَتَبْنًا وَمَا بَعْدَهُ أَحْوَالٌ مِنْهُ

الْأَوَّلُ لِلْبَائِعِ وَمَا بَعْدَهُ لِلْمُشْتَرِي الْمَقْهُومَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ وَجِبَارَةُ عَشْرُ قَوْلِهِ: وَلَا يَقْبَلُ أَيُّ: الْمُقْرِضُ أَيُّ: لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيُّ: الْمُقْتَرِضُ. اهـ. وَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ الْأَوَّلِ لِلذَّائِنِ الشَّامِلِ لِلْبَائِعِ وَالْمُقْرِضِ وَمَا بَعْدَهُ لِلْمُدِينِ الشَّامِلِ لِلْمُشْتَرِي وَالْمُقْتَرِضِ. ة. قَوْلُهُ: (وَلَا أَيْمُ الْخ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ بِهِ فِي عَلَفِ الدَّوَابِّ وَنَحْوِ ظَاهِرٍ مُغْنِيٍّ وَأَسْتَى. ة. قَوْلُهُ: (وَصَحْنَةٌ) أَيُّ: الزَّائِدُ عَلَى حَاجَتِهِ. ة. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَكَلَ) أَيُّ: مَنْ لَهُ لَتَبْسُطُ فَوْقَ الشَّيْبِ أَيُّ: لَزِمَهُ بِذَلِكَ. اهـ. مُغْنِيٍّ وَالْمُصَدِّقُ فِي الْقَدْرِ هُوَ الْآخِذُ وَالْأَكْلُ مَا لَمْ تَذَلِّ الْقَرَائِنُ عَلَى خِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ. اهـ. ع. ش.

ة. قَوْلُهُ (سَنِي) (وَمَا يُضْلَعُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. ة. قَوْلُهُ: (كَرَزَبَ وَسَنَنَ وَصَلَّ وَبَلَّغَ وَلَحْمٌ الْخ) وَلَوْ قَالَ: كَلَحْمٍ لَيَكُونُ ذَلِكَ مِثَالًا لِمَا يُضْلَعُ بِهِ لَكَادَ، أَوَّلَى. اهـ. مُغْنِيٍّ. ة. قَوْلُهُ: (لَا يُنْخَوِ طَيْرُهُ) مِنَ النُّخْوِ الدَّوَابِّ الْغَيْرُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْحَرْبِ عَلَى مَا يَأْتِي. اهـ. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيٍّ وَلَحْمٌ لَا لِكِلَابٍ وَبِازَاتٍ وَشَحْمٌ لَا لِلدَّغْنِ الدَّوَابِّ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْأَكْلِ. اهـ.

ة. قَوْلُهُ (سَنِي) (وَكُلُّ طَعَامٍ يُغْتَادُ) أَيُّ لِلْأَمْرِ مُغْنِيٍّ وَمَنْهَجٌ. ة. قَوْلُهُ: (أَيُّ: عَلَى الْعُمُومِ الْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُرْجَعَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عُمُومًا بِأَنَّهُ يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ وَهُوَ فَائِدَةٌ سَوَاءٌ كَانَ تَمَيِّزٌ مُفْرَدٌ، أَوْ نِسْبَةٌ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً عَشْرُ أَيُّ: فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِشَرَحِ الْخَافِضِ. اهـ. ة. قَوْلُهُ: (وَلَأنَّ دَارَ الْحَرْبِ الْخ) قَالَ الْإِمَامُ: وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِمْ سَوْقًا وَتَمَكَّنَ الشُّرَاءُ، جَازَ التَّبَسُّطُ أَيْضًا إِنْ حَاقُوا لِدَارِهِمْ فِيهِ بِالسَّفَرِ فِي الرُّخْصِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَوْ جَاهَدْنَا هُمْ فِي دَارِنَا امْتَنَعَ التَّبَسُّطُ وَيَجِبُ حَمْلُهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا عَلَى مَحَلٍّ: لَا يُبْزِ فِيهِ الطَّعَامُ. اهـ. مُغْنِيٍّ وَفِي النَّهْيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ة. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اضْطُرَّ لِإِسْلَاحٍ الْخ) وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَلْبُوسِ لِيَزِيدَ، أَوْ حَرَّ النَّبَسِ الْإِمَامُ لَهُ إِنَّمَا بِالْأَجْرَةِ دَاةُ الْحَاجَةِ، ثُمَّ يَرْدُّهُ إِلَى الْمُقْتَمِّ، أَوْ يَخْبِسُهُ عَلَيْهِ مِنْ سَهْمِهِ مُغْنِيٍّ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ة. قَوْلُهُ: (فَمَزُكُوبٌ) فَإِنَّ تَلْفَ فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ كَانَ التَّلْفُ لِمَضْلَحَةٍ الْقِتَالِ. اهـ. ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ يَخْبِسُهُ) بِأَنَّ نَصَرَ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ. اهـ. ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: فَتَحَ اللَّامَ.

ة. قَوْلُهُ: (أَيُّ عَلَى الْعُمُومِ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ يُرْجَعُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عُمُومًا بِأَنَّهُ يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ وَهُوَ فَائِدَةٌ سَوَاءٌ كَانَ تَمَيِّزٌ مُفْرَدٌ أَوْ نِسْبَةٌ فَتَأَمَّلْهُ وَقَدْ أَوْسَحْنَا بِهِامِشِ الْمَثْنِ.

بتقدير الوضفية وعلى الثاني معطوف على أخذ وتبنا وما بعده معمولة. (الدواب) التي يحتاجها للحرب أو الحمل وإن تعددت دون الزينة ونحوها. (تبنا وشهرا ونحوهما) كقول؛ لأن الحاجة تنسب إليه كثرة نفسه. (ودبح) حيوان. (ماكول للخبه) أي لأكل ما يقصد أكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلد وإن تيسر بسوق الحاجة إليه أيضا نعم، ينبغي في خيل الحرب المحتاج إليها منع ذبحها بدون اضطرار؛ لأن من شأنه إضعافنا ونزع البلقيني في ذبح الماكول بأن قضية خبر البخاري منته وهو «أصاب الناس الجوع فأصبنا إبلًا وغنما وكان في أخريات الناس فعجلوا وذبحوا ونصبوا القدور فأمر ﷺ بالقدور فأكففت، ثم قسم فعدل عشرين من الغنم بينهم» ويؤيد بأن هذه واقعة فعلية محتملة أنهم ذبحوا إبلًا على الحاجة فأنهم ﷺ بذلك ويدل له قول الراوي عجلوا وذبحوا وحينئذ فلا دليل فيها ويجب رد جلده الذي لا يؤكل معه عادة إلى المغمم وكذا ما اتخذه منه كسيقاء وجذاء وإن زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدرًا بل إن نقص بها أو استعمله لزمه التقص أو الأجرة أما إذا ذبحه لأجل جلده

• فؤد: (بتقدير الوضفية) كان مقصوده أنها جوامد فتؤول بالمشقات كأن يجعل التقدير مسمى بين الخ. اه. سم عبارة ع ش أي بناء على أنه متى وقع الحال جامدًا أول بمشتق قال الأشموني: وفيه تكلف والافهذا ونحوه لا يحتاج إلى تأويل. اه. وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامي وكل ما دل على هيئة أي: صفة سواء كان الدال مشتقًا، أو جامدًا صح أن يقع حالًا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق. اه. • فؤد: (وعلى الثاني) أي: إلى قوله نعم في المغمي بسكون اللام. • فؤد: (التي يحتاجها للحرب) أي: كالفرس. • فؤد: (أو الحمل) أي حمل سلاحه ونحوه. • فؤد: (ونحوها) أي: التخرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنمة قطعًا. اه. • فؤد: (وإن تيسر بسوق) هذه الغاية معتبرة في غير ذبح الحيوان أيضًا. • فؤد: (في خيل الحرب) أي: خيل مسمى الغنمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالكسيرة. اه. ع ش.

• فؤد: (منع ذبحها الخ) وإن ذبحها بدون اضطرار فلعل الأقرب عدم الضمان وليراجع. • فؤد: (وهو) أي: خبر البخاري. • فؤد: (ويؤد) أي: نزاع البلقيني. • فؤد: (بأن هذه) أي: ما تضمنته خبر البخاري. • فؤد: (فأقنهم) من التائب أي: لا تهم بذلك أي بالأمر بإكفاء القدور. • فؤد: (ويدل له قول الراوي عجلوا) في دلالته نظر. اه. سم. • فؤد: (فيها) أي: في تلك الواقعة. • فؤد: (ويجب) إلى قوله كما قاله في المغمي وإلى قول المتن في الأصح في النهاية لإا قوله أي: الذي إلى العنب وقوله وعلى الأول إلى المتن.

• فؤد: (بتقدير الوضفية) كان مقصوده أنها جوامد فتؤول بالمشقات كأن يجعل التقدير مسمى بين الخ فليتأمل. • فؤد: (ويدل له قول الراوي عجلوا) في دلالته نظر.

الذي لا يؤكل فلا يجوز وإن احتاجه لنحو خُفٍّ ومَداسٍ. (والصحيح جواز الفاكهة) رطبها وبابيسها والحلوى كما قاله صاحب المَهْدَبِ وظاهره أنه لا فرق بين ما من الشكر وغيره لكن يُنافيه ما مر في الفانيد إذ هو غسل الشكر المُسَمَّى بالمرسل كما مر في الرُّبَا إلا أن يُفَرَّقَ بأن تناول الحلوى غالبٌ والفانيدُ نادرٌ كما هو الواقع وذلك؛ لأن ذلك قد يُحتاج إليه لاشتهائه طبعًا وقد صنع أن الصحابة كانوا يأخذون المسل أي الذي من التخل إذ هو المراد منه حيث أطلق والجنب. (و) الصحيح أنه. (لا نجب قيمة المذبح) لأجل نحو لُحْمِهِ كما لا تجب قيمة الطعام. (و) الصحيح. (أنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وغلف) بفتح اللام بل يجوز أخذ ما يحتاج إليه منهما إلى وصولٍ في الإسلام وإن كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم، إن قل الطعام وازدحموا عليه أثر الإمام به ذوي الحاجات وله التزوُّد لمسافة بين يديه كذا عبَّروا به وظاهره أنه لا يتزوُّد لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يُتَّجه أن له ذلك أيضًا وأن التعبير بذلك مجرَّد تصوير أو للغالب. (و) الصحيح. (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحياسة)؛ لأنه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كأصله والروضة جوازه لمن لحق حد الحرب وقبل الحياسة أو معها وقضية العزيز وتبَّعه الحاوي أنه لا يستحق وعلى الأول يُرْفَقُ بينه وبين عدم استحقاقه للقيمة بأن التبسط أمر تافه فسومخ فيه ما لم يُسامح فيها، ثم رأيت شيخنا فرَّق بذلك. (و) الصحيح. (أن من رجع إلى دار

قود: (فلا يجوز) أي: ويضمن قيمة المذبح حيًا. اه. ع. ش. قود: (في الفانيد) فلا زاد والشكر.  
 قود: (بأن تناول الحلوى غالب) أي: فجاء تناولها ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه أن الملحظ في الجواز كثرة تناول وفي لمنع تدوره فليُتأمل سيّد عمر. قود: (وذلك) توجية لقول المصنف: (والصحيح إلخ). وقود: (لأن ذلك إلخ) أي: ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع. ش. ورشيد. قود: (والجنب) عطف على غسل. قود: (لأجل) إلى قوله: (كذا عبَّروا به) في المُغْنِي.  
 قود: (لأجل نحو لُحْمِهِ) وخرج به ما لو تَبَّعه لإلحاح لجلده فتجب قيمته. اه. ع. ش. أي: كما مر.  
 قود: (أثر الإمام) أي: وجوبًا. اه. ع. ش. قود: (فوي الحاجات) وعليه فلو أخذ غير ذوي الحاجة فلا قرب أنه لا يضمنه برد بدله. اه. ع. ش. قود: (لمسافة بين يديه إلخ) قد يُقال: ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيّد عمر ورشيد. قود: (في رجوعه منه) أي: من سفره.  
 قود: (سنن) (ذلك) أي: التبسط المذكور. اه. مُغْنِي. قود: (لأنه أجنبي) إلى قوله: (وعلى الأول) في المُغْنِي. قود: (وقضية العزيز وتبَّعه لحاوي إلخ) وهو المُعْتَمَدُ نهايةً ومُغْنِي. قود: (وعلى الأول) أي: الجواز. قود: (بيته) أي: بين استحقاقه للتبسط. قود: (فيها) أي: القيمة.

قود: (وله التزوُّد لمسافة بين يديه إلخ) قد يُقال: ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه.  
 قود: (وقضية العزيز إلخ) هو المُعْتَمَدُ م. ر.

الإسلام) وَوَجَدَ حَاجَتَهُ بِلا عِزَّةٍ وَهِيَ مَا فِي قَبْضَتِنَا وَإِنْ سَكَنَهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ أَوْ عَهْدٍ. (ومعه بقية لزومه رزقها إلى المغني) أَي مَحَلُّ اجْتِمَاعِ الْغَنَائِمِ قَبْلَ قِسْمَتِهَا وَفِي الصُّحُوحِ أَنَّ الْمَغْنَمَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْغَنِيمَةِ وَتَصْبِحُ إِرَادَتُهُ هُنَا؛ لِأَنَّهَا الْمَالُ الْمَغْنُومُ فَاتَّضَحَ صَنِيعٌ مَنْ فَشَرَهُ بِالْمَحَلِّ وَمَنْ فَشَرَهُ بِالْمَالِ وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْجَمِيعِ بِهِ وَقَدْ زَالَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، أَمَّا بَعْدَ قِسْمَتِهَا فَيُرَدُّ لِلْإِمَامِ لِيُقَسِّمَهُ إِنْ أَمَكَنَ وَلَا رَدَّهَ لِلْمَصَالِحِ. (وموضع التبسط دارهم) أَي الْحَرَبِيِّينَ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْعِزَّةِ أَي مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي جُلُّهُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِهِ، ثُمَّ لِلْبَيْعِ فَإِذَا رَجَعُوا لِدَارِنَا وَتَمَكَّنُوا مِنْ الشِّرَاءِ أَمْسَكُوا وَخَرَجَ بِدَارِهِمْ دَارُنَا لَكِنْ اعْتَمَدَ الْبَلْقِينِيُّ قَوْلَ الْقَاضِي لَوْ كَانَ الْجِهَادُ بِدَارِنَا وَلَمْ يَتَيَسَّرْ شِرَاءُ طَعَامٍ جَارَ التَّبْسُطِ. (وكذا) فِي غَيْرِ دَارِهِمْ كَخَرَابِ دَارِنَا. (مَا لَمْ يَهَيِّلْ غُفْرَانُ الْإِسْلَامَ) وَهُوَ مَا يَجِدُونَ فِيهِ الطَّعَامَ وَالْمَلَفَ لَا مُطْلَقَ غُفْرَانِهِ. (فِي الْأَصَحِّ) لِيَقَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْوُصُولِ لِنَحْوِ أَهْلِ هُذْنَةَ فِي دَارِهِمْ وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ مُبَايَعَةٍ مِنْ مَرَبِهِمْ كَهَوِ لِمُغْرَانِنَا. (تنبيه) قَوْلُهُ: وَمَوْضِعُ التَّبْسُطِ الْخُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ مَنْ رَجَعَ الْخُ فَالتَّضَرُّعُ بِهِ إِبْضَاحٌ وَقَدْ

قوله: (وَوَجَدَ حَاجَتَهُ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ. اه. سم. قوله: (وهي) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُغْنَى.

قوله (لِزَمَهُ رَزَقُهَا الْخُ) أَي: مَا لَمْ تَكُنْ تَأْفِيهِ. اه. ع. ش. قوله: (قَبْلَ قِسْمَتِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِلِزَمِهِ الْخُ وَسَيَذْكَرُ مُخْتَرَزُهُ. قوله: (إِرَادَتُهُ) أَي: مَعْنَى الْغَنِيمَةِ. اه. ع. ش. قوله: (وَذَلِكَ) أَي: لَزُومُ الرَّدِّ.

قوله: (بِهِ) أَي: بِالْبَاقِي مِمَّا تَبَسَّطَ بِهِ. قوله: (فَيُرَدُّ) أَي: الْبَاقِي. قوله: (إِنْ أَمَكَنَ) أَي: قِسْمَتُهُ بَأَن كَانَ كَثِيرًا. اه. مُغْنَى. قوله: (وَالْأَرَدَهُ لِلْمَصَالِحِ) أَي: جَعَلَهُ الْإِمَامُ فِي سَهْمِ الْمَصَالِحِ قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ إِخْرَاجَ الْخُمْسِ مِنْهُ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا هَذَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ. اه. مُغْنَى. قوله: (أَي: الْحَرَبِيِّينَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنَى. قوله: (جُلُّهُ) أَي: التَّبْسُطُ. قوله: (وَلَوْ مَعَ وَجُودِهِ) أَي: الطَّعَامَ، ثُمَّ أَي: فِي دَارِ الْحَرَبِيِّينَ. قوله: (وَتَمَكَّنُوا مِنَ الشِّرَاءِ) أَي: بِلا عِزَّةٍ أَخَذُوا وَمَا مَرَّ فَلْيُراجِعْ. اه. رَشِيدِي. قوله: (جَارَ التَّبْسُطِ) أَي: بِحَسَبِ الْحَاجَةِ. اه. مُغْنَى. قوله: (فِي غَيْرِ دَارِهِمْ كَخَرَابِ دَارِنَا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةٍ فِي عِبَارَةِ الْمُغْنَى مَحَلُّ الرُّجُوعِ. اه. قوله: (وَهُوَ مَا يَجِدُونَ فِيهِ الطَّعَامَ الْخُ) قُلُوا لَمْ يَجِدُوا فِيهَا ذَلِكَ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي مَنَعَ التَّبْسُطِ فِي الْأَصَحِّ لِيَقَاءِ الْمَغْنَى. اه. مُغْنَى.

قوله: (وَالْوُصُولُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: كَهَوِ الْخُ لِنَحْوِ أَهْلِ هُذْنَةَ فِي دَارِهِمْ الْأَخْصَرُ لِدَارِ نَحْوِ أَهْلِ هُذْنَةَ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَكَدَارِ الْإِسْلَامِ بَلَدُ أَهْلِ ذِمَّةٍ، أَوْ عَهْدٍ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مُعَامَلَتِنَا. اه. قوله: (وَلَمْ يَمْتَنِعُوا الْخُ) الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ نَحْوِ أَهْلِ هُذْنَةَ. قوله: (كَهَوِ) أَي: كَالْوُصُولِ.

قوله: (وَوَجَدَ حَاجَتَهُ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا لَا يَلْزَمُ الرَّدُّ. قوله: (مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ الْخُ) فَإِنْ قُلْتَ فِي دَعْوَى عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ بَحْثٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَمَا أَفَادَهُ مَا هُنَا أَنَّ مَوْضِعَ التَّبْسُطِ غَيْرُ دَارِهِمْ أَيْضًا إِلَى غُفْرَانِ الْإِسْلَامِ وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ لِيَصْدِيقَهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ مَوْضِعِ

يُقَالُ ليس معلوماً منه من كل وجه، يُسْتَفَادُ من هذا ما لم يُسْتَفَدَ من ذلك؛ لأن مُفَادَ ذاك أَنَّ الوصولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ ومن هذا أَنَّ وُصولَهُم لِدارِ الإسلامِ مانِعٌ من الأخذِ أي إن تَمَكَّنُوا من الشَّرَاءِ ولم يَكُنْ الجِهَادُ بِهَا فَهَما حَكَمَانِ مُخْتَلِفَانِ فَوَجِبَ التَّضَرُّعُ بِهَما لِذَلِكَ (ولهايُم عُرْ رَشِيدٌ وَلَوْ) هــ. (مع جَوْرٍ عَلَيْهِ بِقَلَسِ الإِعْرَاضِ عَنِ الْغَنِيمَةِ) بِقَوْلِهِ أَسْقَطْتُ حَقِّي مِنْهَا لَا وَهَبْتُ مُرِيدًا بِهِ التَّمْلِيكَ. (نَبَلُ الْقِسْمَةِ) وَاخْتِيَارُ التَّمْلِكِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُحَقِّقُ الإِخْلَاصَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجِهَادِ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَلِيَا وَالْمُفْلِسُ لَا يَلْزُمُهُ الْاِكْتِسَابُ بِاخْتِيَارِ التَّمْلِكِ وَخَرَجَ بِحَرْفٍ.....

• قَوْلُهُ: (لأن مُفَادَ ذاك أَنَّ الوصولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ إلخ) لَا يُخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُ إِيْجَابَ الرَّدِّ يُفِيدُ مَنَعَ الْأَخْذِ قَطْعًا إِذْ يَلْزَمُ قَطْعًا مِنْ إِيْجَابِ الرَّدِّ مَنَعَ الْأَخْذِ وَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ إِيْجَابِ الرَّدِّ جَوَازُ الْأَخْذِ. هــ. سَمِ. قَوْلُهُ: (حَرْفٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا فِي الْمُغْنِي وَمَالِي قَوْلِهِ كَذَا غَيْرُ بِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ مُكَاتِبًا وَقَوْلَهُ وَإِنْ نَظَرَ إِلَى قَوْلِهِ وَبِرَشِيدٍ وَقَوْلَهُ وَبِهِمْ شَيْخُنَا فِي مَنَاجِهِ وَقَوْلَهُ لِمَا مَرَّ إِلَى وَيُضَرَّفُ.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (وَلَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِقَلَسِ) أَيِ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ سَكَرَانٍ مُتَعَدٍّ بِسُكْرِهِ وَقَوْلُهُ عَنِ الْغَنِيمَةِ أَيِ: حَقُّهُ مِنْهَا سَهْمًا كَانَ، أَوْ رَضَخًا. أ... مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ أَسْقَطْتُ حَقِّي مِنْهَا) أَيِ: فَلَا بُدَّ لِمَصْحَةِ الإِعْرَاضِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا دُلَّ عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِتَرْكِ الطَّلَبِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ. هــ. ع. ش. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ: الْغَنِيمَةِ. قَوْلُهُ: (لَا وَهَبْتُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَالَ: وَهَبْتُ نَصِيبِي مِنْهَا لِلْغَنَائِمِ وَقَصَدَ الْإِسْقَاطَ فَكَذَلِكَ، أَوْ تَلِيكَهُمُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ مَخْجُورٌ. هــ. قَوْلُهُ: (لأنَّ بِهِ يُحَقِّقُ الإِخْلَاصَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْأَعْظَمِ مِنَ الْجِهَادِ إِغْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالذَّبُّ عَنِ الْمِلَّةِ وَالْغَنَائِمُ تَابِعَةٌ فَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا فَقَدْ جَرَّدَ قَصْدَهُ لِلْغَرَضِ الْأَعْظَمِ. هــ. قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ) صِفَةُ الإِخْلَاصِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْجِهَادِ إلخ بَيَانٌ لِلْإِخْلَاصِ الْمَقْصُودِ وَقَوْلُهُ لِيَتَكُونَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِالْجِهَادِ.

• قَوْلُهُ: (وَالْمُفْلِسُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَا كَانَ الْمُفْلِسُ كَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الإِعْرَاضَ يُمَحْضُ جِهَادُهُ لِلْأَخْذِ فَلَا يُمَنَعُ مِنْهُ وَلَا أَنْ اخْتِيَارَ التَّمْلِكِ كَاثِبًا إِيْهِ الْاِكْتِسَابِ وَالْمُفْلِسُ لَا يَلْزُمُهُ ذَلِكَ. هــ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزُمُهُ الْاِكْتِسَابُ) أَيِ: مَا لَمْ يَغْنِي بِالذِّينِ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ وَمَعَ ذَلِكَ قَتَبْنِي صِحَّةَ إِعْرَاضِهِ وَإِنْ أَيْمَ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ تَرَكَ التَّكْسِبَ وَتَرَكَهُ لَه لَا يُوْجِبُ شَيْئًا عَلَى مَنْ أَخَذَ مَا كَانَ يَكْسِبُهُ لَوْ أَرَادَ الْكَسْبَ. هــ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِحَرْفٍ) أَيِ: الَّذِي قُدِّرَهُ النَّارُخُ.

التَّبَسُّطُ لَكِنْ تَعَدَّى بِاسْتِضْحَابِ تِلْكَ الْبَيَّةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ قُلْتُ يَتِمُّ صِدْقُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ التَّقْيِيدُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ نَعَمْ مَا هُنَا يُفِيدُ مَحَلَّ الْقَالِعِ وَتَحَلُّ الْخِلَافِ. قَوْلُهُ: (لأنَّ مُفَادَ ذَلِكَ أَنَّ الوصولَ لِدارِ الإسلامِ مُوجِبٌ لِرَدِّ ما بَقِيَ إلخ) لَا يُخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُ إِيْجَابَ الرَّدِّ يُفِيدُ مَنَعَ الْأَخْذِ قَطْعًا إِذْ يَلْزَمُ قَطْعًا مِنْ إِيْجَابِ الرَّدِّ مَنَعَ الْأَخْذِ وَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ إِيْجَابِ الرَّدِّ جَوَازُ الْأَخْذِ.

الِقِنْ فلا يَصِحُّ إِعْرَاضُهُ وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا أَوْ مُكَاتِبًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ سَيِّدِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ نَعَمْ، يَصِحُّ إِعْرَاضُ مُبْعُضٍ وَقَعَ فِي تَوْبَتِهِ وَلَا فِيمَا يَخْصُ حُرَّتَهُ فَقَطْ وَلَيْسَ لِسَيِّدِ إِعْرَاضٍ عَنْ مُكَاتِبِهِ وَقْتَهُ الْمَازُونِ إِذَا أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَإِنْ نَظَرَ غَيْرُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُفْلِسِ بَأَنَّهُ تَصَرَّفَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَصَحَّ إِعْرَاضُهُ بِخِلَافِ الْمَازُونِ وَبِرَشِيدِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيَةٍ كَسَكْرَانَ لَمْ يَتَعَدَّ فَلَا يَصِحُّ إِعْرَاضُهُمْ نَعَمْ، يَجُوزُ بِمَنْ كَمُلَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَإِنَّمَا صَحَّ عَفْوُ السَّفِيهِ عَنِ الْقَوْدِ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ عَيْنًا فَلَا مَالٌ يُوْجِبُهُ وَهَذَا ثَبَتَ لَهُ اخْتِيَارُ التَّمْلِكِ وَهُوَ حَقٌّ مَالِيٌّ فَاِمْتَنَعَ مِنْهُ إِسْقَاطُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ لِذَلِكَ فَانْدَفَعَ اعْتِمَادُ جَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ وَتَبِعَهُمْ شَيْخُنَا

• فَوَدَّ: (الِقِنْ) شَيْلَ الْمَازُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ سَوَاءٌ أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ، أَوْ لَا وَسَيَاتِي التَّفْصِيلُ فِي سَيِّدِهِ.  
 اه. سم. • فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ إِعْرَاضُهُ إلخ)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيمَا غَنِمَهُ لِسَيِّدِهِ بِالْإِعْرَاضِ لَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.  
 • فَوَدَّ: (أَوْ مُكَاتِبًا إلخ) جَزَمَ الْمُنْهَجُ بِإِطْلَاقِ صِحَّةِ إِعْرَاضِهِ. اه. سم. • فَوَدَّ: (نَعَمْ يَصِحُّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَأَمَّا الْمُبْعُضُ فَإِنْ كَانَ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَآيَةً فَالْإِغْتِيَارُ بَيْنَ وَقَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي تَوْبَتِهِ وَلَا أَقْبَصُ إِعْرَاضُهُ عَنْهُ. اه. • فَوَدَّ: (وَقَعَ) أَيِ: الْإِسْتِحْقَاقُ وَلَوْ قَالَ عَمَّا وَقَعَ كَانَ أَوْضَحَ. • فَوَدَّ: (وَلَا فِيمَا يَخْصُ إلخ) دَخَلَ فِي قَوْلِهِ وَلَا مَا وَقَعَ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ فَقَطْ وَمَا وَقَعَ لَا فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُهَآيَةً فَقَضَيْتُهُ صِحَّةً إِعْرَاضِهِ فِيمَا يَخْصُ حُرَّتَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْأَوَّلَى بَلِّ الْقِيَاسُ عَدَمُ صِحَّةِ إِعْرَاضِهِ فِيهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ كَمَتَمَحُضِ الرُّقِّ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي الْحُرِّ الْمُبْعُضُ فِيمَا وَقَعَ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ إِنْ كَانَتْ مُهَآيَةً وَفِيمَا يُقَابِلُ رَقَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ. اه. سم. وَكَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ الْمَادَّةُ أَيْضًا وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَمْنَعَ الدُّخُولُ بَأَنَّهُ يُقَسَّرُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَا بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُنَآوَبَةٌ فَيُؤَافِقُ مَا فِي النِّهَآيَةِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا عَبَّرَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَبِعَهُمْ شَيْخُنَا فِي مَنَاجِهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ نَظَرَ غَيْرُهُ) أَيِ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ: السَّيِّدِ فِي حَقِّ قَتْلِهِ الْمَازُونِ إِذَا أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمَازُونِ يَغْنِي سَيِّدَ الْمَازُونِ فَإِنَّ تَصَرُّفَهُ عَنْ غَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (وَبِرَشِيدِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِحُرِّ.  
 • فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ إِعْرَاضُهُمْ)؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمْ مُلْغَاةٌ وَلَا إِعْرَاضُ وَلِيٍّ الْأَوَّلَيْنِ لِعَدَمِ الْحِظِّ فِي إِعْرَاضِهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِمَنْ كَمُلَ إلخ) أَيِ بِالْبُلُوغِ، أَوْ الْإِفَاقَةِ مِنَ الْجُنُونِ، أَوْ السُّكْرِ وَبَقِيَ الْحَجَرِ.

• فَوَدَّ: (الِقِنْ) شَيْلَ الْمَازُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ سَوَاءٌ أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ أَوْ لَا وَسَيَاتِي التَّفْصِيلُ فِي سَيِّدِهِ.  
 • فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ إِعْرَاضُهُ وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا أَوْ مُكَاتِبًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ سَيِّدِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) جَزَمَ فِي الْمُنْهَجِ بِإِطْلَاقِ صِحَّةِ إِعْرَاضِ الْمُكَاتِبِ. • فَوَدَّ: (وَلَا فِيمَا يَخْصُ حُرَّتَهُ فَقَطْ) دَخَلَ فِي قَوْلِهِ وَلَا مَا وَقَعَ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ فَقَطْ وَمَا وَقَعَ لَا فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُهَآيَةً فَقَضَيْتُهُ صِحَّةً إِعْرَاضِهِ فِيمَا يَخْصُ حُرَّتَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْأَوَّلَى بَلِّ الْقِيَاسُ عَدَمُ صِحَّةِ إِعْرَاضِهِ فِيهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فِي تَوْبَةِ



في مَنَتهِجِه في صَحَّةِ إِعْرَاضِهِ زَاعِمِينَ أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَمَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَقَبُولِهَا فَيَتَّبِعُ لِاسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ وَكَذَا بَعْدَ اِتِّبَارِ التَّمَلُّكِ. (وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ) أَيِ الْإِعْرَاضِ لِمَنْ ذَكَرَ. (بَعْدَ فَرْزِ الْخُمْسِ) وَقَبْلَ قِسْمَةِ الْأَخْدَاسِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ لَا يَتِمُّ بِحَقِّ كُلِّ مِنْهُمْ. (وَالْأَصَحُّ. (جَوَازُهُ لِجَمِيعِهِمْ) لِمَا مَرَّ فِي جَوَازِ إِعْرَاضِ بَعْضِهِمْ وَيُضَرَفُ مَضْرَفُ الْخُمْسِ. (وَالْأَصَحُّ. (بُطْلَانُهُ مِنْ قَوِي الْقُرْبَى) وَإِنَّا أَنْحَصَرُوا فِي وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَجِيقُونَهُ بِقَمَلٍ فَهُوَ كَالْإِرْثِ وَخَصَّهُمْ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا إِعْرَاضٌ. (وَمِنْ. (سَالِبٍ)؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ السَّلْبَ قَهْرًا. (وَالْمُفْرَضُ) عَنْ حَقِّهِ. (كَفَضٍ لَمْ يَحْضُنْ) فَيُضْمُّ نَصِيبَهُ لِلغَنِيمةِ وَيُقَسَّمُ بَيْنَ الْبَاقِينَ وَأَهْلِ الْخُنُسِ كَذَا عَزَّرَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَهُوَ مُوْجِبٌ وَالْمُرَادُ أَنَّ إِعْرَاضَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْكُلِّيَّةِ أَخَذَ أَهْلُ الْخُمْسِ خُمُسَهُمْ وَقُسِمَتِ الْأَخْدَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى الْبَاقِينَ فَفَائِدَةُ الْإِعْرَاضِ عَادَتْ إِلَيْهِمْ فَقَطْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْخُمْسِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ خُمُسُهُمْ بِإِعْرَاضِ بَعْضِ الْغَانِمِينَ وَلَا بَعْدِيهِ وَلَا مَا الْمُخْتَلِفُ الْأَرْبَعَةُ فَإِنَّهَا كَانَتْ تُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ مَثَلًا فَصَارَتْ إِذَا كَانَ الْمُفْرَضُ وَاحِدًا تُنَاسِمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْ بَعْدَهَا فَإِنْ أَخَذَ كُلُّ حِصَّتِهِ وَأَفْرَزَتْ

• فَوُدَّ: (صِحَّةُ إِعْرَاضِهِ) أَيِ: السَّفِيهِ. • فَوُدَّ: (أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ) أَيِ: الشَّيْخَانِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ إِعْرَاضِ السَّفِيهِ. • فَوُدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ) أَيِ: مِنْ أَنَّ السَّفِيَةَ يَمْلِكُ بِمَجَرَّدِ الْإِغْتِنَامِ قِيلَازُ حَقِّهِ وَلَا يَنْقُطُ بِالْإِعْرَاضِ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَمَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ إلخ) مُحْتَرَزٌ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فِي الْمَثْنِ. • فَوُدَّ: (وَقَبُولِهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ لَفْظًا كَمَا يَأْتِي. • فَوُدَّ: (بَعْدَ ذِكْرِ) أَيِ الْحُرِّ الرَّشِيدِ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (حَقِّ كُلِّ مِنْهُمْ) أَيِ: الْغَانِمِينَ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (لِجَمِيعِهِمْ) أَيِ: الْغَانِمِينَ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي جَوَازِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُصَحَّحَ لِلْإِعْرَاضِ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ وَالْجَمِيعَ. اه. • فَوُدَّ: (وَيُضَرَفُ) أَيِ: حَقُّهُمْ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ (سَنِي): (وَبُطْلَانُهُ مِنْ قَوِي الْقُرْبَى) الْمُرَادُ الْجَنْسُ فَيَتَنَاوَلُ إِعْرَاضَ بَعْضِهِمْ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ إلخ) انْظُرْ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُهَا. اه. سَم. (أَقُولُ): حُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنَّا أَنْحَصَرُوا لِأَنَّهُمْ إلخ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ مُوْجِبٌ) أَيِ: لِيُقَسِّمَ حَقَّ الْمُفْرَضِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ وَلَوْ كَانَ الْإِعْرَاضُ بَعْدَ قِسْمَةِ الْغَنِيمةِ. • فَوُدَّ: (قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْكُلِّيَّةِ) أَيِ قَبْلَ فَرْضِ الْخُمْسِ. • فَوُدَّ: (عَلَى الْبَاقِينَ) أَيِ: مِنَ الْغَانِمِينَ. • فَوُدَّ: (الْأَرْبَعَةُ) أَيِ: الْأَخْدَاسُ الْأَرْبَعَةُ حَقَّ الْغَانِمِينَ. • فَوُدَّ: (فَإِنَّهَا كَانَتْ إلخ) أَيِ: دُونَ إِعْرَاضِ أَحَدٍ. • فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

سَيِّدُهُ كَمَتَمَحْضِ الرُّقِّ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قُلُ شَرْحِ الْمَنَهِجِ وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي التَّقْيِيدِ بِالْحُرِّ وَالْمُكَاتِبِ الرَّقِيقِ غَيْرِ الْمُكَاتِبِ وَالْمُبْعُضِ فِيمَا وَقَعَ فِي تَوْدِهِ سَيِّدُهُ إِنْ كَانَتْ مُهَابَاةً وَفِيمَا يُقَابِلُ رَقَّةً إِنْ لَمْ تَكُنْ. اه. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَقِيَّةَ مُسْتَحَقِّي الْخُمْسِ جِهَاتٌ عَامَّةٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا إِعْرَاضٌ) انْظُرْ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُهَا.



حِصَّةُ آخَرٍ لَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهَا رُدَّتْ عَلَى أَهْلِ الْأَحْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ لَا غَيْرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَهْلَ الْخُمْسِ أَخَذُوا خُمْسَ الْكُلِّ الْغَيْرِ الْمُخْتَلِفِ بِالْإِعْرَاضِ وَعَدِمِهِ فَإِنْ قُلْتَ لَوْ أَعْرَضَ الْكُلُّ فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ فَلَيْتَ لَمْ يُقَسِّمْ حَقَّ الْمُعْرِضِ أَحْمَاسًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْغَانِمِينَ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةُ غَنِيمَةٍ أُخْرَى؟ قُلْتَ يُوجِبُهُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْغَانِمِينَ أَحَدٌ فَهُوَ الْأَحَقُّ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْجَنَسِ بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ الْكُلُّ؛ لَأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ حِينَئِذٍ وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ تُنْقَلُ حِصَّتُهُ إِلَى صِنْفِهِ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ وُجِدَ وَإِلَّا فَلْيَصْنِفْ آخَرَ فَتَأَمَّلْهُ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِ عَنِ الْإِعْرَاضِ

• قَوْلُهُ: (آخَرُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ: لِمُرِيدِ الْإِعْرَاضِ. • قَوْلُهُ: (رُدَّتْ) أَيِ: وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ ذَلِكَ الْآخَرِ عَلَيْهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بِاللَّفْظِ. اه. سم. • قَوْلُهُ: (فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ) أَيِ: بِجَمِيعِ الْمَالِ. اه. سم. • قَوْلُهُ: (يُوجِبُهُ ذَلِكَ) أَيِ: مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذُكِرَ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ الْكُلُّ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْغَانِمِينَ وَلَوْ بِإِعْرَاضِهِمْ فَيَفُوزُ أَهْلُ الْخُمْسِ بِجَمِيعِ الْغَنِيمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ مَعَ الْمَثَنِ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ، أَوْ عَدَمِ بَعْضِهِمْ أَيِ: الْأَصْنَافِ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ وَوُجِدَ بغيرِهِ، أَوْ فَضَّلَ عَنْ شَيْءٍ بَأَنَ وَجِدُوا كُلَّهُمْ وَفَضَّلَ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ وَجَوَزْنَا التَّقْلُ مَعَ وُجُودِهِمْ وَجَبَ التَّقْلُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ وَلَا تَجَوُّزُهُ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ فَيَرُدُّ نَصِيبُ الْمَقْضُودِ مِنَ الْبُغْضِ، أَوْ الْفَاضِلِ عَنْهُ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ عَلَى الْبَاقِينَ إِنْ نَقَصَ نَصِيبُهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ وَلَا يُنْقَلُ إِلَى غَيْرِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ تَقْلَهُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ انْتَهَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ مَا نَظَرُ بِهِ هُنَا. اه. سم. (أَقُولُ): وَلَا مُخَالَفَةَ؛ لَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ فِي الْفَقْدِ بِلَدِ الْمَالِ وَمَا نَظَرُ بِهِ هُنَا فِي الْفَقْدِ بِغَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ) أَيِ مَعَ كِفَايَةِ نَصِيبِ الْبَاقِينَ لَهُمْ. • قَوْلُهُ: (إِلَى صِنْفِهِ) أَيِ: إِذَا امْتَكَنَ قِسْمَةُ نَصِيبِ الْمَقْضُودِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ الْمَوْجُودَةِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ، أَوْ بَعْضُهُ أَيِ: بَعْضُ صِنْفِهِ إِذَا لَمْ تُمَكِّنْ قِسْمَتُهُ لِقَلَّتِهِ وَقَوْلُهُ إِنْ وُجِدَ أَيِ: صِنْفُهُ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ فَلْيَصْنِفْ آخَرَ أَيِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ وَالصَّحِيحُ فِي التَّهْلَاكِ. • قَوْلُهُ: (مِنَ التَّشْبِيهِ) أَيِ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ. • قَوْلُهُ: (لَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِ مِنَ الْإِعْرَاضِ) أَيِ: لَا يَمُودُ حَقُّهُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ.

• قَوْلُهُ: (رُدَّتْ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ ذَلِكَ الْآخَرِ عَلَيْهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بِاللَّفْظِ. • قَوْلُهُ: (فَازَ أَهْلُ الْخُمْسِ بِهِ) أَيِ بِجَمِيعِ الْمَالِ وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ: فَلَوْ أَعْرَضُوا جَمِيعًا جَازَ وَصَرَفَ الْجَمِيعُ مَصْرُفَ الْخُمْسِ. اه. وَقَوْلُهُ فَلَوْ لَمْ يُقَسِّمْ حَقَّ الْمُعْرِضِ أَحْمَاسًا الْإِلَخ لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ قُسِّمَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ لِبَقِيَةِ الْغَانِمِينَ مِمَّا عَدَاهُ دُونَ أَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ وَالْأَصْحَابِ الْخُمْسِ مِمَّا عَدَاهُ أَزِيدَ مِنَ الْخُمْسِ وَذَلِكَ لَا يَسُوعُ فَهَلَا أَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُهُ فَقَدْ بَعْضُ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ يُنْقَلُ حِصَّتُهُ إِلَى صِنْفِهِ أَوْ بَعْضُهُ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ مَعَ الْمَثَنِ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ أَوْ عَدَمِ بَعْضِهِمْ أَيِ الْأَصْنَافِ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ وَوُجِدَ بغيرِهِ أَوْ فَضَّلَ عَنْ شَيْءٍ بَأَنَ وَجِدُوا كُلَّهُمْ وَفَضَّلَ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ وَجَوَزْنَا التَّقْلُ مَعَ وُجُودِهِمْ وَجَبَ التَّقْلُ لِذَلِكَ الصَّنْفِ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ وَلَا كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ فَيَرُدُّ نَصِيبُ

مُطْلَقًا وهو مُتَّجَعٌ كَمَوْصَى له رَدُّ الوَصِيَّةِ بعدَ الموت وقَبْلَ القَبُولِ فليس له الرُّجُوعُ فيها كما مرَّ، وأما بَعَثُ شَارِحِ عَوْدَ حَقِّهِ بِرُجُوعِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لا بَعْدَهَا تَنْزِيلًا لِإِعْرَاضِهِ مَنْزِلَةَ الْهَبَةِ وَلِلْقِسْمَةِ مَنْزِلَةَ الْقَبْضِ وكما لو أَعْرَضَ مَالِكُ كِسْرَةٍ عَنْهَا له العَوْدُ لِأَخْذِهَا فَبَعِيدٌ وَقِيَّاسُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّ الإِعْرَاضَ هُنَا لَيْسَ هَبَةً لَا مُنْزِلًا مَنْزِلَتِهَا؛ لَأَنَّ الْمُعْرَضَ عَنْهُ هُنَا حَقُّ التَّمْلِكِ لَا عَيْتٌ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ مِنْ نَحْوِ مُفْلِسٍ كَمَا مَرَّ؛ وَلِأَنَّ الإِعْرَاضَ عَنِ الْكِسْرَةِ يُصَيِّرُهَا مُبَاحَةً لَا مَمْلُوكَةً وَلَا مُسْتَحَقَّةً لِلغَيْرِ فَجَازَ لِلْمُعْرَضِ أَخْذَهَا وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا يَنْقُلُ الْحَقَّ لِلغَيْرِ فَلَمْ يَجُزْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ (وَمَنْ مَاتَ) مِنَ الْغَانِمِينَ. وَلَمْ يُعْرَضْ (لِحَقِّهِ لِوَارِثِهِ) كَسَائِرِ الْحَقُوقِ فَلَهُ طَلَبُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ.

(وَلَا تُمْلِكُ) الْغَنِيمَةَ. (إِلَّا بِقِسْمَةٍ) مَعَ الرِّضَا بِهَا بِاللَّفْظِ لَا بِالِاسْتِیْلَاءِ وَإِلَّا لَامْتَنَعَ الْإِعْرَاضُ وَتَخَصَّصَ كُلُّ طَائِفَةٍ بِنَوْعٍ مِنْهَا. (وَأَهَمُّ) أَيِ الْغَانِمِينَ. (التَّمْلِكُ قَبْلُهَا) بِاللَّفْظِ بِأَنْ يَقُولَ كُلُّ بَعْدَ الْحِيَاظَةِ وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ: اخْتَرْتُ مَكَتَ نَصِيبِي فِيمِلْكُ بِذَلِكَ أَيْضًا. (وَقِيلَ يَمْلِكُونَ).....

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: قَبْلَ الْقِسْمَةِ، أَوْ بَعْدَهَا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (رَدُّ الْوَصِيَّةِ) أَيِ: فَإِنْ لِمَوْصَى لَهُ رَدُّ الْوَصِيَّةِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ) ظَرَفٌ لِلرَّدِّ أَيِ: بِخِلَافِ الرَّدِّ قَبْلَ الْمَوْتِ، أَوْ بَعْدَهُ وَبَعْدَ الْقَبُولِ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْأَوَّلِ وَيُدْوَنُ فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ) كَانَ الْأَظْهَرُ الْفَاءُ بِذَلِكَ الْوَاوِ وَلَعَلَّهَا الْحَالِ. اه. رَشِيدِي (أَقُولُ) بَلِ الْوَاوُ وَهِيَ الظَّاهِرَةُ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ بِالْفَاءِ. • فَوَدَّ: (وَكَمَا لو أَعْرَضَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِإِعْرَاضِهِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ) جَوَابُ لَوْ. • فَوَدَّ: (فَبَعِيدٌ) جَوَابُ أَمَّا. • فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْإِعْرَاضَ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لَأَنَّ الْإِعْرَاضَ هُنَا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالْإِعْرَاضُ هُنَا) أَيِ: فِي الْغَنِيمَةِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مِنْ الْغَانِمِينَ) إِلَى قَوْلِي الْمَنْ وَلَهُمْ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِاللَّفْظِ.

• فَوَدَّ (لِسَبِيٍّ): (إِلَّا بِقِسْمَةٍ) أَيِ: أَوْ بِاخْتَارِ التَّمْلِكِ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ كَأَصْلِهَا. اه. مُعْنَى وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَهُمُ التَّمْلِكُ. • فَوَدَّ: (مَعَ الرِّضَا بِهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ مُعْنَى؛ لَأَنَّهُمْ لَوْ مَلَكُوهَا بِالِاسْتِیْلَاءِ كَالْضُّطْيَادِ وَالتَّحَطُّبِ لَمْ يَصِحَّ إِعْرَاضُهُمْ وَلِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْصُ كُلَّ طَائِفَةٍ بِنَوْعٍ مِنَ الْمَالِ وَلَوْ مَلَكُوا لَمْ يَصِحَّ إِنْطَالُ حَقِّهِمْ مِنْ نَوْعٍ بِغَيْرِ رِضَائِهِمْ. اه. • فَوَدَّ: (لَا مَتَنَ الْإِعْرَاضَ إِلَيْهِ) أَيِ: مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جَزَعُ ش. • فَوَدَّ: (وَتَخَصَّصَ كُلَّ طَائِفَةٍ إِلَيْهِ) أَيِ: وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُ تِلْكَ الطَّائِفَةِ فِيمَا خَصَّ بِهِ تِلْكَ الطَّائِفَةُ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ: الْغَنِيمَةِ. • فَوَدَّ: (قَبْلُهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ. • فَوَدَّ: (كُلُّ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. • فَوَدَّ: (فَيَمْلِكُ بِذَلِكَ) أَيِ: وَيَمْلِكُ كُلُّ نَصِيبِهِ شَائِعًا فَيَوَرِّثُ عَنْهُ وَلَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ عَنْهُ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (إِيَّاهُ) أَيِ: كَمَا تُمْلِكُ بِالْقِسْمَةِ مَعَ الرِّضَا بِهَا.

المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو من بعضه على الباقي إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فإن لم ينقص نقله لذلك المصنف أقرب بليد إليهم اه. فليأتمل مع ما نظره هنا.

بمَجْرُودِ الحِيَاةِ لِزَوَالِ مَلِكِ الْكُفَّارِ بِالاسْتِيلَاءِ. (وقيلَ) الْمَلِكُ مَوْقُوفٌ فَحِينَئِذٍ. (إِنْ سُلِّمَتْ) الْغَنِيمَةُ. (إِلَى الْقِسْمَةِ بِأَنْ مَلِكُهُمْ) عَلَى الْإِسَاعَةِ (وَالَا) بِأَنْ تَلِفَتْ أَوْ أَعْرَضُوا عَنْهَا. (فَلَا)؛ لِأَنَّ الْاسْتِيلَاءَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ. (وَيُفْلِكُ الْعَقَارُ بِالاسْتِيلَاءِ) مَعَ الْقِسْمَةِ وَقَبُولِهَا أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ. (كَالْمَنْقُولِ)؛ لِأَنَّ الَّذِي قَدَّمَهُ فِيهِ هُوَ مَا ذُكِرَ أَوْ أَرَادَ بِمِلْكِهِ يُخْتَصُّ أَيُّ يَخْتَصُّونَ بِهِ بِمَجْرُودِ الْاسْتِيلَاءِ كَمَا يَخْتَصُّونَ بِالْمَنْقُولِ. (وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ) لَصَيْدٍ أَوْ جِرَاسَةٍ. (وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ) أَيُّ الْغَايِمِينَ أَوْ أَهْلُ الْخُمْسِ. (وَلَمْ يُنَازِعْ) فِيهِ. (أَغْلِيهِ) إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ. (وَالَا) بِأَنْ تُوزَعَ فِيهِ. (فُيَسِمَتْ) عِدْدًا. (إِنْ أُمِكنَ وَالَا) يُمَكِّنُ قَسْمَهَا عِدْدًا. (أَقْرَعَ) بَيْنَهُمْ قَطْعًا لِلنِّزَاعِ أَمَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ وَاسْتَشْكَلُ الرَّافِعِيُّ قَوْلَهُمْ هُنَا عِدْدًا فَقَالَ: مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ تُقْتَبَرُ قِيمَتُهَا عِنْدَ مَنْ تَرَى لَهَا قِيمَةً وَيَنْظُرُ إِلَى مَنَافِعِهَا فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِهِ هُنَا. ا هـ. وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنْ حَقَّ الْمُشَارِكِينَ ثُمَّ مِنَ الْوَرِثَةِ أَوْ بَقِيَّةِ الْمُوصَى لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّ بَقِيَّةِ الْغَايِمِينَ هُنَا فَسُويَخُ هُنَا بِمَا لَمْ يُسَامَحْ بِهِ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فَوْقَ بِمَا يَقُولُ لِذَلِكَ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ) مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ إِلَى بَعْضِهِ إِذِ السَّوَادُ أَزِيدُ مِنَ الْعِرَاقِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ فَرَسَخًا؛ لِأَنَّ مِسَاحَةَ الْعِرَاقِ يَأْتِي وَخَمْسَةُ وَعِشْرُونَ فَرَسَخًا فِي عَرْضِ ثَمَانِينَ وَالتَّوَادُ يَأْتِي وَبِثْنُونَ فِي ذَلِكَ الْعَرْضِ وَجُمْلَةُ سَوَادِ الْعِرَاقِ بِالتَّكْسِيرِ عَشْرَةُ آلَافِ فَرَسَخٍ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ حَاصِلُ ضَرْبِ طُولِ الْعِرَاقِ فِي عَرْضِهِ عَشْرَةُ آلَافٍ وَطُولُ السَّوَادِ فِي عَرْضِهِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَثَمَانِيًا فَالتَّفَاوُثُ بَيْنَهُمَا أَلْفَانِ وَثَمَانِيَّةٌ وَهُوَ حَاصِلُ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِزِيَادَةِ فِي طُولِ السَّوَادِ فِي ثَمَانِينَ الَّتِي هِيَ الْعَرْضُ وَحِينَئِذٍ فَصَوَّبَ الْعِبَارَةَ وَجُمْلَةُ الْعِرَاقِ سُمِّيَ سَوَادًا لِكَثْرَةِ زَرْعِهِ وَشَجَرَةٍ.....

هـ فَوَدَ: (بِمَجْرُودِ الْحِيَاةِ) أَيُّ مَلِكًا ضَعِيفًا يَنْقُطُ بِالْإِعْرَاضِ. ا هـ. مُعْنَى. هـ فَوَدَ: (أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ) عَطَفَ عَلَى الْقِسْمَةِ. هـ فَوَدَ: (لِصَيْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلُ فِي الْمَعْنَى. هـ فَوَدَ: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مِسَاحَةَ الْعِرَاقِ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ مِنْ إِضَافَةِ الْكُلِّ وَالْمَعْنَى السَّوَادُ الَّذِي الْعِرَاقُ بَعْضُهُ سَمِعَ عَنْ شَرِّ وَرَشِيدِي. (أَقُولُ): مُرَادُهُ بِالْجَنَسِ الْكُلُّ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ إِذِ السَّوَادُ الْخ. هـ فَوَدَ: (وَالسَّوَادُ) أَيُّ: مِسَاحَةُ السَّوَادِ. هـ فَوَدَ: (وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ الْخ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ هُنَا لِلْبَيَانِ عَلَى خِلَافِ مَا فِي الْمَثْنِ وَالْمُرَادُ بِالسَّوَادِ هُنَا مُطْلَقٌ أَرْضٌ ذَابَتْ زُرُوعُ وَأَشْجَارُ. هـ فَوَدَ: (فِي ثَمَانِينَ) الْأَوَّلَى تَقْرِيفُهُ لِيُطَابِقَ نَفْتَهُ. هـ فَوَدَ: (وَجُمْلَةُ الْعِرَاقِ) أَيُّ: بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ سَوَادٍ. هـ فَوَدَ: (سُمِّيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِرَاقًا فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يَقِفْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ عَشْرَةُ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ لِيَلَّا إِلَى الْمَثْنِ. هـ فَوَدَ: (سُمِّيَ) أَيُّ: مُسَمًى سَوَادِ الْعِرَاقِ وَكَانَ الْأَوَّلَى

هـ فَوَدَ: (مِنْ إِضَافَةِ الْجَنَسِ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ الْكُلُّ وَالْمَعْنَى السَّوَادُ الَّذِي الْعِرَاقُ بَعْضُهُ.

والخضرة ترى من البغد سوادا وعراقا نالاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية إذ أصل  
البراق الاستواء. (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه. (عروة) بفتح أوله أي قهرا لما صبح عنه أنه قسمته  
في جفلة الغنائم ولو كان صلحا لم يسفه. (وقسم) بينهم كما تقرر. (ثم) بعد ملكهم له  
بالقسمة واستماله عمر رضي الله عنه قلوبهم. (بذلوه) له أي الغائبون وذووا القرى، وأما أهل أحماس  
الخمس الأربعة فالإمام لا يحتاج في ونف حقهم إلى بذل؛ لأن له أن يحتل في ذلك بما فيه  
المصلحة لأهله. (ووقف) ما عدا مساكنه وأبنية أي وقفه عمر. (على المسلمين) وأجزه لأهله  
إجارة مؤبدة للمصلحة الكلية بخراج معلوم يؤدونه كل سنة فجرب الشمر دهمان والبر  
أربعة والشجر وقصب السكر ستة والتل ثمانية وقيل عشرة والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر  
وجفلة مساحة الجرب ثلاثة آلاف يستأجر ذراع والباعث له على وقفه خوف اشتغال  
الغائبين بفلاحة عن الجهاد وقيل: لئلا يختصوهم وذريتهم به عن بقية المسلمين. (وغرجه)  
زرعا أو غرسا. (أجرة) منجمة. (تؤدي كل سنة) مثلا (لمصالح المسلمين) تقدم الأهم فالأهم  
فعلى هذا.....

وسمي بواو الإشتاف. فود: (والخضرة إلخ) وأيضا أن بين اللذين تقاربا فيطلق اسم أحدهما على  
الآخر أسنى ومغني. فود: (وهرقا) عطف على سوادا. فود: (إذ أصل العراق إلخ) أي: لمة. اه. ع  
ش. فود: (بينهم) أي: الغائبين. اه. م. ي. فود: (بذلوه له) أي: أعطوه ليمر بوجوه وبغيره مغني  
واسنى. فود: (أي: الغائبون) إلى قوله. قيل لم يقفه في المغني إلا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة  
وقوله قيل. فود: (وذو القرى) أي: المصورون في زمن عمر - رضي الله تعالى عنه - .  
فود: (بما فيه المصلحة لأهله) يؤخذ من أن الحق في وقف حصتهم لهم فلا حق لغيرهم فيها. اه.  
سم. فود: (وأبنية) عطف تفسير لما يأتي في قوله ومحل في البناء إلخ. اه. ع. ش. فود: (للمصلحة  
إلخ) عبارة المغني والاسنى على خلاف - أثر الإجازات وجوزت كذلك للمصلحة الكلية في أموالهم  
ما لا يجوز في أموالنا. اه. فود: (فجرب الشمر إلخ) والجرب عشر قصبات كل قصبية ستة أذرع  
بالحاشية كل ذراع ستة قصبات كل قبة أربع أصابع فالجرب مساحة أربعة من الأرض بين كل  
جائتين منها ستة أذرع هاشميا وقال في التواريخ: الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع. اه. اسنى  
ومغني عبارة الرشيد الجرب هو المعروف في قرى مصر بالفدان وهو عشر قصبات إلخ.  
فود: (والشجر) أي: ما عدا التخل والحب والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلها  
لم تكن تقصد للزراعة على جد. اه. ع. ش. فود: (والبايع له) أي: ليمر رضي الله تعالى عنه.  
فود: (خوف اشتغال الغائبين إلخ) أي: لو تركه بأيديهم. فود: (به) أي: بسواد العراق.

فود: (لأن له أن يحتل في ذلك بما فيه المصلحة لأهله) يؤخذ من أن الحق في وقف حصتهم لهم فلا  
حق لغيرهم فيها.

يَبْتَئِغُ بَيْعَ شَيْءٍ مِّمَّا عَدَا أَهْنِيتهُ وَمَسَاكِنَهُ وَقِيلَ لَمْ يَقِفْهُ بَلْ بَاعَهُ لِأَهْلِهِ بِشَمَنِ مُنْتَجِمٍ عَلَى مَمَرِ الزَّمَانِ لِلْمُضَلَّحَةِ أَيْضًا وَهُوَ الْخَرَجُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَالُوا يَبْتَئِغُونَهُ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ وَرُؤْدُ بَأْنٍ عَمَرَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ اشْتَرَى شَيْقًا مِنْهُ وَأَبْطَلَ شِرَاءَهُ وَنَازَعَ فِي ذَلِكَ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ لَمْ يَبْصُغْ عَنْهُ إِجَارَةً وَلَا بَيْعًا، وَإِنَّمَا أَقْرَاهَا فِي أَيْدِي أَهْلِهَا بِخَرَجٍ ضَرَبَهُ عَلَيْهِمْ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْحَكَمَ بِالْوَقْفِ عَلَى ذِي الْيَدِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ لَا يُوَافِقُ قَوَاعِدَنَا إِذِ الْيَدُ لَا تُزَالُ شَرْعًا بِمُجَرَّدِ خَبَرٍ صَحِيحٍ وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ إِبْقَاءَهَا بِأَيْدِيهِمْ بِالْخَرَجِ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ بَلْ هُوَ إِجَارَةٌ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْمُعَاطَاةِ وَالثَّانِي بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي يَدٍ لَمْ يُعْلَمِ أَصْلُ وَضْعِهَا فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي لَا تُنْزَعُ بِخَبَرٍ صَحِيحٍ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ وَأَنَّهَا غَيْرُ يَدِ مَلِكٍ لِكُونِهِ لَا يَمْلِكُ فَيُقْفَلُ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَيْدِي بَعْدَهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَلِكِ مَكَّةَ لِأَهْلِهَا وَعَدِيهِ اسْتَدَّ لِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا إِقْرَارٍ مِنْ ذِي الْيَدِ وَلَيْسَ مَلْحُظُهُ إِلَّا مَا قَرَّرْتَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ عِنْدَ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ مِنَ الدَّلِيلِ بَلْ مِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.....

• قَوْلُهُ: (يَبْتَئِغُ) أَي: لَأَهْلِ السَّوَادِ بَيْعَ شَيْءٍ وَرَفْنَهُ وَهَيْبَتُهُ لِكُونِهِ صَارَ وَقْفًا وَلَهُمْ إِجَارَتُهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً لَا مُؤَبَّدَةً كَسَائِرِ الْإِجَارَاتِ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ سَاكِنِهِ إِزْعَاجُهُمْ عَنْهُ وَيَقُولُ أَنَا اسْتَقْبَلْتُهُ وَأَعْطَيْتُهُ الْخَرَجَ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكُوا بِالْإِزْثِ الْمُنْفَعَةَ بِعَقْدِ بَعْضِ آبَائِهِمْ مَعَ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَالْإِجَارَةُ لَا زِمَةً لَا تَنْفَسِخُ بِالمَوْتِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: التَّمَنُّ الْمُنْتَجِمُ. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي كُلِّ مَنْ قَوْلُهُ الْوَقْفُ وَالبَيْعُ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْصُغْ عَنْهُ) أَي: عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (أَقْرَاهَا) أَي: أَرْضَ السَّوَادِ. • قَوْلُهُ: (وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) عَطَفَ عَلَى الْبُلْقَيْنِي. • قَوْلُهُ: (حَلَى ذِي الْيَدِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ أَي: مِنْ غَيْرِ ذِي الْيَدِ وَلَا إِقْرَارٍ أَي: مِنْ ذِي الْيَدِ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ) أَي: يَزَاعُ الْبُلْقَيْنِي وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي أَي: يَزَاعُ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ الْخ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ الْيَدُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُعْلَمِ أَصْلُ وَضْعِهَا إِلَّا مِنَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَقَدْ سُلِّمَ أَنَّ الْيَدَ لَا تَرْتَفِعُ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَهَذَا الرَّدُّ غَيْرُ وَاضِحٍ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ امْتِنَاعِ رَفْعِ الْيَدِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَم.

• قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ لَا يَمْلِكُ) يَتَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ لَا يَمْلِكُ قَرْعُ ثُبُوتِ وَقْفِهِ وَهُوَ مَحَلُّ التَّرَاع. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِخَبَرٍ صَحِيحٍ. • قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ الْأَيْدِي الْخ) لَعَلَّهُ عَلَى حَذِّبِ الْعَاطِفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ فِي تِلْكَ الْيَدِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَيْهِ وَفِي سَائِرِ الْأَيْدِي الْخ. • قَوْلُهُ: (مِمَّا يُتَعَجَّبُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا عَجَبَ؛ لِأَنَّ اسْتِشْكَالَ الْمَنْقُولِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِعْتِمَادِ وَالصَّلَاحِيَةِ لِلْإِفْتَاءِ وَيَفْرَضُ أَنَّهُ اعْتَمَدَ مَا ذَكَرَ وَصَحَّحَهُ مُخَالِفًا لِلْأَصْحَابِ فَيُتَعَمَّلُ تَغَايُرُ الزَّمَنَيْنِ وَاخْتِلَافُ التَّظَنِّينِ وَلَا عَجَبَ حِينَئِذٍ

• قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا عَلِمَ أَصْلُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ الْخ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الْيَدُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُعْلَمِ أَصْلُ وَضْعِهَا إِلَّا مِنَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَقَدْ سُلِّمَ أَنَّ الْيَدَ لَا تَرْتَفِعُ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَهَذَا الرَّدُّ غَيْرُ وَاضِحٍ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ امْتِنَاعِ رَفْعِ الْيَدِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَنَّهُ أَفْتَى بِهِذِمَ مَا بِالْقِرَافَةِ مِنَ الْأُبْنِيَةِ . سَتِيدًا فِي ذَلِكَ لِمَا وَرَدَ أَنَّ عَمَرَ وَقَفَهَا عَلَى مَوْتِ  
المسلمين . (وهو أي السواد . (من) أ. ل. (عَبَادَان) بِتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ . (إلى) آخِر . (حديثه)  
الموصل) بِفَتْحِ أُولَيْهِمَا . (طُولًا وَمِنْ) أَزَلِ (الْقَادِسِيَّةِ) وَمِنْ عُدَّتِيهَا وَهُوَ بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَانِيهِ  
الْمُفْجَمُ قَرِيبٌ مِنَ الْكَوْفَةِ (إلى) آخِرِ (خَوَانٍ) بَضْمٌ الْمُهْمَلَةُ (عَرْضًا) بِإِجْمَاعِ الْمُؤَرِّخِينَ . (قُلْتُ  
الصَّحِيحُ أَنَّ الْبُضْرَةَ) بِتَثْنِيَةِ أَوَّلِهِ وَالفَتْحُ أَفْصَحُ وَتُسَمَّى قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ (وَإِنْ كَانَتْ  
دَاخِلَةً فِي عَدِّ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً أَحْيَاها عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ

أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ الْإِجْتِهَادِ . اهـ . سَيِّدٌ : عَمَرٌ . فُودٌ : (إِنَّهُ أَفْتَى) أَيِ : ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ . فُودٌ : (أَيِ :  
السَّوَادِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الثَّاهِيَةِ وَإِلَى وَلِهِ اهـ . فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْ عُدَّتِيهَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلَهُ  
وَعَكْسُ ذَلِكَ إِلَى الْمَثْنِ . فُودٌ : (أَيِ : السَّوَادِ) أَيِ : سَوَادِ الْعِرَاقِ .

فُودٌ (سَنِي) : (مِنْ عِبَادَانٍ) مَكَانٌ بِقُرْبِ الْبُضْرَةِ . اهـ . مُغْنِي . فُودٌ : (بِفَتْحِ أُولَيْهِمَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِحَاءِ  
مُهْمَلَةٍ وَمِيمٍ مُفْتَوَحَتَيْنِ وَقُدَّتِ الْحَدِيثُ بِالْمُوسِلِ لِإِخْرَاجِ حَدِيثِهِ أُخْرَى عِنْدَ بَغْدَادَ سُمِّيَتْ الْمُوسِلُ ؛  
لِأَنَّ نَوْحًا وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ لَمَّا نَزَلُوا عَلَى الْجُودِيِّ أَرَادُوا أَنْ يَغْرِفُوا قَدْرَ الْمَاءِ الْمُتَبَقِّي عَلَى  
الْأَرْضِ أَخَذُوا خَبَلًا وَجَعَلُوا فِيهِ حَجَرًا ، ثُمَّ دَلَّوْهُ فِي الْمَاءِ فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى بَلَغُوا مَدِينَةَ الْمُوسِلِ  
فَلَمَّا وَصَلَ الْحَجَرُ سُمِّيَتْ الْمُوسِلُ . اهـ .

فُودٌ (سَنِي) : (وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ) اسْمُ مَكَانٍ بِهِ وَبَيْنَ الْكَوْفَةِ نَحْوُ مَرْحَلَتَيْنِ وَبَيْنَ بَغْدَادَ نَحْوُ خَمْسِ مَرَاجِلَ  
سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنْ قَادِسٍ نَزَلُوا . اهـ . فُودٌ : (بِضْمِ الْمُهْمَلَةِ) بَلَدٌ مَعْرُوفٌ . اهـ . مُغْنِي .  
فُودٌ : (بِإِجْمَاعِ الْمُؤَرِّخِينَ) رَاجِعٌ إِلَى تَنْدِيدِ السَّوَادِ طَوْلًا وَعَرْضًا بِمَا ذُكِرَ . فُودٌ : (وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ)  
أَيِ : فِي غَيْرِ النُّسْبَةِ وَأَمَّا فِيهَا فَإِنَّهُ مُتَعَيَّنٌ . اهـ . ع ش . فُودٌ : (وَتُسَمَّى قُبَّةُ الْإِسْلَامِ) وَلَمْ يُعْبَدْ بِهَا صَنْمٌ قَطُّ  
مُغْنِي وَسَمٌ .

فُودٌ (سَنِي) : (فِي عَدِّ السَّوَادِ) أَيِ : سَوَادِ الْعِرَاقِ . فُودٌ (سَنِي) : (فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهُ) أَيِ : فِي الْوَقْفِيَّةِ  
وَالْإِجَارَةِ وَالْخَرَاجِ الْمَضْرُوبِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَدْخُلْهَا فِي ذَلِكَ وَإِنْ شَمِلَهَا الْفَتْحُ  
هَذَا مَا يَفْتَضِيهِ سِيَاقُ الْمُصَنَّفِ وَيَبْتَغِي مَا لَابَنُ قَاسِمٍ هُنَا . اهـ . رَشِيدِي أَيِ : مِنْ قَوْلِهِ يَتَأَمَّلُ هَذَا الدَّلِيلُ  
أَيِ : قَوْلِ الشَّارِحِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً إِلَى فَقَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَحَلَّهَا كَانَ مَوَاتًا لَكِنْ شَمِلَهُ الْفَتْحُ  
فَكَيْفَ انْقَطَعَ حُكْمُهُ عَنْ الْبِنَاءِ فِيهِ وَإِخْيَانِهِ . اهـ . فُودٌ : (سَبِيحَةٌ) بِكَسْرِ الْبَاءِ أَرْضٌ ذَاتُ سَبَاخٍ أَيِ مِلْحٍ .

فُودٌ : (إِنَّ الْبُضْرَةَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : وَيُقَالُ لَهَا الْبُصَيْرَةُ بِالتَّضْغِيرِ قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالِجِ : وَيُقَالُ  
لَهَا تَنْمَرٌ وَيُقَالُ لَهَا الْمُؤْتَفِكَةُ ؛ لِأَنَّهَا انْتَفَذَتْ بِأَهْلِهَا فِي أَوَّلِ الذَّهْرِ قَالَ التَّسْمَانِي : يُقَالُ الْبُضْرَةُ قُبَّةُ  
الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ بَنَاهَا عُثْمَانُ بْنُ عَزْوَانَ فِي خِلَافِهِ عَمَرَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ وَسَكَنَهَا النَّاسُ  
سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةٍ وَلَمْ يُعْبَدْ الصَّنَمُ قَطُّ عَلَى رِضَاهَا فَكَذَا كَانَ يَقُولُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ  
مُعَاوِيَةَ الْوَاعِظُ بِالْبُضْرَةِ . اهـ . الْمَقْصُودُ تَأْلُهُ . فُودٌ : (لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبِيحَةً أَحْيَاها عُثْمَانُ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا



وَعُتِبَتْ بَنُ غَزْوَانَ فِي زَمَنِ عُمَرَ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> سَنَةً سَبْعَةَ عَشَرَ بَعْدَ فَتْحِ الْإِرَاقِ. (إِلَّا فِي مَوْضِعٍ غَرِبِي دَجَلَتِهَا) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكُسْرِهَا وَيُسَمَّى نَهْرُ الصَّرَاةِ. (وَمَوْضِعٌ شَرْقِيَّهَا) أَيِ الدَّجَلَةِ وَيُسَمَّى الْفُرَاتَ وَعَكْسُ ذَلِكَ شَارِحَانِ وَالْأَشْهُرُ بِلِ الْمَعْرُوفِ مَا قَرَزْنَاهُ. (و) الصَّحِيحُ. (أَنَّ مَا فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّورِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي وَقْفِهِ كَمَا مَرَّ. (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمَحَلُّهُ فِي الْبِنَاءِ دُونَ الْأَرْضِ لِشُمُولِ الْوَقْفِ لَهَا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ يُشَبِّهُ أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ بَيْعِ الْبِنَاءِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأَلَّةُ مِنْ غَيْرِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ وَلَا امْتَنَعَ وَعَلَيْهِ حُجْلٌ مَا نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنِ النَّصِّ مِنْ أَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهَا حَالُ الْفَتْحِ وَقَفَّ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أ. هـ. وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي يُثَبِّعُهُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ عُمَرَ وَقَفَّ حَتَّى الْأَبْنِيَّةَ وَلَيْسَ لِمَنْ بِيَدِهِ أَرْضٌ مِنَ السَّوَادِ قَطَاوُلُ نَمْرِ أَشْجَارِهَا لِمَا مَرَّ أَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْإِجَارَةِ فَيَضْرِبُهُ أَوْ ثَمَنَهُ الْإِمَامُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

أ. هـ. ع. ش. فُودَ: (نَهْرُ الصَّرَاةِ) بِفَتْحِ الصَّادِ.

فُودَ (سَنِي): (وَمَوْضِعٌ شَرْقِيَّهَا) وَمَا سِوَى هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْهَا كَانَ مَوَاتَا أَخْيَاهِ الْمُسْلِمُونَ. أ. هـ. مُعْنَى. فُودَ: (شَارِحَانِ) مِنْهُمَا الْمَحَلُّ. أ. هـ. ع. ش. فُودَ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: جَوَازِ الْبَيْعِ. فُودَ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا يُمَكِّنُ مِنْ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمَوْقُوفَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَظُهُورُ أَنَّ الْأَبْنِيَّةَ الْمَوْجُودَةَ حَالُ الْفَتْحِ أَخَذَتْ أَلَتْهَا مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ وَقْفِهَا ضَرُورَةٌ أَخَذَهَا قَبْلَ الْفَتْحِ وَتَأَخَّرَ الْوَقْفُ عَنِ الْفَتْحِ. أ. هـ. سَم. فُودَ: (حَمْلُهُ) أَيِ: مَا نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنِ النَّصِّ. فُودَ: (وَلَيْسَ لِمَنْ) إِلَى الْمُعْنَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فُودَ: (قَطَاوُلُ نَمْرِ أَشْجَارِهَا الْخ) أَيِ: الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ إِجَارَةِ الْأَرْضِ إِذِ الْحَادِثُ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْلِكُ لِمُحْدِثِهِ وَالْإِجَارَةُ شَامِلَةٌ لِدَلِكِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ أَجْرٌ جَرِيْبُ التَّخْلِ وَالْجَنْبِ وَالزَّيْتُونِ أ. هـ. ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ هَذَا وَاضِحٌ فِي الشَّجَرِ الْقَدِيمِ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهُ أَمَّا لَوْ أَتَى بِفُرَاسٍ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ وَغَرَسَهُ بِالسَّوَادِ الْمَذْكُورِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَمْلِكُ صَاحِبِهِ وَتَمَرَهُ كَذَلِكَ أ. هـ. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ أَنَّهَا أَيِ: أَرْضِ السَّوَادِ وَهَذَا فِي الْأَشْجَارِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَ الْإِجَارَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَتَصَرُّحٌ بِهِ عِبَارَةُ الرَّوَضِيِّ. أ. هـ. أَقُولُ وَمَعَ هَذَا الْإِشْكَالِ بَاقِي عَلَى حَالِهِ إِذْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مَا اسْتَشْنَى مِنْ وَقْفِيَّةِ السَّوَادِ وَإِجَارَتِهِ إِلَّا الْأَبْنِيَّةَ وَإِنَّ هَذِهِ خَارِجَةٌ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِجَارَةِ فَتَكُونُ الْأَشْجَارُ الْقَدِيمَةُ دَاخِلَةً فِي إِجَارَتِهِ بَلْ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ وَأَجْرُ جَرِيْبِ الشَّجَرِ وَالتَّخْلِ وَالْجَنْبِ وَالزَّيْتُونِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ تَمَرَةَ الْقَدِيمَةِ يَمْلِكُ لِأَهْلِ السَّوَادِ أَيْضًا فَلْيُحَرِّزْ. فُودَ: (فَيَضْرِبُهُ، أَوْ ثَمَنَهُ الْإِمَامُ الْخ).

الدَّلِيلُ قَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَحَلَّهَا كَانَ مَوَاتَا لَكِنْ شَمِلَهُ الْفَتْحُ فَكَيْفَ انْقَطَعَ حُكْمُهُ عَنْ الْبِنَاءِ فِيهِ وَإِخْيَايِهِ وَكَوْنُهُ كَانَ سَبِيحَةً لَا يَفْتَضِي انْقِطَاعَ حُكْمِ الْفَتْحِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مَا لَا يَتَمَتَّعُ بِهِ لَا يُقَالُ الْكَلَامُ فِي أَبْنِيَّتِهَا لِمَا سَبَّأَنِي؛ لِأَنَّا نَقُولُ: فَلَا خُصُوصِيَّةَ لَهَا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا مُقْتَضَى الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَبْنِيَّتِهَا وَغَيْرِهَا. فُودَ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا يُمَكِّنُ مَعَ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمَوْقُوفَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَظُهُورُ أَنَّ الْأَبْنِيَّةَ الْمَوْجُودَةَ حَالُ الْفَتْحِ أَخَذَتْ أَلَتْهَا مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ وَقْفِهَا ضَرُورَةٌ أَخَذَهَا قَبْلَ الْفَتْحِ وَتَأَخَّرَ الْوَقْفُ



(وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صَلَاحًا) كما دَلَّ عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ فَتَحْنَاكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [فتح: ٢٧] أي أهل مَكَّةَ ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ إِيذِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ﴾ [فتح: ٢٤] ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [فتح: ١٠] أي المهاجرين من مَكَّةَ فأضاف الدَّورَ إليهم والخبرُ الصحيح «مَنْ دخل المسجد فهو آيَمٌ وَمَنْ دخل دارَ أبي سُفْيَانَ فهو آيَمٌ وَمَنْ ألقى سِلاحه فهو آيَمٌ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فهو آيَمٌ» واستثناء أفرادٍ أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ يَأْتِي عَلَى عَمُومِ الْأَمَانِ لِلْبَاقِي وَلَمْ يَسْلُبْ ﷺ أَحَدًا وَلَا قَسَمَ عَقَارًا وَلَا مَنْقُولًا وَلَوْ فَتِحَتْ عَنْدَهُ لَكَانَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَأَمَّا دَخْلُهَا ﷺ مُتَأَمِّبًا لِلْقِتَالِ خَوْفًا مِنْ غَدْرِهِمْ وَتَقْضِيهِمْ لِلطَّلْحِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ قَبْلَ دُخُولِهَا وَفِي الْيَوْمِطِيِّ أَنَّ أَسْفَلَهَا فَتَحَهُ خَالِدٌ خَوْفًا وَأَعْلَاهَا فَتَحَهُ الزُّبَيْرُ ﷺ وَدَخَلَ ﷺ مِنْ جِهَتِهِ فَصَارَ الْحَكْمُ لَهُ وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَخْبَارُ الَّتِي ظَاهَرُهَا التَّعَارُضُ وَأَمَّا مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي أَنَّهُ صَحَّ مِنْهُ ﷺ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ حَيْثُ قَالَ: «أَتَرْزُونَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَتَأْبِيعِهِمْ اخْصُدُوهُمْ خَصْدًا حَتَّى تُؤَاوِنُونِي بِالضَّعْفِ فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: أَيْبَحْتُ خَضْرَاءَ قُرَيْشٍ فَقَالَ: ﷺ مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آيَمٌ» وَأَنَّ هَذَا حُجَّةٌ الْأَكْثَرِينَ الْقَائِلِينَ بِالْعِنُودَةِ كَوُقُوعِ الْقِتَالِ مِنْ خَالِدٍ وَكَتَصْرِيجِهِ ﷺ بِأَنَّهُا أُجِلَّتْ لَهُ سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ وَنَهْيِهِ عَنِ التَّأْنِي بِهِ فِي ذَلِكَ وَإِنَّ تَرْكَهُ الْقِسْمَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْعِنُودَةِ فَقَدْ يُمْرُ عَلَيْهِمْ بِدَوْرِهِمْ بَعْدَ الْفَتْحِ عِدَّةً وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﷺ «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آيَمٌ» إلخ لَا يَكُونُ صَلَاحًا إِلَّا إِذَا كَفَرُوا عَنِ الْقِتَالِ وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ قُرَيْشًا لَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ اسْتَعْدُّوا لِلْحَرْبِ فَيَجَابُ عَنْهُ وَإِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ تَلَايْمُهُ وَغَيْرُهُمْ، أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ.....

(تَنْبِيْهُ): لَوْ رَأَى الْإِمَامُ الْيَوْمَ أَنَّ يَقِفَ أَرْضَ الْغَنِيْمَةِ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ عَقَارَاتِهَا، أَوْ مَنْقُولَاتِهَا جَازَ أَنْ رَضِيَ الْغَانِمُونَ بِذَلِكَ كَتَنظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا قَهْرًا عَلَيْهِمْ وَإِنْ خَشِيَ أَنَّهُا تَشْغَلُهُمْ عَنِ الْجِهَادِ؛ لَا بِهَا يَلْكُهُمْ لَكِنْ يَقْهَرُهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَلَا يَزِدُّ شَيْءٌ مِنَ الْغَنِيْمَةِ إِلَى الْكُفَّارِ إِلَّا بَرَضًا الْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكُوا أَنْ يَتَمَلَّكُوهَا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْجِهِ. ﷺ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي فِي التَّهْمَةِ. ﷺ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي إلخ) أَي: وَقَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَي: وَقَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِينَ إلخ. ﷺ قَوْلُهُ: (فَأَضَافَ الدَّوْرَ إِلَيْهِمْ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُنَا نَظَرٌ لَا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي جِبَارَةُ عَشْرٌ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي دَلَالَةِ هَذِهِ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُمْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْفَتْحِ بَلْ كَانَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَالدَّوْرُ مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ إِذْ ذَاكَ اهـ. ﷺ قَوْلُهُ: (يَدُلُّ إلخ) خَبَرٌ وَخَيْرٌ الصَّحِيحُ. ﷺ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْهَ لَسْبَ) بِنَاءُ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ أَي: لَمْ يَغْطِ السَّلْبَ. ﷺ قَوْلُهُ: (إِلَى، أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ) الْأَوْبَاشُ الْأَخْلَاطُ وَالسَّفَلَةُ. اهـ. قَامُوسٌ. ﷺ قَوْلُهُ: (بِالضَّعْفِ) جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي مَكَّةَ. ﷺ قَوْلُهُ: (وَإِنَّ هَذَا إلخ) كَقَوْلِهِ وَإِنَّ تَرْكَهُ إلخ وَقَوْلُهُ وَإِنَّ قَوْلَهُ إلخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ صَحَّ إلخ (قَوْلُهُ بِأَنَّهُ) أَي: مَكَّةَ. ﷺ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْتَزِمُوا لَكَ) أَي: الْإِنْكَفَافَ. ﷺ قَوْلُهُ: (فَيَجَابُ) جَوَابُ أَمَّا وَقَوْلُهُ عَنْهُ أَي: عَمَّا فِي الْفَتْحِ. ﷺ قَوْلُهُ: (أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ صَحَّ عَنْهُ ﷺ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ.

فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ حَتَّى تُؤَاوِرُنِي بِالصَّفَا أَنْ أَمَرَهُ إِنَّمَا كَانَ لِخَالِدٍ وَمَنْ مَعَهُ الدَّاحِلِينَ مِنْ أَسْفَلِهَا وَقَدْ بَيَّنَّ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يُقَاتِلُوا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ فَالْأَمْرُ بِالْقَتْلِ فِيمَا ذُكِرَ مُحْتَمَلٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ أَيْ اخْصُدُوهُمْ إِنْ قَاتَلُوكُمْ وَلَا مَانِعَ أَنَّهُ كَوَّرَ قَوْلَهُ مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي فَهُوَ أَنَّ وَقُوعَ الْقِتَالِ مِنْ خَالِدٍ إِنَّمَا كَانَ لِمَنْ قَاتَلَهُ كَمَا أَمَرَ ﷺ وَبِهِ صَرَحَ أَيْمَةُ السَّيْرِ وَبَغَرَضٍ أَنَّهُ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ رَأْيِهِ ﷺ وَأَمَّا عَنِ الثَّلَاثِ فَبَانَ جُلُهَا لَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ وَقُوعَ الْقِتَالِ مِنْهُ لِمَنْ لَمْ يُقَاتِلْهُ وَكَمْ أَجَلُ لَهُ ﷺ أَشْيَاءُ لَمْ يَفْعَلْهَا كَمَا يُفْرَفُ ذَلِكَ بِسِيرِ خَصَائِصِهِ ﷺ، وَأَمَّا عَنِ الرَّابِعِ فَهُوَ أَنَّا لَمْ نَجْعَلْ عَدَمَ الْقِسْمَةِ دَلِيلًا مُسْتَقِيلًا بَلْ مُقَوِّمًا عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ مُسْتَقِيلًا بِأَنْ تَقُولَ الْأَصْلُ فِي عَدَمِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الصُّلْحِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ فَعَدَمُهَا ظَاهِرٌ فِي الصُّلْحِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمْهُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ بِمُكْتَفَى فِيهِ بِالظَّاهِرِ، وَأَمَّا عَنِ الْخَامِسِ فَهُوَ أَنَّ أَكْبَاهَهُمْ كَفُّوا عَنِ الْقِتَالِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا مِنْ أَخْلَاطِهِمْ فِي غَيْرِ الْجِهَةِ الَّتِي دَخَلَ مِنْهَا ﷺ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَلَا بِمَنْ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَخْلَاطًا لَا يُغْنَى بِهِمْ كَمَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَيْمَةُ السَّيْرِ وَبِفَرْضِ تَأْهُبٍ قُرَيْشٍ لِلْقِتَالِ فَهُوَ لَا يَقْتَضِي رَدَّ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّهُ لِيُخَوِّفَ بِإِدْرَةِ تَقَعٍ مِنْ شَوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ الْحَافِلِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ سَمِعُوا قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْخَزَرَجِ وَحَامِلِ رَأْيِهِمْ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ لِأَبِي سُفْيَانَ الْيَوْمَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ أَيْ الْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ ﷺ قَالَ: «كَذَبَ سَعْدُ» وَأَخَذَ الرَّايَةَ مِنْهُ وَأَعْطَاهَا لِوَلَدِهِ قَيْسٍ أَوْ لِعَلِيِّ أَوْ لِلزُّبَيْرِ ﷺ فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيِّدُ الْعِنُودَ قَوْلُهُ: ﷺ ثَانِي يَوْمِ الْفَتْحِ فِي خُطْبَتِهِ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ» قُلْتَ لَا يُؤَيِّدُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَأَنْتُمْ الَّذِينَ أَطْلَقَهُمَ اللَّهُ بِوِاسِطَةِ تَرْكِهِمُ لِلْقِتَالِ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهِمْ أَسْرٌ أَوْ اسْتَرْزَقَ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ دَلِيلٌ لِلصُّلْحِ لَا لِلْعِنُودِ. (فَلَوْزُهَا وَأَرْضُهَا الْمُتَحَيَّاةُ مَلِكٌ ثَبَاغٌ) كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ وَلَمْ يَزَلْ النَّاسُ

• قَوْلُهُ: (فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ (إِنْ) مِنْ أَيْنَ. اه. سم. قَوْلُهُ: (فِيمَا ذُكِرَ) أَيْ: فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذُكِرَ صَاحِبُ الْفَتْحِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَانِعَ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي جُمْلَةِ أَحَادِيثِ تَقْتَضِي عُمُومِ الْجَوَابِ بِهِ وَهُوَ يُثَابِتِي مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ أَمْرَهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ لِخَالِدٍ وَمَنْ مَعَهُ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ: كَوُوعُ الْقِتَالِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الثَّلَاثِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَتَضْرِيحِهِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الرَّابِعِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَإِنْ تَرَكَ الْقِسْمَةَ الْخ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَنِ الْخَامِسِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَإِنْ قَوْلُهُ ﷺ الْخ. قَوْلُهُ: (لَا عِبْرَةَ بِهَا) أَيْ: بِجِهَةٍ غَيْرِ جِهَةِ دُخُولِهِ ﷺ. قَوْلُهُ: (لَا تَأْهُبُ) أَيْ: التَّأْهُبُ. قَوْلُهُ: (لِيُخَوِّفَ بِإِدْرَةِ) الْبَادِرَةِ عَلَى وَزْنِ نَائِدَةٍ مَا يَتَدَرُّ مِنْ حِدْثِكَ فِي الْغَضَبِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ. اه. قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (وَحَامِلِ رَأْيِهِمْ) عَطَفَ عَلَى سَيِّدِ الْخَزَرَجِ. قَوْلُهُ: (بِمَرِّ الظُّهْرَانِ) اسْمٌ مَوْضِعٍ بِقُرْبِ مَكَّةَ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْخ) غَايَةً. قَوْلُهُ: (لَا مَعْنَاهُ الْخ) هَذَا جِلَافُ الْمُتَابِيرِ فَلَا يَدْفَعُ التَّائِيدَ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَنْ يُضْرَبَ) الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَطْلَقَ. قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا خَبَرٌ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا مَا أَتَتْهُ

عَنِ الْفَتْحِ. قَوْلُهُ: (فَبَانَ صَرِيحُ قَوْلِهِ (إِنْ) مِنْ أَيْنَ.

يتأبونها نعم، الأولى عدم بيعها وإجارتها خروجا من خلاف من منقهما في الأرض، أما البناء فلا خلاف في جل بيعه وإجارتها، وأما خبر: «مكة لا تباع ورباعها ولا تؤجر دورها» فضعيف خلافا للحاكم قيل: قوله فدورها إلخ يقتضي ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك؛ لأن قضيتة أنها وقفت؛ لأنها فيء وهو وقف، إما بنفس حصوله أو بإيقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا؛ لأن المفتوح عنوة غنيمة مُحَمَّسَةٌ والصواب أنه بأنه أقر الدور بيد أهلها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظير في ذلك إلى أنها فتحت صلحا أو عنوة. اهـ. ويُرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يُشير إليه قول المعترض والصواب إلخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك لأهلها يتصرفون فيه كيف شاءوا ولا يترتب ذلك على عنوة؛ لأنها إذا كانت غنيمة يكون خمس خمسها للمصالح وثلاثة أخماس خمسها لإيجات عاتية فلا يتمكن البقية من التصرف فيها كذلك فصَحَّ التفرغ في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأن أنه لا اعتراض عليه ويضمر فتحت عنوة وقيل صلحا وهو مقتضى نص الأم في الوصية.....

عليه وإلى قوله قيل في النهاية. هـ. قوله: (ثم الأولى عدم بيعها إلخ) مقتضاه أن يتبها وإجارتها خلاف الأولى كما في المجموع ومال المغني لى ما قاله الزركشي من كراهتهما. هـ. قوله: (من خلاف من منقهما) ويمن منق يتبها أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه. هـ. قوله: (فلا خلاف في جل بيعه إلخ) أي: إذا لم يكن البناء من أجزاء أرض مكة كما يؤخذ مما مر في بناء سواد العراق. اهـ. مغني.

هـ. قوله: (رباعها) أي: منازلها. اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (قيل إلخ) ويمن قال به المغني. هـ. قوله: (لأن قضيتة) أي: الصلح. هـ. قوله: (ما بنفس الحصول) ي: على المزجوح من أن الفية يصير وقفا بنفس حصوله أو إيقافه أي: على المذهب من أن الإمام مقرر بين أن يجعله وقفا على نفسه على المرتبة وأن يبيعه ويقسم ثمنه بينهم. هـ. قوله: (وكونها إلخ) عطفت على قوله كونها ملكا إلخ. هـ. قوله: (فيه) الأولى الثاني. هـ. قوله: (وثلاثة أخماس خمسها إلخ) لم لم يقل وأربعة أخماس خمسها ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك أهلها. اهـ. م. هـ. قوله: (كذلك) أي: كيف شاؤا. هـ. قوله: (وبأن إلخ) أي: ظهر. هـ. قوله: (ويضمر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمغني وشرح المنهج وقال الرشيد أي: ولم يصح أنها وقفت كما في فتاوى والإده وعليه فلا خراج في أرضها؛ لأنها ملك الغانمين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الرزوي عن ابن أرفة نقلا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وأن عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فليحرر ولينظر وضع الخراج فيها على قواعد مذمينا، ثم رأيت في حواشي ابن قاسم في الباب الآتي ما هو صريح في أن المراد بضمير المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه يتنهي الإشكال. اهـ. عبارة ع. ش. قوله: (وفتحت بضمير عنوة

هـ. قوله: (وثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك أهلها.

وحمله الأولون على أَنَّ المفتوح صَلَحًا هي نفسها لا غير، وإنما بقيت الكنائس بها لقوة القول بأنها وجميع إقليمتها فُتِحَتْ صَلَحًا قِيلَ ولاحتمال أنها كانت خارجة عنها، ثم اتَّصَلَتْ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الكنائس موجودة بها وإقليمها فلا يُتَصَوَّرُ حينئذٍ إلا القول بأنَّ الكلَّ صَلَحَ إلا أنَّ مُجَابَ بآتهم راعوا في إبقائهم قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند الشبكي ومنقول الزايفي عن الروباني أنَّ مُدُنَ الشَّامِ صَلَحَ وأرضها عنوة وبَسَطَتِ الكلام على ذلك كأكثر بلاد الإسلام بما لا يُستغنى عن مراجعته في إفتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مضر مُخْتَجًا بأنها فُتِحَتْ عنوة.

### فصل في إمان الكُفَّار

الذي هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مُطْلَقِ الأمان لهم المُتَحَصِّرُ في هذه الثلاثة؛ لأنه إن تعلَّقَ بمحصورٍ فالأول أو بغيره لا إلى غاية.....

أي: وقراها ونحوها مما في إقليمها فُتِحَتْ صَلَحًا انتهى سم على المنهج نقلاً عن فتاوى شيخ الإسلام. اهـ. فود: (وحمله الأولون إلخ) عبارة المُعْنَى تيمُّنُ الصحيح أنَّ مِصْرَ فُتِحَتْ عنوة ومِمَّنْ نَصَر عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوي وغيرهم وإنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عنه وَضَعَ على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعي في الأم ما يقتضي أنها فُتِحَتْ صَلَحًا وكان الليث يُحَدِّثُ عن زيد بن حبيب أنها فُتِحَتْ صَلَحًا، ثم نكثوا فَفَتَحَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عنه ثانياً عنوة ويُمكنُ حملُ الخلاف على هذا فمن قال فُتِحَتْ صَلَحًا نَظَرٌ لأوَّلِ الأمرِ ومن قال عنوة نَظَرٌ لِآخِرِ الأمرِ.

فود: (وهي نفسها) والمراد بها مِصْرُ العتيقة والذي اعتمدَه شيخنا الحفني أنَّ مِصْرَ وقراها فُتِحَتْ عنوةً بدليل إطلاقي الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غيرَ مملوكة لأهلها بل ملكاً للغانمين فلذا أخذ عليها الخراج إلا أنَّ يقال: يُمكنُ أن تكونَ وصلَّت لأهلها بطريق من الطريق، أو أنهم ورثة الغانمين وأياما كان فضرب الخراج لا يُنافي الملك كما إذا فُتِحَتْ البلدُ صَلَحًا وشرط كونه لهم ويُؤدَّونَ خراجَه كما يأتي في آخر الجزية. اهـ. بُجَيْرِمِي على شرح المنهج. فود: (إنَّ مُدُنَ الشَّامِ) أي: فُتِحَهَا. اهـ. ع ش

### (فصل: في إمان الكُفَّار)

فود: (في إمان الكُفَّار) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله ونارَعَ فيه البلقيني وقوله وأطال إلى المتن. فود: (في إمان الكُفَّار) أي وما يتبع ذلك. اهـ. ع ش أي: من قوله والمُسلِمُ بدارٍ كُفِّرَ إلخ.

فود: (المُتَحَصِّرُ) أي: مُطْلَقُ الأمان. اهـ. ع ش. فود: (لأنه) إلى قوله وعلى المعنى في المُعْنَى.

فود: (إنَّ تَعَلَّقَ بِمَحْصُورٍ إلخ) قُصِبَتْهُ أَنَّ تَأْمِينَ الإمام غيرَ مَحْصُورِينَ لا يُسَمَّى أماناً وليس مراداً حَلْبِي وزِيَادِي وقد يُقالُ هو كذلك؛ لأنه حينئذٍ هُدْنَةٌ وإنَّ عَقْدَ بَلْفِظِ الأمان. اهـ. بُجَيْرِمِي.

فود: (فالأول) أي: أمان الكُفَّار. اهـ. ع ش. فود: (أو بغيره لا إلى غاية إلخ) قُصِبَتْهُ أَنَّ الجزية لا

فالثاني أو إليها فالثالث وأصله قوله تعالى ﴿وَلَا يَنْفَعُ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾ [النور: ١٦] الآية وقوله ﴿ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْقَى بِهَا أَذْنَاهُمْ فَتَنْ أَحْفَزَ مُسْلِمًا أَيْ تَقْضَ عَنْهُ فَعَلِيهِ لَفْظَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ زواه الشيخان والذمة المهدد والأمان والحرمة والحق وكل صحيح هنا وقد تطلق على الذات والتفسي اللتين هما محلها في نحو في ذمته كذا وبرئت ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للإلزام والالتزام كما مر.

(يصح من كل مسلم مكلف) وسكران. (مختار) ولو أمة لكافر وسفيها وفاسقا وهرما لقوله في الخبر «يسقى أذناهم»؛ ولأن عمر رضي الله عنه أجاز أمان عبد على جميع الجيش لا كافرا لاثهابه

يجوز في محصورين وليس مرادا انتهى نبحنا زيادي أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها لمحصورين. اه. ع ش أي: فالقيد خرج مخرج الغالب بغيري وقوله: وإنما المراد أن الجزية إلخ أي: والهدنة. قود: (فالقائي) أي: الجزية. قود: (فالقالت) أي: الهدنة. اه. ع ش. قود: (وأصله) أي: الأصل في مطلتي الأمان. قود: (يسق) بها) أي: يتحملها ويقعدها مع الكفار. اه. بغيري. قود: (أذناهم) أي: كالزينة المسلمة لكافر. اه. ع ش. قود: (فمن أخفر) هو بالخاء المضممة والفاء قال في المختار: الخفير المجير وخفره تقض عنه وعذره وبثله في المضاج. اه. ع ش عبارة الرشيد والهمزة فيه للإزالة أي: من أزال خفارته بأن قطع ذمته. اه. قود: (والحرمة) أي: الاحترام. اه. ع ش. قود: (هنا) أي: من الحديث. قود: (وقد تطلق) أي: الذمة شرعا. اه. ع ش. قود: (اللتين هما محلها) أي: فهو جاز مرسل من إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيادي وانظر إطلاق الذمة على الذات وانفس بأي معنى من المعاني الأربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا يخفى قلنا مل. اه. رشيد وقوله (وانظر إلخ) لم يظهر وجهه بعد تسليم التجوز وظهور أن كلا من المعاني الأربعة حال والذات والتفسي محلها. قود: (محلها) أي: الذمة. اه. ع ش. قود: (في نحو في ذمته كذا إلخ) وفي هذا أيضا لا يمتنع الذات والتفسي وقفة والأظهر التمثيل به للمعنى الآتي فتأمل. اه. رشيد. قود: (كما مر) أي: في البيع. اه. مثنى.

قود: (يسق) (يلق) أي: ولا يجبر. اه. مثنى. قود: (وسكران) أي: متعذ بسكره. اه. مثنى. قود: (ولو أمة) إلى قوله: (نعم) أي: المعنى لإا قوله: (وهو ما) إلى (لا كافرا). قود: (ولو أمة) أي: مسلمة. اه. ع ش. قود: (ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما الفرق بينهما وبين الأسير بل يقال إنها من أفراد. اه. رشيد. قود: (على جميع الجيش) أي: وكانوا محصورين فلا ينافي ما يأتي من أن شرط الأمان أن يكون في عدي محصور. اه. ع ش. قود: (لا كافرا إلخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان ينبغي جره عطفًا على قول المصنف: (كل مسلم إلخ) وقد

(فصل في امان الكفار)

(يصح من كل مسلم مكلف مختار أمان في إلخ).

وصبيًا ومجنونًا ومكرها كسائر العقود نعم، من جهل فساد أمان أولئك يُعرف ليتلغ مأمته.  
 (أمان حربي) ولو قنا وامرأة لا أسيرًا إلا من أسيره ما بقي بيده ومن الإمام. (وعدي محصور) من  
 الحربين كالمائة. (فقط) أي دون غير المحصور كأهل بلد كبير؛ لأن هذه هُدنة وهي لا  
 تجوز لغير الإمام ولو آمن مائة ألف مئاة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه  
 بطل الكل إن وقع ذلك مَقًا، وإلا فما ظهر الخلل به فقط. (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم)  
 ولا لغيرهم. (في الأصح)؛ لأنه مفهوز معهم فهو كالمكره؛ ولأنه غير أمين منهم.....

يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا يصح من كافر. اه. قود: (يُعرف الخ) أي:  
 وجوبًا. اه. ع ش أي: يُعرف الحربي المذكور بفساد أمانه. قود: (ليتلغ مأمته) انظر لم لم يقل بلغ  
 مأمته كما يقتضيه ما يأتي في شرح إن لم يخف خيانة، ثم رأيت أن الرّوض عيّر بذلك عبارته مع شرحه  
 فإن أشار مسلم لكافر فظنه أمته بإشارته فجاءنا وأنكر المسلم أنه أمته، أو أمته صبي ونحوه ممن لا  
 يصح أمانه وظن صحته أي: الأمان بلغناه مأمته ولا نقتله لغيره فإن قال في الأولى: علمت أنه لم يرد  
 الأمان وفي الثانية علمت أنه لا يصح أمانه لم يتلغ المأمّن بل يجوز اغتياله إذ لا أمان له فإن مات المشير  
 قبل أن يتبين فلا أمان ولا اغتيال فيتلغ المأمّن. قود: (ولو قنا الخ) أي: ولو كان الحربي قنا الخ. اه.  
 ع ش. قود: (لا أسيرًا) إلى قول المتن: (ورسالة) في المغني لا قوله: (بمن معهم) إلى قوله:  
 (المقيّد) وقوله: (ورد الإسثوي) إلى قوله: (وعليه قال).

قود: (لا أسيرًا) أي: فلا يصح أمانه. اه. ع ش. قود: (كالمائة) أي: أو أكثر ما لم يتسد به باب  
 الجهاد ولا ينافيه قول المصنّف فقط؛ لأنه صفة لقوله: محصور. اه. ع ش. قود: (لأن هذه) أي:  
 تأمين غير المحصور. اه. ع ش أي: والثابت لإعارة الخبر. قود: (ولو آمن) هو بالمد والتخفيف  
 أضله آمن بهمزتين أبدلت الثانية ألفًا كما في المختار. اه. ع ش وقال البجيرمي: بالمد على الأفصح  
 ويجوز قصره مع التشديد. اه. قود: (وظهر بذلك سد باب الجهاد الخ) قضية هذا أن ضابط الجواز  
 أن لا يتسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن: (وعدد محصور فقط) إلا أن يريد  
 بالمحصور هنا ما لا يتسد بتأمينه باب الجهاد سم. اه. ع ش وعبرة البجيرمي وعلم من ذلك أنه لو  
 أدى أمان الأحاد لمحصور إلى اتسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاة بالضابط شئنا الشوري  
 فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم  
 عن شرح الإرشاد. اه. قود: (إن وقع ذلك) أي: التامين لِمائة ألف. قود: (ولاً) أي بأن وقع  
 مرتبًا. قود: (فما ظهر للخلل به) عبارة المغني وشرح المنهج فيتبني صحة الأول فالأول إلى ظهور  
 الخلل. اه. قود: (ولأنه غير أمين الخ) عبارة المغني تنبيه محل الخلاف في الأسير المقيّد والمحبوس

قود: (ولو آمن مائة ألف مئاة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه بطل الكل الخ)  
 قضية هذا أن ضابط الجواز أن لا يتسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد  
 محصور فقط إلا أن يريد بالمحصور هنا ما لا يتسد بتأمينه باب الجهاد.



والمراد بمن معهم كما في التنبيه وغيره المقيّد أو المحبوس فلو أطلق أمّنه على أن لا يخرج من دارهم صنع أمّنه كالتاجر، ورد الاستدلال به بأن الأصح أنه لا فرق مزدود بأن الأصح هو الفرق وعليه قال المازدي إنما يكون مؤمّنه آمناً بدارهم لا غير إلا أن يصريح بالأمان في غيرها (ويصح) الأمان (بكل لفظ يفيد مقصوده) صريح كأجزئك أو أمنتك أو لا بأس أو لا خوف أو لا فرع عليك أو كناية بنية ككن كيف، شئت أو أنت على ما تُحب. (وبكناية) مع التّية؛ لأنها كناية. (ورسالة) بلفظ صريح أو كناية مع التّية ولو مع كافر وصبي مؤثوق بخبره على الأوجه توسعة في حقن الدّم. (ومشترط) لصحة الأمان. (علم الكافر بالأمان) كسائر المقود فإن لم يعلمه جازت المبادرة بقتله ولو من مؤثقه ونازع فيه البلقيني. (فإن رده) كقوله ما قبلت أمانك أو لا أمنتك. (تطلّ وكذا إن لم يقبل) بأن سكّ. (في الأصح)؛ لأنه عقد كالهبة.....

وإن لم يكن مكرهاً؛ لأنه مفهوز الخ ولأن وضع الأمان أن يأمن المؤمن وليس الأسير آمناً أما أسير الدار وهو المطلق بدار الكفر المنوع من الخروج منها فيصيح أمّنه كما في التنبيه وغيره.   
 • قوله: (والمراد بمن معهم الخ) أي: الدار بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بغد وليس المراد ظاهره كما يصريح به صنع الشارح حيث قال: والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد المقيّد، أو المحبوس فكان المصنّف قال: ولا يصحح أمان أسير مقيّد، أو محبوس وحيث فلا يتأتى قول الشارح فيما مرّ ولا لغيرهم إلا إن أبقينا المتن على ظاهره، قد علمت أنه غير مراد فاللّابق حدّثه فيما مرّ قائل. اه.   
 رشيدي أي: وأن يقول والمراد بلمن هو معهم بإعادة اللام. • قوله: (على أن لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كما يأتي في قول المصنّف ولو شرطوا الخ. اه. ع ش. ١. قوله: (كالتاجر) أي: مبتا بدارهم. • قوله: (وعليه) أي الفرقي وصحة أمان الأسير المطلق بدار الكفر.

• قوله (سن): (ويصح الأمان بكل لفظ الخ) يخرج منه أنه لا أمان لِماليهم المذفوع لمسلم على سبيل القراض، أو التوكيل حيث لم يقتصر به، ويشير بما ذكر ويتبعي أن يقال فيه أخذاً بما تقدّم في الأخذ منهم على سبيل السوم أنه إن قصد الاستدلاء عليه اختص به فلا يخمس ولا فقيمة فيخمس. اه. سيّد عمر وقوله ولا فقيمة الخ لم يظهر وجهه فليراجع وليحترز. • قوله: (صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كالمثلية المذكورة ولعجمي كمترس أي: لا تخف مغني وروض. • قوله: (بلفظ) إلى قول المتن فإن رده في المغني لا قوة وصبي مؤثوق بخبره على الأوجه. • قوله: (مع التّية) راجع للمعطوف فقط. • قوله: (ولو مع كافر) غير رة المغني سواء كان الرسول مسلماً أم كافراً. اه.   
 • قوله: (على الأوجه) وفقاً للنهاية وخلافاً للمغني حيث قال: لا بد من تكليفه كالمؤمن. اه.   
 • قوله: (أو لا أمنتك) عبارة الرّوض فإن بطل وقال: لا أؤمّنك فهو ردّ أنتهت أي: لأن الأمان لا يختص

• قوله: (أو كناية) انظر فائدته مع وبكناية والجواب أن هذا في القبول وذلك في الإيجاب.



وأطال البلقيني وغيره في ترجيح المقابيل. (وتكفي) كتابة أو. (إشارة) أو أمانة كتركه القتال أو طلبه الإجارة. (ففهمة للقبول) أو الإيجاب، ثم هي كناية من ناطق مطلقاً وكذا أخرس إن اختص بفهمها فطنون وذلك لبناء الباب على التوسعة ومن ثم جاز تعليقه بالغير كأن جاء زيد فأنتم آمين، أما غير المفهمة فلغو.

(ويجب أن لا تزيد مدته) في الذكر المحقق. (على أربعة أشهر) سواء أكان المؤمن الإمام أم غيره للآية. (وفي قول يجرؤ ما لم تبلغ) المدة. (سنة) فإن بلغت متنع قطعاً لئلا تترك الجزية

بطرف. هـ. ١. رشيدى. فود: (وأطال البلقيني الخ) ما إلى المغي. فود: (في ترجيح المقابيل) وهو الإكتفاء بالسكوت لكن يشترط السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الماوردي (أقول): وعليه فالخلاف لفظي لما يأتي من قول الشارح، أو أمانة كتركه القتال مغي.

فود: (كتابة) انظر فائدته مع قول المصنف وكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الإيجاب سم على حجة وإشارة الناطق لغو في سائر الأبواب إلا هنا وألحق بذلك الإشارة بجواب السائل من المثني وبالإذني في دخول الدار للضيوف في الأكل مما قدم لهم. اهـ. ع ش. فود: (الإجارة) أي: الأمان. فود: (أو الإيجاب) لعل الأولى حذفها هنا وإن أفاد فائدة زائدة على ما مر؛ لأنه يلزم عليه أن يكون هنا بقوله كتابة مكرراً بالنسبة إليه وأن يكون مجرد ترك القتال تأمياً والظاهر أنه غير مراد فليراجع. اهـ. رشيدى عبارة المثني تنبيهان أحدهما قد يوهم كلامه أن الإشارة لا تكفي في إيجاب الأمان والمذهب الإكتفاء بها كما مر الثاني أن محل الخلاف في اختيار القبول إذا لم يسبق منه استئجار فإن سبق لم يحتج للقبول جزماً اهـ. فود: (ثم هي) أي: الإشارة. فود: (مطلقاً) أي سواء اختص بفهمها فطنون أم لا رشيدى وع ش. فود: (وكذا أخرس) الاتسب من أخرس. فود: (إن المختص بفهمها فطنون) فإن فهمها كل أحد فصريحة مغي ونهاية. فود: (وذلك لبناء الباب الخ) حجة للإكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر الأبواب كما لا يخفى لا يكون الإشارة من الناطق كناية مطلقاً وإن، وأهمه السابق. اهـ. رشيدى ويصرح به أيضاً صنيع المغي فكان الأولى تقديمه على قوله وكذا أخرس كما في النهاية. فود: (فلغو).

(فرغ): ما مر من اختيار صيغة الأمان هو فيما إذا دخل الكافر بلادنا بلا سبب أما من دخل إليها رسلاً، أو لسماع القرآن، أو نحوه مما يتقاد به للحق إذا ظهر له فهو آمين لا من دخل لإجارة فلو أخبره مسلم أن الدخول للتجارة أمان فإن صدقه بلغ المأمّن ولا اغتيل ولالإمام لا للأحاد جعل الدخول للتجارة أماناً إن رأى في الدخول لها مصلحة. اهـ. روض مع شروحه زاد المغي ولا يجب إجابة من طلب الأمان إلا إذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فتجب قطعاً ولا يمهّل أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان. اهـ. وقوله البيان لعل صوابه السماع. فود: (في الذكر) إلى قوله وفي الرخصة في النهاية إلى قوله خلافاً للقاضي وإن تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله: ثم رأيتهم صرحوا به. فود: (للآية) هي قوله تعالى ﴿فَيَسْجُرْوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [نور: ٢٢]. اهـ. ع ش. فود: (فإن بلغت) إلى قول المشي

ومن ثم جاز في المرأة والخنثى من غير تقييد فإن زاد على الجائز بطل في الزائد فقط تفرقاً للصفقة هذا إن لم يكن بنا ضعف وإلا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الإمام كهو في الهدنة ولو أطلق الأمان محيل على الأربعة الأشهر وبلغ بعدها المأمن بخلاف الهدنة؛ لأن بابها أضيئ. (ولا يجوز) ولا ينقذ ولو من إدم. (أما يضر) بفتح أوله. (المسلمين كجاسوس) وطلبة كفار لخير لا ضرر ولا ضرار في الإلام ولا يستحق تبليغ المأمن؛ لأن دخول مثله خيانة، أما ما لا يضر فيجوز وإن لم تظهر فيه مصلحة خلافاً للقاضي وإن تبعه البلقيني، ثم قال: هذا في أمان الآحاد، أما أمان الإمام فشرط المصلحة.

(وليس للإمام) فضلاً عن غيره. (بذل الأمان) الصادر منه أو من غيره كما هو ظاهر. (إن لم يخف خيانة)؛ لأنه لازم من جهتنا أما مع - وفيها فينبذه الإمام والمؤمن بكسر الميم، أما المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء ويظهر أنه - يث بطل أمانه وجب تبليغه المأمن، ثم رأيتهم صرحوا به. (ولا يدخل في الأمان ماله وأهله) ي فرعه.....

وليس في المعنى. قود: (ومن ثم جاز) أي: الأمان في المرأة والخنثى فأتيناهما لئسنا من أهل الجزية. اه. معني. قود: (من غير تقييد) أي: حدة. قود: (فإن زاد) أي الأمان على الجائز أي: الأربعة الأشهر. قود: (هذا) أي: قول المصنف ويجب أن لا تزيد مدته إلخ. قود: (كهو في الهدنة) قضية التشبيه بالهدنة جواز الزيادة على الأربعة الأشهر إلى عشر سنين حيث رأى المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر. اه. ع ش. قود: (الأمان) نائب فاعل أطلق. قود: (بخلاف الهدنة) فإنه يتطل عقدها عند الإطلاق سم ومعني. قود: (لأن بابها أضيئ) بدليل عدم صحتها من الآحاد بخلاف الأمان. اه. معني.

قود: (سني): (ولا يجوز أمان يضر المسلمين) قلوا أمنا آحاداً على طرق الثروة واحتجنا إلى حمل الزاد والملف ولو لا الأمان لأخذنا أطمعة الكفا لم يصح الأمان للضرر استى ومعني.

قود: (سني): (كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحاً ونحوه مما يُعينهم إلى دار الحرب. اه. معني. قود: (لخير لا ضرر ولا ضرار) أي: لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالمعنى لا ضرر تداخلونه على أنفسهم ولا ضرار بغيركم. اه. ع ش. قود: (ثم قال) أي: البلقيني. اه. معني. قود: (هذا) أي: الخلاف. قود: (أما أمان الإمام فشرطه إلخ) هذا ظاهر. اه. معني.

قود: (فينبذه الإمام إلخ) وجوباً قلوا لم ينبذه هل يتطل بنفسه حيث مضت مدة بقدر عليه يمكن فيها التبدل، أو لا فيه نظر والأقرب الأول لوجوب الخلل المُنافي لا يتدأه وكل مانع من الصحة إذا قارن لو طراً أفسد إلا ما نصوا على خلافه. اه. ع ش. قود: (والمؤمن) الواو بمعني، أو. قود: (حيث بطل أمانه) أي: ميتاً، أو منه. اه. ع ش. قود: (أي: فرعه) إلى التشبيه في المعنى.

قود: (بخلاف الهدنة) فإن الإطلاق يطالها.

غير المُكَلَّف وزوجته الموجودان. (بدار الحرب)؛ لأنَّ القصد تأمين ذاته من قتل وِرْقٍ دون غيره فيقتنم ماله وتُسبى ذراريه ثُمَّ نعم، إنَّ شرط دخول ماله وأهله ثُمَّ على الإمام أو نائبه دَخَلُوا. (وكذا ما معه) بدار الإسلام. (ومنها) ومثلها ما معه لغيره فلا يدخل ذلك كله. (في الأصح) لما دُكِرَ. (إلا بشرط) نعم، ثباته ومزكوته وآله استعماله ونفقة مُدَّة أمانة الصَّرويات لا تحتاج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول ما معه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع بحمل هذا على ما إذا كان المؤمن الإمام أو نائبه والأول على ما إذا كان المؤمن غيرهما ويُفَرَّق بأنَّ ما يكون منهما في الدار التي فيها ذاته تكون التَّبعية فيه أقوى مِنَّا ليس بتلك الدار ومن ثُمَّ لو انكس ما تقرَّر بأنَّ أمين وهو بدارهم دخل أهله وماله بها ولو بلا شرط إنَّ أمتة الإمام أو نائبه وإلا لم يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله إلا بشرط فإنَّ كانا بدارنا دَخَلَا إنَّ شرط الإمام لا غيره.

(تنبيه) يبقى أمان ماله وأهله عندنا وإنَّ نَقَضَ.....

• فَوَدَّ: (غير المُكَلَّف) أي: الصغير والمجنون. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَزَوْجَتُهُ) قال شيخنا الزَّيَادِي: الْمُعْتَمَدَاتُهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِالتَّصْيِيرِ عَلَيْهَا وَمِثْلُهُ فِي سَمِّ عَلَى الْمَنْهَجِ تَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ. اهـ. ع ش وكان يَتَنَبَّيْ أَنْ تُكْتَبَ هَذِهِ عَلَى قَوْلِي الشَّارِحِ الْآتِي نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الْخِ ثُمَّ مَا تَقْلَهُ عَنِ الزَّيَادِي خِلَافَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ التَّحْقِيقُ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أي: فِي دَارِ الْحَرْبِ. • فَوَدَّ: (هَلَى الْإِمَامَ، أَوْ نَائِبَهُ) أي: بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ عَلَى غَيْرِهِمَا فَلَا يَدْخُلَانِ حَيْثُ يَنْهَى وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (دَخَلُوا) الْأَنْسَبُ التَّنْبِيهُ. • فَوَدَّ: (بِدَارِ الْإِسْلَامِ) أي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَيَازِيهِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِمَا دُكِرَ) أي: مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ تَأْمِينُ ذَاتِهِ الْخِ.

• فَوَدَّ: (إِلَّا بِشَرَطٍ) أي: إِذَا أَمَّتْهُ غَيْرُ الْإِمَامِ فَإِنَّ أَمَّتْهُ الْإِمَامُ دَخَلَ مَا مَعَهُ وَلَوْ لغيره بلا شرط مُغْنِي وَنَهْيَةُ. • فَوَدَّ: (وَأَلَّهُ اسْتِعْمَالَهُ) أي: فِي جَرْفَتِهِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَا تَحْتَاجُ لَشَرَطٍ) أي: أَمَّتْهُ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ، أَوْ غَيْرُهُمَا. • فَوَدَّ: (وَجَمَعَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى لَوْ ائْتَمَّكَسَ.

• فَوَدَّ: (وَجَمَعَ الْخِ) وَحَاصِلُ ذَلِكَ دُخُولُ مَا مَعَهُ فِي الْأَمَانِ وَمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ غَالِيًا كِتَابِيًّا وَنَفَقَةً مُدَّتَهُ مُطْلَقًا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ يَدْخُلُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ الْإِمَامَ وَإِلَّا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا بِشَرَطٍ وَمَا خَلَفَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ يَدْخُلُ إِنْ أَمَّتْهُ الْإِمَامُ وَشَرَطَ دُخُولَهُ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. نَهْيَةُ. • فَوَدَّ: (بِحَمْلِ هَذَا) أي: مَا فِي مَوْضِعِ آخَرٍ مِنَ الرُّضْوَةِ وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أي: مَا هُنَا مِنْ عَدَمِ الدُّخُولِ إِلَّا بِشَرَطٍ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ أَمَّتْ) أي: الْحَرْبِيَّ. • فَوَدَّ: (بِهَا) أي: الْمَوْجُودُ أَيِ بِدَارِ الْحَرْبِ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أي: بِأَنَّ أَمَّتْهُ غَيْرُهُمَا. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَا لَا يَحْتَاجُهُ الْخِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا يَحْتَاجُهُ فَيَدْخُلُ مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ. اهـ. مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ) أَيِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ شَرَطَهُ الْإِمَامُ) أي: أَوْ نَائِبُهُ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أي: الْمَوْجُودِينَ فِي دَارِنَا. • فَوَدَّ: (وَإِنْ نَقَضَ) غَايَةُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ لِلْأَمَانِ وَفِي الْأَسْنَى وَمِنْ أَسْبَابِ

ما بقي حيًّا وله دخول دارنا لأخيه و و مُتَكَوِّرًا لَكِنْ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ أَخَذِ الْكُلِّ دَفْعَةً وَلَا جَاوَزَ قَتْلَهُ وَأَسْرَهُ (والمسلم بدار كُفِّي أي: حرب ويظهر أن دار الإسلام التي استولوا عليها كذلك. (إِنْ أَمَكْنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ) لِشَرْفِهِ أَوْ شَرَفِ قَوْمِهِ وَأَمِنْ فِتْنَةٍ فِي دِينِهِ وَلَمْ يَرْجُ ظُهُورُ الْإِسْلَامِ هُنَاكَ بِمُقَامِهِ. (اسْتَحْبَبَ لَهُ الْهَجْرَةُ) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهَا يَكْثُرُ سَوَادُهُمْ وَزَيْمًا كَادُوهُ وَلَمْ تَجِبْ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ وَلَمْ تَحْرُمْ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلِمِ بَيْنَهُمُ الْقَهْرُ وَالْمَعْجَزُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَجَا ظُهُورُ الْإِسْلَامِ بِمُقَامِهِ ثُمَّ كَانَ مُقَامُهُ أَقْبَلَ أَوْ قَدَّرَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَالْإِعْتِزَالِ ثُمَّ وَلَمْ يَرْجُ نُصْرَةَ الْمُسْلِمِينَ بِالْهَجْرَةِ كَانَ مُقَامُهُ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ دَارُ إِسْلَامٍ فَلَوْ هَاجَرَ لَصَارَ دَارُ حَرْبٍ، ثُمَّ إِنْ قَدَّرَ عَلَى قِتَالِهِمْ وَدُعَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ لَزِمَهُ وَلَا فَلَ.

(تَنْبِيْهُ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ دَارُ إِسْلَامٍ أَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ قَدَّرَ أَهْلُهُ فِيهِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْحَرْبِ صَارَ دَارُ إِسْلَامٍ وَحِينَئِذٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَعَدَّى عَوْدُهُ دَارَ كُفْرٍ وَإِنْ اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا خَلَى عَلَيْهِ».....

التَّقْضِ أَنْ يَمُودَ لِيَتَوَطَّنَ ثُمَّ. اه. ة. قُود: (مَا بَقِيَ حَيًّا) وَإِنْ مَاتَ قَوْلُهُ الَّذِي عِنْدَنَا إِذَا بَلَغَ وَقَبْلَ الْجَزِيَّةِ تُرِكَ وَلَا بَلَغَ الْمَأْمَنُ وَأَمَّا مَا لَهُ الَّذِي عِنْدَنَا فَهُوَ لِوَارِثِهِ الذَّمُّ فَقَطُّ دُونَ الْحَرْبِ فَإِنْ قُودَ وَإِثْمُهُ الذَّمُّ فَقِيَّةٌ. اه. رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ة. قُود: (إِلَّا) أَي: وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ وَآخَذَ شَيْئًا مِنْهُ، ثُمَّ عَادَ لِيَأْخُذَ الْبَاقِي. اه. أَسْنَى. ة. قُود: (أَي: حَرْبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا أَظُنُّ فِي الْتَهَابَةِ. ة. قُود: (كَلِمَتُكَ) أَي: كِدَارِ الْحَرْبِ فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي. ة. قُود: (لِشَرْفِهِ) أَيْ، التَّشْبِيهِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ تَحْرُمْ إِلَى لَوْ رَجَى ظُهُورُ الْإِسْلَامِ. ة. قُود: (وَلَمْ يَزَجْ الْخ) وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَالْإِعْتِزَالِ ثُمَّ وَلَمْ يَرْجُ نُصْرَةَ الْإِسْلَامِ بِهَجْرَتِهِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي. اه. ع. ش. ة. قُود: (بِمُقَامِهِ) بِدَلٍّ مِنْ هُنَاكَ.

ة. قُود: (سَنَى) (اسْتَحْبَبَ لَهُ الْهَجْرَةُ) وَتَمَّ فِي تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِقَامَتِهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَوْ بِحُصُولِ الثَّقْوَى بِهَا لِلضُّعْفَاءِ الْمَاجِرِينَ عَنِ الْهَجْرَةِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلَا وَجَبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا.

ة. قُود: (لَفَلَا يَكْثُرُ الْخ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ التَّكْثِيرِ. ة. قُود: (وَزَيْمًا كَادُوهُ) أَي: أَوْ يَمِيلُ إِلَيْهِمْ أَسْنَى وَمُغْنِي. ة. قُود: (وَلَمْ تَجِبْ) أَي: الْهَجْرَةُ. اه. ع. ش. ة. قُود: (وَمِنْ ثُمَّ) لَمَلِ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلِمِ الْخ. ة. قُود: (وَالْإِعْتِزَالِ) أَيْ، إِذَا بِهِ انْحِيَاؤُهُ عَنْهُمْ فِي مَكَانٍ مِنْ دَارِهِمْ يُجِيرُ مِنْهُ.

ة. قُود: (بِالْهَجْرَةِ) أَي: بِمَجِيئِهِ إِلَيْهِمْ. اه. ع. ش. ة. قُود: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْإِسْلَامُ يَغْلُو الْخ) دَعَا صِرَاحَةَ الْحَدِيثِ فِيمَا أَفَادَهُ مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذَا الْمُتَبَايِدُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ يَغْلُوهُ انْتِشَارُهُ وَاشْتِهَارُهُ وَإِخْلَاصُ الْكُفْرِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الْوَقْتُ الْمَوْعُودُ بِهِ قُرْبُ السَّاعَةِ وَهَذَا لَا يُنَافِي صَيْرُورَةَ بَعْضِ دَارِهِ دَارَ حَرْبٍ

ة. قُود: (أَوْ قَدَّرَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ الْخ) قَدْ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْمُقَامِ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَعَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ وَقَدَّرَ. اه. عَلَى الْإِمْتِنَاعِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ وَلَمْ يَخْتَلِ أَمْرُ دَارِ الْإِسْلَامِ بِمُقَامِهِمْ هُنَاكَ وَلَا يَخْلُو عَنْ الْبُعْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَقُولُهُمْ لَأَصَارَ دَارَ حَرْبِ الْفَرَادِ بِهَ صَيُورُوتُهُ كَذَلِكَ صُورَةُ لَا حَكْمًا وَلَا لَزِمَ أَنَّ مَا اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ يَصِيرُ دَارَ حَرْبٍ وَلَا أَظُنُّ أَصْحَابَنَا يَسْتَحُونَ بِذَلِكَ بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ فَسَادٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَوْلُوا عَلَى دَارِ إِسْلَامٍ فِي مَلِكٍ أَهْلِهِ، ثُمَّ فَتَحْنَاهَا عَنُودَةً مَلَكَهَا عَلَى مُلَّاكِهَا وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُغْدِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا نَقْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَقِسْمٌ فَتَحُوهُ وَأَقْرَبُوا أَهْلَهُ عَلَيْهِ بِحِزْبِيَّةٍ مَلَكَوهُ أَوْ لَا، وَقِسْمٌ كَانُوا يَسْكُونُهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَدَّاهُم الْقِسْمَ الثَّانِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهَا دَارَ إِسْلَامٍ كَوْنُهَا تَحْتَ اسْتِيلَاءِ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُسْلِمٌ قَالَ: وَأَمَّا عَدَّاهُم الثَّالِثُ فَقَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُشِيرُ بِأَنَّ اسْتِيلَاءَ الْقَدِيمِ يَكْفِي لِاسْتِمْرَارِ الْحُكْمِ وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَمْنَعُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا وَلَا فَهِيَ دَارُ كُفْرٍ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِعَمْدٍ نَقْلًا وَمُنْزَكًا كَمَا هُوَ وَاضِعٌ وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَنَّ مَا حَكِيمٌ بِأَنَّهُ دَارُ إِسْلَامٍ لَا يَصِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ دَارُ كُفْرٍ مُطْلَقًا.

(وَالَا) يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَوْ خَافَ فِتْنَةً فِي دِينِهِ.....

كَمَا لَا يُنَافِي غَلَبَةُ الْكُفَّارِ لِأَهْلِهِ وَتَضَرُّعُهُمْ عَلَيْهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوَقَائِعِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . ة فُودَ : (فَقُولُهُمْ إِنْخ) هَذَا التَّأْوِيلُ خِلَافَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ إِذَا التَّبَادُرُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ حَقِيقَةً وَحُكْمًا لَا صُورَةً فَقَطُّ وَبَعِيدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذَا صَيُورُوتُهُ كَذَلِكَ صُورَةُ فَقَطُّ لَا مَخْلُودٌ كُلِّيًّا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الشَّارِحَ عَلَّلَ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ وَالْأَزِمَ إِنْخَ فَمَنْعَهُ دُونَ عِلَّتِهِ مُكَابَرَةٌ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ .

ة فُودَ : (بِذَلِكَ) أَي : بِعَمْدٍ دَارِ إِسْلَامٍ دَارَ حَرْبٍ وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِ . ة فُودَ : (هَلَّى مُلَّاكِهَا) أَي مُسْتَعْلِيَا عَلَيْهِمْ . ة فُودَ : (وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُغْدِ) بَلْ مُخَالِفٌ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَزُولُ يَلْكُهُ بِأَخِذِ أَهْلِ الْحَرْبِ لَهُ مِنْ قَهْرًا فَعَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ وَلَوْ بِشِرَاءٍ رَدَّهُ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ فِي الْفَضْلِ السَّابِقِ . ة فُودَ : (يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ) أَي فِي الْحَالِ . ة فُودَ : (أَوْ لَا) بِسُكُونِ الْوَاوِ . ة فُودَ : (وَعَدَّاهُم الْقِسْمَ الثَّانِي) أَي : مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ . ة فُودَ : (قَالَ) أَي : ثُمَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ . ة فُودَ : (إِنَّ مَحَلَّهُ) أَي : كِفَايَةُ الْإِسْتِيلَاءِ الْقَدِيمِ .

ة فُودَ : (وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ إِنْخ) يَتَأَمَّلُ هَذِهِ الصَّرَاحَةَ أَيْنَ مَا أَخَذَهَا وَمِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِهِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ مَا أَخَذَهَا رِوَايَةَ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ عَدَّوْا الْقِسْمَ الثَّالِثَ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَبِهِ يَتَنَفَّعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِ الْمَبْنِيِّ عَلَى أَنَّ مَا أَخَذَهَا قَوْلُ الرَّافِعِيِّ فَقَدْ يُوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُشِيرُ إِنْخ .

ة فُودَ : (مُطْلَقًا) أَي : غَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ بَعْدَ أَنْ لَا مَتَمَّوْا الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا أَمْ لَا . ة فُودَ : (يُمَكِّنُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ إِنْ أَيْمَنْتَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمِ بِالْإِقَامَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشَى فِي النِّهَايَةِ .

ة فُودَ : (وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ إِنْخ) فِي الصَّرَاحَةِ نَظَرٌ خُصُوصًا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِالْإِسْتِيلَاءِ الْقَدِيمِ الْإِسْتِيلَاءُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ مَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِنْ لَزِمِ اسْتِيلَاءِ الْمُسْلِمِينَ الطَّرُقَ لِسَبْقِ الْكُفْرِ وَعُرُوضِ الْإِسْلَامِ .

(وَجَبَتْ) الْهِجْرَةُ. (إِنْ أَطَاقَهَا) وَأَيْمَنَ: الْإِقَامَةُ وَلَوْ امْرَأَةً وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مُحَرَّمًا لَكِنْ إِنْ أَمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ كَانَ خَوْفُ الطَّرِيقِ دُونَ ذَلِكَ. الْإِقَامَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ لَمْ يُطْلَقْهَا فَمَعْدُورٌ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ لَمْ تَلَمَّوْهُمْ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] الْآيَةُ وَاللَّخْبَرُ الصَّحِيحُ وَلَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْكُفَّارُ، وَخَيْرٌ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، أَيِ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَاسْتَشْنَى مَنْ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ أَخَذًا مِنْهَا جَاءَ أَنَّ الْمُبَاسَّ عَلَيْهِ أَسْلَمَ قَبْلَ بَدْرِ وَاسْتَمَرَّ مُخْفِيًا إِسْلَامَهُ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ يَكْتُمُ بِأَخْبَارِهِمْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يُحِبُّ الْقُدُومَ عَلَيْهِ فَيَكْتُمُ. لَهُ إِنْ مُقَامَكَ بِمَكَّةَ خَيْرٌ وَالِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ بِتَوَقُّفٍ عَلَى ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَأَنَّهُ ﷺ تَنَبَّأَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا يُلْزَمُ مِنْهَا إِسْلَامٌ وَلَا عَدَمُهُ وَبِفَرْضِ ذَلِكَ كُلُّهُ فَهُوَ كَانَ أَيْمَنًا غَيْرَ خَائِفٍ مِنْ فِتْنَةٍ وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ فَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ الْحَافِظَ.....

• فَوُدَّ: (وَجَبَتْ الْهِجْرَةُ) وَسُمِّيَتْ هِجْرَةً؛ لِأَنَّهُمْ هَجَرُوا دِيَارَهُمْ وَلَمْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ بِأَمْنٍ الطَّرِيقِ وَلَا بِوُجُودِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْوُجُوبِ إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ خَوْفِ الطَّرِيقِ، أَوْ مِنْ تَرْكِ الزَّادِ، أَوْ مِنْ عَدَمِ الرَّاحِلَةِ. اهـ. مُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَّ: (وَأَيْمَنَ بِالْإِقَامَةِ) مِنْ عَطْفٍ لَزِمَ. • فَوُدَّ: (هَلَى نَفْسِهَا) أَيِ: أَوْ بَضِيعِهَا. • رُدَّ: (فَمَعْدُورٌ) أَيِ: إِلَى أَنْ يُطْلَقَ فَإِنْ فَتِحَ الْبَلَدُ قَبْلَ أَنْ يَهَاجِرَ سَقَطَ عَنْهُ الْهِجْرَةُ أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَاللَّخْبَرُ الصَّحِيحُ الْخ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ تَوَقُّفٌ جِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَخَبَرُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَعْلَمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ». اهـ. • فَوُدَّ: (وَخَيْرٌ لَا هِجْرَةَ الْخ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانِي. • فَوُدَّ: (أَيِ: مِنْ مَكَّةَ) خَيْرٌ وَخَيْرٌ لَا هِجْرَةَ الْخ. • فَوُدَّ: (وَاسْتَشْنَى) إِلَى قَوْلِهِ أَخَذًا فِي الْأَسْنَى إِلَى قَوْلِهِ وَالِاسْتِدْلَالُ فِي الْمُعْنَى جِبَارَةٌ الْأَوَّلِ وَاسْتَشْنَى الْبُلْغِيَّةُ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ فَتَجَوَّزَ لَهُ الْإِدْمَةُ. اهـ. وَجِبَارَةُ الثَّانِي وَاسْتَشْنَى مِنَ الْوُجُوبِ مَنْ فِي إِقَامَتِهِ مَضْلَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ فَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ إِسْلَامَ الْمُبَاسَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ قَبْلَ بَدْرِ وَكَانَ يَكْتُمُهُ وَيَكْتُمُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَخْبَارِ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَّقَوْنَ بِهِ وَكَانَ يُحِبُّ الْخ. • فَوُدَّ: (إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ) أَيِ: إِلَى قُرْبِهِ فَلَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِصَابَةِ. • فَوُدَّ: (وَيَلْلُكُ) أَيِ: بِقَصَّةِ الْمُبَاسَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. • فَوُدَّ: (قَبْلَ الْهِجْرَةِ) أَيِ: هِجْرَةُ الْمُبَاسَّ. • فَوُدَّ: (وَلَانَهُ الْخ) أَيِ: وَثُبُوتُ أَنَّهُ الْخ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ) أَيِ: كُلُّ مَنْهَا وَلَعَلَّ مُرَاقَبَهُ لَمْ يَتَّبِعْ بِخَيْرٍ صَحِيحٍ وَلَا قَطُّ طَلَّقَ وَرُودُ الْخَبَرِ بِذَلِكَ لَا يَتَكَرَّرُ كَمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (هَلِ أَنْ الْكِتَابَةَ الْخ) لِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُثْنِيَّةَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّانِي احتِجَاجًا إِلَى هَذَا الْجَوَابِ الْمُتَوَلَّى. • فَوُدَّ: وَبِفَرْضِ ذَلِكَ الْخ) أَيِ: مِنْ ثُبُوتِ الْأَمْرَيْنِ وَاسْتِزَامِ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِسْلَامِ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ الْخ) وَلَا بُدَّ فِي عَدَمِ الزُّرُومِ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ كَانَ

• فَوُدَّ: (وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَا تَلْزَمُهُ الْهِجْرَةُ الْخ) لَا بُدَّ فِي عَدَمِ الزُّرُومِ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ.



في الإصابة قال في ترجمته: حَضَرَ بَيْعَةَ الْعَقَبَةِ مَعَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ وَشَهِدَ بَلَدًا مَعَ الْمُشْرِكِينَ مُكْرَمًا فَافْتَدَى نَفْسَهُ وَغَقِيلًا وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ فَيُقَالُ: إِنَّهُ أَسْلَمَ وَكُنْتُمْ قَوْمَهُ ذَلِكَ فَكَانَ يَكْتُبُ الْأَحْبَارَ إِلَيْهِ ﷺ، ثُمَّ هَاجَرَ قَبْلَ الْفَتْحِ بَقِيلٍ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ. وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ أَنَّ الْهَجْرَةَ كَمَا تَجِبُ هُنَا تَجِبُ مِنْ بَلَدٍ إِسْلَامٍ أَظْهَرَ بِهَا حَقًّا أَيْ وَاجِبًا وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَلَا قَدَرَ عَلَى إِظْهَارِهِ وَتَوَافَقَهُ قَوْلُ الْبَقَوِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ بِجِبْ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ يَبْلُدُ تُعْمَلُ فِيهِ الْمَعَاصِي وَلَا يُمْكِنُ تَغْيِيرُهَا الْهَجْرَةُ إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِيَا لَهُ الْعِبَادَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَقْعُدُوا عَنْ صَلَاتِكُمْ مِنْ أَلَمِ الْكَافِرِينَ﴾ (النجم: ١٨) نَقَلَ ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الشُّرَاحِ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَأَقْرَوهُ وَيُنَازِعُ فِيهِ مَا رَوَى فِي الْوَلِيمَةِ أَنَّ مَنْ بِجَوَارِهِ آلَاتٌ لَهُوَ لَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ وَعَلَّلَهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ فِي مُفَارَقَةِ دَارِهِ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَلَا فَعْلٌ مِنْهُ فَإِنْ قُلْتَ ذَاكَ مَعَ الثَّقَلَةِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي بَلَدٍ الْمَعْصِيَةِ فَلَمْ يَلْزَمْهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ بِالثَّقَلَةِ يُفَارِقُ بَلَدَ الْمَعْصِيَةِ بِالْكَلْبَةِ قُلْتَ: قَضِيَّةٌ هَذَا بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ ذَاكَ يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْبَلَدِ وَهَذَا لَمْ يَلْزَمْهُ بِهِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ مِنَ الْجَوَارِ.....

يُمْكِنُ إِظْهَارُ دِينِهِ أَيْضًا وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ. اهـ. سم. قُود: (فِي الْإِصَابَةِ) فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْجَوَارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ وَقَوْلُهُ فِي تَرْجُمَتِهِ أَيْ: الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَّلَ مِنْهُ. قُود: (فَافْتَدَى نَفْسَهُ وَغَقِيلًا) أَيْ: بَعْدَ اسْرِيهِمَا. قُود: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) يَغْنِي فِي عَدَمِ ثُبُوتِ إِسْلَامِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَعَدَمِ ثُبُوتِ كِتَابَتِهِ ﷺ إِلَيْهِ بِأَنَّ مُقَامَكَ بِمَكَّةَ خَيْرٌ أَقُولُ وَفِي كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الْأَمْرَيْنِ نَظَرٌ لَا سِيَّامَا فِي الثَّانِي إِذِ الْإِصَابَةُ سَاكِنَةٌ عَنْ شَيْءٍ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ. قُود: (وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْرَوَهُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَاجِبًا. قُود: (هُنَا) لَعَلَّ كَلِمَةً مِنْ سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ التَّائِيخِ عِبَارَةً الْمُغْنِيِّ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ. اهـ. قُود: (تَجِبُ مِنْ بَلَدٍ إِسْلَامٍ) فِي الْفُرُوعِ لَا مِنْ مُفْلِحِ الْمُقَدِّسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ مَا نَصَّهُ وَلَا تَجِبُ الْهَجْرَةُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ أَرْضَ رِبْعَةٍ﴾ (العنكبوت: ٥٦) إِنْخِ أَلِ الْمَغْنَى إِذَا حِيلَ بِالْمَعَاصِي فِي أَرْضٍ فَاخْرَجُوا مِنْهَا وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُتَكَبِّرًا فَلْيُغَيِّرْهُ الْحَدِيثَ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ انْتَهَى. اهـ. سَبَدُ عَمَرَ. قُود: (وَيَوَافَقُهُ) أَيْ: مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ. قُود: (إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِيَا لَهُ الْعِبَادَةُ) إِنْخِ فَإِنَّ اسْتَوَتْ جَمِيعُ الْبِلَادِ فِي عَدَمِ إِظْهَارِ ذَلِكَ أَيْ الْحَقِّ كَمَا فِي زَمَانِنَا فَلَا وَجُوبَ بِلَا خِلَافٍ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (نَقَلَ ذَلِكَ) أَيْ: مَا فِي الْمُعْتَمَدِ. قُود: (وَأَقْرَوَهُ) وَمِمَّنْ أَقْرَأَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي. قُود: (وَيُنَازِعُ فِيهِ) أَيْ: فِيمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُعْتَمَدِ. قُود: (الْآثَاتُ لَهُوَ) أَيْ: اسْتِغْمَالُهَا. قُود: (لَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ) أَيْ: مِنْ جَبَرَتِهَا. قُود: (وَلَا يَفْعَلُ مِنْهُ) جُحْمَةٌ خَالِيَةٌ. قُود: (ذَاكَ) أَيْ: مَنْ فِي جَوَارِهِ. قُود: (مَعَ الثَّقَلَةِ) أَيْ: إِلَى دَارِ بَعِيدَةٍ. قُود: (فَلَمْ يَلْزَمْهُ) أَيْ: التَّحَوُّلُ. قُود: (بِخِلَافِ هَذَا) أَيْ: مَنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ. قُود: (قَضِيَّةٌ هَذَا) أَيْ: الْفَرْقُ. قُود: (إِنَّ ذَلِكَ) أَيْ: مَنْ فِي جَوَارِهِ آلَاتٌ لَهُوَ وَكَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ وَهَذَا إِنْخِ. قُود: (إِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ) أَيْ: الْإِنْتِقَالُ.



فأولى البلد على أن قضية كلام الشككي المذكور: أنه لا نَظَر لِيَلْدٍ ولا لِجَوَارٍ بل لِلْمَشَقَّةِ وهي في التَّحَوُّلِ من البلدِ أَشَقُّ وبفرضِ اعْمالِ ذلك فيجبُ تقييدهُ بما إذا لم تكن في إقامته مُصلِحَةٌ للمسلمين أخذًا من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى، ثم رأيت البلغيني صرح به، وبأن شرط ذلك أيضًا أن يقدر على الانتقال لِيَلْدٍ سَالِمَةٍ من ذلك وأن تكون عنده الثُّونُ المعْتَبَرَةُ في الحج، والحاصل: أن الذي يَتَعَيَّنُ اعتمادُه في ذلك أن شرط وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة أن تَظْهَرَ المعاصي المُجْمَعُ عليها في ذلك المَحَلُّ بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك لتركهم إزالتها مع القُدْرَةِ؛ لأن الإقامة حينئذٍ معهم تُعَدُّ إعانةً وتقريرًا لهم على المعاصي (ولو قدر أسيرٌ على قَرْبِ أَمَةٍ) وإن أمكنه إظهارُ دينه كما صَحَّحه الإمام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تَخْلِيصًا لِنَفْسِهِ من رِقِّ الأسيرِ لِكَيْنَ الذي جَزَمَ به القمولي ومن تبعه وقال الزركشي أنه قياس ما مر في الهجرة أنه إنما يلزمه ذلك إن لم يُمكنه إظهارُ دينه ولك أن تقول إن أطلقوه من الأسير بأن أباحوا له ما شاء من مكث عندهم وعديمه تعين الثاني ولا تعين الأول كما هو ظاهر من تعليقه المذكور. (ولو أطلقوه بلا شرط فله اختيارهم) قتلاً وسبيًا وأخذًا

• فَوُدَّ: (فأولى البلد) الأولى من البلد. • فَوُدَّ: (على أن قضية الخ) ولما كان قوله: لأنه إذا لم يلزمه الخ قابلاً لِلْمَنْعِ بما مر في قوله فَإِنْ قُلْتَ الخ احتاج إلى هذا الجواب المُلَوَّى. • فَوُدَّ: (وبفرض اعتماد ذلك) أي: ما ذكره صاحب الْمُعْتَمَدِ. • فَوُدَّ: (ب) أي: بذلك القيد. • فَوُدَّ: (وبأن شرط الخ) أي: وصرح بأن الخ. • فَوُدَّ: (أن يقدر على الانتقال لِيَلْدٍ سَالِمَةٍ من ذلك) فَإِنْ اسْتَوَتْ جَمِيعُ الْبِلَادِ فِي عَدَمِ إِظْهَارِ ذَلِكَ كما في زماننا فلا وجوب بلا خلاف. ا. ر. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (والحاصل أن الذي يَتَعَيَّنُ الخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ والذي يَظْهَرُ وجوب الانتقال عند تَوَقُّفِ الشروط المذكورة من غير تَوَقُّفٍ على ما ذكره من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حَيْثُ يَتَهَيَّأُ لَهُ الْعِبَادَةُ أَنْ تُجَزَّزَ الهجرة إلى أَذْنَى مَحَلٍّ يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ وما يَتَعَلَّقُ بها بحيث لا يُعَدُّ مُقِيمًا معهم ودخوله إلى البلد في بعض الأحيان لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ لا يُعَدُّ به مُقِيمًا ولا يُنَافِي هِجْرَتَهُ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوُدَّ: (المعاصي الخ) لَمَلُّ أَلٍ لِلْجَنَسِ لا الإِسْتِغْرَاقِ.

• فَوُدَّ (سني): (ولو قدر أسيرٌ) أي: في أيدي الكفار. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وإن أمكنه) إلى قوله لِكَيْنَ الذي في النهاية والمُغْنِي. • فَوُدَّ: (واقض) كلام الزركشي اعتماداً وهو الأصح. اه. نهاية. • فَوُدَّ: (لكن الذي جزم به القمولي الخ) عبارة المُغْنِي وإن جزم القمولي وغيره بتقييده بعدم الإمكان. اه. • فَوُدَّ: (إن لم يُمكنه إظهار دينه) أي: وإلَّا قِيَسَ. • فَوُدَّ: (والثاني) أي: عَدَمُ الزُّرُومِ وقوله الأول أي: الزُّرُومُ. • فَوُدَّ: (من تَغْلِيْلِهِ) أي: الإمام وهو قوله: تَخْلِيصًا لِنَفْسِهِ الخ. • فَوُدَّ: (قتلاً) إلى قوله إن حازبه في المُغْنِي إلَّا قوله أي: ولا أمانٌ يَجِبُ لَنَا عَلَيْكَ وإلى قوله على الْمُعْتَمَدِ في النهاية لكن بزيادة

• فَوُدَّ: (وإن أمكنه إظهار دينه) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وقوله: كما صَحَّحه الإمام كَتَبَ عَلَيْهِ أيضًا م ر.

للمال؛ لأنهم لم يستأمنوه وليس الثراء هنا حقيقة الغيلة وهي أن يخذعه فيذهب به ليحلّ خالي، ثم يقتله. (أو أطلقوه. على أنهم في أمانه أو عكسه. (خوم) عليه اغتيالهم؛ لأن الأمان من أحد الجانبين مُتمتدٌّ نعم، إن قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك أي ولا أمان يجب لنا عليك جازٍ له اغتيالهم. (فلان تبعه قوم) أو واحد منهم بعد خروجه. (فليدفعهم) وجوباً إن حاربوه وكانوا مثليه فأقل ولا فتدباً كذا قيل ويُرَدُّ ما مرَّ أن الثبات للضعف إنما يجب في الضعف. (ولو يقتلهم) ابتداء ولا يُرَاعَى فيهم ترتيب الصائل لانقضاء أمانهم بذلك على المعتمد كذا قيل أيضاً وهو واضح إن سلم انتقاض أمانهم بذلك سواء أرادوا مُجَرَّدَ رَدِّه أم نحو قتله وفي عموميه نظراً ومن ثم صرح جمع بأنه يُرَاعَى فيهم ترتيب الصائل وهو مبني على عدم انتقاض أمانهم ذلك وهو مُتَّجِعَةٌ إن لم يُريدوا نحو قتله فليُحْمَلْ هذا على إرادة مُجَرَّدِ الرَّدِّ والأوّل على إرادة نحو القتل؛ لأن الذمّي إذا انتقض عهده بقتالنا فالمؤمّن أولى. (ولو شرطوا) عليه. (أن لا يخرج من دارهم لم يخرج) له. (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فرازا بدنيه من

قيد يأتي. ء فؤد: (وهي) أي: حقيقة الغيلة. ء فؤد: (أو أطلقوه على أنهم في أمانه) أي: وإن لم يؤمنوه كما نصّ عليه في الأم. اه. مُفني. ء فؤد: (أو عكسه) أي: أو جدّ عكسه. اه. ع ش ويجوز جرّه عطفاً على مدخول على عبارة المُفني وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم. اه. ء فؤد: (لأن الأمان الخ) عبارة المُفني وفاة بما التزمه ولأنهم إذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان منه. اه. ء فؤد: (جاز له اغتيالهم) أي: لفساد الأمان لما مرّ من تعذّر من أحد الجانبين. اه. رشيدّي.

ء فؤد (سني): (فلان تبعه قوم) راجع للمسائلتين. اه. بُجبرمي ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسألة الثانية فقط إذ لا يُرَاعَى الترتيب في المسألة الأولى مطلقاً كما في شرح الزواهي عن الزواهي. ء فؤد: (ويُرَدُّ ما مرّ الخ) أي: فيكون المُعْتَمَدُ التذبّ مطلقاً. اه. ع ش. ء فؤد: (ولا يُرَاعَى فيهم ترتيب الصائل لانقضاء أمانهم) أي: حيث قصدوا نحو قتله ولا لم يُتَقَضَّ قيدُهم كالصائل.

اه. نهاية. ء فؤد: (ومن ثم) أي: للنظر في عموميه. ء فؤد: (صرّح بجمع الخ) ومنهم المُفني.

ء فؤد: (وهو مبني الخ) أي: ما صرّح به الجمع. ء فؤد: (وهو مُتَّجِعَةٌ) أي: عدَمُ الانتقاض.

ء فؤد: (فليُحْمَلْ) إلى المثني في النهاية ما يوافقه. ء فؤد: (هنا) أي: ما صرّح به الجمع من وجوب

رعاية الترتيب. ء فؤد: (والأوّل) أي: ما قيل من عدَمِ الرعاية. ء فؤد: (فالمؤمّن) بفتح الميم.

ء فؤد: (بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المُفني إلا قوله على ما مرّ. ء فؤد: (بل يلزمه

الخروج) وله عند خروجه أخذ مالٍ مُسلمٍ وجده عندهم ليردّه عليه ولو آمنهم عليه ولا يضمنه؛ لأنه لم

يكن مضموناً على الحرّمي الذي كان بيده بخلاف المُفصّل إذا أخذه شخص من الغاصب ليردّه إلى

مالِكِه فإنه يضمنه؛ لأنه كان مضموناً على الغاصب قديم حكمة.

(فروع): لو التزم لهم قتلُ خروجه مالا فداءً وهو مُختار، أو أن يعود إليهم بعد خروجه إلى دار

الإسلام حرّم عليه العود إليهم وسنّ له الوفاء بالمال الذي التزمه ليُعْتَمِدوا الشرط في إطلاق الأسراء

الْفَقِيْنِ وَبِنَفْسِهِ مِنَ الذَّلَالِ مَا لَمْ يُحْكَمْ. إظهارُ دينه فلا يلزمه الخروجُ على ما مرَّ بل يُسَنُّ ولو خَلَفُوهُ على ذلك بطلاقٍ أو غيره مَنَزَحًا على الحليفِ فِيمِثْنَهُ لَفَوْا وَلَا حَيْثُ وَإِنْ كَانَ حِينَ الْحَلْفِ مُحْبُوسًا وَمِنَ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَقْرَأَ لَهُ لَا تَنْزُكُكَ حَتَّى تَخْلِفَ أَتَكَ لَا تَخْرُجُ بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ شَرْعِيٌّ عَلَى الْخُرُوجِ لِيُجِيبَهُ كَمَا تَقَرَّرَ (ولو حافظ الإمام عَلِيًّا) هُوَ الْكَافِرُ الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِذَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمِنْهُ إِجْلَاجٌ لِذَفْعِهِ الدَّاءَ. (هَذْلُهُ عَلَى) نَحْوِ بَلَدٍ أَوْ. (قَلَمِي).....

وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ التَّزَامُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَالْأَلِ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِمْ فِدَاءٌ لَا يَمْلِكُونَهُ كَمَا قَالَ الرَّوَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ شَيْئًا لَيَبَيْتَ إِلَيْهِمْ ثَمَنَهُ، أَوْ اقْتَرَضَ فَإِنْ كَانَ مُخْتَارًا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ، أَوْ مَكْرَهًا فَالْمُضْمَرُ أَنَّ الْمَقْدُ بَاطِلٌ وَيَجِبُ رَدُّ الْعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ لَفَقْدِ بَيْعٍ بَلْ قَالُوا اخُذْ هَذَا وَابَيْتْ إِلَيْنَا كَذَا مِنَ الْمَالِ فَقَالَ: نَعَمْ فَهُوَ كَالشِّرَاءِ مَكْرَهًا وَلَوْ وَكَلُوهُ بِبَيْعٍ شَيْءٍ لَهُمْ بِدَارِنَا بَاعَهُ وَرَدَّ ثَمَنَهُ إِلَيْهِمْ مُثْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ه. قُودُ: (مَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخ) ظَرَفَ يَقُولُ الْمُصَنِّفُ لَمْ يَجْزِ الْوَفَاءُ. ه. قُودُ: (فَلَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَفْهُومِ، أَوْ هُنَا مَقْلَعَةٌ مِنْ قَلَمِ التَّائِيخِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَفْلَا يَلْزَمُهُ الْخُ وَجِبَارَةُ الْمُثْنِي وَإِنْ أَتَيْتَهُ لَمْ يَحْرُمِ الْوَفَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِهْجَرَةَ حَيْثُ يُسْتَحَبَّةٌ. اه. وَكُلٌّ مِنْهُمَا ظَاهِرٌ. ه. قُودُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: مِنْ الْقَمُولِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. اه. ه. قُودُ: (فِيمِثْنَهُ لَفَوْا) أَي: وَلَا يَخْنَثُ بِالْخُرُوجِ. اه. مُثْنِي. ه. قُودُ: (وَالْأَحْيَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُثْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ خَلَفَ لَهُمْ تَرْغِيًا لَهُمْ لِيَتَقَوَّاهُ وَلَا يَتَّهِمُوهُ بِالْخُرُوجِ وَلَوْ قَبْلَ الْإِطْلَاقِ حَيْثُ بِخُرُوجِهِ. اه. ه. قُودُ: (وَالْأَحْيَ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْخُرُوجَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ تَرْكِهِ يَوْجِبُ الْجَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ وَاجِبًا سَمَّ عَلَى حَيْجِ أَي: وَالْقِيَاسُ عَدَمُ الْجَنْتِ. اه. ع. ش. ه. قُودُ: (وَمِنْ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَقُولُوا الْخ) أَي: قَلَّوْا خَلَفَ حَيْثُ فَاطْلُقُوهُ فَخَرَجَ لَمْ يَخْنَثْ أَيْضًا كَمَا لَوْ أَخَذَ الْأَصُوصُ رَجُلًا، قَالُوا لَا تَنْزُكُكَ حَتَّى تَخْلِفَ أَتَكَ لَا تُخْبِرُ بِمَكَانِنَا فَخَلَفَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَكَانِهِمْ لَمْ يَخْنَثْ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُ إِكْرَاهٍ أَسْنَى وَمُثْنِي. ه. قُودُ: (بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ أَثَرَ هَذَا الْإِكْرَاهِ الثَّانِي مَعَ الْجَنْتِ عَارِضٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَالْأَحْيَ وَالْأَفْلَا فَلَا أَثَرَ لِذِكْرِهِ هُنَا. اه. سَمَّ أَي: فَكَانَ يَتَّبِعِي خَلْفَهُ كَمَا قَعْلَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُثْنِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَقْوٌ لِلْإِكْرَاهِ الْأَوَّلِ لَا مُؤَثَّرٌ مُسْتَحِيلٌ وَفِي ع. ش. هُنَا جَوَابٌ لَا يَلَاقِي السُّوَالَ.

ه. قُودُ (سَمَّ): (ولو حافظ الإمام) أَي: أَوْ ذِيهِ. اه. مُثْنِي. ه. قُودُ: (هُوَ الْكَافِرُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِي فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الْمُثْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَصَوَّبَ إِلَى الْمُثْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ إِذَا إِسْلَامَ الْجَوَارِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَصَوَّبَ إِلَى الْمُثْنِي وَمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. ه. قُودُ: (هُوَ الْكَافِرُ الْغَلِيظُ الْخ) وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْمُسْلِمِ الْمُتَّصِفِ بِذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ الْأَنْزَعِيُّ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْقَامُوسِ الْجَلِجُ

ه. قُودُ: (وَالْأَحْيَ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْخُرُوجَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ تَرْكِهِ يَوْجِبُ الْجَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ وَاجِبًا. ه. قُودُ: (بَلْ هُنَا إِكْرَاهٌ ثَانٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ أَثَرَ هَذَا الْإِكْرَاهِ الثَّانِي مَعَ الْجَنْتِ عَارِضٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَالْأَحْيَ وَالْأَفْلَا فَلَا أَثَرَ لِذِكْرِهِ هُنَا.

بإسكان اللام وفتحها مُثَبِّةً أو مُثَبِّمَةً من قِلاع محصورة على الأوجه أي على أصلي طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها. (وله منها جارية) مثلاً ولو حُرَّةً مُثَبِّمَةً وَيُثَبِّتُهَا الإمام. (جان) وإن كان الجفَل مجهولاً غير مملوك للحاجة مع أَنَّ الحُرَّةَ تُرَقُّ بالأسرِ وَيُسْتَحَقُّ بالدلالة ولو من غير كلفة كأن يكون تحتها فيقول له هي هذه للحاجة أيضاً وبه فارق ما مرَّ في الإجارة والجمالة، أما المسلم فقال جمع: لا تجوزُ هذه المُعاقَدةُ معه؛ لأنَّ فيها أنواعاً من الغرر واحتجَّلت مع الكافر؛ لأنَّه أعزَّفُ بقلاعهم وطُرُقهم وقال آخرون: لا فرق ورجحه الأذرعِي والبُلُقيني وغيرهما وقضيةُ كلام الشيخين في الغنيمَةِ اعتماده وعليه فيقطعها إن وُجِدت حيةً وإن أسلمت فلو ماتت بعد الظفرِ فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله مِمَّا عندي فلا يصح.....

بالكسرِ الرَّجُلُ من كَفَّازِ العجمِ وَرَجُلٌ عَلِيحٌ كَكَتِفٍ وَصُرْدٍ وَخُلُوٌّ شَدِيدٌ صَرِيحٌ مُعَالِجٌ لِلْأُمُورِ. اهـ.

• فُود: (بإسكان اللام) أي: وَفَتْحَ القافِ وقوله مَحْصُورَةٌ أي: والأَ فلا يصح. اهـ. مُثْنِي.

• فُود: (على الأوجه) راجعٌ إلى قوله، أو مُثَبِّمَةً من قِلاع الخ. • فُود: (أي: على أصلي طريقها الخ) عبارةُ المُثْنِي إمَّا؛ لأنَّه خَفِيَ عَلَيْنَا طريقها، أو لَبَدُّنَا على طريقِ خالٍ من الكفار، أو سَهْلٍ، أو كثيرِ الماء، أو الكلأ، أو نحو ذلك. اهـ. • فُود: (وَيُثَبِّتُهَا الإمام) وَيُجَبِّرُ العِلْجَ على القبول؛ لأنَّ المشروطَ جاريةً وهذه جاريةُ أَسْنَى ومُثْنِي. • فُود: (بالدلالة) أي: الموصلةُ إلى الفتح كما يأتي. • فُود: (ولو من غير كلفة الخ) وفاقاً لِلْمُثْنِي والزُّوضِ وخِلافًا لِلنَّهْيَةِ حَيْثُ عَقَّبَ قولَ الشَّارِحِ ولو من غير كلفةٍ إلى قوله أَمَّا الْمُسْلِمُ بما نُصِّه كذا قاله بعضهم والأوجهُ حَمَلُ ما هنا على ما إذا كان فيه كلفةٌ لِيُوافِقَ ما مرَّ ثم.

اهـ. • فُود: (كَانَ يَكُونُ تَحْتَهَا الخ) عبارةُ المُثْنِي حتى لو كان الإمامُ نازلاً تَحْتَ قَلْعَةٍ لا يَفْرُقُها فقال: مَنْ دَلَّنِي على قَلْعَةٍ كذا قلَّه منها جاريةٌ فقال العِلْجُ: هي هذه اسْتَحَقَّ الجاريةُ كما في الزُّوضَةِ وأصلها وَلَمْ يَغْتَبِرُوا التَّمَبُّ هنا ولهذا لو قال العِلْجُ: القَلْعَةُ بِمَكَانٍ كذا وَلَمْ يَمَسَّ وَلَمْ يَتَغَبَّ اسْتَحَقَّ الجاريةُ فَكَذَلِكَ هنا وقد اسْتَنْوَا مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الاسْتِجَارِ على كَلِمَةٍ لا تُتَغَبَّ مَسْأَلَةُ العِلْجِ لِلْحَاجَةِ اهـ. • فُود: (وبِه فَارَقَ) أي: بقوله لِلْحَاجَةِ. • فُود: (لأنَّ فيها الخ) ولأنَّ الْمُسْلِمَ يَتَعَيَّنُ عليه فَرَضُ الْجِهَادِ والدَّلَالَةُ نَوْعٌ مِنْهُ فلا يَجُوزُ اخْتِذُ الْعَوَاضِ عَلَيْهِ أَسْنَى ومُثْنِي. • فُود: (وقال آخرون: لا فَرْقَ الخ) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً ومُثْنِي. • فُود: (وعليه) أي: على عَدَمِ الْفَرْقِ. • فُود: (فَيُفْطَها) أي: الْمُسْلِمِ. اهـ. ع ش.

• فُود: (وإنَّ أَسْلَمْتَ) غَايَةً. اهـ. ع ش. • فُود: (فلو ماتت الخ) هذا يَجْرِي في الكافرِ أيضاً كما يأتي وإذا تَأَمَّلْتَ كَلَامَهُ وَجَدْتَ حُكْمَ مُعَاقَدَةِ الْمُسْلِمِ كَحُكْمِ مُعَاقَدَةِ الْكَافِرِ ولا مُخَالَفَةً بَيْنَهُمَا إِلَّا بِاِغْتِيَابِ الغَايَةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. بُجْبِرِمِي أي: وإنَّ أَسْلَمْتَ. • فُود: (قلَّه قيمتها) أي: لِلْمُسْلِمِ. • فُود: (وخرج بقوله الخ) عبارةُ المُثْنِي واحْتَرَزَ بقوله وَلَهْ منها جاريةٌ عَمَّا إذا قال الإمامُ وَلَهْ جاريةٌ مِمَّا عندي مَثَلًا فَإِنَّهُ

• فُود: (وبِه فَارَقَ ما مرَّ في الإجارة) والأوجهُ حَمَلُ ما هنا على ما فيه كلفةٌ لِيُوافِقَ ما مرَّ م ر.

• فُود: (وقال آخرون لا فَرْقَ) كَتَبَ عليه م ر.

للجَهْل بالَجُهْل بلا حاجة. (فلان فُتِحَتْ) عنوة. (بذلَّاته) وفتحها مُعاقِدُه ولو في مَرَّةٍ أُخرى وفيها الأُمَّة المُعَيَّنَةُ أو المُبْهَمَةُ ولم تُحْلِم أصلاً أو أسَلَمَت معه أو بعدَه لا عكسَه كما يأتي. (أعْطِيها) وإن لم يُوجَدْ سِوَاهَا وإن تَعاقَب بها حَقٌّ لَزِمَ من مُعاملَتهم مع بعضهم كما هو ظاهرُ إذ لا اعتدَادُ بِمُعاملَتهم في مثل ذلك وذلك؛ لأنَّه استَحَقَّها بالشرط قبل الظُّفْرِ. (أو) فَتَحها مُعاقِدُه. (بغيرها) أي دَلَّالته أو غير مُعاقِدِه ولو بَدَلَّالته. (فلا) شيء له. (في الأصح) لِفَقْدِ الشرط وهو دَلَّالته وصُوبُ البُلُقيني الاستحقة ويُتَّجَع اعتمادُه إن كان الفاتح بَدَلَّالته نائِباً عَنْهُ دَلَّ. (وإن لم تُفْتَحْ فلا شيء) له لِتَمَلُّقِ جَماعَتِه بَدَلَّالته مع فَتْحِها فالجُهْل مُقَيَّدٌ به حَقِيقَةٌ وإن لم يَجْعِر لفظه. (وقيل: إن لم يُفْتَحْ الجُهْل بالفتح لله أَجْرُهُ المثل) لوجود الدَّلالة وَبُذْرُه ما تَقَرَّرَ هذا إذا كان الجُهْل فيها، وإلا لم يُشْتَرَطْ في استِحقاقِه فَتَحها اتِّفَاقاً على ما قاله المازُودِي وغيرُه. (فلان) فَتَحها مُعاقِدُه بَدَلَّالته. و (لم يكن فيها جارية) أصلاً أو بالوصف المشروط.

لا يَصِحُّ لِلجَهْل بِالجُهْل كَسائِرِ الجَعالِادِ، وتَعبِيرُه بالجارية مِثالٌ ولو قال جُهْلٌ كما في التَّبييه لكان أَشْمَل. اهـ. فُود: (لِلجَهْل بِالجُهْل بلا - اجية) عبارة فَرَحَ المُنْهَج والمُعْني على الأصل في المُعاقِدَةِ على مَجهول. اهـ. وهي أَحْسَن. فُود: وَفَاتَحها مُعاقِدُه جُمْلَةً حَالِيَةً لَكِنْ فِيهِ جُهْلُ الصِّفَةِ مُتَبَدِّلاً بلا اِغْتِمَادٍ على نَفْيٍ، أو اسْتِغْناءٍ على ما جَرَّزَه الأَخْفَشُ. فُود: (ولو في مَرَّةٍ أُخرى) كَأَنَّ تَرَكْنَاهَا يَتَدَّ دَلَّالته، نَمَّ عُدْنَا إِلَيْهَا أَسْتَى وَمُعْني. فُود: (مَعْنَى) أي: العِلْج. اهـ. ١. رَشِيدِي. فُود: (لا هَكَسَه) أي: بَأَنَّ اسَلَمْت قَبْلَه. اهـ. ع ش عبارة سَمَ أي: بَأَنَّ اسَلَمْت هو بَعْدَها لا نِيْقالِ الحَقُّ مِنْها إلى قِيَمَتِها. اهـ.

فُود: (كما يَأْتِي) أي: في قولِه هذا كُلُّهُ ام يُسَلِّمُ وإلا أُعْطِيها الخ.

فُود: (سَنِي) (أعْطِيها) أي: أُعْطِيَ العِلْجُ الجارية التي وَقَعَ المُقَدُّ عَلَيْها مِنَ المُعَيَّنَةِ، أو المُبْهَمَةِ التي عَيَّنَها الإمام. اهـ. ع ش. فُود: (وإن تَمَلَّقَ الخ) غايَةٌ ثابِتَةٌ. فُود: (وذلك) راجِعٌ إلى ما في المِثْنِ.

فُود: (أو غير مُعاقِدِه) عَطَفَ على مُعاقِدِه. فُود: (لِفَقْدِ الشرط) هذه عِلَّةُ الصُّورَةِ الأولى فَقَطْ قال المُعْني: وأما في الثَّانِيَةِ فَلانِضَاءُ مُعاقِدَتِه مع مَنْ فَتَحها. اهـ. فُود: (وصُوبُ البُلُقيني الخ) أي: في الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذَ مِنْ آخِرِ كَلابِيو. فُود: (هَمَنْ دَلَّه) لَمَلَّ صَوَابُه عَنْ مُعاقِدَةٍ. فُود: (بَدَلَّالته مع فَتَحِها) فالإِسْتِحْقااقُ مُقَيَّدٌ بِشَيْئَيْنِ الدَّلالةِ وَالفَتْحِ. اهـ. مُعْني. فُود: (مُقَيَّدٌ بِهِ) أي: بِالْفَتْحِ. فُود: (ما تَقَرَّرَ) أي: في قولِه فالجُهْلُ مُقَيَّدٌ بِهِ. اهـ. ع ش. فُود: (هذا) أي: الخِلافُ. فُود: (فيها) عبارة مُعْني مِنَ القَلْعَةِ. اهـ. فَنَفِي بِمَعْنَى مِنْ. فُود: (اتِّفَاقاً الخ) لَمَلَّ صَوْرَتَه أَنَّهُ عَوَقِدَ بِجَهْلٍ مُعَيَّنٍ مِنْ مالِ الإمام، أو بَيْتِ المالِ وإلا فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لو عاقَدَه بِجاريةٍ مِنْ غَيْرِ القَلْعَةِ لَمْ يَصِحَّ لِلجَهْلِ بِالجُهْلِ بلا حَاجَةٍ. اهـ. ع ش وقد يُقالُ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ عَدَمُ اسْتِحْقااقِ أَجْرِهِ المِثْلِ.

فُود: (لا هَكَسَه) لا نِيْقالِ الحَقُّ مِنْها إلى يَحْتِيا. فُود: (أيضاً لا هَكَسَه) بَأَنَّ اسَلَمْت هو بَعْدَها.

(أو مات قبل العقيد فلا شيء له) لِفَقْدِ المَشْرُوطِ. (أو ماتت. بعد الظفر وقبل التسليم) إليه. (وجب بدل)؛ لأنها حصلت في قبضة الإمام فالتلف من ضمانه. (أو ماتت. قبل ظفر فلا شيء له. (في الأظهر) كما لو لم تكن فيها إذ الميتة ومثلها الهاربة غير مقدور عليها. (وإن أسلمت) المُمَيَّنَةُ الحُرَّةُ كذا قيد به شارح، والثاني غير قيد بل لا فرق وزعم أَنَّ الحُرَّةَ إذا أسلمت قبل الظفر لا يُعطى قيمتها مزدود وكذا الأول إذ إسلام الجوّاري كلّهم في المُنْهَمَةِ كذلك فيما يظهر سواء أكان إسلامها قبل العقيد أم بعده قبل الظفر وبمده هذا كله إن لم يُسلم وإلا أعطيتها ما لم يكن إسلامه بعدها لانتقال حقّه ليندليها قاله الإمام والمأزودي وغيرهما بناءً على منع تملك الكافر للمسلم وإن نازع فيه البلقيني. (فالمذهب وجوب بدل)؛ .....

❦ قول (سن): (أو مات قبل العقيد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقيد وإن أسلم بعدها. اه. سم وسيأتي عن المغني والأسنى ما يفيد.

❦ فؤد: (والثاني) أي: الحرّة. ❦ فؤد: (بل لا فرق) هذا قد ينافيه قوله: الآتي؛ لأن إسلامها يمنع رّقها إلا إن يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم. اه. ع ش. ❦ فؤد: (وكذا الأول) أي: وكذا التّمين ليس بقيّد. ❦ فؤد: (إذ إسلام الجوّاري) أي: الموجودة في القلعة. ❦ فؤد: (كذلك) أي: كإسلام المُمَيَّنَةِ.

❦ فؤد: (سواء أكان إسلامها قبل العقيد إلخ) عبارة المغني مع المتن وإن أسلمت دون العليج بعد العقيد وقبل ظفر بها، أو بعده فالمذهب إلخ أما ما لو أسلمت قبل العقيد فلا شيء له إن عليم بذلك وبإتاحتها فاته كما قاله البلقيني وكلام غيره يقتضيه وإن كان ظاهر عبارة المصنّف استحقاقه؛ لأنه عيّل مُتَبَرِّعًا. اه.

وفي سم بعد ذكر مثل قوله أما لو أسلمت إلخ عن الأسنى ما نصّه وقوله إن عليم بذلك إلخ هل يجري فيما إذا مات قبل العقيد. اه. أقول الفرق بين الموت والإسلام ظاهر. ❦ فؤد: (وبغده) الأولى أم بدل الواو. ❦ فؤد: (إن لم يُسلم) أي: العليج. ❦ فؤد: (ما لم يكن إسلامه بعدها) أي: بأن أسلم معها، أو قبلها. ❦ فؤد: (لا يتقال إلخ) أي: وإن كان إسلامه بعد إسلامها فلا يعطاها لانتقال إلخ. ❦ فؤد: (وإن نازع فيه البلقيني) أي: بأنه استحقها بالظفر وقد كانت إذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك بإسلامها كما لو ملكها،

❦ فؤد: (سواء أكان إسلامها قبل العقيد أم بعده إلخ) في شرح الزّواهي، أما لو أسلمت قبل العقيد فلا شيء له إن عليم بذلك وبإتاحتها فاته؛ لأنه عيّل مُتَبَرِّعًا ذكره البلقيني وكلام غيره يقتضيه. اه. وقوله: إن عليم بذلك إلخ هل يجري فيما إذا مات قبل العقيد. ❦ فؤد: (أيضاً سواء أكان إسلامها قبل العقيد أم بعده قبل الظفر وبغده هذا كله إن لم يُسلم إلخ) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء له فيها ما لو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقيد وإن أسلم بعدها. اه. ❦ فؤد: (والأ أعطيتها) يتأمل هذا ما قلّمه في شرح ولو أسلم أسير عصم دمه إلخ من قوله لا مئتناع طرؤ الرّق على من قارن إسلامه حرّيته فإن إسلام هذا قارن حرّيته إذ لا ترقى إلا بالأخذ. ❦ فؤد: (وإن نازع فيه البلقيني) بأنه استحقها بالظفر وقد كانت إذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك بإسلامها كما لو ملكها ثم أسلمت لكن لا تُسلم إليه بل يؤمر بإزالة ملكه عنها



لأنَّ إسلامها بمنع رِقِّها واستيلاءه عا بها فيُعْطى البدل من أخصاس الغنيمة الأربعة فإن لم تكن غنيمة فالذي يظهر وجوبه من بيت المال. (وهو أي البدل. (أجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المعتمد كما في الروضة وأصلها من الجمهور قالا ومحل الخلاف المتيقن، أما المتيقنة إذا مات كل من فيها وأوجبنا البدل يجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجبور ويجوز أن يقال يُسَلَّم إليه قيمة من تُسَلِّم إليه قبل الموت انتهى والأوجه الأول ورجح بعضهم الثاني قال: فيعتز له واحدة ويُعطيه قيمتها كما يُعْطى لها لو كن أحياء وخرج بعنوة ما لو فتحت صلحاً بدلالته ودخلت في الأمان فإن امتنع من قبول بدليها وهم من تسليمها بُدِّ الصلح ويُلقوا المأمَن.....

ثم أسلمت لكن لا تُسَلَّم إليه بل يؤمر بإزالة ملكه عنها إلى آخر ما أطال به وما حكاها في شرح الرُّوض. اه. سم وقال المُغْنِي: وقد يُترقَّ بين ١٠ هنا وبين البيع بأن البيع عقد لازم وما هنا جملة جائزة مع التسامحة فيها ما لا يتسامح في غيرها فلا تلحق بغيرها. اه. فود: (لأنَّ إسلامها) إلى قوله: (قالا) في النهاية والمُغْنِي. فود: (يمنع رِقِّها واستيلاءه عليها) كأنه على التوزيع أي يمنع رِقِّها إذا كانت حرة وأسلمت قبل الأسر والاستيلاء عليها ١. أسلمت الحرة بعد الأسر، أو أسلمت الرقيقة فليُتأمل سم على حج. اه. ع ش. ورشيدني. فود: (من الأخصاس الأربعة) أي: لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح. اه. مُغْنِي عبارة النهاية في حث يكون الرضخ كما هو، أوجه احتمالين. اه. فود: (أي: البدل) أي: حيث وجب. اه. مُغْنِي. فود: (كل من فيها) أي: في القلعة من الجوارى. فود: (والأوجه الأول) أي: أجرة المثل خلافاً للنهاية والمُغْنِي. فود: (ورجح بعضهم الثاني) أي: قيمة من تُسَلَّم إليه اعتمده النهاية والمُغْنِي. فود: (فيعتز) أي: الإمام. اه. ع ش. فود: (وخرج) إلى الكتاب في النهاية والمُغْنِي. فود: (ودخلت في الأمان) وإن كانت خارجة عن الأمان بأن كان الصلح على أمان صاحب القلعة وأهله ولم تكن الجارية منهم سلمت إلى العليج. اه. مُغْنِي. فود: (فإن امتنع) أي: العليج. فود: (وهم من تسليمها إلخ) عبارة المُغْنِي والرُّوض مع شرحه ولم يرخص أصحاب القلعة بتسليمها إليه وأنزوا على ذلك نقضنا الصلح ويُلقوا المأمَن بأن يُردوا إلى القلعة، ثم يُستأنف القتال وإن رضي أصحاب القلعة بتسليمها إلى العليج بقيمتها دفننا لهم القيمة. اه. فود: (بُدِّ الصلح)؛ لأنه صلح منع لوفاء بما شرطنا قبله. اه. أسنى.

إلخ ما أطال به وما حكاها في شرح الرُّوض. فود: (يمنع رِقِّها واستيلاءه عليها) كأنه على التوزيع أي يمنع رِقِّها إذا كانت حرة وأسلمت قبل الأسر والاستيلاء عليها إذا أسلمت الحرة بعد الأسر أو أسلمت الرقيقة فليُتأمل. فود: (ودخلت في الأمان إلخ) لا يخفى أن دخولها في الأمان يمنح استيادتها فكيف الصلح ببديها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها في معنى رفع الأمان عنها واستيادتها أو يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة.



فَإِنْ رَضُوا بِتَسْلِيمِهَا يَبْدِلُهَا أَعْطَوْهُ مِنْ مَحَلِّ الرِّضْخِ.

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضُوا بِتَسْلِيمِهَا إلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ دُخُولَهَا فِي الْأَمَانِ مَتَّعَ اسْتِزْقَاقَهَا فَكَيْفَ تُسَلِّمُ لِلْجَلِجِ بِبَدْلِهَا إِذَا رَضُوا وَكَانَ الرُّضَا بِالتَّسْلِيمِ مَعَ تَسْلِيمِهَا فِي مَعْنَى رَفْعِ الْأَمَانِ عَنْهَا وَاسْتِزْقَاقِهَا، أَوْ يُفَرِّضُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ رَقِيقَةً. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (مِنْ مَحَلِّ الرِّضْخِ) أَي: مِنْ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ لَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَلَا مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْجِزْيَةِ

تُطْلَقُ عَلَى الْمُقَدِّ وَعَلَى الْمَالِ الْمُتَقَرِّ بِهِ وَعَقَبُهَا لِلْقِتَالِ؛ لِأَنَّهُ مُقَاتِلٌ بِهَا فِي الْآيَةِ الَّتِي هِيَ كَأَخِيذِهِ ﴿إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ وَغَيْرِهِ الْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْمُجَازَاةِ؛ لِأَنَّهَا جِزَاءٌ عِصْمَتِهِمْ مِنَّا وَشُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا فَوِي إِذْلالٍ لَهُمْ لِتَحْمِيلِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا سِيَّما إِذَا خَالَطُوا أَهْلَهُ وَعَرَفُوا مُحَاسِنَهُ لَا فِي مُقَابَلَةِ تَقَرُّرِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعَزُّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلَهُ عَنْ ذَلِكَ وَتَنْقِطُ مَشْرُوعِيَّتُهَا بِزُولِ عِيسَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُمْ حِينَئِذٍ شُبْهَةٌ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَهَذَا مِنْ شَرِيعَتِنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْزِلُ حَاكِمًا بِهِ مُتَقَلِّبًا لَهُ عَنْهُ ﴿مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ أَوْ مِنْ اجْتِهَادِهِ مُسْتَعِينًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَذَاهِبَ فِي زَمَانِهِ لَا يُفْعَلُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا يُوَافِقُ ١٠ تَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ أَوْ اجْتِهَادِ النَّبِيِّ ﷺ؛.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْجِزْيَةِ

• قَوْلُهُ: (تُطْلَقُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَزُّ الْإِسْلَامِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَشُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ قَدْ اشْتَرَطَ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (تُطْلَقُ) أَي: شَرْعًا. اه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُقَدِّ) وَهُوَ الْمُرَادُّ فِي التَّرْجُمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَعَقَبُهَا لِلْقِتَالِ) الْأَوَّلَى وَعَقَبُ الْقِتَالِ بِهَا. • قَوْلُهُ: (فِي الْآيَةِ الَّتِي الْخ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِهِ﴾ (نُور: ٢١) إِلَى قَوْلِهِ ﴿حَتَّى يَطْغُوا الْجِزْيَةَ﴾ (نُور: ٢٩) مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا) أَي: الْجِزْيَةُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ) وَهِيَ نَصَارَى وَأَوَّلُ مَنْ بَدَّلَ الْجِزْيَةَ بِجَيْرِمْ. • قَوْلُهُ: (وَهَبْرُهُمْ) كَمَجُوسٍ هَجَرَ وَأَهْلَ أَيْلَةٍ مُغْنَى وَأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (كَأَخِيذِهِ الْخ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ هِيَ وَقَوْلُهُ الْأَصْلُ خَبَرُهُ. اه. ع. ش. أَي: وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الَّتِي. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: الْجِزْيَةُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُجَازَاةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَهِيَ مَا بُوَدَّ مِنَ الْمُجَازَاةِ. اه. • قَوْلُهُ: (وَشُكْنَاهُمْ فِي دَارِنَا) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (فَهِيَ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَأَوَّلُ بَدَلِ الْغَاءِ. • قَوْلُهُ: (لَا فِي مُقَابَلَةِ تَقَرُّرِهِمْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذْلالٍ لَهُمْ. • قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: جِزَاءَ تَقَرُّرِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ. • قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَقْبَلْ) الْأَوَّلَى فَلَا يَقْبَلُ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: انْقِطَاعُ مَشْرُوعِيَّتِهَا بِزُولِ عِيسَى. • قَوْلُهُ: (حَاكِمًا لَهُ) أَي: بِشَرِيعَتِنَا. • قَوْلُهُ: (مِنَ الْقُرْآنِ الْخ) لَعَلَّ بَدَلٍ مِنْ قَوْلِهِ عَنْهُ وَالْمُرَادُّ أَنَّهُ ﷺ يَبَيِّنُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى حُكْمَ كُلِّ مَا يُرِيدُهُ بِذِكْرِهِ ﷺ لَهُ دَلِيلُهُ الْمَصْرُوحُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ وَقَوْلُهُ، أَوْ عَنْ اجْتِهَادِهِ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَنْ الْخ وَالضَّمِيرُ لِعِيسَى وَالْمُغَايِرَةُ بَيْنَ الْمَقْطُوعَتَيْنِ ظَاهِرَةٌ إِذِ التَّلَقِّي عَلَى الْأَوَّلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَعَلَى الثَّانِي بِوَاسِطَةِ الْاجْتِهَادِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ اجْتِهَادِ: النَّهْيِ الْخ) لَعَلَّ مُرَادَهُ مُطْلَقُ النَّهْيِ الشَّامِلُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى، أَوْ

لأنه لا يُخطئ كما هو الصواب المقرّر في محله وأركانها عاقد ومعمود له ومكان ومال وصيغة وأهميتها بدأ بها فقال: (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الإمام أو نائبه. (أقروكم) أو أقرزكم كما بأصله ورجح لاحتمال الأولى الوعد ومن ثم اشترط أن يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسليخ عن الوعد واعتراضه بأن المضارع عند التجرد عن القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للإنشاء كأشهد يُرد بأن هذا لا يمنع احتمال الوعد على أن فيه خلافاً قوياً أنه للاستقبال حقيقة وقد مرّ في الضمان أو أوذي المال أو أخضر الشخص ليس ضماناً ولا كفالة وفي الإقرار إن أقر بكذا لغو؛ لأنه وعد وبه يتأهّد ما تقرّر إلا أن يوجّه إطلاق المتن بأن شدة نظريهم في هذا الباب يحقن الدم اقتضى عدم التظنّ لاحتماله للوعد عملاً

خصوص سبيلنا عيسى وإلا فلا يطابق المدعى. ة فود: (لأنه لا يُخطئ) أي: فهو كالتصّ رشدي. ة فود: (وأركانها) إلى قوله ورجح في المغني إلا قوله مع الذكور. ة فود: (مع الذكور) وسباني مع غيرهم اه. سم. ة فود: (ورجح) قد يرجح صنيع المصنّف باشتيماله على إفادة صيغة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صيغة العقد بها مع فهم ما بالمحرّر بالأولى بخلاف ما فيه فإنه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتنامل سم على حج. اه. ع ش ورشدي. ة فود: (لاحتمال الأولى) أي: ما في المتن بصيغة المضارع. ة فود: (اشترط إلخ) خلافاً للنهاية والمغني والمشتراط لذلك البلفيني كما في المغني. ة فود: (واخترضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالأولى ووافق المعتزّس النهاية والمغني. ة فود: (يكون للحال) أي: كالاستقبال. اه. رشدي وفيه نظر. ة فود: (يرد بأن هذا لا يمنع احتمال إلخ) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن. اه. سم. ة فود: (على أن فيه) أي: في المضارع. ة فود: (ما تقرّر) أي: اشترط أن يقصد بالأولى الحال مع الاستقبال، أو قوله: ورجح لاحتمال الأولى الوعد إلخ. ة فود: (إلا أن يوجّه إطلاق المتن إلخ) اعتمدته النهاية والمغني كما مرّ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كتاب الجزية)

ة فود: (مع الذكور) وسباني مع غيرهم. ة فود: (ورجح لاحتمال الأولى إلخ) قد يرجح صنيع المصنّف باشتيماله على إفادة صيغة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صيغة العقد بها مع فهم ما بالمحرّر بالأولى بخلاف ما فيه فإنه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتنامل. ة فود: (يرد بأن هذا لا يمنع احتمال الوعد) يرد عليه أن احتمال الوعد لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن كما لم يمنع أن يقصد به الحال مع الاستقبال ففي هذا الرد ما فيه. ة فود: (أيضاً لا يمنع احتمال الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصد به الإنشاء وأن يُحمل عليه بالقرائن.

بالمشهور أنه للحال أو لهما ومَرَّ ثم أعني في الصَّمان ما يُؤَيِّد ذلك ويُوضِّحُه فراجعُه. (بدار الإسلام) غير الحجازِ كذا قاله شارحُ ظاهره أنه لا بُدَّ من ذِكْرِ ذلك في العقْدِ والظاهرُ أنه غير شرطِ اكتفاءِ باستثنائه شرعاً وإنَّ جهله الماعدانِ فيما يظهرُ على أنَّ هذا من أصله قد لا يُشترطُ، فقد نُقِرَهم بها في دار الحربِ وحينئذٍ فصيفةٌ عقليه فيما يظهرُ أَقْرَبُكم في داركم على أن تبدلوا جزيةً وتأمنوا ميثاً وتأمن منكم. (أو أدنت في إقامتكم بها) أو نحو ذلك. (على أن تبدلوا) أي تُعطوا. (جزيةً) في كلِّ حَوْلٍ قال الجرجاني ويقول: أوَّلُ الحَوْلِ أو آخره ويظهرُ أنه غير شرط. (وتنفادوا لحكم الإسلام) أي لكلِّ حكم من أحكامه غيرِ نحوِ العباداتِ مِمَّا لا يَرَوْنَه كالزَّنا والسرقة لا كَشُرْبِ الخمرِ ونكاحِ المحجوسِ للمحارِمِ ومن عدمِ الظَّاهِرِ بما يُبيحونه.....

• فَوَدَّ: (ذلك) أي: التَّرجية المذكورُ. • رَدَّ: (من ذَكَرَ ذلك) أي: من التَّصريحِ باستثناءِ الحجازِ.

• فَوَدَّ: (والظاهرُ) إلى قوله وحينئذٍ في الآية. • فَوَدَّ: (على أن) إلى قوله وحينئذٍ في المُغْنِي.

• فَوَدَّ: (على أن هذا) أي: قوله بدارِ لإسلام. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (قد لا يُشترطُ) ولا يَرُدُّ على المُصَنِّفِ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه مثلاً. اه. سم. • فَوَدَّ: (فقد نُقِرَهم) الغاءُ تَغْلِيلِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (بها) أي: الجزية. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وحيثئذٍ) أي: حينَ نُقِرَهم بالجزية في دارهم. • فَوَدَّ: (أو نحو ذلك) إلى قولِ المثنى ولو وَجَدَ في التَّهْيِةِ الأَقْوَلُ، أو ما أَقْرَبُكم اللَّهُ.

• فَوَدَّ: (سَنِي) (أن تبدلوا) بَابُهُ نَصَرَ. اه. ش. • فَوَدَّ: (أي: تُعطوا) بِمَعْنَى تَلَتَزَمُوا. اه. مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (سَنِي) (جزيةً) أي: هي كذا. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (في كلِّ حَوْلٍ) إلى قوله وَيُظْهَرُ في المُغْنِي.

• فَوَدَّ: (إنَّ) أي: ذَكَرَ كَوْنَهُ أوَّلَ الحَوْلِ أو آخِرَهُ. • فَوَدَّ: (غير شرطٍ) أي: فَيَحْتَمِلُ ما قاله الجرجاني على الاكتمالِ. اه. نهاية. • فَوَدَّ: (أي: لكلِّ حُكْمٍ إلخ) قد يُقالُ لَمَلَّ نُكْتَةً عُدُولِ المُصَنِّفِ إلى الأفرادِ الإشارةُ إلى حُكْمِ الإسلامِ بالنسبةِ إليهم. • بالنسبةِ لِلْمُسْلِمِينَ وحُكْمِ الإسلامِ فيهم هو وجوبُ الإنقيادِ لبعضِ الأحكامِ الإسلاميَّةِ دونَ بعضٍ وه. لا تَعَلَّدُ فيه وإن تَعَلَّدَتْ مُتَعَلِّقَاتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ.

• فَوَدَّ: (أي لكلِّ حُكْمٍ إلخ) عبارةُ المُغْنِي في غيرِ العباداتِ من حُقوقِ الآدَمِيِّينَ في المعاملاتِ وَهَرَامَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وكذا ما يَتَعَلَّقُ دُونَ تَحْرِيمِهِ كَالزَّنا والسرقةِ دُونَ ما لا يَتَعَلَّقُ دُونَهُ كَشُرْبِ الخمرِ ونكاحِ المحجوسِ لِلْمَحَارِمِ. اه. • فَوَدَّ: (لا يَرَوْنَهُ) أي: لا يُبيحونه ولا يَتَعَلَّقُونَ جِلَّةً بِهِ يُقْلَمُ ما في قولِ سم والرشيدِي. • فَوَدَّ: (كالزَّنا والسرقة) أي: نَزَّيْهُمَا. اه. • فَوَدَّ: (وَمِنْ هَذِمِ الظَّاهِرِ هَمَّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ

• فَوَدَّ: (اكتفاءً إلخ) قد يُقالُ هو أيضاً مُتَعَلِّقٌ مِنْ قَوْلِهِ الآتِي وَتَنَفَّادُوا إلخ إِذْ مِنْ حُكْمِ الإسلامِ امْتِنَاعُ إقامَتِهِم بِالْحِجَازِ على ما بَيَّنَّا. • فَوَدَّ: (هو أن هذا من أصله قد لا يُشترطُ) ولا يَرُدُّ على المُصَنِّفِ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه مثلاً. • فَوَدَّ: (كالزَّنا) أي كَتَزَاكَ لَزْنَا. • فَوَدَّ: (وَمِنْ هَذِمِ الظَّاهِرِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ على من أخكاه بِجَعْلٍ مِنْ فِيهِ بَيِّنَاتٌ لا تَبْعِيضِيَّةٌ لَتَعَدُّرِهِ هُنَا أو تَبْعِيضِيَّةٌ بِجَعْلِ المُبْعَضِ مِنْهُ مَجْمُوعُ أخكاه وَعَدَمُ الظَّاهِرِ.

وبهذا الالتزام فسروا الصَّغَارَ في الآية وَوَجِبَ التَّقَرُّصُ لهذا مع كونه من مقتضيات العقد؛ لأنه مع الجزية عَوْضٌ عن تقريرهم فكان كالشَّعْنِ في البيع والأجرة في الإجارة. قال الماوردي وأن لا يَجْتَمِعُوا على قتالنا كما أمِنُوا مِنَّا ويُؤدُّ وإن نَقَلَهُ الإمام عن الأئمة بأن هذا داخِلٌ في الانقياد ولا يَرُدُّ عليه صَحَّةُ قول الكافر أَقَرَّرَنِي بكذا إلخ فقال الإمام أَقَرَّرْتُكَ؛ لأنه إنما أراد صورة عقيدتها الأصلي من المُوجِبِ، أما النِّسَاءُ فيكفي فيهنَّ الانقياد لحكم الإسلام إذ لا جزية عليهنَّ وظاهر كلامهم أن ما ذَكَرَ صريحٌ وأنه لا كِنَايَةَ هنا لفظًا ولو قيل: إن كِنَايَاتِ الأمان إذا ذَكَرَ معها على أن تَبْدُلُوا إلخ تكون كِنَايَةً هنا لم يَتَعَدَّ (والأصحُّ اشتراطُ ذِكْرِ قدرها) أي الجزية كالشَّعْنِ والأجرة وسيأتي أَقْلَاهَا. (لا كَفَّ اللِّسَانِ) منهم. (عن الله تعالى وَرَسُولِهِ ﷺ ودينه) بسوء فلا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ؛ لأنه داخِلٌ في الانقياد (ولا يصحُّ العقدُ) للجزية مُعْلَقًا ولا. (مُؤَقَّتًا على المذهب)؛ لأنه بَدَلٌ عن الإسلام في العِصْمَةِ وهو لا يُؤَقَّتُ فلا يكفي وَأَقَرَّكُمْ ما شاء الله أو ما

على مِنَّا لا يَرَوْنَهُ إذ هو من جُمْلَةِ الأحكام كما لا يَخْفَى فهو، أولى من جعل الشَّهَابِ ابنِ قَاسِمٍ له مَنطوقًا على من أخكاه. اهـ. رَشِيدِي. ة. قُود: (وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في الْمُغْنِي إلّا قوله قال إلى ولا يَرُدُّ. ة. قُود: (وبهذا الالتزام) أي: التزام أخكائنا. اهـ. مُغْنِي. ة. قُود: (فسروا إلخ) وقالوا وأشدُّ الصَّغَارِ على المَرْءِ أن يُحَكِّمَ عليه بما لا يَتَعَدُّهُ وَيُضْطَرُّ إلى احتِمَالِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. ة. قُود: (وَوَجِبَ التَّقَرُّصُ) أي: في الإيجاب. اهـ. مُغْنِي. ة. قُود: (لهذا) أي: التزام أخكائنا. ة. قُود: (قال الماوردي إلخ) أي: عَطْفًا على أن تَبْدُلُوا إلخ فَحَيْثُ كَانَ الْمُنَاسِبُ في قوله يَجْتَمِعُوا وقوله آمِنُوا الْخِطَابَ. ة. قُود: (ولا يَرُدُّ عليه) أي: الْمُصَنَّفُ حَيْثُ اقْتَصَرَ على الصَّوَرَةِ المذكورة. ة. قُود: (لأنه) أي: الْمُصَنَّفُ. ة. قُود: (أما النِّسَاءُ) أي: الْمُسْتَقْلَاتِ. اهـ. رَشِيدِي وهو مُحْتَرَزٌ قوله السَّابِقِ مع الذِّكْرِ. ة. قُود: (فيكفي) بل يَتَمَيَّنُ. ة. قُود: (فيهنَّ) أي: في العقدِ معهنَّ. ة. قُود: (الانقياد إلخ) أي: ذِكْرُهُ والإِقْصَارُ عليه. ة. قُود: (إن ما ذَكَرَ) أي: في المثنى. ة. قُود: (هنا) أي: في الإيجاب بدليل ما سَيَأْتِي في القبول. اهـ. رَشِيدِي. ة. قُود: (لفظًا) أي: بِخِلَافِهَا فَعَلًا فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ كَالْكِتَابَةِ وإشارة الأخرس إذا فهِمَهَا الْفَطْنُ دُونَ غَيْرِهِ. اهـ. ع. ش. ة. قُود: (على أن تَبْدُلُوا إلخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ ذَكَرَ. ة. قُود: (تكون إلخ) خَبَرٌ إن وقوله لم يَتَعَدَّ جَوَابٌ لَو. ة. قُود: (أَقْلَاهَا) وهو دِينَارٌ. اهـ. ع. ش. ة. قُود: (سني: من الله إلخ) أي: عن ذِكْرِهِ على حَذْفِ الْمُضَافِ وقول الشَّارِحِ الآتي بسوء مُتَعَلِّقٌ بِهِ. ة. قُود: (ذِكْرُهُ) أي: الكَفُّ. ة. قُود: (مُعْلَقًا) وَتَقَدَّمَ صَحَّةُ تَغْلِيْقِ الأمان. اهـ. سَم. ة. قُود: (لأنه بَدَلٌ) إلى قوله وأفهم في الْمُغْنِي إلّا قوله والتَّوَافُقُ فيهما. ة. قُود: (لأنه) أي: العقدُ وقوله وهو أي: الإسلام. ة. قُود: (فلا يكفي إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ في التَّائِقِ بِمَعْلُومٍ كَسَنَةِ أَمَّا الْمَجْهُولُ

ة. قُود: (لأنه إنما أراد صورة حَقِيقَتِهَا) قد يُجَابُ أيضًا بأن من صَوَرِ الْأَصْلِيِّ على الإطلاقي تَقَدَّمَ الإيجاب. ة. قُود: (مُعْلَقًا) وَتَقَدَّمَ صَحَّةُ تَغْلِيْقِ الأمان.

أَقْرَأَكُمْ اللَّهَ، وَأَمَّا قَالَهُ ﷺ لانتظارِهِ الْوَحْيِ وَهُوَ مُتَعَذِّرُ الْآنَ أَوْ مَا شِئْتَ أَوْ مَا شَاءَ فَلَانَ  
 بِخِلَافٍ مَا شِئْتُمْ؛ لَأَنَّهَا لَزِمَتْهُ مِنْ جِهَتِهِ جَائِزَةٌ مِنْ جِهَتِهِمْ بِخِلَافِ الْهَذْنَةِ (وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولِ)  
 مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ لِمَا أَوْجَبَهُ الْعَاقِدُ وَلَوْ بِنَحْوِ رِضَايَتِهِ وَإِشَارَةِ أُخْرَى مُفْهِمَةٍ وَبِكِنَايَةٍ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ  
 وَكَذَا يُشْتَرَطُ هُنَا سَائِرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ نَحْوِ اتِّصَالِ الْقَبُولِ بِالْإِجَابِ وَالتَّوَافُقِ فِيهِمَا عَلَى  
 الْأَوْجِهَةِ وَأَفْهَمُ اشْتِرَاطُ الْقَبُولِ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ حَرْبِي دَارَنَا، ثُمَّ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ بِخِلَافِ مَنْ  
 سَكَنَ دَارًا مُدَّةً غَضْبًا؛ لِأَنَّ عِمَادَ الْجِزْيَةِ الْقَبُولُ وَلَوْ فَسَدَ عَقْدُهَا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لَزِمَ لِكُلِّ  
 سَنَةٍ دِينَارٌ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُهَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ بَطُلَ كَأَن صَدَرَ مِنَ الْآحَادِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ

كَأَقْرَأَكُمْ مَا شِئْنَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهَ، أَوْ زَيْدٌ. أَوْ مَا أَقْرَأَكُمْ اللَّهَ فَالْمَذْعَبُ الْقَطْعُ بِالْمَنْعِ وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ  
 «أَقْرَأَكُمْ مَا أَقْرَأَكُمْ اللَّهَ» فَلَأَمَّا جَرَى فِي الْمَوَازِينِ حِينَ، أَوْدَعَ يَهُودَ خَيْبَرَ لَا فِي عَقْدِ الذَّمِّ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ  
 غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ يُعْلَمُ مَا عِنْدَ اللَّهَ بِالْوَحْيِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ  
 ذِكْرُ التَّائِيدِ بَلْ يَجُوزُ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ يُقْتَضَى التَّائِيدُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَالَهُ) أَي: أَقْرَأَكُمْ اللَّهَ نِهَائَةً  
 وَمُثْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَا شِئْتَ الْخ) بِضَمِّ التَّاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا الْخ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْهَذْنَةِ)  
 لَا تَصِحُّ بِهَذَا اللَّفْظِ أَي: مَا شِئْتُمْ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَقْدَهَا عَنْ مَوْضُوعِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُؤَقَّتًا إِلَى مَا يَحْتَمِلُ تَأْيِيدَهُ  
 الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ اسْتَنْى وَمُثْنِي.

هـ. قَوْلُهُ (وَيُشْتَرَطُ) أَي: فِي صِحَّةِ الْقَدِّ مِنْ نَاطِقٍ. اهـ. مُثْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ) يَتَّبِعِي، أَوْ  
 مِنْ وَكَيْلِهِمْ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِشَارَةُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى غَايَةِ اللَّفْظِ قَبُولِ  
 عِبَارَةِ الْمُثْنِي أَمَّا الْأُخْرَى فَيَكْفِي فِيهِ الْإِشَارَةُ الْمُفْهِمَةُ وَتَكْفِي الْكِتَابَةُ مَعَ التَّيَّةِ كَمَا بَعَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالْبَيْعِ  
 بَلْ، أَوَّلَى وَكَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَمَانِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِكِنَايَةٍ) الْجَزْمُ بِإِطْلَاقِهِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ لَا كِنَايَةَ  
 هُنَا لَفْظًا فِي شَيْءٍ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي ذَلِكَ. اهـ. سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع. ش. مَا  
 يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَوَافُقُ فِيهِمَا) قَدْ يُعْنِي أَنَّهُ قَوْلُهُ: سَابِقًا لَمَّا، أَوْجَبَهُ الْعَاقِدُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ)  
 وَجَارَ لَنَا قَتْلُهُ خِيَلَةً وَاسْتِزْقَافُهُ وَآخُذُ مَالِهِ وَبِكُونِ قَيْثًا وَالْمَنْ عَلَيْهِ بِتَقْسِيمِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ. اهـ. رَوَضَ مَعَ  
 شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَنْ سَكَنَ الْخ) أَي: مِنَ الْمُتَزِمِينَ لِلْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْأُجْرَةُ. اهـ. اسْتَنْى.  
 هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ عِمَادَ الْجِزْيَةِ الْخ) أَي: وَهَذَا حَرْبِي لَمْ يَلْزَمْ شَيْئًا بِخِلَافِ الْغَاصِبِ. اهـ. اسْتَنْى.  
 هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَ لِكُلِّ سَنَةٍ دِينَارٌ) أَي: وَيَسْقُطُ لِمُسَمًّى لِقِسَادِ الْعَقْدِ. اهـ. رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَقْلُهَا)  
 أَي: الْجِزْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ) أَي: عَلَى الْمُعْقُودِ لَهُ وَإِنْ أَقَامَ سَنَةً وَيَبْلُغُ الْمَآثِنَ. اهـ. اسْتَنْى.

هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْهَذْنَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّيْضِ: لَا تَصِحُّ لِهَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَقْدَهَا عَنْ مَوْضِعِهِ  
 مِنْ كَوْنِهِ مُؤَقَّتًا إِلَى مَا يَحْتَمِلُ تَأْيِيدَهُ الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْ وَكَيْلِهِمْ  
 فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِكِنَايَةٍ) الْجَزْمُ بِإِطْلَاقِهِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَنَّهُ لَا كِنَايَةَ هُنَا لَفْظًا فِي شَيْءٍ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ  
 الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي ذَلِكَ.

لَنَا مَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالْفَالِصِ غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ. (وَلَوْ وَجِدَ كَافِرٌ بَدَارِنَا فَقَالَ: دَخَلْتَ لِصَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى) أَوْ أَسْلِمَ أَوْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ جَزِيَةٍ. (أَنْ) دَخَلْتَ. (رَسُولًا) وَلَوْ بِمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ لَنَا. (أَنْ) دَخَلْتَ. (بِأَمَانٍ مُسْلِمٍ) يَصْصُحُ أَمَانُهُ. (صُدِّقَ) وَخَلَفَ نَذْبًا إِنَّ أَتَيْتُمْ تَغْلِيًّا لِخَفَنِ الدِّمِ نَعَمْ، إِنَّ أَسِيرَ لَمْ يُصَدِّقْ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَفِي الْأُولَى يُتِمُّكَ مِنَ الْإِقَامَةِ وَخُضُورِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ قَدْرًا تَقْضِي الْعَادَةَ بِإِزَالَةِ الشُّبْهِ فِيهِ وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (وَفِي دَعْوَى الْأَمَانِ وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ لِشَهَوَاتِهَا وَرُدُّهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْحَرْبِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِهِ أَوْ يَنْحَوِّهِ. (وَيُشْتَرَطُ لِعَقْدِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِيهِ) الْعَامُّ أَوْ فِي عَقْدِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَصَالِحِ الْعِظَامِ فَاخْتَصَّصَتْ بِمَنْ لَهُ التَّطَلُّعُ الْعَامُّ. (وَعَلَيْهِ) أَيُّ أَحَدِهِمَا. (الْإِجَابَةُ إِذَا طَلِبَ) مَا لِلأَمْرِ بِهِ فِي خَيْرٍ مُسْلِمٍ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا

• فَوَدَّ: (غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ) وَهِيَ الْحَقُّ وَالْمُنْعَرَّةُ وَالْخُلُوعُ وَالْكِتَابَةُ وَيُضَمُّ إِلَيْهَا مَا هُنَا فَتَصِيرُ خَمْسَةً. اه. ع ش أَقُولُ بَلْ يَزِيدُ عَلَيْهَا كَمَا يُعْلَمُ بِسَبْرِ كَلَامِهِمْ. • فَوَدَّ: (أَوْ أَسْلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَهُمْ أَكْتَفَوْا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ يَنْحَوِّهِ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْآخِرِ وَثَنِي فِي النِّهَايَةِ الْأَقُولُ بِهِ حَكَمْتُ إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ لِلْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمَعْنَى وَلَوْ فِي وَعِيدٍ وَتَهْدِيدٍ سِوَاهُ أَكَانَ مَعَهُ كِتَابٌ أَمْ لَا؟ اه. • فَوَدَّ (وَسَبِي): (أَوْ بِأَمَانٍ مُسْلِمٍ) أَيُّ: وَإِنْ عَيَّنَ الْمُسْلِمُ وَكَذَّبَهُ لِاحْتِمَالِ نِسْبَانِهِ ع ش. اه. يُعْجِزُ مَيَّ.

• فَوَدَّ: (يَصْصُحُ أَمَانُهُ) هَلْ يَجِبُ التَّضَرُّعُ بِهِ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ: فَلَا عِزَّةَ بِأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ انْتَهَى وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَوْجِبُ تَبْلِيغَ الْأَمْنِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْأَمَانِ وَإِنْ أَمَنَ صَبِيٌّ وَنَحْوُهُ فَظَنَّ صِحَّتَهُ بَلْغَاءَ مَأْمَنِهِ سَمَ وَقَوْلُهُ هَلْ يَجِبُ الْخُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبْذُؤُهُ. اه. ع ش وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ وَالرَّذِّ الْآتِي عَدَمُ الرُّجُوبِ وَيُزِيدُهُ إِطْلَاقُ الْمُتَنِّ وَالرُّوْضِ وَالْمُنْهَجِ وَسُكُوتُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحَيْهِمَا عَنِ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَتَأَيَّدَ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِذَلِكَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا صَرَّحَ بِمُؤْمَنِهِ وَعَيْتَهُ فَيَنْظُرُ هَلْ هُوَ مِمَّا يَصْصُحُ أَمَانُهُ شَرْعًا أَمْ لَا. • فَوَدَّ (وَسَبِي): (صُدِّقَ) أَيُّ: فَلَا يُتَعَرَّضُ لَهُ مُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (تَغْلِيًّا لِلْخ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ ذَلِكَ يُؤَمِّنُهُ وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يَدْخُلُ بِلَادَنَا إِلَّا بِأَمَانٍ. اه. • فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِنَّ أَسِيرَ لِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا ادَّعَاهُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ عِنْدَنَا أَسِيرًا وَإِلَّا فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ. اه.

• فَوَدَّ: (إِلَّا بَيِّنَةٌ) لَا يَخْفَى تَعَسُّرُهَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الْأُولَى) أَيُّ: دَعْوَى دُخُولِهِ لِصَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (يُتِمُّكَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّمْكِينِ. • فَوَدَّ: (أَوْ يَنْحَوِّهِ) كَالِإِزَامِ الْجَزِيَّةِ، أَوْ كَوْنِهِ رَسُولًا. اه. ع ش وَيُظْهَرُ أَنَّهُ مُسْتَنْزَعٌ لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيُّ: الْجَزِيَّةُ بِمَعْنَى الْعَقْدِ. • فَوَدَّ: (أَيُّ: أَحَدِهِمَا) أَيُّ: مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ. • فَوَدَّ: (إِذَا طَلِبُوا) فِيهِ كِتَابَةُ الْإِلْفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ بِالضَّمِيرِ وَلَوْ قَلَّزَ عَقْدُهَا كَمَا فِي الْمُعْنَى لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (لِلْأَمْرِ بِهِ) أَيُّ:

• فَوَدَّ: (يَصْصُحُ أَمَانُهُ) هَلْ يَجِبُ التَّضَرُّعُ بِهَذَا. • فَوَدَّ: (أَيْضًا يَصْصُحُ أَمَانُهُ) قَالَ الرَّزْكَانِيُّ فَلَا عِزَّةَ بِأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. اه. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَوْجِبُ تَبْلِيغَ الْأَمْنِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْأَمَانِ إِنَّ أَمَنَ صَبِيٌّ وَنَحْوُهُ وَظَنَّ صِحَّتَهُ بَلْغَاءَ مَأْمَنِهِ.



مُضْلَحَةٌ بخلاف الهُدْنَةِ. (إلا أسيرا). (جاسوسا) منهم وهو صاحب سِرِّ الشَّرِّ بخلاف التَّامُوسِ فإنه صاحب سِرِّ الخير. (نَخَافُهُ) فلا تحب إجابتهما بل لا تُقْبَلُ من الثاني لِلضَّرَرِ ومن ثم لو ظهر له أنَّ طلبها مكيدة منهم لم يُجِبْهُمْ. (ولا تُعْقَدُ إِلَّا لِلْيَهُودِ والتَّصَارِي) وصابئة وسامرة لم يُعْلَمَ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ. سواءَ الْعَرَبُ وَالْمَجُوسُ؛ لَأَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي آيَتِهَا. (وَالْمَجُوسُ)؛ لَأَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ وَقَالَ: «سُئِلُوا بِهِمْ شُئْنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» زَوَاهِ الْبَخَارِيُّ؛ وَلَأنَّ لَهُمْ شُبُهَةً كِتَابٍ. (وَأَوْلَادُ مَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّسَخُّ) أَوْ مَعَهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّبْدِيلِ وَإِنْ لَمْ يَخْتَنِبُوا الْمُبْدَلَ تَغْلِيظًا لِحَقِّقِ النِّمَّ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمُ جُلِّ مُنَاكَحَتِهِمْ وَذَبِيحَتِهِمْ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِبْضَاعِ وَالْمِثْنَاتِ التَّحْرِيمُ بخلاف وَلَدِ مَنْ تَهَوَّدَ بَعْدَ بَغْتَةِ عَيْسَى بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَائِخَةٌ أَوْ تَنَصَّرَ بَعْدَ بَغْتَةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا اكْتَفَوْا بِالْبَغْتَةِ وَإِنْ كَانَ التَّسَخُّ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَظْلُومَةٌ وَسَبِيهِ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ أَنَّ الصَّارِ دَخُولُ كُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ بَعْدَ التَّسَخُّ لَا أَحَدِهِمَا وَهُوَ

بِقَبُولِ مَطْلُوبِهِمْ. هـ. قُودُ: (مُضْلَحَةٌ) بَلْ عَدَمُ الْمَضَرَّةِ. هـ. قُودُ: (إلا أسيرا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَإِنْ بَدَّلَهَا أَيِ: الْجِزْيَةِ أَسِيرَ كِتَابِيَّ حَرَمَ قَتْلَهُ لِإِزْقَاقِهِ وَحُتْمُ. إِلَهِ انْتَهَى. اهـ. سَمَ وَمِثْلُهَا فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قُودُ: (سَمِي) (نَخَافُهُ) أَيِ: الْجَاسُوسَ وَهُوَ يَتَمَلَّ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْأَسِيرِ أَيْضًا. هـ. قُودُ: (بَلْ لَا تُقْبَلُ) أَيِ: لَا تَجُوزُ إِجَابَتُهُمْ. هـ. قُودُ: (مِنْ الثَّانِي) أَيِ: الْجَاسُوسِ. هـ. قُودُ: (لَوْ ظَهَرَ لَهُ) أَيِ: الْعَاقِدُ مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ. هـ. قُودُ: (مِنْهُمْ) أَيِ: الْكُفَّارِ مُطْلَقًا. نَاسُوسًا كَانُوا أَمْ لَا. هـ. قُودُ: (لَمْ يُجِبْهُمْ) أَيِ: لَا تَجُوزُ إِجَابَتُهُمْ. اهـ. يُجِيرِمِي عَنْ سَمِ الطَّبْلَاوَةِ. هـ. قُودُ: (لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْإِلَاحَ) أَيِ: بَأَنَّ عَلِمْنَا مُوَافَقَتَهُمْ، أَوْ شَكَّكْنَا فِيهَا. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَأَمَّا الصَّابِيَّةُ وَالسَّامِرَةُ فَيُعْقَدُ لَهُمُ الْجِزْيَةُ إِنْ لَمْ يُكْفَرْهُمْ الْيَهُودُ وَالتَّصَارِي؛ وَلَمْ يُخَالِفُوهُمْ فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَإِلَّا فَلَا تُعْقَدُ لَهُمْ وَكَذَا تُعْقَدُ لَهُمْ لَوْ أَشْكَلَ أَمْرُهُمْ. اهـ. هـ. قُودُ: (لَا لَهُمْ) أَيِ: الْيَهُودُ وَالتَّصَارِي. اهـ. مُغْنِي. هـ. قُودُ: (فِي آيَتِهَا) أَيِ: الْجِزْيَةِ. هـ. قُودُ: (وَلَا نَ لَهُمْ شُبُهَةٌ كِتَابٍ) وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فَرَفَعَ أَسْمَى وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَبِهِ) أَيِ: بِالْتَّمْلِيلِ. هـ. قُودُ: (فَارَقَ) أَيِ: جَوَّازُ الْعَقْدِ مَعَهُمْ. هـ. قُودُ: (مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِلَاحُ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ وَتَأْيِيدٌ لِعَدَمِ جُلِّ مَا ذَكَرَ. هـ. قُودُ: (بَعْدَ بَغْتَةِ عَيْسَى) هَذَا شَامِلٌ بَعْدَ بَغْتَةِ نَبِيِّنَا فَلَا حَاجَةَ لِمَا زَادَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي عَقِبَ نَائِخَةٍ مِنْ قَوْمَيْهَا، أَوْ تَهَوَّدَ. هـ. قُودُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَائِخَةٌ) أَيِ: وَهُوَ الرَّاجِعُ. اهـ. ع ش. هـ. قُودُ: (وَسَبِيَّةٌ) عَطْفٌ تَفْسِيرٍ. اهـ. ع ش. هـ. قُودُ: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ) يَتَأَمَّلُ سَمَ عَلَى حَقِّ وَجْهِ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ مَنْ تَوَرَّدَ كَمَا يُصَدَّقُ بِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ يُصَدَّقُ بِأَحَدِهِمَا فَمِنْ أَيْنِ الْإِثْبَاتِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَتْ مِنْ صَبِيحِ الْيَوْمِ كَانَ الْمُتَبَايِرُ مِنْهَا ذَلِكَ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ لَمَّا كَانَتْ الْإِلَاحُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّرْجِيهِ وَلَوْ قَالَ: إِلَّا أَذْ يُقَالَ الْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ وَهُوَ فِي وَلَدِ مَنْ تَهَوَّدَ مَنْ

هـ. قُودُ: (إلا أسيرا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَإِنْ بَدَّلَهَا أَيِ الْجِزْيَةِ أَسِيرَ كِتَابِيَّ حَرَمَ قَتْلَهُ لِإِزْقَاقِهِ وَحُتْمُ مَالِهِ. اهـ. هـ. قُودُ: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ) يَتَأَمَّلُ.

مُنْجَةً خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِي لِعَقْدِهَا لِمَنْ أَحَدُ أَبْنَاهُ وَتَنِي كَمَا بَأْتِي. (أو شَكَّكُنَا فِي وَقْتِهِ) أَي دُخُولِ  
الْأَبْنَيْنِ هَلْ هُوَ قَبْلَ التَّسْخِ أَوْ بَعْدَهُ تَغْلِيظًا لِلْحَقِّ أَيْضًا وَبِهِ حَكَمْتَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ  
فِي نَصَارَى الْعَرَبِ قِيلَ لَا مَعْنَى لِإِطْلَاقِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَتَقْيِيدِهِ أَوْلَادَهُمْ وَلَوْ عَكَسَ كَانَ  
أُولَى، ثُمَّ إِنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ مَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّسْخِ عُقِدَ لِأَوْلَادِهِ مُطْلَقًا لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْقَدُ  
لَهُمْ إِنْ لَمْ يَنْتَقِلُوا عَنْ دِينِ آبَائِهِمْ بَعْدَ الْبَغْيَةِ. ١ هـ.

وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا الْأَصْلَ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى الْأَصْلِيُّونَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ انْتِقَالٌ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ  
الْانْتِقَالَ عَبَّرَ فِيهِ بِالْأَوْلَادِ الْمُرَادِ بِهِمُ الْفُرُوعُ وَإِنْ سَقَلُوا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْانْتِقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ  
طُرُقِ الْبَغْيَةِ وَذَلِكَ قَدْ انْقَطَعَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَوْلَادُ الْمُتَنَقِّلِينَ فَذَكَرَهُمْ ثَانِيًا فَانْتَفَعَ زَعْمُ أَنَّ الْعَكْسَ  
أُولَى، وَأَمَّا زَعْمُ إِيهَامِ مَا ذُكِرَ فَغَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْلَادِهِ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ انْتِقَالٌ  
وَالَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجَهٌ (وَكَذَا زَاعِمُ التَّمَسُّكِ بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَزَبُورِ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ) وَصُحُفِ شَيْثٍ وَهُوَ ابْنُ آدَمَ لِيُصْلَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُا تُسَمَّى كُتُبًا  
فَانْتَرَجَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (إِبْر: ١٠١). (وَمَنْ أَحَدُ أَبْنَاهُ كِتَابِي) (وَلَوْ  
الْأُمُّ.....

دَخَلَ كُلٌّ مِنَ الْأَبْنَيْنِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ. ٥ قَوْلُهُ: (لِعَقْدِهَا) عِلَّةُ الْإِتِّجَاهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخ) أَي: بِجَوَازِ الْعَقْدِ  
لِلْمَشْكُوكِ فِي وَقْتِ دُخُولِ أَبْنَيْهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُهُ، أَوْلَادَهُمْ) أَي: بِكَوْنِ أَوْسُولِهِمْ تَهَوَّدَتْ، أَوْ تَنَصَّرَتْ  
قَبْلَ التَّسْخِ. ١ هـ. ع ش ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَكَسَ) كَانَ يَقُولُ وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِمَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ التَّسْخِ  
وَأَوْلَادِهِمْ. ١ هـ. ع ش ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّهُ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَأَوْلَادُ مَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ الْخ.  
٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: انْتَقَلُوا عَنْ دِينِ آبَائِهِمْ أَمْ لَا. ٥ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُعْقَدُ الْخ) أَي: بَلْ إِنَّمَا الْخ.  
٥ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ الْخ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. ١ هـ. س م. ٥ قَوْلُهُ: (الَّذِينَ لَيْسَ الْخ) مِنْ أَيْنَ. ١ هـ.  
س م وَقَدْ يُقَالُ عَلِمَ مِنْ أَنْصَرِافِ الْمُطْلَقِ إِلَى الْكَامِلِ الْمُتَبَايِرِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمَّا ذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ) أَي: أَرَادَ ذِكْرَ  
الْإِنْتِقَالِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثَانِيًا) أَي: بَعْدَ ذِكْرِ أَوْسُولِهِمْ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ الْخ) مِنْ أَيْنَ. ١ هـ. س م.  
٥ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَوْلَادِ مُطْلَقًا. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجَهٌ) هَذَا  
مَنْعُوعٌ بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَ لَهُمْ أَحْتِرَامَ يَكُونُ انْتِقَالُهُمْ قَبْلَ التَّسْخِ سَرَى الْإِحْتِرَامَ لِأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ  
انْتَقَلُوا تَبَعًا لَهُمْ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ. ١ هـ. ع ش ٥ قَوْلُهُ: (وَصُحُفُ شَيْثٍ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَايَةِ.  
٥ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمْ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكُلُّهُمْ تَعَلَّى بِصُغُرِهِ الْجَمِيعِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْأُمُّ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْكِتَابِيُّ  
الْأُمُّ.

٥ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ بِأَنَّهُ الْخ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. ٥ قَوْلُهُ: (الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ انْتِقَالٌ) مِنْ أَيْنَ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ  
يَحْصُلْ مِنْهُمْ انْتِقَالٌ) مِنْ أَيْنَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ إِلَى آبَائِهِمْ وَجَهٌ) هَذَا مَنْعُوعٌ بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَهُوَ أَنَّهُ  
لَمَّا ثَبَّتَ لَهُمْ أَحْتِرَامَ يَكُونُ انْتِقَالُهُمْ قَبْلَ التَّسْخِ سَرَى الْإِحْتِرَامَ لِأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ انْتَقَلُوا تَبَعًا لَهُمْ فَتَأَمَّلْهُ.

اختار الكتابي أم لم يختار شيئاً، وفارق كون شرط جل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج مما يؤسم أن اختيار ذلك قيد هنا أيضاً غير مراد وإنما المراد أنه قيد لتسميته كتابياً لا لتقريره. (والأمر وثني على المذهب) ثقلياً لذلك أيضاً نعم، إن بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدين أبيه لم يؤجر جزماً ومنه يؤخذ أن محل عقدها لمن بلغ من أولاد نصرانيي توتن من نصرانية أو وثنية ثقلية لما ثبت لهم من شبهة التنصير إذا لم يختار دين الوثني

• قوله: (اختار الكتابي) أي: اختار الولد أمه الكتابي أي: اختار دينه بخلاف ما إذا اختار التوتن مثلاً فلا يقر كما سيذكره. اه. سم. • قوله: (وفارق) أي: جواز العقيد بمن أخذ أبوه كتابي ولو لم يختار شيئاً. • قوله: (اختارها الكتابي) أي: دينه. ه. ع. ش. • قوله: (إن اختيار ذلك) أي: دين أبيه الكتابي. • قوله: (هنا) أي: في الجزية. • قوله: (لا لا يقره) أي: ولا فشرطه أن لا يختار دين الوثني مثلاً. اه. ع. ش. • قوله: (ثقلياً) إلى قوله ومنه يؤخذ أي النهاية وإلى قوله يرد في المغني إلا قوله إن بلغ إلى محل عقدها وقوله وخلاف إلى المنق وقوله هذا غير إلى صورته. • قوله: (نعم الخ) هذا مفهوم قوله المار اختار الكتابي، أو لم يختار شيئاً والظاهر أن حكم عكس هذا الاستدراك كذلك فليراجع. اه. رشيدى وسباني عن ع. ش. الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضاً قول الشارح الآتي ومنه يؤخذ الخ وقوف المغني والزوض مع شرحه الآتي هناك. • قوله: (ن بلغ الخ) هذا يفهم أنه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختار الكتابي محله بعد البلوغ وقوا. ودان الخ انظر إذا بلغ ولم يظهر منه تدبير بواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنه يقر وهو صريح قوله السابق، أو لم يختار شيئاً؛ لأنه في البالغ كما مر سم على حج. اه. ع. ش. • قوله: (بدين أبيه) ويثله عكسه. اه. ع. ش. • قوله: (ومنه يؤخذ أن محل الخ) عبارة المغني والزوض مع شرحه ولو توتن نصراني بلغ لمامن، ثم أطفال المتوتنين من أمهم النصرانية نصارى وكذا من أمهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم؛ لأنه ثبت له علقه التنصير فلا تزول بما يحدث بعد. اه. • قوله: (إذا لم يختار الخ) خير إن والضمير لمن بلغ الخ.

• قوله: (اختار) أي الولد وقوله: الكتابي أي أباه الكتابي. • قوله: (إن اختاره) أي اختار أحد أبويه الكتابي أي اختار دينه بخلاف ما إذا اختار المتوتن فلا يقر كما سيذكره بل قال اللقيني وكذا إن لم يختار شيئاً قال شيخنا الشهاب البرلسي: فيه نظر. ليقولهم إنه يتبع أشرف أبويه في الدين اللهم إلا أن يقال فرضت مسائلنا في البالغ فإذا بلغ ولم يقر لم يقر. اه. ثم رأيت الإصلاح المذكور. • قوله: (نعم إن بلغ الخ) هذا يفهم أنه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فإن كان كذلك فقوله: السابق اختار الكتابي الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اختيار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع أشرف أبويه في الدين. • قوله: (ودان بدين أبيه) انظر إذا بلغ ولم يظهر منه تدبير بواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنه يقر وهو صريح قوله السابق أو لم يختار شيئاً؛ لأنه في البالغ بدليل أن الصغير لا جزية عليه وأنه يتبع أشرف أبويه في الدين وأنه لا أثر لاختياره فليتامر.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ أَنَّهُمْ مِمَّنْ تُعَقَّدُ لَهُمُ الْجِزْيَةُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ غَالِبًا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ وَيَنْبَغِي نَذْبُ تَخْلِيْفِهِمْ وَأَقْنَمُ كَلَامُهُ أَنَّهَا لَا تُعَقَّدُ لِغَيْرِ مَنْ ذُكِرَ كَمَا بَدِ وَثْنٍ أَوْ شَمْسٍ أَوْ مَلِكٍ وَأَصْحَابِ الطَّبَائِعِ وَالْفَلَاسِيفَةِ وَالْمُقَطَّلِينَ وَالدُّهْرَيْنِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ (وَلَا جِزْيَةُ عَلَى امْرَأَةٍ) إِجْمَاعًا وَخِلَافَ ابْنِ حَزْمٍ لَا يُقْتَضَى بِهِ. (وَحُثْنِي) لَاحْتِمَالِ اتُّوَكُّتِهِ فَلَوْ بَدَّلَهَا أُغْلِمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ فَإِنْ رَغِبَا بِهَا فَهِيَ هِبَةٌ فَلَوْ بَانَ ذَكَرَا أُخِذَ مِنْهُ لِمَا مَضَى وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي حَرْبِي لَمْ يُقْلَمَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مُلْتَزِمٍ فَلَيْسَ أَهْلًا لِلضَّمَانِ بِخِلَافِ الْحُثْنِيِّ فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ لِحُكْمِنَا وَإِنَّمَا

قُود: (وَيُقْبَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (يُودُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (هَذَا غَيْرُ) إِلَى (صَوَرَتِهِ). قُود: (وَيُقْبَلُ) الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَوْ ظَفَرْنَا بِقَوْمٍ وَادَّعَوْا، أَوْ بَعْضُهُمُ التَّمَسُّكُ تَبَعًا لِتَمَسُّكِ آبَائِهِمْ بِكِتَابِ قَبْلِ التَّنْخِصِ وَلَوْ بَعْدَ التَّبْدِيلِ صَدَقْنَا الْمُدَّعِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ وَعُقِدَ لَهُمُ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّ دَيْنَهُمْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ فَإِنْ شَهِدَ عَدَلَانِ وَلَوْ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ اسْلَمَ مِنْهُمْ أَثْنَانِ وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُمَا بِكَذِبِهِمْ فَإِنْ كَانَ قَدْ شُرِطَ عَلَيْهِمْ فِي الْعَقْدِ قِتَالُهُمْ إِنْ بَانَ كَذِبُهُمْ اغْتَنَلْنَاهُمْ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُشْرَطْ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّصِّ وَقَالَ الْإِمَامُ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ لِتَلْيِيسِهِمْ عَلَيْنَا. اهـ. وَقَوْلُهُمَا: (فَإِنْ شَهِدَ الْخ) فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. قُود: (نَذِبُ تَخْلِيْفِهِمْ) أَيِ بِاللَّهِ وَإِذَا أُرِيدَ التَّغْلِيْظُ عَلَيْهِمْ غُلْظٌ عَلَيْهِمْ بِبَعْضِ صِفَاتِهِ كَالَّذِي قُلِقَ الْحَيَّةُ وَأُخْرِجَ الثَّيَابُ. اهـ. ع ش. قُود: (لِغَيْرِ مَنْ ذُكِرَ الْخ) سَوَاءٌ فِيهِمُ الْعَرَبِيُّ وَالْعَجَمِيُّ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ تَوَخَّذَ الْجِزْيَةُ مِنَ الْعَجَمِ مِنْهُمْ وَعِنْدَ مَالِكٍ تَوَخَّذَ مِنْ جَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ إِلَّا مُشْرِكِي قُرَيْشٍ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (كَمَا بَدِ وَثْنٍ، أَوْ شَمْسٍ الْخ) أَيِ: وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِدَيْنٍ مَنْ تُعَقَّدُ لَهُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ انْتَقَلَ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرٍ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ. اهـ. ع ش

قُود: (وَلَا جِزْيَةُ عَلَى امْرَأَةٍ وَحُثْنِي) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَتُعَقَّدُ الذِّمَّةُ لَامْرَأَةٍ وَحُثْنِي طَلَبَاهَا بَلَا بَدَلٍ جِزْيَةٍ وَلَا جِزْيَةٍ عَلَيْهِمَا وَيُغْلِمُهُمَا الْإِمَامُ بِأَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمَا. اهـ. قُود: (فَلَوْ بَدَّلَهَا) أَيِ: لَوْ طَلَبَا عَقْدَ الذِّمَّةِ بِالْجِزْيَةِ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (عَلَيْهِمْ) الْمُنَاسِبُ الشَّيْءُ. قُود: (فَهِيَ هِبَةٌ) أَيِ: لِجِهَةِ الْإِسْلَامِ. اهـ. ع ش. قُود: (هِبَةٌ) أَيِ: لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ اسْتَى وَمُغْنِي. قُود: (فَلَوْ بَانَ) أَيِ: الْحُثْنِي. وقُود: (أُخِذَ مِنْهُ لِمَا مَضَى) هَلْ يُطَالَبُ وَإِنْ كَانَ يَذْفَعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَا عُقِدَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ، أَوْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَذْفَعْ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْجَبْرَةَ فِي الْمَقْوودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِزْيَةِ فَمَا يَذْفَعُهُ يَفْعُ جِزْيَةً هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الْأَوَّلُ وَقَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُعْطَى هِبَةً لَا عَنِ الدِّينِ، وَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الْأَقْرَبُ. اهـ. ع ش.

قُود: (مَا مَرَّ فِي حَرْبِي الْخ) أَيِ: فِي شَرْحٍ وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولٍ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. قُود: (بِهِ) أَيِ: بِدُخُولِهِ فِي دَارِنَا. قُود: (فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ الْخ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ كَانَ مُلْتَزِمًا إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ فِيمَنْ التَّزَمَ أَحْكَامَ

قُود: (فَإِنَّهُ مُلْتَزِمٌ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ كَانَ مُلْتَزِمًا إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ فِيمَنْ التَّزَمَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عُقِدَتْ لَهُمْ قَبْجَرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ فِي الْإِلْتِزَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْوِيرَ الْآتِي أَنْ يُعَقَّدَ الْخَ صَوْرَهَا فِي شَرْحِ

أَسْقَطْنَا عَنْهُ الْجِزْيَةَ لِاحْتِمَالِ اثْنَيْتَيْهِ فَلَمَّا بَانَ أَنَّ ذُكُورَهُ عَوِيلَ بِقَضِيَّتِهَا وَظَاهَرَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ دِهْنًا لِكُلِّ سَنَةٍ وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ تَعَقُّدَ لَهُ الْجِزْيَةَ حَالُ خُنُونَتِهِ يُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يُخْتَارُ إِلَيْهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا أَجْرَةٌ وَهِيَ تَجِبُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ بَلْ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا لَوْ عَقِدَتْ لَهُ كَذَلِكَ تَبَيَّنَ بِذُكُورَتِهِ صَحَّةُ الْعَقْدِ وَلَمْ يَقَعْ خِلَافٌ فِي اللُّزُومِ؛ لِأَنَّ الْمَبْرَةَ فِي الْمُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. وَمَنْ لَهُ رِقٌّ وَلَوْ مُبْتَعْضًا لِنَقْصِهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ بِسَبَبِهِ

الإسلام، أو كان من قوم عَقِدَتْ لَهُمْ فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ فِي الْإِثْرَامِ، ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْوِيرَ الْآخَرَ. اهـ. سم. هـ. فُود: (لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ تَعَقُّدَ الْخ) صَوَّرَهَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِذَلِكَ. اهـ. سم وَجَزَمَ بِذَلِكَ التَّصْوِيرَ أَيْضًا النَّهَاةُ وَالْمُغْنِي كَمَا أَشْرَحْنَا. هـ. فُود: (حَالُ خُنُونَتِهِ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَعْقُدْ وَمَضَى عَلَيْهِ مُدَّةٌ مِنْ غَيْرِ دَفْعِ شَيْءٍ لَمْ تَتَّخِذْ مِنْهُ كَالْحَرْبِيِّ إِذَا قَامَ بِدَارِنَا بِلا عَقْدٍ لِعَدَمِ التَّزَامِيهِ. اهـ. ع. ش. وهذا على ما جَرَى عَلَيْهِ النَّهَاةُ وَالْمُغْنِي مِنْ اعْتِمَادِ هَذَا التَّصْوِيرِ وَبَاقِي فِي الشَّارِحِ رَدُّهُ وَاخْتِيَارُ لُزُومِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ.

هـ. فُود: (وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ) فِيهِ تَنْظَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَقَامَ بِدَارِنَا بِلا أَمَانٍ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْحَرْبِيِّ السَّابِقَةَ بَلْ هَذَا، أَوَّلَى وَإِنْ أَقَامَ بِأَمَانٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِ الْأَمَانِ فَالْمُتَّجِهَ اعْتِيَارُ عَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ وَلَوْ عَلَى الْعُمُومِ كَانَ يَقَعْدُ لَهُمْ وَاحِدٌ بِإِذْنِهِمْ وَنَهْمُ الْخُنْثَى عَلَى أَنْ عَلَى الذَّكَرِ مِنْهُمْ كَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآخَرَ: (أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ بِلا عَقْدٍ الْخ) وَقَدْ يَفْرُقُ بِتَسْلِيمِهِ بَأَنَّهُ هُنَاكَ تَابِعٌ لِعَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. هـ. فُود: (لَا الْجِزْيَةَ الْخ) أَقُولُ: إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِ خِلَافٍ فِي اللُّزُومِ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُتَلَفًا فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَاسْتِنَادُهُ إِلَى هَذَا فِي جَزْمِهِ بِقَوْلِهِ: (بَلْ لَا يَصِحُّ بِمَا لَا يَصِحُّ). اهـ. سم. هـ. فُود: (وَلَوْ مُبْتَعْضًا) فَمَنْ كَلَّهُ رَقِيقٌ، أَوَّلَى وَلَوْ مُكَاتَبًا؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدٌ مَبْقَى عَلَيْهِ ذِمَّتُهُ وَالْمُبْدُ الْمَالُ وَالْجِزْيَةُ فِيهِ. اهـ. مُغْنِي.

الرُّوضِ بِذَلِكَ. هـ. فُود: (وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَقْدٌ) فِيهِ تَنْظَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَقَامَ بِدَارِنَا بِلا أَمَانٍ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْحَرْبِيِّ السَّابِقَةَ بَلْ هَذَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ مَعَ تَعَدِّي ذُكُورَتِهِ إِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ بِالْإِقَامَةِ فَالْخُنْثَى أَوَّلَى وَإِنْ أَقَامَ بِأَمَانٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِ الْأَمَانِ فَالْمُتَّجِهَ اعْتِيَارُ عَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ وَلَوْ عَلَى الْعُمُومِ كَانَ يَقَعْدُ لَهُمْ وَاحِدٌ بِإِذْنِهِمْ وَمِنْهُمْ الْخُنْثَى عَلَى أَنْ عَلَى الذَّكَرِ مِنْهُمْ كَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآخَرَ: (أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ بِلا عَقْدٍ الْخ) وَقَدْ يَفْرُقُ بِتَسْلِيمِهِ بَأَنَّهُ هُنَاكَ تَابِعٌ لِعَقْدٍ يَقْتَضِي الْمَالَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فُود: (لَا الْجِزْيَةَ فِي الْمُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَقُولُ: إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ هُنَا عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِ خِلَافٍ فِي اللُّزُومِ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُتَلَفًا فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِدَلِيلٍ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِالْخِلَافِ فَيَمْنُ بَاعَ مَالٍ مَوْجِبُهُ أَوْ زَوْجَ أَمْتِهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَصِحُّ أَوْ يَتَطَلَّ وَصَرَّحُوا بِجُرْيَانِ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْإِجَارَاتِ وَالْهَبَاتِ وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّكَاجِ وَغَيْرِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ فَاسْتِنَادُهُ إِلَى هَذَا فِي جَزْمِهِ بِقَوْلِهِ: (لَا يَصِحُّ بِمَا لَا يَصِحُّ) سم.

وخبرٌ لا جزية على العبد لا أصل له. (وصي ومجنون) لعدم التزامهما. (فلان تقطع جثوته قليلاً كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة. (لزمته) ويظهر ضبطه بأن تكون أوقات الجنون في السنة لو لُفَّت لم تقابل بأجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم. (أو تقطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الإفاقة) إن أمكن. (فلذا بلغت) أيام الإفاقة. (سنة وجبت) الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فلان لم يمكن أجره عليه حكم الجنون في الكل على الأوجه وكذا لو قلت إفاقته بحيث لم يقابل بمجموعها بأجرة وطرو مجنون أثناء الحول كطرو موت أثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق أو عتق قن ذمي.....

فود: (لا أصل له) أي: فلا يستدل به. اهـ. رشيد زاده ش بل بالتقص. اهـ.

فوق (سن): (وصي) ولو عقد على الرجال أن يؤدوا عن نسايتهم وصيانيهم شيئاً غير ما يؤدونه عن أنفسهم فإن كان من أموال الرجال جاز ولزمهم وإن كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الإمام. اهـ. مغي. فود: (لعدم التزامهما) أي: لعدم صحته منهما. اهـ. رشيد.

فوق (سن): (قليلاً) حال من جنونه.

فوق (سن): (لزمته) قياس ما تقدم عن أبي زرة تصوير هذا بما إذا عتقت له في إفاقته. اهـ. سم.

فود: (ضبطه) أي: القليل. فود: (لم تقابل بأجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة وإلا فاليوم ونحوه يقابل بأجرة في حد ذاته. اهـ. رشيد.

فوق (سن): (فلذا بلغت سنة) ومعلوم أن ذلك لا يحصل إلا من أكثر من سنة وهو صادق بسنتين متعديتين. اهـ. ع ش. فود: (أيام الإفاقة) أي: أزميتها المتفرقة. اهـ. مغي. فود: (فلان لم يمكن) لعله بأن لم يكن أوقاته منضبطة. اهـ. رشيد. فود: (أجره عليه حكم الجنون إلخ) أي: فلا جزية عليه. اهـ. ع ش. فود: (وطرو جنون إلخ) أي: متصل فيما يظهر فإن كان متقطعاً فتبني أخذاً بما تقدم أن تلفق الإفاقة وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج. اهـ. ع ش عبارة المغي هذا أي: ما في المتن إذا تعاقب الجنون والإفاقة فلو كان عاقلاً فجن في أثناء الحول فكموت الذمي في أثناءه وإن كان مجنوناً فأفاق في أثناءه استأنف الحول من حيث. اهـ. فود: (كطرو موت أثناءه) وسباني أنه يلزمه قسطه سم وع ش.

فوق (سن): (ولو بلغ ابن ذمي) أي: ولو بنات عاتيه. اهـ. مغي. فود: (أو أفاق) إلى قوله وصححه في المغي وإلى قوله وعلى الثاني في النهاية إلى قوله وصححه إلى وعلى الأول.

فود: (لزمته) قياس ما تقدم عن أبي زرة تصوير هذا بما إذا عتقت له في إفاقته. فود: (وطرو جنون أثناء الحول) أي متصل فيما يظهر وإن كان متقطعاً فتبني أخذاً بما تقدم أن تلفق الإفاقة ويكمل منها على ما تقدم سنة. فود: (كطرو موت أثناءه) وسباني أنه يلزمه قسط ما مضى.



أو مسلم. (ولم يَنْدُلْ جِزْيَةُ الْحَقِّ بِمَا قَدْ) ولا يُقْتَالُ؛ لَأَنَّهُ كَانَ فِي أَمَانِ أَبِيهِ أَوْ سَيِّدِهِ تَبَقًا. (فَإِنْ بَذَلَهَا) وَلَوْ سَفِيهَا. (عَقْدٌ لَهُ) عَقْدٌ جَدِيدٌ لِاسْتِقْلَالِهِ حِينَئِذٍ. (وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ) وَيُكْتَفَى بِعَقْدِ أَبِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا تَبَقَّ فِي أَصْلِ الْأَمَانِ تَبَقَّ فِي أَصْلِ الذَّمِّ وَصَحَّحَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُتُمَةِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ لِمَنْ بَلَّغُوا عَقْدًا، وَعَلَى الْأَوَّلِ، فَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِمْ مُدَّةٌ بَلَغَ عَقْدُ لَزِمِهِمْ لِمَا مَضَى أَجْرُهُ الْمَثَلُ لِشُكْنَاهُمْ بِدَارِنَا اللَّهُ مُلَّبٌ فِيهَا مَعْنَى الْأَجْرَةِ وَهِيَ هُنَا أَقْلُ الْجِزْيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا وَعَلَى الثَّانِي فَيُظْهِرُ أَنَّ أَبَاهُ لَوْ كَانَ غَنِيًّا وَهُوَ فَقِيرٌ أَوْ عَكْسُهُ اغْتَبِرَ فِي قَدْرِهَا حَالُهُ لَا حَالُ أَبِيهِ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ. (وَالْمَاهِبُ وَجُوهُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ) لَا زَائِي لَهَا. (وَأَعْنَى وَرَاهِبٍ وَاجِبٍ)؛ لِأَنَّهَا أَجْرَةٌ فَلَمْ يُفَارِقِ الْمَعْدُورُ فِيهَا غَيْرَهُ، أَمَّا مَنْ لَهُ زَائِي فَتَلَزَمَتْهُ جِزْمًا (وَفَقِيرٌ عَجَزَ عَنْ كَسْبٍ) أَصْلًا أَوْ لَمْ يُفْضَلْ بِهِ عَنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ آخِرَ الْحَوْلِ مَا يَدْفَعُهُ فِيهَا وَذَلِكَ

قوله: (أو مسلم) وعن مالك أن عتيق بن سليم لا يضرب عليه الجزية لحرمة ولايته. اه. معني.

قوله: (سنى): (ولم يندل) أي: لم يلتزم أنى وروض.

قوله: (سنى): (فإن بذلها) أي: من ذكر. اه. معني. قوله: (ولو سفيها) عبارة المعني والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيا فمقد لقيه، أو عقد له ولله بدينار صبح؛ لأن فيه مصلحة حقن الدم، أو بأكثر من دينار لم يصب؛ لأن الحقن مضمون بدينار ولو اختار السفى أن يلحق بالماضي لم يمنعه ولله؛ لأن حجرة على ماله لا على نفسه. اه. قوله: (عقد جديد) أي: ولا يكفي عقد أب، أو سيّد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده إذا بلغ، أو متى كان قال: قد التزمت هذا عني وعن ابني إذا بلغ وعبدي إذا عتق ويحصل الإمام حول التابع والمثبوع واحدًا ليسهل عليه أخذ الجزية ويستوفي ما لزم التابع في بقية العام الذي اتفق الكمال في أثناءه إن ضي، أو يؤخره إلى الحول الثاني فيأخذه مع جزية المثبوع في آخره لئلا تختلف، أو آخر الأحوال وإن شاء أفردهما بحول فيأخذ ما لزم كلا منهما عند تمام حوله معني وروض مع شرحه.

قوله: (سنى): (عليه) أي: الصبي. اه. معني. قوله: (وعلى الأول) أي: لزوم عقد جديد.

قوله: (عليهم) أي: من بلغ ومن أفاق ومن عتق. قوله: (لزمهم لما مضى إلخ) قد يشكل هذا بما مر في خبري دخل دارنا ولم تعلم به إلا بعد مدة إلا أن يقال: إن هذا لما كان في الأصل تابعًا لأمان أبيه مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد سيّد من الإمام. اه. ع ش ومّر عن سم نخوة. قوله: (أقل الجزية) أي: لكل سنة دينار. قوله: (والى الثاني) أي: كفاية عقد الأب. قوله: (فيظهر إلخ) في المسألة بسط في أصل الروضة فليراجع. اه. سيّد عمر. قوله: (اغتر في قدرها حاله إلخ) هذا التردد يتضح فيما إذا كان العقد وقع على الأول. اه. سم. قوله: (لا أرى لهما) إلى قوله وأفهم في النهاية. قوله: (أصلًا) إلى قوله وأفهم في المعني. قوله: (أو لم يفضل) عطف على أصلًا. قوله: (به)

قوله: (اغتر في قدرها حاله) لا حال أب هذا التردد يتضح فيما إذا كان العقد وقع على الأوصاف.



لما مر. (فإذا تَوَثَّ سنةً وهو مُفْعِلٌ فِي ذِمَّتِهِ) تَبَقَّى حَوْلًا فَكَثُرَ. (حَتَّى يُؤْمِنَ) كَسَائِرِ الدُّنْيَا  
(وَيُضَنِّعَ كُلَّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِطْلَافِ الْجِجَارِ) بِعَنِ الْإِقَامَةِ بِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ اسْتِطْلَافٍ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: بَعْدُ  
وَقِيلَ لَهُ الْإِقَامَةُ الْإِخْلَافُ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمْ أَنَّ لَهُ شِرَاءَ أَرْضٍ فِيهِ لَمْ يُقِمَ بِهَا وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَإِنْ قِيلَ:  
الصُّوَابُ مُنْعُهُ؛ لِأَنَّ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ حُرْمَ اتِّخَاذِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ إِذْ  
لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى اسْتِعْمَالِهِ قَطْعًا وَإِنَّمَا مُنْعٌ مِنَ الْجِجَارِ؛ لِأَنَّ مِنْ وَصَايَاهُ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ  
«أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ «أَخْرِجُوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ ﷺ»  
أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْجِجَارِ؛ وَفِي أُخْرَى «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ الْجِجَارَ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ  
الْعَرَبِ» قَالَ الشَّافِعِيُّ لَيْسَ الْمُرَادُ جَمِيعُهَا بَلِ الْجِجَارُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْلَاهُمْ مِنْهُ  
وَأَقْرَبُهُمْ بِالْيَمَنِ مَعَ أَنَّهُ مِنْهَا إِذْ هِيَ طَوْلًا مِنْ عَدَنَ إِلَى رِبْعِي الْجِرَاقِ وَعَرْضًا مِنْ جُدَّةَ وَمَا وَالِهَا  
مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ إِلَى الشَّامِ وَعَكُسُ ذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ وَأَيْدٍ بِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ قَاضِيَةٌ بِخِلَافِ  
الْأَوَّلِ أَيْ وَإِنْ تَقَلَّه الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَتَبَيَّنَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِحَاطَةِ بَحْرِ الْحَبَشَةِ وَبَحْرِ  
فَارِسٍ وَدِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ بِهَا. (وَهُوَ) أَيْ الْجِجَارُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَجَزٌ بَيْنَ نَجْدٍ وَتِهَامَةٍ. (مَكَّةُ  
وَالْمَدِينَةُ وَالْحِمَاةُ) مَدِينَةُ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاجِلَ مِنْ مَكَّةَ وَمَرْحَلَتَيْنِ مِنَ الطَّلَافِ وَقَالَ شُرَاحُ  
الْبُخَارِيِّ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّلَافِ مَرْحَلَةٌ وَاحِدَةٌ سُمِّيَتْ.....

أَي: بِسَبَبِهِ وَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْهُ. اه. رَشِيدِي أَقُولُ بَلَا الظَّاهِرُ حَمَلُهُ عَلَى التَّضْمِينِ التَّخَوُّيِّ وَأَضْلُهُ، أَوْ  
يَنْفِلُكَ فَاذِلًا عَنْ قُوَّتِهِ الْخ. قُود: (لِمَا مَرَّ) مِنْ أَنَّ الْجَزِيَّةَ أَجْرَةٌ فَلَمْ يُقَارَقِ الْخ.  
قُود: (سَبَبُ) (وَيُضَنِّعُ كُلَّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِطْلَافِ الْجِجَارِ) سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ بِجَزِيرَةٍ أَمْ لَا. اه. مُغْنِي.  
قُود: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. قُود: (وَإِنْ قِيلَ الصُّوَابُ مَعَهُ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي.  
قُود: (لِأَنَّ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ الْخ) كَالْأَوَانِي وَأَلَاتِ الْمَلَاهِي وَإِلَيْهِ أَيْ: الْمُنْعُ يُشِيرُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي  
الْأَمِّ وَلَا يَتَّخِذُ الدُّنْيَا شَيْئًا مِنَ الْجِجَارِ دَارًا مُغْنِي وَنَهْيَةً. قُود: (لَيْسَ هَذَا) أَيْ: اتِّخَاذُ الْكَافِرِ أَرْضًا فِي  
الْجِجَارِ. قُود: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: الْإِتِّخَاذُ الْمُنْتَوَع. اه. رَشِيدِي. قُود: (إِذْ لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى  
اسْتِعْمَالِهِ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ. اه. سَم. قُود: (وَإِنَّمَا مُنْعٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ:  
وَقَوْلُهُ وَعَكُسُهُ إِلَى سُمِّيَتْ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ إِلَى سُمِّيَتْ. قُود: (أَخْرِجُوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ الْخ) أَيْ:  
فِي شَأْنِ الْيَهُودِ. اه. ع. ش. قُود: (لَيْسَ الْمُرَادُ) أَيْ: بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ. قُود: (أَجْلَاهُمْ) أَيْ:  
أَخْرَجَهُمْ. اه. ع. ش. قُود: (إِذْ هِيَ) أَيْ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ. قُود: (مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ) لَعَلَّهُ يَبَيِّنُ لِمَا وَلَا  
يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فِيهِ ابْتِدَائِيَّةٌ كَمَا لَا يَخْفَى. اه. رَشِيدِي. قُود: (سُمِّيَتْ) أَيْ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ.  
قُود: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِالْجَزِيرَةِ. اه. ع. ش. قُود: (مَدِينَةُ) عِبَارَةٌ مُغْنِي وَهِيَ مَدِينَةُ بَقْرَبِ الْيَمَنِ عَلَى  
أَرْبَعِ الْخ. قُود: (سُمِّيَتْ) أَيْ: تِلْكَ الْمَدِينَةُ. اه. ع. ش.

قُود: (إِذْ لَا يَجُزُّ اتِّخَاذُ هَذَا إِلَى اسْتِعْمَالِهِ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ.

باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسير، ثلاثة أيام.  
 (تسمية) ما ذكره من أن اليمامة على مَرَحَلَتَيْنِ أو مَرَحَلَةٍ من الطائيف خلاف المشهور اليوم أن اليمامة اسمٌ لبلدٍ مُسَيِّمَةِ الكَذَابِ التي تَنبَأُ فيها وَجْهٌ إليه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَمَنَ خِلَافَتِهِ الْجَمُّ الْغَفِيرُ من الصَّحَابَةِ فكان بها قَتْلُهُ والوَرْدَةُ المشهورة وهذه على نحوِ عِشْرِينَ مَرَحَلَةً من مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا فِي أَقْصَى بِلَادٍ تَجِدُ وَبِهَا قُبُورُ الدَّسْحَابَةِ مَشْهُورَةٌ تُرَازُ وَيَتَبَرَّكُ بها وبين التَّحْدِيدَيْنِ بَيِّنٌ بَاطِنٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْقَامُوسِ كَالْتِهَامِيَّةِ مَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ اليمامةَ اسْمٌ لِبِلَادٍ مُتَمَدِّدَةٍ وَحِينَئِذٍ فَكَانَ الْأَيْمَةُ أَرَادُوا أَنَّ أَوَّلَهَا مُتَمَتَّى الْحِجَازِ وَمِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الطَّائِفِ مَرَحَلَتَانِ أو مَرَحَلَةٌ دُونَ مَا عَدَاهُ مِنْ بَقِيَّةِ تِلْكَ الْبِلَادِ وَهُوَ بَلَدٌ مُسَيِّمَةٌ وَغَرَبُهَا وَعَلَى هَذَا فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ كَلَامِ الْأَيْمَةِ وَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْيَمَامَةُ الَّتِي ضَدُّ كَالْيَمَامِ وَجَارِيَةٌ زَرْقَاءُ كَانَتْ تُبَيِّنُ الزَّاكِبَ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَبِلَادُ الْجَوْ مُنْسَوِيَةٌ إِلَيْهَا سُمِّيَتْ بِاسْمِهَا أَكْثَرَ نَحْوِيلًا مِنْ سَائِرِ الْحِجَازِ وَبِهَا تَنبَأُ مُسَيِّمَةُ الْكَذَابِ وَهِيَ دُونَ الْمَدِينَةِ فِي وَسْطِ الشَّرْقِ عَنْ مَكَّةَ عَلَى سِتَّةِ عَشَرَ مَرَحَلَةً مِنَ الْبَصْرَةِ وَمِنْ الْكُوفَةِ نَحْوَهَا وَيَبَيِّنُ فِي الْحَقِّ أَنَّهُ مَوْضِعٌ بِالْحِجَازِ فِي دِيَارِ أَشْجَعٍ وَبَيِّنُ فِي أَشْجَعٍ أَنَّهُ مِنْ غَطَفَانَ أَبُو قَبِيلَةٍ فَإِنَّ قُلْتُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَامُوسِ أَنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ كُلَّهَا مِنَ الْحِجَازِ قُلْتُ لَا نَظَرُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عُرِفَ الْحِجَازُ بِأَنَّهُ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالطَّائِفُ وَمَخَالِفُهَا فَلَمْ يَجْعَلْ

• فَوَدَّ: (بِاسْمِ الزَّرْقَاءِ) أَي: بِاسْمِ الْمَرْأَةِ الْمُلَقَّبَةِ بِالزَّرْقَاءِ وَهُوَ الْيَمَامَةُ. • فَوَدَّ: (إِنَّ الْيَمَامَةَ الْخ) بَيَانٌ لِلْمَشْهُورِ. • فَوَدَّ: (تَنبَأُ) أَي: ادَّعَى مُسَيِّمَةُ الْكَذَابِ الثَّبُوتَ. • فَوَدَّ: (قَتْلَهُ) أَي: مُسَيِّمَةُ. • فَوَدَّ: (وَهْلِهِ) أَي: بِلَدَةُ مُسَيِّمَةِ الْكَذَابِ. • فَوَدَّ: (وَبِهَا قُبُورُ الصَّحَابَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَبَيِّنُ الْخ لَعَلَّ الْأَنْسَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَهَذِهِ عَلَى الْخ. • فَوَدَّ: (بَيِّنٌ بَاطِنٌ) أَي: مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ. • فَوَدَّ: (كَالْتِهَامِيَّةِ) أَي: لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.  
 • فَوَدَّ: (لِبِلَادٍ) أَي: لِقَطْرِ مُشْتَمِلٍ عَلَى بِلَادٍ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: أَوَّلَهَا. • فَوَدَّ: (مَا بَيْنَهُ الْخ) أَي: بَلَدٌ بَيْنَهُ الْخ. • فَوَدَّ: (دُونَ مَا عَدَاهُ) حَالٌ مِنْ هُوَ قَوْلُهُ وَهُوَ مَا بَيْنَهُ الْخ وَالضَّمِيرُ لِأَوَّلَهَا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخ) أَي: مَا عَدَا أَوَّلَهَا. • فَوَدَّ: (وَهْيَرُهَا) أَي: غَيْرَ بِلَدَةِ مُسَيِّمَةِ. • فَوَدَّ: (وَجَارِيَةُ الْخ) أَي: اسْمُ جَارِيَةٍ.  
 • فَوَدَّ: (وَبِلَادُ الْجَوْ مُنْسَوِيَةٌ الْخ) مُبْتَدَأٌ، أَوْ خَبَرٌ وَقَوْلُهُ إِلَيْهَا أَي: الزَّرْقَاءُ. • فَوَدَّ: (سُمِّيَتْ) أَي: بِلَادُ الْجَوْ. • فَوَدَّ: (بِاسْمِهَا) أَي: اسْمُ الزَّرْقَاءِ وَهُوَ الْيَمَامَةُ. • فَوَدَّ: (أَكْثَرَ نَحْوِيلًا الْخ) خَبَرٌ ثَالِثٌ لِبِلَادِ الْجَوْ.  
 • فَوَدَّ: (وَبِهَا) أَي: فِي بِلَادِ الْجَوْ. • فَوَدَّ: (تَنَبَأَ) وَفِي أَصْلِهِ تَنَبَّأَ تَعَلَّقَ بِخَطِّهِ تَنَبَّأَ. هـ. سَيِّدُ عُمَرَ.  
 • فَوَدَّ: (دُونَ الْمَدِينَةِ) أَي: قَرِيبَةٌ مِنْهَا. • فَوَدَّ: (هِيَ مَكَّةُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ لِمَا قَبْلَهُ أَي: عَنْ جَانِبِ مَكَّةَ وَبِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا وَمِنْ الْكُوفَةِ نَحْوَهَا خَبَرٌ قَمِيئٌ وَالضَّمِيرُ لِسِتَّةِ عَشَرَ مَرَحَلَةً. • فَوَدَّ: (وَيَبَيِّنُ) أَي: الْقَامُوسُ فِي الْجَوْ فِي مَقَامِ بَيَانِ مَعَانِي الْجَوْ. • فَوَدَّ: (ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَامُوسِ) أَي: قَوْلُهُ: أَكْثَرَ نَحْوِيلًا مِنْ سَائِرِ الْحِجَازِ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ مَوْضِعٌ بِالْحِجَازِ. • فَوَدَّ: (إِنَّ تِلْكَ الْبِلَادَ) أَي: بِلَادَ الْجَوْ. • فَوَدَّ: (لَا نَظَرَ إِلَيْهِ الْخ) يَفْنَى أَنَّهُ مِنْ تَسَامُلِهِ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَنَّهُ) أَي: الْقَامُوسُ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَجْعَلْ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَجْعَلْ

اليمامة منه أصلاً إلا إن أريد أنها من مخاليف الطائيف فيؤيد ما ذكرته وهو أننا لا نعتبر من البلاد المسماة باليمامة لا المنسوبة للطائيف وهي ما على مَرَحَلَتَيْنِ أو مَرَحَلَةٍ منها دون ما عدا تلك البلاد فتأمل ذلك فإنه مهم. (وقراها) أي الثلاث كالطائيف وجدة وكخبير والبيئع وما أحاط بذلك من مفاوزة وجباله وغيرها. (وقيل له الإقامة في طُرُقِهِ الْمُتَقَدَّةِ) بين هذه البلاد؛ لأنها لم تُعْتَدَ فيها نعم، التي بحرم مكة يُمْنَعُونَ منها قطعاً كما يُعْلَمُ من كلامه الآتي؛ لأن الحرمة للبقعة وفي غيره يخوف اختلاطهم بأهله ولا يُمْنَعُونَ زُكُوبَ بَحْرِ خَارِجِ الْحَرَمِ بخلاف جزائره المسكونة أي وغيرها وإنما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يُمْنَعُونَ من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبر قال ابن الرُّفْعَةِ وَلَقَدْ أَرَادَ.....

بالواو. فؤد: (منه) أي: الحجاز ومخالفها جمعٌ بخلاف أي: قرأها. اه. أنسى. فؤد: (إلا أن يريد الخ) راجع إلى قوله قَلَمَ يَجْمَلُ الخ. فؤد: (فيؤيد) أي: ذلك المراد. فؤد: (وهو) أي: ما ذكرته. فؤد: (أي: الثلاث) أو رد عليه أن اليمامة ليس لها قَرْى وأجيب بأن المراد قَرْى المجموع وهو لا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ قَرْى. اه. ع ش. فؤد: (كالطائيف وجدة) أي: وَجَّ لِمَكَّةَ اه. مُغْنِي. فؤد: (وكخبير والبيئع) أي: لِلْمَدِينَةِ. اه. مُغْنِي. فؤد: (وما أحاط بذلك) أي: بما ذُكِرَ مِنْ مَكَّةَ والمدينة واليمامة وقرأها وكذا ضمير مفاوزة. فؤد: (وغيرها) أي: كَطُرُقِ الْحِجَازِ الْآتِيَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّيَّةَ.

فؤد: (سني: له) أي: الكافر الإقامة في طُرُقِهِ أي: الحجاز. اه. مُغْنِي. فؤد: (بين هذه البلاد) إلى قوله أي: وغيرها في المُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا يُعْلَمُ إِلَى وَلَا يُمْنَعُونَ وَإِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ إِلَى وَلَا يُمْنَعُونَ. فؤد: (لأنها لم تُعْتَدَ) أي: الإقامة فيها أي: الطُرُقِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُجْتَمِعِ التَّاسِ وَلَا مُوَضِعِ الْإِقَامَةِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِلْبُقْعَةِ. اه. فؤد: (التي بحرم الخ) أي: الطُرُقِ الَّتِي بِحَرَمِ الخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْبِقَاعِ الَّتِي لَا تُسْكَنُ مِنَ الْحَرَمِ اه. فؤد: (من كلامه الآتي) وهو قوله وَيُمْنَعُ دُخُولَ حَرَمِ مَكَّةَ. فؤد: (لأن الحرمة) أي: حُرْمَةُ الْإِقَامَةِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ لِلْبُقْعَةِ الخ تَوَجُّهُ لِلِاتِّفَاقِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَالْإِخْتِلَافِ فِي غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِهِ أَي: وَحُرْمَةُ الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ. فؤد: (بأهله) أي: الْحِجَازِ. فؤد: (زُكُوبَ بَحْرِ) أي: بَحْرِ الْحِجَازِ. اه. مُغْنِي. فؤد: (خارج الحرم) لِيَانِ الْوَاقِعِ، أَوْ احْتِرَازِ عَمَّا لَوْ وَجَدَ بَعْدُ. فؤد: (بخلاف جزائره) أي: وَسَوَاحِلِهِ رَوْضَ وَمُغْنِي. فؤد: (وجزائره) أي: جَزَائِرُ الْبَحْرِ الَّتِي فِي الْحِجَازِ. اه. ع ش. فؤد: (أي: وغيرها) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي وَظَاهِرِ الرُّوضِ. فؤد: (بها) أي: الْمَسْكُونَةِ. فؤد: (قال القاضي: ولا يُمْنَعُونَ الخ) أي: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَحْرِ الْمَذْكُورِ وَالْجَزَائِرِ. اه. سم. فؤد: (قال ابن الرُّفْعَةِ الخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَقَدْ أَرَادَ كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ إِذَا الْخِ

فؤد: (قال القاضي: ولا يُمْنَعُونَ الخ) فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَحْرِ الْمَذْكُورِ وَالْجَزَائِرِ.

إذا أذن الإمام وأقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم مما يأتي (ولو دخل) كافر الحجاز. (بغير إذن الإمام) أو نائبه. (أخرجه وعززه إن لم أنه ممنوع) منه لبعده بخلاف ما إذا جهل ذلك فإنه يُخرجه ولا يُعززه. (فلان استأذن) في دخوله. (أذن له) وجوباً كما اقتضاه ضيقه لكن صرح غيره بأنه جائز فقط. (إن كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج إليه) كثير من طعام وغيره وكإرادة عقد جزية أو هدايا لمصلحة وهنا لا يأخذ منه شيئاً في مقابلته دخوله، أما مع عدم المصلحة فيحرم الإذن كما هو ظاهر. (فلان كان) دخوله ولو مرة. (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطير. (لم يأذن) أي لم يجز له أن يأذن في دخوله الحجاز. (إلا) إن كان ذمياً كما نقله البلقيني عن الأصحاب. (وبشرط أخذ شيء منها) أي من متاعها أو من ثمنه فيمنعهم للبيع نظير قولهم في الداخل دارنا للتجارة لو لم يُضطر إليها وشُرط عليهم شيء منها جاز فإن شُرط عليهم عُشر الثمن أمهلوا إلى البيع انتهى ويظهر أنهم.....

• قوله: (إذا أذن الإمام) أي: أما إذا لم يَأْذَنْ فلا يُمكنون من ركوب البحر فضلاً عن الإقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده. اهـ. رشيدي. • قوله: (كافر الحجاز) إلى الفصل في النهاية إلا قوله كما كان إلى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى إلى المتن. • قوله: (لتغلبه) إلى المتن في المغني. • قوله: (ولا يُعززه) ويصدق في دعواه الجهل. اهـ. ع. ش. • قوله: (وجوباً كما اقتضاه ضيقه) وهو المُعتمد. اهـ. نهاية. • قوله: (لكن صرح غيره بأنه إلخ) وممن صرح بذلك الأستى. • قوله: (وهنا) أي: في الدخول لواجب مما في المتن والشرح. • قوله: (لا يأخذ منه شيئاً) ولا من غير متجرد دخل بأمان وإن دخل الحجاز مغني وروض مع شرحه. • قوله: (فيحرم الإذن) أي: ومع ذلك لو أذن له ودخل لا شيء عليه أيضاً لعدم التزامه مالاً. اهـ. ع. ش. • قوله: (إن كان ذمياً إلخ) وفقاً للنهية كما أشرنا وإحلاقاً للمغني وظاهر الروض والمنهج عبارة الأولى وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة أنه فرق بين الثمن وغيره وهو كذلك وإن خصه البلقيني بالثمن وقال: إن الحر لا يُمكن من دخول الحجاز للتجارة. اهـ. وعبارة المغني ولا يؤخذ من حرٍّ دخل دارنا رسولاً، أو تجارة تُضطر نحن إليها فإن لم تُضطر واشترط الإمام عليهم أخذ شيء ولو أكثر من عُشر التجارة جاز وجوز دونه وفي نوع أكثر من نوع ولو أغفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمي ولا ذمياً إلا إن شُرط عليهما مع الجزية. اهـ. وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء أكانا بالحجاز أم بغيره. • قوله: (وبشرط إلخ) عطف على ذمياً وكان الأولى، أو بدل الواو. اهـ. • قوله: (فيمنعهم للبيع) أي: بخلاف ما إذا شُرط أن يأخذ من تجارتهم أي: متاعهم. اهـ. مغني أي: يُمنعهم إلى ثلاثة أيام فأقل كما يأتي. • قوله: (لو لم يُضطر إلخ) مقول قولهم. • قوله: (فلان شُرط عليهم عُشر الثمن أمهلوا إلخ) أي: بخلاف ما لو شُرط أن يأخذ من تجارتهم. اهـ. أستى.

• قوله: (لكن صرح غيره بأنه جائز فقط) والمُعتمد الأول شرح م. ر. • قوله: (إلا بشرط أخذ شيء منها إلخ) في الروض ولا يؤخذ من تجارة ذمي ولا ذمياً اتجرت إلا إن شُرط مع الجزية قال في شرحه:

لا يَكْلَفُون بِدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ وَحَيْثُذُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِذَلِكَ إِنْ رَضُوا وَإِلَّا فَبَعْضُ أَمْتَتِهِمْ عَوَضًا عَنْهُ وَيَجْتَنِبُ فِي قَدْرِهِ كَمَا كَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِأَخْذٍ مِنَ الْمُتَجَرِّينَ مِنْهُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا يُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً كَالْجَزِيَّةِ. (وَلَا يَتَقَمُّ بِالْحِجَازِ حَيْثُ دَخَلَهُ وَلَوْ لَتَجَاوَزَتْهُ وَلَوْ الْمُضْطَرُّ إِلَيْهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ فِي دُخُولِهِ. (إِلَّا ثَلَاثَةَ أَهَامٍ فَأَقْلُ) غَيْرَ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ اقْتِدَاءً بِعَمْرٍ وَصَلَّى فَإِنْ أَقَامَ بِمَحَلٍّ ثَلَاثَةَ أَهَامٍ، ثُمَّ بَاخَرَ مَثَلَهَا وَهَكَذَا لَمْ يُشْتَعَنَّ إِنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ مَحَلٍّ مَسَافَةٌ قَصِيرٌ (وَيُشْتَعَنَّ) كُلُّ كَافِرٍ. (دُخُولِ حَزَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا يَفْسُرُوا﴾

فَوَدَّ: (لَا يَكْلَفُونَ) أَي: الْبَيْعِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (بَذَلَهُ) أَي: بَذَلَ الْمَشْرُوطَ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعِ التَّجَارَةِ.  
 فَوَدَّ: (عَوَضًا عَنْهُ) أَي: الْمَشْرُوطَ مِنَ الثَّمَنِ. فَوَدَّ: (فِي قَدْرِهِ) أَي: الْمَشْرُوطَ. فَوَدَّ: (كَمَا كَانَ حَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَأْخُذُ الْخِ) فَإِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْقَيْطِ إِذَا اتَّجَرُوا إِلَى الْمَدِينَةِ حُشْرَ بَعْضِ الْأَمْتَةِ كَالْقَطِيفَةِ وَيَأْخُذُ بِنَصْفِ الْمُشْرِ مِنَ الْجَنَاطَةِ وَالشَّعِيرِ تَرْغِيًا لَهُمْ فِي حَمْلِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا. اه. مُغْنِي.  
 فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْخَذُ الْخِ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَا يُؤْخَذُ فِي الْحَوْلِ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَرَّةً وَلَوْ تَرَدَّدُوا وَلَيْتَ الْمُمَاسَّةُ تُفْعَلُ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَكْتُبُ لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ بَرَاءَةٌ حَتَّى لَا يُطَالَبَ مَرَّةً أُخْرَى قَبْلَ الْحَوْلِ. اه. وَكَذَا فِي الرُّوْضِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَيْتَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَكْتُبُ وَجِبَارَةُ سَمِ يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَوَأَفْقَاهُ عَلَيْهِ م. ر. اه. وَجِبَارَةُ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ الدُّخُولُ وَتَعَدَّدَ الْأَصْنَافُ وَاخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ عَدَدِ مَرَاتِ الدُّخُولِ وَلَوْ قَبْلَ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ جَاءُوا بِهِ وَإِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُمْ بِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ بَيْعِهِمْ عَلَيْنَا وَدُخُولِهِمْ بِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَرَّةٍ. اه. وَجِبَارَةُ الْبَحْثِيِّ عَنْ سَمِ وَع. ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا مَرَّةً أَي: مِنْ كُلِّ نَوْعٍ دَخَلَ بِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى لَوْ دَخَلَ بِنَوْعٍ، أَوْ أَنْوَاعٍ أُخِذَ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ وَالْأَنْوَاعِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَوْ بَاعَ مَا دَخَلَ بِهِ وَرَجَعَ بِثَمَنِهِ فَاشْتَرَى بِهِ شَيْئًا أُخْرَى وَلَوْ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَدَخَلَ بِذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى أُخِذَ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَبِيعَ مَا دَخَلَ بِهِ وَأُخِذَ مِنْهُ، ثُمَّ رَجَعَ بِهِ، ثُمَّ عَادَ بِهِ وَدَخَلَ مَرَّةً أُخْرَى بِعَيْنِهِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ قَرَرَهُ شَيْخُنَا الطَّبْلَاوِيُّ وَصَمَّمَ عَلَيْهِ. اه.  
 فَوَدَّ: (بِالْحِجَازِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْرِ فَإِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي.

فَوَدَّ (سَمِي): (إِلَّا ثَلَاثَةَ أَهَامٍ الْخِ) لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ وَهُوَ مَنْتَوَعٌ مِنْهَا لِمَصْلَحَةِ أَمٍّ لَا يَشْتَرِطُ الْإِقَامَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ الدُّخُولِ وَلَا يُؤْخَرُ لِقَضَاءِ دَيْنٍ بَلْ يَوْكُلُ مَنْ يَقْضِي دَيْنَهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ دَيْنٌ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُغْنِي وَرَوْضٌ فِي شَرْحِهِ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَيُشْتَعَنَّ دُخُولَ حَزَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ بَذَلَ عَلَى دُخُولِهِ الْحَرَمَ مَا لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ فَإِنْ أُجِيبَ فَالْعَقْدُ نَافِذٌ، ثُمَّ إِنْ وَصَلَ الْمُقْصِدَ أُخْرِجَ وَكَبِتَ الْمُسْمَى، أَوْ دُونَ الْمُقْصِدِ فَيَالْقِسْطِ مِنَ الْمُسْمَى.  
 (قَاصِدَةً) كُلُّ عَقْدٍ إِجَارَةٍ قَسَدَ يَنْقُطُ فِيهِ الْمُسْمَى إِلَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى الْعَوَضَ وَلَيْسَ لِمِثْلِهِ

سَوَاءٌ كَانَا بِالْحِجَازِ أَمْ بغيرِهِ. اه. فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً) يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَوَأَفْقَاهُ عَلَيْهِ م. ر.

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴿الجزية ٢٨﴾ أي الحرم إجماعاً. (فإن كان رسولاً) إلى من بالحرم من الإمام أو نائبه. (خرج إليه الإمام أو نائبه ليسمعه) ويُخَيَّر الإمام فإن قال: لا أؤذيها إلا مشافهةً تعين خروج الإمام إليه لذلك أو مناظرةً خرج له مرّ مناظرته وحكمة ذلك أنهم لما أخرجوه ﷺ ليكفرهم غوّق جميع الكفار بمنهم منه مطلقاً ولو لضرورة كما في الأم وبه ردوا قول ابن كنج يجوز للضرورة كطبيب احتيج إليه وحمله على ما إذا مشئت الحاجة إليه ولم يمكن إخراج المريض إليه مُنْتَظَرٌ فيه (فإن مرض فيه) أي الحرم. (ثقل وإن خيف موته) بالثقل لظلمه بدخوله ولو بإذن الإمام. (فإن مات) وهو ذمي. (لم يُنْفَنَ فيه) تظهيراً للحرم عنه (فإن دفن بُشِ وأُخرج)؛ لأن بقاء جيفته فيه أشد من دخوله له حقاً نعم، إن تقطع تركه لأفضلية حرم مكة وتمييزه بما لم يشارك فيه لم يُلْحَق به في ذلك وجوباً بل نذبه حرم المدينة وصح أنه ﷺ أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول برائة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره. (وإن مرض في غيره) أي الحرم. (من الجعاز وعظمت المقة في ثقله) أو خيف نحو زيادة مرضه. (وإن ترك) وجوباً تقدماً لأعظم الضررين (والا) تعظم فيه. (ثقل) وجوباً لحرمة المحل وفي الروضة وأصلها عن الإمام أنه يُثَقَّلُ مُطْلَقاً وعن الجمهور أنه لا يُثَقَّلُ مُطْلَقاً وعليه جرى مختصروها

أجرة فَرَجَعَ إلى المسمى مُغْنِي وَرَوْضَ مع تَرْجُو. ة فَوَدَ: (وَيُخَيَّرُ الإمام) فيه إخراج المثنى عن ظاهره إذ الضمير فيه للخارج من الإمام، أو نائبه وهما يُعَيَّن كَوْنُهُ لِلنَّائِبِ، ثم إنه يقتضي أن المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهما كان المراد نائبه العام والمعنى خَرَجَ الإمام إن حَضَرَ وَإِلَّا فَتَأَيُّهُ. اهـ. رَشِيدِي أَي: كما هو قضيّة صَنِيعِ الْمُغْنِي - يَثُ قَالَ عَقِبَ الْمَثْنِ مَا نَصَّهُ: إذا امتنع من أدائها إلا إلهي وإلا بَعَثَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْمَعُ وَيُثْبِتُ إِلَيْهِ. اهـ. ة فَوَدَ (لا أؤذيها) أي: الرسالة ع ش. ة فَوَدَ: (أو مناظرة) إلى قوله كما في الأم في المُغْنِي. ة فَوَدَ: (أو مناظرة) عَطَفَ عَلَى رَسُولاً عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ طَلَبَ مِنَّا الْمُنَاطَرَةَ لِيُسَلِّمَ خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يُنَاطِرُهُ وَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ خَرَجَ إِلَيْهِ مَنْ يَشْتَرِي مِنْهُ. اهـ. ة فَوَدَ: (منه) أي: دخولي حرم مكة. ة فَوَدَ: (ولو لضرورة) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: مُطْلَقاً. ة فَوَدَ: (حمله على ما إذا الخ) لَمَلُّ الْمُرَادِ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ هَذَا الْحَمْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِ ابْنِ كَنْجٍ عَلَيْهِ وَإِنْ، أَوْهَمَتْهُ الْبَيَارَةُ. اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (مُنْتَظَرٌ فِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَحَمْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى مَا إِذَا الْخَ غَيْرُ ظَاهِرٍ. اهـ. ة فَوَدَ: (وهو ذمي) إِلَى (الفعل) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَجُوباً بَلْ ثَلَباً) وَقَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوضَةِ) إِلَى الْمَثْنِ. ة فَوَدَ: (وَلَا أَفْضَلِيَّةَ إِلَيْهِ) حِلَّةٌ لِانْتِفَاءِ الْإِلْحَاقِ. اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (بما لم يشارك فيه) أَي: بِالنَّسَبِ أَسْنَى وَمُغْنِي.

ة فَوَدَ: (في ذلك) أَي: فِي مَنَعَ دُخُولِ جَمِيعِ الْكُفَّارِ فِيهِ. ة فَوَدَ: (وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ ثُقِلَ حَقّاً لِحَرَمَةِ الْمَحَلِّ وَهُوَ الْمُتَمَتَّدُ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ الْخ. ة فَوَدَ: (ثُقِلَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يُنْفَنَ هُنَاكَ فَإِنْ دَفِنَ تَرَكَ. اهـ.



لكن جرى على تفصيل المتن الحاوي الصغير وغيره وهو أوجه معنى (فإن مات) فيه (وتعذر نقله) منه لينحو خوف تغيير. (دُفِنَ هناك) للضرورة فإن لم يتمدّد نُقِلَ، أما الحربي أو الموثد فلا يجزي ذلك فيه لجواز إغراء الكلاب على جيفته فإن أذى ربحه غيبت جيفته.

### فصل [أقل الجزية]

(أقل الجزية) من غني أو فقير عند قوتنا. (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ. (لكل سنة) للخبر الصحيح «خذ من كل حالي أي مختلّم ديناراً أو عدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر للدينار باثني عشر درهماً؛ لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لأكثرها، أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالمقدّر وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في

قود: (فلا يجزي ذلك فيه إلخ) عبارة المُنْفِي فلا يُدْفَن فيه بل يُغري الكلاب على جيفته فإن نادى الناس بريحه ووري كالجيفة اهـ.

### (فصل أقل الجزية)

قود: (من غني) إلى قوله إن اقتضته في المُنْفِي إلا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية. قود: (دينار خالص إلخ) والمراد به المِثْقَالُ الشَّرْهِي وهو يساوي الآن نحو تسعين نصفاً وأكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن المِثْقَالِ الشَّرْهِي الرُّبْعَ والعبارة بالمِثْقَالِ الشَّرْهِي زادت قيمته، أو نقصت. اهـ. ع ش. قود: (فلا يجوز العقد إلا به) قد يُشْكِلُ مع أو عدله إلا أن يكون هذا مخمولاً على الأخذ لا العقد فليتأمل. اهـ. سم عبارة الأسنى والمُنْفِي وظاهر الخبر أن أقلها دينار، أو ما قيمته دينار وبه أخذ البلقيني والمنصوص الذي عليه الأصحاب أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز أن يُتناقض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار؛ لأن قيمته دينار؛ لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة. اهـ. قود: (وإن أخذ قيمته) أي: جاز أخذ قيمته. اهـ. ع ش. قود: (وهو بفتح العين إلخ) وفي المختار وقال الفراء: العدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر المثل تقول عندي عدلٌ غلامك إذا كان غلاماً يمدلُ غلاماً فإذا أزدت قيمته من غير جنسه فتحت العين وربما كسرها بعض العرب فكأنه غلط منهم اهـ. وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبني على هذه اللغة. اهـ. ع ش. قود: (وتقويم حمر إلخ) مبتدأ خبره؛ لأنها كانت إلخ. قود: (لأكثرها) أي: الجزية. قود: (بانقضاء الزمن) أي: الحول. اهـ. مُنْفِي.

قود: (لكن جرى على تفصيل المتن الحاوي الصغير إلخ) هذا التفصيل خاص بما تقدّم عن المتن وهو أوجه معنى وهو المُعْتَمَدُ.

### (فصل أقل الجزية دينار لكل سنة إلخ)

قود: (إلا به) قد يُشْكِلُ مع أو عدله إلا أن يكون هذا مخمولاً على الأخذ لا العقد فليتأمل.



جميعه حيث وجب فلو مات أو لم تذب عنهم إلا أثناء السنة وجب القسط كما يأتي، أما الحي فلا يطالب أثناء السنة بالقسط وإن قيس الأجرة أنه يطالب لولا ما طلب هنا من مزيد الرقبي بهم لتألمهم يسلمون. (ويستحب) وقال ابن الرقعة نقلاً عن الإمام بحب. (للإمام) عند قوتنا أخذاً مما تقرر (فما كسبته) أي طلق، زيادة على دينار من رشيد ولو وكلاً حين العقيد وإن علم أن أقلها دينار. (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين لمتوسط وأربعة لغني ليخرج من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجبرها إلا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن إيجابهم إليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن أنهم لا يجيئون لأكثر من دينار فلا معنى للمماكسة لجوب قبول الدينار وعدم جواز إجبارهم على أكثر منه حينئذ والمماكسة كما تكون في العقيد كما ذكر تكون في الأهل الأصحاب وتقيمهم المصنف إنما صدروا بذلك

• قوله: (حيث وجب) أي: بأن كانوا يبلاننا. اه. ع. ش. • قوله: (فلو مات) أي: أثناء السنة. اه. رشيد. • قوله: (أو لم تذب) من باب قتل. اه. ع. ش. • قوله: (كما يأتي) أي: عن قريب. • قوله: (فلا يطالب) أي: فلا يجوز لنا ذلك. اه. ع. ش. • قوله: (وقال ابن الرقعة نقلاً عن الإمام بحب) لتألمه مخمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل - حيث أمكنته الخ. • قوله: (هذه قوتنا) إلى قوله بل الأصحاب في النهاية. • قوله: (أخذاً مما تقرر) أي: بأوله ولا حد لأكثرهما أما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف في الأخذ بأن محل الجواز بالأقل حيث لم يزوا بأكثر وهذا لا ينافي استحباب المماكسة لاحتمال أن يجيوا بأكثر. اه. ع. ش. • قوله: (طلب زيادة) إلى قوله والمماكسة في المعنى إلا قوله وإن علم إلى المن. • قوله: (حين العقيد) متعلق بمماكسة. • قوله: (وإن علم) أي: الوكيل أي: ولا يقال إن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للموكل قاله الرشيد. والظاهر أن الضمير لمطلق الماقيد الشامل للماقيد لنفسه والماقيد لموكله. • قوله: (ليخرج الخ) ولا، الإمام متصرف للمسلمين فيبني أن يختار لهم. اه. • قوله: (إلا بذلك) أي: بالأربعة في لغني ودينارين في المتوسط. اه. ع. ش. • قوله: (وجبت) أي: المماكسة عليه أي: فلو عقد بأقل منه ويبني صحة العقد بما عقد به إما تقدم من أن المقصود الرقبي بهم تألفاً لهم في الإسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن. اه. ع. ش.

• قوله: (والمماكسة كما تكون) عبارة الثاية والمماكسة تكون عند العقيد إن عقد على الأشخاص فتحث عقيد على شيء امتنع أخذ زائد عليه. يجوز عند الأخذ إن عقد على الأوصاف كصفة الغنى، أو التوسط وحيث يفسر للإمام، أو نأيه مما ستهم حتى يأخذ الخ وعبارة سم اعلم أن المماكسة تكون

• قوله: (وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الإنم بتركها حيث لا مع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد أيضاً فيه نظر. • قوله: (والمماكسة كما تكون في العقيد كما ذكر تكون في الأخذ الخ) اعلم أن المماكسة تكون عند العقيد وعند الأخذ فالأولى أن يمد به حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن أجابه للأكثر وجب العقد به كما لو أجاب إليه بدون مماكسة. اعلم أنه يجيب إليه وإن أبى وجب العقد له بدينار، وأما

في الأخذ فحينئذ يُسَرُّ أَنْ يُمَاكِسَهُمْ وَيُفَاوِثَ بَيْنَهُمْ حَتَّى . (يَأْخُذُ مِنْ) كُلِّ . (مُتَوَسِّطٍ) آخِرِ  
الْحَوْلِ وَلَوْ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَّبِعْ خِلَافَهُ . (دِينَارَيْنِ فَكَثْرٌ) مِنْ كُلِّ . (غَنِيِّ) كَذَلِكَ . (أَرْبَعَةً) مِنْ

عِنْدَ الْعَقْدِ وَتَكُونُ عِنْدَ الْأَخْذِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُمَاكِسَهُ حَتَّى يَغْفِدَ عَلَيْهِ بِأَكْثَرِ مِنْ دِينَارٍ فَإِنْ أَجَابَهُ لِلْأَكْثَرِ وَجَبَ  
الْعَقْدُ بِهِ كَمَا لَوْ أَجَابَ إِلَيْهِ بِدُونِ مُمَاكِسَةٍ وَإِنْ أَبَى وَجَبَ الْعَقْدُ لَهُ بِدِينَارٍ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ  
أَحَدُهُمَا أَنْ يَغْفِدَ لَهُ بِدِينَارٍ ، ثُمَّ عِنْدَ الْإِسْتِيفَاءِ يُمَاكِسُهُ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ أَكْثَرُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ الْإِقْتِصَارُ  
عَلَى أَخْذِ مَا عَقَدَ بِهِ حَتَّى لَوْ عَقَدَ لِفَقِيرٍ بِدِينَارٍ وَصَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ غَنِيًّا ، أَوْ مُتَوَسِّطًا لَمْ يَجُزْ أَخْذُ زِيَادَةٍ  
مِنَهُ عَلَى الدِّينَارِ وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَغْفِدَ عَلَى الْأَوْصَافِ كَعَقَدْتَ لَكُمْ عَلَى أَنْ عَلَى الْغَنِيِّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ  
وَالْمُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَالْفَقِيرِ دِينَارًا مَثَلًا فِي الْجَمِيعِ ، ثُمَّ فِي آخِرِ الْحَوْلِ يُمَاكِسُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ مِنْهُ إِذَا ادَّعَى  
أَنَّهُ فَقِيرٌ ، أَوْ مُتَوَسِّطٌ يَقُولُ لَهُ بَلْ أَنْتَ غَنِيٌّ فَعَلَيْكَ أَرْبَعَةٌ ، أَوْ أَنْتَ مُتَوَسِّطٌ فَعَلَيْكَ دِينَارَانِ فَإِنْ عَادَ وَوَأَقَفَ  
عَلَى الْغَنِيِّ ، أَوْ التَّوَسُّطِ أَخَذَ مِنْهُ الْأَرْبَعَةَ ، أَوْ الدِّينَارَيْنِ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ مُوجِبَ الْفَقْرِ مَا لَمْ يَتَّبِعْ غِنَاهُ ، أَوْ  
تَوَسُّطَهُ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ وَمَنْ ذَكَرَ الْمُمَاكِسَةَ عِنْدَ الْأَخْذِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ  
عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْأَصْحَابِ م ر . اهـ . سَمِ وَجِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ  
يُمَاكِسُ عِنْدَ الْعَقْدِ مُطْلَقًا سَوَاءً عَقَدَ عَلَى الْأَشْخَاصِ ، أَوْ الْأَوْصَافِ وَعِنْدَ الْأَخْذِ أَيْضًا إِنْ عَقَدَ عَلَى  
الْأَوْصَافِ ، ثُمَّ الْمُمَاكِسَةُ عِنْدَ الْعَقْدِ مَعْنَاهَا الْمَشَاحَةُ فِي قَدْرِ الْجَزِيَةِ أَيْ طَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى الدِّينَارِ وَعِنْدَ  
الْأَخْذِ مَعْنَاهَا الْمُنَازَعَةُ فِي الْإِنْصَافِ بِالْصِفَاتِ كَالْفَقْرِ وَالتَّوَسُّطِ فَإِنْ ادَّعَى شَخْصٌ مِنْهُمْ الْفَقْرَ مَثَلًا قَالَ  
لَهُ : أَنْتَ غَنِيٌّ فَادْفَعْ أَرْبَعَ دَنَانِيرَ . اهـ . فَوَدَّ : (فَحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ فِي الْمُنْهِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ  
إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَاوِثُ بَيْنَهُمْ . فَوَدَّ : (لَوْ بِقَوْلِهِ) إلخ) عِبَارَةُ الْمُنْهِي وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُدَّعِي التَّوَسُّطِ ، أَوْ الْفَقْرِ  
يُحْمِلُهُ إِلَّا أَنْ تَقَوْمَ بَيْتُهُ بِخِلَافِهِ ، أَوْ عَهْدَ لَهُ مَالٌ وَكَذَا مَنْ غَابَ وَأَسْلَمَ ، ثُمَّ حَضَرَ وَقَالَ : أَسْلَمْتُ مِنْ وَفَيْتُ  
كَذَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ . اهـ . فَوَدَّ : (فَأَكْثَرُ) هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي إِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ شَرِطَ فِي  
الْعَقْدِ أَنَّ ذَلِكَ الْأَكْثَرَ عَلَيْهِمَا أَيْ : الْمُتَوَسِّطُ وَالْغَنِيُّ قَوَاضِيَعٌ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا زِيَادَةً عَلَى مَا  
شَرِطَ فِي الْعَقْدِ . اهـ . سَمِ . فَوَدَّ : (كَذَلِكَ) أَيْ : فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَلَوْ بِقَوْلِهِ إلخ . اهـ . ع ش .

الثَّانِيَةُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَغْفِدَ لَهُ بِدِينَارٍ ثُمَّ عِنْدَ الْإِسْتِيفَاءِ يُمَاكِسُهُ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ أَكْثَرُ فَهَذَا لَا  
يَجُوزُ وَيَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَخْذِ مَا عَقَدَ بِهِ حَتَّى لَوْ عَقَدَ لِفَقِيرٍ بِدِينَارٍ وَصَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ غَنِيًّا أَوْ  
مُتَوَسِّطًا لَمْ يَجُزْ أَخْذُ زِيَادَةٍ مِنْهُ عَلَى الدِّينَارِ وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَغْفِدَ عَلَى الْأَوْصَافِ كَعَقَدْتَ لَكُمْ عَلَى أَنْ عَلَى  
الْغَنِيِّ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَالْمُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَالْفَقِيرِ دِينَارًا مَثَلًا فِي الْجَمِيعِ ، ثُمَّ فِي آخِرِ الْحَوْلِ يُمَاكِسُ مَنْ  
يَسْتَوْفِيهِ مِنْهُ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ فَقِيرٌ أَوْ مُتَوَسِّطٌ يَقُولُ لَهُ بَلْ أَنْتَ غَنِيٌّ فَعَلَيْكَ أَرْبَعَةٌ أَوْ أَنْتَ مُتَوَسِّطٌ فَعَلَيْكَ دِينَارَانِ  
فَإِنْ عَادَ وَوَأَقَفَ عَلَى الْغَنِيِّ أَوْ التَّوَسُّطِ أَخَذَ مِنْهُ الْأَرْبَعَةَ أَوْ الدِّينَارَيْنِ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ مُوجِبَ الْفَقْرِ مَا لَمْ  
يَتَّبِعْ غِنَاهُ أَوْ تَوَسُّطَهُ بِطَرِيقٍ شَرْعِيِّ وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ وَمَنْ ذَكَرَ الْمُمَاكِسَةَ عِنْدَ الْأَخْذِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا  
يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْأَصْحَابِ م ر . فَوَدَّ : (فِي كُلِّ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ  
وَالْغَنِيِّ فَأَكْثَرُ) إِنْ كَانَ الْغَرَضُ أَنَّهُ شَرِطَ فِي الْعَقْدِ أَنَّ ذَلِكَ الْأَكْثَرَ عَلَيْهِمَا قَوَاضِيَعٌ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ

الدنانير فأكثر وقد يُشكّل على هذا زعمه في الأم في سير الواقدي على أنها إذا انعقدت لهم بشيء لا يجوز أخذ زائد عليه وقد ثبت بقرينة ذلك أعني جواز المماكسة في الأخذ فيما إذا اغتير الغني وضده وقت الأخذ لا وقت طروهما ولا وقت العقد وذلك فيما إذا شرط في العقد أن على كل فقير كذا وغني كذا ومتوسط كذا ولم يُقيد اعتبار هذه الأحوال بوقت فإن العبرة هنا بوقت الأخذ فعنده يُسن أن يماكس المتوسط حتى يأخذ منه دينارين فأكثر والغني حتى يأخذ منه أربعة فأكثر؛ لأن هذا العقد لما خلا عن اعتبار تلك الأوصاف عنده كان مُفيداً للعصمة فقط وليس مُقرراً بحال معلوم فُسئت المماكسة عند الأخذ بخلاف ما إذا عَقِدَ بشيء مخصوص مع التقييد له حو غناؤه بوقت العقد فإنه قد تعيّن بما عَقِدَ به من غير اعتبار وضف عند الأخذ فلم تُمكن المماكسة حيث في الأخذ وتزدّد الزركشي في ضابطيهما ويُتجه أنه هنا وفي الضيافة كالتفقه به نابع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه لا المائلة إذ لا مواساة هنا ولا العزف؛.....

• قوله: (على هذا) أي: ما في المتن من جواز المماكسة في الأخذ. • قوله: (في سير الواقدي) صفة التصّ وقوله على أنها متعلّق به أي: التصّ. • قوله: (وقد يجاب بقرينة ذلك إلخ) في النهاية ما يوافق كما مرّ وفي المتن ما قد يخالفه عبارته نية هذا أي: قول المُصنّف ويُسْتَحَبّ للإمام مماكسته حتى يأخذ إلخ بالنسبة إلى ابتداء العقد فأما إذا عَقِدَ العقد على الشيء فلا يجوز أخذ شيء زائد عليه كما نصّ عليه في سير الواقدي ونقله الزركشي عن نصّ الأم وأطلق الشيخان استحباب المماكسة فأخذ شيئاً من الإطلاقي أن المماكسة كما تكون في العقد تكون في الأخذ واستدلّ بقول الأصحاب يُسْتَحَبّ للإمام المماكسة حتى يأخذ من الغني إلى آخره وهذا لا يصلح دليلاً لذلك؛ لأن قولهم حتى يأخذ أي: إذا ماكسهم في العقد فيأخذ إلى آخره. اهـ. • قوله: (وضده) مُقرّد مضاف إلى المعرفة فيعني ضدّي الغني.

• قوله: (وذلك) أي: اعتبار الغني وضده وقت الأخذ إلخ. • قوله: (ولم يُقيد اختيار هذه الأحوال بوقت) أي: فإن قيّدت هذه الأحوال بوقت أتبع. اهـ. • مُعني. • قوله: (فعنده) أي: الأخذ. • قوله: (أن يماكس المتوسط إلخ) يعني مدعي الفقر بأن يقول أنت متوسط، أو غني، أو مدعي التوسط بأن يقول أنت غني. • قوله: (فأكثر) هنا وفيما يأتي ذكر ما مرّ آنفاً من سم فيه. • قوله: (عنده) أي: العقد.

• قوله: (في ضابطيهما) أي: المتوسط والغني. • قوله: (ويُتجه) إلى التّبيه في النهاية إلّا قوله ولو شرط إلى المتن وقوله في حكمه وقوله، أو جَرَّ عليه بسفوه. • قوله: (كالتفقه) أي: كضابطيهما ما في تفقه الزوجة قال ع ش أي: بأن يزيد دخله على خرجِه. اهـ. • قوله: (لا المائلة) وغني المائلة أن يملك بعد كفاية المُمّر الغالب أكثر من عشرين ديناراً والمتوسط فيها أن يملك بعدها أقل من عشرين ديناراً. اهـ. ع ش. • قوله: (ولا العزف) عطف على قوله كالتفقه كقوله ولا المائلة خلافاً لإظهار صنيعة من عطفه

منهما زيادة على ما شرط في العقد.

لأنه مختلف كما يصرّح به اختلاف ضابطيهما باختلاف الأبواب، أما السفية فيمتنع عقده أو عقد وليه بأكثر من دينار فإن عقد رشيدا بأكثر، ثم سفة أثناء الحول لزمه ما عقد به فيما يظهر ترجيحه كما لو استأجر بأكثر من أجرة المثل، ثم سفة يؤخذ منه الأكثر كما هو واضح، ثم رأيت قولي الآتي أو حجّر عليه بسفّه تبعا لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح أن على متوسّطهم كذا وغنيهم كذا جاز وإن كثر (ولو عقدت بأكثر) من دينار. (ثم علّموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كمن غبن في الشراء (لأن أبوا) من بذل الزيادة. (فالأصح أنهم نافضون) للعقد بذلك فيختار الإمام فيهم ما يأتي (ولو أسلم دفعي) أو جرن (أو مات) أو حجّر عليه بسفّه

كقوله ولا العاقلة على التّفقه جبارة النهاية والأوجه ضبط الغني والمتوسّط هنا وفي الضيافة بالتّفقه لا بالعاقلة ولا بالمزف. اه. بحذف. قود: (لأنه مختلف) لعل الضمير للغني والمتوسّط فتأمل. اه. رشيد لعلّه أخذ من قول الشارح كما يصرّح به إلخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعرف في الغني والمتوسّط. قود: (أما السفية إلخ) يدل على صحة عقد السفية بتفسيه في الدينار مع أن تصرف السفية المالي ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة. اه. سم وقدّمنا عن الرّوض والمفني النصريح بصحة عقده بتفسيه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم. قود: (فيمتنع إلخ) عبارة المفني ومعلوم بما مر أن السفية لا يماكس هو ولا وليه؛ لأنه لا يصحّ عقده بأكثر من دينار. اه. قود: (لزمه ما عقد به إلخ) ظاهره لزومه لكل عام. اه. سم. قود: (فيما يظهر ترجيحه) أي: من وجهين. اه. سم.

قود: (قولي الآتي) أي: قبيل قول المصنّف في خلال سنة. قود: (من دينار) إلى التّبيه في المفني إلا قوله، أو حجّر إلى المتن وقوله، أو حجّر عليه بسفّه.

قود (سنن): (ثم علّموا) أي: بعد المقد. اه. مفني. قود (سنن): (لزمهم ما التزموا) أي: في كل سنة مدة بقائهم. اه. ع ش.

قود (سنن): (لأن أبوا) أي: بعد المقد. اه. مفني. قود: (فيختار الإمام إلخ) عبارة المفني قبيل فنون المأمّن كما سيأتي والثاني لا يقتضيه منهم بالدينار كما يجوز ابتداء المقد به وعلى الأول لو بلغوا المأمّن، ثم عادوا وطلبوا المقد بدينار أجبوا إليه كما لو طلبوه، أو لا. اه. قود: (أو جرن)، أو بند المهذ. اه. مفني. قود: (أو حجّر عليه) إلى المتن مجرد تأكيد لما علّم من كلام المصحح السابق وفقير حجّر عن كسب.

قود: (أما السفية إلخ) يدل على صحة عقد السفية بتفسيه في الدينار مع أن تصرف السفية المالي ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة. قود: (لأن عقد رشيد بأكثر ثم سفة إلخ) في الباب ولو قيل رشيد بدينارين ثم سفة فهل تلتزمه الزيادة؟ وجهان اه. وظاهره أن القابل بالزيادة لا يخصها بعام السفية بل يوجبها لكل عام. قود: (لزمه ما عقد به فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لزومه ما عقد به لكل عام. قود: (أو حجّر إلخ) قد يؤمّ السقوط في المستقبل وهو ممتنع؛ لأن كلاً من السفية والمفليس من أهل الجزية.

أو فليس كانت الجزية اللازمة له كدبر آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفليس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك. (بعد) سنة أو (بين) أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا) والإرث إن خلف وارثاً ولا فتركته فيء فلا معنى لأخذ الجزية منها؛ لأنها من جثلة الفئ فإن كان غير مستغرق أحد. الإمام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويستوي بينها وبين دين آدمي على المذهب)؛ لأنها جرة فإن لم تفر التركة بالكل ضاربهم الإمام بقسط الجزية. (أو) أسلم أو مجن أو مات أو حبر عليه بسفاه. (في خلال سنة فيسقط) إما مضي يجب في ماله أو تركته كالأجرة.

(تنبيه) ما ذكرته في المحجور عليه به أنه هو ما في شرح المنهج وهو مشكك؛ لأنه إن أريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول المسمى أيضاً لم يكن لأخذ القسط معنى أو مع أخذ القسط من دينه للباقي ففيه نظر؛ لأنه لما التزم بالمقد أكثر منه وهو

• قوله: (أو فليس) أي: بعد فراغ السنة على ما يأتي. اهـ. ع ش. • قوله: (وإذا وقع الخ) والاولى التفرع.

• قوله (سني): (من تركته) أي: في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومثني. • قوله: (فإن كان) أي: الوارث. اهـ. ع ش. • قوله: (أخذ الإمام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر إن لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصه: وإطلاق الأصحاب القول بالرد ويزاد، ذوي الأرحام يقتضي أن لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى. اهـ. سم. • قوله: (وسقط الباقي) أي: حصته بيت المال. اهـ. مثني ومعنى ذلك أن لو كان له بنت فلها نصف التركة ويؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون قيناع ش.

• قوله: (ضاربهم) أي: الغرماء. • قوله: (أو أسلم الخ)، أو بئذ العهد. اهـ. مثني ما ذكرته أي: أيها في شرح، أو في خلال سنة. • قوله: (هو مشكك) عبارة النهاية وقول الشيخ في إسقاط شرح منهجه، أو سفة في غير محله. اهـ.

• قوله: (أخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها. • قوله: (فإن كان غير مستغرق أخذ الإمام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر إن لم نقل بالرد، ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصه: وإطلاق الأصحاب القول بالرد ويزاد ذوي الأرحام يقتضي أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر. اهـ. • قوله: (أيضاً وسقط الباقي) كذا في شرح الروض. • قوله: (أو حبر عليه بسفاه) إن أريد أنه يؤخذ القسط وسقط الباقي فلا وجه له؛ لأن السفاه من أهل الوجوب فلا وجه للسقوط وإن أريد مجرد تعجيل أخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آخرها ففيه نظر ثم أخذ القسط في الأثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من أهل الوجوب فليتأمل ثم رآه الحق الثبوت الملتزم بالهايش.

رَشِيدٌ لَمْ يَسْغُ إِسْقَاطُ الْأَجْرَةِ كَمَا مَرَّ أَيْفًا وَلَا يُخْرَجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي عَقِيدِهَا  
لِلشَّفِيهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ دِينَارٍ خِلَافًا لِتَمَنٍّ قَالَ بِهِ لِلْفَرَقِ الْوَاضِحِ بَيْنَ مَنْ هُوَ عِنْدَ عَقِيدِهَا رَشِيدٌ وَمَنْ هُوَ  
عِنْدَهُ سَفِيهٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَخَذَ الْقِسْطَ بِالْمَعْنَى الْأَخِيرِ إِنَّمَا يَتَضَيِّعُ عَلَى التَّخْرِيجِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ  
عَلِمْتُ مَا فِيهِ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْمُفْلِسِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِي يُؤْخَذُ مِنْهُ مِمَّا عُقِدَ بِهِ،  
وَأِنَّمَا الْمُسَوِّغُ لِأَخْذِ الْقِسْطِ مِنْهُ أَنَّهُ الَّذِي خَصَّ بَيْتَ الْمَالِ بِالْقِسْمَةِ فَلَمْ يَجْزِ لِنَظَرِهِ تَأْخِيرُ  
قَبْضِهِ وَتُصَدِّقُ فِي وَقْتِ إِسْلَامِهِ بِتَمِيمِهِ إِذَا خَضَرَ وَأَدْعَاهُ وَلَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ فِي خِلَالِهَا  
ضَارَبَ الْإِمَامُ مَعَ الْفَرَمَاءِ بِحِصَّةٍ مَا مَضَى كَذَا نَقَلَ الْبُلْقِينِي عَنْ نَصِّ الْأُمِّ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَمْ  
تَمَرُّضٌ لَهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ سُقُوطَ مَا بَعْدَ الْحَجَرِ كَانَ مُتَبَيِّنًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا جِزْيَةَ  
عَلَى الْفَقِيرِ، أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَالْجِزْيَةُ مُسْتَجِرَّةٌ عَلَيْهِ، وَأِنَّمَا الْمُضَارَبَةُ لِلْفُوزِ مِنْ مَالِهِ بِحِصَّةٍ مَا  
مَضَى، ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقِينِي قَالَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ: قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْقِسْطُ حِينَئِذٍ وَهُوَ  
الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ لَكِنْ نَصَّ فِي الْأُمِّ عَلَى الْأَخْذِ أَنْتَهَى فَافْهَمْ أَنَّ التَّرَدُّدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَخْذِ  
حِينَئِذٍ لَا فِي الشُّقُوطِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا فِي الْأُمِّ وَكَوْنُ خِلَافِهِ هُوَ الْجَارِي  
عَلَى الْقَوَاعِدِ مَمْنُونٌ وَكَيْفَ وَتَأْخِيرُ الْقِسْمَةِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ مُضِرٌّ بِالْفَرَمَاءِ وَفُوزُهُمْ بِالْكُلِّ  
مُقَوَّتٌ لِمَا وَجَبَ فَكَانَتْ الْقِسْمَةُ مَعَ أَخْذِ مَا يَخْصُ قِسْطًا مَا مَضَى هُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي عَلَى  
الْقَوَاعِدِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِّينِ (وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ) مَا لَمْ تُؤَدْ بِاسْمِ الزَّكَاةِ. (بِهَاطَةِ فَيُجْلَسُ  
الْأَخِذُ وَيَقُومُ الدُّمْنِيُّ وَيُطَاطَى زَأْسُهُ وَيَحْنِي ظَهْرَهُ وَيَضْمُهَا فِي الْمِيزَانِ وَيَقْبِضُ الْأَخِذُ لِيَحْتَهُ وَيَضْرِبُ)

• قَوْلُهُ: (الْأَكْثَرُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الزَّائِدِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ أَيْفًا) أَي: قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عُقِدَتْ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْرُجُ) أَي: عَقْدُ رَشِيدٍ سَفَهًا بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بِالتَّخْرِيجِ عَلَى ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَأْتِي  
هَذَا) أَي: الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ. • قَوْلُهُ: (هَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ) أَي: فِي الْمُفْلِسِ أَيْفًا. • قَوْلُهُ: (إِنَّهُ الَّذِي الْخُ)  
خَبَرُ الْمُسَوِّغِ وَالضَّمِيرُ لِلْقِسْطِ. • قَوْلُهُ: (وَيُصَدِّقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ حُجِرَ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ)  
أَي: الْبُلْقِينِي. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي: الْمُفْلِسِ. • قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ.

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا فِي الْأُمِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ فِي خِلَالِهَا ضَارَبَ الْإِمَامُ مَعَ  
الْفَرَمَاءِ حَالًا إِنْ قَسِمَ مَالُهُ وَلَا قَاجَرَ الْحَوْلِ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحَمَلُ شَيْخِي التَّصَرُّعِ عَلَى مَا إِذَا قَسِمَ  
مَالُهُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ وَكَلَامُ الْبُلْقِينِي عَلَى خِلَافِهِ وَهُوَ حَمَلُ حَسَنٍ. اه. • قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ خِلَافِهِ) أَي:  
خِلَافَ مَا فِي الْأُمِّ وَهُوَ رَدُّ لِكَلَامِ الْبُلْقِينِي. • قَوْلُهُ: (وَتَأْخِيرُ الْقِسْمَةِ الْخُ) أَي: بِدُونِ رِضَا الْفَرَمَاءِ.

• قَوْلُهُ: (وَفُوزُهُمْ) أَي: الْفَرَمَاءُ. • قَوْلُهُ: (لِمَا وَجَبَ) أَي: لِيَبَيْتِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (هُوَ الْقِيَاسُ) الضَّمِيرُ  
لِلْقِسْمَةِ وَتَذَكِيرُهُ لِرِغَابَةِ الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْحَقِّينِ) أَي: حَقُّ الْفَرَمَاءِ وَحَقُّ بَيْتِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (الْجِزْيَةُ)  
إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ نَصِّ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ جَنَعَ مِنَ الشَّرَاحِ. • قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تُؤَدْ بِاسْمِ  
الزَّكَاةِ) أَي: وَلَا سَقَطَتِ الْإِهَانَةُ قَطْعًا. اه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي) (فَيُجْلِسُ الْأَخِذَ) بِالْمَدِّ أَيِ الْمُسْلِمِ. اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ (سَنِي) (وَيَضْمُهَا) أَي: الْجِزْيَةَ.



بكفّه مفتوحة. (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مُجْتَمَعُ اللَّحْمِ بين الماضيغ والأذن من الجانبين أي كلاً منهما ضربة واحدة وبحث الرافعي الاكتفاء بضربة واحدة لأحدهما قال جمع من الشواخ: ويقول له يا عدو لله أذ حق الله. (وكله) أي ما ذكر. (مستحب وقيل: واجب)؛ لأن بعض المُفسرين فسّر الفخار في الآية بهذا. (فعلى الأول له توكل مسلم) وذمّي (بالأداء) لها (وخواله) بها (عليه) أي المسلم (و) للمسلم (أن يضمها) عن الذمّي وعلى الثاني يمتنع كل ذلك لقوات الإهانة الواجبة حتى في توكل الذمّي؛ لأن كلاً مقصود بالصغار. (قلت هذه الهيئة باطلة) إذ لا أصل لها من السنة ولا فعلها أحد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الأم على أخذها بإجمال أي يرفق من غير ضرر أحد ولا نبيله بكلام قبيح قال: والصغار أن يُجرى عليهم الأحكام أن يضرّوا ويؤذوا. (ودعوى استيجابها) فضلاً عن وجوبها (أشدّ خطأ والله أعلم) فيحرّم فأنها على الأوجه إما فيها من الإيذاء من غير دليل، وأما استناد الأولين إلى ذلك التفسير فليس في محله إلا لو صحّ ذلك التفسير عنه عليه السلام أو عن أصحابه وكان لا يقال من قبل الرازي وليس كذلك بل هذا يقال من قبله ولذا فسره الإمام

• قوله: (لأحدهما) أي: الجانبين. • قوله: أي: ما ذكر: أي: من الهيئة.

• قوله (سني): (مستحب) أي: لسقوطه بغير صيف الصدقة كما سيأتي. اهـ. معني.

• قوله (سني): (فعلى الأول) أي: الإيجاب. اهـ. محلي. • قوله: (أي: المسلم)، أو الذمّي.

• قوله: (وعلى الثاني) أي: الوجوب. • قوله: (لأن كلاً) من الذمّي الوكيل والذمّي الموكل.

• قوله (سني): (باطلة) بل تؤخذ برفق كسائر الديون نهاية ومعني قال ع ش قوله: كسائر الديون مُعْتَمَد.

اهـ. • قوله: (نص في الأم على أخذها الخ) دل ولو أطلع عليه المُصنّف لاستشهد به. اهـ. عميرة.

• قوله (سني): (أشدّ خطأ) أي: من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فضلاً عن وجوبها

إشارة إلى أن دعوى الوجوب أشدّ خطأ بالاولى من دعوى الجواز وأشدّ خطأ من دعوى الإيجاب.

اهـ. سم عبارة المُعني من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشدّ خطأ من دعوى استيجابها وكان القياس

أن يقول أشدّ بطلاناً لطابق قوله باطلة قال ابن القاسم: وكأنه أراد بالباطلة الخطأ. اهـ. • قوله: (فيحرّم

فعلها) اقتصر عليه المُعني وزاد النهاية إن لبّ على الظن تأديها بها ولا تتكرّر. اهـ. • قوله: (لما فيها)

أي: في فعلها على حذف المُضاف. • قوله: (وأما استناد الأولين) وهم طائفة من أصحابنا الخراسانيين

نهاية ومعني. • قوله: (بل هذا يقال من قبله) أقول كونه يقال من قبله لا يستلزم أنه من قبله لاحتمال رفعه

• قوله: (أشدّ خطأ) أي من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم

فاعترض بأن الأمر بالعكس وقول الشارح فضلاً عن وجوبها إشارة إلى أن دعوى الوجوب أشدّ خطأ

بالاولى من دعوى الجواز وأشدّ خطأ من دعوى الإيجاب. • قوله: (بل هذا يقال من قبله) أقول كونه

يقال من قبله لا يستلزم أنه من قبله لاحتمال رفعه لا يحتمل مع ذلك كما لا يخفى ومع الإحتمال كيف يسوغ



الشافعي رحمه الله وغيره بغير ذلك وبهذا يندفع ما أشار إليه الشارح من التزك على المصنف في تشنيعه المذكور. (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الأقل. (للامام) أو نائيه. (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلاً. (أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم) أو بلادنا كما اعتمده الأذرعى وهو أوجه من نقل الزر كشي خلافه وأقره. (ضيافة من يمر بهم من المسلمين) ولو غنياً غير مجاهد للاتباع وانقطاع سنده بخبره فعل عمر بقضيته ويظهر أنه لا يدخل عاص بسفره؛ لأنه ليس من أهل الرخص بل ولا من كان سفره دون ميل؛ لأنه حيث لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في التذنب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لأهل الفيء.

مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل أن مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد أنه مما يقال من قبل الرأي غاية ما يقتضيه ذلك التوقف، أو عدم الأخذ بذلك والأخذ بخلافه ولا يقتضي الجزم بالتشنيع فأى اندفاع مع ذلك لما أشار إليه الشارح. اه. سم وقد يقال قد تقرر في الأصول أن ما نسب إليه ولم يوجد عند أهله من الزواة فهو مقطوع بكذبه. فود: (بغير ذلك) أي: كما مر آتياً. فود: (في تشنيعه إلخ) أي: على ما في المحرر. فود: (أو نائيه) إلى قوله وانقطاع سنده في المغني وإلى قول المتن ولا يجاوز في النهاية إلا قوله وانقطاع سنده إلى ويظهر وقوله؛ لأنها تتكرر فيعجز عنها.

فود: (سنى: إذا أمكنه إلخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الإمكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الإمكان. اه. سم. فود: (شرط الضيافة إلخ) إشارة إلى تنازع يستحب وأمكن في أن يشترط إلخ وإعمال الأول على مختار الكوفيين.

فود: (سنى: أن يشرط عليهم إلخ) يتبني اختيار قبولهم كقبول الجزية م. ر. اه. سم. فود: (أو بلادنا) أي: وانفردوا في قرية. اه. مغني. فود: (لا يدخل عاص بسفره إلخ) وعليه فما أخذه المسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باقي في جهتهم يطالبون به ويجمعون عليه بما أخذه منهم. اه. ع. ش. فود: (لأنه ليس من أهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص. اه. رشيدى وقد يجب بأن المصلحة فيه للمسافر كالرخص. فود: (لأنه حيث لا يسمى ضيفاً) فيه نظر. اه. سم وقد يجب أن الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل. فود: (وإن ذكر المسلمين إلخ) عطف على قوله أنه لا يدخل إلخ.

التشنيع؟ والحاصل أن مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد أنه مما يقال من قبل الرأي غاية ما يقتضي التوقف أو عدم الأخذ بذلك والأخذ بخلافه ولا يقتضي الأخذ بالتشنيع فأى اندفاع مع ذلك لما أشار إليه الشارح. فود: (إذا أمكنه إلخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الإمكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الإمكان. فود: (أن يشرط عليهم إلخ) يتبني اختيار قبولهم كقبول الجزية م. ر. فود: (لأنه حيث لا يسمى ضيفاً) فيه نظر.

خلافًا لِمَنْ زعم أَنَّهُ لِلطَّارِقِينَ وَإِنَّمَا يَسِرُّ ذَلِكَ حَالُ كَوْنِهِ. (زَالِدًا عَلَى أَقْلٍ جِزْيَةً) فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ مِنَ الْأَقْلَى؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْجِزْيَةِ التَّمْلِيكَ وَمِنَ الضِّيَافَةِ الْإِبَاحَةَ. (وَقِيلَ يَجُوزُ مِنْهَا) أَيِ الْجِزْيَةِ الَّتِي هِيَ أَقْلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا كَالْمُكَاسَةِ. (وَتُجْعَلُ) الضِّيَافَةُ. (عَلَى غَنِيِّ وَمُقَوَّضٍ) أَيِ عِنْدَ نُزُولِ الْعَمَلِ بِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (لَا فُقِيرٌ) فَلَا يَجُوزُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَعْلُهَا عَلَيْهِ. (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ تَتَكَوَّرُ فَيَمَجُزُ عَنْهَا. (وَهَذَا كُنِيَ الْعَاقِدُ عِنْدَ اشْتِرَاطِ الضِّيَافَةِ. (عَدَدُ الضِّيَافَيْنِ رَجَالًا وَفُرْسَانًا) أَيِ رُكْبَانًا وَأَثَرُ الْخَيْلِ لِشَرَفِهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلتَّرَاعِ وَأَنْفَى لِلتَّرَفْرِ فَيَقُولُ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّضٍ جِزْيَةٌ كَذَا وَضِيَاةٌ عَشْرَةٌ مِثْلًا كُلُّ يَوْمٍ أَوْ سَنَةٍ مِثْلًا خَمْسَةٌ رَجَالًا وَخَمْسَةٌ فُرْسَانًا أَوْ عَلَيْهِمْ ضِيَاةٌ أَلْفٌ مُسَلِمٍ رَجَالًا كَذَا وَفُرْسَانًا كَذَا كُلُّ سَنَةٍ مِثْلًا يَتَوَزَّعُونَهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ تَقَاتِهِمْ فِي الْجِزْيَةِ وَاعْتَرَضَ ذِكْرُ الْعَدَدِ بِأَنَّهُ بَنَاهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَلَى ضَعِيفِ أَنَّهَا مِنَ الْجِزْيَةِ، أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا فَلَا يَشْتَرَطُ ذِكْرُ عَدَدِ وَذِكْرُ الرِّجَالِ وَالْفُرْسَانِ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ إِذْ لَا يَتَفَاوَتُونَ إِلَّا بِغَلْفِ الدَّائِقَةِ وَقَدْ ذَكَرَهُ بَعْدُ وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِمَنْعِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبِنَاءِ بِلِ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ مَخْتَصِرُ الرُّوضَةِ وَالثَّانِي بِأَنَّ الْآتِي ذَكَرَ مُجَرَّدَ الْغَلْفِ وَنَذِي هُنَا ذَكَرَ عَدَدَ الدَّوَابِّ اللَّازِمَ لِذِكْرِ الْفُرْسَانِ وَأَحَدُ هَذَيْنِ لَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيُشْتَرَطُ فِيمَا إِذَا قَالَ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّضٍ عَدَدُ كَذَا أَوْ عَلَيْهِمْ عَدَدُ كَذَا وَلَمْ يُقَلَّ كُلُّ يَوْمٍ أَنْ يُبَيِّنَ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ فِي الْحَوْلِ.....

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمَشْرُوطَ. اه. ع. ن. وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ كَالْمُكَاسَةِ أَيِ: كَالزَّائِدِ بِالْمُكَاسَةِ.

• فَوَدَّ: (عِنْدَ نُزُولِ الضِّيَافَةِ) أَيِ: لَيْلًا أَوْ نَهَارًا. اه. ع. ش.

• فَوَدَّ (سَنَةً) (وَيَذْكُرُ) أَيِ وَجُوبًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (الْعَاقِدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي الْمُنْفِي لِأَقْوَلِهِ وَأَثَرُ الْخَيْلِ لِشَرَفِهَا. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ: وَجُوبُ ذِكْرِ الْعَدَدِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَيِ: ذِكْرُ الْعَدَدِ.

• فَوَدَّ: (جِزْيَةً) بِالْثَنَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَضِيَاةٌ عَشْرَةٌ) أَيِ: عَشْرَةُ أَنْفُسٍ. اه. مُنْفِي. • فَوَدَّ: (خَمْسٌ) هُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَتْنَيْنِ وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْهُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مَحْدُوفٌ أَيِ: خَمْسَةُ أَضْيَافٍ رَجَالًا الْخ. اه. رَشِيدِي أَيِ: أَوْ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ أَيِ خَمْسَةٌ مِنْهَا أَيِ: مِنَ الْعَشْرَةِ الْأَنْفُسِ. • فَوَدَّ: (كُلُّ سَنَةٍ مِثْلًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى رَجَالَةٍ كَذَا. • فَوَدَّ: (يَتَوَزَّعُونَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي، ثُمَّ يوزَعُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ، أَوْ يَتَحَمَّلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. اه. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيِ: يَذْكُرُ عَدَدَ الضِّيَافَيْنِ أَيِ وَجُوبَهُ. • فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيِ: الضِّيَافَةُ.

• فَوَدَّ: (يَذْكُرُ عَدَدَ) الْأَنْسَبِ يَذْكُرُ الْعَدَدَ. • فَوَدَّ: (وَيَذْكُرُ الرِّجَالَةَ الْخ) أَيِ: وَاعْتَرَضَ ذِكْرُ الرِّجَالَةِ الْخ. • فَوَدَّ: (إِذَا لَا يَتَفَاوَتُونَ) أَيِ: الرِّجَالَةُ وَالْفُرْسَانُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَةَ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ) أَيِ مِنَ الْإِغْتِرَاضِ. • فَوَدَّ: (بِلِ هُوَ) أَيِ: يَذْكُرُ الْعَدَدَ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ: يُرَدُّ الْإِغْتِرَاضُ الثَّانِي.

• فَوَدَّ: (أَنْ يُبَيِّنَ هَذِهِ أَيَّامَ الضِّيَافَةِ فِي الْحَوْلِ) عِبَارَةُ كَثَرِ الْأَسْتَاذِ وَيَذْكُرُ عَدَدَ أَيَّامِ الضِّيَافَةِ وَجُوبًا لِجَمَاعَةٍ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا عِنْدَ قُدُومِ قَوْمٍ جَارٍ. اه.

مع ذكر قدر ومدة الإقامة كما سيذكره. (و) يذكر. (جنس الطعام والأدم) كالبر والسمن وغيرهم بحسب العادة الغالبة في قوتهم وقد يدخل في الطعام الفاكهة والحلوى لكن محل جواز ذكرهما إن غلبا ثم على الأوجه ويظهر أن أجره الطيب والخايم مثلهما في ذلك ومن صرح بأن ذلك غير لازم لهم يُحتمل كلامه على ما إذا سكّت عنه أو لم يُقتد في محلّتهم (وقلدهما) يذكر أن. (لكل واحد) من الأضياف (كذا) منهما بحسب العرف ويُفاوِث بينهم في قدر ذلك لا صِفته بحسب تفاوُت جزئتهم وليس لصيف تكليفهم ذبح نحو دجاجهم....

• فؤد: (مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله أن يبين عدد أيام الضيافة؛ لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام. اه. سم. • فؤد: (كما سيذكره) أي: بقوله ومقامهم. • فؤد: (كالبر) إلى قوله قيل في المعنى إلا قوله على الأوجه إلى المتن. • فؤد: (في قوتهم) عبارة المعنى والمُعْتَبَر فيه طعامهم وأدمهم نفياً للتمشقة عنهم قال الماوردي: فإن كانوا يقتاتون الحنطة ويتأدّمون باللحم كان عليهم أن يُصَيِّقُوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتأدّمون بالألبان أضافوهم بذلك. اه. • فؤد: (وقد يدخل في الطعام الخ) أي: يدخل في الطعام في قولهم ويذكر جنس الطعام. اه. رَشِيدِي. • فؤد: (لكن محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المعنى وفي ذلك تفصيل وهو إن كانوا يأكلونهما غالباً في كل يوم شرط عليهم في زمانهما بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تؤكل كل يوم. اه. • فؤد: (إن غلبا) الأولى الثاني. • فؤد: (ثم) أي: في محلّتهم. • فؤد: (في ذلك) أي: التفصيل المذكور. • فؤد: (ومن صرح بأن ذلك غير لازم) عبارة الرّوض أي: والمعنى ولا يلزمهم أجره طيب وخمّام وتمرّ قواء انتهت. اه. سم. • فؤد: (بأن ذلك) أي: أجره الطيب والخايم غير لازم لهم أي: الثّمين. • فؤد: (على ما إذا سكّت عنه) أي: فإذا ذكره الإمام فيذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام. • فؤد: (أو لم يُقتد) أي: ما ذكر من الطيب والخايم. • فؤد: (في محلّتهم) الأولى إسقاط التاء كما في النهاية قال ع ش قوله: في محلّتهم المراد بمحلّتهم قريّتهم مثلاً التي هم بها والمراد بعدم اغتياده في النهاية قال ع ش قوله: في محلّتهم المراد بالمريض منهم فإن جرّث عادتهم بإحضاره لكونه في البلد، أو قريّتها عنراً وجب إحصاؤه. اه. ع ش.

• فؤد (سني): (ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الإجمال، ثم التفصيل وهو مخالف لكلام غيره. اه. رَشِيدِي. • فؤد: (منهما) أي الطعام والأدم. • فؤد: (وتفاوِث بينهم الخ) عبارة المعنى والرّوض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية استحب أن يُفاوِث بينهم في

• فؤد: (مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله أن يبين عدد أيام الضيافة؛ لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام. اه. • فؤد: (ومن صرح بأن ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الرّوض ولا يلزمهم أجره طيب وخمّام وتمرّ قواء. اه. • فؤد: (لا صِفته) عبارة شرح الرّوض ولا يُفاوِث بينهم في حسن الطعام لأنه لو شرط على الغني أطعمة فاخرة أجحف به الضيفان اه.

ولا غير الغالب قيل لا معنى للواو في ولكل انتهى ويُردُّ بأن لها معنى كما أفاده ما قلّزته. (و) يذكر. (عَلَفَ الثَّوَابَ) ولا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جنسِه وقدرِه فيكفي الإطلاق ويُحْمَلُ على تبين وحشيش بحسب المادة لا على نحو. نعم، إن ذكر الشَّعِيرِ في وقت اشتراط بيان قدره ولا يجب عند عدم تعيين عدد دوابِّ بل علف أكثر من دائرة لكل واحد. (و) يذكر. (منزل الضيفان) وكونه يدفع الحرَّ والبرد. (إن كنيسة وفاضل مسكن) وببيت فقير ولا يُخْرِجون أهل منزله منه ويُشْتَرَطُ عليهم إعلاء أبوابهم ليدخلها المسلمون وتُكَبَّأُ كما شرطه عمرُ على أهل الشام. (و) يذكر. (مقاهم) أي مُدَّة إقامتهم.

الضيافة فيجعل على الضيف عشرين مثلاً وعلى المتوسط عشرة ولا يُقَاوَرُ بينهم في جنس الطعام؛ لأنه لو شرط على الضيف أطعمة فاجرة أجهت به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم، أو عكسه خيّر المزدحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق يسبقه وإن تساوا أقرع بينهم ولكن للضيفان عريف يرتب أمرهم. اهـ. فود: (ولا غير الغالب) أي: من أقواتهم. اهـ. مُغْنِي. فود: (قيل الخ) وافقه المُغْنِي عبارته ولا معنى لإثبات الواو وعبارة المُحَرَّرِ ومقدّر الطعام والأذم يقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السمن. اهـ. فود: (وَيُردُّ بأن لها معنى) إن كان مراد المُغْتَرِضِ أنه يكفي أن يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يتدفع بما قلّزه مع أنه يقتضي أنه لا بُدَّ من بيان قدر الجملة، ثم قدر التفضيل والكلام في ذلك فليراجع وعبارة الرّوض وقدرهما لكل واحد انتهت. اهـ. سم. فود: (ولا يُشْتَرَطُ) إلى المعنى في المُغْنِي. فود: (لا على نحو شعير الخ) عبارة المُغْنِي ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التضييع به فإن ذكره بين قدره. اهـ. فود: (نحو شعير) كقول. اهـ. ع. ش. فود: (إن ذكر الشعير) أي: أو نحوه. اهـ. مُغْنِي. فود: (علف أكثر الخ) فاعل يجب. فود: (وبين فقير) أي: وإن كان، لا ضيافة عليه كما مرَّ كأن يقول وتعملوا المنازل بيوت الفقراء. اهـ. رشيد. فود: (ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه في المُغْنِي إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله: أو أكثرهم. فود: (ولا يخرجون الخ) أي: فلو خالفوا أثموا والظاهر أنه لا أجره عليهم لمدّة سكّينهم حيث كانت بقدر المدّة المشروطة. اهـ. ع. ش. فود: (أهل منزله منه) أي: من منزله وإن ضاق أسنى ومغني. فود: (أبوابهم) أي أبواب دورهم لا أبواب المجاليس. فود: (مدّة إقامتهم) أي: إقامة الضيفان في الحول كعشرين يوم. اهـ. مُغْنِي.

فود: (قيل لا معنى للواو في ولكل) عبارة الرّوض وقدرهما لكل واحد. اهـ. فود: (ويُردُّ بأن لها معنى الخ) إن كان مراد المُغْتَرِضِ بأنه لا معنى للواو أنه لا وجه لها؛ لأن المراد أنه يذكر قدر ما لكل والواو تنافي ذلك ولا تناسبه لم يتدفع بهذا الرد لكن كان ينبغي الإغتراض على ذكر كذا لعدم الحاجة إليه على هذا. فود: (أيضاً ويُردُّ بأن لها معنى الخ) إن كان مراد المُغْتَرِضِ أنه يكفي أن يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يتدفع بما قلّزه مع أنه يقتضي أنه لا بُدَّ من بيان

(ولا يجاوز ثلاثة أيام) أي لا يُندَب له ذلك؛ لأنها غاية الضيافة كما في الأحاديث فإن شرط عليهم أكثر جاز وعن الأصحاب أنه يُشترط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ولو امتنع قليل منهم أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون وله حمل ما أتوا به ولا يطالبهم بوض إن لم يَمُر بهم ضيف ولا بطعام ما بعد اليوم الحاضر ولو لم يأتوا بطعام اليوم لم يطالبهم به في الغد كذا أطلقوه وقضيته: سقوطه مطلقاً وفيه نظر، وإنما يُتجه إن شرط عليهم أيام معلومة.....

• قول (سني): (ولا يجاوز) أي: الضيف في المدة. اه. معني وجبارة سم كان المراد في الشرط. اه. وإليه يشير قول الشارح أي: لا يُندَب إلخ.

• قول (سني): (ثلاثة أيام) أي: غير يومي الدخول والخروج. اه. ع. ش. • قوله: (لأنه إلخ) أي: الزمن المذكور. • قوله: (فإن شرط) إلى الفصل في النهاية. • قوله: (إنه يُشترط) أي: ندباً كما مر. اه. ع. ش. • قوله: (ولو امتنع إلخ) أي: من الضيافة عبارة المعني ولو امتنع من الضيافة جماعة أجبروا عليها فلو امتنع الكل قوتلوا فإن قاتلوا انتقض عهدهم قاله محلي. اه. • قوله: (فناقضون) أي: فلا يجب تبليغهم المأمّن كما يأتي في قول المصنف ومن انتقض عهده بل يتخير الإمام فيهم بين القتل والرقي والمن والفداء على ما يراه. اه. ع. ش. • قوله: (وله حمل ما أتوا به) عبارة المعني ولضييفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة؛ لأنه مكرم وما هنا معاوضة. اه. وفي سم بعد ذكر مثلها عن الرّوض مع شرحه ما نصّه وقد تُشير بأن الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الأكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رأيت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصّه: نعم ضيف الذمي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدّم له اتفاقاً فله الإزتيحال به. اه. وقوته تعطى أنه يملكه بالتقديم. اه. • قوله: (ولا بطعام ما بعد اليوم) أي: لا يطلب تعجيله منهم. اه. ع. ش. • قوله: (مطلقاً) أي: عن التفصيل الآتي.

قدّر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع. • قوله: (ولا يجاوز ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط. • قوله: (وله حمل ما أتوا به) عبارة الرّوض قرع لضييفهم حمل الطعام قال في شرحه: من غير أكل بخلاف طعام الوليمة؛ لأنه مكرم وما هنا معاوضة انتهى وقد يُشير بأن الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الأكل كالبيع فليراجع ثم رأيت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصّه: نعم ضيف الذمي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدّم له اتفاقاً فله الإزتيحال به انتهى وقوته تعطى أنه يملكه بالتقديم. • قوله: (أيضاً وله حمل ما أتوا به).

(تنبيه): هل يملك الضيف ما أخضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو بوضعه في فيه أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما؟ والظاهر الفرق بدليل أنه هنا له حمل ما أتوا به بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أخضره له بغير الأكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الأكل.

فلا يُخسَبُ هذا منها، أمّا لو شُرِطَ على كلّهم أو بعضهم ضيافة عشرة مثلاً كل يوم فقَوْتُ ضيافة القادمين في بعض الأيام فيحتمل أن يُقال يُؤخَذُ بذلّها لأهل الفتيّة ويَحْتَمَلُ سُقُوطُهَا والأقرب الأول وإلا لم يكن لا اشتراط الضيافة في هذه الصورة كبير جدوى (ولو قال قوم) غَرَبَ أو عَجَبَ. (تؤدّي الجزية باسم صدقة لا جزية) وقد عَرَفُوا حَكَمَهَا. (للإمام إجابتهم إذا رأى) ذلك (ويضعف عليهم الزكاة) ابتداءً بفعلٍ عَمَرٍ رضي الله تعالى عنه ذلك مع مَنْ تَنَصَّرَ من العرب قبل بعثته ﷺ وهم بنو تَليَبَ وتَنُوخَ وبَهْرَاءَ وقالوا لا تؤدّي إلا كالمسلمين فأبى فأرادوا اللّٰهُوَ بالزُّومِ فصالحهم على تَضْعِيفِ الصَّدَقَةِ عليهم وقال هؤلاءِ حمقى أبوا الاسم

فؤد: (فلا يُخسَبُ هذا منها) قَضِيَّتْ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِتِّجَاهِ. اهـ. سَمَ بِحَذَفٍ.

فؤد: (فقوتت) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. فؤد (فَيَحْتَمَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِلَّا عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَتَجَهَّ أَخَذَ بِذَلِّهَا لِأَهْلِ الْفَتِيَّةِ لَا سُقُوطُهَا. اهـ. فؤد: (كبير جدوى) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ تَوَجَّهَ الْمُطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَالْإِجَابِ جَدْوَى أَيْ جَدْوَى. اهـ. سَمَ. فؤد: (عَرَبَ) إِلَى أَفْضَلٍ فِي الْفَتِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الْبَلْقِينِي إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ لَا يُقَالُ إِلَى الْمُثْنِ. فؤد: (حَكَمَهَا) أَيْ: الزَّكَاةَ. ي: وَشَرَطُهَا مُغْنِي وَأَسْنِي.

فؤد (سني): (للإمام إلخ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ بِذَلِّهِمُ الدِّينَارَ نَعَمْ تَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ عِنْدَ ظُهُورِ الْمُضْلَحَةِ فِي لِقَائِهِمْ وَضَعْفِنَا، أَوْ لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ إِذَا أَبَوْا الدَّفْعَ إِلَّا بِاسْمِ الصَّدَقَةِ. اهـ. مُغْنِي.

فؤد (سني): (إجابتهم إلخ) هَذَا إِذَا تَيَقَّنَ وِفَاءَ مَا بَدَيْنَا وَإِلَّا فَلَا يُجَابُوا وَلَوْ أَتَقَفَى إِجَابَتُهُمْ تَسْلِيمَ بَعْضِ مِنْهُمْ عَنْ بَعْضٍ مَا تَزَمُوا فَاتَّهَمُوا بِجَابُونَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَلْزَمَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ وَغَرَضُنَا تَحْصِيلَ دِينَارٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ يَقُولُ الْإِمَامُ فِي صُورَةِ الْعَدْلِ جَعَلْتُ عَلَيْكُمْ ضِعْفَ الصَّدَقَةِ، أَوْ صَالِحَتِكُمْ عَلَيْهِ، أَوْ نَحْوَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

فؤد (سني): (ويضعف) أَيْ: وَجُوبًا. اهـ. ع ش. فؤد: (بنو تغلب) بِفَتْحِ الْمُتَاءِ فَوْقَ وَيَكْسِرِ اللَّامِ وَالنُّسْبَةُ إِلَيْهَا تَغْلِيظٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ لِلتَّخْفِيفِ اسْتِثْنَاءً لِتَوَالِي كَسْرَتَيْنِ مَعَ يَاءٍ التَّسْبِ وَقَوْلُهُ وَتَنُوخَ هُوَ بِالتَّاءِ الْمُتَاءُ فَهِيَ وَبِالتَّوْنِ الْمُخَفَّفَةُ وَقَوْلُهُ وَبَهْرَاءَ وَفِي الْمِصْبَاحِ وَبَهْرَاءَ مِثْلُ حَمْرَاءَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ وَالنُّسْبَةُ إِلَيْهَا بَهْرَائِي مِثْلُ نَجْرَانِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَقِيَاسُهُ بَهْرَائِي. اهـ. ع ش.

فؤد: (فأبى) أَيْ: عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. ع ش. فؤد: (فصالحهم إلخ) وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَخَذَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مُغْنِي وَأَسْنِي.

فؤد: (فلا يُخسَبُ هذا منها) قَضِيَّتْ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِتِّجَاهِ لَكِنْ يُنَازَعُ فِيهِ أَنَّهُمْ لَمَّا ذَكَرُوا عَدَمَ الْمُطَالِبَةِ قَالُوا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضِّيَافَةَ إِدَّةٌ عَلَى الْجَزْيَةِ وَإِنَّمَا يَتَجَهَّ هَذَا الْبِنَاءُ عَلَى السُّقُوطِ إِذْ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ صَحَّ بِنَاؤُهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ عَلَى الْجَزْيَةِ إِذْ لَا يَفُوتُ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. فؤد: (كبير جدوى) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ تَوَجَّهَ الْمُطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَالْإِجَابِ بَارَ جَدْوَى أَيْ جَدْوَى.



وَرَضُوا بِالْمَعْنَى. (فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ شَاتَانِ وَ) مِنْ. (خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ) بَعِيرًا. (بِنَتَا مَخَاضِي) وَمِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنَتَا لَبُونٍ وَهَكَذَا. (و) مِنْ. (عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا وَ) مِنْ. (بِائْتَيْنِ دِزْهَمٍ) فِضَّةً. (عَشْرَةً وَخُمُسُ الْمُعْشَرَاتِ) الْمَسْقِيَّةِ بِلَا مُؤَنَةٍ وَلَا فُقْشَرَهَا لِمَا مَرَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَبِحُجُورٍ غَيْرُ تَضْعِيفِهَا كَتَرِيجِهَا عَلَى مَا تَرَاهُ بَلْ لَوْ لَمْ يَفِ التَّضْعِيفُ بِقَدْرِ دِينَارٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَتْ الزِّيَادَةُ إِلَى بُلُوغِ ذَلِكَ بِقِيَّتَا كَمَا أَنَّهُ لَوْ زَادَ جَازَ التَّقْصُ عَنْهُ إِلَى بُلُوغِ ذَلِكَ بِقِيَّتَا أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنْ أَرَادَ تَضْعِيفَ الزَّكَاءِ مُطْلَقًا وَرُدَّتْ زَكَاةُ الْفَطْرِ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهَا أَوْ فِيهَا ذَكَرَهُ وَرُدَّتْ زَكَاةُ التِّجَارَةِ وَالْمَعْدِنِ وَالزَّكَازِ فِيهِ الْأُمُّ وَالْمَخْتَصِرُ تَضْعِيفًا أَوْ مُطْلَقًا الْمَالِ الزَّكَوِيُّ اقْتَضَى عَدَمَ الْأَعْدِ مِنَ الْمَعْلُوفَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَمْ أَرَهُ انْتَهَى وَالَّذِي يُتَّبَعُ التَّضْعِيفُ إِلَّا فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا فِي الْمَعْلُوفَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَكَاةً الْآنَ وَلَا عَبْرَةً بِالْجَنَسِ وَلَا لَوْجِبَتْ فِيهَا دُونَ التَّصَابِ الْآنِي. (وَلَوْ وَجِبَتْ بِنَتَا مَخَاضٍ مَعَ الْجَبْرِ) كَمَا فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ عِنْدَ فَقْدِ بِنَتَيِ اللَّبُونِ.

﴿فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ﴾: (فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ شَاتَانِ) وَمِنْ عَشْرَةِ أَرْبَعٍ شِئَاءٍ وَمِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ سِتٍّ شِئَاءٍ وَمِنْ عِشْرِينَ ثَمَانُ شِئَاءٍ وَمِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاتَانِ وَمِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَيْمَانٍ وَمِنْ بَائْتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ ثَمَانٍ حِقَاقٍ، أَوْ عَشْرُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَلَا يَفْرُقُ فَلَا يَأْخُذُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ وَخُمُسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ كَمَا لَا يَفْرُقُ فِي الزَّكَاءِ. اهـ. كَذَا قَالَاهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي: قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا تَشْقِصُ هُنَا بِخِلَافِ مَا هُنَاكَ وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. مُغْنِي.

﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَبِحُجُورٍ غَيْرُ تَضْعِيفِهَا) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنَّ وَفَى قَدْرَ الزَّكَاءِ بِلَا تَضْعِيفٍ، أَوْ يَضْمُهَا إِنْ نَضَمَهَا بِالْدِينَارِ يَقِيَّتَا لَا ظَنَّا كَفَى أَخَذَهُ فَلَوْ كَثُرُوا وَعَسِرَ عَدَدُهُمْ لِمَعْرِفَةِ الْوَفَاءِ بِالْدِينَارِ لَمْ يَجُزِ الْأَخْذُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ بَلْ يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُ أَخْذِ دِينَارٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ وَلَا يَتَمَيَّنُ تَضْعِيفُهَا وَلَا تَضْعِيفُهَا فَبِحُجُورٍ تَزْيِيعُهَا وَتَخْمِيسُهَا وَتَحْوُهَا عَلَى مَا يَرَوْنَهُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ. اهـ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (لَوْ زَادَ) أَيِ: التَّضْعِيفُ عَلَى دِينَارٍ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (جَازَ التَّقْصُ) (إِلَخ) انْظُرْ إِطْلَاقَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَضْلِ بَلْ حَيْثُ امْتَكَنَتِ الزِّيَادَةُ بِأَنْ عَلِمَ، أَوْ ظَنَّ إِبْجَابَتَهُمْ إِلَيْهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ. اهـ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ. اهـ.

سم. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) (إِلَخ) أَيِ: اغْتِرَاضًا عَلَى التَّغْيِيرِ بِمَا ذَكَرَ مِنْ تَضْعِيفِ الزَّكَاءِ بِلَا قَيْدٍ وَمِنْ التَّصْوِيرِ بِقَوْلِهِمْ فَمِنْ خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ (إِلَخ). اهـ. ع. ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) إِذْ لَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ابْتِدَاءُ نِهَايَةٍ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَالْأَيُّ فِي الْمَعْلُوفَةِ) (إِلَخ) أَيِ: فَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا لَا بِمُضَاعَفَةٍ وَلَا بِعَدَمِهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَا لَوْجِبَتْ (إِلَخ). اهـ. ع. ش.

﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَمِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنَتَا لَبُونٍ) وَهَكَذَا قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَيَأْخُذُ مِنْ بَائْتَيْنِ أَيِ مِنَ الْإِبِلِ ثَمَانٍ حِقَاقٍ أَوْ عَشْرُ بَنَاتٍ لَبُونٍ قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ. إِذْ لَا تَشْقِصُ انْتَهَى. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (بَلْ لَوْ لَمْ يَفِ التَّضْعِيفُ بِقَدْرِ دِينَارٍ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ فَإِنَّ وَفَى قَدْرَ الزَّكَاءِ أَيِ بِلَا تَضْعِيفٍ أَوْ يَضْمُهَا بِالْدِينَارِ يَقِيَّتَا لَا ظَنَّا كَفَى أَخَذَهُ. اهـ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (جَازَ التَّقْصُ) (إِلَخ) انْظُرْ إِطْلَاقَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَضْلِ بَلْ حَيْثُ امْتَكَنَتِ الزِّيَادَةُ بِأَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ إِبْجَابَتَهُمْ إِلَيْهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ. اهـ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ.



(لم يُضَعَّفَ الجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ) فَيَأْخُذُ. مَعَ كُلِّ بَنْتٍ مَخَاضٍ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَعَّفَ أُخِذَ الضَّعْفُ عَلَيْنَا إِذَا رَدَّ ذَنَاهُ إِلَيْهِمْ وَالْخَيْرَةُ فِيهِ هُنَا لِلْإِمَامِ دُونَ الْمَالِكِ نَصٌّ عَلَيْهِ. (وَلَوْ كَانَ) الْمَالُ الزَّكَوِيُّ. (بَعْضُ يَهَابٍ) كَعَشْرِينَ شَاةً. (لَمْ يَجِبْ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى الْمُسْلِمِ وَمَنْ تَدَّ يَجِبُ الْقِسْطُ فِي الْخُلُطَةِ الْمُوجِبَةِ لِلزَّكَاةِ لَا يُقَالُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ بَقَاءُ مُوسِرٍ مِنْهُمْ بِهَا جَزِيَّةٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نَنْظُرُ هُنَا لِلْأَشْخَاصِ بَلْ لِمَجْمُوعِ الْحَاصِلِ هَلْ يَفِي بِرُؤُسِهِمْ أَوْ لَا كَمَا تَقَرَّرُ. (ثُمَّ الْمَاخُودُ جَزِيَّةٌ) حَقِيقَةٌ فَيُضَرَفُ مُضَرَّفُهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ عَمْرِو السَّابِقِ وَرَضُوا بِالْمَعْنَى. (فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مِنْ لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ) وَلَوْ زَادَ الْمَجْمُوعُ عَلَى أَقَلِّ الْجَزِيَّةِ

• فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ لَوْ ضَعَّفَ الْخ) وَلِأَنَّهُ عَلَى - بِلَا فِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى مَزِيدِ النَّصِّ. اه. مُعْنَى.

• فَوُدَّ: (لَضَعْفَ عَلَيْنَا الْخ) أَي: وَهُوَ خَيْرٌ قَطْعًا. اه. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَالْخَيْرَةُ فِيهِ) أَي: الْجُبْرَانِ أَي: فِي دَفْعِهِ، أَوْ أَخْلِيهِ وَقَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الْجَزِيَّةِ أَي: بِخِلَافِهِ فِي الزَّكَاةِ فَإِنَّ الْخَيْرَةَ فِيهِ لِلدَّافِعِ مَالِكًا كَانَ، أَوْ سَاعِيًا كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَشِيدِي بَع ش. • فَوُدَّ: (لِلْإِمَامِ) وَيُعْطَى الْجُبْرَانُ مِنَ الْفَيْءِ كَمَا يَضْرِبُهُ إِذَا أَخَذَهُ إِلَى الْفَيْءِ. اه. مُعْنَى.

• فَوُدَّ (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نِصَابٍ الْخ) وَهَلِ الْمُعْتَبَرُ النَّصَابُ كُلُّ الْحَوْلِ، أَوْ آخِرُهُ وَجِهَانِ فِي الْكِفَايَةِ قِيَاسُ بَابِ الزَّكَاةِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَقِيَاسُ اخْتِيَارِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالتَّوَسُّطُ آخِرُ الْحَوْلِ فِي هَذَا الْبَابِ تَرْجِيحُ الثَّانِي وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (الْمَالُ الزَّكَوِيُّ) أَي: لِلْكَافِرِ. • فَوُدَّ: (إِذْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى الْمُسْلِمِ) أَي: وَاتَّرَعَمَزَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَدَّ فِي تَضْعِيفِ مَا يُلْزَمُ الْمُسْلِمَ لَا فِي إِيْجَابِ مَا لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى الْمُسْلِمِ. اه. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (فِي الْخُلُطَةِ الْخ) فَإِنَّ خُلُطَ عَشْرِينَ شَاةً بِعَشْرِينَ لِيُغَيَّرَ أُخِذَ. مِنْهُ شَاةٌ إِنْ ضَعَّفْنَا. اه. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَنْظُرُ هُنَا الْخ) فَلَوْ تَلَفَتْ أَمْوَالُهُمْ قَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ هَلْ تَسْتَمِرُّ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَيَرْجَعُ لِلرَّدِّ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ دِينَارٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ. ه. سَم. • فَوُدَّ: (هَلْ يَفِي بِرُؤُسِهِمْ) أَي: بِقَدْرِ دِينَارٍ لِكُلِّ كَامِلٍ مِنْهُمْ. • فَوُدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي شَرْحِ الْخُمْسِ الْمُعْشَرَاتِ.

• فَوُدَّ (ثُمَّ الْمَاخُودُ) أَي: بِاسْمِ الزَّكَاةِ مُضَعَّفًا، أَوْ غَيْرِ مُضَعَّفٍ جَزِيَّةً بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ. اه. مُعْنَى.

• فَوُدَّ (سَنِي): (فَلَا يُؤْخَذُ) أَي: شَيْءٌ. د. فَوُدَّ (سَنِي): (مِنْ مَالٍ مِنْ لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ) كَصَبِيٍّ وَمَنْجُونٍ وَامْرَأَةٍ

• فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نِصَابٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ: وَهَلِ يُعْتَبَرُ النَّصَابُ كُلُّ الْحَوْلِ أَوْ آخِرُهُ؟ وَجِهَانِ فِي الْكِفَايَةِ قِيَاسُ بَابِ الزَّكَاةِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَقِيَاسُ اخْتِيَارِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالتَّوَسُّطُ آخِرُ الْحَوْلِ فِي هَذَا الْبَابِ تَرْجِيحُ الثَّانِي. اه. • فَوُدَّ: (لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَنْظُرُ هُنَا لِلْأَشْخَاصِ بَلْ لِمَجْمُوعِ الْحَاصِلِ هَلْ يَفِي بِرُؤُسِهِمْ أَوْ لَا؟) فَلَوْ تَلَفَتْ أَمْوَالُهُمْ قَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ هَلْ تَسْتَمِرُّ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَيَرْجَعُ لِلرَّدِّ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ دِينَارٌ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الْأَمْرَ كَذَلِكَ. • فَوُدَّ: (فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مِنْ لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ) قَالَ

فسألوا إسقاط الزيادة وإعادة اسم الجزية أجيبوا.

### فصل في جملة من أحكام عقد الذمة

(يلزمنا) عند إطلاق العقد فعند الشرط أولى (الكف عنهم) نفساً، ومالاً، وعرضاً، واختصاصاً، وعمماً معهم كخمر، وخنزير لم يُظهروه ليخبر أبي داود «ألا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً، أو انتقصه، أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة» (وَضَمَانٌ مَا تُلْقِيهِ عَلَيْهِمْ نَفْسًا، وَمَالًا)، .....

وَحُشَى بِخِلَافِ الْفَقِيرِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (أَجِيبُوا) أَي: وَجُوبًا. اه. ع ش.

قُود: (أَجِيبُوا) وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَقِدَتْ بِالْكَثَرِ مِنْ دِينَارٍ، ثُمَّ عَلِمُوا جَوَازَ دِينَارٍ لَزِمَهُمْ مَا التَزَمُوهُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِسْمِ وَقَدْ اسْقَطُوهُ. اه. مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نُصِّه وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُجَابُونَ لَوْ سَأَلُوا اسْقَاطَ الزَّائِدِ مَعَ عَدَمِ إِعَادَةِ الْإِسْمِ قَلِيلًا رَاجِعٌ ثُمَّ هَلْ نَحْتَاجُ إِجَابَتَهُمْ لِتَجْدِيدِ عَقْدِهِ. اه. أَقُولُ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ وَالْأَقْرَبُ فِي الثَّانِي عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### (فَصْلٌ: فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَحْكَامِ عَقْدِ الذِّمَّةِ)

قُود: (فِي جُمْلَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ، أَوْ اسْتَلَمَ فِي النِّهَايَةِ.

قُود (سَمِي): (يَلْزَمُنَا الْكُفَّ) أَي: الْإِكْفَافُ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: وَدَفَعَ أَهْلَ الْحَرْبِ عَنْهُمْ اه. رَشِيدِي، وَيُضَرِّحُ بِذَلِكَ تَصَوُّرَ شَرْحِ الْمُنْهَجِ الْكُفَّ بِقَوْلِهِ: بَأَنَّ لَا تَتَعَرَّضَ لَهُمْ نَفْسًا، وَمَالًا، وَسَائِرُ مَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ كَخَمْرِ الْخ. قُود: (نَفْسًا) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا عِنْدَ شَرْطٍ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولِهِ: وَآثَرُ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَالْحَقُّ إِلَى الْمُثْنِ. قُود: (كَخَمْرِ، وَخِنْزِيرٍ) إِنَّمَا أَفْرَدَهُمَا بِالذِّكْرِ مَعَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِخْتِصَاصِ لِأَنَّ لِهَما قِيَمَةً عِنْدَهُمْ، أَوْ لِدَفْعِ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ مَنَعِهِمْ إظهارَهُمَا مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْكُفِّ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ فِيهِمَا اه. ع ش. قُود: (أَوْ انْتَقَصَهُ) أَي: احْتَقَرَهُ بِضَرْبٍ، أَوْ شَتَمَ، أَوْ غَيْرِ هَما، وَهُوَ، وَمَا بَعْدَهُ تَفْصِيلٌ لِيَمُضِ أَفْرَادُ الظُّلْمِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ كَمَا فِي ع ش، وَإِنْ كَانَ بَأُو. اه. يُجِيرِمِي. قُود: (فَأَنَا حَجِيجُهُ) أَي: خَصْمُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِشَرِيعَتِي مِنْ وَجوبِ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ، وَهَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الزَّجْرِ، وَالتَّخْوِيفِ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى تَشْرِيفِ الذِّمَّةِ اه. يُجِيرِمِي عَنِ الْقَلْبِيِّ.

قُود (سَمِي): (نَفْسًا، وَمَالًا) مَنْصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنَ الْكُفِّ، وَحَذْفُهَا مِنْ قَوْلِهِ: وَضَمَانٌ مَا تُلْقِيهِ لِذَلَالَةِ مَا سَبَقَ، وَالتَّمْيِيزُ إِذَا عَلِمَ جَازَ حَذْفُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكُفُّ، وَضَمَانٌ مِنْ تَنَازُعِ الْمَائِلَيْنِ لِأَنَّ إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا أَضْمَرْتَهُ فِي الثَّانِي، فَيَلْزَمُ وَقَوْعُ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي لَزِمَ

فِي الرُّوضِ: وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَحُشَى بِخِلَافِ الْفَقِيرِ. اه.

قُود: (أَجِيبُوا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: لِأَنَّ الزِّيَادَةَ أَثْبِتَتْ لِغَيْرِ الْإِسْمِ فَإِنْ رَضُوا بِالْإِسْمِ وَجِبَ اسْقَاطُهَا. اه. وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُجَابُونَ لَوْ سَأَلُوا اسْقَاطَ الزَّائِدِ مَعَ عَدَمِ إِعَادَةِ الْإِسْمِ قَلِيلًا رَاجِعٌ. قُود: (أَيْضًا أَجِيبُوا) هَلْ يَحْتَاجُ حَبِيذٌ لِتَجْدِيدِ عَقْدِهِ.

ورَدُّ ما نأخذه من اختصاصاتهم كالسليم؛ لأنَّ ذلك هو فائدة الجزية كما أفادته آيتها (ودفع أهل الحرب)، والذمة، والإسلام وآثر لأولين؛ لأنهم الذين يمتروسون لهم غالباً (عنهم) إن كانوا بدارنا؛ لأنه يلزمنا الذب عنها، فإنَّ كنوا بدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم إلا إن شرطوه علينا أو انفردوا بجوارنا، وألحق بدارنا دار حرب فيها مسلم، فإنَّ أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم، أو أنه لا يُمَكِّن الدفع عن المسلم إلا الدفع عنهم فقريب، أو دفع الحريين عنهم بخصوصهم فبمعنى جداً، والظاهر أنه غير مراد (وابل: إن انفردوا لم يلزمنا الدفع عنهم).....

الحذف من الأول لدلالة الثاني، وهو ضيف اه. مُغْنِي أقول، وإعمال الثاني هو مختار البصريين كما في الكافية، وأكثر استعمالاً كما في شرحه، للفاضل الجامي. ه. قود: (ورَدُّ الخ) عَطَفَ على الكف.

ه. قود: (ورَدُّ ما نأخذه الخ) عبارة الشنخي، والروض مع شرحه، واحتراز بالمالي عن الخمر، والخنزير، ونحوهما فمن أتلف شيئاً من ذلك لا ضمان عليه سواء أكانوا أظهره أم لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم، ومؤنة الرد على الغاصب، ويخصي بآثلهما إلا إن أظهرها، وتراق الخمر على مسلم اشتراها منهم، وقبضها، ولا تمن عليه لهم؛ لأنهم تعلموا بإخراجها إليه، ولو قضى الذمي دين مسلم كان له عليه بقتله خمرًا، ونحوه حرَّم على المسلم قبوله إن علم أنه تمن ذلك؛ لأنه حرام في عقيدته، وإلا لزمه القبول اه. ه. قود: (لأن ذلك) أي: ما ذكر من الضمان، والرد. ه. قود: (كما أفادته آيتها) انظر وجه الإفادة فيها اه. رشيد قود: وجهها المُنْفِي بأنَّ الله تعالى غيَّا قتالهم بالإسلام، أو ببذل الجزية، والإسلام يَغْصِمُ النَّفْسَ، المال، وما ألحق به فكذا الجزية اه. ه. قود: (وآثر الأولين) أي: أهل الحرب اه. ع ش. ه. قود: (لأنَّ يلزمنا الذب عنها) أي: عن دارنا، ومنع الكفار من طروقها اه. مُغْنِي. ه. قود: (لم يلزمنا الدفع عنهم) أي: دفع غير المسلم أخذًا من قوله الآتي: فإنَّ أريد الخ سيّد عمر وسَم. ه. قود: (أو انفردوا الخ) أي: وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه. رشيد قود.

ه. قود: (بجوارنا) بكسر الجيم، وضموها، والكسر أفصح كما في المختار اه. ع ش. ه. قود: (فيها مسلم) أي: فتمنعهم، ومن يتعرض لهم بأذى يصل إلى المسلم، وظاهره، وإن اتسعت أطراف دار الحرب اه. ع ش. ه. قود: (فإنَّ أريد الخ) أي: من الإلحاق اه. ع ش. ه. قود: (عنهم بخصوصهم) أي: الذممين بدار الحرب. ه. قود: (والظاهر أنه غير مراد) أي: وإنما المراد ما قلنا من منع المسلم عنهم، ومنع من يتعرض للخ اه. ع ش. قول المتن: (يُكَلِّد) أي: بجوار دار الإسلام كما قبله في

### (فصل يلزمنا الكف عنهم الخ)

ه. قود: (فإنَّ كانوا بدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله السابق والذمة، والإسلام أنه لا يلزمنا حثيث دفع أهل الإسلام، وقد تقتضي عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم لكن جواز تعرضنا مناب لمقصود عقيد الذمة، ومما يفهمه. وب دفع أهل الإسلام عنهم بدار الحرب. قوله الآتي: (فإنَّ أريد الخ).

كما لا يلزمهم الذب غنا، والأصح أنه يلزمنا الدفع عنهم مطلقاً حيث أمكن؛ لأنهم تحت قبضتنا كأهل الإسلام أما عند شرط أن لا نذب عنهم، فإن كانوا معنا، أو بمحل إذا قصدوهم مروا علينا فسد العقد لتضمينه تمكين الكفار منا، وإلا فلا (ونفتقهم) وجوباً (أحداث كيسة)، وبيمة، وصومعة للتعبد، ولو مع غيره كنزول المازة (في بلد أحدنا) كالبصرة، والقاهرة (أو أسلم أهله) حال كونهم مستقلين، ومثقلين (عليه) بأن كان من غير قتال، ولا صلح كاليمين، وقول شارح، والمدينة فيه نظر؛ لأنها من الحجاز، وهم لا يمكنون من سكناه مطلقاً كما مر، وذلك.....

الزوضة اه. مُغني. ه. قوله: (كما لا يلزمهم الذب إلخ) أي: عند طروق العدو لنا اه. مُغني.  
ه. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كانوا بدارنا، أو بجوارها. ه. قوله: (أما عند شرط إلخ) مختار قوله: عند إطلاق العقد إلخ. ه. قوله: (أو بمحل إذا إلخ) هذا صادق بمحل بدار الحرب، ويُخالفه قول شرح الزوض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا، أو يمر بنا، وهم غير مجاورين لنا انتهى أي: فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه. سم، ولك أن تمنع المخالفة بأن المراد كما يفيد السياق، أو بمحل بجوارنا. ه. قوله: (إذا قصدوهم) أي: قصد أهل الحرب بسوء الذمتين الكائنين في هذا المحل.  
ه. قوله: (وجوباً) إلى قول المتن، أو أسلم في المغني لإا قوله: ولو مع غيره.  
ه. قوله: (كيسة) ويتت نار للنجوس اه. مُغني. ه. قوله: (وبيمة) بالكسر للتصاري مختار اه. ع ش. ه. قوله: (وصومعة) كجوزة يت للتصاري اه. قاموس. ه. قوله: (حال كونهم مستقلين إلخ) عليه، ويجوز جعل على للمصاحبة أي: أو أسلم أهله معه أي: مصاحبين له، وكائنين فيه، أو بمعنى في أي: كائنين فيه فليأمل اه. سم. ه. قوله: (كاليمين) إلى قوله: قال الزركشي في النهاية لإا قوله: وذلك إلى وإن لم يشرط، وقوله: ومر إلى أما ما بُني، وقوله: فقط. ه. قوله: (وقول شارح إلخ) تبع المغني هذا الشارح، ثم رأيت في الزوضة كالمدينة، واليمين انتهى، ويجاب عن نظر الشارح بأن دخولها في هذا القسم المقتضي ثبوت هذا الحكم لا ينافي اختصاصها بحكم آخر، وهو منع سكناها لا سيما، وهذا المنع إنما كان في آخر الإسلام، وتحقق العمل بالحكم الأول في بدء الإسلام قبل منع السكنى اه. سيد عمر جبارة ع ش. وقد يجاب بأن مراده التمثيل به لما أسلم أهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز، وهم لا يمكنون من الإقامة فيه اه. وجبارة الرشيد، وقد يقال: إن المراد التمثيل لأصل ما أسلم أهله عليه مع قطع النظر عن الإحداث، وعديم اه. ه. قوله: (مطلقاً) أي أخذوا كيسة، ونحوها أم لا.

ه. قوله: (أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب، ويُخالفه قوله: في شرح الزوض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا، أو يمر بنا، وهم غير مجاورين لنا. اه. أي: فلا يفسد العقد بهذا الشرط. ه. قوله: (أو أسلم أهله عليه) أي: مصاحبين له، وكائنين فيه، أو بمعنى في أي: كائنين فيه فليأمل.

ليخبر ابن عديّ «لا تُبَيَّن كنيسته في الإسلام، ولا يُجَدُّ ما خَرِبَ منها، وجاء معناه عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، ولا مُخَالِفَ لهما وبهذه وجوباً ما أحدثوه، وإن لم يُشَرَطْ عليهم هذه، والصُّلْحُ على تمكينهم منه باطل، وهما وجد من ذلك، ولم يعلم أحد أنه بعد الإحداث، أو الإسلام، أو الفتح يبقى لاحتمال أنه كان بئرقة أو قرية، واتَّصَلَ به العُمَرَاءُ، وكذا يُقال: فيما يأتي في الصُّلْحِ، ومَرَّ في القاهرة ما له: ملقٌ بذلك مع الجواب عنه، أما ما بُني من ذلك لِتَزْوِيلِ المارة فقط، ولو منهم فيجوز كما جَزَمَ به صاحبُ الشَّامِلِ، وغيره (وما فَتَحَ عنوة) كِمَضِرٍ على ما مرَّ، وبلادِ المغرب (لا يُخَدِّلُونَهَا لَهُ) أي: لا يجوز تمكينهم من ذلك، وبجِبْ هذه ما أحدثوه فيه؛ لأنَّ المسلمين ملَكُوها باستيلاء (ولا يُقَرُّون على كنيسته كانت فيه) حالَ الفتح بقينا (في الأصح) لذلك قال الزركشي عليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمضِر، والعراق؛ لأنَّهما

فرد: (ليخبر ابن عديّ لا يُبَيَّن الخ) عبارة لمُغْنِي لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُبَيَّنِ الْخ. فرد: (وجاء معناه عن مَرَّ الخ) عبارة المُغْنِي، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمَّا صَالَحَ نَصَارَى الشَّامِ كَتَبَ إِلَيْهِمْ كِتَابًا أَنَّهُمْ لَا يَنْوَنَ فِي بِلَادِهِمْ، وَلَا فِيهَا حَوْلَهَا دِيْرًا، وَلَا كَنِيْسَةً، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا مُخَالِفَ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ اهـ.

فرد: (لها) أي: عُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا. فرد: (والصُّلْحُ الخ) عبارة المُغْنِي، وَلَوْ عَاقَدَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنْ إِخْدَائِهَا فَالْقَدْ بَاطِلٌ اهـ. فرد: (وَمَا وَجَدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: بَعْدَ الْإِخْدَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: يَتَّقِي، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا مَا بُنِيَ، وَقَوْلُهُ: فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مَضِر. فرد: (خذ الإحداث، أو الإسلام) نَشَرَّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْفَتْحَ أَي: عَنْوةُ الْآتِي، وَقَدَّمَهُ إِلَى هُنَا لِمُجَرَّدِ الْإِخْتِصَارِ. فرد: (في الصُّلْحِ) أي: فِي صَوْرَتِي الْفَتْحِ صُلْحًا. فرد: (كمضِر) أي: الْقَدِيمِ، وَمِثْلُهَا فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ مَضِرُنَا الْآنَ؛ لِأَنَّهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً حَالَةَ الْفَتْحِ فَارْضُهَا الْمَنْسُوبُ: إِلَيْهَا لِلْفَانِمِينَ، فَيُثَبِّتُ لَهَا أَحْكَامَ مَا كَانَ مَوْجُودًا حَالِ الْفَتْحِ، وَبِهِ يُعْلَمُ وَجُوبُ هَذِهِ مَا فِي مَضِرِنَ، وَمَضِرُ الْقَدِيمَةِ مِنَ الْكَنَائِسِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ اهـ. ع ش، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ، وَمَرَّ فِي الشَّارِحِ بِالْمُخَالَفَةِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: الْآتِي، وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مَضِر. فرد: (على ما مرَّ) أي: قَبْلَ فَضْلِ الْأَمَانِ مِنْ أَنَّ مَضِرَ فُتِحَتْ عَنْوةً، وَقِيلَ: صُلْحًا اهـ.

فرد: (سني) (لا يُخَدِّلُونَهَا الخ) وكما لا يَجِدُ إِخْدَائُهَا لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهَا إِذَا انْهَدَمَتْ اهـ. فرد: (حال الفتح الخ) تَقْيِيدُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ، وَسَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ بِقَوْلِهِ: وَالْمُنْهَلِمَةُ الخ. فرد: (قال الزركشي الخ) عبارة المُغْنِي، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُ الْكَنَائِسِ بِمَضِرٍ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. فرد: (فلا يجوز تقرير الكنائس بمضِر) أَوَّلُ: قِيَاسُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ تَقْرِيرِ كَنَائِسِ الْقَاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ

فرد: (بقينا) تَقْيِيدُ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ. فرد: (وهليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمضِر) أقول: قِيَاسُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ تَقْرِيرِ كَنَائِسِ الْقَاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَرْضُ فَتَحَ مَضِرَ عَنْوةً فَالْمَلِكُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ شَامِلٌ لِمَا حَوْلَئِهَا،

فُتِحَا عَنْهُ انتهى، وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مَضَرٍّ، وَالْمُنْهَدِمَةُ، وَلَوْ بِفَعْلِنَا أَي: قَبْلَ الْفَتْحِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا يُقْرَوْنَ عَلَيْهَا قَطْعًا.

(أَوْ) فُتِحَ (صُلُحًا بِشَرْطِ الْأَرْضِ لَنَا، وَشَرْطِ إِسْكَانِهِمْ) بِخَرَاكِ (وإِبْقَاءِ الْكُنَائِسِ)، وَنَحْوِهَا (لَهُمْ جَانٌّ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ إِذَا جَازَ بِشَرْطِ كُلِّ الْبَلَدِ لَهُمْ فَبَعْضُهَا أَوْلَى، وَلَهُمْ حِينَئِذٍ تَرْمِيمُهَا، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ: وَإِبْقَاءُ مَنَعَ الْإِحْدَاثِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنْهُ إِعَادَتُهَا، وَتَرْمِيمُهَا، وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ، وَنَحْوُ تَطْلِينِهَا، وَتَوْبِيرِهَا مِنْ دَاخِلٍ، وَخَارِجٍ، وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا مَنَعَ شَرْطِ الْإِحْدَاثِ،.....

الغَرْضُ فَتَحَ مَضَرٍّ عَنْهُ فَالْجُلُكُ بِالِاسْتِيلَاءِ شَائِلٌ لِمَا حَوَّلِيهَا، وَمِنْهُ مَحَلُّ الْقَاهِرَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَتَحَقَّقْ شُمُولُ الْفَتْحِ لِمَحَلِّ الْقَاهِرَةِ كَانَ يَكُونُ بِهِ مُتَعَلِّبٌ تَقْلِيًا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ اهـ. سم. فُود: (وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ) أَي: قُبِيلَ فَضْلِ الْأَمَانِ اهـ. سم. فُود: (وَالْمُنْهَدِمَةُ الْخ) أَي: وَمَا لَمْ يُغْلَمْ وَجُودُهُ حَالُ الْفَتْحِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: الْمَارِّ يَقِينًا. فُود: (وَالْمُنْهَدِمَةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْقَائِمَةِ عِنْدَ الْفَتْحِ أَنَا الْمُنْهَدِمَةُ، أَوِ النَّبِيَّاتُ الْمُسْلِمُونَ فَلَا يُقْرَوْنَ عَلَيْهَا قَطْعًا.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ اسْتَوَى أَهْلُ حَرْبٍ عَلَى بَلَدٍ أَهْلٍ ذِمَّةً، وَفِيهَا كُنَائِسُهُمْ ثُمَّ اسْتَعَدَّنَاهَا مِنْهُمْ عَنْهُ أَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمٌ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ اسْتِيلَاءِ أَهْلِ حَرْبٍ قَالَهُ صَاحِبُ الْوَاقِعِ، وَاسْتَظْهَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. فُود: (سَنِي: جَازَ) الْمُرَادُ بِهِ هَدَمُ الْمَنَعِ؛ إِذَا الْجَوَارِزُ حُكِّمَ شَرْعِيًّا، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِجَوَازِ ذَلِكَ تَبَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ اهـ. مُغْنِي. فُود: (لِأَنَّ الصُّلْحَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ صَرَخَ فِي النَّهَايَةِ. فُود: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَي: مِنْ الْإِحْدَاثِ اهـ. ع ش. فُود: (وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ) مَعَ تَعَدُّرِ فِعْلٍ ذَلِكَ بِالْقَدِيمَةِ، وَخَذَهَا اهـ. زِيَادَةُ، وَقَالَ فِي الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَهُمْ تَرْمِيمُ كُنَائِسِ جَوْرُنَا إِنْقَاءَهَا إِذَا اسْتَهْدِمَتْ؛ لِأَنَّهَا مُبْقَاةٌ فَتَرْتُمُ بِمَا تَهْدِمُ لَا بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ كَذَا قَالَ السُّبْكِيُّ، وَالَّذِي قَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ أَنَّهَا تَرْتُمُ بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ اهـ. فُود: (وَنَحْوُ تَطْلِينِهَا الْخ)، وَلَيْسَ لَهُمْ تَوْسِيعُهَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حُكْمِ كُنَيْسَةٍ مُخَدَّمَةٍ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَوَّلَى اهـ. مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. فُود: (وَتَوْبِيرُهَا) عَطَفَ مُغَايِرَ اهـ. ع ش. فُود: (مَنَعَ شَرْطِ الْإِحْدَاثِ) أَي: مِنْهُمْ عَلَيْنَا سَوَاءُ الْإِتِّدَاءِ مِنْ جَانِبِهِمْ، وَوَأَقْفَهُمُ الْإِمَامُ،

وَمِنْهُ مَحَلُّ الْقَاهِرَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَتَحَقَّقْ شُمُولُ الْفَتْحِ لِمَحَلِّ الْقَاهِرَةِ كَانَ يَكُونُ بِهِ مُتَعَلِّبٌ تَقْلِيًا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ اهـ. فُود: (وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ) أَي: قُبِيلَ فَضْلِ الْأَمَانِ. فُود: (وَلَيْسَ مِنْهُ إِعَادَتُهَا، وَتَرْمِيمُهَا، وَلَوْ بِأَلَةٍ جَدِيدَةٍ، وَنَحْوُ تَطْلِينِهَا، وَتَوْبِيرِهَا الْخ) فِي الرَّوْضِ، وَشَرْحِهِ، وَلَهُمْ عِمَارَةُ أَي: تَرْمِيمُ كُنَائِسِ جَوْرُنَا إِنْقَاءَهَا إِذَا اسْتَهْدِمَتْ فَتَرْتُمُ بِمَا تَهْدِمُ لَا بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ كَذَا قَالَ السُّبْكِيُّ، وَالَّذِي قَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ أَنَّهَا تَرْتُمُ بِأَلَاتٍ جَدِيدَةٍ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَجِبُ إِخْفَاؤُهَا فَيَحْزُرُ تَطْلِينُهَا مِنْ دَاخِلٍ، وَخَارِجٍ لَا إِحْدَاثُهَا فَلَوْ انْهَدِمَتْ الْكُنَائِسُ الْمُبْقَاةُ، وَلَوْ بَهْدِيمِهِمْ لَهَا تَعَدُّيًا خِلَافًا لِلْفَارِقِيِّ أَحَادُهَا، وَلَيْسَ لَهُمْ

وبه صرح الماوردى، ونقلًا عن الرويانى، وغيره جوازہ، وأقرّاه، وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة قال: وإلا فلا وجه له، وزد بأن الأوجه إطلاق الجواز (وإن أطلق) شرط الأرض لنا، وسكت عن نحو الكنائس (فالأصح المنع) من إبقائها، وإحداثها فتهدم كلها؛ لأن الإطلاق يقتضي ضرورة جميع الأرض لنا، ولا يلزم من بقائهم بقاء محلّ عبادتهم فقد يُسلمون، وقد يُخفون عبادتهم (أو) شرط أن تكون الأرض لهم، ويُؤدون خراجها (فوزت) كنائسهم، ونحوها (ولهم الإحداث في الأصح)؛ لأن الأرض لهم.

(تنبيه) ما فتح من ديار الحريين بشرطٍ مما ذكر لو استولوا عليه بعد كبيت المقدس كان عمرٌ رضي الله عنه فتحه صلحاً على أن الأرض لنا، وأبقى لهم الكنائس، ثم استولوا عليه ففتحها صلاح الدين بن أيوب كذلك، ثم فتح بشرطٍ يخالف ذلك فهل العبء بالشرط الأول؛ لأنه بالفتح الأول صار دار إسلام فلا يُقوّا دار كُفْر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم، ومُرّ في

أو عكسه اه. ع ش. قوله: (وبه صرح إلخ) عبارة النهاية، وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة، وإلا جاز اه. قوله: (وحمله الزركشي إلخ) اعتمد، النهاية كما مرّ. قوله: (وزد إلخ) عبارة المغني، ومقتضى التعليل الجواز مطلقاً، وهو الظاهر اه. قوله: (شرط الأرض) إلى التنبيه في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله: ولا يلزم إلى المشي. قوله: (وسكت عن نحو الكنائس) أي: فلم يذكر فيه إنقائه، ولا عدّه اه. مغني

قوله (سني) (فوزت إلخ)، ولا يُمتنع من إظهار شعارهم كخمر، وخنزير، وأعيادهم، وضرب ناقوسهم، ويُمتنع من إيواء الجاسوس، وتبليغ الأخبار، وسائر ما تنصّر به في ديارهم مغني، وروى مع شرحه، وفي سم بعد ذكر ذلك عن الرّوضي وشرحه إلا قوله: ويُمتنع إلخ ما نصّه، وظاهر صنيعه أنهم يُمتنعون من ذلك فيما تدمّ اه. أي: كما سيأتي التصرُّع بذلك.

قوله (سني) (ولهم الإحداث إلخ) هل يُشرط لصحة الصلح مع شرط الإحداث تعيين ما يُحدثونه من كنيسة، أو أكثر، ومقدار الكنيسة، أو يفي الإطلاق فيه نظر، والذي يتبني الصحة مع الإطلاق، ويُحمل على ما جرّت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد، ويختلف بالكبير، والصغير اه. ع ش.

قوله: (ما فتح) إلى قوله: أيضاً في النهاية إلا قوله: كان عمرٌ إلى، ثم فتح، وقوله: ومُرّ إلى، أو بالشرط، وقوله: وعجيب إلى، ومعنى لزم. قوله: (كذلك) أي: صلحاً على أن الأرض لنا إلخ. قوله: (ثم فتح إلخ) عطف على قوله: استولوا عليه.

توسيعها. اه. قوله: (ولو بالجديدة) مع تعدّد فعل ذلك بالقدمية وحدها م ر. قوله: (ونقلًا عن الرويانى، وغيره جوازہ) جزم به الرّوضي. قوله: (وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة) كتب عليه م ر. قوله: (ولهم الإحداث في الأصح) زاد في الرّوضي وشرحه، ولا يُمتنع من إظهار شعارهم كخمر، وخنزير، وأعيادهم، وضرب ناقوسهم وظاهر صنيعه أنهم يُمتنعون من ذلك فيما تقدّم.



فصل الأمان ما له تعلق بذلك، أو بالشرط الثاني؛ لأن الأول يُسَخَّ به، وإن لم تُصِرْ دارُ كُفْرِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ لِكِنْ الوجه هو الأول، وعَجِبْتُ بِمَنْ أَتَى بما يُوافِقُ الثاني، ومعنى لهم هنا، وفي نظائره المؤهِّمة جُلَّ ذلك لهم، واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط؛ لأنه من جُمْلَةِ المعاصي في حقهم أيضًا؛ لأنهم مُكَلَّفُونَ بالفروع، ولم يُنْكَزْ عليهم كالكُفْرِ الأعْظَمِ لِتَصْلَاحَتِهِمْ بِمَكِينِهِمْ مِنْ دَارِنَا بِالْجِزْيَةِ لِيُسَلِّمُوا، أو يَأْمَنُوا، ومن هنا غَلِطَ الزَّرْكَشِيُّ، وغيره جَمْعًا تَوَهَّمُوا مِنْ تَقْرِيرِ الْأَصْحَابِ لَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَعَاصٍ أَنْهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ بِهَا شَرْعًا، وَهُوَ غَفْلَةٌ فَاجِشَةٌ مِنْهُمْ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ لَا يُمْتَنَفُونَ، وَلَهُمْ ذَلِكَ؛ إِذْ عَدَمُ الْمَنْعِ أَعْمٌ مِنَ الْإِذْنِ الصَّرِيحِ فِي الْإِبَاحَةِ شَرْعًا، وَلَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلِيِّ أَنَّ مَا يُخَالِفُ شَرْعَنَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ التَّقْرِيرِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِتَرْكِ التَّقْرِضِ لَهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّقْرِيرَ يُوجِبُ فَوَاتِ الدَّعْوَةِ بِخِلَافِ تَرْكِ التَّقْرِضِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَأْخِيرِ الْمُعَاقِبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ انْتَهَى، وَلَكِنْ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ حَتَّى فِي حَقِّهِمْ أَيْضًا أَتَى الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ الْإِذْنِ لَهُمْ فِيهِ، وَلَا لِمُسْلِمٍ إِعَانَتُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا إِجْبَارُ نَفْسِهِ لِلْقَبْلِ فِيهِ، فَإِنْ وُفِّعَ الْإِنَا فَسَخَّنَاهُ، ثُمَّ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ الْمَنْعَ مِنْ تَمْكِينِهِمْ مِنْ كُلِّ تَرْمِيمٍ، وَإِعَادَةِ مُطْلَقًا، وَانْتَصَرَ لَهُ وَلَدَهُ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ كَنَائِسِهِمُ الْمُسْتَحَقَّةِ

فُود: (لَكِنْ الْوَجْهُ الْخ) قَدْ مَنَّا عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. فُود: (هُوَ الْأَوَّلُ) أَي: إِنَّ الْجِزْيَةَ بِالْشَّرْطِ الْأَوَّلِ  
 اه. ع. ش. فُود: (وَمَعْنَى لَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: أَيْضًا فِي الْمُغْنِي. فُود: (هَذَا) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَهُمْ  
 الْإِخْدَاتُ الْخ. فُود: (جُلَّ ذَلِكَ) أَي: إِحْدَاثُ نَحْوِ الْكَنِيسَةِ فَلَا يُعَاقَبُونَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ  
 اسْتِحْقَاقُهُمْ لَهُ أَي: فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ لَهُمْ فِيهِ، وَيَأْتِي بِالْمَنْعِ مِنْهُ. فُود: (عَدَمُ الْمَنْعِ الْخ) خَبَرُ قَوْلِهِ:  
 وَمَعْنَى لَهُمُ الْخ. فُود: (عَدَمُ الْمَنْعِ مِنْهُ فَقَطْ) أَي: عَدَمُ تَقْرِضِنَا لَهُمْ لَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ، وَنَقْتِهِمْ بِهِ  
 اه. نِهَآةً. فُود: (فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ الشُّبْكِيِّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَائِزٌ، بَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ  
 الْمَعَاصِي الَّتِي يَقْرَوْنَ عَلَيْهَا كَشْرِبِ الْخَمْرِ، وَلَا نَقُولُ إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ اه. فُود: (وَمِنْ هَذَا) أَي: مِنْ أَجْلِ  
 أَنَّ مَعْنَى لَهُمْ هُنَا، وَفِي نَظَائِرِهِ عَدَمُ الْمَنْعِ مِنْهُ فَقَطْ. فُود: (فِي هَذَا الْبَابِ) أَي: بَابِ الْجِزْيَةِ.  
 فُود: (وَهُوَ) أَي: هَذَا التَّوَهُُّمُ. فُود: (مِنْهُمْ) أَي: الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ. فُود: (الصَّرِيحُ الْخ) صِفَةٌ  
 كَاشِفَةٌ لِلْإِذْنِ. فُود: (أَنَّ مَا يُخَالِفُ الْخ) أَي: بَأَنَّ مَا الْخ. فُود: (انْتَهَى) أَي: كَلَامُ الْقَاضِي.  
 فُود: (وَلَكِنْ ذَلِكَ) أَي: نَحْوُ إِحْدَاثِ الْكَنِيسَةِ. فُود: (أَتَى الشُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَانْتَصَرَ فِي  
 الْمُغْنِي. فُود: (لَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ الشُّبْكِيِّ لَا يَجِلُّ لِلْمُسْلِمَانِ، وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ  
 لَهُمْ أَفْعَلُوا ذَلِكَ اه. فُود: (فَسَخَّنَاهُ) أَي: الْإِجْبَارُ الْمَذْكُورُ. فُود: (ثُمَّ اخْتَارَ) أَي: الشُّبْكِيُّ مِنْ كُلِّ  
 تَرْمِيمٍ، وَإِعَادَةِ أَي: لِنَحْوِ كَنِيسَةٍ مُطْلَقًا أَي: سَوَاءٌ اسْتَحَقَّتِ الْإِبْقَاءَ، أَوْ لَا. فُود: (وَلَا يَجُوزُ الْخ)  
 جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَائِدَةٌ قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ دُخُولُ كَنَائِسِ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ،  
 وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الْجَوَازُ بِالْإِذْنِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهَا صُورَةً، فَإِنْ كَانَتْ، وَهِيَ لَا تَنفَكُ  
 عَنْ ذَلِكَ حَرَمَ هَذَا إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَقْرَوْنَ عَلَيْهَا، وَلَا جَازَ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ الْإِزَالَةِ،

الإبقاء إلا بأذنيهم ما لم يكن فيها صورة مُعْظَمَة.  
 (تَمْثِلَة) ما فُتِحَ عَنْوَةً، أو على أَنَّهُ لَنَا الْإِمَامُ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ بِخَرَجٍ مُّعَيَّنٍ يُؤَدُّونَهُ كُلَّ سَنَةٍ، وَتُؤْخَذُ  
 الْجِزْيَةُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ لَا تَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ، وَمَنْ تَمَّ أُعِيدَ مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ صَبْيٍ، وَلَهُمْ الْإِبْجَارُ  
 لَا نَحْوَ الْبَيْعِ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَيَانُ الْمُدَّةِ بَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا كَمَا مَرَّ فِي أَرْضِ الْعِرَاقِ، وَالْأَرَاضِي الَّتِي  
 عَلَيْهَا خَرَجٌ لَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ يُحْكَمُ بِحُلِّ أَخِيذِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ كَمَا تَقَرَّرَ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ  
 لَهُمْ بِخَرَجٍ مَعْلُومٍ كُلِّ سَنَةٍ يَفِي بِالْجِزْيَةِ عَنْ كُلِّ حَالِمٍ مِنْهُمْ صُغً، وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُهَا  
 فَيُؤْخَذُ، وَإِنْ لَمْ يَزْرَعُوا، وَيَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ فَإِنْ اشْتَرَاهَا، أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُسْلِمٌ صُغً وَالْخَرَجُ عَلَى  
 الْبَائِعِ، وَالْمُؤْجَرِ، (وَالْمُفْتَنُونَ)، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ مَثَلُهُمْ فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (وَجَوَابًا، وَقِيلَ:  
 نَذَبًا مِنْ رَفْعِ بِنَاءِ) لَهُمْ، وَلَوْ لَخَوْفُ شَأْنٍ يَقْصِدُونَهُمْ فَقَطْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

وَالْغَالِبُ كُنَائِسُهُمُ الْآنَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (مُعْظَمَة) احْتِرَازٌ عَنِ الصُّورَةِ الْمَنْقُوشَةِ فِي الْأَخْبَارِ  
 الْمَفْرُوشَةِ. قَوْلُهُ: (مَا فُتِحَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي الْمَعْنَى الْإِذَا قَوْلُهُ: وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَى، أَوْ عَلَى  
 أَنَّهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَنَا) أَيِ: أَوْ فُتِحَ صَلَاحًا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَنَا. قَوْلُهُ: (لِلْإِمَامِ رَدُّهُ إِلَيْهِ) خَبَرٌ مَا فُتِحَ  
 إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ إِلَيْهِ) جِبَارَةٌ لِمَعْنَى فَالْمَاخُودُ مِنْهُمْ أَجْرَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَقْدُ إِجَارَةٍ فَلَا يَسْقُطُ  
 بِإِسْلَامِهِمْ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَتَلَفَّ دِينَارًا، وَالْجِزْيَةُ بَاقِيَةٌ فَتَجِبُ مَعَ الْأَجْرَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا تَهْ) أَيِ:  
 الْخَرَجِ. قَوْلُهُ: (لَا تَسْقُطُ إِلَيْهِ) خَبَرٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّ فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّلْكَيرَ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ صَبْيٍ) أَيِ:  
 يَمُنُّ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ كَمُخْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَنَشَى اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَهُمُ الْإِبْجَارُ)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يُؤْجَرُ  
 اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا نَحْوَ الْبَيْعِ) أَيِ: وَمَا يُزِيلُ الْبَيْعَ كَالْهَبِيَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي رَدِّهِ  
 إِلَيْهِمْ بِخَرَجٍ مُّعَيَّنٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ) أَيِ: مَا فُتِحَ صَلَاحًا إِلَيْهِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَنَا  
 إِلَيْهِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَالْأَرْضُ الَّتِي إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ سَنَةٍ) يَعْنِي: يُؤَدُّونَهُ كُلَّ سَنَةٍ.  
 قَوْلُهُ: (صُغً) أَيِ: الصَّلَاحُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهَا) أَيِ: الْخَرَجُ الْمَاخُودُ أَحْكَامُهَا أَيِ:  
 الْجِزْيَةُ قَبْضُ مَصْرِفِ الْغَنِيِّ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَرْضِ صَبْيٍ، وَمُخْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَنَشَى اهـ. مُعْنَى.  
 قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَزْرَعُوا) أَيِ: الْأَرْضِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اشْتَرَاهَا) أَوْ أَتَاهَا اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (صُغً) أَيِ:  
 وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ، وَالْأَجْرَةُ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (عَلَى الْبَائِعِ إِلَيْهِ) أَيِ: بَاقِي عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ اهـ. سَمَّ.  
 قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَوَّلَى فِي الثَّاهِيَةِ الْإِذَا قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَقَوْلُهُ: فَقَطْ.  
 قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَخَوْفُ سَرَّاقٍ إِلَيْهِ) بَلْ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ لَخَوْفُ الْقَتْلِ، وَنَحْوِ مَنَعِهِمْ إِنْ تَعَيَّنَ الرَّفْعُ طَرِيقًا فِي

قَوْلُهُ: (وَالْخَرَجُ عَلَى الْبَائِعِ، وَالْمُؤْجَرِ) أَيِ: لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَخَوْفُ سَرَّاقٍ) بَلْ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ  
 لَخَوْفُ الْقَتْلِ، وَنَحْوِهِ نَعَمْ إِنْ تَعَيَّنَ الدَّفْعُ طَرِيقًا فِي دَفْعِ الْقَتْلِ، أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَتَّعِدِ الْجَوَازُ فَلَوْ لَمْ يُمَكِّنِ  
 الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ إِلَّا بِالْإِيقَالِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَهَلْ يُكَلِّفُ الْإِيقَالُ، وَإِنْ شَقَّ جَسًا، وَمَعْنَى لِمَفَارَقَةِ  
 الْمَالُوفِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ.

(على بناء جارٍ مسلم)، وإن كان في غايَةِ القِصْرِ، وَقَدَّرَ على تعليته من غير مَشَقَّة نعم، بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيدَ مثله للسكنى، وإلا لم يُكَلَّفِ الذَّمُّيُ التَّقْصُرَ عن أَقْلِ الْمُعْتَادِ، وإن عَجَزَ المسلم عن تَتْمِيمِ بِنَائِهِ، وذلك لِحَقِّ اللَّهِ تعالى، وتَعْظِيمًا لِدِينِهِ فلا يُبَاحُ بِرِضَا الجَارِ، أما جَارٌ ذِمِّيٌّ فلا مَنَعٌ وإن اختلفت مِلَّتُهُما على الأوجه، وخرج برفع شراؤه لِدارٍ عالية لم تَسْتَحِقْ الهدْمَ فلا يُمْنَعُ إلا من الإشراف منها كَصِيبَانِهِمْ فَيُغْنَعُ من طُلُوعِ سَطْحِهَا إلا بعدَ تَحْجِيرِهِ كما قاله الماوردي، وغيره، ونازع فيه الأذرعِي بِأنَّه زيادةٌ تعليةٌ إن كَانَ يَنْحُو بِنَاءً، وَيُجَابُ بِأنَّه لِمَصْلَحَتِنَا فلم يَنْظَرُ فيه لِنَدِّكَ، وله استجَارُهَا.....

دَفَعَ الْقَتْلَ، أو نَحْوَهُ لم يَمُدَّ الجَوَارُ هـ. سم.

• قَوْلُ (سَمِي): (على بناء جارٍ مُسْلِمٍ إلخ) وَقَعَ السُّوَالُ عَمَّا لَوْ اشْتَرَكَ مُسْلِمٌ، وَذِمِّيٌّ فِي بِنَاءٍ أَعْلَى مِنْ بِنَاءِ جَارٍ لِهَما مُسْلِمٌ هَلْ يُهْدَمُ، والجَوَابُ أَنَّ الْمُتَّجَهَ أَنَّهُ يُهْدَمُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ إِغْلَاءُ بِنَاءِ ذِمِّيٍّ عَلَى جَارِهِ الْمُسْلِمِ، وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الذَّمِّيِّ بِتَقْضِيَةِ آلَةِ الْمُسْلِمِ، أو تَلْفِيقِهَا بِالْهَدْمِ، وَإِنْ كَانَ الْهَدْمُ بِسَبَبِهِ هـ. سم بِحَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (وَلَا كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا تُسَلِّمُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا قَالَ إِلَى، وَلَهُ اسْتِجَارُهَا، وَقَوْلُهُ: لَكِنْ يَأْتِي، وَتَرَدَّدَ. • قَوْلُهُ: (وَقَدَّرَ) أَي: الْمُسْلِمُ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَحْتَثُ الْبَلْقِينِي) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ يَتَّبِعُهُ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِي هـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَمَحَلُّ الْمَنَعِ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِي إِذَا كَانَ بِنَاءُ الْمُسْلِمِ مِمَّا يُقْتَادُ فِي السُّكْنَى فَلَوْ كَانَ قَصِيرًا لَا يُقْتَادُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ بِنَاؤُهُ، أو لِأَنَّهُ هَدَمَهُ إِلَى أَنْ صَارَ كَذَلِكَ لَمْ يُمْنَعِ الذِمِّيُّ مِنْ بِنَائِهِ جِدَارِهِ عَلَى أَقْلٍ مَا يُقْتَادُ فِي السُّكْنَى هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْجَزُ الْمُسْلِمُ إلخ) غَايَةُ فِي قَوْلِهِ: لَمْ يُكَلَّفِ الذَّمِّيُّ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَفَلَكِ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا جَارٌ ذِمِّيٌّ إلخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مُسْلِمٌ. • قَوْلُهُ: (شِرَاؤُهُ إلخ) وَكَذَا مَا بَنَوْهُ قَبْلَ تَمَلُّكِ بِلَادِهِمْ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقٍّ، فَإِنْ أَنْهَدَمَ الْبِنَاءُ الْمَذْكُورُ اشْتَقَّ الْعُلُوُّ، وَالْمُسَاوَاةُ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (حَالِيَةً) أَي: أو مُسَاوِيَةً بِالْأَوَّلَى. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُمْنَعُ) أَي: الذَّمِّيُّ. • قَوْلُهُ: (مِنَ الْإِشْرَافِ) أَي: عَلَى الْمُسْلِمِ. • قَوْلُهُ: (كَصِيبَانِهِمْ) أَي: كَمَنْعِ صِيبَانِهِمْ مِنَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِخِلَافِ صِيبَانِنَا حَكَاهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ هـ. مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (فَيُغْنَعُ) أَي: كُلُّ مَنْ الذَّمِّيُّ، وَصِيبَانِيهِ. • قَوْلُهُ: (لَا يَنْغَدُ تَحْجِيرُهُ) أَي: نَضَبٌ مَا يُمْنَعُ الْإِشْرَافُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَهُ إلخ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَلَا يَنْغَدُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ زِيَادَةً تَعْلِيَّةً إِنْ كَانَ يَنْحُو بِنَاءً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِمَصْلَحَتِنَا لَمْ يَنْظَرُ فِيهِ لِذَلِكَ هـ. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَي: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَي: التَّحْجِيرِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ اسْتِجَارُهَا إلخ) أَي: بِلا خِلَافٍ هـ. مُغْنَى وَيَتَّبِعِي وَاسْتِعَارَتُهَا إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ

• قَوْلُهُ: (على بناء جارٍ مُسْلِمٍ إلخ)، وَقَعَ السُّوَالُ عَمَّا لَوْ اشْتَرَكَ مُسْلِمٌ، وَذِمِّيٌّ فِي بِنَاءٍ دَارٍ، وَلَهُمَا جَارٌ مُسْلِمٌ هَلْ يُهْدَمُ، والجَوَابُ أَنَّ الْمُتَّجَهَ أَنَّهُ يُهْدَمُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَعْلَى بِنَاءِ ذِمِّيٍّ عَلَى جَارِهِ الْمُسْلِمِ، وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الذَّمِّيِّ بِتَقْضِيَةِ آلَةِ الْمُسْلِمِ، أو تَلْفِيقِهَا بِالْهَدْمِ، وَإِنْ كَانَ الْهَدْمُ بِسَبَبِهِ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَدَّمَ الْمُقْتَضِي لِلْهَدْمِ، وَهُوَ جِهَةُ الذَّمِّيِّ عَلَى الْمَانِعِ فَلِذَا هُدِمَ، وَالْمَانِعُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي.

أيضاً، وسكنهاها لكن يأتي ما تقرر عن الماوردي هنا أيضاً كما هو ظاهر، وتردّد الزركشي في بقاء رؤسيتها؛ لأنّ التعلية من حقوق الملك، والروشن يحقّ الإسلام، وقد زال وقضية كلاهما بقاؤه؛ لأنه يُقتَرَفُ في الدوام ما لا يُقْتَفَرُ في الابتداء، ولا نُسَلَمُ أنّ التعلية من حقوق الملك لا غير، بل هي من حقوق الإسلام أيضاً كما صرحوا به بقولهم لو رضي الجار بها لم تجز؛ لأنّ الحقّ لله تعالى على أنّها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى أنّ المسلم لو أذن في إخراج رؤس في هواء ملكه جاز، ولا كذلك التعلية والأوجه أنّ الجار هنا أربعون من كلّ جانب كما في الوصية، وقول الجرجاني الثراء أهل مَحَلَّتِهِ لا كلّ أهل البلد فيه نظر، وإن استظهره الزركشي، وغيره؛ لأنه قد لا يملو على أهل مَحَلَّتِهِ، و يملو على مُلاصِقِهِ من مَحَلَّةٍ أخرى.....

فليراجع. • فود: (أيضاً) أي كالشراء. • فود: (لكن يأتي) أي: في السكتى. • فود: (ما تقرر) أي: من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيره. • فود: (وتردّد الزركشي إلخ) تردّد مفروض فيما لو ملك داراً لها رؤس كما أفادته عبارة شرح الروض أي: والمغني اه. سم عبارتهما نقلًا عن الزركشي، وهل يجري مثله فيما لو ملك داراً لها رؤس حيث قال لا يشرع له رؤس أي: وهو الأصح، أو لا يجري؛ لأنّ التعلية إلخ. • فود: (وقد زال) أي: حقّ الإسلام أي: بانتيقال الدار إلى الذمي. • فود: (وقضية كلاهما إلخ) عبارة المغني، والأوجه الأول اه. أي: جريان حكم التعلية في الرؤس. • فود: (ولا نُسَلَمُ إلخ) يشير بهذا إلى ردّ قول الزركشي في تردّده؛ لأنّ التعلية من حقوق الملك إلخ اه. رشيدي.

• فود: (أيضاً) أي: كما أنّها من حقوق الملك. • فود: (أنّ المسلم لو أذن إلخ) أي: للذمي في إخراج الرؤس في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام، ولا إشكال في ذلك، وإن استشكله الشهاب ابن قايم؛ لأنّ الذمي إنما يُنْتَفَعُ من الإشراع في الطرُق المُسَبَّلَةِ؛ لأنّه شبيه بالإخياء، وهو ممنوع منه ولا كذلك الإشراع في ملك المسلم بإذنه؛ لأنّ المنع إنّما كان لخصوص حقّ الملك كما لا يخفى اه. رشيدي. وقوله: وقول الجرجاني إلخ اغتمه النهاية، والمغني وشيخ الإسلام لكن زاد الأول ما نصّه نعم في هذه الحالة لا بُدّ من مراعاة مُلاصقة: اه. قال الرشيدي قوله: نعم في هذه الحالة إلخ فالحاصل حيثيذ أنه لا يفلو على أهل مَحَلَّتِهِ، وإن لم يلاصقه، ولا على مُلاصِقِهِ، وإن لم يكونوا من أهل مَحَلَّتِهِ اه. وهو أيضاً حاصل قول الشارح الآتي ثم إن شرط إلخ. • فود: (الثراء أهل مَحَلَّتِهِ إلخ) عبارة النهاية، والأوجه أنّ الجار هنا أهل مَحَلَّتِهِ كما قاله الجرجاني، واستظهره الزركشي وغيره اه. أي: فما زاد على أهل مَحَلَّتِهِ لا يمتنع من مساواة بنيته له، أو إزفاعة عليه، ولو لم يصل للأربعين داراً اه. ع ش. • فود: (ويملو على مُلاصقة إلخ) قد يقال: كلّ مُلاصِقٍ له من أيّ جانب كان هو من مَحَلَّتِهِ اه. سم.

• فود: (وتردّد الزركشي إلخ) تردّد مفروض فيما لو ملك داراً لها رؤس كما أفادته عبارة شرح الروض. • فود: (لو أذن) ظاهره إذن للذمي، وحيثيذ فليراجع ذلك فإنّه مشكّل. • فود: (ويملو على مُلاصقه من مَحَلَّةٍ أخرى) قد يقال: كلّ مُلاصِقٍ له من أيّ جانب هو من مَحَلَّتِهِ.

نعم، إن شرط مع الضبط بذلك بفعله عن بناء المسلم من سائر الجوانب عرفاً بحيث صار لا يُنسب إليه لم يُتخذ اعتماده حيث، (والأصح المنع من المساواة) أيضاً تمييزاً بينهما (و) الأصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطريف مُتَقَطِّعٍ عن العِمارة بأن كان داخل الشَّوْرِ مثلاً، وليس بحازتهم مسلم يُشرفون عليه ليُعِد ما بين البنائين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يُفْتَحُوا) من رفع البناء؛ إذ لا صَرَر هنا بوجه، ولو لاصقت أبنيتهم دوراً لبلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي: حيث لا إشراف منه، وأقوى أبو زرعة بمنع بروزهم في نحو التيل على جار مسلم لإضرارهم له بالاطلاع على عورته، ونحو ذلك كالإعلاء قال: بل قياس منع المساواة ثم منقها هنا انتهى وإنما يتجه إن جاز ذلك في أصله أما إذا مُنِع من هذا حتى المسلم كما مر في إحياء الموات فلا وجه لذكره هنا نعم، يُتَصَوَّر في نهر حادث مملوكة حافاته، ولو رُفِع على بناء المسلم لم يُسَقَط الهذنة بتعلية

• فود: (بلدك) أي: بما قاله الجرجاني. • فود: (بفعله) أي: بناء الدمي. • فود: (بحيث صار) أي: بناء الدمي لا يُنسب إليه أي: إلى بناء المسلم من حيث الجيرة. • فود: (لم يُتخذ اعتماده) أي: قول الجرجاني. • فود: (أيضاً) إلى قوله: بأن كان في المعنى، وإلى قوله: ويتردد النظر في النهاية لأقوله: فاندفع إلى المعنى. • فود: (بينهما) أي: بناء المسلم، وبناء الدمي.

• قول (سني): (بمحلة)، والمحل بفتح الحاء، والكسر لغة موضع الحلول، والمحل بالكسر الأجل، والمحلة بالفتح المكان الذي يتزله القوم اه. ع ش عن المضاج. • فود: (كطريف) أي: من البلد اه. • فود: (بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد اه. • فود: (وليس بحازتهم الخ) حال من الواو في كانوا. • فود: (مع هذه) أي: المنفصل. • فود: (من رفع البناء) إلى قوله: أي: حيث في المعنى. • فود: (بمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الآتي؛ إذ لا يلزم من القرب المذكور الإطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحرز. • فود: (في نحو التيل) عبارة النهاية في نحو الخُلجان اه. • فود: (على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم اه. قال ع ش قوله: على بناء جار مسلم ظاهر التشديد به أنه لا يُمنع من البروز على الخُلجان بغير هذا القيد، وحيث قيد بالجار فأنظر في أي صورة يخالف الخُلجان فيها غيرها من الدور حتى تكون مقصودة بالحكم اه. ع ش. وتظهر المخالفة بما قدمته أيضاً من المراد بالبروز. • فود: (كالإخلاص) أي: كالإضرار به.

• فود: (ثم) أي: في البناء. • فود: (نعم يتصور) أي: البروز. • فود: (ولو رُفِع) إلى قوله: أخذاً في

• فود: (نعم إن شرط مع الضبط بذلك بفعله عن بناء المسلم من سائر الجوانب الخ)، ولو لاصقت دار الدمي دار مسلم من أحد جوانبها اختير في ذلك الجانب عدم الارتفاع، والمساواة، ولا يُعتبر ذلك في بقية الجوانب؛ لأنه لا جاز فيه كثر.

المسلم، وكذا يشفه لمسلم على الأوجه أخذًا من قولهم في مواضع من الصلح، والعارضة يثبت للمشتري ما كان ليائمه، ويتردد التفرع فيما لو أسلم قبل الهدم، والذي يتجه إبقاؤه ترغيبًا في الإسلام كما يسقط عنه الرجوع بناءً عليه، ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم، أو أسلم الظاهر أخذًا من كلام ابن الرقعة، وسيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذرعى وحكمت أهام قضائي على يهودي بهدم بناء أعلاه، وبالتقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فأقرزته على بنائه انتهى فما قاله في الإسلام ثواب ما ذكرته وما قاله شيخنا في البيع لمسلم بخالف ما ذكرته، والأوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لِكلامهم.

(ويمنع الذمي) أي: الذكر المكلف، ومثله معاهد، ومستمق كما هو ظاهر (زكوب غيل) لما فيها من العز والفخر لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا على ما رجحه الزركشي كالأذرعى، واعتراض، ويؤجّه.....

المعني. قود: (وكذا بينه لمسلم إلخ) ظاهره، وإن لم يخكم بالهدم حاكم قبل البيع، وعبارة شيخنا الزيادي، ولو بنى دارًا عالية، أو مساويًا، ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم إذا كان بقدر حكم الحاكم بالهدم، وإلا سقط اه. ع ش، وذكر الذمي عن ابن الرقعة مثلها، وأقره. قود: (والذي يتجه إبقاؤه إلخ) قال ع ش استظهره شيخنا الزيادي اه. وقال سم أفتى به شيخنا الشهاب الزملي اه. وعبارة النهاية وقيل: الأوجه بقاءه ترغيبًا في الإسلام، وأفتى الوالد بخلافه، وهو مقتضى إطلاقهم اه. ولعله أفتى بهما في، وقتين متغايرين فليراجع. قود: (قال الأذرعى وحكمت إلخ) أقره المعني. قود: (وبالتقص إلخ) لعله عطف نفسه. قود: (فما قاله أي الشيخ، والأذرعى).

قود: (سني) (ويمنع الذمي) أي: في بلد المسلمين اه. معني. قود: (أي: الذكر) إلى قوله: على ما رجحه في النهاية، وكذا في المعني إلى قوله: ومثله إلى المتن. قود: (أي: الذكر إلخ) يفيد أن الآتي، وغير المكلف لا يمتنع اه. سم. أي: كما سيأتي عليه الشارح. قود: (والفخر) عطف تفسير اه. ع ش. قود: (لا في محلة) الأولى في محل اه. سيّد حمّر عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم يمتنعوا اه. زاد المعني أي أقرب الوجهين إلى النص كما قاله الأذرعى اه. قود: (على ما رجحه الزركشي) اعتمد الزيادي. قود: (كالأذرعى) أقره الأسنى. قود: (واعتراض) أي: ما رجحه الزركشي من استثناء غير دارنا. قود: (ويؤجّه) أي: الإعتراض.

قود: (والذي يتجه إبقاؤه ترغيبًا في الإسلام إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي، وخالفه في هامش الأنوار فكتب فيه عدم التفرع، وقال بما كتبه بعض الهوامش. قود: (أي: الذكر إلخ) يفيد أن الآتي، وغير المكلف لا يمتنع. قود: (لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا إلخ) عبارة الزوض، وشرجه فإن انفردوا ببلدة، أو قرية في غير دارنا فوجهان، ثم قال في شرجه: قال الأذرعى وهو أي: عدم المنع الأقرب إلى النص اه.



بأن الجزئ ينافي الذلّة المضروبة عليهم في سائر الأمكنة، والأزمنة إلا أن يقال: لا نظّر لذلك مع كونهم بغير دارنا إذ لا عزّ فيه بالنسبة لنا، وألحق بها تعليم من لم يوجع إسلامه علوم الشرع، وآلتها إلا نحو علوم المريّة على أن بعضهم عثم المنع؛ لأن في ذلك تسليطاً لهم على عواننا (لا) براذين خسيّة كما قاله الجوزيني، وغيره قال الزركشي وهو حسن، وعبارة أصل الروضة، واستثنى الجوزيني البراذين الخسيّة، وسكت عليه فقهم منه في الروض اعتماده فجزّم به لكن قال الزركشي وغيره: الجمهور على أنه لا فرق ولا من رُكوب نفيسة زمن قتال استعنا بهم فيه كما بحثه الأذرعى، ولا رُكوب (حمير) نفيسة (وبغالب نفيسة) ليخسيتها، ولا عبرة بطرؤ عزّة البغال في بعض البلدان على أنهم يفارقون من اعتاد رُكوبها من الأعيان بهيّة

• فؤد: (بأن الجزئ) أي: في غير دارنا. • فؤد: (في سائر الأمكنة) أي: في جميعها. • فؤد: (إلا أن يقال: (الخ) اعتمده النهاية، والمغني كما مر. • فؤد: (لذلك) أي: الجزئ. • فؤد: (وألحق بها) أي: بالخيّل في المنع. • فؤد: (تغليظ من لم يزعج الخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله الأول. • فؤد: (نحو علوم المريّة الخ) شامل للضرر، والنحو قلأ راجع. • فؤد: (لا براذين) إلى قوله: (قال الزركشي) في النهاية. • فؤد: (كما قاله الجوزيني) أقره النهاية، والمغني وشيخ الإسلام. • فؤد: (واستثنى الجوزيني) ضعيف، ولا يخلو من نظّر اعتباراً بالجنس اه. حجّ اه. ع ش، ولعلّ ما نقله عن حجّ في غير التخصة، وإلا فصيّمها كالاستنى، والنهاية، والمغني ترجيح الاستثناء، واعتماده. • فؤد: (وسكت) أي: أصل الروضة. • فؤد: (فقهم) أي: صاحب الروض من أي: السكوت. • فؤد: (في الروض) الأولى حذف في. • فؤد: (على أنه لا فرق) أي: في منع رُكوب الخيل بين التقيس منها، والخسيس، وهو ظاهر كلام المصنّف اه. مغني. • فؤد: (ولا من رُكوب نفيسة الخ) عطفت على قوله: لا براذين الخ بملاحظة المعنى. • فؤد: (نفيسة) أي: من الخيل اه. مغني. • فؤد: (زمن قتال الخ) وفقاً للنهاية، والمغني، وقال ع ش هو المعتقد اه. • فؤد: (استعنا بهم فيه) أي: حيث يجوز اه. مغني. • فؤد: (كما بحثه الأذرعى) ظاهره، وإن لم يتعيّن ذلك طريقاً لنصر المسلمين، ويتّبعي أن لا يكون مراداً، وأن ذلك يُقتصر للضرورة اه. ع ش. • فؤد: (ولا رُكوب حمير نفيسة) أي: قطعاً، ولو رفعة القيمة اه. مغني. • فؤد: (نفيسة) إلى قول المتن: (ولا يؤثّر) في النهاية إلا قوله: (وقد يشمّلها)، وقوله: (وإن ثمّ كان ذلك واجباً)، وقوله: (كالجزية) إلى المتن، وقوله: (وفي عمومة نظّر)، وقوله: (بالقيدنين اللذين ذكرتهما).

• فؤد: (سني) (وبغالب نفيسة) أي: في الأصح، وألحق الإمام والغزالي البغال نفيسة بالخيّل، واختاره الأذرعى، وغيره، فإن التّحمل، والتّعاظم بركوبها أكثر من كثير من الخيل، وقال البلقيني: لا توقّف عندنا في الفتوى بذلك؛ لانه لا يركبها في هذا الزمان في الغالب إلا أعيان الناس، أو من يشبه بهم اه. • فؤد: (ويمنع تشبههم بأعيان الناس، أو من يشبه بهم قول المصنّف، ويركب الخ اه. مغني. • فؤد: (ليخسيتها) أي: باعتبار الجنس اه. رشيدى. • فؤد: (على أنهم الخ) قد يقال: إن ذلك



رُكوبهم التي فيها غاية التحقير، والإذلال كما قاله (ويركبها عَوْضًا بَأَن يَجْعَلَ رِجْلَيْهِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، وَبِحَثِّ الشَّيْخَانِ تَحْسَهُ بِسَفَرٍ قَرِيبٍ فِي الْبُلْدَانِ (بِلَاكافٍ)، أَوْ بَرَدْعَةٍ، وَقَدْ يَشْمَلُهَا (وِرْكَابٌ خَفِيفٌ لَا حَدِيدَ)، أَوْ رِسَاصٍ (وَلَا سَرْجٍ) لِكِتَابٍ عَمَرَ بِذَلِكَ، وَلِيَتَمَيَّزُوا عَنَّا بِمَا يُحَقِّقُهُمْ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا. بِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ مَنَعَهُ مِنَ الرُّكُوبِ مُطْلَقًا فِي مَوَاطِنَ زَحْمَتِنَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِهَانَةِ، وَيُتَمَتُّونَ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ، وَتَحْتَمُّ، وَلَوْ بِفَضِيَّةٍ، وَاسْتِخْدَامِ مَمْلُوكٍ فَارِهِ كَثْرَتِ كَيْ، وَمِنْ خِدْمَةِ الْأَمْرَاءِ كَمَا كَرِهَمَا ابْنُ الصَّلَاحِ وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الْأَوَّلَى الزَّرْكَشِيُّ، وَمِثْلُهَا الثَّانِيَةُ، بَلْ أَوْلَى قَالَ ابْنُ كَيْجٍ وَغَرُّ الذَّكَرِ الْبَالِغِ أَيُّ: الْعَاقِلِ لَا يُلْزَمُ بِصَغَارٍ مِمَّا مَرَّ، وَيَأْتِي كَالْجَزِيَّةِ، وَعَلَيْهِ يُسْتَشْنَى نَحْوُ الْغِيَارِ لِتَمَرُّورِهِ (وَلِجَبَا) وَجُوبًا عِنْدَ أَزْدِحَامِ الْمُسْلِمِينَ

مَوْجُودَةٍ فِي الْخَيْلِ أَيْضًا. قُودُ: (وَيَزَكِّيْهَا) أَيْ: الْبَرَادِيزِ الْخَسِيسَةِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْإِبَالِ. قُودُ: (عَرْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ تَمَّ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَدْ يَشْمَلُهَا). قُودُ: (بَأَن يَجْعَلَ رِجْلَيْهِ الْإِخ) أَيُّ: وَظَهَرَهُ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. مُغْنِي. قُودُ: (وَيَحَدِّثُ الشَّيْخَانِ الْإِخ) أَقْرَهُ الثَّاهِيَّةُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَاسْتَظْهَرَهُ الْمُغْنِيُّ، وَضَمَّعَهُ ش وَفَاقًا لِلزِّيَادِيِّ. قُودُ: (بِسَفَرٍ قَرِيبٍ فِي الْبَلَدِ) عِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَلَدِ. رَشِيدِي، وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَيَحْسُنُ أَنْ يَتَوَسَّطَ فَيُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ يَرْكَبُوا إِلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْبَلَدِ، أَوْ بَعِيدَةٍ فَيُتَمَتُّونَ فِي الْحَاسِرِ. زَادَ الْمُغْنِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. قُودُ: (وَلِيَتَمَيَّزُوا عَنَّا الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالْمُغْنِي فِيهِ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْإِخ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: عَرْضًا، أَوْ مُسْتَوِيًا، وَالْكَلامُ فِي غَيْرِ الْخَيْلِ. ع ش. قُودُ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِهَانَةِ) أَيُّ: لِلْمُسْلِمِينَ عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ مِنَ الْأَذَى، وَالتَّأْدِي أَه. رَشِيدِي. قُودُ: (وَيُتَمَتُّونَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَاسْتَحْسَنَهُ) إِلَى (قَالَ) وَقَوْلُهُ: (وُجُوبًا). قُودُ: (مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَلَعَلَّ مَنَعَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَضَرِ، وَنَحْوِهِ دُونَ الْأَسْفَارِ الْمَخُوفَةِ، وَطَوِيلَةِ الْمُغْنِيِّ، وَأَسْنَى. قُودُ: (وَاسْتِخْدَامِ مَمْلُوكٍ فَارِهِ) قَالَ فِي الْمُخْتَارِ: الْفَارِهِ الْحَاقِقُ، وَالْمَلِيحُ الْحَذَنُ مِنَ النَّاسِ انْتَهَى. وَلَعَلَّ الثَّانِي هُوَ الْمُرَادُ بِقَرِينَةِ التَّمْثِيلِ لَهُ بِالزَّرْكَشِيِّ. ع ش. قُودُ: (وَمِنْ خِدْمَةِ الْأَمْرَاءِ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَالْمُرَادُ بِخِدْمَتِهِمْ لِبَاهِمِ الْخِدْمَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَالْكِتَابَةِ، وَتَوَلِيَةِ الْمَنَاصِبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ، وَاقِعٌ وَلِلشُّبُوطِيِّ فِي ذَلِكَ تَصْنِيفٌ حَافِلٌ. رَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش أ: خِدْمَةُ تُؤَدِّي إِلَى تَنْظِيمِهِمْ كَاسْتِخْدَامِهِمْ فِي الْمَنَاصِبِ الْمَخُوجَةِ إِلَى تَرْدُدِ النَّاسِ إِلَيْهِمْ، وَيَتَّبِعِي أ، الْمُرَادُ بِالْأَمْرَاءِ كُلُّ مَنْ لَهُ نَصْرَةٌ فِي أَمْرِ عَامٍ يَقْتَضِي تَرْدُدَ النَّاسِ عَلَيْهِ كُنُظَارِ الْأَوْقَافِ الْكَبِيرَةِ، وَكَمَا سَاطِعُ الْأَسْوَاقِ، وَنَحْوِهِمَا، وَأَنَّ مَحَلَّ الْإِفْتِتَاحِ مَا لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةُ إِلَى اسْتِخْدَامِهِ بَأَن لَا يَقُومَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَقَامَهُ فِي حِفْظِ الْمَالِ. قُودُ: (كَمَا ذَكَرَهُمَا) أَيُّ: الْمَنَعَ مِنَ الْاسْتِخْدَامِ، وَالْمَنَعَ مِنَ الذَّمِّ الْمَذْكُورَيْنِ. قُودُ: (قَالَ ابْنُ كَيْجٍ الْإِخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ: (أَيُّ الذَّكَرِ الْمُكَلَّفُ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ: أَمَّا غَيْرُ الذَّكَرِ الْبَالِغِ الْإِخ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا النِّسَاءُ، وَالصَّبِيَّانَ، وَنَحْوَهُمَا فَلَا يُتَمَتُّونَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ حَكَاهُ فِي أَصْلِ الرُّوَضَةِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ، وَأَقْرَهُ. قُودُ: (نَحْوُ الْغِيَارِ) كَالزَّرَّارِ، وَالتَّمْيِيزِ فِي الْحَتَامِ. مُغْنِي.

بطريقي (إلى أضيق الطوق) لأمره ﷺ بذلك لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في وهدة، أو  
صدمة جدار قال المازدي، ولا يمشون إلا أفراداً متفرقين (تسمية) قضية تعبيرهم بالوجوب  
أخذاً من الخير أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما في طريق أن يؤثره بوايعة، وفي عموميه  
نظرو، والذي يتجده أن محله إن قصد بذلك تعظيمه، أو غداً تعظيماً له عرفاً، وإلا فلا وجه  
للحرمة لا يقال هذا من حقوق الإسلام فلا يسقط برضا المسلم كالتعليق؛ لأننا نقول الفرق  
واضح بأن ذاك ضرره يندوم وهذا بالقيدين اللذين ذكروهما لا ضرر فيه، ولئن سلم فهو ينقضي  
سرياً (ولا يؤفر، ولا يفسد في مجلس) به مسلم أي: يحرم علينا ذلك إهانة له، وتخرم موادته  
أي: المثل إليه لا من حيث وصف الكفر، وإلا كانت كفراً بالقلب، ولو نحو أب، وابن،  
واضطراب محبتيهما للثكسب في الخروج عنها مذخل أي مذخل، وتكره بالظاهر، ولو  
بالمهاداة على الأوجه إن لم يرج إسلامه، أو يكن لنحو رجم، أو جوار فيما يظهر أخذاً من

قوله: (ولا يمشون) أي: وجوباً اه. ع ش. قوله: (لا يقال: هذا) أي: الإنجاء. قوله: (بأن ذاك)  
أي: التولية. قوله: (وهذا بالقيدين إلخ) أي: بمفهوميهما من عدم قصد التعظيم، وأن لا يعد تعظيماً  
في العرف. قوله: (ولئن سلم) أي: الضرر، والحاصل أن التولية مشتملة على أمرين الضرر،  
ودوايه، وهما متضبان فيما نحن فيه، أو أحدهما رشدي.

قوله (سني: (ولا يؤفر) أي: لا يفعل معه أسباب التعظيم اه. ع ش. قوله (سني: (ولا يفسد إلخ)  
أي: ابتداء، ولا دوماً فلو كان بصدر مكان، ثم جاء بعده مسلمون بحيث صار هو في صدر المجلس  
منع من ذلك بجبرمي عن الرشدي. قوله: (به مسلم) إلى قوله: ولو بالمهاداة في المعنى إلا قوله: لا  
من حيث إلى القلب، وقوله: ولو نحو أب، وابن، وإلى قوله: أخذاً في النهاية إلا قوله: واضطراب  
إلى، وتكره، وقوله: وعلى هذا التفصيل إلى، وألحق. قوله: (وتخرم موادته أي: المثل إلخ)  
ظاهره، وإن كان سببه ما يعيل إليه من الإحسان، أو دفع مضرة عنه، ويتبني تفيد ذلك بما إذا طلب  
حصول الميل بالإسزسالي في أسباب المحبة بالقلب، وإلا فالأمور الضرورية لا تدخل تحت حد  
التكليف، ويتقدير حصولها ينسعى في دفعها ما أمكن، فإن لم يمكن دفعها بحال لم يؤخذ بها اه. ع  
ش. قوله: (بالقلب) متعلق بموادته اه. سيد عمر. قوله: (واضطراب محبتيهما إلخ) عبارة المعنى، فإن  
قبل: الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بإمكان رفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل  
القلب كما قيل: الإساءة تقطع غروق المحبة. قوله: (للكسب) خبر مقدم لقوله: مذخل إلخ والجملة  
خبر، واضطراب إلخ. قوله: (وتكره) أي: المودة. قوله: (إن لم يزوج إسلامه) أي: ولم يزوج منه نقماً  
دنيوياً لا يقوم غيره فيه مقامه كأن قوض له عملاً يعلم أنه ينصحه فيه، ويخلص، أو قصد بذلك دفع  
ضرر عنه اه. ع ش. قوله: (أو يكن إلخ) أو بمعنى الواو عبارة النهاية، ويتحقق به ما لو كان بينهما نحو

قوله: (وهذا بالقيدين إلخ) يتأمل.

كلامهم في مواضع كميادته، وتعزيت، وتعليجه القرآن أو نحوه، وعلى هذا التفصيل يُحتمل اختلاف كلام الشيخين، وألحق بالآفة في ذلك كل فاسق، وفي عموميه نظراً والذي يتجه حمل الحرمة على مثل مع إناس له خذاً من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق لإناساً لهم (وَيُؤْمَرُ) وجوباً عند اختلاطهم بنا، وإن دخل دارنا لرسالة، أو تجارة، وإن قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم.....

رجم، أو جواراه. هـ. قوله: (كميادته) عبارة شروح الرّوض في الجنائز في العيادة عن الرّوضة، فإن كان ذمياً له قرابة، أو جوار، أو نحوهما أي: كرجاء إسلام استجبت، وإلا جازت أي: العيادة اهـ، ثم قال في التعزية: وعبر الأصل في تعزية الذمي بالذمي بجوارها، والمجموع يقدم نذيتها قال في المهمات: وكلام جماعة منهم صاحب الزبيح كالصريح في نذيتها، وكلام المصنف يوافقه قال السبكي ويتبعني أن لا تُندب تعزية الذمي بالذمي، أو بالمسلم إلا إذا رُجى إسلامه انتهى، وقال في باب الأحداث: ويمنع الكافر من مسه أي: الله أن لا سماه، وإن كان معانداً لم يجز تغليمه، ويمنع تعلمه في الأصح وغير المعاندين رُجى إسلامه - ناز تغليمه في الأصح، وإلا فلا اهـ. وتقدم في شرح، ويمنع ركوب خيل الكلام على علوم الشرع اهـ. سم. قوله: (أو نحوه) كقوله، وحديث اهـ. سم. قوله: (في ذلك) أي: ما مر من الحرمة، والكراهة اهـ. ع. ش. قوله: (لإناساً لهم) أي: أنا معاشرتهم للبع ضرر يحصل منهم، أو جلب نفع فلا حرمة فيه هـ. ع. ش. قوله: (وجوباً) إلى قوله: ونازع فيه الأفرهي في النهاية إلا قوله: واستبعد ابن الرقعة، وأوله: كما في حديث إلى، ولو أراد، وقوله: وهو المتقول عن عمر، وقوله: وإن نوزع فيه هـ. قوله: (وجوباً عند اختلاطهم بنا) عبارة المصنف بالذمي، أو الذمية المكلفين في دار الإسلام وجوباً أما إذا انفكوا بمحلة فلهم ترك الخيار كما قاله في البحر، وهو قياس ما تقدم في تغلية البناء اهـ.

هـ. قوله: (أخذاً من كلامهم في مواضع كميادته، وتعزيت الخ) عبارة شروح الرّوض في الجنائز في العيادة عن الرّوضة فإن كان ذمياً له قرابة، أو جوار، أو نحوهما أي: كرجاء إسلام استجبت، وإلا جازت أي: العيادة اهـ. ثم قال في التعزية: وعبر يغني: الأصل في تعزية الذمي بالذمي بجوارها، وفي المجموع يقدم نذيتها قال في المهمات: وكلام جماعة منهم صاحب الزبيح كالصريح في نذيتها، وكلام المصنف يوافقه قال السبكي ويتبعني أن لا تُندب تعزية الذمي بالذمي، أو بالمسلم إلا إذا رُجى إسلامه. اهـ. وقال في باب الأحداث: ويمنع الكافر من مسه أي: القرآن لا سماه، وإن كان معانداً لم يجز تغليمه، ويمنع تعلمه في الأصح، وغير المعاندين رُجى إسلامه جاز تعلمه في الأصح، وإلا فلا اهـ. وقال قبيّل السجديات هو والمثنى ما نصه، ويستحب الإذن فيه أي: في دخول المسجد لسماع قرآن، ونحوه كقوله، وحديث رجاء إسلامه، وإلا، لم يُرج إسلامه بأن كان حاله يشور بالاستهزاء، والبناء لم يؤذّن له كما جزم به في المطلب اهـ. وقدّم في أثناء هذه الصفحة الكلام على علوم الشرع.

(بالغيار) بكسر الموحدة، وهو تغيير اللباس كأن يخطف فوق أعلى ثيابه كما يفعله كلامه الآتي بموضع لا يقتاد الخيطة عليه كالكتف ما يخالف لونها ويكفي عنه نحو منديل معه كما قاله، واستبعده ابن الرفعة، والعمامة المعتادة لهم اليوم، والأولى باليهود الأصفر، وبالتصاري الأزرق، وبالمجوس الأسود، وبالتساميرة الأحمر؛ لأن هذا هو المعتاد في كل بعد الأزمنة الأولى فلا يرد كون الأصفر كان زي الأنصار عليه السلام على ما حكى، والملائكة يوم بدر، وكأنهم إنما آثروهم به لعلبة الصفرة في ألوانهم الناصقة عن زيادة فساد القلب كما في حديثه، ولا أفسد من قلب اليهود، ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد مئقوا خوف الاشتباه، وتؤمّر ذميمة خرجت بتخالف خفيها، وألحق بها الخنثى (والزئاري) بضم الزاي (فوق القباب)، وهو خيط غليظ فيه ألوان يمشد بالوسط نعم، المرأة، وألحق بها الخنثى تشده تحت إزارها لكن تظهر بعضه، وإلا لم يكن له فائدة وقول الشيخ أبي حامد تجعله فوقه مبالغة في التمييز.....

- قوله (بني) (بالغيار) أي: وإن لم يشرط عليهم اه. مئني. ■ قوله: (بكسر الموحدة) إلى قوله: وبالتساميرة في المئني إلا قوله: كما يفعله كلامه الآتي. ■ قوله: (كلامه الآتي) وهو قوله: فوق القباب.
- قوله: (بموضع) متعلق بـيخط. ■ قوله: (ما يخالف) مفعول يخط، وقوله: لونها الأولى التذكير عبارة شيخ الإسلام ما يخالف لونه لونه، ويلبسه اه. ■ قوله: (واستبعده ابن الرفعة) عبارة المئني، وإن استبعده الخ. ■ قوله: (والعمامة المعتادة الخ) ويخرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم، وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلمين، وغيره كورقة بيضاء مثلاً؛ لأن هذه العلامة لا يفتدى بها لتمييز المسلمين من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زي الكفار خاصة، ويتبني أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودي مثلاً على سبيل السخرية فيمزر فاجل ذلك اه. ع ش.
- قوله: (اليوم) وقد كان في عصر الشارح للتصاري العمائم الزرق، ولليهود العمائم الصفرة، وقد أذكرنا ذلك، والآن لليهود الطرطور التمرندي، أو الأحمر، وللتصاري البرنطة السوداء اه.
- قوله: (والأولى الخ) أي: في الغيار كما هو صريح صنيع الأسنى، والمئني.
- قوله: (وبالمجوس الأسود) عبارة المئني، وشرحي المنهج، والروض، وبالمجوس الأحمر، أو الأسود اه. ولم يذكروا السامرة. ■ قوله: (وبالتساميرة) عبارة النهاية، وبالتساميري قال ع ش مراده به من يغلب الكواكب اه. ■ قوله: (أقروهم) أي: اليهود. ■ قوله: (وتؤمّر) إلى قوله: ونارح فيه الأذرع في المئني إلا قوله: وألحق به الخنثى في موضحين، وقوله: فيه ألوان، وقوله: وقول الشيخ إلى، ومئني، وقوله: وهو المنقول إلى، ولا يمتون. ■ قوله: (بتخالف خفيها) كأن تجعل أحدهما أسود، والآخر أبيض اه. أسنى.
- قوله (بني) (والزئاري) أي: ويؤمّر الدمي أيضاً بشد الزئار قال المازدي وسنوي فيه ساير الألوان مئني، وأسنى. ■ قوله: (نعم المرأة الخ) ولا يشرط التمييز بكل هذه الوجوه، بل يكفي بعضها مئني، وأسنى.

يُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهَا بما يَخْتَصُّ عادةً ، الرِّجَالِ ، وهو حَرَامٌ ، وبِفَرْضِ عَدَمِ حَرَمَتِهِ فَمِنْهُ إِزْرَاءٌ قَبِيحٌ بِالْمَرْأَةِ فَلَمْ تُؤْمَرْ بِهِ ، وَيُمنَعُ إِبدَالُهُ بِمَنْدِيلٍ ، أَوْ مَنْدِيلٍ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدٌ ، وَمُبَالَغَةٌ فِي الشُّهُورَةِ ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَلِلْإِمَامِ الْأَمْرِ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ ، وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ ، وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ نَحْوِ دِيبَاجٍ ، أَوْ طَلْسَانٍ ، وَنَازِعٍ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِالتَّخْتِ السَّابِقِ ، وَيُرَدُّ بَأَن مَحْذُورَ التَّخْتِ مِنْ الْخَيْلَاءِ يَتَأْتَى مَعَ تَمْيِيزِهِ عَنَّا بِمَا مَرَّ بِهِ لِفَافٍ مَحْذُورِ التَّطْلِيلِ مِنْ مُحَاكَاةٍ عَظَمَائِنَا ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِي بِتَمْيِيزِهِ عَنَّا بِذَلِكَ (وَإِذَا دَخَلَ عَقْمًا فَوَهِ مُسْلِمُونَ) أَوْ مُسْلِمٌ (أَوْ تَجَرَّدَ) فِي غَيْرِهِ (عَنْ لِهَابِهِ) ، وَثُمَّ مُسْلِمٌ (جُعِلَ فِي عُقْبِهِ) ، أَوْ نَحْوِهِ (خَاتَمٌ) أَيْ طَلُوقٌ (حَدِيدَةً) أَوْ رِصَاصًا بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَكُسْرُهَا مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ (وَنَحْوِهِ) بِالرَّفْعِ أَيْ : الْخَاتَمُ كَجُلْجُلٍ ، .....

• فَوَدَّ : (وَيُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهَا الْخ) قَدْ يُقَالُ : جَعَلَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ أ. هـ . سَم . فَوَدَّ : (تَشْبِيهَا) الْأَوَّلُ . تَشْبِيهَا . فَوَدَّ : (وَيُمنَعُ إِبدَالُهُ) أَيْ : إِبدَالُ الزُّنَارِ حَيْثُ أَمَرَهُ بِهِ الْإِمَامُ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : وَيَكْفِي بِهِ أَيْ : الْغِيَارُ نَحْوُ مَنَدِيلٍ مَعَهُ الْخَاحِ أ. هـ . ع . ش .

• فَوَدَّ : (وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا) أَيْ : الْغِيَارُ ، وَالزُّنَارُ أ. هـ . رَشِيدِي . فَوَدَّ : (تَأْكِيدٌ) أَيْ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَنْسُوهُ يُمَيِّزُهَا عَنْ فَلَانِسَا بَعْدَ مَا فِيهَا مُغْنِي ، وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . فَوَدَّ : (وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ نَحْوِ دِيبَاجٍ الْخ) كَمَا لَا يُمْنَعُونَ مِنْ رَفِيفِ الْقَطَنِ ، وَالْكَتَانِ أَسْنَى ، وَمُغْنِي . فَوَدَّ : (بِخِلَافٍ مَحْذُورِ التَّطْلِيلِ الْخ) لَا يَخْلُو هَذَا الْفَرْقُ عَنْ تَحَكُّمِ فَلْيَتَأَمَّلْ . أ. هـ . سَم .

• فَوَدَّ (سَمِي) : (وَإِذَا دَخَلَ) أَيْ : الَّذِي مَجَرَّدًا حَقَمًا ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ بِذَلِيلٍ عَزْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِ : فِيهِ مُسْلِمُونَ أ. هـ . مُغْنِي . فَوَدَّ : (أَوْ مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ : مِنْ التَّسْمِيَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهَا . فَوَدَّ : (وَتَمَّ مُسْلِمٌ) أَيْ : وَلَوْ غَبَرَ مُتَجَرَّدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِحُصُولِ الْإِبْلَاسِ أ. هـ . رَشِيدِي .

• فَوَدَّ (سَمِي) : (جُعِلَ) أَيْ : وَجُوبًا أ. هـ . مُغْنِي ، وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَيْضًا .

• فَوَدَّ (سَمِي) : (خَاتَمٌ) بِفَتْحِ التَّاءِ ، وَكُسْرِهِ أ. هـ . مُغْنِي . فَوَدَّ : (بِالرَّفْعِ الْخ) لَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهُ عَطْفًا عَلَى خَاتَمِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ جُعِلَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ لَكِنْ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ ، فَيَجُوزُ نَصْبُ خَاتَمٍ ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ لَهُ ، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنْ صَبِطِ الْمَقْدِسِيِّ تَثْلِيثُ نَحْوِهِ سَم . أ. هـ . رَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي ، وَقَدْ لَمْ : وَنَحْوُهُ مَرْفُوعٌ بِخَطِّهِ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَطْفًا عَلَى خَاتَمِ لَا رِصَاصٍ ، وَأَرَادَ بِنَحْوِ الْخَاتَمِ الْجُلْجُلُ ، وَنَحْوُهُ ، وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الرِّصَاصِ ، وَيُرَادُ حَيْثُ يَتَّبِعُ بِنَحْوِهِ

• فَوَدَّ : (يُرَدُّ بَأَن فِيهِ تَشْبِيهَا بما يَخْتَصُّ عادةً بِالرِّجَالِ الْخ) قَدْ يُقَالُ : جَعَلَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ . فَوَدَّ : (بِخِلَافٍ مَحْذُورِ التَّطْلِيلِ مِنْ مُحَاكَاةٍ عَظَمَائِنَا فَإِنَّهُ يَنْتَقِي بِتَمْيِيزِهِ عَنَّا بِذَلِكَ الْخ) لَا يَخْلُو هَذَا الْفَرْقُ عَنْ تَحَكُّمِ فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوَدَّ : (بِالرَّفْعِ) لَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهُ عَطْفًا عَلَى خَاتَمِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ جُعِلَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ لَكِنْ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ ، فَيَجُوزُ نَصْبُ خَاتَمٍ ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ ، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنْ صَبِطِ الْمَقْدِسِيِّ تَثْلِيثُ نَحْوِهِ .

وبالكسر أي الحديد، أو الرصاص كئحاس وجوباً ليمتدَّ، وتُفَنِّعُ الذَّمِيَّةُ من حُثَامٍ به مسلمة فلا يتأتَّى ذلك فيها.

(وَيُفَنِّعُ) وجوباً، وإن لم يُشَرِّطْ عليه من التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ، وَالْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْحَسَنِينَ <sup>(ع)</sup> على ما قاله بعض أصحابنا قال الأذرعِيُّ، ولا أذري من أين له ذلك، والمنع من مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ يُحْتَمَلُ عندي خَشْيَةُ الشَّخَرَةِ به وقد يُفْتَرَضُ بأنهم يُسْمَوْنَ بِمُوسَى، وَعِيسَى، وَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ دَائِمًا من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الأنبياء نعم، روي أَنَّ عَمْرَ بْنَ <sup>(ع)</sup> كَتَبَ عَلَى نَصَارَى الشَّامِ أَنْ لَا يُكْتَبُوا بِكُنَى الْمُسْلِمِينَ. اهـ. قال غيره، وما ذكره من الجواز في غير مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَا يُشِيرُ بِرَفْعَةِ الْمُسْمَى فَيُفْتَنُّونَ منه كما قاله العراقي، وأشعر به كلام المازدي، وَيُفَنِّعُ (من إسماعيل المسلمين شِرْكَاءَ) كِتَابِ ثَلَاثَةِ (و) يُفَنِّعُ من (قولهم) القبيح، ويصيح نضبه غطفاً على شِرْكَاءَ (في غزوة)، والمسيح) صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا، وَعَلَيْهِمَا، وَسَلَّمْ أَنَّهُمَا ابْنَا اللَّهِ، وَالْقُرْآنُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى (ومن) ابتدال مسلم في يَهْنَةِ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا، وإرسال نحو الصَّفَائِرِ؛ لِأَنَّهُ شِعَارُ الْأَشْرَافِ غَالِيًا،.....

التَّحَاسُ، وَنَحْوَهُ بِخِلَافِ الذَّقَبِ، وَالْفَضَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِالْكَسْرِ) الْأَوَّلَى بِالْجَمْرِ. قَوْلُهُ: (وَيُفَنِّعُ لِلْمَنِيَّةِ) مِنْ حُثَامٍ بِهِ مُسْلِمَةٌ تَرَى مِنْهَا مَا لَا يَبْدُو فِي الْيَهْنَةِ اهـ. نِهَآيَةُ أَي: قُلُوْا لَمْ تُفَنِّعْ حَرَمٌ عَلَى الْمُسْلِمَةِ الدُّخُولَ مَعَهَا حَيْثُ تَرْتَبُ عَلَيْهِ نَظَرُ الذَّمِيَّةِ لِمَا لَا يَبْدُو مِنْهَا عِنْدَ الْيَهْنَةِ، وَحَرَمٌ عَلَى زَوْجِهَا أَيْضًا تَمَكِّيْنَهَا ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ) أَي: جَعَلَ نَحْوِ الْخَاتِمِ فِي نَحْوِ الْمَنِيِّ فِيهَا أَي: الذَّمِيَّةُ. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا، وَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ عَلَيْهِ) أَي: فِي الْمَقْدَرِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ، وَغَيْرُهُمَا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْخُلَفَاءُ الْإِلَخ) أَي: أَسْمَائِهِمْ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفْتَرَضُ) أَي: الْمَنِيُّ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ قَوْلُهُ: انْتَهَى أَي: قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ. قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ الْأَذْرَعِيِّ، وَكَانَ الْأَسْبَكُ، وَقَالَ الْإِلَخُ بِالْمُعْطَفِ. قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ. قَوْلُهُ: (كِتَابِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ، وَمَنْ انْتَقَضَ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ابْتِدَالُ مُسْلِمٍ إِلَى الْمَنِيِّ، وَقَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ، وَقَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ إِلَى الْمَنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَيُفَنِّعُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْقَبِيحُ الْإِلَخ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا يُفَنِّعُونَ مِنْهُ إِذَا خَالَفُوا عَزُّوْا اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ نَضْبُهُ الْإِلَخ) تَقْلُ الْمُغْنِي التَّضَبُّ مِنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَجِبَارَةٌ ع. ش. وَهُوَ أَي: التَّضَبُّ أَوَّلَى؛ إِذَا لَطَرِقَ إِلَى مِنْهُمْ مِنْ مُطْلَقِ الْقَوْلِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا الْإِلَخ) بَدَلٌ مِنَ الْقَبِيحِ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (ابْتِدَالُ مُسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ، وَمَنْ انْتَقَضَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى، وَيُحَدِّثُونَ، وَقَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قَلَّوْا كَانُوا نَاقِضِينَ، وَقَوْلُهُ: لَكِنْ إِلَى الْمَنِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَقَاتَلَهُمْ إِلَى الْمَنِيِّ، وَقَوْلُهُ: أَوْ نُسِكَ إِلَى الْمَنِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَقَلْنَا بِالْإِنْخِاضِ.

قَوْلُهُ: (وَيُفَنِّعُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْقَبِيحُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا يُفَنِّعُونَ مِنْهُ إِذَا خَالَفُوا عَزُّوْا.



ومن (إظهار) منكبر بيننا (نحو محرم، ومختبر، ونافوس)، وهو ما يضرب به التصاري لأوقات الصلاة (وعيد)، ونحو لطم، ونوح، وقراءة نحو تورا، وأنجيل، ولو بكنائسهم؛ لأن في ذلك مفايد كإظهار شمار الكفر فإن اتى الإظهار فلا منع، وثرائ خمر لهم أظهرت، ويثلف ناقوس لهم أظهر، ومز ضابط الإظهار في الغصب، ويحدثون لنحو زنا، أو سرقة لا خمر لما مر في نكاح المشرك (ولو شرطت) عاجهم (هذه الأمور) التي يمتنعون منها أي: شرط عليهم الامتناع منها، أو إن فعلوا كانوا ناقضين (فخالفوا) ذلك مع تدنيهم بها (لم ينتقض العهد)؛ إذ ليس فيها كبير ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) بلا شبهة.....

• قول (سني): (ومن إظهار خمر الخ) ويؤمنون أيضا من إظهار ذنن مؤثمتهم، ومن إسقاء مسلم خمرًا، ومن إطعامه خنزيرًا أو من رفع أصواتهم إلى المسلمين مغني، وروض مع شرحه.

• قوله: (ومن إظهار منكبر الخ) ويتبني أن يمتنعوا من إظهار الفطر كالأكلي، والشرب في رمضان اه.

سم. • قوله: (ونحو لطم، ونوح) أي: لا يها من الأمور المنكرة اه. ع. ش. • قوله: (كإظهار شمار الخ) عبارة المغني، وإظهار الخ بالواو. • قوله: (فإن انتفى الإظهار الخ) عبارة المغني، وشرح المنهج، وفهم من التشديد بالإظهار أنه لا يمتنع فيه يمتنعهم، وكذا إذا انفردوا بقراءة نص عليه في الأم، فإن أظهروا شيئًا من ذلك عذروا، وإن لم يشرط في العقد اه. • قوله: (ومز ضابط الإظهار الخ) وهو أن يمكن الإطلاع عليه بلا تجسس اه. ع. ش. • قوله: (ويحدثون الخ) ولا يغتبر رضاهم اه. مغني. • قوله: (لنحو زنا الخ) أي: وما يقتضون تحريمه اه. مغني. • قوله: (لا خمر) أي: لا لنحو خمر مما يقتضون حله اه. مغني.

• قول (سني): (ولو شرطت الخ) أي: في العقد اه. مغني.

• قول (سني): (هذه الأمور) أي: من إنداث الكنيسة فما بعده اه. مغني. • قوله: (وإن فعلوا الخ) عطف على الإمتناع يغني: وشرط عليه انتقاض العهد بها. • قوله: (فخالفوا ذلك) أي: بإظهارها اه.

مغني. • قوله: (إذا ليس فيها كبير ضرر إلخ) بخلاف القتال، ونحوه وما يأتي، وحملوا الشرط المذكور على تخويفهم مغني، وأسنى. • قوله: (لكن يبالغ في تعزيرهم الخ) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير اه. سم، وقد مر خلافه عنه، وعن المغني، وشرح المنهج، وأيضًا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه. • قوله: (بلا شبهة الخ) أما إذا قاتلوا بشبهة كأن أهانوا طائفة من أهل البني، وأدعوا الجهل، أو صال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين، أو قطاعهم فقاتلوهم فلا يكون ذلك نقضًا

• قوله: (ومن إظهار منكبر الخ) يتبني أن يمتنعوا من إظهار الفطر كالأكلي، والشرب في رمضان.

• قوله: (لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير. • قوله: (ولو قاتلونا بلا شبهة الخ) فلو قاتلوا بشبهة مما مر في البغاة، أو دفعًا للصائلين، أو قطاع طريقين لم ينتقض



لِما مَرَّ فِي الْبَغَاةِ كَأَن صَالَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ فَقَتَلَهُ دَفْعًا، وَقَتَلَهُمْ لِنَحْوِ ذِمَّتَيْنِ يَلْزِمُنَا الذَّبُّ عَنْهُمْ قِتَالٌ لَنَا فِي الْمَعْنَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَهُ حُكْمُهُ (أَوْ امْتَنَّهُوا) تَغَلُّبًا (مِنْ) بِذَلِكَ (الْجَزِيَّةِ) الَّتِي عُقِدَ بِهَا لِغَيْرِ عَجْزٍ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ دِينَارٍ كَمَا مَرَّ (أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ) عَلَيْهِمْ (الْتَقِصْ) عَهْدُ الْمُتَمَتِّعِ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِإِتْيَانِهِ بِتَقْيِصِ عَهْدِ الذُّمَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَمَّا الْمُؤَيَّرُ الْمُتَمَتِّعُ بِغَيْرِ نَحْوِ قِتَالٍ فَتَوَخَّذْ مِنْهُ قَهْرًا، وَلَا انْتِقَاصَ، وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ (وَلَوْ زَنَى ذِمَّتِي بِمُسْلِمَةٍ)، وَالْحَقُّ بِهِ الْوَلَاةُ بِمُسْلِمٍ (أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ) أَي: بِصَوْرَتِهِ مَعَ عَلَيْهِ بِإِسْلَامِهَا فِيهِمَا (أَوْ ذَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى غَوْرَةٍ) أَي: خَلَّلَ (لِلْمُسْلِمِينَ) كَضَعُفٍ (أَوْ لَقِيَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ)، أَوْ دَعَا لِلْكُفْرِ (أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ الْقُرْآنِ، أَوْ ذَكَرَ جَهْرًا اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ (زَسَّوْنَ اللَّهَ ﷻ)، أَوْ الْقُرْآنَ، أَوْ نَبِيًّا (بِشَوْءٍ) مِمَّا لَا يَتَذَكَّرُونَ بِهِ، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا، أَوْ قَذَفَهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ.....

مُعْنَى، وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (لِما مَرَّ فِي الْبَغَاةِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى بِخِلَافِ مَا إِذَا قَاتَلُوا بِشُبُهَةِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَغَاةِ اه. □ فَوَدَّ: (كَأَن صَالَ الْخ) يَمِثَالُ لِلشُّبُهَةِ الْمُنْفِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَتَلَهُمْ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: قِتَالٌ لَنَا. □ فَوَدَّ: (يَلْزِمُنَا الذَّبُّ الْخ) أَي: كَأَن يَكُونُوا فِي دَارِنَا. □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِ عَجْزٍ) أَمَّا الْعَاجِزُ إِذَا اسْتَمْتَهَلَ فَلَا يَتَقَيَّصُ عَهْدَهُ بِذَلِكَ أَسْنَى، وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (عَهْدُ الْمُتَمَتِّعِ) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ الْمُقَاتِلَ عَهْدَهُمْ بِذَلِكَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الرُّوضُ، وَالْمُعْنَى، وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ) يَتَأَمَّلُ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ بِلَا قِتَالٍ اه. وَجِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى قَالَ الْإِمَامُ وَإِنَّمَا يُؤْتَرُ عَدَمُ الْإِنْفِيَادِ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ يَتَعَلَّقُ بِقُوَّةٍ، وَعُدَّةٍ، وَنَصَبٍ لِلْقِتَالِ، وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ هَارِبًا فَلَا يَتَقَيَّصُ عَهْدَهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ اه.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ زَنَى ذِمَّتِي بِمُسْلِمَةٍ) أَي: مَعَ عَلَيْهِ بِإِسْلَامِهَا حَالِ الزَّنا، وَسَيَأْتِي جَوَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: فَالْأَصَحُّ الْخ، فَإِنَّ لَمْ يَعْلَمْ الزَّانِي إِسْلَامَهَا كَمَا لَوْ عُقِدَ عَلَى كَافِرَةٍ فَاسْتَلَمَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا فَأَصَابَهَا فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَتَقَيَّصُ عَهْدَهُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا فَقَدْ يُسْلِمُ، فَيَسْتَمِيرُ بِكَاحِهِ اه. مُعْنَى، وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ لَمْ يَعْلَمْ الْخ. فِي الْأَسْنَى مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْخ) زَادَ النِّهَايَةَ، وَمِثْلُ الزَّنا مُقَدِّمَاتُهُ كَمَا قَالَ التَّائِيهِ اه.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ ذَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ الْخ) أَوْ آوَى جَاسوسًا لَهُمْ أَسْنَى، وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْقُرْآنَ) يُعْنَى عَنْهُ مَا مَرَّ أَيْضًا فِي الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا) أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا عَلَيْهِ رَوْضَ، وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (عَمْدًا) وَإِنْ لَمْ يُوَجِبِ الْقصاصُ عَلَيْهِ كَذِمَّتِي حُرِّ قَتَلَ عَبْدًا مُسْلِمًا أَسْنَى، وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (فَالْأَصَحُّ الْخ) أَي: فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ اه. مُعْنَى قَالَ ع ش لَا يُقَالُ: هَذَا مُنَافٍ لِما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَمَعُوا الْمُسْلِمِينَ شِرْكًَا، أَوْ أَظْهَرُوا الْخَمْرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَيَّصُ عَهْدَهُمْ، وَإِنْ

□ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْآخِرِ) يَتَأَمَّلُ. ذَلِكَ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ بِلَا قِتَالٍ. □ فَوَدَّ: (فَالْأَصَحُّ إِنْ شُرِطَ انْتِقَاصُ الْخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

إِنْ شَرِطَ انْتِظَاضُ الْمَهْدِ بِهَا انْتِقَاضُ لِمَحْدَ لَفَةِ الشَّرْطِ (وَالَا) بِشَرْطِ ذَلِكَ، أَوْ شَكَّ هَلْ شَرِطَ، أَوْ لَا عَلَى الْأَوْجِه (فَلَا) يَنْتَقِضُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُخْجُ بِمَقْصُودِ الْعَقْدِ، وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَنَّ لَا نَقْضَ مُطْلَقًا، وَضَعَفَ، وَسَوَاءٌ انْتَقَضَ أَمْ لَا؛ إِنَّمَا عَلَيْهِ مُوجِبُ فَعْلِهِ مِنْ حَدِّ، أَوْ تَعْزِيرٍ فَلَوْ رُجِمَ، وَقُلْنَا بِالْاِنْتِقَاضِ صَارَ مَالُهُ فَيْتًا، أَمَّا مَا يَتَذَيَّنُّ بِهِ كَرَعْمِهِمْ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَلَا نَقْضَ بِهِ مُطْلَقًا قَطْمًا (مَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقِتَالِ جَائِزٍ، بَلْ وَجِبَ (دَفْعُهُ، وَقِتَالُهُ)، وَلَا يُبْلَغُ السَّامَنُ لِمَقْظَمِ جَنَابَتِهِ، وَمَنْ ثَمَّ جَازَ قَتْلُهُ، وَإِنْ أُمِكنَ دَفْعُهُ بغيرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ مَحَلَّهُ فِي كَامِلٍ فَنِي غَيْرِهِ يُدْفَعُ بِالْأَخْفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْدَفَعُ بِهِ كَانَ مَالًا لِلْمُسْلِمِينَ فَنِي عَدَمِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى قِتْلِهِ مُضْلِحَةٌ لَهُمْ فَلَا تَقُوتُ عَلَيْهِمْ.....

شَرِطَ عَلَيْهِمُ الْاِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا يَتَذَيَّنُّونَ بِهِ، أَوْ يَقْرُونَ عَلَيْهِ كَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَمَا هُنَا فِيمَا لَا يَتَذَيَّنُّونَ بِهِ، وَيَحْصُلُ بِهِ أَذَى لَنَا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: الْأَتَى أَمَّا مَا يَتَذَيَّنُّ بِهِ الْخُ. هـ فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (إِنْ شَرِطَ انْتِقَاضُ بِذَلِكَ الْخُ يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ ضَرَبَ الْمُسْلِمَ، وَقَوْلُهُ: انْتَقَضَ أَي: فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْحَرْبَيْنِ حَتَّى لَوْ عَقَّتْ وَرَثَةُ الْمُسْلِمِ الَّذِي قَتَلَهُ عَمْدًا عَنْهُ قُتِلَ لِلْجَرَايَةِ، وَيَجُوزُ إِغْرَاءُ الْكِلَابِ عَلَى جَيْفَتِهِ هـ. ع ش. هـ فَوَيْلٌ: (هَلَى الْأَوْجِه) خِلَافًا لِلْمُعْنَى حَيْثُ اسْتَظْهَرَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْاِنْتِصَارِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ تَنْزِيلُ الْمُشْتَوَكِّ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مُشْرُوطٌ. هـ فَوَيْلٌ: (وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ، وَهَذَا أَي: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ الْخُ. هـ فَوَيْلٌ: (مِنْ حَدِّ الْخُ) وَمَنْ قَتَلَهُ بِالْمُسْلِمِ إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هـ. ع ش. هـ فَوَيْلٌ: (فَلَوْ رُجِمَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ شَرِطَ عَلَيْهِ الْاِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ ثُمَّ قُتِلَ بِمُسْلِمٍ، أَوْ بَزْنَاهُ حَالَ كَوْنِهِ مُخَصَّنًا بِمُسْلِمِيَّةِ صَارَ مَالُهُ فَيْتًا؛ لِأَنَّهُ حَرْبِيٌّ مَقْتُولٌ نَحْتُ أَيْدِينَا لَا يُمَكِّنُ صَرْفُهُ لِأَقَارِبِهِ الذَّمِّينَ لِعَدَمِ التَّوَارُثِ، وَلَا لِلْحَرْبِيِّينَ؛ لِأَنَّا إِذَا قَرَأْنَا عَلَى مَالِهِمْ أَخَذْنَاهُ فَيْتًا، أَوْ غَنِيمَةً، وَشَرِطُ الْغَنِيمَةِ هُنَا لَيْسَ مُوجُودًا هـ. فَوَيْلٌ: (وَقُلْنَا بِالْاِنْتِقَاضِ) مَرْجُوحٌ هـ. ع ش، وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ كَمَا إِذَا شَرَطْنَا الْاِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ. هـ فَوَيْلٌ: (فَلَا نَقْضَ بِهِ) وَيُعْزَرُونَ عَلَى ذَلِكَ مُعْنَى، وَسَم. هـ فَوَيْلٌ: (مُطْلَقًا) أَي: شَرِطَ انْتِقَاضُ الْمَهْدِ بِذَلِكَ، أَوْ لَا. هـ فَوَيْلٌ: (بَلْ وَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ: فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْمُعْنَى، وَإِلَى الْبَابِ فِي الْتَهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَقَوْلُهُ: كَمَا يُعْلَمُ إِلَى بِخِلَافِ الْأَسِيرِ. هـ فَوَيْلٌ: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ قَتْلُهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَحَيْثُ يُدْخِلُ الْإِمَامُ فِيمَنْ ظَفِرَ بِهِمْ مِنْهُمْ مِنَ الْأَخْرَارِ الْكَامِلِينَ كَمَا يَتَخَيَّرُ فِي الْأَسِيرِ هـ. مُعْنَى. هـ فَوَيْلٌ: (فَنِي هَيْرِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْكَامِلِ لَا يَبْطُلُ أَمَانُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ الْخُ. هـ س، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ مَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ غَيْرَ الْكَامِلِ، وَمَا هُنَا إِذَا قَاتَلَ فَلْيُرَاجِعْ. هـ فَوَيْلٌ: (فَلَا تَقُوتُ عَلَيْهِمْ) أَي: فَلَوْ خَالَفَ، وَقَتْلَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يَضْمَنْهُ هـ. ع ش.

هـ فَوَيْلٌ: (أَمَّا مَا يَتَذَيَّنُّ بِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُنْتَعَمُوا بِإِظْهَارِ ذَلِكَ، وَأَنْ يُعْزَرُوا عَلَى إِظْهَارِهِ. قَوْلُهُ: (مَنْ رَفَعَهُ غَيْرُ كَامِلٍ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْكَامِلِ لَا يَبْطُلُ أَمَانُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ،

(أو بهيره) أي: القتال (لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر، بل يختار الإمام) فيه إن لم يطلب تجديد عقد الذمة، ولا وجبت إجابته (قتلاً، ورُقاً) الواؤ هنا، وبعد بمعنى أو، وأثرها؛ لأنها أجود في التقسيم عند غير واحد من المُحقّقين (ومتاً، وفداء)؛ لأنه حربي لإبطاله أمانه به فارق من دخل بأمان نحو صبي اعتقده أماناً قيل: ما قاله هنا يُنافي قولهما في الهدنة من دخل دارنا بأمان، أو هُدنة لا يُقتال، وإن انتقض عهده بل يُبلغ المأمّن مع أنّ حقّ الذمّي أكّد، ولم يظهر بينهما فرق. اهـ. وقد يظهر بينهما فرق بأن يُقال: جناية الذمّي أفتحش لكونه خالطنا خلطة الحقته بأهل الدار فغلط عليه أكثر (فإن أسلم) المُنتَقِض عهده (قبل الاختيار امتنع الرّق)، والقتل كما هو معلوم، والفداء كما يُعلم من امتناع الرّق فلا يُردّان عليه بخلاف الأسير؛ لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر، وله أمان مُتَقَدِّم فحُفّ أمره (وإذا بطل أمان رجال) الحاصل بجزية، أو غيرها (لم يُبطل أمان) ذراريهم من نحو (نسايلهم، والصبيان في الأصح)؛ إذ لا جناية منهم

فود: (أي: القتال) إلى قول المتن قتلًا في المُعني.

فوق (سني: (مأمته) بفتح الميم أي: مكاناً يأمّن فيه على نفسه اهـ. مُعني. فود: (ولاً وجبت الخ) ظاهره، وإن تكرّر منه ذلك، ويتبني أن محلّه حيث لم تدلّ قرينة على أن سؤاله تقيّة فقط اهـ. ع ش.

فود: (لأنه حربي) إلى قوله: قيل: في المُعني. فود: (وبه فارق من دخل بأمان نحو صبي الخ)، فإنه يُبلغ المأمّن اهـ. سم. فود: (بأن يُقال الخ) وبأن الذمّي مُلتزِم لأحكامنا، وبالاختصاص زال التزامه لها بخلاف ذلك، فإنه ليس مُلتزماً لها، وقضية الأمان رده إلى مأمته اهـ. أسنى. فود: (ليكونه خالطنا الخ) جرى على الغالب اهـ. وشيدي لعله أراد به دفع تنظير سم بما نصّه فيه شيء؛ إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مُطلقاً، ولا الخلطة المذكورة اهـ. فود: (المُنتَقِض) إلى الباب في المُعني إلا قوله: كما هو معلوم، وقوله: كما يُعلم إلى؛ لأنه.

فوق (سني: (قبل الاختيار) أي: من الإمام لشيءٍ مما سبق اهـ. مُعني. فود: (والفداء) والحاصل أنه يتعيّن المنّ نهاية فلو قال المُصنّف تعيّن منه كان أولى مُعني. فود: (فلا يُردّان) أي: القتل، والفداء عليه يعني على مفهوم كلام المُصنّف. فود: (لأنه الخ) المُنتَقِض عهده. فود: (الحاصل الخ) فيه توصيف التكررة بالمعروفة. فود: (لم يُبطل أمان ذراريهم الخ) فلا يجوز سبّهم في دارنا، ويجوز تفريرهم اهـ. مُعني.

والصبيان في الأصح. فود: (وبه فارق من دخل بأمان نحو صبي اعتقده أماناً) فإنه يُبلغ المأمّن.

فود: (وقد يظهر بينهما فرق بأن يُقال: جناية الذمّي الخ) في شرح الرّوض، وأجيب بأن الذمّي يلتزم بأحكامنا، وبالاختصاص زال التزامه لها بخلاف ذاك فإنه ليس مُلتزماً لها، وقضية الأمان رده إلى مأمته اهـ. فود: (ليكونه خالطنا خلطة الحقته بأهل الدار) فيه شيء؛ إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مُطلقاً، ولا الخلطة المذكورة.

تَنَاقِضُ أَمَانَتِهِمْ، وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِي الْعَقْدِ لَا التَّبْضِ تَغْلِيظًا لِلْعِصْمَةِ فِيهِمَا، وَلَوْ طَلَبُوا دَارَ الْحَرْبِ أَجِيبَ النِّسَاءَ لَا الصَّبِيَّانِ؛ إِذْ لَا اخْتِيَارَ لَهُنَّ (وَإِذَا اخْتَارَ ذِمَّتِي نَبَذَ الْعَهْدَ، وَاللَّحُوقُ بِدَارِ الْحَرْبِ بَلْغُ الْمَأْمَنِ أَيُ: الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ بِهِمْ مِنْ دَارِنَا مِمَّا يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ خِيَانَةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَبُوا الْخ) عِبَارَةُ الْمُضْنِي، وَلِرُؤُوسٍ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ طَلَبُوا الرُّجُوعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَجِيبَ النِّسَاءَ دُونَ الصَّبِيَّانِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِاخْتِيَارِهِمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّ طَلَبَهُمْ مُسْتَحَقُّ الْحِفَاظَةِ أَجِيبَ، فَإِنْ بَلَّغُوا، وَبَذَلُوا الْجِزْيَةَ فَذَلِكَ، وَإِلَّا أَحْبَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ، وَالْخَنَائِي كَالنِّسَاءِ، وَالْمَجَانِينُ كَالصَّبِيَّانِ، وَالْإِفَاقَةُ كَالْبُلُوغِ اهـ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (بَلْغُ الْمَأْمَنِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هَذَا فِي التَّضَرُّعِي ظَاهِرًا، وَأَمَّا الْيَهُودِيُّ فَلَا مَأْمَنَ لَهُ تَعَلُّمُهُ بِالْقُرْبِ مِنْ دِيَارِ الْإِسْلَامِ، بَلْ دِيَارُ الْحَرْبِ كُلُّهُمْ تَضَرُّعِي فِيمَا أَحْسَبَ، وَهُمْ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِتًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: لِلْيَهُودِيِّ اخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ مَأْمَنًا، وَاللَّهُ وَفَّيَّ دَارِ الْحَرْبِ شِثْتَ اهـ. وَشَيْدِي. • قَوْلُهُ: (أَيُ: الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ الْخ) وَلَا يَلْزَمُنَا إِحْقَاقُهُ بَلَدَهُ الَّذِي يَسْكُنُهُ فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ بِلَادِ الْكُفْرِ، وَمَسْكَنِهِ بَلَدٌ لِلْمُسْلِمِينَ يَحْتَاجُ لِلْعُرُورِ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَجَعَ الْمُسْتَأْمَنُ إِلَى بَلَدِهِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِتِجَارَةٍ، أَوْ رِسَالَةٍ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَمَانٍ فِي نَفْسِهِ، وَمَالِهِ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى شَيْطَانٍ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، وَلَوْ رَجَعَ، وَمَاتَ فِي بِلَادِهِ، وَاخْتَلَفَ الْوَارِثُ، وَالْإِمَامُ هَلْ انْتَقَلَ لِلْإِقَامَةِ فَهُوَ - نَزِيهِ، أَوْ لِلتِّجَارَةِ فَلَا يَنْقُضُ عَهْدَهُ أَجَابَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي رُجُوعِهِ إِلَى بِلَادِهِ الْإِقَامَةُ اهـ. مُضْنِي. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ خِيَانَةٌ) وَلَا مَا يَوْجِبُ نَقْضَ عَهْدِهِ قَبْلُغُ مَكَامٍ يَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ.

(خَاتِمَةٌ): الْأَوَّلَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ عِدِّ الذِّمَّةِ اسْمَ مَنْ عَقَدَ لَهُ، وَدِينَهُ، وَجِلَّتِي، فَيَتَعَرَّضُ لِسَبِّهِ أَوْ شَيْخِ أَوْ شَابٍّ، وَيَصِفُ أَعْضَاءَهُ الظَّاهِرَةَ مِنْ وَجْهِهِ، وَلِخِيَّتِهِ، وَحَاجِيَّتِهِ، وَعَيْتِي، وَشَفِيَّتِي، وَأَنَفِهِ، وَأَسْنَانِهِ، وَأَنَارِ وَجْهِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَثَارٌ، وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ سُمْرَةٍ، وَشُقْرَةٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ مَنْ طَوَّافِيهِمْ عَرِيفًا مُسَلِّمًا يَضْبِطُهُمْ لِيَعْرِفَهُ بَعْنُ مَاتَ، أَوْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَّغَ مِنْهُمْ، أَوْ دَخَلَ فِيهِمْ، وَأَمَّا مَنْ يُخَضِّرُهُمْ لِيُؤَدِّيَ كُلُّ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، أَوْ يَشْتَكِي إِلَى إِمَامٍ يَمُنُّ بِتَعَدُّي عَلَيْهِمْ مِتًا، أَوْ مِنْهُمْ، فَيَجُوزُ جَعْلُهُ عَرِيفًا لِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ إِسْلَامُهُ فِي الْغَرَضِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُعْتَمَدُ خَبَرُهُ مُضْنِي، وَرُؤُوسٌ مَعَ شَرْحِهِ.



• قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَبُوا دَارَ الْحَرْبِ أَجِيبَ النِّسَاءَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ: وَكَالنِّسَاءِ الْخَنَائِي، وَكَالصَّبِيَّانِ الْمَجَانِينِ، وَالْإِفَاقَةُ كَالْبُلُوغِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (لَا الصَّبِيَّانِ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ دُونَ الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَتَلَمَّعُوا، أَوْ يَطْلُبَهُمْ مُسْتَحَقُّ الْحِفَاظَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ بَلَّغُوا، وَبَذَلُوا الْجِزْيَةَ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَحْبَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ. اهـ.

## باب الهدنة

من الهدون، وهو الشكون؛ لأن بها تسكن الفتنة؛ إذ هي لعة المصالحة، وشرعا مصالحة الحريين على ترك القتال المدة الآتية بعبوض، أو غيره، وتسمى مودعة، ومسالمة، ومهادنة، ومهادنة، وأصلها قبل الإجماع أول سورة براءة، ومهادنته ﷺ قرينها عام الحديبية، وهي السبب لفتح مكة؛ لأن أهلها لما خالطوا المسلمين، وسبقوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل، وهي جائزة لا واجبة أي: أصالة، وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما تعلم مما يأتي (عقدها) لجميع الكفار، أو (لكفار إقليم) كالهند (يختص بالإمام) ومثله مطاع بإقليم.....

## (باب الهدنة)

• فود: (من الهدون) إلى قوله: وهي السبب في المغني لإقوله: لأن إلى؛ إذ وإلى قول المتن، ومتى زاد في النهاية لإقوله: لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن: وقوله: للإتباع في الأولى، وما سأنبه عليه. • فود: (من الهدون) أي: مشتق منه اه. أنسى. • فود: (إذ هي إلخ)، والأولى، وهي. • فود: (مصالحة الحريين إلخ) الأظهر أن يقال: عقد يتضمن مصالحة الحريين إلخ وكأنه عير بما ذكر قصدا للمناسبة بين المغني الشرعي، واللغوي مع كون المقصود مغلوما اه. ع ش عبارة المغني، ويقتضيه من تغيير المصنف بعقدها اختيار الإيجاب، والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الأمان اه. • فود: (بعبوض، أو غيره) سواء فهم من يقر على دينه، ومن لا يقر مغني وعميرة. • فود: (وتسمى) أي الهدنة أي مسماه. • فود: (وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها. اه. فالإضافة بمعنى في. • فود: (أول سورة براءة) وقوله تعالى ﴿وَلَن جَنَحًا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] مغني وشيخ الإسلام. • فود: (عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شويبري اه. • فود: (وهي) أي: مهادنة حديبية. • فود: (مما يأتي) أي: في شرح، أو أن يدفع مال إليهم.

• قول (سني): (يختص بالإمام إلخ) قال الماوردي ولا يقوم إمام البغاة مقام إمام الهداة في ذلك. (تنبيه): قد علم من منع عقدها من الأحاد لأهل إقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب أولى، وقد صرح في المحرر بالأمريين جميعا، فإن تعاطاها الأحاد لم يصح لكن لا يقتالون، بل يُتلفون المامن؛ لأنهم دخلوا على اعتقاد صحة أمانهم اه. مغني. • فود: (ومثله مطاع إلخ) أي: في أنه يعقد لأهل

## (كتاب الهدنة)

• فود: (على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجوه خاص لا مطلقا كملى ترك القتال فرسانا، والمتجه الجواز بل قد يقال: بالأولى؛ لأنها إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجز على ترك نوع من الأولي فليتنازل.

لا يَصِلُهُ حَكْمُ الإِمَامِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ ظَاهِرِهِ (وَنَائِبِهِ فِيهَا) وَحَدَّهَا، أَوْ مَعَ غَيْرِهَا، وَلَوْ بِطَرِيقِ الصُّمُومِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، وَوَجُوبِ عَايَةِ مَضْلَحَتِنَا (و) عَقْدُهَا (بِلَدَّةٍ)، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ إِقْلِيمٍ لَا كُلَّهُ وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ، وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ. يَجُوزُ لِلْوَالِيِّ الْإِقْلِيمَ أَيْضًا أَي: كَمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ لِأُطْلَاعِهِ عَلَى مَضْلَحَةٍ، وَبَحْثِ الْبَلْقِيَّةِ جَوَازًا مَعَ بِلَدَةٍ مُجَاوِرَةٍ لِإِقْلِيمِهِ إِذَا رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِيهَا لِأَهْلِ إِقْلِيمِهِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مِنْ مُمْلَكَاتِ إِقْلِيمِهِ، وَتَعَيَّنَ اسْتِثْنَاءُ الإِمَامِ إِنْ أَمَكَّنَ انْتِهَى، وَأَمَّا يَنْجِيهِ هَذَا التَّمَيُّزُ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي جِهَةِ الْمَضْلَحَةِ (وَأَمَّا يَعْقِدُهَا لِمَضْلَحَةٍ) لِمَا فِيهَا مِنْ تَرْكِ الْقِتَالِ، وَلَا يَكْفِي انْتِفَاءُ الْمَفْسَدَةِ قَالَ: مَالِي ﴿فَلَا تَهْرُأُوا وَتَدْعُوا إِلَى الْكَلْبِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ (سُورَةُ الْحَدِيدِ: ١٣٥)، وَالْمَضْلَحَةُ (كَضَمْنِهَا بِقِلَّةٍ عَدِيدٍ، وَأَهْبِيَّةٍ)؛ لِأَنَّهُ الْحَامِلُ عَلَى الشَّهَادَةِ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ (أَوْ)

إِقْلِيمِهِ أ. رَشِيدِي. قُود: (لَا يَصِلُهُ إِلَيْهِ) أَي: لِيُعْطِيهِ أ. ع. ش. قُود: (وَلَوْ بِطَرِيقِ الصُّمُومِ) أَي: عُمُومِ النَّبَايَةِ فَلَا يَنَافِي قَوْلُهُ: الْآتِي لَا كُلَّهُ إِلَّا ع. قُود: (لِمَا فِيهَا إِلَيْهِ) عِلَّةُ الْإِخْتِصَاصِ بِالْإِمَامِ، وَنَائِبِهِ. قُود: (أَوْ أَكْثَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَنْحَتُ فِي الْمُنْفِيِّ. قُود: (لَا كُلَّهُ إِلَيْهِ) وَفَاقًا لِلْمُنْفِيِّ، وَالْمَنْهَجِ، وَالرَّوَضِ، وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ. قُود: (وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ إِلَيْهِ) كَلَامُ الْفُورَانِيِّ هُوَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَخْتَصُّ إِلَيْهِ أ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّ الْوَالِي الْإِقْلِيمَ لَا يُهَادِنُ جَمِيعَ أَهْلِ الْإِقْلِيمِ، وَبِهِ صَرَحَ الْفُورَانِيُّ، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ قَوْلِ الْعِمْرَانِيِّ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ لِلْوَالِيِّ فِي ذَلِكَ أَي: فِي عَقْدِهَا لِيَمُضَّ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ لَكِنْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى اخْتِيَارِ إِذْنِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَالْإِقْلِيمُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَحَدُ الْأَقْلِيمِ السَّبْعَةِ الَّتِي فِي الرُّبْعِ الْمَسْكُونِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَقَالِيمُهَا أَقْسَامُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الدُّنْيَا مَقْسُومَةٌ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ عَلَى تَقْدِيرِ أَصْحَابِ الْهَيْئَةِ أ. وَاقَرَأَ النَّهَائِيَّةَ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَةَ عِبَارَتَهُ، وَشَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ الْوَالِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَأَمَّا يَنْجِيهِ إِلَيْهِ. قُود: (وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ) مَا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. أ. سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَلَوْ لِيَجْمَعَ أَهْلُ إِقْلِيمِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمْرَانِيُّ، هُوَ الْمُعْتَمَدُ أ. قُود: (وَيَنْحَتُ الْبَلْقِيَّةُ إِلَيْهِ) مُعْتَمَدُ أ. ع. ش. قُود: (لِأَهْلِ إِقْلِيمِهِ) أَي: بِخِلَافِ لِهَوْرِ مَضْلَحَةٍ لِغَيْرِ إِقْلِيمِهِ فَقَطُّ كَالْأَمْنِ لِمَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَوَلِيَّةَ الْإِمَامِ لِلْوَالِي الْمَذْكُورِ لَمْ تَشْمَلْهُ أ. ع. ش. قُود: (وَتَعَيَّنَ إِلَيْهِ) هُوَ بِالتَّصْبِ عَقْدًا عَلَى جَوَازِهَا أ. رَشِيدِي. قُود: (حَيْثُ تَرَدَّدَ إِلَيْهِ) أَي: وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُ لِمَضْلَحَةٍ بَلَا تَرَدُّدٍ فَلَا يَجِبُ الْاسْتِثْنَاءُ، وَصَدَّقَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ بَانَ خَطْلُوهُ فَقَلِمَ الْإِمَامُ بِعَدَمِهَا تَقْضَاهَا أ. ع. ش. قُود: (سَمِ): (كَضَمْنِهَا إِلَيْهِ) يَظْهَرُ أَنَّ الضَّمَّةَ لَا تَلِيسُ هُوَ نَفْسُ الْمَضْلَحَةِ، وَأَنَّ فِي التَّمَثِيلِ مُسَامَحَةً أ.

سَمِ

قُود: (وَفَاقًا لِلْفُورَانِيِّ) كَلَامُ الْفُورَانِيِّ هُوَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَخْتَصُّ إِلَيْهِ. قُود: (وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ) مَا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. قُود: (كَضَمْنِهَا بِقِلَّةٍ عَدِيدٍ إِلَيْهِ) يَظْهَرُ أَنَّ الضَّمَّةَ لَا تَلِيسُ هُوَ فِي نَفْسِ الْمَضْلَحَةِ، وَأَنَّ فِي التَّمَثِيلِ مُسَامَحَةً.

عُطِفَ عَلَى ضَعْفٍ (رَجَاءِ إِسْلَامٍ، أَوْ بَذْلِ جِزْيَةٍ)، أَوْ إِعَانَتِهِمْ لَنَا، أَوْ كَفَّهِمْ عَنِ الإِعَانَةِ عَلَيْنَا، أَوْ بُعْدِ دَارِهِمْ، وَإِنْ كُنَّا أَقْرَبَاءَ فِي الْكُلِّ لِلِاتِّبَاعِ فِي الْأَوَّلِ (لِإِنْ لَمْ يَكُنْ) بِنَا ضَعْفٌ كَمَا بِأَصْلِهِ، وَرَأَى الْإِمَامُ الْمَضْلَحَةَ فِيهَا (جَارَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ)، وَلَوْ بَلَا عَوْضٍ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ (وَلَا سَفَرٍ)؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ الْجِزْيَةِ فَلَا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُمْ فِيهَا بِدُونِ جِزْيَةٍ (وَكَذَا دُونُهَا)، وَفَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (فِي الْأَظْهَرِ) لِلآيَةِ أَيْضًا نَعَمْ، لَا يَتَقَيَّدُ عَقْدُهَا لِنَحْوِ نِسَاءٍ، وَمَالٍ بِمُدَّةٍ (وَلِضَعْفٍ) بِنَا (تَجُوزُ عَشْرَ سِنِينَ) فَمَا دُونُهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ (فَقَطْ)؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ مُهَادَنَةِ قُرَيْشٍ، وَمَتَى اخْتِيجَ لِأَقْلٍ مِنَ الْعَشْرِ لَمْ تَجُزِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَجُوزَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَشْرِ إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهَا فِي عُقُودٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِشَرِطِ أَنْ لَا يَرِيدَ كُلُّ عَقْدٍ عَلَى عَشْرِ، وَهُوَ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي الْوَقْفِ، وَغَيْرِهِ.....

• فَوَدَّ: (عُطِفَ عَلَى ضَعْفٍ) أَي: لَا عَلَى قَلْوَةِ أَمٍّ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ بُعْدِ دَارِهِمْ) لَمَلِّ الْمَضْلَحَةِ فِي الْهُدْنَةِ لِذَلِكَ أَنَّ مُحَارَبَةَ الْكُفَّارِ مَا دَامُوا عَلَى الْجِرَاءِ وَاجِبَةً، وَهِيَ مَعَ بُعْدِ الدَّارِ تَوْجِبُ مَشَقَّةَ عَظِيمَةً فِي تَهْمِيزِ الْجَبُوشِ إِلَيْهِمْ فَتَكْتَفِي بِالْمُهَادَنَةِ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ أَمٍّ. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلِاتِّبَاعِ)، لِأَنَّهُ ۞ (هَادَنٌ) صَفْوَانٌ بَيْنَ أُمَيَّةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ عَامَ الْفَتْحِ، وَقَدْ كَانَ ۞ مُسْتَظْهِرًا عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِجِرَاءِ إِسْلَامِهِ فَاسْتَلَمَ قَبْلَ مُضِيِّهَا) مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) وَهُوَ رَجَاءُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (بِنَا ضَعْفٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَمَتَى زَادَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَهُوَ قِيَاسٌ لَكِنْ، وَقَوْلُهُ: وَيُوجِبُهُ إِلَى نَعَمْ. • فَوَدَّ: (بِنَا ضَعْفٍ) (إِلْخ) هَلَّا زَادَ، وَلَا رَجَاءُ إِسْلَامٍ أَوْ بَذْلُ جِزْيَةٍ وَفَاءَ بِظَاهِرِ الْمُتَنِّ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمٍّ. سَمَ، وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا قَصَرَ الْمُتَنُّ عَلَى هَذَا مَعَ خُرُوجِهِ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا عِنْدَ الضَّعْفِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُوَّةِ أَصْلًا، وَإِنْ انْقَضَتْهُ الْمَضْلَحَةُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَاذْنَقَ مَا لِلشَّهَابِ بْنِ قَاسِمٍ هُنَا، وَكَأَنَّهُ نَظَرَ فِيهِ إِلَى مُجَرَّدِ الْمُنْطَوِقِ أَمٍّ. • فَوَدَّ: (لِلآيَةِ السَّابِقَةِ) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ بَرَاءَةِ ۞ «فَيَسْجُودُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» (هَرَبِي: ٢).

• فَوَدَّ: (لِنَحْوِ نِسَاءٍ) أَي: مِنَ الْخَنَائِي، وَالصُّبْيَانِ، وَالْمَجَانِينِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَي: الْعَشْرَ أَمٍّ. ع. ش. • فَوَدَّ: (مُدَّةُ مُهَادَنَةِ قُرَيْشٍ) أَي: فِي الْحُدُودِ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَقْوَى الْإِسْلَامُ أَمٍّ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَجُوزَ جَمْعِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَقَوْلُ جَمْعِ بَجَوَازِهَا أَي: الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَشْرِ الْإِلْخَ صَحِيحٌ، وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ غَرِيبٌ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَغْنَى الْمُقْتَضَى الْإِلْخَ وَتَقَلَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ الْقَوْلَ عَنِ الْفَوَرَانِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَأَقْرَبُهُ لَكِنَّ الْمُغْنِي، وَافَقَ الشَّارِحَ كَمَا بَاتِي. • فَوَدَّ: (فِي عُقُودٍ مُتَعَدِّدَةٍ) أَي: بِأَنْ يَبَقَّ كُلُّ عَقْدٍ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةٍ مَا قَبْلَهُ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ: نَعَمْ انْقَضَتْ الْإِلْخَ وَفِيهِ تَأْمُلٌ أَمٍّ. سَمَ، وَبَاتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• فَوَدَّ: (كَمَا بِأَصْلِهِ) هَلَّا زَادَ، وَلَا رَجَاءُ إِسْلَامٍ أَوْ بَذْلُ جِزْيَةٍ، وَفَاءَ بِظَاهِرِ الْمُتَنِّ مَعَ صِحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهَا فِي عُقُودٍ) أَي: بِأَنْ يَبَقَّ كُلُّ عَقْدٍ قَبْلَ فَرَاغِ مُدَّةٍ مَا قَبْلَهُ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ انْقَضَتْ الْإِلْخَ. وَفِيهِ تَأْمُلٌ.



لكن نازع فيه الأذرعى بأنه غريب، ويؤججه بأن المعنى المقتضى لِمَنْع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم إدراك ما يقع بعدها موجود مع التقدّد فيه مخالفة للنص؛ إذ الأصل مَنْع الزيادة عليه، وبه فازق نظيره نعم، إن انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر، وهكذا، ولو زال نحو خوف أنة المدة وجب إبقاؤها، وتجهّد الإمام عند طلبهم لها، ولا ضرر، وتفعل الأصلح وجوباً، ولو دخل دارنا بأمان لسمع كلام الله تعالى فتكرّر سماعه له بحيث ظنّ عناذه أخرج، ولا يُمهّل أربعة أشهر (ومضى زاد) العقد (على الجائز) من أربعة أشهر، أو عشر سنين مثلاً (فقولا تفرق الصفقة) فيصح في الجائز، ويطلّ فيما زاد عليه، ويشكل عليه أنّ نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا غنر بطل في الكل إلا أن تفرق

فود: (لكن نازع فيه الأذرعى الخ) عبارة المُنْهَى بِجَزَم به الفوراني، وغيره، وقال الأذرعى عبارة الرّوضة، ولا يجوز الزيادة على العشر لكن إن انقضت المدة، والحاجة باقية استؤنف العقد، وهذا صحيح، وأما استئناف عقد إثر عقد كما قاله الفوراني فغريب لا أحسب الأصحاب يوافقون عليه أصلاً اهـ. وهذا ظاهر اهـ. فود: (ويؤججه الخ) أي: النزاع. فود: (من كونهما) أي: العشر. فود: (ففيه) أي: في تجويز الزيادة على العشر في غاود. فود: (منع الزيادة عليه) أي: على النص. فود: (وبه) أي: بمخالفة النص. فود: (فازق نظيره) قد يشكّل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع اهـ. سم. فود: (نعم إن انقضت الخ) هذا الاستدراك من تيمّة التوجيه اهـ. رشيدي. فود: (هذه طليهم لها) أي: الهدنة اهـ. ع ش. فود: (ولو دخل الخ) هذه المسألة لا محل لها هنا أما أولاً، فإنها من مسائل الأمان لا الهدنة، وأما ثانياً فقد تقدّم أن دخوله بقصد السماع يؤمّنه، وإن لم يؤمّنه أحد فلا حاجة إلى قوله: بأمان، وما قيل: إنها تقييد لقول المصنّف جازت أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المصود قبلها غير ظاهر؛ لأن هذا أمان، وأيضاً قول المصنّف المذكور لِمَنْع الزيادة لا التقصان أيضاً اهـ. بجريمي. فود: (فتكرّر سماعه) عبارة الرّوض فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أي: التام بلغ المأمّن، ولا يُمهّل أربعة أشهر انتهت. فود: (من أربعة) إلى قوله: ويشكّل في المُنْهَى، وإلى قوله: الحاصل في النهاية إلا قوله: منّا إلى المتن، وقوله: مرّ إلى محلّ ذلك. فود: (من أربعة أشهر) أي: في حال قوتنا، أو عشر سنين أي: في حال ضعفنا اهـ. مُنْهَى. فود: (مثلاً) أي: أو دون العشر وفوق أربعة أشهر. فود: (على المدة الجائزة) أي: ككلايت سنين شرط الواقف أن لا يُوجّر الموقوف، وأكثر منها، وقوله: بلا غنر أي: كالحاجة إلى العمارة، ولم يوجد من يستأجر إلا بأكثر منها.

فود: (وبه فازق نظيره) قد يشكّل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع. فود: (فتكرّر سماعه الخ) عبارة الرّوض فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أي: التام بلغ المأمّن، ولا يُمهّل أربعة أشهر اهـ.

بأنَّ الْمُقَلَّبَ هُنَا النَّظَرُ لِحَقِّ الدَّمَاءِ، وَلِلْمُضْلَحَةِ الَّتِي اقْتَضَتْ جَوَازَ الْهُذْنَةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ  
فَرُوعِي ذَلِكَ مَا أَمَكَنَّ (وَاطْلَاقُ الْمُقَدِّ) عَنْ ذِكْرِ الْهُذْنَةِ فِي غَيْرِ نَحْوِ النِّسَاءِ لِمَا مَرَّ (بِفَيْسِدِهِ)  
لَا قِضَائِهِ التَّأْيِيدَ الْمُشْتَبِعَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا، وَتَنْزِيلِ الْأَمَانِ الْمُطْلَقِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ  
هُنَا أَعْطُرُ لِتَشْبِيهِهِمْ بِعَقْدِ يُشْبِهُ عَقْدَ الْجِزْيَةِ (وَكَذَا شَرْطُ فَاسِدَةٍ) اقْتَرَنَ بِالْمُقَدِّ فَيُفْسِدُهُ أَيْضًا (عَلَى  
الصَّحِيحِ بِأَنَّ) أَي: كَانَ (شَرْطٌ) فِيهِ (مَنْعٌ لَكَ أَسْرَانَا) مِنْهُمْ (أَوْ تَرَكْنَا مَا) اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ (لَنَا)  
الصَّادِقِ بِأَحَدِنَا، بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا لِلذَّمِّيِّ كَذَلِكَ (لَهُمْ) الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ  
أَيْضًا أَنَّ شَرْطَ تَرْكِهِ لِذِمَّتِي، أَوْ مُسْلِمٍ كَذَلِكَ، أَوْ رَدِّ مُسْلِمٍ أَسِيرٍ أَقَلَّتْ مِنْهُمْ، أَوْ سُكْنَاهُمْ  
الْحِجَارَ، أَوْ إِظْهَارَهُمُ الْخَمَرَ بَدَارِنَا، أَوْ أَنَّ نَبَعْتَ لَهُمْ مَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ لَا التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ،  
وَبِأَنِّي شَرْطُ رَدِّ مُسْلِمَةٍ تَأْتِينَا مِنْهُمْ (أَوْ) قُيِّلَتْ (لِتَقْدَرُ لَهُمْ ذِمَّةٌ بِدُونِ دِينَانِي) لِكُلِّ وَاحِدٍ.....

• فُود: (فِي غَيْرِ نَحْوِ النِّسَاءِ) أَي: مِنَ الصَّبِيَّانِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالْخَنَائِي، وَالْمَالِ اه. ع ش.

• فُود: (لِإِمَارَةٍ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلِضَعْفٍ. • فُود: (بَيْنَ هَذَا) أَي: إِطْلَاقُ عَقْدِ الْهُذْنَةِ:

• فُود: (لِتَشْبِيهِهِمْ) أَي: تَعْلُقُهُمْ بِعَقْدِ يُشْبِهُ عَقْدَ الْجِزْيَةِ لَعَلَّ وَجْهَ الشَّبَهِ أَنَّ عَقْدَ الْهُذْنَةِ لَا يَكُونُ مِنْ  
الْأَحَادِ، وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ لِمُضْلَحَةٍ اه. ع ش. • فُود: (اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ) أَفَادَ بِهِ أَنَّ مَا لَنَا بِفَتْحِ  
الْلَامِ، وَهُوَ أَعْمٌ مِنَ الْمَالِ لِشُمُولِهِ نَحْوَ الْإِخْتِصَاصِ، وَالْوَقْفِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَيْضًا اه. ع ش أَي:  
كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي. • فُود: (الصَّادِقِ الْخ) هَذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ وَضْعًا لِقَوْلِهِ: لَنَا  
فَالْجَارُ، وَالْمَجْرُورُ أَي: الْمَجْمُوعُ لَيْسَ هُوَ الصَّادِقُ أَوْ لِلْمَجْرُورِ لَزِمَ وَضْعُ الضَّمِيرِ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي  
أَمْثَالِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: الْآتِي أَنَا الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ اه. سم.

(أَقُولُ): وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَتَوْصِيفُ الْمَجْمُوعِ بِوَضْعٍ بَعْضُ أَجْزَائِهِ مَجَازًا شَائِعٌ، وَيَأْتِي جَوَابُ  
آخَرُ. • فُود: (بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ الْخ) حِيَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الرَّزْكَشِيُّ بَخْنًا، أَوْ مَالٌ ذِمِّيٌّ اه. • فُود: (أَنَّ مَا  
لِلذَّمِّيِّ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى حِيَارَتُهُ، وَخَرَجَ بِالْمُسْلِمِ أَي: الْأَسِيرِ، وَمَالِهِ الْكَافِرِ، وَمَالُهُ، فَيَجُوزُ  
شَرْطُ تَرْكِهِمَا اه. • فُود: (الصَّادِقِ) صِفَةُ لِتَرْكِ مَالِهِمْ، وَقَوْلُهُ: بِأَحَدِهِمْ أَي: بِالتَّرْكِ لِأَحَدِهِمْ.

• فُود: (إِنْ شَرْطُ تَرْكِهِ) أَي: تَرْكِ مَالِنَا، أَوْ لِلذَّمِّيِّ. • فُود: (أَوْ رَدِّ مُسْلِمٍ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَنْعِ فَكِّ،  
وَقَوْلُهُ: أَقَلَّتْ نَعْتُ ثَانِي لِمُسْلِمٍ، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوزَرِيِّ قَالَ فِي النَّهَائَةِ: انْقَلَبَتْ، وَالْإِفْلَاطُ،  
وَالْإِنْفِلَاطُ التَّخْلُصُ مِنَ الشَّيْءِ فَبَجَاءَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنٍ اه. وَفِي الصَّحَاحِ أَقَلَّتْ الشَّيْءُ، وَتَمَلَّتْ، وَانْقَلَبَتْ  
بِمَعْنَى، وَافْلَتَهُ غَيْرُهُ اه. • فُود: (أَوْ سُكْنَاهُمْ لِلْحِجَارِ)، أَوْ دُخُولُهُمُ الْحَرَمَ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ.

• فُود: (وَيَأْتِي) أَي: فِي الْمُتَنِ مِنْ قَرِيبٍ. • فُود: (أَوْ قُيِّلَتْ) أَي: الْهُذْنَةُ أَنْظَرُ لِمَ لَمْ يَقْدَرُ عَقْدَتْ.

• فُود: (الصَّادِقِ) هَذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَعَلَهُ وَضْعًا لِقَوْلِهِ: لَنَا فَالْجَارُ، وَالْمَجْرُورُ أَي:  
الْمَجْمُوعُ لَيْسَ هُوَ الصَّادِقُ، أَوْ لِلْمَجْرُورِ لَزِمَ وَضْعُ الضَّمِيرِ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ  
الْآتِي أَنَا الصَّادِقِ بِأَحَدِهِمْ.

(أو) لأجل أن (يُدْفَع)، ويجوز جزمه مطلقاً على دون (مال) مثلاً، وهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم، إلا أن يُفَرَّق (اليهم) لغزاً فاع ذلك كله لِعِزَّة الإسلام نعم، إن اضطررنا ليندل مال لِفداء أسرى يُعَذِّبونهم، أو لإحاطتهم بنا، وخوف استئصالنا وجب بذله، ولا يملكونه لفساد العقيد حينئذ وقولهم: يُسَنُّ فِكْ الأُمَرَى مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَذِّبِينَ إِذَا أَمِنَ قَتْلَهُمْ، وَقَالَ شَارِحُ التَّنْذِيرِ لِلآحَادِ، وَالْوَجُوبُ عَلَى الْإِمَامِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمَرُّ قَبِيلٍ فَصَلَّ بِكُرْهُ غَزْوٍ مَا يُغْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يُتَوَقَّعْ خَلَاصُهُمْ مِنْهُمْ بِقِتَالٍ، وَلَوْ عَلَى تَدْوِيرٍ، وَإِلَّا وَجِبَ عَيْنًا عَلَى كُلِّ مَنْ تَوَقَّعَهُ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُعَذِّبُوهُمْ الْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ عَجَزْنَا عَنْ خَلَاصِهِ إِنْ عَذَّبَ لَزِمَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فِدَاؤُهُ، وَإِلَّا سَرَّ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُوسِرٍ بِمَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ فِي التَّقْيِيمِ فِدَاءُ الْمُعَذِّبِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ شِرَاءِ الدَّاءِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْإِمَامُ قَطْعًا، أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ قِلَّةِ الْفِدَاءِ، وَكَثْرَتِهِ غَرْفًا كُلُّ مُحَلٍّ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ غَلِبَ عَلَى طَلَّةِ خَلَاصِهِ بِمَا يَتَذَلُّ فِيهِ فَاضِلًا عَمَّا تَقَرَّرَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ إِيْجَابِ خَلَاصِهِ بِقِتَالٍ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ بِالْمَالِ بَأَنَّ فِي الْقِتَالِ عِزًّا لِلْإِسْلَامِ بِخِلَافِ بَدْلِ الْمَالِ فَلَمْ يَجِبْ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ (وَتَصِيحُ الْهُدْنَةِ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الْإِمَامُ)، أَوْ مُسَلِّمٌ ذَكَرَ مُعَازِنٌ عَدْلٌ ذُو رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ يَعْرِفُ مُضْلَحَتَنَا فِي فِعْلِهَا،

• فَوَدَّ: (لأجل الخ) أشار به إلى أنه منقطع على تُعَقَّدَ، وقال المُعْنِي: أَوْ لِيُتَقَدَّ لَهُمْ ذِمَّةٌ، وَيُدْفَعَ مَالٌ إِلَيْهِمْ، وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَيْهِ فَهُوَ مُعْطَفٌ عَلَى بَدْوِيٍّ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ جَزْمُهُ الْخ) وَيَرْسُمُ بِالْبَاءِ الْمَوْحُودَةَ دُونَ الْبَاءِ الْمُتَنَاءِ مِنْ تَحْتِ أ. ه. ع ش وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقْيِيلِ. • فَوَدَّ: (لِإِنْفَاقِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُخَوِّفُ اسْتِصَالَنَا) يَتَّبِعِي، أَوْ خَوْفِ اسْتِصَالِهِمْ عَلَى بِلَادِنَا. • فَوَدَّ: (وَجِبَ بَذْلُهُ) أَي: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، إِنْ وَجَدَ فِيهِ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَمِنْ مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَاسُورِ مَالٌ، وَلَا قُدَمٌ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ أ. ه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَقَالَ شَارِحُ الْخ) وَهَذَا أَوْلَى أ. ه. مُعْنِي. • فَوَدَّ: (مَا يُغْلَمُ الْخ) فَاعِلٌ مَرٌّ. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ) أَي: بَذْلُ الْمَالِ لَهُمْ لِفِدَائِهِ الْأَسْرَى. • فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ تَتَوَقَّعْ خَلَاصَهُمْ الْخ) أَي: كَانَ اسْتَقَرَّ الْأَسْرَى بِبِلَادِهِمْ؛ لِأَنَّ فَكَّهُمْ قَهْرًا حَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا لَا يُطَاقُ أ. ه. نِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (وَالَا وَجِبَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهَابَةِ أَمَّا إِذَا أَسْرَتْ طَائِفَةٌ مُسْلِمًا، وَمَرَّاهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمُكَافَيْنِ، فَيَجِبُ مُبَادَرَتُهُمْ إِلَى فَكِّهِ بِكُلِّ وَجْهِ مُمَكِّنٍ؛ إِذَا لَا عُذْرَ لَهُمْ فِي تَرْكِهِ حَيْثُ أ. ه. أَي: وَإِنْ تَوَقَّعَ الْفَكُّ عَلَى بَدْلِ مَالٍ وَجِبَ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ ع ش. • فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ، وَيَتَّبِعِي الْمَقْيَمَ اغْتِيَارُ الْفَضْلِ عَنْ يَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ كَالْفِطْرَةِ أ. ه. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: الْوَجُوبُ عَلَى كُلِّ مُوسِرٍ الْخ. • فَوَدَّ: (هَمَّا تَقَرَّرَ) أَي: عَنْ مُؤَنَةِ يَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: عَذَّبَ أَمْ لَا.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَتَصِيحُ الْهُدْنَةِ عَلَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تُؤَقَّتَ الْهُدْنَةُ، وَيَشْتَرِطُ الْإِمَامُ نَقْضَهَا مَتَى شَاءَ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أ. ه. مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَمَتَى فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَيَحْرُمُ

وتركها (متى شاء)، وتَحَرُّم عليه مَشِيقَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ قُوَّتِنَا، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ عِنْدَ ضَعْفِنَا، وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهَ، وَأَمَّا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِمِهِ بِهِ بِالْوَحْيِ، وَالْإِمَامُ تَوَلَّى بَعْدَ عَاقِبِهَا نَقْضُهَا إِنْ كَانَتْ فَائِدَةً بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ (ومتى) فَسَدَتْ ثُلُغُوا مَا عِنْتَهُمْ وَجُوبًا، وَأَنْذَرْنَا هُمْ قَبْلَ أَنْ نَقَاتْلَهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا بِدَارِهِمْ، وَالْأَقْلَانِ قَاتْلَهُمْ بِلَا إِنْذَارٍ وَمَتَى (صَبَحْتُ وَجِبَّ) عَلَيْنَا (الْكَفُّ) لِأَذَانَا، أَوْ أَذَى الدُّمِّيِّينَ الَّذِينَ بِيَلَادِنَا فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ أَذَى الْحَرِيِّينَ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْهُدْنَةِ (عِنْتَهُمْ)، وَفَاءً بِالْعَهْدِ؛ إِذِ الْقَضْدُ كَفَّ مَنْ تَحْتَ أَيْدِينَا عَنْهُمْ لَا جِفْطُهُمْ بِخِلَافِ أَهْلِ الدُّمَةِ (حَتَّى تَنْقُضِي) مُدَّتْهَا، أَوْ يَنْقُضُهَا مَنْ عُلِّقَتْ بِمَشِيقَتِهِ، وَالْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ بِطَرِيقِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (أَوْ يَنْقُضُوهَا) هُمْ، وَنَقْضُهَا مِنْهُمْ بِحُصْلٍ (بِتَصْرِيحٍ) مِنْهُمْ بِنَقْضِهَا (أَوْ) بِنَحْوِ (قِتَالِنَا)، أَوْ مُكَاتِبَةِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِعَوْرَةِ لَنَا، .....

إِلَى، وَخَرَجَ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَإِذَا انْتَقَضَتْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: عَمْدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.  
 • قُود: (بِلَيْك) أَي: بِقَوْلِهِ: مَتَى شَاءَ، وَقَوْلُهُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، أَوْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهَ أَي: قَاتَهُ لَا يَجُوزُ أَه.  
 مُغْنِي. • قُود: (وَأَمَّا قَالَهُ) أَي: أَقْرَبَكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى أَه. مُغْنِي. • قُود: (نَقْضُهَا إِنْ كَانَتْ فَائِدَةً (إِلَخ) أَنْظَرُ مَا مَتَى التَّقْضِ مَعَ فَرْضِ فَسَادِهَا، وَلَعَلَّ الرُّمَادَ بِهِ إِعْلَامُهُمْ بِفَسَادِ الْهُدْنَةِ، وَتَبْلِيغُهُمُ الْمَأْمَنَ أَه. ع. ش. • قُود: (بِنَصِّ (إِلَخ) أَي: فَإِنْ كَانَ فَسَادُهَا بِطَرِيقِ الْإِجْتِهَادِ لَمْ يَنْقُضْهُ مُغْنِي، وَرَوَّضَ.  
 • قُود: (وَأَنْذَرْنَا هُمْ) وَأَعْلَمْنَا هُمْ أَه. مُغْنِي. • قُود: (وَالْأَي) أَي، وَإِنْ كَانُوا بِدَارِهِمْ. • قُود: (هَلَيْنَا) جِبَارَةُ الْمُغْنِي عَلَى عَاقِبِهَا، وَعَلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ أَه. • قُود: (لَأَذَانَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَإِذَا انْتَقَضَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: الَّذِينَ إِلَى بِخِلَافٍ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْإِمَامُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: أَي: عَمْدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: لِيُؤَيَّ إِلَى، وَإِنْ جَهِلُوا. • قُود: (بِخِلَافِ أَذَى الْحَرِيِّينَ (إِلَخ) فَلَا يَلْزَمُنَا كَقُهُمْ عَنْهُمْ نَعَمْ إِنْ أَخَذَ الْحَرِيُّونَ مَا لَهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَظَلَمُونَا بِهِ رَدَّذْنَاهُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمُنَا اسْتِنْقَادُهُ مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قُود: (بِخِلَافِ أَذَى الْحَرِيِّينَ (إِلَخ) أَي: وَالذُّمِّيِّينَ الَّذِينَ لَيْسُوا بِبِلَادِنَا أَخَذًا مِنْ أَوَّلِ كَلَامِهِ.  
 • قُود: (وَبَعْضُ أَهْلِ الْهُدْنَةِ) أَي: وَإِنْ قَدَرْنَا عَلَى دَفْعِهِمْ أَه. ع. ش. • قُود: (أَوْ يَنْقُضُهَا (إِلَخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي، أَوْ يَنْقُضُهَا الْإِمَامُ إِذَا حُلِّقَتْ بِمَشِيقَتِهِ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِذَا حُلِّقَتْ بِمَشِيقَتِهِ أَه. • قُود: (مِمَّا يَأْتِي) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ خَافَ خِيَانَتَهُمْ (إِلَخ).  
 • قُود: (سَنِي) (أَوْ قِتَالِنَا) أَي: حَيْثُ لَا شُبْهَةَ لَهُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شُبْهَةٌ كَأَنِّ أَعَانُوا الْبُغَاةَ مُكَرَّهِينَ فَلَا يَنْقُضُ كَمَا بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَه. مُغْنِي. • قُود: (أَوْ بِنَحْوِ قِتَالِنَا) هَلْ قِتَالَ أَهْلِ الدُّمَةِ عِنْدَنَا كَذَلِكَ أَه. سَم. (أَقُولُ): نَعَمْ كَمَا يُعْلَمُ بِالْأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي أَنفًا، أَوْ ذِمَّتِي بِدَارِنَا.  
 • قُود: (سَنِي) (بِعَوْرَةِ لَنَا) أَي: خَلَلِي كَضَعْفٍ، وَهَلْ عَوْرَةُ أَهْلِ الدُّمَةِ بِدَارِنَا كَذَلِكَ كَانَ كَاتِبُوا أَهْلَ الْحَرْبِ بِمَا يَقْتَضِي تَسْلُطَهُمْ عَلَى أَهْلِ الدُّمَةِ فِيهِ نَظَرٌ. وَلَا

• قُود: (أَوْ بِنَحْوِ قِتَالِنَا) هَلْ قِتَالَ أَهْلِ الدُّمَةِ عِنْدَنَا كَذَلِكَ. • قُود: (بِعَوْرَةِ لَنَا) أَي: خَلَلِي كَضَعْفٍ، وَهَلْ عَوْرَةُ أَهْلِ الدُّمَةِ بِدَارِنَا كَذَلِكَ كَانَ كَاتِبُوا أَهْلَ الْحَرْبِ بِمَا يَقْتَضِي تَسْلُطَهُمْ عَلَى أَهْلِ الدُّمَةِ فِيهِ نَظَرٌ. وَلَا

أو قتل مسلم، أو ذمّي بدارنا أي: عدنا كما هو ظاهر، أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقيد الذمة به مائة مرة، وغيره لعدم تأديها ببذل جزية، أو إيواء عني للكفار، أو أخذ مالنا، وأن جهلوا أن ذلك ناقض لقوله تعالى ﴿وَبَلَدًا لَّكُنَّ لَكُمْ آيَةً﴾ (البقرة: ١٧٢).  
(وإذا انتقضت) بغير قتال (جاءت الإغارة عليهم) نهارًا (وبياتهم) أي: الإغارة عليهم ليلاً إن كانوا ببلادهم، ومرة قبيل الباب ما ل تعلق بذلك، فإن كانوا ببلادنا بلغوا ما منهم أي: محلاً

الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر، ولا يتعد أنها كذلك، وكذا يقال: في نحو قتالهم اه. سم.

فوق (سني): (أو قتل مسلم) ثم إن لم يترك غير القاتل مثلاً عليه بغد عليه انتقض عهده أيضاً كما يأتي انتهى. ع. ش. فود: (بدارنا) لعله قيد في الذمة فقط فليراجع اه. رشدي.

(أقول): هذا صريح صنيع المضي. ا. د.: (أو فعل شيء الخ) عبارة المضي، ولا يتحصير الانتقاض فيما ذكره، بل يقتضي بأشياء منها أن يسب الله تعالى، أو القرآن، أو رسول الله ﷺ، وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنقض الهدنة به جزءاً؛ لأن الهدنة ضمنية غير متأكدة ببذل الجزية اه.

فود: (إيواء عني الخ) أي: إيواء شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الأخبار إلى الكفار اه. ع. ش. فود: (أو أخذ مالنا) أي: جميعهم في الصور كلها، أو قتل بعضهم شيئاً من ذلك، وسكوت الباقي عنه انتهى. أسنى. فود: (أن ذلك) أي نحو قتالنا، وما عطف عليه. فود: (لقوله تعالى الخ) الأولى تأخيره عن قول المصنف، وبياتهم كما قلناه الأسنى، والمضي. فود: (من بغد ههنا) أي: الآية اه. مضي.

فوق (سني): (وإذا انتقضت جاءت الإهارة الخ) انظر هل هو شامل لما إذا نقضها من فرض إليه نقضها من المسلمين اه. رشدي. (أقول): ظاهر صنيعهم لا سيما المضي كما مر في شرح حتى تنقضي الشمول. فود: (بغير قتال) لعل التقييد بذلك؛ لأنه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه اه. سم.

فود: (نهاراً) إلى قوله: ومن له في الهامة إلا قوله: ومرة إلى، فإن كانوا. فود: (ما له تعلق بذلك) لعله أراد به قول المصنف، وإذا بطل أمان رجال الخ وعليه كان المناسيب أن يؤخر قوله: ومرة قبيل الباب الخ عن قوله: فإن كانوا الخ؛ لأن ما مر فيما إذا كانوا ببلادنا كما يظهر بالمراجعة. فود: (فإن كانوا ببلادنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيه انتقاض عهده بقتال فالاحتراز عنه من قوائيد قوله: بغير قتال اه. سم.

يتعد أنها كذلك، وكذا يقال في نحو قتالهم. فود: (ببذل جزية) لو عقدت بموجب فإنه جائز كما تقدم فهل ينتج حينئذ نقضها بما اختلف في نقض عقيد الذمة به. فود: (بغير قتال) لعل التقييد بذلك؛ لأنه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه. فود: (فإن كانوا ببلادنا بلغوا ما منهم) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فالاحتراز عنه من قوائيد قوله: بغير قتال.

بأمنون فيه ميثاً، ومن أهل عَهْدِنَا، ولو بطَرْفِ بلادِنَا فيما يظهر، ومن جعله داراً لحرب أرادَ باعتبارِ الغالبِ، ومن له مأمَنانِ يتَخَيَّرُ الإمامَ، ولا يلزمه إبلاغُ مسكنيه منهما على الأوجه، وأفهم قوله: وإذا إلى آخره أَنَّهُ يُضَمُّ لِمَا يَمُدُّ حَتَّى، وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ (ولو نَقَضَ بَعْضُهُم الْهُدْنَةَ، ولم يُنْكِرِ الباقيون) عليه (بقول، ولا فعل) بل اسْتَمَرُّوا على مَسَاكِنَتِهِمْ، وسَكَنُوا (انْتَقَضَ فِيهِمْ أَيْضًا) لِإِشْعَارِ سُكُوتِهِمْ بِرِضَاهِمَ بِالنَّقْضِ، ولا يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِي عَقْدِ الْجِزْيَةِ لِقُوَّتِهِ (فَإِنْ أَنْكَرُوا) عَلَيْهِمْ (باعتزالهم، أو بإعلام الإمام)، أو نَائِبِهِ (بِإِقَالِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ فَلَا) نَقْضَ فِي حَقِّهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَجْبَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوَرِ﴾ [الامرئ: ١٦٥]، ثُمَّ يُنْذِرُ الْمُغْلِبِينَ بِالْتَّمِيزِ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَنَاقِضُونَ أَيْضًا.

• فُود: (ولو بطَرْفِ الخ) غايَةً فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ بِطَرْفِ بِلَادِنَا. • فُود: (وَمَنْ جَعَلَهُ) أَي: الْمَأْمَنُ أ. رَشِيدِي. • فُود: (وَمَنْ لَهُ مَأْمَنَانِ الخ) أَي: يَسْكُنُ بِكُلِّ مَنِهَا أ. نِهَائِيَّة. • فُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ إِبْلَاغُ مَسْكَنِهِ الخ). خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ، فَإِنَّ سَكْنَ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَهُ إِبْلَاغُ مَسْكَنِهِ مَنِهَا عَلَى الْأَوْجِه أ. • فُود: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَإِذَا الخ) قَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُ: وَإِذَا الخ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ حَتَّى يُمْهِمَ الضَّمُّ الْمَذْكُورَ، وَقَوْلُهُ: لِمَا يَمُدُّ حَتَّى الخ أَي: فِي قَوْلِهِ: حَتَّى تَنْقَضِيَ، وَقَوْلُهُ: وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ نَائِبُ فَاعِلٍ يُضَمُّ أ. سَم.

• فُود (سني): (ولو نَقَضَ بَعْضُهُمْ الخ) أَي: بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ أ. مُغْنِي. • فُود (سني): (وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَاقُونَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قُلُوا أ. ع ش، وَيُقَالُ: مِثْلُهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ. • فُود: (عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَجُوزُ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: ثُمَّ يُنْذِرُ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: وَيَمُدُّ التَّبْدُّ إِلَى الْمُتَنِّ. • فُود: (بَلِ اسْتَمَرُّوا عَلَى مَسَاكِنَتِهِمْ) أَي: لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْهُمْ. • فُود: (لِلْإِشْعَارِ سُكُوتَهُمْ بِرِضَاهِمَ الخ) فَجَعَلَ نَقْضًا مِنْهُمْ كَمَا أَنَّ هُدْنَةَ الْبَغْضِ وَسُكُوتُ الْبَاقِينَ هُدْنَةٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ أ. مُغْنِي. • فُود: (لِقُوَّتِهِ) أَي: وَضَعَفَ الْهُدْنَةَ أ. مُغْنِي.

• فُود (سني): (بِإِغْزَالِهِمْ، أَوْ بِإِعْلَامِ الْإِمَامِ الخ) أَي: إِعْلَامِ الْبَغْضِ الْمُتَكْرِرِينَ الْإِمَامَ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِ اغْتِزَالٍ، أَوْ إِعْلَامِ الْإِمَامِ بِذَلِكَ فَنَاقِضُونَ، وَإِنَّمَا أَتَى بِمِثَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِنْكَارٌ فَعْلِيٌّ، وَالثَّانِي قَوْلِيٌّ أ. مُغْنِي. • فُود: (فَلَا نَقْضَ فِي حَقِّهِمْ) أَي: وَإِنْ كَانَ النَّاقِضُ رَتِيسَهُمْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُنْكَرٍ التَّنْضِصِ بِمِثْنِهِ مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فُود: (ثُمَّ يُنْذِرُ الْمُغْلِبِينَ الخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ ثُمَّ نَظَرْتُ، فَإِنَّ تَمَيُّزَ عَنْهُمْ يَتَنَاهَمُ أَي: مُتَقَضِي الْعَهْدِ، وَلَا أَنْذَرْنَاهُمْ أَي: الْبَاقِينَ لِيَتَمَيَّزُوا عَنْهُمْ، أَوْ يَسْلَمُوهُمْ إِلَيْنَا، فَإِنْ أَبَوْا ذَلِكَ مَعَ الْفُتْرَةِ عَلَيْهِ فَنَاقِضُونَ لِلْعَهْدِ أ.

• فُود: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَإِذَا الخ) قَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُ: وَإِذَا الخ. لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ حَتَّى يُمْهِمَ الضَّمِيمَةُ الْمَذْكُورَةُ. • فُود: (لِمَا يَمُدُّ حَتَّى) أَي: فِي قَوْلِهِ حَتَّى تَنْقَضِيَ، وَقَوْلُهُ: وَيَصِلُوا مَأْمَنَهُمْ نَائِبُ فَاعِلٍ يُضَمُّ.

(ولو خاف) الإمام، أو نائبه (حياتهم) نسيء مينا ينقض إظهاره بأن ظهرت أماره بذلك (فله نبد عهدهم إليهم) لقوله تعالى ﴿وَأَمَّا خِفَافٌ مِّن قَوْرِ حِيَانَةٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨) الآية فإن لم تظهر أماره حرمة النقض؛ لأن عقدها لازم، وبعد لتبذ ينقض عهدهم لا بنفس الخوف، وهذا مراد من اشترط في النقض حكم الحاكم به (ن) بعد النقض، واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يطلبهم المأمن) وجوباً، وفاء بالمهد.

(ولا يُنْبذ عقد الذمة بجهة) بفتح الهاء؛ أنه أكد لتأيديه، ومقابله بمالي؛ ولأنهم في قبضتنا غالباً (ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم) مسلمة، أو كافرة ثم تسلم لقوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافِرِ﴾ (النصف: ١٠٠)، ولخوف الفتنة عليها ليقص عقليها، ووقوع ذلك في صلح الحديبية نسخ ما في الممتحنة لئلا يروها بعد، ويجوز شرط رد كافرة، ومسلم، فإن شرط رد من جاءنا مسلماً منهم صَح، ولم يجوز به رد مسلمة احتياطاً لأنرها لخطر (لأن شرط) رد المسلمة (فسد الشرط)؛ لأنه أحل حراماً (وكذا العاد في الأصح) لاقتراحه بشرط فاسد قيل: ما غير عنه

• فود: (حرمة النقض) أي: قل قلبه هل ينقض أو لا فيه نظر، والأقرب الثاني اه. ع ش، وفي المني ما قد يؤيده. • فود: (وينقض النقض) أي: التبذ كما عبر به غيره. • فود: (واستيفاء ما وجب الخ) أي: إن كان اه. أسنى. • فود: (ولأنهم في قبضتنا الخ) أي: فإذا تحققت حياتهم أمكن تداركها بخلاف أهل الهدنة مضي، وأسنى. • فود: (غالباً) عبارة الأسنى، وجروا في التعليل الثاني على الغالب من كون أهل الذمة بيلادنا، وأهل الهدنة بولادهم اه.

• فود (سني): (ولا يجوز شرط الخ) أي: أي عقد الهدنة، وبحت بعض المتأخرين أن الخش كالمرأة اه. مضي. • فود: (مسلمة) إلى قوله: وسلم في المني، وإلى المني في النهاية. • فود: (ولخوف الفتنة الخ) عبارة المني، والأسنى، وانتهاء؛ ولأنه لا يؤمن أن يصيبها زوجها الكافر، أو تزوج بكافر؛ ولأنها عاجزة عن الهرب عنهم، ونزيرة من الإفتنان لقصان عقليها، وقله معرفتها، ولا فرق في ذلك بين الحرة، والأمة اه. • فود: (ووقع ذلك) أي: شرط رد المسلمة. • فود: (ما في الممتحنة) أي: قوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافِرِ﴾ (النصف: ١٠٠) اه. مضي. • فود: (ولم يجوز به الخ) أي: بذلك الشرط اه. سم زادع ش، ولو قال: ولم يشمل المرأة كان أولى اه. • فود: (احتياطاً الخ) أي: بما مر من خوف الفتنة عليها ليقص عقليها. • فود: (رد المسلمة) ومثلها الخش فيما يظهر أسنى، ونهاية.

• فود (سني): (فسد الشرط) أي: قطعاً ساء كان لها عشيرة أم لا اه. مضي. • فود: (قيل ما عبر عنه الخ) عبارة المني تنبيه هذا هو الخلاف ما في قوله: وكذا شرط فاسد على الصحيح إلا أنه ضعفه

• فود: (ويطلبهم المأمن) فلا قال: إن كانوا بيلادنا. • فود: (ويجوز شرط رد كافرة، ومسلم فإن شرط رد من جاءنا مسلماً منهم صَح، ولم يجوز به رد مسلمة الخ) في التوضي فصل صالح أي: هادن بشرط رد من جاءنا منهم مسلماً صَح، ولم يجوز به: بذلك الشرط رد المرأة أي: المسلمة. اه.



بالأصح هنا هو بعض ما عُبِّرَ عنه بالصحيح فيما مرَّ فكَرَّرْ، وناقض انتهى، ويُجاب بأنه لا يردُّ ذلك إلا لو كان ما مرَّ صيغةً عموم، وليس كذلك، وإنما هو مُطْلَقٌ، وهذا تقييدٌ له فلا تَكَرَّرَ، ولا تَنَاقُضٌ، ووجه قوّته هنا صحّةُ الخبر به كما تقرّر فكان مُسْتَثْنَى من ذلك، وسيُره أن فيه إشعارًا بتمام عِزَّةِ الإسلام، واستغناء أهله كما يُوشِدُ إليه قوله: ﴿مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ زِدْنَاهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا فَسُخِّمْنَا سَخَمًا﴾.

(وإن شَرِطَ) بالبناء للمفعول أي شَرَطُوا علينا، أو الفاعِلُ أي: شَرِطَ لهم الإمام (زِدْ مَنْ جَاءَ) منهم إلينا أي: التَّخْلِيَةُ بينهم، وبينه (أو لم يُذَكِّرْ زِدْ)، ولا عدته (فجاءت امرأة) مسلمة.....

هناك، وقوّاه هنا فَكَرَّرْ، وناقض، وأجاب عن ذلك الشارح فقال: أشار به إلى قوّة الخلاف في هذه الصورة، وعُبِّرَ في صورٍ تَقَدَّمَتْ بالصحيح إشارةً إلى ضَعْفِ الخلاف فيها فلا تَكَرَّرَ، ولا تَخَالَفَ اهـ. فُؤد: (وَنَاقِضٌ) أي: حَيْثُ عُبِّرَ بالأصح هنا، وبالصحيح ثُمَّ اهـ. سم. فُؤد: (بأنه لا يردُّ ذلك إلا إلخ) وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: هو لا يردُّ، وإن كان فيه صيغةٌ عموم؛ لأنَّ الخاصَّ مُقَدَّمٌ على العام، ومُخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ اهـ. سم. فُؤد: (وهذا تقييدٌ له) أي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ، وإلا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اهـ. سم. فُؤد: (ووجه قوّته) أي: الْخِلَافُ. فُؤد: (صِحَّةُ الْخَبَرِ بِهِ) أي: كما فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ، وقوله: كما تَقَرَّرَ يُتَأَمَّلُ اهـ. سم، وقد يُجَابُ أَشَارَ الشَّارِحُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: السَّابِقِ آتِيًا، ووقوع ذلك فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ نَسْخُهُ إلخ، وَقَصْدُهُ بَيَانُ أَنَّهُ، وَإِنْ صَحَّ الْخَبَرُ بِهِ لِكَيْتِه مَسْنُوعٌ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ لَمْ يَصَرْ مَرْجُوحًا. فُؤد: (فَكَانَ) أي: مَا هُنَا، وقوله: مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ كما مرَّ عَنْ سَم، أَوْ عِنْدَ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ قَوْلُهُ: وَسَيُره إلخ أَي: الْإِسْتِثْنَاءُ. فُؤد: (أَنْ) فِيهِ أَي: شَرِطَ رَدَّ الْمُسْلِمَةِ. فُؤد: (أَي: شَرَطُوا عَلَيْنَا) أَي: وَقَبْلَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، وقوله: أَي شَرِطَ لَهُمُ الْإِمَامُ أَي: أَوْ نَائِيهِ، وَقَبْلُوهُ.

فُؤد (سني): (أو لم يُذَكِّرْ زِدْ) كَذَا أَصْلَحَ فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى بَعْدَ أَنْ كَانَ رَدًّا بِالْفِ بَعْدَ الدَّالِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِيمَا وَقَفَتْ مِنْ نَسْخِ الْمَحَلِّيِّ، وَالْمُعْنَى، وَالنَّهْيَةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ تَرْجِيحُ كَوْنِ شَرِطِ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، وَاقْتِصَارُ الْمَذْكُورُونَ فِي الْجُلِّ عَلَيْهِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فُؤد: (فجاءت امرأة مسلمة) وَإِنْ أَسْلَمَتْ أَي: وَصَفَتْ الْإِسْلَامَ مَنْ لَمْ تَزَلْ مَجْنُونَةً، فَإِنْ أَفَاقَتْ رَدَدْنَاهَا لَهُ لَعَدَمِ صِحَّةِ إِسْلَامِهَا، وَزَوَالِ ضَعْفِهَا، فَإِنْ لَمْ تُفَقِّ لَمْ تُرَدَّ، وَكَذَا تُرَدُّ إِنْ جَاءَتْ عَاقِلَةً، وَهِيَ كَافِرَةٌ إِلَّا إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ مَجْنُونِهَا، أَوْ بَعْدَهُ، ثُمَّ جُنَّتْ، أَوْ جُنَّتْ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ بَعْدَ إِفَاقَتِهَا، وَكَذَا إِنْ شَكَّكْنَا فِي أَتَاهَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ جُنُونِهَا، أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنَّمَا لَا تُرَدُّ

فُؤد: (وَنَاقِضٌ) أَي: حَيْثُ بِالْأَصَحِّ هُنَا، وبالصحيح ثُمَّ. فُؤد: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ) لَكِنْ أَنْ تَقُولَ هُوَ لَا يَرُدُّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ صِيغَةٌ عُمُوم؛ لِأَنَّ الْخَاصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَمُخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ.

فُؤد: (وهذا تقييدٌ له) أَي: مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ، وإلا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. فُؤد: (ووجه قوّته هنا صِحَّةُ الْخَبَرِ بِهِ) أَي: مَا فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ. فُؤد: (كما تَقَرَّرَ) يُتَأَمَّلُ.

(لم يجب) علينا لأجل ارتفاع نكاحه بإسلامها قبل، وطء، أو بعده، وإن حلنا بينه، وبينها (دفع مهر إلى زوجها في الأظهر)؛ لأن الإضغ غير متقوم فلا يشمله الأمان وقوله تعالى ﴿وَمَا تَوْهَمُ مَا أَنْفَقُوا﴾ (الص: ١٠) لا يدل على وجوب تخصيص مهر المثل، ويؤجبه بأنه لا يُمَكِّن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الشخص من المهر، وغيره، ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك، ولا حملة على المسمى؛ لأنه غير بدلي البائع الواجب في الفزقة في نحو ذلك، ولا مهر المثل؛ لأن المقابل لم يثل به فتميز أن الأمر لابد تطبيق خاطره بأي شيء كان، وهذا مع ما فيه، أو أوضح من الجواب بأنها، وإن كانت ظاهرة في وجوب غزم المهر مُحتملة لئذ به الصادي بعدم الوجوب الموافق للأصل، ووجهه على الوجوب إما قام عندهم في ذلك انتهى فإن قلت.....

رَوَّضَ مع شرحه، ومُثْنِي، ونهاية. قود: (الأجل إلخ) جلة لعدم الوجوب. قود: (وإن حلنا إلخ) غاية أي: وإن حصل منا خيلولة بينهما، وبين زواجه. قود: (غير متقوم) أي: غير مال نهاية، ومُثْنِي. قود: (وقوله تعالى إلخ) رد لبدلي مقابل الأظهر. قود: (ويؤجبه) أي: عدم الدلالة. قود: (ولا نعلم قائلًا إلخ) أي: فهو أي: ظاهره مخالف لاجتماع. قود: (ولا حمله على المسمى إلخ) نفى الإنكان هنا فيه نظر اه. سم. قود: (لأنه غير بدلي الإضغ إلخ) أي: فإن بدله مهر المثل اه. نهاية. قود: (ولا مهر المثل) عطف على المسمى، وفي نفى الإنكان هنا نظر. قود: (وهذا) أي: التوجيه المذكور مع ما فيه لعله إشارة إلى ما في علتي نفى الإحتيئين الأخيرين من البعد بل عدم استلزام المدعى. قود: (الصادي بعدم الوجوب) عبارة المحلي أي: والمُثْنِي الصادي به عدم الوجوب، وهي أولى سم ورشيدتي أي: لأن التذنب خاص، وعدم الوجوب عام، ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس. قود: (الموافق إلخ) أي: الوجود؛ لأن الأصل في صيغة أنقل الوجوب حلبي، وقيل صيغة لعدم بخبري، وجرى عليه الكردني، وقد رُ الأصل براءة اللمة حلبي وكردني، وقال الشوري: عن ع. ش. قود: (لما قام منه) أي: من الأصل براءة اللمة حلبي وكردني، وقال الشوري: عن الطبرائي أي: من إغزاز الإسلام، وإذلال الكفر اه. قود: (انتهى) أي: الجواب.

قود: (لم يجب علينا لأجل ارتفاع نكاحها بإسلامها إلخ) في الرَوَّضَ وشرحه، وإن أسلمت أي: وصفت الإسلام من لم تزول مجنونة فإن فاقته زدناها له لعدم صحة إسلامها، وزوال ضعفها، والتقييد بالإفاقة من زيادته، وذكره الأذرعني، وغيره للإحتراز عما إذا لم تقف فلا ترد أخذًا مما يأتي في المجنون، وكذا إن جاءت عاقلة، وهي كإفرة سواة طلبها في صورتين زوجها أم محارمها لا إن أسلمت قبل مجيئها، أو بعده، ثم جئت، أو جئت، ثم أسلمت بعد إفاقتها، وكذا إن شككتنا في أنها أسلمت قبل جنونها فإنها لا ترد، ولا تعطيه مهرها اه. قود: (ولا حمله على المسمى) نفى الإنكان هنا فيه نظر. قود: (الصادي بعدم الوجوب) عبارة المحلي الصادي به عدم الوجوب، وهي أولى.

ما ذكرته من أن حملها على وجوب الكل يُخالف الإجماع، وعلى المُسَمَّى يُخالف القاعدة، وعلى مهر المثل يُخالف ما يقوله المُقابل يُمكنُ أنه الذي قام عندهم قُلْتُ يُمكنُ ذلك بلا شك (و) عند شرط ما دُكِرَ من الرَّد (لا يُرَدُّ صبي، ومجنون) أنسى، أو ذكر، وصفا الإسلام أم لا امرأة، وخُفِنِي أسلما أي: لا يجوز رُدُّهم، ولو للأب، أو نحوه لِصَغْفِهِم، فإن كُثِلَ أحدهما، واختارَهم مَكْنَاهُ منهم، ومَحَلُّ قولهم تُسَنُّ الحيلولة بين صبي أسلم، وأبويه فيمن هم بدارنا؛ لأننا نُدْفَعُ عنه (وكذا) لا يُرَدُّ لهم (عبد) بالغ عاقل، أو أمة، ولو مُستولدة جاء إلينا مسلما، ثم إن أسلم.....

• فُود: (ما ذكرته من أن حملها إلخ) يعني: قوله: ولا نعلم قايلا بوجوب ذلك. • فُود: (يُمكنُ ذلك) أي: فيجدُ الجوابان. • فُود: (من الرَّد) أي: رَدَّ من جاءنا منهم.

• فُود (سني): (ولا يُرَدُّ صبي إلخ) لِصَغْفِهِمَا، ولهذا لا يجوز الصلح بشرط رُدِّهما أنسى، ومُغْنِي. • فُود (سني): (ومجنون) طرأ جُنُونُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ مُشْرِكًا أم لا اه. مُغْنِي. • فُود: (أنسى) إلى قوله: أي لا يجوز في النهاية إلا قوله: أم لا، وإلى المتن في المُغْنِي إلا أنه قيَّد الصبي بوصف الإسلام، وأطلق المجنون. • فُود: (وصفا الإسلام) أي: أتيا بكلمة الإسلام اه. نهاية. • فُود: (أم لا) أسقطه المنهج، والأنسى، والنهاية. • فُود: (فإن كمل إلخ) عبارة المُغْنِي، فإن بَلَغَ الصبي، وافاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا، وكذا إذا لم يوصفا شيئا كما يَحْتَفِ بعض المتأخرين، وإن وصفا الإسلام لم يردا اه.

• فُود: (ومحل قولهم إلخ) أي: الدال على جواز رَدِّ الصبي الذي أسلم لأبويه، وإذا كان محله ما دُكِرَ لم يُعارض قولهم هنا لا يجوز رُدُّهم، ولو للأب؛ لأنه في الرَّد إلى دار الكفر اه. سم. • فُود: (بالغ) إلى قول المتن، وحر في النهاية. • فُود: (ولو مُستولدة) عبارة المُغْنِي أما الأمة المُسلمة، ولو مكاتبَة، ومُستولدة فلا تُردُّ قطعا اه. • فُود: (ثم إن أسلم إلخ) عبارة الرُّوض مع شرحه، والمُغْنِي، ولو هاجر قبل الهدنة، أو بعدها العبد، أو الأمة، ولو مُستولدة، ومكاتبَة ثم أسلم كُلُّ منهما عتق؛ لأنه إذا جاء

• فُود: (ولا يُرَدُّ صبي، ومجنون) قال في شرح الرُّوض: لِصَغْفِهِمَا، ولهذا لا يجوز الصلح بشرط رُدِّهما اه. • فُود: (ومحل قولهم) أي: الدال على جواز رَدِّ الصبي الذي أسلم لأبويه، وإذا كانت الحيلولة واجبة، وإذا كان محله ما دُكِرَ لم يُعارض قولهم هنا لا يجوز رُدُّهم، ولو للأب؛ لأنه في الرَّد. • فُود: (ثم إن أسلم إلخ) في شرح الرُّوض، وأعلم أن هجرته إلينا لَيْسَتْ شرطا في عتقه بل الشرط فيه أن يَغْلِبَ على نفسه قبل الإسلام إن كانت هُدْنَةً، ومطلقا إن لم تكن فلو هَرَبَ إلى مَآمِنٍ ثم أسلم، ولو بَعْدَ الهُدْنَةِ، أو أسلم، ثم هَرَبَ قَبْلَهَا عتق، وإن لم يهاجر فلو مات قَبْلَ هِجْرَتِهِ مات حُرًّا يَرِثُ، ويورث، وإنما دُكِرَوا هِجْرَتُهُ؛ لأن بها يُعْلَمُ عتقه غالبا. اه. • فُود (فأب): (ثم إن أسلم بَعْدَ الهجرة، أو قبل الهُدْنَةِ عتق، أو بَعْدَها إلخ) عبارة الرُّوض وشرحها، ولو هاجر قبل الهُدْنَةِ، أو بَعْدَها ثم أسلم عتق؛ لأنه إذا جاء قاهرا لِسَبِيهِ مَلَكَ نَفْسَهُ بالقهر فيعتق، أو أسلم، ثم هاجر قبل الهُدْنَةِ فكذا

بعد الهجرة، أو قبل الهدنة عتق، أو بهما، وأعتقه سيده فواضح، وإلا باعه الإمام لمسلم، أو دفع لسيده قيمته من المصالح، وأعتقه عن المسلمين، والولاء لهم (وخرق) كذلك (لا عشيرة له)، أو له عشيرة، ولا تخميه فلا يجزئ رد أحدهما (على المذهب) لقلأ يفتنوه (ويؤرد) عند شرط الرد لا عند الإطلاق؛ إذ لا يجزئ فيه رد مطلقاً (من) أي: حُرِّ ذَكَرَ بِالْعَاقِلِ، ولو مسلماً (له عشيرة) تخميه وقد (طلبته)، أو واحد منها، ولو بوكيله كما هو ظاهر (الها)، لأنه **﴿رد﴾** أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو كذا استدلوا به، .....

قاهراً لسيده ملك نفسه بالقهر، فعتق؛ وإن الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض قبلاستيلاء على نفسه ملكها، أو أسلم، ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع قهره حال الإباحة، أو بعدها فلا يعتق؛ لأن أموالهم مخطورة حيث لا يملكها المسلم بالاستيلاء، ولا يرد إلى سيده؛ لأنه جاء مسلماً مرغمًا له والظاهر أنه يسترقه، ويهينه، ولا عشيرة له تخميه، بل يعتقه السيد، فإن لم يفعل باعه الإمام عليه لمسلم، أو دفع قيمته من بيت المال، وأعتقه عنهم، ولهم، ولاؤه، وأعلم أن هجرته إلينا ليست شرطاً في عتقه، بل الشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الإسلام إن كانت هدنة، ومطلقاً إن لم تكن فلو هرب إلى مائنه، ثم أسلم، ولو بعد الهدنة، أو أسلم، ثم هرب قبلها عتق، وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرّاً يرث، ويورث، وإنما ذكروا هجرته؛ لأن بها يعلم عتقه غالباً وأما المكاتب فتبقى مكاتباً إن لم يعتق، فإن أدت نجوم الكتابة عتقت بها، ولأؤها لسيدها، وإن عجزت، ورقت، وقد أدت شيئاً من النجوم بعد الإسلام لا قبل حسب ما أدته من قيمتها الواجبة له، فإن وقى بها، أو زاد عليها عتقت؛ لأنه استوفى حقه، ولأؤه للمسلمين، ولا يسترجع من سيدها الزائد، وإن نقص عنها وقى من بيت المال اهـ. وبذلك علم ما في كلام الشارح هنا، وكان ينبغي أن يقول: ثم إن هاجر قبل الإسلام مطلقاً، أو بعد، وقبل الهدنة عتق، أو بعدها، وأعتقه الخ. كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن الرّوض مع شرحه. **﴿فرد﴾** (بعد الهجرة) أي: ولو بعد الهدنة اهـ. **﴿سيد حمر﴾** **﴿فرد﴾** (عتق) أي: بنفس الإسلام اهـ. ع ش. **﴿فرد﴾** (أو بعدهما) أي: بعد الهجرة، والهدنة اهـ. ع ش. **﴿فرد﴾** (كللك) أي: بالغ عاقل سم ورشيدني أي: سليم روض. **﴿فرد﴾** (رد أحدهما) أي: العبد، والحر المذكورين. **﴿فرد﴾** (هند شرط) إلى المرن في النهاية، والمغني. **﴿فرد﴾** (هند شرط الرد) أي: لمن جاءنا منهم قال الزركشي، وإذا شرط من له عشيرة تخميه كان الشرط جائزاً صريحاً به العراقيون، وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شهاب وهو ضابط حسن اهـ. **﴿مغني﴾** **﴿فرد﴾** (مطلقاً) أي سواء كان له عشيرة، أو لا. **﴿فرد﴾** (أو واحد) إلى قوله: كذا استدلوا في المغني. **﴿فرد﴾** (على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد

يعتق لوقوع قهره حال الإباحة، أو بعدها فلا يعتق؛ لأن أموالهم مخطورة حيث لا يملكها المسلم بالاستيلاء. اهـ. **﴿فرد﴾** (ولا باعه الإمام) أي على سيده. **﴿فرد﴾** (وخرق كللك) أي: بالغ عاقل.

وَرُدُّ بَأْنِ هَذَا، وَإِنْ جَرَى فِي الْحُدُودِ إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ عَقْدِ الْهُدْنَةِ مَعَهُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (لَا إِلَى غَيْرِهَا) أَيْ: عَشِيرَتِهِ الطَّالِبَةِ لَهُ فَلَا يُرَدُّ، وَلَوْ يَأْذِنُهُمْ فِيمَا يَظْهَرُ، فَإِلَيْهَا مُتَمَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ (لَا أَنْ يَفْقِرَ الْمَطْلُوبُ عَلَى قَهْرِ الطَّالِبِ، وَالْهَرَبِ مِنْهُ) فَيُرَدُّ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ حَمَلُوا رَدَّهُ ﷺ أَمَا بَصِيرٌ لَمَّا جَاءَ فِي طَلْبِهِ رَجُلَانِ قَتَلَ أَحَدَهُمَا، وَهَرَبَ مِنْهُ الْآخَرُ (وَمَعْنَى الرُّدِّ) هُنَا (أَنْ يَخْلِي بَيْنَهُ، وَبَيْنَ طَالِبِهِ) كَمَا فِي الْوُدِيعَةِ، وَنَحْوِهَا (وَلَا يُجْبِزُ عَلَى الرُّجُوعِ) مَعَ طَالِبِهِ لِحَرَمَةِ إِجْبَارِ الْمُسْلِمِ عَلَى إِقَاتَتِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ (وَلَا يَلْزَمُهُ) أَيْ: الْمَطْلُوبُ (الرُّجُوعُ) مَعَ طَالِبِهِ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ خَشِيَ قِتْلَهُ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ إِذَا الْعَاقِدُ غَيْرُهُ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْكَرْ ﷺ عَلَى أَبِي بَصِيرٍ امْتِنَاعَهُ، وَلَا قِتْلَهُ لِطَالِبِهِ، بَلْ سَرَّهُ ذَلِكَ، وَمَنْ ثَمَّ شَرٌّ أَنْ يُقَالَ لَهُ سِرًّا لَا تَرْجِعْ، وَإِنْ رَجَعْتَ فَاهْرَبْ مِنْهُ قَدَرْتَ (و) جَازَ (لَهُ) قَتْلُ الطَّالِبِ) كَمَا فَعَلَ أَبُو بَصِيرٍ.....

ذَلِكَ، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ عَقْدِ الْهُدْنَةِ (إِلَخ) أَيْ: وَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا بَعْدَهُ. ٥. فَوَدَّ: (أَيْ: عَشِيرَتِهِ الطَّالِبَةِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَيْ: لَا يُرَدُّ إِلَى غَيْرِ عَشِيرَتِهِ الطَّالِبَةِ لَهُ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى غَيْرِهَا أَيْ: عَشِيرَتِهِ إِذَا طَلَبَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤْذِنُونَهُ. فَكَانَ يَنْتَهِي لِلشَّارِحِ تَذَكُّيرُ الطَّالِبَةِ. ٥. فَوَدَّ: (بِكُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ) أَيْ: يُرَدُّ، وَطَلَبَتُهُ. اه. سَم. ٥. فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَوَّلُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَبَيْنَ ثَمَّ إِلَى الْمَثْنِ. ٥. فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ إِلَيْهِ) أَيْ: الطَّالِبِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَطْلُبْهُ أَحَدٌ فَلَا يُرَدُّ أَسْتَيْ، وَمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا (إِلَخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَنْتِلِ أَنَّ الْجَانِيَّ فِي طَلْبِ أَبِي بَصِيرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَلَا، وَكَيْلًا لَهُمْ. اه. سَم. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْوُدِيعَةِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَا تَبَعْدُ تَسْمِيَةُ التَّخْلِيَةِ رَدًّا كَمَا فِي الْوُدِيعَةِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (لِحَرَمَةِ إِجْبَارِ الْمُسْلِمِ (إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْبَارُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَكَيْفَ يُجْبِزُ عَلَى دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ. اه. قَالَ ع. ش.، وَعُلِمَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُتَلَتِّمِينَ فِي زَمَانِنَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ فَلَاحَ مِنْ قَرْيَةٍ، وَأَرَادَ اسْتِطْلَاقَ غَيْرِهَا أَجْبَرُوهُ عَلَى الْعُرُودِ غَيْرِ جَائِزٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِزَرْعِهِ، وَأَصُولُهُ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيْ: لِعَدَمِ الْوُجُوبِ لَمْ يُنْكَرْ (إِلَخ) وَلَوْ كَانَ الرُّجُوعُ وَاجِبًا لَأَمَرَهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ. اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ: مِنْ أَجْلِ سُورِهِ ﷺ. بِذَلِكَ.

٥. فَوَدَّ (مَثْنِي): (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ الْأَمَانُ الَّذِي اقْتَضَاهُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ هَذَا الْمَطْلُوبُ كَمَا يَأْتِي تَطْيِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ (إِلَخ) اه. سَم. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا فَعَلَ أَبُو بَصِيرٍ) أَيْ: وَلَمْ يُنْكَرْ ﷺ عَلَيْهِ.

٥. فَوَدَّ: (وَرُدُّ بَأْنِ هَذَا (إِلَخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنْ رَدَّهُ بَعْدَ الْهُدْنَةِ كَرَدَهُ قَبْلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَى. ٥. فَوَدَّ: (مُتَمَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ) أَيْ: يُرَدُّ، وَطَلَبَتُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا رَدَّهُ ﷺ أَمَا بَصِيرٌ (إِلَخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَنْتِلِ أَنَّ الْجَانِيَّ أَيْ: فِي طَلْبِ أَبِي بَصِيرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَلَا وَكَيْلًا لَهُمْ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ الْأَمَانُ الَّذِي اقْتَضَاهُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ هَذَا الْمَطْلُوبُ كَمَا يَأْتِي تَطْيِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ (إِلَخ).

(وَلَمَّا التَّصَرُّفُ لَهُ بِهِ) كَمَا عَرَضَ عَمْرٌ لَهَا جَنْدَلٍ بِهَا بِذَلِكَ لَهَا طَلِبُهُ أَبُوهُ بِقَوْلِهِ: اضْبِرْ أَبَا جَنْدَلٍ، فَإِنَّمَا هُمْ مُشْرِكُونَ، وَإِنَّمَا ذُو أَحَدِهِمْ ذُو كَلْبٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ هَشِيمٍ (لَا التَّصْرِيحَ)؛ لَأَنَّهُمْ فِي أَمَانٍ نَعَمْ، مَنْ جَاءَنَا مُسْلِمًا هَذِهِ الْهَدْنَةُ يَجُوزُ لَهُ التَّصْرِيحُ لِلْمَطْلُوبِ بِقَتْلِ طَالِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَازَلْهُ الشَّرْطُ. (وَلَوْ شَرِطَ) عَلَيْهِمْ أَنْ يَزُودُوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ بِهِ حَتَّى كَانَ، أَوْ ذَكَرُوا، أَوْ ضَلُّهُ عَمَلًا بِالتَّزَامِهِمْ (فَلَاذِ أَبَوَاهُ فَقَدْ نَفَضُوا) الْمَهْدَ لِتُخَالَفَتَهُمُ الشَّرْطُ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الرَّدَّ هُنَا أَيْضًا بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ (وَالْأَظْهَرُ) حَوَازِ شَرْطٍ أَنْ لَا يَزُودُوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا مِنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لَأَنَّهُ ~~شَرِطَ~~ فِي صَلَاحِ الْحُدُودِ «مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ رَدَّدْنَاهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا فَسُخِّقَا سُخْقَاهُ»، وَحِينَئِذٍ يُلْزِمُهُمُ الرَّدُّ وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ الْمَاوَزْدِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الزَّكَاوِيُّ.

فَوَيْ (سَبِي): (وَلَمَّا الْخ) هُوَ صَادِقٌ بِالْإِمَامِ، وَآحَادُ الْمُسْلِمِينَ أ. مُعْنَى جِبَارَةِ النَّهْيَةِ، وَلَوْ بِحَضْرَةِ الْإِمَامِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي أ.

فَوَيْ (سَبِي): (لَهُ بِهِ) أَي: لِلْمَطْلُوبِ بِقَتْلِ طَالِيهِ أ. مُعْنَى. فَوَيْ: (كَمَا عَرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ فِي النَّهْيَةِ الْإِقْرَارُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى الدُّخُولِ. فَوَيْ: (بِذَلِكَ) أَي: بِقَتْلِ طَالِيهِ جِبَارَةِ الْمُعْنَى، وَالنَّهْيَةِ بِقَتْلِ أَبِيهِ أ. فَوَيْ: (لَأَنَّهُمْ فِي أَمَانٍ) فَالْمَعْنَى لِلْأَمَانِ التَّصْرِيحُ لَا التَّصْرِيحُ أ. سَم. فَوَيْ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَازَلْهُ الشَّرْطُ) جِبَارَةِ النَّهْيَةِ، وَالْمَعْنَى؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَشْرِطْ عَلَى نَفْسِهِ أَمَانًا لَهُمْ، وَلَا يَتَنَازَلْهُ شَرْطُ الْإِمَامِ كَمَا قَالَ الزَّكَاوِيُّ أ. فَوَيْ: (أَوْ ضَلُّهُ) أَي: ضَلُّ كُلِّ مِنْهُمَا. فَوَيْ: (مَنْ جَاءَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ فِي الْمُعْنَى الْإِقْرَارُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ. فَوَيْ: (مِنْ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ) جِبَارَةِ النَّهْيَةِ، وَلَوْ أَمْرًا، وَرَقِيقًا أ. فَوَيْ: (وَحِينَئِذٍ لَا يُلْزِمُهُمُ الرَّدُّ)، وَيَقْرَمُونَ مَهْرَ الْمَرْأَةِ، وَبِقِيَّةِ الرَّقِيقِ، فَإِنَّ عَادَ الرَّقِيقُ الْمُرْتَدُّ الْإِنْسَانُ بَعْدَ أَخْذِ قِيَمَتِهِ رَدَّدْنَاهَا إِلَيْهِمْ بِخِلَافِ تَقْرِيرٍ فِي الْمَهْرِ مُعْنَى، وَنَهْيَةٍ، وَرَدُّوا مَعَ شَرْحِهِ. فَوَيْ: (وَكَذَا الْخ) أَي: لَا يُلْزِمُهُمُ الرَّدُّ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بَعْدَ لُزُومِ الرَّدِّ إِذَا أُطْلِقَ الْعَقْدُ أَيْضًا ثُمَّ يَبَيَّنُ أَنَّهُمْ يَقْرَمُونَ مَهْرَهَا فَرَاغَهُ أ. سَم. فَوَيْ: (عَلَى الْأَصَحِّ عَنْهُمْ) أَي: الْأَصْحَابِ. فَوَيْ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَنْ فِي الْمُعْنَى، يَشْرَحُ الْمَنْهَجَ.

فَوَيْ: (لَأَنَّهُمْ فِي أَمَانٍ) فَالْمَعْنَى لِلْأَمَانِ التَّصْرِيحُ لَا التَّصْرِيحُ. فَوَيْ: (مِنْ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَقْرَمُونَ مَهْرَهَا أَي: الْمُرْتَدَّةُ قَا، فِي شَرْحِهِ: قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الرُّدَّةَ تَقْتَضِي انْقِسَاخَ النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَتَوْفُّقَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَالزَّوْجُ الْمَهْرُ مَعَ انْقِسَاخِ النِّكَاحِ، أَوْ إِشْرَافِهِ عَلَى الْإِنْقِسَاخِ لَا وَجْهَ لَهُ. أ. وَصَرَّحَ أَيْ: فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بَعْدَ لُزُومِ الرَّدِّ إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ أَيْضًا ثُمَّ يَبَيَّنُ أَنَّهُمْ يَقْرَمُونَ هُنَا مَهْرَهَا أَيْضًا فَرَاغَهُ. فَوَيْ: (وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ) بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ لَا يَجِبُ رَدُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. فَوَيْ: (أَيْضًا، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ. ذَمُّ اللُّزُومِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا فَرَاغَهُ

(فرغ) يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم لا سيئهم، ومَرَّ ما فيه في رابع شروط البيع، وأفتى أبو زُرْعَةَ بأنه لا يصح صلح من بأيديهم أسير حتى يُشرط عليهم إطلاقه؛ إذ لا سبيل إلى إبقائه بأيديهم، بل يجب عتقنا على كل أحد السفى في خلاصه منهم، ولو بمقاتلتهم، وتَرَدَّدَ فيما إذا كان بيد غيرهم، وهم قادرون على تخليصه، والذي يَنْجِيه صَحَّةُ عقد الصلح في الأولى إن اضطررنا إليه، وفي الثانية، وأنه يجب أن يُشرط عليهم رده، فإن أبوا انتقض عهدهم.

■ قُود: (يجوز شراء أولاد المعاهدين) عبارة القليوبي على المحلِّي يجوز شراء وليد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه؛ لأنه يملك بالقهر لا من أبيه؛ لأن أباه إذا قهره، وأراد بيته دَخَلَ في ملكه، فَيُغْنِي عنه فلا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وعلى هذا يُحْمَلُ قول الماورديَّ يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم انتَهَتْ. بُجَيْرِمِي، وَحَمَلَهُ الشارح في البيع على إطلاقه، وأجاب عما يَرُدُّ عليه من عَدَمِ استقْرارِ ملك الأب لولده بما فيه بُعْدُ نَبْءٍ عليه هناك، وأشار إليه هنا بقوله: الآتي، ومَرَّ إلخ. ■ قُود: (في رابع شروط البيع) الاضْوَ بَشَرْطِ المبيع، وَلَقُلَّ الميم سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ. ■ قُود: (حتى يُشرطَ عليهم إلخ) أي: وَيَقْبَلُوا ذلك الشرطَ مِنَّا. ■ قُود: (والذي يَنْجِيه صَحَّةُ عقد الصلح إلخ) أي: بلا اشتراط ذلك، وقوله: وفي الثانية أي: باضطرارٍ، وبدونه، وقوله: وأنه يجب إلخ أي: والذي يَنْجِيه وَجوبُ التسخي في اشتراط ذلك في الأولى، والثانية، فَإِنْ قِيلَوه فيها، وإلا، فَيَصِحُّ الصلحُ بدونه في الثانية مُطْلَقًا، وفي الأولى إن اضطررنا إليه، وقوله: فَإِنْ أَبَوْا إلخ أي: فيما إذا قَبِلُوا ذلك الشرطَ هذا ما ظَهَرَ لي في فهمِ المقام، والله أعلم.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّيْدِ

مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَأَفْرَدَ نَظَرًا لِلْفِعْلِ، وَبَصَحَ بِقَاوُضِهِ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ، وَعَظُمَ الذَّبَائِحُ عَلَيْهِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ (وَالذَّبَائِحُ) جَمْعُ ذَبِيحَةٍ، وَجَمْعُهَا؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بِسَكِينٍ، وَسَمٍ، وَجَارِحَةٍ، وَأَصْلُهُمَا الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَأَرْكَائُهُمَا فَاعِلٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَفِعْلٌ، (أَلَّةٌ)، وَسَتَاتِي كُلُّهَا، وَذَكَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَمَا بَعْدَهُ هُنَا هُوَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ فِي أَكْثَرِهَا نَوْعًا مِنَ الْجَنَائِزِ، وَخَالَفَ فِي الرُّوضَةِ فَذَكَرَهَا آخِرَ رُبْعِ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا شَوْبًا تَامًا مِنْهَا.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ)

هـ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) أَي: الصَّيْدُ مُغْنِي، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ يُغْنِي: مَا يُغْتَبَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ اضْطِیَاضُهُ لِتَجَلُّلٍ هُوَ أَي: الْمَصِيدُ. هـ فَوَدَّ: (بَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ) أَي: عَلَى مَعْنَى الْإِضْطِیَاضِ يُغْنِي: مَا يُغْتَبَرُ فِيهِ لِتَجَلُّلِ الْمَصِيدِ. هـ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: بِقَائِهِ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ. هـ فَوَدَّ: (جَمْعُ ذَبِيحَةٍ) بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ مُغْنِي، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ، وَالتَّاءُ لِلْوَحْدَةِ يُجَيِّرُ مَعْنَى: مَا يُغْتَبَرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ ذَبْحُهَا لِتَجَلُّلٍ. هـ فَوَدَّ: (وَأَرْكَائُهُمَا الْبُخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ، وَأَرْكَانُ الذَّبْحِ بِالْمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ أَرْبَعَةٌ ذَبْحٌ، وَذَابِحٌ، وَذَبِيحٌ، وَأَلَّةٌ أ. هـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ أَيِ الْإِنْذِیْبِ، وَكَوْنُ الْحَيَوَانِ مَذْبُوحًا، وَإِنَّمَا قَسَرُوا بِهَذَا لِيُعَايِرَ الذَّبْحَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَرْكَانِ، وَلَا لَزِمَ اتِّحَادُ الْكُلِّ، وَالْجُزْءِ أ. هـ فَوَدَّ: (فَاجِلٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَفِعْلٌ، وَأَلَّةٌ) وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهَا أَرْكَانًا أَنَّهُ لَا بُدَّ لِتَحَقُّقِهَا مِنْهَا، وَلَا فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا جُزْءًا مِنْهُمَا أ. هـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَمَا يَنْفَعُهُ) لَعَلَّهُ إِلَى كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَطْعَمَةُ، وَالتَّنْزُّهُ أ. هـ فَلْيُرَاجَعْ.

هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ فِيهَا الْبُخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالذَّنْفِي؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْحَلَالِ فَرَضٌ عَيْنٌ أ. هـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ هَذَا كَمَا يَخْسُنُ مُنَاسَبَةً ذَكَرَهَا هُنَاكَ يَخْسُنُ أَيْسًا مُنَاسَبَةً ذَكَرَهَا عَقِبَ الْجِهَادِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ صَاحِبَ الرُّوضَةِ إِنَّمَا ذَكَرَهَا هُنَاكَ لِمُنَاسَبَةِ الْأُضْحِيَّةِ لِلْمَهْدِيِّ لِأَشْيَرَاكِهِمَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَهَا عَقِبَهُ قَبْلَ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ أ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ فِيهَا الْبُخ) أَقُولُ وَلِمُنَاسَبَتِهَا مُنَاسَبَةً قَوِيَّةً بِمَا خَتَمَ بِهِ بَابَ الْحَجِّ مِنْ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الصَّيْدِ، وَالذَّبَائِحِ)

هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ فِيهَا شَوْبًا تَامًا مِنْهَا) أَقُولُ، وَلِمُنَاسَبَتِهَا مُنَاسَبَةً قَوِيَّةً بِمَا خَتَمَ بِهِ بَابَ الْحَجِّ مِنْ صَيْدِ الْمُحَرَّمِ، وَذَبْحِهِ الْهَدَايَا، وَالْحَيَوَانَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ) الْبَرِّيُّ (الْمَأْكُولُ) الشَّيْخَةُ لِجَلِّ أَكْلِهِ إِنَّمَا تَخْصُلُ (بَذْبِجِهِ فِي خَلْقِي)، وَهُوَ أَعْلَى الْمُغْنَى (أَوْ لَبِيَّةٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَهِيَ أَسْفَلُهُ (إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ)، وَسَيَذْكُرُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَخْصُلُ بِقَطْعِ كُلِّ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ فَالذَّبْحُ هُنَا بِمَعْنَى الْقَطْعِ الْآتِي، وَهِيَ بِالْمُغْجَمَةِ لُغَةُ التَّطْيِيبِ، وَمِنْهُ رَائِحَةُ ذَكَاةٍ، وَالتَّشْمِيمُ، وَمِنْهُ فَلَانَ ذَكَيْتُ أَي: تَأَمَّ الْفَهْمَ شَمِّي بِهَا شَرْعًا الذَّبْحُ الشُّبْحُ؛ لِأَنَّهُ يُطَيَّبُ أَكْلُ الْحَيَوَانِ بِإِبَاحَتِهِ إِثْمًا، وَبِهَذَا يُقَالُ رَدُّ مَا قِيلَ تَعْرِيفُهُ لَهَا بِذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ فَقَدْ عَرَفَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ أَي: الْمُسَاوِي لَهُ مَفْهُومًا، وَمَا صَدَقًا، وَوَجْهَ رَدِّهِ مُنْعَ قَوْلِهِ: أَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ إِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ لُغَةُ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُطْلَقُهُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ شَرْعًا؛ .....

صَيْدِ الْمُحَرِّمِ وَذَبْحِهِ الْهَدَايَا وَالْجُبُرَانَاتِ وَتَحَوَّ ذَلِكَ . اهـ . سم .

• قَوْلُ (سَنِي): (ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ الْخ) هَذِهِ الْبَيَانَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ لِعُمُومِ الْمُتَبَدِّلِ أَي: كُلُّ ذَكَاةٍ لِلْحَيَوَانِ الْخ، وَخُصُوصِ الْخَبَرِ . اهـ . سم . قَوْلُ: (الْبَرِّي) إِلَى قَوْلِهِ: وَهِيَ بِالْمُغْجَمَةِ فِي الْمَغْنَى . قَوْلُ: (إِنَّمَا تَخْصُلُ الْخ) أَي: تَخْصُلُ شَرْعًا بِطَرِيقَتَيْنِ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِحْدَاهُمَا فِي قَوْلِهِ: بِذَبْبِجِهِ الْخ، وَالثَّانِيَةَ فِي قَوْلِهِ: وَلَا فَيَقْعَرُ الْخ . اهـ . مُغْنِي .

• قَوْلُ (سَنِي) (أَوْ لَبِيَّةٍ) وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ وَقْعِ الْفِعْلِ مِنْهُ هَلْ هُوَ مُحَلَّلٌ، أَوْ مُحَرَّمٌ فَهَلْ يَجِلُّ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَقُوعُهُ عَلَى الصِّفَةِ الْمُجَزَّةِ . اهـ . ع . ش . قَوْلُ: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِلَامٍ، وَمَوْحِدَةٍ مُشْدَدَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ . اهـ . قَوْلُ: (فَالذَّبْحُ هُنَا بِمَعْنَى الْقَطْعِ الْخ) فَكَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . اهـ . مُغْنِي . قَوْلُ: (وَهِيَ) أَي: الذَّكَاةُ . قَوْلُ: (وَبِهَذَا) أَي: قَوْلِهِ: وَهِيَ بِالْمُغْجَمَةِ إِلَى هُنَا . قَوْلُ: (تَعْرِيفُهُ) أَي: الْمُصَنِّفُ لَهَا بِذَلِكَ أَي: لِلذَّكَاةِ بِالذَّبْحِ . قَوْلُ: (لِأَنَّهَا) أَي: الذَّكَاةُ . قَوْلُ: (مَنْعَ أَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ) أَي: لِإِمَّا مَرَّ أَنَّهَا لُغَةُ التَّطْيِيبِ، وَالتَّشْمِيمِ . قَوْلُ: (كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْخ) أَي: فِي اللَّغَةِ مُطْلَقُهُ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْقَطْعِ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ أَي: الْمُرَادُ بِالذَّكَاةِ هُنَا أَي: وَالْمُرَادُ

• قَوْلُ: (ذَكَاةُ الْحَيَوَانِ الْخ) هَذِهِ الْبَيَانَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ لِعُمُومِ الْمُتَبَدِّلِ أَي: كُلُّ ذَكَاةٍ لِلْحَيَوَانِ الْخ. وَخُصُوصِ الْخَبَرِ .

(فَرَعُ): صَالَ عَلَيْهِ حَيَوَانٌ مَأْكُولٌ فَرَمَاهُ فَأَصَابَ مَذْبَحَهُ بَحَيْثُ انْقَطَعَ كُلُّ حُلُقُومِهِ، وَمَرِئُهُ حَلٌّ، وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَ الْمَذْبَحِ فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى التَّادِ بَحَيْثُ صَارَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ حَلٌّ بِإِصَابَتِهِ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، وَلَا فَلَ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِصَابَتِهِ فِي الْمَذْبَحِ لَكِنْ بَحَيْثُ يَنْقَطِعُ بَعْضُ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءُ فَقَطُّ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ فِي الْجِلِّ إِصَابَةُ الْمَذْبَحِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْبَعْضِ مِنَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ لَيْسَ ذَبْحًا شَرْعِيًّا فَلَا فَرَقَ بَيْنَ إِصَابَتِهِ، وَإِصَابَةِ غَيْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ. وَيُتَّجِهُ الثَّانِي وَفَاقًا لِم . ر . قَوْلُ: (لِأَنَّهَا لُغَةُ الذَّبْحِ) هَذَا كِبَعْضُ كَلِمَاتِ الشَّارِحِ الْآتِيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مَنْنُوعٌ، بَلْ هِيَ فِيهِ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَالذَّبْحُ فِي كَلَامِهِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْقَطْعِ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا . قَوْلُ: (كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُطْلَقُهُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّبْحِ شَرْعًا الْخ) هَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ عَرَفَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَيَرِيدُ

لأنه يُعْتَبَرُ فيه قِيْدُ الْمُبِيحِ فلم يُعْرَفَ الشيءُ بنفسِه على أَنه ليس هنا تعريفٌ أصلاً، وإنما صوابُ العبارة أَن فيه تحصيلَ الشيءِ بنفسِه وجوابه ما عَلِمَ أَن مُطْلَقَ الذِّكَاةِ غيرُ مخصوصِ الذَّبْحِ المُبِيحِ، ولا شكَّ أَن المُطْلَقَ يحصلُ بآئِه بِذِكْرِ الْمُقَيَّدِ، ولا يَرُدُّ عليه جُلُ الجنينِ بذبحِ أمه، وإن أُخْرِجَ رأسُه، وبه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، أو وهو مَيِّتٌ؛ .....

بالذَّبْحِ في كلامِه المعنى اللُّغَوِيُّ الذي هو مُطْلَقُ القطعِ، وبِه يتدلَّعُ ما في سَمِ عِبَارَتِه قوله: لأنَّها لَعْنَةُ الذَّبْحِ هذا كَبَعْضِ كَلِمَاتِ الشَّارِحِ الآتِيَةِ يَدُلُّ على أَنَّها في كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بالمعنى اللُّغَوِيِّ، وهو مَنْزَعٌ، بل هي فيه بالمعنى الشَّرْعِيِّ، والذَّبْحُ في كلامِه بالمعنى اللُّغَوِيِّ، وهو مُطْلَقُ القطعِ فلا إشكالَ، وقوله: كان المرادُ بها مُطْلَقَه، و غيرُ الذَّبْحِ شَرْعاً إلخ هذا يَقْتَضِي أَنه عَرَفَ المعنى اللُّغَوِيَّ بالمعنى الشَّرْعِيِّ، ولو عَكَسَ فَأَجَابَ بِأَنَّ المرادَ بها المعنى الشَّرْعِيُّ، وبِالذَّبْحِ المعنى اللُّغَوِيَّ فَلَيْسَ فيه تعريفُ الشيءِ بنفسِه كان صواباً اهـ. به نَذِرُ. فَوَدَّ: (على أَنه لَيْسَ هنا تعريفٌ أصلاً) بل هنا تعريفٌ ضمنيٌّ اهـ. سَمِ أَي، والأوَّلَى إسقاطُ أَصْلًا. فَوَدَّ: (وإنَّما صوابُ العبارة) أَي: في الإغتراضِ على المتن. فَوَدَّ: (وجوابه) أَي: الإغتراضِ هذه العبارة. فَوَدَّ: (أَنَّ مُطْلَقَ الذِّكَاةِ) يعني: الذَّبْحِ الذي جُمِلَ جُزْأً مِنَ التَّعْرِيفِ غيرِ خصوصِ الذَّبْحِ المُبِيحِ يعني الذي هو المرادُ مِنَ الذِّكَاةِ المُعَرَّفِ.

فَوَدَّ: (ولا شكَّ أَنَّ المُطْلَقَ يَحْصُلُ بَيَانُه بِذِكْرِ الْمُقَيَّدِ) يتأملُ اهـ. سَمِ، ويُمكنُ الجوابُ بِأَنَّ المعنى أَن الدَّالَّ على الماهيةِ إجمالاً يبيِّنُ بما يَدُلُّ عَليه تفصيلاً كما هو شأنُ التعاريفِ مع مُعرِّفاتها. فَوَدَّ: (ولا يَرُدُّ عليه إلخ) عبارةٌ شَنِخُ الإسلامِ، والنَّهْيَةِ، والمُعْنَى، واللفظُ للأخيرِ، فَإِنَّ قيلَ: يَرُدُّ على الحَضَرِ في الطَّرِيقَتَيْنِ الجنينِ، فَإِنَّ ذِكَاةَ بِذِّكَاةِ أمه أَجِيبَ بِأَنَّ كلامَه في الذِّكَاةِ استِغْلَالاً، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ على الجنينِ في بابِ الأَطْعِمَةِ اهـ. فكانَ المُناجِبُ ذِكْرَه بَعْدَ قولِ المُصَنِّفِ، وإلَّا فَيَقَعُ مُزْهِقُ إلخ كما فَعَلُوهُ. فَوَدَّ: (أو، وهو مَيِّتٌ) المُعْتَمَدُ جِهَةً هَذَا م ر اهـ. سَمِ عبارةُ البَجَجِيَرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ، وضابطُ

عليه أَنه قَطْعاً المقصودُ الشَّرْعِيُّ إلا أَنه قد جاب عنه بآئِه مِن قَبيلِ التَّعْرِيفِ بالأخصِّ، وهو جائزٌ على قولٍ لكن قد يُنافيه ما دَلَّ عليه قوله: الآتي. ولا يَرُدُّ عليه إلخ. لِدَلَالَتِه على مُلاحظةِ القولِ باغْتِيَارِ كَوْنِ التَّعْرِيفِ جَامِعاً مانِعاً، وإلَّا فلا حاجةَ إلِى دَفْعِ وَرُودِ هذا فتأملُه، ولو عَكَسَ فَأَجَابَ بِأَنَّ المرادَ بها المعنى الشَّرْعِيُّ، وبِالذَّبْحِ المعنى اللُّغَوِيَّ، لَيْسَ فيه تعريفُ الشيءِ بنفسِه كان صواباً؛ لأنَّه حَيثُ لا يَرُدُّ عليه أَن المقصودُ بَيَانُ مَعْنَاهَا الشَّرْعِيِّ؛ لأنَّه لم يُخَالِفْ ذلك؛ ولأنَّ المعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فلا يَقْسَرُ أَحَدُهُما بِالْآخَرِ؛ لأنَّه لم يَقْتَضِ فِي تَعْرِيفِهِ على مُجَرَّدِ مَعْنَى الذَّبْحِ لَعْنَةً، بل أَصَافَ إِلَيْه قُبُوداً صَرِيحاً، وإشارةً يَحْصُلُ مِن مَجْمُوعِهِمَا مَعْنَاهَا الشَّرْعِيُّ فَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (لأنَّه يُعْتَبَرُ فيه قِيْدُ المُبِيحِ) قد يُقالُ: الإباحَةُ حُكْمٌ مُرتَّبٌ عليه فلا يُعْتَبَرُ فِيهِ. فَوَدَّ: (على أَنه لَيْسَ هنا تعريفٌ إلخ)، بل هنا تعريفٌ ضمنيٌّ. فَوَدَّ: (ولا شكَّ أَنَّ المُطْلَقَ يَحْصُلُ بَيَانُه إلخ) تأمَّلُ. فَوَدَّ: (أو وهو مَيِّتٌ) المُعْتَمَدُ خِلَافُ هذا

لأن انفصال بعض الولد لا أثر له غالباً، وذلك؛ لأن الشارح جعل ذبحها ذكاة له، واعتزضت تسميته ما في الآية ذبحاً بأنه سيغير عنه بالنحر ويرد بأنه لا مانع من تسميته ذبحاً، ونحراً، ويفرض منه لا مانع من تسميته به تقليداً (والا) يقدر عليه (فبغير مزهق حيث كان) أي: بأي موضع منه وجد تحصل ذكائه لما يأتي (وشرط ذابح، وصائد)، وعاقب ليحل نحر مذبحه (حل مناهجته) أي: نكاحنا لأهل ملته لإسلامهم، أو كتابتهم بشروطهم، وتفاصيلهم السابقة في النكاح لقوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَلَيْنَ أَوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي: ذبايحهم، وإن لم يعتقدوا حلها كالإبل فقلیم أن من لم يعلم كونه إسرائيلياً، وشك في دخول أول أصوله قبل ما مر، ثم لا تجل ذبيحته، ومن ثم أنى بعضهم في يهود اليمن بحرمة ذبايحهم.....

حل الجنين أن ينسب موته إلى تذكية أمه، ولو احتمالاً بأن يموت بتذكيته، أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبح، ثم يموت، أو يشك هل مات بالتذكية، أو بغيرها، فيحل؛ لأنها سبب في حله، والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا موته قبل تذكيته كما لو أخرج رأسه ميتاً، أو حيًا ثم مات، ثم ذكيت، وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية، ثم مات كما لو اضطرب في بطنها بعد تذكيته زماناً طويلاً، أو تحرك في بطنها تحركاً شديداً، ثم سكن، ثم ذكيت اهـ. فود: (لأن انفصال بعض الولد إلخ) علة للغاية. فود: (وذلك) أي: عدم الورد. فود: (واعتزضت) إلى قوله: قلیم في المغني إلا قوله: أي: نكاحنا لأهل ملته، وقوله: لما يأتي. فود: (بأنه سيغير عنه بالنحر) أي، ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحاً اهـ. مغني. فود: (ويرد بأنه لا مانع إلخ) ويرد أيضاً بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعي، والألزم استدراك قوله: في حلق، أو لية فتدبر اهـ. سم.

فوق (سني): (فبغير) هو بفتح السين، وسكون القاف الجرح. فوق (سني): (مزهق) أي: للروح اهـ. مغني. فود: (أي: بأي موضع منه وجد) تفسير لحيث كان، وقوله: تحصل ذكائه تقدير متعلق بغير. فود: (لما يأتي) أي: مع استثناء عقر الكلب للمتردي.

فوق (سني): (وصائد) أي: لغير سملك، وجراد أما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور؛ لأن ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اهـ. مغني. فود: (نحو مذبحه) أي: من مصيده، ومفقوره. فوق (سني): (حل مناهجته) أي: للمسلمين.

(تنبيه): إن قلنا تجل مناهجة الجن حلت ذبيحتهم، والآ فلا، وتقدم الكلام على ذلك في مخرومات النكاح مغني. فود: (لقوله تعالى إلخ) علة لقولهم، أو كتابتهم إلخ. فود: (وإن لم يعتقدوا إلخ) غاية في قوله: أي: ذبايحهم، أو في قوله: أو كتابتهم، وهو صريح صنيع المغني. فود: (فقلیم إلخ) أي: من قوله: أو كتابتهم بشروطهم إلخ. فود: (في دخول أول أصوله) أي: في دين التصرائف، أو اليهود

فود: (ويرد بأنه لا مانع إلخ) يراد أيضاً بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعي، والألزم استدراك قوله في حلق، أو لية فتدبر.

لِلشُّكِّ فِيهِمْ قَالَ: بَلْ نَقَلَ الْأَيْمَةُ أَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْيَمَنِ اسْلَمُوا. اهـ. وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِيَهُودِ الْيَمَنِ  
بِذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَنْ شُكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ إِسْرَائِيلِيًّا كَذَلِكَ، وَمَرَّ قُبَيْلَ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ  
فَخَرَجَ نَحْوُ مُزَنْدَ، وَصَابِي، وَسَابِرِي خَافَ فِي الْأَصُولِ، وَمَجُوسِي، وَوَنْثِي، وَنَصَارَى الْعَرَبِ  
وَيُعْتَبَرُ هَذَا الشَّرْطُ مِنْ أَوَّلِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِهِ فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٌ، أَوْ إِسْلَامٌ مَجُوسِيٍّ لَمْ يَجُلْ،  
وَسَيُقْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ الصَّائِدِ الْبَصَرُ، وَمِثْلُهُ جَارِحٌ نَحْوِ النَّادِ الْآتِي، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُخْرَمُ،  
فَإِنَّ مَذْبُوحَهُ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ صَيْدٌ مَيْتَةٌ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ الذَّبْحِ فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ الْعَارِضُ يَقُولُ عَنْ

قَبْلَ مَا مَرَّ أَيُّ: قَبْلَ بَيْعَةٍ تَنْسَخُهُ ثُمَّ أَيُّ: فِي لِنِكَاحِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِلشُّكِّ فِيهِمْ) أَيُّ: يَهُودِ الْيَمَنِ أَيُّ: دُخُولِ  
أَصُولِهِمْ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُّ: فَتَرَى بَعْضَهُمْ. هـ. قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ الْخ) مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَنِ. هـ. قَوْلُهُ: (خَالَفَ)  
أَيُّ: كُلُّ مِنْهُمَا، وَكَانَ الظَّاهِرُ خَالَفًا اهـ. سَبَدَ عَمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَجُوسِي الْخ) وَلَوْ أَكْثَرَةٌ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا  
عَلَى الذَّبْحِ، أَوْ مُخْرِمٌ حَلَالًا حَلَّ نِهَآيَةً، وَهـ. قَوْلُهُ: (هَذَا الشَّرْطُ) أَيُّ: جُلُّ الْمُنَاحَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ  
تَخَلَّلَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَيُقْلَمُ) فِي النَّهَآيَةِ، وَإِي قَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ) فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٌ  
لَا الْخ) أَيُّ: كَانَ زَمَى السَّهْمِ ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ اسْلَمَ قَبْلَ إصَابَتِهِ، وَسَيَأْتِي فِيمَا لَوْ أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ فَرَادَ عَدُوَّهُ  
بِإِغْرَاءِ مَجُوسِيٍّ أَنَّهُ يَجُلْ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ. هـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَيَخْرُمُ صَيْدُهُ  
بِرَمِيٍّ، وَكَلْبٍ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ: مِثْلُ الْعَائِدِ فِي اشْتِرَاطِ الْبَصَرِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي،  
وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي الذَّبَائِحِ كَوْنُهُ غَيْرَ مُخْرِمٍ فِي الرُّخْشِيِّ، أَوْ الْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ، وَالْمَذْبُوحُ كَوْنُهُ غَيْرَ صَيْدٍ حَرَمِيٍّ  
عَلَى حَلَالٍ، أَوْ مُخْرِمٍ، لِأَنَّهُ قَدْ مَ ذَكَ فِي مُرْمَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلِأَنَّ الْمُخْرِمَ مُبَاحٌ اللَّبِيحَةِ فِي الْجُمْلَةِ،  
وَلَكِنْ الْإِحْرَامُ مَانِعٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّيْدِ الْبَرِّ، اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (هَلِيهِ) أَيُّ: عَلَى مَنِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ مَذْبُوحَهُ  
لَا الْخ) عِلَّةُ الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخ) عِلَّةُ التَّمِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: كَوْنُ مَذْبُوحِهِ الَّذِي صَادَهُ مَيْتَةً.  
هـ. قَوْلُهُ: (الْعَارِضُ) وَهُوَ الْإِحْرَامُ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَمَجُوسِيٍّ، وَوَنْثِيٍّ، وَنَصَارَى الْم) بِ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنَّ أَكْثَرَةَ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى  
الذَّبْحِ، أَوْ اسْلَمَ لَهُ صَيْدًا فَذَبَحَهُ، أَوْ شَارَكَ أَيُّ فِي قَتْلِهِ سَهْمًا، أَوْ كَلْبٍ، وَهُوَ فِي حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، أَوْ  
فِي رَدِّ الصَّيْدِ عَلَى كَلْبِهِ أَيُّ: الْمُسْلِمُ بِأَن رَدَّهُ، إِلَيْهِ لَمْ يَخْرُمَ. اهـ. وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ إِذَا  
أَكْثَرَةُ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ حَلَّ، وَكَذَا إِذَا أَكْثَرَةُ مُخْرِمٌ حَلَالًا عَلَى ذَّبْحِ الصَّيْدِ قَالَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: لَوْ أَكْثَرَةُ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اعْتَبَرْنَا فِعْلَهُ،  
وَعَلَقْنَا بِهِ الْقَصَاصَ حَلَّتْ اللَّبِيحَةُ، وَإِنْ جَاءَ لَنَا كَالْآلَةِ فَكَذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُكْرَةَ كَأَنَّهُ ذَبَحَ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ:  
وَعَلَى هَذَا يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَةِ إِخْرَاءِ الْمَجُوسِيٍّ أَنْ لَا جُلْ، وَفِيمَا لَوْ أَكْثَرَةُ الْمُسْلِمِ مَجُوسِيًّا عَلَى الذَّبْحِ أَنْ  
يَجُلْ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَخَلَّلَهُ رَدَّةٌ مُسْلِمٌ، أَوْ إِسْلَامٌ مَجُوسِيٍّ لَمْ يَجُلْ) أَيُّ: كَانَ زَمَى السَّهْمِ ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ اسْلَمَ قَبْلَ إصَابَتِهِ، وَسَيَأْتِي فِيمَا لَوْ أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ فَرَادَ عَدُوَّهُ بِإِغْرَاءِ مَجُوسِيٍّ أَنَّهُ يَجُلْ،  
وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ.

قُرْب، وَزَعْمُ أَنَّهُ خَارِجٌ يَجِلُّ مُنَاكَحَتُهُ فَايِدٌ يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ جِلِّ مَذْبُوحِهِ الْأَهْلِيِّ (وَيَجِلُّ ذَكَاةً)، وَصَيْدٌ، وَعَقَرٌ (أَمَةُ كِتَابِيَّةٌ)، وَإِنْ لَمْ يَجِلَّ يَكَاحُهَا؛ لِأَنَّ الرُّقَّ لَا تَأْتِيهِ لَهُ فِي مَنَعٍ نَحْوِ الذَّنْبِ بِخِلَافِ التَّكَاحِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ رُقِّ الْوَلَدِ، وَهَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ مَفْهُومٍ مَا قَبْلُهَا لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ أَيْضًا أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلْجَوَابِ عَنْهُ بِجِلِّ يَكَاحِيَهُنَّ قَبْلَهُ ﷺ وَهُوَ رَأْسُ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَحْرُمُ مَذْبُوحَةُ مُلْقَاةٍ، وَقِطْعَةُ لَحْمٍ بِإِنَاءٍ إِلَّا بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ مَنْ تَجِلُّ ذَكَاةُ، وَلَا إِنْ أَحْبَرَ مَنْ تَجِلُّ ذَبِيحَتُهُ، وَلَوْ كَافِرًا بِأَنَّهُ ذَبِيحَتُهَا، وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِالْمُلْقَاةِ أَنْ غَيْرَهَا يَجِلُّ مُطْلَقًا، وَيُظْهِرُ أَنْ مَحَلَّهُ.....

• فُودَ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْخ) جِلَّةُ الْفَسَادِ.

• فُودَ (وَيَجِلُّ ذَكَاةً أَمَةُ كِتَابِيَّةٌ) لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مُغْنِي، وَنَهَايَةُ. • فُودَ: (وَهَلْهُ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنْ فِي الْمَحَلِّ، وَالْمُغْنِي. • فُودَ: (مَا قَبْلُهَا) أَي: قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَشَرْطُ ذَابِحٍ، وَصَائِدِ الْخ.

• فُودَ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: جِلُّ مُنَاكَحَتِهِ أَي، وَأَمَّا بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِيهَا قَبْلُهَا هـ. سَم. • فُودَ: (وَبِهِ الْخ) أَي: بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ. • فُودَ: (أَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَاسْتَنَى الْإِسْنَوِيُّ أَيْضًا زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنَّهُنَّ لَا تَجِلُّ مُنَاكَحَتُهُنَّ، وَتَجِلُّ ذَبِيحَتُهُنَّ، وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ يَجِلُّ يَكَاحُهُنَّ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهُنَّ ﷺ، وَيَعْدُ أَنْ يَنْكِحَهُنَّ فَالتَّحْرِيمُ عَلَى غَيْرِهِ لَا عَلَيْهِ، وَهُوَ رَأْسُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَحِّحَ الْإِسْنَاءُ بِأَنْ يُقَالَ: زَوْجَاتُهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ يَحْرُمُ يَكَاحُهُنَّ، وَتَجِلُّ ذَبِيحَتُهُنَّ هـ. وَالْأَوَّلَى عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُنَّ عَلَى غَيْرِهِ ﷺ لَا لِشَيْءٍ فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْظِيمًا لَهُ ﷺ بِخِلَافِ الْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا مَرَّ فِيهَا، وَهُوَ رُقَّتُهَا مَعَ كُفْرِهَا.

(تَقْيِيدُ): عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ جِلُّ ذَكَاةِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا، وَقِيلَ: يَكْرَهُ ذَكَاةُ الْمَرْأَةِ الْأُصْحَبِيَّةِ، وَالْحَتَّى كَالْأُنْثَى هـ. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَشَمَلُ كَلَامِهِ الْحَائِضُ، وَالْأَقْلَفُ، وَالْحَتَّى، وَالْأَخْرَسَ فَتَجِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ هـ. • فُودَ: (أَيْضًا) يَغْنِي: كَقَدَمَ وَرُودِ الْمُخْرِمِ، وَفِيهِ تَأْمُلُ. • فُودَ: (يَجِلُّ يَكَاحُهُنَّ الْخ) أَيِ لِلْمُسْلِمِينَ. • فُودَ: (وَلَهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ. • فُودَ: (وَتَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ) فِي النَّهْيَةِ. • فُودَ: (وَقِطْعَةُ لَحْمٍ بِإِنَاءٍ) أَوْ خِرْقَةٍ هـ. ع ش. • فُودَ: (لَا بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ مَنْ تَجِلُّ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَبَ، أَوْ سَاوَى نَحْوِ الْمَجُوسِيِّ لَهُ هـ. ع ش. • فُودَ: (مَنْ تَجِلُّ ذَكَاةُ) مُسْلِمًا، أَوْ كِتَابِيًّا. • فُودَ: (إِنْ أَحْبَرَ مَنْ تَجِلُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَخْبَرَ فَايِدٌ، أَوْ كِتَابِيٍّ أَنَّهُ الْخ قَالَ ع ش خَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَلَوْ مَعَ نَوْعٍ تَمَيِّزٍ فَلَا يَقْبَلُ خَبَرُهُمَا، فَيَحْرُمُ مَا أَخْبَرَ بِذَبِيحِهِ، وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُمَا الْمُخْبِرُ هـ. • فُودَ: (وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ الْخ) ظَاهِرُ كَلَامِ النَّهْيَةِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُلْقَاةِ،

• فُودَ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الْخ) أَمَّا بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِيهَا قَبْلُهَا. • فُودَ: (لَكِنْ لَا بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: (جِلُّ مُنَاكَحَتِهِ).

إِنْ لَمْ يَتَمَحَّضْ نَحْوَ الْمَجُوسِ بِمَحَلِّهَا، وَخَرَجَ بِالنَّيِّ فِي إِتَاءِ الْمُتْلَقَةِ فَتَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَعَمِلَ بِالْقَرِينَةِ فِي الْجِلِّ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاقِعِ أَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ الذَّبْحِ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ لَا يَرْتَفِعُ بِالشَّكِّ؛ لِأَنَّ لَهَا دَخْلًا فِي جِلِّ الْأَمْوَالِ، وَلِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْأَصْلِ. (وَلَوْ شَاذَكَ مَجُوسِي)، أَوْ نَحْوَهُ يَمْنَنُ تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ (مُسْلِمًا)، أَوْ كِتَابِيًّا، وَلَوْ احْتِمَالًا فِي غَيْرِ الْمُتْلَقَةِ، وَقِطْعَةِ اللَّحْمِ الْمَذْكُورَيْنِ (فِي ذَبْحِ، أَوْ اصْطِيَادِ) قَاتِلِ كَأَنَّا أَمَرْنَا سَيِّدَنَا عَلَى مَذْبَحِ شَاةٍ، أَوْ قَتَلَا صَيْدًا بِسَهْمٍ، أَوْ كَلَبَ وَاحِدٍ (حَرْمٍ) الْمَذْبُوحِ، أَوْ الصَّيْدِ تَغْلِيظًا لِلْمُحْرَمِ، أَمَّا اصْطِيَادُ لَا قَتْلَ فِيهِ فَلَا أَثَرَ لِلشَّرِكَةِ فِيهِ (وَلَوْ أُرْسِلَا كَلْبَيْنِ، أَوْ سَهْمَيْنِ)، أَوْ أَحَدُهُمَا سَهْمًا، وَالْآخَرُ كَلْبًا عَلَى صَيْدٍ (فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ فَقَتَلَ) الصَّيْدَ (أَوْ أَتَاهَا إِلَهُ) حَرْكَةً مَذْبُوحَ حُلٍّ كَمَا لَوْ ذَبَحَ مُسْلِمٌ شَاةً فَقَذَاهَا مَجُوسِي، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ لِذَلِكَ فَأَصَابَتْهُ آةُ الْمَجُوسِيِّ فَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ حَرْمٌ، .....

وغيرها، وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الشَّكِّ فِي ذَابِحِهَا أَوْ مَنْ تَجَلَّى ذَكَاتُهُ، أَوْ غَيْرُهُ اهـ. فَمَتَى غَلَبَ مَنْ تَجَلَّى ذَكَاتُهُ فَطَاهِرَةٌ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَتَجَسُّةٌ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (إِنْ لَمْ يَتَمَحَّضْ إلخ) ظَاهِرُهُ الشُّمُولُ لِمُسْلِمٍ وَاحِدٍ مَثَلًا، وَفِيهِ بَعْدُ، وَلَكُلِّ الْأَقْرَبِ إِنْ لَمْ يَغْلِبْ نَحْوُ الْمَجُوسِ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (بِمَحَلِّهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. ة فُود: (وَخَرَجَ بِالنَّيِّ فِي إِتَاءِ الْمُتْلَقَةِ) أَي: الْمَرْمِيَّةُ مَكْشُوفَةٌ اهـ. ع ش. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَي: غَلَبَ مَنْ تَجَلَّى ذَكَاتُهُ أَمْ لَا. ة فُود: (فِي بَعْضِ هَذِهِ الصُّوَرِ)، وَهُوَ قِطْعَةُ لَحْمٍ بِإِتَاءِ بَشَرِطِهَا. ة فُود: (لِأَنَّ لَهَا) أَي: الْقَرِينَةَ. ة فُود: (يَمْنَنُ تَحْرُمُ إلخ) كَوْنِيٍّ، وَمُرْتَدٍّ اهـ. نِهَآيَةُ. ة فُود: (وَلَوْ احْتِمَالًا) أَي: الْمُشَارَكَةُ. ة فُود: (فِي غَيْرِ الْمُتْلَقَةِ إلخ) لَعَلَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ بِالنَّظَرِ لِقَوْلِهِ: (لَا بِمَحَلِّ إلخ) اهـ. س م. ة فُود: (الْمَذْكُورَيْنِ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. ة فُود: (قَاتِلِ) أَي: مُؤَدِّ إِلَى الْقَتْلِ، وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ. ة فُود: (كَأَنَّا أَمَرْنَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَعَمَ شَارِحٌ) فِي الْمُغْنِيِّ الْآقُولَةُ: (أَمَّا اصْطِيَادُ) إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ) إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلِإِبْرَادٍ) إِلَى (وَيَجِلُّ). ة فُود: (تَغْلِيظًا لِلْمُحْرَمِ) لِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْمُبِيحُ، وَالْمُحْرَمُ غَلَبَ الثَّانِي اهـ. نِهَآيَةُ أَي: فِي هَذَا الْبَابِ، وَغَيْرِهِ ع ش.

ة فُود: (سَبَقَ) (وَلَوْ أُرْسِلَا) أَي: مُسْلِمٌ، وَمَجُوسِيٌّ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ) أَي: يَدُنَا أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (أَوْ جُهِلَ) اهـ. ع ش. ة فُود: (فَقَتَلَ) أَي: كَلَبَ الْمُسْلِمِ، أَوْ سَهْمُهُ الْمُعْبَرُ عَنْه بِالْآلَةِ اهـ. رَشِيدِي. ة فُود: (سَبَقَ) (أَوْ أَتَاهَا إلخ)، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ مُرْتَبًا إلخ) اهـ. س م. ة فُود: (كَمَا لَوْ ذَبَحَ إلخ) أَي، وَلَا يَقْدَحُ مَا وَجَدَ مِنَ الْمَجُوسِيِّ كَمَا لَوْ ذَبَحَ إلخ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ أَتَاخَرَنَ مُلِمٌ بِجِرَاحَتِهِ صَيْدًا، وَقَدْ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ وَلَكُنْهُ، فَلَاذَا جَرَّحَهُ مَجُوسِيٌّ، وَمَاتَ بِالْمُجْرَحَيْنِ حَرْمٌ، وَعَلَى الْمَجُوسِيِّ قِيَمَتُهُ مُشْتَقًّا؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ بِجَعْلِهِ مَيْتًا، وَلَوْ أَكْرَهَ

ة فُود: (فِي غَيْرِ الشَّاةِ) لَعَلَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ النَّظَرُ لِقَوْلِهِ: (لَا بِمَحَلِّ إلخ). ة فُود: (أَوْ أَتَاهَا إِلَى حَرْكَةٍ مَذْبُوحٍ) فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ (أَوْ مُرْتَبًا إلخ).



وَضَمِينَهُ الْمَجُوسِيَّ لِلْمُسْلِمِ بِقِيَمَتِهِ، وَقَتَّ إِصَابَةَ آلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْسَدُ مَلِكُهُ بِجَفَلِهِ مَيْتَةً (وَلَوْ انْعَكَسَ) بِأَنْ سَبَقَ آلَهُ الْمَجُوسِيَّ فَقَتَلَ، أَوْ أَنْتَاهَا لِذَلِكَ (أَوْ جَزَاهَا مَقَا)، وَخَصَلَ الْهَلَاكُ بِهِمَا، وَلَوْ بَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَذَقِّفًا، وَالْآخَرُ غَيْرَ مُتَذَقِّفٍ لَكِنَّهُ يُعْبَرُ عَلَى الْمُتَذَقِّفِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (أَوْ مُجْهَلٍ) أَسَبَقَهُمَا الْقَاتِلُ، أَوْ لَمْ يُغْلَمِ أَثَمُهُمَا قَتْلَهُ (و) جَزَاهُ (مَرْتَبًا، وَلَمْ يُتَذَقَّفْ أَحَدُهُمَا) أَي: لَمْ يَقْتُلْهُ سَرِيعًا (حَرْمٌ) تَغْلِيظًا لِلتَّحْزِيمِ، وَكَذَا لَوْ سَبَقَ كُلُّبُ مَجُوسِيٍّ فَأَمْسَكَهُ فَقَطَفَهُ فَقَتَلَهُ كُلُّبُ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ بِإِمْسَاكِهِ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَجَلْ بِقَتْلِ كُلِّبِ الْمُسْلِمِ، وَإِلِرَادُ هَذِهِ عَلَيْهِ فِيهِ نَقَرٌ، وَيَجَلُّ مَا اصْطَادَهُ مُسْلِمٌ بِكُلِّبِ مَجُوسِيٍّ قَطْعًا.

(وَيَجَلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُتَعَمِّقٍ) مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيٍّ لِصَحَّةِ قَضِيهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَزَعَمُ شَارِخٍ كِرَاهَةً ذَكَاتِهِ لِقُصُورِهِ عَنِ الْمُكَلِّفِينَ إِنَّمَا يَتَّجِعُ إِنْ كَانَ فِي عِلْمٍ صَحَّةٍ ذَبْحِهِ خِلَافَ مُتَعَمِّقٍ بِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بِالْأُولَى (وَكَمَا غَيْرُ مُتَعَمِّقٍ يُطْلَقُ الذَّبْحُ (وَمَجْنُونٌ، وَسَكْرَانٌ)...

مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى ذَبْحٍ، أَوْ أَمْسَكَ لَهُ صَيْدًا فَذَبَحَهُ، أَوْ شَارَكَهُ فِي قَتْلِهِ بِسَهْمٍ، أَوْ كُلِّبٍ، وَهُوَ فِي حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ، أَوْ شَارَكَهُ فِي رَدِّ الصَّيْدِ عَلَى كُلِّبِ الْمُسْلِمِ بِأَنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ لَمْ يَحْرُمَ أَه. وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَكْرَهَ الْخُ فِي سَمْعِ الرُّوْضِ مِثْلُهُ. □ فُود: (وَضَمِينَهُ الْمَجُوسِيَّ الْخُ) أَي: حَيْثُ مَلَكَهُ الْمُسْلِمُ بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. سَمِ أَي: بِأَنْ أزالَ امْتِنَاعَهُ. □ فُود: (لِلذَلِكَ) أَي: إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ. □ فُود: (وَلَوْ بَأَنْ كَانَ الْخُ) لَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ بَأَنْ. □ فُود: (مُتَذَقِّفًا) أَي: قَاتِلًا سَرِيعًا.

□ فُود: (سَمِي: (أَوْ مَرْتَبًا الْخُ) بِأَنْ سَبَقَ آلَهُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَهَلَكَ بِهِمَا أَه. مُغْنِي. □ فُود: (فَأَمْسَكَهُ فَقَطَفَ) أَي: لَمْ يَقْتُلْهُ، وَلَمْ يَجْزِخْهُ أَه. مُغْنِي. □ فُود: (وَلِرَادُ هَذِهِ الْخُ) وَمَعْنَى أَوْزَدَهُ الْمُغْنِي. □ فُود: (حَلِيهِ) أَي: عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ انْعَكَسَ الْخُ. □ فُود: (وَيَجَلُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَجِبَارَتُهُ فِي النِّهَايَةِ. □ فُود: (وَيَجَلُّ مَا اصْطَادَهُ الْخُ) وَكَذَا مَا اصْطَادَهُ الْمَجُوسِيَّ بِكُلِّبِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ قَطْعًا أَه. ع ش. □ فُود: (سَمِي: (وَيَجَلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ الْخُ) أَي: مَذْبُوحُهُ، وَالْأَوَّلُ لَا يُخَاطَبُ بِجَلٍّ، وَلَا حَرْمَةٍ، وَكَذَا يُقَالُ: فِي قَوْلِهِ: الْآتِي نَعَمْ يُكْرَهُ الْخُ أَه. رَشِيدِي.

□ فُود: (سَمِي: (ذَبْحُ صَبِيٍّ الْخُ) أَي: وَصِيْدُهُ، وَقَوْلُهُ: وَجِبَارَتُهُ أَي: إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَه. مُغْنِي. □ فُود: (فِي عِلْمٍ صَحَّةٍ ذَبْحِهِ الْخُ) الْأَصُوبُ إِسْقَاطُ عَدَمِ. □ فُود: (الْآتِي) أَي: قَبِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِي، وَتَجَلُّ مَيْتَةُ السَّمَلِكِ. □ فُود: (بِالْأُولَى) أَي: بِالنِّسْبَةِ إِلَى حِلِّ صَيْدِهِ. □ فُود: (يُطْلَقُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي، وَيَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْمُتَنِي فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَقَتْلَهُ إِلَى الْمُتَنِي، وَقَوْلُهُ: فِي الْبَحْرِ.

□ فُود: (يُطْلَقُ الذَّبْحُ) أَي: بِالنِّسْبَةِ لِمَا ذَبَحَهُ أَه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَمَحَلُّ ذَبْحِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ إِذَا أُطَاقَ الذَّبْحُ، فَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَمْ يَجَلِّ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ، وَالْمُخْتَصِرُ قَالَهُ الثُّلُمَيْنِيُّ، بَلِ الْمُتَمَيِّزُ إِذَا لَمْ يُطْلَقْ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَنُقِلَ عَنِ النَّصِّ الْأَمِّ أَه. وَبِمَا مَرَّ عَنْ ع ش يَتَحَلَّى تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عَمَرُ بِمَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يُحَرَّرَ

□ فُود: (وَضَمِينَهُ الْمَجُوسِيَّ لِلْمُسْلِمِ) أَي: حَيْثُ مَلَكَهُ الْمُسْلِمُ بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

لا تميز لهما أصلاً فيحل ذبحهم (في لأظهر)؛ لأن لهم قضاء في الجملة بخلاف التائم نعم،  
يكره خوفاً من خطيئهم في المذبح (وكره ذكاة أعمى) خوفاً من ذلك (ويكره صيده)، وقتله  
لغير مقدور عليه (برضي) لنحو سهم (نحو كلب)، وقد ذل على نحو الصيد بصير (في  
الأصح) لعدم صحة قصده؛ لأنه لا يرد؛ الصيد فصار كاسترسال نحو الجارح بنفسه، أما إذا  
لم يذله عليه أحد فلا يحل قطعاً، وفي البحر أن البصير إذا أحس به في نحو ظلمة فرماه حل  
إجماعاً، وكان وجهه أن هذا مبصير بالنوة فلا يقد عرفاً رثيه عبثاً بخلاف الأعمى، وإن أخير  
وظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الأعمى برضي، أو جارحة، وهو ما صححه في المجموع

قيد الإطاعة، فإنها تختلف باختلاف الحيوان، واختلاف الآلة اهـ. فؤد: (لا تميز لهما أصلاً) تقيّد  
لمحل الخلاف عبارة المفتي، ومحل الخلاف في المجنون، والسكران إذا لم يكن لهما تمييز أصلاً،  
فإن كان لهما أدنى تمييز حل قطعاً قاله البهوتي اهـ. وقال البجيرمي قوله: كصبي، ومجنون، وسكران  
أي: لهم نوع تمييز، وإلا لم يصح ذبحهم كما يؤيد إليه تغليل الشارح أي: شيخ الإسلام بقوله: لأن  
لهم قضاء، أو إرادة في الجملة عبارة سم. ولة: أو مجنون قال الطبراني يتبني أن محلّه ما لم يصير  
ملقى كالخشيّة لا يبيح، ولا يترك، وإلا كالتائم اهـ. وقال مثله في السكران اهـ. وهذا خلاف ظاهر  
المنهاج، وصريح شروحه إلا أن يحمل المفتي فيها على إدراك الكليات، والمثبت في كلامه على  
إدراك الجزئيات المخسوسة كما يؤيد إليه ما نقله عن سم عن الطبراني. فؤد: (نعم يكره إلخ) أي:  
أكل ما ذبحوه اهـ. ع ش.

فؤد (سني): (وتكره ذكاة أعمى) ظاهره، ولو ذل بصير على المذبح لكن مقتضى التغليل خلافه،  
ولعل وجه الكراهية فيه أنه قد يخطئ في الجملة، وقياس كراهية أكل ما ذبحه غير المميز كراهية أكل  
مذبح الأعمى إلا أن يقال: إن جلة الكراهية في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في مذبحهم بخلاف  
الأعمى، فإنه لم يذكّر خلافاً في حلّ مذبحه اهـ. ع ش. فؤد: (ويصح كلب) أي: بإرسال كلب،  
وغیره من الجوارح اهـ. نهاية. فؤد: (نحو الجارح) الأولى نحو الكلب. فؤد: (في ظلمة) أي: أو  
من وراء شجرة، أو نحوهما اهـ. نهاية. فؤد: (وظاهر المتن) إلى قوله: قال في المفتي: والنهاية.  
فؤد: (حل صيد من ذكر) أي: الصبي. والمجنون، والسكران الغير المميزين. فؤد: (وهو ما  
صححه إلخ) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة، وجزم به في الروض فقال: لا صيدهم أي:

فؤد: (وتكره ذكاة أعمى إلخ).

(فرغ): في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم  
الصبي المسلم ثم الكاظمي، ثم المجنون، والسكران. اهـ. والصبي غير المميز في معنى الآخرين شرح  
الروض. فؤد: (وهو ما صححه في المنهاج) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة، وجزم به في  
الروض فقال: لا صيدهم أي: المجنون، والصبي المميز، والأعمى أي: لا يحل.

قال: أما الْمُتَمَيِّزُ فَيَجِلُّ اصطِيادُهُ قطعاً، ونازع فيه الأذرعِي، وأطال (وَجِلُّ مُتَيْةِ السَّمَكِ)، والمرادُ به كُلُّ ما في البحرِ على ما يأتي في الأطيعة وإن طَفَأ؛ لأنه **﴿وَجِلُّ﴾** «أكل من العنبر بالمدينة، وهو الحوت الذي طَفَأَ» زواه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح «أجلُّ لنا مَيْتَتانِ الحوت، والجراد» وإعلاله بوقفه على ابن عمر لا يُؤْتَر؛ لأن هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع، ولا يجب تنقيته ما في جوف الجراد، وصغار السمك لفسره، ويُستدَّ ذبغ سَمَكٍ كبير يطول بقاؤه، ويظهر أن المراد بذهبه قتله كما يُرْشَدُ إليه تعليلهم بالإراحة له نعم، إن كان في توقُّفِ جلِّه على خصوص ذبجه خلاف أثجة تعيُنُ خصوصه خروجا من ذلك الخلاف، ويُكره ذبغ غيره، وكان وجه الكراهية ما فيه من إيهام توقُّفِ جلِّه على ذبجه، وحينئذ فالمراد.....

المجنون، وغير الْمُتَمَيِّز، والأعْمَى أي: لا يَجِلُّ اه. سم، وعِبارةُ الْمُغْنِي، وقول الرُّوض، وأصلها أن الوجهَيْن في الأعْمَى يَجْرِيانِ في اصطِيادِ الصَّبِيِّ، والمجنون لا يَلْزَمُ منه الإِتِّحَادُ في التَّزْجِيجِ، وإن جَرَى ابنُ الْمُقَرِّي في رَوْضِهِ على الإِتِّحَادِ، وأما ذَبِيحَةُ الْأَخْرَسِ فَتَجِلُّ، وإن لم تُفْهَمْ إشارته كالمجنون.

(فزع): قال في المجموع: قال أصحابنا: أولى الناس بالذكاة الرَّجُلُ العاقلُ المُسْلِمُ، ثم المَرْأَةُ المُسْلِمَةُ، ثم الصَّبِيُّ المُسْلِمُ، ثم الْكِتَابِيُّ ثم المجنون، والتَّكْرَأُ اه. قال شَيْخُنَا والصَّبِيُّ غيرُ الْمُتَمَيِّزِ في مَعْنَى الْأَخِيرَيْنِ اه. وقوله: قال في المجموع: إلى قال شَيْخُنَا في سم عن شرح الرُّوضِ مِثْلُهُ.

• فَوَدَّ: (قال) أي: في المجموع.

• فَوَدَّ (سني): (وَجِلُّ مُتَيْةِ السَّمَكِ، والجراد) بالإجماع سواء أَمَاتَا بِسَبَبٍ أم لا، وإن كان تَطْيِيرُ الْأَوَّلِ في الْبَرِّ مُحَرَّمًا كَكَلْبٍ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (والمراد) إلى قوله: وإعلاله في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (والمراد به إلخ) عبارةُ التَّهَائِيَّةِ، وبالإجماع، وسواء في ذلك ما صيدَ حَيًّا، ومات، وما ماتَ حَتْفَ أَتَيْهِ أي: بلا سَبَبٍ، واسمُ السَّمَكِ يَقَعُ على كُلِّ حَيَوَانٍ الْبَحْرِ حَيْثُ كان لا يَمِيشُ إِلَّا فيه، أو إذا خَرَجَ منه صَارَ عَيْشُهُ عَيْشَ مَذْبُوحٍ، وإن لم يَكُنْ على صورته المشهورة اه. بل وإن كان على صورة ما لا يُؤْكَلُ في الْبَرِّ كَكَلْبٍ وأَمِيْعُ ش. • فَوَدَّ: (وإن طَفَأَ) عبارةُ الْمُغْنِي سواء أكان طافِئًا أم رابِئًا خِلَافًا لَأَمِي حَنِيفَةٍ في الطَّائِفِ اه. • فَوَدَّ: (الذي طَفَأَ) أي: فَوْقَ الْمَاءِ، وعلا عليه. • فَوَدَّ: (وإعلاله) أي: الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ.

• فَوَدَّ: (وصغار السمك) أَخْرَجَ الْكِبَارُ اه. سم. • فَوَدَّ: (وَيُسْتَنُّ) إلى قوله: وكان وجه الكراهية في التَّهَائِيَّةِ، والمُغْنِي إِلَّا قوله: ويظهرُ إلى، ويُكره. • فَوَدَّ: (وَيُسْتَنُّ فَنَبِغِ سَمَكٍ إلخ) والأولى أن يكون الذَّبْحُ مِنْ ذَيْلِهِ، ولعلَّ ذلك فيما هو على صورة السَّمَكِ المعروفِ أمَّا ما هو على صورة جِمارٍ، أو آدميٍّ، فَيَتَبَيَّنُ أن يكونَ الذَّبْحُ في حَلْقِهِ، أو لَيْتَهُ كَالْحَيَوَانِ الْبَرِّيَّةِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أثجة إلخ) أي: في تحصيلِ المسنون. • فَوَدَّ: (وكان وجه الكراهية) عبارةُ الْمُغْنِي، والأَسْنَى؛ لانه عَنَّتْ، وتَعَبَّ بلا

• فَوَدَّ: (وصغار السمك) أَخْرَجَ الْكِبَارُ. • فَوَدَّ: (وكان وجه الكراهية ما فيه إلخ) عَلَّلَهَا في شرح الرُّوضِ

بها خلاف الأولى، ولو تَغَيَّرَتْ سَكَّةٌ، وَتَقَطَّعَتْ بِجَوْفٍ أُخْرَى حُرِّمَتْ وَتُوزَعُ فِي عِتَابِ التَّقْطِيعِ، وَبِحَابِ بَأْنِ الْعِلَّةِ أَنَّهَا صَارَتْ كَالرُّوثِ، وَلَا تَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا إِنْ تَقَطَّعَتْ، وَأَمَّا مَجْرُودُ التَّغْيِيرِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ نَتْنِ اللَّحْمِ، أَوْ لَطْعَامٍ، وَهُوَ لَا يُحَرِّمُهُ (وَلَوْ صَادَهُمَا)، أَوْ ذَبَحَ السَّمَكَ (مَجْمُوعٍ) لِجِلِّ مَيْتَتِهِمَا فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ مَا فَعَلَهُ نَعَمْ، قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ تَحْرِيمُ جِرَادٍ قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ الْمَعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يَحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ. اهـ. وَقَدْ تَنَاقَضَ الْمَجْمُوعُ فِي كَسْرِ الْمُحَرِّمِ لِيَبْيَضَ صَيِّدُ لَيْكَنِهِ فِي الْجِلِّ جَمْلُهُ الصَّوَابُ، وَفِي الْحَرَمَةِ جَعْلُهَا الْأَشْهَرُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْتَمِدَ الْأَوَّلَ، وَحَيْثُ فَلْيَكُنِ الْحَتْمُ هُنَا أَيْضًا بِجَامِعٍ أَنْ كَلًّا لَا يَتَوَقَّفُ جِلُّهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ الْمُحَرِّمُ فِيهِ (وَكَذَا) يَجِلُّ (الدُّودُ الْمَتَّى لَدُنِ الطَّعَامِ)، وَإِنْ أَلْقَى، وَكَانَ تَوَلَّدَهُ مِنْهُ بَعْدَ إلقاءِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ؛ لِأَنَّ إلقاءَهُ، وَتَوَلَّدَهُ مِنْهُ حَيْثُ لَا وَجْهَ لِيَكُونَ سَبَبًا فِي تَحْرِيمِهِ، وَلَا نَجَاسَتِهِ إِذْ غَائِبَةٌ أَنَّهُ كُلُّهُمُ نَتْنٌ، وَدَ صَرَحُوا بِجِلِّ أَكْلِهِ (كَخَلٍّ، وَفَاجِيَةٍ)، وَمِثْلُهُ نَحْوُ التَّمْرِ، وَالْحَبِّ (إِذَا أُكِلَ مَعَهُ)، وَلَوْ حَقًّا يَعْنِي إِذَا لَمْ يَنْفَرِدْ، وَآثَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي غَيْرِ الْمُفْرَدِ أَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُسَرَّ تَمْيِيزُهُ عَنْهُ أَيُّ: إِنْ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ.....

فَائِدَةٌ اهـ. فُودُ: (بِهَا) أَيُّ: الْكَرَاهَةِ. فُودُ: (وَنُوزَعُ الْخ) وَافَّقَهُ الْمُعْنِي فَقَالَ: وَشَمَلَ جِلَّ مَيْتَةِ السَّمَكِ مَا لَوْ وَجَدَتْ سَكَّةٌ مَيْتَةً فِي جَوْفٍ أُخْرَى فَتَجِلُّ كَمَا لَوْ مَاتَتْ حَتَّى أَتَتْهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُتَغَيِّرَةً، وَإِنْ لَمْ تَقَطَّعْ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ نَالِزُوثٍ، وَالْقِيءِ اهـ.

فُودُ (سَنِ): (وَلَوْ صَادَهُمَا الْخ) غَايَةُ اهـ. ع ش. فُودُ: (هَلِي خَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرِ الْمُحَرِّمِ الْقَاتِلِ.

فُودُ: (لَكِنْ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ الْخ) وَافَّقَهُ الْمُعْنِي فَقَالَ: وَأَمَّا قَتْلُ الْمُحَرِّمِ الْجِرَادَ فَيُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. فُودُ: (فِي كَسْرِ الْمُحَرِّمِ الْخ) أَيُّ: فِي جِلِّهِ لِغَيْرِ الْمُحَرِّمِ. فُودُ: (لَكِنَّهُ فِي الْجِلِّ) أَيُّ: جِلِّ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ كَاسِرِهِ الْمُحَرِّمِ. فُودُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) أَيُّ: بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْجَمْعَيْنِ. فُودُ: (الْأَوَّلُ) أَيُّ: الْجِلِّ. فُودُ: (فَلْيَكُنْ) أَيُّ: الْأَوَّلُ الْمَعْتَمَدُ هُنَا أَيُّ: فِي جِرَادٍ قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ. فُودُ: (نَ كَلًّا) أَيُّ: مِنَ الْجِرَادِ، وَالْبَيْضِ. فُودُ: (وَلِنْ أَلْقَى الْخ) أَيُّ: الطَّعَامِ. فُودُ: (حَيْثُ) الْأَوَّلَى بَعْدَهُ. فُودُ: (نَتْنٌ) بَوْرَيْنِ كَرَمٍ.

فُودُ (سَنِ): (كَخَلٍّ) أَيُّ: وَجِبْنِ اهـ. مُعْنِي. فُودُ (سَنِ): (وَفَاجِيَةٍ)، وَالْحَقُّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اللَّحْمَ الْمُدَوَّدَ بِالْفَاجِيَةِ اهـ. مُعْنِي. فُودُ: (وَبِهِ لَمْ الْخ) أَيُّ: الْخَلِّ، وَيُحْتَمَلُ الدُّودُ عِبَارَةً الْمُعْنِي، وَالتَّهَامِيَّةُ، وَيُقَاسُ بِالدُّودِ الْمُتَوَلَّدِ مِنَ الطَّعَامِ التَّمْرِ، وَالبَاقِلَاءِ الْمُسَوَّسِينَ إِذَا طُبِخُوا، وَمَاتَ السَّوْسُ فِيهَا اهـ. فُودُ: (لَأَنَّ الْغَالِبَ الْخ) فَمُطْلَقُ الْأَكْلِ مَعَهُ لَا يَكْفِي لِصِدْقِهِ بِأَكْلِهِ مَعَهُ بَعْدَ انْفِرَادِهِ عَنْهُ اهـ. سَم.

بِأَنَّهُ نَعَبَ بِلَا فَائِدَةٍ. فُودُ: (وَنُوزَعُ فِي اخْتِيَارِ التَّقْطِيعِ) الَّذِي اعْتَبَرَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فِي الرُّوضِ. فُودُ: (وَأَثَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي غَيْرِ الْمُفْرَدِ أَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ) فَمُطْلَقُ الْأَكْلِ مَعَهُ لَا يَكْفِي لِصِدْقِهِ بِأَكْلِهِ مَعَهُ بَعْدَ انْفِرَادِهِ عَنْهُ.

فَبَحِثْ أَنَّهُ إِذَا سَهَلَ فَصَلَهُ كِدُودٍ نَحْوِ الثَّمَاخِ، وَشَوْسٍ نَحْوِ الْفُولِ حَرْمٌ فِيهِ نَظَرٌ كَبِخْبِ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ، وَغَيْرُ حَرْمٍ كَمَيْتَةٍ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَكْدُ، وَمَنْ ثُمَّ جَوَزَتْ أَكَلَ الْحَيَّ، وَالْمَيْتَ هُنَا لَا ثُمَّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ نَقَلَهُ، أَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الطَّعَامِ إِلَى آخَرَ حَرْمٌ فِي الْأَصَحِّ، وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا فَصَلَهُ عَنْهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ، وَإِنْ قُلْنَا فِيمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِنْ مَا نَشَأَ مِنْهُ إِذَا انْفَصَلَ، وَعَادَ لَا يَنْجُسُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا غَيْرُهَا ثُمَّ، أَمَّا الْمُتَفَرِّدُ عَنْهُ فَيَحْرُمُ، وَإِنْ أَكَلَ مَعَهُ لِنَجَاسَتِهِ إِنْ مَاتَ، وَإِلَّا فَلَا اسْتِقْدَارَهُ، وَلَوْ وَقَعَ فِي عَسَلٍ نَقَلَ، وَطُبِخَ جَازَ أَكَلُهُ، أَوْ فِي لَحْمٍ فَلَا لِسَهُولَةِ تَنْقِيَتِهِ كَذَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْعِلَّةُ إِنْ كَانَتْ الْإِسْتِهْلَاكُ لَمْ يَتَضَيَّعِ الْفَرْقُ مَعَ عَلَيْهِ مِمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ الذُّبَابَةِ، أَوْ غَيْرِهِ فَعَلَيْتَهُ أَنَّهُ مَيْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ، وَهِيَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا مَعَ مَا مَاتَتْ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تُنَجَّسْ نَعَمْ، أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ تَعَلَّرَ تَخْلِيصُهُ،

• قَوْلُهُ: (فَبَحِثْ أَنَّهُ الْخ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَقَضَيْتُ هَذَا التَّغْلِيلَ أَنَّهُ إِذَا سَهَلَ تَنْمِيزُهُ كَالثَّمَاخِ يَحْرُمُ أَكْلُهُ مَعَهُ قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيُّ: إِذَا كَانَ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (كَبِخْبِ أَنَّهُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي، وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ، وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَهُ حَيْثُ لَمْ يَنْقَلِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ، وَلَمْ يُعَيَّرْهُ، وَإِلَّا حَرْمٌ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَمْ يُعَيَّرْهُ أَمَّا إِذَا عَيَّرَ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مَا فِيهِ الدُّودُ لِنَجَاسَتِهِ حَيْثُ كَمَا مَرَّ فِي الطَّهَارَةِ لَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَكْدُ)؛ لِأَنَّ وَقُوعَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ يُمَكِّنُ صَوْنُ الْمَائِعِ عَنْ كَثَرَتِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. • قَوْلُهُ: (لَا ثُمَّ) يَتَأَمَّلُ اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ نَقَلَهُ الْخ) اغْتَمَدَ النَّهْيَةُ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: مَعَهُ أَكَلُهُ مُتَفَرِّدًا، فَيَحْرُمُ لِنَجَاسَتِهِ، أَوْ اسْتِغْدَارِهِ، وَكَذَا لَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ، أَوْ تَنَحَّى بِنَفْسِهِ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ إِمْكَانٍ صَوْنَهُ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحَاهُ) لَعَلَّ أَوْ هُنَا لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّعْيِيرِ، وَلِذَا اقْتَصَرَ النَّهْيَةُ عَلَى نَقَلِهِ، وَالْمُغْنِي عَلَى نَحَاهُ. • قَوْلُهُ: (حَرْمٌ) أَيُّ: كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي أَمَّا الْمُتَفَرِّدُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ الْخ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ التَّرْدِيدِ، وَالتَّضْحِيحِ بِخِلَافِ التَّقْلِ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّ الْحُرْمَةَ حَيْثُ ظَاهِرَةٌ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ هَذَا) أَيُّ: بِنَفْسِهِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا انْفَصَلَ الْخ) أَيُّ، وَلَوْ بِفِعْلِ آدَمِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا غَيْرُهَا ثُمَّ) فِيهِ تَأَمَّلٌ. • قَوْلُهُ: (وَقَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ لَحْمٍ فِي النَّهْيَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: كَذَا فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (جَازَ أَكَلُهُ) أَيُّ: التَّمَلُّ. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ الْمُغْنِي كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذِ الْعِلَّةُ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا وَرُودَ لِهَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ: لِسَهُولَةِ تَنْقِيَتِهِ تَبَيَّرَ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَضَيَّعِ الْفَرْقُ) أَيُّ: بَيْنَ الْعَسَلِ، وَاللَّحْمِ، فَيَجُوزُ أَكْلُهُ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (مَعَ جُلْبِهِ) أَيُّ: عَدَمِ الْفَرْقِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِهْلَاكِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخ) أَيُّ: التَّمَلُّ. • قَوْلُهُ: (مَعَ مَا مَاتَتْ بِهِ الْخ) أَيُّ عَسَلًا كَانَ، أَوْ لَحْمًا، أَوْ غَيْرَهُمَا.

• قَوْلُهُ: (كَبِخْبِ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ، وَغَيْرُ حَرْمٍ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • قَوْلُهُ: (لَا ثُمَّ) يَتَأَمَّلُ. • قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ نَقَلَهُ، أَوْ نَحَاهُ الْخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

ولم يَنْظُرْ مِنْهُ صَرَزًا حَلَّ أَكَلَهُ مَعَهُ أَوْ فِي حَارٍّ نَحْوِ ذُبَابَةٍ، أَوْ قِطْعَةٍ لَحْمِ آدَمِيٍّ، وَتَهَوُّثٍ، وَاسْتَهْلَاكَتْ فِيهِ لَمْ يَحْرُمَ كَمَا يَأْتِي (وَلَا يَقْطَعُ) الشَّخْصُ (بَعْضُ سَمَكَةٍ)، أَوْ جَرَادَةٍ حَيَّةٍ أَيْ: يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ، وَغَيْرِهِ حَرَمَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ، وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا، وَشَيْئُهَا حَيَّةً، وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ يَحْرُمُ بَنَاهُ فِي الرُّوضَةِ عَلَى حَرَمَةِ ابْتِلَاعِهَا حَيَّةً، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُبَاحٌ وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْ جِلِّ الْإِبْتِلَاعِ جِلُّ الْقَلْبِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ، وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ قَلْبِي، وَشَيْءُ الْجَرَادِ جِلٌّ حَرَقَهُ مُطْلَقًا لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي يُدْفَعُ عَنْ نَحْوِ زَرْعٍ بِالْأَخْفِ فَلَا خَفَ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْحَرْقِ جَازٌ، وَكَذَا نَحْوُ الْقَنْبَلِ. اهـ. وَأَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ لِيُؤَافِقَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِهِ بَلَا كَرَاهَةٍ أَيْ: بِخِلَافِ حَرَقِهِ بَلَا حَاجَةٍ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَوَجَّهَ بَعْضُهُمُ الْجِلَّ بِأَنَّهُ حَرَقَهُ كَذِكَاةٍ غَيْرِهِ، وَلَا يُؤَافِقُهُ تَعْلِيلُ الرُّوضَةِ جِلُّ ذَلِكَ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ فِي الْبِرِّ

• قَوْلُهُ: (حَلَّ أَكَلَهُ) أَيْ: التَّحْلِيلُ مَعَهُ أَيْ: الْعَسَلِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي حَارٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا يَأْتِي فِي النَّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ: وَبِحَثِّ إِلَى، وَيُكْرَهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي حَارٍّ) (الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي عَسَلٍ نَحْلٍ (الْخ). • قَوْلُهُ: (نَحْوِ ذُبَابَةٍ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى ثَمَلَةً وَاحِدَةً، أَوْ ذُبَابَةً، وَمِثْلُ الْوَاحِدَةِ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: فِي الْأَطْعِمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا) (الْخ) فِيهِ التَّنْوِيَةُ بَيْنَ السَّمَكِ، وَالْإِرَادَةِ فِي جِلِّ قَلْبِهِ، وَشَيْءٍ حَيًّا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِهُ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ مَا اغْتَمَدَهُ فِي الرُّوضَةِ دُونَ الْجَرَادِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِ الرُّوضَةِ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ حَيَاتُهُ فِي الْبِرِّ حَيَاةٌ مُذْبُوحٌ، وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِمَّا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي تَقْلِيلِ الْجِلِّ فِي الْجَرَادِ عَنْ الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الرُّوضَةِ كَمَا يُفَلَّمُ بِمُرَاجَعَتِهَا. اهـ. سَمَ، وَقَوْلُهُ: دُونَ الْجَرَادِ اغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ كَمَا يَأْتِي، وَسَيَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ عَنْ عَشْرٍ عَنِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى حُرْمَةِ ابْتِلَاعِهَا) أَيْ: السَّمَكَةِ، أَوْ الْجَرَادَةِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ) أَيْ: الْقَلْبِ. • قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ الْقَلْبِ) (الْخ) أَيْ: مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا مَرَّ، وَيَأْتِي. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: أَمَّا كَذَلِكَ بِغَيْرِهِ أَمْ لَا. • قَوْلُهُ: (يُدْفَعُ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ. فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بِالْأَخْفِ فَلَا خَفَ) أَيْ: كَالصَّادِغِ نَهَايَةُ قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُ إِذَا انْدَفَعَ بِغَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ رَشِيدٍ. • قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُهُ) أَيْ: قَوْلُ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ: مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ مِنْ جِلِّ حَرَقِهِ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (عَلَى جَوَازِهِ) (الْخ) مُتَّعًى بِأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (الْجِلُّ) أَيْ: جِلُّ حَرْقِ الْجَرَادِ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤَافِقُهُ) أَيْ: التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ. • قَوْلُهُ: (جِلُّ ذَلِكَ) أَيْ: الْقَلْبِ، وَالشَّيْءِ.

• قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَيْضًا قَلْبُهَا، وَشَيْئُهَا حَيَّةً) (الْخ) فِيهِ التَّنْوِيَةُ بَيْنَ السَّمَكِ، وَالْإِرَادَةِ فِي جِلِّ قَلْبِهِ، وَشَيْءٍ حَيًّا، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالْمُتَّجِهُ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ فَإِنَّهُ حَاصِلٌ مَا اغْتَمَدَهُ فِي الرُّوضَةِ دُونَ الْجَرَادِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِ الرُّوضَةِ الْجِلُّ فِي السَّمَكِ بِأَنَّهُ حَيَاتُهُ فِي الْبِرِّ حَيَاةٌ مُذْبُوحٌ، وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِمَّا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي تَقْلِيلِ الْجِلِّ فِي الْجَرَادِ عَنْ الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ. فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الرُّوضَةِ كَمَا يُفَلَّمُ بِمُرَاجَعَتِهَا.

كالمذبوح؛ لأن الجراد مع كونه برؤيا مأكولا يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر  
 المأكول فجاز حرقه؛ لأنه كقتله بلا ذبح بجايه أن في ذلك تعذيرا، والتهني عن التعذيب بالتأري  
 إنما هو فيما لم يؤذن في قتله لأكله بلا ذبح (فلان فعل) أي: قطع بعضها حل أكله؛ لأن ما أئين  
 من حيي كميته، وإنما حرّم المنفصل من الصيد؛ لأن جميعه لا يحل إلا بمزجهي، وقطع  
 البعض ليس كذلك بخلاف السمك، فإنه يحل، وإن مات خشف أنفه (أو يلق) بكسر اللام مع  
 مضغ، أو لا (سمكة)، أو جرادة (حيّة حل) بلها (في الأصح)؛ لأنه ليس فيه أكثر من قتله، وهو  
 جائز، أما الميتة الكبيرة فيحرّم بلها لسهولة تنقية ما في جوفها من التجاسة بخلاف الصغيرة،  
 وبهذا تعلم ضبط الصغير، والكبير، ولو زالت الحياة بقطع البعض، أو بلها لتداو حل قطعا.  
 (وإذا رمى) بصير لا غيره (صنفا متوحشا، وبغير اند، أو شاة شردت بهتهم)، أو غيره من كل  
 متحد يجرخ، ولو غير حديد (أو أرسل عليه جارية فأصاب شيئا من بدنه، ومات في الحال) بأن  
 لم يبق فيه حياة مستقرة، ولا اشترط ذبحه إن قدر عليه، وسيدكر أنه يكفي جرح يفضي إلى  
 الرهوق، وإن لم يذفق (حل) إجماعا في المستوحش، ولخير الصحيحين في رمي البعير التأد  
 بالشهم، وقس بما فيه غيره، ورؤيا أيضا: «ما أصبت بقوسك فأذكر اسم الله عليه، وكله» ،

• قوله: (لأن الجراد إلخ) جلة عدم المنافاة. • قوله: (لأنه كقتله إلخ) وقوله: والتهني عن التعذيب محل  
 تأمل. • قوله: (إنما هو إلخ) قد يمتنع بأن المطلق ظاهر، أو نص في الموم كما مر. • قوله: (بعضها)  
 أي: السمكة، أو الجرادة.

• قوله (سني): (أو يلق سمكة حيّة حل إلخ) هذا نصريح بحل بلع السمكة الكبيرة الحية مع ما في  
 جوفها، وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة. ه. سم. • قوله: (أو جرادة) إلى قول المنن، وإذا  
 رمى في المثني.

• قوله (سني): (حل في الأصح) وعليه يكره ذلك ه. مثني أي: أكل البغض المقطوع، والبلع.  
 • قوله: (بصير إلخ) أي: لما مر أنه يحرّم صيد الأعمى. • قوله: (متوحشا) وهو الذي يتفر من الناس،  
 ولا يسكن إليهم ه. ع ش.

• قوله (سني): (ند) أي: هرب ه. نهاية عبارة المثني أي: ذهب على وجه شاردا ه.  
 • قوله (سني): (جارية) أي: من سباع، أو طيور ه. مثني. • قوله (سني): (شيئا من بدنه) أي: حلقا، أو  
 لبة، أو غير ذلك مثني، ونهاية. • قوله: (إن قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر، وسيلم حكمه مما يأتي  
 ه. سم أي: أنفا. • قوله: (بما فيه) أي: بالبعير، وقوله: غيره أي: كالشاة، والبقر.

• قوله: (أو يلق سمكة حيّة حل بلها في الأصح) هذا نصريح بحل بلع الحية الكبيرة مع ما في جوفها،  
 وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة. • قوله: (إن قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر، وسيلم حكمه  
 مما يأتي.



والإطلاق خبر أي ثقله في الكلاب، ولم يفصل بين محل، ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الإصابة فلو رمى ناذاً فصار مقدوراً عليه قبلها لم يحل إلا إن أصاب مذبحة، أو مقدوراً عليه فصار ناذاً عندها حل، وإن لم يصب مذبحة، ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل إلى آخره كما مر لإمكان الفرق بأن القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الأشخاص، والأوقات فاعتبرت بالمحل الحقيقي، وهو الإصابة، ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي، ومقدمته، أما صيد تأنس فكمقدور عليه لا يحل إلا بذبحه، وبخس الأذرعى اشتراط رفق المالك، أو غيره بقصد حفظه عليه لا تعدتها؛ لأن هذا رخصة ترد بأن حله من حيث هو لا يقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التقدي على أن ظاهر الحديث، وكلام الأصحاب أنه لا فرق (ولو تردى بغير، ونحوه في) نحو (بفر)، ولم يمكن قطع حلقومه، ومريته فكناذ) في حله بالرمي لحديث فيه حيل.....

• قوله: (بين محل الخ) بفتح الألفين. • قوله: (والإختيار) إلى قوله: وبحت في النهاية، والمثني إلا قوله: ولا يشكل إلى أما صيد. • قوله: (والإختيار) أي: في نحو الترخش. • قوله: (فلو رمى ناذاً الخ). (فرغ): صال عليه حيوان مأكول فزماء ناصاب مذبحة بحيث انقطع كل حلقومه، ومريته حل، وإن أصاب غير المذبح، فإن كان بمعنى التاذ بحيث صار غير مقدور عليه حل بإصابته في أي محل كان، وإلا فلا، ولو قدر على إصابته في المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم، والمري فقط فهل يتعين في الحل إصابة المذبح، أو لا؛ لأن قطع البض من الحلقوم، والمري ليس ذبحاً شرعياً فلا فرق بين إصابته، وإصابة غيره فيه نظر، ويتجه الثاني وفقاً لمرام. سم عبارة ع ش. (فرغ): وقع السؤال في الدرس عما لو سأل عليه حيوان مأكول فصرته بسيف فقطع رأسه هل يحل، أو لا فيه نظر، والظاهر الأول؛ لأن قصد الذبح لا يشترط، وإنما الشرط قصد الفعل، وقد وجد بل، ويتبني أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كئيد مثلاً فجرحه، ومات، ولم يتمكن من ذبحه؛ لأنه غير مقدور عليه. • قوله: (ومقدمته) أي: كإزسا لنحو السهم. • قوله: (أما صيد تأنس) أي: بأن صار لا يتغير من التاس. • ع ش. • قوله: (وبحث الأذرعى اشتراط الخ) أي: في حل التاذ بالرمي. • قوله: (أو غيره) هل يشترط إذن المالك له، وقد يقال: لا كما لو ذبح حيواناً بغير إذن مالكه، فإنه يحل كما هو ظاهر. • سم، ولا يخفى أنه لا تناسب كتابته هنا قول الشارح لا تعدتها الخ وإنما موقعه الرد الآتي، فإنه موافق، ومؤيد له. • قوله: (أنه لا فرق) أي: بين التعدى، وعدمه.

• قوله: (وسني) (ولو تردى) أي: سقط. • مثنى. • قوله: (لحديث فيه) أي: الحل بالرمي، وذلك الحديث ما سيذكره في شرح، ويتكفي في التاذ الخ فالنسب ذكره هنا كما في النهاية، ثم الإحالة عليه

• قوله: (أو غيره) هل يشترط إذن المالك له، وقد يقال: لا كما لو ذبح حيواناً بغير إذن مالكه فإنه يحل كما هو ظاهر. • قوله: (بأن حله من حيث هو الخ) يتأمل. فيه.

على ذلك، وكذا بإرسال الكلب (قُلْتُ الْأَصْحَ لَا يَحِلُّ) الْمُتَرَدِّي (بإرسال الكلب) الجارح عليه (وضحه الزَّوْهَرِيُّ) صَاحِبُ الْبَحْرِ عَبْدُ الْوَاحِدِ أَبُو الْمُحَاسِنِ فَخْرُ الْإِسْلَامِ (وَالشَّاشِيُّ) صَاحِبُ الْجِلْيَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ تَلْمِذُ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالتَّرَاغُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُصَحِّحْهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَفَارَقَ السَّهْمَ بِأَنَّهُ تُبَاحٌ بِهِ الذَّكَاءُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكَلْبِ (وَمَنْ تَشَنُّ) بِمَنْ أَمَكْنَ، وَلَوْ بِمُسِرِّ (لُحُوفُهُ) أَيُّ: الصَّيْدِ، أَوْ النَّادِ (بَقْدُ، أَوْ اسْتَعَانِ) بِمُهِمَلَةٍ، ثُمَّ نُونٍ، أَوْ بِمُفْجَمَةٍ ثُمَّ مُثَلَّثَةٍ (بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَمَقْدُورٌ عَلَيْهِ) فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِذَبْحِهِ فِي مَذْبَحَةٍ، أَمَّا إِذَا تَمَلَّزَ لُحُوفُهُ حَالًا فَيَحِلُّ بِأَيِّ جَزَحٍ كَانَ كَمَا مَرَّ (وَيَكْفِي فِي) الصَّيْدِ الْمُتَوَحَّشِ (النَّادِ، وَالْمُتَرَدِّي جَزَحٌ يُفْضِي إِلَى الزُّهْوقِ) كَيْفَ كَانَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (لَوْ طَعَنْتَ فِي فَيْحِهَا لِأَجْزَاكَ أَيُّ: الْمُتَرَدِّيَّةِ، أَوْ الْمُتَوَحَّشَةِ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّادُ فِي مَعْنَى الْمُتَوَحَّشِ.....

هناك. ة فؤد: (على ذلك) أي: المذكور من المتَرَدِّي، والنَّادِ.

ة فؤد (سنن): (بإرسال الكلب) أي: ونحوه اه. نهاية. ة فؤد: (صاحب البحر إلخ) عبارة المُغْنِي، وهو بغير فَمَزٍ نِسْبَةً لِرِوَايَاتٍ مِنْ بِلَادِ طَبْرِشْتَانَ عَبْدُ الْوَاحِدِ أَبُو الْمُحَاسِنِ شَافِعِي زَمَانِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَغَيْرِهِ الْقَائِلُ لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ أَمَلَيْتُهَا مِنْ حِفْظِي اه. ة فؤد: (في أنه) أي: الشَّاشِيُّ لَمْ يُصَحِّحْهُ أَيُّ: الْجِلْيَةِ. ة فؤد: (وفارق السهم بأنه إلخ) عبارة غَيْرِهِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَدِيدَ يُسْتَبَاحٌ بِهِ الذَّبْحُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِخِلَافِ فِعْلِ الْجَارِحَةِ اه. ة فؤد: (ينفي أَمَكْنَ إلخ) عبارة المُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ يُفْهِمُ أَنَّهُ مَتَى أَمَكْنَ، وَتَمَلَّزَ ذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْمَجْزُوعِ فِي الْحَالِ اه. ة فؤد: (أي: الصَّيْدِ) إِلَى قَوْلِهِ: لِلْحَدِيثِ فِي النَّهَايَةِ. ة فؤد: (بِمُهِمَلَةٍ، ثُمَّ نُونٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِمُهِمَلَةٍ، وَنُونٍ بِخَطِّهِ مِنَ الْمَوْنِ، وَيَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِمُفْجَمَةٍ، وَمُثَلَّثَةٍ مِنَ الْغَوْنِ اه. ة فؤد (سنن): (بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ) أَيُّ: مَثَلًا اه. مُغْنِي.

ة فؤد (سنن): (فَمَقْدُورٌ) أَيُّ: حُكْمُهُ كَحَيَوَانٍ مَقْدُورٍ اه. مُغْنِي. ة فؤد: (أَمَّا إِذَا تَمَلَّزَ لُحُوفُهُ حَالًا) أَيُّ: بِحَسَبِ الْمَرْفُوعِ كَانَ لَا يُنْزَعُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَوْ بِشِدَّةِ الْعَذْرِ وَرَاءَهُ، وَإِذَا تَرَكَ رَبُّمَا اسْتَقَرَّ فِي مَحَلٍّ آخَرَ قَبْلَ نَزْعِهِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي نَذَّرَ فِيهِ فَلَا يُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى صَبْرَتِهِ كَذَلِكَ، وَمَنْ مَا لَوْ أَرَادَ ذَبْحَ دَجَاجَةٍ فَفَرَّثَ مِنْهُ، وَلَمْ يُكَيِّنْ قُدْرَتَهُ عَلَيْهَا لَا يَنْقُصُهُ، وَلَا بِمُعِينٍ اه. ع ش.

ة فؤد (سنن): (جَزَحٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مَضْمَرٌ جَرَّحَهُ، وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَهُوَ اسْمٌ عَصَامٍ عَلَى الْجَامِي أَيُّ: لِلْأَثَرِ الْحَاصِلِ مِنْ فِعْلِ الْجَارِحِ اه. ع ش.

ة فؤد (سنن): (يُفْضِي) أَيُّ: غَالِيًا اه. مُغْنِي. ة فؤد: (كَيْفَ كَانَ) أَيُّ: سَوَاءٌ أَذَقَّفَ الْجُرْحَ أَمْ لَا اه. مُغْنِي. ة فؤد: (لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَوْ طَعَنْتَ) أَيُّ: فِي جَوَابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَّا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلِيِّ، وَاللَّبَةِ اه. نهاية. ة فؤد: (أي: الْمُتَرَدِّيَّةِ إلخ) تَفْسِيرٌ لِضَمِيرٍ فَخَذَّهَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمُتَرَدِّيَّةِ، وَالْمُتَوَحَّشِ اه.

(وقيل يُفْشَرُطُ) جُرُوحٌ (مُذَلَّفٌ) أي: قَالَ حَالًا نَعَمْ، إِزْسَالُ الْجَارِحَةِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَذْفِيفُ جِزْمًا وَلَوْ تَرَدَّى بَعِيرٌ فَوْقَ تَعْمِيرٍ فَتَقَدَّ الرُّمَحُ مِنَ الْأَعْلَى لِلْأَسْفَلِ حَلًّا، وَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ تَقَدَّ مِنْ صَيْدٍ إِلَى آخَرَ (وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا، أَوْ كَلْبًا، أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ)، أَوْ نَحْوِ نَادٍ مِمَّا مَرَّ (فَأَصَابَهُ، وَمَاتَ، فَإِنْ لَمْ يُذْرَكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ أَذْرَكَهَا) قَبْلَ مَوْتِهِ (وَتَعَدَّرَ ذُبْحُهُ بِلَا تَقْصِيرٍ) مِنْهُ (بِأَنْ سَلَ السَّكِينِ)، أَوْ اشْتَقَلَ بِعَالِبِ الْمَذْبَحِ، أَوْ بِتَوَجُّبِهِ لِلْقِبْلَةِ، أَوْ وَقَعَ مُنْكَسِمًا فَاحْتَاجَ لِقَلْبِهِ لِيَقْبِزَ عَلَى الذَّبْحِ (فَمَاتَ قَبْلَ إِدْكَانٍ) لِذُبْحِهِ (أَوْ امْتَنَعَ) مِنْهُ بِقُوَّتِهِ أَوْ حَالٍ بَيْنَهُ، وَبَيْنَهُ حَائِلٌ كَسَبَّحَ (وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَلًّا) لِأَنَّهُ وَكَذَا لَوْ شَكَّ هَلْ تَمَكَّنَ مِنْ ذُبْحِهِ، أَوْ لَا أَيْ: إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ، وَيُسْتَحَبُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يُذْرَكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ.....

فَوَيْلٌ (سَنِي: (وقيل: يُفْشَرُطُ) أَيْ: فِي لَزْمِي بَسْمِهِمْ أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أَيْ: قَائِلٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُفْرَقُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ نَحْوِ نَادٍ مِمَّا مَرَّ. وَقَوْلُهُ: وَتَذَفُّهُ إِلَى، وَتَكْفِي، وَقَوْلُهُ: وَمَا يَغْلِبُ إِلَى، فَإِنْ شَكَّ. فَوَيْلٌ: (وَلَوْ تَرَدَّى) إِلَى قَوْلِ الْمَتِّ، وَمَاتَ فِي النِّهَائَةِ. فَوَيْلٌ: (حَلًّا) وَإِنْ مَاتَ الْأَسْفَلُ بِثِقَلِ الْأَعْلَى لَمْ يَحِلَّ، وَلَوْ دَخَلَتِ الطُّغْمَةُ إِلَيْهِ وَشَكَّ هَلْ مَاتَ بِهَا، أَوْ بِالثَّقَلِ لَمْ يَحِلَّ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ مَا فِي فِتَاوَى الْبَحْرِيِّ أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ) أَيْ: وَجُودَ الْأَسْفَلِ.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (وَإِذَا أُرْسِلَ) أَيْ: الصَّائِدُ ذَلْبًا، أَوْ طَائِرًا أَيْ: مُعَلِّمًا أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أَوْ نَحْوِ نَادٍ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِ النَّادِ عِبَارَةُ النِّهَائَةِ، أَوْ بَعِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ تَعَدَّرَ لِحَوْقَهُ، وَلَوْ بِالِاسْتِعَانَةِ أ.هـ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (فَأَصَابَهُ) شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ، الْإِصَابَةُ بِجُرْحٍ مُزْهِقٍ، وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ: فَإِنْ لَمْ يُذْرَكْ الْخِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ بِالْمُزْهِقِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذُبْحِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَحِلَّ أ.هـ. سَم، وَيَأْتِي عَنِ النِّهَائَةِ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (فَإِنْ لَمْ يُذْرَكْ فِيهِ) أَيْ: الصَّيْدُ فِي الصَّيْدِ أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (مَنْ) أَيْ: الصَّائِدِ.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (بِأَنْ سَلَ السَّكِينِ) أَيْ: كَارَ، سَلَ الْخِ، أَوْ ضَاقَ الزَّمَانُ، أَوْ مَشَى لَهُ عَلَى هَبْنَةٍ، وَلَمْ يَأْتِهِ عَدُوًّا أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (بِطَّلَبِ الْمَذْبَحِ إلخ) أَوْ بِتَوَلُّي السَّكِينِ أ.هـ. مُغْنِي.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (حَلًّا) أَيْ: فِي الْجَمِيعِ كَمَا لَوْ مَاتَ، وَلَمْ تُذْرَكْ حَيَاتُهُ أ.هـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَكَذَا لَوْ شَكَّ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ مَوْتِ الصَّيْدِ هَلْ قَصَرَ فِي ذُبْحِهِ أَمْ لَا حَلَّ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْصِيرِ أ.هـ. فَوَيْلٌ: (هَلْ تَمَكَّنَ) أَيْ: هَلْ كَانَ مُتَمَكِّنًا. فَوَيْلٌ: (أَيْ: إِحَالَةً إلخ) أَيْ: حَلَّ إِحَالَةً إلخ. فَوَيْلٌ: (عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ) وَهُوَ أَنَّ الصَّيْدَ مِنْ نَحْوِ السَّهْمِ، وَنَحْوِ الْكَلْبِ. فَوَيْلٌ: (وَيُسْتَحَبُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُفْرَقُ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَتَذَفُّهُ إِلَى، وَتَكْفِي، وَقَوْلُهُ: وَمَا تَغْلِبُ إِلَى، فَإِنْ شَكَّ.

فَوَيْلٌ: (فِيمَا إِذَا لَمْ يُذْرَكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا وَجَدَ فِيهِ حَيَاةً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ أ.هـ.

فَوَيْلٌ: (فَأَصَابَهُ) شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتِ الْإِصَابَةُ بِجُرْحٍ مُزْهِقٍ، وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يُذْرَكْ الْخِ. أَنَّهُ لَوْ مَاتَ بِالْمُزْهِقِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذُبْحِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَحِلَّ.

أَنْ يُمِرَّ السَّكِينُ عَلَى مَذْبَحِهِ، وَتُفَرَّفَ بِأَمَارَاتٍ كَحَرَكَةِ شَدِيدَةٍ بَعْدَ الْقَطْعِ، أَوْ الْجُرْحِ، أَوْ تَفْجُرِ الدَّمُ، وَتَدْفُقَهُ، أَوْ صَوْتُ الْحَلْقِ، أَوْ بَقَاءُ الدَّمِ عَلَى قَوَائِمِهِ، وَطَبِيعَتُهُ، وَتُكْفَى الْأُولَى وَحْدَهَا، وَمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهَا مِنَ الثَّلَاثِ الْأُخْرَى، فَإِنْ شَكَّ فَكَحْدِمْهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ عَذْوٌ بَعْدَ إصَابَةِ سَهْمٍ، أَوْ كَلْبٍ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ وَجوبِ عَذْوٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِذْ رَأَى الْجُمُعَةَ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ بِأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ مَا يَقُومُ مَقَامَ عَذْوِهِ، وَهَذَا حَاصِلُ ذَلِكَ، وَهُوَ إِزْسَالُ الْكَلْبِ، أَوْ السَّهْمِ إِلَيْهِ فَلَمْ يُكَلِّفْ غَيْرَهُ وَأَيْضًا فَهَذَا يَكْثُرُ حَتَّى فِي الْوَقْتُ الْوَاحِدِ فَلَوْ كَلَّفَ الْعَذْوُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لَشَقَّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لَا تُحْتَمَلُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ قِيلَ: قَوْلُهُ: فَأَصَابَهُ، وَمَاتَ لَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُهُ مَوْرِدًا لِلتَّقْسِيمِ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ مَا إِذَا أَذْرَكَ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. ١ هـ. وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ، فَإِنَّهُ غَطَّفَ

■ قَوْلُهُ: (أَنْ يُمِرَّ السَّكِينُ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَنْ يَنْبَحَ، وَفِي تَسْخُوفٍ مِنَ النَّهْيَةِ إِمْرَارُ السَّكِينِ عَلَى مَذْبَحِهِ لِتَرْيَحِهِ هـ. وَهِيَ مَضْمُونُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ خَلَالٌ هـ. فَتَمَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ حَيَاةٌ لَكِنَّا غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ بِخِلَافِ مَا لَمْ يَتَّقِ فِيهِ حَيَاةً بِالْكَلْبَةِ فَلَا مَعْنَى لِإِمْرَارِ السَّكِينِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَوْحَشْتَهُ عِبَارَةُ الشَّارِحِ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: عِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْخُ فِي النَّهْيَةِ يَنْفُلُهُ، وَقَوْلُهُ: فَتَمَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ الْخُ يُصَرِّحُ بِهِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَتُفَرَّفُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلِلْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ قَرَائِنٌ، وَأَمَارَاتٌ تُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءَ الْحَيَاةِ فَيُذْرِكُ ذَلِكَ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَمِنْ أَمَارَاتِهَا الْحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ الْخُ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ مَا يَوْجَدُ مَعَهَا الْحَرَكَةُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ بِقَرَائِنٍ، وَأَمَارَاتٍ تُغْلِبُ الْخُ وَأَمَّا الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ فَهِيَ الْبَاقِيَّةُ إِلَى خُرُوجِهَا بِنَبْحٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَأَمَّا حَرَكَةُ الْمَذْبُوحِ فَهِيَ الَّتِي لَا يَتَّقَى مَعَهَا سَنَعٌ، وَلَا إِنْصَارٌ، وَلَا حَرَكَةُ اخْتِيَارٍ هـ. ■ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْقَطْعِ) أَيُّ: قَطْعُ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ نِهَائِيَّةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ الْجُرْحِ) اسْتَقْلَهُ الْمُغْنِيُّ، وَالنَّهْيَةُ فَتَأْمُلُ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ تَفْجُرِ الدَّمُ الْخُ) أَيُّ: بَعْدَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ نِهَائِيَّةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَتَدْفُقُهُ) الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا شَرْحُ الرُّوضِ فِي مَوْضِعِ هـ. ع ش، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي مِنَ الثَّلَاثِ أَنَّهُ بِمَعْنَاهُ.

■ قَوْلُهُ: (وَتُكْفَى الْأُولَى) أَيُّ: الْحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ وَحْدَهَا، وَمَا يَغْلِبُ الْخُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ إِذَا لَمْ يَتَّقَدِّمْهُ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَكَّ الْخُ) أَيُّ: فِي حُصُولِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ، وَكَذَا إِذْ خَالَ الْخُ ظَنُّ حَرَمٍ نِهَائِيَّةً، وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ عَذْوٌ) أَيُّ: سُرْعَةُ سَيْرٍ مِنَ الزَّامِيِّ، وَالْمُرْسِلِ بِكُسْرِ السَّيْنِ ع ش، وَسَمٌّ وَرُشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَهَذَا) أَيُّ: الْإِضْطِجَاعُ.

■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيُّ: الْعَذْوُ فِي إِذْرَاكِ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ الْأُولَى إِسْقَاطُ ثُمَّ، وَإِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْإِذْرَاكِ. ■ قَوْلُهُ: (قِيلَ: الْخُ) وَافَقَهُ الْمُغْنِيُّ. ■ قَوْلُهُ: (الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، فَإِنَّ مِنْهَا إِذْرَاكَ بِالْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَالْمَيْثُ لَا حَيَاةَ فِيهِ، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ، وَالشَّرْحُ، وَالرُّوضَةُ فَأَصَابَهُ ثُمَّ إِنْ أَذْرَكَ الصَّيْدَ حَبًّا الْخُ هـ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ: الْإِغْيَاضُ الْمَذْكُورُ. ■ قَوْلُهُ: (فَهَاتِهِ) أَيُّ: الْمُصَنَّفُ.

مات بالوارِ المُصْرَحَةِ بآئِه وُجِدَتْ إصابَةٌ، وموت، وهذا صادق بما إذا تَخَلَّلَها حياةٌ مُستَقَرَّةٌ أو لا (وإن مات لِتَقْصِيرِهِ بأن لا يكون مَه سَكِينٌ)، وهي تُذَكِّرُ، وهو الغالبُ، وتَوَثَّنْتُ سَكِينَتْ بذلك؛ لأنها تُسَكِّنُ حرارةَ الحياة، وُدِيَّةٌ؛ لأنها تَقَطِّعُ مُدَّتْها (أو غُصِبَتْ) منه، ولو بعدَ الرَّمْيِ (أو نُجِبَتْ) بفتح فَكسرٍ (في الغمِّدِ) أي: الغلافِ بأن عُلِقَتْ فيه، وعَشَرَ إخراجها منه، ولو لِعَارِضٍ بعدَ إصابته لكن بَحْثُ الْبُلْقِيَّةِ فيه، وفي الغصْبِ بعدَ الرَّمْيِ أَنَّهُ غَيْرُ تَقْصِيرٍ (حَرَمٌ) لِتَقْصِيرِهِ، وقد يَشْكُلُ غُصْبُ سَكِينَةٍ بِإِحَالَةِ حَائِلٍ بَيْنَهُ، وبينه كما مرَّ، وقد يُفَرَّقُ بآئِه مع الحائِلِ لا يُعَدُّ قَائِدًا عليه بوجهٍ بخلافٍ مع عَدَمِ السَّكِينِ ثم رأيتُ مَنْ فَرَّقَ بأنَّ غُصْبَهَا عَائِدٌ إليه، ومنَعَ الحائِلِ عَائِدٌ لِلصَّيْدِ، وهو مَنى ما فَرَّقَتْ به، وإلا لم يَتَضَيَّعْ (ولو زَمَاه فَقَدْهُ نَصْفَيْنِ) يعني قَطْعَتَيْنِ، ولو مُتَّفَاوَتَتَيْنِ كما يُفِيدُ ما ذَكَرَهُ فِي إِبَانَةِ الْمُصْبِرِ، وَأَفْهَمَ تَعْيِيرُهُ بِالْقَدِّ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَّ فِي أَحَدِهِمَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ.....

■ قَوْلُهُ: (أو لا) فِيه تَأَمُّلٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بِمَا تَخَلَّلَتْ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ بَيْنَهُمَا، وَمَا لَا.

■ قَوْلُهُ (سَنِي): لِتَقْصِيرِهِ) أَي: الصَّائِدِ بِأَنْ أَيْ: كَانَ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (تُذَكِّرُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهُوَ مُغْنَى فِي النِّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: بآئِه إِلَى بَانَ غُصْبَهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَتَوَثَّنْتُ) وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُمَا الْمُصَنِّفُ هُنَا حَيْثُ قَالَ: مَعَهُ سَكِينٌ ثُمَّ قَالَ: غُصِبَتْ، وَاسْتَعْمَلَ التَّذْكِيرَ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ: بَعْدُ، وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ سَكِينٌ فَسَقَطَ أَه. مُغْنِي، وَفِيهِ نَظَرٌ. ■ قَوْلُهُ: (وَمُذْنِيَّةٌ) عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ

■ قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ غُصِبَتْ) بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَلَهُ أَي: أَخَذَهَا مِنْه غَاصِبٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَخْدُودَةً، أَوْ ذُبِحَ بِظَهْرِهَا أَه. مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (بِفَتْحٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ لِعَارِضٍ إلخ زَادَ الْمُغْنِي بَعْدَهُ مَا نَصَّهُ نَعَمْ لَوْ اتَّخَذَ لِلْسَّكِينِ غِمْدًا مُعْتَادًا فَتَشَبَّهَ لِعَارِضٍ حَلٍّ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّغْيِيرُ بِالتَّقْصِيرِ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ أَه.

■ قَوْلُهُ (سَنِي): (فِي الْغِمْدِ) بَيْنَ مُعْجَمَةٍ مَثَلِ سُورَةٍ مُغْنِي وَمَحَلِّي. ■ قَوْلُهُ: (لَوْ لِعَارِضٍ) كَحَرَارَةِ أَه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْقِيَّةِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ رَجَعَ الْبُلْقِيَّةِ الْحَلَّ فِيمَا لَوْ غُصِبَتْ بَعْدَ الرَّمْيِ، أَوْ كَانَ الْغِمْدُ مُعْتَادًا غَيْرَ ضَرِيٍّ فَعَلَّقَ لِعَارِضٍ أَه. وَصْنِيْمُهَا يُشِيرُ بِالْمِثْلِ إِلَيْهِ، وَهُوَ وَجِيهٌ أَه. سَيِّدُ عَمَرٍ، وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَوْ كَانَ الْغِمْدُ مُعْتَادًا إلخ مُعْتَمَدٌ أَه. ■ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: التَّشَبُّهَ لِعَارِضٍ بَعْدَ الْإِصَابَةِ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي نَعَمْ لَوْ اتَّخَذَ لِلْسَّكِينِ غِمْدًا مُعْتَادًا فَتَشَبَّهَ لِعَارِضٍ حَلٍّ كَمَا يُفْهَمُهُ التَّغْيِيرُ بِالتَّقْصِيرِ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ أَه. ■ قَوْلُهُ: (لِتَقْصِيرِهِ) لِأَنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ يُعَانِي الصَّيْدَ أَنْ يَنْتَضِيبَ الْآلَةَ فِي غِمْدٍ مُوَافِقٍ، وَسَقُوطُهَا مِنْهُ، وَسَرَقَتُهَا تَقْصِيرٌ مُنَنِي، وَنِهَايَةُ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ إلخ) هَذَا لَا يَأْتِي عَلَى مَا بَحَثَهُ الْبُلْقِيَّةِ مِنْ أَنَّ غُصْبَهَا بَعْدَ الرَّمْيِ لَا يَنْتُجُ الْحَلَّ، فَإِنَّ فِيهِ التَّشْبِيهَ بَيْنَ الْغُصْبِ، وَالْحِيلُولَةِ نَعَمْ إِنْ كَانَتِ الْحِيلُولَةُ قَبْلَ الرَّمْيِ احْتِجَّ إِلَى الْفَرْقِ أَه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (بَانَ غُصْبَهَا عَائِدٌ إِلَيْهِ) أَي: وَصَفَ لَهُ بِكَوْنِهَا غُصِبَتْ مِنْهُ فَتَسَبَّبَ لِتَقْصِيرِهِ أَه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَالَا إلخ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَرِذْهُ مَا فَرَّقَتْ بِهِ.

■ قَوْلُهُ (سَنِي): (لَوْ زَمَاهُ) أَي: الصَّيْدَ فَقَدْهُ ي: قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ أَي: مَثَلًا مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (يَغْنِي) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ، وَذَكَاءُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: كَمَا يُفِيدُ، إِلَى الْمَنِيِّ.

(حَلَا) لِحُصُولِ الْجُرْحِ الْمُذْقِفِ (ولو أَبَانَ مِنْهُ غَضُوءًا) كَبِيدَ (بِجُرْحٍ مُذْقِفٍ) أَي: قَاتِلَ لَهُ حَالًا (حَلَّ الْغَضُوءِ وَالْبَدَنِ) أَي: بَاقِيَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ ذَكَاتِهِ كُلَّ الْبَدَنِ (أو) أَبَانَهُ (بِغَيْرِ مُذْقِفٍ)، وَلَمْ يُزْمَنْ (لَمْ ذَبَحَهُ، أَوْ جَزَّحَهُ جُزْخًا آخَرَ مُذْقَفًا حَزْمُ الْغَضُوءِ؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ) (وَحَلَّ الْبَاقِي) لِيُوجِدَ ذَكَاتَهُ بِالذَّبْحِ، أَوْ التَّدْفِيفِ، أَمَّا إِذَا أَرْمَنَهُ فَيَتِمُّنِ الذَّبْحُ (لِإِنْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَبْحِهِ، وَمَاتَ بِالْجُرْحِ) الْأَوَّلِ (حَلَّ الْجَمِيعِ)؛ لِأَنَّ الْجُرْحَ السَّابِقَ كَذَبَحِ الْجُمْلَةِ (وَقِيلَ: يَحْزُمُ الْغَضُوءُ) وَهُوَ الْأَصْحَحُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ.

(وَذَكَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ بَرِّيٍّ، وَخَشِيٍّ، أَوْ إِنْسِيٍّ) (قَدَّرَ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ، وَهُوَ مَخْرُجُ النَّفْسِ) بِمَعْنَى: مَجْرَاهُ دَخُولًا، وَخُرُوجًا قَالَ بَعْضُهُمْ:.....

فَوَيْ (سَنِي): (حَلَا) لَكِنْ إِنْ كَانَتْ الَّتِي مَعَ الرَّأْسِ فِي صُورَةِ التَّخَاوُتِ أَقْلَ حَلٍّ بَلَا خِلَافٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الذَّكَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْمَكْسُ حَلًّا أَيْضًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ إِخْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ أَه. مُغْنِي.

فَوَيْ (سَنِي): (ولو أَبَانَ مِنْهُ) أَي: أزالَ مِنَ الصَّيْدِ أَه. نِهَآيَةً. فَوَيْ: (أَي: قَاتِلَ لَهُ حَالًا) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ بِتَحْوِيلٍ سَنِيٍّ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ الْغَضُوءِ الْخِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَمُتْ فِي الْحَالِ، وَأَمَّا كُنْتُ ذَكَاتَهُ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ فَلَا يَحِلُّ أَه. فَوَيْ: (لِمَا مَرَّ) أَي: أَتَمَّا فِي قَوْلِهِ: وَيَكْفِي فِي الصَّيْدِ الْمُتَوَحَّشِ، وَالتَّادِ الْخِ.

فَوَيْ: (أَنَّ مَحَلَّ ذَكَاتِهِ) أَي: تَحْوِي الصَّيْدِ. فَوَيْ: (بِالذَّبْحِ) أَي: فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، أَوْ التَّدْفِيفِ أَي: الْقَائِمِ مَقَامَ الذَّكَاءِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَه. مُغْنِي. فَوَيْ: (أَمَّا إِذَا أَرْمَنَهُ) أَي: بِالْجُرْحِ الْأَوَّلِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَوْلُهُ: فَيَتِمُّنِ الذَّبْحُ أَي: وَلَا يُجَزَّئُ الْجُرْحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ مُغْنِي، وَنِهَآيَةً.

فَوَيْ (سَنِي): (حَلَّ الْجَمِيعِ) أَيِ الْغَضُوءِ، وَالْبَدَنِ أَه. مُغْنِي.

فَوَيْ (سَنِي): (وَقِيلَ يَحْزُمُ الْغَضُوءُ) وَأَمَّا بَاقِي الْبَدَنِ، فَيَحِلُّ جُزْأً أَه. مُغْنِي. فَوَيْ: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ فِي النِّهَآيَةِ. فَوَيْ: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ الْخِ) وَهُوَ الْمُتَمَتِّدُ أَه. نِهَآيَةً. فَوَيْ: (وَغَيْرِهَا) أَي: الشَّرْحَيْنِ، وَالْمَجْمُوعِ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي. فَوَيْ: (لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ) فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ قَطَعَ أَلْيَةً شَاةً، ثُمَّ ذَبَحَهَا لَا تَحِلُّ الْأَلْيَةُ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي.

فَوَيْ (سَنِي): (قَدَّرَ عَلَيْهِ) أَي: وَفِي حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ وَقَدْ ابْتَدَأَ ذَبْحَهُ أَه. مُغْنِي.

فَوَيْ (سَنِي): (بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ الْخِ) لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ، وَعُتْقَانِ، وَفِي كُلِّ عُتْقٍ خُلُقُومٌ، وَمَرِيَّةٌ، فَيَتْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ كُلِّ خُلُقُومٍ، وَمَرِيَّةٍ مِنْ كُلِّ عُتْقٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

قَوْلُهُ (بِقَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ الْخِ) لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ، وَعُتْقَانِ فِي كُلِّ عُتْقٍ خُلُقُومٌ، وَمَرِيَّةٌ فَيَتْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ كُلِّ خُلُقُومٍ، وَمَرِيَّةٍ مِنْ كُلِّ عُتْقٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا فَإِنَّ حُلُمَ فَالْبَيْرَةِ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ اشْتَبَهَ بِالْأَصْلِيِّ لَمْ يَحِلَّ بِقَطْعِ أَحَدِهِمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ الزَّائِدُ، وَلَا بِقَطْعِ أَحَدِهِمَا إِذْ لَمْ يَحْصُلِ الزُّهْمُ بِمَخْضِ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ بِهِ، وَبِغَيْرِهِ، وَهُوَ قَطْعُ الزَّائِدِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ كَمَا

ومنه المُستديرُ النَّاتِي المُتَّصِلُ بالفمِ كما يَدُلُّ عليه كلامُ أهلِ اللُّغةِ، وتُسَمَّى الحَرْقَدَةُ فَمَتَى وَقَعَ القَطْعُ فيه حَلٌّ إِنْ لَمْ يَنْخَرُمْ منه شيءٌ كما يَدُلُّ عليه كلامُ الأصحابِ لا سِيَّما كلامُ الأنوارِ بخلافِ ما إذا وَقَعَ القَطْعُ في آخِرِ اللِّسانِ، والخارجِ عنه إلى جِهَةِ الفمِ، وتُسَمَّى الحَرْقَدَةُ

زَائِدًا، فَإِنْ عَلِمَ فَالْمَبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ اشْتَبَهَ بِالْأَصْلِيِّ لَمْ يَحِلَّ بِقَطْعِ أَحَدِهِمَا لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ الزَّائِدُ، وَلَا بِقَطْعِهِمَا؛ إِذْ لَمْ يَخْصُلِ الزُّهُوقُ بِمَخْضِ الذَّنْبِ الشَّرْعِيِّ بَلْ بِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَهُوَ قَطْعُ الزَّائِدِ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي الشَّرِيمَ كَمَا لَوْ قَارَنَ الذَّنْبُ جَرْحَهُ، أَوْ نَخَسَهُ فِي مَحَلِّ آخَرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحِلَّ بِقَطْعِهِمَا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِيِّ، وَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا لَوْ خُلِقَ مَرِيئَانٍ، وَلَوْ خُلِقَ حَيَوَانَانِ مُتَصِقَانِ، وَمِلْكَا عَلَى الثَّقَيْنِ لِشَخْصَيْنِ فَهَلْ لِكُلِّ مَالِكٍ ذَنْبٌ وَمِلْكُهُ، أَوْ نَضْلُهُ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مَوْتِ الْآخِرِ، أَوْ تَلَفِ عَضْوٍ مِنْهُ، أَوْ مَنَعَتِهِ كَمَا أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِ مِلْكٍ جَارِهِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَطَّانِ إِنَّ اللَّبْدَتَيْنِ الْمُتَصِقَتَيْنِ حُكْمُ الشَّخْصَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ أ. هـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْهُ) أَيِ: الْحُلَاوَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيِ: الْمُرْتَفِعِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَّصِلُ) أَيِ: كَالْمُتَّصِلِ فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْقُرْبِ، وَالْأَفْلَا صَالٌ حَقِيقَةٌ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالْفَمِ) أَيِ: آخِرِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى الْحَرْقَدَةُ) وَهِيَ يَفْتَحُ الدَّاءُ، وَالْقَافُ عَقْدَةُ الْخَنْجُورِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: الْمُسْتَدِيرِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَنْخَرُمْ مِنْهُ الْخُ) ضَمِي: إِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ جُزْأِ لَمْ تَمُرَّ السَّكِينُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَفْقِصْ بِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (لَا سِيَّما كَلَامُ الْأَنْوَارِ) عِبَارَةٌ: الْخَامِسُ قَطْعُ تَمَامِهِمَا، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْئًا، وَإِنْ قُلَّ وَمَاتَ الْحَيَوَانُ، أَوْ انْتَهَرَ إِلَى حَرَكَةِ الْمَنْبُوحِ، ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ حَرَمٌ، وَكَذَا لَوْ خَرَجَ السَّلَاحُ مِنْ رَأْسِهِمَا، أَوْ مِنْ رَأْسِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ أَمَرَ السَّكِينُ مُتَصِقًا بِاللَّحْيَتَيْنِ فَوَيْقَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَأَبَانَ الرَّأْسَ حَرَمٌ أ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الْقَطْعُ فِي آخِرِ اللِّسَانِ الْخُ) قَالَ فِي الرُّزْضِ: وَلَا يَقْطَعُ أَيِ: الرَّأْسَ بِالصَّاقِ السَّكِينِ بِاللَّحْيَتَيْنِ أَيِ: فَوْقَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ انْتَهَى. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْخَارِجُ هُنَا) أَيِ: عَنِ الْمُسْتَدِيرِ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِآخِرِ اللِّسَانِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى) أَيِ: آخِرُ اللِّسَانِ الْخُ.

لَوْ قَارَنَ الذَّنْبُ جَرْحَهُ، أَوْ نَخَسَهُ فِي مَحَلِّ آخَرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحِلَّ بِقَطْعِهِمَا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِيِّ وَلَوْ خُلِقَ لَهُ مَرِيئَانٍ فَيَبْتَنِي أَنْ يَقَالَ: إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ، وَجَبَ قَطْعُهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا فَالْمَبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ فَإِنَّ اشْتِبَاهَ الزَّائِدِ لَمْ يَحِلَّ بِقَطْعِهِمَا، وَلَا يَقْطَعُ أَحَدُهُمَا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَرَّرَ، وَلَوْ خُلِقَ حَيَوَانَاتٌ مُتَعَلِّقَاتٌ، وَمَلِكٌ كُلًّا وَاحِدٌ فَهَلْ لِكُلِّ مَالِكٍ ذَنْبٌ وَمِلْكُهُ أَوْ فَضْلُهُ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مَوْتِ الْآخِرِ، أَوْ تَلَفِ عَضْوٍ مِنْهُ، أَوْ مَنَعَتِهِ كَمَا أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِ مِلْكٍ جَارِهِ، وَأَخَذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَطَّانِ إِنَّ اللَّبْدَتَيْنِ الْمُتَصِقَتَيْنِ حُكْمُ الشَّخْصَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الْقَطْعُ فِي آخِرِ اللِّسَانِ، وَالْخَارِجُ هُنَا إِلَى جِهَةِ الْفَمِ، وَتُسَمَّى الْحَرْقَدَةُ الْخُ) قَالَ فِي الرُّزْضِ: وَلَا يَقْطَعُ أَيِ: الرَّأْسَ بِالصَّاقِ السَّكِينِ بِاللَّحْيَتَيْنِ أَيِ



بكسر الحاء، والقاف كما في تَكْمِلَةُ الصَّغَانِي وَهَذَا وَرَاءَ الْحَرْقَةِ السَّابِقَةِ (و) كُلُّ (المريء) بالهمز (وهو مجرى الطعام)، والشراب، وهو تحت الحلقوم؛ لأنَّ الحياة إنما تنقِدُّ حَالاً بانعداميهما، ويُشْتَرَطُ تَمَحُّضُ الْقَطْعِ فَلَوْ ذَبَحَ بِسَكِينٍ مَسْثُومٍ بِسَمِّ مُوحٍ حَرَمَ، ووجود الحياة المُسْتَقَرَّةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ خَاصَّةً قَالَهُ الْإِمَامُ، وهو المعتمدُ خِلَافاً لِصَنْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ بَقَائِهَا إِلَى تَمَامِهِ، وَسَيَأْتِي نَذْبُ إِسْرَاعِ الْقَطْعِ بِقُوَّةٍ، وَتَحَاوُلِ ذَهَابِهَا، وَعَوْدًا، وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ فِي الْقَطْعِ يَنْتَهِي الْحَيَوَانُ قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْمَذْبُوحِ إِلَى حَرْكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَلَا وَجِبَ الْإِسْرَاعِ فَإِنْ تَأَنَّى حِينَئِذٍ حَرَمَ لِتَقْصِيرِهِ وَخَرَجَ بِالْقَطْعِ خَطْفُ رَأْسٍ بِنَحْوِ بُنْدَقَةٍ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ، وَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَقَدْ مَرَّ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ بَعْضُهُ، وَانْتَهَى إِلَى حَرْكَةِ الْمَذْبُوحِ، ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ فَلَا يَحِلُّ

فُودَ: (وَرَاءَ الْحَرْقَةِ الْخ) أَي: فِي جِهَةِ الرَّأْسِ. فُودَ: (وَكُلُّ الْمَرْيَةِ) وَلَا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ السَّكِينِ لِهَمَا حَتَّى يَنْقَطِعَا فَلَوْ قُطِعَ مِنْ غَيْرِهِمَا كَأَنَّ قُطْعَ مِنَ الْكَتِفِ، وَلَمْ تَصِلْ لِلْحُلُقُومِ، وَالْمَرْيَةُ لَمْ يَحِلَّ الْمَذْبُوحُ. (فَرَجَ): يَخْرُجُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، وَلَوْ لِإِرَاحَتِهِ كَالْجِمَارِ الزَّيْنِ مَثَلًا هـ. ع ش. فُودَ: (بِالْهَمْزِ) عَلَى، وَزَيْنَ أَمِيرٍ هـ. قَامُوسٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِفَتْحِ مِيهِ، وَهَمْزِ آخِرِهِ، وَيَجُوزُ تَسْهِيلُهُ هـ.

فُودَ (وَسَيُ): (مَجْرَى الطَّعَامِ) أَي: مِنَ الْحَلْقِ إِلَى الْمَعِدَةِ هـ. مُغْنِي. فُودَ: (وَالْشَّرَابِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَلَوْ ذَبَحَ فِي النَّهْيَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ: فَلَوْ ذَبَحَ إِلَى، وَوُجُودُ الْحَيَاةِ، وَقَوْلُهُ: خِلَافاً إِلَى، وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: وَانْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ. فُودَ: (مُوحٍ) أَي: مُسْرِعٌ لِلْمَوْتِ، وَمُسَهِّلٌ لَهُ. فُودَ: (حَرَمَ) سَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يُخَالِفُهُ لَكِنْ بِلَا عَزْوٍ. فُودَ: (وُجُودُ الْحَيَاةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى تَمَحُّضٍ. فُودَ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخ) وَفِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْأُضْحِيَّةِ مَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ هـ. مُغْنِي. فُودَ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) خِلَافاً لِظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهْيَةِ. فُودَ: (إِلَى تَمَامِهِ) أَي: الذَّبْحُ بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرْيَةِ جَمِيعًا. فُودَ: (وَسَيَأْتِي) أَي: فِي شَرْحٍ، وَأَنْ يُجِدَّ شَفَرَتَهُ. فُودَ: (وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ الْخ) يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْجَمِيعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ لِحَرْكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ، وَلَا فَلَا مِنْ قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ تَأَنَّى الْخ هـ. سَم. فُودَ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: قَوْلِيمَ فِي النَّهْيَةِ. فُودَ: (خَطْفُ رَأْسٍ) لِعُضُوفٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: بِنَحْوِ بُنْدَقَةٍ كَيْدِهِ أَي: فَإِنَّهُ مِثْلُ نِهْيَةٍ، وَمُغْنِي. فُودَ: (وَقَدْ مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. فُودَ: (وَبِكُلِّ ذَلِكَ) أَي: كُلُّ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرْيَةِ. فُودَ: (بَعْضُهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْضُهُ، وَانْتَهَى الْخ. فُودَ: (ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَطَعَ الْبُغْضَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ تَرَخَى قَطْعُهُ لِلثَّانِي بِخِلَافِ مَا لَوْ رَفَعَ يَدَهُ بِالسَّكِينِ، وَأَعَادَهَا فَوْزًا، أَوْ

فَوْقَ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرْيَةِ. فُودَ: (وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَتَائِيهِ فِي الْقَطْعِ الْخ) يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْجَمِيعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ لِحَرْكَةِ الْمَذْبُوحِ وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي آخِرَ الصَّفْحَةِ نَعَمْ لَوْ تَأَنَّى الْخ. فُودَ: (ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ) بَعْدَ تَرْكِ الْقَطْعِ لَا مَعَ تَوَالِيهِ أَيْضًا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْإِمَامِ، وَمِنْ التَّغْيِيرِ بِثُمَّ.

فَقِيلَ أَنَّهُ يَضُرُّ بَقَاءَ سِيرٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا الْجِلْدَةَ الَّتِي فَوْقَهُمَا، وَفِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ أَيْ: تَفْرِيقًا عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ مَنْ ذَبَحَ بِكَالٍ فَقَطَعَ بَعْضَ الْوَاجِبِ ثُمَّ أَذْرَكَهُ فَوَزًا آخَرَ فَأَتَمَّهُ بِسَكِينٍ أُخْرَى قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ بِهِ خَلَّ سِوَاهُ أَوْ جِدَّتِ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي أَمْ لَا، وَفِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ لِنَحْوِ اضْطِرَابِهَا فَأَعَادَهَا فَوَزًا، وَأَتَمَّ الذَّبْحَ خَلَّ أَيْضًا، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ قَطَعَ الْبَعْضُ مِنْ تَحْرُومٍ ذَكَاتُهُ كَوْنِيًّا، أَوْ سَبِيحٍ فَبَقِيََّتِ الْحَيَاةُ مُسْتَقَرَّةً فَقَطَعَ الْبَاقِي كُلَّهُ مِنْ تَحِلٍّ ذَكَاتُهُ خَلَّ؛ لِأَنَّ هَذَا إِثْمًا مُفْرَعٌ عَلَى مُقَابِلِ كَلَامِ الْإِمَامِ، وَإِثْمًا لِيَكُونَ السَّابِقُ مُحَرَّمًا فَأَوَّلُ الذَّبْحِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْبَاقِي فَاشْتَرَطَ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عِنْدَهُ، وَهَذَا، أَوْ جِهَةٌ وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ تَحِلَّ فَهُوَ إِثْمًا مُفْرَعٌ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَعَادَهَا لَا عَلَى الْفُورِ، وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ غَيْرِ وَاحِدٍ فِيمَا لَوْ انْقَلَبَتْ شَفْرَتُهُ فَرَدَّهَا حَالًا أَنَّهُ يَحِلُّ، وَأَيَّدَهُ

سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ فَأَخَذَهَا، وَتَمَّ الذَّبْحَ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ، وَقَوْلُنَا: وَأَعَادَهَا فَوَزًا مِنْ ذَلِكَ قَلْبُ السَّكِينِ لِقَطْعِ بَاقِي الْخُلُقُومِ، وَالْمَرْيُ، أَوْ تَرْكُهَا لِعَدَمِ جِدَّتِهَا، أَوْ أَخَذَ غَيْرَهَا فَوَزًا فَلَا يَضُرُّ أَه. ع ش، وَجِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِي أَيْ: بَعْدَ تَرْكِ الْقَطْعِ لَا مَعَ تَوَالِيهِ أَيْضًا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْإِمَامِ، وَمِنْ التَّعْبِيرِ بِثُمَّ أَه. قُود: (قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أَوْ بَعْدَ الرَّفْعِ عَلَى الْفُورِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي آتِيًا، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا أَخَذَ أَوْ مَعَ وُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ أَه. سَم. قُود: (سِوَاهُ) أَوْ جِدَّتِ الْحَيَاةُ (إِلَخ) فَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّبْحِ بِالْكَالِ، وَالثَّانِي فَتَأَمَّلْهُ، وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَأَنْ يُجِدَّ شَفْرَتَهُ مَا يَنْبَغِي فِي هَامِشِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِهَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي أَه. سَم. قُود: (لِنَحْوِ اضْطِرَابِهَا) أَيْ: كَاضْطِرَابِ الْحَيَوَانِ، وَسُقُوطِ السَّكِينِ مِنْ يَدِهِ. قُود: (فَأَعَادَهَا فَوَزًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِلَخ فَتَأَمَّلْ أَه. سَم. قُود: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ إِلَخ) أَيْ: مَا فِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ حِينَ شُرُوعِ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: لَوْ قَطَعَ الْبَعْضُ إِلَخ أَيْ: الْمُفِيدُ لِاشْتِرَاطِ بَقَائِهَا حِينَ شُرُوعِ الثَّانِي. قُود: (لِأَنَّ هَذَا إِلَخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ، وَالْمُشَارُ إِلَى قَوْلِهِمْ: لَوْ قَطَعَ إِلَخ. قُود: (فَأَوَّلُ الذَّبْحِ) أَيْ: الشَّرْعِيُّ. قُود: (وَكَذَا) أَيْ: لَا يُنَافِي ذَلِكَ. قُود: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ: مُقَابِلِ كَلَامِ الْإِمَامِ. قُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ. قُود: (وَأَيَّدَهُ) أَيْ: الْحَمْلُ، وَيُحْتَمَلُ الْإِفْتَاءُ.

قُود: (قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أ. بَعْدَ الرَّفْعِ عَلَى الْفُورِ، أَوْ مَعَ وُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ. قُود: (أَيْضًا قَبْلَ رَفْعِ الْأَوَّلِ يَدَهُ) يُحْتَمَلُ، أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الْفُورِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي آتِيًا، أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَعَادَهَا لَا عَلَى الْفُورِ. قُود: (سِوَاهُ) أَوْ جِدَّتِ (إِلَخ) فَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّبْحِ بِالْكَالِ، وَالثَّانِي فَتَأَمَّلْهُ هَذَا، وَسَيَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ مَا نَبَّيَ فِي هَامِشِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِهَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ شُرُوعِ الثَّانِي. قُود: (فَأَعَادَهَا فَوَزًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِلَخ. فَتَأَمَّلْهُ.

بعضهم بأن التَّخَرُّعَ عَوْفًا الطَّعْنُ فِي الرَّقَبَةِ فَيَقَعُ فِي وَسْطِ الْخُلُقُومِ، وَحِينَئِذٍ يَقَطَعُ التَّاجِرُ جَانِبًا، ثُمَّ يَرْجِعُ لِلْآخِرِ فَيَقَطَعُهُ، وَمَرَّ أَنْ الْجَنِينَ يَحِلُّ بِذَبْحِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. (وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَالذَّالِ (وَهُمَا عِزْقَانِ فِي صَفْحَتَيْ الْعُنُقِ) يُحِيطَانِ بِالْخُلُقُومِ، وَقِيلَ: بِالْمَرِيءِ، وَهُمَا الْوَرِيدَانِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ فِي الذَّبْحِ الْمَأْمُورُ بِهِ؛ إِذْ هُوَ أَسْهَلُ لِيُخْرَجَ الرُّوحُ (وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ)، أَوْ مِنْ صَفْحَةِ عُنُقِهِ (عَصَى) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ (لِأَنَّهُ أَسْرَعُ) فِي ذَلِكَ (بِأَنَّهُ قَطَعُ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ)، وَلَوْ ظَنَّنَا بِقَرْنِهِ كَمَا مَرَّ (خَلَّ)؛ لِأَنَّ الذِّكَاةَ صَادَقَتَهُ، وَهُوَ حَيٌّ (وَالَا) تَكُنْ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حِينَئِذٍ بِأَنَّهُ وَصَلَ لِيَحْرَكَ مَذْبُوحٌ لَمَّا انْتَهَى إِلَى قَطْعِ الْمَرِيءِ (فَلَا) يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَيْتَةً قَبْلَ الذَّبْحِ، وَمَا اقْتَضَتْهُ الْعِبَارَةُ مِنْ اشْتِرَاطِ وَجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ قَطْعِهِمَا جَمِيعَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الشَّرْطُ وَجُودُهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقَطْعِ

﴿فَوَدَّ﴾: (فَيَقَعُ) أَيِ: الطَّعْنُ. ﴿فَوَدَّ﴾: (جَانِبًا) أَيِ: مِنْ الْخُلُقُومِ. ﴿فَوَدَّ﴾: (وَمَرَّ) أَيِ: أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ الْجَنِينَ الْخُ أَيِ: فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ مِمَّا هُنَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: قَدَّرَ عَلَيْهِ مَا إِذَا خَرَجَ بَعْضُ الْجَنِينَ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَكِنْ صَحَّحَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ جَلَّهُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْأَطْمِئَةِ اهـ.

﴿فَوَدَّ﴾: (سَنَى): (وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ) وَلَا يُسَنُّ قَطْعُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ اهـ. مَعْنَى عِبَارَةِ شِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَالْوَدَجَيْنِ قِيلَ: بِحُرْمَتِهَا؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي التَّعْذِيبِ، وَالزَّاجِعُ الْجَوَازُ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ، وَأَنْ يُجَدَّ شَفَرَتُهُ.

(فَزَعُ): لَوْ اضْطَرَّ شَخْصٌ لِأَكْلِ مَا لَا يَحِلُّ أَكَلَهُ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ يُزِيلُ الْعَفْوَ ثَانِثٌ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ ذَبْحَهُ لَا يُفِيدُ، وَقَعَ فِي ذَلِكَ تَرَدُّدٌ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لَكِنْ يَتَنَبَّهُ أَنَّهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ لِيُخْرَجَ الرُّوحُ اهـ. ﴿فَوَدَّ﴾: (بِفَتْحِ الْوَاوِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَا اقْتَضَتْهُ فِي النِّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: لِمَا اهـ. إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلَهُ: فَحَبِئْذٍ إِلَى الْآنَ، وَقَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى، وَمِنْ أَنَّهُ.

﴿فَوَدَّ﴾: (سَنَى): (فِي صَفْحَتَيْ الْعُنُقِ) أَيِ: مِنْ مُقَدِّمِهِ اهـ. نِهَآيَةٌ. ﴿فَوَدَّ﴾: (وَهُمَا الْوَرِيدَانِ) أَيِ: فِي الْآدَمِيِّ اهـ. مُغْنِي. ﴿فَوَدَّ﴾: (إِذْ هُوَ) أَيِ: قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ.

﴿فَوَدَّ﴾: (سَنَى): (وَلَوْ ذَبَحَهُ) أَيِ: الْحَيَوَانَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ اهـ. مُغْنِي. ﴿فَوَدَّ﴾: (لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ) وَلِلْمُدُولِ عَنْ مَحَلِّ الذَّبْحِ اهـ. نِهَآيَةٌ. ﴿فَوَدَّ﴾: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ، وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا الْخُ.

﴿فَوَدَّ﴾: (لِأَنَّ الذِّكَاةَ صَادَقَتَهُ الْخُ) كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَ الْحَيَوَانِ، ثُمَّ ذَكَاهُ مُغْنِي، وَنِهَآيَةٌ. ﴿فَوَدَّ﴾: (تَكُنْ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنَّهُ لَمْ يَسْرُخْ قَطْعَهُمَا، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ اهـ. ﴿فَوَدَّ﴾: (لَمَّا انْتَهَى الْخُ) بِفَتْحِ اللَّامِ، وَشُدِّ الْمِيمِ. ﴿فَوَدَّ﴾: (عِنْدَ قَطْعِهِمَا) أَيِ: الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ. ﴿فَوَدَّ﴾: (عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقَطْعِ) أَيِ: قَطْعِهِمَا اهـ. سَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي عِنْدَ ابْتِدَاءِ قَطْعِ الْمَرِيءِ اهـ. وَهِيَ أَوْضَحُ.

﴿فَوَدَّ﴾: (وَمَرَّ أَنَّ الْجَنِينَ) أَيِ: أَوَّلُ الْبَابِ. ﴿فَوَدَّ﴾: (عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقَطْعِ) أَيِ: قَطْعِهِمَا.

هنا أيضاً فحينئذ لا يَضُرُّ انتهاءؤه لِحَرَكَةِ مذبوح لما ناله بسبب قطع القفا؛ لأنَّ أَقْصَى ما وَقَعَ التَّعَبُّدُ به وجودها عند ابتداء قطع الذبيح نعم، لو تَأَنَّى بحيثُ ظهر انتهاءؤه لِحَرَكَةِ مذبوح قبل تمام قطعيهما لم يَجَلْ لِتَقْصِيرِهِ، ومن أَنَّهُ لو شَرَعَ فِي قَطْعِيهِمَا مَعَ الشَّرْعِ فِي قَطْعِ الْقِفَا مِثْلًا حَتَّى التَّقَى الْقَطْعَانِ حَلَّ غَيْرُ مُرَادٍ أَيْضًا، بَلْ لَا يَجَلْ كَمَا لَوْ قَارَنَ ذَبْحَهُ نَحْوًا إِخْرَاجَ خَشَوْتِهِ، بَلْ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا لَهُ دَخَلٌ فِي الْهَلَاكِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُدْفِقًا؛ لَأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَ الْمُسَبِّحِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ فِي الْإِزْهَاقِ، وَالْأَصْلُ انْتِهَاؤُهُ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ؛ لَأَنَّ التَّذْفِيفَ وَجَدَ مُتَفَرِّدًا حَالِ تَحْقِيقِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، أَوْ ظَنُّ وجودها بِقَرِينَةٍ نَعَمْ، لَوْ انْتَهَى لِحَرَكَةِ مذبوح بِمَرَضٍ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَكْلُ نَبَاتٍ مُضَيَّرٍ كَفَى ذَبْحُهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ، فَإِنْ وَجَدَ كَانَ أَكْلُ نَبَاتٍ يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ، أَوْ انْتِهَادٍ عَلَيْهِ سَقْفٌ، أَوْ جَزْخَةٍ سَبْعٌ، أَوْ هَيْوَةٌ اشْتَرَطَ وجود الحياة الْمُسْتَقَرَّةَ فِيهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ فَلَيْلِمَ نَ الْنَبَاتِ الْمُؤَدِّي لِجُزْءِ الْمَرَضِ لَا يُؤَثِّرُ بِخِلَافِ الْمُؤَدِّي

• فَوُدَّ: (فَحَيْثُ) أَي: حِينَ وجودها عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقَطْعِ هُنَا، وَقَوْلُهُ: لَا يَضُرُّ انْتِهَاءُ الْخِ أَي: قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَبِهِ يَتَدَبَّعُ قَوْلُ السَّيِّدِ حَمَرٍ. • فَوُدَّ: (فَحَيْثُ) لَا يَضُرُّ يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَهُ اهـ.

• فَوُدَّ: (لَمْ يَجَلْ الْخِ) أَي: كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (بَلْ لَا يَجَلْ الْخِ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ الْخِ أَنْ مَحَلَّ عَدَمِ الْحَلِّ هُنَا حَيْثُ لَمْ تَتَحَقَّقْ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ، وَلَمْ يُظَنَّ وجودها بِقَرِينَةٍ سَيِّدٍ حَمَرٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ. • فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ قَارَنَ الْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ؛ وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ التَّذْفِيفِ مَتَمِّحًا بِذَلِكَ فَلَوْ أَخَذَ فِي قَطْعِيهِمَا، وَأَخَّرَ فِي نَزْعِ الْحَشْوِ، أَوْ نَحَسَ الْخَاصِرَةَ لَمْ يَجَلْ اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ ظَنُّ وجودها الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ، بَلْ يَكْفِي الظَّنُّ بِوُجُودِهَا بِقَرِينَةٍ، وَلَوْ عُرِفَتْ بِشِدَّةِ الْحَرَكَةِ، أَوْ انْفِجَارِ الْأَمِّ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ فَلَوْ وَصَلَ بِجَزْخٍ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَفِي شِدَّةِ الْحَرَكَةِ ثُمَّ ذُبِحَ لَمْ يَجَلْ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عِنْدَ الذَّبْحِ تَارَةٌ تَبَيَّنَتْ، وَتَارَةٌ تُظَنُّ بِعَلَامَاتٍ، وَقَرَائِنٍ، فَإِنْ شَكَّكْنَا فِي اسْتِقْرَارِهَا حَرُمَ لِلشَّكِّ، وَتَغْلِيًا لِلتَّخْرِيمِ اهـ.

وَفِي عَشْرِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوْضِ، وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا وَصَلَ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَلَيْسَ فِيهِ تِلْكَ الْحَرَكَةُ، ثُمَّ ذُبِحَ فَاشْتَدَّتْ حَرَكَتُهَا، أَوْ انْفَجَرَ دَمُهَا، فَيَجَلْ اهـ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ انْتَهَى الْخِ) اسْتِزْدَاكٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالْأَفْلَا. • فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْخِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَإِنْ مَرَضَ، أَوْ جَاعَ فَذَبَحَهُ، وَقَدْ صَارَ آخِرَ رَمَقِي حَلٍّ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ، وَلَوْ مَرَضَ بِأَكْلِ نَبَاتٍ مُضَيَّرٍ حَتَّى صَارَ آخِرَ رَمَقِي كَانَ سَبَبًا لِلْهَلَاكِ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجَلْ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي مَرَّةً، وَهُوَ أَخَذَ أَحْجَمَاتِهِ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى، وَإِنْ جَرَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ اهـ. وَقَوْلُهُ: أَوْ انْتَهَدَمَ إِلَى قَوْلِهِ: عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (اشْتَرَطَ وجود الحياة الْخِ) فَإِنْ ذُبِحَتْ، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّتْ، وَإِنْ تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ يَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَمْ تَجَلْ اهـ. نِهَايَةً، وَكَذَا فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ تَبَيَّنَ هَلَاكُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: وَإِنْ تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ يَوْمٍ الْخِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ، وَإِنْ تَبَيَّنَ مَوْتُهَا بَعْدَ نَظَرٍ اهـ. • فَوُدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ) قَدْ مَرَّ فِيهِ.

للهلاك أي: غالبًا فيما يظهر؛ إذ لا يُحال الهلاك عليه إلا حيثُ.  
 (وكذا إذْ خال سَكِينٌ بأَذْنٍ ثَقَلَب) مثلاً لِقَطْعِهِمَا دَاخِلَ الْجِلْدِ حِفْظًا لِحِلْدِهِ، فإنه حرامٌ للتعذيب،  
 ثم إنْ ابتَدَأَ قَطْعَهُمَا مع الحَيَاةِ المُسْتَقَرَّةِ خَلَّ، وإلا فلا (وَيُسْنُ نَحْرُ إِبِلٍ) أي: طَعْنُهَا بما له حَدٌّ  
 في مَنْحَرِهَا، وهو الوَهْدَةُ التي في أَسْفَلِ عُنُقِهَا المُسْنَى بِاللَّيَّةِ للأمر به في سُورَةِ الْكَوْثَرِ، وفي  
 الصَّحِيحَيْنِ؛ ولأنَّه أَسْرَعُ لِيُخْرَجَ الرُّوحُ لِيُطَوِّلَ الْمُتْنِي، ومن ثَمَّ بحث ابنُ الرُّفْعَةِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كُلُّ  
 مَا طَالَ عُنُقُهُ كَالِإِوَزِ كَالِإِبِلِ (وَذَبْحُ بَقَرٍ، وَغَنَمٍ، وَخَيْلٍ، وَجِمَارٍ، وَخَشٍ، وَسَائِرِ الصُّيُودِ لِلاتِّبَاعِ  
 (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) أي: ذَبَحَ نَحْوَ الْإِبِلِ، وَنَحْرُ نَحْوِ الْبَقَرِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ  
 فِي الْأَمِّ قِيلَ إِنَّ ظَاهِرَ عِبَارَتِهِ أَنَّ إِبْجَابَ قَطْعِ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَنَذْبَ قَطْعِ الْوَدَجِينِ  
 مَخْصُوصٌ بِالذَّبْحِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ الْبَنْدَنِجِيِّ.  
 اهـ. وهو عجيبٌ مع قوله: أَوَّلُ الْبَابِ، أَوْ لَيَّةُ الصَّرِيحِ فِي شُمُولِ الذِّكَاةِ لِلتَّخْرِيقِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ:  
 هُنَا، وَذِكَاةُ كُلِّ حَيَوَانٍ الْخ. يَشْمَلُهُمَا أَيْضًا فَالْقَوْلُ مع ذلك بَانَ ظَاهِرَ عِبَارَتِهِ مَا ذَكَرَ سَهْوً (و)  
 سُنُّ (أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا)، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَبَارِكًا، وَأَنْ يَكُونَ (مَعْقُولٌ رُكْبَةً)، وَكَوْنُهَا الْيُسْرَى  
 لِلاتِّبَاعِ (و) أَنْ تَكُونَ (الْبَقَرَةُ، وَالشَّاةُ)، وَنَحْوَهُمَا (مُضْجَعَةٌ لِيَجْنِبَهَا الْأَيْسَرُ) لِمَا صَحَّ فِي الشَّاةِ،

• فَوَدَ: (مَثَلًا) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ابْتِدَاءً، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتْنِ، وَلِلْقَبِيلَةِ فِي الْمُتْنِ إِلَّا قَوْلُهُ:  
 قِيلَ: يُكْرَهُ إِلَى ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ، وَقَوْلُهُ: خِلَافًا إِلَى الْمُتْنِ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ فُرِضَ إِلَى الْمُتْنِ. • فَوَدَ: (مَثَلًا)  
 أَي: فَلَوْ قُتِلَ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ اهـ. مُتْنِي. • فَوَدَ: (لِقَطْعِهِمَا) أَي: الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ.  
 • فَوَدَ: (أَي: طَعْنُهَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَيُسْنُ نَحْرُ إِبِلٍ، وَنَحْوَهُ مِمَّا طَالَ عُنُقُهُ، وَهُوَ قَطْعُ اللَّيَّةِ أَسْفَلَ  
 الْمُتْنِ؛ لِأَنَّهُ أَهْضَلُ الْخ وَلَا بُدَّ فِي التَّخْرِيقِ مِنْ قَطْعِ كُلِّ الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَجْمُوعُ اهـ.  
 وَقَوْلُهُ: وَهُوَ قَطْعُ اللَّيَّةِ الْخ شَامِلٌ كَمَا تَرَى لِقَطْعِهَا غَرْصًا بِدُونِ الطَّعْنِ. • فَوَدَ: (وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ  
 الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ بَلَا عَدُوٍّ كَمَا مَرَّ، وَالْمُتْنِي مع الْعَزْوِ إِلَيْهِ. • فَوَدَ: (كَالِإِوَزِ)، وَالتَّعَامِ، وَالبَطِّ اهـ.  
 مُتْنِي. • فَوَدَ: (وَوَحِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ: فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَ: (مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ) لِكَيْتَهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى اهـ.  
 نِهَآيَةً. • فَوَدَ: (قِيلَ الْخ)، وَاقْفَهُ الْمُتْنِي كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ. • فَوَدَ: (مَخْصُوصٌ) أَي: كُلُّ مَنَّهُمَا.  
 • فَوَدَ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتْنِ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ يَجْزِيَانِ فِي التَّخْرِيقِ أَيْضًا كَمَا جَزَمَ بِهِ  
 الْمَجْمُوعُ، وَحَكَاهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْحَاوِي، وَالنَّهَايَةِ، وَغَيْرِهِمَا اهـ. • فَوَدَ: (وَهُوَ) أَي: الْقَوْلُ  
 الْمَذْكُورُ. • فَوَدَ: (مع قوله) أَي: الْمُصَنَّفِ. • فَوَدَ: (وَقَوْلُهُ الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: يَشْمَلُهُمَا الْخ أَي:  
 الذَّبْحُ، وَالتَّخَرُّ، وَلَوْ قَالَ: فَإِنَّهُ يَشْمَلُهُمَا الْخ بِعَطْفٍ وَقَوْلُهُ: هُنَا الْخ عَلَى قَوْلِهِ: أَوَّلُ الْخ كَانَ اسْتَبْكَ.  
 • فَوَدَ: (مع ذلك) أَي: مع الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لِلْمُصَنَّفِ. • فَوَدَ: (وَكَوْنُهَا) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ.  
 • فَوَدَ: (سَنِي: وَالْبَقَرَةُ، وَالشَّاةُ) أَي: حَالَ ذَبْحِ كُلِّ مَنَّهُمَا اهـ. مُتْنِي.  
 • فَوَدَ: (سَنِي: مُضْجَعَةٌ الْخ) وَيُنَذَّبُ اضْطِجَاعُهَا بِرَفْقٍ اهـ. نِهَآيَةً.

وقيس بها غيرها، ولكون الأيسر أسهل على الذابح، ويُسنُّ للأعسر إنابته غيره، ولا يُضجِّعها على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شدِّ لِتُسَرِّحَ بتحريرها (وتشدُّ باقي القوائم) لئلا تضرَّ ركب فيخطئ المذبح قال في البسيط: ويجب الاحتراز عن حرَّكتها ما أمكن حتى لا تحصل إعاقة على الذبح، فإن فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة غفي عنه (وإن يجد بضم أوله آله شفرته)، أو غيرها بفتح أوله، وهي السكين العظيمة، وكأنها من شفر المال ذهب لإذهابها للحياة سريعاً، وآثرها؛ لأنها الواردة في خبر مسلم، وهو: إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل، وذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليجد أحدكم شفرته، وليريح ذبحته، فإن ذبح بكالٍ أجزأ إن لم يحتج القطع لقوة الذابح، وقطع الخلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح، وتذب إمرأ لسكين.....

• فود: (ولكون الأيسر أسهل الخ) أي: في أخذه الآلة باليمين، وإنساك رأسها باليسار نهاية، ومغني. • فود: (ويُسنُّ) إلى قوله: فإن فرض في النهاية. • فود: (ولا يضجِّعها الخ) أي: يتركه ذلك اه. ع ش. • فود: (حتى لا تحصل) أي: لحركة، وقوله: إعاقة مفعول له لقوله: يجب الاحتراز الخ. • فود: (بضم أوله) إلى قوله: ولكون، لذا في النهاية لا قوله: فإن ذبح إلى، وتذب، وما سائته عليه. • فود: (بفتح أوله) ويضم أيضاً اه. شوبري. • فود: (وآثرها الخ) أي: والمراد هنا السكين مطلقاً، وإنما أثر المصنّف الشفرة؛ لأنها إلخ اه. نهاية. • فود: (فإن ذبح بكالٍ الخ) عبارة المغني تنبيه لو ذبح بسكين كال حل بشرطين أن لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح، وأن يقطع الخلقوم، والمريء قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه. • فود: (وقطع الخلقوم الخ) عطف على لم يحتج القطع الخ.

• فود: (وقطع الخلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعهما فقط، وهذا يؤيد ما تقدّم فيما لو ذبح بكالٍ فقطع بعض الواجب، ثم اتّمه آخر فوراً أنه يحل، وإن فُقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير على أن الدم أخف منه، وقوله: فقد اكتفي في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعهما فقط مع القطع فيهما بكالٍ، وزوالها فيهما زمان

• فود: (وقطع الخلقوم، والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعهما فقط، وهذا يؤيد ما تقدّم فيما لو ذبح بكالٍ فقطع بعض الواجب، ثم اتّمه آخر فوراً أنه يحل، وإن فُقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير فقد اكتفي في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعهما فقط مع القطع فيهما بكالٍ، وزوالها فيهما زمان القطع بذلك لكالٍ، وكوّن الإثم ثم يفعل آخر إن لم يوجب ضيقاً ما أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التميم بغير كالٍ، ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكالٍ، وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح، ويمكن حل ما هنا على ما مرّ بأن يريد بقوله: وقطع الخلقوم، والمريء متى شرع في قطعهما قليلاً. فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدّم.



بقوة، وتحامل يسير ذهابا، وإيابا، وسقياها، وسوقها برقي، ويكره حد الآلة، وذبح أخرى قبالتها، وقطع شيء منها، وتخريكها، وسلخها، وكسر عقيها، ونقلها قبل خروج روجها (و) أن (يوجه للقبلة ذبيحته) للإلتجاع، وهو في الهدي، والأضحية أكد أي: مذبحها لا وجهها ليتمكن هو الاستقبال المندوب له أيضا، ولكون هذا عبادة، ومن ثم شئت له التسمية فارق البول للقبلة، وقول الإحياء محرّم بقارعة الطريق ضعيف، وغاية أمره أنه مكروه كالبول فيها على أن الدم أحف منه (وأن يقول) عند الذبح، وكذا عند رمي الصيد، ولو سكتا، وجردا، وإرسال الجارحة، ونصب الشبكة، وعند الإصابة (بسم الله) والأفضل بسم الله الرحمن الرحيم، ولا يقال: المقام لا يناسب الرحمة؛ لأن تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا، ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة له لما فيه من سهولة خروج روجه، وإنما كره تعمّد ترك التسمية، ولم يحرم؛ لأنه تعالى أباح ذبائح الكتابيين، وهم لا يستمون غالبا، وقد أمر ﷺ فيما شك أن ذابحه سعى أم لا يأكله فلو كانت التسمية شرطا لما حل عند الشك، والمراد بما لم

القطع بذلك الكال، وكون الإثماف بفعل آخر إن لم يوجب ضغفا ما أوجب قوة إلا أن يفرق بأن الغرض ثم التسميم بغير كال، ولا يخفى ما فيه، فإن الفرق بين الكال، وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح، ويمكن حمل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله: وقطع الحلقوم، والمرى معنى شرعي في قطعيهما فليتامل، فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم اه. سم أقول: وما مر عن المغني أنما كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعيهما فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح، والله أعلم.

• قوله: (بقوة) كذا في المغني لكن عبارة النهاية برقي اه. • قوله: (وسقياها) عبارة المغني، وأن يفرص عليه الماء قبل الذبح؛ لأن ذلك أغو على سهولة سلخه اه. • قوله: (وسوقها) أي: إلى المذبح اه. • قوله: (وسلخها) عبارة النهاية، والمغني إبانة رأبها. • قوله: (قبل خروج إلخ) ظرف لقوله: وقطع إلخ وما عطف عليه على التنازع. • قوله: (للإلتجاع)؛ ولأنها أفضل الجهات مغمي، ونهاية.

• قوله: (أي: مذبحها) إلى قوله: ولا يقال: في المغني إلا قوله: ونصب الشبكة. • قوله: (ليتمكن إلخ) علة لقوله: أي: مذبحها لا وجهها. • قوله: (ولكون هذا إلخ) عبارة المغني، فإن قيل: هلا كره كالبول إلى القبلة أوجب بأن هذه عبادة، ولهذا شرع فيها التسمية اه. • قوله: (وعند الإصابة) ويحصل أصل السنة بكل بل، وبالتسمية بينهما اه. • بغير رمي عن الشوبري. • قوله: (ولأنما كره) إلى قوله: فلا فرق في النهاية إلا قوله: غالبا، والمراد، وإلى قوله: ولو ذبح مأكولا في المغني إلا قوله: فلا فرق إلى، ويسن، وقوله: ويأتي إلى المعنى. • قوله: (ولأنما كره إلخ) عبارة المغني، ولا يجب فلو تركها عمدا، أو سهوا حل، وقال أبو حنيفة إن تعمّد لم يجعل، وأجاب أمثنا بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَلْدَمُ﴾ (المائدة: ٣) إلى قوله: إلا ما ذكركم فأباح المذكى، ولم يذكر التسمية، وبأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ مِنَ الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ حِلٌّ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٥)، وهم لا يستمون غالبا فدل على أنها غير واجبة اه.



يُذَكِّرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ مَا ذَكَرَ بِهِ اسْمُ الصَّنَمِ بِدَلِيلِ ﴿وَأَنَّهُ لَافْسُقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ إِذِ  
الْإِجْمَاعُ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ ذَبِيحًا مُسْلِمًا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهَا لَيْسَ بِفَاسِقٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ جَعْلِ  
الْوَاوِ لِلْحَالِ، وَلِغَيْرِهِ، وَيُسَمَّى فِي الْأَصْحَابَةِ أَنْ يُكَبَّرَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ثَلَاثًا، وَبَعْدَهَا كَذَلِكَ، وَأَنْ  
يَقُولَ اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ، وَالْيَاكَ فَتَقْبَلُ مِنِّي، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ ذَبِيحٍ هُوَ عِبَادَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (و)  
أَنْ (يُضَلِّيَ)، وَيُسَلِّمَ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)؛ إِنَّهُ مَحَلٌّ يُسَمَّى فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَكَانَ كَالْأَذَانِ،  
وَالصَّلَاةِ، وَالْقَوْلُ بِكَرَاهَتِهَا بَعِيدٌ لَا يُقَوَّلُ عَلَيْهِ (وَلَا يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) أَيِ: يَحْرُمُ  
عَلَيْهِ ذَلِكَ.....

• فَوَدُ: (بَيْنَ جَعْلِ الْوَاوِ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنَّهُ لَافْسُقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] اهـ. مُغْنِي. فَوَدُ: (وَلِغَيْرِهِ)  
أَيِ: لِلْعَطْفِ. • فَوَدُ: (فِي كُلِّ ذَبِيحٍ الْخ) أَيِ: كَالْمَقِيَّةِ، وَالْهَدْيِ. • فَوَدُ: (وَيُسَلِّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَ  
فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْقَوْلُ إِلَى الْمَثْنِ.

• فَوَدُ (سَمِي): (وَلَا يَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) عِبَارَةُ الرُّوَضِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الذَّابِحُ أَيِ:  
وَالصَّائِدُ كَمَا فِي أَصْلِهِ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ، وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ أَيِ: وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٍ  
رَسُولِ اللَّهِ بِالْجَرِّ كَمَا فِي أَصْلِهِ لِلتَّشْرِيكِ، فَإِنْ قَصَدَ التَّيْرُكَ، فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَحْرُمَ كَقَوْلِهِ: بِاسْمِ اللَّهِ،  
وَمُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ بِرَفْعِ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَجِلُ ذَبِيحَةُ كِتَابِي لِلْمَسِيحِ، وَمُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ أَيِ:  
مَثَلًا، فَإِنْ ذَبَحَ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ لِلرُّسُلِ تَعْظِيمًا لَهَا وَنَهَايَتِ اللَّهِ، أَوْ لِيَكُونَهُمْ رُسُلُ اللَّهِ جَارَ انْتَهَتْ، وَبِهِ يُعْلَمُ  
أَنْ تَسْمِيَةَ مُحَمَّدٍ عَلَى الذَّبِيحِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، أَوْ بِالْعَطْفِ يَحْرُمُ، وَإِنْ أَطْلَقَ، وَلَا يَحْرُمُ إِنْ أَرَادَ التَّيْرُكَ،  
وَتَجِلُ الذَّبِيحَةُ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ الذَّبِيحَ لَهُ، فَإِنْ أَطْلَقَ حَرَمَ، وَحُرِّمَتِ الذَّبِيحَةُ، وَإِنْ قَصَدَ  
التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ كَفَرَّ، وَحُرِّمَتِ الذَّبِيحَةُ. وَبِهِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الذَّبِيحِ لِمَا ذَكَرَ، وَأَنْ يَقْبَلَ مَعَهُ  
التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ اهـ. سَمِ، وَفِي الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدُ: (أَيِ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أَيِ: الْقَوْلُ لَا  
الْمَذْبُوحُ رَشِيدِي وَعَشِ عِبَارَةُ سَمِ، وَالْحَرَامُ هَذَا الْقَوْلُ، وَإِلَّا، فَيَجِلُ أَكْلُ الذَّبِيحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ.

• فَوَدُ: (وَلَا يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ) عِبَارَةُ الرُّوَضِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الذَّابِحُ أَيِ: وَالصَّائِدُ  
كَمَا فِي أَصْلِهِ: بِاسْمِ مُحَمَّدٍ، وَلَا بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ مُحَمَّدٍ أَيِ: وَلَا بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ رَسُولِ اللَّهِ  
بِالْجَرِّ كَمَا فِي أَصْلِهِ لِلتَّشْرِيكِ فَإِنْ قَصَدَ التَّيْرُكَ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَحْرُمَ كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ  
بِرَفْعِ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَجِلُ ذَبِيحَةُ كِتَابِي لِلْمَسِيحِ، وَمُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ أَيِ: مَثَلًا، فَإِنْ ذَبَحَ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ لِلرُّسُلِ  
تَعْظِيمًا لِيَكُونَهُمْ رُسُلُ اللَّهِ، أَوْ لِيَكُونَهُمْ رُسُلُ اللَّهِ جَارَ اهـ. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنْ تَسْمِيَةَ مُحَمَّدٍ عَلَى الذَّبِيحِ عَلَى  
الْإِنْفِرَادِ، أَوْ عَطْفَهُ عَلَى اسْمِ مُحَمَّدٍ إِنْ أَطْلَقَ، وَلَا مُحَرَّمٌ إِنْ أَرَادَ التَّيْرُكَ، وَتَجِلُ الذَّبِيحَةُ فِي الْحَالَتَيْنِ،  
وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ الذَّبِيحَ فَإِنْ أَطْلَقَ حَرَمَ، وَحُرِّمَتِ الذَّبِيحَةُ، وَإِنْ قَصَدَ التَّعْظِيمَ، وَالْعِبَادَةَ كَفَرَّ، وَحُرِّمَتِ  
الذَّبِيحَةُ. • فَوَدُ: (أَيِ: يَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ: وَالْحَرَامُ هَذَا الْقَوْلُ، وَإِلَّا فَيَجِلُ أَكْلُ الذَّبِيحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

لِلتَّشْرِيكِ؛ لَأَنَّ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُجْعَلَ الذَّبِيحُ بِاسْمِهِ فَقَطْ كَمَا فِي الْيَمِينِ بِاسْمِهِ نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ أَذْبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ، وَاتَّبَعَهُ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ كُرَّةً فَقَطْ كَمَا صَوَّبَهُ الرَّافِعِيُّ، وَلَوْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِالرَّفْعِ فَلَا بَأْسَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَارِفِ، وَلَا فَهْمًا سَيَّانٍ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنَّ عَنْهُ لَمْ يَحْرُمَ، أَوْ بِقَصْدِهِمْ حَرَمَ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الذَّبِيحِ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ قُدُومِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ ذَبَحَ مَاكُولًا لِغَيْرِ أَكَلِهِ لَمْ يَحْرُمَ، وَإِنْ أَثِمَ بِذَلِكَ.

■ فَوُدَّ: (لِلتَّشْرِيكِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِإِبْهَامِهِ التَّشْرِيكَ، وَهُوَ أَحْسَنُ؛ إِذْ لَا تَشْرِيكَ قَلْبُ قَصْدِ التَّشْرِيكِ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ فِي التَّيْرِكِ بِذِكْرِ اسْمِهِ لَمْ يَحْرُمَ أَخْذًا وَمَا سَيَّانِي عَنْ تَصْوِيبِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِي الذَّبِيحِ لَهُ حَرَمٌ، وَحَرَمَ الْمَذْبُوحُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الرُّوضِ اهـ. سم.

■ فَوُدَّ: (فَلَا بَأْسَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ بَلْ، وَلَا يُكْرَهُ كَمَا بَحَثْنَا لِعَدَمِ إِبْهَامِهِ التَّشْرِيكَ اهـ.

■ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي التَّحْوِيِّ أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَتَّبِعُهُ فِيهِ اهـ. فَوُدَّ: (فَهْمَا سَيَّانٍ) أَيِ: الْجَرِّ، وَالرَّفْعِ فِي الْحُرْمَةِ.

■ فَوُدَّ: (وَكَذَا يُقَالُ: الْإِخ) فَإِنَّ ذَبِيحَ لِلْكَفْبَةِ، أَوْ لِلرُّسْلِ تَعْظِيمًا لِكُونِهَا يَتَّيَّتَ اللَّهُ، أَوْ لِكُونِهِمْ رُسُلَ اللَّهِ جَازَ قَالَ فِي الرُّوضَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ قَوْلُ الْقَائِلِ أَهْذَبْتَ لِلْحَرَمِ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ اهـ. مُغْنِي.

■ فَوُدَّ: (أَوْ قُدُومِ السُّلْطَانِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَيَحْرُمُ الذَّبِيحَةُ إِذَا دَبِحَتْ تَقَرُّبًا إِلَى السُّلْطَانِ، أَوْ غَيْرِهِ لِمَا مَرَّ، فَإِنْ قَصَدَ الْإِسْتِشَارَ بِقُدُومِهِ فَلَا بَأْسَ كَذَبِيحِ الْعَقِيقَةِ لِوِلَادَةِ الْمُوَلُودِ اهـ.

■ فَوُدَّ: (وَإِنْ أَثِمَ) وَيُظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ طَهَارَةَ نَحْوِ جِلْدِهِ.



■ فَوُدَّ: (لِلتَّشْرِيكِ الْإِخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِإِبْهَامِهِ التَّشْرِيكَ، وَهِيَ أَحْسَنُ، وَتُسْتَشْكَلُ التَّخْرِيمُ هُنَا، وَالْكَرَاهَةُ فِي مِطْلَاقِهَا بَرْءٌ كَذَا، أَوْ يُنَكِّرُ الْفَرْقَ بَانَ الْإِبْهَامِ هُنَا أَقْرَبُ؛ لَأَنَّ الْأَثْبَاءَ، وَقَعَ كَثِيرًا التَّيْرُكُ بِأَسْمَائِهِمْ، وَعِبَادَتُهُمْ بِخِلَافِ التَّوَرِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ التَّشْرِيكَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ فِي التَّيْرُكِ يَذْكُرُ اسْمَهُ لَمْ يَحْرُمَ أَخْذًا وَمَا سَيَّانِي مِنْ تَصْوِيبِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِي الذَّبِيحِ لَهُ حَرَمٌ، وَحَرَمَ الْمَذْبُوحُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضِ، وَلَا تَحُلْ ذَّبِيحَةُ كِتَابِي لِلْمَسِيحِ، وَلَا مُسْلِمٍ لِمُحَمَّدٍ، أَوْ لِلْكَفْبَةِ أَيِ: مَثَلًا قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنْ ذَبَحَ لِذَلِكَ تَعْظِيمًا، وَعِبَادَةً كَفَّرَ. اهـ. وَبِهِ يَعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الذَّبِيحِ لِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ يَقْصَدُ مَعَهُ التَّعْظِيمُ، وَالْعِبَادَةُ.

## فصل في بعض شروط الآلة، والذبح، والضئيد

(يَجْلُ ذَبْحٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَجَزْخٌ غَيْرُهُ، كُلُّ مُحَدَّدٍ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَفْتُوحَةِ أَي: شَيْءٌ لَهُ حَدٌّ (يَجْزَخُ كَحَدِيدٍ)، وَلَوْ فِي قِلَادَةٍ كُلِّبَ أَسَلَهُ عَلَى صَيِّدٍ فَجَزَخَهُ بِهَا، وَقَدْ عَلَّمَ الضَّرْبَ بِهَا، وَالْأَ لَمْ يَجْلُ (وَنُحَاسٍ)، وَرَصَاصٍ، وَالتَّنْفِيزُ فِيهِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ لَهُ حَدًّا يَجْزَخُ (وَذَهَبٌ)، وَفِضَّةٌ (وَعُشْبٌ، وَقَصَبٌ، وَخَجَرٌ، وَزُجْجٌ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوْحَى لِإِزْهَاقِ الرُّوحِ قَبْلَ تَعْبِيرِهِ مَعْكُوسٌ فَضَوَائِهِ لَا يَجْلُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالذَّبْحِ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ الْخ. وَرُدُّ بَأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي الْآلَةِ، وَكَوْنِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ لَا يَجْلُ إِلَّا بِالذَّبْحِ قَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ، وَأَقُولُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فَالْإِيرَادُ

## (فَصْلٌ: فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْآلَةِ، وَالذَّبْحِ، وَالضَّئِيدِ)

• فَوَيْلٌ (سَنِي: (بِكُلِّ مُحَدَّدٍ)، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنَ الْمُحَدَّدِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ مَا لَوْ ذُبِحَ بِخَيْطٍ يُؤَثِّرُ مَرُورُهُ عَلَى خَلْقٍ نَحْوِ الْمُضْفُورِ قَطْعَهُ كَتَائِبِ السُّكَّانِ فِيهِ، فَيَجْلُ الْمَذْبُوحُ فِيهِ، وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِافَ بِالْمِنْشَارِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ.

(فَائِدَةٌ: يَكْفِي الذَّبْحُ بِالْمَذْيَةِ الْمَسْمُومَةِ، فَإِنَّ السَّمَّ لَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ مَعَ الْقَطْعِ اهـ. ع ش يُحَذَفُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ فِي سُودَادَةٍ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى سَمٍّ غَيْرِ مُسْرِعٍ لِلْقَتْلِ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ أ. ب. مِنَ الْإِكْتِافِ بِالْخَيْطِ، أَوْ الْمِنْشَارِ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْبَدَ بِمَا مَرَّ فِي الذَّبْحِ بِسِكِّينِ كَالِ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَيْلٌ: (بِتَشْدِيدِ الدَّالِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ عَلِمَ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَيْلٌ (سَنِي: (بِجَزْخِ) أَي: يَقْطَعُ اهـ. مُعْنَى.

• فَوَيْلٌ (سَنِي: (كَحَدِيدٍ الْخ) أَي: مُحَدَّدٌ حَدِيدٌ، وَمُحَدَّدٌ نُحَاسٍ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْمَغْطُوفَاتِ مُعْنَى، وَنِهَايَةُ. • فَوَيْلٌ: (وَعَلَّمَ الضَّرْبَ الْخ) مِنَ الْأَعْلِيمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَسْنَى، وَع ش. • فَوَيْلٌ: (وَرَصَاصٍ) إِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ: فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالتَّظْطِيرُ إِلَى الْمَعْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَأَقُولُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ.

• فَوَيْلٌ: (أَوْحَى) أَي: أَسْرَعَ اهـ. قَامُوسٌ. • فَوَيْلٌ: (قِيلَ: تَغْيِيرٌ مَعْكُوسٌ الْخ) أَقُولُ زَعَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ الْمَذْكُورَ مَعْكُوسٌ وَهَمْ، وَعَكْسٌ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ جِلِّ الْمَقْدُورِ بِالذَّبْحِ عَلِيمٌ مِنَ أَوَّلِ الْبَابِ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ هُنَا إِلَّا بَيَانُ مَا يَخْصُلُ هَذَا الذَّبْحُ قَتْلُهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ ظَاهِرٌ غَفَلَ عَنْهُ الْمُفْتَرِضُ، وَكَذَا الشَّارِحُ حَيْثُ تَكَلَّفَ دَفْعَ الْإِعْطَارِ بِمَا آله اهـ. سَم، وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْهُ، فَإِنَّهُ عَيْنٌ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَرُدُّ الْخ. • فَوَيْلٌ: (فِي الْآلَةِ) أَي: فِي بَيَانِ مَا يَجْلُ بِهِ اهـ. مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (قَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ) أَي: بِقَوْلِهِ: وَذِكَاةُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِذَبْحِهِ فِي. عُلْقِي، أَوْ لَبَّيْهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ اهـ. مُعْنَى.

## (فَصْلٌ: فِي جِلِّ ذَبْحٍ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ الْخ)

• فَوَيْلٌ: (قِيلَ تَغْيِيرُهُ مَعْكُوسٌ الْخ) أَقُولُ، زَعَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ الْمَذْكُورَ مَعْكُوسٌ وَهَمْ، وَعَكْسٌ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ جِلِّ الْمَقْدُورِ بِالذَّبْحِ عَلِيمٌ مِنَ أَوَّلِ الْبَابِ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ هُنَا إِلَّا بَيَانُ مَا يَخْصُلُ بِهِ الذَّبْحُ قَتْلُهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ ظَاهِرٌ غَفَلَ عَنْهُ الْمُفْتَرِضُ، وَكَذَا الشَّارِحُ حَيْثُ تَكَلَّفَ دَفْعَ الْإِعْطَارِ بِمَا قَالَهُ.

فَاسِدٌ أَيْضًا؛ لَأَنَّ مُقَابَلَةَ ذَبْحِ الْمُقَدُّورِ بِجَزْخِ غَيْرِهِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي يُفْهِمُ مَا، أَوْزَدَهُ (إِلَّا ظَفَرًا، وَسَيْئًا، وَسَائِرَ الْعِظَامِ) لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ «مَا أَتَهَرَ الدَّمُ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السُّنُّ، وَالظَّفَرُ أَمَّا السُّنُّ فَمَعْظَمُ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ أَيْ: وَهُمْ كُفَّارٌ، وَقَدْ نُهِينَا عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ أَيْ: لِمَعْنَى ذَاتِي فِي الْآلَةِ الَّتِي وَقَعَ التَّشْبِيهِ بِهَا فَلَا يُقَالُ: مُجَرَّدُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ بَلْ، وَلَا الْحَرَمَةَ فِي نَحْوِ النَّهْيِ عَنِ الْمَسْذِلِ، وَاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَالْحِكْمَةُ فِي الْمَعْظَمِ تَنْجِيسُهُ بِالدَّمِ مَعَ أَنَّهُ زَادَ الْجَزْءُ، وَمَنْ ثُمَّ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ نَعَمْ، نَابُ الْكَلْبِ، وَظَفَرُهُ لَا يُؤْثِرُ كَمَا يَأْتِي فَلَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ: وَجَزَخَ غَيْرِهِ.

• فَوُدَّ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ لِلْخ) الصَّرَاحَةُ مَنْعُوعَةٌ قَطْعًا، بَلِ الْبَيَارَةُ مُخْتَمِلَةٌ؛ لَأَنَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ جَائِزًا فِي الْآخِرِ، وَالْمُقَابَلَةُ لَا تُنَافِي ذَلِكَ، بَلْ تَحْتَمِلُهُ قَدْغَوَى فَسَادُ الْإِيرَادِ فِيهِ مَا فِيهِ أَه. سَمِ أَقُولُ غَايَةً مَا هُنَاكَ أَنَّ دَغَوَى الصَّرَاحَةَ مُبَالِغَةً، وَأَمَّا مَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الْمُحَسِّنِ مِنَ الْمُسَاوَاةِ، وَعَدَمُ ظُهُورِ الْمُقَابَلَةِ فِيمَا قَالَهُ الشَّارِحُ فَمُكَابَرَةٌ.

• قَوْلُ (سَيِّئًا): (وَسَائِرَ الْعِظَامِ) ظَاهِرُهُ دُخُولُ الصَّدْفِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ الْكَتَّانُ فَلَا يَخْفَى، وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِهِ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْظَمٍ فَلْيُرَاجِعْ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، أَوْ أَصَابَهُ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلُهُ: أَيْ: لِمَعْنَى إِلَى، وَالْحِكْمَةُ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قَسَقَطَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْحِكْمَةُ إِلَى نَعَمْ، وَقَوْلُهُ: بِمُذَيَّةِ كَالَةِ، وَقَوْلُهُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ: جَانِيَةً، وَقَوْلُهُ: جَرَحَهُ، أَوْ لَا، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (مَا أَتَهَرَ الدَّمُ) أَيْ: أَسَالَهُ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ أَيْ: عَلَى مَذْبُوحِهِ، أَوْ الْمُتَهَرِّ الْمَأْخُودِ مِنْ أَتَهَرَ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: فَكُلُوهُ أَيْ: الْمُتَهَرِّ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَقَتَحَ الْهَاءِ، وَقَوْلُهُ: لَيْسَ أَيْ: مَا أَتَهَرَ الدَّمُ. • فَوُدَّ: (وَأَمَّا الظَّفَرُ لِلْخ) هَذَا قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ الظَّفَرَ لَيْسَ مِنَ الْمَعْظَمِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَسَائِرَ الْعِظَامِ أَه. ع. ش. أَقُولُ: وَلِصَّرِيحِ قَوْلِ الْمُتَوَجِّعِ إِلَّا عَظْمًا كَسِينٌ، وَظَفَرُ أَه. • فَوُدَّ: (أَمَّا السُّنُّ فَمَعْظَمُ، وَأَمَّا الظَّفَرُ لِلْخ) وَالْحَقُّ بِهِمَا بَاقِي الْعِظَامِ نِهَايَةً، وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ نَهَى عَنْ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ)، وَهَلْ يَنْتَهَى عَنِ تَنْجِيسِ الْمَعْظَمِ فِي غَيْرِ الذَّبْحِ، وَالْإِسْتِجَاءُ أَيْضًا لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُتَنِّ فَلَوْ جَعَلَ نَصَلَ سَهْمٍ عَظْمًا فَقَتَلَ بِهِ صَيْدًا حَرَمَ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ عِلَّةِ التَّنْهِى عَنِ الذَّبْحِ بِالْمَعْظَمِ أَنَّهُ بِمَطْعُومٍ الْأَدْمَى أَوَّلَى كَانَ يَذْبَحُ بِحَرْفِ رَغِيفٍ مُحَلَّدٍ أَه. • فَوُدَّ: (نَعَمْ نَابُ الْكَلْبِ لِلْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِّ، وَالنَّهَايَةُ، وَمَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَا قَتَلْتَهُ الْجَارِحَةُ بِظَفَرِهَا، أَوْ نَابِهَا حَلَالٌ فَلَا حَاجَةَ لِي اسْتِثْنَائِهِ.

• فَوُدَّ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الذَّبْحَ قَيْدٌ) الصَّرَاحَةُ مَنْعُوعَةٌ قَطْعًا يَبَيِّنُ الْبَيَارَةَ مُخْتَمِلَةً لَأَنَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي كُلِّ أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ فِيهِ، وَالْمُقَابَلَةُ لَا تُنَافِي ذَلِكَ، بَلْ تَحْتَمِلُهُ فَهِيَ دَغَوَى فَسَادِ الْإِيرَادِ مَا فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ نَهَى عَنْ الْإِسْتِجَاءِ بِهِ لِلْخ) هَلْ يَنْتَهَى عَنِ تَنْجِيسِ الْمَعْظَمِ فِي غَيْرِ الذَّبْحِ، وَالْإِسْتِجَاءُ أَيْضًا لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ.

(فلو قُتل) بشذية كالية، أو (بمقتل) بفتح القاف المُشَدَّدة (أو يُقتل مُحدِّد كبنْدقة، وسوط، وسهم بلا نضل، ولا حد) أمثلة للأول، ومن أمثلة الثاني القتل بِثقل سهم له نضل، أو حد (أو قُتل بسهم، وبندقة، أو جرحه سهم، وأثر فيه غرض السهم) بضم العين أي: جانيه (في مروه، ومات بهما) أي: الجرح، والتأثير (أو انخفق بأبولة)، وهي جبال تُشد للصييد، ومات (أو أصابه سهم) جرحه، أو لا (فوقع بأرض) عالية كسطح كما يدل له قوله: الآتي فسقط بأرض، وحينئذ فلا اعتراض عليه ولا يحتاج لتصويره به إذا لم يجرحه السهم (أو جبلي، ثم سقط منه) فيهما، ومات (حزْم) في الكل لقوله تعالى ﴿وَالْمُنْحَفَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ [سورة: ٣] أي: المقتولة بنحو حجر، أو ضرب؛ ولأنه في الأربعة الأول مات بلا جرح، وفيما عداها إلا الخنق لا يذرى الموت من الأول المبيح، أو الثاني المَحْزَم فغلب المَحْزَم (ولو أصابه) السهم (بالهواء)، أو على شجرة فجرحه، وأثر فيه (فسقط بأرض، ومات حل) إن لم يصبه شيء من أعصان الشجرة حال

فوق (سني): (أو يُقتل مُحدِّد) ويُعلم ممَّا يأتي أن المقتول بِثقل الجارية كالمقتول بجرحها اه. نهاية.  
 فود: (لأول) أي للمقتل، وقوله: ومن أمثلة الثاني أي: القتل بِثقل مُحدِّد. فود: (كما يدل له إلخ) عبارة النهاية بذليل قوله: أو جبلي اه. فود: (الآتي إلخ) هَلَا قال كما يدل له رجوع قوله: ثم سقط لهذا أيضًا اه. سم. فود: (فلا اعتراض عليه إلخ) عبارة المُغني بعد ذكره ما يوافق كلام الشارح فيها، وأما إذا أصابه سهم فوقع بأرض فقد اختلف كما في الشرح في تصويره فمنهم من صور به إذا أصابه السهم في الهواء، ولم يؤثر فيه جرحاً، بل كسر - نأحه فوقع فمات، فإنه لا يحل كما سيأتي في كلامه ومنهم من صور به إذا جرحه جرحاً مؤثراً، وقَع بأرض عالية ثم سقط منها وجعله من صور الموت بسنين، وعَلَّله بأنه لا يذرى بأيهما مات، وهذا هو الظاهر، ولو عبّر كالمحرر، والروضة بوقوع على طرف سطح كان أولى، ولا بد في تصوير الأرض، والجبل بأن يكون فيه حياة مُستترة أما إذا اتهاه السهم إلى حركة مذبح، فإنه يحل، ولا رLVنمة الأرض، والجبل اه.

فوق (سني): (منه) أي: وقع عليه من أرض، أو جبل. فود: (فيهما) أي: في المسالتين اه. مُغني. فود: (في الأربعة الأول) يتأمل اه. سم أقول، ويتدفع النظر بقول المُغني، ومنه أي: القتل بِثقل مُحدِّد السكين الكال إذا دُبِحت بالثعالب عليهما اه. فالمراد من الأربعة الأول البندقة، والسوط، والسهم، وثقل مُحدِّد. فود: (لا يذرى إلخ) عبارة النهاية، والمُغني مات بسنين مبيح، ومَحْزَم فغلب الثاني؛ لأنه الأصل في الميتات اه. فود: (أو على شجرة) إلى قوله: قال الأذرع في المُغني، والنهاية. فود: (فجرحه إلخ) راجع لكل من المعطوفتين، وسيدكر مُحترزة.

فوق (سني): (ومات) أي: قبل وصوله أرض، أو بعده اه. مُغني. فود: (إن لم يصبه شيء إلخ)

فود: (كما يدل له قوله: الآتي) هَلَا قال كما يدل له رجوع قوله، ثم سقط لهذا أيضًا. فود: (ولأنه في الأربعة الأول) يتأمل.

سقوطه عنه، ولا أثر لتأثير الأرض فيه، ولا لتدخُّرِجه عليها من جنب إلى جنب؛ لأنَّ الوقوع عليها ضروري، ومن ثمَّ لو وقع بيغري بها ماء، أو صدَّمه جدارها حرِّم، أمَّا إذا لم يؤثِّر فيه فلا يحلُّ جرحه أوَّلاً، والماء لطيره كالأرض إنَّ أصابه، وهو فيه، وإنَّ كان الرامي بالبرِّ، أو في هوائه، والرامي بسفينة مثلاً، فإنَّ كان خارجاً ثمَّ وقع فيه، أو بهوائه والرامي بالبرِّ حرِّم هذا كله حيث لم يَنْهيه السهم لِحركة مذبوح، وإلا لم يؤثِّر شيءٌ ممَّا ذكِر، وحيث لم يغمسه السهم، أو يغمس ليقلَّ لجثته في الماء قبل انتهائه لِحركة مذبوح، وإلا فهو غريقٌ قاله الأذرعِي، ونقل البلقيني عن الرَّايز عن عائمة الأصحاب أنَّه متى كان الطير في هواء الماء حلَّ، وإنَّ كان الرامي في البرِّ، واعتمده، وخيل الخبر الظاهر في تخريمه على غير طير الماء وطيره الذي ليس بهوائه

أي: فإنَّ أصاب غُصَّتْها، ثمَّ وقع على الأرض حرِّم نهائياً، ومُغْنِي أي: لاحتمال أنَّ موته بالغمس، ومنه يؤخذ أنَّه لا بُدَّ في الغمس من كونه يُمكن إحالة الهلاك عليه لإلغائه مَنَلا ع ش، وقوله: من كونه إلخ لعلَّ الأولى أن يكون له دخل في الهلاك فليُراجِع. ة فود: (سقوطه هنه) أي: عن الشجرة فكان الظاهر الثاني. ة فود: (ضروري) أي: فقفي عنه نهائياً، ومُغْنِي. ة فود: (أما إذا لم يؤثِّر إلخ) مُحْتَرَزُ قوله: المارِّ، وأثر فيه عبارةُ النهاية فلو لم يَجْرَحْه بل كَسَرَ جَنَاحَه فَوَقَعَ، ومات، أو جَرَحَ جُرْحاً لا يؤثِّر فَمَطَّلَ جَنَاحَه فَوَقَعَ، ومات لم يحلَّ لَعَدَمِ مُبِيحِ إحالِ موته عليه اه. ة فود: (والماء لطيره إلخ) كذا في المُغْنِي، وعبارةُ النهاية، فإنَّ رَمَى طيراً على وجه الماء إلخ قال ع ش قوله: فإنَّ رَمَى إلخ هذا التفصيل ذَكَرَه الزَّيَادِي في طير الماء دون غيره، وكلامُ الشارح يقتضي أنَّه لا فرق بين طير الماء، وغيره، وهو مُحْتَمَلُ اه. وسَيأتي ما يَتَعَلَّقُ بما هنا. ة فود: (كالأرض) أي: لِغَيْرِ طير الماء اه. مُغْنِي. ة فود: (إنَّ أصابه، وهو فيه) أي: أصاب السهم طير الماء حاله كَوْنِ الطير في الماء، ومات، فَيَحِلُّ. ة فود: (وإنَّ كان إلخ) غايه. ة فود: (أو في هوائه إلخ) عَطَفَ على قوله: فيه عبارةُ المُغْنِي، وإنَّ كان الطير في هواء الماء، فإنَّ كان الرامي في الماء، ولو في نحو سفينة حلَّ، أو في البرِّ حرِّم اه.

ة فود: (فإنَّ كان خارجاً) عبارةُ المُغْنِي، ولو كان الطير خارج الماء فَرَمَاهُ فَوَقَعَ في الماء سواء كان الرامي في الماء أم خارجاً حرِّم اه. ة فود: (أو بهوائه إلخ) عَطَفَ على خارج، وهو مُحْتَرَزُ قوله: أو في هوائه، والرامي إلخ. ة فود: (وإلا فهو غريقٌ إلخ) وقَضِيَّةُ كِلَاحِهِمَا أنَّ طير البرِّ لَيْسَ كَطَيرِ الماءِ فيما ذَكَرَ لَكِنْ البَغَوِي في تَلْجِيهِ جَعَلَهُ يَثَلَهُ، فإنَّ حَمَلَ الإضافة في طير الماء في كِلَاحِهِمَا على مَعْنَى في فلا مُخَالَفَةٌ، وهذا أولى قال الماوردي وأما الساقط في النَّارِ فَحَرَامُ اه. مُغْنِي، ويوافق هذا الحمل تَفْصِيْرُ النهاية المارِّ أيضاً في البَجِيزِ مَيَّ ما نُصَّه، ونَقَلَ سَمْعَنُ أَنَّ المُرَادَ بِطَيرِ الماءِ ما يَكُونُ فيه، أو في هوائه حاله الرَّمِي بِجَعْلِ الإضافة على مَعْنَى في اه. ة فود: (واختتمه، وحمل إلخ) أي: البلقيني. ة فود: (وطيره الذي ليس بهوائه) هذا يدلُّ على أنَّ المُرَادَ بِطَيرِ الماءِ ما شَأْنُهُ أَنْ يَكُونُ فيه، وإنَّ لم

ة فود: (وطيره الذي ليس بهوائه) هذا يدلُّ على أنَّ المُرَادَ بِطَيرِ الماءِ ما شَأْنُهُ أَنْ يَكُونُ فيه، وإنَّ يَلَازِمَهُ

(تنبيه) أفتى المصنّف بحلّ رمي العيّد بالبندق؛ لأنّه طريق إلى الاصطياد المباح، وقال ابن عبد السلام ومجلّي والماوردي محرّم؛ لأنّ فيه تعريض الحيوان للهلاك، ويُؤخَذ من علّتيهما اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حلّ رمي طير كبير لا يقتله البندق غالباً كالإوز بخلاف صغير قال الأزرعي، وهذا منا لا شك فيه؛ لأنّه يقتلها غالباً، وقتل الحيوان عبثاً حرام، والكلام في البندقي المعتاد قديماً، هو ما يُصنَع من الطين أمّا البندق المعتاد الآن، وهو ما يُصنَع من الحديد، ويُرمى بالتار فيه؛ مُطلقاً؛ لأنّه مخرق مُدَقَّق سريعاً غالباً، ولو في الكبير نعم، إنّ علم حايق أنّه إنّما يُصيب ذوّ جناح كبير فينبغيه فقط اخْتِمالُ الحُلِّ (ويحلّ الاصطياد) المُستلزم لِحُلِّ المُصَادِ المُذْرِكِ مَيَّةً، أو في حكمه (بجوارح السباع، والطير ككَلْبٍ، وفهدٍ)، ونَجْرٍ قَبْلَ التعلِيمِ، وإن سَلِمَ ندوره، إلا فلا، وعليه يُحتملُ تناقضُ الروضة، والمجموع (وبإزاء،

يُلازمه لا مُجرّد ما يتيقّ حلوله فيه، أ. في هوائه اه. سم. فود: (ويؤخَذ من هَلْتِيهِمَا إلخ) هذا التّفصيلُ هو المُتَعَمّدُ انتهى شيخنا الزّيا. أي أقول، وكالرمي بالبندق ضربُ الحيوان بَعْصاً، ونَحْوَهَا، وإن كان طريقاً لِلوُصُولِ إِلَيْهِ حَيْثُ قَدَرْتُمُ عليه بغير الضرب كما يقع في إنساك نَحْوِ الدجاج، فإنّه قد يسقُ إنساكها فمُجرّد ذلك لا يبيح ضربها، فنه قد يؤدّي إلى قتلها، وفيه تغذيبٌ مُستغنى عنه، وكلّ ما حرّم فعله على البالغ وجب على وليّ الصبيّ منهُ منهُ فتنبّه له اه. ع ش قوله: اغتماد ظاهر كلامه إلخ. فود: (بخلاف صغير) كالصافير، وبيغار الوحش، فيخرّم مُغني، وع ش اغتمده المُغني أيضاً. فود: (وهذا) أي: التّفصيلُ المذكور، أو قوله: بخلاف صغير. فود: (يقتلها) أي: الصغير فكان الظاهر التذكير.

فود (سنّي): (ويحلّ الاصطياد إلخ) لو علّم خنزيراً الاصطياد حلّ الصيد، وإن حرّم من حيث الإفتاء بحته الطّبلاوي، وأقره سم على المنهج اه. ع ش. فود: (المُستلزم) أي: حلّ الاصطياد على حذف المضاف عبارة المُغني أي: أكمل المُصَادِ بالشرط الآتي في غير المقدور عليه اه. فود: (المذكّر إلخ) أي: حيث لم تكن فيه حياة مُستقرّة بأن ذركه ميتاً، أو في حركة المذبوح اه. مُغني.

فود (سنّي): (بجوارح السباع) جمع جارح، وهو كلّ ما يخرج سُمّي بذلك ليجزّه الطير بظفره، أو نابيه اه. مُغني. فود: (قبلا التعلِيم) أنل مراده بهذا بيان ما يقبلُ التعلِيم من هذا النوع، وإلا فمناطُ الحُلِّ كونه مُعلّماً بالفعل لا قبوله اه. زنيدي. فود: (نمورة) أي: قبول الفهد، والتجّر التعلِيم.

فود: (والأفلا) أي: وإن لم يقبل التعلِيم فلا يحلّ الاصطياد بهما. فود: (وعليه إلخ) أي: على هذا التّفصيل. فود: (وعليه يُحتملُ إلخ) عبارة المُغني قال في المجموع: وقوله: في الوسيط قريسة الفهد، والتجّر حرام غلط مُردود، وليّ وجهها في المذهب بل هما كالكلب نصّ عليه الشافعي، وكلّ الأصحاب انتهى، فإن قيل قد صرحا في الروضة، وأصلها هنا بعد التجّر في السباع التي يحلّ الاصطياد

لا مُجرّد ما يتيقّ حلوله فيه، أو في هوائه.



وشاهين لقوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنْ الْجَوَارِحِ﴾ (المائدة: ١٠) أي: صَيِّدَهَا، أما الاصطياذ بمعنى إثبات الملك على الصيد فيحصل بأي طريق تيسر كما يأتي (بشرط كونها مغلقة) للآية (بأن ينزجر جارية السباع بزجر صاحبه) أي: مَنْ هو بيده، ولو غاصباً كما هو ظاهر ثم رأته منصوباً للشافعي رحمه الله أي: يَقِفْ بإيقافه، ولو بعد شدة غذوه (ويسترسل بإرساله) أي: يهيج بإغرائه لقوله تعالى ﴿مُكَلِّينَ﴾ (المائدة: ١٠) أي: مؤثمرين بالأمر مثنئين بالتهي، ومن لازم هذا أن ينطلق بإطلاقه فلو انطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره (ومشيك الصيد).....

بها، وقال في كتاب البيع لا يصح بيع التمر؛ لأنه لا يصلح للإصطياذ أجيب بأن ما ذكر في البيع في نير لا يمكن تعليمه، وما هنا بخلافه، فإذا كان معلماً، أو أمكن تعليمه صح بيعه اهـ. فؤد: (لقوله تعالى) إلى المتن في المثني. فؤد: (أي: صَيِّدَهَا) أي: مَصِيدَهُ اهـ. ع ش فكان الأولى تذكير الضمير. فؤد: (فيحصل الخ) أي: فلا يختص بالجوارح، بل يحصل الخ. فؤد: (كما يأتي) أي: في الفصل الآتي.

فؤد (سني): (بشرط كونها مغلقة) لو بتعليم المجوسي اهـ. نهاية. فؤد: (أي: يَقِفْ) إلى قوله: وكذا لو حر في المثني الآ قوله: ومن لازم إلى المتن. فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل الخ) قال في شرح الروض: واشترط أن لا ينطلق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أصليه انتهى، ثم قال في الروض: فرغ وإن استرسل المعلم بنفسه فأكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلماً، ولا يحل انتهى، وبه يعلم أنه لا يتبني الجزم ببيان فساد التعليم، وإطلاق نسبه إليه فليتأمل، ثم انظر جزمه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله: الآتي، ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم، والآتي فيما بعد ظهور التعليم اهـ. سم، وصنيع النهاية، والمثني كالصريح في أن أكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه معلماً مطلقاً. فؤد: (كما سيذكره) عبارة الروضة، وذكر الإمام أن ظاهر المذهب أنه يشترط أيضاً أن ينطلق بإطلاق صاحبه،

فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل الخ) قال في شرح الروض: واشترط أن لا ينطلق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أصليه اهـ. ثم قال في الروض: فرغ، وإن استرسل المعلم بنفسه فأكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلماً، ولا يحل اهـ. وبه يعلم أنه لا يتبني الجزم ببيان فساد التعليم، وإطلاق نسبه إليها فليتأمل. ثم انظر جزمه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الآتي، ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم، والآتي فيما بعد ظهور التعليم اهـ. فؤد: (فلو انطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره) أي: لبيان فساد التعليم لكنه مشكك كما قاله عن الإمام، وعبارة الروضة، وذكر الإمام أن ظاهر المذهب أنه يشترط أيضاً أن ينطلق بإطلاق صاحبه، وأنه لو انطلق بنفسه لم يكن معلماً، ورآه الإمام مشككاً من حيث إن الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيداً بالقرّب منه، وهو على كلب الجوع يتعد انكشافه اهـ.

أي: بحبسه لصاحبه، فإذا جاء تَخَلَّى عنه (ولا يأكل منه) بعد إمساكه قبل قتله أو بعدة، ولو من نحو جلده لا نحو شفره للتهني الصَّحاح عن الأكل مِمَّا أَكَلْتُ منه، وكأكله منه مُقَاتَلَتُهُ دُونَهُ، وكذا لو هَرَّ في وجه صاحبه عند أخذه الصَّيْدُ منه كما بحثه ابنُ الرُّفْعَةِ قال؛ لأنَّ من شرائط التعليم في الابتداء أَنْ لا يَهْرَ في وجه صاحبه. اهـ. ويُنَجِّه أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ هَرُّهُ لِلطَّمْعِ فِيهِ لَا لِشَجَرْدٍ عَادَةٍ، وظاهرُ كلامهم هنا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَكْلِهِ عَقِبَ إِمْسَاكِهِ، أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ، وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَا يَأْتِي قَرِيبًا بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي ابْتِدَائِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا مَا يَقْتَضِي اسْتَوَاءَهُمَا فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي، وَفِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ (وَيُشْتَرَطُ تَرَاءُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ) كجَارِحَةِ السُّبَاعِ، وَكَذَا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ حَتَّى انْتِزَاجُهَا بِزَجَرِ صَاحِبِهَا، وَلَوْ بَعْدَ الْعَذْرِ كَمَا انْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَكِنْ نَقَلًا عَنِ الْإِمَامِ، وَأَقْرَأَهُ أَنَّ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ، وَهُوَ الرَّجْحُ لِطَبَاقِ أَهْلِ الصَّيْدِ عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِيهَا (وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ) الْمُعْتَبَرَةِ فِي التَّعْلِيمِ (بِحَيْثُ يُطْرَقُ).....

وَأَنَّهُ لَوْ انْطَلَقَ بِتَفْسِيهِ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّمًا، وَرَأَى الْإِمَامَ مُشْكِلاً أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْكَلْبَ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ إِذَا رَأَى صَيْدًا بِالْقُرْبِ مِنْهُ، وَهُوَ عَلَى غَلَبَةِ الْجَوْرِ يَتَعَدَّى انْكِفَافَهُ اهـ. سم. قُود: (أَي: يَخْبُئُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِلتَّهْنِيِّ إِلَى، وَذَلِكَ. قُود: (أَي: يَخْبُئُهُ لِصَاحِبِهِ) وَلَا يَحْلِيهِ يَنْحَبُّ مُغْنِي، وَلَا يَقْتُلُهُ نِهَآيَةً. قُود: (تَخَلَّى عَنْهُ) جِبَارَةٌ لِمُغْنِي، وَالنَّهَايَةُ تَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَلَا يَذْقُمُهُ عَنْهُ اهـ. قُود: (أَوْ بَعْدَهُ) جِبَارَةٌ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي عَقِبَهُ اهـ. قُود: (وَلَوْ مِنْ نَحْوِ جُلْدِهِ) كَحَشْرَتِهِ، وَأَذَنِهِ، وَعَظْمِيهِ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي. قُود: (لَا نَحْوِ شَفْرِهِ) كَصُوفِهِ، وَرَيْشِهِ نِهَآيَةً، وَمُغْنِي. قُود: (أَكَلْتُ) أَي: الْجَارِحَةُ. قُود: (مُقَاتَلَتُهُ دُونَهُ) أَي: مِنْهُ الصَّائِدُ مِنَ الصَّيْدِ اهـ. مُغْنِي جِبَارَةٌ النَّهَايَةِ، وَلَوْ أَرَادَ الصَّائِدُ اخْذَهُ مِنْهُ فَاغْتَنَعَ، وَصَارَ يُقَاتِلُ دُونَهُ فَكَمَا لَوْ أَكَلَ مِنْهُ اهـ. قُود: (لَوْ هَرَّ) أَي: صَوَّتَ دُونَ السُّبَاحِ قَامُوسٌ. قُود: (أَنْ لَا يَهْرَ) بِضَمِّ الْهَاءِ، وَكَسْرِهِ. قُود: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَي: الْبَحْثُ قَوْلُهُ: فِيهِ أَي: الصَّيْدِ. قُود: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخ) خِلَافًا لِذِمْنِي جِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ أَوْ قَتَلَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَعَادَ إِلَيْهِ فَأَكَلَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ اهـ. وَهَذَا قَضِيَّةُ قَوْلِ النَّهَايَةِ فِيمَا مَرَّ عَنْهُ آيَةً عَقِبَهُ. قُود: (يُفْتَقَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ) أَي: كَمَا فِي الْآتِي، وَقَوْلُهُ: مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي ابْتِدَائِهِ أَي: كَمَا هُنَا اهـ. سم. قُود: (مَا لَا يُفْتَقَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهَايَةِ، رَضِيَحُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آيَةً. قُود: (الْآتِي) أَي: فِي شَرْحِ لَمْ يَجَلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ. قُود: (وَلَا بَعْدَ الْعَذْرِ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنْهَجِهِ اهـ. مُغْنِي. قُود: (وَهُوَ الْوَجْهُ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ النَّهَايَةِ، وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي، وَالْمَنْهَجُ كَمَا مَرَّ آيَةً. قُود: (عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ) أَي: انْتِزَاجِهَا بَعْدَ طَيْرَانِهَا فَلَا يُشْتَرَطُ اهـ. ع. ش. قُود: (الْمُعْتَبَرَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ ظَهَرَ فِي الْمُغْنِي.

قُود: (بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْلِيمِ) كَمَا فِي الْآتِي، وَقَوْلُهُ: مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي ابْتِدَائِهِ كَمَا هُنَا.

في عادة أهل الجيرة بالجوارح (فأدب الجارية)، ولا يضبط بعدي (ولو ظهر كونه مغلماً) فأرسله صاحبه فلم يسترسل، أو رجزه فلم ينزج، أو استرسل (ثم أكل من لحم صيد)، أو جشوته، أو جلده، أو أذنه، أو عظمه قبل قتله، أو عقيقه (لم يحل ذلك الصيد في الأظهر) للثني السابق، ولأن عدم الأكل شرط في التعليم ابتداءً فكذا ذواتها، والخبر الحسن، وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل، وإن أكل منه، إنا في سنده متكلم فيه، أو محمول على ما إذا أطلقه صاحبه منه، أو أكل منه بعد ما قتله، وانصرف بأن طال الفصل غزواً، ومن ثم قال في المجموع إن أكل منه عقيب القتل فالقولان، وإلا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم يأكل منه فلا يحرم، ومن ثم قال في الشرح الصغير: ولو تكرّر منه الأكل، وصار عادة له حرم ما أكل منه آخر قطعاً، وكذا ما أكل منه قبل على الأقوى، ولا يؤثّر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه وإذا حرم ما ذكر.

• فؤد: (في عادة أهل الجيرة إلخ) كذا في النهاية. • فؤد: (ولا يضبط بعدي)، وقيل: يُشترط تكرّره ثلاث مرّات، وقيل: مرّتين اه. • مُغني.

• فؤد (سني: (ولو ظهر) أي: بما ذكر من الشروط اه. • مُغني.

• فؤد (سني: (ثم أكل) أي: مرّة كما في المحرّر اه. • مُغني، وهو تقييد لمحل الخلاف كما يأتي.

• فؤد (سني: (ثم أكل من لحم صيد إلخ) راجع لخصوص، أو استرسل فقط. • فؤد: (أو جشوته) إلى المثني في النهاية، وإلى قول المثني، ولا يجب في المغني إلا قوله: ومن ثم إلى، وخرج. • فؤد: (أو جشوته) بالضم، والكسر أمعاه اه. • يُجيزمي عن الصحاح. • فؤد: (السابق) أي: في شرح، ولا يأكل منه. • فؤد: (إنا في سنده إلخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغني، والثاني يحل أكله لخبر أبي داود بإسناد حسن إذا أرسلت إلخ وأجاب الأول بأن في رجاله من تكلم فيه، وإن صحّ حيل على ما إذا إلخ، وهي ظاهرة. • فؤد: (فالقولان) أي: الأظهر، ومقابلته. • فؤد: (ولاً إلخ) أي: وإن أكل منه بعد ما قتله، وانصرف عنه. • فؤد: (وخرج) إلى قوله: وإذا حرم في النهاية إلا قوله: ومن ثم إلى، ولو تكرّر، وقوله: آخر إلى، ولا يؤثّر. • فؤد: (ما سبقه) أي: ما اضطاده قبله. • فؤد: (فلا يحرم) بخلاف أبي حنيفة اه. • مُغني. • فؤد: (ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المغني، ومحل الخلاف في الأكل مرّة كما قلّزته في كلامه فلو تكرّر إلخ. • فؤد: (وكذا ما أكل منه إلخ) أي: بخلاف ما سبقه مما لم يأكل منه. • فؤد: (على الأقوى) أي: الأصح اه. • مُغني. • فؤد: (ولا يؤثّر إلخ) عبارة المغني، والنهاية، وإنا يخرج بالأكل عن التعليم إذا أكل مما أُرسل عليه، فإن استرسل المعلم بنفسه فقتل، وأكل لم يَدْخ في كونه معلماً قطعاً اه. • فؤد: (وإذا حرم إلخ) دخول في المثني، وإشارة إلى أنه مفرّع على عدم الحل الأظهر. • فؤد: (ما ذكر) أي: من أكل المعلم من لحم الصيد، ونحوه، أو عدم استرساله إذا

• فؤد: (آخر قطعاً) يتأمل وجه هذا القطع، والخلاف فيما قبله.

الصَيْدَ (فَيُشْرَطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ) لِفَسَادِ الْحَلِيمِ الْأَوَّلِ أَي: مِنْ حِينَ الْأَكْلِ (وَلَا أَثَرُ لِلْفَقِي الدَّمِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا مَعَ عَدَمِ قَضِيئِهِ، (وَمِنْ هُنَّ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ) نَجَاسَةٌ مُتَمَلِّظَةٌ كَفَيْهِه مِمَّا أَصَابَهُ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْكَلْبِ مَعَ رُطُوبَةٍ، (وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ لَا يُغْفَى عَنْهُ) لِيُذَرَّتَهُ (و) الْأَصْحَحُّ (أَنَّهُ يَكْفِي قَسْلُهُ بِمَاءٍ) سَبَقًا (وَتُرَابٍ) فِي إِحْدَاهُمَا كَفَيْهِه (وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّزَ، وَيُطْرَحَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ، وَتَشْرُوبُ اللَّحْمَ بِلُعَابِهِ لَا أَثَرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا نَجَاسَةً عَلَى الْأَجْوَابِ كَمَا نُصِّ عَلَيْهِ.

(فَرِغَ) بِحَرَمِ اقْتِنَاءِ كَلْبٍ ضَارٍ، وَمَا نَفَعَ فِيهِ مُطْلَقًا، وَكَذَا مَا فِيهِ نَفْعٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا لِيَضْطَاطَ بِهِ إِنْ تَأَهَّلَ لَهُ، أَوْ حِفْظَ نَحْوِ زَرْعٍ، أَوْ دَارٍ بَعْدَ مِلْكِيهِمَا لَا قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ تَرْبِيَةُ جُزْءٍ لِيَذَلَّ، وَكَذَا اقْتِنَاءُ كَبِيرٍ لِيَتَعَلَّمَهُ إِنْ نَزَعَ فِيهِ حَالًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَفِيمَا قَبْلُ الْأَيْتِ قَصْصٌ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِرَاطَانٍ كَمَا ضَعَّ بِهِ الْخَبَرُ، وَنَقَلَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ أَصْفَرَهُمَا كَأَخِيذٍ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَتَعَمَّدُوا الْقَرَارِيطَ بِتَعْمُدِ الْكِلَابِ (وَلَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ لَفَقَطَتْهُ)، أَوْ أَنْهَتْهُ لِيَحْرَكَةَ مَذْبُوحَ (بِظِلِّهَا)، أَوْ بِصَدْمَتِهَا، أَوْ بِعَفْوِهَا، أَوْ بِقُوَّةِ إِسْمَاكِهَا (خَلَّ فِي الْأَظْهَرِ) لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠]؛ وَلِأَنَّهُ يَمُشِّرُ تَعْلِيمُهُ أَنْ لَا يَقْتُلَ إِلَّا جُزْءًا، وَإِنَّمَا حُرِّمَ الْمَيْتُ بِفَرْضِ السَّهْمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَوْءِ الرِّمِيِّ، وَتَسْمِيَّتُهَا جَوَارِحَ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهَا، أَوْ الْجَوَارِحِ الْكَوَائِبِ بِالْبَاءِ، وَلَوْ مَاتَ بِجُرْحٍ مَعَ الثَّقَلِ خَلَّ قَطْعًا،.....

أَرْسَلَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ عَدَمَ انْزِجَارِهِ إِذَا زَجَرَهُ. قُودُ: (الصَّيْدُ) مَقْعُولُ حَرَمٍ. قُودُ: (لِفَسَادِ التَّغْلِيمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَجِبُ فِي النِّهَايَةِ. قُودُ: (مِنْ حِينَ الْأَكْلِ) أَي: أَوْ عَدَمَ الْاسْتِزْسَالِ، أَوْ عَدَمَ الْانْزِجَارِ. قُودُ: (لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا) أَي: وَالشَّيْءُ فِي الْخَبَرِ مَنُوطٌ بِالْأَكْلِ. قُودُ: (مَعَ عَدَمِ قَضِيئِهِ) أَي: لِلصَّائِدِ. قُودُ: (لِيُفَرِّقَهُ) بِإِبْرَارِ الْمُتَنِّ كَوْنَهُ وَغَيْرُهُ. وَجِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا لَوْ أَصَابَ قُودًا. قُودُ: (وَتَشْرُبُ اللَّحْمَ) الْغِ رَدًّا لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصْحَحِّ. قُودُ: (اقْتِنَاءُ كَلْبٍ) الْغِ أَي: كَبِيرٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي: عَنِ الْإِسْتِزْسَالِ الْآتِي، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَضْلًا. قُودُ: (إِنْ تَأَهَّلَ) أَي: الشَّخْصُ لَهُ أَي: لِلِاضْطِطَادِ بِالْكَلْبِ بَعْدَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَعْنَى إِنْ تَأَهَّلَ الْكَلْبُ لِلِاضْطِطَادِ بِهِ حَالًا فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (نَحْوِ زَرْعٍ) الْغِ كَالْمَاثِيَةِ. قُودُ: (بَعْدَ مِلْكِيهِمَا) الْغِ مُتَمَلِّقٌ بِأَرَادَ الْمُقَدِّرَ بِالْعَطْفِ لَا بِحِفْظِ الْغِ. قُودُ: (لِلْمَلِكِ) أَي: لِيَضْطَاطَ بِهِ بَعْدَ تَأَهُّلِهِ لَهُ، أَوْ لِيَحْفَظَ بِهِ نَحْوَ زَرْعٍ مَلِكُهُ بِالْفِعْلِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (وَفِيمَا قَبْلُ) الْغِ أَي: فِي قَوْلِهِ: السَّابِقِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا. ه. س. قُودُ: (أَوْ أَنْهَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُؤْثَرُ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا حُرِّمَ إِلَى، وَلَوْ مَاتَ، وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ يُشْرَطْ إِلَى الْمُتَنِّ. قُودُ: (بِظِلِّهَا، أَوْ بِصَدْمَتِهَا) الْغِ ي: مِنْ غَيْرِ جُرْحٍ. ه. مُتَنِّ. قُودُ: (لِلِإِطْلَاقِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النِّهَايَةِ. قُودُ: (لِلِإِطْلَاقِ) قَوْلُهُ تَعَالَى الْغِ بِإِبْرَارِ النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى لِمَعْنُومِ قَوْلِهِ: الْغِ. قُودُ: (إِلَّا جُزْءًا) الْأَوَّلَى بِجُرْحٍ. قُودُ: (وَتَسْمِيَّتُهَا) الْغِ رَدًّا لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. قُودُ: (بِالْبَاءِ) لَعَلَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْبَاءِ

قُودُ: (وَفِيمَا قَبْلُ) الْغِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ الصَّيْدَ حَالًا.

أَوْ فَرَعًا مِنْهَا، أَوْ بِشِدَّةٍ عَذُوبًا حَرَمَ قَطْعًا.

(تنبه) أَنْتَ هُنَا الْجَارِحَةُ، وَذَكَرَهَا فِيمَا مَرُّ نَظَرًا لِلْفِعْلِ تَارَةً، وَلِلْمَعْنَى أُخْرَى (و) يُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ قَصْدُ الْعَيْنِ، أَوِ الْجَنَسِ بِالْفِعْلِ فَحِينَئِذٍ (لَوْ كَانَ بِيَدِهِ سِكِّينٌ لَفُتِقَ، وَالتَّجَرَّعُ بِهِ صَبْدٌ)، وَمَاتَ (أَوْ احْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ، وَهُوَ فِي يَدِهِ فَلَانْقَطَعَ خَلْقُومُهَا، وَمَرِئُهَا) لَمْ تَحِلَّ لِفَقْدِ الْقَصْدِ، .....

الْمُتَّاتَةُ. هـ فَوُدُ: (أَوْ فَرَعًا إلخ) عَطَفَ عَلَى بَجْرِحِ جِبَارَةِ الْمُتْنِي، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: بِقَبْلِهِ مَا لَوْ مَاتَ فَرَعًا مِنْ الْجَارِحَةِ، أَوْ مِنْ عَذُوبًا، فَإِنَّهُ يَخْرُمُ قَطْعًا اهـ. هـ فَوُدُ: (أَوْ بِشِدَّةٍ عَذُوبًا) أَيِ، أَوْ فَرَعًا بِشِدَّةٍ عَذُوبًا الْجَارِحَةِ اهـ. سَبْدٌ عُمَرُ. هـ فَوُدُ: (حَرَمٌ قَطْعًا) وَكَذَا لَوْ تَمَيَّبَ مِنْ كَثْرَةِ الْعَذُوبِ، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُذْرِكَ الْكَلْبُ كَمَا فِي الْعَزِيزِ اهـ. سَبْدٌ عُمَرُ. هـ فَوُدُ: (فِيمَا مَرُّ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: بَأَنْ يَنْزَجِرَ إِلَى، وَيُشْتَرَطُ.

هـ فَوُدُ: (وَلِلْمَعْنَى أُخْرَى) وَهُوَ أَنَّهَا اسْمٌ لِلْحَيَوَانِ الَّذِي يُجْرَحُ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى، وَلَقَطَ الْحَيَوَانُ مُذَكَّرٌ اهـ. ع ش. هـ فَوُدُ: (وَيُشْتَرَطُ إلخ) كَذَا فِي الرُّوْضِ، وَالْمُبَابِ حَيْثُ قَالَا، وَالْقَطْعُ لِلأَوَّلِ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَيِ: الذَّبْحِ، وَالْمَقْرِ مِنْ قَصْدِ الْعَيْنِ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أَوِ الْجَنَسِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْإِصَابَةِ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ قَطْعَ نَوْبِهِ، أَوْ إِصَابَةَ جِدَارٍ فَأَصَابَ مَذْبَحَ شَاةٍ أَتَفَاقًا فَقَطَعَهُ لَمْ تَحِلَّ؛ إِذْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهَا، وَلَا جَنْسَهَا، وَأَنَّ التَّخْرِيمَ الْآتِي فِيمَا لَوْ قَصَدَ مَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أَوْ خَيْزِرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ إِصَابَةِ الْمَذْبَحِ، وَإِصَابَةِ غَيْرِهِ اهـ. سم. هـ فَوُدُ: (فِي الذَّبْحِ) الْأَوَّلَى فِي الذَّكَاةِ. هـ فَوُدُ: (قَصْدُ الْعَيْنِ) أَيِ: وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أَوِ الْجَنَسِ أَيِ: وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْإِصَابَةِ كَمَا سَيَأْتِي تَصْوِيرُهُمَا اهـ. مُغْنِي. هـ فَوُدُ: (بِالْفِعْلِ) مُتَمَلِّقٌ بِالْقَصْدِ.

هـ فَوُدُ (سِنِي: سِكِّينٌ) وَقَوْلُهُ: صَبْدٌ، وَقَوْلُهُ: شَاةٌ أَيِ: مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ فِي يَدِهِ أَيِ: سَوَاءَ حَرَكَهَا أَمْ لَا، وَقَوْلُهُ: وَانْقَطَعَ خَلْقُومُهَا إلخ أَيِ: أَوْ تَمَقَّرَ بِهِ صَبْدٌ اهـ. مُغْنِي. هـ فَوُدُ: (لِفَقْدِ الْقَصْدِ) أَيِ: الْمُتَمَيَّبِ فِي الذَّبْحِ اهـ. نِهَابَةٌ.

هـ فَوُدُ: (وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ إلخ) كَذَا فِي الرُّوْضِ فَقَالَ: فَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَيِ: الذَّبْحِ، وَالْمَقْرِ مِنْ قَصْدِهِ لَعَيْنٍ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ، أَوِ الْجَنَسِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْإِصَابَةِ اهـ. وَفِي شَرْحِهِ، أَمَّا التَّصْرِيحُ فِي الذَّبْحِ مِنْ زِيَادَتِهِ أَنْتَهَى. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ قَطْعَ نَوْبٍ، أَوْ إِصَابَةَ جِدَارٍ فَأَصَابَ مَذْبَحَ شَاةٍ أَتَفَاقًا فَقَطَعَهُ لَمْ تَحِلَّ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهَا، وَلَا جَنْسَهَا، وَأَنَّ التَّخْرِيمَ الْآتِي فِيمَا لَوْ قَصَدَ مَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أَوْ خَيْزِرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ إِصَابَةِ الْمَذْبَحِ، وَإِصَابَةِ غَيْرِهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوْضِ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّهُ لَوْ رَمَى شَاةً فَأَصَابَ مَذْبَحَهَا، وَلَوْ أَتَفَاقًا حَلَّتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ: لَا أَنَّهُ قَصَدَ الرَّمْيَ إِلَيْهَا اهـ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَنْتَهَى الْقَصْدُ إِلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ، وَلَمَّا قَالَ فِي الْمُبَابِ: وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَيِ: الذَّبْحِ، وَالْمَقْرِ مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ، وَحَبَسَ الْحَيَوَانُ أَيِ: عَيْنَهُ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَاشْتَرَأَ الْقَصْدُ فِي الذَّبْحِ هُوَ مَا ذَكَرُوهُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُشْتَرَطَ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ الْقَطْعُ فِيمَا قَصَدَ قَطَعَهُ فَلَوْ ضَرَبَ جِدَارًا بِسَيْفٍ فَأَصَابَ عُتْقَ شَاةٍ لَمْ تَحِلَّ كَمَا قَالَ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ اهـ. مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ، وَقَدْ يُقَالُ: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ هُوَ صَرِيحُ اشْتِرَاطِ قَصْدِ جَنْسِ الْحَيَوَانِ، أَوْ عَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وإنما لم يُشترَط في الضمان؛ لأنه، أَسْعَ (أو استرسل كَلْبٌ) مثلاً (بنفسه ففعل لم يَجُلْ)؛ لأنَّ الإرسال شرطٌ كما في الحديث الصحيح، ولا يُوَثَّرُ أَكْلُهُ هنا في فسادِ تعليمه، ويُفَرَّقُ بينه، وبين فسادِه في المسائل السابقة بأنَّه نَمَّ عَانَدٌ صَاحِبُهُ، ومع المُعَانَدَةِ لم يَتَّقِ لِلتَّعْلِيمِ أَثَرُ فَوَجَبَ استغناؤه، وهنا لم يُعَانِدْ، فإنَّه إنما اِزْدَلَفَ بنفسِه فوق أَكْلِهِ لِضَرُورَةِ الطَّبِيعِ لَا لِـمُعَانَدَةِ تَفْسِيدِ تعليمه (وكذا لو استرسل) كَلْبٌ مثلاً بنفسِه (فأغراه صاحبه)، أو غيَّره (فزاد عذوه) لا يَجُلْ الصَّيْدُ (في الأصح) لِاجْتِمَاعِ الإغراءِ المُبِيعِ، والاسترسالِ المُحَرَّمِ فَكَلْبٌ، فإن لم يَزِدْ عَذُوهُ حَرَمَ جِزْمًا، ولو زَجَرَهُ فأنزجر ثم أغراه فاسترسل خَلُ جِزْمًا، ولو أرسله مسلمٌ فزاد عذوه بإغراء نحو مجوسي خَلُ كذا نَقَلَاهُ عن الجمهورِ ثم تعقباه بِجِزْمِ البَغْوِيِّ بِالتَّحْرِيمِ، واختيارِ شَيْخِهِ أَبِي الطَّيِّبِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ، أو مُشَارِكٌ لَهُ، وهو الأَوْجَهُ مُذَرِّكًا (وإن أصابه) أَي: الصَّيْدُ (سَهْمٌ بِإِهَانَةِ رِيحٍ طَرَأَ هُبُوبُهَا بَعْدَ الإرسالِ، وقبله كما اقتضاه إطلاقهم، وكان يقصر عنه لولا الرِّيحُ (خَلُ) لِتَعَذُّرِ الاحترازِ عنها فلم يتغيَّرَ بها حُكْمُ الإرسالِ، وكذا لو أصابه مع انقطاع وتره، أو صَدَمَهُ بِحَائِطٍ مثلاً؛ لِأَنَّهُ أَثَرُ الزَّامِيِّ بَاقٍ مَعَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَعَ بِالأَرْضِ، ثُمَّ اِزْدَلَفَ مِنْهَا

• فَوَدَّ: (وإنما لم يُشترَط في الضمان الخ أَي: فَمَتَى تَلَفَ شَيْءٌ بِفِعْلِهِ ضَمِيَتْ، وإن لم يَفْصِدْهُ به انتهى . ع ش . • فَوَدَّ (سَنِي): كَلْبٌ) أَي: مُعَلَّمٌ اهـ . مُعْنَى: • فَوَدَّ: (هنا) أَي: فِي الإِسْتِرْسَالِ بِنَفْسِهِ .  
• فَوَدَّ: (المسائل السابقة) أَي فِي قَوْلِهِ: (لَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعَلِّمًا فَارْسَلَهُ صَاحِبُهُ الخ . • فَوَدَّ: (أو خِيَرَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ أَرْسَلَهُ فِي الثَّاهِيَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ كَذَا نَقَلَاهُ فِي الْمُعْنَى . • فَوَدَّ: (فَانزَجَرَ الخ) وَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ، وَمَضَى عَلَى وَجْهِ حَرَمٍ جِزْمًا مَا قَالَ الثَّاهِيَةُ، وَقَالَ الْمُعْنَى: فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَأَوَّلَى بِالتَّحْرِيمِ اهـ .  
• فَوَدَّ: (فَزَادَ عَذُوهُ بِإِغْرَاءِ نَحْوِ مَجُوسِي خَلُ) جَزَمَ بِهِ الرَّوْضُ اهـ . سَمَّ حِبَارَةَ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلَهُ: خَلُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الإرسالِ لَا يَتَقَطَّعُ بِالإِغْرَاءِ، وَنَ أَرْسَلَهُ مَجُوسِي فَأَغْرَاهُ مُنْصِلِمٌ حَرَمٌ لِلذَّكَاءِ كَذَا جَزَمَ الْمُعْنَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَمْ يَتَّعْزِضْ لِعَزْوِ الْأَوَّلَى لِلْجُمْهُورِ، وَلَا لَتَعَقُّبِ الشَّيْخَيْنِ . اهـ . • فَوَدَّ: (وَاخْتِيَارِ شَيْخِهِ الخ) أَي: وَبِاخْتِيَارِ شَيْخِ الْبَغْوِيِّ . • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَي: إِغْرَاءِ نَحْوِ الْمَجُوسِيِّ قَاطِعٌ أَي: لِحُكْمِ إِرسالِ الْمُسْلِمِ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) أَي: التَّحْرِيمُ مُذَرِّكًا أَي: لَا حُكْمًا . • فَوَدَّ: (أَي: الصَّيْدُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا فِي الثَّاهِيَةِ، وَإِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى، إِلَّا قَوْلَهُ: بِخِلَافِ مَا إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلَهُ: أَمَا بِفَتْحِهَا إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ لَوْ مِنْ سَرَبٍ آخَرٍ وَقَوْلَهُ لَكِنْ خَالَفَهُ إِلَى كَمَا لَوْ أَمْسَكَ وَقَوْلَهُ وَالتَّحْرِيمِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ وَلَوْ وَجَدَهُ الخ . • فَوَدَّ (سَنِي): بِإِهَانَةِ رِيحٍ) أَي: مَثَلًا اهـ . مُعْنَى: • فَوَدَّ: (وَكَانَ يَقْصِرُ الخ) عَطَفَ عَلَى أَصَابَةِ سَهْمٍ الخ . • فَوَدَّ: (هَنَ) أَي: مِنْ أَصَابَةِ الصَّيْدِ . • فَوَدَّ: (هَنَاهَا) أَي: الرِّيحِ، أَوْ إِعَانَتِهَا حِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ، وَالْمُعْنَى عَنْ هُبُوبِهَا اهـ . • فَوَدَّ: (مَعَ انْقِطَاعِ وَتَرِهِ) الْوَتَرُ مُحَرَّكَةٌ شَرَعَةُ الْقَوْسِ، وَمُعَلَّقُهَا اهـ . قَامُوسٌ .

• فَوَدَّ: (فَزَادَ عَذُوهُ بِإِغْرَاءِ نَحْوِ مَجُوسِي خَلُ) جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضِ . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ، وَقَعَ بِالأَرْضِ، ثُمَّ اِزْدَلَفَ مِنْهَا إِلَيْهِ، وَقَتْلَهُ فَإِنَّهُ: حَرَمٌ) حِبَارَةُ الرَّوْضِ، وَكَذَا أَي: يَجُلُ لَوْ أَصَابَ الأَرْضَ، أَوْ



إليه، وقتله، فإنه يحرم لانقطاع حكمه بوقوعه عليها، وخرج بإعانتها تَمَحُّصُ الإصابة بها فلا يحل (ولو أرسل سهمًا)، أو كَلْبًا (لاعتبار قوته، أو إلى غرض)، أو إلى ما لا يؤكل، أو لا لغرض (فاعترض صيد)، أو كان موجودًا (فقتله حرم في الأصح)؛ لأنه لم يقصد الصيد بوجه، وبه فارق ما في قوله: (ولو رمى صيدًا ظنه حَجَرًا) مثلاً، أو حيوانًا لا يؤكل فأصاب ذلك الصيد لا غيره؛ لأنه قصد مُحَرَّمًا (حل)، ولا أثر لظنه كما لو قطع خلق شاة يظنها نوتًا، أو حيوانًا لا يؤكل....

■ فَوَدَّ: (فإنه يخرم) خلافًا للمُغْنِي، والروض مع شَرْحِهِ جَبَّارُثَمَا، ولو أصاب السهم الأرض، أو جدارًا، أو حَجَرًا فَاذْدَلَفَ، ونَقَذَ فيه، أو انقطع الوتر عند نزاع القوس فَصَدِمَ الفوق فازدتمى السهم، وأصاب الصيد في الجميع حل؛ لأن ما يتولد من فعل الزامي منسوب إليه؛ إذ لا اختيار للسهم اهـ. وأقرها سم.

■ فَوَدَّ (سنن): (أو إلى غرض) مُحَرَّمَةٌ هَدَفَ يُرْمَى إِلَيْهِ اهـ. قاموس. ■ فَوَدَّ: (أو إلى ما لا يؤكل الخ) عبارة التَّهْيَاة، ولو قَصَدَ غير الصيد كَمَنْ رَمَى سَهْمًا، أو أرسل كَلْبًا على حَجَرٍ، أو عَبَثًا فأصاب صيدًا حَرَمَ اهـ. قال ع ش قوله: ولو قَصَدَ غير الصيد الخ من ذلك ما لو رمى سَهْمًا على نَخْلَةٍ مثلاً بقصد رمي بلجها فأصاب صيدًا فلا يحل ذلك اهـ.

■ فَوَدَّ (سنن): (حرم في الأصح) وقول الشارح الآتي لا غيره؛ لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا ظاهره، ولو أصاب المذنب في هذه الصور كما يبيته آيًّا اهـ. سم. ■ فَوَدَّ: (بوجه) أي لا مُعَيَّنًا، ولا مُبَهَمًا اهـ. مُغْنِي.

■ فَوَدَّ (سنن): (ولو رمى صيدًا) أي: في نفس الأمر. ■ فَوَدَّ: (لا هيرة) أي: فلا يحل؛ لأنه الخ عبارة المُغْنِي، والتَّهْيَاة، والروض مع شَرْحِهِ، ولو قَصَدَ، وأخطأ في الظن، والإصابة مِمَّا كَمَنْ رَمَى صيدًا ظنه حَجَرًا، أو خَيْرِيًّا فأصاب صيدًا غيره حَرَمَ؛ لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا فلا يستفيد الحل بخلاف عكسه بأن رَمَى حَجَرًا، أو خَيْرِيًّا ظنه صيدًا فأصاب صيدًا فَمَاتَ حل؛ لأنه قَصَدَ مُبَاحًا اهـ. ■ فَوَدَّ: (لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا) لا يخفى أنه قَصَدَ مُحَرَّمًا أيضًا فيما إذا أصاب ذلك الصيد فَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَصَدَ الْمُحَرَّمِ إِنَّمَا يَصُرُّ إِذَا كَانَتْ الإِصَابَةُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ اهـ. سم. ■ فَوَدَّ: (مُحَرَّمًا) أي شَيْئًا لا يُؤْكَلُ، وبه

جَدَّارًا فَاذْدَلَفَ، أو انقطع الوتر فَصَدِمَ الفوق فازدتمى، وأصاب الصيد اهـ. قال في شَرْحِهِ: لأن ما يتولد من فعل الزامي منسوب إليه؛ إذ لا اختيار للسهم اهـ. ■ فَوَدَّ: (حرم في الأصح) وقوله: الآتي لا غيره؛ لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا ظاهره، ولو أصاب المذنب في هذه الصورة، وقد يبيته في هامش الصفحة السابقة.

■ فَوَدَّ: (لا هيرة لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا) عبارة الرُّوض في هذا، وكذا لو قَصَدَ، وأخطأ في الظن، والإصابة مِمَّا كَمَنْ رَمَى صيدًا ظنه حَجَرًا، أو خَيْرِيًّا فأصاب صيدًا غيره حَرَمَ قال في شَرْحِهِ: لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا فلا يستفيد الحل. اهـ. ثم قال في الرُّوض لا يُمَسِّكُهُ قال في شَرْحِهِ: بأن رَمَى حَجَرًا، وخَيْرِيًّا ظنه صيدًا فأصاب صيدًا، ومَاتَ حل؛ لأنه قَصَدَ مُبَاحًا. اهـ. وهذا ما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بقوله، ولو رمى خَيْرِيًّا، أو حَجَرًا الخ. ■ فَوَدَّ: (لأنه قَصَدَ مُحَرَّمًا) لا يخفى أنه قَصَدَ مُحَرَّمًا أيضًا فيما إذا أصابه فَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَصَدَ الْمُحَرَّمِ إِنَّمَا يَصُرُّ إِذَا كَانَتْ الإِصَابَةُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ.



ولو رَمَى نحوَ خنزيرٍ، أو حَجَرَ ظَنَّهُ صَيِّدًا فَأَصَابَ صَيِّدًا حَلًّا؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ مُبَاحًا (أَوْ رَمَى (بِزَبٍّ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ أَي: قَطِيعٍ (طَبَاءٍ)، أَوْ نَحَوَ قَطَا (فَأَصَابَ وَاحِدَةً حَلًّا)؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَزْمَقَهُ بِفِعْلِهِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالْقَصْدِ، وَفِي الْآخِرَةِ قَصَدَ. إجمالاً، أَمَّا بَفَتْحِهَا فَهُوَ الْإِبْلُ، وَمَا يُزَعَى مِنَ الْمَالِ (فَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً) مِنَ الشَّرِبِ (فَأَصَابَ غَوِيَهَا) مِنْهُ، أَوْ مِنْ بِيْرِبٍ آخَرَ (حَلٌّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ الصَّيِّدَ فِي الْجَفَلَةِ، وَكَذَا لَوْ أُرْسِلَ كَلْبًا عَلَى صَيِّدٍ فَعَدَلَ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِرْسَالِ كَمَا فِي السَّهْمِ، وَإِنْ ظَهَرَ لِلْكَلْبِ بَعْدَ إِزْمَالِهِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ لَكِنْ خَالَفَهُ جَمْعٌ فِيمَا إِذَا اسْتَنْدَرَ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ، وَقَصَدَ آخَرَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمُعَانَدَتِهِ لِلصَّائِدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ عُذْلُهُ لِقَوْتَ الْأَوَّلِ لَهُ لَمْ يُؤْزَرْ كَمَا لَوْ اسْتَكَّ صَيِّدًا أُرْسِلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ عُرِّ لَهُ آخَرُ، وَلَوْ بَعْدَ الْإِرْسَالِ فَأَمْسَكَهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنْ يُرْسِلَهُ عَلَى وَجْهِ، وَقَدْ وَجَدَ (فَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ) مَثَلًا (وَالصَّيِّدُ) قَبْلَ أَنْ يَجْزِعَهُ الْكَلْبُ (لَمْ وَجِدْهُ مَيِّتًا حَرَمَ)، وَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ مُلْطَحًا بِتَمِّ (عَلَى الصَّحِيحِ) لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِسَبَبِ آخَرَ، وَالْدَّمُ مِنْ جِزَعِ آخَرَ مَثَلًا، وَالتَّحْرِيمُ يُخْتَاطُ لَهُ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ هُنَا (وَإِنْ جِزَعَهُ) الْكَلْبُ، أَوْ أَصَابَهُ بِسَهْمٍ فَجِزَعَهُ جِزْعًا يُمْكِنُ إِحَالَةَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْتَهِ بِحَرْكَةِ مَذْبُوحٍ (وَوَغَابَ) عَنْهُ (لَمْ وَجِدْهُ مَيِّتًا حَرَمَ فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا دُكِرَ، وَالثَّانِي يَجِلُّ، وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ وَصَحَّحَهُ، بَلْ صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَشَرَحَ مُسْلِمٌ قَالَ: وَتَبَيَّنَ فِيهِ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ، وَلَمْ يَتَّبِعْ فِي التَّحْرِيمِ شَيْءٌ، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْجِلَّ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ

يَتَدَفَّقُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرُ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَا هَ قَصَدَ مُحَرَّمًا، وَاصْبَحَ فِيمَا إِذَا ظَنَّهُ حَيْرَانًا لَا يُؤْكَلُ لَا فِيمَا إِذَا ظَنَّهُ حَجَرًا فَلْيَحَرَّرْ. هـ. وَقَدْ قَلَّمْنَا عَنْ النَّعْنِي، وَالتَّهْيَاةِ، وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُصَرِّحُ بِقَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ ظَنِّهِ حَجَرًا، وَظَنِّهِ خِنْزِيرًا. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَمَى نَحْوَ خِنْزِيرٍ الْخ) هَذَا عَكْسُ مَا أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لَا غَيْرَهُ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّعْنِي، وَغَيْرِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحَوَ قَطَا) بِكَسْرِ قَطَا جَمْعُ قَطَاةٍ بِالْفَتْحِ طَائِرٌ. هـ. قَامُوسٌ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ فِيمَا ظَنَّهُ حَجَرًا، أَوْ حَيْرَانًا لَا يُؤْكَلُ، وَقَوْلُهُ: بِالْقَصْدِ أَي: الظَّنِّ، وَقَوْلُهُ: وَفِي الْآخِرَةِ أَي: فِي بِيْرِبٍ نَحْوِ طَبَاءٍ. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا بَفَتْحِهَا) أَي: السَّيْنِ.

هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَصَدَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِلَى كَمَا لَوْ أَمْسَكَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَهَرَ أَي: الصَّيِّدُ بَعْدَ إِزْمَالِهِ) مُتَمَتِّدٌ. هـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِمُعَانَدَتِهِ الْخ) وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ بِالِاسْتِنْبَارِ أَغْرَضَ بِالْكَلْبَةِ حَمَّا أُرْسِلَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْإِسْتِنْبَارِ، فَإِنَّ الْحَاصِلَ مَعَهُ مُجَرَّدُ الْإِنْجِرَافِ فَكَانَتْ لَمْ يَغْدِلَ. هـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ عُذْلُهُ الْخ) أَي، وَلَوْ مَعَ الْإِسْتِنْبَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ وَجَدَ) أَي: الْإِرْسَالُ عَلَى صَيِّدٍ. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَنْ يَجْزِعَهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي التَّهْيَاةِ. هـ. قَوْلُهُ: (جِزْعًا يُمْكِنُ الْخ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْتَهِ الْخ) فَإِنَّ أَتَاهُ إِلَيْهِ، فَيَجِلُّ قَطْعًا نِهَايَةً، وَمُعْنَى.

هـ. قَوْلُهُ (سَيِّ) (حَرَمَ فِي الْأَظْهَرِ) وَقَدْ تَقَلَّرَ فِي الْمَحَرَّرِ ذَلِكَ عَنِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمَذْعَبُ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ. هـ. نِهَايَةً، وَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى مِثْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْجِلَّ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ) أَي:

واعتَرَضَهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَبِأَنَّهُ جَاءَ بِطُرُقٍ حَسَنَةٍ مَا يُقَيِّدُ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ الْمُطْلَقَةَ بِأَنْ يَحْلُمَ أَيُّ: أَوْ يَنْظُرَ ظَنًّا قَوِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَحْدَهُ، وَلَوْ وَجَدَهُ بِمَاءٍ، أَوْ فِيهِ أَثَرُ آخَرٍ كَصَنْمَةٍ، أَوْ مُجْرَحٍ خَرَجَ حَرَمًا.

### فصل فيما يُمْلِكُ به الصَّيْدُ، وما يَقْبَعُهُ

(يُمْلِكُ) لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ، وَمُرْتَدٍّ، وَلِمُتَرَدِّ عَادٍ لِلْإِسْلَامِ (الصَّيْدُ) الَّذِي يَحِلُّ اصْطِيَاؤُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرُ مَلِكٍ بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ، وَلَوْ حُكِّمًا مَعَ الْقَضْدِ.....

وَقَدْ صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ بِهِ، وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَبِأَنَّهُ جَاءَ إلَخ. ة فَوَدُ: (وَافْتَرَضَهُ) أَيُّ: مَا اخْتَارَهُ التَّوَوُّيُّ فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْجُلِّ. ة فَوَدُ: (حَلَّى الْأَوَّلُ) أَيُّ: مَا فِي الْمَثَرِ مِنَ الْحُرْمَةِ.

ة فَوَدُ: (تِلْكَ الْأَحَادِيثُ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالتَّهْيَاةُ بِقِيَّةِ الرِّوَايَاتِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ فِي مَحَلِّ التَّرَاجِ اتَّهَمَ، وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يَحْلُمَ أَيُّ: لَمْ يَنْظُرْ أَنْ سَهَمَهُ قَتَلَهُ هـ. وَزَادَ الْأَوَّلُ فَتَحَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ مَا فِي الْمَثَرِ، وَجَزَى عَلَيْهِ مُخْتَصَرَهُ هـ. أَيُّ: الْمُنْهَجُ. ة فَوَدُ: (أَوْ جُرْج) أَيُّ: آخَرُ. (فَصَلَّ: فِيمَا يُمْلِكُ بِهِ الصَّيْدُ)

ة فَوَدُ: (وَمَا يَقْبَعُهُ) أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَاهُ إلَخ) بِجَعْرِ مِي.

ة فَوَدُ: (سَنِي) (يُمْلِكُ الصَّيْدُ) أَيُّ: وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ ع ش. ة فَوَدُ: (لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ إلَخ) هَذَا الْجُلُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ يُمْلِكُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، وَانْظُرْ مَا وَجْهَ تَعْنِيهِ مَعَ أَنَّ بِنَاءَهُ لِلْفَاعِلِ أَقْبَدُ مِنْ حَيْثُ تَصَمُّتُهُ التَّصُّ عَلَى الْمَالِكِ هـ. رَشِيدِي أَيُّ: كَمَا جَزَى عَلَيْهِ الْمُعْنِي. ة فَوَدُ: (لِغَيْرِ نَحْوِ مُحْرَمٍ، وَمُرْتَدٍّ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ لَفْظَةِ نَحْوِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَالتَّهْيَاةُ، وَالْمُعْنِي عِبَارَةُ الْأَخِيرِ يُمْلِكُ الصَّائِدُ الصَّيْدَ غَيْرَ الْحَرَمِيِّ مُنْتَهِيًا كَانَ أَمْ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ يُمْلِكُ، وَصَائِدُهُ غَيْرُ مُحْرَمٍ، وَغَيْرُ مُرْتَدٍّ أَمَّا الصَّيْدُ الْحَرَمِيُّ، وَالصَّائِدُ الْمُحْرَمُ فَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُمَا فِي مُحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَسَبَقَ فِي الرَّدِّ أَنْ يَمْلِكَهُ مَوْقُوفٌ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ مِنْ وَقْتِ الْأَغْذِ، وَالْأَقْوَى بَاقٍ عَلَى لِبَاسِهِ هـ. ة فَوَدُ: (أَيُّ: الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ: بِإِبْطَالِ فِي التَّهْيَاةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ حُكِّمًا فِي الْمُعْنِي. ة فَوَدُ: (أَيُّ: الَّذِي يَحِلُّ اصْطِيَاؤُهُ إلَخ) وَمِنْ ذَلِكَ الْإِوْرُ الْجِرَاقِيُّ الْمَعْرُوفُ، فَيَحِلُّ اصْطِيَاؤُهُ، وَأَكْلُهُ، وَلَا جَبْرَةَ بِمَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ أَنَّ لَهُ مَلَاكًا مَعْرُوفِينَ، لِأَنَّهُ لَا جَبْرَةَ بِنَلِكِ، وَيَتَقَدَّرُ صِحَّتُهُ، فَيَجُوزُ أَنَّ ذَلِكَ الْإِوْرُ مِنَ الْمُبَاحِ الَّذِي لَا مَالِكَ لَهُ، فَإِنَّ وَجْدَهُ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَلِكِ كَخَضْبٍ، وَقَصِّ جَنَاحٍ، فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ لَقُطَّةً كَفِيرَةً بِمَا يَوْجَدُ فِيهِ ذَلِكَ هـ. ع ش. ة فَوَدُ: (بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ) أَيُّ: اِمْتِنَاعِهِ عَنْ يَرْيَدِهِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِيُمْلِكُ فِي الْمَثَرِ.

ة فَوَدُ: (وَلَوْ حُكِّمًا) كَضَبِهِ بِيَدِهِ، وَالْجَالِيَةِ لِمَضْيِقِ، وَتَغْشِيَتِهِ فِي بَنَائِهِ، وَمَسَالَتِي الْحَوْضِ، وَالتَّسْفِينَةِ الْآتِيَتِينَ، وَأَمَّا الْإِبْطَالُ الْحِسِّيُّ فَكَمَجَزُهُ بِمُذَقِّفٍ، وَإِزْمَايِهِ. ة فَوَدُ: (مَعَ الْقَضْدِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ وَقَعَ اتِّفَاقًا

### (فَصَلَّ): يُمْلِكُ الصَّيْدَ بِصَبْطِهِ إلَخ

ة فَوَدُ: (وَلَوْ حُكِّمًا مَعَ الْقَضْدِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ فَصَلَّ يُمْلِكُ صَيْدًا بِإِبْطَالِ مَنَعَتِهِ جِسًّا، أَوْ حُكْمًا قَضْدًا.

وبحصول ذلك (بضبطه) أي: الإنسان ولو غير مكلف نعم، إن لم يكن له نوع تمييز، وأمره غيره فهو لذلك الغير؛ لأنه آله له محفة (بيده) كسائر المباحات، وإن لم يقصد تملكه كأن أخذه لينظر إليه، فإن قصده لغيره الآذير له تملكه الغير (و) يملكه، وإن لم يضع يده عليه (بجرح مئذني، وإلزامي، و) نحو (كسر جناح، وقصه بحيث ينجز عن الطيران، والمذو جميعاً، أو بحيث يسهل لحوقه، وأخذه، وبقه فيه بعد الجرح لا لعدم الماء، بل ليقجزه عن وصوله

في يملكه، وقدر عليه بتوخل أو غيره، ولا يقصده به فلا يملكه، ولا ما حاصل منه كبيض، وفرخ اه. شرح المنهج. قود: (ويحصل ذلك) أي: الإبطال.

قود (سني: (بضبطه) قد يتبادر أنه من إضافة المضمر إلى مفعوله، وحذف فاعله أي: ضبط الإنسان إياه، وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك، وكأن الحامل عليه قول المصنف: (بيده)، وفيه أنه لا ينافي ما قلناه اه. سم. قود: (أي: الإنسان) إلى قوله: (ولو رجّره) في النهاية الآ قوله: (أو نصبها لا له)، وقوله: (بجلاف) إلى (أما). قود (نعم إن لم يكن له نوع تمييز) أي، أو كان اصحماً يقتضد وجوب طاعة الأمير اه. ع ش. قود: (ومره غيره إلخ)، وإن لم يأمره أحد فقصده له إن كان حراً، وليس له إن كان قنّاً، وأما إن كان مُمَيَّزاً، وأمره غيره، فإن قصد الآير فالصيد له أي: للآير، وإلا قلنفسه اه. بجريمي عبارة ع ش، ولو لم يأمره أحد أي: فيملك ما وضع يده عليه، ولا يضره في ذلك عدم تمييزه اه.

قود (سني: (بيده) ومنه ما لو تعقل بنحر شبكة نصبها ثم أخذها الصياد بما فيها، وانفلت منها الصيد بعد أخذها فلا يزول ملكه عنه اه. ع ش. قود: (كسائر المباحات) إلى قوله: (ويأمره) في المئني. قود: (يملكه إلخ) هذا الجمل لا يناسب تعليله، ولا يحصل إلخ ولا يحمله يملك في المتن على بناء المجهول.

قود (سني: (مئذني) أي: مئذني للآير. قود: (بجرح عن الطيران، والمذو إلخ) أي: إن كان مما يمتنع بهما، وإلا فيإبطال ما له منهما اه. مئني. قود: (بجرح يسهل لحوقه إلخ) قد يمثل به لقوله: أو حكماً اه. سم. قود: (ويقه فيه إلخ) عبارة المئني، ولو طرده فوقف إغياه، أو جرحه

اه. قال في شرحه، وخرج بقصدا ما لو وقع اتفاقاً في ملكه، وقدر عليه بتوخل، أو غيره، ولم يقصده به فلا يملكه، ولا ما حصل منه كبيض، ونزخ. اه. وقد يمثل لقوله، ولو حكماً بمسألة الشبكة.

قود: (بضبطه) قد يتبادر أنه إن كان بن إضافة المضمر إلى مفعوله، وحذف فاعله أي: ضبط الإنسان إياه، وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك، وكأن الحامل عليه قوله بيده، وفيه أنه لا ينافي ما قلناه. قود: (أو بحيث يسهل لحوقه) قد يمثل به لقوله، أو حكماً. قود: (ويعطيه بعد الجرح إلخ) عبارة الروض، أو جرحه فوقف عطشاً له ثم الماء أي: فلا يملكه لا عجزاً عن الوصول إلى الماء أي، بل يملكه اه. ويترق بيته، وبين ما مر من أعلى الصفحة.

(وَيُوقَفُهُ) وَوُقُوعًا لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْخِلَاصِ (فِي شَبَكَةٍ)، وَلَوْ مَغْصُوبَةً (نَصَبَهَا) لِلصَّيْدِ كَمَا بِأَصْلِهِ، وَإِنْ غَابَ طُرْدُ إِلَيْهَا أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ مُسْتَوِلِيًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَنْصَبْهَا، أَوْ نَصَبَهَا لَا لَهُ أَمَّا إِذَا قَدَرَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَمْلِكُهُ مَا دَامَ قَادِرًا فَمَنْ أَخَذَهُ مَلَكُهُ، وَإِلِرْسَالِ جَارِحٍ عَلَيْهِ سَبَقًا كَانَ، أَوْ كَلْبًا، وَلَوْ غَيْرَ مُعَلِّمٍ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ، وَلَوْ غَضَبًا فَأَنْسَكَهُ، وَزَالَ امْتِنَاعُهُ بَأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلَتْ مِنْهُ وَلَوْ زَجَرَهُ فُضُولِي فَوْقَ، ثُمَّ أَغْرَاهُ كَانَ مَا صَادَهُ لَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ زَادَ عَذُوهُ بِأَغْرَائِهِ مِنْ غَيْرِ وَقُوبٍ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَيْفًا فِي إِغْرَاءِ الْمَجُوسِيِّ بِنَاءً عَلَى الْحَرَمَةِ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لَهَا (وَالْجَاهِ إِلَى مَضِيْقٍ لَا يُفْلِتُ) بِضَمٍّ ثُمَّ كَسَرَ مِنْ أَفْلَتَنِي الشَّيْءَ، وَتَقَلَّتْ مِنِّي انْقَلَتْ (مِنْهُ)

فَوُقِفَ إِغْيَاءً، أَوْ جَرَحَهُ فَوُقِفَ عَطَشًا لِمَدَمِ الْمَاءِ لَمْ يَمْلِكْهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقُوفُهُ فِي الْأَوَّلِ اسْتِرَاحَةٌ، وَهِيَ مُعِينَةٌ لَهُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَفِي الثَّانِي لِمَدَمِ الْمَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَرَحَهُ فَوُقِفَ عَطَشًا لِمَجْزِهِ عَنْ وَصُولِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْجِرَاحَةِ اهـ. فَوَدُ: (طُرِدَ إِلَيْهَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سَوَاءً كَانَ حَاضِرًا أَمْ غَائِبًا طَرِدَهُ إِلَيْهَا طَارِدٌ أَمْ لَا اهـ. فَوَدُ: (لَأَنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ الْخِ) فَإِنْ قِيلَ: لَوْ غَضَبَ عَبْدًا، وَأَمَرَهُ بِالصَّيْدِ كَانَ الصَّيْدُ لِمَالِكِ الْعَبْدِ بِخِلَافِهِ هُنَا أَحْيَبُ بِأَنَّهُ لِلْعَبْدِ يَدًا فَمَا اسْتَوَلَى عَلَيْهِ دَخَلَ فِي مِلْكِ سَيِّدِهِ فَهَرَا وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: نَصَبَهَا عَمَّا لَوْ وَقَعَتِ الشَّبَكَةُ مِنْ يَدِهِ بِلَا قَصْدٍ، وَتَقَعْلُ بِهَا صَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. مُغْنِي. فَوَدُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَنْصَبْهَا الْخِ) أَي: فَلَا يَمْلِكُهُ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِمَا أَنَّهُ يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ. فَوَدُ: (أَوْ نَصَبَهَا لَهُ) فَإِنَّ مُجَرَّدَ نَصَبِهَا لَا يَكْفِي حَتَّى يَقْصِدَ نَصَبَهَا لِلصَّيْدِ اهـ. مُغْنِي.

فَوَدُ: (أَمَّا إِذَا قَدَرَ) أَي: الصَّيْدُ مَعَهُ أَي: الْوُقُوعُ عَلَى ذَلِكَ أَي: الْخِلَاصِ. فَوَدُ: (فَلَا يَمْلِكُهُ الْخِ) وَكَذَا لَا يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدُ: (فَمَنْ أَخَذَهُ مَلَكَهُ) وَيُصَلِّقُ فِي أَنَّهُ مَا صَارَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِ بِمَا قَعَلَهُ الْأَوَّلُ اهـ. ع ش. فَوَدُ: (وَيِلِرْسَالِ الْخِ) أَي: وَيَمْلِكُهُ يِلِرْسَالِ الْخِ. فَوَدُ: (فَأَنْسَكَهُ الْخِ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ. فَوَدُ: (وَلَوْ زَجَرَهُ) أَي: بَعْدَ اسْتِرْسَالِهِ يِلِرْسَالِ صَاحِبِهِ، وَقَوْلُهُ: لَهُ أَي: لِلْفَضُولِيِّ.

فَوَدُ: (وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَيْفًا) فِي شَرْحِ فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ الْخِ. فَوَدُ: (بِنَاءً عَلَى الْحُرْمَةِ) أَي: الْمَرْجُوحَةِ.

فَوَدُ: (لَا يُفْلِتُ مِنْهُ) وَإِنْ قَدَرَ الصَّيْدُ عَلَى التَّمَلُّكِ لَمْ يَمْلِكْهُ الْمُلْجِي، وَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ مَلَكَهُ اهـ.

مُغْنِي. فَوَدُ: (بِضَمٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْمُنْقُولِ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي.

فَوَدُ: (وَيِلِرْسَالِهِ إِلَى مَضِيْقٍ الْخِ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ، وَأَمَّا يِلِرْسَالِهِ إِلَى مَضِيْقٍ بِيَدِهِ لَا يُفْلِتُ مِنْهُ كَيْسَتْ، وَلَوْ مَغْصُوبًا. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَلَوْ دَخَلَ صَيْدٌ دَارَ إِنْسَانٍ، وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فَأَغْلَقَ أَجَنَّتِي عَلَيْهِ لَمْ يَمْلِكْهُ صَاحِبُ الدَّارِ، وَلَا الْأَجَنَّتِي؛ لِأَنَّهُ مُتَفَرِّقٌ لَمْ يَخْضُلِ الصَّيْدُ فِي يَدِهِ بِخِلَافِ مَنْ غَضَبَ شَبَكَةً، وَصَادَ بِهَا. اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي الْعَبَابِ: وَأَمَّا يِلِرْسَالِ ذِي الْيَدِ لَا غَيْرِهِ بَابَ الْبَيْتِ لِثَلَاثِ يَخْرُجُ الْخِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَقَوْلُهُ: لِثَلَاثِ يَخْرُجُ هِيَ عِبَارَةُ الرِّزْوَةِ، وَالْمَجْمُوعِ، وَغَيْرِهِمَا، وَعِبَارَةُ ابْنِ الرُّفْعَةِ، وَغَيْرِهِ قِيْلُ عَلَيْهِ الْبَابُ قَاصِدًا تَمْلِكُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلِكُهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، أَمَّا غَيْرُ ذِي الْيَدِ بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ، وَلَوْ بَغَضَ فَلَا يُقِيدُ إِغْلَاقَهُ شَيْئًا فَلَا يَمْلِكُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا. اهـ. قَعْلِمُ أَنَّ إِغْلَاقَ الْأَجَنَّتِي

كبييت، أو بُزج أغلق بابه عليه، ولو مفسوياً؛ لأنه صار مقدوراً عليه، وأنهم قوله: مضيق أنه لا بد من أن يملكه أحده من غير كفة، ويتمشييه في بناءه الذي قصده له كدار، أو بُزج فيملك بيضه، وفرخه، وكذا هو علم المنقول المعتمد، بل حكى جمع القطع به، فإن لم يقصده له لم يملك واحداً من الثلاثة لكانه يصير أحق به، أما ما عليه أثر ملك كوسم، وقصص جناح، وخضب، وقرط فهو لقطة، وكذا دُرّة، وجدها بسمكة اصطادها، وهي مثقوبة، وإلا

• قوله: (أغلق بابه عليه) أي: من له يد على البيت لا من لا يد له عليه اه. نهاية عبارة سم عبارة الباب، وأما بالجائه إلى مضيق بيده لا يتألف منه كبييت، ولو مفسوياً اه. وفي شرحه عن المجموع، ولو دخل صيد دار إنسان، وقلنا بالأصح أنه لا يملكه فأغلق عليه أجنبي لم يملكه صاحب الدار، ولا الأجنبي، ثم قال في الباب: وأما بإغلاقي ذي اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه. وفي شرحه قوله: لئلا يخرج هي عبارة الروضة، والمجموع، وغيرهما، وعبارة ابن الرقعة فيغلق عليه الباب قاصداً تملكه، فإن لم يقصد تملكه لم يملكه أما غير ذي اليد بأن لم يكن له عليه يد، ولو بغضب فلا يفيد إغلاقه شيئاً فلا يملكه واحد منهما اه. فعلم أن إغلاق الأجنبي باب الدار إن كان مع كون الدار في يده، ولو بغضب أفاد الملك، وإلا فلا اه. بحذف. • قوله: (الذي قصده له) أي: واغني الإصطياذ به اه. نهاية، وأقره سم، وعش ورضيدي، يأتي في الشارح ما يوافقه، وكذا في المغني ما يوافقه.

• قوله: (وكذا هو) أي: الصيد. • قوله: (على المنقول المقتصد) أي: خلافاً للجواهر، والباب عبارة البجيرمي، ثم المملوك بهذا الطريق أي: التمشيش إنما هو البيض، والفرخ كما صرح في الجواهر، وعبارة الباب، ومن بنى بناءً ليمش فيه الطير فمش فيه ملك بيضه، وفرخه لا هو انتهت، وهو ظاهر؛ لأنه لم يزل منة الطائر لا جسا، ولا حكماً بمجرّد التمشيش سم، وقضية الحاوي ملك الطائر أيضاً، وأخذ به القنوي، وهو ظاهر الروضة، واغتمده الطبراني، وكذا م بشرط أن يقصد بالبناء تمشيته، وأن يغتاد البناء للتمشي اه. حذف. • قوله: (لكنه يصير أحق به) أي: فيخرم على غيره أخذه لكانه يملكه. • قوله: (أما ما عليه) إم قول المتن، ومتى ملكه في المغني لا قوله: وعلم إلى، وأن السفينة. • قوله: (أما ما عليه أثر ملك) إخراج مختار قوله: وليس عليه أثر ملك. • قوله: (فهو لقطة) أو ضالة اه. مغني. • قوله: (وكذا دُرّة الخ) عبارة المغني.

(فرخ): الدُرّة التي توجد في السمكة غير مثقوبة يملك للصيد إن لم يبع السمكة، وللمشتري إن باعها تبعاً لها قال في الروضة: كذا في التهذيب ويشبه أن يقال: إنها في الثانية للصيد أيضاً كالكثر الموجود في الأرض يكون لمخيهما، وما بحثه هو، أجزم به الإمام والماوردي والزواني، وغيرهم، فإن كانت

باب الدار إن كان مع كون الدار في يده، ولو بغضب أفاد الملك، وإلا فلا، وأن مراد الباب باليد في العبارة الثانية ما يشمل يد الغاصب. • قوله: (و يتمشييه في بناءه الذي قصده له)، واغني الإصطياذ له م

فله قال ابن الرفعة: عن الماوردي إن صادها من بحر الجوهر أي: وإلا فهي لقطعة أبيض، وإذا لحكم بأنها له لم تتقبل عنه بيع السمكة جاهلاً بها كبيع دار أحمائها، وبها كنز جهله، فإنه له هذا حاصل المعتقد في ذلك، وإن أوهمت عبارة غير واحد خلافه، ولو دخل سمك حوضه، ولو مغبوباً فسئله بسئله منقذه، ومنقه الخروج منه ملكه إن صغر بحيث يمكن تناوله ما فيه باليد، وإلا صار أحق به فيحزم على غيره صئله لكنه يملكه.

(ولو، وقع صئله في ملكه) اتفاقاً، أو بما يجعل له الانتفاع به، ولو بعارية كسفينة كبيرة (وصار مقدوراً عليه بتوكل، وغيره) صار أحق به فيحزم على غيره أخذه لكنه يملكه، وإنما (لم يملكه) من وقع في نحو ملكه (في الأصح)؛ لأن مثل هذا لا يقصد به الاصطياذ نعم، إن قصد بسقي

منقوبة فلبائع إن ادعاه، فإن لم يكن بيع، أو كان، ولم يذبحها البائع فلقطة، ويكذ الماوردي ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجوهر، والأفلا يملكها بل تكون لقطعة اه. وقوله: فلبائع إن ادعاه الخ كذا في النهاية، وقال ع ش أي: وإن لم تكن لايقته به، ويعد ملكه لبيعها اه. قود: (منقوبة) أي: مثلاً.

قود: (والأ) أي: إن لم تكن منقوبة. قود: (فله) أي: الصايد. قود: (إن صادها الخ) جزم به النهاية بلا عزو. قود: (من بحر الجوهر) ويتني، أو من غيره لكن عليم خروجه من بحر الجواهر عبارة ع ش قوله: من بحر الجواهر مجرّد تصوير اه. قود: (لم تتقبل عنه الخ) وفقاً للمعنى كما مر، وخلافاً للنهاية والشهاب الزملي عبارة سم قوله: لم تتقبل عنه الخ هو ما بحثه الشيخان، وجزم به الإمام والماوردي والزوياني، وغيرهم، والذي في التهذيب، وجزم به في الروض أنها للمشتري، وقال شيخنا الشهاب الزملي إنه المعتقد؛ لأنها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه. قود: (ولو دخل) إلى قوله: وعلم في النهاية. قود: (ولو دخل سمك) يعني: تسبب في إدخاله كما هو ظاهر اه. ع ش.

قود: (حوضه) أي: الحوض الذي يبيد. قود: (والأ الخ) أي: بأن كان كبيراً لا يمكنه أن يتناول ما فيه إلا بجهد، ونصب، أو إلقاء شبكة في الماء لم يملكه به، ولكن صار الخ مغني، ونهاية.

قود: (فيحزم على غيره الخ) أي: بغير إقنه نهاية، ومغني. قود: (أو بما يجعل الخ) عبارة المغني، أو مستاجر له، أو معار، أو مغبوب تحت يد الغاصب اه.

قود: (منه) (وغيره) الواو بمعنى، أو. قود: (لكنه) أي: الغير. قود: (لا يقصد به الاصطياذ) أي: والقصد مزععي في التملك نهاية، ومغني. قود: (نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية، والمغني، ومحل ما

قود: (وإذا حكم بأنها لم تتقبل عنه بيع السمكة جاهلاً بها) فإن كانت منقوبة فلبائع إن ادعاه، وإلا فلقطة م ر. قود: (لم تتقبل عنه) هو ما بحثه الشيخان، وجزم به الإمام والماوردي والزوياني، وغيرهم، والذي في التهذيب، وجزم به في الروض أنها للمشتري، وقال شيخنا الشهاب الزملي إنه المعتقد؛ لأنها كفضلات السمكة بخلاف الكنز. قود: (نعم إن قصد بسقي الأرض الخ) على هذا يُحمل ما نقله في الروضة هنا عن الإمام، وغيره م ر.



الأرض، ولو مفصولة تَوَحَّلَ الصَّيْدُ بِهِ فَتَوَحَّلَ، وصار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المحتد من تناقض لهما فيه، ومَحَلُّهُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُقْصَدُ بِهَا ذَلِكَ عَادَةً، وَعِلْمٌ مِمَّا قُرِئَتْهُ أَنَّ الْغَضَبَ يُنَافِي التَّخَجُّرَ لَا الْمِلْكَ فَتَعْبُدُهُ بِمِلْكِهِ قَبْدٌ لِلتَّخَجُّرِ الْمَطْوِيِّ، أَوْ لِلخِلَافِ، وَأَنَّ السَّفِينَةَ إِنْ أُعِدَّتْ لِلْإِصْطِيَادِ بِهَا وَأَزَالَ الْوُقُوعُ فِيهَا امْتِنَاعُ الصَّيْدِ، وَصَفَرَتْ بِحَيْثُ يَسْهُلُ أَخْذُهُ مِنْهَا مَلَكُهُ مَتَى هِيَ بِيَدِهِ، وَلَوْ غَائِبًا بِمَجْرَدِ وَقُوعِهِ فِيهَا فِيمَا يَظْهَرُ (وَمَتَى مَلَكُهُ لَمْ يَزَلْ مَلَكُهُ بِالْإِصْطِيَادِ)، وَمَنْ أَخْذَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ لَهُ: وَإِنْ تَوَحَّشَ نَعَمْ، إِنْ قَطَعَ الشَّبَكَةَ هُوَ لَا غَيْرُهُ، وَانْفَلَتْ مِنْهَا صَارَ مُبَاحًا، وَمَلَكُهُ مَتَى أَخْذَهُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَكَذَا لَوْ أَفْلَتَهُ الْكَلْبُ، وَلَوْ بَعْدَ إِذْ رَأَى صَاحِبَهُ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ بِأَنَّ بِذَلِكَ نَجَزَهُ عَنْهُ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ زَوَالُ امْتِنَاعِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا أَثَرَ لِنَقْطَتِهَا بِنَفْسِهَا، لَوْ ذَهَبَ بِهَا، وَبَقِيَ عَلَى امْتِنَاعِهِ بِأَنَّهُ يَمْدُو، وَتَمْتَنِعُ بِهَا فَهُوَ عَلَى إِبَاحَتِهِ، وَلَا فِلَاصِحَ بِهَا، وَلَوْ سَقَى خَلْفَ صَيْدٍ فَوَقَّفَ إِعْيَاءَ لَمْ يَمْلِكْهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ (وَكَذَا لَا يَزُولُ) مَلَكُهُ (بِإِصْطِيَادِ الْمَطْلُوعِ الْقَصْرِفِ لَهُ فِي الْأَصْحَحِ) كَمَا لَوْ سَبَّ بِهَيْئَتِهِ،

ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْإِصْطِيَادُ، فَإِنَّ قَصْدَ بِهِ، وَافْتِدَ ذَلِكَ مَلَكُهُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا فِي الرَّؤْيَةِ عَنِ الْإِمَامِ، وَغَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَدِ الْإِصْطِيَادُ بِهِ فَلَا، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ فِي إِخْبَاءِ الْمَوَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَيْضًا هـ. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: الْمُقْتَدِ. هـ. فَوُدَّ: (أَنَّ الْغَضَبَ يُنَافِي التَّخَجُّرَ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى، وَلِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا فِي سَمَكِ الْحَوْضِ. هـ. فَوُدَّ: (لِلتَّخَجُّرِ الْمَطْوِيِّ) أَي: الْمَذْكُورِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ: صَارَ أَحَقُّ بِهِ هـ. سَم. هـ. فَوُدَّ: (وَأَنَّ السَّفِينَةَ إِذَا خَفَرَتْ حُفْرَةً، وَوَقَّعَ فِيهَا صَيْدٌ مَلَكَهُ إِنْ كَانَ الْحَفْرُ لِلصَّيْدِ، وَإِلَّا فَلَا هـ. مُغْنَى.

هـ. فَوُدَّ (سَمِي: (لَمْ يَزَلْ مَلَكُهُ) أَي: كَمَا لَوْ بَقِيَ الْعَبْدُ، أَوْ شَرَدَتِ الْبَيْهْمَةُ هـ. مُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (وَمَنْ أَخْذَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَقَطَّ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَكَذَا) إِلَى (وَلَوْ ذَهَبَ)، وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ عَلِمَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ)، وَقَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ) إِلَى (وَلَوْ ذَهَبَ). هـ. فَوُدَّ: (وَمَنْ أَخْذَهُ إِذَا الْوَلَّى التَّخْرِيعُ كَمَا فِي الْمُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (هُوَ لَا غَيْرُهُ) أَي: الصَّيْدُ، فَإِنَّ قَطْعَهَا غَيْرُهُ فَاثْقَلَتْ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ صَاحِبِهَا فَلَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ نَهَايَةً، وَمُغْنَى. هـ. رَدَّ: (حُفْرَةً) أَي: الْكَلْبُ عَنْهُ أَي: الصَّيْدِ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ ذَهَبَ إِذَا الْوَلَّى التَّخْرِيعُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ.

هـ. فَوُدَّ (سَمِي: (وَكَذَا بِإِصْطِيَادِ الْمِلْكِ إِذَا) سَوَاءٌ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّخَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا نَهَايَةً، وَمُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ سَبَّ إِذَا الْوَلَّى نَهَايَةً وَالْمُغْنَى، لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدِ لَا يَقْتَضِي زَوَالُ الْمِلْكِ كَمَا لَوْ سَبَّ إِذَا الْوَلَّى الْفُلَيْسَ لَغَيْرِهِ أَنْ يَصِيدَ إِذَا عَرَفَهُ هـ.

هـ. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُقْصَدُ بِهَا ذَلِكَ عَادَةً) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقْتَدِ الْإِصْطِيَادُ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ فِي الرَّؤْيَةِ عَنِ الْإِمَامِ فِي إِخْبَاءِ الْمَوَاتِ م ر. هـ. فَوُدَّ: (فَتَقْبِيذُهُ بِمِلْكِهِ قَبْدٌ لِلتَّخَجُّرِ الْمَطْوِيِّ) الْمَذْكُورِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ: (صَارَ أَحَقُّ بِهِ).



بل لا يجوز ذلك؛ لأنه يُشبه سوائب الجاهلية نعم، إن قال عند إرساله: أبحتة لمن يأخذه أبيع  
لأخذه أكله فقط كالصبيف إن علم بقول المالك ذلك، وأما بحث شيوخنا أن له إطعام غيره  
فينبغي حملُه على ما إذا علم رضا مُبيحه بذلك، أو على أن أكل الثاني له إنما استفادَه من قول  
المالك ذلك لكن مُشترط على هذا علم الثاني بذلك القول، أو أعتقته لم يبيع ذلك، أما غير  
مُطلق التصرف كمكاتب لم يأذن له سيده فلا يزول بإرساله قطعاً، ومَرَّ أن من أحرم، وبملكه  
صبيد زال ملكه عنه فيلزمه إرساله، واستثنى الزركشي ما إذا خشي على ولد له لم يبيد، أو

قوله: (لأنه يُشبه الخ)؛ ولأنه قد يختلط بالمباح فيصاذه نهاية، ومُغني أي: وهو يؤدي إلى الاستيلاء  
على ملك الغير بغير إذنه اه. ع ش. قوله: (نعم إن قال الخ) عبارة النهاية، ومحل حرمة الإرسال ما لم  
يقُل مربيته أبحتة، فإن قال ذلك، وهو مُطلق التصرف، وإن لم يقل لمن يأخذه حل لمن أخذه أكله بلا  
ضمان، ولا يتفد تصرفه فيه ببيع، ونحوه، ولا بإطعام غيره منه خلافاً لما بحثه بعض المتأخرين اه.  
يعني: شيخ الإسلام، وواقفه المُغني، وسَمَّ عبارة الأول، ولو قال مُطلق التصرف عند إرساله أبحتة  
لمن يأخذه، أو أبحتة فقط كما بحثه شيخنا حل لمن أخذه أكله بلا ضمان، وله إطعام غيره منه كما بحثه  
شيخنا أيضاً، ولا يتفد تصرفه فيه ببيع، ونحوه، وحل يحل إرساله في هذه الحالة، أو لا لم أر من ذكره  
لكن أفتى شيخني بالأول اه. وعبارة الثاني قوله: أكله قال في شرح الرُّوض، وكذا إطعام غيره منه فيما  
يظهر اه. وأقول هو وجيه جداً؛ لأن غيره كان يجوز له أخذه، وأكله فأبي مانع من إطعامه، وإن خالف  
في ذلك م ر اه. وعبارة ع ش، ويتبغي أن يثل الأخذ عياله فلهم الأكل منه فيما يظهر، فإن كان غير  
ماكول، فينبغي أن لمن أخذه الإنصاع به من الوجه الذي جرت العادة بالإنصاع به منه، وخرج بأكله أكل  
ما تولد منه فلا يجوز؛ لأن الإباحة لم تتناول قيريسله لمن يأخذه اه. وقوله: وخرج بأكله الخ فيه،  
وقف اه. قوله: (أما غير مُطلق التصرف الخ) عبارة المُغني، ومحل الخلاف في المالك مُطلق التصرف،  
وأما الصبي، والمجنون، والمخجور عليه بسف، أو قلبي، والمكاتب الذي لم يأذن له سيده فلا يزول  
ملكه عنه قطعاً اه. قوله: (ومر) إلى قوله: وقوله: في النهاية إلا ما سأتبه عليه. قوله: (ومر أن من  
أحرم الخ) أي: فلا حاجة إلى استثنائه. قوله: (واستثنى) إلى قوله: وقوله: في المُغني إلا ما سأتبه  
عليه. قوله: (واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية، واستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ.

قوله: (نعم إن قال الخ) هل الإرسال مع هذا القول جائز فيه نظر. م ر. قوله: (أبحتة لمن يأخذه)  
وكذا أبحتة فقط فيما يظهر برُّلسي، وم ر. قوله: (أبيع لأخذه أكله)، ولا يتفد تصرفه فيه ببيع،  
ونحوه، ولا بإطعام غيره منه خلافاً لما بحثه بعض المتأخرين م ر. قوله: (أكله فقط) أي: فلا يتفد  
تصرفه فيه كما قاله في الرُّوضة ببيع، أو غيره، وقوله: أكله قال في شرح الرُّوض: وكذا إطعام غيره منه  
فيما يظهر اه. وأقول هو وجيه جداً؛ لأن غيره كان يجوز له أخذه، وأكله فأبي مانع من إطعامه، وإن  
خالف في ذلك م ر. قوله: (واستثنى الزركشي) أي: من عدم جواز الإرسال قوله: ويحرم حبس شني

على أم، ولَدِ صَادَهُ دُونَهَا لِحَدِيثِ «لِغَزَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَوْلَادِهَا لَمَّا اسْتَجَارَتْ بِهِ فِي الْأُولَى»، وَحَدِيثِ «الْحُمْرَةُ الَّتِي أُخِذَ فَرَاخُهَا فَجَاءَتْ إِلَيْهِ تَفْرَشُ فَأَمَرَ بِرَدِّهَا إِلَيْهَا فِي الثَّانِيَةِ» قَالَ: وَهُمَا صَحِيحَانِ فَيَجِبُ الْإِفْلَاقُ حِينَئِذٍ فِيهِمَا أَيُّ: إِلَّا أَنَّ ثَرَادَ ذَبْحِ الْوَلَدِ الْمَأْكُولِ وَقَوْلُهُ: صَحِيحَانِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْغَزَالَةِ ضَعِيفٌ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، وَلَقَدْ أَخَذَ فِي الْخَادِمِ مِنْ اجْتِمَاعِ طُرُقِهِ قَوْلُهُ: أَنَّهُ حَسَنٌ ثُمَّ رَأَتْ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ قَالَ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَمَنْ نَسَبَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ كَذَبَ، وَغَيْرُهُ رَدٌّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْجُمْلَةِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ يَتَقَوَّى بِمَعْضَاهَا بِمَعْضَى، وَأَمَّا الْحُمْرَةُ، وَهِيَ بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ فَمِيمٌ مُتَدَدَةٌ، وَقَدْ تَخَفَّفَ طَائِرٌ كَالْمُضْفُورِ فَحَدَّثَتْهَا صَحْحَهُ الْحَاكِمُ، وَفِيهِ التَّعْيِيرُ بِفَرَاخِهَا، وَبِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «رُؤْدَةُ رُحْمَةٍ لَهَا، وَكَذَا غَيْرُهَا بِالْفَرَاخِ بِالْإِفْرَادِ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّالِبِ السَّيِّئِ يَنْصُفُهَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ، وَجُحْمَةُ الْأَمْرِ بِالرُّدِّ اِحْتِمَالُ إِحْرَامِ الْآخِذِ، أَوْ أَنَّهَا لَمَّا اسْتَجَارَتْ بِهِ أَجَارَهَا، أَوْ كَانَ الْإِرْسَالُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَاجِبًا. ١ هـ. وَمَا قَالَه آخِرًا يُؤَافِقُ مَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. قَالَ: وَمَنْ مَعَهُ طَيْرٌ، أَوْ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَذْبَحُهُ بِهِ، وَلَا مَا يُطْعِمُهُ إِثْمًا يَلْزُمُهُ إِزْسَالُهُ أَيْضًا، وَيَجِلُّ إِزْسَالُ مُعْتَادِ الْعُودِ، وَيَجِبُ عَلَى اِحْتِمَالِ إِزْسَالِ مَا نُهِى عَنْ قَتْلِهِ كَالْخُطَافِ، وَالْهُذُودِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ التَّقَرُّضُ لَهُ بِالْأَصْطِيَادِ حُرِّمَ خَبْثُهُ كَصَيْدِ الْحَرَمِ، وَيَحْرُمُ خَبْثُ شَيْءٍ مِنَ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِنَاءِ، وَيَجِلُّ خَبْثُ مَا يُتَنَفَّعُ بِصَوْتِهِ، أَوْ لَوْنِهِ. ١ هـ. مُلَخَّصًا، وَبِأَنَّهُ ذَكَرَهُ آخِرًا يُقَيِّدُ اِحْتِمَالَهُ فِي نَحْوِ الْخُطَافِ بِأَنَّهُ يَكُونُ

قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيُّ: صَيْدِ الْأُمِّ دُونَ الْوَلَدِ. قَوْلُهُ: (تَفْرَشُ) يَغْنِي: تَقَرُّبُ مِنَ الْأَرْضِ، وَتُفْرَفُ بِجَنَاحِهَا. ١ هـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ: صَيْدِ الْوَلَدِ دُونَ أُمِّهِ. قَوْلُهُ: (قَالَ: وَهُمَا صَحِيحَانِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَحَلُّ الْوُجُوبِ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا فِي صَيْدِ الْوَلَدِ أَنْ لَا يَكُونَ مَأْكُولًا، وَإِلَّا، فَيَجِزُ ذَبْحُهُ. ١ هـ. وَجِبَارَةُ التَّهْيَاةِ، وَالْحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ لَكِنْ نَقَلَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَنْ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّهُ وَرَدَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ يَتَقَوَّى بِمَعْضَاهَا بِمَعْضَى. ١ هـ. (وَفِيهِ) أَيُّ: صَحِيحِ الْحَاكِمِ. قَوْلُهُ: (بِفَرَاخِهَا) أَيُّ: بِالْإِفْرَادِ. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الْحَالَةِ) ١ هـ. تَفْرِيقُ الْوَلَدِ عَنْ أُمِّهِ بِصَيْدِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَه آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُ الدَّمِيرِيِّ، أَوْ كَانَ الْإِرْسَالُ إلخ وَقَوْلُهُ: مَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ أَيُّ: مِنْ اسْتِثْنَاءٍ مَا إِذَا خَشِيَ عَلَى وَلَدٍ صِيدَتْ أُمُّهُ دُونَهُ أَوْ عَلَى أُمِّ صَيْدٍ وَلَدُهَا دُونَهَا. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيُّ: الدَّمِيرِيُّ. قَوْلُهُ: (كَالْخُطَافِ) بِضَمِّ الْخَاءِ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَيُسَمَّى زَوَّارَ الْهِنْدِ، وَيُعْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ بِمُضْفُورِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُ زَهْدٌ فِيمَا بَأْيَدِيهِمْ طَائِرٌ أَسْوَدُ الظَّهْرِ أَيْضُ الْبَطْنِ يَأْوِي الْيُبُوتِ فِي الرَّبِيعِ. ١ هـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِنَاءِ) أَخْرَجَ غَيْرُهُ. ١ هـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَبِمَا ذَكَرَهُ آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُ الدَّمِيرِيِّ، وَيَجِلُّ خَبْثُ مَا يُتَنَفَّعُ إلخ.

مِنَ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِنَاءِ أَخْرَجَ غَيْرُهُ.

حَبْشَهُ لَا لِصَوْتِهِ فَرَعٌ يَقُولُ مَلِكُهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ نَحْوِ كِسْرَةِ خُبْرٍ مِنْ رَشِيدٍ، وَعَنْ سَنَابِلِ الْحَصَادِينَ، وَبُرَادَةِ الْحَدَّادِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ عَادَةً فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ، وَيَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أَخْذًا بظَاهِرِ أحوَالِ السَّلَفِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَغَيْرُهُ مُسَامَحَةً بِذَلِكَ لِخِفَازَتِهِ عَادَةً لَكِنْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُ التَّقْيِيدُ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ السَّنَابِلِ، وَالْمَالِكُ مَأْمُورٌ بِجَمْعِهَا، وَإِخْرَاجُ نَصِيبِ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا كَالشَّرِيكِ فِي الْمَشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَلَا يَصُحُّ إِعْرَاضُهُ قَالَ: وَلَقُلَّ الْجَوَازُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا زَادَتْ أَجْرُهُ جَمِيعُهَا عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنْهَا. ا هـ. وَمَوْ فِي زَكَاةِ الثَّمَاتِ عَنْ مُجَلِّي، وَغَيْرِهِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ نَعَمْ، مَحَلُّ جَوَازٍ أَخْذِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَمْ تَذُلْ قَرِينَةً مِنَ الْمَالِكِ عَلَى عَدَمِ رِضَاهُ كَأَنَّ، وَكُلَّ مَنْ يَلْقُطُهُ لَهُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَحْجُورِ لَا يُمْلِكُكَ مِنْهُ شَيْءٌ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ إِعْرَاضٌ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الرُّوضَةِ فِي اللَّقْطَةِ نَقَلَ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَأَقْرَهُ أَنَّ مَحَلَّ جَلِّ التَّقَاطِطِ السَّنَابِلُ إِنْ لَمْ يَشُقْ عَلَى الْمَالِكِ، وَعِبَارَةُ الْمُتَوَلَّى، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ يَلْتَقِطُهُ، وَيَتَقَلُّ عَلَيْهِ التَّقَاطِطُ النَّاسِ لَهُ فَلَا يَحِلُّ، وَعِبَارَةُ شَيْخِهِ

• فَوَدَّ: (يَزُولُ مَلِكُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنْ بَحَثَ فِي الْمُنْهَى، وَالتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ رَشِيدٍ) سَيَذْكُرُ عَنْ الْبَلْقَيْنِ، وَغَيْرِهِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ أَلَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَيُؤَافِقُهُ تَغْيِيرُ التَّهْيَاةِ، وَالْمُنْهَى هُنَا بَيْنَ مَالِكَيْهَا ا هـ. • فَوَدَّ: (وَبُرَادَةِ) بَضْمُ الْبَاءِ، وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ. • فَوَدَّ: (فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ) أَي: وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيَّزٍ، وَعُلِمَ مِنَ الْمَالِكِ عَدَمُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ حَتَّى أَخْذُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُقْصَدُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ فَكَأَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ غَيْرُهُ بِذَلِكَ، فَيَمْلِكُهُ بِأَخْذِهِ، وَحَيْثُ أَمَرَهُ غَيْرُهُ بِذَلِكَ مَلِكُهُ الْآخِرُ، وَإِنْ أِذْنُ لَهُ أَذْنَا عَامَا مَا كَانَ قَالَ لَهُ التَّقَطُّ لِي مِنَ السَّنَابِلِ مَا وَجَدْتُهُ أَوْ نَيْسَرَ لَكَ وَتَرَخِي فَعَلَ الْمَأْذُونُ لَهُ مِنْ إِذْنِ الْأَمْرِ وَلَوْ أِذْنُ أَبَوَانِ مَثَلًا كَانَ التَّقَاطُطُ مِنْهَا يَمْلِكُهَا لَهَا مَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ ا هـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: مَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْرَاجَ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي الْمُمَيَّزِ، وَالْمُؤَافِقُ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنْ يَقُولَ إِنْ قَصَدَ الْأَخْذَ لِلْآخِرِ. • فَوَدَّ: (وَيَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) بِالْبَيْعِ، وَغَيْرِهِ نَهَايَةً، وَمُنْهَى، وَقَضِيَّةٌ تُفَوِّذُ التَّصَرُّفَ أَنَّهُ مَلِكُهَا بِنَفْسِ الْأَخْذِ، وَعَلَيْهِ قُلُوْ طَلَبَ مَالِكُهَا رَدُّهَا إِلَيْهِ لَمْ يَجِبْ دَفْعُهَا لَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي: مِنَ التَّغْيِيلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ) جَزَمَ بِهِ التَّهْيَاةِ، وَالْمُنْهَى كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (إِعْرَاضُهُ) أَي: الْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الزَّرْكَشِيِّ.

• فَوَدَّ: (حَلَى مَا يُؤْخَذُ الْإِخْرَاجِ) أَي: حَلَى زَكَاةِ الْإِخْرَاجِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي التَّهْيَاةِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَحْجُورِ لَا يَمْلِكُكَ الْإِخْرَاجُ) سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ عَنْ الْبَلْقَيْنِ، وَغَيْرِهِ خِلَافَهُ ثُمَّ يُؤَيِّدُهُ بِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ جَلِّ الْإِخْرَاجِ) مَقْمُولٌ نَقَلَ. • فَوَدَّ: (وَعِبَارَةُ الْمُتَوَلَّى الْإِخْرَاجُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ الْإِخْرَاجِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَحِلُّ) أَي: الْإِلْتِقَاطُ. • فَوَدَّ: (وَعِبَارَةُ شَيْخِهِ) أَي: الْمُتَوَلَّى.

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَغَيْرِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَالَ الْمَحْجُورِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

القاضي إن كان في وقت لا يتخلود. بمثل تلك السنايل حل، وتُجعل دلاله الحال كالإذن، أو يتخلون بمثله فلا يحل، وبه يُعلم صحة قولي ما لم يبدل الخ.، وعبارة مجلي لو لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل، والناس من تلغفون في ذلك، وقيل أن يوجد منهم من يتركه رغبة أي: فينبغي الاحتياط، ورأيت الأذرع بحث في سنايل المحجور أنه لا يحل التقاطها كما لو جعل حال المالك، ورضاه المعتبر. وغيره اعترضه بما بحثه البلقيني في غيوت مر الظهران أن ما لا يحتفل به ماله، ولا يمنعون منه أحدا، أو أطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه، وإن كان لمحجور فيه شركة. اهـ. وبأن المسامحة في مياه الغيوت أكثر منها في السنايل على أن التحقيق في تلك الغيوت أن واضعي أبيهم عليها لا يملكون ماءها إلا إن ملكوا متبقها، وهو أصل تلك الغيوت، وملكه متبقي؛ لأنه في بطون جبال مواب لا يذرى أصله فيكونون حينئذ أحق بتلك المياه لا غير، إذ رأيت البلقيني صرح في السنايل بما صرح به في الماء فقال: كلام الروضة يقتضي إثبات خلاف في السنايل، وليس كذلك، وإن كان الزرع لنحو صغير. اهـ. قال غيره وهو جدي، وأدُل له إطلاق المجموع الآتي على الأثر أن اعتياد الإباحة كافي من غير نظر إلى كونه لمحجور، أو غيره؛ لأن تكليف، ولله المشاحة له فيما أطردت العادة بالمسامحة به أمر مُشقي، وبها يُنظر في نظير ابن عبد السلام في حل دخول سكة أحد مالهها محجور. اهـ. ويحرم أخذ ثمر متساقط إن حوط عليه، وسقط داخل الجدار، وكذا إن لم يحوط عليه، أو سقط خارجا لكن لم تُفقد المسامحة بأخذه، وفي المجموع ما سقط خارج الجدار إن لم تُفقد إباحته حرم، وإن اغتيدت حل عملا بالعادة المستمرة المُعَلَّبة على الظن إباحتهم له كما تحل هديته، أو أوصلها مُعَيَّر. اهـ. ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه فذهبته

فرد: (إن كان الخ) أي: الإلتقاط. فرد: (بمثله) الأنسب الثاني. فرد: (وعبارة مجلي لو لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي: فلا يكفي مجرد عدم قرينة عدم الرضا، بل لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالملم هنا ما يشمل الظن كما يفرضه ما سيذكره عن المجموع. فرد: (وغيره) أي: الأذرع. فرد: (أو أطردت الخ) أو بمنقضى إزاء. فرد: (بملك) أي: عدم المنع. فرد: (وملكه) أي: متبقها. فرد: (اه) أي: كلام البلقيني. فرد: (قال غيره) أي: البلقيني. فرد: (وهو الخ) أي: ما قاله الغير، وكذا ضميره. فرد: (على الأثر) أي: أيضا. فرد: (أن اعتياد الإباحة الخ) مقول قال. فرد: (له) أي: للمحجور. فرد: (وبهذا) أي: بقوله: لأن تكليف الخ. فرد: (اه) أي: كلام الغير. فرد: (لكن لم تُفقد الخ) راجع المتطرفين. فرد: (وفي المجموع الخ) هو المزعوم في قوله: السابق إطلاق المجموع الآتي. فرد: (اه) أي: كلام المجموع. فرد: (ومن أخذ) إلى قوله: ومر في النهاية، وإلى قول المتن، فإن اختلط في المعنى إلا قوله: أو مباح إلى المتن، وقوله: الذي إلى المتن. فرد: (أعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذو اليد لا يملكه الدافع له، ولا شيء له في نظير الدافع،

مَلِكُهُ لِرِزْوَالٍ مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الضَّعِيفِ بِالْاِعْرَاضِ (وَلَوْ تَحَوَّلَ حِمَامُهُ) مِنْ بُرْجِهِ إِلَى صَخْرَةٍ، وَاخْتَلَطَ بِمُبَاحٍ مَحْصُورٍ حَرُمٌ الْاِصْطِیَاضُ مِنْهُ، وَمَرَّ بَيَانُهُ فِي النِّكَاحِ أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ بُرْجَهُ، وَلَمْ يَمْلِكْهُ لِكِبَرِ الْبُرْجِ صَارَ أَحَقُّ بِهِ، وَلَوْ شَكَّ فِي إِبَاحَتِهِ فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ، أَوْ (إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ) الَّذِي لَهُ فِيهِ حِمَامٌ فَوْضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِأَنِ اخَذَهُ (لَزِمَهُ رَدُّهُ) إِنْ تَمَيَّزَ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ فَهُوَ أَمَانَةٌ شَرْعِيَّةٌ يُلْزِمُهُ الْإِعْلَامُ بِهَا فَوْزًا، وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ مَالِكِهَا، فَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا فَرْخٌ، أَوْ يَبْضٌ فَهُوَ لِمَالِكِ الْأُنْثَى (فَإِنْ اخْتَلَطَ) حِمَامٌ أَحَدِ الْبُرْجَيْنِ بِالْآخَرِ، أَوْ حِمَامٌ كُلُّ مِنْهُمَا

وَلَا فِي تَمَيُّنٍ مَا دُعِيَ بِهِ، وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ الْآخِذُ وَصَاحِبُهُ صُدِّقَ صَاحِبُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْاِعْرَاضِ مَا لَمْ تَذَلْ قَرِينَةٌ عَلَى الْاِعْرَاضِ كَالْقَائِهِ عَلَى نَحْوِ الْكُزْمِ اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (وَاخْتَلَطَ بِمُبَاحٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَالتَّهَاجُوتِ، وَلَوْ اخْتَلَطَ حِمَامٌ مَمْلُوكٌ أَيْ: مَحْصُورًا، أَوْ لَا بِحِمَامٍ مُبَاحٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ، أَوْ انْصَبَّ مَاءٌ مَمْلُوكٌ فِي نَهْرٍ لَمْ يَحْرُمَ عَلَى أَحَدٍ الْاِصْطِیَاضَ، وَالِاسْتِفَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَسْتِصْحَابًا لِمَا كَانَ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ يَمْلِكُ الْمَالِكُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ مَا لَا يَنْتَحِصِرُ لَا يَتَّخِذُ بِاِخْتِلَاطِهِ بِمَا يَنْتَحِصِرُ، أَوْ بغيرِهِ كَمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرُمَةٌ بِنِسَاءٍ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ يَجُوزُ لَهُ التَّزْوُجُ مِنْهُنَّ، وَلَوْ كَانَ الْمُبَاحُ مَحْصُورًا حَرُمٌ ذَلِكَ كَمَا يَحْرُمُ التَّزْوُجُ فِي تَطْيِيرِهِ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (حَرُمٌ الْاِصْطِیَاضُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ لِمَالِكِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ، وَلَوْ بِلَا اجْتِهَادٍ؛ لِأَنَّهُمَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ صَارَ مَلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهُ فَلَا كَلَامَ، أَوْ مُبَاحًا مَلِكُهُ بَوْضَعِ يَدِهِ عَلَيْهِ اهـ. س م. هـ. فَوَدَّ: (وَمَرَّ بَيَانُهُ) أَيْ: الْمَحْصُورِ فِي النِّكَاحِ أَيْ: فِي بَابِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ الْخ) عَطَفَ عَلَى مُبَاحٍ مَحْصُورٍ، وَحَبِيتِيذٍ يَشْكُلُ؛ لِأَنَّهُ فِي حَيْزٍ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حِمَامُهُ مَعَ أَنَّهُ يُنَافِيهِ قَتْلُهُ اهـ. س م. أَيْ: إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ بِأَنَّ الْمَعْنَى دَخَلَ الْمُبَاحُ مَعَ حِمَامِهِ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ بِبُرْجِهِ، وَلَوْ قَالَ: أَوْ اخْتَلَطَ حِمَامُهُ بِمُبَاحٍ الْخ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ شَكَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ شَكَّ فِي كَوْنِ الْمَخْلُوطِ لِحِمَامِهِ مَمْلُوكًا لغيرِهِ، أَوْ مُبَاحًا فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُبَاحٌ اهـ. زَادَ التَّهَاجُوتِ، وَلَوْ أَدْعَى إِنْسَانٌ تَحَوَّلَ حِمَامِهِ إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ لَمْ يُصَدَّقْ، وَالْوَرَعُ تَصَدِيقُهُ مَا لَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ) وَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ م ر اهـ. س م. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ تَمَيَّزَ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي، فَإِنْ اخْتَلَطَ فِي التَّهَاجُوتِ الْآقُولَةُ: أَمَا إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ.

هـ. فَوَدَّ: (إِنْ تَمَيَّزَ) وَيَأْتِي فِي الْمُغْنِي مَقْهُومُهُ. هـ. فَوَدَّ: (فَهُوَ أَمَانَةٌ شَرْعِيَّةٌ الْخ) عِبَارَةُ التَّهَاجُوتِ، وَالتَّهَاجُوتِ، وَمُرَادُهُ بِالرَّدِّ إِعْلَامُ مَالِكِهِ بِهِ، وَتَمَكُّنُهُ مِنْ أَخْذِهِ كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ الشَّرْعِيَّةِ لَا رَدُّهُ حَقِيقَةً، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ ضَمِنَتْهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَهُوَ لِمَالِكِ الْأُنْثَى) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يَمْلِكُ الْإِنَاثَ فَقَطْ، وَالْآخَرُ الذَّكَورَ أَمَا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا يَمْلِكُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا فَقْدَ لَا يَتَمَيَّزُ بَيَاضٌ، أَوْ قَرْنُ إِنَاثٍ أَحَدِهِمَا

هـ. فَوَدَّ: (أَوْ بِمُبَاحٍ دَخَلَ بُرْجَهُ) عَطَفَ عَلَى مُبَاحٍ مَحْصُورٍ، وَحَبِيتِيذٍ يَشْكُلُ؛ لِأَنَّهُ حَبِيتِيذٌ فِي حَيْزٍ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حِمَامُهُ مَعَ أَنَّهُ يُنَافِيهِ قَتْلُهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَالْوَرَعُ) قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِالْوَرَعِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْضًا فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ) فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ م ر.

بالآخر، وتعيين البلقيني لهذا التصوير وأن المتن فيه نقص عجيب، ومن ثم رده عليه تلميذه أبو زرعة، وغيره (وعشر التمييز لم يصح بيع أحدهما، وهبته)، ونحوهما من سائر التمليكات (شيئا منه)، أو كله (لثالث) لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه، وما تقرر من أنه إذا باع الكل لا يصح في شيء منه هو ما راحه في المطلب (ويجوز) لأحدهما أن يملك ما له (لصاحبه في الأصح)، وإن جهل كل عين ملكه للضرورة (لأن باعاهما) أي: المالكين المختلط (لثالث، وكل لا يدري عين ماله (والعدو معلوم لهما) كناية، ومائتين (والقيمة سواء صاغ البيع، ووزع الثمن على أعضادهما، وتحتسب الجهالة في المبيع للضرورة، وكذا يصح لو باع له بعضه.

عن يئس، أو فرخ إناب الآخر اه. رشي عبارة ع ش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البزج هو يئس إنائي، وقال: من تحول الحمام من بزج هو يئس إنائي صدق ذو اليد، وهو صاحب البزج المتحول إليه، وإن مضت مدة بعد الإخلاط تفتى العادة في مثلها يئس الحمام المتحول لاحتمال أنه لم يئس، أو باض في غير هذا المحل اه. فود: (لهذا التصوير). أي: الثاني. فود: (هجيب) خبر، وتعيين البلقيني إلخ. فود: (ونحوهما) إلى قوله: فإن بين في المعنى إلا قوله: وزعم إلى نعم، وقوله: لي، وقوله: وقوله: لي إلى، ولو وكل. فود: (لعدم تحقق ملكه إلخ) لا يظهر في صورة الكل اه. سم أي: كما أشار إليه الشارح بقوا: لذلك الشيء إلخ. فود: (وما تقرر إلخ) عبارة المعنى، وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب أولى، وصرح به في البسيط اه. فود: (هو ما رجحه في المطلب) ولا يشكل بما مر في تفريق الصفقة من الصفقة في نصيبه؛ لأن محل ذلك فيما إذا علم عين ماله رشيدتي، وسم. فود: (أن يملك إلخ) أي: يبيع، أو هبة، أو غيره مما من سائر التمليكات. فود: (للضرورة) وقد تدعو الحاجة إلى التسامح باختلال بعض الشروط، ولهذا صححوا القراض، والجمالة مع ما فيها من الجهالة معني. ونهاية. فود: (أي: المالكين) إلى قوله: وقوله: لي في النهاية إلا قوله: وزعم إلى نعم. فود: (المختلط) بالافراد نظرا إلى المعنى، وإلا فتحق التعبير الحمامين المختلطين كما في النهاية، والمعني. فود: (وكل لا يدري إلخ) الواو للحال اه. ع ش. فود: (ووزع الثمن على أعضادهما) أي: فالثمن بينهما أثلاثا في المثال المتقدم اه. نهاية. فود: (في المبيع) أي: حصه كل منهما، وإلا فمجموع المبيع لا جهل فيه اه. سم. فود: (له) أي: لثالث.

فود: (لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء) بخصوصه لا يظهر في صورة الملك. فود: (هو ما رجحه في المطلب) فإن قلت: قد يشكل؛ لأنه من قبيل بيع ملكه، وملك غيره بغير إذنه، وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تفريق الصفقة قلت: نعم يجب بأن محل ذلك إذا علم عين ماله، وهو هنا جاهل به. فود: (في المبيع) أي: حصه كل منهما، وإلا فمجموع المبيع لا جهل فيه، ولم يقل، وفي الثمن بالنسبة لكل كأنه لأنهاء الجهل فيه؛ لا، إذا كان العدو معلوما، والقيمة سواء كان ما لكل منهما من



المُعْتَمِدَ بِالْجُزْئِيَّةِ (والا) بَأَن جَهْلًا، أَوْ أَحَدُهُمَا الْعَدَدُ، أَوْ تَفَاوُثَ الْقِيَمَةِ (فلا) يَصَحُّ؛ لِأَن كُلًّا يَجْهَلُ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَزَعْمُ الْإِسْنَوِيِّ تَوَزُّعَ الثَّمَنِ عَلَى أَعْدَادِهِمَا مَعَ جَهْلِ الْقِيَمَةِ مُزْدَوْدٌ بِأَنَّهُ مُتَعَدِّزٌ حِينَئِذٍ نَعَمْ، إِنْ قَالَ كُلٌّ: بِثَنِّكَ الْحَمَامَ الَّذِي لِي فِي هَذَا بِكَذَا صَعٍ لِعِلْمِ الثَّمَنِ، وَتُحْتَمَلُ جَهَالَةُ الْمَبِيعِ لِلضَّرُورَةِ.....

• فَوَدَّ: (بِالْجُزْئِيَّةِ) أَي: كَيْصِفُهُ، وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ صِحَّةِ بَيِّنَتِهِمَا بَعْضُهُ الْمُعْتَمِدَ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَكَانَ وَجْهَهُ عَدَمُ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ يَمْلِكُهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَمْلِكُ أَحَدَهُمَا هـ. سَم. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ مُتَعَدِّزٌ) أَي: التَّوَزُّعُ حِينَئِذٍ أَي: عِنْدَ جَهْلِ الْقِيَمَةِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي، وَالرَّوْضِ فَالْحَبْلَةُ فِي صِحَّةِ بَيِّنَتِهِمَا لِثَالِثٍ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ مَنْهُمَا نَصِيْبَهُ بِكَذَا، فَيَكُونُ الثَّمَنُ مَعْلُومًا، أَوْ يُوَكَّلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي بَيْعِ نَصِيْبِهِ، فَيَبِيعُ الْجَمِيعَ بَثْمَنٍ، وَيُقْتَسِمَاهُ، أَوْ يَضْطَلِحَاهُ فِي الْمُخْتَلِطِ عَلَى شَيْءٍ بَأَن يَتَرَاضِيَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ مَنْهُمَا مِنْ شَيْئًا، ثُمَّ يَبِيعَانِهِ لِثَالِثٍ، فَيَصِحُّ الْبَيْعُ هـ. وَقَالَ شَرْحُ الرَّوْضِ مَا نَصُّهُ: وَقَضَيْتُهُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّ الْقَائِلَةَ طَرِيقَ لِلْبَيْعِ مِنْ ثَالِثٍ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ طَرِيقٌ لِلْبَيْعِ مُطْلَقًا هـ. • فَوَدَّ: (إِنْ قَالَ كُلٌّ بِثَنِّكَ الْحَمَامَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَإِلَّا نَاقَى قَوْلُهُ: السَّابِقُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا الْخ، وَجِبَابُ بَمَنْعِ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: السَّابِقُ الْمَذْكُورُ يَصُورُ بِمَا إِذَا بَاعَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ لَا بِالْجُزْئِيَّةِ كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ الْبُلْقِينِي، وَيُصَرِّحُ بِهِ تَقْلِيلُ مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ: لِعَدَمِ تَحَقُّقِ يَمْلِكُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصَوَّرٍ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِي أَيْضًا، فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَيْئًا مِنْ مَحَلِّهِ إِذَا وَهَبَ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ ثُمَّ لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَّا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ يَصِحُّ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَلَكِنْ بَاعَ مُعَيَّنًا بِالْجُزْئِيَّةِ كَيْصِفَ مَا يَمْلِكُهُ، أَوْ قَالَ: بِثَنِّكَ جَمِيعَ مَا أَمْلِكُهُ بِكَذَا، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ الْمِلْكُ فِيمَا بَاعَهُ، وَيَجِلُّ الْمُشْتَرِي مَحَلَّ الْبَائِعِ كَمَا لَوْ بَاعَا مِنْ ثَالِثٍ مَعَ جَهْلِ الْأَعْدَادِ بَثْمَنٍ مُعَيَّنٍ أَي: لِكُلِّ وَاحِدٍ وَيُقْتَضَرُّ الْجَهْلُ بِقَدْرِ الْمَبِيعِ لِلضَّرُورَةِ هـ. سَم، ثُمَّ سَاقَى عَنْ شَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَيُوجِّهُهُ.

• فَوَدَّ: (الْمُعْتَمِدَ بِالْجُزْئِيَّةِ) أَي: كَيْصِفُهُ، وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ صِحَّةِ بَيِّنَتِهِمَا بَعْضُهُ الْمُعْتَمِدَ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَكَانَ وَجْهَهُ عَدَمُ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ يَمْلِكُهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَمْلِكُ أَحَدَهُمَا هـ. فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كُلٌّ بِثَنِّكَ الْحَمَامَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَإِلَّا نَاقَى قَوْلُهُ السَّابِقُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا الْخ، وَجِبَابُ بَمَنْعِ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ الْمَذْكُورَ يَصُورُ بِمَا إِذَا كَانَ بَاعَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ لَا بِالْجُزْئِيَّةِ كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ الْبُلْقِينِي، وَيُصَرِّحُ بِهِ تَقْلِيلُ مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ يَمْلِكُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصَوَّرٍ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِي أَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَيْئًا مِنْ مَحَلِّهِ إِذَا بَاعَ، أَوْ وَهَبَ شَيْئًا مُعَيَّنًا بِالشَّخْصِ ثُمَّ لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَمَّا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ فَيَصِحُّ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَلَكِنْ بَاعَ مُعَيَّنًا بِالْجُزْئِيَّةِ كَيْصِفَ مَا يَمْلِكُهُ، أَوْ قَالَ: بِثَنِّكَ جَمِيعَ مَا أَمْلِكُهُ مِنْهُ بِكَذَا فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ الْمِلْكُ فِيمَا بَاعَهُ وَيَجِلُّ



وقوله: لي لا يذ منه، وإن حذفت من اروضه، وغيرها، ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك، فإن بين ثمن نفسه، وثمن ذكليه كما هو ظاهر صريح أيضاً لما ذكر، وما، أو همه كلام شارح من أنه لا يحتاج هنا لبيان الثمن، بل يقتسمانه بعمد للجهل بالثمن حينئذ؛ لأن الفرض جهل العدد، أو القيمة.

(فرغ) لو اختلط مثلي حرام كذاهم، أو ذهني، أو حب.....

• قوله: (وقوله: لي لا يذ منه) خلافاً لظاهر النهاية، والمفني. • قوله: (فإن بين الخ) جواب لو.

• قوله: (من أنه لا يحتاج هنا الخ) هذا قد يتأ ما قلنا آنفاً من المفني، والروض عبارة سم قوله: وما، أو همه كلام شارح الخ هذا الذي أوهمه كلام الشارح المذكور عبارة مصرية به ثم قال بعد أن ساق ما قلناه من الروض ما نصه فانظر قوله: في صورة التوكيل بثمن، ويقتسمانه، فإنه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشرح؛ إذ لا يحتتمل أنه بين ثمن نفسه، وثمن موكله، وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله: ويقتسمانه فهذا الإبهام عين المتقول فتأمل اه. • قوله: (لو اختلط بغير الخ) عبارة المفني، والنهاية،

المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الأعداء بثمن معين أي: لكل واحد، ويقتصر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرقي هما أن في المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة، وما يلزمه لكل منهما من الثمن معلوم، وإن لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاعتبر الجهل بذلك للضرورة مع أنه لا يترتب على الجهل به فسخة فلا يلزم من اعتبار الجهل به اعتبار الجهل بجملة ما اشتراه اه. قال شيخنا الشهاب البرلسي قول: وقول العراقي أن جملة المبيع معلومة للمشتري في المقيس عليه فيه شيء وذلك أن مراده أن جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فليست به أن يقول: سلطنا ذلك، ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي، وقع عليه العقد من كل منهما، وتعددت الصفقة بذلك ألا ترى أن بيع عبيد جمع بثمن يصح، وإن كانت جملة المبيع معلومة، وجملة الثمن معلومة؛ إذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اعتبر فيه الجهل بقدر المبيع إذا كان على الوجه المذكور. انتهى. • قوله: (وما أوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي أوهمه كلام الشارح المذكور عبارة مصرية به، وعبارة الروض ما نصه، ولو جهل العدد أي: أو لم تستقر القيمة كما بينته في شرحه فالحيلة أن يبيع كل نصيبه بكذا، أو يوكل أحدهما الآخر في البيع بثمن، ويقتسمانه، أو يضطلحا فيه أي: في المختلط على شيء أي: ثم يبيعهما لثالث. واحتملت الجهالة أي: في عين المبيع وقدره للضرورة.

اه. فانظر قوله في صورة التوكيل بثمن، ويقتسمانه فإنه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشارح إذ لا يحتتمل أنه بين ثمن نفسه وثمن موكله وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسمانه فهذا الإبهام هو عين المتقول فتأمل، وقد بينت أنه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال أن المراد أنهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذي بينته في العقد، ولا يخفى بعده. • قوله: (فرغ لو اختلط بغير الخ) حرام قال في الروض: فرغ، وإن اختلط ما مملوك أي: مخصص، أو غير مخصص بحمام بئذ مباح

بمثله له جاز له أن يعزّل قدر الحرام بنية القسم، ويتصرف في الباقي، ويسلم الذي عزله لصاحبه إن وجد، وإلا فلناظر بيت المال، واستقل بالقسم على خلاف المقرر في الشريك للضرورة؛ إذ الفرض الجهل بالمالك فاندفع ما قيل: يتمم الرفع للقاضي لقيسه عن المالك، وفي المجموع طريقه أن يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه، ويتصرف في الباقي بما

ولو اختلطت درايم، أو دهن حرام بدرايمه، أو بدفنه، أو نحو ذلك، ولم يتميز فميز قدر الحرام، وصرفه إلى ما يجب صرفه فيه، وتصرف في الباقي بما أراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلطت بحمايه، فإنه يأكله بالاجتهاد فيه إلا واحدة كما لو اختلطت ثمرة غيره بثمره، ولا يخفى الورع، وقد قال بعضهم: ينبغي للمغني أن يجنب طير البرج، وبناءها اه. قال ع ش قوله: وصرفه إلخ مفهومه أن مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي، ويمكن تزجيده بأنه باختياره به صار كالشريك واحد الشريكين لا يتصرف قبل القسم، والقسم إنما تكون بعد التراضي، وهو متقدر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسم للضرورة اه. ويؤيده قول الشارح الآتي؛ لانه ملك مؤقت إلخ ويأتي عن سم والرشيدى ما يتعلق بالمقام. هـ فود: (بمثله) متعلق باختلط، وقوله: له أي: لشخص حال من مثله. هـ فود: (جاز له أن يعزّل إلخ) قال في الروض: كحمامة أي: لغيره اختلطت بحمايه يأكله بالاجتهاد إلا واحدة اه. سم.

هـ فود: (إن وجد) أي: إن عرفه، وقوله: وإلا فلناظر بيت المال، أو صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال إن عرفها اه. ع ش. هـ فود: (فاندفع إلخ) فيه تأمل. هـ فود: (وفي المجموع إلخ) تقدم عن المغني، والنهاية ما يوافقه. هـ فود: (طريقه) أي: تميز حقه أن يصرف إلخ انظره مع قوله: السابق، ويسلم الذي عزله إلخ إلا أن يراد جواز كل من الطرفين، أو يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لمالكه إن وجد ثم لناظر بيت المال اه. سم، وقوله: أو يراد بما يجب إلخ محل تأمل، وعبرة الرشيدى قوله:

غير مخصص لم يخرم الإضطياد، ولو كان المباح مخصصاً حرم. اه. ولا خفاء أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء، ولو بلا اجتهاد؛ لانه مهمما، وضع يده عليه صار ملكه؛ لانه إن كان مملوكاً له فلا كلام، أو مباحاً ملكه بوضع يده عليه، وأما غير المالك فهل له الاجتهاد في المباح كما لو اختلط ملك المخصص بملك غيره المخصص فإن له الاجتهاد، وأخذ ملكه بالاجتهاد، والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز أخذه، ولا يصرف احتمال أخذ المملوك كما لا يصرف في اجتهاد من اختلط ملكه بملك غيره احتمال أخذ ملك غيره فيه نظر. هـ فود: (جاز له أن يعزّل قدر الحرام إلخ) قال في الروض: كحمامة أي: لغيره اختلطت بحمايه يأكله بالاجتهاد إلا، واحدة. اه. قال في شرحه، وهذا ما ذكره البقوي، والذي حكاه الرويانى أنه ليس له أن يأكل، واحدة منه حتى يصلح ذلك الغير، أو يقايضه. اه. وهو ظاهر إن علم المالك. هـ فود: (طريقه أن يصرف إلخ) انظره مع قوله جواز كل من الطرفين، أو يراد بما يجب السابق، ويسلم الذي عزله إلخ. إلا أن يراد صرفه فيه الصرف لمالكه إن وجد، ثم لناظر بيت المال.

أراد، ومن هذا اختلاط، أو خلط نحو نراهم لجماعة، ولم تَتَمَيَّز فطريقه أن يَفْتَسِمَ الجميع بينهم على قدر حقوقهم، وزَعَمَ العوام أن اختلاط الحلال بالحرام يَحَرِّمُهُ باطل، وفيه كالروضه إن حكم هذا كالحمام المختلط، ومثله التشبيه به في طريق التصرف لا في حل الاجتهاد؛ إذ لا علامة هنا؛ لأن الفرض أن الكل «مار شيئاً واحداً لا يُمكن التمييز فيه بخلاف الحمام، فإن قلت: هذا يُنافي ما مر في الغضب أن مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب، ومن ثم أطل في الأنوار في رد هذا بذلك قلت<sup>١</sup> يُنافيه؛ لأن ذاك فيما إذا عَرَفَ المالك، وهذا فيما إذا جهل كما تقرر، وبفرض استوائيهما أي معرفته فما هنا إنما هو أن له إفراز قدر الحرام من المختلط أي: بغير الأرذل، وهذا لا يُنافي ملكه له؛ لأنه ملك مُقَيَّد بإعطاء البدل كما مر فتأمل، وقد بَسَطَت الكلام عليه في شرح القباد بما لا يُستغنى عن مراجعته.

(ولو جَزَخ الصَّيْدُ الثَّانِي مُتَعَابِيَانِ فَإِنَّ) أَزْمَاهُ بِمَجْمُوعِ جَزَخَيْهِمَا فَهُوَ لِلثَّانِي، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَوَّلِ لِمَا يَأْتِي، فَإِنْ جَزَخَهُ ثَانِيًا أَيْضًا، وَلَمْ يَذْفُقْ، وَتَمَكَّنَ الثَّانِي مِنْ ذَبْحِهِ ضَمِنَ رُبْعَ قِيَمَتِهِ نَوْزِيًا لِلتَّصَدِّقِ عَلَى جَزَخِيهِ الْمُتَهَدِّرِ حُدُّهُمَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي مَعَ اسْتِدْرَاكِ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ أَذْفَقَ، فَإِنْ أَصَابَ الْمَذْبَحَ خَلَّ، .....  
.....

أن يَصْرِفَ قَدْرَ الْحَرَامِ الْخِ انْظُرْ هَلْ الصَّرْفُ، الْمَذْكُورُ شَرْطٌ لِحَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الْبَاقِي حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ التَّصَرُّفُ عَقِبَ التَّمْيِيزِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَيَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ هـ. قُود: (وَمِنْ هَذَا) أَي: اخْتِلَاطُ الْبَثَلِيِّ بِبَثَلِيهِ. قُود: (أَنْ يَفْتَسِمَ الْخِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. قُود: (وَفِيهِ) أَي: الْمَجْمُوع. قُود: (أَنْ حُكِمَ هَذَا) أَي: نَحْوِ دِرَاهِمٍ مُخْتَلِطَةٍ، أَوْ خُلُوطَةٍ بِلَا تَمْيِيزٍ لِحِمَاةٍ. قُود: (هَذَا يُنَافِي) أَي: مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ، وَيَجُوزُ رَدُّ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَالرَّوْضَةُ. قُود: (لَأَنَّ ذَاكَ الْخِ) هَذِهِ التَّحْرِيقَةُ تَحْتَاجُ لِتَوْجِيهِ وَاضِحٍ هَذَا، وَقَدْ حَرَّزْنَا فِي هَامِشِ بَابِ الْغَضَبِ أَنَّ شَرْطَ مِلْكِ الْغَاصِبِ أَنْ يُوَجَدَ مِنْهُ الْفِعْلُ، فَإِنْ اخْتَلَطَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَمْلِكْ، بَلْ يَكُونُ شَرِيكًا، وَمَا هُنَا مُصَوَّرٌ فِي الْأَوَّلِ بِالِاخْتِلَاطِ بِنَفْسِهِ فَلَا إِشْكَالَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ هـ. سَم. قُود: (وَهَذَا<sup>١</sup> يُنَافِي مِلْكَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْخِ) فِيهِ نَظَرٌ هـ. سَم. قُود: (أَزْمَاهُ بِمَجْمُوعِ جَزَخَيْهِمَا الْخِ) أَي: بَأَنَّ لَا يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى حَالِهِ مُزْمِنًا، وَسَكَتَ عَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُنْهَجِ، وَالتَّهَامَةِ، وَالْمَغْنَى لِدُخُولِهَا فِيهِ لِلْمُصَنِّفِ: (أَوْ أَزْمَاهُ دُونَ الْأَوَّلِ الْخِ). قُود: (لِمَا يَأْتِي) أَي: مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَ جَزَخَهُ، وَهُوَ مُبَاحٌ. قُود: (فَإِنْ جَزَخَهُ) أَي: الْأَوَّلُ. قُود: (وَتَمَكَّنَ الثَّانِي مِنْ ذَبْحِهِ) أَي: وَتَرَكَهُ. قُود: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَي: فِي قَوْلِهِ: (أَمَّا إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِمَ الْخِ).

قُود: (لَأَنَّ ذَاكَ الْخِ) هَذِهِ التَّحْرِيقَةُ تَحْتَاجُ لِتَوْجِيهِ وَاضِحٍ هَذَا، وَقَدْ حَرَّزْنَا فِي هَامِشِ بَابِ الْغَضَبِ أَنَّ شَرْطَ مِلْكِ الْغَاصِبِ إِذَا وَجَدَ مِنْهُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الْخَلْطُ فَإِنْ اخْتَلَطَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَمْلِكْ، بَلْ يَكُونُ شَرِيكًا، وَمَا هُنَا مُصَوَّرٌ فِي الْأَوَّلِ فِي الْإِخْلَاطِ بِنَفْسِهِ فَلَا إِشْكَالَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ. قُود: (وَهَذَا لَا يُنَافِي مِلْكَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ مُقَيَّدٌ فِيهِ نَظَرٌ).

وعليه ما نَقَصَ من قيمته بالذَّبْحِ، وإلا حَرَمَ، وعليه قيمته مجروحاً بالجُرحَيْنِ الأولَيْنِ، وكذا إن لم يُذَفَّفْ، ولم يَتَمَكَّنِ الثاني من ذبحه نظير ما يأتي، وإن (ذَفَفَ الثاني، أو أَرَمَنَ دون الأول) أي: لم يُوجَدْ منه تَذْفِيفٌ، ولا إِزْمَانٌ (فهو لِلثَّانِي)؛ لأنَّه المؤَثَّرُ في امتناعه، ولا شيء على الأول؛ لأنَّه جَرَحَهُ، وهو مُبَاحٌ (وإن ذَفَفَ الأولُ (ف) هو (له) لذلك لكن على الثاني أَرَشَ ما نَقَصَ بجُرحِهِ من لَحْمِهِ، وجَلْدِهِ؛ لأنَّه جَنَى على ملك الغير (وإن أَرَمَنَ الأولُ (ف) هو لذلك (لَمْ) إن ذَفَفَ الثاني بِقَطْعِ حُلُقُومٍ، ومَرِيءٍ فهو حَلَالٌ، وعليه للأوَّلِ ما نَقَصَ بالذَّبْحِ، وهو ما بين قيمته زَيْمًا، ومذبحاً كذبحه شاةً غيره مُتَعَدِّيًا وقولُ الإمام إنَّما يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ في مُسْتَقَرِّ الحَيَاةِ تَعَقُّبُهُ الْبَلْقَيْنِي بِأَنَّ الْجِلْدَ يَنْقُصُ بِالْقَطْعِ، وإن ذَفَفَ لِكُنْه حَيْثُ إِنَّمَا يَضْمَنُ نَقْصَ الْجِلْدِ فَقَطْ، وَيُؤْخَذُ مِنْ صِحَّةِ كَلَامِ الْإِمَامِ؛ لأنَّه إِنَّمَا تَفِي فِي غَيْرِ مُسْتَقَرِّ الحَيَاةِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ قِيَمَتِهِ مَذْبُوحًا، وَزَيْمًا لَا مُطْلَقَ الْقِيَمَةِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ فِي الْجِلْدِ (وإن ذَفَفَ لَا بِقَطْعِهِمَا) أي الحُلُقُومِ، والمَرِيءِ فَحَرَامٌ؛ لأنَّه مقدورٌ عليه، وهو لَا يَجِلُّ إِلَّا بِذَبْحِهِ (أو لم يُذَفَّفْ، ومات بالجُرحَيْنِ فَحَرَامٌ) لاجتماعِ المُبِيحِ، والمُحَرَّمِ (ويضمُّنُهُ الثاني للأوَّلِ)؛ لأنَّه أَفْسَدَ ملكه أي: يَضْمَنُ لَهُ فِي التَّذْفِيفِ قِيَمَتَهُ مُزَيَّمًا، وكذا في الجُرحَيْنِ الْغَيْرِ الْمُذَفِّقَيْنِ إن لم يَتَمَكَّنِ الأوَّلُ من ذبحه على ما اقتضاه كلامُهم لكن صَحَّحَا اسْتِدْرَاكَ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ عَلَيْهِم بِأَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا

• فَوَدَّ: (وعليه ما نَقَصَ إلخ) وكذا إذا لم يُذَفَّفْ، وَتَمَكَّنَ الثاني مِنَ الذَّبْحِ، وَذَبَحَهُ. • فَوَدَّ: (وكذا إلخ) أي: يَلْزَمُ الأوَّلُ قِيَمَةَ الصَّيْدِ مَجْرُوحًا بِالْجُرحَيْنِ الأولَيْنِ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ ما يَأْتِي إلخ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى ما قَبْلَ قَوْلِهِ: وكذا إلخ أَيْضًا، وَعَلَى كُلِّ يَأْتِي فِيمَا بَعْدَ كَذَا الْإِسْتِدْرَاكَ الْآتِي. • فَوَدَّ: (أي: لم يوجَد) إِلَى قَوْلِهِ: وهذا هو الرَّاجِعُ فِي الْمَعْنَى إلَى قَوْلِهِ: وقولُ الإمام إلى المَتْنِ، وإلى قَوْلِهِ: فَصِيماً يَلْزَمُ فِي النِّهَايَةِ إلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ إِلَى المَتْنِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا مِنْ قَوْلِهِ: وكذا فِي الْجُرحَيْنِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى ما اقْتَضَاهُ إِلَى يَتَّبَعِي. • فَوَدَّ: (لكن على الثاني أَرَشَ ما نَقَصَ إلخ) أي: إن كَانَ اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وقولُ الإمام إنَّما يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ فِي مُسْتَقَرِّ الحَيَاةِ) تَيَمَّنَهُ، فَإِنْ كَانَ مُتَأَلِّمًا بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُذَبِّحْ لَهْلَكَ فَمَا عِنْدِي أَنَّهُ يَنْقُصُ بِالذَّبْحِ شَيْءٌ اهـ. سَم، وَنِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (تَعَقُّبُهُ الْبَلْقَيْنِي إلخ) خَبَرٌ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ إلخ وَأَقَرَّ النِّهَايَةَ تَعَقُّبَهُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ إلخ) هَذَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ، وَقَوْلُهُ: مِنْهُ أَي: الْإِسْتِدْرَاكُ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (وكذا فِي الْجُرحَيْنِ إلخ) أي: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مُزَيَّمًا اهـ. سَم أَي: التَّسْمَةُ فِي الْمِثَالِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (على ما اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ لَكِنْ صَحَّحَا إلخ) رَاجِعٌ لِمَا بَعْدَ كَذَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ

• فَوَدَّ: (وقولُ الإمام إنَّما يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ فِي مُسْتَقَرِّ الحَيَاةِ) قَالَ: فَإِنْ كَانَ مُتَأَلِّمًا بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُذَبِّحْ لَهْلَكَ فَمَا عِنْدِي أَنَّهُ يَنْقُصُ بِالذَّبْحِ شَيْءٌ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وكذا فِي الْجُرحَيْنِ) أَي: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مُزَيَّمًا. • فَوَدَّ: (على ما اقْتَضَاهُ إلخ)، ثُمَّ قَوْلُهُ: (لَكِنْ صَحَّحَا إلخ). رَاجِعَاتُ لِمَا بَعْدَ كَذَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ الرُّوضِ، وَغَيْرِهِ.

ساوى سليماً عشرة، ومزماً تسعة، ومـ. بوخا ثمانية أنه يلزمه ثمانية، ونصف لإحصول الزهوي بفعليهما فيوزع الدرهم الفائث بهما عليهما، أما إذا تمكن من ذبحه فتركه فله قدر ما فوته الثاني لا جميع قيمته مزمناً؛ لأنه بتفريده جعل فعل نفسه إفساداً ففي هذا المثال تجتمع قيمته سليماً، وزمناً تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته، وهو عشرة فحصة الأول لو ضمن عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة، وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له،

الزهر، وغيره سم رشيدى. قود: (لأن صحاح الخ) مقتداه. بغيري، وجزم به النهاية، والمغني. قود: (وملبوخا) أي: لو ذبح كما قال في الباب فينظر إلى قيمته لو ذبح، فإن كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية، ونصف اهـ. سم. قود: (أنه يلزمه ثمانية، ونصف) أي: لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اهـ. سم. قود: (فتركه الخ) وار ذبحه لزم الثاني الأرض إن حصل بجزءه نقص مغني، ونهاية. قود: (فعل نفسه) وهو إزمائه الفيد. قود: (ففي هذا المثال الخ) وإن كانت الجناية ثلاثة، وأرض كل جناية ديناراً جمعت القيم التي هي عشرة، وتسعة، وثمانية، فيكون المجموع تسعة وعشرين فيقسم العشرة عليها اهـ. نهاية. قود: (تجتمع قيمته سليماً الخ) إيضاح ذلك أن تقول: لو فرض قيمته وقت رمي الأول عشرة دنانير، وعند رمي الثاني تسعة فيقسم ما فوته، وهو العشرة على مجموع القيمتين، وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير، ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الأول عشرة أجزاء من التسعة عشر، وذلك خمسة دنانير، وعلى الثاني تسعة أجزاء من التسعة عشر، وذلك أربعة دنانير، ونصف دينار، ويقضل من العشرة المقسومة نصف دينار فيقسم على تسعة عشر، فيحصل الأول عشرة أجزاء من نصف دينار، ويخص الثاني تسعة أجزاء منه فتكون جملته ما على الأول خمسة دنانير، وعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من نصف دينار، وجملته ما على الثاني أربعة دنانير، ونصف دينار، وتسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من نصف دينار اهـ. سم. قود: (تبلغ الخ) أي قيمتها سليماً، وزمناً عبارة المغني، والنهاية، فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهي أحسن. قود: (فيقسم عليهما) أي: على القيمتين. قود: (ما فوته، وهو العشرة) أي: بعد تسطيرها من جنس المقسوم عليه اهـ. بغيري. قود: (لو ضمن) والآخر ماله. قود: (من تسعة عشر جزءاً من عشرة) من الأولى تبعية، ولثانية ابتدائية اهـ. بغيري. قود: (اللزامة له) أي: على الأول.

قود: (وملبوخا) أي: لو ذبح كما قال في الباب فينظر إلى قيمته لو ذبح فإن كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية، ونصف اهـ. قود: (أنه يلزمه ثمانية، ونصف) أي: لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اهـ. قود: (ففي هذا المثال تجتمع قيمته سليماً، وزمناً تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته، وهو عشرة فحصة الأول لو ضمن عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة، وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له) أيضاً لك أن تقول لو فرض قيمته، وقت رمي الأول عشرة دنانير، وعند رمي الثاني تسعة فيقسم ما

وهذا على الراجح في أصل هذه المسألة، وهو ما لو جئنا على مملوك قيمته عشرة جراحة أُرشيها دينار، ثم جرحه آخر جراحة أُرشيها دينار، ومات بهما فقيما يلزم الجارحين ستة أوجه للأصحاب وكلامهم في تحريرها طويل مُتَشَقِّبٌ، والذي أُطبِقَ عليه العراقيون منها، واعتمده الحاروي الصغير، وفروعه، وغيرهم، وقال ابن الصلاح إنه مُتَعَيَّنٌ؛ لأنه إذا لم يكن بُدٌّ من مخالفة النظائر، والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فأقل تلك الأوجه محذورا هو هذا أنه يُجْمَعُ بين قيمتيه فتكون تسعة عشر، ثم يُقَسَّمُ عليه ما فواته، وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة، وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وإن جرحا هـ مقفا، وذلفا) هـ بجرحيهما (أو أرقنا) هـ به، أو ذلفه أحدهما، وأزمنه الآخر، أو احتيل كون الإزمان بهما، أو بأحدهما (هـ) هو (لهما)، وإن تفاوت جرحاهما، أو كان أحدهما في المذبح لاشتراكهما في سبب الملك لكن ظاهرا في الأخيرة، ومن ثم يُدَبُّ لكل أن يستجل الآخر، ولو عُلِمَ تَذْفِيفُ أحدهما، وشك في تأثير جرح الآخر سُلِمَ التصف للأول، ووُفِّقَ التصف الآخر، فإن بان الحال، أو اصطَلَحَا فواضح، ولا قِسْمَ بينهما نصفين، ويُسَنُّ لكل أن يستجل الآخر فيما خصه بالقسمة (وإن ذلف أحدهما، أو أزم دون الآخر)،

• فُود: (وهذا الخ) أي: ما صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ صَاحِبِ التَّحْرِيبِ. • فُود: (على مملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاً هـ. • فُود: (جراحة الخ) مَقْعُولٌ مُطْلَقٌ نَوْعِي لِقَوْلِهِ: جَنَى. • فُود: (لأنه الخ) مِنْ مَقُولِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَعِلَّةٌ لِلتَّعَيُّنِ. • فُود: (بما يقطعها منها) أي: بِكَيْفِيَّةِ تَقَطُّعِ الْوَاقِعَةِ عَنِ الظَّاهِرِ. • فُود: (فأقل تلك الأوجه الخ) جَوَابُ إِذَا. • فُود: (هو هذا) أي: أَقْلَهَا مَا أُطْبِقَ عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ، وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ يُجْمَعُ الْخُ خَبَرٌ، وَالَّذِي أُطْبِقَ الْخُ. • فُود: (بَيْنَ قِيَمَتَيْهِ) أي: قِيَمَتِهِ سَلِيمًا، وَقِيَمَتِهِ مَجْرُوحًا بِالْجُرْحِ الْأَوَّلِ هـ. نِهَآيَةٌ. • فُود: (فَيَكُونُ) أي: مَجْمُوعُ الْقِيَمَتَيْنِ. • فُود: (عليه) أي: عَلَى مَجْمُوعِ تِسْعَةِ عَشَرَ. • فُود: (بِجُرْحَيْهِمَا) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمَعْنَى. • فُود: (أو احتيل الخ) عبارة المعنى، ولو جُهِلَ كَوْنُ التَّذْفِيفِ، أَوِ الْإِزْمَانِ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا كَانَ لِهَمَا لِعَدَمِ التَّرْجِيحِ هـ. • فُود: (في الأخيرة) وَهِيَ صُورَةُ الْإِحْتِمَالِ. • فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْمَلَمِّ بِالْمُدَقَّفِ فِي الْآخِرَةِ. • فُود: (تَذْفِيفُ أَحَدِهِمَا) عبارة المعنى تأثير أحدهما هـ. • فُود: (وَلَا قِسْمَ الْخُ) أي: التَّصْفُ الْمَوْقُوفُ قِيَحْصُ لِلأَوَّلِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الصَّيْدِ، وَلِلْآخِرِ رُبْعُهُ هـ. مُعْنَى. • فُود: (وَيُسَنُّ الْخُ) أي: فِيمَا إِذَا

فَوَاتَهُ، وَهُوَ الْعَشْرَةُ عَلَى مَجْمُوعِ الْقِيَمَتَيْنِ، وَهُوَ تِسْعَةُ عَشَرَ فَمِنْهَا تِسْعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفُ دِنَارٍ عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ نِصْفِ دِنَارٍ عَلَى الْأَوَّلِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ، وَعَلَى الثَّانِي تِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفُ دِنَارٍ يَفْضُلُ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمَقْسُومَةِ نِصْفُ دِنَارٍ يُقَسَّمُ عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ قِيَحْصُ الْأَوَّلِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ نِصْفِ دِنَارٍ، وَيَخْصُ الثَّانِي تِسْعَةَ أَجْزَاءٍ مِنْهُ فَيَكُونُ جُمْلَةُ مَا عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصْفًا، وَتِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ نِصْفِ دِنَارٍ بَرَر.

وقد جرحا مّا (ف) هو (له) لانفراده بسبب الملك، ولا ضماناً على الآخر؛ لأنه جرح مباحاً، ويجل المذنب، ولو بغير المذبح (واذ ذُفِّفَ واحد) لا بذبح شرعي (وازمَن الآخر) فيما إذا ترتباً (وجهل السابق) منهما (حرّم على الماهب) تقييماً للمحرّم؛ لأنه الأصل كما مرّ، فإنه يُحتمل سبق التدفيف فيجل، وتأخّره فلا إلا بالذبح، ومن ثمّ لو ذبحه المذنب حل قطعاً، والاعتبار في الترتيب، والمعية بالإصابة دون ابتداء الرمي.

لم يتيّن الحال. • قود: (ويجل المذنب) بفتح الفاء. • قود: (لا بلّيع شرعي) أي: في غير مذبح اه. • مئني. • قود: (كما مرّ) أي: في مواضع. • قود: (ومن ثمّ لو ذبحه المذنب إلخ) عبارة المئني أمّا لو ذُفِّف أحدهما في المذبح، فإنه يجل قهراً، ويكون بينهما كما استظهره في المطلب؛ لأنّ كلّاً من الجرحين مُملّك لو انفرد، فإن جهل السابق لم يكن أحدهما أولى به من الآخر، فإن ادعى كلّ منهما أنّه المزمّن له، أو لا فلكلّ تخليف صاحبه، فإنّ خلفاً اقتسماه، ولا شيء لأحدهما على الآخر، أو خلف أحدهما فقط فهو له، وله على التاكل أرض ما نقص بالذبح.

(خاتمة): لو أرسل كلباً، وسهماً فأزاده الكلب، ثم ذبحه السهم حل، وإن أزمته السهم، ثم قتله الكلب حرّم، ولو أخبر فاسق، أو كتابي أنّه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها؛ لأنه من أهل الذبح، فإن كان في البلد مجوس، ومسلمون، وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم، أو مجوسي لم يجل أكلها للشك في الذبح المبيح، والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام، فيبغني كما قال شيخنا أن تجل كتظيره فيما مرّ في باب الإجهاد عن الشيخ أبي حامد، وغيره فيما لو وجد قطعة لحم أمّا إذا لم يكن فيه مجوسي فتجل، وفي مئني المجوسي كلّ من لا تجل ذبيحته اه. • قود: (والإختيار) إلى الكتاب في النهاية.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

(هي) بكسر الهمزة وضمها مع تخفيف الباء وتشديدها ما يُذَبِّحُ من النعم تَقَرُّبًا إلى الله تعالى في الزَّمنِ الآتِي ويُقَالُ ضَحِيَّةٌ وَأُضْحَاةٌ بفتح أول كل وكسره سُمِّيتْ بِأَوَّلِ أَرْبَعَةِ فَعِلِهَا وهو وقت الضحى والأصل في مشروعيها الكتابُ والشُّعْنُ وإجماعُ الأئمةِ ورَوَى الترمذِيُّ والحاكِمُ وهو صحيحٌ لكن على نزاع فيه خبرٌ: «ما عَمِلَ به ابنُ آدَمَ يومَ التَّحَوُّرِ من عَمَلٍ أَحَبَّ إلى الله تعالى من إِرَاقَةِ لَدَمٍ إِنَّهَا لِتَأْتِي يومَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُطْلَاقِهَا وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ من الله بِمَكَانِهِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ على الأَرْضِ فطَلَبُوا بها نَفْسَاءَ والخبرُ المذكورُ في الرَّافِعِيِّ وغيره «عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ فَإِنَّهَا على الصَّرَاطِ مَطَالِبَاكُمْ» قال ابنُ الصَّلَاحِ غيرُ ثَابِتٍ ثُمَّ مَذْهَبُنَا أَنَّ التَّضَحِّيَةَ (سُنَّةٌ) فِي حَقِّنا لِخُرُوجِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ)

• فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة. إلخ) لو قَدَّمْ هذه السَّوَادَةَ على قولِ الْمُصَنِّفِ هي كما فَعَلَهُ غيره كان اشْتَبَكَ واستَفْتَى عن قوله الآتي ثُمَّ مَذْهَبُنَا أَنَّ التَّضَحِّيَةَ. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة) إلى قوله ورَوَى الترمذِيُّ في التَّهَاجُوتِ وإلى قوله وَكَانَ لَمْ يَنْظُرْ في الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لكن على نزاع فيه وقوله: رَشِيدٌ إلى قَائِدٍ وقوله وَصَحَّ إلى وَجَاءَ وقوله: وَيُؤَافِقُهُ إلى ثُمَّ. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الهمزة وضمها... إلخ) وَجَمَعَهَا أَصَاحِي بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا وقوله وَيُقَالُ ضَحِيَّةٌ وَأُضْحَاةٌ وَجَمَعَ الْأَوَّلُ ضَحَايَا، والثاني أَضْحَى بالتَّوْنِ كَارْطَاةٍ وَأَرَطَى وقوله: بَفَتْحِ أَوَّلِ كُلِّ وَكَسْرِهِ فَهَذِهِ ثَمَانِ لُغَاتٍ فِيهَا مُعْنَى وَيُجَبِّرِمِي. • فَوَدَّ: (سُمِّيتْ. إلخ) جِبَارَةٌ غَيْرُهُ وهي مَأْخُوذَةٌ مِنَ الضَّخْوَةِ سُمِّيتْ. إلخ. • فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ أَرْبَعَةِ إلخ) أَي بِاسْمِ مَأْخُوذٍ مِنْ اسْمِ أَوَّلِ إلخ اه. سم. • فَوَدَّ: (الكتاب) كَقَوْلِهِ تَعَالَى «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ» (هرون: ١٢) أَي صَلِّ صَلَاةَ الْمَيْدِ وَأَنْحَرِ الثُّلُوكَ، وَالثُّلَّةُ كَخَبِيرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَتِفَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا) شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِنَّهَا) أَي الْأُضْحِيَّةُ. • فَوَدَّ: (وَالْخَبِيرُ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ. • فَوَدَّ: (فِي حَقِّنا) إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ فَضْلَ فِي التَّهَاجُوتِ إِلَّا قَوْلَهُ مُكَلِّفٌ إِلَى قَائِدٍ. • فَوَدَّ: (فِي حَقِّنا) وَأَمَّا فِي حَقِّهِ ﷺ فَرَوَاجَةٌ لِخَبِيرِ الترمذِيِّ، وَالدَّارَقُطْنِي الْآتِيَيْنِ اه. مُعْنَى.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ)

• فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ إلخ) أَي بِاسْمِ مَأْخُوذٍ مِنْ اسْمِ أَوَّلِ إلخ.

أَوْ مُبْتَضِعٍ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ نَعَمْ، الْوَلِيُّ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ لَا غَيْرَ التَّضَحِّيَّةُ عَنْ مَوْلَاهُ مِنْ مَالٍ  
نَفْسِهِ كَمَا بَأْتِيَ قَائِدٌ بِأَنْ فَضَّلَ عَنْ - أَجَةٍ مَمُونَةٍ مَا مَرَّ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَلَوْ مُسَافِرًا وَبَدَوِيًّا  
وَحَاجًّا بَيْنِي وَإِنْ أَهْدَى خِلَافًا لِمَنْ دُخِلَ مُؤَكَّدَةً لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ «أَمْرٌ بِالتَّخَرُّعِ وَهُوَ سُئُلُ لَكُمْ»  
وَالدَّارِقُطَنِيُّ: «كُتِبَ عَلَيَّ التَّخَرُّعُ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ» وَصَحَّ خَبَرُ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى  
الزَّكَاةِ» وَجَاءَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا</sup> كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يَرَى النَّاسُ  
وَجُوبَهَا وَيُؤَافِقَهُ تَفْوِضُهَا فِي خَبَرِ سَمٍّ إِلَى إِرَادَةِ الْمُضَحِّيِّ وَالوَاجِبُ لَا يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ  
تَعَلَّدَ أَهْلُ الْبَيْتِ كَانَتْ سُئُلُ كِفَايَةٍ تُجْزِي مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ مِنْهُمْ لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

• فَوَدَّ: (أَوْ مُبْتَضِعٍ) أَيِ إِذَا مَلَكَ مَا لَا يَبِيحُ بِهِ الْحُرُّ. اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ) أَيِ لَا مِنْ مَالِ  
الْمَوْلَى لِأَنَّ الْوَلِيَّ مَأْمُورٌ بِالِاحْتِيَاظِ لِمَالِهِ وَنَمْنُوعٍ مِنَ التَّبَرُّعِ بِهِ، وَالْأَضْحِيَّةُ تَبَرُّعٌ. اه. مُعْنَى.  
• فَوَدَّ: (كَمَا بَأْتِيَ) أَيِ قَبِيلِ الْفَضْلِ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ فَضَّلَ الْخ) قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنْ  
حَاجَتِهِ وَحَاجَةٍ مِنْ مَمُونَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ لِأَنَّهَا تَوْعُ صَدَقَةٌ انْتَهَى وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ  
تَكُونَ فَاضِلَةً عَمَّا يَخْتَاجُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَكِسْفَةٍ فَضْلُهُ كَمَا مَرَّ وَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ  
وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهَا وَقْتُهَا كَمَا أَنَّ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَةَ الْعِيدِ وَقْتُ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَاسْتَرْطَوْا فِيهَا أَنْ تَكُونَ فَاضِلَةً  
عَنْ ذَلِكَ. اه. مُعْنَى وَأَقْرَبُ السَّيِّدُ عُمَرُ وَفِي بُجَيْرِمِي عَنْ الْعَنَانِيِّ عَنْ الزَّمَنِيِّ مَا يُؤَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (هَنْ حَاجَةٍ  
مَمُونَةٍ) وَمِنْ نَفْسِهِ. اه. سَم. • فَوَدَّ: (خِلَافَةً لِمَنْ شُدَّ). الْخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى لِأَنَّهُ <sup>صَحَّ</sup> (ضَحَّى فِي مَنَى عَنْ  
نِسَائِهِ بِالْقَمْرِ) زَوَاهِ الشَّيْخَانِ وَبِهَذَا رَدُّ عَلَى الْمُبْدَرِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا لَا تُسَنُّ لِلْحَاجِّ بَيْنِي وَأَنَّ الَّذِي يَتَخَرَّعُ  
هَذَا لَا أَضْحِيَّةَ. اه. • فَوَدَّ: (لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ الْخ). تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ مِنَ السُّنَنِ. • فَوَدَّ: (هُوَ سُئُلُ لَكُمْ)  
قَدْ يُقَالُ السُّئُلُ بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ قَاتَى يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا  
مَعْنَاهَا اللَّغَوِيُّ وَهُوَ الطَّرِيقَةُ فَلَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. اه. سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُقَابَلَتَهَا بِأَوَّلِ الْحَدِيثِ  
قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى الْمَعْرُوفَ. • فَوَدَّ: (مَخَافَةَ أَنْ يَرَى النَّاسُ الْخ). لَا يُقَالُ هَذَا يَتْلَفُغُ  
بِالْأَخْبَارِ بِقَدَمٍ وَجُوبَهَا لِأَنَّهُ قَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ فِي هَذَا فِي مَوَاضِعَ تَعَلَّقَ بِفِعْلِهِ <sup>صَحَّ</sup> بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ عَدَمَ الْفِعْلِ  
أَقْوَى مِنْ انْقِيَادِ التَّمُوسِ وَاعْتِقَادِهَا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ التَّرْكَ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ مِنَ الْقَوْلِ لِأَنَّهُ يَحْتَوِيلُ الْمَجَازُ  
وغيره مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُخَرَّجَةِ لَهُ عَنْ الدَّلَالَةِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ.

• فَوَدَّ: (تَفْوِضُهَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةَ. اه. ع. ن. • فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ تَعَلَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ  
تَجْزِي إِلَى وَلَا قَسَّةً. • فَوَدَّ: (فَتَجْزِي مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ الْخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْقَائِمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ. اه. سَم  
جِبَارَةُ ع. ش. قَالَ مَرَّ الْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَهْلِ الْبَيْتِ مَنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُمْ شَخْصًا وَاحِدًا قَالَ وَالْقِيَاسُ عَلَى هَذَا  
أَنْ شَرَطُوا وَقُوعَهَا عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُضَحِّيُّ هُوَ الَّذِي تَلَزَمَ التَّفَقُّةُ حَتَّى لَوْ ضَحَّى بَعْضُ عِيَالِهِ لَمْ يَقَعْ عَنْ

• فَوَدَّ: (بِأَنْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَةٍ مَمُونَةٍ الْخ) مِنْهُ نَفْسُهُ. • فَوَدَّ: (فَتَجْزِي مِنْ وَاحِدٍ رَشِيدٍ مِنْهُمْ) شَامِلٌ لِغَيْرِ  
الْقَائِمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ.

الأنصاري رحمه الله كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَا فَسْتَنُ غَيْرِ  
وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا لِلخِلَافِ فِي وَجوبها وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّلَوُّعِ وَبَحَثُ الْبَلْقَيْنِي  
أَخَذًا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنَّ نَذْبَهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَنْ كَانَ حَمَلًا أَوَّلَ وَقْتِهَا وَإِنْ انفَصَلَ عَقِبَ دَخُولِهِ ثَمَّ  
رَأَيْنَهُ احْتِجَّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْأَصْحَابِ لَا يَضْحِي عَمَّا فِي الْبَطْنِ كَمَا لَا تُخْرَجُ عَنْهُ الْفِطْرَةُ اهـ  
وَكَانَهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى احْتِمَالِ أَنَّ مُرَادَهُمْ مَا دَامَ مُجْتَنِّيًا لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ يَرُدُّ ذَلِكَ قَوْلَهُ  
هِيَ شَتَّةٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ غَيْرُ التَّضْحِيَّةِ كَمَا تَقَرَّرُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذِكْرَ الْأُضْحِيَّةِ فِي  
التَّرْجِمَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا مَا يُقَمُّ الْأَمْرَيْنِ فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِظَهْوَرِهِ مِنْ قَرِينَةِ  
السِّيَاقِ فِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ.

غَيْرِ ذَلِكَ الْبَعْضُ وَفِي حَيْجٍ خِلَافُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِكُونِهَا شَتَّةً كِفَايَةً اهـ. وَسَيَاتِي مَا يَتَعَلَّقُ  
بِه. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَفْضَلُ الْخ). هَلِ الْمُرَادُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّلَوُّعِ اهـ. سَمِ  
(أَقُولُ): وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعَ الْأُضْحِيَّةِ وَقَضْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَاسِعٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الْبَلْقَيْنِي أَخَذًا مِنْ  
زَكَاةِ الْفِطْرِ الْخ). فِي الْأَخِذِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى اهـ. سَمِ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ وَلَكِنْ أَنْ تَتَوَقَّفَ فِي هَذَا الْأَخِذِ  
فَلَنْ وَجْهَ عَدَمِ الْخِطَابِ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ انْتِفَاءً الْمَوْجِبَ لَأَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَوْجِبَهَا مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى  
أَجَزَ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَأَوَّلَ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ ظَاهِرٌ أَوْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ  
الْمَوْجِبَ هُنَا أَمْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ هَذَا الزَّمَنُ الْمُتَمَيَّنُ فَمَنْ صَارَ يَمُنُّ بِصِحِّهِ عَنْهُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ ضَحَّى عَنْهُ قِيَاسًا  
عَلَى نَحْوِ الصَّلَاةِ فَتَنْبَرَهُ حَقٌّ تَذَبُّرٌ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (عَقِبَ دَخُولِهِ) عِبَارَةُ الْمُفَنِّي وَإِنْ انفَصَلَ بَعْدَ فِي يَوْمِ  
التَّخْرِيرِ أَوْ بَعْدَهُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَانَهُ لَمْ يَنْظُرْ) أَيِ الْبَلْقَيْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (يُرَدُّ  
ذَلِكَ) أَيِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّاةِ بِه الْمُتَوَلَّدُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَا  
يُذَبِّحُ مِنَ التَّمَمِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْخ) وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ لِلتَّضْحِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ  
أَوْ لِلأُضْحِيَّةِ لَكِنْ مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ: ذَبَحَ اهـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (هَلَى أَحَدِهِمَا) وَهُوَ التَّضْحِيَّةُ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَقِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا فِي التَّرْجِمَةِ مَا يُقَمُّ  
الْأَمْرَيْنِ بَلْ يَتَحَقَّقُ وَإِنْ أُريدَ بِهَا فِي التَّرْجِمَةِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ إِذَا صَلَحَتْ لِلْأَمْرِ الْآخَرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ  
مَحَلِّهِ عَلَى أَنَّ دَعْوَى أَنْ ذَكَرَهَا فِي التَّرْجِمَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ مُنْعَوَةً وَيَجُوزُ أَنْ يُريدَ بِهَا فِي  
التَّرْجِمَةِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعْنَى التَّضْحِيَّةِ فَلَا اسْتِخْدَامَ نَعَمْ إِنْ أُريدَ بِهَا فِي الضَّمِيرِ مَعْنَى التَّضْحِيَّةِ احْتِجَّ إِلَى

هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَفْضَلُ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّلَوُّعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ  
الْبَلْقَيْنِي أَخَذًا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ الْخ) فِي الْأَخِذِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ الْخ) يَرُدُّ  
أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ لِلتَّضْحِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ لِلأُضْحِيَّةِ لَكِنْ مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ ذَبَحَ.  
هـ. قَوْلُهُ: (فَقِيهِ نَوْعُ اسْتِخْدَامٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا فِي التَّرْجِمَةِ مَا يُقَمُّ

(تبية) لم يُبَيِّنُوا المراد بأهل البيت هنا لَكُنْهُمْ يَبْنُوهُمْ في الوقف فقالوا لو قال وَقَفْتُ على أهل بيتي فهم أقاربُه الرجال والنساء فيَحْتَمَلُ أَنَّ المراد هنا ذلك أيضًا وبُورَفَقِهِ ما مَرَّ أَنَّ أهل البيت إن تعددوا كانت سُنة كفاية ولا فسئلاً عَيْنٍ ومعنى كونها سُنة كفاية مع كونها تُسَنُّ لكلِّ منهم سُقوطُ الطَّلَبِ بفعل الغير.....

الإستخدام في قوله الآتي وأنْ يَنْبَحَها إلخ ، أنْ يُريدَ بها فيهما ما هو الظاهرُ لكن مع تَقْدِيرِ المُضَافِ في الضمير بِقَرِينَةِ السِّبَاقِ فلا إشكالَ اهـ . سم . قُودُ : (يَبْنُوهُمْ) الأولى إفرادُ ضَمِيرِ التَّضْيِيبِ . قُودُ : (وَمَعْنَى كُونُهَا) إلى قوله وفي تَضْرِيحِهِمْ في التَّهَاقُوتِ . قُودُ : (وَمَعْنَى كُونُهَا سُنة كفاية إلخ) كذا في شَرْحِ المُبَابِ أيضًا وهذا يُخَصِّصُ قولهم الآتي ، والشَّاءُ عن واحدٍ فَقَطْ بِالنَّسْبَةِ لِسُقُوطِ الطَّلَبِ اهـ . سم .

قُودُ : (وَمَعْنَى كُونُهَا إلخ) عِبَارَتُهُ في شَرْحِ الإِزْشَادِ وَمَعْنَى كُونُهَا سُنة كفاية أَنَّهُ إِذَا قَمَلَهَا وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَيْ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ بَعْضُهُمْ مُؤَنَّةُ بَعْضٍ كَفَى عَنْهُمْ أَنْتَهَى وما ذَكَرَهُ في المراد بأهل البيت مَسَى عَلَيْهِ الطَّبْلَاوِيُّ كذا في حَاشِيَةِ . سم على شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ فِي التَّخْفَةِ أَنَّهُ بَعِيدٌ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . قُودُ : (سُقُوطُ الطَّلَبِ بِفَعْلِ الْغَيْرِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَصْلُ الطَّلَبِ لَا الطَّلَبُ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى لَوْ قَمَلَهَا كُلُّ وَلَوْ عَلَى التَّزْيِينِ وَقَفْتُ أَضْحِيَّةً وَأُتِيبَ وَقَدْ يَقَالُ سُقُوطُ الطَّلَبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ أَضْحِيَّةً وَالتَّوَابَ . اهـ . سم . قُودُ : (بِفَعْلِ الْغَيْرِ) ظَاهِرُهُ

الْأَمْرَيْنِ بَلْ يَتَحَقَّقُ وَإِنْ أُريدَ بها في التَّزْجِمِ : أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ إِذَا صَلَّحْتَ لِلْأَمْرِ الْآخَرِ كَمَا يَقُلُّ مِنْ مَحَلِّهِ عَلَى أَنْ دَعَوَى إِنْ ذَكَرَهَا فِي التَّزْجِمِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ مَنْعُوعَةً وَيَجُوزُ أَنْ يُريدَ بها في التَّزْجِمِ وفي الضمير مَعْنَى التَّضْحِيَّةِ فلا سِتْخْدَامَ نَعْمَ إِنْ أُريدَ بها في التَّزْجِمِ وفي الضمير مَعْنَى التَّضْحِيَّةِ احتِجَّ إِلَى الْإِسْتِخْدَامِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنْ يَنْبَحَها إلخ وَإِنْ أُريدَ بها فيهما ما هو الظاهرُ لكن مع تَقْدِيرِ المُضَافِ فِي الضمير بِقَرِينَةِ السِّبَاقِ فلا إشكالَ . قُودُ : (وَمَعْنَى كُونُهَا سُنة كفاية إلخ) كذا في شَرْحِ المُبَابِ أيضًا وهو تَخْصِيصُ قولهم الآتي ، والشَّاءُ عن واحدٍ فَقَطْ بِالنَّسْبَةِ لِسُقُوطِ الطَّلَبِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ المُبَابِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّحْنَيْنِ وَبِهِ صَرَّحَ إِبْرَاهِيمُ الْمَرْزُوقِيُّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِالشَّاءِ نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَمْ يَجُزْ إِذْ لَا يَقَعُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي التَّوَابِ لَا الْأَضْحِيَّةِ وَقَالَ الْفُورَانِيُّ لَوْ قَالَ هَذِهِ عَنِّي وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِي كَانَتْ شَاةً لَحْمٍ إِلَّا أَنْ يُريدَ وَقُوعَهَا عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّمَا أَشْرَكَ غَيْرَهُ فِي تَوَابِهَا وَخَيْرٌ : -اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ أُمَّتِي- وَفِي رِوَايَةِ عَمْرٍو لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي مَحْمُولٌ لِنَصِّ الْبُورِطِيِّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَابَهَا عَنْهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ أَجْزَاءَهُ عَلَى الشَّرْكِ فِي التَّوَابِ لَا الْأَضْحِيَّةِ لَا سِتْخَالَةَ وَقُوعِهَا عَنْ كُلِّمْ عَنْ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ وَلَا أَحْسَبُ فِيهِ إِلَّا مَا . وَبِمَا قَدَّمْتُهُ عَلِيمٌ أَنَّ مَعْنَى نَفْيِ الْإِجْزَاءِ عَدَمُ حُصُولِ ذَلِكَ التَّوَابِ الْمَخْصُوصِ وَإِنْ حَمَلَ الْفُورَانِيُّ لَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ إلخ . اهـ . قُودُ : (سُقُوطُ الطَّلَبِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَصْلُ الطَّلَبِ لَا الطَّلَبُ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى لَوْ قَمَلَهَا كُلُّ وَلَوْ عَلَى التَّزْيِينِ وَقَفْتُ أَضْحِيَّةً وَأُتِيبَ وَقَدْ يَقَالُ سُقُوطُ الطَّلَبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ أَضْحِيَّةً ، وَالتَّوَابَ .

لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنابة وفي تصريحهم بنذيتها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما يجتمعهم نفقة منفي واحد ولو تبوعاً ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الألفاظ غالباً حتى يحتمل عليه لفظ الواقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من أهل الموساة إذ الأضحية كذلك ومن هو في نفقة غيره ليس من أهل الموساة غالباً وقول أبي الهيثم يذهبها الرجل عنه وعن أهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحد بأن اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة وبه جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تنم في شرح الشهاب فراجعها فإنها شبهة (لا تجب إلا بالترام) كسائر المندوبات وصرح به لئلا يتوهم أن المراد بالسنة الطريقة وإن كان بعيداً هنا قيل إن أراد مطلق الالتزام ورد عليه التزم الأضحية

وإن تلتزمه الثقة اه. ع ش. قود: (لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن أشرك غيره في ثوابها جاز اه. نهاية أي كأن يقول أشركتكم أو فلاناً في ثوابها وظاهره ولو بعد نية التضحية لنفسه وهو قريب ع ش. قود: (إن المراد بهم) أي بأهل البيت. قود: (ويحتمل أن المراد بأهل البيت ما يجتمعهم نفقة منفي. الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الزملي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعاً وسأل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتاً ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزئ عنهم وحاصل ما اختلته في ذلك عدم الإجزاء. اه. سم ومر عن ع ش عن الزملي ما يوافقه وكذا في البحر مني عن الزملي ما يوافقه. قود: (وهنا) أي في الأضحية وعطفه على ما قبله مبني على توهم أنه قال فيه: إن المدار هناك الخ. قود: (كذلك) أي من الموساة. قود: (يحتمل للمعنيين) ولكنه ظاهر في المعنى الثاني. قود: (كسائر المندوبات) إلى قوله وجاب في المعنى الآخر أو هي لازمة لي. قود: (وصرح به) أي بعد قوله هي شئة اه. منفي.

قود: (لئلا يتوهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث أوجبها على مقيم بالبلد مالك لينصاب زكوي ولتبيته على أن نية الشراء للأضحية لا نصير به أضحية لأن إزالة الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كما لو اشترى عبداً بنية العتق أو الوقف اه. منفي وعبارة سم أقول في التصريح به إفادة الوجوب بالالتزام، وانحصار طريق الوجوب في الالتزام، والشكوت عنه لا يدل على ذلك وهذا فائدة أي فائدة اه. قود: (الطريقة) أي التي هي أهم من الواجب، والمندوب اه. منفي.

قود: (ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما يجتمعهم نفقة منفي واحد) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الزملي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعاً وسأل شيخنا الشهاب الزملي عن جماعة سكنوا بيتاً ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزئ عنهم وحاصل اعتماده في ذلك عدم الإجزاء. قود: (وصرح به لئلا يتوهم الخ). أقول في التصريح به إفادة الوجوب بالالتزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام، والشكوت عنه لا يدل على ذلك وهذا فائدة أي فائدة.

أو هي لازمة لي وإن اشترت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية ولا وجوب فيها أو خصوص التذرية ورد جعلت هذه أضحية أو هذه أضحية فإنها تجب فيهما إلحاقاً لهما بالتحريم والوقف. اهـ. وبجواب باختصار الثاني لا يرد ذلك للعلم بهما من قوله الآتي وكذا لو قال جعلتها أضحية والأول ويمنع إيراد تلك، الثلاثة بأن الذي يتجبه في الأولين أنهما كئناهما نذير وفي الثالث أنها لا تصير أضحية بالشراء بل بالجعل بعده فيلزمه إن قصد الشكر على حصول نعمة الملك ولا كان نذر لجأج فاندفع إطلاق قوله ولا وجوب فيها (ويمنع لغيرها).....

• قوله: (وإن اشترت الخ) عبارة الرزق ثم قال لله علي إن اشترت شاة أن أجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها قال في شرحه هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الإمتناع فنذر لجأج اهـ. ثم قال في الرزق فإن عتيتها فلي لزم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اهـ. سم وعبارة المضي وما لو قال إن اشترت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية ثم اشترها لا يلزمه أن يجعلها أضحية كما هـ. أقيس الوجهين في المجموع تغليبا ليحكم التبيين وقد أوجبها قبل الملك فيلزم كما لو علق به طلاً أو علقاً بخلاف ما لو قال إن اشترت شاة فليله أن أجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه أن يجعلها أضحية وفاة بما التزمه في قيمته هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الإمتناع فنذر لجأج وسيأتي اهـ. • قوله: (أو هذه أضحية الخ) يتبني أن يكون محلها ما لم يقصد الإخبار فإن قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تغيير اهـ. سيد حمز. • قوله: (فإنها تجب لهما) أي مع أنهما ليستا بنذر اهـ. • مضي. • قوله: (والأول) عطف على الثاني. • قوله: (ويمنع الخ) أو يقال إن المراد مطلق الإلتزام بالشراء ولا يرد عليه شيء فتدبره اهـ. سيد حمز. • قوله: (إنهما كئناهما نذير) جزم به الأستاذ في كتبه اهـ. سم • قوله: (بل بالجعل بغلة) ما المراد اهـ. سم، والظاهر أن المراد به بأن يقول بغد شراؤه جعلتها أضحية. • قوله: (فيلزمه إن قصد الخ) ومز عن المضي، والرزق وشرجه أنه في المنكر لا في المعروف.

• قوله (سني): (ويمنع لغيرها الخ) قال الرزق كشي وفي مضي مراد الأضحية من أراد أن يهدي شيئاً من النعم إلى البيت بل أولى وبه صرح ابن سراقه اهـ. مضي ونقل عن ش عن سم على المنهج مثله.

• قوله (سني): (لغيرها) أي التضحية يخرج ما عدا من يريد من أهل البيت ولو وقعت عنهم اهـ.

• قوله: (وإن اشترت هذه الشاة فليله علي أن أجعلها أضحية الخ) عبارة الرزق فإن قال لله علي إن اشترت شاة أن أجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها قال في شرحه هذا إن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الإمتناع فنذر لجأج اهـ. ثم قال في الرزق فإن عتيتها فلي لزم جعلها وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اهـ. • قوله: (أنهما كئناهما نذير) جزم به الأستاذ في كتبه فقال ولو قال التزمت الأضحية أو هي لازمة لي فكئناهما نذير اهـ. • قوله: (بل بالجعل بغلة) ما المراد به.

• قوله: (لغيرها) يخرج ما عدا من يريد من أهل البيت وإن وقعت عنهم.



غير المُحَرِّم ولا يقوم نذره بلا إرادة لها مقام إرادته لها لأنه قد يُحِلُّ بالواجب (أن لا يُزِيل شَفَرَهُ) ولو بنحو عاقته وإبطه (ولا ظَفَرَهُ) ولا غيرهما من سائر أجزاء البدن حتى الدَّم كما صرحوا في الطَّلَاقِ قاله الإسْنَوِيُّ لكن غَلَطَ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِقَدِّهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ هُنَا وَأَمَّا الثَّرَادُ تَبْقِيَةُ الْأَجْزَاءِ الظَّاهِرَةِ نَحْوِ جِلْدَةٍ لَا يَنْضَرُّ قَطْعُهَا وَلَا حَاجَةٌ لَهُ فِيهِ (فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضَحِّيَ) لِلأَمْرِ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ ذَلِكَ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَحِكْمَتُهُ شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ لِجَمِيعِهِ لَا التَّشَبُّهُ بِالْمُحَرِّمِينَ وَالْأَلَكْرَةَ نَحْوَ الطَّلَبِ وَالْمَخِيطِ فَإِنَّ فَعْلَ كُرَّةٍ وَقِيلَ خَرَمٌ وَعَلَيْهِ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يَحْتَجْ وَلَا فَقَدَ يَجِبُ كَقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ وَخِتَانِ بَالِغٍ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ كَخِتَانِ صَبِيِّ أَوْ.....

سم. فؤد: (غير المُحَرِّم) أي أمّا المُحَرِّمُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ اه. مُعْنَى. فؤد: (نَذْرُهُ) أي نَحَرَ الْأَضْحِيَّةِ وَقَوْلُهُ: لَهَا أَيِ التَّضْحِيَّةِ تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ: نَذْرُهُ وَقَوْلُهُ: إِرَادَةُ.

فؤد (سنن): (أَنْ لَا يُزِيلَ شَفَرَهُ وَلَا ظَفَرَهُ) أَيِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اه. نِهَآيَةُ. فؤد: (وَلَوْ بَنَحُوْهُ هَاتِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى الدَّمُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى. فؤد: (وَلَوْ بَنَحُوْهُ هَاتِيهِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ شَعْرُ الرَّأْسِ، وَاللِّحْيَةِ، وَالْإِنِيطِ، وَالْمَانَةِ، وَالشَّارِبِ وَغَيْرِهَا اه. فؤد: (لَكِنْ غَلَطَ الْبُلْقِينِي الْخ) اقْتَصَرَ الْكَثْرُ عَلَى الْجَزْمِ بِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِلا عَزْوٍ اه. سم. فؤد: (بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْخ) لِمَ ذَاكَ سَم. فؤد: (لَا يَنْضَرُّ قَطْعُهَا الْخ) صِفَةُ جِلْدَةٍ أَوْ لِلنَّحْوِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْقَطْعِ.

فؤد (سنن): (فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) أَيِ وَلَوْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ شَ وَغَيْرَةٍ. فؤد: (لِلأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ: لَا التَّشَبُّهُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى. فؤد: (شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ الْخ) لَعَلَّ الثَّرَادَ الشُّمُولُ قَصْدًا حَتَّى إِذَا أَزَالَهَا لَمْ يَشْمَلْهَا كَذَلِكَ اه. سم عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ انْظُرْ أَيُّ فَائِدَةٍ لِشُمُولِ الْعِتْقِ لَهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ حِينَ الْبَغْتِ وَأَجَابَ الْأَجْهَوْرِيُّ بِأَنَّهَا لَا تَعُودُ مُتَّصِلَةً بَلْ تَعُودُ مُتَّفَصِلَةً تُطَالِبُ بِحَقِّهَا كَقَدَمٍ غُسِّلَهَا مِنَ الْجَنَابَةِ تَوَيَّحًا لَهُ خَيْشَمُهَا زَالًا قَبْلَ ذَلِكَ اه. فؤد: (وَالْأَيُّ) أَيِ إِنْ قَصَدَ التَّشَبُّهُ بِالْمُحَرِّمِينَ. فؤد: (فَإِنْ فَعَلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى مَا لَمْ يَحْتَجْ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُبَاحُ إِلَى وَاعْتَرَضَ وَقَوْلُهُ: وَخَالَفَهُ إِلَى وَيُضْمُّ وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى وَالَّذِي. فؤد: (فَإِنْ فَعَلَ كُرَّةً) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ. فؤد: (مَا لَمْ يَحْتَجْ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَنْضَرُّ أَمَّا نَحْوُ ظَفَرٍ وَجِلْدَةٍ تَنْضَرُّ فَلَا اه. وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَتْ إِزَالَتُهُ وَاجِبَةً الْخ. فؤد: (فَقَدْ يَجِبُ) أَيِ الْفِعْلِ أَيِ الْإِزَالَةِ.

فؤد: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ غَلَطَ الْبُلْقِينِي الْخ) اقْتَصَرَ فِي الْكَثْرِ عَلَى الْجَزْمِ بِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ. فؤد: (بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ) لِمَ ذَاكَ. فؤد: (وَحِكْمَتُهُ شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ، وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ زَالَ مَا ذَكَرَ قَبْلَ التَّضْحِيَّةِ لَمْ تَشْمَلْهُ الْمَغْفِرَةُ، وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ حَتَّى أَنَّهُ يُعَذِّبُ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَيَحْتَجِلُّ أَنَّ الثَّرَادَ شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ قَصْدًا حَتَّى إِذَا أَزَالَهَا لَمْ يَشْمَلْهَا كَذَلِكَ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ لَمْ يُزَلْ نَحْوُ شَعْرِهِ بَعْدَ التَّضْحِيَّةِ بَلْ أَبْقَاهُ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي وَارَادَ التَّضْحِيَّةَ أَيْضًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ



كتنظيف لمريد إخراج أو حضور جُمُعَه : على ما بحثه الزركشي لكن يُنافيه إفتاء غير واحد بأن الصائم إذا أراد أن يُحرِمَ أو يحضِرَ الجُمُعَةَ لا يُسنُّ له التَّطَلُّبُ رِعايةً لِلصُّومِ فكذا هنا رِعايةُ شُمولِ المَغْفِرَةِ أُولَى وقد يُباح كَقَلْبِهِ سِنَّ وَجَعَةٍ وَسِلْعَةٍ وَاعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ التَّمَثِيلَ بِخَتَانِ الصَّبِيِّ بِأَنَّهُ تَحْرُمُ مِنْ مَالِهِ وَأَجَابَ بِتَهْمُورِهَا بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَوْ بِأَنْ يُشِيرَكَ بِالْبَيْتِ مَعَهُ ثُمَّ رَدَّهُ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ وَعِبَارَاتِ الْأُيُمَةِ إِذَا مَا دَلَّتْ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي حَقِّ مُرِيدِ التَّضَحِّيَةِ وَهَذَا لَمْ يُرَدِّهَا وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَبَحَثَ نَذَبَ ذَلِكَ لِمَوْلَى أَرَادَهَا عَنْهُ وَلَيْسَ مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ وَقِيَّاسُهُ التَّذَبُّبُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ الْإِسْنَوِيُّ لِوُقُوعِهَا فِيهِمَا عَنْ الصَّبِيِّ وَبُضْمٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِغُشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مَا بَعْدَهُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَى أَنْ يُضْحِيَ وَلَوْ فَاتَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِنْ شَرَعَ الْقَضَاءُ بِأَنْ أُخِّرَ النَّاذِرُ التَّضَحِّيَةَ

• قَوْلُهُ : (وَكَتَنَظِيفَ لِمُرِيدِ إِخْرَامِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ لَوْ أَرَادَ الْإِخْرَامُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لَمْ يُكْرَهْ لَهُ الْإِزَالَةُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ اخْتِدُّ شَعْرُهُ وَظَفَرُهُ مِنْنوعٌ فِي الْمَقِيسِ ، وَالْمَقِيسُ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَخْلُو الْمَرْءُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ هـ . قَوْلُهُ : (أُولَى) لَعَلَّهُ خَبَرٌ رِعايةُ الْخِ وَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ بِلِ أُولَى . قَوْلُهُ : (بِأَنَّهُ تَحْرُمُ) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ هـ . سَم . قَوْلُهُ : (بِتَضْوِيرِهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ مِنَ الصَّبِيِّ . قَوْلُهُ : (ثُمَّ رَدَّهُ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا مَا دَلَّتْ عَلَى الْكَرَاهَةِ عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلِقَائِلِ أَنْ يَنْتَهَ وَهُوَ الْأَوْجِهَةُ وَيَقُولُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ بِالْأَمْرِ وَبِبَارَاتِ الْأُيُمَةِ . الْخِ وَقَدْ مَنَّا عَنْ سَمٍ مَا يَرِاقُهُ . قَوْلُهُ : (وَهَذَا) أَيِ الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ . قَوْلُهُ : (وَخَالَفَهُ) أَيِ الْإِسْنَوِيِّ . قَوْلُهُ : (فَبَحَثَ نَذَبَ ذَلِكَ الْخِ) لَعَلَّ هَذَا الْبَحْثَ أَقْرَبُ وَقَوْلُهُ : وَقِيَّاسُهُ التَّذَبُّبُ الْخِ فِيهِ تَوَقُّفٌ لَا سِيَّما بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى . قَوْلُهُ : (فِي مَسْأَلَتَيْنِ الْإِسْنَوِيِّ) أَيِ مَسْأَلَةِ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَمَسْأَلَةِ الْإِشْرَافِ . قَوْلُهُ : (لِوُقُوعِهَا فِيهِمَا الْخِ) فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَوَقُّفٌ يَظْهَرُ بِمُراجَعَةِ مَا قَدْ مَنَّا فِي مَعْنَى كَوْنِهَا سَنَةً كِفَايَةً . قَوْلُهُ : (وَبُضْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْضًا فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَلَوْ فَاتَتْ إِلَى وَلَوْ تَعَدَّتْ . قَوْلُهُ : (لَوْ فَاتَتْ الْخِ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُسْقِطَ قَوْلُهُ مِنْ أَيَّامِ

يُسْنُّ لَهُ أَنْ لَا يُزِيلَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مَعَ الْعَامِ الثَّانِي حَتَّى يُضْحِيَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ تَرْكَ إِزَالَتِهِ فِي الْعَامِ الثَّانِي فَإِنَّ هَذَا غَايِدٌ لِأَنَّهُ إِذَا زِيَادَةُ لَمْ تَشْمَلْهَا الْمَغْفِرَةُ وَتَجَدَّدَتْ ذُنُوبٌ فِي الْعَامِ الثَّانِي تَحْتَاجُ لِلْمَغْفِرَةِ عَلَى أَنَّ الْمَغْفِرَةَ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ . قَوْلُهُ : (وَكَتَنَظِيفَ لِمُرِيدِ إِخْرَامِ أَوْ حُضُورِ جُمُعَةٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْخِ) وَيُخْتَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ مُرِيدِ الْإِخْرَامِ فَلَا تُكْرَهُ لَهُ الْإِزَالَةُ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَضَوَّرُ فِي الْإِخْرَامِ بِالشَّعْرِ وَيَحْتَاجُ لِإِزَالَتِهِ فَتَلَزَمَ الْفُذْيَةُ وَمُرِيدُ حُضُورِ الْجُمُعَةِ فَتُكْرَهُ لَهُ الْإِزَالَةُ لِأَنَّهُ لَوْ احتَاجَ لِلْإِزَالَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَلْحَقَ بِمُرِيدِ الْجُمُعَةِ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ فَإِنَّهُ يُسْنُّ لَهُ إِزَالَةُ شَعْرِ الْكُفْرِ .

• قَوْلُهُ : (لَكِنْ يُنَافِيهِ إِفْتَاءُ غَيْرِ وَاحِدٍ بِأَنْ يَصَائِمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ أَوْ يَحْضُرَ الْجُمُعَةَ لَا يُسْنُّ لَهُ التَّطَلُّبُ رِعايةً لِلصُّومِ فَكَذَا هُنَا رِعايةُ شُمولِ الْمَغْفِرَةِ أُولَى) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ آيَةٍ طَلَبَ الْإِزَالَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ آيَةً طَلَبَ عَذْمِهَا لِمُرِيدِ الْأُضْحِيَّةِ عُمُومٌ وَخَصَرٌ مِنْ وَجْهِهِمَا مُتَعَارِضَانِ فِي مُرِيدِ الْأُضْحِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ فَيَحْتَاجُ لِلتَّرْجِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم . قَوْلُهُ : (بِأَنَّهُ تَحْرُمُ مِنْ مَالِهِ) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ .

بمُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ ذَبْحُهَا قِضَاءً وَلَوْ تَعَدَّدَتْ أَضْحِيَّتُهُ انْتَفَتْ الْكِرَاهَةُ بِالْأَوَّلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَيْضًا  
بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُعْلَقَ عَلَى مَعْنَى كُلِّهِ يَكْفِي فِيهِ أَذْنَى الْمَرَاتِبِ  
لِتَحْقِيقِ الْمُسَمَّى فِيهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مُتَعَدِّدَةً لَمْ تَنْتَفِ بِالْأَوَّلِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ  
وَيُؤَيِّدُهُ بِأَنَّ الْقَضْدَ شُمُولَ الْمَغْفِرَةِ وَقَدْ وَجِدَ.  
(وَأَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ) إِنْ أَحْسَنَ لِلتَّبَاعِ نَعَمْ، الْأَفْضَلُ لِلْحَثِّيِّ وَلِلْأَنْثَى أَنْ يُؤَكَّلَا.....

التَّشْرِيقِ حَتَّى تَظْهَرَ هَذِهِ الْغَايَةُ أَوْ يَجْعَلَهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (بِمُعَيَّنٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ  
قَوْلِهِ وَيُشَكِّلُ الْخ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي لَزِمَهُ ذَبْحُهَا الْخ إِنْ غَيَّرَ الْمُعَيَّنِ كَذَلِكَ وَفِي مُخْتَصَرِ  
الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ.

(فَرُغَ): لَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً تَأْتَتْ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ شَاءَ  
فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَفِي وَجْهِ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ الْخ اه. سم. □ فَوُدَّ: (انْتَفَتْ الْكِرَاهَةُ الْخ).  
(تَثْبِيهٌ): لَوْ لَمْ يُزَلْ نَحْوُ شَفَرِهِ بَعْدَ التَّضْحِيَّةِ بَلْ أَبْقَاهُ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي وَأَرَادَ التَّضْحِيَّةَ أَيْضًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ  
يُسْنُ لَهُ أَنْ لَا يُزِيلَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنَ الْعَامِ الثَّانِي حَتَّى يُضْحِيَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ تَرْكَ  
إِزَالَتِهِ فِي الْعَامِ الثَّانِي لِشُمُولِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ. فَإِنَّ هَذَا فَايِدٌ لِأَنَّهُ زَادَ زِيَادَةً لَمْ تَشْمَلْهَا الْمَغْفِرَةُ  
وَتَجَدَّدَتْ ذُنُوبٌ فِي الْعَامِ الثَّانِي تَحْتَاجُ لِلْمَغْفِرَةِ عَلَى أَنَّ الْمَغْفِرَةَ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ اه. سم  
وَأَيْضًا إِنْ الْكَمَالَ يَقْبَلُ الْكَمَالَ. □ فَوُدَّ: (هَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ لَا يَقَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ  
ضَحَايَاهُ اه. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ الْخ) مَا وَجْهُهُ اه. سم. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ وَجِدَ) قَدْ يُقَالُ لَمْ يَتَّحَقَّقْ  
وُجُودُهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِكُلِّ بَخْصَرِهِ فَالِاحْتِيَاظُ تَرْكَ الْإِزَالَةِ اه. سم وقد يُقَالُ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُفِيدُ أَفْضَلِيَّةَ  
التَّرْكِ لَا كِرَاهَةَ الْفِعْلِ.

□ فَوُدَّ (مَنْ): (وَأَنْ يَذْبَحَهَا الْخ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ الرَّجُلُ مُغْنِي وَنَهَايَةً وَمَنْهَجٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَسْتَخْفِرَ فِي نَفْسِهِ  
عِظَمَ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا سَخَّرَ لَهُ مِنَ الْأَنْعَامِ وَيُجَدِّدُ الشُّكْرَ عَلَى ذَلِكَ ع ش وَشَوْرِي. □ فَوُدَّ: (إِنْ  
أَحْسَنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنْ تَقُولَ إِلَى وَأَفْهَمَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَشَرَطُ إِبِلٍ فِي الْمَغْنِيِّ  
إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنْ تَقُولَ إِلَى وَوَعَدَهَا وَقَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ الْأَفْضَلُ الْخ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالظَّاهِرُ

□ فَوُدَّ: (بِمُعَيَّنٍ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَزِمَهُ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ  
الْخ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَفْهَمَ قَوْلُنَا أَدَاةَ الْخ أَنَّ غَيْرَ الْمُعَيَّنِ كَذَلِكَ وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ.  
(فَرُغَ): لَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً تَأْتَتْ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِشَاءَ  
فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَفِي وَجْهِ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ الْخ. □ فَوُدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ هَذَا الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ  
الْحُكْمَ الْمُعْلَقَ عَلَى مَعْنَى كُلِّهِ الْخ). قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُعْلَقِ عَلَى كُلِّهِ وَيَدْعِي أَنَّهُ مُعْلَقٌ بِكُلِّ  
وَاحِدَةٍ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مُتَعَدِّدَةً الْخ) مَا وَجْهُهُ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ وَجِدَ) قَدْ يُقَالُ لَمْ يَتَّحَقَّقْ وَجُودُهُ  
فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِكُلِّ بَخْصَرِهِ فَالِاحْتِيَاظُ تَرْكَ الْإِزَالَةِ.

(وَالْأَمْرُ يُرَدُّ الذَّبْحَ بِنَفْسِهِ (فِي شَهْدِهَا) نَذْرٌ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِذَلِكَ وَأَنْ تَقُولَ: «إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي» إِلَى (وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَوَعَدَهَا بِأَنَّهُ يُغْفَرُ لَهَا بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا كُلِّ ذَنْبٍ عَمِلَتْهُ وَأَنَّ هَذَا لِعَمَلِهِ الْمُسْلِمِينَ وَأَقْفَهُمُ الْمُتَنُّ صَحَّةُ الْاسْتِنَابَةِ فِيهَا وَسَيَاتِي وَيُسَنُّ لِعَلِّهِ الْإِمَامُ أَنْ يُضَحِّيَ فِي بَيْتِهِ بِشَهِيدٍ أَهْلِهِ وَلَهُ إِذَا ضَحَّى عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ فِي الْمُصَلَّى عَقِبَ الصَّلَاةِ وَيُحْلِيهَا لِلْأَسْرِ لِلتَّبَاعِ (وَلَا تَصْبُحُ) التَّضَحُّيَةُ (إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَتَقِي أَهْلِيَّةَ عِرَابٍ أَوْ جَوَامِيسَ دُونَ بَقَرٍ وَخَنَازِيرٍ) (وَفَتْمَةُ) لِلتَّبَاعِ وَكَالزَّكَاةِ فَلَا يَكْفِي مُتَوَلَّدٌ بَيْنَ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا بِخِلَافٍ مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ نَوْءَيْنِ مِنْهَا عَلَى الْأُوجَةِ وَيُغْتَبَرُ عَلَى الْأُوجَةِ أَيْضًا سُنَّةٌ بِأَعْلَاهُمَا سُنَّةٌ كَسَنَّتَيْنِ فِي مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ نَتَانٍ وَمَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ لَأَنَّهُ الْمُتَقَرُّ (وَضَرُطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْفَنَ) بِضَمِّ الِ هِيَ (فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ) وَيُغْتَبَرُ عَنْهُ بِتَمَامِ الْخَامِسَةِ إِذْ مِنْ لَازِمِهِ الطَّفَنُ فِيمَا يَلِهَا (و) شَرُطُ (بَقَرٍ وَمَعَزٍ) أَنْ يَطْفَنَ (فِي) السَّنَةِ (الثَّالِثَةِ) وَيُغْتَبَرُ عَنْهُ بِتَمَامِ الثَّانِيَةِ لِذَلِكَ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تُسَمَّى ثَنِيَّةً: (و) شَرُطُ (ضَانٍ) أَنْ يَطْفَنَ (فِي) السَّنَةِ (الثَّانِيَةِ)

اسْتِخْبَابُ التَّوَكُّلِ لِكُلِّ مَنْ ضَعُفَ عَنِ الذَّبْحِ مِنَ الرِّجَالِ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الْإِثْيَانُ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِخْبَابُهُ لِلْأَعْمَى وَكُلٌّ مَنْ نَكَرَهُ ذَكَاتُهُ اهـ مُعْنَى: قَوْلُهُ: (وَلَا يُرَدُّ الذَّبْحُ الْخ) أَيِ لِمَلْزٍ أَوْ غَيْرِهِ اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (وَأَنْ تَقُولَ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِكَ. قَوْلُهُ: (وَوَعَدَهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى أَمْرِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ هَذَا لِعَمَلِهِ الْمُسْلِمِينَ) كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَأَقْفَهُمُ الْمُتَنُّ صَحَّةُ الْاسْتِنَابَةِ) وَبِهَا صَرَخَ غَيْرُهُ: (لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ فَتَحَرَ مِنْهَا بِيَدِهِ الشَّرِيفَةَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ ثُمَّ أَعْلَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْمُذْبِيَّةَ فَتَحَرَ ١٠ غَيْرَ أَيِ بَقَرٍ)، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مُسْلِمًا فَقِيهًا بِبَابِ الْأَضْحِيَّةِ وَنَكَرَهُ اسْتِنَابَةَ كِتَابِي وَصِيْبِي وَأَعْمَى، قَالَ الزَّوْيَانِيُّ: وَاسْتِنَابَةُ الْحَائِضِ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَمِثْلُهَا النُّسَاءُ اهـ. مُعْنَى وَقَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ الْخ) فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي) أَيِ فِي الْمُتَنِّ.

قَوْلُهُ: (فِي بَيْتِهِ) وَفِي يَوْمِ النَّحْرِ وَإِنْ تَعَدَّتِ الْأَضْحِيَّةُ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرَاتِ اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (بِمَشْهَدِ أَهْلِهِ) لِيَفْرَحُوا بِالذَّبْحِ وَيَتَمَتَّعُوا بِاللَّحْمِ اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (وَلَهُ إِذَا الْخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُضَحِّيَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بَدَنَةً فِي الْمُصَلَّى وَأَنْ يَتَحَرَّهَا بِنَفْسِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَإِنْ لَمْ تَتَبَسَّرْ بَدَنَةً فَشَاةٌ وَإِنْ ضَحَّى عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِ ضَحَّى حَيْثُ شَاءَ اهـ. قَوْلُهُ: (التَّضَحُّيَةُ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيِ الْأَضْحِيَّةِ قَالَ الشَّارِحُ: (مِنْ حَيْثُ التَّضَحُّيَةُ بِهَا) أَيِ ١ مِنْ حَيْثُ حُلِّ قَبْلِهَا وَكُلِّ لَحْمِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْخ) أَيِ الْمَوَلَّدُ بَيْنَ ضَانٍ وَمَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ جِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ إِبِلٍ وَمَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ وَغَنَمٍ يُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ فَقَطُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ اهـ. وَيُفْهَمُ مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ السَّيْدُ عَمَرَ أَنَّ الْمَوَلَّدَ بَيْنَ إِبِلٍ وَبَقَرٍ يُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ (سَنِي): (أَنْ يَطْفَنَ) أَيِ يَشْرَعُ اهـ. نِهَآيَةُ. قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْعَيْنِ) وَيَجُوزُ الْفَتْحُ أَيْضًا عَنِ وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيِ الطَّفَنِ. قَوْلُهُ: (إِذْ مِنْ لَازِمِهِ) أَيِ تَمَامِ الْخَامِسَةِ. قَوْلُ (سَنِي): (فِي الثَّانِيَةِ) بِالْإِجْمَاعِ نِهَآيَةُ وَغَنَى.

وَيُخْبَرُ عَنْهُ بِتَمَامِ السَّنَةِ لِذَلِكَ أَيْضًا هَذَا إِنْ لَمْ يَجْذَعْ قَبْلَهَا وَلَا كَفَى كَمَا فِي خَبَرِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ  
وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ جَذْعَةَ الضَّانِ لَا تُذْبَحُ إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمُسِنَّةِ وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ  
بِحَمْلِهِ عَلَى الذَّبْحِ أَيْ يُسَنُّ لَكُمْ أَنْ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ تَجَزَّيْتُمْ فَجَذْعَةُ ضَّانٍ وَفِي هَذَا  
التَّأْوِيلِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي ثُمَّ ضَّانٌ ثُمَّ مَعَزٌ وَالْمُسِنَّةُ فِي الْخَبَرِ تُشْمَلُ الثَّلَاثَةُ  
السَّابِقَةُ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ.

(وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَأَنْثَى) إجماعًا لِكِنَّ الذَّكَرَ وَلَوْ بِلَوْنٍ مَفْضُولٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ  
إِلَّا إِذَا كَثُرَ نَزْوَانُهُ فَأَنْثَى لَمْ تَلِدْ أَفْضَلُ مِنْهُ وَيُجْزَى خُنْثَى إِذَا لَا يَخْلُو عَنْهُمَا وَالذَّكَرُ أَفْضَلُ مِنْهُ  
لِاحْتِمَالِ أَنْوَتِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْأُنْثَى لِاحْتِمَالِ ذُكُورَتِهِ (وَحَصِيٍّ) لِلاتِّبَاعِ وَلِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ  
وَالْخُصْيَتَانِ غَيْرُ مَقْصُودَتَيْنِ بِالْأَكْلِ عَادَةً بَلْ حَرَمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ أَكْلُهُمَا بِخِلَافِ الْإِذْنِ (و) يُجْزَى  
(الْبَعِيزُ وَالْبَقَرَةُ) الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مِنْهُمَا أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا (عَنْ سَبْعَةٍ).....

• فَوَدَّ: (لِلْمَلِكِ) أَيْ لِيُظْهِرَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ) فِي  
الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِذَا لَا يَخْلُو) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِي هَذَا التَّأْوِيلِ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيْ  
اشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِي الضَّانِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهَا) أَيْ السَّنَةِ. • فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحُ) أَيْ وَإِنْ أَجْدَعَ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ أَيْ  
سَقَطَ سِتْهُ كَفَى وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبُلُوغِ بِالْإِحْتِلَامِ وَنِهَائِهِ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنْ عَجَزَ) أَيْ مُرِيدُ  
التَّضْحِيَةِ. • فَوَدَّ: (لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِلَاحُ) وَجْهُ الْمُنَافَاةِ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي: أَفَادَ تَقْدِيمَ جَذْعَةِ الضَّانِ  
عَلَى مُسِنَّةِ الْمَعَزِ، وَالتَّأْوِيلُ أَفَادَ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ مُسِنَّةَ الْمَعَزِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسِنَّةِ فِي الْخَبَرِ اه. سَمِ زَادَ  
الْبُخَيْرِيُّ، وَقَالَ الْبَزْMAوِيُّ: وَالنِّثْيَةُ مِنَ الْمَعَزِ الَّتِي لَهَا سَتَانِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الَّتِي أَجْدَعَتْ مِنَ الضَّانِ قَبْلَ  
تَمَامِ السَّنَةِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَمَحَلُّ تَقْدِيمِ الضَّانِ عَلَى الْمَعَزِ عِنْدَ اسْتِوَائِهِمَا وَعَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ فَلْيُحَرَّرْ  
اه. أَقُولُ عِبَارَةً لِنِهَايَةِ كَشْرَحِ الْمَنْهَجِ صَرِيحَةً فِي تَقْدِيمِ الضَّانِ عَلَى الْمَعَزِ مُطْلَقًا حَيْثُ أَقْرَأَ التَّأْوِيلَ  
الْمَذْكُورَ، وَقَالَ ع ش: مَا جَرَى عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الذَّبْحِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اه. فَاجَابَ  
الْقُلُوبِيُّ عَنِ التَّفْسِيرِ الْآتِي عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِي. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِي  
الْمَثْنِ: (وَالشَّاءُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (لَوْ بِلَوْنٍ) إِلَى (أَفْضَلُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ حَرَمٌ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ:  
(وَعَلَى أَنْهَا) إِلَى (وَلَا تُجْزَى) وَقَوْلُهُ: (وِظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ) إِلَى (وُخْرِجَ). • فَوَدَّ: (أَفْضَلُ) أَيْ مِنَ الْأُنْثَى  
وِظَاهِرُهُ وَلَوْ سَمِيَتْ وَسَيَّاتِي مَا فِيهِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ لَحْمَهُ الْإِلَاحُ) عِبَارَةً لِمُغْنِي وَجَبَرَ مَا قَطَعَ مِنْ  
زِيَادَةِ لَحْمِهِ طَبِيبًا وَكَثْرَةِ نَمِّ الْفَعْلِ أَفْضَلُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ ضِرَابٌ اه. • فَوَدَّ: (أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا) رَاجِعٌ  
إِلَى الْمَثْنِ.

• فَوَدَّ (هَنْ سَبْعَةٍ) أَيْ وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حَصَّتِهِ وَلَا يَكْفِي تَصَدُّقُ وَاحِدٍ عَنْ

• فَوَدَّ: (لِمُنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِلَاحُ) وَجْهُ الْمُنَافَاةِ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي أَفَادَ تَقْدِيمَ جَذْعَةِ الضَّانِ عَلَى مُسِنَّةِ  
الْمَعَزِ، وَالتَّأْوِيلُ أَفَادَ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ مُسِنَّةَ مِنَ جُمْلَةِ الْمُسِنَّةِ فِي الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (هَنْ سَبْعَةٍ) أَيْ وَيَجِبُ

من البيوت هنا ومن الدماء وإن اختلعت أسبابها كتحليل المخضرم ليخبر مسلم به وإن أراد بعضهم مجرد لحم ثم يقتسمون اللحم بناءً على أنها إفراز وهو ما صححه في المجموع وعلى أنها بيع تمتع القسمة لما مر أن بيع اللحم الرطب بمثله لا تجوز فمن طريقه أن يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بدرهم لا تجزئ في الصيد البدنة عن سبعة ظباء؛ لأن القصد المماثلة وظاهر كلامهم إجزاؤها من سبع شيء في سبع أشجار ويؤجبه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية ظن أنهم سبعة فلا تجزئ عن أحد منهم (و) تجزئ (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط أنا قال لا عن أكثر بل لو ذبحا عنهما شاتين مشاعتين بينهما لم تجز؛ لأن كل لم يذبح شاة كاملة وخبر: «اللهم هذا عن محمد وأمة محمد» محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له أن يشرك غيره في ثواب أضحيته وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر وإن كان ميتاً قياماً على التصديق عنه.....

الجميع كما هو ظاهر لأنه في حكم سبي أضاح. سم. فود: (من البيوت) إلى قوله وعلى أنها في النهاية. فود: (ومن الدماء) عبارة المغني ولا يختص إجزاء البعير أو البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لزم شخصاً سبع شيء بأسباب مختلفة كالتمتع، والقران، والفوات ومباشرة مخطورات الإحرام جاز عن ذلك بعير أو بقرة. فود: (كحلل المخضرم) الظاهر أنه ينال للدماء لا للأسباب المختلفة. فود: (وإن أراد الخ) غايه. فود: (بما سبهم) أي بعض الشركاء في البعير أو البقرة. فود: (إنها إفراز) جزم به المغني، والنهاية عبارتهما ولهم قسمة اللحم؛ لأن قسمة قسمة إفراز. وزاد الأول على الأصح كما في المجموع. فود: (فمن طريقه) أي بيع اللحم. فود: (أن يبيع الخ) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يكفل في الأضحية لوجوب التصديق بالبعض قلعله فيمن أراد مجرد اللحم خاصة. سم.

فود: (سبي) (والشاة من واحد) ولو ضحى بدنة أو بقرة بدل شاة واجبة فالزائد على السبي تطوع قلله صرفه مضرب أضحية التطوع من إهدا؛ وتصديق مغني ونهاية. فود: (فقط) إلى قول وظاهره في النهاية، والمغني. فود: (بل ولو ذبحا عنهما شاتين الخ) وكذا يقال فيما لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بعيرين كذلك لم يزر عنهم؛ لأن كل واحد لم يخصه سبع بقرة أو بعير من كل واحد من ذلك. فود: (له) أي يشرك غيره (الخ) أي كان يقول أشركت أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعد نية التضحية لنفسه وهو قريب. ع. ش. فود: (وهو ظاهر إن كان ميتاً) ويلزم على

التصدق على كل منهم من حصته ولا يعني تصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لأنها في حكم سبع أضاح. فود: (أن يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق في الجميع وقد يشكّل في الأضحية لوجوب التصديق بالبعض قلله فيمن أراد مجرد اللحم خاصة. فود: (وهو ظاهر إن كان ميتاً) ويلزم على هذا أنه - عليه الصلاة والسلام - إنما أراد إشراك الأنوار دون الأخيار.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْأُضْحِيَّةِ الْكَامِلَةِ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ هُنَا لِكَوْنِهِ مُجَرَّدَ إِيْشْرَاكِ فِي ثَوَابٍ مَا لَا يُفْتَقَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا مَرَّ فِي مَعْنَى كَوْنِهَا سُنَّةٌ كِفَايَةُ الْمُوَافِقِ لِمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الثَّوَابَ فَيَمْتَنُ صَحْحِي عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لِلْمُضْحِي خَاصَّةً لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ كَالْقَائِمِ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ (وَأَفْضَلُهَا) عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ الْآتِي سَبْعُ شَيْءٍ الْخ (بَعِيْن) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ لَحْمًا مِنَ الْبَقَرَةِ (ثُمَّ بَقَرَةٌ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا لَحْمًا مِمَّا بَعْدَهَا (ثُمَّ ضَأْنٌ)؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَطْيَبُ (ثُمَّ مَعْزٌ) احتِجَاجُ لِحْمٍ؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ مَرَاتِبَ أُخْرَى تُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَهِيَ شِرْكٌ مِنْ بَدْنَةِ ثُمَّ مِنْ بَقَرَةٍ (وَسَبْعُ شَيْءٍ) لَا أَقْلُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَإِنْ أَوْهَمَ تَعْلِيلُهُمْ بِتَعْدِيدِ إِرَاقَةِ الدَّمِ خِلَافَهُ.....

هَذَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ إِيْشْرَاكَ الْأَمْوَاتِ دُونَ الْأَحْيَاءِ اهـ . سَمِ أَقُولُ وَيُسْكَلُ أَيْضًا بِمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ مِنْ ثَانِيَةِ مَسَائِلِي الْإِسْنَوِيِّ وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ ع ش مَا يُصْرَحُ بِجَوَازِ إِيْشْرَاكِ الْحَيِّ أَيْضًا وَهُوَ قَضِيَّةٌ إِبْطَالُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ جَوَازِ إِيْشْرَاكِ الْحَيِّ فِي الثَّوَابِ . قَوْلُهُ: (هَنَةً) أَيِ الْحَيِّ . قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقِ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا مَرَّ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذَا مَا مَرَّ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ عَنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُصُولِ الثَّوَابِ لَهُمْ فِي التَّشْرِيكِ الْمُرَادُ هُنَا وَاضِحٌ . قَوْلُهُ: (إِنَّ الثَّوَابَ الْخ) بَيَانٌ لِمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ . قَوْلُهُ: (لِلْمُضْحِي خَاصَّةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَصَدَ تَشْرِيكَهُمْ فِي الثَّوَابِ وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرٌ قَوْلِ الْمُغْنِي فَإِنَّ ذَبْحَهَا عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ أَوْ عَنْهُ وَأَشْرَكَ غَيْرَهُ فِي ثَوَابِهَا جَازٌ وَعَلَيْهِمَا حُجْلٌ خَبَرٌ مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَتَبَيْنِ وَقَالَ اللَّهُمَّ مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَلٍ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ وَهِيَ فِي الْأَوَّلَى سُنَّةٌ كِفَايَةُ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَكِنَّ الثَّوَابَ فِيمَا ذَكَرَ لِلْمُضْحِي خَاصَّةً لِأَنَّهُ الْخ .

قَوْلُهُ: (هَذَا الْإِنْفِرَادُ) أَيِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى التَّضْحِيَةِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ . قَوْلُهُ: (هَذَا الْإِنْفِرَادُ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي وَسَبْعُ شَيْءٍ فِي النَّهْيَةِ . قَوْلُهُ: (احتِجَاجُ لِحْمٍ) أَيِ لِحْمٍ مَعْزٍ بِقَرِينَةٍ مَا يَلِيهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَعْدُ الْمَعْزُ الْمُشَارَكَةَ كَمَا سَبَّأَتِي فَالْإِغْتِرَاضُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ بَعْدَ الْمَعْزِ سَاقِطٌ اهـ . قَوْلُهُ: (لَا بَعْدَهُ مَرَاتِبَ أُخْرَى) أَقُولُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ مَرَاتِبَ أُخْرَى لَكَانَ مُحْتَاجًا لِحْمٍ لِدَفْعِ تَوْهُمِ أَنَّ الْمَعْزَ فِي رُتْبَةِ الضَّأْنِ . اهـ . سَمِ . قَوْلُهُ (وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ الْخ) .

(فَرْقٌ): لَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ سَبْعِ شَيْءٍ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ بَعِيرٍ فَهَلْ يَمَعُ أُضْحِيَّةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ يَمَعُ أُضْحِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَا حَدٌّ لِأَكْثَرِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ اهـ . سَمِ أَقُولُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مِيتًا) قَدْ يُسْكَلُ مَعَ هَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَابِ الْإِسْنَوِيِّ الثَّانِي عَنْ اغْتِرَاضِ التَّمْثِيلِ بِخِتَانِ الصَّبِيِّ فَإِنَّ حَمْلَ التَّشْرِيكِ هُنَا عَلَى التَّشْرِيكِ فِي نَفْسِ الْأُضْحِيَّةِ بِأَنَّ أَذْنَ الصَّبِيِّ لَهُ فِي التَّضْحِيَةِ عَنْ بَعْضِ بَدْنِهِ فَهِيَ أَنَّ الصَّبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِذْنِ فَلْيَتَأْمَلْ . قَوْلُهُ: (لَا بَعْدَهُ مَرَاتِبَ أُخْرَى) أَقُولُ بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ مَرَاتِبَ أُخْرَى لَكَانَ مُحْتَاجًا لِحْمٍ لِدَفْعِ تَوْهُمِ أَنَّ الْمَعْزَ فِي رُتْبَةِ الضَّأْنِ . قَوْلُهُ: (وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ) .

(فَرْقٌ): لَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ سَبْعِ شَيْءٍ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ بَعِيرٍ فَهَلْ يَمَعُ أُضْحِيَّةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ يَمَعُ



وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ سُبَّحَ الْبَعِيرُ يُقَاوِمُ شَاةَ فَلَانَةٍ أَوْ مَعَهُ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَّا السَّبَّحُ (أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ) وَمِنْ بَقَرَةٍ  
وَأَنَّ كَانَ كُلُّ مِنْ هَذَيْنِ أَكْثَرُ لَحْمًا مِنَ السَّبَّحِ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُنَّ أَطْيَبُ مَعَ تَعَدُّدِ إِرَاقَةِ الدَّمِ (وَشَاةُ  
أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ) لِإِلْتِفَادِ إِرَاقَةِ الدَّمِ مَعَ طَيِّبِ اللَّحْمِ وَبِهِ يُغْلَمُ اتِّجَاهُ مَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُ  
أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الشَّرْكَ وَأَنَّ كَانَ أَكْثَرُ لَبْعِيرٍ وَقَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ الْوَافِي بِنَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ لَمَّا تَقَارَبَا فِي الزَّدَادَةِ اغْتَبِرَتْ الْأَفْضَلِيَّةُ فِيهِمَا  
بِمِطْلَئِهِ أَكْثَرِيَّةُ اللَّحْمِ وَالضَّانِّ وَالْمَعَزِ لَمَّا تَقَارَبَا فِي الْأَطْيَبِيَّةِ اغْتَبِرَتْ الْأَفْضَلِيَّةُ فِيهِمَا بِالْأَطْيَبِيَّةِ لَا  
بِكثرة اللَّحْمِ وَمِنْ ثَمَّ فَضِّلَتْ السَّبَّحُ الْبَعِيرُ الْأَكْثَرُ لَحْمًا وَقُدِّمَتْ أَكْثَرِيَّةُ اللَّحْمِ عَلَى أَطْيَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ  
الْقَصْدَ إِغْنَاءَ الْفُقَرَاءِ فَاتَّجَهَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَلَامُهُمْ وَأَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ  
الرَّافِعِيِّ قَدْ يُؤَدِّي التَّعَارُضُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى التَّسَاوِي فَتَأَمَّلْهُ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ كَثَرَةُ الثَّمَنِ  
هَذَا أَفْضَلُ مِنْ كَثَرَةِ الْعَدَدِ بِخِلَافِ الْعَنْي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا طَيِّبُ اللَّحْمِ وَثَمَّ تَخْلِيصُ الرِّقَبَةِ مِنْ  
الرَّوْقِ فَلَمَّا أَنَّ الْأَكْمَلَ مِنْ كُلِّ مِنْهَا الْأَسَمُّ فَسَمِينَةُ أَفْضَلُ مِنْ هَزِيلَتَيْنِ وَإِنْ كَانَا بِلَوْنٍ أَفْضَلَ  
أَوْ ذَكَرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَثَرَةُ لَحْمٍ غَيْرِ زَدِيٍّ وَلَا خَشِينٍ أَفْضَلُ مِنْ كَثَرَةِ الشَّحْمِ وَأَفْضَلُهَا  
الْبَيْضَاءُ لِأَنَّهُ ﴿صَحِيحٌ﴾ مَسْحُوحٌ بِكَبْشَيْنِ أَمَّا خَمِينٌ وَالْأَمْلَحُ الْأَبْيَضُ وَقِيلَ مَا يَبَاضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سِوَاهِ

سَيَاتِي مِنْ أَنَّهُ ﴿صَحِيحٌ﴾ نَحَرَ مِائَةَ بَدْنَةِ الْخ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَيُوجَّهُ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَفِي هَذَا التَّوْجِيهِ تَأَمَّلْ .  
﴿قَوْلُهُ﴾ (يُقَاوِمُ) أَيِ سُبَّحَ الْبَعِيرُ بِضَمِّ السَّيْنِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (فَلَا يُقَاوِمُهُ) أَيِ الْبَعِيرِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (مَعَ الزَّيَادَةِ عَلَيْهِ) أَيِ  
الْبَعِيرِ فِي الْفَضِيلَةِ وَقَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَيِ فِي عَدَدِ الْإِرَاقَةِ اهـ. فِيهِ تَسَاوُلٌ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (إِلَّا السَّبَّحُ) أَيِ مِنْ  
الشَّيَاءِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَبِهِ يُغْلَمُ الْخ) أَيِ بِقَوْلِهِ لَهُ تَفَرُّدٌ الْخ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَأَنَّ كَانَ) أَيِ الشَّرْكَ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (لِمَنْ نَظَرَ  
فِيهِ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَذِ الشَّاةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ سَبَّحٍ كَمَا لَوْ  
شَارَكَ وَاحِدٌ خَمْسَةً فِي بَعِيرٍ وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ الْوَافِي تَفَقُّهُمَا لَكِنَّ الشَّارِحَ قَيَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ بِقَدَرِ مَا فَاقَهُمْ  
أَنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى قَدَرِهَا يَكُونُ أَفْضَلَ وَهُوَ الْمَظْهَرُ اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ اغْتِبَارِ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي  
الضَّانِّ، وَالْمَعَزِ بِالْأَطْيَبِيَّةِ لَا بِكَثَرَةِ اللَّحْمِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (السَّبَّحُ) أَيِ مِنَ الشَّيَاءِ نَائِبٌ فَاعِلٌ فَضِّلَتْ .  
﴿قَوْلُهُ﴾ (الْأَكْثَرُ) بِالتَّصْبِي نَعَتْ لِلْبَعِيرِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَقُلْتُمْ الْخ) مُتَنَافٍ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (أَكْثَرِيَّةُ اللَّحْمِ الْخ) فِي  
الْبَعِيرِ، وَالْبَقَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الضَّانِّ، وَالْمَعَزِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (فَاتَّجَهَ الْخ) مَجْلُ تَأَمُّلٍ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (قَوْلُ الرَّافِعِيِّ) عِبَارَةٌ  
الْمُغْنِي عَقِبَ تَعْلِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَسَبَّحُ : بَيَاءُ الْخ بِمَا مَرَّ نَصُّهُ وَقِيلَ الْبَدْنَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنْهَا لِكَثَرَةِ  
اللَّحْمِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَقَدْ يُؤَدِّي التَّعَارُضُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى التَّسَاوِي وَلَمْ يَذْكُرُوهُ اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ  
ذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَوْجِيهِ التَّرْتِيبِ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (كَثَرَةُ الثَّمَنِ) إِلَى قَوْلِهِ قَلِيلٌ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي  
الْمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾ (كَثَرَةُ الثَّمَنِ هَذَا أَفْضَلُ الْخ) أَيِ فِي التَّرَجُّعِ الْوَاحِدِ مُغْنِي وَرَشِيدِي .

أُضْحِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَا حَدَّ لَأَكْثَرِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ .



فَالصَّفْرَاءُ فَالْعَفْرَاءُ وَهِيَ مَا لَمْ يَصْفُ بَيَاضُهَا فَالْحَمْرَاءُ فَالْبَلْقَاءُ فَالسُّودَاءُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ  
وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ يَصْطَحِي بَعْدَ أَنْ يُفَرِّقَهُ فِي أَيَّامِ الذَّبْحِ وَرَدَّ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ فَإِنَّهُ ﷺ  
«نَحَرَ مِائَةَ بَذَنَةٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرَاتِ» (وَضَرَطُهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ لِتُجْزَى حَيْثُ لَمْ  
يَلْتَزِمْهَا نَاقِصَةٌ (سَلَامَةٌ) وَقْتُ الذَّبْحِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لِهَجَابٍ وَلَا فَوْقَتْ خُرُوجِهَا عَنْ مَلِكِهِ  
(مَنْ غَيِبَ يَنْقُصُ) بِالتَّخْفِيفِ كَيْشْكُرَ فِي الْأَفْصَحِ كَمَا مَرَّ (لَحْمًا) حَالًا كَقَطْعِ فَلَقَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ  
نَحْوِ فَخْدٍ أَوْ مَالًا كَمَرْجٍ بَيْنَ لَأَنَّهُ يُنْقِصُ رَغِيهَا فَتَنْهَزِلُ وَالْقَصْدُ هُنَا اللَّحْمُ فَاعْتَبِرْ ضَبْطُهَا بِمَا لَا  
يُنْقِصُهُ كَمَا اغْتَبِرَتْ فِي غَيْبِ الْمِيعِ بِمَا لَا يُنْقِصُ الْمَالِيَّةَ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ ثُمَّ وَيُلْحَقُ بِاللَّحْمِ مَا  
فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ مَا كُوِلَ فَلَا يُجْزَى مَقْطُوعٌ بَعْضُ أَلِيَّةٍ أَوْ أُذُنٍ كَمَا بَأْتِي وَلَا يُرْدَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ  
اللَّحْمَ قَدْ مُطْلَقٌ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ عَلَى كُلِّ مَا كُوِلَ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ يَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ  
أَمَّا لَوْ التَزَمَتْ نَاقِصَةٌ كَأَنَّ نَذَرَ الْأُضْحِيَّةِ.....

هـ فَوَدَّ: (فَالصَّفْرَاءُ فَالْعَفْرَاءُ) قَدْ يُقَالُ كَانَ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُ الْعَفْرَاءِ عَلَى الصَّفْرَاءِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْبَيَاضِ مِنْ  
الصَّفْرَاءِ اهـ. سـ هـ فَوَدَّ: (فَالْبَلْقَاءُ فَالسُّودَاءُ) قَالَ فِي الْمُخْتَارِ الْبَلْقُ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وَكَذَا الْبَلْقَةُ بِالضَّمِّ اهـ.  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ لِيَشْمَلَ مَا فِيهِ بَيَاضٌ وَحُمْرَةٌ يَلِ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُهُ عَلَى مَا فِيهِ بَيَاضٌ  
وَسَوَادٌ لِقُرْبِهِ مِنَ الْبَيَاضِ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّوَادِ وَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُ الْأَزْرَقِ عَلَى الْأَخْمَرِ وَكُلَّمَا كَانَ أَقْرَبُ إِلَى  
الْأَبْيَضِ يَتَّقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ اهـ. ع شـ هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ الْخ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ هـ فَوَدَّ: (نَحَرَ  
مِائَةَ بَذَنَةٍ) نَحَرَ مِنْهَا بِيَدِهِ الشَّرِيفَةَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَتَحَرَ تَمَامَ الْمِائَةِ اهـ. مُغْنِي  
زَادَ الْقُلُوبِيُّ وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مُدَّةِ حَيَاتِهِ ﷺ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَيِ الْأُضْحِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا عَدَّدَهَا فِي  
الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ وَقْتُ الذَّبْحِ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ أَنَّ إِلَى أَمَّا وَقَوْلُهُ: وَأَفْهَمُ قَوْلُنَا إِلَى وَأَفْهَمُ الْمُشْنِ  
وَالِى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَاعْتَبِرْ إِلَى وَيُلْحَقُ هـ فَوَدَّ: (لِهَجَابٍ) أَيِ بَنْدَلٍ اهـ. ع شـ هـ فَوَدَّ: (وَالْأُ  
فَوْقَتْ خُرُوجِهَا الْخ) يَغْنِي وَإِنْ أَوْجَبَهَا قَبْلَ الذَّبْحِ فَضَرَطُهَا التَّجْزُؤُ لِسَلَامَةٍ وَقْتُ الْإِيجَابِ فَكَانَ الْأَوَّلَى  
وَالْأَوَّلَى الْإِيجَابُ هـ فَوَدَّ: (كَيْشْكُرَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ نَائِيهِ هـ فَوَدَّ: (فِي الْأَفْصَحِ) وَيَجُوزُ فِيهِ أَيْضًا ضَمُّ  
الْيَاءِ مَعَ تَشْدِيدِ الْقَافِ وَكُسْرُهَا اهـ. ع شـ هـ فَوَدَّ: (فَلَقَةٍ) بِكُسْرِ فَسُكُونِ هـ فَوَدَّ: (فَتَنْهَزِلُ) هُوَ بِفَتْحِ الْمُتَاءِ  
وَكُسْرِ الزَّيِّ مِنْ بَابِ فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ يَفْعُلُ بِكُسْرِهَا مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ كَمَا فِي مُقَدِّمَةِ الْأَدَبِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَهَذَا  
خِلَافُ مَا اشْتَهَرَ أَنَّ هُزَلَ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ فَتَنَبَّهَ لِذَلِكَ اهـ. رَشِيدِي أَيِ وَإِنْ أُرِيدَ مَعْنَى بِنَاءِ  
الْفَاعِلِ هـ فَوَدَّ: (اللَّحْمُ) أَيِ وَنَحْوِهِ اهـ. مُغْنِي هـ فَوَدَّ: (فَاعْتَبِرْ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَاعْتَبِرْ مَا يَنْقُصُهُ كَمَا  
اغْتَبِرَ فِي غَيْبِ الْمِيعِ مَا يُنْقِصُ الْمَالِيَّةَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَرْدَانِ) أَيِ مَقْطُوعٌ بَعْضُ أَلِيَّةٍ أَوْ أُذُنٍ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى  
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَحْمًا هـ فَوَدَّ: (عَلَى كُلِّ مَا كُوِلَ) الْأَوَّلَى مُطْلَقُ الْمَاكُولِ هـ فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ التَزَمَتْ الْخ)

هـ فَوَدَّ: (فَالصَّفْرَاءُ فَالْعَفْرَاءُ) قَدْ يُقَالُ كَانَ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُ الْعَفْرَاءِ عَلَى الصَّفْرَاءِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْبَيَاضِ مِنْ  
الصَّفْرَاءِ.

بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فإنه يلزمه ذبحها ولا تُجزئ ضحية وإن اختص ذبحها بوقت الأضحية وجرت مجراها في الضرف وأقهر قولنا وإلا إلخ أنه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحى به وثبت له أحكام التضحية وأقهر المتن عدم إجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الأصحاب؛ لأن الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصدقي ومخالفة ابن الرامة فيه ردوها بأن المنقول الأول وقوله: إن نقص اللحم ينجبر بالجنين ردوه أيضاً بأنه قد لا يكون فيه جبر أصلاً كالعلقه وبأن زيادة اللحم لا تجبر عيباً كفرجاء أو جرباء سمينه وإنما عدوها كاملة في الزكاة؛ لأن القصد فيها التسل دون طيب اللحم والجمع بين قول الأصحاب ذلك ونقل البلقيني عنهم كالتص الإجزاء بحمل الأول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاجتر والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك ردوه ما تقرر أن الحمل نفسه عيب وأن العيب لا يُجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضاً أن قربة المهدي بالولادة لا تُجزئ أيضاً لنقص لحمها، هي أسوأ حالاً من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجه مع اتفاقهم أخذ الحامل ١٠ وفيه نظر والذي يُتجه خلافه ويُفرق بينهما وبين الحامل بأن الحمل يُفسد الجوف ويُنير اللحم ردفاً كما صرحوا به.....

مُخْتَرَزُ الْحَيْثِيَّةِ الْأُولَى. ٥. فَوَدَّ: (بمعية إلخ) نَحَلَ الصَّوْرَةَ أَنَّهَا مُعَيَّنَةٌ اه. رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (أو صغيرة) أي لم تُلْغَ مِنْ الْأَضْحِيَّةِ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (أ. قال إلخ) عَطَفَ عَلَى نَذَرِ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا تُجْزِي ضَحِيَّةً) أي لَا مَتَدَوِّبَةً وَلَا مَتَدَوَّرَةً فِي ذِمَّتِهِ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وهو سليم) الْوَاوُ حَالِيَةٌ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَقَبِلَتْ لَهُ أَحْكَامُ التَّضْحِيَّةِ) قَضَيْتُهُ إِجْزَاؤُهَا فِي الْأَضْحِيَّةِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ نَذَرِهَا سَلِيمَةً ثُمَّ تَعَيَّبَ وَبَيَّنَ نَذَرَهَا نَاقِصَةً بِأَنَّهُ لَمَّا التَزَمَهَا سَلِيمَةً خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ نَذَرِهَا فَحَكِيمٌ بِأَنَّهَا ضَحِيَّةٌ وَهِيَ سَلِيمَةٌ بِخِلَافِ الْمَعِيَّةِ فَإِنَّ النَّذَرَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا إِلَّا نَاقِصَةً فَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا صِفَةُ الْكَمَالِ بِحَالٍ اه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (بأنه قد لا يكون إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنَّ الْجَنِينَ قَدْ لَا يُلْغَى حَدُّ الْأَكْلِ كَالْمُضْغَةِ اه. ٥. فَوَدَّ: (كالعلقه) تَضْرِيحُ مِنْهُمْ بِأَنَّ الْحَامِلَ يَمْلِكُ لَا تُجْزِي قَبَالَ الْمُضْغَةِ أُولَى؛ نَدَمَ الْإِجْزَاءِ اه. سَمَ فِي دَعْوَى الْأُولَوِيَّةِ تَأْمُلْ.

٥. فَوَدَّ: (وإنما عدوها) أي الْحَامِلُ. ٥. فَوَدَّ: (تبيين قول الأصحاب ذلك) أي الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ.  
٥. فَوَدَّ: (ونقل إلخ) بِالْجَرِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ. ٥. فَوَدَّ: (كالتص) أي كَتَبَهُ عَنِ النَّصِّ.  
٥. فَوَدَّ: (الإجزاء) مَفْعُولٌ وَنَقْلٌ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (بِحَمْلِ الْأُولَى) أي مَا فِي الْمَجْمُوعِ. ٥. فَوَدَّ: (والثاني) أي مَا نَقَلَهُ الْبُلْقِينِي. ٥. فَوَدَّ: (يردوه إلخ) خَبَرُ الْجَمْعِ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (قيل إلخ) وَاقْفُ الْمَغْنِي عِبَارَتُهُ وَيَلْحَقُ بِهَا أي الْحَامِلُ قَرِيبَةُ الْمَهْدِ بِالْوِلَادَةِ لِنَقْصِ لَحْمِهَا، وَالْمُزْضِغُ ثَبَّةٌ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِي. ٥. فَوَدَّ: (وقضية الضابط) أي ضَابِطُ الْأَضْحِيَّةِ اه. ٥. فَوَدَّ: (والذي يُتجه خلافه إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْقًا.

٥. فَوَدَّ: (كالعلقه) تَضْرِيحُ مِنْهُمْ بِأَنَّ الْحَامِلَ يَمْلِكُ لَا تُجْزِي قَبَالَ الْمُضْغَةِ أُولَى بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ.

وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا يأتي مثله هنا فإنها إن أخذت بولدها ضر المالك أو بدونه ضرها وولدها (فلا تجزئ عجفاء) وهي التي ذهب مخرجها من الهزال بحيث لا يرغب في لحيمها غالب طالبي اللحم في الرخاء للخبر الصحيح «أربع لا تجزئ في الأصاحي العوراء البيّن عورها والمريضة البيّن مرضها والمرجاء البيّن عرجها والكسيرة» وفي رواية «المجفأ التي لا تنقى» أي من النقي بكسر النون وإسكان القاف وهو المخرج (ومجنونة) أي تولاها إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تنزك الرعي أي الإكثار منه فتعزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزئ ولو سميته لأنها مع ذلك تسمى مغيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو ألية أو ذنب أو بعض (أذن) أي إن قل حتى

فؤد: (وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحنبل لا تزول بمجرّد الولادة سم ورشيدتي. فؤد: (فإنها) الأولى وهو أنها. فؤد: (وهي التي) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية، والمغني إلا قوله بحيث إلى للخبر. فؤد: (ذهب مخرجها) والمخرج ذهن العظام اه. مغني زاد القليوبي فيشمّل غير الرأس اه. فؤد: (وفي رواية المجفأ) أي بدل الكسيرة. فؤد: (لا تنقى) أي لا مخرج لها اه. مغني. فؤد: (أي من النقي إلخ) وكان معنى لا تنقى حيث لا تنصف بالتقاء أي المخرج يفقده منها للهزال اه. سم. فؤد: (أي تولاها) أي بالمثلثة كما يستأخذ من القاموس اه. سيّد عمر، والذي في النهاية، والمغني وشرح المنهج بالمثلثة وفي القاموس لها معنى مناسِب للمقام أيضًا. فؤد: (إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه. سم. فؤد: (وذلك للنهي عنها إلخ) عبارة المتنقّي نهى عنها لهُزَالِهَا وقضيته إجزاء السمينه وهو الظاهر حيث سلّم اللحم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جزءة سمينه اه. سيّد عمر وقد يقال إن قضيته أيضًا إجزاء العرجاء السمينه بالأولى ولكن جرى الشارح، والنهاية، والمغني على خلافه أيضًا قول الشارح الآتي وظاهر المتن إلخ صريح في خلاف ما استظهره من إجزاء المجنونة السمينه. فؤد: (لنهي عنها ولأنها إلخ) عبارة النهاية لأنه ورد النهي عن التولا وهي المجنونة التي تستدير المرعى إلا القليل وذلك يورث الهزال اه. فؤد: (تسمى مغيبة) فيه تأمل. فؤد: (ضرع) إلى قوله حتى في النهاية، والمغني. فؤد: (أو ألية) أي لغير أن تكبر كما يأتي. فؤد: (أو ذنب) أو لسان مغني وع ش. فؤد: (أو بعض أذن) الأتسب الأخصر أو أذن باو وإسقاط بعض. فؤد: (أبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الآتي وكذا شق أذنيها وخرقها اه. سم. فؤد: (وإن قل) قال أبو حنيفة إن كان المقطوع أي من الأذن دون الثلث أجزأ اه. مغني وفي إيضاح

فؤد: (وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحنبل لا تزول بمجرّد الولادة. فؤد: (أي من النقي بكسر النون إلخ). وكان معنى لا تنقى حيث لا تنصف بالنقي أي المخرج يفقده منها للهزال. فؤد: (إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل. فؤد: (أبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الآتي وكذا شق أذنيها وخرقها.

لو لم يُلح للناتِر من بُعْدٍ لِذَهَابِ جُزْءٍ مَأْكُولٍ وَلِما فِي خِبرِ الترمذِيِّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِاسْتِشْرَافِ  
 العَيْنِ وَالْأُذُنِ أَيِ بَتَائِلِهِمَا لِقَلَّ يَكْوَدُ، فِيهِمَا نَقَصٌ وَعَيْبٌ وَقِيلَ بِذَبْحِ وَاسِعِ الْعَيْنَيْنِ طَوِيلِ  
 الْأُذُنَيْنِ وَنَهَى عَنِ الْمُقَاتِلَةِ أَيِ مَقْطُوعِ مُقَدِّمِ أُذُنَيْهَا وَالْمُدَابَرَةِ أَيِ مَقْطُوعَةِ جَانِبَيْهَا وَالشَّرْقَاءِ أَيِ  
 مَنْقُوبَتَيْهَا وَالْخَرْقَاءِ أَيِ مَشْقُوقَتَيْهَا وَأَفْهَمَ الْمَنْعَ عَدَمَ إِجْزَاءِ مَقْطُوعَةِ كُلِّ الْأُذُنِ وَكَذا فَايَدَتْهَا  
 بِخِلَافِ فَايِدَةِ الْأَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرَ لَا أَلِيَّاهُ لَهُ وَالضَّرْعُ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ لَا ضَرْعَ لَهُ وَالْأُذُنُ عُضْوٌ لَا يَرْمِ  
 غَالِيًا وَالْحَقُّ الذَّنْبُ بِالْأَلِيَّةِ وَاعْتَرَضَا بِصَرِيحِ جَمْعِ بَأَنَّهُ كَالْأُذُنِ بَلْ فَقَدْ أَتَدَّرَ مِنْ فَقْدِ الْأُذُنِ  
 وَيَتَزَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِيمَا يُفْتَادُ مِنْ قَطْعِ طَرَفِ الْأَلِيَّةِ لِيَتَكَبَّرَ فَيُحْتَمَلُ الْحَاقَةُ بِبَعْضِ الْأُذُنِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ  
 وَإِنْ قُلَّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جَدًّا لَمْ يُؤَثِّرْ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمُ الْمُخَصَّصُ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ وَإِنْ قُلَّ

المناسِكَ لِلْمُصَنَّفِ وَلَا يُجْزئُ مَا قُطِعَ مِنْ أَذْيِهِ جُزْءٌ بَيِّنٌ. اهـ. وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا فِي التَّحْفَةِ بِأَن يُرَادَ  
 بِالْبَيِّنِ فِيهِ مَا لَا يَلُوحُ لِلنَّاتِرِ مِنْ قُرْبٍ. هـ. فُودُ: (لَمْ يُلْحَ) بِضَمِّ اللَّامِ. هـ. فُودُ: (وَقِيلَ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ  
 بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ الْخَبْرَ بِذَبْحِ الْعَيْنِ الْخ. هـ. فُودُ: (وَنَهَى الْخ) عَطَفَ عَلَى أَمْرِ الْخ. هـ. فُودُ: (وَأَفْهَمَ الْمَنْعَ)  
 إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَا فِي الْمُغْنِيِّ. هـ. فُودُ: (وَكَذَا فَايَدَتْهَا) أَيِ خِلْفَةً. اهـ. سَمِ  
 عِبَارَةُ ع ش أَيِ بَأَن لَمْ يُخْلَقْ لَهَا أَذُنٌ أَضْءٌ. أَمَّا صَغِيرَةُ الْأُذُنِ فَتُجْزئُ لِعَدَمِ تَقْصِيصِهَا فِي نَفْسِهَا كَصَغِيرَةِ  
 الْجَفَّةِ وَهَلْ يَمَثُلُ قَطْعُ بَعْضِ الْأُذُنِ مَا لَوْ أَصَابَ بَعْضُ الْأُذُنِ أَفَّةً أَذْهَبَتْ شَيْئًا مِنْهَا كَأَكْلِ نَحْوِ الْفَرَادِ لِيَسْمُوَ  
 مِنْهَا أَوْ لَا وَيُفَرَّقُ بِالمَشَقَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِدَاءِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي. اهـ.  
 وَقَوْلُهُ: وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فِي تَوْقُفٍ. هـ. فُودُ: (بِخِلَافِ فَايِدَةِ الْأَلِيَّةِ) أَيِ خِلْفَةٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فَقْدُ الْأَلِيَّةِ أَوْ  
 الضَّرْعِ وَيَضُرُّ مَقْطُوعَةُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا إِذَا فَقِدَ ذَلِكَ أَيِ الضَّرْعُ أَوْ الْأَلِيَّةُ أَوْ  
 الذَّنْبُ يَقْطَعُ وَلَوْ بَعْضُ مِنْهُ أَوْ قُطِعَ بَعْضُ لِسَانٍ فَإِنَّهُ يَضُرُّ لِخُدُوثِ مَا يُؤَثِّرُ فِي تَقْصِصِ اللَّحْمِ. اهـ.

هـ. فُودُ: (لِأَنَّ الْمَعْرَ لَا أَلِيَّاهُ) بَقِيَ مَا لَوْ خَانَ الْمَعْرَ بِلَا ذَنْبٍ هَلْ تُجْزئُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتِ الرُّوضَ  
 صَرَّحَ بِالْإِجْزَاءِ فِي ذَلِكَ. اهـ. ع ش. هـ. فُودُ: (وَالضَّرْعُ) وَالذَّنْبُ مُغْنِي وَزِيَادِي. هـ. فُودُ: (وَالْأُذُنُ) بِالتَّضْبِ  
 عَطَفًا عَلَى الْمَعْرَ. هـ. فُودُ: (وَالْحَقُّ الذَّنْبُ بِالْأَلِيَّةِ) اخْتَصَمَهُ الرُّوضُ، وَالْمُغْنِيُّ وَالزِّيَادِيُّ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

هـ. فُودُ: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جَدًّا الْخ) أَفْتَرُ بِهِذَا إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ يَسِيرًا شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ  
 النَّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ قُطِعَ مِنَ الْأَلِيَّةِ جُزْءٌ يَسِيرٌ لَا يَكْبُرُهَا فَالْأُجْزَاءُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
 بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ لَا يَضُرُّ فَقْدُ فَلَقَةٍ يَسِيرَةٍ مِنْ عَضْوٍ كَبِيرٍ. اهـ. قَالَ ع ش وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ  
 الْأَلِيَّةِ صَغِيرَةً فِي ذَاتِهَا كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي بَعْضِ الْغَنَمِ وَكَوْنِهَا كَبِيرَةً وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ فَقَدْ فَلَقَهُ يَسِيرَةً مِنْ  
 عَضْوٍ كَبِيرٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْكَبِيرَ النَّسْبِيَّ فَالْأَلِيَّةُ وَإِنْ صَغُرَتْ فَهِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَبِيرَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْأُذُنِ هَذَا

هـ. فُودُ: (وَكَذَا فَايَدَتْهَا) أَيِ خِلْفَةٍ. هـ. فُودُ: (بِخِلَافِ فَايِدَةِ الْأَلِيَّةِ الْخ) اَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فَقْدُ الْأَلِيَّةِ،  
 وَالضَّرْعِ وَيَضُرُّ مَقْطُوعَةُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا. هـ. فُودُ: (أَيْضًا بِخِلَافِ فَايِدَةِ الْأَلِيَّةِ) أَيِ خِلْفَةٍ. هـ. فُودُ: (وَيُحْتَمَلُ)  
 أَنَّهُ إِنْ قُلَّ جَدًّا الْخ) أَفْتَى بِهِذَا إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ يَسِيرًا شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ.

لا يَضُرُّ قَطْعَ فَلَقَةٍ مَسِيرَةٍ مِنْ غَضْرِ كَبِيرٍ وَهَذَا أَوْجَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ بَحَثَ ذَلِكَ فَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَضُرُّ قَطْعَ مَا اغْتَبَدَ مِنْ قَطْعِ بَعْضِ أَلْيَتِهَا فِي صِغَرِهَا لِيَتَمَطَّلَمَ وَتَحْسُنَ كَمَا لَا يَضُرُّ خِصَاءُ الْفَخْلِ أ هـ . لَكِنْ فِي إِطْلَاقِهِ مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِنَّا قَوْرُوتُهُ فَتَمَعَيْنَ مَا قَبِذْتَهُ بِهِ وَتَرَدَّدَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَلَلِ الْأُذُنِ ثُمَّ بَحَثَ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَكْلِ الْيَدِ الشَّلَاءِ وَفِيهَا وَجْهَانِ قَالَ فَإِنْ أَكَلْتُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا أ هـ . وَفِيهِ نَظَرٌ لِاخْتِلَافِ مُذَرِّكِ الْأَجْزَاءِ هُنَا وَالْأَكْلِ كَمَا فِي الْيَدِ الشَّلَاءِ تُوَكَّلُ وَتَمْنَعُ الْأَجْزَاءُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنْ شَلَلُ الْأُذُنِ كَجَرْبِهَا فَإِنْ مَنَعَ هَذَا فَأُولَى الشَّلَلِ وَإِلَّا فَلَا (وَذَاثُ عَرَجٍ) يَبَيِّنُ بَأْنَ يُوجِبُ تَخَلُّفَهَا عَنِ الْمَاشِيَةِ فِي الْمَرْعَى الْعَلِيْبِ وَإِذَا ضُرَّ وَلَوْ عِنْدَ اضْطِرَابِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ فَكَسَرُ الْمُضْوَ وَقَفُّهُ أُولَى وَإِنْ نَازَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْأُولَوِيَّةِ (و) ذَاثُ (عَوِي) فَالْعُمَيَاءُ أُولَى يَبَيِّنُ بَأْنَ يَذْهَبُ ضَوْءُ إِحْدَى عَيْنَيْهَا وَلَوْ بَيَاضٍ عَمَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَاعْتَمَدَهُ نَعَمْ، لَا يَضُرُّ ضَعْفُ الْبَصَرِ وَلَا عَدْمُهُ لَيْلًا (و) ذَاثُ (مَوْضِي) يَبَيِّنُ وَهُوَ مَا يَظْهَرُ بِسَبَبِهِ الْهَزَالُ (و) ذَاثُ (جَرْبِ يَبَيِّنُ) لِلخَبَرِ السَّابِقِ فِيهِمْ.....

وَيَبَيِّنُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدَتْ أَلْيَةٌ قُطِعَ جُزْءٌ مِنْهَا وَشَكَّ فِي أَنَّ الْمُقْطُوعَ كَانَ كَبِيرًا فِي الْأَصْلِ فَلَا يُجْزئُ مَا قُطِعَ مِنْ أَلْيَتِهِ الْآنَ أَوْ صَغِيرًا فَيُجْزئُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَجْزَاءُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا قُطِعَتْ مِنْهُ، وَالْمَوَافِقُ لِلْعَالِيَةِ فِي أَنَّ الَّذِي يَقْطَعُ لِكَبَرِ الْأَلْيَةِ صَغِيرٌ أ هـ . قُودُ: (لَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمُخَصَّصُ زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ كَقَبْضٍ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ الْكَبِيرَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْوَ فَلَا يُجْزئُ لِقُصَاصِ اللَّحْمِ أ هـ . قُودُ: (فِي صِغَرِهَا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ . قُودُ: (فَتَمَعَيْنَ مَا قَبِذْتَهُ الْخ) يَبَيِّنُ قَوْلَهُ إِنَّ قَلَّ جِدًّا وَقَدْ يُقَالُ يُغْنِي عَنْهُ قَبْذُ الْإِعْتِيَادِ فِي كَلَامِ الْبَاجِثِ . قُودُ: (ثُمَّ بَحَثَ تَخْرِيجَهُ الْخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَبَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ شَلَلُ الْأُذُنِ كَقَبْضِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَأْكُولًا أ هـ . قُودُ: (فَإِنْ أَكَلْتُ) أَيِ الْأُذُنِ الشَّلَاءِ . قُودُ: (يَبَيِّنُ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَيَدْخُلُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ نَازَعَ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ: يَبَيِّنُ إِلَى نَعَمْ وَقَوْلُهُ: لِلخَبَرِ فِيهِ وَقَوْلُهُ: وَنَقَلَ إِلَى بَخْلَافٍ فَقَبْذُ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافٍ مَا إِلَى أَوْ يُحْمَلُ وَقَوْلُهُ: وَيَهْ إِلَى الْمُشْنِ . قُودُ: (بَأْنَ يُوجِبُ) أَيِ الْمَرْجُ . قُودُ: (وَلَوْ هُنْدَ اضْطِرَابِهَا الْخ) أَيِ وَلَوْ حَدَثَ الْمَرْجُ عِنْدَ الْخِ جِبَارَةٌ غَيْرُهُ بِاضْطِرَابِهَا الْخِ بِالْبَاءِ بَدَلُ عِنْدَ . قُودُ: (فَكَبِيرُ الْمُضْوَ الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْضُ الْمَرْقُوبِ بِحَيْثُ لَوْ بَقِيََتْ بِلَا ذَبْحٍ لَا تَسْتَطِيعُ الذَّهَابُ مَعَهُ لِيَمْرَعَى فَلَوْ فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ عِنْدَ إِرَادَةِ الذَّبْحِ لَيَتِمَّكَنَ الذَّابِحُ مِنْ ذَبْحِهَا لَمْ تَجْزِ أ هـ . ع ش بِحَذْفٍ .

قُودُ: (وَقَفُّهُ) أَيِ غَيْرِ مَا مَرَّ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي السَّوَادَةِ أَيْضًا . قُودُ: (فَالْعُمَيَاءُ أُولَى) كَذَا فِي الْمُغْنِي .

قُودُ: (عَمَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ) أَيِ الْمَيْنِ فَكَانَ الْأُولَى الثَّانِيَّةُ . قُودُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتُجْزئُ الْعَمَشَاءُ وَهِيَ ضَعِيفَةُ الْبَصَرِ مَعَ سَيَلَانِ الدَّمْعِ غَالِيًا، وَالْمَكُونَةُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي اللَّحْمِ، وَالْمَشَوَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا تُبْصِرُ فِي اللَّيْلِ لِأَنَّهَا تُبْصِرُ وَقَدْ رَزَعِي غَالِيًا أ هـ . وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّمْلِيلِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُبْصِرْ وَقَدْ رَزَعِي لَمْ تَجْزِ . قُودُ: (ضَعِيفَةُ الْخ) الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ ضَعْفُ الْخِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ . قُودُ: (لِلخَبَرِ السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ فَلَا تُجْزئُ عَجَفَاءُ .

وَعَطِفَ الْأَخِيرَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ عَطَبِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ إِذِ الْجَرْبُ مَرَضٌ وَسَوَاءٌ أَنْقَصَتْ  
 بِهِذِهِ الْغُيُوبُ أَمْ لَا (وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا) أَيِ الْأَرْبَعِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَقَطْعَةِ يَسِيرَةٍ مِنْ غُضُو كَبِيرٍ  
 كَفَخِذٍ (وَلَا فَقْدُ قَرْنٍ) وَكَسْرُهُ إِذْ لَا يَتَلَقَّى بِهِ كَبِيرٌ غَرَضِي وَإِنْ كَانَتْ الْقَرْنَاءُ أَفْضَلَ لِلْخَبِيرِ فِيهِ  
 نَعَمْ، إِنْ أَثَرُ انْكِسَارِهِ فِي اللَّحْمِ ضَرٌّ مَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ وَشَرَطُهَا الْإِنْخَ وَلَا تُجْزَى فَائِدَةُ جَمِيعِ  
 الْأَسْنَانِ وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ لِإِجْزَاءِ حَمَلٍ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَرَضٍ وَلَمْ يُؤْثَرُ فِي  
 الْإِغْتِلَافِ وَنَقَصَ اللَّحْمَ وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ بِلَا شَكٍّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ بِخِلَافٍ فَقَدْ مُقْطِعُهَا  
 فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِنْ لَمْ يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ (وَكَذَا شَقُّ أُذُنٍ وَخَرْقُهَا وَتَقْبِهَا) تَأْكِيدٌ لِتَرَادُفِهِمَا (فِي الْأَصْح) إِنْ  
 لَمْ يَذْهَبَ مِنْهَا شَيْءٌ لِبَقَاءِ لَحْمِهَا بِحَالٍ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا ذَهَبَ بِذَلِكَ شَيْءٌ وَإِنْ قُلَّ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ  
 خَيْرُ التَّرْمِذِيِّ السَّابِقِ أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى لَتَنَزِهِ لِمَفْهُومٍ خَيْرِ أَرْبَعِ السَّابِقِ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى الْإِعْتِدَادِ  
 بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ أَنَّ مَا سِوَاهَا يُجْزَى.....

• فَوَدَّ: (وَعَطِفَ الْأَخِيرَةَ الْخ) هِيَ لَيْسَتْ مَعْلُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَالْأَوَّلَى قَدْ تَرُ الْآخِيرَةَ مَعَ  
 مَا قَبْلَهَا مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ اهـ. سـ. • فَوَدَّ: (أَنْقَصَتْ) فِي أَصْلِهِ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ .  
 • فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَا فَقْدُ قَرْنٍ) أَيِ خِلْفَةٍ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَكَسْرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لِمَفْهُومِ الْخ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا  
 قَوْلَهُ وَنَقَلَ إِلَى بِخِلَافِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَكَسْرُهُ) أَيِ وَإِنْ دَمِيَ بِالْكَسْرِ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَتَلَقَّى الْخ)  
 يُؤْخَذُ مِنْهُ إِجْزَاءُ فَائِدِ الذِّكْرِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ وَبِوَضَائِرِ نَعَمْ إِنْ أَثَرُ قَطْعِهِ فِي اللَّحْمِ ضَرٌّ اهـ. ع شـ.  
 • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ الْقَرْنَاءُ أَفْضَلَ لِلْخَبِيرِ هـ) وَلَاتُهَا أَحْسَنُ مَنَظَرًا بَلْ يُكْرَهُ غَيْرُهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ  
 عَنْ الْأَصْحَابِ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا تُجْزَى فَائِدَةُ جَمِيعِ الْأَسْنَانِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ خِلْفَةً. • فَوَدَّ: (وَنَقَلَ  
 الْإِمَامُ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ الْإِجْزَاءَ) وَنَقَلَهُ ع شـ عَنْ الْجَمَالِ الرَّثَمِيِّ أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفَقْدُ خَلْفِيًا ثُمَّ قَالَ  
 فَلْيُجْزَ. • فَوَدَّ: (حَمَلُ الْخ) خَيْرٌ وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) أَيِ هَذَا الْحَمَلُ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا  
 يَضُرُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ لِأَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ فِي الْإِغْتِلَافِ وَنَقَصَ اللَّحْمَ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّ ذَهَابَ الْبَعْضِ إِذَا أَثَرُ  
 يَكُونُ كَذَلِكَ أَيِ كَذَهَابِ الْكُلِّ وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ. • فَوَدَّ: (لِتَرَادُفِهِمَا) أَيِ الْخَرْقِ، وَالتَّقْبِ اهـ. ع شـ  
 وَقَالَ سَمِ يُمْكِنُ حَمْلُهُمَا عَلَى مَا يَمْتَنِعُ التَّرَادُفُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَهَلِيهِ) أَيِ ذَهَابِ شَيْءٍ بِذَلِكَ .  
 • فَوَدَّ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَمَقْطُوعَةٍ بِبَعْضِ أُذُنٍ. • فَوَدَّ: (حَلَى التَّزْيِيهِ) أَيِ كَرَاهِيَةِ التَّزْيِيهِ اهـ. مُغْنِي .  
 • فَوَدَّ: (لِمَفْهُومِ الْخ) رَاجِعٌ لِلْمَعْلُوفِ فَهـ. • فَوَدَّ: (خَيْرِ أَرْبَعٍ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ. • فَوَدَّ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي  
 شَرْحٍ وَلَا تُجْزَى عَجَافٌ. • فَوَدَّ: (حَلَى الْإِدَادِ بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ) أَيِ كَمَا رَجَّحَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِيعِ .  
 • فَوَدَّ: (إِنْ مَا سِوَاهَا الْخ) بَيَانٌ لِمَفْهُومِ الْفَيْرِ .

• فَوَدَّ: (وَعَطِفَ الْأَخِيرَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا) لَيْسَتْ مَعْلُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى الصَّحِيحِ فَالْأَوَّلَى وَذَكَرَ  
 الْآخِيرَةَ مَعَ مَا قَبْلَهَا مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ. • فَوَدَّ: (لِتَرَادُفِهِمَا) يُمْكِنُ حَمْلُهُمَا عَلَى مَا يَمْتَنِعُ  
 التَّرَادُفُ .



قُلْتُ الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ يُضَرُّ بِسَيْرِ الْجَرْبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) لَأَنَّهُ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَالْوَدَكَ وَالْحَيَّ بِهِ  
 الْبُتْرُ وَالْقُرُوحُ وَبِهِ يُضَيِّحُ مَا قَدَّمَاهُ فِي الشَّلَلِ (وَيَدْخُلُ وَفَتْهَا) أَيِ التَّضْحِيَةِ (إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ  
 كَرُمُوحِ يَوْمِ التَّحْيِ) وَهُوَ عَائِزُ الْحَبَّةِ (ثُمَّ مُضِيٌّ لِدَرْ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ  
 الرَّكْعَتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ السَّابِقَةِ فِي الْوَقْتِ أَوْ أَنَّ التَّنْبِيَةَ نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ  
 السَّابِقَيْنِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُتْنًى فِي نَفْسِهِ كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ (ص: ١٩)  
 إِذْ يَجُوزُ اخْتِصَامُ أَحَدٍ اتِّفَاقًا فَاذْنَعُ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّهُ قَيْدٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ قَيْدٌ فِي الرَّكْعَتَيْنِ  
 أَيْضًا وَضَابِطُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى أَقْلٍ مُخْزِيٍّ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ذُبِحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُخْزِئْ وَكَانَ تَطَوُّعًا  
 كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَذْبَحِ الْإِمَامُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْبُيُوطِي نَعَمْ،  
 إِنْ وَقَفُوا بِمَرْقَةِ فِي الثَّانِي غَلَطًا وَذَبَحُوا فِي الثَّالِثِ ثُمَّ بَانَ ذَلِكَ أَجْزَأُ لَهُمْ تَبَعًا لِلْحَجِّ ذَكَرَهُ فِي  
 الْمَجْمُوعِ عَنِ الدَّارِمِيِّ كَذَا ذَكَرَهُ شَارِحُ وَهُوَ غَلَطٌ فَاجْشُ فَإِنَّ الْحَجَّ لَا يُخْزِئُ فِي الثَّانِي

• فَوَيْ (سني): (الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ الْخ) وَقَالَ الرَّافِعِيُّ إِنَّهُ قَضِيَّةٌ مَا أَوْرَدَهُ الْمُعْظَمُ صَرِيحًا وَدَلَالَةً  
 وَتَقْلُوه عَنْ نَصِّهِ فِي الْجَدِيدِ اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْ: (لَا تَهْ) إِلَى قَوْلِهِ عَمَلًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ إِلَى الْمُغْنِي.  
 • فَوَيْ: (وَالْوَدَكُ) مُحَرَّكَ الدَّسَمِ اهـ. قَامُوسٌ. • فَوَيْ: (وَبِهِ الْخ) أَيِ بِالْإِلْحَاقِ. • فَوَيْ: (فِي الشَّلَلِ) أَيِ  
 شَلَلِ الْأُذُنِ. • فَوَيْ: (أَيِ التَّضْحِيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يُذْبَحْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَاذْنَعُ إِلَى وَضَابِطِهِ.  
 • فَوَيْ: (بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ الْخ) وَهِيَ رُجُوعُ الصِّفَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ لِلْكُلِّ. • فَوَيْ: (أَوْ أَنَّ التَّنْبِيَةَ الْخ) وَيَجُوزُ أَنْ  
 يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي اهـ. سم. • فَوَيْ: (نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ) أَيِ بِجَمْعِ كُلِّ مِنْهُمَا  
 قِسْمًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ اللَّفْظَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا لَفْظَيْنِ كَمَا قَدْ يُتَبَادَرُ اهـ. رَشِيدِيَّ جِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ أَيِ  
 لِمَذْلُولَيْهِمَا فَإِنَّ الرَّكْعَتَيْنِ لِهَمَا وَجِدَةً بِاِغْتِيَابِ اتَّهَمَا صَلَاةً، وَالْخُطْبَتَيْنِ لِهَمَا وَجِدَةً بِاِغْتِيَابِ اتَّهَمَا خُطْبَةً  
 اهـ. • فَوَيْ: (كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ﴾ (ص: ١٩) الْخ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا نَحْنُ فِيهِ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ سَم  
 اهـ. رَشِيدِيَّ. • فَوَيْ: (إِذَا يَجُوزُ الْخ) أَيِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ اهـ. ع ش. • فَوَيْ: (بِأَنَّهُ قَيْدٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ) أَيِ  
 فَقَطْ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَعَ أَنَّهُ قَيْدٌ فِي الرَّكْعَتَيْنِ أَيِ فِي الْوَاقِعِ أَيْضًا أَيِ كَمَا أَنَّهُ قَيْدٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ.  
 • فَوَيْ: (وَضَابِطُهُ) أَيِ مَا فِي الْمُغْنِي اهـ. رَشِيدِيَّ. • فَوَيْ: (أَنْ يَشْتَمِلَ) أَيِ فِعْلُ الرَّكْعَتَيْنِ، وَالْخُطْبَتَيْنِ بَعْدَ  
 الِازْتِمَاعِ كَرُمُوحِ. • فَوَيْ: (تَطَوُّعًا) أَيِ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ جِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ تَقَعْ أَضْحِيَّةٌ اهـ. وَجِبَارَةُ النَّهَايَةِ شَاءَ  
 لَحْمِ اهـ. • فَوَيْ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ قَيْدٌ بِحَوْنٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فِي الثَّانِي إِلَى فِي الْعَائِشِ. • فَوَيْ: (كَذَا ذَكَرَهُ  
 شَارِحُ وَهُوَ غَلَطٌ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأْيٍ مَرْجُوحٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَجَّ يُخْزِئُ، وَالْأَصَحُّ  
 أَنَّهُ لَا يُخْزِئُ فَكَذَا الْأَضْحِيَّةُ اهـ.

• فَوَيْ: (أَوْ إِنَّ التَّنْبِيَةَ نَظَرًا لِلْفُظَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُتْنًى فِي نَفْسِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ  
 الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي. • فَوَيْ: (كَمَا فِي: ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ﴾ (ص: ١٩) فِيهِ يَنْحُتُ لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ  
 قَائِلُهُ.



إجماعاً فأَيُّ تَبَعٍ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ لَيْسَ فِي ذَلِكَ بَلْ فِي الْوُقُوفِ فِي الْعَائِشِ فَإِنَّ الْأَيَّامَ تُخَسَّبُ عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَقَدْ خَرُزَتْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْصَاحِ مَعَ فُرُوعِ نَفِيسَةٍ لَا سَتَقْنِي عَنْ مُرَاجَعَتِهَا (وَيَقِي) وَقْتُ التَّضْحِيَةِ وَإِنْ كُرِهَ الذَّبْحُ لَيْلًا إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ مَضْلَعَةٍ (حَتَّى تَقْرُبَ) الشَّمْسُ (أَيْحَنَ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ وَغَرَفَهُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَأَيَّامٌ مَتْنٌ كُلُّهَا : شَحْرَهُ وَفِي رِوَايَةٍ «فِي كُلِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ بَعْدَ يَوْمِ التَّخَرُّعِ وَقَالَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثُ يَوْمَانِ بَعْدَهُ (قُلْتُ) ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا ثُمَّ عَقِبَهُ (مُضِيٌّ قَدْرٌ) أَقَلُّ مُجْزِئٌ خَدَّ قَالِمَا زَعَمَهُ شَارِحٌ مِنْ (الرَّوْكَاتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعَمِيدِ يَدْخُلُ بِالطُّلُوعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ وَصُوبُ الْأَذْرَعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ مَا فِي الْمُخَرَّرِ نَقْلًا وَدَلِيلًا وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا : نَازِعُ الْبُلْقِينِي فِي أَنَّ ارْتِفَاعَ الشَّمْسِ فَضِيلَةٌ بِأَنْ تَعْمِلَ التَّخَرُّعُ مَطْلُوبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَيُسَرُّ مَجْعِلُ الصَّلَاةِ عَقِبَ الطُّلُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمَعْتَمِدُ نَذْبُ تَأْخِيرِ ذَلِكَ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرْمُوحُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (وَمَنْ نَذَرَ) وَاحِدَةً مِنَ التَّعَمُّ مَمْلُوكَةً لَهُ (مُعْتَقَةً) وَإِنْ لَمْ تَجْزِ أَضْحِيَّةٌ كَتْمِيَّةٌ فَصَلِّ لَا كَطَلْبِيَّةٍ وَالْحَقُّ بِالْأَضْحِيَّةِ فِي تَعَمُّ زَمَانِهَا لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ؛ لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْأَضْحِيَّةِ أَقْوَى لَا سَبِيحًا وَارَاقَةَ الدِّمِّ فِي هَذَا الزَّمَنِ أَكْمَلُ فَلَا

• فُودَ: (بَلْ فِي الْوُقُوفِ الْإِخ) أَيِ غَلَطًا هـ. ع ش. • فُودَ: (فَإِنَّ الْأَيَّامَ) أَيِ لِلذَّبْحِ هـ. نِهَآيَةً.

• فُودَ: (نَخَسَبُ عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ) أَيِ فَتَكُونُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةً بَعْدَ يَوْمِ التَّخَرُّعِ الْمَذْكُورِ هـ. ع ش قال الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ هَلْ هَذَا الْمُعْكَمُ خَاصٌّ بِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ هـ.

(أَقُولُ): (الظَّاهِرُ تَعَمُّ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ. • فُودَ: (عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ الْإِخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ تَبْيَهُ لَوْ وَقَفُوا الْعَائِشَ غَلَطًا حَبِثَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ هـ. • فُودَ: (بَعْدَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) يُعْنِي إِلَى مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْعَائِشِ. • فُودَ: (وَقْتُ التَّضْحِيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَصُوبٌ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ مَضْلَعَةٍ وَقَوْلُهُ: أَقَلُّ إِلَى الْمَتْنِ وَفِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ شَارِحٌ. • فُودَ: (وَإِنْ كُرِهَ الذَّبْحُ الْإِخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ وَأَظْهَرُ مِنْهُ فِي التَّحْمُولِ قَوْلُ الْمُعْنَى وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ وَالتَّضْحِيَةُ لَيْلًا لِلنَّهْيِ عَنْهُ هـ. • فُودَ: (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَاشِفًا لِهَذَا نَهَآزًا بِمَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّضْحِيَةِ أَوْ مَضْلَعَةٍ كَثِيرُ الْفُقَرَاءِ لَيْلًا أَوْ سَهْوَةً خُصُورِهِمْ هـ. ع ش. • فُودَ: (أَنَّ وَقْتَ الْعَمِيدِ) أَيِ وَقْتُ صَلَاتِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فُودَ: (بَلْ نَازِعُ الْبُلْقِينِي الْإِخ) أَقْرَبُ الْمُعْنَى. • فُودَ: (وَاحِدَةً) إِلَى قَوْلِهِ مُشْكِلٌ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ إِلَى الْمَتْنِ وَمَا سَأَبَتْهُ عَلَيْهِ. • فُودَ: (لَا كَطَلْبِيَّةٍ) أَيِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْ فَلَ يَجِبُ ذَبْحُهَا فِي أَيَّامِ التَّضْحِيَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ وَلَوْ حَيَّةٌ وَلَا يَتَقَبَّلُ التَّصَدَّقُ بِهَا بِزَمَنِ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ هـ. ع ش. • فُودَ: (وَالْحَقُّ) أَيِ الْمُعْتَقَةِ الَّتِي لَا تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ ع ش وَرَشِيدِي. • فُودَ: (لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَعَمَّنُ فِيهَا

• فُودَ: (لَا بِالصَّدَقَةِ الْمَنْدُورَةِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَعَمَّنُ فِيهَا الزَّمَنُ وَجِبَارَةُ الْبُهْجَةِ فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ لَا لِأَنَّ

يَرُدُّ كَوْنُهَا شَبِيهَةً بِالْأَضْحِيَّةِ وَلَيْسَتْ بِأَضْحِيَّةٍ (فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ) أَوْ عَلَيَّ وَإِنْ لَمْ يُقَلِّ لِلَّهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي التَّنْذِيرِ (أَنْ أَضْحَيْ بِهَذِهِ) أَوْ جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً أَوْ هَذِهِ أَوْ هِيَ أَضْحِيَّةٌ أَوْ هَذِي زَالٌ مَلَكُهُ عَنْهَا بِمُجَرَّدِ التَّعْيِينِ كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ بَقِيَهُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبَلْقَيْنِي (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا) وَإِنْ كَانَتْ مُجَرَّدَةً فَخَدَّتْ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ كَمَا مَرَّ (فِي هَذَا الْوَقْتُ) السَّابِقِ أَدَاءً وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتٍ يَلْقَاهَا بَعْدَ التَّنْذِيرِ لِأَنَّهُ التَّرَمُّهُمَا أَضْحِيَّةً فَتَعَيَّنَ لِذَبْحِهَا وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْفَوْزُ

الزَّمَنُ وَيُصْرَحُ بِهِ كَلَامُ الْبَهْجَةِ فِي بَابِ الْإِغْتِكَافِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ كَذَا فِي الرَّافِعِيِّ هُنَا لَكِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ التَّنْذِيرِ إِنَّ الصَّدَقَةَ كَالزَّكَاةِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا أَنْتَهَى أَيَّ عَلَى الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لَهَا فِي التَّنْذِيرِ وَهَذَا قَدْ يُفْهَمُ امْتِنَاعَ تَأْخِيرِ الصَّدَقَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ اهـ. سمـ. فَوَدَّ: (كَوْنُهَا) الْأَوَّلَى أَنَّهُمَا كَمَا فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (شَبِيهَةً بِالْأَضْحِيَّةِ وَأَلَيْسَتْ بِالْخ) أَيَّ فَلَا يَتَعَيَّنُ لَهَا وَقْتُ اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ أَيْ فَحَقَّقَهَا أَنْ لَا يَتَّخِذَ ذَبْحُهَا بِأَيَّامِ التَّضْحِيَةِ اهـ.

فَوَدَّ (سَبِي): (فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ الْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ الْمُفْهِمَةَ كُنْطَلِي التَّاطِي كَمَا قَالَهُ الْأَنْزَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (أَوْ عَلَيَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ نَذَرَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا يُعْلَمُ إِلَى الْمَثَرِ وَقَوْلُهُ: أَوْ هَذِي. فَوَدَّ: (أَوْ هَذِي) أَيَّ أَوْ عَقِيقَةً.

فَوَدَّ (سَبِي): (لَزِمَهُ ذَبْحُهَا) أَيَّ وَلَا يُجْزَى غَيْرُهَا وَلَوْ سَلِمَةً عَنْ مَعِيَّةِ عَيْتِهَا فِي نَذَرِهِ اهـ. ع شـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ مُجَرَّدَةً فَخَدَّتْ الْخ) أَيَّ أَوْ كَانَتْ مَعِيَّةً مَثَلًا عِنْدَ الْإِلْتِزَامِ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا اهـ. سمـ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيَّ فِي شَرْحِ وَشَرْطِهَا سَلَامَةً مِنْ غَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمًا. فَوَدَّ: (السَّابِقِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا فِي الْمَعْنَى. فَوَدَّ: (وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتٍ يَلْقَاهَا الْخ) احْتِرَازٌ عَنْ وَفْقِهَا مِنْ عَامٍ آخَرَ اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ أَيَّ وَهُوَ جُحْلَةُ الْأَيَّامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَلْقَاهَا بَعْدَ وَقْتِ التَّنْذِيرِ لَا أَوَّلَ جُزْءٍ مِنْهَا اهـ. فَوَدَّ: (فَتَعَيَّنَ لِذَبْحِهَا الْخ) أَيَّ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِلْعَامِ الْقَابِلِ اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْخ) عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَتَفَارِقِ التَّنْذِيرِ وَالْكَفَارَاتِ حَيْثُ لَمْ يَجِبِ الْفَوْزُ فِيهَا أَصَالَةً بِأَنَّهَا مُلْزِمَةٌ مُرْسَلَةٌ الْخ.

يُصَلِّيَهَا، وَالتَّصَدَّقَاتِ أَيَّ لَا نَذَرَ لِلصَّلَاةِ، وَالتَّصَدَّقَاتِ فِي زَمَنِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ كَذَا فِي الرَّافِعِيِّ هُنَا لَكِنَّهُ رَجَعَ فِي كِتَابِ التَّنْذِيرِ التَّعَيَّنُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ فَالصَّدَقَةُ كَالزَّكَاةِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ. اهـ. وَقَدْ يُفْهَمُ امْتِنَاعُ تَأْخِيرِ الصَّدَقَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ بَلْ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ أَيَّ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَيَّ عَلَى الزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لَهَا فِي التَّنْذِيرِ وَالتَّأْخِيرُ عَنْهُ خِلَافًا لِمَا مَالَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ جَوَازِ التَّقْدِيمِ فَقَطْ اهـ. فَوَدَّ: (فَخَدَّتْ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ) أَوْ كَانَتْ مُعَيَّةً مَثَلًا عِنْدَ الْإِلْتِزَامِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْفَوْزُ الْخ) إِنَّ كَانَ الْمَرَادُ بِالْفَوْزِ هُنَا وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ الَّذِي يَلْقَاهَا بَعْدَ التَّنْذِيرِ فَلَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِأَنَّهُ عَيَّنَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الْأَضْحِيَّةَ التَّزَامَ لِإِبْقَائِهَا فِي وَفْقِهَا، وَالْحُكْمُ عَلَى أَوَّلِ مَا يَلْقَاهَا لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللَّفْظِ وَمَنْ عَيَّنَ وَقْتًُا امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ عَنْهُ لَكِنْ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى

في أصل الثنور والكفارات لأنها مُرسلة في الذمة وما هنا في عَيْن وهي لا تقبل تأخيرًا كما لا تقبل تأجيلًا ويشكل عليه أنه لو قال علي أن أضحي بشاة مثلاً كانت كذلك إلا أن يُجاب بأن التعمين هنا هو الغالب فالحق به . في الذمة بخلافه في تلك الأبواب وخرج بقوله قال نية ذلك فهي لغو كنية التذير وأفهم أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من المائة أنهم يشترون أضحياتهم من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية . جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين الإخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم .....

• فؤد: (في أصل الثنور) أي المطلق هـ . ع ش . فؤد: (لأنها مُرسلة إلخ) وفي سم ما حاصله أنه لا حاجة للفرق المذكور لأن ما هنا من التأخر في زمن معين حكمًا لأن الإلزام للأضحية التزام لإيقاعها في وقتها فيحتمل على أول ما يلقاه لأنه المذموم من اللفظ ومن عَيْن وقتا امتنع عليه التأخير عنه اهـ .  
 • فؤد: (وما هنا في عَيْن) قضية هذا الرقي وجوب الفور فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال لله علي أن تصدق بهذا الدينار، والظاهر أنه غير مُراد ويُصرح بذلك قول البهجة وشرحها في باب الإغتيكاف اهـ . ع ش . فؤد: (ويشكل عليه) أي على التقييد بالمعينة انتهى . مُعني ويجوز إزجاج الضمير للفرق المذكور في كلام الشارع . فؤد: (كانت كذلك) أي كالمعينة في تعيين أول وقت يلقاه بعد التذير . فؤد: (هنا) أي في نذر الأضحية . فؤد: (فالحق به) أي بالمعني اهـ . ع ش . فؤد: (في تلك الأبواب) أي أبواب الثنور اهـ . ع ش . فؤد: (وخرج) إلى قوله: (كنية التذير) في المُعني . فؤد: (نية ذلك) أي بدون تلفظ به اهـ . مُعني . فؤد: (كنية التذير) قد يراد عليه أنه من تشبيه الجزئي بكليته .  
 • فؤد: (وأفهم) أي قول المصنف: (ال) . فؤد: (لأنه صريح إلخ) فيه أن الصريح قد يقبل الصرف بالنية اهـ . سم . فؤد: (جاهلين إلخ) وإنما لم يسقط عنهم وجوب الذبح مع جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولأن الجهل إنما يسقط الإثم لا الضمان اهـ . ع ش . فؤد: (بل وقاصدين) إلى قوله: (وفي التوسط) عبارة النهاية بدل نصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله: أزدت أتى انطوع بها خلافًا لبعضهم اهـ . قال ع ش قوله: (ولا يقبل إلخ) المتبادر عدم القبول ظاهرًا وإن ذلك يتفهم فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنًا وإن كان قوله: هذه أضحية صريحًا لأن الصريح يقبل الصرف إلا أن يحتمل قوله: (ولا يقبل إلخ) على معنى لا ظاهرًا ولا باطنًا فيوافق قوله: يمتنع عليه أكله منها اهـ . فؤد: (هنا أضمره) أي من إرادته أنه سيتطوع بها . فؤد: (وظاهر كلامهم إلخ) حال من كثير

عن شرح الإزاد يخالف ذلك وقد يُكَلِّم بشموله العين على قوله: وما هنا في عَيْن وقد يُفرق بأن الأضحية وُضِعَتْ على الإخصاص بوقت معين بخلاف غيرها . فؤد: (بخلافه في تلك الأبواب) قد يدل الجواب أن للمعني في تلك الأبواب حكم ما في الذمة فليراجع . فؤد: (لأنه صريح إلخ) فيه إن الصريح قد يقبل الصرف بالنية .

مع ذلك تَنَزَّطَ عليهم تلك الأحكام مُشْكِلٌ وفي التَّوَسُّطِ في هذا هَذِي ظاهِرُ كلام الشيخين  
أنه صريح في إنشاء جَعْلِهِ هَذِي وهو بالإقرار أشبه إلا أن يُنَوَّى به الإنشاء اهـ. ويُردُّ بأنَّه نظيرُ  
هذا حُرٍّ أو مبيعٍ منك بالقبول فكما أن كلًّا من هذين صريح في بابه فكذلك ذاك ثم رأيت  
بعضهم قال وفي ذلك خَرَجٌ شديدٌ وكلام الأذرعِي يُفْهَمُ قبول إرادته أنه سَيَطْلُوعُ بالأضحية  
بها ويُؤَيِّدُهُ قولهم يُسْنُ أن يقول بسم الله هذه عقيقة فلان مع تصريحهم بجعل الأكل منها اهـ.  
ويُردُّ ما قاله أولاً بما مرَّ في ردِّ كلام الأذرعِي وثانياً بأن ما ذكره لم يردُّ وإنما الشئ ما  
يأتي اللّهُمَّ هذه عقيقة فلان وهذا صريح في الدَّعاء فليس مِمَّا نحن فيه وبفرض أنهم ذكروا  
ذلك لا شاهد فيه أيضاً؛ لأنَّ ذكره بعد البسلة صريح في أنه لم يردُّ به لا التبرُّك فليُفْهَمَ أن هذا  
قربة لفظية صارفة ولا كذلك في هذه أضحية وأفهم قولنا أداء أنه متى فات ذلك الوقت.....

الخ. ة. فود: (مع ذلك) أي الجهل، والقصد لما ذكر. ة. فود: (مُشْكِلٌ) خبر قوله فما يَنْعُ الخ. ة. فود: (في  
هذا هَذِي) أي في بيان حكمه. ة. فود: (وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ.  
ة. فود: (بالإقرار أشبه) أي يَقْبَلُ قوله: أرذت به أنني أطلوع بها. ة. فود: (انتهى) أي ما في التَّوَسُّطِ.  
ة. فود: (ويُردُّ) أي قول التَّوَسُّطِ وهو بالإقرار أشبه الخ. ة. فود: (بأنه) أي قول الشخص هذا هَذِي.  
ة. فود: (وفي ذلك الخ) أي فيما أفهمه كلام المصنّف من أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ.  
ة. فود: (خرج شديد) وتأتي عنه محاسن الشرح الشريف ولذلك مال سَم وأقنى السيّد عَمَرٌ بخلافه كما  
يأتي. ة. فود: (ويؤيِّدُهُ) أي كلام الأذرعِي أو قبول الإرادة. ة. فود: (يجعل الأكل) أي أكل قائله ومُؤَيِّدُهُ  
منها أي من هذه العقيقة. ة. فود: (ما قاله أولاً) وهو قوله: وكلام الأذرعِي يُفْهَمُ الخ. ة. فود: (بما مرَّ  
الخ) فيه نظر إذ غاية ما مرَّ أن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصّرف كما بيّن في هوامش باب الحوالة  
اهـ. سم وقُدِّمناه عن ع ش ما يوافقه وقال السيّد عَمَرٌ ما نصّه يَبْتَنِي أن محلّه أي الثَّغين بقوله هذه  
أضحية ما لم يقصد الإخبار بأن هذه الشاة التي أريد التضحية بها فإن قصده فلا تَعَيَّن وقد وقّع الجواب  
كذلك في نازلة رُفِعَتْ لهذا الحقير وهي أن شخصاً اشترى شاةً للتضحية فلقبه شخص فقال ما هذه فقال  
أضحيتي اهـ. ة. فود: (في ردِّ كلام الأذرعِي) أي في التَّوَسُّطِ. ة. فود: (وثانياً) وهو قوله: ويُؤَيِّدُهُ قولهم  
يُسْنُ الخ. ة. فود: (لم يردُّ) أي في السُّنة. ة. فود: (وهذا صريح في الدَّعاء الخ) قضيت أنه لو قال مثله هنا  
بأن يقول بسم الله اللّهُمَّ هذه أضحيّتي لا تصير واجبة اهـ. ع ش زاد الرّشيدِي وانظر هل هو كذلك  
اهـ. ة. فود: (وأفهم) إلى قوله أو فضّلت في المعنى إلا قوله أي لها إلى وتأخيرهُ وإلى قول المشرِّ فإن

ة. فود: (وكلام الأذرعِي يُفْهَمُ قبول إرادته أنه سَيَطْلُوعُ الخ) ولا يقبل قوله: أرذت أنني أطلوع بها خلافاً  
ليعضهم ولا ينافي في ذلك قولهم يُسْنُ أن يقول بسم الله اللّهُمَّ إن هذه عقيقة فلان مع تصريحهم  
بجعل الأكل منها لإصراحتِهِ في الدَّعاء الخ م ر. ة. فود: (بما مرَّ في ردِّ كلام الأذرعِي) فيه نظر إذ غاية ما مرَّ  
إن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصّرف كما بيّن في هوامش باب الحوالة.

لِزِمَ ذَبْحُهَا بَعْدَهُ قَضَاءٌ وَهُوَ كَذَلِكَ فَيَضْرِفُهَا مَضْرِفُهَا (فَإِنْ تَلَفَتْ) أَوْ صَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ تَعَيَّيَتْ  
بَعْيِبَ يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ (قَبْلَهُ) أَيِ وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ أَوْ فِيهِ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهَا وَبِغَيْرِ  
تَفْرِيطٍ أَيْضًا (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) فَلَا يَلْزَمُهُ، بَدَلُهَا لِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْهَا بِالِاتِّزَامِ فَهِيَ كَوَدِيعَةٍ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا  
لَمْ يَزُلْ الْمَلِكُ فِي عِلْمِهِ أَنْ أَعْتَقَ مَا إِلَّا بِالْعَتَقِ وَإِنْ لَمْ يَجْزُ نَحْوُ بَيْعِهِ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَا يُشْكِكُنْ أَنْ  
يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَبِالْعَتَقِ لَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ، فِيهِ لِأَخِيذٍ بَلْ يَزُولُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ بِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ  
أَتْلَفَهُ التَّادِيْرُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَمَالِكُ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ذَبْحِهَا بِاقُونَ.....

أَتْلَفَهَا فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ فَضَلَّتْ إِلَى وَلَوْ اشْتَرَى وَمَا سَأَلَتْهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (لِزِمَ ذَبْحُهَا الْخ) أَيِ قَوْلًا  
قِيَاسًا عَلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لَيَقْلُبُ حَقَّ الدَّاسْتَحْقِقِينَ بِهَا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ أَخَّرَ لِعُدْلٍ أَه. ع ش وَسَيَاتِي عَنْ  
الْمُغْنِي الْجَزْمُ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (سَنِ): (فَإِنْ تَلَفَتْ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ الْمُنْدَوْرَةُ الْمُعَيَّنَةُ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ وَقْتِ  
الْأَضْحِيَّةِ. قَوْلُ (سَنِ): (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ اشْتَرَتْ عَلَى التَّلَفِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا  
فَهَلْ يَجِبُ وَيَضْرِفُ لَحَمَهَا مَضْرِفَ الْأَضْحِيَّةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِذَبْحِ  
الْمُعَيَّنَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَجَبَ التَّضَدُّقُ بِلَحْمِهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا فِيمَا ذَكَرَ، وَالتَّضَدُّقُ بِلَحْمِهَا وَلَا يَضْمَنُ  
بَدَلُهَا لِغَدَمِ تَقْصِيرِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَلَمْ يَذْبَحْهَا فَيَبْنِي ضَمَانَهُ لَهَا أَه. ع ش وَقَدْ يَدْعِي  
دُخُولُهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي أَوْ قَصَرَ - حَتَّى تَلَفَتْ. قَوْلُهُ: (فَهِيَ كَوَدِيعَةٍ عِنْدَهُ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا فَإِنْ  
تَعَدَّى وَبَاعَهَا اسْتَرْذَمَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي اسْتَرْذَمَتْ قَبْلِهَا مِنْ وَقْتِ الْقَبْضِ إِلَى  
وَقْتِ التَّلَفِ كَالْفَاصِبِ، وَالبَائِعِ طَرِيقَ فِي الضَّمَانِ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَاشْتَرَى الْبَائِعُ بِنِطْقِ الْقِيَمَةِ  
بِمِثْلِ التَّالِيَةِ جِنْسًا وَنَوْعًا وَسَيَأْتِي فَإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ عَنْ تَحْصِيلِ مِثْلِهَا وَفِي الْقِيَمَةِ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ اشْتَرَى الْبَائِعُ  
بِالْقِيَمَةِ أَوْ فِي ذَنْبِهِ مَعَ ثَبَتِهِ عِنْدَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ أَضْحِيَّةٌ صَارَ الْبَائِعُ بِتَقْصِيرِ الشَّرَاءِ وَإِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمِّ  
وَلَمْ يَتَوَّأ أَنَّهُ أَضْحِيَّةٌ فَيَجْعَلُهُ أَضْحِيَّةً وَلَا يَجُوزُ إِجَارَتُهَا أَيْضًا لِأَنَّهَا بَيْعٌ لِلْمَنَافِعِ فَإِنْ أَجَرَهَا وَسَلَّمَهَا  
لِلْمُسْتَأْجِرِ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ بِرُكُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ ذَمَّتْهَا الْمُؤْجَرُ بِقِيَمَتِهَا وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرَةُ الْبَائِعِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ  
الْحَالُ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَضْمَنَ كُلُّهُمَا الْأَجْرَةَ، وَالْقِيَمَةَ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَتَضَرَّفَ  
الْأَجْرَةُ مَضْرِفَ الْأَضْحِيَّةِ كَالْقِيَمَةِ فَيَفْعَلُ مَا مَا يَفْعَلُ بِهَا وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَأَمَّا إِعَارَتُهَا فَجَائِزَةٌ لِأَنَّهَا إِزْفَاقٌ كَمَا  
يَجُوزُ لَهُ الْإِزْفَاقُ بِهَا لِلْحَاجَةِ بِرَفْقٍ فَإِنْ تَبَنَّتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ لَمْ يَضْمَنَ وَلَوْ كَانَ التَّلَفُ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ  
فِي الْمَوْضِعِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ لِأَنَّ يَدَ مُعِيرِهِ أَمَانَةٌ فَكَذَا هُوَ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الْمُسْتَعِيرِ مِنْ  
الْمُسْتَأْجِرِ وَمِنْ الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ قَالَ بَنُ الْإِمَادِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ تَلَفَتْ قَبْلَ وَقْتِ الذَّبْحِ فَإِنْ دَخَلَ  
وَقْتُهُ وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَتَلَفَتْ ضَمِنَ لِتَقْصِيرِهِ أَيِ كَمَا يَضْمَنُ مُعِيرُهُ لِذَلِكَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْمَبْدُ. قَوْلُهُ: (بِالْعَتَقِ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ بِالْإِعْتِقَادِ. قَوْلُهُ: (نَحْوُ بَيْعِهِ) أَيِ كَيْفِيَّتِهِ وَإِنْدَالِهِ  
أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ غَدَمِ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي مَنَدُورِ الْعَتَقِ لِأَخِيذٍ مِنَ الْخَلْقِ. قَوْلُهُ: (لَوْ  
أَتْلَفَهُ) أَيِ قَبْلَ الْإِعْتِقَادِ. قَوْلُهُ: (وَمَا لِكُوالِ الْأَضْحِيَّةِ الْخ) الْأَوَّلَى نَضْبُهُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنْ فِي قَوْلِهِ لِأَنَّهُ الْخ

ومن ثم لو أتلّفها ضَمِنَهَا ولو صَلَّتْ بلا تقصير لم يلزمه طَلَبُهَا إلا إن لم يكن له مؤنة أي لها كبير وقع غَوْفاً فيما يظهر وتأخيرهُ الذَّبْحُ بعد دخول وقته بلا عذر فتَلَفَتْ تقصيرُ فيضِنُهَا أو فَضَلَتْ غيرُ تقصيرٍ كذا في الروضة واستشكل بأن الصَّلَاةَ كالتَّلَفِ كما يأتي وقد يُفَرَّقُ بأن الصَّلَاةَ أَحْفَ لِقَاءِ الْعَيْنِ معه فلا يَتَحَقَّقُ التَّقْصِيرُ فيه إلا بِمُضِيِّ الْوَقْتِ بخلافِ التَّلَفِ ولو اشترى شاةً وجعلها أَضْحِيَّةً ثُمَّ وجد بها عَيْباً قديماً امتنع رَدُّهَا وتَعَيَّنَ الْأَرْضُ لِزَوَالِ مَلِكِهِ عنها كما مرَّ وهو لِلْمُضْحِي وَلَوْ زَالَ عَيْبُهَا.....

أو تُضَدِّدُهُ بَأَنَّا كما في النِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَأَمَّا الْأَضْحِيَّةُ بَعْدَ ذَبْحِهَا فَمَلَاكُهَا الْخ. ٥ فَوُدَّ: (بلا تقصيرٍ الْخ) وَإِنْ قَصَرَ حَتَّى صَلَّتْ لَزِمَهُ طَلَبُهَا وَلَوْ بِمُؤْنَةٍ مُغْنِي وَرَوْضِي. ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزِمَهُ طَلَبُهَا الْخ) فَإِنْ وَجَدَهَا بَعْدَ قَوَاتِ الْوَقْتِ ذَبَحَهَا فِي الْحَالِ قِضَاءً وَصَرَفَهَا مَضْرِبَ الْأَضْحِيَّةِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

٥ فَوُدَّ: (وَتَأْخِيرُهُ الذَّبْحُ الْخ) هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ فِيهَا مَرَّ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهَا أ. رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ فَضَلَتْ غَيْرُ تَقْصِيرٍ) خِلَافاً لِلنِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَضَمْنُهَا بِتَأْخِيرِ ذَبْحِهَا بِلا عُدْرٍ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ أ. ٥ فَوُدَّ: (كَذَا فِي الرُّوضَةِ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَقْطُوفِ فَقَطْ. ٥ فَوُدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ الْخ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ، وَالْأَسْنَى، وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْآخِرَيْنِ قَالَا وَمِنَ التَّقْصِيرِ تَأْخِيرُ الذَّبْحِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّرِيعِ بِلا عُدْرٍ وَخُرُوجِ بَعْضِهَا لَيْسَ بِتَقْصِيرٍ كَمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْوُسْعِ لَا يَأْتِمُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهَذَا دُخُولٌ عَمَّا ذَكَرَهُ كَالرَّافِعِيِّ فِيهَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الذَّبْحِ وَلَمْ يَذْبَحْ حَتَّى تَلَفَتْ أَوْ تَبَيَّنَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهَا وَذَكَرَ الْبُلْقَيْنِيُّ نَحْوَهُ وَقَالَ مَا رَجَحَهُ التَّوَوُّيُّ لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ إِثْمٍ مَنْ مَاتَ وَقَتِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مَحْضٌ حَقٌّ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِ الْأَضْحِيَّةِ انْتَهَتْ أَوْ زَادَ الْمُغْنِي وَمَا فَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّهُمَا فِي الصَّلَاةِ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا بِخِلَافِهَا فِيهَا مَضَى لَا يُجْدِي فَالْأَوْجَهُ التَّشْبِيهُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ أ. ٥ فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحٍ فَإِنْ أَتْلَفَهَا. ٥ فَوُدَّ: (إِلَّا بِمُضِيِّ الْوَقْتِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا مَضَى الْوَقْتُ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي بِهِ يَجْمَعُ الْخ وَهُوَ يُفِيدُ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ الْيَاسِ أ. سَمِ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ قَصَرَ حَتَّى صَلَّتْ طَلَبُهَا وَجُوباً وَلَوْ بِمُؤْنَةٍ وَذَبَحَ بِدَلَّهَا وَجُوباً قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا لَا بَعْدَهُ ثُمَّ إِذَا وَجَدَهَا يَذْبَحُهَا وَجُوباً أَيْضاً لِأَنَّهَا الْأَصْلُ أ. ٥ فَوُدَّ: (وَجَعَلَهَا أَضْحِيَّةً) أَيِ بِالْتَّنْزِ أ. ع ش أَيِ وَلَوْ حُكْمًا كَهَذِهِ أَضْحِيَّةً. ٥ فَوُدَّ: (وَتَعَيَّنَ الْأَرْضُ) أَيِ وَوَجِبَ ذَبْحُهَا أ. ع ش. ٥ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَمَنْ نَدَّرَ مُعَيَّنَةً. ٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْأَرْضُ أ. ع ش.

٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ زَالَ عَيْبُهَا الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مُطْلَقُ الْأَضْحِيَّةِ لَا خُصُوصُ الشَّاةِ الْمُشْتَرَاةِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيُرَاجِعْ

٥ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَهَا الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمُنْذُورِ عَيْتُهُ إِذَا أَتْلَفَهُ اجْنَبِي فَإِنَّهُ أَيِ التَّائِذِ بِأَخِيذِ قِيَمَتِهِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا عَبْدًا يُعْقِبُهُ لِأَنَّ مَرَّ أَنْ يَمْلِكَهُ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ وَمُسْتَحَقُّ الْعَيْتِ هُوَ الْعَبْدُ وَقَدْ هَلَكَ وَمُسْتَحَقُّ الْأَضْحِيَّةِ بِاقُونَ أ. ٥ فَوُدَّ: (فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّقْصِيرُ فِيهِ إِلَّا بِمُضِيِّ الْوَقْتِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا مَضَى الْوَقْتُ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي بِهِ يَجْمَعُ الْخ وَهُوَ يُفِيدُ ذَلِكَ



لم تَصِرْ أَضْحِيَّةً؛ لَأَنَّ السَّلَامَةَ إِنَّمَا وَجِدَتْ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهَا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ أَعْتَى عَنْ كَفَّارَتِهِ فَأَبْصَرَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَمُلَ مَنْ لَتَزَمَ عَقْبَهُ قَبْلَ إِعْتَاقِهِ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَقْبُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَلَوْ غَيَّبَ مُعَيَّنَةً ابْتِدَاءَ صَرَفِهَا مَضْرِفَهَا وَضَعِي بِسَلِيمَةٍ أَوْ تَعَيَّنَتْ فَضَحِيَّةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَيَّنَ سَلِيمًا عَنْ نَذَرِهِ ثُمَّ عَيَّنَهُ أَوْ تَلَّاهُ أَوْ قَوْلَ الْمُحَشِّي وَلَهُ تَمَلُّكُهُ. اهـ. الذي فِي تَسْخِ الشَّرْحِ وَلَهُ اقْتِنَاءٌ. اهـ. ضِلُّ أَبْدَلَهُ بِسَلِيمٍ وَلَهُ اقْتِنَاءُ تِلْكَ الْمُعَيَّنَةِ وَالضَّالَّةِ لَا نَفِكََاكِهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ.....

اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ الرِّزْوِضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ ضَحِيَّةً وَهِيَ عَوْرَاءُ أَوْ نَحْوُهَا أَوْ فَصِيلٌ أَوْ سَخْلَةٌ لَا ظَنِّيَّةَ وَنَحْوُهَا لَزِمَهُ ذَبْحُهَا وَقَتِ الْأَضْحِيَّةِ وَكَذَا لَوْ التَزَمَ بِالنَّذْرِ عَوْرَاءُ أَوْ نَحْوُهَا وَلَوْ فِي الذَّمِّ يَلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَقَتِ الْأَضْحِيَّةِ وَيُنَابِ عَلَيْهَا وَلا تُجْزَى عَنِ الْمَشْرُوعِ مِنَ الضَّحِيَّةِ وَلَوْ زَالَ التَّقْصُّ عَنْهَا لِأَنَّهُ أزال مِلْكَهُ عَنْهَا وَهِيَ نَاقِصَةٌ فَلَا يُؤْثِرُ الْكَمَالُ بَعْدَهُ كَمَنْ أَعْتَقَ أَعْتَى عَنْ كَفَّارَتِهِ فَعَادَ بَصَرُهُ. اهـ. بِحَذْفِ.   
 • قَوْلُهُ: (لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً) أَيِ لَا تَقَعُ أَضْحِيَّةٌ بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى كَوْنِهَا مُشْبِهَةً لِلْأَضْحِيَّةِ فَيَجِبُ ذَبْحُهَا وَلَيْسَتْ أَضْحِيَّةً فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ طَلَبُ الْأَضْحِيَّةِ الْمُنْدُوبَةِ وَلَا الْوَاجِبَةِ إِنْ كَانَ التِّزَامُهَا بِتَذَرٍ فِي ذِمَّتِهِ. اهـ. ع.   
 ش. قَوْلُهُ: (فَأَبْصَرَ الْخ) أَيِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى عَنِ الْكُفَّارَةِ وَيَتَقَدُّ عَقْبُهُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيَّبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِمْ فِي الْمُنْعِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيَّبَ مُعَيَّنَةً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَغَيَّبَ مُعَيَّنَةً ابْتِدَاءَ صَرَفِهَا مَضْرِفَهَا وَارْتَدَفَهَا بِسَلِيمَةٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ عَيَّنَ مَعْنَى لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ غَيَّبَ مُعَيَّنَةً وَالْأَفْهَمُ مُكْرَرٌ مَعَ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ وَمَنْ نَذَرَ مُعَيَّنَةً وَمُنَابِ لِقَوْلِهِ بَعْدَ وَارْتَدَفَهَا بِسَلِيمَةٍ. • قَوْلُهُ: (صَرَفَهَا الْخ) أَيِ وَجُوبًا. اهـ. ع. ش.   
 • قَوْلُهُ: (وَضَحَّى بِسَلِيمَةٍ) أَيِ وَجُوبًا أَسَى وَمُنْعِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَيَّنَتْ فَضَحِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ، وَالرِّزْوِضِ مَعَ شَرْحِهِ التَّرْعُ الثَّانِي حُكْمُ النَّبِيِّ فَإِذَا حَدَّثَ فِي الْمُنْدُوبَةِ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءَ غَيَّبَ يَمْتَنِعُ ابْتِدَاءُ التَّضَحِّيَةِ لَمْ يَكُنْ بِتَقْصِيرٍ مِنَ النَّادِرِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَبْحِهَا أَجْزَأَ ذَبْحُهَا فِي وَفِّهَا وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِسَبَبِ التَّغْيِبِ فَإِنْ ذَبَحَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ تَصَدَّقَ بِاللَّحْمِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُ قَوَّتْ مَا التَزَمَ بِتَقْصِيرِهِ وَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهَا دَرَاهِمَ أَيْضًا وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا أَضْحِيَّةً أُخْرَى لِأَنَّ مِثْلَ الْمُعَيَّنَةِ لَا يُجْزَى أَضْحِيَّةً وَإِنْ كَانَ التَّغْيِبُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَبْحِهَا لَمْ يَجْزِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ ذَبْحِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَهَا وَيَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا لِأَنَّهُ التَزَمَ ذَلِكَ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا لِمَا مَرَّ وَأَنْ يَذْبَحَ بِدَلِّهَا سَلِيمَةً وَلَوْ ذَبَحَ الْمُنْدُوبَةَ فِي وَفِّهَا وَلَمْ يَفَرِّقْ لَحْمَهَا حَتَّى فَسَدَ لَزِمَهُ شِرَاءُ اللَّحْمِ بِدَلِّهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِثْلِيٌّ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ أُخْرَى لِحُصُولِ إِرَاقَةِ الدَّمِ وَلَكِنْ لَهُ ذَلِكَ وَقِيلَ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ وَأَمَّا الْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الذَّمِّ أَلَوْ حَدَّثَ بِهَا غَيَّبَ وَلَوْ حَالَةَ الذَّبْحِ بَطَلَ تَعَيُّنُهَا وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَيَتَّقَى عَلَيْهِ الْأَصْلُ فِي ذِمَّتِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَبْدَلَهُ) أَيِ وَجُوبًا ع. ش. وَمُنْعِي وَأَسَى. • قَوْلُهُ: (لَا نَفِكََاكِهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ الْخ) وَلَا يَتَوَقَّفُ انْفِكََاكُهَا عَنِ الْإِخْتِصَاصِ عَلَى إِنْدَالِهَا بِسَلِيمٍ قَبْلَ الْإِنْدَالِ يَجُوزُ أَنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ الْيَاسِ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ تَمَلُّكُهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِهِ لَا نَفِكََاكِهَا الْخِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِتَمَلُّكِهَا تَصَرُّفَهُ



وَعَوَّذُهَا لِمَلِكِهِ مِنْ غَيْرِ اِنْشَاءٍ تَمْلِكُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ جَمْعٍ .  
 (فَإِنْ اَتْلَفَهَا) أَوْ قَصَرَ حَتَّى تَلَفَتْ أَوْ ضَلَّتْ أَيْ وَقَدْ فَاتَ الْوَقْتُ وَأَيَسَ مِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَبِهِ يُجْمَعُ  
 بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ آتِفًا أَوْ سَرِقَتْ (لَزِمَهُ) أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ تَلَفَهَا أَوْ نَحْوَهُ وَمِثْلُهَا يَوْمَ

يَتَصَرَّفُ فِيهَا بَيْعٍ وَغَيْرِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنَى ، وَالْأَسْنَى خِلَافًا لِمَا فِي ع ش مِنْ  
 التَّوَقُّفِ أَخْذًا مِنْ ذِكْرِ الْإِنْفِكَالِ بَعْدَ الْإِبْدَالِ .

• قوله (سني): (فَإِنْ اَتْلَفَهَا الْخ) وَإِنْ ذَبَحَهَا التَّائِذُ قَبْلَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ اللَّحْمِ وَلَزِمَهُ أَيْضًا أَنْ  
 يَذْبَحَ فِي وَقْتِهَا وَمِثْلُهَا بَدَلًا عَنْهَا وَإِنْ بَاعَهَا فَذَبَحَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْوَقْتِ أَخَذَ الْبَائِعُ مِنَ اللَّحْمِ وَتَصَدَّقَ بِهِ  
 وَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ وَضَمَّ إِلَيْهِ الْبَائِعُ مَا يَشْتَرِي بِهِ الْبَدَلَ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . • قوله: (أَوْ قَصَرَ) إِلَى  
 قَوْلِهِ وَقَفِيَّةٌ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَقَدْ إِلَى الْمَنْحِ وَإِلَى قَوْلِهِ لَا الْأَكْثَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِأَنَّهُ  
 يَوْمُ التَّخْرِ وَقَوْلُهُ : فِيمَا إِذَا زَادَ إِلَى وَلَوْ كَانَتْ وَمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ . • قوله: (أَوْ قَصَرَ حَتَّى تَلَفَتْ) وَمَنْعُهُ مَا لَوْ  
 أَخَّرَ ذَبْحَهَا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا حَتَّى تَلَفَتْ وَإِنْ كَانَ التَّأَخِيرُ لِأَشْيَاغِهِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ لِأَنَّ التَّأَخِيرَ وَإِنْ جَازَ  
 مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ اهـ . ع ش وَقَدْ يُقَالُ وَمَنْعُهُ أَيْضًا مَا مَرَّ عَنْهَا لَوْ أَشْرَفَتْ عَلَى التَّلَفِ قَبْلَ الْوَقْتِ  
 وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهَا وَلَمْ يَذْبَحْهَا لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا اهـ . وَلَعَلَّ اللَّازِمَ هُنَا قِيَمَتُهَا وَقَدْ الْإِشْرَافُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا  
 مَرَّ عَنْهُ إِلَى قَفِيمَا وَقَوْلُهُ : لَا الْأَكْثَرُ مِنْهَا وَمِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ التَّخْرِ فَلْيُرَاجِعْ . • قوله: (وَقَدْ فَاتَ الْخ) انْظُرْ  
 كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَيْ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ حَيْثُ فُرِضَ قَوْتُ الْوَقْتِ وَالْيَاسُ مِنْهَا لَا يَتَأْتَى  
 الذَّبْحُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَنَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَشْكَلُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ إِذَا قَصَرَ حَتَّى  
 ضَلَّتْ جَازَ تَأَخِيرُ ذَبْحِهَا عَنْ الْوَقْتِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ لِيَتَّقِيَهُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ ، وَالْيَاسُ  
 مِنْهَا وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيْ ، وَالْمُغْنَى مَا نَصَّهُ وَإِنْ قَصَرَ حَتَّى ضَلَّتْ طَلَبَهَا وَجُوبًا وَلَوْ بِمُؤَنَةِ  
 وَذَبَحَ بَدَلًا وَجُوبًا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ اهـ . سَمِ وَرَشِيدِي . • قوله: (وَمَا مَرَّ  
 آتِفًا) أَيْ قَوْلُهُ : أَوْ فَضَلْتُ غَيْرَ تَقْصِيرِ الْخ . • قوله: (أَوْ سَرِقَتْ) عَطَفَ عَلَى تَلَفَتْ . • قوله: (أَوْ نَحْوَهُ)  
 كَالسَّرِقَةِ اهـ . ع ش . • قوله: (وَمِثْلُهَا) عَطَفَ عَلَى قِيَمَتِهَا أَوْ عَلَى ضَمِيرِهِ الْمَنْجُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِ كَمَا  
 جَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَحْصِيلُ مِثْلُهَا اهـ . وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَقِيَمَةُ مِثْلُهَا اهـ .

فِيهَا تَصَرَّفَ الْمَالِكُ . • قوله: (وَعَوَّذُهَا لِمَلِكِهِ مِنْ غَيْرِ اِنْشَاءٍ تَمْلِكُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ جَمْعٍ) م ر .  
 • قوله: (أَيْ وَقَدْ فَاتَ الْوَقْتُ الْخ) انْظُرْ كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَيْ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ حَيْثُ  
 فُرِضَ قَوْتُ الْوَقْتِ ، وَالْيَاسُ مِنْهَا لَا يَتَأْتَى الذَّبْحُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَنَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ أَشْكَلُ مِنْ  
 وَجْهِ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ إِذَا قَصَرَ حَتَّى ضَلَّتْ جَازَ تَأَخِيرُ ذَبْحِهَا عَنْ الْوَقْتِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا  
 إِلَّا بَعْدَهُ لِيَتَّقِيَهُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ ، وَالْيَاسُ مِنْهَا وَيُخَالِفُهُ الرَّوْضُ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ وَإِنْ قَصَرَ حَتَّى ضَلَّتْ  
 طَلَبَهَا وَجُوبًا وَلَوْ بِمُؤَنَةِ وَذَبَحَ بَدَلًا وَجُوبًا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ وَمِنْ التَّقْصِيرِ  
 تَأَخِيرُ الذَّبْحِ إِلَى خُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلَا عُذْرَ فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ لَا إِلَى خُرُوجِ بَعْضِهَا فَلْيَنْسَ بِتَقْصِيرِ اهـ .

التَّخْرِ لَأَنَّهُ بِالْتَّزَامِ ذَلِكَ التَّزَمَ التَّخَرُ وَفَرَقَ اللَّحْمَ فَمِمَّا إِذَا تَسَاوَى أَوْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ بِلَزْمِهِ (أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهَا) يَوْمَ نَحْوِ الْإِتْلَافِ (مِنْهَا) جَنْشًا وَنَوْعًا وَسَيًّا (وَأَنْ يَذْبَحَهَا فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ لِيَتَعَدَّ بِهِ وَيَصِيرَ الْمُشْتَرِي مُتَمَيِّنًا لِلْأَرْضِ حَيْثُ إِنْ اشْتَرَاهُ بِقِيَمَةٍ أَوْ فِي الذُّمَّةِ لَكِنْ بِنَيْتِهِ كَوْنَهُ عَنْهَا وَلَا يَجْعَلُهُ بَعْدَ الشَّرَاءِ بَدَلًا عَنْهَا وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِمْ تَمَيَّنَ الشَّرَاءُ بِالْقِيَمَةِ فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِثْلُهَا لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهَا عَنْهَا وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ إِجْزَاؤُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَمَكُّنُهُ مِنَ الشَّرَاءِ وَإِنْ خَانَ بِإِتْلَافٍ وَنَحْوِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ لِشَارِعَ جَمَلٌ لَهُ وَلَا يَمْلِكُ الذَّبْحَ وَالتَّفَرُّقَ الْمُسْتَدْعِيَةَ لِيَقَاءِ وَلَا يَمْتَنِعُ حَتَّى عَلَى الْبَدَلِ وَلَيْسَتْ الْعِدَالَةُ شَرْطًا هُنَا حَتَّى تَنْتَقِلَ الْوِلَايَةُ لِلْحَاكِمِ بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ وَصِيِّ خَانَ فَإِنْ دَفَعَ تَوَقُّفُ الْأَذْرَعِيِّ فِي ذَلِكَ وَبَحْثُهُ أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ الْمُشْتَرِي وَفِيمَا إِذَا زَادَ الْمَثَلُ يَحْصُلُ مِثْلُهَا لِيَحْصُولَ ذَلِكَ الْمُتَّفَرِّقُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ هَذَيْنِ وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْإِتْلَافِ أَكْثَرَ فَرَضَ الْغَنَمَ وَقَضَلَ عَنْ مِثْلِهَا شَيْءٌ شَرَى كَرِيمَةً أَوْ شَاتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ كَرِيمَةً وَلَمْ تُوجَدْ شَاةٌ وَلَوْ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ بِالْفَاءِ بَلِ أَخَذَ بِهِ شَيْفُصًا بِأَنْ يُشَارِكَ فِي ذَبْحِهِ أُخْرَى وَإِنْ لَمْ

فُودَ: (لَأَنَّهُ بِالْتَّزَامِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا لَوْ بَاعَهَا وَتَلَفَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَلَأَنَّهُ التَّزَمَ الذَّبْحَ وَتَفَرَّقَ اللَّحْمَ وَقَدْ قَوَّتُهُمَا وَبِهَذَا فَارَقَ الْإِتْلَافُ الْأَجْبِيَّ اهـ. فُودَ: (إِذَا تَسَاوَى) أَيِ الْجَمْلُ، وَالْقِيَمَةُ اهـ. نِهَاقَةٌ.  
 فُودَ: (أَوْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ) أَيِ فِي يَوْمِ نَحْوِ التَّلَفِ ثُمَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لَا غِنَاءَ قَوْلُهُ: الْآتِي وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا الْخ عَنْهُ. فُودَ: (بِقِيَمَةِ الْقِيَمَةِ) أَيِ عَيْنِ التَّقْدِيرِ الَّذِي عَيْنُهُ عَنِ الْقِيَمَةِ وَالْأَوَّلَى الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّتِهِ لَيْسَتْ مُنْهَصِرَةً فِي شَيْءٍ بِغَيْرِهِ اهـ. ع ش. فُودَ: (وَنَحْوُهُ) كَانَ قَصْرٌ حَتَّى تَلَفَتْ الْخ. فُودَ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْعَدْلِ. فُودَ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الشَّرَاءِ. فُودَ: (إِنَّ الْحَاكِمَ الْخ) الْأَوَّلَى إِنَّ الْمُشْتَرِي هُوَ الْحَاكِمُ. فُودَ: (وَفِيمَا إِذَا زَادَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا إِذَا تَسَاوَى الْخ. فُودَ: (يَحْصُلُ مِثْلُهَا) أَيِ فِي الْقِيَمَةِ مِنْ مَالِهِ اهـ. مُغْنِي. فُودَ: (لِيَحْصُلَ، ذَيْنِكَ الْمُتَّفَرِّقَيْنِ) وَهُمَا التَّخَرُّ وَتَفَرُّقُ اللَّحْمِ بِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ وَهُمَا الشَّرَاءُ وَإِخْرَاجُ مَا عِنْدَهُ وَكَانَ حَقٌّ هَذَا التَّحْلِيلُ أَنْ يَذْكُرَ عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ إِجْزَاؤُهُ وَلَعَلَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى هُنَا مِنَ التَّاسِيخِ. فُودَ: (لَوْ كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ لَا الْأَكْثَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُؤْخَرُهَا إِلَى وَلَوْ اتَّلَفَهَا وَمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. فُودَ: (أَوْ ذَاتَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ مِثْلُ الْمُتَّلَفَةِ وَآخِذٌ بِالزَّائِدِ أُخْرَى إِنْ وَفَّى بِهَا وَإِنْ لَمْ يَفِ بِهَا تَرْتَّبَ الْحُكْمُ كَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا اتَّلَفَهَا أَخْبَرِي وَلَمْ تَفِ الْقِيَمَةُ بِمَا يَصْلُحُ لِلْأَضْحِيَّةِ وَاسْتَحَبَّ الشَّيْءُ فَعِي، وَالْأَصْحَابُ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِالزَّائِدِ الَّذِي لَا يَبْقَى بِأُخْرَى وَإِنْ لَا يَشْتَرِي بِهِ شَيْئًا أَوْ يَأْكُلَهُ وَفِي مَعْنَاهُ بِأَنَّ الزَّائِدَ الَّذِي يَذْبَحُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ التَّصَدَّقُ بِذَلِكَ كَالْأَصْلِ لَأَنَّهُ مَعَ أَنْ يَمْلِكَهُ قَدْ أَتَى بِبَدَلٍ الْوَاجِبِ كَالْأَصْلِ اهـ. فُودَ: (أَخَذَ بِهِ شَيْفُصًا الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ

وقوله: لَا إِلَى خُرُوجِ بَعْضِهَا الْخ لَعَلَّهُ فِي اضْطِلَالٍ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ السَّابِقِ وَتَأْخِيرُ الذَّبْحِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ بَلَا عُدْرٍ قَلِيلَتْ بِتَقْصِيرِ وَمِثْلُهَا يَوْمَ التَّخْرِ كَانَ ا مَعْنَى وَاقِيَةً وَمِثْلُهَا كَمَا عَرِّبَ بِهِ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ.  
 فُودَ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ إِجْزَاؤُهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَمَكُّنُهُ كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

يَجْزُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَخَذَ بِهِ لَحْمًا عَلَى الْأَوْجِهَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ تَصَدَّقَ بِالدِّرَاهِمِ عَلَى فَقِيرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا يُؤَخَّرُهَا لَوْجُودِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ أَتْلَفَهَا أَجَنَّبِيَّ أَخَذَ مِنْهُ التَّائِذُ قِيمَتَهَا أَوْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْحَيْمِهَا أَخَذَ مِنْهُ أَرْضَ ذَبْحِهَا وَاشْتَرَى بِهَا أَوْ بِمِثْلِ الْأَوَّلَى ثُمَّ دُونَهَا ثُمَّ شَقَّصًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ أَتْلَفَ اللَّحْمُ أَوْ فُرِقَ وَتَعَذَّرَ اسْتِزْدَادُهُ ضَمِنَ قِيمَتَهَا عِنْدَ ذَبْحِهَا لَا الْأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا وَقِيمَةِ اللَّحْمِ وَلَا أَرْضَ الذَّبْحِ وَقِيمَةِ اللَّحْمِ وَهَذَا جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ ذَبَحَ شَاةَ إِنْسَانٍ مِثْلًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ أَتْلَفَ اللَّحْمُ (وَأَنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ) أَضْحِيَّةٌ كَمَلِّي أَضْحِيَّةٌ (ثُمَّ عَيْنَ) الْمُنْذُورِ

اشْتَرَى بِهِ سَهْمًا مِنْ ضَحِيَّةٍ صَالِحَةٍ لِلشَّرَكَةِ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ لَا شَاةَ اهـ. ؤود: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ دِرَاهِمَ اهـ. وَمَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ. ؤود: (وَلَا يُؤَخَّرُهَا) أَيِ الدِّرَاهِمِ لَوْجُودِهِ أَيِ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ اللَّحْمُ فَيُشْتَرَى بِهِ اهـ. ؤود: (أَوْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا الْخ) وَلَوْ ذَبَحَهَا أَجَنَّبِيَّ قَبْلَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ الْأَرْضُ وَهَلْ يَعُودُ اللَّحْمُ مِلْكًا أَوْ يُصَرَّفُ مَصَارِفَ الضَّحَايَا وَجِهَانِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ اشْتَرَى التَّائِذُ بِهِ وَبِالْأَرْضِ الَّذِي يَعُودُ مِلْكًا أَضْحِيَّةً وَذَبَحَهَا فِي الْوَقْتِ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الظَّاهِرُ فُرِقَ وَاشْتَرَى بِالْأَرْضِ أَضْحِيَّةً إِنْ امْتَكَنَ وَإِلَّا فَكَمَا بَاقِي اهـ. مُغْنِي.

ؤود: (وَاشْتَرَى بِهَا الْخ) بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمُنْذُورِ عَقْدُهُ إِذَا أَتْلَفَهُ أَجَنَّبِيَّ فَإِنَّ التَّائِذَ بِأَخْذِ قِيمَتِهِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا عَبْدًا يَغِيْقُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ وَمُسْتَحَقُّ الْعَقْدِ هُوَ الْعَبْدُ وَقَدْ هَلَكَ وَمُسْتَحَقُّو الْأَضْحِيَّةِ بِاقُونَ مُغْنِي وَرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. ؤود: (ثُمَّ دُونَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بِهَا مِثْلَهَا لِمُشْتَرِي دُونَهَا فَإِذَا كَانَتِ الْمُتَلَفَةُ ثَنِيَّةً مِنَ الضَّأْنِ مِثْلًا وَتَقَصَّتِ الْقِيَمَةُ عَنْ ثَمَنِهَا أَخَذَ عَنْهَا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ ثُمَّ ثَنِيَّةً مَعَزٌ ثُمَّ دُونَ بَيْنَ الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ سَهْمًا مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ لَحْمًا وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لَحْمٌ جَنَسِ الْمُنْذُورَةِ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالدِّرَاهِمِ لِلْمُنْذُورَةِ اهـ. ؤود: (ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ) هَلَا قَالَ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ اهـ. سَمِ أَيِ كَمَا فِي الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.

ؤود: (ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ) هَذَا يُفِيدُ عَدَمَ إِجْزَاءِ تَفْرِيقِ الْأَجَنَّبِيِّ وَعِبَارَةُ الرِّوْضَةِ أَيِ فِي الرِّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمُغْنِي مِثْلُهَا فِيهِ قَالَ فَإِنْ أَكَلَهُ أَوْ فُرِقَ فِي مَصَارِفِ الْأَضْحِيَّةِ وَتَعَذَّرَ اسْتِزْدَادُهُ فَهُوَ كَالِإِثْلَافِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ إِلَى الْمُضْحَى فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَالْمَالِكُ يَشْتَرِي بِمَا يَأْخُذُهُ ضَحِيَّةً وَفِي وَجْهِ تَقَعِ التَّحْرِيقَةُ عَنِ الْمَالِكِ كَالذَّبْحِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلَى انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ الْفُقَرَاءُ بِالْأَخْذِ لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ اهـ. سَمِ. ؤود: (وَهَذَا الْخ) أَيِ: قَوْلُهُ ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ. ؤود: (أَضْحِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ وَتَفِيدُ شَارِحٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَعِيَّةً.

ؤود: (ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ) هَلَا قَالَ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ أَخْرَجَ دِرَاهِمَ. ؤود: (ضَمِنَ قِيمَتَهَا الْخ) هَذَا يُفِيدُ عَدَمَ إِجْزَاءِ تَفْرِيقِ الْأَجَنَّبِيِّ وَعِبَارَةُ الرِّوْضَةِ صَرِيحَةٌ فِيهِ قَالَ فَإِنْ أَكَلَهُ أَوْ فُرِقَ فِي مَصَارِفِ الْأَضْحِيَّةِ وَتَعَذَّرَ اسْتِزْدَادُهُ فَهُوَ كَالِإِثْلَافِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضْحَى فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَالْمَالِكُ يَشْتَرِي بِمَا يَأْخُذُهُ ضَحِيَّةً وَفِي وَجْهِ تَقَعِ التَّحْرِيقَةُ عَنِ الْمَالِكِ كَالذَّبْحِ، وَالصَّحِيحُ

بنحو عِثْتِ هذه الشاةَ لِندري ويلزاه تَعْيِينُ سَلِيمَةٍ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَعْبِيَةٌ تَعْيِينُ وَزَالَ مَلِكُهُ عَنْهَا بِشَجَرِودِ التَّعْيِينِ (لَزِمَهُ ذَبْحُهُ فِيهِ) أَيِ لَوْ قَدْ لَأَنَّ التَّزَمَ أَضْحِيَّةً فِي الدُّمَةِ وَهِيَ مُؤَقَّتَةٌ وَمُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ أَشْخَاصِهَا فَكَانَ فِي التَّعْيِينِ غَرَضٌ أَيْ غَرَضٌ وَبِهَذَا فَارْقَتْ مَا لَوْ قَالَ عِثْتِ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ عَمَّا فِي ذِمَّتِي مِنْ زَكَاةٍ أَوْ ذَرٍ لَمْ تَعْيِنُ أَيِ لَأَنَّ لَا غَرَضَ فِي تَعْيِينِهَا وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ فَرْقِ الرُّوضَةِ بِأَنْ تَعْيِنَ كُلَّ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَمَا فِي الدُّمَةِ ضَمِيمٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سَبَبُ ضَعْفِ تَعْيِينِهَا عَدَمُ تَعْلُقِ غَرَضٍ بِهِ فَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ أَوْ إِذَا التَّزَمَ مَعْبِيَةٌ ثُمَّ عَيَّنَ مَعْبِيَةً فَلَا تَعْمُورُ بَلْ لَهُ أَنْ يُذَبِّحَ سَلِيمَةً وَهُوَ الْأَفْضَلُ فَقُلِمَ أَنَّ الْمَعْبِيَةَ يَبْتَدِئُ فِي الدُّمَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُمَا عَنِ التَّهْدِيَةِ لَوْ ذَبَحَ الْمَعْبِيَةَ الْمُعْتَبَرَةَ لِلضَّحِيَّةِ قَبْلَ يَوْمِ التَّحْرِ تَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا بِتَصَدَّقَ بِهَا وَلَا يَشْتَرِي بِهَا أُخْرَى؛ .....

• فَوَدَّ: (تَعْيِينُ) جَوَابُ الشَّرْطِ هـ. سـ. م. فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ بَوَاجِبِ الْفَرْضِ فِي التَّعْيِينِ هـ. • فَوَدَّ: (أَيِ لَأَنَّ لَا غَرَضَ فِيهِ) أَيِ لَعَدَمِ اخْتِلَافِهَا غَالِيًا حَتَّى لَوْ تَعْلَقَ غَرَضُهُ لَجَوَدَتْهَا أَوْ كَرَزْنَاهَا مِنْ جِهَةٍ جَلَّ لَا يَتَعَيَّنُ هـ. ع ش. • فَوَدَّ: (فِي تَعْيِينِهَا) أَيِ الدَّرَاهِمِ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ تَعْيِنَ كُلَّ الْإِلَاحِ) لَمْ يَظْهَرْ لِي حَاصِلُ هَذَا الْفَرْقِ: سَيِّمَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْإِلَاحُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا التَّزَمَ مَعْبِيَةً الْإِلَاحُ) كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِغُورَاءٍ أَوْ عَزْجَاءٍ هـ. ع ش. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ أَنْ يَلْبِغَ سَلِيمَةً) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ مَعْبِيَةً أُخْرَى غَيْرَ الْمُعْتَبَرَةِ مَعَ وَجُودِهَا عَلَى حَالِهَا فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (لَوْ ذَبَحَ الْمَعْبِيَةَ) إِلَى قِيلِهِ فَمَحْمُولٌ كَذَا فِي الرُّوضِ وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ عَيْنُهُ أَيِ بَعِيرِ التَّزَامِ لَهُ لِئَلَّا يُشْكَلَ بِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا لَوْ التَّزَمَ غُورَاءً فِي الدُّمَةِ يَلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَقَدْ أَضْحِيَّةً هـ. • فَوَدَّ: (الْمُعْتَبَرَةَ لِلضَّحِيَّةِ) أَيِ ابْتِدَاءً كَذَا قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً وَهِيَ غُورَاءٌ أَوْ نَحْوُهَا أَوْ فَصِيلٌ أَوْ سَخْلَةٌ هـ. رَوْض. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا الْإِلَاحُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِلَحْمِهَا قَالَهُ ع ش وَكَلَامُ الرُّوضِ كَالصَّرِيحِ فِي ضَمَانِ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا عِبَارَتُهُ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ لَحْمِهَا وَبِقِيَمَتِهَا دَرَاهِمًا هـ.

الأول هـ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْلَلَ الْفُقَرَاءُ الْأَخْذَ لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ. • فَوَدَّ: (تَعْيِينُ) جَوَابُ الشَّرْطِ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ذَبْحُهُ فِيهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ عَيَّنَ شاةً عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ ذَبَحَ غَيْرَهَا أَيِ مَعَ وَجُودِهَا فَفِي إِجْزَائِهَا تَرَدُّدٌ أَيِ خِلَافٌ فَلَوْ ضَلَّتْ الْمَعْبِيَةُ فَذَبَحَ غَيْرَهَا أَجْزَاءَهُ فَإِنْ وَجَدَهَا لَمْ يَلْزَمَهُ ذَبْحُهَا بَلْ يَتَمَلَّكُهَا فَلَوْ وَجَدَهَا قَبْلَ الذَّبْحِ لَمْ يَذْبَحِ الثَّانِيَةَ أَيِ لَمْ يَلْزَمَهُ ذَبْحُهَا بَلْ يَذْبَحِ الْأُولَى فَقَطَّ. (فَرْعُ): لَوْ عَيَّنَ عَنْ كَفَارَتِهِ عِبْدًا تَعَيَّنَ فَإِنْ تَعَيَّبَ أَوْ مَاتَ وَجَبَ غَيْرُهُ وَلَوْ اغْتَفَرَ غَيْرَهُ مَعَ سَلَامَتِهِ أَجْزَاءَهُ هـ. وَفَرَّقَ فِي شَرْحِهِ بَيْنَ الْإِجْزَاءِ هُنَا وَبَيْنَهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّرَدُّدِ السَّابِقَةِ بِأَنَّ الْمَعْنَى ثُمَّ خَرَجَ عَنْ يَلِكِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. • فَوَدَّ: (وَإِنْ حَدَّثَ بِهَا هَيْبٌ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قُبِيلَ الْمَشَى (فَإِنْ أَتْلَفَهَا) وَلَوْ عَيَّنَ سَلِيمًا عَنْ نَذْرِهِ ثُمَّ عَيَّنَ أَوْ تَعَيَّبَ إِلَى قِيلِهِ: أَبَدَلَ بِسَلِيمٍ مَعَ قَوْلِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ أَنَّهُ الْمَعْبِيَةُ عَمَّا فِي الدُّمَةِ لَوْ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ فِي حَالَةِ الذَّبْحِ مُبْطِلٌ التَّعْيِينَ لَهَا وَلَهُ يَتِمُّهَا وَسَائِرُ

لأنَّ المعيب لا يثبت في الذمَّة محمول على أنه أراد أن يبدل المعيب لا يثبت في الذمَّة (فلان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه) كما كان (في الأصح) ليطلان التمين بالتلف إذ بقي في الذمَّة لا يمتنع إلا بقبض صحيح وتقيد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لا فرق هنا كما هو واضح.

(فرغ) عيِّنَ عَمَّا بذمته من هذِي أو أضحية تعيَّنَ كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّ وَمِنَّا يُصْرَحُ به قولهم إنه بالتمين يخرج عن ملكه وقولهم إن الضال هو الأصل الذي تعيَّنَ أولاً وبه يُفْلَمُ أَنَّ الأرجح من خلاف إطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المُعَيَّن مع وجوده كاملاً لم يُجْزَهِ وَإِنَّمَا أَجْزَأُ فِي نظيره من كفارة يمين عيَّنَ عبداً عنها فإنه وإن تعيَّنَ يُجْزَى عَنْهُ غيرَه مع وجوده كاملاً لأنه لا نزول الملك عنه بالتمين كما مرَّ فقول الأذرعِي.....

• فَوَدَّ: (محمول على أنه الخ) قد مرَّ عن الأَسْنَى تأويل آخر. • فَوَدَّ: (بذل المعيب) أي المُعَيَّنَ عَمَّا فِي الذمَّة. • فَوَدَّ: (لا يثبت في الذمَّة) أي لا يثبت شاةً بَدَلَ المعية في ذمته وإلا فالقيمة التي يَجِبُ التَّصَدُّقُ بها ثابتة في الذمَّة اه. ع ش. • فَوَدَّ: (في المُعَيَّنَةِ) أي عَنِ التَّنَزُّلِ فِي الذمَّة اه. مُنْهِي. • فَوَدَّ: (لِطِلَانِ التَّعْيِينِ الخ) عبارة شيخ الإسلام، والمُنْهِي لأن ما التزمه ثبت في الذمَّة، والمُعَيَّنُ وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه. • فَوَدَّ: (إذ ما في الذمَّة لا يَتَعَيَّنُ الخ) وهذا كما لو اشترى من مدينه سلعة بذمته ثم تلفت قبل تسليمها فإنه يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ وَيَعُودُ الذَّنُّ كما كان يَهَابَةً وَشَرْحُ الْمَنْهَج. • فَوَدَّ: (لا يَتَعَيَّنُ الخ) أي يَبْقَى سَقَطَ به الضمان فلا يَنَافِي ما مرَّ. • فَوَدَّ: (وتقيد شارح الخ) وقد يكون التقيد لتعين محل الخلاف اه. سم أي يَفِيدُ الْقَطْعَ بِالْبَقَاءِ عِنْدَ التَّقْصِيرِ. • فَوَدَّ: (عَيَّنَ الخ) أي لو عَيَّنَ عَلَى حَذْفِ أَدَاةِ الشَّرْطِ. • فَوَدَّ: (بما مرَّ) أي في شَرْحِ ثُمَّ عَيَّنَ. • فَوَدَّ: (وقولهم إن الضال الخ) سَنَذَكُرُ أَثَمًا عَنِ الرُّوْضِ مع شَرْحِهِ مَا يَوْضَحُهُ. • فَوَدَّ: (وبه يُفْلَمُ الخ) عبارة المُنْهِي ولو عَيَّنَ شاةً عَمَّا فِي ذمته ثم ذبح غيرها مع وجودها ففي إجزائها خلاف ويُؤْخَذُ مِنَّا مَرَّ أَنَّهُ يُزِيلُ مَلَكَةً عَنْهَا عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَلَوْ ضَلَّتْ هَذِهِ الْمُعَيَّنَةُ عَمَّا فِي الذمَّة فَذَبَحَ غَيْرَهَا أَجْزَأُ فَإِنَّ وَجَدَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ ذَبْحُهَا بَلْ يَمْلِكُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ اه. وكذا في الرُّوْضِ مع شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَلَوْ ضَلَّتْ ثُمَّ قَالَ قُلُوْ وَجَدَهَا قَبْلَ الذَّبْحِ لِغَيْرِهَا لَمْ يَلْزَمْهُ ذَبْحُ الثَّانِيَةِ بَلْ يَنْبَغُ الْأَوَّلَى قَطُّ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ الَّذِي تَعَيَّنَ أَوَّلًا اه. • فَوَدَّ: (وكذا المجموع) أي أطلقه. • فَوَدَّ: (وإنما أجزأ) أي غير المُعَيَّنِ مع وجود المُعَيَّنِ. • فَوَدَّ: (فإنه الخ) هذا جَلَّةٌ ثُبُوتِ الْإِجْزَاءِ فِي الْكِفَارَةِ وَقَوْلُهُ: الْآتِي لِأَنَّهُ الْخُ تَوَجُّهُ لِلْإِجْزَاءِ وَعِلَّةٌ لِثَبَاتِهِ فَلَا إِشْكَالَ. • فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في شَرْحِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

التَّصَرُّفَاتِ وَعَلَيْهِ الْبَدَلُ بِمَعْنَى أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ فِي ذمته اه. • فَوَدَّ: (محمول الخ) عبارة شَرْحِ الرُّوْضِ لِأَنَّ الْمَعِيْبَ لَا يَثْبُتُ فِي الذمَّةِ أَي بِغَيْرِ التَّزَامِ لَهُ لِتَلَا يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا لَوْ التَزَمَ عَوْرَاءَ فِي الذمَّةِ أَي يَلْزَمُهُ ذَبْحُهَا وَقَدْ أَضْحِيَتْ الْخ. • فَوَدَّ: (إن بَدَلُ الْمَعِيْبِ لَا يَثْبُتُ فِي الذمَّةِ) ما وجه ذلك. • فَوَدَّ: (وتقيد شارح التلف الخ) قد يكون التقيد بِمَحَلِّ الْخِلَافِ.

هذا مُشْكِلٌ جوابه ظاهر كما هو واضح (وُفُشِرَطُ النَّيَّةِ) هنا لأنها عبادة وكونها (عند الذَّهِجِ)؛ لأنَّ الأصل اقترانها بأول الفعل هذا (بأن لم يسبق) إفرار أو (تعيين) وإلا فسيأتي (وكذا) تُشْتَرَطُ النَّيَّةُ عند الذَّهِجِ (إن قال جعلتها أضحية في الأصح) من تناقض فيه ولا يكتفي عنها بما سبق من الجعل؛ لأنَّ الذَّهِجَ قُرْبَةً في نفسه فحتاج إليها وفازت المندورة الآتية بأن صيغة الجعل يجزيان الخلاف في أصل اللزوم بها. شحطت عن التذرع فاحتاجت لمقولها وهو النَّيَّةُ عند الذَّهِجِ نعم، لو افترقت بالجعل كفت عنها عند الذَّهِجِ كما يكفي اقترانها بإفرار أو تعيين ما يضحى به في مندوبة وواجبة مُعَيَّنَةٌ عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الإفرار وبعده وقبل الدفع وكل هذا أفهمه قوله إن لم. إلخ وقد يفهم أيضاً أن المُعَيَّنَةَ ابتداءً بنذر لا تجب فيها نية عند الذَّهِجِ وهو كذلك بل لا تجب لها نية أصلاً ولو عيّن عمّا في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذَّهِجِ ويُفَرَّقُ بينه وبين.....

• فُود: (هذا مُشْكِلٌ) أي الإجزاء في الفارة دون الأضحية. • فُود: (ما دُجِر) أي أنه لا يزول الجلث إلخ. • فُود: (هنا) إلى قوله ولو عيّن في النهاية، والمغني إلى قوله من تناقض فيه.

• فُود: (هنا) أي فيما إذا عيّن عمّا في الذمة بخلاف ما لو عيّن في نذره ابتداءً اه. ع ش. • فُود: (فسيأتي) أي في قوله كما يكفي فترانها إلخ. • فُود: (هنا) أي النية عند الذَّهِجِ. • فُود: (إليها) أي النية اه. ع ش. • فُود: (وفازت) أي المجمولة أضحية. • فُود: (الآتية) أي في قوله: ويفهم أيضاً أن المُعَيَّنَةَ إلخ. • فُود: (من التذرع) أي عن عيّن اه. مُغني. • فُود: (فاحتاجت) أي صيغة الجعل.

• فُود: (لو افترقت بالجعل) أي بأن كانت مع الجعل أو بعده أخذاً ممّا يأتي آتياً. • فُود: (كما يكفي اقترانها إلخ) لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النية بعد الإفرار أو التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله: كما يجوز في الزكاة عند الإفرار وبعده إلخ ويصرّح بذلك قول المُغني ما نصّه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النية عند الذَّهِجِ وجهه وأصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المُعَيَّنَةِ كما في تقديم النية على تفرق الزكاة لكن يُشْتَرَطُ صدور النية بعد تعيين المذبح فإن كان قبله لم تجز كما في نظيره من الزكاة حيث تُعْتَبَرُ النية بعد إفرار المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يُشْتَرَطُ لذلك دخول وقت الأضحية أو لا فرق فيه نظر اه. والوجه الأول اه. • فُود: (ولو عيّن عمّا في ذمته بنذر) بأن قال لله عليّ أن أضحي بهذا عوضاً عمّا في ذمتي بالتذرع السابق المطلق اه. سيّد عمر أي بلا نية عند التعيين كما يأتي عنه وعن سم. • فُود: (ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مر إلخ) فليست معنى قول

• فُود: (لم يفتح لنية عند الذَّهِجِ) مجرّد، هذا لا يجوز لفرق فتأمله. • فُود: (ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مر إلخ) فليست معنى قول المُصنّف إن لم يسبق تعيين أنه إذا سبق لم يفتح للنية بل إنه يكفي النية عند التعيين لكن قوله: وقد يفهم أيضاً إلخ يقتضي أن، معناه أيضاً أنه قد لا يحتاج للنية أصلاً إذ سبق تعيين فكأنه حمل مفهومه على ما يشمل الإكفاء بها عند التعيين وسقوطها رأساً.



ما مرّ في الْمُعَيَّةِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ بَأَن ذَاكَ فِي مُجَرَّدِ التَّعْيِينِ بِالْجُعْلِ وَهَذَا فِي التَّعْيِينِ بِالنَّذْرِ وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُ بِالْجُعْلِ.

(تنبيه) ما قُرِئَتْ بِهِ عِبَارَتُهُ مِنْ أَنَّ وَكَذَا عَطَفَ عَلَى الْمُثَبِّتِ هُوَ ظَاهِرُ الْمَبَارَةِ وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُعْطَفُ عَلَى الْمَنْفَعِيِّ لِتَوْافِقِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعِ أَنَّ التَّعْيِينَ بِالْجُعْلِ كَهُوَ بِالنَّذْرِ تَكَلُّفٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَنَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ كَالرُّوضَةِ مَا قَدَّمْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. (تنبيه ثانٍ) أَطْبَقُوا فِي الْأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ عَلَى أَنَّ النَّيَّةَ فِيهِمَا حَيْثُ وَجَبَتْ أَوْ تُدَبِّثُ تَكُونُ عِنْدَ الذَّبْحِ وَتَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ لَا تَأْخِيرُهَا عَنْهُ وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الرُّومَانِيِّ وَغَيْرِهِ فِي مَبْحَثِ دِمَاءِ الشُّكْلِ وَأَقْرَبَهُمْ وَتَبَقَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّيَّةَ فِيهَا عِنْدَ التَّفْرِيقِ وَعَلَيْهِ تَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا كَالزَّكَاءِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْبَاتِينَ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ - وَالْهَدْيِ مِثْلُهَا - إِرَاقَةُ الدَّمِ لَأَنَّهُا فِدَاءٌ عَنِ التَّنْفُسِ فَكَانَ وَقْتُ الْإِرَاقَةِ هُوَ الذَّبْحُ فَتَعَيَّنَ قُرُونُ النَّيَّةِ بِهَا أَصَالَةً وَمِنْ دِمَاءِ الشُّكْلِ جِزْيُ الْخَلَلِ وَهُوَ إِنَّمَا يَحْصُلُ

الْمُصَنَّفُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينُ أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ لَمْ يَخْتَجِ لِلنَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ بَلْ أَنَّهُ تَكْفِي النَّيَّةِ عِنْدَ التَّعْيِينِ لَكِنْ قَوْلُهُ: وَقَدْ يُفْهَمُ أَيْضًا إِنْ يَفْتَضِي أَنَّ مَعْنَاهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ لَا يَخْتَاجُ لِلنَّيَّةِ أَصْلًا إِذَا سَبَقَ تَعْيِينُ فَكَانَتْ حَمَلُ مَفْهُومِهِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْإِكْتِفَاءَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ وَسُقُوطَهَا رَأْسًا أَه. س. م. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِمَا مَرَّ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَوَاجِبَةٌ مُعَيَّنَةٌ عَنِ نَذْرِ الْخِ لَكِنْ حَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ هُنَا لَمْ يَخْتَجِ لِلنَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَلَا عِنْدَ التَّعْيِينِ لِيَخْتَاجَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلَا فَمَجْرُودٌ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لَهَا عِنْدَ الذَّبْحِ ثَابِتٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. س. م. قَوْلُهُ: (تَنْبِيهِ الْخِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّنْبِيهِ أَه. سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّ وَكَذَا عَطَفَ الْخِ) أَيِ مَعَ إِزْجَاعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى عَدَمِ السَّبْقِ عَلَى الْمُثَبِّتِ أَيِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثَرِ. قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُعْطَفُ الْخِ) أَيِ مَعَ إِزْجَاعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى السَّبْقِ.

قَوْلُهُ: (حَلَى الْمَنْفَعِيِّ) أَيِ لَمْ يَسْبِقِ الْخِ وَهُوَ لَا يَشْتَرِطُ النَّيَّةَ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ سَبَقَ تَعْيِينُ. قَوْلُهُ: (كَهُوَ بِالنَّذْرِ) أَيِ فِي عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى النَّيَّةِ. قَوْلُهُ: (فِي مَوْضِعَيْنِ) أَيِ آخَرَيْنِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ بَأَنَّ التَّعْيِينَ بِالنَّذْرِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْجُعْلِ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ وَجَبَتْ) أَيِ النَّيَّةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ تُدَبِّثُ) أَيِ كَالْمُعَيَّةِ ابْتِدَاءً، وَالْمُعَيَّةُ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ بِنَذْرِ أَوْ بِجُعْلِ أَوْ إِفْرَازٍ مَقْرُونٍ بِنَيَّْةٍ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ التَّفْرِيقِ) سَكَتَ عَلَيْهِ سَمٌ وَسَيِّدُ عَمَرٍ وَع. ش. قَوْلُهُ: (وَالْهَدْيِ مِثْلُهَا) جُمْلَةُ اغْتِرَاضِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَُا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ. قَوْلُهُ: (فَكَانَ وَقْتُ الْإِرَاقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ دِمَاءِ الشُّكْلِ يَتَأَمَّلُ فِيهِ وَلَعَلَّ حَقَّ التَّفْسِيرِ أَنْ يَقُولَ وَالْإِرَاقَةُ هُوَ الذَّبْحُ فَتَعَيَّنَ قُرُونُ النَّيَّةِ بِهَا أَصَالَةً. قَوْلُهُ: (قَلَمْتُ فَرْقًا آخَرَ الْخِ) أَيِ فِي الْحِجِّ فِي مَبْحَثِ

قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ السَّابِقُ وَوَاجِبَةٌ مُعَيَّنَةٌ عَنِ نَذْرِ فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ حَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ هُنَا لَمْ يَخْتَجِ لِلنَّيَّةِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَلَا عِنْدَ التَّعْيِينِ لِيَخْتَاجَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلَا فَمَجْرُودٌ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لَهَا عِنْدَ الذَّبْحِ ثَابِتٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.



بإرفاق المساكين والمُحَصِّل لذلك هو التَّفَرُّق فتمَيِّز قَرُونِ النَّبِيِّ بِهَا أَصَالَةً فَإِنْ قُلْتَ لِمَ جَازَ فِي كُلِّ التَّقْدِيمِ عَمَّا تَعَيَّنَ دُونَ التَّأخِيرِ فَمَاتَ لَأَنَّا عَهِدْنَا فِي الْعِبَادَاتِ تَقْدِيمَ النَّبِيِّ عَلَى فَعْلِهَا وَلَمْ نَعْهَدْ فِيهَا تَأخِيرَهَا عَنْ فَعْلِهَا وَسِرٍّ، أَنَّ الْمُتَقَدَّمَ يُمَكِّنُ اسْتِضْحَائِهِ إِلَى الْفِعْلِ فَكَانَ الْفِعْلُ كَالْمُتَّصِلِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُؤَخَّرِ عَنِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ انْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ فَلَمْ يُمَكِّنْ انْعِطَافُهُ عَلَيْهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا فُرِغَتْ بِهِ أَوَّلًا قَوْلُهُمْ فِي مَبَحِثِ الدَّمَاءِ عِنْدَ اشْتِرَاطِ مُقَارَنَةِ النَّبِيِّ لِلتَّفَرُّقِ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ وَهُوَ لَوْ ذَبَحَ الدَّمَ فَسَرَقَ أَوْ غَصَبَ مَلًا وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الذَّابِحِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَزِمَهُ إِثْمًا إِعَادَةُ الذَّبْحِ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَإِنَّا شَرَاءُ بِذَلِكَ لَحُمًا وَالتَّصَدُّقُ بِهِ أَيُّ لَأَنَّ النَّبِيَّ الْمَشْتَرِطُ مُقَارَنَتُهَا لِلتَّفَرُّقِ لِمَا وَجَدَتْ عِنْدَهَا مَعَ سَبْقِ صَوْرَةِ الذَّبْحِ حَصَلَ الْمَقْصُودُ الَّذِي هُوَ إِزْفَاقُ الْمَسَاكِينَ كَمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ، يُتَجَنَّبُ أَنَّهَا حَيْثُ وَجَدَتْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ لَا بُدَّ مِنْ فَقْدِ الصَّارِفِ عِنْدَ الذَّبْحِ وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ صَوَرِ الْأُضْحِيَّةِ الَّتِي لَا تَجِبُ لَهَا نَبِيَّةٌ عِنْدَ الذَّبْحِ فَإِنَّ الصَّارِفَ لَا يُؤْثَرُ فِيهَا بِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ مَا يَدْفَعُهُ فَلَمْ يُؤْثَرْ بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّ الدَّمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَا يُعَيِّنُهُ فَاتَّزَ الصَّارِفُ فِيهِ فَتَأْتَلُ ذَلِكَ كُلُّهُ فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُهِمًّا أَيْ مُهِمًّا كَمَا عَلِمْتَ لَمْ يَمْرُضُوا لِشَيْءٍ مِنْهُ (وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ أَيْ عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ) الْمُسْلِمُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ مَا يُضْحِي بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أُضْحِيَّةٌ (أَوْ) عِنْدَ (ذَبْحِهِ) وَلَوْ كَافِرًا كِتَابِيًّا كَوَكِيلٍ تَفَرُّقَ الزَّكَاءِ وَتَفَرُّقُ بَيْنَ الذَّبْحِ الْكَافِرِ وَأَخِيذِهِ حَيْثُ كَثُفِيَ بِمُقَارَنَةِ النَّبِيِّ لِلأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي بِأَنَّ النَّبِيَّ فِي الْأَوَّلِ قَارَنَتْ الْمَقْصُودَ فَوَقَعَتْ فِي مَحَلِّهَا؛ خِلَافُهَا فِي الثَّانِي فَإِنَّهَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ مَعَ مُقَارَنَةِ مَا يَنْبَغُ لَهَا

الدَّمَاءِ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ النَّبِيَّةُ عِنْدَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأُضْحِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ الْقُسْدَ هُنَا إِعْطَاءُ الْحَرَمِ بِتَغْيِيرٍ: اللَّحْمُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَوَجَبَ أَقْبَرُ أَنَّهَا بِالْمَقْصُودِ دُونَ وَسِيلَتِهِ وَتَمَّ إِرَاقَةُ الدَّمَ لِكُونِهَا فِدَاءً عَنِ النَّفْسِ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَارَنَتْ نَبِيَّةَ الْقُرْبَةِ ذَبَحَهَا فَتَأْتَلُ أ. هـ. فَوَدَّ: (فِي الْعِبَادَاتِ) أَيْ كَالزَّكَاءِ، وَالصَّوْمِ. هـ. فَوَدَّ: (فَكَانَ الْفِعْلُ) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ الْمَفْتُوحَةِ. هـ. فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْخ) فِيهِ تَأْتَلُ ظَاهِرٌ. هـ. فَوَدَّ: (مَا فُرِغَتْ بِهِ إِلَّا) بِغَيْرِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَدَّمَاءِ الشُّكِّ. هـ. فَوَدَّ: (مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ) مَقُولٌ قَوْلِهِمْ. هـ. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخ) أَيْ: مَا يَتَفَرَّغُ عَلَى اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ. هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ التَّفَرُّقِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَسَرَقَ الْخ. هـ. فَوَدَّ: (بِنَبِيَّةٍ) أَيْ دَمِ الشُّكِّ. هـ. فَوَدَّ: (الَّتِي لَا تَجِبُ الْخ) صِفَةُ بَعْضِ صَوَرِ الْخِ وَالثَّانِي نَظَرًا لِلْمَعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (لَا يُؤْثَرُ فِيهَا) أَيْ فَمِنْ نَبِيَّتِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ. هـ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ مَا يَدْفَعُهُ) لَعَلَّ حَقَّ التَّعْيِينِ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ مَا وَجَدَ هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ لِلْأُضْحِيَّةِ بِالتَّنْذِيرِ يَدْفَعُهُ.

هـ. فَوَدَّ (سَيِّ): (عِنْدَ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ وَمَفْعُولِهِ الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ مَا يُضْحِي بِهِ. هـ. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) إِلَى قَوْلِهِ كَوْنُ الذَّبْحِ فِي الثَّانِيَةِ. هـ. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ الْخ) ضَمِيمٌ أ. هـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُسْتَقْنَى مَا لَوْ كَلَّ كَافِرًا فِي الذَّبْحِ فَلَا يَتَخَفِي النَّبِيَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ فِي الظَّاهِرِ أ. هـ. وَالظَّاهِرُ الْإِكْتِضَاءُ بِذَلِكَ أ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) أَيْ الْوَكِيلُ.

وهو الكُفْرُ فَإِنْ إعطاءها للكافر مُقَدِّمَةٌ لِلذَّبْحِ وهي ضعيفة وقد قارَنَهَا كُفْرُ الآخِذِ الذي ليس من أهل النَّبَةِ فلم يُقَدِّمَ بِمُقَدِّمِهَا حينئذٍ وليس كاقترانها بالعزْلِ لَأَنَّهُ لم يُقَارَنَ مانِعٌ وَأَقَهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّهُ لا يَصِحُّ تَفْوِيضُ النَّبَةِ لِلوَكِيلِ وليس علي إطلاقه بل له تَفْوِيضُهَا لِمُسْلِمٍ مُتَمَيِّزٍ وَكَيْلٍ فِي الذَّبْحِ أو غيره لا كافر ولا نحو مجنونٍ وسكرانٍ لأنهم ليسوا من أهلها ويُكْرَهُ استنابُهُ كافرٍ وَصَبِيٍّ وَذَبِيحٍ أَجْنَبِيٍّ لِوَاجِبِ نَحْوِ أَضْحِيَّةٍ أو هَذِي مُعَيَّنٍ ابتداءً أو عَمَّا فِي الذَّمَّةِ بِنَذْرِ فِي وَقْتِهِ لا يَمْنَعُهُ مِنْ وَقْعِهِ مَوْقِعُهُ لَأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ لهذه الجهة من غير نَبَةِ له (وله).....

• فَوَدَّ: (وَأَقَهَمَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُنْعِي إِلا قَوْلُهُ أو غيره وَلَفْظُهُ نَحْوُ. • فَوَدَّ: (لَهُ تَفْوِيضُهَا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (أو غيره) أَي بَأَن يَوْكُلُ فِي النَّبَةِ غَيْرَ وَكَيْلِ الذَّبْحِ اه. سَبَدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: أو غيره يَشْمَلُ الْوَكِيلَ فِي الْإِفْرَازِ وَيَقْتَضِي أَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ فِي الْإِفْرَازِ، وَالنَّبَةِ عِنْدَهُ اه. • فَوَدَّ: (وَلَا نَحْوُ مُجْنُونٍ) أَي غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ. • فَوَدَّ: (استنابُهُ كافرٍ) أَي فِي الذَّبْحِ. • فَوَدَّ: (وَذَبِيحٍ أَجْنَبِيٍّ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: لا يَمْنَعُهُ الْخِ سَمَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِوَاجِبِ نَحْوِ أَضْحِيَّةِ الْخِ) أَي كَمَقِيْقَةٍ. • فَوَدَّ: (مُعَيَّنٍ) صِفَةُ نَحْوِ أَضْحِيَّةِ الْخِ. • فَوَدَّ: (بِنَذْرٍ) رَاجِعٌ إِلَى الصَّوْرَتَيْنِ فَالْمُعَيَّنُ ابْتِدَاءً بِنَذْرٍ كُلُّهُ أَنَّ أَضْحِيَّةً بِهِذِهِ، وَالْمُعَيَّنُ بِنَذْرٍ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ كَلَّلَهُ عَلَيَّ أَنَّ أَضْحِيَّةً بِهِذِهِ عَمَّا لَزِمَ فِي ذِمَّتِي وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي هَذَيْنِ الْحَالَتَيْنِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى النَّبَةِ أَضْلاً سَبَدُ عَمَرٍ وَسَمَ. • فَوَدَّ: (فِي وَقْتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالذَّبْحِ. • فَوَدَّ: (لا يَمْنَعُهُ مِنْ وَقْعِهِ الْخِ) وَيَأْخُذُ مِنْ أَرْضِ ذَبْحِهَا كَمَا ذَكَرَهُ قُبَيْلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ نَذَرَ فِي ذِمَّتِهِ فَمَا هُنَا وَهَنَاكَ مَقْرُوضٌ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَإِذَا ذَبَحَ الْأَضْحِيَّةَ أو الْهَذِيَّ الْمُعَيَّنَ كُلُّهُمَا بِالنَّذْرِ ابْتِدَاءً أو عَمَّا فِي الذَّمَّةِ فَضُولِي فِي الْوَقْتِ وَأَخَذَ مِنَ الْمَالِكِ اللَّحْمَ وَفَرَّقَهُ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ وَفَعَّ الْمَوْقِعَ لَأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَيْهَا وَلَآنَ ذَبَحَهَا لَا

• فَوَدَّ: (أو غيره) يَشْمَلُ الْوَكِيلَ فِي الْإِفْرَازِ وَيَقْتَضِي أَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ فِي الْإِفْرَازِ، وَالنَّبَةِ عِنْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَذَبِيحٍ أَجْنَبِيٍّ) مُبْتَدَأُ قَوْلُهُ: لا يَمْنَعُهُ خَبَرٌ. • فَوَدَّ: (وَذَبِيحٍ أَجْنَبِيٍّ لِوَاجِبِ) أَي لا يَمْنَعُهُ مِنْ وَقْعِهِ مَوْقِعُهُ وَيَأْخُذُ مِنْ أَرْضِ ذَبْحِهَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي رَأْسِ الصَّفْحَةِ يَقُولُهُ أَخَذَ مِنْهُ أَرْضَ ذَبْحِهَا الْخِ فَمَا هُنَا وَفِي رَأْسِ الصَّفْحَةِ مَقْرُوضٌ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ ذَبَحَهَا أَي الْأَضْحِيَّةَ أو الْهَذِيَّ الْمُعَيَّنَ كُلُّهُمَا بِالنَّذْرِ ابْتِدَاءً أو عَمَّا فِي الذَّمَّةِ فَضُولِي فِي الْوَقْتِ وَأَخَذَ مِنَ الْمَالِكِ اللَّحْمَ وَفَرَّقَهُ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ وَفَعَّ الْمَوْقِعَ لَأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ؛ وَلَآنَ ذَبَحَهَا لَا يَغْتَبِرُ إِلَى النَّبَةِ فَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرُهُ أَجْزَاءً وَلَزِمَهُ أَيِ الْفُضُولِي الْأَرْضُ أَيِ أَرْضِ الذَّبْحِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلذَّبْحِ وَمَضْرُفَةً مَضْرُفَ الْأَصْلِ فَيَشْتَرِي بِهِ أو يَقْدَرُهُ الْمَالِكُ مِثْلَ الْأَصْلِ إِنْ أَمْنَكُنْ وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ اه. بِاخْتِصَارٍ وَقَوْلُهُ: فَكَمَا مَرَّ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ قَبْلُ تَمَامِ دُونِهَا فَإِنْ كَانَتْ نَبَةً مِنَ الضَّائِنِ فَتَقَصَّتِ الْقِيَمَةُ عَنْ تَمَنِهَا أَخَذَ عَنْهَا جَذْعَةً ضَائِنٍ ثُمَّ نَبَتٌ مَغْرٌ ثُمَّ دُونَ سَبَدُ الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ سَهْمًا مِنْ ضَحِيَّةٍ ثُمَّ لَحْمًا ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِالدَّرَاهِمِ اه. بِاخْتِصَارٍ. • فَوَدَّ: (أو عَمَّا فِي الذَّمَّةِ بِنَذْرٍ) يَنْتَهِي رُجُوعُهُ لَهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُفَرِّقُ الْخِ إِذْ يُفِيدُ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَنِينِ بِالْجَمْعِ لَا يَكْفِي عَنْ النَّبَةِ وَكَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ وَالْمُتَنُّ وَكَذَا يُشْتَرَطُ النَّبَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ. الْخِ.

أَيُّ الْمُضْحِي عَنْ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَرْتَدَّ إِذْ لَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ الْأَكْلُ مِنْهَا مُطْلَقًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ لَا يُطْعِمُهُ مِنْهَا وَيُوجِبُ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا لِزَفَاقِ الْمُسْلِمِينَ بِأَكْلِهَا فَلَمْ يَجْزُ لَهُمْ تَمْكِينُ غَيْرِهِمْ مِنْهُ (الْأَكْلُ مِنْ أَضْحِيَّةٍ قُلُوعٌ) وَهَذِهِ بَلْ يُسَرُّ وَقِيلَ يَجِبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَصَكَّلُوا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٥٨] وَلِلْإِتِّبَاعِ زَوَاهِ الشُّيْخَاءِ، أَمَّا الْوَاجِبَةُ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا سِوَاءَ الْمُعْتَبَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمِّ وَبِحِثِّ الرَّافِعِيِّ الْجَوَازُ فِي الْأَوَّلَى سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ بَالِغَ الشَّاشِيِّ فِي رَدِّهِ بَلْ هِيَ أَوَّلَى وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ.....

يُنْقَرُّ إِلَى التَّيَّةِ فَإِذَا قَتَلَهُ غَيْرُهُ أَجْزَأَ وَلَزِمَ الْفُضُولِيُّ أَرْضُ الذَّبْحِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَقَّةً لِلذَّبْحِ أَوْ مَضْرُفَةً مَضْرُفَ الْأَصْلِيِّ فَيَشْتَرِي بِهِ أَوْ بِقَدْرِهِ الْمَالِكُ مِثْلُ الْأَصْلِيِّ إِنْ أَتَمَّكَنَ وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: لَا يَمْتَنِعُهُ مِنْ وَقُوعِهِ الْخُ أَيَّ حَيْثُ وَلِيَ الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ وَإِلَّا فَكَأَنَّ تَلَايَهَ قَتَلَتْهُمُ الْقِيَمَةُ الْأَجْنَبِيَّةُ بِتَمَامِهَا وَيُدْفَعُهَا لِلتَّائِبِ فَيَشْتَرِي بِهَا بَدْلَهَا وَيَذْبَحُهَا فِي وَقْتِ التَّضَحِّيَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِتَفْرِيقَةِ الْأَجْنَبِيِّ مَعَ أَتَمِّهَا خَرَجَتْ عَنْ الْمَلِكِ التَّائِبِ بِالتَّنْذِيرِ لِأَنَّهُ قَوَّتْ تَفْرِيقَةَ الْمَالِكِ الَّتِي هِيَ حَقُّهَا.

• قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُضْحِي) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ فِيهِ النَّهَايَةُ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ إِلَى أَمَّا الْوَاجِبَةُ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُضْحِي عَنْ نَفْسِهِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُفْنِيِّ، وَالْأَسْنَى وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ كَمَتِّ بِشَرْطِهِ لَا تَبِي فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَّحَ الْفُقَّالُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَلِ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَدْ تَعَلَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا.

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا مَدْبُوءَةً. • وَاجِبَةٌ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ أَكْلِ الْكَافِرِ مِنْهَا مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْفَقِيرَ، وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ الْخُ) لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْجَوَازُ نِهَايَةً أَيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ. رَشِيدِي وَسَيَّاتِي تَضَمُّعُهُ أَيُّ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ عَنْ سَمْعِ الْإِمَامِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُسَرُّ) إِلَى قَوْلِهِ سِوَاءَ فِي الْمُفْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا) يَتَّبِعِي وَلَا إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ. ه. سَمِ قَالَ الْمُفْنِيُّ فَإِنَّ أَكْلَ أَيُّ الْمُضْحِي مِنْهَا شَيْئًا عَرِمَ بَدْلَهُ. • قَوْلُهُ: (وَيَحْتَ الرَّافِعِيُّ الْخُ) وَافَقَهُ الرَّافِعِيُّ وَرَدَّهُ شَارِحُهُ عِبَارَتُهُمَا وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ دَمٍ وَجِبَ بِالْحَجِّ وَنَحْوِهِ كَدَمٍ تَمَتَّعَ وَقَرَّانٍ وَجُزْءَانِ وَالْمُهْدَى وَهَذِي وَجِبَا بِتَنْذِيرِ مُجَازَاةٍ كَانَ حَلَقَ الْبَرِّ بِهِمَا بِشَفَاءِ الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ فَلَوْ وَجِبَا بِالتَّنْذِيرِ الْمُطَيِّقِ وَلَوْ حُكْمًا بَانَ لَمْ يُعْلَقُ الْإِتِّبَاعُ بِشَيْءٍ كَقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهَذِهِ الشَّاةِ أَوْ بِشَاةٍ أَوْ أَهْدِي هَذِهِ الشَّاةَ أَوْ شَاةً أَوْ جَعَلْتُ هَذِهِ أَضْحِيَّةً أَوْ هَذَا أَكْلَ جَوَازًا مِنَ الْمُعْتَبَةِ ابْتِدَاءً كَالطَّلُوعِ تَبَعَ فِي هَذَا مَا بَحَثَهُ الْأَصْلُ وَقَضِيَّةٌ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي التَّنْزِيعِ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ التَّصَدُّقِ بِجَمِيعِ اللَّحْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْهُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ دُونَ الْمُعْتَبَةِ عَنِ الْمُتَنَزِّمِ فِي الذَّمِّ فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْهُ. ه. بِحَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيْ: الْمُعْتَبَةِ ابْتِدَاءً. • قَوْلُهُ: (سَبَقَهُ) أَيُّ الرَّافِعِيُّ وَقَوْلُهُ: إِلَيْهِ أَيُّ الْبَحْثِ. • قَوْلُهُ: (فِي رَدِّهِ) أَيُّ الْمَاوَزْدِيُّ. • قَوْلُهُ: (بَلْ هِيَ) أَيُّ الْأَوَّلَى أَوَّلَى أَيُّ بِالْإِتِّبَاعِ.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا) يَتَّبِعِي وَلَا إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ.

من نذر المُجَازاة قطعاً لأنه كجزاء الصَّيْد وغيره من مجزئ الحَيِّ (و) له (إطعام الأغنياء) المسلمين منه نيقاً ومطبوخاً لقوله تعالى ﴿وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦] قال مالك أحسن ما سمعت أن القانِع السائل والمُعْتَر الزائر والمشهور أنه المُتَعَرِّضُ لِلشَّوَالِ (لا تملكهم) شيئاً منها للبيع كما قيّد به في الوجيز والبيع مثال ومن ثم عُبِّرَ جمعاً بأنه لا يجوز أن يملكهم شيئاً منها ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه بل يُوسَّلُ إليهم على سبيل الهدية فلا يتصرفون فيه بنحو بيع وهبة بل بنحو أكلٍ وتصدقٍ وضيافةٍ لِقَنِيٍّ أو فقيرٍ مسلمٍ؛ لأنَّ غايةً أنه كالْمُضْحِيِّ واعتماداً جمع أنهم يملكونه ويتصرفون فيه بما شاءوا ضعيفٌ وإن أطالوا في الاستدلال له نعم، يملكون ما أعطاه الإمام لهم من ضحية بيت المال كما بحثه البلقيني (وماكل ثلثاً) أي يُسَرُّ لِحَرْنِ ضَحْيٍ لِنَفْسِهِ أَنْ لَا يَزِيدَ.....

■ فَوَدَّ: (من نذر المُجَازاة) أي نذر التَّجَرُّرِ الْمُعَلَّيِّ كَلَنْ شَفِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضَحِّيَ بِهِذِهِ الشَّاةِ أَوْ بِشَاةٍ أ.هـ. اسْتَنْ. ■ فَوَدَّ: (وغيره) عَطَفَ عَلَى جَزَاءِ الصَّيْدِ. ■ فَوَدَّ: (المُتَعَرِّضُ) إلى قوله بل بنحو أكلٍ في الْمُغْنَى إلا قوله شيئاً إلى شيئاً وإلى قوله قال ابن الرُّفْعَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ مَالِكٌ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ وَقَوْلُهُ الزَّائِرُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ وَقَوْلُهُ: شَيْئاً إِلَى شَيْئاً وَقَوْلُهُ: وَاعْتِمَادُ جَمْعٍ إِلَى نَعْمَ. ■ فَوَدَّ: (منه) الأَوَّلَى الثَّانِي. ■ فَوَدَّ: (أن القانِع السائل) يَقَالُ قَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعاً يَقْنَعُ عَيْنَ الْمَضَارِجِ، وَالْمَضَارِجُ إِذَا سَالَ وَقِنَعٌ يَقْنَعُ قَنَاعَةً بِكَسْرِ عَيْنِ الْمَضَارِجِ إِذَا رَضِيَ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّاعِرُ:

الْمَبْدُ حُرٌّ إِنْ قَنِعَ      وَالْحُرُّ عَبْدٌ إِنْ قَنِعَ  
فَانْعَمَ وَلَا تَقْنَعُ وَمَا      شَيْءٌ يَشْبُرُ سِوَى الطَّمَعِ

مُغْنَى وَحَلِيِّ.

■ فَوَدَّ (سَيِّ): (لا تملكهم) أَي كَانَ يَقُولُ مَلَكْتُكُمْ هَذَا لِتَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِمَا شِئْتُمْ وَلَمْ يُشِئُوا الْمُرَادُ بِالْغِنَى هُنَا وَجُوزُ الْجَمَالِ الرَّغْبَى أَنَّهُ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَالْفَقِيرُ هُنَا مَنْ تَحَلَّلَ لَهُ الزَّكَاةُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ أ.هـ. ع. ش. ■ فَوَدَّ: (بنحو بيع وهبة) أَي وَهْدِيَّةٌ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَانْظُرْ لَوْ مَاتَ الْغَنِيُّ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بَنَحَوْا أَكْلَ اللَّحْمِ فَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ وَارِثِهِ مَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ أَوْ يُطْلَقُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أ.هـ. سَمِ، وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمَّا أَنْبَلُ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي وَارِثِ الْمُضْحِيِّ ثُمَّ قَوْلُهُ أَي وَهْدِيَّةٌ الْخِ قَدْ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّرْحِ بَلْ بَنَحَوْا أَكْلَ الْخِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ الْخِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُمَا يَشْمَلُ الْهَدِيَّةَ. ■ فَوَدَّ: (لأنَّ غايته) أَي الْمُهْدَى إِلَيْهِ أ.هـ. نِهَايَةُ. ■ فَوَدَّ: (نَعْمَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ الْأَكْمَلُ فِي الْمُغْنَى. ■ فَوَدَّ: (يملكون ما أعطاه الإمام الخ) أَي الْأَغْنِيَاءُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ فِيهِ حَتَّى بِالْبَيْعِ أ.هـ. ع. ش.

■ فَوَدَّ: (المُتَعَرِّضُ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَأْتِي عَلَى مَا فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الْمَجْمُوعِ. ■ فَوَدَّ: (وهبة) أَي وَهْدِيَّةٌ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ وَانْظُرْ لَوْ مَاتَ الْغَنِيُّ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بَنَحَوْا أَكْلَ اللَّحْمِ فَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ وَارِثِهِ مَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ أَوْ يُطْلَقُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ.

في الأكل عليه ثم الأكمل كما يأتي أن لا يأكل منها إلا لَقَمًا يسيرة تَبَوُّكًا بها لِلاتِّبَاعِ ودونَه أَكْلُ ثُلُثٍ وَالتَّصَدُّقُ بِثُلُثَيْنِ ودونَه أَكْلُ ثُلُثٍ وَالتَّصَدُّقُ بِثُلُثٍ وإهداء ثُلُثٍ قياسًا على هَذِي التَّلَوُّعِ الْوَارِدِ فِيهِ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨] أَي الشَّدِيدِ الْفَقِيرِ (وفي قول) قديم يأكل (نصفًا) أَي يُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي.

(وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَصَدَّقِ) أَي إعطاءٍ وَلا مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ مُمْلِكٍ كَمَا كَادُوا أَنْ يُطَبِّقُوا عَلَيْهِ حَيْثُ أَطْلَقُوا هُنَا التَّصَدَّقُ وَغَيَّرُوا فِي الْكُفَّارَةِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّمْلِكِ وَأَمَّا مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمَا قَاسَا هَذَا عَلَيْهَا وَأَمَّا فَالظَّاهِرُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْأَنْدَرَعِيِّ أَنَّهُ مَقَالَةٌ وَتَفَرُّقٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّضَحِّيَةِ مُجَرَّدُ الثَّوْبِ فَكَفَى فِيهِ مُجَرَّدُ الْإِعْطَاءِ لِأَنَّهُ يُحْصَلُهُ وَمِنَ الْكُفَّارَةِ تَدَارُكُ الْجَنَائِيَةِ بِالْإِطْعَامِ فَاشْتَبَهَ الْبَدَلُ الْبَدْلِيَّةُ تَسْتَدْعِي تَمْلِكِ الْبَدَلِ مُوجِبٌ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ (بَعْضُهَا) مِمَّا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَقِبَ هَذَا قَالَ فِي الْحَاوِي وَهُوَ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْقَدْرِ الثَّانِي إِلَى مَا جَرَى فِي الْغُرُوفِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ فِيهَا مِنَ الْقَلِيلِ الَّذِي يُؤَدِّي الْجَهْدَ إِلَى ه. وَذَلِكَ لِأَنَّهَا شَرَعَتْ رِفْقًا لِلْفَقِيرِ وَبِهِ يُتَجَنَّبُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بَحْثُ الزَّرَكَشِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

فَوَدَّ: (فِي الْأَكْلِ) أَي وَنَحْوِهِ ه. مُعْنَى. فَوَدَّ: (ثُمَّ الْأَكْمَلُ الْخ) ثُمَّ هُنَا لِلتَّرْتِيبِ الدَّخَرِيِّ.  
 فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي فِي الْمَثْنِ. فَوَدَّ: (وَالْتَّصَدَّقُ بِثُلُثٍ) أَي لِلْفُقَرَاءِ وَإِهْدَاءِ ثُلُثٍ أَي لِلْأَغْنِيَاءِ ه.  
 مُعْنَى. فَوَدَّ: (قِيَاسًا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عِلَّةُ الْمَرْتَبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ وَجَعَلَهُ الْمُعْنَى وَشَبَّحَ الْإِسْلَامَ عِلَّةً لِسَنِّ مُطْلَقِ الْأَكْلِ مِنَ أَضْحِيَّةِ تَطَوُّعٍ. فَوَدَّ: (أَي يُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ الْخ) أَي فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ وَاسْتَشْنَى الْبُلْقَيْنِي مِنْ أَكْلِ الثُّلُثِ عَلَى الْجَدِيدِ، وَالتَّصَدَّقُ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ه. مُعْنَى.  
 فَوَدَّ: (هَذَا) أَي الْأَضْحِيَّةُ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ. فَوَدَّ: (إِنَّهُ مَقَالَةٌ) أَي ضَعِيفٌ. فَوَدَّ: (فَاشْتَبَهَ) أَي الْمَقْصُودُ مِنَ الْكُفَّارَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ ابْنُ الرَّافِعَةِ إِلَى نَعَمْ. فَوَدَّ: (فَوَجِبَ) أَي التَّمْلِكُ. فَوَدَّ: (لَوْ عَلَى فَقِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَرَدَّدَ فِي الْمَعْنَى. فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ الْخ) حُطِّفَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ مُمْلِكٍ.  
 فَوَدَّ: (بَعْضُهَا) أَي الْمَثْنِيَّةُ وَهَلْ يَتَعَيَّنُ التَّصَدَّقُ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِهَا كَانَ يَشْتَرِي قَدْرَ الْوَاجِبِ مِنَ اللَّحْمِ وَيُمْلِكُهُ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَإِنْ تَمَلَّقَتْ بَعِيْنَهُ فِي نَظَرٍ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ ه. سَم. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي الْأَضْحِيَّةُ وَفِي بَعْضٍ مِنْ قَوْلِهِ: مِنْ التَّمْلِكِ بَيَانٌ لِلذِّمَّةِ وَصُولٌ. فَوَدَّ: (لَتَنْتَهَى) أَي كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي وَجُوبُ التَّصَدَّقِ بِبَعْضِهَا. فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخ) أَي بِهَذَا التَّمْلِكِ.

فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَصَدَّقِ بِبَعْضِهَا) هَلْ يَتَعَيَّنُ التَّصَدَّقُ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِهَا كَانَ يَشْتَرِي قَدْرَ الْوَاجِبِ مِنَ اللَّحْمِ وَيُمْلِكُهُ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَإِنْ تَمَلَّقَتْ بَعِيْنَهُ فِي نَظَرٍ، وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ.

لَحْمٌ يُشْبِهُهُ وَهُوَ الْمُقَدَّرُ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجِ الْمُفْسِرِ لِأَنَّهُ أَقْلٌ وَاجِبٌ لَكِنْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ لَوْ  
اِقْتَصَرَ عَلَى التَّصَدُّقِ بِأَذْنَى جُزْءٍ كَفَاهُ بِلَا خِلَافٍ نَعَمْ، تَعْمِيْنٌ تَقْيِيْدٌ بِغَيْرِ التَّافِهِ جِدًّا أَخَذًا مِنْ  
كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ وَيَجِبُ أَنْ يَمْلِكَهُ نِيْقًا طَرَبًا لَا قَدِيْدًا وَلَا يُجْزِئُ مَا لَا يُسَمَّى لَحْمًا مِمَّا يَأْتِي فِي  
الْأَيْمَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمِنْهُ جَلْدٌ وَنَحْوُ كَيْدٍ وَكَزْبٍ إِذْ لَيْسَ طَبِيْعًا كَطَبِيْعِهِ وَكَذَا وَلَدٌ بَلْ لَهُ أَكْلٌ  
كُلُّهُ وَإِنْ اِنْفَصَلَ قَبْلَ ذَبْحِهَا وَتَرَدَّدَ الْبُلْقِيْنِي فِي الشَّحْمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَلِلْفَقِيْرِ  
التَّصَرُّفُ فِيهِ بَيْعٌ وَغَيْرُهُ أَيْ لِمُسْلِمٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي وَلَوْ أَكَلَ الْكُلُّ أَوْ أَهْدَاهُ غَرَمَ قِيْمَةً مَا  
يَلْزَمُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُضَرَفُ شَيْءٌ مِنْهَا لِكَافِرٍ عَلَى النَّصِّ وَلَا لِقَيْنٍ إِلَّا لِمُبْتَغِيٍّ فِي نَوْبِهِ وَمُكَاتِبٍ

• فَوَدُ: (وَهُوَ الْمُقَدَّرُ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجِ الْخ) أَيْ كَرَطِلٍ. • فَوَدُ: (يُنَافِيهِ) أَيْ ذَلِكَ الْبَحْثُ. • فَوَدُ: (نَعَمْ) إِلَى  
قَوْلِهِ وَلَا يُضَرَفُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ. • فَوَدُ: (تَقْيِيْدٌ) أَيْ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ.  
• فَوَدُ: (بِغَيْرِ التَّافِهِ جِدًّا) أَيْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ كَرَطِلٍ أ. ع. ش. • فَوَدُ: (وَيَجِبُ أَنْ  
يَمْلِكَهُ نِيْقًا الْخ) وَلَا يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ الْهَدِيَّةُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيْ لِلْأَغْنِيَاءِ ع. ش. • فَوَدُ: (وَمَنْ) أَيْ مِمَّا لَا يُسَمَّى  
لَحْمًا. • فَوَدُ: (وَتَرَدَّدَ الْبُلْقِيْنِي الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَوْجَهُ هَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ بِالشَّحْمِ إِذْ لَا يُسَمَّى لَحْمًا نِهَآيَةً  
وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (وَقِيَاسُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْجِلْدِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ. • فَوَدُ: (وَلِلْفَقِيْرِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي  
إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ لِمُسْلِمٍ إِلَى وَلَوْ أَكَلَ. • فَوَدُ: (بَيْعٌ) أَيْ وَلَوْ لِلْمُضْطَحِّي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ أَيْ كَهَيْئَةٍ  
وَلَوْ لِلْمُضْطَحِّي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: أَيْ لِمُسْلِمٍ أَيْ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ بَيْعِهِ لِكَافِرٍ أ. س. أَوَّلُ وَقَوْلُهُ  
كَلَامِهِمْ تُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيْرِ نَحْوُ بَيْعِ نَحْوِ جَلْدِهَا لِلْكَافِرِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (أَوْ أَهْدَاهُ) أَيْ  
لِلْفَقِيْرِ. • فَوَدُ: (غَرَمَ قِيْمَةً مَا يَلْزَمُهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ غَرَمَ مَا يُتَطَلَّقُ عَلَيْهِ الْاِسْمُ وَيَأْخُذُ بِتَحْمِيْنِهِ شَيْْقًا إِنْ  
امْتَكَنَ وَإِلَّا فَلَا وَلَهُ تَأْخِيْرُهُ عَنِ الْوَقْتِ لَا الْاَكْلَ مِنْهُ أ. ه. عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْاِسْمُ غَرَمَ مَا يُتَطَلَّقُ عَلَيْهِ  
الْاِسْمُ وَهَلْ يَلْزَمُهُ صَرْفُهُ إِلَى شَيْءٍ أَصْحَابُهُ أَمْ يَكْفِي صَرْفُهُ إِلَى اللَّحْمِ وَتَفَرُّقُهُ وَجِهَانِ فِي الرَّوْضِ  
أَصْحَاهُمَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ الثَّانِي وَجَزَى ابْنُ الْمُقَرِّي عَلَى الْأَوَّلِ وَلَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ تَأْخِيْرُ الذَّبْحِ وَتَفَرُّقُهُ  
اللَّحْمَ عَنِ الْوَقْتِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاَكْلُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْوَاجِبِ أ. ه. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلَبِيِّ  
وَيَشْتَرِي بِقِيْمَتِهِ لَحْمًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ أ. ه. • فَوَدُ: (وَلَا يُضَرَفُ شَيْءٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا نَقَلَهُ جَمْعُ  
مُتَأَخِّرُونَ وَرَدُّوا بِهِ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ وَجْهٌ مَالٌ إِلَيْهِ الْمُحِبُّ  
الطَّبْرِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْعَامُ فُقَرَاءِ الدِّمْتِيْنَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّلُوعِ دُونَ الْوَاجِبَةِ اِنْتَهَى أ. ه. س. • فَوَدُ: (مِنْهَا) أَيْ  
الْأَضْحِيَّةَ. • فَوَدُ: (وَلَا لِقَيْنٍ) أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ رَسُولًا لِفَرِيْهِ أ. ه. نِهَآيَةً. • فَوَدُ: (وَمُكَاتِبٍ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ،

• فَوَدُ: (بَيْعٌ) أَيْ وَلَوْ لِلْمُضْطَحِّي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ أَيْ كَهَيْئَةٍ وَلَوْ لِلْمُضْطَحِّي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.  
• فَوَدُ: (أَيْ لِمُسْلِمٍ) أَيْ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ بَيْعِهِ لِكَافِرٍ. • فَوَدُ: (وَلَا يُضَرَفُ شَيْءٌ مِنْهَا لِكَافِرٍ عَلَى النَّصِّ)  
قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا نَقَلَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَرَدُّوا بِهِ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ عَنْ بَعْضِ  
الْأَصْحَابِ وَهُوَ وَجْهٌ مَالٌ إِلَيْهِ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْعَامُ فُقَرَاءِ الدِّمْتِيْنَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّلُوعِ دُونَ



أي كتابة صحيحة فيما يظهر (والأفضل) أن يتصدق (بكلها) لأنه أقرب للتقوى (إلا لقما يتروك  
بأكلها) للآية والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد لخبر البيهقي وأنه كان يأكل من كبد  
أضحيتها وإذا تصدق بالبيض وأكل باقي أئيب على التضحية بالكُل والتصدق بما تصدق به  
ويجوز ادخار لحمها ولو في زمن الغلاء والتهني عنه منشوخ (ويتصدق بجلبها) ونحو قرنها أي  
المنطووع بها وهو الأفضل للاتباع (أو يتصدق به) أو يعمره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه يعمه  
كسائر أجزائها وإجازته وإعطائه أجرة للذبايح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد  
أضحيتها فلا أضحية له، ولزوال ملكه منها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث الشبكي أن يورثه  
ولاية القسمة والتفقه كهر ويؤيده قول العلماء له الأكل والإهداء كمورثه أما الواجبة فيلزمه

والمغني. قود: (أن يتصدق) إلى قوله وزوال ملكه في المغني وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية إلى  
قوله أو نحو قرنها إلى المتن. قود: (لأنه قرب الخ) وأبعد عن حظ النفس ولا يجوز نقل الأضحية عن  
بلدها كما في نقل الزكاة مغني ونهاية أي مطلقا سواء المندوبة، والواجبة، والمراد من الحرمة في  
المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضيته قوله: كما في نقل الزكاة أنه يحرم النقل من  
داخل السور إلى خارجة وعكسه ش.

قود: (سنن) (إلا لقما) أو لقمة أو لقمتين اه. مغني. قود: (ومنة) أي من المئيع. قود: (من كبد  
أضحيتها) أي غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب ينقطع بالأولى اه. ع ش.  
قود: (أئيب على التضحية الخ) أي ثواب الضحية المندوبة وقوله: والتصدق الخ أي ثواب الصدقة  
اه. ع ش. قود: (ويجوز الخ) أي من غير كراهية اه. نهاية.

قود: (سنن) (أو يتصدق به) كأن يجعله ذل أو نعلا أو خفا اه. مغني. قود: (نحو بيحه الخ) ليس فيه  
إفصاح بطلانه وقضيته قوله: ولزوال ملكه عنها الخ البطلان اه. سم. قود: (بحث الشبكي الخ)  
عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه الشبكي الخ. قود: (والتفقه) أي مؤن الذبح اه. ع ش.

قود: (ويؤيده) أي البحث. قود: (قولا العلماء الخ) عبارة المغني ولو مات المضحي وعنده شيء  
من لحمها كان يجوز له أكله فلو ارثه أكله اه. قود: (له الأكل) أي لو ارث المضحي بعد موته.

الواجبة أي كما يجوز إعطاء صدقة التطوع له وقضيته النص أن المضحي لو ارتد لم يجز له الأكل منها  
وبه جزم بعضهم وأنه يمتنع التصديق منها دلى غير المسلم، والإهداء إليه اه. وعبارة المجموع بعد أن  
حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في إطعام فقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة  
وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب إلينا وذرة مالك إعطاء التضرائي جلد الأضحية أو شيئا من لحمها  
وكرهه الليث قال فإن طبخ لحمها فلا بأس بأكل الذمي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر  
ولم أر لأصحابنا كلاما فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة اه.  
قود: (نحو بيحه) ليس فيه إفصاح بطلان وقضيه قوله لزوال ملكه عنها بطلان.



التَّصَدَّقُ بِنَحْوِ جَلْدِهَا. (وَوَلَدُ الْوَاجِبَةِ) الْمُتَفَصِّلُ كَمَا أَشَقَرَ بِهِ التَّعْبِيرُ بَوْلِدٍ وَيُذَبِّحُ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمَا فِي الرَّقَبِ إِنْ الْحَمْلُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ لَا يُسَمَّى وَلَدًا (يُذَبِّحُ) وَجُوبًا سِوَاةِ الْمُقَيَّنَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمِّ عِلَقَتْ بِهِ قَبْلَ التَّنْذِيرِ أَمْ مَعَهُ أَمْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ تَبِعَ لَهَا فَإِنْ مَاتَتْ بَقِيَ أَضْحِيَّةٌ كَمَا لَا يَرْتَفِعُ تَذْبِيرُ وَلَدٍ مُذْبَرَةٌ بِمَوْتِهَا (وَلَهُ أَكُلُ كُلِّهِ) إِذَا ذَبَحَهُ مَعَهَا لِأَنَّهُ جَزَاءُ مِنْهَا وَبِهِ يُقْلَمُ بِنَاءُ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْهَا وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ حَرَمَتُهُ مُطْلَقًا فَيَحْرُمُ مِنْ وَلَدِهَا كَذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ وَعَاتَمَدَهُ وَقَالَ الْأُذْرَعِيُّ وَيَجِبُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ عَلَيْهِ لَكِنْ انْتَصَرَ بَعْضُهُمْ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالْمَتْنِ بِأَنَّ التَّصَدَّقُ إِنَّمَا يَجِبُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَضْحِيَّةِ وَالْوَلَدُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلِزُومِ ذَبْحِهِ مَعَهَا لِيَكُونَهُ كَجَنِينِهَا وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَكْلُ الْوَلَدِ وَلَا يَكُونُ وَقَفًا فَكَذَلِكَ الْوَلَدُ هُنَا هـ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَضَرِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُتَطَلِّعِ بِهَا وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْوَاجِبَةِ وَهِيَ قَدْ زَالَ مَلِكُهُ عَنْهَا وَعَنْ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ

• فَوَدَّ: (سِوَاةِ الْمُقَيَّنَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمِّ) وَسِوَاةِ كَانَ التَّيْنِ بِالتَّنْذِيرِ أَوْ بِالْجُفْلِ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ مَاتَتْ) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ. • فَوَدَّ: (بَقِيَ أَضْحِيَّةٌ) أَيِ قِيَجِبُ التَّصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ هـ. ع ش. • فَوَدَّ (سَبِيٍّ) (وَلَهُ أَكُلُ كُلِّهِ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هـ. سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ هَذَا مَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ تَرْجِيحِ الْغَزَالِيِّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوْضِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَيْسَ مَبْنًى عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ أَكْلِهِ مِنْ أُمِّهِ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ هـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: خِلَافًا لِيَحْضَمَ الْخَ مِنْهُمْ ابْنُ حَبَرٍ هـ. أَيِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ مَرَّ أَيِ فِي شَرْحِ وَلَهُ الْأَكْلُ مِنْ أَضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ عِيَّتْ ابْتِدَاءً بِالتَّنْذِيرِ أَوْ عَمَّا فِي الذَّمِّ. • فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ) أَيِ الْأَكْلُ مِنْ وَلَدِهَا وَفَاقًا لِيَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيِّ، وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آيَفًا. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ مُطْلَقًا هـ. سَمَ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ انْتَصَرَ بَعْضُهُمْ الْخَ) وَكَذَا انْتَصَرَ لَهُمُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي بِمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْخَ) أَيِ أَصَالَةٍ هـ. نِهَائَةٍ. • فَوَدَّ: (وَالْوَلَدُ لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ لَا يُسَمَّى أَضْحِيَّةً لِتَقْصِيسِهِ هـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ: لِتَقْصِيسِ الْخَ هَذَا نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَصَالَةٍ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَائِيِّ. • فَوَدَّ: (لِيَكُونَهُ كَجَنِينِهَا) أَيِ تَبَعًا لَهَا وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُعْطِيَ التَّابِعَ حُكْمَ الْمَشْبُوعِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ مَا انْتَصَرَ بِهِ بَعْضُهُمْ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ) أَيِ ذَلِكَ الْإِنْتِصَارُ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْحَضَرِ) أَيِ بِقَوْلِهِ إِنَّمَا يَجِبُ الْخَ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا) أَيِ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ الْأَصْلِ فَتَشْمَلُ وَلَدَهَا وَيُظْهَرُ عَطْفُ قَوْلِهِ وَغَيْرُهَا عَلَى قَوْلِهِ الَّتِي يَقَعُ الْخَ.

• فَوَدَّ: (عِلَقَتْ بِهِ قَبْلَ التَّنْذِيرِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ نَلَزَ التَّضْحِيَّةُ الْمَعِيَّةُ لَرِمَهُ ذَبْحُهَا وَلَا تُجْزَى أَضْحِيَّةٌ فَإِنْ شَمِلَ الْعَيْبُ فِيهِ الْحَمْلُ فَقَوْلُهُ: هُنَا عِلَقَتْ بِهِ قَبْلَ التَّنْذِيرِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهَا حَيَّةٌ تَقَعُ أَضْحِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ قَبْلَ ذَبْحِهَا فَيَسِيَّرُ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَعِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ أَكُلُ كُلِّهِ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. • فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ) أَيِ الْأَكْلُ. • فَوَدَّ: (مِنْ وَلَدِهَا كَذَلِكَ) أَيِ مُطْلَقًا.

الأضحية وغيرها ويفرق بينه وبين ألد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بقوائيد الموقوف والولد من مجملتها بالتلذذ رفق الفقراء بكل جميع أجزائها ومنها الولد فلا جامع بينهما وعلم من المتن بالأولى حكم جنيئها إذا ذبح فمات بموتها أو ذبح فمات خرم أكل الولد خرم هذا بالأولى ومن أباه أباخ هذا إما مَرَّ أنه بناء على جل أكلها فإن قلت كيف يلازم هذا ما مَرَّ أن الحمل غيب بمدح الإجزاء قلت لم يقولوا هنا إن الحامل وقفت أضحية وإنما الذي دل عليه كلامهم أن الحامل إذا عيئت بنذر عيئت ولا يلزم من ذلك وقوعها أضحية كما لو عيئت به معيبة بقيت، آخر على أنهم لو صرحوا بوقوعها أضحية تعين حملها على ما إذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم، يشكك على ذلك قول جامع له أكل جميع ولي المتطوع بها سواء أذبحه معه أم دونه لوجوده بطنها ميتاً ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفرغ هذا على الضحية، أنه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر ما مَرَّ إلى قولي على أنهم ولا تجوز الأكل قطعاً من ولي واجبة في دم من دماء الشك (و) له.....

• قوله: (ومنها الولد) هذا محل النزاع اه. سم. • قوله: (بينهما) أي ولي الموقوفة وولي الأضحية الواجبة. • قوله: (وعلم) إلى قوله فمن حرم في النهاية. • قوله: (فمن حرم الخ) كالشارح وشيخ الإسلام تباً للمجموع. • قوله: (ومن أباه الخ) : النهاية، والمفني تباً للمفني، والثلاثة المتقدمة. • قوله: (هلى جل أكلها) أي الأم. • قوله: (فإن قلت) إلى قوله: نعم في النهاية. • قوله: (يلازم هذا) أي قول المفني وولد الواجبة يذبح الخ أي المفتضي لإحالة التضحية بالحامل. • قوله: (إذا عيئت بنذر) انظر التقييد به اه. سم أقول المراد بالتلذذ هنا ما يشمل الحكمي كجملت هذه أضحية فلا إشكال. • قوله: (كما لو عيئت به) أي بالتلذذ وقوله: بقيت آخر في غير الحمل اه. ع. ش. • قوله: (ووضعت قبل الذبح) بل ينبغي أنه حيث نذر التضحية بها حائلاً. • حملت أنها تجزي أضحية إما تقدم في شرح فإن تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله أو تعيئت فضحية. لا شيء عليه اه. ع. ش. عبارة سم قوله: (ووضعت قبل الذبح) هلاً قبل أو لم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وأفهم قولنا وإلا الخ أن يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى لميتاً اه. أقول فإنما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليتأنيب تغيير المصنف بالولد، والحمل قبل أن يمس له لا يسمى ولداً كما تبّه عليه شيخ الإسلام، والمفني، والنهاية. • قوله: (هلى ذلك) أي الجواب لثاني العلوي. • قوله: (له أكل جميع الخ) مقول الجمع. • قوله: (لوجوده الخ) راجع للمعطوف مطلق. • قوله: (تفرغ هذا) أي قول الجمع المذكور. • قوله: (ما مَرَّ) أي من السؤال، والجواب. • قوله: (ني دم من دماء الشك) لعله في جزاء الصيد وإلا فشرط دماء

• قوله: (ومنها الولد) هذا محل النزاع. • قوله: (إذا عيئت بنذر) انظر التقييد به. • قوله: (ووضعت قبل الذبح) هلاً قبل أو لم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وأفهم قولنا وإلا الخ إلا أن يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيا فليتامل.

يُكْرَهُ (شَرِبَ فَاضِلَ لَبَنِهَا) أي الواجبة ومثلها بالأولى المنذوبة عن ولدها وهو ما لا يَضُرُّهُ فَقَدْهُ  
 ضَرَرًا لَا يُحْتَمَلُ كَمَنْعِهِ نَفْسَهُ كَأَمثَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا أَنَّ لَهُ رُكُوبَهَا لَكِنْ لِحَاجَةٍ بِأَنْ عَجَزَ عَنِ  
 الْمَشْيِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا بِأَجْرَةٍ وَجَدَهَا وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِمَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْبَيْتِ وَالضَّمَانِ  
 وَإِرْكَابُهَا لِمُحْتَاجٍ بِلَا أَجْرَةٍ لَكِنْ يَضْمَنُ الْمُضْطَحِّي تَقْصُصَهَا بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ حَصَلَ فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ  
 فَهُوَ الَّذِي يَضْمَنُهُ عَلَى الْمَنْقُولِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَالْقُتُولِيُّ وَغَيْرُهُمَا؛ لِأَنَّ مُعِيرَهُ يَضْمَنُ  
 التَّقْصُصَ بِاسْتِعْمَالِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَكَذَا هُوَ وَبِهَذَا يُفْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالتَّقْصِيلِ السَّابِقِ فِي  
 الْمُسْتَعِيرِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِالِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَبِنَدْفِغِ قِيَاسِ الْإِسْنَوِيِّ  
 لِهَذَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ مِنْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّ مُعِيرَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَ الْمَنْفَعَةَ  
 فَتَزُولُ مَنْزِلَتُهُ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ بِخِلَافِ مُعِيرِهِ هُنَا وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْأَزْهَرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ بَعْضَ ذَلِكَ فَلَا  
 يَصْلُحُ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ تَقْصُصَهَا وَقِيَاسًا وَفَارَقَ اللَّبَنُ الْوَلَدَ بِأَنَّهُ يَضُرُّهَا حَبْسُهُ وَيُخْلَفُ لَوْ جُمِعَ  
 لَفَسَدَ فَشَوِيخٌ فِيهِ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ مَلِكِهِ.....

الشُّكُّ أَنْ تُجْزِيَ فِي الْأُضْحِيَّةِ قَالَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ، وَالْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا حَمَلَتْ بَعْدَ تَقْيِينِهَا بِالتَّنْذِيرِ عَمَّا  
 فِي يَمِينِهِ مِنْ إِمَاءِ الشُّكِّ وَوَضَعَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ. قُودُ: (يُكْرَهُ) أَي مَعَ الْكَرَاهَةِ اه. مُغْنِي.  
 قُودُ (لَسِي): (وَشَرِبَ فَاضِلَ لَبَنِهَا) وَلَهُ سَقِيَهُ وَغَيْرُهُ بِلَا عَوَضٍ اه. مُغْنِي. قُودُ: (أَي الْوَاجِبَةُ) إِلَى قَوْلِهِ  
 عَلَى الْمَنْقُولِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَنْعِهِ إِلَى كَمَا. قُودُ: (مِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى الْخ) قَدْ تَقْتَضِي الْأَوَّلِيَّةُ نَفْيَ  
 الْكَرَاهَةِ فَلْيُرَاجَعْ اه. سَم. قُودُ: (الْمَنْدُوبَةُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ الْمَغْزُولَةُ اه. قُودُ: (هَنْ وَلِدَهَا) مُتَعَلِّقٌ  
 بِفَاضِلِ الْخ. قُودُ: (وَهُوَ) أَي فَاضِلُ اللَّبَنِ. قُودُ: (لَا يَضُرُّهُ) أَي وَلَدَهَا. قُودُ: (لِمَا فِيهَا مِنَ الْبَيْتِ،  
 وَالضَّمَانِ) قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّ قَضِيَّةَ ضَمَانِهِ التَّقْصُصَ ضَمَانُهَا إِذَا تَلَفَتْ اه. سَم أَي إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْعِلَّةَ مُجْمَعٌ  
 الْبَيْتِ، وَالضَّمَانِ. قُودُ: (وَإِرْكَابُهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى رُكُوبِهَا. قُودُ: (فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ  
 الْمُحْتَاجُ فِي قَوْلِهِ وَإِرْكَابُهَا لِمُحْتَاجٍ الْخ اه. سَم. قُودُ: (فَهُوَ) أَي الْمُسْتَعِيرُ الَّذِي يَضْمَنُهُ خِلَافًا  
 لِلْمُغْنِي. قُودُ: (وَبِهَذَا) أَي التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. قُودُ: (قِيَاسُ الْإِسْنَوِيِّ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ فِي  
 مَبْنَحٍ تَلَفَ الْأُضْحِيَّةَ الْمَنْدُورَةَ. قُودُ: (لِهَذَا) أَي مُسْتَعِيرٌ لِأُضْحِيَّةٍ مِنْ نَازِلِهَا. قُودُ: (مِنْ نَحْوِ  
 مُسْتَأْجِرٍ) أَي كَالْمَوْصِيِّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. قُودُ: (فَقَرَزَ) أَي الْمُسْتَعِيرُ. قُودُ: (لِأَنَّهُ) أَي الْمُسْتَعِيرُ.  
 قُودُ: (فَلَا يَصْلُحُ الْخ) مَقُولُ الْأَزْهَرِيِّ. قُودُ: (وَفَارَقَ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِي فَإِنْ أَذِنَ فِي الْمَغْنِي.  
 قُودُ: (وَفَارَقَ اللَّبَنُ الْوَلَدَ) أَي عِنْدَ مَنْ مَنَعَ أَكْلَهُ اه. مُغْنِي. قُودُ: (وَإِنْ خَرَجَتْ الْخ) غَايَةُ، وَالضَّمِيرُ

قُودُ: (وَمِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى الْمَنْدُوبَةُ) قَدْ تَقْتَضِي الْأَوَّلِيَّةُ الْكَرَاهَةَ هُنَا فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (لِمَا فِيهَا مِنَ الْبَيْتِ،  
 وَالضَّمَانِ) قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّ قَضِيَّةَ ضَمَانِهِ التَّقْصُصَ ضَمَانُهَا إِذَا تَلَفَتْ. قُودُ: (لَكِنْ يَضْمَنُ) أَي صَاحِبُهَا عَلَى  
 مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ الْآتِي؛ لِأَنَّ مُعِيرَهُ يَضْمَنُ التَّقْصُصَ بِاسْتِعْمَالِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَحْرُزْ. قُودُ: (فِي يَدِ مُسْتَعِيرٍ)  
 الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُحْتَاجُ فِي قَوْلِهِ وَإِرْكَابُهَا لِمُحْتَاجٍ الْخ.

ويحرم عليه نحو بيعه ويُسن له التصدُّق به وله جزؤ صوفها إن أضر بها والانتفاع به (ولا تضحية لزيفي) بسائر أنواعه لعدم ملكه ومن ثَمَّ كان المُبْعَضُ فيما يملكه كالحرِّ (فإن أذن سيده) له ولو عن نفسه (وقفت له) أي السيِّد لأنَّه حائِبٌ عنه وإلغاء لقوله عن نفسك لعدم إمكانه وأخذ بقاعدة إذا بطلَ الخصوصُ بقيَ العمومُ إذْ أذنه مُتَضَمِّنٌ لِنَيْتِهِ وَقوعها عَمَّنْ تَصْلُحُ له ولا صالح لها غيره فأنحصَرَ الوقوعُ فيه وبه يُجَادَى عَمَّا يُقَالُ كيف تَقَعُ عنه من غير نيَّةٍ منه ولا من العبد نيابة عنه ثم رأيت شارحاً أجاب بما ذكرته ثم قال ويحتَمِلُ أنَّ المراد أَنَّهُ أذِنَ له ونَوَاهُ عن نفسه أو فَوَضَّ النِّيَّةَ له فتوى عنه اهـ. ظاهر كلامهم خلافُ هذا (ولا يُضَحِّي مَكَاتِبَ بِلَا أَذْنٍ) من السيِّد لأنَّها تَبَرُّعٌ وهو ممنوعٌ منه لِحَقِّ السيِّدِ فإنْ أذِنَ له فيها وَقَعَتْ لِلْمَكَاتِبِ (ولا تضحية) تجوزُ ولا يَقَعُ (عن الغير) الذي (بغيرِ إذنه) لأنَّها عبادةٌ والأصلُ منْعُها عن الغيرِ إلا لدليلٍ وذبح الأجنبيِّ للمُعْتِنَةِ بالتذَرُّعِ لا يمنعُ وقوعها عن التعيينِ فتَقَعُ الموقِعُ لما مرَّ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ لها نيَّةٌ.....

لِلأَضْحِيَةِ الرَّاجِعَةِ. قُود: (وَيَحْرُمُ) إلى قوله ثم رأيت في النهاية. قُود: (وَيُسَنُّ له التَّصَدُّقُ به) أي اللَّبَنُ وَبِجَلَالِهَا وَقِلَابِهَا اهـ. نهاية. قُود: (إِنْ أَضْرَّ بِهَا) أي وَإِنْ تَرَكَهُ إِلَى الذَّبْحِ وَإِلَّا فلا يُعْزِزُهُ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِانْتِضَاعِ الْحَيَوَانِ به فِي دَفْعِ الْأَذَى، انْتِضَاعُ الْمَسَاكِينِ به عِنْدَ الذَّبْحِ وَكَالصَّوْفِ فيما ذَكَرَ الشَّعْرُ، وَالْوَبْرُ اهـ. مُعْنَى. قُود: (وَالْإِنْضَاعُ به) خَرَجَ به الْبَيْعُ فَلَا يَجُوزُ له اهـ. ع ش. قُود: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى وَيَحْتَمِلُ وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُ هَذَا.

قُود: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمُبْعَضُ الْخ) ظاهره: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابَةً اهـ. سم عبارة ع ش أي ولو في توبة السيِّد. قُود: (كَالْحَرِّ) فَيُضَحِّي بِمَا يَمْلِكُهُ بِهِ مِنْهُ الْحَرُّ وَلَا يَخْتِجُ إِلَى أَذْنِ السَّيِّدِ اهـ. مُعْنَى.

قُود: (سَيِّئٌ) (فَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ) أي فِيهَا وَضَحَّى وَكَانَ غَيْرَ مَكَاتِبٍ اهـ. مُعْنَى. قُود: (وَلَوْ عَنْ نَفْسِهِ) أي الرَّقِيقِ. قُود: (وَالْإِغَاءُ لِقَوْلِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لَأَنَّهُ نَائِبٌ الْخِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ: الْخِ وَهِيَ أَحْسَنُ. قُود: (خَيْرُهُ) أي السَّيِّدُ. قُود: (وَبِهِ الْخِ) أي بِقَوْلِهِ وَأَخَذَ الْخِ. قُود: (نِيَابَةُ هُنَا) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفَيْنِ جَمِيعًا. قُود: (خِلَافُ هَذَا) أي الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ.

قُود: (سَيِّئٌ) (وَلَا يُضَحِّي مَكَاتِبَ الْخ) أي كِتَابَةً صَحِيحَةً اهـ. ع ش. قُود: (مِنْ السَّيِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ فِي النَّهْيَةِ. قُود: (وَقَعَتْ لِلْمَكَاتِبِ) بِنَتِجِ التَّاءِ اهـ. ع ش إِلَّا قَوْلُهُ وَذَبَحَ الْأَجَنِيَّ إِلَى وَلِلزَّوْجِ.

قُود: (إِلَّا لِلدَّلِيلِ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى إِلَّا مَا نَزَجَ بِدَلِيلٍ اهـ. قُود: (لِلْمُعْتِنَةِ بِالتَّذَرُّعِ) أي ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمِّ بِالتَّذَرُّعِ وَنَحْوِهَا يَمَّا لَا يَخْتِجُ إِلَى نَيْتِهِ عِنْدَ الذَّبْحِ كَمَا يُعْلَمُ يَمَّا مَرَّ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ الْأَكْمَلُ الْخِ. قُود: (هَنَ التَّغْيِينِ) أي عَنْ جِهَتِهِ أَيِ الْمُعْتِنِ. قُود: (لِإِمَارَةٍ) أي غَيْرَ مَرَّةٍ.

قُود: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمُبْعَضُ فيما يملكه كَالْحَرِّ) ظاهره: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابَةً. قُود: (لِلْمُعْتِنَةِ بِالتَّذَرُّعِ) أي ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي ذَمِّهِ بِالتَّذَرُّعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ أَوَاخِرِ الْوَرَقَةِ السَّابِقَةِ.

وَيُفَرَّقُ صَاحِبُهَا لَحْمَهَا وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ هَذَا مِنْهُ لَا يُسَمَّى تَضَحِيَّةً وَلِلْوَلِيِّ الْأَبِ فَالْجَدُّ لَا غَيْرَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِه فَتَضَعُفُ وَلَا يَهْتَبُ عَنْهُ فِي هَذِهِ التَّضَحِيَّةِ مِنْ مَالِهِ عَنْ مَحْجُورِهِ كَمَا لَهُ إِخْرَاجُ الْفَطْرَةِ مِنْ مَالِهِ عَنْهُ وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَمَرَّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِشْرَاكُ غَيْرِهِ فِي ثَوَابِ أَضْحِيَّتِهِ بِمَا فِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ ضَحَّى وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَجْزَأُ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ مِنْهُمْ وَأَنَّ لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيَّ عَنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ اتَّسَعَ وَلَا تُرَدُّ هَذِهِ أَيْضًا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْإِشْرَاكَ فِي الثَّوَابِ لَيْسَ أَضْحِيَّةً عَنِ الْغَيْرِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْإِمَامِ جَعَلَهُمَا الشَّارِحَ قَائِمِينَ مَقَامَ الْكُلِّ وَحَيْثُ امْتَنَعَتْ عَنِ الْغَيْرِ فَإِنَّ كَانَتْ مُعَيَّنَةً وَقَعَتْ عَنِ الْمُضْحِيِّ وَالْأَمَّا بِإِذْنِهِ فَتَجْزِي كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّهَبِيِّ. لَخَّ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِإِبْهَامِهِ أَنَّ إِذْنَهُ لِلْغَيْرِ

• فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ صَاحِبُهَا الْخ) أَيِ وَيُفَرَّقُ الْأَجَنَبِيُّ كَأَثْلَافِهِ كَمَا مَرَّ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا تُرَدُّ) أَيِ مَسْأَلَةُ ذَبْحِ الْأَجَنَبِيِّ عَلَيْهِ أَيِ الْمَشِيِّ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ هَذَا) أَيِ ذَلِكَ الذَّبْحُ مِنْهُ أَيِ الْأَجَنَبِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلِلْوَلِيِّ الْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ التَّضَحِيَّةُ الْخ. • فَوَدَّ: (لَا غَيْرَ) أَيِ لَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (هَنَ فِي هَذَا) كُلُّ مِنَ الْجَائِزِينَ مُتَعَلِّقٌ بِوَلَايَتِهِ، وَالصَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْمَحْجُورِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لِلتَّضَحِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ رُتْبَةً. • فَوَدَّ: (مِنْ مَالِهِ) أَيِ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (هَنَ مَحْجُورِهِ) أَيِ وَكَانَ مِلْكُهُ لَهُ وَذَبَحَهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ فَيَقَعُ ثَوَابُ التَّضَحِيَّةِ لِلصَّبِيِّ وَلِلْأَبِ ثَوَابُ الْهَبَةِ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ) صِحَّةُ تَضَحِيَّةِ الْوَلِيِّ عَنْ مَوْلَاهُ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ لِلْإِمَامِ الْخ) وَلَا يَنْسَقُطُ بِفِعْلِهِ الطَّلَبُ عَنِ الْأَغْنِيَاءِ فَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ مُجَرَّدُ حُصُولِ الثَّوَابِ لَهُمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمَثُلَ ذَلِكَ التَّضَحِيَّةُ بِمَا شَرَطَ الْوَاقِفُ التَّضَحِيَّةَ بِهِ مِنْ غَلَّةٍ وَفِيهِ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ لِمَنْ شَرَطَ صَرْفَهُ لَهُمْ وَلَا تَنْسَقُطُ بِهِ التَّضَحِيَّةُ عَنْهُمْ وَيَأْكُلُونَ مِنْهُ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ وَلَيْسَ هُوَ ضَحِيَّةً مِنَ الْوَاقِفِ بَلْ هُوَ صَدَقَةٌ مُجَرَّدَةٌ كَقِيَّةِ غَلَّةِ الْوَقْفِ أ. ه. ع. ش. وَقَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي الْخ سَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يَوَاقِفُهُ. • فَوَدَّ: (الذَّبْحُ عَنْ الْمُسْلِمِينَ) أَيِ بَدَنُهُ فِي الْمُصَلَّى فَإِنْ لَمْ تَتَّيَسَّرْ فَنَاشَأَ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ اتَّسَعَ) لَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا تَقَدَّمَ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا تُرَدُّ هَذِهِ) أَيِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثُ. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا بِإِذْنِهِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً) قَالَ فِي الرُّوْضِ بِالتَّنْزِيلِ أ. ه. سَمٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ ع. ش. حَيْثُ قَالَ تَأَمَّلْ فِيمَا احْتَرَزَ بِهِ عَنْهُ فَإِنَّهَا مَتَى ذُبِحَتْ عَنْ غَيْرِ الْمُضْحِيِّ كَانَتْ مُعَيَّنَةً أ. ه. • فَوَدَّ: (أَمَّا بِإِذْنِهِ الْخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. • فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْخ) فِيهِ تَأَمَّلْ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَحِيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ التَّضَحِيَّةُ مِنْ مَالِ الْمُضْحِيِّ وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْوَكَالَةِ فَإِنَّ الْمُضْحِيَّ بِهِ مِنْ مَالِ الْمَوْكَلِ أ. ه. سَمٍ. • فَوَدَّ: (كَذَا قَالَ الْخ) أَيِ قَوْلِهِ أَمَّا بِإِذْنِهِ فَتَجْزِي الْخ.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً) قَالَ فِي الرُّوْضِ بِالتَّنْزِيلِ. • فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْخ) فِيهِ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَحِيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ التَّضَحِيَّةُ مِنْ مَالِ الْمُضْحِيِّ وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْوَكَالَةِ فَإِنَّ الْمُضْحِيَّ بِهِ مِنْ مَالِ الْمَوْكَلِ.

مُقَيَّدٌ بما مَرَّ أَنَّ الوَكِيلَ إِنَّمَا يَذْبَحُ مِلْكَ الْآذِنِ وَأَنَّهُ التَّائِي مَا لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِ بِشَرْطِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا الْأَوَّلُ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِيهِ الْمَيْتُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعْطِيَهِ مَالًا وَمِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ اشْتَرِ لِي كَذَا بِكَذَا وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا فَاشْتَرَاهُ لَهُ بِهِ وَقَعَ لِلْمُؤَكَّلِ وَكَانَ الشَّرْطُ قَرْضًا لَهُ فَيُرَدُّ بِذَلِكَ وَحِينَئِذٍ قِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ يَكْفِي هَذَا صَحَّ عَنِّي وَيَكُونُ ذَلِكَ مُتَضَمِّنًا لِاقْتِرَاضِهِ مِنْهُ مَا يُجْزِي أَضْحِيَّةً أَوْ أَقْلَ مُجْزِيٍّ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ الْمُحَقَّقُ وَالْإِذْنُ لَهُ فِي ذَبْحِهَا عَنْهُ بِالنِّتَةِ مِنْهُ وَيَأْتِي فِي وَصِيِّ الْمَيْتِ إِذَا لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ مَالًا أَحْتَمِلُ الْإِذْنَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا لَا يَأْتِيَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ تَبَوُّعِ الْوَصِيِّ وَكَوْنِ الْوَصِيَّةِ فِي الثَّلَاثِ أَمْرٌ مَعْهُودٌ فِي الْمَيْتِ لِوُصُولِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ إجماعًا وَلِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ لَهُ الثَّلَاثَ بِتَدَارُكٍ بِهِ مَا فَرَطَ أَوْ تَجَوَّزَ بِهِ الثَّوَابَ وَلَا كَذَلِكَ الْحَيُّ الْآذِنُ فِيهِمَا (وَلَا) تَجَوُّزٌ وَلَا تَقَعُ أَضْحِيَّةٌ (عَنْ مَيْتٍ إِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا) لِمَا مَرَّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّدَقَةِ بِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْفِدَاءَ عَنِ النَّفْسِ فَتَوَقَّفَتْ عَلَى الْإِذْنِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَقْعَلْهَا وَارِثٌ وَلَا أَجَنَبِيٌّ وَإِنْ وَجِبَتْ بِخِلَافِ نَحْوِ حَجٍّ وَزَكَاةٍ وَكُفَّارَةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَا فِدَاءَ فِيهَا فَاشْتَبَهَتْ الدُّيُونَ وَلَا كَذَلِكَ التَّضَحِّيَةُ وَالْحَقُّ الْعِنَقُ بِغَيْرِهَا مَعَ أَنَّهُ فِدَاءٌ أَيْضًا لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا أَوْصَى بِهَا فَتَصْبِحُ لِمَا صَحَّ عَنْ «عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ كُلَّ سَنَةٍ وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِضَعْفِ سَنَدِهِ لِأَنَّهُ جَارِهِ.....

• فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُفَوِّضْ) أَيِ الْآذِنُ النَّبِيَّ إِلَيْهِ أَيِ وَكِيلِ الذَّبْحِ بِشَرْطِهِ أَيِ التَّوْبِخِ مِنْ كَوْنِ الْمُفَوِّضِ إِلَيْهِ النَّبِيَّ مُسَلِّمًا مُتَمَيِّزًا. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ فِي التَّضَحِّيَةِ عَنِ الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ كَوْنِ الْمَذْبُوحِ مِلْكَ الْآذِنِ. • فَوَدَّ: (قَرْضًا لَهُ) (الْأَوَّلَى عَلَيْهِ). • فَوَدَّ: (قِيَاسُ هَذَا) أَيِ مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الشَّخْصِ صَحَّ عَنِّي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْأَقْلَ. • فَوَدَّ (وَالْإِذْنُ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى لِقَائِهِ الْإِخ. • فَوَدَّ: (بِالنِّتَةِ مِنْهُ) حَالٌ مِنْ ذَبْحِهَا وَالضَّمِيرُ لِلْمُؤَكَّلِ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَيِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يُعَيِّنْ) أَيِ الْمَيْتِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ فِي صَحَّ عَنِّي. • فَوَدَّ: (لِوُصُولِ الْإِخ) هـ. رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطَّ. • فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَيِ الْمَيْتِ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ الشَّارِعَ الْإِخ رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطَّ. • فَوَدَّ: (جَعَلَ لَهُ) أَيِ لِلْمَيْتِ. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ وَصُولِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَتَمَيُّنِ الثَّلَاثِ لِمَا ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (حَامِرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الْأَضْحِيَّةِ وَكَذَا ضَمِيرٌ لَمْ يَقْعَلْهَا وَضَمِيرٌ بِغَيْرِهَا. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَوْصَى الْإِخ) وَقِيلَ تَصْبِحُ التَّضَحِّيَةُ عَنْ أَحْيَيْتِ وَإِنْ لَمْ يَوْصِ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهِيَ تَصْبِحُ عَنْ الْمَيْتِ وَتَقْدَمُ فِي الْوَصَايَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ السَّرَاجَ التَّيْسَابُورِيَّ أَحَدَ أَشْيَاخِ الْبُخَارِيِّ خَتَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ عِشْمَةٍ وَنَسَى عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ هـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْإِخ) جِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَإِنْ أَوْصَى بِهَا جَازَ فَهِيَ سُنَنِ أَبِي أَوْدَ وَالْبَيْهَقِيِّ وَالْحَاكِمِ أَنَّ «عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَكَبْشَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أُضْحِيَ عَنْهُ فَأَنَا أُضْحِي عَنْهُ أَبَدًا) لِكَيْتَهُ مِنْ شَرِيكَ الْقَاضِي وَهُوَ ضَعِيفٌ هـ.



ويجب على مَضْعٍ عن مَيْتٍ بِإِذْنِهِ سِوَاءَ وَارِثِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَالٍ عَيْتَهُ سِوَاءَ مَالِهِ وَمَالٍ مَأْذُونِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَالٌ يُضَحِّي مِنْهُ احْتَمَلَ صَحَّةَ تَبَوُّعِ الْوَصِيِّ عَنْهُ بِالذَّبْحِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَاحْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا فِي ثُلَاثِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فِي التَّفْرِقَةِ لَا عَلَى نَفْسِهِ وَمُتَوَكَّنُهُ لِاتِّحَادِ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ نَائِبُهُ فِي التَّفْرِقَةِ أَنَّهُ لَا تَصَرُّفٌ هُنَا لِلْوَارِثِ غَيْرِ الْوَصِيِّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ عَنْ السُّبْكِيِّ بِأَنَّ الْمُؤَرَّرَ عَزَلَهُ هُنَا بِتَفْوِضٍ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَيُتَّبَعُ أَخَذًا مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَصِيِّ إِطْعَامَ الْوَارِثِ مِنْهَا وَمَرُّ أَنْ لِلْوَلِيِّ الْأَبِّ فَالْجَدَّ التَّضَحِّيَةَ عَنْ مُوَلَّيهِ وَعَلَيْهِ.....

• قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ نَائِبُهُ) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (سِوَاءَ وَارِثِهِ) إِلَى (التَّصَدُّقِ).

• قَوْلُهُ: (عَلَى مَضْعٍ عَنْ مَيْتٍ الْإِخ) عِبَارَةٌ مُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَيِّ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ تَطَرُّعًا مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ كَمَيْتٍ بِشَرْطِهِ الْآتِي: فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَحَ الْقَطَالُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَدْ تَعَلَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ مَالٍ عَيْتَهُ) أَيِّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ مَأْذُونِهِ وَفِي مِثَالِ مَا قَدَّمَهُ فِي التَّضَحِّيَةِ عَنْ الْحَيِّ بِإِذْنِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ قَدْرَ الْمَالِ يُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (فِي ثُلَاثِهِ) أَيِّ الْمَيْتِ. • قَوْلُهُ: (التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا) فَاعِلٌ يَجِبُ.

(فَرَعَ): مَا يَبْقَى فِي الْأَوْقَافِ أَنْ الْوَاقِفَ يَشْتَرِطُ أَنْ تُشْتَرَى ضَحِيَّةٌ وَتُذْبَحَ وَتُفْرَقَ عَلَى ابْتِمَامِ الْكِتَابِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ يَتَّبَعِي صَحَّةَ ذَلِكَ وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ وَإِعْطَاؤُهَا حُكْمَ الْأُضْحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِهَا وَيَجِبُ تَفْرِيقُهَا كَمَا شَرَطَ فَلَوْ فَاتَتْ وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ قَبْلَ ذَبْحِهَا فَهَلْ يَجِبُ ذَبْحُهَا قَضَاءً؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّبَعُ أَنْ يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَذَلَّ كَلَامُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَبْحِهَا بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ فَتَوَخَّرَ لَوْ قَتَلَهَا مِنَ الْعَامِ الْآخِرِ. هـ. سَم. • قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ عَنْ السُّبْكِيِّ) أَيِّ فِي شَرْحٍ أَوْ يَتَّبَعُ بِهِ. هـ. سَم. • قَوْلُهُ: (هَزَلَهُ) أَيِّ الْوَارِثِ غَيْرِ الْوَصِيِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَا) أَيِّ الْفَرْقِ. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِّ آيِنَا فِي شَرْحٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

• قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ عَلَى مَضْعٍ عَنْ مَيْتٍ بِإِذْنِهِ الْإِخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَيِّ اسْتِحْبَابِ الْأَكْلِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ التَّطَرُّعَ إِذَا ضَحَّى عَنْ نَفْسِهِ فَلَوْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ كَمَيْتٍ أَوْ صَى بِذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا وَبِهِ صَرَحَ الْقَطَالُ فِي الْمَيْتَةِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَقَدْ تَعَلَّرَ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ عَنْهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ عَلَى مَضْعٍ عَنْ مَيْتٍ بِإِذْنِهِ الْإِخ) فَرَعَ مَا يَبْقَى فِي الْأَوْقَافِ أَنْ الْوَاقِفَ يَشْتَرِطُ أَنْ تُشْتَرَى ضَحِيَّةٌ وَتُذْبَحَ وَتُفْرَقَ عَلَى ابْتِمَامِ الْكِتَابِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ يَتَّبَعِي صَحَّةَ ذَلِكَ وَوُجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ وَإِعْطَاؤُهَا حُكْمَ الْأُضْحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ ذَبْحِهَا فِي وَقْتِهَا وَيَجِبُ تَفْرِيقُهَا كَمَا شَرَطَ فَلَوْ فَاتَتْ وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ قَبْلَ ذَبْحِهَا فَهَلْ يَجِبُ ذَبْحُهَا قَضَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّبَعُ أَنْ يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَذَلَّ كَلَامُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَبْحِهَا بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ فَتَوَخَّرَ لَوْ قَتَلَهَا مِنَ الْعَامِ الْآخِرِ. • قَوْلُهُ: (التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهَا) فَاعِلٌ يَجِبُ. • قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ عَنْ السُّبْكِيِّ) أَيِّ فِي شَرْحٍ أَوْ يَتَّبَعُ بِهِ.



فلا يُقَدَّرُ انتقالُ الملكِ فيها للموَلَّى كما هو ظاهرُ وإن اقتضى التقديرُ نظائِرَ لذلك أَمَا أَوَّلًا فَلأنَّ أَقْرَبَ النَّظَائِرِ إليها الحقيقةُ عنه وهي لا تُقدَّرُ فيها كما يُصَرِّحُ به كلامُهم وأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّهُ يلزَمُ عليه مَنَعُ المقصودِ منها من الأكلِ والصدَّقِ كسائرِ أموالِ المحجورِ وحينئذٍ فهل للوَلِيِّ إطلاَعُ الموَلَّى الظاهرُ نعم.

### فصل في الحقيقة

وهي لُغَةٌ شَعَرُ رَأْسِ المولودِ حين ولادته وشرعًا ما يُذَبِّحُ عند خَلْقِ شَعْرِهِ تسميةً لها باسمِ مُقَارِنِها كما هو عادَتُهُم في مثل ذلك وأنكرَ أَحَمَدُ هذا؛ لأنَّ الحقيقةَ الذَّبْحُ نفسه وصَوْنُهُ ابنُ عبدِ البرِّ؛ لأنَّ عَقَّ لُغَةٌ قَطَعَ والأصلُ فيها الخبرُ الصَّحِيحُ «الغَلَامُ مُزْتَهَنٌ بِحَقِيقَتِهِ» أي فمع تَرْكِها

• قَوْلُهُ: (فَلَا يُقَدَّرُ الْخ) تَقَدَّمَ جَلَاثُهُ عَنْ شِئْ بَلْ تَغْلِيهِ السَّابِقُ فِي عَدَمِ جَوَازِ تَضَحِيَةِ غَيْرِ الْآبِ وَالْجَدِّ مُفِيدٌ لِلتَّعْدِيرِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا أَوَّلًا) أَيِ أَمَّا وَجَدَ عَدَمَ التَّعْدِيرِ أَوَّلًا. • قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيِ الْوَلِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا ثَانِيًا) فَلأنَّهُ يَلْزَمُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ الزُّرْمُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمَوَلَّى أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ عَدَمِ تَقْدِيرِ الْإِنْتِقَالِ. • قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ نَعَمْ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ

### (اضل: في الحقيقة)

• قَوْلُهُ: (فِي الْحَقِيقَةِ) مِنْ عَقَّ يَوْثُ بِكَسْرِ لَمِينٍ وَضَمِّهَا مُغْنِي وَشَوْبَرِي. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ لُغَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنكَرَ إِلَى وَالْأَصْلُ وَقَوْلُهُ وَاسْتَبَعَدَهُ إِلَى فَالْإِتِّقُ وَقَوْلُهُ أَيِ إِلَى بَلْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَالْإِتِّقُ إِلَى نَقَلَهُ. • قَوْلُهُ: (هَنَ خَلْقَ رَأْسِهِ) أَيِ عِنْدَ طَلَبِ خَلْقِ شَعْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُخْلَقْ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (تَسْمِيَةُ الْخ) عِلَّةٌ لِنَقْدَرِ أَيِ وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَا يُذَبِّحُ الْخ بِذَلِكَ تَسْمِيَةُ الْخ. • قَوْلُهُ: (بِاسْمِ مُقَارِنِهَا) أَيِ مُتَعَلِّقٌ مُقَارِنُهُ إِذْ ذَبِحَ الْحَقِيقَةَ إِنَّمَا يُقَارِنُ الْحَلْقَ الْمُتَعَلِّقَ بِالشَّعْرِ لَا بِنَفْسِ الشَّعْرِ الْمُسَمَّى بِالْحَقِيقَةِ لُغَةً. • قَوْلُهُ: (فِي يَطْلُ ذَلِكَ) أَيِ فِي الثَّقَلِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الشَّرْعِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنكَرَ أَحَمَدُ هَذَا) أَيِ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ الْمَذْكُورِ أَوْ كَوْنِ الْحَقِيقَةِ لُغَةً مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (لأنَّ الْحَقِيقَةَ) أَيِ لُغَةُ الذَّبْحِ الْخ أَيِ الْمَذْبُوحِ فَالْحَقِيقَةُ قَوْلُهُ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ فَتَكُونُ مِنْ نَقْلِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الْإِضْطِلَاحِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (الغَلَامُ مُزْتَهَنٌ بِحَقِيقَتِهِ) تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي تَذَبُّعٌ عَنْهُ يَوْمَ السَّاحِ وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى أَه. قَالَ ع. ش. لَعَلَّ التَّغْيِيرَ بِالْغَلَامِ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْإِدْنِ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِنْتِصَادِ نَتُجُّهُمْ عَلَى فِعْلِ الْحَقِيقَةِ وَإِلَّا فَالْأَنَّى كَذَلِكَ أَه.

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ) قَدْ يَمْنَعُ الزُّرْمُ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمَوَلَّى

(فَصْل) يُسْنُّ نَ يَغْنُ عَنْ غَلَامٍ بِشَاتَيْنِ الْخ

• قَوْلُهُ: (لأنَّ عَقَّ لُغَةٌ قَطَعَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يَمْنَعُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ قَبْلَهُ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ وَهِيَ الَّتِي تَذَبُّعُ لِأَنَّهُا مَقْطُوعَةٌ أَيِ مَذْبُوحَةٌ تَامَّلْ.

لا يَنْشُؤُ امْثَالَهُ قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ لَا يَشْفَعُ لِأَبِيهِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ. وَاسْتَبْعَدَهُ غَيْرُهُ وَهَذَا لَا يَغْدُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِي ذَلِكَ فَالْإِتِّاقُ بِجَلَالَةِ أَحْمَدَ وَاحْاطَتُهُ بِالشُّعْنَةِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ تَوْقِيفٌ فِيهِ لَا سِيَّامَا نَقَلَهُ الْحَلِيمِيُّ عَنْ جَمْعٍ مُتَقَدِّمِينَ عَلَى أَحْمَدَ وَشَرَعَتْ إِظْهَارًا لِلْبُشَيْرِ وَنَشَرُوا لِلنَّسَبِ وَكَرِهَ الشَّافِعِيُّ تَسْمِيَتَهَا عَقِيقَةً أَيْ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كَانَ يُكْرَهُ الْفَالُ الْقَبِيحُ» بَلْ تُسَمَّى نَسِيكَةً أَوْ ذَبِيحَةً وَلَمْ تَجِبْ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيُفْعَلْ» وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا وَبِأَنَّهَا بَذْعَةُ إِفْرَاطٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذَبَحُهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهَا وَظَاهَرُ كَلَامِ الْمُتَنِ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِشَاةٍ الْأُضْحِيَّةَ وَالْعَقِيقَةَ لَمْ تَحْصُلْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَلِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْأُضْحِيَّةِ

• فَوَدَّ: (أَوْ لَا يَشْفَعُ لِأَبِيهِ) أَيْ لَا يُؤَدِّنُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ وَإِنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا لِيَكُونَهُ مَاتَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَشَرَعَتْ الْإِخ) فَهُوَ مَقْعُولُ الْمُغْنَى وَلَيْسَ تَبَعًا مَحْضًا اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلْبُشَيْرِ) هُوَ بَفَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ فَسُكُونِ الْبِشَارَةِ وَيَكْسِرُ فَسُكُونِ الطَّلَاقِ كَذَا فِي الْقَامُوسِ وَقَسَرَهُ ع. ش. بِالنُّعْمَةِ وَلَقَلَّه تَفْسِيرُ مُرَادٍ. • فَوَدَّ: (وَكُرِهَ الشَّافِعِيُّ الْإِخ) وَظَاهَرُ صَنِيعِ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَالنَّهْيَةِ وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ اعْتِمَادَ الْكِرَامَةِ أَيْضًا عِبَارَةً الْأَوَّلَيْنِ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمُ وَالْأَخْبَارُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً لَكِنْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلسَّائِلِ عَنْهَا لَا يُجِبُ اللَّهُ الْمُقَوِّقَ فَقَالَ الزَّوَايُ كَأَنَّهُ كَرِهَ الْإِسْمَ وَيُوافِقُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ قَالَ أَصْحَابُنَا يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَتُهَا نَسِيكَةً أَوْ ذَبِيحَةً وَيُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً كَمَا يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمِشَاءِ عَتَمَةً اه. وَاقْتَصَرَ الْأَخِيرَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ وَأَقْرَأَهُ وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ تَسْمِيَتُهَا عَقِيقَةً ضَعِيفٌ اه. وَوَأَفَقَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ وَفِي الْبَحْرِ مِمِّي عَنْ سُلْطَانٍ وَمِثْلُهَا وَالْمُغْتَمَدُ أَتَاهَا لَا تُكْرَهُ لِوُجُودِهَا فِي الْأَحَادِيثِ اه. • فَوَدَّ: (كَانَ يُكْرَهُ الْفَالُ الْإِخ) أَيْ وَفِيهَا تَفَاوُلٌ بِأَنْ يَقَعُ الْوَلَدُ وَالْيَدِيَّةُ.

• فَوَدَّ: (أَنْ يُنْسِكَ) بِضَمِّ السِّينِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اه. ع. ش. عِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ يَقَالُ نَسَكَ نَسْكَ نُسْكًَا بَفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا فِي الْمَاضِي وَيَضُمُّهَا فِي الْمَضَارِعِ وَيَسْكُنُهَا فِي الْمَضَرِّ اه. • فَوَدَّ: (وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا) أَيْ كَاللَّيْثِ وَدَاوُدَ أَوْ بِأَنَّهَا بَذْعَةُ أَيْ كَالْحَسَنِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِفْرَاطٌ) أَيْ مُجَاوِزَةٌ اه. ع. ش.

• فَوَدَّ: (أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ الْإِخ) فَضِيلَتُهُ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِقِيَمَتِهَا يَكُونُ عَقِيقَةً وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ أَقْلَ مَا يُجْزِئُ عَنِ الذَّكْرِ شَاةٌ وَقَوْلُهُمْ يَحْصُلُ أَضْلُ الشُّعْنَةِ فِي عَقِيقَةِ الذَّكْرِ بِشَاةٍ فَلَقَلَّ الْمُرَادُ أَنَّ ثَوَابَ الذَّبْحِ لِلْعَقِيقَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ عَقِيقَةً اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ نَوَى بِالشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ الْأُضْحِيَّةَ وَالْعَقِيقَةَ حَصَلَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا الْإِخ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا كُلٌّ مِنْهُمَا لَا يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ وَيَلْزَمُ مِنْ حُصُولِهِمَا بِوَاحِدَةٍ حُصُولُ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِهَا اه. سَمِ عِبَارَةُ الْبَحْرِ مِمِّي عَنِ الْحَلِيمِيِّ وَالشُّوَبَرِيِّ وَلَوْ نَوَى بِهَا الْعَقِيقَةَ وَالْأُضْحِيَّةَ حَصَلَا عِنْدَ

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَلِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْأُضْحِيَّةِ الضَّيَافَةُ الْعَامَّةُ. الْإِخ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا كُلٌّ مِنْهُمَا لَا يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ وَيَلْزَمُ مِنْ حُصُولِهِمَا بِوَاحِدَةٍ حُصُولُ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِهَا.

الصِّيَافَةُ الْعَائَةُ وَمِنَ الْمَقِيْقَةِ الصِّيَافَةُ الْخَاصَّةُ وَلَآئِهْمَا بِمُخْتَلِفَانِ فِي مَسَائِلَ كَمَا يَأْتِي وَبِهَذَا يَنْضِخُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حُصُولَهُمَا وَقَاسَهُ عَلَى غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ مَبْنَى الْعُلَاهَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ فَلَا يُمْكِنُ بِهَا غَيْرُهَا (يُسْنُ) سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ (أَنْ يَقُوْ عَنْ) الْوَلَدِ بَعْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ عَلَى الدَّحْتِمِدِ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ مُقَابِلَهُ لَا سِيَّمَا الْأَذْرَعِي لَا قَبْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ لَكِنْ يَنْبَغِي حُصُولُ أَصْلِ السُّنَّةِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عِلْمِ وَجُودِهِ وَقَدْ وَجَدُوا وَالْعَاقُ هُوَ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ بِتَقْدِيرِ فَقْرِهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ.....

شَيْخُنَا خِلَافًا لِابْنِ حَجَّ حَيْثُ قَالَ لَا يَخُصُّ لَاحِظٌ كَلَامُ الْخِ وَهُوَ وَجِيهٌ أَه. ه. قُودُ: (الصِّيَافَةُ الْخَاصَّةُ) مَا الْمُرَادُ مِنَ الْخُصُوصِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَكْلِ وَالتَّصَدَّقِ وَالْإِفْدَاءِ كَمَا يَأْتِي.  
 ه. قُودُ: (بِمُخْتَلِفَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. ه. قُودُ (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ الْأَكْلِ وَالتَّصَدَّقِ كَالْأَضْحَةِ.  
 ه. قُودُ: (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إِلَى لَا قَبْلَهُ. ه. قُودُ: (وَإِنْ مَاتَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَقُوْ عَنْ مَاتَ بَعْدَ السَّابِعِ وَأَمَّا الدَّبْحُ لَا قَبْلَ السَّابِعِ أَوْ التَّمَكُّنِ مِنَ الدَّبْحِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ لَكِنْ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَقُوْ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَتَعَدُّ نَذْبَهَا عَنْ مَاتَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ أَوْ قَبْلَ السَّابِعِ وَلَقَدْ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَبَقُ قَلَمٍ مِنْ بَعْدِ إِلَى قَبْلُ أَه. لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ إِذْ سَبَقُ الْقَلَمُ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ بِالْتَّرَجُّحِ وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا جَرَى فِي الرُّوضَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْهُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا لِكَيْتَهُ فِي آخِرِ الْبَابِ جَرَى عَلَى مُقَابِلِهِ فَقَالَ لَوْ مَاتَ الْمَوْلُودُ قَبْلَ السَّابِعِ اسْتَجَبَتْ الْمَقِيْقَةُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَمَالِكٍ فَقَوْلُهُ عِنْدَنَا فِي مُقَابِلَةِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ ائْتَمَّ بِهِ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَالتَّهَايَةِ وَيُسْنُ أَنْ يَقُوْ عَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَيَتَعَدُّ التَّمَكُّنِ مِنَ الدَّبْحِ أَه. ه. قُودُ: (لَكِنْ يَنْتَهِي حُصُولُ أَصْلِ لِسُنَّةِ الْخِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ الْتَهَايَةِ وَالرُّوضِ وَلِصَرِيحِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَا تُحْسَبُ قَبْلَهُ بَلْ تَكُونُ شَاةً لَحْمِ أَه. وَعِبَارَةُ عِشْ قَوْلُهُ لَا قَبْلَهُ أَيِ فَإِنْ قَعَلَ لَمْ يَقَعْ عَقِيْقَةٌ أَه. ه. قُودُ: (وَالْعَاقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَشْرُوعِيَّتِهَا فِي الْتَهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ إِلَى قَبْلُ. ه. قُودُ: (وَالْعَاقُ) أَيِ مَنْ يُسْنُ لَهُ الْعَقُ أَه. رَشِيدِي. ه. قُودُ: (مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ) انْظُرْ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَاذَا أَه. رَشِيدِي

ه. قُودُ: (يُسْنُ أَنْ يَقُوْ عَنْ الْوَلَدِ بَعْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ الْخِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَقُوْ عَنْ مَاتَ بَعْدَ السَّابِعِ وَأَمَّا الدَّبْحُ لَا قَبْلَ السَّابِعِ أَوْ التَّمَكُّنِ مِنَ الدَّبْحِ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ لَكِنْ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَقُوْ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَتَعَدُّ نَذْبَهَا عَنْ مَاتَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ لَا قَبْلَ السَّابِعِ وَلَقَدْ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَبَقُ قَلَمٍ مِنْ بَعْدِ إِلَى قَبْلُ أَه. لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ إِذْ سَبَقُ الْقَلَمُ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ بِالْتَّرَاخِي وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا فَاجْرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْهُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا لِكَيْتَهُ فِي آخِرِ الْبَابِ جَرَى عَلَى مُقَابِلِهِ فَقَالَ لَوْ

لا الولد بشرط يسار العاق أي بأن يكون ممن تَلَزَّمَهُ زكاة الفطر فيما يظهر قبل مُضَيِّ مُدَّةٍ أَكْثَرِ النَّفَاسِ وإلا لم تُشْرَعْ له وفي مشروعيتها للولد حينئذ بعد بلوغه احتمالا في شرح العباب وأن ظاهر إطلاقهم سنها لمن لم يُعَقَّ عنه بعد بلوغه الأول لأنه حينئذ مُسْتَقِيلٌ فلا ينتفي التذنب في حقه بانتفاؤه في حق أصله وخبر «أنه ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوة» قال في المجموع باطل وكأنه قلَّد في ذلك إنكار البيهقي وغيره له وليس الأمر كما قالوا في كل طريقه فقد رواه أحمد

(أقول): لَعَلَّه مُتَعَلِّقٌ بِمُقَدَّرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْمَقَامِ أَيْ يُعَقُّ مِنْ مَالِ الْخ. ة. فَوَدَّ: (لا الولد) أي أما ماله فلا يجوز للولي أن يعق عنه من ذلك لأن الحقيقة تبرع وهو مُتَمَتِّعٌ مِنْ مَالِ الْمَوْلُودِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ كَمَا تَقَلَّه فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ اهـ. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (بشرط يسار العاق إلخ) عبارة المغني ولو كان الولي عاجزا عن الحقيقة حين الولادة ثم أيسر بها قبل تمام السابح استحب في حقه وإن أيسر بها بعد السابح مع بقاء مدة النفاس أي أكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما إذا أيسر بها بعد السابح في مدة النفاس تَرَدَّدَ لِلْأَصْحَابِ وَمُقْتَضِي كَلَامِ الْأَوَارِيزِ تَرْجِيحُ مُحَاظَاتِهِ بِهَا وَلَا يَفُوتُ عَلَى الْوَلِيِّ الْمَوِيرِ بِهَا حَتَّى يَبْلُغَ الْوَلَدُ فَإِنْ بَلَغَ يَحْسُنُ لَهُ أَنْ يُعَقَّ عَنْ نَفْسِهِ تَذَارُكًا لِمَا فَاتَ اهـ. ة. فَوَدَّ: (قبل مضى إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِسَارِ الْعَاقِ اهـ. رَشِيدِي. ة. فَوَدَّ: (والألم تُشْرَعُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ آيَفَا. ة. فَوَدَّ: (حينئذ) أي حين إذ لم تُشْرَعْ لَوَلِيِّهِ. ة. فَوَدَّ: (احتمالا) تُشْرَعُ لا تُشْرَعُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. ة. فَوَدَّ: (وإن ظاهر إلخ) ظاهر ضيعه أنه مغلوط على قوله وفي مشروعيتها وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة البجيري عن الشوري. نَصُّهُ فَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهَا أَيْ مُدَّةَ النَّفَاسِ فَلَا يَتَذَبُّ لَهُ قَالَهُ فِي الْعَبَابِ قَالَ فِي الْإِبَاعِ وَهُوَ كَتَبِيرُهُمْ بَلَا يُؤْمَرُ بِهَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَصْلَ الْمَوِيرُ بَعْدَ السَّتِينَ أَيْ أَكْثَرَ مُدَّةِ النَّفَاسِ لَوْ فَعَلَهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ لَمْ تَقَعْ حَقِيقَةُ بِلْ شَاءَ لَحْمٍ وَقَوْلُهُمْ لَا آخِرَ لَوْفِهَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مَوِيرًا فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ وَهَلْ فَعَلَ الْمَوْلُودُ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا كَانَ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ تَحْصُلُ بِفِعْلِهِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ فَلَا يَنْتَفِي الثَّوَابُ فِي حَقِّهِ بِانْتِفَائِهِ فِي حَقِّ أَصْلِهِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ الْأَنِي أَنْ مَنْ بَلَغَ وَلَمْ يُعَقَّ أَحَدٌ عَنْهُ يُسْنُ لَهُ أَنْ يُعَقَّ عَنْ نَفْسِهِ يَشْهَدُ لِلثَّانِي اهـ. إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَكَانَ حَقُّ التَّغْيِيرِ أَنْ يَقُولَ وَفِي شَرْحِ الْعَبَابِ أَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ الْخ. وَلَعَلَّ تَأْخِيرَ الْوَاوِ إِلَى هُنَا مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ. ة. فَوَدَّ: (سَنَهَا) مَفْعُولٌ إِطْلَاقُهُمْ اهـ. سَم. ة. فَوَدَّ: (الأول) خَيْرٌ إِنْ سَمِ أَيْ احْتِمَالُ أَنَّهَا تُشْرَعُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَجَزَمَ بِهِ الْمَغْنِيُّ كَمَا مَرَّ آيَفَا. ة. فَوَدَّ: (وخبر إنّه) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّنْ تَلَزَّمَهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ إِلَى وَعَقُّهُ. ة. فَوَدَّ: (باطل) أَيْ فَلَا يُسْتَدَلُّ بِهِ لِلْأَوَّلِ. ة. فَوَدَّ: (وكانه) أَيْ الْمَجْمُوعُ. ة. فَوَدَّ: (في ذلك) أَيْ الْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ. ة. فَوَدَّ: (له) أَيْ لِذَلِكَ الْخَبَرِ.

مَاتَ الْمَوْلُودُ قَبْلَ السَّابِغِ اسْتَحْبَبْتُ الْحَقِيقَةَ عَنْهُ خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَمَالِكٍ فَقَوْلُهُ: عِنْدَنَا فِي مُقَابَلَةِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. الْخ. اهـ. فَوَدَّ: (سَنَهَا) مَفْعُولٌ إِطْلَاقُهُمْ. ة. فَوَدَّ: (الأول) خَيْرٌ إِنْ.

والبرار والطيراني من طريقي قال الحافى الهشمي في أحدها أن رجاله رجال الصحيح إلا واحداً وهو ثقة. اهـ. وعنه عليه السلام عن الحسن أنهما كانا في نفقته لإعسار أبوينهما أو معنى عَقَّ إِذَنْ لأبيهما أو إعطاء ما عَقَّ به وممن تَلَزَمَ التفقة الأمهات في وَلَدِ زَنَا ولا يلزم من نَذِيها إظهارها الثناني لإخفايه والولد القِرْ ينبغي لأصله الحرُّ العَقُّ عنه وإن لم تَلَزَمْ نفقته لأنه لِعَارِضٍ دون السَّيِّد لأنها خاصة بالأصول والأفضل أن يَقُوعَ عن (غلام) أي ذكر (بشائين) ويُسَرُّ تساويهما (و) يُسَرُّ أن يَقُوعَ عن (جارية) أي أنثى، ومثلها الحُثَي على الأوجه فإِنْ قُلْتُ ما فائدة الخلاف إذا الشاة تُجَرِّى حتى عن الذكر قُتَات فائدته أن الاقتصار فيه على شاة هل يكون خلاف الأكمل كالذكر أو لا كالأنثى وإدما رجحنا هذا؛ لأن الحكم على ذابح واحدة عنه بأنه خالف الأكمل مع الشك بعيداً وأما ول البيان يذبح عنه شاتين فينبغي حملهُ على أن الأفضل له ذلك فيه لاحتمال ذكوريته وإن كان لو اقتصر على واحدة لا يحكمُ عليه بأنه خالف الأكمل لأننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك.....

• قُود: (وَعَقَّة) إلى قوله والولد في النهاية. • قُود: (وَعَقَّة الخ) جواب عَمَّا يَرُدُّ على قولهم والماق من تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ الخ. • قُود: (أو أعطاه) أي أهما. • قُود: (وَمِمَّنْ تَلَزَمَ تَفَقُّةَ الْأُمَهَاتِ الخ) عبارة المُثْنِي قال الأذرعِي وإطلاقهم استنباب المقية. لِمَنْ تَلَزَمَ نَفَقَةُ الْوَلَدِ يُفْهَمُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْأُمِّ أَنْ تَعُقَّ عَنْ وَلَدِهَا مِنْ زَنَا وفيه بُعد لما فيه من زيادة العارِ وإء لو وَلَدَتْ أُمُّهُ مِنْ زَنَا أو زَوْجٍ مُغَيَّرٍ أو مَاتَ قَبْلَ عَقِّ عَقَّةٍ اسْتَحَبَّ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعُقَّ عَنْهُ وَلَيْسَ مُرَادًا اهـ. • قُود: (يَنْبَغِي لِأَصْلِهِ الخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ.

• قُود: (سَيِّ) (بشائين) وكالشائين سُبْحَانِ مِنْ نَحْوِ بَدَنَةِ اهـ. قُلُوبِي. • قُود: (وَيُسَرُّ تَسَاوِيَهُمَا) كذا في النهاية والمُثْنِي. • قُود: (على الأوجه) وإقاً لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ والمُثْنِي وخلافاً لِلنَّهْيَةِ والشَّهَابِ الرَّفْلِي. • قُود: (وَأَمَّا رَجَحْنَا هَذَا) أي كَوْنَهُ الدُّنْيَى كَالْأُنْثَى. • قُود: (عنه) أي الحُثَي. • قُود: (فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ الخ) لا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُغَايَرَةِ الْأَفْضَلِ لِلْأَكْمَلِ. • قُود: (لأننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مِنْ لَازِمِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بَأَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ خَالَفَ الْأَفْضَلَ وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ مُخَالَفَةُ مَا حَكِمَ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ لِلْإِحْتِيَاظِ إِذَا مُخَالَفَةُ الْإِحْتِيَاظِ الْمَطْلُوبِ أَمْرٌ مَفْضُولٌ بِلَا شُبْهَةٍ وَمِنْ هُنَا يَتَضَيِّحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَجْتَمِعُ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَأَنَّ مُخَالَفَتَهُ لَمْ يَخَالَفِ الْأَفْضَلَ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سم. • قُود: (لِلخَبَرِ الخ) عبارة النهاية والمُثْنِي لِخَبَرِ عَائِشَةَ (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ بِشَاتَيْنِ مُتَكَافِئَتَيْنِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ)

• قُود: (لأننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مِنْ لَازِمِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ أَنْ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ خَالَفَ الْأَفْضَلَ وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ مُخَالَفَةُ مَا حَكِمَ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ لِلْإِحْتِيَاظِ إِذَا مُخَالَفَةُ الْإِحْتِيَاظِ أَمْرٌ مَفْضُولٌ بِلَا شُبْهَةٍ وَمِنْ هُنَا يَتَضَيِّحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَجْتَمِعُ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَأَنَّ مُخَالَفَتَهُ لَمْ يَخَالَفِ الْأَفْضَلَ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولكونها فداء عن النفس أشبهت الذبة في كون الأنثى على التصف من الذكر وتجزئ شاة أو شوك من إبل أو بقرة عن الذكر لأنه ﴿١﴾ عَقَّ عن كل من الحسنيين ﴿٢﴾ بَشَاةٍ وآثَر الشاة تَبْرُكًا بلفظ الوارد وإلا فالأفضل هنا نظير ما مر من سبع شياه ثم الإبل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شوك في بدنة ثم بقرة (وبسها) وجنسها (وسلامتها) عن الثيوب والنيبة (والأكمل والتصدق) والإهداء والادخار وقدر المأكول وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما مر (كالأضحية) لأنها شبيهة بها في التدب (و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في أحكام قليلة جدًا منها أن ما يهدى منها للفني يملكه ويتصرف فيه بما شاء لأنها ليست ضيافة عاتية بخلاف الأضحية ومنها أنه (حسن طبعها) لأنه الشئ كما زواه البيهقي عن عائشة نعم، الأفضل إعطاء رجلها أي إلى أصل الفخذ فيما يظهر والأفضل اليمين كما هو ظاهر أيضًا للقابلة نيقة للخبر الصحيح به هذا إن لم تُنذر وإلا وجب التصديق ببعضها نيقة كما يحسن الأذرعى نظير ما مر في الأضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نيقة فإن لم تقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما يحسنه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر أنه يجب التصديق بلحيمها نيقة كالأضحية وشيخنا نظر فيه ثم قال بل الظاهر أنه يسلك بها مسلكها بدون التذر ١هـ فأما التنظير في كلام الزركشي فهو مُحْتَمَلٌ وأما ما قاله الشيخ فإن أراد بمسلكها مسلك الأضحية الغير المنذورة كأن عيّن بحث الأذرعى وقد علمت رده.....

زواه الترمذي وقال حسن صحيح ١هـ. ٢هـ قوله: (ولكونها) إلى قوله هذا إن لم تُنذر في المغني إلا قوله وآثر إلى فالأفضل وقوله أي إلى للقابلة. ٣هـ قوله: (ولكونها) الخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَشْبَهَتْ. ٤هـ قوله: (وتجزئ) إلى قوله هذا إن لم تُنذر في النهاية. ٥هـ قوله: (وآثر) أي المُصَنَّف. ٦هـ قوله: (نظير ما مر) هو برفع (نظير) خبرًا عن الأفضل ١هـ. زشيدى. ٢هـ قوله: (من سبع شياه الخ) هل هو مخصوص بالذكر أم لا وظاهر الإطلاق الثاني. ٣هـ قوله: (ثم الإبل ثم البقر) ولو ذبح بقرة أو بدنة عن سبعة أو لا جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء أراد كلهم المقيقة أو بعضهم ذلك وبعضهم اللحم نهاية ومغني. ٤هـ قوله: (وغير ذلك) أي من الأفضل منها وتميتها إذا عيّن مغني ونهاية. ٥هـ قوله: (ولكونها) أي المقيقة وقوله قد تفارقها أي الأضحية ١هـ. ع ش وكان الأولى للشارح أن يقول وفي كونه فداء عن النفس وتفارقها الخ. ٢هـ قوله: (اليمين) الأولى اليمنى كما في النهاية. ٣هـ قوله: (للقابلة الخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعْطَاءِ (وقوله هذا) أي سن طبعها. ٤هـ قوله: (والأوجب التصديق الخ) وفاقًا لظاهر النهاية جازئه ولو كانت أي المقيقة منذورة فالظاهر كما قاله الشيخ أنه يسلك بها أي المقيقة المنذورة مسلكها أي المقيقة أي فلا يجب التصديق بجميع لحيمها نيقة ١هـ. بزيادة تفسير الضماير الثلاثة عن ع ش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال ع ش ظاهر في أنه يجب التصديق ببعضها نيقة بخلاف باقيها ٢هـ. ٣هـ قوله: (مطبوخة) أي نذبا أخذًا من السؤال والجواب الآتين في كلامه. ٤هـ قوله: (بلحيمها الخ) أي بكله كما يفيد قوله الآتي وبه يتأيد الخ.



أَوْ مَسَلَّتِ الْعَقِيْقَةَ الْغَيْرِ الْمُنْدَوْرَةَ لَمْ يُفِذْ التَّنْذِرُ شَيْقًا فَالْأَوْجَهُ مَا ذَكَرْتَهُ لِأَنَّهَا تَمَيَّزَتْ عَنْ الْأَصْحِيَّةِ بِأَجْزَاءِ الْمَطْبُوعَةِ وَإِنْ شَارَكَتْهَا فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْبَعْضِ وَالتَّنْذِرُ لَا يَنْدُلُهُ مِنْ تَأْثِيرِ هُوَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْكَلِّ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ أَثَرُ فِي هَذَا دُونَ وَجُوبِ كَوْنِهِ نِيَقًا قُلْتَ؛ لِأَنَّ هَذَا وَصِفَ تَابِعٌ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَبِيرُ أَمْرٍ بِخِلَافِ التَّصَدَّقِ بِالْكَلِّ فَانْكَفَى بِهِ نَمَ رَأَيْتِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَجْمُوعِ وَعِبَارَتُهُ وَتُعَيَّنُ الشَّأَةُ إِذَا عُيِّنَتْ لِلْعَقِيْقَةِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَصْحِيَّةِ سَوَاءٌ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا انْتَهَتْ فَأَفَادَ أَنَّ التَّعَيَّنَ هُنَا بِحَصْلِ التَّنْذِرِ وَالْجَفَلِ وَنَحْوِهِ هَذِهِ عَقِيْقَةٌ وَأَنَّهُ يَجْرِي هُنَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ مِنْهُ التَّصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ بَلْ وَأَنَّهُ يَجِبُ كَوْنُهُ نِيَقًا وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَيَنْتَقِي التَّنْظِيرُ فِيهِ وَإِرْسَالُهَا مَعَ مَرَقِهَا عَلَى وَجْهِ التَّصَدَّقِ لِلْفُقَرَاءِ الْأَفْضَلُ مِنْ دُعَائِهِمْ إِلَيْهَا وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ ذَبْحِهَا بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ لَكَ وَالِيكَ اللَّهُمَّ هَذِهِ عَقِيْقَةٌ فَلَا يَخْبِرُ الْبَيْهَقِيَّ بِهِ وَأَنْ يَطْبُخَهَا بِحُلُوِّ تَفَاوُلًا

فَوَدَّ: (أَوْ مَسَلَّتِ الْعَقِيْقَةَ الْغَيْرِ) جَرَى عَلَى هَذَا الْتَهْيَاةِ كَمَا مَرَّ وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَأَشَارَ إِلَى مَنْعِ قَوْلِ الشَّارِحِ لَمْ يَدَّ التَّنْذِرُ بِجَفَلِ وَجْهِ الذَّبْحِ سَنَ الطَّبِيخِ عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهُ): ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَسُنُّ طَبْخَهَا وَلَوْ كَانَتْ مَنْدَوْرَةً وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا وَإِنْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ يَجِبُ التَّصَدَّقُ بِطَبْخِهَا نِيَاً ه. وَظَاهِرُهُ كَمَا تَرَى أَنَّهُ كَالْأَصْحِيَّةِ الْمُنْدَوْرَةِ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْجَمِيعِ وَكَالْعَقِيْقَةِ الْمُسْنُونَةِ فِي سَنَ الطَّبِيخِ فَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الشَّارِحِ فَالْأَوْجَهُ الْغ. فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ فَلْيَجِبْ بِكُلِّهَا مَطْبُوعَةً. فَوَدَّ: (هَنْ الْأَصْحِيَّةِ) أَيِ الْمُنْدَوْبَةِ. فَوَدَّ: (لِمَ أَثَرُ) أَيِ التَّنْذِرِ فِي هَذَا أَيِ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْكَلِّ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ كَوْنَهُ نِيَقًا. فَوَدَّ: (وَتُعَيَّنُ الشَّأَةُ الْغَيْرِ) مُتَبَدِّأً وَقَوْلُهُ كَمَا ذَكَرْنَا الْغَيْرِ خَبَرُهُ وَقَوْلُهُ سَوَاءٌ خَبَرٌ مُتَبَدِّأً مَحْذُوفٌ أَيِ هُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَالْجُمْلَةُ تَأْكِيْدٌ لِمَا قَبْلُهَا وَقَوْلُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيْدٌ ثَانٍ لِلذِّكْرِ أَوْ ثَانٍ لِلْمُتَبَدِّأِ الْمَحْذُوفِ. فَوَدَّ: (فَأَفَادَ) الْأَوَّلَى الثَّانِي.

فَوَدَّ: (وَمَنْ) أَيِ الْجَمِيعِ. فَوَدَّ: (بَلْ) أَنَّهُ يَجِبُ كَوْنُهُ نِيَقًا) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُسْتَنَى عَلِيمٌ اسْتِنَاؤُهُ بِإِطْلَاقِهِمْ سَنَ طَبْخِ الْعَقِيْقَةِ كَمَا عَلِمَ اسْتِنَاءُ وَقَدْ لَأَصْحِيَّةٌ بِإِطْلَاقِهِمْ دُخُولَ وَقْتُ الْعَقِيْقَةِ بِتَمَامِ انْفِصَالِ الْمَوْلُودِ فَالْأَوْجَهُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْجَمِيعِ مَطْبُوعًا كَمَا اقْتَصَرَ ش. وَالبُجَيْرِيُّ عَلَى حِكَايَتِهِ عَنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا مَالَ إِلَيْهِ ثَانِيًا هُنَا مِنْ وَجُوبِ التَّصَدَّقِ بِالْجَمِيعِ نِيَقًا. فَوَدَّ: (وَإِرْسَالُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْغَيْرِ فِي الْتَهْيَاةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَنَّهُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ إِلَى وَلَا تُحْسَبْ.

فَوَدَّ: (وَإِرْسَالُهَا) أَيِ الْعَقِيْقَةِ مَطْبُوعًا ه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَفْضَلُ الْغَيْرِ) وَلَا بَأْسَ بِنِدَاءِ قَوْمٍ إِلَيْهَا ه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لَكَ) عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ وَالْمُغْنِي مِنْكَ ه. فَوَدَّ: (وَالْيَكِ) أَيِ يَنْتَهِي فَعْلِي إِلَيْكَ لَا يَتَجَاوَزُكَ إِلَى غَيْرِكَ ه. ع. ش. فَوَدَّ: (اللَّهُمَّ هَذِهِ نَقِيْقَةُ الْغَيْرِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي الْأَصْحِيَّةِ الْمُنْدَوْبَةِ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ وَإِلَيْكَ هَذِهِ أَصْحِيَّتِي لَا تَصِيرُ بِهَذَا وَاجِبَةً وَهُوَ قَرِيبٌ فَلْيُرَاجِعْ ه. غ. ش. فَوَدَّ: (وَأَنْ يَطْبُخَهَا بِحُلُوِّ الْغَيْرِ) وَلَا يُكْرَهُ طَبْخُهَا بِحُلُوِّ مُغْنِي وَعَمِيْرَةُ قَالَ السَّيْدُ عَمَرَ فِي الْتَهْيَاةِ وَيُكْرَهُ بِالْحَايِضِ



بخلاوة أخلاق الولد (ولا يُكسَرُ عَظْمٌ) تَفاوُلًا بِسَلَامَةِ أَعْضَاءِ المولودِ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُكْرَهْ لِكَئنه  
خلافُ الأولى (وَأَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ سَابِعِ ولادته) فَيُحَسَّبُ يَوْمُهَا كَمَا مَرَّ فِي الْجَنَانِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا  
وَلَا تُحَسَّبُ اللَّيْلَةُ بِلِ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهَا (وَأَنْ) (يُسَمَّى فِيهِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِمَا وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ  
بَلْ تُسَمَّى تَسْمِيَةً سَقَطَ نُفُحَتْ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنْ لَمْ يُقْلَمْ أَذْكَرُ أَوْ أُنْثَى سُمِّيَ بِمَا يَصْلُحُ لَهُمَا كَهِنْدٍ  
وطلحة وَوَرَدَتْ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ بِتَسْمِيَةِ يَوْمِ الْوِلَادَةِ وَحَمَلَهَا الْبُخَارِيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقُّ يَوْمَ  
السَّابِعِ وَظَاهِرُ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا نَذْبَاهُ يَوْمَهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقُّ وَكَانَتْهُمْ رَأَوْا أَنْ إِخْبَارَهُ صَحَّ وَفِيهِ مَا فِيهِ،  
يُسَمَّى تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ وَأَحْبَبُهَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيِّ أَوْ مَلِكٍ بَلْ جَاءَ فِي  
التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلٌ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ.....

اهـ. وفي أصل الزوضة ولو طَبَّحَ بِحَامِضٍ فَفِي كَرَاهِيَةِ وَجْهَانِ أَصْحُمَا لَا يُكْرَهُ اهـ. فَلَقَلَّ لَا سَافِطَةَ مِنْ  
الْثَّهْيَاةِ اهـ.

• قول (سني): (وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ) أَيِ يُسَنُّ ذَلِكَ مَا امْتَكَنَهُ بَلْ يَقْطَعُ كُلَّ عَظْمٍ مِنْ مِفْصَلِهِ اهـ. مَعْنَى .

• فود: (لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى) وَالْأَقْرَبُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَوْ عَقَّ عَنْهُ بَسْجٌ بَدَنَةً وَتَأْتَى قِسْمَتُهَا بِغَيْرِ كَسْرِ  
تَعَلَّقَ اسْتِخْبَابُ تَرْكِ الْكَسْرِ بِالْجَمِيعِ إِذْ مَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَلِلْعَقِيقَةِ فِيهِ حِصَّةٌ نِهَآيَةً وَمَعْنَى . فود: (مَعَ الْفَرْقِ  
بَيْنَهُمَا) وَهُوَ ضَعْفُهُ وَعَدَمُ تَحْمِلِهِ لِلْخَنَنِ اهـ. ع ش .

• قول (سني): (وَيُسَمَّى فِيهِ) وَيَتَّبَعِي أَنْ التَّسْمِيَةُ حَقٌّ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ مِنَ الْآبِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ  
لِفَقْرِهِ ثُمَّ الْجَدُّ وَيَتَّبَعِي أَيْضًا أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ قَبْلَ الْعَقِّ كَمَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَقُولُ عِنْدَ ذَبْحِهَا  
بِسْمِ اللَّهِ الْخِ اهـ. ع ش . فود: (وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَمَّى فِي السَّابِعِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَوَخَّرُ  
التَّسْمِيَةُ لِلْسَّابِعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ غَايَةٌ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا فِي السَّابِعِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ  
الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ اسْتَحَبَّ تَسْمِيَتُهُ بَلْ يُسَمَّى تَسْمِيَةُ السَّقَطِ اهـ. وَهَذَا الصَّنِيعُ كَالصَّرِيحِ فِيمَا  
ذَكَرَهُ آخِرًا . فود: (وَوَرَدَتْ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بَأْسَ بِتَسْمِيَتِهِ قَبْلَهُ وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ أَنَّ السُّنَّةَ  
تَسْمِيَتُهُ يَوْمَ السَّابِعِ أَوْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَاسْتَدَلَّ بِكُلِّ مِنْهُمَا بِأَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ وَحَمَلَ الْبُخَارِيُّ أَخْبَارَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ  
عَلَى مَنْ لَمْ يُرِدْ الْعَقُّ وَأَخْبَارَ يَوْمِ السَّابِعِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ شَارَحُهُ وَهُوَ جَمْعٌ لَطِيفٌ لَمْ أَزِهِ  
لِغَيْرِهِ اهـ. فود: (وَحَمَلَهَا الْبُخَارِيُّ الْخِ) هَذَا الْحَمْلُ حَسَنٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ سَمِ اهـ.

بُجَيْرِي . فود: (وَكَانَتْهُمْ) أَيِ أَئِمَّتِنَا . فود: (أَنْ أَخْبَارَهُ) أَيِ نَذْبَاهُ يَوْمَ السَّابِعِ . فود: (وَيُسَمَّى) إِلَى قَوْلِهِ  
وَمِنْ ثُمَّ قَالَ فِي الثَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي . فود: (وَيُسَمَّى تَحْسِينُ الْأَسْمَاءِ) لِخَبَرِ «إِنَّكُمْ تَذْهَبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ فَحَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ» اهـ. مُغْنِي . فود: (ثُمَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) كَذَا فِي الثَّهْيَاةِ بِثُمَّ  
وَعَبْرَ الْمُغْنِي بِالْوَإِ . فود: (اسْمُ نَبِيِّ أَوْ مَلِكٍ) وَيس وَطَهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ اهـ. مُغْنِي . فود: (بَلْ جَاءَ فِي  
التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ الْخِ) وَفِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ سَبْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى  
مُنَادٍ أَلَيْقُمْ مِنْ اسْمِهِ مُحَمَّدٌ فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّةَ كَرَامَةً لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ بِمُحَمَّدٍ فَقَدْ جَهِلَ» قَالَ مَالِكٌ سَمِعْتُ أَهْلَ

في تسمية ولده مُحَمَّدًا سَمِيئَةً بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ مَعْنَى خَيْرِ مُسْلِمٍ وَأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، إِنَّهَا أَجَبِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ عَبْدَ الدَّارِ وَعَبْدَ الْغُرَى فَكَانَ قِيلَ لَهُمْ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةُ لِلْعُبُودِيَّةِ هَذَا لَا مُطْلَقًا لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ إِذْ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا الْأَفْضَلُ اهـ. وَهُوَ تَأْوِيلُ بَعِيدٌ مُخَالِفٌ لِمَا دَرَجُوا عَلَيْهِ وَمَا عَلَّاهُ لَا يُنْتَجِجُ لَهُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ كَمَا فِي سُورَةِ الْجِنِّ وَلَأنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يُؤْتَرُ لِجُحْكَمَةِ هِيَ هُنَا الْإِشَارَةُ إِلَيَّ حَيَازَتُهُ لِمَقَامِ الْحَمْدِ وَتَوَافَقَتُهُ لِلْمَحْمُودِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ سُمِّيَ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ دُونَ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ لِأَحْيَاءِ اسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ عُذُولَهُ عَنِ الْأَفْضَلِ لِنُكْتَةِ لَا تَقْتَضِي أَنَّ مَا عُذِلَ إِلَيْهِ هُوَ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ ذَيْنِكَ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تُغْتَرَّ بِمَنْ اعْتَمَدَهُ غَيْرُ مُبَالٍ لِمُخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَيُكَزِّهِ قَبِيحُ كَيْشَابٍ وَحَرْبٍ وَزُورَةٍ وَمَا يُنْطَظَّرُ بِنَفْسِهِ كَيْسَارٍ وَنَافِعٍ وَبَرَكَتِهِ وَمُبَارَكٍ وَيَحْرُمُ مَلِكُ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا.....

المدينة يَقُولُونَ مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمٌ بِمُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقَ خَيْرٍ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: يُعْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَرَاهُ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (فِي تَسْمِيَةِ الْخ) أَيْ سَبَّيْهَا. فَوَدَّ: (وَكَانَ) بِشَدِّ التَّوْنِ. فَوَدَّ: (مَنْ) أَيْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ. فَوَدَّ: (مَعْنَى خَيْرِ الْخ) مَقُولُ الْبَغْضِ. فَوَدَّ: (الْمُضَافَةُ) أَيْ الْمُنْسُوبَةُ. فَوَدَّ: (لَا مُطْلَقًا) أَيْ لَا مُطْلَقُ الْأَسْمَاءِ مُضَافَةً إِلَى الْعُبُودِيَّةِ أَمْ لَا. فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ أَجَبِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ. فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيْ قَوْلُ الْبَغْضِ. فَوَدَّ: (لِمَا دَرَجُوا إِلَيْهِ) أَيْ مِنْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ مُطْلَقًا. فَوَدَّ: (وَمَا عَلَّاهُ) أَيْ قَوْلُهُ: لِأَنَّ أَحَبَّهَا إِلَيْهِ الْخ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ) رَدُّ لِقَوْلِ الْبَغْضِ لِأَنَّ أَحَبَّهَا الْخ. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْمَفْضُولَ الْخ) رَدُّ لِقَوْلِهِ: إِذْ لَا يَخْتَارُ الْخ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيْ التَّغْلِيلُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَلَا حُجَّةَ أَيْ لِلْبَغْضِ. فَوَدَّ: (وَمَعْنَى كَوْنِهِ) أَيْ مُحَمَّدٌ مُبْتَدَأُ خَيْرِهِ قَوْلُهُ أَيْ بَعْدَ الْخ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَيْ الشَّافِعِيُّ. فَوَدَّ: (أَيْ بَعْدَ ذَيْنِكَ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ. فَوَدَّ: (فَتَأَمَّلْهُ) وَيُظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَمَنْشُؤُهُ كَمَا لَمْ يَحْبِثْ لَهُ ﷺ. فَوَدَّ: (بِمَنْ اهْتَمَدَ) أَيْ قَوْلُ الْبَغْضِ. فَوَدَّ: (وَيُكَزِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْأَنْزَعِيُّ) فِي الْتَهْيَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ إِلَى مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (وَيُكَزِّهِ قَبِيحُ) أَيْ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَيُسَنُّ أَنْ تُغَيَّرَ الْأَسْمَاءُ الْقَبِيحَةُ وَمَا يُنْطَظَّرُ بِتَغْيِيرِهِ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ مَلِكُ الْمُلُوكِ) وَشَاهَانُ. سَاءَ وَمَعْنَاهُ مَلِكُ الْأَمْلَاقِ مُعْنَى وَزِيَادِيٍّ وَالْأَوَّلَى مَلِكُ الْمُلُوكِ.

فَوَدَّ: (وَيُكَزِّهِ قَبِيحُ كَيْشَابٍ وَحَرْبٍ وَزُورَةٍ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّسْمِيَةُ بَيْتُ النَّاسِ أَوْ الْعُلَمَاءِ وَنَحْوَهُ أَشَدُّ كَرَاهَةً وَقَدْ نَعَى الْعُلَمَاءُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ وَشَاهَانُ شَاءَ اهـ.

عبد النبي أو الكعبة أو الدار أو علي أو الحسين لإيهام التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية بجار الله ورفيق الله ونحوهما لإيهام المحذور أيضاً وحرمة قول بعض العامة إذا حمل ثقبلاً الجملة على الله قال الأذرعني نقلاً عن بعض الأصحاب ومثله قاضي القضاة وأقطع من حاكم الحكم اهـ. وما ذكره عن بعض الأصحاب يؤيده تجويز القاضي أبي الطيب الأول واستدلاله بتجويزهم الثاني لكن فيه نظر بالنسبة للأول بل الذي عليه الماوردني وغيره تحريمه وزعم القاضي أن المراد ملك ملوك الأرض بعيد؛ لأن اللفظ صريح في خلافه وأما الثاني فجعله محتسلاً ثم أطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بأن هذا أشهر في المخلوقين فقط بخلاف الأول وحاكم الحكم يتردد النظر فيه والحاقه بقاضي القضاة فيما ذكرناه أقرب ولا نسلم أن أفعلمته إن سلمت تقتضي تحريمه لأنه مع ذلك محتسلاً لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردني أقرب الناس عنده فاستفتى عنه فأفتى بحرمة ثم هجره فسأل عنه وزاد في تقريره وقال لو كان يحايي أحداً لحاباني وقال الحلبي قال الحاكم في حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق.....

• فؤد: (عبد النبي) خلافاً للنهاية والمغني حيث قالوا واللفظ للأول وكذا عبد الكعبة أو النار إلخ ومثله عبد النبي أي أو عبد الرسول على ما قاله الأكثر والأوجه جوازُه أي مع الكراهة لا سيما عند إرادة النسبة له اهـ. بزيادة تفسير في موضعين من ع ش.

• فؤد: (ومن يؤخذ) أي من التعليل. • فؤد: (إيهامه) أي نحوهما. • فؤد: (إيهامه المخلود) أي التشريك اهـ. ع ش. • فؤد: (وحرمة قول بعض العامة إلخ) أي وإن لم يقصد المعنى المستحيل على الله تعالى لإيهامه إياه اهـ. ع ش. • فؤد: (عن بعض الأصحاب) عبارة المغني عن القاضي أبي الطيب اهـ. وهي مخالفة لما يأتي في الشرح فليراجع. • فؤد: (ومثله) أي ملك الملوك في الحرمة.

• فؤد: (وأقطع إلخ) هذا من جملة المنقول. • فؤد: (منه) أي من ملك الملوك. • فؤد: (الأول) أي ملك الملوك اهـ. سيّد عمر. • فؤد: (واستدلاله إلخ) هذا هو محط الرد. • فؤد: (الثاني) أي قاضي القضاة. • فؤد: (فيه نظر) أي في الرد أو فيما اختاره القاضي. • فؤد: (وأما الثاني) أي قاضي القضاة سيّد عمر. • فؤد: (فجعله محتسلاً إلخ) المعتبر الكراهة زيادي اهـ. بجزيري. • فؤد: (عليه) أي جواز الثاني. • فؤد: (أقرب) وفي البجيري عن الزيادي اغتماؤه كملك الأملاك حرام اهـ. وكذا أقر المغني الأذرعني في حرمة كل من قاضي القضاة وحاكم الحكم كما مر. • فؤد: (تسمى به) أي بملك الملوك. • فؤد: (فاستفتى) أي الوزير عنه أي الماوردني. • فؤد: (ثم هجره) أي الماوردني الوزير فسأل أي الوزير عنه أي الماوردني وزاد أي الوزير في تقريره أي الماوردني وقال أي الوزير لو كان أي الماوردني يحايي أي يميل. • فؤد: (وقال الحلبي) إلى قوله اهـ. في المغني. • فؤد: (وفي حديث) بالتأنيب خبره مقدّم لقوله لا تقولوا إلخ مراداً به لفظه.

فإنما الطَّيِّبُ اللهُ ووجهه بآته رَفِيقٌ بالليل والطَّيِّبُ العالمُ بحقيقة الدَّاءِ والدَّواءِ والقائِرُ على الشِّفاءِ اهـ. والأوجهُ جِلُّه إلا إن صَحَّ لحدِيثٍ الذي ذكره بل مع صحته لا يَقَعْدُ أَنَّ التَّهْمِيَّ لِلتَّنْزِيهِ لِجَوَازِهِمُ التَّسْمِيَةَ والوصفَ بغيرِ لفظِ اللهِ والوَخَمَنِ بل ظاهرُ هذا عدمُ الكراهَةِ أيضًا فإن سَلِمَتْ اطَّرَدَتْ فِي كُلِّ مَا أَشْبَهَ لَطِيبٌ فِي أَنَّهُ لَا يُتَبَادَرُ مِنْهُ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ وَلَا بَأْسَ بِاللَّقَبِ الْحَسَنِ إِلَّا مَا تَوَسَّعَ فِيهِ النَّاسُ - بَنَى سَمُؤَا السَّفَلَةَ بِقُلَانِ الدِّينِ وَمَنْ تَمَّ قِيلَ إِنَّهَا الْغُصَّةُ الَّتِي لَا تُسَاعُ وَيُكْرَهُ كَرَاهَةُ شَدِيدَةٍ نَحْوُ سَيْتِ النَّاسِ أَوِ الْعَرَبِ أَوِ الْقَضَاةِ أَوِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْجَحِ الْكُذِبِ وَلَا تُغَرَفُ السُّتُ إِلَّا فِي أَحَدٍ وَمُرَادُهُمْ سَيِّدَةٌ وَبَحْرُومُ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ.....

هـ فُود: (فإنما الطَّيِّبُ اللهُ) قَصِيَّةٌ هَذَا جَوَازُ إِطْلَاقِ الطَّيِّبِ عَلَى اللهِ اهـ. سم. هـ فُود: (وَوَجْهَهُ) أَيِ وَجْهَةِ الْحَلِيقِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ بَأْتَهُ أَيِ الشَّخْصِ الْمَعَالِجِ لِلْمَرِيضِ وَقَوْلُهُ وَالطَّيِّبُ الْعَالِمُ الْخُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا سَمِّيَ الرَّفِيقُ لِأَنَّهُ يَرْفُقُ بِاللَّيْلِ وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَهُوَ الْعَالِمُ الْخُ وَلَيْسَتْ هَذِهِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى اهـ. هـ فُود: (لِتَجْوِزَهُمُ التَّسْمِيَةَ الْخُ) قَصِيَّةٌ تَسِيرُ الْفَرْطِيَّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَلَسَلْتُمْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الحشر: ٢٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَخْرَجَ اللهُ تَعَالَى أَهْلَ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ وَأَوَّلَ مَنْ يَخْرُجُ مَنْ وَاثَقَ اسْمُهُ نَبِيٌّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْ وَاثَقَ اسْمُهُ اسْمُ نَبِيٍّ قَالَ أَتُمُّ الْمُسْلِمُونَ وَأَنَا السَّلَامُ وَأَتُمُّ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنَا الْمُؤْمِنُ فَيَخْرُجُهُمْ مِنَ النَّارِ بِبَرَكَتِهِ هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ اهـ. مُغْنِي. هـ فُود: (فَلَنْ سَلِمَتْ) أَيِ كَرَاهَةِ الطَّيِّبِ. هـ فُود: (وَلَا بَأْسَ) إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَنَّ الْحُرْمَةَ» فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِنْ تَمَّ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَغْرَفُ) إِلَى (وَيَرْمُ). هـ فُود: (بِاللَّقَبِ الْحَسَنِ) وَيَحْرُمُ تَلْقِيْبُ الشَّخْصِ بِمَا يُكْرَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَالْأَعْوَرِ وَالْأَعْمَشِ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بَنِيَّةُ التَّعْرِيفِ لِمَنْ لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا بِهِ اهـ. مُغْنِي.

هـ فُود: (حَتَّى سَمُؤَا) أَيِ لَقَبُوا اهـ. مُغْنِي. هـ فُود: (بِقُلَانِ الدِّينِ) أَيِ كُضِيَاءِ الدِّينِ وَعَلَاءِ الدِّينِ فَيُكْرَهُ اهـ. ع ش. هـ فُود: (وَمِنْ تَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ قُبْحِ ذَلِكَ اتَّلَقِيْبِ. هـ فُود: (إِنَّهَا) أَيِ تَسْمِيَةِ السَّفَلَةِ وَتَلْقِيْبِهِمْ بِنَحْوِ مُغْنِي الدِّينِ مِنَ الْأَلْقَابِ الْعَلِيَّةِ. هـ فُود: (نَحْوُ سَيْتِ الْأَمْسِ الْخُ) بَلْ يَتَّبِعِي كَرَاهَةَ بَنَحْوِ عَرَبٍ وَنَاسٍ وَقَضَاةٍ وَعُلَمَاءٍ بَدُونَ سَيْتِ اهـ. ع ش. هـ فُود: (لَأَنَّهُ مِنْ أَفْجَحِ الْكُذِبِ) وَلَمْ يُحْرَمْ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ اهـ. ع ش.

هـ فُود: (وَلَا يَغْرَفُ السُّتُ الْخُ) فِي الْقَامُوسِ وَبَنِي لِلْمَرْأَةِ أَيِ يَابِسَتْ جِهَاتِي أَوْ لَحَنَ وَالصَّوَابُ سَيِّدَتِي أَنْتَهَى اهـ. سم. هـ فُود: (وَمُرَادُهُمْ) أَيِ الْعَوَالِمِ اهـ. مُغْنِي. هـ فُود: (وَيَحْرُمُ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ الْخُ) وَيُسَنُّ أَنْ يُكْنَى أَهْلُ الْفَضْلِ الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ وَلَا يُكْنَى كَافِرٌ، قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: وَلَا فَايِقُ وَلَا مُبْتَدِعُ لِأَنَّ الْكُنْيَةَ لِلتَّكْرُمَةِ وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا بَلْ أَمْرُنَا بِالْإِعْلَاطِ عَلَيْهِمْ إِلَّا لِيُخَوِّفَ نَفْسَهُ مِنْ ذِكْرِهِ بِاسْمِهِ أَوْ تَعْرِيفِ وَيُسَنُّ أَنْ يُكْنَى مَنْ لَهُ أَوْلَادٌ بِأَكْبَرِ أَوْلَادِهِ، أَيِ وَلَوْ أُنْثَى وَلَا بَأْسَ بِتَكْنِيَةِ الصَّغِيرِ أَيِ وَلَوْ أُنْثَى وَيُسَنُّ لَوْلَا الشَّخْصِ وَتَلْمِيزِهِ وَعَلَامِهِ أَنْ لَا يُسَمِّيَهُ بِاسْمِهِ أَيِ وَلَوْ فِي الْمَكْتُوبِ، وَالْأَدَبُ أَنْ لَا يُكْنَى الشَّخْصُ نَفْسَهُ فِي

هـ فُود: (فإنما الطَّيِّبُ اللهُ) قَصِيَّةٌ هَذَا جَوَازُ إِطْلَاقِ الطَّيِّبِ عَلَى اللهِ. هـ فُود: (وَلَا تُغَرَفُ السُّتُ إِلَّا فِي الْعَدُوِّ) فِي الْقَامُوسِ وَبَنِي لِلْمَرْأَةِ أَيِ يَابِسَتْ جِهَاتِي أَوْ لَحَنَ، وَالصَّوَابُ سَيِّدَتِي اهـ.

مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ فِي الْخُطْبَةِ بِمَا فِيهِ مِمَّا يَنْبَغِي مَجِئُهُ هُنَا وَأَنَّ الْحَرَمَةَ خَاصَّةٌ بِالْوَاضِعِ أَوَّلًا (و) أَنَّ (يَحِلُّقُ رَأْسَهُ) كُلُّهُ وَلَوْ أُنْشِ فِيهِ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ بِهِ وَفِيهِ مَنَافِعٌ طَيِّبَةٌ لَهُ وَيُكْرَهُ تَلَطُّيخُهُ بِدَمٍ مِنَ الذَّبِيحَةِ لِأَنَّهُ فَعْلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ حَرَمَتَهُ لَوْلَا رِوَايَةٌ بِهِ صَحِيحَةٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَوْ ضَعِيفَةٌ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ قَالَ بِهَا بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ وَبَحَثُ الْحَرَمَةِ مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ فَلَا يُقُولُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِلَّةٌ فَكَيْفَ وَقَدْ ظَهَرَتْ وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ مِنْ مَحَلٍّ أَوْ مَحَالٍّ خِلَافًا لِئَمَّنْ فُرِقَ وَاسْتَدْلُ بِمَا لَا يَدُلُّ لَهُ وَيُسْنُ لَطُّيخُهُ بِالْمَخْلُوقِ وَالزَّغْفَرَانِ وَأَنْ يَكُونَ الْحَلْقُ (بَعْدَ ذَبْحِهَا) كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقَيْنِي بِمَا لَا يَصُحُّ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ (و) سُنُّ بَعْدَ الْحَلْقِ فِي الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى أَنَّ (تَتَصَدَّقُ بِزَنَةِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ أَنْ تَرِنَ شَجَرَ الْحَسَنِينِ ﷺ وَتَتَصَدَّقَ بِزَنَةِ فِضَّةٍ وَالْحَقُّ بِهَا الذَّقْبُ بِالْأَوَّلَى.....

يَكُنَّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَا يُعْرَفُ بِغَيْرِهَا أَوْ كَانَتْ أَشْهَرَ مِنَ الْإِسْمِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. ﷻ فُؤَدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ كَانَ اسْمُهُ مُحْتَمًا أَمْ لَا أَه. ع ش أَيِ سِوَاةِ كَانَ فِي زَمَنِ ﷺ أَوْ بَعْدَهُ. ﷻ فُؤَدُ: (إِنْ الْحَرَمَةُ (إِلَخ) بَيَانٌ لِمَا يَتَّبِعِي. ﷻ فُؤَدُ: (كُلُّهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْحَرَمَةَ) إِلَى (وَيُكْرَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَاسْتَدْلُ) إِلَى (وَيُسْنُ). ﷻ فُؤَدُ: (كُلُّهُ) وَلَا يَكْفِي حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَلَا تَقْصِيرُ الشَّعْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ فَفِي اسْتِخْبَابِ إِمْرَارِ الْمَوْسَى عَلَيْهِ احْتِمَالٌ أَه. مُغْنِي. ﷻ فُؤَدُ: (فِيهِ) أَيِ الْيَوْمِ السَّابِعِ أَه. مُغْنِي. ﷻ فُؤَدُ: (طَبِئَةً) نِسْبَةً إِلَى الطَّبِّ. ﷻ فُؤَدُ: (تَلَطُّيخُهُ) أَيِ الرَّأْسِ أَه. ع ش. ﷻ فُؤَدُ: (وَكَانَ الْقِيَاسُ (إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمُ لِرِوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ بِهِ قَالَ بِهَا بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ أَه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمُ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَعَ الْغُلَامِ حَقِيقَةً فَأَهْرِقُوا عَلَيْهِ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» بَلْ قَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ثُمَّ يُعْشَلُ لِهَذَا الْخَبَرِ أَه. ﷻ فُؤَدُ: (لَوْلَا (إِلَخ) جَوَابُهُ مَا قَبْلَهُ. ﷻ فُؤَدُ: (بِهِ) أَيِ بَطْلِبِ التَّلَطُّيخِ. ﷻ فُؤَدُ: (صَحِيحَةٌ) فَكَيْفَ كَرَّةً أَه. سَم. ﷻ فُؤَدُ: (كَمَا قَالَ) أَيِ ضَمَفْهَا. ﷻ وَفُؤَدُ: (غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْمَجْمُوعِ. ﷻ وَفُؤَدُ: (قَالَ بِهَا (إِلَخ) صِفَةُ رِوَايَةٍ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدٌ إِلَيْهَا. ﷻ فُؤَدُ: (وَيَبْحَثُ الْحَرَمَةَ مُخَالَفٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. ﷻ فُؤَدُ: (لِلْمَنْقُولِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْحَرَمَةِ الْمَازِ فِي قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ تَلَطُّيخُهُ (إِلَخ). ﷻ فُؤَدُ: (عَلَيْهِ) أَيِ ذَلِكَ الْبَحْثِ. ﷻ وَفُؤَدُ: (لَوْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ) أَيِ لِلْمَنْقُولِ. ﷻ وَفُؤَدُ: (وَقَدْ ظَهَرَتْ) أَيِ الْعِلَّةُ وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْمُتَّكِدَةُ. ﷻ فُؤَدُ: (وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ) وَمِنَ الشَّوْشَةِ أَه. ع ش. ﷻ فُؤَدُ: (خِلَافًا (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ مُطْلَقًا وَقِيلَ حَلْقُ مَوَاضِعَ مُتَّفَرِّقَةٍ وَإِنَّمَا حَلْقُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِئَمَّنْ أَرَادَ التَّنَظُّفَ وَلَا يَتْرِكُهُ لِئَمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَذْهَبَهُ وَيُرْجِلَهُ وَإِنَّمَا الْمَرْأَةُ قِيَّكْرُهُ لَهَا حَلْقُ رَأْسِهَا إِلَّا لِيَصْرُورَةٍ أَه. ﷻ فُؤَدُ: (بِالْمَخْلُوقِ) هُوَ بِالْفَتْحِ ضَرَبٌ مِنَ الطَّيِّبِ أَه. ع ش. ﷻ فُؤَدُ: (فِيهِ) أَيِ تَقْدِيمِ الذَّبْحِ عَلَى الْحَلْقِ. ﷻ فُؤَدُ: (لِلْخَيْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (تَعَمُّ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

ﷻ فُؤَدُ: (لَوْلَا رِوَايَةٌ بِهِ صَحِيحَةٌ) فَكَيْفَ كَرَّةً.

ومن ثم كان أفضل نعم، صَحَّ عن ابن عباس سبعة من الشئ في الصبي يوم السابع وذكر منها  
ويُتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة وقد ل الصحابي من الشئ في حكم المرفوع إلا أن يكون  
ابن عباس أخذه من قياس الأولى المذكور.  
(فرغ) ذكروا هنا في اللحية ونحوها اتصالاً مكروهة.....

• قوله: (ومن ثم كان) أي الذَّعْبُ أَفْضَلُ و لَحْيَرٌ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ هِيَ الْمُتَيَسَّرَةُ إِذْ ذَاكَ.  
(تنبيه): مَنْ لَمْ يَفْعَلْ بِشَعْرِهِ مَا ذَكَرَهُ يَتَّبِعْ لَهُ كَمَا قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ أَنْ يَفْعَلَهُ هُوَ بِغَدِّ بُلُوغِهِ إِنْ كَانَ شَعْرُ  
الْوِلَادَةِ بَاقِيًا وَلَا تَصَدَّقَ بِزَيْتِهِ يَوْمَ الْحُلُقِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ احتاطَ وَأَخْرَجَ الْأَكْثَرَ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمِنْ  
ثُمَّ كَانَ أَفْضَلُ فَأَوْفَى كَلَامَهُ لِلتَّوْبِيعِ لَا لِلْكَفِيرِ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ مَتَى يُدْىِ بِالْأَغْلَظِ قُبُلٍ أَوْ كَانَتْ لِلتَّوْبِيعِ أَوْ  
بِالْأَسْهَلِ فَلِلتَّخْيِيرِ اهـ. • قوله: (نعم الخ) استدراكٌ عَلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهَا الْخ. • قوله: (وذكر) أي ابْنُ  
عَبَّاسٍ مِنْهَا أَيِ التَّبَعَةِ. • وفوقه: (ويُتصدق الخ) مَفْعُولٌ ذَكَرَ. • قوله: (فرغ: ذكروا الخ) (خاتمة): يُسْنُ  
لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُذْهِنَ عَيْنًا بِكَسْرِ الدَّيْنِ، أَيْ وَقْتًُا بَعْدَ وَقْتٍ بِحَيْثُ يَجِبُ الْأَوَّلُ وَأَنْ يَكْتَسِلَ وَثَرًا  
لِكُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةٌ وَأَنْ يَغْلِقَ الْعَانَةَ وَيُقَلِّمَ الْفَرْجَ وَيَتَيْفَ الْإِبْطَ وَيَجُوزُ حَلْقُ الْإِبْطِ وَتَقْفُ الْعَانَةُ وَيَكُونُ آتِيًا  
بِأَصْلِ الشَّيْءِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَهْذِيبِهِ: وَالشَّيْءُ فِي الرَّجُلِ حَلْقُ الْعَانَةِ وَفِي الْمَرْأَةِ نَقْطُهَا وَالْحُشَى وَمِثْلُهَا كَمَا  
بَحَثْنَاهُ شَيْخُنَا، وَالْعَانَةُ الشَّعْرُ الثَّابِتُ حَوْلَ الْفَرْجِ وَالدُّبُرِ وَأَنْ يَقْصُ الشَّارِبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ طَرَفُ الشَّفَةِ بَيَانًا  
ظَاهِرًا، وَلَا يُخْفِيهِ مِنْ أَصْلِهِ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ عَنِ الْحَاجَةِ وَتَأْخِيرُهَا إِلَى بَعْدِ الْأَرْبَعِينَ أَشَدُّ  
كِرَاهَةً، وَأَنْ يَغْسِلَ الْبَرَّاجِمَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الرُّضُوءِ، وَهِيَ عُقْدُ الْأَصَابِعِ وَمَقَاصِلُهَا، وَأَنْ يَغْسِلَ مَعَاطِفَ  
الْأَذْنِ وَصِمَاحِيهَا قِزِيلٌ مَا فِيهِ مِنَ الْوَسَخِ الْمَسْحُ، وَأَنْ يَغْسِلَ دَاخِلَ الْأَنْفِ تَيَامُنًا فِي كُلِّ الْمَذْكُورَاتِ،  
وَأَنْ يُخَضَّبَ الشَّعْرُ الثَّابِتُ بِالْحُمْرَةِ وَالصُّوْرَةِ وَهُوَ بِالسَّوَادِ حَرَامٌ، إِلَّا لِمُجَاهِدٍ فِي الْكَفَّارِ فَلَا بَأْسَ بِهِ،  
وِخْضَابُ الْبَدَنِ وَالرُّجُلَيْنِ بِالْحَتَاءِ وَنَحْوِهِ لِمَرْجُلٍ حَرَامٌ إِلَّا لِعُمُرٍ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَيُسْنُ لَهَا مُطْلَقًا وَالْحُشَى فِي  
ذَلِكَ كَالرَّجُلِ احتياطًا، وَيُسْنُ فَرْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَتَمْشِيطُهُ بِمَاءٍ أَوْ دُهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَسْرِيقُ اللَّحْيَةِ وَيُكْرَهُ  
تَقْفُ اللَّحْيَةِ أَوَّلَ طُلُوعِهَا إِثَارًا لِلْمُرُودَةِ: وَتَقْفُ الشَّيْبِ وَاسْتِغْجَالُ الشَّيْبِ بِالْكِبْرِيتِ أَوْ غَيْرِهِ طَلَبًا  
لِلشُّيْخَةِ، وَتَقْفُ جَانِبِي الْعُنُقِ وَتَشْمِيطُهَا إِظْهَارًا لِلزُّهْدِ وَتَضْفِيفُهَا طَاقَةً فَوْقَ طَاقَةِ الْتَرْتِينِ، أَوْ التَّصْنِيعِ  
وَالتَّظَرُّفِ فِي سَوَادِهَا وَيَبَاضِهَا إِعْجَابًا وَافْتِيحًا: وَالزِّيَادَةُ فِي الْعِذَارَيْنِ مِنَ الصَّدْعِ وَالتَّقْصُصِ مِنْهُمَا، وَلَا بَأْسَ  
بِتَرْكِ سِبَالَتِهِ وَهِيَ أَطْرَافُ الشَّارِبِ مُغْنِي وَذَابَةٌ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (أَنْ يُذْهِنَ) أَيِ يُذْهِنَ الشَّعْرَ الَّذِي جَرَتْ  
الْعَادَةُ بِتَرْيِيهِهِ بِالْدُهْنِ، وَقَوْلُهُ: (لِكُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةٌ) أَيِ مُتَوَالِيَةً، وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ بِالسَّوَادِ حَرَامٌ) أَيِ لِلرَّجُلِ  
وَالْمَرْأَةِ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُ، وَقَوْلُهُ: (إِلَّا لِمُجَاهِدٍ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: (حَرَامٌ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ  
الْمَوْتِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فَرْقُ الْخ) أَيِ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (وَتَقْفُ جَانِبِي الْعُنُقِ) وَمِنْهُ إِزَالَةُ ذَلِكَ  
بِنَحْوِ الْقِصَصِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (أَيِ يُذْهِنُ الذَّنْفَ الْخ) فِيهِ تَوَقُّفٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الشُّمُولُ لِجَمِيعِ الْبَدَنِ،  
وَقَوْلُهُ: (أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ لِلشَّارِحِ، وَقَالَ الْكُزْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: قَوْلُهُ:  
(وَيُحْرَمُ تَسْوِيدُ الشَّيْبِ وَلَوْ لِلْمَرْأَةِ الْخ) كَذَا فِي الْأَسْنَى عَنِ الْمَجْمُوعِ، لَكِنْ قَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِ



منها تَقْلُهَا وَخَلَقَهَا وَكَذَا الْحَاجِبَانِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ لَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِإِمْكَانٍ حَمِلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْجُلِّ الْمُسْتَوِيِّ الطَّرْفَيْنِ وَالتَّصَرُّ عَلَى مَا يُؤَافِقُهُ إِنْ كَانَ بِلَفْظٍ لَا يَحِلُّ يُحْتَمَلُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ وَصَحَّ عِنْدَ ابْنِ جَبَّانٍ ؑ كَانَ بَلَدًا بِأَخْذٍ مِنْ طَوْلٍ لِخَيْتِهِ وَعَوِضُهَا وَكَأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ ابْنِ عَمَرَ بَلَدًا فِي كَوْنِهِ كَانَ يَقْبِضُ لِخَيْتِهِ وَيُزِيلُ مَا زَادَ لَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ الْأَمْرُ بِتَوْفِيرِ اللَّحْيَةِ أَيْ بِعَدَمِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا وَهَذَا مُقَدَّمٌ لِأَنَّهُ أَصَحُّ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ لِبَيَانِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّوْفِيرِ لِلنَّذْبِ وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا زَادَ انْتِشَارُهَا وَكَثِيرُهَا عَلَى الْمُعْهُودِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا كَرَاهَةَ الْأَخْذِ مِنْهَا مُطْلَقًا وَادِّعَاءُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ يُشَوِّهِ الْخَلْقَةَ مَنْشُوعٌ وَإِنَّمَا الْمَشْوُوهُ تَرْكُهُ تَعَهُدًا بِالْفَسْلِ وَالذَّمِّ وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ كَرَاهَةَ خَلْقِ مَا فُورَ الْخَلْقِ مِنَ الشَّعْرِ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّهُ مُبَاحٌ (و) يُسَرُّ أَنْ (يُؤَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى) ثُمَّ يُقَامُ فِي الْيُسْرَى (حِينَ يُؤَلَّدُ) لِلْخَبِيرِ الْحَسَنِ ؑ أَنَّهُ بَلَدًا أُذُنٌ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وُلِدَ وَجُكَمَتْهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَنْخُسُهُ حِينَئِذٍ فَشَرَعَ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ لِأَنَّهُ يُذْبِرُ عِنْدَ سَمَاعِهِمَا وَرَوَى ابْنُ السَّنِيِّ خَيْرَ

الزَّيْدُ: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ ذَلِكَ بِأَذْنِ زَوْجِهَا أَوْ سَيِّبِهَا لِأَنَّهُ لَهَا غَرَضٌ فِي تَرْبِيَّتِهَا بِهِ وَقَدْ أُذِّنَ لَهَا فِيهِ أ. هـ. وَبِثَلَّةٍ عِبَارَةٌ أَيْ فِي شَرْحِ الزَّيْدِ وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ: قُتِلَ الْوُضُوءُ أ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ: (مِنْهَا تَقْلُهَا وَخَلَقَهَا). قَوْلُهُ: (وَالنَّصُّ الْإِلَاحُ) مُتَبَدِّلٌ وَجُمْلَةٌ إِنْ كَانَ الْإِلَاحُ خَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يُؤَافِقُهُ) أَيْ قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ نَفْيُ الْجُلِّ الْإِلَاحُ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ الْإِلَاحُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: (فَائِدَةٌ): قَالَ الشَّيْخَانِ: يُكْرَهُ خَلْقُ اللَّحْيَةِ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي حَاشِيَةِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ فِي الْأَمِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَكَذَا الْحَلِيمِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأُسْنَادُهُ الْقَقَالُ الشَّاشِيُّ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الصَّوَابُ تَحْرِيمُ خَلْقِهَا جُمْلَةً لِغَيْرِ عِلَّةٍ بِهَا كَمَا يَقَعْلُهُ الْقَلَنْدَرِيُّ أ. هـ. سَم. قَوْلُهُ: (أَيْ) بِعَدَمِ أَخْذِ شَيْءٍ الْإِلَاحُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ حَمْلَ الْأَوَّلِ الْإِلَاحُ) هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَأْخُرِهِ عَنِ الْأَمْرِ بِالتَّوْفِيرِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ حَمْلِهِ الْإِلَاحُ) فِيهِ تَأْمُلٌ.

قَوْلُهُ (وَأَنْ يُؤَذَّنَ) أَيْ وَلَوْ مِنْ امْرَأَةٍ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَذَانِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ الرُّجَالِ بَلِ الْمَقْصُودُ بِهِ مُجَرَّدُ الذِّكْرِ لِلتَّبَرُّكِ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ فِعْلَ الْأَذَانِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْلُودُ كَافِرًا وَهُوَ قَرِيبٌ أ. هـ. ع ش بِحَذْفٍ. قَوْلُهُ: (يَنْخُسُهُ) مِنْ بَابِ نَصَرَ قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ تَوَلَّدَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْرُمُ كَانَ خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخَانِ: يُكْرَهُ خَلْقُ اللَّحْيَةِ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي حَاشِيَةِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ فِي الْأَمِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَكَذَا الْحَلِيمِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأُسْنَادُهُ الْقَقَالُ الشَّاشِيُّ فِي مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الصَّوَابُ تَحْرِيمُ خَلْقِهَا جُمْلَةً لِغَيْرِ عِلَّةٍ بِهَا كَمَا يَقَعْلُهُ الْقَلَنْدَرِيُّ.



وَمَنْ وَلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأُذِنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيَانِ  
وهي التابعة من الجن وقيل مَرَضَ ثَلَاثَ مَهْمٍ فِي الصَّغَرِ وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى فِيمَا يَظْهَرُ:  
﴿وَلَا يَلْبِسُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّطْنِ الرَّجِيمِ﴾ [المؤمن: ٣٦] وَيَزِيدُ فِي الذِّكْرِ التَّسْمِيَةَ وَزَادَ  
وَأَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودِ الْإِسْلَامِ، فَيُسْنُ ذَلِكَ أَيْضًا (و) أَنْ (تُحَنِّكَ بِحَمَلٍ) بَأَنْ يَتَضَخَّمَهُ  
وَيُذَلِّكَ بِهِ حَتَّى يَفْتَحَهُ حَتَّى يَصِلَ بَعْضُهُ لِحُجُوفِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ فَإِنْ قُيِّدَ تَمَرٌ فَخُلُوْهُ لَمْ  
تَمَسَّهُ النَّارُ نَظِيرُ فَطَرِ الصَّائِمِ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى قَوْلِ الرُّومَانِيِّ أَنَّ الْخُلُوْهُ مُقَدَّمٌ  
عَلَى الْمَاءِ لِكُنْهٍ ضَعِيفٌ ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ لِأَوْجِهِ هُنَا مَا ذَكَرَ وَفُتِّرُ بِأَنَّ الشَّارِحَ جَعَلَهُ بَعْدَ التَّمْرِ ثُمَّ  
الْمَاءِ فَادْخَالَ وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا فِيهِ اسْتَدْلَ عَلَى النَّصِّ وَهُنَا لَمْ يُزِدْ بَعْدَ التَّمْرِ شَيْءٌ فَالْحَقُّنَا بِهِ مَا  
فِي مَعْنَاهُ نَعَمْ، قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الرُّطْبَ هُنَا أَفْضَلُ مِنَ التَّمْرِ كَهَوْنِهِ وَالْأُنْثَى كَالذِّكْرِ هُنَا عَلَى  
الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُحَنِّكُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ لِيَحْصُلَ لِلْمَوْلُودِ بَرَكَةٌ  
مُخَالَطَةً رِيقِهِ لِحُجُوفِهِ وَيُسْنُ تَهْنِئَةُ الْوَالِدِ أَيْ وَنَحْوَهُ كَالْأَخِ أَخَذًا مِثْلًا مَرَّةً فِي التَّعْزِيَةِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ  
يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ لَكَ وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ وَتَلَعَّ أَشَدَّهُ وَزُرْقَتْ بَرَهُ وَيُسْنُ الرُّدُّ عَلَيْهِ  
بِنَحْوِ جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَفِي ذِكْرِهِمُ الْوَاهِبَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرٌ بِهِ حَدِيثٌ وَلَمْ تَزِدْ ثُمَّ رَأَيْتَهُ

• فَوَدَّ: (الْيُمْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لِلْيُمْنَى) إِلَى (جَنَّتَيْهِ) وَقَوْلُهُ:  
(وَقِيلَ) إِلَى (وَيُسْنُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَ) إِلَى (نَعَمْ) وَقَوْلُهُ:  
(خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ) • فَوَدَّ: (وَأَتَى الْخ) عِبَارَةٌ أَصْلُ الرُّضْوَةِ وَتَبِعَهُ الْمَغْنَى وَالنَّهَايَةُ أَتَى بِغَيْرِ وَائٍ أ.هـ. سَيِّدُ  
عَمَرَ • فَوَدَّ: (وَيَزِيدُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمَغْنَى وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا عَلَى سَبِيلِ  
الْثَّلَاوَةِ وَالتَّبَرُّكِ بَلْفِظِ الْآيَةِ بِتَأْوِيلِ إِرَادَةِ التَّهْنِئَةِ أ.هـ. • فَوَدَّ: (النَّسْمَةُ) هِيَ مُحَرَّكَةُ الْإِنْسَانِ أ.هـ. قَامُوسٌ.  
• فَوَدَّ: (فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ) أَيْ أُذُنَهُ الْيُمْنَى مُنَى وَع ش. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي فِطْرِ الصَّائِمِ • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ  
فِي تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَ) أَيْ بِنَ كَوْنِ الْخُلُوْ عَقِبَ التَّمْرِ • فَوَدَّ: (اسْتَفْرَاكَ) أَيْ نِسْبَةُ تَرْكِ  
الْأَوَّلَى وَعَدَمُ عِلْمِهِ.

• فَوَدَّ: (نَعَمْ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الرُّطْبَ الْخ) بَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ تَقَدَّمَ الرُّطْبُ عَلَى التَّمْرِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي  
الصَّوْمِ أ.هـ. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمَغْنَى وَهِيَ وَفِي مَعْنَى التَّمْرِ الرُّطْبُ أ.هـ. عَدَمُ أَفْضَلِيَةِ الرُّطْبِ مِنَ التَّمْرِ.  
• فَوَدَّ: (وَالْأُنْثَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيْ) إِلَى (يُبَارِكُ).  
• فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ) أَيْ حَيْثُ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ أ.هـ. مُغْنَى • فَوَدَّ: (مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ  
فَامْرَأَةٌ صَالِحَةٌ أ.هـ. مُغْنَى • فَوَدَّ: (وَيُسْنُ تَهْنِئَةُ الْوَالِدِ الْخ) أَيْ سَوَاءً كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أ.هـ. ع ش.  
• فَوَدَّ: (يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ الْخ) وَيَحْصُلُ السُّؤْدُ بِالْأَدْعَاءِ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِلْوَالِدِ أَوْ الْوَلَدِ أ.هـ. ع ش.  
• فَوَدَّ: (وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ) أَيْ جَعَلْتَ شِكْرًا لَهُ • فَوَدَّ: (وَتَلَعَّ) أَيْ الْمَوْهُوبُ • فَوَدَّ: (وَزُرْقَتْ) بِنَاءُ  
الْمَفْعُولِ • فَوَدَّ: (وَفِي ذِكْرِهِمْ) أَيْ الْأَصْحَابُ.

في المجموع قال قال أصحابنا **وُستَحَبَّ أَنْ يُهْتَأَ بِمَا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أَنَّهُ عَلَّمَ إِنْسَانًا التَّهْنِئَةَ فَقَالَ قُلْ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ. **إِلَخْ** اهـ. فإطباقُ الأصحابِ على سُنِّ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا لَا الْبُضْرِيَّ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ فَهُوَ حُجَّةٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ لَا التَّابِعِيِّ وَحِينَئِذٍ اتَّضَحَ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْوَاحِدِ وَأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ التَّوْقِيفِيَّةِ وَلَمْ يَسْتَخْضِرْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فَأَنْكَرَهُ بِيَادِي رَأْيِهِ وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْبُضْرِيُّ فَيُزَادُ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ تَخْطِئَةُ الْأَصْحَابِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّ مَا يَجِيءُ عَنِ التَّابِعِيِّ لَا تَثْبُتُ بِهِ سُنَّةٌ وَيَنْبَغِي امْتِدَادُ زَمَنِهَا ثَلَاثًا بَعْدَ الْعِلْمِ كَالْتَمَرِزَةِ أَيْضًا.

(خاتمة) المَعْتَمَدُ مِنْ مَذْهَبِنَا الْمُوَافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَمَا يَثْبُتُ فِي الْمَجْمُوعِ وَأَدْعَاءُ نَسْخِهَا لَمْ يَثْبُتْ مَا يُدَلُّ لَهُ وَإِنْ سَلَّمْ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَتِيرَةَ بَفَتْحِ الْمُثْمَلَةِ وَكَسْرِ الْفَوْقِيَّةِ وَهِيَ مَا يُذْبَحُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبٍ وَالْفَرْعُ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالزَّاءِ وَبِالْعَيْنِ الْمُثْمَلَةِ وَهِيَ أَوَّلُ نِتَاجِ الْبَهِيمَةِ يُذْبَحُ رَجَاءً بَرَكَتِهَا وَكَثْرَةِ نَسْلِهَا مَثْدُوبَتَانِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِمَا لَيْسَ إِلَّا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِالتَّضَدُّقِ بِلُحْجِهِمَا عَلَى الْمُخْتَاجِينَ فَلَا تَثْبُتُ لَهُمَا أَحْكَامُ الْأَضْحِيَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

■ **قُودُ:** (قَالَ أَصْحَابُنَا وَوُستَحَبَّ أَنْ يُهْتَأَ بِمَا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ إلخ) هذه العبارة لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي أَنَّ مُسْتَنْدَهُمْ فِي سُنِّ ذَلِكَ مُجَرَّدُ مَجِيئِهِ عَنِ الْحَسَنِ حَتَّى يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا اهـ. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ: إِطْبَاقُهُمْ عَلَيْهَا كَالصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ. ■ **قُودُ:** (فَقَالَ إلخ) مِنْ عَطْفِ الْمُفْصَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ. ■ **قُودُ:** (إِنَّ هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِ التَّهْنِئَةِ بِمَا ذَكَرَ. ■ **قُودُ:** (فَهُوَ حُجَّةٌ) أَيِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ. ■ **قُودُ:** (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ حُجِّيَةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِيمَا لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالٌ. ■ **قُودُ:** (اتَّضَحَ مِنْهُ) أَيِ مِمَّا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ■ **قُودُ:** (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ: (فَإِطْبَاقُ الْأَصْحَابِ إلخ) وَيَخْتَلِجُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. ■ **قُودُ:** (وَيَنْبَغِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (خَاتِمَةٌ) إِلَى (أَنَّ الْعَتِيرَةَ). ■ **قُودُ:** (امْتِدَادُ زَمَنِهَا) أَيِ التَّهْنِئَةِ. ■ **قُودُ:** (بَعْدَ الْعِلْمِ) أَيِ أَوْ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ اهـ. **قُودُ:** (وَلَا يُلْزَمُ إلخ) غَايَةٌ. ■ **قُودُ:** (عَلَيْهِ) أَيِ التَّسْنِخِ. ■ **قُودُ:** (إِنَّ الْعَتِيرَةَ إلخ) قَالَ ابْنُ سُرَاقَةَ: أَكَّدَ الدَّمَاءِ الْمَسْنُونَةِ الْهَدَايَا ثُمَّ الصَّحَابِيَّاتِ ثُمَّ الْعَتِيرَةَ ثُمَّ الْفَرْعَ اهـ. مُغْنِي. ■ **قُودُ:** (وَهِيَ مَا يُذْبَحُ إلخ) وَاسْمُوهَا الرَّجِيَّةُ أَيْضًا اهـ. مُغْنِي.



■ **قُودُ:** (قَالَ أَصْحَابُنَا وَوُستَحَبَّ أَنْ يُهْتَأَ بِمَا جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ إلخ) هذه العبارة لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي أَنَّ مُسْتَنْدَهُمْ فِي سُنِّ ذَلِكَ مُجَرَّدُ مَجِيئِهِ عَنِ الْحَسَنِ حَتَّى يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### بِكَتَابِ بَيَانِ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ

ومعرفتهما من أكيد مِهْمَاتِ الدِّينِ لِمَا فِي تَنَاوُلِ الْحَرَامِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الْمُشَارِ إِلَى بَعْضِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ «أَيُّ لَحْمٍ نَبَتْ مِنْ حَرَامِ النَّارِ أَوْلَى بِهِ» وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]. (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه بأن يكون عَيْشُهُ خَارِجَهُ عَيْشِ مَذْبُوحٍ أَوْ حَيٍّ لَكِنَّهُ لَا يَدُومُ (السَّمَكُ مِنْهُ خِلَالُ كَيْفِ مَاتَ) بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِهِ طَافِيًا أَوْ رَاسِبًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] أي مَصِيدُهُ وَمَطْعَمُهُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ)

• قُودَ: (بَيَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ التَّنَاسُّسِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَالْفَاءُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ جَرَى إِلَى وَقَبْلَ وَمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْحَى إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الذُّهْنُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَيًّا. • قُودَ: (بَيَانٌ مَا يَحِلُّ الْخ) أَي وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَالطَّعَامِ الْمَضْطَّرِّ اهـ. ع ش. • قُودَ: (وَيَحْرُمُ) الْأَوَّلَى وَمَا يَحْرُمُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • قُودَ: (وَمُتَّفَقُهُمَا) أَي مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرُمُ اهـ. ع ش. • قُودَ: (الْمُشَارُ إِلَى بَعْضِهِ بِقَوْلِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَي لَحْمُ الْخ وَهِيَ أَوْلَى وَأَخْصَرُ. • قُودَ: (إِلَى بَعْضِهِ) أَي بَعْضُ أَفْرَادِ الْوَعِيدِ. • قُودَ: (أَوْحَى) مُقَابَلَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ تَفِيدُ أَنَّ لَيْسَ عَيْشُهُ غَيْرُ مَذْبُوحٍ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ أَوْحَى عَطَفَ عَلَى مَذْبُوحٍ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ أَوْحَى حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً وَالْأَمَّا حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ يَصُدُّ، عَلَيْهِ أَنَّهُ حَيٌّ.

(فَرْعٌ): اسْتَطْرَادِي وَقُوعُ السُّؤَالِ عَنْ بَثْرِ تَغْيِيرِ مَاؤُهَا ثُمَّ قُشِّتْ فَوَجِدَ فِيهَا سَمَكَةً مَيْتَةً فَأَحْبَلَ التَّغْيِيرَ عَلَيْهَا فَهَلِ الْمَاءُ طَاهِرٌ أَوْ مُتَنَجِّسٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ بَلِ الْمُتَمَتِّعِينَ الطَّاهِرَةَ لِأَنَّ مَيْتَةَ السَّمَكِ طَاهِرَةٌ وَالْمُتَغَيَّرُ بِالطَّاهِرِ لَا يَتَنَجَّسُ ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَتَفَصَّ مِنْهَا أَجْزَاءُ تُخَالِطُ الْمَاءَ وَتَغْيِيرُهُ فَهُوَ طَاهِرٌ وَالْأَفْغِيرُ طَاهِرٌ إِنَّ كَثَرَ التَّغْيِيرُ بِحَيْثُ يَمْتَحُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ اهـ. • قُودَ: (لَكِنَّهُ لَا يَدُومُ) سَيَأْتِي مُخْتَرِزُهُ فِي قَوْلِهِ دَائِمًا عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَا يَعِشُ اهـ. رَشِيدِي. • قُودَ: (بِسَبَبٍ) أَي ظَاهِرٍ كَصَدْمَةِ حَجَرٍ أَوْ ضَرْبِ صَيَادٍ أَوْ انْجِسَارِ مَاءٍ اهـ. مُغْنِي.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ)

• قُودَ: (أَوْحَى الْخ) مُقَابَلَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ تَفِيدُ أَنَّ لَيْسَ عَيْشُهُ غَيْرُ مَذْبُوحٍ فَكَيْفَ يُشَكِّلُ حَيْثُ إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ إِنَّمَا حَلَّ شَيْءٌ وَقَلْبُهُ: لِأَنَّ عَيْشَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَاءِ عَيْشُ الْمَذْبُوحِ.

وَفُسِّرَ طَعَامُهُ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِمَا طَفَا عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ وَصَحَّ خَبِرٌ هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتَتُهُ وَمَرُّهُ أَنَّهُ أَكَلَ مِنَ الْعَنْبَرِ وَكَانَ طَافِيًا نَعَمْ، إِنْ انْتَفَخَ الطَّافِي وَأَصْرُ حُرْمٍ وَأَنَّهُ يَجِلُّ أَكْلُ الصَّغِيرِ وَيُتَسَامَخُ بِمَا فِي جَوْفِهِ وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدُّهْنُ وَأَنَّهُ يَجِلُّ شَيْءٌ وَقَلْبِيَّةٌ وَبَلْغُهُ وَلَوْ حَيًّا (وَكَذَا) يَجِلُّ كَيْفَ مَاتَ (غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ) مِمَّا لَيْسَ عَلَى صُورَةِ السَّمَكِ الْمَشْهُورِ فَلَا يُنَافِي تَصْحِيحَ الرُّوضَةِ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِ يُسَمَّى سَمَكًا وَمِنَ الْقِرْشِ وَهُوَ اللَّحْمُ بَفَتْحِ اللَّامِ وَالْمُفْجَمَةِ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَقْوِيهِ بَنَاهُ وَمَنْ نَظَرَ لِذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ التَّمَسُّحِ فَقَدْ تَسَاهَلَ وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَيْشُهُ فِي الْبَرِّ (وَقِيلَ لَا) يَجِلُّ غَيْرُ السَّمَكِ لِتَخْصِيصِ الْجِلِّ بِهِ فِي خَبَرٍ وَأَجِلُّ لَنَا مَيْتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَيَزُودُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ يُسَمَّى سَمَكًا (وَقِيلَ إِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ فِي الْبَرِّ) كَالْبَقَرِ.....

• فَوَدَّ: (وَصَحَّ خَبَرٌ هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِلَيْهِ أَيِ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورُ يُشِيرُ قَوْلُهُ ﷺ هُوَ الظُّهُورُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَمَرُّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ بَابِ الصَّبْدِ. • فَوَدَّ: (حُرْمٌ) أَيِ تَنَازُلُهُ مِنْ حَيْثُ الضَّرَرُ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَجِلُّ إلخ) أَيِ وَمَرُّ أَنَّهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَجِلُّ أَكْلُ الصَّغِيرِ) وَكَذَا الْكَبِيرُ إِنْ لَمْ يُضَرَّ أَمَّا قَلْبِي الْكَبِيرِ وَشَيْءٌ قَالَ م ر فَمَقْتَضَى تَقْيِيدِهِمْ جِلُّ ذَلِكَ بِالصَّغِيرِ حُرْمَتُهُ وَأَقْرَهُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّغِيرِ مَا يَضْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ صَغِيرٌ قَبْدُخُلٌ فِيهِ كِبَارُ الْبِيسَارِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِبِضْرٍ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ أَضْبَعَيْنِ مَثَلًا اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدُّهْنُ) لَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا مَرَّ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الدُّهْنُ) أَيِ فَهُوَ أَيِ الدُّهْنُ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ وَلَيْسَ يَتَنَجَّسُ مَغْفُوعُهُ اه. ع ش.

• فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَجِلُّ شَيْءٌ إلخ) وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ سَمَكَةً فِي جَوْفٍ أُخْرَى حَلَّ أَكْلِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَتْ قَبْحُومٌ لِأَنَّهُ صَارَتْ كَالْقَيْءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (شَيْءٌ إلخ) أَيِ صَغِيرُ السَّمَكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَيًّا) يَشْمَلُ الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ عَلَى مَا مَرَّ وَفِيهِ مَا فِيهِ اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش قَالَ صَاحِبُ الْعُبَابِ يَحْرُمُ قَلْبِي الْجَرَادِ وَصَرَّخَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ بِجَوَازِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى السَّمَكِ انْتَهَى.

وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ حَيَاتَهُ مُسْتَقَرَّةٌ بِخِلَافِ السَّمَكِ فَإِنَّ عَيْشَهُ مُذْبُوحٌ فَالْتَّحَقَ بِالْمَيْتِ اه. وَرَجَّحَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الصَّبْدِ جَوَازَ قَلْبِي الْجَرَادِ وَعَقَّبَهُ سَمَ هُنَاكَ بِمَا يُوَافِقُ مَا قَالَه صَاحِبُ الْعُبَابِ رَاجِعُهُ. • فَوَدَّ: (مِمَّا لَيْسَ إلخ) كَخَيْزِرِ الْمَاءِ وَكَلْبِيَّةٍ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِمَّا لَيْسَ هَلَى صُورَةِ السَّمَكِ الْمَشْهُورِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِمَّا لَمْ يَشْتَهَرْ بِاسْمِ السَّمَكِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى صَوْرَتِهِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ قَوْلُهُ وَمِنَ الْقِرْشِ، وَلَا فَهُوَ عَلَى صُورَةِ السَّمَكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (وَمِنَهُ) أَيِ الْعَنْبَرِ. • فَوَدَّ: (الْقِرْشُ) بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ قَامُوسٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (غَيْرُ السَّمَكِ) أَيِ الْمَشْهُورِ اه. سَم. • فَوَدَّ: (وَيَزُودُهُ) أَيِ تَغْلِيلِ الْقَلِيلِ بِمَا ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (كَالْبَقَرِ) أَيِ مَا هُوَ عَلَى صَوْرَتِهِ لَكِنَّهُ إِذَا خَرَجَ تَكُونُ بِهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً اه. ع ش.

• فَوَدَّ: (وَقِيلَ لَا يَجِلُّ غَيْرُ السَّمَكِ) أَيِ الْمَشْهُورِ.

(حَلٌّ وَإِلَّا) يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِيهِ (فَلَا) يَحُلُّ (كَكَلْبٍ وَحِمَارٍ) لِتَنَاوُلِ الْأَسْمِ لَهُ أَيْضًا (وَمَا يَعِشُ) دَائِمًا (فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَصَفْدَعٍ) بِكَسْرِ ثُمَّ كَسْرٍ أَوْ فَتْحٍ وَفَتْحٍ ثُمَّ كَسْرٍ وَبَضْمٌ ثُمَّ فَتْحٌ وَالْفَاءُ سَاكِنَةٌ فِي الْكَلِّ (وَسَرْطَانٍ) يُسَمَّى عَقْرَبَ الْمَاءِ وَحَسَّاحٌ وَنَسْنَسٌ (وَحَيْةٌ) وَسَائِرُ ذَوَاتِ السُّمُومِ وَشَلْخَفَاءُ وَالتَّرْسَةُ وَهِيَ اللَّجَاءُ بِالْجِيمِ جَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى آتِهَا كَالشَّلْخَفَاءِ وَبَعْضُهُمْ عَلَى جِلِّهَا لِأَنَّهَا لَا يَدُومُ عَيْشُهَا فِي الْبَرِّ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعٍ لَكِنْ الْأَصَحُّ الْحَرْمَةُ وَقِيلَ اللَّجَاءُ هِيَ الشَّلْخَفَاءُ (حَرَامٌ) لِاسْتِخْبَائِهِ وَضَرَرِهِ مِنْ صَحَّةِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الصَّفْدَعِ اللَّازِمِ مِنْهُ حَرْمَتُهُ وَجَزْأُهَا عَلَى هَذَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا لَكِنْ تَعَقُّبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يُحَلُّ مِثْلُهُ إِلَّا الصَّفْدَعُ أَيْ وَمَا فِيهِ سُمٌّ وَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَوْ بَعْضُهُمْ مِنْ تَغْرِيمِ

فَوَيْلٌ (سَنِي) أَيِ أَكَلَهُ مِثْلًا. اهـ. مُنَى. فَوَيْلٌ: (لِتَنَاوُلِ الْأَسْمَ لَهُ الْخ) فَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمَهُ فَعَلَى هَذَا الرَّوْضَةِ مَا لَا يُطَيَّرُ لَهُ فِي الْبَرِّ يَحُلُّ أَمَّا إِذَا ذُبِحَ مَا أَكَلَ شَيْءُهُ فِي الْبَرِّ فَلَانَهُ يَحُلُّ جَزْأً وَلَوْ كَانَ يَعِشُ فِي الْبَرِّ وَالبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ حَبِيتُذٌ كَحَيَوَانِ الْبَرِّ، وَ- يَبْرَأُ الْبَرِّ يَحُلُّ مَذْبُوحًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أَكَلَ مِثْلًا مُغْنِي وَسَمٌّ وَع. ش. فَوَيْلٌ: (دَائِمًا) أَخْرَجَ قَوْلُهُ الْبَاقِي أَوْ حَيٌّ لَيْكُنْهُ لَا يَدُومُ. اهـ. سَم. فَوَيْلٌ: (وَنَسْنَسٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَضَبَّاحٌ وَضَبَطَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ. الْمُغْنِي بِكَسْرِ التَّوْنِ. اهـ. ع. ش. فَوَيْلٌ (سَنِي) (وَحَيْةٌ) وَيُطْلَقُ عَلَى الذَّكَاءِ وَالْأُنثَى وَدَخَلَتْ التَّاءُ لِلْوَحْدَةِ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسِهِ كَدَجَاجَةٍ.

(تَنْبِيْهٌ): قَدْ يُفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّ الْحَيَّةَ الَّتِي لَا تَعِشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ حَلَالٌ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِتَحْرِيمِهَا وَغَيْرِهَا مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ الْبَحْرِيَّةِ. اهـ. مُنَى عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ حَيَّةٌ أَيْ مِنْ حَيَاتِ الْمَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ. اهـ. فَوَيْلٌ: (وَسَائِرُ ذَوَاتِ السُّمُومِ) كَمَقْرَبٍ. اهـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَشَلْخَفَاءُ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَبِمُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ مُغْنِي وَرَشِيدِي. فَوَيْلٌ (وَالْتَّرْسَةُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ جَرَى الْخ. فَوَيْلٌ: (وَهِيَ اللَّجَاءُ) الْخ (عِبَارَةُ النَّهْيِ قِيلَ: هِيَ الشَّلْخَفَاءُ وَقِيلَ اللَّجَاءُ هِيَ الشَّلْخَفَاءُ. اهـ. فَوَيْلٌ: (هَلَى آتِهَا كَالشَّلْخَفَاءِ) أَيْ فِي الْحَرْمَةِ أَوْ فِي الْخِلَافِ وَتَصَحِيحُ الْحَرْمَةِ. فَوَيْلٌ: (لَكِنْ الْأَصَحُّ الْحَرْمَةُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (لِاسْتِخْبَائِهِ وَضَرَرِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِسُمِّيَةِ فِي الْحَيَّةِ وَالْمَقْرَبِ وَالِاسْتِخْبَائِ فِي غَيْرِهِمَا. اهـ. فَوَيْلٌ: (مَنْ قَتَلَ الصَّفْدَعِ) أَيْ صَغِيرًا كَانَ وَكَبِيرًا ه. ش. فَوَيْلٌ: (وَجَزْأً هَلَى هَذَا) الْإِشَارَةُ لِمَا فِي الْمَثْنِ. اهـ. رَشِيدِي. فَوَيْلٌ: (فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ عِبَارَتَهُ كَذَا فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ الصَّحِيحَ الْمُعْتَمَدُ الْخ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا فِي الْمَجْمُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ. فَوَيْلٌ: (أَيْضًا) لَا مَوْقِفَ لَهُ هُنَا. فَوَيْلٌ: (إِنْ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ الْخ) أَيْ وَإِنْ كَانَ

فَوَيْلٌ: (دَائِمًا) أَخْرَجَ قَوْلُهُ: السَّابِقُ أَوْ - يَ لَيْكُنْهُ لَا يَدُومُ. فَوَيْلٌ: (لَكِنْ تَعَقُّبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يُحَلُّ مِثْلُهُ إِلَّا الصَّفْدَعُ أَيْ وَمَا فِيهِ سَمٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَيَحْرُمُ الْأَرْنَبُ الْبَحْرِيُّ وَهُوَ خِيَوَانٌ رَأْسُهُ كَرَأْسِ الْأَرْنَبِ وَيَدُّهُ كَيَدَيْنِ السَّمَكِ وَقَالَ ابْنُ

السُّلْخَفَاءُ وَالْحَيَّةُ وَالتَّنَّاسُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِي غَيْرِ الْبَحْرِ اهـ قِيلَ التَّنَّاسُ يُوجَدُ بِحَزَائِرِ الصَّبِيِّ يَتَّبِعُ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ وَلَهُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ يَتَكَلَّمُ وَيَقْتُلُ الْإِنْسَانُ إِنْ ظَفَرُ بِهِ يَقْفِزُ كَقَفْرِ الطَّيْرِ قِيلَ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ بَطٍّ وَأَوَّزٌ فَإِنَّهُ يَمِيشُ فِيهِمَا وَهُوَ خَلَّالٌ اهـ. وَيُرَدُّ بِمَنْعِ عَيْشِهِ تَحْتَ الْمَاءِ دَائِمًا الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَمْ يَتَمَرَّضُوا لِلدَّيْلَسِ وَقَدْ عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي بِلَادٍ يَضُرُّ كَمَا عَمَّتْ الْبَلَوَى فِي الشَّامِ بِالسَّرَّاطِينِ وَعَنْ ابْنِ عَدْلَانَ أَنَّهُ أَفْتَى بِالْجَلِّ لِأَكْلِ نَظِيرِهِ فِي الْبَرِّ وَهُوَ الْفُسْتَقِيُّ وَهَذَا عَجِيبٌ أَيْ: مِنْ شَيْئَيْنِ اعْتَبَارُ الْمَثَلِ فِي الْبَرِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَعَدَمُ فَهْمِهِ إِذِ الثَّرَادُ عَلَيْهِ مَا أَكَلَ مِنْ الْحَيَوَانِ لَا مُطْلَقًا وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِتَخْرِيمِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ أَصْلُ السَّرَّاطِينِ لِيَتَوَلَّاهُ مِنْهُ كَمَا نُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَيَوَانِ اهـ.....

يَمِيشُ فِي الْبَرِّ أَيْضًا. هـ. فُودُ: (مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِي غَيْرِ الْبَحْرِ) أَيْ فَالْحَيَّةُ وَالتَّنَّاسُ وَالسُّلْخَفَاءُ الْبَحْرِيَّةُ خَلَّالٌ وَعَلَى أَنَّ السُّلْخَفَاءَ هِيَ الثَّرْسَةُ الَّتِي قَدَّمَهُ تَكُونُ الثَّرْسَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ خَلَّالًا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمِيشُ فِي الْبَرِّ فَاحْفَظْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ. اهـ. ع. ش. هـ. فُودُ: (قِيلَ التَّنَّاسُ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ زَادَ الْمُغْنِي قَبْلَهُ وَهُوَ أَيْ التَّنَّاسُ عَلَى خِلْقَةِ النَّاسِ قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ اهـ. هـ. فُودُ: (يَقْفِزُ) مِنْ الْبَابِ الثَّانِي أَيْ يَتَّبِعُ اهـ. قَامُوسٌ. هـ. فُودُ: (يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيْ الْمَثَلُ. هـ. فُودُ: (وَهُوَ خَلَّالٌ) الْوَاوُ حَالِيَّةٌ وَالضَّمِيرُ لِنَحْوِ بَطٍّ إلخ. هـ. فُودُ: (وَقَدْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ) أَيْ بِأَكْلِهِ. هـ. فُودُ: (أَنَّهُ أَفْتَى بِالْجَلِّ) أَيْ جَلِّ الدَّيْلَسِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَعَامِ الْبَحْرِ وَلَا يَمِيشُ إِلَّا فِيهِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودُ: (عَلَيْهِ) أَيْ الضَّعِيفُ. هـ. فُودُ: (مَا أَكَلَ مِنْهُ مِنَ الْحَيَوَانِ إلخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ لَنَا حَيَوَانٌ يُسَمَّى بِالْفُسْتَقِيِّ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَدْلَانَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَفِي دَعْوَى التَّبَايُرِ وَفَقَّة. هـ. فُودُ: (وَهُوَ الظَّاهِرُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آتِيًا وَلِلنَّهْيَةِ كَمَا يَأْتِي آتِيًا. هـ. فُودُ: (لِأَنَّهُ أَصْلُ السَّرَّاطِينِ إلخ) عِبَارَةٌ ع. ش. وَيَلْزَمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَيْ فِي كَلَامِ نَفْسِهِ عَنْ ابْنِ الْمُطَرِّفِ فِي السَّرَّاطِينِ أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الدَّيْلَسِ أَنَّهُ خَلَّالٌ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ الْمُتَوَلَّدَ مِنَ الطَّاهِرِ طَاهِرٌ وَتَقَدَّمَ التَّضْرِيحُ بِحُرْمَةِ السَّرَّاطِينِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مُطَرِّفٍ مَمْنُوعٌ وَفِي تَضْرِيحِهِمْ بِجَلِّ الدَّيْلَسِ وَحُرْمَةِ السَّرَّاطِينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلٌ مُسْتَقِيلٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُتَوَلَّدًا مِنَ الْآخَرِ اهـ. ع. ش.

سِينَا حَيَوَانٌ صَغِيرٌ صَدْفِيٌّ وَهُوَ مِنَ السَّمُومِ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ قَتَلَ وَلَا يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا أَكَلَ فِي الْبَرِّ يُؤْكَلُ شَبَّهُهُ فِي الْبَحْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْبَهُهُ إِلَّا فِي الشَّكْلِ بَلْ فِي الْإِسْمِ وَلَا عِزَّةَ بِهِ اهـ. قَوْلُهُ: يُؤْكَلُ شَبَّهُهُ فِي الْبَحْرِ أَيْ وَإِنْ عَاشَ فِي الْبَرِّ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامُ إِذَا لَوْ لَمْ يَرُدَّ ذَلِكَ فَلَا فَايِدَةَ فِي التَّضْيِيدِ بِالشَّبِّهِ؛ لِأَنَّ الْجَلَّ حَيِّئِيذٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ثُمَّ هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَمَا يَمِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَيْتَابِ وَفِيمَا لَا شَبَّ لَهُ فِي الْبَرِّ وَهَذَا الْكَلَامُ فِيمَا يُذَكِّي بِمَا لَا شَبَّ لَهُ فِي الْبَرِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا حَيَوَانًا مِمَّا يُؤْكَلُ فِي الْبَرِّ كَعَنْمٍ وَبَقَرٍ وَأَوَّزٍ وَدَجَاجٍ يَمِيشُ فِي الْبَرِّ، وَالْبَحْرِ حَلَّ بِتَذَكِّيَّتِهِ.

واعتمد الدميمري الجمل ونازع في صحة ما نقل عن ابن عبد السلام ونقل أن أهل عصر ابن عدلان وافقوه (وحسبوا البرمجل منه الأمام) إجماعاً وهي الإبل والبقر والغنم (والخيل) العربية وغيرها لصحة الأخبار بحلها وخبر انتهى عن لحومها منكر وبفرض صحته هو منشوخ بإحلالها يوم خيبر ولا دلالة في: ﴿إِزْكُومًا وَزِينَةً﴾ [النمل: ٨] على أن الآية مكية اتفاقاً والخمر لم تحرم إلا يوم خيبر فدل على أنه ﷺ لم يفهم من الآية تخريم الخمر فكذا الخيل والمراد في جميع ما مر وبأني الذكر والأنثى (وبقر وخش وجمازه) وإن تأنسا لطبيهما وأكله ﷺ من الثاني وأمره بالأكل منه زواه النسيخان وقبس به الأول (وعظي) إجماعاً (وضيق) بضم بائه أفصح من إسكانها لصحة الخبر بأه يؤكل ونائه ضعيف لا يتقوى به وخبر التهي عنه لم

هـ فود: (واختم الدميمري الخ) عبارة النهاية وأما الدنيلس فالمتمم جله كما جرى عليه الدميمري وأفتى به ابن عدلان وأئمة عصره وأفتى به الوالد ﷺ نقل. اهـ. هـ فود: (في صحة ما نقل الخ) أي صحة نقله. هـ فود: (ونقل) أي الدميمري. هـ فود: (إجماعاً) إلى قول المتن والأصح في النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله حمله إلى أمره وقوله وهو السنجاب إلى وزعم وقوله وكذا اهلية إلى وكذا. هـ فود: (وهي الإبل) إلى قول المتن والأصح في المتن إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وأم حبين إلى المتن وقوله أعجمي مغرب وقول. وزعم إلى المتن وقوله وشق وقوله وقال جفع إلى المتن وقوله كرية الریح وقوله قيل إلى وقيد الغرب. هـ فود: (وهيها) أي غير العربية. هـ فود: (بحلها) أي الخيل. هـ فود: (ولا دلالة الخ) عبارة المتن والاستدلال على التحريم بقوله تعالى ﴿إِزْكُومًا وَزِينَةً﴾ [النمل: ٨] ولم يذكر الأكل مع أنه في سياق الإيمان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فإن الآية مكية بالاتفاق ولحوم الخمر إنما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على أنه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة من الآية تحريماً لا للخمر ولا ليرها فإنها لو دلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الخمر وهم لم يمنعوا منها بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وأيضاً الأقيصار على ركوبها والتزيين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما وإنما صهما بالذكر لانهما معظم مقصود. اهـ. هـ فود: (وإن تأنسا) أخذه غاية في الجمار ظاهر لدفع توهم أنه إذا تأنس صار اهلياً فيحرم كسائر الخمر الاهلية وأما أخذه غاية في البقر فلم يظهر له وجه؛ لأن اهلي من البقر خلل عراباً كان أو جواميس. اهـ. ع ش أي فالأولى الأفراد ليرجع إلى الثاني فقط عبار المتن ولا فرق في جمار الوحش بين أن يستأنس ويتقى على توحيه كما أنه لا فرق في تحريم الاهل بين الحاليين اهـ. هـ فود: (وأمره) عطف على حمله.

هـ فود: (واختم الدميمري الجمل) وأفتى به: نبخنا الشهاب الزملي. هـ فود: (وجمازه الخ) قال في شرح الروض وفارقت أي الخمر الوحشية الاهلية بأنها لا يتنعم بها في الركوب، والحمل فأنصرف الإنضاع بها إلى تحريمها خاصة بخلاف الاهلية اهـ.



بصع وبفرض صحته فهو نهي تنزيه للخلاف فيه كذا قيل وفيه نظر؛ لأن ما خالف سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حقيقه أنه يتناوَم حتى يُصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أنى وبحيض (وضب) وهو معروف لذكره ذكران ولأنشاء فوجان ولا يسقط له سن وذلك لأنه أَقْرَ آكله بحضرته ثم يَبْنِ جلّه وأنه إنما تركه لأنه لم يالفه مُتَّفَق عليه (وارنب) لأنه أَكَل منه زواه البخاريّ وهو قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يَطَأُ الأرضَ بِمَوْخِرِ قَدَمَيْهِ (وَقَلْب) بثلاثة أوله لأنه طَيِّب، والخبران في تخريمه ضعيفان (ويروغ) وهو قصير اليدين جدًا طويل الرجلين لونه كلون الغزال لأنه طَيِّب أيضًا ونائبهما ضعيف ومثلهما تُنْقَذُ وَوَيْزَ وَأُمُّ حُبَيْنَ بحاءٍ مُهْمَلَةٍ مضمومة فموحدة مفتوحة فتحتيّة تشبه الضب وهي أنى الحرابي (وَقَلْك) بفتح الفاء والثون وسنجاب وقاقم وخوصل (وسمور) بفتح فسّم مع التشديد أعجمي مُعْرَبٌ وهو والسنجاب نوعان من تعاليب الترك.....

• فَوَد: (ولا يسقط له سن) أي إلى أن يموت مُغْنِي ونهاية. • فَوَد: (وأنه الخ) عَطَفَ على جلّه وقوله تركه أي الأكل.

• فَوَيْ (سن): (وارنب) بالتثوين بخطه وفي بعض الشروح بلا تثوين لِمَنْعِ صَرْفِهِ حَيَوَانَ يُشَبِّهِ العنق. • مُغْنِي. • فَوَد: (أكل منه زواه البخاري) وَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا حَنِيفَةَ ذَلِكَ فَحَرَمَهَا مُحْتَجًّا بِأَنَّهَا تَحِيضُ كَالضَّبِّ وهي مُحَرَّمَةٌ عِنْدَهُ أَيْضًا، اه. • مُغْنِي. • فَوَد: (عكس الزرافة) بفتح الزاي وَضَمًّا لُفْتَانِ مَشْهُورَتَانِ وهي غير مأكول. اه. ع ش.

• فَوَيْ (سن): (ويروغ) وهو حَيَوَانٌ يُشَبِّهِ الْفَارَّ اه. • مُغْنِي. • فَوَد: (لونه كلون الغزال) عبارة المُغْنِي أَيْضُ الْبَطْنِ أَغْبَرُ الظَّهْرِ بِطَرَفٍ ذَنْبِهِ شَعْرَاتُ اه. • فَوَد: (ونائبهما) أي الْقَلْبُ وَالْيَرْبُوعُ. • فَوَد: (تُنْقَذُ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ دَمِيرِي وَيَضُمُّ الْقَافَ وَتَحْتِهَا مُخْتَارٌ وَيَضُمُّ الْفَاءَ وَتُفْتَحُ لِلتَّخْفِيفِ بِضَبَاحٍ اه. ع ش. • فَوَد: (وَوَيْزَ) هو بِاسْكَاكِ الْموَحَّدَةِ دَوِيَّةٌ أَصْغَرُ مِنَ الْهَرِّ كَحَلَاءِ الْعَيْنِ لَا ذَنْبَ لَهَا مُغْنِي وَرَشِيدِي. • فَوَد: (فموحدة مفتوحة الخ) ونونٌ في آخِرِهِ. اه. • مُغْنِي.

• فَوَيْ (سن): (وَقَلْك) وهو حَيَوَانٌ يُؤْخَذُ مِنْ جِلْدِهِ فَرَوْ لِيْنِهِ وَخِفَتُهُ مُغْنِي ونهاية. • فَوَد: (وقاقم الخ) عبارة المُغْنِي وَالرَّوْضُ مع شَرْحِهِ وَالذَّلْدُلُ وهو بِاسْكَاكِ اللَّامِ بَيْنَ الْمُهِمْلَتَيْنِ الْمَضْمُومَتَيْنِ دَابَّةٌ قَدْرُ السَّخْلَةِ ذَاتُ شَوْكَةٍ طَوِيلَةٍ تُشَبِّهِ السَّهَامَ وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّهُ عَظِيمُ الْقَنَافِذِ وَابْنُ عَرَسٍ وهو دَوِيَّةٌ رَقِيقَةٌ تُعَادِي الْفَارَّ تَدْخُلُ جُحْرَهُ وَتُخْرِجُهُ وَجَمْعُهُ بَنَاتٌ عَرَسٍ وَالْحَوَاصِلُ جَمْعُ حَوْصَلَةٍ وَيُقَالُ لَهُ حَوْصَلٌ وهو طَائِرٌ أَيْضًا أَكْبَرُ مِنَ الْكَرْكِيِّ ذُو حَوْصَلَةٍ عَظِيمَةٍ يُتَّخَذُ مِنْهَا فَرَوْ وَيَكْتَبُرُ بِبَصُرٍ وَيُغْرَفُ بِالْبَجَعِ وَالْقَاقِمِ بِضَمِّ الْقَافِ الثَّانِيَةِ دَوِيَّةٌ يُتَّخَذُ جِلْدُهَا فَرَوْ اه. • عبارة النهاية وَيَحِلُّ ذَلْدُلٌ وَابْنُ عَرَسٍ اه.

• فَوَد: (وسمور) عبارة الرّوض، والسمور، والسنجاب قال في شَرْحِهِ وهما نوعان من تعاليب الترك.

وَزَعِمَ أَنَّهُ طَيْرٌ أَوْ مِنَ الْجِنِّ أَوْ نَبَتْ غَلَطٌ (وَيَحْرُمُ) وَشَقٌّ وَ (تَقْلٌ) لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالْجِمَارِ  
يَوْمَ خَبِيرَ وَلِتَوَلَّيْهِ بَيْنَ خِلَالٍ وَحَرَامٍ وَنَ ثُمَّ لَوْ تَوَلَّدَ بَيْنَ فَرْسٍ وَجِمَارٍ وَخَشِيٍّ مَثَلًا خَلَّ أَتْفَاقًا  
(وَجِمَارٌ أَهْلِيٌّ) لِمَا ذَكَرَ (وَكُلُّ ذِي نَابٍ) قَوِيٍّ بِحَيْثُ يَمْدُو بِهِ (مِنَ السَّبَاعِ) وَمِخْلَبٍ بِكَسْرِ  
فَشْكُونٍ وَهُوَ لِلطَّيْرِ كَالظَّفِيرِ لِلْإِنْسَانِ (مِنَ الطَّيْرِ) لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحِ عَنْهُمَا فَالْأَوَّلُ (كَاسِدٌ) وَفَهْدٌ  
(وَنَفِيرٌ وَذَنْبٌ وَذُبٌّ وَفِيلٌ وَفَزْدٌ) الثَّانِي نَحْوُ (بَارِ وَشَاهِينِ وَصَفِيٍّ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ لِشُمُولِهِ لِلْبُرَاةِ  
وَالشَّوَاهِينِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَصِيدُ بِهِ هُوَ بِالسَّيْنِ وَالصَّادِ وَالزَّيِّ (وَيَسَّرُ) بِثَلَاثٍ أَوَّلُهُ وَالْفَتْحُ  
أَفْصَحُ (وَعُقَابٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَجَمِيعُ جَمْعِ أَرْحِ الطَّيْرِ وَقَالَ جَمْعٌ بِحَرَمَةِ التَّسْرِ لِمُخْتَلَبِهِ لَا لِأَنَّ لَهُ  
مِخْلَبًا وَإِنَّمَا لَهُ ظَفَرٌ كَظَفْرِ الدَّجَاجَةِ وَكَذَا ابْنُ آوَى بِالْمَدِّ وَهُوَ كَرِيمَةُ الرِّيحِ طَوِيلُ الْمَخَالِبِ  
وَالْأُظْفَارِ يَمُوتُ لِيَلًا إِذَا اسْتَوْخَشَ بِمَا يَنْشِبُهُ صِبَاخُ الصَّبْيَانِ فِيهِ شَبَّةٌ مِنَ الذَّنْبِ وَالثَّقَلَبِ وَهُوَ  
فَوْقَهُ وَدُونَ الْكَلْبِ لِمُخْتَلَبِهِ وَعَنْدُهُ بَنَابُهُ (وَهِرَةٌ وَخَشِيٌّ فِي الْأَصْحَفِ) لِعَنْدِهَا وَكَذَا أَهْلِيَّةٌ قِيلَ

فُودٌ: (وَزَعِمَ أَنَّهُ) أَيِ السَّمُورِ. فُودٌ: (وَيْقُ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يُتَّخَذُ مِنْ جِلْدِهِ فَرَزٌ أ. ه. أَوْ قِيَانُوسٌ.

فُودٌ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ بَقَرًا. مُغْنِي. فُودٌ: (خَلَّ أَتْفَاقًا) أَيِ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْكُولَانِ. أ. ه. ع. ش. فُودٌ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنَ التَّنْهِيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ. فُودٌ: (وَهُوَ لِلطَّيْرِ الْخ) عِبَارَةٌ التَّهْيِةُ وَالْمُغْنِي أَيِ ظَفَرٌ. أ. ه.

فُودٌ: (فَالْأَوَّلُ) أَيِ ذُو النَّابِ. فُودٌ: (وَفَهْدٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ وَالْخَبِيرُ وَالْفَهْدُ  
بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا وَالْبَيْرُ بِيَاءَيْنِ مَوْحَدَتَيْنِ الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَّةُ سَاكِنَةٌ وَهُوَ  
ضَرْبٌ مِنَ السَّبَاعِ يُعَادِي الْأَسَدَ مِنَ الْعَدُوِّ. مِنَ الْمُعَادَاةِ وَيُقَالُ لَهُ الْفَرَاتِيُّ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ التَّوْنِ شَبِيهَةٌ  
بَابِنِ آوَى أ. ه.

فُودٌ (سَنِي) (وَنَمِيرٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَيُسَكَّنُ الْمِيمُ مَعَ ضَمِّ التَّوْنِ وَكَسْرِهَا حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ  
أَخْبَثُ مِنَ الْأَسَدِ سَمِيَ بِذَلِكَ لِتَمَثُّرِهِ وَاخْتِلَافِ لَوْنِ جَسَدِهِ يُقَالُ لَوْنٌ جَسَدِي يَقَالُ تَمَثَّرَ فَلَانٌ أَيِ تَنَكَّرَ وَتَغَيَّرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوْجَدُ  
غَالِيًا إِلَّا غَضْبَانًا مُتَغَيِّبًا بِتَغْيِهِ ذُو قَهْرٍ وَسَطٍ أَبْتِ هَنِيْدَةٌ وَوُثْبَاتٌ شَدِيدَةٌ إِذَا شَبِعَ نَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِيهِ رَائِحَةٌ  
طَيِّبَةٌ. أ. ه. مُغْنِي.

فُودٌ (سَنِي) (وَذُبٌّ) بِضَمِّ الذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالْأَثْنَى ذُبَّةً. أ. ه. مُغْنِي. فُودٌ: (وَالثَّانِي) أَيِ ذِي الْمِخْلَبِ.  
فُودٌ (سَنِي) (وَصَفَرٌ) بِفَتْحِ فُشْكُونٍ كُلُّ شَيْءٍ يَصِيدُ مِنَ الْبُرَاةِ وَالشَّوَاهِينِ. أ. ه. قَامُوسٌ. فُودٌ: (بِخُرْمَةٍ  
التَّسْرِ) الْأُولَى أَنَّ خُرْمَةَ التَّسْرِ كَمَا فِي التَّهْيِةِ. فُودٌ: (وَهُوَ) أَيِ ابْنِ آوَى فَوْقَهُ أَيِ الثَّقَلَبِ. فُودٌ: (وَكَمَا  
أَهْلِيَّةُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَاحْتِرِزَ بِالْوَخْشِيَّةِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ فَزَانَهَا حَرَامٌ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ فَقِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا  
سَبْعٌ وَقِيلَ تَحِلُّ لِضَغْفِ نَابِهَا.

فُودٌ: (وَهِرَةٌ وَخَشِيٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوسِ وَفَارَقَ الْهَرُّ الْوَخْشُ الْجِمَارُ الْوَخْشِيُّ حَيْثُ أَلْجَأَ بِالْهَرِّ  
الْأَهْلِيَّ لِشَبِيهِهِ بِهِ لَوْنًا وَصُورَةً وَطَبْعًا فَإِنَّهُ يَتَلَا نَ بِالْوَاوِ مُخْتَلَفٌ وَسَنَائِسُ بِالنَّاسِ بِخِلَافِ الْجِمَارِ الْوَخْشِيُّ

جزئاً وقيل فيها الخلاف وكذا النفس (ويحرم ما نذِبَ قَتْلُهُ) إِذْ لو جازَ أَكْلُهُ لَحَلَّ اقْتِنَاؤُهُ (كحَيَّةٍ وعقربٍ وغرابٍ أَبْقَعَ) أَي فيه سوادٌ وبياضٌ (وجذاةٌ) بوزن عَنَبَةٍ (وفأرةٌ وكلٌ) بالجرِّ (سبعٌ) بضمِّ الباءِ (ضاربٌ) بالتخفيفِ أَي عادٍ للخيرِ الصحيحِ في الفواصقِ الخمسِ أَنَّهُمْ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ والحرمِ وهي غُرَابٌ أَبْقَعَ وَجَذَاءٌ وفأرةٌ وعقربٌ وكلبٌ عقورٌ وفي روايةٍ لمسلمٍ ذَكَرَ الْحَيَّةُ بِذَلِّ العقربِ وفي أخرى زيادةُ السَّبْعِ الضَّارِي قِيلَ الْبَهِيمَةُ الَّتِي وَطَّقَهَا الْآدَمِيُّ مَأْمُورٌ بِقَتْلِهَا مَعَ جَلِّهَا أ. هـ. وَمَنْ أَنْ قَتْلَهَا وَجَعٌ ضَعِيفٌ فَلَا اسْتِثْنَاءَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَرُدُّ وَإِنْ قُلْنَا بِقَتْلِهَا لِأَنَّهُ لِعَارِضٍ وَلَا لَوَزْدَ مَا لَوْ صَالَ عَلَيْهِ حَيَوَانٌ يَحِلُّ أَكْلُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ قَتْلُهُ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ حَلَالٌ وَقَيْدُ الثَّرَابِ بِالْأَبْقَعَ تَبَعًا لِلخَيْرِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَلَا فَالْأَسْوَدُ وَهُوَ الْقُدَافُ الْكَبِيرُ وَيُسَمَّى الْجَبَلِيُّ لِأَنَّهُ

(ثَنِيَّةٌ) : قَالَ الدَّمِيرِيُّ لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهَرَّةٌ وَحَذَفَ لَفْظَ وَخَشِيَ لَكَانَ أَشْمَلٌ وَأَخْصَرُ. أ. هـ. وَقَدْ يُقْتَلَرُ بِاخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ كَمَا عَلِمَ مِنَ التَّحْقِيرِ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ الْجَزْمَ بِحُرْمَتِهَا وَأَمَّا ابْنُ مُقْرُسٍ وَهُوَ بَضْمٌ الْمِيمِ وَكُسْرُ الزَّاءِ وَيَكْسَرُ الْمِيمُ وَقَتَحَ الزَّاءِ الدَّلْتُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَلَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَطِيعُ وَنَابَهُ ضَمِيفٌ. أ. هـ. بِحَذْفٍ وَقَوْلُهُ فَلَا يَحْرُمُ خِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ وَيَحْرُمُ النَّمْسُ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَرِسُ الدَّجَاجَ وَابْنُ مُقْرُسٍ عَلَى الْأَصَحِّ. أ. هـ. فَوَدَّ: (وَكُلُّهُ النَّمْسُ) وَهُوَ دَوِيَّةٌ نَحْوُ الْهَرَّةِ يَأْوِي الْبَسَاتِينَ غَالِيًا وَالْجَمْعُ نُمُوسٌ مِثْلُ جَمَلٍ وَحُمُولٍ مِضْبَاحٌ. أ. هـ. ع. ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (مَا نَذِبَ قَتْلُهُ) أَي لِإِيْدَائِهِ أ. هـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِحَلِّ اقْتِنَاؤِهِ) أَي فَكَانَ لَا يَقْتُلُ أ. هـ. سَم.

فَوَدَّ (سَنِي): (كَحَيَّةٍ) يَقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَعَقْرَبٌ اسْمٌ لِلْأُنْثَى وَيَقَالُ لِلذَّكَرِ عَقْرَبَانٌ بَضْمٌ الْعَيْنِ وَالزَّاءُ. أ. هـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَفَأَرَةٌ) بِالْهَمْزِ وَكُنْتُهَا أُمُّ خَرَابٍ وَجَمْعُهَا فِرَانٌ بِالْهَمْزَةِ وَالْبُرْغُوثُ بَضْمٌ الْبَاءِ وَالزُّنْبُورُ بَضْمٌ الزَّاءِ وَالْبَقُّ وَالْقُمَّلُ وَأَمَّا نَذِبَ قَتْلُهَا لِإِيْدَائِهَا وَلَا نَفْعَ فِيهَا وَمَا فِيهِ نَفْعٌ وَمَضَرَّةٌ لَا يُسْتَحَبُّ قَتْلُهُ لِتَفْعِهِ وَلَا يُكْرَهُ لِضَرَرِهِ وَيُكْرَهُ قَتْلُ مَا لَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ كَالْخَنَافِيسِ جَمْعُ خَنْفَسَاءَ بَضْمٌ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْ قَتْلِهَا وَالْجَمْلَانِ بِكُسْرِ الْجِيمِ وَهُوَ دَوِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ تُسَمَّى الزُّعْفُورُكَ تَعْمَشُ الْبَهَائِمَ فِي فُرُوجِهَا فَتَهْرَبُ وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْخَنْفَسَاءِ شَدِيدَةُ السَّوَادِ فِي بَطْنِهَا لَوْ جُمِرَتْ لِلذَّكَرِ قَرْنَانِ وَالرَّخَمُ وَالْكَلْبُ غَيْرُ الْعَقُورِ الَّذِي لَا مَنَعَةَ فِيهِ مُبَاحَةٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْجُو. فَوَدَّ: (وَفِي أُخْرَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَفِي رِوَايَةِ لَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ ذَكَرَ السَّبْعَ الْعَادِيَّ مَعَ الْخَمْسِ أ. هـ. قَالَ ع. ش. لَعَلَّهُ مَعَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى أ. هـ.

فَوَدَّ: (قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَاسْتَشْنَى مِنْ حُمُومٍ تَحْرِيمٍ مَا أَمَرَ بِقَتْلِهِ الْبَهِيمَةَ الْمَأْكُولَةَ إِذَا وَطَّقَهَا الْآدَمِيُّ فَإِنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُهَا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا ذَكَرَ فِي بَابِ الزُّنَا مَعَ الْأَمْرِ بِقَتْلِهَا. أ. هـ. فَوَدَّ: (لِعَارِضٍ) وَهُوَ السَّتْرُ عَلَى الْفَاعِلِ أ. هـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْقُدَافُ) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أ. هـ. ع. ش. عِبَارَةُ الْقَامُوسِ فِي

مَعَ الْأَهْلِيِّ أ. هـ. فَوَدَّ: (لِحَلِّ اقْتِنَاؤِهِ) فَكَانَ لَا يَقْتُلُ.

لا يسكن إلا الجبال حرام أيضاً على الأصح وكذا المعقوق وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته المعققة يخرج بضار نحو ضبيع وتغلب ليضعف نابه كما مر (وكذا زحمة) انتهى عنها رواه البيهقي وله بها (وبغلة) بموحدة مثلية متعجمة ثم مثلية طائر أبيض أو أغبر يطير الطيران أصغر من الجدا: يأكل الجف (والأصح جل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون مخمر المنار والرجلين لأنه مستطاب وفي أصل الروضة أن الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي حرام اعترض بما لا يجدي بل زعم الإسوي أنه غلط (وتحرم بها) بفتح الموحدين مع تشديد النانية ثم متعجمة وبالضمير وهو الذرة بضم المهملة ولونها

فصل الغني الغداف كغراب غراب القيقب اهـ.

• قول (سني): (زحمة) وهو طائر أبيض شبه التنر في الخلقة والتهاس بسين مهملة طائر صغير يتنفس اللحم بطرف ينقاره وأصل التنس أكل اللحم بطرف الأسنان والتهش بالمتعجمة أكله بجميعها فتحرم الطيور التي تنهش كالسباع التي تنهش لا يستحبها مغني وروض مع شرحه.

• قول (سني): (وبغلة) هي غير الحويّة المسماة بالتورسيّة وقد أفتى بحلها الشهاب الزملي اهـ. رشيدى. • فود: (أو أغبر) أسقطه المغني وعبارة النهاية ويقال أغبر. اهـ. • فود: (وهو أسود) إلى قوله وفي أصل الروضة في النهاية والمغني • فود: (وهو أسود صغير إلخ) ولو شك في شيء هل هو ميتا يؤكل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياها اهـ. ع ش لعل ما ذكره مخصوص بالشك في أنواع الغراب، وإلا فيخالف ما يأتي قيل التنبيه الثاني. • فود: (وفي أصل الروضة إلخ) قال شيخنا الشهاب الزملي المقتد خلاف ما في أصل الروضة. ا. سم وفاقه أي الشهاب الزملي النهاية والمغني عبارة الأول وأما الغداف الصغير وهو أسود وزماني اللزني فمقتضى كلام الزايفي حله وبه صرح جفع منهم الزوياني وعلمه بأنه يأكل الزرع وهو المقتد، وإن صحح في الروضة تحريمه. اهـ. وعبارة الثاني ثالثها الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللزني وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقري وقيل بحله كما هو قضية كلام الزايفي وهو الظاهر وقد صرح بحله البقوي والجرجاني والزوياني واعتدله الإسوي. اهـ. بخلاف. • فود: (حرام) خلافاً للشهاب الزملي والنهاية والمغني كما مر وروي (كل م دغ ودغ ما صف) مغني وأسنى. • فود: (أنه غلط) أي ما في أصل الروضة. • فود: (يفتح الموحدين) إلى قوله واعترض في المغني إلا قوله وفي القاموس إلى المتن وإلى قول المتن وكذا في النهاية إلا قوله إذ التفر إلى المتن وقوله قتائله إلى المتن. • فود: (مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها. اهـ. مغني. • فود: (بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة له قوة

• فود: (وفي أصل الروضة أن الغداف الصغير إلخ) قال شيخنا الشهاب الزملي المقتد خلاف ما في أصل الروضة.

مختلف والغالب أنه أخضر (وطاوس) ليخبيهما (وتجلب نعاماً) إجماعاً (وكزكي) ونط. قال  
الدميري هو الإوز الذي لا يطير (واوز) بكسر ففتح وقد تحذف همزته (ودجاج) بثلاث أوله  
في الذكر والأنثى والفتح أنصح لطيبها كسائر طيور الماء إلا اللقلق (وحمام وهو كل ما عب)  
أي شرب الماء بلا تنفس ومصر وفي القاموس المص شرب الماء أو الجزع أو تناهيه (وهذه) أي  
رجع صوته وغرد وذكره تأكيداً وإلا فهو لازم للأول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على

على حكاية الأصوات وقبول الثقلين. اه. مُعْنِي.

﴿قول (سني): (وطاوس) هو طائر في طبعه العفة وحُب الزهو بنفسه والخلاء والإعجاب بريشه وهو  
مع حسنه يشاء به اه. مُعْنِي

﴿قول (سني): (وتجلب نعاماً إلخ) وكذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشقراق بفتح المُعْجَمَةِ  
وكسرها مع كسر القاف وتشديد الزاء ويكسرها مع إسكان القاف وتخفيف الزاء ويقال له الشقراق  
وهو طائر أخضر على قدر الحمام روض مع شرجه ونهاية.

﴿قول (سني): (وكزكي) على وزن كزدي بشد الياء. ﴿قول (سني): (ونط) بفتح أوله. اه. مُعْنِي.

﴿قوله: (قال الدميري) عبارة المُعْنِي تنبيه عطفه أي الإوز على البيط يقتضي تفايزهما وقسر الجوهر  
وغيره الإوز بالبط وقال الدميري إلخ. ﴿قوله: (بثلاث أوله إلخ) عبارة المُعْنِي وهو بثلاث أوله والفتح  
أنصح يقع على الذكر والأنثى والواحدة دجاجة وليست الهاء للتأنيب وجله بالإجماع سواء أنبسه  
ووخشه؛ ولأنه ﴿أكله زواه الشبخان. اه. وعبارة ع ش قال الشامي في سيرته روى الشبخان عن  
أبي موسى الأشعري قال (زابت رسول الله ﷺ يأكل لحم دجاج) وروى أبو الحسن بن الضحاك عن  
ابن عمر قال (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل لحم الدجاج حسبه ثلاثة أيام). اه. ﴿قوله: (كسائر  
طيور الماء إلخ) المناسيب تقديمه على قول المصنف ودجاج كما في النهاية والمُعْنِي. ﴿قوله: (إلا  
للقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحبات ويصف فلا يحل لاستخباثه ولقول المصنف والأصح حل  
غراب رزع مع تفسير الشارح ياه بالأسود الصغير.

﴿قول (سني): (وحمام إلخ) ويجلب الورشان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين  
الفاخنة والحمامة وتجلب القطا جمع قطة وهو طائر معروف والحجل بفتح الألفين جمع حجلة وهي  
طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر البقار والرجليني ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة  
إنها أدرجت في الحمام مُعْنِي وروض مع شرجه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والدبسي واليام  
والفواجت والقطا والحجل اه. ﴿قوله: (بلا تنفس ومصر) أي بأن شرب جرعة بعد جرعة من غير مصر  
اه. مُعْنِي. ﴿قوله: (أي رجع) من الترجيع. ﴿قوله: (وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريداً  
رفع صوته وطرب به. اه. ﴿قوله: (وذكره تأكيداً) إلى ومن ثم ضرب عليه في أصل المصنف ثم أصلح  
بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اه. وليس هذا الإصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب

عَبَّ وزعم أَنهما مُتَلَازمانِ فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الثَّمَرُ مِنَ المَصافِيرِ يَمُتُّ وَلَا يَهْتَدِرُ (وما على شَكْلِ عُصْفُورٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهِ (وَإِنْ اِخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ كَعَنْدَلَيْبٍ) وَهُوَ الْهَزَّازُ (وَصَفْوَةٌ) بِمُهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَةٌ فَسَاكِنَةٌ وَهُوَ عُصْفَةٌ وَرَأْسُ أَحْمَرُ الرَّأْسِ (وَرُزْزُورٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ لِأَنَّهَا مِنَ الطَّيِّاتِ (لَا خُطَافٌ) لِلنَّهْيِ عَنْ قِتْلِهِ فِي مُرْسَلٍ ١- يَتَضَدُّ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ وَهُوَ الْخُفَّاشُ عِنْدَ اللَّفَوِيِّينَ وَفَرَقَ الْأَصْلُ فَلْيَحْرُزْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ بِجِبَارَةِ النِّهَايَةِ مُوَافِقَةً لِمَا كَانَ سَابِقًا مِنْ غَيْرِ إِصْلَاحٍ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ.

الْأَصْلُ فَلْيَحْرُزْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ بِجِبَارَةِ النِّهَايَةِ مُوَافِقَةً لِمَا كَانَ سَابِقًا مِنْ غَيْرِ إِصْلَاحٍ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ.

(أَقُولُ): بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِصْلَاحِ وَأَوَّلًا، إِنْ تَرَادَّ الْوَاوُ قُبِيلَ فِيهِ نَظَرٌ فَيَكُونُ حَبِيبٌ وَزَعَمَ مَقْطُوعًا عَلَى اقْتِصَارِ قِصِيرٍ دَعَوَى التَّلَازُمِ مِمَّا فِي الرَّوْضَةِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَبَعًا لِلْمُحَرِّرِ وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَضْفِهِ بِالْهَذِيٍّ مَعَ الْمَبِّ فَإِنَّهُمَا مُتَلَازمانِ. اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ صَنِيعُ النِّهَايَةِ حَيْثُ قَالَ بَدَلُ قَوْلِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا الْخُ وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي دَعَوَى مُلَازِمَتِهِمَا. اهـ. وَأَمَّا أَصْلُ كَلَامِهِ بَلَا إِصْلَاحٍ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ إِذِ الثَّمَرُ الْخُ كَمَا يَتَّبِعُ ٢- لَمْ التَّلَازُمُ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ يُفِيدُ عَدَمَ لُزُومِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَلِذَا قَالَ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ يَمُتُّ وَلَا يَهْتَدِرُ ٣- نَحْنُ مَعَ قَوْلِهِ فَهُوَ لَا زِمَ لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقُولَهُ وَهَذَا مُخْتَارُهُ. اهـ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَمَ اللُّزُومِ مُنْذَرٌ لِعَدَمِ التَّلَازُمِ.

٥ قَوْلُ (سَنِي): (كَعَنْدَلَيْبٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَذَلِكَ الْمُهْمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَوْنٌ وَآخِرُهُ مَوْحِدَةٌ بَعْدَ تَخْتَاتِيَةٍ. اهـ. مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْهَزَّازُ) بِفَتْحِ الْهَاءِ اهـ. رَشِيدِي.

٥ قَوْلُ (سَنِي): (وَرُزْزُورٌ) طَائِرٌ مِنْ نَوْعِ الْعُصْفُورِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِزُرْزَرَتِهِ أَيْ تَصَوُّيْتِهِ وَتَقَرَّرَ بِضَمِّ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْمُفْجَمَةِ عُصْفُورٌ أَحْمَرُ الْأَنْفِ وَيُلْبِلُ بِضَمِّ الْبَاءَيْنِ وَكَذَا الْحُمْرَةُ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُقَالُ: إِنَّ أَهْلَ أَمْدِيَّةٍ تُسَمِّي الْبُلْبُلَ الثَّمَرَ وَالْحُمْرَةَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَنِهَايَةٍ.

٥ قَوْلُ (سَنِي): (لَا خُطَافٌ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَحِلُّ مَا نَهَى عَنْ قِتْلِهِ وَهُوَ أَمْرٌ مِنْهَا خُطَافٌ بِضَمِّ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَجَمْعُهُ خُطَاطِيفٌ وَيُسَمَّى زَوَّازُ الْهِنْدِ وَيُغْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ بِعُصْفُورِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُ زَهْدٌ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْأَثْوَابِ وَقَالَ الْقَمِيرِيُّ وَبْنُ عَجِيبٍ أَمْرُهُ أَنْ عَيْنُهُ تَقْلَعُ فَتَمُودُ وَلَا يَقْرُخُ فِي هُشٍّ حَتِّيٍّ حَتَّى يُطَيِّتَهُ بَطْنِيٍّ جَدِيدٍ وَالْهَذْهُدُ وَالصَّرْدُ هُوَ بِضَمِّ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الزَّاءِ طَائِرٌ فَوْقَ الْعُصْفُورِ أَبْقَعَ ضَخْمُ الرَّأْسِ وَالْمِثْقَالِ وَالْأَصَابِغُ يَصِيدُ أَحْصَابِيٍّ. اهـ. بِأَدْنَى زِيَادَةٍ مِنَ الْأَشْيِ وَكَذَا فِي الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ لِي وَالْهَذْهُدُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُفَّاشُ الْخُ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّ الْخُطَافَ وَالْخُفَّاشَ مُتَغَايِرَانِ وَاخْتَرَضَا بَأَنَّ الْخُفَّاشَ وَالْخُطَافَ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَطُوطُ كَمَا قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ. وَأَجِيبَ بَأَنَّ كَلَامَهُمَا لَيْسَ بِإِغْيَارِ اللَّغَةِ فَفِي تَهْدِيدِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: أَنَّ الْخُطَافَ عُرْفًا هُوَ طَائِرٌ أَسْوَدُ الظَّهْرِ

٥ قَوْلُهُ: (إِذِ الثَّمَرُ مِنَ المَصافِيرِ يَمُتُّ وَلَا يَهْتَدِرُ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ هُوَ لَا زِمَ لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَقُولَهُ وَهَذَا مُخْتَارُهُ.



بينهما المصنّف في تهذيبه بأن الأول طائر أسود الظنهر أبيض البطن أي وهو المسمى الآن بصفصفور الجنة لأنه لم يأكل من قوت الدنيا شيئاً والثاني طائر صغير لا ريش له يُسببه الفأرة يطير بين المغرب والمساء واعترض جزمهما بحرمة هنا بجزمهما بأن فيه القيمة على المحرم فإن ذلك يستلزم جلّ أكله ومُجَابَ بفتح هذا الاستلزام إذا المتولّد مما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلعلّ الحفّاش عندهما من هذا فتأمله فإن المتأخّرين كادوا أن يطبقوا على تغليبهما وليس كذلك (وتغلّ وتغلّ) لصحة التهي عن قتلها وحملوه على التغلّ الشليماني وهو الكبير إذ لا أذى فيه بخلاف الصغير للأذية فيجلّ قتله بل وحرّقه إن لم يندفع إلا به كالغزل (ودباب) بضمّ أوّله (وحشرات) وهي صغار ذوات الأرض (كحفّاش) بضمّ أوّله فتاليه مع القصر أو المدّ أو بفتحجه والمدّ (ودود) منقردة لما مرّ فيه في الصيد والذبائح ووزّع بأنواعها وذوات سموم وآثر والصرارة وذلك لاستحبابها نعم، يحلّ منها نحو بربروع ووبر وأمّ حُبين وقنفذ وبنت غزس وضبّ.

أبيض البطن يَأوي الثوب في الربيع وأما الطوطأ وهو الحفّاش فهو طائر صغير الخ ولهذا أقرّدهما الفقهاء بالذكر، وإن أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر. اهـ. قوله: (واعترض جزمهما الخ) عبارة المغني وأما الحفّاش فقطع الشيخان بتحريمه مع جزمهما في مُحَرّمات الإحرام بوجوب قيمته إذا قتله المحرم أو قتل في الحرم مع تضرّجهما بأن ما لا يؤكّل لا يجب ضمّائه والمُتَمَدُّ ما هنا. اهـ. قوله: (حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بأن يقول يجب الجزاء فيه مع أنه حرام. اهـ. قوله: (لصحة التهي) إلى قوله بلا شك في المغني إلا قوله فيجلّ إلى المتن. اهـ. قوله: (وحملوه) أي التهي عن قتل التغلّ.

اهـ. قوله (سني): (كحفّاش) وهي أنواع منها بنات وزدان وجمار قبان والصرصار، ويحرم ساء أبرص وهو كيار الوزغ والمضاء وهي بالعين المهملّة والصاد المضمّعة دويّة أكبر من الوزغ واللحكا بضمّ اللام وفتح الحاء المهملّة دويّة كآنها سمكة ملساء مشربة بحمّرة توجد في الرمل فإذا أحسّت بالإنسان دارت بالرمل وغاصت. اهـ. مغني. اهـ. قوله: (أو بفتحجه) أي تاليه وهو الأشهر نهايةً ومغني.

اهـ. قوله (سني): (ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو أنواع كثيرة يدخل فيها الأرضة ودودة القزّ والدود الأخضر الذي يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدّم جلّ دود الخلل والفاكهة معه اهـ. مغني. اهـ. قوله: (وليز) بكسر الهمزة اهـ. رشيدّي جمع ليرة أي وذوات إبر كقزّ ورنبور.

اهـ. قوله: (والصرارة) بفتح الصاد المهملّة وتشديد الزاء الصرصار ويسمّى الجُذْجُد. اهـ. أسنى وهو مفلوط على خنفساء كما هو صريح صنيع المغني والروض. اهـ. قوله: (يجلّ منها) أي الحشرات. اهـ. مغني.



(تسمية) استدل الرافعي بتحريم الوزغ بأنه نهي عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك خص أي خص على قتلها قيل إنها كانت تنفخ النار على إبراهيم صلى الله على نبيينا وعليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما قول) بقينا (من مأكول وغيره) كينع بكسر فشكلون لقوليه بين ذئب وضبع وكزرافة فتحرّم بلا خلاف كما في المجموع لكن أطال الأذرع وغيره في جعلها لقولها بين مأكولين من الوحش وخرج ببقينا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزو كلب عليها فإنها تحل كما قاله البقوي كالقاضي لأنه قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل لكن الوزغ تركها وقال آخرون إن كان أشبه بالحلال خلقه حل ولا فلا ويجوز شرب لبن فوس ولدت بقلًا وشاة كلبا لأنه ما لا من الفحل.

(فرغ) مسخ حيوان يحل إلى ما لا يحل أو عكسه اغتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملاً بالأصل لكن ثنائه ما في فتح الباري عن الطحاوي أن فرض كون الضب ممسوخاً لا يقتضي تحريم أكله؛ لأن كونه آدمياً زال حكمه ولم يبق له أثر أصلاً وإنما كرهه لأنه أكله لما وقع عليه من سحق الله تعالى كما كره الشرب من مياه ثمود اه. فظاهره اعتبار الممسوخ إليه لا عنه نظراً للحالة الزاهية وفي إطلاق هذا وما قبله نظر.....

- قود: (قيل الخ) وفي المشكاة عن أم ذريك (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ وقال: «كان يتفخ على إبراهيم» متفق عليه انتهى. اه. سيّد حمز. قود: (لأنها كانت تنفخ النار الخ) أي؛ لأن أضلها الذي تولدت هي منه كان يتفخ الخ فثبتت الخسة لهذا الجنس إكراماً لإبراهيم. اه. ع. ش.
- قود: (بقينا) إلى قوله ويجوز في المئني. إلا قوله لكن الوزغ تركها إلى قوله أنهم تركوا في النهاية إلا قوله بلا خلاف إلى وخرج وقوله إن فرض لي والذي يظهر وقوله وفي شرح الإرشاد إلى ومع ذلك.
- قود: (وكزرافة الخ) بفتح الزاي وضهها لثان مشهورتان اه. ع. ش. زاد المئني كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من نحن العام. اه. قود: (فتحرّم) قيل؛ لأن التافة الوحشية إذا وردت الماء طرقتها أنواع من الحيوانات بعضها كقول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه. ع. ش. قود: (ولم يتحقق نزو كلب الخ) أي لم يعلم نزوان الكلب عليها أو علم لكن في وقت يعلم منه عادة أن ما ولدته ليس منه اه. ع. ش. قود: (وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع. اه. قود: (إن كان الخ) يظهر أن مرجع الضمير ما تولد ببقينا من مأكول وغيره، وإن اقتضى صريح الشارح كالتحريم أن مرجعه نحو كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزو كلب عليها فكان يتبعني على الأول تقديم قوله وقال آخرون الخ على قوله وخرج الخ فليراجع. قود: (ومنها) ي الأم. قود: (مسخ الخ) أي لو مسخ الخ. قود: (لكن يثابه الخ) وقد يمنع المنافاة بأن كلام الطحاوي في نسل الممسوخ وما هنا في الممسوخ نفسه.
- قود: (فظاهره الخ) فيه تأمل. قود: (وفي إطلاق هذا) أي ما في فتح الباري من اعتبار الممسوخ إليه

والذي يظهر أن ذاته إن تبدلت لذات أخرى اغتبر الممسوخ إليه ولا بأن لم تبدل إلا صفته فقط اغتبر ما قبل المسخ وفي شرح الإرشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعوه فإنه مهم ومع ذلك فالذي يعتمد اعتماداً في الآدمي الممسوخ أنه لا يجوز أكله مطلقاً كما يدل عليه الحديث الصحيح «أنهم نزلوا بأرض كثيرة الصباب فطبخوها فقال ﷺ إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض وأحشى أن تكون هذه فأكفئوها ولا ينافي ذلك أنه إذن في أكلها حملاً للأول على أنه يجوز مسخها وللثاني على أنه علم بعد أن الممسوخ لا نسل له ففي خير مسلم وغيره «إن الله لم يجعل لممسوخ نسلًا ولا عقبة» وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مفصوب قدم لولي فقلب كرامة له دنا ثم أعيد إلى صفته أو غير صفته والوجه عدم جله لأنه بقوده إلى المالبية فهو لملك ماله كما قالوه في جلد مية ذبغ ولا ضمان على الولي بقلبه إلى الدم كما لا ضمان عليه إذا قتل بحال (وما لا نص فيه).....

وما قبله أي من اغتبار الممسوخ عنه. • قوله: (إن ذاته إن تبدلت إلخ) بم يعلم أن البدل الذات أو الصفة. اه. سم عبارة السيد عمر قوله إن تبدلت لذات إلخ كذا في أصله وكتبت نكتة باللام ويتبين أن يتأمل المراد بتبديل الذات والصفات. اه. وعبارة ع ش لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول إليه أهو الذات أم الصفة فإن وجد ما يعلم به أخذهما فظاهر، ولا يفتني اغتبار أصله؛ لانا لم نتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وأن المتحول هو الصفة وقد عهد تحول الصفة في انخلاع الولي إلى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملك على غير صورتها الأصلية مع القطع بأن ذاتهما لم تتحول وإنما تحولت الصفة. اه. • قوله: (مطلقاً) أي تبدلت ذاته أو صفته. • قوله: (فاكفئوها) بصيغة الأمر من باب الأفعال والضمير للقدور. • قوله: (ولا ينافي ذلك) أي الحديث المذكور. • قوله: (حملاً للأول) أي الأمر بالإكفاء وقوله للثاني أي الإذن في أكلها. • قوله: (قبل ذلك) أي مسخ أمة من بني إسرائيل. • قوله: (وتردد) إلى التثنية في النهاية إلا قوله فاندفع إلى المتن وقوله بشرط إلى المتن وقوله لكن طباغهم إلى الحق وقوله واعتزضه إلى وأما ما سبق. • قوله: (فقلب) ببناء المفعول والضمير للمفصوب أو الفاعل والضمير للولي ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه إلخ. • قوله: (والوجه عدم جله) أي لغير ماله كما لا يخفى اه. رشيدي.

• قوله (سني: (وما لا نص فيه إلخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه أي في تحريم ما لا نص فيه بشيء وما مر بشرع من قبلنا. اه. وفي الروضة فصل إذا وجدنا حيواناً لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة

• قوله: (والذي يظهر أن ذاته إن تبدلت إلخ) بم يعلم أن البدل الذات أو الصفة. • قوله: (وفي شرح الإرشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين إلخ) حكينا عبارته بهامش تطهير الصداق. • قوله: (وما لا نص فيه إلخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه أي في تحريم ما لا نص فيه بشيء وما نقرر شرع من قبلنا اه.

من كتاب ولا سئة خاص ولا عام بتخريم أو تحليل ولا بما يدل على أحدهما كالأمر بقتله أو النهي عنه فاندفع ما للبلقيني هنا من الاعتراض على المتن (وإن استطاه أهل يسار) بشرط أن لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التنعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لأنهم يأكلون ما ذب وذبح (في حال زفاهية حل) سواء ما ببلاد العرب أو المعجم

ولا استطابة ولا استنجايت ولا غير ذلك مما تقدم من الأصول وثبت تخريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تخريمه قولان الأظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الأصحاب فإن استصحبناه فشرطه أن يثبت تخريمه في شرعهم بالكتاب أو السنة أو يشهد به عدلان أسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره انتهى. اهـ. سم بحذف. هـ فود: (من كتاب) إلى قوله وهذا قد ينافي في المعنى إلا قوله بشرطه إلى المتن وقوله سواء إلى المتن وقوله ويبحث إلى فقد صرحوا وقوله ويظهر إلى فإن استوى. هـ فود: (ولا سئة) ولا إجماع. اهـ. معني. هـ فود: (فاندفع إلخ) ما وجه اندفاعه؟ اهـ. سم.

(أقول): وجه التعميم بقوله خاص ولا عام بتخريم أو تحليل إلخ. هـ فود: (ما للبلقيني هنا إلخ) فإنه قال إن أراد نص كتاب أو سنة لم يستقيم فاد حكيم بحل التغلب وتخريم البيعاء والطاوس وليس فيها نص كتاب ولا سنة أو نص الشافعي أو أحد أصحابه فهو بعيد؛ لأن هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح الأصوليين. اهـ. معني.

هـ فود: (سني: أهل يسار) أي نزوة وخض. اهـ. معني. هـ فود: (العيافة) أي الكراهة. هـ فود: (ما ذب) أي عاش وذبح أي مات. اهـ. بجريمي عن ش.

هـ فود: (سني: في حال زفاهية) أي اختيار بجريمي. هـ فود: (سواء ما ببلاد العرب إلخ) أي فإنه يرجع إلى العرب في جميع ذلك أي خلافاً لمر ذهب إلى أنهم لا يرجع إليهم فيما ببلاد المعجم. اهـ. رشدي.

وفي الروضة فصل إذا وجدنا حيواناً لا يُعَمِّمُ مفرقة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استنجايت ولا غير ذلك مما تقدم من الأصول وثبت تخريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تخريمه قولان الأظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الأصحاب فإن استصحبناه فشرطه أن يثبت تخريمه في شرعهم بالكتاب أو السنة أو يشهد عدلان أسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاوي فملى هذا لو اختلفوا اختير حكمه في أقرب الشرائع إلى الإسلام وهي النصرانية فإن اختلفوا عاد الوجهان عند تمازج الأشياء. اهـ. كلام الروضة لا يقال بشكل على كون النصرانية أقرب الشرائع إلى الإسلام إن للتصرائي من أنواع الكفر ما ليس لنحو اليهودي كالتثليث وقولهم بالاقانيم لأننا نقول إنما ادعينا أن الشرع الذي جاء به رسولهم أقرب إلى الإسلام ولم ندع أن النصراني أقرب إلى الإسلام وقرب شرعهم لا ينافي بغددهم لمخالفتهم وتغالبهم في كفرهم فليتأمل. هـ فود: (فاندفع ما للبلقيني هنا إلخ) ما وجه اندفاعه.

فيما يظهر (وإن استخبطوه فلا) يحل لأنه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالخُبث ومحال عادة اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طبائعهم فتعين أن الثراء بعضهم والعرب أولى لأنهم الأفضل الأعدل طباعاً والأكمل عقولاً ومن ثم أُزيل ﴿٥٧١﴾ منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة بها كما في حديث وفي آخر: «مَنْ أَحْبَبَهُمْ فَيُحِبِّي أَحِبَّهُمْ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَيَبْغِضِي أَبْغَضَهُمْ» لكن طبائعهم مختلفة أيضاً فرجع إلى عرب زَمَنِهِ ﴿٥٧٢﴾ على ما قاله جمع والحق ما بحثه الزايعي أنه يرجع في كل عصر إلى أكمل الموجودين فيه وهم مَنْ جَمَعُوا ما ذكر واعتزضه البلقيني بما إذا خالف أهل زَمَنٍ مِنْ قَبْلِهِمْ أو بعدهم بأنه إن رجع للسابقي لَزِمَ أن لا يُقْتَضَى مِنْ بعدهم وبالعكس ورد بأن العرب إنما يرجع إليهم في المجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قَبْلَهُمْ فهو قد صار معلوم الحكم فلا يُلْتَفَتُ لِكَلَامِهِمْ فيه وبحث الزركشي أنه يكفي خبر غُذِلِينَ منهم وأنه لو خالفهما آخران أخذ بالحظر لأنه الأحوط وكان كلامه في هذا التصوير بخصوصه وإلا فقد صرحوا بأنه لو استطاعه البعض واستخبطه البعض أخذ بالأكثر فإن استَوْزَا رَجَحَ قُرَيْشٌ لأنهم أكمل العرب عقلاً وقُوَّةً فإن اختلف القرشيون ولا مرجح أو شكوا أو سكثوا أو لم يوجدوا هم.....

• فُود: (بالخُبث) عبارة النهاية والمغني بالخبيث. • فُود: (ومحال الخ) خبرٌ مُقَدَّم لقوله اجتماع الخ.  
• فُود: (على ذلك) أي الاستطابة أو الاستخبات. • فُود: (فيحبي) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي يحبه لي. اه. ع ش. • فُود: (وَهُمْ) أي الأكمل اه. رشيدى. • فُود: (ما ذكر) أي في المتن.  
• فُود: (واعتزضه) أي ما بحثه الزايعي. • فُود: (بما إذا خالف الخ) أي فيما إذا الخ. • فُود: (أو بغضهم) لا حاجة إليه. • فُود: (في المجهول) أي في أمر الحيوان المجهول حكمه اه. ع ش. • فُود: (لِكَلَامِهِمْ) أي العرب الذين بغضهم قال سم قد يشكّل عَدَمُ الإلتياف بأن تقديم مَنْ قَبْلَهُمْ عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الإغتيار تحكّم ومجرد السبق لا يقتضي الترجيح اه. • فُود: (بالحظر) أي الحرمة اه. ع ش. • فُود: (وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيُخالف إطلاق قولهم الآتي أيضاً فإن استَوْزَا رَجَحَ قُرَيْشٌ إذ قضيت أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قُرَيْشٍ رَجَحَ إخباره ولو بالحل قَلْبًا مَلْ. اه. سم. • فُود: (في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة. • فُود: (وقُوَّة) أي مروءة وكرماً. • فُود: (أو لم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر. اه. ع ش.

• فُود: (فلا يُلْتَفَتُ لِكَلَامِهِمْ) قد يشكّل عَدَمُ الإلتياف بأن تقديم مَنْ قَبْلَهُمْ عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الإغتيار تحكّم ومجرد السبق لا يقتضي الترجيح. • فُود: (وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيُخالف إطلاق قولهم الآتي أيضاً فإن استَوْزَا رَجَحَ قُرَيْشٌ إذ قضيت أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قُرَيْشٍ رَجَحَ إخباره ولو بالحمل قَلْبًا مَلْ.

ولا غيرهم من العرب ألحق بأقرب الحوان به شبهها كما يأتي أما إذا احتل شرطاً مبهماً ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذٍ، (وإن مجهول اسم حيوان سألوا) عنه (وعمل بتسميتهم) جلاً وحرمة (وإن لم يكن له اسم عندهم أعني بالأشبه به) من الحيوانات صورة أو طبقاً من غدو أو ضده أو طعماً للحم ويظهر قديم الطلب لقوة دلالة الأخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فإن استوى الشبهان أو لم نجد له شبهاً حل لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية وهذا قد ينافي ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر إلا أن يفرق بأن التعارض في الاختيار ثم أقوى منه هذا.

(تسمية) قولهم أو طعماً متعذر من جهة التجربة لتوقيفها على ذبح أو قطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تجل وحيوانات تحرم إلى أن يجد الأشبه به وذلك لا يمكن القول به لأنه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو قيل كثير من ذلك، فالذي يتجده تعين حمل كلامهم على ما إذا وجدنا عدلاً ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان تجل أو يحرم فيعمل بخبره ويُقدّم حينئذٍ على الأشبه به صورة أمّا إذا لم يوجد هذا فلا يقول إلا على المشابهة الطبيعية فالصورة فتأمل. (وإذا ظهر تغير لحم: لآلية) أي طعمه أو لونه أو ريحه كما ذكره الجوزي

• قوله: (ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما إذا قلدوا ووجد غيرهم. اهـ. رشيد. (أقول): يُعلم حكمه من قولهم آجِدُ بالأكثر فإن استوا رجع قرئش فإنه إذا قديم الأكثر ولو من غير قرئش على الأقل من قرئش فيعتبر قول غير قرئش عند فقد قرئش بالأولى. • قوله: (به شبهها كما يأتي) عبارة المغني شبهها به صورة أو طبقاً أو طعماً فإن استوى الشبهان أ. لم يوجد ما يشبهه فحلّال الآية ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] إلخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا؛ لأنه ليس شرعاً لنا فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للجل أولى من استصحاب الشرائع السالفة. اهـ. ومر عن الروضة والزوهري ما يوافق قوله: ولا يعتمد إلخ. • قوله: (أما إذا احتل إلخ) عبارة المغني وخرج بأهل اليسار المحتاجون وبسليمه الطباع أجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا غير بها. اهـ. • قوله: (مما ذكر) أي في المتن. اهـ. رشيد.

• قوله (سني): (سئلوا) أي العرب اهـ. مغني. • قوله: (جلاً وحرمة) تميزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى اهـ. رشيد وفيه ما لا يخفى عبارة المغني به هو حلال أو حرام؛ لأن المراجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل اللسان. اهـ. وهي صريحة في أنه مفعول، للتسمية على حذف مضاف. • قوله: (وهذا) أي قوله فإن استوى الشبهان إلخ. • قوله: (لتوقيفها) أي التجربة. • قوله: (على ذبح) بالتوئين. • قوله: (أو قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى. • قوله: (على المشابهة الطبيعية إلخ) الاقتصار الأولى على المشابهة الصورة.

• قوله (سني): (وإذا ظهر تغير لحم إلخ) أي وابتدأ يسيراً من نسم أو غيره كدجاجه. اهـ. مغني. • قوله: (أي طعمه) إلى قوله: (وقول الشارح) في النهاية والمغني إلى قوله: (كما ذكره) إلى (ومن اقتصر).

• قوله: (كما ذكره) أي شمول التغير للأوصاف الثلاثة.

واعتمده جمعٌ متأخرون ومن اقتصر على الأخير أرادَ الغالب وهي أكلُة الجِلَّة بفتح الجيم أي التَّجاسة كالجُدرة وقول الشَّارح وهي التي تاكلُ العُدرة اليابسة أخذًا من الجِلَّة بفتح الجيم لا يُوافق قولَ القاموس والجلالة البقرة تُتبعُ التجاسات ثم قال والجلَّة مثلثة البقر والبقره اهـ . فتقييده باليابسة وقوله أخذًا إلخ يحتاجُ فيه السند (حرم) أكله كسائر أجزائها وما تَوَلَّد منها كلبنيها وبنيضها وبه قال أحمدُ ويكرهه إمامُ مأكولة نجاسة وأفهمَ زبطُ التَّغْيِير باللحم أنه لا أثر لِتَغْيِير نحو اللَّبَنِ وحده وهو مُحْتَمَلٌ لأنه يُتَغَيَّرُ في التابع ما لا يُتَغَيَّرُ في المتبوع (وقيل يُكرهه قلت الأصحُّ يُكرهه والله أعلم) وبه قال أبو حنيفة ومالك؛ لأنَّ التَّهْيِ لِتَغْيِيرِ اللحم وهو لا يحرم كما لو تَنَّنَ لَحْمُ المَذَكَاةِ أو بَيَضُهَا.....

• فَوُدَّ: (على الأخير) أي الزَّيْح . • فَوُدَّ: (يحتاجُ فيه لِسند) من أَوْضَحِ الواضحات أنه ما ذَكَرَ ذلك إلَّا عن سَنَدٍ فَإِنَّ هذا أمرٌ نَقَلُي وهو مشهورٌ بِمَزِيدِ التَّحَرِّيِ والأمانة . اهـ . سم .

• فَوُدَّ (سني): (حرم إلخ) ويتبعني كما قاله البُلْقِينِي تَمَدِّي الحُكْمِ إلى شَرْحِهَا وصرفِهَا الْمُتَفَصِّلِ في حَيَاتِهَا قال الزَّرْكَشِيُّ: والظَاهِرُ إلْحاقُ وَلِيهَا بها إذا ذُكِّتْ وَوُجِدَ في بَطْنِهَا مَيْتًا وَوُجِدَتِ الرَّائِحَةُ فيه نِهَايةً وَمُعْنِي قال ع ش: قوله: (وُجِدَتِ الرَّائِحَةُ إلخ) قَضِيَةُ التَّقْيِيدِ رُبَّمَا ذَكَرَ انْتِضَاءُ كَرَاهَةِ الْجَنِينِ إذا لم يَوْجَدَ فيه تَغْيِيرٌ وَمُقْتَضَى كَرِهَ أَنْ لا يَفْرُقَ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قال الزَّرْكَشِيُّ: والظَاهِرُ إلْحاقُ وَلِيهَا بها إذا ذُكِّتْ وَوُجِدَ في بَطْنِهَا مَيْتًا أو ذُكِّي وَوُجِدَتِ فيه الرَّائِحَةُ . اهـ . وهي تَقْتَضِي أَنَّهُ إذا وَجِدَ في بَطْنِهَا مَيْتًا كَرِهَ مُطْلَقًا وَأَنَّهُ إذا خَرَجَ حَيًّا ثم ذُكِّي فَصِلَ فيه بَيْنَ ظُهُورِ الرَّائِحَةِ وَعَدْيِهِ . اهـ .

• فَوُدَّ: (أكله) إلى قوله: (ويكرهه) في الْمُعْنِي وإلى قوله: (وأفهم) في النِّهَايةِ إلَّا قوله: (وبه قال أحمد). • فَوُدَّ: (ويكرهه إطعامُ مأكولة نجاسة) المُتَبَادَرُ مِنَ التَّجَسُّسِ نَجَسُ الْعَيْنِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لا يُكْرَهُ إِطْعَامُهَا الْمُتَجَسِّسَ . اهـ . ع ش ويَصْرُحُ بِذلك قولُ الرُّوضِ مع شَرْحِهِ والمُعْنِي وَيَعْلَفُ جَوَارِ الْمُتَجَسِّسِ دَابَّتَهُ لِيُخَبِّرَ صَاحِبَهُ أَنَّمَا نَجَسَ الْعَيْنِ فَيُكْرَهُ عُلْفُهَا بِهِ . اهـ . • فَوُدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّ الْأَوَجَةَ خِلَافُهُ . اهـ . سم وَيُؤَيِّدُ بَلْ يَصْرُحُ بِهِ قولُ الْمُحَلِّي فِي بَيَانِ تَغْيِيرِ اللَّحْمِ مَا نُصَّه بِالرَّائِحَةِ وَالتَّيْنِ فِي عَرَقِهَا وَغَيْرِهِ . اهـ . • فَوُدَّ: (لأنَّ التَّهْيِ) إلى قوله: (وبه فَارَقَتْ) في الْمُعْنِي وإلى قولِ الْمُتَنِّي: (ولو تَنَجَّسَ) في النِّهَايةِ . • فَوُدَّ: (لا يَحْرُمُ) مِنَ التَّحْرِيمِ . • فَوُدَّ: (لو تَنَّنَ) تَكَرَّمَ وَضَرَبَ . اهـ . قاموس .

• فَوُدَّ: (وقوله: أجد إلخ يحتاجُ فيه لِسند) من أَوْضَحِ الواضحات أَنَّهُ ما ذَكَرَ ذلك إلَّا عن سَنَدٍ فَإِنَّ هذا أمرٌ نَقَلُي وهو مشهورٌ بِمَزِيدِ التَّحَرِّيِ، والأمانة . • فَوُدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّ الْأَوَجَةَ خِلَافُهُ .

• فَوُدَّ: (وقيل يُكرهه إلخ) في الرُّوضِ قَبْلَ الْكَلَامِ على الْجَلَالَةِ وَيَحْرُمُ مَا تَقَوَّتْ بَنَجَسِ . اهـ . قال في شَرْحِهِ لِيُخَبِّرَ عِدَائِهِ، والمُرَادُ بِهِ مَا شَاءَهُ أَنْ يَتَقَوَّتْ بَنَجَسِ لِئَلَّا تَرِدَ الْجَلَالَةُ . اهـ . وَلَعَلَّ الْمُرَادُ مَا شَاءَهُ ذَلِكَ بِحَسَبِ نَوْعِهِ وَإِلَّا قُلُوْا أَنْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً مَثَلًا لَزِمَتْ التَّقَوُّتُ بِالتَّجَسُّسِ مِنْ حِينِ وَلَا ذَنْبًا حَلَّتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَالصَّرِيحِ مِنْ كَلَامِهِمْ . • فَوُدَّ: (كما لو تَنَّنَ لَحْمُ المَذَكَاةِ) فِي هذا الْقِيَاسِ تَأْمَلُ .



وَيُكْرَهُ رُكُوبُهَا بِلا حَائِلٍ وَمِثْلُهَا سَخَاةٌ رُبِيتْ بَلْبَنٍ كَلْبَةٌ إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا لَا زَرْعٌ وَثَمَرٌ سَقِيٌّ أَوْ  
رُيْتِ بَنَجَسٍ بَلْ يَحِلُّ اتِّفَاقًا وَلَا كِرَاهَةً بِهِ لِعَدَمِ ظُهُورِ أَثَرِ التَّجَسُّسِ فِيهِ وَمِنْهُ أُخِذَ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ  
أَي مِثْلًا فِيهِ كِرَاهَةٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ مُتَنَجِّسٌ يَطْهَرُ بِالْمُسْلِ (فَإِنْ غُلِفَتْ طَاهِرًا) أَوْ مُتَنَجِّسًا  
أَوْ نَجَسًا كَمَا بَحَسَا أَوْ لَمْ تُغْلَفْ كَمَا اعْتَمَدَ الْبُلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ وَاقْتِصَارُ أَكْثَرِهِمْ عَلَى الْعَلْفِ  
الطَّاهِرِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ أَنَّ الْحَيَوَانَ لَا يُدُّ لَهُ مِنَ الْعَلْفِ وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ (فَطَابَ) لَحْمُهَا (حَلٌّ) هُوَ  
وَيَتَضَاهَا وَلَبَّيْهَا بِلا كِرَاهَةٍ فَهُوَ تَفْرِيعٌ عَمَّا بَيَّنَّا ذَلِكَ لِزَوَالِ الْعِلَّةِ وَلَا تَقْدِيرَ لِمُدَّةِ الْعَلْفِ وَتَقْدِيرُهَا  
بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي الْبَحِيرِ وَثَلَاثِينَ فِي الْبَازِ وَسَبْعِينَ فِي الشَّيْءِ وَثَلَاثَةَ فِي الدَّجَاجَةِ لِلْغَالِبِ أَمَّا طَبِيبُهُ  
بِنَحْوِ غُسْلِ أَوْ طَبِخٍ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَتَرَدَّدَ الْبُيُوتِيُّ فِي شَأْنِ

• فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ رُكُوبُهَا (الْح) ظَاهِرُهُ، وَأَنْ لَمْ تَمُرَّقْ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الْجَلَالَةِ سَخَلَةٌ  
رُبِيتْ بَلْبَنٍ كَلْبَةٌ أَوْ خِزْيِرَةٌ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا) لَحْلُ الْمُرَادِ تَغْيِيرُهُ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يَقْدِرَ أَنَّهُ لَوْ  
كَانَ بَدَلُ اللَّبَنِ الَّذِي شَرِبَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ عُدَّةً مِثْلًا ظَهَرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ، نَظِيرُ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْبَغْوِيِّ،  
وَالْأَوَّلَيْنِ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ تَغْيِيرٌ كَمَا لَا يَخْفَرُ قَلْبُ الرَّجُلِ. اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَا زَرْعَ (الْح) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي  
وَلَا يُكْرَهُ الثَّمَارُ الَّتِي سَقِيَتْ بِالمِيَاهِ التَّجَسُّسِ: وَلَا حَبُّ زَرْعٍ نَبَتَ فِي نَجَاسَةٍ كَزَيْلِ. اه. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ  
التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مُتَنَجِّسًا) كَشَعِيرٍ أَصَابَهُ مَاءٌ نَجَسَ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا يُحِثُّ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ  
عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرُّوْضِ: ... وَعِبَارَةٌ الْمُغْنِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ التَّشْبِيهِ. اه. • فَوَدَّ: (فَهُوَ  
تَفْرِيعٌ عَلَيْهِمَا) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَا قُدِّرَ لَا يُتَّبَعُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْحِلَّ فِي الْمَنِّ بِمَعْنَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ الصَّادِقِ  
بِالْكَرَاهَةِ وَلِهَذَا احْتِاجُ لِلتَّحْقِيقِ بِقَوْلِهِ: بِلا كِرَاهَةٍ وَالَّذِي يَتَّبَعُ لَهُ مَا ذَكَرَ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ قَوْلِ الْمَنِّ: حَلٌّ أَيِ  
لَمْ يَحْرَمْ وَلَمْ يُكْرَهْ فَالْمُرَادُ أُبَيِّحَ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: حَلٌّ الْمُرَادُ بِهِ زَوَالُ التَّحْرِيمِ  
عَلَى الْأَوَّلِ وَالْكَرَاهَةِ عَلَى الثَّانِي، فَلَوْ قَالَ: لَمْ يُكْرَهْ لَكَانَ أَوْلَى إِذِ الْحِلُّ يُجَابِعُ الْكَرَاهَةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ حِلًّا  
مُسْتَوْيَ الطَّرَفَيْنِ. اه.

• فَوَدَّ: (أَمَّا طَبِيبُهُ (الْح) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَنَزَجَ بِغُلِقتْ مَا لَوْ غُسِلَتْ هِيَ أَوْ لَحْمُهَا بَعْدَ ذَنْبِهَا أَوْ طَبِخَ  
لَحْمُهَا فَرَأَى التَّغْيِيرَ فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَزُولُ وَكَذَا بِمُرُورِ الزَّمَانِ كَمَا قَالَ الْبَغْوِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَزُولُ، قَالَ  
الْأَذْرَعِيُّ: وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ الْمُرُوزِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي وَقَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ نَظِيرُ طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ  
إِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ. اه.

• فَوَدَّ: (أَمَّا طَبِيبُهُ غُسْلُ أَوْ طَبِخُ. (الْح) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا طَبِيبُهُ بِالْغُسْلِ أَوْ الطَّبِخِ فَلَا تَنْتَهِي بِهِ  
الْكَرَاهَةُ، وَالْقِيَاسُ خِلَافُهُ قَالَ الْبَغْوِيُّ وَهَذَا لَا تَنْتَهِي بِمُرُورِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ نَقْلُهُ عَنِ الْأَصْحَابِ مَعَ نَقْلِهِ  
خِلَافَهُ بِصِيغَةِ قِيلَ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ قَالَ الْبَغْوِيُّ لَا يَزُولُ الْمَنُّ وَقَالَ غَيْرُهُ يَزُولُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالثَّانِي  
جَزَمَ الْمُرُوزِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي قُلْتُ وَهُوَ نَظِيرُ طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ إِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ قَالَ  
الْبُلْقَيْنِي وَهَذَا فِي مُرُورِ الزَّمَانِ عَلَى الدَّهْرِ فَلَوْ مَرَّ عَلَى الْجَلَالَةِ أَيَّامٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَأْكُلَ طَاهِرًا فَرَأَتْ



عُدَّتْ بحرام ورجح ابن عبد السلام كالغزالي أنها لا تُحْرَمُ وإن عُدَّتْ به عَشْرَ سِنِينَ لِحِلِّ ذَاتِهِ وَإِنَّمَا حُرْمٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ وَبِهِ فَارَقَتْ حُرْمَةُ الْمُرْتَابَةِ بَلَّتَيْنِ كَلْبِيَّةً عَلَى الضَّعِيفِ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ عَنِ الْبَغَوِيِّ مِنْ أَنَّ الْحَرَامَ إِنْ كَانَ لَوْ قُرِضَ نَجَسًا غَيْرَ اللَّحْمِ حُرِّمَتْ وَإِلَّا فَلَا مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّعِيفِ إِنْ الْجَلَالَةُ حَرَامٌ (وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ كَحُلٍّ وَدَنَسَ ذَائِبٌ) بِالْمُفْجَعَةِ (حُرْمٌ) تَنَاوَلَهُ لِتَمْلِيهِ تَطْهِيرُهُ كَمَا مَرَّ آخِرَ النَّجَاسَةِ بِدَلِيلِهِ أَمَّا الْجَائِدُ فَيُزِيلُ التَّنَجُّسَ وَمَا حَوْلَهُ وَيَأْكُلُ بَاقِيَهُ لِلخَيْرِ.....

• فَوُدَّ: (عُدَّتْ بِحَرَامٍ) أَيِ بَعْلَفٍ حَرَامٍ كَالْمَقْصُوبِ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَبْرَ) هَلْ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ بِأَكْلِ وَتَبَعٍ وَغَيْرِهِمَا قَبْلَ آدَاءِ بَدَلٍ الْمَقْصُوبِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ خُلِطَ الْمَقْصُوبُ بِمَالِهِ حَيْثُ يَمْلِكُهُ وَيَخْجُرُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ الْبَدَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاسْتِهْلَاكِ الْمَقْصُوبِ هُنَا رَأْسًا بِحَيْثُ انْتَمَدَّتْ عَيْتُهُ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ اهـ. سَم. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا تُحْرَمُ) وَهَلْ تُكْرَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اهـ. ع ش عبارة الْمُغْنِي وَقَالَ الْغَزَالِيُّ تَرَكَ الْأَكْلَ مِنَ الْوَرَعِ. اهـ. فَوُدَّ: (لِحِلِّ ذَاتِهِ) أَيِ الْغِذَاءِ الْحَرَامِ اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا حُرْمٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ) أَيِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَا يُخَاطَبُ بِالْحُرْمَةِ اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بَقُولِهِ لِحِلِّ ذَاتِهِ فَارَقَتْ أَيِ الشَّاةِ الْمَعْلُوفَةَ بِعَلْفٍ حَرَامٍ. فَوُدَّ: (هَبْرُ اللَّحْمِ) جَوَابٌ لَوْ وَقَوْلُهُ حُرِّمَتْ جَوَابٌ إِنَّ وَقَوْلُهُ مَبْنِيٌّ الْخَبْرُ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ الْخَبْرُ. فَوُدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الْخَبْرُ) فِيهِ أَمْرٌ: مِنْهَا أَنَّ كَوْنَهُ مَبْنِيًّا عَلَى حُرْمَةِ الْجَلَالَةِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا فِي الْأَنْوَارِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَمِنْهَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوَاهِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ سِيَاقُ الشَّارِحِ وَمِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَمَا فِي الْأَنْوَارِ الْخَبْرُ لَا مَوْقِعَ لَهُ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِذْ هُوَ مُتَأَتٍّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ وَالْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي الشَّاةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَعَلَّهُمَا إِنَّمَا اقْتَصَرَا عَلَى نَفْيِ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي كَانَتْ تُتَوَهَّمُ مِنْ غِذَائِهَا بِالْحَرَامِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَا قَالَاهُ سَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الْبَغَوِيُّ اهـ. رَشِيدِي.

• فَوُدَّ (وَسَنِي): (طَاهِرٌ) أَيِ مَائِعٍ مُحَلَّى وَمُغْنِي. فَوُدَّ (وَسَنِي): (وَيْسَنِي) هُوَ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُتَهَمِّلَةِ مَا سَأَلَ مِنَ الرُّطْبِ. اهـ. ع ش عبارة الْقَامُوسِ الدُّبْسُ بِالْكَسْرِ وَبِكَسْرَتَيْنِ عَسَلُ الثَّمَرِ وَعَسَلُ التَّحْلِ اهـ.

• فَوُدَّ: (بِالْمُفْجَعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُحْرَمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ هَذَا إِلَى وَلَا يُكْرَهُ. فَوُدَّ: (تَنَاوَلَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ إِلَى وَلَا يُكْرَهُ وَقَوْلُهُ وَلَبَّنَ وَقَوْلُهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ وَقَوْلُهُ وَعَبَّرَ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى وَلَوْ وَقَعَتْ.

الرَّائِحَةُ حَلَّتْ اهـ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا تُحْرَمُ) هَلْ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ بِأَكْلِ وَتَبَعٍ وَغَيْرِهِمَا قَبْلَ آدَاءِ بَدَلٍ الْمَقْصُوبِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ خُلِطَ الْمَقْصُوبُ بِمَالِهِ حَيْثُ يَمْلِكُهُ وَيَخْجُرُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ الْبَدَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاسْتِهْلَاكِ الْمَقْصُوبِ هُنَا رَأْسًا بِحَيْثُ انْتَمَدَّتْ عَيْتُهُ وَمَالِيَّتُهُ بِالْكَالِبَةِ وَلَمْ يَتَّقِ مِنْهُ فِي الْحَيَوَانِ شَيْءٌ مُتَمَوِّلٌ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ. فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَتْ حُرْمَةُ الْمُرْتَابَةِ بَلَّتَيْنِ كَلْبِيَّةً عَلَى الضَّعِيفِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ، وَالسَّخْلَةُ الْمُرْتَابَةُ بَلَّتَيْنِ كَلْبِيَّةً كَالْجَلَالَةِ.

هذا هو الْمُخْتَرَزُ عنه فلا يُقَالُ ظاهره أَنَّ الْمُتَنَجِّسَ الجامِدَ لا يحُرِّمُ مُطْلَقًا ولا يُكْرَهُ أَكْلُ يَبِضٍ  
سَلِقَ في ماءٍ نَجَسٍ ولا يحُرِّمُ من الدَّاهِرِ إلا نَحْوُ حَجَرٍ وَثَرَابٍ ومنه مَذْرُوعٌ وَمَطْلُوعٌ لِمَنْ يَبْصُرُهُ  
وعليه يُحْمَلُ إطلاَقُ جَمْعِ مُتَقَدِّمٍ، حُرْمَتُهُ بخلاف مَنْ لا يَبْصُرُهُ كما قاله جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ  
واعتمده الشَّكْبَكِيُّ وغيره وَسَمَ وَأَنَّ لَئِنْ لَمْ يَلَمْسْ لا يَبْصُرُهُ وَتَبَّتْ وَلَبِثَ جَوْزٌ أَنَّهُ سَمٌ أَوْ مِنْ غَيْرِ  
مَأْكُولٍ وَمُسْكِرٍ ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَخَشِيشٍ.....

• قَوْلُهُ: (هذا) أَيِ الْبَاقِي. • قَوْلُهُ: (هو) الْمُخْتَرَزُ عَنْهُ أَيِ بَذَائِبِ. اهـ. سَمٌ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ مَا لَا قِيَّ  
التَّجَسُّسَ وَغَيْرَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُ يَبِضٍ الْخ) كما لَا يُكْرَهُ الْمَاءُ إِذَا سَخُنَ بِالتَّجَاسُّعِ. اهـ. أَسْنَى.  
• قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الظَّاهِرِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَحْرُمُ تَنَاوُلُ مَا يَبْصُرُ الْبَدَنَ أَوْ  
الْعَقْلَ كَالْحَجَرِ وَالثَّرَابِ وَالزُّجَاجِ وَالتِّسَاءِ بِتَلْيِثِ السَّيْنِ وَالْفُتْحُ أَنْصَحُ كَالْأَفْيُونِ وَهُوَ لَبِثُ الْخَشْفَانِ؛  
لَأَنَّ ذَلِكَ مُبْصَرٌ وَرُبَّمَا يَشْتَرِكُ لَكِنْ قَلِيلُهُ أَذَى السَّمِّ يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ لِلتَّداوِي بِهِ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَاحْتِجَّ إِلَيْهِ  
وَيَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ظَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ إِلَّا جَذْدٌ. مَبْنِيَّةٌ دُبْعُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ الثَّرَابِ. • قَوْلُهُ: (وَسَمٌ) كَقَوْلِهِ  
وَجِلْدٌ عَطَفَ عَلَى نَحْوِ حَجَرٍ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَنْ لَا يَبْصُرُهُ) أَيِ الْقَلِيلِ مِنْهُ أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَحْرُمُ. اهـ. ع. ش.  
• قَوْلُهُ: (وَتَبَّتْ وَلَبِثَ جَوْزٌ أَنَّهُ سَمٌ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) كَذَا فِي الْعُبَابِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا ذَكَرَهُ  
الْقَاضِي لَكِنْ اغْتَرَضَهُ التَّوَوُّيُّ بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَخْرِيجُهُمَا أَيِ التَّبَّتِ وَاللَّبِثِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ  
فَالصَّحِيحُ لَا حُكْمَ فَيَجْلَبِانِ انْتَهَى. اهـ. سَمٌ. • قَوْلُهُ: (جَوْزٌ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الظَّنُّ لَا مَا يَشْمَلُ التَّوَهُّمَ،  
وَلَا أَقْبَهُ خَرَجَ لَا يَخْفَى فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (إِنَّهُ سَمٌ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) نَشَرُ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.  
• قَوْلُهُ: (مُسْكِرٌ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَحْرُمُ مُسْكِرُ التَّبَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُطْرَبْ وَلَا حَدَّ فِيهِ. اهـ. وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ  
الْحَدِّ وَإِنْ أَطْرَبَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُتَعَمَّدُ بِإِذَا لِمَا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ. اهـ. سَمٌ عِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ  
وَالْمُغْنِي وَلَا حَدَّ فِيهِ إِنْ لَمْ يُطْرَبْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْرَبَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَجَوْزُ التَّداوِي بِهِ عِنْدَ  
فَقْدِ غَيْرِهِ يَمَّا يَقُومُ مَقَامُهُ، وَإِنْ أَسْكَرَ لِضَرُورَةٍ وَمَا لَا يُسْكِرُ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ يَحِلُّ أَكْلُهُ وَخَذَهُ لَا مَعَ غَيْرِهِ  
اهـ. • قَوْلُهُ: (كَكَثِيرِ أَفْيُونٍ وَخَشِيشٍ الْخ) أَمَّا الْقَلِيلُ يَمَّا ذَكَرَ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ بَوَجْهِ يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ مِنْ غَيْرِ

• قَوْلُهُ: (هذا هو الْمُخْتَرَزُ عَنْهُ) بَذَائِبِ. • قَوْلُهُ: (وَتَبَّتْ وَلَبِثَ جَوْزٌ أَنَّهُ سَمٌ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ) كَذَا فِي  
الْعُبَابِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا ذَكَرَ. الْقَاضِي قَالَ وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مَذْبُوحًا وَشَكَ هَلْ ذَبَحَهُ مَنْ يَحِلُّ  
ذَبْحُهُ أَوْ غَيْرُهُ لَكِنْ اغْتَرَضَهُ التَّوَوُّيُّ فِي التَّبَاتِ، وَاللَّبِثِ بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَخْرِيجُهُمَا عَلَى الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ  
فَالصَّحِيحُ لَا حُكْمَ فَيَجْلَبِانِ. اهـ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَبَّهُ الْمَذْبُوحُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا التَّخْرِيمُ حَتَّى يُعْلَمَ  
الْمُبَيِّحُ وَلَمْ يُعْلَمَ بِخِلَافِهِمَا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الْجِلُّ اهـ. كَلَامُ شَارِحِ الْعُبَابِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَذْبُوحِ شَامِلٌ  
لِمَا إِذَا غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ أَوْ لَا فَلْيُرَاجَعْ كَلَامُهُمْ فِي بَابِ الْاجْتِهَادِ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا ذَلِكَ هُنَاكَ وَقَصَلُوا فِيهِ  
ثُمَّ. • قَوْلُهُ: (وَمُسْكِرٌ ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَخَشِيشٍ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَيَحْرُمُ مُسْكِرُ كَالْتَّبَاتِ وَإِنْ لَمْ يُطْرَبْ وَلَا  
حَدَّ فِيهِ اهـ. وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْحَدِّ وَإِنْ أَطْرَبَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمَعْنَى خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ.

وجوزة وعنبر وزعفران وجلد دُبْعٍ ومُسْتَقْدَرٍ أصالة بالنسبة لِغَالِبِ دَوِي الطَّبَاعِ السَّليمةِ كُمُخَاطٍ وَمَنِيٍّ وَبُصَاقٍ وَعَرَقٍ لَا لِمَارِضٍ كَقَسَالَةِ يَدٍ وَلَحْمٍ مَثَلًا أَنْتَنَ وَخَرَجَ بِالْبُصَاقِ وَهُوَ مَا يُؤْمَى مِنَ الصَّمِ الرِّيقِ وَهُوَ مَا فِيهِ فَلَا يَحْرُمُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ مَا دَامَ فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ «كَانَ يَمْصُرُ لِسَانَ عَائِشَةَ» وَصُغَ فِي حَدِيثٍ: «هَلَّا يَكْرَهُ ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُهَا» مَالِكٌ وَلَمَّا هِيَ بِضَمِّ اللَّامِ وَقَوْلُ عِيَاضٍ إِنَّهُ بِكَسْرِ اللَّامِ لَا غَيْرُ مَزْدُودٌ فَالْإِغْرَاءُ عَلَى رِيْقِهَا صَرِيحٌ فِي حِلِّ تَنَاوُلِهِ وَلَوْ وَقَعَتْ مَيْتَةٌ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ وَلَمْ تَكُنْ بِحَيْثُ تُسْتَقْدَرُ أَوْ قِطْعَةٌ يَسِيرَةٌ مِنْ لَحْمٍ أَدْمِيٍّ فِي طَبِيخٍ لَحْمٍ مُذَكَّى لَمْ يَحْرُمِ أَكْلُ الْجَمِيعِ خِلَافًا لِلْفَزَائِلِيِّ فِي الثَّانِيَةِ وَإِذَا وَقَعَ بَزَلٌ فِي قُلْتَنِي مَاءٍ وَلَمْ يُفَيِّرْهُ جَارَ اسْتِعْمَالِ جَمِيعِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَهْلَكَ فِيهِ صَارَ كَالْعَدَمِ (وَمَا تُكْسِبُ بِمُخَافَةِ نَجَسٍ كَجَهَامَةٍ وَكَنَسٍ مَكْرُوهَةٍ).....

قَبْدِ الْإِحْتِيَاجِ وَالتَّحَنُّنِ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ نَعَمَ مَنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ، أَنْ تَنَاوُلَهُ لِقَلِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ يَذْعُوهُ إِلَى تَنَاوُلِ مَا يَضُرُّ مِنْهُ حَرَمٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ أَه. لِيَعَابٍ. ة. فَوَدَّ: (وَجَوْزَةٌ) أَيِ جَوْزَةٌ طَبِيبٌ أَه. زَيْهَاءُ. ة. فَوَدَّ: (وَجِلْدٌ دُبْعٍ) أَيِ لَمِيَّتِهِ أَمَّا جِلْدُ الْمُذَكَّاءِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ دُبِعَ مُغْنِيٍّ وَأَسْنَى.

ة. فَوَدَّ: (كُمُخَاطٍ وَمَنِيٍّ) وَالْحَيَوَانُ الْحَيُّ غَيْرُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الصَّيْدِ وَفِي حِلِّ أَكْلِ بَيْضٍ مَا لَا يُؤْكَلُ خِلَافَ قَالِ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ أَيِ وَهُوَ الرَّاجِحُ حَلُّ أَكْلِهِ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ بِخِلَافِ الْمَنِيِّ وَمَالِ الْبُلْقَيْنِيٍّ إِلَى الْمَنْعِ أَه. مُغْنِيٍّ. ة. فَوَدَّ: (مَثَلًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيٍّ وَلَوْ تَنَنَ اللَّحْمُ أَوْ الْبَيْضُ لَمْ يَتَجَسَّسْ قَالِ فِي الْمَجْمُوعِ قَطْعًا وَيَحِلُّ أَكْلُ التَّقَايِيقِ وَالشَّوِيِّ وَالْهَرَائِسِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنَ الدَّمِ غَالِيًا أَه. ة. فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الصَّمِ. ة. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ) (لِخ) قَدْ يُقَالُ يَمْنَعُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ إِلَّا لِمَارِضٍ نَحْوُ مَحَبَّةٍ وَهَذَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ فَهُوَ مُسْتَقْدَرٌ أَصَالَةً بِالنَّسْبَةِ لِغَالِبِ الطَّبَاعِ السَّليمةِ إِذْ اسْتَقْدَارُهُ إِنَّمَا يَنْتَهِي بِالنَّسْبَةِ لِتَحَوُّلِ الْمُحَبِّ مِنَ الْإِنْفِرَادِ قَتَامُلٍ أَه. رَشِيدِيٍّ.

ة. فَوَدَّ: (بَحِيثٌ مُسْتَقْدَرٌ) أَيِ أَمَّا مَا اسْتَقْدِرَتْ فَتَحْرُمُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْدِرْهُ فَخُصُوصٌ مَنْ أَرَادَ تَنَاوُلَهُ لِيَكُونَهُ لَيْسَ مِنْ دَوِي الطَّبَاعِ السَّليمةِ أَه. ع. ش. ة. فَوَدَّ: (أَوْ قِطْعَةً) إِلَى قَوْلِهِ فِي الثَّانِيَةِ فِي الْمُغْنِيٍّ إِلَّا قَوْلَهُ لَحْمٌ مُذَكَّى. ة. فَوَدَّ: (لَمْ يَحْرُمِ أَكْلُ الْجَمِيعِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُسْتَهْلَكْ وَتُمَيِّزَتْ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ خِلَافُهُ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيٍّ قَالِ الْغَزَالِيُّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُ شَيْءٌ لِحُرْمَةِ الْأَدْمِيِّ وَخَالَفَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْمُخْتَارُ الْجَلُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَهْلَكًا فِيهِ وَلَوْ تَحَقَّقَ إصَابَةُ رَوْثِ الْقِرَانِ الْقَمْنَعِ عِنْدَ ذَوِيهِ فَمَغْفَرٌ عَنْهُ وَيُسْنُ غَسْلُ الصَّمِ عَنْهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ أَه.

ة. فَوَدَّ: (وَكُنَسٍ) أَيِ التَّجَسُّسِ كَرِيزِلٍ مُغْنِيٍّ وَشَرْحُ مَنْهَجٍ. ة. فَوَدَّ: (مَكْرُوهَةٍ) أَيِ تَنَاوُلِهِ أَه. شَرْحُ

ة. فَوَدَّ: (وَجِلْدٌ دُبْعٍ) عِبَارَةُ الرُّوزِ وَيَحِلُّ أَكْلُ طَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ إِلَّا جِلْدٌ مَيْتَةٌ دُبْعٍ قَالِ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالْمَيْتَةِ جِلْدُ الْمُذَكَّاءِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ دُبِعَ أَه. ة. فَوَدَّ: (أَوْ قِطْعَةً يَسِيرَةً) مِنْ لَحْمٍ أَدْمِيٍّ فِي طَبِيخٍ لَحْمٍ مُذَكَّى لَمْ يَحْرُمِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُسْتَهْلَكْ وَتُمَيِّزْ لَكِنْ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ خِلَافُهُ فَرَاغَهُ.

للحر وإن كسبه قنٍ للثني الصحيح، عن كسب الحجام ولم يحرم لأنه **﴿اعطى حاجته أجرته﴾** زواه البخاري ولو حرّم لم يغلبه لأنه حيث حرّم الأخذ حرّم الإعطاء كأجرة الناجية إلا لضرورة كإعطائه شاعر أو ظالم أو قاض خوفًا منه فيحرّم الأخذ فقط وأما خبر مسلم «كسب الحاجم خبيث» فأوله الجمهور، أنه المراد به الدنيء على حد **﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾** (المائدة: ١٢٧) وجلة خبيثه مباشرة التجاسة ومن ثمّ الحقوا به كلّ كسب حصل من مباشرة كزبال ودباغ وقصاب نعم، صمغ في أصل الروضة أنه لا يكره كسب الفصّاد لقلّة مباشرته لها وقيل ذنابة الجوزة وانتصر له البلقيني فيكره كسب كلّ ذي جوزة ذنبة كخلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصمغ في الروضة أنه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لثمة اختلافهم الوغد والوقوع في الربا.....

المنهج. هـ. فود: (للحر) إلى قوله وقيل أي النهاية وإلى قوله فيكره في المغني إلا قوله أو قاض وقوله وأما خبر إلى وجلة خبيث. هـ. فود: (وإن كسبه قنٍ) فيه إشارة إلى، أن ما في المتن مؤسولة وقسّر المغني قول المصنّف ما كسب بالكسب ثم قال قد حلّم بما قرّرت به كلام المصنّف، أن ما في كلامه مصدرية لا مؤسولة وإلا لكان المغني، إن المسوّب بذلك مكروه ونفس المكسوب لا يوصف بكرهه ولا غيرها وإنما تعلّق الكراهة بالكسب. هـ. فود: (لأنه **﴿اعطى الخ﴾** هذا الدليل، إنما يأتي على القول بنجاسة فضلاته **﴿اعطى الخ﴾** اهـ. رشيد أي ارجوح. هـ. فود: (ولو حرّم لم يغلبه الخ) فإن قيل يحتمل، أنه **﴿اعطى الخ﴾**، إنما أعطاه ذلك لطعمه رقيقه وناضحه أجيب بأنه لو كان كذلك لبيته له **﴿اعطى الخ﴾** اهـ. مغني زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الأسنى إلا أن يقال، لعله كان معلوما. هـ. فود: (كإعطائه شاعر) لئلا يهجو مغني وأسنى ومقتضاه، أن إعطائه لظهور الشاء عليه لا يحرّم كما مال إليه ش آخرا. هـ. فود: (أو ظالم) أي لئلا يمتنع حقّه أو لئلا يأخذ منه شيئا أكثر مما أعطاه مغني وأسنى. هـ. فود: (فيحرّم الأخذ فقط) أي ولا يحرّم الإعطاء إما تندفع به الضرورة. هـ. ع. ش. هـ. فود: (وجلة خبيث) أي كسب الحاجم وكذا ضمير به. هـ. فود: (نعم صمغ الخ) عبارة النهاية لإفصاح على الأصح لقلّة مباشرته لها وكذا خلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وماشطة إذ لا مباشرة للتجاسة فيها. اهـ. قال ع. ش. ويشل الماشطة القابلة. اهـ. هـ. فود: (وقيل ذنابة الجوزة الخ) عبارة المغني ولو كانت الصنعة ذنبة بلا مخاطرة تجاسة كقصيد وحاكة لم تكرر إذ ليس فيها مخاطرة تامة وهي الجلة الصحيحة لكرهه ما مرّ عند الجمهور وقيل الخ. هـ. فود: (فيكره الخ) مفرّع على كون الجلة ذنابة الجوزة. هـ. فود: (لثمة اختلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط. هـ. فود: (والوقوع في الربا) يبيهم المصوغ بأكثر من وزنه. اهـ. مغني.

هـ. فود: (ولو حرّم لم يغلبه) قال في شرح الروض وفيه نظر لاحتمال أنه أعطاه له لطعمه رقيقه وناضحه. اهـ. وقد يجاب بأنه لو حرّم بيته له إلا أن يقال لعله كان معلوما.

والذي في المجموع وجزم به في الأنوار وغيره أنه لا يُكْرَهُ لِحُرِّ وغيره مَكْشُوبٌ بِحُجُوفَةِ ذَنْبِقَةٍ  
وفي خبر أبي داود الطيالسي «كَذَبَ النَّاسُ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوَاغُونَ» وَحَرَّمَ الْحَسَنُ كَسْبَ  
الْمَايِطَةِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو غَالِيًا عَنْ حَرَامٍ أَوْ تَغْيِيرِ لِحَلِّهِ اللَّهُ (وَيُسَنُّ) لِلْحُرِّ (أَنْ لَا يَأْكُلَهُ) بَلْ يُكْرَهُ لَهُ  
أَكْلُهُ وَهُوَ مِثَالُ إِذْ سَأَلَ وَجْهَ الْإِنْفَاقِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ كَذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ  
(وَأَنَّ) (يُظْلِمُهُ رَافِقُهُ وَنَاصِحُهُ) أَيِ بَعِيرِهِ الَّذِي يَسْتَقِي عَلَيْهِ لِتَنْهِيهِ ﷺ مَنِ اسْتَأْذَنَهُ فِي أَجْرَةِ  
الْحِجَامِ عَنْهَا فَلَا زَالَ بِسَأَلِهِ حَتَّى قَالَ لَهُ: «اعْلِفْهُ نَاصِحَكَ وَأَطِمْهُ رَافِقَكَ» وَاتَّزَلَ لَفْظُ الرَّافِقِ  
وَالنَّاصِحِ مَعَ لَفْظِ الْإِطْعَامِ تَبَرُّكًا بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَالْمُرَادُ وَيُتَوَوَّنُ بِهِ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ قَيْنٍ وَغَيْرِهِ وَلِذَنَاءَةٍ  
الْقَيْنُ لَاقَ بِهِ الْكَسْبُ الدُّنْيَى بِخِلَافِ الْحُرِّ.

(لِهُوَ) يُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَرَّجَ فِي مُؤْنَةٍ نَفْسِيَّةٍ وَمُتَوَوَّنَةٍ مَا أَمَكَنَهُ فَإِنْ عَجَزَ فِيهِ مُؤْنَةٌ نَفْسِيَّةٌ وَلَا  
تَخْرُجُ مُعَامَلَةً مِنْ أَكْثَرِ مَالِهِ حَرَامٌ وَلَا الْأَكْلُ مِنْهَا كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَأَنْكَرَ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ  
بِالْحَرَمَةِ مَعَ أَنَّهُ تَبَيَّنَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ الْإِنْفَاقُ) اخْتَلَفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَكَذَا النَّهْأَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (بِحُجُوفَةِ  
ذَنْبِقَةٍ) وَمِنْهَا جِرْفَةُ الْمَايِطَةِ أَه. • سَم. • قَوْلُهُ: (وَفِي خَبَرِ الْإِنْفَاقِ) الْإِنْفَاقُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي فِي  
الْمَجْمُوعِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي وَيَجْلُ فِي النَّهْأَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَاتَّزَلَ إِلَى وَالْمُرَادُ  
وَمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ يُفْهِمُ جَوَازَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ مَلْبُوسًا أَوْ نَحْوَهُ وَلَا كَرَاهَةً فِي ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ  
التَّغْيِيرُ بِوُجُوهِ الْإِنْفَاقِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (بَلْ يُكْرَهُ لَهُ الْإِنْفَاقُ) وَلَا يُكْرَهُ لِلرَّافِقِ وَإِنْ كَسَبَهُ حُرًّا أَه.  
مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مِثَالُ الْإِنْفَاقِ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ: أَنْ لَا يَأْكُلَهُ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ) هَلْ وَلَوْ لِنَحْوِ أَكْلِ رَافِقٍ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ لَا أَه. • سَم  
وَيُظْهِرُ الثَّانِي أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمُ الْآتِي وَلِذَنَاءَةٍ الْقَيْنُ. • قَوْلُهُ: (عَنْهَا) أَيِ أَجْرَةِ الْحِجَامِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ  
بِالتَّهْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَتَزَلَ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. • قَوْلُهُ: (وَلِلنَّهْأَةِ الْإِنْفَاقُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَاقَ الْإِنْفَاقُ. • قَوْلُهُ: (يُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ  
الْإِنْفَاقُ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الذَّخَائِرِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ أَوْ شُبْهَةٌ وَالْكُلُّ لَا يُفْضَلُ عَنْ حَاجَتِهِ قَالَ  
بَعْضُ الْمُعَلِّمِينَ يَخْصُ نَفْسَهُ بِالْحَلَالِ فَإِنَّ الثِّمَةَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَغْلُمُهُ وَالْعِيَالُ لَا تَغْلُمُهُ ثُمَّ قَالَ  
وَالَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُذْهَبِ، أَنَّهُ وَأَهْلُهُ سَوَاءٌ فِي الْقَوْتِ وَالْمَلْبَسِ دُونَ سَائِرِ الْمُؤْنِ مِنْ أَجْرَةِ حِمَامٍ  
وَقِصَارَةِ ثَوْبٍ وَبِنَاءَةِ مَنَزَلٍ وَفَخْمٍ تَتَوَرَّعُ وَشِرَاءِ حَطَبٍ وَذَهْنٍ سِرَاجٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُؤْنِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَلَا  
تَخْرُجُ الْإِنْفَاقُ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ غَلَبَ الْحَرَامُ فِي يَدِ السُّلْطَانِ قَالَ الْغَزَالِيُّ حَرَمَتْ عَطِيَّتُهُ وَأَتَكَرَّ عَلَيْهِ فِي  
الْمَجْمُوعِ وَقَالَ مَشْهُورُ الْمُذْهَبِ الْكَرَاهَةُ لَا التَّحْرِيمُ مَعَ، أَنَّهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ جَرَى عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ  
أَه.

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • قَوْلُهُ: (بِحُجُوفَةِ  
ذَنْبِقَةٍ) وَمِنْهَا جِرْفَةُ الْمَايِطَةِ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ) هَلْ وَلَوْ لِنَحْوِ أَكْلِ رَافِقٍ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ لَا.

(فرغ) أَفْضَلُ الْمَكَايِبِ الزَّرَاعَةُ لِأَنَّهَا أَعْمُ نَفْعًا وَأَقْرَبُ لِلتَّوَكُّلِ وَأَسْلَمُ مِنَ الْفِشِّ ثُمَّ الصَّنَاعَةُ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَمَنَّا فِي طَلَبِ الْحَلَالِ أَكْثَرُ مِنْ التَّجَارَةِ (وَيَحِلُّ جَنَيْنٌ وَجَدَ مَيْتًا فِي بَطْنِ مَذْكَاةٍ) وَإِنْ أَشْعَرَ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتَنَزَّ الْإِبِلَ وَنَذْبَحُ الْبَقَرِ وَالشَّاةَ فَتَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَيْ الْمَيْتَ فَتَلْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ فَقَالَ كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ أَيْ وَذَكَاتُهَا الَّتِي أَخْلَتْهَا أَخْلَتْهُ تَبَعًا لَهَا مَا لَمْ يَتِمَّ انفصاله وفيه حياة مُسْتَقَرَّةٌ وَلَا اشْتَرَطَ ذَبْحُهُ فَقُلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ وَالْجَمُوعِ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ أَوْ مَيْتًا كَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِكَلَامِ الْإِمَامِ بَلْ رَجَحَ غَيْرُ وَاحِدٍ خِلَافَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ رَجَحَ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ إِنَّهُ أَقْرَبُ لِلدَّخُولِ فَذَبَحْتُ قَبْلَ انفصاله حَلٌّ؛ لِأَنَّ لِلْمُتَفَصِّلِ بَعْضُهُ حَكْمُ الْمُتَفَصِّلِ كُلُّهُ غَالِبًا وَلَا أَثَرُ لِحُجُوجِهِ بَعْدَ ذَبْحِهَا حَيًّا لَكِنْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ وَإِنْ طَالَتْ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ بَطْنُهَا بَعْدَ طَوِيلٍ زَمَانًا طَوِيلًا كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَأَقْرَأَهُ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا الزَّرْكَاشِيُّ لَكِنَّهُ قَاسَهُ عَلَى مَا فِيهِ نَظَرْتُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ

• فَوُدَّ: (أَفْضَلُ الْمَكَايِبِ الزَّرَاعَةُ) أَيْ وَلَوْ لَمْ يُبَايِزْهَا بِنَفْسِهِ بِالْمَعْلَةِ اه. ع ش. • فَوُدَّ: (ثُمَّ التَّجَارَةُ) أَيْ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَكْتَسِبُونَ بِهَا اه. مُغْنِي.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَجَدَ مَيْتًا) أَوْ عَيَّشَهُ حَيًّا نَذْبُوحٍ فِي بَطْنِ مَذْكَاةٍ بِالْمُجْمَعِ سَوَاءٌ كَانَتْ حَرَكَاتُهَا بِذَبْحِهَا أَوْ إِزْسَالِ سَنَمٍ أَوْ كَلْبٍ عَلَيْهَا اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَإِنْ أَشْعَرَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا صَحَّحَهُ إِلَى قُلُوبِهِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ طَالَتْ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ أَشْعَرَ) أَيْ نَبَتَ شَعْرًا. • فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَتِمَّ الْإِلْحَ) ظَرَفٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحِلُّ الْإِلْحَ. • فَوُدَّ: (لَوْ خَرَجَ) أَيْ رَأَسُ الْجَنِينِ اه. مُغْنِي قَوْلُهُ: أَوْ مَيْتًا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. • فَوُدَّ: (بِكَلَامِ الْإِمَامِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي وَشَبَّخَ الْإِسْلَامَ فَقَالُوا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ ذَبْحِ أُمِّهِ مَيْتًا وَاضْطَرَبَ فِي بَطْنِهَا بَعْدَ ذَبْحِهَا زَمَانًا طَوِيلًا ثُمَّ سَكَنَ لَمْ يَحِلَّ أَوْ سَكَنَ عَقِبَهُ حَلٌّ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَمُؤْتَمِدٌ وَعَلَيْهِ لَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَمْ يَجِبْ ذَبْحُهُ حَتَّى يَخْرُجَ وَإِنْ خَرَجَ رَأْسُهُ مَيْتًا ثُمَّ دَبِحَتْ أُمُّهُ قَبْلَ انفصاله لَمْ يَحِلَّ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ اه. أَقُولُ وَيُقَرَّرُ ضَعْفُ مَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ بِالْأَوَّلَى. • فَوُدَّ: (خِلَافَهُ) أَيْ خِلَافَ كَلَامِ الْإِمَامِ. • فَوُدَّ: (وَوَهِيرَةٌ) أَيْ وَرَأَيْتُ غَيْرَ ابْنِ الرُّفْعَةِ.

• فَوُدَّ: (فَلْيُبْحَثْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ خَرَجَ. • فَوُدَّ: (حَلٌّ) أَيْ إِذَا مَاتَ عَقِبَ خُرُوجِهِ بِذَكَاةٍ أُمُّهُ مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةً. • فَوُدَّ: (لَكِنْ حَرَكَتُهُ الْإِلْحَ) أَيْ قَبْلَ حَلِّهَا اه. سَم. • فَوُدَّ: (وَإِنْ طَالَتْ) خِلَافًا لِظَاهِرِ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ بَطْنُهَا الْإِلْحَ) أَيْ قَبْلَ خُرُوجِهَا اه. سَم. • فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ أَحْتِمَالًا. • فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: الْإِلْحَ) أَيْ عَطَفًا

• فَوُدَّ: (لَكِنْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ) أَيْ قَبْلَ حَلِّهَا. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيَ فِي بَطْنِهَا يَضْطَرِبُ زَمَانًا طَوِيلًا) أَيْ قَبْلَ خُرُوجِهَا. • فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ الْقَاضِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.



وما لم يُوجَد سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ وَلَوْ احْتِمَالًا وَلَا كَأَن كَانَ ضَرْبَ بَطْنِهَا لَمْ يَحِلَّ وَمَا لَمْ يَكُنْ عِلْقَةً لِأَنَّهُ دَمٌ أَوْ مُضْغَةٌ لَمْ تَبْنِ فِيهِ صُورَةٌ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَعَلَّلُوهُ بِمَا يُصَرِّحُ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا يَثْبُتُ بِهِ الْاسْتِيلَادُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى وَلَدًا تَبَقًا لَهَا حِينَئِذٍ وَالتَّقْيِيدُ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ ضَعِيفٌ (وَمَنْ) اضْطُرَّ وَهُوَ مَعْصُومٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ خَلَالًا أَوْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ نَحْوِ زَنًا بِهِ كَمَا يَأْتِي (و) خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا مَخُوفًا أَوْ غَيْرَ مَخُوفٍ أَوْ نَحْوَهُمَا مِنْ كُلِّ مُبِيحٍ لِلتَّيْتِيمِ (وَوَجَدَ مَخُوفًا) غَيْرَ مُسَكِّرٍ كَمَيْتَةٍ وَلَوْ مُغْلَظَةً وَدَمَ (لَزِمَهُ) أَيِ غَيْرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ وَنَحْوِهِ وَالْمُشْرِفَ عَلَى الْمَوْتِ بِأَنَّهُ وَصَلَ لِحَالَةِ تَقْضِي الْعَادَةِ أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَمِيشُ وَإِنْ أَكَلَ (أَكَلَهُ) أَوْ شَرِبَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] الْآيَةَ مَعَ قَوْلِهِ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وَكَذَا خَوْفُ الْعَجْزِ عَنْ نَحْوِ الْمَشْيِ أَوْ التَّخَلُّفِ عَنِ الرُّفْقَةِ إِنْ حَصَلَ بِهِ ضَرَرٌ لَا نَحْوَ وَخْشَةٍ

عَلَى مَا لَمْ يَتِمَّ انْفِصَالُهُ الْخ. قُود: (وَلَا كَانَ ضَرْبَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قُلُو ضَرْبَ حَامِلًا عَلَى بَطْنِهَا وَكَانَ الْجَنِينُ مَتَحَرِّكًا فَسَكَنَ حَتَّى دُبِحَتْ أُمُّهُ فَوُجِدَ مَيِّتًا لَمْ يَحِلَّ اه. قُود: (وَمَا لَمْ يَكُنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتِمَّ الْخ وَلَيْسَ مِنْ مَقُولِ الْبُلْقِينِي. قُود: (أَوْ مُضْغَةٌ) عَطَفَ عَلَى عِلْقَةٍ. قُود: (هَلَى) مَا يَثْبُتُ بِهِ الْاسْتِيلَادُ) يَغْنِي لَوْ كَانَتْ مِنْ أَدَمِي اه. مُغْنِي. قُود: (وَالْتَقْيِيدُ الْخ) وَلَوْ كَانَ لِلْمُذَكَّاةِ غُضُوْ أَسْلَ خُلْ كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قُود: (وَمَنْ اضْطُرَّ) أَيِ كَانَ مُضْطَرًّا. قُود: (وَهُوَ مَعْصُومٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَتِمَّكَنْ إِلَى الْمَشْيِ وَقَوْلُهُ أَوْ شَرِبَهُ. قُود: (نَحْوُ زَنًا بِهِ الْخ) أَيِ كَاللَّوَاطَةِ بِهِ أَخَذًا يَمَّا يَأْتِي. قُود: (أَوْ نَحْوَهُمَا) أَيِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ وَغَيْرِ الْمَخُوفِ. قُود: (مِنْ كُلِّ مُبِيحٍ لِلتَّيْتِيمِ) كَثْرِيَّةُ الْمَرَضِ وَطُولُ مُدَّتِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ خَوْفُ حُصُولِ الشَّيْنِ الْفَاجِسِ فِي غُضْوٍ ظَاهِرٍ كَخَوْفِ طُولِ الْمَرَضِ كَمَا فِي التَّيْتِمِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (كَمَيْتَةٍ) إِلَى الْمَشْيِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ شَرِبَهُ وَقَوْلُهُ إِنْ حَصَلَ إِلَى وَيَكْفِي وَقَوْلُهُ بِنَاءً إِلَى وَظَاهِرٌ. قُود: (وَلَوْ مُغْلَظَةً) وَمَيْتَةُ الْكَلْبِ وَالْجَنْزِيرِ فِي مَرْتَبَةٍ أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِ اه. ع ش. قُود: (أَيِ غَيْرِ الْعَاصِي الْخ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ لَزِمَهُ الرَّاجِعُ لِلْمَوْصُولِ خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ صَنِيعُهُ مِنْ، أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَ أَيِ. قُود: (وَنَحْوُهُ) أَيِ نَحْوِ السَّفَرِ كَقِاقِمَتِهِ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْأَسْتَى وَالْمُغْنِي عَنِ الْأَذْرَعِي. قُود: (وَكَذَا خَوْفُ الْعَجْزِ الْخ) هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ نَحْوَهُمَا الْخ فَالتَّضْرِيحُ بِهِ لِيَدْفَعَ تَوَهُّمَ أَوْ رَدِّ مُخَالَفٍ. قُود: (هَنْ نَحْوِ الْمَشْيِ) كَالرُّكُوبِ اه. مُغْنِي. قُود: (أَوْ التَّخَلُّفُ) عَطَفَ عَلَى الْعَجْزِ.

قُود: (مِنْ كُلِّ مُبِيحٍ لِلتَّيْتِيمِ) شَامِلٌ لِنَحْوِ بَطْنِ الْبُرَّةِ وَفِي لُزُومِ الْأَكْلِ لِخَوْفِهِ نَظَرُ ظَاهِرٍ بَلْ قَدْ يُنْظَرُ فِي الْلُزُومِ لِخَوْفِ نَحْوِ الشَّيْنِ الْفَاجِسِ فِي غُضْوٍ ظَاهِرٍ أَيْضًا. قُود: (غَيْرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ مُرَاقِ الدِّمِ كَالْمُرْتَدِّ، وَالْحَزْبِيُّ فَلَا يَأْكُلَانِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يُسْلِمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي قَالَ وَكَذَا مُرَاقِ الدِّمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَمَّكَنَ مِنْ إِسْقَاطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ كِتَارِكِ الصَّلَاةِ وَمَنْ قُتِلَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ اه.



كما هو ظاهر وكذا إذا أجهذه الجوع وعيل صبره وبكفي غلبه ظن حصول ذلك بل لو جوز الثلف والسلامة على السواء حل له تذوق المحرم كما حكاه الإمام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله لمضطرة إلا بعد وطئها زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الأصح أن الإكراه بالقتل لا يبيح الزنا واللواط وله مغلظة في الجملة لاختلاط الأنساب شد في أكثر بخلاف نظائره وظاهر أن الاضطراب لا يبر القوت والماء كمشقة خشية بتركها ما مر يأتي فيه جميع أحكام المضطر السابقة والآتية (قليل يجوز) كما يجوز الاستسلام للمسلم وفوق الأول بأن هذا فيه إثبات طلبها للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد مجة يحل مذهبها وأخرى لا يحل أي كاذمي غير مختزم فيما يظهر تخير أو غلظة وغيرها قاله في المجموع واعتراض الإسوي له مزدود أما المسكر فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش كما مر أما العاصي بسفره ونحوه فلا

فؤد: (وهل) أي فقد اه. ع ش. فؤد: (وبكفي غلبه ظن الخ) قضية إطلاقه، أنه لا يشترط في حصول الظن الإغتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بأماره يذركها وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستتبداً لخبير عدل زواه أو معرفته بالغالب اه. ع ش. فؤد: (حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه. فؤد: (على السواء) أفهم، أنه إذا جوز الثلف مع كون الغالب السلامة لم يجوز تناوله اه. ع ش. فؤد: (لم يجوز لها تمكينه) وخالف إحق المينة في، أن المضطر فيها إلى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطراب ليس إلى المحرم وإنما جعل المحرم وسيلة إليه وقد لا يتدفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعد وطئها اه. مغني. فؤد: (ولكونه الخ) أي الزنا اه. ع ش والأولى أي إلى ما ذكر من الزنا واللواط. فؤد: (شد في أكثر) أي من اللواط قاله ع ش وهو مخالف لقول الشارح كالتهاية بناء على الأصح الخ ولقوله السابق إلا بعد نحر زنا به الخ فليراجع. فؤد: (كما يجوز) إلى قوله ويظهر في المغني إلا قوله أي إلى أو مغلظة وقوله أما المكسر إلى وأما العاصي وقوله ونحوه وإلى المتن في التهاية إلا قوله ويظهر إلى وأما الشريف. فؤد: (للمسلم) أي الصائلي اه. مغني.

فؤد: (بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه. سم. فؤد: (أي كاذمي الخ) عبارة المغني كشاة وجمار اه. فؤد: (فلا يجوز تناوله لجوع لا عطش) ومحل ذلك إذا لم يتنه به الأمر إلى الهلاك وإلا فيتعين شربه كما يتعين على المضطر أكل البينة ومحل منع التداوي به إذا كان خالصاً بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما قاله زبني لا ساعه لئمة فيحل اه. أسنى. فؤد: (كما مر) أي في الأشربة. فؤد: (وأما العاصي بسفره ونحوه) عبارة المغني ويستثنى من ذلك العاصي بسفره فلا يباح له

فؤد: (بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا. فؤد: (وأما العاصي بسفره ونحوه) قال في شرح الرزوي قال الأذرعوي وشبهه أن يكون العاصي بإقامته كالمسافر إذا كان الأكل عوناً له على الإقامة وقولهم تبأح المينة للمقيم العاصي بإقامته، خمول على غير هذه الصورة اه. ويحتمل أن الشارح أراد ذلك بقوله ونحوه.

يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُ الْمُحَرَّمِ حَتَّى يَتَوَبَّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدُّ وَحَرَبِيُّ حَتَّى يُسْلِمَا وَتَارِكُ صَلَاةٍ وَقَاطِعُ طَرِيقٍ حَتَّى يَتُوبَا اهـ. وَيُظْهَرُ فِيمَنْ لَا تَسْقُطُ تَوْبَتُهُ قَتْلُهُ كَزَانٍ مُخَصَّنٍ أَنَّهُ يَأْكُلُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ وَأَمَّا الْمُشْرِفُ عَلَى الْمَوْتِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ وَلَوْ وُجِدَ لُقْمَةٌ خَلَالًا لَزِمَتْ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ (لِأَنَّ تَوَلُّعَهُ) أَيَ ظَنُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (خَلَالًا) يَجِدُهُ (فَرِيئًا) أَيَ عَلَى قُرْبٍ بِأَنْ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ (لَمْ يَجْزِ غَيْرُ سَدِّ) بِالْمُتَهَمَلَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَوْ الْمُتَحَمِّمَةُ (الرَّمَقِ) وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ.....

الْأَكْلُ حَتَّى يَتَوَبَّ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ كَالْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ الْأَكْلُ عَوْنًا لَهُ عَلَى الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُمْ يُبَاحُ الْمَيْتَةُ لِلْمَقِيمِ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ الْأَنْزَعِيِّ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّه وَيَحْتَمَلُ، أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَنَحْوِهِ اهـ. ة. فَوَدَّ: (وَقَاطِعُ طَرِيقٍ) أَيَ قَاتِلٌ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. ة. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِالْخ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ، أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ، إِنَّهُ يَأْكُلُ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ اهـ. سَمِ. ة. فَوَدَّ: (لَزِمَتْ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ) أَيَ وَإِنْ لَمْ تُسَدِّ رَمَقَهُ ثُمَّ يَتِمَّاطِي مِنَ الْحَرَامِ مَا تَدْفَعُ بِهِ الضَّرُورَةُ اهـ. ع ش وَقَالَ سَمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِتَقْدِيمِهَا مَا يَشْمَلُ مُقَارَنَتَهُمَا كَأَنْ يَضَعَ قِطْعَةً مِنَ الْحَرَامِ عَلَى اللَّقْمَةِ وَيَتَنَاوَلُهَا اهـ. وَيَنْفَعُ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ قَوْلُ الْمُعْنَى وَيَتَدَّ وَجُوبًا بِالْقُفْمَةِ خَلَالِ ظَهْرِهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا ذَكَرَ حَتَّى يَأْكُلَهَا لِتَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ اهـ.

ة. فَوَدَّ: (عَلَى قُرْبٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ وَجَدَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَحْتَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَقِيَاسُهُ إِلَى وَإِذَا وَقَوْلُهُ أَيَ إِنْ كَانَ إِلَى وَكَيْدَ وَقَوْلُهُ وَرَقِيْقُهُمْ.

ة. فَوَدَّ (سَمِي): (لَمْ يَجْزِ) أَيَ قَطْعًا غَيْرُ سَدِّ الرَّمَقِ أَيَ لِانْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ بِهِ وَقَدْ يَجِدُ بَعْدَهُ الْحَلَالُ مُعْنَى وَأَسْنَى. ة. فَوَدَّ: (وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ) وَلَعَلَّ التَّغْيِيرَ بِبَقِيَّةِ الرُّوحِ، أَنَّهُ نَزَلَ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْجُوعِ مَنَزِلَةً ذَهَابَ

ة. فَوَدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدُّ وَحَرَبِيُّ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ) عَطَفَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ وَنَحْوِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَنَحْوِهِ مَا عَدَا جَمِيعَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فَلْيَنْظُرْ مَا هُوَ. ة. فَوَدَّ: (وَحَرَبِيُّ) قَضِيَّةُ إِخْرَاجِ اللَّحْمِ فَهَلْ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ عَقْدُ اللَّحْمِ لِلْحَرَبِيِّ كَأَسْلَامِهِ يَقَالُ فِي حَقِّهِ حَتَّى يُسْلِمَ أَوْ يَغْفَدَ لَهُ ذِمَّةٌ. ة. فَوَدَّ: (أَيْضًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَكَذَا مُرْتَدُّ إِلَى) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ قَالَ وَكَذَا مُرَاقِ الدِّمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِسْقَاطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ كِتَارِكِ الصَّلَاةِ وَمَنْ قُتِلَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ اهـ. وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِسْقَاطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ قَدْ يَخْرُجُ الزَّانِي الْمُخَصَّنُ. ة. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ يَأْكُلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ. ة. فَوَدَّ: (لَزِمَتْ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَرَامِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِتَقْدِيمِهَا مَا يَشْمَلُ مُقَارَنَتَهُمَا كَأَنْ يَضَعَ قِطْعَةً مِنَ الْحَرَامِ عَلَى اللَّقْمَةِ وَيَتَنَاوَلُهَا مِمَّا. ة. فَوَدَّ: (بِأَنْ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا قَبْلَ وَصُولِهِ بَعْدَ سَدِّ الرَّمَقِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا كَذَلِكَ بَدُونَ سَدِّ الرَّمَقِ فَيَتَبَنَّى امْتِنَاعُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ أَيْضًا لِمَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ سَدُّ رَمَقٍ حَيْثُ. ة. فَوَدَّ: (الرَّمَقُ وَهُوَ بَقِيَّةُ الرُّوحِ إِلَى) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا قَالَه جَمَاعَةٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ الْقُوَّةُ

على المشهور والقوة على مقابلته (والا) يتوقفه (ففي قولي يشيع) لإطلاق الآية أي تكسير سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعاً لا أن يجد للطعام مساعاً أما ما زاد على ذلك فحرام قطعاً ولو شيع ثم قدر على الجبل لزمه ككل من تناوله محرماً ولو مكرهاً التقى إن أطاقه بأن لم يحصل له منه مشقة لا تختل عادة والأظهر سد الزمقي فقط) لأنه بعده غير مضطر نعم، إن توقف قطعاً لبادية مهلكة على الشيع، وجب وبحت البلقيني أنه متى خشي الهلاك لو ترك الشيع لزمه وهو معلوم من قوله (الا أن يخاف تلفاً) أي محذور تيمم (إن اقتصر) على سد الزمقي

بعض روجه التي بها حياته فعبّر عن حاله الذي وصل إليه ببقية الروح مجازاً وإلا فالروح لا تتجبرأه. ع ش. هـ قوله: (على المشهور إلخ) عبارة الأسنى والمغني قال الإسنوي ومن تبعه والزمقي بقية الروح كما قال جماعة وقال بعضهم، إنه القوة وبذلك ظهر لك، أن السد المذكور بالشيعين المغنمية لا بالمهملة وقال الأزرعي وغيره الذي تحفظه، أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب أي والمغني عليه صحيح؛ لأن المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع اهـ. هـ قوله: (يتوقفه) أي الحلال قريباً اهـ. مغني.

هـ قوله: (الإطلاق الآية) إلى قوله ويجب في المغني إلا قوله نعم إلى المتن. هـ قوله: (على ذلك) أي ما تكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعاً. هـ قوله: (ولو شيع إلخ) عبارة النهاية ولو شيع في حال امتناعه ثم قدر إلخ قال ع ش قوله: في حال امتناعه إلخ قضيته، أنه حيث لم يمتنع عليه تناوله أو امتنع لكن لم يقدر بعد التناول على الجبل لا يجب عليه التقى في كل منهما وإنما في ذلك ما تقدم له في أول الأثرية من قوله ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقى إن أطاقه كما في المجموع وغيره ولا نظر إلى عذره وإن لزمه التناول؛ لأن استدامته في الباطن اتباع به وهو محرّم وإن حل ابتداءه لزوال سببه فاندفع استبعاد الأزرعي لذلك ويمكن أن يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه زماناً فصل معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبقى في بقائه في جوفه نفع، وما هنا على خلافه اهـ. أقول عبارة المغني سائلة عن الإشكال الأول وهي وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه التقى إذا لم يضره كما، هو قضية نص الإمام فإنه قال وإن كثرة رجُل حتى شرب خمراً أو أكل محرماً فعليه أن يتقيأ إذا قدر عليه اهـ. وهي كما ترى شاملة للذبيح وما دونه ولحال الإمتناع وغيرها. هـ قوله: (أي مخلور) الموافق لكلامه السابق في شرح أو مرصاً مخوفاً وكلام النهاية والمغني في الموضعين أو بدل أي.

هـ قوله: (أي مخلور تيمم) هذا يفيد وجوب الشيع على من خاف نحو شين فاجش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الرزوي يفيد ذلك أيضاً فليطالع وفيه نظر راجعه اهـ. سم أقول ويفيد.

وبذلك ظهر لك أن السد المذكور بالشيع، المغنمية لا بالمهملة وقال الأزرعي وغيره الذي يحفظه أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب، والمغني عليه صحيح؛ لأن المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع اهـ. هـ قوله: (أي مخلور تيمم) هذا يفيد وجوب الشيع على من خاف نحو شين فاجش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الرزوي يفيد ذلك أيضاً فليطالع وفيه نظر راجعه.

فيلزمه أن يشيع أي يكسّر نورة الجوع قطعاً لبقاء الروح ويجب التزوّد إن لم يبرح وصولاً خلال ولا جاز بل قال القفال لا يمتنع من حمل ميتة لم تلوثه ولو لغير ضرورة (وله) أي المصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) مُحترَم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مُغلظة؛ لأن حرمة الحي أعظم ومن ثم لو كانت ميتة نبيٍّ امْتِنَعَ الأكل منها قطعاً وكذا ميتة مسلم والمُضطرُّ ذميٌّ وظاهرُ كلامهما أنهما حيث اتخذاً إسلاماً وعصمة لم يُنظر لأفضلية الميت وقياسه أنهما لو اتخدا نوبة لم يُنظر لذلك أيضاً ويتصوّر في عيسى والخضير صلّى الله على نبيّنا وعليهما وسلّم وهذا غير محتاج إليه إذ النبي لا يتفكّد برأي غيره وإذا جاز أكله حرم نحو طبعه أي إن كان مُعترَفاً.....

أيضاً كلام المتهج والنهاية والمُفني. ة. فود: (مُحترَم) إلى قوله وظاهرُ كلامهم في المُفني. ة. فود: (إذا لم يجد ميتة غيره) فإن وجد ميتة غيره حرم وإن لم يكن مسلماً حيث كان مَعصوماً ولم يبيّن ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذميٍّ اه. سم أقول لنا وجه، أنه لا يجوزُ أكل الميت المسلم ولو كان المُضطرُّ مسلماً كما تبيّن عليه المُفني وقد يؤخذ من ذلك الوجه، أنه يمتنعُ أكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذميٍّ إذ صاحب القول الزاجح لا يقطع نظره عن القول المرجوح. ة. فود: (ومن ثم) أي من أجل النظر للإحترام عبارة النهاية والمُفني نعم اه. ة. فود: (لو كانت ميتة نبيٍّ إلخ) بحث بعضهم، أن ميتة الشهيد كذلك؛ لأنه حيٌّ فليُتأمل سم وع ش. ة. فود: (امتنع الأكل منها إلخ) ولو لغيره خلافاً لبعضهم م ر ع ش وانظر لو كان المُضطرُّ أشرف كان رسولاً والميت نبيٍّ اه. بُجبرميّ وسباني عن سم ما يتعلّق به بزيادة تفصيل.

ة. فود: (إنهما إلخ) أي الميت والمُضطرُّ. ة. فود: (وهضمة) احتراز عن نحو تارك صلاة.

ة. فود: (لأفضلية الميت) أي بنحو العلم. ة. فود: (وقياسه إلخ) خلافاً للنهاية. ة. فود: (ويتصوّر في عيسى والخضير إلخ) أي إذا مات أحدهما دون الآخر اه. ع ش. ة. فود: (وهذا غير محتاج إليه إلخ) لكن إذا قلنا به فينتجه تفصيل وفقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبيّنا محمد ﷺ على غيره من سائر الأنبياء وجواز أكله ميتة غيره من سائرهم وأما ما عدها فينتهي أكل الأفضل ميتة المفضول دون العكس فإن تساوى ففيه نظر ويتجه الجواز؛ لأن حرمة الحي أعظم بل يتجه الجواز أيضاً عند التفاوت؛ لأن المفضول الحي أحق بالإحترام من الأفضل الميت اه. سم. ة. فود: (وإذا جاز أكله إلخ) أي الآدمي الميت.

ة. فود: (إذا لم يجد ميتة غيره) فإن وجد ميتة غيره حرم وإن لم يكن مسلماً حيث كان مَعصوماً ولم يبيّن ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذميٍّ. ة. فود: (ومن ثم لو كانت ميتة نبيٍّ إلخ) بحث بعضهم أن ميتة الشهيد كذلك لأنه حيٌّ فليُتأمل. ة. فود: (وهذا غير محتاج إليه) لكن إذا قلنا به فينتجه تفصيل وفقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبيّنا محمد ﷺ على غيره من سائر الأنبياء وجواز أكل ميتة غيره من سائرهم وأما ما عدها فينتهي أكل الأفضل ميتة المفضول دون العكس فإن تساوى ففيه نظر ويتجه الجواز؛ لأن حرمة الحي أعظم بل يتجه الجواز أيضاً عند التفاوت؛ لأن المفضول الحي أحق بالإحترام من الأفضل الميت اه. سم. ة. فود: (حرم نحو طبعه) عبارة الرّوض ولا يطبعه أي الميت المسلم بل الميت المُحترَم كما

كما بحثه الأذرعِي وقَيَّدَ شارِح ذلك بما إذا أمكن أكله نيئا ويُؤَيِّدُه تعليلهم بانديفاع الصَّرِي بدون نحو الطَّبِيخِ والشَّيْ (و) له بل عليه (قتل مُهْتَدِرٍ) نحو مُرْتَدٍّ وحرَبِيٍّ وزَانٍ مُخَصَّنٍ ومُحَارِبٍ وتَارِكٍ صَلَاةٍ بِشَرِطِهِ وَمَنْ ل. عليه قَوْلٌ من غير إِذْنِ الإمام لِلضَّرُورَةِ ومن هذا يُفْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ لو كَانُوا مُضْطَرِّين لم يَجِبَ عَلَى أَحَدٍ بِذَلِكَ الطَّعَامِ لَهُمْ (لَا ذِمَّةٌ وَمُسْتَأْمَنٌ) لِمَصْنَعَتِهِمَا (وَضَبِيٍّ حَرَبِيٍّ) وامرأة حَرَبِيَّةٍ لِحَرَمَةِ قَدْلِهِمَا (قُلْتُ الْأَصْحَحُ جُلُّ قَتْلِ الضَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرَبِيَّتَيْنِ) كَذَا الْحُثْنِيُّ وَالْمَجْتُوُّونَ وَرَقِيقُهُمْ (لِلْأَكْلِ) اللَّهُ أَعْلَمُ) لِعَدَمِ عَصَمَتِهِمْ وَحَرَمَةِ قَتْلِهِمْ إِنَّمَا هِيَ لِخُقِّ الْغَائِمِينَ وَمَنْ نَعَمْ لم تَجِبَ فِيهِ كُفَّارَةٌ وَبَحْثُ الْبَلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُسْتَوَلَّ عَلَيْهِمْ وَالْأَحْزَمُ

قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) وَفَاقًا لِلْمُعْتَمَدِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ قَيَّدَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ مُحْتَرَمًا وَالْأَوَّلُ أَخَذَ بِإِطْلَاقِهِمْ اهـ. قَوْلُهُ: (قَتْلُ مُهْتَدِرٍ إِلَى الْخ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِعَدَمِ وُجُودِ غَيْرِهِمْ وَيُتَّجِهُ التَّقْيِيدُ بِمَنْ يُمْتَنِعُ قَتْلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ اهـ. سَمِ نَعَمْ كَتَبَ أَيْضًا قَوْلُهُ قَتْلُ مُهْتَدِرٍ نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ إِلَى يَحْتَمِلُ، أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتَةً غَيْرَ آدَمِيٍّ وَيَحْتَاحُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مَيِّتَةً غَيْرَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يُفَصَّلُ بَيْنَ مَنْ يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ كَالْحَرَبِيِّ فَيَجُوزُ قَتْلُهُ وَآكَلُهُ وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتَةً غَيْرَ الْآدَمِيِّ وَمَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَيَمْتَنِعُ فِيهِ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ مَا ذَكَرَ نَعَمْ إِنَّ إِذْنَ الْإِمَامِ صَارَ كَمَنْ يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ.

قَوْلُهُ (وَحَرَبِيٍّ) أَيِ كَامِلٍ بِالذِّكُورَةِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ. قَوْلُهُ: (وَزَانٍ مُخَصَّنٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ لِرَايِدٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهَذَا إِلَى الْمَشْرِ. قَوْلُهُ: (وَزَانٍ مُخَصَّنٍ إِلَى الْخ) الْوَجْهَ، أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُضْطَرُّ مِثْلَهُ اهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَزَانٍ مُخَصَّنٍ إِلَى الْخ، هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الرُّضِيِّ وَالْمُغْنِيِّ وَسَمِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ هَذَا الْخ) لَعَلَّ الْإِشَارَةَ إِلَى جَوَازِ قَتْلِ مَنْ ذَكَرَ لِلْأَكْلِ.

قَوْلُهُ (وَضَبِيٍّ) (حَلَّ قَتْلِ الضَّبِيِّ إِلَى الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ اهـ. سَمِ أَقُولُ وَيُقَيِّدُهُ بَحْثُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْأَنِّي. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي قَتْلِهِمْ. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْبَلْقِينِي إِلَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ الْبَلْقِينِيُّ إِلَى الْخ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ حَلَّ قَتْلِهِمْ.

فِي شَرْحِهِ وَيَتَخَيَّرُ فِي غَيْرِهِ أَيِ بَيْنَ أَكْلِهِ نِيًّا وَمَطْبُوعًا أَوْ مَشْوِيًّا. قَوْلُهُ: (قَتْلُ مُهْتَدِرٍ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِعَدَمِ وُجُودِ غَيْرِهِمْ وَيُتَّجِهُ التَّقْيِيدُ بِمَنْ يُمْتَنِعُ قَتْلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (قَتْلُ مُهْتَدِرٍ نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ إِلَى الْخ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتَةً غَيْرَ آدَمِيٍّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأُخْرَى لَا تَحِلُّ أَيِ كَادَمِيٍّ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ فِيمَا يَظْهَرُ تَخَيَّرَ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَكْلُ مَيِّتَةٍ غَيْرِ الْمُحْتَرَمِ مَعَ وُجُودِ مَيِّتَةٍ أُخْرَى فَلْيَجُزْ قَتْلُهُ وَآكَلُهُ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَيَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مَيِّتَةً غَيْرَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مُجَرَّدِ أَكْلِهِ الْمَيِّتَةِ غَيْرِ الْمُحْتَرَمِ وَبَيْنَ قَتْلِهِ لِأَكْلِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يُفَصَّلُ بَيْنَ مَنْ يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ كَالْحَرَبِيِّ فَيَجُوزُ قَتْلُهُ وَآكَلُهُ وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتَةً غَيْرَ الْآدَمِيِّ وَمَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَيَمْتَنِعُ فِيهِ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ مَا ذَكَرَ نَعَمْ إِنَّ إِذْنَ الْإِمَامِ صَارَ كَمَنْ يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. قَوْلُهُ: (وَتَارِكٍ صَلَاةٍ إِلَى الْخ) الْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُضْطَرُّ مِثْلَهُ. قَوْلُهُ: (حَلَّ قَتْلِ الضَّبِيِّ إِلَى الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ.

لأنهم صاروا أرقاءً معصومين للغنائمين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبيّ حربيّ مع وجود حربيّ بالغ وليس لوالد قتل ولديه للأكل ولا للشيء قتل فنه قال ابن الرّفعة إلا أن يكون القن ذميّاً كالحربيّ وفيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطّر (طعام غائب) ولم يجد غيره (أكل) وجوباً منه ما يشدّ رّمقه فقط أو ما يشبهه بشرطه وإن كان مُقسّراً للضرورة ولأنّ الذّمّ تقوم مقام الأعيان (وغيره) إذا قدر قيمته إن كان مُتَقَوِّماً وإلا فمثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع أكله إذا اضطّر الغائب أيضاً وهو يحضّر عن قُرب وهو مُتَجَبّ إن أراد بالقرب أن يكون بحيث يتمكن من زوال اضطرابه بهذا دون غيره وعيية وليّ محجور كغيبه مُستَقِلّ وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيئةً ولُمُغِير بلا زهني للضرورة (أو) وجد وهو غير نبيّ طعام (حاضر مضطّر لم يلزفه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو أولى لخبر «ابداً بنفسك» أما النبيّ

• فود: (وحرمة قتل صبيّ إلخ) لما في أكله من إضاعة المال ولأنّ الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وكذا يقال في شبه الصبيّ اه. مُغني أي من النساء والمجانين والأرقاء. • فود: (وفيه نظر ظاهر) جارة النهاية والأقرب خلافه اه. • فود: (وفيه نظر إلخ) وذلك؛ لأننا لا نسلّم، أن حقّ الدم لذلك فقط وإلا لم يلزّمه كفارة بقتله فوجوبها يدلّ على، أن عِصْمَتَهُ لَيْسَتْ لِمُجَرِّدِ حَقِّ السَّيِّدِ وَلَوْ صَحَّ ما قاله لَزِمَ عَدَمُ عِصْمَةِ قِنِ الْغَيْرِ فَيَقْتُلُهُ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ كَمَا يَأْكُلُ طَعَامَ الْغَيْرِ وَكَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ اه. سم. • فود: (مضطّر) إلى قوله وأما ما فضّل في المُغْنِي إلّا قوله وهو مُتَجَبّ إلى وعيية وليّ وإلى قول المتن وإنما يلزّم في النهاية إلّا قوله وكأنه، هو إلى أما إذا. • فود: (ولم يجد غيره) فَيَقْدُمُ مَبْنَةً وَطَعَامَ غَيْرِ الْغَائِبِ عَلَى طَعَامِهِ أَيِ الْغَائِبِ اه. سم. • فود: (أو ما يشبهه بشرطه) أي بأن لم يخش مخدوراً قبل وجود غيره اه. ع ش وقوله بأن لم يخش صحابه بأن يخشى إلخ بإسقاط لم. • فود: (وإن كان إلخ) أي المضطّر. • فود: (إذا قدر) أي عند الأكل اه. ع ش وفي إطلاقي مفهومه توقّف والأقرب تقييده بما إذا لم يتّظلم بيت المال وكان المالك من الأغنياء ثم رأيت ذكر في قوله أخرى ما يوافق ما قاله كما يأتي. • فود: (قيمته) أي في ذلك الزمان والمكان اه. أسنى ويأتي في الشارح مثله. • فود: (وإلا فبغله) نعم يتّعين قيمة الجثث بالمفاضة كما ذكره في الماء بّيه عليه الزركشي اه. مُغْنِي. • فود: (لحق الغائب) لعلّ الاتّسب الأخصر للغائب جارة الأسنى لإثلافه ملك غيره بغير إذنه اه. • فود: (وله) أي الوليّ وقوله بيع ماله أي المحجور وقوله للضرورة أي ضرورة المضطّر اه. ع ش. • فود: (بل، هو) أي المالك.

• فود: (إلا أن يكون القن ذميّاً) قال؛ لأنّ حقّ ذمّه إنّما هو لأجل حقّ السيّد في ماليته حتى لا يضيع. • فود: (وفيه نظر ظاهر) وذلك لأننا لا نسلّم أن حقّ الدم لذلك فقط وإلا لم يلزّمه كفارة بقتله فوجوبها يدلّ على أن عِصْمَتَهُ لَيْسَتْ لِمُجَرِّدِ حَقِّ السَّيِّدِ وَلَوْ صَحَّ ما قاله لَزِمَ عَدَمُ عِصْمَةِ قِنِ الْغَيْرِ فَيَقْتُلُهُ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ كَمَا يَأْكُلُ طَعَامَ الْغَيْرِ وَكَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ. • فود: (ولم يجد غيره) فَيَقْدُمُ مَبْنَةً



فيجب على غيره إيثاره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي بأن الميتة لا يذ لأخذ عليها فلا يقدم بها من هي بيده واء رض بأنها كسائر المباحات فذو اليد عليها أحق بها وهو ظاهر وأما ما فصل عنه أي عن سدّ يمه كما بحثه الزركشي فيلزمه بذله وإن احتاج إليه مالا (لأن أقر) في هذه الحالة وهو يشتر حضير على الإضافة على نفسه مضطرا (مسلمًا) معصوما (جاء) بل شر لقوله تعالى ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (الحشر: ٩) أما المسلم غير المضطر والذمي والبهيمة وألحق بهما المسلم المتهذر فيحرم إيثارهم (أو) وجد طعام حضير (غير مضطر لزومه) أي ما ك الطعام (إطعام) أي سد رمق (مضطر) أو إشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستأثن إن احتاجه مالكة مالا للضرورة التاجرة وكذا بهيمة الغير المختزمة بخلاف نحو حربي ومزنت وزان مخصن وكلب عقور ويلزمه ذبح شاته لإطعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب إطعام نحو صبي وامرأة حريتين اضطرا قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من جل قتلها لأنه ثم ضرورة فلا ينافي احترامهما هنا وإن كانا غير معصومين في نفسيهما كما مر آنفا (لأن منع) المالك

هـ فود: (فوجب على غيره إلخ) ويصو هذا في زمن عيسى عليه السلام أو الحضير على القول بحياته وتبوته اهـ. مئني. هـ فود: (وأما ما فصل إلخ) و وجد مضطرين ومعه ما يكفي أحدهما وتساويا في الضرورة والقربة والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل بينهما أن يقيسه عليهما. انتهى والثاني أوجه فإن كان أحدهما أولى نواله وقريب أو وليا لله أو أمانة فقيطا قدم الفاضل على المفضول ولو تساويا ومعه زعيف مثلا ل أطعمه لأحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ. مئني. هـ فود: (في هذه الحالة) أي حالة اضطراب نفسه. هـ فود: (والذمي) ل أنه إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا. اهـ. سم. هـ فود: (والحق بهما المسلم المتهذر) أي المضطر ولهذا أثل الضمير لأنه ملحق بالذمي والبهيمة المضطرين اهـ. سيد عمر. هـ فود: (مضطر) إلى قوله ويجب على المئني. هـ فود: (بهيمة الغير) بالإضافة. هـ فود: (نحو حربي إلخ) كقاتل في قطع الطريق. هـ فود: (وزمه ذبح شاته إلخ) ويحل أكلها للأدمي؛ لأنها ذبحت للأكل أسنى ومئني ونهاية. هـ فود: (لإطعام كلبه إلخ) قياس ما تقدم له أن ما لا منفعة فيه، ولا مضرة مخترم ذبحها له هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكماله بل يجب ذبح شاته لكلب غيره المخترم وقاية لروحه اهـ. ع ش (أقول): وقد يدعي دخوله في قول الشارح وكذا بهيمة الغير إلخ. هـ فود: (نحو صبي إلخ) أي كالحثي والمجنون وأرقائهم. هـ فود: (كما مر آنفا) أي في شرح قلت الأصح إلخ. هـ فود: (فإن منع المالك إلخ) عبارة المئني ويجب على المضطر أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فإن امتنع وهو

وجداه عليه كما سيأتي في قول المتن ولا وجد مضطرا ميتة وطعام غيره أي الغائب إلخ. هـ فود: (والذمي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا.



غير المضطر بذله للمضطر مطلقاً أو إلا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتغابن بها (فله) أي المضطر ولا يلزمه على المحتمد وإن أمِنَ (فهره) على أخذه (وإن قتله) لإهداره بالمنع فإن قتل المضطر قتل به أو مات جوعاً بسبب امتناعه لم يضمنه لأنه لم يُحدث فيه فعلاً وقضية كلامهم أن للمضطر الذمي قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل أكله لمصلحة المسلم بأنه لا تقصير ثم من المأكول بوجه وهنا المستتبع مُهْدِرٌ لنفسيه ببعضياته بالمنع فبحث بعضهم أنه يضمنه وكأنه هو أو من جزم به كالشَّارِحِ أَخَذَهُ مِنَّا ذَكَرَ فِي مِثَّةِ الْمُسْلِمِ يُرَدُّ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَمَّا إِذَا رَضِيَ بِبَذْلِهِ لَهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ وَلَوْ بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له

أو مواليه غير مضطر في الحال من بذله بعموض لمضطر مُحْتَرَمٍ إلخ. ة. فود: (المالك) إلى قوله: (أو مات) في المُنْفِي. ة. فود: (غير المضطر) ويُصدَّقُ المالك في دَعْوَاهِ الإِضْطِرَّاءَ وَيَتَخَيَّرُ أَنَّهُ لَوْ ذَلَّتْ قَرِينَةُ عَلَى كَذِبِهِ فِي دَعْوَاهِ الإِضْطِرَّاءَ لَمْ يُصَدَّقْ فِي ذَلِكَ. اه. ع. ش. ة. فود: (ولا يلزمه) أي القهر. ة. فود: (فإن قتل) أي المالك. ة. فود: (أو مات) أي المضطر. ة. فود: (وقضية كلامهم: إن للمضطر إلخ) جارة المُنْفِي.

(تنبيه): قضية كلام المصنف جواز قهر الذمي للمسلم وإن قتله وليس مُراداً قال الشارح إلا إن كان مُسْلِمًا والمضطر غير مُسْلِمٍ أي فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمانة؛ لأن الكافر لا يُسلط على مِثَّةِ المُسْلِمِ فالحق أُولَى وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (س: ١١١) اه. وجمارة سم: المُعْتَمَدُ خِلَافَ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمِّي قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ م ر. اه. وجمارة السيّد عَمَرَ قَوْلُهُ إِنَّ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمِّي قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمَانِعِ لَهُ قَالَ فِي الْتَهْيَةِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ. اه. أقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل إليه القلب؛ لأنه اللائق بحزمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذمياً اه. وجمارة ع ش قوله والمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ أي فلو خالف وقتله قَبِيحٌ أَنْ لَا يُقْتَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْفَصَاصَ يَنْقُطُ بِالشُّبْهَةِ وَهِيَ الإِضْطِرَّاءُ بَلْ يَضْمَنُهُ بِدِيَةِ عَمْدٍ. اه. ة. فود: (فبحث بعضهم أنه يضمنه) اعتمدته النهاية والمُنْفِي كما مرَّ آنفاً. ة. فود: (كالشارح) أي المحلّي. ة. فود: (يرد إلخ) خبر فبحث بعضهم إلخ وقوله وكأنه إلخ جملة اعتراضية. ة. فود: (أما إذا رضي) إلى قول المتن نسيته في المُنْفِي إلا قوله مع اتساع الوقت. ة. فود: (بشمن إلخ) أي أو بهيه اه. مُنْفِي. ة. فود: (فيلزمه قبوله إلخ)

ة. فود: (لأنه لم يحدث فيه فغلاً) والتلف يسبب سابق لا مدخل له فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام، والشراب، والطلب على التخصيل السابق في محله لأنه أخذت الحبس، والمنع وبخلاف ما لو شمت الخبلى راحة ما عنده ولم يدفع إليها ما يدفع الإجهاض ولا بالعموض حتى أجهضت؛ لأن التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع م ر. ة. فود: (وقضية كلامهم أن للمضطر الذمي قتل المسلم إلخ) المُعْتَمَدُ خِلَافَ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُضْطَرِّ الذَّمِّي قَتْلُ الْمُسْلِمِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ م ر. ة. فود: (وقضية كلامهم إلخ) في المحلّي ما يصرح بخلاف هذه القضية.

قَهْرُهُ (وَأَمَّا يَلْزَمُ) الْمَالِكُ بِذَلِكَ لِلْمُضْطَرِّ (بِمَوْضِعٍ نَاجِزٍ) هُوَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ زَمَانًا وَمَكَانًا (إِنْ حَضَرَ) مَعَهُ (وَالْأَمْرُ) بِحَضَرٍ مَعَهُ عَوْضٌ بِأَنْ غَابَ مَالُهُ (فَ) لَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ مَجَانًا مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ بَلْ بِمَوْضِعٍ (تَسْفِيفَةً) مُتَعَدَّةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُرَالُ بِالضَّرَرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا وَجْهَ

وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ فِيهِ أَشِيرَةٌ لَا يَتَغَابَنُ بِهَا بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَخْتَالَ فِي أَخْذِهِ مِنْهُ بِبَيْعِ فَاسِدٍ لَيْلًا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَتِهِ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ ابْذُلْهُ لِي بِمَوْضِعٍ فَيَبْذُلُهُ بِمَوْضِعٍ وَلَمْ يَقْدِرْهُ أَوْ يَقْدِرْهُ وَلَمْ يَقْرُرْ لَهُ مَا يَأْكُلُهُ فَيَلْزَمُهُ مِثْلُ مَا أَكَلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا وَلَا أَقْفَ يَبْذُلُهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُعْنِي.

• فَوَدَّ: (الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقَرَّرُ فِي الثَّابِتِ: إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ إِلَى أَمَامِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ.

• فَوَدَّ: (الْمَالِكُ) أَيْ أَوْ وَلَيْهِ أَه. مُعْنِي. • فَوَدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ مَجَانًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَا يَلْزَمُهُ أَيْ مَالِكُهُ بِذَلِكَ إِلَّا بِمَوْضِعٍ وَلَا أَجْرٍ لِمَنْ خَلَصَ مُشْرِقًا عَلَى الْهَلَاكِ بِوُقُوعِهِ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ نَحْوِهَا بَلْ يَلْزَمُهُ تَخْلِيصُهُ بِلَا أَجْرَةٍ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْرَةِ فَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَمْ يَجِبْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا فَإِنْ فُرِضَ فِي تِلْكَ ضَيْقُ الْوَقْتِ وَجِبَ الْبَذْلُ بِلَا عَوْضٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الشَّامِلِ عَنْ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْوَجْهَ وَالَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ وَاخْتَصَرَ عَلَيْهِ الْأَصْفَوْنِيُّ وَالْجِجَازِيُّ كَلَامَ الرُّوضَةِ الثَّانِي. أَه. زَادَ الْمُعْنِي وَهُوَ الظَّاهِرُ وَالْفَرْقُ أَنَّ فِي إِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ بِذَلِكَ مَالٍ فَلَا يَكْلَفُ بِذَلِكَ بِلَا مُقَابِلٍ مُطْلَقًا بِخِلَافِ تَخْلِيصِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ أَه. وَمَالٌ إِلَيْهِ عَشْرٌ وَفِي سَمِ بَعْدَ: تَكْرُرَ عِبَارَةِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ الْمَذْكُورَةِ مَا نَصَّ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ حَيْثُ قَيَّدَ هُنَا بِاتِّسَاعِ وَقَالَ فِيمَا يَأْتِي أَمَّا مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ الْخِ مَاتِ عَلَى التَّشْوِيعِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَكَذَا م. ر. أَه. • فَوَدَّ: (مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ) أَيْ لِرَمَنِ الصَّفِيفَةِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مُتَعَدَّةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ هَذَا التَّأْجِيلِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَجَلَ مَجْهُولٌ وَالْقِيَاسُ فَسَادُ هَذَا التَّأْجِيلِ وَالبَيْعُ الْمُتَقَرَّنُ بِهِ وَالتَّزَامُ الصَّحَّةَ لِلضَّرُورَةِ بَعِيدٌ. أَه. سَمِ أَيْ قَيَّدَ حَمْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ زَمَنِ مُعَيَّنٍ يُعْلَمُ عَادَةً اتِّدَادُهُ إِلَى وَصُولِ الْمُضْطَرِّ إِلَى مَالِهِ. • فَوَدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ) وَفَقًا لِلْمُعْنِي.

• فَوَدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ مَجَانًا الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ إِلَّا بِمَوْضِعٍ وَلَا أَجْرَةٍ لِمَنْ خَلَصَ مُشْرِقًا عَلَى الْهَلَاكِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْرِ: فَإِنْ اتَّسَعَ لَمْ يَجِبْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا فَإِنْ فُرِضَ فِي تِلْكَ ضَيْقُ الْوَقْتِ وَجِبَ الْبَذْلُ بِلَا عَوْضٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الشَّامِلِ عَنْ الْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَالَ إِنَّهُ الْوَجْهَ وَاقْتَضَى كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَوْ آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ لَكَيْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ نَقَلَهُ كَالْأَصْلِ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ قَطْعِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْبَذْلُ فِي تِلْكَ إِلَّا بِمَوْضِعٍ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ يَلْزَمُهُ تَخْلِيصُهُ بِلَا أَجْرَةٍ وَعَلَى هَذَا اخْتَصَرَ الْأَصْفَوْنِيُّ وَشَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجِجَازِيُّ كَلَامَ الرُّوضَةِ أَه. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ حَيْثُ قَيَّدَ هُنَا بِاتِّسَاعِ وَقَالَ فِيمَا يَأْتِي أَمَّا مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ الْخِ مَاتِ عَلَى التَّشْوِيعِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَكَذَا م. ر. • فَوَدَّ: (مُتَعَدَّةً لِرَمَنِ وَصُولِهِ إِلَيْهِ) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ هَذَا التَّأْجِيلِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَجَلَ مَجْهُولٌ، وَالْقِيَاسُ فَسَادُ هَذَا التَّأْجِيلِ، وَالبَيْعُ

لوجوب البيع نسيئة بل الصواب أنه يبيعه بحال غير أنه لا يطالبه به إلا عند اليسار اهـ. ويُردُّ بأنّه قد يطالبه به قبل وصوله لِماله مع عجزه عن إثبات إعساره فيحبسه أمّا إذا لم يكن له مال أصلاً فلا معنى لوجوب الأجل لأنّه لا حدّ لليسار يُؤجل إليه ثم إن قلّ العوض وأقرّز له المقوض ملكه به كائناً ما كان وإن كان المضطرّ محجوراً وقلّده وإليه بأضمايف ثمن مثله للضرورة وإن لم يُقلّده أو لم يُقرّزه له لزّمه مثل المثلي وقيمة المتقوّم في ذلك الزمن والمكان أمّا مع ضيق الوقت عن تقدير عوض بأن كان لو قلّ مات فيلزمه إطعمته متجاناً ويُفرّق بين هذا وما لو أجزّ المضطرّ قهراً أو وهو نحو مُغنى عليه أو مجنون فإنّ له البدل بأن مانع التقدير هنا قام بالمضطرّ لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجزه فناسب إلزامه بالبدل وأنا في تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشيء (ولو أطقمه ولم يذكر عوضاً فالأصحّ لا عوض) له.....

• فود: (إنه يبيعه) أي بجواز أن يبيعه. اهـ. مُغني. • فود: (ثم إن قلّ العوض) راجعٌ لِمَا في المتن والشرح جميعاً عبارةً للثأية والروض مع شرحه ولو اشتراه بأكثر من ثمن مثله ولو بأكثر مما يتخاين به وهو قادر على قهره وأخذه منه لزّمه، وكذا لو عجز عن قهره وأخذه. • فود: (ملكه به) أي وقد وقع عقد صحيح وإن لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر؛ ولهذا قالوا إذا لم يتدّله إلا بأكثر من ثمن مثله يتبني أن يختال في أخذه ببيع فاسدٍ لئلا يلزمه أكثر من قيمته. اهـ. سم. • فود: (وإن كان العوض) غاية وقوله وقلّده العوض جُملةً حالّة. • فود: (وإن كان المضطرّ محجوراً) أي لو كان عاجزاً عن أخذه منه وقهره له. اهـ. مُغني. • فود: (وإن لم يُقلّده أو لم يُقرّزه له لزّمه) أي قد يشكّل بأن من لا مال له يجب إطعمته على أغنياء المسلمين إلا أن يقال صورة المسألة هنا أن مالك الطعام ليس من الأغنياء. اهـ. ع ش عبارة البجيزميّ محلّه أي لزوم الثمن المثل إن كان المضطرّ غنياً فإن كان فقيراً لا مال له أصلاً فيلزمه ذلك بلا بدل؛ لأنه يجب على أغنياء المسلمين إطعمته كما مرّ وتقدّم أنه يجب إطعمته على كل من قصده منهم لئلا يتواكلوا. اهـ. • فود: (متجاناً) وفاقاً للثأية والأسنى وخلافاً للمغني كما مرّ.

• فود: (فإن له البدل) عبارةً للمغني لزّمه البدل؛ لأنه غير متبرّع بل يلزمه إطعمته إنقاءً لمُهجّته ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فإن قيل قد يأتي في المتن أنه لو أطقمه ولم يذكر عوضاً أنه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره أجيب بأن هذه حالة ضرورة فرغّب فيها. اهـ. • فود: (هنا) أي في مسائل لإيجار المضطرّ وقوله وأما في تلك أي في مسألة ضيق الوقت عن المقدّر.

المقترب به التزام الصحة للضرورة بعيد. • فود: (ثم إن قلّ العوض) أي وقد وقع عقد صحيح وإن لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر؛ ولهذا قالوا إذا لم يتدّله إلا بأكثر من ثمن مثله يتبني أن يختال في أخذه ببيع فاسدٍ لئلا يلزمه أكثر من قيمته. • فود: (وإن كان المضطرّ محجوراً) أي لو كان له (وله) العوض في التأثير ولا يخفى أن محلّ لزوم العوض يذكره ما إذا لم يكن المضطرّ صبيّاً فإنه ليس من أهل الإلزام

لِتَقْصِيرِهِ فَإِنْ صَرَخَ بِالْإِبَاحَةِ فَلَا عِوَضَ لِمَا قَالَ الْبُلْقِينِي وَكَذَا لَوْ ظَهَرَتْ قَرِيبَتُهَا وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعِوَضِ صَدَقَ الْمَالِكُ بِمَعْنِيهِ وَمَرَّ قُبَيْلُ الْوَلِيمَةِ وَأَوَّلُ الْقَرْضِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ (وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرًّا مَيْتَةً) غَيْرَ آدَمِيٍّ مُخْتَرَمٍ (وَطَعَامٌ غَيْرُهُ) الْغَائِبُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَكْلُهَا لِأَنَّهَا مُبَاحَةٌ لَهُ بِالنَّصِّ الْأَقْوَى مِنَ الْجَاهِدِ الْمُبِيعِ لَهُ لَمْ يَلِ الْغَيْرُ بَلَا إِذْنِهِ أَمَّا الْحَاضِرُ فَإِنْ بَدَّلَهُ وَلَوْ بِشَيْءٍ مِثْلِهِ أَوْ بزيادةٍ يَتَغَايَنُ بِهَا وَهُوَ مَعَهُ وَلَوْ يَبْدُلُ سَائِرَ عَوْرَتِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ هَلَاكًا يَنْحَوِي بَرْدٍ أَوْ رَضِي بِهِ مَتْنُهُ لَمْ تَحِلَّ الْمَيْتَةُ أَوْ لَا يَتَغَايَنُ بِهَا حَلَّتْ وَلَا يُتَأْتَلُ.....

• فَوَدَّ: (لِتَقْصِيرِهِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ الْمُتَعَادَةِ فِي الطَّعَامِ لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ الْمُضْطَرِّ  
 اهـ. • فَوَدَّ: (فَلَنْ صَرَخَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الذَّايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ إِلَى الْمَتْنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (وَكُلًّا) أَي لَا يَلْزَمُ عِوَضٌ قَطْعًا. اهـ. • مُعْنَى.  
 • فَوَدَّ: (قَرِيبَتُهَا) عِبَارَةٌ مُعْنَى قَرِينَةٍ إِبَاحَةً. • تَصَدَّقِي. اهـ. • فَوَدَّ: (فَلَنْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعِوَضِ الْخ) وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى ذِكْرِهِ وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ تَحَالَفَا ثُمَّ يَنْسَخَانِهِ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَيَرْجِعُ إِلَى الْجَمْعِ أَوْ الْقِيَمَةِ فَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ صَدَقَ الْغَارِمُ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (صَدَقَ الْمَالِكُ الْخ) لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ بِكَيْفِيَّةِ بَدْلِهِ مُعْنَى وَأَسْنَى عِبَارَةُ التَّهْيَا. إِذْ لَوْ لَمْ تُصَدِّقْ لَرَجَبُ النَّاسِ عَنْ إِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ وَأَقْبَى ذَلِكَ إِلَى الضَّرَرِ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْحَاضِرُ الْخ) هَذَا غَيْرُ قَوْلِ الْمَتْنِ السَّابِقِ أَوْ غَيْرُ مُضْطَرِّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ فَإِنْ مَنَعَ الْخ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَجوبِ طَعَامِ الْحَاضِرِ دُونَ الْمَيْتَةِ وَهَذَا فِي وَجُودِهِ وَوُجُودِ الْمَيْتَةِ أَيْضًا. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا يَتَغَايَنُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى أَمَّا إِذَا كَانَ مَالِكُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ أَصْلًا أَوْ إِلَّا بِالْأَكْثَرِ مِمَّا يَتَنَبَّهُ بِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ وَسُنَّ لَهُ الشُّرَاءُ بِالزِّيَادَةِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ. اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ امْتِنَاعُ الْغَضَبِ مِنَ الْمَالِكِ وَمُقَاتَلَتُهُ، صَرَخَ بِهِ الشَّارِحُ كَمَا يَأْتِي لَكِنْ رَأَيْتُ بَخَطَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةَ مَا نَصَّهُ.

لَكِنْ قَالَ الْبُلْقِينِي يَحْتَجِلُ أَنْ يَلْزَمَ فِي هَذِهِ الْوَرْدَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْرِيفِ صَاحِبِ الطَّعَامِ عَلَى بَدْلِهِ لِلْمُضْطَرِّ وَلَوْ صَيًّا، وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ الدَّلِيلُ بَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِلتِزَامِ أَنَّ السَّفِيَةَ كَالصَّبِيِّ وَكَذَا الْمَجْنُونِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْحَاضِرُ الْخ) هَذَا غَيْرُ قَوْلِ الْمَتْنِ السَّابِقِ أَوْ غَيْرُ مُضْطَرِّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَإِنْ مَنَعَ الْخ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَجُودِ طَعَامِ الْحَاضِرِ دُونَ الْمَيْتَةِ وَهَذَا فِي وَجُودِهِ وَوُجُودِ الْمَيْتَةِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا يَتَغَايَنُ بِهَا حَلَّتْ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَكَذَا لَوْ كَانَ أَيُّ مَالِكِ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَصْلًا أَوْ إِلَّا بِالْأَكْثَرِ مِمَّا يَتَنَبَّهُ ابْنٌ بِهِ وَجِبَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ تَغْيِيرَهُ بِالْوُجُوبِ امْتِنَاعُ شِرَائِهِ بِالْعَيْنِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ غَيْرَ مُرَادٍ إِذَا مَحْدُورٌ فِي الْإِلتِزَامِ الْمُضْطَرُّ الْغَنِيِّ لِحَاجَتِهِ وَقَضَيْتُهُ أَيْضًا امْتِنَاعُ الْغَضَبِ مِنَ الْمَالِكِ وَمُقَاتَلَتُهُ وَصَرَخَ بِهِ الشَّارِحُ لَكِنْ رَأَيْتُ بَخَطَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةَ مَا نَصَّهُ فَرَعَ. ١. ا طَلَبَ الْمَالِكُ الْعِوَضَ مَعَ الْغَنِيِّ كَانَ الْمُضْطَرُّ مُخَيَّرًا بَيْنَ

هنا لو امتنع مطلقاً (أو) وجد مضطراً (مُحَرَّم) أو بالحرم (مَيْتَةً وَصَيْدًا) حَيًّا وَالْحَقُّ بِهِ لَبَنُهُ وَيَتَّصُهُ  
وفيه نظر؛ لأن هذين ليس فيهما إلا تخريم واحد كالْمَيْتَةِ إلا أن يَفْرُقَ بأن فيهما جزاء بخلافها  
(فالمذهب) أنه يلزمه (أكلهما)؛ لأن في الصَّيْدِ تخريم ذبحه المقتضي لكونه مَيْتَةً ولو جوب  
الجزاء وتخريم أكله وفيها تخريم واحد فكانت أخف نعم، لو وجد المُحَرَّمُ خللاً يذبح  
الصَّيْدَ حُرِّمَتْ عَلَى الْأَوْجِهِ وَإِنْ ذَبَحَهُ لَهُ؛ لَأَنَّ هَذَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ فَهُوَ أَخْفُ مِنْهَا لِحَرَمَتِهَا  
عَلَى الْعُمومِ أَوْ مَيْتَةً وَلَنَحْنُ صَيِّدٌ ذَبَحَهُ مُحَرَّمٌ يُحَرِّمُ بَيْنَهُمَا أَوْ صَيْدًا حَيًّا وَمَيْتَةً وَطَعَامًا الْغَيْرِ فَأَوْجُهُ  
سَبْمَةٌ أَصْحَحُهَا تَعْيِثُهَا أَيْضًا وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مُحَرَّمٌ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ إِلَّا صَيْدًا ذَبَحَهُ وَأَكَلَهُ وَافْتَدَى أَوْ  
مَيْتَةً أَكَلَهَا وَلَا فِذْيَةَ أَوْ صَيْدًا وَطَعَامًا الْغَيْرِ أَكَلَ الصَّيْدَ؛ لَأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْتَنِي عَلَى الْمُسَامَحَةِ  
مَا لَمْ يُخْصِرْ مَالِكَ الطَّعَامِ وَيَتَذَلُّهُ وَلَوْ بِشَمَنِ مِثْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعَ) عَمَّ الْحَرَامِ الْأَرْضَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مِنْهُ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ دُونَ مَا زَادَ هَذَا إِنْ تَوَقَّعَ  
مَعْرِفَةَ أَرْبَابِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ لِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ (وَالْأَصَحُّ تَخْرِيمُ قَطْعِ  
بَعْضِهِ) أَيِ بَعْضِ نَفْسِهِ (لَاكِلِهِ) بِلَفْظِ الْمُضْذِرِ لِتَوَقُّعِ الْهَلَاكِ مِنْهُ (قُلْتُ الْأَصَحُّ جَوَازُهُ) لِمَا يَتَشَدُّ بِهِ

(فَرَعَ): إِذَا طَلَبَ الْمَالِكُ الْغَوْضَ مَعَ الْغَنِيِّ كَانَ الْمُضْطَرُّ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْغَضَبِ وَالشَّرَاءِ وَيَتَنَبَّهُ  
الْمَيْتَةُ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ الشَّرَاءَ تَبَّ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. • فَوَدَّ: (هنا) أَيِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ  
الْمُضْطَرُّ مَيْتَةً وَطَعَامًا الْحَاضِرَ. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أَيِ بِغَوْضٍ وَدُونِهِ. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْإِلْحَاقُ فِي  
شَرْحِ الرُّوْضِ. اهـ. • سَمَ: فَوَدَّ: (وَتَخْرِيمُ أَكْلِهِ) عَطَفَ عَلَى وَجوبِ الْجَزَاءِ وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى تَخْرِيمِ  
ذَبْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَمَيْتَةً) أَيِ لِصَيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (أَصْحَحُهَا تَعْيِثُهَا الْإِلْحَاقُ) وَقَدْ يَدْهِي أَنَّ الْمَتْنَ يُفِيدُهُ.

• فَوَدَّ: (أَوْ مَيْتَةً) أَيِ لِصَيْدٍ. • فَوَدَّ: (أَكَلَ الصَّيْدَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِبَعْضِ نَسَخِ النِّهَايَةِ.  
• فَوَدَّ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمَغْصُومُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِلَفْظِ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمَتَى قَدَّرَ فِي  
النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (عَمَّ الْحَرَامِ الْإِلْحَاقُ) وَلَوْ وَجَدَ الْمَرِيضُ طَعَامًا لَهُ أَوْ لْغَيْرِهِ يَضُرُّهُ وَلَوْ بزيادةٍ مَرَضِهِ فَلَهُ أَكْلُ  
الْمَيْتَةِ دُونَهُ اهـ. • نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَيَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ شُرْبُ الْبَوْلِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ التَّجَسُّسِ لَا عِنْدَ وَجُودِهِ؛  
لَأَنَّ الْمَاءَ التَّجَسُّسَ أَخْفُ مِنْهُ؛ لَأَنَّ تَجَاسُّهُ طَارِفَةٌ. اهـ. • فَوَدَّ: (مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ الْإِلْحَاقُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقَصِّرُ  
عَلَى سَدِّ الرِّمَتِ الْمُتَّكِّمِ فِي الْمُضْطَرِّ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالُ مَا هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ زَوَالَ  
الْمُبِيحِ فَكَانَ الْإِفْتِصَارُ عَلَى سَدِّ الرِّمَتِ دَوَامًا مِنْ شَأْنِهِ تَرْتَّبَ الضَّرَرُ اهـ. • سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (بِلَفْظِ  
لِلْمُضْذِرِ) احْتَرِزَ بِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا كَلَّهُ عَطْفًا عَلَى بَعْضِهِ وَهَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا لِأَكْلِهِ. اهـ. • سَمَ أَيِ  
بصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ.

الغضب، والشراء ويتنابها ويتنابها وبين المينة ولكن الأفضل الشراء تبه عليه الجوهرى اهـ. • فليتاأمل.  
• فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ لَبَنُهُ وَيَتَّصُهُ) الْإِلْحَاقُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (أَوْ صَيْدًا أَوْ إِطْعَامًا الْغَيْرِ أَكَلَ الصَّيْدَ)  
عَلَى الظَّاهِرِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (بِلَفْظِ الْمُضْذِرِ) احْتَرِزَ عَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا لِأَكْلِهِ عَطْفًا عَلَى بَعْضِهِ

زَمَقَهُ أَوْ لِمَا يُشَبِّهُهُ بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِهِ نَحْوُ لَاسْتِقْبَاءِ كُلِّ فَهُوَ كَقَطْعِ يَدٍ مُتَأَكِّلَةٍ (وشرطه) أي  
 حِلُّ قَطْعِ الْبَعْضِ (فَقَدْ الْمَيَّةُ وَنَحْوُهَا) كَلَمَامِ الْغَيْرِ فَمَتَى وَجَدَ مَا يَأْكُلُهُ حَرْمٌ ذَاكَ قَطْعًا (وَأَنْ) لَا  
 يَكُونَ فِي قَطْعِهِ خَوْفٌ أَصْلًا أَوْ (يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا) مِنْهُ فِي تَرْكِهِ فَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ  
 أَوْ الْخَوْفُ فِي الْقَطْعِ فَقَطْ حَرْمٌ قَطْعًا وَإِلَّا جَازَ قَطْعُ السَّلْمَةِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الْخَطَرَيْنِ لِأَنَّهُمَا لَحْمٌ  
 زَائِدٌ وَيَقْطَعُهَا يَزُولُ شَيْئُهَا وَيَحْصُلُ الشَّمَاءُ وَهَذَا تَغْيِيرٌ وَافْسَادٌ لِلْبَنِيَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَضَرَبَ فِيهِ وَمِنْ  
 ثُمَّ لَوْ كَانَ مَا يُرَادُ قَطْعُهُ نَحْوُ سِلْمَةٍ أَوْ يَدٍ مُتَأَكِّلَةٍ جَازَ هُنَا حَيْثُ يَجُوزُ قَطْعُهَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ  
 بِالْأُولَى قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ (وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ) أَيِ الْبَعْضِ مِنْ نَفْسِهِ (لِغَيْرِهِ) وَلَوْ مُضْطَرًّا لِإِقْدِ اسْتِقْبَاءِ الْكُلِّ  
 هُنَا نَعَمْ، يَجِبُ قَطْعُهُ لِتَبَيُّ (و) يَحْرُمُ عَلَى مُضْطَرِّ قَطْعِ الْبَعْضِ (مِنْ مَعْصُومٍ) لِأَجْلِ نَفْسِهِ (وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ) لِمَا ذَكَرَ وَالْمَعْصُومُ هُنَا مَنْ لَا جُوزَ قَتْلُهُ لِلْأَكْلِ أَمَّا غَيْرُ الْمَعْصُومِ كَحَبِيبٍ وَثُرَيْدٍ  
 وَمُحَارِبٍ وَزَيْنٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ فَيَجُوزُ قَطْعُ الْبَعْضِ مِنْهُ لِأَكْلِهِ وَاعْتَرَضَ بِتَصْرِيحِ  
 الْمَاوَزْدِيِّ بِحَرْمَتِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْذِيهِ وَرَدُّ بَأَنَّهُ أَخَفُّ الضَّرَرَيْنِ وَمَتَى قَلَبَ عَلَى قَتْلِهِ حَرْمٌ عَلَيْهِ  
 أَكْلُهُ حَيًّا.

• فَوَدَّ: (كَلَمَامِ الْغَيْرِ) شَامِلٌ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ الْبَازِلِ وَلَوْ بِالْغَيْبِ وَالْمُتَمَتِّعِ رَأْسًا فَلْيَحْرُزْ. اه. سَمِ وَقَدْ  
 يَمْتَنِعُ شُمُولُهُ لِلْبَازِلِ بِالْغَيْبِ قَوْلُهُ الْآتِي فَمَتَى جَدَّ الْخ. • فَوَدَّ: (وَيَحْصُلُ الشَّفَاءُ) أَيِ يَتَوَقَّعُ حُصُولُهُ. اه.  
 مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَتَى قَلَبَ الْخ).

(خَاتِمَةٌ): تَرَكَ التَّبَسُّطَ فِي الطَّعَامِ الْمُبَاحِ مُسْتَحَبٌّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ السَّلَفِ هَذَا إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ  
 حَاجَةٌ كَقُرْبَى الضَّيْفِ وَأَوْقَاتِ التَّوَسُّعِ كَيَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَوْمِ الْعِيدِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَبَسَّطَ فِيهَا مِنْ أَنْوَاعِ  
 الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ التَّمَاخُرَ وَالتَّكَاثُرَ، تَطْيِيبُ خَاطِرِ الضَّيْفِ وَالْعِيَالِ وَقَضَاءُ وَطَرِهِمْ بِمَا يَشْتَهُونَهُ  
 وَيُسْنُ الْحُلُولَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَكَثْرَةَ الْأَيْدِي عَلَى الطَّعَامِ وَإِكْرَامَ الضَّيْفِ وَالْحَدِيثَ الْحَسَنَ عَلَى الْأَكْلِ  
 وَيُسْنُ تَقْلِيلَهُ وَيُكْرَهُ ذَمُّ الطَّعَامِ لَا صَانِعَهُ قَالَ الْحَلِيمِيُّ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ  
 فَإِنْ كَانَ لَهُ فَلَا لَا سِيَّامَا وَرَدَّ خُبْنُهُ كَالْبَصَلِ وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّبَعِ مِنَ الطَّعَامِ الْحَلَالِ لِمَا فِيهِ مِنَ  
 الضَّرَرِ وَمَحَلُّهُ فِي طَعَامِ نَفْسِهِ أَمَّا فِي طَعَامِ غَيْرِهِ فَتَحْرُمُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ كَمَا مَرَّ فِي الْوَلِيمَةِ وَيُسْنُ أَنْ  
 يَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِ الصَّفْحَةِ وَيُكْرَهُ مِنْ أَعْلَاهَا أَوْ وَسْطِهَا وَأَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَقِبَ الْأَكْلِ فَيَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا  
 كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ. اه. رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَيُثَلِّمُ فِي ع. ش.

(تَبَيَّنَ): فِي إِعْطَاءِ النَّفْسِ حَقَّهَا مِنَ الشَّهَابِ الْمُبَاحَةِ مَذَاهِبُ ذَكَرَهَا الْمَاوَزْدِيُّ أَحَدَهَا مَنَعُهَا وَقَهَرُهَا  
 كَيْ لَا تَطْعَى وَالثَّانِي إِعْطَاؤُهَا تَحْيَلًا عَلَى دِمَاطِهَا وَبَغْثُهَا لِرُوحَانِيِّهَا وَالثَّالِثُ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ التَّوَسُّطُ؛  
 لِأَنَّ فِي إِعْطَاءِ الْكُلِّ سَلَاطَةً وَفِي مَنَعِ الْكُلِّ بِلَادَةً. اه.

وَعَنْ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا لَا أَكْلُهُ. • فَوَدَّ: (كَلَمَامِ الْغَيْرِ) شَامِلٌ لِلْغَائِبِ، وَالْحَاضِرِ الْبَازِلِ وَلَوْ بِالْغَيْبِ،  
 وَالْمُتَمَتِّعِ رَأْسًا فَلْيَحْرُزْ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ

على نحو الخيل ويُسمى الرهان وقد تُعَمَّ ما بعدها بل ظاهرُ كلام الأزهري أنها موضوعة لهما فعليه العطف الآتي عطف خاص على عام من الشيء بالشكوك أي التقدّم وأما بالتحريك فهو المال الذي يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يُقبَض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من نَضَل بمعنى غلب والأصل فيهما قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَنُّوا مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) صَحَّ أَنَّهُ ﷺ فسرها بالزمني وأنه سابق بين الخيل الجيدة إلى خمسة أميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكّر دون النساء والخنثى لعدم تأهلهما لهما أي تحزّم بمال لا بغيره على

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه أخذ إلى تصنيفه نهاية ومغني. هـ. فؤد: (على نحو الخيل) إلى قوله؛ لأنه يؤذي في المغني لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله وأنه سابق إلى المتن وقوله للآية وقوله ويجاب إلى إنا بقصد وإلى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما يأتي إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن. هـ. فؤد: (وقد تعم) أي المسابقة ما بعدها أي المناضلة. هـ. فؤد: (لهما) أي لمغني كلّي يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام. هـ. فؤد: (عطف خاص إلخ) أي لئلا يكتفى بآدئيه. هـ. فؤد: (بالزمني) أي بتعلمه ولو بأخبار. اهـ. ع ش فأطلق السبب على المسبب تدبر بخبري. هـ. فؤد: (بقصد التأهب إلخ) سيذكر مختزلة. هـ. فؤد: (للجهاد) يتبني أن يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق. اهـ. سيذكر عمر. هـ. فؤد: (للرجال إلخ) أي غير ذوي الأعدار كما صرح به صاحب الاستقصاء في الأعرج. اهـ. مغني. هـ. فؤد: (المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والأوجه جوازها للذمتين كبيع السلاح لهم؛ ولأنه يجوز لنا الإسماعنة بهم في الحرب بالشرط السابق. اهـ. وسبأتي خلافة هنا عن البلقيني. اهـ. سم. هـ. فؤد: (أي تحزّم إلخ) أي عليهما. هـ. فؤد: (لا بغيره) لئلا يكره ومسابقتها ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي ليان الجواز كما في القليوبي. اهـ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ، وَالْمُنَاضِلَةِ)

هـ. فؤد: (للرجال المسلمين) قال الشرح في غير هذا الشرح، والأوجه جوازها للذمتين كبيع السلاح لهم ولأنه يجوز لنا الإسماعنة بهم في الحرب بالشرط السابق. اهـ. وسبأتي خلافة هنا عن البلقيني.



الأوجه لما يأتي في سباق عائشة ومكره، كراهة شديدة لمن عَرَفَ الزماني وتركه ليخبر مسلم  
 «من تعلم الزماني ثم تركه فليس بثأ أو د. غصى» والمناضلة أكذ للآية ولخبر الشنن «ارموا أو  
 اركبوا وأن ترموا خير لكم من أن تركبوا» ولأنه يتفَع في المضيق والسعة قال الزركشي وينبغي  
 أن يكونا فرضين كفاية لأتھما وسيلتان ١٤ هـ. ومُجَاب بأنھما ليسا وسيلتين لأصله الذي هو  
 الفرض بل لإحسان الإقدام والإصابة الذي هو كمال فأتجه ما قالوه إما بقصد مباح فمباحان  
 أو حرام كقطع طريق فحرمان (ويحل أخذ عوض عليهما) لأخبار فيه وبأني بيانه وشرط بإذله لا  
 قابله إطلاق التصرف فيمتنع على الولي صرف شيء من مال مؤليه فيه لأنه ليس مظنة للتعلم  
 بخلاف تعلم صنعة أو نحو قرآن وصباح خير لا سبق أي بالفتح وقد تسكن إلا في خوف أو  
 حافز أو نضل. (وتصح المناضلة على إهمام) عريضة وهي التبل وعجمية وهي الشاب وعلى  
 جميع أنواع القسي والمسلات والإبر (وكذا فزاريق) وهي رماح قصار (ودماخ) عطف عام

بجبرمي. فود: (أو قد غصى) كذا في الأسن والمثني وعبارة النهاية أو فقد غصى. اه. أي خالفنا  
 وهو محمول على الكراهة المذكورة ع. ش. فود: (أكذ) أي من الزمان. فود: (للآية) يتأمل.  
 فود: (ولأنه يتفَع إلخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المثني والمعنى فيه أن السهم يتفَع في  
 السعة والضيق كمواضع الجصار بخلاف افرس فإنه لا يتفَع في الضيق بل قد يضُر. اه. فود: (قال  
 الزركشي إلخ) اقتره المثني. فود: (وتنبني أن يكونا فرضين كفاية إلخ) والأمر بالمسابقة يقتضيه. اه.  
 مثني. فود: (وسيلتان له) أي للجهاد. اه. مثني. فود: (لأصله) أي أصل الجهاد. فود: (أما بقصد  
 مباح إلخ) مختار قوله بقصد التأهب للجهاد. فود: (فمباحان إلخ) لأن الأعمال بالنيات. اه.  
 مثني. فود: (فحرمان) أي أو مكروه فمكروهان قياسا على ما ذكر. اه. ع. ش. فود: (فيه) أي أخذ  
 العوض. فود: (بنيانه) أي العوض أو أخاه أو جله. فود: (لا قابله) أي فيجوز في القابل أن يكونا  
 سفيها وأما الصبي فلا يجوز العقد معه لإلغا عبارته. اه. ع. ش. فود: (لا قابله) يفيد أنه لا يشترط فيه  
 إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفية وقضيته صحة قبوله وعليه فينبني أن يجيء في صحة قبضه المال ما  
 في قبضه عوض الخلع. اه. سم. فود: (فيمتنع على الولي إلخ) عبارة المثني والزوم مع شرجه  
 وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي؛ بآله وإن استعاد بهما التعلم نعم إن كان من أولاد المرتزقة  
 وقد رافق فينبني كما قاله الأذرع الجواز لا سيما إذا كان قد ثبت اسمه في الديوان وكذا في السفية  
 البالغ لما فيه من المصلحة. اه. فود: (فيه) أي في تعلم المناضلة أو المسابقة. فود: (أو نحو قرآن)  
 أي كعلم. اه. نهاية. فود: (وضح إلخ) دلل للمتن كما هو صريح صنيع المثني وعليه فما فائدة قوله  
 لا خيار فيه ولم فصله عنه. فود: (الشاب) كزمان، والواحدة بهاء. اه. قاموس.

فود: (لا قابله) يفيد أنه لا يشترط فيه إلا لاق تصرفه ويدخل فيه السفية وقضيته صحة قبوله وعليه  
 فينبني أن يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع.

على خاص (ورمى بأخبار) بيد أو مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الأشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر كالتزدد بالثيوف والرماح (على المذهب)؛ لأن كل نافع فيه في معنى السهم المنصوص عليه فحل بعوض وغيره وإنما يحل الرمي إلى غير الرامي أما رمي كل لصاحبه فحرام قطعاً لأنه يؤذي كثيراً ومحلّه إن لم يكن عندهما جذق تغلب على ظنهما سلامتهما وإلا حل أخذاً من قول المصنف في فتاويه في البيع وإذا اصطاد الحاري الحيّة ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو حاذق في صنفته ويسلم منها في ظنه ولسفته لم يأت ويؤخذ من كلامه هذا أيضاً حل أنواع اللبب الخطيرة من الحذاق بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حينئذ ويؤذنه قول بعض أئمتنا في الحديث الصحيح «خذنوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وفي رواية «فإنه كانت فيهم أعاجيب» هذا دال

فؤد: (ورمى) بالجر بخطه. اه. مؤني.

فؤد (سني: (ومنجنيق) أي الرمي به. اه. مؤني. فؤد: (عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أن المناسب له أن يقتصر على يد أو مقلع. اه. سم وعبارة البجيزمي قوله بأخبار الباء فيه للملابسة وفي بيد للآلة فقوله ومنجنيق عطف على أخبار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمي بالأخبار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فإن عطف على يد كان مغايراً تدبر. اه. ولا يخفى أن إشكال سم على حاله ولا يزول بذلك؛ لأن الباء في المخطوف عليه للملابسة وفي المخطوف للآلة. فؤد: (لأن كل نافع إلخ) فيه إظهار في موضح الإضمار عبارة النهاية؛ لأنه في معنى السهم.

فؤد: (أما رمي كل إلخ) أخرجه رمي أحدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة. اه. سم.

فؤد: (فحرام إلخ) ويتبين أن مثل ذلك ما جرت به العادة في رمي من الرمي بالجريد للخيالة فيخرج لما ذكره الشارح. اه. ع ش. فؤد: (والأ) ومنه البهلوان وإذا مات يموت شهيداً وقوله حل أي حيث لا مال. اه. ع ش. فؤد: (ولسفته) عطف على اصطاد. فؤد: (أنواع اللبب إلخ) ومن ذلك ما يقع من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالصياع فكل ذلك يحل للحذاق الذي تغلب سلامته بل الصياع المذكور داخل في قول الشارح أما رمي كل لصاحبه إلخ. اه. سم عبارة ع ش ومن ذلك اللبب المسمى عندهم بلبيب العود. اه. فؤد: (في الحديث إلخ) أي في شرحه وقوله خذنوا إلخ يدل من الحديث وقوله هذا دال إلخ مقول القول.

فؤد: (عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أن المناسب له أن لا يقتصر على يد أو مقلع.

فؤد: (أما رمي كل لصاحبه) أخرجه رمي أحدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة. فؤد: (أنواع اللبب الخطيرة) من ذلك ما يقع من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالصياع فكل ذلك يحل للحذاق الذي تغلب سلامته بل الصياع المذكور داخل في قول الشارح أما رمي كل لصاحبه إلخ.

على جِلِّ سماع تلك الأعاجيب للفرجة لا للخدمة اهـ ومنه يُؤخذ جِلِّ سماع الأعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بضد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الأمثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات وتردّد الأذرع في إلحاح الثقاف بالتأفيع المذكور؛ لأنّ دلاً يحرض على إصابة صاحبه ثم رجح جوارزه لأنه ينفع في الحرب ومحلّه حيث لم يكن فيه لخصام المعروف عند أهله لحرمة اتفاقاً وخرج برميّه إشالته باليد ويسمى العلاج ومرامته ولاكثرون على حرمة بمال (لا) مسابقة بمال (على كورة صولجان) أي يحجن وهو خشبة من نيفة الرأس (ويُنْدَق) أي رمي به بيد أو قوس (وبساحة)

• فؤد: (وتردّد الأذرع) إلخ) عبارة الثعاة والأقرب جواز الثقاف؛ لأنه يتنفع إلخ قال ع ش وظاهر التعبير بالجواز الإباحة. اهـ. وقال سم دأمره ولو بمال اهـ. • فؤد: (في إلحاح الثقاف إلخ) الثقاف ككتاب المضاربة يقال ثقافته ثقافاً إذا خاصه به وجالده أو قيانوس. • فؤد: (ثم رجح) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلى قوله ويمرّمه وكذا في المغني، إلى قوله ومجله إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المثني وقوله وكان وجه إلى المثني. • فؤد: (وخرج إلخ) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأخجار؛ المرادة بأن يرمي كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والاكثرون على عدم جواز المقذ عليه اهـ. • فؤد: (ومرامته) مكرّر مع قوله السابق أما رمي كل إلخ.

• فؤد (لستي): (على كورة) الكورة الكورة وإنسافة الكورة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو وكما في المضباح بجيرمي ومغني. • فؤد: (خشبة إلخ) أي تضرب بها الصبيان الكورة اهـ. بجيرمي. • فؤد: (أي رمى به إلخ) عبارة المغني يرمي به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس ظاهر كلام الروضة في جعلها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب اهـ. وفي سم بعد ذكر فيها ما نصّه والشارح مسمى على الأول: حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوارزه لأنه نكابة وأي نكابة انتهى اهـ. عبارة ع ش قوله بيد أو قوس التعبير به قد يشكّل بما مر من جواز المسابقة على الرمي بأخجار فإن الرمي بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزيادي ويندق يرمي به إلى حفرة ونحوه والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكابة في الحرب أشد من السهام رملّي اهـ. ويمكن حمل كلام

• فؤد: (ثم رجح جوارزه) ظاهره ولو بمال. • فؤد: (ويُنْدَق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم؛ لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفى الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أثب انتهى الشارح مسمى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوارزه لأنه نكابة وأي نكابة اهـ.

وَعَطُسٍ بِمَاءٍ اغْتِيذَ الاستِمَانَةُ بِهِ فِي الْحَرْبِ وَكَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ فِي هَذَا فَقَطُّ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ الضَّرَرِ بِلِ الْمَوْتِ بِخِلَافِ نَحْوِ السَّيَاحَةِ (وَيُطْرَقُ) بِكَسْرِ أَوْ فَتْحِ أَوَّلِهِ الْمُفْجَعِ أَوْ الْمُهْمَلِ (وَوُضِعَ) عَلَى رِجْلَيْهِ وَكَذَا شِبَاكَ عَلَى الْأُجْهِ (وَمَعْرُوفَةٌ مَا بِيَدِهِ) مِنْ زَوْجٍ أَوْ فَرْدٍ وَكَذَا سَائِرُ أَنْوَاعِ اللَّقَبِ كُمُسَابَقَةٍ بِشَفْطَيْنِ أَوْ إِقْدَامٍ لِعَدَمِ نَفْعِ كُلِّ ذَلِكَ فِي الْحَرْبِ أَيْ نَفْعًا لَهُ وَقَعَ يُفْصَدُ فِيهِ أَمَّا بغيرِ مَالٍ فَيُبَاحُ كُلُّ ذَلِكَ وَقَدْ صَرَّحَ الصَّيِّمِيُّ بِجَوَازِ اللَّعِبِ بِالْخَاتَمِ وَضَعَهُ أَنَّهُ ﴿٥٥٠﴾ سَابِقٌ عَائِشَةُ فَمَرَّةٌ سَبَقَتْهُ وَمَرَّةٌ سَبَقَهَا لَمَّا حَمَلَتْ اللَّحْمَ وَقَالَ هَذِهِ بَتْلَكَ .

(وَتَصِيحُ الْمُسَابَقَةِ) بِمَوْضِعٍ (عَلَى خَيْلٍ) وَلِإِذْلِ تَصْلُحُ لِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلًا يُسَيِّمُ لَهَا (وَكَذَا قِيلَ) وَيَقُولُ وَجَمَازٌ فِي الْأَطْهَرِ لِمَعْمُومِ الْخُفِّ وَالْحَافِرِ فِي الْخَبَرِ لِكُلِّ ذَلِكَ أَمَّا بغيرِ عَوْضٍ فَيَصِحُّ قَطْعًا (لَا) عَلَى بَقَرٍ أَيْ بِعَوْضٍ وَبِهِ يُغْلَمُ جَوَازُ رُكُوبِ الْبَقَرِ وَلَا عَلَى نَحْوِ مُهَازَشَةٍ دَيْكَةٍ وَمُنَاطَحَةٍ كِبَاشٍ وَلَوْ بِلَا عَوْضٍ أَتِفَاقًا لِأَنَّهُ سَفَةٌ وَمَنْ فَعَلَ قَوْمٍ لَوِطَ وَلَا عَلَى (طَوْرٍ وَصِرَاعٍ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَقَدْ يُضْمُّ بِعَوْضٍ فِيهِمَا (فِي الْأَصَحِّ) لِعَدَمِ نَفْعِهِمَا فِي الْحَرْبِ وَمُصَارَعَتِهِ ﴿٥٥٠﴾ رُكَانَةً عَلَى شَيْءٍ الْمَرْبُوتَةِ فِي مَرَاثِلِ أَبِي دَاوُدَ إِنَّمَا كَانَتْ لِيُرِيَهُ عَجْزُهُ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُضْرَعُ حَتَّى يُسَلِّمَ وَمَنْ ثُمَّ لَمَّا صَرَعَهُ فَاسْلَمَ رَدُّ عَلَيْهِ غَنَمَهُ أَمَّا بِلَا عَوْضٍ فَيَصِحُّ جَزْمًا (وَالْأَطْهَرُ أَنْ عَقْدَهُمَا) .....

الشارح عليه بأن يقال رَمَى بِهِ لِلْمَحَلِّ الَّذِي اغْتِيذَ لِيُعْبَهُ بِهِ فِيهِ اهـ .

• قول (وَوُضِعَ) أي بَانَ يَأْخُذُ خَاتَمًا وَيَضَعُهُ فِي كَفِّهِ وَيَنْطِطُهُ وَيَلْقَاهُ بظَهْرِ كَفِّهِ ثُمَّ يُدْخِرُهُ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى طَرَفٍ أَصْبَحَ مِنْ أَصَابِعِهِ حَتَّى يُدْخِلَهُ فِي رَأْسِ ذَلِكَ الْأَصْبَعِ كَمَا هُوَ ذَاتُ أَهْلِ الشُّطَارَةِ اهـ .  
• قوله: (شِبَاكَ) أي الْمُسَابَقَةُ بِالْيَدِ اهـ . اسْتَى . • قوله: (فَيُبَاحُ كُلُّ ذَلِكَ) دَخَلَ الْعَطْسُ بِقَيْدِهِ وَيَتَجَهَّ أَنْ جَوَازُهُ حَيْثُ لَا يُظَنُّ مِنْ الضَّرَرِ وَكَذَا يُقَالُ فِيهِ بِدُونِ ذَلِكَ الْقَيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ . سَم .

• قوله: (بِعَوْضٍ) أي وَغَيْرِهِ اهـ . مُعْنَى . • قوله: (وَلِإِذْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَشَرَطُ الْمُسَابَقَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يُغْلَمُ جَوَازُ رُكُوبِ الْبَقَرِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِّ .

• قوله: (تَصْلُحُ) أي الْخَيْلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّنِيَّةُ . • قوله: (فَيَصِحُّ الْخُفُّ) الْأَوَّلَى الثَّنِيَّةُ . • قوله: (وَبِهِ يُغْلَمُ الْخُفُّ) أي بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ بِعَوْضٍ . • قوله: (نَحْوُ مُهَازَشَةٍ دَيْكَةٍ الْخُفُّ) كَالْإِكْلَابِ اسْتَى وَمُعْنَى . • قوله: (وَبِهِ يُغْلَمُ فِعْلُ قَوْمٍ لَوِطَ) أي الَّذِينَ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ اهـ . مُعْنَى . • قوله: (وَقَدْ يُضْمُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِكَسْرِ الصَّادِ وَهَمَّ مَنْ ضَمَّهَا اهـ . • قوله: (وَمُصَارَعَتُهُ الْخُفُّ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانٍ . • قوله: (رُكَانَةً) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ عَلَى شَيْءٍ أَيْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلِّ مَرَّةٍ بِشَاةٍ اهـ . بَجِيرِمِي . • قوله: (فَلِئِنَّهُ كَانَ) أَيْ رُكَانَةً وَقَوْلُهُ لَا يُضْرَعُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ عَطْفٌ عَلَى يُرِيهِ وَقَوْلُهُ فَاسْلَمَ عَطْفٌ عَلَى صَرَعَهُ وَقَوْلُهُ رَدُّ الْخُفِّ جَوَابٌ لَمَّا .

• قوله: (كُلُّ ذَلِكَ) دَخَلَ الْعَطْسُ بِقَيْدِهِ وَيَتَجَهَّ أَنْ جَوَازُهُ حَيْثُ لَا يُظَنُّ مِنْ الضَّرَرِ وَكَذَا يُقَالُ فِيهِ بِدُونِ ذَلِكَ الْقَيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قوله: (وَبِهِ يُغْلَمُ) يَتَأَمَّلْ .

المُشْتَبِلُ عَلَى إيجابِ وَقَبُولِ أَيِّ الْمُسَابِقَةِ وَالْمُنَاضِلَةِ بِعَوَضٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا (الْإِزْمُ) كَالْإِجَارَةِ لَكِنْ مِنْ جِهَةِ مُلْتَزِمِ الْعَوَضِ فَقَطْ وَوَقَعَ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّ الصَّحِيحَ هُنَا مَضْمُونُ دُونَ الْفَائِدَةِ وَرُذُّ بَأَنَّ الْمُرْجَحَ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمُثَلِّ فِي الْفَائِدَةِ (لَا جَائِزَ) مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالْمُحْلَلِ الْآتِي أَمَّا بَلَا عَوَضٍ فَجَائِزٌ جَزْمًا وَعَلَى لُزُومِهِ (فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا) الَّذِي هُوَ مُلْتَزِمُهُ وَلَا لِلْأُخْتَبِيِّ الْمُلْتَزِمِ أَيْضًا (فَسْخُهُ) إِلَّا إِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ فِي عَوَضٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ تَزَمَّ كُلُّ مِنْهُمَا كَمَا فِي الْأَجْرَةِ نَعَمْ، لَا يَجِبُ لِلتَّسْلِيمِ هُنَا قَبْلَ الْمُسَابِقَةِ لِخَطَرِ شَأْنِهَا بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ كَذَا فَرَوْقُ شَارِحٍ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ وَأَوْدَعَ مِنْهُ إِنَّ تَمَّ عَوَضًا بِمَقْبُضِهِ حَالًا فَلَرَمَهُ الْإِقْبَاضُ قَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا.....

• فَوَدَ: (الْمُشْتَبِلُ عَلَى إيجابِ الْخ) أَي لَفْظًا أ. ه. مُعْنَى. • فَوَدَ: (بِعَوَضٍ مِنْهُمَا) أَي بِمُحْلَلٍ مُعْنَى وَسَمَ. • فَوَدَ: (هُنَا) أَي الْمُسَابِقَةُ وَالْمُنَاضِلَةُ. • فَوَدَ (سُنْ): (لَا جَائِزَ) إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَصْرَحَ بِمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ كَقَدِّ الْجَعَالَةِ أ. ه. مُعْنَى. • فَوَدَ (مِنْ جِهَتِهِ) أَي مُلْتَزِمِ الْعَوَضِ. • فَوَدَ: (إِلَّا إِذَا الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِي فَقَطْ لَا إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا لِلْأُخْتَبِيِّ الْخ أَيْضًا. • فَوَدَ: (وَقَدْ تَزَمَّ كُلُّ مِنْهُمَا) أَي مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْمَالِ وَيَتَيَقَّنُ مُحْلَلٌ أ. ه. مُعْنَى عِبَارَةً س. قَوْلُهُ وَقَدْ تَزَمَّ الْخ أَي قَلِمَنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ يُعَوِّضُ صَاحِبَهُ الْفَسْخَ وَلَا يُقَالُ إِذَا تَزَمَّ كُلُّ مِنْهُمَا لَمْ يَخُجَّ إِلَّا بِمُحْلَلٍ وَالْعَوَضُ لَهُ فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِ أَحَدِهِمَا بِعَيْبِ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ لَاقَا نَقُولُ بَلْ قَدْ يَكُونُ. لَهُ أَيْضًا أَي لِأَحَدِهِمَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْمُلْتَزِمُ أَحَدَهُمَا فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِهِ إِذَا الْعَوَضُ مِنْهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ فَسْخُهُ بِعَيْبِهِ وَلَا لِفَسْخِ الْآخَرِ لِجَوَازِ الْعَقْدِ مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ جَوَازُهُ مِنْ جِهَتِهِ لَا يَمْنَعُ الْفَسْخَ بِالْعَيْبِ تَطْيِيرُ مَا قَالُوهُ فِي تَحْوِ شَرْطِ الزَّهْنِ فِي الْقَرْضِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَلَمَنْ كَانَ الْمَقْدُ فِي حَقِّهِ جَائِزًا فَسْخُهُ وَلَوْ بِعَيْبِ أ. ه. سَمَ وَبِذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ ع ش قَوْلُهُ كُلُّ مِنْهُمَا أَي مِنَ الْأُخْتَبِيِّ، وَاحِدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أ. ه. سَبَقَ قَلَمٌ وَلَعَلَّ مَنْشَأَهُ تَوْهُمُ رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْمُتَنِي وَالشَّرْحِ جَمِيعًا وَلَيْسَ نَذَلِكَ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَ: (وَأَوْضَحَ الْخ) قَدْ يُنَافِي مَا قَبْلَهُ. • فَوَدَ: (إِنْ تَمَّ عَوَضًا) انْظُرْ مَا هُوَ ذَلِكَ الْعَوَضُ فَإِنْ أَرَادَ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةَ فَهِيَ لَيْسَتْ بِالْعَوَضِ وَإِنَّمَا الْعَوَضُ مَنْفَعَتُهَا أ. ه. سَمَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهَا فِي نَوَةِ الْعَوَضِ.

• فَوَدَ: (بِعَوَضٍ مِنْهُمَا) أَي بِشَرْطِهِ. • فَوَدَ: (وَقَدْ تَزَمَّ كُلُّ مِنْهُمَا) أَي قَلِمَنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ بِعَوَضٍ صَاحِبِهِ الْفَسْخَ وَلَا يُقَالُ إِذَا تَزَمَّ كُلُّ مِنْهُمَا لَمْ يَخُجَّ إِلَّا بِمُحْلَلٍ، وَالْعَوَضُ لَهُ فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِ أَحَدِهِمَا بِعَيْبِ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ لَاقَا نَقُولُ بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْمُلْتَزِمُ أَحَدَهُمَا فَلَا مَعْنَى لِفَسْخِهِ إِذَا الْعَوَضُ مِنْهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ فَسْخُهُ بِعَيْبِهِ وَلَا يَفْسُخُ الْآخَرُ لِجَوَازِ الْعَقْدِ مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ جَوَازُهُ مِنْ جِهَتِهِ لَا يَمْنَعُ الْفَسْخَ بِالْعَيْبِ تَطْيِيرُ مَا قَالُوهُ فِي تَحْوِ شَرْطِ الزَّهْنِ فِي الْعَوَضِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَلَمَنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ جَائِزًا فَسْخُهُ وَلَوْ بِعَيْبِ أ. ه. • فَوَدَ: (إِنْ تَمَّ عَوَضًا) انْظُرْ مَا هُوَ ذَلِكَ الْعَوَضُ فَإِنْ أَرَادَ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةَ فَهِيَ لَيْسَتْ بِالْعَوَضِ وَإِنَّمَا الْعَوَضُ مَنْفَعَتُهَا.

أما هما فلهما الفسخ مُطلقًا وكأنهم إنما لم ينظروا للمُحلَّل فيما إذا اتَّفَق المُلتزِمَانِ على الفسخ لأنَّه إلى الآن لم يثبت له حقٌّ ولا التزامٌ منه (ولا تركُّ العملِ قبلَ شروعٍ وبعده) من منضولٍ مُطلقًا وناضِلٍ أمكنَ أنْ يتركَّ ويسبقَ ولا جازَ له لأنَّه تركَّ حقٌّ نفسه (ولا زيادةً ونقصًا فيه) أي العملِ (ولا في مالي) مُلتزِمٌ بالعقدِ وإنْ وافقه الآخرُ إلا أنْ يفسخه ويستأنفا عقدًا (وشرطُ المُسابقة) من اثنين مثلاً (علَّم) المسافة بالذَّرعِ أو المُشاهدةِ و (الموقف) الذي يجريانِ منه (والغاية) التي يجريانِ إليها هذا إنْ لم يَغلِبَ عُرفٌ وإلا لم يُشترَطْ شيءٌ فما غلب فيه العُرفُ وعُرفُه المُتعاقدانِ يُحسَلُ المُطلَقُ عليه كما يأتي.....

• قُود: (أما هما إلخ) أي المُتعاقدانِ المُلتزِمَانِ وهو مُختَرَزُ قولِ المثنى لأحدهما. • قُود: (مُطلقًا) أي ظَهَرَ غَيْبٌ أم لا. • قُود: (إلى الآن) أي قَبْلَ المُسابقةِ وَتَحَقُّقِ سَبَقِهِ. • قُود: (من منضولٍ مُطلقًا إلخ) عبارةٌ الرُّوضِ فَإِنَّ اِئْتَمَعَ المَنْضُولُ مِنْ اِئْتِمَامِ الْعَمَلِ حَسَبَ وَكَذَا الْآخَرُ أَيِ التَّائِضِلِ إِنْ تَوَقَّعَ صَاحِبُهُ إِدْرَاكَه. اهـ. قال في شَرْحِهِ وَالْأَبَانُ شَرْطًا إِصَابَةُ خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرِينَ فَاصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً وَالْآخَرُ وَاحِدًا وَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا رَمَتَانِ فَلِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ أَنْ يَتْرَكَ الْبَاقِيَّ اهـ. سم. • قُود: (وَيَسْتَأْنِفَا هَقْدًا) زَادَ الْمُغْنِي إِنْ وَافَقَهُمَا الْمُحَلَّلُ اهـ. أي فِي الْإِسْتِنَافِ لَا فِي الْفَسْخِ فَلَا مُنَافَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ اهـ. سَيَذْ عَمَرُ

• قُود (وَسَبَقُ): (وَشَرْطُ الْمُسَابَقَةِ) أَي شُرُوطُهَا اهـ. مُغْنِي. • قُود: (مِنْ اثْنَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَبَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَمَا غَلَبَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى قِيَمَتَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي مِنْ قَوْلِهِ أَي وَالْإِلْخَ وَقَوْلُهُ أَوْ سَبَقَهُ. • قُود: (وَالْمَوْقِفُ) قَدْ يَتَوَقَّعُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ إِنْ حَصَلَ بِالْمُشَاهَدَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ اشْتِرَاطُ عِلْمِ الْمَسَافَةِ صَادِقٌ بِكَوْنِهَا يَتَّقُ فِيهَا التَّسَابُغَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْهَا لَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ بِاشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): دَخَلَ فِي إِطْلَاقِهِ الْغَايَةُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ إِمَّا بِتَقْيِينِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ وَإِمَّا مَسَافَةً يَتَّقِيَانِ عَلَيْهَا مُلَزَعَةً أَوْ مَشْهُورَةً، الثَّانِيَةُ أَنْ يُعَيَّنَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْإِنْتِهَاءُ وَيَقُولَا إِنْ اتَّفَقَ السَّبْقُ عِنْدَهَا فَذَاكَ

• قُود: (أما هما) مُخْتَرَزُ أَحَدِهِمَا. • قُود: (مِنْ مَنْضُولٍ مُطلقًا إلخ) عبارةٌ الرُّوضِ فَإِنَّ اِئْتَمَعَ المَنْضُولُ مِنْ اِئْتِمَامِ الْعَمَلِ حَسَبَ وَكَذَا الْآخَرُ أَيِ التَّائِضِلِ إِنْ تَوَقَّعَ صَاحِبُهُ إِدْرَاكَه. اهـ. قال في شَرْحِهِ وَالْأَبَانُ شَرْطًا إِصَابَةُ خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرِينَ فَاصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً وَالْآخَرُ وَاحِدًا وَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا رَمَتَانِ فَلِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ أَنْ يَتْرَكَ الْبَاقِيَّ اهـ. • قُود: (وَالْمَوْقِفُ) قَدْ يَتَوَقَّعُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَوْقِفِ، وَالْغَايَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَسَافَةِ إِنْ حَصَلَ بِالْمُشَاهَدَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ اشْتِرَاطُ عِلْمِ الْمَسَافَةِ صَادِقٌ بِكَوْنِهَا يَتَّقُ فِيهَا السَّابِقَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْهَا لَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ بِاشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْمَوْقِفِ، وَالْغَايَةِ.



في نظيره (وقساويهما فيهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما امتنع لأن القصد معرفة الأسبق وهو لا يحصل مع ذلك، ويجوز أن يُعَيَّنَا غاية إن اتَّفَقَ سبقٌ عندها وإلا فغاية أخرى عَيَّنَاهَا بعدها إلا أن يتَّفَقَا على أنه إن وقع سبق في نحو وسط الميدان وقفا عن الغاية لأن السابق قد يسبق ولا أن المال لم يسبق بلا غاية (وتعني) الزاكيين كالزاميين بإشارة لا وضف و (الفرسين) مثلا بإشارة أو وضف سليم؛ لأن القصد امتحان سيرهما (و لهذا (تعيَّنَا) إن عُيِّنَا بالعين وكذا الزاكبان والرامياد، كما يأتي فيفتح إبدال أحدهما فإن مات أو غمي أو قُطِعَتْ يده مثلا أبدل الموصوف وإنه سخ في المُعَيَّنِ نعم، في موت الزاكي يقوم وإرثه ولو بنائيه مقامه فإن أبى استأجر عليه الحكم وظاهر أن محله إن كان مؤزته لا يجوز له الفسخ لكونه مُلتزما ويُفَرَّقُ بين الزاكي والرامي بأن القصد جودة هذا فلم يثم غيره مقامه ومزكوب ذلك فقام غيره مقامه وعند نحو مريض أحدهما يُنتَظَرُ إن رُجِيَ أي وإلا جاز الفسخ إلا في الزاكي فيبدل فيما يظهر (وامكان) فليحكما المسافة و (سبق كل واحد) منهما لا على تدور وكذا في الزاميين فإن ضعف أحدهم بحيث يُقَطَّعُ بتخلفه أو يندثر سبقه لم يُجْزَ لأنه غيب لكن نقلا عن الإمام فيه تفصيلا واستسناه وهو الجواز إن أخرجه من يُقَطَّعُ بتخلفه أو سبقه لأنه حينئذ مسابقة بلا مال فإن أخر جاء نفا ولا مُحَلَّلٌ وأحدهما يقطع بسبقه فالسابق

والأفتائنا موضح كذا هـ. وهذه سائلة عن الإشكال المذكور. فود: (في نظيره) أي في المناضلة.  
 فود: (لأن القصد معرفة الأسبق إلخ) بارة المُعَيَّنِ والنهاية لأن المقصود معرفة فروسيه الفارسيين وجودة جزئي الدابة وهو لا يُفَرَّقُ مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السبق لقرب المسافة لا ليحذقي الفارس ولا لفرافة الدابة هـ. فود: (في نحو وسط الميدان) بسكون السين. فود: (قد يسبق) بيناء المفعول. فود: (بلا غاية) أي بلا تعيُّنها هـ. مُعْنَى: (إبدال أحدهما) عبارة المُعْنَى إبدالها ولا أحدهما لاختلاف الغرض هـ. فود: (نعم في موت الزاكي إلخ) أي دون موت الرامي ع ش وسَمَ.  
 فود: (لكونه مُلتزما) راجع للتعني. فود: (ومزكوب إلخ) عَطَفَ على قوله هذا. فود: (وهذا نحو مريض أحدهما) أي الزاكي والرامي. فود: (فيما يظهر) راجع إلى قوله أي وإلا إلخ. فود: (وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يُنَكِّها قطعها بلا انقطاع وتعب وإلا فالعقد باطل أسنى ومُعْنَى: فود: (إن أخرجه) أي المال. فود: (لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول هـ. سم وعَلَّلَ الرُّضَى والنهاية الأول بأنه كالبازل جفلا هـ. أي في نحو قوله لغيره ازم كذا فلك هذا المال أسنى.

فود: (وتعيَّنَا إلخ) عبارة شرح الرُّضَى فَعَلِمَ أن المركوبين يتعيَّنَانِ بالتعني لا بالوضف فلا يجوز إبدال واحد منهما في الأول ويجوز في الثاني هـ. فود: (نعم في موت الزاكي يقوم وإرثه إلخ) بخلاف الرامي. فود: (لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول.

كالمُحَلَّل لَأَنَّهُ لَا يَغْرُمُ شَيْئًا وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا اشْتِرَاطُ اتِّحَادِ الْجَنْسِ لَا التَّوَعُّعَ وَإِنْ تَبَاعَدَ التَّوَعُّعَانِ إِنْ وُجِدَ الْإِمْكَانُ الْمَذْكُورُ نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْنَ بَغْلٍ وَجِمَارٍ لِتَقَارُبِهِمَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَغْلٍ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارٌ (وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ) بِرُؤْيَا الْمُعْتَنِ وَوَضْفِ الْمُتَلَتِّزِ فِي الذِّمَّةِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّمَنِ فَإِنْ جَهِلَ فَسَدَ وَاسْتَحَقَّ السَّابِقُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَرُكُوبُهُمَا لِهَمَّا فَلَوْ شَرَطَا جَزَيْتُهُمَا بِأَنْفُسِهِمَا فَسَدَ وَاجْتِنَابُ شَرَطِ مُفْسِدٍ كَمَا طَعَامُ السَّبَقِ لِأَصْحَابِهِ أَوْ إِنْ سَبَقَهُ لَا يُسَابِقُهُ إِلَى شَهْرِ وَإِسْلَامُهُمَا كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّهُ مُبَيِّحُهُ غَرَضُ الْجِهَادِ وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَخْرَجِ الْمَالِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ إِذَا أَخَذَ أَوْ غَيْرُ غَايِمٍ (وَيَجُوزُ شَرَطُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِمَا بِأَن يَقُولَ الْإِمَامُ أَوْ أَحَدُ الرَّعِيَّةِ مَنْ سَبَقَ مِنْكُمَا فَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ).....

• فَوَدَّ: (وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ) فَمَعْنَاهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ سَبَقِ كُلِّ وَاحِدٍ سَمْعًا وَعَ ش. • فَوَدَّ: (وَجَلَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا) أَيِ اشْتِرَاطِ إِمْكَانِ السَّبَقِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْإِنْجَاءُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ اغْتِيَارَ كَوْنِ أَحَدِ أَبَوَيْ الْبَغْلِ جِمَارًا أ. • فَوَدَّ: (إِنْ الْكَلَامُ الْإِنْجَاءُ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارًا سَمْعًا عَلَى حَيْجِ أَيِّ وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ أ. ع ش.

• فَوَدَّ: (بِرُؤْيَا الْمُعْتَنِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ إِنْ سَبَقَهُ فِي الْمُعْنَى الْإِقْوَالُ وَاسْتَحَقَّ إِلَى وَرُكُوبِهِمَا. • فَوَدَّ: (بِرُؤْيَا الْمُعْتَنِ الْإِنْجَاءُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَيَجُوزُ كَوْنُهُ عَيْنًا وَذِيئًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا أَوْ بَعْضُهُ كَذَا وَبَعْضُهُ كَذَا فَإِنْ كَانَ مُعْتَنًا كَفَتْ مُشَاهَدَتُهُ أَوْ فِي الذِّمَّةِ وَضَفَّ أ. زَادَ الْمُعْنَى فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ بَغْلِ مَالٍ كَكَلْبٍ وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَالٌ فِي ذِمَّتِهِ وَجَعَلَاهُ عِوَضًا جَارَ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ الْإِغْتِيَاظِ عَنْهُ وَهُوَ الرَّاجِعُ أ. • فَوَدَّ: (فَلَنْ جَهِلَ) كَتُوبٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ أ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَرُكُوبُهُمَا الْإِنْجَاءُ) وَقَوْلُهُ وَاجْتِنَابُ الْإِنْجَاءِ وَقَوْلُهُ وَإِسْلَامُهُمَا الْإِنْجَاءُ وَقَوْلُهُ وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ كُلُّ مَنْهَا عَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ عِلْمُ الْمَسَافَةِ.

• فَوَدَّ: (لَهُمَا) أَيِ الذَّائِبَيْنِ أ. سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي) تَقَدَّمَ عَنِ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ خِلَافُهُ أ. سَمْعًا عِبَارَةُ الْأَسْنَى قَالَ الْبُلْقِينِي وَالْأَرَجَحُ اغْتِيَارُ إِسْلَامِ الْمُتَمَاعِقَيْنِ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ انْتَهَى فِيهِ وَقَفَةٌ انْتَهَى. وَعِبَارَةُ ع ش تَقَدَّمَ أَنَّهَا لِلِاسْتِعَانَةِ عَلَى الْجِهَادِ مَدْيُونَةٌ فَإِنْ قَصِدَ بِهَا مُبَاحٌ فَهِيَ مُبَاحَةٌ وَعَلَيْهِ قَيْتَبِي صَحَّتْهَا إِذَا جَرَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ لِيَتَقَوَّى بِهَا عَلَى أَمْرِ مُبَاحٍ أَوْ مَكْرُوهٍ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَصِدَ الْمُسْلِمِ التَّعَلُّمَ مِنَ الْكَافِرِ لِيَشْدَهُ جَذْقَهُ فِيهِ أ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيَجِلُّ أَخْذُ عِوَضٍ عَلَيْهِمَا.

• فَوَدَّ (سَمْعًا): (وَيَجُوزُ شَرَطُ الْمَالِ) أَيِ إِخْرَاجُهُ فِي الْمُسَابَقَةِ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا أَيِ الْمُتَسَابِقَيْنِ أ.

• فَوَدَّ: (وَشَرَطُ الْمَالِ مِنْ جِهَتِهِ لَفَوْهُ) فَمَعْنَاهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ سَبَقِ كُلِّ وَاحِدٍ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَغْلٍ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارٌ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ جِمَارًا. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي) تَقَدَّمَ فِي الْهَامِشِ عَنِ الشَّارِحِ فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ الْإِنْجَاءُ) تَقَدَّمَ هَذَا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَمَحَلُّ أَخْذِ عِوَضٍ عَلَيْهِمَا.

كذا هذا خاص بالامام (أو فله (علي كذا) هذا عام فيهما خلافاً لمن زعم تخصيص هذا بغير الإمام لما في ذلك من الحث على الفروسيّة وبذل مال في قربة ومنه يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما (يقول إن جفتني فلك علي كذا أو سبقتك فلا شيء) لي (عليك) إذ لا قمار (فإن شرط أن من سبق منهما فلا على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يفرم أو يفرم وهو القمار المحرم (إلا بالمخلل) بكافيهما في الموكوب وغيره و (فرسه) مثلاً المقيت (كففة) بتلخيص أوله أي مساو (لفرسيهما) إن سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يفرم شيئاً وكأنه حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المخلل في تنفيذ يصح للخبر الصحيح (من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار) وإن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قماراً فإذا كان قماراً عند الأمن من سبق فرس المخلل فعند عدم المخلل أولى.....

مُغْنِي. قُود: (كذا) إلى قوله وكأنه في النهاية إلا قوله خلافاً إلى لما في ذلك. قُود: (هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال بن سهم المصالح كما قاله البلقيني اه. مُغْنِي. قُود: (لن زهم الخ) وافقه المُغْنِي. قُود: (لما في ذلك الخ) أي وإنما صح ذلك الشرط لما فيه من التخييض على تعلم الفروسيّة اه. مُغْنِي. قُود: (نذب ذلك) أي بذل المال اه. ع ش. قُود: (ويزجر) إلى قوله وكأنه في المُغْنِي إلا قوله بكافيهما إلى المتن.

قُود: (سني: (وسبقتك الخ) الأولى وإن، بقتك الخ. قُود: (إذ لا قمار) بكسر القاف اه. ع ش.

قُود: (سني: (فإن شرط) أي شرطه في ع. المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه. مُغْنِي.

قُود: (يكافيهما في الموكوب الخ) لعل المراد في الجد في. قُود: (وهو) أي كالزمني حليّ ومساواتهما في الموقف والغاية اه. مُغْنِي. قُود: (مثلاً) أي فكل ما يصح المسابقة عليه كذلك اه.

مُغْنِي. قُود: (المقيت) فيشرط أن يكون فرسه مقيتاً عند العقد كفرسيهما اه. مُغْنِي. قُود: (إن سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يفرم) أي لا بد من شرط ذلك في صاحب العقد اه. حليّ زاد المُغْنِي فإن شرط أن لا يأخذ لم يجر اه. قُود: (من لفظ المخلل) أي وقول المصنف فإن سبقهما أخذ المالين.

قُود: (فحيث) إلى قوله ولو كانوا عشر في النهاية إلا قوله واعتمد البلقيني الأول. قُود: (فحيث) أي حين إذ وجد المخلل. قُود: (للخبر إلخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه. مُغْنِي.

قُود: (من أدخل فرساً الخ) عبارة شرح الروض ولخبر - من أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وإن لم يأمن أن يسبقهما فليس بقمار - وجه الدلالة أنه إذا علم أن الثالث لا يسبق يكون قماراً فإذا لم يكن معهما الثالث قالوا بأن يكون قماراً انتهت اه. سم. قُود: (وهو لا يؤمن الخ)

قُود: (للخبر الصحيح من أدخل فرساً بين فرسين الخ) عبارة شرح الروض ولخبر من أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وإن لم يأمن أن يسبقهما فليس بقمار - رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده وجه الدلالة أنه إذا علم الثالث أنه لا يسبق يكون قماراً فإذا لم يكن معهما الثالث

وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بجنب أحدهما إن رضىا وإلا تعين التوسط ويكفي  
مُحَلَّل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبع الخبر وسُمِّي مُحَلَّلًا لأنه أدخل  
المَوْض منها أما إذا لم يُكافئ فرسه فرسيهما فلا يصح نظير ما مرَّ (لأن سبقهما أخذ المالكين)  
سواء أجمعا مَقًا أو مُرْتَبًا (وإن سبقاه وجاءا مَقًا) ولم يسبق أحد (فلا شيء لأحد وإن جاء مع  
أحدهما) وتأخر الآخر (فمال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لأنه لم يسبق (ومال المُتَأَخِّر للمُحَلَّل  
والذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للمُحَلَّل فقط) بناءً على أنه مُحَلَّل لنفسه فقط والأصح أنه  
مُحَلَّل لنفسه وغيره (وإن جاء أحدهما ثم المُحَلَّل ثم الآخر) أو سبقاه وجاءا مُرْتَبَيْن أو سبقه  
أحدهما وجاء مع المُتَأَخِّر (فمال الآخر للأول في الأصح) لِسَبْقِهِ لهما فإلزم من كلامه حكم  
جميع الصُّور الثمانية التي ذكرها أن يسبقهما وهما مَقًا أو مُرْتَبًا أو سبقاه وهما مَقًا أو مُرْتَبًا  
أو يتوسطهما أو يُصاحِب أولهما أو ثانيهما أو يأتي الثلاثة مَقًا (وإن تسابق ثلاثة فصاعدًا وشرط)  
من رابع (للثاني) عليه (مثل الأول فسَد) المقْد؛ لأن كلاً لا يَجْتَهِدُ في السَّبْقِ لِيُثْبِتَهُ بالمالِ سَبْقَ  
أو سَبْقٍ والأصح في الروضة كالشرحين الصُّحَّة لأن كلاً يَجْتَهِدُ أن يكون أولًا أو ثانيًا لِيَفُوزَ  
بالمَوْض ومن ثم لو كانا اثنين فقط وشرط للثاني مثل الأول أو ثلاثة وشرط للثاني أكثر من

وفي النهاية لا يَأْمُرُ إلخ بالهَمْزِ بَدَلُ الواوِ قال الرُّشَيْدِيُّ قوله وهو لا يَأْمُرُ أن يُسَبِّقَ هو بِنَاءٌ يَأْمُرُ لِلْفَاعِلِ  
وبِنَاءٍ يُسَبِّقُ لِلْمَفْعُولِ عَكْسُ ما سَيَأْتِي في قوله وقد أَمِنَ أن يُسَبِّقَ فَإِنَّهُ بِنَاءٌ أَمِنَ لِلْمَفْعُولِ وبِنَاءٍ يُسَبِّقُ  
لِلْفَاعِلِ لِيُطَابِقَ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى وَبِهِ يَتِمُّ الدَّلِيلُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. أقول ما ذَكَرَهُ في الأولِ لَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ مِنْ  
حَيْثُ الْمَعْنَى وَالِاسْتِدْلَالُ. ة فُؤَدُ: (وقوله أي ۞ فيه) أي الْخَبَرُ. ة فُؤَدُ: (ويَكْفِي مُحَلَّلٌ وَاحِدٌ إلخ) إلى  
الْمَتْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَالتَّثْنِيَةُ فِي الْمَتْنِ عَلَى طَبَقِ الْخَبَرِ. ة فُؤَدُ: (أَحَلَّ الْمَوْضِعَ إلخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى  
بِكُسْرِ اللَّامِ مِنْ حَلَلِ الْمُتَعَيِّنِ جَعَلَهُ حَلَالًا لِأَنَّهُ يُحَلِّلُ الْمَقْدَ وَيُخْرِجُهُ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ الْمُحَرَّمِ اهـ.  
ة فُؤَدُ: (أما إذا لم يُكافئ إلخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَسُهُ مُكَافِئًا لِفَرَسَيْهِمَا بَأَن كَانَ ضَعِيفًا يُقَطَّعُ  
بِتَخْلُفِهِ أَوْ غَارِيهَا يُقَطَّعُ بِتَقْدِيمِهِ لَمْ يَجُزْ اهـ. ة فُؤَدُ: (نظير ما مرَّ) أي في شَرْحِ وَإِمَّا كَانَ سَبْقُ كُلِّ وَاحِدٍ.  
ة فُؤَدُ: (سواء) إلى قولِ الْمَتْنِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ اثْنَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةٍ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى وَآثَرُ وَمَا أَتَبَهُ  
عَلَيْهِ.

ة فُؤَدُ (سني): (وإن تسابق ثلاثة فصاعدًا) أي وبإدُلِّ الْمَالِ غَيْرُهُمْ اهـ. مُعْنَى. ة فُؤَدُ: (من رابع) الأولى  
مِنْ أَجْنَبِي. ة فُؤَدُ: (والأصح في الروضة كالشرحين الصُّحَّة) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَمَنْهَجٌ.

قَالَوْا بَأَن يَكُونُ قِمَارًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَسُهُ مُكَافِئًا لِفَرَسَيْهِمَا بَأَن كَانَ ضَعِيفًا يُقَطَّعُ بِتَخْلُفِهِ أَوْ غَارِيهَا يُقَطَّعُ  
بِتَقْدِيمِهِ لَمْ يَجُزْ لِيُجُودِ صُورَةُ الْقِمَارِ لِأَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ اهـ. أي وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ وَقَدْ أَمِنَ  
إِلخ.

الأول فسَدَ واعتمد البلقيني الأول (١) إذا شُرِطَ لِلثَّانِي (دونه) أي الأول (يجوزُ في الأصح)؛ لأنَّ كُلَّا يَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا لِيُفَوِّزَ الْآخِرَ وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ وَشُرِطَ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَوَى الْآخِرِ مِثْلُ أَوْ دُونَ مَنْ قَبْلَهُ جَازَ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ (وَسَبَقُ إِلَيْ) وَكُلُّ ذِي خُفٍّ كَفِيلٌ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْعَقْدِ (بِكُفٍّ) أَوْ بَعْضُهُ عِنْدَ الْغَايَةِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ كَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ بِكُتْفٍ وَهُوَ يَفْتَحُ الْفُرْقِيَّةَ أَشْهُرَ مِنْ كَسْرِهَا مَجْمَعُ الْكُتْفَيْنِ بِيَرٍ أَصْلُ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ وَيُسَمَّى بِالْكَاهِلِ قِيلَ مَالُ الْعَبَّاسِيِّينَ وَاحِدٌ وَآثَرُ الْمَتْنِ الْكُتْفُ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ. لَكَ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ أَعْنَاقَهَا فِي الْمَذْبُورِ وَالْفِيلُ لَا عُنُقَ لَهُ فَتَمْدَرُ اعْتِبَارُهُ (وَحِيلُ) وَكُلُّ ذِي حَافِرٍ (بِقُنْفٍ) أَوْ بَعْضُهُ عِنْدَ الْغَايَةِ لِأَنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَفَعَتْهُ اعْتَبِرَ فِيهَا الْكُتْفُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ عُنُقَيْهِمَا فَسَبَقَ الْأَطْوَلُ أَوْ الْأَقْصَرُ بِتَقْدِيمِهِ بِأَكْثَرِ مَنْ قَدَرَ الزَّائِدُ وَهَذَا فِي سَبَقِ الْأَطْوَلِ وَاضِحٌ وَأَمَّا فِي سَبَقِ الْأَقْصَرِ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ كَفِي أَنْ يُجَاوِزَ عُنُقَهُ بَعْضُ زِيَادَةِ الْأَطْوَلِ لَا كُلُّهَا (وَقِيلَ) السَّبَقُ (بِالْقَوَائِمِ فِيهِمَا).....

فُودَ: (فَسَدَ) فِيهِ وَقْفَةٌ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ كُلَّا يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَكُونَ ثَالِثًا مِثْلًا هـ. سَمَ: فُودَ: (الْأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْمَتْنِ مِنَ الْفَسَادِ. فُودَ: (لِلثَّانِي) أَيِ نَهْمِ هـ. مُغْنِي: فُودَ: (أَيِ الْأَوَّلُ) أَيِ أَقْلُ مِنْهُ هـ. مُغْنِي: فُودَ: (سَوَى الْآخِرِ) وَيجوزُ أَنْ يَشْتَرَطَ لَهُ دُونَ مَا شَرَطَ لِمَنْ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ هـ. مُغْنِي: وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ. فُودَ: (جَازَ) أَيِ فِي الْأَصَحِّ هـ. مُغْنِي: فُودَ: (هَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ) تَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَنْهَجُ اعْتِمَادُهُ. فُودَ: (وَكُلُّ ذِي خُفٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضِلَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى وَآثَرِ. فُودَ: (هَذَا إِطْلَاقُ الْعَقْدِ) أَيِ كَمْ فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ شَرَطَا فِي السَّبَقِ أَقْدَامًا مَغْلُومَةً فَلَا يَخْضُلُ السَّبَقُ بِمَا دُونَهَا مُغْنِي وَنِهَايَةُ. فُودَ: (اعْتِبَارُهُ) أَيِ الْعُنُقِ.

فُودَ: (سَبَقُ) (وَحِيلُ بِقُنْفٍ) لِمَ اعْتَبِرُوا اخْتَلَفَ دُونَ الرَّاسِ هـ. سَمَ: فُودَ: (وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ عُنُقَيْهِمَا (لِخ) بِتَأْمُلٍ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَوْقِفِ تَسَاوِي قَوَائِمِهِمَا الْمُقَدِّمَةِ هـ. سَمَ. فُودَ: (فَسَبَقُ الْأَطْوَلُ (لِخ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَإِنْ تَقَدَّمَ أَقْصَرُهُمَا عُنُقًا فَهُوَ السَّابِقُ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْآخَرُ يُنْظَرُ إِنْ تَقَدَّمَ بِقَدْرِ زِيَادَةِ الْخُلُقَةِ فَمَا دُونَهَا فَلَيْسَ بِسَابِقٍ وَإِنْ تَقَدَّمَ بِأَكْثَرِ فَسَابِقٌ انْتَهَتْ وَتَأْمُلُهَا يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِهِ هـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فُودَ: (بِهِ نَسْ زِيَادَةُ الْأَطْوَلِ لَا كُلُّهَا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ صَاحِبِ الْأَقْصَرِ بِقَدْرِ مِنَ الزَّائِدِ وَمُجَاوِزَةَ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الشَّرْطُ أَنْ يُجَاوِزَ قَدْرَ عُنُقِهِ مِنْ عُنُقِ الْأَطْوَلِ فَمَتَى زَادَ بِجُزْءٍ مِنْ عُنُقِهِ عَلَى قَدْرِ مِنْ عُنُقِ الْأَطْوَلِ عُدَّ سَابِقًا هـ. ع ش.

فُودَ: (سَبَقُ) (وَقِيلَ بِالْقَوَائِمِ (لِخ) فِي الزَّرَكَشِيِّ عَنِ الْبَسِيطِ إِنَّ الْإِمَامَ خَصَّ الْخِلَافَ بِآخِرِ الْمِيدَانِ وَإِنْ

فُودَ: (فَسَدَ) فِيهِ وَقْفَةٌ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ كُلَّا يَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَكُونَ ثَالِثًا مِثْلًا. فُودَ: (بِقُنْفٍ) لِمَ اعْتَبِرُوا الْعُنُقَ دُونَ الرَّاسِ. فُودَ: (وَلَوْ اخْتَلَفَ طُولُ هُنُومِهِمَا فَسَبَقُ الْأَطْوَلُ أَوْ الْأَقْصَرُ (لِخ) بِتَأْمُلٍ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَوْقِفِ تَسَاوِي قَوَائِمِهِمَا الْمُقَدِّمَةِ. فُودَ: (وَقِيلَ بِالْقَوَائِمِ) فِي الزَّرَكَشِيِّ عَنِ الْبَسِيطِ

أي الإبل والخيول؛ لأنَّ العدوَّ بها والعبرة بالسبق عند الغاية لا قبلها ولو عثر أو ساحت قوائمه بالأرض أو وقف لمرض فتقدَّم الآخر لم يكن سابقاً (ويشترط للمنافسة) أي فيها (بيان أنَّ الرمي مبادرة وهي أن يتدنَّ بضَمِّ الدَّالِ أي يسبق (أحدهما بإصابة) الواحد أو (العدد المشروط) إصابته من عددٍ معلوم كعشرين من كلِّ.....

التساوي في الابتداء يُعتبر بالقوائم قطعاً وإنَّ ذلك حسنٌ مُتَّجِهٌ إذا كانا يُمَدَّانِ اغناقهما وقد يُقالُ ما المانع إنَّ المُتَّعَبَّرَ في الابتداء ما هو مُتَّعَبَّرٌ في الإنهاء اه. سم. ٥. فود: (أي الإبل والخيول) أي ونحوهما اه. مُعْنِي. ٥. فود: (والعبرة) إلى قوله ولو عثر مُكْرٍ مع قوله السابق عند الغاية. ٥. فود: (هذه الغاية لا قبلها) فلو سبق أحدهما في وسط الميدان والآخر في آخره فهو السابق نهايةً ومُعْنِي. ٥. فود: (ولو عثر الخ) أي أخذ المزكوتين اه. مُعْنِي ويتبعني تصديق صاحب الفرس العائز في ذلك ع ش. ٥. فود: (أو ساحت) أي غاصت اه. ع ش. ٥. فود: (أو وقف لمرض) عبارة النهاية أو وقف بعد جزيه لمرض ونحوه فتقدَّم الآخر لم يكن سابقاً أو بلا علة فمسبوقة لا إنَّ وقف قبل أن يجري اه. زاد المُعْنِي ويسنُّ جعلُ قضية في الغاية يأخذها السابق ليظهر سبقه اه.

٥. فود (سني): (ويشترط للمنافسة الخ) قصوره عقدها أن يعقدا على رمي عشرين مثلاً فمن نفل منها بإصابة خمس مثلاً فله العوض اه. سم. ٥. فود: (أو العدو المشروط الخ) أي كخمس اه. مُعْنِي. ٥. فود: (من عددٍ معلوم) إلى قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نصُّ كلامهم أنه ليس المراد بسنِّي أحدهما بإصابة العدو المشروط أن يصيبه قبل الآخر وإنَّ أصاب الآخر في ذلك العدو كان رمى أحدهما عشرة فأصاب منها الخمسة الأولى ثم رمى الآخر عشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد أن يصيب أحدهما ذلك العدو من القدر المزمي دون الآخر كأن يرمي أحدهما قدراً سواء كان القدرُ المعلوم كالعشرين في المثال أو بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمي الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو أصابها وإنَّ كانت هي الخمسة الأخيرة من العدو المزمي وكان إصابة الأول في الخمسة الأولى منه فتأمل فإنه ربما يتوهم خلافه من لفظ المبادرة والسبق اه. سم.

أنَّ الإمام خصَّ الخلافَ بآخر الميدان وإنَّ التساوي في الابتداء يُعتبر بالقوائم قطعاً وإنَّ ذلك حسنٌ مُتَّجِهٌ إذا كانا يُمَدَّانِ اغناقهما اه. وقد يُقالُ ما المانع أنَّ المُتَّعَبَّرَ في الابتداء ما هو مُتَّعَبَّرٌ في الإنهاء. ٥. فود: (ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرطُ المنافسة بيانُ باذي وعود رمي وإصابة وقدر غرض وازيفاعه إنَّ لم يغلب عُرْف لا مبادرة الخ اه. قصوره عقْدُ المنافسة أن يعقد على رمي عشرين مثلاً فمن نفل منها بإصابة خمس فله العوض. ٥. فود: (وهي أن يتدنَّ أحدهما بإصابة العدو المشروط إصابته من عددٍ معلوم كعشرين من كلِّ مع استوائهما في العدو المزمي أو اليأس من استوائهما في الإصابة فلو شرط الخ) المفهوم من هذا التقرير الذي هو نصُّ كلامهم أنه ليس المراد بسنِّي أحدهما بإصابة العدو



مع استوائيهما في العدد المزمي أو الباس من استوائيهما في الإصابة فلو شرط أن من سبق  
لخمس من عشرين فله كذا فزى كل عشرين أو عشرة تميز أحدهما بإصابة الخمسة فهو  
التاويل ولا فلا فإن أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر تميزها  
لجواز أن يُصيب في الباقي أو ثلاثة فالباس من الاستواء في الإصابة مع استوائيهما في زمي  
عشرين.....

• فود: (مع استوائيهما في العدد المزمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط زميه بدليل قوله  
الآتي أو عشرة، ومثل ذلك في شرح البجة والزوضة اه. سم. • فود: (أو الباس الخ) عطف على  
استوائيهما الخ. • فود: (فلو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه مع كون المشروط السبق  
بخمس لو زمي كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخمسة منها فهو التاويل وإن أمكن الآخر إصابة  
الخمس لو رميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الأخرى أنه  
المفهوم من هذا الكلام اه. سم. • فود: (أو عشرة الخ) قضية هذا أن الثاني لو زمي من العشرة ستة فلم  
يُصب فيها شيئا قضينا للأول وإن لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك برؤساي اه.  
سم. • فود: (ولا فلا) أي وإن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه. مُخْتَلَفٌ وقوله فإن أصاب  
أحدهما خمسة من عشرين الخ ولعل العايسة من الإصابات إنما حصلت عند تمام العشرين ولا فلو  
حصلت قبل فهو ناضل لأنه صدق عليه أنه بذر بإصابة العدد المشروط مع استوائيهما في العدد المزمي  
فتأمل اه. رشيدى وهذا يخالف ما مر عن سم أو لا في القولة الطويلة.

المشروط أن يُصيبه قبل الآخر وأن إصاب الآخر في ذلك العدد كان زمي أحدهما عشرة فأصاب منها  
الخمس الأولى ثم زمي الآخر العشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد أن يُصيب أحدهما ذلك  
العدد من القدر المزمي دون الآخر كان يزمي أحدهما قدرا سواء كان المقدّر المغلوم كالعشرين في  
المثال أو بعضه كعشرة فيه ويُصيب في خمسة منه ثم يزمي الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة  
فلا يُصيب خمسة منها بخلاف ما لو أم أنها وإن كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المزمي وكان  
إصابة الأول في الخمسة الأولى منه فتأمل فإنه ربما يتوهم خلافه من لفظ المُبادرة، والسبق.

• فود: (مع استوائيهما في العدد المزمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط زميه بدليل الآتي أو  
عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة، والزوضة وغيرهما. • فود: (فلو شرط) هذا التمثيل صريح كما ترى  
في أنه مع كون المشروط السبق بخمس من عشرين لو زمي كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخمسة  
منها فهو التاويل وإن أمكن الآخر إصابة الخمسة لو رميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك  
صحة ما قلناه في الحاشية الأخرى أنه المفهوم من هذا الكلام. • فود: (أو عشرة) قضية هذا أن الثاني لو  
زمي من العشرة ستة فلم يُصب فيها شيئا قضينا للأول وإن لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من  
التزام ذلك. • فود: (مع استوائيهما في زمي عشرين) أي على ذلك التقدير.

(أو مُحاطَةً) بِتَشْدِيدِ الْعَاءِ (وهي أَنْ تَقَابَلَ إصَابَتُهُمَا) مِنْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ كَعِشْرِينَ مِنْ كُلِّ (وَيُطْرَحُ الْمُشْتَرَكُ) بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِصَابَاتِ (فَمَنْ زَادَ) مِنْهُمَا بِوَاحِدٍ أَوْ (بَعْدَ كَذَا) كَخَمْسٍ (فَغَاضِلٌ) لِلْآخِرِ وَالْمُعْتَمِدُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ بَيَانُ مَا ذَكَرَ بَلْ يَكْفِي إِطْلَاقُهُ وَيُحْتَمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ وَإِنْ جَهِلَا هَا لِأَنَّهَا الْغَالِبُ وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا بِأَنَّ الْجَهْلَ بِهَذَا نَادِرٌ جَدًّا فَلَمْ يُلْتَقِ إِلَى (و) يُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضِلَةِ بِنَاءٌ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ (بَيَانُ عَدَدِ نُوبِ الرِّمِيِّ) فِي كُلِّ مِنَ الْمُحَاطَةِ وَالْمُبَادَرَةِ لِيَنْضَبِطَ الْعَمَلُ إِذْ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ هُنَا كَالْمِيدَانِ فِي الْمُسَابَقَةِ وَذَلِكَ كَأَرْبَعِ نُوبٍ كُلُّ نُوبَةٍ خَمْسَةُ أَهْمٍ وَكَسْتُهُمْ سَهْمٌ أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ

• قول (سني): (أو مُحاطَةً) أي بَيَانُ أَنَّ الرِّمِيَّ فِي الْمُنَاضِلَةِ مُحَاطَةٌ اهـ. مُغْنِي. قُود: (بِتَشْدِيدِ الْعَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِي. • قُود: (كَعِشْرِينَ مِنْ كُلِّ) أي كَانَ يَقُولُ كُلُّ مِتَا يَزِمِي عِشْرِينَ مَثَلًا اهـ. مُغْنِي. • قُود: (فَغَاضِلٌ لِلْآخِرِ) فَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ الْمَشْرُوطَ فِي الْعَقْدِ، وَلَوْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْعِشْرِينَ خَمْسَةً وَلَمْ يُصِيبِ الْآخَرَ شَيْئًا فَهَلْ يُقَالُ الْأَوَّلُ نَاضِلٌ أَوْ لَا إِنْ قِيلَ نَعَمْ انْتَقَضَ حُدُّ الْمُحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَا تَقَابُلَ وَلَا طَرَحَ وَإِنْ قِيلَ لَا احتِجَّ إِلَى تَقْلٍ وَقَضِيَّةٍ كَلَامِهِ أَنَّهُمَا لَوْ شَرَطَا التَّضَلُّ بِوَاحِدَةٍ وَطَرَحَ الْمُشْتَرَكُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ صَوْرِ الْمُحَاطَةِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بَعْدَ وَلَيْسَ مُرَادًا اهـ. مُغْنِي. • قُود: (بَيَانُ مَا ذَكَرَ) أي مِنْ كَوْنِ الرِّمِيِّ مُبَادَرَةً أَوْ مُحَاطَةً مُغْنِي وَع ش. • قُود: (وَيُحْتَمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ) كَانَ يَقُولُ تَنَاضَلْتُ مَعَكَ عَلَى أَنَّ يَزِمِي كُلُّ مِتَا عِشْرِينَ وَمَنْ أَصَابَ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَهُوَ نَاضِلٌ فَإِنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ مُحْتَمِلَةٌ لِأَنَّ يَكُونُ مَفْطَاهَا إِنْ مَنْ أَصَابَ فِي خَمْسَةٍ قَبْلَ الْآخِرِ أَوْ زِيَادَةً عَلَى الْآخِرِ فَتُحْتَمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ اهـ. بُجَيْرِي.

• قُود: (وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا) أي حَيْثُ يُفْتَرَقُ الْجَهْلُ فِيهِ وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا أَي فِي مَسَافَةِ الرِّمِيِّ أَنَّهُ لَا يُفْتَرَقُ فِيهِ. • قُود: (الْمَذْكُورُ) أي خِلَافُ الْمُعْتَمِدِ. • قُود: (فِي كُلِّ مِنَ الْمُحَاطَةِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَاهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَطْهَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالتَّحْدِيدُ إِلَى أَوْ تَيَقُّنٌ وَقَوْلُهُ عِلْمُ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ إِنْ عَرَفَا هَا إِلَى وَيَصِيحُ. • قُود: (إِذْ هَذَا) أي عَدَدُ التَّوْبِ. • قُود: (وَمَا بَعْدَهُ) أي عَدَدُ الْإِصَابَةِ وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهُ فِي الْمُتَنِّ وَالشَّرْحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِيهِ عَدَدَ الرِّمِيِّ أَيْضًا. • قُود: (وَذَلِكَ) أي عَدَدُ التَّوْبِ. • قُود: (وَكَسْتُهُمْ بِسَهْمٍ) أي خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالْعَدَدِ اهـ.

• قُود: (وهي أَنْ تَقَابَلَ إصَابَتُهُمَا الْخ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَأَوْرَدَ بَعْضُهُمْ هُنَا أَسِيلَةَ الْأَوَّلِ لَوْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْعِشْرِينَ خَمْسَةً وَلَمْ يُصِيبِ الْآخَرَ شَيْئًا فَهَلْ يَنْضَلُ مَعَهُ أَوْ لَا مُقَابَلَةً وَلَا طَرَحَ لِعَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ إِنْ قِيلَ نَعَمْ انْتَقَضَ حُدُّ الْمُحَاطَةِ الْقَانِي لَوْ أَصَابَ الْآخَرُ وَاحِدًا فَهَلْ يَكُونُ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بَعْدَ الْقَائِلِ لَوْ شَرَطَ بَعْدَ طَرَحِ الْمُشْتَرَكِ تَضَلُّ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ هَلْ يَجُوزُ وَيَكُونُ مُحَاطَةً اهـ. وَمُنْشَأُ هَذِهِ الْأَسِيلَةِ أَنَّهُ اعْتَبِرَ فِي الْمُحَاطَةِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْإِصَابَةِ وَأَنْ يَنْضَلُ لِأَحَدِهِمَا وَإِنْ نَاضِلَهُ عَدَدًا وَيَكُونُ مُعْتَبَرًا فَاعْتِبَارُ الْإِشْتِرَاكِ أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ أَنْ تَقَابَلَ إصَابَتُهُمَا وَيُطْرَحُ الْمُشْتَرَكُ وَاعْتِبَارُ كَوْنِ الْغَاضِلِ عَدَدًا أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ بَعْدَ كَذَا إِلَّا أَنَّ فِي كَوْنِ الْوَاحِدِ يُسَمَّى عَدَدًا خِلَافًا.

وَيَجُوزُ شَرْطُ تَقَدُّمِ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ سَائِرِهِ فَإِنْ أَطْلَقَا حُجِلَ عَلَى سَهْمٍ سَهْمٍ كَمَا قَالَاهُ وَبِهِ يُغْلَمُ  
ضَعْفُ مَا فِي الْمَتْنِ كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا بَيَانُ عَدَدِ مَا يَرْمِيهِ كُلُّ فَهُوَ شَرْطٌ مُطْلَقًا (و) بَيَانُ عَدَدِ  
(الإصابة) كخمسَةٍ مِنْ عَشْرِينَ؛ لِأَنَّ الاسْتَحْقَاقَ بِهَا وَبِهَا يُتَّبَعُ جِذْقُ الرَّامِي وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ  
أَنَّهُمَا لَوْ قَالَا نَزِمِي عَشْرَةً فَمَنْ أَصَابَ أَكْثَرَ مِنْ صَاحِبِهِ فَنَاضِلٌ لَمْ يَصُحَّ لَكِنْ جَزَمَ الْأَذْرَعِيُّ  
بِخِلَافِهِ فَعَلِيهِ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ هَذَا كَلَّذِي قَبْلَهُ وَيُشْتَرَطُ إِمَّاكَانُهَا فَإِنْ نَذَرَ كَعَشْرَةٍ أَوْ تِسْعَةٍ مِنْ  
عَشْرَةٍ وَكَشِدَّةٍ صِغَرِ الْغَرَضِ أَوْ بَعْدَهُ فَوْقَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا أَوْ بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ كَمَا  
هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قِيَاسِ نَظَائِرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا صَرَحَ بِهِ لَمْ يَصُحَّ وَالتَّحْدِيدُ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى  
عُزْفِ السَّلَفِ وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ أَتَقَنَّتِ الْقِسْمِي حَتَّى صَارَ الْحَاقِيقُ يَرْمِي أَضْعَافَ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَلَا  
يَتَعَدُّ التَّقْدِيرُ لِكُلِّ قَوْمٍ بِمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي عُزْفِهِمْ أَوْ يَتَقَنَّنِ كَوَاحِدٍ مِنْ مِائَةٍ لِحَاقِيقٍ فَكَذَلِكَ عَلَى

مُغْنِي. قُود: (فَإِنْ أَطْلَقَا) أَي عَنْ بَيَانِ عَدَدِ التَّوْبِ. قُود: (كَمَا قَالَاهُ) وَظَاهِرُهُ أَنَّ بَيَانَ عَدَدِ نَوْبِ الرَّمِي  
مُسْتَحَبٌّ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ اه. مُغْنِي. قُود: (ضَعْفُ مَا فِي الْمَتْنِ) أَي مِنْ اشْتِرَاطِ بَيَانِ نَوْبِ  
الرَّمِي. قُود: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي فِي قَوْلِهِ بَدَأَ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ. قُود: (فَهُوَ شَرْطٌ) أَي إِلَّا إِذَا  
تَوَافَقَا عَلَى رَمِيَةٍ وَاحِدَةٍ وَشَرْطَا الْمَالِ لِمَا بَيَّنَّاهَا فَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قُود: (مُطْلَقًا) أَي سِوَاكَ كَانَ هُنَاكَ نَرْفٌ غَالِبٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا. اه. أَسْنَى. قُود: (وَبَيَانُ عَدَدِ  
الإصابة) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْأَظْهَرُ فِي الذَّمِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ إِلَى وَيُشْتَرَطُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا  
صَرَّحَ بِهِ. قُود: (لَكِنْ جَزَمَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ. اه. مُغْنِي. قُود: (بِخِلَافِهِ) أَي بِالصَّحَّةِ.

قُود: (وَيُشْتَرَطُ إِمَّاكَانُهَا الْخ) أَي عَدَمُ لِمَزَيَّتِهَا اه. سَمِ عِبَارَةٌ شِئْ أَي إِمَّاكَانًا قَرِيبًا لِيَصِحَّ التَّفْرِيعُ بِقَوْلِهِ  
فَإِنْ نَذَرَ الْخِ اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ إِمَّاكَانُ الإصَابَةِ وَالْخَطَأِ فَيُفْسَدُ الْمُقَدَّرُ إِنْ  
امْتَنَعَتِ الإصَابَةُ عَادَةً لِصِغَرِ الْغَرَضِ أَوْ بِدِ الْمَسَافَةِ أَوْ كَثْرَةِ الإصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ كَعَشْرَةٍ مُتَوَالِيَةٍ أَوْ نَذَرَتْ  
كَإصَابَةٍ تِسْعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ يَتَقَنَّنُ كِإصَابَةٍ حَاقِيقٍ وَاحِدًا مِنْ مِائَةٍ اه. قُود: (فَإِنْ نَذَرَ الْخ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ  
الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ نَذَرَ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ يَتَقَنَّنُ ضَمِيرُ الإصَابَةِ فَكَانَ يَتَّبِعِي الثَّانِيثُ وَأَمَّا كَوْنُهُ ضَمِيرَ  
الْإِمَّاكَانِ فَيَلْزَمُهُ غَايَةُ التَّعَسُّفِ كَمَا لَا يَنْفَى اه. سَمِ. وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى عَدَدِ الإصَابَةِ بِلَا  
تَعَسُّفٍ. قُود: (مِنْ عَشْرَةٍ) مِنْ فِيهِ ابْتِدَاءٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ وَتَبَعِيَّةٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّسْعَةِ.

قُود: (وَالْتَّحْدِيدُ بِذَلِكَ) يَغْنِي بِجَانِبَيْهِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ، وَقَدَّرَ الْأَصْحَابُ  
الْمَسَافَةَ الَّتِي يَقْرُبُ تَوَقُّعُ الإصَابَةِ فِيهَا بِمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا وَمَا يَتَعَدَّرُ فِيهَا بِمَا فَوْقَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ  
وَمَا يَتَلَدَّرُ فِيهَا بِمَا يَتَّهِمَا اه. قُود: (فَكَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَالْأَوَّلُ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ

قُود: (وَيُشْتَرَطُ إِمَّاكَانُهَا) أَي عَدَمُ نَذَرِهَا. قُود: (فَإِنْ نَذَرَ) الْمُتَبَادَرُ مِنَ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ نَذَرَ  
وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ يَتَقَنَّنُ ضَمِيرُ الإصَابَةِ فَكَانَ يَتَّبِعِي الثَّانِيثُ وَأَمَّا كَوْنُهُ ضَمِيرَ الْإِمَّاكَانِ فَيَلْزَمُهُ غَايَةُ التَّعَسُّفِ  
كَمَا لَا يَنْفَى.

الأوجه لأنها عُبَتْ وِثْقَتْ أُنْحَادُ جنس ما يُزْمَى به لا كَسْتِهِمْ مع مِزْرَاقٍ والعِلْمُ بما شُرِطَ  
وَتَقَارُبُ الْمُتَنَاضِلِينَ فِي الْحَقِّقِ وَتَعْيِينُهَا كَالْمَوْقِفِ وَالِاسْتَوَاءِ فِيهِ (و) بَيَانُ عِلْمِ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ  
(وَمَسَافَةِ الزَّمَنِ) بِاللَّنْزَعِ أَوْ الْمُشَاهَدَةِ حَيْثُ لَا عَادَةً وَقَصْدًا غَرَضًا وَلَا لِمَ يَحْتَاجُ لِبَيَانِ ذَلِكَ  
وَيَنْزِلُ عَلَى عَادَةِ الرُّمَاءِ الْغَالِبَةِ ثُمَّ إِنَّ غَرَفَهَا وَلَا اشْتَرَطَ بَيَانُهَا وَيَصِحُّ رُجُوعُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا أَنْ  
يَعْقِدَ إِلَى آخِرِهِ لِهَذَا أَيْضًا فَحَيْثُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَلَوْ تَنَاضَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ لَا بَعْدَهُمَا  
زَمْنًا وَلَمْ يَقْصِدَا غَرَضًا صَحَّحَ إِنْ اسْتَوَى السَّهْمَانِ خِفَةَ وَزْزَانَةَ وَالْقَوْسَانِ شِدَّةَ وَلِينًا (وَقَلْبُ  
الْغَرَضِ) الْمَرْمِي إِلَيْهِ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ أَوْ قِزْطَاسٍ أَوْ دَائِرَةٍ (طَوْلًا وَغَرَضًا) وَشُكًّا وَارْتِفَاعًا مِنْ  
الْأَرْضِ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ (إِلَّا أَنْ يَعْقِدَ بِمَوْضِعٍ فِيهِ غَرَضٌ مَعْلُومٌ يُخْفَلُ) الْعَقْدُ (الْمُطْلَقُ)  
عَنْ بَيَانِ غَرَضٍ (عَلَيْهِ) أَيِ الْغَرَضِ الْمُعْتَادِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمُسَافَةِ وَيُبَيِّنَانِ أَيْضًا مَوْضِعَ الْإِصَابَةِ

الْمُقَرَّرِ اهـ. هـ. قُودَ: (وَالِاسْتَوَاءُ فِيهِ) عَطَفَ عَلَى اتِّحَادِ جِنْسِ الْخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشُرْطَ أَيْضًا تَسَاوِي  
الْمُتَنَاضِلِينَ فِي الْمَوْقِفِ اهـ. هـ. قُودَ: (وَيَبَيِّنُ هَلَمَّ الْمَوْقِفِ) انْظُرَ الْجَمْعَ بَيْنَ بَيَانٍ وَعِلْمٍ. اهـ. سَمَ: وَيُمْكِنُ  
ضَبْطُ الثَّانِي بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ عِبَارَةُ الزَّوْجِ مَعَ شَرْحِهِ وَاسْتَعْبَ نَصْبُ غَرَضَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ يَزْمُونَ مِنْ  
عِنْدِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ثُمَّ بِالْمَكْسِ بِأَنْ يَأْتُونَ إِلَى الْآخِرِ وَيَلْتَقِطُونَ السَّهْمَ وَيَزْمُونَ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُمْ  
بِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ وَلَا طَوْلِ الْمُدَّةِ أَيْضًا اهـ.

هـ. قُودَ (سَمَ): (وَمَسَافَةِ الزَّمَنِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ بَيَانَ الْمَوْقِفِ وَالْغَايَةِ لَا يَكْفِي فِي بَيَانِ عِلْمِ الْمُسَافَةِ وَهُوَ  
مُتَّبَعٌ لِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ عِلْمُهُمَا بِمُشَاهَدَتِهِمَا مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُسَافَةِ لِعَدَمِ مُشَاهَدَةِ تَقْدِيرِهَا. اهـ. سَمَ.  
هـ. قُودَ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَادَةً أَوْ لَمْ يَقْصِدَا غَرَضًا. هـ. قُودَ: (وَيَنْزِلُ) أَيِ الْمُطْلَقُ عَنْ بَيَانِ  
الْمُسَافَةِ. هـ. قُودَ: (وَلَوْ تَنَاضَلَا الْخِ) هَذَا يَمَّا خَرَجَ بِقَوْلِهِ وَقَصْدًا غَرَضًا اهـ. سَمَ. هـ. قُودَ: (إِنْ اسْتَوَى  
السَّهْمَانِ الْخِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَا غَرَضًا. اهـ. سَمَ وَكَلَامُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي  
عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ فِي الْمُسَابَقَةِ أَنَّ الثَّانِي يَكْفِي فِي الْأَوَّلِ.

هـ. قُودَ (سَمَ): (وَقَلْبُ الْغَرَضِ) وَالْغَرَضُ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالزَّاءِ الْمُثَمَّلَةِ مَا يُزْمَى إِلَيْهِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ  
جِلْدٍ أَوْ قِزْطَاسٍ وَالْهَدَفُ مَا يُزْفَعُ مِنْ حَاطِيطٍ يَبْنَى أَوْ تُرَابٍ يُجْمَعُ أَوْ نَحْوُهُ وَيَوْضَعُ عَلَيْهِ الْغَرَضُ وَالرُّقْعَةُ  
عَظْمٌ وَنَحْوُهُ يُجْعَلُ وَسَطُ الْغَرَضِ وَالْدَّارَةُ نَقْشٌ مُسْتَدِيرٌ كَالْقَمَرِ قَبْلَ اسْتِحْكَامِهِ قَدْ يُجْعَلُ بَدَلُ الرُّقْعَةِ فِي  
وَسَطِ الْغَرَضِ وَالْخَاتَمُ نَقْشٌ يُجْعَلُ فِي وَسَطِ الدَّارَةِ وَقَدْ يُقَالُ لَهُ الْحَلْقَةُ وَالرُّقْعَةُ مُغْنِي وَزَوْضٌ مَعَ  
شَرْحِهِ. هـ. قُودَ: (وَشُكًّا) أَيِ تَحْتًا. اهـ. ع. ش. هـ. قُودَ: (وَيُبَيِّنَانِ أَيْضًا مَوْضِعَ الْإِصَابَةِ الْخِ) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ

هـ. قُودَ: (بَيَانُ عِلْمٍ) انْظُرَ الْجَمْعَ بَيْنَ بَيَانٍ وَعِلْمٍ. هـ. قُودَ: (وَمَسَافَةِ الزَّمَنِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ بَيَانَ الْمَوْقِفِ،  
وَالْغَايَةِ لَا يَكْفِي عَنْ بَيَانِ عِلْمِ الْمُسَافَةِ وَهُوَ مُتَّبَعٌ لِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ عِلْمُهُمَا بِمُشَاهَدَتِهِمَا مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُسَافَةِ  
لِعَدَمِ مُشَاهَدَةِ تَقْدِيرِهَا. اهـ. قُودَ: (وَلَوْ تَنَاضَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخِ) هَذَا يَمَّا خَرَجَ بِقَوْلِهِ وَقَصْدًا غَرَضًا.  
هـ. قُودَ: (إِنْ اسْتَوَى السَّهْمَانِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَا غَرَضًا.

أهو الهدف أم الغرض المنصوب فيه . أم الدارة في الشئ أم الخاتم في الدارة إن قلنا بصحة شرطه (وليبتنا) نذباً (صفة الزمي) المعلق بإصابة الغرض (من فرع) بشكون الزاء (وهو إصابة الشئ) المعلق وهو بفتح أوله المشجّم الجلد البالي والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خذش) له أي أنه يكفي فيه ذلك لا إن ما بعده يضر وكذا في الباقي (أو خزقي) بفتح فشكون للمشجّمين (وهو أن يفتبه ولا يثبت فيه أو عسقي) بفتح للمشجّم فشكون للمهملة فقاب (وهو أن يثبت) فيه أو في بعض طرفيه ويُسَمَّى جزئاً وإن سقط بعد وقد يُطلق الخسق على المرقى وجزءاً عليه في موضع (أو مرقى) بالزاء (وهو أن ينفذ) بالمشجّم منه ويخرج من الجانِب الآخر والحواسي من حبا الصبي وهو أن يقع التهم بين يدي الغرض ثم يثبت إليه ولا يتعش ما عتاه من هذه مطلقاً بل كل يُغني عنها ما بعدها كما مـ فالقرع يُغني عنه الخزق وما بعده والخزق يُغني عنه الخسق وما بعده وهكذا والعبرة بأصـ به التّضليل كما يأتي (لأن أطلقا) العقد عن ذكر واحد من هذه (الفتضى القرع) لأنه المتعارف وبه يُعلم أن الأمر في قوله وليبتنا للندب كما مرّ دون الوجوب والا لم يصح مع الإطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما وكذا منهما بمخلل كفي لهما فإن كانا جزئين فكل

فإن أغفل ذلك كان جميع الغرض مجزئاً لإصابة، وإن شرطت الإصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى . مُعْنَى . فود: (إن لنا بصحة شرطه) وهو الزاجع قاله ع ش وهو مخالف لقول الرزض والمُعْنَى ولو شرط إصابة الخاتم الحق بالتأخير اهـ . فينطل العقد أسنى فليراجع .

فود: (بإصابة الغرض) نعت لصفة الأني عبارة النهاية المتعلق بإصابة الغرض اهـ . فود: (أي أنه يكفي فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التمكن من الإصابة بلا خذش يدل على غاية الجدّي وإحسان الزمي فقد يكون هذا مقصوداً فإنه من الأغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل . اهـ . سم وقوله من حيث المعنى أي لا مر حيث الثقل .

فود (لشيء): (ولا يثبت فيه) بأن يعود إلى ومُعْنَى . فود: (بالزاء) أي المكسورة اهـ . مُعْنَى .

فود: (كما مر) أي في شرح بلا خذش .

فود (لشيء): (من حيث يجوز) أي من الجهة التي يجوز منها اهـ . مُعْنَى . فود: (فيجوز إلخ) عبارة المُعْنَى فيخرج عوض المناضلة الإمام بن بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الإمام أو أحد الرعية أزميا كذا فمر أصاب من كذا فله في بيت المال أو عليّ كذا أو يقول أحدهم

فود: (أي أنه يكفي فيه ذلك إلخ) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التمكن من الإصابة بلا خذش يدل على غاية الجدّي وإحسان الزمي فقد يكون هذا مقصوداً فإنه من الأغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل .

جَزِبَ كَشْخَصٍ (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ قَوْسٍ وَسَهْمٍ) بِقَيْنِهِ وَلَا نَوْعِهِ؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى الرَّامِي بِخِلَافِ الْفَرَسِ فَإِنْ أَطْلَقَا وَاتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَالْأَفْسَحُ الْعَقْدُ (فَإِنْ عُيِّنَ) قَوْسٌ أَوْ سَهْمٌ بِقَيْنِهِ (لَفًا) تَعْيِينُهُ (وَجَازَ إِدَالَهُ بِمِثْلِهِ) مَنْ ذَلِكَ التَّوَعُّعُ وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ فِيهِ خَلَلٌ بِخِلَافِ الْفَرَسِ أَمَّا بغيرِ نَوْعِهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرُّضَا (فَإِنْ شَرَطَ مَنَعَ إِدَالَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ) لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مَقْتَضَاهُ إِذْ قَدْ يَعْزُضُ لِلرَّامِي أَمْرٌ خَفِيَ يُخَوِّجُهُ إِلَيْهِ فَمِنْ مَنَعِهِ مِنْهُ تَضْيِيقُ (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ الْبَادِي بِالرَّمِي) مُطَبَّقًا وَإِنْ أَطَالَ الْبَلْقِينِي فِي خِلَافِهِ لِاشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا فِيهِ لَفًا يَشْتَبِهُ الْمُصِيبُ بِالْمَخْطِئِ لَوْ رَمَى مَقَا (وَلَوْ خَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُنَاضَلَةِ فَانْتَضَبَ) مِنْهُمْ بِرِضَاهُمْ (رُحَيْمَانٍ) فَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ (يَخْتَارَانِ) قَبْلَ الْعَقْدِ (أَصْحَابًا) أَيِ هَذَا وَاحِدًا ثُمَّ هَذَا وَاحِدًا وَهَكَذَا لَفًا يَسْتَوْعِبُ أَحَدُهُمَا الْخُذَاقَ وَيَبْدَأُ

نَرْمِي كَذَا فَإِنْ أَصَبْتُ أَنْتَ مِنْهَا كَذَا فَلَنْ عَلَيَّ كَذَا وَإِنْ أَصَبْتُ أَنَا مِنْهَا كَذَا فَلَا شَيْءَ لِي عَلَيْكَ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ بِشَرْطِهِ إِلَى أَنَّ الْعَوَظَ إِذَا شَرَطَهُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمُحَلَّلٍ يَكُونُ رَمِيَّةَ كَرَمِيهِمَا فِي الْقُوَّةِ وَالْعَدْلِ الْمَشْرُوطِ يَأْخُذُ مَالَهُمَا إِنْ غَلَبَهُمَا وَلَا يَغْرُمُ إِنْ غَلِبَ أَحَدُهُمَا.

• قُودُ: (بِخِلَافِ الْفَرَسِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْفَرَسَيْنِ مَثَلًا بِإِشَارَةٍ أَوْ وَضْفٍ سَلِيمٍ وَيَتَعَيَّنَانِ إِنْ عُيِّنَا بِالْعَيْنِ فَيَمْتَنِعُ إِدَالُ أَحَدِهِمَا فَإِنْ مَاتَ أَوْ عَمِيَ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مَثَلًا أُبْدِلَ الْمَوْصُوفُ وَانْقَسَخَ فِي الْمُعَيَّنِ أَحَدُهُمَا.

• قُودُ: (فَإِنْ أَطْلَقَا الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِذَا أَطْلَقَا صَحَّ الْعَقْدُ ثُمَّ إِنْ تَرَاضَا عَلَى نَوْعٍ فَذَاكَ أَوْ نَوْعٍ مِنْ جَانِبٍ وَآخَرَ مِنْ جَانِبٍ جَازَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ تَنَازَعَا فَيُسْخَرُ الْعَقْدُ وَقِيلَ يَنْقَسِخُ. اهـ.

• قُودُ (سَنِي): (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ الْبَادِي الْإِخ) فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنَاهُ فَسَدَ الْعَقْدُ وَلَوْ بَدَأَ أَحَدُهُمَا فِي نَوْبِهِ لَهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْآخَرَى وَلَوْ شَرَطَ تَقْدِيمَهُ أَبَدًا لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ الْمُنَاضَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّسَاوِي وَالرَّمِي مِنْ أَحَدِهِمَا فِي غَيْرِ التَّوْبَةِ لَاغٍ وَلَوْ جَرَى ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمَا فَلَا يُحَسَّبُ الزِّيَادَةُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْجِهِ.

• قُودُ: (مُطَبَّقًا) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ غَالِبٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا أَسْنَى. اهـ. قُودُ: (وَإِنْ أَطَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ كَمَا قَالَه جَمَعَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي الْبُخَارِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

• قُودُ: (لِاشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ) عِلَّةٌ لِلْمَتْنِ وَقَوْلُهُ لَفًا يَشْتَبِهُ الْإِخَ عِلَّةٌ لِمِثْلِكَ الْعِلَّةِ.

• قُودُ (سَنِي): (رُحَيْمَانٍ) تَنْتِيبٌ زَعِيمٌ وَهُوَ سَيِّدُ الْقَوْمِ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا أَحَدُكُمَا الْجَمَاعَةَ مُعْنَى وَنَهَايَةُ.

• قُودُ: (أَيِ هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْدَأُ فِي النَّهْيَةِ.

• قُودُ: (وَهَكَذَا) أَيِ حَتَّى يُتِمَّ الْعِدَّةَ. اهـ. مُعْنَى.

• قُودُ: (بِخِلَافِ الْفَرَسِ) فِي شَرْحِ الرُّوَضِ قُلِّمَ أَنَّ الْمَرْكُوبَيْنِ يَتَعَيَّنَانِ بِالتَّعْيِينِ لَا بِالْوَضْفِ فَلَا يَجُوزُ إِدَالُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي. اهـ.



بالتعيين من رضاءه وإلا فالقرعة ثم حوكل كل عن جزبه في المقدي ثم بمقدان (جان) إذ لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل جزب إصابة وخطأ كشخص واحد في جميع ما مر فيه فمن ذلك أنه يشترط جزب ثالث محلل كفاء لكل منهما عددًا ورميًا إن بدلًا مالا وتساويهما في عدد الإرساق والإصابات وانقسام المجموع عليهم صحيحًا فإن تحزبوا ثلاثة وثلاثة أو أربعة وأربعة اشترط أن يكون للعدد ثلث أو ربع صحيح كالثلاثين والأربعين (ولا يجوز شرط تعيينهما) الأصحاب (بقراءة) لأنها قد تجمع الخدائق في جانب فيفوت المقصود نعم، إن ضم حاذق إلى غيره وفي كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وهو ظاهر لا تنفاد المحذور المذكور (فإن اختار) أحد الزعيمين (غريمًا ظنه راميًا فبان خلافة) أي غير مخسبين لأصل الرمي (بطل المقد في سقط من الجزب الآخر واحد) في مقابلته ليتساويا وهو كما قاله جمع متقدمون واعتمده البلقيني وغيره، ما اختاره زعيمه في مقابلته لما مر أن كل زعيم يختار واحدًا ثم الآخر في مقابلته واحدًا وهذا ويرد بأنه لو كان الأمر كما قاله هؤلاء.....

هـ فؤد: (والأ فالقرعة) أي وإن تنازع الزيمان فيمن يختار أولاً أقرع بينهما هـ. مغمي. هـ فؤد: (ثم يتوكل كل من جزبه إلخ) ونص في الأم على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرمي معه بأن يكون حاضرًا أو غائبًا يعرفه قال القاضي أبو العييب وظاهره أنه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الأصحاب بعضهم بعضًا وابتداء أحد الجانبين كابتداء أحد الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الجزب فلان ويقابله من الجزب الآخر فلان ثم فلان لأن تدبير كل جزب إلى زعيمه وليس للآخر مشاركتة فيه مغمي وروى مع شرحه هـ فؤد: (وكل جزب) إلى قوله في جميع في النهاية.

هـ فؤد: (وتساويهما) أي الجزبين ويشترط تساوي عدد الجزبين عند البراقبين وبه أجاب البغوي وهو أظهر من قول الإمام لا يشترط التساوي في العدد بل لو رمى واحد سهمين في مقابلته اثنين جاز مغمي ونهاية هـ فؤد: (في عدد الإرساق) يفتح الهزة جمع رسي يفتح الزاء وهو الرمي وأما بكسرها فهو التوبة يجري بين الراميين سهمًا سهمًا أو أكثر هـ. أنسى هـ فؤد: (وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض في النهاية إلا قوله ويمكن إلى المشي هـ فؤد: (وانقسام المجموع إلخ) عطف على جزب ثالث إلخ عبارة المغمي الرابع أي من الشروط إمكان قسمة لسهام عليهم بلا كسر فإن تحزبوا إلخ هـ فؤد: (ثلث أو ربع) نشر على ترتيب اللف هـ فؤد: (والأربعين) المناسب لما قبله أو بدل الواو هـ فؤد: (قد تجمع الخدائق في جانب) أي وحدهم في آخر نهاية ومغمي.

هـ فؤد: (فبان خلافة) أي بأن الغريب غير ما ظن به فخلافة بالتصيب هـ. ع ش هـ فؤد: (وهو) الواحد السابق هـ فؤد: (ما اختاره) الأول من اختاره هـ فؤد: (إن كل زعيم إلخ) الأولى أن أحد الزعيمين إلخ هـ فؤد: (ويرد بأنه إلخ) مغمي هـ. ع ش هـ فؤد: (ويرد بأنه لو كان الأمر إلخ) خلاصته أن الاختيار وإن كان واحدًا في نظير واحد لا يلزم منه أنه إذا سقط واحد سقط من اختياره في نظيره هـ. رشيد.

لم يَنَأْ قولُهُم الآتي وتَنَازَعُوا فِيمَنْ يَسْقُطُ بِذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ أَمَا لَوْ بَانَ ضَعِيفُهُ فَلَا فَسَخَ لِحِزْبِهِ أَوْ  
فَوْقَ مَا ظَنُّوه فَلَا فَسَخَ لِلْحِزْبِ الْآخِرِ (وَفِي بُطْلَانِ) الْعَقْدِ فِي (الْبَاقِي قَوْلًا) تَفْرِيقِ (الصَّفَقَةِ)  
وَأَصْحُمَا الصَّحَّةُ فَيَصْخُ هُنَا (فَلِإِنْ صَحَّحْنَا فَلَهُمْ جَمِيعًا الْخِيَانِ) بَيْنَ الْفَسَخِ وَالْإِجَارَةِ لِلتَّبْطِئِصِ  
(فَلِإِنْ أَجَازُوا وَتَنَازَعُوا فِيمَنْ يَسْقُطُ بِذَلِكَ فَيُصَحِّحُ الْعَقْدَ) لِيَعْتَدِرَ إِمضَائِهِ (وَإِذَا نَقَضَ حِزْبٌ قِسْمَ الْمَالِ)  
بَيْنَهُمْ (بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ) لَأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا بِهَا (وَقِيلَ) وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالْأَشْبَهُ فِي  
الشَّرْحَيْنِ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ سَبْقُ قَلَمِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ (بِالسُّوِيَّةِ) لَأَنَّهُمْ كَشَّخَصٍ  
وَاحِدٍ كَمَا أَنَّ الْمُتَضَلِّينَ يَفْرَمُونَ بِالسُّوِيَّةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ لَوْلَا مُقَابِلُهُ الْمَذْكُورُ عَلَى مَا إِذَا

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَنَأْ قَوْلُهُم الْخ) مَنَعَ ذَلِكَ بَاتَهُ يَتَأْتَى فِيمَا لَوْ جَهَلَ مَا اخْتَارَهُ زَعِيمُهُ فِي مُقَابَلَتِهِ أَوْ بَانَ الْمُرَادُ  
أَنَّهُ يَسْقُطُ مِنْ اخْتِيَارِهِ زَعِيمُهُ حَيْثُ لَا مُنَازَعَةَ وَلَا فُسْخَ الْعَقْدِ أَه. سَمَ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُ  
الْجَوَابَ الْأَوَّلَ. • قَوْلُهُ: (أَمَا لَوْ بَانَ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا فِي بَعْضٍ فِي الْمُغْنِيِّ لَا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمَتْنِ.

• قَوْلُهُ: (ضَعِيفُهُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ ضَعِيفُ الزَّمِيِّ أَوْ قَلِيلُ الْإِصَابَةِ. أَه. • قَوْلُهُ: (أَوْ فَوْقَ مَا ظَنُّوه الْخ) وَلَوْ  
اخْتَارَهُ مَجْهُولًا ظَنَّهُ غَيْرَ رَامٍ قَبْلَ رَامِيَا قَالَ الرَّزْكَانِيُّ فَالْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ تَنَاضَلَ قَرِيْبَانِ لَا يَعْرِفُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ جَازَ فَإِنْ بَانَ غَيْرُ مُتَكَافِئَيْنِ فَهَلْ يَبْطُلُ الْعَقْدُ أَوْ لَا.  
وَجِهَانِ أَظْهَرُهُمَا كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي الْبُطْلَانُ لِتَبَيُّنِ فَسَادِ الشَّرْطِ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (ظَنُّوه) الْأَوَّلَى  
إِفْرَادُ الْفِعْلِ. • قَوْلُهُ: (وَأَصْحُمَا الصَّحَّةُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ أَظْهَرُهُمَا تَفَرُّقٌ وَيَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِ فَإِنْ صَحَّحْنَا  
الْعَقْدَ فِي الْبَاقِي وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَهُم الْخ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (وَسَيُ): (وَتَنَازَعُوا فِيمَنْ يَسْقُطُ بِذَلِكَ فَيُصَحِّحُ الْعَقْدَ) هَذَا إِذَا قُلْنَا سَقَطَ وَاحِدٌ عَلَى الْإِبْهَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ  
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي الشَّامِلِ وَالشَّاشِي فِي الْحِلْيَةِ وَصَاحِبُ التَّرْغِيبِ كَمَا حَكَاهُ  
الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ الَّذِي عِنْتَهُ الزَّعِيمُ فِي مُقَابَلَتِهِ وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنَّهُ مُتَعَيِّنٌ أَه. وَعَلَى هَذَا لَا فَسَخَ وَلَا  
مُنَازَعَةَ وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مُقَابِلُهُ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (نَضَلَ) أَيِ غَلَبَ فِي الْمُنَاضَلَةِ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَيُ): (قِسْمَ الْمَالِ بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ) فَمَنْ لَا إِصَابَةَ لَهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ أَخَذَ بِحَسَبِ إِصَابَتِهِ  
نِهَابَةً وَمُغْنِي وَقَوْلُهُ أَخَذَ الْخ أَيِ وَجُوبًا. أَه. ع ش.

• قَوْلُهُ (سَيُ): (وَقِيلَ بِالسُّوِيَّةِ) مُقْتَضً. أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ) أَيِ عَلَى عَدَدِ  
رُءُوسِهِمْ. أَه. مُغْنِي عِبَارَةٌ سَمَ قَضِيَّتُهُ أَنْ يُعْطَى مَنْ لَمْ يُصِيبْ شَيْئًا أَه. • قَوْلُهُ: (وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ الْخ)  
عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ مُحَلُّ الْخِلَافِ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يُقْسِمُوا عَلَى الْإِصَابَةِ فَالشَّرْطُ مُتَّبِعٌ وَلَوْلَا

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَنَأْ) لَهُمْ مَنَعَ ذَلِكَ بَاتَهُ يَتَأْتَى فِيمَا لَوْ جَهَلَ مَنْ اخْتَارَهُ زَعِيمُهُ فِي مُقَابَلَتِهِ أَوْ بَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ  
يَسْقُطُ مَنْ اخْتَارَهُ زَعِيمُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ وَلَا فُسْخَ الْعَقْدِ. • قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ) قِيَاسُهُ إِنْ مَنْ لَمْ يُصِيبْ لَا  
يُعْطَى شَيْئًا وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ بِالسُّوِيَّةِ قَضِيَّتُهُ أَنْ يُعْطَى مَنْ لَمْ يُصِيبْ شَيْئًا.

شُرِّطَ المالُ بحسبِ الإصابةِ فإنه يَتَّبَعُ: وَيُخْتَرَطُ فِي الإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ أَنْ تَحْصُلَ بِالتَّضَلُّعِ الَّذِي فِي السَّهْمِ دُونَ فَوْقِهِ وَعُزْضِهِ بِالضَّمِّ لَا نَهَ الْمُتَعَارَفُ نَعَمْ، إِنْ قَارَنَ ابْتِدَاءَ رَمْيَةِ رِيحٍ عَاصِفَةٍ لَمْ يَحِيبْهُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ لِقُوَّةِ تَأْثِيرِهَا (فَلَوْ قَلَّفَ وَتَرَوْهُ أَوْ قَوْسٍ) وَلَوْ مَعَ خُرُوجِهِ بِلَا تَقْصِيرِهِ وَلَا سُوءِ رَمْيَةٍ كَأَن حَدَّثَتْ رِيحٌ عَاصِفَةٌ أَوْ عِلَّةٌ بِيَدِهِ (أَوْ عَرَضُ شَيْءٍ) كَبَهِيمَةٍ (انْصَلَمَ بِهِ السَّهْمُ وَأَصَابَ) الْفَرَضُ فِي كُلِّ ذَلِكَ (حُسِبَ لَهُ)؛ لِأَنَّ الإِصَابَةَ مَعَ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى جَوْدَةِ الرَّمْيِ وَقُوَّةِ السَّاعِدِ.....

أَنَّ الْجَلَّافَ مُحَقِّقٌ لَا مَكْنَ خَلُّ كَلَامِ الْمُتَرِ عَلَى هَذَا اهـ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (بِالتَّضَلُّعِ) بَضَادٌ مُعْجَمَةٌ بِخَالِهِ وَفِي الرُّوْضَةِ بِالْمُهْمَلَةِ أَيْ بِطَرَفِ التَّضَلُّعِ وَصَوَّبَهُ بَعْضُهُمْ اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (فَوْقِهِ) هُوَ بَضَمُ الْفَاءِ وَهُوَ مَوْضِعُ التَّضَلُّعِ مِنَ السَّهْمِ اهـ. رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (دُونَ فَوْقِهِ) وَعُزْضِهِ) أَيْ قُتِّحَسَبَ الإِصَابَةُ بِذَلِكَ أَيْ بِأَوَّلِ السَّهْمِ وَعُزْضِهِ عَلَيْهِ لَا لَهُ رَوْضٌ وَسَمٌ زَادَ الْمُعْنَى وَهُوَ أَيْ الْفَوْقُ مَوْضِعُ الْوَتْرِ مِنَ السَّهْمِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (بِالضَّمِّ) أَيْ فِيهِمَا اهـ. ع ش أَيْ فِي الْفَوْقِ وَالْعُزْضِ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (فَلَوْ قَلَّفَ وَتَرَوْهُ) أَيْ بِانْقِطَاعِهِ - نَالَ رَمْيَةً أَوْ قَوْسٍ أَيْ بِانْكِسَارِهِ حَالِ رَمْيِهِ. اهـ. مُعْنَى:

❦ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ. اهـ. مُعْنَى:

❦ قَوْلُ (سَنِي): (حُسِبَ لَهُ) قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَلَوْ انْكَسَرَ السَّهْمُ يَنْصَفَيْنِ بِلَا تَقْصِيرٍ فَأَصَابَ إِصَابَةً شَدِيدَةً بِالنُّصْفِ الَّذِي فِيهِ التَّضَلُّعُ حُسِبَ لَهُ لِأَنَّ شِدَادَتَهُ مَعَ الْإِنْكَسَارِ يَدُلُّ عَلَى جَوْدَةِ الرَّمْيِ وَغَايَةِ الْجِدْقِ بِجَلَّافِ إِصَابَتِهِ بِالنُّصْفِ الْآخَرِ لَا تُحْسَبُ. كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ انْكَسَارٌ وَظَاهِرُ التَّقْيِيدِ بِالشَّدِيدَةِ أَنَّ الضَّعِيفَ لَا تُحْسَبُ وَالْأَوَّجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُا خُسِبُ، وَإِنْ أَصَابَ بِالنُّصْفَيْنِ حُسِبَ ذَلِكَ إِصَابَةً وَاحِدَةً كَالرَّمْيِ دَفْعَةً بِسَهْمَيْنِ إِذَا أَصَابَ بِهِمَا وَلَوْ أَصَابَ السَّهْمُ الْأَرْضَ فَازْدَلَفَ، وَأَصَابَ الْفَرَضُ حُسِبَ لَهُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَعَلِمَهُ وَلَوْ سَقَطَ السَّهْمُ بِالْإِغْرَاقِ مِنَ الرَّامِي بِأَنَّهُ بَالِغٌ بِالْمَدِّ حَتَّى دَخَلَ التَّضَلُّعُ مِقْبَضَ الْقَوْسِ، وَوَقَعَ السَّهْمُ عِنْدَهُ فَكَانَ قِطَاعَ الْوَتْرِ وَانْكِسَارَ الْقَوْسِ لِأَنَّ سُوءَ الرَّمْيِ أَنْ يُصِيبَ غَيْرَ مَا قَصَدَهُ وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا. اهـ. مُعْنَى وَقَوْلُهُ: وَإِنْ أَصَابَ بِالنُّصْفَيْنِ إلخ فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهُ.

❦ قَوْلُهُ: (دُونَ فَوْقِهِ وَعُزْضِهِ) أَيْ قُتِّحَسَبَ الإِصَابَةُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَالْإِغْتِيَارُ بِإِصَابَةِ التَّضَلُّعِ لَا بِفَوْقِ السَّهْمِ وَعُزْضِهِ لِذَلَالَتِهِ عَلَى سُوءِ الرَّمْيِ قُتِّحَسَبَ أَيْ هَذِهِ الرَّمْيَةُ عَلَيْهِ انْتَهَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ خُرُوجِهِ) أَيْ السَّهْمِ عَنِ الْقَوْسِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ عَرَضُ شَيْءٍ انْصَلَمَ بِهِ السَّهْمُ إلخ) فِي الرُّوْضِ وَلَوْ انْصَلَمَ بِالْأَرْضِ فَازْدَلَفَ وَأَصَابَهُ حُسِبَ لَهُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَعَلِمَهُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: حُسِبَ لَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ أَعَانَتْهُ الصَّدْمَةُ كَمَا صَرَفَتْ الرِّيحُ اللَّيْنَةَ السَّهْمَ فَأَهْلَاهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ أَخْطَأَ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ اِزْدِلَافِهِ فَلَمْ يُصِيبِ الْفَرَضُ فَعَلِمَهُ يُحْسَبُ انْتَهَى فَخَصَّ مَسْأَلَةَ الْخَطَا بِصُورَةِ الْإِزْدِلَافِ قُتِّحَسَبَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ وَالْأَيُّ صَبَهُ لَمْ يُحْسَبْ عَلَيْهِ بَلْ لَا حَاجَةَ لِلِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَارِجٌ عَنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ مُصَوَّرٌ بِعُرْوِ شَيْءٍ انْصَلَمَ بِهِ السَّهْمُ لَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِزْدِلَافُ.

(والا) يُحِبُّهُ (لم يُحَسَّبْ عليه) لِغُذْرِهِ فَيُعِيدُ رَمِيَةً إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ أَوْ سُوءِ رَمِيهِ فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ (ولو) نَقَلْتُ رِيحَ الْغَرَضِ عَنْ مَحَلِّهِ (فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسْبٌ لَهُ) إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِ لِأَصَابِهِ (والا) يُحِبُّهُ مَوْضِعُهُ (فَلَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ) إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الْعَارِضِ وَهَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِ أَصْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ وَالَّذِي فِي أَكْثَرِهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا أَيْ فَلَا يُحَسَّبُ لَهُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الشِّيَاقِ وَهَذَا يَخَالِفَانِ قَوْلَ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا حُسْبٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ فِي الْمَحَلِّ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ فَإِنْ قُلْتُ هَلْ يُفَكِّرُ فَرَضُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ فِي غَيْرِ صَوْرَةِ الْمَنْهَاجِ لِتَصَبُّحِ كَانَ تُحْمَلُ الْأُولَى

• قَوْلُهُ (وَسَيِّئٌ): (وَالَا لَمْ يُحَسَّبْ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ لَوْ رَمَى السَّهْمُ مَايَلًا عَنِ السَّنْبِ أَوْ مُسَامِتًا وَالرَّيْحُ لَيْتَةً فَرَدَّتْهُ إِلَى الْغَرَضِ أَوْ صَرَفَتْهُ عَنْهُ فَأَصَابَ بِرَدِّهَا وَأَخْطَأَ بِصَرْفِهَا حُسْبٌ لَهُ فِي الْأُولَى وَعَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْجَوَّ لَا يَخْلُو عَنِ الرَّيْحِ اللَّيْتَةِ غَالِيًا وَيَضْعُفُ تَأْثِيرُهَا فِي السَّهْمِ مَعَ سُرْعَةِ مُرُورِهِ فَلَا اغْتِدَادَ بِهَا وَلَوْ رَمَى رَمِيًّا ضَعِيفًا فَقَوَّتُهُ الرَّيْحُ اللَّيْتَةُ فَأَصَابَ حُسْبٌ لَهُ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ لَا إِنْ رَمَى كَذَلِكَ فِي رِيحٍ عَاصِفَةٍ فَأَرَنْتِ ابْتِدَاءَ الرَّمْيِ فَلَا تُحَسَّبُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ لِقُوَّةِ تَأْثِيرِهَا وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا لَوْ هَجَمَتْ فِي مُرُورِ السَّهْمِ نَعَمْ لَوْ أَصَابَ فِي الْهَاجِمَةِ حُسْبٌ لَهُ أ. هـ. بِحَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ) (إِلَخ) عِبَارَةُ التَّهْيِائَةِ فَإِنْ تَلَفَ الْوَتَرُ أَوْ الْقَوْسُ بِتَقْصِيرِهِ (إِلَخ). • قَوْلُهُ: (فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَصَابَ أ. هـ. سَمَ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ لَا سِيَّامًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى سُوءِ الرَّمْيِ لِمَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مِنْ تَقْسِيرِهِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَلَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ نُسَخِ أَصْلِهِ) أَيْ الْمَحَرَّرِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَخَالِفَانِ) (إِلَخ) مُخَالَفَةُ الْأَوَّلِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الثَّانِي فَلَعَلَّهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ عَدَمِ الْحُسْبَانِ لَهُ أَنْ يَصِيرَ لَفْظًا. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي التَّهْيِائَةِ وَالْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (لِتَصَبُّحِ) أَيْ صَوْرَةِ الْمَنْهَاجِ.

• قَوْلُهُ: (وَالَا لَمْ يُحَسَّبْ عَلَيْهِ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحُهُ لَوْ رَمَى السَّهْمُ مَايَلًا عَنِ السَّنْبِ أَوْ مُسَامِتًا، وَالرَّيْحُ لَيْتَةً فَرَدَّتْهُ إِلَى الْغَرَضِ أَوْ صَرَفَتْهُ عَنْهُ فَأَصَابَ بِرَدِّهَا وَأَخْطَأَ بِصَرْفِهَا حُسْبٌ لَهُ فِي الْأُولَى وَعَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ لَوْ رَمَى رَمِيًّا ضَعِيفًا فَقَوَّتُهُ الرَّيْحُ فَأَصَابَ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ لَا إِنَّهُ رَمَى كَذَلِكَ فِي رِيحٍ عَاصِفَةٍ فَأَرَنْتِ ابْتِدَاءَ الرَّمْيِ فَلَا تُحَسَّبُ لَهُ إِنْ أَصَابَ وَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَأَ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ هَجَمَتْ فِي مُرُورِ السَّهْمِ نَعَمْ لَوْ أَصَابَ بِغَيْرِ الْهَاجِمَةِ حُسْبٌ لَهُ أ. هـ. بِاخْتِصَارِ الْأَدِلَّةِ. • قَوْلُهُ: (إِمَّا بِتَقْصِيرِهِ أَوْ سُوءِ رَمِيهِ فَيُحَسَّبُ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَصَابَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَقَلْتُ رِيحَ الْغَرَضِ) إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَأَصَابَ السَّهْمُ مَوْضِعَهُ حُسْبٌ لَهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْضِعُهُ لِأَصَابِهِ هَذَا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ إِصَابَةً وَكَذَا إِنْ كَانَ خَسْفًا إِنْ ثَبَّتَ فِي مَوْضِعٍ مُسَاوٍ صَلَابَةٍ أَيْ مُسَاوٍ فِي صَلَابَتِهِ صَلَابَةَ الْغَرَضِ أَوْ قَوْفَهُ فِيهَا انْتَهَى فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ حُسْبٌ لَهُ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ إِصَابَةً وَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ إِصَابَةَ مَوْضِعِهِ مَعَ الثَّبُوتِ فِيهِ عَلَى الْمَذْكُورِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ أَصَابَ الْغَرَضُ فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ يُحِبِّهِ كَمَا فُهِمَ بِالْأُولَى حُسْبٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَإِنْ نَقَلْتَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَهُ بِالسَّهْمِ فَأَصَابَ الْغَرَضُ لَمْ

على انتقاله قبل الرمي والثانية على انه عليه كطروء الريح بعده والفرق انه في الأول مُقَصَّرٌ بخلافه في الثاني قُلْتُ نعم، يُمكن ذلك ثم رأيت بعضهم صرح به وقال معنى قول الشارح ولا تَرُدُّ على عبارة المنهاج أنَّ عبارته ليست شاملة لها وظنَّ كثيرون اتحاد صورتي الروضة والمنهاج فأطالوا في الاعتراض عليه (ولو شرط حَسَقَ فَتَقَبَّ) السَّهْمُ الْفَرَضُ (وَبُتِّ) فيه (لَمْ) سَقَطَ أو لَقِيَ صِلَابَةً مَنَعَتْهُ مِنْ تَقَبُّهِ (لَمْ يَحْطَ حُسْبٍ لَهُ) لِغُذْرِهِ وَبُتِّ جَعَلَ شَاهِدِينَ عِنْدَ الْفَرَضِ لِيَشْهَدَا عَلَى مَا تَرَاهَا مِنْ إِصَابَةٍ وَغَيْرِهَا وَلَيْسَ لَهَا وَلَا لِغَيْرِهَا مَذْحُ أَوْ دَمٌ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ يُجْعَلُ بِالتَّشَاظُ.

قوله: (قُلْتُ نَعَمْ الْخ) عبارة المُغْنِي قال لشارح وما بعد لا مزيد على المحرر وفي الروضة كاضلها أو أصاب الفرض في الموضع المُتَقَلِّ إِلَى حُسْبٍ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَنْهَاجِ اهـ. دَفَعَ بِذَلِكَ الْإِعْتِرَاضَ عَنِ الْمَنْهَاجِ وَوَجَّهَ الْإِعْتِرَاضَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ إِصَابَةِ الْفَرَضِ فِي الْمَوْضِعِ الْمُتَقَلِّ إِلَيْهِ يُحْسَبُ عَلَيْهِ فَيَأْتِي يُحْسَبُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَحِصِ وَوَجَّهَ الدَّفْعُ إِنَّمَا أَنْ يَقَالَ إِنَّ مَا فِي الْمَنْهَاجِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَتِ الرِّيحُ بَعْدَ رَمِيهِ فَتَقَلَّتْ الْفَرَضُ فَلَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ تَقْصِيرُ وَالرَّوْضَةُ عَلَى مَا إِذَا تَقَلَّتْ قَبْلَ رَمِيهِ فَتُسَبِّحُ إِلَى تَقْصِيرِ فَهَذَا مَسْأَلَتَانِ أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا تَقَلَّتْ الرِّيحُ الْفَرَضُ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ مِنْ تَلَفٍ وَتَرٍ وَقَوَسٍ أَوْ عُرُوضٍ شَيْءٍ انْصَدَمَ بِهِ إِلَهُمْ بِخِلَافِ مَا فِي الرَّوْضَةِ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ اهـ. قوله: (إِنْ عِبَارَةً) أَيِ الْمَنْهَاجِ. قوله: (لَيْسَتْ شَامِلَةً الْخ) قد يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَعَ شُمُولِ قَوْلِهِ وَلَوْ تَقَلَّتْ الْخ لِلرِّيحِ الْمَوْجُودَةِ قَبْلَ الرَّمِيِّ وَالطَّارِئَةِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنْ قَوْلَهُ فَاصَابَ دُونَ قَرَمِي فَاصَابَ يُشِيرُ لَطَرُوهَا أَوْ إِنَّ ذَكَرَ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ الْخ يُتَيَقَّنُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الرِّيحِ بِالْعَارِضِ بِجَمِيعِ أَنْ الْمَقْصُودُ بَيَانُ الْأَعْدَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سـ. قوله: (لَهَا) أَيِ لِعِبَارَةِ الرَّوْضَةِ وَمَا تَقَبَّه. قوله: (فِي) الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمَنْهَاجِ. قوله: (وَلَيْسَ الْخ) قال ابن كُجَّ لَوْ تَرَاهُمْ رَجُلَانِ عَلَى قُوَّةٍ يَخْتَبِرَانِ بِهَا أَنْفُسَهُمَا كَالْقُدْرَةِ عَلَى رَفِيٍّ جَبَلٍ أَوْ إِفْلَاحٍ صَخْرَةٍ أَوْ أَكَلِ كَذَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَانَ مَنْ أَكَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَكُلَّهُ حَرَامٌ أَوْ بَعْضٌ وَغَيْرُهُ وَمِنْ هَذَا التَّمْطِ مَا يَقَعْلُهُ الْعَوَامُّ فِي الرِّهَانِ عَلَى حَمَلِ كَذَا مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَإِجْرَاءُ السَّاعِي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الْغُرُوبِ كُلِّ ذَلِكَ ضَلَالَةٌ وَجَهَالَةٌ مَعَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ الصَّلَوَاتِ وَفِعْلِ الْمُتَكَرَّاتِ هـ. نِهَابُهُ. قوله: (لَهَا) أَيِ الشَّاهِدَيْنِ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ مُخْطِئًا كَانَ أَوْ مُصِيبًا اهـ. مُغْنِي.

يُحْسَبُ لَهُ وَيُحْسَبُ عَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَ مَوْضِعَ الْفَرَضِ حُسْبٍ لَهُ وَإِنْ رَمَى الْفَرَضَ فَحَادَ السَّهْمُ عَنْ طَرِيقِهِ حُسْبٍ عَلَيْهِ لِسَوَاءٍ رَمِيهِ انْتَهَى. دـ. قوله: (وَقَالَ مَغْنِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا تَرُدُّ عَلَى عِبَارَةِ الْمَنْهَاجِ أَنَّ عِبَارَتَهُ لَيْسَتْ شَامِلَةً لَهَا) قد يُشْكِلُ دَعْوَى نَدَمِ الشُّمُولِ مَعَ شُمُولِ قَوْلِهِ وَلَوْ تَقَلَّتْ رِيحٌ لِلرِّيحِ الْمَوْجُودَةِ قَبْلَ الرَّمِيِّ، وَالطَّارِئَةِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنْ قَوْلَهُ فَاصَابَ دُونَ قَرَمِي وَاصَابَ يُشِيرُ لَطَرُوهَا أَوْ إِنَّ ذَكَرَ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ الْخ يُتَيَقَّنُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الرِّيحِ بِالْعَارِضِ بِجَمِيعِ أَنْ الْمَقْصُودُ بَيَانُ الْأَعْدَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِيمَانِ

بالفتح جمعُ يَمِينٍ؛ لأنهم كانوا يَضَعُونَ أيمانهم ببعضها ببعض عند الحليف، وأصلُ اليمين القوةُ فليتقوية الحليف الحثُّ على الوجودِ أو العدمِ سُمِّيَ يَمِينًا، ويُرادُفه الإيلاءُ والقسمُ. وهي شرعًا بالنظرِ لوجوبِ تَكْفِيرِها تَحْقِيقُ أمرٍ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِيمَانِ

• **قوله:** (بالفتح) إلى قوله: (بما يأتي) في المُغْنِي لآ قوله: (بالتنظر؛ لوجوبِ تَكْفِيرِها وما سَأَنَبه عليه)، وإلى المثنى في التَّهْيِية لآ قوله: (وَإِنْ نَوَيْتَ) إلى (فَخَرَجَ)، وقوله: (وَأُبْدِلَ إِلَى وَشْرَطِ الْحَالِفِ). • **قوله:** (لأنهم كانوا إلخ) تَلْفِيلٌ لِمَحْذُوفٍ أَي: وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْحَلِفُ يَمِينًا؛ لأنهم إلخ عبارة المُغْنِي وَأَصْلُهَا فِي اللُّغَةِ الْيَمْنَى وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلِفِ؛ لأنهم كانوا إِذَا تَحَالَفُوا يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِيَمِينِ صَاحِبِهِ، وَسُمِّيَ الْمَضْمُونُ بِالْيَمِينِ لِوُفُورِ قُوَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْذَنْا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ (الحج: ١٥) أَي: بِالْقُوَّةِ اهـ. • **قوله:** (فليتقوية الحليف) من إِضَافَةِ الْمَضْمُونِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَقَوْلُهُ الْحَثُّ مَفْعُولُهُ اهـ. سَم. • **قوله:** (وَيُرادُفه إلخ) عبارة المُغْنِي وَالتَّهْيِية وَالْأَسْنَى وَالْيَمِينُ وَالْقَسَمُ وَالْإِيْلَاءُ وَالْحَلِفُ الْفَاعِلُ مُتَرَادِفَةٌ اهـ. أَي: فِي الْحَلِفِ رَشِيدِي. • **قوله:** (بالتنظر لوجوبِ تَكْفِيرِها) أَي: وَالْأَفْطِلَاقُ يَمِينٌ أَيْضًا، وَحَاصِلُ الْمُرَادِ أَنَّهُ إِنَّمَا قَيَّدَ هُنَا بِقَوْلِهِ بِمَا يَأْتِي الْمُرَادُ بِهِ اسْمُ اللَّهِ وَصِفَتُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْيَمِينِ الَّتِي يَجِبُ تَكْفِيرُهَا لَا فِي مُطْلَقِ الْيَمِينِ حَتَّى يَرِدَ نَعْوُ الطَّلَاقِ اهـ. رَشِيدِي. • **قوله:** (تَحْقِيقُ أمرٍ إلخ) وَتَكُونُ أَيْضًا لِلتَّكْيِيدِ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُوَاعِدُكُمُ اللَّهُ إِلَّا لِمَنْفَعَةٍ أَنْتُمْ لَكُمْ﴾ (الحج: ٨٩) آيَةً، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (آه مرون: ٧٧) وَأَخْبَارٌ مِنْهَا: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ: «لَا وَمَقْلَبُ الْقُلُوبِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَوْلُهُ: «لَاغْرُوزُونَ قَرْنِيًّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. أَسْنَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ وَفِي الْبَجْرِ مَيِّ عَنْ سَمِ مَا نَصَّه: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِتَحْقِيقِهِ جَعْلُهُ مُحَقَّقًا حَاصِلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لِلْيَمِينِ، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِيمَانِ

• **قوله:** (الحليف) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَيُقَالُ: الْحَلِفُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِسْكَانِهَا. وَيَمْنُنُ ذَكَرَ الْإِسْكَانَ ابْنُ السَّكَنِ فِي أَوَّلِ اضْطِلَاحِ الْمُنْطَلِقِ انْتَهَى. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «الْمُتَّقِي سَلَفَتَهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرِ». • **قوله:** (الحليف) فَاعِلُهُ، وَقَوْلُهُ: (الحج) مَفْعُولُهُ.



مُحْتَمَلٌ بِمَا يَأْتِي وَتَسْمِيَةُ الْحَلِيفِ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ يَمِينًا شَرْعِيَّةً الَّتِي اقْتَضَاهَا كَلَامُ الرَّافِعِيِّ غَيْرُ بَعِيدٍ، وَإِنْ نَوَّعَ فِيهِ وَيُؤَيِّدُ تَصْرِيحَهُمْ بِشَرَادَةِ الْإِبْلَاءِ لِلْيَمِينِ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْإِبْلَاءَ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلِيفِ بِاللَّهِ، نَعَمْ، مَرَّ قَوْلُ سَمِ الطَّلَاقِ لَا يُحْلَفُ بِهِ أَيُّ: لَا يُطْلَبُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ التَّحْقِيقُ الْمَذْكُورُ؛ فَلِذَا سُمِّيَ يَمِينًا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَحِينَئِذٍ فَيُذَكَّرُ النَّظَرُ لِرُجُودِ التَّكْفِيرِ إِنَّمَا هُوَ لِإِبْيَانِ الْيَمِينِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا لِإِمْنَعِ الْحَاقِي بِهَذَا لَا تَكْفِيرٍ فِيهِ بِهَا فِي التَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ فَخَرَجَ بِالتَّحْقِيقِ لَعْنُ الْيَمِينِ الْآتِي، وَبِالْمُحْتَمَلِ نَحْوُ: لَا مَوْتَنَ أَوْ لَأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْجَنَّةِ فِيهِ بِذَاتِهِ فَلَا إِخْلَالَ فِيهِ بِتَعْظِيمِ اسْمِهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ لَأَمُتَ.....

بِتَحْقِيقِهِ التَّزَامُهُ وَإِجَابُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَالتَّصْمِيمُ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَإِثْبَاتُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فَلْيُنَظَّرْ أَه.

• قَوْلُهُ: (مُحْتَمَلُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الرُّضْصِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي تَحْقِيقُ أَمْرٍ غَيْرِ ثَابِتٍ، مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا، نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا، مُمَكِّنًا كَحَلِيفِهِ لِيَدْخُلَنَّ الدَّارَ، أَوْ مُمَتِّنًا كَحَلِيفِهِ لِيَقْتُلَنَّ الْمَيْتَ، صَادِقَةً كَانَتْ الْيَمِينُ أَوْ كَاذِبَةً مَعَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ أَوْ الْجَهْلِ بِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ الطَّلَاقِ) أَيُّ: كَالْتَعَلُّقِ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ بَعِيدٍ) أَيُّ: لِتَضَمُّنِهِ الْمَنْعَ مِنَ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ كَتَضَمُّنِ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ كَذَلِكَ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ لَا يُطْلَبُ) أَوْ لَا يَكُونُ الطَّلَاقُ مَدْخُولًا لِحُرُوفِ الْقَسَمِ أَيُّ لَمْ تَدْرِ الْعَادَةُ بِهِ أَه. سَيِّدُ عَمَر. • قَوْلُهُ: (أَيُّ لَا يُطْلَبُ) كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْلَفَ بِهِ أَيُّ: عَلَى صَوْرَةِ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ، نَحْوُ: وَالطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ كَذَا أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَيُّ: فِي الْحَلِيفِ بِالطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ أَنْ يُسَمَّى الْحَلِيفُ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ يَمِينًا. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِإِبْيَانِ الْيَمِينِ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّ مَا نَقَلَهُ عَنْ اقْتِضَاءِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَإِيْدَهُ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْحَلِيفَ بِالطَّلَاقِ يَمِينٌ حَقَبِيَّةٌ أَيْضًا أَيُّ شَرْعًا إِذَا كَلَامُ فِي الْيَمِينِ شَرْعًا أَه. سَم.

• قَوْلُهُ: (بِهَا الْإِنْفِ) أَيُّ: بِالْيَمِينِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْجَاوِزِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِالْإِنْفِاقِ. • قَوْلُهُ: (فِي التَّحْقِيقِ الْإِنْفِ) لَيْسَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ بَلَّ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ نِزَاعٍ قَتَامُلُهُ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: لَا مَيْتَ، وَقَوْلُهُ: حَالًا إِلَى وَشَرُّهُ الْحَالِيفِ، وَقَوْلُهُ: يُعْلَمُ إِلَى مُكَلَّفٍ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ لَأَمَوْتَنَ الْإِنْفِ) أَيُّ: كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَأَمَوْتَنَ الْإِنْفِ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْجَنَّةِ فِي الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسَنَى لِتَحْقِيقِهِ فِي نَفْسِهِ فَلَا مَعْنَى لِتَحْقِيقِهِ؛ وَلِأَنَّهُ 'يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْجَنَّةُ أَه. • قَوْلُهُ: (بِلَايَةِ) أَيُّ بِالنَّظَرِ لِذَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ الْجَنَّةَ فِيهِ بِالصُّعُودِ خَرْقًا لِلْعَادَةِ. فَلَوْ صَحَّحَ بِالْفِعْلِ هَلْ يَخْتَفُ وَيَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ أَمْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْتَفُ وَيَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا لِعَزِيزِي أَه. يُجَاوِزِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ لَأَمُتَ)، هَذَا الْمَثَالُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَاضِي بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ كَمَا غَيَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ، قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: بِخِلَافِ لَا أَمَوْتُ الْإِنْفِ

• قَوْلُهُ: (نَعَمْ مَرَّ قَوْلُهُمْ: الطَّلَاقُ لَا يُحْلَفُ بِهِ، أَيُّ: لَا يُطْلَبُ) كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْلَفَ بِهِ أَيُّ: عَلَى صَوْرَةِ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ نَحْوُ: وَالطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ كَذَا. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِإِبْيَانِ الْيَمِينِ الْحَقِيقِيَّةِ) فِيهَا تُعْلَمُ مِنْ اقْتِضَاءِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِي الْيَمِينِ شَرْعًا. • قَوْلُهُ: (فِي التَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ) لَيْسَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ بَلَّ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ نِزَاعٍ قَتَامُلُهُ.

وَأَصْعَدَنَ السَّمَاءَ وَلَاقُتْلَنَ المِيتَ فَإِنَّهُ يَمِينٌ يَجِبُ تَكْفِيرُهَا حَالًا مَا لَمْ يُقَيِّدْ بِوَقْتٍ كَقَدٍ، فَيَكْفُرُ غَدًا وَذَلِكَ لِيَهْتَكِهِ حَرَمَةُ الاسمِ، وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ عَلَى التَّعْرِيفِ لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى إِذِ الْمُحْتَمَلُ لَهُ فِيهِ شَائِبَةٌ غُذِرَ بِاحْتِمَالِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ، بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ عِنْدَ الْحَالِفِ هَاتِكَ لِحَرَمَةِ الاسمِ لِعَلِمِهِ بِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِيهِ وَأُبْدِلَ مُحْتَمَلٌ بغيرِ ثَابِتٍ لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُمْكِنُ وَالْمُتَمَتِّعُ وَأَجْمَعُوا عَلَى انْتِقَادِهَا وَوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ بِالْحِنْثِ فِيهَا، وَشَرَطُ الْحَالِفِ يُقْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، بَلْ وَمِمَّا يَأْتِي مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ أَوْ سَكْرَانٌ مُخْتَارٌ قَاصِدٌ فَخَرَجَ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمُكْرَهٌ وَلَاغٍ. (لَا تَنْقِذُ) الْيَمِينُ (إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: اسْمِ دَالٍّ عَلَيْهَا، وَإِنْ ذَلَّ عَلَى صِفَةٍ مَعَهَا.....

أَيِ: وَيَحْتَثُّ بِهِ فِي الطَّلَاقِ حَالًا اهـ. قُودُ: (وَأَصْعَدَنَ السَّمَاءَ) أَيِ: مَا لَمْ تُخَرِّقِ الْعَادَةَ لَهُ فَيَصْعَدُهَا اهـ ع ش. قُودُ: (مَا لَمْ يُقَيِّدْ بِوَقْتٍ كَقَدٍ الْخ) هَذَا لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجِثَالِ الْأَوَّلِ وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ. قُودُ: (وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ) أَيِ: صَيِّغُ لَا يَتَّ الْخ. قُودُ: (لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى الْخ) فِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ لَا تُغْتَبَرُ فِي التَّعَارِيفِ قَطْعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْفَرَسِيُّ كَغَيْرِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُطَوَّلِ فِي تَعْرِيفِ فَصَاحَةِ الْكَلَامِ اهـ. سَمِ: عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: لِفَهْمِهَا الْخ، قَدْ يُقَالُ فَهَمُّهَا مِنْهُ بِالْأُولَى بِالنَّظَرِ لِلْحُكْمِ مُسَلَّمٌ، وَعَدَمُ زُرُوبِهَا عَلَى التَّعْرِيفِ مَحَلُّ نَظَرٍ، فَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ فِي التَّعْرِيفِ مُحْتَمَلٌ لِلْحِنْثِ يَقِينًا أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرَادُّ لِكَيْتَهُ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادُ اهـ. قُودُ: (لَهُ فِيهِ) أَيِ: لِلْحَالِفِ فِي الْمُحْتَمَلِ. قُودُ: (بِخِلَافِ هَذَا) أَيِ: نَحْوِ أَصْعَدَنَ السَّمَاءَ الْخ مِمَّا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْبِرُّ. قُودُ: (فَلِئَانِ) أَيِ: الْحَالِفِ. قُودُ: (وَأُبْدِلَ الْخ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَمِمَّنْ أُبْدِلَ الرُّوْضُ وَالْمَغْنِي كَمَا مَرَّ. قُودُ: (بِغَيْرِ ثَابِتٍ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَاخُذِ. قُودُ: (لِيَدْخُلَ فِيهِ) أَيِ: فِي تَعْرِيفِ الْيَمِينِ. قُودُ: (وَالْمُتَمَتِّعُ) هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ إِذْ خَالَهْ وَالْأَوَّلُ الْمُحْتَمَلُ دَاخِلٌ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ أَيْضًا. قُودُ: (هَلَّى انْتِمَاعِهَا) أَيِ: الْيَمِينِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ. قُودُ: (وَشَرَطُ الْحَالِفِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): أَهْمَلُ الْمُصَنِّفُ ضَابِطَ الْحَالِفِ اسْتِغْنَاءً بِمَا سَبَقَ مِنْهُ فِي الطَّلَاقِ وَالْإِبْلَاءِ وَهُوَ غَيْرُ كَافٍ، وَالْأَضْبَطُ أَنْ يُقَالَ: مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ الْخ اهـ. قُودُ: (وَهُوَ) أَيِ: ضَابِطُ الْحَالِفِ. قُودُ: (مُكَلَّفُ الْخ) شِجْلُ الْأَخْرَسِ وَسَيَاتِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ اهـ. سَمِ: وَمُكْرَهٌ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِحَقٍّ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ لِيُغْنِيَهُ أَوْ عَدَمُ تَصَوُّرِهِ اهـ. ع ش. قُودُ: (أَيِ اسْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهِيَ فِي النِّهَايَةِ. قُودُ: (أَيِ اسْمِ دَالٍّ الْخ) وَلَوْ شَرِكَ

قُودُ: (لِفَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى) فِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ لَا تُغْتَبَرُ فِي التَّعَارِيفِ قَطْعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَمَرِيُّ كَغَيْرِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُطَوَّلِ فِي تَعْرِيفِ فَصَاحَةِ الْكَلَامِ. قُودُ: (وَالْمُتَمَتِّعُ) مَا تَحْقِيقُهُ.

قُودُ: (وَهُوَ مُكَلَّفُ الْخ) شِجْلُ الْأَخْرَسِ، وَيُصَرِّحُ بِهِ مَا سَيَاتِي فِي هَامِشِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَيْثُ وَلَوْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا فَتَأَمَّلْهُ. قُودُ: (لَا تَنْقِذُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ الْخ) (فَرَعَ): ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تَنْقِذُ فِيمَا إِذَا قَالَ لَهُ الْقَاضِي: قُلْ بِاللَّهِ. فَقَالَ: تَاللَّهِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ نَاكِلٌ

وهي في اصطلاح المُتَكَلِّمِينَ الحقيقة، الإنكارُ عليهم بأنّها لا تُعْرَفُ إلا بمعنى صاحبة مُزْدَوْدَةٍ بتصريح الزّجاج وغيره بالأوّل بل صرح بذلك حُجُبِيٌّ رَضِيٌّ عَنْهُ عند قتله بقوله وذلك في ذات الإله (أو صفة له) وسَتَاتِي فالأوّل بقسمة به (كقوله: واللّه ربّ العالمين) أي: مالِك المخلوقات؛ لأنّ كلّ مخلوق علامة على وجود خالقِهِ، (والحي الذي لا يَمُوتُ وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ) أي: قُدْرَتُهُ يُصَرِّفُهَا كيف شاءَ وَمَنْ فَلَقَ الْحَبَّةَ (وَأَلَّ اسم مختص به) الله (شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) غير ما ذَكَرَ ولو مُشْتَقًّا ومن غير أسمائِهِ الْحُسْنَى كالإله ومالِك يوم الدّين والذي أَعْبَدُهُ أو أَسْجُدُ لَهُ وَمُقَلَّبُ الْقُلُوبِ فلا تَتَقَيَّدُ بمخلوق: كَتَبِي وَمِلِّي لِلتَّهْيِي الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلِيفِ بِالْآبَاءِ، وللأمرِ بِالْحَلِيفِ

في حَلِيفِهِ بين ما يَصِحُّ الْحَلِيفُ به وغيره كَوَالِهِ والكُفَّةِ فالوجه اتِّعَاقُ الْيَمِينِ وهو واضحٌ إن قَصَدَ الْحَلِيفُ بِكُلِّ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنْ قَصَدَ الْحَلِيفَ بِالْمَجْمُوعِ فَفِيهِ تَأَمُّلٌ والوجه الاتِّعَاقُ؛ لأنّ جَزءَ هذا المَجْمُوعِ يَصِحُّ الْحَلِيفُ به، والمَجْمُوعُ الذي جُزؤه كذلك يَصِحُّ الْحَلِيفُ به اه. سم. ويأتي عن ع ش ما يوافقُهُ.

• فُود: (أي اسم دال عليها) شَجَلٌ نَحْوُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، فهو اسمٌ كما اقتضاه كَلَامُهُ وَصَرَّحَ به بعضهم، وإن اقْتَضَى كَلَامٌ غَيْرُهُ أَنَّهُ قَسِيمٌ لِاسْمِ فَلَقَلُّهُمَا اصطلاحان اه. رَشِيدِي. • فُود: (وهي) أي: الذَّات. • فُود: (وَسَتَاتِي) أي في المَثْنِ. • فُود: (فَالأوّل بِقِسْمَتِهِ الْإِنْفِ) عبارةٌ الْمُثْنِي، فالذَّاتُ كَقَوْلِهِ: واللّه بَجَرٍّ أَوْ نَصْبٍ أَوْ رَفْعٍ سَوَاءٌ اتَّعَمَدَ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَالصَّغَةُ كَقَوْلِهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. • فُود: (أي مالِك) إلى قولِهِ: فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فِي النِّهَايَةِ الْمُثْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: اللّه بعد قولِ المَثْنِ به وقولُهُ: غَيْرُ ما ذَكَرَ إلى كَالإِلَهِ. • فُود: (لأنّ كُلَّ مُخْلُوقٍ الْإِنْفِ) أي: وإِنَّمَا سَمِيَ الْمَخْلُوقَاتُ بِالْعَالَمِينَ؛ لأنّ الْإِنْفِ وَعَلَى هَذَا فَالْعَالَمِينَ لَيْسَ مَخْصُوصًا بِالْعُقْلَاءِ وهو م عليه الْبِرْمَاوِي ككَثِيرِينَ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْعُقْلَاءِ.

(ثَالِثَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَقَعُ مِنْ قَوْلِ الْعَوَامِّ، وَالاسْمُ الْأَعْظَمُ هَلْ هُوَ يَمِينٌ أَمْ لَا؟ وَتَقِيلُ بِالذَّرْسِ عَنْ م ر اتِّعَاقُ الْيَمِينِ بِمَا ذَكَرَ اه. ع ش. • فُود: (وَمَنْ فَلَقَ الْحَبَّةَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ إِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى وَبِهِ صَرَّحَ بِمَنْهُمْ اه. ع ش. • فُود: (اللّه) هذا يَقْتَضِي جَعْلَ الْهَاءِ فِي بِهِ لاسمٍ كَمَا يَأْتِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اه. سم. • فُود: (وَمَنْ غَيْرُ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى) كَخَالِقِ الْخَلْقِ اه. بُخَيْرِي. • فُود: (فَلَا تَتَقَيَّدُ الْإِنْفِ) عبارةٌ الْمُثْنِي وَالنِّهَايَةُ؛ لأنّ الْإِيمَانَ مَقْهُودَةٌ بِمَنْ عَظُمَتْ حُرْمَتُهُ وَلَزِمَتْ طَاعَتُهُ، وَإِطْلَاقُ هَذَا مُخْتَصٌّ بِاللّهِ: مَالِي فَلَا تَتَقَيَّدُ بِالْمَخْلُوقَاتِ كَوَحْيِ النَّبِيِّ وَجِبْرِيلَ وَالْكُفَّةِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَخَانُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللّهِ أَوْ لِيَضْمَتْ»، وَالْحَلِيفُ بِذَلِكَ مَكْرُوهٌ اه. • فُود: (بِمَخْلُودٍ، كَتَبِي الْإِنْفِ) أي: بِحَيْثُ تَكُونُ يَمِينًا شَرْعِيَّةً مُوجِبَةً لِلْكَفَّارَةِ،

وفيه نَظَرٌ، بَلِ الْوَجْهَ اتِّعَاقُهَا وَإِنْ قُلْنَا بِكُوفِهِ فَلْيُرَاجَعْ. • فُود: (مُخْتَصٌّ بِهِ اللَّهُ) هَذَا يَقْتَضِي جَعْلَ الْهَاءِ فِي بِهِ لاسمٍ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظُ اللَّهِ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ لِلَّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِهِ. • فُود: (فَلَا تَتَقَيَّدُ - بِمَخْلُوقٍ كَتَبِي وَمِلْكِي الْإِنْفِ). (فَرَع): شَرِكُ فِي حَلِيفِهِ بَيْنَ مَا

بالله. ورَوَى الْحَاكِمُ خَيْرَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ»، وفي رواية: «فقد أشرك» وخَمَلُوهُ على ما إذا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تعالى، فإن لم يَقْصِدْ ذلك أثِمَ عند أكثر أصحابنا أي: تَبَقَّا لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ الصَّرِيحِ فِيهِ، كَذَا قَالَ شَارِحُ. والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهراً في الإثم، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي العمل به في غالب الأعصار لِقَصْدِ غَالِبِهِمْ به إعظام المخلوق ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وقال ابن الصلاح: يُكْرَهُ بِمَالِهِ حَرَمَةٌ شَرْعاً كَالْتَّبَعِي وَيَحْرُمُ بِمَا لَا حَرَمَةَ لَهُ كَالطَّلَاقِ، وذكر الماوردي أن للمُتَحَلِّفِ التحليف بالطلاق دون القاضي، بل يعزله الإمام إن فعله، وفي خبر ضعيف «ما حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مُؤْمِناً وَلَا اسْتَحَلَفَ بِهِ إِلَّا مُنَافِقٌ»، وإذْخَالُهُ الْبَاءَ عَلَى الْمُقْصُورِ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي سَلَكَه شَارِحُ لَا يُنَافِيهِ إِذْخَالُهُ لَهَا فِي الرُّوضَةِ عَلَى الْمُقْصُورِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: يَخْتَصُّ بِاللَّهِ إِمَّا مَرَّةً أَنَّهُا تَدْخُلُ عَلَى الْمُقْصُورِ وَالْمُقْصُورِ عَلَيْهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَصْوِيبُ مَنْ حَصَرَ دَخُولَهَا عَلَى الْمُقْصُورِ فَقَطْ لِلْمَتْنِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ وَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِفْسَادُ مَا فِي الرُّوضَةِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ وَلَا يُسَمَّى بِغَيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَمَرَّةً

وَالْأَقْبَى يَمِينٌ لَمَّةٌ وَيَتَّبَعِي لِلْحَالِفِ أَنْ لَا يَتَسَاهَلَ فِي الْحَلِفِ بِالتَّبَعِيِّ ﷺ؛ لِكَرْهِهِ غَيْرَ مُوجِبٍ لِلْكَفَّارَةِ سِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَجُوزُ إِلَى الْكُفْرِ لِعَدَمِ تَعْظِيمِهِ الرَّسُولَ وَالِاسْتِخْفَافِ بِهِ ﷺ اهـ ع ش. قُود: (الكراهة) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قُود: (وهو الْمُفْتَحِدُ) أي: الْقَوْلُ بِالْكَرَاهَةِ. قُود: (وهو الَّذِي إِلَخ) أي: الْقَوْلُ بِالْحُرْمَةِ وَالْإِثْمِ. قُود: (لِقَصْدِ غَالِبِهِمْ بِهِ) أي: بِالْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ. قُود: (إِعْظَامُ الْمَخْلُوقِ بِهِ) أي: بِالْحَلِفِ وَتَحْتَمَلُ أَنَّ الْمُحْلُوفَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ بِالْفَاءِ وَحِيثُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرُ لِأَنَّ. قُود: (وَإِذْخَالُهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَاءً) إِلَى (لَا يُنَافِيهِ). قُود: (فِي قَوْلِهِ: يَخْتَصُّ بِاللَّهِ) وَقَوْلُهُ: (مَرَّةً) إِلَى (وَأَوْرَدُوا) إِلَّا أَنَّهُا عَكَسَتْ مَا عَزَاهُ الشَّارِحُ إِلَى الْمَتْنِ وَالرُّوضَةِ. قُود: (فِي حَلِّهِ) أي: الْمَتْنِ حَيْثُ قُدِّرَ لَفْظُهُ الْجَلَالَةُ. قُود: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أي: بِجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ. قُود: (تَصْوِيبُ مَنْ حَصَرَ إِلَخ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْمَرِ إِلَى فَاعِلِهِ. قُود: (لِلْمَتْنِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ إِلَخ) الْجَوَازَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِالتَّصْوِيبِ. قُود: (وَإِفْسَادُ إِلَخ) مَخْطُوفٌ عَلَيْهِ. قُود: (بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ إِلَخ) أي: لِأَنَّهُ هَذَا لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ مَعْنَاهُ يَتَقَرَّدُ اللَّهُ بِهِ فَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ أَنَّ مَا سَلَكَه ذَلِكَ الشَّارِحُ فِي حَلِّ الْمَتْنِ تَكَلَّفَ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْمُبَادَرُ لَيْسَ إِلَّا رُجُوعُ الْهَاءِ مِنْ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَالْبَاءُ دَاخِلَةٌ فِيهِ عَلَى الْمُقْصُورِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ اهـ سَم.

يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ وَغَيْرِهِ كَوَالِدِهِ وَالْكُتْبَةِ فَالْوَجْهُ انْتِقَادُ الْيَمِينِ وَهُوَ وَاضِحٌ إِنْ قَصَدَ الْحَلِفُ بِكُلِّ أَوْ أُطْلِقَ، فَإِنَّ قَصْدَ الْحَلِفِ بِالْمَجْمُوعِ فِيهِ تَأْمُلٌ، وَالْوَجْهُ الْإِنْعِقَادُ؛ لِأَنَّ جَزَاءَ هَذَا الْمَجْمُوعِ يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ، وَالْمَجْمُوعُ الَّذِي جُزَّؤُهُ كَذَلِكَ يَصِحُّ الْحَلِفُ بِهِ. قُود: (بِأَنَّ مَعْنَاهُ يُسَمَّى اللَّهُ بِهِ وَلَا يُسَمَّى بِغَيْرِهِ) أي: لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ مَعْنَاهُ يَتَقَرَّدُ اللَّهُ بِهِ فَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ أَنَّ مَا سَلَكَه ذَلِكَ

أَوَّلُ الْقِسْمِ وَالشُّوْزُ مَا يَوْضَحُ مَا ذَكَرْتَهُ. وَأُورِدَ عَلَى الْمَتَنِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ماضٍ كاذِبًا عَامِدًا فَإِنَّهَا يَمِينٌ بِاللَّهِ وَلَا تَنْقُذُ؛ لِأَنَّ الْجَنَّتَ اقْتَرَنَ بِهَا ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ اشْتَبَاهُ نَشَأَ مِنْ تَوْهُمٍ أَنَّ الْمَحْصُورَ الْأَخِيرَ وَالْمَحْصُورَ فِيهِ الْأَوَّلَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُقَرَّرُ أَنَّ الْمَحْصُورَ فِيهِ هُوَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ فَانْتِقَادُهَا هُوَ الْمَحْصُورُ وَاسْمُ الذَّاتِ أَوْ الصِّفَةِ هُوَ الْمَحْصُورُ فِيهِ، فَمَعْنَاهُ كَيْ يَمِينٌ مُنْقَدَةً لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ ذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ. وَهَذَا خَضِرٌ صَحِيحٌ لَا أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ يَكُونُ مُنْقَدَةً فَتَأْتِلُهُ، عَلَى أَنَّ جَمْعًا مُتَقَدِّمِينَ قَالُوا بِانْتِقَادِهَا (وَلَا يُقْبَلُ) ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا (قَوْلُهُ: لَمْ أُرَدِّ بِهِ الْيَمِينِ).....

• قَوْلُهُ: (وَأُورِدَ عَلَى الْمَتَنِ) أَي: عَلَى قَوْلِهِ: لَا تَنْقُذُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْخِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ أَي: فَإِنَّهَا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَلَمْ تَنْقُذْ هـ سَم. هـ. رَدُّ: (وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ حَلَفَ كَاذِبًا عَالِمًا بِالْحَالِ عَلَى ماضٍ هِيَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَقْسِمُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ أَوْ فِي النَّارِ وَهِيَ مِنَ الْكَبَائِرِ كَمَا وَدَّ فِي الْبُخَارِيِّ، وَفِيهَا الْكُفَّارَةُ يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُولِيذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتِنَ﴾ (هـ: ٨٩) الْآيَةُ وَتَعَلَّقُوا الْإِثْمَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُهَا كَمَا فِي الظَّاهِرِ وَيَجِبُ التَّنْزِيهُ أَيْضًا هـ. قَوْلُهُ: (الْأَخِيرُ) هُوَ قَوْلُهُ: بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ هُوَ الْانْتِقَادُ هـ ش. هـ. قَوْلُهُ: (حَلَى أَنْ جَمْعًا مُتَقَدِّمِينَ الْخِ) وَأَنَارَ الشَّهَابِ الرَّمْلِي إِلَى تَصْحِيحِ هَذَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ وَذَكَرَ صَوْرًا تَطَهَّرَ فِيهَا فَائِدَةُ الْخِلَافِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ فِي انْتِقَادِهَا وَأَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْأَصْحَابِ إِنَّهَا غَيْرُ مُنْقَدَةٍ لَمْ يَرِدْ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا لَا كُفَّارَةَ فِيهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُنْقَدَةً انْتِقَادًا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْبِرَّ وَالْجَنَّتَ لِانْتِقَادِهَا مُسْتَقْبَعَةً لِلْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ امْكَانِ الْبِرِّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ هـ رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ: (قَالُوا بِانْتِقَادِهَا) أَي: الْيَمِينِ الْغَمُوسِ وَهُوَ أَيَّ انْتِقَادِهَا هُوَ الْمُغْتَمَدُ وَتَطَهَّرَ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِي الثَّعَالِي هـ. ع ش. وَمَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَارْضُ وَشَرْحِهِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِي اخْتِمَامُهُ أَيْضًا.

• قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَاسْتَشْكِلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْمُصَوِّرُ وَقَوْلُهُ: غَالِيًا وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَحُرُوفُ الْقِسْمِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى وَيَقَعُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ سَلَّمْنَا إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْضُ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: وَمَا فِي مَعْنَاهَا بِمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى وَالْقُرْآنِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ، وَقَوْلُهُ: كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُ.

الشارح في حلّ المتني تكليف لا داعي إليه ذ المتبادر ليس إلا رجوع الهاء من به على الله تعالى، فالباء داخلة فيه على المقصور عليه كما في الوضحة. هـ. قَوْلُهُ: (وَأُورِدَ عَلَى الْمَتَنِ) أَي: قَوْلُهُ لَا تَنْقُذُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْيَمِينُ الْغَمُوسُ) أَي: فَإِنَّهَا بِذَاتِ اللَّهِ الْخِ وَلَمْ تَنْقُذْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ماضٍ كاذِبًا عَامِدًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ حَلَفَ كَاذِبًا عَالِمًا عَلَى ماضٍ هِيَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَفِيهَا الْكُفَّارَةُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُولِيذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتِنَ﴾ (هـ: ٨٩) ثُمَّ قَالَ: وَيَجِبُ فِيهَا التَّنْزِيهُ أَيْضًا انتهى.

يعني لم أرِدْ بما سبق من الأسماء والصفات الله تعالى؛ لأنها نص في معناها لا تحتل غيرَه. أما لو قال في نحو بالله أو والله: لأفعلن أرذت بها غير اليمين كبالله أو والله المستعان أو وثقت أو استعنت بالله، ثم ابتدأت بقولي: لأفعلن فإنه يُقبلُ ظاهراً كما في الروضة وأصلها، لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وإيلاء وعتي فلا يقبلُ ظاهر التعلّق حق الغير به.

• فَوَدَّ: (يعني) أشار به إلى بُعد التفسير، عبارة المنهج مع شُرجه إلا أن يريد به غير اليمين فليس بيمين فيقبلُ منه ذلك كما في الروضة كأصلها، ولا يقبلُ منه ذلك في الطلاق والعناق والإيلاء ظاهر التعلّق حق غيرَه به فشمِلَ المُستثنى منه ما لو أراد بها أي: بالأسماء المُختصة به تعالى غيرَه تعالى، فلا يقبلُ منه إرادته ذلك لا ظاهراً ولا باطناً؛ لأن اليمين بذلك لا يحتل غيرَه، فقول الأصيل: ولا يقبلُ قوله: لم أرِدْ به اليمين مؤوّلٌ بذلك أو سبق قلم اهـ. وقوله: مؤوّلٌ بذلك أي: بإرادة غير الله بها أو سبق قلم أي: إن أثبتناه على ظاهره. • فَوَدَّ: (لم أرِدْ بما سبق إلخ) ويمكن جعل المتن على حذف مضاف أي: لم أرِدْ به مُتعلّق اليمين وهو المخلوّف به اهـ سم. • فَوَدَّ: (في نحو بالله إلخ) أي: من كل حلف بما يدلُّ على ذاته تعالى فقط أو مع صفته وليس المراد بنحوه الحلف بما يدلُّ على الذات فقط، واحتُرز بذلك عن قوله: بعد دون طلاق إلخ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أرذت بها) أي بالصيغة المذكورة. • فَوَدَّ: (ثم ابتدأت إلخ) راجع لكل من قوله: كبالله أو والله إلخ، وقوله: أو وثقت إلخ. • فَوَدَّ: (فإنه يقبلُ ظاهراً) أي: حيث لا قرينة فإن كان ثم قرينة تدلُّ على قصده اليمين لم يصدّق ظاهراً مُعني وروض مع شُرجه.

• فَوَدَّ: (لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق) عبارة المُعني والروض مع شُرجه وإنما قبل منه هنا أي: في الحلف بما يختص به تعالى إرادته غير اليمين بخلاف الطلاق والعناق والإيلاء ليتعلّق حق الغير به ولأن العادة جرّت بإجراء ألفاظ اليمين بلا قصد بخلاف هذه الثلاثة فدغوا فيها تخالف الظاهر فلا يصدّق اهـ. • فَوَدَّ: (دون طلاق وإيلاء إلخ) صورته أن يخلف بالطلاق ثم يقول: لم أرِدْ به الطلاق.

• فَوَدَّ: (بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق إلخ) يعني أن ما ذكر هنا لا يأتي نظيره في الطلاق وما بعده كما مرّ في أبوابها، فلَوْ قال مثلاً: أنت طالق. وقال: أرذت إن دخلت الدار لا يقبلُ ظاهراً اهـ رشيدّي. بل أرذت به حلّ الوثاق مثلاً وأن يقول لبعده: أنت حر. ثم يقول: لم أرِدْ به العتق بل أرذت به أنت كالحُر في الخصال الحميدة مثلاً، وأن يولي من زوجته ثم يقول لم أرِدْ به الإيلاء اهـ. بُخيري عن العسماوي، والأولى أن يَصوّر بنحو: عليّ طلاق زوجتي لأفعلن أو لا أفعلن كذا. • فَوَدَّ: (فلا يقبلُ ظاهراً) مفهومه كشرحي المنهج والروض أنه يقبلُ منه باطناً اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (يعني لم أرِدْ بما سبق إلخ) يمكن جعل المتن على حذف مضاف أي لم أرِدْ به مُتعلّق اليمين وهو المخلوّف به. • فَوَدَّ: (فإنه يقبلُ ظاهراً كما في الروضة وأصلها، لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وإيلاء إلخ) عبارة الرّوض ويصدّق حيث لا قرينة إن قال: لم أقصد ولا يصدّق في الطلاق والعناق والإيلاء انتهى.



(وما انصرف إليه سبحانه عند الإطلاق) غالبًا وإلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والزاق) والمصور والجبار والمُتَكَبِّر والحق والقاهر والقادر (والرب تنقيد به اليمين)؛ لانصراف الإطلاق إليه تعالى، وأل فيها للكمال. (إلا أن يُريد) بها (غيره) تعالى بأن أَرَادَهُ تعالى أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها غيره؛ لأنه قد يُستعمل في ذلك كرحيم القلب وخالق الكذب. واستشكّل الربّ بأل بأنه يُستعمل في غير الله تعالى فينبغي إلحاقه بالأوّل ويُردُّ بأن أصل معناه يُستعمل في غيره تعالى فصَحَّ قَصْدُهُ بـ، وأل قرينة ضعيفة لا قوّة لها على إلغاء ذلك القصد.

(وما استعمل فيه وفي غيره) تعالى (هـ) واء كالشيء والموجود والعالم بكسر اللام (والحي) والسميع والبصير والعليم والحليم والسنّي (ليس يضمن إلا بنية)؛ بأن أَرَادَهُ تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق؛ لأنها لَمَّا أُدْلِقَتْ عليهما سواء أشبهت الكتابات، والاشتراك إنما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم التّوبة، ثم رأيت ابن أبي عسرون أجاب به ويقع من العوام الحليف بالجناب الرفيع ويُريدون به لله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الإنسان فناء داره

قوله: (غالبًا) مُحْتَرَزُهُ قول المُصَنِّف الآي سواء. قوله: (وإلى غيره بالتقييد) ليس مُقَابِلًا لقوله غالبًا؛ لأن ذلك مفروض عند الإطلاق وما هنا ليس مطلقًا فَلْيُنْظَرْ ما الذي احتُرِزَ عنه بقوله غالبًا وَلَعَلَّهُ ما ذَكَرَهُ بَعْدَ بقوله وما استعمل فيه وفي غيره إلخ ومع ذلك فيه شيء اهـ. ع ش. أي: لأن المُصَنِّف ذَكَرَ أَنَّ اليمين تنقيد به فلا يصح أن يكون مُحْتَرَزًا اهـ بِجَيْرِهِ. قوله: (وأل فيها للكمال) أي: لا للعموم ولا للتعدي قال سيوطي: يكون لأم التّشريف للكمال، تقول: زَيْدُ الرَّجُلُ تُريدُ الكامل في الرّجلية وكذا هي في أسماء الله تعالى فإذا قُلْتَ الرَّحْمَنُ أي الكامل في معنى الرّحمة. والعالم أي: الكامل في معنى العلم، وكذا بقية الأسماء اهـ مُعْنِي. قوله: (بها) أي: بالأسماء المذكورة، ولكنّ الانسب لقول المثنى به ولقوله الآتي؛ لأنه قد يُستعمل إلخ التذكير. قوله: (بأن أَرَادَهُ تعالى إلخ) هذا بيان لِمَنْطُوقِ الاسْتِثْنَاءِ، وقوله: بخلاف إلخ بيان لِمَفْهُومِهِ. قوله: (لأنه قد يُستعمل إلخ) أي: يَقْبَلُ ولا يكون يَمِينًا لأنه إلخ اهـ مُعْنِي. قوله: (في ذلك) أي: في حق غيره تعالى مُقَيَّدًا اهـ مُعْنِي. قوله: (بالأوّل) أي: بما اختص به تعالى. قوله: (يُستعمل في غيره) يعني يَصْدُقُ على غيره تعالى. قوله: (قصد) أي: الغير اهـ. ع ش. قوله: (بكسر اللام) إلى قوله والاشتراك في المُعْنِي. قوله: (بأن أَرَادَهُ تعالى إلخ) أي: ولو مع غيره كان أراد بالعالم البارئ تعالى وشخصًا آخر كالنبي أو غيره اهـ. ع ش وتقدّم عن سم ما يوافقه.

قوله: (أشبهت الكتابات) أي فاحتاجت إلى التّوبة. قوله: (والاشتراك) أي بينه تعالى وبين الغير. قوله: (ويُريدون به الله إلخ) ويتبني أد مثله في الحرمة ما لو قصد بذلك التّوبة اهـ ع ش وفيه وقفة يُظهِرُ الفرق. قوله: (إذ جناب الإنسان إلخ) أي: ويَحْرُمُ إطلاقه عليه تعالى سواء قصده وإن كان عاميًا لِكَيْتَ إذا صَدَرَ عنه يُعْرَفَ فإن عاد إليها زُرَّ ومثله في امتناع الإطلاق عليه ما يقع كثيرًا من قول العوام اتكلت على جانب الله تعالى أو الحمله نلى الله كما تقدّم في الحقيقة اهـ ع ش.

فلا يتعقد وإن نوى به ذلك كما قاله أبو زرعة؛ لأن النية لا تؤثر مع الاستحالة، ولو سلمنا أن الرفيع من أسمائه تعالى بناء على أخذها من نحو رفيع الدرجات ومز ما فيه في الردة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية وهي (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشئته) وإرادته، والفرض أنه أتى بالظاهر بدل الصميم.....

• فؤد: (فلا يتعقد، وإن نوى إلخ)، سنذكر عن قريب خلافه اه سم. • فؤد: (ولو سلمنا إلخ) غاية.  
 • فؤد: (والثاني) عطف على قوله: فالأول يقسميه. • فؤد: (الذاتية) إلى قوله: وإن نازع في المعنى إلا قوله: فإن أريد إلى وعلم، وقوله: ما لم يرد إلى وبالقُرآن. • فؤد: (الذاتية) أخرج الفعلية كالخلق والزكي فلا تتعقد بها كما صرح به الرافعي وأخرج السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد بها؛ لأنها قديمة متعلقة به تعالى اه رشيدى. • فؤد: (كوعظمة الله إلخ) قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى أزلياً وأنه واجب الوجود، منها السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم أر فيها شيئاً والظاهر انعقاد اليمين بها؛ لأنها قديمة متعلقة بالله تعالى اه. وقال الرافعي: وإن بعضهم أي: الحنفية قال: لو قال: بسم الله لأفعلن كذا فهو يمين، ولو

• فؤد: (فلا يتعقد وإن نوى) سيأتي في هامش الآتية خلافه. • فؤد: (والصفة كوعظمة الله وعزته إلخ) قال الزركشي المراد أن يكون مبنياً على جواز إطلاقه، والأشعري قال: بالمنع، وقصل القاضي أبو بكر وغيره بين ما يوهم نقصاً قيمتي وما لا يوهم فيجوز ثم قال: من الصفات الذاتية ككونه تعالى أزلياً وأنه واجب الوجود وهي كالزائدة على الذات، ومنها السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم أر فيها شيئاً، والظاهر انعقاد اليمين بها؛ لأنها قديمة متعلقة بالله انتهى ثم قال: وأنه أي: وفي كتب الحنفية أنه لو قال: بسم الله لأفعلن فهو يمين ولو وصفه الله فلا؛ لأن الأول من إيمان الناس؛ ولهذا يقولون: بسم الله أنزلت من عنده السور. قال الرافعي وذلك أن تقول إن قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلة وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً إلا أن يريد الوصف انتهى. وعجابه الرافعي في آخر الباب وأن بعضهم أي: الحنفية قال: لو قال بسم الله لأفعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا؛ لأن الأول من إيمان الناس. الا ترى القائل يقول بسم الله الذي أنزلت من عنده السور ولك أن تقول: إذا قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله تعالى، وكذا إن جعل الاسم صلة، وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً. وقوله: بصفة الله يشبه أن يكون يميناً إلا أن يريد الوصف انتهى. وكأنه أراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف ولعل قول الزركشي السابق ولو وصفه الله محرف عن ولو قال: وصفه الله. • فؤد: (كوعظمة الله إلخ) أي ولو قال: وقدر الله قال ابن الصباغ في فتاويه: يكون يميناً لقوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (الزمر: ١٧) أي: عظمته. وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر أنه ليس يمين إلا أن يتوهم فيكون قال: وبه أقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعله أو ذاته.

في الكل (يعين)، وإن أطلق؛ لأنه تعالى لما لم يَزَلْ موصوفاً بها أشتبهت أسماءه المختصة به، وأخذ من كون العظمة صفة منقولة إلى الناس سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته؛ لأن التواضع للصفة عبادة لها، ولا يُعْبَدُ إلا الذات ورُدُّ بأن العظمة هي المجموع من الذات والصفات، فإن أريد بذلك هذا فصحيح أو مجرّد الصفة فممتنع، ولم يُبينوا حكم الإطلاق ويظهر أنه لا منع فيه، وعلم مما فهم به الصفة أن المراد بالاسم جميع الأسماء الحسنى

قال: بصفة الله فلا. ولك أن تقول إذا لنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله، وكذا إن جعل الاسم صلة، وإن أراد بالاسم التسمية لم يكن يمينا، وقوله: بصفة الله يشبه أن يكون يمينا إلا أن يؤد به الوصف اه. وكأنه أراد بالتسمية اللفظ والوصف قول الواصف، وقال ابن الصباغ في فتاويه: لو قال وقدر الله يكون يمينا لقوله تعالى ﴿وَمَا قَادِرُوا أَنَّهُ حَتَّىٰ قَدِيرُهُ﴾ (الزمر: ٦٧) أي: عظمته، وحكى ابن المنير عن الشافعي فيمن حلف بالقهر أنه ليس يمين إلا أن يتوبه فيكون قال: وبه أقول، قال الزركشي: فانظر القهر صفة فعل أو ذات اه سم بحذف. ه. فود: (في الكل) عبارة المُنْهِي في الستة.

ه. قول (سني) (يعين) خبر عن قول الشافعي، والثاني وما بينهما غيراض، ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة إليه من أصله لاستغاضته من قوله: أولاً لا تتفق إلا بذات الله تعالى أو صفة له بل فيه قلاقة اه ش. ه. فود: (منع قول الناس): إيب فاعل أخذ. ه. فود: (ورود إلخ) عبارة المُنْهِي ومنع القرافي ذلك، وقال: الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبرود مجموعهما اه.

ه. فود: (هي المجموع إلخ) فيه شبهة اه سم. عبارة ع ش هذا قد يخالف ما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بأنها ما دل على الذات ولو مع الصفة اه. عبارة القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد؛ إذ لو كان كذلك لم يصح إضافته أي: لفظ عظمة إلى الله تعالى؛ لأن الكل لا يضاف لجزئه، وأيضا المعبرود الذات المتميزة بالصفات لا الذات مع الصفات اه. ه. فود: (أو مجرّد الصفة فممتنع) ولقائل أن يقول يتبني عدم المنع، وإراد أريد مجرّد الصفة ما لم يؤد باللام التعدي للمتواضع له لا حتمالها معنى العملة أي: تواضع له لأجل عظمته، فإن قيل: الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفتها تأمله اه. سم عبارة السيد عمر قد يقال يُحتمل أن يكون لأم لعظمته للغاية لا صلة للتواضع فمعمول التواضع محذوف للعلم به تقدّمه له فحيث فلا محذور، وإن كان خلاف الأولى من جعل الذات هي المنشأ فليتأمل على أن حمل تواضع على العبادة ليس بممتنع اه. ه. فود: (حكم الإطلاق) أي: في قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته ع ش. ه. فود: (بما فسّر إلخ) أي: في قول المصنف: والصفة كوعظمة الله إلخ. ه. فود: (أن المراد بالاسم) أي: في قول المصنف وكل اسم

ه. فود: (بأن العظمة هي المجموع إلخ) فيه شبهة. ه. فود: (أو مجرّد الصفة فممتنع) لقائل أن يقول يتبني عدم المنع فإن أريد مجرّد الصفة ما لم يؤد باللام التعدي للمتواضع له لا حتمالها معنى العملة أي تواضع له لأجل عظمته، فإن قيل الذات تستحق لتواضع لذاته قلنا ولصفتها تأمله.

التسمية والتسمين وما في معناها مِمَّا مَرَّ، سواءِ اشْتُقَّ من صِفة ذاته كالسَّمِيع أو فعله كالخالِق، (إلا أن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) وبالعظمة وما بعدها ظُهِرَ آثارها كأن يُرِيدَ بالكلام الحُرُوفَ الدَّالَّةَ عليه، وإطلاقُ كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكونُ يَمِينًا؛ لأنَّ اللَّفْظَ مُخْتَمِلٌ لِذَلِكَ وَتَنْقِذُ بَكِتَابِ اللَّهِ وَبِنَحْوِ التَّوْرَةِ ما لم يُرد الألفاظُ كما هو ظاهرٌ، ثم رأيت الزركشي قال: لو خَلَفَ المسلمُ بآية منسوخة من القرآن أو بنحوِ التوراة تنقِذُ يَمِينَهُ؛ لأنَّه كلامُ الله ومن صِفات الذَّاتِ قاله القاضي، وينبغي أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنَّه هل يحزُّمُ على المُخَدِّثِ مَسَّهُ؟ وهل تبطلُ الصَّلَاةُ بقراءته؟ والصحيح لا يحزُّمُ وتبطلُ، وبه يقوى عَدَمُ الانقيادِ اهـ. ويُردُّ تخريجُه بأنَّ المدارَ هنا على المعنى وهو كلامُ الله التَّفْسيُّ بلا شَكٍّ وَثُمَّ على الألفاظِ، ولا حرمةَ لها بعدَ نسخِها فالوجه ما ذكرته من الانقيادِ ما لم يُرد اللَّفْظُ وبالقرآن.....

إلخ. ٥ قود: (من صِفة ذاته إلخ) والفرق بين صِفَتِي الذَّاتِ والفِعْلِ أنَّ الأولى ما اسْتَحَقَّه في الأزَلِ والثانية ما اسْتَحَقَّه فيما لا يَزَالُ يُقالُ: عالمٌ في الأزَلِ ولا يُقالُ: رازِقٌ في الأزَلِ إلا تَوْشَعًا باغْتِيَارٍ ما يُؤوَّلُ إليه الأمرُ اسْتِنَى ومُعْنَى.

هوئي (سني: (إلا أن ينوي إلخ) قال الزركشي عُلِمَ من اسْتِثْنائِهِ أنَّ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ كَخَلَقِ اللَّهِ وَرِزْقِ اللَّهِ وَرَحْمَةِ اللَّهِ لا تَنْقِذُ بِهَا اليمينُ وَبِهِ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ، قال: ويَبْغِيهِ أَجَابَ الإمامُ في وإخِياءِ اللَّهِ، وأُطْلِقَ الجُمُهورُ عَدَمَ الانقيادِ بِصِفَاتِ الفِعْلِ، لَكِنْ جَزَمَ الخُفَّافُ في الخِصَالِ بِأَنَّهَا تَكُونُ يَمِينًا إِذَا نَوَاهَا اهـ. سم وَيُقِيدُ عَدَمَ الانقيادِ بِهَا تَقْيِيدَ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ والمُعْنَى قولُ المُصَنِّفِ: والصِّفَةُ بِالذَّاتِيَّةِ. ٥ قود: (وبالعظمة وما بعدها ظُهِرَ آثارها)؛ لأنَّه يُقالُ: عَايَنْتُ عَظَمَةَ اللَّهِ وَكِبَرِيَاءَهُ، ويُشارُ إلى أفعاله سُبْحَانَهُ وتعالى، وقد يُرادُ بالجلالِ والعِزَّةِ والكِبَرِيَاءِ ظُهورُ آثارها على المَخْلُوقَاتِ اهـ مُعْنَى.

٥ قود: (كأن يزيد إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُعْنَى وَكَأَنَّ إلخَ بالمُعْطَفِ. ٥ قود: (فلا يكون إلخ) تَفْرِيعٌ على المعنى. ٥ قود: (وينحو التوراة) كالإنجيل اهـ. نِهَايَةً. ٥ قود: (تخريجُه) أي: الزركشي. ٥ قود: (هنا) أي: في اليمين، وقوله: ثم أي: في حُرْمَةِ المَسِّ وَبُطْلَانِ الصَّلَاةِ. ٥ قود: (وبالقرآن إلخ) عَطَفٌ على

٥ قود: (إلا أن ينوي إلخ) قال الزركشي: عُلِمَ من اسْتِثْنَائِهِ أنَّ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ كَخَلَقِ اللَّهِ وَرِزْقِ اللَّهِ وَرَحْمَةِ اللَّهِ لا تَنْقِذُ بِهَا اليمينُ وَبِهِ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ قال: ويَبْغِيهِ أَجَابَ الإمامُ في: وإخِياءِ اللَّهِ وأُطْلِقَ الجُمُهورُ عَدَمَ الانقيادِ بِصِفَاتِ الفِعْلِ، لَكِنْ جَزَمَ الخُفَّافُ في الخِصَالِ بِأَنَّهَا تَكُونُ يَمِينًا إِذَا نَوَاهَا انتهى، ثم قال في كُتُبِ الحَقِيقَةِ: وَلَوْ قال: وَسُلْطَانِ اللَّهِ فَهُوَ يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْقُدْرَةَ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَقْدُورَ فلا قاله الرَّافِعِيُّ أَوَاخِرَ البَابِ وَبِهِ تَقُولُ وَأَنَّهُ لَوْ قال: وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَغَضَبِهِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا قال الرَّافِعِيُّ يُشَبِّهُ أَنْ يُقالَ إِنْ أَرَادَ النِّعْمَةَ وَأَرَادَ الْمُقُوبَةَ فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ فلا. قُلْتُ وكَلَامُ ابنِ سُرَّاقَةَ يُخَالِفُهُ، لَكِنْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ الخُفَّافِ السَّابِقِ انتهى فَلْيَتَأَمَّلْ ما المرادُ بالنِّعْمَةِ والمُقُوبَةِ وما المرادُ بالفِعْلِ.

ما لم يُرَدَّ به نحو الخطبة والمصحف، ما لم يُرَدَّ به ورقه وجلده، وإن نازع فيه الإسوي؛ لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفاً إلا لما فيه من القرآن، ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول: والمصحف أو وحق المصحف (و قال: وحق الله) أو حرّمته لأقلن أو ما فعلت كذا (فيمون)، وإن أطلق لعلبة استعماله فيها، ولأن معناه وحقيقة الإلهية، نعم، قال جمع: لا بُدُّ مع الإطلاق من جرّ حقّ وإلا كان كنايةً ويُفروق بينه وبين ما يأتي أنه لا فرق بين الجرّ وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثّر فيها الصرفُ به تلافٍ هذا كما قال: (إلا أن يُرَدَّ) بالحق (العبادات) فلا

قوله: بكتاب الله إلخ. ٥ قوله: (ما لم يُرَدَّ به نحو الخطبة) أي والألفاظ والحروف أخذاً مما تقدّم في قوله وكان يُرَدُّ بالكلام إلخ. اه. ع ش. ٥ قوله: (نحو الخطبة) أي: كالصلاة اه. مُعْنَى. ٥ قوله: (لا ينصرف عرفاً إلا لما فيه إلخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه، وقضية التخصيص ما لم يُرَدَّ به ورقه إلخ البحث عند الإطلاق، وكذا عند إرادة الحروف وهو مخالف لما قدّمه في كلام الله قلعل ما ذكره هنا مجرّد تمثيل اه. ع ش. ٥ قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) يتأمل وجه الأخذ ومن أين اه. ع ش. ٥ قوله: (أن لا فرق إلخ) ولعله أي الفرق أن حق المصحف ينصرف عرفاً إلى ثمة الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فإنه إنما ينصرف لما فيه من القرآن اه. ع ش.

٥ قوله: (وحق المصحف) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه. سيّد عمر أي: وكان يتبني وحق المصحف. ٥ قوله: (وإن أطلق) إلى قوله: وإن اعتلّز في المعنى إلا قوله: ويُفروق إلى المتن.

٥ قوله: (وإن أطلق إلخ) عبارة المُعْنَى اه. نوى اليمين قطعاً، وكذا إن أطلق في الأصح لعلبة استعماله في اليمين فنزل الإطلاق عليه اه. ٥ قوله: (ولأن معناه وحقيقة الإلهية) لأن الحق ما لا يمكن جحوه فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه. مُعْنَى. ٥ قوله: (ولأن معناه وحقيقة الإلهية) عبارة الجلال لعلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الإلهية اه. رشيد. ٥ قوله: (وحقيقة الإلهية) خبر أن.

٥ قوله: (قال جمع إلخ) مُعْتَمَد اه. ع ش. ٥ قوله: (لا بُدُّ مع الإطلاق إلخ) قضيته أنه مع التية لا يتعيّن الجرّ اه. سم. ٥ قوله: (وإلا كان كناية) عبارة المُعْنَى فإن رفع الحق أو نصب فكناية ليردّه بين استحقاق الطاعة والإلهية فليس يمين إلا بنية اه. ٥ قوله: (وبين ما يأتي) أي: في شرح كماله ووالله وتالله.

٥ قوله: (بأن تلك صرائح إلخ) قد يناقش فيه من وجهين: أحدهما أنه اشتهر أن الصريح يقبل الصرف ففي تفرع فلم يؤثّر إلخ بحث، والثاني اه. ما هنا لو لم يكن صريحاً احتاج للتية وليس كذلك ففي قوله:

٥ قوله: (نعم قال جمع لا بُدُّ مع الإطلاق من جرّ حق إلخ) قال في الرّوض: وإن قال: وحق الله بالرّفع أو التّصبي فكناية انتهى. ٥ قوله: (أيضاً: هم قال جمع لا بُدُّ مع الإطلاق) قضيته أي: مع التية لا يتعيّن الخبر. ٥ قوله: (بأن تلك صرائح إلخ) قد ناقش فيه بوجهين أحدهما أنه اشتهر أن الصريح يقبل الصرف ففي تفرع فلم يؤثّر فيه إلخ بحث، والثاني أن ما هنا لو لم يكن صريحاً احتاج للتية وليس كذلك ففي قوله بخلاف إلخ بحث أيضاً لا يقال: إلخ رادّ نفى صراحته عند عدم الجرّ؛ لانا نقول لما رأيت التناوت

يَكُونُ يَمِينًا قَطْعًا؛ لَأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي الدَّعَاوَى أَنَّ الطَّالِبَ أَيْ الْغَالِبَ الْمُنْذِرُكَ الْمُتَهَلِّكَ صَرَائِحَ فِي الْيَمِينِ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ عَلَى الْأَصْحَ، وَلَمْ يُرَدَّ شَيْءٌ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ اغْتَنَزَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَلَالَةِ وَالرَّذَعِ لِلْحَالِفِ عَنِ الْيَمِينِ الْخُصُوسِ وَبُجَابُ بِأَنَّهُمْ جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصْحَ لِلْمُضْلَحَةِ الْمَذْكُورَةِ (وَحُرُوفُ الْقِسْمِ) الْمَشْهُورَةُ: (بَاءٌ) مُوَحَّدَةٌ (وَوَاوٌ)

بِخِلَافِ الْخَبَرِ بَحْثٌ أَبْصَحَ، وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَرَائِحِ الْتَّصُوصُ لَا مُقَابِلَ الْكِتَابَاتِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(قَائِلَةٌ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ خَلَفَ بِشَهَدِ اللَّهِ أَوْ بِشَهَدِ اللَّهِ أَوْ أَضَافَ قَوْلَهُ وَحَقُّ هَلْ تَتَقَيَّدُ يَمِينُهُ وَتَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ إِذَا حَنَثَ أَمْ لَا؟ وَمَا إِذَا خَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى؟ الْجَوَابُ لَا تَقْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي شَهَدِ اللَّهِ وَيَشْهَدُ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَفِي الْأَذْكَارِ لِلتَّوَرَوِيِّ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ فَيَعْدِلُ إِلَى قَوْلِهِ: شَهَدَ اللَّهُ فَيَقْعُ فِي أَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ شَهَدَ الشَّيْءَ وَعَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ: وَحَقُّ شَهَدِ اللَّهِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِشَهَدِ الْمَضْدَرِّ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَحَقُّ شَهَادَةِ اللَّهِ أَيْ: عَلَيْهِ فَيَكُونُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَمِينًا؛ لَأَنَّهُ خَلَفَ بِالْجَلْمِ، وَإِطْلَاقُ الْفِعْلِ وَإِرَادَةُ الْمَضْدَرِّ شَائِعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ أَيْ: يَوْمٌ نَفَعَهُمْ وَإِذَا خَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ يَمِينٌ بِلَا شَكٍّ أَه. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ خِلَافَ مَا قَالَ فِي الْجَنَابِ الرَّفِيعِ أَه سَمَّ بِحَذَفٍ. قَوْلُهُ: (صَرَائِحُ) أَيْ: فِي الْيَمِينِ. قَوْلُهُ: (الْمَشْهُورَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: بَلْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَزِيدَ إِلَى وَبَدَأَ. قَوْلُهُ: (الْمَشْهُورَةُ) وَغَيْرُ الْمَشْهُورَةِ كَالْأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ وَهَاءِ التَّثْبِيهِ أَه شَوْبَرِي. قَوْلُهُ: (مُوَحَّدَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَظْهَرُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: أَيْ: إِلَى وَبَدَأَ.

بَيْنَهُمَا فِي الْجَرِّ وَغَيْرِهِ عَلَى الصَّرَاحَةِ وَعَدَمِهَا وَجَبَ إِرَادَةُ صَرَاحَتِهِمَا وَعَدَمِهَا بِاِغْتِيَابِ أَنْفُسِهِمَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْجَرِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَتَأَثَّرْ ذَلِكَ التَّرْتِيبُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْوَجْهَيْنِ إِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ أُرِيدَ الصَّرَاحَةُ فِي الْيَمِينِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ صَرَاحَةُ اللَّفْظِ الْمُقْسَمِ بِهِ فِي مَعْنَاهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ تَوْقُفُ الْيَمِينِ عَلَى أَنَّهُ يَتَوَرَّعُ بِهِ مَعْنَاهُ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَشِنْ إِرَادَةَ الْعِبَادَاتِ فَدَخَلَ الْإِطْلَاقُ، نَعَمْ قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَرَائِحِ الْمَنْصُوصُ لَا مُقَابِلَ الْكِتَابَاتِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(قَائِلَةٌ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ خَلَفَ بِشَهَدِ اللَّهِ أَوْ بِشَهَدِ اللَّهِ أَوْ أَضَافَ قَوْلَهُ وَحَقُّ هَلْ يَتَقَيَّدُ يَمِينُهُ وَتَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ إِذَا حَنَثَ أَمْ لَا وَمَا إِذَا خَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ الْجَوَابُ: لَا تَقْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي شَهَدِ اللَّهِ وَيَشْهَدُ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ وَفِي الْأَذْكَارِ لِلتَّوَرَوِيِّ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ فَيَعْدِلُ إِلَى قَوْلِهِ: شَهَدَ اللَّهُ فَيَقْعُ فِي أَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَنْسُبُ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ شَهَدَ الشَّيْءَ وَعَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ



وَتَاءٌ فَوْقِيَّةٌ (كِبَالَهُ وَوَاللَّهُ وَتَاللَّهُ) فَهِيَ «مَرِيحَةٌ فِيهِ جُرُّ أَوْ نُصِيبَ أَوْ رُفِعَ أَوْ سُكِّنَ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ، وَزَيْدٌ رَابِعٌ وَهُوَ: اللَّهُ أَيْ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ هِيَ الْجَارُةُ. أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْجَارَ الْمَحذُوفَ، وَتِلْكَ عِيُوضٌ عَنْهُ فَلَا زِيَادَةَ وَبَدَأَ بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْقِسْمِ لُغَةً وَالْأَعْمُ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُظْهَرِّ وَالْمُضْمَرِ ثُمَّ بِالرَّاءِ لِقُرْبِهَا مِنْهَا مَخْرَجًا بَلْ قِيلَ إِنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنْهَا؛ وَلَئِنْهَا أَعْمٌ مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ اخْتَصَّصَتْ بِالْمُظْهَرِ تَعْمُّ الْجَلَالَةَ وَغَيْرَهَا؛ وَلِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ التَّاءَ بَدَّلَ مِنْهَا (وَوَخَّصَتْ التَّاءَ) الْفَوْقِيَّةَ (بِاللَّهِ) أَيِ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ وَشَدُّ تَرْبُّ الْكُفْبَةِ وَالتَّرَحُّمَيْنِ، وَيُظْهَرُ أَنَّهَا لَا

• فَوْقُ (سَيِّ): (كِبَالَهُ وَوَاللَّهُ الْفَخ) وَلَوْ قَالُوا: لَهُ الْقَاضِي: قُلْ وَاللَّهِ فَقَالَ: تَاللَّهِ بِالْمُتَّاءِ أَوْ التَّرَحْمَيْنِ لَمْ يُخَسَّبَ يَمِينًا لِمُخَالَفَتِهِ التَّخْلِيفَ، وَقَصِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَا يُخَسَّبُ يَمِينًا لَوْ قَالَ لَهُ قُلْ تَاللَّهِ بِالْمُتَّاءِ فَقَالَ بِاللَّهِ بِالْمَوْحُودَةِ أَوْ قُلْ بِاللَّهِ فَقَالَ وَاللَّهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَه. مُغْنِي وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ يَفْلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ مَا نَصَّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْوَجْهُ اتِّعَادُهَا، وَإِنْ قُلْنَا بِكُتُوبِهِ الْمُرَاجِعِ أَه. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: الْقِسْمِ. • قَوْلُهُ: (جُرُّ الْفَخ) أَيِ: لَفْظُ الْجَلَالَةِ. • قَوْلُهُ: (وَزَيْدٌ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَزَادَ الْمُحَامِلِيُّ وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَلِفَ بَدَّلَ الْهَمْزَةَ وَسَيَّاتِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ أَه. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لِلَّهِ) كَانَ فِي أَصْلِهِ أَلِفٌ قَبْلَ الْجَلَالَةِ فَكُشِطَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّاعِي شَرَحَ الْأَلْفِيَّةَ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ مُشَاطِبِهِ: أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ عَلَى حَرْفِ كَالْبَاءِ وَاللَّامِ، وَاسْمٌ عَلَى أَقْلٍ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ قَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْقِسْمِ بِاللَّفْظَةِ الْمُعْظَمَةِ نَحْوُ: قَالَتْ إِلَهٌ لَأَفْعَلْنَ. كَانَ أَلِفٌ وَصِلٌ، فَلَمَّا أَقْسَمَ بِهِ قَطَعَ وَصَارَ يَثْبُتُ وَضَلًا بَعْدَمَا كَانَ لَا يَثْبُتُ وَضَلًا فَزَادَتْ فِيهِ صِفَةٌ وَهِيَ أَقْلٌ مِنْ حَرْفٍ أَه. سَيِّدٌ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (الْمَحذُوفُ) الْأَوَّلَى لِلتَّكْثِيرِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنْهَا) أَيِ كَمَا فِي ثَرَاثٍ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَارِثُ أَه. بُجَيْرِي م.

• فَوْقُ (سَيِّ): (وَوَخَّصَتْ التَّاءَ بِاللَّهِ)؛ لِأَنَّ الْبَاءَ لَمَّا كَانَتْ الْأَصْلُ فِي الْقِسْمِ وَالرَّاءُ بَدَّلَ مِنْهَا وَالتَّاءُ بَدَّلَ مِنَ الرَّاءِ ضَاقَ تَصَرُّفُهَا عَنْ الْبَدْلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَدْخُلَانِ عَلَيْهِ سِوَى اسْمِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿نَاكَلُوْا نَفْسَکُمْ تَذْکُرُوْا تَذْکُرُوْا یُؤْتِیْکُمْ﴾ [یسف: ٨٥] قَالَ ابْنُ الْخَشَابِ إِنَّ التَّاءَ إِنْ ضَاقَ تَصَرُّفُهَا وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى اسْمٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَوْرَكَ لَهَا فِي اخْتِصَاصِهَا بِأَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ وَأَجْلَهَا أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَتَاللَّحْنَ) وَتَحْيَاةُ اللَّهِ أَه. نِهَایَةُ.

وَحَقُّ شَهِدِ اللَّهِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِشَهِدِ الْمَضْمَرِ أَوْ بِكُونِ مَعْنَاهُ وَحَقُّ شَهَادَةِ اللَّهِ أَيِ: عَلَيْهِ فَيَكُونُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ بِالْعِلْمِ، وَأُطْلِقَ الْفِعْلُ إِرَادَةَ الْمَضْمَرِ شَائِعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ أَيِ يَوْمٌ نَفْعُهُمْ وَإِذَا خَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ فَهُوَ يَمِينٌ بِلَا شَكٍّ انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ خِلَافَ مَا قَالَ فِي الْجَنَابِ الرَّفِيعِ بِاللَّهِ بِالتَّخْتِيَةِ، قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَوَجْهٌ كَوْنُهُ يَمِينًا بِحَذْفِ الْمُنَادَى وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا قَوْمُ أَوْ يَا رَجُلٌ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْيَمِينَ انْتَهَى. إِذْ حُكِّمَهُمَا وَاحِدٌ قَدْ يَنْقَضِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ مَعَ الْمَدِّ فَيُخَالَفُهُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَزَيْدٌ رَابِعٌ الْفَخُ مِنْ أَنَّهُ صَرِيحٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْمَدِّ أَنَّ الْأَلِفَ لِلِاسْتِغْنَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

تَنْقِذُ بِهِمَا إِلَّا بِنَيْتِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ الْإِنْعِقَادَ بِهِمَا وَجَمَلَهُ وَإِرْدَا عَلَى كَلَامِهِمْ فَقَدْ أَبْعَدَ، وَبَكَفَى فِي  
 احتياجه لِلنَّيْتَةِ شُدُودُهُ، وَمَثْلُهُمَا بِاللَّهِ بِالتَّحْتِيَّةِ وَفَاللَّهُ بِالْفَاءِ وَاللَّهُ بِالاسْتِفْهَامِ قِيلَ: صَوَابُهُ  
 وَيَخْتَصُّ اللَّهَ بِالتَّائِي؛ لِأَنَّ الْبَاءَ مَعَ فِعْلِ الْإِخْتِصَاصِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ فَيَقْتَضِي أَنَّ  
 الْجَلَالَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا قَدَّمَهُ اهـ. وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ  
 تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ أَيْضًا بَلْ هُوَ الْأَصْلُ السَّالِمُ مِنَ الْمَجَازِ أَوْ التَّضْمِينِ كَمَا مَرَّ.  
 (وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ مَثَلًا لِأَفْضَلِنَ كَذَا) وَيَجُوزُ مَدُّ الْأَلِفِ وَعَدَمُهُ إِذْ حَكُمْتُهِمَا وَاحِدًا، (وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ  
 جَرَّ) أَوْ سَكَّنَ، أَوْ قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَوْ لَعَمْرُ اللَّهِ أَوْ عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ وَذِمَّتُهُ وَأَمَانَتُهُ وَكَفَالَتُهُ

• فَوَدَّ: (إِلَّا بِنَيْتِهِ الْإِنْعِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ اللَّهِ أَي: لَعْنَةُ وَلَا  
 يُقَالُ تَرْبُكَ وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: حَكَى الْأَخْفَشُ تَرْبَ الْكُفْبَةِ وَهُوَ شَادُّ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ:  
 تَالزَّحْمَنِ أَوْ الزَّحِيمِ انْتَعَدَتْ يَمِينُهُ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ شَادًّا فَإِنَّ أَرَادَ غَيْرَ الْيَمِينِ قِيلَ  
 مِنْهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: بِاللَّهِ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ وَاللَّهِ لِأَفْضَلِنَ كَذَا وَنَوَى غَيْرَ الْيَمِينِ كَوَثِقَتْ بِاللَّهِ أَوْ اعْتَصَمَتْ أَوْ  
 وَاللَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا اهـ. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَالنَّيْتَةِ وَفِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْمُوعِ  
 شُدُودًا وَغَيْرِهِ فِي الْإِنْعِقَادِ. • فَوَدَّ: (بِهِمَا) أَي: تَرْبَ الْكُفْبَةِ وَتَالزَّحْمَنِ أَي: وَيَنْعُوهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ  
 كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَجَعَلَهُ) أَي: الْإِنْعِقَادَ، وَكَذَا ضَمِيرٌ فِي احتياجه. • فَوَدَّ: (شَلُودَةً)  
 الْمُنَاسِبُ الثَّنِيَّةُ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ اهـ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَاللَّهُ إِلَى صَوَابِهِ وَإِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ  
 صَوَابِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى. • فَوَدَّ: (بِاللَّهِ بِالتَّحْتِيَّةِ) وَجْهٌ كَوْنُهُ يَمِينًا بِحَذْفِ الثَّنَادَى وَكَانَهُ قَالَ: يَا قَوْمُ أَوْ يَا  
 رَجُلُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْيَمِينَ أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَاللَّهُ بِالاسْتِفْهَامِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ  
 مَا يَأْتِي مِنَ الرَّشِيدِيِّ فَلَا غِنَاءَ. • فَوَدَّ: (فَيَقْتَضِي) أَي: تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ

• فَوَدَّ (لَسِي): (وَلَوْ قَالَ: الْإِنْعِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ حَذَفَ الْحَالِفُ حَرْفَ الْقَسَمِ وَقَالَ اللَّهُ بِهِمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ  
 وَيُدْوِنُهُ اهـ. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَلَّهُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى أَنْ إِلَى وَقِيلَ. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) عِبَارَةُ  
 الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَقَوْلُ الْحَالِفِ لَا هَا اللَّهُ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ كِنَايَةً إِنْ نَوَى الْيَمِينَ قِيمِينَ وَإِلَّا فَلَا،  
 وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّفْظِ لَعَدَمَ اسْتِثْنَائِهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَيُّمُ اللَّهُ بِقَسَمِ الْمِيمِ اشْتَهَرَ مِنْ كَسْرِهَا وَوَضِلَ  
 الْهَمْزَةِ وَيَجُوزُ قَطْعُهَا وَأَيُّمُ اللَّهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ مِنْهَا يَمِينًا إِذَا أُطْلِقَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ اشْتَهَرَ فِي  
 اللَّفْظِ وَرَدَّ فِي الْخَبَرِ لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ اهـ. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ مَدُّ الْأَلِفِ) أَي: الَّتِي هِيَ جَزْءٌ مِنَ  
 الْجَلَالَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ وَلَا يُنَافِيهِ الْإِنْعِ فَهَذَا غَيْرُ كَوْنِهَا أَلِفَ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَرَّ وَغَيْرُ كَوْنِ الْأَلِفِ جَاوِزَةً  
 الَّذِي نَقَلَهُ ثُمَّ صَحَّحَ خِلَافَهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ الشَّهَابُ ابْنَ قَاسِمٍ فِي هَذَا اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَعَمْرُ اللَّهِ  
 الْإِنْعِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَقَوْلُ الْحَالِفِ وَلَعَمْرُ اللَّهِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْبَقَاءُ وَالْحَيَاةُ كَذَلِكَ أَي

• فَوَدَّ: (أَوْ عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ الْإِنْعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: وَالْمُرَادُ بِعَهْدِهِ إِذَا نَوَى بِهِ الْيَمِينَ  
 اسْتِحْقَاقَهُ لِإِجَابَتِهِ مَا أَوْ جَبَّ عَلَيْنَا وَتَعَبَّدْنَا بِهِ، وَإِذَا نَوَى بِهِ غَيْرَهَا الْجِبَادَاتِ الَّتِي أُيْرِنَا بِهَا أَنْتَهَى.

لَأَقْلَنْ كذا (فليس يمين إلا بنتي) للأنتم؛ لاحتماله لإخيه احتمالاً ظاهراً ولا يُنافيه في الأولى صحة ذلك نحواً إذ الجرُّ بحذف الجار وإبقاء عمله والتَّصَبُّ بترزيع الخافضِ والرفع بحذف الخبر أي: الله أحلف به والشكُّونُ بجرِّ الوصلِ مجرى الوقفِ على أنَّ هذه كلها لا تخلو من شدوٍ، بل قيل: الرفعُ لَحْنٌ لِكَيْتِه غيرُ صحيح كما تقرر، وقيل: يُفَرَّقُ بين نحويٍّ وغيره ويُردُّ بأنَّه حيث لم ينو اليمين ساوًى غيره في احتمال لفظه، وبُله بتشديد اللام وحذف الألف لَفَوً، وإنَّ نَوَى بها اليمين؛ لأنَّ هذه تِلْمةٌ غيرُ الجلالة إذ هي الرطوبةُ ذكره في الروضة وهو مُتَّجِهٌ، وإن اغترَضَ معنى ونقلاً؛ لأنَّا (إنَّ سلَّماً أنَّها لَعَمَّةٌ هي غَريمةٌ جدًّا في الاستعمال الغُرفي؛ فلا يُعَوَّلُ عليها وزعم أنَّها شائعةُ المُردِّ منه شيوخُها في السِّنةِ العوامِّ، كما صرح به غيرُ واحد ولا عبرة بالشيوخ في ألسنتهم.

(ولو قال: اقسمت أو أقسم أو خلفت و أحلف) أو آليت أو أولي (بالله لأقلن) كذا (فيمين إن نواها) لأطراد الغُروف باستعمالها يميناً وأئده بنيتها، (أو أطلن) للغُروف المذكور وبه فارقٌ شهدت أو أشهد بالله فإنه محتاج لنية اليمين به؛ لأنه لم يشتهز في اليمين،.....

كناية، وإنما لم يكن صريحاً؛ لأنه يُطلق مع ذلك على العبادات، وقوله: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وميثاقه وأمانته وذمُّه وكفاليته كُلُّ منها كذلك، سواء أضاف المخطوفات إلى الضمير كما مثل أم إلى الاسم الظاهر والمراد بعهد الله إذا نوى به اليمين استعاقبه لإيجاب ما أو جبه علينا وتعبُّدنا به وإذا نوى به غيرها العبادات التي أبرزنا بها فإنَّ نَوَى اليمين بالمثل انْعَقَدَت يمينٌ واحدةٌ والجمع بين الألفاظ تأكيدٌ فلا يمتلئ بالجنس فيها إلا كفارةٌ واحدة، ولو نوى كُلُّ لَفْظٍ يميناً كان يميناً ولم يلزمه إلا كفارةٌ واحدة، كما لو حلف على الفعل الواحد مراراً. اهـ. قوله: (ولا يُنافيه) أي: الاحتياج إلى النية وكان الأولى التَّفْرِيعُ.

• قوله: (في الأولى) أي: ما في المتن، وقوله: صحته ذلك إلخ فاعلُ يُنافي، وقوله: إذ الجرُّ إلخ علةٌ للصحة عبارةً للنهاية: ولا يضرُّ اللَّحْنُ فما ذُكِرَ على أنه قيل بمنعهِ فالجرُّ بحذف الجار إلخ وعبارةُ الْمُغْنِي وشيخ الإسلام: واللَّحْنُ لا يَمْنَعُ انْعِقَادَ اليمينِ على أنَّ غيرَ الرفع لا لَحْنٌ فيه فالتَّصَبُّ بترزيع الخافضِ والجرُّ بحذفه إلخ وأما الرفعُ فَيَمْنَعُ أيضًا أن يكون ابتداءً بكلام اهـ؛ وبذلك عُلِمَ ما في صنيع الشارح.

• قوله: (بحذف الجار إلخ) قال سيوريه: ولا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإنشاءً عمله إلا في القسم. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (بين نحويٍّ) أي: فَتَنَعِدُ منه.

• قوله: (لَفَوً إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارةً لهما يمينٌ أنه نواها على الزاجح خلافاً لجمع ذهبوا إلى أنها لَفَوً اهـ. • قوله: (لأن هله) أي: البلة اهـ مُغْنِي.

• قوله: (أو آليت) إلى قوله: وبه فارقٌ في المغني وإلى قول المتن ولو قال: إن فعلت في النهاية. • قوله: (لأنه لم يشتهز إلخ) الأولى فأنه إلخ.

نعم، هو في اللعان صريح كما مر، أما مع حذف بالله فلفظ، وإن نوى اليمين. (ولو قال: لفسدت) بما ذكرت (عبراً ماضياً) في نحو أقسمت (أو مستقبلاً) في نحو أقسم (صدق باطناً)؛ فلا تلزمه كفارة، (وكذا ظاهراً) ولو في نحو: أقسمت بالله لا وطئتك (على المذهب) لاحتمال ما يذم فيه، بل ظهوره ولو عرفت له يمين سابقة قبل في نحو أقسمت جزماً (ولو قال لغيره: أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وإذا يمين نفسه فيمين) لإصلاحية اللفظ لها مع

• قوله: (أما مع حذف بالله) أي: من كل ما تقدم في المتن والشرح. • قوله: (في نحو أقسمت) أي: وما بصيغة الماضي.

• قوله: (نعم هو في اللعان صريح إلخ) عبارة الرّوض هنا ولو قال الملاحظين: أشهد بالله كاذباً لزمته الكفارة. قال في شرحه: وإن نوى غير اليمين إذ لا أثر للثبوتية في مجلس الحكم. اهـ. فلو حلف القاضي بنحو أشهد بما يتوقّف على التّبيّه ولم يتوّجّه أنّه لا كفارة عليه؛ لأن هذا لا يكون يميناً إلّا بالتّبيّه، وإن قلنا يميناً في مجلس الحكم في التّبيّه، وإن حلف رجُل بالله تعالى، فقال آخر: يميني في يمينك أو يلزمني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وإن قال: ذلك في الطلاق والعناق ونوى لزمه ما يلزم الحالف، وإن قال: أيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء لا أن يتوّجّه به الطلاق والعناق فيلزمه، وإن قال: اليمين لازمة لي لم يلزمه شيء. وإن قال الطلاق والعناق لازم لي ونوى لزمه اهـ. قال ابن التّقيّ في شرحه: وأعلم أن معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصّبّاغ أنّه يلزمني من اليمين ما يلزمك فإن كان الشّيخ قصد ذلك كأن ذكره لك ليُعرفك أنّه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه، وإن قصد أنّه يلزمه عن الكفارة أو الطلاق أو العناق فهما صورتان متباينتان، لكن في كلام المتولّي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى، فإن قال: يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعلّق به حكم؛ لأن التعلّق وجد من غيره فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته أشركتك مع امرأة فلان وكان فلان قد علّق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى إن وقع الطلاق على تلك فأتيت شريكها فيه صحّ اهـ. وفي التّهذيب ما يوافق في الصورة الثانية، فإن قال: لو طلق رجُل زوجته بالطلاق وحيث فقال: يميني في يمينك وأراد أن امرأته تطلق كامراً الآخر طلقت، وكذا إن أراد متى طلق الآخر امرأته طلقت امرأته فإن الخاطرة متى طلق طلقت هذه. وأما الصورة الثانية فلم يتعرّض الرافعي لها اهـ. كلام ابن التّقيّ ثم قال: فرغ لو قال لمن يخلف: يميني في يمينك وأراد إذا خلقت صرت حالفاً مثلك لم يعبر حالفاً إذا حلف ذاك، سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق فيلزمه أي لانه حيث يبتدئ بمنزلة قوله: الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر. وقوله: والعناق أن قوله العنق لازم لي كذلك، لكن سيأتي أوائل التّذري قول الشارح ما نصّه ومنه أي: نذر اللّجاج ما يعتاد على ألسنة الناس العنق يلزمني أو يلزمني عنق عدي فلان أو والعنق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يتوّجّه التعلّق فلفظ، وإن نواه تخيير ثم بيّن ما حاصله أن العنق لا يخلف به إلّا على وجه التعلّق أو الالتزام فيحمل كلام التّبيّه على ذلك وكقول الرّوض فإيمان البيعة قوله: فأيمان المسلمين كما قاله في شرح الرّوض.

اشتهاره على السنة حملة الشرع، وكأنه في الأخيرة ابتدأ الحليف بقوله بالله ويُنْدَب للمُخاطَب إبرازه في غير معصية، ويظهر إلحاق المكروه بها، ثم رأته مُصَرِّحاً به فإن أبا كُفَر الحالف وقال أحمد: بل المُخاطَب (إلا) يقصِدُ يمين نفسه، بل الشفاعة أو يمين المُخاطَب أو أطلق (فلا) تنقِذُ اليمين؛ لأنه لم يَدْلِف هو ولا المُخاطَب وظاهرُ صنيعه حيث سوى بين خلفت وغيرها فيما مرَّ لا هنا أن خلفت عليك ليست كأقسمت وآليت عليك، ويؤجّه بأن هذين قد يُستعملان لِطَلَبِ الشفاعة بخلاف خلفت ويُكرّه ردُّ السائل بالله أو بوجهه في غير المكروه والشؤال بذلك كما مرَّ (ولو زال: إن فعلت كذا فأنا يهودي).....

• فُود: (في الأخيرة إلخ) أي: أسألك بالله إلخ مفهومة أنه لو قال: والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا وأطلق كان يميناً وهو ظاهر؛ لأن هذه العبارة لا تُستعمل لِطَلَبِ الشفاعة بخلاف أسألك بالله إلخ. اه ع ش. • فُود: (ويُنْدَب) إلى قوله: وظاهرُ صنيعه في المُغني إلّا قوله: وقال إلى المتن. • فُود: (وقال أحمد إلخ) لَعَلَّه رواية عنه وإلّا فالمُغني به عندهم أن الكفارة على الحالف اه ع ش. • فُود: (أو يمين المُخاطَب) كَانَ قَصْدُ جَعْلِكَ حَالِفاً بالله اه ع ش. • فُود: (أن خلفت عليك ليست إلخ) أي: في هذا التفصيل أي: هو يمين، وإن لم يتو يمين؛ فيه بقرينة التوجيه فليُحرَّر اه. رَشِيدِي عبارة ع ش قوله: أن خلفت عليك ليست إلخ أي: فإنها تكون يميناً، وإن لم يقصِد بها يمين نفسه بل أطلق اه. • فُود: (وآليت) أي: وإن لم يَدْكُرْ فيما مرَّ اه. رَشِيدِي وكان الأولى للشارح أن يقول: أو آليت كما في النهاية. • فُود: (ويُكرّه) إلى قوله: كما مرَّ في المُغني إلّا قوله: في غير المكروه. • فُود: (ويُكرّه ردُّ السائل) ظاهره وإن كان غير مُحتاج إليه ويؤجّه بأن الغرض من إعطائه تَعْظِيم ما سأل به اه ع ش. • فُود: (أو بوجهه) كأنسألك بوجهه الله اه ع ش.

• فُود (سبي: (ولو قال: إن فعلت إلخ). (روغ): لو خلف شخص بالله فقال آخر: يميني في يمينك أو يلزمني ما يلزمك لم يلزمه شيء، وإن نوى؛ به اليمين لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته، وإن قال: اليمين لازمة لي، لم يلزمه شيء وإن نوى؛ لما مرَّ، وإن قال: أيمان البيعة لازمة لي، وهو بيعة الحجاج فإن البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصافحة، فلما ولي الحجاج رتبها أيماناً تشتمل على اسم الله تعالى وعلى الإطلاق والعناق والحج والصدقة لم يلزمه شيء؛ لأن الصريح لم يوجب والكناية تتعلّق بما يتضمّن إيقاعاً فأما في الالتزام فلا إلّا أن يتوَي الطلاق والقصاص فيلزمانيه؛ لأن الكناية تدخل فيها ولو قال: إن أملت كذا فأيمان البيعة لازمة لي بطلاقها وعناقها وحجها وصدقها ففي النية أن الطلاق لا حكم له؛ لأنه لا يصح التزامه والباقي يتعلّق به الحكم إلّا أنه في الحج والصدقة كنذر اللجاج والغضب اه... مُغني عبارة سم وفي التثبية: وإن خلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك أو يلزمني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وإن قال ذلك في الطلاق والعناق ونوى لزّمه ما لزّم الحالف، إن قال أيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء، وإن قال الطلاق والعناق لازّم لي ونوى لزّمه انتهى. قال ابن القيم في شرحه واعلم أن معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن

أَوْ نَضْرَانِي (أَوْ بَرِيَّةً مِنَ الْإِسْلَامِ)، أَوْ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ مُسْتَحِلٍّ الْخَمَرِ (فَلَيْسَ بِيَمِينٍ)؛ لانتفاء الاسم والصفة ولا كفارة، وإن حَبِثَ، نعم، يَحْرُمُ ذلك كما في الأذكارِ كغيره ولا يَكْفُرُ به إن قصَدَ تبعيدَ نفسه عن المحلوفِ عليه أو أطلق، فإن علق أو أراد الرضا بذلك إذا فعل كفرَ حالاً، ولو مات مثلاً ولم يُعْرِفْ قصده حُكِمَ بكُفْرِهِ حيث لا قرينة تُخَيِّلُهُ على غيره على ما اعتمدته الإسْنَوِيُّ؛ لأنَّ اللَّفْظَ بوضعه يقتضيه، وقضية كلام الأذكارِ خلافه وهو الصواب، وإذا لم يَكْفُرْ شَرَّ له أن يستغفرَ الله ويقول: لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ الله.....

الصَّبَاحُ أَنَّهُ يَلْزَمُنِي مِنَ الْيَمِينِ مَا يَلْزَمُكَ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ قَصَدَ ذَلِكَ كَانَ ذَكَرَهُ لَكَ لِيَعْرِفَكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَوْ بِمَعْنَاهُ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ فَهُمَا صَوْرَتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ، لَكِنْ فِي كَلَامِ الْمُتَوَلِّي مَا يَفْتَضِي وَقَوَعُ الطَّلَاقِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ يَمِينِي فِي يَمِينِ فَلَانٍ وَكَانَ فَلَانٌ قَدْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ وَجَدَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَجْعَلُ كِنَايَةً عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَشْرَكَتْكَ مَعَ امْرَأَةٍ فَلَانٍ وَكَانَ فَلَانٌ قَدْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ وَأَرَادَ الْمُشَارَكَةَ فِي التَّغْلِيْقِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُشَارَكَةَ فِي الطَّلَاقِ بِمَعْنَى إِنْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى تِلْكَ قَائِمٍ شَرِيكَتُهَا فِيهِ صَحَّ ه. وفي التَّهْذِيبِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ قَالَ لَوْ طَلَّقَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ بِالطَّلَاقِ وَحَبِثَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَمِينِي فِي يَمِينِكَ وَأَرَادَ أَنْ امْرَأَتَهُ تَطْلُقَ كَامْرَأَةِ الْآخَرِ طَلَّقْتُ، وَكَذَا إِنْ أَرَادَ مَتَى طَلَّقَ الْآخَرُ امْرَأَتَهُ طَلَّقْتُ امْرَأَتَهُ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ مَتَى طَلَّقَ طَلَّقْتُ مَعَهُ، وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَلَمْ يَتَعَرَّضِ الرَّافِعِيُّ لَهَا ه. كَلَامُ ابْنِ الْقَيِّمِ ثُمَّ قَالَ:

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ: لِيَمَنْ يَحْلِفُ يَمِينِي فِي يَمِينِكَ وَأَرَادَ إِذَا حَلَفْتُ صَبَرْتُ حَالِفًا مِثْلَكَ لَمْ يَبْعُرْ حَالِفًا إِذَا حَلَفَ ذَاكَ، سَوَاءٌ كَانَ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ه. وَقَوْلُهُ: وَتَوَى لِرِمَّةٍ مَا لَزِمَ الْحَالِفَ أَيِّ لَأَنَّهُ حَبِثَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: الطَّلَاقُ لَا يَزِمُ لِي، وَهَذَا يَقَعُ بِهَذَا الطَّلَاقِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: وَالْعَتَاقِ أَنَّ قَوْلَهُ: الْعِتْقُ لَا يَزِمُ لِي كَذَلِكَ، لَكِنْ سَيَأْتِي أَوَائِلُ التَّنْذِيرِ قَوْلُ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَمِنْهُ أَيُّ: تَنْذِيرُ اللَّجَاجِ مَا يُعْتَادُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ: الْعِتْقُ يَلْزَمُنِي أَوْ يَلْزَمُنِي عِتْقُ عَبْدِي فَلَانٍ أَوْ وَالْعِتْقُ لَا أَفْعَلُ أَوْ لَا فَعَلْتُ كَذَا فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ التَّغْلِيْقَ فَلَقَوْا، وَإِنْ نَوَاهُ تَخَيَّرَ ثُمَّ بَيَّنَّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يُحْلَفُ بِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيْقِ أَوْ الْإِلْتِزَامِ فَيُحْمَلُ كَلَامُ التَّشْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ وَكَقَوْلِهِ قَائِمَانِ الْبَيْعَةِ قَوْلُهُ: قَائِمَانِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ه.

• قَوْلُهُ: (أَوْ نَضْرَانِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَوْجِبَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: وَفَسَّرَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ مَاتَ إِلَى إِذَا لَمْ يَكْفُرْ وَقَوْلُهُ وَأَوْجِبَ إِلَى وَحَدَّثَهُمْ، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ إِلَى الْمَشْرِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ النَّبِيِّ) أَيُّ: أَوْ مِنَ الْكُفَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ه. الْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَحِلٍّ) الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَوْ بَرِيَّةٍ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَلَاِنْ حَبِثَ) أَيُّ: فَعَلَّ مَا مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ ه. ش. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيُّ التَّلَفُّظُ بِمَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (فَلَاِنْ حَلَقَ) أَيُّ: الْكُفْرُ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: بِذَلِكَ أَيُّ: الْكُفْرُ ه. نِهَايَةُ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيُّ: كَانَ غَابَ وَتَعَلَّزَتْ مُرَاجَعَتُهُ ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الصُّوَابُ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَوْجَهُ مَا فِي الْأَذْكَارِ ه. • قَوْلُهُ: (أَنْ) يَسْتَغْفِرَ (اللَّهُ) أَيُّ: كَانَ يَقُولُ: اسْتَغْفِرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتَوْبُ إِلَيْهِ، وَهِيَ



وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك لإخبر الصحيحين: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِي وَالْفَرَى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الإسلام الحقيقي؛ لأنه يُقتَرَفُ فيما هو للاحتياط ما لا يُقتَرَفُ في غيره، على أنه لو قيل: الأولى أن يأتي هنا بلفظ أشهد فيهما لم يُتَقَدَّرْ؛ لأنه إسلام إجماعاً بخلافه مع حذفه

(ومن سبق لسانه إلى لفظها) أي اليمين (بلا قصد) كبلى والله ولا والله في نحو غَضِبَ أو صِلَ كلام (لم تنقِذ) لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِتْنَةِ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٥) الآية، وعقدتم فيها قصدتم لآية ﴿وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٥) وصح أنه ﷺ فسر لفظها بقول الرجل: لا والله وبلى والله، وفسره أن الصلاح بأن المراد بهما البذل لا الجمع حتى لا يُنافي قول الماوردي لو جمع انعقدت الآية؛ لأنها استدراك فكانت مقصودة، وهو ظاهر إن علم أنه قصدتها وكذا إن شك؛ لأن الظاهر أنه قصدتها، أما إذا علم أنه لم يقصدتها فواضح أنه لَفَوْ ولو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه لغيره فهو من لَفَوْها. وجعل منه صاحب الكافي ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال: والله لا تُقِمَ لي، وأقره إنه مما تُقِمُ به البلوى اهـ.

أكمل من غيرها اهـ ع ش. ٥ قوله: (وَأَوْجِبَ الْإِنْج) عبارة المُعْنِي: ولا يُخَالِفُ ما في الصحيحين: مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِي الْإِنْج؛ لأنه مَحْمُولٌ على الذب، وإن قال صاحب الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل مَعْصِيَةٍ وَسُرُّ الاستغفار من كل كَلَمٍ بِكَلَامٍ قِيحٍ اهـ. وعبارة سم لا يُخْفَى أَنْ عَدَمَ إيجاب ذلك على الأول لا يُنافي وجوب التوبة؛ لأنها لا تَتَوَقَّفُ على ذلك اهـ. ٥ قوله: (لأنه يُقْتَرَفُ) أو هو أي: ما هنا مَحْمُولٌ على الإتيان بأشهد كما في رواية: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» اهـ نهاية. ٥ قوله: (فيهما) أي: كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ.

٥ قوله (سني): (بلا قصد) أي: لِمَعْنَاهَا اهـ مُعْنِي. ٥ قوله: (كَبَلَى) إلى المثنى في المُعْنِي إلّا قوله وهو ظاهر إلى وَلَوْ قَصَدَ، وقوله: وأقره إلى ولا يُبَلُّ. ٥ قوله: (وَعَقَدْتُمْ) مُبْتَدَأٌ، وقوله فيها أي الآية صِفَتُهُ، وقوله قَصَدْتُمْ خَبَرُهُ على حذف أي: التفسير. ٥ قوله: (وَفَسَّرَهُ) أي: تَفْسِيرُهُ ﷺ «لَفَوْ اليمين بلا والله وبلى والله». عبارة المُعْنِي: قال ابن الصلاح: والمراد تفسير لَفَوْ اليمين بلا والله وبلى والله على البذل لا على الجمع، أما لو قال: لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الأولى لَفَوْ والثانية مُتَعَقِدَةٌ؛ لأنها الْإِنْج. ٥ قوله: (حتى لا يُنافي قول الماوردي) عبارة التَّهْيِية ولا فَرْقَ في ذلك بين جَمْعِهِ لا والله وبلى والله مرّة وإفراذه أخرى وهـ كذلك خلافاً للماوردي؛ لأن الفرض عَدَمُ القصد اهـ. قال الرشيدي قوله مرّة وقوله أخرى الأولى حذفهما اهـ. ٥ قوله: (وَلَوْ قَصَدَ) إلى المثنى في التَّهْيِية إلّا قوله وأقره إلى وليس. ٥ قوله: (وليس منه) أ. هـ. من لَفَوْ اليمين. ٥ قوله: (وأقره شارح) كذا أقره المُعْنِي كما

٥ قوله: (وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك) لا يُخْفَى أَنْ عَدَمَ إيجاب ذلك على الأول لا يُنافي وجوب التوبة؛ لأنها لا تَتَوَقَّفُ على ذلك.

وليس بالواضح؛ لأنه إن قصدَ اليمينَ فواضحٌ أو لم يقصدَها فعلى ما مرَّ في قوله: لم أرْدْ به اليمينَ ولا تُقبلَ ظاهرًا دعوى اللغو في طلاقٍ أو عتقٍ أو إيلاءٍ كما مرَّ.

(وتصحُّ) اليمينُ (على ماضي) كما فعلتَ كذا أو فعلته إجماعًا (و) على (مستقبل) كالأفعلنَ كذا أو لا أفعله؛ للخبر الصحيح: «والله لأغزون قُرَيْشًا» (وهي) أي اليمينُ (مَكْرُوهَةٌ) «وَلَا تَحْمِلُوا اللَّهَ عُرْضَةً يُأْتِيَنَّكُمْ» (البقرة: ٢٢٤) أي: لا تُكثِّروا من الحلفِ به، ورَوَى ابنُ ماجه: «إنما الحلفُ حنثٌ أو نذمٌ، وهذا هو الأصلُ فيها كما أفاده قوله. (إلا في طاعةٍ) من فعلٍ واجبٍ أو مندوبٍ وتركِ حرامٍ أو مكروهٍ فطاعةٌ أتباعًا للخبر السابق: «والله لأغزون قُرَيْشًا»، (ولا) لإحاجةِ تنويدِ كلامِ كقوله ﷺ «والله لا يَمَلُّ الله حتى تَمَلُّوا» أو تعظيمِ أمرٍ كقوله «والله لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلًا ولبيكنكم كثيرًا»، (ولا في دعوى عند حاكم فلا يُكْرَهُ، بل قال بعضهم: يُنْتَهَى، وإنما يُتَجَنَّبُ التذبُّبُ في الأولينِ إن كانا ذنْبَيْنِ كما في الحديثين، وفي الأخيرِ إن قصدَ صونَ المستخلفِ له عن الحرامِ لَوَرَدَ عليه ومع ذلك فتعفُّفه عن اليمينِ وتخليه أكملُ كما هو ظاهرٌ.

مرَّ. قوله: (وليس بالواضح إلخ) عبارةُ النهايةِ وما ذَكَرَ صاحبُ الكافي من أنَّ من ذلك ما لو دَخَلَ إلخٌ غيرَ ظاهرٍ؛ لأنه إن قصدَ اليمينَ إلخ. قوله: (فعلى ما مرَّ إلخ) أي: فتتَعَقَّدُ ما لم يُردَّ غيره اهـ ع ش.

قوله: (ولا تُقبلَ ظاهرًا إلخ) مفهوماً أنه يُقبلُ منه باطنًا اهـ ع ش. قوله: (كما مرَّ) أي: ما مرَّ في شرح ولا يُقبلُ قوله إلخ من أنه إن وَجِدْتَ قَرِيْنَةً قَبْلَ وَلَا فَلَ اهـ ع ش. قوله: (اليمينُ) إلى قولِ المتنِ أو تُرِكَ مَنْدُوبٌ في الْمُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ وَرَوَى إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: بَلْ قَالَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَاسْتَدِلَّ إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (كما فعلت) إلى قولِ المتنِ أو تُرِكَ مَنْدُوبٌ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ: أَيْ لَا تُكْثِرُوا إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: لَكِنْ إِلَى وَلَوْ كَانَ. قوله: (بقوله تعالى إلخ) ولأنه رُبَّمَا يَعْجِزُ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ مَا خَلَفْتُ بِاللَّهِ صَادِقًا وَلَا كَاذِبًا نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ: لَا قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَا بَعْدَهُ ع ش. قوله: (وهذا هو الأصل إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي. (تنبيه): كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ إِذْ مِنْهَا مَغْصِيَةٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُبَاحٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَقَدْ تَجِبَ اهـ. قوله: (ولا لإحاجة) أي: فلا تُكْرَهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (ولا في دعوى إلخ) يَوْضَحُ الْمُرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَفِي الْآخِرِ إلخ اهـ سَم. قوله: (فَلَا تُكْرَهُ) أي: إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى صِدْقًا اهـ مُغْنِي. قوله: (في الأولَيْنِ) أي: التَّوَكُّيدُ وَالتَّعْظِيمُ. قوله: (وتخليه إلخ) قَدْ يُقَالُ التَّخْلِيلُ فِي الْعَيْنِ إِنَّمَا بِالْإِبْرَاءِ كَمَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنْهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ التَّصَرُّفِ فَيَقَعُ الْمُسْتَخْلَفُ فِي الْمَغْصِيَةِ بِالتَّصَرُّفِ، وَإِنَّمَا بِالتَّمْلِكِ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، وَقَدْ لَا يَوَافِقُ عَلَيْهِ لِزَعْمِهِ أَنَّهُ مُحَقِّقٌ، وَإِنَّمَا بِالْإِبْرَاحَةِ وَهِيَ لَا تُنْقِذُ التَّصَرُّفَ التَّامَّ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ يُتَصَوَّرُ تَمْلِكُهُ مِلْكًا تَامًا بِنْتِزِلِهِ بِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ قَعَّكَمُوهُ وَاصْحَ سَيِّدُ عَمَرَ.

قوله: (ولا في دعوى إلخ) يَوْضَحُ الْمُرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَفِي الْآخِرِ إلخ.

(فَلَا يُحْلِفُ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ حَرَامٍ غَضَى) بِالْحَلْفِ، نَعَمْ، لَا يَعْصِي مَنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ عَلَى الْكِفَايَةِ لَمْ يَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ أَوْ يُمَكِّنْ سُقُوطَهُ كَالْقَوْدِ بِسُقُوطِ الْعَفْوِ كَمَا بَحَثْنَاهُمَا الْبَلْقَيْنِي وَاسْتَدِلُّ لِحَاثِيهِمَا بِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ التَّمِيمِ: وَاللَّهِ لَا تَنْكِيضُ نَتِئَةُ الرُّبَيْعِ، (وَلَزِمَهُ الْجَنُثُ)؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَعْصِيَةٌ (وَكُفَّارَةٌ)، وَمِثْلُهُ لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَيَصُومَنَّ الْمَيْدَ فَيَلْزِمُهُ الْجَنُثُ وَيَقْعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، لَكِنْ مَعَ غُرُوبِهِ لاحتِدَالِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ الْجَنُثِ كَلَّا يُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ إِذْ يُمَكِّنُهُ إِعْطَاؤُهَا مِنْ صَدَاقِهَا.....

هَقُولُ (سَمِي): (فَلَا يُحْلِفُ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ) وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ تَرْكِ حَرَامٍ أَطَاعَ بِالْيَمِينِ وَعَصَى بِالْجَنُثِ وَعَلَيْهِ بِهِ الْكُفَّارَةُ. اهـ. هُنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ يُمَكِّنْ سُقُوطَهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْكِفَايَةِ لَا عَلَى لَمْ يَتَمَيَّنْ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَاسْتَدِلُّ الْبَلْقَيْنِي مِنَ الصُّورَةِ الْأُولَى مَسَائِلَتَيْنِ: الْأُولَى: الْوَاجِبُ الَّذِي يُمَكِّنُ سُقُوطَهُ كَالْقِيَصَاصِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ فَلَا يَمَكِّنُ سُقُوطَهُ بِالْعَفْوِ. الثَّانِيَةُ: الْوَاجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي عَلَى فَلَانٍ الْمَيِّتِ حِينَئِذٍ، لَمْ يَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ فَلَا يَمَكِّنُ بِهِذَا الْحَلْفِ. ه. قَوْلُهُ: (نَتِئَةُ الرُّبَيْعِ) الرُّبَيْعُ اسْمُ امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ بِجَنَةِ مَهْرٍ مِنْهَا اهـ. ش.

هَقُولُ (سَمِي): (وَلَزِمَهُ الْجَنُثُ) انْظُرْ مَتَى يَتَحَقَّقُ جَنُثُهُ فِي فِعْلِ الْحَرَامِ هَلْ هُوَ بِالْمَوْتِ أَوْ بِغُرُوبِهِ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَلَكِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ وَالتَّذَمُّ عَلَى الْحَلْفِ لِيُخْلَصَ بِذَلِكَ مِنَ الْإِثْمِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِالدَّاءِ الْمَوْتِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَهَا بَعْدَ الْحَلْفِ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرِ مَا امْكَنَ اهـ. ش. ه. قَوْلُهُ: (لَا حَيْثُ مَوْتُهُ قَبْلَهُ) أَيْ: فَيَتَّبِعِي عَجْزُهُ عَنْهُ فَلَا جَنُثَ لَهُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (مَنْ صَدَاقِهَا الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ وَتَضَيُّعُ فَايِدُهُ هَذَا الطَّرِيقِ فِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْإِنْفَاقِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً فَيَزْنِكُ هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى انْقِضَائِهِ حَتَّى لَا يَخْشَى، بَقِيَ إِذَا طَالَبَتْهُ بِخُصُوصِ التَّفَقُّعِ وَامْتَنَعَتْ مِنْ قَبُولِ الْقَرْضِ وَقَبُولِ الصَّدَاقِ، أَوْ طَالَبَتْهُ بِهِ أَيْضًا وَكَانَ قَادِرًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ الدَّفْعُ، وَإِنْ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَم. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ وَلْيَتَأَمَّلْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ لَيْسَ فِيهِ سُقُوطٌ لِلوَاجِبِ فَهُوَ مَعَ مَا ذَكَرَ آيَمَ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ نَعَمْ لَوْ زِيدَ فِي التَّضَوُّعِ إِثْرَاؤُهَا مِنْ تَفَقُّعِ كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ اسْتِغْرَارِهَا، وَفِيهِ شَيْءٌ إِذْ لَا يَزْفَعُ إِثْمَ التَّأَخِيرِ، نَعَمْ إِنْ تَذَرَتْ لَهُ بِتَفَقُّعِهَا سَقَطَ الْإِثْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ فَلَا تَذَرُ يَصِحُّ

ه. قَوْلُهُ: (أَوْ يُمَكِّنْ سُقُوطَهُ) كَالْقَوْدِ وَظَهَرَ أَنَّهُ يَعْصِي إِنْ قَصَدَ بِالْحَلْفِ الْإِمْتِنَاعَ مِنْهُ، وَإِنْ امْتَنَعَ مُسْتَجِدَّهُ مِنَ الْعَفْوِ. ه. قَوْلُهُ: (فَيَلْزِمُهُ الْجَنُثُ) هَذَا دَلٌّ عَلَى تَنَاوُلِ الصُّومِ فِي الْإِبَاتِ لِلصُّومِ الْفَاسِدِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَا لَا يَقْبَلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (لَا حَيْثُ مَوْتُهُ قَبْلَهُ) أَيْ: فَيَتَّبِعِي عَجْزُهُ عَنْهُ فَلَا جَنُثَ إِذْ يُمَكِّنُهُ إِعْطَاؤُهَا. ه. قَوْلُهُ: (مَنْ صَدَاقِهَا الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ وَتَضَيُّعُ فَايِدُهُ هَذَا الطَّرِيقِ فِيمَا إِذَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْإِنْفَاقِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً فَيَزْنِكُ هَذَا الطَّرِيقَ إِلَى انْقِضَائِهِ حَتَّى لَا يَخْشَى بَقِيَ إِذَا طَالَبَتْهُ بِخُصُوصِ التَّفَقُّعِ وَامْتَنَعَتْ مِنْ قَبُولِ الْقَرْضِ وَقَبُولِ الصَّدَاقِ أَوْ طَالَبَتْهُ بِهِ أَيْضًا وَكَانَ قَادِرًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ الدَّفْعُ، وَإِنْ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَوْ قَرْضُهَا ثُمَّ إِبْرَؤُهَا (أَوْ عَلَى (تَرْكِ مُتَدَوِّبٍ) كِنَافِلَةٍ (أَوْ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ) كَاسْتِعْمَالِ مُتَشَمِّسٍ (سُنِّ) جَنَّتْهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» زَوَاهِ الشَّيْخَانِ، وَإِنَّمَا «أَقْرَأَ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ عَلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقِصُ»؛ لِأَنَّ يَمِينَتَهُ تَصْصَنَتْ طَاعَةً وَهُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ (أَوْ عَلَى فِعْلٍ مُتَدَوِّبٍ أَوْ تَرْكِ مَكْرُوهٍ كِبْرَةً جَنَّتْهُ، أَوْ عَلَى (تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلٍ) كَدُخُولِ دَارٍ وَأَكْلِ طَعَامٍ كَلَّا تَأْكُلُهُ أَنْتَ وَكَلَّا أَكَلَهُ أَنَا، وَقَوْلِ الْبَقَوِيِّ يُسْنُّ الْأَكْلَ فِي الثَّانِيَةِ ضَمِيمٌ، وَذِكْرُ لَا تَأْكُلُهُ أَنْتَ هُوَ مَا وَقَعَ لِشَارِحٍ، وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَنْدَبُ إِبْرَؤُ الْحَالِفِ بِشَرْطِهِ، (فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْجَنَّتِ) إِبْقَاءُ لِعَظِيمِ الْأَسْمِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ تَعَلُّقٌ غَرَضِيٌّ دِينِيٌّ بِفِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ كَلَّا يَأْكُلُ طَعَامًا أَوْ لَا يَلْبَسُ نَاعِمًا فَإِنَّ قَصْدَ النَّاسِ بِالسَّلَفِ أَوْ الْفِرَاقَ لِلْعِبَادَةِ فَهِيَ طَاعَةٌ فَيَكْرَهُ الْجَنَّتَ فِيهَا، وَالْأَفْهَى مَكْرُوهَةٌ فَيَنْدَبُ فِيهَا الْجَنَّتَ، (وَقِيلَ): الْأَفْضَلُ (الْجَنَّتَ) لِيَنْتَفِعَ الْمَسَاكِينُ بِالْكَفَّارَةِ. وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عَدَمِ الْجَنَّتِ أَذَى لِلْغَيْرِ كَانَ خَلْفَ لَا يَدْخُلُ أَوْ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَلْبَسُ كَذَا، وَنَحْوُ

بِالْمَعْدُومِ وَيَقْبَلُ الْجَهَالَةَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَعْلِيلَةٍ مُنْسُوبَةٍ لِصَاحِبِ الْمُعْنَى صَوْرَتَهَا أَقُولُ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ أَعْطَاهَا مِنْ صِدَاقِهَا أَوْ أَقْرَضَهَا لَا يَنْقُطُ وَجُوبُ التَّقْفَةِ وَالْإِنْفَاقِ فَلَا زِلَى أَنْ يُمَثَّلَ لِذَلِكَ بِتَقْفَةِ الْقَرِيبِ فَإِنَّهُ إِذَا أَقْرَضَهُ اسْتَفْتَى فَسَقَطَ وَجُوبُ التَّقْفَةِ، وَقَدْ يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ لَهُ مَتَدُوْحَةٌ بَأَن يُوَكَّلُ فِي ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: لَا بِنَفْسِي وَلَا بِوَكِيلِي فَلَيْسَ لَهُ مَتَدُوْحَةٌ انْتَهَتْ إِه. ه. فَوَدَّ: (أَوْ قَرْضُهَا ثُمَّ إِبْرَؤُهَا) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاؤِهَا عِبَارَةَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ يَفْرُضُهَا ثُمَّ يَبْرِئُهَا إِه. ه. فَوَدَّ: (كِنَافِلَةٍ) أَي كَسَبَتِ الظَّهْرَ. ه. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَلَّا تَأْكُلُهُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَوَقَعَ إِلَى لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ. ه. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا أَقْرَأَ) إِلَى قَوْلِهِ كَلَّا تَأْكُلُهُ فِي الْمُعْنَى.

ه. فَوَدَّ: (عَلَى هَذَا) أَي: الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ إِه. ه. ش. ه. فَوَدَّ: (لِأَنَّ يَمِينَتَهُ الْخُ) وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَبَقَ لِإِسَائِهِ إِلَى قَوْلِهِ: لَا أَزِيدُ فَكَانَ مِنْ لَفْوِ الْيَمِينِ إِه. ه. مُعْنَى عِبَارَةً سَمَّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَا أَزِيدُ وَمَا لَا يُشْرَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ إِه. ه. فَوَدَّ: (كَدُخُولِ دَارٍ الْخُ) يَثَالُ لِفِعْلِ مُبَاحٍ، وَقَوْلُهُ: كَلَّا تَأْكُلُهُ الْخُ يَثَالُ لِنَزْوِجِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْمُطَفَّ. ه. فَوَدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي: لَا أَكُلُهُ أَنَا. ه. فَوَدَّ: (وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ الْخُ) قَدْ يَصْدُقُ حَبِيذٌ أَنْ تَرَكَ الْجَنَّتَ أَفْضَلَ فَلَا غَفْلَةَ. إِه. ه. سَم. ه. فَوَدَّ: (إِبْقَاءَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ قِيلَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَي غَيْرُ حَرَامٍ إِلَى اللَّخْبَرِ، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى أَمَّا الصَّوْمُ. ه. فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَقْرَبُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ. ه. فَوَدَّ: (كَأَنَّ خَلْفَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ خَلْفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ أَوْ أَقَارِبِهِ أَوْ صَدِيقِي يَكْرَهُ ذَلِكَ فَلَا أَفْضَلَ الْجَنَّتَ قَطْعًا، وَعَقْدُ الْيَمِينِ عَلَى ذَلِكَ مَكْرُوهٌ بِلَا شَكٍّ، وَكَذَا حُكْمُ الْأَكْلِ وَاللَّبْسِ.

ه. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا أَقْرَأَ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ عَلَى قَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ) عَمَّا لَا يُشْرَعُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ. ه. فَوَدَّ: (وَهُوَ) غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَنْدَبُ الْخُ قَدْ يَصْدُقُ حَبِيذٌ أَنْ تَرَكَ الْجَنَّتَ أَفْضَلَ فَلَا غَفْلَةَ.

صَدِيقُهُ يَكْرَهُهُ، كَانَ الْأَفْضَلُ الْجَنِّثُ : طَلْعًا. (تَبْيِيحٌ) قَالَ الْإِمَامُ لَا يَجِبُ الْيَمِينُ مُطْلَقًا، وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بِوُجُوبِهَا فِيمَا لَا يُبَاحُ الْإِبَاحَةُ كَالْتَقَسِ وَالبَضْعُ إِذَا تَعَيَّنَتْ لِلدَّفْعِ عَنْهُ، قَالَ: بَلِ الَّذِي أَرَاهُ وَجُوبُهَا لِدَفْعِ يَمِينٍ خَصَصَهُ لِمُؤَسَّسٍ عَلَى مَالٍ، وَإِنْ أُبَيِّحَ بِالْإِبَاحَةِ أَه. وَالْأَوْجَهُ فِي الْأَخِيرِ عَدَمُ الْوُجُوبِ. (وَلَهُ) أَيُّ: الْحَالِافِ بِعَدِّ الْيَمِينِ (تَقْدِيمُ كَفَّارَةٍ بِغَيْرِ صَوْمٍ عَلَى جَنْبِ جَانِبٍ)

(تَبْيِيحٌ): قَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تُغَيَّرُ حَالَ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ عَمَّا كَانَ وَجُوبًا وَتَحْرِيمًا وَنَذْبًا وَكَرَاهَةً وَإِبَاحَةً، لَكِنْ قَوْلُ الْمُتَنِي فِي الْمُبَاحِ: الْأَصْلُ تَرْكُ الْجَنِّثِ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ رَجَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِيهِ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْجَنِّثِ وَعَدَمِهِ يَكُونُ جَارِيًا عَلَى الْقَاعِدَةِ أَه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) عِبَارَةُ الْمُتَنِي أَصْلًا لَا عَلَى الْمُدَّعَى وَلَا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَه. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُتَنِي وَاتَّكَرَّهَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ وَقَالَ: إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى كَذِبًا فِي دَعْوَاهُ وَكَانَ الْمُدَّعَى بِهِ وَمِمَّا لَا يُبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ كَالدَّمَاءِ وَالْأَبْضَاعِ فَإِنَّ عِلْمَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ خَصْمَهُ لَا يَخْلِفُ إِذَا تَكَلَّمَ فَيُخَيَّرُ إِنْ شَاءَ حَلْفَ، وَإِنْ شَاءَ تَكَلَّمَ، وَإِنْ عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَخْلِفُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَلْفُ فَإِنْ كَانَ يُبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ وَعِلْمُ أَوْ ظَنُّهُ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ فَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا وَإِلَّا فَالَّذِي أَذَاهُ وَجُوبُ الْحَلْفِ دَفْعًا لِمُفْسَدَةِ كَذِبِ الْخَصْمِ أَه. وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَه. قَوْلُهُ: (لِلدَّفْعِ عَنْهُ) بَأَنَّ عِلْمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ حَلْفَ خَصْمَهُ فَإِنَّ عِلْمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ لَا يَخْلِفُ تَخَيَّرَ هُوَ بَيْنَ الْحَلْفِ وَتَرْكِهِ سَم. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ أَيُّ: مَا قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ «نَاهِرٌ» لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَفْصِيَةٍ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ تَرْكِ الْحَلْفِ وَالتَّخْلِيْفِ وَرَفْعِ الْمُطَالَبَةِ، وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَوْجَهُ فِي الْأَخِيرِ عَدَمُ الْوُجُوبِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ تَغْيِيرِهِ أَه. وَلِيُتَأَمَّلَ حَاصِلُ مَا يَهَا ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ طَبَقَاتِ النَّاسِ فَمَنْ يَسْتَفِيدُ مِنْ نَفْسِهِ طَبَقًا بِالْإِبَاحَةِ وَالْإِسْقَاطِ بَاطِنًا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَجِبَ تَخْلِيصًا لِلغَرِيمِ عَنِ الْمَفْصِيَةِ إِذْ لَا يَجِبُ بَاطِنًا إِلَّا مَعَ طَبَقَةِ التَّقْسِ كَالْمُدْفُوعِ لِفَقْدِهِ لِنَحْوِ حَيَاءِ أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْيَمِينِ) فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ عَلَى السَّبَبِينِ وَنَهْ مَا لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَوَاللَّهِ لَا أَكَلُمُكَ فَلَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ دُخُولِهَا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمْ تَتَقَعَّدْ بِبَعْدُ. صَرَّحَ بِهِ الْبَقَوِيُّ وَغَيْرُهُ فَرَضَ الرُّضِ أَه. سَم.

هَقُولُ (سَمِي): (بَغَيْرِ صَوْمٍ) مِنْ عِنِّي أَوْ إِطْعَامٍ أَوْ كُفُورَةٍ أَه. مُعْنَى.

هَقُولُ (سَمِي): (عَلَى جَنْبٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ أَنْ يُدْبِيَهَا عَلَى الْيَمِينِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ بِهَا خِلَافًا، وَكَذَا مُقَارَنَتُهَا

قَوْلُهُ: (إِذَا تَعَيَّنَتْ لِلدَّفْعِ عَنْهُ) بَأَنَّ عِلْمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ حَلْفَ خَصْمَهُ، فَإِنَّ عِلْمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ لَا يَخْلِفُ تَخَيَّرَ هُوَ بَيْنَ الْحَلْفِ وَتَرْكِهِ عَلَى جَنْبِ حَاضِرٍ، وَخَرَجَ بِالْجَنْبِ الْيَمِينِ فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ عَلَى السَّبَبِينِ وَمَنْ لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَوَاللَّهِ لَا أَكَلُمُكَ ثُمَّ نُجِزَ التَّكْفِيرُ قَبْلَ دُخُولِهَا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمْ تَتَقَعَّدْ بِبَعْدُ صَرَّحَ بِهِ الْبَقَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى السَّبَبِينِ لَا يَجُوزُ مُقَارَنَتُهَا لِلْيَمِينِ حَتَّى لَوْ دُلَّ مَنْ يَتَقَعَّدُ عَنْهَا مَعَ شُرُوعِهِ فِي الْيَمِينِ لَمْ يُجْزَ بِالْإِثْقَاقِ قَالَهُ الْإِمَامُ فَرَضَ الرُّضِ.

أي: غير حرام. ليشتمل الأقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح «فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير»؛ لأن سبب وجوبها اليمين والحنث جميعاً، والتقديم على أحد السببين جائز كما مر آخر الزكاة، نعم، الأولى تأخيرها عنهما خروجاً من الخلاف، ومر أن من خلف على تمتيع البر يكفر حالاً بخلافه على ممكنه، فإن وقت الكفارة فيه يدخل بالحنث، أما الصوم فيمتنع تقديمه على الحنث؛ لأنه عبادة بذنية (قيل و) على حنث (حرام قلت هذا أصح والله أعلم)، فلو خلف لا يزني فكفر ثم زنى لم تلزمه كفارة أخرى؛ لأن الحظر في الفعل ليس من حيث اليمين لحرمة المحلوف عليه قبلها وبمدها، فالتكفير لا يتعلق به استحالة وشرط أجزاء العتي الممجل كفارة بقاء العبد حياً مسلماً إلى الحنث بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة، لا يشترط بقاء الممجل إلى الحول، قيل: فيحتاج للفرق اهـ.

لليمين كما لو وكل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين مؤثني وأثنى. فود: (أي غير حرام إلخ)، عبارة المؤثني: واجب أو مندوب أو مباح اهـ. فود: (الأقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ع ش وسَم. فود: (هلى أحد السببين) هما هنا الحلف والحنث اهـ ع ش. فود: (من الخلاف) أي: خلاف أبي حنيفة اهـ مؤثني. فود: (ومر) أي: في أول الباب.

فود: (لأنه عبادة بذنية) فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اهـ مؤثني. فود: (وهلى حنث حرام) أي: وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب أو فعل حرام اهـ مؤثني. فود: (وشرط) إلى قول أي: لأنه في المؤثني لا قوله: بخلاف إلى فإذا مات، وقوله: وأنها إلى ولو قدمها، وقوله: أي إن شرط إلى قال، وقوله: مثلاً.

فود: (وشرط أجزاء العتي) وهل يشترط أن يكون المدفوع إليه الطعام أو الكسوة بصفة الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة اهـ. سم أقول الظاهر نعم كما هو قضية الفرق الآتي بالأولى.

فود: (حياً مسلماً) قضيته أنه لا يشترط سلامته إلى الحنث حتى لو عمي بعد الإغثاق وقبل الحنث لم يضر وليس مراداً فيما يظهر؛ لأنه وقت الحنث ليس مخيراً في الكفارة اهـ. ع ش أقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع شرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجزه عنها اهـ.

فود: (ليشتمل الأقسام الخمسة) كأنه أراد بالخمسة: الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى، ومعنى الباقية أي: بعد الحرام. فود: (وشرط أجزاء العتي الممجل إلخ) هل يشترط أن يكون المدفوع إليه الطعام أو الكسوة بصفة الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة الممجلة.

فود: (أجزاء العتي الممجل) أخرج الكسوة والإطعام. فود: (بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه: ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجزه عنها كما لو عجل عن الزكاة فازدأ الأخذ لها أو مات أو استغنى قبل تمام الحول اهـ. فليتامل ما



وقد يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُسْتَحِقِّينَ ثُمَّ شُرَكَاءَ لِلْمَالِكِ وقد قَبَضُوا حَقَّهُمْ، وبه يَزُولُ تَعَلُّقُهُمْ بِالْمَالِ نَاجِزًا، وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ الْحَوْلِ؛ لَأَنَّهُمْ عِنْدَهُ لَمْ يَتَّقِ لَهُمْ تَعَلُّقٌ، وَأَمَّا هُنَا فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ وَهِيَ لَا تَبْرَأُ عَنْهُ إِلَّا بِنَحْوِ قَبْضٍ صَحِيحٍ، فَإِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ أَوْ ارْتَدَّ بَانَ بِالْجَنْثِ الْمَوْجِبِ لِلْكَفَّارَةِ بَقَاءُ الْحَقِّ فِي الذِّمَّةِ، وَأَنَّهُمَا لَمْ تَبْرَأَا عَنْهُ بِمِ سَبَقٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَمْ يَتَّصِلْ بِمُسْتَحِقِّهِ وَقْتُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ، وَلَوْ قَدَّمَهَا وَلَمْ يَحْنَثْ اسْتَرْجَعَ كَالزَّكَاةِ أَيُّ: إِنْ شَرَطَ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ التَّعَجُّلَ وَالْإِجْرَاءَ فَلَا قَالَ الْبَغْوِيُّ: وَلَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ مَاتَ أَيُّ: مَثَلًا قَبْلَ جَنْثِهِ وَقَعَ الْعَتِيقُ تَطَوُّعًا؛ لِتَعَدُّرِ الاسْتَرْجَاعِ فِيهِ أَيُّ: لَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ هُنَا جَنْثٌ بَانَ أَنَّ السَّقَّ تَطَوُّعٌ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ.

• فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ الْفَخ) نَظَرَ فِيهِ سَمَ رَاجِعُهُ. • فَوَدَّ: (نَاجِزًا) أَيُّ: زَوَالًا نَاجِزًا. • فَوَدَّ: (فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الْفَخ) هَذَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْعَتِيقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوفِ مَعَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَتِيقِ يُخْرِجُ غَيْرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَمَ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْعَتِيقِ إِنَّمَا هُوَ لِعَدَّةٍ تَصَوُّرُ بَقَاءِ الْحَيَاةِ وَالْإِسْلَامِ فِي الْكُسُوفِ وَالْإِطْعَامِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ الْفَخ) أَيُّ: أَوْ تَعَبَّأَ أَه. أَسْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ ارْتَدَّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْجَنْثِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ بِمَوَدَّهِ بِالْإِسْلَامِ يَبَيِّنُ أَنَّهُ مِمَّا يُجْزَى فِي الْكَفَّارَةِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَطَعَهَا) أَيُّ: الْكَفَّارَةُ وَكَانَتْ غَيْرَ عَتِيقٍ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْعَتِيقَ يَقَعُ تَطَوُّعًا أَه. ع. ش. عِبَارَةٌ سَمَ قَالَ شَيْخُنَا الْبِرْلُوسِيُّ أَنْظَرْ هَلْ يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْعَتِيقِ عَنِ الْكَفَّارَةِ أَه. قُلْتُ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيُّ: مَثَلًا وَتَوَجُّهِهِ كَلَامَ الْبَغْوِيِّ الْآتِيَيْنِ عَدَمُ الْإِتْيَانِ وَأَنَّ انْتِفَاءَ الْجَنْثِ مَعَ الْحَيَاةِ كَالْمَوْتِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغْوِيُّ أَه. • فَوَدَّ: (قَالَ الْبَغْوِيُّ الْفَخ) (فُرُوعُ): لَوْ قَالَ: أَخَذْتُ عَبْدِي عَنْ كَفَّارَتِهِ، إِنْ حَيْثُ فَحَنَثَ أَجْزَاهُ ذَلِكَ عَنِ الْكَفَّارَةِ، وَإِنْ قَالَ: أَخَذْتُ عَنْهَا إِنْ خَلَفْتُ لَمْ يُجْزِهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ حَيْثُ عَدَا فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي فَإِنْ حَيْثُ عَدَا عَتَقَ وَأَجْزَاهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ: أَخَذْتُ عَنْ كَفَّارَتِي إِنْ حَرَنْتُ قَبَانَ حَائِثًا عَتَقَ وَأَجْزَاهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا، نَعَمْ إِنْ حَيْثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْزَاهُ عَنْهَا وَلَوْ قَالَ: إِنْ خَلَفْتُ وَحَيْثُ قَبَانَ حَائِثًا لَمْ يُجْزِهِ قَالَهُ الْبَغْوِيُّ: لِلشُّكِّ فِي الْحَلِيفِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (أَيُّ مَثَلًا) أَيُّ أَوْ رَفِي يَمِينِهِ بِفِعْلِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ عَدِيهِ أَه. ع. ش.

ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَعَ ذَلِكَ لِيَتَلَأَّ يَلْتَبَسَ بِهِ فَإِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي نَفْسِ الْمُعْجَلِ وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْآخِذِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْفَخ) يَتَّبِعِي تَأَمَّلْ هَذَا فَرَقِي فَإِنَّ حَقَّ الْمُسْتَحِقِّينَ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَقَبْلَ تَمَامِهِ لَا حَقَّ وَلَا شَرِكَةَ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُمْ قَبْلَ تَمَامِهِ قَبَضُوا حَقَّهُمْ وَزَالَ تَعَلُّقُهُمْ بِأَخَرٍ أَوْ أَنَّهُمْ عِنْدَهُ لَمْ يَتَّقِ لَهُمْ تَعَلُّقٌ. • فَوَدَّ: (فَالْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الْفَخ) هَذَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْعَتِيقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوفِ مَعَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَتِيقِ يُخْرِجُ غَيْرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا بِنَحْوِ: قَبْضٍ صَحِيحٍ، قَدْ يُقَالُ: الْقَبْضُ صَحِيحٌ وَإِلَّا لَمْ يُجْزَ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَقْبُوضُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يَصِحَّ لَا يَتَقَلَّبُ صَحِيحًا. • فَوَدَّ: (اسْتَرْجَعَ كَالزَّكَاةِ الْفَخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبِرْلُوسِيُّ أَنْظَرْ هَلْ يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْعَتِيقِ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَه. قُلْتُ: فَإِنْ أَتَى فِيهِ أَشْكَلُ بِمَا يَأْتِي عَنِ الْبَغْوِيِّ وَاحْتِجَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبِجَنِّ قَضِيَّةِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيُّ مَثَلًا وَتَوَجُّهِهِ كَلَامِهِ الْآتِيَيْنِ عَدَمُ الْإِتْيَانِ وَأَنَّ انْتِفَاءَ الْجَنْثِ مَعَ الْحَيَاةِ كَالْمَوْتِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغْوِيُّ.

(و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ (كَفَّارَةِ ظَهَارٍ عَلَى الْعَوْدِ إِذَا كَفَّرَ بِغَيْرِ صَوْمٍ كَأَنَّ) ظَاهِرَ مَنْ رَجَمَتْهُ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ رَاجَعَهَا، وَكَأَنَّ طَلَّقَ رَجْعًا عَقِبَ ظَهَارِهِ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ رَاجَعَ، أَمَّا عَتَقَهُ عَقِبَ ظَهَارِهِ فَهُوَ تَكْفِيرٌ مَعَ الْعَوْدِ؛ لِأَنَّ اشْتِغَالَهُ بِالْعَتَقِ عَوْدٌ؛ وَذَلِكَ لِيُجِزَّ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الظَّاهِرِ. (و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ (قَتْلِ عَلَى الْمَوْتِ) وَبَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ مِنْ جُزْخٍ أَوْ نَحْوِهِ. (و) يَجُوزُ تَقْدِيمُ (مَنْذُورٍ مَالِيٍّ) عَلَى ثَانِي سَبَبِيهِ كَمَا إِذَا نَذَرَ تَصَدَّقًا أَوْ عَتَقًا إِنْ شَفِيَ مَرِيضُهُ أَوْ عَقِبَ شِفَائِهِ يَوْمَ فَأَتَقَّى أَوْ تَصَدَّقَ قَبْلَ الشِّفَاءِ وَوَقَعَ لَهَا فِي الزَّكَاةِ خِلَافٌ هَذَا، وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي ذِي السَّبَبَيْنِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا عَلَيْهِمَا صَرِيحَةٌ فِيهِ.

### فصل في بيان كفارة اليمين

(يَتَخَيَّرُ) الرَّشِيدُ الْحُرُّ وَلَوْ كَافِرًا (فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عَتَقِ كَالظَّاهِرِ).....

• قَوْلُهُ: (إِذَا كَفَّرَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ظَاهَرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَصَوَّرُوا التَّقْدِيمَ عَلَى الْعَوْدِ بِمَا إِذَا ظَاهَرَ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ قَتْلِ الْخ) أَي: وَتَقْدِيمُ جِزَاءِ الصَّيْدِ إِذَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْخ) الصَّرَاحُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ الْخ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ إِذَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الزَّكَاةِ) أَي: فِي مَنَحَتِ تَجْعِيلِهَا إِذَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (خِلَافُ الْخ) أَي: فِي عَدَمِ الْجَوَازِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ) أَي: قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ إِذَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (صَرِيحَةٌ فِيهِ) أَي: فِي الْجَوَازِ. تَبَيَّنَ: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا تَقْدِيمُ فِدْيَةِ الْحَلِيفِ وَاللَّبْسِ وَالطَّيْبِ عَلَيْهَا، نَعَمْ إِنْ جُوزَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِمَذْهَبِ كَرْمَاضٍ جَازَ تَقْدِيمُهَا لِيُجِزَّ السَّبَبُ إِذَا مُغْنِي.

### فصل: في بيان كفارة اليمين

• قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيُّ بَلَدٍ الْمُكْفَرِ) فِي النِّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ: (كَامِلَةٌ). • قَوْلُهُ (لَسِي): (يَتَخَيَّرُ الْخ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّمِ قَرَعَ هَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ فِي التَّيْمَةِ إِنْ كَانَ الْحِنْثُ مَعْصِيَةً فَتَعَمَّ وَلَا فَلَا وَقَالَ الْقَفَّالُ: كُلُّ كَفَّارَةٍ وَجِبَتْ بِغَيْرِ عُدْوَانٍ فَهِيَ عَلَى التَّرَاحِي لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ وَجِبَتْ بِعُدْوَانٍ فَفِي الْفَوْرِ وَجِهَانٍ وَتَبَعَهُ الْغَزَالِيُّ إِذَا سَمَّ وَمَا فِي التَّيْمَةِ ذَكَرَ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَسَيَذْكُرُهُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَكْفُرُ عَبْدٌ بِمَالٍ. • قَوْلُهُ: (الرَّشِيدُ) لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَكْفُرُ عَبْدٌ إِلَّا الْمَخْجُورَ عَلَيْهِ بِسَفِهِ أَوْ قَلَسٍ فِي حُكْمِ الْعَبْدِ، وَقَوْلُهُ: الْحُرُّ أَخَذَ هَذَا الْقَيْدَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَكْفُرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِذَا عَ ش.

• قَوْلُهُ (لَسِي): (بَيْنَ جَنَّتِ الْخ) فَإِذَا أَتَى بِجَمِيعِ الْخِصَالِ أُتِيَ عَلَى أَغْلَاهَا ثَوَابُ الْوَاجِبِ، وَإِنْ تَرَكَهَا كُلَّهَا

### فصل: يتخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عَتَقِ كَالظَّاهِرِ الْخ

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ جَنَّتِ كَالظَّاهِرِ وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ حَبَّ الْخ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ

أي: كعتق يُجزأ فيه بأن تكون رَقَبَةٌ كَمِلَّةٍ مُؤْمِنَةٍ بِلَا عَيْبٍ يُحِلُّ بِالْمَتَلِ أَوْ الْكَسْبِ وَلَوْ نَحْوُ غَائِبٍ عُلِمَتْ حَيَاتُهُ أَوْ بَانَتْ كَمَا مَرَّ، (هُوَ أَفْضَلُهَا وَلَوْ فِي زَمَنِ الْغَلَاءِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ الْإِطْعَامَ فِيهِ أَفْضَلُ) (وَإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مَسْكِينٍ مُدَّ حَبٍّ) أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُجْزئُ فِي الْفُطْرَةِ (مَنْ غَالِبَ قُوَّةِ الْبَلَدِ) فِي غَالِبِ السَّنَةِ أَيْ: بَلَدِ الْمُكْفَرِ، فَلَوْ أُذِنَ لِأَجْنَبِيٍّ أَنْ يُكْفِرَ عَنْهُ اغْتَبِرَ بَلَدُهُ لَا بَلَدَ الْآذِينَ فِيمَا يَظْهَرُ، لِإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْفُطْرَةِ اعْتِبَارُ بَلَدِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ قُلْتُ يُفْرَقُ بِأَنَّ تِلْكَ طَهْرَةٌ لِلْبَلَدِ، فَاعْتَبِرَ بَلَدُهُ بِخِلَافِ هَذِهِ، نَعَمْ، فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّسَخِ بَلَدُهُ، وَقَضَيْتُهَا اعْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ الْمُكْفَرُ غَيْرَهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَا ذَكَرَ مِنْ

عَوِيبٍ عَلَى أَذْنَاهَا، وَإِنْ أَتَى بِجَمِيعِهَا مَعَ إِتْقَادٍ وَجُوبِهَا أَجْزَاءً وَاحِدَةً مِنْهَا عَلَى الْمُتَعَدِّ، وَإِنْ كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ اعْتِقَادُهُ شَيْئًا وَيُجْزِي مِثْلَهُ. قَوْلُهُ: (أَيُّ كُتْبِ الْخُ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهْأَةِ أَيُّ كِتَابَاتِي عَنْ كَفَارَتِهِ وَهُوَ إِعْتِنَاقُ رَقَبَةٍ الْخُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَكُونَ الْخُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ بِإِزْجَاعِ الْقَسْمِ إِلَى الْمُفْتَقِ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْكَسْبِ) هُوَ فِي النَّهْأَةِ وَالْمُعْنَى بِالْوَاوِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَانَتْ) أَيُّ: بِأَنَّ اغْتَبَهَ عَلَى ظَنِّ مَوْتِهِ فَبَانَ حَيًّا فَيُجْزئُ اغْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ قَعَّ فِي الْكُفَّارَةِ فَبَانَ خِلَافَهُ أَجْزَاءً ذَلِكَ أَمْرٌ ش. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي الظَّاهِرِ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَأَبْقَى وَمَغْضُوبٌ وَغَائِبٌ عُلِمَتْ حَيَاتُهُمْ أَوْ بَانَتْ، وَإِنْ جُهِلَتْ حَالَةُ الْعِتْقِ أَمْرٌ. قَوْلُهُ: (أَفْضَلُهَا) أَيُّ: خِصَالِهَا. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيُّ زَمَنِ الْغَلَاءِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ إِلَى) وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَارَاتٌ جَازَ إِعْطَاءُ مَا وَجَبَ فِيهَا لِعَشْرَةِ مَسَاكِينَ فَيَذْفَعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَمْدَادًا بَعْدَهَا أَمْرٌ ش.

قَوْلُهُ (سَنِي): (كُلُّ مَسْكِينٍ) بِالْجُزْءِ بَدَلٌ مِنْ عَشْرَةِ الْخُ، وَقَوْلُهُ: مُوجِبٌ مَقْمُولٌ لِإِطْعَامِ الْخُ أَمْرٌ يُجْزِي مِثْلَهُ. قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلَدِ الْمُكْفَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ عَقَبَهُ النَّهْأَةُ بِمَا نَصَّهُ كَذَا قِيلَ وَالْأَوَّجُ اغْتِبَارُ بَلَدِ الْآذِينَ كَالْفُطْرَةِ أَمْرٌ. وَفِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلَدِ الْمُكْفَرِ) أَيُّ الْمُخْرَجِ لِلْكَفَّارَةِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْحَالِفِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَمْرٌ ش. قَوْلُهُ: (فَلَوْ أُذِنَ) أَيُّ: الْحَالِفِ. قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَ بَلَدُهُ) أَيُّ الْمَادُونِ.

قَوْلُهُ: (فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّسَخِ الْخُ) أَيُّ لِلْمَهَاجِ. قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهَا اغْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ) اخْتَارَهَا النَّهْأَةُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (اغْتِبَارُ بَلَدِ الْحَالِفِ الْخُ) أَيُّ: مَحَلُّ الْجَنَاحِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ يَبْدُلُ الْمُؤَدِّي عَنْهُ وَلَا يَتَعَيَّنُ صَرَفُهَا لِقُرْأَةِ تِلْكَ الْبَلَدِ أَمْرٌ. يُجْزِي مِثْلَهُ عَنِ الْحَلِيِّ.

التَّقْيِيبُ فَرَعَ هَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ فِي التَّيْمَةِ إِنْ كَانَ الْجَنَاحُ مَقْصِيَةً فَتَعَمُّ وَلَا فَلَ. وَقَالَ الْقَطَالُ كُلُّ كُفَّارَةٍ وَجَبَتْ بِغَيْرِ عُدْوَانٍ هِيَ عَلَى التَّرَاخِي لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ وَجَبَتْ بِعُدْوَانٍ فَفِي الْفَوْرِ وَجْهَانِ وَتَبَعَهُ الْغَزَالِيُّ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَسِيَّةِ: إِنْ الْمَوْصِي يَفْتَقِرُ عَلَى الطُّفْلِ كُفَّارَةُ الْقَتْلِ قَالَ: وَفِيهِ وَجْهٌ فِي التَّيْمَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ إِنْ الرُّفْعَةُ الْمَشْهُورُ أَنَّ الْكُفَّارَاتِ وَالْثُدُورَ لَيْسَتْ عَلَى الْفَوْرِ وَهَلْ لِلْإِمَامِ الْمُطَالِبَةُ بِهَا وَجْهَانِ أَمْرٌ.

مسألة الفُطْرَة، ولا يُنافي ما تقرر جواز نَقْلِ الكَفَّارَة؛ لَأَنَّهُ لِمَلْحَظِ آخَرٍ. وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ أَقْلٍ مِنْ مُدٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةٍ وَلَوْ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (أَوْ كُسُوتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كُسُوةً)، وَيُقْتَادُ لُبُّهُ بِأَنَّهُ يُقْطَعُ مِنْهُمْ ذَيْتُكَ عَلَى جِهَةِ التَّمْلِيكِ، وَإِنْ فَازَتْ بَيْنَهُمْ فِي الْكُسُوةِ (كَقَمِيصٍ) وَلَوْ بِلا كُمْ (أَوْ عِمَامَةٍ)، وَإِنْ قُلْتَ أَخَذًا مِنْ إِجْزَاءِ مَنَدِيلِ الْيَدِ (أَوْ إِزَارٍ) أَوْ مِقْنَعَةٍ أَوْ رِدَاءٍ أَوْ مَنَدِيلٍ يُجْعَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الْكُمِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْمَاءٍ عَشْرَةَ مَسَكِينَ﴾ (١٨٩: الآية). (لَا) مَا لَا يُسَمَّى كُسُوةً وَلَا مَا لَا يُقْتَادُ كَالْجُلُودِ فَإِنْ اغْتِيذَتْ أَجْزَأَتْ فَمِنْ الْأَوَّلِ نَحْوُ (خُفٍّ وَقَفَّازَيْنِ) وَدِرْعٍ مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ وَمَدَاسٍ وَنَقْلِ وَجُوزِبٍ وَقَلَنْسُوةٍ وَقُبْعٍ وَطَاقِيَةٍ (وَمِنْطَقَةٍ) وَتَكَّةٍ وَقَصَادِيَةٍ وَخَاتَمٍ وَتَبَانٍ لَا يَصِلُ لِلرُّكْبَةِ وَبَسَاطٍ وَهَمِيَانٍ وَثُوبٍ طَوِيلٍ أَعْطَاهُ لِلْعَشْرَةِ قَبْلَ تَقْطِيعِهِ بَيْنَهُمْ؛ لَأَنَّهُ ثُوبٌ وَاحِدٌ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ وَضَعَ لَهُمْ عَشْرَةُ أُمْدَادٍ وَقَالَ: مَلَكْتُكُمْ هَذَا بِالسُّوِيَةِ أَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهَا أُمْدَادُ مُجْتَمِعَةٍ، وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَجْزَاءُ الْبِرْزِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِنَحْوِ الْقَلَنْسُوةِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّهَا فِي غُرْفِ أَهْلِ بَيْتٍ تُطْلَقُ عَلَى ثُوبٍ يُجْعَلُ

فُودٌ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ اغْتِيَارِ بَلَدٍ الْحَالِفِ كَالْفُطْرَةِ. فُودٌ: (وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَا يَجِبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ، وَقَوْلُهُ: كَالْحَبِّ الْعَتِيقِ، وَقَوْلُهُ: لِيَلَى. فُودٌ: (وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةٍ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ وَالْمُرَادُ وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ عَشْرَةِ أُمْدَادٍ لِدَوْنِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَا لِدَوْنِ عَشْرَةِ صَوَابِهِ وَعَدَمُ جَوَازِ صَرْفِهَا لِدَوْنِ عَشْرَةِ أَه. فُودٌ: (ذَيْتُكَ) أَيِ الْمُدِّ وَالْكُسُوةِ أَه. رَشِيدِيُّ أَي: أَحَدُهُمَا. فُودٌ: (وَإِنْ قُلْتَ) أَي: كَثِيرًا مَثَلًا أَه. ع ش. فُودٌ: (مَنَدِيلِ الْيَدِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ. فُودٌ: (أَوْ مِقْنَعَةٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا تَقْنَعُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا أَه. قَامُوسٌ وَقَسْرَهَا ع ش بِطَرَحَةٍ فَلْيُرَاجَعْ. فُودٌ: (أَوْ الْكُمِّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ مِنَ الْمَنَدِيلِ الْمَخْمُولِ فِي الْكُمِّ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ مَنَدِيلِ أَيِ مَنَدِيلِ الْفَقِيهِ وَهُوَ شَالُهُ يَوْضَعُ عَلَى كَتِفِهِ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِي الْيَدِ كَالْمَنْشَفَةِ الْكَبِيرَةِ أَه. فُودٌ: (فَلَنْ اغْتِيذَتْ) أَي: الْجُلُودُ أَي: لُبُّهَا. فُودٌ: (أَجْزَأَتْ) وَيُجْزَى قُرُوْ وَلَبَدٌ اغْتِيذَ فِي الْبَلَدِ لُبُّهُمَا أَه. مُغْنِي. فُودٌ: (فَمِنْ الْأَوَّلِ) أَي: مَا لَا يُسَمَّى كُسُوةً أَه ع ش. فُودٌ: (مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ) أَي: بِخِلَافِ دِرْعٍ مِنْ صَوْفٍ وَنَحْوِهِ وَهُوَ قَمِيصٌ لَا كُمَّ لَهُ فَيَكْفِي أَه مُغْنِي. فُودٌ: (وَمَدَاسٍ) وَهُوَ الْمُكْعَبُ أَه مُغْنِي.

فُودٌ: (وَتَبَانٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالتَّبَانُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ سِرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارَ شِبْرِ يَسْتُرُ الْعُزْرَةَ الْمُعْطَلَةَ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَلَّاحِينَ أَنْتَهَى أَه ع ش. فُودٌ: (وَهَمِيَانٍ) اسْمُ لِكَيْسِ الدَّرَاهِمِ أَه. ع ش. فُودٌ: (أَعْطَاهُ لِلْعَشْرَةِ قَبْلَ تَقْطِيعِهِ إِلَيْهِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَهُ قِطْعًا قِطْعًا ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ الْمَاُزِدِيُّ وَهُوَ مَخْمُولٌ عَلَى قِطْعَةٍ تُسَمَّى كُسُوةً أَه مُغْنِي. فُودٌ: (وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَبِرْزِيَّةٍ وَقَوْلُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ بِإِجْزَائِهَا مَخْمُولٌ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ يُجْعَلُ فَوْقَ رَأْسِ النِّسَاءِ يُقَالُ لَهُ بِرْزِيَّةٌ أَوْ عَلَى مَا يُجْعَلُ عَلَى الدَّابَّةِ تَحْتَ السَّرَجِ وَنَحْوِهِ أَه. فُودٌ: (وَأَجِيبَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحَمَلَهُ شَيْخِي عَلَى الَّتِي تُجْعَلُ تَحْتَ الْبِرْزِيَّةِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا أَوْ لَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ لِلأَصْحَابِ أَه. فُودٌ: (تُطْلَقُ عَلَى ثُوبٍ) قَدْ يُقَالُ الْوَاجِبُ كُسُوةُ الْمَسَاكِينِ كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَوْ كِسُوْتُهُمْ﴾ (١٨٩: الآية) لَا كُسُوةَ دَوَابِّهِمْ تَأْمَلُ أَه

تَحْتَ الْبُرْذَعَةِ وَيُوشِدُ إِلَيْهِ قُوَّةُ لَهَا بِالْمَنْدِيلِ، وَأَفْهَمَ التَّخْيِيرَ امْتِنَاعَ التَّبَعِضِ، كَأَن يُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَكْسُو خَمْسَةً. (وَلَا يُفْتَرَطُ) كَوْنُهُ مَخِيطًا وَلَا سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ، وَلَا (صَلَابَتَهُ) لِلْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ فَيَجُوزُ سِرَاوِيلُ) وَنَحْوُ قَمِيصٍ (مُخْتَلِفٍ) أَيْ دَفْعُهُ (لِلْكَبِيرِ لَا بِصَلَحٍ لَهُ)، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ (وَقَطْعَنَ وَكَتَنًا وَخَرِيرًا) وَصَوَفٌ وَنَحْوُ مَا (لِلْمَرْأَةِ وَرَجُلٍ)؛ لِيُوقِعَ اسْمَ الْكُسُوفِ عَلَى الْكُلِّ وَلَوْ مُتَجَسِّمًا لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَرَّفَهُمْ بِهِ لِقَلَّا يُسَلُّوا فِيهِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَعْطَى غَيْرَهُ مَلَكًا أَوْ عَارِيَّةً مِثْلًا قُوَّةً بِهِ نَجَسٌ خَفِيَ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَقْدِ الْإِخْلَافِ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ بِهِ حَدَثًا مِنْ أَنْ يَوْقِفَهُ فِي صَلَاةٍ فَاسِدَةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: مَنْ رَأَى مُصَلِّيًّا بِهِ نَجَسٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ أَيْ: عِنْدَهُ لَزِمَتْهُ إِعْلَامُهُ بِهِ وَفَارَقَ الثُّبَانَ السَّرَاوِيلَ الصَّغِيرَ بِأَنَّ الْإِبْرَانَ لَا بِصَلَحٍ وَلَا يُعَدُّ لِسِتْرٍ عَوْرَةَ صَغِيرٍ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ يُعَدُّ لِسِتْرٍ عَوْرَةَ صَغِيرٍ فَهُوَ السَّرَاوِيلُ الصَّغِيرُ. (وَلَيْسَ) أَيْ: مَلْبُوسٌ كَثِيرًا إِنْ (لَمْ تَذْهَبْ) عُرْفًا (قُوَّتُهُ) بِاللَّبِيسِ كَالْحَبِّ الَّتِي بِخِلَافِ مَا ذَهَبَتْ قُوَّتُهُ كَالْمُهْلَهْلِ التَّسْيِجِ الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى الِاسْتِعْمَالِ وَلَوْ جَدِيدًا وَمُزَجَّجًا لَا يَلْمِ وَمُنْسُوجٌ مِنْ جِلْدٍ مَيْتَةٍ أَيْ: وَإِنْ اغْتَدَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (فَإِنْ عَجَزَ) بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ (عَنْ) كُلِّ مَنْ (الثَّلَاثَةِ) الْمَذْكُورَةِ (لَزِمَتْهُ) صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلآيَةِ إِذْ هِيَ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَاتٍ أَنْتِهَاءً، (وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا فِي الْأَطْهَرِ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ، وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أَنْزَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ فَتَقَطَّطَتْ مُتَتَابِعَاتٍ، .....

بُخَيْرِمِي. ء قُود: (وَيُوشِدُ إِلَيْهِ قُوَّةُ الْخ) اظْرَ مَا وَجْهَ الْإِزْشَادِ. ء قُود: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ: كَوْنُهُ مَخِيطًا إِلَى الْمُنْفِي. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ. ء قُود: (كَوْنُهُ) أَيْ: مَا يُسَمَّى كُسُوفًا. ء قُود: (أَنْ يُعَرَّفَهُمْ بِهِ) أَيْ: بِكَوْنِهِ مُتَجَسِّمًا. ء قُود: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ الْخ) مُتَعَدِّدٌ أَمْرٌ ش. ء قُود: (غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ زَيْمًا ضَمَّخَهُ بِمَا يَسْلُبُ الْعَفْوَ أَرْشِيدِي. ء قُود: (أَيْ هُنَا) أَيْ: الْمُصَلِّي. ء قُود: (وَلَا يُعَدُّ لِسِتْرٍ الْخ) اَنْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ: الْمَارُّ وَلَا سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ أَرْشِيدِي. ء قُود: (لِسِتْرٍ عَوْرَةَ صَغِيرٍ) بِالإِضَافَةِ. ء قُود: (أَيْ مَلْبُوسٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَصَحَّ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَمُزَجَّجًا لِيْلِي، وَقَوْلُهُ: أَيْ وَإِنْ اغْتَدَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ء قُود: (بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَهَبَتْ قُوَّةُ) أَيْ: بِحَيْثُ صَارَ مُتَجَسِّمًا لَمْ يَجُزْ وَلَا يَدُومُ بَقَاؤُهُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَخَرِّقٍ أَمْ مُغْنِي. ء قُود: (كَالْمُهْلَهْلِ) الْكَافِ فِيهِ لِلتَّنْظِيرِ أَرْشِيدِي. ء قُود: (لَا يَأْوِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي لَا يَدُومُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَدُومُ لُبْسُ الْقُرْبِ الْبَالِي أَمْ. ء قُود: (وَمُزَجَّجٌ) مَغْطُوفٌ عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ: مَا ذَهَبَتْ أَرْشِيدِي. ء قُود: (وَمُنْسُوجٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَلَا يُجْزِي نَجَسُ الْعَيْنِ مِنَ الثِّيَابِ وَيُنْذَبُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْبُ جَدِيدًا خَامًا أَوْ مَقْصُورًا لِآيَةِ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢] أَمْ. ء قُود: (بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ) أَيْ: بِأَنَّ لَمْ يَمْلِكْ زِيَادَةً عَلَى كِفَايَةِ الْمُغْرِ الْغَالِبِ مَا يُخْرِجُهُ فِي الْكَفَّارَةِ أَمْرٌ ش. ء قُود: (إِذْ هِيَ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الثَّلَاثَةِ تَخَيَّرَ بَيْنَهَا أَوْ عَلَى اثْنَتَيْنِ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا أَوْ عَلَى خَصْلَةٍ مِنْهَا تَعَيَّنَتْ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا صَامَ أَمْرٌ ش.

وهو ظاهر في النسخ خلافاً لمن جملة ظاهراً في وجوب التائب الذي اختاره كثيرون، وأطالوا في الاستدلال له بما أطال الأولون في ردّه (وإن غاب ماله انتظره) ولا يضم؛ لأنه واجد، وفارقاً مُتَمَتِّقاً له ما لا يُلْغِيه بأن القُدْرَةَ فيه اغْتَبِرَتْ بمكّة؛ لأنها محلُّ نُشْكِهِ الموجِبِ لِلدِّمِ فلم ينظروا لغيرها وهنا اغْتَبِرَتْ مُطْلَقاً فلم يُفَرَّقوا هذا بين غَيْبَةِ مَالِهِ لِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَأَقْل، وبحث التَّلَقُّيْنِي تَقْيِيدَهُ بِدُونِهَا بِخِلَافِ مَنْ عَلَيْهَا؛ لأنه عُدُّ مُغْسِرًا فِي الزَّكَاةِ. وَفَسَخَ الزَّوْجَةُ وَالْبَائِعِ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا عُدُّ كَذَلِكَ ثُمَّ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ، بل ولا حاجة هنا إلى التَّجْمِيلِ؛ لأنها واجبة على التراخي أي: أصالة، وحيث لم يَأْتِمْ بِالْحَلِيفِ وَلَا لَزِمَهُ الْجَنُثُ وَالْكَفَّارَةُ فَوَزَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَلَا يُكْفَرُ) مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَهِ أَوْ فَلَسٍ بِالْمَالِ بَلْ بِالصَّوْمِ؛ لأنه ممنوع من التَّبَرُّعِ وَلَوْ زَالَ حَجَرُهُ قَبْلَ الصَّوْمِ اِمْتَنَعَ؛ لَأَنَّ الْعَبْرَةَ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ لَا الْوُجُوبِ وَلَا يُكْفَرُ عَنْ مَيِّتٍ بِأَزِيدِ الْخِصَالِ قِيَمَةً، بَلْ يَمَيِّتُ أَقْلَهَا أَوْ إِحْدَاهَا إِنْ اسْتَوَتْ قِيَمَتُهَا وَلَا (عِدَّةً بِمَالٍ) لِعَدَمِ مِلْكِهِ (إِلَّا إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ) أَوْ غَيْرُهُ (طَعَامًا أَوْ كَسْوَةً) لِيُكْفَرَ بِهِمَا أَوْ مُطْلَقًا. (وَقُلْنَا) بِالضَّعِيفِ (أَنَّهُ يَمْلِكُ)، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي

• فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي النَّسْخِ) أَي: حُكْمًا وَتِلَاوَةً نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِمَا أَطَالَ الْأَوَّلُونَ الْإِلْحَ) أَي: الْقَائِلُونَ بِمَنْ وَجُوبِ التَّائِبِ. • فَوَدَّ: (لأنه واجد) إِلَى قَوْلِهِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا عُدُّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ حَيْثُ إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُفَرَّقُوا الْإِلْحَ) تَفْسِيرٌ لِمُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (تَقْيِيدُهُ) أَي: وَجُوبِ الْإِنْظَارِ بِدُونِهَا أَي: مَسَافَةِ الْقَصْرِ. • فَوَدَّ: (لأنه) أَي: مَنْ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَي: كَانَ حَلَفَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الظُّهْرَ مَثَلًا. • فَوَدَّ: (وَلَا لَزِمَهُ الْجَنُثُ الْإِلْحَ) هَلْ يَنْتَظِرُ مَالَهُ الْغَائِبُ هُنَا أَيْضًا وَيُغْتَفَرُ عَدَمُ الْفَوْرِ حَيْثُ أَه. سَم. • فَوَدَّ: (مَخْجُورٌ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَحْتَ الْأُذْرَعِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: فَإِنْ شَرَعَ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إِلَى وَخَرَجَ. • فَوَدَّ: (امْتَنَعَ) أَي: مَعَ الْيَسَارِ أَه مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَلَا يُكْفَرُ عَنْ مَيِّتٍ بِأَزِيدِ الْإِلْحَ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الْوَرِثَةِ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ أَوْ ثُمَّ دَيْنٌ وَلَا فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَارِثِ الرَّشِيدِ أَنْ يُكْفَرَ بِالْأَعْلَى أَه ع ش.

• فَوَدَّ (سُي): (طَعَامًا أَوْ كَسْوَةً) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا مَلَكَ رَقِيقًا لِيَمْتَنِعَ عَنْ كَفَّارَتِهِ فَفَعَلَ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْهَا لَا مِتْنَاعَ الْوَلَاءِ لِلْعَبْدِ، وَحُكْمُ الْمُدَبَّرِ وَالْمُتَلَقِّ عَنْهُ بِصِفَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْعَبْدِ أَه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ مُطْلَقًا) أَوْ مَلَكَ مُطْلَقًا أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَقُلْنَا بِالضَّعِيفِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرُهُ أَي: السَّيِّدُ أَيْضًا إِذْ قَبْلَ بَأَنَّهُ يَمْلِكُ

• فَوَدَّ: (وَلَا لَزِمَهُ الْجَنُثُ وَالْكَفَّارَةُ فَوَزَا) هَلْ يَنْتَظِرُ مَالَهُ الْغَائِبُ هُنَا أَيْضًا وَيُغْتَفَرُ عَدَمُ الْفَوْرِ حَيْثُ.

• فَوَدَّ: (وَقُلْنَا بِالضَّعِيفِ) ظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ أَيْضًا لِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرُهُ أَي السَّيِّدِ، وَقَضِيَّتُهُ إِنْ قَبْلَ بَأَنَّهُ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِهِ غَيْرَ سَيِّدٍ أَيْضًا، وَهُوَ كَذَلِكَ لِكَيْتَهُ خِلَافَ ضَعِيفٍ؛ وَلِذَا ادَّعَى الْقَطْعَ بِالتَّقْيِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي تَمْلِيكِهِ بِتَمْلِيكِ غَيْرِ سَيِّدٍ طَرِيقَتَيْنِ فَفِيهِ خِلَافٌ فِي الْجُمْلَةِ فَصَحَّ قَوْلُهُ وَقُلْنَا بِالضَّعِيفِ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَيْضًا.



التكفير فإنه يُكْفَرُ، نعم، لِسَيِّدِهِ بَعْدَ رَيْتِهِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِغَيْرِ الْعَتَقِ مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسْوَةٍ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَسْتَدْعِي دَخْوَهُ فِي مَلِكِهِ بِخِلَافِهِ فِي الْحَيَاةِ، وَلِزَوَالِ الرُّقِّ بِالْمَوْتِ وَلِسَيِّدِ الْمُكَاتَّبِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ بِذَلِكَ بِإِثْنِهِ، وَلِلْمُكَاتَّبِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ التَّكْفِيرُ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَفَارَقَ الْعَتَقُ بَأَنَّ الْقَيْنَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ (ب) يُكْفَرُ حَتَّى فِي الْمَرْتَبَةِ كَالظُّهَارِ (بَصُومٍ) لِمَجْزِهِ عَنْ غَيْرِهِ، (فَإِنْ ضَرَوْهُ) الصَّوْمُ فِي الْخِدْمَةِ أَوْ كَانَ خَلْفَ وَحَيْثُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامَ بِلَا إِذْنٍ. وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ لِإِذْنِهِ فِي سَبَبِهِ، فَلَا نَظَرَ لِكُونِهَا عَلَى التَّرَاخِي (أَوْ وَجَدَا) أَيْ الْحَلْفَ وَالْحِنْثَ (بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي سَبَبِهِ وَفَرَضَ أَنَّهُ يَصُومُهُ فَإِنْ شَرَعَ فِيهِ جَازٌ لَهُ تَحْلِيلُهُ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَصُومْ وَلَا أَضْمَقَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ مُطْلَقًا. (وَإِنْ إِذْنٌ فِي أَحَدِهِمَا، فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْحَلْفِ)؛

بِمَلِكٍ غَيْرِ سَيِّدِهِ أَيْضًا سَمَ وَمُعْنَى. قُودُ: (نَعَمْ لِسَيِّدِهِ الْخُ) انْظُرْ غَيْرَ سَيِّدِهِ كَقَرِيْبِهِ أَه. سَمَ وَيُظْهَرُ الْجَوَازُ أَخْذًا مِنَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي الْأَمِّي. قُودُ: (بِغَيْرِ الْعَتَقِ) هَلَّا جَازَ بِهِ أَيْضًا لِزَوَالِ الرُّقِّ بِالْمَوْتِ أَه. سَم. قُودُ: (مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسْوَةٍ) خَرَجَ الصَّوْمُ وَفِي الرِّزْقِ، وَقَدْ سَبَقَ أَيْ: فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ذَكَرُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَيَّصُومٌ عَنْ قَرِيْبِهِ لَا غَيْرَهُ وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا فِي الْعَدِّ مِنْ زِيَادَتِهِ أَنْتَهَى أَه. سَم. قُودُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكُسْوَةِ. قُودُ: (وَلِلْمُكَاتَّبِ الْخُ) ظَاهِرُ التَّعْيِيرِ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَه. سَم. قُودُ: (بِذَلِكَ أَيْضًا) وَلَوْ إِذْنُ السَّيِّدِ لِلْمُكَاتَّبِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِعْتِقَاقِ فَاعْتَقَ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمَا قَالَاهُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (وَفَارَقَ الْعَتَقُ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ مَسَّالَةِ الْمُتْنِ وَمَسَائِلِ الشَّرْحِ.

قُودُ (سَمِي): (بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) أَيْ: فِي كُلِّ مَاهِمَا. قُودُ: (فَلَا نَظَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْكِفَارَةُ عَلَى التَّرَاخِي أَه.

قُودُ (سَمِي): (لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ) أَيْ: مِنْهُ طَعْمًا، سَوَاءً كَانَ الْحَلْفُ وَاجِبًا أَمْ جَائِزًا أَمْ مَمْنُوعًا فَإِنْ صَامَ بِلَا إِذْنٍ أَجْزَأَهُ كَمَا لَوْ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِلَا إِذْنٍ فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ أَوْ حَجَّ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (جَازٌ لَهُ تَحْلِيلُهُ) أَيْ: وَلَوْ أَخْبَرَهُ مَقْصُومٌ بِمَوْتِهِ بِهِ. مَدَّةٌ قَرِيبَةٌ؛ لِأَنَّ حَقَّ السَّيِّدِ قُودِيٌّ وَلَا إِثْمَ عَلَى الرَّقِيقِ فِي عَدَمِ الصَّوْمِ لِمَجْزِهِ عَنْهُ أَه. ش. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءً وَجَدَ الْحَلْفَ وَالْحِنْثَ بِإِذْنٍ أَوْ بِدُونِهِ وَقَوْلُ ع. ش. أَيْ: سَوَاءً احْتَاجَهُ لِلْخِدْمَةِ أَمْ لَا أَه. يَسَ بِظَاهِرِهِ.

قُودُ (سَمِي): (فَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ الْحَلْفِ) هَ مَيْفَ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالْأَصَحُّ فِي الرِّوَضَةِ الْخُ مُعْتَمَدٌ أَه. ش.

قُودُ: (نَعَمْ لِسَيِّدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ الْخُ) انْظُرْ غَيْرَ سَيِّدِهِ كَقَرِيْبِهِ. قُودُ: (بِغَيْرِ الْعَتَقِ) هَلَّا جَازَ بِهِ أَيْضًا لِزَوَالِ الرُّقِّ بِالْمَوْتِ. قُودُ: (مِنْ إِطْعَامٍ أَوْ كُسْوَةٍ) خَرَجَ الصَّوْمُ وَفِي الرِّزْقِ، وَقَدْ سَبَقَ أَيْ: فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ذَكَرُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَيَّصُومٌ عَنْ قَرِيْبِهِ لَا غَيْرَهُ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا فِي الْعَدِّ مِنْ زِيَادَتِهِ أَه. قُودُ: (وَلِلْمُكَاتَّبِ الْخُ) ظَاهِرُ التَّعْيِيرِ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ.

لأنَّ إِدْنَهُ فِيهِ إِذْنٌ فِيمَا يَمْتَرُتُبُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْحَحُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا اعْتِبَارُ الْجَنِّثِ، بَلْ قِيلَ: الْأَوَّلُ سَبَقَ قَلَمٌ؛ لِأَنَّ الِیَمِینَ مَانِعَةٌ مِنْهُ فَلَيْسَ إِذْنُهُ فِيهَا إِذْنًا فِي التَّرَامِ الْكَفَّارَةِ، وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الصَّغَامِ دُونَ الْأَدَاءِ بِمَقْضِي الْوُجُوعِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ، وَخَرَجَ بِالْعَبْدِ الْأُمَّةُ الَّتِي تَجَلُّ لَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَوْمٌ مُطْلَقًا تَقْدِيمًا لِاسْتِمَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ نَاجِزٌ، أَمَّا أُمَّةٌ لَا تَجَلُّ لَهُ فَكَالْعَبْدِ فِيمَا مَرَّ، وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الْجَنِّثَ الْوَاجِبَ كَالْجَنِّثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ فِيمَا ذُكِرَ لِوُجُوبِ التَّكْفِيرِ فِيهِ عَلَى الْفُوزِ، وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ مَا أَطْلَقُوهُ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يُطْعَلْ حَقُّهُ بِإِذْنِهِ وَتَعَدَّى الْعَبْدُ لَا يُطْعَلُهُ، نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: إِنَّ إِذْنَهُ فِي الْحَلِيفِ الْمُخَرَّمِ كإِذْنِهِ فِي الْجَنِّثِ لَمْ يَنْفَعْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ التَّرَامُ لِلْكَفَّارَةِ لِوُجُوبِ الْجَنِّثِ الْمُسْتَنْزِمِ لَهَا فُوزًا.

• فُودَ: (الْأَوَّلُ) أَي: مَا فِي الْمُخَرَّرِ وَالْمَنْهَاجِ سَبَقَ قَلَمٌ أَي: مِنَ الْجَنِّثِ إِلَى الْحَلِيفِ اهـ مُعْنَى: • فُودَ: (مَانِعَةٌ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْجَنِّثِ. • فُودَ: (الْأُمَّةُ الَّتِي تَجَلُّ الْإِنْسَانُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعَدَّةً لِلتَّمَتُّعِ بَلْ لِلْخِدْمَةِ، وَإِنْ بَعْدَ فِي الْعَادَةِ تَمَتُّعُهَا بِهَا اهـ ع. ش. • فُودَ: (فَلَا يَجُوزُ لَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَوْمٌ الْإِنْسَانُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خَلَقَتْ وَحَيْثُ بِإِذْنِهِ اهـ. سَمَ عِبَارَةٌ ع. ش. أَي: سَوَاءٌ أَصْرَمَهَا الصَّوْمُ أَمْ لَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَا لِلزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ لِلزَّوْجِ مَتْنُهَا وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ التَّفْقَاتِ: وَكَذَا يَمْتَنُّهَا مِنْ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ إِنْ لَمْ تَغْصِ بِسَبَبِهِ أَي: كَانَ خَلَقَتْ عَلَى أَمْرِ مَا ضَرَّ أَتَهُ لَمْ يَكُنْ كَاذِبَةً اهـ. • فُودَ: (مُطْلَقًا) أَي: وَإِنْ لَمْ تُضَرَّرْ بِهِ اهـ. مُعْنَى أَي: وَإِنْ أَذِنَ فِي سَبَبِهِ. • فُودَ: (لِاسْتِمَاعِهِ) أَي: لِحَقِّ اسْتِمَاعِهِ اهـ ع. ش. • فُودَ: (كَالْجَنِّثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ الْإِنْسَانُ) أَمَّا الْجَنِّثُ اللَّازِمُ لِلِیَمِینِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّرَوُّفَ فِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْحَلِيفِ إِذْنٌ فِيهِ اهـ. سَمَ أَي: كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: نَعَمْ لَوْ قِيلَ الْإِنْسَانُ. • فُودَ: (فِيمَا ذُكِرَ) أَي: مِنْ جَوَائِزِ التَّكْفِيرِ بَلَا إِذْنٍ مِنَ السَّيِّدِ فِي الْجَنِّثِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْحَلِيفِ اهـ ع. ش. • فُودَ: (لِأَنَّ السَّيِّدَ الْإِنْسَانُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلِيفِ فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي حَلِيفٍ يَجِبُ الْجَنِّثُ فِيهِ لَمْ يَتَأْتِ هَذَا التَّوْجِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمَ. • فُودَ: (حَقُّهُ) مَفْعُولٌ لَمْ يُطْعَلْ. • فُودَ: (فِي الْحَلِيفِ الْمُخَرَّرِ) كَالْحَلِيفِ عَلَى تَرْكِ صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ. • فُودَ: (لِوُجُوبِ الْجَنِّثِ الْإِنْسَانُ) قَالَ: بَعْضُهُمْ وَلَوْ انْتَقَلَ مِنْ مِلْكٍ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو كَانَ حَلَفَ وَحَيْثُ فِي مِلْكٍ زَيْدٌ فَهَلْ لِعَمْرٍو الْمَنْعُ مِنَ الصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ زَيْدٌ إِذْنٌ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ غَايِبًا فَهَلْ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ صَوْمِ لَوْ كَانَ السَّيِّدُ حَاضِرًا لَكَانَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ أَوْ لَا الظَّاهِرُ هُنَا أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْعِنْيَةِ نَعَمْ وَلَوْ أَجَرَ السَّيِّدُ عَيْنَ عَبْدِهِ وَكَانَ الضَّرَرُ يُحِلُّ بِالْمَنْفَعَةِ الْمُسْتَأْجِرَ لَهَا فَقَطَّ فَهَلْ لَهُ الصَّوْمُ بِإِذْنِ الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ هُنَا أَي: بَلْ يَكُونُ الْحَقُّ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يُفَرَّقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ تَكُونِ الْجَنِّثِ وَاجِبًا أَوْ غَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْفُوزِ أَوْ

• فُودَ: (فَلَا يَجُوزُ لَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَوْمٌ مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خَلَقَتْ وَحَيْثُ بِإِذْنِهِ. • فُودَ: (كَالْجَنِّثِ الْمَأْذُونِ فِيهِ الْإِنْسَانُ) أَمَّا الْجَنِّثُ اللَّازِمُ لِلِیَمِینِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّرَوُّفَ فِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْحَلِيفِ إِذْنٌ فِيهِ. • فُودَ: (لِأَنَّ السَّيِّدَ الْإِنْسَانُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلِيفِ، فَإِنَّ كَانَ مُرَادُهُ

(وَمَنْ بَعَثَهُ خُرُولُهُ مَالًا يُكْفَرُ بِطَعَامٍ أَوْ كُسْوَةٍ لَا صَوْمَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ وَلَا عَقْرَ) لِنَقْصِهِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْوَلَاءِ، نَعَمْ، إِنْ عُلِقَ سَيْدُهُ عَقْفَهُ بِتَكْفِيرِهِ بِالْعَقْرِ كَأَنَّهُ أَعْتَقَتْ عَنْ كَفَارَتِكَ فَنَصَبِي مِنْكَ خُرُوبًا قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ صَحَّ لِزَوَالِ الْمَانِعِ بِهِ، أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَيُكْفَرُ بِالصَّوْمِ أَيْ: فِي تَزْوِجِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَفِي تَزْوِجِ سَيِّدِهِ، أَوْ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ بِالْإِذْنِ فِيمَا يَظْهَرُ.

(فَرَعٌ) تَتَكَرَّرُ الْكِفَارَةُ بِتَكَرُّرِ أَيْمَانِ الْقَسَامَةِ كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ بِخِلَافِ تَكَرُّرِهَا فِي نَحْوِ: لَا أَذْهَبُ، وَإِنْ تَفَاضَلَتْ مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ وَتَعْدِيدُ التَّرْكِ فِي

التَّرَاحِيهِ انْتَهَى. وَالرَّاجِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَيْ: مَسْأَلَةِ الْإِنْقِيَالِ بَعْدَ الْحَلْفِ وَالْحِنْثِ وَفِيمَا لَوْ حَلَفَ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ وَحَيْثُ فِي مِلْكٍ آخَرَيْنِ لِأَوَّلِ إِنْ إِذْنٌ لَهُ فِيهِمَا أَوْ فِي الْحِنْثِ لَمْ يَكُنْ لِلثَّانِي مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ، وَإِنْ ضَرَّهُ وَلَا فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ ضَرَّهُ أَهْ نِهَابَةً. قَوْلُهُ: (لَا صَوْمَ) إِلَى قَوْلِهِ: لِزَوَالِ الْمَانِعِ فِي الْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (سَيِّدُهُ) أَيْ: مَالِكَ بِمَعْنَى. قَوْلُهُ: (قَبْلَهُ الْخ) أَيْ: قَبْلَ إِعْتَاقِكَ عَنِ الْكِفَارَةِ أَهْ مُغْنَى.

قَوْلُهُ: (لِزَوَالِ الْمَانِعِ بِهِ) أَيْ: بِإِعْتَاقِهِ. قَوْلُهُ: (بِالْإِذْنِ فِيمَا يَظْهَرُ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْحِنْثِ كَمَا فِي غَيْرِ الْمُبْتَضِّ أَهْ. ع ش أَيْ: وَحَيْثُ أَضَرَّهُ الصَّوْمُ فِي الْخِدْمَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْعَبْدِ.

قَوْلُهُ: (بِتَكَرُّرِ أَيْمَانِ الْقَسَامَةِ الْخ) وَتَعْدِيدِ أَيْمَانِ اللَّعَانِ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ) هِيَ الْحَلْفُ كَاذِبًا عَالِمًا عَلَى مَا ضَرَّ أَهْ. سَمَّ عِبَارَةً ع ش وَهُوَ مَا إِذَا حَلَفَ أَنَّ لَهُ عَلَى فُلَانٍ كَذَا مَثَلًا وَكَرَّرَ الْأَيْمَانَ كَاذِبًا أَهْ. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ) هَلِ الْمُرَادُ تَكْفِيرٌ قَبْلَ

أَنَّهُ إِذْنٌ فِي حَلْفٍ يَجِبُ الْحِنْثُ فِيهِ لَمْ يَتَأَنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَرَعٌ) تَتَكَرَّرُ الْكِفَارَةُ الْخ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فَرَعٌ إِذَا تَعَدَّدَتِ الْيَمِينُ وَاحِدَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ إِنْ قَصَدَ التَّكَاثُفَ اتَّحَدَّتْ الْكِفَارَةُ، وَإِنْ قَصَدَ الِاسْتِثْنَاءَ فَوَجْهَانِ أَحْصَاهُمَا عِنْدَ الذَّوِيِّ الْإِتِّحَادُ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَعَلَى آيِهِمَا يُحْتَمَلُ، وَجْهَانِ، وَلَوْ اتَّحَدَّتِ الْيَمِينُ وَتَعَدَّدَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لِيَجْمَعَ: وَاللَّهِ لَا كَلَّمْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ وَكُلُّهُمْ وَاحِدًا فَهَلْ تَبَقِيَ الْيَمِينُ مُتَعَدِّدَةً فِي حَقِّ مَنْ بَقِيَ حَتَّى إِذَا كَلَّمَهُ يَحْتَسِبُ أَمْ لَا فِيهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ مِثْلُهُ فِي الْإِبْلَاءِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ انْحِلَالِهَا.

(فَرَعٌ): إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَزِيدٍ طَعَامًا فَأَكَلَ خُبْزَهُ فَمِنْ تَعَدُّدِ الْكِفَارَةِ وَجْهَانِ أَهْ. مَا فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ وَقَوْلُهُ فِي الْفَرْعِ الْأَوَّلِ: وَالْأَصَحُّ عَدَمُ انْحِلَالِهَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْعُلْيَا عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ عَنِ الْبُلْقَيْنِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ وَذَكَرَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فِي بَابِ الْإِبْلَاءِ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَبْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ ثُمَّ رَاطِئٌ وَاحِدَةً أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ الْإِبْلَاءُ فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَقَوْلُهُ فِي الْفَرْعِ الثَّانِي وَجْهَانِ يُؤَيِّدُ التَّعَدُّدَ مَا قَالَهُ فَيَمُنْ قَالَ: إِنْ رَأَيْتَ رَجُلًا قَاتِلَ طَالِقٍ، وَإِنْ رَأَيْتَ زَيْنْدًا قَاتِلَ طَالِقٍ فَرَأَتْ زَيْنْدًا وَقَعَ طَلْقَانِ فَرَاغَهُ. قَوْلُهُ: (كَتَكَرُّرِ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ) هِيَ الْحَلْفُ كَاذِبًا عَالِمًا عَلَى مَا ضَرَّ.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَتَخَلَّلْهَا تَكْفِيرٌ) هَلِ الْمُرَادُ تَكْفِيرٌ قَبْلَ الْحِنْثِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ الْحِنْثُ وَخَدَّ كَتَخَلَّلَ التَّكْفِيرِ أَوْ الْمُرَادُ أَعْمُ الَّذِي يَتَّبَعِي الْأَوَّلَ وَيُوَافِقُهُ. بَابُ يَنْبَغِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَاسْتَدَامَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ حَيْثُ مِنْ قَوْلِهِ

نَحْوِ لَأَسْلَمَنَّ عَلَيْكَ كُلَّمَا مَرَرْتَ، غَمَلًا بِقَضِيَّةٍ كُلَّمَا، وَأَعْطَيْتَكَ كَذَا كُلَّ يَوْمٍ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ التَّنْفِي والإثبات كَوَاللَّهِ لَأَكَلَنَّ ذَا وَلَا أَذْخُلُ الدَّارَ الْيَوْمَ لَا يَحْتُ إِلَّا بِتَرْكِ الْمُثَبَّتِ وَفَعْلُ الْمُنْفِي مَعًا، وَيَأْتِي حُكْمُ لَا فَعَلْتُ ذَا وَذَا مَعَ نَظَائِرِهِ.

### فصل في الحليف على المُمكنَى والمُسَاكِنَةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي

وَالأَصْلُ فِي هَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ تُحْمَلُ عَلَى حَقَائِقِهَا إِلَّا أَنْ يُتِمَّازَ الْمَجَازُ.....

الْحِنْثُ، وَإِنْ تَخَلَّلَ الْحِنْثُ وَخَذَهُ كَتَخَلَّلِ التَّكْفِيرِ أَوْ الْمُرَادُ أَعْمُ الَّذِي يَنْتَهِي الْأَوَّلُ وَيُؤَافِقُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَاسْتِدَامَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا حِنْثَ الْخُ هـ سَم. هـ قُودُ: (كَوَاللَّهِ لَأَكَلَنَّ ذَا وَلَا أَذْخُلُ الدَّارَ الْخُ) سِيَّاتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حِنْثَ بَاخِدِهِمَا. قَوْلُ الشَّارِحِ لَأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ هـ. وَفِي الْإِيلَاءِ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ إِذَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً أَنْحَلْتُ الْيَمِينَ وَأَنَّ الشَّيْخَيْنِ بَحْنًا عَدَمَ الْأَنْحِلَالِ إِذَا أُريدَ تَخْصِيصُ كُلِّ مِنْهُنَّ بِالْإِيلَاءِ وَأَنَّ الْبَلْقَيْنِي مَتَّعَهُ بِأَنَّ الْحَلِفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَأَنَّ الرُّوْيَانِي ذَكَرَهُ وَقَرَّعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذَيْنِ الدَّارَيْنِ فَدَخَلَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حِنْثٌ وَسَقَطَتِ الْيَمِينُ هـ بَاخْتِصَارٍ، وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ خِلَافُهُ هـ سَم.

### فصل: في الحليف على الشُّكْنَى

هـ قُودُ: (فِي الْحَلِفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (حَلَى مَا رَجَحْتَهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى: (وَكَذَا وَمَا أَتَيْهِ عَلَيْهِ). هـ قُودُ: (فِي هَذَا) أَي: فِيمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ. هـ قُودُ: (تُحْمَلُ عَلَى حَقَائِقِهَا) شَبَّهَ الْحَقَائِقَ الْغُرْفِيَّةَ وَالشَّرْعِيَّةَ كَاللُّغَوِيَّةِ فَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَجَازَاتِهَا، وَأَمَّا إِذَا تَعَارَضَتْ تِلْكَ الْحَقَائِقُ فَيَأْتِي حُكْمُهُ فَنَتَبَّهَ هـ رَشِيدِي. هـ قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُتِمَّازَ الْمَجَازُ) قَدْ يُقَالُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ الْمَجَازَ مُتَعَارَفٌ فِيهَا، وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْحَلْقِ الْمَذْكُورَةِ هـ سَم.

وَإِذَا حِنْثَ الْخُ. هـ قُودُ: (كَوَاللَّهِ لَا أَكَلَنَّ ذَا وَلَا أَذْخُلُ الدَّارَ الْيَوْمَ الْخُ) سِيَّاتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حِنْثَ بَاخِدِهِمَا، قَوْلُ الشَّارِحِ لَأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ هـ. وَفِي الْإِيلَاءِ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا لَوْ قَالَ: لِأَرْبَعٍ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ أَنَّهُ إِذَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً أَنْحَلْتُ الْيَمِينَ وَأَنَّ الشَّيْخَيْنِ بَحْنًا عَدَمَ الْأَنْحِلَالِ إِذَا أَرَادَ تَخْصِيصَ كُلِّ مِنْهُنَّ بِالْإِيلَاءِ، وَأَنَّ الْبَلْقَيْنِي مَتَّعَهُ بِأَنَّ الْحَلِفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَأَنَّ الرُّوْيَانِي ذَكَرَهُ وَقَرَّعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذَيْنِ الدَّارَيْنِ فَدَخَلَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حِنْثٌ وَسَقَطَتِ الْيَمِينُ هـ. بَاخْتِصَارٍ وَفِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ خِلَافُهُ.

### فصل

هـ قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُتِمَّازَ الْمَجَازُ) هُوَ مُتَعَارَفٌ فِيهِمَا، وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْحَلِفِ الْمَذْكُورَةِ.

أو يُريد دخوله فيدخل أيضاً، فلا يحنث، أميرٌ حنث لا ينني دأره وأطلق إلا بفعله، بخلاف ما لو أراد منع نفسه وغيره فيحنث بفعلٍ غيره أيضاً؛ لأنه بنى ذلك صيّر اللفظ مستعملاً في حقيقته ومجازه بناءً على الأصح عندنا من جواز ذلك، أو في عموم المجاز كما هو رأي المُحققين، وكذا من حلف لا يحلق رأسه وأطلق فلا يحنث بحلقٍ غيره له بأمره على ما رجحه ابن المُقري، وقيل: يحنث للم في وصححه الرافعي، واعتمده الإسوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الأصل في البر، والحنث أتباع مقتضى اللفظ، وقد يتطرق إليه التقييد والتخصيص بنية تقتضيه أو باصطلاح خاص أو قرينة اهـ. وسيأتي مثل ذلك، وهذا عكس الأول؛ لأن فيه تقييلاً بالنية.

(تنبيه) ما تقرر أن ابن المُقري رجح ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته، ليكنه مُشكلاً فإن عبارة أصل الروضة تشمل عدم الحنث في هذا أيضاً، وهي في الحلق قيل: يحنث للمعروف، وقيل: فيه الخلاف كالبيع. ودُرّ قيل هذا فيما إذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحالف فعله، أو لا يجيء منه أنه لا حنث فيه بالأمر قطعاً، وهذا صريح فيما ذكره ابن المُقري

• قوله: (أو يُريد إلخ) عبارة النهاية ويُريد إلخ بالواو. • قوله: (فيدخل أيضاً) أي: مع الحقيقة ومفهومه أنه لو أراد باللفظ غير معناه الحقيقي وخذ: جازاً لا تقبل إرادته ذلك ظاهراً ولا باطناً، لكن سيأتي عند قول المصنف، وإن كاتبه أو راسله ما يقتضي خلافه ع ش ورشيدني وهذا إنما يرد على النهاية فإنه اقتصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما يأتي من أصل الروضة فأفاد قبول إرادة المعنى المجازي وخذ بقرينة فلا مخالفة. • قوله: (فلا يحنث أمير إلخ) أي: مثلاً فالمراد به كل من لا يتأتى منه ذلك، وإن كان غير أمير كمقطوع اليد مثلاً اهـ ع ش. • قوله: (أو في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفها أي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره. • أي: (وأطلق إلخ) أي: أمالو أراد أنه لا يحلقه لا بنفسه ولا بغيره حينئذ بكل منهما، وكذا لو أراد أنه لا يحلقه بغيره خاصة يحنث بكل منهما على ما أفهمه قوله قبل ويُريد دخوله إلخ، ويتبعني تخصيصه بالغير. • قوله: (فلا يحنث بحلق غيره له إلخ) اعتمده النهاية. • قوله: (وفي أصل الروضة هنا إلخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل يُفيد أن اللفظ تارة يحتمل على مقتضاه وذلك عند الإطلاق؛ لأنه الأصل وتارة على ما هو أعم منه وذلك إذا تمازف المجاز أو أريد دخوله فيه وتارة على ما هو أضيق منه وذلك إذا قيد أو خصص بقرينة أو نية أو عَرَب اهـ ع ش. • قوله: (التقييد) في أصله ببطء القيد اهـ سيّد عمر. • قوله: (بمثل ذلك) أي: أمثلة القيد والتخصيص بما ذكر. • قوله: (وهذا) أي: ما ذكره عن أصل الروضة، وقوله: عكس الأول أي: عكس ما مرّ أول الفصل. • قوله: (لأن فيه) أي: في الأول. • قوله: (رجح ذلك) أي: عدم الحنث في مسألة الحلق. • قوله: (حيث جعله) أي: شيخنا عدم الحنث من زيادته أي: ابن المُقري على الروضة ليكنه أي ذلك الجعل. • قوله: (فإن عبارة أصل الروضة إلخ) في تطبيقه نظر. • قوله: (أو لا يجيء منه) الأولى لا يعتاد الحالف فعله إلخ. • قوله: (وهذا صريح) أي: ما ذكره أصل الروضة قبل قوله: قيل يحنث للمعروف

فليس من زيادته، وقد يُجاب عن شيخنا بأنه فهم من أفراد مسألة الحلقي بالذكر وعدم ترجيح شيء فيها أنها مُستثناة من قوله: أو لا يجيء منه. وهو مُحتمَل، فإن قلت هل لاستثنائها وجه؟ قلت يُمكن توجيهه بأنه مع كونه يُمكن مجيئه منه لا يُتعاطى بالنفس؛ لأنها لا تُتقن إحسانه المقصود، فكان المقصود ابتداءً منع خلقي الغير له، فإذا أمره به تناولته اليمين بمقتضى العرف. فحينئذ به فتأمل إذا (خلف لا يسكنها) أي: هذه الدار أو داراً (أو لا يُقيم فيها) وهو فيها عند الحليف، (فليخرج) إن أراد السلامة من الجنث بنية التحول في كل من مسألة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم، قال الأذرعى إن كان مُقوَّطاً فيه قبل خليفه فلو دَخَله لنحو تَفْرُج فحلف لا يسكنه لم يُحتاج لنية التحول قطعاً (في الحال) بيّنه فقط؛ لأنه المحلوف عليه، ولا يُكلف الهزولة ولا الخروج من أقرب البابين، نعم، قال المازدي: إن عدل لياب من السطح

إلخ فيما ذكره إلخ أي في عدم جئيه بحلقي الغير بأمره. □ فؤد: (أي هذه الدار) إلى قوله: (أي ولا نَظَر) في المُعني إلا قوله: (أو داراً أو) إلى قوله: (وعلى هذا التفصيل) في النهاية إلا قوله: (ويتردّد) إلى (وكذا) وقوله: (أي ولم يدرِكه) إلى (ولو خرج). □ فؤد: (وهو فيها إلخ) راجع لكل من المعلقين. □ فؤد: (قال الأذرعى إن إلخ) عبارة النهاية والمُعني ومحل ذلك كما قاله الأذرعى إلخ أي: محل الاحتياج إلى نية التحول. □ فؤد: (فيه إلخ) الضمير هنا وفيما بعده راجع إلى الدار فكان المناسِب الثابت كما في المُعني. □ فؤد: (لا يسكنه) أي: أو لا يقيمها. □ فؤد: (لم يَخْتِج لنية التحول) أي: فيَكفي في السلامة من الجنث الخروج حالاً اه. ع ش قال الرشيدى: قوله: إلا أن يكون المجاز مُعارَفاً ويريد قضيته أن مُجرّد تعارفه لا تكفي ولعلّ محلّه إن لم تُهَجِر الحقيقة أخذاً بما سيأتي في آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضاً أن المجاز الغير المُتعارَف لا يُعمل عليه، وإن أرادته وبأني ما يخالفه في الفصل الأخير قُبيل قول المُصنّف أو لا يتكبح حيث بعقد وكيله له حيث قال: لأن المجاز المرجوح يصير قوياً بالنية اه. رشيدى وكلام الشارح حيث عبّر بأو سالم عن هذين الإشكاليين. □ فؤد: (لم يَخْتِج لنية التحول إلخ) قال الأذرعى: وفي تخنيته بالمكث اليسير نَظَر؛ إذ الظاهر أن قوله: (لا أسكنه) المراد به لا أتخذ مسكناً اه. انتهى رشيدى. □ فؤد: (فقط) أي: وإن بقي أهله ومتاعه مُعني ونهاية. □ فؤد: (لأنه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاقي أما لو أراد أنه يأخذ أهله وأمتعته لم يترأ إلا بأخذهما قوْراً أيضاً اه ع ش. □ فؤد: (ولا الخروج من أقرب البابين) أي: بأن يقصده من محلّ أما لو مرّ عليه وعدل عنه فينبغي الجنث أخذاً بما علّل به العدول إلى السطح من أنه بالعدول عنه إلى الصعود غير آخِذ إلخ اه ع ش. □ فؤد: (لياب من السطح) أي: أو إلى حائط ليخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتَحطاه من غير عدول فلا جنث اه. ع ش وظاهر أن هذا يخبري في باب السطح أيضاً فإذا كان عند الحليف في السطح يتمين الخروج من بابه فلو عدل منه مع القدرة عليه إلى غيره حيث.



مع القنطرة على غيره حيث؛ لأنه بالصحة في حكم المقيم أي: ولا نظراً لتساوي المسافتين ولا لأقربية طريق السطح على ما أطلقه؛ لأنه بمنزلة الباب آخذ في سبب الخروج وبالدول عنه إلى الصمود غير آخذ في ذلك عرفاً، أما بغير نية التحول فيحسب على المنقول؛ لأنه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفاً (فلان مكث) ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة، وقول الغزالي: كما لو وقف ليشرب مثلاً يعمى قبيد مثاله بما إذا لم يكن شربه ليعطش لا يَحْتَمَلُ مثله عادة، كما أنهم قولهم: (بلا عذر حيث، وإن بقى متاعه) وأهله؛ لأنه مع ذلك يُسَمَّى ساكناً ومقيماً. أما إذا مكث لعذر كأن أغلق عليه الباب أو طرأ عليه عقيب الحلف نحو مرض منعه من الخروج ولم يجد من يخرج له، أو خاف على نحو ماله لو خرج فمكث ولو ليلة أو أكثر فلا حيث، ويظهر ضبط المرض هنا بما مر في المعجز عن القيام في فرض الصلاة، نعم، يفهم مما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استعرج من يحمله بأجرة مثل وجدها فترك حيث،.....

فؤد: (مع القنطرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره أبعد منه اهـ ع ش.

فؤد (سني): (فلان مكث بلا عذر حيث) قال، عميرة أي: ولو متردداً في المكان واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل يضر قال الرافعي: هو ظاهر إن أراد لا أمكث فإن أراد لا أتخذها مسكناً فيتبع عدم الجنب بمكث نحو الساعة انتهى. أقول لعل التقيد بنحو الساعة جزئي على الغالب والآخر فيتبعني أنه لو حلف لا يتخذها مسكناً مدة ينحسب فيها عز محل يسكن فيه مع عدم إرادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً لم ينحسب، وإن زادت المدة على يوم ويومين اهـ ع ش عبارة المغني وإن تردد فيها بلا عذر حيث، ويتبعني أن لا ينحسب كما قال الرافعي: إن أراد بلا أسكنها لا أتخذها مسكناً، لأنها لا تصير بذلك مسكناً اهـ. فؤد: (ولو لحظة) إلى قوله: ولو ليلة في المغني إلا قوله: وقول الغزالي إلى المتن. فؤد: (وقول الغزالي) مبتدأ، وقوله: يتعين إلخ خبره. فؤد: (يسمى ساكناً إلخ) إذ السكنى تطلق على الدوام كالابتداء نهاية ومغني أي: وكذا الإقامة. فؤد: (أو طرأ عليه إلخ)، وكذا لو كان مريضاً حال حليفه على الرجوع وعليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرأ العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف والآخر يظهر بينهما فرق إذ الحلف حالة المرض مانع من الجنب، وكذا لو طرأ فالحالين مستويان اهـ ع ش. فؤد: (أو خاف إلخ) ظاهره ولو كان الخوف موجوداً حال الخوف اهـ ع ش. فؤد: (على نحو ماله) عبارة المغني على نفسه أو ماله اهـ. فؤد: (لو خرج) أي: سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له حمله، أم كان الخوف حاصلاً له، سواء أخذه معه أو تركه ويتبعني أن يلحق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج لاقاه أحوال الظلمة مثلاً فيأخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت ويتبعني أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم اهـ ع ش.

فؤد: (بما مر في المعجز إلخ) عبارة النهاية به يشق معه الخروج مشقة لا تحتل غالباً اهـ. فؤد: (بما يأتي إلخ) أي: أينما في شرح، وإن اشتمل بأسبب الخروج إلخ. فؤد: (وجدتها) أي: فاضلة عما يعتبر في القنطرة ويحتمل فضلها عما يتقضى للمفلس كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول اهـ ع ش وفيه

وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم. ويتروّد النّظر في الخوف على الاختصاص، والقياس أنّه غلّز أيضاً إنّ كان له وقع عرفاً وكذا لو ضاق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يُصَلّيّه فاتّه أي: لم يُدرّكه كاملاً في الوقت كما هو ظاهر؛ لأنّ الإكراه الشرعي كالجسدي كما مرّ، ولو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عيادة لم يحثّ ما دام يُسمّى عرفاً زائراً أو عائداً ولا حينئذٍ وعلى هذا التفصيل يُحمّل إطلاق الشيخين وغيرهما أنّه لا حثّ بالمكث للغلّز، وقول البغوي ومن تبعه إنّ طال المكث حينئذٍ وخرج بقولنا وهو فيها عند الحليف ما لو خلف كذلك وهو خارجها فينبغي حثّه بدخولها مع إقامته لحظة أي: يحصل بها اعتكاف فيما

أن قول الشارح والنهاية نعم يُفهم ممّا يأتي إلخ كالضريح في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتها من غير نقل. • فود: (وقليل المال إلخ) أي: إذا كان متّمولاً لأنه الذي يُعدّ في العرف ما لا اءع ش. • (والقياس أنّه غلّز أيضاً إلخ) سكّت عليه سم وأقرّه ع ش. • فود: (أي: ولم يُدرّكه كاملاً إلخ) أي: بأن خرج شيء منه عن وقته ولو لم يُسمّ قضاء. • فود: (لأن الإكراه إلخ) راجع لقوله، وكذا لو ضاق إلخ. • فود: (ما دام يُسمّى عرفاً زائراً) وليس من ذلك ما يقع كثيراً من أن الإنسان يخلف ثم يأتي بقصد الزيارة مع نيّة أن يقيم زمن التبل أو رمضان؛ لأن هذا لا يُسمّى زيارة عرفاً فيحثّ اءع ش. • فود: (وعلى هذا التفصيل إلخ) لم يزد في الرّوض وشرّجه على قوله: ولا يضرّ عوّده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي: ولم يقلد على الإنابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم إن مكث ضرّ قاله الأذرمي وغيره نقلاً عن تعليق البغوي وأخذنا من مسألة عيادة المريض الآتية، وقد يُفرّق بآته هنا خرج ثم عاد وثم لم يخرج انتهى. وأراد بمسألة عيادة المريض الآتية قول الرّوض قلّوا عاد قبل خروجه وقعدّ عنده حينئذٍ انتهى اه. سم وفي المُنهي بعد ذكر مثل قول الرّوض وشرّجه ما نصّه: ولكن الأوجه الأول اه. أي: عدم الفرقي. • فود: (وخرج) إلى المتن أو لا يتزوّد في المُنهي إلا قوله: أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن، وقوله: وفارق إلى هذا، وقوله: على أحد وجهين إلى وإن لم ينو، وقوله: ولو لم يكن لكل باب وقوله: ولانهما لا يتقدّران بمدة. • فود: (فينبغي حثّه إلخ) عبارة المُنهي والاسنى ثم دخل لم يحثّ ما لم يمكث فإن مكث حينئذٍ إلا أن يشتغل بجمع متاع كما في الابتداء اه. • فود: (مع إقامته إلخ) بخلاف ما لو اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم يحثّ اه. مُعني.

• فود: (وعلى هذا التفصيل يُحمّل إطلاق الشيخين إلخ) لم يزد في الرّوض وشرّجه على قوله ولا يضرّ عوّده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع، قال الشاشي ولم يقلد على الإنابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما، نعم إن مكث ضرّ قاله الأذرمي وغيره نقلاً عن تعليق البغوي، وأخذنا من مسألة عيادة المريض الآتية، وقد يُفرّق بآته هنا خرج ثم عاد وثم لم يخرج اه. وأراد بمسألة عيادة المريض الآتية قول الرّوض قلّوا عاد قبل خروجه وقعدّ عنده حينئذٍ اه.

يظهر فيها بغير عُذْر، (وإن) نَوَى التَّحْوِيلَ لَكِنَّهُ (اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَجَمْعِ مَتَاعٍ وَخُرَاجِ أَهْلِ  
وَلَيْسَ فَوْزٌ) يَلِيقُ بِالْخُرُوجِ لَا غَيْرَ (لَمْ يَحْثُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَعَ ذَلِكَ سَاكِناً وَإِنْ طَالَ مَقَامُهُ  
لَأَجْلِهِ، وَرَاعَى فِي أُبَيِّهِ لِذَلِكَ مَا اغْتِيَا مِنْ غَيْرِ إِزْهَاقٍ، وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنِ  
الِاسْتِنَابَةُ وَالْأَخِيَّةُ وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالشَّاشِيُّ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ مَنْ لَا يَرْضَى بِأَجْرَةِ  
الْمِثْلِ أَوْ يَرْضَى بِهَا وَلَا يَقْبِضُ عَلَيْهَا؛ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَبْقَى لَهُ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ لَا  
يَحْثُ لِعُذْرِهِ. (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا) بِنِيتِ التَّحْوِيلِ نَظِيرَ مَا مَرَّ (فِي  
الْحَالِ لَمْ يَحْثُ)؛ لِاتِّفَاقِ الْمُسَاكِنَةِ؛ فِي الْمَفَاعَلَةِ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ.....

• فَوَدَّ: (نَوَى التَّحْوِيلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِي أ. لَا يَتَزَوَّجُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَرَاعَى إِلَى وَقَيْدٍ، وَقَوْلُهُ:  
وَفَارَقَ إِلَى هَذَا وَقَوْلُهُ كَانَ نَوَى إِلَى وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ. • فَوَدَّ: (يَلِيقُ بِالْخُرُوجِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بَلَيْسَ ثِيَابٍ  
تَزِيدُ عَلَى حَاجَةِ التَّجَمُّلِ الَّذِي يَلِيقُ لِلْمَخْرِجِ أَنَّهُ يَحْثُ وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ ظَاهِرٌ أَمُّ مُغْنِي.  
• فَوَدَّ: (وَرَاعَى الْخُ) حِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَرَاعَى فِي أُبَيِّهِ لِقِلِّ الْمَتَاعِ وَالْأَهْلِ مَا يَجْرَى بِهِ  
الْعُرْفُ مِنْ غَيْرِ إِزْهَاقٍ وَلَا اسْتِغْجَالٍ وَلَوْ أ. نَتَاجَ إِلَى مَبِيتِ لَيْلَةٍ لِحِفْظِ مَتَاعٍ لَمْ يَحْثُ عَلَى الْأَصَحِّ أ.  
• فَوَدَّ: (وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ الْخُ) ذَكَرَ الْأَسْتَرْ. هَذَا الْقَيِّدُ فِيمَا إِذَا عَادَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِقِلِّ الْمَتَاعِ عَنِ الشَّاشِيِّ  
وَأَقْرَبُهُ كَمَا مَرَّ وَصَرَّحَ الْمُغْنِي هُنَا بِاِغْتِمَادِ الْإِطْلَاقِ وَظَاهِرُ صَنِيعِهِ اِغْتِمَادُهُ هُنَاكَ أَيْضًا حِبَارَتُهُ لَمْ يَحْثُ  
بِمُكِنِّهِ لِذَلِكَ، سَوَاءٌ أَقْدَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِنَابَةِ أَمْ لَا، كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً  
كَلَامِيَّةً فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْاسْتِنَابَةِ أَنَّهُ يَحْثُ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا حَالاً لِقِلِّ مَتَاعٍ  
لَمْ يَحْثُ، قَالَ الشَّاشِيُّ: إِذَا لَمْ يَغْلُظْ عِلْمُ الْإِنَابَةِ، وَهَذَا بِوَاقِفٍ قَضِيَّةً كَلَامِيَّةً فِي الْمَجْمُوعِ أ. • فَوَدَّ: (وَقَيَّدَ  
الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ) أَيْ: قَوْلُهُمْ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ الْخُ. • فَوَدَّ: (بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنِ الْاسْتِنَابَةُ الْخُ)  
وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِإِمَّاكَانِ الْاسْتِنَابَةِ فِي ثَقَلِ أَمْتَعَةٍ يُحِبُّ إِخْفَازَهَا عَنْ غَيْرِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ اِطْلَاقُهَا أ.  
سَمِ حِبَارَةُ ع. ش. أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَخْشَ مِنَ الْاسْتِنَابَةِ ضَرَرًا وَمِنَ الْخَوْفِ عَلَى ظَهْرِ مَالِهِ مِنَ السَّرَاقِ  
وَالظَّلْمَةِ أ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ الْخُ) أَيْ: زَيْدًا مَثَلًا أَوْ لَا يَسْكُنُ مَعِي فِيهَا أَوْ لَا سَكَنْتُ مَعَهُ فِيهَا أ.  
مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (بِنِيتِ التَّحْوِيلِ الْخُ) حِبَارَةُ الْمُغْنِي نَالِ الْأَذْرَعِيِّ: وَيَجِيءُ هُنَا مَا سَبَقَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخُرُوجِ بِنِيتِ  
التَّحْوِيلِ وَعَدِّيَّهَا وَيَتَعَدَّى كُلُّ الْبُعْدِ أَنَّهُ لَا رَجْعَ الْمَخْلُوفِ عَلَى عَدَمِ مُسَاكِنَتِهِ لِصَلَاةٍ أَوْ حِمَامٍ أَوْ حَانُوتٍ  
وَتَحْوِيلِهَا وَمَكَتِ الْحَالِفُ فِي الدَّارِ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ لِيُعِيدَ مِنَ الْعُرْفِ أ. وَهُوَ ظَاهِرٌ.

• فَوَدَّ: (وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ تُمْكِنِ الْاسْتِنَابَةُ وَالْأَخِيَّةُ) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِإِمَّاكَانِ الْاسْتِنَابَةِ  
فِي ثَقَلِ أَمْتَعَةٍ يُحِبُّ إِخْفَازَهَا عَنْ غَيْرِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ اِطْلَاقُهَا.

وفي المُكْتَبِ هنا لِمُنْذِرٍ واشتغالٍ بأسبابِ الخُروجِ ما مَرَّ. (وكذا لو بُنِيَ بينهما جِدَانٌ من طينٍ أو غيره، (ولكلِّ جانبٍ مَدْخَلٌ في الأَصْحَ؛ لِلاشتغالِ بِرَفْعِ المُسَاكِنَةِ، والأَصْحُ في الرُوضَةِ وغيرِها ونَقْلَاهُ عن الجُمهورِ الحِثُّ؛ لِحُصولِ المُسَاكِنَةِ إلى تمامِ البِنَاءِ من غيرِ ضَرُورَةٍ، وفارَقَ المُكْتَبُ لِتَحَوُّرِ جَميعِ المتاعِ بأنَّه تَمَّ رَفْعُ المُسَاكِنَةِ بِنِيَّةِ التَّحَوُّلِ وأُخذَهُ في أسبابِهِ بخلافِهِ هنا، هذا إِنْ كانَ البِنَاءُ بِفِعْلِ الحَالِفِ أو أَمْرِهِ وحَدَّهُ أو مع الآخرِ، وإلا حِينَ قَطْعًا وإِرْخاءِ الشَّعْرِ بينهما وهما من أَهلِ الباديةِ مانِعٌ لِلْمُسَاكِنَةِ على ما قاله المُتَوَلَّى وخرجَ بهذه الدَّارَ ما لو أَطلقَ المُسَاكِنَةُ، فَإِنْ نَوَى مُقَيَّنًا اختَصَّ بِهِ كَأَن نَوَى أَنَّهُ لَا يُسَاكِنُهُ فِي بَلَدٍ كَذَا على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ. وَقَوْلُ مُقَابِلِهِ لَيْسَ هَذَا مُسَاكِنَةً فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيمَا لَا يُطَابِقُهُ اللَّفْظُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِوَجْهِهِ وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ المُسَاكِنَةَ قَدْ تُطْلَقُ على ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مُقَيَّنًا حِينَئِذٍ بِهَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَيْسَ مِنْهَا تَجَاوُزُهُمَا بَيِّنَتَيْنِ مِنْ خَائِنٍ، وَإِنْ صَغُرَ وَاتَّخَذَ مَرْقَاهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ بَابٍ وَلَا مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ إِنْ

قُودُ: (وفي المُكْتَبِ هنا لِمُنْذِرٍ الْخ) وَيَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ مَكَتَ أَحَدُهُمَا لِمُنْذِرٍ وَالْآخَرُ لِبُغْيٍ غُلْبٍ حِينَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا خَلَفَ كُلُّ لَا يُسَاكِنُ الْآخَرَ اه سم. قُودُ: (والأَصْحُ في الرُوضَةِ وغيرِها الْخ) وهو الْمُتَمَتِّدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قُودُ: (هذا) أَيِ: الْخِلَافُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قُودُ: (أَوْ مع الآخرِ) أَيِ: أَوْ بِفِعْلِهِمَا أَوْ بِأَمْرِهِمَا، وَقَوْلُهُ: وَلَا أَيِ: وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ غَيْرِ الحَالِفِ إِنَّمَا الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُهُ اه مُعْنَى. قُودُ: (على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الْخ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ والمُعْنَى. قُودُ: (يُجَابُ الْخ) خَبَرٌ وَقَوْلُ مُقَابِلِهِ الْخ. قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْخ) غَطَّفَ على قَوْلِهِ: إِنْ نَوَى الْخ. قُودُ: (حِينَئِذٍ بِهَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ الْخ) أَيِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَخْتَفُ بِاجْتِمَاعِهِمَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ مَسْأَلَةُ التَّجَاوُزِ بَيِّنَتَيْنِ مِنْ خَائِنٍ اه سم. قُودُ: (ولَيْسَ مِنْهَا) أَيِ المُسَاكِنَةِ اه سم. قُودُ: (مَسْأَلَةٌ وَإِنْ صَغُرَ الْخ) غَايَةٌ، وَقَوْلُهُ: وَاتَّخَذَ مَرْقَاهُ أَيِ: وَحُشُّهُ أَيْضًا اه سم. قُودُ: (وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ بَابٍ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالرُّوضُ مع شَرْحِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَوْضِعًا حِينَئِذٍ بِالمُسَاكِنَةِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ فَإِنْ سَكَنَّا فِي بَيِّنَتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا صَحْنٌ وَمَدْخَلُهُمَا وَاحِدٌ حِينَئِذٍ لِحُصولِ المُسَاكِنَةِ لَا إِنْ كَانَ الْبَيِّنَتَانِ مِنْ خَائِنٍ وَلَوْ صَغِيرًا فَلَا حِثُّ، وَإِنْ اتَّخَذَ فِيهِ المَرْقَى وَتَلَاصَقَ

قُودُ: (وفي المُكْتَبِ هنا لِمُنْذِرٍ واشتغالٍ بِأسبابِ الخُروجِ ما مَرَّ) وَيَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ مَكَتَ أَحَدُهُمَا لِمُنْذِرٍ وَالْآخَرُ لِبُغْيٍ غُلْبٍ حِينَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا خَلَفَ كُلُّ لَا يُسَاكِنُ الْآخَرَ. قُودُ: (كَأَن نَوَى أَنَّهُ لَا يُسَاكِنُهُ فِي بَلَدٍ كَذَا على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ) فِي الرُّوضِ، فَإِنْ خَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ وَنَوَى أَنْ لَا يُسَاكِنَهُ، وَلَوْ فِي الْبَلَدِ حِينَئِذٍ بِمُسَاكِنَتِهِ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَسَكَنَّا فِي بَيِّنَتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا صَحْنٌ وَمَدْخَلُهُمَا وَاحِدٌ حِينَئِذٍ لَا مِنْ خَائِنٍ، وَإِنْ اتَّخَذَ المَرْقَى وَلَا مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ، وَشَتَّرَطَ فِي الدَّارِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ بَيْتٍ غَلَقٌ وَمَرْقَى الْخ. قُودُ: (حِينَئِذٍ بِهَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ) أَيِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَخْتَفُ بِاجْتِمَاعِهِمَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ مَسْأَلَةُ التَّجَاوُزِ بَيِّنَتَيْنِ مِنْ خَائِنٍ.

كان لكل باب وغلقي، وكذا لو انفرد أحدهما بخجرة انفردت بجميع مرافقها، وإن اتحدت الدار والمزق.

(ولو حلف لا يدخلها) أي: الدار (وهو فيها أو لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ أو لا يملك هذه العين وهو مالكها فاستدام ملكها. (فلا جنت بهذا)؛ لأن حقيقة الدخول الانفصال من خارج لإدخال، والخروج عكسه لم يوجد في الاستدامة؛ ولأنهما لا يتقدران بمدة، نعم، لو نوى بعدم الدخول الاجتناب فأقام أو بعدم الخروج أن لا ينقل أهله مثلاً فتقلهم حيث.

البيان؛ لأنه مبني لسكنى قوم ويؤته نفد بآبواب ومغاليق فهو كالنرب والآن إن كانا من دار كبيرة وإن تلاصقا فلا جنت لذلك بخلافهما من صغيرة ويشترط في الكبيرة لا في الخان أن يكون لكل بيت فيها غلق بباب ومزق فإن لم يكونا سكنى صفتين من الدار أو في بيت وصفة حيث اه. وهي صريحة في اشتراط الباب لكل من البيتين مطلقاً، وإنما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط غلق ومزق لكل منهما في الثاني دون الأول. هـ فود: (وكذا لو انفرد الخ) ولو حلف لا يساكنه وأطلق وكانا في موضعين بحيث لا يعدل العرف منه إكنتين لم يحنث أو حلف لا يساكن زيدا وعمراً برّ بخروج أحدهما أو زيدا ولا عمراً لم يترّ بخروج أحدهما اه. نهاية قال ع ش: وكذا لو حلف لا يساكنه في بلد كذا وأطلق وسكن كل منهما في دار منها فلا جنت؛ لأن العرف لا يعدل منساكنتين اه. هـ فود: (وإن اتحدت الدار الخ) الواو حالية عبارة المذني والروض مع شريحه ولو انفرد في دار كبيرة بخجرة متفرقة المرافق كالمرق والمطبخ والمستحم باب الخجرة في الدار لم يحنث، وكذا لو انفرد كل منهما بخجرة كذلك في دار اه. هـ فود: (قال ابن الصباغ) كذا في أصله بخطه وعبارة النهاية كالمعني ابن الصلاح اه سيّد عمر. هـ فود: (أو لا يملك هذا العين الخ) ومثله ما لو حلف لا يشتري هذا ولا يبيعه، وقد سبق المقد عليه الحلف فلا يحنث الاستدامة في ذلك، لكن لو أراد اجتنابه بمعنى أنه لا يستديم الملك فيها ولم يوافق البائع على الفسخ مثلاً أو لم يتيسر له النقل عن ملكه فيما لو حلف لا يملكها وأراد لا يستديم الملك هل يحنث بذلك أو لا وهل عجزه عن يشتري بتمن المثل حالاً فيما لو حلف لا يستديم الملك عذر أم لا فيه نظر ونقول عن شيخنا العلامة الشؤبزي القول بالجنث فيهما والأقرب عدم الجنث فيما لو لم يوافق البائع على الفسخ فيما لو قال: لا اشتري وأراد زكها على مالها اه. ع ش أقول وكذا الأقرب عدم الجنث فيه لو أراد بعدم استدامة الملك البيع بتمن المثل حالاً مثلاً ولم يتيسر ذلك البيع.

هـ فود (س): (فلا جنت الخ) أي: ولا حل البمين فلو خرج منها ثم عاد حيث بالدخول اه ع ش. هـ فود: (ولأنهما لا يتقدران بمدة)؛ ولأن ملك الشيء عبارة عن تملكه بعد أن لم يكن، وعليه فلو لم تكن في ملكه ثم اشتراها أو نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حيث، أما ما ملكه بغير اختياره كان مات مورثه قد خلعت في ملكه بموته فالظاهر أنه لا يحنث؛ لأنه إنما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش. هـ فود: (أو بعدم الخروج أن لا ينقل الخ) أي: أو أراد بعدم الملك أن لا تبقى في ملكه فاستدام

(أو حَلَفَ (لا يَتَزَوَّجُ) أو لا يَتَسَرَّى كما بحثه أبو زُرْعَةَ، وَرُدُّ ما يَتَوَهَّمُ من الفرقِ أَنَّ التَّزَوُّجَ إيجابٌ وَقَبُولٌ، وهو مُتَقَضٍ لا دَوَامَ لَهُ، والتَّسَرِّي فعلٌ، وهو التحصينُ عن الميُون والوطء والإنزال، وهذا مُسْتَمِرٌّ بَأَن هذا إِنما يَأْتِي إِنْ حِيلَ التَّسَرِّي على مَذْلُولِهِ اللَّغْوِي لا العُرفِي إِذ أَهْلُهُ لا يُطْلِقُونَ التَّسَرِّي إِلا على ابتدائه دون دَوَامِهِ اهـ. وفيه نَظَرٌ، والأولى على رأي الرافعي مَنَعَ أَنَّ التَّزَوُّجَ هو ما ذَكَرَ لا غيرٌ، بل يُطْلَقُ لُغَةً وَعُرفاً على الصَّفة الحاصِلَةِ بِمَذ الصِّمَةِ فساوَى التَّسَرِّي (أو لا يَتَطَهَّرُ أو لا يَلْبَسُ أو لا يَرْكَبُ أو لا يَقُومُ أو لا يَقْعُدُ) أو لا يُشَارِكُ فُلاناً أو لا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ.....

حَيْثُ أو أَرَادَ أَنها لَيْسَتْ فِي مِلْكِهِ حَيْثُ، وَإِنْ أزالها عن مِلْكِهِ حالاً اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَرُدُّ ما يَتَوَهَّمُ إلخ) فِي صِلَاحِيَةِ هذا الفرقِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلرَّدِّ نَظَرٌ اهـ سم. فَوَدَّ: (فساوَى التَّسَرِّي إلخ) أَمَّا لو اسْتَدَامَ التَّسَرِّي مَنْ حَلَفَ لا يَتَسَرَّى فَإِنَّهُ يَخْتَضُّ كما أَقْبَى به الْوَالِدُ (ر)؛ لَأنَّ حَجَبَ الْأُمَةِ عن أَغْيَنِ النَّاسِ وَإِثْرَالَهُ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مع الاستدامة شَرَحَ م ر اهـ. سم قال الرشيدي قولُه: أَمَّا لو اسْتَدَامَ إلخ كَانَ الْأَوَّلِيُّ تَأْخِيرَ هذا عن اسْتِدْرَاكِ التَّزَوُّجِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اهـ. وقال ع ش قولُه: كما أَقْبَى به الْوَالِدُ خِلَافاً لابنِ حَجَّجٍ اهـ. فَوَدَّ: (أو لا يُشَارِكُ) إِلَى الْمُنَى فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قولِه: فَلَيْذا جَرَى فِي الثَّاهِيَةِ. فَوَدَّ: (أو لا يُشَارِكُ فُلاناً إلخ) يَتَّبِعِي أو لا يُقَارِضُهُ م ر وفي فِتَاوَى الشُّوْطِي مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ حَلَفَ لا يُشَارِكُ أَخَاهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَهِيَ مِلْكُ ابْنَيْهِمَا فَمَاتَ الْوَالِدُ وَانْتَقَلَ الْإِزْثُ لهما وَصَارَا شَرِيكَيْنِ فَهَلْ يَخْتَضُّ الْحَالِفُ بِذَلِكَ أَمْ لا وَهَلْ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ شَرِكَةٌ تُؤَثِّرُ أَمْ لا الْجَوَابُ أَمَّا مُجَرَّدُ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ بِالْإِزْثِ فَلَا يَخْتَضُّ بِهِ أَمَّا اسْتِدَامَةُ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَخْتَضُّ بِهَا انْتَهَى. سم على حَجَّجٍ أَي: وَطَرِيقُ الْبِرِّ أَنْ يَفْتَسِمَها حالاً فَلَوْ تَعَلَّزَتْ الْفُورِيَّةُ فِيهِ لِعَدِمَ وُجُودُ قَاسِمٍ مَثَلًا غَيْرَ ما دَامَ الْحَالُ كَذَلِكَ وَكَالدَّارِ فِيمَا ذَكَرَ ما لو حَلَفَ على عَدَمِ الْمُشَارَكَةِ فِي بَهِيمَةٍ مَثَلًا وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا فَلَا تَخْلُصُ إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّرِكَةِ فَوَرَّاً إِنَّمَا يَبِيعُ حِصَّتَهُ أو هَبَّيْها لِثَالِثٍ أو لِشَرِيكِه اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ تَعَلَّزَتْ الْفُورِيَّةُ إلخ فِيهِ تَوَقُّفٌ إِذْ إِزَالَةُ الشَّرِكَةِ بِنَحْوِ التَّنْذِيرِ لِشَرِيكِه أو غَيْرِهِ مُتَبَسِّرَةٌ على كُلِّ حَالٍ فَلْيُرَاجِعْ.

فَوَدَّ: (وَرُدُّ ما يَتَوَهَّمُ من الفرقِ إلخ) فِي صِلَاحِيَةِ هذا الفرقِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلرَّدِّ نَظَرٌ. فَوَدَّ: (إِذْ أَهْلُهُ لا يُطْلِقُونَ التَّسَرِّي إِلا على ابتدائه دون دَوَامِهِ) أَمَّا لو اسْتَدَامَ التَّسَرِّي مَنْ حَلَفَ لا يَتَسَرَّى فَإِنَّهُ يَخْتَضُّ كما أَقْبَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ؛ لَأنَّ حَجَبَ الْأُمَةِ عن أَغْيَنِ النَّاسِ، وَإِثْرَالَهُ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مع الاستدامة شَرَحَ م ر. فَوَدَّ: (أو لا يُشَارِكُ فُلاناً إلخ) فِي فِتَاوَى الشُّوْطِي مَسْأَلَةٌ: رَجُلٌ حَلَفَ لا يُشَارِكُ أَخَاهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَهِيَ مِلْكُ ابْنَيْهِمَا فَمَاتَ الْوَالِدُ وَانْتَقَلَ الْإِزْثُ لهما وَصَارَا شَرِيكَيْنِ فَهَلْ يَخْتَضُّ الْحَالِفُ بِذَلِكَ أَمْ لا وَهَلْ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ شَرِكَةٌ تُؤَثِّرُ أَمْ لا؟ الْجَوَابُ أَمَّا مُجَرَّدُ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ بِالْإِزْثِ فَلَا يَخْتَضُّ بِهِ وَأَمَّا اسْتِدَامَةُ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَخْتَضُّ بِهَا اهـ. فَوَدَّ: (أو لا يُشَارِكُ فُلاناً) يَتَّبِعِي أو لا يُقَارِضُ م ر.



(فاستدام هذه الأحوال حيث)؛ لأنها تُقدَّر بزمانٍ كَلَيْسَتْ يوماً وَرَكِبَتْ ليلةً وشاركتَه شهراً وكذا البقية، وإذا حَيْثُ باستدامة شيءٍ ثم حَلَفَ أَنْ لا يَفْعَلَهُ فاستدامه لَزِمَهُ كَقَارَةِ أُخْرَى لا لِنَجْلَالِ الْيَمِينِ الْأُولَى بِالْإِسْتِدَامَةِ الْأُولَى، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو قال: كُلَّمَا لَبِسْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ تَكَرَّرَ الطَّلَاقُ بِتَكَرُّرِ الْإِسْتِدَامَةِ، فَتَطْلُقُ ثَلَاثاً بِمَضِيِّ ثَلَاثِ لَحْظَاتٍ وَهِيَ لَا يَسَةُ وَمَا قِيلَ ذِكْرُ كُلَّمَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ مَزْدُودٌ بِمَنْعِ ذَلِكَ وَتَبَرُّدُ النَّظَرِ فِي لَا يَسٍ مَثَلًا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ إِلَى وَقْتِ كَذَا، هَلْ تُحْمَلُ يَمِينُهُ عَلَى أَنْ لَا يُوَجِدَ لَبِيسًا قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَحْتَسِبُ بِإِسْتِدَامَةِ اللَّبِيسِ وَلَوْ لَحْظَةً أَوْ عَلَى الْإِسْتِدَامَةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَا يَحْتَسِبُ إِلَّا إِنْ اسْتَمَرَ لَا يَسًا إِلَيْهِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ: الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ بِمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الْمَنْفِيَّةِ فِي إِفَادَةِ الْعُمومِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ فَلِذَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ. وَفِي الْأَنْوَارِ: حَلَفَ لَا يَتَخَذُ وَهُوَ لَا يَسُ الْخَاتَمَ فاستدامه لَمْ يَحْتَسِبْ وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي اللَّبِيسِ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنَّ صِغَةَ التَّفْعِيلِ تَقْتَضِي إِجْبَادَ مُعَانَاةٍ لِلْفِعْلِ، وَالْإِسْتِدَامَةُ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ فَلَمْ يُمَكِّنِ التَّقْدِيرُ هُنَا بِمَدٍّ بِخِلَافِ صِغَةِ أَصْلِ الْفِعْلِ كَاللَّبِيسِ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالتَّخْوِيِّ أَوْ لَا لِأَنَّ الْعَامِّيَّ يُذْهِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُخَيِّنِ التَّعْيِيرُ عَنْهُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ؛ وَبِذَلِكَ يُدْعَى أَنَّهُ لو حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ وَهُوَ لَا يَسُهُ حَيْثُ بِالْإِسْتِدَامَةِ، (قُلْتُ تَخْنِيئُهُ بِإِسْتِدَامَةِ التَّرْجُحِ وَالْقَطْعِ) عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ نُسَخِ الْمُحَرَّرِ.....

- فَوَيْ (سُئِيَ): (فاستدام هذه الأحوال) أَي: الْمُتَّصِفُ هُوَ بِهَا مِنَ التَّرْجُحِ إِلَى أَخْرِهَا أَوْ مُعْنَى.
- فَوَيْ (سُئِيَ): (حَيْثُ) مَحَلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ نَوَى شَيْئًا عَمِلَ بِهِ أ. ه. أَسْنَى عِبَارَةً سَم: مَحَلُّهُ فِي الشَّرِكَةِ مَا لَمْ يَرِدِ الْعَقْدُ أَوْ عِبَارَةُ الْمُعْنَى: وَلَوْ أَرَى بِاللَّبِيسِ شَيْئًا مُبْتَدَأً فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ زَيْدًا فاستدام أَقْبَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِالْحَيْثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ شَرِكَةً مُبْتَدَأَةً، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ فاستدامَ حَيْثُ قَطْعًا ه. ه. فَوَيْ: (بِمَضِيِّ ثَلَاثِ لَحْظَاتٍ إلخ) وَالْمُرَادُ بِالنَّحْظَةِ أَقَلُّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّرَاوُعَ أَوْ ش. ه. فَوَيْ: (فَيَحْتَسِبُ بِإِسْتِدَامَةِ اللَّبِيسِ) أَي: لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِجْبَادِ أَوْ ش.
- فَوَيْ: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ لَكِنْ قَضِيَّةُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ الْأَوْجَهَ الْأَوَّلُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمُ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ إلخ.
- فَوَيْ: (فَهَلْ يَخْتَصُّ هَذَا) أَي: عَدَمُ الْجِدْثِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْتُمِ. ه. فَوَيْ: (وَبِهَذَا) أَي: الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ.
- فَوَيْ: (حَيْثُ بِالْإِسْتِدَامَةِ) أَي: عِنْدَ الْإِذْلَاقِ.
- فَوَيْ (سُئِيَ): (تَخْنِيئَةً) أَي: الْمُحَرَّرُ أ. ه. مُعْنَى وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ إلخ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْحَالِفِ بِخِلَافِ مَا لو نَوَى إِبْتِدَاءَ اللَّبِيسِ مَا مَرَّ.
- فَوَيْ (سُئِيَ): (بِإِسْتِدَامَةِ التَّرْجُحِ إلخ) أَي: بِإِسْتِدَامَةِ اللَّبِيسِ وَالرُّكُوبِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: لَبِسْتُ يَوْمًا وَرَكِبْتُ يَوْمًا وَهَكَذَا الْبَاقِي أ. ه. مُعْنَى. ه. فَوَيْ: (عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ
- فَوَيْ: (فاستدام هذه الأحوال حَيْثُ) مَحَلُّهُ فِي الشَّرِكَةِ مَا لَمْ يَرِدِ الْعَقْدُ م. ه. فَوَيْ: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) وَالْأَوْجَهَ الْأَوَّلُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمُ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ إلخ.

(عَلَفَ لِلْهُولِ) عَمَّا فِي شَرْحِهِ، فَإِنَّ الَّذِي جُزِمَ بِهِ فِيهِمَا عَدَمُ الْجَنِّتِ كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ الْمَنْصُوصُ؛ إِذْ لَا يُقَدَّرَانِ بِمُدَّةٍ كَالدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ فَلَا يُقَالُ: تَزَوَّجْتَ وَلَا تَسْرَيْتَ وَلَا تَطْهَرُ شَهْرًا مِثْلًا، بَلْ مُنْذُ شَهْرٍ، وَزَعَمَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُقَالُ: ذَلِكَ مَزْدُودٌ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: إِنْ أُريدَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ غَرْفًا أَتَجَهَّ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقَالُ غَرْفًا وَهُمْ أَحَقُّ بِمَعْرِفَةِ الْغَرْفِ مِنْ غَيْرِهِمْ أَوْ نَحْوِ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ إِذِ التَّخَوُّ لَا يَمْنَعُهُ، لَكِنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْأَوَّلُ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْجَنِّتِ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَنْبَغِ اسْتِدَامَتُهُمَا وَلَا خَبَرٌ بِهَا جَزْمًا (وَاسْتِدَامَةُ طَيْبٍ لَيْسَتْ تَطْلِيًا فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يُقَدَّرُ عَادَةً بِمُدَّةٍ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَلْزَمْهُ بِهَا فِذِيَّةٌ فِيمَا لَوْ تَطْلَيْتَ ثُمَّ أَحْرَمَ وَاسْتَدَامَ. (وَكَذَا وَطْءٌ) وَغَضَبٌ (وَصَوْمٌ وَصَلَاةٌ) فَلَا يَحْتَجُّ بِاسْتِدَامَتِهَا فِي الْأَصَحِّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَنَازَعَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِزَمَانٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي نَحْوِ نَكْحٍ أَوْ وَطْءٍ فَلَانَةً وَغَضَبٍ كَذَا وَصَامٍ شَهْرًا اسْتِمْرَارُ أَحْكَامِ تِلْكَ لَا حَقِيقَتُهَا لَانْقِضَائِهَا بِانْقِضَاءِ أَذْنَى زَمَنِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَيُمْضِي يَوْمٌ لَا بَعْضُهُ فِي الصَّوْمِ؛ إِذْ حَقِيقَتُهُ الْإِمْسَاكُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهَا بِزَمَنِ إِلَّا حَكْمًا كَمَا تَقَرَّرُ، وَالصَّلَاةُ لَمْ

الْمَاوَزْدِيُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا تَسْرَيْتَ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى وَمَحَلُّ، وَقَوْلُهُ: وَنَازَعَ إِلَى فَإِنَّ الْمُرَادَ، وَقَوْلُهُ: إِذْ حَقِيقَتُهُ إِلَى وَالصَّلَاةُ.

• قَوْلُ (سُنِّي) (لِلْهُولِ) بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ وَهُوَ نِسْبَانُ الشَّيْءِ وَالْفَعْلَةُ عَنْهُ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَمَّا فِي شَرْحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَزَعَمَ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا تَسْرَيْتَ. • قَوْلُهُ: (فِي شَرْحِهِ) أَيِ: الرَّافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْرَيْتَ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (أَتَجَهَّ الرَّدُّ) أَيِ: عَلَى الْبُلْقِينِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَهُمْ) أَيِ: الْأَصْحَابُ. • قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ) أَيِ: الْبُلْقِينِيُّ. • قَوْلُهُ: (هُوَ الْأَوَّلُ) أَيِ: الْغَرْفُ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ عَدَمِ الْجَنِّتِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَازَعَ فِي الْمَغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ: الْحَلِيفِ عَلَى عَدَمِ التَّزْوِجِ وَالْحَلِيفِ عَلَى عَدَمِ الطَّهْرِ. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ اسْتِدَامَتِهِمَا. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَلْزَمَهُ) أَيِ: الْمُخَرِّمَ، وَقَوْلُهُ: بِهَا أَيِ: الْاسْتِدَامَةَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

• قَوْلُ (سُنِّي) (وَصَلَاةٌ) بِأَنْ يَخْلِفَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا أَوْ كَانَ آخِرَ سَوْءٍ وَخَلَفَ بِالْإِشَارَةِ مُغْنِي وَأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ نَكْحٍ) اسْتِطْرَادِيٌّ ثُمَّ زَايَتْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَ نَكْحٍ زَادَ الشَّارِحَ مَعَ مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ فَسَقَطَ مِنَ الْكُتُبِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي نَحْوِ نَكْحٍ، وَقَوْلُهُ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فَلْتَرَأِجِعْ نُسْخَةً صَحِيحَةً أ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) أَيِ: النِّكَاحِ وَالْوَطْءِ وَالْغَضَبِ. • قَوْلُهُ: (وَيُمْضِي يَوْمٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَاقِضَاءِ الْخ. • قَوْلُهُ: (إِذْ حَقِيقَتُهُ) أَيِ: الصَّوْمِ شَرْعًا. • قَوْلُهُ: (الْإِمْسَاكُ الْخ) الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الصَّوْمِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّلَاةُ الْخ) بِالنَّصْبِ عَطَفًا عَلَى الْمُرَادِ عِبَارَةً مُغْنِي قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ إِشْكَالٍ إِذْ يُقَالُ: صُمْتُ شَهْرًا وَصَلَّيْتُ لَيْلَةً، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ اتِّعَاقُ النَّيَةِ وَالصَّوْمُ كَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالُوا فِي التَّزْوِجِ: إِنَّهُ قَبُولُ النِّكَاحِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي

يُعْهَدُ عُوقًا وَلَا شَرْعًا تَقْدِيرُهَا بَزَمَنِ بَلْ بَعْدِ الرُّكْعَاتِ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي مَا ذَكَرَ فِي الْوُطْءِ جَعَلَهُمْ اسْتِدَامَةَ الْعَصَائِمِ الْوُطْءَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعَ عَلَيْهِ وَطَقًا مُفْسِدًا، قُلْتَ: لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لِمَعْنَى آخَرَ أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ تَنْزِيلًا خَنَعَ الْإِنْعِقَادِ مَنْزِلَةَ الْإِبْطَالِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَكُلُّ عَقْدٍ أَوْ فِعْلٍ يَحْتَاجُ لِنَيْتٍ لَا تَكُونُ اسْتِدَامَتُهُ كِبَتْدَائِهِ. وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الشَّرِكَةِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ ذَاكَ عَلَى الشَّرِكَةِ بِغَيْرِ عَقْدٍ كَالْإِرْثِ، أَوْ لَا يُفْصِلُ فَاسْتِدَامَ فَلَا كَمَا قَالَاهُ، وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِصَحَّةِ تَقْدِيرِهِ بِمُدَّةٍ كَقَضْبَتِهِ شَهْرًا وَبِتَصَرُّفِهِمْ بِأَنَّهُ فِي دَوَامِ الْغَضَبِ غَاصِبٌ وَهُوَ بِخَنَعَ تَقْدِيرِهِ بِمُدَّةٍ عُوقًا عَلَى أَنَّ الْمُرَا. وَأَقَامَ عِنْدِي شَهْرًا، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ غَاصِبٌ

فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ إِحْرَامًا صَحِيحًا حَيْثُ؛ إِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُصَلٍّ بِالتَّحْرُمِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا ذَاكَ) أَيِ: جَعَلَهُمْ الْمَذْكُورَ. قَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ) (إِلْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى احتِجَاجِ الشَّرِكَةِ لِلنَّيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: يَحْتَاجُ لِنَيْتٍ رَاجِعًا لِمَا قَبْلَهُ فَقَطَّ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْإِلْخ) أَقُولُ أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَيْثُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِكَةِ لَيْسَ لاسْتِدَامَةِ الْعَقْدِ، بَلْ لاسْتِدَامَةِ الْاِخْتِلَاطِ الْحَاصِلِ مَعَهُ فَإِنَّهُ يُسَمَّى شَرِكَةً أَيْضًا كَالْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ عَنْ قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. وَأَنَا الشَّرِكَةُ الَّتِي تَحْصُلُ بِعَقْدٍ كَانَ خَلَطًا الْمَالِ وَأَوْذَنْ كُلِّ لِلْآخِرِ فِي التَّصَرُّفِ قَهْلٌ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْحَيْثُ ذَا حَلْفٍ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ الْفَسْخُ وَخَذَهُ أَوْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ قِسْمَةٍ الْمَالَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذَا قُلْنَا أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِاسْتِدَامَتِهَا عَلَى الرَّاجِعِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِعَدَمِ الْحَيْثُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ لَمْ يُحْتَجْ لِلْفَسْخِ وَلَا لِلْقِسْمَةِ مَا لَمْ يَرُدَّ بِعَدَمِ الْمُشَارَكَةِ عَدَمَ بَقَائِهَا اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يُفْصِلُ الْإِلْخ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يَدْخُلُهَا الْإِلْخُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَاسْتِدَامَةُ الْغَضَبِ لَيْسَتْ بِغَضَبٍ وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَوْ لَا يُفْصِلُ الْإِلْخُ تَقَدَّمَ التَّضْرِيحُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَانَ أَحَادُهَا لِيَيْنِ مَا فِيهَا اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُفْصِلُ شَيْئًا لَمْ يَحْتَجَّ بِاسْتِدَامَةِ الْمَغْضُوبِ فِي يَدِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ فَإِنْ قِيلَ يُقَالُ غَضَبَتْهُ شَهْرًا أَوْ سَنَةً وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ فِي الْمُهَيَّمَاتِ أَجِيبُ بِأَنَّ يُفْصِلُ يَفْتَضِي فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا فَهُوَ فِي حَقِّهِ قَوْلُهُ: لَا أَتَشَى غَضَبًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: غَضَبَهُ شَهْرًا فَمَعْنَاهُ غَضَبَهُ وَأَقَامَ عِنْدَهُ شَهْرًا كَمَا أَوَّلَ: قَوْلُهُ ت. إِلَى «فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مَاتَةً عَامٍ» [بهره: ٢٥٩] أَيِ: أَمَاتَهُ وَابْنَهُ مَاتَةً عَامٍ أَوْ جَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْغَضَبِ شَهْرًا وَأَنَا تَسْمِيَتُهُ غَاصِبًا بِاِغْتِيَابِ الْمَاضِي فَمَجَازٌ لَا حَقِيقَةً اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ أَنَّهُ فِي دَوَامِ الْغَضَبِ غَاصِبٌ.

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي الشَّرِكَةِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى احتِجَاجِ الشَّرِكَةِ لِلنَّيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ يَحْتَاجُ لِنَيْتٍ رَاجِعًا لِمَا قَبْلَهُ فَقَطَّ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْإِلْخ) أَقُولُ أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَيْثُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِكَةِ لَيْسَ لاسْتِدَامَةِ الْعَقْدِ، بَلْ لاسْتِدَامَةِ الْاِخْتِلَاطِ الْحَاصِلِ مَعَهُ فَإِنَّهُ يُسَمَّى شَرِكَةً أَيْضًا كَالْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي أَعْلَى الْهَامِشِ عَنْ قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يُفْصِلُ) تَقَدَّمَ التَّضْرِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَانَ أَحَادُهَا لِيَيْنِ مَا فِيهَا.

حكماً وليس الكلام فيه، ثم رأيت شارحاً أجاب بنحو ذلك، واستدامة السفر سفرٌ ولو بالموء منه نعم، إن حلف على الامتناع منه لم يحث بالموء وعلم مما تقرر أن كل ما يُقدَّر عرفاً بثبوت من غير تأويل يكون دوائمه كابتدائه فيحث باستدامته وما لا فلا، ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام به يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به يوماً حيث كما أفنى به بعضهم أخذاً من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلاً، قالوا لصديقي الاسم بالمتفرق والمتوالي بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهراً؛ لأن المقصود باليمين الهجر ولا يتحقق بغير نتائج، واعتراض بقول الروضة: لو حلف لا تمكث زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام فخرجت منها الثلاث فأقل ثم رجعت إليها فلا جنث وفُرق بأن المعلق عليه وجد هنا لإنه؛ لأنه المكث أكثر من ثلاثة أيام للضيافة، والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يُسمى ضيافة؛ لأنها مختصة بالمسافر بعد قدومه وهو واضح إن تم له هذا التعليل، كيف والغرف قاض بأنها لا تختص

فود: (واستدامة السفر) إلى قوله: وعلم في المعنى وإلى قوله: وهو واضح في النهاية لإقوله: نعم إلى وعلم. فود: (ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام) قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حيث اه. سم أي: عند الإطلاق. فود: (ثم سافر هاذ إلخ) تقدم في الإطلاق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحث إلا بإقامة ذلك متوالياً قال الشارح لأنه المتبادر من ذلك عرفاً فليراجع وليحرر اه رشيدى. فود: (ثم هاذ) أي: ولو بعد زمن طويل اه ع ش. فود: (كما أفنى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو الأوجه اه. فود: (بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهراً إلخ) أي فإنه يحل على الشهر المتتابع فلزم يكلمه عشرة أيام ثم كلمه مدة ثم ترك كلامه وهكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحث لعدم التوالي اه ع ش. فود: (واعتراض إلخ) أي: الإفتاء المذكور عبارة النهاية ولا ينافيه ما في الروضة إلخ؛ لأن المعلق إلخ. فود: (وفرق) أي: بين مسألة البعض ومسألة الروضة. فود: (هنا) أي: في مسألة الروضة لأنهم أي: في مسألة البعض. فود: (لأنها مختصة بالمسافر إلخ) يؤخذ منه أنها لو سافرت ثم عادت فمكثت مدة زائدة على ثلاثة أيام وحيث وأن ما جرت به العادة من مجيء بعض أهل البلد لبعض لو حلف فيه أنها لا تقعد في الضيافة مدة كذا أو حلف أنه لا يضيف زيدا لم يحث بمكثها مدة ولو طالت ولا بداهة ليزيد ولو بطلب من زيد له إطعام صنته؛ لأن ذلك لا يُسمى ضيافة، وهذا كله عند الإطلاق فإن أراد شيئاً عجل به.

(فرغ): لو حلف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المعدية لا جنث فيما يظهر؛ لأنها تجمع قوماً وتفرق آخرين ويُقِل عن شيخنا الزياتي ما يوافقه اه. ع ش.

فود: (ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام به يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به يوماً حيث إلخ)، قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حيث، وقوله: كما أفنى به بعضهم هو الأوجه م ر.

بذلك (ومن حلف لا يدخل داراً) عَيْتَهَا، ومثلها فيما ذُكِرَ كما بحثه الأذرعِي نحو المدرَسَةِ  
والرُّبَاطِ أي والمسجِدِ (حيثُ بدخولِ دَهْلِيٍّ) بكسر الدالِ، وإن طَالَ كما اقتضاه إطلاَقُهُمْ،  
وبحث الزَّرْكَشِي في مُفْرِطِ الطُّولِ عَنَمَ الجَنِّثِ بدخوله؛ لأنَّه بمنزلة الرُّخْبَةِ قُدَّامَ البابِ يُرَدُّ  
بمنع كونه بمنزلتها مُطْلَقًا لإطباقِ أَهْلِ العُرْفِ على أَنَّ الجالِسَ فيه يُسَمَّى جالِسًا بدارِ فَلَانٍ  
بخلافِ الجالِسِ في تلك الرُّخْبَةِ (داخلِ البابِ أو بين بابين)؛ لأنَّه حينئذٍ من الدَّارِ ومَحَلُّهُ إنَّ لم  
يكن فيه بابٌ دارَ أخرى، وإلا فهل يُنسَبُ إليهما مَقَامًا؛ لأنَّ المالكين لَمَّا جمعا عليه بابًا صار  
مُنسوبًا عُرْفًا لِكُلِّ منهما أو لا يُنسَبُ لِإحدىِ منهما مَحَلُّ نَظَرٍ ثُمَّ رأيتُ ما يَأْتِي في الدَّرَبِ أمامَ  
البابِ المُسَقَّفِ الذي عليه بابٌ وهو: شَمَلٌ هذا فيفطلي حكمته الآتِي (لا بدخولِ طاقٍ) معقودِ  
(قُدَّامَ البابِ)؛ لأنَّه ليس منها عُرْفًا، وإِذا كان مَبْنِيًّا على تربيعةٍ ويدخلُ في بويجها إِذْ هو ثَخَانَةُ  
إِحاطِيطِ المعقودِ له قُدَّامَ أبوابِ دورِ الأكابرِ، نعم، إنَّ جَمَلَ عليه بابٌ حينئذٍ بدخوله ولو غيرَ  
مُسَقَّفٍ كما شَمِلَهُ قولُ المتنِ أو بينَ وَنَقْلَاهُ عَنِ الْمُتَوَلِّي وَأَقْرَاهُ، وعبارَتُهُما وجعلَ  
الْمُتَوَلِّي الدَّرَبَ الْمُخْتَصَّ بالدَّارِ أمامَ البابِ إِذَا كان داخِلًا في حَدِّ الدَّارِ ولم يكن في أَوَّلِهِ بابٌ  
كَالطَّاقِ قال: فَإِنْ كان في أَوَّلِهِ بابٌ فهو من الدَّارِ مُسَقَّفًا كان أو غيرَه انتهتْ، واستبعده  
الأذرعِي في غيرِ المُسَقَّفِ واستشكَّله الزَّرْكَشِي بأنَّ العُرْفَ لا يُعَدُّ منها.....

• فَوُدَّ: (عَيْتَهَا) إلى المتنِ في التَّهْيِية. • فَوُدَّ: (عَيْتَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا قِيدَ بِهِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الآتِي:  
وَلَوْ أَتَهَدَّمَتْ الْخُحَّى كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِيهِ اهْزِيدِي. • فَوُدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَي: الدَّارِ، وقوله: فيما ذُكِرَ أَي:  
من الجَنِّثِ بدخولِ دَهْلِيٍّ إلخ. • فَوُدَّ: (أَي) والمسجِدِ تَفْسِيرٌ لِنَحْوِ المدرَسَةِ إلخ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي:  
سواءَ كان الدَّهْلِيُّ مُفْرِطَ الطُّولِ أم لا.

• فَوُدَّ (سُيِّ): (داخلِ البابِ) أَي الذي لا ثابِتَ بعده فهو بين البابِ والدَّارِ اهْمُغْنِي وبذلك يَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ  
ع ش بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: أو بينَ بابينِ لو عَيَّرَ بَقِيَّةً وَلَوْ بينَ بابينِ كان أو ضَمَّ؛ لأنَّ التَّغْيِيرَ بِمَا ذُكِرَ يَنْقُضِي أَنَّ  
التَّغْيِيرَ أو لم يَكُنْ داخِلَ البابِ، لَكِنْ كان بينَ بابينِ ومَعْلُومٌ أَنَّ هذا غيرُ مُرَادِ اه. • فَوُدَّ: (أو لا يُنسَبُ  
إِلخ) هذا الاحْتِمَالُ قَضِيَّةٌ ما يَأْتِي عَنِ شَرْحِ الرُّوَضِ فِي الدَّرَبِ الْغَيْرِ الْمُخْتَصِّ اه سَيِّدُ عَمَر. • فَوُدَّ: (ما  
يَأْتِي) أَي: أَيْقَا عَنِ الْمُتَوَلِّي. • فَوُدَّ: (المُسَقَّفُ) نَعَتْ ثَانٍ لِلدَّرَبِ. • فَوُدَّ: (حُكْمُهُ الآتِي) أَي: من الجَنِّثِ  
ويَأْتِي ما فِيهِ. • فَوُدَّ: (مَعْقُودٌ) إلى قَوْلِهِ: وَنَقْلَاهُ فِي التَّهْيِية. • فَوُدَّ: (إِذْ هُوَ إلخ) أَي: الطَّاقُ الْمُعْقُودُ اه.  
ع ش بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي وَقَسَرَ الزَّافِعِي الطَّاقَ بِالْمَعْقُودِ خَارِجَ البابِ وهو ما يُعْمَلُ لِيَمُضِ أَبْوَابُ الْأَكْبَارِ اه.  
• فَوُدَّ: (المَعْقُودُ) أَي: على الحائِطِ فَالَّذِي بِمَعْنَى عَلَيَّ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ) إلى قَوْلِهِ وعِبَارَتُهُما فِي الْمُغْنِي  
إِلَّا قَوْلُهُ: شَمِلَهُ إِلَى نَقْلَاهُ. • فَوُدَّ: (هَلِيَّةٌ) أَي: الطَّاقُ. • فَوُدَّ: (كَالطَّاقِ) أَي: فِي عَدَمِ الجَنِّثِ بدخوله.  
• فَوُدَّ: (انْتَهَتْ) أَي: عِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ. • فَوُدَّ: (وَأَسْتَبَقَدَهُ) أَي: قَوْلُ الْمُتَوَلِّي فَإِنَّ كَانَ إلخ، وَكَذَا ضَمِيرُ  
وَأَسْتَشْكَلَهُ. • فَوُدَّ: (وَأَسْتَشْكَلَهُ) إلى قَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي التَّهْيِيةِ إِلَّا قَوْلُهُ:

مُطْلَقًا وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُهُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُدُودِهَا، بَلْ وَلَا اخْتَصَّ بِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ بَابٌ لِمُطْلَقِي الدَّرَجِ لَا بِقَيْدِ الْمُخْتَصِّ وَمَا بَعْدَهُ وَهُوَ مُخْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْمِدَارَ عَلَى قَرِينَةٍ تَجَعُّلُهُ مَنَسُوبًا لِتِلْكَ الدَّارِ، وَالْبَابُ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ دَارٍ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ، وَلَا يَحْتَسِبُ بِدُخُولِ إِصْطِلَاحِ خَارِجٍ عَنْ حُدُودِهَا، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ فِيهَا وَلَيْسَ فِيهِ بَابٌ إِلَيْهَا، (وَلَا) بِدُخُولِ بُسْتَانٍ بِلَصْقِهَا إِنْ لَمْ يُعَدَّ مِنْ مَرَافِقِهَا، وَلَا (بِضَعْدِ) سَطْحِ غَيْرِ مَحْصُوطٍ) مِنْ خَارِجِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لَعْنَةً وَلَا عُزْفًا، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصَحِّحَهُ حَيْثُ أَوْ لِيَخْرُجَنَّ فَصَحِّحَهُ بَرُّ. (وَكَذَا مَحْصُوطٌ) مِنَ الْجَوَابِ الْأَرْبَعَةِ بِخَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا ذَكَرَ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مُسَقِّفًا كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ كَمَا أَخَذَهُ

بِنَاءً إِلَى وَلَا يَخْتَسِبُ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مُسَقِّفًا كَانَ أَمْ لَا، جُعِلَ عَلَيْهِ بَابٌ أَمْ لَا هـ ش. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي: الزَّرْكَشِيُّ. قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ ذَلِكَ الْإِنِّ) أَي: أَنَّ الْعُزْفَ لَا يَعْنِي الْإِنِّ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْبَابُ.  
 قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُدُودِهَا) فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّضْرِيحُ بِخِلَافِهِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى الْمُحْكَمِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَقَوْلُهُ: بَلْ وَلَا اخْتَصَّ الْإِنِّ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا التَّضْرِيحُ بِخِلَافِهِ أَخَذًا مِمَّا أُشِيرَ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُخْتَمَلٌ لِكَيْتَ احْتِمَالِ بَعِيدٍ تَقْلًا وَمَعْنَى فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (خَارِجٌ مِنْ حُدُودِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ: بُسْتَانِ الْإِنِّ هـ. سَمِ وَفِي دَعْوَى الظُّهُورِ نَظَرَ ظَاهِرًا.  
 قَوْلُهُ: (إِنْ دَخَلَ فِيهَا) أَي: فِي حُدُودِهَا هـ ش. قَوْلُهُ: (بَابٌ إِلَيْهَا) أَي: إِلَى الدَّارِ.  
 قَوْلُهُ: (وَلَا بِضَعْدِ) سَطْحِ الْإِنِّ يُقَيَّدُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَي: وَالْمَسْجِدِ عَدَمَ الْجَنِّثِ بِضَعْدِ سَطْحِ الْمَسْجِدِ إِذَا خَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَإِنْ صَحَّ الْاِغْتِكَافُ عَلَيْهِ هـ سَمِ. قَوْلُهُ: (مِنْ خَارِجِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِضَعْدِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِ مَحْصُوطٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لَعْنَةً الْإِنِّ)؛ وَلَأنَّهُ حَاجِزٌ بَقِيَ الدَّارَ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ فَهُوَ كَحَيْطَانِهَا هـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَوَابِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُشْكِلُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَدَخَلَ إِلَى حَيْثُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ أَدْخَلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَوَابِ الْأَرْبَعَةِ) فَإِنْ كَانَ مِنْ جَانِبٍ لَمْ يُؤَثَّرْ قَطْعًا هـ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) هُوَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَاخِلِهَا لَعْنَةً وَلَا عُزْفًا هـ ش. قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ) لَمْ يَقَيَّدْ بِهِ م ر هـ. سَمِ أَي: وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّطْحُ مُسَقِّفًا كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ وَإِلَّا حَيْثُ قَطْعًا إِذَا كَانَ يَضَعُدُ إِلَيْهِ مِنَ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَبْنِيَّهَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَنَارَعَ الْبُلْقَيْنِي فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسَقِّفُ بَعْضُهُ وَدَخَلَ فِي الْمَكْشُوفِ وَقَالَ: إِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ عَدَمَ الْجَنِّثِ وَيُرَدُّ ذَلِكَ التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ هـ. وَعِبَارَةٌ ع ش.

قَوْلُهُ: (خَارِجٌ مِنْ حُدُودِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ بُسْتَانِ الْإِنِّ. قَوْلُهُ: (وَلَا بِضَعْدِ) سَطْحِ الْإِنِّ يُقَيَّدُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَي: وَالْمَسْجِدِ عَدَمَ الْجَنِّثِ بِضَعْدِ سَطْحِ الْمَسْجِدِ إِذَا خَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَإِنْ صَحَّ الْاِغْتِكَافُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ) لَمْ يَقَيَّدْ بِهِ م ر.



الْبَلْقَيْنِي من كلام المازدي حَيْثُ إِنْ كَانَ يَضَعُ إِلَيْهِ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ كَيْبَتْ مِنْهَا وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ صَحَّةُ الِاعْتِكَافِ عَلَى سَطْحِ لِمَسْجِدٍ مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ مِنْهُ شَرْعًا حَكْمًا لَا تَسْمِيَةً وَهُوَ الْمَنَاطُ ثُمَّ لَا هُنَا، (وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ) أَوْ رِجْلَيْهِ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ (لَمْ يَحْتِ)؛ لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا (فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِيهَا مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا) أَوْ رِجْلًا وَاحِدَةً وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا وَحْدَهَا بَأَن كَانَ لَوْ رَفَعَ الْأُخْرَى لَمْ يَقَعْ وَبَاقِي يَدِهِ خَارِجٌ (حَيْثُ)؛ لَأَنَّهُ يُسَمَّى دَاخِلًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْتَمِدْ كَذَلِكَ كَأَن اعْتَمَدَ عَلَى الدَّخَا؛ وَالْخَارِجَةُ مَعًا وَلَوْ أَدْخَلَ جَمِيعَ يَدَيْهِ، لَكِنْ لَمْ يَحْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا لِيَتَمَلِّقَهُ بِنَحْوِ حَبْلِ حَيْثُ أَيْضًا. يُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُرُوجُ وَلَوْ تَعَلَّقَ بِغُصْنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ، فَإِنْ أَحَاطَ بِهِ بِنَاوُهَا بَأَن غَلَا عَلَيْهِ حَيْثُ وَلَا فَلَ.

(وَلَوْ انْتَهَدَمَتِ الدَّارُ) الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ. بَأَن قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ (فَدَخَلَ) وَقَدْ بَقِيَ أَصَاسُ الْحَيْطَانِ

فُود: (حَيْثُ)، سِوَاةٍ دَخَلَ تَحْتَ السَّقْفِ أَوْ لَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَيْئًا زِيَادِيًّا خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ اهـ.

فُود: (إِنْ كَانَ يَضَعُ إِلَيْهِ الْيَدَ) وَلَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصَحَدَ سَطْحُهَا لَمْ يَحْتِ إِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَنُسِبَ إِلَيْهِ بَأَن كَانَ يَضَعُ إِلَيْهِ مِنْهَا، إِلَّا حَيْثُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَشْكُنُهَا أَوْ لَا أَنَامُ فِيهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَمَكَتَ بِنَاطِحِهَا. وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ بِالسَّطْحِ وَقَتَ الْحَلْفِ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْخُرُوجِ وَالْحَيْثُ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ عَدَلَ لِأَبِ السَّطْحِ حَيْثُ اهـ ع ش. فُود: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنَ التَّفْصِيلِ. فُود: (مُطْلَقًا) أَي: سَقِيفٌ أَوْ لَا اهـ ع ش. فُود: (وَهُوَ) أَي: قَوْلُهُ: شَرْعًا اهـ ع ش. فُود: (أَوْ رِجْلًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَأَنَّ سَاحَةَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا الْعَزْوُ فِي مَحَلَّتَيْنِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُرُوجُ. فُود: (وَقَدْ يَدُهُ إِلَى الْيَدِ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ وَالشَّرْحُ مَعًا. فُود: (وَلَوْ أَدْخَلَ) إِلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ أَوْ جَذَعٍ فِي هَوَائِهَا وَأَحَاطَ بِهِ بِثِيَابِهَا حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِدْ عَلَى رِجْلَيْهِ وَلَا إِحْدَاهُمَا؛ لَأَنَّهُ يُعَدُّ دَاخِلًا فَإِنْ ارْتَفَعَ بَعْضُ يَدَيْهِ عَنْ بَيَانِهَا لَمْ يَحْتِ اهـ.

فُود: (بِهِ) أَي: بِالشَّخْصِ اهـ ع ش. فُود: (بَأَن غَلَا عَلَيْهِ) أَي: أَوْ سَاوَاهُ كَمَا يَشْمَلُهُ تَعْبِيرُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ بِقَوْلِهِمَا: وَأَحَاطَ بِهِ الْبَيَانُ بِحَيْثُ لَا يَرْتَفِعُ بَعْضُهُ عَنِ الْبَيَانِ حَيْثُ لَا إِنْ ارْتَفَعَ بَعْضُهُ عَنْهُ فَلَا يَحْتِ انْتَهَى اهـ. سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ التَّعْبِيرِ وَيُؤَافِقُهُ أَيْضًا تَعْبِيرُ النِّهَايَةِ بِمَا نَصَّ فَإِنْ لَمْ يَغْلُ عَلَيْهِ حَيْثُ وَلَا فَلَ اهـ. أَي: إِنْ لَمْ يَغْلُ الشَّخْصُ عَلَى الْبِنَاءِ بَأَن كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ أَوْ دُونَهُ حَيْثُ، وَإِنْ كَانَ الشَّخْصُ أَعْلَى مِنَ الْبِنَاءِ فَلَا حَيْثُ ع ش.

فُود: (سَمَ) (وَلَوْ انْتَهَدَمَتِ الدَّارُ) وَلَقَطَ الدَّارَ بِالْأَسْوَدِ فِي النِّهَايَةِ وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْمَحَلِّ وَالْمُغْنِيِّ، وَكَذَا قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي كَمَا اقْتَضَاهُ سَمَ أَقِ الْمَثْنِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَثْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَكِتَابَتُهُ بِالْأَخْمَرِ فِيمَا بَأَيْدِينَا مِنَ النُّسخِ مِنَ الْكِتَابَةِ.

فُود: (بَأَن غَلَا عَلَيْهِ) أَوْ سَاوَاهُ كَمَا يَشْمَلُهُ خَبِيرُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ بِقَوْلِهِمَا: وَلَوْ تَعَلَّقَ بِغُصْنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ وَأَحَاطَ بِهِ الْبَيَانُ بِحَيْثُ لَا يَرْتَفِعُ بَعْضُهُ عَنِ الْبَيَانِ حَيْثُ لَا إِنْ ارْتَفَعَ بَعْضُهُ عَنْهُ فَلَا يَحْتِ اهـ.

حَيْثُ؛ لَأَنَّهَا مِنْهَا فَكَأَنَّهُ دَخَلَهَا، وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسَاسِ شَيْءٌ بَارِزٌ مِنْهُ، وَإِنْ قُلْتُ، وَفِي مُسْتَوْدَةٍ شَرَحَ الْمُتَهَذِّبُ عَنْ الْأَصْحَابِ: أَنَّهَا مَتْنٌ صَارَتْ سَاحَةً فَلَا حِجْنَ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ مِنْهَا مَا تُسَمَّى مَعَهُ دَارًا وَكَالسَّاحَةِ مَا إِذَا صَارَتْ تُسَمَّى طَرِيقًا، وَإِنْ بَقِيَ بَعْضُ حَيْطَانِهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ نَصُّ الْأُمِّ وَعَتَمَدَةُ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرُهُ أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَسُّ فِي هَذِهِ بِقَضَاءٍ مَا كَانَ دَارًا، وَإِنْ بَقِيَ رُسُومُهَا وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّ الْخِلَافَ وَالتَّفْصِيلَ السَّابِقَ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذِهِ الدَّارِ، أَمَّا دَارًا فَيَحْتَسُّ فِيهَا مُطْلَقًا، وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ حَيْثُ مُطْلَقًا.....

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا) أَي: أَسَاسُ الْحَيْطَانِ وَالتَّانِيثُ بِاِغْتِيَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْهَا أَي: الدَّارِ. • قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَالسَّاحَةِ الْخُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَذَا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي التَّهْذِيبِ وَبَيَّعَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ وَعِبَارَةُ الشَّرْحِ وَالرُّوضَةِ إِنْ بَقِيََتْ أَصُولُ الْحَيْطَانِ وَالرُّسُومُ حَيْثُ وَالتَّمَيَّازُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَقَاءُ شَائِعِي بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّ الْأَسَاسَ هُوَ الْبِنَاءُ الْمَذْفُوعُ فِي الْأَرْضِ تَحْتَ الْجِدَارِ الْبَارِزِ. قَالَ الدِّمِيرِيُّ: وَكَانَ الرَّافِعِيُّ وَالْمُصَنَّفُ لَمْ يُعَيِّنَا التَّنْظَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنْتَهَى. وَالحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ دَائِرٌ مَعَ بَقَاءِ اسْمِ الدَّارِ وَعَدَمِهِ وَبِلَدِّكَ صَرَّحَ الْمُصَنَّفُ فِي تَقْلِيْقِهِ عَلَى الْمُتَهَذِّبِ فَقَالَ تَفْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّهَا الْخُ، وَقَوْلُهُ: وَالحَاصِلُ إِلَى قَوْلِهِ: وَبِلَدِّكَ فِي التَّهْيَاةِ مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسَاسِ شَيْءٌ بَارِزٌ الْخُ) قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ يُعَيِّنُهُ مَا سَبَقَتْهُ أَنَّهُ لَا حِجْنَ بِالْقَضَاءِ مَعَ وَضُوحِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ بَارِزٌ كَانَتْ قَضَاءً فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَكَالسَّاحَةِ الْخُ) هَذَا عَنِ الشَّارِحِ وَلَيْسَ مِمَّا فِي الْمُسْتَوْدَةِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ أَي: وَالمُعْنَى خَلْفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ يُشِيرُ إِلَى دَارٍ فَانْتَهَدَمَتْ حَيْثُ بِالْمَرْصَةِ أَوْ هَذِهِ الدَّارُ فَلَا إِلَّا إِنْ بَقِيََتْ الرُّسُومُ أَوْ أُعِيدَتْ بِأَلْيَها، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارًا قَدْ خَلَّ عَرَصَةٌ دَارٍ لَمْ يَحْتَسُّ أَنْتَهَى أَهْلُ سَم. • قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ) فَإِنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ فِي أَصْلِهَا بِقَوْلِهِ دَارًا، لَكِنَّ مُرَادَهُ هَذِهِ الدَّارُ وَلِهَذَا قُدِّرَتْ فِي كَلَامِهِ مُعَيَّنَةٌ أَهْل. وَقَوْلُهُ: فِي أَصْلِهَا هُوَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ الْمَارِ، وَمَنْ خَلْفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَيْثُ بِدُخُولِ يَغْلِيهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ الْخُ) جَزَمَ بِهَا الرَّوْضُ وَالتَّهْيَاةُ وَالمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فِي هَلِيهِ) أَي: صُورَةٌ مَا لَوْ قَالَ: دَارًا. • قَوْلُهُ: (أَمَّا دَارًا فَيَحْتَسُّ فِيهَا الْخُ) خِلَافًا لِلرُّوْضِ وَالتَّهْيَاةِ وَالمُعْنَى كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: بَقِيَ رُسُومُهَا أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: هَلِيهِ) أَي: مِنْ غَيْرِ لَفِظِ دَارٍ أَهْلُ ع. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ مُطْلَقًا) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالرُّوْضِ

• قَوْلُهُ: (شَيْءٌ بَارِزٌ مِنْهُ) قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ يُعَيِّنُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ بَارِزٌ كَانَتْ قَضَاءً وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَا حِجْنَ بِالْقَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَمَّا لَوْ قَالَ: دَارًا فَكَذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَسُّ فِي هَلِيهِ بِقَضَاءٍ الْخُ) وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ خَلْفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ يُشِيرُ إِلَى دَارٍ فَانْتَهَدَمَتْ حَيْثُ بِالْمَرْصَةِ، أَوْ هَذِهِ الدَّارُ فَلَا إِلَّا إِنْ بَقِيََتْ الرُّسُومُ أَوْ أُعِيدَتْ بِأَلْيَها، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارًا قَدْ خَلَّ عَرَصَةٌ دَارٍ لَمْ يَحْتَسُّ أَهْل.

(وإن صارت) عطف على جملة وقد بقي (فضاء) بالمد وهو الساحة الخالية من البناء (أو) جعلت مسجدًا أو عظامًا أو مستانًا فلا) جئت لزوال مُسعى الدار بحدوث اسم آخر لها، ومن ثم انحلت اليمين فلو أُعيدت بآلتها الأولى أي: أُعيد منها بها ولو الأساس فقط فيما يظهر.  
(ولو حلف لا) يأكل طعامًا زائد وأطلق فأضافه لم يحدث بناء على الأصح السابق أن الضيف يتبين بازدياده أنه ملكه به، أو لا (يهدى لدار زائد) أو حانوته.....

والنهاية. فود: (عطف) إلى قوله: أي عيد في النهاية إلا قوله: لزوال إلى إن. فود: (عطف على جملة إلخ) أي: باختيار المعنى. فود: (المد) إلى قوله: أي: أُعيد في المعنى. فود: (ومن ثم إلخ) عبارة المعنى تنبيه مقتضى كلامه انجلا لليمين بذلك حتى لو أُعيدت لم يحدث بدخولها وهو كذلك إن أُعيدت بالآلة أخرى فإن أُعيدت بالآلة الأولى فالأصح في زوائد الروضة الجئت اه. فود: (أي: أُعيد منها إلخ) في حواشي الجلال البلقي على الروضة ما نصه: لم يتعرض المصنف لما إذا أُعيدت بتلك الآلة وغيرها والزاجع أنه لا جئت انتهى اه. سيّد عمر ويمكن حمل كلام البلقي على ما إذا لم يتميز المبنى بإحدى الأكتين عن المبنى بالأخرى وكلام الشارح والنهاية والمعنى على ما إذا تميز كان يبنى الأساس بالأولى فقط والباقي بغيرها. فود: (منها) من فيها اسم بمعنى البغض ونائب فاعل لقوله أُعيد. فود: (ولو الأساس إلخ) أي: بل مراد السابق. فود: (فأضافه) أي: زيد الحالف والأولى وأضافه بالواو. فود: (بناء على الأصح إلخ)، وقد يقال: إن مبنى الإيمان على العرف، والعرف هنا شامل للأكل بالضيافة وغيرها. فود: (أن الضيف يتبين إلخ) قضيه أنه لو كان رقيقًا حيث؛ لأنه لا يملك وهو القياس وفاقا لمر نعم بحث اه لو كان بإذن السيد لم يحدث؛ لأنه يتقبل لملك السيد فلم يأكل الحالف إلا ملك سيده اه. وفيه نظر فليتأمل اه سم. فود: (أو حانوته) خلافًا للروض وفاقا لشرحه، عبارة الأولى: وإن حلف لا يدخل حانوت فلان حيث بدخول ما يعمل فيه ولو مستأجرًا، وعبارة الثاني: ونقل الروياني مع قوله: أن الفتوى على الجئت في المستأجر أن الشافعي نص على أنه لا يحدث فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الأم والمختصر وجرى عليه الجمهور، لكن المختار ما قاله الروياني اه. والقياس أنه لا يحدث اه. ومثل الحانوت الدكان لمراديتها للحانوت كما في المضباح اه سم.

فود: (أن الضيف يتبين بازدياده أنه ملك به) قضيه أنه لو كان رقيقًا حيث؛ لأنه لا يملك وهو القياس وفاقا لمر نعم بحث أنه لو كان بإذن السيد لم يحدث؛ لأنه يتقبل لملك السيد فلم يأكل الحالف إلا ملك سيده اه. وفيه نظر فليتأمل. فود: (أو حانوت إلخ) في الروض وشرحه ما نصه: وإن حلف لا يدخل حانوت فلان حيث بما أي: بدخوله الحانوت الذي يعمل فيه، ولو مستأجرًا للعرف، ونقل الروياني مع قوله: إن الفتوى على الجئت في المستأجر أن الشافعي نص على أنه لا يحدث فيه قال الزركشي: وما نقله عن الشافعي نص عليه في المختصر والأم وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني

(حَيْثُ بَدْخُولُ مَا يَسْكُنُهَا بِمَلِكٍ لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَازَةٍ وَغَضَبٍ) وَإِصْصَاءٍ بِمَنْفَعَتِهَا لَهُ وَوَقْفٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ تَقْتَضِي ثُبُوتِ الْمَلِكِ حَقِيقَةً، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ: هَذِهِ لِيَزِيدَ لَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِأَنَّهُ يَسْكُنُهَا، وَاعْتُمِدَ فِي الْمَطْلَبِ قَوْلُ جَمْعِ الْفَتْوَى عَلَى الْحِنْثِ بِكُلِّ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ الْغُرُفُ الْآنَ قَالَ: فَالْمُعْتَبَرُ غُرُفُ اللَّافِظِ لَا غُرُفُ اللَّفْظِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ (لَا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ) فَيَحْتَجُّ بِكُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ قَرِيبٌ، نَعَمْ، ذَكَرَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِرَادَتُهُ هَذِهِ فِي خِلَافٍ بِطَلَاقي وَعَتَاقِي ظَاهِرًا، وَاعْتَرَضُوا بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُقْلَطٌ عَلَى نَفْسِهِ فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ عَدَمُ الْحِنْثِ بِمَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَسْكُنُهُ فَلْيُقْبَلْ ظَاهِرًا فِيمَا فِيهِ تَقْلِيظٌ عَلَيْهِ دُونَ مَا فِيهِ تَخْفِيفٌ لَهُ (وَيَحْتَجُّ بِمَا يَمْلِكُهُ) جَمِيعَةً، .....

• قَوْلُ (سَيِّئٍ): (حَيْثُ بَدْخُولُ مَا يَسْكُنُهَا) أَيِ: الدَّارِ وَيُثَلِّهَا فِي ذَلِكَ الْحَانُوثِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ، وَقَوْلُهُ: بِمَلِكٍ أَيِ: لِجَمِيعِهِمَا فَلَا حِنْثَ بِالشُّشْرَكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ اهـ ع ش.

• قَوْلُ (سَيِّئٍ): (لَا بِإِعَارَةٍ إِنْج) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ دَارًا اهـ س م. قَوْلُهُ: (وَلِإِصْصَاءِ إِنْج) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتُمِدَ فِي الْمُنْعَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَحْتَجُّ إِلَى وَلَوْ اشْتَرَى، وَقَوْلُهُ: أَوْ خِلْفَةً. قَوْلُهُ: (وَاعْتُمِدَ فِي الْمَطْلَبِ قَوْلُ جَمْعِ إِنْج) ضَعِيفٌ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بِكُلِّ ذَلِكَ) أَيِ: بِالْمَعَارِ وَغَيْرِهِ اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (نَعَمْ ذَكَرَ جَمْعُ إِنْج) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لَا يُقْبَلُ إِنْجٌ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِنْج) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ رِ سُلْطَانٍ وَزِيَادِيٍّ اهـ بَجَرِيْمِي. قَوْلُهُ: (إِرَادَتُهُ) أَيِ: الْمَسْكَنُ، وَقَوْلُهُ: هَذِهِ صِفَةُ الْإِرَادَةِ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضُوا إِنْج) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يُعْتَرَضُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْجٌ؛ لِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ إِنْجٌ. قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ عَلَيْهَا إِنْج) أَيِ: عَلَى نَفْسِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فِيمَا فِيهِ تَقْلِيظًا إِنْج) أَيِ: فِيمَا إِذَا دَخَلَ مَا يَسْكُنُهُ وَلَمْ يَمْلِكْهُ مُوَاخَذَةً لَهْ بِقَوْلِهِ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (جَمِيعَةً) الظَّاهِرُ أَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُشْتَرَكِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: أَوْ عَنْ بَعْضِهِمَا وَإِنْ قُلَّ اهـ ع ش عِبَارَةُ سَمٍ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحِنْثِ بِالْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَأَدَلَّ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ

اهـ. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَحْتَجُّ اهـ. وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ أَيْضًا: أَوْ حَلَفَ لَا يَزَكُّ سَرَجَ هَذِهِ الدَّابَّةِ قَرَيْبَةً، وَلَوْ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى، وَكَذَا لَوْ كَانَ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهُ وَهُوَ يُنْسَبُ إِلَى زَيْدٍ بِلَا يَمْلِكُ وَأَمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِ نِسْبَةً تَعْرِيفٍ حِنْثٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْمَلِكُ فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ لَتَعْرِيفِهِ لَا لِلْمَلِكِ كَدَارِ الْعَدْلِ وَدَارِ الْوَلَايَةِ وَسُوقِ أَمِيرِ الْجَبُوشِ وَخَانِ الْخَلِيلِيِّ بِمَضَرٍّ وَسُوقِ يَحْيَى بَيْهَدَادٍ وَخَانِ أَبِي يَحْيَى بِقَرْوَيْنِ وَدَارِ الْأَرْقَمِ بِمَكَّةَ وَدَارِ الْعَقِيقِيِّ بِدِمَشَقَ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ شَيْئًا مِنْهَا حَيْثُ بَدْخُولُهُ، وَإِنْ كَانَ مَنْ يُضَافُ إِلَيْهِ مَيِّتًا لَتَعَدُّ حَمْلُ الْإِضَافَةِ عَلَى الْمَلِكِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا بِإِعَارَةٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ دَارًا.

• قَوْلُهُ: (وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُخَفَّفٌ إِنْج) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قَوْلُهُ: (جَمِيعَةً) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحِنْثِ بِالْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَأَدَلَّ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ: أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَعَامَهُ فَأَكَلَ مُشْتَرَكًا أَيِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ حَيْثُ بِخِلَافِهِ فِي اللَّبْسِ وَالرُّكُوبِ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَفِي مَعْنَى

وإن طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنها) إلا أن يزيد مسكنه فلا يحث به عملاً بقضيه، ولو اشتهرت الإضافة للتعريف في نحو دار أو سوق حيث بدخولها مطلقاً كدار الأرقم بمكة وسوق يحيى ببغداد لتمدّد حمل الإضافة على الملك. وفارق المثجّد هنا: لا أكلم ولد فلان. فإنه يُحمّل على الموجود دو، المثجّد؛ لأن اليمين تنزل على ما للحالف قنرة على تخصيله واستشكيل بقول الكافي: لو خلف لا يمس شفر فلان فحلفه ثم مس ما نبث منه حيث، وقد يجاب بأن إخلال الشك لما عهد مطلقاً في أقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه. (ولو خلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده) لا يكلم (زوجته فباغهما) أي: الدار والعبد بيما بئاً أو بشرط الخيار للمشتري وكذا هما إن أجز البيه.....

بعد قول الزوحي أو خلف لا يأكل طامه فأكل مُشترَكاً أي بينه وبين غيره حيث بخلافه في اللبس والركوب اه. ما نصه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه. وعبارة المُغني هذا إذا كان يملك الجميع فإن كان يملك بعض الأجزاء فظاهر نص الأم أنه لا يحث، وإن كثّر نصيه وأطبق عليه الأصحاب كما قاله الأذاعي اه. قود: (وإن طرأ له الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كأن مات مورثه أو ردّ عليه بغير اه ع ش. قود: (فلا يخفى)، إلى قوله: ويحث المُغني في المغني. قود: (فلا يخفى) أي: إن كان الحلف بالله كما قيّد به في امر اه ع ش. قود: (ولو اشتهرت الإضافة الخ) عبارة المُغني تنبيه كان ينبغي أن يقول بما يملكه أو لا يملكه، ولكن لا تعرف إلا به لشمّل ما لو كان بالبلد دار أو سوق أو حتام يضاف إلى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليفي بوضر وسوق يحيى ببغداد وخان يغلق بقزوين ودار الأرقم بمكة ودار القمي بدمشق، قال ابن شهبة: فَيَحْتِثُ بدخول هذه الأمكنة وإن كان من نضاف إليه ميتاً لتمدّد حمل الإضافة على الملك فتعين أن تكون للتعريف اه. وفي سم عن الزوحي وشرجه ما يوافقها. قود: (مطلقاً) أي: سواء كان المضاف إليه وما يتصور منه الملك أم لا اه. أسنى. قود: (فإنه يُحمّل) أي قوله: ولد فلان. قود: (على ما للحالف) يتأمل فإن الظاهر ما للمضاف إليه كزيد هنا اه. ع ش عبارة المُغني على ما للمخلوف عليه اه. قود: (بأن إخلال الشفر الخ) عبارة المُغني بأن هذا أصل الشفر المخلوف، عليه فليس هو غيره اه. قود: (أي الدار والعبد) أي: أو بعضهما اه. قود: (وكذا لهما الخ) ولو لم يؤل الملك بالبيع لأجل خيار مجلس أو شرط لهما أو للبايع حيث، إن قلنا الملك للبايع أو لا يوفد وفسخ البايع البيع فإنه يتبين أن الملك للبايع فتعين حيث الحالف اه. قود: (إن أجز البيه) ولو فسح فهل يخفى ليتبين بقاء الملك أو لا للشك في بقاء

اللبس والركوب السكنى ونحوها اه. قود: (وقد يجاب بأن إخلال الشفر) كتب عليه م ر.

قود: (وكذا لهما إن أجز البيه الخ) لو دخل الدار زمن خيارهما ثم أجز فيتبني عدم الحث ليتبين زوال الملك من حين البيع، بل ولأنه في معنى الجاهل بالمخلوف عليه المشك في بقاء الملك باحتمال الإجارة أو ثم فسح فهل يخفى ليتبين بقاء الملك أو لا للشك المذكور فيه نظر أقول ما ذكر في

وهو مثال، والمراد فأزال ملكه عنهما أو عن بعضهما، وإن قل (أو طلقها) بائناً؛ إذ الرجعية زوجة (لدخل) الدار، (وكلمه) أي: العبد أو الزوجة (لم يحت) تغليبا للحقيقة لزوال الملك بالبيع والزوجية بالطلاق، وبحث الزر كشي في دار عرفت بالشؤم وعبد عرف بالشئ الجنت مطلقاً؛ لأن إضاقتهما لمجرد التعريف وفيه نظر إذ ما علل به قابل للمنع، ولو اشترى بعد بيعهما غيرهما فإن أطلق أو أراد أي دار أو عبد ملكه حيث بالثاني أو التقييد بالأول فلا، (إلا) أن يقول: دأؤه هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا) أو يريد أي دار أو عبد جرى عليه ملكه أو أي امرأة جرى عليها نكاحه (فيحت) تغليبا للإشارة على الإضافة، وغلبت التسمية عليها فيما مر آتفاً؛ لأنها أقوى؛ لأن الفهم يسبق إليها أكثر وعملاً بتلك النية، وألحق بالتلفظ بالإشارة، وإنما بطل البيع في بئتك هذه الشاة فإذا هي بقرة؛ لأن القود يُرعى فيها اللفظ ما أمكن، ولو

الملك باحتمال الإجازة فيه نظر اه. سم، وقد مر آتفاً عن المعنى الجزم بالأول. ه. فود: (وهو مثال إلخ) فلو قال المصنف: فأزال ملكه عن بعضهما بدل قباعهما لكان أولى وأعم لتدخل الهبة وغيرها اه. معني. ه. فود: (بائناً) أي: أو زوجياً وانقضت عدته اه. معني. ه. فود: (إذ الرجعية إلخ) يؤخذ منه أنه لو حلف لا يتقي زوجته على عصمته أو على ذمته فطلقها طلاقاً زوجياً لم يبر فاحت بائناً مع الطلاق الرجعي اه. ش. ه. فود: (مطلقاً) أي: أزال ملكه عنهما أم لا. ه. فود: (ولو اشترى) إلى قوله: وغلبت في المعني. ه. فود: (ولو اشترى إلخ) ومثله ما لو طلقها وتزوج غيرها. ه. فود: (ولو اشترى بعد بيعهما إلخ) بقي ما لو اشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبني الجنت اه. سم. ه. فود: (فلان أطلق) إلى قوله: حيث يتبني جريان ذلك فيما إذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة إذا تزوجها بعد طلاقها أخرى اه. سم. ه. فود: (عليها) أي: الإشارة. ه. فود: (فيما مر آتفاً) أي في قوله: لو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت قضاء إلخ اه. ش. ه. فود: (وعملاً إلخ) عطف على قوله: تغليبا إلخ فالأول تغليلاً للمتن والمقطوف تغليلاً لما زاده بقوله أو يريد إلخ اه. رشيد. ه. فود: (بتلك النية) أي: إرادة أي: دار أو عبد جرى عليه ملكه. ه. فود: (نيشها) أي: الإشارة. ه. فود: (وإنما بطل البيع إلخ) مر قريباً أن التسمية أقوى من الإشارة، وهذا أنه فلا حاجة به إلى جواب فتأمل اه. رشيد. ه. فود: (وإنما بطل البيع في بئتك هذه الشاة إلخ) ولو كان ذكر الشاة بسنن اللسان

أول هذه الحاشية مذکور في كلام الشارح. ه. فود: (فأزال ملكه عنهما أو عن بعضهما، وإن قل أو طلقها فدخل وكلمه إلخ) بقي ما لو اشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبني الجنت. ه. فود: (فلان أطلق إلى قوله حيث) يتبني جريان ذلك فيما إذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة إذا تزوج بعد طلاقها أخرى. ه. فود: (أو التقييد بالأول فلا) انظر لو أراد التقييد بالأول فاشترى العبد بعد بيعه وأعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما ويتبني الجنت. ه. فود: (وإنما بطل البيع في بئتك هذه الشاة فإذا هي بقرة) لو كان ذكر الشاة بسنن اللسان فيتبني عدم البطلان.



حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذِهِ السَّخْلَةِ فَكَبِرَتْ وَأَكَلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَفَارَقَتْ نَحْوَ دَارِ زَيْدٍ هَذِهِ بَأْنَ  
الإضافة فيها عارضة فلم يُنْظَرُ إليها ، لِشَجَرَةِ الإِشَارَةِ الصَّادِقَةِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ، وَفِي تِلْكَ  
الْإِشَارَةِ لِيُزَوِّمَ الْأَسْمَ أَوِ الصِّفَةَ؛ وَلَأَنَّ زَوَالَهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَغْيِيرِ بَعْلَاجٍ أَوْ خِلْقَةٍ فَاعْتَبِرَتْ مَعَ  
الإِشَارَةِ وَتَعَلَّقَتْ بِمَجْمُوعَتِهِمَا فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا كَكَوْنِهِمَا سَخْلَةً فِي ذَلِكَ الْبِشَالِ زَالَ  
المَحْلُوفُ عَلَيْهِ، وَبِهَذَا يُقَالُ أَنَّهُ لَوْ زَالَ اسْمُ الْعَبْدِ بِعَقْبِهِ وَاسْمُ الدَّارِ بِجَعْلِهَا مَسْجِدًا لَمْ يَحْنَثْ،  
وَأَنْ أَشَارَ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ تَغْيِيرُهَا لِلْإِشَارَةِ أَي: مَعَ بَقَاءِ الْأَسْمِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) الْحَالِفُ بِقَوْلِهِ  
هَذِهِ أَوْ هَذَا (مَا دَامَ مِلْكُهُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّضْيِيقِ فَلَا يَحْنَثُ بِدُخُولِ أَوْ تَكْلِيمِ بَعْدَ زَوَالِهِ بِمِلْكٍ أَوْ  
طَلَاقٍ؛ لِأَنَّهَا إِرَادَةُ قَرِيْبَةٍ، وَيَأْتِي فِي قَبُولِ هَذَا فِي الْحَلْفِ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ مَا مَرَّ أَيْفًا، وَلَوْ قَالَ: مَا  
دَامَ فِي إِجَارَتِهِ وَأُطْلِقَ فَالْمُتَبَادَرُ مِنْهُ عَرَفًا كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ أَنَّهُ مَا دَامَ مُسْتَحِقًّا لِمَنْفَعَتِهِ فَتَنَحَّلَ  
الدَّيْمُومَةُ بِإِجَارِهِ لِغَيْرِهِ ثُمَّ اسْتَجَارَ مِنْهُ، وَأُفْتِيَ فَيَحْنُ حَلَفٌ لَا يَدْخُلُ هَذَا مَا دَامَ فَلَانٌ فِيهِ  
فَخَرَجَ فَلَانٌ ثُمَّ دَخَلَ الْحَالِفُ ثُمَّ فَلَانٌ بِأَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِاسْتِدَامَةِ مُكْنِيهِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الدُّخُولِ

فَيَبْنِي عَدَمَ الْبُطْلَانِ اهـ سم . فود: (وَفَارَقَتْ) أَي: مَسْأَلَةُ لَحْمِ هَذِهِ السَّخْلَةِ . فود: (بَأْنَ الإِضَافَةِ فِيهَا)  
أَي: فِي مَسْأَلَةِ دَارِ زَيْدٍ هَذِهِ . فود: (الصَّادِقَةُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ) أَي: إِبْتِدَاءٌ وَدَوَامٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَكَأَنَّهُ  
أَرَادَ حَالِ مِلْكِهِ وَبَعْدَ زَوَالِهِ اهـ سم . فود: (وَفِي تِلْكَ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ لَحْمِ هَذِهِ السَّخْلَةِ . فود: (لِيُزَوِّمَ  
الْأَسْمَ الْإِلْخَ) أَي: اسْمَ السَّخْلَةِ، وَالْأَمُّ فِيهِ لِلتَّغْلِيلِ، وَقَوْلُهُ: أَوِ الصِّفَةُ أَوْ فِيهِ لِلْإِضْرَابِ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ  
كَوْنُهُ سَخْلَةً . فود: (أَوْ خِلْقَةٍ) هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ اهـ رَشِيدِي . فود: (فَاعْتَبِرَتْ) أَي  
الإِضَافَةُ . فود: (الْحَالِفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (يَأْتِي فِي الْمُنْعَى) . فود: (بِالرَّفْعِ) أَي: عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ دَامَ،  
وَالْتَضْيِيقُ أَي: عَلَى أَنَّهُ خَيْرُهَا وَالْخَيْرُ أَوْ لَاسْمٌ مَحْذُوفٌ اهـ مُنْعَى . فود: (بَعْدَ زَوَالِهِ بِمِلْكٍ أَوْ طَلَاقٍ)  
عِبَارَةُ الْمُنْعَى بَعْدَ زَوَالِ الْمِلْكِ وَالزَّوْجِيَّةِ بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ، وَيُثَلُّ زَوَالُ مِلْكِهِ عَنِ الْعَبْدِ مَا لَوْ أَغْتَقَ بَعْضُهُ  
كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ عَبْدًا فَكَلَّمُ مَبْعُوضَةٌ لَهُ لَا يَحْنَثُ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ حُرًّا أَوْ لَا يَكْلُمُ حُرًّا وَلَا  
عَبْدًا كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرَةً وَلَا رُطْبَةً فَأَكَلَ مُنْصَفَةً اهـ . فود: (مَا مَرَّ أَيْفًا) أَي: فِي شَرْحِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ  
مَسْكَنَتَهُ وَلَا يَتَأْتِي هُنَا الْأَعْيَاضُ السَّابِقُ إِنْ قَضِيَتْ مَا ادَّعَاهُ عَدَمُ الْحِنْثِ فَلَيْسَ فِيهِ تَغْلِيظٌ، بَلْ تَخْفِيفٌ  
اهـ سم عِبَارَةُ عَشٍ أَي: مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ ظَاهِرًا اهـ . فود: (وَأُطْلِقَ) أَي: أَوْ أَرَادَ مَا دَامَ مُسْتَحِقًّا لِمَنْفَعَتِهِ  
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَوَيَّ مَا دَامَ حَادٍ إِجَارَتِهِ بَاقِيًا لَمْ تَنْقُضِ مُدَّتُهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ إِجَارَتَهُ بَاقِيَةٌ لَمْ  
تَقْرُغْ وَلَمْ تَنْقُضْ قَالَ ذَلِكَ أَبُو زُرْعَةَ أَيْضًا اهـ رَشِيدِي . فود: (أَنَّهُ مَا دَامَ الْإِلْخَ) الْأَسْبَكُ إِسْقَاطُ إِنَّهُ .  
فود: (وَأُفْتِيَ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ .

فود: (الصَّادِقَةُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ الْإِلْخَ) أَي: إِبْتِدَاءٌ أَوْ دَوَامًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ حَالِ مِلْكِهِ وَبَعْدَ  
زَوَالِهِ . فود: (مَا مَرَّ أَيْفًا) فِي شَرْحِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَتَهُ . فود: (مَا مَرَّ أَيْفًا) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي هُنَا  
الْأَعْيَاضُ السَّابِقُ فَإِنْ قَضِيَتْ مَا ادَّعَاهُ عَدَمُ الْحِنْثِ فَلَيْسَ فِيهِ تَغْلِيظٌ بَلْ تَخْفِيفٌ .

ليست بدخول ويحتمل بقوله إليه وفلان فيه لبقاء اليمين، إن أراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده، أو أطلق أخذًا مما قالوه في لا رأيت منكراً إلا رفعت للقاضي فلان وأراد ما دام قاضياً من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحتمل ولا تنحل اليمين؛ لأنه قد يتولى القضاء فيرفقه إليه ويتر فإن أراد ما دام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر. والفرق بين ما هنا ومسألة القاضي ظاهر؛ لأن الذمومة ثم مذبذبة بوضف مناسب للمخلوف عليه يطرأ ويترول فأنيط به وهنا بمحل وهو لا يتطوّر فيه ذلك فانعدمت بخروجه منه. وإن عاد إليه فالذي يتجه في حالة الإطلاقي عدم الحث كالحالة الأخيرة. (ولو خلف لا يدخلها من ذا الباب فترع) بابها الخشب مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحتمل بالثاني)، وإن ساء الأول، (ويحتمل بالأول في الأصح)؛ لأن الباب إذا أطلق انصرف للمنقذ؛ لأنه المحتاج إليه في الدخول دون الخشب، وقوله: ونصب إلى آخره قيد للخلاف، إذ لو طرّح أو أثلّف ودخل من الثاني لم يحتمل قطعاً، ولو أراد الخشب قبل قطعاً، أمّا لو لم يُشير فقال: من بابها فإنه يحتمل بالثاني.....

• قوله: (أو أطلق) ضعيف اه ع ش. • قوله: (أخذًا مما قالوه في لا رأيت منكراً إلا رفعت للقاضي إلخ) سيأتي في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن أن هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الذمومة اه رشدي. • قوله: (من أنه) بيان لما قالوه. • قوله: (من أنه إذا رآه بعد عزله إلخ) يرجع مما يأتي وغيره اه سم. • قوله: (ولا تنحل اليمين إلخ) في مطابقة هذا لما حققه الشرح، فيما يأتي نظراً فتأمل معه. • قوله: (ويتر) بفتح الباء. • قوله: (فلان أراد إلخ) عطف على قوله إن أراد بمدة إلخ. • قوله: (بخروجه) أي فلان اه سم. • قوله: (بوضف مناسب للمخلوف عليه إلخ) أي: لأن الرفع إليه مناسب لا تصادفه بالقضاء إذ لا يرفع إلا للقاضي أو نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويترول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الإيماء المقررة في الأصول، هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي أنه حيث نوى الذمومة انقطعت بالعزل، وإن عاد إلى القضاء أي: إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر مما هنا وحيث فلا يفرق بين مسألة دخول البيت ومسألة الرفع للقاضي اه رشدي. • قوله: (في حالة الإطلاقي) أي: في مسألة الحليف على عدم الدخول، وقول ع ش أي: في مسألة القاضي سبق قلّم. • قوله: (كالحالة الأخيرة) هي قوله: فإن أراد ما دام فيه هذه المرة إلخ ع ش وسم. • قوله: (بابها) إلى قوله: أمّا لو لم يُشير في النهاية إلّا قوله: وقوله: إلى ولو أرادوا إلى قوله: أو الطعام في المثني إلّا قوله: ذلك. • قوله: (ولو أراد الخشب) عبارة المثني ومحل

• قوله: (من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحتمل) يرجع مما يأتي وغيره. • قوله: (ولا تنحل اليمين إلخ) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما يأتي نظراً فتأمل معه. • قوله: (فانعدمت بخروجه) الظاهر أن هذه الهاء لفلان، وقوله: فالذي يتجه كذا شرح م ر. • قوله: (كالحاقه الأخيرة) كان المراد بها فإن أراد ما دام فيه هذه المرة إلخ.

أيضاً؛ لأنه يُسمى باباً لها. (أو) حَلَفَ: لا يدخل بيتاً حيث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قَصَبَ مُحْكَمَ كما قاله (ماوردی، (أو خيمَةً) أو بيتَ شجرٍ أو جلدٍ، وإن كان الحالِفُ حَضَرْتاً؛ لأنَّ البَيْتَ يُطْلَقُ على جميع ذلك حقيقةً لُغَةً. كما بحثت بجميع أنواع الخُبَرِ أو الطِّعَامِ، وإن اِخْتَصَّ بعض النواحي بنوع أو أكثر منه؛ إذ العادة لا تُخَصِّصُ عند جمهور الأصوليين، وإنما اِخْتَصَّ لفظُ الرُّؤوسِ أو البِيضِ أو نحوهما بما يأتي للقرينة اللفظية وهي تعلق الأكل به، وأهل العُزْفِ لا يُطْلَقُونَهُ على ما عدا ما يأتي فيها وُفَرْقَ بين تخصيص العُزْفِ لِلْفِطْرِ بِتَقْلِهِ عن مَذْلُولِهِ لِلْعُزْفِ إِي ما هو أَخَصُّ منه وبين انتفاء استعمالهم له في بعض أفراد مُسْتَمَاهِ في بعض التواحي كغلبة استعمال أهل طَبَرِستانَ لِلخُبَرِ في خُبَرِ الأرز لا غير، فهذا لا يوجب تخصيصاً ولا تَفْلاً عُرْفِيّاً لِلفظ، بل هو معه باقي على عمومِهِ لِضَغْفِ المَعَارِضِ للعموم في هذا دون ما قبله، ويُفَرْقُ بين ما ذَكَرَ وَمَنْ حَلَفَ بنحو بُغْدَادَ لا يركب دابةً، لم يَحْتِثْ بِالْجِمَارِ كما في العزير بَأَن اجْمَارَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لا يُسَمَّى دابةً أصلاً بخلاف نحو الخيمة تُسَمَّى عِنْدَ الْحَضَرِ بَيْتاً، .....

الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنَّ نَوَى شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَيْهِ قَطْعاً. (فَرْعٌ): لَوْ حَلَفَ لَا يَزْكَبُ عَلَى سَرَجٍ هَذِهِ الدَّابَّةَ فَرَكَبَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى حَيْثُ أَه. وقوله: فَرَعَ الْخَ فِي الرُّؤُوسِ مِثْلُهُ. ة فَوَدَ: (أَيْضاً) أَي كَالْأَوَّلِ.

ة فَوَدَ (لِشْي: (أَوْ لَا يَدْخُلُ بَيْتاً) أَي: وَأَطَقَ أَهْ نِهَآيَةً. ة فَوَدَ (لِشْي: (حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتِ الْخَ) مَحَلُّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّ نَوَى نَوَعاً مِنْهَا انْصَرَفَ لِيهِ أَهْ مُفْنِي. ة فَوَدَ: (مُحْكَمٌ) قَيْدٌ فِي الْقَصَبِ أَهْ ش. ة فَوَدَ: (كَمَا يَحْتِثُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخُبَرِ) أَي: فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزاً أَوْ طَعَاماً. ة فَوَدَ: (إِذْ الْعَادَةُ لَا تُخَصِّصُ الْخَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ زَيْدٍ وَكَانَ الْعَادَةُ فِي مَحَلِّهِ إِطْلَاقَ الْبَيْتِ عَلَى الدَّارِ بِتَمَامِهَا عِنْدَ الْحَثِّ بِدُخُولِ الدَّارِ حَيْثُ م يَدْخُلُ بَيْتاً مِنْ بُيُوتِهَا أَهْ ع ش وَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ة فَوَدَ: (وَهِيَ تَعْلُقُ الْأَكْلَ بِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِقَ بِهِ غَيْرَ الْأَكْلِ كَانَ حَلَفَ لَا يَحْمِلُ رُءُوساً أَوْ بَيْضاً يَحْتِثُ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِي. ة فَوَدَ: (بِهِ)، وَقَوْلُهُ: لَا يُطْلَقُونَهُ أَي: لَفْظُ الرُّؤُوسِ الْخَ. ة فَوَدَ: (فِيهَا) أَي: فِي الْأَفْظَانِ الْمَذْكُورَةِ. ة فَوَدَ: (وُفَرْقَ بَيْنَ تَخْصِيصِ الْعُزْفِ الْخَ) جَوَابُ سُؤَالِ مُشْنُوهُ قَوْلُهُ: إِذْ الْعَادَةُ لَا تُخَصِّصُ الْخَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ فِيهِ وَفَقَّةٌ ذَاهِرَةٌ. ة فَوَدَ: (فَهَذَا) أَي: انْتِزَاعُ ذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءِ.

ة فَوَدَ: (لِضَغْفِ الْمَعَارِضِ لِلْعُمُومِ فِي هَذَا الْخَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفَرْقَ الْخَ فَالْأَوَّلَى الْبَاءُ يَدُلُّ اللَّامَ. ة فَوَدَ: (دُونَ مَا قَبْلَهُ) وَهُوَ تَخْصِيصُ الْعُزْفِ الْخَ. ة فَوَدَ: (بَيْنَ مَا ذَكَرَ) أَي: مِنَ الْحَثِّ بِدُخُولِ نَحْوِ الْخِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ حَضَرْتاً. ة فَوَدَ: (لَا يُسَمَّى دَابَّةً أَصْلاً) فِيهِ نَظَرٌ. أَهْ سَم.

ة فَوَدَ: (لَا يُسَمَّى دَابَّةً أَصْلاً) فِيهِ نَظَرٌ.

لكن مع الإضافة كبيت شُعرٍ ولا يُنافيه عدمُ اعتبارهم لنظيرها في قولهم: في نحو المسجد بيت الله؛ لأنَّ هذا حَدَثٌ له اسمٌ خاصٌّ فلم يُعَوَّلْ معه على تلك الإضافة بخلاف نحو بيت الشعر، وإنما أُعطي في الوصية الجمار؛ لأنَّ المدارَّ فيها على ما يَصْدُقُ عليه اللَّفْظُ، وإن لم يشتهر على ما مرَّ وقَيْدُ الزَّرْكَشِيِّ أَخَذًا من كلامهم الخيمة بما إذا اتَّخَذَتْ مَسْكَنًا بخلافها لِذَفْعِ أَذَى نحو مُسَافِرٍ، ولو ذَكَرَ البيت بالفارسيَّة لم يَحْتِثْ بنحو الخيمة؛ لأنَّهم لا يُطْلِقُونَهُ إِلَّا على المَبْنِي، ويظهر في غير الفارسيَّة والعربيَّة أَنَّهُ يَتَّبِعُ عَرَفَهُمْ أَيْضًا. (ولا يَحْتِثْ بمسجد وحقام وكنيسة وغارٍ جبلي) وبيت الرِّحَا؛ لأنَّها لا تُسَمَّى بُيُوتًا عَرَفًا مع حَدُوثِ أَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ لَهَا، وَبِحَثِّ الْبُلْغَيْنِي فِي غَارٍ اتَّخَذَ لِلْمَسْكَنِ أَنَّهُ بَيْتٌ وَالْأَفْزَعِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَنِيسَةِ مَحَلُّ تَعْبُدِهِمْ، أَمَّا لَوْ دَخَلَ فِيهَا فَيَتَنَا فَيَتَنَا يَحْتِثُ اهـ. وقِيَّاسُهُ الْجَنَّتُ بِخَلْوَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَحَثَ عَدَمَ الْجَنَّتِ بِسَاحَةِ نَحْوِ الْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ وَأَبْوَابِهَا بِخِلَافِ بَيْتِ فِيهَا، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ.

(تَبَيَّنَ) يُغْلَمُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ.....

• فَوَدَّ: (لَكِنْ مَعَ الْإِضَافَةِ الْإِلْحَ) انْظُرْ مَا الْإِضَافَةُ فِي الْخِيْمَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.  
• فَوَدَّ: (لِنَظِيرِهَا) أَي: الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ بَيْتِ الشَّعْرِ. • فَوَدَّ: (وَقَيْدُ الزَّرْكَشِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهُوَ يُؤَيِّدُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَيُظْهِرُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: مَعَ حَدُوثِ أَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ لَهَا، وَقَوْلُهُ: اهـ. إِلَى بَحَثِ.  
• فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا لِذَفْعِ أَذَى الْإِلْحَ) أَي: فَلَا تُسَمَّى بَيْتًا اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ ذَكَرَ الْبَيْتَ بِالْفَارِسِيَّةِ) أَي: كَانَ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ بِخَانِهِ لَمْ يَحْتِثْ بِنَحْوِ الْخِيْمَةِ أَيِ بَغَيْرِ الْبَيْتِ الْمَبْنِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَجَمَ لَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَبْنِيِّ نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْقَطَالِ وَغَيْرِهِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ اهـ مُغْنِي.  
• فَوَدَّ (بِسُ): (بِمَسْجِدٍ) أَي: وَكَنْيَةً اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَبَيْتِ الرِّحَا) أَي: الْمَعْرُوفَةِ بِالطَّاحُونِ الْآنَ وَمِثْلُهُ الْقَهْوَةُ اهـ. ع ش قَوْلُهُ وَبَيْتِ الرِّحَا إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: كَذَا قَالَ: إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ بَيْتٌ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَقَيْدُهُ الْأَوَّلُ بِمَنْ اغْتَادَ سُكْنَاهُ عِبَارَتُهُ أَمَّا مَا اتَّخَذَ مِنْ بَيْتًا لِلْمَسْكَنِ فَيَحْتِثُ بِهِ مَنْ اغْتَادَ سُكْنَاهُ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: مَنْ اغْتَادَهُ سَكَنَّا هَلَّا يَحْتِثُ غَيْرُ الْمُعْتَادِ لِمَا مَرَّ وَيَأْتِي أَنَّ الْعَادَةَ إِذَا تَبَيَّنَتْ بِمَحَلٍّ عَمَّتْ جَمِيعَ الْمَحَالِّ اهـ، وَقَوْلُهُ: هَلَّا يَحْتِثُ غَيْرُ الْمُعْتَادِ أَيْضًا أَيِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ التَّخْفَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْأَفْزَعِيُّ الْإِلْحَ) الَّذِي فِي كَلَامِ الْأَفْزَعِيِّ جَزَمَ لَا يَحْتِثُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِخَلْوَةٍ فِي الْمَسْجِدِ) أَيِ لَا تُعَدُّ مِنْهُ اهـ. نِهَابَةُ أَي: بَانَ لَا تَدْخُلُ فِي وَفْقِهِ ع ش. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَيِ الْأَفْزَعِيُّ. • فَوَدَّ: (وَأَبْوَابِهَا) أَيِ الْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ وَنَحْوَهُمَا. • فَوَدَّ: (يُغْلَمُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ) أَي: وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ عَرَفَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِطْلَاقَ

• فَوَدَّ: (أَنَّ الْبَيْتَ غَيْرُ الدَّارِ الْإِلْحَ) لَوْ اطَّرَدَ فِي بَلَدٍ تَسْمِيَةُ الدَّارِ بَيْتًا لَا دَارًا كَمَا فِي الْقَاهِرَةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ اسْمَ الدَّارِ كَمَا هُوَ مَقْلُومٌ قَهْلٌ يَحْتِثُ مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ بِدُخُولِ دَارِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي الْجَنَّتِ.

ومن ثم قالوا: لو حلف لا يدخل بيت ألابن فدخل داره دون بيته لم يحنث، أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حيث.

(أ) حلف لا يدخل على زيد فدخل بيته فيه زيدا وغیره حيث) إن علم به، وذكر الحلف واختار الدخول، كذا قاله شارح هنا وهو مويد؛ لأن ذلك شرط لكل جنث، لكن عذره ذكر المتن بعض مختصرات ذلك، وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحمام بيتا لا يختص به عرفا.

البيت على الدار وجهه أن العرف العام مقرر على العرف الخاص ويصرح بهذا الكلام الأذرع في قوله لما ذكر مثل الإطلاق الذي في الشارح هنا وقال إنه الأصح، فقبحه بقوله وعن القاضي أبي الطيب الميلى إلى الجنث أي: فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل يغليز الدار أو صحنها أو صفتها؛ لأن جميع الدار بيت بمعنى الإيواء ثم قال: أغني الأذرع قلت: وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه. فعلم من كلامه أن الأصح لا ينفرد إلى ذلك وبهذا علم رد بحث ابن قاسم إن محل قولهم البيت غير الدار إلخ في غير نحو مضر فأنه يطلقون البيت على الدار، بل لا يكادون يذكرون الدار إلا بلفظ البيت فيتبني الجنث اه رشدي. فو: (أن البيت غير الدار) يتبني أن يتأمل دعوى الغيرية بمعنى المباني، وإن أريد بالغيرية المخالفة فلا نزاع فإن الدار اسم لجميع المنزل المشتغل على يغليز وصحن وصفة ويوت. والبيت اسم يستكن واحد جزءا من الدار أو غير جزء اه سيد عمر. فو: (ومن ثم قالوا لو حلف إلخ) يعلم من ذلك أنه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحنث خلافا لما بلفظي أن بعضهم أفتى الجنث سم على حج اه ع ش. فو: (إن علم) إلى قوله: كذا قاله في المعنى. فو: (إن علم به وذاع الحلف إلخ) أما لو دخل ناسيا أو جاهلا فلا جنث، وإن استدأم لكن لا تتحل اليمين بذلك اه ع ش. فو: (ذكر المتن بعض إلخ) أي: بقوله ولو جهل حضوره إلخ. فو: (في نحو مسجد إلخ) يمين القهوة وبيت الرحا ويتبني أن مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجمعهما وليمة فلا جنث؛ لأن موضع الوليمة لا يختص بأحد عرفا فأشبهه نحو الحمام، وصورة المسألة في المسجد ونحوه عند الإطلاق فلو قصد أنه لا يدخل مكانا فيه زيد أصلا حيث لتفليظه على نفسه ووقع السؤال عن: شخص حلف بالطلاق أنه لا يجتمع مع فلان في محل ثم إنه دخل في محل وجاء المخلوף عليه بعده، دخل عليه واجتمعا في المحل هل يحنث لأنه صدق عليه أنه اجتمع معه في المحل أم لا؟ والجواب ن الظاهر عدم الجنث؛ لأنه إنما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه. ع ش وظاهر أن هذا عند الإطلاق. فلو قصد أنه لا يجتمعهما محل أصلا فيحنث بذلك.

فو: (لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كما دخل صحن الدار أو مقعدا فيها؛ لأن ذلك ليس بيتا ر.  
فو: (ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحنث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حيث) يعلم من ذلك أنه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمعا في داره دون بيته لم يحنث خلافا لما بلفظي أن بعضهم أفتى بالجنث.

قال بعضهم: ومنه الحش ورُدُّ بآته مختص به، (وفي قول آته إن نوى الدخول على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه، وفرق الأول بأن الأقوال تقبل الاستثناء بخلاف الأفعال، ومن ثم صَحَّ سلم عليهم إلا زَيْدًا دون دخل عليهم إلا زَيْدًا. (ولو جهل حضوره فخلاف جنث الناسي) والجاهل، والأصح عدم جنثهما كالمكروه كما قدمته في الطلاق، نعم، لو قال: لا أدخل عليه عالمًا ولا جاهلًا حيث مطلقًا، وكذا في سائر الصور.

(قلت ولو خلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان بحيث يسمعه، وإن لم يسمعه أو كان به نحو جنون بشرط أن يكون بحيث تعلم بالكلام (واستثناء) ولو بقلبه (لم يحث)؛ إما مر (وإن أطلق حيث) إن علم به (في الظاهر والله أعلم)؛ لأن العام يجري على عمومه ما لم يخص، وظاهر كلام الرافعي جنثه بالسلام عليه من الصلاة، وإن لم يقصده، واعتمده ابن الصلاح وجزم به المتولي، لكن نازع فيه البلقيني وبقه الزركشي وغيره قال: لا سيما إذا بعد عنه بحيث لا يسمع سلامه.

قود: (في نحو منجد إلخ) ولو دخل عليه دارًا فإن كانت كبيرة يترق المتبايعان فيها لم يحث ولا حيث اه. مغني. قود: (ورُدُّ بآته مختص به) لم لا يحتمل على بيوت الأخشاش العامة نحو الميضاة فإنها غير مختصة، وإن اختص كل واحد بمحل مخصوص فإن الظاهر أنه إذا دخل عليه وهو في الصفقة المشتركة أنه لا حيث كالحمام اه سيد عمر. قود: (كما يأتي) إلى الفضل في المغني إلا قوله: وإن لم يسمعه إلى المتن وقوله وإن لم يقصده. قود: (لما مر) أي: من أن الأقوال تقبل الاستثناء. قود: (إن علم به) أي وذكر الحلف كما مر آتيا. قود: (وإن لم يقصده) وظاهر أنه لو قصد صرقه عنه لم يحث اه سم. قود: (وجزم به المتولي) معتمد اه. ع ش. قود: (لكن نازع فيه البلقيني إلخ) عبارة المغني وقال البلقيني: إنه لا يحث بالسلام من الصلاة؛ لأن المخلوفاً عليه إنما هو السلام الخاص الذي يحصل به الأئس وزوال الهجران، وهذا إنما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي أخذه من الشايل وهو بحث له اه. ويمكن حمل كلام الرافعي على ما إذا قصد بالسلام وكلام البلقيني على ما إذا قصد التحلل أو أطلق، وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال: ويحتمل التفصيل بين أن يقصده أم لا كما في قراءة الآية المفهمة اه. وهذا قريب من الحمل المذكور اه. قود: (قال لا سيما إذا بعد إلخ) أخذ ما ذكر غاية يقتضي أن ما قبله يقتضي الحث، وإن لم يسمعه، وقد تقدم أنه لا بد أن يسلم عليه بحيث يسمعه، وإن لم يسمعه اه. ع ش عبارة الرشيد قود: لا سيما إذا بعد إلخ فيه أن شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه. وعبارة سم قود: بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه، بل أو لى اه.

قود: (وإن لم يقصده) وظاهر أنه لو قصد صرقه عنه لم يحث. قود: (بحيث لا يسمع سلامه) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه، بل أو لى.



### فصل في الحلف على الأكل والشرب مع ذكر ما يتناول به بعض اللاكولات

لو (حلف لا يأكل) رؤوس الشوى اختل بالغنم كما قاله الأذرعى أو لا يأكل (الرؤوس) أو لا يشتريها مثلاً (ولا تية له حيث برؤوس)، بل أو رأس أو بعضه خلافاً لما أفهمه كلامه، وإن صرح به ابن القطان،.....

#### فصل: في الحلف على الأكل والشرب

• قوله: (في الحلف) إلى قوله: وإنما أتى في المغني لإقوله: إن كان الحالف، وقوله: أي: المتين تباع وفي النهاية لإقوله: أو بعضه إلى الدين. • قوله: (مع ذكر ما يتناول به) أي: وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي إلخ اهـ ع ش. • قوله: (اختص بالغنم) أي ضائاً أو مغزاً وهل يفتترط في الحنث بها كونها مشوية أو لا؟ ويكون الدخلى رؤوس ما يشوى رؤوسه أو الرؤوس التي من شأنها أن تشوى فيه نظر والظاهر الثاني اهـ ع ش. • قوله: (أو لا يأكل الرؤوس) أي: أو الرأس اهـ مغني.

• قوله: (أي: أو لا يشتريها مثلاً) أي: بخلاف نحو لا يحملها أو لا يمسها أخذاً مما مر أيضاً فليراجع اهـ رشيدى. • قوله: (أو بعضه) وفقاً للمغني، خلافاً للنهاية عبارته لا ببعضه على الأصح؛ إذ المراد بلفظ الجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال: رؤوساً فلا يحنث إلا بثلاث اهـ. أي: كاملة وفي أثناء عبارة شيخنا الزياتي فإن حلف بالله فترق بين الجمع والجنس وإن حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحنث إلا بثلاث فيهما ع ش عبارة سم اعلم أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الزملي أنه إن عبر بالرؤوس بأن حمل على الجنس وحنث برأس لا ببعض رأس أو برؤوساً بالتكثير لم يحنث إلا بثلاث كما لو حلف لا يتزوج النساء أو نساء فإنه يحنث بواحدة في الأول وبثلاث في الثاني بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يتزوج نساء أو النساء فهو للجمع فيهما فهـ حنث إلا بثلاث؛ لأن العزمة مُحَقَّقة فلا تُزال بالشك اهـ بأذنى تصرف وفي الزياتي ما يوافق إفتاء لشهاب الزملي. • قوله: (خلافاً لما أفهمه إلخ) عبارة المغني تنبيه قول المصنف حيث برؤوس يقتضي أنه لا بد من أكل جمع من الرؤوس وصرح به ابن القطان في فروعه، وقال: لا بد من أكل ثلاثة منها، أي قال الأذرعى: إن ظاهر كلامهم إلخ حتى لو أكل رأساً أو بعضه حيث اهـ وهذا هو الظاهر اهـ.

#### فصل: حلف لا يأكل الرؤوس

• قوله: (أو بعضه)، قد يمنع أن جنس الرأس يوجد في بعض الرأس. • قوله: (أو بعضه)، قد يؤيد هذا حنث من حلف لا يأكل الرطب بأكل ما ترطب من المصطفة إلا أن يفرق بين الجمع والجنس، وإن كان جمعاً وفيه أن الجمع هنا يحمل على الجنس بواحدة أل، وقد يفرق بأن الرطبة مركبة من أجزاء متوفاة فصديق الجنس على بعضها بخلاف الرأس. • قوله: (خلافاً لما أفهمه كلامه، وإن صرح به ابن القطان إلخ) اعلم أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الزملي أنه إن عبر بالرؤوس بأن حمل على الجنس وحنث برأس لا ببعض أو برؤوساً بالتكثير لم يحنث إلا بثلاث، كما لو حلف لا يتزوج النساء أو نساء

فقد قال الأذرعى: إن ظاهر كلامهم أو صريحه أن المراد الجنس (تباغ وحدها) أي: من شأنها ذلك وافق عُرف بَلَد الحالِف أو لا، وهي رُءوسُ الغنم وكذا الإبل والبقر؛ لأن ذلك هو المتعارف (لا طين) وخيل (وحوت وصيد) بَرِّي أو بَحْرِي كَالطَّبَايَا؛ لأنها لا تُفَرَّد بالبيع فلا تُفهم من اللَّفْظ عند الإطلاقي (إلا) إن كان الحالِف (ببلد) أي: من أهل بَلَد عَلِمَ أَنَّهَا (تباغ فيه مفردة) عن أبدالها، وإن خَلَفَ خارججه كما رجحه البلقيني؛ لأنه يسبق إلى فهمه عُرف بَلَدِه فيبحثُ بأكملها فيه قطعاً؛ لأنها حيثُ كَرُءوس الأنعام.....

هـ فَوَدَ: (فقد قال الأذرعى إلخ) قد يَمْتَنِعُ أَنْ جَسَسَ الرَّاسِ يَوجَدُ في بعض الراس هـ سم. هـ فَوَدَ: (وهي رُءوسُ الغنم) أي: قَطْعاً، وكذا الإبل والبقر أي: على الصحيح اهـ مُغْنِي. هـ فَوَدَ: (إن كان الحالِف يبلد إلخ) وفي سم بعد ذِكرِه عن الشَّهابِ الْمُحَقِّقِ البُرْلُوسِيِّ بهامِشِ المنهَجِ كَلَاماً طَوِيلاً يَرُدُّ به كَلَامَ المنهَجِ ما نُصِّه: وحاصِلُه على الأوَّلِ الذي هو الأقوى في الرُّؤُوسِ وأصلها هو الجَنُثُ مُطْلَقاً، سواء كان الحالِفُ من أهل ذلك البَلَدِ أو لا، خَلَفَ فيه أو خارججه، أَكَلَ فيه أو خارججه في أيِّ مَحَلٍّ أو بَلَدٍ وإنَّ الوجهين في أنَّ المُعْتَبَرِ البَلَدُ أو كَوْنُ الحالِفِ من أهلها مُفَرَّعَانِ على الضَّعِيفِ المُقَابِلِ للأقوى المذكورِ خلافاً لما وَقَعَ فيه الشَّارِحُ تَبَعاً لما في المنهَجِ وغيره اهـ. وفي المُغْنِي، وكذا في ع ش عن سم على المنهَجِ عن م ر ما يوافق ذلك الحاصِلَ من الجَنُثِ مُطْلَقاً، عبارة الرُّشَيْدِيِّ قَوْلُه: أي من أهل بَلَدِ إلخ هذا واجبُ الإِصلاحِ كما تَبَيَّنَ عليه الشَّهابُ عَمِيرةً فيما كَتَبَه على شَرْحِ المنهَجِ ونَقَلَه عن ابنِ قاسمٍ على التَّحْفَةِ مُحَصِّلُه أَنه مَبْنَى الضَّعِيفِ وهو أَنَّ الرُّءُوسَ إذا يَبِعَتْ في بَلَدٍ حَيْثُ بأكملها الحالِفُ من أهل تلك البَلَدَةِ خاصَّةً، والصَّحِيحُ عَدَمُ الاختصاصِ؛ لأنَّ العُرْفَ إذا تَبَيَّنَ في مَوْضِعٍ عَمَّ اهـ. وعبارة الحَلَبِيِّ قَوْلُه: إلَّا إن كان الحالِفُ من بَلَدِ إلخ المُعْتَمَدُ أَنه لا تَقْيِيدُ بذلك، بَلْ لو كان من غيرِها كان كذلك فَمَتَى يَبِعَتْ مُفَرَّدَةً في مَحَلٍّ حَيْثُ الحالِفُ مُطْلَقاً كَرُءوسِ النِّعَمِ اهـ.

فَإِنَّهُ يَحْتَنُّ بواجدةٍ في الأوَّلِ وَثَلَاثٍ في الثاني، وسُئِلَ عن قولِ الشَّيْخَيْنِ في أواخرِ بابِ الطَّلَاقِ: أَنه لو خَلَفَ لا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ أو نِساءً لم يَحْتَنُّ فيهما إلَّا بِتَزَوُّجِ ثَلَاثٍ مع ما في الأيمانِ من أَنه يَحْتَنُّ بواجدةٍ في النِّسَاءِ وَثَلَاثٍ في نِساءٍ فَأَجَابَ بأنَّ المُعْتَمَدَ في كُلِّ بابٍ ما ذَكَرَ فيه؛ لأنَّ التَّصْوِيرَ مُخْتَلِفٌ اهـ فَلْيُحَرَّرْ اخْتِلَافُ التَّصْوِيرِ الْمُقْتَضِي لِهَذَا التَّقْوِيهِ أو يُفَرَّقْ بين البايَيْنِ أو يُسَوَّى بينهما ويُمكنُ أَنْ يُفَرَّقَ بين البايَيْنِ بأنَّ الطَّلَاقَ يُحْتَاطُ لَهُ؛ لأنَّ مَنَاهَ قَطْعُ العِصْمَةِ وهي مُحَقَّقَةٌ فلا تَزَالُ مع الشَّكِّ فَلِهَذَا اغْتَبِرَتِ الثَّلَاثُ في المُعَرِّفِ أَيْضاً بخلافِ الأيمانِ، ولا يَرُدُّ أَنَّ الأَصْلَ براءةُ اللَّئِمَةِ من الكُفَّارَةِ فَيَتَبَغْيِي الاحتياطُ فيها أَيْضاً؛ لأنَّ لُزُومَ الكُفَّارَةِ حُكْمٌ خارجٌ عن معنى اليمينِ مُرْتَبِّ على الجَنُثِ بخلافِ قَطْعِ العِصْمَةِ فَإِنَّهُ نفسُ معنى الطَّلَاقِ وَقَضِيَّةُ ذلك أَنه لا فَرَقَ في الطَّلَاقِ في مَسْأَلَةِ الرُّءُوسِ بين الرُّءُوسِ وَرُءُوساً أَيْضاً في اغْتِيَابِ الثَّلَاثِ م ر. هـ فَوَدَ: (أي من أهل بَلَدٍ) تَبَيَّنَ في ذلك مَثْنُ المنهَجِ، وقد كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهابُ الْمُحَقِّقُ البُرْلُوسِيُّ بهامِشِ شَرْحِه ما نُصِّه أَهْلَهُمْ أَنَّ رُءُوسَ الطَّيْرِ وَنَحْوَهَا إذا لم تَبَيَّنْ في بَلَدٍ

لا في غيره، كما صحَّحه في تصحيح التنبيه واعتمده البلقيني، وصرَّح به جمع مُتَقَدِّمُونَ، لَكِنَّ الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ لِحِثِّ، وخرج بلا نية له ما لو نَوَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحْتَلُّ بِهِ، وَإِنَّمَا اتَّبَعَ هُنَا الْعُرْفَ وَفِي ابْتِئَانِ اللَّغَةِ كَمَا مَرَّ عَمَلًا بِالقَاعِدَةِ أَنَّ اللَّغَةَ مَتَى سَجَلَتْ وَاسْتَشْهَرَتْ وَلَمْ يُعَارِضْهَا عُرْفٌ أَشْهَرُ مِنْهَا اتَّبَعَتْ، وَهُوَ الْأَصْلُ فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ اتَّبَعَ الْعُرْفَ إِنْ اشْتَهَرَ وَأَطْرَدَ، وَالْأَقْصَى كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّغَةِ، وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ تُزِيدُ الْمَقْصُودَ كَمَا يُغْنِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الطَّلَاقِ.

• قَوْلُهُ: (لَا فِي غَيْرِهِ الْخ) عبارة النهاية ولاحِظْ كَلَامَهُ عَدَمَ حِثِّهِ بِأَكْلِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ وَصَحَّحَهُ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ، لَكِنَّ الْأَقْوَى الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرُّوضَةِ الْحِثُّ وَقَالَا: إِنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ النَّصِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. وَفِي الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُمَا بِزِيَادَةٍ.

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ) وَهُوَ الظَّاهِرُ أَه مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِلا نِيَّةٍ لَهُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ أَه نِيَاةً. • قَوْلُهُ: (مَا لَوْ نَوَى الْخ) وَلَوْ نَوَى مُسَمًّى الرَّأْسِ حَيْثُ بِكُلِّ رَأْسٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ وَخَدَهُ مُغْنِي وَنِيَاةً. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَّ الْخ) فِيهِ إِنْ الْفَرْضُ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهَا عُرْفٌ فَتَأَمَّلْهُ أَه سَم.

• قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ) أَي: شُمُولِ اللَّغَةِ أَه اشْتَهَارُهَا.

• قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: الرُّجُوعُ إِلَى اللَّغَةِ.

مِنَ الْبُلْدَانِ مُفْرَدَةً لَا حِثُّ بِهَا عَلَى الْمُشْوَرِّ، وَإِنْ تَبِعَ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ حَيْثُ بِأَكْلِهَا فِيهِ وَهَلْ يَحِثُّ بِأَكْلِهَا خَارِجَهَا؟ وَجِهَانِ الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا تَمَمٌ، وَالْمُرَجِّعُ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ الثَّانِي، قَالَ الزُّكَلَوْنِيُّ وَجْهَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعُرْفَ إِذَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعٍ عَمَّ كَحُبِّهِ الْأَرْزِ أَه. ثُمَّ إِذَا قَلْنَا بِالثَّانِي وَقَصَرْنَا الْحُكْمَ عَلَى الْبَلَدِ فَهَلِ الْمُغْتَبَرُ الْبَلَدُ نَفْسُهَا أَوْ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِهَا وَجِهَانِ رَجَعَ الْبَلْقِينِيُّ الثَّانِي هَذَا مَا فَهَمْتُمْ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَغَيْرُهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ صَنِيعَ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَاجِبُ الْإِضْلَاحِ فَتَدَبَّرْ وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْجَوَاجِرِيَّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ صَرَّحَ بِعَيْنِ مَا قُلْتُهُ وَقَوْلِي ثُمَّ إِذَا قَلْنَا بِالثَّانِي الْخ كَذَلِكَ يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَطْعِ وَالْخِلَافِ أَه. مَا كَتَبْتُهُ شَيْئًا بِعُرْفِهِ، وَحَاصِلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا هُوَ الْحِثُّ مُطْلَقًا، سِوَاكَ كَانَ الْحَالِفُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَوْ لَا حَلْفَ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ أَكَلَهُ فِيهِ أَوْ خَارِجَهُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ أَوْ بَلَدٍ، وَإِنْ الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْمُغْتَبَرُ الْبَلَدُ أَوْ كَوْنُ الْحَالِفِ مِنْ أَهْلِهَا مُفْرَعَانِ عَلَى الضَّعِيفِ الْمُقَابِلِ لِلأَقْوَى الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ الشَّارِحُ تَبَيَّنَا لِمَا فِي امْتِنَاجٍ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ. • قَوْلُهُ: (وَاخْتَصَمَهُ الْبَلْقِينِيُّ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْبَهْجَةِ وَمَالَ إِلَيْهِ الْبَلْقِينِيُّ قَالَ: وَالْأَوَّلُ يَأْتِي الْأَقْوَى فِي الرُّوضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا انْتَشَرَ الْعُرْفُ بِحَيْثُ بَلَغَ الْحَالِفَ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا فَلَا حِثُّ أَه. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَبَّرَ بِإِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَمَالَ إِلَيْهِ الْبَلْقِينِيُّ ثُمَّ رَجَعَهُ فِي تَصْحِيحِهِ وَقَيَّدَ الْأَوَّلَ، بِمَا إِذَا انْتَشَرَ الْعُرْفُ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ اتَّبَعَ الْعُرْفَ) فِيهِ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهُمَا عُرْفٌ فَتَأَمَّلْهُ.

(والبيض) إذا خَلَفَ لا يأكله ولا يتة له (يُحْمَلُ على مُزَايِلِ بَالِضِهِ فِي الْحَيَاةِ) بَأَنْ يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يُفَارِقُهُ فِيهَا، وَيُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا (كَدَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَحِمَامٍ) وَأَوْزٍ وَبَطٍّ وَعَصَافِيرٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَوِلِ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ؛ لِجَلِّ أَكْلِهِ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ اغْتَرَضَ فَقُلِمَ أَنَّهُ يَحْتَضُ بِمُتَصَلِّبٍ خَرَجَ بَعْدَ الْمَوْتِ، كَمَا لَوْ أَكَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَظَهَرَ فِيهِ صَوْرَتُهُ بِخِلَافِ النَّاطِفِ وَلَوْ خَلَفَ لَيَاكُلَنَّ مِمَّا فِي كُفِّهِ وَخَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبَيْضَ فَكَانَ مَا فِي كُفِّهِ يَبْضًا فَجَعَلَ فِي نَاطِفٍ وَهُوَ خِلَاوَةٌ تَقَعْدُ بِيَاضِهِ وَأَكَلَهُ بَرٌّ. وَلَوْ قَالَ: لَيَاكُلَنَّ هَذَا الْبَيْضَ لَمْ يَبْرُ بِحَقْلِهِ فِي نَاطِفٍ (لَا) يَبْضُ (سَمَكٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُزَايِلُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِشَقِّ الْبَطْنِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا وَأَخِذَ مِنْهُ الْجَنَّتُ بِهِ فِي بَلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا كَالرَّءُوسِ وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ اسْتَجَدَّ اسْمًا آخَرَ وَهُوَ الْبَطَارِخُ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ تَجَدَّدَ اسْمُ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَاكِهَةِ. فَالْوَجْهَ رَدُّهُ بِمَنْعِ تَسْمِيَةِ يَبْضًا غُرْفًا وَلَوْ فِي بَلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا. (وَجَرَادٍ) لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مُتَفَرِّدًا، أَمَّا إِذَا نَوَى شَيْئًا فَيُحْمَلُ بِهِ.

(التَّشْبِيهُ) ظَاهِرُ إِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ السَّمَكَ يَدْخُلُ فِيهِ الدَّنِيْلُسُ السَّابِقُ فِي الْأَطْعِمَةِ أَنَّهُ يُحْمَلُ هُنَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي الْبَحْرِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ سَمَكًا غُرْفًا، وَفِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْغُرْفَ أَطْرَدَ بِأَنَّ

غُرْفٌ (سَمَكٍ) (وَالْبَيْضُ) جَمْعُ يَبْضَةٍ اهـ. مُعْنَى وَفِي الْأَوْفْيَانُوسِ أَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ لِيَبْضَةٍ اهـ. وَهُوَ الظَّاهِرُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا خَلَفَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمَعْنَى وَالنَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى وَلَوْ فِي بَلَدٍ.

غُرْفٌ (سَمَكٍ) (مُزَايِلِ) أَيِ: مُفَارِقِ اهـ مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الضَّمِيرِ.

غُرْفٌ (سَمَكٍ) (كَدَجَاجٍ الْخ) تَمَثِيلٌ لِيَابِضِهِ أَوْ لِمُزَايِلِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ: كَيْبِضٍ دَجَاجٍ اهـ سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (وَوَغَيْرِهِ) كَيْبِضِ الْحِدَاةِ وَنَحْوِهَا، وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ: مِنْ مَا كَوِلِ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ اهـ ع ش.

هـ. قَوْلُهُ: (فَقُلِمَ الْخ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ: بَأَنْ يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (خَرَجَ بَعْدَ الْمَوْتِ) أَفَادَ كَلَامُهُ أَنَّ الْمَوْتَ لَا يَنْجَسُ بِهِ الْبَيْضُ الْمُتَصَلِّبُ وَهُوَ ظَاهِرُ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَكَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي الْجَنَّتِ بَيْنَ أَكْلِهِ وَخَذِهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أَكَلَهُ فِي شَيْءٍ لَا تَظْهَرُ صَوْرَتُهُ فِيهِ كَالنَّاطِفِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بِيَاضِ الْبَيْضِ فَلَا يَحْتَضُ بِهِ قَالَهُ فِي التَّيْمَةِ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ خِلَاوَةٌ الْخ) وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَنْقُوشِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (بَرٌّ) أَيِ: وَلَمْ يَحْتَضُ اهـ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (هَذَا الْبَيْضُ الْخ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ قَالَ: لَيَاكُلَنَّ يَبْضًا لَعَدِمَ وَجُودُ الْاسْمِ كَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَالَ: أَكَلُ جَنْطَةً حَيْثُ لَا يَحْتَضُ بِذَقِيقِهَا وَنَحْوِهِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَبْضُ سَمَكٍ)، وَأَنْ يَبْعَ يَبْلَدٍ يُؤْكَلُ فِيهِ مُتَفَرِّدًا يَنْهَى وَمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا نَوَى شَيْئًا فَيُحْمَلُ بِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرُ اهـ. ع ش عِبَارَةٌ الْمَعْنَى هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ نَوَى شَيْئًا حُمِلَ عَلَيْهِ اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (كَدَجَاجٍ الْخ) تَمَثِيلٌ لِيَابِضَةٍ أَوْ لِمُزَايِلِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ كَيْبِضٍ دَجَاجٍ.

نحو الذنبل لا يُسمى سمكاً أصلاً، فإن قيل: إنه يُسماه لُغةً قلنا هذا إن فُرِضَ تسليسه لم يشتهر وقد اشتهر العُرفُ واطردَ بخلافه، فلم يُقَوَّلْ عليه كما عَلِمَ مِنَّا مَرَّةً أُخْرَى.

(واللَّحْمُ) إذا خَلَفَ لا يأكله يُحْمَلُ عند الإطلاقي نظير ما قبله (على) مُذَكِّي، (نعم) وهي الإبل والبقر والغنم (وخيل ووحش وطير) لَوْعِ اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم أي: في اعتقاد الحالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد؛ لأنه لا يُسمى لَحْماً عَرَفَاً أي: من غير قيد، وإن سُمِّيه لُغةً كما في القرآن، كما لا يحنت بالجلوس في الشمس المُستَمَةِ سراجاً وعلى الأرض المُستَمَةِ بساطاً في القرآن مَنْ خَلَفَ لا يجلس في سراج أو على بساط. (و) لا (شُحْمَ بَطْنِي) وعَيْنٌ لِمُخَالِفِهِمَا اللَّحْمُ اسماً وصِفَةً (وكذا كِزْشٌ وطحالٌ وكبدٌ وقلبٌ) وأمعاء ورنَّةٌ ومُخٌ (في الأصح)؛ لأنها ليست لَحْماً حقيقة، ولا يحنت بقائصة الذجاجة قطعاً ولا بجلد إلا إن رُقَ بحيث يؤكل غالباً على الأوجه، (والأصح تناوله) أي: اللحم (لَحْمَ رَأْسٍ وَلِسَانٍ) أي: ولَحْمَ لِسَانٍ والإضافة بَيَانِيَّةٌ أي: وَلَحْمَاهُ لِسَانٌ وحينئذ فلا اعتراض عليه وخُذْ وأكارعُ يَصْدُقُ اسمه على ذلك، (وشُحْمُ ظَهْرٍ وَخَنَيبٍ)، وهو الأبيض الذي لا يُخالطه الأحمر؛ لأنه لَحْمٌ سَمِينٌ

قوله: (أنه إلخ) خبر ظاهر إلخ، وقوله: يُحْمَلُ أي: لَفْظُ السَّمَكِ. قوله: (مِمَّا مَرَّ أَنْفَاً) أي في شرح تباع فيه مُفْرَدَةٌ. قوله: (إذا خَلَفَ) إلى قول المتن: وَلَحْمٌ بَقَرٍ فِي النَّهْيَةِ، وكذا في الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ: أَي فِي اعْتِقَادِ الْحَالِفِ فِيمَا يَظْهَرُ، وقوله: إِلَّا إِنْ رُقَ إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامٍ إِلَى لَا دُفْنِ.

قوله (سني) (ووحش وطير) أي: مَا كَوْنَيْنِ أَحَدُهُمَا مُغْنِي. قوله: (لَوْعِ اسم اللحم إلخ) فَيَحْنَتُ بِالْأَكْلِ مِنْ مُذَكَّاهَا، سَوَاءٌ أَكَلَهُ نَيْثًا أَمْ لَا مُغْنِي. عبارة النهاية: ولا فَرْقَ فِي اللَّحْمِ بَيْنَ الْمَشْوِيِّ وَالْمَطْبُوخِ وَالتَّيِّهِ وَالْقَدِيدِ اه. قال ع ش: وَهَلْ يَنْتُ بِذَلِكَ وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ بَأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرَعًا عَلَى تَنَاوُلِ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ الْهَلَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي اه. قوله: (دون ما يحرم) عبارة النهاية والمُغْنِي وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ عَدَمُ جَنِّهِ حَبْنَةً وَخَنَزِيرٍ وَذَنْبٌ هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ نَوَى شَيْئًا حُمِلَ عَلَيْهِ اه. قال ع ش قوله: عَدَمُ جَنِّهِ بِمَنْتَةِ أَي: وَإِنْ اضْطُرَّ اه. قوله: (أي في اعتقاد الحالف إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي، عِبَارَتُهُ: وَلَا يَحْنَتُ بِلَحْمٍ مَا لَا يُؤْكَلُ كَالْمَنْتَةِ وَالْجِمَارِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْامْتِنَاعَ عَمَّا يُفْتَادُ أَكْلُهُ؛ وَلِأَنَّ اسْمَ اللَّحْمِ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْمَأْكُولِ شَرَعًا، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: يَظْهَرُ أَنَّ يُفْصَلُ بَيْنَ كَوْنِ الْحَالِفِ مَنْ يَتَعَيَّدُ حِلَّ ذَلِكَ فَيَحْنَتُ وَإِلَّا اه.

قوله (سني) (وكذا كِزْشٌ) بَكْسِرِ الرِّاءِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِهَا كَالْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَكَبَدٌ بِفَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَاجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِهَا وَطَحَالٌ بِكُسْرِ الطَّاءِ اه. مُغْنِي. قوله: (وأمعاء إلخ)، وكذا الثَّدْيُ وَالْخُصْيَةُ فِي الْأَقْرَبِ اه. مُغْنِي. قوله: (بقائصة الذجاجة) وهي بِمَنْزِلَةِ الْمَصَارِينِ لِغَيْرِ الطَّيْرِ اه قَامُوسٌ. قوله: (إِلَّا إِنْ رُقَ إلخ) أي: كَانَ رَقِيقًا فِي الْأَصْلِ كَجِلْدِ الْفِرَاحِ اه ع ش. قوله: (وخذ وأكارع) وَجَنِي أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ كَذَلِكَ اه مُغْنِي.

ولهذا يحتمر عند الهزال، (و) الأصح (أن شحم الظهر لا يتناول الشحم)؛ لما تقرر أنه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناول الشحم، (وأن الألية والسنام) بفتح أولهما (ليسا) أي: كل منهما (شحمًا ولا لحمًا)؛ لمخالفتها كلاً منهما اسمًا وصفة، (والألية) مُبْتَدَأٌ إذ لا خلاف في هذا (لا تتناول سنًا ولا يتناولها) لاختلافهما كذلك. (والدسم) وهو الودك إذا حلف لا يأكله وأطلق (يتناولهما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن حيواني) أي: مأكول فيما يظهر أخذًا مما مر أنه لا ينحس بغير المذكي لصيد أسمه بكل ذلك، واستشكل ذكر شحم الظهر هنا لما مر أنه لحم واللحم لا يدخل في الدسم، ويُرد بمنع هذه الكلية، بل اللحم الذي فيه دسم يدخل فيه، أما دهن نحو سمسم ولو فلا يتناولهما على ما قاله البقوي، وظاهر كلام غيره أنه يتناول كل دهن مأكول لا نحو دهن خبز وع به صرح الجفني وفي اللين تردّد؛

• قوله: (والأصح أن شحم الظهر) أي والجنب أخذًا من العلة اه سم. • قوله: (لمخالفتها كلاً منهما) فإذا حلف لا يأكل اللحم أو الشحم لا ينحس بهما اه معني. • قوله: (إذ لا خلاف في هذا) أي: فلا يصح أن يكون مقطوعاً على ما قبله من مسائل الخلاف اه معني. • قوله: (كذلك) أي: اسمًا وصفة. • قوله: (وهو الودك) أي الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله الآتي أما دهن نحو سمسم إلخ من شمول الدسم لدهن السمسم واللوز فإن كلاً منهما لا يسمى ودكاً؛ إذ هو كما في المختار دسم اللحم قلّل تفسيره بذلك بالنظر لأصل اللغة اه ع ش. • قوله (يسئ) (يتناولهما) أي: الألية والسنام اه معني. • قوله: (وكل دهن حيواني) يعني ما لو حلف لا يأكل دهنًا فهل هو كالدسم أو كالشحم فيه نظر والأقرب الثاني. (فزع)؛ لو أكل مرقة مشتملة على دهن فقياس ما سيأتي في السمين أنه إن كان الدهن متميزاً في المرقة حيث به من حلف لا يأكل دسمًا أي: أو دهنًا وإلا فلا اه. ع ش. • قوله: (لما مر إلخ) الأولى بما مر كما في النهاية. • قوله: (ويؤد إلخ) عبارة المعني وأجيب بأنه لما صار سميتاً صار يطلق عليه اسم الدسم، وإن لم يطلق الدسم على كل لحم اه. • قوله: (عليه الكلية) أي: واللحم لا يدخل في الدسم. • قوله: (أما دهن إلخ) مختار حيواني اه سم. • قوله: (فلا يتناولهما) الأولى الأفراد. • قوله: (على ما قاله البقوي) اعتمد شيخنا الزيادي وعميرة اه. ع ش، وكذا اعتمد المعني، عبارته: وخرج بالدهن أصوله كالسمسم والجوز واللوز ثم قال: ولا ينحس بدهن السمسم من حلف لا يأكل دهنًا كما قاله البقوي وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه. • قوله: (وظاهر كلام غيره إلخ) عبارة النهاية، لكن الأقرب خلافه كما هو ظاهر كلام غيره إلخ. • قوله: (وظاهر كلام غيره إلخ) معتمد اه ع ش. • قوله: (لا نحو دهن خبز وع به) أي: كدهن ميتة اه

• قوله: (والأصح أن شحم الظهر) أي: والجنب أخذًا من العلة. • قوله: (فجمل في ناطف وهو خلوة) تفقد بياضه وأكله بر) أي: ولم ينحس. • قوله: (ويؤد) كذا شرح م ر. • قوله: (أما دهن نحو سمسم) مختار حيواني. • قوله: (على ما قاله البقوي) لكن الأقرب خلافه م ر.



لأنه **يُتَجَمَعُ** قال: **إِنَّ** له دَسْمًا والذي **يُتَجَمَعُ** أنه لا يتناول؛ لأنه لا يُسَمَّى دَسْمًا غُرْفًا. (ولنعم البقر يتناول) البقر العراب والبقر الوحشي و (جاموسا) ليصدق اسم البقر على الكل، وإن نازع فيه البلقيني، ويُفَرَّقُ بين تناول الإنسي للوحشي هنا لا في الربا؛ لأن المدار هنا على مُطْلَقِ التناول من غير نظر لاختلاف أصل أو اسم به لافيه ثم كما يُقْلَم من كلامهم في الباتين، وبهذا يتجه أن الضأن لا يتناول المعز هنا وعكسه. وإن اتحد جنسا، ثم لأن اسم أحدهما لا يُطْلَق على الآخر لغة ولا عرفًا، وإن شملهما اسم الغنم المقتضي لاتحاد جنسهما ثم.

(فرغ) الزفر في غزف العامة يشتمل كل لحم ودُهْن حيواني ويخص ولو من سرك فينبغي حملهُ على ذلك، ولا تتناول ميتة سمكا وجر ذا دَم كبد أو طحالاً. (ولو قال: مُشِيرًا إلى جنطة لا أكل هذه) ولا نية له (حيث باكلها على قوتها ويطبخها وتخبزها) تغليباً للإشارة، واستشكله

مُغْنِي. **قود:** (والذي يتجه إلخ) عبارة الله نبي أجيب بأنه لم يقل إنه دَسَمَ فَإِنْ قِيلَ قد أكل فيه الدَسَمَ أجيب بأنه مُسْتَهْلَكٌ اهـ. **قود:** (أنه لا يتناول) أي الدَسَمَ اللَّيِّنُ اهـ ش. **قود:** (البقر) إلى قوله: وإن نازع في المغني وإلى قوله واستشكله في الآية. **قود:** (والبقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب جماراً فركب جماراً وخشياً لا يحنث؛ لأن المفهود ركوب الجمار الأهلي بخلاف الأكل المغني وسُلْطَان. **قود:** (وجاموسا) أي: لا عكسه اهـ ش. **قود:** (ويُفَرَّقُ بين تناول الإنسي للوحشي هنا إلخ) الإنسي لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر، وحق التفسير أن يقول بين تناول اسم البقر مثلاً للإنسي والوحشي جميعاً فتأمل سم على حج، ووجه ذلك أن الإنسي مُسَمَّى بالعراب أو الجاموس بخلاف البقر فإنه شامِلٌ للإنسي والوحشي. فائدة: لو حلف لا يأكل طيخاً فلا يحنث إلا بما فيه وذلك أو زيت أو سمن اهـ مثن روض اهـ ش. **قود:** (أن الضأن لا يتناول إلخ) كذا في المغني. **قود:** (هنا) حقه أن يؤخر عن قوله وعكسه كما في النهاية. **قود:** (وإن اتحد جنسا ثم) أي فيشملهما الغنم ويتبني أن الغنم لا تشتمل الطباء؛ لأن إنا يُطْلَق عليها شاة البر اهـ ش. **قود:** (المقتضي إلخ) أي: اسم الغنم يعني شموله لهما. **قود:** وأما الزفر في غزف العامة إلخ) أي: ولو كان الحالف غير عاتٍ إذ ليس له غزف خاص اهـ ش. **قود:** (ولا تتناول) إلى قوله: وقوله يقدر في المغني. **قود:** (وخرائا) أي: ومذكاة اهـ مغني.

**غفر (سبي):** (لا أكل هذه) ومثل ذلك م لو قال: لا أكل الجنطة هذه م ر اهـ سم. **قود:** (تغليبا للإشارة) ولا يمنع الحنث قنات في الرحم وإناء المجني يندق مذكره أخذاً مما مر في أكل نحو هذا

**قود:** (والذي يتجه أنه لا يتناول) كتب عابه م ر. **قود:** (ولنعم البقر يتناول جاموسا) لو وجَّله في لحم بقر شمل الجواميس حيث لا قرينة م ر. **قود:** (بين تناول الإنسي للوحشي) الإنسي لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر. وحق التفسير أن يقول: بين تناول اسم البقر مثلاً للإنسي والوحشي جميعاً فتأمل. **قود:** (لا أكل هذه) ومثل ذلك م لو قال: لا أكل الجنطة هذه م ر.

الأذرعِي في الطَّحْنِ والخَبْزِ بَأَن كَلَامَهُمْ هُنَا وَفِي غَيْرِهِ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتُ بِأَكْلِ الْجَمِيعِ، وَقَالُوا: فِي لَا أَكُلُ هَذَا الرِّغِيفَ لَا يَحْتُ مَتَى بَقِيَ مِنْهُ مَا يُمَكِّنُ التَّقَاطُفَ وَهُوَ يُفْهِمُ الْحِنْتَ إِذَا بَقِيَ مَا لَا يُمَكِّنُ التَّقَاطُفَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجِنْتَ إِذَا طُلِحَتْ يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ فِي الرِّحَا وَجُدَّهَا وَمِنْ عَجِيئِهَا أَثَارٌ فِي الْإِنَاءِ وَالْيَدِ وَهَذَا كُلُّهُ يَمَّا يَوْجِبُ التَّوَقُّفَ فِي الْحِنْتِ بِأَكْلِ خَبْزِهَا عِنْدَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَيَطْرُخُ التَّوَقُّفَ، ثُمَّ حُكِيَ عَنِ الشَّاشِيِّ صَاحِبِ الْجَلِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي مَنْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ بِسَلِّ خَيْطٍ مِنْهُ مِقْدَارُ نَحْوِ أَصْبُعٍ أَمْ. وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ مَا أُطْلِقُوهُ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا فَضَّلُوهُ فِي نَحْوِ هَذَا الرِّغِيفِ، وَقَوْلُهُ: مِقْدَارُ نَحْوِ أَصْبُعٍ غَيْرُ قَيِّدٍ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى خَيْطٍ يُحَسُّ وَيُذَرَّكَ لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَا كَانَ طَوْلُ أَصْبُعٍ يَكُونُ كَذَلِكَ.

(وَلَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ هَذِهِ الْجِنْتَ) فَصَرَّحَ بِالْإِشَارَةِ (حِينَئِذٍ بِهَا مَطْبُوعَةٌ) إِنْ بَقِيََتْ حَبَاتُهَا (وَنِيَّةٌ وَمَقْلَبَةٌ) لِيُجَوِّدَ الْأَسْمَ، كَلَّا أَكُلُ هَذَا اللَّعْمَ فَعَمَلُهُ شِوَاءٌ، (لَا) إِذَا هُرِسَتْ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُ لَا إِذَا جُعِلَتْ هَرِيسَةً، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مَسَاقِ الْمَطْبُوعَةِ الَّتِي تَبْقَى حَبَاتُهَا وَأَنَّ مُرَادَهُ هَرُسُهَا وَهُوَ دَقُّهَا الْعَنِيفُ، وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ دَقُّهَا الْعَنِيفِ زَوَالُ صَوَرَتِهَا الْمُسْتَلْزِمُ لِزَوَالِ أَسْمِهَا، وَلَيْسَ بِتَعْيِيدٍ أَنْ تُفْتَتْ لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ، وَلَا (بَطْنِهَا وَسَوِيقُهَا وَخَبْزُهَا)؟

الرِّغِيفِ أَمْ. نِهَآيَةُ قَالِ الرَّشِيدِي: قَوْلُهُ: فَتَاتَ فِي الرَّحَى الْخُ أَيَّ بِخِلَافٍ مَا يَخْرُجُ مِنَ التُّخَالَةِ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ قَاسِمٍ أَمْ. عِبَارَةٌ عَ ش. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فَتَاتَ فِي الرَّحَى مَا يَبْقَى مِنَ الدَّقِيقِ حَوْلَ الرَّحَى أَمْ.   
 • فَوَدَّ: (بِسَلِّ خَيْطٍ الْخُ) أَيَّ: لِمَنْعِ الْحِنْتِ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ مَا أُطْلِقُوهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَعَلَى هَذَا إِذَا تَحَقَّقَ دَهَابُ مَا ذُكِرَ لَا يَحْتُ أَمْ.

• فَوَدَّ (سَلِّ): (لَا أَكُلُ هَذِهِ الْجِنْتَ) بِخِلَافِ الْجِنْتَ هَذِهِ فَيَحْتُ بِالْجَمِيعِ م ر أَمْ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ لَوْ أَخَّرَ اسْمَ الْإِشَارَةِ كَانَ قَالَ: لَا أَكُلُ الْجِنْتَ هَذِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِشَارَةِ أَمْ. • فَوَدَّ: (فَصَرَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى مَا قَالَهُ فِي النَّهَآيَةِ. • فَوَدَّ: (إِذَا هُرِسَتْ) أَوْ حُصِدَتْ أَمْ نِهَآيَةُ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى وَالنَّهَآيَةَ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَيَّ: التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ) يَتَوَقَّفُ فِي الْحِنْتِ إِذَا زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ لَمْ يَأْكُلْ جَمِيعَهَا أَمْ. سَمِ.

• فَوَدَّ (سَلِّ): (وَسَوِيقُهَا) هُوَ دَقِيقُهَا بَعْدَ قَلْبِهَا أَمْ. سَمِ عِبَارَةٌ عَ ش عَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ يَفْتَضِي أَنَّ السَّوِيقَ غَيْرُ الدَّقِيقِ؛ لِأَنَّ الطَّحْنَ بِمَعْنَى الْمَطْحُونِ أَمْ. • فَوَدَّ (سَلِّ): (وَخَبْزُهَا) بِضَمِّ الْخَاءِ أَمْ مُعْنَى. • فَوَدَّ:

• فَوَدَّ: (هَذِهِ الْجِنْتَ) بِخِلَافِ الْجِنْتَ هَذِهِ. • فَوَدَّ: (لَا إِنْ زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ)، قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الْحِنْتِ إِذَا زَالَ قَشْرُهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ لَمْ يَأْكُلْ جَمِيعَهَا. • فَوَدَّ: (لَا يَطْبُخُهَا الْخُ) قَالَ ابْنُ التَّيْبِ فِي مُخْتَصَرِّ الْكِفَايَةِ وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ يَحْتُ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْجَمَلَ قَدْ بَنَعَهُ وَأَكَلَهُ، وَفَرَّقَ الْأَصْحَابُ بَأَنَّ الْجَمَلَ لَا يُؤْكَلُ أَمْ. • فَوَدَّ: (وَسَوِيقُهَا) هُوَ دَقِيقُهَا بَعْدَ قَلْبِهَا.

لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَالصُّورَةِ. (وَلَا يَتَأَوَّلُ رُطْبٌ مَرًا وَلَا بُسْرًا) وَلَا بَلْعًا وَلَا خَلًّا وَلَا طَلْعًا (وَلَا حَبَّ زَيْبًا) وَلَا جَضْرِيًّا. (وَكَذَا الْفُكُوسِ) لَا خِلَافَ فِيهَا اسْمًا وَصِفَةً. (فَائِدَةٌ) أَوَّلُ التَّمْرِ طَلْعٌ ثُمَّ خَلٌّ بِفَتْحِ الْمُفْجَمَةِ ثُمَّ بَلْعٌ ثُمَّ بُسْرٌ ثُمَّ رُطْبٌ ثُمَّ تَمْرٌ. وَلَوْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَلَا بُسْرًا حَيْثُ بِالْمُتَصِفِ أَوْ رُطْبَةً أَوْ بُسْرَةً لَمْ يَحْتِثْ بِمُغْنَفَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى رُطْبَةً وَلَا بُسْرَةً. (وَلَوْ قَالَ) وَلَا نَيْةَ لَهُ (لَا أَكُلُ هَذَا الرُّطْبَ تَتَمَرُّ فَأَكُلُهُ، أَوْ لَا أَكُلُهُ ذَا الْقَبِيِّ فَكُلْتُهُ) بِالْفَاءِ شَائِبًا أَوْ (شَيْخًا فَلَا حَبَّ فِي الْأَصْح)؛ لِزَوَالِ الْأَسْمِ كَمَا فِي الْجَنَطَةِ، وَكَذَا لَا أَكُلُهُ هَذَا الْعَبْدَ فَعَتَّقُ أَوْ لَا أَكُلُ لَحْمَ هَذِهِ السَّخْلَةِ فَصَارَتْ كَبِشًا. أَوْ هَذَا الْبُسْرَ فَصَارَ رُطْبًا، وَمَرُّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: دَارُهُ هَذِهِ. لِإِبْضَاحِ ذَلِكَ وَمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ فَرَاغُهُ.

(لِزَوَالِ الْأَسْمِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

• قَوْلُ (بُسْرٍ) (رُطْبٍ) وَقَوْلُهُ: وَلَا بُسْرًا بِضَمِّ أَوَّلِهَا أَهْ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ بِالْمُتَصِفِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ؛ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَأَكُلَ غَيْرَ الرُّطْبِ مِنْهُ فَقَطُّ أَوْ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا فَأَكُلَ الرُّطْبَ مِنْهُ فَقَطُّ لَمْ يَحْتِثْ أَهْ مُغْنَى، عِبَارَةٌ عَنِ: قَدْ يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَأَكَلَ بَعْضَ رَأْسٍ لَمْ يَحْتِثْ قَالَ سَمٌّ مَا حَاصِلُهُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَجْزَاءَ الرُّطْبَةِ مُتَسَاوِيَةٌ فَحَصَلَ الْجِنْسُ فِي ضِمَنِ الْخُصِّ وَلَا كَذَلِكَ الرَّأْسُ أَهْ. وَقَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ لَفْخُ أَيٍّ: فِي النَّهَايَةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْتِثْ بِمُتَصِفَةٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُشَدَّدَةِ وَهِيَ مَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ فِيهَا نِصْفَهَا أَهْ. شَرْحُ الرُّوْضِ، وَأَقُولُ فِيهِ أَمْرٌ أَنَّ الْأَوَّلَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِهَا أَوْ أَكْثَرَ، وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى جَوَارُ فَتَحِ الصَّادِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ. سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنَى: وَإِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ نِصْفَ الْبُسْرَةِ قِيلَ مُتَصِفَةً فَإِنْ بَدَأَ مِنْ ذَنْبِهَا وَلَمْ يَتَلَخَّصْ قِيلَ مُذْنِبَةً بِكَسْرِ التَّوْنِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (وَلَا نَيْةَ لَهُ) أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ هَذِهِ الثَّمَرَةِ وَكَلَامَ هَذَا الشَّخْصِ فَإِنَّهُ يَحْتِثُ وَإِنْ تَبَدَّلَتْ لَصِفَةً أَهْ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (هَذِهِ السَّخْلَةُ) أَيُّ: أَوْ الْخُرُوفِ أَهْ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ هَذَا الْبُسْرَ لَفْخُ) أَيُّ: أَوْ النَّبِّ فَصَارَ زَيْبًا أَوْ الْعَصِيرَ فَصَارَ خَمْرًا أَوْ هَذَا الْخَمْرَ فَصَارَ خَلًّا أَهْ مُغْنَى.

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْتِثْ بِمُتَصِفَةٍ) عِبَارَةٌ الرُّوْضِ فَإِنْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ الرُّطْبَ فَأَكُلَ الْمُتَصِفَةَ مِنْ غَيْرِ الرُّطْبِ لَمْ يَحْتِثْ أَوْ الرُّطْبَ حَيْثُ، وَكَذَا لَوْ أَكَلَهَا جَمِيعًا أَهْ. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ الْبُسْرَ فَأَكُلَ الْمُتَصِفَةَ فِيهِ هَذَا التَّحْصِيلُ وَالْحُكْمُ بِالْعَكْسِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتِثُ بِأَكْلِ الْجَمِيعِ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ. فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَحْتِثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كُلُّ بُسْرٍ وَنَظِيرُهُ فِيمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُتَصِفُ أَهْ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَكَذَا لَوْ خَلَّفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرَةً وَلَا رُطْبَةً فَأَكُلَ مُتَصِفَةً لَمْ يَحْتِثْ أَهْ. وَقَوْلُهُ: أَوْ لَا فَأَكُلَ مِنَ الْمُتَصِفَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمُشَدَّدَةِ وَهِيَ مَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ فِيهَا نِصْفَهَا أَهْ. وَأَقُولُ فِيهِ أَمْرٌ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِزْطَابُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِهَا أَوْ أَكْثَرَ وَالثَّانِي

(وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ كَجَنْطَةٍ وَخَمِيرٍ وَأَرْزٍ وَمِثْلِهِ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَعَ الْقَصْرِ عَلَى الْأَشْهُرِ.....

• قول (سني): (يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ) أي: وإن لم يَفْتَتِ اختيارًا فيما يَظْهَرُ اهـ. ع ش ويتَنَاوَلُ الكُثَافَةُ والسَّبُوسُكُ المَخْبُوزُ والبَقْلَاوَةُ؛ لأنها تُخَبَزُ أَوَّلًا م ر بخلاف ما إذا قُلِّتِ أَوَّلًا فَالضَّابِطُ أَنَّ الْخُبْزَ يَتَنَاوَلُ كُلُّ مَا خُبِزَ وَإِنْ قُلِّيَ وَحَدَّثَ لَهُ اسْمٌ يَخْصُهُ دُونَ مَا قُلِّيَ أَوَّلًا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمُقْلِي كَالزَّلَايَةِ وَالْقَطَائِفِ سُلْطَانٌ وَقُلُوبِيَّ اهـ. بُجَيْرِمِي، عبارة الرَشِيدِي: وَكَذَا الْكُثَافَةُ وَالْقَطَائِفُ الْمَعْرُوفَةُ خُبْزًا وَأَمَّا السَّبُوسُكُ فَإِنَّ خُبْزَ فَهُوَ خُبْزٌ، وَإِنْ قُلِّيَ فَلَا، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُوزًا؛ لِأَنَّهُ جُلِدَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ وَكَذَا الرَّغِيفُ الْأَسْبُوطِي؛ لِأَنَّهُ مَقْلِي وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُوزًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَغِيفًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ م ر اهـ. سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمَنْ يُؤْخَذُ أَنْ مَا اسْتَمَرَ عَلَى اسْمِهِ عِنْدَ الْخُبْزِ يَخْتَصُّ بِهِ، وَإِنْ تَجَلَّدَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْخُبْزِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ كَالسَّبُوسُكِ الْمَخْبُوزِ رُقَاقَهُ كَانَ عِنْدَ الْخُبْزِ يُسَمَّى رُقَاقًا فَلَمَّا قُلِّيَ صَارَ يُسَمَّى سَبُوسُكًا، بِخِلَافِ السَّبُوسُكِ الْمَخْبُوزِ عَلَى هَيْئَتِهِ كَذَا فَهَمَّتْهُ مِنْ تَعَالِيهِمْ وَأَمِلِيهِمْ فَلْيَرْاجِعْ اهـ.

• قول (سني): (كَجَنْطَةٍ إِنْخٍ) وَخُبْزِ الْمَلَقِ وَهِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الرَّمَازُ الْحَارِ تُخَبِرُهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَ: (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَانَ سَبَبُ الْإِنْخِ فِي الْمَغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَيَدْخُلُ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولَةُ: وَهُوَ أَنْ يُلْتَّ إِلَى نَعَمَ، وَقَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: وَقَضَيْتُهُ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ خُتِرَ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ: بِقِيْدِهَا. • فَوَدَ: (هَلَى الْأَشْهُرِ) أَيِ: وَبِتَخْفِيفِ اللَّامِ مَعَ الْمَدِّ عَلَى مُقَابِلِهِ اهـ ع ش.

أَنْ لَا يَتَّخِذَ جَوَازُ قَتْحِ الصَّادِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَ: (وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ إِنْخٍ) يَتَخَيَّرُ أَنْ السَّبُوسُكُ خُبْزٌ إِنْ كَانَ مَخْبُوزًا إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْلِيًا م ر. • فَوَدَ: (وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ خُبْزٍ) كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي الْجَنِّ بِكُلِّ خُبْزٍ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ الْمَأْكُولُ خُبْزًا فِي عَرَفِ الْحَالِفِ وَلَمْ يَتْلُغْهُ عَرَفٌ غَيْرُهُ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا تَقَدَّمَ فِي هَائِشِ مَسْأَلَةِ الرَّوْسِ عَنِ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا يَدْ مِنْ اتِّشَارِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ يَتْلُغُ الْحَالِفُ وَغَيْرِهِ اخْتِيَارُ ذَلِكَ أَيْضًا هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ مَا عَوَّلَ فِيهِ عَلَى الْعُرْفِ كَالْمُتَقَدِّمِ أَوْ عَلَى اللُّغَةِ كَهَذَا، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَنْهَازْ بِبَلَدِهِ الْإِنْخَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمَّا قَالَ فِي بَابِ الطَّلَاقِ: وَلَوْ عَلَّقَ بِفَعْلِهِ فَعَمَلَهُ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيلِ أَوْ مُكْرَهًا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ، زَادَ الشَّارِحُ عَقَبَ قَوْلَهُ أَوْ مُكْرَهًا مَا نَصَّ: أَوْ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَمَنْ أَنْ تُخَيَّرَ مَنْ خَلَفَ زَوْجَهَا أَنَّهُ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِأَنَّهُ إِذِنْ لَهَا، وَإِنْ بَانَ كَذِبُهُ، وَمَنْ أَيْضًا مَا أَقْنَى بِهِ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةً قَطِئَتْ انْجِلَالُ الْيَمِينِ، أَوْ أَنَّهَا لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَرَّةَ الْأُولَى فَخَرَجَتْ نَاسِيًا، نَعَمْ لَا يَدْ مِنْ قَرِينَةٍ عَلَى ظَنِّهَا لِمَا يَأْتِي فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اسْتَدَّ ظَنُّهَا إِلَى أَمْرٍ تَعَلَّقَ مَعَهُ لَمْ يَخْتَصْ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ حَيْثُ لَا يَحْكُمُهُ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ فَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: نَصُّ الْأَيْمَةِ لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ، قَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ: وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا اهـ. الْمَقْصُودُ نَقْلُهُ بِاخْتِصَارٍ فَانْظُرْ لَوْ أَكَلَ الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ الْخُبْزِ خُبْزَ الْأَرْزِ مَثَلًا لَظَنَّهُ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَنَاوَلُهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادِهِ إِلَى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ مَعَهُ هَلْ يَخْتَصُّ لِأَنَّهُ ظَنَّهُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ وَكَذَا يُقَالُ: فِي نَظَائِرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا وَلْيَرْاجِعْ وَلْيَحَرِّزْ، وَقَدْ يُقَالُ: فِيمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَتَنَاوَلُ خُبْزَ الْأَرْزِ أَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى

(وَقُرَّة) بِمُفْجَمَةٍ وَهَآؤُهَا عَوْضٌ عَنْ وَابٍ أَوْ بَاءٍ (وَجُمُوعِي) بِكَسْرِ فَفَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ وَسَائِرُ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْحُبُوبِ وَإِنْ لَمْ يُفْهَدْ بِبَلَدِهِ كَمَا لَوْ خَفَّ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ بِكُلِّ ثَوْبٍ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَدْ بِبَلَدِهِ، وَكَانَ سَبَبٌ عَدَمَ نَظَرِهِمْ لِلْعُرْفِ، هُنَا بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ الرُّعُوسِ وَالْبَيْضِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يَطْرُدْ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ فَحُكِمَتْ فِيهِ اللَّغَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالْبُقْشِمَاطُ وَالرُّفَاقُ خُبَيْرٌ لُغَةٌ دُونَ الْبَسِيسِ وَهُوَ أَنْ يَلْتَمِسَ نَحْوَ دَقِيقٍ أَوْ سَوْقٍ بِنَحْوِ سَمْنٍ، نَعَمْ، إِنْ خُبِرَ ثُمَّ بُسَّ حَيْثُ بِهِ (فَلَوْ قُرْدَه) بِالْمُثْلَةِ (فَاكْلَهُ حَيْثُ)؛ لِصِدْقِ الْأَسْمِ، نَعَمْ، لَوْ صَارَ فِي الْمَرْقَةِ كَالْحَسِرِ فَتَحَسَّاهُ لَمْ يَحْتَسِبْ، كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبَيْرُ الْيَابِسَ ثُمَّ سَفَّهَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَجَدَّ اسْمًا آخَرَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ

﴿قَوْلُ (سَمْنٍ)﴾ (وَقُرَّة) هِيَ الدُّخْنُ وَتَكُونُ سَدَاءً وَبَيْضَاءً. اهـ. مُغْنِي. ة. قُودَ: (عَوْضٌ عَنْ وَابٍ إلخ) أَي: أَنْ أَضْلَعَهَا إِمَّا قُرْدًا أَوْ قُرْدِي قَابِلًا لِلرَّوْءِ أَوْ الْيَا: هَاءُ أَحَدٍ ش. ة. قُودَ: (وَإِنْ لَمْ يُفْهَدْ بِبَلَدِهِ) بَحَثَ سَمَ عَدَمَ الْحَيْثُ إِذَا أَكَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّ أَنْ الْخُبَيْرَ لَا يَتَنَاوَلُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَهْ رَشِيدِي. ة. قُودَ: (أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ إلخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ رُعُوسٌ نَحْوُ طَيْرٍ ثُبَاعٍ يَبْلَدُ مُفْرَدَةً عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ خِلَافًا لِلْأَقْوَى فِي الرُّوْضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ. ة. قُودَ: (وَنَ الْبَسِيسِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَجْمِيعَةِ وَكَذَا مَا جُفِّفَ بِالشَّمْسِ وَلَمْ يُخْبَرَ أَحَدٌ ش. ة. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ خُبِرَ ثُمَّ بُسَّ حَيْثُ بِهِ) أَنْظَرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ دَقَّ الْخُبَيْرُ وَسَفَّهَ الْآتِي عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ. اهـ. رَشِيدِي. ة. قُودَ: (بِالْمُثْلَةِ) أَي: مُخَفَّفًا. اهـ. مُغْنِي. ة. قُودَ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَيَطْبِخُ فِي الْمَغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ: أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ لَا يُشْرَبُ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: كَمَا قَالَهُ إِلَى بِخِلَافِ إلخ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْمَاوَزِدِ، وَقَوْلُهُ: وَيَدْخُلُ فِيهَا إِلَى وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ. ة. قُودَ: (نَعَمْ لَوْ صَارَ إلخ) جِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمَغْنِيِّ، لَا إِنْ جَعَلَهُ فِي مَرْقَةٍ حَسَوًا يَفْتَحُ الْحَاءُ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ بِوَزْنِ فُعُولٍ أَي مَائِمًا يُشْرَبُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَحَسَا، أَي: شَرِبَهُ فَلَا يَحْتَسِبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يُسَمَّى خُبِيرًا قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَحْتَسِبُ بِأَكْلِ الْجَوَزَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ الْقَطَائِفُ الْمَحْشُوءَةُ بِالْجَوَزِ وَمِثْلُهُ اللَّوْزَيْنِ وَهِيَ الْقَطَائِفُ الْمَحْشُوءَةُ بِاللَّوْزِ. اهـ. ة. قُودَ: (كَأَحْسُو إلخ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ أَجْزَاؤُهُ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ بَحَيْثُ صَارَ كَالْمُسَمَّى بِالْعَصِيدَةِ أَوْ نَحْوِهَا مِمَّا يَتَنَاوَلُ بِالْأَصْبُعِ أَوْ الْمِلْعَقَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ صَوْرَةُ الْفَتِيَّةِ لَقَمًا يَتَمَيَّزُ بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فِي التَّنَوُّلِ. اهـ. ع. ش. ة. قُودَ: (كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبَيْرُ الْيَابِسَ) لَعَلَّهُ حَتَّى صَارَ كَالدَّقِيقِ، وَكَذَا الْفَتِيَّةُ الْآتِي عَنْ الْعَرَبِيِّ وَالْأَشْكَالُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَسِيسِ الْمَارِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ة. قُودَ: (كَمَا لَوْ دَقَّ الْخُبَيْرُ الْيَابِسَ إلخ) لَعَلَّهُ حَتَّى صَارَ كَالدَّقِيقِ، وَكَذَا الْفَتِيَّةُ الْآتِي عَنْ الصَّنَمِيِّ وَالْأَشْكَالُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَسِيسِ الْمَارِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

مَا يُعْتَدُّ بِهِ وَهُوَ عَدَمُ تَعَارُفِ ذَلِكَ عِنْدَهُ. ة. قُودَ: (وَالْبُقْشِمَاطُ وَالرُّفَاقُ خُبَيْرٌ) وَكَذَا الْكُنَافَةُ وَالْقَطَائِفُ الْمَعْرُوفَةُ وَأَمَّا السَّنْبُوسُكُ، فَإِنَّ خُبَيْرَ قَهْرٌ: خُبَيْرٌ، وَإِنْ قُلِّي فَلَآ، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُورًا؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ، وَكَذَا الرِّغِيفُ الْأَسْبُوطِي؛ لِأَنَّهُ قُلِّي، وَإِنْ كَانَ رُقَاقَهُ مَخْبُورًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَغِيفًا مِنْ غَيْرِ.

الصَّيْغَتَيْنِ لَوْ جَعَلَهُ فِتْنَةً وَسَقَمَهُ أَوْ عَصِيدًا لَمْ يَحْتَسْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ خُبْرًا (وَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيقًا فَسَقَمَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَضْيَعٍ) مَثَلًا (حَيْثُ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ أَكْلًا لَهُ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ فِي نَحْوِ خُبْرٍ وَسُكَّرٍ بَلَا مَضْغٍ أَكَلَ بِهِ صَرُوحًا فِي مَوَاضِعٍ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لِكَيْتَهَمَّا جَزَا فِي الطَّلَاقِ عَلَى خِلَافٍ وَنُسِبَ لِلْأَكْثَرِينَ وَمَرَّ مَا فِيهِ. (وَأِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا) جَنْثٌ إِلَّا إِنْ خُتِرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشُرْبٍ، (أَوْ) خَلَفَ (لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ) فَيَحْتَسُّ فِي الثَّانِيَةِ بِقِيْدِهَا لَا الْأُولَى، وَلَوْ خَلَفَ لَا يَذُوقُ حَيْثُ بِإِذْرَاكِ طَعْمِهِ، وَإِنْ مَجَّهَ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ أَوْ لَا يَطْعَمُ حَيْثُ حَتَّى بِالشُّرْبِ.

هَوْنٌ (سُيْ)؛ (وَلَوْ خَلَفَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِ وَالْأَقْعَالِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَجْنَاسُ كَالْأَغْيَانِ لَا يَتَنَاوَلُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَالشُّرْبُ لَيْسَ أَكْلًا وَلَا عَكْسَهُ فَعَلَى هَذَا لَوْ خَلَفَ الْخُ.

هَوْنٌ (سُيْ)؛ (بِأَضْيَعٍ) أَيِ: مَبْلُولَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ الْخُ)، الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْبَلْعَ أَكَلَ فِي الْإِيمَانِ لَا فِي الطَّلَاقِ م ر هـ سَم. هـ. قُودُ: (وَمَرَّ مَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَعُدَّ ذَلِكَ تَنَافُضًا وَأَجَابَ شَيْخِي عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّفْظِ فَالْبَلْعُ فِيهَا لَا يُسَمَّى أَكْلًا، وَالْإِيمَانُ مَبْنَاهَا عَلَى الْعَرَفِ وَالْبَلْعُ فِيهِ يُسَمَّى أَكْلًا وَالْجَمْعُ أَوْ لَى مِنْ تَضْمِيغٍ أَخَذَ الْمُؤَصِّفَيْنِ هـ. هـ. قُودُ: (إِلَّا إِنْ خُتِرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: (وَأِنْ جَعَلَهُ أَيِ: السَّوِيقَ فِي مَاءٍ أَيِ: مَانِعٍ غَيْرِهِ حَتَّى انْتِمَاعَ قَسْرِهِ فَلَا لِعَدَمِ الْأَكْلِ، فَإِنْ كَانَ خَائِرًا يَحْتَسُّ يُوْخَذُ مِنْهُ بِالْيَدِ حَيْثُ هـ. هـ. قُودُ: (بَقِيْلِيهَا) وَهُوَ أَنَّ لَا يَكُونُ خَائِرًا. هـ. قُودُ: (وَلَوْ خَلَفَ لَا يَذُوقُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قُرُوعٌ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيقًا وَلَا يَشْرِبُهُ فَذَاقَهُ لَمْ يَحْتَسْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَإِنْ خَلَفَ لَا يَذُوقُ شَيْئًا فَمَضْغُهُ وَلَقَطَهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الذُّوقَ مَعْرِفَةُ الطَّعْمِ، وَقَدْ حَصَلَ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَذُوقُ فَأَوْجَزَ فِي حَلْقِهِ وَبَلَغَ جَوْفَهُ لَمْ يَحْتَسْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَذُقْ أَوْ لَا يَطْعَمُ حَيْثُ بِالْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِاخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا جَعَلْتَهُ لِي طَعْمًا، وَقَدْ جَعَلَهُ طَعْمًا هـ. هـ. قُودُ: (أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ الْخُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَتَنَاوَلُ طَعْمًا بِخِلَافٍ لَا أَكُلُ طَعْمًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَسُّ بِالشُّرْبِ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى أَكْلًا كَمَا يَأْتِي ثُمَّ مَا ذُكِرَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الطَّعَامِ أَنْ يُسَمَّاهُ فِي عَرَفِ الْحَالِفِ فَيَحْتَسُّ بِنَحْوِ الْخُبْرِ وَالْجُبْنِ مِمَّا لَا يُسَمَّى فِي الْعَرَفِ طَعْمًا وَقِيَاسُ جَعْلِ الْإِيمَانِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعَرَفِ عَدَمُ الْحَيْثُ بِمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ عِنْدَهُمْ مَخْصُوصٌ بِالْمَطْبُوحِ.

هـ. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاحَ فِي نَحْوِ خُبْرٍ وَسُكَّرٍ بَلَا مَضْغٍ أَكَلَ بِهِ صَرُوحًا فِي مَوَاضِعٍ الْخُ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْبَلْعَ أَكَلَ فِي الْإِيمَانِ لَا فِي الطَّلَاقِ م ر هـ. هـ. قُودُ: (وَلَوْ خَلَفَ لَا يَذُوقُ الْخُ) قَالَ فِي التَّبَيُّهِ: (وَأِنْ خَلَفَ لَا يَذُوقُ شَيْئًا فَمَضْغُهُ وَلَقَطَهُ فَقَدْ قِيلَ يَحْتَسُّ وَقِيلَ لَا يَحْتَسُّ هـ. هـ. قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ الْأَصَحَّ الْحَيْثُ: وَلَوْ أَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ حَيْثُ فِيهِ وَجْهٌ، وَلَوْ أَوْجَرَهُ لَمْ يَحْتَسْ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا أَجَعَلْتَهُ لِي طَعْمًا، وَقَدْ جَعَلَهُ هـ. هـ. فَلْيُرَاجَعْ مَسْأَلَةُ الْإِيجَارِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: أَوْجَرَهُ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَشْكَلَ الْحَيْثُ فِي الْأَطْعِمَةِ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ وَلَا جَنْثُ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَوْ لِلْفَاعِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَوْجَرَهُ نَفْسَهُ أَيِ: صَبَّ فِي حَلْقِي



(أو) حَلَفَ (لا يأكلُ لَبَنًا) حَيْثُ بِكُلِّ نَوَاعِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَلَوْ صَيِّدًا حَتَّى نَحْوِ الزُّبْدِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ لَا نَحْوِ جُبْنٍ وَأَقِيطٍ وَمَضِلٍّ، (أو مَائِمًا آخَرَ) فَأَكَلَهُ بِخُبْرٍ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يُؤْكَلُ (أو شَرِبَهُ فَلَا) لِعَدَمِ الْأَكْلِ (أو) حَلَفَ (لا يشربه لبالكبر) فَيَحْتَثُّ فِي الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ نَحْوَ عِنَبٍ لَمْ يَحْتَثَّ بِشَرْبِ عَصِيرِهِ وَلَا بِمَضْغِهِ وَزَمِيِّ ثَفْلِهِ، أَوْ لَا يَشْرَبُ خَمْرًا لَمْ يَحْتَثَّ بِالنَّبِيذِ

(فائِئِدَةً): وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ثُمَّ قَالَ: أَرَزَدْتَ بِاللَّبَنِ مَا يَشْمَلُ السَّمْنَ وَالْجُبْنَ وَنَحْوَهُمَا هَلْ يَحْتَثُّ بِكُلِّ ذَلِكَ م لَا؟ يَحْتَثُّ بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِنَحْوِ السَّمَنِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ الْحَثُّ؛ لِأَنَّ السَّمْنَ وَالْجُبْنَ وَنَحْوَهُمَا تَتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ فَهُوَ أَضَلُّ لَهَا فَلَا يَتَّعَدُ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّبَنِ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مَجَازًا فَحَيْثُ أَرَادَهُ حَيْثُ بِهِ أَه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (حَيْثُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ) هَذَا الصَّنِيعُ يَوْمُهُمْ أَنْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: فَأَكَلَهُ بِخُبْرٍ حَيْثُ، إِلْفٌ لَا يَجْرِي فِي اللَّبَنِ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ الْمَنْظَرِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى خِلَافَ هَذَا الصَّنِيعِ ارشيدتي. ٥. قَوْلُهُ: (حَيْثُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ) إِلْفٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا فَأَكَلَ شِيرَازًا وَهُوَ بِكُسْرِ الشَّيْنِ الْمُفْجَمَةُ يُغْلَى فَيُثَغَّرُ جَدًّا وَيَصِيرُ فِيهِ حُمُوضَةٌ أَوْ دَوْغًا وَهُوَ بِضَمِّ الدَّالِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَبِالغَيْنِ الْمُفْجَمَةُ لَبَنٌ تَخِينُ نَزْعُ زُبْدِهِ وَذَهَبَتْ مَائَتُهُ أَوْ بَاشْتًا وَهُوَ بِشَيْنِ مُفْجَمَةٌ وَتَاءٌ مُتَّاقَةٌ فَوْقِيَّةٌ لَبَنٌ ضَائِنٌ مَخْلُوطٌ بِلَبَنِ مَغْرٍ حَيْثُ لِيَصْدُقَ اسْمُ اللَّبَنِ عَلَى ذَلِكَ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَعَمٍ أَوْ مِنْ صَيِّدٍ قَالَهُ الرُّومَانِيُّ أَوْ آدَمِيٍّ أَوْ خَيْلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ لَوْزًا وَهُوَ بِضَمِّ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَبِالزَّايِ شَيْءٌ بَيْنَ الْجُبْنِ وَاللَّبَنِ الْجَائِدُ نَحْوُ الَّذِي يُسَمُّونَهُ فِي بِلَادٍ مِصْرَ قَرِيضَةً أَوْ مَضَلًّا وَهُوَ يَفْتَحُ الْمِيمَ شَيْءٌ يَتَّخَذُ مِنْ مَاءِ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَقِطًا أَوْ غَيْرَهُ جَعَلُوا اللَّبَنَ فِي وَعَاءٍ مِنْ صُوفٍ أَوْ خُوصٍ أَوْ كَبْزِيَّاسٍ وَنَحْوِهِ فَيَنْزِلُ مَاؤُهُ فَهُوَ الْمَضِلُّ أَوْ جُبْنًا وَتَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي بَابِ السَّلَامِ أَوْ كَشَطًا وَهُوَ يَفْتَحُ الْكَافَ مَغْرُوفٌ أَوْ أَقِطًا أَوْ سَمْنَا إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ اسْمُ اللَّبَنِ، وَأَمَّا الزُّبْدُ فَإِنَّ ظَهَرَ فِيهِ لَبَنٌ فَلَهُ حُكْمُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا الْقِشْدَةُ كَمَا بَعَثَهُ شَيْخُنَا وَالسَّحْنُ وَالزُّبْدُ وَالذَّهْنُ مُتَغَايِرَةٌ، فَالْحَالِفُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا لَا يَحْتَثُّ بِالْبَاقِي لِلِاخْتِلَافِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصُّفَى، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى الزُّبْدِ وَالسَّمَنِ لَا يَحْتَثُّ بِاللَّبَنِ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّبَنَ وَهُوَ أَوَّلُ لَبَنٍ يَحْدُثُ بِالْوِلَادَةِ م يَحْتَثُّ بِمَا يُحْلَبُ قَبْلَهَا أَه. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ مَأْكُولٍ) أَي: لَبَنٍ مَأْكُولٍ فَيَشْمَلُ لَبَنَ الْأَدَمِيَّاتِ وَيُحْتَمَلُ مِنْ حَيَوَانَ مَأْكُولٍ فَيَخْرُجُ لَبَنُ الْأَدَمِيَّاتِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَه. ع. ش. وَجِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَاللَّبَنُ يَتَنَاوَلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ النَّعَمِ وَالصَّيِّدِ قَالَ: الرُّومَانِيُّ وَالْآدَمِيُّ وَالْخَيْلُ أَه.

٥. قَوْلُهُ (سُي): (أَوْ مَائِمًا آخَرَ) كَالزَّيْتِ أَه. م. ن. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ إِلْفٌ) أَي: وَأُطْلِقَ أَه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (نَحْوُ عِنَبٍ) كَالرُّمَانِ وَالْقَصَبِ غُفْنِي وَع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِالنَّبِيذِ) وَهُوَ الْمَأْخُودُ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ وَالْخَمْرُ مَا تَتَّخَذُ مِنَ الْعِنَبِ خَاصَّةً أَه. ع. ش.

نَفْسِهِ أَشْكَلَ عَدَمِ الْحَثِّ فِي الْحَلْفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَذُوقُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ يُفْرَضُ فِي إِيْجَارٍ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ إِذْرَاكُ الطَّعْمِ فَلَيْتَأَمَّلْ.

وعكسه. (أو حَلَفَ) لا يأكل سمًا فأكله بخبر جامدًا) كان (أو ذالِبًا حَيْثُ)؛ لأنه أتى بالمحلوف عليه وزبادة، وبه فارق عدم الحنث في لا آكل مِمَّا اشتراه زَيْدٌ فأكل مِمَّا اشتراه زَيْدٌ وعمرو؛ لأنه لم يأكل مِمَّا اشتراه المحلوف عليه خاصة (وإن شَرِبَهُ ذَالِبًا فلا) يحنث؛ لأنه لم يأكله (وإن أكله في غصيدة حيث إن كانت غِنْتُهُ ظاهرة) أي: مَرِيئَةً مُتَمَيِّزَةً في الجس كما قاله الإمام؛ لوجود اسمه حيث بخلاف ما إذا لم تكن مُتَمَيِّزَةً كذلك. (ويدخل في الفاكهة) حَلَفَ لا يأكلها ولا نية له، (رُطَبٌ وَجَنَبٌ وَزُقَانٌ وَأُتْرُجٌ) بضم أوله وثالثه مع تشديد الجيم ويقال أترنج وأترنج وتين ومشمش (ورُطَبٌ وباقس) من كل ما يتناول، سواء استجد له اسم كتمر وزبيب أم لا كتين، خلافا للمأزدي؛ لوقوع اسمها على هذه كلها؛ لأنها مِمَّا يَنْفَكُ أي: يَنْتَقِمُ بأكله ليس بقوت، وعطف الرمان والعنب عليها في الآية لا يقتضي خروجهما عنها؛ لأنه من عطف

فوق (سني: (في غصيدة) وهي كما قال ابن مالك: دَقِيقٌ يُلْتَبَسُ بِسَمْنٍ وَيُطَبَّخُ قال ابن قُتَيْبَةَ: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُفَصَّدُ بآلَةٍ أي: تُلَوَّى اه مُغْنِي. فود: (ولا نية له) إلى قوله: وتقوية الأذرع في النهاية إلا قوله خلافا للمأزدي.

فوق (سني: (رُطَبٌ إلخ) وفي شمول الفاكهة للزيتون وجهان أو جُهِمَا عَدَمُ الشمول اه. مُغْنِي وفي سم عن م ر مثله. فود: (وتين إلخ) وتَفَاحٌ وسَفَرَجَلٌ وكُمُتْرَى وخَوْخٌ اه مُغْنِي. فود: (من كل ما يتناول) الضمير المُسْتَرِ لاسم الفاكهة البارز للموصول. فود: (ام لا كتين) ومُغَلَّتِي خَوْخٌ ومشمش اه مُغْنِي. فود: (لوقوع اسمها إلخ) تعليل للمتن. فود: (لأنها إلخ) أي: الفاكهة علة للعلة. فود: (مِمَّا ليس بقوت) انظر نحو الثمر والزبيب اه. سم عبارة ع ش أي: ما لا يَسْمَى قوتًا في العَرَب فلا يُنافي جعلهم الثمر ونحوه في زكاة الفطر من المُقَاتِل اه. فود: (وعطف الرمان) ليس في الآية ذكر العنب، عبارة الأسنى والمُغْنِي: وإنما ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ الرُطَبَ والعنب والرمان لأجل خلاف أبي حنيفة فإنه قال: لا يَحْنُثُ بها لقوله تعالى ﴿فِيهَا نَكِيحَةٌ وَقُلَّ رُومَانٌ﴾ (رحمن: ٦٨) وميز العنب عن الفاكهة في سورة عَبَسَ. والمطف يقتضي المغايرة قال الواحدي والأزهري: وهو خلاف إجماع أهل اللغة فإن من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى ﴿وَبَلَدٌ كَثِيرٌ وَرُسُلٌ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَالُ﴾ (هجر: ٩٨) فَمَنْ قال: ليسا من الملائكة فهو كافر اه. فود: (عليها) أي: الفاكهة اه ع ش، وكذا ضمير عنها.

فود: (ويدخل في فاكهة رُطَبٌ إلخ) قال في شرح الرُّوض وفي شمولها الزيتون وجهان في البحر اه. وأصحهما عدم الشمول م ر. فود: (رُطَبٌ) قال في الرُّوض: والرُّطَبُ غيرُ البُسْرِ والبَلَح. قال في شرحه وهل يتناول الرُّطَبُ المُشَدِّخُ وهو ما لم يَتَرَطَّبْ بنفسه، بل عولج حتى تَرَطَّبَ قال الزركشي فيه نظر، وقد ذكروا في السلم أنه لو أسلم إليه في رُطَبٍ فأخضر إليه مُشَدِّخًا لا يلزمه قبوله؛ لأنه لا يتناول اسم الرُّطَب اه. ما في شرح الرُّوض فانظر إذا قلنا بعدم تناول المُشَدِّخ فهل يتناول الفاكهة ولا يتعد تناول. فود: (مِمَّا ليس بقوت) انظر نحو الثمر والزبيب.

الخاص على العام، وزعم أنه يقتضيه قال الأزهري: والواحد خلاف إجماع أهل اللغة، ويدخل فيها مورز رطب لا يابس على الأوجه وظاهر قولهم رطب وعنب أنه لا جنس بما لم ينضج ويطب، وهو ما صرح به الزبيدي ويوافقه قول التتمة: لا يدخل فيها بلع وحضرم وقيد البلقيني في البلع بغير ما خلا من نحر يسر ومترطب بعضه قللت وليمون وثيق بفتح فسكون أو كسر ونارنج وقيد كاليومون الفاقي بالطري، فخرج المملح واليابس واعتمده البلقيني، بل نازع في غدهما وأطال وما قيل من أن صوابه ليمو بلا نون قال الزركشي غلط. (ويطبخ) أصفر أو هندي (ولب فسقي) بضم الهمزة وفتحها (وثنق وغيرهما) كجوز ولوز (في الأصح) وتقوية الأذرع للمقابلة.

فود: (وهو ما صرح إلخ) وجزم بهذا: ينحنا في الرزح ولم يغزه لأحد وهو ظاهر اه معني. فود: (وقيد البلقيني إلخ) عبارة النهاية: نعم هو مقيد بغير ما حلي إلخ قاله البلقيني اه. وعبارة المعني: ومحل كما قاله البلقيني في البلع في غير الذي احمر أو اصفر أو خلا وصار يسرا أو ترطب بعضه ولم يصير رطبا، فأما ما وصل إلى هذه الحالة لا توقفت في أنه من الفاكهة اه. قال السيد عمر: قد يقال لا حاجة لتقييد البلقيني؛ لأن البلع لا خلاوة فيه وما حدثت فيه الخلاوة فيسر لا بلع، نعم يقال ثم ما يوجد فيه خلاوة لها وقع قبل تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة فهل يقال له حينئذ: بلع ليقاء الخضرة أو يسر لوجود الخلاوة محل تأمل وعلى الأول يتجه التقييد للبلع اه. فود: (بغير ما خلا) أي ولو أذن خلاوة اه حلي. فود: (من نحو يسر إلخ) بيان لما خلا.

فوق (سني): (وليومون) بفتح اللام وثابت لتون في آخره والواحدة ليمونة اه معني.

فوق (سني): (ونبق) طريه ويايسه وهو ثمر شجر السدر اه معني. فود: (وقيد) أي التارنج. فود: (واختمه البلقيني إلخ) عبارة المعني بل نال بعضهم: إن الطري منهما أي: التارنج والليمون ليس بفاكهة عرفا وإنما يصلح به بعض الأطعمة بالخل اه.

فوق (سني): (ويطبخ) عبارة النهاية والمعني والمحل، وكذا يطبخ بزيادة كذا في المعني وزاد الثاني في شرحه بكسر الباء الموحدة وفتحها اه. ثم ذكر ما يصرح بأن قول المصنف في الأصح راجع لما بعد كذا من يطبخ ولب فسقي إلخ. فود: (أو هندي) أي أخضر اه ع ش. فود: (بضم ثايله وفتحها) زاد المعني اسم جنس واجده فسقة اه.

فوق (سني): (وثنق) بموحدة ودال مضمومتين كما عبر به المصنف وغيره وبالفاء كما عبر به الأزهري وغيره اه معني. فود: (وتقوية الأذرع) إلخ عبارة المعني أما يطبخ فلان له نفسا وإدراكا كالفاكهة، وأما اللبوب فأنها تعد من يابس الفاكهة والثاني المنع؛ لأن ذلك لا يعد في العرف فاكهة واختاره الأذرع اه. وكذا في النهاية إلا قوله: واختاره إلخ.

فود: (لا يدخل فيها بلع إلخ) يتبعني في الحلف على البلع أن لا تحت إلا باليسر م ر.

بأنها لا تُقَدُّ فاكهة ممنوعة. (لا إقفاء) بكسر أوله أشهر من فتحه وبثلاثة مع المد، (وخيار) وبإذنجان) بكسر المُفجَّمة، (وجوز) بفتح أوله وكسره؛ لأنها تُقَدُّ من الخضراوات لا الفواكه. وتعجب بعضهم من إسقاط الخيار مع أنه يُجْعَلُ في أطباق الفاكهة وعَدُّ لُبِّ نحو البُنْدُقِ، ويُجاب بأن الخيار دخل في نوع آخر اختص به وهو كونه من الخضراوات، وذلك اللَّبُّ يُقَدُّ من يابسها من غير مخرج له عنها، (ولا يدخل في الثمار) بالمثلثة (يايس واللّه أعلم)؛ لأن الثمر اسم للرطب، واستشكل خروج اليايس من هذه ودخوله في الفاكهة، ويُجاب بأن المُتبادِرَ من كل ما دُكِرَ.

(فائدة) قضية قول القاموس: القِمْعُ بالكسر والفتح وكَيْبٌ ما التزق بأسفل الثمرة والبسرة ونحوهما أن رأس الثمر ما لا يلي قمعها، ووجهه بعضهم بأنه يخرج أولاً كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته أولاً، وفيه نظر ظاهر. والذي يُتَّجه أن العبرة هنا بالمَرْفِ وهو قاض بأن رأسها ما تحت قمعها (ولو أطلق) في الحليف (بطيخ ومن) بالمثلثة (وجوز لم يدخل هندي) في الجميع للمخالفة في الصورة والطعم. والهندي من البطيخ هو الأخضر ونازع جمع فيه بأنه الآن لا ينصرف البطيخ إلا إليه،.....

• فود: (بأنها) أي: البطيخ ولُبُّ فُسْتَقِي ولُبُّ بُنْدُقِي ولُبُّ غيرهما.

• غوي (سني: (لا إقفاء وخيار). (تنبيه): ظاهر كلامهم أن الإقفاء غير الخيار وهو الشائع عرفاً ويُؤيده ما في زيادة الروضة في باب الربا أن الإقفاء مع الخيار جنساً ولكنه نقل في تهذيبه عن الجوهري أن الإقفاء الخيار ولم يُتَّجهه. اهـ. مُغْنِي. • فود: (وتعجب بعضهم إلخ) عبارة المُغْنِي قال الفزاري ومن العجب أن الخيار لا يكون من الفاكهة مع أن لُبَّ الفُسْتَقِي من الفاكهة والعادة جارية بجعل الخيار في أطباق الفاكهة دون الفُسْتَقِي والبُنْدُقِ. اهـ. • فود: (وعَدُّ لُبِّ البُنْدُقِ) عطف على إسقاط الخيار. • فود: (وذلك اللَّبُّ إلخ) أي: وأن ذلك إلخ. • فود: (من يابسها) أي الفاكهة، وكذا ضمير عنها. • فود: (من كل) بالتثنية. • فود: (ما دُكِرَ) أي: الرطب في الثمر واليايس والرطب في الفاكهة. • فود: (ما لا يلي إلخ) يعني طرفها ومثناها المقابل لطرفها المُتَّصِلِ بالقمع. • فود: (وهو قاض إلخ) محل تأمل. • فود: (من هذا) أي: الثمر.

• غوي (سني: (لم يدخل هندي إلخ) أي: فلا يَحْتَسَبُ بأكله اهـ مُغْنِي. • فود: (هو الأخضر) أي: بسائر أنواعه جبلياً كان أو غيره أحمر كان أو غيره حالياً كان أو غيره اهـ ع ش. • فود: (بأنه الآن لا ينصرف البطيخ إلا إليه) أي: الأخضر وحيثي فلاؤجه الحنث به، ودغوى أنه لا عبرة بالمَرْفِ الطاري كالمَرْفِ الخاص ممنوعة اهـ. نهاية قال الرشدي قوله: وحيثي فلاؤجه الحنث به أي: وعدم الحنث بغيره كما

• فود: (ونازع جمع فيه بأنه الآن لا ينصرف البطيخ إلا إليه) وحيثي فلاؤجه الحنث، ودغوى أنه لا عبرة بالمَرْفِ الطاري كالمَرْفِ الخاص ممنوعة م ر.

وقد يُجاب بأنه لا عبرة بالعرف الطائري كالعرف الخاص في تجديد اسم لم يكن وبه فارق ما مرّ فيمن حلف بنحو بغداد لا يركب دابة ولا يتناول الخيار خيار الشبّر.

(والطعام يتناول قوتاً وفاكهة وأدماً وعنوى)؛ لوقوعه على الجميع وإن أطال البلقيني في النزاع فيه، لا الدواء؛ لأنه لا يتناولُه عرفاً.

(فرغ) الحلو لا يتناول ما بهجنسه حاشي كعنب وإجاص وزمان، والحلوى تختص بالمعمول

نقله ابن قاسم عن إفتاء وإلد الشارح ثم قال: وعليه فهل يتم الحنث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبر الأرز وفي الرؤوس فيه نظر اهـ. وقضية القاعدة أن العرف إذا وجد عم الموم هنا وهو قضية إطلاق الشارح اهـ. رشيد، عبارة المغني فيبني الحنث به كما جرى عليه البلقيني والأذرع وغيرهما اهـ. فؤد: (وقد يجب إلخ) وفقاً لشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغني كما مرّ آنفاً. فؤد: (وبه فارق إلخ) أي: بقوله في تجديد اسم إلخ. فؤد: (ولا يتناول) إلى قوله: كما صرح في المغني إلا قوله: أي: بالمعنى إلى الدين، وكذا في النهاية إلا قوله: وإن أطال إلى لا الدواء.

فؤد (سني): (قوتاً) وهل يدخل الثمر والزبيب واللحم في القوت لمن يتناول كلاً منها أو لا وجهان أو جهما كما قال شيخنا عدم دخولها إذا لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اغتيد ذلك أو كان الحالف يقتاتها اهـ. مغني وفي سم بعد في كلام شيخ الإسلام المذكور ما نصّه: وقال شيخنا الشهاب الزملي الأصحّ الدخول اهـ أي مطلقاً.

فؤد (سني): (وأدماً) ومن الأدم الفجل والثمار والبصل والملح والتمر والتمر مغني وروض مع شرحه. فؤد: (وإن أطال البلقيني في الذاب فيه) أي: في كون الطعام يتناول ما ذكر، وقال: عرف الديار المصرية أن الطعام هو المطبوخ فلا يحنث إلا به اهـ مغني. فؤد: (لا الدواء إلخ) قياسه أن الطعام لا يشمل الماء أيضاً لعدم دخوله فيه عرفاً اهـ ع ش. فؤد: (ما بهجنسه حاشي) أي: ما في جنسه حموضة ممتزجة بالحلاوة بأن يكون طعمه فيه حموضة وخلاوة، وإن قلت الحموضة اهـ. ع ش.

فؤد: (والحلوى تختص بالمعمول من حلو) أي: على الوجه الذي يسمى بسبي حلوى بأن عقيدت على النار أما النشاء المطبوخ بالمسل فلا يسمى عرفاً حلوى فيبني أن لا يحنث به من حلف لا يأكلها،

فؤد: (والطعام يتناول إلخ) قال في الروض: وهل يدخل الثمر والزبيب واللحم في القوت لمن لا يقتاته؟ وجهان قال في شرحه: أو جهما عدم دخولها إن لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اغتيد ذلك أو كان الحالف يقتاتها اهـ. وقال: شيخنا الشهاب الزملي: الأصحّ الدخول اهـ. وفي الروض ومن الأدم الفجل والثمار والبصل واليابح والتمر. قال في شرحه: والخل والتمر والتمر اهـ. وفي الروض: ولو حلف لا يشرب ماء حيث: ماء البحر وشرب ماء الثلج والجمد لا أكلهما وأكلهما غير شربهما اهـ. وفي الباب: أو لا يأكل أذنه فهو ما يؤتد به كحل وديس وشبّر وزيت وسم أو لا كلحم وجبن وبقول وفجل وبصل وتمر ورج اهـ.

من حُلُو أي: بالمعنى المذكور فيما يظهر. (ولو قال: لا أكل من هذه البقرة تناوُل لَحْمِها)؛ لأنه المفهوم من ذلك (دون وَلَدٍ وَلَبَنٍ)، وَيُؤْخَذُ منه أَنَّ المُرادَ باللَّحْمِ هنا غيرُ ما مرَّ، وهو ما عدا هذين، فيتناوُل نحو شَحْمٍ وكِزْشٍ وسائِرَ ما مرَّ معهما، كما صرَّح به البُلْقِينِي وسبقه إلى بعضه جمعٌ مُتَقَدِّمون، ويوجَّه بأنَّ الأكلَ منها يشمَلُ جميعَ ما هو من أَجزائها الأَصْلِيَّةِ التي تُؤْكَلُ (أو لا يَأْكَلُ (من هذه الشَّجَرَةِ) قال في القاموس: الشَّجَرُ من النَّبات ما قامَ على ساقٍ أو ما سما بنفسه دَقٌّ أو جَلٌّ قاوَمَ الشَّتَاءَ أو عَجَزَ عنه اهـ. (فلمن) لها مأْكولٌ فيما يظهر هو الذي بحثُ به (دون وَرَقٍ وَطَرَفٍ غَضِيٍّ) حملًا على المجازِ المُتعارَفِ لِتَمْدِيدِ الحَقِيقَةِ عُرْفًا، وَالْحَقُّ البُلْقِينِي الجِمَارَ بالشَّعْرِ قال: وكذا وَرَقٌ اغْتِيذَ أَكَلُهُ.....

بَلْ ولا بالمسلَّ وخَذَه إذا طُبِخَ على النَّارِ؛ لأنه لا بُدَّ في الحَلْوَى من تَرْكِبِها من جَنَسَيْنِ فَأَكْثَرُ اهـ. ع ش عبارة المُعْنِي: والحَلْوَى كُلُّ ما اتَّخَذَ من نَحْوِ عَسَلٍ وَسُكَّرٍ من كُلِّ حُلُوٍّ ليس في جَنَسِهِ حَامِضٌ كَلَبَنَسٍ وَقَتْدٍ وفانيدٍ لا عَنَبٍ إلخ، وأما السُّكَّرُ والعَسَلُ ونَحْوُهُما فَلَيْسَ بِحَلْوَى بِذَلِيلِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الحَلْوَى والعَسَلُ» فَيُشْتَرَطُ في الحَلْوَى أَنْ تَكُونَ مَغْقُودَةً فَلَا يَخْتَلُ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الحَلْوَى بِغَيْرِ المَغْمُولِ بِخِلَافِ الحُلُوِّ قال في الرُّوضَةِ: وفي اللَّوزَنِيحِ والجُوزَنِيحِ وَجُهَانٍ والأشْبَهِ كما قال الأذْرَعِيُّ الجَنَّتْ؛ لأنَّ النَّاسَ يُعْدُونَهُما حَلْوَى قال الأذْرَعِيُّ: ومثله ما يُقالُ له المِكْفَرُ والخُشْكَانُ والقَطَائِفُ وإذا قَصُرَتِ الحَلْوَى كَيْتَ بالياءِ وإلا فَيَأْلَفُ اهـ. فَوَدَّ: (أي بالمعنى المذكور إلخ) وفي أَصْلِ الرُّوضَةِ التَّضْرِيحُ بأنَّ منها المَغْمُولَةَ من اللَّبَنِ، والمُتَبَادَرُ منه دَبَسُ العَنَبِ لا سَيْمًا بِدِمَشَقٍ وَطَنِ الإمامِ التَّوَوِّي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَلْيَحَرَّرْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: وَجَنَسُ اللَّبَنِ ليس فيه حَامِضٌ كما هو مَعْرُوفٌ، وإنَّ كان في جَنَسٍ ما يَتَّخِذُ منه اللَّبَنُ حَامِضٌ كَالْعَنَبِ.

فَوَدَّ (سُي): (من هذه البقرة) التَّاءُ فيها لِلوَحْدَةِ فَتَشْمَلُ التَّوَرَّاهَ. ع ش.

فَوَدَّ (سُي): (دون وَلَدٍ إلخ) قِيَّاسٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الدَّجَاجَةِ مَثَلًا لَمْ يَخْتَلُ بِبَيْضِهَا وَلَا بِمَا تَفْرُخُ منه، وَبَقِيَ هل يَشْمَلُ الدَّجَاجَةُ الدَّبَكُ فَيَخْتَلُ بِأَكْلِهِ فِيمَا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ دَجَاجَةً؛ لأنَّ التَّاءَ فيها لِلوَحْدَةِ أم لا؟ فيه نَظَرٌ والأَقْرَبُ الأوَّلُ، وَقَوْلُهُ وَلَبَنٍ أَي: وَمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وهو) أَي: غيرُ ما مرَّ. فَوَدَّ: (فَيَتَنَاوَلُ نَحْوَ شَحْمٍ إلخ) وَأَمَّا الْجِلْدُ فَإِنَّ جَرَتِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ مَسْمُوطًا حَيْثُ بِهِ وَإِلَّا فَلَا اهـ مُعْنِي. فَوَدَّ: (أو ما سَمَا بِنَفْسِهِ إلخ) انْظُرْ ما الفَرْقُ بَيْنَ التَّعْرِيفَيْنِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَأَوْ لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّعْبِيرِ. فَوَدَّ: (فَلَمَرَّ لَهَا مَأْكُولٌ إلخ) بَقِيَ ما لو لم يَكُنْ لَهَا مَأْكُولٌ مِنْ تَمَرٍ وَغَيْرِهِ هل تُحْمَلُ الِيمِينُ عَلَى غَيْرِ المَأْكُولِ بِقَرِينَةٍ عَدَمِ المَأْكُولِ؟ اهـ. سَم. فَوَدَّ: (لَهَا مَأْكُولٌ إلخ) إِلَى قَوْلِهِ: قال في النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (حَمَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: أَيِ الْمُسَمَّى بِالتَّيْلِ فِي الْمُعْنِي. فَوَدَّ: (قال) أَي: البُلْقِينِي.

فَوَدَّ: (أو من هذه الشَّجَرَةِ) بَقِيَ ما لو لم يَكُنْ لَهَا مَأْكُولٌ مِنْ تَمَرٍ وَغَيْرِهِ، هل تُحْمَلُ الِيمِينُ عَلَى غَيْرِ المَأْكُولِ بِقَرِينَةٍ عَدَمِ المَأْكُولِ؟.



كَبْمَضِ وَرَقِي شَجَرِ الْهِنْدِ أَي: الْمُسْنَى بِالتَّنْبِيلِ وَنَحْوِهِ اهـ. وَعَلَيْهِ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا كَرُءُوسُ ثُبَاغٍ مُفْرَدَةٌ فَيَحْتَمَلُ شَجَرُ الْهِنْدِ. فَوَدَّ: فَوَدَّ حَوْبَ فَيُعْتَبَرُ غُرُوفُ بَلَدِ الْحَالِفِ، وَلَقُلْ هَذَا أَقْرَبُ، وَيُفْرَقُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ رُءُوسِ الْأَنْعَامِ مَا مَرَّ فَلَمْ يَقُولْ فِيهَا عَلَى بَلَدٍ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَالْوَرَقُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ فَالْحَقُّ مَا اعْتَمِدَ أَكْلُهُ مِنْهُ بِالثَّانِيَةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرِ الْحَقِيقَةَ فَيُخْتَمَلُ عَلَيْهَا مَعَ الْمَجَازِ الرَّاجِحُ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ التَّهْرِ، الْحَقِيقَةُ الْكَرْعُ بِالْفَمِ

فَوَدَّ: (كَبْمَضِ وَرَقِي الْهِنْدِ) الْأَوَّلَى كَوَزَقِي بَعْضُ الْخِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (أَي: الْمُسْنَى) أَي: الْوَرَقِ وَيُخْتَمَلُ شَجَرُ الْهِنْدِ. فَوَدَّ: (كَبْمَضِ وَرَقِي شَجَرِ الْهِنْدِ الْخِ) وَكَوَزَقِي الْعِنَبِ فَيَحْتَمَلُ بِأَكْلِهِ كَمَا فِي الزِّيَادِيِّ. اهـ بَجَيْرِمِي. فَوَدَّ: (أَتَاهَا) أَي: الْأَوْرَاقُ الْمُتَعَادِلَةُ أَكْلُهَا. فَوَدَّ: (كَرُءُوسِ ثُبَاغِ الْخِ) أَي: كَرُءُوسِ الْأَنْعَامِ. فَوَدَّ: (وَأَتَاهَا كَرُءُوسُ نَحْوِ حَوْبِ الْخِ) هَذَا التَّرْدُّدُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِ السَّابِقِ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هُنَاكَ اخْتِلَالَهُ اهـ سـ. فَوَدَّ: (بِالثَّانِيَةِ) وَهِيَ رَأْسُ نَحْوِ حَوْبِ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرْ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَالثَّانِيَةِ. فَوَدَّ: (لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ التَّهْرِ الْخِ) وَلَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا التَّهْرِ أَوْ الْعَدِيرِ لَمْ يَحْتَمَلْ بِشْرَبِ بَعْضِهِ اهـ. نِهَاجٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيُّ فَرُوعٌ لَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا الْكَوَزِ فَجَعَلَ مَاءَهُ فِي غَيْرِهِ وَشَرِبَهُ لَمْ يَحْتَثْ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَعَلَّقَتْ بِالشَّرْبِ مِنَ الْكَوَزِ وَلَمْ يَوْجَدْ، وَإِنْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ هَذَا التَّهْرِ أَوْ لِأَشْرَبَ مِنْهُ فَشَرِبَ مِنْ مَائِهِ فِي كَوَزٍ حَيْثُ فِي الْأَوَّلَى وَبَرَّ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ قُلْ مَا شَرِبَهُ أَوْ خَلَفَ لَا أَشْرَبَ أَوْ لِأَشْرَبَ مَاءَ هَذَا الْكَوَزِ أَوْ الْإِدَاوَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَمَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ شَرْبًا فِي زَمَانٍ، وَإِنْ طَالَ لَمْ يَحْتَمَلْ فِي الْأَوَّلَى وَلَمْ يَبَرَّ فِي الثَّانِيَةِ بِشْرَبِ بَعْضِهِ، بَلْ بِشْرَبِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مُعَرَّفًا بِالْإِضَافَةِ فَيَتَنَاوَلُ الْجَمِيعُ قَالَ الذَّمِيرِيُّ وَلَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ مَاءَ التَّلِيٍّ أَوْ مَاءَ هَذَا التَّهْرِ أَوْ الْعَدِيرِ لَمْ يَحْتَمَلْ بِشْرَبِ بَعْضِهِ اهـ. وَلَوْ خَلَفَ لَيَضَعُدَنَّ السَّمَاءَ عَدَا حَيْثُ فِي الْعَدِيرِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَدَا حَيْثُ فِي الْحَالِ أَوْ لِأَشْرَبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكَوَزِ وَكَانَ ارْعَا وَهُوَ عَالِمٌ بِفِرَاقِهِ أَوْ لِأَقْتُلَنَّ زَيْنًا وَهُوَ عَالِمٌ بِمَوْتِهِ حَيْثُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ فَانْصَبَّ مِنْهُ قَبْلَ مَكَانِ شَرْبِهِ فَكَالْمُكْرَهَ أَوْ لِأَشْرَبَنَّ مِنْهُ فَصَبَّ فِي مَاءٍ وَشَرِبَ مِنْهُ بَرَّ إِنْ عَلِمَ وَصَوْلَهُ إِلَيْهِ وَلَوْ خَلَفَ لَيَشْرَبَنَّ مِنَ الْكَوَزِ فَصَبَّ فِي مَاءٍ وَشَرِبَهُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَبَرَّ، وَإِنْ عَلِمَ وَصَوْلَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبْ مِنَ الْكَوَزِ فِيهِمَا وَلَمْ يَشْرَبْ جَمِيعَهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا التَّهْرِ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ لَا يَأْكُلُ خُبْزَ الْكَوْفَةِ وَنَحْوِهَا أَوْ لَا يَضَعُدُ السَّمَاءَ لَمْ تَتَعَدَّرْ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْجَنَّتَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ، أَوْ فَرَأَتَا أَوْ مِنْ مَاءٍ فَرَأَتْ حَيْثُ بِالْمَاءِ الْعَذْبِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ لَا بِالْمَالِحِ أَوْ مِنْ مَاءِ الْفَرَاتِ حَيْثُ عَلِمَ التَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، وَلَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ حَيْثُ بِكُلِّ مَاءٍ حَتَّى بِمَاءِ الْبَحْرِ وَشَرِبَ مَاءَ التَّلَجِّ وَالْجَمْدِ لَا أَكْلُهُمَا فَشَرِبُهُمَا غَيْرُ أَكْلُهُمَا وَأَكْلُهُمَا غَيْرُ شَرْبِهِمَا وَالتَّلَجُّ غَيْرُ الْجَمْدِ اهـ.

فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا كَرُءُوسِ ثُبَاغٍ مَا زَادَ الْخِ) هَذَا التَّرْدُّدُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا سَبَقَ اخْتِلَالَهُ.

وكثيرٌ يَفْقَلُونَهُ، والمجازُ المشهورُ الأخذُ باليدِ أو الإناءِ فيحْتُ بالكُلِّ؛ لأنَّهما لَمَّا تَكَافَا إِذْ فِي كُلِّ قُوَّةٍ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ اسْتَوَيَا فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهِمَا إِذْ لَا مُرْجِعَ، نَعَمْ، نَقْلًا عَنْ جَامِعِ الْمُزَنِّي أَنَّهُ لَا جِنْتَ بَلْبَسِ الْخَاتَمِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ الْعَادَةِ، وَاسْتَدْلُّ لَهُ الْبَقْوَى بِمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ الْقَلَنْسُوَةَ فَلَيْسَتْ فِي رِجْلِهِ، وَرَدَّهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ الَّذِي فِيهِ جِنْتُ الْمَرْأَةِ لَا الرَّجُلِ؛ لَأَنَّهُ الْعَادَةُ فِيهَا وَانْتَصَرَ لَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ، وَرَجَحَ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلَ الزَّوْيَانِيِّ عَنْ الْأَصْحَابِ يَحْتُ مُطْلَقًا لِيُجَوِّدَ حَقِيقَةَ اللَّبْسِ وَصِدْقَ الْأَسْمِ، ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ لُبْسِهِ فِي الْأَنْثَمَةِ الْعُلْيَا وَغَيْرِهَا هـ. وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ لِقَاعِدَةِ الْبَابِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَقْوَى؛ لِأَنَّ ذَاكَ لَمْ يَتَّخِذْ أَصْلًا وَهَذَا مُعْتَادٌ فِي غَرْبِ أَقْوَامٍ وَتِلْدَانٍ مَشْهُورَةٍ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ بِغَيْرِ الْخِنْصَرِ لَيْسَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ التَّسَاءِ مَا مَرَّ مِنْ كِرَاهَتِهِ لِلرَّجُلِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ حَرَمَتَهُ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِنَّ.

### فصل في صور منثورة ليقاسن بها غيرها

لو (خَلَفَ) لَا يَتَقَدَّى أَوْ لَا يَتَمَشَّى فَقَدْ مَرَّ حَكْمُهُ فِي فَصْلِ الْإِعْسَارِ بِالتَّفَقُّعِ أَوْ (لَا يَأْكُلُ هَذِهِ

قُودَ: (وَاسْتَدْلُّ لَهُ) أَي: لِمَا فِي الْجَامِعِ. قُودَ: (وَرَدَّهُ) أَي: التَّقْلُّ، وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَي فِي الْجَامِعِ. قُودَ: (وَرَدَّهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِنْفَ) اغْتَمَدَهُ الْمَعْنَى. قُودَ: (لَأَنَّهُ) أَي: لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ الْعَادَةُ فِيهَا أَي: فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ. قُودَ: (لَهُ) أَي: لِلَّذِي فِي الْجَامِعِ مِنْ جِنْتَ الْمَرْأَةِ لَا الرَّجُلِ، وَقَوْلُهُ: هُوَ أَي: ابْنُ الرَّفْعَةِ. قُودَ: (يَحْتُ) أَي: بِاللَّبْسِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ مُطْلَقًا أَي: رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً. قُودَ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ. قُودَ: (وَغَيْرِهَا) أَي: مِنَ الْوُسْطَى وَالسُّفْلَى. قُودَ: (وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ) أَي: مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ تَقْلًا وَبَحْثًا. قُودَ: (وَلَيْسَ) أَي: الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَقْوَى أَي: مِنْ قِيَاسِ الْخَاتَمِ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ. قُودَ: (لَأَنَّ ذَاكَ) أَي: لُبْسِ الْقَلَنْسُوَةِ فِي الرَّجُلِ، وَقَوْلُهُ: وَهَذَا أَي: لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ. قُودَ: (مِنْ كِرَاهِيَتِهِ) أَي: لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ.

### فصل في صور منثورة

قُودَ: (لَوْ خَلَفَ لَا يَتَقَدَّى الْإِنْفَ) وَلَوْ خَلَفَ لَا يَشْمُ بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَحُكْمِي ضَمُّهَا وَالرَّيْحَانُ بِفَتْحِ الرَّاءِ حَيْثُ بِشْمُ الضَّيْمَرَانِ وَهُوَ بِفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَاسْكَانِ الْبَاءِ التَّحْتِيَّةِ الرَّيْحَانُ الْفَارِسِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ

### فصل: خَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ الْإِنْفَ

قُودَ: (خَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ الْإِنْفَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: أَوْ خَلَفَ لِأَشْرَبَيْنِ مِنْهُ أَي مِنْ مَاءِ هَذَا الْكُوْزِ فَصَبَّهُ فِي مَاءٍ وَشَرِبَ مِنْهُ بَرَّ إِنْ عَلِمَ وَصَوْلَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ مَاءِ الْكُوْزِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْهُ فَصَبَّهُ فِي مَاءٍ وَشَرِبَ مِنْهُ حَيْثُ قَالَ: وَكَذَا لَوْ خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ هَذِهِ الْبَقْرَةِ فَخَلَطَهُ بَلَبْنٍ غَيْرِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَخَلَطَهَا بِضَبْرَةٍ إِلَّا بِأَكْلِ جَمِيعِ الضَّبْرَةِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ. هـ. مَا فِي شَرْحِهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الرُّوْضُ أَوَّلًا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ أَصْلِهِ وَلَوْ

التمرّة فاخْطَلَطَتْ بتمرٍ فأكَلَهُ إِلَّا تمرّةً) أو بعضها، وشكّ هل هي المحلوفُ عليها أو غيرها (لم يَحْنَثْ)؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ ذمّته من الكفّارة، والورعُ أنْ يُكْفَرَ، فإنْ أَكَلَ الكلَّ حَيْثُ لَكِن من آخِرِ جُزْءٍ أَكَلَهُ فَمَعْنَى فِي خِلَافٍ بِطَلَاقٍ مِنْ حِينَئِذٍ؛ لَأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ (أَوْ) خَلَفَ (لِيَأْكُلَهَا فَاخْطَلَطَتْ) بتمرٍ وَانْتَهَمَتْ (لَمْ يَبْرُ إِلَّا بِالْجَمِيعِ) ي: أَكَلَهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمَتْرُوكَةَ هِيَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا فَاشْتَرَطَ تَيَقُّنُ أَكْلِهَا، وَمَنْ نَمَّ لَوْ اخْتَلَطَتْ بِجَانِبٍ مِنَ الصُّبْرَةِ أَوْ بِمَا هُوَ بِلُونِهَا وَغَيْرِهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَّا إِلَى أَكْلِ مَا فِي جَانِبِ الْاِخْتِلَاطِ وَبِهَا هُوَ بِلُونُهَا فَقَط. (أَوْ لِيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الرُّمَانَةَ لِإِنَّمَا يَبْرُ بِجَمِيعِ خَبْئِهَا) أَي: أَكَلَهُ لِيَتَلَقَّى الْيَمِينَ بِالْكَلِّ، (لِهَذَا لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُهَا فَتَرَكَ حَبَّةً لَمْ يَحْنَثْ وَمَرَّ فِي فُتَاتِ خُبْرٍ يَدَّقُ مُذْرَكُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ فَيُخَنِّتُ أَنْ مِثْلَهُ حَبَّةٌ رُمَانَةٌ يَدَّقُ مُذْرَكُهَا وَيُخَنِّتُ أَنْ يَفْرُقَ بَأَنِّ مَنْ شَأْنِ الْحَبَّةِ أَنَّهُ لَا يَدَّقُ إِذْ رَأَى بِهَا فُتَاتِ الْخُبْرِ، وَمَنْ نَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي بَعْضِ الْحَبَّةِ التَّفْصِيلُ كَفُتَاتِ الْخُبْرِ. (أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا أَوْ الثَّوْبَ الْفُلَانِي أَوْ قِيلَ لَهُ: الْبَسْهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا

الاسم عليه حقيقة وإن شَمَّ الْوَرْدَ أَوْ الْأَسْمِينَ لَمْ يَحْنَثْ؛ لَأَنَّهُ مَشْمُومٌ لَا زَنْحَانٌ وَمِثْلُهُ الْبَنْسَجُ وَالتَّرْجَسُ وَالزَّعْفَرَانُ، وَلَوْ خَلَفَ أَنَّهُ يَتْرُكُ الْمَشْمُومَ حَيْثُ بِذَلِكَ دُونَ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَبْتَرِ؛ لِأَنَّهُا طَيِّبٌ لَا مَشْمُومٌ، وَلَوْ خَلَفَ عَلَى الْوَرْدِ وَبَنْسَجٍ لَمْ يَحْنَثْ بِذَمِّهِمَا أَوْ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْضُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ إِلَى وَفَارَقَ. ٥ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ إِنْ لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا إِلَى أَكْلِ مَا فِي جَانِبِ الْاِخْتِلَاطِ إِنْ لَمْ يَبْرُ بِذَلِكَ فِيمَا لَوْ خَلَفَ لِيَأْكُلَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ رَشِيدِي.

٥ فَوَدَّ (لَيْسَ): (فَإِنَّمَا يَبْرُ بِجَمِيعِ خَبْئِهَا) أَي وَإِنْ تَرَكَ الْقَشَرَ وَمَا فِيهِ مِمَّا يَتَّصِلُ بِالْحَبِّ الْمُسَمَّى بِالشَّخْمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الْبَالِيخَةَ بَرَّ بِأَكْلِ مَا يُعْتَادُ أَكْلَهُ مِنْ لَحْمِهَا فَلَا يَضُرُّ تَرْكَ الْقَشْرِ وَاللَّبِّ، ثُمَّ يَبْقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَكْلُ جَمِيعِ مَا يُمَكِّنُ عَادَةً مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ؟ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَوْ ش. ١ فَوَدَّ: (فَتَرَكَ حَبَّةً) أَي أَوْ بَعْضُهَا كَمَا يَأْتِي ع. ش. ٥ فَوَدَّ: (وَمَرَّ فِي فُتَاتِ الْخُبْرِ) أَي مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَوْ رَشِيدِي أَي وَعَنْ قَرِيبٍ فِي شَرْحٍ وَلَوْ قَالَ: مُشِيرًا إِلَى جُنْطَةِ الْخَبْرِ. ٥ فَوَدَّ: (يَدَّقُ مُذْرَكُهُ) أَي إِذْ رَأَى بِهَا بَحْنِيخًا لَا يَسْهُلُ التِّقَاطُ عَادَةً بِالْيَدِ وَإِنْ أَذْرَكَ الْبَصَرَ أَوْ ش. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا الْخَبْرَ) وَمِثْلُ هَذَا الثَّوْبِ هَذَا الشَّاسُ أَوْ الرِّدَاءُ مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ حَيْثُ قَالَ: لَا أَنْسَهُ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا ارْتَدِي بِهَذَا الثَّوْبِ أ. لَا اتَّعَمَّمُ بِهِذِهِ الْعِمَامَةِ أَوْ لَا أَلْفُ هَذَا الشَّاسُ قَهْلُ هُوَ مِثْلُ اللَّبْسِ فَيَبْرُ بِسَلِّ خِيَطٍ مِنْهُ أَوْ مِثْلُ رُكُوبِ الدَّيَّةِ فَلَا يَبْرُ بِذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَوْ ش. ٥

خَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْهُ فَصَبَّه فِي مَاءٍ وَشَرَبَ مِنْهُ حَيْثُ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا حَيْثُ لِيَصْدُقَ الشَّرْبُ مِنْهُ وَإِذَا صَدَقَ الشَّرْبُ مِنْهُ لَزِمَ الْبَرُّ بِالشَّرْبِ مِنْهُ بَعْدَ الصَّبِّ، فِي خِلَافِهِ لِأَشْرَبَتْ مِنْهُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ تَقْيِدَ الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ إِنْ عَلِمَ الْخَبْرُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ فِي مَفْهُومِ الْأَصْلِ فَلَمْ نَأْمُلْ.

الْبَيْتُ فَسَلَّ مِنْهُ خَيْطٌ لَمْ يَحْنُثْ كَمَا مَرَّ عَنِ الشَّاشِيِّ بِقَيْدِهِ، وَفَارَقَ لَا أَسَايُكَتْ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَانْهَدَمَ بَعْضُهَا وَسَاكَنَتْ فِي الْبَاقِي بَأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَيَّ صِدْقِ الْمُسَاكِنَةِ، وَلَوْ فِي جُزْءٍ مِنَ الدَّارِ وَنُتِمَ عَلَى لُبْسِ الْجَمِيعِ وَلَمْ يَوْجِزْ أَوْ لَا أَرْكُبْ أَوْ لَا أَكْلُمُ هَذَا فَقُطِعَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا النَّفْسُ وَفِي اللَّبْسِ جَمِيعُ الْأَجْزَاءِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي سَلِّ الْخَيْطِ تَعْبِيرُ شَيْخِنَا بِقَوْلِهِ إِنْ أزالَ مِنْهُ الْقَوَارِءُ أَوْ نَحْوَهَا الْمَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي سَلُّ الْخَيْطِ وَإِنْ طَالَ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ مُجَرَّدُ التَّمْثِيلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي فِتَاوَيْهِ لَا يَحْنُثُ إِذَا سَلَّ خَيْطًا مِنْهُ أَوْ لَا يَلْبَسُ أَوْ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَدْخُلُ مِثْلًا (هَذَيْنِ لَمْ يَحْنُثْ بِأَحَدِهِمَا)؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ نَوَى لَا لِبَسَ مِنْهُمَا شَيْئًا حَيْثُ بِأَحَدِهِمَا (لِأَنَّ لِبَسَهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا حَيْثُ) لِيُوجِدَ لِبَسَهُمَا الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ (أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَيْثُ بِأَحَدِهِمَا)؛ لِأَنَّهُمَا يَمِينَانِ حَتَّى لَوْ لَبَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا لَزِمَهُ كَفَارَتَانِ؛ لِأَنَّ الْمُعْطَفَ مَعَ تَكَرُّرٍ لَا يَمْتَنِي ذَلِكَ فَإِنْ أَسْقَطَهُ لَا كَانَ كَهَذَيْنِ نَحْوُ لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا أَوْ لَا أَكَلْتُ هَذَا وَهَذَا أَوْ اللَّحْمَ وَالْعَنْبَ، فَيَتَعَلَّقُ الْجَنُثُ فِي الْأُولَى وَالْيَوْنِ فِي الثَّانِيَةِ بِهِمَا وَإِنْ فُرِّقَهُمَا لَا بِأَحَدِهِمَا.....

هـ فَوُدَّ: (فَسَلَّ مِنْهُ خَيْطٌ) أَي قَدَرُ أَصْبُعٍ مِثْلًا طَوِيلًا لَا عَرَضًا وَلَيْسَ مِمَّا خَيْطٌ بِهِ بَلْ مِنْ أَصْلٍ مَنَسُوجَةٍ اهـ ع ش وقوله: لَا عَرَضًا فِيهِ تَنْظَرُ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَخُ فِيهِ تَرَدَّدٌ. هـ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى جَنْطَةٍ. هـ فَوُدَّ: (بِقَيْدِهِ) أَي بِأَنَّ يَكُونُ نَحْوَ مِقْدَارِ إِصْبُعٍ مِمَّا يُحَسُّ وَيُنْزَكُ. هـ فَوُدَّ: (أَوْ لَا أَرْكُبُ) أَي: هَذَا الْجِمَارُ أَوْ السَّفِينَةُ. اهـ. نِهَآيَةُ أَي أَوْ عَلَى هَذِهِ الْبِرْدَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَمِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي عَدَمِ الْبِرِّ بِقَطْعِ جُزْءٍ مِنْهُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَزُقُّدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الطَّرَارِيحِ أَوْ الطَّرَاحَةِ أَوْ الْحَصِيرِ أَوْ الْإِخْرَامِ فَيَحْنُثُ بِالرَّفَادِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُهُ؛ لِيُوجِدَ مُسْتَمَاهُ بَعْدَ الْقَطْعِ وَكَذَا لَوْ قَرَشَ عَلَى ذَلِكَ مُلَاءَةً؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَعُدُّهُ وَقَدْ عَلِيهَا بَلْ هَذَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِي التَّوَمِّ عَلَى الطَّرَاحَةِ فَتَبَّهَ لَهُ وَلَا تَقْتَرِ بِمَا نُقِلَ مِنْ خِلَافِهِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَضَرِّ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (أَوْ لَا أَرْكُبُ أَوْ لَا أَكْلُمُ إِلَخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا أَسَايُكَتْ إِلَخُ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَخُ عَلَى قَوْلِهِ: بِأَنَّ الْمَدَارَ إِلَخُ. هـ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا النَّفْسُ) أَي وَهِيَ مَوْجُودَةٌ مَا بَقِيَ الْمُسَمَّى وَلَا كَذَلِكَ اللَّبْسُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى مُلَاسَمَةِ الْبَدَنِ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ اللَّبْسُ قَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ بِاللَّبْسِ جَرِيَانُ هَذَا فِي غَيْرِ الثَّوْبِ مِنْ نَحْوِ رُزْمُوزَةٍ وَقَبَابٍ وَسَرَاوِيلٍ فَيَبْرُ فِي الْكُلِّ بِقَطْعِ جُزْءٍ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ غَيْرِ مَا خَيْطٌ بِهِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (إِذَا سَلَّ خَيْطًا مِنْهُ) أَي وَإِنْ قُلَّ حَيْثُ كَانَ يُحَسُّ وَيُنْزَكُ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ حَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لَا أَكَلْتُ إِلَى فَيَتَعَلَّقُ، وَقَوْلُهُ فِي الْأُولَى إِلَى بِهِمَا.

هـ فَوُدَّ (سُي): (مَعًا) أَي فِي مِدَّةٍ وَاحِدَةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مُرْتَبًا أَي بِأَنَّ يَلْبَسَ أَحَدَهُمَا ثُمَّ تَرَعَهُ ثُمَّ لَبَسَ الْآخَرَ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ مِمَّا لِلِإِتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ وَفَاقًا لِتَعَلُّبٍ وَغَيْرِهِ لَكِنَّ الزَّاجِعَ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ خِلَافَهُ. اهـ. مُعْنَى. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ بَالِغُ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَانَ كَهَذَيْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ فُرِّقَهُمَا إِلَى ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ. هـ فَوُدَّ: (ثُمَّ وَاحِدًا إِلَخُ) وَظَاهِرُ أَنَّ مَا يُفِيدُهُ ثُمَّ مِنَ التَّرْتِيبِ لَيْسَ بِقَيْدٍ. هـ فَوُدَّ: (أَوْ لَا أَكَلْتُ إِلَخُ) عَطَفَ عَلَى لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا. هـ فَوُدَّ: (فِي الْأُولَى) أَي لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَي: لَا أَكَلْتُ

لِتَرْدُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا وَلَا هَذَا لَكِنْ رَجَعَ الْأَوَّلُ أَصْلُ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَقَوْلُ الثُّحَاةِ: التَّقْيُ بِلَا لِنْفِي كُلِّ وَاحِدٍ وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ؛ إِفْقُ ذَلِكَ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْإِثْبَاتَ كَالْتَّقْيِ الَّذِي لَمْ يُعَدَّ مَعَهُ حَرْفُهُ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَمَّرُونَ، وَيُشِيرُ لِعِظَامِهِ أَنَّهَا لَمَّا نَقَلَا عَنْ الْمُتَوَلِّي أَنَّهُ كَالْتَّقْيِ الْمُعَادِ مَعَهُ حَرْفٌ حَتَّى تَعْمَدَ الْيَمِينُ لِيُجِيبَ حَرْفَ الْمُطْفِ تَوْقُفًا فِيهِ، بَلْ رَدَّاهُ حَيْثُ قَالَا: لَوْ أَوْجَبَ حَرْفُ الْمُطْفِ تَعْدُّ الْيَمِينِ فِي الْإِثْبَاتِ لِأَوْجَبَهُ فِي التَّقْيِ أَيْ غَيْرِ الْمُعَادِ مَعَهُ

هَذَا وَهَذَا الْخ. ه. قَوْلُهُ: (لِتَرْدُّهُ بَيْنَهُ) أَيْ بَيْنَ هَذَيْنِ أَوْ بَيْنَ أَحَدِهِمَا عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِتَرْدُّهُ بَيْنَ جَفْلِهِمَا كَالشُّبْهِ الْوَاحِدِ أَوْ الشَّيْئَيْنِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ رَجَعَ الْخ) انْظُرْهُ فِي الثَّانِيَةِ. اه. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ لِتَرْدُّهُ الْخ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى فَقَطْ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ الْخ رَاجِعٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ فَلَا إِشْكَالَ.

ه. قَوْلُهُ: (وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ الْخ) فِي سَمِ بَعْدَ سَرْدِ كَلَامِ الْمُغْنِي وَالذَّمَامِيْنِ وَالشُّمْنِي مَا نَصَّهُ قَائِلٌ تَرَى كَلَامَ الثَّلَاثَةِ يُفِيدُ احْتِمَالَ الْمَغْنِي عِنْدَ الثُّحَاةِ، وَكَلَامُ الْمُغْنِي وَالشُّمْنِي يُفِيدُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ جُزْمَهُ عَنِ الثُّحَاةِ بِقَوْلِهِ وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (حَتَّى تَعْمَدَ الْيَمِينُ) وَفَائِدَةُ تَعْدُّهَا فِي الْإِثْبَاتِ تَعْدُّ الْكُفَّارَةَ إِذَا انْتَقَى الْبِرُّ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي لَعَلَّ مُرَادَ الْمُتَوَلِّي بِتَقْدِيرِ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُمَا لَزِمَهُ أَقَارَتَانِ لَا أَنَّهُ إِذَا قَعَلَ أَحَدُهُمَا بَرٌّ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيُرَاجِعْ اه.

ه. قَوْلُهُ: (تَوْقُفًا فِيهِ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّهُ يَمِينٌ وَاحِدٌ بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ التَّخَوُّصِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ بِتَقْوِيَةٍ - زَيْدِ الْمُطْفِ وَكَلَامُ الْمُتَوَلِّي مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي يَقِلُّ مُقَدَّرٌ. اه. نِهَايَةُ ذَالِ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَكَلَامُ الْمُتَوَلِّي مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ الْخ قَدْ يُقَالُ لَوْ بَنَى الْمُتَوَلِّي كَلَامَهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ لَقَالَ بِالْتَّعَدُّ فِي جَانِبِ التَّقْيِ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ قَائِلٍ بِهِ كَمَا يُعْلَمُ

ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ رَجَعَ الْخ) انْظُرْهُ فِي الثَّانِيَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ) قَالَ فِي الْمُغْنِي فِي الْكَلَامِ عَلَى أَفْسَامِ الْمُطْفِ: تَنْبِيهُ لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا إِنْ جَزَمْتَ فَالْمُطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَالتَّهْيُ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا. اه. قَالَ الذَّمَامِيْنِي كَذَا قَالَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا وَلِي فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا مُوجِبَ لِتَقْيَيْنِ أَنْ يَكُونَ التَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّهْيُ عَنِ الْجَمِيعِ بَيْنَهُمَا كَمَا قَالُوا: إِذَا قُلْتَ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمَرُو أَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَنْ يُرَادَ نَفْيُ اجْتِمَاعِهِمَا فِي وَقْتٍ الْمَجْبِيِّ فَإِذَا جِيءَ بِمَا صَارَ الْكَلَامُ نَصًّا فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَا يُرْتَابُ فِي أَتَكَ إِذَا قُلْتَ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمَرًا أَحْتَمِلُ تَعَلُّقَ التَّهْيِ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُطَالَقًا وَتَعَلُّقَهُ بِهِمَا عَلَى مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ. اه. قَالَ الشُّمْنِي: يَزِيدُ هَذَا التَّنْظُرُ بِأَنْ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: وَالتَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيْ: ظَاهِرًا فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ احْتِمَالَ التَّهْيِ عَنِ الْجَمِيعِ بَيْنَهُمَا. اه. قَائِلٌ تَرَى كَلَامَ الثَّلَاثَةِ يُفِيدُ احْتِمَالَ الْمَغْنِي عِنْدَ الثُّحَاةِ وَكَلَامُ الْمُغْنِي وَالشُّمْنِي يُفِيدُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ جُزْمَهُ عَنِ الثُّحَاةِ بِقَوْلِهِ وَيَدُونَهَا لِنْفِي الْمَجْمُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ه. قَوْلُهُ: (حَتَّى تَعْمَدَ الْيَمِينُ) وَفَائِدَةُ تَعْدُّهَا فِي الْإِثْبَاتِ تَعْدُّ الْكُفَّارَةَ إِذَا انْتَقَى الْبِرُّ.

حرفه وقد بالغ ابن الصلاح في الرد على المتولي فقال: أحسب أن ما قاله من تصرفه، أو لأبسن هذا أو هذا بوليس واحد؛ لأن أو إذا دخلت بين إثباتين اقتضت ثبوت أحدهما أو لا البس هذا أو هذا فالذي رجحاه أنه لا يحسن إلا بليسيهما وردا مقابله أنه يحسن بأيهما ليس؛ لأن أو إذا دخلت بين نفيين اقتضت انتفاءهما كما في: ﴿وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ مَا يَأْتِيكَ أَوْ كُفُورًا﴾ (النساء: ٢٤). بمنع ما عُلِّلَ به أي وما في الآية إنما استفيد من خارج؛ لأن أو إذا دخلت بين نفيين كفى للبر أن لا يلبس واحدا منهما ولا يضر لبسه لأحدهما كما أنها إذا دخلت بين إثباتين كفى للبر أن يلبس أحدهما ولا يضر أن لا يلبس الآخر، وانتصار البلقيني للمقابل مزود، ولو عطف بالفاء أو ثم عجل بقضية كل من ترتب.....

من إلزام الرخصة له به كما مر. اه. ه. فود: (من تصرفه) أي: من فهمه بلا ثقل. ه. فود: (لا يحسن إلا بليسيهما إلخ) قد يتوقف فيه ويقال يتبني الحش؛ لأن معناه لا البس أحدهما وبليس واحد صدق عليه أنه ليس بالأحد. اه. ع ش عبارة سم اعلم أن الذي قرره الرضي وغيره أن العطف بأز بعد التقي لأحد المذكورين أو المذكورات بحسب أضل وضع اللغة ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فما رجحاه نظرا فيه إلى الأول إن سلما ما قرره هؤلاء. اه. ه. فود: (يمنع إلخ) متعلق بقوله وردا. ه. فود: (وما في الآية) أي: من نفي كل منهما. ه. فود: (ولو عطف) إلى التثنية في النهاية إلا قوله لكن فضيته إلى المثني، وقوله أو نسي وقوله ويثله إلى المثني.

(فروع): لو حلف لا يلبس شيئا فلبس دزعا أو خفا أو ثغلا أو خاتما أو قلنسوة أو نحوها من سائر ما يلبس حيث لصيق الاسم بذلك وإن حلف لا يلبس ثوبا حيث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباة ونحوها مخيطا كان أو غيره من فطين وكثان وصوف وإبريسم سواء ألبسه بالهيئة المعتادة أم لا بأن ارتدى أو ارتز بالقميص أو تعمم بالسراويل؛ ليتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلي لعدم اسم الثوب نعم إن كان من ناحية يفتادون لبس الجلود ثيابا فيشبه كما قال الأذري أن يحسن بها ولا يحسن بوضع الثوب على رأيه ولا بافترائه تحته ولا بتدثره؛ لأن ذلك لا يسمى لبسا وإن حلف على رداء أنه لا يلبسه ولم يذكر الرداء في يمينه بل قال: لا ألبس هذا الثوب فقطعه قميصا ولبسه حيث؛ لأن اليمين على لبسه ثوبا فحول على الموم كما لو حلف لا يلبس قميصا متكررا أو مفرقا كهذا القميص فازتدى أو ارتز به بعد فتيحه لزوال اسم القميص فلز أعاده على هيئته الأولى فكالدائر المعادة بتقصيها وقد مر حكمها ولو قال لا ألبس هذا الثوب وكان قميصا أو رداء فجعله نوعا آخر كسراويل حيث بلبسه لمتعلق اليمين بعين ذلك الثوب إلا أن يتوي ما دام بتلك الهيئة أو لا ألبس هذا القميص أو

ه. فود: (لأن أو إذا دخلت بين نفيين اقتضت إلخ) اعلم أن الذي قرره الرضي وغيره أن العطف بأز بعد التقي لأحد المذكورين أو المذكورات بحسب أضل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فما رجحاه نظرا فيه إلى الأول إن سلما ما قرره هؤلاء.



بمُهْلَةٍ أَوْ عَدَمِهَا، وَلَوْ غَيْرَ نَحْوِيْ كَمَا أَطْلَقُوهُ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ لَهُ فِي أَنْ دَخَلَ بِالْفَتْحِ خِلَافَهُ  
وَعَلَيْهِ فَيُتَّبَعُ فِي عَامِّي لَا نِيَّةَ لَهُ أَنْ تَغْتَبِرَ تَرْتِيبَ فَضْلًا عَنْ قِيْدِهِ (أَوْ لِيَأْكُلَنَّ هَذَا الطَّعَامَ) أَوْ  
لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ أَوْ لِيَسَافِرَنَّ (عَدَا فَمَاتَ) بِغَيْرِ قِتْلِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ نَسِي (قَبْلَهُ) أَي: الْغَدِ وَمِثْلُهُ كَمَا يُقْلَمُ  
مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي مَوْتُهُ أَوْ نِسْيَانُهُ بَعْدَ جِيءِ الْغَدِ وَقَبْلَ تَمَكُّبِهِ (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلَعْ زَمَنَ  
الْبِرِّ وَالْحِنْتِ. (وَأَنْ مَاتَ) أَوْ نَسِيَ (أَوْ تَلَفَ الطَّعَامَ) أَوْ بَعْضُهُ (فِي الْغَدِ بَعْدَ تَمَكُّبِهِ) مِنْ قَضَائِهِ أَوْ  
السَّفَرِ أَوْ (مِنْ أَكْلِهِ) بِأَنْ أَمَكَّنَهُ إِسَاعَةً. وَإِنْ كَانَ شَبَعَانِ أَيِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي  
مَنْحَتِ الْإِكْرَاهِ، وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَانُ بَعْضِهِمْ مِنْ أَنَّ الشُّبْعَ غُلْدٌ فَيَتَعَمَّقُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ  
(حَيْثُ) لِيَتَفَوِّتَهُ الْبِرُّ حِينَئِذٍ بِاخْتِيَارِهِ، مِنْ ثَمَّ الْحَقُّ قِتْلُهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغَدِ بِهَذَا.....

الْقُوبُ قَمِيصًا فَازْتَدَى أَوْ أَتَزَرَ أَوْ تَعَمَّمَ لَمْ يَخْنَثْ لِقَدَمِ صِدْقِي الْأَسْمَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: لَا أَلْبَسُهُ وَهُوَ  
قَمِيصٌ وَإِنْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا فَلَيْسَ. نَاتِمًا أَوْ مِخْتَقَةً لَوْلَوْ وَهِيَ يَكْسِرُ الْمِيمَ وَتُخَفِّفُ التَّوْنُ مَاخُوذَةً  
مِنْ الْخُنَاقِ بِضَمِّ الْخَاءِ وَتُخَفِّفُ التَّوْنُ وَضِعُ الْمِخْتَقَةِ مِنَ الْعُنُقِ أَوْ تَحْلِي بِالْحُلِيِّ الْمُتَّخِذِ مِنَ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ وَلَوْ مَنْطَقَةً مُحَلَّلَةً وَبَوَارًا وَخُلْعَالًا وَدُمْلَجًا سَوَاءً أَكَانَ الْحَالِفُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً  
حَيْثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى حُلِيًّا وَلَا يَخْنَثُ بِسَيْفٍ مُحَلًى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُلِيًّا وَيَخْنَثُ بِالْخَرَزِ وَالسَّبَّجِ بِفَتْحِ  
الْمُهْمَلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ وَالْجِيمِ وَهُوَ الْخَرَزُ أَوْ السَّوْدُ وَالْحَدِيدُ وَالثُّحَاسُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَغْتَادُونَ التَّحْلِيَّ بِهَذَا  
كَأَهْلِ السُّودَانِ وَأَهْلِ الْبَوَادِي وَالْأَفْلَاكِ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

• قُودُ: (بِمُهْلَةٍ) أَي: عُرْفًا. اه. ع. ش. • قُودُ: (فَضْلًا عَنْ قِيْدِهِ) وَهُوَ التَّرَاخِي. اه. ع. ش. أَي أَوْ عَدَمِهِ.  
• قُودُ (نَسِي): (أَوْ لِيَأْكُلَنَّ هَذَا الطَّعَامَ الْخُ) أَي: وَإِنْ كَانَ أَكَلُهُ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ. اه. ع. ش. • قُودُ: (أَوْ نَسِي)  
أَي: وَاسْتَمَرَّ نِسْيَانُهُ حَتَّى مَضَى الْغَدُ. اه. سم. • قُودُ: (الْآتِي) أَي: آتِيًا. • قُودُ: (حَيْثُ لَا ضَرَرَ)  
وَيَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ ضَرَرَ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَأَنَّ لَمْ يُبْعِ الثُّمَمُ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ الْخُ أَيِ فَإِنْ أَضَرَّهُ لَمْ  
يَخْنَثُ بِتَرْكِ الْأَكْلِ لَكِنَّ لَوْ تَعَاطَى مَا حَصَلَ بِهِ الشُّبْعُ الْمُفْرَطُ فِي زَمَنِ يَقْلَمُ عَادَةً أَنَّهُ لَا يَتَهَضَّمُ الطَّعَامَ فِيهِ  
قَبْلَ مَجِيءِ الْغَدِ هَلْ يَخْنَثُ لِيَتَفَوِّتَهُ الْبِرُّ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِمَا ذَكَرَ  
وَيَتَّبَعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِيمَا أَرَادَ حَلْفَ لِيَأْكُلَنَّ ذِي الرُّمَانَةِ مَثَلًا فَوَجَدَهَا عَافِيَةً تَعَاْفَاهُ الْأَنْفُسُ  
وَيَتَوَلَّدُ الضَّرَرُ مِنْ تَنَاوُلِهَا فَلَا جُنْثَ عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ اه. ع. ش. • قُودُ: (عَلَى مَا  
ذَكَرْتَهُ) أَي: مِنْ شَيْءٍ يَضُرُّ الْأَكْلَ مَعَهُ. • قُودُ: (لِيَتَفَوِّتَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ يَأْكُلُ فِي الْمُتَنِّي. • قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ  
أَلْحَقَ قِتْلَهُ لِنَفْسِهِ الْخُ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِلْحَاقِقِ بِهِ إِلَّا جِئْتُ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَمَضَى وَثَبْتُ التَّمَكُّنُ إِذَا  
الْجُنْثُ إِنَّمَا يَكُونُ حِينَئِذٍ كَمَا سَيَأْتِي لَكُمْ، يَرِدُ حِينَئِذٍ بَحْثٌ وَهُوَ أَنْ يَلْزَمَ تَخْنِثُ الْمَيْتِ وَهُوَ غَيْرُ شَائِعٍ

• قُودُ: (وَلَوْ غَيْرَ نَحْوِيْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • قُودُ: (فَمَاتَ قَبْلَهُ) أَيِ الْغَدِ أَي: وَاسْتَمَرَّ نِسْيَانُهُ حَتَّى مَضَى  
الْغَدُ. • قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ أَلْحَقَ قِتْلَهُ لِنَفْسِهِ) بَلِ الْغَدِ لِهَذَا الْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِلْحَاقِقِ بِهِ إِلَّا جِئْتُ إِذَا  
جَاءَ الْغَدُ وَمَضَى قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِذَا الْجُنْثُ إِمَّا يَكُونُ حِينَئِذٍ كَمَا سَيَأْتِي، لَكِنَّ يَرِدُ حِينَئِذٍ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ

لأنه به مَفُوتٌ لذلك أَيْضًا وكذا لو تَلَفَ الطَّعَامُ قَبْلَهُ بِتَقْصِيرِهِ كَانَ أَمَكْتَهُ دَفْعُ أَكْبَلِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ  
(و) فِي مَوْتِهِ أَوْ نِسْيَانِهِ (قَبْلَهُ) أَيْ: التَّمَكُّنُ مِنْ ذَلِكَ جَرَى فِي جَنْبِهِ (فَوَلَانِ كَمْكُورِهِ) وَالْأَظْهَرُ  
عَدَمُهُ لِغُنْدَرِهِ وَحَيْثُ أَطْلَقُوا قَوْلِي الْمُكْرَهَ أَرَادُوا الْإِكْرَاهَ عَلَى الْجَنْبِ فَقَطْ، أَمَّا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى  
الْحَلْفِ فَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ الْجَنْبِ (وَأَنْ أَتْلَفَهُ) عَامِدًا عَالِمًا مُخْتَارًا (بِأَكْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ) كَأَدَائِهِ  
الذَّيْنَ.....

وَقَتْلُهُ لِنَفْسِهِ قَتْلُ غَيْرِهِ لَهُ قَبْلَ الْغَدِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ لَهُ فَلَمْ يَدْفَعْهُ كَمَا فِي التَّائِيهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ،  
وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ فِي قَتْلِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِيَّ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتِثْ وَهُوَ يُنَافِي قَوْلَهُ  
وَمِنْ ثُمَّ أَلْحَقَ الْخُ قِتَامُلَهُ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الصَّوْمِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ عَنْ  
الزَّرْكَشِيِّ فِي مَسْأَلَتِنَا عَدَمِ الْجَنْبِ فَرَاغَهُ، وَأَيْضًا قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ الْإِلْحَاقِ الْجَنْبِ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ  
الرَّفْعَةِ الْآتِيَةِ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ لَيْكُنْهُ مُشْكِلٌ إِذَا الْجَنْبُ إِنَّمَا يَكُونُ بِغُدْرٍ مِنَ التَّمَكُّنِ،  
فَإِنْ حَيْثُ بَعْدَهُ لَزِمَ الْجَنْبُ بَعْدَ الْخُلْعِ فَإِنْ كَانَ مَعَ نُفُوذِ الْخُلْعِ لَمْ يُمَكِّنْ إِذْ لَا جَنْبَ مَعَ الْبَيِّنُونَةِ أَوْ مَعَ  
بُطْلَانِهِ فَكَيْفَ يَتَّطَلُّ بِطَّلَاقٍ بَعْدَهُ وَأَمَّا الْجَنْبُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَمُمَكِّنٌ. اهـ. سم. قود: (لأنه به مَفُوتٌ  
لِلْمَلِكِ) وَلَيْسَ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ قُتِلَ عَمْدًا عُدُوًّا وَقُتِلَ فِيهِ وَلَوْ بِتَسْلِيْمِهِ نَفْسَهُ لِحُجُوزِ الْعَفْوِ عَنْهُ مِنْ  
الْوَرْتَةِ اهـ ع ش. قود: (دَفْعُ أَكْبَلِهِ) أَيْ: مِنَ الْهَرَّةِ أَوْ الصَّخِيرِ مَثَلًا. اهـ. مُغْنِي. قود: (أَرَادُوا الْإِكْرَاهَ  
الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَرَادُوا بِهِ مَا إِذَا حَلَفَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أُكْرِهَ عَلَى الْجَنْبِ أَمَّا الْخُ. قود: (كَأَدَائِهِ الذَّيْنَ الْخُ)  
الْكَافُ فِيهِ لِلتَّنْظِيرِ لَا لِلتَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الذَّيْنِ لَيْسَ إِتْلَافًا وَلَيْكُنْهُ تَقْوِيَةٌ لِلْبِرِّ. اهـ. ع ش.

تَحْنِثُ الْمَيْتَ وَهُوَ غَيْرُ سَائِفٍ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالُوا إِنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَهْبُ لَهُ لَمْ يَخْتِثْ بِالْوَصِيَّةِ لَهُ عَلَّلُوهُ  
بِأَنَّهَا تَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْمَيْتَ لَا يَخْتِثُ اهـ قِتَامُلُ. وَقَتْلُهُ لِنَفْسِهِ قَتْلُ غَيْرِهِ لَهُ قَبْلَ الْغَدِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ  
دَفْعِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ كَمَا فِي التَّائِيهِ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالْجَنْبِ فِيمَا إِذَا صَالَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغَدِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ فَلَمْ  
يَدْفَعْهُ حَتَّى قَتَلَهُ وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ، وَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ. اهـ. وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ مِنْ قَتْلِهِ لِنَفْسِهِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِيَّ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتِثْ وَهُوَ يُنَافِي قَوْلَهُ: وَمِنْ ثُمَّ أَلْحَقَ الْخُ  
قِتَامُلَهُ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الصَّوْمِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ عَنْ  
الزَّرْكَشِيِّ فِي مَسْأَلَتِنَا عَدَمِ الْجَنْبِ فَرَاغَهُ. قود: (وَمِنْ ثُمَّ أَلْحَقَ قَتْلَهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغَدِ بِهَذَا) وَقَدْ يُقَالُ  
قِيَاسُ ذَلِكَ الْجَنْبِ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ لَيْكُنْهُ مُشْكِلٌ إِذَا الْجَنْبُ إِنَّمَا  
يَكُونُ بِغُدْرٍ مِنَ التَّمَكُّنِ فَإِنْ حَيْثُ بَعْدَهُ لَزِمَ الْجَنْبُ بَعْدَ الْخُلْعِ فَإِنْ كَانَ مَعَ نُفُوذِ الْخُلْعِ لَمْ يُمَكِّنْ إِذْ لَا  
جَنْبَ مَعَ الْبَيِّنُونَةِ أَوْ مَعَ بُطْلَانِهِ، فَكَيْفَ يَتَّطَلُّ بِطَّلَاقٍ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْجَنْبُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَمُمَكِّنٌ.  
قود: (أَلْحَقَ قَتْلَهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْغَدِ) هَذَا الْجَنْبُ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِذَا خَالَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ السَّفَرِ  
إِذْ خُلِعَ كَقَتْلِهِ نَفْسَهُ خِلَافَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَيْكُنْهُ مُشْكِلٌ. قود: (كَأَنَّ أَمَكْتَهُ دَفْعُ أَكْبَلِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ)  
وَكَذَا لَوْ صَالَ صَائِلٌ عَلَى الْحَالِفِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ حَتَّى قَتَلَهُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ.

في الصورة التي ذكرتها ما لم ينو أنه لا يؤخر أدائه عن الغد (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكّنه منه. (حيث)؛ لتفويته البر باختياره؛ و أن تقصيره في تلفه كإتلافه له ثم الأصح أنه إنما يحث بعد مجيء الغد ومضي وقت التمكن فلو مات قبل ذلك لم يحث وقبل بخرابه، وقبل: حالاً فعلية لمغير نيته صوم الغد عن كثرته (وإن تلف) الطعام بنفسه (أو أتلّفه أجنب) قبل الغد أو التمكن ولم يقصر فيهما كما مر (كمكروه) فلا يحث لعدم تفويته البر وما ذكرته من إلحاق ليقضيته حقه أو ليسافر في مسألة الطعام فيما ذكر فيها هـ والقياس كما لو خلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر ثم ألع بعد تمكّنه من الفعل.....

• فؤد: (في الصورة التي ذكرتها) أي: من قوله أو ليقضيته حقه إلخ. اهـ. ع ش. • فؤد: (أو بعده إلخ) هذا بالنظر لقوله كآدائه الدين إلخ يقتضي تصوّر أداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالته. اهـ. سم. • فؤد: (ثم الأصح) إلى المثني في المثني. • فؤد: (فلو مات قبل ذلك) أي: والفرض أنه أتلّفه عابداً عالمًا مختاراً قبل الغد كما هو صريح العبارة، وحيث قدّم الحث هنا مشكّل على قوله السابق ومن ثم ألحق إلخ إذ هو في كل منها موقوف للبر باختياره فتأمل سم على حث وقد يفرّق. اهـ. زشيد. • فؤد: (فعلية إلخ) أي: علم. كل هذين الوجهين. • فؤد: (كما مر) أي: أيضاً قبيل قول المصنّف وقبله قولان إلخ. • فؤد: (بعد تمكّنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد أن الحث إنما هو بعد مضي زمن التمكن أخذاً من قوله السابق ثم الأصح أنه يحث إلخ فإذا خالف قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بعد زني التمكن لتأخّره عن زمن الخلع فهي حيثيذ بائن لا يلحقها طلاق، وهذا التقييد موافق لما تقدّم في الطلاق في مسألة ابن الرقعة، لكن قياس قوله السابق ومن ثم

• فؤد: (أو بعده) هذا بالنظر لقوله كآدائه الذي يقتضي تصوّر أداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالته فتأمل. • فؤد: (فلو مات قبل ذلك لم يحث) أي: والفرض أنه أتلّفه عابداً عالمًا مختاراً قبل الغد كما هو صريح العبارة، وحيث قدّم الحث هنا مشكّل على قوله السابق، ومن ثم ألحق قلته بنفسه إلخ إذ هو في كل منهما موقوف للبر باختياره فتأمل. • فؤد: (بعد تمكّنه) انظر هل وجه هذا التقييد أنه لو خالف قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث بسبب الخلع حيثيذ إذ وقوع الثلاث إنما يكون بعد مضي التمكن، وسبق الخلع مانع من الوقوع لا يقال: بل يقع الثلاث ويتبيّن بوقوعها بطلان الخلع؛ لأنه غير ظاهر إذ يكتفي بكون الطلاق الثلاث المتأخّر عن زمن الخلع رافعا له أو التقييد لحكمة أخرى، ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرز. • فؤد: (أيضاً بعد تمكّنه) كأن وجه هذا التقييد أن الحث إنما هو وبعد مضي زمن التمكن أخذاً من قوله السابق، ثم الأصح أنه إنما يحث إلخ فإذا خالف قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن؛ لتأخّره عن زمن الخلع فهي حيثيذ بائن لا يلحقها طلاق، لكن قياس قوله السابق، ومن ثم ألحق إلخ خلافاً. • فؤد: (أيضاً بعد تمكّنه) هذا القيد موافق لما تقدّم في الطلاق في مسألة ابن الرقعة. • فؤد: (بعد تمكّنه من الفعل) أي ولم يسافر.

فإنه يقع عليه الثلاث قبل الخلع؛ لتفويته البر باختياره، ومَرَّ في ذلك بسط في الطلاق فراجعه.  
 (تنبية): لم أر لهم ضابطاً للتمكّن هنا وفي نظائره من كل ما علّقوا فيه الجنت بالتمكّن، وقد  
 اختلف كلامهم في ضبط التمكن في أبواب التمكن من الماء في التيمّم بتوهميه بخد الغوث  
 أو تيقنيه بخد القرب وأمن ما مرّ وظاهره أنه يلزمه مشي لذلك أطاقه لا ذهاب إما فوق ذلك،  
 ولو راكبنا وفي الجمعة بالقدره علي الذهاب إليها، ولو قبل الوقت إذا تمّدت دأوه ولو ماشياً،  
 ولو بنحو مَرَكوب وقائده قدر على أجزتهما وفي الحج بما مرّ فيه في مباحث الاستطاعة، ومنه  
 أنه يلزمه مشي قدره عليه إذا كان دون مَرَحلتين وفي الرّد بالعيب والأخذ بالشفعة بما مرّ فيهما،  
 وحينئذ فما هنا يلحق بأي تلك المواضع حتى يجري فيه جميع ما ذكره في ذلك من  
 التمكن وأعداره وقد علمت اختلافهما باختلاف تلك المواضع، وللتظن في ذلك مجال أي  
 مجال، وواضح أنه حيث خشي من فعل المحلوف عليه مبيح تيمّم لم يكن متمكناً منه فإن لم  
 يخش ذلك، فالذي يتّجه أنه لا يكفي توهم وجود المحلوف عليه بخلاف الماء؛ لأن له بدلاً  
 بل لا بُد من ظن وجوده بلا مانع مما مرّ في التيمّم وأن المشي والركوب هنا كالحج وأن  
 الوكيل إن لم يفعل بنفسه كما في الرّد بالعيب فيعدّ متمكناً إذا قدر عليه، ولو بأجرة مثل طلبها  
 الوكيل فاضلة عما يُغتَبَر في الحج، وإن قايده الأعمى ونحو محرم المرأة والأمرد كما في الحج  
 فيجب، ولو بأجرة وأن عذر الجمعة ونحو الرّد بالعيب أعذار هنا فوجود أحدهما يمنع التمكن  
 إلا في نحو أكل كريبه بما لا أثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي، ومَرَّ  
 قبيل العدد في أعذار تأخير التقبي الواجب فوراً ما له تعلق بما هنا ويفرق بين ما هنا وكل من  
 تلك النظائر على جذته بأن كلا من تلك المقلب فيه إما حق الله أو حق آدمي فتكلّموا فيه  
 بما يُنابيه، وهنا ليس المقلب فيه واحداً من هذين وأما المدائر على ما يأتي وقد ذكرها في

الحق إلخ خلافه. اه. سم. فود: (فإنه يقع عليه الثلاث قبل الخلع) أي: مُرتبب بطلانيه. اه. نهاية.  
 فود: (وَأَمِنْ مَا مَرَّ) أي: فِي التَّيَمُّمِ. فود: (لِلذَلِكَ) أي: لِخَدِّ الْغُوثِ أَوْ خَدِّ الْقُرْبِ. فود: (وَمَنْه)  
 أي: وَمَا مَرَّ فِي الْحَجِّ. فود: (وَحِينَئِذٍ) أي: حِينَ اخْتَلَفَ كَلَامُهُمْ فِي ضَبْطِ التَّمَكُّنِ إلخ. فود: (فَمَا  
 هُنَا) أي: مَا عَلَّقَ فِيهِ الْجَنَّةُ بِالتَّمَكُّنِ. فود: (فِي ذَلِكَ مِنَ التَّمَكُّنِ) لَعَلَّ حَقَّ الْمَقَامِ فِي التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ  
 قَتَامُلٌ. فود: (اِخْتِلَافُهُمَا) أي: التَّمَكُّنِ وَالْأَعْدَارِ. فود: (فِي ذَلِكَ) أي: الْإِلْحَاقِ. فود: (بِخِلَافِهِ)  
 أي: وَجُودِ أَحَدِ أَعْدَارِ الْجُمُعَةِ إلخ. فود: (لَا يَكْفِي) أي: فِي التَّمَكُّنِ. فود: (لَأَنَّهُ بَدَلًا) أي:  
 بِخِلَافِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. فود: (وَأَنَّ الْمَشْيَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ حَيْثُ خَشِيَ إلخ. فود: (كَمَا  
 فِي الرَّدِّ إلخ) خَبَّرَ أَنَّ إلخ. فود: (إِلَّا نَحْنُ أَكَلْ كَرِيهِهِ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنَّ أَعْدَارَ الْجُمُعَةِ إلخ.  
 فود: (بِمَا لَا أَثَرَ إلخ) بَيَانٌ لِلنَّحْوِ. فود: (وَهُنَا) الْأَوَّلَى وَمَا هُنَا. فود: (هَلَى مَا يَأْتِي) أي: فِي قَوْلِهِ  
 وَحِينَئِذٍ مَتَى وَجَدَ إلخ.

عَدَّ نَحْوِ الْإِكْرَاهِ وَالْتِسَانِ وَالْإِعْسَارِ مَا لَوْ خَلَفَ لَيَوْفَيْتَهُ يَوْمَ كَذَا أَعْدَارًا هَذَا مَا يُعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّمَكُّنَ فِي غَرْفِ حِمْلَةِ الشَّرْعِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ تَعَلَّزْتُ اللَّعْنَةُ رُجِعَ لِلْغَرْفِ وَأَنَّ الْغَرْفَ الشَّرْعِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْغَرْفِ الْعَامِّ فَلِذَا اخْتَذْتُ ضَابِطَ التَّمَكُّنِ هَذَا مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِمْ فِي تِلْكَ الْأَبْوَابِ وَحِينَئِذٍ مَتَى وَجِدَ التَّمَكُّنَ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مِمَّا مَرَّ بِمَنْفَعِهِ عَنْهُ كَمَشْيِي فَوْقَ مَرْحَلَتَيْنِ، وَإِنْ أَطَاقَهُ لَمْ حَنْتْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا حَيْثُ فَتَاقُلَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَزَانَهُ مُهِمٌّ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَرَّ نَحْوُ لَيْشِيءٍ مِنْهُ هَذَا مَعَ تَخَالُفِ تِلْكَ التَّظَاهِيرِ وَعَدَمِ مُذَرِّكِ مُطَرِّدٍ يَوْجِبُ الْحَاقَّ مَا هَذَا بِهِ فَلِذَلِكَ أَشْكَلُ الْأَمْرُ لَوْلَا مَا ظَهَرَ مِمَّا قَضَى بِهِ الْمُذَرِّكُ الصَّحِيحُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيَّ مُثَاقِيلٍ. (أَوْ لَا قَضَى عَنْكَ) سَاعَةً يَبْعِي لِكُنْهَا فَبِاعَهُ مَعَ غَيْبَةِ الدَّائِنِ حَيْثُ، وَإِنْ أُرْسِلَهُ إِلَيْهِ حَالًا لِتَفْوِيتهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَا بِهِ لِلْبَيْعِ مَعَ غَيْبَةِ الدَّائِنِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ إِلَى زَمَنِ فَمَاتَ لَكِنْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ حَيْثُ قُبِيلَ مَوْتُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الزَّمَنِ لَا يُعَيَّنُ وَقَدْ فَكَانَ جَمِيعُ الثَّمَرِ مُهْلَكَةً، وَإِنَّمَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ لَحْظَةٍ فِي أَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ أَوْ إِلَى زَمَنِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فَتَلَقَّقَ بِأَوَّلِ مَا يُسَمَّى زَمَنًا وَمَا نَحْنُ وَغَدٌ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِأَوَّلِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هَذَا بَيْنَ الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ أَوْ إِلَى أَيَّامٍ فَثَلَاثَةٌ أَوْ (عِنْدَ) أَوْ مَعَ (رَأْسِ الْهِلَالِ).

• فَوَدَّ: (أَعْدَارًا الْخ) مَفْعُولٌ عَدَّ نَحْوِ الْخِ وَقَوْلُهُ مَا يُعَيَّنُ الْخِ مَفْعُولٌ وَقَدْ ذَكَرُوا. • فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ: مِنْ أَعْدَارِ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمِنْ: الْإِعْسَارِ فِي الْحَلِفِ عَلَى الْوَفَاءِ. • فَوَدَّ: (كَمَشْيِي الْخ) يَتَالُ لِلْمُذَرِّكِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَخْنُثْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ الْخ) فِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ ثُمَّ زَايَتْ فِي هَائِشِ نُسخَةٍ مُصْحَحَةٍ عَلَى أَصْلِ الشَّرْحِ مِرَارًا كَتَبَ مُصْحَحُهَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَمْ يَخْنُثْ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا حَيْثُ كَذَا فِي أَصْلِ الشَّرْحِ بِخَطِّهِ، وَصَوَابُهُ فِي الْأَوَّلِ - يَنْتَ وَفِي الثَّانِي لَمْ يَخْنُثْ وَكَانَهُ سَبَقَ قَلَمٌ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّهُ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّرْحِ بِخَطِّهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ فَحَيْثُ وَ- يَدُّ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مِمَّا مَرَّ فَتَلَفَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ فِيهِ حَيْثُ وَالْأَفْلَاحُ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ الشَّرْحُ وَأَبْدَلَهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَجَلَّ مَنْ لَا يَسْهَوُ. أَه. كَاتِبُهُ مُصْطَفَى. • فَوَدَّ: (سَاعَةً يَبْعِي) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يَتَجَهَّ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ يُعْتَدُّ أَوْ مَعَ إِلَى قَوْلِهِ لِتَفْوِيتهِ الْبِرَّ الْخِ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَرِدْ أَنَّهُ لَا وَخَرَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ زَمَنًا يُعَدُّ بِهِ مَقْصَرًا عَرَفًا. أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلْبَيْعِ) الْأَوَّلَى بِالْبَيْعِ كَمَا فِي الثَّاهِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ) أَوْ كَانَ ظَنُّ حُضُورِهِ. أَه. س. • فَوَدَّ: (بَعْدَ) أَيِ: بَعْدَ حِينٍ. أَه. نِهَاجَةً. • فَوَدَّ: (ثَلَاثَةً) أَيِ: فَيَخْنُثُ قُبِيلَ مَوْتِهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ قَضَائِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ. أَه. ع. ش. وَلَعَلَّ صَوَابَهُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ رَأْسِ الْهِلَالِ) لَوْ حَذَفَ رَأْسُ بَرِّ بَدَفَعَهُ لَمْ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ الْجَدِيدِ. أَه. ع. ش. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الرَّوَضِ أَوْ مَعَ الْهِلَالِ

• فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِغَيْبَتِهِ) لَوْ كَانَ ظَنُّ حُضُورِهِ. • فَوَدَّ: (عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ فَلْيَقْضِ الْخِ) لَوْ قَالَ فِي رَجَبٍ: عِنْدَ رَأْسِ رَمَضَانَ أَوْ أَوَّلِهِ.

أَوْ أَوَّلَ الشَّهْرِ (فَلْيَقْضِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ) ظَرْفٌ لِرُغُوبٍ لَا لِقَضَائِهِ؛ لِقَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ بَدَلًا لِإِبْهَامِهِ إِذْ آخِرُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ أَصَالَةً يُطْلَقُ عَلَى نَصْفِهِ الْآخِرِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآخِرٌ لِحُظَّةٍ مِنْهُ (الشَّهْرِ) الَّذِي وَقَعَ الْحِلْفُ فِيهِ أَوْ الَّذِي قَبْلَ الْمُقَارَنَةِ لِاتِّصَاءٍ عِنْدَ

أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ حُيِّلَ عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ . اهـ . فَوَدَّ: (أَوْ أَوَّلَ الشَّهْرِ) أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ مَعَ رَأْسِهِ أَوْ مَعَ الْاسْتِهْلَالِ أَوْ عِنْدَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ .

فَوَدَّ (سَيِّ): (فَلْيَقْضِهِ) وَيَكْفِي فِعْلٌ وَكَيْلُهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي وَإِنَّمَا جَعَلُوا إِعْطَاءَ وَكَيْلَهَا إِلَيْهِ . اهـ . ع . ش .

فَوَدَّ (سَيِّ): (عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ) أَيِ: عَقِبَ الْغُرُوبِ . (فَرَعَ): رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخِرِ ذَيْنَ فَقَالَ إِنْ لَمْ أَخْذَهُ مِنْكَ الْيَوْمَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ وَقَالَ صَاحِبُهُ: إِنْ أُعْطَيْتُكَ الْيَوْمَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ فَالطَّرِيقُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ جَبْرًا فَلَا يَخْتَارُ قَالَهُ صَاحِبُ الْكَافِي . اهـ . بُجَيْرِيُّ عَنِ الشَّوْبَرِيِّ عَنْ م . ر .

فَوَدَّ (سَيِّ): (آخِرَ الشَّهْرِ) وَلَوْ وَجَدَ الْغَرِيمُ مُسَافِرًا آخِرَ الشَّهْرِ هَلْ يَكْلَفُ السَّفَرَ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ بَلَا مَشَقَّةٍ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ اهـ ع . ش .

فَوَدَّ: (لِقَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ) أَيِ: الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّهْرِ الْجَدِيدِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَعَلَّ وَجْهَ الْقِسَادِ أَنَّ الْآخِرَ جُزْءٌ مِنَ الشَّهْرِ الْمَاضِي وَعِنْدَ الْغُرُوبِ لَا آخِرَ فَلَا يَتَحَقَّقُ آخِرُ عِنْدَ الْغُرُوبِ فَتَأَمَّلْ .

اهـ . فَوَدَّ: (كَوْنُهُ بَدَلًا) أَيِ: مِنْ عِنْدِ غُرُوبِ إِلَيْهِ . فَوَدَّ: (إِذْ آخِرَ) أَيِ: آخِرُ الشَّهْرِ الَّذِي إِلَيْهِ قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّغْلِيلُ لَوْ سُلِّمَ يَنْقَضِي الْإِتْهَامُ عِنْدَ تَعَلُّقِهِ بِالْغُرُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ تَغْلِيلُ عَدَمِ الصَّحَّةِ بِقِسَادِ

الْمَعْنَى ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ: إِذْ آخِرُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ إِلَيْهِ قَدْ يُقَالُ هَذَا يَلْزَمُ أَيْضًا عَلَى جَعْلِ آخِرَ ظَرْفًا لِرُغُوبٍ بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْقِسَادُ الْمَارُ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ . اهـ . فَوَدَّ: (يُطْلَقُ هَلَى نَصْفِهِ الْآخِرِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ

لَوْ حَلَفَ لِقَضَائِهِ حَقَّهُ آخِرَ الشَّهْرِ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَلَا يَخْنَثُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْهُ بَلْ يَتَقَيَّدُ بِكَوْنِ الْأَدَاءِ فِي النُّصْفِ الْآخِرِ كُلِّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَيَخْنَثُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ

يَوْمٍ مِنْهُ . اهـ . ع . ش . فَوَدَّ: (الَّذِي وَقَعَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ فِي الْمُنْغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدَرُ إِمْكَانِهِ إِلَيْهِ وَكَذَا يَخْنَثُ لَوْ مَضَى زَمَنُ الشُّرُوعِ وَلَمْ يَشْرَعْ مَعَ

الْإِمْكَانِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَضَى زَمَنِ الْقَضَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزِدِيُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْذَرَ الْمَالُ وَيَتَرَصَّدَ ذَلِكَ الْوَقْتُ فَيَقْضِيهِ فِيهِ . اهـ . مُغْنِي وَقَوْلُهُ فَيَنْبَغِي إِلَيْهِ قَالَ ع . ش . بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ

لَوْ تَمَكَّنَ مِنْ إِعْدَادِ الْمَالِ قَبْلَ الْوَقْتِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ حَيْثُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ لِصَاحِبِ الْحَقِّ إِلَّا بِالذَّهَابِ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ مَثَلًا، وَلَمْ يَفْعَلْ الْجَنُودُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ الْمَخْلُوفِ عَلَى الْأَدَاءِ

فِيهِ وَإِنْ شَرَعَ فِي الذَّهَابِ لِصَاحِبِ الْحَقِّ عِنْدَ وُجُودِ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ اهـ وَقَوْلُهُ وَقِيَّاسُهُ إِلَيْهِ خِلَافُ صَرِيحِ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُنْغْنِي لَا يَحْمِلُ حَقَّهُ إِلَيْهِ وَأَيْضًا أَنَّ الذَّهَابَ الْمَذْكُورَ كَالْكَيْلِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ

الْقَضَاءِ وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْأَخْذُ فِيهَا فِي مِيقَاتِهِ . فَوَدَّ: (أَوْ الَّذِي قَبْلَ الْمُغْنِيِّ) كَمَا لَوْ قَالَ فِي رَجَبٍ عِنْدَ رَأْسِ رَمَضَانَ أَوْ أَوَّلِهِ . اهـ . س .



ومع المقارنة فاعتبر ذلك ليقع القضا، مع أول جزء من الشهر والمراد الأولية الممكنة عادة؛ لاستحالة المقارنة الحقيقية (فلان قد) القضاء على ذلك (أو قضى بعد الغروب قدر إمكانه) المعادي ولم يقض فيه (حينئذ) لتفويته ليرى باختياره هذا إن لم تكن له نية وإلا كأن نوى أن لا يأتي رأس الهلال إلا وقد خرج من حله أو بعد أو مع إلى لم يحث بالتقديم (ولو شرع في) المد أو الذرع أو (الكيل) أو الوزن أو غير ذلك من المقدمات (حينئذ) أي: حين إذ غربت الشمس (ولم يفرغ لكرثته إلا بعد مد: لم يحث)؛ لأنه أخذ في القضاء عند ميقاته وبحث الأذرع اعتبار تواصل نحو الكيل فيه نكح بتخلل فتران تمنع تواضله بلا غدير لا يحمل حقه إليه من الغروب وإن لم يصل منزله إلا بعد ليلة ولا بالتأخير للشك في الهلال. (أو لا يتكلم فسبح) أو هلل أو حمد أو دعا بما لا يبطل الصلاة كأن لا يكون محرماً ولا مستحباً على خطاب غير الله ورسوله (أو قرأ) ولو: أخرج الصلاة (قرأنا)، ولو جنباً (فلا جنت).....

فوق (سبي): (حينئذ) وإنما يحث في التيميم بعد غروب الشمس ومضي زمن يمكنه فيه القضاء عادة أخذاً بما تقدم في قوله ثم الأصح إنما يحث إلخ. اه. ع. ش. قود: (أو بعد أو مع إلى) أي: أو نوى بلفظ عند أو مع معنى إلى إلى. قود: (لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهراً. اه. سم.

قود: (ويحث الأذرع اختيار تواصل إلخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية والأوجه كما يحث الأذرع اختيار إلخ. قود: (لا يحمل حقه إلخ) ظاهر صنيعة أنه من بحث الأذرع وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه إليه من الغروب ولم يصل: نزله إلا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشكه في الهلال. اه. قود: (ولا بالتأخير إلخ) فلم شك في الهلال فأخر القضاء عن الليلة الأولى وبأن كونها من الشهر لم يحث كالمكره وانحلت اليدين كما قاله ابن المقرئ ولو رأى الهلال بالتهار بعد الزوال فهو الليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو أخر القضاء إلى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني. اه. معني. قود: (أو هلل) إلى قوله أي: أن أسمع في المعنى إلا قوله محرماً وقوله: ورسوله.

قود: (هلل) أي: بأن قال لا إله إلا الله. اه. ع. ش. قود: (أو دها) أو كبر. اه. معني. قود: (بما لا يبطل) أي: الدعاء بذلك. قود: (ولو جنباً) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بأن قصد الذكر

قود: (لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهراً. قود: (أو لا يتكلم فسبح أو هلل أو حمد أو دها بما لا يبطل الصلاة إلخ) عبارة غيره كالمباب. فيك بكل لفظ مبطل للصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسم قراءة القرآن، وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كأن قصد به القارئ التهنيم فقط أو كان جنباً وأطلق وقد. يوجه بأنه قرآن بذاته والقرينة إنما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بأن انصرافه عن حكم القرآن ينقض الحث؛ لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الآدميين فليتنامل. قود: (أو قرأ قرأنا) ظاهره: ولو حث لا يحرم. قود: (ولو جنباً) يحتمل أن يستثنى ما إذا انصرف عن حكم القرآن كأن أطلق؛ أنه حينئذ في حكم الآدميين.

بخلاف ما عدا ذلك فإنه يحث به أي إن أسمع نفسه أو كان بحيث يُسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره؛ لانصراف الكلام عرقاً إلى كلام الآدميين في محاوراتهم، ومن ثم لم تبطل الصلاة بذلك؛ لأنه ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم لكن نازع فيه جمع بأن نحو التسييح يصدق عليه كلام لغة وعرقاً وهو لم يحلف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يتكلم، ويؤد بأن عرق الشرع مقدّم وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً عند الإطلاق على أن العادة المطردة أن الحالفين كذلك إنما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك ترجيحاً، وكذا نحو التوراة والإنجيل نعم، يتجه أنه إن قرأها مثلاً كلها حيث يتحقق أن فيها مبدلاً كثيراً بل لو قيل: إن أكثرها ككلها لم يتعد (أو لا يكلمه فسلم عليه)، ولو من صلاة كما مر أو قال له قم: مثلاً.....

أو أطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قرآناً لم يتنف كونه ذكراً وهو لا يحث به. اه. ع. ش. فؤد: (بخلاف ما عدا ذلك) عبارة غيره كالغباب حيث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث فيما لو رد على المصلي وقصد الرد فقط أو أطلق وفي شرح الزواهي وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجليلي اه. وظاهره عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كأن قصد القارئ به التفهيم فقط أو كان جتباً وأطلق، وقد يوجه بأنه قرآن بذاته، والقرينة إنما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بأن انصرافه عن حكم القرآن يقتضي الحث؛ لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الآدميين فليتأمل. اه. سم. فؤد: (لانصراف الكلام إلخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله ورسوله. فؤد: (عرقاً) أي: في عرق الشرع أخذاً من قوله الآتي ويؤد إلخ ويحتل العرف العام أخذاً من قوله الآتي على أن العادة إلخ. فؤد: (ومن ثم إلخ) في سببه ما لا يخفى وحقه أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم ومن ثم إلخ. فؤد: (خبر مسلم) وهو إن عليه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن استنى ورشدي. فؤد: (لكن نازع فيه) أي في كلام المصنف. فؤد: (وقد علم إلخ) فيه بحث. اه. سم. فؤد: (من الخبر) أي: خبر مسلم قال للعهد الذكري اه. رشدي. فؤد: (وكذا) إلى قوله بل لو قيل في المعنى. فؤد: (وكذا نحو التوراة إلخ) أي: فلا يحث به أي: إذا لم يتحقق تبدله ولا يثبت بذلك. اه. ع. ش. فؤد: (إن قرأها إلخ) أي التوراة والإنجيل ونحوهما. فؤد: (مثلاً) انظر ما فائدته مع قوله الآتي بل لو قيل إلخ.

فؤد: (ولو من الصلاة) إلى قوله أو لئتين في النهاية إلا قوله نعم إلى قوله ولو عرض. فؤد: (ولو من الصلاة) أي: لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو أطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر. اه. معني. فؤد: (أو قال له قم إلخ) عبارة الاستنى مع شرحه وإن قال والله لا أكلمك فتتبع عني أو قم أو اخرج أو غيرها ولو متصلاً

فؤد: (وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً إلخ) فيه بحث.

أَوْ دُقُّ عَلَيْهِ الْبَابُ فَقَالَ وَقَدْ عَلِمَهُ: مَرَّ. (حَيْثُ) إِنَّ سَمِعَهُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ حَيْثُ فَهَمُّهُ لِمَا سَمِعَهُ، وَلَوْ بَوَّجَهُ أَوْ لَا كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَقَضِيَّةٍ. اِشْتَرَاهُمْ سَمِعَهُ الْأَوَّلُ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ بِسَمِعَهُ لَكِنْ مَنَعَ مِنْهُ عَارِضٌ كَلَفَظَ كَانَ كَمَا لَوْ سَمِعَهُ نَعَمْ، فِي الذَّخَائِرِ كَالِحِلْيَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتُكُ بِتَكْلِيمِهِ الْأَصَمِّ، وَإِنَّمَا يُنْتَجِعُ فِي صَدَمٍ يَمْنَعُ السَّمَاعَ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَوْ عَرَّضَ لَهُ كَأَنَّ خَاطِبَ جِدَارًا بِحَضْرَتِهِ بِكَلَامٍ لِيُفْهَمَهُ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا لَوْ ذَكَرَ كَلَامًا مِنْ غَيْرِ خِطَابٍ أَحَدٍ بِهِ كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَيُرَدُّ مِمَّا يَأْتِي مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قِرَاءَةِ الْآيَةِ فَلْيُحْتَمَلْ هَذَا عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ كَمَا

بِالْيَمِينِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ دُقُّ الْخ) بِنَاءِ الْمَقْعُولِ عَلَيْهِ أَيِ: الْحَالِفِ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرُهُ الْمُسْتَرِ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (مَنْ) بَفَتْحِ الْمِيمِ مَقُولٌ فَقَالَ. فَوَدَّ (سَبِي): (حَيْثُ) وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِذَلِكَ لَمْ يَحْنُثْ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَبَحَثَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ عَدَمَ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ هُنَاكَ تُصَدِّقُهُ. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٍ اِشْتَرَاهُمْ الْخ) فِيهِ تَنْظَرُ حُكْمًا وَآخِذًا. اهـ. سَمَّ وَسَيَّنِي عَنِ الْمُعْنَى مَا يُؤَيِّدُهُ. فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْجِيحِ اغْتِيَابِ الْفَهْمِ فِي الْمُسْمُوعِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُنْتَجِعُ فِي صَدَمِ الْخ) وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طَرُوقِ الْأَصَمِّ عَلَيْهِ بِدِ الْحَلِفِ وَكَوْنِهِ كَذَلِكَ وَقْتَهُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ عَرَّضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاعْتَبَرَ الْمَاوُزِدِيُّ وَالْقَطَالُ الْمَوَاجَهَةَ أَيْضًا فَلَوْ تَكَلَّفَ بِكَلَامٍ فِيهِ تَقْرِيفٌ لَهُ وَلَمْ يَوَاجِهْهُ كَيْفًا حَانِطُ أَلَمِ أَفْ لَكَ كَذَا لَمْ يَحْنُثْ وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمِ الَّذِي يَحْنُثُ بِهِ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَاشِيُّ. (تَنْبِيْهُ): لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ مُعْنَى عَلَيْهِ وَكَانَ لَا يَفْهَمُ بِالْكَلَامِ لَمْ يَحْنُثْ وَالْأَحْيَ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ، كَمَا تَقَلَّه الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْمَاوُزِدِيِّ وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ نَائِمٌ بِكَلَامٍ يَوْقِظُ مِثْلَهُ حَيْثُ وَالْأَفْلَا إِيَّاهُ لَوْ كَلَّمَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يُسْمَعُ كَلَامُهُ حَيْثُ وَالْأَفْلَا سَمِعَ كَلَامَهُ أَمْ لَا. اهـ. وَقَوْلُهُ: كَلَّمَهُ وَهُوَ مَجْنُونٌ الْخ فِي الْأَسْنَى مِثْلُهُ. فَوَدَّ: (كَذَا أَطْلَقَهُ الْخ) يُظْهِرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ عَرَّضَ الْخ أَيْضًا. فَوَدَّ: (فَلْيُحْتَمَلِ الْخ) أَيِ: فَيَحْنُثْ إِذَا أَفْهَمَهُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَقْصُودَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْآيَةِ، أَمَّا لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ فَهَذَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ فَلَا وَجْهَ لِلْحَيْثُ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ. اهـ. سَمَّ: فَوَدَّ: (فَلْيُحْتَمَلِ هَذَا عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْخ) يَرْجِعُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ أَيْضًا عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَلَوْ عَرَّضَ لَهُ كَأَنَّ خَاطِبَ جِدَارًا بِحَضْرَتِهِ بِكَلَامٍ لِيُفْهَمَهُ بِهِ أَوْ ذَكَرَ كَلَامًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَاطَبَ أَحَدًا بِهِ أَتَجِبُ جَزِيًّا مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قِرَاءَةِ آيَةِ فِي ذَلِكَ. اهـ.

فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٍ اِشْتَرَاهُمْ الْخ) فِيهِ تَنْظَرُ حُكْمًا وَآخِذًا. فَوَدَّ: (فَلْيُحْتَمَلِ الْخ) أَيِ: فَيَحْنُثْ إِذَا فَهَمَهُ بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَقْصُودَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْآيَةِ، أَمَّا لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ فَهَذَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ بِوَجْهِ فَلَا وَجْهَ لِلْحَيْثُ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ، وَهَلْ مَعْنَى الْإِطْلَاقِ هُنَا عَدَمُ قَصْدِ الْإِفْهَامِ بَعْدَ قَصْدِ الْمُخَاطَبَةِ وَهَلْ يُقَيَّدُ الْإِطْلَاقُ فِي الْآيَةِ بِمَا إِذَا قَصَدَ مُخَاطَبَتَهُ بِهِ، وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّهُ إِذَا فَهَمَهُ مَقْصُودَهُ فَقَدْ خَاطَبَهُ فَلَا يَصْدُقُ قَوْلُهُ: بَلَا خِطَابٍ أَحَدٍ - يَنْتِزِعُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هو واضح. (ولو كاتبه أو راسله أو أشار إليه بيد أو غيرها فلا جنث) عليه وإن كان أصم أو أخرس (في الجديده)؛ لأن هذه ليست بكلام عرقاً وإن كانت كلاماً لغةً وبها جاء القرآن نعم، إن نوى شيئاً منها حيث به؛ لأن المجاز تُقبل إرادته بالتيه وجمعت نحو إشارة الأخرس في غير هذا كالمبارة للضرورة (وإن قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءة)، ولو مع الإفهام (لم يحث)؛ لأنه

هو (سبي)؛ (أو غيرها) كمين ورأسه مغمي. ة. فود: (فلا جنث عليه) إلى قوله بما يؤده في المغمي. ة. فود: (وإن كان إلخ) أي الحالف. اه. مغمي. ة. فود: (وبها) أي: بكونها كلاماً على حذف المضاف كما يفيد صنيح النهاية والمغمي. ة. فود: (حيث به) أي: قطعاً. اه. مغمي. ة. فود: (لأن المجاز تُقبل إرادته إلخ) قضيت أنه لا يحث بالكلام بالفم وقضية ما تقدم في أول فصل الحليف على السكتى من أن اللفظ يحمل على حقيقته ومجازه المتعارف مما إذا أراد دخوله خلافه ويؤيد الجنث ما قدمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أرذت مسكنه من الجنث بما يسكنه وليس ملكاً له وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اه ع ش أقول كلام المغمي كالصريح فيما رجمه من الجنث بالكلام اللساني بل ما ادعاه من أن قضية ذلك القول عدم الجنث بذلك غير مسلم. ة. فود: (وجمعت إلخ) جواب سؤال مشفوه قوله: وإن كان أخرس إلخ. ة. فود: (وجمعت نحو إشارة الأخرس في غير هذا إلخ) كذا ذكره الرافعي وتعمق بما في فتاوى القاضي من أن الأخرس لو حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حيث وبما مر في الطلاق من أنه لو علقه بمشيئة ناطق فخرس وأشار بالمشيئة طلق، وأجيب عن الأول بأن الأخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسألتنا وعن الثاني بأن الكلام مذلوله اللفظ فاعبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدى باللفظ اه مغمي وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الزواهي ما نصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الأخرس لا يتكلم وتكلم بالإشارة حيث؛ لأنه إذا عُدت الإشارة تكليماً عُدت كلاماً أيضاً كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بانعقاد يمين الأخرس وأنه لا يشترط في الحالف النطق اه.

هو (سبي)؛ (وإن قرأ آية أفهمه إلخ) أي: المخلف على عدم كلامه نحو: ﴿أَدْخُلُوا بُيُوتَكُمْ﴾ (الحجر: ١٦) عند طرقي المخلف عليه الباب ومثل هذا ما لو فتح على إمامه أو سبّح لسنه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بأن ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية.

ة. فود: (وجمعت نحو إشارة الأخرس في غير هذا كالمبارة للضرورة) قال في شرح الزواهي كذا ذكره الأصل وتعمق بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الأخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حيث وبما مر في الطلاق من أنه لو علق بمشيئة ناطق فخرس وأشار بالمشيئة طلق، ويجاب عن الأول بأن الأخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسألتنا بعده وعن الثاني بأن الكلام مذلوله اللفظ فاعبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدى باللفظ انتهى، وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الأخرس لا يتكلم فتكلم بالإشارة حيث؛ لأنه إذا عُدت الإشارة تكليماً عُدت كلاماً أيضاً كما هو ظاهر، ثم هذا كله مما يصرح بانعقاد يمين الأخرس، وأنه لا يشترط في الحالف النطق.

لم يُكَلِّمَهُ (والا) بَأَن قَصَدَ الإِفْهَامَ وَ- ذَهْ أَوْ أَطْلَقَهُ (حَيْثُ)؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ وَنَازَعَ الْبُلْقَيْنِي فِي حَالَةِ الإِطْلَاقِ بِمَا يَزِدُّهُ إِبَاحَةُ الْقِرَاءَةِ حَيْثُ لِلْجُنُبِ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ لَا قُرْآنٌ أَوْ لَيْسَ بِهِ عَلَى اللَّهِ أَفْضَلُ النَّشَاءِ لَمْ يَزِرْ إِلَّا بِالْحَمْدِ - لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِيهِ مَزِيدَةً لَأَثَرِ فِيهِ، وَلَوْ قِيلَ: يَزِرُ بِيَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ لَكَانَ أَقْرَبَ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَتِمَّعِينَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مَعْنَى وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ.....

(فُرُوعُ): لَوْ خَلَفَ لَا يَقْرَأُ حَيْثُ بِمَا قَرَأَ وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ أَوْ لَيَزُكَّرَنَّ الصَّوْمَ أَوْ الْحَجَّ أَوْ الْاِغْتِكَافَ أَوْ الصَّلَاةَ حَيْثُ بِالشَّرْعِ الصَّحِيحِ فِي كُلِّ مَا وَإِنْ قَسَدَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى صَائِمًا وَحَاجًّا وَمُغْتَكِفًا وَمُصَلِّيًا بِالشَّرْعِ لَا بِالشَّرْعِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ لِمَقْدَمِ ائْتِقَادِهِ إِلَّا فِي الْحَجِّ فَيَحْتَجُّ بِهِ وَصُورُهُ ائْتِقَادُ الْحَجِّ فَاسِدًا أَنْ يُقْسِدَ عُمَرَتُهُ ثُمَّ يُجِلَّ الْحَجَّ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَتَقَدَّرُ فَاسِدًا أَوْ لَا أَصْلَى صَلَاةَ حَيْثُ بِالْفِرَاقِ مِنْهَا لَا بِالشَّرْعِ فِيهَا وَلَوْ مِنْ صَدَقَةِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَمِمَّنْ يَوْمِي إِلَّا إِنْ أَرَادَ صَلَاةَ مُجْزِيَةً فَلَا يَحْتَجُّ بِصَلَاةِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَحْوِهَا يَتَجَبُّ قَضَاؤُهَا عَمَلًا بَيْنِيهِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِسُجُودِ ثَلَاثَةٍ وَشُكْرِهَا وَطَوَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى صَلَاةً قَالَ الْمَاوَدِيُّ وَالْقَطَالُ وَلَا يَحْتَجُّ بِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مُتَبَايِرَةٍ عَزْفًا وَقَضِيَّةً كَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِصَلَاةٍ رَكْعَةٍ وَاجِدَةٍ وَكَلَامِ الرُّوَانِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَجُّ بِصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ وَهُوَ أَوْ جِهَ كَمَا لَوْ نَزَلَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً أَوْ لَا أَصْلَى خَلْفَ زَيْدٍ فَخَضَرَ الْجُمُعَةُ فَوَجَدَهُ إِمَامًا وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ غَيْرِ هَذِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّهُ مُلْجَأٌ إِلَى الصَّلَاةِ بِالْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ وَهَلْ يَحْتَجُّ أَوْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا يَحْتَجُّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَصُومُ فَأَنْزَكَ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَيَحْتَجُّ أَوْ لَا يُؤْمَرُ زَيْدًا فَصَلَّى زَيْدٌ خَلْفَهُ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ لَمْ يَحْتَجُّ فَإِنْ أَشْعُرَ بِهِ وَهُوَ فِي فَرِيضَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِكْمَالُهَا وَهَلْ يَحْتَجُّ أَوْ لَا؟ فِيهِ مَا مَرَّاهُ مُغْنِي وَقَوْلُهُ فُرُوعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْ جِهَ فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ بِثَلَاثَةٍ، وَنَوْلُهُ فِيهِ مَا مَرَّاهُ مُحَلُّ تَوَقُّفٍ إِذْ مُقْتَضَى قَوَاعِدِهِمْ عَدَمُ الْجَنِّهِ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ قَلْبُهُ اجْعَلْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ الْبُلْقَيْنِي فِي حَالَةِ الإِطْلَاقِ) وَاعْتَمَدَ عَدَمَ الْجَنِّهِ. اه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ كَلَامًا لَا يَزِدُّهُ؛ لِأَنَّ الْحِلْفَ عَلَى التَّكْلِيمِ لَا الْكَلَامِ. اه. سَمِ. لَعَلَّ لِذَلِكَ أَقْرَبَ الْمُغْنِي مَا اعْتَمَدَهُ الْبُلْقَيْنِي مِنْ عَدَمِ الْجَنِّهِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ لَيْسَ بِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ التَّنَاهِيَةِ وَلَوْ تَلَفَّظَ لَيْسَ بِهِ عَلَى اللَّهِ بِاجِلِ النَّشَاءِ وَأَعْظَمِهِ قَطْرِي الْبِرِّ أَنْ يَقُولَ سُبْحَانَكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَتَتْ كَمَا أَثْبَتَ عَلَى نَفْسِكَ فَلَوْ قَالَ أَحْمَدُهُ بِمَجَامِعِ الْحَمْدِ أَوْ بِاجِلِهَا فَإِنَّهُ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِيهِ مَزِيدَةً. اه.

٥. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ كَلَامًا لَا يَزِدُّ؛ لِأَنَّ الْحِلْفَ عَلَى التَّكْلِيمِ لَا الْكَلَامِ. ٥. قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ مَا تَلَفَّظَ بِهِ كَلَامٌ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ الْجَنِّهِ فِي مَسْأَلَةٍ لَا يَتَكَلَّمُ السَّابِقَةُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِلَا قَصْدٍ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْجَنَابَةَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ هُنَا الْقُرْآنِيَّةُ لِمَقْدَمِ مُنَاسِبَتِهَا لَهَا وَبِحَاجَتِهَا بِأَنَّ مَا هُنَا أَيْضًا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ وَهِيَ رُجُودُ مُخَاطَبٍ لَهُ مَقْصُودٌ تُمَكِّنُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ بِالْأَلْفَةِ.

أَوْ لِيُصَلِّيَنَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بِرُ بَصَلَاةِ التَّشَهُّدِ فَقَطْ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُسْتَأْنَفٌ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ؛ لِقَوْلِهِ يَلْزَمُ تَفْضِيلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمْ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّشْبِيهِ وَحِينَئِذٍ فَلَمْ يَتَّقْ مِنْهَا إِلَّا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ فَكَيْفَ فَضَّلَ الْكِفِيَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّافِعِيُّ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّكْرِيرَ الْأَبَدِيَّ بِكُلِّمَا ذَكَرَكَ إِلَى آخِرِهِ وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ فِي دَفْعِ ذَلِكَ لِلْإِزْمِ؛ لِكَثْرَةِ الْأُجُوبَةِ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يَسْطِطُهُ فِي كِتَابِ الدُّرِّ الْمُنْضُودِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى صَاحِبِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَوَجْهَ أَفْضَلِيَّتِهَا أَنَّهُ ﷺ عَلَّمَهَا لَهُمْ، وَهُوَ لَا يَخْتَارُ لِنَفْسِهِ إِلَّا الْأَفْضَلَ وَلَقَدْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءَ فَوْجَهُ مَا مَرَّ أَنَّ أَفْضَلِيَّتِهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ بَلْ وَقُورُ الصَّلَاةِ بَعْدَهَا عَلَى الْآلِ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ فِيهِ أَعْلَى شَرَفٍ لَهُ ﷺ، وَأَنَّ الْخَلْقَ يَعْجِزُونَ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ تَعَيُّنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُوَكَّوْلٌ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى يَخْتَارُ لَهُ مَا يَشَاءُ، وَأَنَّهُ أَرْشَدَهُ إِلَى تَعْلِيمِ أَنَّهُ صَلَاةٌ لَا تُشَابِهُ صَلَاةَ أَحَدٍ وَأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى آلِهِ إِذَا أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنَائِهِ الْأَنْبِيَاءِ فَكَيْفَ حَالُ صَلَاتِهِ الَّتِي رَضِيَهَا تَعَالَى لَهُ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ خُرُوجَهَا عَنِ الْحَضَرِ فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا بَرُّهُمَا وَإِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِالسَّلَامِ فَيُنَافِي مَا مَرَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ إِفْرَادُهَا عَنْهُمَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحْتَجْ لِلْسَّلَامِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ فِي التَّشَهُّدِ قُلْتُ: نَعَمْ، ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا ذَلِكَ وَلَا مُنَافَاةَ لَأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا، وَالْكَرَاهَةُ إِنَّمَا هِيَ لِأَمْرِ خَارِجٍ هُوَ الْإِفْرَادُ نَظِيرُ كَرَاهَةِ رُكْعَةِ الْوُثْرِ إِذَا الْمُرَادُ أَنَّهُ يُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا لَا ذَاتُهَا.....

• فَوَدَّ: (أَوْ لِيُصَلِّيَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ فَقَطْ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِيُصَلِّيَنَّ الْإِنْفِ) وَلَوْ قِيلَ لَهُ كُلَّمَا زَيْدًا الْيَوْمَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَتَهُ انْتَقَدَتْ عَلَى الْأَبِيدِ مَا لَمْ يَثَرِ الْيَوْمَ فَإِنْ كَانَ فِي طَلَاقٍ وَقَالَ أَرَزَدْتَ الْيَوْمَ قِيلَ فِي الْحُكْمِ أَيْضًا لِلْقَرِينَةِ. اه. وَفِي الرُّوْضِ يَنْتَهِلُ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ لَا كَلِمَتَهُ بِمَا يُكَلِّمُهُ وَقَوْلُهُ لِلْقَرِينَةِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْيَوْمِ فِي السُّؤَالِ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ. اه. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ) أَي: إِلَى آخِرِهِ. • فَوَدَّ: (عَمَلًا الْإِنْفِ) عِلَّةٌ لِلزُّومِ التَّخْفِيلِ. • فَوَدَّ: (بِقَضِيَّةِ التَّشْبِيهِ) أَي: مِنْ الْحَاقِ التَّافِصِ بِالْكَامِلِ. • فَوَدَّ: (فَكَيْفَ فَضَّلَ) أَي: لَفْظُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ الْكِفِيَّةُ أَي: عَلَى الْكِفِيَّةِ وَلَعَلَّ عَلَى سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ. • فَوَدَّ: (الْإِزْمِ) الْأَوَّلَى الزُّومُ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهَ أَفْضَلِيَّتِهَا) أَي: صَلَاةِ التَّشَهُّدِ. • فَوَدَّ: (لَهُمْ) أَي: لِأَصْحَابِهِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - . • فَوَدَّ: (فَوَجْهَهُ مَا مَرَّ) أَي: مِنَ الْبَرِّ بِصَلَاةِ التَّشَهُّدِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ) أَي: تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ ﷺ بِصَلَاةِ إِبْرَاهِيمَ. • فَوَدَّ: (أَعْلَى شَرَفٍ الْإِنْفِ) خَيْرٌ بَلْ وَقُورُ الصَّلَاةِ الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْخَلْقَ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ أَفْضَلِيَّتِهَا الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (مَنْ تَشْبِيهِ صَلَاتِهِ) أَي: الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ بِصَلَاةِ مَخْلُوقٍ أَي: عَلَى مَخْلُوقٍ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ) أَي: رَبِّهِ تَعَالَى. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: صَلَاةِ التَّشَهُّدِ. • فَوَدَّ: (لِأَمْرِ خَارِجٍ هُوَ الْإِفْرَادُ) الْاِتِّسَابُ بِمَا بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا لَا فِي ذَاتِهَا.



(أو لا مال له) وأطلق أو عَمَّ (حَيْثُ: بِكُلِّ نَوْعٍ) من أنواع المال له (وإن قل) ولو لم يَتَمَوَّلْ كما اقتضاه كلامهم هنا وفي الإقرار خلا للبلقيني كالأذرعِي (حتى تَوْبُ بَذَنِهِ) لِيَصْدُقَ اسم المال به نعم، لا يَحْتَسِبُ بِمِلْكِهِ لِمَنْفَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى مَالاً عِنْدَ الإِطْلَاقِ (ومُدْبَرِي) له لا لِمَوْرَثِهِ.....

• فَوَدُ: (وَأُطْلِقَ الْخُ) فَإِنَّ نَوَى نَوْعًا مِنْ أَسْمَاءِ اخْتِصَّ بِهِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدُ: (أَوْ هَمَمَ) أَي فِي نِيَّتِهِ وَإِلَّا فَالصِّغَةُ صِغَةُ عُموم بِكُلِّ حَالٍ اهـ سم.

• فَوَدُ (سُي): (حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ الْخُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمَثُلَ ذَلِكَ مَا لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ دَيْنٌ فَيَحْتَسِبُ بِكُلِّ مَا ذُكِرَ وَأَنَّهُ لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ أَوْ لَيْسَ بِيَدِهِ. اهـ لَا يَحْتَسِبُ بِذَنِّهِ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حَالاً وَسَهْلَ اسْتِيفَاؤِهِ مِنَ الْمَدِينِ وَلَا بِمَالِهِ لِيَغَائِبِ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَرْجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِيَدِهِ الْآنَ وَلَا عِنْدَهُ اهـ ع ش وقوله فَيَحْتَسِبُ بِكُلِّ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَقَفَّةً ظَاهِرَةً فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (وَلَوْ لَمْ يَتَمَوَّلْ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحِثِّ مِنْ كَوْنِهِ مَتَمَوِّلاً م ر. اهـ. سم. • فَوَدُ: (خِلَافاً لِلْبَلْقِينِي الْخُ) حَيْثُ قَيَّدَ بِالْمَتَمَوِّلِ وَاسْتَظْهَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

• فَوَدُ (سُي): (حَتَّى تَوْبُ الْخُ) تَوْبٌ مَجْزُورٌ بِحَتَّى عَطْفًا عَلَى الْمَجْزُورِ قَبْلَهُ وَشَرَطَ جَمْعَ مِنَ التَّحْوِينِ فِي عَطْفِهَا عَلَى الْمَجْزُورِ إِعَادَةً عَامِلِ الْجَزْءِ عَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ حَتَّى يَتَوْبَ. اهـ. مُغْنِي.

• فَوَدُ: (لِيَصْدُقَ اسْمُ الْمَالِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ تَنْظَرُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ وَمَغْضُوبٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدُ: (لَا يَحْتَسِبُ بِمِلْكِهِ لِمَنْفَعَةٍ) أَي: بِوَصِيَّتِهِ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَا بِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ وَلَا بِاسْتِحْقَاقِ قِصَاصٍ فَلَوْ كَانَ قَدْ عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ. مَالٍ حَيْثُ مُغْنِي وَرَوْضٌ وَعِبَارَةٌ ع ش أَي وَإِنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِاسْتِغْلَالِهَا بِإِجَارٍ أَوْ تَخَوُّهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّحِمْ لَهُ مِنْهَا مَالٌ مُتَحَصِّلٌ بِالْفِعْلِ وَقَدْ الْحَلِيفُ وَمِثْلُ الْمَنْفَعَةِ الْوُظَائِفُ وَالْجَائِكِيَّةُ فَلَا يَحْتَسِبُ بِهَا مَنْ خَافَ لَا مَالَ لَهُ وَإِنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا لَا نِفَاقَ تَسْمِيَّتِهَا مَالاً. اهـ.

• فَوَدُ: (لَا لِمَوْرَثِهِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ نُسَخِ النَّهْيَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش مَا نَصَّهُ كَذَا فِي حَجٍّ وَفِي نُسَخَةٍ أَوْ لِمَوْرَثِهِ إِذَا تَأَخَّرَ عِثْقُهُ خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ. اهـ. وَمَا نِي الْأَصْلِي أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّذْيِيرُ مِنْ مَوْرَثِهِ يَصْدُقُ عَلَى الْوَارِثِ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا مُدْبَرُ مَوْرَثِهِ الَّذِي تَأَخَّرَ عِثْقُهُ الْمُعْلَقُ بِصِفَةِ كَدْخُولِ دَارٍ وَالَّذِي أَوْصَى مَوْرَثَهُ بِإِعْتِقَاقِهِ فَلَا يَحْتَسِبُ بِهِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ. اهـ.

• فَوَدُ: (أَوْ لَا مَالَ لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ وَإِلَّا) قُلْ حَتَّى تَوْبُ بَذَنِهِ وَمُدْبَرِي وَمُطْلَقُ حِفْظِهِ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ: وَإِنْ خَلَفَ مَا لَهُ رَقِيقٌ أَوْ مَا لَهُ عَبْدٌ وَلَهُ مَكَاتِبٌ لَمْ يَحْتَسِبْ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ، وَيَحْتَسِبُ فِي الْآخَرِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الرُّوضِ أَوْ لَا عَبْدَ لَهُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِمَكَاتِبِ. اهـ. • فَوَدُ: (وَأُطْلِقَ أَوْ هَمَمَ) أَي: فِي نَفْسِهِ وَإِلَّا فَالصِّغَةُ صِغَةُ عُموم بِكُلِّ حَالٍ - • فَوَدُ: (وَلَوْ لَمْ يَتَمَوَّلْ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحِثِّ مِنْ كَوْنِهِ مَتَمَوِّلاً م ر.

• فَوَدُ: (خِلَافاً لِلْبَلْقِينِي) الْمُتَّجِعُ مَا قَالَهُ الْبَلْقِينِي شَرْحُ م ر. • فَوَدُ: (لَا لِمَوْرَثِهِ إِذَا تَأَخَّرَ حِفْظُهُ) فِي بَحْثٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهُ إِلَى الْعِتْقِ وَإِنْ مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ فِيهِ بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ فَالْقِيَاسُ الْحِثُّ بِهِ فَإِنْ كَانَ هَذَا مَقْضًى وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي مَنَعَهُ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ كَتَبَ بِخَطِّهِ اغْتِمَادَ الْحِثِّ كَمَا فِي

إذا تأخر عتقه (ومُطْلَق عتقه بصفة) وأُم وَلَدٍ (وما وصى به) لغيره؛ لأنَّ الكلَّ ملكه (وذهني حال)، ولو على مُفسِّر جاحِد بلا بَيِّنَةٍ قال البُلْقِينِي: إلا إن مات؛ لأنَّه صار في حكم العدم اه وفيه نَظَرٌ لاحتمالِ أنَّ له مالاً باطناً أو يَظْهَرُ له بعدُ بنحوِ فسخِ بيع، ويفرضُ عديمه هو باقي له من حيث أخذُه لِيَدْلِهِ من حسنات المدين فالْمُتَّجِه إطلاَقُهُم وكونُه لا يُسَمَّى مالاً الآن ممنوعٌ (وكذا فَوُجِّلَ في الأصح) لِثبوتِه في الذِّمَّة وصحَّة الاعتياض والإبراء عنه ولو جوبَّ الزَّكَاةُ فيه وأخذ منه البُلْقِينِي أَنَّهُ لا جَنَّتْ بِدِينِهِ على مُكاتبه أي: لأنَّه لم يوجد فيه شيء من هاتين العِلَّتَيْنِ

■ فَوَدَّ: (إذا تأخر جَفَّةً) بأنَّ عُلِّقَ على شيءٍ آخرَ بعد الموت وفيه بَحْثٌ؛ لأنَّه مملوكٌ له إلى العتق وإن مُنِعَ من التَّصَرُّفِ فيه بما يُزِيلُ المِلْكَ فالقياسُ الجَنَّتْ به فَإِنْ كان هذا مَقْضِياً وإلا فَيُنْفِي مَنَعَهُ فليُراجِعْ ثم رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ كَتَبَ بِخَطِّهِ اعْتِمَادَ الجَنَّتْ كما في الموصى بعقده فَإِنَّ الوارِثَ يَجُنَّتْ به قَبْلَ عِتْقِهِ انتهى. اه. سم وقوله: لأنَّه مملوكٌ له إلخ تَقَدَّمَ عن ع ش خلافه وعن المُغْنِي الجَزْمُ بخلاف ما نَقَلَهُ عن شَيْخِهِ الشَّهَابِ فِي المَقْيَسِ والمَقْيَسِ عَلَيْهِ مَعًا وَيُخَالِفُهُ أَيْضًا فِي المَقْيَسِ عَلَيْهِ مَقْهُومُ قولِ الْمُصَنِّفِ الآتِي وما وصى به. ■ فَوَدَّ: (ولو على مُفسِّر) وَلَوْ لم يَسْتَقِرَّ كالأجرة قَبْلَ انقضاءِ مُدَّةِ الإجارة. اه. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (قال البُلْقِينِي إلا إن مات إلخ) أَقْرَأَهُ أَي: البُلْقِينِي الأَسَنَى والمُغْنِي وقال سم اعْتَمَدَ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ خِلَافَ ما قاله البُلْقِينِي هُنَا وفيما يَأْتِي فِي ذِينِهِ على المُكاتبِ. اه. ■ فَوَدَّ: (إلا إن مات) أَي المُفْسِّر. اه. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (فالْمُتَّجِه إطلاَقُهُم) وهو الجَنَّتْ بالذِّينِ وَلَوْ على مَيِّتٍ مُفسِّرٍ. اه. ع ش. ■ فَوَدَّ: (وكونُه) أَي: الذِّينِ على مَيِّتٍ مُفسِّرٍ. ■ فَوَدَّ: (الآن) أَي: حِينَ الحِلْفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المَعْنَى وَكَوْنَ الذِّينِ على مُفسِّرٍ مالاً حِينَ الموتِ. ■ فَوَدَّ: (وأخذ منه) أَي: من التَّغْلِيلِ.

■ فَوَدَّ: (أنَّه لا جَنَّتْ إلخ) أَقْرَأَهُ المُغْنِي خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَأَخَذَ البُلْقِينِي من ذلك عَدَمَ جَنَّتِهِ إلخ وَجَزَمَ به الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ مَرْدُودٌ إِذْ لم يَخْرُجْ عن كَوْنِهِ مالاً ولا أَثَرُ هُنَا لِتَقَرُّضِهِ لِلسُّقُوطِ ولا لِعَدَمِ وُجُوبِ زَكَاةِهِ وَعَدَمِ الاغْتِيَاضِ هُنَا؛ لأنَّه لِمَانِعٍ آخَرَ لا لَانقضاءِ كَوْنِ ذلك مالاً. اه. ■ فَوَدَّ: (من هاتين العِلَّتَيْنِ) أَي: الثُّبُوتِ فِي الذِّمَّةِ وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ.

الموصى بعقده فَإِنَّ الوارِثَ يَجُنَّتْ به قَبْلَ عِتْقِهِ. ■ فَوَدَّ: (إذا تأخر جَفَّةً) كَانَ عُلِّقَ على شيءٍ آخرَ بعد الموتِ. ■ فَوَدَّ: (قال البُلْقِينِي إلا إن مات إلخ) اعْتَمَدَ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ خِلَافَ ما قاله البُلْقِينِي هُنَا وفيما يَأْتِي فِي ذِينِهِ على المُكاتبِ. ■ فَوَدَّ: (وأخذ منه البُلْقِينِي أَنَّهُ لا جَنَّتْ بِدِينِهِ على مُكاتبِهِ) اعْتَمَدَ خِلَافَهُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ وهو شَامِلٌ لِثُجُومِ الكِتَابَةِ وَحَيْثُ يُشْكَلُ قَوْلُهُم: لا جَنَّتْ بِمُكاتبِهِ بَأَنَّهُ لا كَبِيرَ فَايِدَةٍ لِنَفْيِ الجَنَّتِ بِالمُكاتبِ مع أَنَّ من لَازِمِهِ وَجُودُ نُجُومِ الكِتَابَةِ عَلَيْهِ، وهي تَوَجُّهُ الجَنَّتِ على هذا التَّقديرِ فلا فَايِدَةٌ مع ذلك مُعْتَمِدًا بِهَا لِقولِهِم لا جَنَّتْ بِالمُكاتبِ؛ لأنَّ حَاصِلَ الأمرِ حَيْثُ تَحَقَّقَ الجَنَّتِ ولا بُدَّ لِكُنْه من حَيْثُ نُجُومُ الكِتَابَةِ لا من حَيْثُ نَفْسُ المُكاتبِ إلا أَنَّ يُجَابَ بِتَصْوِيرِ المسأَلَةِ بما إذا كانت الثُّجُومُ دِينَارًا وَمَنْفَعَةً مَثَلًا وَقَعَ الحِلْفُ بعد تَوَفِّيَةِ الدِّينَارِ فلا جَنَّتْ حَيْثُ؛ لأنَّ المَنْفَعَةَ لا

إذ ليس ثابتاً في الذمة لعدم صحة الائتاض عنه ولقدرة المكاتب على إسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابة صحيحة (في الأصح)؛ لأنه لعدم ملكه لمتافعه وأرض جنابته كالأجنبي عرفاً فلا ينافي عده مالا في لفصيص ونحوه وبهذا يُعلم أنه لا أثر لتمييزه بعد اليمين وكذا زوجة واختصاص بل، ومفصوون لم يقدروا على نزعها ولا على بيعه من قايده على نزعها وغائب انقطع خبره على الأوجه خلافاً للأنوار ويُفترق بين المفصوب المذكور وما في ذمة المفسر بأن هذا لا يتصور سقوطه بخلاف المفصوب يتصور بأن يردده غاصبه لقاض فيشلف عنده من غير تقصير (أو ليظهره فالبل) إنما يحصل (بما يُسمى ضرباً) فلا يكفي مجرد وضع اليد عليه (ولا يشترط إيلام) لصديق الاسم بدونه ووقع في الروضة في الطلاق اشتراطه لكانه أشار هنا إلى ضغفه (إلا أن يقول) أو يري (ضرباً شديداً) أو موجعاً مثلاً.....

• فود: (إذ ليس ثابتاً في الذمة) وفي عدم بوته في الذمة نظر إذ ليس متعلقاً بالرقبة ولا بأعيان مال ولا يتصور دين خالٍ عن هذه الأمور إلا أن يُراد بشبوته في الذمة المنفي لزومه. اه. سم عبارة الرشيد يفتي ليس مستتير الثبوت إذ هو معرض للقوط وإلا فهو ثابت كما لا يخفى. اه. • فود: (لعدم صحة الاختصاص عنه) قضيت أن الكلام في نجوم لكتابة وأنه يَحْتَسِبُ بغيرها بما له على مكاتبه من الدين قطعاً اه. ع. ش. • فود: (كتابة صحيحة)، وأما مكاتب كتابة فائدة فيَحْتَسِبُ به ولو حلف لا يملك له حيث بمفصوب منه وأبي ومزموه لا بزوجة إن لم يكن له نية ولا فيعمل بشبه ولا بزيت تجسس أو نحوه؛ لأن الملك زال عنه بالتجسس أو حلف أن لا بد له لم يَحْتَسِبُ بمكاتبه كتابة صحيحة تنزيلاً للكتابة منزلة البيع. اه. • مفتي. • فود: (أنه لا أثر لتمييز) أي: فلا حنث به؛ لأنه لم يكن ماله حال الحلف. اه. ع. ش. • فود: (بل ومفصوب) عبارة المفتي: ولو كان له مال غائب أو ضال أو مفصوب أو مسروق وانقطع خبره هل يَحْتَسِبُ به أو لا؟ وجهه أحدهما يَحْتَسِبُ؛ لأن الأصل بقاء الملك فيها والثاني لا يَحْتَسِبُ؛ لأن بقاءها غير معلوم ولا يَحْتَسِبُ بالشك قال شيخنا وهذا وجه ويَحْتَسِبُ بمسئولتيه؛ لأنه يملك متافعه وأرض جنابته عليها. اه. وانتمد النهاية الوجه الأول وفقاً للأنوار. • فود: (فلا يكفي) إلى قوله ويثقلها في المفتي إلا لفظة مثلاً الذنية وقوله ووقع إلى المشي وقوله إلى الدفع إلى ورثي وإلى قوله ونقل الإمام في النهاية إلا ذلك وقوله وما بحث إلى المشي.

• فود: (سني) (ولا يشترط إيلام) بخلاف لحد والتعزير؛ لأن المقصود منهما الزجر شئخ الإسلام ومفتي. • فود: (لصديق الاسم) إذ يقال ضيه فلم يؤلمه شئخ الإسلام ومفتي. • فود: (اشتراطه) أي الإيلام. • فود: (لكانه أشار هنا إلى ضغفه) عبارة النهاية ولا ينافيه ما في الطلاق من اشتراطه؛ لأنه

حنث بها كما تقدم، وكذا المكاتب كما تقرر فليتأمل. • فود: (إذ ليس ثابتاً في الذمة) في نفى بشبوته في الذمة نظر إذ ليس متعلقاً بالرقبة ولا بأعيان ماله ولا يتصور دين خالٍ عن هذه الأمور إلا أن يُراد بشبوته في الذمة المنفي لزومه. • فود: (جلاً للأنوار) كتب عليه م. ر. • فود: (لكانه أشار هنا إلى ضغفه) إلا أن

فَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ الْإِيْلَامُ عُزْفًا وَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالزَّمَنِ وَحَالِ الْمَضْرُوبِ (وَلَيْسَ وَضَعُ سَوِطٍ عَلَيْهِ وَعَصًى وَفَرْسٌ وَغَنَاقٌ) بِكَسْرِ التَّوْنِ (وَتَنْفُ شَغْرِ ضَرْبًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِذَلِكَ عُزْفًا (قِيلَ وَلَا لَطَمٌ) لَوْ جِهَ بِبَاطِنِ الرَّاحَةِ مَثَلًا (وَوَكُنْ) وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْيَدِ مُطَبِّقَةً أَوْ الدَّفْعُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْيَدِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ اللَّغَوِيِّينَ وَرَفْسٌ وَلَكُمْ وَصَفْعٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى ضَرْبًا عَادَةً وَالْأَصَحُّ أَنَّ جَمِيعَهَا ضَرْبٌ وَأَنَّهَا تُسَمَّى عَادَةً، وَمِثْلُهَا الرَّمْيُ بِنَحْوِ حَجَرٍ أَصَابَهُ كَمَا بَحَثْنَهُ وَأَفْتَيْتَ بِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْخَوَارِزْمِيَّ جَزَمَ بِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَدْ صَنَعَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> أَنَّهُ سَمَى الرَّجْمَ فِي قِصْبَةِ مَا عَزَّ بِمَدِّ هَرَبِهِ وَإِذْرَاكِهِمْ لَهُ ضَرْبًا مَعَ تَسْمِيَةِ جَابِرٍ لَهُ رَجْمًا (أَوْ لَيُضْرِبُهُ بِأَلْفَةِ سَوِطٍ أَوْ غَشِيَةِ فُشْدٍ بِأَلْفَةٍ) مِنَ السِّيَاطِ فِي الْأُولَى، وَمِنَ الْخَشَبِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ (وَضَرْبُهُ بِهَا ضَرْبَةٌ أَوْ ضَرْبُهُ (بِمِثْكَالٍ) وَهُوَ الصُّفْتُ فِي الْآيَةِ (عَلَيْهِ أَلْفَةُ شِمْرَاخٍ بَرَّ إِنَّ عِلْمَ إِصَابَةِ الْكُلِّ أَوْ عِلْمَ

مَحْمُولٌ عَلَى كَوْنِهِ بِالْقُوَّةِ وَمَا هُنَا مِنْ نَفْيِهِ مَحْمُولٌ عَلَى حُصُولِهِ بِالْفِعْلِ . اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ بِالْقُوَّةِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنَّ يَكُونَ شَدِيدًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ مَنَعَ مِنَ الْإِيْلَامِ مَانِعٌ إِذَا الضَّرْبُ الْخَفِيفُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مُؤْلِمٌ لَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ . اهـ . قَوْلُهُ: (فَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ الْإِيْلَامُ) وَلَوْ خَلَفَ لَيُضْرِبُهُ عِلْفَةً فَهَلِ الْبَيْرَةُ بِحَالِ الْحَالِفِ أَوْ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ الْمَرْفُوعِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّالِثُ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (الْإِيْلَامُ عُزْفًا) أَيُّ شِدَّةٍ إِيْلَامِيَّةٍ كَمَا يُدَلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْقَوِيِّ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ النَّظَرُ لِلْمَرْفُوعِ وَالْإِيْلَامُ إِنَّمَا يَظْهَرُ النَّظَرُ فِيهِ لِلْوَاقِعِ لَا لِلْمَرْفُوعِ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ . رَشِيدِيُّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَخْفَى الْإِيْلَامُ وَخَذَهُ كَوَضْعِ حَجَرٍ ثَقِيلٍ عَلَيْهِ قَالَ الْإِمَامُ وَلَا حَدَّ يَقِفُ عِنْدَهُ فِي تَحْصِيلِ الْبَيْرِ وَلَكِنْ الرَّجُوعُ إِلَى مَا يُسَمَّى شَدِيدًا وَهَذَا مُخْتَلَفٌ لَا مَحَالَةَ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَضْرُوبِ .

(تَنْبِيْهُ): يَبْرُؤُ الْحَالِفُ بِضَرْبِ السَّكْرَانِ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُمْ مَحَلٌّ لِلضَّرْبِ لَا بِضَرْبِ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لَهُ . اهـ . قَوْلُهُ: (مَثَلًا) رَاجِعٌ لَوْ جِهَ دُونَ بَاطِنِ الرَّاحَةِ فَكَانَ الْأُولَى عَدَمُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا وَفِي الْقَامُوسِ لَطَمَهُ إِذَا ضَرَبَ خَدَّهُ أَوْ صَفَحَهُ جَسَدِهِ بِالْكَفِّ مَفْتُوحَةً . اهـ .

قَوْلُ (سَنِي): (وَوَكُنْ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَكَزَّهُ ضَرْبُهُ وَدَفَعَهُ وَقِيلَ ضَرْبُهُ بِجَمْعِ يَدِهِ عَلَى ذَقْنِهِ وَبَابُهُ وَعَدَ الْخَفِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (وَرَفْسٌ وَلَكُمْ وَصَفْعٌ) الْأَوَّلُ الضَّرْبُ بِالرَّجْلِ وَالثَّانِي الضَّرْبُ بِالْيَدِ مَجْمُوعَةٌ وَالثَّالِثُ ضَرْبٌ الْقَفَا بِجَمْعِ كَفِّهِ كَذَا فِي الْقَامُوسِ . قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الرَّمْيُ) أَيُّ: قِيَحْتَتْ بِهِ مَنْ خَلَفَ لَا يُضْرِبُ . اهـ . ع ش .

قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ غَشِيَةٍ) وَمِنَ الْخَشَبِ الْأَقْلَامُ وَنَحْوُهَا مِنْ أَغْوَادِ الْحَطَبِ وَالْجَرِيدِ وَإِطْلَاقُ الْخَشَبِ عَلَيْهَا أَوْ لَى مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى الشَّمَارِيخِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (مِنَ السِّيَاطِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ .

قَوْلُ (سَنِي): (بِمِثْكَالٍ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَبِالْمَثَلَةِ أَيُّ: عَزَّجُونِ وَقَوْلُهُ شِمْرَاخٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَقَوْلُهُ إِنْ

يُحْمَلُ عَلَى مَا بِالْقُوَّةِ م ر . قَوْلُهُ: (وَرَفْسٌ وَلَكُمْ وَصَفْعٌ الْخَفِ) لَوْ أَدْعَى الْحَالِفُ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ ارَادَ تَوَعًّا مِنْ مِثْلِهِ الْأَنْوَاعِ كَالضَّرْبِ بِالْمَعَا دُونَ الرَّفْسِ وَالصَّفْعِ .

(تَرَأْتُمْ بَعْضُ) مِنْهَا (عَلَى بَعْضِ فَوْضِلِهِ) سَبَبُ هَذَا التَّرَأْتُمْ (أَلَمْ الْكُلُّ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ: يَقُلُّ الْكُلُّ قَبْلَ وَهِيَ أَحْسَنُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ وَرُدُّ بَأَنَ ذِكْرِ الْعَدِيدِ قَرِينَةُ ظَاهِرَةِ عَلَى الْإِيلَامِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا وَصَرِيحًا كَلَامِهِ إِتْرَاءُ الْعِشْكَالِ فِي قَوْلِهِ: مِائَةُ سَوْطٍ وَهُوَ مَا قَالَهُ كَثِيرُونَ وَضَوْفُهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنَّ الْمَعْتَمَدَ مَا ضَمَّ نَحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي؛ لَأَنَّهُ أَخْشَابٌ لَا سِيَاطَ وَلَا مِنْ جَنْبِهَا وَنَقْلُهُ الْإِمَامُ عَنْ قَطْعِ الْجَمَاهِيرِ، وَقَوْلُهُمْ؛ لَأَنَّهُ أَخْشَابٌ يَزُودُ عَلَى مَنْ نَازَعَ فِي إِجْزَائِهِ عَنْ مِائَةِ خَشْبَةٍ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى خَشْبًا. (قُلْتُ وَلَوْ شُكَّ) أَي: تَرَدَّدَ بِاسْتَوَاءٍ أَوْ مَعَ تَرْجِيحِ الْإِصَابَةِ لَا مَعَ تَرْجِيحِ عَدَمِهَا. مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ (فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ يَزُودُ عَلَى النَّصِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِذَا الظَّاهِرُ الْإِصَابَةُ.....

عَلِمَ إِصَابَةُ الْكُلِّ أَي: بَأَنَ عَائِنَ إِصَابَةَ كُلِّ مِنَ الشَّمَارِيخِ بَأَنَ بَسَطِهَا وَاجِدًا بَعْدَ وَاجِدٍ كَالْحَصِيرِ وَقَوْلُهُ فَوْضِلُهُ أَلَمْ الْكُلُّ أَي: يَقْلُهُ فَإِنَّهُ يَزِيدُ أَيْضًا وَنَ حَالٌ تَوَبُّ أَوْ غَيْرُهُ وَمِمَّا لَا يَمْتَنِعُ تَأَثُّرُ الْبَشَرَةِ بِالضَّرْبِ. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بَأَنَ ذِكْرِ الْعَدِيدِ) أَي: بِقَوْلِهِ مِائَةُ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِيلَامِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ بِكُلِّ وَاجِدَةٍ أَوْ يَكْفِي حُصُولُهُ بِالْمَجْمُوعِ وَيَنْتَفِي، الثَّانِي. اه. سَم. قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَقَوْلِهِ ضَرْبًا إِنْخَ) وَالْأَوَّلُ الْأَخَذُ بِإِطْلَاقِهِمْ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِيلَامِ بِالْفِعْلِ وَإِنْ ذَكَرَ الْعَدَّةَ نِهَائَةً. قَوْلُهُ: (وَصَرِيحًا كَلَامِهِ إِنْخَ) وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَيْضًا أَنَّ تَرَأْتُمْ بَعْضُهَا عَلَوْ بَعْضٍ مَعَ الشَّدِّ كَيْفَ كَانَ يَحْصُلُ بِهِ أَلَمْ الْكُلُّ وَلَكِنْ صَوَّرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ تَكُونُ مُشْدُودَةُ الْأَسْفَلِ مَحْلُولَةٌ الْأَعْلَى وَاسْتَحْسِنَ. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ إِنْخَ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِنْخَ) وَإِنَّمَا يَزِيدُ بِسِيَاطٍ مَجْمُوعَةٍ بِشَرْطِ عَلَيْهِ إِصَابَتُهَا بِذَنَّهُ عَلَى مَا مَرَّ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْعِشْكَالُ. قَوْلُهُ: (وَلَا مِنْ جَنْبِهَا) أَي: السِّيَاطِ فَإِنَّهَا سُيُورٌ مُتَّخِذَةٌ مِنَ الْجَلِيدِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فِي إِجْزَائِهِ) أَي: الْعِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (أَي: تَرَدَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَا فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ لَا قَوْلُهُ مَعَ تَرْجِيحِ إِلَى الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا مَعَ تَرْجِيحِ عَدَمِهَا إِنْخَ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَائَةِ جَبَازًا فَلَوْ تَرْجَحَ عَدَمُ إِصَابَةِ الْكُلِّ يَزِيدُ أَيْضًا خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الْمُهِمَّاتِ إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَعَ إِضْيَافِهِ بِأَنَّهُ الْأَضْلُ بِرَأْدَةِ الذَّمِّ مِنَ الْكُفَّارَةِ. اه. أَي: حَيْثُ كَانَ الْحَلِيفُ بِاللَّهِ وَبِأَنَّهُ الْأَضْلُ عَدَمُ الْعَلَاقِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْحَلِيفُ بِهِ ع. ش.

قَوْلُهُ (سَمِي: فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ) أَي: إِصَابَةِ يَقُلُّ الْجَمِيعِ وَالْأَوَّلُ تَرَأْتُمْ كَافٍ، وَخِلُولَةُ بَعْضِهَا بَيْنَ الْبَدَنِ وَبَعْضِ الْآخَرِ لَا يَقْدَحُ. اه. سَم. قَوْلُهُ (سَمِي: يَزُودُ عَلَى النَّصِّ) لَكِنَّ الْوَرَعَ أَنْ يَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ

قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بَأَنَ ذِكْرِ الْعَدِيدِ) أَي: لِقَوْلِهِ: . اه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِيلَامِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيلَامُ لِكُلِّ وَاجِدَةٍ أَوْ يَكْفِي حُصُولُهُ بِالْمَجْمُوعِ وَيَنْتَفِي، الثَّانِي. اه. قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ إِنْخَ) مُنِعَ مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَعَ إِضْيَافِهِ بِأَنَّهُ الْأَضْلُ بِرَأْدَةِ الذَّمِّ مِنَ الْكُفَّارَةِ. اه. قَوْلُهُ: (أَي: الْمُصْنَفِ فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ) أَي: إِصَابَةِ يَقُلُّ الْجَمِيعِ وَالْأَوَّلُ تَرَأْتُمْ كَافٍ وَخِلُولَةُ بَعْضِهَا بَيْنَ الْبَدَنِ وَبَعْضِ الْآخَرِ لَا يَقْدَحُ. قَوْلُهُ: (إِذَا الظَّاهِرُ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ بَاسٍ وَاءٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَشْطُوبَ.

وفارق ما لو مات المُتعلِّق بِمَشِيئَتِهِ، وَشَكَّ فِي صُدُورِهَا مِنْهُ فَإِنَّهُ كَتَحَقُّقِ الْعَدَمِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّ الصَّرْبَ سَبَبُ ظَاهِرٍ فِي الْإِنْكِبَاسِ وَالْإِصَابَةِ، وَلَا أَمَارَةَ ثُمَّ عَلَى وَجُودِ الْمَشِيئَةِ قَالَا عَنِ الْبَقْوِيِّ: وَلَوْ قَالَ: إِنَّ صَرْبْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَصَدَ صَرْبَ غَيْرِهَا فَأَصَابَهَا طَلَّقَتْ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَيُحْتَمَلُ قَبُولُهُ. ١. هـ. وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ هُوَ صَرْبٌ لَهَا لَكِنْ لَا يَحْتُكُ لِلخَطَأِ كَالْمُكْرَهِ وَالتَّاسِي يُحْتَمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَا حِثٌّ بَاطِلًا عِنْدَ قَضِيهِ غَيْرِهَا فَلَا يُنَافِي كَلَامَ الْبَقْوِيِّ؛ لَأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ قَوْلُ غَيْرِهِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ لَمْ أَقْصِدْهَا إِلَّا بَيِّنَةً؛ لِأَنَّ الصَّرْبَ مُحَقَّقٌ وَالدَّفْعُ مُشْكُوكٌ فِيهِ وَقَوْلُهُ: إِلَّا بَيِّنَةٌ لَا يَلَايِمُ مَا قَبْلَهُ فَلْيُحْتَمَلْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِلَّا بَيِّنَةٌ بِقَرِينَةٍ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهَا (أَوْ لِتَضَرُّبَتِ مِائَةَ مَرَّةٍ) أَوْ ضَرْبَةً (لَمْ يَتَرَ بِهَذَا) أَيِ الْمَشْدُودَةِ أَوْ الْعِشْكَالِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ الْعَدَدَ مَقْصُودًا وَالْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا تَوَالِيهَا وَاشْتِرَاطُ ذَلِكَ كَالْإِبْلَامِ فِي الْحَدِّ وَالتَّمْزِيرِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِمَا الرِّخْزَ وَالتَّنْكِيلَ (أَوْ لَا) أَخْلَيْكَ تَفْعَلْ كَذَا حُجِلَ عَلَى نَفْيِ تَمْكِينِهِ مِنْهُ بِأَنَّ يَعْلَمَ بِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى مَنَعِهِ مِنْهُ.

لَا حِثِّمَالٍ تَخْلُفُ بَعْضُهَا مُغْنِي وَرِزْضَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ مَا لَوْ مَاتَ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَقَرُّوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ خَلَفَ لَيَذْخُلَنَّ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ فَلَمْ يَدْخُلْ وَمَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ تُغْلَمْ مَشِيئَتُهُ حَيْثُ يَحْتُكُ بِأَنَّ الصَّرْبَ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ كَتَحَقُّقِ الْعَدَمِ) أَيِ: فَيَحْتُكُ مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ وَلَا يَحْتُكُ مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ. هـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَمَارَةَ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَشِيئَةُ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهَا ثُمَّ وَالْأَصْلُ عَدَمُهَا. هـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ) أَيِ لَمْ أَقْصِدْهَا بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ. هـ. قَوْلُهُ: (يُحْتَمَلُ الْخُ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (هَذَا قَضِيهِ) أَيِ غَيْرِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي) أَيِ: قَوْلُ الْأَنْوَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ: الظَّاهِرِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ: غَيْرِ الْأَنْوَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَلَايِمُ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنْ الْبَيِّنَةَ لَا تَطْلُعُ عَلَى عَدَمِ الْقَصْدِ. هـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ ضَرْبَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ أَوْ لَا أَفَارِقُكَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ تَعَوَّضَ فِي التَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُطْلَقًا. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا تَوَالِيهَا) أَيِ يَكْفِي فِيمَا لَوْ قَالَ أَضْرِبْهُ مِائَةَ خَشْبَةٍ أَوْ مِائَةَ مَرَّةٍ أَنْ يَضْرِبَهُ بِشِمَارِخٍ لِيَصْدُقَ اسْمُ الْخَشْبَةِ عَلَيْهِ. هـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَاشْتِرَاطُ ذَلِكَ) أَيِ التَّوَالِي. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِّ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْخُ خَبَرُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يَغْلَمُ الْخُ) هَذَا تَفْسِيرٌ لِنَفْسِ التَّخْلِيَةِ أَيِ: وَالتَّخْلِيَةُ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى مَنَعِهِ أَيِ: وَلَمْ يَمْنَعْهُ. هـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِ) أَيِ: وَلَوْ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ حَيْثُ بَلَّمَهُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْفِعْلَ وَلَوْ

هـ. قَوْلُهُ: (حَتَّى مَا مَرَّ فِيهِ فِي الطَّلَاقِ) قَالَ هُنَاكَ قَبْلَ فَضْلِ: شَكَّ فِي طَّلَاقِ اسْتِذْلَالًا عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ كَانَتْ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ فَمَاتَ وَلَمْ تُغْلَمْ مَشِيئَتُهُ أَيِ: فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ. هـ. وَبَيِّنًا بِهَامِشِهِ تَضَرِيحُ الْمُتَوَنِ بِذَلِكَ وَنَقَلْنَا فِيهِ عَنِ الرِّزْضِيِّ وَشَرْحِهِ مَا حَاصِلُهُ عَدَمُ الْجَنَابِ بِذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ وَالْجَنَابُ فِي الْإِيمَانِ مَعَ الْفَرْقِ قَرَابَتُهُ. فَانْظُرْهُ مَعَ ذِكْرِ مَذِهِ الْحَوَالَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ ذَاكَ فِي مَحَلِّ آخَرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بَيِّنَةٌ لَا يَلَايِمُ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنْ الْبَيِّنَةَ لَا تَطْلُعُ عَلَى عَدَمِ الْقَصْدِ.



أو لا (أفارقك حتى استوفى حقّي) منك (فهرّب) يعني ففازقه المحلوف عليه، ولو بغير هرّب كما يُفْلَمَ مِنّا يأتي (ولم يُمكنه اتّباعه لم يحث) بخلاف ما إذا أمكنه اتّباعه فإنه يحث: قلت: الصحيح لا يحث إذا أمكنه اتّباعه والله اعلم؛ لأنّه إنّما حَلَفَ على فعل نفسه فلم يحث بفعل الغريم سواء أمكنه اتّباعه أم لا وفارق مُبارقة أحد الباقين الآخر في المجلس وأمكنه اتّباعه فإنه ينقطع خيارهما بأن التفرّق يتعلّق بهما ثم لا هنا، ومن ثمّ لو فازقه هنا بإذنه لم يحث أيضاً، ولو أراد بالمفارقة ما يُمثّلها حيث، ولو حَلَفَ لا يُطْلَقُ غريمه فهل هو كلا أفارقه أو كلا أخلي سبيله حتى يحث بإذنه له في المفارقة وبعدم اتّباعه المقدور عليه إذا هرّب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الهرّب؛ لأنّ المُتبادِر لا يُباشِرُ إطلاقه وبالإذن بأشّره بخلاف عدم اتّباعه إذا هرّب (وإن فازقه) الحالف بما يقطع خيار المجلس، ولو بمشيئه بعد وقوف الغريم مختاراً ذاكراً (أو وقف) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكالما مشين) حيث لأنّ المفارقة حينئذٍ منسوبة للحالف حتى في الثانية؛ لأنّه الذي أحدثها بوقوفه، أمّا إذا كانا ساكنين فابتدأ الغريم بالمشي فلا حيث مُطلقاً كما مرّ (أو أبراه) حيث؛ لأنّه فوّت البرّ باختياره (أو احتال) به

بُعِدَت المسافة. اه. ع ش عبارة الرشيد: أي بخلاف ما إذا لم يقدّر وأنظر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحالف عالماً بأنّه لا يقدّر على منعه كلسلطان أو هو من التعليل بالمستحيل عادة؟ اه.

• فود: (منك) أنظر هل للتشديد به فائدة فيما يأتي؟ اه. رشيد أقول يأتي من المضي والروض مع شرحه فائدته ومحتزّه. • فود: (حتى استوفى حقّي) ولو قال لا أفارقك حتى تقضي حقّي قدفع له دراهم مقاصيص هل يبرّ بذلك أم لا؟ فيه نظر والظاهر الثاني؛ لأنها دون حقه لتقص قيمتها ووزنها من قيمة الجيدة ووزنها وإن راجت. اه. ع ش. • فود: (مما يأتي) أي في قوله أمّا إذا كانا ساكنين إلخ.

• فود: (سني) (ولم يُمكنه اتّباعه) لمرّض أو غيره اه مضي. • فود: (بخلاف ما إذا أمكنه اتّباعه) أي ولم يتّبعه وإن أذن له. اه. • فود: (لا هنا) أي أنّه يتعلّق بفعل الحالف فقط. • فود: (لم يحث أيضاً) كذا في المضي. • فود: (ما يُمثّلها) أي: فعل نذ به وفعل غريمه. • فود: (حيث) أي: بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتّباعه ولم يتّبعه. • فود: (فهل هو كلا أفارقه) أي: حتى لا يحث بإذنه الحالف ليمدّيه في المفارقة وبعدم اتّباعه المقدور عليه ذا هرّب. • فود: (وَجَزَمَ بعضهم إلخ) عبارة النهاية والأوجه فيما سيور مسألة الهرّب الثاني وفيها عدّ الحث؛ لأنّ المُتبادِر إلخ. • فود: (الثاني) أي: الحث في المسائلين. • فود: (الحالف) إلى قوله ويأبّل في المضي إلّا قوله أو عوّضه عنه وقوله مُطلقاً كما مرّ.

• فود: (ذاكراً) أي لليمين. • فود: (ساكنين) أي: واقفين. اه. ع ش. • فود: (مطلقاً) أي: سواء أذنه في المشي أم لا. • فود: (كما مرّ) أي: فم شرح قلت إلخ. • فود: (به) أي: بحق.

• فود: (ومن ثمّ لو فازقه هنا بإذنه لم يثبت) عبارة الرّوض وإن فازقه الغريم فلا حيث وإن أذن له.

اه. • فود: (أو أبراه حيث) قال في شرح لزّوض وإن لم يفارقه. اه.

(على غريم) لغيره أو أحال به على غيره (ثم فازقه). أو خَلَفَ لِيُعْطِيَهُ ذَنْبَهُ يَوْمَ كَذَا ثُمَّ أَحَالَهُ بِهِ أَوْ عَوَّضَهُ عَنْهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ لَيْسَتْ اسْتِيفَاءً وَلَا إِعْطَاءً حَقِيقَةً وَإِنْ أَشْبَهَتْهُ، نَعَمْ، إِنْ نَوَى أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهُ وَذِمَّتُهُ مَشْغُولَةٌ بِحَقِّهِ لَمْ يَحْتِثْ كَمَا لَوْ نَوَى بِالْإِعْطَاءِ أَوْ الْإِيْفَاءِ بَرَاءَةً ذِمَّتِهِ مِنْ حَقِّهِ، وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَلَوْ تَعَوَّضَ أَوْ وَضَعَهُ لَهُ ضَامِرٌ ثُمَّ فَارَقَ لَظَنَّتْ أَنَّ التَّعْوِضَ أَوْ الصَّمَانَ كَافٍ حَيْثُ لِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ جَهْلَهُ بِالْحَكْمِ لَا يُغْذِرُ بِهِ (أَوْ أَفْلَسَ) لِفَارَقِهِ لِيُؤَيِّرَ حَيْثُ) لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ مِنْهُ وَإِنْ لَزِمَتْهُ كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَصْلِي الْفَرْضَ فَصَلَّاهُ فَإِنَّهُ

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (ثُمَّ فَارَقَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حَنْثَ بِمُجَرَّدِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ وَصَرَّخَ فِي شَرْحِ الزُّوْضِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ وَلَعَلَّ الثَّانِي كَذَلِكَ. اهـ. سَمِ أَقُولُ صَنِيعُ الْمُنْهَجِ حَيْثُ انْقَطَعَتْ قَوْلُ الْمُنْهَاجِ ثُمَّ فَارَقَهُ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ. ﴿قَوْلُ﴾ (أَوْ خَلَفَ لِيُعْطِيَهُ) أَوْ لِيُؤَيِّتَهُ كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ الْإِيْدَاءُ. ﴿قَوْلُ﴾ (نَعَمْ إِنْ نَوَى الْإِنْفَ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْإِبْرَاءِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى أَوْ خَلَفَ لِيُعْطِيَهُ الْإِنْفَ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ نَوَى الْإِنْفَ رَاجِعٌ إِلَى مَذْهَبِ أَيٍّ: مَسْأَلَةِ الْإِعْطَاءِ. ﴿قَوْلُ﴾ (وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ. اهـ. سَمِ. ﴿قَوْلُ﴾ (وَلَوْ تَعَوَّضَ الْإِنْفَ) أَيٍّ: أَوْ إِبْرَاهُ أَوْ أَحَالَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي. ﴿قَوْلُ﴾ (أَنَّ التَّغْوِضَ) الْأَوَّلَى التَّعَوَّضَ. ﴿قَوْلُ﴾ (حَيْثُ كَمَا مَرَّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ أَتَجِدُ عَدَمَ حَنْثِهِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ. اهـ. أَيٍّ: بِكَوْنِ ذَلِكَ غَيْرِ مَانِعٍ مِنَ الْحَنْثِ وَيَتَشَأُّ مِنْهُ أَنَّ الْمُفَارَقَةَ الْآنَ غَيْرُ مَخْلُوفٍ عَلَى عَدَمِهَا فَهُوَ جَاهِلٌ بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ لَا بِالْحَكْمِ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَدَمِ الْحَنْثِ بِمَا ذَكَرَ لِلْجَهْلِ عَدَمَ فِيمَا لَوْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَقْتَضِ كَذَا فَقَالَ لَهُ غَيْرُهُ إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَظَنَّ صِحَّةَ الْمَشْبُوعَةِ لِجَهْلِهِ أَيْضًا بِالْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش عبارة سَمِ قَوْلُهُ: حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ شَرَّحَ بَعْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى بَحْثِ عَدَمِ الْحَنْثِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ بَعْضُهُمْ الْإِنْفَ الْآتِي فِي شَرْحِ وَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلَانِ. اهـ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (أَوْ أَفْلَسَ) أَيٍّ: ظَهَرَ أَنَّ غَرِيمَهُ مُفْلِسٌ وَقَوْلُهُ لِيُؤَيِّرَ وَفِي الْمُحَرَّرِ إِلَى أَنْ يُوَيِّرَ. اهـ. مُعْنَى. ﴿قَوْلُ﴾ (لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا أَثَرُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ﴿قَوْلُ﴾ (لِيُوجِدَ الْمُفَارَقَةَ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الْحَلْفِ يَظُنُّ أَنَّ لَهُ مَا لَوْ يُوَفِّي مِنْهُ ذَنْبَهُ وَيَتَبَيَّنُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَرُفِ الْفَلَسِ بَعْدَ خِلْفِهِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ قَبْلَهُ وَفِي حَجِّ مَا يُفِيدُ ذَلِكَ وَأَطَالَ قَلْبُ الرَّاجِعِ. اهـ. ع ش وقوله وفي حَجِّ الْإِنْفَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا يَظْهَرُ بِتَأْمُلِ كَلَامِ الشَّارِحِ بَلْ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ خَلَفَ الْإِنْفَ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ قَوْلِهِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْإِنْفَ. ﴿قَوْلُ﴾ (كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَصْلِي الْفَرْضَ الْإِنْفَ) لَا يَخْفَى الْفَرْقُ بَاتِهِ فِي هَذِهِ آيَةٍ بِالْحَلْفِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَتُنَا كَذَلِكَ بَأَنَّ نَصَوْرَ بَاتِهِ عَالِمٌ بِإِعْسَارِهِ عِنْدَ الْحَلْفِ قَلْبُ الرَّاجِعِ. اهـ. رَشِيدِي

﴿قَوْلُ﴾ (أَيُّ الْمُصَنِّفِ): (ثُمَّ فَارَقَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حَنْثَ بِمُجَرَّدِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ وَصَرَّخَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ، وَلَعَلَّ الثَّانِي مِثْلُهُ. ﴿قَوْلُ﴾ (وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ: حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ شَرَّحَ بَعْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى بَحْثِ عَدَمِ الْحَنْثِ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِيمَا سَأَلْتِي فِي الصَّفْحَةِ فِي قَوْلِهِ: وَكَانَ بَعْضُهُمْ الْإِنْفَ.

يَحْتَثُ نعم، لو أَلَزَمَهُ الْحَاكِمُ بِمُفَارَقَتِهِ لَمْ يَحْتَثْ كَالْمُكْرَهِ وَإِنَّمَا أَثَرُ الْعُدْوَانِ فِي نَحْوِ لَا أَسْكُنُ فَمَكَتْ لِنَحْوِ مَرَضٍ؛ لِأَنَّ الْجِنْتَ فِيهَا بِاسْتِدَامَةِ الْفِعْلِ لَا بِإِنْشَائِهِ وَهِيَ أَضْعَفُ فَتَأَثَّرَتْ بِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ خَصَّ يَمِينَهُ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ أَوْ أَتَى بِمَا يُمْسِكُهَا قَاصِدًا دَخُولَهَا أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ حَيْثُ بِهَا وَإِلَّا فَلَا كَمَا تَرَى فِي مَبْحَثِ الْإِكْرَاهِ فِي الطَّلَاقِ وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا بِسَارِهِ فَبِإِنْ إِيْسَارِهِ فَلَا يَحْتَثُ بِمُفَارَقَتِهِ، لَكِنْ ظَاهِرُ الْمَتَنِ يُنَافِي هَذِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ قَرِينَةَ الْمُشَاحَةِ وَالْخَاسِمَةِ الْحَامِلَةَ عَلَى إِطْلَاقِ الْيَمِينِ ظَاهِرَةٌ فِي إِرَادَتِهِ حَالَةَ الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ وَمَنْ ظَنَّ بِسَارِهِ حَالَةَ الْيَلْفِ لَا قَرِينَةَ عَلَى شُمُولِ كَلَامِهِ لِلْمَعْصِيَةِ وَإِنْ سَبَقَتْ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ أَقْوَى فَلَمْ يَحْتَثْ بِالمُفَارَقَةِ الْوَاجِبَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فَتَنْبَلِّغُ خِيَطًا لَيْلًا نَمَّ أَصْبَحَ صَائِمًا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ كُرْهًا أَوْ غَفْلَةً وَلَا حَاكِمًا يُجْبِرُهُ عَلَى نَزْعِهِ حَتَّى لَا يُفْطِرَ لَوْ قِيلَ لَا يُفْطِرُ بِنَزْعِهِ هُوَ لَمْ يَأْخُذْ تَنْزِيلًا؛ لِإِجَابِ الشَّرْعِ مَنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَيْطَانٌ زَوْجَتَهُ فَوَجَدَهَا حَائِضًا فَمَرَدَّ دَلَّاعَاتِهِ الْمُفْطِرَ بِاخْتِيَارِهِ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ وَيُفْطِرُ

وَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ إِلَيْهِ أَضْوِيرٌ آخَرُ. قُود: (لَمْ يَحْتَثْ إِلَيْهِ) (تَثْبِيهٌ): لَوْ اسْتَوْفَى مِنْ وَكِيلٍ غَرِيمِهِ أَوْ مِنْ مُتَّبِعٍ بِهِ وَفَارَقَهُ حَيْثُ إِنْ كَانَ قَالَ مِنْكَ وَإِلَّا فَلَا جِنْتَ فَإِنْ قَالَ لَا تُفَارِقْنِي حَتَّى اسْتَوْفَيْتَ مِنْكَ حَقِّي أَوْ حَتَّى تَوْفَيْتَ حَقِّي فَأَزَقَهُ الْغَرِيمُ عَالِمًا مُخْتَارًا حَيْثُ الْحَالِفُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فِرَاقَهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِ الْغَرِيمِ وَهُوَ مُخْتَارٌ فِي الْمُفَارَقَةِ فَإِنْ نَسِيَ الْغَرِيمُ الْحَلِفَ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْمُفَارَقَةِ فَتَازَقَ فَلَا جِنْتَ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ تَنْظِيرُهُ فِي الطَّلَاقِ تَبَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتَوْفَى وَلَوْ قَرَّ الْحَالِفُ مِنْهُ لَمْ يَحْتَثْ وَإِنْ أَمَكَّتْ مُتَابَعَتُهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى فِعْلِهِ فَإِنْ قَالَ لَا تَقْرَبْنِي حَتَّى اسْتَوْفَيْتَ مِنْكَ حَقِّي حَيْثُ بِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ عَالِمًا مُخْتَارًا وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَا أَفْتَرِقُنَا حَتَّى اسْتَوْفَيْتَ حَقِّي مِنْكَ لِصِدْقِ الْاِئْتِرَاقِ بِذَلِكَ فَإِنْ فَارَقَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَحْتَثْ نَحْنِي وَزَوْجِي مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (فِيهَا) أَي: مَسْأَلَةٌ لَا أَسْكُنُ فَمَكَتْ إِلَيْهِ. قُود: (بِهِ) أَي: بِالْعُدْوَانِ. قُود: (بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ) كَمَا لَزِمَتْهُ هُنَا مَعَ الْإِعْسَارِ. اهـ. سـ.

قُود: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةُ إِلَيْهِ) كَالْخِصَامِ هُا وَقَضِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِالْقَرِينَةِ عَدَمُ الْجِنْتِ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يَرُدَّ مَا ذَكَرَ اهـ سـ. قُود: (حَيْثُ بِهَا) أَي: بِهَذِهِ الْيَمِينِ أَي: بِتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ فِيهَا. قُود: (وَإِلَّا) أَي: بِأَنَّ اتَّقَى كُلُّ مِنَ الْقَضْدِ وَالْقَرِينَةِ. قُود: (وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ الْإِفْلَاقِ وَقَوْلُهُ مَا لَوْ خَلَفَ أَي: وَأُطْلِقَ. قُود: (هَلِيبُهُ) أَي: مَسْأَلَةٌ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْرِقُهُ ظَانًّا إِلَيْهِ أَي: عَدَمُ الْجِنْتِ فِيهَا. قُود: (فِي إِرَادَتِهِ) أَي: عَدَمُ الْمُفَارَقَةِ. قُود: (وَمَنْ ظَنَّ إِلَيْهِ) غَفْلَةً عَلَى قَوْلِهِ قَرِينَةُ الْمُشَاحَةِ إِلَيْهِ. قُود: (وَأَمَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِلَيْهِ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشُؤِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَوْ أَفْلَسَ إِلَيْهِ أَوْ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ لَهُ بِقَوْلِهِ لَوْ جُودَ الْمُفَارَقَةِ إِلَيْهِ. قُود: (لَوْ قِيلَ إِلَيْهِ) مَقُولُ الزَّرْكَشِيِّ. قُود: (فَمَرَدُّو) جَوَابُ أَمَّا. قُود: (لِتَعَاطِيهِ الْمُفْطِرُ) وَهُوَ

قُود: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ خَصَّ يَمِينَهُ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ) كَمَا لَزِمَتْهُ هُنَا مَعَ الْإِعْسَارِ. قُود: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةُ إِلَيْهِ) كَالْخِصَامِ هُنَا، وَقَضِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِالْقَرِينَةِ عَدَمُ الْجِنْتِ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يَرُدَّ مَا ذَكَرَ.

كَمَرِيضٍ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَكَ إِنْ لَمْ يُقَطِّرْ فَيَلْزِمُهُ تَعَاطِي الْمُقَطِّرِ وَيُقَطِّرُ بِهِ وَلَيْسَ هَذَا كَمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْإِيمَانِ عَلَى الْأَلْفَاظِ، وَالْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ أَوْ الْعُرْفِيُّ لَهُ فِيهَا مَدْخَلٌ بِالتَّخْصِصِ تَارَةً وَالتَّعْمِيمِ أُخْرَى فَلِذَا فُرِّقُوا فِيهَا بَيْنَ الْمَعْصِيَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِجَتِي هُنَا لَا تَمُتُ فَنَأْتِلُهُ.

(فَرَعَ) سُبُلَتْ عَمَّا لَوْ خَلَفَ لَا يُرَافِقُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِصْرَ فَرَافِقُهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَهَلْ يَحْتَنُ؟ وَأَجَبْتُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْتَنُ حَيْثُ لَا نِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ هَذِهِ الصِّيغَةِ مَا اقْتَضَاهُ وَضْعُهَا اللَّفْظِيُّ، إِذِ الْفِعْلُ فِي حَذِّ التَّغْيِي كَالْتَكْرِ فِي خَيْرِهِ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ المُرَافَقَةِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ تِلْكَ الطَّرِيقِ وَزَعَمُ أَنَّ مُؤَدَّاهَا أَنَّنَا لَا نَسْتَفْرِقُ الطَّرِيقَ كُلَّهَا بِالْاجْتِمَاعِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. وَعَمَّا لَوْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ مُدَّةَ عُمُرِهِ فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُدَّةً مَعْلُومَةً دُئِنَ وَلَا اقْتَضَى ذَلِكَ اسْتَفْرَاقَ الْمُدَّةِ مِنْ انْتِهَاءِ الْحِلْفِ إِلَى الْمَوْتِ فَمَتَى كَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَيْثُ، وَأَمَّا إِثْنَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ فِي مُدَّةِ عُمُرِهِ حَيْثُ بِالْكَلَامِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَنُ إِلَّا بِالْجَمِيعِ

التَّرْعُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَي: مَسَأَلْنَا الْخِيَطَ وَالْمَرِيضَ وَقَوْلُهُ كَمَا نَحْنُ فِيهِ أَي: مَسْأَلَةُ الْإِفْلَاسِ إِذَا ظَنَّ يَسَارَ الْغَرِيمِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: فِي الْيَمِينِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ لَا تَمُتُ أَي: فِي الصِّيَامِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَرَعَ) سُبُلَتْ هَذَا لَوْ خَلَفَ الْإِنْفَ. (فَرَعَ): خَلَفَ لَا اسْتَكُنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ هَذِهِ السَّنَةَ لَمْ يَحْتَنُ بِالسُّكْنَى بَعْضَ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ بِخِلَافِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ يَحْتَنُ بِالْبَعْضِ وَلَوْ قَالَ لَا أَقْمُدُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَى الْغُرُوبِ حَيْثُ بِاسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ إِلَى الْغُرُوبِ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَوْ بِإِخْدَائِهِ وَإِنْ قَامَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ التَّغْيِي فِي مَعْنَى مُضَدِّ مُتَكَرِّرٍ فِي خَيْرِ التَّغْيِي كَذَا أَقْتَى بِهِ مَرْتَبَعًا لِأَيِّهِ فِي تَطْيِيرِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا أَقْتَى بِهِ الشَّارِحُ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ. اهـ. سَمَّ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُوَافِقٌ الْإِنْفَ لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ بِإِخْدَائِهِ الْإِنْفَ فَقَطُّ وَإِلَّا وَمَا ذَكَرَهُ قَبْلَهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ شَهْرِ رَمَضَانَ الْإِنْفَ وَفِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْإِنْفَ إِنَّمَا يُوَافِقُ إِثْنَاءَ الْبَعْضِ دُونَ مَا أَقْتَى بِهِ الشَّارِحُ. ٥. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا نِيَّةَ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُرَافِقُهُ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ فَلَا يَحْتَنُ بِذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (دُئِنَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ) أَي: فِي بَعْضِهَا. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ أَرَادَ فِي مُدَّةِ عُمُرِهِ) أَي: فِي جُزْءٍ مِنْهَا وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَي: بَأَنَّ أَرَادَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَيَسْلِمُ أَنَّ لَهُ حَاصِلًا

٥. قَوْلُهُ: (فَرَعَ) سَأَلَتْ هَذَا لَوْ خَلَفَ لَا يُرَافِقُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِصْرَ فَرَافِقُهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ الْإِنْفَ. (فَرَعَ): خَلَفَ لَا اسْتَكُنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ هَذِهِ السَّنَةَ لَمْ يَحْتَنُ بِالسُّكْنَى بَعْضَ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ بِخِلَافِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ يَحْتَنُ بِالْبَعْضِ: وَلَوْ قَالَ: لَا أَقْمُدُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَى الْغُرُوبِ حَيْثُ بِاسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَوْ بِإِخْدَائِهِ وَإِنْ قَامَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ التَّغْيِي فِي مَعْنَى مُضَدِّ مُتَكَرِّرٍ فِي خَيْرِ التَّغْيِي كَذَا أَقْتَى بِهِ مَرْتَبَعًا لِأَيِّهِ فِي تَطْيِيرِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا أَقْتَى بِهِ الشَّارِحُ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ.

فليس في محلّه فاحذره فإنه لا حاصل له وبسليم أن له حاصلًا فهو سفساف لا يُعزّل عليه (وإن استوفى وفازقه فوجده) أي: ما أنزله منه (ناقصًا) يُنظر (إن كان جنس حقه ليكنه أردًا) منه (لم يحدث)؛ لأن الرذاة لا تمنع الاستيفاء، وقيل إنه ابن الرفعة نقلًا عن الماوردي بما إذا قلّ التناوُث بحيث يُتسامح به أي: عُرِفًا نظير ما رُوِيَ في الوكالة فيما يظهر على أن لك أن تُنازع في التقييد من أصله بمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يمكن جنس حقه كأن كان ذراهم فخرج المأخوذ مغشوشًا (حيث حاله) بذلك. عند المفارقة؛ لأنه فازقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حينئذ (القولان) في جنس الجاهل أظهرهما لا حيث وكان بعضهم أخذ من هذا إفتاء فيمن حلف ليُعطيته دينه فأعطى، بمضيه وعرضه عن بعضه بأن الدائن إن خفي عليه ذلك

ليكن في دعوى كونه سفسافًا وتوهمًا نظر. • فود: (فإنه لا حاصل له) كأن وجهه أن تقدّر في لازم له؛ لأنه ظرّف والاحتمال القابل بعدم تقدير. • لا يُعقل اه سيّد عمر. • فود: (أي: ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمُعني.

• قول (سني): (ناقصًا) أي ناقص القيمة ذ لا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو الكيل أنه استوفى حقه. اه. ع ش. • فود: (وقيل ابن الرفعة إلخ) عبارة النهاية وتقيّد ابن الرفعة تبعًا إلخ فيه نظر؛ لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء. اه. وعبارة اله نفي. تنبيه: ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلًا يُتسامح به مثله أو كثيرًا وهو كذلك وإن قيّد في الكفاية بالأول. اه. • فود: (في التقييد) أي بالقليل من أصله أي بقطع النظر من قيد الحيثية. • فود: (بمنع أن ذلك) أي: التناوُث المذكور مطلقًا وإن كان كثيرًا. اه. وشيّد. • فود: (كأن كان ذراهم) أي خالصة. اه. مُعني. • فود: (مغشوشًا) أي: أو نحاسًا نهايةً ومُعني.

• قول (سني): (القولان) التثريف فيه لله هُدى المذكور في باب الطلاق يقول ابن شُهبة ولا عهد مقدّم يُحيل عليه ممنوع. اه. مُعني. • فود: (فيمن حلف ليُعطيته إلخ) الحالف الدائن وفاعل ليُعطيته المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن إن خفي عليه. اه. سم. • فود: (ليُعطيته دينه) أي: في يوم كذا مثلاً. • فود: (بأن الدائن إن خفي عليه إلخ) أي: فظن كفاية ذلك. اه. سم أي: في السلام عن الحديث.

• فود: (لأن الرذاة لا تمنع الاستيفاء وقيل ابن الرفعة إلخ) عبارة الرّوض فإن استوفى، ثم وجده مبيعًا لم يحدث، قال في شرحه نعم إن كان لأرض كثيرًا لا يُتسامح به مثله حيث قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي: فإن قبل نقصان لحق موجب للحديث فيما قلّ وكثّر فهَلْ كان نقصان الأرض كذلك قلنا لا؛ لأن نقصان الحق مُحقق ونقصان الأرض مَظنون. اه. • فود: (فيمن حلف ليُعطيته دينه) الحالف الدائن وفاعل ليُعطيته المديون، مفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن إن خفي عليه إلخ. • فود: (بأن الدائن إن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك.

لِجَهْلِهِ بِهِ بِنَحْوِ قُرْبِ إِسْلَامِهِ لَمْ يَحْتِثْ وَقَدْ تَعَمَّرَ الْجَنَّةُ. اهـ. وليس في مَحَلِّهِ؛ لَأَنَّ مَا فِي  
الْمَتْنِ فِي جَهْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ وَقَدْ مَرَّ مَبْسُوطًا فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَيْسَ  
بِغُذْرٍ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَهْلَيْنِ، وَلَوْ خَلَفَ لَيَقْضَيْنَ فَلَانًا ذَنْتَهُ يَوْمَ كَذَا فَأَعْسَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَمْ  
يَحْتِثْ كَمَا أَفْتَى بِهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَكِلَاهُمَا نَاطِقٌ بِذَلِكَ فِي فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا مَرَّ  
فِي لَأَكَلْنَ ذَا الطَّعَامِ غَدًا وَمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الْمَتْنِ فِي إِلَى الْقَاضِي وَالْأَفْكَرَةُ وَهُوَ غَدٌ مِنْ  
تَقْيِيدِهِمُ الْجَنَّةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا إِذَا تَمَكَّنَ، وَمِنْ قَوْلِ الْكَافِي فِي إِنْ لَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ الْيَوْمَ  
إِنْ حَاضَتْ بَعْدَ مُضِيِّ إِمَّاكِ صَلَاتِهَا حَيْثُ وَالْأَفْكَرَةُ فَلَا أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْجَنَّةِ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنْ لَا  
يُقَدَّرَ عَلَى الْوَفَاءِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ الَّتِي خَلَفَ عَلَيْهَا إِلَى آخِرِهَا كَالْيَوْمِ فِي مَسْأَلَتِنَا  
وَالْأَوْجَهُ فِيمَا لَوْ سَافَرَ الدَّائِنُ قَبْلَهَا لَوْ قَدْ قَالَ لَأَقْضَيْتُكَ أَوْ لَأَقْضَيْتُ فَلَانًا عَدَمُ الْجَنَّةِ لِقَوَاتِ  
الْبَرِّ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا يُكَلَّفُ إعْطَاءُ وَكِيلِهِ أَوْ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ فَلَا يُحْمَلُ الْحِلْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ

• فَوَدَّ: (وَقَدْ تَعَمَّرَ الْجَنَّةَ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ فِي قُوَّةِ التَّغْلِيلِ لِعَدَمِ الْجَنَّةِ فَكَانَتْ قَالِ لِجَهْلِهِ الْإِغْطَاءُ  
الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ إِلَخَ هَذَا الْجَهْلُ يَتَضَمَّنُ  
ظَنَّ أَنْ مِنْ أَفْرَادِ إِعْطَاءِ الدَّيْنِ التَّغْرِيبُ عَنْهُ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (وَلَوْ  
خَلَفَ لَيَقْضَيْنَ إِلَخَ) وَإِنْ خَلَفَ الْغَرِيمُ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَوْفِيكَ حَقَّكَ فَسَلَّمَهُ لَهُ مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَحْتِثْ،  
أَوْ لَا اسْتَوْفَيْتَ حَقَّكَ مِنِّي فَأَخَذَهُ مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَحْتِثْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَذَهُ عَالِمًا مُخْتَارًا وَإِنْ كَانَ  
الْمُغْطِي مُكْرَمًا أَوْ نَاسِيًا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَحْتِثْ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَإِنْ كَانَ مُغْفِرًا حَالِ  
الْحِلْفِ وَلَمْ يَزُجْ الْإِسَارَ بِسَبَبِ ظَاهِرِ. • فَوَدَّ: (فِي إِلَى الْقَاضِي) أَيِ فِيمَا لَوْ خَلَفَ لَا أَرَى مُتَكْرَرًا إِلَّا رَفَعَهُ  
إِلَى الْقَاضِي وَقَوْلُهُ وَالْأَفْكَرَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ وَلَكِنْ صَوَابُهُ وَالْأَفْكَرَةُ بِزِيَادَةِ الْكَافِ. • فَوَدَّ: (إِنْ  
حَاضَتْ إِلَخَ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ: أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْجَنَّةِ إِلَخَ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. • فَوَدَّ: (فِي مَسْأَلَتِنَا)  
أَيِ: قَوْلُهُ: وَلَوْ خَلَفَ لَيَقْضَيْنَ فَلَانًا ذَنْتَهُ إِلَخَ. • فَوَدَّ: (الْأَفْكَرَةُ إِلَخَ) خَبَرٌ أَنَّ. • فَوَدَّ: (مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ) إِلَى  
قَوْلِهِ وَالْأَوْجَهُ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ الَّذِي خَلَفَ عَلَيْهِ إِلَخَ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهَا) يَتَّبِعِي أَوْ فِيهَا قَبْلَ  
الْإِمَّاكِ. اهـ. سم وفيه تَوَقُّفٌ لِمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِي قَبْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ إِلَخَ مَا نَصَّهُ  
وَكَذَا أَيِ: يَحْتِثْ لَوْ مَضَى زَمَنُ الشُّرُوعِ وَلَمْ يَشْرَعْ مَعَ الْإِمَّاكِ وَلَا يَتَوَقَّفَ عَلَى مُضِيِّ زَمَنِ الْقَضَاءِ كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزِدِيُّ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُكَلَّفُ إِعْطَاءَ وَكِيلِهِ إِلَخَ) بَلْ لَا جَبْرًا بِإِعْطَائِهِمَا وَلَا يَكُونُ كَأَعْطَائِهِ  
حَتَّى لَوْ سَافَرَ الدَّائِنُ فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَتَدَفَّعِ الْجَنَّةَ بِإِعْطَائِهِمَا لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ.

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا فِي جَهْلِ حُكْمِهِ) هَذَا الْجَهْلُ يَتَضَمَّنُ ظَنَّ أَنْ مِنْ أَفْرَادِ  
إِعْطَاءِ الدَّيْنِ التَّغْرِيبُ عَنْهُ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهَا) يَتَّبِعِي أَوْ فِيهَا قَبْلَ  
الْإِمَّاكِ وَلَا يُكَلَّفُ إِعْطَاءَ وَكِيلِهِ أَوْ الْقَاضِي بَلْ لَا جَبْرًا بِإِعْطَائِهِمَا وَلَا يَكُونُ كَأَعْطَائِهِ حَتَّى لَوْ سَافَرَ  
الدَّائِنُ فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَتَدَفَّعِ الْجَنَّةَ بِإِعْطَائِهِمَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ م ر.



قربة ثم رأيت الجلال البلقيني رجع ذلك أمضا ولا ينافي ذلك ما في التوسط عن فتاوى ابن  
البرزري قال: إن جاء حادي عشر الشهر وما أوفيتك أو لأقضيته إلى الحادي عشر فسافر  
الذائر قبله فإن قصد كونه لانتهاية الغاية وتمكن من الإيفاء قبله حيث وإن جعله يعني الحادي  
عشر ظرفا للإيفاء فسافر قبله ففيه خلاف مشهور أي: والأصح منه لا حيث وإن أطلق فالأولى  
أن يرجع اهـ والذي يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحليف إلى تمام  
الحادي عشر ظرف للإيفاء المحلوف عليه فإذا سافر بعد التمكن من الإيفاء حيث الحالف  
مطلقا ما لم يقل: أردت أن الحادي عشر هو الظرف للاستيفاء فيصدق بيمينه لاحتماله وبهذا  
يُعلم وجه عدم المناقاة؛ لأن لأقضيته غدا صريح في أن الغد هو الظرف للإيفاء بخلاف  
صورتي الحادي عشر، فلم يؤثر السفر قبل الغد في تلك وأثر في هاتين على ما تقرر والأوجه  
أيضا أن موت الذائر كسفره فيما مر به فإن كان بعد التمكن حيث والا فلا ولا أثر لقدرته  
على الدفع للوارث؛ لأنه خلاف المحوف عليه ومن ثم كان الذي يتجه في لأقضيته حقل  
أنه لا ينفو البير بالسفر والموت لا يمكن القضاء هنا مع غيبته، وإبراء الذائر قبل التمكن مانع  
منه، وأما ما في عقارب الثزني أي: سماه بذلك لصعوبته من أنه مع المعجز عن القضاء  
يحتج إجماعا فأشار الزايعي إلى رده كما مر بل إعراض الأئمة عنه وإطباقهم على التفرع على  
خلافه من اعتبار التمكن أدل دليل على عدم صحته وأول بحمله على ما إذا تمكن من قضائه  
في الغد فلم يقضه، .....

سم. قود: (إن جاء حادي عشر إلخ) أي فامراتي طابق. قود: (أو لأقضيته إلى الحادي إلخ) أي  
والله لأقضيته إلخ. قود: (قيله) أي: الحادي عشر وقوله كونه أي: كل من التركيبين. قود: (وإن  
جعله إلخ) لا يخفى بعده في الثانية سم. قود: (وإن أطلق فالأولى أن يرجع) المتبادر منه عدم الجنب  
عند تعلل المراجعة. قود: (ما يتبادر من اللفظ) مبتدأ وما بعده خبره والجمله خبر والذي إلخ.  
قود: (للإيفاء) أي أو لقضاء. قود: (حين) أي: إذا لم يجمل الحادي عشر ظرفا للإيفاء.  
قود: (مطلقا) أي: سافر قبل الحادي عشر أو فيه. قود: (وبهذا إلخ) أي: بقوله والذي يتجه إلخ.  
قود: (هذا) الأولى يوم كذا. قود: (فلم يؤثر السفر) أي: لم يثبت به. قود: (على ما تقرر) أي:  
ما لم يقل أردت أن الحادي عشر هو الظرف إلخ. قود: (فيه) أي: السفر. قود: (فإن كان) أي:  
الموت. قود: (في لأقضيته حقل) أي بخلاف المفعول الأول. قود: (لإمكان القضاء) أي بالإعطاء  
لوكيله أو القاضي أو الوارث. قود: (مانع) أي: من الجنب. قود: (بذلك) أي: المقارب.  
قود: (كما مر) أي: أيضا في قوله وكلامه انطلق بذلك إلخ. قود: (وأول) أي: ما في المقارب.  
قود: (إذا تمكن إلخ) أي: ثم عجز عنه.

قود: (وإن جعله إلخ) لا يخفى بعده في الثانية.

وَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ يَمِينُهُ الْمَجْزَى لِإِعْسَارِهِ أَوْ نِسْيَانِهِ بَلْ لَوْ ادَّعَى الْأَدَاءُ فَأَنْكَرَهُ الدَّائِرُ قُبِلَ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْجَنْثِ كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مَعَ مَا فِيهِ.

(أَوْ خَلَفَ (لَا رَأَى مُنْكَرًا) أَوْ نَحْوَ لَقَطَةٍ (لَا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَرَأَى) مُنْكَرًا (وَتَمَكَّنَ) مِنْ رَفْعِهِ لَهُ (فَلَمْ يَرْفَعْهُ) أَي: لَمْ يَوْصِلْ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِلَفْظٍ أَوْ نَحْوِ كِتَابَةِ لِلْقَاضِي خَبْرَهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِمُّ لَهُ غَيْرُهُ إِذْ لَا فَايِدَةَ لَهُ (حَتَّى مَاتَ) الْحَالِفُ (خَيْثُ) أَي مِنْ قِبَلِ الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ فُوتَ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَبْرَةَ فِي الْمُنْكَرِ بِاعْتِقَادِ الْحَالِفِ دُونَ غَيْرِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنْ أَعْمَى

• قَوْلُهُ: (وَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْمَجْزَى) أَطْلَقَ هُنَا قَبُولَ قَوْلِهِ فِي الْإِعْسَارِ وَنَقَلَ قُبِلَ الرَّجْعَةُ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ثُمَّ قَالَ فِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِكْرَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَحَبْسٍ فَكَذَا هُنَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّحْلِيلِ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ أَهْ وَسَبَقَ فِي التَّحْلِيلِ عَنْ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِي نَقْلًا عَنْ الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ تَقْبِيلُ قَبُولِ قَوْلِ الْحَالِفِ فِي الْإِعْسَارِ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْزَفْ لَهُ مَالٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

• قَوْلُهُ: (قُبِلَ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْجَنْثِ) وَلَوْ كَانَ الْحَلِفُ بِطَّلَاقٍ كَانُ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ إِنْ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ خَرَجْتَ أَبَدًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ وَأَنْكَرَتْ وَلَا يَتِمُّ لَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُقَارَفُ كَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ بِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى وُجُودِ الْمُحَلِّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْخُرُوجُ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي شَرْطِهِ م. ر. اهـ. س. م. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْجَنْثِ) أَي: لَا بِالنِّسْبَةِ لِسُقُوطِ الدَّيْنِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ لَقَطَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِمُّ فِي الْمُغْنِي وَالْيَاقُوتِيُّ عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ فِي النَّهَائِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ لَقَطَةٍ) أَي: كَضَالَةِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَائِي أَوْ نَحْوَ لَقَطَةٍ قَالَ. اهـ. ع. ش. أَي: فِي مَحَلٍّ لَا يَلِيقُ بِهِ اللَّغَطُ كَالْمَسْجِدِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مُنْكَرًا) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ مَا زَادَهُ ذَلِكَ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ كِتَابَةٍ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ الرِّسَالَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهَا النَّهَائِيُّ وَلَكِنْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: أَوْ غَيْرِهِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَتَّى مَاتَ الْحَالِفُ) أَخْرَجَ مَوْتَ الْقَاضِي وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الرِّفْعُ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَهُ كَمَا لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الرِّفْعِ إِلَيْهِ مَعَ التَّمَكُّنِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَنُ لِإِمْكَانِ رَفْعِهِ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَ مَنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. اهـ. س. م. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ فُوتَ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ) وَلَا يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الرِّفْعِ بَلْ لَهُ الْمُهْلَةُ مُدَّةُ عُمُرِهِ وَحُمُرِ الْقَاضِي فَمَتَى رَفَعَهُ إِلَيْهِ بَرَّ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِاخْتِيَارِ الْحَالِفِ) وَعَلَيْهِ قَبِيرٌ بِرَفْعِهِ إِلَى قَاضِي الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ مُنْكَرًا أَهْ ع. ش. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ ظَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا عِنْدَ الْقَاضِي وَفِي

• قَوْلُهُ: (قُبِلَ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْجَنْثِ) كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ (إِلْخ) وَلَوْ كَانَ الْحَلِفُ بِطَّلَاقٍ كَانُ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: إِنْ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ خَرَجْتَ أَبَدًا بِغَيْرِ إِذْنِي: فَأَنْتِ طَالِقٌ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ وَأَنْكَرَتْ وَلَا يَتِمُّ لَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُقَارَفُ كَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ بِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى وُجُودِ الْمُحَلِّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْخُرُوجُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِهِ م. ر. • قَوْلُهُ: (حَتَّى مَاتَ الْحَالِفُ) أَخْرَجَ مَوْتَ الْقَاضِي وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الرِّفْعُ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَهُ كَمَا لَوْ عَزَلَ قَبْلَ الرِّفْعِ إِلَيْهِ مَعَ التَّمَكُّنِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَنُ لِإِمْكَانِ رَفْعِهِ لِمَنْ يَوْلَى بَعْدَ مَنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

تُحْتَمَلُ عَلَى الْعَلَمِ، وَمِنْ بَصِيرِ تَحْتَمَلُ عَلَى رُؤْيَا الْبَصَرِ (وَيَحْتَمَلُ) الْقَاضِي فِي لَفْظِ الْحَالِفِ حَيْثُ لَا نَيْتَ لَهُ (عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ) أَيْ بِدِ فِعْلِ الْمُتَكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْمُودُ بِالنِّسْبَةِ لِإِزَالَتِهِ وَبِهِ يُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِي الرُّعُوسِ نَعَمْ، إِنَّمَا تُجِبُهُ ذَلِكَ فِي مُتَكْرِ مُحْسُوسٍ لَا نَحْوِ زَنَا انْقِضَى وَالْأَغْتَبَرُ قَاضِي الْبَلَدِ الَّتِي فِيهَا فَاعِلُ الْمُتَكْرِ حَالَةُ الرُّفْعِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْ هَذِهِ الْيَمِينِ إِزَالَةُ الْمُتَكْرِ وَهِيَ فِي كُلِّ بَمَا ذَكَرَ (فَلَا يُزِيلُ فَالْبُرُّ بِالرُّفْعِ إِلَى) الْقَاضِي (الثَّانِي)؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِأَلْ يَفْعُهُ وَيَمْنَعُ التَّخْصِيصَ بِالْمَوْجُودِ حَالَةَ الْحَالِفِ، فَإِنَّ تَعَدُّهُ فِي الْبَلَدِ تَحْزِيرٌ مَا لَمْ يَخْتَصَّ كُلُّ بَجَانِبٍ فَيَتِمُّ قَاضِي شَيْئٍ فَاعِلُ الْمُتَكْرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُلْزَمُهُ إِجَابَتُهُ إِذَا دَعَاهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَطْلَبِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا بِأَنَّ رَفْعَ الْمُتَكْرِ لِلْقَاضِي مَنَوَّلٌ بِإِخْبَارِهِ بِهِ لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ وَجِبَابٍ يَمْنَعُ ذَلِكَ

وَقَعْدَهُ إِذْ لَا فَايْدَةَ فِي الرُّفْعِ وَيَتَعَدُّ تَزْيِيلُ الْيَمِينِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ اهـ وَجِبَابَةُ الْبُخَيْرِيِّ كَلَامُهُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَكْرِ عِنْدَ الْفَاعِلِ كَثْرُبُ التَّبْيِذِ مِنَ الْحَقِيقِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَكْرًا عِنْدَ الْفَاعِلِ وَعِنْدَ الْقَاضِي حَتَّى يَكُونَ لِلرُّفْعِ فَايْدَةٌ. اهـ. قُودُ: (أَي: بَلَدُ فِعْلِ الْمُتَكْرِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى الَّذِي حَلَفَ فِيهِ دُونَ قُضَاةٍ بَقِيَّةِ الْبِلَادِ. اهـ. وَجِبَابَةُ الثَّاهِيَةِ أَيْ: بَلَدُ الْحَالِفِ لَا بَلَدُ الْحَالِفِ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَيْ: بَلَدُ الْحَالِفِ لَا بَلَدُ الْحَالِفِ فِي بَعْضِ الْأَسْنِ عَكْسُ هَذَا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ وَجِبَابَةُ سَمٍ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَلَدُ الْحَالِفِ م ر وَلَنْ تُنْسخَ شَرْحُ الرُّوْضِ مُخْتَلِفَةً. قُودُ: (وَمَا مَرَّ فِي الرُّعُوسِ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قُودُ: (مُخْسُوسٍ) أَيْ: وَجُودُ فِي الْحَالِفِ. قُودُ: (فِي كُلِّ) أَيْ مِنَ الْمَخْسُوسِ وَالْمُتَقَضِّي. قُودُ: (تَحْزِيرٌ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ الْخُلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ مَنْ رَفَعَهُ لَهُ فِي الْعَادَةِ بِتَغْزِيرٍ وَلَا نَحْوِهِ لِعَظْمَةِ الْفَاعِلِ الصُّورِيَّةِ. اهـ. ع ش. قُودُ: (مَا لَمْ يَخْتَصَّ بِالْخ) خِلَافًا لِلثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي عِبَارَتُهُمَا وَإِنْ خَصَّ كُلُّ بَجَانِبٍ فَلَا يَتِمُّ قَاضِي شَيْءٍ فَاعِلُ الْمُتَكْرِ خِلَافًا لِابْنِ الرُّفْعَةِ. اهـ. قُودُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) أَيْ: فَيَتَحْزِيرُ أَيْضًا. اهـ. سَمِ أَيْ: وَنَاقًا لِلثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي. قُودُ: (لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ) قَدْ زَادَ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَبَّرَ بِأَنَّهُ انْتَهَى. اهـ. سَمِ. قُودُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخ) أَقُولُ: وَمِمَّا يُنَازَعُ فِي هَذَا الْجَوَابِ وَيَقْوَى تَوَقَّفُ الشَّيْخِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ تَكَرَّرَ الْقَاضِي فَقَالَ إِلَى قَاضٍ حَيْثُ يَبْرُ بِالرُّفْعِ لِغَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا جِبُّ عَلَيْهِ إِجَابَةُ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ وَهَذَا وَمِمَّا يُنَازَعُ فِيمَا فِي الْمَطْلَبِ وَيُوجِّهُ إِطْلَاقَهُمْ. اهـ. سَمِ.

قُودُ: (أَي: بَلَدُ فِعْلِ الْمُتَكْرِ) وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَلَدُ الْحَالِفِ م ر. قُودُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) كَتَبَ عَلَى التَّوَقُّفِ م ر. قُودُ: (وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخُنَا) أَيْ فَيَتَحْزِيرُ أَيْضًا. قُودُ: (لَا بِوُجُوبِ إِجَابَةِ فَاعِلِهِ) قَدْ زَادَ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَبَّرَ بِأَنَّهُ انْتَهَى. اهـ. قُودُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخ) أَقُولُ: وَمِمَّا يُنَازَعُ فِي هَذَا الْجَوَابِ وَيَقْوَى تَوَقَّفُ الشَّيْخِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ تَكَرَّرَ الْقَاضِي فَقَالَ إِلَى قَاضٍ حَيْثُ يَبْرُ بِالرُّفْعِ لِغَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِجَابَةُ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ وَهَذَا وَمِمَّا يُنَازَعُ فِيمَا فِي الْمَطْلَبِ وَيُوجِّهُ إِطْلَاقَهُمْ.

بل ليس متوطاً إلا بما يتمكّن من إزالته بعد الرفع، ولو إليه وهذا لا يتمكّن منها فالرفع إليه كالعدم ولو رآه بحضرة القاضي فالأوجه أنه لا بُدّ من إخباره به؛ لأنه قد يتيقّظ له بعد غفلته عنه، ولو كان فاعِلُ المُنكَرِ القاضي فإن كان ثمّ قاضٍ آخرُ رفعه إليه وإلا لم يُكلّف كما هو ظاهرُ بقوله رَفَعْتُ إِلَيْكَ نَفْسِي؛ لأنّ هذا لا يُرادُ عُرفاً من لا رأيثُ مُنْكَرًا إلا رَفَعْتُهُ إِلَى الْقَاضِي (أو إلا رفعه إلى قاضٍ بَرَّ بِكُلِّ قَاضٍ) بأيّ تَلَدٍ كان لِيَصْدِقَ الْاسْمُ وَإِنْ كَانَ وَلَا يَتَّبِعُهُ بَعْدَ الْحَلِيفِ (أو إلى القاضي فلانٍ فرأه) أي: الحالِفُ المُنْكَرُ (ثم) لم يرفعه إليه حتى (عُزِّلَ فَلَنْ تَوَى مَا دَامَ قَاضِيًا حَيًّا) بعزله (إن أمكنه رفعه) إليه قبله (فتزكه) ليتفويته البرُّ باختياره ولا فوريةً هنا، وأما لو لم يُعزَّلْ ولم يرفع له حتى مات أحدهما فإنّه يحنثُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ وَتَقَيَّدَ جَمْعُ مِنَ الشَّرَاحِ مَا ذَكَرَ فِي الْعَزْلِ بِمَا إِذَا اسْتَمَرَ عَزْلُهُ لِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَإِلَّا فَلَا جَنْثٌ؛ لاحتمالِ عَزْوَهِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيمَا إِذَا قَالَ وَهُوَ قَاضٍ أَوْ نَوَاهُ فَإِنَّهُ الَّذِي لَا جَنْثٌ فِيهِ بِالْعَزْلِ مُطْلَقًا لاحتمالِ عَزْوَهِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ مَا دَامَ أَوْ مَا زَالَ قَاضِيًا أَوْ نَوَاهُ فَيَتِمُّونُ جَنْثُهُ بِمَجْرُودِ عَزْلِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ سِوَا أَعَادَ أَمْ اسْتَمَرَ مَعزولاً لِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لَانْقِطَاعِ الذِّمُّومَةِ بِعَزْلِهِ فَلَمْ يَبْرُ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ، فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الظُّرْفَ فِي إِلا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَلَانِ مَا دَامَ قَاضِيًا إِنَّمَا هُوَ ظُرْفٌ لِلرَّفْعِ، وَالذِّمُّومَةُ مَوْجُودَةٌ حَيْثُ رَفَعَهُ إِلَيْهِ فِي حَالِ الْقَضَاءِ قُلْتُ كَلَامُهُمْ فِي نَحْوِ لَا أَكَلُمُهُ مَا دَامَ فِي الْبَلَدِ فَخَرَجَ ثُمَّ عَادَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ الْوَضْفِ الْمُعْلَقِ بِذَوَامِهِ مِنَ الْحَلِيفِ إِلَى الْجَنْثِ فَمَتَى زَالَ بَيْنَهُمَا فَلَا جَنْثَ عَمَلًا بِالْمُتَبَادِرِ مِنْ عِبَارَتِهِ . (وإلا) يتمكّن منه لنحو مَرَضٍ أَوْ خَبَسٍ.....

• فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِلَّا فَكُمُكَّرُو فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (لأنه قد يتيقّظ إلخ) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفله كالمبادرة إلى إنكاره والمبالغة فيه. اهـ. سم أقول مقتضى التعليل أنه لا يكلّف بالإخبار. • فَوَدَّ: (وإلا لم يكلّف) وهو الظاهر اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بقوله إلخ) متعلّق بلم يكلّف.

• فَوَدَّ (سني: فلان) هو كناية عن اسم علم لمن يعقل ومغناه واحد من الناس. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (هنا) أي: في مسائل الرفع إلى القاضي. • فَوَدَّ: (حتى مات أحدهما) الأولى أحدهم. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أي: تمكّن من الرفع إليه قبل العزل أم لا. اهـ. استنى. • فَوَدَّ: (فخرج) ظاهره وإن قلّ الخروج ولم يقصد الذهاب إلى محل آخر. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (الوضف إلخ) وهو الكون في البلد في نفي التكليم والكون قاضياً فيما نحن فيه. • فَوَدَّ: (يتمكّن) إلى قوله: (فهو كلا أدخل) في المغني وإلى (الفصل) في النّهاية إلّا قوله: (بأن يصل) إلى (بل قضية إلخ) وقوله: (لأنه) إلى (وإنما قيدوا).

• فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَاهُ بِحُضْرَةِ الْقَاضِي إلخ) انظر لو كان فاعِلُ المُنْكَرِ نفسَ القاضي. • فَوَدَّ: (لأنه قد يتيقّظ له بعد غفله) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفله كالمبادرة إلى إنكاره والمبالغة فيه.

أَوْ تَحْجِبِ الْقَاضِي وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مُرَاسِدًا: وَلَا مُكَاتِبَةً (فَكَمْكَوْرُهُ) فَلَا يَحْنُثُ (وَأَنْ لَمْ يَنْبِ) مَا دَامَ قَاضِيًا (بِرَفْعِهِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ) نَوَى عَيْنَهُ أَوْ أَطْلَقَ لِتَعْلُقِ الْيَمِينِ بَقِيْنَهُ وَذَكَرَ الْقَضَاءِ لِلتَّعْرِيفِ فَهُوَ كَلَّا أَذْخَلَ دَارَ زَيْدٍ هَذِهِ فَبَاعَهَا ثُمَّ دَخَلَهَا حَيْثُ تَغْلِيْبًا لِلْعَيْنِ مَعَ أَنَّ كَلًّا مِنَ الْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ يَطْرَأُ وَيَقْرَأُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي لَا أَكَلُمُ هَذَا الْعَبْدَ فَكَلَّمْتَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ؛ لِأَنَّ الرَّقَّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يَطْرَأُ وَيَقْرَأُ.

(فَرَعَ). خَلَفَ لَا مُسَافِرٍ يَخْرُجُ سَجِلَ النَّارِ الْعَظِيمِ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ لِتَصْرِيحِ الصَّحَاحِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى يَخْرُجًا قَالَ: وَيَقْرَأُ مَنْ خَلَفَ لَيْسَافِرًا بِقَصِيرِ السَّفَرِ بِأَنْ يَصِلَ لِمَحَلٍّ لَا تَلَزُمُهُ فِيهِ الْجُمُعَةُ لِكُونِهِ لَا يَسْمَعُ التَّدَاءَ مِنْهُ. اهـ. وَأَخِذَ بِذَا مِنْ رَأْيٍ مَنْ ضَبَطَ قَصِيرَ السَّفَرِ الَّذِي يُتَنَقَّلُ فِيهِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ قَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ بِهِ بِمُجَرَّدِ مُجَاوِزَةِ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ بِنَيْتَةِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ يُسَمَّى مُسَافِرًا لُغَةً وَشَرْعًا وَغَرَفًا وَنَحْنُ قَائِدُونَ نَحْوَ التَّنْقِيلِ عَلَى الدَّابَّةِ بِالْمِيلِ أَوْ عَدَمِ سَمَاعِ التَّدَاءِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ رُخْصَةٌ تُجَوِّزُهَا الْحَاجَةُ وَلَا حَاجَةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ فَتَأْتِلُهُ.

• فَوَدَّ: (أَوْ تَحْجِبِ الْقَاضِي) أَي: أَوْ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ يَغْرُمُهَا لَهُ أَوْ لِمَنْ يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ قُلْتُ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: نَوَى هَيْئَةً أَي: خَاصَّةً وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَضَاءَ لِلتَّعْرِيفِ وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ هُنَا صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَذْ يَتَوَيَّ عَيْنَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَيَذَكُرُ الْقَضَاءَ تَعْرِيفًا لَهُ فَعَبَّرَ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ قَطْعًا، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ يُطْلَقَ فِيهِ بَرَهُ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ وَجِهَانِ لِيَتَقَابَلَ النَّظَرُ إِلَى التَّغْيِينِ وَالصَّفَةِ اهـ. فَالْشَّارِحُ أَرَادَ بِمَا ذَكَرَهُ التَّغْيِيمَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (سَجِلَ النَّارِ الْعَظِيمِ) أَي: وَإِنْ انْتَقَى عِظْمُهُ فِي بَعْضِ الْأَخْدَانِ كَبَحْرِ يَصْرُ وَسَافِرٍ فِي الْحَيْنِ الَّذِي انْتَقَى عِظْمُهُ فِيهِ كَرَمَنِ الصَّنِيفِ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (بَعْضُهُمْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: الْوَالِدُ. اهـ. • فَوَدَّ: (بِقَصِيرِ السَّفَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَبْرُ) وَقَوْلُهُ: (بِأَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ) تَصْوِيرٌ لِقَصِيرِ السَّفَرِ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ: فَإِنَّ خَلَفَ لَيْسَافِرًا بَرَّ بِقَصِيرِ السَّفَرِ وَالْأَقْرَبُ الْإِكْتِفَاءُ بِوُصُولِهِ مَحَلًّا يَتَرَخَّصُ مِنْهُ الْمُسَافِرُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَخِذَ) أَي: ذَلِكَ الْبَعْضُ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ: (وَيَبْرُ مَنْ خَلَفَ لَيْسَافِرًا إِلَيْهِ). • فَوَدَّ: (رَأْيٍ) مُصَدَّرٌ مُجَرَّرٌ بِهِ (مَنْ) وَقَوْلُهُ: (فِي ضَبْطِ السَّفَرِ) نَعَتْ لَهُ.

• فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ مُجَاوِزَةِ مَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَي: مِمَّنْ كَوْنُهُ قَصْدٌ مَحَلًّا يَمُودُ قَاصِدُهُ مُسَافِرًا فِي الْعُرْفِ فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ خُرُوجِهِ مِنَ السُّورِ عَلَى نَيْتِهِ أَنْ يَمُودَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ إِلَى مِثْلِ هَذَا لَا يُسَمَّى سَفَرًا وَمَنْ تَمَّ لَا يَتَنَقَّلُ فِيهِ عَلَى الدَّابَّةِ وَلَا لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (بِنَيْتَةِ السَّفَرِ) إِنْ أَرَادَ وَإِنْ قَصُرَ فِيهِ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قَبِدُوا إِلَيْهِ) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ حَيْثِيذَ لُظْهُورِ جَوَازِ التَّنْقِيلِ الْمَذْكُورِ بِمُجَرَّدِ الْمُجَاوِزَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِشَرْطِ الطُّولِ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. سَم.

• فَوَدَّ: (بِنَيْتَةِ السَّفَرِ) إِنْ أَرَادَ وَإِنْ قَصُرَ فِيهِ؛ وَلَهُ: (وَإِنْ قَبِدُوا إِلَيْهِ) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ حَيْثِيذَ لُظْهُورِ جَوَازِ التَّنْقِيلِ الْمَذْكُورِ بِمُجَرَّدِ الْمُجَاوِزَةِ الْمَذْكُورَةِ، إِنْ أَرَادَ بِشَرْطِ الطُّولِ فِيهِ نَظَرٌ.

## فصل

لو (خَلَفَ) لَا يَشْتَرِي عَيْنًا بِعَشْرَةٍ فَاشْتَرَى نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ، ثُمَّ نَصْفَهَا بِخَمْسَةٍ اخْتَلَفَ فِيهِ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ فَقَالَ جَمْعٌ: يَحْتَنُ وَجَمْعٌ لَا وَالَّذِي يُنْجِهُ الثَّانِي سِوَاءَ أَقَالِ: لَا أَشْتَرِي قِتًّا مِثْلًا أَوْ لَا أَشْتَرِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُدَّقْ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرَاءِ كُلِّ جُزْءِ الشَّرَاءِ بِالْعَشْرَةِ وَكَوْنُهَا اسْتَقَامَتْ عَلَيْهِ بِعَشْرَةٍ لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْأَيْمَانِ غَالِيًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا يَصُدَّقُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فَلَا يُقَالُ: الْقَضْدُ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بِعَشْرَةٍ وَقَدْ وُجِدَ أَوْ (لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعْدًا صَحِيحًا لَا فَايِدًا (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ) بِوَكَالَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ (حَيْثُ) أَنَا الْأَوَّلُ فَوَاضِعٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ إِطْلَاقَ اللَّفْظِ يَشْتَمِلُهُ نَعَمْ، الْحَجُّ يَحْتَنُ بِفَايِدِهِ وَلَوْ ابْتِدَاءً بِأَنَّهُ أَحْرَمَ بِعُمُرَةٍ فَأَقْسَدَهَا ثُمَّ أَدْخَلَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ كَصَحِيحِهِ لَا بِبَاطِلِهِ، وَقَضِيَّةٌ فَرَّقَهُمْ بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالْفَايِدِ فِي الْعَارِيَةِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ الْحَاقِقَةِ بِالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْجَنِّتِ بِفَايِدِهَا دُونَ بَاطِلِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ.....

## فصل خَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي

• فَوَدَّ: (لَوْ خَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ فَرَّقَهُمْ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (بِعَشْرَةٍ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَالَ لَا أَشْتَرِي هَذِهِ الْعَيْنَ وَلَمْ يَذْكُرْ تَمَنَّا فَيَحْتَنُ إِذَا اشْتَرَى بَعْضَهَا فِي مَرَّةٍ وَبَعْضَهَا فِي مَرَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيُنْجِهُ الثَّانِي) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَيْبِعُهَا بِعَشْرَةٍ فَبَاعَ نِصْفَهَا بِخَمْسَةٍ ثُمَّ نِصْفَهَا بِخَمْسَةٍ فَلَا يَحْتَنُ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (سِوَاءَ أَقَالِ لَا أَشْتَرِي قِتًّا إِنْخَ) هَلْ يَصُدَّقُ الْقِرْنُ عَلَى الْبَغْضِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بَعْضَهُ بِعَشْرَةٍ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبِعُ الصَّدَقُ لِأَنَّ الْبَغْضَ شَيْءٌ رَقِيقٌ فَهَوِّنْ اه. سَمِ أَمَّا قَوْلُ بَلِ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّدَقِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايَرَ مِنْ قِتِّ الْكَامِلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ: فَعِلَ الْحَالِيفِ. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُهَا) أَيِ: الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (لَا يُفِيدُ) أَيِ: فِي الْجَنِّتِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يُقَالُ الْقَضْدُ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِنْخَ) قَدْ يُفِيدُ عَدَمَ الْجَنِّتِ مَعَ قَضْدِ هَذَا الْمَعْنَى وَإِرَادَتِهِ بِالْفِعْلِ وَفِيهِ وَفَقَةُ ظَاهِرَةٌ وَمُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الشَّانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوَدَّ: (عَقْدًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (عَقْدًا صَحِيحًا إِنْخَ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِّيِّ وَغَيْرِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَنَا الْأَوَّلُ) أَيِ الْعَقْدُ لِنَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الْحَجُّ إِنْخَ) وَكَذَا الْعُمُرَةُ عِبَارَةٌ الْمَنْهَجُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يَحْتَنُ بِفَايِدِ مَنْ يَبِيعُ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِشُكِّ فَيَحْتَنُ بِهِ وَإِنْ كَانَ فَايِدًا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَقِّدٌ يَجِبُ الْمُضِي فِيهِ. اه. • فَوَدَّ: (لِحَاقِهَا بِالْحَجِّ إِنْخَ) وَالظَّاهِرُ عَدَمُ لِحَاقِهَا بِهِ مُعْنَى وَنَهَائَةٍ.

• فَوَدَّ: (بِفَايِدِهَا إِنْخَ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ الْحَجَّ الْفَايِدَ الْحَقْوَةَ بِالصَّحِيحِ

## فصل خَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعْدًا إِنْخَ

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُنْجِهُ الثَّانِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (سِوَاءَ أَقَالِ لَا أَشْتَرِي قِتًّا مِثْلًا أَوْ لَا أَشْتَرِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُدَّقْ عَلَيْهِ إِنْخَ) هَلْ يَصُدَّقُ الْقِرْنُ عَلَى الْبَغْضِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بَعْضَهُ بِعَشْرَةٍ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبِعُ الصَّدَقُ؛ لِأَنَّ الْبَغْضَ شَيْءٌ رَقِيقٌ فَهَوِّنْ.



ولو قال لا أبيع فاسيدًا فباع فاسيدًا فهو نهان ظاهر كلاهما ترجيح عدم الجنب، وجزم به الأنوار وغيره ورجح الإمام الجنب وم لا إليه الأذرع وغيره وينبغي أن يجمع بحمل الأول على ما إذا أراد حقيقة البيع أو أطلق لا يبراف لفظ البيع إلى حقيقته وقوله فاسيدًا ثناب لما قبله فالتقي، والثاني على ما إذا أراد بالبيع صورته لا حقيقته وإنما احتجنا لهذا ليتضح وجه الأول والا فهو مشكك جدًا كيف وقد ذكروا في لا أبيع الخمر أنه إن أراد الصورة حيث فأنمله. (ولا بحث بعقد وكيله)؛ لأنه لم يعقد وأخذ الزركشي من تفريقهم بين المضدر وأن الفعل في قولهم: يملك المستعير أن يتفق فلا يؤجر، والمستأجر المنفعة فيؤجر أنه لو أتى هنا بالمضدر كالأقل الشراء أو الزرع بحث بفعل وكيله وفيه نظر بل لا يصح؛ لأن الكلام ثم في مذلول ذنبك اللفظين شرعًا وهو ذكره فيهما وهنا في مذلول ما وقع في لفظ الحالف

في سائر أحكامه من المحرمات والواجبات والأركان والمندوبات ولا كذلك ما ذكر قائلهم فزقوا فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها الصحيح في مباحث الأحكام. اهـ. سيّد عمر ومز عن شيخ الإسلام فرق آخر. هـ. قوله: (ورجح الإمام الجنب الخ) وفاقًا للمعنى والنهاية. هـ. قوله: (لهذا) أي: الجمع المذكور. هـ. قوله: (والأ) أي: بأن أراد الجمع الأول عدم الجنب ولو أراد الحالف صورة البيع. هـ. قوله: (فهو) أي الأول. هـ. قوله: (وقد ذكر وافي لا أبيع الخمر الخ) عبارة المعنى ولو أضاف المقد إلى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر أو المذلولة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ المقد مضافًا إلى ما ذكره حيث وإن أطلق فلا. اهـ.

هـ. قوله (سني: (ولا بحث الخ) أي الحالف على عدم البيع مطلقًا سواء أكان ممن يتولاه بنفسه عادة أم لا. اهـ. معني. هـ. قوله: (لأنه لم يغد) إلى قوله وإن كان ما قاله في النهاية إلا قوله: وتعليقه إلى المتن. هـ. قوله: (والمستأجر المنفعة الخ) لا شك أن المنفعة في قولهم والمستأجر يملك المنفعة اسم عين ومذلوله المعنى القائم بمحلها المذلول على التدرج لا المعنى المضدر الذي هو الانبعاث فالمستعير مالك للمنفعة بهذا المعنى ويتبين فيتضح أن أخذ الزركشي محل تأمل بل يكاد أن يكون ساقطًا بالكلية فليتأمل. اهـ. سيّد عمر. د. قوله: (بل لا يصح) معتد اهـ ع. ش. هـ. قوله: (لأن الكلام في مذلول ذنبك اللفظين الخ) الظاهر أن هذا وجه النظر وسكت عن وجه عدم الصحة ولعله أن المضدر هو الانبعاث ولا فرق بينه وبين أن والفعل ثم، فالمستعير كما يملك أن يتنفع يملك الانبعاث الذي هو عبارة عنه وإنما المنقضي عنه ملك المنفعة وهي المعنى القائم بالعين وليس مضدرًا. اهـ. رشيد.

هـ. قوله: (ذنبك اللفظين) أي أن يتنفع والمنفعة. هـ. قوله: (في مذلول ذنبك اللفظين شرعًا) أي: بخلاف ما هنا فإن المراد بيان مذلولهما الأصل، إذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل. اهـ. رشيد.

هـ. قوله: (ورجح الإمام الجنب) كتب على رجع م ر.

وهو في لا أَفْعَلُ الشَّرَاءَ ولا أَشْتَرِي وفي خَلَفْتُ أَنَّ لا أَشْتَرِي واحدٌ وهو مُبَاشَرَتُهُ لِلشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ. (أو) خَلَفَ (لا يُزَوِّجُ أو لا يُطَلِّقُ أو لا يُغْنِقُ أو لا يَضْرِبُ فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ لَمْ يَحْنَثْ)؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَوْجِدْ سِوَاءَ الْأَقْبَالِ بِالْحَالِفِ فَعَلُ ذَلِكَ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ أَمْ لَا وَسِوَاءَ أَحْضَرَ حَالِ فِعْلِ الْوَكِيلِ أَمْ لَا، وَإِنَّمَا جَعَلُوا إِعْطَاءَ وَكَيْلَهَا بِخَضْرَتِهَا كإِعْطَائِهَا كَمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ فِي إِنْ أَعْطَيْتَنِي؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُسَمَّى إِعْطَاءً وَأَوْجَبُوا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُوَكَّلِ وَخَضْرَتِهِ فِي الْمَجْلِسِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي وَلَمْ يَنْظُرُوا لِلْوَكِيلِ لِكُسْرِ قَلْبِ الْخَضْمِ بِتَمَيُّزِ خَضْرَتِهِ حَقِيقَةً وَهُوَ الْمُوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَتَعْلِيْقُهُ الطَّلَاقِ بِفَعْلِهَا فَوُجِدَ تَطْلِيْقٌ بِخِلَافِ تَفْوِيضِهِ إِلَيْهَا فَطَلَّقْتُ، وَمُكَاتَبَتُهُ مَعَ الْأَدَاءِ لَيْسَتْ إِعْتَاقًا عَلَى مَا قَالَاهُ هُنَا وَالَّذِي مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ تَعْلِيْقَهُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيْقٌ يَقْتَضِي خِلَافَهُ

• فَوَدَّ: (وَفِي خَلَفْتُ أَنَّ لَا أَشْتَرِي) لَمْ يَظْهَرْ لِي فَائِدَةُ إِظْهَارِ الْفِعْلِ هُنَا دُونَ مَا قَبْلَهُ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُبَاشَرَتُهُ لِلشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ) أَي: فَلَا يَحْنَثُ بِفِعْلِ وَكَيْلِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ إِنَّمَا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا قَالَاهُ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (سِوَاءَ الْأَقْبَالِ بِالْحَالِفِ الْفَخ) أَي: وَأَحْسَنَهُ. اه. نِهَابَةُ. • فَوَدَّ: (وَسِوَاءَ أَحْضَرَ حَالِ فِعْلِ الْوَكِيلِ) أَي وَامْرَهُ بِذَلِكَ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي إِنْ أَعْطَيْتَنِي) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ لَزَوَّجْتَهُ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا قَائِلًا طَالِقًا. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُسَمَّى إِعْطَاءً) فَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ هُنَا حَتَّى لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ فَأَعْطَاهُ بِوَكَيْلِهِ بِخَضْرَتِهِ حَيْثُ. اه. سَمِ أَقُولُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُغْنِي كَالْأَسْتَى مَا نَصَّهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَتَمَلَّقُ بِاللَّفْظِ فَاقْتَصَرَ عَلَى فِعْلِهِ، وَأَمَّا فِي الْخُلْعِ فَقَوْلُهَا لَوَكَيْلَهَا: سَلَّمَ إِلَيْهِ بِمَثَابَةِ خُذْهُ فَلَاخْطُوا الْمُغْنِي. اه. عَدَمُ الْحِنْثِ ثُمَّ رَأَيْتُ عَقِبَ الرَّشِيدِيِّ كَلَامَ سَمِ بِمَا نَصَّهُ وَمَرَّ قَبْلَهُ النَّصُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كِفَعْلِهِ. اه.

• فَوَدَّ: (وَأَوْجَبُوا الْفَخ) انْظُرْ مَا مَوْقِعُهُ هُنَا مَعَ أَنَّ حُكْمَهُ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْخُلْعِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُوَكَّلُ) بِكُسْرِ الْكَافِ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ مُتَمَلَّقٌ بِتَمَيُّزٍ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَتَعْلِيْقُهُ الْفَخ) أَي: مَنْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُطَلِّقُ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَلَوْ خَلَفَ لَا يُطَلِّقُ زَوْجَتَهُ ثُمَّ فَوَضَّ إِلَيْهَا طَلَاقَهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَحْنَثْ كَمَا لَوْ وَكَّلَ فِيهِ أِجْنِيًّا وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا أَوْ إِنْ شِئْتُ كَذَا قَائِلًا طَالِقًا فَقَعَلْتُ أَوْ شَاءْتُ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهَا مُجَرَّدُ صِفَةٍ وَهُوَ الْمُطَلَّقُ. اه. • فَوَدَّ: (نَطْلِيْقٌ) خَبَرٌ وَتَعْلِيْقُهُ أَي: فَيَحْنَثُ.

• فَوَدَّ: (فَطَلَّقْتُ) أَي: فَلَيْسَ تَطْلِيْقًا فَلَا يَحْنَثُ. • فَوَدَّ: (وَمُكَاتَبَتُهُ أَي: مَنْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُغْنِقُ وَقَوْلُهُ لَيْسَتْ إِعْتَاقًا) أَي: فَلَا يَحْنَثُ. • فَوَدَّ: (هَلَى مَا قَالَاهُ هُنَا الْفَخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَلَوْ خَلَفَ لَا يُغْنِقُ عَبْدًا فَكَاتَبَهُ وَعَقَّتْ بِالْأَدَاءِ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا تَقَالَهُ عَنْ ابْنِ الْقَطَّانِ وَأَقْرَاهُ وَإِنْ صَوَّبَ فِي الْمُهَيَّمَاتِ الْحِنْثَ مُتَمَلِّقًا بَانَ التَّعْلِيْقُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ إِعْتَاقًا كَمَا أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيْقٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْيَمِينَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مُنْزَلَةٌ عَلَى الْإِغْنَاتِ مَجَانًا. اه.

• فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُسَمَّى عَطَاءً) فَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ هُنَا حَتَّى لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ فَأَعْطَاهُ وَكَيْلَهُ بِخَضْرَتِهِ حَيْثُ.

إِلَّا أَنْ يُقَرَّقَ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ، لَا غَيْرُهُ) فَيَحْنُثُ بِالتَّوَكُّيلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ الْمَرْجُوحَ يَصِيرُ قَوْلًا بِالنِّيَّةِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنْ اسْتَبَعْدَهُ أَكْثَرُ الْأَصُولِيِّينَ. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ وَلَا يَوْكُلُ لَمْ يَحْنُثْ بِبَيْعٍ وَكَيْلِهِ قَبْلَ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ لَمْ يُبَايِعْ وَلَمْ يَوْكُلْ وَأَخَذَ مِنَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا تَخْرُجَ زَوْجَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَكَانَ إِذْنُهَا قَبْلَ الْحَلْفِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ خَرَجَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنُثْ وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ. وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ مُحْتَمَلًا وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّ إِذْنَهُ لَهَا بِالْعُمُومِ كإِذْنِهِ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ فَيُذَكِّرُهُ تَصَوُّرَهُ فَقَطْ (أَوْ لَا يَبْكُخْ) وَلَا نِيَّةَ لَهُ (حَيْثُ بَعْدَ، وَكَيْلَهُ لَهُ) وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ وَأَطَالَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِي التَّكَاحِ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ، وَلِهَذَا تَجِبُ إِضَافَةُ الْقَبُولِ لَهُ كَمَا مَرَّ.

هـ فَوَقُّ (سَيِّئٌ): (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ إِلَخْ) وَطَرِيقُهُ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَوْ فِي عُمُومِ الْمَجَازِ كَأَنَّهُ لَا يَسْنَى فِي فِعْلِ ذَلِكَ أَهْ أَسَى. هـ فَوَدَّ: (فَيَحْنُثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ قَالَهُ إِلَى وَلَوْ حَلَفَ. هـ فَوَدَّ: (بِالتَّوَكُّيلِ إِلَخْ) أَيِ: بِفِعْلِ الْوَكِيلِ النَّاشِئِ عَنِ التَّوَكُّيلِ. اهـ ع ش عبارة الْمُنْهَى بِفِعْلِ وَكَيْلِهِ فِيمَا ذَكَرَ فِي مَسَائِلِ أَفْضَلِ كُلِّهَا عَمَلًا بِإِرَادَتِهِ. اهـ هـ فَوَدَّ: (الْمَرْجُوحُ) لَعَلَّهُ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ إِذْ هُوَ مَرْجُوحٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَقِيقَةِ لِأَنَّهَا. اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) أَيِ: كَمَا فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ مِنْ قَبِيلِ عُمُومِ الْمَجَازِ كَالسَّغِيِّ فِي ذَلِكَ. اهـ س م عبارة السَّيِّئِ عُمَرُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: يَكُونُ عِنْدَ الْمَانِعِينَ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ اهـ هـ فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنُثْ إِلَخْ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى. هـ فَوَدَّ: (بِبَيْعٍ وَكَيْلِهِ إِلَخْ) أَيِ: بِمَا إِذَا كَانَ وَكُلَّ قَبْلَ ذَلِكَ بَيْعٍ مَالِهِ قَبَاحُ الْوَكِيلِ بَعْدَ يَمِينِهِ بِالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ أَهْ مُنْهَى. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَهُ) أَيِ: الْحَلْفِ. هـ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ إِلَخْ) وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ مُنْهَى. هـ فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنُثْ) وَالْأَقْرَبُ الْحِنْثُ. اهـ نِهَاجٌ. هـ فَوَدَّ: (وَفِي الْأَخْذِ نَظَرٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَاجِ وَخِلَافًا لِلْمُنْهَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مَا لَهُ مُحْتَمَلًا) كَأَنَّهُ تَوَجَّهَتْ إِلَيْهَا خَرَجَتْ بِإِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ إِذْنًا سَابِقًا عَلَى الْحَلْفِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ لَفْظِ الْإِذْنِ صَادِقٌ بِهِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ وَجَدَ هُنَا بَعْدَ الْحَلْفِ بِخِلَافِ الْمَأْخُوضِ مِنْهُ وَأَيْضًا أَنَّ الْمُتَبَايِعَ هُنَا الْإِذْنَ بَعْدَ الْحَلْفِ. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ عَدَمِ الْحِنْثِ. هـ فَوَدَّ: (أَنْ إِذْنَهُ هَا إِلَخْ) أَيِ: قَبْلَ الْحَلْفِ. هـ فَوَدَّ: (فَلْيُذَكِّرْهُ) أَيِ الْمُعَيَّنَ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا نِيَّةَ) إِلَى وَاقْتَى فِي النَّهَاجِ إِلَى قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُنْهَى. هـ فَوَدَّ: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) فَإِنَّ تَوَيَّ مَنَعَ نَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلَهُ أَتْبَعَ رَوْضٌ وَمُنْهَى ي مَنَعَ كُلُّ مَنِهَا أَسْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَأَطَالَ) أَيِ: وَاعْتَمَدَ عَدَمَ الْحِنْثِ. اهـ مُنْهَى. هـ فَوَدَّ: (إِضَافَةُ الْقَبُولِ لَهُ) أَيِ: لِلْمَوْكُلِ.

هـ فَوَدَّ: (فَيَحْنُثُ بِالتَّوَكُّيلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ إِلَخْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَاسْتَشْنَى الرَّزْكَاشِيُّ مَا إِذَا كَانَ قَدْ وَكَّلَ قَبْلَ يَمِينِهِ وَالْأَوْجَهُ لَأَنَّهُ. اهـ هـ فَوَدَّ: (وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) أَيِ كَمَا فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ مِنْ قَبِيلِ عُمُومِ الْمَجَازِ كَالسَّغِيِّ فِي ذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنُثْ) وَالْأَقْرَبُ الْحِنْثُ شَرْحُ م ر.

ولو خَلَفَتْ لَا تَتَزَوَّجُ لَمْ تَخْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا لَهَا وَتَخْنَثُ غَيْرُهَا بِتَزْوِيجِ وَلِيِّهَا لَهَا بِإِذْنِهَا قَالَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَأَفْتَى فِيمَنْ خَلَفَ لَا يُرَاجِعُ فَوَكَّلَ فِي الرَّجْعَةِ بَعْدَ الْجَنْثِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ فِي لَا يَنْكِحُ وَبِالْجَنْثِ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الْمُتَنِ قَالَ: بَلْ هَذَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ اسْتَمْرَارُ نِكَاحِ فَالْشَّفَارَةُ فِيهِ أَوَّلِي ١٠٠ هـ. وَقَدْ يُقَالُ اغْتَفَرُوا فِيهَا لِكُونِهَا اسْتِدَامَةً مَا لَمْ يُغْفَرُوا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يُقَدَّرُ أَنَّ هَذَا مِنْ ذَلِكَ (لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِغَيْرِهِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ فَلَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَكَحَ نَعَمْ، إِنْ نَوَى لَا يَنْكِحُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ حَيْثُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، أَمَّا إِذَا نَوَى الْوَطْءَ فَلَا يَحْنَثُ بِعَقْدٍ وَكَيْلِهِ لَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَجَازَ يَتَقَوَّى بِالتَّوْبَةِ (أَوْ لَا يَنْكِحُ) أَوْ يُؤْجَرُ مِثْلًا (مَالٌ زَهْدٌ) أَوْ لِيَزِيدَ مَا لَا كَمَا

قُود: (وَلَوْ خَلَفَتْ الْإِنْفِ) وَلَوْ خَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ثُمَّ جُنَّ فَقَعَدَ لَهُ وَلِيُّهُ لَمْ يَحْنَثْ لِعَدَمِ إِذْنِهِ فِيهِ ذَكَرْتَهُ بَحْثًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ خَلَفَ الْأَمِيرُ لَا يَضْرِبُ زَيْنًا قَامَرَ الْجَلَادَ بِضَرْبِهِ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ خَلَفَ لَا يَنْكِحُ يَتَنَبَّهٌ قَامَرَ الْبَنَاءَ بَيْنَاهُ فِتْنَاهُ فَكَذَلِكَ أَوْ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ قَامَرَ حَلَاقًا فَحَلَقَهُ لَمْ يَحْنَثْ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ لِعَدَمِ فِعْلِهِ. ١٠١ هـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ وَلَوْ خَلَفَ الْأَمِيرُ الْإِنْفِ قَدَّمَ الشَّارِحُ مِثْلَهُ فِي أَوَّلِ فَضْلِ الْحَلْفِ عَلَى السُّكْنَى. قُود: (لَمْ تَخْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أُذِنَتْ لَهُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ لِيُوجِدَ الْإِذْنَ فَالْأَقْرَبُ الْجَنْثُ بِإِذْنِهَا الْمَذْكُورُ ١٠٢ هـ. ش. فِيهِ وَفَقَّةٌ فَلَمَّا لَمْ يَلْقَ الْأَقْرَبَ ظَاهِرًا إِطْلَاقَهُمْ مِنْ عَدَمِ الْجَنْثِ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ التَّرْسِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَمْ تَخْنَثِ الْمُجْبِرَةُ بِتَزْوِيجِ مُجْبِرِهَا أَيْ بِالْإِجْبَارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُذِنَتْ وَقَدْ يُقَالُ هَلَّا انْتَهَى الْجَنْثُ عَنْ الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا بِتَزْوِيجِ الْوَلِيِّ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ بَلْ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مُتَعَدِّرَةٌ أَصْلًا، وَالْقَوْلُ بِجَنْثِهَا إِنَّمَا يَنْبَسِبُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْمَجَازِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ١٠٣ هـ. قُود: (فِيمَنْ خَلَفَ لَا يُرَاجِعُ الْإِنْفِ) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ مَنْ خَلَفَ لَا يَزِيدُ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ بَائِنًا بِخُلْعٍ أَوْ رَجْعِيًّا إِذَا أَرَادَ الرَّدَّ إِلَى نِكَاحِهِ. ١٠٤ هـ. سَم.

قُود: (بَعْدَ الْجَنْثِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. قُود: (وَبِالْجَنْثِ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ ثُمَّ رَدَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَقَدْ يُقَالُ الْإِنْفِ بِمَا نَصَّهُ وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ أَيْ بِعَدَمِ الْجَنْثِ لِأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا الْإِنْفِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ١٠٥ هـ. قُود: (اغْتَفَرُوا فِيهَا) أَيْ الرَّجْعَةُ بَعْدَ الْجَنْثِ بِمُرَاجَعَةِ الْوَكِيلِ. قُود: (أَنَّ هَذَا) أَيْ: عَدَمُ الْجَنْثِ مِنْ ذَلِكَ أَيْ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُغْفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. قُود: (لِمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا فِي الرَّوْضَةِ. قُود: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ فِي الْمُغْنِي. قُود: (بِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا أَنَّ يُرِيدُ الْإِنْفِ. قُود: (أَمَّا إِذَا نَوَى) أَيْ: بِالنِّكَاحِ الْمُتَنِيِّ. قُود: (فَلَا يَحْنَثُ) أَيْ وَيَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا. ١٠٦ هـ. ش. قُود: (بِعَقْدٍ وَكَيْلِهِ الْإِنْفِ) لَمَّا تَخَصَّصَ بِالذِّكْرِ؛ لِكُونِ الْكَلَامِ فِيهِ إِلَّا الظَّاهِرُ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى التَّحْلِيلِ عَدَمُ الْجَنْثِ بِعَقْدٍ نَفْسِهِ أَيْضًا. قُود: (أَوْ يُؤْجَرُ مِثْلًا) عِبَارَةٌ

قُود: (لَمْ تَخْنَثِ الْمُجْبِرَةُ) بِخِلَافِ غَيْرِهَا م ر ش. قُود: (فِيمَنْ خَلَفَ لَا يُرَاجِعُ) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ مَنْ خَلَفَ لَا يَزِيدُ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ بَائِنًا بِخُلْعٍ أَوْ رَجْعِيًّا إِذَا أَرَادَ الرَّدَّ إِلَى نِكَاحِهِ. قُود: (وَبِالْجَنْثِ بِنَاءً الْإِنْفِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

في الروضة ومنازعة البلقيني وفرقه بين الصورتين مردودة، ومن ثم تعين في لا تدخل لي داراً أن لي حالاً من داراً قدّم عليها لكونها نكراً وليس متعلّقاً بتدخل؛ لأن ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحتمل بدخول دار الحليف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (لباعه) عالماً بأنه مال زني (بإذنه) أو إذني نحو ولي أو حاكم أو لظفر (حيث) ليصدق الاسم (والا) يبيع بإذن صحيح (فلا) جئت، إما مر أن العقد إذا أطلق اختص بالصحيح، وكذا العبادات إلا الحج كما مر (أو لا) يراه وأطلق شمل كل تبرع من نحو صدقة وإبراء وعتي ووقف لا نحو زكاة أو لا (نهب له) أي: لا يزني (فأوجب له) العقد (فلم يقبل لم يحتمل)؛ لأن الهبة لم تتم وتجرى هذا في كل عقد يحدج لإيجاب وقبول (وكذا إن قبل ولم يقض في الأصح) لا يحتمل؛ لأن مقتضى الهبة المطلقة الغرض منها نقل الملك ولم يوجد وأطال البلقيني في الانتصار للمقابل بما في أكثره نظراً إلى أنه غيره بقولهم في إن يفت هذا فهو حر مقتضى بمجرّد بيعه وإن قلنا الملك للبائع مع عدم إقال الملك.....

المعني وذكر البيع مثالاً ولا فسايز العقود لا تتناول إلا الصحيح. اهـ. فود: (حالا) صوابه الزفع. فود: (قدّم عليها لكونها نكراً) يعني أنا أريد إغرائه حالاً قدّم لأجل تنكير صاحبه بعد أن كان وضفاً في حال تأخيره. اهـ. رشيدى. فود: (أن ذلك) أي كونه حالاً. فود: (فيحتمل بدخول دار الحالف) ويثقل ذلك ما لو قال لا أدخل لك داراً. اهـ. ع ش. فود: (وإن كان فيها ودخل لغيره) الأولى الأخصر وإن دخل لغيره. فود: (وإن دخل له) أي: للحالف. فود: (عالمًا بأنه إلخ) فلز باعه بإذن وكيل زني ولم يعلم أنه مال زني لم يحتمل معني وروض. فود: (أو إذني) إلى قوله وأطال البلقيني في المعني إلا لفظة نحو في الموضعين. فود: (أو إذني) نحو ولي إلخ) والحاصل أن يبيعه يتّماً صحيحاً بهاية وأسنّى عبارة المعني قباعه يتّماً صحيحاً بأن باعه بإذنه أو لظفر أو إذني حاكم ليحجر أو امتناع أو إذني الولي ليصير أو جنون. اهـ. فود: (نحو ولي إلخ) لمّا التحو لإدخال الوكيل مع العلم. فود: (ليصدق الاسم) أي: اسم البيع. اهـ. معني. فود: (يبيع بإذن صحيح) عبارة المعني والنهاية بأن باعه يتّماً غير صحيح. اهـ. فود: (فلا جئت إلخ). (فروع): لو حلف لا يبيع لي زني مالا فوكل الحالف رجلاً في البيع وأذن له في التوكيل فوكل الوكيل زنيًا في بيع ذلك قباعه حيث الحالف سواء أعلم زنيًا أنه مال الحالف أم لا، لأن اليمين متعقّدة على نفى فعل زني وقيل باختياره والجهل أو التسيان إنما يعتبر في المباشرين للفعل لا في غيره قال الأزرعي والظاهر حمل ذلك على ما إذا قصد التعلّق، أما إذا قصد المنع فيتأني فيه ما مر في تعلّق الطلاق معني وروض مع شذوّه وقولهما والجهل إلخ في تقريره تأمل. فود: (كما مر) أي: في أول الفصل. فود: (من نحو صدقة) كهبّة وإعارة. اهـ. معني. فود: (لا نحو زكاة) ككفارة وتذير. فود: (سني) (وكذا إن قبل إلخ) قال إمامهم المروزي ولا يحتمل بالهبة لعبد زني؛ لأنه إنما عقد مع العبد قال الماوردي ولا بمحابة في بيعه ونحوه أسنّى ومعني. فود: (وأيّدة) أي: المقابل غيره أي: غير البلقيني. فود: (يفتح إلخ) مقول أنول. فود: (بمجرّد بيعه) أي يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله:

وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا دَخَلَ الْخِيَارُ الْمُقْتَضِي لِثَقُلِ الْمَلِكِ تَارَةً وَعَدِيهِ أُخْرَى كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ لَفْظُهُ بِخِلَافِ الْهَبَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَدْخُلْ ذَلِكَ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهَا مَعْنَاهَا الْمَقْصُودَةُ هِيَ لِأَجْلِهِ فَلَمْ يَكْتَفِ بِلَفْظِهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْإِقْرَارُ بِالْهَبَةِ مُتَّصِفًا لِلْإِقْرَارِ بِالْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْيَقِينِ وَالْقَبْضِ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى مُشْتَمَلِ الْهَبَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ بِالِاحْتِمَالِ عَلَى أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ عَلَى إِرَادَتِهِ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ. (وَبَحْثُ) مَنْ خَلَفَ لَا يَهَبُ (بِمُجْمُوعٍ وَوَقْفِي وَصَدَقَ) مَتَدَوِّبَةً لَا وَاجِبَةً كَزَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذِيرٍ وَبَهْدِيَّةٍ مَقْبُوضَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ الْهَبَةِ (لَا إِعَارَةً) إِذْ لَا مَلِكَ فِيهَا وَضِيفَةٌ (وَوَصِيَّةٌ) لِأَنَّهَا جَنْسٌ مُغَايِرٌ لِلْهَبَةِ، وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تُمْلِكُ بِالمَوْتِ وَالمَيِّتِ لَا بِحَيَاتِهِ قَاصِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ وَاللَّهِ لَا يَهَبُ فَلَانٌ لِفُلَانٍ شَيْئًا فَأَوْصَى إِلَيْهِ (وَوَقَفَ)؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ إِلَهُ تَعَالَى وَبَحْثُ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْقُوفِ غَيْرُ حَالِ الْوَقْفِ كَثْمَرَةٍ أَوْ صُوفٍ خَيْثُ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ أَعْيَانًا بِغَيْرِ عَوَاضٍ.....

الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ الْخُ أَي: فِي زَمَنِ الْخِيَارِ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ. هـ. فُود: (وَيُرَدُّ) أَي: الثَّابِتُ الْمَذْكُورُ. هـ. فُود: (وَأَمَّا لَمْ يَكُنِ الْإِقْرَارُ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِي. هـ. فُود: (لأنه يَنْزِلُ) أَي: الْإِقْرَارُ. هـ. فُود: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ. هـ. فُود: (مَنْ خَلَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَوَصِيَّةٌ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِنَّ قُلْتَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّعْلِيلُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ لَا تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ. هـ. فُود: (وَضِيفَةٌ) قَدَّمَهُ الْمُغْنِي عَلَى التَّعْلِيلِ ثُمَّ ثَنَّى ضَمِيرَ فِيهَا. هـ. فُود: (لأنها جَنْسٌ الْخُ) وَمَثَلُهُ يُقَالُ فِي الْضِيفَةِ. اهـ. ع. ش. هـ. فُود: (فِي نَحْوِ وَاللَّهِ لَا يَهَبُ الْخُ) أَي: فِيمَا إِذَا خَلَفَ عَلَى امْتِنَاعِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِهِ. هـ. فُود: (هَيْثُ الْخُ) أَي: يَمْلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ اهـ نِهَآيَةً. هـ. فُود: (كَثْمَرَةُ الْخُ) صَرِيحٌ هَذَا أَنَّهُ يَمْلِكُهَا وَلِأَجْلِ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فُود: (لأنه مَلِكٌ أَعْيَانًا الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ تِلْكَ الْأَعْيَانَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُهُ: فِي بَابِ الْوَقْفِ: وَالتَّثْمَرَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالِ الْوَقْفِ إِنْ تَأَبَّرَتْ فَهِيَ لِلْوَقْفِ وَإِلَّا شَمِلَهَا الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا كَانَ حَمَلًا حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَأَلْحَقَ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَاللَّبَنِ. اهـ. وَالْإِلْحَاقُ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. اهـ. سَم.

هـ. فُود: (لأنه مَلِكٌ أَعْيَانًا بِغَيْرِ عَوَاضٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ تِلْكَ الْأَعْيَانَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُهُ: فِي بَابِ الْوَقْفِ وَالتَّثْمَرَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالِ الْوَقْفِ تَأَبَّرَتْ فَهِيَ لِلْوَقْفِ وَإِلَّا شَمِلَهَا الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ، ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا كَانَ حَمَلًا حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَأَلْحَقَ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَاللَّبَنِ. اهـ. وَالْإِلْحَاقُ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

(فَرْعُ): قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَإِنْ مَنَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَخَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهُ مَاءٌ مِنْ عَطَشٍ فَأَكَلَ لَهُ خُبْرًا أَوْ لَيْسَ لَهُ نَوْبًا أَوْ شَرِبَ لَهُ مَاءٌ مِنْ غَيْرِ عَطَشٍ لَمْ يَخْنَثْ قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي شَرْحِهِ أَيِ سِوَاءِ أَطْلَقَ أَوْ نَوَى أَنْ لَا يَتَّقَعَ بَشْيَءَ مِنْ مَالِهِ كَمَا قَالَ الْمُحَامِلِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَذْلُوعُ اللَّفْظِ وَالْيَمِينُ تَعَلَّقَ بِمَذْلُوعِ لَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ بِذَلِيلٍ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ فَتَسْرَى فَإِنَّهُ لَا يَخْنَثُ. اهـ. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ مَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ عِنْدَ



وفيه نظر لأنها تابعة لا مقصودة (أو لا تصدق) حيث بصدقة فرض وتطوع، ولو على غني ذممي وبعثي ووقف؛ لأنه يسمى صدقا لا تقتضي التملك وإبراء وبهدية وعارية وضيافة وقروض وقراض وإن حصل فيه ربح على الأوجه ولا (بهية في الأصح)؛ لأنها لتوقفها على الإيجاب والقبول لا تسمى صدقة، ولهذا حلت له ~~بها~~ بخلاف الصدقة وفارق عكسه السابق بأن الصدقة أحصى فكل صدقة هبة ولا عكس نعم، إن نوى بالصدقة الهبة حيث، .....

• قوله: (وفيه نظر؛ لأنها تابعة إلخ) عبارة النهائية والأوجه خلافه لأنها إلخ. • قوله: (حيث) إلى قوله وإبراء في المغني. • قوله: (لأنه) أي: الواف. • قوله: (لا تقتضي التملك) عبارة المغني فإن قيل ينبغي أن يحث به فيما مر أيضا؛ لأنه تبين بهذا أن الوقف صدقة، وكل صدقة هبة أوجب بأن هذا الشكل غير متيج لعدم اتحاد الحد الوسط إذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضي الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضيه كما مر في بابها اه. • قوله: (وقراض إلخ).

(فروع): لو حلف لا يشارك فقارض مال الخوازمي حيث؛ لأنه نوع من الشركة وهو كما قال الزركشي ظاهر بعد حصول الربح دون ما قبله أو لا يتوصفاً فيتم لم يحث أو لا يضمن لفلان مالا فكفل بدين مديونه لم يحث؛ لأنه لم يأت بالمخلوف عليه أو لا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حيث لأن زكاتها زكاته أو لا يذبح شاتين م يحث بذلك؛ لأن الإيمان يراعى فيها العادة وفي المادة لا يقال إن ذلك ذبح لشاتين ويحتمل أن لا يحث في الأولى أيضا وهذا الاحتمال كما قال الأذاعي أقرب أو لا يقرأ في مصحف ففتح وقراء فيه حيث أو لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين أو لا يكتب بهذا القلم وهو مبري بكسر ثم يري فكتب به لم يحث وإن كانت الأثوية واحدة؛ لأن اليمين في الأولى لا تتناول الزيادة والنلم في الثانية اسم للمبري دون القصبة وإنما يسمى قبل البري قلما مجازا لأنه سيصير قلما أو لا أكل البرم إلا أكلة واحدة فاستدام من أول النهار إلى آخره لم يحث وإن قطع الأكل قطعاً بيتاً ثم عاد حيث، إن قطع لشرب أو انتقال من لون إلى آخر أو انتظار ما يحمل إليه من الطعام ولم يطل الفضل لم يحث. اه. مغني وفي النهاية بعد ذكر مسألة القلم ما نصه وكذا لو حلف لا يقطع بهذه السكين ثم أبطل حداً ما وجعل الحد من ورائها وقطع بها لم يحث أو لا يزور فلانا فشيع جنازته فلا حيث اه. • قوله: (ولهذا حلت إلخ) أي: الهبة وكذا الهدية لأن كلا منهما لا يسمى صدقة. اه. ع ش.

• قوله: (فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك، صدقة الفرض لما مر من أن من حلف أن لا يهب لم يحث بها لأنها لا تسمى هبة. اه. ع ش.

التية إذ الحث حيث يظهر وفارقه ما استدل به بأن الشرب يستلزم الانتفاع بالماء فجاء أن يتجاوز به عن لازمه الأعم وهو مطلق الانتفاع بشيء من ماله وهذا مجوز قريب لا يظهر مثله فيما استدلل به ثم رأته في الروض جزم بما قاله المحامي، ووجهه في شرحه بما تمكن المنازعة فيه بما ذكرنا.

فَإِنْ قُلْتَ قَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْهَبَةَ هُنَا عَلَى مُقَابِلِ الصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَفِيمَا مَرَّ عَلَى مَا يَشْمَلُ هَذَيْنِ وَغَيْرَهُمَا فَمَا وَجْهُهُ قُلْتَ: يَوْجُهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ بِاعْتِبَارِ السِّيَاقِ فَأَخَذُوا فِي كُلِّ سِيَاقٍ بِالْمُتَبَادَرِ مِنْهُ (أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَجِثْ بِمَا اشْتَرَاهُ) زَيْدٌ (مَعَ غَيْرِهِ) بِمَعْنَى هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّا أَوْ مَرْتَبًا مَشَاعًا، وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ لَمْ يَخْتَصْ زَيْدٌ بِشِرَائِهِ وَالْيَمِينُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا مِنْ اخْتِصَاصِ زَيْدٍ بِشِرَائِهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ لَمْ يَحْتِثْ بِدُخُولِ دَارِ شَرِكَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَخَرَجَ بِالْإِفْرَازِ مَا لَوْ اقْتَسَمَا قِسْمَةً رَدًّا كَانَ اشْتَرَاهُ بِطَيْخَةٍ وَرُثَانَةً فَرَضِيًّا يَرُدُّ أَخَذَ التَّقْسِمَةَ فَيَحْتِثُ.....

• فَوُدَّ: (حَمَلُوا الْهَبَةَ) لَعَلَّ الْأَوْجَةَ أَنْ يُقَالَ بَدَلَهُ أَرَادُوا بِالْهَبَةِ قَتَائِلُ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ التَّصَدُّقِ وَقَوْلُهُ وَفِيمَا مَرَّ أَي: فِي الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ الْهَبَةِ. • فَوُدَّ: (قُلْتَ يَوْجُهُ إِلَخ) الرَّجْعُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَابَلُوا الْهَبَةَ بِالصَّدَقَةِ كَانَتْ غَيْرَهَا. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (بِاعْتِبَارِ السِّيَاقِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. • فَوُدَّ: (فَأَخَذُوا إِلَخ) لَعَلَّ الرَّجْعَ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أُرِيدُ بِالْهَبَةِ هُنَا مُقَابِلَ الصَّدَقَةِ لِقَسَادِ إِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ إِذْ يُلْزَمُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْتِثْ بِالتَّصَدُّقِ وَهُوَ بَاطِلٌ وَأَمَّا كَوْنُ الْهَبَةِ أُرِيدَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْهَدِيَّةِ أَيْضًا فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (يُخْفَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْيَمِينُ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) (وَالِى) (الْفَرْعِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا) فِي الرُّوضَةِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ) أَي: بَعْدَ أَنْ قَسَمَ حِصَّتَهُ مِنْ شَرِيكِهِ قِسْمَةً إِفْرَازٍ. اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ أَقَرَّرَ حِصَّتَهُ فَالظَّاهِرُ حِثُّهُ إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا اهـ. فَالشَّارِحُ قَصَدَ مُخَالَفَتَهُ هُنَا لِكَيْتَهُ وَاقَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ إِنَّهُ الْأَوْجَةُ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (قِسْمَةً رَدًّا) أَي: أَوْ تَعْدِيلِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ يَبِيعُ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (وَرُثَانَةً) (الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ. • فَوُدَّ: (يَرُدُّ أَخَذَ التَّقْسِمَةَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ يَرُدُّ أَخْذُ إِخْدَى الْحِصَّتَيْنِ. اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (يَرُدُّ إِلَخ) أَي: شَيْئًا مِنَ الْمَالِ وَقَضِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ تَخْتَلِفْ قِيمَتُهُمَا بَلْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُ بِطَيْخَتَيْنِ فَدَفَعَ أَحَدَهُمَا لِلْآخَرِ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ فِي مُقَابِلَةِ حِصَّتِهِ مِنْ إِخْدَى الْبَطِيخَتَيْنِ أَنَّهُ يَكُونُ يَتِمًّا. اهـ. • فَوُدَّ: (فَيَحْتِثُ إِلَخ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى عِبَارَتُهُ وَلَا يَحْتِثُ بِمَا اشْتَرَاهُ لِيَزِيدَ وَكَيْلَهُ أَوْ مَلَكَهُ يَقْسِمُهُ وَإِنْ جَمَعْنَاهَا يَتِمًّا أَوْ بَصْلَحَ أَوْ إِزِثْ

• فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ قَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْهَبَةَ هُنَا عَلَى مُقَابِلِ الصَّدَقَةِ) لَعَلَّ الرَّجْعَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْهَبَةِ بَدَلُ حَمَلُوا الْهَبَةَ قَتَائِلُ. • فَوُدَّ: (قُلْتَ يَوْجُهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ إِلَخ) الرَّجْعُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَابَلُوا الْهَبَةَ بِالصَّدَقَةِ كَانَتْ غَيْرَهَا. • فَوُدَّ: (أَيْضًا قُلْتَ يَوْجُهُ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَهَا إِطْلَاقَانِ إِلَخ) لَعَلَّ الْأَوْجَةَ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا أُرِيدُ بِالْهَبَةِ هُنَا مُقَابِلَ الصَّدَقَةِ لِقَسَادِ إِرَادَةِ مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ إِذْ يُلْزَمُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْتِثْ بِالتَّصَدُّقِ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَأَمَّا كَوْنُ الْهَبَةِ أُرِيدَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْهَدِيَّةِ أَيْضًا فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا لَا يَخْفَى. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ إِفْرَازِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ إِلَخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ أَقَرَّرَ حِصَّتَهُ فَالظَّاهِرُ حِثُّهُ إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا. اهـ. فَالشَّارِحُ قَصَدَ

لأن هذه القسمة يبيع فيصدق أن زئدا اشتراه وحده (وكذا لو قال) في يمينه: لا أكل (من طعام اشتراه زئد في الأصح) لما تقرّر (ويحتمل: بما اشتراه) زئد (سلما) أو تولية أو إشراكا لأنها أنواع من الشراء، وعدم انعقادها بلفظ إنما، ولما فيها من الخصوصيات، وإن كانت يوعا حقيقة إذ الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيرادها بلفظ العام؛ لقوات المعنى الزائد فيه على العام، وصورته في الإشراك أن يشتري هذه الباقي، ويأتي في الإفراز هنا ما مرّ وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه له وكيله أو عاد إليه بنحو ردّ بعيب أو إقالة أو صلح أو قسمة ليس فيها لفظ يبيع كما هو ظاهر؛ لأنها لا تُستدعى يوعا على الإطلاق (ولو احتلّط) فيما إذا حلف لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زئد كما اقتضاه السياق ويؤجّه بأن التكرير يقتضي الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زئد وحده (بمشتري غيره) يعني بمملوكه، ولو بغير شراء (لم يحتمل حتى يتحقق) أي يظن (أكله من ماله) أي: مشتري زئد بأن يأكل منه نحو الكفّ لظن أن

أو هبة أو وصية أو رجع إليه برّد بعيب أو إقالة وإن جعلناها يوعا. اهـ. فؤد: (لأن هذه القسمة يبيع) قضية قوله الآتي: (أو قسمة ليس فيها لفظ يبيع) إذ يُقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ يبيع فليحرر اسم سياطي عن ش ما يوافقه. فؤد: (أو تولية) إلى (الفرد) في المعنى إلّا قوله: (وصورته) إلى (وبما اشتراه) وقوله: (ليس فيها) إلى (لأنها) وقوله: (ويؤجّه) إلى المعنى وقوله: (ويُفرّق) إلى (ولو نوى). فؤد: (أو تولية إلخ) أو مباحة. اهـ. مُعني. فؤد: (وإن كانت يوعا حقيقة) الاسبب تقدّمه على قوله: إنما هو إلخ. فؤد: (وصورته) أي: الجنس. فؤد: (أن يشتري) أي: زئد بعده أي الإشراك الباقي أي للمشتري الأول. فؤد: (وبما اشتراه لغيره إلخ) أو شراء ثم باعه أو باع بمضعة. اهـ. مُعني. فؤد: (بوكالة) أو ولاية اهـ. فؤد: (لا بما اشتراه وكيله) أو ملكه زئد بإزيت أو هبة أو وصية. اهـ. مُعني. فؤد: (بنحو ردّ بعيب إلخ) أي: كردّ الهبة. فؤد: (أو صلح إلخ) عبارة الرّوض والمُعني أو حصل له بصلح إلخ. فؤد: (أو قسمة ليس فيها إلخ) يدخل في ذلك قسمة التّعديل حيث لم يجر فيها لفظ يبيع فلا يَحْتُمُّ بها بل وقضية عبارته أن قسمة ردّ لو لم يجر فيها لفظ يبيع لم يَحْتُمُّ بها وقضية قوله: قبل قراضيا برّد إحدى الحصتين خلافة. اهـ. ع ش. فؤد: (لأنها إلخ) تعليل لقوله: أو عاد إليه بنحو ردّ بعيب وما بعده. اهـ. ع ش. فؤد: (على الإطلاق) أي: حالة الإطلاق. اهـ. نهاية. فؤد: (كما اقتضاه السياق إلخ) عبارة المُعني وقضية كلامه أنه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية، وأما الأولى فهي تخنيته بالبعض توقّف لاقتضاء اللفظ الجميع لا سيما إذا قصده. اهـ. فؤد: (بأن التكرير يقتضي الجنسية) انظره مع التقي. اهـ. رشيد. فؤد: (نحو الكف) عبارة الرّوض والمُعني كالکف والكفّين. هـ.

مخالفتة هنا لكتّه واقفه في شرح الإرشاد يقال: إنه الأوجه. فؤد: (لأن هذه القسمة يبيع) قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ يبيع أن يُقيد. اهـ. بما إذا كان فيها لفظ يبيع فليحرر.

فيه مما اشتراه بخلاف نحو عَشْرٍ حَبَابٍ، ويُفَرَّقُ بينه وبين تمرٍ خَلَفَ لا يأكلها واختلطت  
بتمرٍ فأكله إلا واحدةً بآته لا يقين هنا بل ولا ظَنٌّ ثُمَّ عَادَهُ ما بَقِيَ تَمْرَةٌ بخلاف ما نحن فيه  
ولو نَوَى هنا نَوْعًا مِمَّا ذَكَرَ اخْتَصَّ بِهِ (أو لا يدخل دارًا اشتراها زَيْدٌ لم يحث) بدخول (دارٍ  
أخذها) زَيْدٌ أو بَعْضُهَا (بشْفَعَةٍ)؛ لَأَنّ الأَخْذَ بها لا يُسَمَّى شراءً غَرْفًا ولا شرعًا وَيُتَصَوَّرُ أَخْذُ  
كُلِّهَا بِشْفَعَةٍ جَوَارٍ، ويحكمُ بها مَنْ يراها وبغيرها لكن لا في مَرَّةٍ واحدةٍ بأن يملك شخصٌ  
نصفَ دارٍ، ويبيعُ شريكه نصفه فيأخذُ بها ثم يبيع ما يملكه بها لِأَخَرٍ ثم يبيعه الآخرُ فيأخذُ  
الشريكُ بها فيصُدَّقُ حيثُذِ أَنَّهُ أَخَذَ كُلِّهَا بِشْفَعَةٍ.

(فرغ) أَخَذَ بَعْضُ السَّلَفِ من قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ (س: ٢٩) بناءً على  
تفسيره القديم بما مضى عليه سنةٌ أَن مَنْ لَهُ عَيْدٌ اختلف وقتُ ملكهم، لو قال: أعتقت القديم  
منكم لم يعتق إلا مَنْ مضى له في ملكه سنةٌ وفي التفسير المأخوذ منه ذلك نَظَرٌ ظاهرٌ، إذ لا  
يُقَصِّدُهُ لُغَةً ولا غَرْفٌ، والظاهرُ على قواعِدِنَا أَن مَنْ سَمِيَ قديمًا غَرْفًا عَتَقَ فَإِن لم يَطْرُدْ  
بذلك غَرْفٌ عَتَقَ من قَبْلِ آخِرِهِم ملكًا؛ لَأَنّ الكُلَّ يُسَمَّون قَدَمَاءً بالنسبةِ له وَيَجْرِي ذلك.....

• فَوَدَّ: (بخلاف نحو عَشْرٍ حَبَابٍ) عبارةُ النِّهَايَةِ بخلاف نحو عَشْرِينَ حَبَّةً. اه. وعبارةُ الْمُغْنِي بخلاف  
عَشْرٍ حَبَابٍ وَعَشْرِينَ حَبَّةً. اه. • فَوَدَّ: (ولو نَوَى إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي وهذا كُلُّهُ عند الإطلاقي فَلَو قال  
أَرَدْتُ طَعَامًا يَشْتَرِيهِ شَائِعًا أو خَالِصًا حَيْثُ بِهِ؛ لَأَنَّهُ غَلَطَ على نفسه. اه. • فَوَدَّ: (اختصَّ إلخ) أي:  
الجنثُ وقياسُ ما مَرَّ من عَدَمِ القبول فيما لو قال أَرَدْتُ بدارِهِ مَسْكَنَةً حَيْثُ خَلَفَ بالطلاقي عَدَمَ قَبُولِهِ  
هُنَا. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (بشْفَعَةٍ جَوَارٍ إلخ) لَعَلَّ هُنَا سَقَطَةُ من التَّايِخِ عبارةُ النِّهَايَةِ وفي الْمُغْنِي نَحْوُهَا  
بها بِأَن يَكُونَ بِشْفَعَةِ الجَوَارِ وَيَحْكُمُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَيَحْكُمُ بها إلخ) يَتَّبِعِي عَدَمَ اشتراط ذلك بَلْ يَكْفِي  
تَقْلِيدُ مَنْ يَرَاهَا وَإِن لم يوجَدْ حُكْمٌ قِيَّامُل. اه. سم عبارةُ الرَّشِيدِي وَيَحْكُمُ بها إلخ ليس بِقَيْدٍ كما أشار  
إليه سم فيكفي التَّقْلِيدُ. اه. • فَوَدَّ: (مَنْ يَرَاهَا) أي: حَاكِمٌ حَقَقِي مُغْنِي وشرح المنهج.

• فَوَدَّ: (وبغيرها) أي: غير شُفْعَةِ الجَوَارِ. • فَوَدَّ: (نصفه) أي التَّصَفُّ الآخَرُ المملوك له. • فَوَدَّ: (ما لم  
يملكه بها) وهو حصَّته الأصلية اه ع ش. • فَوَدَّ: (ما لم يملكه إلخ) انظر ما وَجَّهَ حَصْرِي ما يبيعه فيما لا  
يملكه بالشُّفْعَةِ والظاهرُ أَن ما يبيعه شائعٌ فيما مَلَكَه بالشُّفْعَةِ وفيما مَلَكَه بغيرها اه رشيدِي. • فَوَدَّ: (ثم  
يبيعه) أي الآخَرُ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ أَخَذَهَا كُلِّهَا إلخ) لَكِنْ فِي عَقْدَيْنِ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (حلى تفسيره) أي  
البعضُ لَكِنْ الْمُتَبَايِعَ من قوله الآتي أَن التَّفسيرَ لِغَيْرِ ذلك البعْضِ وعليه فالصوابُ إسقاطُ الضميرِ.  
• فَوَدَّ: (لأن الكُلَّ) أي: كُلُّ مَنْ قَبْلَ آخِرِهِم يملكًا. • فَوَدَّ: (يُسَمَّون قَدَمَاءً) الأولى الأفرادُ.  
• فَوَدَّ: (بالنسبةِ له) أي: لِآخِرِهِم يملكًا.

• فَوَدَّ: (وَيَحْكُمُ بها مَنْ يَرَاهَا) يَتَّبِعِي عَدَمَ اشتراط ذلك بَلْ يَكْفِي تَقْلِيدُ مَنْ يَرَاهَا وَإِن لم يوجَدْ حُكْمٌ  
فَلْيَتَّامِلْ.

في التعليق بنحو كلام القديم منهم، لو عَلَّقَ بِأَن خَدَمْتَنِي أَوْ قُلَانًا، فالذي يظهر أَنَّ المدار في الخِذْمَةِ على الغَرْفِ لِكُنْهَم ذَكَرُوا فِيهِ، الاستِجَارَ لِلخِذْمَةِ والوصِيَّةَ بِهَا وتعليق العتق عليها ما يُمكنُ مَجِبُهُ هُنَا فيكونُ بَيَانًا للغَرْفِ الذي هو المَنَاطُ نعم، يتردَّدُ النَّظَرُ فيما لو خَدَمَ خَادِمَهُ فيما يَتَعَلَّقُ بِهِ كَأَن نَازَلَ طَائِخٌ طَعَامًا، حَطَبًا، لِتَمَامِ طَبِخِهِ فهل تُسَمَّى مُنَاوَلَتُهُ هَذِهِ خِذْمَةً لِلْحَالِفِ لِعَوْدِ التَّفَعُّعِ إِلَيْهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى فِي الغَرْفِ خَادِمًا لَهُ بَلْ لِلطَّائِخِ، أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنَّ يَقْصِدَ بِذَلِكَ خِذْمَةَ الطَّائِخِ فَلَا جُنْدَ أَوْ الْحَالِفِ فَالْجُنْدُ، كُلٌّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ مُحْتَمَلٌ دُونَ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الخِذْمَةِ التَّسْمِيَةُ وَأَنَّ دَخَلَ لِلنَّيَّةِ فِيهَا وَلَيْسَتْ نَظِيرَةٌ لِمَا سَبَقَ فِي الْجَعَالَةِ فِي مُعَيِّنِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ اسْتِخْفَاقَ الْجُعْلِ بِأَثَرِ بَنِيَّةِ التَّبَرُّعِ فَتَأَثَّرَ بَنِيَّةُ إِعَانَةِ الْعَامِلِ أَوْ الْعَامِلِ عَلَى أَنَّهُمْ سَمُّوا فَعَلَهُ فِي حَالِ قَضِيهِ إِعَانَةُ الْعَامِلِ رَدًّا فَهُوَ يُؤَيِّدُ الاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ لَوْلَا وَضُوحُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّدِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالْعَبْدِ الصَّادِقِ بِكُلِّ مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ وَالْخِذْمَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَالِفِ الْمُقْتَضِيَةِ أَنَّهُ لَا يُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ الْخَادِمِ لِخِذْمَةِ الْحَالِفِ بَلَا وَاسْطَوْعَ وَبِهَذَا يَقْرُبُ الاحْتِمَالَ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوَدَّ: (فِي التَّعْلِيْقِ الْإِنْفِ) أَي: كَأَن كَلَّمْتَ أَوْ ضَرَبْتَ الْقَدِيمَ مِنْ عِبِيدِي فَأَنْتَ طَالِقٌ. • فَوَدَّ: (بِأَن خَدَمْتَنِي) بِكُسْرِ الهمزة وَتَحْرِيكِ التَّاءِ مُتَعَلِّقٌ بِعَلَقِ وَقَوْلُهُ أَوْ قُلَانًا عَطْفٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَوْلُهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِنْفِ جَوَابٌ وَلَوْ. • فَوَدَّ: (لَوْ خَدَمَ) أَي: الْمُخَاطَبُ خَادِمَهُ أَيِ الْحَالِفِ أَوْ الْقُلَانِ لِلْحَالِفِ أَي: أَوْ الْقُلَانِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ) أَي: الْمُخْطِيبُ بِذَلِكَ أَي: الْمُنَاوَلَةُ. • فَوَدَّ: (دُونَ الثَّالِثِ) أَي: الْفَرْقِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَتْ) أَيِ الْمُنَاوَلَةُ. • فَوَدَّ: (فِي مُعَيِّنِ الْعَامِلِ) مِنَ الْإِعَانَةِ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ يُؤَيِّدُ) أَيِ الْعُلُوِّ. • فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِأَجْلِ الْعَامِلِ. • وَدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: وَضُوحُ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (بِقُرْبِ الاحْتِمَالَ الثَّانِي) وَقَدْ يُرْجَحُهُ أَيْضًا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْأَيْمَانِ غَالِيًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَمِنْ أَنَّ الْيَمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَّبِعُهَا فِي الْمَغْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. (خَاتِمَةٌ): فِيهَا مَسَائِلُ مَشْتَبِهَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَابِ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ قُلَانٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ حَتَّى يَأْذَنَ فَخَرَجَ بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ حَيْثُ أَوْ بِإِذْنٍ فَلَا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِنَّهُ لِحُصُولِ الْإِذْنِ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فِي حَالَتِهَا الْجَنِبِ وَعَدَمِهِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْشَ، وَلَوْ كَانَ الْحَلْفُ بِطَّلَاقٍ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ لَهَا وَانْتَكَرَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَبْسِمُهَا وَتَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِخُرُوجِهَا وَإِجَابَةٍ؛ لِأَنَّ لِهَذَا الْيَمِينَ جِهَةً بَرًّا وَهِيَ الْخُرُوجُ بِإِذْنٍ وَجِهَةً جَنِبٍ وَهِيَ الْخُرُوجُ بَلَا إِذْنٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَنْقُضِي التَّحْقِيقَ وَالْإِثْبَاتَ جَمِيعًا وَإِذَا كَانَ لَهَا جِهَتَانِ وَوُجِدَتْ إِحْدَاهُمَا انْحَلَّتِ الْيَمِينُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ. لَا يَدْخُلُ الْيَوْمَ الدَّارَ وَلَيَّاكُلْنَ هَذَا الرَّغِيفَ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ فِي الْيَوْمِ بَرًّا وَإِنْ تَرَكَ أَكَلَ الرَّغِيفِ، وَإِنْ أَكَلَهُ بَرًّا وَإِنْ دَخَلَ الدَّارَ وَلَيْسَ كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ لَا يَسَةُ خَرِيرٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَخَرَجْتَ غَيْرَ لَا يَسَةُ لَهُ لَا تَنْحَلُّ حَتَّى يَخْشَ بِالْخُرُوجِ ثَانِيًا لَا يَسَةُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمْ تَنْتَهِلْ عَلَى جِهَتَيْنِ وَإِنَّمَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِخُرُوجٍ مُقَيَّدٍ فَإِذَا وَجِدَ وَقَعَ الطَّلَاقُ فَإِنْ كَانَ التَّعْلِيْقُ بِلَفْظٍ كَلَّمَا أَوْ كُلَّ وَقْتٍ لَمْ تَنْحَلَّ بِخُرُوجٍ وَاحِدَةٍ، وَطَرِيقُ عَدَمِ تَكَرُّرِ وَقْعِ الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ أَذْنَتْ لَكَ فِي الْخُرُوجِ كَلَّمَا

أَزَدَتْ وَلَوْ قَالَ لَا أَخْرُجُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ فَاسْتَأْذَنَهُ فَلَمْ يَأْذَنْ فَخَرَجَ حَيْثُ لَانَ الْأَسْثِدَانِ لَا يُعْنَى لِعَيْنِهِ بَلْ لِلْأَذْنِ وَلَمْ يَحْصُلْ نَعَمٌ إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا أَنْتَعَمَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَانَ قِبَاعَهُ ثَوْبًا وَأَبْرَاهُ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ حَابَاهُ فِيهِ لَمْ يَحْنَثْ بَلْبِيهِ وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ صَى لَهُ بِهِ حَيْثُ بَلْبِيهِ إِلَّا أَنْ يُبْدِلَهُ قَبْلَ لُبِّيهِ بغيرِهِ ثُمَّ يَلْبَسُ الْغَيْرَ فَلَا يَحْنَثُ وَإِنْ عَدَّدَ عَلَيْهِ النُّعَمَ غَيْرُهُ فَحَلَفَ لَا يَشْرَبُ لَهُ مَاءٌ مِنْ عَطَشٍ فَشَرِبَ مَاءً بِلَا عَطَشٍ أَوْ أَكَلَ لَهُ طَعَامًا أَوْ لَبَسَ لَهُ ثَوْبًا لَمْ يَحْنَثْ ؛ لَانَ اللَّفْظُ لَا يَحْتَجِلُهُ أَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلٍ فَلَانَةٌ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبًا سَدَاهُ مِنْ غَزَلِهَا وَلُحِمَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ قَالَ لَا أَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا حَيْثُ بِهِ لَا يَثُوبُ خَيْطٌ بِخَيْطٍ مِنْ غَزَلِهَا ؛ لَانَ الْخَيْطُ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ وَإِنْ قَالَ لَا أَلْبَسُ مِمَّا غَزَلْتَهُ لَمْ يَحْنَثْ بِمَا غَزَلْتَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ أَوْ لَا أَلْبَسُ مِمَّا تَغَزَّلُهُ لَمْ يَحْنَثْ بِمَا غَزَلْتَهُ قَبْلَ الْيَمِينِ أَوْ قَالَ لَا أَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا حَيْثُ بِمَا غَزَلْتَهُ وَمِمَّا تَغَزَّلُهُ لِصِلَاحِيَةِ اللَّفْظِ لِهَما اِهْمَعِ شَرْحِهِ .





# فهرست

## کتاب تطع [السرقه] ..... ٥

- فصل في فروع تتعلّق بالسرقه ..... ٤٢  
فصل في شروط الركن الثالث وهو الدارق الذي يقطع ..... ٥٧  
باب قاطع الطريق ..... ٧١  
فصل في اجتماع عقوبات على شخص واحد ..... ٨٥

## کتاب الاشربة ..... ٨٩

- فصل في التعزير ..... ١٠٧

## کتاب الضياله ..... ١١٩

- فصل في حكم إتلاف الدواب ..... ١٥٨

## کتاب السبي ..... ١٧٨

- (فصل) في مكروهات ومحرّمات ومناوبات في الغزو وما يتبعها ..... ٢٢٨  
فصل في حكم الأسر وأموال الحربين ..... ٢٤٧  
فصل في أمان الكفار ..... ٢٨٤

## کتاب الجزية ..... ٣٠٣

- فصل [أقل الجزية] ..... ٣٢٢  
فصل في جُملة من أحكام عقد الذمة ..... ٣٣٨  
باب الهدنة ..... ٣٦٢

## کتاب الصيد ..... ٣٧٩

- فصل في بعض شروط الآلة، والدّبح، والصيد ..... ٤٠٩  
فصل فيما يملك به الصيد، وما يتبعه ..... ٤٢٢

## کتاب الأضحية ..... ٤٤٢

كتاب بيان ما يحل ويحرم من الاطعمة ..... ٥٠٧

كتاب المسابقة ..... ٥٤٦

كتاب الايمان ..... ٥٧٠

- فصل في بيان كفارة اليمين ..... ٥٩٦
- فصل في الحلف على السكني والمساكنة وغيرهما مما يأتي ..... ٦٠٤
- فصل في الحلف على الاكل والشرب مع ذكر ما يتناول به بعض المأكولات ..... ٦٣١
- فصل في صور منثورة ليقاس بها غيرها ..... ٦٥٠
- فصل لو حلف لا يبيع أو لا يشتري ..... ٦٨٤

